



الجمهورية العربية المتحدة

مَجْلَمَةُ النِّقَضِ

المكتب الفني

مَجْلَمَةُ

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة
للمواد المدنية والتجارية ومن الدائرة المدنية
ومن دائرة الأحوال الشخصية

السنة الحادية والعشرون

العدد الأول : من يناير إلى مارس سنة ١٩٧١

القاهرة

مطبعة دار القضاء العالي

١٩٧١

القدم الأول

الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية

ودائرة الأحوال الشخصية

جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : بطرس زغول ، ومحمد نور الدين عويس ، وإبراهيم حسن علام ، ومحمد أسعد محمود .

(١)

الطلب رقم ٥ لسنة ٣٣ ق "رجال القضاء" :

(١) معاش . "ضم مدد العمل السابقة" . قضاة . موظفون .

عدم جواز حساب المبالغ التي تستحق نظير ضم مدة العمل السابقة وفقا للمادة ٤١
من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ إلا بالنسبة للمعينين بعد العمل بالقانون المذكور ،
دون المعينين قبله .

(ب) معاش . "ضم مدد العمل السابقة" . قانون . "تنازع القوانين
من حيث الزمان" . موظفون . قضاة .

تسري أفساط المعاش والبدء في خصمها طبقا للقانون ٣٦ لسنة ١٩٦٠ . عدم جواز
الافادة من أحكام القانون اللاحق ٥٠ لسنة ١٩٦٣

١ - النص في المادة ٧٠ من قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة
ومستخدميها وعمالها المدنيين الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٠
لسنة ١٩٦٣ على أنه تسري بالنسبة للمتفعين بأحكام هذا القانون - الذين يعينون
بعد العمل به - أحكام القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ وتقدر المبالغ المستحقة عليهم
وفقا لأحكام المادة ٤١ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، مقصود به تحويل
الموظفين الذين يعينون بعد العمل بالقانون المشار إليه الحق في طلب ضم مدد
عملهم السابقة وفقا للأحكام الموضوعية الواردة في القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ ،
فما عدا حساب المبالغ التي تستحق عليهم نظير هذا الضم فإنه يجري طبقا لأحكام
المادة ٤١ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، مما مؤداه أنه لا يجوز حساب

المبالغ التي تستحق نظير ضم مدة العمل السابقة وفقا للمادة ٤١ المذكورة إلا بالنسبة للمعينين بعد العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ في أول يونيه سنة ١٩٦٣ دون أولئك المعينين قبل العمل به .

٢ — مفاد نص المادة ٧٤ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ أنه متى تقرر ضم مدة العمل السابقة طبقا للقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ وسويت الأقساط وبدئ في خصم قيمتها طبقا للقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ، كما هو الحال بالنسبة للطلاب ، فإنه لاحق له في الإفادة من قانون لاحق هو القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، ولو قل المبلغ الذي يستحق عليه — نظير ضم مدة اشتغاله بالمحامة إلى المعاش — عما هو مستحق عليه طبقا للقانون السابق رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ الذي قبل المعاملة بموجبه وبدئ في تنفيذه في مواجهته فعلا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على مايبين من الأوراق تتحصل في أن الأستاذ
تقدم لقلم كتاب هذه المحكمة بطلب قيد برقم ٥ سنة ٣٣٣ ق "رجال القضاء" قال فيه إنه عين قاضيا في ١٠ يوليو سنة ١٩٦٢ وأنه عملا بالقانون رقم ٢٥٠ سنة ١٩٥٩ الخاص بحساب مدد العمل السابقة في المعاش طلب إلى وزارة العدل ضم ثلاث عشرة سنة هي مدة اشتغاله بالمحامة في حساب المعاش وسوى هذا الطلب طبقا لأحكام قانون التأمين والمعاشات الصادر به قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٦ سنة ١٩٦٠ وتحديد لحصم أول قسط من احتياطي المعاش بواقع ٧ ج و ٣٤٤ م شهريا من مرتب يونيه سنة ١٩٦٣ ، وأنه بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٦٣ وعلى أثر صدور قانون التأمين والمعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ الذي من شأن تطبيقه عليه أن يخفض القسط السابق الذكر إلى النصف ، توجه بطلبه في ٢٤ يونيه سنة ١٩٦٣ إلى كل من وزير العدل ومدير الهيئة العامة للتأمين والمعاشات ،

وإذ تاقى من ثانيهما فى ١٥ من أغسطس سنة ١٩٦٣ إخطارا برفض هذا الطلب بحجة أن المادة ٧١ من القانون رقم ٥٠ سنة ١٩٦٣ تشترط لضم مدة الخدمة السابقة للموظف فى حساب المعاش طبقا لأحكام ذلك القانون أن يكون قد عين بعد تاريخ بدء العمل به فى أول يونيو سنة ١٩٦٣ ، وكان مفهوم هذه المادة لا يفيد هذا التفسير لأنه لم يكن قد دفع المبلغ الذى أسفر عنه إحساب مدة اشتغاله بالمحامة دفعة واحدة كما لم يكن قد بدئ فعلا فى خصمه من مرتبه على أقساط شهرية بما لا يعد معه مشتركا فى صندوق التأمين والمعاشات طبقا للمادة ٧٣ من القانون رقم ٥٠ سنة ١٩٦٣ ، وإن كان قد طلب ضم مدة اشتغاله بالمحامة فى حساب المعاش عملا بالقانون رقم ٢٥٠ سنة ١٩٥٩ ذلك أنه قد عاد وطالب معاملته وفقا لأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ قبل البدء فى خصم الأقساط التى استحققت عليه طبقا للتسوية التى تمت بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ، فإن هذا الطلب وتلك التسوية يكونان غير قائمين ، وأضاف الطالب أنه لما كان مقتضى المادة ٧٤ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ أن ينسحب حكمها على حالته باعتباره من المتفعين بأحكام القانون رقم ٢٥٠ سنة ١٩٥٩ وإذ توجب المادة ٧٦ من القانون رقم ٥٠ سنة ١٩٦٣ على الجهات التى يعمل بها المتفعون بأحكام القانون رقم ٣٦ سنة ١٩٦٠ مراجعة الاستمارات الخاصة بمبالغ وأقساط مدة الخدمة السابقة بما يفيد أنه يجب على هذه الجهات مراجعة حالات من يتفعون بأحكامه وإعادة تسويتها طبقا لأحكام القانون رقم ٥٠ سنة ١٩٦٣ فإنه يطلب الحكم بمعاملة بالقانون المشار إليه وتسوية حالته طبقا له عن المدة المطالب بضمها عن اشتغاله بالمحامة وهى ثلاث عشرة سنة . قدمت الهيئة العامة للتأمين والمعاشات مذكرة تمسكت فيها بدفاعها الذى ضمنته إخطارها السابق بالإشارة إليه وطلبت رفض الطلب ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطلب ، وفى الجلسة المحددة لنظره تمسكت بهذا الرأى .

وحيث إنه لما كانت المادة ٧٠ من قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٠ سنة ١٩٦٣ والذى يطلب الطالب معاملته طبقا لأحكامه تنص على أنه

تسرى بالنسبة للمتقاعدين بأحكام هذا القانون الذين يعينون بعد العمل به أحكام القانون رقم ٢٥٠ سنة ١٩٥٩ وتقدر المبالغ المستحقة عليهم وفقا لأحكام المادة ٤١ وكان المقصود بهذا النص هو تحويل الموظفين الذين يعينون بعد العمل بالقانون المشار إليه الحق في طلب ضم مدد عملهم السابقة وفقا لأحكام الموضوعية الواردة في القانون رقم ٢٥٠ سنة ١٩٥٩ فيما عدا حساب المبالغ التي تستحق عليهم نظير هذا الضم فإنه يجري طبقا لأحكام المادة ٤١ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، مما مؤداه أنه لا يجوز حساب المبالغ التي تستحق نظير ضم مدة العمل السابقة وفقا للمادة ٤١ من القانون رقم ٥٠ سنة ١٩٦٣ إلا بالنسبة للمعينين بعد العمل بالقانون المشار إليه دون أولئك المعينين قبل العمل به . لما كان ذلك وكان الثابت أن الطالب عين في وظيفته في ١٠ يولييه سنة ١٩٦٢ قبل العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ في أول يونيه سنة ١٩٦٣ فإنه لا يجوز احتساب مدة عمله السابقة بالمحاماة في حساب المعاش طبقا لأحكام هذا القانون . ولا يغير من ذلك ما قضت به المادة ٧٤ من القانون المشار إليه من أنه ” يعتبر جميعا اشتراك الموظفين الذين عوملوا بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ عن مدة خدمتهم السابقة متى كانوا قد أدوا المبالغ المستحقة عن هذه المدة دفعة واحدة أو كان قد بدئ في خصم الأقساط المستحقة عنها من مرتباتهم ولو كان ذلك بعد المواعيد المحددة للأداء أو بدء الانقطاع “ ذلك أن مفاد هذا النص أنه متى تقرر ضم مدة العمل السابقة طبقا للقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ وسويت الأقساط وبدئ في خصم قيمتها طبقا للقانون رقم ٣٦ سنة ١٩٦٠ كما هو الحال بالنسبة للطالب الذي ثبت من ملف خدمته أنه طلب بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ١٩٦٢ حساب مدة اشتغاله بالمحاماة بالمعاش وأقر في ٨ أكتوبر سنة ١٩٦٢ بقبول خصم قسط شهري من مرتبه بواقع ٧ ج و ٣٣٤ م اعتبارا من أول يونيه سنة ١٩٦٣ حتى بلوغه من الستين هل أساس المعاملة بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه ، فإنه لاحق للطالب في الإفادة من قانون لاحق هو القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ وإن قل المبلغ الذي يستحق عليه طبقا له نظير ضم مدة اشتغاله بالمحاماة إلى المعاش عما هو مستحق عليه طبقا للقانون السابق الذي قبل المعاملة بموجبه وبدئ في تنفيذه في مواجهته فعلا وهو القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ . لما كان ما تقدم فإنه يتعين رفض الطلب .

جلسة ٦ من يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور محمد السلام بلبح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : بطيس زفلول ، ومحمد نور الدين موسى ، و ابراهيم علام ، ، وحسين زاكي .

(٢)

الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) وكالة . " نطاق الوكالة " .

التعرف على مدى سعة الوكالة . وجوب الرجوع فيه إلى عبارة التوكيل وملابسات صدره
وظروف الدعوى . لا عبرة بتمسك الموكل قبل الغير بأسباب تتعلق بشكل التوكيل
إلا أن يكون العمل مما يتطلب شكلا معينا .

(ب) محكمة الموضوع . " صلاطتها في تفسير العقد " . وكالة . " نطاق
الوكالة " . عقد .

تحديد مدى سعة الوكالة بعد تفسيرها لمضمونها . وهو ما يستقل به قاضي
الموضوع .

١ - المناط في التعرف على مدى سعة الوكالة من حيث ما تشتمل عليه
من تصرفات قانونية خول الموكل للوكيل إجراؤها أو من أموال تقع عليها
هذه التصرفات ، يتحدد بالرجوع إلى عبارة التوكيل ذاته ، وما جرت به نصوصه
والى الملابسات التي صدر فيها التوكيل وظروف الدعوى . ولا عبرة في هذا الخصوص
بما قد يتمسك به الموكل قبل الغير الذي تعامل مع الوكيل من أسباب تتعلق بالشكل
الذي أفرغ فيه التوكيل أو بالجهة التي تم توثيقه أمامها إلا إذا كان العمل
الذي صدر التوكيل من أجله يتطلب شكلا معينا ، فيتعين عندئذ أن يتخذ التوكيل
هذا الشكل .

٢ — تحديد مدى صحة الوكالة يعد تفسيراً لمضمونها ، مما يضطلع به قاضى الموضوع بغير معقب عليه من محكمة النقض ما دام هذا التفسير يقع على توكيل لم يتم إلغاؤه ، ومما تحتمله عبارته بغير مسخ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٦١/١٠٤٠ مدنى كلى القاهرة ضد الطاعنة وقال فى بيانها أنه تعاقد مع السيدة نفيدة عزيز يغمور على أن تقرضه مبلغ ٣٠٠٠ ج قبض منه مبلغ ١٠٠٠ جنيه عند تحرير العقد الابتدائى فى ٢١ يناير سنة ١٩٥٦ وأنه فى ٥ مارس سنة ١٩٥٦ حرر ضمناً للقرض وبناء على طلب السيدة المذكورة عقد رهن رسمى ذكرت فيه أنها تتعاقد باسم بناتها وهن الطاعنة والمطعون عليهن الثانية والثالثة والرابعة وذلك رغبة منها فى أن يعود دين القرض إليهن بعد وفاتها وأن بناتها قد أقررن بأن مبلغ القرض ملك لوالدتهن ومن مالها الخاص وأن لها أن تستغله وتتسلم فوائده طوال حياتها وقد صدرت منهن لها توكيلات بإعطائها الحق فى تحصيل أموالهن والتصرف فيها بكافة الطرق ومنها التوكيل رقم ٥١٣ والمؤرخ ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٠ والصادر من الطاعنة والمطعون عليها الرابعة إلى والدتهما السيدة نفيدة عزيز يغمور، وأضاف المطعون ضده الأول يقول أنه قام بسداد مبلغ القرض وقدره ١٠٠٠ ج وفوائده للسيدة نفيدة واستلم منها الصورة التنفيذية لعقد الرهن الرسمى التى كانت قد احتفظت بها عند تحريره وذلك بعد التأشير عليها منها بالسداد ، وإذ فوجئ رغم ذلك بتوقيع حجز على منقولاته من جانب الطاعنة وبتوجيهها إليه تنبيه نزع ملكية العقار المرهون بالعقد المشار إليه ، فقد أقام الدعوى بطلب براءة ذمته من مبلغ ١٠٠٠ ج قيمة

ذلك القرض وفوائده . تدخلت السيدة نفيدة عزيز يغمور في الدعوى منضمة إلى المطعون ضده الأول في طلباته ، وبتاريخ ٤ فبراير سنة ١٩٦٢ قضت محكمة أول درجة بقبول السيدة نفيدة عزيز يغمور منضمة إلى المطعون ضده الأول وبراءة ذمة هذا الأخير من مبلغ الـ ١٠٠٠ ج وفوائده موضوع عقد الرهن الرسمي المؤرخ ٥ مارس سنة ١٩٥٦ . استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٧٩/٦٢٣ ق وحكمت المحكمة بانقطاع سير الخصومة بوفاة المرحومة نفيدة عزيز يغمور وبعد تعجيل الدعوى ضد ورثاتها — الطاعنة والمطعون ضدهن من الثانية إلى الرابعة — قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أدت فيها الرأي برفض الطعن . وفي الجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة بهذا الرأي .

وحيث إن الطعن بني على سببين تنعى الطاعنة بالسبب الثاني منهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك نقول إن الحكم عرض إلى توكيل كانت الطاعنة قد أصدرته في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٠ لوالدتها السيدة نفيدة عزيز يغمور للتوقيع بموجبه على عقود رهن رسمي في سنة ١٩٤٠ تحت رقم ٦٦٣٤ توثيق القاهرة ، وقرر الحكم في شأن هذا التوكيل أنه يخول السيدة المذكورة قبض الدين موضوع النزاع والمستحق للطاعنة قبل المطعون ضده الأول في حين أن هذا التوكيل يعوزه الشكل الذي تتم على مقتضاه التوكيلات التي تصلح لتصرفات متعددة ، وإذ تم التصديق عليه في محكمة عابدين الجزئية ولم يؤثر على هامشه بما يفيد حصول النشر عنه ، فيعد بذلك توكيلا خاصا لا يصلح إلا للقرض الذي حرر من أجله والذي استنفذ بالتوقيع على عقد الرهن الرسمي السابق الذكر وإرفاقه بذلك العقد ، غير أن الحكم المطعون فيه استند في قضائه ببراءة ذمة المطعون ضده الأول من الدين المستحق عليه للطاعنة بموجب عقد الرهن الرسمي المؤرخ ٥ مارس سنة ١٩٥٦ إلى أنه سدد هذا الدين للسيدة نفيدة عزيز يغمور والتي خولتها الطاعنة قبضه بموجب التوكيل السابق الذكر باعتباره توكيلا عاما ظل ساري المفعول بعدم إلغائه وهو مما يعيب الحكم بخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان المناط في التعرف على مدى صحة الوكالة من حيث ما تشتمل عليه من تصرفات قانونية خول الموكل للوكيل

إجراءها أو من أموال تقع عليها هذه التصرفات يتحدد بالرجوع إلى عبارة التوكيل ذاته وما جرت به نصوصه وإلى الملابسات التي صدر فيها التوكيل وظروف الدعوى ، وكان لا مبرر في هذا الخصوص بما قد يتمسك به الموكل قبل الغير الذي تعامل مع الوكيل من أسباب تتعلق بالشكل الذي أفرغ فيه التوكيل أو بالجهة التي تم توثيقه أمامها إلا إذا كان العمل الذي صدر التوكيل من أجله يتطلب شكلا معينا فيعين عندئذ أن يتخذ التوكيل هذا الشكل ، وإذ يعد تحديد مدى سعة الوكالة تفسيرا لمضمونها مما يضطلع به قاضي الموضوع بغير معقب عليه من محكمة النقض مادام هذا التفسير يقع على توكيل لم يتم إلغاؤه ومما تحمله عبارته بغير مسخ ، وكان الحكم المطعون فيه — بعد أن أحال في شأن الوقائع إلى أسباب الحكم الابتدائي الذي أثبت في تدويناته صدور توكيل من الطاعنة إلى والدتها تفيدة عزيز يغمور في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٠ — أورد في صدد تحصيله لعبارة هذا التوكيل قوله ” يتضح من صورة التوكيل الصادر من السيدتين ليندا جورج وأوديت بنتي عزيز يغمور الموقع عليه منهما أمام الموثق بتاريخ ٢٣/١٢/١٩٤٠ أنه معنون بأنه توكيل عام وجاء في صايقه أنهما يوكلانها توكيلا عاما مفوضا لها بالبيع والشراء والرهن وإقراض النقود التي تخصهما برهن عقارى أو بدون رهن واستلام كل مبلغ يخصهما سواء كان متحصلا منها أو من خلافها طرف أحد المدينين لها أو بالبنوك أو المحاكم أو خلافها ... الخ ومما لا شك فيه أن هذا توكيل عام “ ، وإذا استخلص الحكم من تحصيله لعبارة ذلك التوكيل على النحو السالف بيانه ومن النص في عقد الرهن المحرر في ٢١ يناير سنة ١٩٥٦ بين السيدة تفيدة عزيز يغمور والمطعون عليه الأول بأنه لا مانع لدى هذا الأخير من أن يحرق عقد الرهن الرسمي باسم بنات السيدة تفيدة ومنهن الطاعنة ومن أن الطاعنة أقرت وشقيقتها في ذات اليوم عند تحرير ذلك العقد بأن مبلغ القرض هو من مال والدتهن السيدة تفيدة عزيز يغمور وبأنهن وكلاهما في قبض فوائد ذلك القرض مدى حياتهما ومن أن تفيدة يغمور هي التي احتفظت بصورة عقد الرهن الذي حرر بعد ذلك — إذ استخلص الحكم من ذلك أن التوكيل المشار إليه يتسع لإجراء ما اشتمل عليه من تصرفات دون أن يتطلب إشابه شكلا خاصا وأنه لا زال قائما بين الطاعنة ووالدتها السيدة تفيدة عزيز يغمور بما يخول تلك السيدة قبض الدين المستحق للطاعنة قبل المطعون ضده الأول بموجب عقد الرهن الرسمي المؤرخ ٥ مارس

سنة ١٩٥٦ ، وكان هذا التفسير الذى انتهى إليه الحكم لتحديد مدى سعة الوكالة واستمرارها هو مما تحمله عبارة التوكيل وتأييده الملاحظات التى صدر فيها وظروف الدعوى ، فلإن الحكم المطعون فيه إذ رتب على ذلك الاعتداد بهذا التوكيل وقضى ببراءة ذمة المطعون ضده الأول من الدين المشار إليه ، لا يكون قد خالف القانون ، ويكون النعى عايب بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الأول هو خطأ الحكم المطعون فيه فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك تقول الطاعنة إن الحكم استخلص من ظروف الدعوى وملاحظات أن مبلغ القرض يمثل هبة مستترة بغير مقابل من السيدة نفيدة عزيز يعمور إلى بناتها الثلاث ومنهن الطاعنة وأن للسيدة المذكورة أن ترجع فى الهبة باعتبار أن بناتها صاحبات قروض ولسن ذوات رحم محرم وأنه لا يمكن على هذا الأساس الاعتراض على حق والدتهن فى الرجوع فى الهبة . وإذ يخالف هذا الذى ذهب إليه الحكم المطعون فيه نصوص المواد من ٥٠٠ إلى ٥٠٤ من القانون المدنى التى تنظم قواعد الهبة وتقضى بعدم الرجوع فيها إذا وجد مانع من الموانع المقررة قانونا والمشار إليها فى المادة ٥٠٢ ومنها أن تكون الهبة لذى رحم محرم وكانت للطاعنة من ذوى الأرحام بالمعنى الذى اصطلح عليه عموم الفقه باعتبار أن ذوى الأرحام هم ذوو القرابة القريبة فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه ببراءة ذمة المطعون ضده الأول من الدين موضوع النزاع والمستحق عليه للطاعنة وعلى ماسلف بيانه فى الرد على السبب الثانى على ماقرره من أنه أوفى بهذا الدين للسيدة نفيدة عزيز يعمور التى تملك قبضه نيابة عن الطاعنة بموجب التوكيل الصادر لها منها فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٠ ، وكانت هذه الهدامة تكفى لحل هذه النتيجة التى انتهى إليها الحكم ، فإن النعى عليه بخالفة أحكام الهبة المنصوص عليها فى المواد من ٥٠٠ إلى ٥٠٤ من القانون المدنى وأيا كان وجه الرأى فيما تثيره الطاعنة فى هذا الخصوص ، يكون غير منتج .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٧ من يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية المادة
المستشارين ، عثمان زكريا ، ومحمد أبو حمزة مندور ، وحسن أبو الفتوح الشريفي ، وأحمد طوسون .

(٣)

الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٣٢ القضائية :

ضرائب . " ضريبة الأرباح التجارية والصناعية " . " تقديم الإقرار
بعد الميعاد " نظام عام . بطلان .

المولون الذين يتقدمون بإقراراتهم في الميعاد . وجوب إخطارهم بعناصر تقدير
الضريبة على النموذج رقم " ١٨ " والربط على النموذج رقم " ١٩ " . المولون الذين لم يتقدموا
بإقراراتهم أو الذين قدموها بعد الميعاد . يكتفى بربط الضريبة قبلهم على النموذج
رقم " ١٩ " . حق مصلحة الضرائب في فحص حسابات ومستندات وإقرارات المول . ولو كان
تقدير أرباحه بطريق التقدير . التشريعات الخاصة بتنظيم إجراءات معينة لربط الضريبة
من القواعد القانونية الآمرة المتعلقة بالنظام العام .

مؤدى نصوص المواد ٤٥ و ٤٧ و ٤٧ مكررا و ٤٨ و ٤٩ من القانون رقم ١٤
لسنة ١٩٣٩ والمادة ٢٤ من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور معدلة بالقرار
الوزاري رقم ٣١ لسنة ١٩٥١ مجتمعة ، أن الشارع فرق بين إجراءات ربط
الضريبة التي تتبع بالنسبة للمولين الذين يتقدمون بإقراراتهم في الميعاد ، وبين
تلك التي يجب مراعاتها في خصوص المسؤولين الذين لم يتقدموا بإقراراتهم
أو الذين قدموها بعد الميعاد . فأوجب بالنسبة للطائفة الأولى أن يخطروا
بعناصر تقدير الضريبة على النموذج رقم " ١٨ " ثم تربط الضريبة على النموذج
رقم " ١٩ " ، أما بالنسبة للطائفة الثانية فاكفى بربط الضريبة عليهم
على النموذج رقم " ١٩ " وإخطارهم به ، وأنه لذلك لا يسوغ إتباع الإجراءات
المخصصة للطائفة الأولى على الطائفة الثانية ، ذلك أن التشريعات الخاصة بتنظيم
إجراءات معينة لربط الضريبة من القواعد القانونية الآمرة المتعلقة بالنظام العام ،
فلا يجوز مخالفتها أو التنازل عنها ، وهي إجراءات ومواعيد حتمية ألزم المشرع

مصلحة الضرائب بالتزامها وقدر وجهها من المصلحة في إتباعها ، ورتب البطلان على مخالفتها ، ولا يغير من ذلك أن مصلحة الضرائب فحصت إقرار المطعون عليه (الممول) لأن من حقها — في حالة تقدير أرباح الممول بطريق التقدير — أن تفحص حساباته ومستنداته وإقراراته .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن نجيب أمين يونان قدم إلى مأمورية ضرائب بنى سوييف في ١٠/٤/١٩٤٨ إقراراً عن نشاطه في تجارة الأقطان في الفترة من أول أغسطس سنة ١٩٤٦ إلى آخر يولييه سنة ١٩٤٧ مبنياً به أن خسارته بلغت ٣٨٥٥ ج و ٣١١ م ، وبعد أن فحصت المأمورية دفاتره أهدرتها وعدلت مدة النزاع لجعلتها ١٣ شهراً تبدأ من أول أغسطس سنة ١٩٤٦ وتنتهى في آخر أغسطس سنة ١٩٤٧ وقدرت أرباحه عنها بطريق التقدير الجزافي بمبلغ ١٤٣٠٠ ج كما قدرت رأس المال الحقيقي المستثمر في أول الموسم بمبلغ ٥٦٢٥ ج وأخطرته بالنموذج رقم " ١٩ " في ١٠/٧/١٩٥٢ بربط الضريبة . وإذ لم يوافق أحيل الخلاف على لجنة الطعن ودفع ببطلان إجراءات الربط وبسقوط حق المصلحة في اقتضاء الضريبة بالتقادم . وبتاريخ ٢٥/٥/١٩٥٢ أصدرت اللجنة قرارها بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع (أولاً) برفض الدفع بالتقادم (ثانياً) بتعديل السنة المالية للمول وجعلها تبدأ من أول أغسطس سنة ١٩٤٦ وتنتهى في ٣١ يولييه سنة ١٩٤٧ (ثالثاً) بتقدير صافي أرباحه في سنة ١٩٤٦/١٩٤٧ بمبلغ ١٠٦٥٠ ج فقد أقام الدعوى رقم ٨٠ سنة ١٩٥٣ بنى سوييف الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن في هذا القرار طالباً بإلغاء الحكم (أصلياً) بسقوط حق المصلحة في اقتضاء الضريبة بالتقادم (واحتياطياً)

اهتمام الحسارة وتقدير رأس المال الحقيقي المستثمر طبقاً لإقراره . كما أقامت المصلحة الدعوى رقم ٨٢ سنة ١٩٥٣ بنى سوينف الابتدائية ضد الممول بالطعن في القرار المذكور طالبة تعديله وإعتبار أرباحه ورأس المال الحقيقي المستثمر طبقاً لتقديرات مأمورية الضرائب . وقررت المحكمة ضم الدعويين ليصدر فيهما حكم واحد . وبتاريخ ١٩٥٤/٢/٢٠ حكمت المحكمة حضورياً بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بإعلان قرار لجنة الطعن وألزمت مصلحة الضرائب بمصاريف الطعن ومائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة . واستأنفت المصلحة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاءه والحكم بصحة قرار لجنة الطعن وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها . وقيد هذا الاستئناف برقم ٤٤٤ سنة ٧١ قضائية . وبتاريخ ١٩٦٦/٥/٢٢ حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المصلحة بالمصروفات وبمبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . وطعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير ، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ، ولم يحضر المطعون عليه ولم يبد دفاعاً ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها على مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بإعلان قرار لجنة الطعن مستنداً في ذلك إلى أنه كان من المحتم على مصلحة الضرائب بعد أن فحصت إقرار الممول أن تخطره أولاً بالنموذج رقم " ١٨ " قبل ربط الضريبة وإخطاره بها على النموذج رقم " ١٩ " حتى ولو كان إقراره قد قدم بعد الميعاد المحدد له ، وأن المادة ٤٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قد أوجبت إبداع المستندات مع الإقرار في حالة الربح فقط دون الحسارة ، وهو خطأ ومخالفة للقانون وفساد في الاستدلال من وجهين (أولهما) أن الحكم سوى بين الإقرار الذي يقدم في الميعاد وبين ذلك الذي يقدم بعد الميعاد في حين أن المواد ٤٧ و ٤٨ مكرراً و ٤٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمادتين ٢٤ و ٢٥ من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور تفصح عن أن الشارع فرق بين طائفة الممولين الذين قدموا إقراراتهم في الميعاد وأولئك الذين لم يقدموا إقراراتهم إطلاقاً

أو قدموها بعد الميعاد ، فأوجب بالنسبة للطائفة الأولى إخطارهم بعناصر تقدير الضريبة على النموذج رقم "١٨" ثم بربط الضريبة على النموذج رقم "١٩" أما بالنسبة للطائفة الثانية فقد اكتفى بربط الضريبة عليهم على النموذج رقم "١٩" وإخطارهم به ، ولا يغير من ذلك أن مصلحة الضرائب قد فحصت إقرار الممول لأن للمصلحة دائما — في حالة تقدير أرباح المطعون عليه تقديرا جزافيا — أن تفحص حساباته ومستنداته وإقراراته (وثانيتها) أن الحكم المطعون فيه جرى في قضائه على أن المادة ٤٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قد أوجبت إيداع المستندات مع الإقرار في حالة الربح فقط دون الخسارة في حين أن نص المادة ١٨ من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور يقضى بضرورة إرفاق المستندات مع الإقرار في حالتي الربح والخسارة .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن النص في المادة ٤٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ — على أن " تربط الضريبة على الأرباح الحقيقية والثابتة من الإقرار المقدم من الشركة إذا قبلته مصلحة الضرائب ، ولل مصلحة تصحيح الإقرار أو تعديله ويتعين عليها عندئذ أن تخطر الشركة بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول بعناصر ربط الضريبة وأن تدهوها إلى موافاتها كتابة بملاحظات على التصحيح أو التعديل وذلك خلال شهر من تسلم الإخطار فإذا وافقت الشركة على التصحيح أو التعديل ربطت الضريبة على مقتضاه ، ويكون الربط غير قابل للطعن فيه وتكون الضريبة واجبة الأداء فورا وإذا لم توافق الشركة على التصحيح أو التعديل أو لم تقتنع مصلحة الضرائب بما أرسلته الشركة من ملاحظات في الميعاد ربطت المصلحة الضريبة وفقا لاستقر عليه رأيها وأخطرت الشركة بهذا الربط بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول وحددت لها شهرا لقبوله أو الطعن فيه وفقا للمادة ٥٢ ، فإذا ما انقضى هذا الميعاد دون طعن من الشركة أصبح الربط نهائيا والضريبة واجبة الأداء فورا أما إذا طعنت الشركة في الميعاد فلا يكون الربط واجب الأداء إلا بمقدار ما قبلته الشركة من ملاحظات المصلحة مع عدم الإخلال بحكم المادتين ٤٤ و ٤٨ ، وإذا امتنعت الشركة عن تقديم الإقرار أو المستندات أو البيانات المنصوص عليها في المادتين ٤٣ و ٤٤ وكذلك إذا

لم ترد الشركة على ما طلبته المصلحة من ملاحظات على التعديل أو التصحيح قدرت المصلحة الأرباح وربطت الضريبة وفقا لهذا التقدير وتكون الضريبة واجبة الأداء فوراً، وإنما يكون للشركة أن تطعن في التقدير وفقا للإجراءات المنصوص عليها في المادة ٥٢ " والنص في المادة ٤٧ - معدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ - على أن " فيما يتعلق بالربط والتقدير يسرى على سائر الممولين ما يسرى على الشركات المساهمة من الأحكام المبينة في المادة ٤٥ من هذا القانون " والنص في المادة ٤٧ مكرراً - المضافة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ - على أن يعتبر التنبيه على الممول بالدفع نهائياً وقطعياً ... والنص في المادة ٤٨ - معدلة بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ - على أن " على الممول أن يقدم إلى مصلحة الضرائب قبل أول أبريل من كل سنة أو في بحر ثلاثة شهور من تاريخ انتهاء سنته المالية إقراراً مبيناً فيه مقدار أرباحه مع جميع الوثائق والمستندات المؤيدة له ... " والنص في المادة ٤٩ على أن " يظل الممول ملزماً بتقديم الإقرار المشار إليه ولو كان تحديد الأرباح حاصلًا بطريق التقدير ... " والنص في المادة ٢٤ من اللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه - معدلة بالقرار الوزاري رقم ٣١ لسنة ١٩٥١ - على أن " يكون إخطار الممول بعناصر ربط الضريبة وطلب ملاحظاته على التصحيحات التي أجرتها المصلحة في إقراره المنصوص عليه في المادة ٤٥ من القانون المشار إليه على النموذج رقم ١٨ ضرائب المرافق ويكون إخطار الممول بربط الضريبة عليه بطريق التقدير على النموذج رقم ١٩ ضرائب المرافق " - ومؤدى هذه النصوص مجتمعة أن الشارع فرق بين إجراءات ربط الضريبة التي تتبع بالنسبة للمولين الذين يتقدمون بإقراراتهم في الميعاد وبين تلك التي يجب مراعاتها في خصوص المولين الذين لم يتقدموا بإقراراتهم أو الذين قدموها بعد الميعاد ، فأوجب بالنسبة للطائفة الأولى أن يخطروا بعناصر تقدير الضريبة على النموذج رقم "١٨" ثم يربط الضريبة على النموذج رقم ١٩ " أما بالنسبة للطائفة الثانية فاكتمى بربط الضريبة عليهم على النموذج رقم "١٩" وإخطارهم به ، وأنه لذلك لا يسوغ اتباع الإجراءات المخصصة للطائفة الأولى على أرباب الطائفة الثانية ، ذلك أن التشريعات الخاصة بتنظيم إجراءات معينة لربط الضريبة من القواعد القانونية الآمرة المتعلقة بالنظام العام ، فلا يجوز مخالفتها أو التنازل عنها ، وهي إجراءات ومواعيد حتمية ألزم

المشرع مصلحة الضرائب بالتزامها وقدر وجهها من المصلحة في اتباعها ورتب
البطلان على مخالفتها ، ولا يغير من ذلك أن مصلحة الضرائب فحصت إقرار
المطعون عليه لأن من حقها — في حالة تقدير أرباح الممول بطريق التقدير —
أن تفحص حساباته ومستنداته وإقراراته ، ذلك أن النص في المادة ٤٨
من القانون المشار إليه وفي المادة ١٨ من اللائحة التنفيذية للقانون ، يوجب
إرفاق جميع الوثائق والمستندات مع الإقرار سواء أكانت لدى الممول حسابات
منظمة أم لم تكن ، وسواء أكانت نتيجة أعماله ربحاً أم خسارة ، وحتى لو كان
صافي أرباحه لا يتجاوز حدود الإعفاء المقررة في المادة ٤١ من القانون رقم ١٤
لسنة ١٩٣٩ . وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى
في قضائه على أن ” لما كان الإقرار قد قدم إلى مصلحة الضرائب وكان موجوداً
لديها وقت قيامها بفحص عناصر الضريبة فقد تحتم عليها النظر فيه وإجراء حكم
الفقرات الأربع الأولى من المادة ٤٥ وإخطار الممول بعناصر ربط الضريبة
وطلب ملاحظاته على التصحيحات التي أجرتها في إقراره وذلك على النموذج
رقم ١٨ ضرائب سواء أكان الإقرار قد قدم في الميعاد المحدد قانوناً أو بعده ،
ولا يجوز لمصلحة الضرائب أن تتجاوز هذه المرحلة إلى مرحلة ربط الضريبة
وفق تقديرها المباشر وإخطار الممول بربط الضريبة عليه بطريق التقدير
على النموذج رقم ١٩ “ وأن ” الإقرار يقدم من الممول مصحوباً بالوثائق
والمستندات المؤيدة له إذا أسفر نشاطه التجاري عن ربح ، أما إذا تخض
عن خسارة فإنه لا يلزم في هذه الحالة ابتداء إرفاق المستندات والوثائق التي تؤيد
ما انتهى إليه من إقراره “ فإن الحكم يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه
بما يوجب نقضه .

جلسة ٧ من يناير سنة ١٩٧٠

رئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين : صبرى أحمد فرحات ، ومحمد أبو حمزة مندور ، و- حسن أبو الفتوح الشربيني ، وأحمد طوسون .

(٤)

الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٣٤ التمهيدية :

(١) دعوى . ” الدفع بعدم القبول ” . استئناف . ” نطاق الاستئناف ” .

الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام صفة المدعى . دفع موضوعى . قضاء المحكمة بقبول الدفع تستنفذ به ولايتها فى موضوع الدعوى . لا يجوز لمحكمة الاستئناف منه إلغاء حكم محكمة أول درجة وقبول الدعوى ، أو تعيدها إليها لمظهر موضوعها .

(ب) عمل . ” انتهاء عقد العمل ” . حراسة إدارية

يجوز لصاحب العمل فصل العامل دون إنذار أو تعويض بسبب فرض الحراسة على أمواله بمقتضى الأمر المعدل رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ والأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ . تعاقد صاحب العمل معه بعد فرض الحراسة بعد تنازلا عن استعمال هذه الرخصة فلا يجوز أن يتخذ منها مبررا للفصل .

١ - الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام صفة المدعى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو دفع موضوعى يقصد به الرد على الدعوى برمتها ويزتب على قبول أن ينحصر المدعى دعواه بحيث لا يستطيع العودة إليها وتستفد محكمة الدرجة الأولى بالقضاء به ولايتها فى الفصل فى موضوع الدعوى ويطرح الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم الدعوى بما احتوته من طلبات وأوجه دفاع على محكمة الاستئناف فلا يجوز لها فى حالة إلغاء الحكم وقبول الدعوى أن تعيدها إلى محكمة الدرجة الأولى لنظر موضوعها .

٢ - مؤدى نص المادة الثانية من الأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ بفرض الحراسة على أموال وممتلكات بعض الأشخاص ، ونص المادة ١٩ من الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ الخاص بوضع نظام لإدارة أموال المعتقلين والمراقبين وغيرهم من الأشخاص والهيئات ، أن الشارع خول صاحب العمل فصل العمل دون إنذار سابق أو تعويض بسبب فرض الحراسة على أمواله ، فإذا تعاقد صاحب العمل معه بعد فرض الحراسة فإنه يكون قد تنازل عن استعمال الرخصة المخولة له وأسقط حقه فيها ، فلا يجوز له بعد ذلك أن يتخذ منها مبررا للفصل .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المدولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن أحمد عبد الواحد الوكيل قدم شكوى لمكتب العمل بالإسكندرية ضد شركة التأمين الأهلية لفصله من العمل ، ولم يتمكن المكتب من إسهاء النزاع وديا فأحاله إلى محكمة شئون العمال الجزئية بالإسكندرية للنظر في طاب وقف قرار الفصل ، فحكمت بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى أهلية استنادا إلى أن المدعى كان من الموضوعين تحت الحراسة واستأنف المدعى هذا الحكم لدى محكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - فقضت بإلغاء الحكم المستأنف وإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية للفصل في موضوعها ، وأمامها طاب المدعى الحكم بإلزام الشركة المدعى عليها بأن تدفع له مبلغ ١٠٥٦٠ ج والمصروفات ومقابل أنعاب المحاماة . وقال شرحا لدعواه أنه إن تحقق بالعمل لدى الشركة في ١٩٥٨/٣/٢٦ وظل يتدرج في عمله إلى أن عين مستشارا للعلاقات العامة بها وبلغ مرتبه الإجمالى ١٦٠ ج شهريا ثم فوجئ في ١٩٦٢/٧/٣١ بفصله ، وإذا كان هذا الفصل تعسفيا وبلا مبرر ويستحق مبلغ ١٠٥٦٠ ج منه ٤٠٠ ج كفاة نهاية الخدمة و ١٦٠ ج بدل إنذار ، و ١٠٠٠٠ ج تعويضا عن الفصل فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطلانته . وبتاريخ

١٧/٨/١٩٦٢ حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة الاسكندرية الابتدائية فقيدت بجدولها برقم ١٥٣٦ سنة ١٩٦٣ عمال . ودفعت الشركة بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى أهلية وبعدم قبولها بالنسبة للكفاة لرفعها على غير ذى صفة ، واختصم المدعى مؤسسة التأمينات الاجتماعية ثم تنازل عن مخاصمتها . وبتاريخ ٢٥/١٢/١٩٦٣ حكمت المحكمة حضوريا (أولا) بإثبات تنازل المدعى عن مخاصمة مؤسسة التأمينات الاجتماعية (ثانيا) بعدم قبول الدعوى بالنسبة لطالب التعويض ومقابل الإنذار لرفعها من غير ذى أهلية (ثالثا) برفض الدفع بعدم قبول الدعوى بالنسبة لطالب مكافأة نهاية الخدمة لرفعها على غير ذى صفة وبقبولها (رابعا) بإلزام الشركة المدعى عليها بأن تؤدي للمدعى مبلغ ٣٤٨ ج قيمة مكافأة نهاية الخدمة والمصروفات المناسبة لهذا المبلغ و ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة وأمرت بالنفاذ المعجل بغير كفالة وأعفت المدعى من باقى المصروفات على أن تخصم المبالغ التى يكون المدعى قد استولى عليها تنفيذا للحكم الصادر فى الاستئناف رقم ١١٢٨ سنة ١٩٦٢ اسكندرية من المبلغ المحكوم به لصالحه بموجب هذا الحكم . واستأنف المدعى هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبا تعديله والحكم له بباقى طلباته ، وقيد هذا الاستئناف برقم ٢ سنة ٢٠ ق ، كما استأنفته الشركة فرعيا طالبا إلغاءه فيما قضى به من مكافأة نهاية الخدمة وبتاريخ ١١/٦/١٩٦٤ حكمت المحكمة حضوريا (أولا) بقبول الاستئنافين الأصلي والفرعى شكلا (ثانيا) وفى موضوع الاستئناف الأصلي بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول الدعوى بالنسبة لطالب التعويض عن الفصل التعسفى ومقابل الإنذار وبقبول الدعوى وبرفض طالب المستأنف إعادتها لمحكمة أول درجة للفصل فى هذين الطلبين وفى موضوعها برفضها وأعفت المستأنف من المصروفات عن الدرجتين (ثالثا) وفى موضوع الاستئناف الفرعى برفضه وتأيد الحكم المستأنف فيما قضى به من إلزام الشركة بمكافأة نهاية الخدمة مع إلزامها بالمصروفات الاستئنافية ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . وطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ، وقدمت المطعون عليها مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن وطلبت رفضه موضوعا ، وقدمت

النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الدفع وقبول الطعن بالنسبة للشق الأول من الوجه الأخير من السبب الأول .

وحيث إن المطعون عليهم ادفعت بعدم قبول الطعن مستندة في ذلك إلى أن الطاعن لم يطعن على قضاء الحكم المطعون فيه بالتصدي لنظر موضوع الدعوى بالنسبة لبطل الإندار والتعويض لأنه كان يتعين على الحكم وقد رأى أنه أهل للتقاضي أن يحيل الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في هذين الطالين إذ أن الدفع بعدم القبول في هذا الخصوص ليس من الدفوع التي تستنفذ المحكمة ولايتها بالفصل فيه ، كما أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ لقبوله الدعوى لأنه إذا كانت أهلية الطاعن قد ردت إليه فإنما كان ذلك في تاريخ لاحق لرفع الدعوى ، نصار لاصيل لتصحيح هذا القضاء المخالف للقانون ، والمطعون عليها لم تطعن فيه بالنقض — بناء على هذه المخالفة — لأنه صدر لصالحها فأصبحت مصاحتها في الطعن نظرية بحتة .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ذلك أن الدفع بعدم قبول الدعوى لإنعدام صفة المدعى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو دفع موضوعي يقصد به الرد على الدعوى برمتها ويترتب على قبوله أن يخسر المدعى دعواه بحيث لا يستطيع العودة إليها وتستنفذ محكمة الدرجة الأولى بالقضاء به ولايتها في الفصل في موضوع الدعوى ويطرح الاستئناف المرفوع من هذا الحكم الدعوى بما احتوته من طلبات وأوجه دفاع على محكمة الاستئناف فلا يجوز لها في حالة إلغاء الحكم وقبول الدعوى أن تعيدها إلى محكمة الدرجة الأولى لنظر موضوعها ومن ثم يكون الدفع دلي غير أساس ويتعين رفضه .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما ينهض الطاعن بالسبب الأول أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدعوى في شقها المتعلق بالتعويض وبطل الإندار مستندا في ذلك إلى أن التدابير التي قررها الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن المعتقلين والمراقبين — ومنها ما نصت عليه المادة ١٩ من هذا الأمر ، التي تجيز لأصحاب العمل فصل هؤلاء المراقبين والمعتقلين من عملهم ، تنسحب على الأشخاص الذين فرضت عليهم

حرامة الأمن طبقا للأمر رقم ١٣٨ سنة ١٩٦١ ، وأنه اعتبر أن الرخصة في فصل العامل بمقتضى المادة ١٩ المشار إليها ، هي حق مطلق يستعمله رب العمل في أى وقت يشاء ، ولا يعطى لها إلا إذا سبق استعمالها ، وهو مخالف للقانون وخطأ في تطبيقه ، لأن القانون لا يعرف الحقوق المطلقة بل يقيد بها بعدم الإساءة في استعمالها ، هذا الاستعمال خاضع لرقابة القضاء ، ولو أمعن الحكم النظر في الأمر لتبين أن فصل العامل من المعتقلين والمراقبين بمقتضى المادة المذكورة رخصة وليست حقا ، والصورة التي كانت واضحة أمام محكمة الاستئناف تدل على تنازل الشركة الماطعون عليها عن استعمال هذه الرخصة تنازلا سبقه استئذان الشركة للسلطات القائمة على الحراسة في إبرام عقد جديد مع الطاعن .

وحيث إن هذا النفي في محله ، ذلك أن النص في المادة الثانية من الأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ بفرض الحراسة على أموال وممتلكات بعض الأشخاص ، على أن " تسرى في شأن الأشخاص الخاضعين لهذا الأمر للتدابير المنصوص عنها في الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ " وفي المادة ١٩ من الأمر الأخير الخاص بوضع نظام لإدارة أموال المعتقلين والمراقبين وغيرهم من الأشخاص والهيئات ، على أن " يكون لأصحاب الأعمال حق فصل الأشخاص المشار إليهم في المادة الأولى بدون إعلان سابق وبغير تعويض عن الفصل حتى في حالة وجود عقد لمدة معينة " يدل على أن الشارع خول صاحب العمل فصل العامل دون إنذار سابق أو تعويض بسبب فرض الحراسة على أمواله ، فإذا تعاقد صاحب العمل معه بعد فرض الحراسة فإنه يكون قد تنازل عن استعمال الرخصة المخولة له وأسقط حقه فيها ، فلا يجوز له بعد ذلك أن يتخذ منها مبررا للفصل ، وإذا كان الثابت في الدعوى أنه بتاريخ ١٨/١٠/١٩٦١ فرضت الحراسة على أموال الطاعن وفقا للأمر رقم ١٣٨ سنة ١٩٦١ وفي ٤/٣/١٩٦٢ أبرمت الماطعون عليها معه عقد عمل جديد بعد استئذانها الحارس العام لإبرام هذا العقد ، فإن الشركة تكون قد تنازلت عن استعمال الرخصة المخولة لها بمقتضى المادة ١٩ من الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليها وأسقطت حقها فيها ، فلا يسوغ لها من بعد أن تتخذ منها مبررا لفصل الطاعن في ٣١/٧/١٩٦٢ ، إذ كان ذلك وكان الحكم الماطعون فيه قد خالف هذا النفاذ وجرى في قضائه على أن " المشرع لم يضع

لأرباب الأعمال قودا زمنيا يستعملون فيه الرخصة المخولة لهم بمقتضى المادة ١٩ ،
ولما كانت الرخصة بطبيعتها أمرا لا يسقط بالزمن بل إن من حق صاحبها
أن يستعملها طالما هي ممنوحة له ولم تسحب منه “ وأن ” لرب العمل
أن يستعمل هذه الرخصة في أى وقت “ وأنه ” لا يمكن أن يعطلها إلا أن تقوم
بفصله فعلا “ ورتب على ذلك “ أنه لا بد وأن تنقسم علاقة العمل القائمة
بين الطرفين إعمالا لنص المادة ١٩ المشار إليها “ فإنه يكون قد خالف القانون
وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه في هذا الخصوص دون حاجة لبحث باقى
أوجه الطعن .

جلسة ٨ من يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر دندى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد سيد أحمد حماد ،
وعلى عبد الرحمن .

(٥)

الطعن رقم ٥٧٦ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) قوة الأمر المقضى .

قوة الأمر المقضى لا تلحق إلا ما يكون الحكم قد فعل فيه بين الخصوم .

(ب) وصية . دعوى .

نص المادة ٩٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والمادة ٢/٢ من قانون الوصية
رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ . مؤداه . سماع الدعوى بالوصية إذا كانت غير منكورة .
الإنكار الذى عناه الشارع . هو الإنكار المطلق فى مجلس القضاء أو قبل قيام
الخصومة .

(ج) إثبات " الإقرار القضائى " . محكمة الموضوع .

للقاضى السلطة التامة فى تفسير إقرارات الخصوم وتقديرها .

(د) حكم . " تسبيب الحكم " " الأسباب الزائدة " .

تأسيس الحكم على أسباب كافية لحله . لا يعيه الخطأ فيما تزيد فيه .

(هـ) شيوخ . " حساب الحصص " . ملكية . شركات .

حساب حصص الشركاء على الشيوخ بالتعاضد . إذا لم يتم الدليل على غير ذلك

م ٨٢٥ مدنى .

١ - قوة الأمر المقضى لا تلحق إلا ما يكون الحكم قد فصل فيه بين
الخصوم سواء فى المنطوق أو الأسباب التى لا يقوم المنطوق بدونها .

٢ — النص في المادة ٩٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والمادة ٢/١ من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ على أنه "لا يسمع عند الإنكار دعوى الوصية أو الرجوع عنها بعد وفاة الموصى في الحوادث الواقعة منذ سنة ١٩١١ إلا إذا وجدت أوراق رسمية أو مكتوبة جميعها بخط المتوفى وعليها إضاءته كذلك تدل على ما ذكر " مؤداه أن الوصية إذا كانت غير منكرة سمعت الدعوى بها. والإنكار الذي عناه الشارع هو الإنكار المطلق سواء في مجلس القضاء أو قبل قيام الخصومة. فإذا أقر المدعى عليه بالوصية بكتابة عليها إضاءته أو أمام قاض في مجلس قضاء قبل رفع الدعوى انتهى الإنكار وتعين سماعها.

٣ — للقاضي السلطة التامة في تفسير إقرارات الخصوم وتقدير ما إذا كان يمكن اعتبارها اعترافا ببعض وقائع الدعوى أم لا.

٤ — إذا كانت الأسباب التي استند عليها الحكم كافية لحمله فإنه لا يعيبه الخطأ فيما يزيد فيه أو إغفاله تعقب الطاعنين في مناحي أقوالهم وتفنيد حججهم استقلالاً.

٥ — متى كانت حصص كل من الشركاء في المحل التجاري لم تفرز فهم شركاء على الشيوع وتحسب الحصص متساوية إذا لم ترى المحكمة دليلاً مقنعاً على غير ذلك عملاً بحكم المادة ٨٢٥ من القانون المدني الجديد والتي قننت — على ما أفصحته هذه المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور — ما كان معمولاً به أثناء سريان القانون المدني القديم.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن زينب محمد عبد الحليم الشايب وعباس حلمى محمد سالم بصفتهم وصياً

على قصر المرحوم محمد عبد الحليم الشايب المطعون ضدهما الأولى والثاني أقاما الدعوى رقم ٨٦٤ سنة ١٩٥٤ كلى المنصورة ضد عبد الفتاح عبد الحليم الشايب — مورث الطاعنين — طالبين الحكم (أولا) بتثبيت ملكيتهما إلى ١٥ ف و ١٢ ط و ١ س الموضحة الحدود والمعالم بالحدولين ١ و ب الواردين بصدر عريضة الدعوى ومنزل مساحته ٢٦٠ مترا و ٥٧ سم وثلاث المحل التجارى بما اشتمل عليه من أثاثات وبضائع وقيمة نصيبهما البالغ ٢١ مترا و ٣٠ سم شيوعا في ال ٦٤ مترا مربعا القائم عليها مبنى المحل التجارى و ٢٥ مترا و ٢٧ سم في القطعتين الثانية والثالثة من الجدول حرف (ب) الموضحة الحدود والمعالم والمواقع جميعها بالحدولين حرف ١ ، ب المبيين بصدر العريضة (ثانيا) بإلزام المدعى عليه أن يدفع لهما مبلغ ٨٥١ ج ريع الأطيان الزراعية والعقارات الموضحة آنفا ابتداء من سنة ١٩٣٤ حتى سنة ١٩٥٤ بالنسبة للأطيان الزراعية وحتى شهر مارس سنة ١٩٥٤ بالنسبة للعقارات والأراضي الفضاء وما يستجد من ذلك التاريخ حتى التسليم ومنع منازعة المدعى عليهم في الأطيان والعقارات والأراضي الفضاء وتسليمها لهما (ثالثا) بإلزام المدعى عليه بتقديم حساب مشفوع بالمستندات المؤيدة له عن استغلال المحل التجارى الذى يملكه النصف فيه ومقدار ما خصهما من صافي هذا الاستغلال ابتداء من سنة ١٩٣٤ حتى الآن بحيث إذا تأخر المدعى عليه عن تقديم الحساب المذكور مؤيدا بالمستندات يحكم بإلزامه بأن يدفع لهما مبلغ ٤ ج يوميا على سبيل الإكراه المسالى من كل يوم من أيام التأخير وفي حالة تقديم الحساب مؤيدا بالمستندات يندب خبير لفحصه وبيان نصيب المدعين في صافي أرباح المحل التجارى المذكور ويحكم بإلزام المدعى عليه بدفع هذا الصافي لهما. وقالوا في بيان دعواهما أن المرحوم محمد عبد الحليم الشايب توفى في ١٠/٨/١٩٤٩ عن القاصرين عبد المنعم ، زينب اللذين آل إليهما بالوصية من جدتهما المرحوم عبد الحليم أحمد الشايب — وهى ماتت من محضر حصر وجرد تركه المرحوم محمد عبد الحليم — الأطيان الزراعية وحصص في العقارات المبينة بالجدول حرف (١) من العريضة فضلا عن ثلث المحل التجارى بما اشتمل عليه من أثاث وبضائع . وبتاريخ ٢٣/٣/١٩٢٠ تعين المدعى عليه وصيا عليهما بلاجر وتسلم تلك الأطيان منذ تاريخ تعيينه واستغلها وفي سنة ١٩٣٤ تخارج أخوه مصطفى من المحل التجارى وأخذ ما يستحقه فيه حتى تاريخ التخارج فأصبحا بذلك يملكان نصف المحل

التجاري ونصف غلته وجميع الأعيان المبينة بالجدول (ب) التي أدارها المدعى عليه مع الأعيان المبينة بالجدول (١) بطريق الإنابة عنهما بعد بلوغهما سن الرشد وإذا امتنع عن تسليمهما حصتهما في المحل التجاري وجميع الأعيان رغم اعتماد محضر الجرد، فقد أقام المدعى للحكم لهما بطلبتهما. ودفع المدعى عليه بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الدعوى رقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٩ كلى المنصورة وأنكر صدور وصية من الجسد للدعوى ودلل على ذلك ببيع جميع الورثة للقطعة الأولى المبينة بالعريضة بعقد مسجل في ١٩٣٦/٢/٢٤ وقع عليه مورث المدعين كشاهد وأضاف بأن والده لم يكن يملك شيئا في المحل إذ اشتراه هو من قسطندي كروسو. وفي ١٩٥٦/٢/١٢ حكمت المحكمة برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى ثم عادت وبتاريخ ١٩٥٩/١١/٢٩ حكمت أولا بتثبيت ملكية المدعين للعقارات المبينة بمحضر حصر تركة المرحوم عبد الحليم الشايب المؤرخ ١٩١٩/٨/١٠ طبقا للحدود المبينة بالجدول حرف ١ من صحيفة افتتاح الدعوى (ثانيا) برفض الدعوى فيما يتعلق بتثبيت ملكية المدعين لباقي العقارات الواردة بصحيفة الدعوى (ثالثا) وقبل الفصل في طلب الريع بنسب مكتب الخبراء الحكوميين بالمنصورة ليندب أحد خبراء الزراعيين لتقدير ريع العقارات المقضى بتثبيت ملكية المدعين لها ابتداء من ١٩٤٨/١٢/١١ للآن (رابعا) إلزام المدعى عليه بأن يودع كشف حساب مؤيدا بالمستندات عن استغلاله المحل التجاري المتروك عن المورث ابتداء من ١٩٤٨/١٢/١١ للآن. استأنف المدعيان - المطعون ضدهما - هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة طالبين تعديله والحكم لهما الريع عن المدة من سنة ١٩٣٤ إلى سنة ١٩٤٨ وقيد هذا الاستئناف برقم ٧٢ سنة ١٢ قضائية. كما استأنفه مورث الطاعنين طالبا الحكم (أولا) وأصليا ببطلان الحكم المستأنف وإزالة كل ماله من آثار (ثانيا) واحتياطيا بإلغائه فيما قضى به من رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها والحكم بقبول هذا الدفع (ثالثا) ومن باب الاحتياط الكلى إلغائه في أجزائه الموضحة بصدر الصحيفة واعتباره كأن لم يكن والحكم برفض دعوى المستأنف عليهم. وقيد هذا الاستئناف برقم ٧٤ لسنة ١٢ ق. وقررت المحكمة ضم الاستئنافين ليصدر فيهما حكم واحد. وفي ١٩٦١/١١/١٨ حكمت بانقطاع سير الخصومة لوفاة عبد الفتاح عبد الحليم الشايب وبعد تعجيل الاستئنافين عادت، وبتاريخ ١٩٦٣/١/٩ حكمت برفض الدفع ببطلان الحكم

المستأنف وقبل الفصل في الموضوع باستجواب طرفي الخصومة عن التصرف الصادر من الجد المرحوم عبد الحلیم الشایب لابنه محمد عبد الحلیم المورث وعن الأعيان موضوع الدعوى وواقعة تسليحها ووضع اليد عليها وما إذا كان قد نازع أحد الورثة في استحقاق القصر للأعيان موضوع النزاع وعن عقد البيع المسجل والمؤرخ ١٩٣٦/٢/٢٤ وهل يشمل الأعيان موضوع النزاع والدليل على ذلك أو العكس وكذلك عن المحل التجاري وأساس تقدير نصيب القصر فيه بالثلث وهل كان قائما وقت حصر تركة الجد أم صفى وكذلك عما قد يظهره الاستجواب من أمور تقتضى استجلاءها . وبعد تمام الاستجواب حكمت المحكمة في ١٩٦٤/١١/٤ (أولا) وفي موضوع الاستئناف رقم ٧٢ سنة ١٢ ق المنصورة بتعديل الحكم المستأنف إلى أحقية المستأنفين إلى ربيع أموالهم المحكوم بتثبيت ملكيتهم لها وذلك عن المدة من ١٩٣٤/٨/١٠ بالنسبة لورثة المرحوم عبد المنعم محمود عبد الحلیم ومن ١٩٣٧/٨/١٠ بالنسبة لزینب محمد عبد الحلیم بالإضافة إلى ربيع الأموال المحكوم باستحقاقهم لها بمقتضى الحكم المستأنف وتأييد الحكم فيما عدا ذلك (ثانيا) برفض الاستئناف رقم ٧٤ سنة ١٢ ق المنصورة . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعنون على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليهم رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الطاعنين دفعوا أمام محكمة الموضوع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بالحكم الصادر في الدعوى رقم ١٢٢ سنة ١٩٤٩ مدنى كلى المنصورة إذ رفع المطعون عليهم تلك الدعوى بطلب إلزام مورث الطاعنين بتقديم كشوف حساب عن ربيع الأعيان والمزليين والأرض الفضاء وثلث ربيع المحل التجاري والحكم بما يظهر من الحساب للمصحيح على أساس أن المورث كان يضع اليد عليها من ١٩٢١/٤/٨ حتى تاريخ نظر الدعوى ولم يقدم لهم حسابا عن إدارته لها طوال تلك المدة وانكر المورث استلامه لتلك الأعيان ودفع بسقوط حق المطعون عليهم في المطالبة بحكم بسقوط حقهم فيها وهذا الحكم يعتبر حجة عليهم بحيث لا يجوز لهم قانونا المطالبة بأى ربيع عن الأعيان

المدعى بها عن المدة المبينة بصحيفة تلك الدعوى والحكم الصادر فيها وإذ قضى الحكم المطعون فيه برفض الدفع وبمسئولية مورث الطاعنين عن ريع تلك الأعيان من سنة ١٩٣٤ بالنسبة لورثة عبد المنعم ومن سنة ١٩٣٧ بالنسبة لزينب فإنه يكون قد فصل في النزاع على خلاف حكم سابق صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى مما يوجب نقضه، ولا يغير من ذلك قول الحكم إن الدعوى الأولى كانت مؤسسة على سببين، بحثت المحكمة واحدا منهما وأغفلت بحث الآخر وأنه لازال للطعون عليهم الحق في رفع الدعوى إستنادا إلى هذا السبب الذى أغفلت المحكمة بحثه إذ أن الموضوع في كلا الدعويتين هو المطالبة بالريع عن المدة من سنة ١٩٢١ حتى سنة ١٩٤٩ كما وأن السبب فيهما هو الإستيلاء على ريع مستحق للطعون عليهم بدون وجه حق إذ الوصية لا الوصاية كما قالت محكمة أول درجة بالنسبة لفترة معينة وصيب آخر لم يعنيه بالنسبة لفترة أخرى لعدم مطابقة ذلك للواقع ولمعنى السبب قانونا .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أن قوة الأمر المقضى لا تلحق إلا ما يكون الحكم قد فصل فيه بين الخصوم سواء في المنطوق أو في الأسباب التى لا يقوم المنطوق بدونها، وإذ كان المطعون عليهما قد طلبا في الدعوى رقم ١٢٢ سنة ١٩٤٩ المنصورة المرفوعة منهما في ١١/١٢/١٩٤٨ على ما يبين من الحكم الصادر فيها بتاريخ ٢/١٢/١٩٤٩ إلزام مورث الطاعنين بأن يقدم لهما حسابا مفصلا مؤيدا بالمستندات عن إدارته للأعيان الموضحة بصحيفتها عن المدة من ٨/٤/١٩٢١ حتى تاريخ الحكم وما أنتجته هذه الإدارة من صافي الغلة التى يستحقانها وبعد تقديمه ومناقشته وفحصه بحكم بالإلزامه بأن يدفع لهما ما يبين من الحساب الصحيح وذلك إستنادا إلى أنه كان قد تسلمها نيابة عنهما بمحضر الجرد المؤرخ ٨/٤/١٩٢١ ولم يحاسبهما عن ريعها وكان مورث الطاعنين قد أنكر استلامه لتلك الأعيان ودفع بسقوط الحق في رفع الدعوى بمضى خمس سنوات تبدأ من تاريخ إنتهاء وصايته عليهما عملا بالمادة ٣٤ من قانون المجالس الحسبية وكانت المحكمة قد اعتبرت موضوع الدعوى من الأمور المتعلقة بالوصاية وقبلت الدفع وقضت بسقوط حق المدعين في رفعها بمضى أكثر من خمس سنوات على تاريخ إنتهاء الوصاية بعد أن بينت أن زينب بلغت سن الرشيد في ١٠/٨/١٩٣٧ بينما بلغه مورث القصر

في ١٠/٨/١٩٣٤ فإن هذا الحكم على ما يبدو من مطوقه وأسبابه المرتبطة إرتباطا وثيقا بذلك المنطوق لا يتصرف إلا إلى طلب الحساب والريع عن المدة السابقة على تاريخ انتهاء الوصاية عليهم والتي تسلم مورث الطاعنين أموالهما فيها بوصفه وصيا أما عن حساب وريع المدة التالية لهذا التاريخ والتي يستند وضع يد المورث فيها إلى سبب يغير سبب المدة السابقة فقد ظل الطلب الخاص بها باقيا على حاله غير مفصول فيه ، ومن ثم فإن ما قضى به الحكم المطعون فيه من إلزام الطاعنين بريع أموال المطعون عليهم المحكوم بتثبيت ملكيتها لها عن المدة التالية لانتهاء الوصاية علاوة على ريع المدة من ١١/١٢/١٩٤٨ لا يكون مخالفا لقضاء الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٢٢ سنة ١٩٤٩ لك المنصورة .

وحيث إن حاصل السببين الثاني والرابع أن الحكم المطعون فيه جرى في قضائه على أن القانون الواجب تطبيقه على واقعة الدعوى هو القانون رقم ٧٨ سنة ١٩٣١ وإعمالا لهذا القانون لا تقبل البيئة أو القرائن للتدليل على وجود الوصية إلا إذا ثبت في الدعوى تحقق إحدى الحالات التي استثناءها الشارع خروجها على الأصل المقرر قانونا في الحالات التي يتطلب فيها الكتابة وجوبا ، وأنه وإن كان مند الوصية لم يقدم إلا أن أوراق الدعوى زاهرة بما يقنع بسبق وجودها وبعد أن سرد الحكم ما حصله من الأدلة على أنه كان هناك سند محرر بالوصية وأن هذا السند كان مودعا لدى عبد الفتاح عبد الحليم وأنه أخفاه عمدا ، رتب على ذلك اعتبار السند مفقودا بسبب قهري مما يجيز للطعون عليهم إثبات الوصية بالبيئة والقرائن بالتطبيق لحكم المادة ٢١٨ من القانون المدني القديم ، ثم كفاهم مؤونة هذا الإثبات بأن استظهر القرائن التي اقتنع بها في هذا الخصوص وانتهى إلى القول بوجود سند الوصية واقترض أنه استوفى كافة شرائطه القانونية وهو خطأ ومخالفة للقانون وللثابت في الأوراق من وجوه (أولا) أنه خلط بين نظامين قانونيين في الإثبات لكل منهما مجال يعمل فيه نفى مجال الوصية لا يعمل إلا بالقواعد التي قررها القانون رقم ٧٨ سنة ١٩٣١ ، وهي ذات القواعد المقررة أيضا بمقتضى المادة ٢ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ ، وطبقا لهذه القواعد يتعين لإثبات وجود وصية صادرة بعد سنة ١٩١١ أن يكون هناك إقراراف بها أو توجد أوراق رسمية أو مكتوبة بخط المتوفى وعليها إمضاؤها تدل على ذكر

فلذا لم يـقـم عـلـى الوصية دليـل من الإـعـتـراف أو من الكـتـابة عـلـى هـذا النـحـو وـجـب رـفـض الـدـهـوى ، بـالـوصية وـلا وـجـه لـلـقـول بـأنه ما دـام أن المـشـرـع لم يـعـالـج الـحـالـة الـتى يـفـقـد فـيـها سـنـد الوصية فـيـعـمـل بـالحـكـم الـوارـد فـى المـادـة ٢١٨ من القـانـون المـدنى القـديـم إذ أنه حـكـم إـسـتـثـنـائـى وـرد عـلـى خـلـاف الأـصـل فـلا يـصـح التـوسـع فـى تـفـسـيره أو القياس عـلـيه ونـقـلا عـن ذلـك فإن الأخـذ بـه—إـذا النـظـر يـنـاهـض قـصـد المـشـارـع الـذى هـدـف بـالتـقـنـين المـشـار إـلـيـه إـلى فـرض قـيـود عـلـى الإثبات فـى شـأن الوصية عـلـى نـمـط مـحـدـد مـعـين قـطـعا لـدـابـر الشـهـادـات المـزـورـة وـالمـلفـقة وإـذ كان مـورث الطاعنين و هم من بـعـده قد أنـكـروا الوصية وأصـروا عـلـى هـذا الإـنـكـار بـصـحـيفة إـسـتـثـنـائـيـة و بـمـذـكـراتـهم أـمام مـحـكـمة المـوضـوع بـدرجـتـيـها فإن إـثـبات الوصية لا يـكـون إـلا طـبقـا لـلـأـحـكـام المـبـيـنة فـى القـانـون رـقـم ٧٨ لـسـنة ١٣١١ دـون أـية أـحـكـام أـخرى ودرت فـى أـى تـنـظـيم قـانـونى آخـر و لو تـطـابـت الأـحـكـام الـوارـدة فـى النـصـوص المـخـتـلـفة وأضـافـوا بـأن ما و صـفـه الحـكـم المـطـعون فـيـه بـأنه إـقـرار صـدر مـن المـرحـوم عـبـد الفـتـاح عـبـد الحـلـيم بـوجـود الوصية و اعـتـرافـه بـصـدورـها لا يـصـلـح لأن يـعـتـبر و حـده و بـذاتـه دليـلا و حـجة قاطعة عـلـى المـقـرر بـالـواقـعة المـدـعـاة إذ أنه لا يـعـدو أن يـكـون مـجـرد اسـتـجـماع لـلـقـرائن الـتى دـلـل بـها الحـكـم عـلـى سـبـق و جـود الوصية فـى يـده و تـعـمـده إـخـفـائـها و الـتى ارـتـكـن إـلـيـها فـى تـطـبـيق المـادـة ٢١٨ من القـانـون المـدنى القـديـم (و ثـانـيـهـما) أنه نـسـب إـلى مـورثـهم عـلـى خـلـاف الحـقـيـقة قـوله أـمام مـجـلس حـسـبى شـر بـين إنه عـلـى اسـتـعـداد لـتـقـديـم الوصية ورتب عـلـى هـذا القـول باقى ما حـصـله مـن أن الوصية كانت تـحـت يـده و أنه أخـفـاها عـمـدا لـحرمان المـطـعون عـلـيـهم مـن إـثـبات حـقـهم فـى حـين أن عـبـارة المـورث الثـانـيـة مـنـه تـشـير إـلى أنه تـعـهـد بـتـقـديـم مـسـتـنـدات أـخرى ، كما إـسـتـند فـى القـول بـوجـود الوصية إـلى ما قـرره مـن أن أحـدا مـن الـورثة لم تـناـزع فـى و جـود الوصية سـوى و أحـد مـنـهم نـازع فـى مـقـدـارها و إن زـوجـة الـجـد سـتـيـة شـافـعى و أشـقـاء مـورث الطاعنين مـصـطـفى ، عـبـد الحـميد ، و عـبـد الحـكـيم ، عـبـد الحـلـيم أـحمـد أقروا بـوجـودها مـلتـفـتا عـما قـدمه المـورث و هم مـن بـعـده مـن دـفاع و ما قـدموه مـن مـسـتـنـدات مـؤيـده له إذ ضـمـنوا مـذـكـرتهم أن مـجـلس حـسـبى شـر بـين اعـتـبر نـرجـس اسـمـاعـيل زـوجـة المـرحـوم مـجـد عـبـد الحـلـيم و والـدة المـطـعون عـلـيـهما شـريـكة لـهما فـيـما زعم الـايـصـاء بـه لـهما و لـقد اشـترت الأم مـن مـصـطـفى شـقـيق مـورث المـطـعون عـلـيـهما و الـذى تزـوجـته بـعـد و فـاة المـورث و مـن جـدة القـهـر سـتـيـة شـافـعى

الأطيان المبينة بالجدول ١ والمقال بأنها ضمن القدر الموصى به من الجهد بعقد مسجل في ١/١/١٩٤١ مما ينتفى معه القول بأن الجهد والأشقاء ومن بينهم مصطفى قد أقرروا الوصية، ومع ذلك لم يشر الحكم إلى هذا الدفاع وإلى المستند المؤيد له كما ضمنوا المذكرة أيضا أن جميع ورثة عبد الحليم الشايب باعوا إلى أجنبي قدرا مما ادعى المطعون عليهم أيلولته إليهم بالوصية وذلك بمقد مسجل في ٢٧/٢/١٩٣٦ وقع عليه عبد المنعم محمد عبد الحليم والد القصر المشمولين بوصاية المطعون عليه الثاني إلا أن المحكمة اكتفت بالقول بأن هذا العقد لا يحتاج به على عبد المنعم لمجرد التوقيع عليه كشاهد وفاتها أن دفاع مورث الطاعنين وهم من بعده يقوم على أن هذا التصرف يناقض القول بوجود الوصية ويدحض ما قرره محكمة الاستئناف من أن جميع الورثة أشقاء عبد الفتاح أقرروا بوجودها (وثالثا) إنه قضى للمطعون عليهم بربع حصة المثل على إعتبار أن تلك الحصة آلت إليهم بالوصية في حين أن هذه الوصية لا وجود لها وإذا أخطأ الحكم في القانون وخالف الثابت في الأوراق وأخل بحقوقهم في الدفاع وشابه قصور في التسبيب على النحو السالف بيانه فإنه يكون متعينا نقضه .

وحيث إن هذا السبب مردود في جملة، ذلك أن النص في المادة ٩٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والفقرة الثانية من المادة ٢ من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ على أنه "لا تسمع عند الإنكار دعوى الوصية أو الرجوع عنها بعد وفاة الموصى في الحوادث الواقعة من سنة ١٩١١ الأفرنجية إلا إذا وجدت أوراق رسمية أو مكتوبة جميعها بخط المتوفى وعليها إمضاءه كذلك تدل على ما ذكره" مؤداه أن الوصية إذا كانت غير منكورة سمعت الدعوى بها والإنكار الذي عناه الشارع هو الإنكار المطابق سواء في مجلس القضاء أو قبل قيام الخصومة فإذا أقر المدعى عليه بالوصية بكتابة عليها إمضاءه أو أمام قاض في مجلس قضاء قبل رفع الدعوى انتفى الإنكار وتعين سماعها، وإذا كان الثابت في الأوراق أن مورث الطاعنين أقر بالوصية أمام مجلس حسبي شريين وبحضري حصر وجرى التركة الموقع عليهما بإمضائه وفي التحقيق الذي أجراه معاون المحكمة الحسبية في ١١/٢/١٩٥٠ واستخلص الحكم من ذلك إقراره بالوصية وصحتها ووجود سندها وكان للقاضي السلطة التامة في تفسير إقرارات الخصوم وتقدير ما إذا

كان يمكن اعتبارها اعترافاً ببعض وقائع الدعوى أم لا ، فإن الحكم إذاً أجاز مسماع الدعوى بالوصية وقضى للطعون عليهم بما آل إليهم بمقتضاها وبريعة لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه . إذ كان ذلك وكانت الأسباب التي استند إليها الحكم كافية لحمله فإنه لا يعيبه الخطأ فيما تزيد فيه أو يغفاله تعقب الطاعنين في مناحي أقوالهم وتنفيذ حججهم استقلالاً .

وحيث إن الطاعنين ينعمون في السبب الثالث على الحكم المطعون فيه بإخلاله بحقوقهم في الدفاع ، وفي بيان ذلك يقولون إنهم ومورثهم من قبلهم تمسكوا بأن المحل الذي ادعى المطعون عليهم أنه موصى لهم بنصيب فيه كان مملوكاً ملكية خاصة لمورثهم إذ اشتراه أرضاً وبناء من نفولا قسطندي كرسو بعقد مسجل في ١٩١٩/٩/٥ واشترك معه فيسه أخوه مصطفى في ١٩٢١/٨/٧ واستخرج رخصة به في ١٩٢٢/٦/١٢ ثم استقل المورث به في ديسمبر سنة ١٩٣٣ وادعى مصطفى بوقوع خطأ في المحاسبة التي تمت بينهما رفع بشأنه الدعوى رقم ١٢٨٩ سنة ١٩٣٧ على المنصورة قضى فيها لصالحه ابتداءً ثم ألغى الحكم في الاستئناف رقم ٨ سنة ١٩٣٩ تجارى استئناف المنصورة ، إلا أن الحكم لم يأبه بدفاعهم السابق ولم يتعرض للمستندات المقدمة منهم ، وأيد الحكم الابتدائي فيما انتهى إليه من أن المحل التجاري كان مملوكاً لعبد الحليم وأنه لوفاته صار شركة واقع ، المطعون ضدهم بحق الثلث وعبد الفتاح ومصطفى بحق الثلثين وذلك رغم تمسكهم بأن عبد الحليم توفي من أربعة أولاد ذكر وبنين وزوجتين وهو مالا يجوز معه القول باختصاص مورث الطاعنين وأخيه مصطفى بالثلثين دون باقي ورثة عبد الحليم ، إلا إذا كان المحل غير مملوك للمورث وإذا طرح الحكم هذا الدفاع وأهدره وقضى للطعون عليهم بثالث المحل رغم أن نصيبهم فيه حدد بمبلغ ٢٠٠ ج على ما جاء بمحضر الحصر المؤرخ ١٩١٩/٨/١٠ ودون أن يبين كيف تحول هذا المبلغ إلى حصة قدرها الثلث فيه ، فإنه يكون مشوباً بالقصور في التسييب فضلاً عن إخلاله بحقوقهم في الدفاع .

وحيث إن النعي في هذا السبب غير صديد ، ذلك أنه لما كان الثابت من محضر الحصر المؤرخ ١٩١٩/٨/١٠ أن للطعون عليهم نصيباً في محل التجارة بما اشتمل عليه شركة مع مورث الطاعنين وأخيه مصطفى وما دامت حصة كل من اشركاء

في المحل لم تفوز، فهم شركاء على الشيوع وتحسب الحصص متساوية إذا لم تراحم المحكمة دليلا مقنعا على غير ذلك عملا بحكم المادة ٨٢٥ من القانون المدني الجديد والتي قننت على ما أفصححت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور، ما كان معمولاً به أثناء سريان القانون المدني القديم، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي الذي أحال إليه قد اعتبر المحل التجاري شركة واقع بين المطعون عليهم ومورث الطاعنين وأخيه مصطفى وأن لهم ثلثيه بالوصية التي قطع بوجودها وبصحتها بما استخلصه من محضري الحصر والجرد المشار إليها ومما أقر به مورث الطاعنين أمام مجلس حسي شريين وأمام معاون المحكمة الحسبية على النحو السابق بيانه عند الرد على السبب الثاني بينما يملك الآخرون ثلثيه بالمراث من والدهم، وأطرح العقد المقدم من الطاعنين للتدليل على أن المحل التجاري لم يكن ملكاً للموصى لخلوه مما يشير إلى أن العقار المبيع فيه هو بذاته المحل التجاري كما أطرح الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٨ سنة ١٩٦٩ ق تجاري المنصورة، لأن المطعون عليهم لم يختصموا فيه وكذا العقد الصادر من مصطفى إلى مورث الطاعنين لأنهم من غير أطرافه وأهدر ما قرره الطاعنون من أن المحل لم يكن مملوكاً بلحد القصر لمناقضته لما أقر به مورثهم أمام معاون المحكمة الحسبية من أن المحل كان مملوكاً لوأده وانتهى بوفاته مجتزئاً من ذلك الإقرار ما يتفق مع ما اقتنع به من صحة الوصية ومطابقتها لما جاء بمحضرى الحصر والجرد، وكان هذا الذي انتهى إليه الحكم صحيحاً ومتفقاً مع الثابت في الأوراق ولا ينال منه تقدير حصة المطعون عليهم في هذا المحل بمحضر الجرد بمبلغ ٢٠٠ ج إذ انصرفت وصية الجرد إلى حصة نسبية لا إلى مبلغ معين، فإن النعي عليه يكون على غير أساس.

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن.

جلسة ٨ من يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هندی نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المحترمين :
 محمد صدق البشير ، ومحمد سيد أحمد حاد ، وعلى عبد الرحمن ، وأحمد ضياء الدين مصطفى .

(٦)

الطعن رقم ٤٥٦ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) إثبات . " الإثبات بالبينه " . " المانع الأدبي " . محكمة
 الموضوع .

تقدير قيام المانع من الحصول على دليل كتابي يستقل به قاضي الموضوع .
 وجوب قيام هذا التقدير على أسباب سائغة .

(ب) إثبات . " الإثبات بالبينه " . " المانع الأدبي " . حكم .
 " قصور " . " ما يعد كذلك " .

صلة القرابة لا تعتبر في ذاتها مانعا أدبيا . اقتصار الحكم على اعتبار البينة مانعا أدبيا
 من الحصول على الكتابة دون بيان للظروف المبررة لذلك . قصور .

١ - تقدير المانع من الحصول على سند كتابي وإن كان من الأمور الواقعية
 التي يستقل بها قاضي الموضوع إلا أنه يتعين عليه أن يؤسس قضاءه في ذلك
 على أسباب سائغة تكفي لحمله .

٢ - صلة القرابة مهما كانت درجتها لا تعتبر في ذاتها مانعا أدبيا يحول دون
 الحصول على كتابة ، ومن ثم فإن اقتصار الحكم المطعون فيه على قوله إن البينة
 تقوم مانعا أدبيا من حصول الإبن على عقد كتابي من أبيه دون أن يبين ظروف
 الحال التي تبرر ذلك يجعله مشوبا بالقصور .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن العطن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تحصل فى أن عبداً الله أحمد عبد الله أقام الدعوى رقم ۱۲ سنة ۱۹۶۳ مدنى كلى الإسماعيلية ضد والده أحمد محمد عبد الله طلب فيها إلزامه بأن يقدم إليه كشف حساب عن إيرادات ومصروفات وأرباح عملية مقاوله صيانة وتحسينات مباني هيئة قناة السويس بالإسماعيلية من أول يولييه سنة ۱۹۶۱ حتى ۳۰ أبريل سنة ۱۹۶۳ مؤيداً بالمستندات وعلى أن يحكم له بعد تقديم هذا الكشف بثلاث ما أسفرت عنه هذه العملية من أرباح . وقال شرحاً لدعواه إنه كان موظفاً لدى هيئة قناة السويس وإذا رست على المدعى عليه عملية صيانة وتحسينات مباني هيئة قناة السويس بالإسماعيلية فقد عرض عليه أن يترك وظيفته ليقوم بإدارة هذه العملية مقابل ثلث أرباحها فاستجاب لرفضه ولكن المدعى عليه بعد انتهاء العملية أنكر على المدعى حقه فى الربح لعلمه بأنه لا يحمل دليلاً كتابياً على قيام الشركة بينهما إذ أن علاقة الأبوة قد حالت دون حصوله على عقد مكتوب . ودفع المدعى عليه بأن علاقته بالمدعى أمامها عقد العمل لا عقد للشركة الذى لا يجوز إثباته إلا بدليل كتابى وخلو الدعوى من هذا الدليل يجعلها غير مقبولة . وبتاريخ ۱۱ من أبريل سنة ۱۹۶۴ حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى . واستأنف المدعى هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة (مأمورية بورسعيد) طالباً بإلغاءه والحكم له بطلباته وقبض استئنافه برقم ۳۸ سنة ۵ ق . وبتاريخ ۷ ديسمبر سنة ۱۹۶۴ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً ، وقبل الفصل فى الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستأنف بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها شهادة الشهود أنه كان شريكاً للمستأنف عليه فى عملية صيانة وتحسين مباني هيئة قناة السويس بالإسماعيلية من ۱/۷/۱۹۶۱ حتى ۳۰ أبريل سنة ۱۹۶۳ وبشرط أن يقوم هذا الأخير بتمويل العملية ، ويختص المستأنف بثلاث الأرباح والمستأنف

نفي ذلك بالطرق ذاتها . وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين عادت وبتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٦٥ فحكمت بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام المستأنف عليه بأن يقدم للمستأنف كشف حساب عن إيرادات ومصروفات وأرباح عملية صيانة وتحسينات مباني هيئة قناة السويس بالإسماعيلية من ١/٧/١٩٦١ إلى ٣٠/٤/١٩٦٣ مؤيدا بالمستندات . وطعن الطاعن في هذين الحكمين بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه رفض الطعن وصحمت النيابة على رأيها الوارد في مذكرتها وطلبت نقض الحكم .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكمين المطعون فيهما القصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول إنه أشار في مذكرته التي قدمها قبل صدور حكم الإحالة إلى التحقيق بأن العلاقة بينه وبين المطعون عليه لا تعتبر مانعا أدبيا يحول دون تحرير عقد يثبت قيام الشركة لأن التعامل بينهما كان قد جرى من قبل في شئونهما المشتركة كتابة كما أن المانع الأدبي بينهما قد انهار نتيجة سلوك المطعون عليه وعدم إقامته أى وزن أو اعتبار لعلاقة الأبوة فتصبح الدعوى بعد خلوها من دليل كتابي على قيام الشركة غير مقبولة ولكن الحكم الصادر في ٧ ديسمبر سنة ١٩٦٤ والذي أحال الدعوى إلى التحقيق لم يشر إلى هذا الدفاع واكتفى بقوله إنه لا جدال في أن علاقة الأبوة من شأنها أن تقوم مانعا أدبيا بينه وبين مطالبته بتحرير عقد كتابي لإثبات الشركة بينهما في حين أن هذه العلاقة لا تقوم بذاتها مانعا أدبيا بل يجب الكشف عن حالة العلاقة بين طرفي النزاع المطروح واستظهار ما إذا كانت تعتبر مانعا أم لا تعتبر كذلك ، وما أثاره الطاعن في هذا الشأن ينفي اعتبار هذه العلاقة مانعا أدبيا من الحصول على كتابة وأنه رغم إثارة هذا الدفاع من جديد بعد سماع المحكمة لشهادة الشهود فإن الحكم الصادر في ٤ مايو سنة ١٩٦٥ لم يلتفت إليه هو الآخر ولم يعن بالرد عليه لا صراحة ولا ضمنا .

وحيث إن هذا النعى صديد ذلك أنه وإن كان تقدير المانع من الحصول على سند كتابي من الأمور الواقعية التي يستقل بها قاضي الموضوع إلا أنه يتعين عليه أن يؤسس قضائه في ذلك على أسباب سائغة تكفي لحمله ، وإذا كانت بين من

الأوراق أن المطعون عليه أقام دعواه على أساس قيام شركة بينه وبين والده — الطاعن — وجعل من علاقة البنوة سببا يحول دون تقديمه عقد مكتوبا بهذه الشركة بينما نفى الطاعن قيام رابطة غير رابطة العمل بينه وبين ابنه ودفع بعدم قبول الدعوى لعدم تقديم دليل كتابي على قيام الشركة المدعى بها وتمسك في مذكرته أمام محكمة الاستئناف بأن حقيقة العلاقة بينه وبين المطعون عليه لا تعتبر مانعا أدبيا تحول دون حصوله على عقد مكتوب بالشركة إلا أن المحكمة قد أحالت الدعوى على التحقيق بحكمها الصادر في ٧ ديسمبر ١٩٦٤ ليثبت المطعون عليه قيام الشركة بينه وبين الطاعن بكافة طرق الإثبات بما فيها البينة، وأجازت للطاعن النفي بذات الطرق مستندة في ذلك إلى أن "علاقة الأبوة من شأنها أن تقوم مانعا أدبيا بينه وبين مطالبته بتحرير عقد كتابي لإثبات الشركة بينهما". لما كان هذا وكانت صلة القرابة مهما كانت درجتها لا تعتبر في ذاتها مانعا أدبيا يحول دون الحصول على كتابة، فإن اقتصر الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٦٤ على قوله إن البنوة تقوم مانعا أدبيا من حصول الابن على عقد كتابي من أبيه دون أن يبين ظروف الحال التي تبرر ذلك يجعله مشوبا بالقصور، وإذا كان الحكم الأخير الصادر في الموضوع قد اعتمد في قضائه على التحقيق الذي تم نفاذا للحكم الأول فإن البطلان يمتد إليه كذلك، مما يتعين معه نقضهما معا دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن.

جلسة ٨ من يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هندی نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدقي
البشبهشي . وأحمد ضياء الدين مصطفى .

(٧)

الطعن رقم ٦٧ ٤ لسنة ٣٥ القضائية :

حكم . ” الطعن في الحكم ” . ” الأحكام غير الجائز الطعن فيها ” . نقض .
تزوير . نظام عام .

الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع . الطعن فيها . مناطه . إتهام الخصومة كلها
أو بعضها . الخصومة التي ينظر إلى إنتهاؤها هي الخصومة الأصلية لا تلك التي تثار عرضاً في خصوص
دفع شكلي أو مسألة فرعية متعلقة بالإثبات . الحكم في الإدعاء بالتزوير برد وبطلان الورقة المثبتة
لوفاء جزء من الدين لا تنتهي به الخصومة . عدم جواز الطعن فيه على استقلال . محكمة
النقض تقضي به من تلقاء نفسها لتعلقه بالنظام العام . “

إن المشرع إذ نص في المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق الذي تم الطعن
في ظله والمقابلة للمادة ٢١٢ من القانون الحالي على أن الأحكام التي تصدر قبل
الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيها
إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع قد قصد إلى أن الخصومة التي ينظر
إلى إنتهاؤها وفقاً لهذا النص هي الخصومة الأصلية المنعقدة بين الطرفين لا تلك
التي تثار عرضاً في خصوص دفع شكلي في الدعوى أو مسألة فرعية متعلقة بالإثبات
فيها ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على الفصل في الإدعاء بالتزوير برد وبطلان
الورقة المطعون فيها المثبتة لوفاء جزء من الدين المطالب به . وكان هذا القضاء
لا تنتهي به الخصومة الأصلية المرددة بين الطرفين كلها أو بعضها ، بل لا زال
لمحكمة الاستئناف بعد صدور الحكم المطعون فيه أن تستمر في نظر الموضوع

وهو مطروح عليها برمنته ولم تفصل فيه ، إذ كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه لا يجوز الطعن فيه مستقلا ويتعين على محكمة النقض أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم جواز الطعن لتعلقه بالنظام العام .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الحاجة نقولا لونديدى وشركاه أقام الدعوى ١٤٧ سنة ١٩٥٣ مدنى المنيا الابتدائية ضد بشرى رزق الله خليل بطلب الحكم بالزامه بأن يدفع له مبلغ ١١٣٦ ج و ٧٦٤ م والفوائد بواقع ٧٪ من أول أكتوبر سنة ١٩٥٢ حتى السداد والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وقال مرفعا لها إنه بموجب عقدين مؤرخين فى ١٩٥٢/٢/٢ تعهد المدعى عليه أن يورد له ١٧٥ قنطارا من القطن الأشمونى محصول سنة ١٩٥٢ فى ميعاد ينتهى فى أول أكتوبر سنة ١٩٥٢ وفى مقابل ذلك نسلم منه مبالغ على دفعات مجموعها ١١٦٧ ج و ٣٣٠ م بما فيها ١ ج و ٣٣٠ م قيمة تكاليف النقل إلا أنه لم يورد سوى ٢١ قنطارا و ٧٧ رطلا منها ٢٤٠ ج و ٢٦٠ م فىكون الباقي فى ذمته ٩٢٧ ج و ٧٠ م فإذا أضيف إليه ثمن الأكياس والتعويض المستحق عن الأقطان التى لم تورد طبقا لشروط العقدین و فرق السعر ورسم الإنذار يصبح المبلغ المستحق قبله ١١٣٦ ج و ٧٦٤ م وإذا امتنع عن السداد رغم مطالبته فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطلباته . ورد المدعى عليه بأن زراعته القطنية كانت قد أصيبت بأفة سماوية مما ترتب عليه عجزه عن توريد جميع المقدار المتعاقد عليه وأنه على استعداد لرد الأكياس الفارغة السابق استلامها ، هذا بالإضافة إلى أن المدعى لم يقدم شهادة رسمية من بورصة البضاعة الحاضرة بقيمة فرق الرتب ، وبتاريخ ١٢/١٢/١٩٥٤ حكمت المحكمة حضوريا وقبل الفصل فى الموضوع بنذب الخبير الحسابى المختص بمكتب خبراء وزارة العدل بالمنيا لأداء المأمورية الميينة بمنطوق هذا الحكم . وقد باشر الخبير مأموريته وقدم تقريرا انتهى فيه إلى أن مجموع المبالغ التى تسلمها

المدعى عليه بلغت ١١٦٦ ج وأن ثمن القطن المورد منه هو مبلغ ٢٤٠ ج و ٢٨٠ م وبذلك يكون الرصيد المدين للمدعى عليه مبلغ ٩٢٥ ج و ٧٢٠ م. وفي أثناء سير الدعوى توفي المدعى فجعلها ورثته الذين عدلوا طلباتهم إلى المبلغ الذي انتهى إليه الخبير في تقريره ومقداره ٩٢٥ ج و ٧٢٠ م والفوائد بواقع ٦ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ١٥/٤/١٩٥٣ حتى السداد مع حفظ حقهم في المطالبة بدعوى مستقلة بما استبعد من طلباتهم الأصلية. وبتاريخ ٢١/١٢/١٩٥٩ حكمت المحكمة حضوريا بالإلزام المدعى عليه بأن يدفع للدين مبلغ ٩٢٥ ج و ٧٢٠ م والمصروفات المناسبة لهذا المبلغ. واستأنف المدعى عليه هذا الحكم لدى محكمة استئناف بنى سويف طالبا إلغاءه ورفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ١٤ سنة ١ قضائية وكان من بين ما استند إليه في أسباب استئنافه أن لديه ورقة محاسبة مؤرخة ٢٨/٣/١٩٥٢ موقعا عليهما من مورث المستأنف عليهما تفيد مديونية المستأنف بمبلغ ٥٩٣ ج و ٨٠٠ م يرجع إلى اشتراكهما معا في معاملات زراعية خاصة لا علاقة لها بشركة الأقطان التي كان يديرها المورث وأن محكمة أول درجة قد أهملت هذه المحاسبة. وبتاريخ ٢٠/١/١٩٦١ قرر وكيل المستأنف عليهما بالظعن بالتزوير في الورقة المتضمنة لهذه المحاسبة وأعلن شواهد التزوير التي تتضمن أن الإمضاء الموقع بها على الورقة المطعون عليها والمنسوبة للمورث لم تصدر منه وأنها مزورة عليه. وفي ١٦/١/١٩٦٢ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وبقبول شواهد التزوير وقبل الفصل في الموضوع بنسب قمع أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي لأداء المأمورية المبينة بمنطوق هذا الحكم. وبعد أن باشر الخبير مأموريته قدم تقريرا انتهى فيه إلى أن التوقيع المذيل لعبارات المحاسبة موضوع الظعن مزور ولم يصدر من يد صاحبه، وقدم المستأنف تقريرا استشاريا يفيد صحة الإمضاء المطعون عليها. وبتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٥٢ حكمت المحكمة حضوريا (أولا) برد وبطلان ورقة المحاسبة المؤرخة ٢٨ مارس سنة ١٩٥٢ المقدمة من المستأنف والمطعون عليها بالتزوير. (ثانيا) حددت لنظر الموضوع جلسة ٦/١٠/١٩٦٥ وصرحت للطرفين بتبادل المذكرات والمستندات وهي قلم الكتاب إعلان من لم يحضر من الخصوم النطق بالحكم بالجلسة المحددة. وطمعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير وعرض الظعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض

الحكم ولم يحضر المطعون عليهما ولم يبديا دفاعا وصممت النيابة العامة على رأيها الوارد في مذكرتها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن المشرع إذ نص في المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق الذي تم الطعن في ظله والمقابلة للسادة ٢١٢ من القانون الحالي على أن الأحكام التي تصدر قبل الفصل في موضوع الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع، قد قصد إلى أن الخصومة التي ينظر إلى انتهائها وفقا لهذا النص هي الخصومة الأصلية المنعقدة بين الطرفين لا تلك التي تثار عرضا في خصوص دفع شكلي في الدعوى أو مسألة فرعية متعلقة بالإثبات فيها، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على الفصل في الإدعاء بتزوير ورقة المحاسبية المؤرخة ١٩٥٢/٣/٢٨ والتي قدمها الطاعن لإثبات وفائه لحزم من الدين المطالب به بأن قضى برد وبطلان هذه الورقة، وكان هذا القضاء لا تنتهي به الخصومة الأصلية المرددة بين الطرفين كلها أو بعضها وهي المطالبة برد المبالغ التي تسلمها الطاعن ولم يورد في مقابلها أقطانا بل لازال لمحكمة الاستئناف بعد صدور الحكم المطعون فيه أن تستمر في نظر الموضوع وهو مطروح عليها برمته ولم تفصل فيه، إذ كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه لا يجوز الطعن فيه استقلالا ويتعين على محكمة النقض أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم جواز الطعن لتعلقه بالنظام العام .

جلسة ٨ من يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر ممدى نائب رئيس المحكمة ، وحضوية السادة
المستشارين : السيد عبد المصم اصراف ، ومحمد مدني البنيدي ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وأحمد
ضياء الدين . صافى .

(٨)

الطعن رقم ٦٨ ٤ لسنة ٣٥ القضائية :

(أ) تأمين . ” التأمين الإجبارى من حوادث السيارات ” . تقادم .
” تقادم مسقط ” . دعوى .

الدعوى المباشرة لاضرور قبل المؤمن فى التأمين الإجبارى من حوادث السيارات .
خضوعها للتقادم الثلاثى الوارد بالمادة ٧٥٢ مدنى .

(ب) تقادم . ” وقف التقادم ” . تأمين . ” دعوى المضرور قبل المؤمن ” .
دعوى .

دعوى المضرور قبل المؤمن إذا كان أساس الفعل غير المشروع فيها جريمة
رفعت عنها للدعوى الجنائية . أثره . وقف مريان التقادم بالنسبة للضرور قبل
المؤمن طوال مدة المحاكمة الجنائية . هودة مريانه منذ صدور الحكم الجنائى
أوانتهاء المحاكمة الجنائية لسبب آخر . رفع الدعوى الجنائية مانع قانونى فى معنى
المادة ١/٣٨٢ مدنى .

(ج) تأمين . ” شرط إلزام شركة التأمين بالتعويض ” . حكم . ” حجية
الحكم ” . دعوى . تعويض . قوة الأمر المقضى .

تفاد حكم التعويض قبل شركة التأمين . شرطه . أن يكون محكوما به بحكم
قضائى نهائى . لا يدخل ذلك فى نسبة الأحكام وعدم تمثيل شركة التأمين فى الدعوى
التي صدر فيها الحكم الجنائى . مصدر إلزامها هو المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢
لسنة ١٩٥٥ وتحقق شرطه وليس المادة ٤٠٥ مدنى المتعلقة بحجية
الأحكام .

١ — الدعوى المباشرة التي أنشأها المشرع للضرور قبل المؤمن بمقتضى المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات خاضعة للتقادم الثلاثى المنصوص عليه فى المادة ٧٥٢ من القانون المدنى والذي تبدأ مدته من وقت وقوع الفعل غير المشروع الذى سبب الضرر .

٢ — إذا كان الفعل غير المشروع الذى يستند إليه المضرور فى دعواه قبل المؤمن يكون جريمة ، وكانت الدعوى الجنائية قد رفعت على مقارفها سواء كان هو المؤمن له أو كان غيره ممن يعتبر مسئولاً عن الحقوق المدنية المترتبة على فعلهم فإن سريان التقادم بالنسبة للضرور قبل المؤمن يقف طوال المدة التى تدوم فيها المحاكمة الجنائية ، ولا يعود إلى السريان إلا منذ صدور الحكم الجنائى أو انتهاء المحاكمة الجنائية لسبب آخر وذلك على أساس أن رفع الدعوى الجنائية يكون فى هذه الحالة مانعاً قانونياً فى معنى المادة ١/٣٨٢ من القانون المدنى يتعذر معه على المضرور مطالبة المؤمن بحقه .

٣ — مقتضى المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ أنه لا يشترط لإلزام شركة التأمين بمبلغ التعويض سوى أن يكون محكوماً به بحكم قضائى نهائى وإذا كان المبلغ الذى حكم به للطعون عليه — المضرور — هو تعويض صدر به حكم نهائى من محكمة الجنح المستأنفة فإنه يتحقق بذلك موجب تطبيق تلك المادة ولا يدخل هذا البحث فى نسبة الأحكام وفى أن شركة التأمين لم تكن ممثلة فى الدعوى التى صدر فيها الحكم الجنائى لأن التزامها بتغطية مبلغ التعويض ليس مصدره المادة ٤٠٥ من القانون المدنى المتعلقة بحجية الأحكام وإنما مصدره المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ وتحقق الشرط الذى نصت عليه، والقول بأن لشركة التأمين أن تنازع فى مقدار التعويض المحكوم به مؤداه أن تحدد مسئوليتها بما يحكم به عليها وقد يقل عما حكم به ضد المؤمن له وفى ذلك مخالفة لصريح نص المادة الخامسة المشار إليها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فى أن أحمد حامد أحمد أقام الدعوى رقم ٤٧٥ سنة ١٩٦٣ كلى للقاهرة ضد شركة روى جنرال للتأمين طالبا الحكم بإلزامها بأن تدفع له مبلغ ٢١٠٥ ج و ٨٠٠ م وقال بيساننا للدعوى أن ابنه المرحوم محمد فوزى توفى فى يوم ١٢/٢/١٩٥٧ من مصادمة سيارة كان يقودها السائق عبد العظيم خليل وتملكها شركة فؤاد درويش وحرر عن هذا الحادث محضر اللجنة رقم ٩٨١ سنة ١٩٥٧ السيدة زينب وأقامت النيابة العامة الدعوى الجنائية على السائق بتهمة القتل الخطأ ولدى محكمة الجنح ادعى مدنيا قبل السائق والشركة مالكة السيارة وشركة روى جنرال للتأمين باعتبارها الشركة المؤمن لديها عن حوادث تلك السيارة طبقا لقانون التأمين الإجبارى وطلب الحكم بإلزامهم بأن يدفعوا له مبلغ ٥٠٠٠ ج على سبيل التعويض وقضت محكمة الجنح حضوريا فى ٢٠/٢/١٩٦٠ بحبس السائق سنة مع الشغل وإلزام المتهم وشركة فؤاد درويش المسئولة عن الحقوق المدنية بأن يدفعوا له مبلغ ٢٠٠٠ ج على سبيل التعويض وبعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى المدنية قبل شركة التأمين . واستأنف كل من المتهم وشركة فؤاد درويش هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ١٧٧٧ سنة ١٩٦٠ جنح مستأنف القاهرة وبتاريخ ١١/٤/١٩٦٢ قضت محكمة الجنح المستأنفة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف ، وإذ كانت مسئولية السائق الجنائية ومسئولته المدنية مع شركة فؤاد درويش قد ثبتا بهذا الحكم النهائى ، وكان مقدار التعويض الكامل قد حدد فيه وكان مؤمنا من المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث تلك السيارة طبقا لقانون التأمين الإجبارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ لدى شركة روى جنرال للتأمين ومن حقه أن يرجع عليها بقيمة هذا التعويض وما تكبدته من مصروفات لعدم أداء المحكوم عليهما لهذا التعويض فقد اضطرت

لإقامة الدعوى بطلباته سالفة الذكر. ودفعت شركة التأمين بعدم قبول الدعوى لأن المدعى لم يقدم الاعلام الشرعى الدال على الوراثية. كما دفعت بتقادم حق الضرر في الرجوع عليها بالدعوى المباشرة لمضى أكثر من ثلاث سنوات من يوم وقوع الحادث إلى يوم إعلانها بصحيفة الدعوى الحالية، وطلبت في الموضوع تحقيق قدر مساهمة المجنى عليه ومصلحة السكة الحديد بنحطهما في وقوع الحادث وخصم ما يقابل ذلك من مقدار التعويض المحكوم به من المحكمة الجنائية. وبتاريخ ١٩٦٤/١/١٩ قضت محكمة القاهرة الابتدائية برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وبرفض الدفع بالتقادم وبإلزام شركة التأمين بأن تدفع للمدعى مبلغ ٢٠٠٠ ج. واستأنفت شركة التأمين هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاءه والحكم وفقا للدفاع الذى أبدته أمام محكمة أول درجة وقيد استئنافها برقم ٤١٧ سنة ٨١ قضائية. وبتاريخ ١٩٦٥/٥/١١ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وبرفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف. وطعنت شركة التأمين في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في تقرير الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم المطعون فيه وبالجلسة المحددة لنظر الطعن أمام هذه الدائرة صممت النيابة على رأيها.

وحيث إن الطعن بنى على خمسة أسباب تنعى الشركة الطاعنة على السبب الاول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول إنها كانت قد دفعت أمام محكمة أول درجة بتقادم حق الضرر في الرجوع عليها على أساس أنه قد انقضت من يوم وقوع الحادث إلى يوم اختصاصها لدى محكمة الجلسات مدة سنتين وتسعة وسبعين يوما وأنه يضم هذه المدة إلى المدة التى مضت بعد اليوم الذى صار فيه حكم محكمة الجلسات بعدم الاختصاص نهائيا بعدم استئنافه إلى اليوم الذى أعلنت فيه الدعوى الحالية يكون قد انقضى أكثر من ثلاث سنوات، غير أن محكمة أول درجة رفضت هذا الدفع بقوله إن المدة السابقة على اختصاص شركة التأمين أمام محكمة الجلسات لا تعتبر في حساب التقادم وأن هذا التقادم لا يبدأ إلا من اليوم الذى صار فيه حكم تلك المحكمة نهائيا وإذا لم ينقض من ذلك اليوم حتى تاريخ رفع الدفع الحالية ثلاث سنوات فإن مدة التقادم لا تكون قد اكتملت، ولما استأنفت هذا الحكم عابت عليه خطأ في حساب مدة التقادم ولكن محكمة

الإستئناف ردت على ذلك بقولها إن التقادم المسقط لحق المضرور في الرجوع على شركة التأمين بمبلغ التعويض لا يبدأ إلا من يوم ١٩٦٠/٣/٢ وهو اليوم الذي صار فيه حكم محكمة الجنح بعدم الاختصاص نهائيا وأنه ما دامت شركة التأمين قد أعلنت بالدعوى الحالية في ١٩٦٣/١/٢٦ فإن مدة التقادم لا تكون قد اكتملت ورتبت على هذا رفض الدفع . وهذا الذي ذكرته محكمة الإستئناف ينطوي على الخطأ في تطبيق القانون فضلا عن مخالفة الثابت بالأوراق لأن الحكم المطعون فيه قد اعتبر أن صحيفة الدعوى الحالية قد أعلنت إلى الشركة في ١٩٦٣/١/٢٦ وذلك بتسليم الإعلان للنياحة لإرسال صورته لوزارة الخارجية لتوصيلها بالطرق السياسية بإعتبار أن الشركة أجنبية وموطنها الهند وذلك إستنادا إلى الفقرة العاشرة من المادة ٢٤ من قانون المرافعات في حين أن الفقرة السادسة من تلك المادة هي التي يجب تطبيقها لأن للشركة وكلا في مصر وكان ينبغي أن يوجه الإعلان إليه ، وعلى فرض أن الفقرة العاشرة هي المنطبقة ، فإن هذا الإعلان الذي زعمت المحكمة إنه تم في يوم ١٩٦٣/١/٢٦ لم يتم لأن المحضر رده دون أن يسلمه للنياحة ولم تعلن الشركة بعد ذلك إعلانا صحيحا إلا في يوم ١٩٦٣/٤/٢٩ وإذا انقضى بين اليوم الذي أصبح حكم محكمة الجنح بعدم الاختصاص بنظر الدعوى قبل شركة التأمين نهائيا وهو مبدأ سريان التقادم ، وبين هذا الإعلان الصحيح المؤرخ في ١٩٦٣/٤/٢٩ أكثر من ثلاث سنوات فإن مدة التقادم تكون قد اكتملت وبالتالي يكون رفض الحكم المطعون فيه للدفع بالتقادم خطأ في القانون ومخالفة للثابت في الأوراق .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه بفرض خطأ الحكم المطعون فيه فيما قرره من أن الشركة الطاعنة قد أعلنت بالدعوى الحالية في ١٩٦٣/١/٢٦ ، فإن مدة التقادم لا تكون قد اكتملت في ١٩٦٣/٤/٢٩ وهو اليوم الذي تقول الشركة الطاعنة إنها أعلنت فيه بالدعوى إعلانا صحيحا لأنه وإن كانت الدعوى المباشرة التي أنشأها المشرع للضرور قبل المؤمن بمقتضى المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات خاضعة للتقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ٧٥٢ من القانون المدني والذي تبدأ مدته من وقت وقوع الفعل غير المشروع الذي

سبب الضرر إلا أنه من المقرر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه إذا كان الفعل غير المشروع الذي يستند إليه المضرور في دعواه قبل المؤمن يكون جريمة وكانت الدعوى الجنائية قد رفعت على مقارفها سواء كان هو المؤمن له أو كان غيره ممن يعتبر مسئولاً عن الحقوق المدنية المترتبة على فعلهم فإن سريان التقادم بالنسبة للمضرور قبل المؤمن يقف طوال المدة التي تدوم فيها المحاكمة الجنائية . ولا يعود إلى السريان إلا منذ صدور الحكم الجنائي أو انتهاء المحاكمة الجنائية لسبب آخر وذلك على أساس أن رفع الدعوى الجنائية يكون في هذه الحالة مانعاً قانونياً في معنى المادة ١/٣٨٢ من القانون المدني بتعذر معه على المضرور مطالبة المؤمن بحقه . لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الفعل الذي سبب الضرر للمضرور جريمة وأن المؤمن له مسئول عن الحقوق المدنية منه وإن المحاكمة الجنائية لم ترتكب هذه الجريمة لم تنته إلا في يوم ١١/٤/١٩٦٢ بصدور الحكم النهائي من محكمة الجناح المستأنفة فإن التقادم الثلاثي المسقط لحق المضرور في الرجوع على المؤمن لا يبدأ في السريان إلا منذ ذلك التاريخ وإذا كانت الشركة الطاعنة قد قررت إنها أعلنت بالدعوى الحالية إعلاناً صحيحاً في ٢٩/٤/١٩٦٣ فإنها تكون قد أعلنت قبل مضي ثلاث سنوات من تاريخ انتهاء المحاكمة الجنائية ويكون الحكم المطعون فيه إذ رفض الدفع بالتقادم قد انتهى إلى نتيجة صحيحة في القانون ويكون النعي عليه في هذا الخصوص غير مستج ولا جدوى فيه .

وحيث إن الشركة الطاعنة تنعى في الأسباب الثاني والثالث والرابع وفي الوجه الأول من السبب الخامس على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون والقصور في التفسير، وفي بيان ذلك نقول إن الحكم ذكر في أسبابه أنه ليس لشركة التأمين أن تثير النزاع حول مدى المسئولية مرة أخرى بعد أن قضى فيها بحكم نهائي في قضية الجنيحة واستند في ذلك إلى نص المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ الذي يقضى بإلزام المؤمن بقيمة ما يحكم به قضائياً من التعويض للمضرور وهو من الحكم خطأ في القانون لأن مؤدى القاعدة التي قررها الحكم هو أن شركة التأمين تلتزم بحكم لم تكن طرفاً فيه وهو ما يخالف مبدأ نسبية الأحكام ولأن المشرع لم يقصد من تلك المادة إلا أن يمنع ما كانت شركات التأمين قد درجت عليه من الحد من مقدار التعويض الذي تلتزم بتغطيته بجعله قاصراً على المبلغ

الوارد في الجدول الملحق بوثيقة التأمين دون المبلغ المحكوم به قضائياً ، وقبول الشركة الطاعنة إن محكمة الاستئناف تحجبت بهذا الخطأ عن بحث دفاعها الذي طلبت فيه إثبات ما ارتكبه المجنى عليه من خطأ ساهم في وقوع الضرر وذلك بسيره في منتصف الطريق وعبوره مزلقان السكة الحديد حيث وقع الحادث دون تحفظ ، كما رفضت بحث ما أثارته من اشتراك مصلحة السكة الحديد بخطئها في وقوع الحادث وما طالبت به نتيجة لذلك من وجوب خصم ما يقابل هذين الخطأين من التعويض المحكوم به من المحكمة الجنائية ، مما يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور كذلك .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أن الفقرة الأولى من المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ إذ نصت على أنه " يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابة بدنية تلحق أى شخص من حوادث السيارة إذا وقعت في جمهورية مصر وذلك في الأحوال المنصوص عليها في المادة ٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ويكون التزام المؤمن بقيمة ما يحكم به قضائياً من تعويض مهما بلغت قيمته ويؤدي المؤمن مبلغ التعويض إلى صاحب الحق فيه " . فقد أنصحت عن أنه لا يشترط لإلزام شركة التأمين بمبلغ التعويض سوى أن يكون محكوماً به بحكم قضائي نهائي . وإذا كان المبلغ الذي حكم به للمطعون عليه هو تعويض صدر به حكم نهائي من محكمة الجناح المستأنفة فإنه يتحقق بذلك ، ووجب تطبيق تلك المادة ولا يدخل في هذا البحث في نسبية الأحكام وفي أن شركة التأمين لم تكن ممثلة في الدعوى التي صدر فيها الحكم الجنائي لأن إلزامها بتغطية مبلغ التعويض ليس مصدره المادة ٥٥ من القانون المدني المتعلقة بحجية الأحكام وإنما مصدره المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ وتحقق الشرط الذي نصت عليه ، والقول بأن لشركة التأمين أن تنازع في مقدار التعويض المحكوم به مؤداه أن تحدد مسؤوليتها بما يحكم به عليها وقد يقل عما حكم به ضد المؤمن له وفي ذلك مخالفة لهريخ نص المادة الخامسة المشار إليها ، ومما يؤكد أيضاً أن للحكم الصادر بالتعويض قبل المؤمن له حجية في حق شركة التأمين ما نصت عليه المادة السادسة من قانون التأمين الإجباري بقولها " إذا أدى التعويض عن طريق تسوية ودية بين المؤمن له والمضروب دون الحصول على موافقة المؤمن فلا تكون هذه التسوية

حجة قبله " — إذ رأى المشرع في صدور حكم قضائي نهائي بالتعويض ما يكفل المحافظة على حقوق الشركة باعتبار أنه يمثل حقيقة المسؤولية خلافاً للتسوية التي لا يتوافر فيها هذا الضمان وذلك كله في علاقة المضرور بشركة التأمين وهي العلاقة المطروحة في النزاع الحالي . لما كان ذلك فإن النعي يكون على غير أساس .

وحيث إن الشركة الطاعنة تنعى في الوجه الثاني من السبب الخامس على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك نقول إنها كانت قد طلبت من محكمة الموضوع تكليف المطعون عليه بتقديم إعلان الوراثة الدال على صفته في اقتضاء التعويض منها ولكنها رفضت ذلك الطالب بناء على ما قررت من أن تلك الصفة قد ثبتت أمام محكمة الجرح وأن الشركة الطاعنة كانت مختصة أمام تلك المحكمة ومع ذلك فإنها لم تطلب منها هذا الطلب ، وهذا الذي ذكرته المحكمة مخالف للقانون لأن اختصاص شركة التأمين أمام المحكمة الجنائية غير جائز قانوناً ، ومن ثم فقد كان حسب الشركة لدى تلك المحكمة لتنتهي الخصومة أمامها أن تكفى بالدفع بعدم الاختصاص .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أن الحكم المستأنف الذي أحال إلى أسبابه الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه في خصوص إنكار الشركة الطاعنة لصفة المطعون عليه على قوله "إن الثابت من الحكم في القضية رقم ٨٩١ سنة ١٩٥٧ جنح السيدة زينب الجزئية واستئنافها رقم ١٧٧٧ سنة ١٩٦١ استئناف مصر أن المحكمة قضت للدعي بالتعويض قبل المتهم وشركة فؤاد درويش بالتضامن بعد أن ثبتت له صفته في طلب التعويض كوالد للجنة عليه ولم تدفع الشركة المدعى عليها عند توجيه دعوى الضمان قبلها أمام محكمة الجرح بهذا الدفع الأمر الذي ينبىء عن صفته الصحيحة في رفع الدعوى " وهذا الذي ذكره الحكم وإن كان قد أخطأ في استدلاله على صفة المطعون عليه كوالد للجنة عليه من أن الشركة لم تدفع بإنكار صفته لدى محكمة الجرح إلا أنه وقد استخلص صفة المدعون عليه كوالد للجنة عليه من الحكم الجنائي وكان استخلاصه سائغاً ولا مخالفة فيه للقانون فإن حسب هذا للرد على دفع الشركة ويكون خطؤه فيما تزيد فيه غير مؤثر في سلامة .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٨ من يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندی نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : السيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وهلى عبد الرحمن ، وأحمد
خنياء الدين مصطفى .

(٩)

الطعن رقم ٦٩ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) نقض . " السبب المجهول " .

مدم بيان الطاعن في تقرير الطعن أوجه الدفاع المقول بأن الحكم أغفل الرد عليها .
اعتبار النعى مجهلا وغير مقبول .

(ب) محكمة الموضوع . " سلطاتها في تفسير العقد " . نقض . " سلطة
محكمة النقض " . عقد .

لمحكمة الموضوع سلطة تفسير عبارات العقد وتفهم نية العاقدین . لا رقابة لمحكمة
النقض متى كانت عبارة العقد تحمل المعنى الذى حصلته محكمة الموضوع .

(ج) حكر . " حقوق المبتكر " . عقد . " تكيف العقد " . وقف .

يعطى الحكر في الشريعة الإسلامية للمبتكر الحق في الانتفاع بالعقار المبتكر
إلى الأبد أو لمدة طويلة وحق البناء عليه والتصرف في ذات الحق وفي البناء . وهو
من أعمال التصرف وليس من أعمال الإدارة . عدم جواز عطاء الوقف بالحكر
بغير إذن القاضي .

١ - إذا كانت الطاعنة لم تبين في تقرير الطعن أوجه الدفاع التي تقول
بأن الحكم أغفل الرد عليها فإن النعى في هذا السبب يكون مجهلا وغير مقبول .

٢ — لقاضى الموضوع السلطة التامة فى تفسير عبارات العقد ، وتفهم نية العاقدين لاستنباط حقيقة الواقع فيها وتكييفها التكييف الصحيح ، ولا رقابة لمحكمة النقض عليه متى كانت عبارة العقد تحتل المعنى الذى حصله وكان قد برر قوله بما يحمله .

٣ — لما كان القانون المدنى القديم لم يقن أحكام حق الحكر ، وكان ملشاً هذا الحق الشريعة الإسلامية فقد استقر رأى على الأخذ بأحكامها التى تعطى للمحتكر الحق فى الانتفاع بالعقار المحتكر إلى الأبد أولمدة طويلة ، وحق البناء عليه والتصرف فى ذات الحق وفى البناء — وهو حق يعتبر من أعمال التصرف لا من أعمال الإدارة — وإذ كان من المقرر أن ناظر الوقف ليس له أن يعطى الوقف بالحكر بغير إذن القاضى ، وكان العقد الذى استند إليه الطاعن قد صدر من ناظرة الوقف وتحددت مدته بثلاث سنوات وحرم المحتكر من التصرف فى حق الحكر وفيما يقيمه على العقار المحتكر من بناء ، فإن تفسير محكمة الموضوع لعبارة العقد وتكييفها ل بأنه قد إيجار لا عقد حكر يكون صحيحاً فى القانون ، ولا ينال منه عنوان العقد بأنه عقد إيجار حكر ولا وصف المؤجر فيه بأنه محكر والمستأجر بأنه محتكر ولا النص فى العقد على تجديده لمدة أخرى وسريانه على المحتكر وذريته طبقاً بعد طبقاً ومن يرثهم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن — تحصل فى أن نجمة إبراهيم جليدان عن نفسها وبصفتها حارسة على وقف إبراهيم جليدان أقامت الدعوى رقم ١٠ سنة ١٩٦٣ كلى السويس ضد أنصاف إبراهيم غايانى عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها عبد الله ورقية وكريمة وزعفرانة

فهرس المرحوم عباس حامد أحمد وآخريين طالبة الحكم بإزالة العقار المبين بالصحيفة في مدى خمسة عشر يوما من تاريخ إعلانهم بالحكم وإقامت بإزالته على حسابهم وقالت في بيان دعواها إن مورث المدعى عليهم المرحوم عباس حامد استحكر بعقد مؤرخ ١٩٣٠/٨/١ قطعة أرض فضاء من وقف المرحوم إبراهيم أحمد جليدان تبلغ مساحتها ٣٣٠,٩٠ مترا مربعا وبني عليها منزلا كلفه باسمه يحمل رقم ٢٣ هواند وقد أنهى وقف تلك القطعة وأنبنى على إنهائه زوال كل حكر كان مرتبا عليها عملا بالمادة ٧ من القانون ١٨٠ سنة ١٩٥٢ وإذ نهت على المدعى عليهم بإزالة ما عليها من مبان وتسليمها إليها خالية عملا بالمادتين ١٠٠٨ ، ١٠١٠ من القانون المدني ولم يستجيبوا لهذا الطاب فقد أقامت هذه الدعوى للحكم لها بطاياتها. وطالب المدعى عليهم رفض طاب الإزالة استنادا إلى أن قطعة الأرض المقام عليها البناء المطلوب إزالته لم تقع في نصيب المدعية إذ أن اللجنة التي رفعت إليها دعوى قسمة هذا الوقف لم تفصل فيها بعد. وبتاريخ ١٩٦٤/١١/٢٤ حكمت المحكمة برفض الدعوى. واستأنفت المدعية هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاء والحكم لها بطاياتها، وقيد استئنافها برقم ١٢٤ سنة ٨٢ ق. وبتاريخ ١٩٦٥/٥/٩ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا، وطعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طاب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليهم ولم يسدوا دفاعا وصحمت النيابة العامة على رأيها الوارد بمذكرتها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن الطعن بني على أربعة أسباب تنعى الطاعنة في أولها على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك نقول إنها ضمننت صحيفة استئنافها والمذكرة المقدمة منها لمحكمة الاستئناف وجهى دفاع جديدين ردا على تكييف الحكم الابتدائى للعقد بأنه ليس حكرا إلا أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد عليهما، بل ولم يشر إلى وجه الدفاع الذى أبدته في المذكرة واقتصر في تأييد الحكم الابتدائى على القول بأن العقد لا يعتبر حكرا مستوفيا لأركان انعقاده ، ودون أن يبين تلك الأركان مما يعيبه بالقصور بل ويجعله خاليا من الأسباب .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الطاعنة لم تبين في تقرير الطعن أوجه الدفاع التي تقول بأن الحكم أغفل الرد عليها مما يجعل النعى في هذا السبب مجهلاً وغير مقبول، هذا إلى أن الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه قد بين أركان عقد الحكر وشروط صحته وخلص إلى أن تلك الأركان والشروط ولا تنطبق على العقد المقدم من المدعية والذي كلفته بأنه عقد إيجار لا عقد حكر بقولها "إن العقد الذي بموجبه أقيم البناء على أرض النزاع تحرر سنة ١٩٣٠ ولم تكن المجموعة المدنية المعمول بها وقتئذ قد تضمنت نصوصاً تحكم الأوضاع الخاصة بالحكر وكان المستقر عليه أن منشأ نظام الحكر هو الشريعة الإسلامية، وليبان ماهيته وأحكامه يجب الرجوع إلى قواعد ما وقد عرفه الفقهاء بأن الحكر عقد إيجار يبيع للمستأجر الانتفاع بالعمارة المؤجر إلى أجل غير محدود أو إلى أجل طويل معين مقابل دفع أجرة شهرية أو سنوية للمؤجر، وهو يكون عادة في أراضي البناء الموقوفة ويجوز ألا تكون الأرض وقفاً ويجب أن يكون مكتوباً وإن كانت الأرض وقفاً وجب ترخيص القاضي والمستأجر حق عيني على العقار هو - ق الانتفاع والأصل في الحكر أنه لأجل غير مسمى ويلاحظ مما تقدم أن الحكر منشأ ملحق بعيني ولا يكفي الإيجاب والقبول لانعقاده إذا كانت العين المحكرة موقوفة بل يجب أن يكون عقداً للحكر بالكتابة وأن يأذن به القاضي وكان المعمول به أن يسجل في المحكمة الشرعية، ولقد استقى المشرع في القانون المدني الجديد أحكام المواد ٩٩٩ وما بعدها في الفصل الخاص بحق الحكر من أحكام الشريعة الإسلامية على الوجه الذي قرره القضاء المصري، ولذا ضمن المشرع المادة ١٠٠ شرط انعقاد الحكر بإذن المحكمة الابتدائية الشرعية التي تقع في دائرتها الأرض ويجب أن يصدر به عقد على يد رئيس المحكمة أو من يحمله عليه من القضاة أو الموثقين، وبهذا كله يختلف عقد الحكر عن عقد الإيجار من نواحي مختلفة وإن تشابهت بعض خصائصها ويتميز الحكر بأمور منها أنه حق عيني، بينما الإيجار حق شخصي كذلك عقد الإيجار مؤقت أما الحكر فتؤبد أو لمدة طويلة كما وأن الأجرة في الحكر هي أجرة المثل فتزيد وتنقص أما في عقد الإيجار فالأجرة ثابتة وأخيراً يلاحظ أن الحكر يتجزأ مع الملكية ويكون للمحتكر الانتفاع بالبناء فإذا أقامه كان له أن يبيعه أو يهبه ويورث عنه باعتباره ملكاً خاصاً له، وإذ يبين من عقد المدعية أنه عقد عرفي تخور بين الطرفين دون إذن من القاضي، ولم ينهت إجراءاته بالمحكمة الشرعية وهو محدد المدة بثلاث سنوات

قابلة للتجديد وتضمن العقد التزام الباني بالألا يبيع هذا البناء أو يتنازل عنه للغير أو تأجيره من الباطن ، وهي أمور يذتنفى معها القول بأن هذا العقد قد أنشأ محرراً وإنما هو عقد إيجار أرض موقوفة ، وأنه لما تقدم لا محل لإعمال نص المادتين ۱۰۰۸ ، ۱۰۱۰ من القانون المدنى بخصوص وقائع هذه القضية وأحكامها قاصرة على الأراضى المحكرة ، ويضحى التطبيق القانونى الصحيح لهذه العلاقة ما تضمنته القواعد المقررة قانوناً بشأن عقد الإيجار وما التزم به الطرفان فى مشاركة التأجير “ . وإذ كان هذا الذى قرره الحكم فيه بيان كاف لأركان وشروط عقد المحكر فإن النعى عليه بالقصور يكون دلى غير أساس .

وحيث إن حاصل السهين الثانى والثالث أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه من وجهين (أولهما) أن عبارات العقد كلها تدل على أن القصد منه إنشاء حكر بين جهة الوقف والمستحكر وتأييده ، إذ عنون بأنه عقد إيجار حكر وترددت عبارات المحكر والمحتكر وقيمة المحكر وشروط المحكر فى البنود الثانى والثالث والرابع من العقد وتؤكد هذا القصد فى البند الحادى عشر ، إذ اتفق المتعاقدان فيه على سر بيان العقد على المحتكر وذريته طبقة بعد طبقة ومن يرثهم ، ورغم ذلك فقد خالف الحكم مدلول هذه العبارات بخالف بذلك المادة ۱۵۰ من القانون المدنى التى لا تجيز الانحراف عن عبارة العقد متى كانت واضحة عن طريق تفسيرها للتعرف على إرادة المتعاقدين (وثانيهما) أنه كيف العقد بأنه عقد إيجار لا عقد حكر امتنادا إلى ما جاء بالبندين الثالث والعاشر دون باقى البنود ، مع أن الهدف مما جاء بالبند الثالث من حظر التصرف فى المبانى إلا بإذن الواقف المحكر وعدم جواز التحكير من الباطن على الوقف بواقعة البيع للتعاقد مع المشتري من المحتكر وتقرير ما هو مقرر من أن التحكير لا يكون إلا من جهة الوقف ، وأنه وإن حددت مدة العقد بثلاث سنوات على ما جاء بالبند العاشر إلا أن المحتكر قد التزم فيه بتجديده لمدة أخرى وهكذا إلى ما شاء الله مما ينفى عن العقد صفة التوقيت ويجعل القصد من التجديد مراقبة تصقيب الأرض المحكرة ، وإذ كان ذلك وكان قد نص فى البند الحادى عشر على سر بيان العقد على المحتكر وذريته طبقة بعد طبقة مما يؤكد تأييده فإن ما ورد بالبندين الثالث والعاشر مما لا يتفق مع طبيعة عقد المحكر يصبح لغوا ولا يعول عليه عملاً

بالقاعدة القائلة بأنه إذا خالف الشرط طبيعة العقد صح العقد وبطل الشرط وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وكيف العقد بأنه عقد إيجار لا عقد حكر فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن النعى بهذين السببين غير سديد ، ذلك أنه لما كان لقاضي الموضوع السلطة التامة في تفسير عبارات العقد وتفهم نية العاقدين لاستنباط حقيقة الواقع فيها وتكييفها التكييف الصحيح ولا رقابة لمحكمة النقض عليه متى كانت عبارة العقد تحمل المعنى الذي حصله ، وكان قد برر قواه بما يحمله ويؤدي إليه ، إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه — على ما جاء في الرد على السبب الأول — قد استخلص من صدور العقد بغير إذن المحكمة ، ومن النص في البندين الثالث والعاشر منه على حرمان مورث الطاعة من التنازل عن حقه أو التصرف فيه وفيما يقيمه من بناء ومن تحديد مدته بثلاث سنوات أنه عقد إيجار لا عقد حكر ، وكان هذا الذي استخلصه جميعا في القانون وسائغا ويؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، ذلك لأنه لما كان القانون المدني القديم الذي انعقد العقد أثناء سريانه لم يقن أحكام حق الحكر وكان منشأ هذا الحق الشريعة الإسلامية ، فقد استقر الرأي على الأخذ بأحكامها ، وإذا كانت قواعد الشريعة تعطى للمحتكر الحق في الانتفاع بالعقار المحتكر إلى الأبد أو لمدة طويلة وحق البناء عليه والتصرف في ذات الحق وفي البناء وكان هذا الحق يعتبر من أعمال التصرف لا من أعمال الإدارة . إذ كان ذلك وكان العقد الذي تستند إليه الطاعة قد صدر من ناظرة الوقف ، وكان لا يجوز للناظرة أن تعطى الوقف بالحكر بغير إذن القاضي وكان العقد فضلا عن ذلك قد حددت مدته بثلاث سنوات وحرم المحتكر من التصرف في حق الحكر وفيما يقيمه على العقار المحتكر من بناء فلإن تفسير محكمة الموضوع لعبارات العقد وتكييفها له بأنه عقد إيجار لا عقد حكر يكون صحيحا في القانون ، ولا ينال منه عنوان العقد بأنه عقد إيجار حكر ولا وصف المؤجر فيه بأنه محكر ولا المستأجر بأنه محتكر ولا النص في البندين العاشر والحادي عشر على تجديد العقد لمدة أخرى وسريانه على المحتكر وذريته طبقه بعد طبقه ومن يرثهم ، ومن ثم فلإن النعى في هذين السببين يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنعى في السبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة

القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك نقول إن تكييف الحكم للعقد بأنه عقد إيجار لا عقد حكر استنادا إلى أن عقد الحكر ما كان يقوم قبل ١٥/١٠/١٩٤٩ إلا بتوثيقه أمام المحكمة الشرعية مع أن عقد الحكر لم يكن عقدا شكليا حينذاك بل عقدا رضائيا وإذا انعقد العقد في سنة ١٩٣٠ فقد قام بذير حاجة إلى أي إجراء وبفرض أنه كان يشترط توثيقه أمام القاضي قبل ١٥/١٠/١٩٤٩ فلأنه لا يجوز للمحتكر ولا للمحكمة من تلقاء نفهمها التعرض لذلك ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود في شقه الأول بما سبق الرد به على السببين الثاني والثالث ، والنعي مردود في شقه الثاني بأنه مادام النزاع أمام محكمة الموضوع قد جرى حول تفسير العقد وتكييفه إذ بينا أصرت الطاعنة على أن العقد عقد حكر ونازعها المستأنف عليهم في هذا التكييف على ما ثبت من مذكرة رقم ٦ من الملف الاستثنائي فلا على المحكمة إن هي بحثت هذا النزاع وفصلت فيه ، وبالتالي فلإن النعي بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٨ من يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمره ندى نائب رئيس المحكمة ، ودعوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد سيد أحمد حامد
وعلى عبد الرحمن .

(١٠)

الطعن رقم ٤٧١ لسنة ٣٥ القضائية :

شفعة . " سقوط الحق في رفع الدعوى " . " تقديم صحيفة دعوى الشفعة
لقلم المحضرين " . دعوى . " رفع الدعوى " . " انقطاع مدة السقوط " .

مبدأ الثلاثين يوما المحدد في المادة ٩٤٣ مدنى لرفع دعوى الشفعة مبدأ سقوط . تقديم
صحيفة دعوى الشفعة إلى قلم المحضرين يقطع مدة هذا السقوط وفقا للمادة ٧٥ مرافعات .

مؤدى نص المادة ٧٥ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون ١٠٠
لسنة ١٩٦٢ أن تقديم صحيفة الدعوى إلى قلم المحضرين بعد أداء الرسم كاملا
يقطع مدة السقوط ، وإذا كانت مدة الثلاثين يوما المنصوص عليها في المادة ٩٤٣
من القانون المدنى هى مدة سقوط ، فإن تقديم صحيفة دعوى الشفعة إلى قلم
المحضرين بعد أداء الرسم كاملا خلالها — وعلى ما جرى به قضاء محكمة
النقض — يكون قاطعا لمدة السقوط^(١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتحصل فى أن السيد / مصطفى مصطفى ابراهيم الشيشينى عن نفسه وبصفته

(١) الطعن رقم ١٦١ لسنة ٣٤ ق ١٩٦٧/٦/٢٩ السنة ١٨ ص ١٤٢٠

وآخرين أقاموا الدعوى ٥٧ سنة ١٩٦٤ كلى طنطا ضد محمود وهبة علام وآخرين طلبوا فيها الحكم بأحقيتهم في أخذ العقار المبين بصحيفة دعواهم بالشفعة مع تسليم العقار مقابل التصريح للمشتري المشفوع منه بأن يصرف مبلغ ٦٦٠٧ ج التي أودعها المدعون خزانة المحكمة في ١٦ يناير سنة ١٩٦٤، وقالوا شرحا لدعواهم بأن أولهم يملك بطريق الميراث ٤ ف و ١٩ س شائعة في أرض وبناء العقارين رقمي ١٤ ، ١٤ ب المكونين لذلك رقم ١٤ شارع الاسبتالية بحوض الحياني رقم ١٦ ويملك باقيهم ١٩ ط و ٤ س بعقد البيع المسمى في ١٩٥٩/٨/٢٤ رقم ٤٤٦٩ غربية، وأن المدعى عليهما الثاني والثالث باعا للمدعى عليه الأول ٢٢ ط شائعة في أرض فضاء معدة للبناء مساحتها ١ ف و ١٩ ط ٢٣ س بتمن قدره ٢ جنيه. المتر المربع الواحد، كما باع له المدعى عليه الثالث نصيبه الشائع في ذات القطعة حتى أصبح المبيع ٣٣.٣,٥ مترا مربعا تمثها ٦٦٠٧ ج، وأنه لما كانت العين المباعة ملاصقة لعقارهم سالف الذكر ويحق لهم بذلك أن أخذها بالشفعة، فقد أعلنوا رغبتهم في هذا للبائعين والمشتري بتاريخ ١٨ ، ١٩ ، ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ مشيرين هذا الاعلان في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٣ برقم ٧٦١٤ غربية، وإذ لم يستجيبوا إلى طلبهم فقد أقاموا هذه الدعوى وأعلنوا صحيفتها للمدعى عليه الأول في ٢٠ يناير والثاني في ٢٢ يناير والثالث في ٢٨ يناير سنة ١٩٦٤، ودفع المدعى عليه الأول بدفوع ثلاثة، أولها سقوط حق المدعين في طلب الشفعة لعدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٩٤٣ من القانون المدني من وجوب اعلان صحيفة دعوى الشفعة لجميع الخصوم خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلان الرغبة، وثانيها بانعدام سبب الشفعة لأن تاريخ البيع أسبق من تاريخ تملك المدعين للأرض المشفوع بها، ولأن الأرض المشفوع فيها مقسمة إلى عدة قطع منفصلة بحيث لا تتحقق شروط الشفعة لها جميعا، وثالثها أن حق المدعين في الأخذ بالشفعة قد سقط بالتزول عنه ضمنا . وبتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٤ حكمت المحكمة بقبول الدفع الأول ورفض الدعوى لسقوط حق المدعين في دعوى الشفعة . واستأنف المدعون هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا طالبين الغاءه والحكم لهم بطلباتهم وقد هذا الاستئناف برقم ٢٩٥ سنة ١٤ ق طنطا . وبتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٩٦٥ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وبرفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف وطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير

ومرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعنون على نقض الحكم . ولم يحضر المطعون عليهم ولم يبدوا دفاعا وصممت النيابة العامة على رأيها الوارد بمذكرتها وطلبت نقض الحكم .

وحيث إن حاصل سبب الطعن ، أن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه بسقوط الحق في دعوى الشفعة على ما ارتآه من عدم جواز الأخذ في دعوى الشفعة بالأثر الذي يترتب قانونا على تقديم صحيفة الدعوى إلى قلم المحضرين وهو انقطاع مدة السقوط وفقا لنص المادة ٣٧٥/٢ الممدلة بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، وهذا من الحكم مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه لأن أعمال هذه المادة واجب لا محيد عنه في كافة الدعاوى ولا تستثنى منها دعوى الشفعة إذ تنص على أن " تعتبر الدعوى قاطعة لمدة التقادم أو السقوط من وقت تقديم صحيفةها إلى قلم المحضرين بعد سداد الرسم كاملا أما باقي الآثار التي تترتب على رفع الدعوى فلا تسرى إلا من وقت إعلان المدعى عليه بصحيفتها " . وعبارة النص تتحدث عن الدعوى وعن مدة التقادم والسقوط ولفظ الدعوى يعبر عن الجنس وهو عام ولا يستفاد منه لغة أنه خاص بدعوى بذاتها كذلك عبارة مدة التقادم أو السقوط غير مخصصة بمدة تقادم أو مدة سقوط معينة فهي مطلقة والمطلق يجري على إطلاقه ما لم يرد ما يخصه ، وبذلك يكون تقديم صحيفة دعوى الشفعة إلى قلم المحضرين في ١٦ يناير سنة ١٩٦٤ قاطعا لمدة السقوط التي نصت عليها المادة ٩٤٣ من القانون المدني لرفع الدعوى ، فتسقط الفترة السابقة مع استفتاح فترة ثلاثين يوما جديدة تبدأ من ١٧ يناير سنة ١٩٦٤ وتنتهى في ١٥ فبراير سنة ١٩٦٤ حيث كان قد تم إعلان الدعوى إلى جميع الخصوم من قبل في ٢٨ يناير سنة ١٩٦٤ لأن المدة الجديدة هي بذاتها المدة الأولى طبقا لأحكام المادة ٣٨٥ من القانون المدني في خصوص انقطاع التقادم وإذا خالف الحكم هذا النظر فانه قد بنى على مخالفة لنص صريح في القانون ، بل وعلى مخالفة واضحة للحكمة التشريعية التي أشارت إليها المذكرة الإيضاحية لنص المادة ٧٥ المستحدث بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ بقولها إن المشرع شاء بهذا النص ألا تحمل رافع الدعوى مغبة بطلان صحيفةها نتيجة إهمال المحضر أو تراخيه أو تواطئه مع المدعى عليه ، ولا وجه لإستثناء دعوى الشفعة من تلك القاعدة المطلقة في عباراتها وفي الحكمة من تشريعها والتعدي بارتباط إجراءات الشفعة ومواجهتها — وهي

الحجة التي ساقها المحكم المطعون فيه — لا يحول تطبيقه هذه القاعدة على المدة المقررة لرفع دعوى الشفعة إذ ليس في ذلك ما يخل بتاسك الإجراءات وارتباطها بذات الحق ، كما أنه ليس في ورود قاعدة سقوط الحق في دعوى الشفعة في القانون المدني ما يخرج هذه الدعوى عن نطاق القاعدة المطلقة التي استحدثها المشرع لإنقطاع مدة السقوط ، لأنه ليس في نصوص هذا القانون ما يمنع من انقطاع مواعيد إجراءات طلب الشفعة ومنها المدة التي يجب أن ترفع الدعوى خلالها ، ومن ذلك يبدو خطأ الحكم فيما قرره من أن نصوص القانون المدني هي وحدها الواجبة التطبيق في دعوى الشفعة دون المادة ٣/٧٥ التي استحدثها قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن المادة ٧٥ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ إذ نصت في فقرتها الأخيرة على أن تعتبر الدعوى قاطعة لمدة التقدم أو السقوط من وقت تقديم صحيفة الدعوى إلى قلم المحضرين بعد أداء الرسم كاملاً ، فقد دلت على أن تقديم صحيفة الدعوى إلى قلم المحضرين يقطع مدة السقوط . وإذا كانت مدة الثلاثين يوماً المنصوص عليها في المادة ٩٤٣ من القانون المدني هي مدة سقوط ، فإن تقديم صحيفة دعوى الشفعة إلى قلم المحضرين بعد أداء الرسم كاملاً خلالها — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يكون قاطعاً لمدة السقوط وإذا كان الثابت في الأوراق أن إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة ثم في ٢٢/١٢/١٩٦٣ وأن صحيفة الدعوى قدمت إلى قلم المحضرين في ١٦ يناير سنة ١٩٦٤ بعد التأشير عليها من قلم الكتاب في ذات التاريخ بأداء الرسم كاملاً ، فإن الثلاثين يوماً المحددة في المادة ٩٤٣ من القانون المدني لرفع دعوى الشفعة تنقطع اعتباراً من هذا التاريخ ، فلا يكون الحق في الأخذ بالشفعة قد سقط . إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

جلسة ٨ من يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
السيد عبد المنعم الصراف ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وعلى عبد الرحمن .

(١١)

الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٥ القضائية :

إفلاس . " دعوى إشهار الإفلاس " . حكم . " الطعن في الحكم " .
نقض . " الخصوم في الطعن " . تجزئة . بطلان .

الطعن في الحكم الصادر بإشهار الإفلاس يجب توجيهه إلى الدائن طالب الإفلاس ووكيل الدائنين .
إقتصار الطعن على الشركة الدائنة . بطلان الطعن . لا يغير من ذلك نص المادة ٣٨٤ / ٢ مرافعات .
وجوب اختصاص من لم يختصم في الدعوى غير القابلة للتجزئة ولو بعد فوات الميعاد مقيد في الطعن
بالنقض . المادة ٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ توجب اشتمال تقرير الطعن على جميع
الخصوم الواجب اختصاصهم فيه .

لم يضع القانون التجاري قواعد خاصة في بيان من يوجه إليه الطعن في الحكم الصادر
بإشهار الإفلاس ، بما يوجب الرجوع إلى القواعد العامة في قانون المرافعات
في هذا الخصوص ، وهي توجب توجيه الطعن إلى المحكوم له ، ولازم ذلك أن الطعن
في الحكم الصادر بإشهار الإفلاس يجب أن يوجه إلى الدائن طالب إشهار
الإفلاس ، لأنه من المحكوم لهم بإشهار إفلاس مدينهم كما يجب توجيهه أيضا
إلى وكيل الدائنين باعتباره ممثل جماعة الدائنين . وإذا كان الطاعن قد اقتصر
على توجيه الطعن إلى الشركة الدائنة طالبة إشهار الإفلاس ، ولم يختصم وكيل
الدائنين فإن الطعن يكون باطلا ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ٣٨٤ / ٢
من قانون المرافعات ، من أنه إذا كان الحكم صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة ،
أو في التزام بالتضامن ، أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين ،
ورفع الطعن على أحد المحكوم لهم في الميعاد وجب اختصاص الباقيين ولو بعد فواته
بالنسبة لهم ، ذلك أنه وإن كانت دعوى الإفلاس من الدعاوى التي لا تقبل التجزئة

إلا أن حكم هذا النص — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — مقيد في الطعن بطريق النقض بما أوجبه المادة ٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من وجوب اشتغال تقرير الطعن على أسماء جميع الخصوم الواجب اختصاصهم فيه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن راغب مرزوق بصفته أفام الدعوى رقم ١٩ سنة ١٩٦٣ تجاري كلي (إفلاس) قنا ضد بسطورس ميخائيل وآخر هو موريس غطاس بسطورس . طالب الحكم بشهر إفلاسهما وتحديد يوم ١/٥/١٩٦٢ تاريخاً مؤقتاً للتوقف عن الدفع وتعيين مأمور للتفليسة ووكيل للدائنين ، وفي ٢٨ أبريل سنة ١٩٦٤ حكمت المحكمة برفض الدعوى بالنسبة للمدعى عليه الثاني (الطاعن) وبإشهار إفلاس المدعى عليه الأول موريس غطاس بسطورس وإعتبار أول مايو سنة ١٩٦٢ تاريخاً مؤقتاً لتوقفه عن الدفع وعينت السيد رئيس الدائرة مأموراً للتفليسة والسيد رفلة تاووضروس وكيلاً مؤقتاً للدائنين واستأنف موريس غطاس بسطورس هذا الحكم لدى محكمة الاستئناف أسبوط بالإستئناف رقم ٥٦ سنة ٣٩ ق مختصاً في صحيفته المعلقة في ١٩٦٤/٥/٢٠ كلا من الطاعن والمطعون عليه وطلب فيه إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . وبإعلان تاريخه ١٥/٦/١٩٦٤ أدخل السيد رفلة تاووضروس وكيل الدائنين خصماً في الإستئناف ليسمع الحكم بطلباته سالفه الذكر وبجلسة ١٧/١٠/١٩٦٣ رفع المطعون عليه إستئنافاً مقابلاً قيد برقم ١٠١ سنة ٣٩ ق وطلب فيه إلغاء الحكم المستأنف بالنسبة لما قضى به من رفض دعواه قبل غطاس بسطورس (الطاعن) والحكم بشهر إفلاسه واعتباره متوقفاً عن الدفع من أول مايو سنة ١٩٦٢ ودفع الطاعن بعدم قبول هذا الاستئناف لأنه رفع بغير الطريق القانوني وفي ١٣/٥/١٩٦٥ حكمت المحكمة بقبول الاستئنافين الأصلي والمقابل شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف بشقيه والحكم برفض الدعوى بالنسبة للاستئناف ، موريس غطاس بسطورس وبشهر إفلاس المستأنف عليه

الثاني فطاس بسطورس واعتبار يوم أول مايو سنة ١٩٦٢ تاريخاً مؤقتاً لتوقفه عن الدفع وهينت السيد / رئيس دائرة الإفلاس بحكمة قضا مأمورا للتفليسة والسيد / رفة تاووضروس وكيلا مؤقتا للدائنين وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بال تقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون ضده ولم يسد دفاعا وصممت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها وطلبت أصليا عدم قبول الطعن شكلا واحتياطيا وفي حالة قبوله شكلا نقض الحكم المطعون فيه .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من النيابة أن دهوى الإفلاس من الدعاوى التي لاتقبل التجزئة وأنه يجب توجيه الطعن في الحكم الصادر فيها بإشهار الإفلاس إلى كل من وكيل الدائنين والدائن طالبا إشهار الإفلاس وإذا كان الطاعن قد اقتصر على اختصاص الشركة الدائنة طالبة إشهار الإفلاس ولم يختصم وكيل الدائنين فإن الطعن يكون غير مقبول .

وحيث إن هذا الدفع في محله ، ذلك أن القانون التجارى لم يضع قواعد خاصة في بيان من يوجه إليه الطعن في الحكم الصادر بإشهار الإفلاس بما يوجب الرجوع إلى القواعد العامة في قانون المرافعات في هذا الخصوص وهي توجب توجيه الطعن إلى المحكوم له ، ولأزم ذلك أن الطعن في الحكم الصادر بإشهار الإفلاس يجب أن يوجه إلى الدائن طالب إشهار الإفلاس لأنه من المحكوم لهم بإشهار إفلاس مدينهم كما يجب توجيهه أيضا إلى وكيل الدائنين باعتباره يمثل جماعة الدائنين ، وإذا كان الطاعن قد اقتصر على توجيه الطعن إلى الشركة الدائنة طالبة إشهار الإفلاس ولم يختصم وكيل الدائنين ، فإن الطعن يكون باطلا ولا يغير من هذا النظر ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات من أنه إذا كان الحكم صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة أو في الزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين ورفع الطعن على أحد المحكوم لهم في الميعاد وجب اختصاص الباقيين ولو بعد فواته بالنسبة لهم ذلك أنه وإن كانت دهوى الإفلاس من الدعاوى التي لاتقبل التجزئة إلا أن حكم هذا النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مقيد في الطعن بطريق النقض بما أوجبه المادة ٧ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ من وجوب اشتغال تقرير الطعن على أسماء جميع الخصوم الواجب اختصاصهم فيه .

جلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور ديد الملام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : بطرس زغلول ، محمد نور الدين موسى ، وأحمد حسن هيكل ، ومحمد
أسعد محمود .

(١٢)

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٣٥ القضائية :

نزاع الملكية للنفعة العامة . " تقدير التعويض " . تعويض .

نزاع ملكية جزء من العقار . وجوب مراعاة ما طرأ على قيمة الجزء الباقي من نقص أو زيادة
بسبب أعمال المنفعة العامة . المبلغ الواجب خصمه أو إضافته إلى قيمة التعويض لا يزيد
عن نصف القيمة المستحقة للمالك .

مؤدى نص المادتين ١٣ و ١٤ من قانون نزاع الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ المعدل
بالمرسوم بقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣١ ، أنه يجب مراعاة ما يكون قد
طرأ على قيمة الجزء الذى لم تنزع ملكيته بسبب أعمال المنفعة العامة من نقص
أو زيادة ، بخصمه أو إضافته إلى ثمن الجزء المستولى عليه بحيث لا يزيد المبلغ
الواجب خصمه أو إضافته عن نصف القيمة التى يستحقها المالك ، فإذا تبين
أن تقدير ثمن الجزء المستولى عليه لم يراع فيه ما طرأ من نقص أو زيادة على قيمة
الجزء الذى لم تنزع ملكيته إعمالاً لحكم المادة ١٤ المشار إليها ، فإنه يتعين
على المحكمة أن تستكمل تحقيق هذا العنصر بالطريق الذى رسمه القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق

للطنن — تتحصل في أنه بتاريخ ١٨/٥/١٩٥٠ صدر مرسوم لصالح مصلحة السكة الحديد — المطعون عليها — بنزع ملكية ٦ ف و ٩ ط و $\frac{1}{4}$ س مملوكة للطاعة وكائنة بمنية السيرج وعرضت المصلحة على الطاعة مبلغ ٩٠٠ ج ثمناً للفدان . ولم لم تقبله عرض الأمر على رئيس محكمة بنها الابتدائية فأصدر قراراً بئدب مكتب الخبراء بوزارة العدل لتقدير ثمن الأرض المستولى عليها وقدم الخبير المنتدب وهو المهندس محمد كمال حسين تقريراً انتهى فيه إلى أن هذه الأرض تقع في قطعتين وقدر ثمن المتر في القطعة الأولى بمبلغ ٧٥ قرشاً وفي القطعة الثانية بمبلغ ١٥٠ قرشاً فيكون الثمن جميعه على هذا الأساس مبلغ ٣٨٨٢٧ ج و ٥٥٥ م ، وفي ١٠/٢/١٩٥٢ دفعت المطعون عليها إلى الطاعة مبلغ ٥٧٣٢ ج و ٨١٢ م على أساس الثمن الذي عرضته وهو ٩٠٠ ج للفدان . عارض الطرفان في تقرير الخبير وقيدت معارضة الطاعن برقم ٦٣ سنة ١٩٥٢ بنها الابتدائية ومعارضة المطعون عليها برقم ١٣٦ سنة ١٩٥٢ بنها الابتدائية ، واستندت الطاعة في معارضتها إلى أن تقدير الخبير لا يتناسب مع القيمة الحقيقية للأرض المستولى عليها وهي لا تقل عن أربعة جنيهاً للتر ، وإلى أن الخبير أغفل تقدير قيمة الضرر الذي أصاب الجزء الباقي من ملكها بعد نزع الملكية وتقديره بمبلغ جنيهاً للتر ، وطابت مبلغ ١١٤٨٦١ ج و ٣٦٠ م تعويضاً لما عن هذين الأمرين ، وبتاريخ ٣١/١٢/١٩٥٢ حكمت المحكمة بعدم قبول معارضة المصلحة المطعون عليها شكلاً وبإلزامها بأن تودع خزائنة المحكمة لحساب الطاعة ٣٣٠٩٤ ج و ٧٤٣ م مع فوائد ويمثل قيمة الفرق بين ما دفعته المطعون عليها وبين مجموع الثمن الذي قدره الخبير وبإلزامها بأن تدفع هذا الفرق للطاعة في حالة عدم الإيداع ، وبئدب ثلاثة خبراء من مكتب خبراء وزارة العدل لتقدير ثمن الأرض المتروعة ملكيتها . وبعد أن قدم الخبراء تقريرهم حكمت المحكمة بتاريخ ٣/٤/١٩٥٦ بئدب الخبير المهندس محمد كمال حسين لبيان المساحة الباقية من أرض الطاعة بعد تنفيذ مرسوم نزع الملكية الصادر في ١٨/٥/١٩٥٠ وما إذا كان قد ترتب على نزع الملكية نقص في قيمة هذه المساحة ومقداره في المتر الواحد ، ورفض معارضة الطاعة موضوعاً بالنسبة لمازعتها في قيمة الجزء المستولى عليه . استأنفت الطاعة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٥٤ سنة ٧٥ ق القاهرة واستأنفته المطعون عليها بالاستئنافات رقم ٢٢٦ سنة ٧٠ ق و ١١٦٠ سنة ٧٥ ق و ١١٧٨ سنة ٧٥ ق القاهرة ، وبتاريخ ٢٦/٥/١٩٥٩

حكمت محكمة الاستئناف بإلزام المطعون عليها بأن تدفع للطاعة مبلغ ٣٠٠٩٤ ج و ٧٤٣ م وهو المودع على ذمتها بخزانة محكمة بنها الإبتدائية ورفضت ما هذا ذلك من الطلبات . و بعد أن قدم الخبير المهندس محمد كمال حسين تقريره بشأن تحقيق الضرر الذى لحق المساحة الباقية من أرض الطاعة بعد نزع الملكية حكمت محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٦٢/٥/٣٠ بإلزام المطعون عليها بأن تدفع للطاعة مبلغ ٢٩٣٧ ج تعويضا لها عن هذا الضرر . استأنفت المطعون عليها هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٠٩ سنة ١٤ ق طنطا . و بتاريخ ١٩٦٥/٥/١٩ حكمت محكمة الإستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعة . طعن الطاعة فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم . وبالجلسة المحددة لنظر الطعن إلتزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفى بيان ذلك أقول إن الحكم أقام قضاءه برفض دعواها بشأن تعويض الضرر الذى لحق الجزء الذى لم تنزع ملكيته من أرضها تأسيسا على أن مفاد نص المادتين ١٣ و ١٤ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالمرسوم بقانون ٩٤ لسنة ١٩٣١ هو أن نزع الملكية بسبب أعمال المنفعة العامة إذا كان قاصرا على جزء من العقار فإنه يتعين عند تقدير ثمنه مراعاة ما يكون قد طرأ من زيادة أو نقص على قيمة الجزء الباقى الذى لم تنزع ملكيته بحيث يكون التمدير شاملا للعنصرين معا ، وأن تقدير ثمن الأرض المتروعة ملكيتها قد أصبح نهائيا بالحكم الصادر بتاريخ ١٩٥٩/٥/٢٦ فى الاستئناف رقم ٢٢٦ سنة ٧٠ ق و ١١٦٠ سنة ٧٥ ق و ١١٧٨ سنة ٧٥ ق و ٨٥٤ سنة ٧٥ ق القاهرة سواء أدخل أو لم يدخل فى التقدير ما أصاب باقى الملك من ضرر . وهذا من الحكم خطأ فى تطبيق القانون لأن قانون نزع الملكية للمنفعة العامة إذ يمنح المالك حقا يتمثل فى قيمة العين المتروعة ملكيتها وما أصاب باقى الملك من ضرر لم يحتم أن يكون الحكم بتقدير التعويض شاملا الأمرين معا ، ذلك أن ما صر أحد الأمرين قد تستلزم تحقيقا يطول مداه كما هو الحال فى الدعوى الحالية إذ قضت المحكمة بثن العين المتروعة ملكيتها ثم نذبت خبيرا لتحقيق الضرر الذى لحق باقى الملك ، هذا إلى أن الحكم الصادر فى ١٩٥٩/٥/٢٦ لم يحز قوة الأمر المقضى فى الدعوى

الحالية اعدم توافر وحدة الموضوع والسبب بين الدعويين ، فضلا عن أن ماقرره الحكم على النحو سالف البيان يخالف الثابت بالأوراق ذلك أن الخبير الذي قدر التعويض قرر عند مناقشته أمام محكمة أول درجة بجلسة ١٩٥٢/٩/١٧ أنه لم يدخل في تقديره قيمة الضرر الذي لحق باقى المساحة المتخلفة بعد نزع الملكية . كما أن محكمة الاستئناف لم تفصل في حكمها الصادر بتاريخ ١٩٥٩/٥/٢٦ في تعويض هذا الضرر .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه لما كانت المادة ١٣ من قانون نزع الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣١ المنطبق على الواقعة قد نصت على أنه ” يقدر ثمن العقار في حالة نزع ملكيته بدون مراعاة زيادة القيمة الناشئة أو التي يمكن أن تنشأ من نزع الملكية ، أما إذا كان نزع الملكية قاصرا على جزء منه فيكون تقدير ثمن هذا الجزء باعتبار الفرق بين قيمة العقار جميعه وبين قيمة الجزء الباقي منه لاسالك “ ونصت المادة ١٤ من هذا القانون على أنه ” إذا زادت أو نقصت قيمة الجزء الذى لم تنزع ملكيته بسبب أعمال المنفعة العمومية فيجب مراعاة هذه الزيادة أو هذا النقصان . ولكن المبلغ الواجب إسقاطه أو إضافته لا يجوز أن يزيد فى أى حال عن نصف القيمة التى يستحقها المالك بحسب أحكام المادة السابقة “ ، فإن مؤدى ذلك أنه يجب مراعاة ما يكون قد طرأ على قيمة الجزء الذى لم تنزع ملكيته بسبب أعمال المنفعة العامة من نقص أو زيادة بخصمه أو إضافته إلى ثمن الجزء المستولى عليه بحيث لا يزيد المبلغ الواجب خصمه أو إضافته عن نصف القيمة التى يستحقها المالك ، فإذا تبين أن تقدير ثمن الجزء المستولى عليه لم يراع فيه ما طرأ من نقص أو زيادة على قيمة الجزء الذى لم تنزع ملكيته إعمالا لحكم المادة ١٤ المشار إليها ، فإنه يتعين على المحكمة أن تستكمل تحقيق هذا العنصر بالطريق الذى رسمه القانون .

لما كان ذلك ، وكان الثابت فى الدعوى أن الطاعنة عارضت فى تقرير الخبير الذى ندبه رئيس محكمة بنها الابتدائية تأسيسا على أن هذا التقدير ليس متناسبا مع القيمة الحقيقية للأرض المستولى عليها ، فحسب بل وعلى أن الخبير أخفل تقدير قيمة الضرر الذى أصاب باقى ملكها بسبب نزع الملكية وطالبت بمبلغ ١١٤٨٦١ ج و ٣٦٠ م تويضا لها عن هذين الأمرين ، وكانت المحكمة التى طرحت

عليها المعارضة - بعد أن حكمت بتاريخ ۱۹۵۲/۱۲/۳۱ بنسب مكتب الخبراء لتقدير ثمن الأرض المتزوعة ملكيتها وأودع المكتب تقريره - حكمت بتاريخ ۱۹۵۶/۴/۳ برفض معارضة الطاعنة بالنسبة لتقدير ثمن الجزء المستولى عليه استنادا إلى أنها تعتمد تقرير الخبير محمد كمال حسين الذي ندبه رئيس المحكمة دون تقرير مكتب الخبراء كما حكمت بنسب هذا الخبير لتحقيق ما لحق الجزء المتخلف من ضرر لأنه كما تبين من مناقشته بجلدة ۱۹۵۷/۹/۱۷ لم يتناول هذا الشق في تقريره السابق ، وكان الطرفان قد استأنفا هذا الحكم بالاستئنافات رقم ۸۵۴ سنة ۷۵ ق و ۲۲۶ سنة ۷۰ ق و ۱۱۶۰ سنة ۷۵ ق و ۱۱۷۵ سنة ۷۵ ق القاهرة ، وحكمت المحكمة بتاريخ ۱۹۵۹/۵/۲۶ في هذه الاستئنافات بإلزام المطعون عايتها بأن تدفع للطاعنة مبلغ ۳۳۰۹۴ ج و ۷۴۳ م قيمة الجزء المستولى عليه ، ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات ، ولم يتعرض هذا الحكم ولم يفصل في قيمة ما عسى أن يكون قد لحق الجزء الذي لم تنزع ملكيته من ضرر بسبب أعمال المنفعة العامة والذي كانت محكمة أول درجة قد ندبت خبيرا لتحقيقه . لما كان ما تقدم وكان يشترط لتطبيق قاعدة قوة الأمر المقضي أن تتوافر في الدعويين وحدة الموضوع والسبب والخصوم ، فإنه لا محل للتمسك بحجية الحكم الصادر في ۱۹۵۹/۵/۲۶ بالنسبة لطلب التعويض عن الضرر المشار إليه ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقرر أن تقدير ثمن الأرض المتزوعة ملكيتها قد أصبح نهائيا بالحكم الصادر بتاريخ ۱۹۵۹/۵/۲۶ سواء أدخل هذا الحكم أو لم يدخل في التقدير ما لحق باقي الملك من ضرر ، ورتب الحكم المطعون فيه على ذلك قضاءه برفض طلب التعويض في هذا الخصوص ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وخالف الثابت بالأوراق مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : بطرس زغلول ، وهباس حليى عبد الجواد ، وحسين زاكي ، ومحمد أسعد محمود .

(١٣)

الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) دعوى . "إنقطاع سير الخصومة" . استئناف . "الخصوم
في الاستئناف" . نيابة . "نيابة إنفاقية" . وكالة .

بلوغ القصر من الرشد أثناء سير الدعوى . استمرار والدهم في تمثيلهم دون تنبيه
المحكمة . قيام صفته في تمثيلهم بعد البلوغ باعتبار أن نيابة عنهم أصبحت إنفاقية بعد
أن كانت قانونية . صحة اختصاصه كممثل لهم في الاستئناف .

(ب) دعوى . "الخصوم في الدعوى" . حكم . "بيانات الحكم" . بطلان .
"بطلان الأحكام" .

خطأ الحكم في ذكر اسم من توفي من الخصوم قبل صدور الحكم . ليس من شأنه
التشكيك في حقيقة الخصوم واتصالهم بالخصومة . لا بطلان .

(ج،د) محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير الدليل . إثبات . "البينة" .
"القرائن" . حكم .

(ج) تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها هو مما يستقل به قاضي الموضوع .
(د) قيام الحكم على جملة قرائن متعانة . عدم جواز مناقشة كل قرينة دل حدة
لإثبات عدم كفايتها في ذاتها .

(هـ) عقد . "إبطال العقد" . أهلية . "تصرف المعتوه" . بطلان .
"بطلان التصرفات" .

إبطال تصرف المعتوه قبل تسجيل قرار الحجر . شرطه . شروع حالة العتة وقت
النفاذ أو علم المتصرف إله بها . عدم اشتراط أن يكون التصرف نتيجة استغلال
أو تراوط .

١ - مؤدى نص المادة ٢٩٤ من قانون المرافعات السابق - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن مجرد وفاة الخصم أو فقد أهلية الخصومة يترتب عليه لذاته إنقطاع سير الخصومة ، أما بلوغ الخصم سن الرشد فإنه لا يؤدي بذاته إلى انقطاع سير الخصومة ، وإنما يحصل هذا الإنقطاع بسبب ما يترتب على هذا البلوغ من زوال صفة من كان يباشر الخصومة عن القاصر . ولما كان للثابت أن الدعوى رفعت ابتداء من الطاعن الأول بصفته وليا طبيعيا على أولاده جميعا باعتبار أنهم قصر ، وصدر الحكم الابتدائي لصالح هذه الصفة ، وكانت المطعون ضدها قد اختصمتهم في الاستئناف ممثلين في والدهم (الطاعن الأول) باعتباره وليا طبيعيا عليهم ، وهى ذات الصفة التى أقيمت الدعوى الابتدائية بها ، فإن الاستئناف يكون قد رفع صحيجا ، ويعتبر هؤلاء الطاعنون عالمين به . وإذا لم ينهوا هم أو والدهم - الذى كان وليا عليهم - المحكمة إلى التغير الذى طرأ على حالتهم وتركوا والدهم يحضر عنهم بعد البلوغ إلى أن صدر الحكم في الاستئناف فإن حضور الوالد يكون في هذه الحالة بقبولهم ورضائهم فتظل صفته قائمة في تمثيلهم في الخصومة بعد بلوغهم سن الرشد على اعتبار أن نيابته عنهم أصبحت اتفاقية بعد أن كانت قانونية ، وبالتالي ينتج هذا التمثيل كل آثاره القانونية^(١) .

٢ - إنه وإن أخطأ الحكم في ذكر اسم من توفي من الخصوم - قبل صدور الحكم - إلا أن هذا الخطأ لا ينفى به وجه الحق في التعريف بأشخاص الخصوم وليس من شأنه التشكك في حقيقتهم من حيث انصالحهم بالخصومة المرددة في الدعوى ، فإنه لا يعتبر خطأ جسيما مما قصدت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات السابق أن ترتب عليه البطلان^(٢) .

٣ - تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها ، مما يستقل به قاضى الموضوع ، ولا معقب عليه في تكوين عقيدته مما يدلى به شهود أحد الطرفين ما دام لا يخرج في ذلك عما تحمله أقوالهم .

(١) قض ٦ يونيو ١٩٦٨ مجموعة المكتب الفنى السنة ١٩ ص ١١٢٥ .

نقض ٢٣ فبراير ١٩٦٧ > > > > ١٨ ص ٤٨٥ .

نقض ١٥ نوفمبر ١٩٦٦ > > > > ١٧ ص ١٦٨٠ .

(٢) قض ٤ ديسمبر ١٩٦٩ > > > > ٢٠ ص ١٢٥٨ .

٤ — إذا كانت القرائن التي استند إليها الحكم من شأنها أن تؤدي متسلسلة فيما بينها إلى النتيجة التي انتهى إليها ، فلا يجوز معه للطاعنين أن يناقشوا كل قرينة على حدة للتدليل على عدم كفايتها في ذاتها .

٥ — لم يستلزم المشرع لإبطال تصرف الممتوه الصادر قبل تسجيل قرار الحجر ما استلزمه في إبطال تصرف السفينة وذى الغفلة من أن يكون التصرف نتيجة استغلال أو تواطؤ ، بل اكتفى باشتراط شيوع حالة العتة وقت التعاقد أو علم المتصرف إليه بها ، فثبتت أحد هذين الأمرين يكفي لإبطال التصرف^(١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعن الأول بصفته ولياً طبيعياً على أولاده القصر أحمد وأمين ومحمد الفتح ومحمد ماجد ومحمد وأبو سريع ومصطفى وبهية وبركة أقام على المطعون ضدها وأخرى الدعوى رقم ٣٨٢ سنة ١٩٦٠ مدني كلي الجيزة وطلب فيها الحكم بتثبيت ملكيته إلى العقارات الميمنة بصحيفة تلك الدعوى ، وقال بيانا لها إن المرحومة فاطمة حسن زلابية "مورثة المطعون ضدها" باعت له العقارات المذكورة بعقدى بيع سجل أولهما في ١٩٥٤/١١/٧ وثانيهما في ١٩٥٦/٢/٥ . وإذا نازعه المطعون ضدها والمدعى عليها الأخرى في ملكية هذه العقارات فقد أقام دعواه بطلباته سالفة البيان . دفعت المطعون ضدها ببطلان التصرفين الصادرين من مورثتها بالعقدين المشار إليهما لصدورهما وهي في حالة عتة وأن المتصرف إليه "الطاعن بصفته" كان على علم بهذه الحالة . ومحكمة أول

(١) نقض ١٥ يونيو ١٩٦٧ مجموعة الكتب الفني السنة ١٨ ص ١٢٩٨ .

نقض ١١ نوفمبر ١٩٦٥ > > > > ١٩ ص ١٠٣١ .

درجة قضت في ١٩٦٢/٥/٩ بثبوت ملكية الطاعن بصفته إلى العقارات المبينة بصحيفة الدعوى . استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٧٣٩ لسنة ٧٩ ق . واختصمت فيه الطاعن بصفته . وأثناء نظر الاستئناف توفي أحمد ومصطفى ولدا الطاعن فقضت المحكمة بتاريخ ١٩٦٣/١١/٣٠ بانقطاع مير الخصومة بوفاتهما ، ثم استأنفت الخصومة سيرها بعد ذلك في مواجهة الطاعن باعتباره الوارث الوحيد لولديه المذكورين وبصفته وليا طبيعيا على الباقيين من أولاده ، وفي ١٩٦٤/١٠/٣١ حكمت المحكمة بنسب الطيب الشرعي لتحديد بدء قيام حالة العتة بالباثة ، وبعد أن قدم الطيب تقريره عادت المحكمة وقضت في ٢١ فبراير سنة ١٩٦٥ بإحالة الدعوى إلى التحقيق لثبوت المطعون ضدها أن حالة العتة بالباثة قد بدأ ظهورها عليها قبل يولييه سنة ١٩٥٤ وقد سمعت محكمة الاستئناف شهود الطرفين ثم حكمت في ١٩٦٥/٥/٢٢ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه بطلان من ثلاثة أوجه — يتحصل الأول منها في أن المطعون ضدها وجهت الاستئناف إلى الطاعنين من الثاني إلى السابع باعتبارهم قصرا مشمولين بولاية والدهم الطاعن الأول وصدر الحكم ضدهم على هذا الأساس ، في حين أنهم كانوا قد بلغوا جميعا سن الرشد قبل رفع الاستئناف — كما هو ثابت من المستندات المقدمة منهم أمام هذه المحكمة ، مما يترتب عليه بطلان الحكم بالنسبة لهم لعدم تمثيلهم تمثيلا صحيحا .

وحيث إن المادة ٢٩٤ من قانون المرافعات السابق التي تنطبق على واقعة الدعوى ، تنص على أن ينقطع سير الخصومة بحكم للقانون بوفاة أحد الخصوم أو بفقد أهلية الخصومة أو بزوال صفة من كان يباشر الخصومة عنه من النائبين ، ومفاد ذلك — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن مجرد وفاة الخصم أو فقد أهلية الخصومة يترتب عليه لذاته انقطاع سير الخصومة ، أما بلوغ الخصم من الرشد فإنه لا يؤدي بذاته إلى انقطاع سير الخصومة وإنما يحصل هذا الانقطاع

بسبب ما يترتب على البلوغ من زوال صفة من كان يباشر الخصومة عن القاصر .
ولما كان الثابت أن الدعوى رفعت ابتداء من الطاعن الأول بصفته وليا طبيعيا
على أولاده جميعا باعتبار أنهم قصر ، وصدر الحكم الابتدائي لصالحه بهذه
الصفة ، وكانت المطعون ضدها قد اختصمتهم في الاستئناف ممثلين في والدهم
الطاعن الأول باعتباره وليا طبيعيا عليهم وهي ذات الصفة التي أقيمت الدعوى
الابتدائية بها ، فإن الاستئناف يكون قد رفع صحيحا ويعتبر هؤلاء الطاعنون
حاملين به . وإذا لم ينهبوا هم أو والدهم الذي كان وليا عليهم المحكمة إلى التغير
الذي طرأ على حالتهم وتركوا والدهم يحضر عنهم بعد البلوغ إلى أن صدر الحكم
في الاستئناف ، فإن حضور الوالد يكون في هذه الحالة تقبولهم ورضائهم فتظل
صفته قائمة في تمثيلهم في الخصومة بعد بلوغهم سن الرشد على اعتبار أن نيابته
عنهم أصبحت اتفاقية بعد أن كانت قانونية ، وبالتالي ينتج هذا التمثيل كل
آثاره القانونية ويكون الحكم الصادر في الدعوى كما لو كان القصر قد حضروا
بأنفسهم في الخصومة بعد بلوغهم . لما كان ذلك وكان الطاعنون لم يتسكوا
أمام محكمة الاستئناف — وعلى ماساف البيان — بعدم صحة تمثيل والدهم لهم
بعد بلوغهم سن الرشد ، وكان الأصل أن ليس للخصم أن يفيد من خطئه
ولا أن ينقض ما تم على يديه ، فإن الحكم يكون قد صدر ضدهم في الاستئناف
كما لو كانوا قد حضروا بأنفسهم الخصومة فيه ، ويكون بذلك النعي بهذا الوجه
على غير أساس .

وحيث إن حاصل الوجه الثاني من السبب الأول ، أن الحكم المطعون فيه أغفل
اسم الطاعن السابع " محمد محمد حسن الجاولي " الذي اختصم في الدعوى ممثلا
في شخص والده باعتباره قاصرا مما يترتب عليه بطلان الحكم .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح ، ذلك أنه يبين من الرجوع إلى الحكم المطعون
فيه أنه ورد في ديباجته اسم الطاعن السابع ضمن أسماء الخصوم المحكوم عليهم ،
ومن ثم فإن النعي على الحكم بهذا الوجه يكون على غير أساس .

وحيث إن الوجه الثالث من السبب الأول ، يتحصل في أن الحكم المطعون فيه
ذكر اسم مصطفى محمد محمد الجاولي بين أسماء الخصوم المحكوم عليهم في حين أنه
قد توفي قبل صدور الحكم وقضت المحكمة باقضاء سير الخصومة بوفاة .

وحيث إن النعى بهذا الوجه مردود لما كان الثابت من تدوينات الحكم المطعون فيه، أن مصطفى محمد مجد الجاولي اختصم في الاستئناف في شخص والده وقد قضى بتاريخ ۱۹۶۵/۱۱/۳۰ بانقطاع سير الخصومة بوفاته ثم استأنفت الخصومة سيرها بعد ذلك في مواجهة الطاعن الأول بصفته وباعتباره وارثا لابنه المذكور فإنه وإن أخطأ الحكم في ذكر اسمه، إلا أن هذا الخطأ لا يخلو به وجه الحق في التعريف بأشخاص الخصوم، وليس من شأنه التشكيك في حقيقتهم من حيث اتصالهم بالخصومة المرددة في الدعوى، ومن ثم فإنه لا يعتبر خطأ جسيما مما قصدت المادة ۳۴۹ من قانون المرافعات السابق أن ترتب عليه البطلان، ويكون بذلك النعى بهذا الوجه على غير أساس.

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال، وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم يستند في إثبات علم المتصرف إليه بقيام حالة العتة بالبائعة إلى أقوال شاهدي المطعون ضدها وأطرح أقوال شهود الطاعنين، في حين أن شاهدي المطعون ضدها تربطهما بها صلة القربى الوثيقة وأن ما اعتمد عليه الحكم من أن البائعة كانت تقيم مع الطاعن الأول لم يثبت على وجه اليقين، والحقيقة أنها كانت تقيم بمنزلها وقت التعاقد وبعده كما هو ثابت من جواز سفرها إلى الأقطار المجازية، ومن شهادة شهود الطاعن الطاعنين وأن ما قاله الحكم من أن شاهدي المطعون ضدها قد أيدا في شهادتهما ما قرره الطبيب الشرعي من أن قيام حالة العتة بالبائعة يرجع إلى ما قبل التعاقد الأول في يونيو سنة ۱۹۵۴ يخالف الواقع، إذ أن هذين الشاهدين لم يذكر على وجه التعميد تاريخا لبدء ظهور حالة العتة وإنما جاءت أقوالهما على سبيل الظن، كما أن الطبيب انتهى في تقريره إلى أنه يتعذر فنيا تحديد بدء ظهور حالة العتة بالبائعة. هذا إلى أن الحكم قد أهدر الشهادة الطبية الصادرة من مفتش الصحة الذي أوقع الكشف الطبي على البائعة، بحجة أنه غير مختص ومع ذلك فإنه افترض علم الطاعن بقيام حالة العتة بالبائعة مما يعيب الحكم بالفساد في الاستدلال فوق ما يشوبه من قصور في التسبب.

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أن الحكم المطعون فيه أورد في خصوص ما يثيره الطاعن بسبب النعى قوله "إن المحكمة تطعن إلى ما شهد به شاهدا

الاثبات وترجح أقوالها على أقوال شهود النفي فهما فضلا عما يربطهما بالبائنة المتوفاة من وشائج القرى الوثيقة إذ أحدهما شقيقها والآخرا بن شقيقها وهما بحكم هذه الصلة أقدر على العلم بحقيقة حالتها العقلية وأصدق من الغير في الحكم على مدى سلامتها ، فإن في ظروف الدعوى وما قدم فيها من مستندات ما يظهر أقوالها بعكس الحال بالنسبة لشهود النفي فهم لا يعدون أن يكونوا جيرانا لا يمكن الاطمئنان إلى أقوالهم في هذا الصدد ، وترجيحه على قول أقرب الناس إليها فالثابت ابتداء أن البائنة عند التصرف كانت سيدة طاعنة في السن منبت بفقد ولديها قبل التصرفين المطعون عليهما ، فلا عجب والحالة هذه من أن أثر المصاب تساءله عوامل السن على إخلال قواها العقلية الأمر الذي يؤيد أقوال شهودي الإثبات التي جاءت بدورها مؤيدة الدليل الفني المستمد من تقرير الطبيب الشرعي نتيجة اطلاعه على أوراق القضية وتقريره السابق .

ومما يزيد المحكمة اطمئنانا إلى ما ثبت من أقوال شهود الإثبات المؤيدة بتقرير الطبيب الشرعي ما استبان من الاطلاع على قضية الأحوال الشخصية رقم ٢ لسنة ١٩٥٦ كلى الجيزة ، فالثابت من هذه القضية أن المستأنفة " المطعون ضدها " إذ نما إلى علمها أمر العقد الأول المؤرخ ١٩٥٤/٩/٢ بادرت بتقديم طلب إلى لجنة المساعدة القضائية لإعفائها من رسوم دعوى الحجر وإذا أقيمت هذه الدعوى أحيلت البائنة إلى الطبيب الشرعي الذي أثبت إصابتها بالمرض العقلي بعد توقيعه الكشف عليها في ١٩٥٤/١١/١٥ وانتهى الأمر بتوقيع الحجر عليها في ١٩٥٦/٢/١٤ . وأنه وقد اطمأنت المحكمة إلى أقوال شهودي الإثبات من ثبوت إصابة البائنة بالمرض العقلي في تاريخ سابق على تاريخ العقدين المطعون عليهما وثبوت إقامتها لدى المستأنف ضده " الطاعن الأول " وهو الأمر الذي لم يجحده ، فليس له أن يتعلل بأنه كان يجهل حالة البائنة الفعلية عند صدور التصرف إليه فضلا عن أن العقد الثاني قد صدر في ١٩٥٦/١/٢٦ أي بعد رفع دعوى الحجر على البائنة المذكورة وما اتخذ فيها من إجراءات تحقيق وكشف طبي ، الأمر الذي يدحض ما يدعيه من جهول بهذه الحالة .. الخ وبالتالي فإن التصرف الذي صدر من هذه البائنة إلى المستأنف ضده قد وقع باطلا لصدوره من بائنة يعتور إرادتها عيب الأهلية ثبت علم المتصرف إليه بقيامه " وبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه اعتمد في قضائه ، على ما قرره شاهدا

المطعون ضدها من أن حالة العته كانت تقوم بالبائعة منذ زمن سابق على حصول التعاقد الذي تم في يولييه سنة ۱۹۵۴، وساق المبررات التي تؤدي إلى ترجيح أقوال هذين الشاهدين كما اعتمد على ما أورده من قرائن واستخلص الحكم من ذلك كله ولم المتصرف إليه بقيام حالة العته بالبائعة وقت حصول التعاقد . ولما كان تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها مما يستقل به قاضي الموضوع ولا معقب عليه في تكوين عقيدته مما يدلى به شهود أحد الطرفين مادام لا يخرج في ذلك عما تحمله أقوالهم ، وكان ما استخلصه الحكم من أقوال شاهدي المطعون ضدها من شأنه — وعلى ما سلف البيان — أن يؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم من قيام حالة العته بالبائعة ولم المتصرف إليه بهذه الحالة وقت تصرفها إليه ، وكانت القرائن التي استند إليها الحكم من شأنها أن تؤدي متساندة فيما بينها إلى النتيجة التي انتهى إليها ، مما لا يجوز معه للطاعنين أن يناقشوا كل قرينة على حدة للتدليل على عدم كفايتها في ذاتها . لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعنون بسبب النعي لا يعدو أن يكون جدلا في تقدير المحكمة للأدلة وترجيح بينة على أخرى ، مما لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم فإن النعي بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولون إنه يشترط لإبطال التصرف الصادر من معنوه قبل تسجيل قرار الحجر أن تكون حالة العته شائعة أو أن يكون المتصرف إليه على علم بقيام حالة العته وقت التعاقد واستغلاله إياها ، وأن المتصرف كان نتيجة تواطؤ دون ما تأثير لاستظهار تاريخ بدء حالة العته . وإذا أقام الحكم المطعون فيه قضاءه بإعلان التصرف على أن قيام حالة العته بالبائعة بدأ ظهورها قبل حصول التعاقد ، دون أن يثبت أن هذه الحالة كانت شائعة وأن المتصرف إليه كان على علم بها وأن التصرف كان نتيجة تواطؤ فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن المشرع لم يستلزم لإبطال تصرف المعنوه الصادر قبل تسجيل قرار الحجر ما استلزمه من إبطال تصرف السفیه وذی الغفلة من أن يكون التصرف نتيجة استغلال أو تواطؤ، بل اكتفى باشتراط شيوع حالة

العتة وقت التعاقد أو علم المتصرف إليه بها ، فثبتت أحد هذين الأمرين يكفي لإبطال التصرف . ولما كان الحكم المطعون فيه انتهى بأسباب سائغة — وعلى ما سلف بيانه في الرد به على السبب الثاني — إلى علم الطاعن بحالة العتة ، فقد كان هذا حسبه لإبطال التصرف طبقا للفقرة الثانية من المادة ١١٤ من القانون المدني ، ولم يكن على الحكم بعد ذلك أن يثبت أن حالة عتة المتصرف كانت شائعة وقت تصرفها إلى الطاعن ، أو أن هذا التصرف كان نتيجة استغلال أو تواطؤ ، لأن ثبوت علم المتصرف إليه بحالة العتة يغني عن إثبات شيوع هذه الحالة كما أن الاستغلال غير لازم قانونا في مقام إبطال تصرف المعتوه . لما كان ذلك فإن النعي بهذا السبب يكون على غير أساس .

جلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : ممان زكريا ، وسليم راشد ، ومحمد أبو حزة مندور ، وحسن أبو الفتوح
الشرياني .

(١٤)

للطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٢ القضائية :

ضرائب . ” الضريبة العامة على الإيراد ” . ” وعاء الضريبة ” .

يتكون وعاء الضريبة العامة على الإيراد — عدا إيرادات العقارات — من مجموع أوعية
الضرائب النوعية حسب القواعد المقررة لكل ضريبة . الدخل الذي لا يخضع لضريبة نوعية
لا تسرى عليه أحكام الضريبة العامة .

مؤدى نص المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ أن الشارع فرق
في تحديد الإيرادات الصافية بين تلك الناتجة من العقارات وبين هذه الناتجة
من المصادر الأخرى ، وقصد — بالنسبة للأخيرة — أن يتكون وعاء الضريبة
العامة على الإيراد من مجموع أوعية الضرائب النوعية حسب القواعد المقررة
لكل ضريبة ، وأن كل دخل لا يخضع لضريبة نوعية لا تسرى عليه أحكام
الضريبة العامة ، وهو ما أفصححت عنه الأعمال التحضيرية للقانون المذكور
بجاء في تقرير لجنة الشؤون المالية بمجلس النواب أنها ” استعرضت أحكام وعاء
الضريبة العامة على الإيراد وارتأت حسبها لكل خلاف اتباع المبدأ المقرر
في التشريع الإيطالي ، وهو أن يكون وعاء الضريبة العامة هو مجموع أوعية
الضرائب النوعية حسب القواعد المقررة لكل ضريبة بمعنى أن الإيراد المعفى
من الضريبة النوعية يعفى من الضريبة العامة ، وما يخضع للضرائب النوعية
يخضع بدوره للضريبة العامة . كما جاء في مناقشات مجلس الشيوخ على لسان
ممثل الحكومة طبيعة هذه الضريبة أنها ضريبة تكيلية أو ثانوية بمعنى أن المال
الذي تفرض عليه الضريبة يجب أن يكون قد تقرر من قبل فرض ضريبة أخرى

عليه ولذلك قبل إن وعاء الضريبة هو مجموع أوعية الضرائب الأخرى .
ولا يغير من ذلك ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون
المشار إليه بقولها " أما الأجانب غير المتوطنين في مصر فلا يخضعون للضريبة
إلا على ذلك الجزء من الإيراد الذي نتج في المملكة المصرية " لأن هذه المادة
وردت أساسا لتحديد الأشخاص الخاضعين للضريبة وتركزت تحديد مدى الخضوع
للمادة السادسة ، ولذلك فإن ما تعنيه هذه المادة على ضوء ما نصت عليه
المادة السادسة ، هو أن إيراد الأجنبي غير المتوطن في مصر والذي نتج في البلاد
المصرية يخضع للضريبة العامة متى كان هذا الإيراد قد خضع لضريبة نوعية
مقررة في مصر .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل في أنه بمقتضى عقد مؤرخ ١٩٥٥/٣/٣ كلفت شركة النيل
للغزل الرفيع بالاسكندرية المهندس كيوت كوينهوفر بوضع تصميمات المباني
والمنشآت والأشغال الكهربائية ومعدات ومحطات تكييف الهواء ومواصفاتها
جميعا في مقابل نسبة قدرها ٤٠٪ من قيمة مقاولات المنشآت والأشغال
والمعدات ، ولما كان المهندس كيوت يتمتع بالجنسية الألمانية ويقوم بصفة
دائمة في سنجارت بألمانيا فقد اتفق في العقد على تحمل الشركة كافة نفقات
حضوره إلى مصر لمعاينة الموقع وأخذ الرأي في المقترحات الفنية ، وكذلك
مصاريف سفره إلى إنجلترا ، ونظرا لأنه يلزم لاعتماد التصميمات وغيرها
توقيعها من مهندس مقيد بسجلات نقابة المهن الهندسية في مصر ، فقد عهد
إلى مكتب المهندسين فتكا أوزموبالاسكندرية ، بالقيام عنه بكافة الأعمال
التي يتعين تنفيذها بمصر في مقابل تنازله من ٢٠٪ من قيمة مستحقاته للمكتب

المذكور . وقد اتصلت الشركة بمصلحة الضرائب قبل تحويلها للمهندس كيوت ما يستحقه لإفادتها عما يجب إتباعه في هذا الشأن . ولاحظت المصلحة أن المهندس المذكور حضر إلى مصر فعلا للإشراف على وضع تصدياته في قترات متقاربة أثناء القيام بالأعمال، ورأت أن أنعابه استحققت في مصر وتخضع للضريبة على أرباح المهن غير التجارية كما تخضع للضريبة العامة على الإيراد، وأخطرته بما استقر عليه رأيها في ١٩٥٩/٧/٢٦ على النموذج رقم ١٩ عن ضريبة المهن الحرة وعلى النموذج رقم ٥ بالنسبة للضريبة العامة على الإيراد . وإذا عترض على هذا الربط استنادا إلى عدم خضوعه لضريبة ما عن الأتعاب التي يستحقها قبل الشركة المذكورة وأحيل الخلاف على لجنة الطعن بتاريخ ١٩٦٠/١/٣١ قررت اللجنة قبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا .

فقد أقام الدعوى رقم ٢٤٦ سنة ١٩٦٠ الاسكندرية الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن على هذا القرار، طالبا بإلغاءه والحكم بعدم خضوعه لضريبة المهن غير التجارية وللضريبة العامة على الإيراد . وبتاريخ ١٩٦٧/٤/١١ حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه وبعدم خضوع الممول للضريبة على المهن غير التجارية وللضريبة العامة على الإيراد عن المبالغ التي استحقها بمقتضى عقد الاتفاق المبرم بينه وبين شركة النيل للغزل الرفيع بالاسكندرية في ١٩٥٣/٢/٣ وألزمت مصلحة الضرائب بالمصاريف ومبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة، واستأنفت المصلحة هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبة إلغاءه والحكم برفض الدعوى، وقيد هذا الاستئناف برقم ٣٤٠ سنة ١٧ قضائية . وبتاريخ ١٩٦٢/٣/٢٦ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا، وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف، وألزمت مصلحة الضرائب بالمصروفات الاستئنافية ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . وطعن المصلحة في هذا الحكم — فيما قضى به من عدم خضوع الممول للضريبة العامة على الإيراد بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير — وعرض الطعن لدى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم . ولم يحضر المطعون عليه ولم يبد دفاعا ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم خضوع المطعون عليه للضريبة العامة على الإيراد، مستندا في ذلك إلى أن المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المعدلة بالقانون رقم ٢١٨ سنة ١٩٥١ تنص على سريان الضريبة العامة على الإيراد على المجموع الكلي للإيراد السنوي الصافي، وفرت هذه المادة في تحديد الإيرادات الصافية بين تلك الناتجة من العقارات وبين الإيرادات الناتجة من المصادر الأخرى، وقضت بأن الأخيرة تحدد طبقا للقواعد المقررة فيما يتعلق بوعاء الضرائب النوعية الخاصة بها، وعلى ذلك وطالما ثبت عدم خضوع المطعون عليه لأية ضريبة نوعية فإنه وبالنسبة لايخضع للضريبة العامة على الإيراد، ولا يغير من الأمر شيئا ما تنص عليه المادة الأولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ من أن الأجانب غير المقيمين في مصر لا يخضعون للضريبة العامة على الإيراد، إلا عن ذلك الجزء من الإيراد الذي نتج في مصر، إذ أنه يشترط لخضوع هؤلاء لهذه الضريبة أن يكون الإيراد قد خضع لضريبة نوعية في مصر، فليس كل إيراد يخضع للضريبة العامة على الإيراد وهي التي لا تفرض إلا على مجموعة أوعية الضرائب النوعية في مصر، وهو منه مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه، لأنه من المقرر طبقا للمادة الأولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ خضوع إيراد الأجنبي الذي نتج في مصر للضريبة العامة على الإيراد ولو كان غير متوطن في مصر، وهذا الأصل المقرر لا يعطل تنفيذه ما ورد بالمادة السادسة من القانون المذكور والتي تحدد ذلك للإيراد الخاضع للضريبة العامة طبقا للقواعد المقررة فيما يتعلق بوعاء الضرائب النوعية الخاصة بها، لأن تلك المادة لا تقيد ارتباط الضريبة العامة على الإيراد بالضرائب النوعية المختلفة بحيث تقوم بقيامها وتندمها، ولأن الضريبة العامة على الإيراد ضريبة مستقلة عن باقي أنواع الضرائب وهي في نفس المرتبة مع هذه الأنواع، وقد حدد القانون الأشخاص الخاضعين لها سواء كانوا مصريين أم أجانب، تحقق إيرادهم في مصر أو في الخارج، وهالج المشرع بعد ذلك طريقة تحديد الإيراد الخاضع لها سواء بالنسبة للعقارات أو لباقي الإيرادات، وإذا كان الممول لا يخضع لأي ضريبة نوعية فهذا لا يعنى إعفاؤه من الخضوع للضريبة العامة على الإيراد، لأن القول بهذا الرأي يؤدي إلى نتيجة غريبة، فيكون للشخص الذي لا يخضع لأي نوع من الضرائب أحسن حال من ذلك الذي يخضع لإيراده لعدة ضرائب

نوعية يضاف إليها الضريبة العامة على الإيراد، وبذلك يكون الخلط بين الضريبة العامة على الإيراد والضرائب النوعية المختلفة بحيث يدور الأولى في فلك الثانية خلطاً مخالفاً للقانون .

وحيث إن هذا المعنى في غير محله ذلك أن النص في الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ على أن "تسرى الضريبة على المجموع الكلي للإيراد السنوي الصافي الذي حصل عليه الممول خلال السنة السابقة". وفي الفقرة الثانية على أن "يتحدد هذا الإيراد من واقع ما ينتج من العقارات ورؤوس الأموال المنقولة بما في ذلك الاستحقاق في الوقف وحق الانتفاع ومن المهن ومن المرتبات وما في حكمها والأجور والمكافآت والأتعاب والمعاشات والإيرادات المرتبة مدى الحياة". وفي الفقرة الثالثة على أن "يكون تحديد إيرادات العقارات مبنية كانت أو زراعية على أساس القيمة التجارية" وفي الفقرة الرابعة على أن "ومع ذلك يجوز تحديد إيرادات العقارات مبنية كانت أو زراعية على أساس الإيراد الفعلي ... وفي الفقرة السادسة على أن "أما باقي الإيرادات فتحدد طبقاً للقواعد المقررة فيما يتعلق بوعاء الضرائب النوعية الخاصة بها" يدل على أن الشارع فرق في تحديد الإيرادات الصافية بين تلك الناتجة من العقارات، وبين هذه الناتجة من المصادر الأخرى ، وقصد — بالنسبة للأخيرة — أن يتكون وعاء الضريبة العامة على الإيراد من مجموع أوعية الضرائب النوعية حسب القواعد المقررة لكل ضريبة ، وأن كل دخل لا يخضع لضريبة نوعية لا تسرى عليه أحكام الضريبة العامة ، وهو ما أفصحته عنه الأعمال التحضيرية للقانون المذكور . فجاء في تقرير لجنة الشؤون المالية بمجلس النواب أنها - "استعرضت أحكام وعاء الضريبة العامة على الإيراد وارتأت حسبها لكل خلاف اتباع المبدأ المقرر في التشريع الإبطالي وهو أن يكون وعاء الضريبة العامة هو مجموع أوعية الضرائب النوعية حسب القواعد المقررة لكل ضريبة ، بمعنى أن الإيراد المعنى من الضريبة النوعية يعنى من الضريبة العامة ، وما يخضع للضرائب النوعية يخضع بدوره للضريبة العامة" كما جاء في مناقشات مجلس الشيوخ على لسان ممثل الحكومة لهذا المجلس أن "طبيعة هذه الضريبة أنها ضريبة تكيلية أو ثانوية بمعنى أن المال الذي تفرض عليه الضريبة يجب أن يكون قد تقرر من قبل فرض ضريبة

أخرى عليه ، ولذلك قيل إن وعاء الضريبة هو مجموع أوعية الضرائب الأخرى “ ولا يغير من ذلك ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون المشار إليه ” بقولها أما الأجانب غير المتوطنين في مصر فلا يخضعون للضريبة إلا على ذلك الجزء من الإيراد الذي نتج في المملكة المصرية “ لأن المادة الأولى وردت أساساً لتحديد الأشخاص الخاضعين للضريبة ، وتركت تحديد مدى الخضوع للمادة السادسة ، ولذلك فإن ما تعنيه الفقرة الأخيرة من المادة الأولى على ضوء ما نصت عليه المادة السادسة هو أن إيراد الأجنبي غير المتوطن في مصر والذي نتج في البلاد المصرية يخضع للضريبة العامة على الإيراد متى كان هذا الإيراد قد خضع لضريبة نوعية مقررة في مصر . إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر وجرى في قضائه على أن ” وطالما ثبت عدم خضوع الممول لأية ضريبة نوعية فإنه بالنسبة لا يخضع للضريبة العامة على الإيراد “ فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

جلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركي ، نائب رئيس المحكمة وعضوية الحادة
المستشارين : عثمان زكريا ، وسليم راشد ، ومحمد أبو حزة مندور ، وأحمد طوسون .

(١٥)

الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٢ القضائية :

ضرائب . " ضريبة التركات ورسم الأيلولة " . تركة . " استيفاء حقوق
الدائن " . تأميمات عينية . " حق الامتياز " .

ضريبة التركات ورسم الأيلولة بفرضان على صافي قيمة تركة المتوفى . لدائن المتوفى أن يستوفوا
ديونهم من أموال التركة . امتياز مصلحة الضرائب المقررة في المادة ٤٣ من قانون رسم
الأيلولة رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ . لا أثر له على حقوق هؤلاء الدائنين .

مؤدى نص المادة ١ / ١ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ — بشأن
ضريبة التركات — والمواد ١/١ و ١٢ و ١٤ و ٤٣ من القانون رقم ١٤٢
لسنة ١٩٤٤ — بشأن رسم الأيلولة — أن ضريبة التركات ورسم الأيلولة إنما
يفرضان على صافي قيمة تركة المتوفى ، وهذا الصافي لا يكون إلا بعد تقدير
قيمة أصول التركة وما عليها من ديون والتزامات واستبعاد قيمة هذه الديون
والإلتزامات من أصول التركة ، فيكون لدائن المتوفى الذابتة ديونهم بمسندات
تصلح دليلا عليه أمام القضاء ، أن يستوفوا هذه الديون من أموال التركة ، ولا يكون
للامتياز المقرر لمصلحة الضرائب بمقتضى المادة ٤٣ أى أثر على حقوق هؤلاء
الدائنين .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق ومسمع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق

الطعن — تحصل في أن البنك الصناعي اتخذ إجراءات نزع ملكية عقار مملوك لمدينه المرحوم أحمد محمد الحسيني في القضية رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٦ ببوع كلى القاهرة وربما مزاد هذا العقار على السيدة هيلانة رزق الله مقابل ثمن قدره ٣٥٠٠ ج خلاف المصروفات وقدرها ٥٩ ج و ٢٦٠ م . وبعد إيداع الثمن والمصروفات خزانة المحكمة ، تقدم البنك الصناعي بطلب توزيع المبلغ المودع على الدائنين وأصدر قاضى التوزيع القائمة المؤقتة على الوجه الآتى : (١) تخصيص مصلحة الضرائب بمبلغ ١٦٧٠ ج و ٦١ م منه مبلغ ٢٢٩ ج و ٩٣٠ م قيمة باقى الضريبة العامة على الإيراد المستحقة على المدين المذكور عن السنوات من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٤ ومبلغ ١٤٤٠ ج و ١٣١ م قيمة رسم الأيلولة على تركته . أما مبلغ ال ٣٤٧٢ ج و ٥٤٢ م قيمة ضريبة التركات المستحقة على هذه التركة فقد استبعد من القائمة . (٢) تخصيص البنك الصناعي بباقى المبلغ المودع وقدره ١٧٤٧ ج و ٥١٤ م باعتباره دائناً مرتبها . واهترضت مصلحة الضرائب على هذه القائمة طالبة تخصيصها بطريق الامتياز بكل المبلغ المودع خصماً من ضريبة الإيراد العام ورسم الأيلولة وضريبة التركات المستحقة لها والبالغ مجموعها ٥٠٤٢ ج و ٦٠٣ م . كما اهترض كل من البنك الصناعي والأستاذ جمال العبد بصفته وكيلًا للدائنين في تفتيشه المدين المرحوم أحمد محمد الحسيني ، والأستاذ عبده أبوشقة بصفته دائناً على أساس وجوب استئصال ديون المدين من التركة قبل رسم الأيلولة وضريبة التركات . وإذ تعدت التسوية أمام قاضى التوزيع فقد أحيلت الاعتراضات إلى المحكمة ، وفى ١٩٦٢/٤/٥ حكمت المحكمة برفض الدفع المبدئى من مصلحة الضرائب بعدم جواز مناقضة الأستاذين عبده أبوشقة وجمال العبد وبقبول المناقضة شكلاً وبقبول مناقضة مصلحة الضرائب شكلاً وبعدم قبول مناقضة البنك الصناعي وفى الموضوع برفض مناقضة مصلحة الضرائب وبتعديل قائمة التوزيع المؤقتة رقم ٤ سنة ١٩٦١ كلى القاهرة المحررة فى ١٨/٢/١٩٦١ ، وذلك بتخصيص مصلحة الضرائب بمبلغ ٢٢٩ ج و ٩٣٠ م قيمة باقى ضريبة الإيراد العام المستحقة على المورث وتخصيص البنك الصناعي بمبلغ ٢٧٠٩ ج و ٤٨٨ م قيمة دينه المضمون برهن والسابق فى المرتبة على رهن الأستاذ عبده

أبو شقة، وتخصيص الأستاذ عبده أبو شقة بمبلغ ٤٢٩ ج و ١١١ م والباقي وقدره ٥٦ ج و ٤٧ م يعود إلى التركة ، استأنفت مصالحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاء ، والحكم لها بطايلاتها وقيد استئنافها برقم ٥٧٧ سنة ٧٩ قضائية ، وفي ١٩٦٢/٥/٢٧ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعننت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض للسبب المبين في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ولم يقدم المطعون ضدهما الأول والثالث دفاعا ، وطالب المطعون ضده الثاني رفض الطعن وصححت النيابة العامة على رأيها الوارد في مذكرتها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى برفض تخصيص مصلحة الضرائب بطريق الامتياز بالمبلغ موضوع التوزيع خصما من ضريبة التركات ورسم الأيلولة المستحقين لها ، استنادا إلى أن المستفاد من نص المادة الأولى من القانون رقم ١٥٩ سنة ١٩٥٢ والمادة الأولى من القانون رقم ١٤٢ سنة ١٩٤٤ أن ضريبة التركات ، ورسم الأيلولة لا يستحقان إلا على صافي التركة بعد استئزال الديون المنصوص عليها في المادة ١٤ من القانون رقم ١٤٢ سنة ١٩٤٤ ، وهي الديون المثابة بمسند يصالح دليلا على المتوفى أمام القضاء ، وإذا كان دين كل من البنك الصناعي والأستاذ عبده أبو شقة ثابتا بسند رسمي فإنهما يستبعدان من أصول التركة ، وما يبقى هو الذي يعتبر تركة تسرى عليه ضريبة التركات ورسم الأيلولة ، لا بقاعدة لا تركة إلا بعد سداد الدين . كما أن ضريبة التركات ورسم الأيلولة لا يلزمان إلا من آلت إليه أصول التركة فتكون مصالحة الضرائب ممتازة بدينها الناتج من الضريبتين المذكورتين على دائني هؤلاء . أما دائني المورث فإنهم يستبعدون أصلا لأن ديونهم لا تعتبر تركة ولا تدخل في أصولها . وهذا منه خطأ ومخالفة للقانون ، إذ المستفاد من نصوص المواد ١١٣٩ ، ٢/١١٣٤ مدني ، ٤٣ من القانون رقم ١٤٢ سنة ١٩٤٤ و ٢/١٩٤٤ من القانون رقم ١٥٩ سنة ١٩٥٢ أن امتياز مستحقات الخزنة من ضرائب ورسوم ، ومنها ضريبة ورسم الأيلولة على التركات ، امتياز عام من نوع خاص يخول الدولة حتى تتبع المال المنقل به في أي يد كانت وحق

استيفاء الدين المضمون به بالأولوية على أى حق آخر ولو كان ممتازا أو مضمونا برهن رسمى ، وبذلك يكون لمصلحة الضرائب إمتياز عام على أسوال المرحوم أحمد محمد الحسينى بخولها حق استيفاء مستحققاتها منها بالأولوية على البنك الصناعى والأستاذ عبده أبوشقة ، مما كان يتعين معه تخصيصها بكامل مبلغ التوزيع خصما من هذه المستحققات ، كما أن ماذهب إليه الحكم المطعون فيه من وجوب استبعاد الديون المستحقة على التركة ينطوى على خلط بين أحكام تقدير ورابط ضريبة ورسم الأيلولة على التركات التى نظمها المشرع فى المواد ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ والمادة ١ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ ، التى بمقتضاها يصبح ربط الضريبة نهائيا إذا لم يطمئن فيه الممول أو المصلحة بالطرق التى يمتثلها هذه المواد ، وبين أحكام تحصيل الضريبة والرسم المبينة فى المواد من ٣٩ إلى ٤٤ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ والمادة ١ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ ، وإذ حددت المحكمة صافى الضريبة ونسبت الخطأ إلى مصلحة الضرائب فى ربطها ، فلما أنها تكون قد خرجت من ولايتها وفصلت فى أمر تقدير التركة الذى يخرج من اختصاصها ، كما أخطأ الحكم إذ قرر أن المصلحة لاتزاحم بحق امتيازها دائنى المورث ، إذ أنه وإن كانت ضريبة التركات ورسم الأيلولة لا يستحقان إلا على صافى التركة بعد استئزال الديون المستحقة عليها ، إلا أن هذا الإجراء ليس إلا عملية حسابية للوصول منها إلى تحديد صافى الضريبة ، ولا يمنع المصلحة من أن تزاحم بمستحققاتها أصحاب الديون المستحقة على التركة ، التى لم يتم الوفاء بها حتى تاريخ التحصيل ، والقول بغير ذلك ينطوى على تخصيص لحق الامتياز المقرر للحكومة بالمادة ٤٣ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بغير مخصص .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن المادة ١/١ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ تنص على أنه : " يفرض على التركات ضريبة تعتبر مستحقة من وقت الوفاة وتحسب على صافى قيمة تركة كل من يتوفى طبقا للنسب الآتية : ... وتستحق هذه الضريبة مع رسم الأيلولة وبالإضافة إليه وتسرى بالنسبة إليها أحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه " وتنص المادة ١/١ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ على أنه " يفرض على أيلولة التركات رسم يعتبر مستحقا

من وقت الوفاة على صافي نصيب الوارث طبقا للنسب الآتية ... " كما تنص المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ على أنه " تشمل التركات الخاضعة لرسم الأيلولة جميع الأموال التي تتألف منها التركة منقولة كانت أو ثابتة والنقود والأوراق والإيرادات المرتبة لمدى الحياة والديون المطلوبة للتركة والحقوق والدهاوى والتأمينات على الحياة وكل ماعداه من التأمينات التي استحق تسديدها بعد وفاة المورث ، وكذلك كل ما أبرمه من عقود التأمين في حياته لمصلحة ورثته أو غيرهم ، وذلك كله بعد خصم ما على التركة من الديون والالتزامات واستبعاد الأوراق والقيم المالية المعفاة من هذا الرسم قانونا " . وتنص المادة ١٤ منه على أنه " يستبعد من التركة كل ما عليها من الديون والالتزامات إذا كانت ثابتة بمستندات تصلح دليلا على المتوفى أمام القضاء " وتنص المادة ٤٣ منه على أنه " ويكون للحكومة لأجل تحصيل رسوم الأيلولة المقررة بموجب هذا القانون حق امتياز على نصيب كل وارث بقدر المطلوب منه وحق تتبعه تحت يد الغير " وهذه النصوص صريحة في أن ضريبة التركات ورسم الأيلولة إنما تفرضان على صافي قيمة تركة المتوفى ، وهذا الصافي لا يكون إلا بعد تقدير قيمة أصول التركة وما عليها من ديون والتزامات ، واستبعاد قيمة هذه الديون والالتزامات من أصول التركة فيكون لدائى المتوفى الثابتة ديونهم ، مستندات تصلح دليلا عليه أمام القضاء أن يستوفوا هذه الديون من أموال التركة ، ولا يكون للامتياز المقرر لمصلحة الضرائب بمقتضى المادة ٤٣ أى أثر على حقوق هؤلاء الدائنين . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه لا يكون مخالفا للقانون . ولا وجه للقول بأن الحكم المطعون فيه قد فصل في أمر تقدير التركة وربط الضريبة ، وخرج بذلك على قواعد الاختصاص حين انتهى إلى تفضيل حقوق دائنى المتوفى على حق مصلحة الضرائب ، ذلك أن المصلحة لم تنازع في مقدار التركة ، ولا في أمر استحقاق هذه الديون وإنما اقتضت منازعتها على القول بأن لها امتيازاً عاماً يحولها حتى تدفع أعبان التركة ، واستيفاء حقها بالأولوية على دائنى المتوفى وهي منازعة لاتصل بأمر تقدير التركة أو ربط الضريبة عليها .

جلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٧٠

رئاسة السيد المستشار / صبرى أحمد فرحات رئيس المحكمة ، وحضوية السادة المستشارين :
 سليم راشد أبو زيد ، ومحمد أبو حمزة مندور ، وحسن أبو الفتوح الشريبنى ، وأحمد
 طوسون حسين .

(١٦)

الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٧ القضائية "أحوال شخصية":

(١) أحوال شخصية . "المسائل الخاصة بالأجانب" . حكم . "الطعن
 فى الحكم" . نقض . "الأحكام الجائز الطعن فيها" .

الطعن فى الحكم الصادر فى شأن التصديق على التبنى بالنسبة لدوى الشأن مقصور
 على الاستئناف . الدعوى المرفوعة — ممن عدا المتبنى والمتبنى — يبطلان التبنى .
 الطعن بالنقض فى الحكم الصادر فيها جائز .

(ب) أحوال شخصية . "المسائل الخاصة بالأجانب" . اختصاص .
 "اختصاص نوعى" . "توثيق محضر التبنى" .

الاختصاص بتوثيق محضر التبنى معقود لرئيس المحكمة الابتدائية دون وكلائها
 أرنضاتها . المادة ٩١١ من قانون المرافعات السابق .

١ — وإن كانت المادة ٩١٥ من قانون المرافعات قد قصرت الطعن فى الحكم
 الصادر فى شأن التصديق على التبنى — بالنسبة لدوى الشأن — على الاستئناف ،
 رغبة فى وضع حد للطعن فى حكم لا يتعدى عمل المحكمة فيه التحقق من توفر شروط
 وأحكام معينة ، إلا أن المادة ٩١٨ من القانون المذكور — وعلى ما أفصححت
 منه المذكرة الإيضاحية — أجازت لمن عدا المتبنى ، والمتبنى رفع دعوى يبطلان
 التبنى ، تخضع من حيث الإجراءات والطعن فى الحكم الذى يصدر فيها إلى القواعد
 العامة المنصوص عليها فى الفصل الثانى من الكتاب الرابع من القانون رقم ١٢٦
 لسنة ١٩٥١ .

٢ — مؤدى نص المادة ٩١١ من قانون المرافعات أن الشارع قصد — استثناء من أحكام قانون التوثيق رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ — اسناد الاختصاص بتوثيق محضر التبنى إلى رئيس المحكمة الابتدائية دون وكلائها أو قضااتها ، وذلك لاعتبارات تتعلق بطبيعة التبنى ، من حيث جوازه وتوافر ما تستلزمه القوانين الأجنبية من شروط قد تدق على غيره ، وهو ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ بإضافة كتاب رابع إلى قانون المرافعات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أنه بتاريخ ١٢/١/١٩٥٢ تقدمت السيدة / ماري روسو أرملة ليزاندر واليونانية الجنسية بطلب إلى رئيس محكمة الاسكندرية الابتدائية نقول فيه إن جورج دراز يكس اليونانى الجنسية كان يخدمها باخلاص وأمانة ، كما لو كان ابنها لها وانها وحيدة وطاعنة فى السن ولها من الظروف ما يجعلها فى حاجة إلى تبنيه “ وطلبت إثبات هذا التبنى وفقا للقانون اليونانى الواجب التطبيق وفى ١٧/٢/١٩٥٢ باشر الأستاذ محمد زكى الشوربجى وكيل محكمة الاسكندرية توثيق محضر التبنى بحضور الطرفين والشهود ، حيث أصرت السيدة المذكورة على رغبتها فى تبني جورج دراز يكس ممترة أنه ليس لها فروع ولا زوج ولا أولاد كما قبل جورج هذا التبنى — وطلبا اعتبار ما أثبتناه بمثابة عقد رسمى — وفى ٢٠/٢/١٩٥٢ تقدم المذكوران بطلب إلى رئيس المحكمة للتصديق على محضر التبنى طبقا للمادة ٩١٣ من قانون المرافعات ، وقيد هذا الطلب برقم ٣٢٢ لسنة ١٩٥٢ اسكندرية الابتدائية للأحوال الشخصية أجانب ، وأثناء نظر الطلب تدخل باسكوالى روسو ودمنيكورو ووجيتارد امبورتيو وقتشسوفولينى — باعتبارهم من أقارب السيدة / ماري روسو معترضين على التصديق على محضر التبنى تأميسا على أن السيدة / ماري طاعنة فى السن وتبلغ ٨٥ عاما وليست كاملة

الأهلية ، وقررت النيابة العامة أن نيابة الأحوال الشخصية تحقق في طلب بتوقيع المجر على طالبة التبنى للعتة والسفه والغفلة ، وطلبت التأجيل حتى يفصل في دعوى المجر رقم ٣٦٨ لسنة ١٩٥٢ الاسكندرية الابتدائية ، وبتاريخ ١٩٥٣/٢/٣ حكمت المحكمة بوقف السير في الدعوى حتى يفصل في دعوى المجر نهائيا وبعد أن توفيت طالبة التبنى عجل جـ - ورج درازيكس الدعوى لجلسة ١٩٥٥/٥/١٧ ، فدفع طالبوا التدخل ببطلان إجراءات التعجيل وبسقوط الخصومة ، وبتاريخ ١٩٥٨/١٢/٢٩ حكمت المحكمة بقبول طالبي التدخل خصوما في الدعوى - وأرجأت البت في طلب تدخل بيت المال - وطلب المتدخلون الحكم ببطلان محضر التبنى ، لمخالفته لنص المادة ٩١١ من قانون المرافعات التي ناطت الاختصاص في التوثيق برئيس المحكمة دون وكيلها ، ولأن المتبينة غير كاملة الأهلية وقت تحريره فضلا عن عدم جواز التصديق على المحضر لوفاة الطالبة . وبتاريخ ١٩٦٢/١١/٧ حكمت المحكمة حضوريا (أولا) برفض طلب تدخل بيت المال (وثانيا) برفض الدفع بسقوط الخصومة (وثالثا) برفض الدفع ببطلان إجراءات التعجيل وبصحتهما (ورابعا) برفض طلب التصديق على محضر التبنى المؤرخ ١٩٥٢/٢/١٧ وألزمت طالب التصديق بالمصروفات وبمبلغ خمسة جنيهاً مقابل أنعاب المحاماة واستأنف جورج درازيكس هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبا الغاء فيما قضى به من رفض طلب التصديق على محضر التبنى والحكم له بطلباته ورفض تدخل المتدخلين وقيد هذا الاستئناف برقم ١٢ سنة ١٨ قضائية أجنب . وفي ١٩٦٧/٢/٩ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المستأنف المصروفات الاستئنافية وبمبلغ عشرة جنيهاً مقابل أنعاب المحاماة . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم . ولم يحضر المطعون عليهم ولم يبدوا دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها على مذكرتها الأولى سوطلت رفض الطعن .

وحيث إنه وإن كان النص في المادة ٩١٥ من قانون المرافعات قد قصر الطعن في الحكم الصادر في شأن التصديق على التبنى - بالنسبة لذوى الشأن -

على الإستئناف رغبة في وضع حد للطعن في حكم لا يتعدى عمل المحكمة فيه بالتحقق من توفر شروط وأحكام معينة، إلا أن النص في المادة ٩١٨ من القانون المذكور، وعلى ما أفصحته عنه مذكرته الايضاحية، أجاز لمن عدا المتبنى والمتبنى رفع دعوى ببطلان التبنى تخضع من حيث الاجراءات والطعن في الحكم الذي يصدر فيها إلى القواعد العامة المنصوص عليها في الفصل الثاني من الكتاب الرابع من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١، ومنها الطعن بالنقض، إذ كان ذلك وكان المطعون عليهم عدا الأول — النيابة العامة — قد تدخلوا في الدعوى رقم ٣٢٢ لسنة ١٩٥٢ اسكندرية الابتدائية ودفعوا ببطلان محضر التبنى وصدر الحكم في هذه الدعوى برفض التصديق على التبنى، وتأييد هذا الحكم استئنافا في الاستئناف رقم ٢٢ سنة ١٨ قضائية، فإن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض يكون جائزا .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن حاصل السبب الثاني إن الحكم المطعون فيه استخلص من قرار الجمعية العمومية لقضاة محكمة الإسكندرية الصادر في ١٠/٢٥/١٩٥١ أنه لم يسند إلى الأستاذ محمد زكي الشوربجي وكيل المحكمة توثيق محاضر التبنى وهو استخلاص فاسد ، لأن القرار ينص على أن "يكون لرئيس الدائرتين الثانية والعاشر اختصاص رئيس المحكمة في الأحوال الشخصية فيما عدا إثبات الوراثة ، ويكون عمل وكيل المحكمة الأستاذ الشوربجي ، نظر مواد إثبات الوراثة والأمور الوقفية للأحوال الشخصية فيما يخرج عن اختصاص رئيس الدائرتين المشار إليهما" وهو ما يفيد أن الجمعية العمومية خولت وكيل المحكمة المذكور اختصاص توثيق محاضر التبنى ، فيكون توثيق محضر التبنى — محل الطعن — صادرا ممن يملكه .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أن النص في المادة ٩١١ من قانون المرافعات على أن " إذا كان قانون بلد الشخص الذي يريد التبنى وقانون بلد الشخص المراد تبنيه يميزان التبنى يثبت التبنى بمحضر محرر لدى رئيس المحكمة الابتدائية التابع لها موطن أحدهما ويدون في هذا المحضر إقرارات الطرفين

شخصيا بعد التحقق من توفر الشروط والأحكام التي ينص عليها القانونان المذكوران لانعقاده وصحته" — يدل على أن الشارع قصد — استثناء من أحكام قانون التوثيق رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ — إسناد الاختصاص بتوثيق محضر التبنى إلى رئيس المحكمة الابتدائية دون وكلائها أو قضائها لاعتبارات تتعلق بطبيعة التبنى من حيث جوازه وتوافره ما تستلزمه القوانين الأجنبية من شروط قد تدق على غيره ، وهو ما أنصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ بإضافة كتاب رابع إلى قانون المرافعات المدنية والتجارية بقولها " ويختص رئيس المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها موطن الطرفين بتأقي إقرارات الطرفين وتحرير محضرها ، مع مراعاة شروط الانعقاد والصحة — التي ينص عليها القانون الواجب تطبيقه — وهي أحكام فيها من الدقة ما يحسن معه أن يعهد بالتوثيق إلى رئيس المحكمة " ، إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على أن محضر التبنى وثقة وكيل المحكمة وهو غير مختص بتوثيقه ، فإن الحكم يكون قد إترم في نتيجته صحيح القانون ، ولا جدوى من التحدى بقرار الجمعية العمومية وتعيين الحكم ، من استدلاله بهذا القرار على أن وكيل المحكمة لم يكن مختصا بتوثيق محضر التبنى طالما أن الاختصاص في توثيق محضر التبنى لا ينعقد إلا لرئيس المحكمة طبقا للقانون

وحيث إن حاصل السببين الأول والثالث أن الحكم المطعون فيه اعتبر محضر التبنى المؤرخ ١٧/٢/١٩٥٢ باطلا ، مستندا في ذلك إلى أن الأستاذ محمد زكي الشوربجي وكيل المحكمة الذي وثقه لم يكن له هذه السلطة ، وهو مخالف للقانون وخطأ في تطبيقه وقصور في التسبيب ، لأزقرار الجمعية العمومية الصادر في ٢٥/١٠/١٩٥١ أسند إلى وكيل المحكمة المذكور جميع الأمور الولاية (الوقتية) للأحوال الشخصية التي ليس لها نزاع قائم ومطروح على الدائرتين الثانية والعاشر ، كما أن المادة ٩١١ من قانون المرافعات لا تمنع من يقوم مقام رئيس المحكمة من توثيق محضر التبنى ، وأن وكيل المحكمة الأستاذ الشوربجي يقوم مقام رئيسها على ما يجرى به العمل ، هذا إلى أن رئيس المحكمة وقد سلمه طلب التبنى بعد ذلك ندبا منه بالتوثيق ولا يشترط في النذب أن يكون بالكتابة ، وهو ما يتفق مع نظرية الأوضاع الظاهرة ، ومع تمسك الطاعن بهذا الدفاع الجوهرى فقد أخفله

الحكم المطعون فيه ولم يعن بالرد عليه مما يجعله مشوبا بالقصور فضلا عن مخالفته للقانون للأسباب المشار إليها .

وحيث إن هذا النعي مردود بما سبق الرد به على السبب الثاني من أسباب الطعن ، من أن الشارع أوجب في المادة ٩١١ من قانون المرافعات أن يقوم رئيس المحكمة الابتدائية دون وكلائها أو قضاتها بتوثيق محاضر التبنى للاختبارات سائلة البيان وإذا التزم الحكم المطعون فيه صحيح القانون في هذا الخصوص ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه أو شابه قصور .

جلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت المركي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : صبرى أحمد فرحات ، وعثمان زكريا ، وحسن أبو الفتوح الشربيني ، وأحمد ضياء
الدين مصطفى .

(١٧)

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٧ القضائية :

(١ ، ب ، ج) أحوال شخصية . "المسائل الخاصة بالمصريين غير المسلمين" .
قانون .

(أ) منازعات الأحوال الشخصية بين الزوجين غير المسلمين مختفى الطائفة
أو الملة . وجوب تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية . دعوى الطلاق
يرجع فيها لشريعة الزوجين مختفى للطائفة أو الملة لبحث دينوتها
بوقوع الطلاق . م ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

(ب) الأقباط الأرثوذكس والمريون الأرثوذكس مختفان في الطائفة .
تطبيق الشريعة الخاصة لغير المسلمين مشروط باتحاد الطائفة والملة .
وجود جهة قضائية ملية لها وقت صدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥
لا أثر له .

(ج) الاعتقاد الدينى مسألة قسبة لا يجوز للقاضى أن يبحث فى جدتها
ولا فى بواعثها ودواعيها .

١ — مؤدى نص المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ —
وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن المشرع قصد تطبيق أحكام الشريعة
الإسلامية فى منازعات الأحوال الشخصية التى تقوم بين الزوجين غير المسلمين
إذا ما اختلفا طائفة أو ملة ، ولم يشأ أن يخالف ما استقر عليه قضاء المحاكم الشرعية
فى هذا الشأن ، وهى التى كانت تختص بالفصل فى المنازعات بينهم باعتبارها
صاحبة الاختصاص العام فى مسائل الأحوال الشخصية فاستبقى المادة ٩٩

من لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية، دفعا للمخرج الذي قد يحدث عند الطلاق في حالة ما إذا كان الزوجان لا يدينان بوقوعه، وتنص الفقرة السابعة منها على أن لا تسمع دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر إلا إذا كانا يدينان بوقوع الطلاق، ولا وجه للتعدي في هذا الصدد بأن الدين المسيحي على اختلاف مذاهبه لا يعرف الطلاق بالإرادة المنفردة، ذلك أن المقصود من المادة المشار إليها أن يكون الطلاق مشروعا في ملة الزوجين غير المسلمين ولو توقف على حكم من القاضي، وأنه لا يرجع لشريعة الزوجين عند اختلافهما في الطائفة أو الملة إلا لبحث دينوتهم بوقوع الطلاق، إذ أن الملة الوحيدة التي لا تجيز التطليق هي ملة الكاثوليك .

٢ — لا وجه للقول بأن الأقباط الأرثوذكس والسريان الأرثوذكس متحدان في العقيدة والملة والمذهب طالما أنهما مختلفان طائفة ونص المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ يشترط الاتحاد في الطائفة والملة مع باقي الشروط التي فرضها لتطبيق شريعتهم الخاصة، وذلك بصرف النظر عما إذا كانت لهما جهات قضائية ملية وقت صدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ أم لم تكن .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن حبيب زكي سيمان أقام الدعوى رقم ٧٤٧ لسنة ١٩٦٥ القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية، ضد السيدة عزيزة ميخائيل بطرس طلب فيها الحكم بإثبات طلاقها طليقة أولى رجعية بتاريخ ١٨/٨/١٩٦٥ مع المصروفات والأتعاب وقال بيانا لدعواه إنه تزوج بالمدعى عليها في ٢٥/١/١٩٥٣ أمام الكنيسة القبطية الأرثوذكسية ثم غير طائفته وانضم إلى طائفة السريان الأرثوذكس في ٣/٨/١٩٦٥ وأخطر كنيسة الأقباط الأرثوذكس بهذا التبديل، ونظرا لأنه أوقع عليها الطلاق

عند تحرير صحيفة الدعوى بقوله : " زوجتى ومدخولتى السيدة / عزيزة مبخائيل بطرس طالق منى وهذه أول طلقة رجعية " فقد طلب الحكم بإثبات هذا الطلاق . وبتاريخ ١٥ مايو سنة ١٩٦٦ حكمت المحكمة غيابيا بإثبات طلاق المدعى من المدعى عليها طلاقا رجعيا بتاريخ ١٨/٨/١٩٦٥ وألزمت المدعى عليها المصروفات جنيها واحدا مقابل أتعاب المحاماة، وعارضت المدعى عليها فى هذا الحكم إستنادا إلى أن طائفتى الأقباط الأرثوذكس والسر يان الأرثوذكس متحدتان بالعقيدة والإيمان وأن تغيير المدعى لطائفته وقع بطريق الغش للوصول إلى إيقاع الطلاق بعد أن أقام الدعوى رقم ٨٦٢ سنة ١٩٦٢ القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية بطلب الطلاق وقضى فيها بالرفض وتأييد هذا الحكم فى الإستئناف رقم ٢٦ لسنة ٨٠ ق ثم أقام الدعوى رقم ٢٦٤ لسنة ٦٤ ق أحوال شخصية، وقضى فيها بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . وبتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٦٦ حكمت المحكمة بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه، وألزمت المعارضة المصروفات ومبلغ ثلاثة جنيها مقابل أتعاب المحاماة . استأنفت المعارضة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة، طالبة إلغاءه والحكم برفض الدعوى وقيد استئنافها برقم ٦ لسنة ٨٤ قضائية . وبتاريخ ٢٥ يونيو سنة ١٩٦٧ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا، وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف، وألزمت المستأنفة المصروفات ونحوه جنيها مقابل أتعاب المحاماة . طعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير وأودع المطعون ضده مذكرة بدفاعه، وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها طلبت فيها رفض الطعن، وعرض الطعن على هذه الدائرة، حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلب المطعون ضده رفض الطعن وصحمت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن حاصل السببين الأول والثانى أن الحكم المطعون فيه قضى بإثبات طلاق المطعون ضده من الطاعنة إستنادا إلى أن المطعون ضده إنضم إلى طائفة المريان الأرثوذكس، فأصبح مختلف الملة مع زوجته وهى قبطية أرثوذكسية، وهذا التغيير من شأنه تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على النزاع بين الطرفين، وهى تجيز الطلاق بالإرادة المنفردة وهو من الحكم خطأ فى القانون وقصور فى التسيب، ذلك أن المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين

تخضع بنص المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ لأحكام شريعتهم متى كانوا متحدى الطائفة والملة، وكانت لهم جهات قضائية ملية منتظمة وقت صدور هذا القانون . وثابت أن المطعون ضده انضم إلى طائفة الصريان الأرثوذكس، وهي لا تختلف عن طائفة الأقباط الأرثوذكس التي تنتمي إليها الطائفة في المذهب أو الملة، وأن المجلس الملى أصدر بذلك قراراً أبده فيه المجمع المقدس للأقباط الأرثوذكس، وهو ما يستوجب تطبيق أحكام الشريعة المسيحية في شأن زواج الطرفين، وهي لا تجيز حل رباط الزوجية بمجرد الإرادة المنفردة، ولكن الحكم المطعون فيه أطرح هذه الأحكام وطبق أحكام الشريعة الإسلامية في شأن الطلاق وأغفل الرد على ما تمسكت به الطائفة في دفاعها من أن الصريان الأرثوذكس لم يكن لهم مجلس ملى منظم ومعترف به وقت صدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ .

وحيث إن هذا النعى في غير محله، ذلك أن مؤدى نص المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن المشرع قصر تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في منازعات الأحوال الشخصية التي تقوم بين الزوجين غير المسلمين إذا ما اختلفا طائفة أو ملة، ولم يشأ أن يخالف ما استقر عليه قضاء المحاكم الشرعية في هذا الشأن وهي التي كانت تختص بالفصل في المنازعات بينهم بإعتبارها صاحبة الاختصاص العام في مسائل الأحوال الشخصية، فاستبقى المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية دفعا للمخرج الذي قد يحدث عند الطلاق في حالة ما إذا كان الزوجان لا يدينان بوقوعه وتنص الفقرة السابعة منها على أن لا تسمع دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر إلا إذا كانا يدينان بوقوع الطلاق، ولا وجه للتعدي في هذا الصدد بأن الدين المسيحي على اختلاف مذاهبه لا يعرف الطلاق بالإرادة المنفردة، ذلك أن المقصود من المادة المشار إليها أن يكون الطلاق مشروطاً بملة الزوجين غير المسلمين، ولو توقف على حكم من القاضى، وأنه لا يرجع لشريعة الزوجين عند اختلافهما في الطائفة والملة إلا لبحث دينوتهم بوقوع الطلاق، إذ أن الملة الوحيدة التي لا تجيز التطليق هي ملة الكاثوليك كلاً وجه للقول بأن الأقباط الأرثوذكس والصريان الأرثوذكس متحداً في العقيدة والملة والمذهب طالما أنهما مختلفان

طائفة ، ونص المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ يشترط الاتحاد في الطائفة والملة مع باقي الشروط التي فرضها لتطبيق شريعتيها الخاصة . ، ولما كان الثابت بوقائع الدعوى أن المطعون ضده انضم إلى طائفة السريان الأرثوذكس قبل رفعها ، وأن الطاعنة تنتمي إلى طائفة الأقباط الأرثوذكس قبل زواجهما فأصبحا بذلك مختلفي الطائفة وتطبق في شأن واقعة الطلاق أحكام الشريعة الإسلامية بصرف النظر عما إذا كان لهما جهة قضائية مائة وقت صدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على أن الزوجين مختلفان طائفة ، وأعمل أحكام الشريعة الإسلامية في إثبات واقعة الطلاق ولم يتعرض لبحث الجهة القضائية المالية التي كانت للطرفين وقت صدور ذلك القانون ، وكان في تخلف شرط إتحادهما طائفة ما يغني عن البحث في باقي الشروط التي أوجب القانون توافرها لإعمال شريعتيها الخاصة ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون أو شابه قصور في التسبيب ، ويكون النعي بهذين السببين على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بإثبات الطلاق تأسيسا على أن المطعون ضده انضم إلى طائفة السريان الأرثوذكس ، في حين أنه لم يلجأ إلى هذا السبيل إلا بعد أن أقامت الطاعنة دعوى النفقة ، وقضى بإلزام المطعون ضده بأدائها ، كما أنه أقام دعاوى سابقة بطلب تطليقها وقضى فيها بالرفض وهذا ضرب من الاحتيال والغش لا يصلح ردا عليه تملق الحكم بالمظاهر الخارجية الرسمية لأن الغش يفسد كل إجراء .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الاعتقاد الديني مسألة نفسانية ، ولا يجوز لقاضي الدعوى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يبحث في جديتها ولا في بواعثها ودواعيها . وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على هذا النظر ، فإن النعي عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

جلسة ١٥ من يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هدى نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد سيد أحمد حماد ،
وأحمد ضياء الدين مصطفى .

(١٨)

الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٣٥ القضائية :

حراسة . "حراسة إدارية" . رفع الحراسة . حق . "حق التقاضى" .
دعوى . "الصفة فى الدعوى" . خلف .

رفع الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين عملاً بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ .
أثره . صودة حق التقاضى إليهم . لا يؤثر فى ذلك أيلولة ملكية هذه الأموال والممتلكات
إلى الدولة مقابل تعويض إجمالى قدره ثلاثون ألف جنيه ما لم تكن أقل قيمة ولا استنزال
جميع الديون من صافى قيمتها . المدينة هى صاحبة الصفة وحدها فى الدفاع عن حقها فى الدعوى
المقامة ضدها لطلب دين عليها . مدير إدارة الأموال التى آلت إلى الدولة لا يمثلها وإنما
يمثل الدولة .

مفتضى رفع الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين المفروضة
عليهم عملاً بالمسادة الأولى من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ — وعلى ما جرى به
قضاء محكمة النقض^(١) — أن يعود إليهم حق التقاضى من يوم العمل به
فى ٢٤/٣/١٩٦٤ ، ولا يؤثر فى ذلك ما تنص عليه مادته الثانية من أيلولة ملكية هذه
الأموال والممتلكات إلى الدولة مقابل التعويض الإجمالى المقرر فيها ، ولا ما تقرره
المسادة الأولى من القرار الجمهورى رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ من استنزال جميع
الديون من صافى قيمتها ، ذلك أن المسادة الثانية من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤

(١) الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١ — مجرمة المكاتب الفنى

إذ تحدد مان كان خاضعا للحراسة التعويض عن أمواله وممتلكاته وقت فرضها بمبلغ إجمالي قدره ثلاثون ألف جنيه، ما لم تكن أقل قيمة فإن لازم ذلك قيام صفة المدينة (المطعون ضدها اثنائية) في الدفاع عن حقها في الدعوى المقامة ضدها بطلب دين عليها، وإذا عاد حق التقاضي لها وأصبحت هي وحدها صاحبة الصفة في الدعوى، وكان مدير الأموال والممتلكات التي آلت إلى الدولة لا يمثلها بل يمثل الدولة، ولا شأن له بهذا النزاع، فلا يجوز إختصاصه في الدعوى المرفوعة عليها وإنما يكون للدائن أن يتقدم بدينه لذلك المدير ليصدر قرارا بشأن قبول أدائه أو رفضه على ما نصت عليه الفقرة الرابعة من المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل ، في أن الأستاذ أحمد صفوت المحامى حصل على أمر من مجلس نقابة المحامين ضد الحارس الخاص على أموال السيدة / ونيز موصيرى الخاضعة للأمر العسكري رقم ١٣٨ سنة ١٩٦١ بتقدير أتسابه عن الطعن بالنقض رقم ٤٨ سنة ٣٠ ق المرفوع منها بمبلغ ٥٠٠ ج ينفذ بها على أموال المدينة حراسة المدعى عليه ، ورفع جمال الدين خليل بوصفه حارسا خاصا على أموال المدينة نظاما من هذا الأمر أمام محكمة القاهرة الابتدائية فيسد برقم ٤٣٦٠ سنة ١٩٦٣ . وبتاريخ ١٩٦٣/١١/٢ حكمت المحكمة برفض التظلم وتأييد الأمر . واستأنف الحارس الخاص هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاء أمر التقدير والحكم برفض الدعوى ، وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٠٥٧ سنة ٨٠ ق ، وأثناء نظره أدخل المستأنف عليه (المطعون عليه الأول) ، كلا من ونيز موصيرى والمدير العام لإدارة أموال وممتلكات الحراسات التي آلت إلى الدولة بالقانون

رقم ١٥٠ سنة ١٩٦٤ خصمين في الدعوى، ليسمما الحكم برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف، ودفع المدير العام بعدم اختصاص القضاء ولائيا بنظر النزاع بالنسبة له وبعدم سماع الطلبات الموجهة له وبعدم قبول اختصاصه لانتفاء صفته، لأنه لا يمثل من رفعت عنها الحراسة ولأنه ليس خلفا للمدينة بعد أيلولة أموالها للدولة. وبتاريخ ١٩٦٥/٤/٧ حكمت المحكمة برفض جميع الدفوع المقدمة من إدارة الأموال وباختصاص القضاء ولائيا وعاديا بنظر الدعوى وبقبولها وجواز سماعها ورفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف، وطعن المدير العام في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة، حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه الأول رفض الطعن، وصممت النيابة العامة على رأيها الوارد في مذكرتها وطلبت قبول الطعن.

وحيث إن ما ينمى الطاعن في سبب الطعن. أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع بعدم قبول اختصاصه في الدعوى، مستندا في ذلك إلى أن اختصاصه إنما تم بعد أيلولة أموال السيدة / ونيز موصيري إلى الدولة وبعد أن عهد إليه بإدارتها وتصفيتها وأداء ما عليها من ديون لدائنيها، مما يديره من أموالها وهو ما يجعل الدعوى مقامة عليه بوصفه صاحب الصفة، وهذا من الحكم مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه وتأويله من وجهين (أولهما) أن القانون رقم ١٥٠ سنة ١٩٦٤ قد نص على رفع الحراسة عن أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم بمقتضى أوامر جمهورية طبقا لأحكام قانون الطوارئ ومن بينهم السيدة / ونيز موصيري، وعلى أيلولة تلك الأموال والممتلكات للدولة مقابل تعويض محدد، ومؤدى ذلك أن الجهاز الذى عهد إليه بإدارة تلك الأموال والممتلكات وتحديد التعويضات التى يمكن صرفها لمن رفعت عنهم الحراسة يكون نائبا عن الدولة ولا يمثل أو ينوب عن أحد من هؤلاء بعد صدور ذلك القانون وعودة أهلية التقاضى إليهم، وبالتالي فلا يعتبر الطاعن ممثلا للمدينة ولا خلفا لها ولا لحارس عليها، ومن ثم فلا يجوز إدخاله في دعوى أو طعن سبق رفعه من الحارس عليها خاصة، ولقد آلت أموالها وممتلكاتها للدولة مطهرة من كافة الحقوق العينية والقيود خالصة من جميع الإلتزامات وإذا لم ينص القانون رقم ١٥٠ سنة ١٩٦٤ المشار إليه على نقل الإلتزامات الخاضعين

إلى الدولة، فلا يجوز إلزام الدولة بها دون نص صريح بذلك، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقبل إدخاله بصفته خصما في الاستئناف باعتباره قد حل محل الحارس الخاص، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه. (وثانيهما) أنه استند إلى المادة الرابعة من القرار الجمهوري رقم ١٨٧٦ سنة ١٩٦٤ فيما ذهب إليه من أن الطاعن قد عين لتصفية أموال وممتلكات من رفعت عنهم الحراسة مع أنه ليس مصفيا لأموال وممتلكات هؤلاء الأشخاص، بل مديرا للأموال التي آلت إلى الدولة، والمستفاد من القرار المشار إليه أنه استثناء من أحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المقصد منه حماية أصحاب الحقوق الذين تقرر جهة الإدارة جدية ديونهم، وإذا اعتبره ذلك القرار ممثلا لتلك الجهة فكان يتعين على الحكم المطعون فيه أن يقتصر على قبول اختصاص السيدة / وزير موصيري (المدينة) وحدها في الدعوى بعد رفع الحراسة عن أموالها، حتى إذا قضى عليها نهائيا بالدين كان للمطعون عليه أن يتقدم بدينه إلى مدير إدارة الأموال التي آلت ملكيتها للدولة ليقول كلمته فيه إما بالقبول، فيسدده له من التعويض المقرر لها وإما بالرفض، وحينئذ يكون له حق التنفيذ المباشر على أموال المدينة الخاصة التي لم تنتقل إلى الدولة .

وحيث إن هذا النعي صحيح، ذلك أن مقتضى رفع الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين المفروضة عليهم عملا بالمادة الأولى من القانون رقم ١٥٠ سنة ١٩٦٤ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يعود إليهم حق التقاضي من يوم العمل به في ٢٤/٣/١٩٦٤، ولا يؤثر في ذلك ما تنص عليه مادته الثانية من أيلولة ملكية هذه الأموال والممتلكات إلى الدولة مقابل التعويض الإجمالي المقرر فيها، ولا ما تقرره المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ١٨٧٦ سنة ١٩٦٤ من استئصال جميع الديون من صافي قيمتها، ذلك أن المادة الثانية من القانون رقم ١٥٠ سنة ١٩٦٤، إذ تحدد لمن كان خاضعا للحراسة التعويض عن أمواله وممتلكاته وقت فرضها بمبلغ إجمالي قدرة ثلاثون ألف جنيه ما لم تكن أقل قيمة، فإن لازم ذلك

قيام صفة المدينة في الدفاع عن حقها في الدعوى المقامة ضدها لطلب دين عليها، وإذا عاد حق التقاضي لها وأصبحت هي وحدها صاحبة الصفة في الدعوى وكان مدير الأموال والممتلكات التي آلت إلى الدولة لا يمثلها بل يمثل الدولة ولا شأن له بهذا النزاع، فلا يجوز اختصاصه في الدعوى المرفوعة عليها، وإنما يكون للدائن أن يتقدم بدينه لذلك المدير ليصدر بشأنه قرارا بقبول أدائه أو رفضه على ما نصت عليه الفقرة الرابعة من المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ١٨٧٦ سنة ١٩٦٤، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقبل اختصاص الطاعن في النزاع المطروح فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

جلسة ١٥ من يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
السيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وعلى عبد الرحمن ، وأحمد ضياء الدين مصطفى .

(١٩)

الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٣٥ القضائية :

إستيلاء . "الإستيلاء على مخازن الأدوية" . تأميم . إلزام . فوائد . أدوية .
بنوك .

نصوص القانون ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تجارة الأدوية . ليس فيها ما يمس التزامات المستولى
لديهم قبل الغير . بقاء حقوق الدائنين قائمة بعد صدوره . نصوص القانونين ٢٦٩ و ٢٧١
لسنة ١٩٦٠ بشأن تأجيل ديون المستولى لديهم لم تعدل مما تم الاتفاق عليه في عقود فتح اعتمادهم
إلا ميعاد استحقاق ما نشأ عنها من ديون . إستيلاء وزارة التموين على الأدوية مقابل التعويض
لا يجعل تنفيذ الالتزام مستحيلا . فقاذا مقود فتح الاعتماد .

ليس في نصوص القانون ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ — بشأن تنظيم تجارة الأدوية
والكياويات والمستلزمات الطبية ما يمس التزامات المستولى لديهم قبل الغير ، فتظل
حقوق هؤلاء الدائنين قائمة بعد صدوره^(١) ، كما أن القانونين رقمي ٢٦٩ و ٢٧٢
لسنة ١٩٦٠ ، بشأن تأجيل ديون المستولى لديهم المستحقة لأشخاص لا يباشرون
نشاطا يتعلق بتجارة الأدوية والكياويات والمستلزمات الطبية ، لم يتناول أى منهما
بالتعديل شيئا مما تم الاتفاق عليه في عقود فتح الاعتماد سوى ميعاد استحقاق
ما نشأ عنها من ديون . ولما كان إستيلاء وزارة التموين على الأدوية وما عداها
مقابل منحهم تعويضا لا يجعل تنفيذ الالتزام مستحيلا ، ومن ثم فلا أثر للقانون ٢١٢
لسنة ١٩٦٠ على ما تم الاتفاق عليه في عقود فتح الاعتماد التي تظل قائمة ، ونحكم
العلاقة بين الطرفين فيما عدا ميعاد استحقاق ما نشأ عنها من ديون الذي عدله

(١) نقض ١٩٦٧/٦/٢٢ بمجموعة المكاتب الفنى لسنة ١٨ ص ١٣٣٩ .

المشرع . وإذا لم يرد بالقانونين ٢٦٩ و ٢٧٢ لسنة ١٩٦٠ ، ما يحرم الدائن من اقتضاء الفوائد المتفق عليها قبل حلول ميعاد الاستحقاق — وهي من قبيل الفوائد التعويضية — وما استحق له من عمولة ومصاريف وكذا ما يستحق له من فوائد تأخرية ، بعد انقضاء المهلة المحددة بالقانونين المذكورين ، فإن التزام المطعون عليه — المدين — بأدائها يظل قائماً ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وألزم الطاعن برد ما اقتضاء من فوائد وعمولة فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن محمد محمد سعيد — المطعون عليه — أقام الدعوى رقم ١٠٤٤ سنة ١٩٦٢ كلى تجارى القاهرة ضد بنك مصر — الطاعن — طالباً الحكم بعدم مسئوليته عن الفوائد التأخرية المقررة على حسابه الجارى المدين والبالغ قيمتها ١٥٩٢ ج و ١٩٦ م وانقضاء هذا الالتزام ، وبراءة ذمته منه مع ما قد يضيفه البنك مستقبلاً من فوائد تأخرية حتى صدور الحكم فى الدعوى ، وقال شرحاً لدعواه إنه كان من مستوردي الأدوية من الخارج ولحاجته إلى المال لحسب إلى بنك مصر الذى فتح له اعتماداً بحساب جار مدين ، ظل مفتوحاً إلى أن صدر القانون رقم ٢١٢ سنة ١٩٦٠ بالاستيلاء على جميع ما كان لدى مستوردي الأدوية من كيماويات وأدوية ومكتب وأثاث وإذا استولت المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الأدوية تنفيذاً لهذا القانون على جميع ما كان لديه من أدوية وكيماويات مستوردة من الخارج ، كما باشرت الأعمال التى كان يباشرها بنفسه ، فقد تقدم بطلب إلى لجنة تقدير التعويض طالبا إلزام المؤسسة بالفوائد التأخرية التى تحتسبها للبنوك على الاعتمادات إلا أن اللجنة رأت أنها غير مختصة بنظر هذا الطلب ، وأشارت

في أسباب قرارها إلى وجوب إيقاف سريان تلك الفوائد وعدم تحميل المستوردين بها ، فأعلن البنك بصورة من هذا القرار في ١٨/٢/١٩٦٢ لتنفيذ ما ورد به خاصا برفع الفوائد التأخيرية التي تضاف إلى حسابه الجاري ، وإذا لم يستجب البنك لطلبه فقد أقام الدعوى للحكم له بطلباته وأثناء نظرها عدل طلباته إلى إلزام البنك بأن يدفع له مبلغ ٢٠٠٠ ج قيمة الفوائد التي اقتضاها منه بغير حق مع فوائد القانونية حتى تمام السداد ودفع المدعى عليه الدعوى بأن المدعى ارتبط معه بأربعة عقود اعتماد مستندى في ٦/٩/١٩٥٩ ، ٣/٩/١٩٥٩ ، ٩/١٢/١٩٥٩ ، ٢٢/٥/١٩٦٠ ليصت جميعها خاصة بالأدوية المستولى عليها وقد بلغت الفوائد الانفاقية المستحقة عنها ١٠٤٠ ج و ٦٥٠ م وإذا لم يعفه منها قانون وأوفاهما اختيارا فليس له أن يطلب استردادها وبتاريخ ٣٠/٥/١٩٦٣ حكمت المحكمة بندب مكتب خبراء وزارة العدل بالقاهرة ليندب خبيرا حسابيا للاطلاع على أوراق الدعوى ومستندات الطرفين فيها وما تقدم له منها لبيان قيمة الفوائد التأخيرية التي احتسبها البنك المدعى عليه في اعتمادات الحساب الدائن له والمتعلقة بنشاطه في تجارة الأدوية في المدة من ١٧/٧/١٩٦٠ تاريخ نشر القانون رقم ٢١٢ سنة ١٩٦٠ وتاريخ صدور قرار لجنة التعويضات بتقدير التعويض للدعى واستلامه ذلك التعويض ، وبأمر الخبير المأدوية وقدم تقريراً انتهى فيه إلى أن مجموع الفوائد التأخيرية التي احتسبها البنك في اعتمادات الحساب الدائن للدعى والمتعلقة بنشاطه في تجارة الأدوية في الفترة بين ١٧/٧/١٩٦٠ وتاريخ صدور قرار اللجنة بتقدير التعويض واستلام المدعى له هو مبلغ ١٠٧٣ ج و ٩٢٧ م. أما العمولة التي احتسبها البنك على حساب المدعى فبلغت ١٣٩ ج و ١٢ م فعدل المدعى طلباته إلى إلزام البنك بأن يدفع له مبلغ ١٢١٢ ج و ٩٣٩ م وفوائده بواقع ٥ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد ، وبتاريخ ١٠/١٢/١٩٦٤ حكمت المحكمة بإلزام المدعى عليه بأن يدفع للدعى مبلغ ١٢٢١ ج و ٩٣٩ م وفوائده بواقع ٥ ٪ سنويا من تاريخ ١٨/٤/١٩٦٣ حتى تمام السداد ، واستأنف البنك هذا الحكم ، والحكم الصادر في ٣٠/٥/١٩٦٣ لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاءها ورفض الدعوى وقيد استئناف حكم ٣٠/٥/١٩٦٣ برقم ٥٥٦ سنة ٨٠ قضائية ، واستأنف الحكم الآخر رقم ٨٥ سنة ٨٢ ق ، وبتاريخ ٢٧/٤/١٩٦٥ حكمت المحكمة بقبول الاستئنافين شكلا ورفضهما موضوعا وتأيب المدعى المحكين

المستأنفين ، طعن البنك في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب المبينة بالتقرير ، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه رفض الطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة عدلت فيها من رأيها الأول وطلبت نقض الحكم .

وحيث إن حاصل سببي الطعن أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في الدعوى على أن الفوائد التي تستحق عن التأخير في الوفاء ليست إلا صورة من صور التعويض ، تفترض حلول أجل الوفاء بالدين وترصد على تعويض الضرر الناشئ عن التأخير في هذا الوفاء وأنه لما كان الوفاء بالدين أصبح موقوفا لحين الانتهاء من استيفاء إجراءات الاستيلاء وصرف التعويض المستحق عملاً بأحكام القانون رقم ٢١٢ سنة ١٩٦٠ وقانوني تأجيل الديون رقمي ٢٦٩ ، ٢٧٢ لسنة ١٩٦٠ فلا محل لاحتساب فوائد تأخير طوال هذه المدة ، بل يتعين وقف احتسابها هي الأخرى ، وهذا من الحكم مخالفته للقانون وخطأ في تطبيقه من وجهين (أولهما) أن تأجيل الديون الذي حناه الشارع في القانونين ٢٦٩ ، ٢٧٢ سنة ١٩٦٠ قاصر على الديون التي تستحق خلال ستة أشهر تبدأ من ١٧/٧/١٩٦٠ وينصب على ميعاد الوفاء ولا يمس أصل الالتزام ، كما لا يؤثر على سريان الفوائد ، وبفرض أنه يوقف سريان فوائد التأخير ، فإنه لا يجوز أن يمتد هذا الإيقاف لأكثر من السنة أشهر التي حددها ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وذهب إلى القول بأن تأجيل استحقاق الديون طبقاً للقانونين ٢٦٩ ، ٢٧٢ سنة ١٩٦٠ يؤدي بذاته إلى حرمان الدائن من الفوائد إلى أن تنتهي إجراءات الاستيلاء وصرف التعويض رغم خلو عبارة القانونين مما يحمل هذا المعنى ، ورغم تحمل الطاعن بفوائد المبالغ التي يفترضها من البنك المركزي ، ومنع لجنة التقدير للمطعون عليه تعويضاً قدره ٢٤٩٥٧ ج و ٩١٨ م مضاف إليه نسبة من الربح قدرها ٢ ٪ حلاوة على مبلغ ٤١٥٩ ج و ١٣٢ م ثمن ما بيع من أدوية راكمة عملاً بحقها المقرر في القانون ٢١٢ سنة ١٩٦٠ ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه (وثانيهما) أنه وقد اتفق في عقود الاعتماد الأربعة المحررة بينه وبين المطعون عليه على احتساب فوائد على الأرصدة المدينة أثناء سريان العقود بواقع ٦,٥ ٪ فضلاً عن العمولة والمصاريف وفوائد تأخير بواقع ٧ ٪.

يجرى احتسابها بعد استحقاق الدين وحلول أجل الوفاء به ، فإنه مع التسليم جدلاً بما ذهب إليه الحكم من أنه لا محل لاحتساب فوائد التأخير لحين الانتهاء من إجراءات الاستيلاء وصرف التعويض ، فقد كان يتعين إلزام المطعون عليه بالفوائد المتفق على سريانها في فترة نفاذ العقود وقبل حلول أجل الوفاء والبالغة ٦,٥ ٪ فضلاً عن العمولة والمصاريف ، إلا أن الحكم أقحم نفسه على العقود وعطل تنفيذ بعض شروطها بخالف بذلك أحكام المادة ١٤٧ من القانون المدني التي تنص على أن العقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه ولا تعديله إلا باتفاق الطرفين أو للأسباب التي يقررها القانون .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن القانون رقم ٢١٢ سنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم تجارة الأدوية والكياويات والمستلزمات الطبية الذي عمل به من تاريخ نشره في ١٧/٧/١٩٦٠ ، وأنه بين كيفية استيلاء وزارة التوطين على الأدوية والكياويات والمستلزمات الطبية الموجودة لدى المستوردين ومن عداهم ممن أشار إليهم وكيفية تعويضهم عما يتم الاستيلاء عليه ، إلا أنه ليس في نصوصه ما يمس التزامات المستولى لديهم قبل الغير فتظل حقوق هؤلاء الدائنين قائمة بعد صدوره . وإذ نص القانون رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٦٠ - والمعمول به من تاريخ نشره في ١٩/٧/١٩٦٠ - على أن تؤجل لمدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١٢ سنة ١٩٦٠ ديون المستولى لديهم طبقاً لأحكام هذا القانون والمستحقة لأشخاص لا يباشرون نشاطاً يتعلق بتجارة الأدوية والكياويات والمستلزمات الطبية التي يحل ميعاد استحقاقها خلال هذه المدة ، كما نص القانون رقم ٢٧٢ سنة ١٩٦٠ الصادر في ٢٠/١٠/١٩٦٠ على أن يؤجل لمدة أقصاها ثلاثة أشهر تبدأ من يوم ١٧/١٠/١٩٦٠ الوفاء بالديون - السالف الإشارة إليها - والمستحقة في ذلك اليوم والتي تستحق خلال ثلاثة أشهر تبدأ من يوم ١٨/١٠/١٩٦٠ ، ونص كل من هذين القانونين على "أنه لا يجوز اتخاذ أي إجراء تحفظي أو تنفيذي بسبب تلك الديون قبل انقضاء المهلة الممنوحة للأداء ، وكان المشرع قد أفصح في المذكرة التفسيرية للقانون الأخير عن أن العلة في التأجيل ترجع إلى أن سداد ما على المستولى لديهم من ديون مستحقة للبنوك وغيرها يتوقف على تحديد مراكزهم المالية الذي يتطلب بعض الوقت من اللجان المنوط بها والتي لم تستطع إنجاز

مهمتها لتشعب أعمالها وكثرة عدد المخازن والمستودعات التي يشملها الاستيلاء ولم يتناول أى من القانونين بالتعديل شيئا مما تم الاتفاق عليه في عقود فتح الاعتماد سوى ميعاد استحقاق ما نشأ عنها من ديون، وكان استيلاء وزير التموين على الأدوية وما عداها مما سلف الإشارة إليه مقابل منحهم تعويضا لا يجعل تنفيذ الالتزام مستحيلا، ومن ثم فلا أثر لهذا القانون على ما تم الاتفاق عليه في عقود فتح الاعتماد التي تظل قائمة وتحكم العلاقة بين الطرفين فيما عدا ميعاد استحقاق ما نشأ عنها من ديون الذي هدله المشرع على النحو السابق بيانه، وإذا كان ذلك وكان المطعون عليه قد التزم في تلك العقود بسحب المستندات المنوّه عنها بها مقابل سداد جميع ما استحق عليها من مبالغ وعمولة ومصاريف وفوائد بواقع ٦,٥ ٪ سنويا من تاريخ دفعها، وكانت العمولة تؤدي نظير خدمة حقيقية يؤديها البنك ولا تعتبر فائدة، كما وأن التزامه بالفوائد قبل حلول ميعاد الاستحقاق يقابل ارتفاعه بالمبالغ المدفوع لحسابه وكان لانزاع بين الطرفين في حلول ميعاد الاستحقاق في الفترة المنوّه عنها في القانونين ٢٦٩ ، ٢٧٢ سنة ١٩٦٠ ، فإن الفوائد التي تستحق حتى تاريخ انقضاء المهلة المحددة في هذين القانونين تكون من قبل الفوائد التعويضية التي التزم المطعون عليه بأدائها، وإذا لم يرد بالقانونين المذكورين ما يحرم الدائن من اقتضاء تلك الفوائد وما استحق له من عمولة ومصاريف وكذا ما يستحق له من فوائد تأخيريه بعد انقضاء المهلة، فإن التزام المطعون عليه بأدائها يظل قائما. وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وألزم الطاعن برد ما اقتضاه من فوائد وعمولة فلانه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

جلسة ١٥ من يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد استشار / إبراهيم عمر هندی ، نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، ومحمد صدق البشبيشي ، وعلى عبد الرحمن ،
وأحمد ضياء الدين مصطفى .

(٢٠)

الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) عقد . " تفسير العقد " . محكمة الموضوع . حكم . " عيوب
التدليل " . " ما لا يعد قصورا " . ارتفاق . " الارتفاق
بالمطل " .

تحصيل محكمة الموضوع من أوراق الدعوى أن إرادة الطرفين اتجهت إلى التنازل
عن حق الارتفاق بانظر المقرر للمقار المبيع . تبريرها ذلك بما لا يخرج
في تفسيرها عن المعنى الظاهر لعبارة العقد ، مما لها لأثر هذا التنازل الذي يتم بالإرادة
المنفردة . لا قصور ولا خطأ في القانون .

(ب) بيع . " آثار عقد البيع " . ارتفاق .
انتقال العقار المبيع إلى المشتري بالخانة التي حددها الطرفان في عقد البيع .
مثال في حق الارتفاق .

١ - متى كان يبين مما قرره الحكم أن المحكمة حصلت من عقد البيع
المسجل المبرم بين الطاعنة والبائعتين لها ومن باقى الأوراق ، أن إرادة الطرفين
قد اتجهت إلى التنازل عن حق الارتفاق بالمطل المقرر للعقار المبيع للطاعنة
على عقارات المطعون عليهم ، ولم يخرج في تفسيرها هذا عن المعنى الظاهر لعبارة
العقد ، وأوضحت الاعتبارات المبررة لذلك ثم أعملت إثر هذا التنازل في النزاع
المطروح لا على أساس قواعد الاشتراط لمصلحة الغير واستفادة المطعون عليهم
من عقد لم يكونوا طرفا فيه ، وإنما على أساس تفسيرها لعقد البيع الذي تستند إليه
الطاعنة في إثبات ملكيتها ، ودل أن التنازل الذي انطوى عليه ينتج أثره بالإرادة
المنفردة للتنازل ولا يحتاج إلى قبول فلا يلزم أن يكون التنازل له طرفا في المحرر

المثبت له ، إذا كان ذلك فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالقصور ومخالفة للقانون يكون على غير أساس .

٢ - إن المبيع ينتقل إلى المشتري بالحالة التي حددها الطرفان في عقد البيع ، وإذا كان الثابت أن البائعين للطاعة قد صرحتا في عقد البيع بتنفي وجود أى حق ارتفاق للعقار المبيع ، فإن القول بانتقال هذا الحق إلى المشتري رغم وجود النص المانع يكون على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المرحوم اسماعيل على نصار (مورث المطعون عليهم الخمسة الأول) ومحمود ومحمد على نصار (المطعون عليهما الآخرين) أقاموا الدعوى رقم ٢٣١ سنة ١٩٦١ كلى المنيا ضد السيدة فهيمة أبسرخون (الطاعنة) ، طلبوا فيها الحكم بنفى حق الارتفاق بالمطل الذى تدعيه على عقاراتهم المبينة بصحيفة الدعوى وتمكينهم من ممارسة حقوق ملكيتهم الخاصة بهذه العقارات دون قيد أو تكليف ، وقالوا فى بيانها أن المدعى عليها اشترت بعقد مسجل فى ١٤/٤/١٩٤٨ المنزل المبين بالصحيفة والمجاور لعقاراتهم ، ونص فى عقد الشراء على أن حدها الشرقى هو العقار المملوك للدعين وأنه ليس للعقار المبيع حقوق ارتفاق على عقارات الغير ، وليس للغير حق ارتفاق عليه ، وإنه ، إذا كان بالحائط الشرقى للمنزل المبيع فتحات على أرضهم الفضاء الملاصقة له فقد تركوها تسامحا ، غير إنه عند قيامهم فى أواخر سنة ١٩٥٧ بإحداث بعض المنشآت على أرضهم الملاصقة لمنزل المدعى عليها تعرضت لهم برفع دعوى بوقف أعمال البناء زاعمة وجود حق ارتفاق بالمطل لعقارها على أرضهم ، وإذا قضى لها بذلك فقد أقاموا هذه الدعوى بطلباتهم سالفة البيان . وفى ٢٣/١/١٩٦٢ حكمت المحكمة برفض الدعوى تأسيسا على أن للمدعى عليها الحق فى كسب حق الارتفاق بإعتبارها خلفا خاصا للبائع لها الذى اكتسب

هذا الحق بمقتضى الاتفاق المؤرخ ١٩٢٤/٤/١. واستأنف المدعون هذا الحكم لدى محكمة استئناف بنى سويف طالبين إلغاء والحكم لهم بطلباتهم، وقيد هذا الاستئناف برقم ١/٤٢١ قضائية . وفى ١٩٦٥/٥/٦ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم وجود حق إرتفاق بالمطل لعقار المستأنف ضدها على عقارات المستأنفين المبينة جميعها تفصيلا بصحيفة إفتتاح الدعوى، وبأحقية المستأنفين فى ممارسة حقوق ملكيتهم الخاصة بعقاراتهم دون قيد أو تكليف متعلق بالتزاع، وطعن الطاعة فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسيب، وفى بيان ذلك يقول الطاعنون إن الحكم الابتدائى قضى برفض دعوى المطعون عليهم تأسيسا على أن النص فى سند ملكية الطاعة على نفي أى حق إرتفاق للعقار المبيع على عقارات الغير المجاورة له أو للعقارات المذكورة على عقارها لم يكن القصد منه التزول من أى حق إرتفاق مقرر للعقار المبيع، وقضت محكمة الاستئناف بإلغاء ذلك الحكم استنادا إلى أنه إذا كانت عبارة العقد واضحة فلا يجوز الإنحراف عنها عن طريق تفسيرها للتعرف على إرادة المتعاقدين، فى حين أن هذه القاعدة لا انطباق لها إلا بالنسبة للمتعاقدين، أما بالنسبة للغير فإن وسيلة إستفادته من عقد لم يكن طرفا فيه لا يكون إلا عن طريق الإشتراط لمصلحة الغير إذا توافرت أركانه القانونية وأهمها أن يكون للإشتراط مصلحة شخصية مادية كانت أو أدبية، والثابت فى الدعوى هو عدم وجود أية مصلحة للطاعة أو البائعتين لها فى الإشتراط لمصلحة الخصوم بنفى حق الارتفاق عن عقارهم أو التزول عنه لانعدام العلاقة، وطالما كانت العلاقة بين طرفى عقد البيع الصادر للطاعة فى سنة ١٩٤٨ والمطعون عليهم معدومة، فلا يكون هناك إشتراط لمصلحة الغير وليس لهم الإفادة من هذا العقد وبالتالي يكون الإلتجاء إلى قاعدة تفسير العقد المقررة فى المادة ١٥٠ من القانون المدنى بالترام عبارته الواضحة غير ذى موضوع ومخالفا للقانون، هذا إلى أن الحكم قد أخطأ كذلك بتصوره أن المادة ١٥٠ مدنى المشار إليها تمنعه من تفسير عبارة عقد سنة ١٩٤٨ للتعرف على إرادة المتعاقدين إذ أن وضوح العبارة هو غير وضوح الإرادة فقد يجد القاضى نفسه مضطرا لتفسير العبارات الواضحة بحثا

عن الإرادة المشتركة التي تدل الظروف على أن الطرفين أساءا استعمال لفظهما الواضح في التعبير عنها وقد تمجيب الحكم بهذا الخطأ عن تفسير عبارة البند الثاني بأحكامها التي تنص على أن البائعتين يضمنان "أنه ليس للعقار المبيع حقوق ارتفاق ضد الغير" والتي لا ضرر منها على المشتري (الطاعنة) ولا ضرورة لضمان البائعتين لها معتقدا أنه لا يملك تفسير هذه العبارة الواضحة، وترتب على ذلك سكوتة من الرد على دفاع الطاعنة الذي أخذت به محكمة أول درجة مما يعيبه بالقصور ومخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود بما قرره الحكم المطعون فيه من أنه "لما كان من المقرر أنه إذا كانت عبارة العقد صريحة واضحة فلا يجوز الانحراف عنها عن طريق تفسيرها للتعرف على إرادة المتعاقدين، وكان الثابت من الاطلاع على عقد البيع المسجل في ۱۹۴۸/۴/۲۱ المبرم بين المستأنف عليها والبائعتين لها أنه جاء في البند الثالث منه "تضمن البائعتان خلو العقار المبيع من جميع الرهون والحقوق العيلية أيا كانت وأن العقار المذكور ليس له حق ارتفاق ضد الغير وليس عليه حق ارتفاق للغير" فإنه يتعين إلزام ما نص عليه صراحة في العقد وإعمال مقتضاه وهذا الذي أورده المتعاقدون في العقد المذكور قاطع في الدلالة على أن نية البائعتين للمستأنف عليها - التي قبلت ذلك صراحة - قد انصرفت إلى نفي وجود أي حق ارتفاق للعقار المبيع على العقارات المجاورة ولا يغير من هذا النظر ما ذهب إليه المستأنف عليها من أنه لو كانت النية قد انصرفت إلى ذلك صراحة لما فاتهم النص على النزول عن حق المثل الذي تحرر من أجله المحرر المؤرخ ۱۹۲۴/۴/۱، ذلك أن عبارات العقد المسجل الصادر للمستأنف عليها من البائعتين لها - وقد كانتا طرفا في المحرر المذكور - جاءت أعم وأشمل على نفي أي حق ارتفاق لعقارهما المبيع على عقارات الغير، كما أنه يدل بذاته أيضا على أن نيتهما قد انصرفت عند إبرام عقد البيع الصادر للمستأنف عليها على التنازل عن التمسك بحق المثل الذي كسبته لا بالمحرر العرفي سالف الذكر وإنما بالتقادم الطويل المكسب، وليس تمت ما يمنع في القانون من النزول عن حق ارتفاق بالمثل اكتسب بالتقادم بعد اكتماله ما دام المتنازل أهلا للتنازل عنه، وهذا التنازل ينتج أثره لصدوره ممن يملكه، وليس بلازم أن يكون المتنازل له طرفا في المحرر المثبت للتنازل، لأن التنازل ينتج أثره بإرادة المتنازل

المنفردة دون توقف على رضا المتنازل له ، وما دامت البائعتان للمستأنف عليها قد ذكرتاً صراحة في عقد البيع المسجل الصادر منهما لها على أنه ليس لعقارهما المبيع حقوق إرتفاق على عقارات الغير ، فإن ذلك يفيد تنازلهما أيضاً عن التمسك بالحرر المؤرخ ١٩٢٤/٤/١ الذي لم يشهر . ويبين من هذا الذي قرره الحكم أن المحكمة حصلت من عقد البيع المبرم بين الطاعنة والبائعتين لها ومن باقى الأوراق والمستندات المقدمة في الدعوى ، أن إرادة الطرفين قد إتجهت إلى التنازل عن حق الإرتفاق بالمطل المقرر للعقار المبيع للطاعنة على عقارات المطعون عليهم المجاورة ، ولم تخرج في تفسيرها هذا عن المعنى الظاهر لعبارة العقد وأوضحت الاعتبارات المبررة لذلك ، ثم أعملت أثر هذا التنازل في النزاع المطروح لا على أساس قواعد الاشتراط لمصلحة الغير واستفادة المطعون عليهم من عقد لم يكونوا طرفاً فيه ، وإنما على أساس تفسيرها لعقد البيع الذي تستند إليه الطاعنة في إثبات ملكيتها ، وعلى أن التنازل الذي إنطوى عليه ينتج أثره بالإرادة المنفردة للتنازل ولا يحتاج إلى قبول ، فلا يلزم أن يكون المتنازل له طرفاً في الحرر المثبت له ، إذ كان ذلك فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالقصور ومخالفة القانون يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه قد تناقضت أسبابه ، إذ بعد أن ذكر أن البند الثانى من عقد البيع يدل دلالة قاطعة على أن نية طرفيه قد انصرفت إلى نفى وجود أى حق ، إرتفاق عاد وقرر أن نية الطرفين انصرفت إلى التنازل عن التمسك بحق المطل الذى كسبته البائعتان بالتقادم الطويل ، وأنهما تنازلتا عن التمسك بهذا التقادم وعن الحرر المؤرخ ١٩٢٤/٤/١ سندهما في تحديد نطاق حق الإرتفاق بالمطل الذى كسبته وقبلت الطاعنة تنازلهما عنه في حين أن نفى وجود الحق والتنازل عنه معنيان لا يجتمعان ، فضلاً عن أن القول بتزول البائعتين عن حق الإرتفاق الذى كسبته بالتقادم لا يتفق مع حرصهما على تسليم الطاعنة الحرر المؤرخ ١٩٦٤/٤/١ ، الذى تم على أساسه اكتساب ذلك الحق وحرص الطاعنة على حفظه والتمسك بما جاء به .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن التزم عبارة العقد الواضحة وانتهى إلى أنها صريحة في نفى وجود أى حق إرتفاق للعقار المبيع على العقارات المجاورة ، رد على ما أنارته الطاعنة في خصوص

تمسكها بالمحرر العرفي المؤرخ ١٩٢٤/٤/١ بأن نفى البائعتين وجود أى حق ارتفاق للعقار المبيع فى عقد البيع الصادر لها يدل بذاته على نزولها عن حق الارتفاق الذى كسبته بالتقادم الطويل فى تاريخ ساقى دلى تحرير عقد البيع . وايس ثمت تناقض بين نفى وجود الحق بعد ائقير بالتنازل عنه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص نزول البائعتين عن حقهما الذى كسبته بالتقادم بعد ثبوت الحق فيه استخلاصا سائفاً فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس . وحيث إن حاصل السبب الثالث الخطأ فى تطبيق القانون وتفسيره ، ذلك أن الحكم المطعون فيه استخلص نزول البائعتين للطاعة عن حق الارتفاق المقرر لمصلحة العقار المبيع من عدم النص عليه صراحة فى العقد فى حين أن حق الارتفاق يعتبر من مكملات البيع التى تنتقل إلى المشتري بموجب عقد البيع ويمكنه التحدى به ، ولو لم ينص عليه بالذات فيه .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك أن المبيع ينتقل إلى المشتري بالحالة التى حددها الطرفان فى عقد البيع ، وإذ كان اثبات بالحكم المطعون فيه أن البائعتين للطاعة قد صرحتا فى عقد البيع بنفى وجود أى حق ارتفاق للعقار المبيع ، فإن القول بانتقال هذا الحق إلى المشتري رغم وجود النص المانع يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه أخطأ فهم الواقع فى الدعوى ، وأقام قضاءه على أمر مستحيل مادياً ، ذلك أنه سلم بأن البائعتين للطاعة كسبتا حق الارتفاق بالنسبة للطابقين الأولين وأنكر هذا الحق بالنسبة للطواق العليا المستحدثة بعد الشراء الحاصل فى سنة ١٩٤٨ ، فى حين أن هذه الطواق تتمتع بنفس الحصانة لا استنادا إلى التقادم أو إلى محرر سنة ١٩٢٤ وإنما إلى الطبيعة المادية للأشياء التى تستلزم قيام حق الارتفاق بالنسبة لجميع الطواق دون تفرقة بينها .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه قرر فى هذا الخصوص أنه "فضلا عن هذا أو ذاك ، فإن نطاق حق المثل المدعى به من جانب المستأنف عليها (الطاعة) والذى كان مؤسسا على التقادم الطويل لعدم شهر المحرر المنشئ له يتحدد بما كان محلا للزيادة المؤدية إلى كسبه بمضى المدة الطويلة ، وهى لا تعدو

أن تكون المطلات المفتوحة في الطابقين الأولين دون غيرها المفتوحة في الطوابق العلوية التي استحدثتها المستأنف عليها بعد شرائها المنزل في سنة ١٩٤٨ ولا يفيد المستأنف عليها التحدى بأنها ظلت من هذا التاريخ تحوز هذه المطلات، ما كان منها قديماً واستحدثاً، إذ أنه حتى سنة ١٩٦١ وهو تاريخ رفع الدعوى لما تمضي المدة الطويلة المكسبة لها، ولا يحق لها — بالنسبة للمطلات المفتوحة في الطابقين الأولين للعقار المبيع — التحدى بأنه يحق لها ضم مدة حيازة البائعتين لها إلى مدة وضع يدها من بعدهما ذلك أن الثابت من عقد البيع الصادر لها أن البائعتين لها تنازلتا عن التمسك بأي حق ارتفاق لعقارهما المبيع على عقارات الغير مهما كان مصدره، وما كان يفوت المستأنف عليها والبائعتين لها أن ينص صراحة في عقد البيع المبرم بينهما والمعتمد في ٢١/٤/١٩٤٨ على أن للعقار المبيع حق ارتفاق بالمطل على عقارات الغير، خاصة وأنه من الظهور والوضوح بحيث لا يخفى أمرها على المستأنف عليها المشتري، ولا يغير من هذا النظر ترك المطلات مفتوحة على الرغم من النص في عقد البيع المسجل على انعدام حقوق الارتفاق بشأنها، إذ وجودها في هذه الحالة يعتبر من قبيل التسامح الذي لا يكسب حقاً مهما طالت مدته " وهذا الذي قرره الحكم يتضمن الرد على دفاع الطاعنة ولا ينطوي على خطأ أو قصور . ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٥ من يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : السيد عبد المنعم الصراف ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد صدق البشبيشي ، ومحمد
سيد أحمد حماد .

(٢١)

الطعن رقم ٤٨٣ لسنة ٣٥ القضائية :

(أ) نقض . " أسباب الطعن " . " السبب الجديد " . خبرة . بطلان .

عدم التمسك أمام محكمة الموضوع ببطلان تقرير الخبير لقصور أسبابه وفساد استدلاله .
التحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض سبب جديد غير مقبول .

(ب) إثبات . " القرائن " . محكمة الموضوع . " سلطاتها في استخلاص
القرائن " . نقض . " سلطة محكمة النقض " .

لمحكمة الموضوع السلطة التامة في استخلاص القرائن . لارقابة لمحكمة النقض عليها
في ذلك متى كان الاستخلاص سائفا .

(ج) نقض . " أسباب الطعن " . " السبب الجديد " . إثبات .

عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بأنه غير ناجز وبعدم جواز الاحتجاج
عليه بدفاتر الطاعن عليه التجارية . لا يجوز النعي بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(د) عقد . " تكييف العقد " . محكمة الموضوع . " تفسير العقد وتكييفه " .
وكالة . " الوكالة بالعمولة " .

استخلاص محكمة الموضوع لاستخلاصا سائفا من شهادة الشهود والقرائن في الدعوى
بأن العلاقة بين الطرفين وكالة بالعمولة . لا خطأ .

١ - متى كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع ببطلان تقرير الخبير
لقصور أسبابه وفساد استدلاله بل انتهى في مذكرته المقدمة لمحكمة أول درجة

إلى أن الحبير قد أصاب الحقيقة فيما قرره، فإن النعى يكون مبدا جديدا، لا يجوز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ — لمحكمة الموضوع سلطانها المطلق في أن تستخلص من الوقائع ما تراه من القرائن مؤديا عقلا إلى النتيجة التي انتهت إليها ، ولا شأن لمحكمة النقض فيما تستخلصه متى كان استخلاصها سائغا .

٣ — إذا كان الثابت أن الطاعن لم يسبق له التحدى أمام محكمة الموضوع بأنه غير تاجر وبعدم جواز الاحتجاج عليه بدفاتر المطاعم عليه التجارية، فإنه لا يجوز له إثارة هذا النعى لأول مرة أمام محكمة النقض .

٤ — متى كانت محكمة الاستئناف قد كتبت العلاقة بين الطرفين بأنها علاقة وكالة بالعمولة، وأقامت قضاءها في هذا الخصوص على ما استخلصته من شهادة أحد الشهود ومن القرائن المسائلة في الدعوى استخلاصا سائغا، ويؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها، وفيه الرد الضمني برفض ما يناقها، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة قانونا بالرد في حكمها على كل ما يثيره الخصوم فيما اختلفوا فيه وكانت هي صاحبة الحق في تقدير قيمة ما يقدم لها من الأدلة، وأنه لا تريب عليها في الأخذ بأي دليل تكون قد اقتنعت به مادام هذا الدليل من طرق الإثبات القانونية، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ في القانون .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه للسيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن محمد يوسف خراب أقام الدعوى رقم ١٤٧٩ سنة ١٩٥٦ تجارى كلى القاهرة ضد رضوان عبد الراضى الشريف، طالبا إلزامه بأن يدفع له

مبلغ ١٦٩٤ ج و ٢٠٠ م ، وقال في بيانها إن المدعى عليه اشترى منه ٣٦٤٩٨٦ أقة من الموز بثمن قدره ١٧٣٧٨ ج و ٨٦٠ م وتبقى في ذمته المبلغ المطالب به ، وإذا رفض سداده محتجا بأن له عمولة تبلغ ١٠ ٪ من الثمن أى ما جملته ١٧٣٧ ج و ٨٨٦ م مع إنه كان مشتريا لا وسيطا على ما تدل عليه فواتير الاستلام فقد أقام الدعوى للحكم له بطلباته . ورد المدعى عليه بأنه كان يبيع الموز بحله لحساب المدعى نظير عمولة قدرها ١٠ ٪ من قيمة ما يبيعه وإن شقيق المدعى قد أقر بحقه فيها واستحق له مبلغ ١٧٣٨ ج و ٨٨٦ م وبخصمه يصبح دائنا للمدعى بمبلغ ٢٤٤ ج ١٧٦ م على النحو المبين بكشف الحساب المقدم منه . وبتاريخ ١٩٥٨/١٢/٢١ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها البيئة ، أن كميات الموز كانت تسلم للمدعى عليه بصفته مشتريا لا وكيلا بالعمولة لبيعها لحسابه وأن شقيقه عبده يوسف غراب ليس له صلة بهذه الكميات وليفى المدعى عليه ذلك بالطرق عينها ويثبت أن كميات الموز كانت تسلم إليه لبيعها لحساب المدعى وشقيقه نظير عمولة قدرها ١٠ ٪ . وبعد أن سمعت المحكمة شهادة وكيل المدعى حكمت في ١٩٥٦/١٢/٦ بئدب الخبير الحسابي صاحب الدور لتصفية الحساب بين الطرفين بالنسبة لمحصل الموز الناتج من زراعة المدعى عن ١٩٥٦/١٩٥٥ والمسلم إلى المدعى عليه وذلك على أساس أن جملة هذا المحصول ٣٦٤٩٨٦ أقة وقيمتها ١٧٣٧٨ ج و ٨٦٠ م وإن كميات الموز التي تسلمها المدعى عليه حتى ١٩٥٦/١/٢٥ يستحق عنها عمولة بالنسبة التي جرى عليها عرف التعامل التجاري في مثل هذا النشاط ، وقدم الخبير المنتدب تقريرا انتهى فيه إلى أن كمية المسوز المبعة هي ٣٦٤٩٨٦ أقة ثمنها ١٧٣٧٨ ج و ٨٦٠ م ، وأن المسدد طبقا لما جاء في دفاتر المدعى عليه هو مبلغ ٨٦٧٥ ج و ٨٣٥ م والعمولة المستحقة له بواقع ٨ ٪ من قيمة المبالغ ١٣٩٠ ج و ٣١٠ م ، وأن المدعى عليه لم يقدم ما يفيد سداد مبلغ ٧٢٠٨ ج و ٣١٥ م ، فإذا قدم دليل سداده يكون الباقي طرفه ١٠٤ ج و ٤٠٠ م ، أما إذا لم يقدم هذا الدليل فيكون المطلوب منه ٧٣١١ ج و ٧١٥ م ، وأوضح الخبير أن هناك فرقا في مقدار الكمية المبعة تبلغ ٨٠٥٩٦ أقة إذا اعتبرها الحكم الصادر بنده ٣٦٤٩٨٦ أقة ، بينما ذكر المدعى أنها ٢٨٤٣٩٠ أقة ثمنها ١٠٤٠٠ ج و ٩٢٩ م

تسدد منه ٨٧.٦ ج و ٦٨٤ م وبقى ١٦٩٤ ج و ٢٤٥ م، وبتاريخ ١٩٦٣/٦/٩ حكمت المحكمة بإلزام المدعى عليه بأن يدفع للمدعى مبلغ ١٦٩٤ ج و ٢٠٠ م. وإستئناف المدعى عليه هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة طالبا إلغائه والحكم برفض الدعوى وقيد إستئنافه برقم ٦١٤ سنة ٨٠ ق وقرر بالظعن بالتزوير فى الإيصالين المقدمين من المستأنف عليه لمحكمة أول درجة المؤرخين ١٩٥٦/٢/٢٦ ، ١٩٥٦/٣/١ على أساس أنه لم يوقع عليهما وطلب بمذكرة للشواهد المعلنة فى ١٩٦٤/١٢/١٧ الحكم برد وبطلان هذين الإيصالين . وبتاريخ ١٩٦٥/٥/٣١ حكمت المحكمة بعدم قبول الإدعاء بالتزوير وبتعديل الحكم المستأنف وإلزام المستأنف بأن يدفع للمستأنف عليه مبلغ ١٠٤ ج و ٤٠٠ م، وظعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض لأسباب الواردة فى التقرير، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب ، ينهى الطاعن فى أولها على الحكم المطعون فيه خطأ فى اعتماد تقرير الخبير رغم بطلان هذا التقرير لقصور أسبابه وفساد استدلاله ، إذ استند الخبير فى إجراء الحساب بين طرفي الخصومة إلى كشف قدمه المطعون عليه به كشط ومسح وتقديم وتأخير، ودون أن يراجعه على دفتر الأستاذ الذى استخرج منه أو أن يتحقق من مطابقة قيد العمليات فى ذلك الدفتر للقيود الواردة فى الدفاتر التى يتحتم القيد فيها أولا ، بخالفا بذلك ما اشترطته المادة ١٤ من قانون التجارة للاحتجاج بملك الدفاتر أمام المحاكم كما تخطيط الخبير فى تقريره وانتهى إلى نتيجة غريبة مؤداها أن قيمة الموز طبقا للحكم التمهيدى هى ١٧٣٧٨ ج و ٨٦٠ م يخصم منها ما سدده المطعون عليه وقدره ٨٦٧٥ ج و ٨٣٥ م، وقيمة العمولة بواقع ٨ ٪ وقدرها ١٣٩٠ ج و ٣١٠ م، ومبلغ ٧٢٠٢ ج و ٣١٥ م إذا قدم المطعون عليه ما يثبت سداده، وأن الباقي له ١٠٤ ج و ٤٠٠ م، وهول الحكم على هذه النتيجة المشوبة، كما عول على تقرير آخر مؤداها أن سداد مبلغ ٧٢٠٨ ج و ٣١٥ م ثابت مما أقربه الطاعن من أنه لا يدين المطعون عليه إلا فى مبلغ ١٦٩٤ ج و ٢٠٠ م وفات الحكم أن المطعون عليه قد أدخل هذا المبلغ وصحته ٧٠٠٧ ج و ٨٢٠ م فى كشف حسابه باعتباره ثمن

موز توسط في بيعه لثلاثة من التجار، وأضاف إليه مبلغ ٢٠٠ ج و ٤٩٥ م أجرة نقل ثم احتسب عليه عمولة مع أنه قد تمسك بأن بيع الموز للتجار الثلاثة المذكورين قد تم لهم مباشرة دون وساطة المطعون عليه، ودعم قوله بشهادات من هؤلاء التجار قدمها للخبر وبفرض أن العلاقة بينهما علاقة وكالة، فكان يتعين خصم مبلغ ٧٢٠٨ ج و ٣١٥ م من مبلغ ١٧٣٧٨ ج و ٨٦٠ م واحتساب العمولة على الباقي فقط وقدره ١٠١٧٠ ج و ٥٤٠ م .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول في الوجهين الأول والثالث منه، ذلك أنه لما كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع ببطلان تقرير الخبر لقصور أسبابه وفساد استدلاله، بل انتهى في مذكرته المقدمة لمحكمة أول درجة إلى أن الخبر قد أصاب الحقيقة فيما قرره، وأنه يوافق على ما انتهى إليه كما لم يتمسك بوجوب خصم مبلغ ٧٢٠٨ ج و ٣١٥ م واحتساب العمولة على الباقي، فإن النعي يكون سببا جديدا لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . والنعي مردود في الوجه الثاني بأن لمحكمة الموضوع سلطانها المطابق في أن تستخلص من الوقائع ما تراه من القرائن مؤديا عقلا إلى النتيجة التي انتهت إليها، ولا شأن لمحكمة النقض فيما تستخلصه متى كان استخلاصها سائغا . وإذا استخلصت سداد المطعون عليه بمبلغ ٧٢٠٨ ج و ٣١٥ م من عدم مطالبة الطاعن له إلا بمبلغ ١٦٩٤ ج وكسور وكان هذا الاستخلاص سائغا وله سند في الأوراق، فإن النعي بهذا الوجه يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم باعتماده تقرير الخبر الذي استند إلى كشف الحساب المستخرج من دفاتر المطعون عليه التجارية قد اعتبر هذه الدفاتر حجة على الطاعن، مع أنه غير تاجر ولا يحتاج عليه بدفاتر التجار، كما وأن بيعه الموز الناتج من زراعته لا يعتبر عملا تجاريا .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول، ذلك أنه لما كان يبين من الأوراق أن الطاعن لم يسبق له التحدى أمام محكمة الموضوع بأنه غير تاجر وبعدم جواز الاحتجاج عليه بدفاتر المطعون عليه فإنه لا يجوز له إثارة هذا النعي لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن ينهى في السبب الثالث على الحكم المطعون فيه أن تكييفه للعلاقة بينه وبين المطعون عليه بأنها علاقة وكالة بالعمولة غير صائغ ولا سند له من أوراق الدعوى، ذلك أن استمرار الطاعن بعد انفصاله عن أخيه في توريد الموز والنص في الإيصاليين المؤرخين ٢٨ ، ٢٩ / ١ / ١٩٥٦ على أن البضاعة مسلمة بصفة أمانة لبيعها لحساب أولاد غراب ، وتمهد المطعون عليه في الإيصالات المحررة بعد الانفصال بدفع الثمن فوراً دون بيان لهذا الثمن واشتمال تلك الإيصالات على أنها خاصة ببيان الزراعة المسلمة لمحل المطعون عليه وخلوها من النص على أن الزراعة مبيعة وإقرار الأخ بعد انفصاله بحق المطعون عليه في خصم العمولة وما شهد به أحمد أبو السعود، كل ذلك لا يؤدي إلى النتيجة التي استخلصها الحكم وقد ناقش الطاعن بمذكرته المقدمة لمحكمة الموضوع كل هذه القرائن وأبان أن الإيصالات لم تشر إلى أن البيع بالعمولة أو تحدد مقدار هذه العمولة، بل تضمنت تعهداً صريحاً بدفع الثمن الذي يجري على أساس سعر اليوم فوراً عند طلبه لدفع صافيته بعد خصم العمولة مما يقطع بأن العلاقة بينهما كانت علاقة بائع ومشتري، إلا أن الحكم لم يشر إلى هذا الدفع وخلط بين فترة اشتراكه مع أخيه وفترة انفصاله عنه مع وجوب التفرقة بينهما، لاختلاف مدلول صيغ الإيصالات في كل منهما ولأن الإيصاليين المؤرخين ٢٨ ، ٢٩ / ١ / ١٩٥٦ سابقان على انفصاله عن أخيه، وأنه لا يجوز أن يحتاج بإقرار أخيه بعد انفصاله عنه بالنسبة للفترة التالية لهذا الانفصال، ولأن الشاهد أحمد أبو السعود نفى علمه بحقيقة العلاقة بينهما خلافاً لما قرره الحكم وأنه وإن اشتملت الإيصالات على عبارة بيان الزراعة المسلمة . فقد اشتمل الكشف المقدم من المطعون عليه للتجبر على عبارة بيان الموز المباع ولم يسدد ثمنه . وإذا كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وانحرف في تفسيره للعقد عن المعنى الظاهر لعباراته وشابه القصور بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا الذي مردود، إذ أقام الحكم المطعون فيه قضاءه في هذا الخصوص على قوله "وحيث إنه بالنسبة لموضوع النزاع فإن الاستفادة من المستندات المقدمة والقرائن ودلالاتها ما يؤكد أن العلاقة في حقيقتها هي كما كانت قبلاً علاقة نصريف في مقابل عمولة وهذا الذي تراه المحكمة تستخلصه من الآتي :

(أولاً) إن العلاقة منذ بدأت بين أولاد غراب وبين المستأنف كانت دائماً علاقة
تصريف مقابل عمولة ، ولم يحد على تلك العلاقة سوى انفصال الشقيقين
أولاد غراب عبده ومحمد وقد استمر محمد غراب في توريد الموز للمستأنف حتى بعد
الانفصال ، ولم يحصل أى اتفاق يؤدي للقول بتغير نوع العلاقة . (ثانياً) إن محكمة
أول درجة اعتبرت أن العلاقة تغيرت من ١٩٥٦/١/٢٥ وكلفت الخبير بعمل
الحساب على هذا الأساس ، في حين أن من بين الإيصالات المقدمة في الدعوى
ومن نفس المستأنف عليه ما يدل على استمرار الحال بين الطرفين على ما كانت
عليه إلى ما بعد ذلك التاريخ ، فهناك إيصالين مؤرخين ٢٨ ، ٢٩ ، ١/١/١٩٥٦
مقدمين بحافظة المستأنف عليه يدلان على تسليم البضاعة أمانة لبيعها لحساب
أولاد غراب . (ثالثاً) إن مجرد عدم الإشارة إلى أن البضاعة مسلمة أمانة بعد
الانفصال بين الأخوين لا يدل على تغير نوع العلاقة ، وكل ما حدث هو أنه
سند ما انفصل الإخوان وتغيرت الإيصالات ليذكر فيها اسم المستأنف عليه
وحده دون شقيقه تغيرت صيغتها ، وكذلك عند ما اقتضى الأمر إعطاء ورقة
بيضاء دون الإيصالات المطبوعة قبلها إلا أن تغير هذه الصيغة لا يقطع في تغير
للعلاقة . (رابعاً) إن ذكر عبارة ودفع الثمن فوراً عند طلبه لا تفيد بالضرورة
أن العلاقة تغيرت ، كما ذهب إلى ذلك حكم محكمة أول درجة ، لأن نفس العبارة
كانت موجودة في الإيصالات القديمة ، إذ ورد بها ودفع الثمن بمجرد بيعها فوراً
ولا شك أن هذا هو المقصود من الإيصالات الجديدة . (خامساً) إن الوارد
بالإيصالات جميعها هو ذكر عبارة بيان الزراعة المسلمة إلى محل المستأنف (سواء
الجديد منها أو القديم) ولم يذكر عبارة بيان البضاعة المباعة . (سادساً) أنه لم
يذكر بالإيصالات ما يدل على ممن البيع الذي لا بد وأن يتغير من يوم لآخر أو في
القليل يذكر أنه بسعر السوق حتى يتحدد ركن من أركان البيع الهامة ، وهذا يدل
قطعا على أن التسليم كان بقصد بيعها لحساب أولاد غراب أو للمستأنف عليه بعد
ذلك بحسب تصريفها . (سابعاً) أنه لا محل كما ذهبت محكمة أول درجة إلى
إطراح الإقرار الصادر من الشقيق عبده غراب بدعوى أنه صادر بعد القسمة
لأنه ، وإن كان قد صدر بعد القسمة حقيقة ، فإنه إنما صدر عن المعاملة السابقة
على القسمة والشاملة لجميع مواسم ١٩٥٥/١٩٥٦ الذي يبدأ من يوليو سنة ١٩٥٥
وينتهى في أبريل أو مايو سنة ١٩٥٦ ، وقد كان عبده غراب شريكاً مع أخيه

إذ أن القسمة حصلت ثم تنفذت كما يقرر المستأنف في ١٨/٢/١٩٥٦ . (ثامنا) أن أحمد أبو السعود لم يذكر - كما جاء بالحكم المستأنف - أن المستأنف كان يتعامل شراء وبيعاً بل أنه قرر أنه لا يعرف العلاقة بينهما، ولكنه يتعامل على أساس التوزيع بالعمولة فإذا كان المستأنف عليه يتعامل مع الغير على هذا الأساس فليس ما يمنع أن علاقته استمرت مع المستأنف أيضاً على نفس الأساس . وأنه بناء على ما تقدم جميعه فإن المحكمة ترى أن العلاقة هي في حقيقتها كما كانت دائماً علاقة تسليم وتصريف مقابل عمولة لحساب أولاد غراب، ثم المستأنف عليه بعد القسمة . ولما كانت محكمة الاستئناف قد كلفت العلاقة بين المطعون عليه والطاعن بأنها علاقة وكالة بالعمولة وأقامت قضاءها في هذا الخصوص على ما استخلصته من شهادة أحد الشهود ، ومن القرائن الماثلة في الدعوى إستخلاصاً سائغاً، ويؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها، وفيه الرد الضمني برفض ما يخالفها وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة قانوناً بالرد في حكمها على كل ما يثيره الخصوم فيما اختلفوا فيه، وكانت هي صاحبة الحق في تقدير قيمة ما يقدم لها من الأدلة وأنه لا أثر لها في الأخذ بأي دليل تكون قد اقتنعت به ما دام هذا الدليل من طرق الإثبات القانونية، فإن النعي في هذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٥ من يناير سنة ١٩٧٠

رئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد سيد أحمد حماد ،
وملي عبد الرحمن .

(٢٢)

الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٣٥ القضائية :

إستئناف . " بدء ميعاد الإستئناف " . دعوى . حكم . " الطعن
في الحكم " .

مواعيد الطعن في الأحكام تبدأ من تاريخ النطق بها . إستثناء الأحكام التي لا تعتبر
حضورية والأحكام التي افترض فيها المشرع جهل المحكوم عليه بالخصومة فيها ومنها حالة انقطاع
تسلسل الجلسات لأي سبب وعدم حضور المحكوم عليه بعد الانقطاع لأي جلسة تالية .
بدء مواعيد الطعن فيها من تاريخ إعلان الحكم . المادة ٣٧٩/٢ مرافعات . هذا
الإستثناء ليس قاصرا على الخصم الذي توفي أو تغيرت صفته وإنما يشمل كل محكوم عليه
سواء أكان المدعى أو المدعى عليه وفي جميع حالات وقف السير في الدعوى أيا كان سببها .

مؤدى نص المادة ٣٧٩ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠
لسنة ١٩٦٢ أن القانون وإن جعل مواعيد الطعن في الأحكام من تاريخ النطق
بها كأصل عام ، إلا أنه إستثنى من هذا الأصل الأحكام التي لا تعتبر حضورية وفقا
للمادة ٩٢ مرافعات بعد تعديلها والأحكام التي افترض المشرع فيها عدم علم
المحكوم عليه بالخصومة وما يتخذ فيها من إجراءات ، فهذه الأحكام وتلك ظلت
خاضعة للقاعدة التي كانت تنص عليها المادة ٣٧٩ مرافعات قبل تعديلها ، والتي
تقضى بفتح مواعيد الطعن من تاريخ إعلان الحكم ، ومن بين الحالات التي افترض
فيها المشرع جهل المحكوم عليه بالخصومة وما يتخذ فيها من إجراءات ، تلك التي
تنقطع فيها تسلسل الجلسات لأي سبب من الأسباب متى ثبت أنه لم يحضر
في أية جلسة تالية لهذا الانقطاع ، ولو كان قد حضر في الفترة السابقة على ذلك ،

ولا وجه للتفريق في هذا الخصوص بين خصم وآخر والقول بأن هذا الإستثناء قاصر على الخصم الذي توفي أو تغيرت صفته ولم يحضر من يخلفه أو يقدم مذكرة بدفاعه بعد تعجيل الدعوى ، ذلك أن النص قد ورد عاما مطلقا بحيث يشمل كل محكوم عليه ، يستوى في ذلك أن يكون المدعى أو المدعى عليه ومن في حكمهما لتحقيق علة الإستثناء في أى منهما وهى عدم العلم بما تم في الخصومة بعد إستئناف السير فيها ، كما أن النص لم يقصر الإستثناء على حالة وقف السير في الدعوى بسبب وفاة الخصم أو تغير صفته حتى يقال بأن الذى يستفيد منه هو خلف هذا الخصم وحده ، بل جعله شاملا لكل حالات الوقف أيا كان سببها ، وإذا كان الثابت أن الطاعنين لم يحضروا في أية جلسة من الجلسات التالية للتعجيل ولم يقدموا مذكرة بدفاعهم بعد ذلك ، فإن ميعاد الإستئناف لا يبدأ بالنسبة لهم إلا من تاريخ إعلانهم بالحكم وليس من تاريخ النطق به .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن المرحوم محمد ميرغنى جاويش — مورث المطعون عليهم — أقام الدعوى رقم ١١٩٢ لسنة ١٩٤٨ مدنى القاهرة الابتدائية ضد الطاعنين طالبا الحكم بالزامهم بأن يدفعوا له مبلغ ٥٠٠ ج استنادا إلى أن مورثهم المرحوم محمد عبادى سليم كان مدينا للخواجة ناتان كاتش بمقتضى الحكم رقم ٦١ سنة ١٨ قضائية إستئناف مختلط الصادر في ١٩٢٣/١١/٢٩ ، وقد أحال هذا الدائن حقه إلى الشيخ حامد عبد الحميد زيد الذى أحاله بدوره إليه بعد أن أحاله محله في مباشرة إجراءات نزع ملكية المدين من المنزل المبين بصحيفة الدعوى التى كان قد اتخذها وإذا رما مراد العقار عليه في ١٩٤٣/٦/١٢ بثمن قدره ٢٩٠ ج و ٥٠٠ م ، وأصبح الباقي له عند رفع الدعوى من أصل وفوائد هو ٤٧٤ ج و ١٩٨ م ، فضلا

عن الرسوم والمصاريف البالغ قدرها ٢٥ ج و ٨٠٢ م والتي تكبدها بسبب إمتناع الورثة عن سداد المطلوب ، رغم إستيلائهم على تركة المورث وريمها من تاريخ وفاته ، فقد رفع هذه الدعوى بالمبلغ سالف البيان ودفع المدعى عليهم ببطلان الحوالة الصادرة من حامد عبد الحميد زيد إلى المدعى لعدم رضائهم بها ، كما نازعوا في أساسها لعدم استفادتهم من التركة بسبب استغراقها بالديون ، وفي ٢٩ أبريل سنة ١٩٥٠ حكمت المحكمة (أولا) برفض الدفع ببطلان الحوالة وبصححتها (ثانيا) بتوجيه اليمين الحاسمة للمدعى بأنه لم يتوسط لدى الشيخ عبد الحميد زيد في التنازل للدعى عليهم عن مبلغ ٢٥٠ ج من الدين المحال إليه وبأنه لا يعلم بحصول هذا التنازل منه ، وبجلسة ١٩٥٢/٥/٢٤ حضر المدعى وحلف اليمين بالصيغة سالفة الذكر ، وفي ١٠/٥/١٩٥٨ حكمت المحكمة بانقطاع سير الخصومة لوفاة المدعى وقام ورثته بتعجيلها بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٥٩ ، وفي ٢٢/٦/١٩٦٣ حكمت المحكمة بإلزام المدعى عليهم بأن يدفعوا للورثة مبلغ ٤١٢ ج ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . وإستأنف المحكوم عليهم هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة بصحيفة قدمت لقلم المحضرين بتاريخ ١٩٦٤/٤/٢٦ طلبوا فيها إلغاء والحكم بعدم قبول الدعوى وإحتياطيا بسقوط الحق فيها بالتقادم الثلاثي أو رفضها . وقيد هذا الإستئناف برقم ٨٨٤ سنة ٨١ قضائية ودفع المستأنف عليهم (المطعون عليهم) بسقوط حق المستأنفين في الإستئناف لرفعه بعد مضي ستين يوما من تاريخ النطق به وطلب استئنافون (الطاعنون) رفض هذا الدفع إستنادا إلى أن الدعوى قد توقفت سيرها بسبب وفاة مورث المستأنف عليهم وأنهم لم يحضروا الجلسات التالية لتعجيلها ولم يقدموا مذكرة بدفاعهم ، فلا يبدأ ميعاد الطعن بالنسبة لهم إلا من تاريخ إعلانهم بالحكم الصادر ضدهم طبقا لأداة ٣٧٩/٢ مرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، وفي ١٥ مايو سنة ١٩٦٥ حكمت المحكمة بسقوط حق المستأنفين في الطعن بالإستئناف لرفعه بعد الميعاد . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها قبول الطعن ، وبالجلسة المحددة لنظره أصرت النيابة على هذا الرأي .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن المطعون عليهم دفعوا بسقوط الحق في الاستئناف لعدم رفعه خلال الستين يوما التالية لصسودور الحكم المستأنف

وطالب الطاعنون رفض هذا الدفع استنادا إلى أنهم وقد تخلفوا عن حضور جميع الجلسات التالية لتعجيل الدعوى بعد وقف السير فيها بسبب وفاة مورث المطعون عليهم ولم يقدموا مذكرة بدفاعهم ، فإن ميعاد استئناف الحكم الصادر ضدهم فيها يكون طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٧٩ مرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ من تاريخ إعلانهم به ، وقضى الحكم المطعون فيه بقبول الدفع وبسقوط حقهم في الاستئناف استنادا إلى أن الذي يستفيد بهذا الاستثناء - على ما يفهم من سياق عبارة المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ - هو الخصم الذي توفي أو تغيرت حالته أو زالت صفته ولم يحضر من يخلفه ولم يقدم مذكرة بدفاعه بعد تعجيل الدعوى ، أما الخصم الذي لم يطرأ على مركزه أى تغير ، فلا يفيد من هذا الاستثناء ، ويبدأ ميعاد استئناف الحكم بالنسبة له من تاريخ صدوره ، وهذا الذي قرره الحكم خطأ ومخالفة للقانون ذلك أن الفقرة الثانية من المادة ٣٧٩ مرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ إذ نصت على أن يبدأ ميعاد الاستئناف من تاريخ إعلان الحكم إلى المحكوم عليه في الأحوال التي يكون فيها قد تخلف عن الحضور في جميع الجلسات المحددة لنظر الدعوى ولم يقدم مذكرة بدفاعه وكذلك إذا تخلف المحكوم عليه عن الحضور وعن تقديم مذكرة في جميع الجلسات التالية لتعجيل الدعوى بعد وقف السير فيها لأي سبب من الأسباب ، فقد دلت بعموم لفظها وإطلاقه على أنها تشمل كل من يحكم عليه من الخصوم ولو كان هو المدعى نفسه وحتى ولو كان قد سبق حضوره متى كان قد عرض على الخصومة عارض لإنقطع بسببه سيرها ، وكان هذا الخصم المحكوم عليه ولم يحضر ولم يقدم مذكرة بدفاعه في الجلسات التالية للتعجيل . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بسقوط الحق في الاستئناف رغم رفعه خلال الستين يوما التالية لإعلان الحكم فإنه يكون مخطئا في القانون .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن النص في المادة ٣٧٩ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ على أن "يبدأ ميعاد الطعن في الحكم من تاريخ صدوره ، ما لم ينص القانون على غير ذلك . ويبدأ هذا الميعاد من تاريخ إعلان الحكم إلى المحكوم عليه في الأحوال التي يكون قد تخلف عن الحضور في جميع الجلسات المحددة لنظر الدعوى ولم يقدم مذكرة بدفاعه وكذلك إذا تخلف المحكوم عليه عن الحضور وعن تقديم مذكرة في جميع

الجلسات التالية لتعجيل الدعوى بعد وقف السير فيها لأى سبب من الأسباب " يدل على أن القانون وإن جعل مواعيد الطعن فى الأحكام من تاريخ النطق بها كأصل عام إلا أنه استثنى من هذا الأصل الأحكام التى لا تعتبر حضورية وفقا للمادة ٩٢ مرافعات بعد تعديلها والأحكام التى افترض المشرع فيها عدم علم المحكوم عليه بالخصومة وما يتخذ فيها من إجراءات ، فهذه الأحكام وتلك ظلت خاضعة للقاعدة التى كانت تنص عليها المادة ٣٧٩ مرافعات قبل تعديلها والتى تقضى بفتح مواعيد الطعن من تاريخ إعلان الحكم ومن بين الحالات التى افترض فيها المشرع جهل المحكوم عليه بالخصومة وما اتخذ فيها من إجراءات ، تلك التى تنقطع فيها تسلسل الجلسات لأى سبب من الأسباب ، متى ثبت أنه لم يحضر فى أية جلسة تالية لهذا الانقطاع ، ولو كان قد حضر فى الفترة السابقة على ذلك ولا وجه للتفريق فى هذا الخصوص بين خصم وآخر ، والقول بأن هذا الاستثناء قاصر على الخصم الذى توفى أو تغيرت صفته ولم يحضر من يخلفه أو يقدم مذكرة بدفاعة بعد تعجيل الدعوى ذلك أن النص قد ورد عاما مطلقا بحيث يشمل كل محكوم عليه يستوى فى ذلك أن يكون المدعى أو المدعى عليه ومن فى حكمهما لتحقيق صلة الاستثناء فى أى منهما وهى عدم العلم بماتم فى الخصومة بعد استئناف السير فيها ، كما أن النص لم يقصر الاستثناء على حالة وقف السير فى الدعوى بسبب وفاة الخصم أو تغير صفته حتى يقال بأن الذى يستفيد منه هو خلف هذا الخصم وحده بل جعله شاملا لكل حالات الوقف أيا كان سببها ، وإذا كان الثابت فى أوراق الدعوى أن سير الخصومة أمام محكمة أول درجة قد وقف وانقطع فيها تسلسل الجلسات بسبب وفاة المدعى ثم صدر فيها الحكم بعد تعجيلها من ورثته ضد الطاعنين الذين لم يحضروا فى أية جلسة من الجلسات التالية للتعجيل ولم يقدموا مذكرة بدفاعتهم بعد التعجيل ، فإن ميعاد الاستئناف لا يبدأ بالنسبة لهم إلا من تاريخ إعلانهم بالحكم وليس من تاريخ النطق به وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى فى قضائه على أن ميعاد الاستئناف يبدأ فى حق الطاعنين من تاريخ صدور الحكم المستأنف استنادا إلى أن الاستثناء المنصوص عليه فى المادة ٢/٣٧٩ مرافعات - بعد تعديلها - قاصر على ورثة المدعى الذى توفى ، ورتب على ذلك قضائه بسقوط الحق فى الاستئناف إفلانه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه مما يوجب نقضه .

جلسة ١٥ من يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية للسادة المستشارين :
الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدق البشبيشي ، ومحمد سيد
أحمد حماد .

(٢٣)

الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٣٥ القضائية :

(أ) تأمينات اجتماعية . ” التأخير في أداء الاشتراك ” . تعويض .

المبلغ الإضافي الذي يلتزم به صاحب العمل وفق المادتين ١٤ و ١٧ من القانون
رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ من تأخير في أداء الاشتراكات . طبيعته . جزاء مالي وليس
تعويضاً مما تشترط المادة ٢١٨ مدني لاستحقاقه إغذار المدين .

(ب) تأمينات اجتماعية . ” التأخير في أداء الاشتراك ” . قانون .

العمل بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قبل الفصل في الدعوى نهائياً . أثره .
إلزامه حليماً . تأخر في العمل من أداء الاشتراكات في ظل هذا القانون . التزامه
بأداء المبلغ الإضافي المبين بالمادة ١٧ من هذا القانون بحكم أثرها الرجعي .

١ - مؤدى نص المادتين ١٤ و ١٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤
أن المبلغ الإضافي الذي يلتزم به صاحب العمل ، في حالة تأخير في أداء الاشتراكات
المستحقة ليس تعويضاً مما تشترط المادة ٢١٨ مدني لاستحقاقه إغذار المدين ،
بل هو جزاء مالي فرضه المشرع على صاحب العمل ، لحمله على أداء الاشتراكات
المستحقة في مواعيدها . وهذا الجزاء شبه بالجزاء الذي فرضه المشرع
في المادة ٧ من القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٠ على حائزي أجهزة استقبال
الإذاعة التليفزيونية الذين لا يؤدّون الرسوم المقررة في المواعيد المحددة لأدائه ،
فقد ألزمهم ذلك القانون بدفع الرسم مضاعفاً . ووضحت المذكرة الإيضاحية
هذا الجزاء بأنه عقوبة مالية وهو ما يقطع بأنه ليس تعويضاً إذ أنه يختلف

عن التعويض الذى هو مقابل الضرر الذى يلحق الدائن بسبب خطأ المدين
والذى لا بد لاستحقاقه من ثبوت هذا الخطأ ووقوع الضرر للدائن نتيجة له ،
بينما المبلغ الإضافى يستحق بثبوت التأخير فى دفع الاشتراكات المستحقة ، ودون
ثبوت أى عنصر من تلك العناصر اللازمة لاستحقاق التعويض ، ومتى كان هذا
المبلغ الإضافى لا يعتبر تعويضا فإنه لا يجرى عليه حكم المادة ٢١٨ من القانون
المدينى الذى يوجب الإضرار ، ويستحق بمجرد انقضاء المواعيد المحددة لأداء
الاشتراكات المستحقة ، أسوة بالفوائد التى ألزم بها المشرع رب العمل
فى هذه الحالة .

٢ - - مؤدى نص المادة ١٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والمادة
الخامسة من مواد إصداره التى نصت على الأثر الرجعى للمادة ١٧ ابتداء
من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، إن تأخر رب العمل فى سداد
الاشتراكات الشهرية المستحقة للهيئة موجب لاستحقاق المبلغ الإضافى المبين
بالمادة ١٧ ، وإذا كان المبلغ الذى طلب الطاعنون الحكم ببراءة ذمتهم منه هو
ما كانت تطالبهم به هيئة التأمينات على أساس المستحق عليهم نظير التأخير ،
هو ١٠٠٪ من المبالغ التى تأخروا فى سدادها ، فإنه وقد ثبت أن المستحق
عليهم طبقا للمادة ١٧ آتفة الذكر نسبة تقل عن ذلك فإنه كان يتعين على الحكم
المطعون فيه أن يخصم ما يوازى هذه النسبة مادام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤
قد عمل به قبل الفصل نهائيا فى الدعوى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومائر الأوراق -
تتحصل فى أن - امد محمد باحة وآخرين أناموا الدعوى رقم ٩٩٧ لسنة ١٩٦٣ كلى

طنطا ضد هيئة التأمينات الاجتماعية طلبوا فيها الحكم ببراءة ذمتهم قبل الهيئة المذكورة من مبلغ ٦١٦ ج و ٧٧٨ م مع رد ما دفعوه بغير حق، وإلزامها بالمصروفات وأنعاب المحاماة . وقالوا شرحا لدعواهم أنه بتاريخ ١٤/١٠/١٩٦٣ أخطرتهم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية باستحقاقها قبلهم لمبلغ ٦١٦ ج و ٧٧٨ م قيمة اشتراكات مضاعفة حتى ٣٠/٦/١٩٦٣ بالتطبيق لحكم المادة ٧٦ من القانون رقم ٩٢ سنة ١٩٥٩ الخاص بالتأمينات الاجتماعية ، وأنه لما كانت المادة المشار إليها إنما تعالج حالة مضاعفة الأقساط المستحقة على أرباب الأعمال في حالة تخلفهم عن الاشتراك وكانوا لم يتخلفوا عن الاشتراك في المؤسسة منذ صدور قانون التأمينات وإنما تأخروا فقط في سداد بعض الاشتراكات فلا يجوز مضاعفتها عليهم إذ أن جزاء التأخير في سداد الاشتراك ليس مضاعفة الاشتراكات وإنما مريان فائدة قدرها ٦ ٪ سنويا من المبلغ المتأخر طبقا لحكم المادة ٧٣ من القانون رقم ٩٢ سنة ١٩٥٩ المشار إليها، وأنهم إذ قاموا بسداد الأقساط المتأخرة عليهم وفوائدها طبقا للمادة ٧٣ فقد انتهوا إلى طلب الحكم لهم بطلباتهم — وردت هيئة التأمينات بأن التأخير من سداد الاشتراكات، إنما يترتب عليه استحقاق فوائد تأخير قدرها ٦ ٪ طبقا للمادة ٧٣ من القانون المذكور ومبلغ إضافي يوازي الاشتراكات المستحقة خلال مدة التخلف عملا بالمادة ٧٦ من ذات القانون . وبتاريخ ٣١/٣/١٩٦٤ حكمت المحكمة حضوريا ببراءة ذمة المدعين من مبلغ ٦١٦ ج و ٧٧٨ م وألزمت هيئة التأمينات الاجتماعية بالمصروفات وأقامت قضاءها على أن مبدأ مضاعفة الاشتراك المنصوص عليه في المادة ٧٦ لا يعدو أن يكون تعويضا عن عدم قيام رب العمل بتنفيذ التزامه القانوني بالوفاء بالاشتراكات في الميعاد المقرر، وأنه يشترط لاستحقاقه اتباع القواعد العامة في القانون المدني بإعذار المدين، وأنه إذ لم تقوم الهيئة بهذا الإجراء وهو الإصدار فإنه لا سند لها في المطالبة بالمبلغ موضوع الدعوى، ويتعين براءة المدعين منه وأنهم إذ لم يقدموا ما يدل على أنهم دفعوا شيئا منه فإن طلب رده يكون بحالته لا سنده . واستأنفت الهيئة هذا الحكم أمام محكمة استئناف طنطا طالبة إلغاءه ورفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ١٨٩ سنة ١٤ قضائية عمال وبتاريخ ١٧ يونيو ١٩٦٥ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا ورفض دعوى المستأنف عليهم مع إلزامهم بالمصروفات عن الدرجتين — وطعن الطاعنون

في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث لم يحضر الطاعنون ولم يبدوا دفاعا وطلبت هيئة التأمينات الاجتماعية رفض الطعن ، وصحمت النيابة العامة على رأيها الذي أبدته بمذكرتها وطلبت نقض الحكم .

وحيث إن الطعن بني على سببين ، ينعي الطاعنون في ثانيها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون . وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم قرر أن الجزء المترتب على التأخر في سداد الاشتراكات المستحقة لهيئة التأمينات الاجتماعية لا يشترط لاستحقاقه الإعذار المنصوص عليه بالمادة ٢١٨ من القانون المدني ، لأن هذا الجزء مصدره قانون التأمينات الاجتماعية هذا في حين أن المادة ٧٦ من القانون المذكور سكنت من تحديد الميعاد الذي يستحق فيه الجزء أو التعويض ، ولا مناص والحالة هذه من الرجوع إلى القواعد العامة المنصوص عليها بالقانون المدني ، والتي توجب في المادة ٢١٨ منه لاستحقاق التعويض لحكم الإعذار .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، وذلك بأن المادة ١٤ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تقضى بأن الاشتراكات المستحقة من الشهر سواء المقطعة من أجور المؤمن عليهم أو تلك التي يؤديها صاحب العمل تعتبر واجبة الأداء في أول الشهر التالي ، وبأن تحسب في حالة التأخير فوائد بسعر ٦ ٪ سنويا من تاريخ وجوب الأداء حتى تاريخ السداد وتقضى المادة ١٧ من القانون المشار إليه التي تنطبق على النزاع بحكم أثرها الرجعي المقرر في المادة الخامسة من مواد إصدار ذلك القانون بالتزام صاحب العمل في حالة عدم أدائه الاشتراكات الشهرية المستحقة في المواعيد المعينة في القانون بأداء مبلغ إضافي إلى الهيئة يوازي ١٠ ٪ ، من الاشتراكات التي تأخر في أدائها عن كل شهر وذلك بحد أقصى قدره ٣٠ ٪ وهذا بالإضافة إلى الفوائد المنصوص عليها في المادة ١٤ . ولما كان هذا المبلغ الإضافي الذي يلتزم به صاحب العمل في حالة تأخيره في أداء الاشتراكات المستحقة ليس تعويضا ، مما تشترط المادة ٢١٨ من القانون المدني لاستحقاقه إعذار المدين بل هو جزاء مالي فرضه المشرع على صاحب العمل ، لجملة على أداء الاشتراكات المستحقة في مواعييدها وهذا الجزء شبهه بالجزء الذي فرضه المشرع في المادة ٧ من القانون رقم ٢٢٣

لسنة ١٩٦٠ على حائزى أجهزة استقبال الإذاعة التليفزيونية الذين لا يؤدون الرسوم المقررة في المواعيد المحددة لأدائه ، فقد ألزمهم ذلك القانون بدفع الرسم مضاعفاً ، ووضحت المذكرة الإيضاحية هذا الجزاء بأنه عقوبة مالية ، وهو ما يقطع بأنه ليس تعويضاً ، إذ أنه يختلف عن التعويض الذى هو مقابل الضرر الذى يلحق الدائن بسبب خطأ المدين والذى لا بد لاستحقاقه من ثبوت هذا الخطأ ووقوع الضرر للدائن نتيجة له ، بينما المبلغ الإضافى يستحق بثبوت التأخير فى دفع الاشتراكات المستحقة ودون ثبوت أى عنصر من تلك العناصر اللازمة لاستحقاق التعويض ، ومتى كان هذا المبلغ الإضافى لا يعتبر تعويضاً ، فإنه لا يسرى عليه حكم المادة ٢١٨ من القانون المدنى الذى يوجب الإعذار ، ويستحق بمجرد انقضاء المواعيد المحددة لأداء الاشتراكات المستحقة ، أسوة بالفوائد التى ألزم بها المشرع رب العمل فى هذه الحالة . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ولم يستوجب لاستحقاق المبلغ الإضافى فى حالة التأخير فى أداء الاشتراكات المستحقة إعذار رب العمل ، فإن النعى عليه بخالفة القانون فى هذا الخصوص يكون غير صديد .

وحيث إن الطاعنين ينمون بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله . وفى بيان ذلك يقولون أنه إن صح تأخرهم عن سداد الاشتراكات المستحقة عليهم فى مواعيدها فإن المادة ٧٣ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ هى التى تنطبق عليهم دون سواها . إذ يبين منها أن صاحب العمل المشترك بالمؤسسة والذى يتأخر عن الوفاء بالاشتراكات المستحقة من عماله يتبر متأخراً ويلتزم جزاء على ذلك بفوائد تأخيرية قدرها ٦ ٪ سنوياً من قيمة الاشتراكات منذ استحقاقها حتى تاريخ أدائها . أما نص المادة ٧٦ من ذات القانون الذى يقضى بمضاعفة الاشتراكات ، فلا يسرى فى حقهم وإنما قصد به صاحب العمل الذى يتخلف عن الاشتراك أصلاً لا الذى يتأخر عن سداد الأقساط فى الميعاد فحسب . وهو ما يؤكد نص المادة ١٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الصادر تفسيرا للقانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، والذى يبين منه أن المشرع فرق بين حالة التخلف أصلاً عن الاشتراك وبين حالة التأخير فى دفعه وإذا سوى الحكم المطعون فيه بين الحالتين وطبق الجزاء المنصوص عليه فى المادة ٧٦ فى حالة

التأخير عن سداد الاشتراكات ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه ، يبين أنه بعد أن أورد في أسبابه نصوص المواد ٧٣ ، ٧٦ ، ٧٩ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ جرى في قضائه على أن " المحكمة تستخلص من نصوص المواد سالفة الذكر أن نص المادة ٧٦ تطبق في حالة عدم قيام صاحب العمل بالإخطار عن عماله كلهم أو عن عدم إخطاره عن التغير في عدد العمال والأجور ، إذا كان من شأن الإخطار زيادة قيمة اشتراكات التأمين وكذا في حالة التأخير عن سداد الاشتراكات المستحقة بعد إخطاره وذلك لأن نص المادة صريح في إلزام صاحب العمل بأداء المبلغ الإضافي في حالة تخلفه عن سداد الاشتراكات ولو كان المشرع يقصد قصر مضاعفة الاشتراك في حالة عدم الإخطار أصلاً أو عدم الإخطار عن التغيرات التي تطرأ على عدد العمال أو الأجور لنص على ذلك صراحة " . وهذا الذي قرره الحكم خطأ ومخالفة للقانون ، ذلك أن المادة الخامسة من مواد إصدار قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٤ المعدل للقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، قد نصت على أن تسري أحكام المادة ١٧ منه اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، والتي تنص على أن يلتزم صاحب العمل في حالة عدم أدائه الاشتراكات الشهرية المستحقة في المواعيد المعينة في هذا القانون بأداء مبلغ إضافي إلى الهيئة يوازي ١٠٪ من الاشتراكات التي تأخر في أدائها عن كل شهر وذلك بمقد أقصى قدره ٣٠٪ ، فضلاً عما تقضى به المادة ١٤ من احتساب فوائد بسعر ٦٪ عن المدة من تاريخ وجوب الأداء حتى تاريخ السداد . ولما كان الواقع الذي سجله الطاعنون في صحيفة دعواهم وفي مختلف مراحلها أنهم كانوا قد تأخروا في سداد الاشتراكات الشهرية المستحقة عليهم للهيئة المطعون ضدها عن عمالهم المؤمنين عليهم لدى الهيئة في المواعيد المحددة في القانون ، فإنه يكون مستحقاً عليهم بالتطبيق لأحكام المادة ١٧ المشار إليها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - المبلغ الإضافي المبين في هذا المادة وذلك نتيجة للأثر الرجعي الذي جعله القانون المذكور لأحكام المادة ١٧ على النحر سالف الإشارة إليه . وإذا كان المبلغ الذي طلب الطاعنون الحكم ببراءة ذمتهم منه هو ما كانت

تطالبهم به هيئة التأمينات على أساس أن المستحق عليهم نظير التأخير هو ١٠٠٪ من المبالغ التي تأخروا في سدادها ، فإنه وقد ثبت أن المستحق عليهم طبقاً للمادة ١٧ آتفة الذكر نسبة تقل عن ذلك ، فإنه كان يتعين على المحكم المطعون فيه أن يخصم من المبلغ الذى طلب الطاعنون المحكم براءة ذمتهم منه ما يوازى هذه النسبة ، ما دام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد عمل به قبل الفصل نهائياً فى الدعوى . وإذا قضى المحكم المطعون فيه برفض الدعوى براءة ذمة الطاعنين دون أن يعمل أحكام القانون المذكور ، رغم وجوب تطبيقها وتحجب بهذا الخطأ عن احتساب ما هو مستحق عليهم طبقاً للمادة ١٧ من القانون المشار إليه ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه فى هذا الخصوص .

جلسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور عبد السلام بلبيع نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين ، بطرس زغلول ، وأحمد حمن هيكل ، وهباس -لمى عبد الجواد ، وإبراهيم علام .

(٢٤)

الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٣٥ القضائية :

(أ) دعوى . " صحيفة الدعوى " . سقوط الخصومة . تقادم . " تقادم
مسقط " . " قطع التقادم " .

إعتبار الدعوى قاطعة للتقادم أو السقوط من وقت تقديم صحيفة إلى قلم المحضرين .
فاصر على صحيفة افتتاح الدعوى أو الطعن . إعلان الورثة بعد انقطاع سير الخصومة
بالتعجيل . وجوب إتمامه خلال الميعاد . تقديم طلب التعجيل إلى قلم المحضرين
لا يقطع التقادم أو السقوط .

(ب) دعوى . " سقوط الخصومة " .

انقطاع سير الخصومة . وجوب موالاة المدعى السير في إجراءات الخصومة في مواجهة
ورثة خصمه قبل انقضاء سنة . جهل المدعى بهؤلاء الورثة أو موطنهم لا يعتبر عذرا
مانعا من السقوط .

(ج) دعوى . " سقوط الخصومة " . تجزئة . " أحوال التجزئة " .

الخصومة فيما يتعلق بسقوطها ، تعتبر وحدة لا تجزأ ولو كان موضوعها قابلا للتجزئة
بطبيعته . تمسك أحد الخصوم بالسقوط . أثره . سقوطها بالنسبة للآخرين ولو تم
إعلانهم في الميعاد .

١ - مفاد نص المادة ٣/٧٥ من قانون المرافعات السابق بعدم تعديلها
بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، إن مدة التقادم أو السقوط تنقطع بتقديم صحيفة
الدعوى إلى قلم المحضرين بعد أداء الرسم المقرر كاملا ، إلا أنه وقد جاء هذا
النص استثناء من حكم المادة السادسة من قانون المرافعات السابق ، التي لم يتناولها

القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ بإلغاء والتي تقضى بأنه إذا نص القانون على ميعاد حتمى لرفع دعوى أو طعن أو أى إجراء آخر يحصل بالإعلان فلا يعتبر الميعاد مرجحاً إلا إذا تم إعلان الخصم خلاله ، فإن مؤدى ذلك أن يعد ما استحدثه القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ فى المادة ٣/٧٥ ، قاصر على صحيفة افتتاح الدعوى أو الطعن فلا يتعداه إلى غيرها ، ويظل أثر نص المادة السادسة الآنف ذكرها باقياً بالنسبة لا استئناف الدعوى سيرها بعد انقطاع سير الخصومة ، فلا يعتبر الميعاد مرجحاً إلا إذا تم الاعلان خلاله ، وإذا كان نص المادة ٢٩٨ من قانون المرافعات السابق والذي يقضى بأن استئناف سير الخصومة بعد انقطاعها يكون بتكليف بالحضور يعلن إلى من يقوم مقام الخصم الذى توفى ، قد بقى على حاله ولم يتناوله المشرع بالتعديل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، فإنه يتعين أن يتم إعلان ورثة الخصم المتوفى بالتعجيل خلال الميعاد المقرر وعدم الاكتفاء فى هذا الخصوص بتقديم طلب التعجيل إلى قلم المحضرين فى غضون هذا الميعاد .

٢ - مؤدى نص المادة ٣٠١ من قانون المرافعات السابق أنه متى كان لانقطاع الخصومة راجعاً لوفاة المدعى عليه أو من فى حكمه كالمستأنف عليه ، تعين على المدعى أو المستأنف فى هذه الحالة أن يعلن ورثة خصمه المتوفى بقيام الخصومة بينه وبين مورثهم ، ويكون عليه موالاة السير فى إجراءاتها فى مواجهتهم قبل انقضاء سنة . ولا يعتبر جهل المدعى أو المستأنف بورثة خصمه وموطنهم عذراً مانعاً بل عليه هو البحث والتحرى عنهم عاففة على مصلحته وعدم تعريض دعواه للسقوط بفعله أو امتناعه .

٣ - مفاد نص المادة ٣٠٣/٣ من قانون المرافعات السابق مرتبطة بالنصوص السابقة عليها واللاحقة لها والواردة فى ذات القانون والمتعلقة بسقوط الخصومة ، أنه يتعين قبول طلب الحكم بسقوط الخصومة الذى يقدم ضد المدعين أو المستأنفين جميعهم ممن لم يعلن بالتعجيل فى الميعاد من المدعى عليهم أو المستأنف عليهم ولو كان الآخرون من هؤلاء قد أعلنوا فى الميعاد لأنه لا يصح أن يضار خصم من إجراء لم يتخذ فى مواجهته وإنما اتخذ فى مواجهة أحد زملائه ، ولأنه يشترط فى الإجراء الذى يتم من المضى فى الخصومة فيقطع أجل سقوطها ، ويؤول دون الحكم بالسقوط ، أن يكون قد اتخذ عند تعدد المدعى عليهم أو المستأنف عليهم فى مواجهة هؤلاء جميعهم فى الميعاد ،

كما أفادت هذه النصوص بأن سقوط الخصومة يجب أن يكون شاملا للعلاقة بين جميع الخصوم مدعين أو مدعى عليهم بحيث لا يتجزأ ، وإلا فانت حكته تأميسا على أن الخصومة فيما يتعلق بسقوطها — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — في ظل قانون المرافعات السابق قبل إلغائه بقانون المرافعات الحالي ، تعتبر وحدة لا تتجزأ ولو كان موضوعها قابلا للتجزئة بطبيعته ، مما ينبئ عليه أنه إذا تمسك أحد المدعى عليهم أو المستأنف عليهم بسقوط الخصومة ، سقطت بالنسبة لباقي المدعى عليهم أو المستأنف عليهم^(١) .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون ضده الأول أقام على الطاعنة وعلى المرحومة نفيدة جورج بوهان زوجة المرحوم عزيز يغمور — مورثه الطاعنة والفريق الثاني المطعون ضدهم — الدعوى رقم ١٣٤٢ سنة ١٩٦٠ مدنى كلى القاهرة طالبا الحكم بصحة وإنفاذ عقد التنازل والحلول العرفى الصادر له بتاريخ ١٥ أبريل سنة ١٩٥٩ من السيدة المذكورة عن نفسها وبصفقتها وكيلة عن ابنتها أوديت عزيز يغمور الطاعنة مع حلوله محل هاتين الدائنتين . وقال بيانا لدعواه إن السيدة نفيدة جورج بوهان تسلمت منه مبلغ ٥٠٠ ج حصة ابنتها الطاعنة فى الدين الذى كان مطلوبا أصلا لهذه الأخيرة من يوسف الصحابى ، والبالغ مقداره ألفان من الجنيهات ، والثابت بمقتضى عقد الرهن الرسمى المحرر أمام موثق العقود بمحكمة القاهرة المختلطة فى ١٥ أبريل سنة ١٩٤٢ والحول موردا فى ٢٤ سبتمبر

(١) نقض ١١ مارس سنة ١٩٦٩ بمجموعة المكاتب الفنى السنة ٢٠ ص ٤٠٠ .

نقض ٢٦ أكتوبر ١٩٦٥ > > > > ١٦ ص ٩٠٢ .

سنة ١٩٥٣ من السيدة تفيده جورج بوهان إلى بناتها السيدات ماري ولندا وإيفلين وأوديت عزيز يغمور — الطاعة — بحق الربع لكل منها ، وإذ تسلمت السيدة تفيده المبلغ المشار إليه ومقداره ٥٠٠ ج ومبلغ ١٧ ج و ٥٠٠ م قيمة الفوائد المستحقة عليه ، وذلك بموجب توكيل صادر إليها من الطاعة فقد أقام دعواه بطلباته صالفة البيان . أدخل المطعون ضده الأول في الدعوى المطعون ضدهم من الثالث إلى السادس بإعتبار أن الثالث هو المدين الراهن وأن الرابع والخامس قد آلت إليهما ملكية العقار المرهون وأن السادس قد انتقلت إليه أخيرا ملكية هذا العقار . ومحكمة القاهرة الابتدائية قضت في أول يناير سنة ١٩٦٢ بصحة ونفاذ عقد الحوالة . استأنفت الطاعة هذا الحكم الإستئناف رقم ٧٧٢ سنة ٧٩ ق القاهرة بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٦٤ حكمت محكمة الإستئناف بإنقطاع سير الخصومة في الإستئناف ب وفاة المستأنف عليها الثانية تفيده جورج بوهان ، ومجّلت أوديت عزيز يغمور — الطاعة — هذا الإستئناف ، ولدى نظره دفعت باقي الوارثات بسقوط الخصومة لتعجيل الإستئناف بعد انقضاء أكثر من سنة على آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضي ، وانضم إليهن في هذا الدفع المطعون ضده الأول ومحكمة الإستئناف حكمت في ٢٩ مايو سنة ١٩٦٥ بسقوط الخصومة في الإستئناف . طعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة بهذا الرأي .

وحيث إن الطاعة تنعى بسبب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم قضى بسقوط الخصومة تأسيسا على أن المطعون ضده الأول وبعض ورثة المرحومة تفيده جورج بوهان التي توفيت أثناء نظر الاستئناف لم يعلنوا إلا بعد سنة من تاريخ الحكم الصادر في ٢٦/١/١٩٦٥ ، والذي قضى بإنقطاع سير الخصومة بوفاة ، في حين أن مقتضى المادة ٧٥ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ أن تعتبر الدعوى قاطعة لمدة التقادم أو السقوط من وقت تقديم صحيفةها إلى قلم المحضرين بعد أداء الرسم كاملا ، مما مؤداه أن يترتب على تقديم صحيفة تعجيل الاستئناف إلى قلم المحضرين في ١١/١/١٩٦٥ قطع مدة السقوط المنصوص عليها في المادتين ٣٠١ ، ٣٠٢ من قانون المرافعات السابق . هذا إلى أن الثابت أن إحدى

الوارثات وهي السيدة ماري عزيزيغور قد أعلنت في ١٢/١/١٩٦٥ قبل انقضاء مدة السقوط مما ينبغي عليه انقطاع هذه المدة بالنسبة لها، وعدم قبول الدفع بسقوط الخصومة المقدم منها، وبالتالي حماية الخصومة كلها من السقوط بالتمسك ببقائها قبل باقي الخصوم وذلك على أساس أن تعجيل الدعوى في الميعاد ضد أحد الورثة من شأنه أن تبقى الخصومة قائمة بالنسبة للجميع . وتضيف الطاعنة أن إعلان بعض الورثة بعد الميعاد لم يكن نتيجة إهمال منها، وإنما كان بسبب جهلها محل إقامتهم مما يمنع معه مجازاتها بالسقوط . وإذ قضى المحكم المطعون فيه رغم ذلك بسقوط الخصومة، فلأنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أنه لما كانت المادة ٧٥ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢، الذي عمل به من ١٤ يولييه سنة ١٩٦٢ قد نصت في فقرتها الثالثة على أن " تعتبر الدعوى قاطعة لمدة التقادم أو السقوط من وقت تقديم صحيفة إلى قلم المحضرين، بعد أداء الرسم كاملاً، أما باقي الآثار التي تترتب على رفع الدعوى فلا تسرى إلا من وقت إعلان المدعى عليه بصحيفتها " وأن كان مفاد هذا النص أن مدة التقادم أو السقوط تنقطع بتقديم الصحيفة إلى قلم المحضرين بعد أداء الرسم المقرر كاملاً، إلا أنه وقد جاء هذا النص استثناء من حكم المادة السادسة من قانون المرافعات السابق التي لم يتناولها القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ بالإلغاء بل أبقى عليها، وكانت المادة السادسة المشار إليها تقضي بأنه إذا نص القانون على ميعاد حتمي لرفع دعوى أو طعن أو أي إجراء آخر يحصل بالإعلان، فلا يعتبر الميعاد مرعياً إلا إذا تم إعلان الخصم خلاله، فإن يؤدي ذلك أن يعد ما استحدثه القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ في المادة ٣/٧٥ سالفة الذكر من اعتبار الدعوى قاطعة للتقادم أو السقوط من وقت تقديم صحيفة إلى قلم المحضرين بعد دفع الرسم كاملاً، قاصراً على صحيفة افتتاح الدعوى أو الطعن فلا يتعداه إلى غيرها ويظل أثر نص المادة السادسة الآن في ذكرها باقياً بالنسبة لاستئناف الدعوى سيرها بعد انقطاع سير الخصومة، فلا يعتبر الميعاد مرعياً إلا إذا تم الإعلان خلاله . لما كان ذلك وكان نص المادة ٢٩٨ من قانون المرافعات السابق والذي يقضي بأن استئناف سير الخصومة بعد انقطاعها يكون بتكليف بالحضور

يعلن إلى من يقوم مقام الخصم الذي توفي قد بقي على حاله ولم يتناوله المشرع بالتعديل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، فإنه يتعين أن يتم إعلان المستأنف عليهم بتعجيل الاستئناف خلال الميعاد المقرر وعدم الاكتفاء في هذا الخصوص بتقديم طلب التعجيل إلى قلم المحضرين في غضون هذا الميعاد . ولما كانت المادة ٣٠١ من قانون المرافعات السابق تنص على أن لكل ذي مصلحة من الخصوم في حالة عدم السير في الدعوى بفعل المدعى أو امتناعه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة متى انقضت سنة من آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضي ، فإن مؤدى ذلك أنه متى كان انقطاع الخصومة راجعاً لوفاة المدعى عليه أو من في حكمه كالمستأنف عليه — كما في صورة الدعوى — تعين على المدعى أو المستأنف في هذه الحالة أن يعلن ورثة خصمه المتوفى — مدعى عليهم كانوا أو مستأنفا عليهم — بقيام الخصومة بينه وبين مورثهم . ويكون عليه موالاة السير في إجراءاتها في مواجهتهم قبل انقضاء سنة ولا يعتبر جهل المدعى أو المستأنف بورثة خصمه وموطنهم عذراً مانعاً بل عليه هو البحث والتحري عنهم محافظة على مصالحته ، وعدم تعريض دعواه للسقوط بفعله أو امتناعه وإذ يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بسقوط الخصومة في الاستئناف على ما قرره من أنه قضى في ١٩٦٤/١/٢٦ بانقطاع سير الخصومة بوفاة السيدة نفيدة جورج يوهان وهي من بين المستأنف عليهم وأن اثنين من ورثتها وهما جوزفين وايفلين عزيزيغور قد أعلنتا بالتعجيل بعد أن اكتملت مدة السنة المقررة لسقوط الخصومة ، وأنهما قد تمسكتا بالدفع بالسقوط ، فإن الحكم يكون قد أصاب صحيح القانون ، ولا يجدى الطاعة ما أثارته من أنها أعلنت إحدى الوارثات "ماري عزيزيغور" بالتعجيل قبل انقضاء المدة ذلك أن المادة ٣٠٣ من قانون المرافعات السابق ، والتي تنطبق على واقعة الدعوى . . إذ نصت على أن طلب سقوط الخصومة يجب تقديمه ضد جميع المدعين أو المستأنفين وإلا كان غير مقبول ، وإذا قدمه أحد الخصوم استفاد منه الباقيون قد أفادت — مرتبطة بالنصوص السابقة عليها واللاحقة لها والواردة في ذات القانون والمتعلقة بسقوط الخصومة — بأنه يتعين قبول طلب الحكم بسقوط الخصومة الذي يقدم ضد المدعين أو المستأنفين جميعهم ممن لم يعلن بالتعجيل في الميعاد من المدعى عليهم أو المستأنف عليهم ولو كان الآخرون من هؤلاء قد أعلنوا في الميعاد ، لأنه لا يصح

أن يضار خصم من إجراء لم يتخذ في مواجهته ، وإنما اتخذ في مواجهة أحد زملائه ، ولأنه يشترط في الإجراء الذي ينم عن المضي في الخصومة فيقطع أجل سقوطها ويحول دون الحكم بالسقوط أن يكون قد اتخذ عند تعدد المدعى عليهم أو المستأنف عليهم في مواجهة هؤلاء جميعهم في الميعاد ، كما أفادت هذه النصوص بأن سقوط الخصومة يجب أن يكون شاملاً للعلاقة بين جميع الخصوم مدعين أو مدعى عليهم بحيث لا يتجزأ وإلا فانت حكته تأسيساً على أن الخصومة فيما يتعلق بسقوطها — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — في ظل قانون المرافعات السابق قبل إلغائه بقانون المرافعات الحالي برقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ — تعتبر وحدة لا تتجزأ ، ولو كان موضوعها قابلاً للتجزئة بطبيعته ، مما ينبئ عليه أنه إذا تمسك أحد المدعى عليهم أو المستأنف عليهم بسقوط الخصومة سقطت بالنسبة لباقي المدعى عليهم أو المستأنف عليهم .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : محمد نور الدين موسى ، واحد حسن هوكل ، وباس حلي عبد الحواد ،
وحسين زاكى .

(٢٥)

الطعن رقم ٥١٠ لسنة ٣٥ القضائية :

عقد . " آثار العقد " . نقل بحرى . " شرط التحكيم " .

آثار العقد لا تنصرف إلى الغير طالما لا تربطه صلة بأى من طرفيه . شرط التحكيم الوارد
في عقد البيع . لا يمتد أثره إلى الشركة الناقلة .

آثار العقد وفقا لنص المادة ١٤٥ من القانون المدنى لا تنصرف إلى الغير
الذى لم يكن طرفا فيه ولم تربطه صلة بأى من طرفيه ، سواء كانت هذه الآثار
حقا أم التزاما . وإذا كان يبين من تدوينات الحكم المطعون فيه أن الطاعنة
(المشتري) قد اتفقت مع الشركة البائعة بمقتضى عقد البيع المبرم بينهما على أن
كل نزاع ينشأ عن هذا العقد يكون الفصل فيه من اختصاص هيئة تحكيم ،
وإذا لم تكن الشركة الناقلة طرفا في هذا العقد ، وإنما تتحدد حقوقها والتزاماتها
على أساس عقد النقل المبرم بينها وبين الشركة البائعة ، فإن شرط التحكيم
الوارد في عقد البيع لا يمتد أثره إلى الشركة الناقلة ، ولا يجوز لها التمسك به عند
قيام النزاع بين هذه الأخيرة وبين الطاعنة (المشتري) ، وذلك تطبيقا لمبدأ القوة
الملزمة للعقود .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومائر الأوراق —
تتحصل في أن وزارة التموين — الطاعنة — أقامت الدعوى رقم ٢١٧٠ سنة ١٩٦٢
تجاري كلى القاهرة على الشركتين المطعون ضدتهما، وطلبت الحكم بإلزامهما متضامين
بأن يدفع لهما مبلغ ٥٠٠ ج كتعويض مؤقت . وقالت بيانا لدعواها إنه بتاريخ
١٦ أكتوبر سنة ١٩٦١ تعاقدت مع الشركة العامة للتجارة الداخلية ، التي حلت
محلها الشركة المطعون ضدّها الثانية على أن تبيعها كمية من الفول الحبشى بالمواصفات
والشروط المنصوص عليها في عقد البيع المبرم بينهما وأن الشركة البائعة قد تعاقدت
مع الشركة العربية المتحدة لأعمال النقل البحري " المطعون ضدّها الأولى " على
نقل البضاعة المباعة من الحبشة إلى ميناء السويس . وأنه تنفيذا لهذا التعاقد
قامت الشركة المطعون ضدّها الأولى بنقل البضاعة على إحدى السفن اليوغوسلافية
التي تمثلها باعتبارها وكالة عنها ، وإذ وصلت السفينة إلى ميناء السويس ، وتبين
للطاعنة عند تفريغ الشحنة أن بعض الأجوالة ممزقة وبها عجز ، فقد أقامت دعواها
بطلباتها السابقة . أجابت الشركة الناقلة المطعون ضدّها الأولى على الدعوى بأنها
أوفت بالتزاماتها كاملة بتسليمها الشحنة سليمة ، ودفعت الشركة البائعة بعدم
اختصاص المحكمة بنظر الدعوى تأسيسا على أن عقد البيع المبرم بينها وبين الطاعنة
قد نص فيه على طريق التحكيم ، لفض أى نزاع ينشأ عن تنفيذه كما دفعت بعدم
قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد الذى حدده قانون التجارة البحري في المسادتين
٢٧٤ ، ٢٧٥ . وبتاريخ ١٩ يونيو سنة ١٩٦٣ قضت محكمة أول درجة برفض
الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وباختصاصها بنظرها وبقبول الدفع
بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد . استأنفت الطاعنة هذا الحكم فيما قضى
به من قبول الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد وقيد الاستئناف برقم ٦٣٧
سنة ٨٠ ق القاهرة . ومحكمة الاستئناف حكمت في ٢٥ مايو سنة ١٩٦٥ بالقاء
الحكم المستأنف ، وبعدم قبول الدعوى قبل عرضها على التحكيم . طعنّت الطاعنة في هذا
الحكم بطريق النقض — وطلبت نقضه جزئيا فيما قضى به من عدم قبول الدعوى
وسماها قبل عرضها على التحكيم بالنسبة للشركة المطعون ضدّها الأولى " الشركة
الناقلة " وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الراى بنقض الحكم ، وبالجلسة المحددة
لنظره تمسكت النيابة بهذا الراى .

وحيث إن الطاعة تنعى بسبب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه، وفي بيان ذلك نقول إن الحكم قضى بعدم قبول الدعوى قبل عرضها على التحكيم بالنسبة للمطعون ضدها الأولى استنادا إلى أن عقد البيع المبرم بين الطاعة والشركة المطعون ضدها الثانية قد اشتمل على نص صريح يقضى بأن كل نزاع ينشأ عن هذا العقد يكون من اختصاص هيئة التحكيم . هذا في حين أن الشركة المطعون ضدها الأولى وهي الشركة الناقلة لم تكن طرفا في عقد البيع المذكور، وإنما أساس مسئوليتها هو عقد النقل، وإذا يقتصر الأثر الملزم للعقد على طرفيه، ولا ينصرف هذا الأثر إلى الغير الذي لم يكن طرفا فيه، ولا خلفا لأحد المتعاقدين وجعل الحكم أثر عقد البيع المبرم بين الطاعة والشركة المطعون ضدها الثانية منصرفا إلى الشركة الناقلة، وهي من الغير وذلك بإعمال شرط التحكيم الوارد فيه بالنسبة لها، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى سديد، ذلك أن آثار العقد وفقا لنص المادة ۱۴۵ من القانون المدني لا تنصرف إلى الغير الذي لم يكن طرفا فيه ولم تربطه صلة بأى من طرفيه سواء أكانت هذه الآثار حقا أم التزاما . لما كان ذلك وكان يبين من تدوينات الحكم المطعون فيه أن الطاعة قد انفتت مع الشركة البائعة — المطعون ضدها الثانية — بتقضى عقد البيع المبرم بينهما على أن كل نزاع ينشأ عن هذا العقد يكون الفصل فيه من اختصاص هيئة تحكيم، وإذا لم تكن الشركة الناقلة — المطعون ضدها الأولى — طرفا في هذا العقد ولما تتحدد حقوقها والتزاماتها على أساس عقد النقل المبرم بينها وبين الشركة البائعة، فإن شرط التحكيم الوارد في عقد البيع، لا يمتد أثره إلى الشركة الناقلة ولا يجوز التمسك به عند قيام النزاع بين هذه الأخيرة وبين الطاعة وذلك تطبيقا لمبدأ القوة الملزمة للعقد، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر إذ قضى بعدم قبول الدعوى قبل عرضها على هيئة التحكيم بالنسبة للمطعون ضدها الأولى استنادا إلى شرط التحكيم الوارد في عقد البيع المبرم بين الطاعة والمطعون ضدها الثانية، فإنه يكون قد خالف القانون، وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

جلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٧٠

رئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر مندى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين ، الدكتور محمد حافظ هريدى ، والسيد عبد المنعم العراف ، ومحمد صادق البشبيشى ،
وعلى عبد الرحمن .

(٢٦)

الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) قضاة . " تغير أحد أعضاء الهيئة " . دعوى .

إعادة سماع الدعوى وإجراءاتها عند تغير أحد أعضاء الهيئة . قاصر دلى حالة
انقضاء صفة القاضى أو زوال ولايته .

(ب) تزوير . " قبول دعوى التزوير الفرعية " . محكمة الموضوع . دعوى .
" المصلحة " .

قبول دعوى التزوير الفرعية . مرهون بأن تكون نتيجة فى النزاع
المطروح .

(جـ) حجز إدارى . " إجراءات التنفيذ على العقار " . تنفيذ عقارى . دعوى .
" المصلحة " .

تحديد قانون الحجز الإدارى لإجراءات التنفيذ على العقار والأشخاص الذين
يملكون بها ويصبحون مارقا فيها . مسمى العقار من المدين بمقتضى غير مدجل
ليس من بين هؤلاء . طلبه إبطال الإجراءات لا يحقق إلا مصلحة مادية وهى
والمصلحة المضملة لا تكفى لقبول الدعوى ، دامت لا تستند إلى حق يحرمه .

(د ، هـ) حجز إدارى . " الدعوى التى يفصل فيها على وجه السرعة " .
دعوى . " دعوى الاستحقاق " . إستئناف . تنفيذ عقارى .
قانون .

المنازعات الواردة بالمادة ٢٧ من القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ —
بشأن الحجز الإدارى — التى يفصل فيها على وجه السرعة وفقا لها ، هى التى ترفع

أثناء إجراءات الحجز وقبل إتمام البيع . عدم انطباق المادة ٢٧ على الدعاوى التي ترفع بأحقية المدعى للعقار أو المنقول الذي تم بيعه . قانون المرافعات هو الواجب التطبيق عليها . دعوى الاستحقاق التي يفصل فيها على وجه السرعة وفق المادة ٨٢ مرافعات هي التي ترفع من الغير أثناء إجراءات التنفيذ . الدعوى التي ترفع بعد التنفيذ ورسوم المزاو دعوى ملكية عادية . إستئناف حكمها يتم بهدئة وليس بتكاليف بالحضور . المادة ٤٠٥ مرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .

١ - تغيير أحد أعضاء الهيئة التي سمعت المرافعة والذي يستلزم إعادة سماع الدعوى وإعادة الإجراءات أمام الهيئة الجديدة، مقصور على التغيير الذي يترتب عليه إنقضاء صفة القاضي أو زوال ولايته، كالإستقالة والوفاة أو الرد والعزل والنقل، بعد تبليغه بالقرار الجمهوري الصادر بذلك، أما نقل القاضي أو نديه لمحكمة أخرى داخل دائرة اختصاص المحكمة الأصلية، فلا يحول دون اشتراكه في الأحكام الصادرة في الدعاوى التي سمع فيها المرافعة لعدم إنقطاع صلته بمحكمة الأصلية وإستمرار احتفاظه بصفته .

٢ - لا تقبل دعوى التزوير إلا بعد أن تنف المحكمة على ما يكون لها من أثر في النزاع المطروح ، فإن وجدته متبعا قبلت الدعوى وإلا قضت بعدم قبولها .

٣ - إجراءات الحجز والبيع الإداريين بمحكمة القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ ، في شأن الحجز الإداري وقد حدد قانون الحجز الإداري في المادة ٤٠ منه وما بعدها إجراءات التنفيذ على العقار ، وحدد الأشخاص الذين يعلنون بها ويصبحون بالتالي طرفا فيها ، ولما كان مشتري العقار من المدين بعقد غير مسجل ليس من بين هؤلاء فإن طلب الطامن - المشتري - لإبطال الإجراءات في هذه الحالة لن يحقق له إلا مصلحة مادية لا تكفي لقبول الدعوى مادامت لا تستند إلى حق يحبه القانون . ولا يجدي الطامن تمسكه بأن المصلحة المحتملة تكفي إذا كان الغرض من الطلب الاحتياط لدفع ضرر محقق ، لأن هذا النعي بدوره يفترض قيام حق تدعو الضرورة إلى حمايته .

٤ - مؤدى نص المادة ٢٧ من القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري أن المنازعات الواردة بها والتي يفصل فيها على وجه السرعة هي التي

ترفع أثناء إجراءات الججز ، وقبل إتمام البيع أما الدعاوى التي ترفع بأحقية المدعى للعقار أو المنقول الذي تم بيعه وببطلان إجراءات التنفيذ فلا ينطبق عليها ذلك النص، ويتمين الرجوع بشأنها إلى أحكام قانون المرافعات عملاً بالمادة ٧٥ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ .

٥ - المقرر في فقه قانون المرافعات أن المشرع يقصد بدعوى الاستحقاق التي تندرج في عموم نص المادة ٤٨٢ مرافعات ، الذي يقضى بأن " جميع المنازعات المتعلقة بالتنفيذ يحكم فيها على وجه المبررة " الدعوى التي ترفع من الغير أثناء إجراءات التنفيذ ويطلب فيها بطلان هذه الإجراءات مع استحقاق العقار المحجوز عليه كله أو بعضه ، أما الدعوى التي ترفع من الغير بعد انتهاء إجراءات التنفيذ وبعد رسو المزااد فتعتبر دعوى ملكية عادية تنظر بالطريق العادي ويعمل في شأنها بالقواعد الخاصة بالدعاوى العادية ويكون استئناف الحكم الصادر فيها طبقاً للمادة ٤٠٥ مرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ بمريضة تودع قلم كتاب المحكمة المختصة بنظره وليس بتكليف بالحضور .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الدكتور يونان مرقص - الطاعن - أقام الدعوى رقم ٦٧١ سنة ٥٩ كلى المنصورة ضد المطعون عليهم هذا الثالث والرابع طالبا الحكم ببطلان إجراءات الججز العقارى الموقع في ١٩٥٦/٢/٢ على العقار المبين بالصحيفة ، وبأحقية هذا العقار ، كما أقام الدعوى رقم ٨٠٥ سنة ٥٩ كلى المنصورة ضد المطعون عليهم الخمسة الأول طالبا الحكم برد وبطلان التوقيع المنسوب له على الورقتين المودعتين بحافظة المستندات المقدمة من مصاحبة الضرائب في الدعوى رقم ٤٢٠ سنة ٥٩

مستعجل المنصورة المؤرخة إحداهما في ١٩٥٦/١/٣٠ والثانية في ١٩٥٩/٧/٦ ، وقال شرحا لهاتين الدعوى إن مصلحة الضرائب أوقعت بتاريخ ١٩٥٦/٢/٢ حجزا عقاريا إداريا على قطعة الأرض موضوع الدعوى وفاء لضريبة الأرباح التجارية والصناعية والضريبة العامة على الأيراد المستعجلة في ذمة المرحوم زكي الشناوي وورثته ، ورسا مزاد هذه القطعة على الدكتور محمد عبده الجيار (المطعون عليه الخامس) بموجب محضر مؤرخ ١٩٥٩/٧/٦ ، بعد إجراءات باطلة ومخالفة للقانون . ولما كان المدعى قد اشترى هذه القطعة من محمد الشناوي بتاريخ ١٩٥٠/٥/٢ بمقد عرفى حكم بصحته ونفاذه في الدعوى رقم ٧٣٦ سنة ١٩٥٠ كلى المنصورة المسجلة صحيفتها في ١٩٥١/١٠/٨ ووضع يده عليها من تاريخ الشراء بوصفه مالكا لها وأقام عليها عدة مبان ومنشآت نقل تكليفها عليه حتى أن مصلحة الضرائب بعد أن أوقعت في سنة ١٩٥٤ حجزا على هذه القطعة وفاء لها في ذمة المدينين تنازلت عنه بإقرار رسمى بمكتب الشهر العقارى ، ولما عادت وأوقعت في ١٩٥٦/٢/٢ الحجز المدعى ببطلانه ، أقام عليها الدعوى رقم ٢٨٩ سنة ١٩٥٩ مستعجل المنصورة طالبا عدم الاعتداد به وإيقاف البيع ولكمما استمرت في التنفيذ حتى رسا المزاد على المطعون عليه الخامس ولما شرعت مصلحة في تسليم العقار للراعى عليه المزاد استشكل في التنفيذ بالدعوى رقم ٤٢٠ سنة ٥٩ مستعجل بندر المنصورة ، وفيها قدمت مصلحة الضرائب ضمن مستنداتها خطابا مرسلها منها إلى مأمور قسم ثانى بندر المنصورة ، تطلب فيه إعلانه بمحضر الحجز العقارى ونسبت إليه التوقيع على هذا الخطاب في ١٩٥٦/٨/٢٦ بما يفيد استلامه صورة هذا المحضر ، وقدمت ضمن تلك المستندات كذلك محضر جلسة رسو المزاد المؤرخ ١٩٥٩/٧/٦ وعليه توقيع مزور للعقيد حسن محمود رئيس لجنة البيع . ولما كانت مصلحة الضرائب لم تعلنه بإجراءات الحجز والبيع رغم كونه مالكا أوفى القليل حائزا للعقار ، وكانت لم تقم بإجراء النشر طبقا للقانون فقد رفع الدعوى المشار إليهما بطلباته سالفة البيان وطلب الحاضر عن المطعون عليهم الثلاثة الأول رفض الدعوى لانعدام مصلحة موظفى قسم بندر المنصورة وموظفى مصلحة الضرائب في تزوير إمضاء الطاعن على ورقة الإعلان أو تزوير محضر رسو المزاد ، بينما رفع المطعون عليه الخامس بعدم قبول الدعوى لرفعهما من غير ذى صفة لأن الطاعن ليس بمالك أو حائز للعقار ولا صفة له بالتالى فى الطعن ببطلان إجراءات الحجز والبيع .

وفي ۱۹۶۲/۱/۲ حكمت المحكمة (أولاً) برفض الشق الأول من طلبات المدعى (الطاعن) وهو طالب الحكم بأحقية للعقار موضوع الدعوى. (ثانياً) بعدم قبول باقي طلبات المدعى. (ثالثاً) بإلزامه المصروفات و ۲۰۰ قرش مقابل أتعاب المحاماة. استأنف الطاعن هذا الحكم بعريضة قدمها لعل كتاب محكمة استئناف المنصورة. وقيد استئنائه برقم ۸۵ سنة ۲۴ ق. وفي ۱۹۶۵/۴/۶ حكمت المحكمة (أولاً) بإعلان استئناف الحكم المستأنف للشق المتعلق فيه بالدعوى رقم ۶۷۱ سنة ۵۹ كلى المنصورة (ثانياً) قبول الاستئناف شكلاً بالنسبة للشق المتعلق فيه بالدعوى رقم ۸۰۵ سنة ۱۹۵۹ كلى المنصورة ورفضه موضوعاً. (ثالثاً) بإلزام المستأنف المصروفات وعشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة. طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها قبول الطعن في خصوص الوجه الأول من السبب الثاني، وبالحلقة المحددة لنظره تمسكت النيابة بهذا الرأي.

وحيث إن حاصل السبب الأول بطلان الحكم المطعون فيه، ذلك أن السيد المستشار محمد ماهر كان أحد أعضاء الهيئة التي سمعت المرافعة في الدعوى واشترك في الحكم الصادر فيها رغم نقله للعمل ببور سعيد أثناء فترة حجز القضية للحكم ولما كان النقل يستتبع زوال ولاية القاضي ولا يعتبر في حكم المسادة ۳۴۲ مرافعات من الموانع المسادية، التي تجيز الاستغناء عن حضور القاضي تلاوة الحكم اكتفاء بالتوقيع على مسودته، فإن اشتراكه في الحكم بعد زوال ولايته يكون مبطلاً له.

وحيث إن هذا النقص مردود ذلك بأن تغير أحد أعضاء الهيئة التي سمعت المرافعة والذي يستلزم إعادة سماع الدعوى وإعادة الإجراءات أمام الهيئة الجديدة مقصور على التغير الذي يترتب عليه انتفاء صفة القاضي أو زوال ولايته كالاستقالة والوفاة أو الرد والعزل والنقل بعد تبليغه بالقرار الجمهوري الصادر بذلك، أما نقل القاضي أو نديه لمحكمة أخرى داخل دائرة اختصاص المحكمة الأصلية، فلا يحول دون اشتراكه في الأحكام الصادرة في الدعوى التي سمع فيها المرافعة لعدم انقطاع صلته بمحكمة الأصلية واستمرار احتفاظه بصفته. لما كان ذلك وكان الثابت أن السيد المستشار محمد ماهر الذي سمع المرافعة ووقع مسودة الحكم المطعون فيه

لعدم تمكنه من حضور تلاوته ظل عاملاً بمحكمة استئناف المنصورة التي تشمل دائرة اختصاصها مدينة بورسعيد التي نقل إليها بقرار من الجمعية العمومية لمستشاري تلك المحكمة ، فإن اشترأ كه في الحكم المطعون فيه الذي تضمن وجود المانع من حضور تلاوته وقيامه بالتوقيع على مسودته يكونان مطابقين للقانون و يكون النهي بإعلان الحكم المطعون فيه على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون من خمسة وجوه يقول الطاعن في بيان الوجهين الثاني والثالث منها أن الحكم قضى بعدم قبوله طلباته في الدعوى رقم ٨٠٥ سنة ١٩٥٩ استناداً إلى أنه وإن كانت له مصلحة اقتصادية إلا أن هذه المصلحة لا تكفي لقبول طلباته ، وأن الورقة الأولى لم تعد إلا للاحتجاج بها على ورثة المدين المتزوجة ملكيته دون الطاعن وأن الورقة الثانية وهي محضر مرسى المزايد لا يحتاج بها إلا على المدين أو الحائز أو الكفيل العيني والدائنين الحائزين أو المعتبرين طرفاً في الإجراءات وأصحاب الحقوق العينية المسجلة حقوقهم قبل تنبيه نزع الملكية والطاعن ليس واحداً من هؤلاء . هذا في حين أن المصلحة المحتملة تكفي لقبول الطلب إذا كان الغرض منه الاحتياط لدفع ضرر محقق ، كالضرر الذي يهدد الطاعن من الإجراءات الباطلة منازع النزاع كما أورد الطاعن في مذكرته أن له مصلحة قانونية ظاهرة في الاعتراض على إجراءات التنفيذ وفي الطعن بتزوير ورقة إعلان الحجز ومحضر مرسى المزايد ، لأنه وضع يده على العقار موضوع الدعوى بمقتضى عقد بيع صادر له من أحد ورثة المدين المتزوج ملكيته ولا عبرة بما قرره الحكم في هذا الخصوص من أنه ليس مالكا أو حائزا للعقار المبيع أو لأنه ليس صاحب حق عيني مسجل عليه ذلك أن المنازعة إنما يحكمها تشريع الضرائب دون القانون الخاص ومصلحة الضرائب في نظر هذا التشريع ليست من الغير بالنسبة للمول أو لمن تعامل معه ، فيحتاج عليها بما يصح الاحتجاج به عليه من تصرفات ، بصرف النظر عما إذا كان التصرف مسجلاً أم غير مسجل ، كما أن قانون الحجز الإداري جعل واضح اليد دون غيره محل الاعتبار فنص في المادة ٤٠ على إعلان المدين في شخص واضح اليد أياً كانت صفته في حين أن قانون المرافعات لا يعترف إلا بالمدين أو الحائز ويوجب إعلان المدين لشخصه أو في موطنه .

وحيث إن هذا النعى غير مديد ، ذلك أن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إليه في أسبابه ، قضى بعدم قبول دعوى التزوير ، استنادا إلى أن شرط المصلحة وهو خشية رافعها من أن يحتج عليه بالورقة المزورة غير متوافرا ، إذ أن الورقة الأولى وهي كتاب مصلحة الضرائب المؤرخ ١٩٥٦/٦/٣٠ المرسل إلى مأمور قسم ثانى بندر المنصورة بتكليفه بتسليم صورة محضر المحضر العقارى المؤرخ ١٩٥٦/٢/٢ المرفقة به إلى الدكتور يونان مرقص (الطاعن) وقد نسب إليه إنه وقع على هذا الخطاب بالاستلام ، فإن هذه الورقة لم تعد أصلا للاحتجاج بها عليه وإنما قصد بها الاحتجاج على ورثة المدين المتروعة ملكيته إداريا والذين تم إعلانهم في شخص واضح اليد على العقار المحجوز تطبيقا لنص المادة ٤٢ من القانون ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ ، فى شأن المحضر الإدارى ، أما بالنسبة للورقة الثانية وهي محضر مرمى المزاد الذى أقر كل من مصلحة الضرائب الحاجزة وورثة المدين المتروعة ملكيته والراسى عليه المزاد بصحته فإنه لم يعد للاحتجاج به على الطاعن لأنه لم يكن طرفا فى الإجراءات ، وهذا الذى استند إليه الحكم لا مخالفة فيه للقانون ذلك إن دعوى التزوير لا تقبل إلا بعد أن تقف المحكمة على ما يكون لها من أثر فى النزاع المطروح فإن وجدته متجا قبلت الدعوى ، وإلا قضت بعدم قبولها ، ولما كانت المحكمة قد خلصت إلى أن الطاعن لم يكن طرفا فى الإجراءات وأن القصد من تسليم محضر المحجز كان مجرد إهلام ورثة المدين فى شخصه بصفته واضح اليد الظاهر على العقار المحجوز ، فإنها لا تكون قد خالفت القانون . ولا عبرة بما يثيره الطاعن من أن تصرفات الممول المدين تنفذ فى حق مصلحة الضرائب وبأنها لا تعتبر من الغير بالنسبة له طبقا للتشريع الضرائبى الذى يتميز بأحكامه عن القانون الخاص لأن الذى يحكم إجراءات المحجز والبيع الإداريين ليس التشريع الضرائبى ، وإنما القانون رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ فى شأن المحجز الإدارى وإذا كان هذا القانون قد أوضح فى المادة ٤٠ وما بعدها إجراءات التنفيذ على العقار وحدد الأشخاص الذين يعلنون بها ويصبحون بالتالى طرفا فيها وكان مشترى العقار من المدين بعقد غير مسجل ليس من بين هؤلاء فإن طلب الطاعن إبطال الإجراءات فى هذه الحالة لن يحقق له إلا مصلحة مادية لا تكفى لقبول الدعوى ما دامت لا تستند إلى حق يحميه القانون ولا يجدى الطاعن تمسكه ، بأن المصلحة

المحتملة تكفى إذا كان الغرض من الطلب الاحتياط لدفع ضرر محقق ، لأن هذا النعى بدوره يفترض قيام حق تدعو الضرورة إلى حمايته .

وحيث إن حاصل الوجه الأول من السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه قضى ببطلان استئناف الحكم الابتدائى فى شقة المتعلق بالدعوى رقم ٦٧١ سنة ١٩٥٩ كلى المنصورة بمقولة إنها تهدف إلى بطلان إجراءات التنفيذ العقارى ، ويعتبر بالتالى من منازعات التنفيذ التى يفصل فيها على وجه السرعة طبقا للمادتين ٢٧ ، ٧٢ من القانون رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ ، بشأن الحجز الإدارى وأنه كان يتعين رفع استئناف الحكم الصادر فيها بطريق التكليف بالحضور طبقا للمادة ٤٠٥ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ وهذا الذى قرره الحكم خطأ ، ومخالفة للقانون ذلك أن المادة ٢٧ من قانون الحجز الإدارى التى استند إليها الحكم قاصرة على المنازعات التى ترفع قبل إتمام البيع الجبرى وتهدف إلى وقف إجراءاته ، وإذا كانت الدعوى الحالية ، لم تستهدف وقف إجراءات البيع بل بطلان إجراءات التنفيذ والحكم بأحقية الطاعن للعتار بعد تمام البيع ورسوم المزايدة على المطعون عليه الخامس فإنها تكون دعوى استحقاق أصلية تنظر بالطريق العادى ويكون استئنافه الحكم الصادر فيها قبل العمل بالقانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٦٢ بمريضة قدمت لقلم الكتاب صحيحا ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه ببطلانه على أساس أنه كان يجب رفعه بتكليف بالحضور فإنه يكون مخطئا فى القانون .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه ببطلان الاستئناف على قوله "وحيث إنه لما كانت الدعوى ٦٧١ سنة ١٩٥٩ تهدف إلى بطلان إجراءات التنفيذ الإدارى لمخالفتها للقانون استنادا إلى الأسباب التى صاقها المستأنف ومن ثم فقد تكاملت لها عناصر المنازعة فى صحة الإجراءات التى أشارت إليها المادة ٢٧ من قانون الحجز الإدارى ويستوى فى ذلك رفعها أثناء إجراءات الحجز والبيع أم بعدها ذلك أن نص المادة المذكورة جاء تطبيقا من كل قيد ، وورد لاحقا على مواد البيع وإعادته والتقرير بزيادة العشر وتحرير محضر البيع وشموره وتوزيع الثمن وتسويته ، وذلك ليمرر حكمه عليها جميعا " وهذا الذى قرره الحكم وأقام عليه قضاءه خطأ ومخالفة للقانون ذلك أن المادة ٢٧

من القانون رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ ، بشأن المجز الإدارى والذي تقضى المادة ٧٣ منه بسريان حكمها على المنازعات القضائية الخاصة ببيع العقار ، إذ نصت على أنه "لا توقف إجراءات المجز والبيع الإداريين بسبب منازعات قضائية تتعلق بأصل المطلوبات أو بصحة المجز أو بالاستدعاء المبرر الحاجز وقف إجراءات البيع أو يودع المنازع قيمة المطلوبات المحجوز من أجلها والمصرفات خزانة الجهة الإدارية طالبة المجز ، وأوردت بشأن هذه المنازعات الأحكام المتعلقة بطريقة رفعها وإجراءات السير فيها والفصل فيها على وجه السرعة ، تكون قد دلت على أن المنازعات الواردة بها هي التي ترفع أثناء إجراءات المجز وقبل تمام البيع ، أما الدعاوى التي ترفع بأحقية المدعى للعقار أو المنقول الذي تم بيعه وببطلان إجراءات التنفيذ ، فلا ينطبق عليها ذلك النص ، ويتعين الرجوع بشأنها إلى أحكام قانون المرافعات عملاً بالمادة ٧٥ من القانون رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ . ولما كان المقرر في فقه ذلك القانون أن المشرع يقصد بدعوى الاستحقاق التي تندرج في عموم نص المادة ٤٨٢ من قانون المرافعات الذي يقضى بأن "جميع المنازعات المتعلقة بالتنفيذ يحكم فيها على وجه السرعة " الدعوى التي ترفع من الغير أثناء إجراءات التنفيذ ، ويطلب فيها بطلان هذه الإجراءات مع استحقاق العقار المحجوز عليه كله أو بعضه وكانت الدعوى التي ترفع من الغير بعد انتهاء إجراءات التنفيذ وبعد رسو المزاد تعتبر دعوى ملكية عادية ، تنظر بالطريق العادى ويعمل في شأنها بالقواعد الخاصة بالدعاوى العادية فإنه لا يكون هناك ثمة وجه لقول الحكم المطعون فيه بأن نص المادة ٢٧ من قانون المجز الإدارى قد جاء تطبيقاً من كل قيد ولاحقاً على مواد البيع ، وإعادته طالما كان هذا النص — على ما ورد بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ — مأخوذاً من أحكام قانون المرافعات الخاصة بأشكال التنفيذ وسائر المنازعات المتعلقة به ، كدعاوى الاسترداد ودعاوى الاستحقاق الفرعية ، وذلك بعد تعديلها بما يتفق والسرعة والضمان الواجب توافرها في المجز الإدارية . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الطاعن رفع الدعوى بأحقية للعقار بعد انتهاء إجراءات التنفيذ ورسو المزاد على المطعون عليه الخامس ، فإنها تكون دعوى استحقاق أصلية تنظر بالطريق العادى ويكون استئناف الحكم الصادر فيها طبقاً للمادة ٤٠٥ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون

رقم ١٠٠ سنة ١٩٦٢ ، بعريضة تودع فلم كتاب المحكمة المختصة بنظره وليس بتكليف بالحضور . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وقضى ببطلان الاستئناف المرفوع بعريضة ، على أساس أنها منازعة في التنفيذ وإن استئناف الحكم الصادر فيها يجب أن يكون بتكليف بالحضور ، فإنه يكون مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث الوجهين الرابع والخامس الواردين لسبب النعي .

جلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هنسدي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم العراف ، ومحمد صدق البشبيشي ،
وعلى عبد الرحمن .

(٢٧)

الطعن رقم ٣٤٠ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) قضية . ” تغيير أحد أعضاء الهيئة ” . دهوى .

تغيير أحد أعضاء الهيئة التي يوجب إعادة الإجراءات ، هو التغيير الذي يترتب
عليه إنتفاء صفة القاضي أو زوال ولايته . فقل القاضي أو نذبه بمحكمة أخرى
داخل دائرة اختصاص المحكمة الأصلية لا يوجب ذلك .

(ب) حكم . ” الطعن في الأحكام ” . ” الأحكام الجائز الطعن فيها ” .

قضاء المحكمة ليس هو المنطوق وحده ، وإنما هو ذات القول الفصل في النزاع
أو في جزء منه أما كان موضعه ، سواء في الأسباب أو في المنطوق . الفصل القطعي
في جزء من النزاع في أسباب الحكم . جواز الطعن فيه استتلا .

(ج) حكم . ” عيوب التدليل ” . ” قصور ” . ” ما لا يعد كذلك ” .
قوة الأمر المفضى . إستئناف .

إغفال محكمة الإستئناف الرد على دفاع متعلق بقضاء سابق ، حاز قوة الأمر المفضى
فيل رجع الإستئناف . لا قصور .

(د) محكمة الموضوع . ” سلطتها في تقدير عمل الخبير ” . خبرة .

عدم إلزام محكمة الموضوع بإجابة المصوم بتعيين خير مرجح متى وجدت
في تقدير الخبير المتسبب ومن القرائن الأخرى ، ما يكفي لإقناعها بالرأى الذي
اقتت إليه .

١ - تغيير أحد أعضاء الهيئة التي سمعت المرافعة والذي يستلزم إعادة الإجراءات أمام الهيئة الجديدة هو التغيير الذي يترتب عليه إنتفاء صفة القاضي، أو زوال ولايته، كالاستقالة والوفاة والرد والعزل أو النقل بعد تبليغه بالقرار الجمهوري المتضمن نقله، أما نقل القاضي أو نفيه بمحكمة أخرى داخل دائرة اختصاص المحكمة الأصلية، فلا يحول دون اشتراكه في الأحكام الصادرة في الدعاوى التي سمع فيها المرافعة، لعدم إنقطاع صلته بتلك المحكمة واستمرار احتفاظه بصفته .

٢ - قضاء المحكمة ليس هو المنطوق وحده، وإنما هو ذات القول الفصل في النزاع أو في جزء منه، أي كان موضعه سواء في الأسباب أو في المنطوق، وإذا كان يبين من الحكم الصادر بنسب خبر أنه فصل في أسبابه في موضوع الملكية واستحقاق الربيع وطلب الإزالة، فإنه بذلك يكون حكماً قطعياً في تلك المسائل وتمهيداً بالنسبة لنسب الخبر، مما يجوز الطعن فيه إستقلالاً في خصوص شفه القطعي في المواعيد المحددة قانوناً وإلا سقط الحق في الطعن .

٣ - متى كانت الطاعن لم يستأنف ما ورد في حكم نسب خبر من قضاء قطعي بشأن تطبيق أحكام قواعد الإلتصاق، إلى أن انقضى ميعاد الإستئناف وحاز هذا القضاء قوة الشيء المحكوم فيه فإنه ما كان لمحكمة الإستئناف أن تتعرض لبحث هذا القضاء السابق، الذي حاز قوة الأمر المقضي قبل رفع الإستئناف، وإنما هي ملزمة باتباع هذا القضاء والتقيده به، ومن ثم فإن إغفالها الرد على ما أثاره الطاعن أمامها في هذا الخصوص، لا يعتبر قصوراً مبطلاً للحكم .

٤ - محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة الخصوم إلى طلب تعيين خبر مرجع، متى كانت قد وجدت في تقرير الخبر المشتدب ومن الفرائض الأخرى ما يكفي لإقناعها بالرأى الذي انتهت إليه، وكان لها في حدود سلطتها التقديرية أن تأخذ بتقرير الخبر كله أو بهضه طبقاً لما تظمن إليه في قضائها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن الدكتور محمد عبده الجبار أقام الدعوى رقم ٧ سنة ١٩٦٠ كلى المنصورة ضد الدكتور يونان مرقص يطلب فيها الحكم بإزالة ما أحدثه من مبان ومنشآت على الأرض القضاء المملوكة له فى خلال أسبوع من تاريخ النطق بالحكم، وإلا قام بإزالتها بمصاريف يرجع بها عليه، وبإلزامه كذلك بأن يدفع له قيمة الربيع بواقع ١٠٠ ج شهريا من يوم ١٩٥٩/٧/٦ حتى تمام الإزالة، وقال شرحا للدعوى إنه فى التاريخ المشار إليه رسا عليه مزاد القطعة المذكورة رغم تسجيل محضر المزاد فى ١٩٥٩/١٢/٢٦، وظهور عند التسليم أن المدعى عليه أحدث بها المباني والمنشآت التى يطلب إزالتها، فأقام هذه الدعوى بالطلبات سالفة البيان . وطلب المدعى عليه رفض الدعوى بنقولة إنه اشترى الأرض موضوع النزاع من الأستاذ سعد الشاوى بعقد ابتدائي حكم بصحته ونفاذه فى الدعوى رقم ٧٣٦ سنة ٥٠ كلى المنصورة وأصبح هذا الحكم نهائيا بفوات ميعاد الطعن فيه، وإذا كان من حقه إقامة المنشآت عليها . فإنه لا يحق للمدعى طاب إزالتها إلا بعد دفع مبلغ يساوى ما زاد فى ثمن الأرض بسببها طبقا للمادتين ٩٢٥ ، ٩٢٦ من القانون المدنى . وفى ١٩٦٢/١/٢ حكمت المحكمة بنذب خبير للانتقال إلى الأرض موضوع النزاع ومعاينتها وإجراء مقاسمها وتقدير قيمتها وقيمة ما زاد فى ثمنها بسبب إقامة المباني والمنشآت المقامة عليها وتقدير قيمة ما أنفق المدعى عليه فى إقامتها وتقدير قيمة ربيع الأرض موضوع النزاع . وبعد صدور هذا الحكم أقام المدعى عليه الدعوى رقم ٥٣٢ سنة ١٩٦٢ كلى المنصورة ضد المدعى عليه وكل من محمد أبو المعاطى والحسينى أحمد شعبان — المطعون عليهما الثانى والثالث — طالبا الحكم بعدم تأثير عقود الإيجار المحررة بينهم فى حقه — فأمرت المحكمة بضم هذه الدعوى إلى الدعوى المنظورة ، وبعد أن قدم الخبير تقريره دلت بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٣ فحكمت (١) فى الدعوى رقم ٧ لسنة ١٩٦٠ كلى المنصورة بأحقية المدعى (المطعون عليه

(الأول) في ملكية المباني والمنشآت القائمة على الأرض المبينة بصحيفة الدعوى مقابل أن يدفع للدعى عليه (الطاعن) مبلغ ١٨٣٦ ج ، وبإلزام المدعى عليه بأن يدفع للدعى قيمة الربيع من ١٩٥٩/١٢/٢٦ حتى اليوم بواقع ٣٤٤ ج و ٢٥٠ م في السنة .

(ب) وفي الدعوى رقم ٥٣٢ لسنة ١٩٦٢ كلى المنصورة برفضها . استأنف المدعى عليه هذا الحكم والحكم السابق صدوره في ١٩٦٢/١/٢ لدى محكمة استئناف المنصورة طالبا إلغاءهما والقضاء برفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٤٨ سنة ١٥ ق ، كما استأنفهما المدعى بالاستئناف رقم ٢٥٤ سنة ١٥ ق طالبا القضاء بإزالة ما أحدثه المدعى عليه من مبان ، واحتياطيا باعتباره مالكا للباني دون مقابل ، إذا لم يقيم المدعى عليه بترعها في خلال شهر من تاريخ النطق بالحكم ، كما استأنف المدعى الحكم الصادر برفض الدعوى رقم ٥٣٢ لسنة ١٩٦٢ بالاستئناف رقم ٢٥٣ سنة ١٥ ق طالبا إلغاءه والقضاء له بالطلبات الواردة بصحيفة إفتتاح الدعوى ، وبعد أن قررت المحكمة ضم الاستئنافين الآخرين إلى الاستئناف رقم ٢٤٨ سنة ١٥ ق حكمت في ١٩٦٥/٤/٦ بسقوط حق المستأنفين في الطعن على الحكم الصادر بجلسة ١٩٦٢/١/٢ في الاستئنافين رقمي ٢٤٨ و ١٥/٢٥٤ ق بالنسبة لما اتهمت به الخصومة في شأن الملكية والاستحقاق في الربيع وفي طلب الإزالة وبقبولهما شكلا بالنسبة للطعن الوارد فيهما على الحكم الصادر في ١٩٦٣/٤/٢٣ وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف وبقبول الاستئناف رقم ١٥/٢٥٣ ق شكلا وقبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستأنف (المطعون عليه الأول) بكافة طرق الإثبات القانونية أن عقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٢/٣/٣٠ الصادر من المستأنف عليه الأول (الطاعن) إلى المستأنف عليه الثاني بتأجير مباني سينما النصر والثابت التاريخ في ١٩٦٢/٤/٩ والمحول من الدكتور يونان إلى المستأنف عليه الثالث والمطعون عليه الثالث حرز بطريق التواطؤ بينهم للإضرار به ، وصرحت للمستأنف عليهم النفي بذات الطرق - طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير طلب فيه قبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والحكم أصليا (أولا) بقبول الاستئناف رقم ١٥/٢٤٨ قضائية شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم الابتدائي رقم ٧ لسنة ١٩٦١ كلى

المنصورة ورفض دعوى المطعون ضده الأول (ثانيا) برفض الاستئناف رقم ١٥/٢٥٤ ق (ثالثا) وفي الاستئناف رقم ١٥/٢٥٣ ق برفضه وتأيد الحكم الابتدائي رقم ٥٣٢ سنة ٦٢ كلى المنصورة واحتياطيا : بإحالة الدعوى إلى محكمة استئناف المنصورة للفصل فيها مجددا . وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى في الاستئناف رقم ١٥/٢٥٣ ق بإحالة الدعوى إلى التحقيق وكان هذا الحكم لا يعتبر منبها للخصومة كلها أو بعضها ، فإن الطعن فيه لا يجوز إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع عملا بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات ويتعين لذلك القضاء بعدم جواز الطعن بالنسبة للحكم الصادر في الاستئناف المشار إليه ، وفيما عدا ذلك فإن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكائية .

حيث إن الطعن أقيم على سببين حاصل الأول منهما بطلان الحكم المطعون فيه ذلك أن السيد المستشار محمد ماهر كان أحد أعضاء الهيئة التي سمعت المرافعة في الدعوى وقد اشترك في الحكم الصادر فيها رغم نقله للعمل ببور سعيد أثناء فترة حجز القضية للحكم ، ولما كان النقل يستتبع زوال ولاية القاضي ولا يعتبر في حكم المادة ٣٤٢ من قانون المرافعات من الموانع المسادية التي تجوز الاستغناء عن حضور القاضي تلاوة الحكم اكتفاء بالتوقيع على مسودته ، فإن اشتراكه في الحكم بعد زوال ولايته يكون مبطلا له .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن تغيير أحد أعضاء الهيئة التي سمعت المرافعة والذي يستلزم إعادة الإجراءات أمام الهيئة الجديدة ، هو التغيير الذي يترتب عليه انتفاء صفة القاضي ، أو زوال ولايته كالاستقالة والوفاة والرد والعزل أو النقل بعد تبليغه بالقرار الجمهوري المتضمن نقله أما نقل القاضي أو نفيه بمحكمة أخرى داخل دائرة اختصاص دائرة محكمته الأصلية فلا يحول دون اشتراكه في الأحكام الصادرة في الدعوى التي سمع فيها المرافعة لعدم انقطاع صلته بتلك المحكمة واستمرار احتفاظه بصفته ، لما كان ذلك وكان الثابت أن السيد / المستشار محمد ماهر الذي سمع المرافعة ووقع على مسودة الحكم المطعون فيه ، لعدم تمكنه من حضور تلاوته ، ظل مقيدا بمحكمة استئناف المنصورة التي تشمل دائرة اختصاصها مدينة بورسعيد

التي نقل إليها بقرار الجمعية العمومية لمستشاري المحكمة ، فإن اشتراكه في الحكم المطعون فيه الذي تضمن وجود المانع من حضور تلاوته وقيامه بالتوقيع على مسودته يكون مطابقا للقانون ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثاني ، أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وتأويله وشابه القصور من وجوه (أولها) تقريره بأن الحكم الصادر من محكمة أول درجة يندب خبير قد فصل في أسبابه في بعض موضوعات الخصومة وأصبح نهائيا لعدم رفع استئناف عنه ، ورتب على ذلك سقوط حق الطعن في استئنافه ، في حين أن ذلك الحكم مجرد حكم تمهيدى لا يقيد المحكمة التي أصدرته ولا يجوز الطعن فيه استقلا عملا بنص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات — (وثانيها) أن محكمة أول درجة قضت بندب خبير لمباشرة المأمورية المبينة بمنطوق حكمها الصادر في ١٩٦٢/١/٢ على ضوء المادة ٩٢٥ — من القانون المدني — الخاصة بأحكام فواعد الانعقاد مع أن ما يطبق هذه الفواعد ألا يوجد إذن صريح أو ضمنى من مالك الأرض للباني ، أما المشتري بعقد غير مسجل ، فإن لديه إذنا ضميا من البائع بالارتفاع بالعين ويعتبر البناء الذي يقيمه المشتري عقارا مستقلا من الأرض ولما خالفها من أقامه على سبيل البقاء والقرار ، وبالرغم من تمسك الطاعن بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع ، فإن الحكم الابتدائي ومن بعده الحكم المطعون فيه لم يناقشا هذا الدفاع ولم يردا عليه وهو ما يعيبهما بالقصور . (وثالثها) أن محكمة أول درجة لم تأخذ بتقرير الخبير المنتدب ولا بالتقرير الاستشاري الذي تكفل بتنفيذه ، وكان يتعين عليها في هذه الحالة ندب خبير مرشح ، إلا أنها لم تفعل وجعلت من نفسها خبيرا في الدعوى وقامت بتخمين القيمة المستحقة للمباني دون أن تنتقل إليها بجاء تقديرها أقل مما ارتضاه المطعون عليه الأول ورفضه الطاعن ، هذا إلى أن المحكمة إذا اعتمدت قيمة الريع حسبما وردت بتقرير الخبير المنتدب رغم تخفيضها ثمن المباني تكون قد ناقضت نفسها ذلك أن تقدير الريع بمعرفة الخبير تم على أساس أن قيمة المباني ٢٦٠٠ ج وأيس ١٨٣٦ ج وهو المبلغ الذي قدرته المحكمة على سبيل الظن والاحتمال . وما كان هذا التناقض مما يبطل حكمها فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييده يكون باطلا كذلك .

وحيث إن هذا النعي مردود في الوجه (الأول) منه ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بسقوط حق الطاعن في الاستئناف على قوله "إن الذي يبين من طلبات الخصوم ومن الأسباب المتصلة بمنطوق الحكم اتصالا غير قابل للتجزئة والمترتب عليها إجراءات إثبات المأمورية أن الحكم الصادر بجلدة ۱۹۶۲/۱/۲ قد أنهى الخصومة في طلب الملكية باعتبارها مسألة أولية للريع ، كما أنهى الخصومة في طلب استحقاق الريع ولو لم يحدد مقداره وكذلك في طلب الإزالة إذ رفضه ضمنا وبذلك يكون قد انحسم بهذا الحكم بعض موضوعات الخصومة ، والحكم بهذه المثابة يكون قابلا للطعن المباشر ولا يحول دون ذلك أن يكون منطوقه قد اشتمل على أمر بنذب خبير طالما أن أسبابه المتصلة بهذا المنطوق قد اشتملت على قضاء قطعي أنهى الخصومة في بعضها ، وكان ارتباط الأسباب بالمنطوق ارتباطا وثيقا لا يقبل التجزئة " وهذا الذي قرره الحكم لا يخالف فيه للقانون ، ذلك أن قضاء المحكمة ليس هو المنطوق وحده وإنما هو ذات القول الفصل في النزاع أو في جزء منه أيا كان موضعه سواء في الأسباب أو في المنطوق ، وإذا كان يبين مما أورده الحكم المطعون فيه أن الحكم الصادر بجلدة ۱۹۶۲/۱/۲ ، وإن قضى في منطوقه بنذب خبير لتقدير الريع ، إلا أنه لم يصل لهذه النتيجة إلا بعد أن فصل في أسبابه في موضوع الملكية واستحقاق الريع وطلب الإزالة ، وبذلك يكون حكما قطعيا في تلك المسائل وتمهيدا بالنسبة لنذب الخبير ، مما يجوز الطعن فيه استقلالاً في خصوص شقه القطعي في المواعيد المحددة قانوناً وإلا سقط الحق في الطعن والنعي في الوجه (الثاني) مردود بأنه لما كان الطاعن لم يستأنف الحكم الصادر بجلدة ۱۹۶۲/۱/۲ فيما ورد به من قضاء قطعي بشأن تطبيق أحكام قواعد الانصاق إلى أن انقضى ميعاد الاستئناف وحاز هذا القضاء قوة الشيء المحكوم فيه ، فإنه ما كان لمحكمة الاستئناف أن تتعرض لبحث هذا القضاء السابق الذي حاز قوة الأمر المقضى قبل رفع الاستئناف ، وإنما هي ملزمة باتباع هذا القضاء والتقيده به ، ومن ثم فإن إغفالها الرد على ما أثاره الطاعن أمامها في هذا الخصوص لا يعتبر قصورا مبطلاً للحكم .

والنعي في الوجه (الثالث) مردود بأن الحكم المطعون فيه بعد أن عرض لتقرير الخبير وذكر الأسس التي بنى عليها تقديره ثمن الأرض ، خلاص إلى أن هذه الأسس من شأنها أن تدحض المثالب التي وجهها المستأنف (الطاعن) إلى التقرير

في السبب الثاني من أسباب استئنائه وتقنع المحكمة بأن الخبير قام بأداء المهمة التي نيّطت به على أسس من الواقع الذي عاينه وعلى هدى من التقدير الذي ارتأه متفقا مع الواقع ، ولما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة الخصوم إلى طلب تعيين خبير مريح متى كانت قد وجدت في تقرير الخبير المتدب ومن القرائن الأخرى ما يكفي لإقناعها بالرأى الذي انتهت إليه ، وكان لها في حدود سلطتها التقديرية أن تأخذ بتقرير الخبير كله أو بعضه طبقا لما نظمته إليه في قضائها ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالتناقض أو القصور يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتهين رفض الطعن .

جلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هندی نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين ، الدكتور محمد حافظ هريدي ، محمد صدق البشبيشي ، وهادي عبد الرحمن ،
وأحمد ضياء الدين مصطفى .

(٢٨)

الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٣٥ القضائية :

(أ) إفلاس . " تصرفات المفلس في فترة الرتبة " . حكم . " عيوب
التدليل " . " قصور " . " مالا يعد كذلك " . بطلان . " بطلان
التصرفات " . تأمينات عينية . " رهن " .

طلب وكيل الدائنين بطلان عقد رهن تأميني ، استنادا للمادة ٢٢٧ تجاري . دفاع
الدائن المرتين بنفي سوء النية من تصرفه . تمسك المدعى ببطلان التصرف دون اعتبار
لهذا الدفاع ودون الإلمار للمادة ٢٢٨ تجاري . اعتبار الحكم بأن طعن وكيل الدائنين
لا ينصب على الدين . لا تصور أو مخالفة للأوراق .

(ب) إفلاس . " تصرفات المفلس في فترة الرتبة " . نقض . " المصلحة
في الطعن " . دعوى . " سبب الدعوى " . بطلان . " بطلان
التصرفات " . تأمينات عينية . " رهن " . حكم . " حجبة الحكم " .
" التزيد في الأسباب " .

طلب الحكم وجوبا ببطلان عقد الرهن استنادا للمادة ٢٢٧ من القانون التجاري
وحدها . تعرض الحكم لسبب بطلان آخر لم يطلب منه الحكم فيه . تزيد لايحوز حجة .
لامصلحة في الطعن عليه .

١ - لما كانت صحيفة افتتاح الدعوى قد اقتضت على طلب بطلان عقد
الرهن التأميني ، الذي أنشأه المدين الراهن لوقوفه بعد التاريخ الذي تحددت لوقفه
عن دفع ديونه ، واحتند الطاعن في ذلك إلى المادة ٢٢٧ من قانون التجارة التي
تحدثت عن لبطلان الوجوبي لتصرفات المدين التي تقع بعد التاريخ الذي حددته

المحكمة لتوقفه عن دفع ديونه أو عشرة أيام سابقة عليها ، وكذلك بطلان كل رهن أو اختصاص وقع في هذه الفترة من دين سابق على تلك المواعيد ، ولم تخرج مذكرة الطاعن عن هذا المعنى وكان الدائن المرتهن قد نفى سوء النية عن تصرفه ولم يشر الطاعن أمام محكمة الاستئناف إلى المادة ٢٢٨ من قانون التجارة التي تجيز الحكم ببطلان تصرفات المدين الأخرى ، التي تقع بعد تاريخ توقفه عن دفع ديونه ، إذا ثبت أن الطرف الآخر للتصرف كان عالماً باختلال أشغال المدين ، فإن ماقرره الحكم المطعون فيه من أن وكيل الدائنين لا يطمعن على الدين ولا يعترض عليه يكون متفقاً مع الثابت في الأوراق ولا يشوبه قصور أو خطأ في الاستخلاص .

٢ - إذا طلب الحكم وجوباً ببطلان عقد الرهن لوقوعه في فترة الرتبة على سند من المادة ٢٢٧ وحدها من قانون التجارة ، فإن ماقرره الحكم المطعون فيه في أسبابه بشأن عدم قيام المبرر لتطبيق المادة ٢٣١ من ذات القانون ، والتي تجيز الحكم ببطلان قيد الرهن ، إذا تم بعد مضي أكثر من خمسة عشر يوماً من تاريخ عقد الرهن يكون زبداً فيما لم يطلب منه القضاء فيه ولا تحوز هذه الأسباب حجية للشئ المفضى ، ومن ثم لا يكون للطاعن مصلحة في الطعن فيه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومسمعاً للتقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل في أن المحاسب مصطفى شوقي بصفته وكيلاً للدائنين في نفليسة الحاج محمد فؤاد درويش ، أقام الدعوى ٢٩٠ سنة ٦٣ لإفلاس القاهرة ضد المفاص والمسيدتين جورجيت وفيكتورين رياض ديمتري القصاب والأمين العام للشهر العقاري طلب فيها "الحكم ببطلان عقد الرهن التأميني المحور بقسم العقود الرسمية بمكتب الشهر العقاري والتوثيق بالجيزة والمؤرخ ١٩٦٠/٤/٧ برقم ٤٨٦ سنة ١٩٦٠ والمفيد

برقم ۳۶۴۹ القاهرة بتاريخ ۱۱/۵/۱۹۶۰ والصادر من المدعى عليه الأول إلى المدعى عليهما الثانية والثالثة والمتضمن رهنه لهما كامل أرض ومباني العقار ۳۱ شارع الأخشيد بالروضة قسم مصر القديمة، والمبين الحدود والمعالم بهذه العريضة مقابل دين قدره ۶۰۰۰ ج ستة آلاف جنيه، وإلغاء التسجيلات والقيودات المقررة على العقار المذكور، واعتبار المقد كإن لم يكن" وقال شرحا لدعواه أن المدين الراهن أشهر إفلاسه بتاريخ أول أبريل سنة ۱۹۶۱ في الأحكام ۳۰۰ و ۳۰۳ سنة ۱۹۵۳ و ۱۱ سنة ۱۹۶۰، وتحدد يوم أول يناير سنة ۱۹۵۹ تاريخا مؤقتا لتوقفه عن دفع ديونه، كما أقيم المدعى وكيلًا للدائنين ثم تأيد هذا الحكم في الاستئناف رقم ۲۰۵ سنة ۷۸ ق وأصبح المدعى وكيلًا دائمًا للدائنين وإذ جاء تاريخ عقد الرهن التأميني بعد التاريخ المحدد لتوقف المدين عن دفع ديونه، فإنه يقع باطلا استنادا للمادة ۲۲۷ من قانون التجارة. وبتاريخ ۳۰ مايو سنة ۱۹۶۲ حكمت المحكمة بإبطال عقد الرهن وإلغاء التسجيلات والعقود المقررة على العقار نفاذا للعقد المذكور واعتباره كأن لم يكن، واستأنفت المدعى عليهما الثانية والثالثة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبين إلغاء ورفض الدعوى وقيل استئنافهما برقم ۴۱۴ سنة ۸۱ القاهرة، وبتاريخ ۲۰ أبريل سنة ۱۹۶۵ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليهم رفض الطعن، وقدمت للنيابة العامة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم.

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه، وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن المادة ۲۲۷ من قانون التجارة نصت على بطلان العقود والتصرفات التي عينتها تلك المادة إذا قام بها المدين بعد التاريخ الذي عينته المحكمة لتوقفه عن دفع ديونه أو في ظرف العشرة أيام السابقة عليه، كما نصت على أنه يكون أيضا لافيا ولا يعتد به كل رهن عقار من عقارات المدين أو منقول من منقولاته، وكل ما يتحصل عليه الدائن من الاختصاص بأموال مدينه لوفاء دينه، إذا حصل ذلك في المواعيد المذكورة آنفا لوفاء ديون استدانها المدين قبل تلك المواعيد وأن المشرع قد نقل هذا النص عن الفقرة الأخيرة من

المادة ٤٤٦ من قانون التجارة الفرنسي والتي تنص على بطلان كل رهن عقارى أو قضائى وكل رهن حيازى واقع على عقار أو منقول نشأ على أموال المدين لضمان ديون سابقة ، وهذه المادة لا تشترط إلا أسبقية الدين على الرهن بينما أوجبت المادة ٢٢٧ من قانون التجارة المصرى رجوع هذه الأسبقية إلى ما قبل المواعيد المذكورة بالمادة ، والخاصة بتاريخ التوقف عن الدفع وعشرة أيام سابقة عليه ، ولما كان الفقه المصرى قد أجمع على وجوب تفسير النص المصرى على ضوء النص الفرنسى ، لأنه منقول عنه ، فإنه لا يشترط للحكم ببطلان الرهن أو الاختصاص إلا أن ينشأ أيهما خلال فترة الرتبة لضمان دين سابق سواء كان قد ترتب فى ذمة المفلس قبل فترة الرتبة أو خلالها ، والحكم المطعون فيه وإن اعتنق هذا الرأى إلا أنه ذهب إلى أن دين المفلس والرهن الذى حمل به عقاره نشأ فى وقت واحد بما يخرج هذا التصرف عن تطبيقه أحكام المادة ٢٢٧ سالفه الذكر . وإذا كان تاريخ عقد الرهن ٧ ابريل سنة ١٩٦٠ وتاريخ التوقف عن الدفع أول يناير سنة ١٩٥٩ فإن عقد الرهن يدخل فترة الرتبة . ولما كان البند الأول من هذا العقد ينص على أن المدين قد استدان ، ووجب ذلك العقد ستة آلاف جنيه بفائدة ٤ ٪ / و ذيل ذلك بعبارة "من تاريخ اليوم لغاية السداد" دون أن يشير إلى أن قيمة الدين ، قد دفعت أمام الموثق كما جرت به العادة فى مثل هذا العقد ، فإن ذلك يدل دلالة قاطعة على أن الدين قد نشأ قبل الرهن فضلا على أنه يبين أن طلب المشروع المقدم للشهر العقارى عن عقد الرهن أنه مؤرخ ٢٤ مارس سنة ١٩٦٠ ، وبناء على الطلب القديم رقم ١٤٣١ فى ٦ مارس سنة ١٩٦٠ ، وبذلك يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى رغم ذلك بإلغاء الحكم المستأنف جاء على غير مقتضى القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه باستبعاد أحكام البطلان المقررة فى المادة ٢٢٧ من قانون التجارة على أنه " إذا نشأ الرهن معاصرا للدين ، فلا يكون عندئذ هدفا للبطلان الوجوبى ، إذ يدل نشوء الرهن والدين فى وقت واحد على أن الدائن لم يخرج الدين إلا بشرط الحصول على الرهن ، فلا محل إذن للطعن فى الرهن وحده وإنما يجوز الطعن فى الدين حتى إذا ما قضى ببطلانه سقط الرهن بالتبعية وأن الثابت من عقد الرهن المحكوم

ببطلانه أن الرهن نشأ معاصرا للدين وتحرر عن الاثنين عقد واحد ، فقد نص في البند الأول من عقد الرهن على أنه (بموجب هذا العقد استدان الحاج محمد فؤاد درويش الطرف الأول من السيدتين جورجيت وفكتورين الطرف الثاني مناصفة بينهما ستة آلاف جنيه) ونص في البند الثالث على أنه (ضمانا لسداد المبلغ وفوائده وماحققاته رهن الطرف الأول الحاج محمد فؤاد درويش للطرف الثاني) وتأكد ذلك بما نص عليه في قائمة قيد الرهن من أنه (بموجب عقد رهن تأمين رسمي محرر بقلم العقود الرسمية بمكتب الشهر العقاري والتوثيق بالحيزة بتاريخ ١٩٦١/٤/٧ برقم ٤٨٦ لسنة ١٩٦٠ اقترض الحاج محمد فؤاد درويش من السيدتين جورجيت الشهيرة بإيفون وفكتورين كريمى السيد رياض ديمترى القصاب ستة آلاف جنيه مصرى لكل منهما النصف) وأنه (ضمانا لسداد الدين وفوائده وماحققاته رهن الحاج محمد فؤاد درويش إلى السيدتين جورجيت الشهيرة بإيفون وفكتورين كريمى رياض ديمترى القصاب) وأنه "وقد ثبت نشوء الرهن والدين في وقت واحد ، فلا محل لتطبيق المادة ٢٢٧ من قانون التجارة ولا محل للطعن في الرهن ويكون الحكم إذ قضى ببطلان الرهن استنادا إلى هذه المادة في غير محله " وإذ كان هذا الذى استخلصه الحكم سائغا ويؤدي إلى ما انتهى إليه من تقرير معاصرة المديونية لنشوء الرهن فإن هذا التقرير منه لا معقب عليه فيه ، ولا يفتى الطاعن ما ذكره عن تاريخ طلب مشروع شهر عقد الرهن والطلب المقدم بشأنه ، إذ ليس لهما من دلالة مخالفة لتلك التى استخلصها الحكم المطعون فيه .

وحيث إن حاصل السبب الثانى ، أن الحكم المطعون فيه شابه القصور وفي بيان ذلك يقول الطاعن أنه لما كان يحق له أن يعترض على الدين ذاته ويطلب إبطاله لما اتصل به من إجراءات باطلة ومشوبة بالتواطؤ وبنية الإضرار بجماعة الدائنين واستنادا إلى أن المطعون عليهما الثانية والثالثة أقامتا الدعوى ٦٠٣٢ سنة ٦٤ كلى القاهرة — التى أدخل الطاعن خصما فيها — ضد السيد / درويش محمد فؤاد درويش ، بطلب إلزامه بسداد ذات الدين موضوع الرهن بوصفه ضامنا للدين بما يدل على أنهما لم يكتفيا بالرهن التأمينى على العقار لخشيتهما بإبطاله ولعلمهما بارتباك حالة المدين فإنه يكون من غير المستساغ استخلاص الحكم

من العبارة الواردة بمذكرة الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية - والتي تقول إنه "ثبت للسيد وكيل الدائنين أن المدين المفلس قد اقترض من السيدتين جورجيت ديمتري القصاب الشهيرة ببايفون وشقيقة تها فيكتورين رياض مبلغ ستة آلاف جنيه، وضمنا لهذا القرض رهن رهنا رسميا" - أن الطاعن لا يطمع على الدين ولا يعترض عليه، بينما كل ما يمكن أن تفيد هذه العبارة هي تقرير واقعة اكتشاف الطاعن لاقترض المدين المفلس لمبلغ معين من المطعون عليهما الثانية والثالثة في الوقت الذي ظهرت فيه أوراق الدعوى الطاعن فيما يقول ببطلان الرهن .

وحيث إن هذا للنفي مردود، ذلك أنه لما كانت صحيفة افتتاح الدعوى قد اقتضت على طالب بطلان عقد الرهن التأميني الذي أنشأه المدين الراهن لوقوعه بعد التاريخ الذي تحدد لتوقيفه عن دفع ديونه، واستند الطاعن في ذلك إلى أن نص المادة ٢٢٧ من قانون التجارة التي تحدثت عن البطلان الوجوبي لتصرفات المدين التي تقع بعد التاريخ الذي حددته المحكمة لتوقيفه عن دفع ديونه أو عشرة أيام سابقة عليها وكذلك بطلان كل رهن أو اختصاص وقع في هذه الفترة من دين سابق على تلك المواعيد ولم تخرج مذكرة الطاعن عن هذا المعنى، وكانت الدائنتان المرتهتان نفتا سوء النية من تصرفهما وأصرتا بصحيفة الاستئناف على صحة الدين وصحة الرهن واقتصر الطاعن في مذكرته أمام المحكمة الاستئنافية على ترديد ما ساقه أمام محكمة أول درجة وذهبت إلى القول ببطلان التصرف دون اعتبار لتمسك الدائنتين بحسن نيتهما ودون أن يشير إلى المادة ٢٢٨ من قانون التجارة التي تجيز الحكم ببطلان تصرفات المدين الأخرى التي تقع بعد تاريخ توقيفه عن دفع ديونه إذا أثبت أن الطرف الآخر للتصرف كان عالما باختلال أشغال المدين، فإن ما قرره الحكم المطعون فيه من أن وكيل الدائنين لا يطمع على الدين ولا يعترض عليه يكون متفقا مع الثابت بالأوراق ولا يشوبه قصور أو خطأ في الاستخلاص .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أنه لما كان الثابت أن الرهن عقد في ٧ أبريل سنة ١٩٦٠ وقيد في ١١ مايو سنة ١٩٦٠، وكانت المادة ٢٣١ من قانون التجارة تنص على أنه "يجوز الحكم ببطلان ما يحصل من التسجيلات بعد وقت وقوف المدين عن دفع ديونه أو في الأيام العشرة التي قبل هذا الوقوف إذا مضت مدة تزيد من خمسة عشرة يوما من تاريخ عقد الرهن العقاري

أو الامتيازى وتاريخ التسجيل" وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض تطبيق هذه القاعدة على ما قرره من أنه "لا مبرر لتطبيق المادة ٢٣١ من قانون التجارة التى تجيز الحكم بىطلان القيد الحاصل فى فترة الرىبة إذا مضت مدة أزيد من خمسة عشر يوما بين تاريخ تقرير الرهن وتاريخ إجراء القيد" فإن الحكم يكون فى هذا الخصوص قد خلا من التسبب القانونى .

وحىث إن هذا النعى غير مديد، ذلك أنه لما كان الطاعن قد أقام دعواه على ما يبين من الرد على السبب الثانى بطلب الحكم وجوبا بىطلان عقد الرهن لوقوعه فى فترة الرىبة على سند من المادة ٢٢٧ وحدها من قانون التجارة، فإن ما قرره الحكم المطعون فيه فى أسبابه بشأن عدم قيام المبرر لتطبيق المادة ٢٣١ من ذات القانون والتى تجيز الحكم بىطلان قيد الرهن إذا تم بعد مضى أكثر من خمسة عشر يوما من تاريخ عقد الرهن يكون تزيذا فيما لم يطلب منه القضاء فيه ولا تحوز هذه الأسباب حجىة الشىء المقضى ، ومن ثم لا يكون للطاعن مصلحة فى الطعن عليها .

جلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندی نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
السيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد سيد أحمد حامد ، وعلى عبد الرحمن ، وأحمد ضياء الدين مصطفى .

(٢٩)

الطعن رقم ٥٧ لسنة ٣٥ القضائية :

تزوير . " التوقيع على بياض " . إثبات . " الإثبات بالبيئة " .

تغيير الحقيقة في الورقة الموقعة على بياض من استؤمن عليها . خيانة أمانة يخضع لإثباته للقواعد العامة . وقوع التغيير من غير من سلمت له الورقة اختيارا . تزوير يجوز إثباته بكافة طرق الإثبات .

تغيير الحقيقة في الورقة الموقعة على بياض وإن كان يعتبر — على ما جرى به قضاء محكمة النقض^{(١)(٢)} — خيانة أمانة يخضع للأدلة العامة ، إلا أنه إذا وقع هذا التغيير من آخر غير من سلمت له الورقة اختيارا ، فإنه يعتبر تزويرا يجوز إثباته بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها البيئة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن سعد عبد الموجود يسر اعتصم بتاريخ ١١/١١/١٩٦٢ من محكمة

(١) الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٦/٦/١٩٦٦ — مجموعة المكتب الفني من ١٧ — ج ٣ ص ١٣٩٩ .

(٢) الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٦/٣/١٩٦٧ — مجموعة المكتب الفني من ١٨ — ج ٢ ص ٦٦٥ .

سوهاج الابتدائية أمر الأداء رقم ۱۰۸ سنة ۱۹۶۲ بالزام المرحوم علي عبد الكريم هاشور ، بأن يؤدي له مبلغ ۷۰۰ ج والمصاريف بناء على السند الإذني المؤرخ ۱۹۶۱/۷/۲۶ ، وتظلم الصادر ضده الأمر أمام محكمة سوهاج الابتدائية ، وقيد التظلم برقم ۱۹۴ سنة ۱۹۶۲ مدني واستند في تظلمه إلى أنه لم يكن مدينا للتظلم ضده سعد عبد الموجود يس بأي مبلغ بل على العكس أنه كان ضامنا له لدى بنك الاسكندرية في سداد ۱۵۰ ج بموجب كيبالة مؤرخة ۱۹۶۱/۷/۱۳ تستحق في ۱۹۶۱/۱۱/۳۰ ، وقد قام فعلا بسداد المبلغ وتسلم الكيبالة مؤشرا عليه بذلك ، وأنه من غير المعقول أن يضمن المتظلم ضده بتاريخ ۱۹۶۱/۷/۱۳ في سداد مبلغ ۱۵۰ ج للبنك ثم يستدين منه مبلغ ۷۰۰ ج في ۱۹۶۱/۷/۲۶ ، إذ لو كان لديه هذا المبلغ ما استدان من بنك الاسكندرية ۱۵۰ ج قبل ذلك بثلاثة عشر يوما وأضاف المتظلم أنه ينكر صدور السند موضوع أمر الأداء منه وينكر توقيعه عليه ، ويستدل على ذلك بأن كتابة الأرقام في صلبه حديثة وأن الخط الذي كتبت به الإمضاء لا يتناسب مع الخط الذي حرر به صلب السند مما ينبئ أن الإمضاء كتب في تاريخ وأن الصلب كتب في تاريخ آخر وطلب قبول التظلم شكلا وفي الموضوع برد وبطلان السند المؤرخ ۱۹۶۱/۷/۲۶ واعتباره كأن لم يكن وإلغاء أمر الأداء المتظالم منه وإلزام المتظالم ضده بالمصروفات. وبتاريخ ۱۹۶۲/۱۲/۲۲ قرر المتظلم في قلم كتاب محكمة سوهاج الابتدائية بالطعن بالتزوير في السند المذكور ثم أعلن شواهد التظالم ضده وطلب الحكم برد وبطلان السند. وبجلسة ۱۹۶۲/۱۲/۳۰ قضت محكمة أول درجة قبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق لثبت المتظالم بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها شهادة الشهود ، أنه وقع على السند المطعون فيه على بياض لصالح محمود علي حسن كشك وأخيه جابر ضمنا لمعاملة تجارية عن سنة ۱۹۵۹ الزرامية ، وأن المتظالم ضده تحصل على السند وملا البياض بالبيانات المطعون فيها على خلاف الحقيقة . ولينفي المتظالم ضده ذلك بالطرق ذاتها ويثبت أن السند المطعون فيه سند صحيح صادر من الطاعن . وبجلسة ۱۹۶۳/۳/۲۴ ناقشت المحكمة المتظالم في ظروف تحرير السند فادلى بأقوال حاصلا أن محمود علي كشك يشتغل في تجارة القطن والبصل وأن مادة المزارعين جرت على أن يحرروا لصالحه سندات على بياض

وبعد أن يوردوا له القطن والبصل تم المحاسبة ويسترد كل منهم مئده . وقد حدث أن وقع السند موضوع النزاع على بياض وسلم إلى محمود على كشك على ذمة توريد بصل وقد ورد له منه ما قيمته ٢٠٠ ج وتمت المحاسبة وقبض باقي حسابه دون أن يسترد السند لأن محمود كشك كان مريضاً ثم توفي بعد ذلك ، وأن المعاملة استمرت بعد ذلك مع أخيه جابر كشك ثم حدث نزاع بينهما وامتنع عن معاملته ، وأضاف أنه وقع على السند وسلمه إلى محمود كشك أمام محمود أحمد نصر وعبد الرحيم شيخون وأنه طالب جابر كشك برد السند فرفض ، ولما حدث النزاع بينهما سلم السند للمنظم ضده وملاً البياض بقيمة الدين المطالب به في حين أنه لا توجد بينه وبين المنظم ضده أية معاملات تجارية .

وبعد أن سمعت المحكمة لشهود الطرفين طلب المنظم نذب قسم أبحاث التزييف والتزوير لفحص السند وبيان ما إذا كان الصلب والتوقيع والتاريخ قد حررت بقلم واحد في وقت واحد أم بأقلام مختلفة وفي أوقات متفاوتة ، فأجابته المحكمة لطلبه وقضت قبل الفصل في الموضوع بنذب قسم أبحاث التزييف والتزوير بالمطالبة الشرعي بأسيوط والاطلاع على السند وبيان ما إذا كان صلب السند والتوقيع المثبت عليه وتاريخه قد حررت جميعاً بقلم واحد أم بأقلام مختلفة وفي أوقات متفاوتة ، وبعد أن باشر الخبير ما موربته وقدم تقريراً انتهى فيه إلى أن بيانات صلب السند وكذلك تاريخه قد حررت جميعاً بقلم واحد غير القلم المحرر به التوقيع ، وأنه يتعذر تحديد الوقت الذي كتب فيه كل من الصلب والتوقيع . عادت بتاريخ ٢٦/١/١٩٦٤ لحكمت حضورياً في موضوع التظلم (أولاً) برد وبطلان السند الإذني المؤرخ ٢٦/١٢/١٩٦١ (ثانياً) بإلغاء أمر الأداء رقم ١٠٨ سنة ١٩٦٢ المتظلم منه واعتباره كأن لم يكن (ثالثاً) رفض دعوى المتظلم ضده وإلزامه بالمصروفات ومبلغ ٥ ج مقابل أتعاب المحاماة . واستأنف المتظلم ضده هذا الحكم أمام محكمة استئناف أسيوط طالباً بإلغاء الحكم ورفض الادعاء بالتزوير وبتأييد أمر الأداء رقم ١٠٨ سنة ١٩٦٢ كلى وهو حاج الزام الاستئناف عليها بصفتها بأن تدفع من تركة مورثها المرحوم على عبد الكريم عاشور (المتظلم المتوفى) المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين وقيد هذا الاستئناف رقم ٦١ سنة ٣٩ قضائية ودفعت المستأنف عليها باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . وبتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٦٥ حكمت المحكمة برفض هذا الدفع

و بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه و بتأييد الحكم المستأنف و إلزام المستأنف بالمصروفات و مبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . و طعن الطاعن في الحكم الصادر من محكمة أول درجة في ١٩٦٢/١٢/٣٠ بإحالة الدعوى إلى التحقيق ، و في الحكم القطعي الصادر بعد ذلك من محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٦٤/١/٢٦ ، و في الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٦٥ بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير . و بالجلسة المحددة لنظر الطعن قرر وكيل الطاعن أنه يقصر طعنه بالنقض على الحكم الصادر من محكمة الاستئناف ، و صمم على طلب نقضه للأسباب الواردة بالتقرير و لم تحضر المطعون عليها و صممت النيابة العامة على رأيها الذي أبدته بمذكرتها و طلبت رفض الطعن .

و حيث إن الطعن في خصوص ما قصر عليه وهو الحكم الصادر من محكمة الاستئناف قد استوفى أوضاعه الشكلية .

و حيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، و في بيان ذلك يقول إن الحكم وإن أورد القاعدة السليمة الواجبة الاتباع عند الإدعاء بتغيير الحقيقة في الأوراق الموقعة على بياض و هي أن الأصل اعتبار التغير خيانة أمانة يرجع في إثباته إلى القواعد العامة في الإثبات ، وأنه لا يجوز الخروج على هذا الأصل إلا في حالة الحصول على الورقة الموقعة على بياض خلسة أو تدليسا فيعتبر تغيير الحقيقة هندا تزويرا يجوز إثباته بكافة طرق الإثبات ، إلا أن الحكم تناقض مع نفسه عند تطبيق قواعد الإثبات فاعتبر تغيير الحقيقة المدعى به في السند موضوع الدعوى الموقع على بياض تزويرا يجوز إثباته بالبينة ، في حين أن مورث المطعون عليها نفسه معترف في تقرير الطعن بالتزوير و في إعلان شواهد أنه قد سلم السند موقوما منه على بياض و لم يتسلمه منه أحد خلسة أو فشا ، الأمر الذي تمسك من أجله الطاعن بأن الواقعة على هذا النحو لا تعتبر تزويرا يجوز إثباته بكافة الطرق وإنما هي خيانة أمانة ولا يجوز إثباته عكس ما ملئ به السند إلا بالكثبة ، و النتيجة الحتمية لذلك هي عدم قبول الإدعاء بالتزوير و إذا اعتبر الحكم المطعون فيه الواقعة تزويرا وليست خيانة أمانة و أجاز إثباتها بكافة الطرق بما فيها البينة فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أنه وإن كان تغيير الحقيقة في الورقة الموقعة على بياض يعتبر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة خيانة أمانة يخضع في إثباته للقواعد العامة ، إلا أنه إذا وقع هذا التغيير من آخر فير من سلمت له الورقة اختياراً فإنه يعتبر تزويراً يجوز إثباته بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها البينة . وإذا كان الثابت من الرجوع إلى الأوراق أن مورث المطعون عليها قد تمسك بأنه لم يرفع على السند على بياض لصالح الطاعن الذي لا تربطه به أية معاملة ، وإنما دفعه وسلمه إلى محمود كشك وأخيه جابر ضماناً لمعاملة تجارية بينهم في سنة ١٩٥٩ وقد تمت تصفية هذه المعاملة ولكنهما لم يردا له السند ، بل سلماه للطاعن الذي ملأه على خلاف الحقيقة بما يفيد مديونية له بمبلغ ٧٠٠ جنيه وكانت محكمة أول درجة قد أحالت الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذه الواقعة ، وأيدها في ذلك الحكم المطعون فيه إستناداً إلى ما قرره من أنه إذا كان من استولى على الورقة قد حصل عليها خلسة أو نتيجة لغش أو بآية طريقة خلاف التسليم الاختياري فعندئذ يعتبر تغيير الحقيقة فيها تزويراً يجوز إثباته بالبينة . فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن الطاعن ينهى بالصوب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والبطلان ، وفي بيان ذلك يقول إنه اعتمد على شهادة الشهود الذين سمعوا بناء على الحكم الصادر من محكمة أول درجة في ٣٠/١٢/١٩٦٢م بإحالة الدعوى إلى التحقيق وقرر أنه استبان منها أن الواقعة تزويراً يجوز إثباتها بالبينة وليست واقعة تسليم اختياري لسند موقع على بياض ، ومفاد ذلك أن المحكمة أحالت الدعوى إلى التحقيق دون أن يكون لديها السند القانوني الذي يبيح الإثبات بالبينة وأنها استنتجت الدليل على أن الواقعة تزويراً من التحقيق في حين أن هذا الدليل يجب أن يكون قائماً قبل صدور حكم التحقيق حتى يباح قانوناً الإثبات بالبينة والقرائن ، وإذا خالف الحكم التمهيدى هذا النظر فإنه يكون باطلاً ، وينسحب هذا البطلان إلى الحكم المطعون فيه الذي أقره واعتمد على التحقيق الذي تم بمقتضاه ، وبالإضافة إلى ذلك فإن الحكم الصادر بالإحالة إلى التحقيق حدد لمورث المطعون عليها واقعة معينة ليثبتها وهي أن التوقيع المثبت على السند المطعون فيه هو توقيعه ، وأنه وقع به على بياض لصالح محمود على حسن كشك

وأخيه جابر في معاملة تجارية معهما عن سنة ۱۹۵۹ الزراعية وحرر لها السند المطعون فيه على بياض ضمنا لهذه المعاملة التجارية، وأن للطاعن تحصل على هذا السند وكتب في البياض الذي فوق الإمضاء مسند المديونية المطعون فيه على خلاف الحقيقة وأجاز للطاعن النفي، ومفاد ذلك أن الواقعة التي حددها الحكم للاثبات والنفي إنما تنصب على أن السند المطعون عليه بالتزوير هو نفس السند الذي كان قد حرره مورث المطعون عليها إلى محمود كشك وأخيه جابر في سنة ۱۹۵۹، ولا يجوز إطلاقا الالتفات عن هذه الواقعة إلى واقعة بعيدة عنها. وقد تمسك الطاعن في مرحلتي التقاضي بأن مورث المطعون عليها عجز عن إثبات هذه الواقعة على ما يبين من أقوال شاحديه بمحضر التحقيق، إذ لم يقل أيهما بأن السند موضوع هذا الطعن هو نفس السند الذي وقع عليه مورث المطعون عليها وسلم لمحمود كشك وأخيه. ولكن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع، في حين أنه دفاع جوهرى يتغير به وجه الرأى فى الدعوى، هذا إلى أن الحكم استخلص من أقوال الشهود أن السند المطعون فيه قد وقعه مورث المطعون عليها على بياض لصالح محمود كشك وسلمه إليه وأن الآخر سلمه بدوره للطاعن الذى ملأ البياض ببيانات مزورة، ثم انتهى إلى اعتبار أن الطاعن قد حصل على هذا السند بالتواطؤ مع من أؤتمن عليه ودون بياناته على غير الحقيقة، في حين أن أحدا من الشهود لم يقل بذلك، كما أن جابر كشك المقول بأنه تسلم السند على بياض كذب هذه الواقعة، بل أن نفس مورث المطعون عليها ناقض نفسه بشأنها إذ قرر فى طعنه بالتزوير أنها حصلت فى موسم سنة ۱۹۵۹ الزراعية ثم عاد وقرر فى محضر التحقيق المؤرخ ۱۹۶۳/۳/۲۴ أنها حصلت فى سنة ۱۹۵۶، وفى هذا وذاك ما يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور فضلا عن مخالفته للقانون.

وحيث إن هذا النعى مردود فى الشق الأول منه، بأنه يبين من الحكم الصادر من محكمة أول درجة فى ۱۹۶۲/۱۲/۲۰ بحالة الدعوى إلى التحقيق أنه استظهر الجحد فى الادعاء بالتزوير من الشاهد الأول، ومبناه أن مدعى التزوير قد سلم السند موقعا منه على بياض إلى آخر لزمة معاملة تجارية، وأن هذا الآخر سلمه إلى الطاعن الذى ملأه ببيانات تخالف الحقيقة المتفق عليها مع من تسلم السند

ومن أن هذه الواقعة تعد تزويرا مما لا يجوز اثباته بالبينة تطبيقا للمبدأ المقرر قانونا، وإذا كان الحكم المطعون فيه بعد أن أورد المبدأ القانوني الصحيح في الحالة التي يعتبر فيها تغيير الحقيقة في المحرر الموقع على بياض تزويرا يجوز إثباته بكافة الطرق لاختيان أمانة، استخلص من أقوال الشهود ثبوت واقعة التزوير ذاتها، إذ كان ذلك فإن النفي عليه بأنه أقر جواز اثبات الواقعة المتنازع عليها بالبينة قبل أن تقوم الشواهد على أنها تزوير يكون على غير أساس، والنفي مردود في الشك الثالث منه بأن الحكم المطعون فيه بعد أن استعرض أقوال الشهود في التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة أقام قضاءه على قوله "أما شاهدي الاثبات فقد شهدا بأن مورث المستأنف عليها وقع على بياض على سند لصالح محمود على حصن كشك لزمة توريد بصل وكان ذلك في حضورهما وأنها أيضا وقعا على سندات مماثلة لنفس الغرض، وأنهما لا يعلمان شيئا عن مصير السند الذي وقع مورث المستأنف عليها وأضاف أحدهما وهو عبد الرحيم شيخون بأنه يعلم بمحدث سوء تفاهم بين مورث المستأنف عليها وبين محمود على كشك الذي سلم السند، وبعد وفاته حدث سوء تفاهم بين الأول وبين جابر على كشك وهذه الشهادة تظمن لها المحكمة وترى الأخذ بها، وتخلص منها إلى أن السند المطعون عليه وقع مورث المطعون عليها على بياض لصالح محمود كشك وسلم إليه وقد سلمه هذا الأخير بدوره للمستأنف، الذي حرر بيانات على صلب السند وتاريخه على غير الحقيقة أي أن المستأنف حصل على السند المطعون عليه الموقع على بياض متواطئا في ذلك مع من أوتمن عليه، ودون بيانات الصلب على غير الحقيقة وأنه يؤيد ذلك ما ثبت من أقوال شاهدي الاثبات من أن المستأنف رجل فقير لا مال له يمكنه من إقراض مورث المستأنف عليها مبلغ ٧٠٠ ج لأنه يشتغل بالعمولة لحساب أحد أقاربه بالاسكندرية وأنه لا توجد معاملة بينه وبين مورث المستأنف عليها، وقد أيد ذلك شاهد النفي جابر على كشك الذي شهد بأنه لا يعلم بوجود معاملة بين الطرفين" ومن ذلك يبين، أن التحقيق جرى حول الواقعة الصادر الحكم بتحقيقها وأن المحكمة قد استخلصت من أقوال الشهود الذين اطمأنت إليهم، أن مورث المطعون ضدها وقع السند على بياض لصالح محمود كشك وأخيه وأن الطاعن تسلمه فلاحا بياناته على خلاف الحقيقة مما يعد تزويرا منه، وإذا كان هذا الاستخلاص منها سائغا ويتفق مع الثابت بأوراق الدعوى ويؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها فإن النفي في شقه

الثالث لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل ، مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ في فهم الواقع في الدعوى كما أخطأ في الاسناد . وفي بيان ذلك ، يقول الطاعن إن الحكم استدل على عدم إقراضه مورث المطعون عليها في ١٩٦١/٧/٢٦ مبلغ ٧٠٠ ج بموجب السند المطعون عليه بالتزوير من أن الأخير سبق أن ضمنه في ١٩٦١/٧/١٣ لدى بنك الإسكندرية في اقتراض مبلغ ١٥٠ ج بسند حرر للبنك وبأن الطاعن عجز في ١٩٦١/١١/٣٠ عن الوفاء بدين البنك فقام مورث المطعون عليها بسداده وحصل على سند المديونية من البنك ، وأن هذا وذاك لا يسوغ معه القول بمقدرة الطاعن على إقراض المورث المذكور ٧٠٠ ج في ١٩٦١/٧/٢٦ في حين أن ضمانته مورث المطعون عليها للطاعن لا تعدو أن تكون إجراء شكليا ، لأن البنك على ما جرت به العادة لا يقرض مدينه إلا بإشراك ضامن معه كما أن تسلم مورث المطعون عليها سند الدين ، لا يؤدي إلى القول بأنه هو الذي سدد قيمته بل أن الطاعن قد سدد الدين بنفسه ، وبعد أن استرد السند سلمه لمورث المطعون عليها ليضمن على السداد وعلى اتزاع توقيعه عليه ، وقد جاءت تأشيرة البنك على ظهر السند بأن القيمة خصمت من الحساب الجاري مؤيدة لذلك . كما حصل على شهادة من بنك الإسكندرية ، بهذا المعنى بعد صدور الحكم المطعون فيه ، ويبين من ذلك كله أن الحكم قام على فهم وإسناد خاطئين واستخلاص غير سليم .

وحيث إن هذا المعنى مردود ، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أورد في هذا الخصوص أنه ليس من السائق عقلا ومنطقا أن يضمن مورث المستأنف عليها المستأنف لدى بنك الإسكندرية في الوفاء بسند قيمته ١٥٠ ج في ١٩٦١/٧/١٣ ، ثم يقرضه المستأنف مبلغ ٧٠٠ ج في ١٩٦١/٧/٢٦ خصوصا إذا لوحظ أن المستأنف قد عجز عن الوفاء بدين البنك في ١٩٦١/١١/٣ وقام مورث المستأنف عليها بسداد الدين وحصل على سند المديونية من البنك وقدمه بالحفاظة رقم ٨ دوسيه ابتدائي ، أما قول المستأنف بأنه هو الذي سدد الدين لأنه خصم من حسابه ، فمردود بأنه وإن كان يبين من تأشيرة البنك على قرار السند أن القيمة سددت من الحساب الجاري دون بيان اسم صاحب ذلك الحساب ، إلا أن

لا جدال في أن وجود سند المديونية تحت يد الضامن، قاطع الدلالة على أن الوفاء بالدين تم من حسابه هودون المدين، وهو استخلاص سائع من الحكم، من شأنه أن يؤدي إلى ما انتهى إليه والجدل فيه لا يعدو أن يكون جدلا في أمور واقعية مما تستقل به محكمة الموضوع . أما المستند الذي قدمه الطاعن لأول مرة أمام هذه المحكمة للدلالة على أنه هو الذي أوفى ال ١٥٠ ج للبك كمدين خصما من حسابه الجارى والمقول منه بأنه قد حصل عليه من البنك بعد صدور الحكم ، فإن هذا المستند لا يعدو أن يكون دليلا جديدا لم يسبق طرحه أمام محكمة الموضوع ولا يجوز بالتالى التحدى به أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في الإسناد، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم استند في القول بعدم إقراض الطاعن مورث المطعون عليها مبلغ ٧٠٠ ج إلى ما قرره أحد شهود الإثبات من أن الطاعن رجل فقير لا مال له، وأنه يشتغل بالعمولة لحساب أحد أقاربه بالإسكندرية وأنه لا توجد معاملة بينه وبين مورث المطعون عليها ، وما كان للحكم أن يستخلص عدم مقدرة الطاعن ماديا من أقوال شاهد رغم ثبوت أن الطاعن يعمل في تجارة القطن ويعامل بنك الإسكندرية . وما كان للحكم أن يعتد بما قرره الشاهد المذكور من أنه لا توجد معاملة بين الطاعن ومورث المطعون عليها ، في الوقت الذي أثبت فيه الحكم أن الأخير كان ضامنا للطاعن لدى بنك الإسكندرية في سديقهته ١٥٠ ج وأنه سدد القيمة كضامن . هذا إلى أن الثابت من التحقيقات أن جميع عناصر الواقعة التي اخترعها مورث المطعون عليها، ليصورها على أنها تزوير مستندا في ذلك إلى أنه كان قد وقع السند على بياض لحساب شخصين فسلماه لآخر هو الطاعن ففلاه على خلاف الحقيقة، هذه الواقعة عجز مورث المطعون عليها عن إثبات عناصرها، مما كان يقتضى رفض الإدعاء بالتزوير لأن المكلف بالإثبات عجز عنه قانونا .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه لا يعدو أن يكون منازعة موضوعية في تقدير أدلة الدعوى، مما لا يجوز الجدل فيه أمام هذه المحكمة .

جلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٧٠

بمادة السيد المستشار / إبراهيم عمر هدى نائب رئيس المحكمة رئيسا ومضوية المادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، وسليم راشد أبوزيد ، ومحمد صدق البشيشي ،
وملي عبد الرحمن .

(٣٠)

الطعن رقم ٩٠ لسنة ٣٥ القضائية :

(أ) نقض . "إعلان الطعن" . بطلان . حكم . "المصاحبة في الطعن" .
إعلان . "بطلان الإعلان" .

إعلان الطعن في المعاد . تقديم المطعون ضده مذكرة بدفاعة . التمسك ببطلان
الإعلان . عدم بيان وجه مصلحته . عدم قبول الدفع بالبطلان .

(ب) نقض . "أسباب الطعن" .

وجوب بيان أوجه الدفاع التي تمسك بها الطاعن وكيفية قصور الحكم في الرد
عليها . لا يصح لمحكمة النقض أن تستخرج بنفسها وجه العيب في الحكم
المطعون فيه .

(ج) تنفيذ عقارى . "سقوط تسجيل تنبيه نزع الملكية" . دعوى "الطلبات
في الدعوى" .

إثبات المدعى في تقرير اعتراضه على قائمة شروط البيع حكم قاض البيع ببطلان
إعلان ورقة الإخبار وإلزام طالب البيع باتخاذ إجراءات التنفيذ من أول إجراء وإشارته
في هذا الصدد إلى المادة ٦١٥ مرافعات . يتضمن ذلك طلب الحكم بسقوط تسجيل
التنبيه للتأثير على هامشه بعد المعاد .

(د) تنفيذ عقارى . "سقوط تنبيه نزع الملكية" .

التأثير الذي يعمم تنبيه نزع الملكية من السقوط لوثم في المعاد والتي عتته
المادة ٦١٥/٢ مرافعات هو التأثير بإخبار صحيح .

١ - متى كان إعلان الطعن قد تم في الميعاد ، وكان المطعون عليه قد حضر وقدم مذكرته خلال الأجل الممنوح له ، فإنه لا يصح له التمسك ببطلان إعلانه إلا إذا بين وجه مصلحته في التمسك به (١) .

٢ - إذ لم يبين الطاعن أوجه الدفاع التي تمسك بها لدى محكمة الاستئناف ، وكيفية قصور الحكم في الرد عليها ، مكتفيا بالإشارة في تقرير الطعن إلى تقديمه مذكرة بدفاعه لمحكمة الموضوع تاركا لمحكمة النقض مقارنتها بالحكم المطعون فيه لتتقضى هي وجوه القصور ومناحي الإخلال بحق الدفاع ، ذلك أن هذه الإشارة لا تعدو أن تكون دليلا على ما كان يجب أن يبينه في التقرير من مواضع القصور ووجوهه ، وإذ لم يفعل فإنه لا يصح لمحكمة النقض أن تتخذ منها مصدرا تستخرج منه بنفسها وجه العيب في الحكم المطعون فيه .

٣ - ما ذكره المدين في تقرير اعتراضه على قائمة شروط البيع - من صدور حكم قاضي البيوع ببطلان إعلان ورقة الإخبار وأن على طالب البيع أن يتخذ إجراءات التنفيذ من أول إجراء وأشار إلى المادة ٦١٥ مرافعات - يتضمن طلب الحكم بسقوط تسجيل التنبيه للتأشير على هامشه بالإخبار بعد الميعاد مما ينص المادة ٦١٥ مرافعات ، مما لا يصح معه القول بأن الحكم المطعون فيه قد قضى بما لم يطلبه المدين ، كما ينتفى معه سقوط حق المدين في التمسك بسقوط تسجيل التنبيه لعدم إبدائه في اعتراضه على قائمة شروط البيع .

٤ - إذ قضى ببطلان الإعلان المتضمن إخبار المدين بإيداع قائمة شروط البيع ، فإنه يترتب على ذلك أن التأشير على هامش تسجيل التنبيه بهذا الإخبار الباطل يعتبر كأن لم يكن ، ذلك أن التأشير الذي عنته المادة ٦١٥/٢ مرافعات والذي من شأنه لو تم في الميعاد أن يعصم تسجيل تنبيه نزع الملكية من السقوط ، هو التأشير بإخبار صحيح إذ به وحده يتحقق مراد الشارع من مضي إجراءات

(١) قض ١٩٥٥/٣/٢ - الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٢١ ق - مجموعة الربع قرن

ص ١١١٢ .

قض ١٩٦٧/١٠/٢٥ - الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٢٣ ق - مجموعة المكتب الفني

ص ١٨ - ص ١٥٥٢ .

التنفيذ على العقار إلى فائتها من بيع العقار المحجوز بعد تصفية المنازعات المتعلقة بها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل، في أن أحمد السيد حسن " الطاهن " اتخذ إجراءات التنفيذ على عقارات مدينه سليمان محمد سليمان وهى أطيان زراعية وفاء لمبلغ ٤٢٣ ج و ٧٤٠ م، بحكم بها له فأملنه بتنبيه نزع الملكية فى ١٩٦١/٧/٢٥ ثم سجل هذا التنبيه فى ١٩٦١/٩/١٦ برقم ٥٢٦٥ سوهاج وطلب من قاضى البيوع مد أجل إيداع قائمة شروط البيع لمدة تسعين يوماً، فمنحه القاضى تلك المهلة على أن تبدأ من ١٩٦٢/٥/١٠ ثم أودع تلك القائمة فى قلم الكتاب بتاريخ ١٩٦٢/٦/٢٤ وأخبر قلم الكتاب المدين بهذا الإيداع باعلان مؤرخ ١٩٦٢/٦/٢٥، وذكر فيه أنه قد حددت جلسة ١٩٦٢/٨/٢١ لنظر الاعتراضات على قائمة شروط البيع ، وجلسة ١٩٦٢/٩/٢٥ عند عدم تقديمها وأبلغ مكتب الشهر العقارى بهذا الاخبار بتاريخ ١٩٦٢/٦/٢٧ على هامش تسجيل التنبيه، وإذ لم يقدم المدين اعتراضاً فقد نظرت الإجراءات التى كانت قد قيدت برقم ٨ سنة ١٩٦٢ بيوع كلى سوهاج بجلسة ١٩٦٢/٩/٢٥ ولم يحضر فيها المدين ثم أجلات إلى جلسة ١٩٦٢/١١/١٣ ثم إلى جلسة ١٩٦٣/١/١ للنشر، وفى هذه الجلسة الاخيرة حضر المدين ودفع ببطلان الاخبار بإيداع قائمة شروط البيع لحكم قاضى البيوع بتلك الجلسة (أولاً) بوقف السير فى إجراءات البيع (وثانياً) برد وبطلان ورة الإعلان بإيداع قائمة شروط البيع المعلة للمدين بتاريخ ١٩٦٢/٦/٢٥ (وثالثاً) على الدائن استيفاء الاجراءات من جديد وعلى قلم الكتاب مراعاة تحديد جلسة لنظر الاعتراض على القائمة وأخرى للبيع .

وأن صدر هذا الحكم، عاد قلم الكتاب إلى إخبار المدين من جديد بإيداع قائمة شروط البيع وأخطر مكتب الشهر العقارى فأثر بتاريخ ١٩٦٣/١/٢٢

بهذا الإخبار على هامش تسجيل التنبيه ، وبتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٦٣ قرر المدين في قلم الكتاب بإعتراضه على قائمة شروط البيع لأنه كان على الدائن بعد أن حكم ببطلان ورقة الإخبار أن يتخذ إجراءات التنفيذ على العقار من جديد، ولا يكتفى بإخبار صحيح، ولأنه لا يملك إلا أقل من خمسة أفدنة، وبتاريخ ٢٧/١٠/١٩٦٣ قضت المحكمة الابتدائية في ذلك الاعتراض المقيم برقم ١٠٢ - سنة ١٩٦٣ كلى صوماج بقبوله شكلا وفي الموضوع، برفضه وإسناد نف المدين هذا الحكم لدى محكمة إسناد نف أسبوط طالبا إلغاء والقضاء ببطلان إجراءات البيع، وقيد إسناد نفه برقم ١٤٠ سنة ٣٨ قضائية صوماج، وبتاريخ ٥/٦/١٩٦٥ قضت المحكمة بقبول الإسناد نف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المسناد نف وبسقوط تسجيل تنبيه نزع الملكية الحاصل في ١٦/٩/١٩٦١ وما ترتب عليه من إجراءات وطعن الدائن في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير ودفع المطعون عليه بطلانه وقدمت النيابة العامة مذكرة أيدت فيها الرأي برفض الدفع وبقبول الطعن شكلا وبرفضه موضوعا، وبالجلسة المحددة لنظر الطعن أمام هذه الدائرة صحت النيابة على رأيها الوارد في مذكرتها .

وحيث إن مبنى الدفع ببطلان الطعن، هو أن ورقة إعلانه بالتقرير بالطعن قد خلت من بيان الجهة التي يقيم فيها المعلن إليه، ومن بيان انتقال المحضر إلى محل إقامته لإعلانه فيه، وهو ما يخالف المادتين ١٠ ، ١١ من قانون المرفعات .

وحيث إن هذا الدفع مردود، ذلك أنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - متى كان إعلان الطعن قد تم في الميعاد وكان المطعون عليه قد حضر وقدم مذكرته خلال الأجل الممنوح له، فإنه لا يصح له التمسك ببطلان إعلانه إلا إذا بين وجه مصلحته في التمسك به .

وإذا كان الثابت في الأوراق أن كلا من إعلان الطعن وتقديم المطعون عليه لمذكرته قد تم في الميعاد، وأن المطعون عليه لم يبين وجه مصلحته في التمسك ببطلان الإعلان بفرض تحقيقه فإنه يتعين رفض الدفع .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن قد بني على سببين ينمي الطاعن في أولهما على الحكم المطعون

فيه القصور في التسيب والإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول ، إنه قدم إلى محكمة الاستئناف مذكرتين تضمنتا دفاعه إلا أن تلك المحكمة أعرضت في أسباب حكمها المطعون فيه عن هذا الدفاع المدون بهما ، فلم تذكر فيه شيئاً واكتفت بما أورده في تلك الأسباب من أن المستأنف عليه قدم مذكرتين طلب فيهما تأييد الحكم المستأنف وهو منها مخالفة لنص المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات وقصور وإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ، ذلك أن الطاعن لم يبين أوجه الدفاع التي تمسك بها لدى محكمة الاستئناف ، وكيفية قصور الحكم في الرد عليها ، ولا يغني في ذلك أنه أشار في تقرير الطعن إلى هاتين المذكرتين وإلى أنهما قد تضمنتا دفاعه تاركاً لمحكمة النقض مقارنتهما بالحكم المطعون فيه لتتقصى هي وجوه القصور ومناحي الإخلال بحق الدفاع ، ذلك أن هذه الإشارة لا تعدو أن تكون دليلاً على ما كان يجب أن يبينه في التقرير من مواضع القصور ووجوهه ، وإذا كان لم يفعل فإنه لا يصح لمحكمة النقض أن تتخذ منها مصدراً تستخرج منه بنفسها وجه العيب في الحكم المطعون فيه .

وحيث إن الطاعن ينعي في العيب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم الصادر من قاضي البيوع بتاريخ ١٩٦٣/١/١ اقصر على تقرير البطلان بالنسبة لإخبار المدين بإيداع قائمة شروط البيع ، دون أن يعرض لتسجيل تنبيه نزع الملكية أو التناشير على هامشه بالإخبار ، وأنه لما أهدأ أخبار المدين بإيداع القائمة بإعلان صحيح واعتراض هذا المدين على قائمة شروط البيع ولم يتضمن اعتراضه شيئاً من تسجيل التنبيه والتأشير على هامشه بالإخبار ، ورغم ذلك فقد قضى الحكم المطعون فيه بسقوط تسجيل تنبيه نزع الملكية لاستناداً إلى أن التأشير المؤرخ ١٩٦٢/٦/٢٥ على هامش هذا التسجيل كان بإخبار باطل ، وأنه لذلك يستبرأ أن لم يكن وأن التأشير المؤرخ ١٩٦٣/١/٢٢ بالإخبار الصحيح كان بعد الميعاد القانوني مما يترتب عليه سقوط التنبيه ، وهو من الحكم المطعون فيه مخالفة للقانون لأنه بقضائه هذا يكون قد حكم بما لم يطلبه المدين ، وعلى فرض أن المدين تمسك لدى محكمة الاستئناف بسقوط التسجيل لأن حقه في هذا التمسك قد سقط عملاً بالمادتين ٦٤٦ و ٦٤٧ ، لأنه لم يتمسك به في اعتراضه على قائمة شروط البيع وعلى فرض أن حقه لم يسقط

فإن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٦١٥ من قانون المرافعات، لأن تلك الفقرة إذ نصت على سقوط تسجيل التنبيه إذا لم يعقبه خلال المائتين والأربعين يوماً التالية له التأشير على هامشه بما يفيد الإخبار بإيداع قائمة شروط البيع أو صدور أمر قاضي البيوع بمد هذا الميعاد، فقد دلت على أن مجرد التأشير بالإخبار يحول دون سقوط التنبيه حتى ولو كان التأشير بالإخبار باطلاً لأنه لا سقوط إلا بنص، وقد خلت الفقرة السالف ذكرها من اشتراط الإخبار الصحيح، ويرى الغاء أن نص المادتين ٦٣٢ و ٦٣٧ من قانون المرافعات يؤيدان هذا النظر الذي يذهب إليه لأن قلم الكتاب أو أخبر الأشخاص الذين حددتهم المادة ٦٣٢، فصيح إخبار بعضهم وبطل إخبار الآخرين وأشر بهذه الإخبارات في الميعاد على هامش التسجيل، لعصم ذلك التنبيه من السقوط رغم أن بعضها باطل .

وحيث إن هذا النعي غير سديد، ذلك أن الثابت من الاطلاع على اعتراض المدين على قائمة شروط البيع أنه تضمن ما يأتي " أنه حكم بجلسة ١٩٦٣/١/١ ببطلان إعلان ورقة الإخبار وكان على طالب البيع أن يتخذ إجراءات التنفيذ من أول إجراء ولكنه لم يتخذ الإجراءات بإعادة التنبيه وتسجيله وإيداع قائمة جديدة"، وإذا قضت المحكمة الابتدائية برفض الاعتراض واستأنف المدين حكمها ذكر في صحيفة استئنافه أن مفهوم الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٣/١/١ هو أن قاضي البيوع الزم الدائن مباشرة الإجراءات بإعادة إجراءات البيع من بدايتها وأشار في هذا الصدد إلى نص المادة ٦١٥ من قانون المرافعات، وهذا الذي ذكره المدين في تقرير اعتراضه على قائمة شروط البيع وما دعمه به في صحيفة استئنافه يتضمن طلب الحكم بسقوط تسجيل التنبيه للتأشير على هامشه بالإخبار بعد الميعاد ١٤ بنص المادة ٦١٥ من قانون المرافعات وهو مالا يصح معه القول بأن الحكم المطعون فيه قد قضى بما لم يطلبه، المدين كما يذني معه سقوط حتى المدين في التمسك بسقوط تسجيل التنبيه لعدم إبدائه في اعتراضه على قائمة شروط البيع وإذا كان ذلك، وكان الحكم النهائي الصادر من قاضي البيوع في ١٩٦٣/١/١ قد قضى ببطلان الإعلان المؤرخ ١٩٦٢/١/٢٥ والمتضمن إخبار المدين بإيداع قائمة شروط البيع، فإنه يترتب على ذلك الحكم أن التأشير على هامش تسجيل التنبيه

بهذا الاخبار الباطل يعتبر كأن لم يكن ، ذلك أن التأشير الذي عنته المادة ٢/٦١٥ من قانون المرافعات والذي من شأنه لو تم في الميعاد أن يعصم تسجيل تنبيه نزع الملكية من السقوط ، هو التأشير بإخبار صحيح إذ به وحده يتحقق مراد الشارع من مضي إجراءات التنفيذ على العتار إلى غايتها من بيع العقار المحجوز بعد تصفية المنازعات المتعلقة بها . ولا وجه لما يشيره الطاعن من أنه إذا تعدد الأشخاص الذين يجب إخبارهم بإيداع القائمة وهم أولئك الذين حددتهم المادة ٦٣٢ من قانون المرافعات وصح إخبار بعضهم بينما بطل إخبار الآخرين فإن التأشير بها في الميعاد على هامش التسجيل يعصم التنبيه من السقوط ، ولا يجوز بعد ذلك المصاح بالتأشير أو التسجيل لإبرضايتهم ، لا وجه لذلك لأن الإخبار في هذه الدعوى لم يوجه إلا إلى شخص واحد هو المدين ، ولم يؤثر في الميعاد على هامش تسجيل التنبيه بغير هذا الاخبار الذي حكم ببطلانه ، ومن ثم فلا يكون في الدعوى تأشير تم في الميعاد بأي إخبار صحيح ، متى تقرر هذا وكان التأشير بالإخبار الثاني ، قد وقع بعد الميعاد فإنه لا يحول دون سقوط تسجيل التنبيه . إذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وجرى في قضائه على أنه " لما كان الثابت من أوراق الدعوى أن تسجيل تنبيه نزع الملكية تم في ١٦/٩/١٩٦١ م وصدر أمر السيد قاضي البيوع بمد أجل الاخبار بإيداع قائمة شروط البيع تسعين يوما اعتبارا من ١٠/٥/١٩٦٢ فإن الميعاد الواجب مباشرة إجراء التأشير على هامش تسجيل التنبيه بالإخبار بإيداع قائمة شروط البيع خلاله يتهى يوم ٩/٨/١٩٦٢ وإذا ثبت أن التأشير المشار إليه لم يتم إلا في ٢٢/١/١٩٦٣ فإنه يترتب على ذلك سقوط تسجيل تنبيه نزع الملكية وبالتالي تبطل كافة الإجراءات المترتبة عليه " فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندی نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وسليم راشد أبو زيد ،
ومحمد صدق البشيشى .

(٣١)

الطعن رقم ٤٩٢ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) تقادم . " قطع التقادم " . ضرائب . إثبات .

توجيه الممول إلى المصلحة المدينة كتاب موسى عليه علم الوصول برد ما حصلته منه
بغير حق . سبب جديد من أسباب قطع التقادم الواردة في القانون المدنى . علم
للوصول هو دليل الإثبات عند الإنكار . يفتى عنه أى ورقة تصدر من الجهة المدينة
تدل على وصول كتاب المطالبة .

(ب) جمارك . " تحديد عوائد الأرضية " .

تحديد عوائد الأرضية ليس متروكا لتصرف مصلحة الجمارك . وزير المالية
هو المخول وحده سلطة تحديد هذه العوائد .

١ - نص المادة ٢/٣ من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن تقادم
الضرائب والرسوم أضاف إلى أسباب قطع التقادم الواردة في القانون المدنى سببا
جديدا هو، توجيه الممول إلى المصلحة المدينة كتاب موسى عليه مع علم الوصول
يطالبها فيه برد ما حصلته منه بغير حق، والغرض من اشتراط أن يكون هذا
الكتاب موسى عليه، إنما هو ضمان وصول الطلب إلى الجهة المدينة، وأن يكون
علم الوصول هو سبيل إثباته عند الإنكار ، وكل ورقة تصدر من الجهة المدينة
وتدل على وصول كتاب المطالبة إليها تتحقق بها الغاية من علم الوصول، ويكون فيها
الفناء عنه مما تعتبر معه المطالبة في هذه الصورة تنبها قاطعا للتقادم .

٢ - الأرضية والمخازن الجمركية، وإن كانت من أملاك الدولة المخصصة
للفتحة العامة إلا أن المشرع قد نظم طريق الانتفاع بها بالمادة التاسعة

من القانون رقم ۲ لسنة ۱۹۳۰ الذى نص على أنه " تحدد بمقتضى قرار يصدره وزير المالية عوائد الأرضية والشيالة والتمكين ... " فدل بذلك على أنه لم يترك أمر تحديد عوائد الأرضية لمطلق تصرف مصلحة الجمارك وإنما خول وزير المالية وحده سلطة تحديد هذه العوائد .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن شركة ثابت ثابت (المعلنون ضدها) أقامت الدعوى رقم ۳۷۲۲ لسنة ۱۹۶۰ على القاهرة ضد مصلحة الجمارك وجمرك المحمودية بصحيفة أعلنت إليهما فى ۱۰/۷/۱۸، ۱۹۶۰ طالبة الحكم بيلزامهما بأن يدفعوا لها مبلغ ۱۰۲۴۷ ج و ۶۵۰ مليم والفوائد القانونية بواقع ۴٪ سنوياً من تاريخ المطالبة القضائية حتى السداد وقالت شارحة لدعواها إن جمرك المحمودية حصل منها — فى الفترة من ۱۷/۹/۱۹۵۳ إلى ۲۶/۱/۱۹۵۵ عوائد أرضية ورسوم بلدية على سداد كانت قد استوردته من الخارج بفئة مقدارها ۳۰۰٪ من الفئة الأصلية بدلا من ۲۰۰٪ ، وهى الفئة المقررة فى القوانين والأوامر التى كان معمولاً بها فى تلك الفترة وبذلك تكون مصلحة الجمارك قد أخذت منها بغير حق المبلغ المطالب به وبحق لها استرداده — وإذ طالبت المصلحة المذكورة برده إليها بمقتضى خطاب مؤرخ ۶/۹/۱۹۵۶ وأجاب جمرك المحمودية على هذا الخطاب بخطاب مؤرخ ۴/۱۲/۱۹۵۶ تضمن أن الإدارة العامة وافقت على رد تلك الفروق إليها، وطلب منها موافاته بكشوف موضح بها أرقام وتواريخ قسائم التوريد وأرسلت إليه الكشوف المذكورة، وأخذ الموضوع يتردد بين جمرك المحمودية وقسم الرأى بمجلس الدولة الذى انتهى إلى أحقية الشركة فى استرداد ذلك المبلغ ، وحررت المصلحة استمارة صرته إليها إلا أن الموضوع وقف عند هذا الحد — فقد أقامت هذه الدعوى بطلباتها سالفة الذكر، وفى ۲۵/۱۲/۱۹۶۱ حكمت المحكمة بنسب خبر للاطلاع على ملف الشركة بمصلحة الجمارك وبين أن ماتم شأن الفروق المستعفة

للشركة وكلفته — في حالة عدم الاهتداء إلى استمارة صرف الفروق المشار إليها — بتقدير الرسوم وعوائد الأرضية المقررة قانونا على ما استوردته الشركة من أسمدة، وبيان مادفعته زيادة عن المستحق قانونا، وبعد أن قدم الخبير تقريره دفعت المصلحة بانقطاع مير الخصومة في الدعوى تأصيلا على أن الشركة قد وضعت تحت التصفية ، وعين الأستاذ / جورج كردوش مصفيا لها فزالت بذلك صفة المدعى في تمثيلها ، كما دفعت بسقوط حق الشركة في المطالبة بردهذه الرسوم بمضى أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ دفعها حتى تاريخ رفع الدعوى . وفي ١٩٦٤/٣/٣٠ حكمت المحكمة برفض هذين الدفعين وبإلزام المدعى عليهما بأن يذنا للشركة المدعية مبلغ ١٠٢٤٧ ج و ٦٥٠ مليم والفوائد بواقع ٤ ٪ سنويا من تاريخ صيرورة الحكم نهائيا حتى السداد ، واستأنف المدعى عليهما هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبين إلغاءه ورفض الدعوى ، وقيد هذا الاستئناف برقم ١٠٧٣ سنة ٨١ ق وتمسكوا بالدفعين السابق إبداءهما أمام محكمة أول درجة . وفي ١٩٦٥/٥/٧ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، وطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعنون على طلب نقض الحكم ، وطلبت الشركة المطعون عليها رفض الطعن . وصحمت النيابة العامة على رأيها الوارد في مذكرتها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السببين الأول والثاني أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع بسقوط الحق في المطالبة باسترداد الرسوم المدفوعة دون حق بالتقادم مستندا في ذلك ، إلى أن هذا التقادم قد انقطع بالكتاب المؤرخ ١٩٥٦/٩/٦ الذي أرسله المطعون عليه إلى مصلحة الجمارك وعلمت به علما يقينا بدليل إشارتها إليه في كتابها المؤرخ ١٩٥٦/١٢/٤ . كما انقطع بالكتب التالية له المرسله للمصلحة والمؤرخة في ١٩٥٧/٥/٣ ، ١٩٥٧/٥/٣٠ ، ١٩٥٩/٩/١٠ وهو منه مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه من وجهين، أولهما أنه يشترط وفقا للسادة ٣ من القانون.

رقم ۶۴۶ سنة ۱۹۵۳ في كتاب المطالبة برد هذه الرسوم حتى ينتج أثره في قطع التقادم أن يكون موصى عليه بهلم الوصول، فلا يكفي أن يكون مسجلاً كما لا يقوم العلم اليقيني مقام هذا الإجراء الشكلي الذي أوجبه القانون، وإذا كانت هذه الكتب التي اعتمد عليها الحكم غير مصحوبة بهلم وصول فإنها لا تكون قاطعة للتقادم، وثانيهما أنه على فرض أن خطاب مصلحة الجمارك المؤرخ ۱۹۵۶/۱۲/۴ قد تضمن اعترافاً بحق الشركة المطعون عليها في الفروق للمطالب بها فإن من شأن هذا الإقرار نزول جهة الإدارة عما انقضى من مدة التقادم فقط ثم يبدأ سريان تقادم جديد من تاريخ صدور هذا الخطاب، وإذا كانت الدعوى لم ترفع إلا في يولييه سنة ۱۹۶۰ فإنها تكون قد رفعت بعد اكتمال مدة التقادم الثلاثي الجديدة مما كان يترتب من قبول الدفع بسقوط الحق في المطالبة، وغنى عن البيان أن الكتاب المذكور لا يعتبر بمثابة تعديل للربط يترتب عليه وجوب اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ۶۴۶ لسنة ۱۹۵۳ والتي تستلزم إخطار الممول بحقه في الرد بخطاب موصى عليه بهلم وصول حتى يبدأ سريان التقادم في حقه، هذا إلى أن إقرار مندوب المصلحة أمام الخبير بأنها لا تمنع في رد الفروق المطالب بها إلى الشركة بعد موافقة وزارة الخزانة لا يفيد التنازل من مدة التقادم بعد اكتمالها، ولا يدل على مقدار الرسوم المطالب بردها لأن هذا الإقرار قد صدر ممن لا يملك سلطة التصرف في أموال الدولة، وبالإضافة إلى ذلك فإن الكتب المرسلة من مصلحة الجمارك إلى الشركة المطعون عليها والتي اعتمد عليها الحكم ليس من شأنها قطع التقادم، لأنها لا تتضمن إقراراً بالحق أو نزولاً عن التقادم وإنما اقتصر على القول بأن الموضوع قيد البحث.

وحيث إن النعي مردود في جملته، ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائي الذي أخذ بالحكم المطعون فيه بأسبابه أنه بعد أن عرض لأحكام المادتين ۱۷۸، ۳۷۷/۲ من القانون المدني ومواد القانون رقم ۶۴۶ سنة ۱۹۵۳ أقام قضاءه برفض الدفع على ما قرره من أن "المدعى يطالب بالرسوم والفوائد التي دفعها بغير وجه حق في الفترة من ۱۹۵۷/۹/۱۷ إلى ۱۹۵۵/۱/۲۶ ولم يرفع الدعوى إلا في ۱۹۶۰/۷/۱۸ أي بعد مضي أكثر من ثلاث سنوات، وحتى يتلافى الدفع بالسقوط تمسك بالخطابات المتبادلة بينه وبين مصلحة الجمارك واعتبرها قاطعة لمدة التقادم، وبمراجعة هذه الخطابات المقدمة منه بحفاظته ظهر أن هناك خطاب

مرسل من مصلحة الجمارك للمدعى بتاريخ ١٢/٤/٥٦ ثابت فيه أن خطابا وصلها من المدعى بخصوص رد الفروق بتاريخ ١٩٥٦/٩/٦ ، الأمر الذي يقطع بأن المدعى قد أرسل إلى مصلحة الجمارك خطابا بتاريخ ١٩٥٦/٩/٦ ، يطالبها برد الفروق وقد وصل إلى علمها ذلك ، بدليل أن المصلحة أشارت إلى هذا الخطاب في كتابها المرسل منها للمدعى بتاريخ ١٢/٤/١٩٥٦ ، ثم بعد ذلك تبادلت الخطابات بين المدعى ومصلحة الجمارك بخصوص رد هذه الفروق بدليل الخطابات المرسلة من المصلحة للمدعى في ٣/٥/١٩٥٧ ، ٣٠/٥/١٩٥٧ ، ١٠/٩/١٩٥٩ وجميع هذه الخطابات مودعة بحافظة المدعى ، كما قدم المدعى بالحافظة الأخيرة صورة الخطاب المرسل من مصلحة الجمارك بتاريخ ٣/١١/١٩٥٩ إلى مستشار الدولة بإدارة الفتوى تأخذ رأيه في رد الفروق ، وكذا قدم صورة من الفتوى الصادرة من مجلس الدولة برد هذه الفروق ، وترى المحكمة من جميع هذه الخطابات المتبادلة بين المدعى ومصلحة الجمارك ، أن المدعى قد طالب برد الفروق قبل مضي الثلاث سنوات ووصل إلى علم المصلحة هذه المطالبة قبل مضي الثلاث سنوات ، الأمر الذي يقطع بأن التقادم قد قطع بالمطالبة ، وجب الخطابات المتبادلة وأن القانون رقم ٦٤٦ سنة ١٩٥٣ قد اخلط في الطلب القاطع للتقادم هو الذي يرسله الممول بخطاب موصى عليه بهلم الوصول ، وقد قصد بهذا الإجراء إثبات علم المصلحة المرسل إليها بورود الطلب الخاص بالاسترداد ، وقد ثبت لدى هذه المحكمة في هذه الدعوى أن طلب الاسترداد وصل إلى مصلحة الجمارك بدليل خطابها الذي تعترف فيه بوصول طلب المدعى الخاص باسترداد الفروق ولا يكون لها بعد كل ذلك الحق في التمسك بالتقادم الذي قطع على النحو الصالف بيانه ، ويكون الدفع بالتقادم على غير أساس من القانون ويتمين رفضه . وهذا الذي قرره الحكم وأقام عليه قضاءه برفض الدفع صحيح ولا مخالفة فيه للقانون ، ذلك أن الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٦٤٦ سنة ١٩٥٣ بشأن تقادم الضرائب والرسوم تنص على أنه " يعتبر كذلك تنبيها قاطعا للتقادم وطلب رد ما دفع بغير وجه حق إذا أرسله الممول إلى الجهة المختصة بكتاب موصى عليه بهلم الوصول " فأضاف المشرع بهذا النص إلى أسباب قطع التقادم الواردة في القانون المدني سببا جديدا ، هو توجيه الممول إلى المصلحة المدينة كتاب موصى عليه يطالبها فيه برد ما حصلته منه بغير حق والغرض

من اشتراط أن يكون هذا الكتاب موصى عليه ، إنما هو ضمان وصول الطالب إلى الجهة المدينة وأن يكون علم الوصول هو سبيل إثباته عند الإنكار ، وكل ورقة تصدر من الجهة المدينة وتدل على وصول كتاب المطالبة إليها تتحقق بها الغاية من علم الوصول ، ويكون فيها الغناء عنه ، مما تعتبر معه المطالبة في هذه الصورة تنبيها قاطعا للتقادم ، لما كان ذلك وكان يبين من الكتب الأربعة الموصى عليها والمرسلة من المطعون عليه إلى مصلحة الجمارك في ١٩٥٦/٩/٦ ، ١٩٥٧/٥/٣٠ ، ١٩٥٩/٨/٢٥ والتي حول عليها الحكم المطعون فيه أنها تضمنت مطالبة المصلحة برد فروق العوائد والرسوم التي حصلت منها بغير حق . كما يبين من الكتب الأربعة المرسلة من مصلحة الجمارك إلى المطعون عليه في ١٩٥٦/١٢/٤ ، ١٩٥٧/٥/٣٠ ، ١٩٥٧/٦/١٦ ، ١٩٥٩/٩/٥ أنها كانت ردا على الكتب الأربعة المرسلة إليها منه والسالف الإشارة إليها وأنها قد وصلت فعلا إلى المصلحة ، وبالتالي فإن كتب الطاعن المذكورة تعتبر تنبيهات متلاحقة تمت في فترات متقاربة وقطعت أي تقادم قبل أن تكتمل مدته ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون ، هذا ولا وجه لما أثاره الطاعنون في الشق الأخير من السبب الثاني خاصا بنفى اعتبار كتاب ١٩٥٦/١٢/٤ تعديلا للربط يستلزم إتخاذ الاجراءات المنصوص عليها في المادة ٢ من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ ، وبعدم حجية ماقرره مندوب مصلحة الجمارك أمام الخبير من أن المصلحة لا تمنع في رد الفروق ، ذلك أن الحكم المطعون فيه لم يعول على هذه الاعتبارات وإنما أسس فضاه على إنقطاع التقادم فقط ، وبالتالي فإن النعى بهذا الشق لا يكون قد صادف محلا من الحكم المطعون فيه .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه خالف القانون حين قرر أنه لا خلاف بين الطرفين حول المبلغ المطلوب استرداده حسبما أورده الخبير ، إذ أنه علاوة على أن مندوب مصلحة الجمارك لا يملك التنازل عن حقوق الدولة ، فإن من حق جهة الإدارة رفع الرسوم المقررة لشغل الأرضية الموجودة بالميناء أو أماكن التخزين حسبما يتراءى لها دون معقب عليها ، وإذا كان الثابت أن القرار

الوزارى رقم ٨٣ لسنة ١٩٥٠ قد تضمن زيادة فئات الأرضية على الأسمدة فإن ما انتهى إليه الحكم يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أنه وإن كانت الأرضية والمخازن الجمركية من أملاك الدولة المخصصة للنفقة العامة إلا أن المشرع قد نظم طريق الانتفاع بها، فنص في المادة التاسعة من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ الصادر في ١٤/٢/١٩٣٠ بتعديل التعريف الجمركية على أنه "تحدد بمقتضى قرار يصدره وزير المالية عوائد الأرضية والشيالة والتمكين" فدل بذلك على أنه لم يترك أمر تحديد عوائد الأرضية لمطلق تصرف مصلحة الجمارك، وإنما خول وزير المالية وحده سلطة تحديد هذه العوائد، وبمقتضى هذه السلطة أصدر وزير المالية القرار رقم ١٢ لسنة ١٩٣٠ في ١٤/٢/١٩٣٠ ونص في مادته الأولى على أن "يستمر تحصيل عوائد الأرضية والشيالة والتمكين طبقا للأنظمة وبالفئات المعمول بها الآن" وعندما رأى زيادة عوائد الأرضية على الأسمدة الكيماوية أصدر وزير المالية القرار رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٠، وأشار في ديباجته إلى المادة ٩ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ والمادة الأولى من القرار رقم ١٢ لسنة ١٩٣٠، ونص في مادته الأولى على أن "تزداد عوائد الأرضية على الأسمدة الكيماوية المفرغة في مخازن النترات بالجمارك بواقع ١٠٠٪ من الفئات المعمول بها بالقرار المشار إليه" مما مؤداه مضاعفة عوائد الأرضية أى جعلها بنسبة ٢٠٠٪ من القيمة الأصلية، وإذا كان الواقع الذى سجله الحكم المطعون فيه أخذا بما انتهى إليه الخبير فى تقريره أن عوائد الأرضية حصلت بواقع ٣٠٠٪ وليس ٢٠٠٪ كما حددها قرار وزير المالية سالف الذكر، وأن الزيادة المدفوعة تعادل المبلغ المطالب به، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بالزام المصاحبة برد هذا المبلغ فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندی نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : سليم راشد أبو زيد ، وعبد صدق البشيشي ، وعبد سيد أحمد حماد ،
وعلى عبد الرحمن .

(٣٢)

الطعن رقم ٩٦ لسنة ٣٥ القضائية :

استيلاء . "الإخلال بالالتزام المترتب عليه" . تعويض . مسئولية .

استيلاء وزارة التربية والتعليم على عقار بناء على القانون ٧٦ لسنة ١٩٤٧ . إلزامها
برده عند انتهاء الاستيلاء . بالحالة التي كان عليها وقت الاستيلاء . إخلالها بهذا الالتزام بموجب
عليها التعويض .

مؤدى نص المادة الأولى من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ والمادة ٤٥
من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، أن استيلاء وزارة التربية والتعليم على
عقار عملاً بالسلطة المخولة لها بمقتضى القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ ، يرتب في ذمتها
عند انتهاء الاستيلاء لأى سبب من الأسباب ، إلزاماً قانونياً برد هذا العقار
إلى صاحبه بالحالة التي كان عليها وقت الاستيلاء ، فإن أخلت بهذا الالتزام وجب
عليها تعويض ذلك العقار عما أصابه من ضرر بسبب هذا الإخلال .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
 والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تحصل في أن اللواء أمين منصور لودن أقام الدعوى رقم ٢٩١٠

سنة ١٩٥٢ كلى القاهرة ضد وزارة التربية والتعليم وميد أحمد عمر وقال
شراح لها ، إنه بمقتضى عقد إيجار مؤرخ أول يونيه سنة ١٩٤٨ استأجر
منه المدعى عليه الثانى العقار المبين بالصحيفة لإستعماله مقرا لروضة أطفال
الجامعة العربية ، وأن هذا المستأجر قد أساء إستعمال العين المؤجرة وأحدث بها
تغييرات وأزال أشجار الحديقة وأقام عليها مبان جديدة على ما هو ثابت فى دعوى
إثبات الحالة رقم ٣٦٤١ سنة ١٩٥٠ مستعجل القاهرة — ولهذا فقد رفع عليه
الدعوى رقم ٣٢٠٨ سنة ١٩٥١ مدنى كلى القاهرة بطالب إخلاء العين المؤجرة
وتسليمها إليه مع ملحقاتها — وفى ١٩٥٣/١/٦ حكمت المحكمة له بطلباته ،
وما أن صدر هذا الحكم حتى لجأ المستأجر المذكور إلى وزارة التربية والتعليم
فأصدرت بتاريخ ١٩٥٣/١/١٤ القرار الوزارى رقم ١٠٥٠٢ بالإستيلاء جبرا على هذا
العقار ، ونفذته يوم صدوره بأن استلمت العقار بمقتضى مقرر تسليم وقامت
بدورها بتسليمه للمدعى عليه الثانى ، فحالت بذلك دون تنفيذ حكم الإخلاء ، الأمر
الذى اضطره لرفع الدعوى رقم ٦٥٨ سنة ٨ قضائية أمام محكمة القضاء الإدارى
بطلب إلغاء قرار الإستيلاء وقد حكمت له بطلباته . وحينئذ قام المدعى عليه الثانى
بهدم المباني التى كان قد أقامها على العين المؤجرة . وإذا كان قد نص فى عقد
الإيجار على أن تكون المباني التى يحدتها المستأجر بالعين المؤجرة ملكا للمؤجر
بغير مقابل وعلى منع المستأجر من إزالتها ، وكانت هذه المباني قد سلمت للوزارة
على أثر صدور قرار الإستيلاء ، فإن المدعى عليه لما يكونان مسئولين عن تعويضه
عن هدمها ، وقد قدرت قيمة هذا التعويض فى دعوى إثبات الحالة
رقم ٤١٦٦ سنة ١٩٥٢ مستعجل القاهرة بمبلغ ٤٠٠ ج عن المباني التى هدمت
وبمبلغ ٦٣ ج و ٢٥٠ م عن التاليفات التى أحدثتها المستأجر بمباني العين المؤجرة ،
هذا بالإضافة إلى أن لجنة التعويضات بمحافظة القاهرة كانت قد قدرت التعويض
عن مقابل عدم الإنتفاع بهذا العقار بعد الإستيلاء عليه بمبلغ ١٧ ج شهريا ،
وأنه عارض فى هذا التقدير فى الدعوى رقم ٤٢٦٣ سنة ١٩٦٠ كلى القاهرة وقد
قضى فيها برفع هذا التعويض إلى مبلغ ٢٨ ج شهريا ، وأن الوزارة سددت
التعويض عن مقابل عدم الإنتفاع بالعقار بواقع ١٧ ج شهريا عن المدة
من يناير سنة ١٩٥٢ حتى مايو سنة ١٩٥٣ ، ثم امتنعت عن الدفع بعد ذلك حتى
تاريخ تسليم العقار إليه فى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٣ ، ولهذا فقد رفع هذه الدعوى

وانتهى فيها الى طلب إلزام المدعى عليهما بأن يدفع له مبلغ ٨٦٢ ج و ٧٨٠ م ،
منه مبلغ ٤٧٥ ج و ٢٥٠ م قيمة التعويض المستحق من مدم المبانى
التي أحدثها المستأجر بالعين المؤجرة وصارت ملكا للمدعى بنص العقد، والتعويض
المستحق من التلفيات التي أحدثها المستأجر بالمبانى الأصلية للعين المذكورة
ومبلغ ١٧٨ ج قيمة الفرق بين التعويض الشهرى الذى كانت تدفعه له الوزارة
بواقع ١٧ ج شهريا والتعويض المحكوم به وقدره ٢٨ ج شهريا وذلك حتى شهر
مايو سنة ٩٥٣ ، ومبلغ ١٩٦ ج قيمة التعويض لشهرى عن المدة من ١/٦/١٩٥٣
حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٣ ، وطلبت وزارة التربية والتعليم رفض الدعوى .
وفى ١٩٦١/١٢/٢٥ حكمت المحكمة أولا بإلزام وزارة التربية والتعليم بأن تدفع للمدعى
مبلغ ٦٦٢ ج و ٢٥٠ م والمصاريف المستحقة على هذا المبلغ (ثانيا) وقبل الفصل
فى طلب مبلغ ١٩٦ ج بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى ما تدون بمنطوق
هذا الحكم . واستأنفت الوزارة الشق الأول من هذا الحكم لدى محكمة استئناف
القاهرة طالبة إلغاء ورفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ٤٢٧ سنة ٧٩ ق
وقد توفى المستأنف عليه اللواء أمين منصور لودن أثناء نظر الاستئناف، وحل ورثته
محلّه فى الخصومة . وفى ١٩٦٥/٥/٢٠ حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف
إلى إلزام وزارة التربية والتعليم بأن تدفع للورثة مبلغ ١٧٨ ج ورفضت ما عدا
ذلك من الطلبات . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة
فى التقرير ، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعنون على طلب نقض
الحكم، وطلبت المطعون عليها الأولى رفض الطعن، وصحمت النيابة العامة على رأيها
الوارد فى مذكرتها وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن مما ينهائى الطاعنون فى أسباب طعنهم أن الحكم المطعون فيه قضى
برفض طلب التعويض عن هدم وإتلاف المبانى استنادا إلى أن وزارة التربية
والتعليم غير مسئولة عن هذا التعويض، وهو منه خطأ ومخالفة للقانون إذ أن مسئولية
الوزارة هى مسئولية أصلية أساسها التزام قانونى برد العين المستولى عليها إلى مالكها
بالحالة التى كانت عليها وقت الاستلام، وأن الإخلال بهذا الإلتزام يوجب مسئوليتها
ولا يحول دون ذلك إلا القوة القاهرة وهو أمر لم يثبت فى الدعوى .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن المادة الأولى من القانون رقم ٧٦ سنة ١٩٤٧ قد خولت وزير التربية والتعليم بموافقة مجلس الوزراء سلطة إصدار قرارات بالاستيلاء على أى عقار خال يراه لازماً لحاجة الوزارة أو معاهد التعليم على اختلاف أنواعها ، ونصت الفقرة الأخيرة منها على أن " يتبع في هذا الشأن الأحكام المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ " كما نصت المادة ٤٥ من هذا المرسوم بقانون على أن " تقوم الوزارة قبل الاستيلاء على المأوى والأماكن والمواد المطلوبة بمجرد تلك الأشياء جرداً وصفاً في حضور صاحب الشأن فيه أو بعد دعوته للحضور بخطاب مسجل ، وفي نهاية الاستيلاء يتبع نفس الإجراء لمعاينة الاستهلاك الاستثنائي أو تقويم المباني أو هلاك المواد " ومؤدى ذلك أن استيلاء وزارة التربية والتعليم على عقار عملاً بالسلطة المخولة لها بمقتضى القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ يترتب في ذمتها عند انتهاء الاستيلاء لأى سبب من الأسباب للالتزام قانونياً برد هذا العقار إلى صاحبه بالحالة التى كان عليها وقت الاستلام ، فإن أخلت بهذا الالتزام وجب عليها تعويض مالك العقار عما أصابه من ضرر بسبب هذا الإخلال . ولما كان الواقع الذى سجله الحكم المطعون فيه أن مورث الطاعنين كان قد أبرع العقار المملوك له إلى السيد / سيد أحمد عمر لاستعماله مقراً للمدرسة ، ونص في عقد الإيجار على أن تكون المباني التى يحدتها المستأجر فى العين المؤجرة ملكاً للمؤجر بغير مقابل ويمتنع على المستأجر إزالتها - وأن المستأجر أقام مبان على أرض الحديقة الملحقة بالعقار المؤجر وأن المؤجر استصدر بعد ذلك حكماً على المستأجر باخلاء العين المؤجرة وتسليمها إليه - وعلى أثر صدور هذا الحكم ، الذى أنهى العلاقة الإيجارية أصدر وزير التربية والتعليم بتاريخ ١٤/١/١٩٦٣ القرار رقم ١٠٥٠٢ بالاستيلاء على العقار المذكور ، ونفذته الوزارة يوم صدوره واستلمت العقار بما فيه من مبان كان المستأجر قد أقامها بالعين المؤجرة ثم قامت بدورها بتسليمه للمستأجر السابق سيد أحمد عمر ، وإذا كان قرار الاستيلاء قد ألغى بالحكم رقم ٦٥٨ سنة ٦ قضائية الصادر من محكمة القضاء الإدارى فإن وزارة التربية والتعليم - على ما سبق بيانه - تلتزم برد العقار إلى صاحبه بالحالة التى كان عليها وقت استلامه . لما كان ذلك وكان الثابت بالحكم المطعون فيه أن بعض المباني التى كانت مقامة على العين وقت الاستيلاء عليها قد هدمت وبعضها أتلف ، وكان ذلك قبل تسليم العقار المستولى عليه إلى صاحبه .

فإن الوزارة تكون مسئولة عن تعويض المالك عما أصابه من ضرر بسبب ذلك، ولا يغير من هذا النظر أن تكون الوزارة قد مهدت بحيازة العقار المستولى عليه إلى المستأجر السابق، وأن يكون هو الذي هدم المبنى، ذلك أن العلاقة التي كانت تربطه بالمالك قد انقضت بصدور حكم الإخلاء ونشأت علاقة جديدة بين المالك وبين الوزارة، ويجب قرار الاستيلاء، من مقتضاها التزام الوزارة بأن ترد العين لمالكها بالحالة التي كانت عليها عند استلامها، ولما كان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على خلاف هذا النظر، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٧٠

رئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة ، ومضوية العامة
المستشارين : أحمد حمد حسن هيكل ، وعباس علي عبد الجواد ، وإبراهيم علام ، ومحمد
أسعد محمود .

(٣٣)

الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) حكر . " انتهاء الحكر " . وقف . " انتهاء الوقف الأهلي " .
تمويض . إيجار .

زوال للوقف الأهلي . مؤداه انقضاء الحكر على الأرض الموقوفة ورد الأرض
إلى الحكر . بقاء الحكر في العين بغير سند . وجوب الزامه بالتعويض دون تقيد
بالحد الأقصى للأجرة المحددة في قوانين الإيجار .

(ب) حكر . " تقدير أجرة الحكر " . إيجار . قانون .

أجرة الحكر عند طلب تصفيه تقدر بأجرة المثل ، وباعتبار أن الأرض المحركة
خالية من البناء . إلامة الحكر بناء على الأرض لا أثر له . نبذ المشرع نظرية
" النسبة " بين أجرة الحكر وقت التحكير وقيمة الأرض في ذلك الوقت .

(ج) وقف . " انتهاء الوقف الأهلي " . حراسة . " سلطة الحارس " .
حكر . دعوى . " الصفة في الدعوى " .

إنهاء الوقف الأهلي . صيرورة الناظر حارسا . ليس له حق التقاضي فيما يخص
أصل الحق . طلب إزالة البناء والغرام من الأرض المحركة هو مما يخص أصل
الحق . لمنحفين وحدهم حق التقاضي في شأن هذا النزاع .

(د) نقض . " أثر نقض الحكم " .

نقض الحكم . أثره . إلغاء جميع الأحكام أيما كانت الجهة التي أصدرتها
والأعمال اللاحقة للحكم المنقوض متى كان ذلك الحكم أساسا لها .

١ - مقتضى أحكام المادتين الثانية والسابعة من المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ - بإنهاء الوقف على غير الخيرات - الذى صدر وعمل به فى ١٤/٩/١٩٥٢ والمادة ١٠٠٨/٣ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو انتهاء الأحكام القائمة على الأراضى التى كانت موقوفة وقفاً أهلياً بزوال صفة هذا الوقف^(١) ويتعين على المحتكر تبعاً لانتهاء المحكر فى ١٤/٩/١٩٥٢ أن يرد الأرض المحكرة التى تحت يده إلى المحكر ليستغلها على الوجه الذى يراه ، فإن هو بقى فى العين بغير سند ، فإنه يلزم بريعتها للمحكر تعويضاً عما حرمه من ثمار ، وليس له أن يتحدى فى هذا الخصوص بالأجرة التى حددتها قوانين الإيجار لأن هذه القوانين لا تحكم سوى العلاقة الإيجارية التى تقوم بين طرفى العقد ، وهما المحتكر والمستأجر من دون العلاقة بين المحكر والمحتكر .

٢ - القاعدة الصحيحة الواجبة الإلتباع ، فى تقدير أجرة المحكر عند طلب تصقيعه هى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أخذاً من المبادئ القرينة أن يكون التقدير على اعتبار أن الأرض المحكرة حرة خالية من البناء وأن لا يلاحظ فيه سوى حالة الصعق الذى فيه الأرض المحكرة ورغبات الناس فيها ، وأن يعترف النظر عن التحسين اللاحق بذات الأرض ، وبصنع الجهة بسبب البناء الذى أقامه المحتكر ، وأن لا يكون لحق البناء والقرار الذى للمحتكر تأثير فى التقدير ، وأنه لا محل للأخذ بنظرية "النسبة" التى تقتضى بالمحافظة على النسبة بين أجرة المحكر وقت التحكير ، وقبضة الأرض فى ذلك الوقت ، إذ لا أصل لها فى الشريعة الإسلامية ، وأن أجرة المحكر يجب أن تكون دائماً هى أجرة المثل . وقد أخذ المشرع بهذه القاعدة وقتئذ بما نص عليه فى المادة ١٠٠٥ من القانون المدنى . ولئن تضمنت المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى للقانون المدنى عبارات تفيد الأخذ بهذه النظرية ، إلا أن الثابت من الأعمال التحضيرية أن المشرع قد نبذها بما أدخلته لجنة القانون المدنى بمجلس الشيوخ من تعديلات على النص الذى كان وارداً فى المشروع التمهيدى ، وما ظهر جلياً من اتجاه هذه اللجنة إلى عدم الأخذ

(١) قض ١٤ مارس ١٩٦٧ مجموعة المكاتب الفنى السنة ١٨ ص ٦١٨ .

بتلك النظرية ، وإن فات واضع المشروع بعد إدخال هذا التعديل أن يصححوا على مقتضاه ما تضمنته المذكرة في هذا الخصوص (١) .

٣ - مؤدى نص المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٢ بإنهاء الوقف على خير الخيرات بعد تعديلها بالمرسوم بقانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢ ، أن ناظر الوقف قد أصبح حارسا على الأعيان التي كانت موقوفة ويخضع لأحكام الحراسة القضائية . ولما كانت سلطة الحارس وفقا لهذا النص والمادة ٧٣٤ من القانون المدني التي وردت بشأن الحراسة ، أصبحت تقف عند حد المحافظة على أعيان الوقف التي تحت يده والقيام بإدارتها وما يستتبع ذلك من حق التقاضي فيما ينشأ من هذه الأعمال من منازعات لا تمس أصل الحق ، وذلك إلى أن يتم تسليم الأعيان التي في حراسته لأصحابها ، وإذ كان ما طلبته الحراسة على الوقف من إزالة ما على الأرض المحركة من بناء وغراس وتسليمها خالية مما عليها إنما تستند فيه إلى ما تقضى به الفقرة الأولى من المادة ١٠١٠ من القانون المدني التي تعطى للمحرك عند انتهاء المحرك الخيارين أن يطلب إما إزالة البناء والغراس من الأرض المحركة حتى يستردها خالية أو أن يطلب استيفاء ما مقابل أن يدفع للمحرك أقل قيمته مما يستحق الإزالة ، أو البقاء ، إلا إذا كان هناك اتفاق بين المحرك والمحرك يقضى بغير ذلك ، وكانت ممارسة المحرك الخيار على النحو السالف البيان ومواجهته من المحرك ، إنما تمس أصل الحق ، فإنها تخرج من مهمة الحارس على الوقف ، ولا يكون له صفة في تمثيل المستحقين فيما ينشأ من ذلك من منازعات أمام القضاء سواء كان مدعيا أو مدعى عليه فيها ، بل يتعين أن يترك هذا الحق للمستحقين أنفسهم من الطرفين حتى يدافعوا عن مصالحهم في الدعوى .

٤ - يترتب على نقض الحكم طبقا لما تقضى به المادة ٢٧١ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ، إلغاء جميع الأحكام أيا كانت الجهة التي أصدرتها والأعمال اللاحقة للحكم المنقوض ، متى كان ذلك الحكم أساسا لها (٢) .

(١) قض ١٦ أبريل ١٩٦٨ بمجموعة المكعب الفني من ١٥ ص ٥٥٦ .

(٢) قض ١٤ نوفمبر ١٩٦٧ > > > > ١٨ ص ١٦٥٤ .

الحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن —
تتحصل فى أن المرحومة نفيسة داود — مورثة الفريق الرابع من المطعون عليهم —
بصفقتها ناظرة على وقف محرم أغا أقامت الدعوى رقم ۳۵۳۵ سنة ۱۹۵۰ القاهرة
الابتدائية ضد الطاعنين بصفتهما ناظرين على وقف محمد شريف الكبير بصحيفة
معلنة فى ۱۹۵۰/۱/۴ ، طلبت فيها الحكم باعتبار أجرة تحكيم الأعيان الأربعة
الموضحة الحدود والمعالم بالصحيفة مبلغ ۲۸۲۰ ج و ۸۷۰ مليا سنويا من تاريخ رفع
الدعوى ، وبإلزام الطاعنين بدفع الأجرة على هذا الأساس . وقالت شرعا لدعواها
إن من بين أعيان وقف محرم أغا الذى تنتظر عليه والمحررة مجته فى ۱۵ شعبان
سنة ۱۱۲۸ هـ أربع قطع من الأرض محكرة إلى وقف محمد شريف الكبير
الذى ينتظر عليه الطاعنان بأجرة قدرها ۳۷ قرش ونصف سنويا ، وإذا كانت
هذه الأجرة لا تناسب مع أجرة المثل لتلك الأعيان وهى تبلغ ۲۸۲۰ ج و ۸۷۰ مليم
فقد أقامت دعواها للحكم لها بالطلبات مألفة البيان . ولما صدر المرسوم بقانون
رقم ۱۸۰ لسنة ۱۹۵۲ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ۳۴۲ لسنة ۱۹۵۲ وأنهى
الوقف على غير الخيرات وتحكيمه ، وصار الوقف ملكا لمستحقه وجعل كلا
من طرفى الخصومة حارسا على الأموال والأعيان الموقوفة التى كانت تحت نظارته ،
فقد عدلت المدعية شكل الدعوى بصحيفة معلنة فى ۱۹۵۳/۴/۱۸ بأن وجهتها
بصفقتها حارسة قانونية على وقف محرم أغا إلى الطاعنين بصفتهما حارسين قانونيين
على وقف محمد شريف الكبير ، وطلبت الحكم بإلزامهما بأن يدفعا لها من مال
الحراسة مبلغ ۳۰۰ ج قيمة أجرة الحكم المتأخرة عليهما من سنة ۱۹۴۳ حتى
سنة ۱۹۵۰ ، وباعتبار أجرة الحكم مبلغ ۲۸۲۰ ج و ۸۷۰ مليا سنويا من تاريخ
رفع الدعوى ، مع إلزامهما بأن يدفعا لها من مال الحراسة مبلغ ۵۶۴۱ ج و ۷۴۰ مليا
قيمة أجرة الحكم من سنتى ۱۹۵۱ و ۱۹۵۲ وما يستجد من مقابل الانتفاع

بعد ١٩٥٢/٩/١٤ بواقع ٢٨٢ ج و ٨٧٠ ملياً سنوياً حتى الإزالة وبالإزامهما بإزالة ما على الأرض من بناء وغراس وتسليمها خالية مما عليها . وبتاريخ ١٩٥٤/١/١٩ حكمت محكمة أول درجة بإلزام الطاعنين بأن يدفعوا للمدعية مبلغ ٣٠٠ قرش أجرة المحكم من سنة ١٩٤٣ حتى سنة ١٩٥٠ وبندب أحد الخبراء المهندسين بالجدول لمعاينة المقارنات موضوع النزاع ، وتقدير قيمة المحكم تقديراً ملحوظاً فيه القيمة الإيجارية وقت التقدير مع مراعاة صقع الأرض ورغبة الناس فيها بغض النظر عما يوجد فيها من بناء أو غراس ، ودون اعتبار لما أحدثه المتكرف فيها من تحسين أو إتلاف في ذات الأرض أو في صقع الجهة ، ودون تأثير بما للمتكر على الأرض من حق القرار وذلك عن المدة من أكتوبر سنة ١٩٥٠ حتى ١٩٥٢/٩/١٣ وتقدير ريع هذه الأعيان من ١٩٥٢/٩/١٤ حتى ١٩٥٣/٤/١٨ ، وبعد أن أودع الخبير تقريره وجهت إليه المدعية عدة اعتراضات فحكمت المحكمة بتاريخ ١٩٥٥/٣/٢٩ بنذب مكتب الخبراء بوزارة العدل لأداء نفس المأمورية على أن يكون تقدير الربع حتى تاريخ وضع التقرير . وقدم الخبير تقريره ثم حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٥٧/٦/١١ بإلزام الطاعنين بأن يدفعوا للمدعية مبلغ ٦٧٠٠ ج و ٧٠٠ ملياً ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٢٠ لسنة ٧٤ ق القاهرة طالبين إلغاءه ورفض الدعوى ، ورفضت منه المدعية استئنافاً فرعياً قيد برقم ١٥٥ لسنة ٧٦ ق طالبة الحكم لها بباقي الطلبات . دفع الطاعنان بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة وعلى غير ذي صفة . ومحكمة الاستئناف حكمت بتاريخ ١٩٦٠/٢/١٤ بنذب مكتب الخبراء بوزارة العدل لتطبيق مستندات الطرفين على الطبيعة بما في ذلك عقد انعكس المؤرخ في ٢١ شعبان سنة ١٢٤٤ هـ لتحديد مساحة الأرض المحكرة وبين مقدارها وما إذا كانت دخلت كلها أو جزء منها في المنافع العامة . وبتاريخ ١٩٦٤/١/٢٩ حكمت المحكمة بانقطاع سير الخصومة لوفاة المستأنف عليها نفيسة داود واستأنفت الدعوى سيرها بإعلان من الطاعنين وجهاء إلى وراثتها — الفريق الرابع من المطعون عليهم — وإلى المطعون عليهم الأول والثاني بصفتهم عارسين قضائيين منضمين إلى أعيان وقف محرم أفا وإلى المستحقين في هذا الوقف — الفريق الثالث من المطعون عليهم — . وبعد أن قدم الخبير تقريره وبتاريخ ١٩٦٥/٥/٢٠ حكمت المحكمة في الاستئناف الأصلي برفض الدفع وقبول الدعوى وبتعديل الحكم المستأنف وإلزام الطاعنين بأن يدفعوا إلى المطعون عليهم الأولين مبلغ ٦٥٤٣ ج

و ١٤ ملية ، وفي الاستئناف الفرعى بتعديل الحكم المستأنف وإلزام الطاعنين بإزالة ما على الأرض المحكرة الميينة بتقرير الخبير من مبان وغراس وتسليمها للطعون عليهما الأولين خالية مما عليها . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وبالحلصة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ، ينهى الطاعنان بالسبب الرابع منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التمهيد ، ويقولان فى بيان ذلك إن الحكم أخذ بتقرير مكتب الخبراء الذى ندرته محكمة أول درجة من تقدير ريع الأرض موضوع الدعوى من المدة من ١٤/٩/١٩٥٢ إلى ٣٠/١٢/١٩٥٦ بمبلغ ٤٧٤٨ ج و ٠٤٩ م ، فى حين أن ريع الأراضى المبنية لا يجوز أن يزيد عن صافى الأجرة طبقا لما حددته قوانين الإيجار ، وأنه ثبت من تقرير الخبير أن جملة الأجرة الشهرية من واقع عقود الإيجار ١٥١ ج و ١٥٦ م ويتعين أن تخصم منها ٨ ج و ٤١٥ م شهريا قيمة أجرة المنزلين رقمى ٣ ، ١ لأنها محكران لوقف آل الوفا على ما أثبتته تقرير مكتب الخبراء المقدم إلى محكمة الاستئناف ، وأن تخصم منها قيمة ما يخص المبانى المملوكة للمحكر وتقدر بالنصف ثم يوزع الباقي بين المحكر والمحكر بنسبة الثلث إلى الثلثين مراعاة لما للمحكر من حق القرار ولما زاد فى قيمة الأرض بإصلاحها ، وأنه على هذا الاعتبار يكون نصيب وقف محرم فى الريع السنوى للأرض المحكرة هو مبلغ ٢١٤ ج و ١١٨ م ، وإذا أخذ الحكم رغم ذلك بتقدير الخبير للريع ولم يرد على دفاع الطاعنين سالف البيان مع تمسكهما به أمام محكمة الاستئناف ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه قصور فى التمهيد .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان مقتضى أحكام المادتين الثانية والسابعة من المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الذى صدر وعمل به فى ١٤/٩/١٩٥٢ والمادة ١٠٠٨/٣ من القانون المدنى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو انتهاء الأحكام القائمة على الأراضى التى كانت موقوفة وقفاً أهلياً بزوال صفة هذا الوقف ، وكان يتعين على المحكر تبعاً لانتهاه المحكر فى ١٤/٩/١٩٥٢ أن يرد الأرض المحكرة التى تحت يده إلى المحكر ليستغلها على الوجه

الذي يراه فإن هو بقي في العين بغير سند فإنه يلزم بريمها للمحكر تعويضاً عما حرمه من ثمار ، وليس له أن يتحدى في هذا الخصوص بالأجرة التي حددتها قوانين الإيجار لأن هذه القوانين لا تحكم سوى العلاقة الإيجارية التي تقوم بين طرفي العقد ، وهما المحكر والمستأجرين منه دون العلاقة بين المحكر والمحكر . لما كان ذلك وكان يبين من الحكم المطعون فيه إن المحكمة أخذت في حدود سلطتها الموضوعية بتقدير الخبير لربع الأرض موضوع الدعوى طبقاً للمساحة المبينة بتقرير مكتب الخبراء المقدم أمام محكمة الاستئناف ، والذي استبعد فيه الخبير الأرض المحكرة لوقف الوفا فإن الحكم يكون قد إلتزم صحيح القانون ، ويكون النعي عليه بالقصور في التسبب لأنه لم يرد على دفاع الطاعنين به — هذا الخصوص غير متج .

وحيث إن مبنى السبب ، الخامس خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون وقصوره في التسبب ، ويقول الطاعنان في بيان ذلك إن الحكم قدر أجرة المحكر للأرض موضوع الدعوى عن المدة من أكتوبر سنة ١٩٥٠ إلى ١٣/٩/١٩٥٢ بمبلغ ٩٥٠ جنيه سنوياً طبقاً لما جاء بتقرير مكتب الخبراء ، وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون لأن هذا المبلغ يزيد عن صافي أجرة الأرض المحكرة طبقاً لما حددته قوانين الإيجار مع أنه لا يجوز أن يزيد عن هذه الأجرة المحددة ، هذا إلى أن الحكم خالف القاعدة التي تقضي بأن زيادة أجرة المحكر المقررة في حجة التحكير يجب أن تكون بنسبة زيادة ثمن الأرض عما كانت عليه في تاريخ التحكير ، وهو ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون المدني تعليقا على المادة ١٠٠٥ من هذا القانون . يضاف إلى ذلك أن الحكم أغفل الرد على دفاعه بهذا الخصوص ، وعلى ما تمسك به من إعادة المأمورية للخبير لتحديد القدر الذي نزع ملكيته من الأرض المحكرة لتوسيع شارع عمرو بن العاص ، وهو ما يعيبه بالقصور .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن القاعدة الصحيحة الواجبة الاتباع في تقدير أجرة المحكر عند طلب تصقيعه هي — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أخذاً من المبادئ الشرعية أن يكون التقدير على اعتبار أن الأرض المحكرة حرة خالية من البناء ، وأن لا يلاحظ فيه سوى حالة الصقع الذي فيه الأرض المحكرة ورغبات

الناس فيها ، وأن يصرف النظر عن التحسين اللاحق بذات الأرض وبصنع الجهة بسبب البناء الذي أقامه المحتكر وأن لا يكون لحق البناء والقرار الذي للمحتكر تأثير في التقدير ، وأنه لا محل للأخذ بنظرية "النسبة" التي تقضى بالمحافظة على النسبة بين أجرة المحر وقت التحكير وقيمة الأرض في ذلك الوقت ، إذ لا أصل لها في الشريعة الإسلامية وأن أجرة المحر يجب أن تكون دائماً هي أجرة المثل ، ولقد أخذ المشرع بهذه القاعدة وقتها بما نص عليه في المادة ١٠٠٥ من القانون المدني من أنه "يرجع في تقدير الزيادة أو النقص إلى ما للأرض من قيمة تجارية وقت التأجير ويراعى في ذلك صقع الأرض ورغبات الناس فيها بغض النظر عما يوجد فيها من بناء أو غراس ودون اعتبار لما أحدثه المحتكر فيها من تحسين أو إتلاف في ذات الأرض أو في صقع الجهة ودون تأثر بما للمحتكر على الأرض من حق القرار" ولئن تضمنت المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدي للقانون المدني عبارات تفيد الأخذ بهذه النظرية ، إلا أن الثابت من الأعمال التحضيرية أن المشرع قد نبذها بما أدخلته لجنة القانون المدني بمجلس الشيوخ من تعديلات على النص الذي كان وارداً في المشروع التمهيدي ، وما ظهر جلياً من اتجاه هذه اللجنة إلى عدم الأخذ بتلك النظرية ، وإن فاق واضع المشروع بعد إدخال هذا التعديل أن يصححوا على متضاه ما تضمنته المذكرة في هذا الخصوص . كذلك لا محل للقول بأن أجرة المحر يجب ألا تزيد عن صافي الأجرة التي حددتها قوانين الإيجار ، لأن هذه القوانين — على ما سلف بيانه في الرد على السبب الرابع — لا تحكم سوى للعلاقة التجارية التي تقوم بين طرفي العقد وهما المحتكر والمستأجرين منه دون العلاقة بين المحر والمحتكر . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة أخذت في حدود سلطتها الموضوعية بتقدير أجرة المحر وفقاً لتقرير مكتب الخبراء الذي تدبته محكمة أول درجة ، وكان يبين من هذا التقرير أن الخبير التزم في تقديره الأسس التي رسمها له الحكم الابتدائي الصادر بتاريخ ١٩٥٥/٣/٢٩ وهي ذات الأسس

التي أوردتها المادة ١٠٠٥ من القانون المدني سالفه البيان ، وإذ احتسب الحكم الأجرة على أساس المساحة المبينة بتقرير مكتب الخبراء المقدم أمام محكمة الاستئناف والذي استبعد فيه الخبير القدر الذي نزع ملكيته لتوسيع شارع عمرو بن العاص ، فإن الحكم يكون قد التزم - في تقديره أجرة الحكر - صحيح القانون ، ويكون النعي عليه بالقصور لعدم رده على دفاع الطاعنين على غير أساس .

وحيث إن حاصل العيب الأول خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون ، ويقول الطاعنان في بيان ذلك ، أنهما دفعا بعدم قبول الدعوى لرفدها من غير ذي صفة وعلى غير ذي صفة تأسيسا على أن المرحومة نفيسة داود ، ورثة الفريق الرابع من المطعون عليهم أفادت دعواها بصفتها حارسة على وقف محرم أغا ضد الطاعنين بصفتهم حارسين على وقف عهد شريف الكبير ، وذلك على الرغم من أن من بين طلباتها إزالة ما على العين المحكرة من بناء وفراس وتسليمها خالية وأن موحة من بين قاصرة على حفظ ما تحت يده من أحيان الوقف وإدارتها ولا تخوله حتى التفاضى بالنسبة لهذه الطلبات ، وأن الدعوى في هذا الخصوص إنما تقبل من مستحق وقف محرم ضد مستحق وقف شريف . هذا إلى أن حكم محكمة الأمور المستعجلة الذي قدمه المطعون عليهم بعد حلولهم محل المرحومة نفيسة داود أثناء نظر الاستئناف لإثبات تعيين المطعون عليهم الأولين حارسين قضائيين على وقف محرم وإن تضمن هذا الحكم بيانا بأسماء المستحقين في هذا الوقف ، إلا أن هذا البيان ورد بالحكم بناء على قرار المحكوم أنفسهم ولم يقدم قرار المحكمة الذرية المشار إليه في هذا الحكم إلى محكمة الاستئناف حتى يمكن إثبات أشخاص المستحقين وأنصبتهم بمقتضاه ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه رغم ذلك برفض الدفع فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إنه لما كانت المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإنهاء الوقف على غير الخيرات بعد تعديها بالمرسوم بقانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢ قد نصت في فقرتها الثالثة على أنه " إلى أن يتم تسليم أحيان الوقف تبقى تحت يد الناظر لحفظها وإدارتها وتكون له صفة الحارس " مما يؤداه أن ناظر الوقف قد أصبح حارسا على الأحيان التي كانت موقوفة ويخضع لأحكام

الحراسة القضائية ، وكانت سلطة الحارس وفقا لما تقضى به المادة الخامسة
سالف البيان والمادة ۷۳۴ من القانون المدني التي وردت بشأن الحراسة أصبحت
تقف عند حد المحافظة على أعيان الوقف التي تحت يده والقيام بإدارتها وما يستتبع
ذلك من حق التقاضي فيما ينشأ عن هذه الأعمال من منازعات لا تمس
أصل الحق وذلك إلى أن يتم تسليم الأعيان التي في حراسته لأصحابها ، وكان
ما طلبته المرحومة نفيسة داود بصفتها حارسة على وقف محرم أغا من إلزام
الطاعنين بصفتها حارسين على وقف محمد شريف الكبير بإزالة ما على الأرض المحركة
من بناء وغراس وتسليمها خالية مما عليها ، إنما تستند فيه إلى ما تقضى به الفقرة
الأولى من المادة ۱۰۱۰ من القانون المدني التي تعطى للمحكر عند إنها المحرك
الخيار بين أن يطلب إما إزالة البناء والغراس من الأرض المحركة حتى يستردها
خالية ، أو أن يطلب استبقاءهما مقابل أن يدفع للمحتكر أقل قيمتهما المستحقى الإزالة
أو البقاء إلا إذا كان هناك اتفاق بين المحكر والمحتكر يقضى بغير ذلك ، وكانت
ممارسة المحكر الخيار على النحو سالف البيان ومواجهته من المحتكر إنما تمس أصل
الحق فتخرج عن مهمة الحارس على الوقف ، ولا يكون له بالتالي حق التقاضي فيما
ينشأ عن ذلك من منازعات سواء كان مدعيا أو مدعى عليه فيما يلي يتعين أن يترك
هذا الحق للمستحقين أنفسهم من الطرفين حتى يدافعوا عن مصالحهم في الدعوى .
لما كان ذلك فإنه لا يكون للحراس على الوقفين المحكر والمحتكر بالنسبة للطلبات
سالف الذكر صفة في تمثيل المستحقين فيهما أمام القضاء . وإذا لم تصح الدعوى
بالنسبة لوقف شريف المحتكر برفعها على المستحقين فيه ، فإن الحكم المطعون فيه
يكون قد أخطأ في تطبيق القانون فيما قضى به من رفض الدفع بعدم قبول الدعوى
لرفعها على غير ذي صفة بالنسبة لطلبي الإزالة والتسليم بما يستوجب نقضه
في هذا الخصوص . وإذا يترتب على نقض الحكم طبقا لما تقضى به المادة ۲۷۱
من قانون المرافعات رقم ۱۳ لسنة ۱۹۶۸ إلغاء جميع الأحكام أيا كانت الجهة
التي أصدرتها والأعمال اللاحقة للحكم المنقوض متى كان ذلك الحكم أساسا لها ،

فإن نقض الحكم للسبب خالف الذكر ٲستتبع نقضه أفضا بالنسبة لما قضى به من إلزام الطاعنن بصفتها حارسن على وقف شرف بالإنالة والتسلم (موضوع النعى بالسبب الثالث) ، مما مقتضاه عدم جدوى بحث السبب الثانى من أسباب الطعن لتعلقه بتعيب الحكم المطعون فله فى قضائه بتسلم العين المحكرة ، دون أن فقرر لوقف شرف المحكر حقا فى التعوىض مقابل ما صرفه فى استصلاحها وتعميرها وتصفيها .

وحيث إن الموضوع فى هذا الخصوص صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين الحكم بإلغاء الحكم المستأنف فىما قضى به بالنسبة لطلبى الإنالة والتسلم وبقبول الدفع وبعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة بالنسبة لهذين الطلبين ، ولا محل بعد ذلك للتعرض لأمر إدخال المستحقين فى وقف عرم أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الاستئناف ، ذلك إنه أيا كان وجه الرأى فيه من حيث تصحيحه لشكل الدعوى أو عدم تصحيحه لها بالنسبة لهذا الوقف فإنه لا أثر لذلك على الحكم فى الدعوى .

جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر ممدى ، نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدى ، وصليم راشد أبوزيد ، ومحمد صدق البشير ،
ومحمد الرحمن .

(٣٤)

الطعن رقم ٦٤ لسنة ٣٥ القضائية :

(أ) حكم . " الطعن فى الأحكام " . " الأحكام الجائز الطعن فيها " .
استئناف .

مناط عدم جواز الطعن وفقاً لنص المادة ٣٧٨ مرافعات . أن يكون
الحكم صادراً قبل الفصل فى الموضوع . صدور الحكم فى موضوع الدعوى أو فى
شئ منه يقتضى الطعن فيه استقلالاً فى الميعاد . عدم مريان المادة ٤٠٤ مرافعات
فى هذه الحالة وعدم إعتبار الحكم منقلاً باستئناف الحكم الموضوعى الذى صدر
فى الدعوى . التراضى فى الطعن إلى ما بعد الحكم فى الموضوع . أثره . عدم
قبول الطعن .

(ب) وكالة . " وكالة بالعمولة " .

الأصل إلتزام الموكل بالمصروفات التى يتكبدها للوكيل بالعمولة . هذا الشرط
ليس من النظام العام . جواز الاتفاق على مخالفته .

(ج) عقد . " بطلان العقد " . " تحول العقد " . بطلان .

تحول للعقد الباطل . شرطه . إشتاله عناصر عقد آخر انصرفت نية الطرفين
إلى قبوله دون إدخال عنصر جديد عليه . العقد الباطل لإعدام صفة موقعيه . لا يمكن
القول بقبوله لأنه مقدم بنشأ .

١ - جعل المشرع المناط فى عدم جواز الطعن بنص المادة ٣٧٨ مرافعات
أن يكون الحكم محل الطعن صادراً قبل الفصل فى الموضوع ، فإذا كان الحكم
قد صدر فى موضوع الدعوى أو فى شئ منه ، تعين الطعن فيه استقلالاً فى الميعاد
القانونى وإلا سقط الحق فى الطعن فيه ، يستوى فى ذلك أن يكون قضاءه القطعى

واردا في المنطوق أو في الأسباب ، ولا يغير من ذلك النص في المادة ٤٠٤ مرافعات على أن استئناف الحكم الصادر في موضوع الدعوى يستتبع حتما استئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها في القضية ما لم تكن قبلت صراحة ، لأن عبارة هذه المادة تنصرف إلى الأحكام القطعية الصادرة قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها ، وهي بذلك إنما تكمل — في خصوص الاستئناف — القاعدة الواردة بالمادة ٣٧٨ مرافعات .

٢ — الأصل أن يلتزم الموكل بالمصروفات التي يتكبدها الوكيل بالعمولة لإتمام العمل المسند إليه ، إلا أن هذا الشرط ليس من النظام العام ويجوز لطرفي العقد الاتفاق على مخالفته .

٣ — تحول العقد الباطل إنما يكون في حالة بطلان التصرف مع إشماله على عناصر عقد آخر تكون نية الطرفين الإحتالية قد انصرفت إلى قبوله دون إدخال عنصر جديد عليه ، ولما كان الثابت أن محكمة أول درجة قد انتهت إلى بطلان الإتفاق المبرم بين الطرفين على أساس أن الموقعين عليه لا يملكون التعاقد نيابة عن هيئة الإذاعة ، فإن القول بإمكان تحول عقد لم ينشأ يكون على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن هيئة الإذاعة المصرية أقامت الدعوى رقم ٣٥٩٧ سنة ١٩٥٣ تجارى كلى القاهرة ضد ماهر حسن فراج تطلب الحكم بإلزامه بأن يدفع لها مبلغ ١١٠٨٧ ج و ١٧٤ م والفوائد القانونية بواقع ٥ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد ، تأسيسا على أن ذلك المبلغ هو الباقي في ذمته باعتباره وكيلها بالعمولة في توزيع مجلتي الإذاعة المصرية وكايرو كولنج طبقا للبيان الوارد

تفصيلا بصحيفة افتتاح الدعوى، كما أقام ماهر حسن فراج الدعوى رقم ١٩١٨ سنة ١٩٥٤ تجارى كلى القاهرة ضد الإذاعة المصرية طالبا الحكم بإلزامها بأن تدفع له مبلغ ١١٢٤٣ ج و ٨٧١ م، تأسيسا على أنه لم يكن وكيلًا بالعمولة في التوزيع وإنما كان يقوم بشراء كل عدد من المجلتين المذكورتين ليبيعه طبقا لشروط متفق عليها وقد استحق له في ذمتها المبلغ المطالب به طبقا لما ورد تفصيلا بصحيفة دعواه، ودفع بعدم قبول الدعوى رقم ٣٥٩٧ سنة ١٩٥٣ على اعتبار أن الطلبات فيها هي ذات الطلبات التي وجهتها الإذاعة في قضية اللجنة رقم ١٦٤٩ سنة ١٩٥٣ عابدين، وفي ١٩٦٠/٢/٢٤ حكمت المحكمة برفض الدفع المشار إليه وقبل الفصل في الموضوع بنصب الخبير الحسابي صاحب الدور لإجراء المحاسبة بين الطرفين على أسس ١٥,٥ ملجم للعدد عن منطقة القاهرة، ١٥ ملجم للعدد بالأقاليم، مع خصم ٦٪ من ثمن البيع لماهر حسن فراج حتى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٤٨ وعدم إجراء خصمها من ذلك التاريخ حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٢، وعليه تقدير صافي ما يستحقه كل من الخصوم وبيان ما إذا كان ماهر حسن فراج قد دفع تأمينا للإذاعة المصرية ومقداره إن وجد. وفي ١٩٦٠/٥/٤ قضت المحكمة باستبدال مكتب الخبراء الحكوميين بالخبير السابق نذبه لأداء المأمورية سالفة البيان. وبعد أن باشر مكتب الخبراء هذه المأمورية وقدم تقريره حادت بتاريخ ١٩٦٤/١/٨ فحكمت (أولا) في الدعوى ٣٥٩٧ سنة ١٩٥٣ بإلزام المدعى عليه (الطاعن) بأن يدفع لل مدعية مبلغ ١١٠٧٩ ج و ٤٨٠ م وفوائده القانونية بواقع ٥٪ من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ١٩٥٣/١١/٢٤ حتى السداد (ثانيا) في الدعوى ١٩١٨ سنة ١٩٥٤ بإلزام المدعى عليهما بصفتها - الإذاعة المصرية - بدفع مبلغ ٣٥٠ ج لل مدعى. واستأنف ماهر حسن فراج هذا الحكم والحكم الصادر في ١٩٦٠/٢/٢٤ لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاءهما فيما قضيا به في الدعوى رقم ٣٥٩٧ سنة ١٩٥٣ و برفض هذه الدعوى وتعديل الحكم الأخير فيما قضى به في الدعوى رقم ١٩١٨ سنة ١٩٥٤ والحكم بإلزام هيئة الإذاعة بأن تدفع له مبلغ ١١٢٤٣ ج و ٨٧١ م وقيد هذا الاستئناف برقم ١٨٠ سنة ٨١ قضائية، كما استأنفت هيئة

الإذاعة الحكم الأخير طالبة إلغاءه فيما قضى به من إلزامها بدفع مبلغ ٣٥٠ ج
لماهر حسن فراج ورفض الدعوى رقم ١٩١٨ سنة ١٩٥٤ وقيد هذا الاستئناف
برقم ١٨١ سنة ٨١ قضائية ٠ وفي ١١/٥/١٩٦٥ حكمت المحكمة بقبول الاستئنافين
شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف والزمت كلا من المصنفين
بمصاريف استئنافه وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة . وطعن الطاعن في هذا
الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير ومرض الطعن على هذه الدائرة
حيث أصر الطاعن على نقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وأصرت
النيابة على رأيها الوارد بالمذكرة وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول ، أن الحكم المطعون فيه جرى في قضائه
على أن استئناف الحكم الصادر في الموضوع لا يستتبع استئناف الحكم التمهيدي
الصادر في ٢٤/٢/١٩٦٠ بالنسبة لما ورد في أسبابه بشأن تكيف العلاقة القائمة
بين الطرفين بأنها وكالة بالعمولة وبطلان الاتفاق المبرم بينهما في ١٩/٨/١٩٥٢ ،
استنادا إلى أنه قضاء قطعي أنهى الخصومة في جزء منها وأصبح نهائيا لعدم
الطعن فيه استقلالا في الميعاد القانوني ، وهو خطأ ومخالفة للقانون ، إذ أنه يترتب
على استئناف الحكم الصادر في الموضوع طبقا لنص المادة ٤٠٤ من قانون
المرافعات استئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها في القضية فلا يصح قصرها
على الأحكام التي لا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها وذلك بشرط ألا تكون
قد قبلت صراحة . ولما كان النابت أن الطاعن لم يقبل ماقرره ذلك الحكم
بشأن تكيف العلاقة القائمة بينه وبين هيئة الإذاعة أو بشأن بطلان الاتفاق
المؤرخ ١٩/٨/١٩٥٢ فإن شروط المادة ٤٠٤ مرافعات تكون متوافرة ، ويكون
الحكم الصادر في ٢٤/٢/١٩٦٠ مستأنفا بجميع ما تضمنه مع الحكم الصادر
في الموضوع خصوصا وأنه قد ورد بنهاية أسباب الحكم المذكور أنه وإن قطع
في بعض مواطن النزاع وأرمى الباقي منها على أسس محدودة في نطاق معين إلا أنه
لم يحسم الخصومة بعد .

وحيث إن هذا النفي في غير محله ، ذلك أن المشرع قد جعل المناط في عدم

جواز الطعن بنص المادة ٣٧٨ مرافعات أن يكون الحكم محل الطعن صادرا قبل الفصل في الموضوع، فإذا كان الحكم قد صدر في موضوع الدعوى أو في شق منه تعين الطعن فيه استقلالا في الميعاد القانوني وإلا سقط الحق في الطعن فيه يستوى في ذلك أن يكون قضاؤه القطعي واردا في المنطوق أو في الأسباب، ولا يغير من ذلك النص في المادة ٤٠٤ مرافعات على أن "استئناف الحكم الصادر في موضوع الدعوى يستتبع حتما استئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها في القضية ما لم تكن قبلت صراحة" لأن عبارة هذه المادة بحسب ما هو واضح بالمذكرة الإيضاحية، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة، إنما تنصرف إلى الأحكام القطعية الصادرة قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها، وهي بذلك إنما تكل في خصوص الاستئناف القاعدة الواردة بالمادة ٣٧٨ مرافعات، ولما كان الثابت في الدعوى أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة في ٢٤/٢/١٩٦٠ وإن قضى في منطوقه بنسب خبير، إلا أنه قرر في أسبابه أن المحكمة لا تجدد في الخطابات المتبادلة بين الطرفين نصا يحدد مدة التعامل وأنها تعتبر اتفاقهما منشأ لعقد وكالة بالعمولة مدته هي الفقرة اللازمة لتوزيع كل عدد على حدة، وإن هذا العقد ينتهي بمجرد توزيع كل عدد وإتمام المحاسبة عليه ثم يتولد عقد جديد بمناسبة توزيع كل عدد آخر وبالتالي يكون هذا العقد قد انتهى تماما بانتهاء توزيع آخر عدد عهدت الإذاعة إلى الطاعن بتوزيعه ويكون مما أن تعهد بالتوزيع إلى من تشاء، كما قرر الحكم أيضا عدم الاعتداد بالاتفاق المحرر في ١٩/٨/١٩٥٢ بين الطاعن ومراقب مالى الإذاعة لأنه لم يصدر من الجهة المختصة بالتعاقد نيابة عن الإذاعة المصرية، وإن الخصم الذى كانت تجريه الإذاعة لاتعهد من الثمن هو من حقها باعتبارها منحة لا يقابلها أى التزام في جانب المتعهد فلا يتولد له حق فيها، وما دامت الإذاعة أوقفت صرفها من ١٣/١١/١٩٤٨ فلا يكون له حق في المطالبة بها من ذلك التاريخ، وهذا الذى أورده الحكم في أسبابه، هو قضاء قطعي فصل في شق من الموضوع كان مدار النزاع بين الطرفين مما كان يتعين معه الطعن فيه على استقلال خلال الستين يوما التالية لتاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢، وإذ تراخى الطاعن في استئنافه حتى استأنفه مع الحكم الصادر بتاريخ ٨/١/١٩٦٤ فإن استئنافه

هذا الشق القطعي يكون قد رفع بعد الميعاد، ولا يعتبر مستأنفا باستئناف الحكم الأخير، إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن حاصل السبب الثاني، أن الحكم التمهيدى الصادر من محكمة أول درجة بعد أن انتهى في أسبابه إلى تكييف العلاقة القائمة بين الطرفين بأنها علاقة وكالة بالعمولة، قضى في منطوقه بإجراء المحاسبة على أسس معينة بعيدة كل البعد عن أسس وقواعد الوكالة بالعمولة التي تخول الوكيل الرجوع على موكله بكافة المصروفات التي يتحملها نتيجة التعاقد مع الغير وبالعمولة التي يستحقها، فضلا عن فوائد جميع المبالغ التي صرفها لمصلحة الموكل ثم عاد وخالف هذه القواعد والأسس ولم يشر إلى احتساب المصاريف التي أنفقها الطاعن في سبيل تنفيذ عقد الوكالة بالعمولة من تخزين ونقل وتوزيع وإعلان ومرتببات، كما لم يشر إلى قيمة العمولة التي يجب احتسابها طبقا للعرف الجاري ما دام الطرفان لم يتفقا عليها، وإذا كانت الأسس التي أوردها الحكم التمهيدى هي التي أخذ بها الحكم الصادر في الموضوع، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد هذا الحكم وجعل من أسبابه أسبابا له فإنه يكون مشوبا بالتناقض والقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه يبين من الأوراق أن الطاعن تمسك في دفاعه لدى محكمة أول درجة، أنه اتفق مع هيئة الإذاعة على التز وتحديد سعر البيع وعلى تحمله تأخير بعض ثمن الأعداد طرف الباعة والمعلمين والصرف على أجهزة التوزيع من ماله الخاص وإجراء التوزيع بسياراته وتحمله مخاطر البيع، فإذا كان الحكم التمهيدى قد أعمل هذا الاتفاق وحدد للتجديد إجراء المحاسبة على هدا، فإنه لا يكون هناك ثمة تناقض بين ما حده من أسس لإجراء الحساب وبين ما انتهى إليه في صدد تكييف العلاقة القائمة بين الطرفين بأنها علاقة وكالة بالعمولة، ذلك أنه وإن كان الأصل أن يلتزم الموكل بالمصروفات التي يتكبدها الوكيل بالعمولة لإتمام العمل المسند إليه إلا أن هذا الشرط ليس من النظام العام ويجوز لطرف العقد الاتفاق على مخالفته .

وحيث إن حاصل السبب الثالث، أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وتأويله، ذلك أنه حول في قضائه على ما ذكرته محكمة أول درجة في أسباب حكمها التمهيدى من أن الاتفاق المبرم بينه وبين هيئة الإذاعة بتاريخ ۱۹/۸/۱۹۵۲ باطل ولا أثر له لعدم صدوره من مجلس إدارة الهيئة أو من مديرها العام، في حين أن الاتفاق المشار إليه لم يبرم في ظل التشريع العادى، وإنما تم في ظل الثورة بناء على تدخل من مندوب مجلس الثورة المعين رقبيا عسكريا عاما على الإذاعة ليكون له الإشراف على جميع شئونها، وحلوله بذلك محل مجلس الإدارة والمدير العام في كافة اختصاصاتهما بما فيها إبرام العقود الخاصة بها مع الغير والتوقيع عليها .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول لوروده على أمر فصل فيه الحكم الصادر من محكمة أول درجة بتاريخ ۲۴/۲/۱۹۶۰، والذي أصبح نهائيا حائرا لقوة الأمر المقضى، لعدم استثنائه في الميعاد على ما سبق بيانه في الرد على السبب الأول .

وحيث إن الطامن ينهى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفته القانون والقصور في التسبيب، وفي بيان ذلك يقول أنه قدم للتجيز خطابا رسميا صادرا من الإذاعة بتاريخ ۲۸/۱۰/۱۹۵۲ تطالب منه تسديد مبلغ ۱۸۲ ج قيمة للباقي من النسوية، وتمسك الطامن باقرار الإذاعة الوارد في هذا الخطاب لدى التجيز وفي مذكرته المقدمة لمحكمة أول درجة وقت حجز القضية للحكم والتي طلب فيها إعادة المأمورية إلى التجيز لإجراء المحاسبة ابتداء من العدد ۹۱۰ كما جاء بخطاب الإذاعة المشار إليه، وليس من العدد ۸۸۳ الذى أجرى التجيز المحاسبة ابتداء منه أخذا بأقوال مندوب الإذاعة ورفضت المحكمة هذا الطلب بحجة أن ما قام به التجيز في هذا الصدد يتفق مع ما تضمنته الحكم الصادر بندينه من قضاء قطعى بىطلان الاتفاق المؤرخ ۱۹/۸/۱۹۵۲ الذى صدر هذا الخطاب على أساسه، ولما استأنف الطامن هذا الحكم عرض في صحيفة الاستئناف لما قرره محكمة أول درجة بشأن الاتفاق والخطاب سالتى الذكر، وأوضح أن ما قرره المحكمة بشأنهما لم يكن يمنعها من إجابة طلبه للتعرف على الأساس الذى تستقر عليه الإذاعة في إجراء المحاسبة، وما كان لها أن تتذرع في رفض هذا الطلب بقضاء محكمة أول درجة بىطلان الاتفاق لصدوره من جهة غير مختصة لأن التنظيم الثورى

إنما يضمنى الشرعية والصحة على من وقعوا ذلك الاتفاق، وأن التعهدات الناشئة عن الاتفاق برغم بطلانه إنما تنتج آثارها القانونية طبقا للسادة ١٤٤ من القانون المدنى باعتبارها صلحا تم بين الطرفين ، ولكن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع بما يقتضيه إكتفاء بما قوره عن قطعية الحكم ببطلان الاتفاق والخطاب الصادر على أساسه ، وفى هذا إخلال بحق الدفاع فضلا عن الخطأ فى تطبيق القانون وتأويله .

وحيث إن النعى فى شقه الأول مردود بما قرره مندوب الإذاعة أمام الخبير من أن المبلغ الوارد بالخطاب المؤرخ ٢٨/١٠/١٩٥٢ والذي يفيد مديونية الطاعن بمبلغ ١٨٢ ج حتى العدد ٩٠٩ ، إنما يمثل الباقي طرفه بعد قيامه بتحرير شيكات بالمبالغ المستحقة فى ذمته من ثمن اعداد المجلتين تنفيذا للتسوية الحاصلة فى ١٩/٨/١٩٥٢ ، والتي انتهت محكمة أول درجة فى الحكم الصادر فى ٢٠/٢/١٩٦٠ إلى بطلانها لعدم صدورها ممن يملك التعاقد نيابة عن الإذاعة ، وقد أصبح هذا القضاء نهائيا حائزا لقوة الأمر المقضى لعدم الطعن فيه فى الميعاد — والنعى فى شقه (الثانى) مردود بأن تحول العقد الباطل ، إنما يكون فى حالة بطلان التصرف مع اشتماله على عناصر عقد آخر تكون نية الطرفين الاحتمالية قد انصرفت إلى قبوله دون إدخال عنصر جديد عليه — ولما كان الثابت من الحكم الصادر فى ٢٤/٢/١٩٦٠ أن محكمة أول درجة قد انتهت إلى بطلان الاتفاق المبرم بين الطرفين بتاريخ ١٩/٨/١٩٥٢ على أساس أن الموقعين عليه لا يملكون التعاقد نيابة عن هيئة الإذاعة ، فإن القول بإمكان تحول عقد لم ينشأ ، يكون على غير أساس .

لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣ من فبراير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المختشاورين : بطرس زغلول ، ومحمد نور الدين مويس ، وأحمد حسن هيكل ، ومحمد
أسعد محمود .

(٣٥)

الطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٣٥ ق القضائية :

(١) دعوى . " التدخل في الدعوى " . بيع . " دعوى صحة التعاقد " .
صلح . " التصديق على الصلح " .

التدخل في دعوى صحة التعاقد . تمسك طالب التدخل بملكته العين المبيعة .
هو تدخل اختصائي . عدم جواز الحكم بصحة التعاقد أو قبول الصلح بشأنه قبل
الفصل في موضوع طلب التدخل .

(ب) دعوى . " التدخل في الدعوى " . استئناف . " نطاق الاستئناف " .
حكم . صلح .

فضاء محكمة أول درجة بالحق عقد الصلح بحضور الجلسة وبعد قبول طلب
التدخل . استنفاد ولايتها في النزاع . قبول المحكمة الاستئنافي للتدخل باعتبار أنه
دعوى . وجوب المضي في نظر موضوع طالب التدخل .

(ج) خبرة . " تقرير الخبير " . حكم . " تسبيب الحكم " .

استناد الحكم إلى تقرير الخبير . اعتباره جزأ من الحكم .

١ - تمسك طالبي التدخل في دعوى صحة التعاقد بأنهم هم المالكون للأطيان
المبيعة ، يعد تدخلا اختصاميا يطلب به المتدخلون حقا ذاتيا لأنفسهم ، ويوجب
على المحكمة المنظورة أمامها الدعوى قبول تدخلهم باعتباره مرتبطا بالدعوى الأصلية .
ويتعين عليها ألا تحكم بصحة التعاقد أو تقبل الصلح بشأنه إلا بعد الفصل
في موضوع طلبهم ، وذلك باعتبار أن هذا البحث هو مما يدخل في صميم الدعوى

المطروحة عليها ، وعلى أساس أن الحكم الذي تصدره المحكمة بصحة التعاقد أو إلحاق الصلح المبرم بشأنه بحضور الجلسة ، يتوقف على التحقق من عدم سلامة إدعاء المتدخلين .

٢ — إذا كانت محكمة أول درجة قد كلفت طلب التدخل بأنه طلب انضمامي ، وقضت بإلحاق عقد الصلح بحضور الجلسة وإثبات محتواه فيه وبعدم قبول طلب التدخل ، باعتبار أنه تدخل انضمامي يقتصر على تأييد أحد طرفي الحقوق وينقضي بالتصالح بين الطرفين ، فإن محكمة أول درجة تكون قد استنفدت ولايتها في النزاع القائم وقالت كلمتها في موضوع الدعوى بشقيها ، فإذا كانت محكمة الاستئناف قد اعتبرت التدخل تدخلا اختصاصيا ، وقضت بإلغاء حكم محكمة أول درجة وبقبول التدخل ، فإنه يتعين عليها ألا تقف عند هذا الحد بل تضي في الفصل في موضوع طلب التدخل وتحقيق دفاع الخصوم في الدعوى الأصلية ودفاع المتدخلين بشأنها ، باعتبار أن الاستئناف ينقل الدعوى برمتها إلى المحكمة الاستئنافية ، ولا يحق لها أن تتخلى عن الفصل في هذا الطلب إلى محكمة أول درجة ، لأن الفصل في موضوع طلب التدخل لا يعد منها تصديا ، وإنما هو فصل في طلب استنفدت محكمة أول درجة ولايتها بشأنه .

٣ — إذا كان الحكم قد استند إلى تقرير الخبير واتخذ منه أساسا للفصل في الدعوى ، فإن هذا التقرير يعتبر جزءا من الحكم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعنتين أقامتا الدعوى رقم ٥٨ سنة ١٩٦٣ مدني كلي للقاهرة ضد المطعون عليها الأخيرة وطلبتا الحكم بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٦ أغسطس

سنة ١٩٥٧ المتضمن بيعها لهما ٨ ف و ٢١ ط مينة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى ، وقالنا بيانا لدعواهما أن المطعون عليها الأخيرة باعتهما هذا القدر من الأطلان الكائن بأراضى ناحية الزهراء بحوض عبد الرحمن / ١٧ ضمن القطعة رقم ٢٠١ قسم المطرية مقابل ثمن قدره ٣٠٠٠ ج للفدان الواحد دفعناه بالكامل ، وإذا لم تسامهما للبائعة مستندات الملكية ولم توقع على العقد النهائي ، فقد أقامنا دعواهما بطلباتها مألوفة البيان . وعند نظر الدعوى أمام المحكمة طلب المطعون عليهم عدا الأخيرة التدخل فى الدعوى طالبين الحكم برفضها وبشطب تسجيل صحيفتها الذى تم بمكتب الشهر العقارى بالقاهرة فى ١٢ يناير سنة ١٩٦٢ برقم ١٤٧ تأسيسا على أن الفريق الأول منهم يملكون القدر محل النزاع ، وأنهم باعوه إلى المطعون عليهم الثانى والثالثة والرابعة بقود . سجلت مع الاحتفاظ بحق امتياز البائع بالنسبة للباقي من الثمن . قدمت الطاعتان والمطعون عليها الأخيرة عقد صلح . ومحكمة أول درجة قضت بتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٩٦٣ بعدم قبول تدخل المطعون عليهم عدا الأخيرة خصوما فى الدعوى وإلحاق عقد الصلح المؤرخ ١٩٦٣/٢/٥ بحضور الجلسة وإثبات محتواه فيه وجعله فى قوة السند واجب التنفيذ . استأنف المطعون عليهم عدا الأخيرة هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ٤٦١ سنة ٨٠ ق وطلبوا إلغاء الحكم المستأنف بكافة أجزائه وقبول تدخلهم خصوما فى الدعوى المرفوعة من الطاعتين ضد المطعون عليها الأخيرة وبرفضها وبشطب تسجيل صحيفتها . و بتاريخ ١٠/٣/١٩٦٤ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول المطعون عليهم عدا الأخيرة خصوما فى الدعوى وبقبولهم خصوما ثلثا فيها وبندب مكتب خبراء وزارة العدل لتحقيق ملكية المبيع لمعرفة ما إذا كان يدخل فى ملك المطعون عليهم عدا الأخيرة أم أنه مملوك للمطعون عليها الأخيرة التى باعتها للطاعتين . وبعد أن قدم مكتب الخبراء تقريره قضت المحكمة بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٦٥ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعتين وشطب شهر صحيفتها الذى تم بتاريخ ١٩٦٢/١/٦ بمكتب الشهر العقارى بالقاهرة برقم ١٤٧ . قررت الطاعتان بالطعن فى هذا الحكم وفى الحكم السابق الصادر بتاريخ ١٠/٣/١٩٦٤ بطريق القضاة وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وبالحلقة المحددة لنظره ألزمت النيابة رأيا السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب، تنمى الطاعتان بالسببين الأول والثاني والشق الأول من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك نقولان أن الأمر الذى كان مطروحا على محكمة أول درجة هو عقد الصلح وأن المحكمة قد رأت أنها قد تحولت بذلك إلى موثق، فقضت برفض قبول تدخل المطعون عليهم عدا الأخيرة وبلحاق عقد الصلح بمحضر الجلسة وإثبات محتواه فيه، وإذا لم تعرض محكمة أول درجة لموضوع الدعوى وهو ملكية العقار المتنازع عليه بين من حكم بعدم قبول تدخلهم وبين طرفي الخصومة الأصليين ولم تفصل في هذا النزاع، فإن محكمة الاستئناف تكون قد خالفت القانون إذ استندت في حكمها المطعون فيهما إلى أن محكمة أول درجة قد استنفدت ولايتها في النزاع القائم وقالت كلمتها في موضوع الدعوى. هذا إلى أنه وقد مضت محكمة الاستئناف بالفصل في موضوع الدعوى بالمفاضلة بين عقد الخصوم الأصليين وعقد المتدخلين، إستنادا إلى أن تدخل هؤلاء اختصاصى وليس انضماميا ولم تعد الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها ابتداء، فإنها تكون قد فوتت على الطاعتين درجة من درجات التقاضى، وهو ما يخالف قاعدة عدم جواز التصدى المقررة بقانون المرافعات السابق مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون.

وحيث إن هذا النعى في غير محله، ذلك أن النابت من الأوراق أن الدعوى أمام محكمة أول درجة تتحصل في شقها الأول فيما طلبته الطاعتان من صحة ونفاذ عقد البيع الصادر لهما من المطعون عليها الأخيرة، وفي شقها الثانى فيما طلبه المتدخلون وهم المطعون عليهم عدا الأخيرة من رفض دعوى الطاعتين وشطب تسجيل صحيفتها تأسيسا على أن الأطيان موضوعها مملوكة لهم، كما تتحصل في أن طرف الشق الأول من الدعوى وهم الخصوم الأصليون فيها قد أنهوا صلحا النزاع المتعلق بالتعاقد على بيع الأطيان وطلبوا إلحاق عقد الصلح بمحضر الجلسة رغم قيام طلب التدخل بشأنه أمام المحكمة. ولما كان تمسك المتدخلين في دعوى صحة التعاقد بأنهم هم المالكون للأطيان المبيعة يعد تدخلا اختصاصيا، يطلب به المتدخلون حقا ذاتيا لأنفسهم ويوجب على المحكمة المظورة أمامها الدعوى قبول تدخلهم باعتباره مرتبطا بالدعوى الأصلية، ويتعين عليها ألا تحكم بصحة التعاقد أو تقبل الصلح بشأنه إلا بمد الفصل في موضوع طلبهم، وذلك باعتبار أن هذا البحث هو

مما يدخل في صميم الدعوى المطروحة عليها وعلى أساس أن الحكم الذي تصدره المحكمة بصحة التعاقد أو بإلحاق الصلح المبرم بشأنه بمحضر الجلسة، يتوقف على التحقق من عدم سلامة إدهاء المتدخلين ، وكانت محكمة أول درجة قد كيفت رغم ذلك طلب التدخل، موضوع الشق الثاني من الدعوى، بأنه طلب انضمامي، وقضت في الشق الأول من الدعوى بإلحاق عقد الصلح بمحضر الجلسة وإثبات محتواه فيه، وفي الشق الثاني منها بعدم قبول طلب التدخل وذلك باعتبار أن التدخل الانضمامي يقتصر على تأييد أحد طرفي الخصومة فينقضي بالتصالح بين الطرفين، فإن محكمة أول درجة تكون قد استنفدت ولايتها في النزاع القائم وقالت كلمتها في موضوع الدعوى بشقيها . لما كان ذلك، وكانت محكمة الاستئناف قد اعتبرت تدخل المطعون عليهم هذا الأخيرة تدخلا اختصاصيا وقضت بإلغاء حكم محكمة أول درجة وبقبول التدخل، فإنه يتعين علينا ألا نقف عند هذا الحد بل نتمضي في الفصل في موضوع طلب التدخل وتحقيق دفاع الخصوم في الدعوى الأصلية ودفاع المتدخلين بشأنها، باعتبار أن الاستئناف ينقل الدعوى برمتها إلى المحكمة الاستئنافية ، ولا يحق لها أن تفصل عن الفصل في هذا الطلب إلى محكمة أول درجة ، لأن الفصل في موضوع طلب التدخل لا يعد منها تصديا، وإنما هو فصل في طلب استنفدت محكمة أول درجة ولايتها بشأنه . لما كان ما تقدم، وكان الحكمان المطعون فيهما قد اتزما هذا النظر، فإن النعي عليهما بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعتين تنبيان بالشق الثاني من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه التصور في النسب، وفي بيان ذلك نقولان أنهما تقدمتا إلى الخبير المنتدب في الدعوى بوجهة نظرهما في النزاع حول الملكية، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يعرض لما أثارته الطاعتان أمام الخبير في هذا الخصوص ، هذا إلى أن الحكم قضى برفض طلباتهما عن المساحة بأكملها، مع أنهما طلبتا صحة عقد البيع الصادر لهما من المطعون عليهما الأخيرة من مقدار ٨ ف و ٢١ ط، وكانت منازعة المطعون عليهم هذا الأخيرة بشأن الملكية قاصرة على مساحة ستة أفدنة وربع فقط مما يعيب الحكم بالتصور في النسب .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أن الطاعتين لم تتقدما بما يدل على أنهما

امرضنا على تقرير الخبير المتدب في الدعوى ، أو طعنا عليه بأى طعن ليعرض الحكم لمناقشته والرد عليه ، ولما كان الحكم قد استند إلى تقرير الخبير واتخذ منه أساسا للفصل في الدعوى ، فإن هذا التقرير يعتبر جزءا من الحكم ، وإذا انتهى الخبير إلى أن العقار موضوع دعوى محنة التعاقد بكامل مساحته كان ملكا للفريق الأول من المطعون عليهم (ورثة المرحوم نقولا نصرى عجورى) ، وقد تصرفوا فيه جميعه بالبيع إلى باقى المطعون عليهم هذا الأخيرة ، وكان الحكم قد رتب على ذلك القضاء برفض الدعوى من كامل المساحة على سند من ذلك التقرير فإن النى على الحكم بالقصور في التسبيب يكون على غير أساس .

جلسة ٣ من فبراير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وحضرة المادة
المستشارين : بطرس زغلول ، و ابراهيم ملام ، وحسين زاكي ، ومحمد أسعد محمود .

(٣٦)

الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) وقف . " كسب ملكية المال الموقوف " . دعوى . " سقوط

الدعوى " . تقادم . " تقادم مكسب " . قانون . ملكية .

الدعوى بملكية الوقف — قبل العمل بالقانون المدني الحالي — لا تسقط بمجرد
الإهمال مدة ٣٣ سنة ، ملكية الأموال الموقوفة خيرية أو أهلية . جواز اكتساب
ملكيتها بالتقادم بمجازتها مدة ٣٣ سنة . تعديل المادة ٩٧٠ مدني بالقانون ١٤٧
لسنة ١٩٥٧ . صيرورة تلك أمكان الوقف الخيري مظلورا .

(ب) تقادم . " تقادم مكسب " .

الاتفاق على تعديل مدة التقادم . غير جائز .

(ج) نقض . " ملطعة محكمة النقض " . تقادم .

جواز إثارة الدفاع المتعلق بسبب قانون أمام محكمة النقض لأول مرة . مناطه أن تكون

عناصره الموضوعية مطروحة على محكمة الموضوع . مثال .

١ — ملكية الوقف — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — قبل العمل
بالقانون المدني الحالي في ١٥/١٠/١٩٤٩ ، لا تسقط الدعوى بها بمجرد الإهمال
مدة ثلاث وثلاثين سنة ، بل إنها تستمر بلجهة الوقف ما لم يكتسبها أحد بوضع
يده مدة ثلاث وثلاثين سنة مستوفيا جميع الشروط المقررة قانونا لإكتساب الملكية
أو الحق العيني بوضع اليد ، ^(١) وذلك قبل إلغاء الوقف بالقانون رقم ١٨٠
لسنة ١٩٥٢ وإلى أن حظر المشرع إطلاقا تملك أعيان الأوقاف الخيرية ،
أو ترتيب حقوق عينية عليها بالتقادم ، بعد تعديل المادة ٩٧٠ من القانون المدني
الحالي بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ المعمول به من ١٣/٧/١٩٥٧ .

(١) نقض ١٠ يناير سنة ١٩٦٣ مجموعة المكتب الفني السنة ١٤ ص ٨٤

٢ — إذ تقضى المادة ١/٣٨٨ من القانون المدنى بأنه لا يجوز الاتفاق على أن يتم التقادم فى مدة تختلف عن المدة التى عينها القانون ، فإنه لا يجوز أن يترك تحديد مدة التقادم لمشئة الأفراد ، ويحظر كل تعديل اتفاقى فى مدة التقادم المقررة بالقانون .

٣ — إذ كانت المدة التى تكتسب بها الحقوق العينية ، ومنها حق الارتفاق بالصرف على الوقف الحيرى بالتقادم ، وإن لم يترها المصوم أمام محكمة الموضوع ، إلا أنه وقد تعلق الأمر بسبب قانونى كانت عاصره الموضوعية مطروحة عليها ، مما ورد فى بيانات الحكم ومدوناته الواقعية ، فإن هذا الأمر يكون — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — مما تجوز إثارته أمامها .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن وزارة الأوقاف بصفتها ناظرة على وقف زينب هانم الحيرى والتى حل محلها فيما بعد وزير الإصلاح الزراعى بصفته — الطاعن الأول — أقامت بتاريخ ١٨/٩/١٩٥٨ الدعوى رقم ٧٨٤ سنة ١٩٥٨ مدنى كلى المنصورة ضد المطعون عليها الأولى ، وطابت الحكم بإلزامها بإزالة الماسورة المبينة بصحيفة الدعوى فى ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ الحكم وإلا تقوم بإزالتها على نفقتها . وقالت بيانا لدعواها أن المطعون عليها الأولى تملك ببلدة شبراهور مركز أجا مساحة قدرها ٨ ف و ١٩ ط و ٤ من تقع شرق مصرف خصوصى للملك لوزارة الأوقاف ، وقد وضعت المطعون عليها الأولى درن وجه حق ، وهى الحد

الفاصل بين أطيان وقف زينب الرزىقى ووقف تقى ويقع بعضها داخل أطيان وقف زينب هانم الخيرى، ماسورة لصرف مياه أرضها بواسطة في مصرف وزارة الأوقاف المشار إليه، وإذ يحق لوزارة الأوقاف بصفتها طلب إزالة هذه الماسورة فقد أقامت دعواها بطلباتها سالفه البيان. أدخلت المطعون عليها الأولى وزير الأشغال بصفته - الطاعن الثانى - ليقدّم المستندات المتعلقة بفتحة الماسورة، وبتاريخ ۱۰/۱/۱۹۶۱ قضت المحكمة بنسب مكتب الخبراء للانتقال إلى العين محل النزاع ومعاينتها، وبيان ما إذا كان لأرض المطعون عليها الأولى حق ارتفاق بالصرف ومظهر هذا الحق ومدته وألزمّت المحكمة المطعون عليها الأولى بدفع أمانة الخبير غير أنها لم تقم بأدائها. وبتاريخ ۱۳ مارس سنة ۱۹۶۲ قضت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها الأولى أنها ظلت تصرف في مصرف وزارة الأوقاف مدة تزيد على خمس عشرة سنة سابقة على رفع الدعوى بصفة ظاهرة مستمرة وبدون منازعة، وبعد سماع شهود الطرفين أدخلت المطعون عليها الأولى باقى المطعون عليهم خصوماً في الدعوى باعتبار أن ملكية الأرض المرتفعة قد آلت إليهم. وبتاريخ ۱۴ يناير سنة ۱۹۶۴ قضت المحكمة برفض الدعوى. إسئناف الطاعنان هذا الحكم أمام محكمة إستئناف المنصورة وقيد الإستئناف برقم ۹۱ سنة ۱۶ ق وبتاريخ ۷ يونيو سنة ۱۹۶۵ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف. قرر الطاعنان بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن، وبالجلسة المحددة لنظره إلزمت النيابة رأيا السابق.

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد، حاصله الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب، وفي بيان ذلك يقول الطاعنان أن الدعوى أقيمت أصلا من وزارة الأوقاف بصفتها ناضرة على الوقف الخيرى الذى يمر بالمصرف موضوع النزاع بأطيانه، وتاميسا على أن ماسورة الصرف قد وضعتها المطعون عليها الأولى على الحد الفاصل بين أحيان الوقفين المشمولين بنظرها وهو ما أورده الحكم الابتدائى الصادر بإحالة الدعوى إلى التحقيق ضمن بياناته الواقعية، وإذ لا تكتسب الحقوق العينية ومنها حق الارتفاق بالصرف على الأحيان الموقوفة بالتقادم، إلا بوضع اليد مدة ثلاث وثلاثين سنة، وأصبح لا يجوز اكتساب ملكية

الأعيان الموقوفة وقفا خيرياً أو اكتساب حق عيني عليها بالتقادم بعد تعديل المادة ٩٧٠ من القانون المدني بالقانون رقم ١٤٧ سنة ١٩٥٧، وعلى الرغم من أن مدد التقادم هي مما لا يجوز الاتفاق على مخالفتها بالزيادة أو النقص وأن على القضاء مراعاتها من تلقاء نفسه ولولم يثرها الخصوم، فإن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدعوى تأسيساً على أن المطعون عليها الأولى تملك حق الارتفاق بالصرف بالتقادم لمدة خمس عشر سنة سابقة على رفع الدعوى في ١٨/٩/١٩٥٨، ودون أن يبين ما إذا كانت الأعيان المرتفعة ملكاً أو موقوفة وقفاً خيرياً، مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التمهيد.

وحيث إن هذا النعي في محله، ذلك أنه لما كان يبين من الحكم الصادر من محكمة أول درجة بتاريخ ١٣/٣/١٩٦٢ والذي قضى بإحالة الدعوى إلى التحقيق أنه أورد في صدر بياناته المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم أن وزارة الأوقاف - التي حل محلها فيما بعد وزير الإصلاح الزراعي بصفته - أقامت الدعوى بصفقتها ناظرة على وقف زينب هانم الخيري، كما يبين من ذات الحكم أنه أورد في مدوناته الواقعية قوله ^١ "إن المدعى بصفته (وزارة الأوقاف بصفقتها) أقام الدعوى بصحيفتها المملنة في ١٨/٩/١٩٥٨ ذكر فيها أن المدعى عليها (المطعون عليها الأولى) تملك أطياناً زراعية مقدارها ٨ ف و ١٩ ط و ٤ مس بالقطعة رقم ٢ بحوض الفنان رقم ٣ بزماء شبراهور مركز أجا ويقع شرق أطيان المدعى عليها مصرف ملك وزارة الأوقاف المسمى بمصرف الأوقاف وقد وضعت المدعى عليها (المطعون عليها الأولى) ماسورة لتصرف في مصرف الوزارة المخصوصي وذلك دون وجه حق وهذه الماسورة موضوعة في الحد الفاصل بين ملك وقف زينب الرزقي ووقف نفسي بشبراهور وبعضها يقع ضمن القطعة ٦ بحوض الفضالي ملك وقف زينب هانم" فلأن مفاد هذا الذي أوردته محكمة أول درجة وأحال إليه الحكم المطعون فيه، أن وزارة الأوقاف بصفقتها ناظرة على وقف خيرى تنسب إلى المطعون عليها الأولى التعدي على ملكية أعيان هذا الوقف بادعاء حق ارتفاق عليها بصرف مياه أطيانها في المصرف الكائن بأطيان الوقف والمملوك له، وأن المطعون عليها الأولى دفعت الدعوى بأنها تملك حق ارتفاق بالصرف بالتقادم. لما كان ذلك وكانت ملكية الوقف - وهى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قبل العمل بالقانون المدني الحالي في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩، لا تسقط الدعوى بها بمجرد الإهمال لمدة ثلاث وثلاثين سنة، بل أنها تستمر بلجهة الوقف ما لم يكنسبها أحد

بوضع يده مدة ثلاث وثلاثين سنة ، مستوفيا جميع الشرائط المقررة قانونا لاكتساب الملكية أو الحق العيني بوضع اليد ، وإذ لا تكتسب الأموال الموقوفة بالتقادم طبقا للمادة ۹۷. من القانون المدني قبل تعديلها بالقانون رقم ۱۴۷ سنة ۱۹۵۷ المعمول به من ۱۳/۷/۱۹۵۷ إلا إذا دامت الحيازة مدة ثلاث وثلاثين سنة ، وكانت المادة ۹۷. بعد تعديلها المشار إليه تقضى بأنه لا يجوز تملك أموال الأوقاف الخيرية أو كسب أى حق عيني عليها بالتقادم ، فلان مفاد ما تقدم أنه قبل العمل بالقانون المدني فى ۱۵ أكتوبر سنة ۱۹۴۹ وإلى ما قبل تعديل المادة ۹۷. منه بالقانون رقم ۱۴۷ سنة ۱۹۵۷ ، كانت مدة التقادم اللازمة لاكتساب أموال الأوقاف أو ترتيب حقوق عينية عليها سواء فى ذلك الأوقاف الخيرية أو الأوقاف الأهلية قبل إلغائها بالقانون رقم ۱۸. سنة ۱۹۵۲ هى ثلاث وثلاثون سنة ، وذلك إلى أن حظر المشرع إطلاقا تملك أعيان الأوقاف الخيرية أو ترتيب حقوق عينية عليها بالتقادم بعد تعديل المادة ۹۷. من القانون المدني بالقانون رقم ۱۴۷ سنة ۱۹۵۷ المعمول به من ۱۳/۷/۱۹۵۷. لما كان ذلك وكانت المادة ۱/۳۸۸ من القانون المدني إذ تقضى بأنه لا يجوز الاتفاق على أن يتم التقادم فى مدة تختلف عن المدة التى عينها القانون قد أفادت أنه لا يجوز أن يترك تحديد مدة التقادم لمشيئة الأفراد وحظر المشرع كل تعديل اتفاق فى مدة التقادم المقررة بالقانون ، وكانت المدة التى تكتسب بها الحقوق العينية ومنها حق الصرف على الوقف الخيرية بالتقادم وإن لم يثرها الحصر أمام محكمة الموضوع ، إلا أنه وقد تعلق الأمر بسبب قانونى كانت عناصره الموضوعية مطروحة عليها على ما سلف البيان مما ورد فى بيانات الحكم الصادر بتاريخ ۱۳/۳/۱۹۶۲ والمتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم ومدونات هذا الحكم الواقعية ، فلان هذا الأمر يكون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مما تجوز إثارته أمامها . وإذا اعتبر الحكم المطعون فيه أن المدة اللازمة لاكتساب حق الارتفاق بالصرف هى خمس عشر سنة سابقة على رفع الدعوى فى ۱۸/۹/۱۹۵۸ ، ورتب الحكم على ذلك القضاء برفض الدعوى دون أن يتحقق من أن الأعيان المرتفعة مملوكة ملكا خاصا أو موقوفة وقفا خيرا بما يختلف معه مدة التقادم اللازمة لاكتساب حق الارتفاق ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه قصور فى التسيب مما يستوجب نقضه .

جلسة ٣ من فبراير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، ودعوية السادة
المستشارين : بطرس زفلول ، ومحمد نور الدين موسى ، وحسين زكي ، ومحمد أسعد محمود .

(٣٧)

الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٣٥ القضائية

(١) إثبات . ” الإقرار غير القضائي ” . محكمة الموضوع . ” ملطتها في تقدير
الإقرار غير القضائي ” .

الإقرار الوارد بحضور الشكوى الإدارية . إقرار غير قضائي . لنفاذ مطلق الحرية
في تقدير قوته في الإثبات أو نفيته .

(ب) إثبات . ” البيئة ” . محكمة الموضوع . ” ملطتها في تقدير شهادة
الشهود ” .

تقدير الشهادة متروك لنفاذ الموضوع حسبما يطمئن إليه وجدانه .

- ١- الإقرار الوارد بإحدى الشكاوى الإدارية ، يعد إقراراً غير قضائي ، ويخضع
بهذه المثابة لتقدير القاضي ، الذي له مطلق الحرية في تقدير قوته في الإثبات ،
وفي أن يجزئه فيأخذ ببعضه دون البعض الآخر ، تأميساً على أن الأمر بشأنه
متروك للقواعد العامة ، إذ لم يعرض له القانون المدني بنص يبين
حجته في الإثبات ، أسوة بما أوردته المادة ٤٠٩ منه في شأن الإقرار القضائي .
- ٢- تقدير الشهادة من المسائل التي ترك لنفاذ الموضوع ، حسبما يطمئن إليه
وجدانه ، مادام لم يخرج عن مدلولها أو ينحرف بها عن مفهومها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٤ مدني أمام محكمة أسوان الابتدائية ضد الطاعن والمطعون عليهما الثاني والثالث، وقال شرحا لها أن الطاعن أوقع حجرا تنفيذيا على المحصول القائم بأطبائه البالغ مساحتها ١٣ ط و ٧ ص والموضحة الحدود والمعالم والكائنة بمركز كوم أمبو بمحافظة أسوان، على أساس أنها مملوكة لمدينة المطعون عليه الثالث في حين أنها في الحقيقة مملوكة له، وطلب الحكم بأحقته لأحصول وإلغاء الحجر التنفيذي الموقوع عليه. ومحكمة أول درجة حكمت في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليه الأول بكافة طرق الإثبات ملكيته للزراعة المحجوز عليها. وبعد سماع أقوال شهود الطاعن حكمت في ٢٨ من يناير سنة ١٩٦٥ برفض الدعوى. استأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٣ لسنة ٤٠ ق أصبوط، ومحكمة الإستئناف حكمت في ١٥ من يونيو سنة ١٩٦٥ بإلغاء الحكم المستأنف وبأحقية المطعون عليه الأول للزراعة المحجوزة وإلغاء الحجر. طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن، وبالجلسة المحددة لنظره، التزمت النيابة رأيها.

وحيث إن الطعن أفيم على ثلاثة أسباب، ينعي الطاعن بالمهيب الأول وبالوجه الأول من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون بخالفه قواعد الإثبات والخطأ في الاسناد، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم استند في قضائه إلى أن الطاعن أقر في الشكوى رقم ٩٩٠ لسنة ١٩٦٤ لإدارى كوم أمبو بأن الزراعة المحجوز عليها مملوكة للمسترد المطعون عليه الأول، وبأن مدينة المطعون عليه الثالث ليس إلا وكلا عنه، حالة أن ما جاء على لسان الطاعن من طلب تحقيق ما إذا كان المدين وكلا على المسترد يتنافر مع ما استخلصه الحكم منها. هذا إلى أن الحكم عمده إلى تجهزته هذه الأقوال معتدا بما تضمنته من إقرار بوكالة المدين للمسترد في إدارة أمواله، ومنغفلا مقصد الطاعن من الرغبة في التحقيق من قيام هذه الوكالة. وإذا كان الإقرار الموصوف مما لا تجوز تجهزته فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف قواعد الإثبات علاوة على خطئه في الإسناد.

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أن الحكم المطعون فيه دلى على إقرار الطاعن في الشكوى المقدمة منه بملكية المطعون عليه الأول للزراعة المحجوز عليها بقوله :
 " بالاطلاع على الصورة الرسمية للشكوى رقم ٩٩٠ لسنة ١٩٦٤ إدارى كوم أمبو يبين أنها مقدمة من المستأنف عليه الأول - الطاعن - (الدائن الحاجز) يعترف فيها صراحة بأن الزراعة المحجوزة موضوع الدعوى مملوكة للمستأنف - المطعون عليه الأول - (المسترد) وأن المستأنف عليه الثالث - المطعون عليه الثالث - ليس إلا وكيل عنه . وقد قرر فيها أن المشكوى في حقه المستأنف يملك حوالى خمسين فدانا من الأقطان الزراعية وقد وكل المذكور أحد أقاربه بتوكيل رسمي لإدارة أقطانه " ولما كان هذا الذى أورده الحكم ، له منده في الشكوى المقدمة من الطاعن إذ جاء في البلاغ المقدم منه وفي الأقوال المثبتة على لسانه في التحقيق ، أنه يعلم أن المطعون عليه الأول يملك خمسين فدانا بكوم أمبو وأن المحصولات الموجودة بهذه الأقطان مملوكة له لا لمدينه المطعون عليه الثالث ، وأنه استصدر ضد هذا الأخير أمر الأداء الموقع الججز على تلك المحصولات بمقتضاه رغم علمه بأنه لم يكن إلا مجرد وكيل عن المطعون عليه الأول في إدارة أقطانه ، وكان لا يقدح في مطابقة ما أورده الحكم على النحو السالف بيانه للثابت بالشكوى المشار إليها ، أن طلب الطاعن في ختام هذه الأقوال - وبعد إقراره بملكية المطعون عليه الأول للمحصولات الزراعية المحجوز عليها - التحقق من وكالة المطعون عليه الثالث للمطعون عليه الأول . لما كان ذلك وكان الإقرار الذى يرد بإحدى الشكاوى الإدارية ، يعد إقرارا غير قضائى ، يخضع بهذه المثابة لتقدير القاضى الذى له مطلق الحرية في تقدير قوته في الإثبات ، وفي أن يجزئه فأخذ ببعضه دون البعض الآخر ، ناسبا على أن الأمر بشأنه متروك للقواعد العامة إذ لم يمرض له القانون المدنى بنص يبين حججه في الإثبات أسوة بما أورده المادة ٤٠٩ منه في شأن الإقرار القضائى ، وكان ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من اعتداد بإقرار الطاعن في النطاق السالف بيانه هو استخلاص موضوع مائع ، فإن الحكم لا يكون قد خالف قواعد الإثبات ، إذ قضى بأحقية المطعون عليه الأول للزراعة المحجوز عليها استنادا إلى إقرار الطاعن بأنها مملوكة له ، ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثالث وبالوجه الثاني من السبب الثاني مخالفة القانون وفساد الاستدلال، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أطرح أقوال شهوده التي أخذت بها محكمة أول درجة، بحجة أن اثنين منهم لم يقطعا بملكية المدين للمحجوزات وأن الثالث لم يستطع تحديد الأرض الفاسم عليها الزراعة، في حين أن أقوال هؤلاء الشهود تخالف في واقعها ومفهومها ما استخلصه الحكم منها وهو مما يعيبه بفساد الاستدلال. هذا إلى أن الحكم يناقشته أقوال شهود النفي واستبعاده لها رغم عجز المطعون عليه الأول (المسترد) عن إثبات مدعاه تبعا لعدم استنائه بشهود يؤيدونه، يكون قد خالف القانون بإعفائه ذلك الأخير من عبء الإثبات الواقع على عاتقه.

وحيث إن هذا النعي يشفيه في غير محله، ذلك أن للثابت من مدونات الحكم الذي أصدرته محكمة أول درجة بتاريخ ۲۸ من يناير سنة ۱۹۶۵ ومن الصورة الرسمية لمحضر جلسة ۲۱ من يناير سنة ۱۹۶۵، أن تلك المحكمة أتاحَت الفرصة للمطعون عليه الأول ليثبت دعواه بكافة طرق الإثبات القانونية، وأن ذلك الأخير اكتفى في مجال إثبات ملكيته للمحصولات الزراعية المحجوز عليها بالمستندات التي قدمها، ومن بينها محضر الشكوى الإدارية سالفة البيان، الأمر الذي لا يمكن معه القول بأنه عجز عن إثبات دعواه في حدود الرخصة المخولة له. ولما كان الحكم المطعون فيه قد استند إلى ما ورد بتلك الشكوى من إقرار الطاعن بأن الزراعة مملوكة للمطعون عليه الأول، وكان ذلك كافيا بمجرد حمل قضائه بأحقية تلك المحصولات، وكان تقدير الشهادة من المسائل التي تترك لقاضي الموضوع حسبما يطمئن إليه وجدانه، ما دام لم يخرج عن مدلولها أو يخرف بها عن مفهومها، وكان تحصيل الحكم لأقوال شهود النفي بما أدى إلى إطراحها يتفق وما ورد بهذه الأقوال، إذ ليس في أقوال الشاهدين الأولين ما يقطع بأن الزراعة كانت مملوكة للمطعون عليه الثالث، كما أن الشاهد الأخير لم يستطع الإدلاء ببيان حقيقي مقنع لحدود الأرض المحجوز عليها، فإن النعي على الحكم بمخالفة القانون أو بالفساد في الاستدلال لهذا السبب يكون على غير أساس.

جلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٧٠

بمناصة السيد المستشار / حسين صفوت السركي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية المادة
المستشارين : صبرى أحمد فرحات ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد أبو حمزة مندور ، وحسن
أبو الفتح الشريفي .

(٣٨)

الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٣٤ القضائية :

عمل . "إنهاء عقد العمل" . إثبات . "عبء الإثبات" .

للعامل الموقوف طبقا لنص المادة ١/٦٧ من قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ مركزا قانونيا
خاصا . يفترض التعسف في صاحب العمل إذا هو رفض إعادته إلى عمله . صاحب العمل له الحق
مع ذلك في إنهاء العقد الغير محدد المدة إذا توافر المبرر المشروع . عبء إثبات توافر المبرر يتحمله
صاحب العمل لأنه هو الذى يدعى خلاف الثابت حكما .

مؤدى نصوص المواد ١/٦٧ ، ٢٦ و ١/٧٢ و ٧٤ من قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩
أن المشرع بما نص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٦٧ من أنه "إذا رأت السلطة
المختصة عدم تقديم العامل للمحاكمة أو قضى ببراءته وجبت إعادته إلى عمله
وإلا اعتبر عدم إعادته فصلا تعسفيا" إنما أنشأ للعامل الموقوف سبب من
الأسباب المبينة في الفقرة الأولى من المادة المذكورة ورأت السلطة المختصة عدم
تقديمه للمحاكمة أو قضى ببراءته ، مركزا قانونيا خاصا يفترض التعسف في صاحب
العمل إذا هو رفض إعادته إلى عمله ، وذلك حملا لحال صاحب العمل على الظاهر
أو على الغالب . وهذا المركز الخاص لا يتعارض مع الحق المقرر في المادة ٧٢
من نفس القانون لكل صاحب عمل في إنهاء عقد العامل الغير محدد المدة ، إذا
توافر المبرر المشروع لهذا الإنهاء على أن يتحمل صاحب العمل عبء إثبات توافر
المبرر ، لأنه هو الذى يدعى خلاف الثابت حكما .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن — تتحصل في أن محمد شفيق عثمان أقام الدعوى رقم ١١٨٩ سنة ١٩٦١ القاهرة الابتدائية ضد شركة لوفت هانزا للطيران الألماني بطلب الحكم بالزامها بأن تدفع له مبلغ ٥٠٠٠ ج والمصروفات بحكم مشمول بالنفاذ المجل وبلا كفالة وقال شرحا لدعواه أنه بتاريخ ١٨/٥/١٩٥٨ عين مديرا للعلاقات العامة بفرع الشركة في بيروت لقاء أجر شهري قدره ٩٠ ج يضاف إليه ٤٠ ج بدل تمثيل وانتقال ، ولكفائه وخبرته نقلته الشركة إلى فرعها بالقاهرة ، ولكنه بتاريخ ٢٨/٦/١٩٥٩ ولمناسبة اتهامه بسبب فقد بعض تذاكر الشركة فوجيء بوقفه عن العمل حتى يفصل في الاتهام المسند إليه . فلما قضى في ١١/١/١٩٦٠ ببراءته ، وذلك في اللجنة رقم ٣٨١٠ سنة ١٩٥٩ قصر النيل ثم تأيد الحكم استئنافيا في ٢٧/١١/١٩٦٠ طلب من الشركة إعادته إلى عمله إلا أنها رفضت . وفي ٢/١/١٩٦١ قررت فصله من العمل . وإذا كان هذا الفصل تعسفيا ولحقته منه أضرار مادية وأدبية يقدرها بمبلغ ٥٠٠٠ ج فقد انتهى إلى طلب الحكم له به . وبتاريخ ٣/٦/١٩٦٢ حكمت المحكمة حضوريا برفض الدعوى وأعفت المدعى من المصاريف واستأنف المدعى هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاء الحكم له بطلباته وقيده هذا الاستئناف برقم ١١٨٩ سنة ٧٩ قضائية . وبتاريخ ٢٨/١٢/١٩٦٣ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف وأعفت المستأنف من المصاريف . وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب المبينة في التقرير ، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ، ولم تحضر المطعون عليها ولم تبدد دفاعا ، وقد دلت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها على مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السببين الأول والثاني ، أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدعوى مستندا في ذلك على أنه وإن كانت المادة ٩٧ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ توجب على صاحب العمل إعادة العامل الموقوف إلى عمله متى قضى ببراءته من التهمة المسندة إليه وإلا اعتبر عدم إعادته فصلا تعسفيا ، إلا أن حق العامل في العودة إلى عمله مشروط بأن يتزل حكم البراءة السكينة على قلب صاحب

العمل وأن يثبت فيه الطمأنينة نحو عامله، بحيث لو كان مبنى الحكم بالإبراء هو الشك في صحة الواقعة، فإنه يكون لصاحب العمل — رغم الحكم بالإبراء — أن ينهى العلاقة بينه وبين عامله ما دامت شكوكه فيه قائمة ومستمرة ولم يحسم الحكم الجنائي . وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون وتخصيص لنص المادة ٦٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بغير مخصص، لأن النص مطلق لم يقيد بإعادة العامل إلى عمله بأي قيد، بل جعل من حكم الإبراء أو من فرار الحفظ الصادر من السلطة المختصة قرينة قانونية قاطعة لا تقبل لإثبات العكس على خلو مساحة العامل من أية مظنة بالنسبة للأنهام الذي كان موجها إليه، ولازم هذه القرينة هو إعادة العامل إلى عمله احتراماً لمجبة الحكم الصادر بإبراءه . كما أنه وإن كان مبنى العلاقة بين صاحب العمل والعامل هو استمرار الثقة والاطمئنان في نفس صاحب العمل، فإن هذه الثقة وذلك الإطمئنان يعتبران قائمين ومفترضين بمجرد الحكم بإبراء العامل أيا كان سبب الحكم، فمجبة الحكم الجنائي عامة وسري على الكافة ومنهم رب العمل نفسه .

وحيث إن هذا النفي في غير محله، ذلك أن النص في الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٦٧ من قانون العمل رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ على أن "إذا نسب إلى العامل ارتكاب جناية أو جنحة إضراب غير مشروع أو التحريض عليه أو ارتكاب جنحة داخل دائرة العمل جاز لصاحب العمل وقفه من تاريخ إبلاغ الحادث إلى الجهات المختصة حين صدور قرار منها في شأنه فإذا رأت السلطة المختصة عدم تقديم العامل للمحاكمة أو قضى بإبراءه وجبت إعادته إلى عمله وإلا اعتبر عدم إعادته فصلاً تعسفياً" ثم النص بعد ذلك في الفقرة الأولى من المادة ٧٢ من نفس القانون على أن "إذا كان العقد غير محدد المدة جاز لكل من الطرفين إلغاؤه بعد إعلان الطرف الآخر كتابة قبل الإلغاء بثلاثين يوماً بالنسبة إلى العمال المعيّنين بأجر شهري وخمسة عشر يوماً بالنسبة إلى العمال الآخرين" والنص في المادة ٧٤ منه على أن "إذا فسخ العقد بلا مبرر كان للطرف الآخر الذي أصابه ضرر من هذا الفسخ الحق في تعويض تقدره المحكمة مع مراعاة نوع العمل ومقدار الضرر ومدة الخدمة والعرف الجاري بعد تحقيق ظروف الفسخ وذلك مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٧٢/٧٣"، مؤداه أن المشرع بما نص عليه

في الفقرة الثانية من المادة ٦٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ من أنه "إذا رأت السلطة المختصة عدم تقديم العامل للمحاكمة أو قضي ببراءته وجبت إعادته إلى عمله وإلا اعتبر عدم إعادته فصلاً تعسفياً". إنما أنشأ للعامل الموقوف لسبب من الأسباب المبينة في الفقرة الأولى من المادة المذكورة، ورأت السلطة المختصة عدم تقديمه للمحاكمة أو قضي ببراءته، مركزاً قانونياً خاصاً يفترض التعسف في صاحب العمل إذا هو رفض إعادته إلى عمله، وذلك حملاً لحال صاحب العمل على الظاهر أو على الغالب. وهذا المركز الخاص لا يتعارض مع الحق المقر - في المادة ٧٢ من نفس القانون - لكل صاحب عمل في إنهاء عقد العامل الغير محدد المدة إذا توافر المبرر المشروع لهذا الإنهاء، على أن يتحمل صاحب العمل عبء إثبات توافر المبرر لأنه هو الذي يدعى خلاف الثابت حكماً - وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وأقام قضاءً برفض الدعوى على ما قرره من أنه "وإن كانت المادة ٦٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ قد أوجبت إعادة العامل إلى عمله متى قضي ببراءته وإلا اعتبر عدم إعادته فصلاً تعسفياً، فإن مناط هذه العودة أن يكون الحكم قد أنزل السكينة والطمأنينة على رب العمل نحو عامله، أما إذا كان الحكم قد برا العامل من تهمة الاختلاس للشك القائم في الدعوى، فلا تريب على صاحب العمل، وقد ساورته الشكوك، نحو عامله ولم يمح الحكم الجنائي هذه الشكوك من نفسه إن أنهى العلاقة بينه وبين عامله، هذه العلاقة التي مبنياها الثقة والاطمئنان خاصة إذا كان نوع العمل مما يحتم المزيد من هذه الثقة لعمل المصنّاف، والقانون لا يحى العامل الذي تحيط به الشكوك من ناحية ذمته وأمانته متى دعمت هذه الشكوك بأسباب تبيح على الاعتقاد بصحتها، ولا يكون صاحب العمل متعسفاً إذا ما طرد عامله من خدمته وقد ساورته الشكوك وأوجس منه خيفة نحو عمله، ولا شك أن ضياع تذاكر السفر والمستأنف كان مندوب المبيعات بالشركة وقد براه الحكم الجنائي للشك مما يجعل الشركة في حل من الاستغناء عن عاملها". فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه.

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه قضي برفض دعوى الطامن مستنداً إلى الشك الناشئ من مجرد اتهامه بصرف النظر عن أثر الحكم

الصادر ببراءته ، وهو منه تناقض وفساد في الاستدلال من وجهين (أولهما) أن لازم الحكم ببراءة العامل من الفعل الذي أسند إليه هو استمرار الثقة فيه فلا يتأتى اعتبار هذا الفعل ذاته مبررا لانعدام الثقة (وثانيهما) أن الحكم المطعون فيه التمس للشركة المطعون عليها مبرا لإلغاء عقد الطاعن من نص المادة ٧٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، وهو منه فساد في الاستدلال لأن شرط إلغاء العقد طبقا لهذه المادة هو إعلان رب العمل للعامل برغبته في إلغائه قبل هذا الإلغاء بثلاثين يوما . وما دامت الشركة المطعون عليها لم تخطر الطاعن بإلغاء عقده معها في الميعاد المذكور فلأنها لا تكون قد استندت في فعله إلى المادة ٧٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

وحيث إن هذا النعي مردود في الوجه (الأول) منه بما سبق الرد به على السببين السابقين . ومردود في الوجه (الثاني) بأن جزاء إلغاء صاحب العمل لعقد العامل دون إعلانه كتابة قبل الإلغاء هو - وعلى ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٧٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - إلزامه بأن يؤدي للعامل تعويضا ، مساويا لأجره من مدة المهلة أو الجزء الباقي منها . والطاعن لم يطلب من محكمة الموضوع الحكم له بهذا التعويض .

وحيث إن حاصل السبب الرابع ، أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن على مسئوليته عن ضياع بعض تذاكر السفر في الشركة التي كان يعمل مندوبا لمبيعاتها ، وهو منه فساد في الاستدلال لأن الحكم الابتدائي الصادر من محكمة الجناح ببراءته وكذلك الحكم الاستثنائي الذي أيده قد أزال مظنة الشك في التهمة التي كانت مسندة إليه ، وقطعا ببراءته براءة تامة وبعدم مسئوليته عن التذاكر المفقودة .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه في أسبابه يبين أنه أقام قضاءه برفض الدعوى على ما قرره ، من أن "الواقع في الدعوى أن الحكم الصادر في جريمة الاختلاس حين قضى ببراءة المدعى مما هو مسند إليه إنما قوامه الشك ونظر في الاحتمال إلى الدليل القائم قبله مما يسقط قوة الإحتجاج به ، وإلى عدم إطمئنان المحكمة

الجناحية إلى أقوال بدروس بدروسيان ، وهو بهذه المثابة لا يعد مؤثرا على حق المحكمة المدنية في تقدير جدية الأسباب التي استند إليها رب العمل في الفصل تعويلا على عدم الثقة . وكان الثابت مما يشهد به الحكم الابتدائي الصادر ببراءة المدعى والحكم الصادر في الاستئناف بتأييده وكذلك الحكم القاضي ببراءة بدروس ، أن الشركة المدعى عليها حين فصلت المدعى من عمله استنادا إلى عدم ثقتها به إنما عولت في فسخ عقد استخدامه على أسباب جدية تشفع لها في إنهاء علاقتها به وذلك لما قرره بدروس بدروسيان من سابقة استلامه التذاكر المختلصة من الشركة المدعى عليها ومن زميلتها شركة بان أمريكان التي كان يعمل بها من قبل ، وهو الذي كلفه بيعها نظير جعل ، وتقديم المدعى إلى المحكمة الجناحية وحين كان الحكم الجناحي الصادر بالبراءة لم يكن لنفي التهمة عنه أو عدم صحته وهي أمور مما توجب الريبة في أمانته وشرفه وتعد مسوغا مقبولا لرب العمل بأن يفقد ثقته به ويجوز له فصله . وهي أسباب موضوعية سائغة وكافية لحمل قضائه فيما انتهى إليه من قيام المبرر المشروع لدى الشركة المطعون عليها في إنهاء عقد عمل الطاعن ، ولا يشوبها فساد في الاستدلال .

وحيث إن حاصل السبب الخامس ، أن الطاعن تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن الشركة المطعون عليها كانت قد عرضت عليه خلال مراحل التداخي مبلغ ١٠٠٠ ج كتعويض لقاء تنازله عن الدعوى ، كما استشهد لديها على هذه الواقعة بشهود ، ولكن الحكم المطعون فيه أغفل هذا الدفاع الجوهرى ولم يعن بتحقيقه أو بالرد عليه وهو منه بإخلال بحق الطاعن في الدفاع .

وحيث إن هذا النعى على غير أساس ، ذلك أنه لو صح أن الشركة المطعون عليها عرضت على الطاعن مبلغا من المال لقاء تنازله عن الدعوى وأن الأمر لم يتجاوز هذا الحد ، فهو منها عرض لم يفترن بقبول ولا أثر له ، ومن ثم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المنشار / حسين صفوت المركي ، نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : محمد أبو حمزة مندور ، وحماد أبو الفتوح اشرفيني ، وأحمد ضياء الدين حنفي ،
وأحمد طوسون حسين .

(٣٩)

الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٣٤ القضائية :

إختصاص . " إختصاص ولائي " . نقابات . " نقابة الصحفيين " .
قرار إداري .

انقرارات التي تصدر من اللجنة العليا للقيد والتأديب بنقابة الصحفيين . قرارات إدارية صادرة
بصفة نهائية . الطعن فيها ينمقد الإختصاص بالفصل فيه لمجلس الدولة بهيئة قضاء إداري دون
محكمة النقض .

مؤدى نص المادتين ٢٨ و ٧٤ من القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص
بنقابة الصحفيين ، أن القرارات التي تصدر من اللجنة العليا للقيد والتأديب إنما
هي قرارات إدارية صادرة بصفة نهائية . إذ كان ذلك وكانت المادة ١١
من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم مجلس الدولة قد نصت على أنه
" فيما عدا القرارات الصادرة من هيئات التوفيق والتحكيم في منازعات العدل
والقرارات الصادرة من لجان قيد المحامين بالجدول العام وقبولهم للرافعة أمام
المحاكم الوطنية وتأديبهم ، يفصل مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري في الطعون
التي ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات إدارية لها إختصاص قضائي ،
متى كان مرجع الطعن عدم الإختصاص أو وجود عيب في الشكل أو مخالفة
القوانين واللوائح أو الخطأ في تطبيقها وتأويلها " . فإن الإختصاص بالفصل
في هذا الطعن إنما ينمقد لمجلس الدولة بهيئة قضاء إداري دون محكمة النقض . يؤيد
ذلك أن المشرع في المادتين ٤٥ و ٥١ من القانون ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه
لا يجيز الطعن أمام محكمة النقض إلا في صحة انعقاد الجمعية العمومية لنقابة
الصحفيين وفي تشكيل مجلس النقابة وفي تجاوز المجلس أو الجمعية أعضاهما .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتمثل فى أن السيدة / ماري الباجلي قدمت طلبا إلى لجنة قيد وناديب الصحفيين لتقرير معاش لها ولأولادها ، وقالت مشرعا له أن زوجها المرحوم سلفاتور نسيم الباجلي كان يعمل بالصحافة وقيد اسمه بمجدول النقابة فى سنة ١٩٤٥ وظل يباشر هذا النشاط إلى أن توفى فى ١٩٥٥/٩/٧ ، وإذا كانت تستحق هى وأولادها منه معاشا من النقابة فقد انتهت إلى طلب تقرير هذا المعاش . وبتاريخ ١٩٥٨/٥/٢٢ أصدرت اللجنة قرارها برفض الطلب ، واستأنفت السيدة / ماري الباجلي هذا القرار لدى اللجنة العليا للقيد والناديب طالبة إلغاء والحكم لها بطلباتها وقيد هذا الاستئناف برقم ١٢ سنة ١٩٥٨ . وبتاريخ ١٩٦٠/١٠/١٧ قررت اللجنة قبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء القرار المستأنف وتقرير حق ورتة الصحفي المتوفى لثلاثة أرباع المعاش طبقا لما هو مبين بأسباب هذا القرار . وعند التنفيذ استشكلت النقابة وحكم بوقف تنفيذ القرار فعادت السيدة / ماري الباجلي وطلبت إلى اللجنة العليا للقيد والناديب تفسير قرارها وتحديد مقدار المعاش الصادر به القرار . وبتاريخ ١٩٦٤ ٣/٣١ قررت اللجنة تفسير القرار على الوجه الآتى : (أولا) ” يستحق الصحفي المتوفى سلفاتور نسيم الباجلي معاشا قدره ٧ ج و ٥٠٠ م شهريا على أساس ثلاثة أرباع المعاش الكامل الذى كان مشرة جنيات شهريا منذ بدأت النقابة فى صرف أول معاش . (ثانيا) يخصم من هذا المبلغ ربعة استحقاقا للنقابة طبقا لأحكام المادة ١٠ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٥١ ويكون الباقي ٥,٦٥٥ م شهريا . (ثالثا) يخصم هذا الصافي الأخير مناصفة بين السيدة الطالبة ماري الباجلي وابنها القاصر آلين سلفاتور الباجلي فيكون المستحق لكل منهما ٢ ج و ٨١٣ م شهريا . (رابعا) يصرف هذا المبلغ اعتبارا من التاريخ الذى قامت النقابة فيه بصرف أول معاش لآلى معنى آخر وعلى أن يوقف صرف نصيب القاصر آلين من

بلوغة من الرشد تطبيقاً لأحكام المادة ١١ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٥١. طعن الطاعنة في هذا القرار بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض القرار، ودفعت المطعون عليها بعدم اختصاص محكمة النقض بنظره، وطلبت من باب الاحتياط الحكم برفض الطعن، وقدمت النيابة العامة مذكرة ودفعت بعدم اختصاص محكمة النقض بنظر الطعن.

وحيث إن المطعون عليها والنيابة العامة دفعتا بعدم اختصاص محكمة النقض بنظر الطعن، مستندتين في ذلك إلى أن القرار المطعون فيه قرار إداري صدر نهائياً من هيئة عليا تعتبر من الجهات الإدارية ذات الاختصاص القضائي، ومجلس الدولة وحده هو الجهة المختصة ولائياً بنظر الطعن فيه.

وحيث إن هذا الزعم في محله، ذلك أن النص في المادة ٢٨ من القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بنقابة الصحفيين على أن "تؤلف اللجنة العليا للقيّد والتأديب على الوجه الآتي: - رئيس محكمة استئناف مصر رئيساً ووكيل وزارة الإرشاد القومي أو من يندبه وزيرها والنائب العام أو من يندبه عنه من المحامين العامين والنيقيب أو يندبه عنه مجلس النقابة من أعضائه سنوياً وعضو ينتخبه مجلس النقابة من بين أعضائه سنوياً - أعضاء، ويحدد رئيس اللجنة ميعاد انعقادها ومكانه، وتكون قراراتها نهائية". وفي الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٧٤ منه على أنه "ومع عدم الإخلال بالحقوق المكتسبة تتولى لجنة القيد المنصوص عليها في المادة (١٢) تصفية مراكز الصحفيين المقيدين بجدول النقابة القائم حتى تاريخ العمل بهذا القانون ولم يقيدوا وفق أحكام هذا القانون في جدول النقابة العام وفروعه، وذلك فيما يتعلق بالحقوق والإميازات والإعانات والمعاشات التي حصلوا عليها تطبيقاً لأحكام القانونين رقمي ١٠ لسنة ١٩٤١ و ٦١ لسنة ١٩٥١ المشار إليهما واللوائح التي صدرت تنفيذاً لها ويؤول للنقابة ما يبقى من أموال بعد التصفية وتستأنف لقرارات هذه اللجنة أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة (٢٨) خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إبلاغ القرار". يدل على أن القرارات التي تصدر من اللجنة العليا للقيّد والتأديب إنما هي قرارات إدارية صادرة بصفة نهائية،

إذا كان ذلك وكانت المادة ١١ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم مجلس الدولة المقابلة للمادة ١١ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ، قد نصت على أنه " فيما عدا القرارات الصادرة من هيئات التوفيق والتحكيم في منازعات العمل والقرارات الصادرة من لجان قيد المهامين بالجدول العام وقبولهم لرافعة أمام المحاكم الوطنية وتأديبهم ، يفصل مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري في الطعون التي ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات إدارية لها اختصاص قضائي متى كان مرجع الطعن عدم الاختصاص أو وجود عيب في الشكل أو مخالفة للقوانين واللوائح أو الخطأ في تطبيقها وتأويلها " فإن الاختصاص بالفصل في هذا الطعن ، إنما ينمق لمجلس الدولة بهيئة قضاء إداري دون محكمة النقض ، يؤيد ذلك أن المشرع في المادتين ٤٥ و ٥١ من القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه لا يجيز الطعن أمام محكمة النقض إلا في صحة انعقاد الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين ، وفي تشكيل مجلس النقابة ، وفي تجاوز المجلس أو الجمعية العمومية أغراضها .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الدفع والحكم بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الطعن .

جلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت الميركي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية المادة
المستشارين : صبرى أحمد فرحات ، ومسلم راشد أبو زيد ، ومحمد أبو حمزة منصور ، وحسن
أبو الفتوح الشربينى .

(٤٠)

المطعن رقم ٤٤٣ لسنة ٣٤ القضائية :

عمل . "محدد أجر العامل" .

أجر العامل يحدد باتفاق الطرفين ولا يجوز تعديله إلا باتفاقهما بما لا ينزل من الحد الأدنى
المقرر قانوناً . مجرد نقل العامل من نظام الأجر اليومي أو الأسبوعي إلى نظام الأجر الشهري ،
ليس من شأنه أن يزيد أو ينقص من أجر العامل .

الأجر إنما يحدد باتفاق الطرفين ولا يجوز تعديله إلا باتفاقهما متى كان لا ينزل
عن الحدود المقررة قانوناً ، ومن ثم فإن مجرد نقل العامل من نظام الأجر اليومي
أو الأسبوعي إلى نظام الأجر الشهري وإن كان يرتب للعامل بعض المزايا التي نص عليها
قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، إلا أنه ليس من شأنه وحده أن يزيد
أو ينقص من أجر العامل ، ولا وجه للاستدلال في هذا الخصوص بما نصت عليه
المادة العاشرة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، الواردة في الفصل الخاص بالأحكام
العامة من أن " تعتبر السنة في تطبيق أحكام هذا القانون ٣٦٥ يوماً والشهر
ثلاثين يوماً إلا إذا نص على خلاف ذلك " إذ المقصود منها هو كيفية حساب
كل من الشهر والسنة وتحديد عدد أيام كل من هاتين الوحدتين الزمنيةتين ، بحيث إذا
حدث خلاف بين العامل ورب العمل في هذا العدد وجب الرجوع إلى هذه
المادة لحسم الخلاف ، ولا علاقة لها بالأجر الذي يحدد جزاءً باتفاق الطرفين من
كل وحدة زمنية . إذ كان ذلك وكان القرار المطعون فيه قد خالف هذا النظر ،
وجرى في قضائه على أنه " لما كان نقل العامل من الأجر اليومي إلى سلك الشهرية
يحمل في طبيعته ميزة الانتفاع بأيام الراحة التي لا يعمل فيها خلال الشهر ، كان
من الضروري احتساب أجر العامل باليومية المنقول إلى سلك الشهرية على أساس
الأجر اليومي مضروباً في ثلاثين يوماً " فإنه يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من القرار المطعون فيه ومائر أوراق الطعن — تحصل فى أن النيابة العامة لعالم الغزل والنسيج تقدمت بشكوى إلى مكتب عمل شرق الاسكندرية ضد الشركة المصرية لصناعة الجوارب "لابوتري" المندجة فى شركة العصر لللبس والمنسوجات، تطالب بماسبة الموظفين الذين رقتهم الشركة إلى ملك الشهرية بعد أن كانوا يتقاضون أجورهم باليومية على أساس أن أشهر ثلاثون يوما وليس ستة وعشرين يوما، وقالت ممرحا لشكواها، أن الشركة درجت على حساب الأجر الشهرى لمؤلاء العمل على أساس الأجر اليومى مضروبا فى ٢٦ يوما مخالفة بذلك نص المادة العاشرة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ مما اضطرها لتقديم الشكوى بطلباتها السابقة، ولم يتمكن مكتب العدل من تسوية النزاع وأحاله على هيئة التوفيق التى أحالته على هيئة التحكيم بمحكمة امتئناف الاسكندرية، وقيد بمجدولها برقم ٢٤ لسنة ١٩٦٣ . وبتاريخ ١٢/٥/١٩٦٤ قررت الهيئة قبول الطلب شكلا وفى الموضوع بالزام الشركة المصرية لصناعة الجوارب "لابوتري" المندجة فى شركة العصر لللبس والمنسوجات باحتساب الأجر الشهرى للعاملين الممولين من الملك اليومى إلى الملك الشهرى على أساس الأجر اليومى مضروبا فى ثلاثين يوما . طعنت الطاعة فى هذا القرار بطريق النقض للسببين الواردين فى التقرير، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعة على طالب نقض الحكم، ولم تحضر المطعون عليها ولم تبد دفاعا، وقدمت النيابة العامة مذكرة وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن مما تنماه الطاعة فى السبب الأول على القرار المطعون فيه، أنه قضى بالزامها بأن تحسب الأجر الشهرى لعاملها الممولين من الملك اليومى إلى الملك الشهرى على أساس الأجر اليومى مضروبا فى ثلاثين يوما، مستندا فى ذلك إلى أن

المادة العاشرة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ إذ نصت على أن الشهر يعتبر في تطبيق أحكام قانون العمل ثلاثين يوما ، فقد دلت على أنها لا تتحدث عن طريقة احتساب المكافآت والأجازات فحسب بل يتعين اعتبارها مبدأ عاما يحكم جميع الحالات التي يتطلب الأمر فيها الرجوع إلى تقدير أيام الشهر ، وأن نقل العامل من نظام الأجر اليومي إلى نظام الأجر الشهري يحمل في طياته ميزة الانتفاع بأيام الراحة التي لا يعمل فيها ، وهو منه خطأ ومخالفة للقانون ، إذ أن الواضح من سياق المادة المذكورة أنها تنصرف إلى كيفية حساب كل من الشهر أو السنة وتحديد عدد أيام كل من هاتين الوحدتين الزمنيتين ، ف يرجع إلى هذا التحديد كلما أشارت نصوص القانون إليهما منعا من اللبس الذي قد ينشأ من اختلاف أيام الشهر أو أيام السنة زيادة أو نقصا واستقرارا للحقوق وتحقيقا للمساواة حتى لا يستفيد أحد أو يضار من ميعاد يقصر نارة ويطول أخرى ، ولا تنصرف الهيئة إلى تحديد الأجر ، إذ المناط في هذا التحديد أنه يتم جزافا وباتفاق الطرفين من الشهر كله دون الإعتداد بعدد أيامه ، ومتى حدد الاتفاق الأجر على هذه الصورة بات ملزما للطرفين ولا يباح للعامل أن يطلب إلى القضاء زيادته وفقا لأيام الشهر ، لأن في ذلك تعديلا للعقد وهو لا يكون إلا باتفاق الطرفين .

وحيث إن هذا النقي في محله ، ذلك أن الأجر إنما يحدد باتفاق الطرفين ولا يجوز تعديله إلا باتفاقهما متى كان لا يتزل عن الحدود المقررة قانونا ، ومن ثم فإن مجرد نقل العامل من نظام الأجر اليومي أو الأسبوعي إلى نظام الأجر الشهري وإن كان يربط للعامل بعض المزايا التي نص عليها قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، إلا أنه ليس من شأنه وحده أن يزيد أو ينقص من أجر العامل ، ولا وجه للاستدلال في هذا الخصوص بما نصت عليه المادة العاشرة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الواردة في الفصل الخاص بالأحكام العامة من أن " تعتبر السنة في تطبيق أحكام هذا القانون ٣٦٥ يوما والشهر ثلاثين يوما إلا إذا نص على خلاف ذلك " إذ المقصود منها هو كيفية حساب كل من الشهر والسنة وتحديد

عدد أيام كل من هاتين الوحدتين الزمنيةتين، بحيث إذا حدث خلاف بين العامل ورب العمل في هذا الصدد وجب الرجوع إلى هذه المادة لحسم الخلاف، ولا ملافة لها بالأجر الذي يحدد جزافاً باتفاق الطرفين عن كل وحدة زمنية، إذ كان ذلك، وكان القرار المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أنه "لما كان تقل العامل من الأجر اليومي إلى سلك الشهرية يحمل في طبيعته ميزة الانتفاع بأيام الراحة التي لا يعمل فيها خلال الشهر، كان من الضروري احتساب أجر العامل باليومية المنقول إلى سلك الشهرية على أساس الأجر اليومي مضروباً في ثلاثين يوماً" فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث السبب الثاني.

جلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار/ حسين صفوت المركي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين ، عثمان زكريا ، ومحمد أبو حمزة مندور ، وحسن أبو الفتوح اشربيني ، وأحمد
ضياء الدين حنفي .

(٤١)

الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) إثبات . ” الإقرار ” . محكمة الموضوع . ” سلطتها في تقدير الإقرار
غير القضائي ” .

الإقرار المكتوب الصادر في غير مجلس القضاء . غير ملزم حتما . خضوعه لتقدير
لاذى الموضوع .

(ب) عمل . ” وقف تنفيذ فصل العامل ” . حكم . ” حجية الحكم
المستعجل ” . قضاء مستعجل .

الحكم بوقف تنفيذ فصل العامل الصادر من القضاء المستعجل لا يفيد محكمة الموضوع
منه نظر دعوى التعويض عن الفصل .

(ج) عمل . ” إثبات نفاذ الأجر ” . إثبات . ” عبء الإثبات ” .
نظام عام .

الأصل أن العامل غير مكلف بإثبات ما يدعيه من متأثر الأجر . جواز
الاتفاق على مخالفة ذلك صراحة أو ضمنا . لوائح الإثبات ليست من النظام العام .

١ - الإقرار المكتوب الذى يصدر في غير مجلس القضاء ، لا يكون ملزما حتما
بل يخضع - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لتقدير قاضى الموضوع ، الذى
يجوز له مع تقدير الظروف التى صدر فيها أن يعتبره دليلا كاملا ، أو مبدءا ثبوت
بالكتابة ، أو مجرد قرينة ، كما يجوز ألا يأخذ به أصلا .

٢ - الحكم المستعجل الصادر بوقف تنفيذ قرار فصل العامل ، هو حكم يصدره قاضى الأمور المستعجلة بإجراء وقتى وفقا لنص المادة ٧٥ من قانون العمل ، لا يمس أصل الحق ولا يعتبر فاصلا فيه ، وهو لا يجاوز فى تقريره نطاق الدعوى المستعجلة . فلا يقيد محكمة الموضوع عند النظر فى دعوى التعويض عن الفصل بغير مبرر .

٣ - مؤدى النص فى المادة ١٤ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ أن العامل غير مكلف بإثبات ما يدعيه من متأخر الأجر ، قبل استبعاد نظام السراكى لنص المادة ٤٩ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، إلا أن قواعد الإثبات فى المواد المدنية ليست من النظام العام ، فيجوز الاتفاق على مخالفتها صراحة أو ضمنا .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن عهد صالح الفخفاخ قدم شكوى إلى مكتب العمل بدمهور ضد عهد أبوالمجد على ، طالبا وقف تنفيذ قرار فصله الصادر فى ١٩٦٢/١/٤ ، ولم يتمكن المكتب من تسوية النزاع وأحاله إلى قاضى الأمور المستعجلة بمحكمة دمنهور وقيد بمجلد لها برقم ٣٢ سنة ١٩٦٢ ، وفى ١٩٦٢/٢/٢٧ حكمت المحكمة بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ قرار الفصل وبإلزام المدعى عليه بأن يؤدي إلى المدعى أجره بواقع اثني عشر شهريا شهريا من تاريخ الفصل الحاصل فى ١٩٦٢/١/٤ وبإحالة موضوع النزاع إلى محكمة بندردمنهور ، وقيدت الدعوى برقم ٢١٤ سنة ١٩٦٢ بندردمنهور وطلب الحكم بإلزام المدعى عليه عهد أبوالمجد بأن يدفع له مبلغ ١٢٠٨ ج والمصروفات ، وقال بيانا للدعوى أنه التحق بالعمل فى وظيفة كاتب حسابات لدى مورث المدعى عليه بأجر شهري قدره ١٢ ج من أغسطس سنة ١٩٤٣

وأن المدعى عليه خلف مورثه في إدارة العمل بعد وفاته في ١٩٥٩/٧/٢٠ ، وأنه استمر في خدمته حتى ١٩٦١/١٢/٢٣ حيث عهد إليه بعمل آخر قصد فصله ، وكلفه القيام ببعض الأعمال ثم فصله في ١٩٦٢ / ١ / ٤ ، وإذ يستحق مبلغ ٦٣٠ ج فرق ملاوة خلال المعيشة في المدة من ١٩٥٠/٣/٣٠ حتى ديسمبر سنة ١٩٦١ بواقع ٤ ج و ٥٠٠ م شهريا ، ١٤٨ ج و ٥٠٠ م مقابل أجازات بواقع مرتب نصف شهر عن كل سنة و ١٥ ج باقي مرتب في ذمة المورث و ٢٤٨ ج مكافأة نهاية الخدمة و ١٦ ج و ٥٠٠ م مرتب شهر بدل الإنذار و ١٥٠ ج تعويضا عن الفصل التعسفي فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطلباته .

وبتاريخ ١٩٦٢/٤/١٦ حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبأحالتها إلى محكمة دمنهور الابتدائية وقيدت بجدولها برقم ٣١١ لسنة ١٩٦٢ كلى دمنهور وأدخل فيها المدعى باقي ورثة المرحوم أبو المجد على ، وطلب الحكم بالزام جميع الورثة مع المدعى عليه بمصافته الشخصية بأن يدفعوا من تركة مورثهم مبلغ ١٢٠٨ ج والمصاريف .

وبتاريخ ١١ مايو سنة ١٩٦٣ حكمت المحكمة بأحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى ، أنه كان يعمل عند مورث المدعى عليهم المرحوم أبو المجد على ومن بعده المدعى عليه الأول ابتداء من أغسطس سنة ١٩٤٣ بمرتب شهري قدره اثني عشر جنيها . وأن هذا الأخير فصله في ١٩٦٢/١/٤ بدون مبرر ودون عذر مقبول ، وليثبت كذلك أنه كان يدين المورث بمبلغ خمسة عشر جنيها قيمة أجر متاخر وأنه لم يحصل على أجازته السنوية ، ولم يحضر أحد من الطرفين شهودا .

وبتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٦٣ حكمت المحكمة برفض الدعوى واستئناف المدعى هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبا إلغاءه والحكم له بطلباته وقيد هذا الاستئناف برقم ٦٩٩ سنة ٦٩ قضائية . وبتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٦٤ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير ، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ، وطلب الحارس على المطعون ضدهما الأول والسادس رفض الطعن ، ولم يحضر باقي المطعون عليهم ولم يبدوا دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة ، وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السببين الأول والثالث، أن الحكم المطعون فيه شابه قصور في التسيب وخالف الثابت بالأوراق من وجوه، (أولها) أن الطاعن تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأنه كان يعمل كاتب حسابات لدى مورث المطعون عليهم بمرتب مقداره ١٢ ج في الشهر من ١/٨/١٩٤٣ حتى وفاة المورث سنة ١٩٥٩، واستمر في عمله لدى المطعون عليه الأول حتى فصله دون مبرر في ٤/١/١٩٦١، واستدل على ذلك باقرار المطعون عليه الأول بقيام الطاعن بعمله واستحقاقه في شركة المورث مبلغ ١٦٢ ج و ٦٠٠ م مكافأة عن مدة خدمته واستحقاقه مرتب شهر ديسمبر سنة ١٩٥٩ متأخر في ذمة المطعون عليه الأول حسباً هو ثابت بالمستندات التي وقع عليها، وهي كشف مؤرخ ٢٠/١/١٩٦٠ وإقرار مؤرخ ١٧/٥/١٩٦٠ ومحضر جرد شركة مورثه، ولكن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدعوى استناداً إلى أن الطاعن عجز عن إثبات ما يدعيه، وأغفل الرد على دفاعه، ولو أنه مني ببحث هذه المستندات لتغير وجه الرأي في الدعوى (وثانيها) أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدعوى، في حين أن الوقائع المتقدمة أوردتها محكمة أول درجة في حكمها الصادر قبل الفصل في الموضوع بتاريخ ٤/٥/١٩٦٢ ولم ينفيها المطعون عليهم (وثالثها) أن الثابت بأسباب الحكم الصادر في الدعوى رقم ٣٢ سنة ١٩٦٢ مستعجل دمنهور أن الطاعن لم يترك العمل إلا بعد إخطاره شفويًا بالفصل، وأن المطعون عليه الأول سمح له بالقيام بعد ذلك ببعض الأعمال حتى ٤/١/١٩٦٢. وإذ أرسل الإنذار في ٣/١/١٩٦٢ إلى الطاعن الذي استلمه في ٩/١/١٩٦٢ قبل مضي خمسة أيام على انقطاعه عن العمل فإنه لا يكون للمطعون عليه الأول الحق في فسخ العقد دون سبق إعلان ودون مكافأة أو تعويض، ولكن الحكم المطعون فيه خالف الثابت بأسباب ذلك الحكم، وأقام قضاءه على اعتبار أن الطاعن تغيب عن العمل عشرة أيام متوالية دون سبب مشروع رغم سبق إنذاره.

وحيث إن هذا النعي مردود في الوجه الأول، بأنه ملاوة على أن الطاعن لم يقدم بملف الطعن الكشف المؤرخ ٢٠/١/١٩٦٠، ولا يوجد بالأوراق ما يدل على أنه قدمه إلى محكمة الموضوع، وأن الإقرار الثابت بالورقة المؤرخة ١٧/٥/١٩٦٠ وبمحضر جرد شركة المرحوم أبوالمجد على المودعين بالملف الابتدائي المنظم إنما صدر من المطعون عليه الأول، ويقتصر أثره عليه ولا يتعداه إلى غيره.

من المطعون عليهم الذين لم يوقعوا على هذا المحضر، أو تلك الورقة، فإن الاقرار المكتوب الذي يصدر في غير مجالس القضاء لا يكون ملزماً حتماً، بل يخضع — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لتقدير قاضي الموضوع الذي يجوز له مع تقدير الظروف التي صدر فيها أن يعتبره دليلاً كاملاً أو مبدأً ثبوت بالكتابة، أو مجرد قرينة، كما يجوز له ألا يأخذ به أصلاً، وإذا كان ذلك، وكان الثابت بالدعوى أن الطاعن استند في طلب التعويض والمكافأة إلى أنه التحق بالعدل لدى مورث المطعون عليهم في وظيفة كاتب حسابات بمرتب ١٢ جنيه في الشهر ابتداءً من ١/٨/١٩٤٣، وأنه استمر في تنفيذ العمل بعد وفاة المورث في سنة ١٩٥٩ حتى فصله المطعون عليه الأول الذي خافه في إدارة العمل فصلاً لتسفيدون مبرر في ٤/١/١٩٦٢، وجرى الحكم الابتدائي الذي أحال الحكم المطعون فيه إلى أسبابه على أن "المدعى عليهم، ورثة صاحب المنشأة المرحوم أبو المجد هلى، فتكون ملاقة العمل مستمرة بينهم وبين المدعى، هذا ولا يعتبر ادراج ما يستحقه المدعى من مكافأة محسنة حتى تاريخ وفاة المورث لإنهاء لعمله أو فصله منه" ورتب الحكم على ذلك قضاءه برفض الدفع المبدى من المدعى عليه بسقوط الدعوى بمضى سنة من تاريخ وفاة المورث، وأقام قضاءه برفض طاب التعويض والمكافأة استناداً إلى أن "الثابت من شكوى العامل المؤرخ ٢٨/١٢/١٩٦١ أنه ضمنها القول بأنه في يوم ٢٣/١٢/١٩٦١ كلفه المدعى عليه بتسليم العمل لآخر قاصداً فصله مما يستفاد منه انقطاعه عن العمل من اليوم التالى الموافق ٢٤/١٢/١٩٦١ والمدعى لم ينكر ذلك، وثابت كذلك من الخطاب المؤرخ ٣/١/١٩٦٢ الذي تسلم للمدعى في ٩/١/١٩٦٢ كالتأيت من علم الوصول المرفق بالأوراق أن المدعى عليه قد أذره بالعودة إلى العمل وإلا اعتبر تاركاً له منذ انقطاعه منه، الذي أرجعه المدعى عليه إلى يوم ٢١/١٢/١٩٦١ والخطاب مؤرخ ١٧/١/١٩٦٢ أرسل بطريق البريد الموصى عليه مع علم الوصول لخطر المدعى عليه بفصله من العمل دون مكافأة أو تعويض لتفنيه بدون سبب مشروع أكثر من عشرة أيام متوالية وقد تسلم هذا الخطاب في ١٨/١/١٩٦٢ كالتأيت من علم الوصول" وإلى أن "ما زعمه المدعى أمام مكتب العمل من قيامه ببعض الأعمال يوم ٤/١/١٩٦٢ فلا دليل عليه" وهى تقريرات موضوعية سائغة، تنفى وصف التعسف عن الفصل، وتجعله مستنداً إلى تفيب الطاعن بدون سبب

مفروع أكثر من عشرة أيام متوالية رغم سبق إنذاره كتابة من صاحب العمل بعد انقطاعه خمسة أيام وهي حالة يجوز فيها لصاحب العمل وفقاً لنص المادة ٧٦ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فسخ العقد دون سبق إعلان العامل ودون مكافأة أو تعويض ، فلا يقبل من العامل الاحتجاج في هذه الحالة بإقرار رب العمل بمقدار ما كان يستحقه من المكافأة عن مدة خدمته أثناء سريان العقد قبل فسخه ، ولا يكون الحكم إذا طرح إقرار المطعون عليه الأول الصادر في محضر جرد تركه مورثه المتوفى سنة ١٩٥٩ أو في الورقة المؤرخة ١٧/٥/١٩٦٠ قبل فسخ العقد قد شابه قصور في التسبيب . والذى مردود في الوجه (الثاني) بأن الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه قضى برفض طلب علاوة للغلاء والأجر المتأخر ومقابل الإجازات ، استناداً إلى أن هذه الأمور كانت موضوع الحكم الصادر في ١١/٥/١٩٦٣ بالإحالة إلى التحقيق ، وأن الطاعن لم يشهد أحداً على ما كلف به وعجز عن إثبات ما يدعيه . ومردود في الوجه (الثالث) بأن الحكم الصادر في الدعوى رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٢ مستعمل دمهور بوقف تنفيذ قرار الفصل هو حكم يصدره قاضي الأمور المستعجلة بإجراء وقتي وفقاً لنص المادة ٧٥ من قانون عقد العمل لا يمس أصل الحق ولا يعتبر فاصلاً فيه ، وهو لا يجاوز في تقديره نطاق الدعوى المستعجلة فلا يفيد محكمة الموضوع عند النظر في دعوى التعويض من الفصل بغير مبرر ، وهو ما يؤكده النص المشار إليه في عبارته التي تجرى بأن " حل هذه المحكمة أن تفصل في الموضوع بالتعويض إن كان له محل " ومن ثم يكون في غير محله التحدى بأن الحكم المطعون فيه خالف الثابت بالحكم الذي صدر بوقف قرار الفصل .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه قضى برفض طلب المتأخر من الأجر ومقابل الإجازات و فرق إعانة غلاء المعيشة ومكافأة نهاية الخدمة مستنداً في ذلك إلى عجز الطاعن عن الإثبات ، وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون من وجهين (الأول) أن رب العمل هو المكلف بإثبات الوفاء بأجر العامل ، وأن المادة ١٤ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ لا تجيز لرب العمل إثبات الوفاء إلا بالكتابة ، ولم يقدم المطعون عليهم هذا الدليل ، ولكن الحكم

الصادر من محكمة أول درجة بالإحالة إلى التحقيق كاف الطاعن بالإثبات .
(الثاني) أن الحكم اقتضى إقامة الدليل على إثبات استمرار الطاعن في العمل
لدى المطعمون عليه بعد وفاة مورثه وعلى مكافأة نهاية الخدمة ، في حين أن المطعمون
عليه اعترف بذلك في محضر جرد التركة والإقرار المؤرخ ١٧/٥/١٩٦٠ وفي الدعوى
رقم ٣٢ سنة ١٩٦٢ مستعجل دمنهور .

وحيث إن هذا النعي مردود في الوجه الأول بأن النص في المادة ١٤
من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ على أنه " يجب على صاحب العمل
تحرير سركي من صورتين لكل عامل يسلمه إحداها ويحتفظ بالأخرى ولا تبرا ذمة
صاحب العمل من الأجر إذا لم يوقع العامل بتسلمه " - وإن كان يدل
بالافتضاء على أن العامل غير مكلف بإثبات ما يدعيه من متأخر الأجر قبل استبعاد
نظام السراكي بنص المادة ٤٩ من القانون رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ ، إلا أن قواعد
الإثبات في المواد المدنية ليست من النظام العام ، فمجرد الاتفاق على مخالفتها
صراحة أو ضمنا . ولما كان الثابت بالأوراق أنه ورد بالمذكرة التي قدمها الطاعن
إلى محكمة أول درجة وأشر عليها وكيل المدعى عليه الأول باصتلام صورتها بتاريخ
١٩٦٣/٤/٧ أن المدعى على أتم الاستعداد للإثبات بكافة الطرق وأن المحكمة
قضت بتاريخ ١١/٥/١٩٦١ بإحالة الدعوى على التحقيق لإثبات ما يدعيه ، وبين من
محاضر التحقيق أن الطاعن طلب تأجيل التحقيق أكثر من مرة لإعلان شهوده
وأجابته المحكمة إلى طلبه ، ولكنه لم يقدم شهودا ولم يبد اعتراضا على هذا الحكم
في مذكرته التي قدمها أثناء حجز الدعوى للحكم ، كما لم ينسج في استئنافه على قضاء ذلك
الحكم شيئا ، فإن هذا يكون قاطعا في الدلالة على قبوله للإثبات بالبينة بمنع معه
على محكمة الاستئناف أن تعرض له ، ولا يكون الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم
الإبتدائي في هذا الخصوص قد اخطأ في القانون . والنعي في الوجه (الثاني) مردود بأن
الحكم المطعون فيه على ما سبق الرده به أقام قضاءه برفض مكافأة نهاية الخدمة على
أن فصل الطاعن كان بسبب فسخ العقد إعمالا لنص المادة ٧٦ من قانون عقد
العمل ، فلا يصلح الاحتجاج في هذه الحالة بمقدار المكافأة التي أقر بها صاحب العمل
أثناء مريان العقد ، ولا يكون الحكم إذ لم يعتمد بهذا الإقرار قد خالف القانون .
وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركى نائب رئيس المحكمة ، وضوية السادة
المستشارين : صبرى أحمد فرحات ، وحليم راشد أبو زيد ، ومحمد أبو حمزة مندر ، وحسن
أبو الفتوح الشربيني .

(٤٢)

الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٣٥ القضائية :

ضريبة . " ضريبة الملاهى " . " وعاء الضريبة " .

ضريبة الملاهى تفرض — وعلى صيبل الحصر — على مقابل الدخول أو أجور الأماكن
المعينة فى القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ ، وعلى الفرق بين مقابل لإيجار أماكن الملابس
أو ثمن ما يورد للعملاء ، وبين القيمة الحقيقية لهذه الخدمة أو الشيء المورد . المنافع التى تد
يحصل عليها صاحب المحل أو مستغله خلاف ما ذكر لا يخضع للضريبة .

مؤدى نص المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١
بفرض ضريبة على المصارح وغيرها من محال الفرجة والملاهى ، أن هذه الضريبة
إنما تفرض على مقابل الدخول أو أجور الأماكن التى يدفعها المترددون على الدور
والمحال المعينة فى الحدود بين المحققين بالقانون المذكور على صيبل الحصر ، كل دار
وكل محل وفقا لفئة المقدرة له ، وأن هذه الضريبة تفرض على صيبل الحصر
كذلك على الفرق بين ما يحصله أصحاب المصارح وغيرها من محال الفرجة والملاهى
والمستغلون لها مقابل إيجار أماكن الملابس أو حفظها وبين القيمة الحقيقية
لهذه الخدمة ، والفرق بين ما يتقاضاه هؤلاء ثمنها لما يوردونه للعملاء وبين
قيمتها الحقيقية ، ولا يتعدى ذلك إلى غيره من منافع قد يحصل عليها صاحب
العمل أو مستغله ولا تخضع للضريبة بنص صريح .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —

تتحصل في أن الشركة المساهمة المصرية للتعمير والإتشاءات في المنتزه والمقطم أقامت الدعوى رقم ٩٧ سنة ١٩٥٨ الاسكندرية الابتدائية ضد كل من مأمور مالية ضواحي الاسكندرية ومدير مصلحة الأموال المقررة ومحافظ الاسكندرية ووزير المالية ، تطلب الحكم بإلزامهم متضامنين بأن يدفعوا لها مبلغ ١٠٩٨٨ ج و ١٥٠ م والفوائد بواقع ٤ ٪ من تاريخ دفع هذا المبلغ حتى السداد مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ المعجل وبلا كفالة ، وقالت شرعا لدعواها إنها بموجب عقد أبرم بينها وبين الحكومة حصلت على امتياز استغلال قصر المنتزه بالاسكندرية استغلالا مباحيا ، وفي شهر فبراير سنة ١٩٥٦ طالبتها مصلحة الأموال المقررة بضريبة ملاهى عن دخول القصر والمنشآت القائمة فيه بـ مختلف أنواعها ، فامتنعت عن أدائها لعدم التزامها بهذه الضريبة طبقا لأحكام القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ ، ولكن المصلحة هددتها بتوقيع الجزاء الإداري فاضطرت إلى دفع مبلغ ١٥٠٠ ج عن المدة من ١٥/٤/١٩٥٥ إلى ١٤/٤/١٩٥٦ ، ٣٣٥٨ ج و ٨١٥ م عن المدة من ١٥/٤/١٩٥٦ إلى ١/٨/١٩٥٦ و ٦١٢٤ ج و ٣٣٥ م عن المدة من ٢/٨/١٩٥٦ إلى شهر يوليو سنة ١٩٥٧ مع حفظ حقها في استرداد هذه المبالغ ، وإذ كانت غير ملزمة قانونا بدفع ضريبة ملاهى ولما استرداد ما أدته منها بغير حق ، فقد اتهمت إلى طلب الحكم لها بطلباتها . وطلب المدعى عليهم الحكم برفض الدعوى . وبتاريخ ١٩٥٩/٣/٥ حكمت المحكمة حضوريا (أولا) بإلزام المدعى عليهم بأن يدفعوا للشركة المدعية مبلغ ٤٨٥٨ ج و ٨١٥ م والمصاريف المناسبة ومبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة والفوائد بواقع ٤ ٪ سنويا اعتبارا من ١٧/٢/١٩٥٧ حتى السداد ، ورفضت طلب التضامن وشملت الحكم في حدود مبلغ ١٥٠٠ ج فقط بالنفاذ المعجل وبلا كفالة (ثانيا) وقبل الفصل في باقي أوجه النزاع بنصب مكتب خبراء وزارة العدل المحاسبين بالاسكندرية ، للاطلاع على أوراق الدعوى ومستنداتها وما قد يقدمه لها الطرفان من مستندات أو أوراق أخرى أو يرى لزوم الاطلاع عليه في أى جهة حكومية أو غير حكومية ، وذلك لبيان مقدار ما سددته الشركة المدعية من مبالغ كرسوم ملاهى أو محال فرجة بعد ١٩٥٦/٨/٢ وحتى شهر يوليو سنة ١٩٥٧ على أن يكون البيان بشكل يفصل مقدار ما سدد عن كل نوع من أنواع الدخول في قصر المنتزه مستقلا عن غيره من الأنواع . وبعد أن باشر الخبير مأموريته

وقدم تقريره عادت وبتاريخ ١٩٦١/١/٣١ حكمت حضوريا برفض باقى طلبات المدعية وألزمتها بالمصروفات المناسبة وبمبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أنعاب الحمامة . استأنفت الشركة هذا الحكم الأخير لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبة إلغاءه والحكم بالزام المستأنف عليهم بأن يدفعوا لها مبلغ ٧١٧٧ ج و ٦٠ م والفوائد بواقع ٤ ٪ سنويا والمصاريف عن الدرجتين ، وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٣٨ سنة ١٧ قضائية . وبتاريخ ١٩٦٥/١/١٨ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت الشركة المستأنفة بالمصاريف وبمبلغ ١٠ جنيه مقابل أنعاب الحمامة . طعنت للطاعة فى هذا الحكم بطريق النقض للصبيين المبينين فى التقرير ، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعة على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليهم الحكم برفض الطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن مما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه أنها كانت قد تمسكت فى دفاعها أمام محكمة الموضوع بأن ما تباشره من نشاط فى حديقة قصر المنتزه لا يخضع للضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهى المقررة بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ ، لأن حديقة القصر فى ذاتها لا تعد من حدائق الفرجة والملاهى فلا يخضع رسم دخول الأفراد أو السيارات إليها لهذه الضريبة ، وأن الإستحمام فى مياه البحر الطبيعية نشاط مغاير للإستحمام فى أحواض السباحة الصناعية فلا ضريبة عليه ، وأن صيد السمك رياضة شخصية وفردية بحثة يمارسها صاحبها بنفسه بأدوات من عنده فهى بذلك هواية لا تلهى ، وإدارة متحف الملك السابق الموجود بالحديقة إن هى إلا خدمة عامة تؤديها الشركة الطاعة عن الدولة وتحمل مصاريف الإدارة والصيانة مقابل رسم تقاضاه من الجمهور ، وليس فى القانون ما يقرر ضريبة على رسوم زيارة المتاحف ، وأن حدائق النباتات النادرة التى يضمها القصر هى مجرد مزرعة للنباتات التى يحتاج نموها لحوميين ، فلا تعد لذلك من حدائق الفرجة أو الملاهى ، كما أن الشركة لا تدير المطاعم ولا صالة المراهقات فلا تسأل عنهما ، فضلا عن أنهما لا يفتحان أبوابهما إلا ليلا ، والضريبة المطلوب استردادها إنما حصلت جميعها من أنواع الدخول هارا ، ولكن الحكم المطعون فيه اكتفى بتحديد هذه الأمانة وقضى باعتبارها

جملة من قبيل الملاحى ، دون أن يحق شيئا من دفاع الطاعنة أو يحفل بالرد عليه أو يورد سببا يحمل قضاءه مما يعيبه بالقصور .

وحيث إن هذا النظم فى محله ، ذلك أن النص فى المادة الأولى من القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ بفرض ضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاحى على أن "تفرض ضريبة على كل دخول أو أجرة مكان فى الدور والمحال المبينة بالحدولين ١ ، ب الملحقين بهذا القانون وفقا للفتاات الواردة فيها" يدل على أن هذه الضريبة إنما تفرض على مقابل الدخول أو أجور الأماكن التى يدفعها المترددون على الدور والمحال المبينة فى الحدولين الملحقين بالقانون المذكور على سبيل الحصر ، كل دار وكل محل وفقا للفتاة المقررة له ، ولا يغير من ذلك ما جرت به المادة الثانية من نفس القانون من أنه "إذا حصل علاوة على أجرة الدخول مبلغ مقابل إيجار أو حفظ ملابس أو ثمن لما يورد فرضت الضريبة على المبلغ الزائد على قيمة الخدمة أو الثمن المورد على أساس الفتاات المقررة زيادة على الضريبة المستعقة على أجرة الدخول" ذلك أن هذه الضريبة بدورها إنما تفرض على سبيل الحصر كذلك ، على الفرق بين ما يحصله أصحاب المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاحى والمستغلون لها مقابل إيجار أماكن الملابس أو حفظها ، وبين القيمة الحقيقية لهذه الخدمة ، والفرق بين ما يتقاضاه هؤلاء ثمن لما يوردونه للعملاء ، وبين قيمته الحقيقية ، ولا يتعدى ذلك إلى غيره من منافع قد يحصل عليها صاحب المحل أو مستغله ولا تخضع للضريبة بنص صريح - إذ كان ذلك وكان الحكم الابتدائى - الذى أحال إليه الحكم المطعون فيه وأسبابه - قد قضى بخضوع رسم الدخول إلى حديقة قصر المنتزه بالاسكندرية وإلى كل منشأة فيها للضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاحى ، مستندا فى ذلك على ما قرره من أن "عبارة حدائق الملاحى تنصرف بطبيعة الحال إلى أية حديقة تحوى خلاف الزهور والأشجار والنباتات على وسائل أخرى للتسلية واللهو يمكن أن يستغلها الجمهور ، وعلى ذلك فإذا توافرت للحديقة مقومات الثروة النباتية وأسباب أخرى للتسلية وفرض المستغل رسما لدخولها أو لاستخدام أسباب اللهو بها ، تعين إخضاع ذلك لضريبة الملاحى" وأن "الفرقة بين أنواع الدخول المختلفة ووسائل اللهو الموجودة بها وإخضاع كل منها إلى فقرة خاصة من فقرات

الحدولين الملحقين بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ فإنه لا محل لذلك ، لأن جميع أنواع النشاط الذى تشمله الحديقة ينطوى تحت الفقرة الثالثة من الجدول ب من القانون المذكور الخاصة برسم الدخول إلى حدائق الفرجة ، يؤكد ذلك نص المادة الثانية من القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ التى وضعت خصيصا لمواجهة مثل هذه الحالة ، وفرضت الضريبة أيضا على كل ما يحصل داخل الأمكنة المبينة بالحدولين الملحقين بالقانون " وأنه " على ذلك فلا محل لمناقشة ما إذا كانت أنواع الدخول الأخرى بحديقة قصر المنتزه تستحق أيضا الاستناد إلى فقرات أخرى أم لا " وأن "تحصيل ضريبة الملاهى على أجر دخول الحديقة ومزاولة أى تسلية بها هو إجراء مطابق للقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ " فإنه يكون قاصرا عن تحديد كل من الدور والمحال التى أخضع أجرة دخولها للضريبة ، وسبب هذا الخضوع ، وفئة الضريبة المقررة لكل منها ، قصورا يعجز هذه المحكمة عن مراقبة تطبيق القانون على وقائع النزاع ، ويتمين نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ١٠ من فبراير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : بطرس زغلزل ، ومحمد نور الدين عويس ، وإبراهيم علام ، ومحمد أسعد محمود .

(٤٣)

الطعن رقم ٥٢٦ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) محل مختار . إستئناف . " إعلان الاستئناف " .

الموطن المختار المين في ورقة إعلان الحكم الابتدائي . هو الذي يمتد به عند إعلان
الاستئناف .

(ب) إعلان . " الإعلان في مواجهة النيابة " .

وهو ب اشتغال الإعلان في مواجهة النيابة على آخر موطن معلوم للعلن إليه سواء
في مصر أو في الخارج .

(ج) دهوى . " نظر الدهوى " . بطلان . " بطلان إجراءات المرافعات " .
إعلان . " بطلان الإعلان " . إستئناف . " اعتبار الاستئناف
كأن لم يكن " .

حضور الخصم بالجلسة الأولى المحددة لنظر الاستئناف بناء على الإعلان الباطل
أثره . زوال البطلان واعتبار الإعلان صحيحاً من تاريخ حصوله . القضاء برفض الدفع
باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . صحيح .

(د) إصلاح زراعى . " الحقوق العينية على الأرض المستولى عليها " فوائد .
" فوائد الدين بعد الاستيلاء على الأرض المرهونة " . تأميمات مبنية .

وجود دين مضمون برهن أو اختصاص أو امتياز على الأرض المستولى عليها .
اتخاذ الدائن الإجراءات المبنية باللائحة التنفيذية لقانون الإصلاح الزراعى لإثبات
حقه في المهاد القانونى . أثره . إنقضاء التزام المدين الأصلي ، وحلول التزام

الحكومة محله . تحملها — دون المدین — بفوائد الدين من تاريخ قرار الاستيلاء الأول حتى تاريخ سدادها للدين .

صدر القانون ۱۰۴ لسنة ۱۹۶۴ . لا أثر له .

۱ — المواطن المختار الذى يعتمد به عند إعلان الاستئناف ، هو ذلك الذى يعينه الخدم فى ورقة إعلان الحكم الابتدائى ، عملاً بالمادة ۳۸۰ من قانون المرافعات السابق .

۲ — يتعين — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن تشمل ورقة الإعلان فى مواجهة النيابة كل آخر موطن معلوم للعلن إليه فى مصر أو فى الخارج ، حتى تستطيع النيابة الاهتداء إليه وتسليمه بصورة ، ولتراقب المحكمة مدى ما استنفذ من جهد فى سبيل التحرى عن موطنه ، وذلك بغير تفرقة بين الأشخاص المقيمين فى مصر وأولئك الذين فادروها للخارج .

۳ — حضور الطاعن — المستأنف عليه — بالجلسة الأولى المحددة لنظر الاستئناف بناء على الإعلان الباطل ، يزيل البطلان الذى لحق بالإعلان الحاصل خلال الميعاد المحدد قانوناً لإعلان الاستئناف ، وذلك عملاً بالمادة ۱۴ من قانون المرافعات السابق بعد إلغاء المادة ۴۰۶ مكرر وبعد تعديل المادة ۴۰۵ منه بالقانون رقم ۱۰۰ لسنة ۱۹۶۲ ، ويعتبر بذلك الإعلان صحيحاً من تاريخ حصوله ، تأمياً على ما تنص به المادة ۴۰۵ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلها من أن رفع الاستئناف يكون بتكليف بالحضور تراضى فيه الأوضاع المقررة بصحيفة افتتاح الدعوى ، ويكون الحكم المطعون فيه قد انتهى صحيحاً إذ قضى برفض الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن .

۴ — مفاد نصوص المادة السابعة والفقرة الأخيرة من المادة ۱۳ مكرر من المرسوم بقانون رقم ۱۷۸ لسنة ۱۹۵۲ بالإصلاح الزراعى والمادتين ۷ و ۳۳ من اللائحة التنفيذية لهذا المرسوم بقانون ، أنه إذا كانت الأرض المستولى عليها مثقلة برهن أو اختصاص أو امتياز ، فإن للدائن الخيارات بين عدم اتخاذ الإجراءات التى نصت عليها اللائحة التنفيذية لقانون الإصلاح الزراعى فتراثمة الحكومة قبله وبين الالتزام قائماً فذمة صاحب الأرض ، وبين أن يتخذ تلك الإجراءات خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نشر قرار الاستيلاء النهائى فى الجريدة الرسمية ، وفى هذه

الحالة تستلزم الحكومة من قيمة التعويض المستحق لصاحب الأرض ما يعادل كامل الدين المضمون الذي تتحمله الأرض المستولى عليها ، وتصبح الحكومة ملزمة بأن تحمل محل المدين ، أو أن تستبدل بالعين سندات عليها بفائدة تعادل فائدة الدين ، ويكون هناك تغيير للدين إما بحالة قانونية ، أو تجديد قانوني بغير حاجة لرضاء الدائن ، وذلك من تاريخ قرار الاستيلاء الأول وهو التاريخ الذي تعتبر فيه الحكومة مالكة للأرض المحددة بقرار الاستيلاء النهائي ، ويستحق فيه صاحب الأرض التعويض عنها ، وينقضى فيه تبعاً لذلك التزام المدين الأصلي ، ويحل محله التزام الحكومة بالدين ذاته فيجوز لها أن توفى به قبل حلول أجله استعمالاً لحقوق المدين الأصلي ، أو تحمل محله التزامها بالسندات وتحمل هي بوصفها المدين الجديد دون المدين الأصلي بالفوائد منذ تاريخ صدور قرار الاستيلاء الأول . وإذا كانت التأمينات التي كان يتمتع بها الدائنون قد زالت منذ هذا التاريخ ، بانتقال ملكية الأربان التي كانت مثقلة بها إلى الحكومة واستحقاقها لربيعها وحصول مالكي الأربان على سندات التعويض ، فإنه لا يجوز بالنسبة للفوائد التي تستحق بعد ذلك ، وحتى تقوم الحكومة بسداد الدين إلى الدائن ، إلزام المدين بها وربط حق الدائن في هذا الخصوص — وبعد أن تجرد من تأميناته — بمدينه ، وذلك حتى لا تنصرف آثار القوانين الاشتراكية إلى الدائنين ، وهم في الغالب الأعم من البنوك المؤممة التي لم يقصد المشرع المساس بحقوقها . ولا يغير من ذلك صدور القانون رقم ۱۰۴ لسنة ۱۹۶۴ بأبولة ملكية الأراضي الزراعية المستولى عليها إلى الدولة دون مقابل ، ذلك أنه وقد تمت الإجراءات صحيحة في ظل القانون المعمول به وقتذاك ، فإن الحكومة تظل هي الملتزمة بأداء الفوائد التي استحققت منذ تاريخ قرار الاستيلاء الأول حتى سداد الدين .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر الأوراق —

تتصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ۱۹۶۰/۴۵۵ لدى كلي الاسكندرية

ضد البنك العقاري المصري المطعون عليه قال فيها إنه بمقتضى عقد محرر في سنة ١٩٥٠ تحت رقم ٤١٥٧١/٢٣٠٠٤ اقترض من البنك المذكور مبلغ ٣٠,٠٠٠ ج بضمان رهن عقارى على أطيانه الزراعية البالغة مساحتها ٩٧٢ ف ٣ ط ٢٣ ص ، كما اقترض منه في سنة ١٩٥٢ مبلغ ٢٥,٠٠٠ ج بموجب العقد رقم ٤٢٠٩٧/٢٣٥٠٤ بضمان رهن عقارى على ذات الأطيان ، ثم استولت الحكومة واعتبارا من أول نوفمبر سنة ١٩٥٤ على ٧٧٥ ف ٨ ط ٢٠ ص من هذه الأطيان طبقا لقانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وسلمته سندات بقيمة التعويض عن الأرض المستولى عليها بعد أن امتنعت من هذا التعويض مبلغ ٤٩٠٠٩ ج و ٦٨٤ م يمثل قيمة الدين الذى تحمله المساحة المستولى عليها من الأطيان المرهونة ، وإذ طالبه البنك بفوائد هذا المبلغ عن المدة من ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٤ وهو تاريخ الاستيلاء الفعلى على أطيانه حتى قيام الحكومة فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٧ بسداد الدين وفوائده المستحقة عليه إلى تاريخ الاستيلاء الفعلى المشار إليه وذلك على الرغم من أن العلاقة بينه وبين البنك كانت قد انقطعت باحتزال مبلغ الدين وفوائده على النحو السالف بيانه من التعويض اعتبارا من تاريخ الاستيلاء الفعلى ، وأصبحت الحكومة هى المسئولة عن الفوائد من هذا التاريخ ، وإذ قام الطاعن بسداد باقى الأقساط من القرضين السابق الإشارة إليهما بالنسبة للمساحة التى لم تستول الحكومة عليها ، فقد أقام دعواه بطلب الحكم ببراءة ذمته من قيمة القرضين المشار إليهما والفوائد والملاحقات المستحقة منهما وبانقضاء الرهنين المرتبين على أطيانه ضمنا لهما وبشطبهما ، وبتاريخ ٤ من أبريل سنة ١٩٦٢ قضت محكمة أول درجة للطاعن بطلانيته . استأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ١٨/٥٣٤ ق . ودفع الطاعن باعتبار الاستئناف كان لم يكن تأسيسا على أنه لم يعلن بصحيفته إعلانا صحيبا خلال ثلاثين يوما من تقديم هذه الصحيفة إلى قلم المحضرين عملا بالمادة ٢/٤٠٥ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، وبتاريخ ٧ يونيو سنة ١٩٦٥ قضت محكمة الاستئناف برفض الدفع وبإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وفى جلسة المحددة لنظر الطعن تمسكت النيابة بهذا رأى .

وحيث أن الطعن أقيم على أربعة أسباب ، ينمى الطاعن فى السببين الأولين منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم قضى برفض الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن ، إعمالاً لنص المادة ٢/٤٠٥ من قانون المرافعات السابق المعدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ على أساس أن الطاعن كان قد عين لنفسه محلاً مختاراً فى عقدى القرض وأن من حق البنك عملاً بالمادة ٤٣ من القانون المدنى أن يعلن بالدعوى التى تنشأ عن هذين العقدين فى هذا المحل ما دام أن الطاعن لم يخطر به بتركه ، بينما تقضى المادة ٣٨٠ من قانون المرافعات بعدم جواز إعلان الطعن فى الوطن المختار إلا إذا كان معيناً فى ورقة إعلان الحكم ، وإذ يعد هذا النص الخاص بإعلان الطعن فى الأحكام استثناء من النص العام الذى أورده المادة ٤٣ من القانون المدنى المشار إليها فإنه يتعين عدم الاعتداد بالمحل المختار المعين فى عقدى القرض عند إعلان الاستئناف . هذا إلى أن المطعون عليه قد قام بإعلان الاستئناف إلى الطاعن ، فى النيابة فور الإجابة بأنه غادر القطر المصرى عند إعلانه فى شركة الغربية العقارية بشارع قصر النيل ، وهو المحل المختار للوارد فى عقدى القرض دون أن يقوم المطعون عليه بالتحريات الدقيقة التى تؤدى إلى التعرف على محل إقامة الطاعن ، مما يترتب عليه اعتبار الاستئناف كأن لم يكن . غير أن الحكم المطعون فيه أجاز رغم ذلك إعلان الاستئناف بالمحل المختار المشار إليه بعقدى القرض ، ولم يتطلب التحرى عن محل إقامة الشخص قبل إعلانه بالنيابة إذا كان قد غادر القطر المصرى ، وهو مما يعيب الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه أيا كان وجه الرأى فيها قرره الحكم من جواز إعلان صحيفة الاستئناف فى الوطن المبين بعقدى القرض باعتباره موطناً مختاراً ، فى حين أن الوطن المختار الذى يعتد به عند إعلان الاستئناف هو ذلك الذى يعينه الخصم فى ورقة إعلان الحكم الابتدائى عملاً بالمادة ٣٨٠ من قانون المرافعات السابق ، ولئن أخطأ الحكم إذ أقام قضاءه بصحة إعلان الطاعن فى مواجهة النيابة تأسيساً على أن الإجابة التى وردت عند إعلانه بموطنه المختار الوارد فى عقدى القرض بأنه غادر القطر المصرى ، لا توجب على المطعون عليه التحرى عن محل إقامة الطاعن وأن مجال هذا التحرى أن يكون الشخص المراد

إعلانه قد انتقل إلى محل آخر في مصر، في حين أنه يتعين — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن تشمل ورقة الإعلان في مواجهة النيابة على آخر موطن معلوم للمعلن. إليه في مصر أو في الخارج حتى تستطيع النيابة الإهتمام إليه وتسليمه الصورة، ولتراقب المحكمة مدى ما استنفد من جهد في سبيل التحري عن موطنه وذلك بغير تفرقة بين الأشخاص المقيمين في مصر وأولئك الذين غادروها للخارج، إلا أنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعن حضر بالجلسة الأولى المحددة لنظر الاستئناف بناء على هذا الإعلان، وكان هذا الحضور يزيل البطلان الذي لحق الإعلان الحاصل خلال الميعاد المحدد قانوناً لإعلان الاستئناف، وذلك عملاً بالمادة ١٤٠ من قانون المرافعات السابق بعد إلغاء المادة ٤٠٦ مكرراً وبعد تعديل المادة ٤٠٥ منه بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ نافذ المفعول من ٢٩ مايو سنة ١٩٦٢، والسارى على الاستئناف الحال الذي رفع في ٣ من أغسطس سنة ١٩٦٢، ويعتبر بذلك الإعلان صحيحاً من تاريخ حصوله، تأسيساً على ما تقضى به المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات السابق بعد تعديها، من أن رفع الاستئناف يكون بتكليف بالحضور تراعى فيه الأوضاع المقررة بصحيفة افتتاح الدعوى. لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد انتهى صحيحاً إذ قضى برفض الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن ويكون النهي عليه بما يشبه الطاعن بسبب الطعن غير منتج.

وحيث إن حاصل السببين الثالث والرابع خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم أقام قضاءه برفض الدعوى تأسيساً على أن مفاد نص المادة السابعة من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ أن العلاقة بين البنك الدائن والمدين الطاعن تظل قائمة بحكمها عقد الرهن حتى يستوفي البنك حقه بالفعل من التعويض الذي يعطى لصاحب الأرض المستولى عليها، مما يترتب عليه أن يسأل الطاعن عن الفوائد التي استعفت على الدين منذ الاستيلاء بالفعل على الأطنان حتى قيام الحكومة بالسداد إلى البنك في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٧.

هذا في حين أن مفاد نص المادة السابعة والفقرة الأخيرة من المادة ١٣ مكرر من قانون الإصلاح الزراعي المشار إليه، أنه ما دامت قد اتخذت الإجراءات التي نصت عليها اللائحة التنفيذية لهذا القانون، فإن الحكومة تصبح هي المدينة بهذا الدين والمسئولة عن الوفاء به، ولها إما أن تحمل محل المدين الأصلي أو أن تستبدل

بالدين سندات عليها ، ويجوز لها في حالة الحل أن تدفع الدين قبل ميعاد استحقاقه ، وفي الحالتين يحصل تجديد الدين ، فترا منه ذمة المدين الأصلي من تاريخ قرار الاستيلاء الأول على الأتبان ولا يسأل عن فوائده بعد ذلك ، وإذا اختارت الحكومة الحل محل المدين الطاعن ، وقامت بدفع الدين نقدا إلى البنك ، فلا يجوز لهذا الأخير أن يطالب المدين بالفوائد التي تستحق على هذا المبلغ نتيجة تأخير الحكومة في سدادها عن فترة لاحقة على تاريخ قرار الاستيلاء الأول ، وإنما تسأل عنها الحكومة ، وأضاف الطاعن أن هذا الوضع لم يتغير بعد صدور القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ الذي قضى بأيلولة الأرض المستولى عليها إلى الدولة دون مقابل ، إذ أن هذا القانون لا يسرى على الماضي فتظل التصرفات التي تمت قبل صدوره صحيحة ومنها استئجار قيمة الديون العقارية من السندات .

وحيث إنه لما كانت المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي الذي تم الاستيلاء على أرض الطاعن تنفيذا لأحكامه ، قد نصت على أنه "إذا كانت الأراضي التي استولت عليها الحكومة مثقلة بحق رهن أو اختصاص أو امتياز استئجار من قيمة المستحق لصاحب الأرض ما يعادل كامل الدين المضمون بهذا الحق وللحكومة إذا لم تحمل محل المدين في الدين أن تستبدل به سندات عليها تعادل فائدة الدين على أن تستهلك هذه السندات في مدة لا تزيد على أربعين سنة وإذا كان الدين ينتج فائدة سعرها يزيد على ٣٪ تحملت الحكومة الزيادة في سعر الفائدة بعد خصم ما يوازي مصاريف التحصيل وتبعية الديون المدومة وعلى الدائنين في هذه الحالة أن يتخذوا الإجراءات التي تنص عليها اللائحة التنفيذية لهذا القانون وإلا برئت ذمة الحكومة قبلهم في حدود ما يتم صرفه من التعويض" ونصت الفقرة الأخيرة من المادة ١٣ مكرر من المرسوم بقانون المشار إليه على أنه "وتعتبر الحكومة مالكة للأرض المستولى عليها المحددة بقرار الاستيلاء النهائي وذلك من تاريخ الاستيلاء الأول ويصبح العقار خالصا من جميع الحقوق العينية وكل منازعة من أولى الشأن تنتقل إلى التعويض المستحق على الأتبان المستولى عليها وتفصل فيها جهات الاختصاص ، وذلك مع مراعاة ما تنص به اللائحة التنفيذية من إجراءات في هذا الشأن وإلا برئت ذمة الحكومة في حدود ما يتم صرفه

من التعويض“ ونصت المادة السابعة من اللائحة التنفيذية لهذا المرسوم بقانون على أنه ”يبلغ صاحب الشأن بقرار الاستيلاء الأول بالطريق الإداري ويكون للحكومة الحق في الرجوع من تاريخ صدور قرار الاستيلاء المشار إليه“ ونصت المادة ٣٣ من اللائحة المذكورة على أنه ”على كل من أصحاب الحقوق المشار إليها في المادتين الخامسة فقرة أخيرة والسابعة من قانون الإصلاح الزراعي أن يقدم للهيئة العامة بقررها في القاهرة بياناً مكتوباً يتضمن مقدار حقوقهم المرببة على العقار ويشفع البيان بكافة المستندات المثبتة لهذه الحقوق على أن يتم ذلك كله خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نشر قرار الاستيلاء النهائي في الجريدة الرسمية“. وكان مفاد هذه النصوص مرتبطة ، أنه إذا كانت الأرض المستولى عليها مثقلة برهن أو إختصاص أو امتياز فلان للدائن الخيار بين عدم اتخاذ الإجراءات التي نصت عليها اللائحة التنفيذية لقانون الإصلاح الزراعي فتراثاً ذمة الحكومة قبله ، ويبقى الالتزام قائماً في ذمة صاحب الأرض ، وبين أن يتخذ تلك الإجراءات خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نشر قرار الاستيلاء النهائي في الجريدة الرسمية ، وفي هذه الحالة تستنزى الحكومة من قيمة التعويض المستحق لصاحب الأرض ما يعادل كامل الدين المضمون الذي تتحمله الأرض المستولى عليها وتصبح الحكومة ملزمة بأن تحمل محل المدين أو أن تستبدل بالدين صندات عليها ، بفائدة تعادل فائدة الدين ، ويكون هناك تخيير للمدين إما بحواله قانونية أو تجديد قانوني بغير حاجة لرضاء الدائن ، وذلك من تاريخ قرار الاستيلاء الأول ، وهو التاريخ الذي تعتبر فيه الحكومة مالكة للأرض المحددة بقرار الاستيلاء النهائي ويستحق فيه صاحب الأرض التعويض عنها ، وينقضى فيه تبعاً لذلك التزام المدين الأصلي ويحل محله التزام الحكومة بالدين ذاته فيجوز لها أن توفى به قبل حلول أجله استعمالاً لحقوق المدين الأصلي أو تحمل محله التزامها بالسندات وتحمل هي بوصفها المدين الجديد دون المدين الأصلي بالفوائد منذ تاريخ صدور قرار الاستيلاء الأول . لما كان ذلك وإزاء ما قرره المشرع في المادة السابعة سالفة البيان من تحميل الحكومة بقيمة الزيادة في الفوائد إذا كان الدين ينتج فائدة تزيد على ٣٪ ولأن التأمينات التي كان يتمتع بها الدائنون قد زالت منذ هذا التاريخ باستقال ملكية الأقطان التي كانت مثقلة بها إلى الحكومة واستحقاقها لريبتها وبمحصول مالكي الأقطان على سندات التعويض ، فلما لا يجوز بالنسبة للفوائد التي تستحق.

بعد ذلك — وحتى تقوم الحكومة بسداد الدين إلى الدائن — إلزام المدين بها وربط حق الدائن في هذا الخصوص — وبعد أن تجرد من تأميناته — بمدينه ، وذلك حتى لا تنصرف آثار الفوائن الاشتراكية إلى الدائنين وهم في الغالب الأهم من البنوك المؤممة التي لم يقصد المشرع المصالح بحقوقها . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، وقرر أن الطاعن يسأل عن الفوائد التي استحققت من تاريخ الاستيلاء الأول عن مبلغ الدين المضمون الذي تتحمله الأرض المستولى عليها رغم ما ثبت من قيام الحكومة بسداد الدين إلى البنك بعد اتخاذ الإجراءات التي نصت عليها اللائحة التنفيذية للرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، ولقيام العلاقة بينه وبين الحكومة على هذا الأساس ، ورتب الحكم على ذلك قضاءه برفض دعوى الطاعن ببراءة ذمته من هذه الفوائد ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه . ولا يغير من ذلك صدور القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ ، الذي يقضى في مادته الأولى بأن الأراضي الزراعية التي تم الاستيلاء عليها طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ تؤول ملكيتها إلى الدولة دون مقابل — ذلك أنه وقد ختم دين البنك من قيمة التعويض الذي استحق للطاعن من أرضه المستولى عليها طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه وأصبحت الحكومة ملزمة بهذا الدين من تاريخ قرار الاستيلاء الأول على هذه الأرض وقامت بسداده فعلا إلى البنك ، وإذا تمت هذه الإجراءات صحيحة في ظل القانون المعمول به وقتذاك ، فإن الحكومة تظل هي الملتزمة بأداء الفوائد التي استحققت منذ تاريخ قرار الاستيلاء الأول حتى سداد الدين ، ولا أثر في ذلك للقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم فإنه يتعين رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف الصادر بتاريخ ٤ من أبريل سنة ١٩٦٢ ، والذي قضى ببراءة ذمة الطاعن من الفرضين موضوع النزاع وانه قضاء الرهنين المترتبين على أطياف الطاعن ضمانا لهما وشطهما .

جلسة ١٠ من فبراير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وحضور : الحادة
المستشارين : محمد نور الدين عويس ، وأحمد حسن هيكل ، وعباس حلى عبد الجواد ،
ومحمد أسعد محمود .

(٤٤)

الطعن رقم ٥٨٧ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) حكم . "تسيب كاف" . استئناف . "الحكم في الاستئناف" .

تعديل المحكمة الاستئنافية لحكم الابتدائي دون إلغائه . كفاية ذكر الأسباب
التي اقتضت التعديل . عدم لزوم الإحالة الصريحة فيما أبدت فيه الحكم الابتدائي .

(ب) تقادم . "تقادم مسقط" . حكم . "الطعن في الحكم" . استئناف .
"الأحكام غير الجائز استئنافها" . "نطاق الاستئناف" .

القضاء برفض الدفع بفسوط الحق بالتقادم . عدم جواز الطعن عليه إلا مع
الحكم الصادر في الموضوع . عندئذ يعتبر مطروحاً على المحكمة الاستئنافية .

(ج) إثبات . "إجراءات الإثبات" . "المانع الأدبي" . محكمة
الموضوع .

قيام المانع الأدبي . لا يوجب مل المحكمة إحالة الدعوى إلى التحقيق .

(د) سند إذن . "بيانات السند" . أوراق تجارية . تقادم . "التقادم
الصرف" .

خلو السند الإذن من بيان مهاد الاستحقاق . فقداه صفة كورلة تجارية
وصيرورته سنداً عادياً لا تدرى عليه أحكام قانون الصرف . إصلاح العيب في بيان متصل .
غير جائز . لا يدخل هذا السند الميب في مدلول عبارة "الأوراق المبررة لأعمال
تجارية" الواردة بالمادة ١٩٤ من قانون التجارة .

١ - لئن كانت المحكمة الاستئنافية ملزمة قانونا بذكر الأسباب التي اعتمدت عليها في قضائها ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من إحالة صريحة على حكم محكمة أول درجة فيما يتعلق بقضائه الذي أيده برفض الدفع بالتقادم ، إلا أنه وقد اقتصر الحكم المطعون فيه على تعديل الحكم الابتدائي دون إلغائه كلية ، فإنه لا يكون ملزما إلا بذكر الأسباب التي اقتضت هذا التعديل ، ويعتبر أن كل ما لم يتناوله التعديل مؤيدا ، وتبقى أسباب الحكم الابتدائي قائمة بالنسبة له (١) .

٢ - القضاء برفض الدفع بسقوط الحق بالتقادم ، لا تنتهي به الخصومة كلها أوفى شق منها ، ولا يجوز الطعن عليه وفق المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق إلا مع الحكم الصادر في الموضوع ، مما مؤداه أنه يعتبر مطروحا على المحكمة الاستئنافية .

٣ - قيام المانع الأدبي لا يوجب على المحكمة إحالة الدعوى إلى التحقيق ، وحسبها ما تقرر في هذا الخصوص - بأسباب سائغة - لتبرير رفض الإحالة إلى التحقيق .

٤ - مؤدى نص المادة ١٩٠ من قانون التجارة أنه يجب أن يحتوى السند الإذني على البيانات الإلزامية التي يتطلبها القانون ومن بينها أن يتضمن ميعادا للاستحقاق معينا أو قابلا للتعيين ، وأن السند الذي يخلو من ميعاد الاستحقاق يفقد صفته كورقة تجارية ويصبح سندا عاديا ، لا تسرى عليه أحكام قانون الصرف - ومنها التقادم الخمسى - إنما تسرى قواعد القانون العامة . وإذا كان البين من الحكم أن السند موضوع النزاع لم يثبت فيه ميعاد الاستحقاق ، فإنه يصبح سندا معيبا ولا يصحح ما اعتراه من عيب أن يذكر الدائن - في طلب استصدار امر الأداء - أنه مستحق السداد وقت الطلب ، لأنه قد نشأ باطلا كسند صرفي ولا يتأتى إصلاح العيب في بيان منفصل عنه ، ولا يمكن أن يعد هذا السند بحالته تلك ، من قبيل ما أشارت إليه المادة ١٩٤ من قانون التجارة بعبارة "وغيرها

(١) نقض ٢٥ أكتوبر ١٩٦٦ مجموعة المكاتب التي السنة ١٧ ص ١٥٦٤ .

من الأوراق المحررة لأعمال تجارية " لأن هذه العبارة لا تعنى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — الأوراق التي أفقدها العيب اللاحق بها إحدى الخصائص الذاتية الجوهرية للأوراق التجارية ، ومن بينها تحديد ميعاد الاستحقاق في أجل معين ^(١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — في أن المطعون عليه تقدم في يوم ٨ من يوليو سنة ١٩٦٤ بطلب إلى رئيس محكمة بنما الابتدائية ، لاستصدار أمر أداء ضد الطاعن بمبلغ ٩٦٢ ج و ٥٠٠ م . واستند إلى أن مورث الطرفين — والدهما — كان يدين الطاعن بقيمة سدين أحدهما بمبلغ ٢٣٠٠ ج محرر في ١٦ من فبراير ١٩٥٤ والثاني بمبلغ ٣٢٠٠ ج محرر في ١٩ من مايو ١٩٥٨ وإلى أن نصيبه الميراثي فيهما هو المبلغ المطالب به . رفض رئيس المحكمة الطلب ، وقيدت الدعوى برقم ٢١٩ سنة ١٩٦٤ كلى بنها . دفع للطاعن بسقوط الحق في المطالبة بقيمة السدين للتقدم لمضى أكثر من خمس سنوات على استعناقهما وفقاً للأداة ١٩٤ من قانون التجارة ، كما دفعها بوفاء قيمتهما ، وطلب إثبات ذلك بالبينة عملاً بالمادة ٤٠٣/٢ من القانون المدني لوجود المانع الأدبي . حكمت محكمة أول درجة في ٩ من يناير ١٩٦٥ برفض الدفع بالسقوط ، بالنسبة للسند المحرر بتاريخ ١٩ من مايو ١٩٥٨ ، وقبل الفصل في هذا الدفع ، بالنسبة للسند المحرر بتاريخ ١٦ من فبراير ١٩٥٤ بإحالة الدعوى إلى التحقيق لثبت الطاعن أن ذلك السند حرر بين تاجرين وبمناسبة عملية تجارية . وبعد سماع أقوال شاهدي الطاعن حكمت المحكمة في ٢٧ من مارس

(١) قض ٢٢ يناير ١٩٤٧ بموجبة الأحكام في ٢٥ سنة بند ١١ ص ٣٢٧ .

سنة ۱۹۶۵ برفض الدفع بالسقوط بالنسبة للسند المؤرخ ۱۶ من فبراير سنة ۱۹۵۴ أيضا وبإلزام الطاعن بالمبلغ المطالب به بأكمله . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ۲۳۸ لسنة ۱۵ ق طنطا ، ومحكمة الاستئناف قضت في ۲۸ من أكتوبر ۱۹۶۵ بتعديل الحكم المستأنف وإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليه مبلغ ۵۶۰ ج ، وهو قيمة نصيبه في السند المؤرخ ۱۹ من مايو سنة ۱۹۵۸ دون السند الآخر المؤرخ ۱۶ من فبراير سنة ۱۹۵۴ . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وبالحلقة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين حاصل السبب الأول والوجه الأول من السبب الثاني الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التفسير ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه اقتصر على بحث الدفع بالسقوط بالنسبة للسند الإذني المؤرخ ۱۶ من فبراير ۱۹۵۴ ، في حين أن الثابت من صحيفة الاستئناف أن الطاعن تمسك بالدفع بالسقوط ، وطالب بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات الوفاء بالنسبة للسندين الإذنيين موضوع التداعي ، مما لا ينافي المادة ۲/۴۰۳ من القانون المدني لوجود المانع الأدبي ، وإذا نفت الحكم عن الرد على هذين الدفعين بالنسبة للسند الإذني المؤرخ ۱۹ من مايو سنة ۱۹۵۸ ودون أن يحيل إلى الأسباب التي استندت إليها محكمة أول درجة ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التفسير .

وحيث إن هذا المعى مردود ، ذلك أنه وإن كانت المحكمة الاستئنافية ملزمة قانوناً بذكر الأسباب التي اعتمدت عليها في قضائها ، ولئن كان الحكم المطعون فيه قد خلا من إحالة صريحة على حكم محكمة أول درجة فيما ورد به من رفض الدفع بالسقوط المتعلق بالسند المؤرخ ۱۹ من مايو ۱۹۵۸ ، إلا أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على تعديل الحكم الابتدائي دون الغائه كلية ، فإنه لا يكون ملزماً إلا بذكر الأسباب التي اقتضت هذا التعديل ، ويعتبر أن كل ما لم يتناوله التعديل مؤيداً ، وتبقى أسباب الحكم الابتدائي قائمة بالنسبة له — ولما كان حكم محكمة أول درجة الصادر بتاريخ ۹ من يناير سنة ۱۹۶۵ عرض للدفع بسقوط الحق بالتقادم بالنسبة للسند المؤرخ ۱۹ من مايو ۱۹۵۸ ، ولطلب الإحالة

إلى التحقيق لإثبات التخالص من قيمته بقوله ... "إنه عن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة، فإنه متى كان الثابت من إقرار المدعى أن السندين موضوع الدعوى كانا مودعين بخزينة المورث وقت الوفاة واستولت عليها مصلحة الضرائب مع باقى أوراق المورث بمناسبة جرد التركة، ثم استلمها المدعى أثناء فترة حراسته على تركة المورث من مصلحة الضرائب، فهذا الإقرار يفيد أن الدين الثابت بالسندين لم ينفذ ولا سلم للدين ... وللا رد على الدفع بالسقوط للتقدم الخسئ، فمتى كان الثابت من مطالعة السند الإذنى المحرر بتاريخ ۱۹/۵/۱۹۵۸ أنه لم يذكر فيه تاريخ الاستحقاق وهو من البيانات الإلزامية التى يترتب على عدم ذكرها كما قدمنا أن يعتبر السند معيبا وبالتالى يعتبر سندا عاديا وبذلك لا يخضع التقدم به وفقا لنص المادة ۱۹۴ تجارى، وإنما يتقدم الحق الثابت به بالتقدم الطويل وفقا للقواعد العامة ... " وكان هذا القضاء لم تنته به الخصومة كلها أو فشق منها، وما كان يجوز الطعن عليه وفق المادة ۳۷۸ من قانون المرافعات السابق، إلا مع الحكم الصادر فى الموضوع بتاريخ ۲۷ من مارس ۱۹۶۵، مما مؤداه أنه يعتبر مطروحا على المحكمة الاستئنافية. لما كان ذلك، وكان قيام المانع الأدبى لا يوجب على المحكمة إحالة الدعوى إلى التحقيق، وحسبها ما قرره فى هذا الخصوص لتبرير رفض الإحالة إلى التحقيق، من أن وجود سند الدين لدى المورث يشير إلى عدم الجدل فى هذا الادعاء، لما كان ما تقدم، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب بالخطأ فى تطبيق القانون وبالقصور فى التسيب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينهى بالوجه الثانى من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون، وفى بيان ذلك يقول إنه على فرض أن الحكم المطعون فيه قد أحال ضمنا إلى الحكم الابتدائى الصادر فى ۹ من يناير ۱۹۶۵ برفض الدفع بالسقوط بالنسبة للسند الإذنى المؤرخ ۱۹ من مايو سنة ۱۹۵۸، فإن ذلك الحكم قد أقام قضاءه فى هذا الخصوص على أن السند المشار إليه سند معيب لم يذكر فيه تاريخ الاستحقاق، وأنه يعتبر من أجل ذلك سند مديونية عادى يخضع للتقدم الطويل، فى حين أن المطعون عليه سلم فى طلب استصدار أمر الأداء بأنه مستحق السداد وقت الطلب، وفى حين أن مفاد المادتين ۱۰۸ و ۱۹۴ من قانون

التجارة، أن تخضع السندات الإذنية المعيبة شكلا لبعض قواعد القانون المصرفي كالتقادم الخمسي، وهو مما يعيب الحكم بخاتمة القانون.

وحيث إن هذا النعي غير سديد، ذلك أن المادة ١٩٠ من قانون التجارة إذ تنص على أن "يبرهن في السند الذي تحت إذن تاريخ اليوم والشهر والسنة المحرر فيها والمبلغ الواجب دفعه واسم من تحرر تحت إذنه والميعاد الواجب الدفع فيه ويذكر فيه أن القيمة وصلت وتوضع عليه إمضاء أو ختم من حرره" قد دلت على أنه، يجب أن يحتوي السند على البيانات الإلزامية التي يتطلبها القانون، ومن بينها أن يتضمن ميعادا للاستحقاق معينا أو قابلا للتعيين، وأن السند الذي يخلو من ميعاد الاستحقاق يفقد صفته كورقة تجارية ويصبح سندا عاديا لا تسمى عليه أحكام قانون الصرف، وإنما قواعد القانون العام. ولما كان البين من الحكم أن السند موضوع النزاع والمؤرخ ١٩ من مايو سنة ١٩٥٨ لم يثبت فيه ميعاد الاستحقاق، وهو من البيانات الأساسية التي يستطيع الحامل بموجبها تعيين وقت حلول حقه، فهو بهذه المثابة يصبح سندا معيبا، ولا يصحح ما اعتراه من عيب أن يذكر الدائن أنه مستحق السداد وقت الطلب لأنه قد نشأ باطلا كسند صرفي، ولا يتأتى إصلاح العيب في بيان منفصل عنه. لما كان ذلك، وكان لا يمكن أن يعد هذا السند بحالته تلك من قبيل ما أشارت إليه المادة ١٩٤ من قانون التجارة بعبارة "وغيرها من الأوراق المحررة لأعمال تجارية" لأن هذه العبارة لا تعني — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — الأوراق التي أفقدها العيب اللاحق بها، إحدى الخصائص الذاتية الجوهرية للأوراق التجارية، ومن بينها تحديد ميعاد الاستحقاق في أجل معين. لما كان ما تقدم، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ورتب على ذلك قضاءه برفض الدفع بسقوط الحق في المطالبة بقيمة هذا السند بالتقادم الخمسي، فإن النعي عليه بهذا السبب يكون على غير أساس.

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن.

جلسة ١١ من فبراير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : هيثم زكريا ، وحسن أبو الفتوح الشربيني ، وأحمد ضياء الدين حنفي ، وأحمد
طرمون حسين .

(٤٥)

للطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٣٢ القضائية :

(١) ضرائب . " إلغاء قرار لجنة الطعن " . حكم . " الأحكام الجائز
الطعن فيها " .

الحكم بإلغاء قرار لجنة الطعن لبطائه ينهى المنازعة في القرار ويحسم الخصومة
الأصلية أمام المحكمة . جواز الطعن فيه استقلالا . عدم جواز تقدير أرباح المول
ابتداء بعد إلغاء قرار اللجنة .

(ب) ضرائب . " الضريبة العامة على الإرادة " . بريد . " لائحة البريد " .
إعلان . " إجراءات إعلان مولى الضرائب بالبريد " .

إجراءات الإعلان أمام لجنة الطعن تختلف عن إجراءات قانون المرافعات . لائحة
البريد تقضى بتسليم الرسائل المسجلة إلى شخص المرسل إليه أو نائبه أو خادمه أو أحد
أقاربه أو أصحابه الداكنين معه عند قبضه . امتناع أحدهم عن تسليم المراسلات
لا أثر له في صحة الإعلان . عدم وجوب بيان الشخص المخاطب منه أو اتباع
الإجراءات المقررة في قانون المرافعات .

١ - الحكم الصادر بإلغاء قرار لجنة الطعن على أساس بطائه ، ينهى المنازعة
في القرار الذي أصدرته ، ويحسم الخصومة في الطعن الذي رفع بشأنه إلى المحكمة
الابتدائية ، ولا تملك المحكمة تقدير أرباح المول ابتداء بعد إلغاء قرار اللجنة ،
ذلك أن هذا الحكم يكون قد أنهى الخصومة الأصلية في الخلاف موضوع هذا
القرار ، ويجوز الطعن فيه استقلالا ، وفقا لنص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات
السابق الذي يحكم إجراءات هذا الطعن . فلا وجه للقول بأن الحكم صادر

ببطلان قرار اللجنة، قبل الفصل في موضوع المنازعة في التقدير، لأن حظر الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع، مناطه ألا تكون الخصومة قد انتهت كلها أو بعضها. ولا يغير من هذا النظر ما قرره الحكم في منطوقه، من إعادة الخلاف إلى لجنة الطعن للفصل فيه من جديد، ذلك أن الرجوع إلى السلطة المختصة أصلاً بالفصل في التقدير، لا يعتبر استمراراً للمنازعة التي انحسرت بإلغاء قرار اللجنة الصادر فيها، ولا يكون الطعن في القرار الذي تصدره اللجنة من جديد استمراراً للخصومة الأصلية التي كانت مرعدة بين الطرفين في شأن المنازعة السابقة في التقدير، وإنما هي خصومة جديدة لا تطرح على محكمة أول درجة إلا بطعن يرفع إليها عن هذا القرار الجديد، وتقتصر ولايتها على النظر فيه.

٢ - مؤدى نص المادة ٩٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ والواجب الاتباع في شأن الضريبة العامة على الأيراد وفقاً للمادة ٢٤ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩، أن المشرع وضع إجراءات خاصة بالإعلان أمام لجنة الطعن عند الفصل في أوجه الخلاف بين الممول ومصلحة الضرائب، وهي إجراءات تختلف عن الإجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات، كما تختلف عن نظام الإعلان على يد محضر الذي كان ينص عليه قانون المرافعات السابق في المواد ١٥ إلى ١٩ قبل إلغائها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢. وقد جعل المشرع الإعلان المرسل من اللجنة إلى الممول أو مصلحة الضرائب بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول، في قوة الإعلان الذي يتم بالطرق القانونية، ولم يشأ أن يقيد اللجنة بإجراءات الإعلان التي فرضها قانون المرافعات واعتبر الإعلان صحيحاً ولو رفض الممول استلام الخطاب بالإعلان حتى يكون علم الوصول حجة عليه، كما هو حجة في حالة غلق المنشأة أو غياب صاحبها، كذلك. وبالرجوع إلى اللائحة الصادرة بالاستناد إلى المادة الثانية عشرة من الذكرى المؤرخ ٢٩ مارس سنة ١٨٧٩ الخاص بتنظيم مصلحة البوصنة، يبين أن اللائحة عمات على توفير البيانات الكفيلة لوصول الرسائل المسجلة إلى المرسل إليهم، ووضعت الإجراءات التي فرضت على حامل البريد اتباعها في حالة امتناعهم عن استلامها في خصوص المراسلات الواردة من مصلحة الضرائب

لتكون حجة عليهم في الآثار المترتبة عليها. وإذا كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإبطال قرار اللجنة، لأن الكتاب الذي أرسلته إلى المحول، وبعد الجلسة المحددة لنظر الخلاف بينه وبين مصلحة الضرائب، قد ارتد مؤشرا عليه برفض الاستلام، دون بيان الشخص المخاطب معه ودون اتباع الإجراءات المقررة في قانون المرافعات، وكان الثابت أن حامل البريد أشار على مظلوف هذا الكتاب بتاريخ ١٩٦٠/٧/١١ بعبارة رفض الاستلام موقعا عليها بأعضائه، فإن الحكم يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه^(١).

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن مأمورية ضرائب بالقاس قدرت صافي الإيراد العام للسيد حامد عطا الله حشيش في كل سنة من ١٩٤٩ و ١٩٥٠ بمبلغ ١٠٠٧ ج و ١٦٠ م، وفي سنة ١٩٥١ بمبلغ ١١٥٩ ج و ٦٢٢ م، وفي كل من سنوات ١٩٥٢ حتى سنة ١٩٥٥ بمبلغ ١٥٠٥ ج و ٣٢٦ م، وفي كل من سنوات ١٩٥٦ حتى ١٩٥٨ بمبلغ ١٨٥٥ ج و ٥٣٤ م، وإذا لم يوافق على هذه التقديرات وأحيل الخلاف على لجنة الطعن التي حددت لنظاره جلسة ١٩٦٠/٧/٢١ وأخطارته بتحديد هذه الجلسة بخطاب موصى عليه بـ "الوصول"، وقد رد حامل البريد الخطاب إلى مأمورية بهد أن أشار عليه بعبارة "رفض الاستلام"، وقامت اللجنة بنظر الطعن في هذه الجلسة وقررت في حينه قبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا، فقد أقام الدعوى رقم ٢٩٨ سنة ١٩٦٠ تجارى المنصورة الابتدائية بالطعن في هذا القرار، طالبا إلغاءه، ودفع أثناء نظر الدعوى بإبطال قرار اللجنة. وانتهى إلى طالب الحكم في الموضوع أصليا — بقبول الدفع

(١) نقض ١٩٦٧/١١/٢ بحزمة المكاتب الفنية لسنة ١٨ ص ١٥٩٢.

ببطلان القرار وإعادة الأوراق إلى لجنة الطعن للفصل في الخلاف من جديد ، واحتياطيا (أولا) بسقوط حق مصلحة الضرائب في إقتضاء الضرائب المستحقة عن سنوات ١٩٤٩ إلى ١٩٥٣ بالتقادم (ثانيا) بإعتبار أن صافي إيراداته في كل من سنوات ١٩٥٤ إلى ١٩٥٨ ، قبل خصم الأعباء العائلية قيمة المبالغ الآتية على التوالي ١٠٨٦ ج - ١٠٨٦ ج - ١٠٨٦ ج - ١١٤٨ ج - ٩٥٩ ج مع إلزام مصلحة الضرائب المصروفات ومقابل أنعاب المحاماة واستند في الدفع إلى أنه لم يخطر بالجلسة المحددة لنظر الطعن أمام اللجنة ، وأن خطاب الإخطار ارتد مؤشر عليه بعبارة "رفض الإستلام" ، ولكن اللجنة أصدرت قرارها في غيبته وترتب على ذلك حرمانه من حقه في الدفاع . وبتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٦١ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الطعن شكلا ، وفي الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه لبطلانه وإعادة الأوراق ثانية إلى لجنة طعن ضرائب المنصورة ، لتفصل في طعن الطاعن المرفوع إليها بشأن تقديرات مأمورية ضرائب بلفاس لصافي إيراده العام في السنوات من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٨ ، وذلك بإجراءات جديدة في القانون ، وألزمّت مصلحة الضرائب المصروفات ومبلغ مائتي قرش مقابل أنعاب المحاماة ، واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة إستئناف المنصورة طالبة إلغاءه والحكم بتأييد قرار لجنة الطعن ، وقيد هذا الإستئناف برقم ٧٨ سنة ١٣ قضائية . وبتاريخ ٢٤ أبريل سنة ١٩٦٢ حكمت المحكمة بقبول الإستئناف شكلا ، وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمّت المستأنفة المصروفات ومبلغ خمسة جنيهات مقابل أنعاب المحاماة . طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير ، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليه ولم يبد دفاعا ، وقدمت النيابة العامة مذكرة ، دفعت فيها بعدم جواز الطعن وطلبت في الموضوع قبول الطعن .

وحيث إن مبنى الدفع الذي أبدته النيابة العامة ، أن الحكم المطعون فيه صادر قبل الفصل في الموضوع وغير منه لتخصومة كلها أو بعضها ، فلا يجوز الطعن فيه إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع عملا بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا الدفع مردود ، بأن المطعون عليه رفع دعواه بوصفها طعنا في قرار لجنة تقدير الضرائب ، واستند في طلب إلغاء قرارها على طعون شكلية وموضوعية ، وصدر الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائي في قضائه بإلغاء قرار اللجنة بإعلان الإجراءات في إعلان الطاعن بالحضور . ولما كان الحكم الصادر بإلغاء قرار لجنة الطعن على أساس بطلانه ينهي المنازعة في القرار الذي أصدرته ، ويحسم الخصومة في الطعن الذي رفع بشأنه إلى المحكمة الابتدائية ولا تملك المحكمة تقدير أرباح الممول ابتداء بعد إلغاء قرار اللجنة ، فإن هذا الحكم يكون قد أنهى الخصومة الأصلية في الخلاف موضوع هذا القرار ويجوز الطعن فيه استقلالاً وفقاً لنص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق الذي يحكم إجراءات هذا الطعن ، ولا وجه للقول بأن الحكم صادر بإعلان قرار اللجنة قبل الفصل في موضوع المنازعة في التقدير ، لأن حذر الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع ، مناطه ألا تكون الخصومة قد انتهت كلها أو بعضها ، ولا يغير من هذا النظر ما قرره الحكم في منطوقه من إعادة الخلاف إلى لجنة الضرائب للفصل فيه من جديد ، ذلك أن الرجوع إلى السلطة المختصة أصلاً بالفصل في التقدير لا يعتبر استمراراً للمنازعة التي انحسرت بإلغاء قرار اللجنة الصادر فيها ، ولا يكون الطعن في القرار الذي تصدره اللجنة من جديد استمراراً للخصومة الأصلية التي كانت مرددة بين الطرفين في شأن المنازعة السابقة في التقدير . وإنما هي خصومة جديدة لا تطرح على محكمة أول درجة إلا بطعن يرفع إليها من هذا القرار الجديد ، وتقتصر ولايتها على النظر فيه ، ولا تملك أن تعود إلى النظر في موضوع المنازعة في التقدير الذي صدر فيه الحكم بإلغاء قرار اللجنة ، ومن ثم يكون الدفع على غير أساس . متعيناً رفضه .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن حاصل سرب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بإلغاء قرار لجنة الضرائب ، مستنداً في ذلك إلى أن المعجون عليه أخطأ بالحامدة التي حددتها اللجنة بخطاب موصى عليه إرتد مؤثراً عليه من حامل البريد بعبارة " رفض الإسلام " ، ولم تنبع بشأنه الإجراءات التي رسمها قانون المرافعات لإعلان الأوراق بطريق البريد ، فيكون الإعلان باطلاً طبقاً لنص المادة ٢٤ من ذلك القانون

وهذا من الحكم مخالف للقانون، ذلك أن المادة ٩٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون، رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ تجعل للاعلان المرسل بخطاب موصى عليه مع علم الوصول قوة الاعلان الذي يتم بالطرق القانونية وتعتبر الاعلان صحيحا ولو رفض الممول استلامه، وهي لا توجب على حامل البريد اتباع الإجراءات التي رسمها قانون المرافعات في إعلان الأوراق بطريق البريد، يؤكد ذلك أنها وضعت إجراءات مخالفة لهذا القانون في حالة غلق المنشأ أو غياب صاحبها، كما أن حامل البريد يخضع لإجراءات لأئحة البريد ولا يجب عليه أن يثبت إلاما تم بشأن استلام خطاب الإعلان، وهو ليس مكلفا باتخاذ إجراء آخر أو التحقق من صفة من يتقدم إليه لاستلام الإعلان ممن ورد بيانهم في المادة ١٢ من قانون المرافعات، طالما أن هذا الشخص قد خوطب في موطن المراد إعلانه.

وحيث إن هذا النقيض في محله، ذلك أن النص في المادة ٩٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ والواجب الاتباع في شأن الضريبة العامة على الإيراد وفقا للمادة ٢٤ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ على أن "يكون للاعلان المرسل بخطاب موصى عليه مع علم الوصول قوة الاعلان الذي يتم عادة بالطرق القانونية ويعتبر الاعلان صحيحا ولو رفض الممول استلامه"، وفي حالة غلق المنشأ أو غياب صاحبها يثبت ذلك بموجب محضر محرره أحد موظفي مصلحة الضرائب ممن لم صفة الضبطية القضائية وينشر عن ذلك في لوحة المأمورية المختصة"، يدل على أن المشرع وضع إجراءات خاصة بالإعلان أمام لجنة الطعن عند الفصل في أوجه الخلاف بين الممول ومصلحة الضرائب، وهي إجراءات تختلف عن الإجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات، كما تختلف عن نظام الإعلان على يد محضر الذي كان ينص عليه قانون المرافعات، السابق في المواد ١٥ إلى ١٩ قبل إلغائها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢، وقد جعل المشرع الإعلان المرسل من اللجنة إلى الممول أو مصلحة الضرائب بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول في قوة الإعلان الذي يتم بالطرق القانونية، ولم يشأ أن يقيد اللجنة بإجراءات الإعلان التي فرضها قانون المرافعات، واعتبر الإعلان صحيحا ولو رفض الممول استلام الخطاب بالإعلان حتى يكون علم الوصول حجة عليه، كما هو حجة في حالة غلق المنشأ

أوفيا صاحبها ، كذلك وبالرجوع إلى اللائحة الصادرة بالإستناد إلى المادة الثانية عشرة من المذكريت المؤرخ ٢٩ مارس سنة ١٨٧٩ الخاص بتنظيم مصلحة لبوستة والمصدق عليها من مجلس النظائر بتاريخ أول يناير سنة ١٨٨٠ والمعدلة في ٢٧ مارس سنة ١٨٨٦ ، يبين أن النص في البند التاسع والخمسين على " أن المرسلات إليهم المراسلات لهم الحق في رفضها بشرط أن يحصل ذلك بحال استلامها وقبل فتحها " والنص في المادة ٢٨٥ من التعليمات العمومية عن الأشغال البريدية المطبوعة في سنة ١٩٦٣ على أن " المراسلات تسلم بموجب إيصال إلى المرسل إليهم أو إلى من ينوب عنهم بناء على توكيل بذلك فيما عدا الرسائل الواردة من الضرائب فيطبق عليها التعليمات الواردة بشأنها بالبند ٢٥٨ " والنص في البند ٢٥٨ على أن " المراسلات المسجلة الواردة من مصلحة الضرائب تسلم إلى المرسل إليهم أنفسهم وفي حالة عدم وجود المرسل إليه تسلم المراسلة المسجلة إلى نائبه أو خادمه أو لمن يكون ساكنا معه من أقاربه أو أصحابه بعد التحقق من صفتهم والتوقيع منهم وذلك تمشيا مع قانون المرافعات وعند امتناع المرسل إليهم أو الأشخاص المذكورة أيضا عن تسلم المراسلات المشار إليها يتعين على موزعي البريد إثبات امتناعهم على المظروف وعلى دفتر الإيصالات وأن يكتب موزع البريد اسمه واضحا ويوقع على التأشير بخط واضح مع إثبات التاريخ " يدل على أن اللائحة عملت على توفير الضمانات الكفيلة بوصول الرسائل المسجلة إلى المرسل إليهم ، ووضعت الإجراءات التي فرضت على عامل البريد اتباعها في حالة امتناعهم عن استلامها في خصوص المراسلات الواردة من مصلحة الضرائب لتكون حجة عليهم في الآثار المترتبة عليها ، وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضاءه ببطلان قرار اللجنة لأن الكتاب الذي أرسلته إلى الممول بموعد الجلسة المحددة لنظر الخلاف بينه وبين مصلحة الضرائب قد ارتد مؤثرا عليه برفض الاستلام دون بيان الشخص المخاطب معه ، ودون اتباع الإجراءات المقررة في قانون المرافعات ، وكان الثابت أن حامل البريد أشر على مظروف هذا الكتاب بتاريخ ١١/٧/١٩٦٠ بعبارة رفض الاستلام موقعا عليها بإمضائه ، فإن الحكم يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

جلسة ١١ من فبراير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : عثمان زكريا علي ، ومحمد أبو حمزة مندر ، وحمد أبو الفتوح الشربيني ، وأحمد
خدياء الدين حنفي .

(٤٦)

الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) حكم . "تسبب الحكم" . "مالا يعقد تناقض" . استئناف . "الحكم
في الاستئناف" .

صدور الحكم الاستئنافي على خلاف الحكم الابتدائي الذي ألغاه لا يعد من قبيل
انتفاء في أسباب الحكم الواحد .

(ب) عمل . "إعادة العامل الموقوف" .

لا يوجب قانون العمل إعادة العامل الموقوف إلى عمله قبل صدور قرار من السلطة
المختصة بعدم تقديمه للمحاكمة أو قضاء براءته . فسخ العقد بسبب آخر جائز لصاحب
العمل .

١ - متى كان صدور الحكم المطعون فيه على خلاف الحكم الابتدائي الذي
ألغاه لا يعد من قبيل التناقض في أسباب الحكم الواحد ، وإنما يهدر أسباب
الحكم الابتدائي ، ويتضمن الرد المسقط لما متى أقام قضاءه على أسباب تكفي
للحمله ، فإن النفي على الحكم المطعون فيه بالقصور والتناقض يكون على غير
أساس .

٣ - مؤدى نص المادة ٦٧ من قانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ أن لصاحب العمل
الحق في وقف العامل من تاريخ إبلاغ السلطة المختصة بارتكابه إحدى الجرائم
المحددة فيه ، وأنه لا يجب على صاحب العمل إعادته إلى عمله قبل صدور قرار
منها بعدم تقديم العامل للمحاكمة أو قضاء براءته ، ولم يوجد لدى صاحب العمل
سبب آخر لفسخ العقد .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل فى أن صبرى حسن على أقام الدعوى رقم ١٠٧٩ سنة ١٩٦٣ عمال
اسكندرية الابتدائية ، طالبا فيها الحكم بالزام الشركة العربية المتحدة للملاحة
البحرية بأن تدفع له مبلغ ١٢٨١ ج و ٢٢١ م على سبيل التعويض المسمى
والأدبى ، وقال بيانا للدعوى إن الشركة المدعى عليها أصدرت فى ١٩/١٢/١٩٦١
قرارا بوقفه عن العمل استنادا إلى نص المادة ٦٧ من القانون رقم ٩١
لسنة ١٩٥٩ ، فى حين أن البلاغ الذى قدمته إلى النيابة العامة فى ١٣/١٢/١٩٦١
لا يتضمن توجيه أى اتهام إليه وإنما توجه إلى موظف آخر يدعى فوزى مرقص
كان قد سلمه مبلغ ٢٥٠ ج بموجب إيصال لصرفه فى الأعمال الجمركية على إثر
نقل المدعى من قسم المارينى إلى قسم الخازن ، وأنه قدم الإيصال مع إيصالات
أخرى بمبلغ ٥٠ ج إلى اللجنة التى أمرت النيابة بتشكيلها لفحص العهدة ، ورغم
أن هذا الموظف اعترف باستلام المبلغ منه وأصدرت اللجنة قرارها بسلامة العهدة ،
فإن المدعى عليها أصدرت قرارها بوقفه عن العمل ، فيكون قرارها باطلا ، كما أنه
ظل موقوفا حتى أحادته الشركة إلى عمله فى ٢/٢/١٩٦٣ مع أن النيابة حفظت
للشكوى فى ١٥ يناير سنة ١٩٦٣ ، فحرم من مرتبه مدة اثنى عشر شهرا دون مسوغ
وهو ما يعتبر عسفا من جانب الشركة . ونظرا لأن ما يتقاضاه من المرتب
والملاحقات خلال فترة الإيقاف يبلغ ٨٨١ ج و ٢٢١ م وأنه ترتب على الإيقاف
حرمانه من هذا المبلغ والمساس بكرامته فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطلانه .
وبتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٦٤ حكمت المحكمة بالزام المدعى عليها بأن تدفع للدعى
مبلغ ٥٠٠ ج والمصاريف المناسبة ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة .
وأعفت المدعى من باقى المصروفات . استأنف المدعى هذا الحكم لدى محكمة
استئناف الاسكندرية طالبا تعديله والحكم بطلانه وقيد استئنافه برقم ٢٢٢

سنة ٢٠ قضائية كما استأنفته الشركة المدعى عليها طالبة الغاء ورفض الدعوى وقد استئنافوا برقم ٢٩٠ سنة ٢٠ قضائية وقررت المحكمة ضم الاستئنافين ، وبتاريخ ١٤ يناير سنة ١٩٦٥ حكمت بقبول الاستئنافين شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف وأعطته من المصروفات عن الدرجتين . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم، وطلبت المطعون عليها رفض الطعن، وقدمت النيابة العامة مذكرة وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السببين الأول والثاني، أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدعوى، مستنداً في ذلك إلى أن الثابت من الشهادة المؤرخة ١٩٦٣/١/١٩ والتي قدمها الطاعن أنه بعد صدور قرار من نيابة الاسكندرية بحفظ الشكوى، ورد إليها من الشركة المطعون ضدها تقرير من لجنة الفحص يتضمن وقائع تكون جرائم، فتولت تحقيقها وأرسلت الأوراق إلى نيابة أمن الدولة للتصرف فيها دون توجيه اتهام إلى الطاعن، ثم أعيدت إليها الأوراق للاستيفاء، وأن تحقيق النيابة لم يقفل حتى تاريخ تحرير هذه الشهادة وإن موقف الطاعن لا يتحدد إلا إذا اتخذت النيابة قرارها النهائي في نتيجة التحقيق، وهذا من الحكم خطأ في فهم الوقائع وقصور في النسب، إذ الثابت بالأوراق أن الشركة المطعون ضدها أمرت بوقف الطاعن عن العمل في ١٩٦١/١٢/١٩ دون أن توجه إليه الاتهام بارتكاب جريمة أو جنحة داخل دائرة العمل، وإن البلاغ الذي قدمته إلى نيابة الاسكندرية بتاريخ ١٩٦١/١٢/١٣ لا يتضمن إخطاراً بحادث معين، وإنما ينصب على أن مبلغ ٣٠٠ ج لم إلى الطاعن للصرف منه على البواخر التابعة للشركة ولا يوجد منه بالعهد مبلغ ٢٥٠ ج قرر أنه سلمه بمقتضى إيصال إلى موظف يدعى فوزى صرفه ويخشى أن يكون قد بدد ما تحت يده من مال الشركة لأنه غاب عن عمله منذ ١٩٦١/١٢/٩ دون إذن، وثابت بحضور لجنة الفحص أنها وجدت المهددة سليمة وتتضمن المبلغ موضوع الإيصال، وأن اللجنة قدمت تقريرها في ١٩٦١/١٢/١٦ فيكون القرار الصادر بوقفه عن العمل في ١٩٦١/١٢/١٩ قراراً باطلاً، لانتفاء حايبره وقت صدوره، إلا أن الحكم المطعون فيه اعتمد على وقائع لاحقة أو ردتا

لجنة الفحص في تقريرها ، وقرر أن الشركة أعادت الطاعن إلى عمله بمجرد طلبها بحفظ التحقيق ، في حين أن هذا التحقيق لم يكن مستطاعا في دهواه ، وأن قرار الوقف لم يكن يستند إلى وقائع تالية لصدوره ، وأن خطأ الشركة هو في إصدار قرار الوقف وليس التأخير في إعادة الطاعن إلى عمله ، وقد أقيمت الدعوى على أساس خطأ الشركة في إصدار هذا القرار ولم يستند فيها الطاعن إلى التأخير الذي يخرج عنها ولا يصلح دليلا فيها كما أن الحكم أغفل الرد على الحكم الابتدائي الذي ألغاه وتناقض مع هذا الحكم الذي استوعب الوقائع الثابتة بالأوراق وهو تناقض من شأنه أن يحو أسباب الحكم المطعون فيه .

وحيث إن هذا السعي مردود بأن الثابت من صحيفة الدعوى ، وعلى ما سلف مرده في الوقائع ، أن الطاعن أقام دعواه على أساس أن القرار الذي أصدرته الشركة بوقفه عن العمل في ١٩/١٢/١٩٦١ هو قرار باطل ، لأنها لم توجه إليه أي اتهام في البلاغ الذي قدمته للنيابة العامة في ١٣/١٢/١٩٦١ . كما أن الشركة رفضت إعادته إلى عمله فور القرار الذي أصدرته النيابة بحفظ الشكوى في يناير سنة ١٩٦٢ وأعادته إلى عمله في ٢/٢/١٩٦٢ بعد أن ظل موقوفا أكثر من ثلاثة عشر شهرا بلا مسوغ من القانون . وبالرجوع إلى البلاغ المقدم من الشركة والمودع صورته بالأوراق ، يبين أن الشركة قررت فيه أن اللجنة التي قامت بمجرد أعمال الموظفين الذين شملتهم حركة التنقلات فيها قد تبين لها أن الطاعن استلم بتاريخ ١/١/١٩٦١ مبلغ ٣٠٠ ج مهادة ثابتة للصرف على بواخر الشركة وأنه لا يوجد مع الطاعن سوى مبلغ خمسين جنيها ، وقرر أن باقي المبلغ سلمه إلى موظف يدعى فوزي مرقص وقدم بذلك إيصالا مؤرخا ١/١/١٩٦١ ، وأن اللجنة قامت باستدعائه يوم ٧/١٢/١٩٦١ فوجدته بإجازة عارضة وأنه وعد المراقب المالي بتسوية المهادة عند حضوره يوم ٩/١٢/١٩٦١ ، إلا أنه لم ينفذ تعهده وغاب عن عمله بعد هذا اليوم دون إذن ، وأنهت الشركة بلاؤها بعرض الأمر على النيابة العامة لاتخاذ ما تراه من إجراءات ضد الطاعن وزميله ، وثابت من الشهادة المؤرخة ١٩/١/١٩٦٣ - والصادرة إلى الطاعن من القلم الجنائي بنيابة المنشية - أنه بعد موافقة نيابة أمن الدولة على حفظ الشكوى وقبدها برقم ٤٥٤ سنة ١٩٦٢ إداري المنشية ورد من الشركة تقرير من لجنة الفحص مؤرخ ١٥/١/١٩٦٢

وطلبت نيابة أمن الدولة تحقيق ما ورد به من وقائع تكون جرائم وأرسلت إليها الأوراق بعد التحقيق بمذكرة لم يوجه فيها لاتهام إلى الطاعن وأعيدت إليها ثانية للاستيفاء وبالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه بعد أن عرض هذه الوقائع أقام قضاءه على قوله "وحيث أنه يبين مما تقدم أن بلاغ الشركة كان ضد المستأنف وفوزى مرقص باعتبار أن الأول هو الذي كان في عهده وديعة المصرف على بواخر الشركة فسلمها لفوزى مرقص ثم جاء تقرير فحص أعمالها كاشفا عن جرائم لم يتم تحقيقها ولم تبين الشركة عدم اتصال المستأنف بها إلا في ١٩٦٣/١/٢٧ فأعادته على الفور لعمله، ومن ثم فلا اعتساف من جانب الشركة إذ لم تبت في أمر إعادته للعمل قبل التاريخ الأخير" وهي تقارير موضوعية سائغة لها أصلها المستمد من الثابت بالأوراق ولا تخالف البلاغ المقدم من الشركة إلى النيابة العامة والذي يتضمن توجيه الاتهام إلى الطاعن وزميله في شأن الوديعة التي سلمتها الشركة إلى الطاعن للمصرف على بواخرها، كما أنها لا تغير من الأساس الذي رفعت به الدعوى واستند فيه الطاعن - على ما هو ثابت بصحيفتها - إلى تأخير الشركة في إعادته إلى العمل ثلاثة عشر شهرا دون مسوغ وتنفي عن الشركة للعسف في التأخير. إذ كان ذلك وكان صدور الحكم المطعون فيه على خلاف الحكم الابتدائي الذي ألغاه لا يعد من قبيل التناقض في أسباب الحكم الواحد، وإنما يهدر أسباب الحكم الابتدائي ويتضمن الرد المسقط لها متى أقام قضاءه على أسباب تكفي لحله، فإن النفي على الحكم المطعون فيه بالقصور والتناقض يكون على غير أساس.

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدعوى، على اعتبار أن الشركة المطعون عليها نسبت إليه في بلاغها المقدم للنيابة العامة ارتكاب جنحة وأعادته إلى عمله فور الانتهاء من التحقيق، وهذا من الحكم مخالفة للقانون وقصور في التسبيب من ثلاثة وجوه (أولها) أن الشركة لم تقدم ضده هذا البلاغ قبل صدور قرارها بالوقف حتى تنتظر نتيجة التحقيق فيه، فلا يجوز لها استعمال الرخصة المقررة لصاحب العمل بنص المادة ٦٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩، وقد مكنت الحكم من بيان تاريخ البلاغ وماهية الجرائم اللاحقة التي لم يتم تحقيقها، وهي تختلف عن سبب الوقف و (ثانيها) أن

الحكم تناقض في استناده إلى ما جاء في تقرير اللجنة من الكشف عن هذه الجرائم، لأن البحث في أعمال الموظف لا يكون إلا بناء على توجيه الإتهام إليه، ومبنى دعوى الطاعن أن قرار الوقف كان عدما لانعدام البلاغ السابق الذي لم توجه فيه الشركة الإتهام إليه و (ثالثها) أن الحكم اعتمد في نفي مسؤولية الشركة على تفسير خاطيء لشكوى تقدمت من الطاعن بالتقلم من قرار وقفه وبذلك بنى على استنتاج ظني ليس في أوراق الدعوى ما يسانده .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن النص في المادة ٦٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أنه " إذا نسب إلى العامل ارتكاب جريمة أو جنحة إضراب غير مشروع أو التحريض عليه أو ارتكابه أية جنحة داخل دائرة العمل جاز لصاحب العمل وقفه من تاريخ إبلاغ الحادث إلى السلطة المختصة حين صدور قرار منها في شأنه فإذا رأت السلطة المختصة عدم تقديم العامل للعامة أو قضى ببراءته وجبت إعادته إلى عمله وإلا اعتبر عدم إعادته فصلا تعسفيا " يدل -- بلفظه ومعناه -- على أن لصاحب العمل الحق في وقف العامل من تاريخ إبلاغ السلطة المختصة بارتكابه إحدى الجرائم المشددة فيه، وأنه لا يجب على صاحب العمل إعادته إلى عمله قبل صدور قرار منها بعدم تقديم العامل للعامة أو القضاء ببراءته، ولم يوجد لدى صاحب العمل سبب آخر لفسخ العقد . إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه -- على ما سلف الرد به -- قد أقام قضاءه على أن البلاغ المقدم من الشركة المطعون عليها بتاريخ ١٣/١٢/١٩٦١ تضمن توجيه الاتهام إلى الطاعن بشأن الوديعة التي سلمتها إليه للصرف على بواجرها، وأن قرار وقفه عن العمل صدر بناء على هذا البلاغ ولم يتم تحقيق الوقائع التي كشفت عنها لجنة الفحص حتى تاريخ ١٩/١/١٩٦٣ الصادر فيه الشهادة التي استخرجها الطاعن من النيابة وأنه أقر في شكواه المؤرخة ١١/٦/١٩٦٢ عن نظامه من قرار الفصل أن النيابة هي التي طلبت تشكيل لجنة لفحص أعماله، وكان غير صحيح ما يقوله الطاعن من أن الحكم لم يذكر تاريخ البلاغ المقدم من الشركة، ولا يعيب الحكم إغفال بيان الوقائع التي كشفتها اللجنة بعد البلاغ وفي مهيل تحقيقه وما دامت الشركة قد أعادت الطاعن إلى عمله فور علمها بصدور قرار النيابة في شأن التحقيق بعد انتهائه، فإن الحكم إذ رفض القضاء بالتعويض من قرار الوقف لحين انتهاء التحقيق لا يكون مشوبا بالفصور أو غالفا للقانون .

جلسة ١١ من فبراير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / حميد صفوت السركي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : صبري أحمد فرحات ، ومجد أبو حنزة مدور ، وحسن أبو الفتح الشربيني ،
وأحمد طوسون حسين .

(٤٧)

الطعن رقم ٤ لسنة ٣٦ ق " أحوال شخصية ":

(١) أحوال شخصية . " نسب " . دعوى . " دعوى النسب " .

من الأصول المقررة أن الولد للفراش . مناط صيرورة الزوجة فراشا هو العقد مع
مجرد إمكان الوطء بصرف النظر عن تحقق الدخول أو عدم تحققه .

(ب) إثبات . " البينة " . أحوال شخصية . " البينة الشرعية " .

الشهادة عند فقهاء الحنفية يشترط فيها أن تكون وافقة للدعوى . مخالفة شهادة
للدعوى . قد لعدم قبولها ؛ لا إذا وفق المدعى بينهما . لا يحصل لهذا الشرط إذا كان
تكذيب المدعى لشهوده في شيء زائد عن الدعوى .

١ — من الأصول المقررة عند فقهاء الشريعة الإسلامية أن " الولد للفراش " .
واختلفوا فيما يصير به الزوجة فراشا هل ثلاثة أقوال أحدها أنه نفس العقد
وإن لم يجتمع بها ، بل أو طلقها عقبة في المجلس ، والثاني أنه العقد مع إمكان
الوطء والثالث أنه العقد مع الدخول المحقق لا إمكانه المشكوك فيه ، وقد اختار
الشارع بالمرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الرأي الثاني على ما يؤدي إليه نص
المادة ١٥ منه . . وهذا يدل على أن المناط فيما يصير به الزوجة فراشا إنما هو
العقد مع مجرد إمكان الوطء بصرف النظر عن تحقق الدخول أو عدم تحققه (١) .

٢ — من المتفق عليه عند فقهاء الحنفية أنه يشترط في الشهادة أن تكون موافقة
للدعوى — فيما تشترط فيه الدعوى — فإن خالفها لا تقبل ، إلا إذا وفق المدعى بين

(١) نقض ١٥ مارس ١٩٦٧ مجموعة المكتب الفني السنة ١٨ ص ٦٥٥ القاعدة ١٠٢

الدعوى وبن الشهاده عند ما كان التوفيق . إلا أن هذا الشرط وعند الحنفية كذلك لا يجد محلا يرد عليه إذا كان تكذيب المدعى لشهوده فى شىء زائد عن موضوع الدعوى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن أقامت الدعوى رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ المنصورة الابتدائية للأحوال الشخصية ضد بطاب الحكم بثبوت نسب الولد " محمد " الماود لها بتاريخ ١٩٦١/٥/٢٠ من المدعى عليه ثبوتاً شرعياً وأمره بعدم التعرض لها فى ذلك وإلزامه بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . وقالت شرعاً لها إنه خلال شهر يونيو سنة ١٩٦٠ تقدم المدعى عليه إلى امرتها طالبا الزواج منها وتمت الموافقة على قبوله زوجها لها وعلى الصداق ، وفى ظل رابطة الخطبة وللثقة فيه لمركه الأذى والاجتماعى تبادل الزياره حسبما تقضى به العادة فى مثل هذه الحالة ، حتى إذا اطمانت هى وامرتها لهذا الزوج المنتظر ، خدعها وغدر بها فى حفلة منها ، فلما حملت منه طلبت إليه التعجيل بإتمام زواجهما ، ولكنه تنكر لها ولحملها منه بعد أن تكررت وعوده بإتمام الزواج . وقد وضعت مولودها بتاريخ ١٩٦١/٥/٢٠ وسمته " محمداً " وقيدته بدفتر المواليد باسم المدعى عليه وأبلغته بهذا القيد فلم يعترض ، وإذا طالبت بثبوت نسب هذا الولد إليه وامتنع بدون وجه حق فقد انتهت إلى طلب الحكم لها بطلباتها . ودفع المدعى عليه بعدم اختصاص المحكمة محلياً بنظر الدعوى وطلب فى الموضوع الحكم برفضها . وبتاريخ ١٩٦٣/١/٧ حكمت المحكمة حضورياً (أولاً) برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة محلياً بنظر الدعوى وباختصاصها (وثانياً) وقبل الفصل فى الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المدعية بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها البيئة ، أنها رزقت من المدعى طيه بمولود

اسمه "محمد" بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٦١ حال قيام زوجية صحيحة، وصرحت للمدعى عليه بالنفى بذات الطرق . وبعد سماع شهود الطرفين حادت وبتاريخ ١٩٦٣/٥/٢٠ فحكمت حضوريا برفض الدعوى وألزمت المدعية بالمصروفات وبمبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . واستأنفت المدعية هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة طالبة إلغاءه والحكم لها بطلباتها، وقيد هذا الاستئناف برقم ٤٤ سنة ١٩٦٣ المنصورة . وبتاريخ ١٩٦٤/٣/٢٦ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وقبل الفصل في الموضوع بنسب مكتب الطب الشرعي بالمنصورة لتوقيع الكشف الطبي على الطفل "محمد" المنسوب للاستئناف عليه وإجراء ما يراه لازما من الماحية الطبية والفنية نحو إثبات مدى صحة الادعاء بثبوت نسبه للاستئناف عليه ، على أن يكون له في سبيل ذلك توقيع الكشف الطبي على كل من الطفل والمستأنفة والمستأنف عليه، وإجراء الفحص على ما يرى أخذه من عينات دم كل منهم أو عينات أخرى لازمة، وقد امتنع المستأنف عليه وحده عن تنفيذ هذا الحكم، وبتاريخ ١٩٦٥/١٢/١ عادت المحكمة فحكمت حضوريا برفض الاستئناف موضوعا وألزمت المستأنفة بالمصروفات . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليه ولم يبد دفاعا ، وقدمت النيابة العامة مذكرة وطالبت بقبول الطعن .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة أن دعواها أمام محكمة أول درجة وأمام محكمة الاستئناف، كانت تقوم على أن الولد (محمد) إنما هو ثمرة معاشرة زوجية تمت بينها وبين المطعون عليه وقد أحالت محكمة أول درجة الدعوى إلى التحقيق لإثبات المعاشرة الزوجية الصحيحة التي كان ثمرتها الولد (محمد) المولود في ١٩٦١/٥/٢٠، وأما واقعة رفض بكارتها بالقوة أو بالرضا وكونها في طنطا أو في المنصورة فلم تكن من وقائع الدعوى المطلوب اثباتها ، وقد شهد شاهداها بحصول الهبة الشرعية الصادرة منها في نفسها للمطعون عليه ، بأن المدة بين تاريخ الزواج وبين تاريخ وضع الحمل في ١٩٦١/٥/٢٠ تزيد على ستة أشهر وهي تكفي شرعا لإثبات نسب الولد (محمد) إلى المطعون عليه، ولكن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض الدعوى على التناقض بين أقوال الشاهدين وبين أقوال الطاعنة،

وهو منه خطأ ومخالفة للقانون، لأنه لم ينسب إلى الطاعة — لافي عريضة الدعوى ولا في التحقيقات التي تولتها النيابة العامة — إقرار بأن الولد المطبوع اثبات نسبه ولد من سفاح ولم يولد من نكاح، كما لم ينسب إليها إقرار بأن معاشرتها للمطعون عليه كانت بدون عقد زواج بصيغة الوهب أو غيرها من صيغ النكاح الصحيح، وهو ما ينتفى معه التناقض بين دعواها بالنسب المترتب على الزوجية وبين ما شهد به شاهداها في هذا الخصوص.

وحيث إن هذا النعى في محله، ذلك أنه من الأصول المقررة عند فقهاء الشريعة الإسلامية أن (الولد للفراش) واختلفوا فيما يصير به الزوجة فراشا على ثلاثة أقوال، أحدها أنه نفس العقد وإن لم يجتمع بهابل أوطلقها عقيمة في المجلس، والثاني أنه العقد مع إمكان الوطء، والثالث أنه العقد مع الدخول المحقق لا إمكانه المشكوك فيه، وقد اختار الشارع بالمرموم بقدر رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الرأي الثاني بم نص عليه في المادة ١٥ منه على أنه "لا تسمع عند الإنكار دعوى النسب لولد زوجة ثبت عدم التلاق بينهما وبين زوجها من حين العقد ولا لولد زوج، أتت به بعد سنة من غيبة الزوج عنها، ولا لولد المطلقة والمتوفى عنها زوجها إذا أتت به لأكثر من سنة من وقت الطلاق أو الوفاة" وهذا يدل على أن المطاط فيما يصير به الزوجة فراشا إنما هو العقد، مع مجرد إمكان الوطء بصرف النظر عن تحقق الدخول أو عدم تحققه، كذلك ومن المنفق عليه عند فقهاء الحنفية، أنه يشترط في الشهادة أن تكون موافقة للدعوى فيما تشترط فيه الدعوى، فإن خالفها لا تقبل إلا إذا وفق المدعى بين الدعوى وبين الشهادة عند إمكان التوفيق، إلا أن هذا الشرط وعند الحنفية كذلك لا يجزئ على يده إذا كان تكذيب المدعى لشهوده في شيء زائد عن موضوع الدعوى، وإذا كان ذلك، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعة أسست دعواها بنسب ولدها إلى المطعون عليه على أنه "تقدم لأسرتها طالبا الزواج منها وتمت الموافقة على ذلك في شهر يونيو سنة ١٩٦٠ وبإاء على هذه الخطبة أخذ المدعى عليه يتردد على منزل أسرتها بالمنصور من وقت لآخر متبادلا معها الزيارات وزادت بينهما المودة وذلك طبقا للعادة التي جرت بذلك بعد الخطبة وقد قامت المصانفة وأهلها باحترامه وتقديره دون أية مخاوف أو شك وذلك لماله من منزلة أدبية

واجتماعية بصفته من رجال الأمن حتى استسلمت المدعية وأمرتها إليه ولكن القدر خان آمالها وآمال أسرتها فكانت فريسة له وتحول إلى ذئب ضال خدمها وسلب عفافها في غفلة منها ونتيجة لذلك حملت منه بالولد "محمد" المذكور والذي وضعت في ١٩٦١/٥/٢٠ ، وقد طالبت به مرارا بتعجيل إتمام الزواج خوفا من استكشاف أمرها فتشكر لها ولحملها" كذلك وبالرجوع إلى ذات الحكم يبين أنه أقام قضاءه برفض الدعوى على ما أورده من أنه بتطبيق النصوص الشرعية على الدعوى " يرى في الواقع أنه ليس فيها تناقض ولم يصدر من المستأنفة كلام يفيد التناقض . لأنها بقيت مصحمة على دعواها إلى ما بعد انتهاء التحقيق ثم لما قدمت مذكرتها المؤرخة ١٩٦٣/٤/٦ رددت فيها ما جاء على لسان شاهدها من أنها وهبت نفسها له وهذا لا يعتبر تناقضا لأن هذا الكلام جاء بعد إتمام التحقيق . وأن ما جاء على لسان شاهدها هو الذي يتناقض مع موضوع الدعوى لأنهما شهدا على وقائع لم تذكرها المستأنفة في دعواها . .. وظاهرهما الكذب والتلفيق لأنها تقول أن الواقعة كانت بطنطا ولم تحصل إلا مرة واحدة وهما يقولان أنه عاشرها في منزل الزوجية بالمنصورة" وهذا الذي قرره الحكم يدل على أن الطاهنة أسست دعواها بنصب ولدها "محمد" إلى المطعون عليه على أنه كان ثمرة عقد زواج انعقد بينهما مهيما أو فاسدا ، كما يدل على أنه أقام قضاءه برفض الدعوى على مجرد التناقض بين الشهادة وبين الدعوى في واقعة الدخول ومكانه ، وإذا كان ذلك ، وكانت واقعة الدخول ومكانه ، زائدة عن موضوع الدعوى ، والتناقض فيها لا يضر الشهادة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه .

جلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٧٠

بمناخة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : بطرس زغلول ، وهباس حلى عبد الجواد ، وإبراهيم علام ، ومحمد أسعد محمود .

(٤٨)

الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٥ القضائية :

(أ) نقض . " تقرير الطعن " . وكالة . " الطعن في النقض " . بطلان .
محاماة .

وجوب التقرير بالطعن من محام موكل عن الطاعن لا من الطاعن نفسه ولو كان
محاميا . القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وإلى ما بعد تعديله بالقانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢
يقضى المغايرة بين الطاعن والمحامي المقرر بالطعن . مخالفة ذلك . أثره .
بطلان الطعن .

(ب ، ج) إختصاص . " إختصاص ولائى " . حكم . " الطعن في الحكم " .
استئناف . " الأحكام غير الجائز استئنافها " . نزاع الملكية
للنفعة العامة .

ولاية المحكمة الابتدائية عند نظر الطعون في قرارات لجان المعارضات في نزاع
الملكية ، قاصرة على الظرف في هذه الطعون . وهي ليست هيئة مختصة بتقدير
النموض ابتداء . الحكم فيها هو حكم انتهائى . عدم جواز الطعن في الحكم
تطبيقا لنص المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات السابق بدعوى بطلان الحكم
أو قيامه على إجراءات باطلة .

(د) استئناف . " الأحكام الجائز استئنافها " . حكم . " الطعن
في الحكم " .

جواز استئناف أى حكم صادر في حدود النصاب الاتهائى . مناطه . صدوره على
خلاف حكم سابق لم يحز قوة الأمر المقضى في النزاع .

(هـ) نقض . " ملطة محكمة النقض " . محكمة الموضوع . قوة الأمر المقضى .

بحث تحقق اتحاد الموضوع أو عدم تحققه فى الدعوىين . أمر يستقل به قاض الموضوع .

(و) حكم . " تسبب الحكم " .

كفاية إحدى الدعامات سنداً للحكم . تعبیه فى باقى الدعامات . غیر مستج .

١ — مؤدى نص المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٦ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه يجب أن يكون التقرير بالطعن بالنقض من محام موكل عن الطامن ، لا من الطامن نفسه ، وأن هذا الإجراء جوهرى يترتب على إغفاله بطلان الطعن . ولا يغير من هذا النظر ما طرأ على هذه المادة من تعديل بمقتضى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ والنص فيها على أن يرفع الطعن بتقرير يودع فلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التى أصدرت الحكم ويوقعه محام مقبول أمام محكمة النقض ، ذلك أن هذا التعديل — وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون المشار إليه — إنما أريد به إلغاء ما كانت تشترطه من ضرورة حصول المحامى المقرر بالطعن على توكيل سابق على التقرير ، وما ورد بهذا التعديل من أن تقرير الطامن يوقعه محام مقبول أمام محكمة النقض ، يدل بمفهومه ويقتضى هو الآخر المغايرة بين الطامن والمحامى الحاصل منه التقرير بالطعن ، ولا عبرة بكون الطامن الذى قرر بالطعن محامياً مقبولا أمام محكمة النقض ، ذلك أن تحقيق المغايرة فى الطعن بالنقض يستوجب ألا يتولى الخصوم بأنفسهم التقرير بالطعن ، وإنما يجب عليهم أن ينبؤوا عنهم فى هذا الخصوص من يختارونه من المحامين المقبولين أمام محكمة النقض^(١) .

٢ — مقتضى نص المادة ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزاع

(١) نقض ٣١ مايو ١٩٦٧ بمجموعة المكتب الفنى السنة ١٨ ص ١١٨٠ .

ملکۃ العقارات للنفعة العامة ، أن المشرع رسم إجراءات خاصة للطعن على قرارات لجان المعارضات التي تصدرها في شأن تعويضات نزع الملكية للنفعة العامة وحدد ولاية المحكمة الابتدائية بفعلها مقصورة على النظر في هذه الطعون تأسيسا على أنها ليست هيئة مختصة بتقدير التعويض ابتداء ، وإنما هي هيئة تنظر في طعن في قرار أصدرته إحدى اللجان المشار إليها . وإذ رتب المشرع على ذلك اعتبار الحكم الذي تصدره المحكمة الابتدائية بتقدير التعويض حكما انتائيا ، فإن مؤدى ذلك في نطاق هذا الذي رسمه المشرع وحدد مداه ورتبه عليه ، أن يكون الحكم الذي تصدره المحكمة الابتدائية في الطعن في قرار اللجنة المطروح عليها ، غير قابل للاستئناف .

۳ — نص المادة ۳۹۶ من قانون المرافعات السابق لا يفتح به طريق الطعن بالاستئناف في الأحكام التي تصدرها المحاكم الابتدائية بالتطبيق للمادة ۱۴ من القانون رقم ۵۷۷ لسنة ۱۹۵۴ بشأن نزع ملكية العقارات للنفعة العامة بدعوى أنها أحكام باطلة أو قائمة على إجراءات باطلة ، ذلك أن هذا القانون الأخير يعد تشريعا خاصا انفردت نصوصه بقواعد متماسكة في ذاتها ، وهي بذلك منبئة الصلة عن حكم المادة ۳۹۶ المشار إليها ، ولا سبيل إلى المحاس بها إلا بتشريع خاص ينص على ذلك . ولا يجوز الاستناد إلى ما لحق المادة ۳۹۶ المذكورة من تعديل بالقانون رقم ۱۳۷ لسنة ۱۹۵۶ إذ أن كل ما قصد بهذا التعديل هو النص على جواز الطعن في الأحكام الصادرة بصفة انتائية من المحاكم الابتدائية أسوة بأحكام المحاكم الجزئية الانتائية فيما يتعلق بالاستئناف ، كما لا يجوز الاستناد إلى التعديل الذي لحق بهذه المادة بالقانون رقم ۱۰۰ لسنة ۱۹۶۲ إذ المقصود بهذا التعديل الأخير — على ما أوضحته المذكرة الإيضاحية لهذا القانون — هو دفع اللبس الذي ثار حول معنى عبارة بصفة نهائية التي وردت بنص هذه المادة بعد تعديها بالقانون رقم ۱۳۷ لسنة ۱۹۵۶ ، فرأى المشرع أن يستبدل بها عبارة ” في حدود نصابها الانتائى “ .

۴ — ما قرره المادة ۳۹۷ من قانون المرافعات السابق من جواز استئناف أى حكم صادر في حدود النصاب الانتائى ، مشروط بأن يكون هناك حكم آخر

سبق أن صدر في النزاع ذاته موضوعا ومبها بين الخصوم أنفسهم ولم يحز هذا الحكم قوة الأمر المقضى .

٥ - بحث أمر تحقق اتحاد الموضوع في الدعويين بعد فصل في مسألة موضوعية يستقل بها قاضي الموضوع ولا معقب على حكمه فيها متى كان قد اعتمد على أسباب من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها^(١) .

٦ - من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا أقيم الحكم على دعوات متعددة وكانت إحدى هذه الدعوات كافية وحدها ليستقيم بها ، فإن تعييبه في باقي الدعوات أيا كان وجه الرأي فيها يكون غير مؤثر فيه^(٢) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر المرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن وزارة الحربية نزعت ملكية عدة عقارات مملوكة للطاعنين كائنة بمنطقة ممرى الرمل بالاسكندرية وقدرت المصلحة القائمة بإجراءات نزع الملكية التعويض المستحق عن هذه العقارات بواقع ثمن المتر المربع في القطعة الأولى المملوكة للطاعن الأول مبلغ ٥ ج و ٥٠٠ م ، وفي القطعة الثانية المملوكة للطاعن الثاني مبلغ ثمانية جنيهات ، وفي القطعة الثالثة المملوكة للطاعنين من الثاني إلى السابعة مبلغ ستة جنيهات ، وفي القطعة الرابعة المملوكة للطاعنين من الثامنة

(١) قضا ٣ يناير ١٩٦٢ مجموعة المكتب الفني السنة ١٣ ص ١٣ .

(٢) ٢٨ مايو ١٩٦٨ » » » » ١٩ ص ١٠١٨ .

إلى العاشرة مبلغ سبعة جنيهات ، فاندرض الطاعنون على هذا التقرير وعرضت معارضاتهم على اللجنة الفصل في المعارضات الخاصة بالتعويضات والمنصوص عليها في المادة ١٣ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع الملكية للمنفعة العامة ، وقررت هذه اللجنة في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ قبول هذه المعارضات شكلا ورفضها موضوعا وتأييد التقدير المعارض فيه ، فأقام الطاعنون الدعاوى رقم ١٨٣ ، ١٨٤ ، ٢٢٦ ، ٢٤٤ ، ٢٤٦ ، ٢٤٢ ، ٢٢٥ ، ٢٤٥ ، ١٨٧ سنة ١٩٦٢ أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية ضد وزير الحربية والبحرية ومفاز المصاحبة بالاسكندرية "المطعون ضدهما" طاعنين في قرار لجنة المعارضات وطلبوا رفع التقدير إلى مبلغ ١٤ ج و ٢٢٢ م للتر المربع في القطعتين الأولى والثالثة وإلى مبلغ ١٧ ج و ٧٧٧ م في القطعة الثانية ، وإلى مبلغ ١٦ ج و ٥٠٠ م في القطعة الرابعة . وبتاريخ ٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ قضت المحكمة بنسب مكتب خبراء وزارة العدل ليعهد إلى أحد خبرائه المهندسين بتقدير ثمن العقارات المزوجة ملكيتها وقت صدور قرار نزع الملكية . وقد باشر الخبير المنتدب بأمورته وقدم تقريره . وبتاريخ ٢٤ من مارس سنة ١٩٦٤ وبعد أن ضمت المحكمة هذه الطعون ليصدر فيها حكم واحد للارتباط بينها ، قضت في الطعن ١٨٣ سنة ١٩٦٢ مدنى كلى الاسكندرية بتعديل القرار المطعون فيه واعتبار ثمن المتر من الأرض المزروع ملكيتها بمبلغ سبعة جنيهات ، وفي الطعن ١٨٤ سنة ١٩٦٢ مدنى كلى الاسكندرية بتعديل القرار المطعون فيه واعتبار ثمن المتر المربع من الأرض المزروع ملكيتها بمبلغ ١١ جنيها ، وفي الطعن ٢٢٦ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ سنة ١٩٦٢ مدنى كلى الاسكندرية بتعديل القرار المطعون فيه واعتبار ثمن المتر المربع من الأرض المزروع ملكيتها بمبلغ ٧ ج و ٧٥٠ م ، وفي الطعن ١٨٧ سنة ١٩٦٢ كلى الاسكندرية برفضه وتأييد اقرار المطعون فيه . استأنف الطاعنون هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ٣٦٤ سنة ٢٠ ق تأسيسا على أن الحكم المستأنف وقع باطلا لحلوله من التسبيب وعلى أنه جاء مخالفا للحكم آحر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم في القضية رقم ٥١٩ سنة ١٩٥٧ مدنى كلى الاسكندرية ولم يحز قوة الشيء المقضى . دفع المطعون ضدهما بعدم جواز الاستئناف لرفعه عن حكم انتهى بنص المادة ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ ، وعكة الاستئناف حكمت في ٦ من نوفمبر

سنة ١٩٦٥ بعدم جواز الاستئناف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأيها برفض الطعن ، وباجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة العامة بهذا الرأي .

وحيث إن الطعن رفع بتقرير من الأستاذ شهدى عبده "الطاعن الأول" من نفسه وبصفته وكيلًا عن باقي الطاعنين ، وذكر في صدر التقرير أن المقرر بالطعن محام مقبول أمام محكمة النقض . ولما كانت المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ ، قد نصت على أن ، "يحصل الطعن بتقرير يكتب في قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم ويوقعه المحامي المقبول أمامها الموكل عن الطالب ويشمل التقرير .. فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه حكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه" فإن المشرع قد دل بهذا النص — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أنه يجب أن يكون التقرير بالطعن بالنقض من محام موكل عن الطاعن لا من الطاعن نفسه ، وعلى أن هذا الإجراء جوهرى يترتب على اغفاله بطلان الطعن . ولا يغير من هذا النظر ما طرأ على هذه المادة من تعديل بمقتضى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ والنص فيها على أن يرفع الطعن بتقرير يودع قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم ويوقعه محام مقبول أمام محكمة النقض ، ذلك أن هذا التعديل — وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون المشار إليه — "إنما أريد به إلغاء ما كانت تشترطه من ضرورة حصول المحامي المقرر بالطعن على توكيل سابق على التقرير" وعلته "أن المحامي قد يضطر في كثير من الأحيان إلى المبادرة بالتقرير بالطعن قبل إتمام إجراءات التوكيل على أن ذلك بطبيعة الحال لا يعنى المحامي من إبراز التوكيل فيما بعد " ولم يجاوز المشرع هذا النطاق ، ولأن ما ورد بهذا التعديل من أن تقرير الطعن "يوقعه محام مقبول أمام محكمة النقض" يدل بمفهومه ويقتضى هو الآخر المغايرة بين الطاعن والمحامي الحاصل منه التقرير بالطعن . لما كان ذلك وكان التقرير بالطعن بالنقض لم يحصل من محام موكل عن الطاعن الأول ، فإن مقتضى ذلك هو بطلان الطعن بالنسبة له . ولا عبرة بكون الطاعن الأول الذى قرر بالطعن محاميا مقبولا أمام محكمة النقض ذلك أن تحقيق المغايرة

فی الطعن بالنقض یتوجب الا یتولی الخصوم بأنفسهم التقرير بالطعن ، وإنما یجب علیهم أن ینیبوا عنهم فی هذا الخصوص من یختارونه من المأمین المقبولین أمام محكمة النقض ، وإن جاز — علی ما سلف بیانہ — أن یبادر المحامی باتخاذ إجراءات التقرير بالطعن بالنقض قبل إتمام إجراءات التوکیل . وإذا کان الموضوع قابلاً للتجزئة فإن بطلان الطعن بالنقض بالنسبة للطاعن الأول لا یتعداه إلى باقی الطاعنین .

وحيث إن الطعن بالنسبة لمن عدا الطاعن الأول قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم علی سبب واحد ینعی به الطاعنون علی الحكم المطعون فيه مخالفه القانون والخطأ فی تطبيقه من ثلاثة أوجه ، یحصل أولاً فی أن الحكم قضی بعدم جواز الاستئناف ، استناداً إلى أن الحكم المستأنف إنتهائی بنص القانون فلا یطبق بصدده نص المادة ۳۹۶ من قانون المرافعات السابق لأن تطبيق هذا النص قاصر علی الأحكام الصادرة من المحاکم الجزئية أو المحاکم الابتدائية فی حدود نصابها الانتهائی بسبب وقوع بطلان فی الحكم أو بطلان فی الإجراءات أثر فی الحكم دون الأحكام التي ینص المشرع صراحة علی إنتهائيتها فی جميع الأحوال مهما تكن قيمة الدعوى ، هذا فی حين أن حکمة التشريع من فتح طریق الطعن فی الأحكام الباطلة أو المبنية علی إجراءات باطلة قائمة فی الحالین سواء أ كانت الأحكام صادرة فی حدود النصاب الانتهائی أم کان قد نص فی تشريع خاص علی إنتهائيتها ، وذلك بغیر تفرقة بينهما لما تؤدي إليه هذه التفرقة من نتيجة غیر مستنفاة بتحقیق غرض المشرع فی معالجة البطلان فی الحالة الأولى دون الثانية ، وهو ما لم یقصدہ . وأضاف الطاعنون أن المشرع قد عدل نص المادة ۳۹۶ المشار إليه بالقانونین رقمی ۱۳۷ لسنة ۱۹۵۶ ، ۱۰۰ لسنة ۱۹۶۲ بما مؤداه أنه من الجائز استئناف الأحكام الانتهائية ، سواء أ كانت صادرة فی حدود النصاب الانتهائی للحکمة ، أو بالنص فی تشريع خاص علی إنتهائيتها ، ولو تجاوزت حدود نصابها الابتدائی . غیر أن الحكم المطعون فيه قضی علی خلاف هذا النظر مما یجیه بالخطأ فی تطبيق القانون . ویحصل الوجه الثانی فی أن الحكم المطعون فیہ اعتبر إيداع الكفالة المنصوص علیها

في المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات إجراء جوهرى يترتب على إغفاله بطلان الاستئناف ، دون أن يبين ما إذا كان قد لحق الخصم من جراء ذلك ضرر أم لا ودون أن يأمر بتصحيح هذا الإجراء إعمالا لنص المادة ٢٥ من قانون المرافعات وذلك بتكليف الطاعنين بإيداع الكفالة ، كما أن الحكم وقد اعتبر هذه الكفالة في حكم الرسوم ، فإنه كان يجب ترتيبا على ذلك استبعاد القضية من رول الجلسة ، ونقا لأحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية ، غير أن الحكم قضى رغم ذلك بعدم جواز الاستئناف مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعى في وجهه الأول مردود، ذلك أنه لما كانت المادة ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزاع ملكية العقارات المدفوعة الدالة قد نصت على أن " لكل من المصلحة القائمة بإجراءات نزاع الملكية ولأصحاب الشأن الحق في الطعن في قرار لجنة المعارضات أمام المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقارات خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إعلانهم بالقرار المذكور وتنظر المحكمة في الطعن على وجه الاستعجال ويكون حكمها نهائيا " وكان يبين من هذا النص أن المشرع رسم إجراءات خاصة للطعن في قرارات لجان المعارضات التي تصدرها في شأن تعويضات نزاع الملكية المدفوعة للمدة من حيث الاختصاص ، إذ جعل المحكمة الابتدائية تختص بنظر الطعون التي تقدم إليها سواء من المصلحة القائمة بإجراءات نزاع الملكية أو من أصحاب الشأن في قرارات تلك اللجان وحدد المشرع ولاية المحكمة الابتدائية في هذا الخصوص ، فجعلها مقصورة على النظر في هذه الطعون تأسيسا على أنها ليست هيئة مختصة بتقدير التعويض ابتداء ، ولأنها هي هيئة تنظر في طعن في قرار أصدرته إحدى اللجان المشار إليها ، ورتب المشرع على ذلك اعتبار الحكم الذي تصدره المحكمة الابتدائية بتقدير التعويض حكما نهائيا ، فإن مؤدى ذلك في نطاق هذا الذي رسمه المشرع وحدد مداه ورتبه عليه ، أن يكون الحكم الذي تصدره المحكمة الابتدائية في الطعن في قرار اللجنة المطروح عليها غير قابل للاستئناف . ولا عمل للإمتداد في هذا الخصوص إلى نص المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات السابق لفتح طريق الطعن بالاستئناف في الأحكام التي تصدرها المحاكم الابتدائية

بالنظر إلى المادة ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية المقاربات
للنفقة العامة بدعوى أنها أحكام باطلة أو قائمة على إجراءات باطلة، ذلك أن هذا
القانون الأخير يعد تشريعا خاصا انفردت نصوصه - وعلى ما سلف البيان -
بقواعد متماسكة في ذاتها وهي بذلك منتهية الصلة عن حكم المادة ٣٩٦ المشار إليها،
ولا سبيل إلى المساس بها إلا بتشريع خاص ينص على ذلك . ولا يجوز الاستناد
إلى ما لحق المادة ٣٩٦ المذكورة من تعديل بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٦
إذ أن كل ما قصد بهذا التعديل هو النص على جواز الطعن في الأحكام الصادرة
بصفة إتهائية من المحاكم الابتدائية أصوة بأحكام المحاكم الجزئية الإتهائية،
فما يتعلق بالاستئناف، كما لا يجوز الاستناد إلى التعديل الذي لحق بهذه المادة
بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢، إذ المقصود بهذا التعديل الأخير - على ما أوضحته
المذكرة الإيضاحية لهذا القانون - هو دفع اللبس الذي نازح حول معنى عبارة "بصفة
نهائية" التي وردت بنص هذه المادة بعد تعديلها بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٦
للسابق الإشارة إليه، فرأى المشرع أن يستبدلها عبارة "في حدود نصابها الإتهائي"
حتى يوضح أن المقصود بالنص هو استئناف الأحكام الصادرة في حدود النصاب
الإتهائي للمحكمة . لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا للفظ
وقضى بعدم جواز الاستئناف المرفوع عن الحكم الصادر من محكمة الاسكندرية
الابتدائية في الطعن الذي رفع إليها بشأن التعويض الذي قدرته لجنة
المعارضات، فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون بالوجه الأول يكون
على غير أساس . وللمعى في وجهه الثاني مردود أيضا، ذلك أنه لما كان
ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من أن المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات
لا تنطبق أصلا على وائعة الدعوى هو قول يتفق مع التطبيق الصحيح للقانون
ويكفي بذاته لحمل قضائه فلا، لا يجدى الطاعنين المعنى بهذا الوجه على ما قرره
الحكم، من أن دفع الكفالة المنصوص عليها بالمادة ٣٩٦ من قانون المرافعات
السابق يعتبر إجراء جوهريا يترتب على إغفاله البطلان أو أنها تعتبر في حكم
الرسوم بما كان يستوجب استبعاد القضية من رول الجلسة لا الحكم بعدم جواز
الاستئناف، ذلك أنه أيا كان وجه الرأي فيما يثيره الطاعنون في هذا الخصوص
فإنه وارد على ما استطرده إليه الحكم تزيده بعد أن انتهى جميعا تأسيسا على دعائه
الأخرى على ما سلف البيان في الرد على الوجه الأول .

وحيث إن حاصل الوجه الثالث ، أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بعدم جواز الاستئناف المؤسس على نص المادة ٣٩٧ من قانون المرافعات على أن الطاعنين لم يقدموا الدليل على أن الحكم الصادر في القضية رقم ٥١٩ لسنة ١٩٥٧ كلى الإسكندرية لم يصبح بعد انتهائيا — كما أن الحكم أقام قضاؤه على اختلاف الخصوم والموضوع في الدعويين ، هذا في حين أنه كان يتعين على المحكمة أن تكلف المطعون ضدهما بإقامة الدليل على أن الحكم السابق لم يصبح بعد نهائيا ، وفي حين أن شرط وحدة الخصوم في الدعويين كان متوافرا باتحاد الخصمين الحقيقيين فيهما وهما الطاعن الثانى ووزارة الحربية — وأنه وإن كان موضوع الحكم الصادر في الدعوى رقم ٥١٩ سنة ١٩٥٧ مدنى كلى الإسكندرية هو طلب التمييز عن الحرمان من الانتفاع بالأرض المتزوع ملكيتها ، وموضوع النزاع الحالى هو طلب التمييز عن نزع ملكية الأرض ذاتها ، إلا أن الأساس المشترك في الدعويين واحد بما يتوافر به شرط وحدة الموضوع ، ويقول الطاعنون أنه متى كان الحكم المستأنف قد جاء مخالفا للحكم السابق الذى صدر بين الخصوم أنفسهم عن ذات النزاع ولم يكن الحكم السابق قد حاز قوة الأمر المقضى عند رفع الاستئناف ، فلإن هذا الحكم الأخير يكون مما يجوز استئنافه ولو كان نهائيا بنص القانون وذلك إعمالا لنص المادة ٣٩٧ من قانون المرافعات السابق .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان ما قرره المادة ٣٩٧ من قانون المرافعات السابق من جواز استئناف أى حكم صادر فى حدود النصاب الانتهاى مشروطا بأن يكون هناك حكم آخر سبق أن صدر فى النزاع ذاته موضوعا وسببا بين الخصوم أنفسهم وألا يجوز هذا الحكم قوة الأمر المقضى ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاؤه فى خصوص ما يثيره الطاعنون بهذا الوجه على عدة دعائم منها أن الموضوع فى الدعويين مختلف واستند الحكم فى ذلك إلى قوله "إن موضوع الدعوى رقم ٥١٩ لسنة ١٩٥٧ كان عن تقدير التمييز عن عدم انتفاع المستأنف الثانى (الطاعن الثانى) بأرضه فى المدة المطالب بها فى تلك الدعوى والى اتخاذ الحكم من تقدير ثمنها فى سنة ١٩٥٨ بحرفة أحد الخبراء عنصر من عناصر تقدير هذا التمييز ، ولم يكن هو العنصر الوحيد لذلك التقدير

بينما أن موضوع الدعوى الحالية هو تقدير ثمن هذه الأرض في تاريخ نزع الملكية في سنة ١٩٦١ وهو وقت بغير الوقت الذي تم فيه تقدير ثمنها في سنة ١٩٥٨ انطور الظروف الاقتصادية من آن لآن ، ومن ثم فلا وحدة بين الموضوعين مما لا يجوز معه القول باتحاد الموضوع بينهما "وكان بحث أمر تحقق اتحاد الموضوع أو عدم تحققه في الدعويين بعد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - فصلا في مسألة موضوعية يستقل بها قاضي الموضوع ولا معقب على حكمه فيها متى كان قد اعتمد على أسباب من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، وكانت الأسباب التي استند إليها الحكم المطعون فيه - على النحو السالف بيانه - تؤدي إلى القول بعدم اتحاد الموضوع في الدعويين ، فإن استئناف الحكم الثاني يكون غير جائز استنادا إلى المادة ٣٩٧ من قانون المرافعات السابق ، وذلك لتخلف أحد شروطها السابق بيانها . لما كان ما تقدم وكان من المقرر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا أقيم الحكم على دعامات متعددة وكانت إحدى هذه الدعامات كائنة وحادها ليستقيم بها ، فإن تعييبه في باقي الدعامات ، أيا كان وجه الرأي فيها ، يكون غير مؤثر فيه ، ومن ثم فإن النعي بهذا الوجه يكون غير صديد .

جلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : بطرس زقلول ، وأحمد حسن هيكل ، وعباس حليبي السيد الجواد ،
وابراهيم ملام .

(٤٩)

الطعن رقم ٥٣٥ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) إثبات . " القرائن " . صورية . وصية .

مجرد تسليم المستند — المطعون عليه بأنه وصية — للاستفيد منه لا يدل بمجرد
على تنجيز التصرف .

(ب) حكم . " هيوب التدليل . قصور " .

مرض الحكم للمستندات في الدوى ، دون منافسة دلالاتها . قصور .

(ج) حكم . " هيوب التدليل . فساد الاستدلال " صورية .

اعتبار الحكم أن التصرف منجزا امتدادا إلى ماورد بنصه في هذا الغرض .
فساد في الاستدلال .

١ — تسليم المستند الذي يتضمن التصرف المطعون عليه بأنه ينطوي على وصية
للاستفيد منه ، ليس من شأنه أن يدل بمجرد على تنجيز التصرف .

٢ — يتعين على المحكمة أن تبحث مجموع المستندات المتعاقبة بالتزاع والصادرة
من ذوى الشأن . ولا يشفع في ذلك إحالة الحكم المطعون فيه إلى أسباب الحكم

الابتدائي في شأن هذه المستندات مادام أن ذلك الحكم قد وقف عند حد عرضه لهذه المستندات دون مناقشة دلالتها .

٣ — إذ إقام الحكم قضاءه بأن الإقرار — المطعون عليه بأنه ينطوي على وصية — يتضمن تصرفاً منجزاً على مجرد القول بأن نصوصه صريحة في هذا الخصوص ، مع أن هذا الإقرار هو بذاته محل الطعن بأنه يخفى وصية ، الأمر الذي يكون معه ما جاء بذلك الحكم في هذا الخصوص مصدرة على المطلوب والحكم على الدليل قبل تحقيقه . ويكون الحكم المطعون فيه قد شابه القصور في التمهيد والفساد في الاستدلال (١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون ضدها بصفتها وصية على ابنتها هبة الله محمد زكي الجزيري استصدرت من رئيس محكمة الإسكندرية الابتدائية ضد نفسها وضد الطاعنين باعتبارهم ورثة المرحوم محمد زكي الجزيري أمراً بأن يؤدوا لها من تركة مورثهم مبلغ ٤٠٠٠٠ ج قيمة سند مؤرخ ٧ يناير ١٩٥٧ أقر فيه ذلك المورث بمديونته في هذا المبلغ لإبنتها المذكورة التي أنجبها منه . تظلم للطاعنون من هذا الأمر بالدعوى رقم ٨٣٨ سنة ١٩٦٣ مدنى كلى الإسكندرية طالبين إلغاءه ، فأجبت على أن المورث قصد باقراره في السند المشار اليه الإيصاء لإبنته بالمبلغ الوارد به فلا ينفذ إلا في ثلث التركة ، وبتاريخ ١٠ من ابريل سنة ١٩٦٤ قضت محكمة أول درجة برفض التظلم وتأييد أمر الأداء . استأنف الطاعنون هذا الحكم لدى

(١) راجع قاض ٢٤ نوفمبر ١٩٦٦ بمجموعة المكاتب لفتى السنة ١٧ ص ١٧٣٠ .

محكمة استئناف الإسكندرية بالإستئناف رقم ٢٠/٣١٩ ق ، وبتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٦٥ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعنون أن مورثهم لم يقصد باقراره السابق الذكر تصرفا منجزا بل قصد به الوصية ، وبعد سماع شهود الطاعنين قضت المحكمة وبتاريخ ٢١ يونية ١٩٦٥ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وفي الجلسة المحددة لنظر الطعن تمسكت النيابة بهذا الرأي .

وحيث إن مما ينهض الطاعنون على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقولون أنهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بأن نية مورثهم المرحوم محمد زكي الجزيري اتجهت عند تحرير اقرار المديونية موضوع النزاع لإبنته هبة الله إلى الإيعاء لها بالمبلغ الوارد به تأسيسا على أن المورث المذكور كان قد اضطر إلى الزواج من السيدة فهيمة ابراهيم يوسف — الطاعنة الرابعة — بعد أن رزق منها بابنة تدعى ميرفت ، وأنه من أجل ذلك بيت النية على التنكر لهذا الزواج بأن وقع على وثيقته بيده اليسرى وبتوقيع اختصر فيه لقبه ، وادعى فملا بتروير تلك الوثيقة ، مما كان محلا لتحقيق أجرته النيابة العامة ، وأنه وإن اعترف بالزواج من السيدة المذكورة وبنوة الطفلة منه ، إلا أنه عمد بعد ذلك إلى تطبيق الطاعنة الرابعة وإلى التهديد بحرمان ابنته المذكورة من تركته بعد وفاته ، وتنفيذا لوعيده أصدر عقدا لزواجه الأولى — المطعون عليها — وإبنته منها هبة الله ضمنه ببيعها لها ٢٢ ف و ١٢ ط بجهة المئزر بحق النصف لكل منهما ، مقابل ثمن قدره ٦٢٥ ج أقر في العقد وعلى خلاف الحقيقة بأنه قبضه منهما وأنبع ذلك بأن أقر بمديونته المذكورة بمبلغ ٤٠٠٠٠ ج وهو موضوع النزاع في الدعوى الحالية ، واستدل الطاعنون من هذه الوقائع ومن المستندات المقدمة منهم لتأييدها ومن القرائن المستمدة من عدم المطالبة بالمبلغ موضوع الإقرار حال حياة المورث رغم استحقاقه وقت الطلب ومن أنه لم يكن لإبنته هبة الله مال تستطيع أن تفرضه لوالدها — استدلووا بذلك على أن المورث لم يكن يقصد إخراج هذا المبلغ من ملكه إلى ابنته حال حياته ، وأن إقراره بالمديونية يعد منه تصرفا مضافا إلى ما بعد الموت ، وأنه لم يتصرف في الأعيان ولم يقر بالمديونية

إلا لجرد الرغبة في ترضية زوجته المطعون عليها وابنته منها هبة الله عما نشأ من زواجه بالطاعة الرابعة توصلا إلى هدوء العيش معهما بعد أن ساءت صحته ، وأنه لا يعقل أن يكون قد قصد تنجيز التصرفين السابق ذكرهما حال أن من شأنهما أن يخرجاه من جميع ماله الذي قدر عند وفاته بمبلغ ٤٥٧٤٠ ج وهو مصدر كسبه الوحيد مما يترتب عليه أن يصبح حالة المطعون ضدها وابنتها . فإذ أن الحكم المطعون فيه لم يشر إلى هذا الدفاع الذي صافه الطاعنون ولم يرد على القرائن المستمدة منه والمستندات المؤيدة له ، وأقام قضاءه باعتبار التصرف منجزا تأسيسا على أن سند المديونية كان محفوظا لدى المطعون عليها بنحزاتها في بنك مصر وهو قول لا يؤدي في ظل الوقائع التي تناولها دفاعهم المشار إليه ، إلى ما انتهى إليه الحكم مما يعيبه بالقصور في السبب والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النمي صحيح ، ذلك أن النابت من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن الطاعنين تمسكوا أمام محكمة الموضوع بأن الإقرار الصادر من مورثهم بمديونته لابنته هبة الله بالمبلغ موضوع النزاع في الدعوى الحالية ينطوي على تصرف غير منجز قصد به المورث إضافته إلى ما بعد الموت ، واستدأوا على ذلك بأن مورثهم ومورث المطعون عليها وابنتها منه هبة الله كان قد اضطروا إلى أن يعقد زواجه على الطاعة الرابعة بعد أن رزق منها بابنته ميرفت ، وأنه لعدم رضته في هذا الزواج قد أضمر التنكر له فوقع على وثيقته بيده اليسرى وباسم محمد زكي صالح . مستبعدا لقبه منه وتذرع بذلك للادعاء بتزوير توقيعه على تلك الوثيقة وإنكار نسب ابنته ميرفت منه ، ولكنه وإن اضطر بعد التحقيق الذي أجرته النيابة في هذا الادعاء إلى أن يعترف بتوقيعه على وثيقة الزواج وينسب ابنته ميرفت ، إلا أنه عمد إلى تطبيق زوجته فهيمة - الطاعة الرابعة - وهدد بحرمان ابنته ميرفت من تركته بعد وفاته ، وقام فعلا بتنفيذ ما توعد به بأن أصدر لزوجه الأولى السيدة وجدان عبد العزيز سيف النصر المطعون عليها وابنته منها هبة الله عقدا بأحدهما بموجبه ٢٢ ف و ١٢ ط بجملة المنتزه بحق النصف لكل منهما مقابل مبلغ ٥٦٢٥ ج وأتبع ذلك بأن أصدر إقرارا بمديونته في مبلغ ٤٠٠٠٠ ج لابنته هبة الله . وقدم الطاعنون للتدليل على هذا الدفاع الذي تمسكوا به صورة من صحيفة الدعوى رقم ١٥٨٨ سنة ١٩٥٨ مدنى كلى الإسكندرية التي رفعتها

المطعون عليها عن نفعها وبصفتها وصية على ابنتها هبة الله بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٥ فبراير سنة ١٩٥٧ الصادر إليهما من مورثهما ببيع ٢٢ ف و ١٢ ط موضحة الحدود والمعامل بتلك الصحيفة ، وصورة من الحكم الصادر في تلك الدعوى بصحة ونفاذ ذلك العقد ، وأخرى من الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٢٧ ، ٤٥ سنة ١٧ ق الاسكندرية المرفوعة من ذلك الحكم بتأييده ، والنموذج الخاص بتقدير صافي تركة المرحوم محمد زكي الجزيري مورث الطرفين ، يبلغ ٤٥٧٤٠ جنيه وصفد صالح مصدق عليه في القضية رقم ٥٧/١١٨ أحوال شخصية العطارين باتفاق المورث مع الطاعنة الرابعة على حسم النزاع بينهما الادعاء بتزوير وثيقة الزواج التي كانت الطاعنة الرابعة قد قدمتها في تلك الدعوى ، وذلك بتطبيقها على الإبراء مع تقدير نفقة الطفلة ميرفت ، وصورة معلنة من مذكرة شواهد التزوير وتضمنت إنكار المورث نسب هذه الابنة منه . واستند الطاعنون إلى هذا الدفاع وإلى المستندات المقدمة منهم لتأييده على النحو السالف بيانه ، وإلى القرائن المستمدة من عدم توجيه المطالبة إلى المورث حال حياته بالمبلغ موضوع الإقرار بالمديونية المشار إليه وهو المستحق السداد وقت الطلب ومن أنه لم يكن لابنته هبة الله مال تستطيع أن تقرضه لوالدها وأن من شأن التصرفين المشار إليهما ببيع المورث لأطبائه إلى زوجته الأولى وابنه منها وإقراضه من هذه الأخيرة للمبلغ موضوع الإقرار السالف الذكر — من شأن هذين التصرفين أن يجرداه من أمواله وهي مصدر كسبه الذي يصبح بغيره عالة على المطعون عليها وعلى ابنته منها — استندوا إلى ذلك لاقول بأن المورث قصد بهذين التصرفين مجرد إرضاء زوجته المطعون عليها وابنته منها هبة الله حتى يضمن هدوء العيش معهما في شيخوخته بعد أن أغضبهما زواجه من الطاعنة الرابعة وإنجابها منها للطفلة ميرفت وذلك بإيثارهما بجميع أموال تركته بعد وفاته وحرمان ابنته المذكورة دون أن يقصد نقل ملكية هذه الأموال إليهما حال حياته . ولم كان الحكم المطعون فيه قد استند في تبرير ما انتهى إليه من أن إقرار المديونية موضوع النزاع هو تصرف منجز بقوله "إن أقوال الشاهد الثاني الأستاذ صالح الجزيري من أن هذا السند كان في حوزة المستأنف عليها (المطعون ضدها) وقت الوفاة وكانت تحتفظ به في خزائنها الخاصة ببنك مصر وتقدمها به في محضر حصر التركة لما يقطع بأن المورث وقت تحرير هذا السند

انصرفت نيته إلى جعله منجزا وحالا بدلالة تسليمه في الحال إلى المستأنف عليها“
 وكان تسليم المستند الذي يتضمن التصرف المطعون عليه بأنه ينطوى على وصية
 للمستفيد منه ليس من شأن هذا التسليم أن يدل بمجرد — وعلى ما جرى به قضاء
 هذه المحكمة — على تمييز التصرف وإنما يتعين بحث مجموع المستندات المتعلقة بالتزاع
 والصادرة من ذوى الشأن ، وإذ التفت الحكم من بحث المستندات المقدمة
 من الطاعنين والسالف بيانها لتأييد دفاعهم وحجب نفسه بذلك عن فهم دلالتها
 بما أدى إلى عدم مواجهة ما تمسك به الطاعنون من القرائن التي ماقوها للتدليل
 على أن التصرف الذي تضمنته الإقرار بمدة ونهته موضوع التزاع لم يكن منجزا ،
 وهو دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، وكان لا يشفع للحكم
 المطعون فيه أن أحال إلى أسباب الحكم الابتدائي في شأن المستندات المشار إليها
 ما دام أن ذلك الحكم قد وقف عند حد عرضه لهذه المستندات دون مناقشة
 دلالتها في تمييز التصرف أو عدم تمييزه ، واعتمد ذلك الحكم فيما انتهى إليه
 من أن الإقرار المذكور يتضمن تصرفا منجزا على مجرد القول بأن نصوصه صريحة
 في هذا الخصوص ، مع أن هذا الإقرار هو بذاته محل الطعن بأنه يخفى وصية ، الأمر
 الذي يكون معه ما جاء بذلك الحكم في هذا الخصوص مصادرة على المطلوب
 والحكم على الدليل قبل تحقيقه . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون
 قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه لهذا
 السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : بطرس زفلول ، وأحمد حسن هيكل ، وهباس حلى عبد الجواد ،
وابراهيم علام .

(٥٠)

للطن رقم ٥٨٥ لسنة ٣٥ ق القضائية :

(١) نقض . ” تقرير الطعن “ . بطلان .

صورة تقرير الطعن المعلقة للطن عليه . خلوها من بيان تاريخ التقرير واليوم
والساعة أو اسم الموظف الذي تلقاه . لا بطلان .

(ب) دعوى . ” سقوط الخصومة “ . حكم . ” وقف الدعوى “ .

سقوط الخصومة أو انقضاءها بمضى المدة . لا أثر له على الأحكام
القطعية الصادرة فيها . الحكم بوقف الدعوى حين الفصل في مسألة أخرى .
حكم نطى .

١ — إذ كان إعلان تقرير الطعن بالنقض قد تم في ميعاده على النحو المبين
بالمادة ٤٣١ من قانون المرافعات السابق قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١
لسنة ١٩٥٥ ، واشتملت ورقته على جميع البيانات الواجب استيفائها طبقاً
للأداة العاشرة من قانون المرافعات السابق والذي حصل في ظله الطعن ، فإنه
يكون صحيحاً ، ولا يبطله خلو الصورة المسلمة للنقض من بيان تاريخ التقرير
بالطن بقلم الكتاب واليوم والساعة اللذين حصل فيهما أو اسم الموظف الذي
تلقاه ، إذ أن هذه البيانات ليست من البيانات الجوهرية التي يوجب القانون
اشتغال ورقة الإعلان أو صورتها عليها ^(١) .

(١) قض ٢١ يناير ١٩٦٩ مجموعة المكاتب لفتى لسنة ٢٠ ص ١٣٥ .

٢ — مفاد نص المادة ٣٠٤ من قانون المرافعات السابق مرتبطاً بنص المادة ٣٠٧ المتعلق بانقضاء الخصومة بمضي المدة ، أنه إذا صدر حكم قطعي في الدعوى ، فإن هذا الحكم لا يسقط بسقوط الخصومة أو انقضائها بمضي المدة ولو كان صادراً في مسألة متعلقة بسير الخصومة ، كما أن الإجراءات السابقة عليه تظل قائمة وبنمى عن السقوط أو الانقضاء بمضي المدة ، ومن ذلك صحف الدعاوى والاستئناف . ولما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تعليق أمر الفصل في الدعوى حتى يفصل في مسألة أخرى ترى المحكمة ضرورة الفصل فيها ، والحكم بوقف الدعوى لهذا السبب يجعل حكم الوقف حكماً قطعياً فيما تضمنه (٢) ، فإن مؤدى ذلك ألا يترتب على انقضاء الخصومة بمضي المدة سقوط مثل هذا الحكم ، بل يبقى قائماً هو والإجراءات السابقة عليه ومنها صحيفة الدعوى أو صحيفة الاستئناف .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون عليه الأول كان قد أقام الدعوى رقم ١٠١٥ سنة ١٩٤٦ مدنى كلى المنصورة ضد المطعون عليه الثانى بطاب الحكم بصحة عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٩٤٦/٥/٢٨ والصادر له من هذا الأخير عن مساحة قدرها فدان شيوما في ثلاثة أفدنة مبينة الحدود والمعالم بالعقد . تدخل الطاعن في هذه الدعوى وطاب رفضها استناداً إلى أن القدر المبيع مملوك له ووارد في تكليفه ، وقبلت المحكمة تدخله وحكمت في ١٩٤٧/١/٢١ بصحة عقد البيع المشار إليه وضمنت أسباب حكمها أن الطاعن لم يقدم ما يدل على صحة ادعائه . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة وقيد الاستئناف برقم ٣٠٢ سنة ١٩٥٠/١٢/٧ بتأييد الحكم الابتدائى ثم أقام المطعون

(١) نقض ٢١ مارس ١٩٦٢ بجمرة المكتب الفنى السنة ١٤ ص ٢٢٧ .

عليه الأول ضد الطاعن الدعوى رقم ٥٣٨ سنة ١٩٥٦ مدنى كلى المنصورة ،
 وطلب الحكم بالزامه بأن يدفع له مبلغ ٤١٥,٥ ج قيمة ريع الفدان محل النزاع
 منذ تاريخ الشراء فى ٢٨ / ٥ / ١٩٤٦ حتى آخر أكتوبر سنة ١٩٥٥ تأسيسا على
 أن الطاعن ظل واضعا اليد على ذلك القدر رغم صدور الحكم بصحة العقد .
 دفع الطاعن هذه الدعوى بأنه تملك العين المطالب ببيعها بالتقادم الطويل ،
 وبتاريخ ١٤ / ٣ / ١٩٥٧ قضت المحكمة بالزام الطاعن بأن يؤدي للمطعون عليه الأول
 الريع وقدره ٢٢٠,٥ ج ، استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة
 وفيد استئنافه برقم ٢٦٠ سنة ٩ ق كما استأنفه المطعون عليه الأول بالاستئناف
 رقم ١٨١ سنة ٩ ق طالبا زيادة الريع المقضى به ، وأقام الطاعن من
 جانبه أثناء ذلك ، الدعوى رقم ٤٢٦ سنة ١٩٥٨ مدنى كلى المنصورة على المطعون
 عليهما وطلب الحكم بتثبيت ملكيته إلى الفدان محل النزاع استنادا إلى تملكه له
 بالتقادم الطويل مدة خمس عشرة سنة سابقة على عقد البيع الصادر من المطعون
 عليه الثانى للمطعون عليه الأول ، وبتاريخ ٢٢ أبريل سنة ١٩٥٩ قضت محكمة
 استئناف المنصورة فى الاستئناف رقم ١٨١ ، ٢٦٠ سنة ٩ ق المرفوعين
 من الطاعن والمطعون عليه الأول عن الحكم الصادر فى دعوى الريع رقم ٥٣٨
 سنة ١٩٥٦ مدنى كلى المنصورة بعد ضمهما بقبولهما شكلا وفى الموضوع بوقفهما
 حتى يفصل بحكم نهائى فى الدعوى رقم ٤٢٦ سنة ١٩٥٨ مدنى كلى المنصورة التى
 سبق أن أقامها الطاعن بملكيته للمقار محل النزاع ، وبتاريخ ١ / ٤ / ١٩٦٤
 قضت محكمة المنصورة الابتدائية فى الدعوى رقم ٤٢٦ سنة ١٩٥٨
 بتثبيت ملكية الطاعن إلى فدان من الأرض الزراعية شبيوعا
 فى ٢ ف و ٢١ ط و ٢٢ س والذى تضمنه عقد البيع الابتدائى الصادر
 من المطعون عليه الثانى إلى المطعون عليه الأول فى ٢٨ / ٥ / ١٩٤٦ ، استأنف
 المطعون عليه الأول هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة وفيد الاستئناف
 رقم ١٨٢ سنة ١٦ ق . وبتاريخ ٨ / ١١ / ١٩٦٥ قضت المحكمة بإلغاء الحكم
 المستأنف وبعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى الدعوى رقم ٥٣٨
 سنة ١٩٥٦ مدنى كلى المنصورة . وفى ٢٠ / ١٢ / ١٩٦٥ قرر الطاعن بالظن
 فى هذا الحكم بطريق النقض ودفع المطعون عليه الأول ببطلان إعلان تقرير
 الظن إذ خلت الصورة المعلنة له من تاريخ التقرير بالظن بالنقض كما خلت

من اليوم والساعة اللذين حصل فيهما التقرير واسم الموظف الذي تلقاه. وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الدفع وتفضيل الحكم، وبالحلقة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث أن هذا الدفع في غير محله ، ذلك أن كل ما تشترطه المادة ٤٣١ من قانون المرافعات السابق قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ سنة ١٩٥٥ والمنطبقة على هذا الطعن بصحة إعلان الطعن أن يعلن الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم الطعن وأن يكون هذا الإعلان بورقة من أوراق المحضرين وبالأوضاع العادية وأن يتم هذا الإعلان في الخمسة عشر يوماً التالية لتقرير الطعن ، فكلاماً تحقق أن الإعلان قد تم في ميعاده على هذا النحو واشتملت ورقته على جميع البيانات الواجب استيفائها طبقاً للمادة العاشرة من قانون المرافعات السابق والذي حصل في ظله الطعن فإنه يكون صحيحاً ، ولا يبطله خلل الصورة المسلمة للخصم من بيان تاريخ التقرير بالطعن بقلم الكاتب واليوم والساعة اللذين حصل فيهما أو اسم الموظف الذي تلقاه إذ أن هذه البيانات ليست من البيانات الجوهرية التي يوجب للقانون اشتمال ورقة الإعلان أو صورتها عليها . لما كان ذلك وكان الثابت أن الطعن قد أعلن للطعون عليهما في الميعاد القانوني واشتملت الصورة المعلقة للطعون عليه الأول على كافة البيانات التي توجب المادة العاشرة من قانون المرافعات السابق اشتمال ورقة الإعلان عليهما ، فإنه لا يؤثر في صحة الإعلان عدم اشتمال تلك الصورة على تاريخ التقرير بالطعن واليوم والساعة اللذين حصل فيهما واسم الموظف الذي تلقاه . لما كان ما تقدم وكان المطعون عليه الأول لم ينازع في صحة التاريخ الذي حصل فيه التقرير بالطعن والوارد في أصل التقرير فإن الدفع ببطلان إعلان التقرير بالطعن يكون في غير محله ويتمين رفضه .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما ينمى الطاهر على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أن الحكم قضى بإلغاء الحكم الصادر لصالحه من محكمة أول درجة وبقبول الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها تأميراً على أن الحكم الصادر في الدعوى رقم ٥٣٨ سنة ١٩٥٦ مدني كلى المنصورة

التي أقامها المطعون عليه الأول بطلب ربيع العقار المتنازع عليه سبق أن فصل في ملكية الطاعن لهذا العقار وأطرح إدعاءه بملكه له بالتقادم الطويل وعلى أن هذا الحكم قد اعتبر إنتهائيا بعد أن انقضت الخصومة بمضى خمس سنوات على آخر إجراء صحيح اتخذ في تلك الدعوى منذ أن صدر الحكم فيها بتاريخ ١٩٥٩/٤/٢٢ بوقف الاستئناف رقم ١٨١ ، ٢٦٠ سنة ٩ ق المنصورة. هذا في حين أن ذلك الحكم الصادر بوقف الفصل في الاستئناف حتى يفصل نهائيا في النزاع الدائر حول الملكية يعتبر حكما قطعيا له حجته ، فهو بذلك لا يسقط بانقضاء الخصومة بمضى المدة ، كما لا تسقط الإجراءات السابقة عليه ومنها صحيفة الاستئناف رقم ٢٦٠ سنة ٩ ق المنصورة الذي أقامه الطاعن متمسكا بأنه مالك للعين المطالب ببيعها بالتقادم الطويل مما يتوجب عليه ألا يعتبر الحكم الصادر من محكمة أول درجة في دعوى الربيع رقم ٥٣٨ سنة ١٩٥٦ مدنى كلى المنصورة إنتهائيا فإذ أن الحكم المطعون فيه قضى على خلاف ذلك ، مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا الذى صحيح . ذلك أن النابت من تدوينات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه الأول كان قد أقام على الطاعن الدعوى رقم ٥٣٨ سنة ١٩٥٦ مدنى كلى المنصورة مطالبا ببيع العقار محل النزاع م. ١٩٤٦/٥/٢٨ وودو تاريخ مرائه لهذا العقار حتى آخر أكتوبر سنة ١٩٥٥ ، فنازحه الطاعن بدوى بملكه له بالتقادم الطويل مدة خمس عشرة سنة سابقة على عقد البيع . وقد أطرحت محكمة أول درجة هذا الإدعاء وقضت على الطاعن بالربيع ، فاستأنف . الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة وقيد الاستئناف برقم ٢٦٠ سنة ٩ ق وطلب إلغاء الحكم الابتدائى على أساس الإدعاء بملكية العقار محل النزاع . كما استأنفه المطعون عليه الأول طالبا زيادة مقدار الربيع المحكوم به وقيد استئنافه برقم ١٨١ سنة ٩ ق وقررت محكمة استئناف المنصورة ضم الاستئناف وقضت بتاريخ ٢٢ أبريل سنة ١٩٥٩ بقبولهما شكلا وفى الموضوع بوقفهما حتى يفصل بحكم نهائى فى الدعوى رقم ٤٢٦ سنة ١٩٥٨ مدنى كلى المنصورة وهى التى كان الطاعن قد أقامها أثناء نظر دعوى الربيع طالبا الحكم بتثبيت ملكيته للعقار المتنازع عليه . ولما كانت المادة ٣٠٤ من قانون المرافعات السابق المنطبق على واقعة النزاع

والواردة في الفصل الثالث من الباب الثامن في سقوط الخصومة وإنقضائها بمضي المدة تنص على أن "الحكم بسقوط الخصومة لا يسقط الحق في أصل الدعوى ولا في الأحكام القطعية الصادرة فيها ولو كانت غيابة ولا في الإجراءات السابقة لتلك الأحكام أو القرارات الصادرة من الخصوم أو الأيمان التي حافوها". وكان مفاد هذا النص مرتبطا بنص المادة ٣٠٧ المتعلق بإنقضاء الخصومة بمضي المدة لسريانه أيضا عليها أنه إذا صدر حكم قطعي في الدعوى فإن هذا الحكم لا يسقط بسقوط الخصومة أو إنقضائها بمضي المدة ولو كان صادرا في مسألة متعلقة بسير الخصومة كما أن الإجراءات السابقة عليه تظل قائمة وبمناى عن السقوط أو الإنقضاء بمضي المدة ومن ذلك صحف الدعاوى والإستئناف، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تعليق أمر الفصل في الدعوى حتى يفصل في مسألة أخرى ترى المحكمة ضرورة الفصل فيها والحكم بوقف الدعوى لهذا السبب يجعل حكم الوقف حكما قطعيا فيما تضمنه ، فإن مؤدى ذلك ألا يترتب على إنقضاء الخصومة بمضي المدة سقوط مثل هذا الحكم بل يبقى قائما هو والإجراءات السابقة عليه ومنها صحيفة الدعوى أو صحيفة الإستئناف . لما كان ذلك فإن الحكم الصادر من محكمة إستئناف المنصورة بتاريخ ٢٢ أبريل سنة ١٩٥٩ بوقف الفصل في الإستئنافين رقمي ٢٦٠ ، ١٨١ سنة ٩ ق حتى يفصل بحكم نهائي في دعوى الملكية رقم ٤٢٦ سنة ١٩٥٨ مدنى كلى المنصورة التى أقامها الطاعن يظل هذا الحكم قائما هو والإجراءات السابقة عليه ومنها صحيفة الإستئناف رقم ٢٦٠ سنة ٩ ق الذى أقامه الطاعن طالبا إلغاء الحكم الابتدائى الصادر فى الدعوى رقم ٥٣٨ سنة ١٩٥٦ تأسيسا على أنه يملك بالتقدم الطويل العين المطالب ببيعها مما يترتب عليه ألا يعتبر الحكم الابتدائى الصادر فى دعوى البيع إنتهائيا لتوقف حججه برفع الإستئناف منه وبقاء صحيفة هذا الإستئناف قائمة على ما سلف البيان . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ولم يتم اعتباره لما حكم به من وقف الخصومة فى هذا الإستئناف وعدم سقوط هذا الحكم هو والإجراءات السابقة عليه ومنها صحيفة الإستئناف رقم ٢٦٠ سنة ٩ ق المنصورة بمضى المدة ، ورتب الحكم على ذلك أن النزاع بين الطاعن والمطعون عليهما حول ملكية العقار قد فصل فيه إنتهائيا وقضى بعدم جواز نثار الدعوى لمساواة الفصل فيها فى الدعوى رقم ٥٣٨ سنة ١٩٥٦ مدنى كلى المنصورة ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يقتضى تفضله لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية
السادة المستشارين ، أحمد حسن هيكل ، عباس حليبي عبد الجواد ، وإبراهيم حلام ، ومحمد
أسعد محمود .

(٥١)

الطعن رقم ٥٨٩ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) إفلاس " التوقف عن الدفع " .

التوقف عن الدفع . هو الذي ينشأ عن مركز مالي مضطرب وضائقة مستحقة
يتزعزع معها إيمان الدائرين مما يعرض حقوق الدائنين للخطر . مجرد امتناع الدائن
عن دفع دينه . لا يعد توقفاً بالمعنى المذكور .

(ب) حكم . " تسبيب الحكم " . نقض . " سلطة محكمة النقض " .
إفلاس .

وجوب بيان الحكم للوقائع المكونة لحالة التوقف عن الدفع . انكشاف القانوني
لهذه الوقائع يخضع لرؤية محكمة النقض .

١ - التوقف عن الدفع المقصود في المادة ١٩٥ من قانون التجارة هو الذي
ينشأ عن مركز مالي مضطرب وضائقة مستحقة يتزعزع معها إيمان الدائرين
وتعرض بها حقوق دائنيه إلى خطر محقق أو كبير الاحتمال . ولئن كان امتناع
المدين عن الدفع دون أن تكون لديه أسباب مشروعة يعتبر قرينة في غير مصلحته ،
إلا أنه قد لا يعتبر توقفاً بالمعنى السالف بيانه ، إذ قد يكون مرجع هذا الامتناع
مذراً طرأ عليه مع اقتداره على الدفع ، وقد يكون لمنازعة في الدين من حيث
صحته أو مقداره أو حلول أجل استحقاقه أو اقتضائه لسبب من أسباب
الانقضاء .

٢ - يتعين على محكمة الموضوع أن تفصل في حذمها - الصادر بالإفلاس - الوقائع المكونة لحالة التوقف عن الدفع حتى تستطيع محكمة النقض أن تراقبها في تكييفها القانوني لهذه الوقائع باعتبار أن التوقف عن الدفع هو أحد الشروط التي يتطلبها القانون لشهر الإفلاس . فإذا كان الحكم المطعون فيه لم يبين الأسباب التي استند إليها في ذلك مما يبرز محكمة النقض عن مراقبة تكييف الوقائع وإزالة حكم القانون عليها في هذا الخصوص ، فإنه يكون مشوباً بالقصور في التسبيب مما يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومما عاين التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه ومما عاين الأوراق العاين - تحصل في أن بنك القاهرة - المطعون عليه الأول - أقام الدعوى رقم ١٩١ سنة ١٩٦٤ إفلاس القاهرة ضد العاين طلب فيها الحكم بإشهار إفلاسه وتحديد يوم ١٩٦٢/٦/١٩ تاريخاً مؤقتاً لتوقفه عن الدفع . وقال شرحاً لدعواه أنه يدين للطامن وهو تاجر في مبلغ ٢٨٨ ج و ٢٩٠ مليم ، ووجب ثلاث سندات إذنية مظهرة لأمر البنك نظهيراً ناقلاً للملكية ، (أولها) قيمته ٧٠ ج مستحق الأداء في ١٩٦٢/٦/١٧ وحرر عنه احتجاج عدم الدفع في ١٩٦٢/٦/١٩ ، (وثانيها) قيمته ٩١ ج و ٦٥٠ م مستحق الأداء في ١٩٦٢/٨/٦ وحرر عنه احتجاج عدم الدفع في ١٩٦٢/٨/٧ ، (وثالثها) قيمته ٨٤ ج و ٣٠٠ م مستحق الأداء في ١٩٦٢/٧/٦ وحرر عنه احتجاج عدم الدفع في ١٩٦٢/٧/٧ ، وأن البنك استصدر بهذه السندات أوامر أداء أعلنت للطامن في ١٩٦٢/١٠/١٧ و ١٩٦٢/١١/١٠ و ١٩٦٢/١١/٢٠ على التوالي ، وإذا اعتبر الطامن في حالة توقف عن الدفع لعدم سداد دين البنك ، فقد أقام دعواه للحكم له بطلانها . رد الطامن بأن السندات الإذنية موزعة الدين الذي رفعت بشأنه دعوى الإفلاس مزورة عليه وبأنه رفع دعوى تزوير أصلية

برد وبطلان هذه السندات . وبتاريخ ١٩٦٥/٢/٢٤ حكمت محكمة أول درجة برفض الدعوى . استأنف البنك المطعون عليه الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٠٦ سنة ٨٢ ق تجارى القاهرة . ومحكمة الاستئناف حكمت بتاريخ ١٩٦٥/١٠/٢٥ بإلغاء الحكم المستأنف وإشهار إفلاس الطاعن واعتبار يوم ١٩٦٢/٧/٧ تاريخاً مؤقتاً لتوقفه عن الدفع وبتعيين المطعون عليه الثانى وكيلًا للدائنين . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وبالحلقة المدة لنظر الطعن التزمت النيابة برأيها .

وحيث إن مما يزماء الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسيب ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم قضى بإشهار إفلاسه تأسيساً على أن امتناعه عن دفع دين البنك ومقداره ٢٨٨ ج و ٢٩٠ ملياً يعتبر توفيقاً عن الدفع بالمعنى الذى يتطلبه القانون لإشهار الإفلاس ، وهذا فى حين أن التوقف عن الدفع كشرط لإشهار الإفلاس ليس بمجرد الامتناع عن دفع الدين وإنما يجب أن يكشف الامتناع عن الدفع عن مركز مالى مضطرب واثتمان منهار . وإذا لم يعن الحكم يبحث شرط التوقف بالمعنى سالف البيان واكتفى بتحصيل امتناع الطاعن عن سداد دين البنك للقول بتوقفه عن الدفع ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه قصور فى التسيب .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه لما كانت المادة ١٩٥ من قانون التجارة الواردة فى باب الإفلاس تنص على أنه ” كل تاجر وقف عن دفع ديونه يعتبر فى حالة الإفلاس ويلزم إشهار إفلاسه بحكم يصدر بذلك “ وكان التوقف عن الدفع المقصود فى هذه المادة هو الذى ينبىء عن مركز مالى مضطرب وضائقة مستعكة يتزعزع معها اثتمان التاجر وتعرض بها حقوق دائنيه إلى خطر محقق أو كبير الاحتمال ، ولئن كان امتناع المدين عن الدفع دون أن تكون لديه أسباب مشروعة يعتبر قرينة فى غير مصلحته ، إلا أنه قد لا يعتبر توفيقاً بالمعنى السالف بيانه ، إذ قد يكون مرجع هذا الامتناع عذراً طرأ عليه مع اقتداره على الدفع ، وقد يكون لمنازعة فى الدين من حيث صحته أو مقداره أو حلول أجل استحقاقه أو انقضائه لسبب من أسباب الإنقضاء . ولما كان على محكمة الموضوع أن تفصل

في حكمها الوقائع المكونة لحالة التوقف عن الدفع حتى تستطيع محكمة النقض أن تراقبها في تكييفها القانوني لهذه الوقائع باعتبار أن التوقف عن الدفع بالمعنى المشار إليه هو أحد الشروط التي يتطلبها القانون لشهر الإفلاس ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في هذا الخصوص ما يلي ” وبما أنه لما كان الدين تجاريا لثبوته بسندات إذنية ثابت بها أن قيمتها تمن بضاعة ، وقد توقف المستأنف عليه — المطعون عليه — عن سداد قيمة الدين الثابت بهذه السندات والصادر بموجبها أوامر الأداء السالف الإشارة إليها ، فمن ثم يكون المستأنف عليه متوقفا عن الدفع بالمعنى الذي قصده المشرع وعناه في حكم المادة ١٩٥ من القانون التجاري ، ويتعين لذلك إلغاء الحكم المستأنف والحكم بإشهار إفلاسه “ وكان يبين من هذا الذي قرره الحكم أنه اتخذ من مجرد امتناع الطاعن عن سداد دين البنك دليلا على توقفه عن الدفع دون أن يبين إن كان هذا التوقف ينشأ عن اضطراب خطير في حالة المدين المالية وتزعزع إيمانه والأسباب التي يستند إليها في ذلك ، مما يهجز محكمة النقض عن مراقبة تكييف الوقائع وإزالة حكم القانون طيها في هذا الخصوص . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التصويب بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندی نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وسليم راشد أبو زيد ،
ومحمد سيد أحمد حامد .

(٥٢)

الطعن رقم ٦٥ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) تزوير . " أدلة التزوير " .

ثبوت تاريخ العقد بتوقيع شاهد متوفى عليه بختمه لا ينفى تزويره . كذلك لا ينفى
تزويره وضع يد الممتلك بالعقد على الأرض موضوع هذا العقد .

(ب) محكمة الموضوع . " سلطة تقدير الأدلة " .

سلطة محكمة الموضوع في الأخذ بما تطمئن إليه من أدلة وإطراح ما عداها .

(ج) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير عمل الخبير " . خبرة .

رأى الخبير عنصر من عناصر الإثبات يخضع هو وعمله لتقدير محكمة الموضوع .

(د) حكم . " عيوب التدايل " . " التناقض " . خبرة . " تقدير
عمل الخبير " . محكمة الموضوع . تزوير .

إعتاد المحكمة على المضاهاة التي أجرتها بنفعها بالإضافة إلى تفسير الخبير الذي
تدبته ليس فيه تناقض . فاقضى الموضوع هو الخبير الأعلى فيما يتعلق بالوفاء
المأروحة عليه .

١ - ثبوت تاريخ العقد بتوقيع شاهد متوفى عليه بختمه لا ينفى تزويره ذلك
أن التوقيع بختم شخص بعد وفاته أمر ممكن لعدم التصاق الختم بصاحبه كما لا ينفى
تزويره وضع يد الممتلك بالعقد على الأرض موضوع هذا العقد .

٢ — لمحكمة الموضوع أن تأخذ بما تطمئن إليه من الأدلة والقرائن وتطرح ما عداها لأن الأمر في ذلك يرجع إلى وجدانها .

٣ — تقدير عمل أهل الخبرة متروك لتقدير محكمة الموضوع فتن اطمأنت إلى رأى خبير معين ورأت فيه وفي باقى أوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها فإنه ليس عليها أن تستعين بخبير آخر أو تستدعى الخبراء لمناقشتهم أو أن تعيد المأمورية للخبير ولو طلب الحكم ذلك إذ أن آراء الخبير لا تعدو أن تكون عنصرا من عناصر الإثبات التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع .

٤ — لا يجب الحكم بانساقص إجراء المحكمة المضاهاة بنفسها واعتمادها عليها فى قضائها بالإضافة إلى تقرير الخبير الذى تدبته، ذلك أن قاضى الموضوع هو الخبير الأعلى فيما يتعلق بالوقائع الطروحة عليه، له أن يبنى قضاءه على ما يشاهده بنفسه فى الأوراق المدعى بتزويرها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداونة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن — تحصل فى أن ورثة المرحوم محمد سيد سيد الحداد (الطاعنين) أقاموا الدعوى رقم ٦٦ سنة ١٩٦٠ مدنى كلى المنيا ضد محمد سيد عزقول (مورث المطعون عليهم) طالبين الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٩ المتضمن بيع المدعى عليه إلى مورثهم أطينا زراعية مساحتها ٥ ف و ٤ ط و ٨ ص وأرض قضاء مساحتها ٦٠ و ١٨٩ متر مربعاً موصحة الحدود والمعام بالعقد والصحيفة نظير ثمن قدره ١١٥٠ ج وركنوا فى إثباتها إلى عقد البيع المشار إليه . وطعن المدعى عليه فى العقد المقدم من المدعين بالتزوير وقام بإعلان صحيفة شواهد التزوير وطلب عهد رافت أبو زيد قبوله خصماً منضمّاً للدعى عليه فى دفاعه ، وفى ١٩٦٠/١١/٩ حكمت المحكمة بقبول تدخل عهد رافت

أبو زيد سيد عزقول خصما في الدعوى وبقبول صحيفة مذكرة شواهد التزوير شكلا وحددت جلسة ١٩٦٠/١١/٢٣ ليقدم الخصوم أوراقا أخرى للمضاهاة والمناقشة المدعى عليه في شأن عدم طعنه على الإقرار المدعى به العقد المؤرخ ١٩٢٣/٥/١١ والوارد على ظهره العمد المطعون فيه بالتزوير . وانقطع سير الخصومة بوفاة المدعى عليه فعجلها المدعون ضد ورثته وقد تاشتت المحكمة فقرروا أن الإقرار المؤرخ ١٩٣٩/٩/١٥ مزور أيضا على ورثتهم ، وبتاريخ ١٩٦٢/٥/٢٣ حكمت المحكمة بقبول الشاهد الأول من شواهد التزوير وبندب قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى بأسبوط لمطالعة الأوراق ثم إجراء المضاهاة بين التوقيع بالإمضاء (محمد سيد عزقول) الوارد على العقد المطعون فيه المؤرخ ١٩٣٩/١١/٢٩ والتوقيع بالإمضاء (محمد سيد) الموقع به على الإقرار المؤرخ ١٩٣٥/٩/١٥ والوارد بذيل العقد المؤرخ ١٩٢٣/٥/١١ وبين التوقيع بالإمضاء (محمد سيد عزقول) الوارد على تقرير الطعن بالتزوير والتوقيع بالإمضاء (محمد سيد عزقول) الوارد على عقد البيع المسجل المودع بالحفظة رقم ٢٥ دوسيه وذلك لبيان ما إذا كان التوقيعان الأولان الواردان على عقد البيع المؤرخ ١٩٣٩/١١/٢٩ وعلى الإقرار المؤرخ ١٩٣٥/٩/١٥ مزورين أو صحيحين وقدم الحبير المنتدب تقريره وقد انتهى فيه إلى أن التوقيعين المنسوبين إلى الطامن (محمد سيد عزقول) الموقع بهما على الإقرار المؤرخ ١٩٣٥/٩/١٥ وعلى عقد البيع المؤرخ ١٩٣٩/١١/٢٩ مزوران على صاحبهما ولم يصدر منه ورد المدعون على هذا التقرير بتقرير استشاري من خبير الخطوط أمين إبراهيم الافندي انتهى فيه إلى أن التوقيعين المنسوبين إلى (محمد سيد عزقول) صحيحان . وفي ١٩٦٤/٥/٢٨ حكمت المحكمة برد وعلان عقد البيع المؤرخ ١٩٣٩/١١/٢٩ ورفض دعوى المدعين . واستأنف المدعون هذا الحكم لدى محكمة استئناف بنى سويف طالبين إلغاء والحكم لهم بطلباتهم ، وفي ١٩٦٥/١/١ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعنون على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليهم الثاني والسادس ولم يبدأ دفاعا وطلب الباقيون رفض الطعن وصححت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وشابه قصور في التسبيب وبطلان في الإجراءات، وفي بيان ذلك يقول الطاعنون أنه يبين من العقد المؤرخ ١٩٣٩/١١/٢٩ أنه صادر من مورث المطعون عليهم إلى مورثهم ببيع ٥ ف و ٤ ط و ٨ ص منها ٢ ف و ٢٢ ط و ١٧ ص سبق أن اشتراها محمد سيد مزقول. مورث المطعون عليهم من صرعى سيد مزقول بمقتضى عقد بيع مؤرخ ١٩٢٣/٥/١١ محرم بباطن العقد الأول المؤرخ ١٩٣٩/١١/٢٩ وأن المرحوم محمد سيد عزقول باعها إلى مورث الطاعنين بمقتضى إقرار مؤرخ ١٩٣٥/٩/١٥ ذيل به عقد مبرأته المؤرخ ١٩٢٣/٥/١١، وأن طلب الحكم بصدقة ونفاذ العقد المؤرخ ١٩٣٩/١١/٢٩ يشمل الإقرار المؤرخ ١٩٣٥/٩/١٥ لأنه يعتبر جزءا منه، وإذا كان مورث المطعون عليهم قد اقتصر في تقرير الطعن بالتزوير الحاصل بقلم الكتاب على الطعن بتزوير العقد المؤرخ ١٩٣٩/١١/٢٩ ولم يتناول هذا التقرير الادعاء بتزوير الإقرار المؤرخ ١٩٣٥/٩/١٥ وكان بعض المطعون عليهم قد اكتفوا بالقول أمام المحكمة بأن هذا الإقرار الأخير مزور أيضا على مورثهم، فإن ذلك لا يكفي لقبول ادعائهم بتزوير هذا الإقرار عملا بالمادة ٢٨١ من قانون المرافعات التي توجب أن يكون الادعاء بالتزوير بتقرير في قلم كتاب المحكمة يحدد فيه كل مواضع التزوير المدعى به وإلا كان باطلا. وقد تمسك الطاعنون بهذا الدفاع في مذكرتهم المقدمة لمحكمة الدرجة الأولى بجلسته ١٩٦٣/١/٣١ لكن الحكم الابتدائي الذي أبده الحكم المطعون فيه وأخذ بأسبابه التفت عنه مع أنه دفاع جوهري وقضى برد وبطلان الإقرار المؤرخ ١٩٣٥/٩/١٥ على الرغم من أن تقرير الطعن بالتزوير قد خلا من الادعاء بتزوير هذا الإقرار بخلاف الحكم مشوبا بالقصور وباطلا لا يثنائه على إجراءات باطلة ومخالفة لنصوص المواد ٢٨١ وما بعدها من قانون المرافعات، ولا يخير من ذلك أن المادة ٢٩٠ مرافعات أجازت للمحكمة أن تقضى برد وبطلان أى ورقة ولو لم يدع أمامها بتزويرها إذا أنه يشترط لاستعمال هذه الرخصة أن يظهر للمحكمة بجلاء من حالة الورقة وظروف الدعوى أنها مزورة. وهو شرط غير متوفر بدليل أن المحكمة استعانت بنهم لتحقيق أمر تزوير هذا الإقرار.

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الثابت مما سجله الحكم المطعون فيه أن المحكمة وهي في سبيل تحقيق الادعاء بتزوير عقد البيع المؤرخ ١٩٣٩/١١/٢٩ لاحظت أن ورقة العقد المذكور تحمل إقراراً منسوباً لمورث المطعون عليهم ببيعه إلى مورث الطاعنين ٢ ف و ٢٢ ط و ١٧ س سبق أن اشترأها مورث المطعون عليهم من آخر بعقد مؤرخ ١٩٢٣/٥/١٦ فناقشت المحكمة ورثة البائع في أمر هذا الإقرار فذكروا أنه مزور على مورثهم وأنهم وإن لم يسلخوا سبيل الادعاء بتزويره إلا أن المحكمة قد رأت من غاروف تحريره ما يدهوها لتكليف الخبير بتحقيق صحة التوقيع المذيل به ، وإذا انتهى الخبير في تقريره إلى أن التوقيع على الإقرار المشار إليه مزور أيضاً فقد قامت المحكمة بإجراء المضاهاة بفهمها وبأن لها من ذلك بجلاء تزوير التوقيع المنسوب لمورث على هذا الإقرار فقضت في أسباب حكمها برده وبطلانه وهي بذلك تكون قد استعملت الرخصة المأولة لها بمقتضى المادة ٢٩٠ من قانون المرافعات بعد أن توافرت لديها شروط عملها ، ومن ثم فإن النعى على حكمها المطعون فيه بالخطأ ومخالفة القانون والمقصود وبطلان الإجراءات يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل الدعين الثانى والثالث أن الحكم المطعون فيه خالف الثابت فى الأوراق وأخل بحق الطاعنين فى الدفاع ، وفى بيان ذلك يقول الطاعنون أنهم فى سبيل التدايل على صحة عقد ١٩٣٩/١١/٢٩ المطعون فيه بالتزوير تمسكوا بأن هذا العقد ثابت التاريخ لوفاء الشهود الثلاثة الموقعين عليه ومنهم خضرة أبوزيد زوجة مورث المطعون عليهم التى توفيت فى أدنى فى سنة ١٩٤٥ بعيداً عن محل إقامة الطاعنين ، الأمر الذى يستحيل معه عليهم الحصول على ختمها والتوقيع به على العقد كما زعم المطعون عليهم ، وطالبوا إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذه الواقعة وقد رفض الحكم إجابتهم إلى هذا الطلب استناداً إلى أن خضرة توفيت وليس هناك محضر يحبر ختمها وأن الطاعنين يرون بأنهم كانوا يقيمون مع مورث المطعون عليهم فى منزل ومعيشة واحدة الأمر الذى يستطيعون معه الحصول على هذا الختم والتوقيع به على العقد . وهذا منه مخالفة لأقوالهم النابتة فى الأوراق والى تتضمن أن الزوجة المذكورة توفيت فى أدنى قبل رفع الدعوى بمدة طويلة وبعيداً عن محل إقامتهم كما تمسكوا بأنهم ومورثهم من قبل يقيمون البد على

الأرض المبيعة من سنة ۱۹۳۹ وقد أقر مورث المطعون عليهم بوضع يدهم عليها من صحتين سابقتين وطلبوا إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ذلك ورفض الحكم المطعون فيه إجابتهم إلى هذا الطلب فأخل بحقوقهم في الدفاع .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي أنه بعد أن استعرض دفاع الطاعنين وخلص من تقرير الخبير المنتدب ومن المضاهاة التي أجرتها المحكمة بنفسها إلى أن العقد المؤرخ ۱۹۳۹/۱۱/۲۹ والإقرار المؤرخ ۱۹۳۵/۹/۱۵ مزوران جرى في قضائه على أنه "إزاء كل ما تقدم تقطع المحكمة بيقين أن الإمضاءين المطعون فيهما بالتزوير الملبوسين إلى محمد سيد عزقول الموقع بهما على الإقرار المؤرخ ۱۹۳۵/۹/۱۵ وعقد البيع المؤرخ ۱۹۳۹/۱۱/۲۹ هما توقيعان مزوران على صاحبهما ولم يصدرا منه ولا محل بعد ذلك لتحقيق عمر الخبر الذي كتب به العقد لعدم جدوى ذلك أو تحقيق توقيع زوجة الطاعن بالتزوير باعتبارها وقعت كشاهدة على العقد لأنها توفيت إلى رحمة الله وليس هناك محضر رسمي أو ثابت التاريخ بخبر ختمها بعد وفاتها، هذا فضلا عما يقرره المستأنفون في دفاعهم من أنهم كانوا يقيمون مع الطاعن بالتزوير في منزل واحد ومعيشة واحدة إذ كل هذا يتيح تداول ختمها مع الآخرين وقت حياتها، كما أنه لا محل لإجابة المستأنفين إلى طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات صحة العقد وصدوره والتوقيع عليه إزاء ثبوت التزوير بأدلة فنية فاطمة لا تدع سهلا للشك وتطمئن معها المحكمة إلى صحة تقدير الخبير" وهذا الذي قرره الحكم يفيد أن محكمة الموضوع اقتنعت للأسباب السائغة التي أوردتها بأن العقد مزور ، ولما كان ثبوت تاريخ العقد بتوقيع شاهد متوفى عليه بختمه لا ينفي تزويره ذلك أن التوقيع بختم شخص بعد وفاته أمر ممكن لعدم التصاق الختم بصاحبه كما لا ينفي تزويره وضع يد المتمسك بالعقد على الأرض موضوع هذا العقد ، لما كان ذلك فإنه لا يعيب الحكم المطعون فيه رفضه طلب الطاعنين إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات وضع يدهم على الأبطال المبيعة بمقتضى هذا العقد المزور وبالتالي يكون النعى على الحكم بهذين السببين على غير أساس .

وحيث إن مبنى السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه مشوب بالتناقض والإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنون أن محكمة الموضوع رأت أن الفصل في الادعاء بالتزوير أمر يدق عليها فعبئت خبيراً لتحقيق هذا الادعاء وانتهى في تقريره إلى أن العقد والإقرار مزوران وقد تمسك الطاعنون بأن الخبير المنتدب كهاوى وليس له خبرة في تحقيق الخطوط وقدموا تقريراً استشارياً انتهى إلى عكس رأى الخبير المنتدب وطلبوا إعادة المأمورية للخبير لتحديد عمر الخبر المكتوب به العقد المدعى بتزويره أو تعيين خبير مرجح أو مناقشة الخبراء ولكن المحكمة لم نجبهم إلى طلبهم فأخلت بحقوقهم في الدفاع كما أنها اعتمدت أيضاً على المضاهاة التي أجرتها بنفسها مع أن في قضائها من قبل بئدب خبير لإجراء المضاهاة نسلماً منها بأن تمة في هذا الادعاء مسألة فنية تستعصى عليها وهذا منها تناقض مبطل لحكمها .

وحيث إن هذا النمي غير سديد ، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه وهل ماسبق بيانه في الرد على المتهين الثاني والثالث أنه استدل على تزوير عقد البيع بتقرير الخبير المنتدب والمضاهاة التي أجرتها المحكمة بنفسها وهي أسباب سائفة ومن شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه ، ولما كان لمحكمة الموضوع أن تأخذ بما تطمئن إليه من الأدلة والقرائن وتطرح ماعداها لأن الأمر في ذلك يرجع إلى ما يطمئن إليه وجدانها وكان تقدير عمل أهل الخبرة متروكاً أيضاً لتقديرها فتمت إطلاقات إلى رأى خبير معين ورأت فيه وفي باقي أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها فإنه ليس عليها أن تستعين بخبير آخر أو تستدعي الخبراء لمناقشتهم أو أن تعيد المأمورية للخبير ولو طلب الخصم ذلك إذ أن آراء الخبراء لا تعدو أن تكون من عناصر الإثبات التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع . هذا وليس في المضاهاة التي أجرتها المحكمة بنفسها واعتمدت عليها في قضائها بالإضافة إلى تقرير الخبير الذي ندبته ، ليس فيها تناقض يعيب حكمها ذلك أن قاضي الموضوع هو الخبير الأمل فيما يتعلق بالوقائع المطروحة عليه ، له أن يبنى قضاءه على ما يشاهده بنفسه في الأوراق المدعى بتزويرها .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية المادة المحققاتين ،
الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وسليم راشد أبو زيد ، ودلى
عبد الرحمن .

(٥٣)

الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٣٥ القضائية :

وكالة . " تعديل الأجر المتفق عليه " . محكمة الموضوع . " ملطتها في تقدير
أجر الوكالة " . حكم . " صوب التذليل " . " قصور " " ما يعد كذلك " .
عقد .

سلطة القاضي الموضوع في تعديل أجر الوكالة المتفق عليه . استثناء من قاعدة الاتفاق شرعية
المتعاقدين . مناط استعمال هذه القاعدة . وجوب أن يعرض للقاضي عند تعديل الأجر المتفق عليه
للظروف والمؤثرات التي اقتضت ذلك .

لأنه وإن كان لقاضي الموضوع بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٧٠٩ من القانون
المدني الحق في تعديل أجر الوكالة المتفق عليه سواء بتخفيضه أو بالزيادة عليه
إلى الحد الذي يجعله مناسباً ، إلا أنه لما كان هذا الحق هو استثناء من القاعدة
العامة التي تقضي بأن الاتفاق شرعية المتعاقدين فإنه يشترط لاستعماله أن تكون
هناك ظروف قد أثرت في الموكل تأثيراً حاسماً على التمهيد للوكيل : فبالإضافة
كثيراً مما يقتضيه الحال أو أثرت في الوكيل فجعلته يقبل أجراً بخمسة لا يتناسب
مع العمل الذي أسند إليه أو كان للطرفان قد أخطأ في تقدير قيمة العمل موضوع
الوكالة قبل تنفيذه ، بحيث إذا انتفت هذه الاعتبارات تبين احترام إرادة المتعاقدين
واتباع القاعدة العامة التي تقضي بأن ما اتفق عليه الخصوم يكون ملزماً لهم ، وهو
ما يوجب على القاضي إذا ما رأى تعديل الأجر المتفق عليه بالزيادة أو النقص
أن يعرض في حكمه للظروف والمؤثرات التي أحاطت بالتعاقد وأدت إلى الخطأ
في الاتفاق على مقابل غير مناسب حتى يقضى بحكمة التضييق مراقبة ما إذا كان

إطراحه لإرادة المتعاقدين يستند إلى اعتبارات مقبولة أم لا ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد خفض مقدار أجر الوكالة دون أن يبين وجه الخطأ في مقدار الأتعاب المتفق عليها فلأنه يكون مشوباً بالقصور ويستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الأستاذين أحمد محسن المحاسب وعبد السلام محمد اسماعيل الهامى أقاما الدعوى رقم ٣٣٢٦ سنة ١٩٦٢ مدنى كلى للقاهرة ضد الأستاذ عمر عبد الحكيم مرزوق وآخرين ، يطلبان الحكم بالزامهم بأن يدفعوا لهما متضامنين خمسة آلاف جنيه ، تأسيساً على أنه عقب وفاة المرحومة منيرة شعراوى التى قدرت تركتها بمبلغ ١٧٠٣٢١ ج و ٤٤٠ م تعاقد معهما ورثتها المدعى عليهم فى أول مارس سنة ١٩٦١ على أن يباشرا أمام لجنة طعن ضرائب القاهرة طعنهم على تقدير مأمورية ضرائب الجزية لضريبة التركات ورسم الأيلولة على التركة التى آلت إليهم ، مقابل أتعاب قدرها سبعة آلاف جنيه يدفعونها بالتضامن فيما بينهم منها خمسة آلاف جنيه تدفع عند صدور قرار لجنة الطعن بشرط ألا تتجاوز الضريبة التى تفرض على التركة مبلغ عشرة آلاف جنيه أما الباقى وقدره ألفا جنيه فتدفع عندما يصبح قرار اللجنة نهائياً ، وأنهما باشرا مهمتهما وبذلا جهدهما حتى صدر قرار لجنة الطعن بتقدير خصوم التركة بما يزيد على أصولها بمبلغ ٤١٩٥٨ ج و ٨٣٠ م وهو ما يعنى عدم خضوع التركة لاية ضريبة ، وإذ طالبا الورثة بتنفيذ اتفاقهم والوفاء بما بمبلغ الخمسة آلاف جنيه وامتنعوا ، فقد أقاما الدعوى بطليباتهما مالفه البيان ، ورد الورثة بأن مصلحة الضرائب قد طعنت على قرار لجنة الطعن ولم يفصل فى هذا الطعن بعد وأن المدعين لم يبذلا جهدا يذكر وهما من الناشئين فى مهنتهما وأنه لما كانت أتعاب الوكيل تخضع لتقدير القاضى فلازم يرون أن مبلغ مائه جنيه

لكل من الوكيلين فيه الكفاية وطلبا رضى دعواهما . وبتاريخ ٢ مايو سنة ١٩٦٤ حكمت المحكمة بالزام الورثة المذكورين بأن يدفعوا للدين ألف جنيه ورفضت الدعوى فيما عدا ذلك . استأنف الورثة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبن الغاء والحكم برفض الدعوى كما استأنفه المحكوم لهم طالبن تعديله والقضاء لما بقيه ما ورد بالاتفاق وقدره خمسة آلاف جنيه وقيد الاستئناف الأول برقم ١٣٠٣ سنة ٨١ ق وقيد الثانى برقم ١٦١١ سنة ٨١ ق وبعد أن أمرت المحكمة بضم الاستئنافين حكمت بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٦٥ فى الاستئناف الأول رقم ١٣٠٣ سنة ٨١ ق بتعديل ما قضى به الحكم المستأنف من أنعاب للوكيلين الى مبالغ خمسين جنيها وفى الاستئناف الثانى رقم ١٦١١ سنة ٨١ ق برفضه، وطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين فى التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث صمم الطاعنان على طاب نقض الحكم ولم يحضر المطعون ضدهم ولم يبدوا دفاعا . وقدمت النيابة العامة مذكرة وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان فى السبب الأول على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقولان أنهم اتفقا لدى محكمة أول درجة بالاتفاق المعقود بينهما وبين المطعون عليهم ، غير أن محكمة أول درجة هبطت بمقدار مبلغ الأنعاب المتفق عليه من خمسة آلاف جنيه إلى ألف جنيه قولا منها فى حكمها أنها استظهرت بمقدار الجهد الذى بذله الوكيلان سواء بحضورهما جلسات لجنة طعن الضرائب أو تقديمهما مذكرتين بدفاع موكليهما صراعية فى ذلك أيضا مركز الموكلين وثروتهم ومركز الوكيلين وسط مهنتهما فلما استأنفا هذا الحكم لدى محكمة الاستئناف ما با على هذا الحكم قصوره فى بيان أسباب خروجه على الاتفاق ، غير أن محكمة الاستئناف عدلت الحكم الابتدائى الى مبلغ خمسين جنيها دون أن تذكر أسباب عدولها عن الاتفاق فشاب بذلك حكمها القصور .

وحيث إن هذا الذى فى محله ، ذلك أنه وإن كان لقاضى الموضوع بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٧٠٩ من القانون المدنى الحق فى تعديل أجر الوكالة المتفق عليه سواء بتخفيضه أو بالزيادة عليه إلى الحد الذى يحمله مناصبا ، إلا أنه

لما كان هذا الحق هو إمتشاء من القاعدة العامة التي تقضى بأن الإتفاق شريعة المتعاقدين فإنه يشترط لإستعماله أن تكون هناك ظروف قد أثرت في الموكل تأثيرا حمله على التعهد للوكيل بمقابل يزيد كثيرا عما يقتضيه الحال ، أو أثرت في الوكيل بخلافته يقبل أجرا بخس لا يتناسب مع العمل الذي أسند إليه ، أو كان الطرفان قد اخطأ في تقدير قيمة العمل موضوع الوكالة قبل تنفيذه ، بحيث إذا امتفت هذه الإعتبارات أمين إحترام إرادة المتعاقدين وإتباع القاعدة العامة التي تقضى بأن ما اتفق عليه المصوم يكون ملزما لهم ، وهو ما يوجب على القاضي إذا ما رأى تعديل الأجر المتفق عليه بالزيادة أو بالنقص ، أن يعرض في حكمه للظروف والمؤثرات التي أحاطت بالتعاقد وأدت إلى الخطأ في الاتفاق على مقابل غير مناسب ، حتى يتسنى لمحنة النقص مراقبة ما إذا كان إيطارحه لإرادة المتعاقدين يستند إلى إعتبارات مقبولة أم لا . إذ كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن المطعون عليهم قد إتفقوا مع الطاعنين على مبلغ خمسة آلاف جنيه كأجر للوكالة وكان الحكم المطعون فيه قد هبط بهذا الأجر إلى خمسين جنيا ، دون أن يبين وجه الخطأ في مقدار الأتعاب المتفق عليها فإنه يكون مشوبا بقصور يبطله ويستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي الأوجه .

جلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هندی نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، محمد صدق البشير ، ومحمد سيد أحمد حامد ،
وملي عبد الرحمن .

(٥٤)

الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٣٥ القضائية :

بطلان . " البطلان في الإجراءات " . تنفيذ عقارى . " إعلان تنبيه
نزع الملكية " .

البطلان المترتب على عدم صحة إعلان المدين بتنبيه نزع الملكية لا يتعلق بالنظام العام إذ قد
شرع لمصلحة المدين وحده . لا يجوز لغيره التمسك به .

إن المادة ٦١ من قانون المرافعات وإن أوجبت إعلان المدين بتنبيه نزع
الملكية لشخصه أو في موطنه ورتبت البطلان على مخالفة ذلك إلا أن هذا
البطلان — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض ^(١) — غير متعلق بالنظام العام وإنما
شرع لمصلحة المدين وحده ، وإذ كان الثابت أن المدين لم يتمسك بهذا البطلان
فليس للطاعن حق التمسك به .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق ومما عاين التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر الأوراق —
تتحصل في أن السيدة / أسماء حامد دسوقي أقامت الدعوى رقم ٨٥٤ لسنة ١٩٦٤

(١) الطعن رقم ٢٧٥ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٩/١١/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٦٨٨ .

كل القاهرة ضد سيد مجد الرمل ، وعبد الفتاح إسماعيل طالبة الحكم ببطلان إجراءات التنفيذ على العقارين الموضحين بصحيفتها وإيقاف البيع المحدد له جليلة ١٩٦٤/٣/٣ أمام دائرة البيوع في القضية رقم ١١ لسنة ١٩٦٣ بيوع كل القاهرة وتثبت ملكيتها للعقارين سالفى الذكر وإلغاء جميع إجراءات نزع الملكية مع محو كافة القيود والتسجيلات المشهورة عليهما ، وقالت شرحا للدعوى إن المدعى عليه الأول لدين له في ذمة المدعى عليه الثانى قد اتخذ إجراءات نزع ملكية العقارين المبينين بالصحيفة على إعتبار أحما ملك للدين وقد تحدد لبيعهما جليلة ١٩٦٤/٣/٣ أمام دائرة البيوع بمحكمة القاهرة الابتدائية، ولما كانت المدعية تملك هذين العقارين بموجب عقد بيع صادر لها من المدعى عليه الثانى ومشهر فى ١٩٦٢/١١/١٣ فقد أقامت هذه الدعوى بطلباتها سالفة البيان . ودفع المدعى عليه الأول بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى دعوى الاعتراض على قائمة شروط البيع رقم ٤٤١٢ سنة ١٩٦٣ كل القاهرة ، وإستئنافها رقم ١٥٤٤ سنة ٨٠ قضائية . وبتاريخ ١٩٦٤/٦/٢٨ حكمت المحكمة برفض الدعوى وإستأنفت المدعية هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة طالبة إلغاءه والحكم لها بطلباتها ، وقيد هذا الإستئناف برقم ١٦٠٥ سنة ٨١ قضائية . وفى ٢٩ مايو سنة ١٩٦٥ حكمت المحكمة برفض الإستئناف وبأن يبد الحكم المستأنف ، وطعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطعن

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الطاعنة تمسكت لدى محكمة الموضوع ببطلان إعلان تنبيه نزع الملكية الحاصل للدين (المَطعون عليه الثانى) بتاريخ ١٩٦٢/٩/١٠ لأن المحضر قام بتسليم الإعلان لجهة الإدارة لغياب المدين عن موطنه وإمتناع إبنته نادية عن الاستلام ، وذلك دون أن يثبت أن المخاطب معها تقيم مع المراد إعلانه خلافا لما تقضى به المادة ١٢ من قانون المرافعات التى تنص على أنه "إذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب إعلانه فى موطنه كان عليه أن يسلم الورقة إلى وكيله أو خادمه أو لمن يكون ساكنا معه من أقاربه أو أصدقائه" وهو ما يترتب عليه بطلان إعلان التنبيه طبقا لنص المادة ٢٤ من قانون المرافعات ويترتب عليه بالتالى بطلان تسجيله ، الأمر الذى يتعين معه إعتبار التصرف

الصادر لها من المدين بموجب عقد البيع المبرم في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٦٢ والذي لم يسبقه إعلان صحيح لتنبيه نزع الملكية تصرفا صحيحا نافذا في حق الدائن (المطعون عليه الأول) ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن إعلان التنبيه قد تم صحيحا استنادا إلى أن البيان المشار إليه لا يلزم ذكره في حالة رفض المخاطب معه إستلام الصورة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله .

وحيث إن هذا المعنى مردود ، ذلك أن المادة ٦١٠ من قانون المرافعات وإن أوجبت إعلان المدين بتنبيه نزع الملكية لشخصه أو في موطنه ورتبت البطلان على مخالفة ذلك إلا أن هذا البطلان هو على ما جرى به قضاء هذه المحكمة غير متعلق بالنظام العام وإنما شرع لمصاحبة المدين وحده . وإذا كان الثابت أن المدين لم يتمسك بهذا البطلان فليس للطاعة حق التمسك به . وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن السبب الثاني تحصل في أن الطاعة تمسكت لدى محكمة الموضوع بأن لها مصلحة محتملة على الأقل في طلب بطلان إجراءات التنفيذ لأنه إذا قضى ببطلان الإجراءات المعيب سقطت بالتالي الإجراءات اللاحقة المترتبة عليه ، ورفضت محكمة أول درجة هذا الطلب استنادا إلى انتفاء شروط الدعوى الغير مباشرة التي يستعمل بها الدائن حقرق مدبته دون أن تناقش دفع الطاعة القائم على وجود مصلحة شخصية مباشرة لها في إبدائه ، ثم عادت الطاعة وتمسكت بهذا الدفاع لدى محكمة الدرجة الثانية ، ورفضت تلك المحكمة بتأييد الحكم الابتدائي للأسباب الواردة به دون أن تبين في حكمها هذا الوجه من الدفاع ودون أن تعنى بالرد عليه وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد شاب القصور في أسبابه الواقعية والقانونية وخالف الثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا المعنى مردود بأن البطلان الناشئ عن عدم مراعاة الأوضاع التي يتطلبها القانون في إعلان تنبيه نزع الملكية هو على ما سلف بيانه في الرد على السبب الأول من ضروب البطلان النسبي غير المتعلق بالنظام العام إذ هو

شرع لمصلحة المدين فلا يقبل من غيره التمسك به ، ومن ثم فلا يعيب الحكم عدم رده على ما تمسكت به للطاعة من أن لها مصلحة شخصية في الدفع ببطلان التنبية إذ أن هذه المصلحة لا تخولها التمسك ببطلان لم يشرع لمصلحتها .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الاخلال بحقها في الدفاع والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك نقول إنها تمسكت لدى محكمة الاستئناف ببطلان الحكم الابتدائي لإغفاله الرد على دفاعها الجوهرى الوارد بمذكرتها المقدمة في الدعوى ، وإذ صدر الحكم المطعون فيه خلوا من الإشارة إلى ذلك الدفاع فإنه يكون باطلا لمخالفته نص المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أن الطاعة لم تبين في تقرير الطعن ماهية الدفاع الجوهرى الذى تدعى أن محكمة الموضوع قد أغفلت مناقشته والرد عليه ، ولما تقدم يمين رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور محمد حافظ مريدي ، وعضوية المادة المختارين :
 سليم راشد أبو زيد ، محمد صدق البشير ، محمد سيد أحمد حماد ، وعمل عبد الرحمن .

(٥٥)

الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٣٥ القضائية :

حكم . " الطعن في الأحكام " . " الأحكام الجائز الطعن فيها " . استئناف .

الأحكام التي تفعل في موضوع للمدعى أو في شق منه . وجوب الطعن فيها في المهاد .
 عدم مراعاة ذلك يترتب عليه سقوط الحق في الطعن . القضاء بقبول الاستئناف شكلا في حكم
 فصل في شق من الموضوع بعد فوات مهلة الطعن فيه . خطأ في القانون ، التي عليه غير منتج .
 هذا الخطأ غير مؤثر على نتيجة الحكم المستأنف .

متى كانت الشركة الطاعنة قد أوردت في صحيفة استئنافها أنها تستأنف الحكم
 الموضوعي الذي صدر من محكمة أول درجة وكذلك ما سبقه من أحكام ، فشمّل
 استئنافها بذلك حكم التحقيق الذي فصل في أسبابه في شق من موضوع النزاع
 المذلق بتكليف العقد ، وقطع بأنه عقد شركة . وكان الثابت أن صحيفة الاستئناف
 قد قدمت لقلم المحضرين بعد فوات مهلة استئناف هذا الحكم الأخير ، مما كان
 يتعين على محكمة الاستئناف أن تقضي من تلقاء نفسها بسقوط حق الشركة
 الطاعنة في استئناف هذا الحكم ، وإذا قضت بقبوله شكلا وعرضت لموضوعه وانتهت
 للأسباب التي أوردتها إلى تأييد ذلك الحكم الابتدائي فيما انتهى إليه من تكليف
 العقد بأنه عقد شركة ، فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ، إلا أن هذا
 الخطأ لا يؤثر على النتيجة التي انتهى إليها هذا الحكم ، وبالتالي فإن نعي الطاعنة
 على قضاء الحكم المطعون فيه بهذا المدعى يكون غير منتج ولا جدوى منه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن العامن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل فى أن يوسف حبيب دق (المطعون عليه) أقام الدعوى رقم ٥٠٨ سنة ١٩٥٨ تجارى كلى الاسكندرية على شركة السيارات الأهلية (الطاعنة) وقال شرحا لها إنه بمقتضى عقد مؤرخ ١٩٥٦/٩/١٤ انعقدت بينهما شركة غرضها استغلال المحلات التى يستأجرها بطريق الحرية رقم ٤٠ فى عرض وبيع السيارات وقطع الغيار التى تقدمها له الشركة المدعى عليها وأنه نفذ التزاماته المنصوص عليها فى ذلك العقد، فقام بإعداد المحلات وتجهيزها ودفع أجرتها ومصاريف إدارتها ووضعها تحت تصرف الشركة المدعى عليها ولكنها امتنعت عن تنفيذ التزاماتها فلم تقم بتأمين المحلات بالسيارات وقطع الغيار ولم تدفع حصتها فى الأجرة ومصاريف الإدارة على الرغم من إهذارها، فحق له فسخ هذا العقد مع التعويض عن الضرر الذى يمثّل فى مبلغ ٤١٢ ج و ٥٠٠ م قيمة نصف مصاريف التجهيز ومبلغ ١٨٦ ج و ٥٧٥ م قيمة نصف المصاريف العمومية التى دفعها خلال تسعة أشهر من ١٩٥٦/٩/١٥ حتى منتصف يولييه سنة ١٩٥٧ ومبلغ ٩٠٠ ج قيمة ما ضاع عليه من ربح خلال هذه المدة ومبلغ ١٠٠٠ ج كتعويض عن الضرر الأدبى، وانتهى إلى طلب الحكم بإلزام الشركة المدعى عليها بأن تدفع له مجموع هذه المبالغ وقدرها ٢٥٠٠ ج و ٧٥٠ م والفوائد بواقع ٥ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية حتى السداد، وأجابت الشركة على الدعوى بأن العقد ليس عقد شركة وأن المدعى هو الذى امتنع عن تنفيذ التزاماته فلم يقم بما أوجبه عليه العقد من استبدال محل مجاور بأحد المحلات التى يستأجرها، الأمر الذى امتنع معه إعداد تلك المحلات كصالة للعرض، كما أنه هو الذى انفرد بفسخ العقد دون موافقتها . وفى ١٩٦١/٢/٢٨ حكمت المحكمة بطلب خبير لمعاينة المحلات الكاشنة

بطريق الحرية رقم ٤٠ وبيان مدى التوضيحات والتركيبات والتعديلات التي أحدثتها المدعى وقيمتها وهل تمت بالاتفاق مع الشركة وطبقا لتعليماتها أم أنه أجراها من تلقاء نفسه مع بيان كاتبة المصروفات التي أنفقها في هذا الخصوص والمصروفات التي أنفقت في المدة من ١٩٥٦/٩/١٥ حتى منتصف يولييه سنة ١٩٥٧ بما فيها نفقات إيجار المحلات والإدارة وبيان ما إذا كان المدعى قد استعمل هذه المحلات لحسابه الخاص في الفترة المذكورة أم أنه تركها معزلة ، وبيان ما آلت إليه بعد هذه الفترة ، وبيان ما إذا كان قد تخلى عنها أم أنه استغلها في شئونه وانتفع بها في تجارته الخاصة ومدى هذا الانتفاع . وبعد أن قدم الخبير تقريره الذي اقتصر فيه على بيان المصروفات الإدارية التي أنفقها المدعى ولم يحقق الشق الخاص بمصاريف التجهيز بعد أن تنازل المدعى عنها ، كما أنه لم يحقق دفاع الشركة القائم على استغلال المدعى للمحلات لحسابه . عادت المحكمة بتاريخ ١٩٦٣/١٢/٣١ وحكمت بإثبات تنازل المدعى عن الطلب الخاص بمصاريف التجهيز وبإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات المدعى بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها البينة أن الشركة المدعى عليها لم تقم بالتزاماتها المفروضة عليها بموجب عقد الشركة المؤرخ ١٩٥٦/٩/١٤ بأن لم تورد للمحلات المبينة بهذا العقد السيارات الجديدة والمستعملة وقطع الغيار وأنه أصابه من جراء ذلك ضرر مادي ومعنوي يقدر التعويض عنه بمبلغ ١٩٠٠ ج على أن يكون للشركة المدعى عليها النفي بالطرق حينها وإثبات أن المدعى قد استغل هذه المحلات في مدة العقد التي ابتدأت من ١٩٥٦/٩/١٥ وانتهت في ١٩٥٧/٦/١٥ لنفسه ولحسابه الخاص وأنه لذلك لم يصبه أي ضرر . وبعد تنفيذ هذا الحكم حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٦٤/٤/٢٨ بفسخ العقد المبرم بين الطرفين والمؤرخ ١٩٥٦/٩/١٤ وبإلزام الشركة المدعى عليها بأن تدفع للمدعى مبلغ ٨٢٦ ج و ٦٧٧ م والفوائد القانونية بواقع ٥ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ١٩٥٨/٥/٢٤ حتى السداد . واستأنفت الشركة هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبة إلغاءه ورفض الدعوى وتمسكت بدفاعها الذي أبدته أمام محكمة اول درجة وقيد استئنافها برقم ٣٥٨ سنة ٢٠ ق تجارى . وفي ١٩٦٥/٥/٢٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . وطعننت الشركة الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم

وطلب المطعون عليه رفض الطعن وصحمت النيابة على مذكرتها وطلبت
رفض الطعن .

وحيث إن حاصل الوجه الأول من السبب الأول الفصور في التسبيب ،
وفي بيان ذلك تقول الشركة الطاعنة إنها تمسكت أمام محكمة الاستئناف بأن
الحكم الابتدائي قد خالف القانون حيث قضى بإلزامها بالتعويض استنادا
إلى أنها قصرت في تنفيذ التزاماتها ، إذ أن المطعون عليه هو الذي قصر في تنفيذ التزاماته
المنصوص عليها في العقد ، فلم يتم بإعداد المحلات التي يستأجرها ولم يخطر بها ببدء
العمل ولم يعرض عليها الرسوم والإعلانات المضبوطة التي التزم بإعدادها لاعتقادها .
كما أنه لم يتم بإجراء المبادلة بين أحد هذه المحلات ومحل مجاور يفصل بينها
ويجعلها غير صالحة لإعدادها كصالة لعرض السيارات . وإذ أنه لذلك يكون
من حقها الدفع بعدم التنفيذ ، وأن الحكم المطعون فيه قد التفت من هذا الدفاع
الجوهري الذي يتغير به لو صح وجه الرأي في الدعوى فشابه قصور يبطله .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه
على قوله " إن المحكمة تسير محكمة أول درجة في اعتبار المستأنفة " الطاعنة " هي
المقصرة في تنفيذ التزاماتها المتفق عليها في العقد وهي (١) إلزامها بتقديم
البضائع المختلفة لتباع في المحل وهي السيارات الجديدة والمستعملة وقطع
الغيار . (٢) إلزامها بدفع نصف مصاريف التأسيس والتوضيب والإنشاءات
الجديدة في المحل . (٣) إلزامها بنصف المصاريف العمومية " كما يبين
من الحكم الابتدائي أنه بعد أن استوحى وقائع الدعوى وأقوال شاهدي المطعون
عليه جاء به قوله " إن المحكمة تأخذ من أقوال شاهدي الإثبات أن المدعى " المطعون
عليه " قد أعد بعد الاتفاق الذي أبرمه مع الشركة المدعى عليها ، " الطاعنة " المحل
الذي يستأجره بطريق الحرية رقم ٤٠ وجهازه ليعرض به السيارات المستعملة
والجديدة التي تم التعاقد على أن تملكها الشركة المدعى عليها بها ولكن الشركة لم تنفذ
التزاماتها ولم تورد له هذه السيارات مدة تسعة أشهر وبعد هذه المدة استغل المحل
لحسابه لعرض السيارات القديمة من جميع الأنواع .. وأن الثابت من تقرير
الخبير أن المدعى أنفق على المحل مصاريف إدارية من إيجار وخلافه من المدة
من ١٥/٩/١٩٥٦ حتى منتصف يونيو سنة ١٩٥٧ مبلغ ٣٥٣ ج و ٣٥٤ مليا

خلاف مصارييف التجهيز التي أنفقها وتنازل عن المطالبة بها، ولما كان قد أنفق في العقد على أن يتحمل كل طرف نصف هذه المصاريف، وكان الثابت أن هذه المصروفات قد صرفها كلها المدعى من ماله ولم تدفع له الشركة نصيبها، ومن ثم يستحق المدعى نصف هذه المصاريف" كما جاء به في موضع آخر "أن المدعى بعد أن أعد المحل وجهزه التجهيز الكامل ليكون صالحا صالة عرض، تقاعدت الشركة عن تنفيذ التزاماتها فلم تمده بالسيارات لمدة تسعة أشهر واضطر المدعى بعد إنذارها بتنفيذ التزاماتها إلى أن يستعيد نشاطه فيه باستغلاله الخاص بعرض السيارات المستعملة، ومن ثم تكون قد أخلت بالتزاماتها" كما جاء به في موضع ثالث "أن قول الشركة أن المدعى لم يقوم بتنفيذ التزاماته في مبادلة المحل الأول بمحل آخر، فإنه قول في غير محله لأن هذا الشرط غير متفق عليه في العقد فضلا عن أن المحكمة لم تبين أن المتعاقدين قد انصرفا لإرادتهما إلى هذا الشرط، كما أن قولها بأن المدعى قد فسخ العقد من تلقاء نفسه هو دفاع لا أحاس له من القانون لأن فقد الشركة قد فسخ بسبب استحالة تنفيذه بسبب خطأ الشركة وعدم تنفيذ التزاماتها" وهذا الذي قررته المحكمة المأخوذة فيه وأقام عليه قضاؤه صائغ ومن شأنه أن يؤدي إلى ما انتهى إليه ويتضمن الرد على دفاع الشركة الطاعنة المؤسس على أن المطعون ضده هو الذي قصر في تنفيذ التزاماته .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه بالوجه الثاني من السبب الأول والسبب الثاني مخالفة القانون والفساد في الاستدلال، وفي بيان ذلك نقول إن هذا الحكم حين استعرض نصوص العقد المؤرخ ١٩٥٦/٩/١٤ وانتهى إلى تكليفه بأنه عقد شركة قد خالف القانون وشابه الفساد في الاستدلال لأنه يبين من نصوص هذا العقد أن المطعون عليه قد تعهد بأن يضع المحلات التي يستأجرها تحت تصرف الطاعنة مما يشتر بأن العقد إيجار وليس شركة لأن وضع المحلات تحت تصرفها لم يكن على أنه حصة في رأس المال بأن يتنازل المطعون ضده عن حصة الإيجار لشركة جديدة مستقلة بشخصيتها بل إنه ظل مسئولاً عن الإيجار أمام المؤجر له، كما أن العقد لم يتضمن أي حكم من أحكام الشركات فلم ينص على اسم الشركة أو عنوانها ولا حدد نصيب كل شريك في رأس المال، كما ظلت الممارات التي التزمت الشركة الطاعنة بتنفيذها مملوكة لها تبيعها باسمها ولحسابها

كما نص فيه على حق المطعون عليه في مزاولة أعمال أخرى بالمحلات ، كما أن ماورد فيه بخصوص الحسابات وعلى التزام المطعون ضده بالضرائب المستحقة عليه ينفي قيام هذه الشركة ، وأن النص في العقد على حق الطاعة في انهاءه في أى وقت بانذار توجهه للمطعون عليه قبل المدة بشهرين يتنافى مع المساواة بين الشركاء . هذا إلى أنه لا يمكن اعتبار للعقد شركة محاصة لأنه يشترط فيها أن يكون أحد الشريكين قد قصد أن يبقى مستترا ، وليس في أوراق الدعوى ما يفيد ذلك ، وأضافت الطاعة أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون حين قرر أنه حتى مع مساهرة الشركة الطاعة في أن العقد ليس شركة فإنه لا يخرج عن كونه عقدا اشترك الطرفان بمقتضاه على اجراء عمليات تجارية بينهما بالشروط المبينة به ، ذلك أن تكييف العقد أمر جوهري وحاسم في الدعوى إذ أنه لو اعتبر عقد إيجار وبيع بالعمولة فإن فسخه لا يربط أى حق للمطعون عليه لأن عقد الإيجار يمكن فسخه في المواعيد المبينة به ، كما أن البيع بالعمولة يمكن انهاؤه في أى وقت .

وحيث إن هذا النفي في غير محله ، ذلك أنه يبين من الحكم الصادر من محكمة أول درجة بتاريخ ١٢/٣١/١٩٦٣ أنه عرض للخلاف القائم بين الطرفين حول تكييف العقد المبرم بينهما والمؤرخ ١٤/٩/١٩٥٦ واستعرض نصوصه وخلص إلى القول " بأنه عقد شركة لأن نية المشاركة بين المدعى والشركة المدعى عليها ظاهرة من بنوده فقد اتفق فيه على أن مصاريف التجهيز والمصاريف الإدارية يتحملها كل منهما مناصفة بينهما ، كما اتفق على أن تقسم الأرباح الصافية السنوية بينهما مناصفة ، كما تقسم الخسارة بينهما مناصفة ، مما تنفي معه أية مظنة بأن هذا العقد عقد عمل .. ومن ثم فإن قول الحاضر عن الشركة المدعى عليها بأن العلاقة التي تربطها بالمدعى هي علاقة حامل بالعمولة لصاحب عمل هو قول في غير محله ولا سند له من القانون " وبذلك فقد حمى هذا الحكم الخلاف القائم بين الطرفين في شأن تكييف العقد وانتهى إلى أنه عقد شركة . ولئن كانت الشركة الطاعة قد أوردت في صحيفة استئنافها إنها تستأنف الحكم الصادر من محكمة أول درجة بتاريخ ٢٨/٤/١٩٦٤ وكذلك ما سبقه من أحكام فشكل استئنافها بذلك الحكم الصادر في ٣١/١٢/١٩٦٣ إلا أن الثابت من صحيفة الاستئناف أنها قدمت لقم

المحضرين في ١٩٦٤/٦/٢٥ أى بعد فوات ميعاد استئناف الحكم المذكور مما كان يتعين معه على محكمة الاستئناف أن تقضى من تلقاء نفسها بسقوط حق الشركة الطاعة في استئناف هذا الحكم ، وإذ قضت بقبوله شكلا وحرصت لموضوعه وانتهت للأسباب التي أوردتها إلى تأييد ذلك الحكم الابتدائي فيما انتهى إليه من تكيف العقد بأنه عقد شركة ، فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ، إلا أن هذا الخطأ لا يؤثر على النتيجة التي انتهى إليها الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٣/١٢/٣١ ، وبالتالي فإن نفي الشركة الطاعة على قضاء الحكم المأثور فيه بهذا السبب يكون غير منتج ولا جدوى منه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٧٠

رئاسة السيد المستشار / الدكتور محمد حافظ هريدي ، وعصوية السادة المستشارين :
 سليم راشد أبو زيد ، ومحمد صدق البشيشي ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وعلى محمد الرحمن .

(٥٦)

الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٣٥ القضائية :

(أ) بيع . " دفع العربون " . عقد .

دفع العربون وقت إبرام العقد . دلالة . جواز العدول عن البيع إلا إذا اتفق
 على خلاف ذلك .

(ب) محكمة الموضوع . " سلطتها في تفسير العقد " . حقد " تفسير العقد " .

استقلال محكمة الموضوع بتفسير العقد واستظهار نية طرفه . ما ط دك .

(ج) حجز . " حجز ما للدين لدى الغير " . التزام . " انقضاء الإلزام .
 الوفاء " .

توقيع حجز ما للدين لدى الغير . لا يمنع المدين من المطالبة برفاء دينه ولا
 المحجوز لديه من الوفاء بمساق ذمته . الوفاء يكون بالأيديع في ثراثة المحكمة .

(د) التزام . " انقضاء الالتزام . الوفاء " .

المرض لا يهتوم مقام الوفاء المبروء للذمة إلا إذا تلاء أيديع بخزاة المحكمة .

١ - مقتضى نص المادة ١٠٣ من القانون المدني ، أن دفع العربون وقت
 إبرام العقد ، يدل على جواز العدول عن البيع ، إلا إذا اتفق الطرفان صراحة أو ضمناً
 على أن دفع العربون قصد به تأكيد العقد ، فيعتبر المدفوع تنفيذاً له وبمزا
 من الثمن .

۲ — استظهار نية العاقدین من ظروف الدعوى ووقائعها مما يدخل فی سلطة قاضی الموضوع . واذ كانت محكمة الموضوع قد استخلصت من نصوص العقد وظروف الدعوى وبأسباب سائغة، أن المتعاقدين قصدوا أن يكون البيع باقا منجزا بشرط جزائی، ولم يقصدوا أن يكون بیعا عبریون، فإن النعی علی الحكم بهذا السبب لا یعدو أن يكون جدلا موضوعیا مما یستقل به قاضی الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض علیه .

۳ — حجز ما للدين لدى الغير لا یحول دون حق المحجوز علیه فی مطالبة المحجوز لديه بما فی ذمته، علی أن يكون الوفاء فی هذه الحالة وعلى ما تنقضى به المادة ۵۵۵ مرافعات بإيداع المبلغ خزانة المحكمة^(۱) .

۴ — العرض لا یقوم مقام الوفاء المبرئ للذمة من المبلغ المعروض — علی ما تنقضى به المادة ۳۳۹ مدنی والمادة ۷۸۹ من قانون المرافعات — إلا إذا تلاه ايداع المبلغ خزانة المحكمة . واذ كان المطعون عليهم قد اکتفوا بعرض المبلغ علی الطاعن بالجلسة، فرفض قبول هذا العرض، ولم یقوموا بإيداع المبلغ المعروض فانهم لا یكونون قد أوفوا بكل الباقي من الثمن للطاعن .

المحكمة

بعد الاطلاع علی الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — علی ما یبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فی أن هذا الله عبید جرجس عن نفسه وبصفته وليا طبيعيا

(۱) الطعن رقم ۲۲۰ لسنة ۲۳ ق — جلد ۱۲/۱۲/۱۹۵۷ — مجرمة المسکتب الفنی ص ۸۰ ص ۹۰۸ .
الطعن رقم ۸۴ لسنة ۲۳ ق — جلد ۱۲/۱/۱۹۵۷ — مجرمة المسکتب الفنی ص ۸ ص ۱۱۸ .

على ابنته ايزيس والسيدة بلسم صليب غيروس وسعد جورج عطا الله عبيد (المطعمون عليهم) أقاموا الدعوى رقم ١٦٢٧ سنة ١٩٦٤ مدنى كلى للقاهرة ضد السيد / شكرى هزازى حنين (الطاعن) طالبين الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الإبتدائى المؤرخ ١٩٦٣/٧/١٤ والمتضمن بيعه لهم المنزل المبين الحدود والمعالم بالصحيفة وبحق الربع لكل منهم ، وقالوا شرحا لدهواهم إن هذا البيع تم نظير ثمن قدره ١٥٩٠٠ ج دفعوا منه وقت العقد ٤٠٠٠ ج واتفق على سداد الباقي وقدره ١١٩٠٠ ج عند التوقيع على العقد النهائى فى مدة أقصاها آخر يناير سنة ١٩٦٤ ، وأنهم علموا بأن البائع مدين لمصلحة الضرائب بضريبة أرباح تجارية مستحقة على مصنع طوب مملوك له وأن المصلحة بسبيل توقيع الججز العقارى على المنزل المبيع وفاء لهذه الضريبة ، بتاريخ ١٩٦٤/٣/٨ أوقعت المصلحة المذكورة حجزا تحفظيا على ما لمدينها المذكور تحت يدهم وفاء لمبلغ ٢٢٨٨ ج فوجهوا إلى البائع إنذارا بتاريخ ١٩٦٤/٣/١٨ شرحوا له فيه موقفهم من المصلحة الحاجزة وأنهم مضطرون إلى الوفاء لها بهذا المبلغ إذا لم يتم هو بالوفاء به ، وحددوا له يوم ١٩٦٤/٤/٢ للتوقيع على العقد النهائى فأجاب عليهم بإنذار تاريخه ١٩٦٤/٣/٢٢ ذكر فيه أنهم لم يوفوا بالتزامهم بالتوقيع على العقد النهائى ودفع الباقي من الثمن فى آخر يناير سنة ١٩٦٤ الأمر الذى يعتبر منه العقد مفسوخا ويكون العربون المدفوع منهم حقاله ، ولما كان البند الثامن بالعقد قد نص على أن يكون إثبات الإمتناع عن الوفاء بالإلتزامات بإخطار من أحد الطرفين للآخر وكان المدعى عليه لم يخطرهم ، كما أنه لم يتم بإعذارهم فإنه عملا بالمادة ٢١٨ من القانون المدنى لا يكون له حق فسخ العقد ، هذا إلى أن دين مصلحة الضرائب يهدد ملكيتهم للبيع ولهذا فقد رفعوا الدعوى بطلباتهم سالفة الذكر . ودفع المدعى عليه بعدم قبول الدعوى وتمسك بدفاعه الذى أبداه فى الإنذار الذى وجهه إليهم بتاريخ ١٩٦٤/٣/٢٢ ، كما تمسك ببطلان عرض وإيداع الباقي من الثمن لأن المبلغ المعروض يقل عن هذا الباقي . وفى ١٩٦٤/١٢/١٢ حكمت المحكمة بقبول الدفع المبدئى من المدعى عليه وبعدم قبول الدعوى . وإستأنف المدعون هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة طالبين الغاءه والحكم لهم بطلباتهم وقيد هذا الإستئناف برقم ١٢١ سنة ٨٢ ق . وفى ١٩٦٥/٦/٢٦ حكمت المحكمة بقبول الإستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبصحة ونفاذ عقد البيع

الإبتدائي المؤرخ ١٤/٧/١٩٦٢ والمبرم بين المستأنفين وبين المستأنف عليه والمتضمن بيع الأخير للمستأنفين العقار المبين الحدود والمعالم بالعقد وبصحيفة الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب المبينة في التقرير وحرص الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم المطعون فيه وطلب المطعون عليهم رفض الطعن وصحة النيابة العامة على مذكرتها وطلبت نقض الحكم .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ، حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه مسخ الثابت في الأوراق وشابه الفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه ذهب إلى أن نية الطرفين قد انصرفت وقت إبرام العقد إلى أنه بيع بات منجز لا يبيع بعربون مستنادا إلى خمسة قرائن (أولها) : أنه نص في البند الثالث منه على أن الطاعن باع لأشترين وأسقط وتنازل بيعا باتا وبكافة الضمانات الفعلية والقانونية العين المتنازع عليها . مع أن هذه العبارة لا تفيد بذاتها أن البيع لم يكن بعربون ، (والثانية) أنه نص في البند الرابع منه على أن البيع تم نظير ثمن قدره ١٥٩٠٠ جنيه دفع منه في مجلس العقد ٤٠٠٠ جنيه والباقي يدفع عند التوقيع على العقد النهائي وأنه لم يرد بهذا البند أن مادفع من الثمن كان على سبيل العربون ، والواقع أنه ورد به على خلاف ما ذهب إليه الحكم عبارة "يعتبر توقيع البائع على العقد إقرارا بقبض العربون الصالف ذكره" (والثالثة) أنه نص في البندين الرابع عشر والسادس عشر على أن المشتريين سمحوا للبائع بأن يسكن في الشقتين اللتين يشغلهما مع دفع أجرتهما بواقع ٢٠ جنيه شهريا في أبريل سنة ١٩٦٤ ، مع أنه لم يرد بهما تحديد للأجرة بمبلغ ٢٠ جنيه على أنه لو صح أن الطاعن لم يلتزم بأجرة الشقتين إلا في أبريل سنة ١٩٦٤ فإن ذلك يعني عدم التزامه بشيء من الأجرة إلا بعد التوقيع على العقد النهائي في ٣١/١/١٩٦٤ وهذا لا ينفي أن البيع بعربون . (والرابعة) أنه نص في البند السابع عشر من العقد على استحقاق المشتريين لإيجار العين المبيعة ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩٦٣ مما يقطع بأن العقد قد نفذ . والواقع أنه لم يرد بهذا البند شيء من إيجار المبيع وإن كان مراد الحكم ماورد في البند السادس عشر فإن ماورد فيه لا يفيد استحقاق المشتريين كامل إيجار العين ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩٦٣ بل إنه

تضمن ما يؤكد أن المبلغ المدفوع هو عربون (والخامسة) أن ما جاء بالبند الثامن من أنه في حالة امتناع البائع عن التوقيع على العقد النهائي برد ما قبضه من عربون ومثله، وفي حالة امتناع المشتري عن الصفقة يصير العربون المدفوع من حق البائع هو من قبيل الشرط الجزائي في حالة نكول أى من الطرفين عن إتمام الصفقة، مع أن الظاهر أن ما ورد بهذا البند هو من أخص خصائص العربون المنصوص عليها في المادة ٢/١٠٣ مدنى وبذلك تكون محكمة الاستئناف قد أخطأت إذ وصفت ما ورد بهذا البند بأنه شرط جزائي. وخلص الطاعن إلى أنه يبين مما تقدم أن الحكم المطعون فيه لم يخص بنود العقد ومسح ما ورد فيه في مواضع كثيرة من وصف المبلغ المدفوع بأنه عربون وشابه الفساد في الاستدلال بالقرينتين الأولى والخامسة وأنه ما كان لمحكمة الاستئناف العدول عن المعنى الظاهر من العقد إلا لأسباب سائغة، وإذا تبين فساد قرينتين من الفرائض التي أشار إليها الحكم وهو محمول عليها جميعا فإنه يكون معييا بما يوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى في غير محله، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون أنه جاء به قوله "إن الثابت للمحكمة من مطالعة عقد البيع موضوع الخصومة أن نية الطرفين قد انصرفت وقت إبرامه إلى أنه بيع بات منجز والذي يؤيد هذا النظر ويؤكد (أولا) ما جاء بالبند الثالث من أن البائع باع للمشتري وأسقط وتنازل بيعا باتا وبكافة للضمانات الفعلية والقانونية العين المتنازع عليها. (ثانيا) ما جاء بالبند الرابع من أن هذا البيع قد تم لقاء ثمن قدره ١٥٩٠٠ ج دفع منه في مجلس العقد مبلغ ٤٠٠٠ ج والباقي وقدره ١١٩٠٠ ج يدفع عند التوقيع على العقد النهائي ولم يرد بهذا البند أن ما دفع كان على مهبل العربون. (ثالثا) ما نص عليه في البند الرابع عشر والسادس عشر من أن المشتري مسموحا للبائع بأن يسكن في الشقتين اللتين يشغلهما مع دفع أجرتهما في شهر إبريل سنة ١٩٦٤ بواقع أجرة الشهر عشرين جنيها. (رابعا) ما جاء بالبند السابع عشر من أن المشتري يستحقون إيجار العين المبيعة من أول أغسطس سنة ١٩٦٣، الأمر الذي يقطع بأن العقد قد تنفذ فعلا. (خامسا) ما جاء في البند الثامن من أنه في حالة امتناع البائع عن التوقيع على العقد النهائي برد ما قبضه من عربون ومثله، وفي حالة امتناع المشتري عن إتمام الصفقة يصير للعربون المدفوع من حق البائع، هو من قبيل

لشروط الجزائي في حالة نكول أي من الطرفين عن إتمام الصفقة " وهذا الذي قرره الحكم سائق ومن شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي اتهم إليها ولا مخالفة فيه للثابت بالعقد، ذلك أنه نص في البند السابع عشر من العقد على استحقاق المشتري للإيجار من أول أغسطس سنة ١٩٦٣، كما أن ما ورد في البند الثالث منه من أن البائع باع وأسقط وتنازل بيما باتا نهائيا بكافة الضمانات القانونية يبين منه أن المتعاقدين قصدوا أن يكون البيع باتا ونهائيا ولا خيار لأيهما في العدول عنه ولا يقدح في ذلك ذكر كلمة "العربون" في بعض نصوص العقد ولا النص في البند الثامن منه على أنه في حالة امتناع البائع عن التوقيع على العقد يرد ما قبضه من عربون ومثله، وفي حالة امتناع المشتري عن إتمام الصفقة يصير العربون المدفوع من حق البائع، ذلك أن مقتضى نص المادة ١٠٣ من القانون المدني أن دفع العربون وقت إبرام العقد يدل على جواز العدول عن البيع إلا إذا اتفق الطرفان صراحة أو ضمنا على أن دفع العربون قصد به تأكيد العقد فيعتبر المدفوع تنفيذا له وجزءا من الثمن. لما كان ذلك وكان استظهار نية العاقد من ظروف الدعوى ووقائعها، ما يدخل في سلطة قاضي الموضوع، وكانت محكمة الموضوع قد استخلصت من نصوص العقد وظروف الدعوى وبأسباب مائفة أن المتعاقدين قصدوا أن يكون البيع باتا منجزا بشرط جزائي ولم يقصدوا أن يكون بيما بعربون، فإن النفي على الحكم بهذا السبب لا يبعد أن يكون جديلا موضوعيا فيما يستقل به قاضي الموضوع ولا رقابة محكمة النقض عليه فيه.

وحيث إن الطاعن ينفي على الحكم المطعون فيه بالسبب الثالث القصور في التدقيق ومخالفة القانون، وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك ببطلان عرض والإيداع باقي الثمن الحاصلين في ٢٤/٥/١٩٦٤ تأسيسا على أنه لاحق للطعون عليهم في حبس مبلغ الـ ٢٢٨٨ ج القول بأنه مستحق عليه لمصلحة الضرائب لأن الجزم بالتعطل الذي أوقعته المصلحة المذكورة عديم الأثر بالنسبة لهم لتوقيعه تحت يد عطا الله حبيب جرجس بصفته الشخصية وقد تبين للطعون عليهم عدم أحقيتهم في حبس هذا المبلغ، لهذا فإنهم عادوا وعرضوه عليه فرفض قبوله فأودعوه خزانة المحكمة مخصصا منه رسوم الإيداع ثم تبين لهم بعد ذلك عدم أحقيتهم في خصم هذه الرسوم فعرضوها عليه بالجلسة فرفض قبولها، وعلى الرغم

من ذلك فقد ذهب الحكم المطعون فيه إلى القول بأنهم أوفوا بباقي الثمن مستندا في ذلك إلى أنهم كانوا على حق حين حبسوا تحت يدهم من باقي الثمن دين مصلحة الضرائب وقدره ۲۲۸۸ ج لأن المصلحة أوقعت بتاريخ ۱۹۶۴/۳/۸ حجز مالادين لدى الذير تحت يدهم ، كما أنهم سبق أن أئذروا الطاعن على يد محضر في ۱۹۶۴/۳/۱۸ لسداد هذا المبلغ فلم يفعل مما يجعل عرضهم باقي الثمن صحيحا وكان عليه قبوله ، وإذ رفض فيكون من حقهم إيداعه خزانة المحكمة مخصوصا منه رسم الإيداع ، وهذا الذي استند إليه الحكم يبين منه أن المحكمة لم تنبه إلى أن الحجز لم يوقع تحت أيديهم مما كان يجب معه اعتباره عديم الأثر بالنسبة لهم ، كما أن المحكمة اعتبرت دين مصلحة الضرائب واجب الأداء في حين أن الطاعن قدم ما يفيد أنه لم يتم ربطه بصفة مبدئية إلا في ۱۹۶۴/۳/۱۴ وأن المطعون عليهم أقروا في مذكراتهم بأن الربط لم يصبح نهائيا ، ورب الطاعن على ذلك أن يكون العرض والإيداع الحاصلان في ۱۹۶۴/۵/۲۴ ناقضين وغير مبرئين لذمة المطعون عليهم من باقي الثمن ، كما أن عرض مبلغ الـ ۲۲۸۸ ج بعد ذلك مخصوصا من رسوم الإيداع يكون أيضا غير مبرئ لذمتهم من كل الثمن ، ولا يغير من ذلك قيام المطعون عليهم فيما بعد بعرض رسوم الإيداع على الطاعن لأنهم لم يقوموا بإيداعها بعد أن رفض قبولها .

وحيث إن هذا النفي في محله ، ذلك أنه يبين من الاطلاع على محضر الحجز للمحفظي الذي أوقعت مصلحة الضرائب بتاريخ ۱۹۶۴/۳/۸ أنه توقع على مال الطاعن تحت يد عطا الله عبيد جرجس بصفته الشخصية وليس بصفته وليا طبيعيا على ابنته القاصرة إيزيس ، وإذا كان يبين من عقد البيع موضوع الدعوى أنه تم بين عطا الله عبيد جرجس بصفته وليا طبيعيا على ابنته القاصرة إيزيس وباقي المطعون عليهم وبين الطاعن وعلى ذلك يكون الحجز معدوم الأثر بالنسبة للمشتري لعدم توقيعه تحت يدهم ، ولا يحول دون قيامهم بالوفاء بباقي الثمن للبائع المحجوز عليه ، ولا يغير من ذلك أن يكون المحجوز تحت يده قد وقع على المحضر بصفته وليا طبيعيا على ابنته القاصرة ووكيلا عن باقي المطعون عليهم ، إذ العبارة بما طالبته مصلحة الضرائب بالحاجة من توقيع الحجز تحت يد عطا الله عبيد جرجس بصفته الشخصية ، هذا إلى أن حجز مالادين لدى الذير لا يحول دون حق المحجوز عليه

في مطالبة المجرور لديه بما في ذمته على أن يكون الوفاء في هذه الحالة — وعلى ما تنقضي به المادة ٥٥٥ من قانون المرافعات — بإيداع المبلغ خزانة المحكمة. لما كان ذلك، فإنه لا يكون للطعون عليهم المشتريين أي حق في حبس الدين المستحق لمصلحة الضرائب في ذمة الطاعن البائع من باقي الثمن المستحق له في ذمتهم، ويكون عرضهم الحاصل في ١٩٦٤/٥/٢٤ لباقي الثمن بعد خصم هذا الدين ناقصا وغير مبرئ لذمتهم منه، وإذا جرى قضاء الحكم المطعون فيه على أن المطعون عليهم كانوا على حق في حبس دين مصلحة الضرائب ورتب على ذلك صحة العرض الحاصل في ١٩٦٤/٥/٢٤ وما تبعه من إيداع للمبلغ المعروض بعد خصم رسوم الإيداع فإنه يكون مخالفا للقانون، وقد جره هذا الخطأ إلى خطأ آخر هو أنه اعتبر المطعون عليهم قد أوفوا بكامل الثمن بالعرض والإيداع سألني الذكر وبعرضهم لمبلغ الـ ٢٢٨٨ ج الحاصل في ١٩٦٤/١٠/٧ وما تبعه من إيداع للمبلغ المذكور فخصوما منه رسوم إيداعه، ولا يشفع للحكم كون المطعون عليهم قد عرضوا على الطاعن بمجلس ١٩٦٥/٣/٧ رسم الإيداع السابق خصمه، ذلك أن هذا العرض لا يقوم مقام الوفاء المبرئ للذمة من المبلغ المعروض — على ما تنقضي به المادة ٣٣٩ من القانون المدني والمادة ٧٨٩ من قانون المرافعات — إلا إذا تلاءم إيداع المبلغ خزانة المحكمة، وإذا كان المطعون عليهم قد اكتفوا بعرض قيمة الرسوم المخصوصة على الطاعن بالجلسة، فرفض قبول هذا العرض ولم يقوموا بإيداع المبلغ المعروض، فلأنهم لا يكونون قد أوفوا بكل الباقي من الثمن للطاعن، وإذا قضى الحكم المطعون فيه على الرغم من ذلك بصحة ونفاذ العقد فإنه يكون مخالفا للقانون بما يوجب نقضه في هذا الخصوص دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن.

جلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هندی نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المحققين :
الدكتور محمد حافظ هريدي ، وسليم راشد أبوزيد ، ومحمد صدق البشبيشي ، ومحمد سيد
أحمد حماد .

(٥٧)

المطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٣٥ القضائية :

(أ) استيلاء . ” الاستيلاء لأغراض التعليم ” . مسئولية . تعويض .
إيجار .

الاستيلاء على عقار ليكون مدرسة . اساءة استعماله وحدات تغيير به وقطع بعض
أشجاره . لا يدخل في نطاق الاستعمال غير العادي بل هو خطأ جسيم يستوجب تعويضاً
مستقلاً عن الضرر الناشئ عنه .

(ب) استيلاء . ” الاستيلاء لأغراض التعليم . تعويض . ” تقدير التعويض ” .
إيجار .

وجوب التزام القواعد المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥
عند تقدير مقابل الانتفاع بالأماكن المستولى عليها واستبعاد أحكام القانون
رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الخاصة بتحديد الأجرة وما يرد عليها من زيادة
أو خفض .

١ - متى كان ما نسبته الطاعنة إلى وزارة التربية والتعليم من اساءة استعمال
العقار - المستولى عليه ليكون مدرسة - وحدات تغيير به وقطع بعض أشجاره ،
لا يدخل في نطاق الإستعمال غير العادي ، بل يكون إن صح وقوعه خطأ جسيماً
يستوجب تعويضاً مستقلاً عن الضرر الناشئ عنه ، لا تشمل الزيادة المقررة مقابل
مصاريف الصيانة والاستهلاك غير العاديين ، وكان الحكم المطعون فيه قد جرى
على خلاف هذا النظر ، فإنه يكون قد خالف القانون وشابه قصور يعيبه ويستوجب
نقضه في هذا الخصوص .

٢ - وإن نصت المادة ٧ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على أن الأماكن الصادرة في شأنها قرارات استيلاء تعتبر فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون مؤجرة إلى الجهات التي تم الاستيلاء لصالحها، إلا أن القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ الذي خول لوزير التربية والتعليم سلطة إصدار قرارات استيلاء على الأماكن اللازمة لشئون وزارته والذي استمر العمل به بالمرسوم الصادر في ١١/٧/١٩٤٨، قد نص في مادته الأولى على أن تتبع في تقدير التعويض عن الأماكن المستولى عليها الأحكام المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين، وإذ وضع هذا المرسوم الأخير قواعد خاصة لتقدير التعويض عن الانتفاع بالأشياء المستولى عليها على أساس فائدة رأس المال المستثمر وفقا للسعر العادي الجاري بالسوق في تاريخ حصول الاستيلاء مضافا إليها مصروفات الاستهلاك والصيانة للبنى أو المنشآت، وكانت تلك القواعد تغاير الأسس التي اتخذها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ لتحديد أجرة الأماكن التي يسرى عليها، فإنه يتعين التزام القواعد المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ عند تقدير مقابل انتفاع الأماكن المستولى عليها واستبعاد ما ورد بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ من أحكام خاصة بتحديد الأجرة وما يرد عليها من زيادة أو خفض.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن نبويه صادق أقامت الدعوى رقم ١٥٤ سنة ١٩٥١ على كل القاهرة ضد وزارة التربية والتعليم طالبة إلزامها بأن تدفع لها مبلغ ٢٠٠٠ ج على سبيل التعويض مع زيادة القيمة الإيجارية للعقار الذي استولت عليه إلى ١٢ ج في الشهر وإلزامها بفرق نسبة الزيادة القانونية للقيمة الإيجارية ابتداء من تاريخ

رفع الدعوى بواقع ٢٥ ٪، وقالت فى بيان دعواها إنها تملك للسراى رقم ١٢١
بشارع العباسية وأن وزارة التربية استولت عليها فى أوائل سنة ١٩٤٦ لتجعلها
مدرسة ثانوية للبنات مقابل أجرة شهرية قدرها ٩٢ ج و ٤٠٠ م، إلا أن الوزارة
قد أساءت استعمال العين المؤجرة وخربت مبانيها وقطعت أشجارها وأزالت بعض
أجزائها وأحدثت أبنية فيها مما اضطرها لإقامة دعوى إثبات الحالة رقم ١٧٤٣
سنة ١٩٥٠ مستعجل القاهرة، طالبة نذب خبير لإثبات حالة العقار وملحقاته
وتحقيق الأضرار الفعلية وتقرير ما يقابلها من تعويض، فحكم فى ١٩٥٠/٦/٦ بنذب
خبير لإثبات حالة المبنى، وإذا قدم الخبير تقريره وثبت منه حصول تخريب
ببعض المباني وببياض الجدران الداخلية والخارجية ودورات المياه وتلف
بارضيات الحجرات الخشبية، ترتب عليه حصول خال بالأسقف والجدران أخذ
يتزايد يوما بعد يوم نتيجة لسوء استعمال المبنى، كما استعملت ملحقاته وحديقته
استعمالا سيئا وزائدا عما يقتضيه الانتفاع العادى بقطع أشجار الفاكهة المثمرة
وأشجار الزينة النادرة وهدم الأكشاك وتكسية العذب وجزء من الفسقية
 وإقامة فصول جديدة من الأخشاب والمباني، فقد أقامت هذه الدعوى للحكم لها
بطلباتها - الفة البيان، ودفعت الوزارة بعدم قبول دعوى التعويض لرفعها قبل انتهاء
مدة الإيجار ورد العين المؤجرة، وبتاريخ ١٩٥٣/١٢/٢٨ حكمت المحكمة (أولا)
وفى طلب التعويض برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان وقبل
الفصل فى موضوعه بنذب الخبير الهندسى عبد العزيز والى صاحب الدور للانتقال
إلى العين موضوع النزاع ومعاينتها وإثبات حالتها وبيان ما حدث فيها من تلف
المدعى به فى المبنى وملحقاته وإيضاح أسبابه تفصيلا، ورد هذه الأسباب
إلى الاستعمال العادى أو غير العادى وتقدير قيمة ما يلزم لإعادة الشئ إلى أصله
عند بدء التأجير وتحقيق وجه الضرر الذى أصاب المدعية وتقدير التعويض
اللازم منه بمراعاة المدة اللازمة للإصلاح. (ثانيا) برفض الدعوى بالنسبة للطلب
الثانى الخاص برفع أجرة العقار من ٩٢ ج و ٤٠٠ م إلى ١٢٠ ج شهريا
وناجيل الدعوى بالنسبة للطلب الثالث الخاص بإضافة الزيادة القانونية
إلى الأجرة. وقدم الخبير المتدب تقريرا قدر فيه التعويض المستحق
عن إساءة الاستعمال المباشر وغير المباشر بمبلغ ١١٠٠ ج وقدر المدة

اللائحة للإصلاح بأربعة أشهر بأجر كامل ، وبتاريخ ١٩٥٧/١٠/٢١ حكمت المحكمة بئذ بمكتب خبراء وزارة العدل بالقاهرة لمباشرة المأمورية المدينة بمنطوق الحكم الصادر في ١٨/١٢/١٩٥٣ وتحديد أجرة العقار موضوع النزاع في شهر أبريل سنة ١٩٤١ أو أجرة المثل ، وبعد أن قدم الخبير تقريراً قدر فيه تكاليف إصلاح ما بالعقار من تلف بمبلغ ١٢٠٠ جنيه والمدة اللازمة للإصلاح بستة أشهر ، كما قدر الأجرة الشهرية للعقار بمبلغ ٩٢ جنيه ، عادت وبتاريخ ١٩٦٤/٤/٢٠ حكمت بالإلزام المدعى عليه بصفته بأن يدفع للمدعية مبلغ ٥٠٠ جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المناسبة و ٣٠٠ قرش مقابل أنعاب الحمام ، ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات ، واستأنفت وزارة التربية هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاء ورفض الدعوى ، وقيد هذا الاستئناف برقم ١١٨١ سنة ٨١ ق ، كما استأنفته نبوية صادق استئنافاً مقابلاً طالبة تعديله بالإلزام للوزارة بأن تدفع لها مبلغ ١٢٠٠ جنيه قيمة التعويض الذي أظهرته تقارير الخبراء و فرق زيادة الأجرة بنسبة ٢٥٪ تطبيقاً للقانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥١ وقيد استئنافها برقم ١٢٨٤ سنة ٨١ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩/١/١٩٦٥ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع (أولاً) برفض استئناف نبوية صادق وإلزامها بمصروفاته (ثانياً) بقبول استئناف الوزارة وبإلغاء الحكم المستأنف الصادر في ١٩٦٤/٤/٢٠ ورفض دعوى نبوية صادق وإلزامها بالمصاريف من الدرجتين وعشرة جنيهات أنعاب حمامها عنهما . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وأصرت النيابة العامة على رأيها الذي أبدته بمذكرتها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه في السبب الأول مخالفة القانون والخطأ في الإسناد وفساد الاستدلال ، وفي بيان ذلك نقول إنها استندت في طلب التعويض إلى أن الوزارة المطعون عليها قد أساءت استعمال المبنى المستولى عليه وأجرت به تخريباً وتلفاً وتغييراً كما أهملت إهمالاً جسيماً في صيانتها وأنها تستحق تعويضاً عن ذلك إلا أن الحكم المطعون فيه قد رفض الدعوى إسناداً إلى أنه ليس لها الحق في هذا

التعويض لأنها اقتضت ما يقابله بموجب الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٠٧ سنة ١٩٤٧ الذي حدد أجرة العقار بمبلغ ٨٤ جنيه شهريا وأضاف إليها ١٠٪ مقابل استعماله كمدروسة، وهو منه خطأ ومخالفة للقانون وفساد في الاستدلال، ذلك أن الوزارة ملزمة قانونا بالمحافظة على العقار المستولى عليه وممنوعة من استعماله استعمالا سيئا وإحداث أى تغيير به، كما أن الثابت من الحكم ٢٠٧ سنة ١٩٤٧ أن زيادة ال ١٠٪ على الأجرة كانت مقابل الضرر الناتج عن الاستعمال غير العادى وليست مقابل الضرر الناتج عن سوء الاستعمال وما قد يحدث بالمبنى من تغيير.

وحيث إن هذا النعى في محله، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٠٧ سنة ١٩٤٧ كلى مصر يبين أنه قدر نسبة ال ١٠٪ من الأجرة الشهرية البالغة ٨٤ ج مقابل مصاريف الصيانة والإستهلاك غير العاديين. إذ كان ذلك، وكان ما نسبته الطاعنة إلى المطعون عليها من إساءة استعمال العقار وإحداث تغيير به وقطع بعض أشجاره لا يدخل في نطاق الاستعمال غير العادى بل يكون إن صح وقوعه خطأ جسيما يستوجب تعويضا مستقلا عن الضرر الناشئ عنه ولا تشمل الزيادة المشار إليها، وإذا جرى الحكم المطعون فيه على خلاف هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وشابه قصور يعيبه ويستوجب نقضه في هذا الخصوص.

وحيث إن الطاعنة تنعى في السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب، وفي بيان ذلك نقول إن محكمة الاستئناف أخطأت حين رفضت زيادة الأجرة المقررة بالقانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ بنسبة ٢٥٪ استنادا إلى ما استنتجته تلقائيا من أن الطاعنة قد تنازلت عن هذه الزيادة بقبولها الأجرة طوال المدة السابقة على طلبها، وهذا الذى ذهبت إليه مشوبا بالقصور ومخالف للقانون، إذ فضلا عن أن الحق في طلب الزيادة لم يكن قد مضى عليه خمس سنوات منذ تاريخ صدور القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ في ١٤/٧/١٩٤٧ إلى تاريخ المطالبة به فإن الوزارة لم تدفع بسقوط الحق في طلبها مما ينتج عنه على المحكمة إجراء ذلك السقوط تلقائيا، وإذا كان يتعين عليها إهمال

النص والقضاء بالحق المستمد منه ، فإن ما ذهبت إليه يكون فضلا عن مخالفته للقانون مشويا بالقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعي غير منتج ، ذلك أنه وإن نصت المادة السابعة من القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ على أن الأماكن الصادرة في شأنها قرارات إستيلاء تعتبر فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون مؤجرة إلى الجهات التي تم الإستيلاء لصالحها ، إلا أن القانون رقم ٧٦ سنة ١٩٤٧ الذي خول لوزير التربية والتعليم سلطة إصدار قرارات إستيلاء على الأماكن اللازمة لشئون وزارته والذي استمر العمل به بالمرسوم الصادر في ١١/٧/١٩٤٨ قد نص في مادته الأولى على أن تتبع في تقدير التعويض عن الأماكن المستولى عليها الأحكام المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ١٥ سنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين ، وإذا وضع هذا المرسوم الأخير قواعد خاصة لتقدير التعويض عن الانتفاع بالأشياء المستولى عليها على أساس فائدة رأس المال المستثمر وفقا للسعر العادي الجاري بالسوق في تاريخ حصول الاستيلاء . مضافا إليها مصروفات الاستهلاك والصيانة للبنى أو المنشآت ، وكانت تلك القواعد تغاير الأسس التي اتخذها القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ لتحديد أجرة الأماكن التي يسرى عليها ، فإنه يتعين التزام القواعد المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ عند تقدير مقابل انتفاع الأماكن المستولى عليها واستبعاد ما ورد بالقانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ من أحكام خاصة بتحديد الأجرة وما يرد عليها من زيادة أو خفض . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه وإن خالف هذا النظر وأقيم على ما استخلصه من تنازل الطاعنة عن الزيادة المقررة في القانون بقبولها الأجرة وعدم اعتراضها عليها طوال الأربع سنوات التالية لصدور القانون إلا أنه قد صدر صحيحا في نتيجته ويبرره ما نص عليه في القانون ٧٦ سنة ١٩٤٧ والمرسوم بقانون رقم ١٥ سنة ١٩٤٥ فلا أهمية بعد ذلك لما ورد في أسبابه من أخطاء قانونية مادام منطقته متفقا مع التطبيق الصحيح للقانون على الوقائع الثابتة فيه ، ومن ثم فلان النعي على الحكم بهذا السبب يكون غير منتج ولا جدوى منه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم في خصوص ما جاء بالمذهب الأول .

جلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٧٠

بمباشرة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندی نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين ، الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد هادي المنعم المنصرف ، وسليم راشد أبو زيد ،
وهو صدق البشيشي .

(٥٨)

الطعن رقم ٥٦٠ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) محكمة الموضوع . ” سلطة محكمة الموضوع في تقدير الأدلة “ . عقد .
” تكييف العقد “ . نقض . ” سلطة محكمة النقض “ .

سلطة محكمة الموضوع في تقدير الأدلة والقرائن المقدمة في الدعوى عند التعرف
على حقيقة العقد والتحرى عن قصد المنصرف في تصرفه . لارقابة لمحكمة النقض عليها
في ذلك .

(ب) بيع . ” الاحتفاظ بحق الانتفاع “ . وصية . إثبات . ” الإقرار “ .
خلف . وارث . عقد . ” تكييف العقد “ .

احتفاظ المورث بحقه في الانتفاع بالمبيع مدى حياته . لا يختم ذلك وجوب اعتبار
المنصرف وصية ولا يتعارض مع تنجيز المنصرف متى كانت أدلة الدعوى تفيد هذا
التنجيز . المراد بأنه قصد من المنصرف الوصية لاحتجته له في حق المنصرف إليهم .
لا يعتبرون في خصوص هذا المنصرف ورثة أو خلفاء عامين للمورث بل هم خلف
حاصل له .

١ - لمحكمة الموضوع وهي في سبيل التعرف على حقيقة العقد والتحرى
عن قصد المنصرف من تصرفه ، سلطة تقدير الأدلة والقرائن المقدمة في الدعوى
واستخلاص ما تقتضيه منها ، متى كان استخلاصها سائفا متفقا مع الثابت بالأوراق
وهي إذ تباشر سلطاتها في تقدير الأدلة تملك الأخذ بنتيجة دون أخرى ، ولا رقابة
لمحكمة النقض عليها في ذلك متى كانت الأدلة التي أوردتها من شأنها أن تؤدي
إلى هذه النتيجة .

۲ - إذ خلصت محكمة الموضوع إلى أن نية العاقدين قد اتجهت في المقصد إلى التنجيز ونقل الملك الفوري إلى الورثة المشترين على أساس البيع أو الهبة، ودل الحكم على ذلك بأدلة حائقة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها، ومن ثم فلا يقبل من الطاعنات القول بأن الحكم أخطأ في تكييف المقدار استناداً إلى سبق إقرار المورث في صحيفة دعوى أخرى أو طلب شهر عقارى بأنه قصد من التعاقد الوصية دون غيرها من التصرفات بدليل احتفاظه لنفسه في العقد بحق الانتفاع بالعقار مدى الحياة، ذلك لأن احتفاظ البائع بحقه في الانتفاع بالمبيع مدى حياته لا يتحتم معه وجوب اعتبار التصرف وصية ولا يتعارض مع تنجيز التصرف، متى كانت أدلة الدعوى تفيد هذا التنجيز. ولا وجه للتعدي بالإقرار الصادر من المورث في شأن تكييف التصرف الصادر منه إلى المطعون عليهم - الورثة المشترين - والقول بأن هذا الإقرار ملزم لهم باعتبارهم من ورثته، ذلك أنهم في خصوص هذا التصرف لا يعتبرون ورثة أو خلفاء حامين للمورث بل هم خلف خاص له، فلا حجية لإقراره في حقهم.

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل في أن السيدات منيرة ونفيسة وصديقه حسن محمد الشافعى "الطاعنات" أقرن الدعوى رقم ۲۵۱۸ سنة ۵۴ ك القاهرة ضد المطعون عليهم بطلب الحكم بتثبيت ملكيتهم إلى $\frac{7}{33}$ ط شيوخاً في ۲۴ قراط في العقارات المبينة بصحيفة الدعوى وذلك بالسوية بينهم مع التسليم وإلغاء عقدى البيع الصادرين من والدهن إلى المطعون عليهم الخمسة الأول في ۵/۴/۱۹۴۵ و ۵/۱۰/۱۹۵۰ وهو التسجيل المترتب على تلك المقاررات، وقلن شرحاً للدعوى إن المرحوم حسن محمد الفاضلى مورثهن ومورث المطعون عليهم المذكورين توفى بتاريخ ۲۷/۲/۱۹۵۴

وترك العقارات الميينة بصحيفة الدعوى وانحصر ارثه فيهن وفي زوجته المطعون عليها الأولى وأولادها منه وهم باقي المطعون عليهم عدا الأخيرة، وقد امتنع المدعى عليهم من تسليمهن نصيبهن في تلك العقارات بدعوى أن المورث باع إليهم كل ما يملك بموجب عقدى بيع رسميين صدر أولهما في ١٩٤٥/٤/٥ ببيع النصف على الشيوع في تلك العقارات إلى المطعون عليهم وصدر الثانى في ١٩٥٠/١٠/٥ ببيع النصف الآخر إلى زوجته المطعون عليها الأولى، وإذا كان هذان العقدان باطلين لأنها يستران وصية قصد بها حرمان المدعيات من حقهن في الإرث، فقد أقن هذه الدعوى بطلانها سالفه البيان. وطالب المدعى عليهم رفض الدعوى استنادا إلى أن العقدين إنما يتضمنان بيعا صحيحا طبقا لموصفها الصريحة وما أثبتته الوثائق التى حررها من دفع معظم الثمن أمامه وقيامهم بتسجيل العقدين حال حياة البائع وقيام المدعى عليها الأولى بالتصرف فيما اشترته بموجب العقد الأول إلى ولدها المدعى عليه الثانى في حياة المورث وبغير افتراض منه، وفي ١٩٥٦/٢/٢٩ حكمت المحكمة في مواجهة المدعى عليها الأخيرة (أولها لطف الله شنياره) بطالبات المدعين، واستأنف المدعى عليهم هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبين إلغائه والحكم برفض الدعوى. وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٨٣ سنة ٧٤ ق، وفي ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف في شطره الخاص بالعقد الأول المؤرخ ١٩٤٥/٤/١٥ وتعديله في شطره المتعلق بالعقد الثانى الصادر في ١٩٥٠/١٠/٥ وبإعلان هذا العقد فيما زاد من ثلث التركة واعتبار الأربعة قرار يبطى الباقية من الإثنى عشر قبرا طام موضوع هذا العقد تركة للبائع، ولما طعن المحكوم ضدهم في ذلك الحكم بطريق النقض بالطن رقم ١٦٧ سنة ٢٩ ق حكمت هذه المحكمة في ١٩٦٤/٥/١٤ بتقضى الحكم المطعون فيه وبإحالة القضية إلى محكمة استئناف القاهرة. وبتاريخ ١٩٦٥/٣/١٤ قضت محكمة الاستئناف بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المستأنف ضدهن (الطاعنات حاليا) أن تصرف مورثن إلى المستأنفين بالعقدين سالفى الذكر كان المقصد به الإيصال، وأنهم في الحقيقة لم يدفعوا ثمنًا وأن المبلغ المدفوع أمام الموثق لم يكن من مالهم وإنما أفرغ في هذه الصورة لتصويره في الواقع، وخولت المستأنفين نفى ذلك بذات الطرق. ونفذ هذا الحكم بسامع شهود المستأنف عليهم وذلك لامتناع المستأنفين من إعلان شهود اكتفاء بالمستندات المقدمة منهم، وفي ١٩٦٥/٦/٢٠ حكمت

المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف و برفض الدعوى وألزمت المستأنف ضد هن المصروفات و ١٠٠٠ قرش مقابل أتعاب المهامة من الدرجتين . طعنت الطاعنات في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين بالتقرير وطلب المطعون عليهم رفض الطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وشابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك نقول للطاعنات إن محكمة الاستئناف أحالت الدعوى إلى التحقيق لإثبات أن التصرف قصد به الوصية وأنهن أشهدن كلام من حسن موسى ومحمود علي الشافعي ومحمود يوسف موسى وجاءت شهادتهم قاطعة في أن المورث لم يكن في حاجة لهذا البيع ، وأن المبيع ظل تحت يده حتى وفاته وأنهم لم يعلموا بهذا البيع في حياة المورث ولم يأخذ الحكم المطعون فيه بهذه الأقوال استنادا إلى أنها اقتضت على عدم علم الشهود بالتصرف إلا بعد وفاة المورث وأن جهلهم بالتصرف فور حصوله ينفي معرفتهم بحقيقة الظروف والملاسات التي تم فيها التعاقد كما ينفي المسامهم بحقيقة الدافع إليه فلا يمكن الاطمئنان إلى أقوالهم للتصرف على قصد المتعاقدين ، وهذا الذي استخلصه الحكم وأقام عليه قضاءه يخالف الوقائع الثابتة في الدعوى والمستندات المقدمة فيها ، إذ الثابت من هذه المستندات أن المطعون عليهم كانوا لا يملكون مالا وقت الشراء وأن الثمن المدفوع أمام الموثق كان من وإلى محمد محمد متصرف في العقد الأول مدادا لدين يوسف راغب وكانت في العقد الثاني من أول الحاشية مدادا لدين محمد متصرف وأن المبلغ المدفوع لكل دائن يتفق مع الثمن الوارد في العقد وأن قيام البائع طوال حياته بالاحتفاظ بمظاهر الملكية من تأجير وإقامة أبنية في العقار برخصة صادرة باسمه وطبع إيصالات بالأجرة ، هما أدلة قاطعة على أن إرادة المورث لم تنصرف إلى اعتبار البيع تصرفا منجزا يخفى هبة وإنما انصرفت إلى إضافته إلى ما بعد الموت ، ولا يغير من ذلك أن أحدا من الشهود لم يشهد صراحة بأن العقد يخفى وصية لأن شهادتهم بعدم علمهم بصدد التصرف من المورث حال حياته وهم أقرب الأشخاص إليه وبأنه لم يكن في حاجة إلى البيع تدل بذاتها على صحة دفاع الطاعنات في هذا الشأن ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بما يخالف هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ في الاستدلال وأخطأ كذلك في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود في حمله، ذلك أن لمحكمة الموضوع وهي في سبيل التعرف على حقيقة العقد والتحرى عن قصد المتصرف من تصرفه سلطة تقدير الأدلة والفرائن المقدمة في الدعوى واستخلاص ما تقتنع به منها متى كان استخلاصها حائفا متفقا مع الثابت بالأوراق، وهي إذ تباشر سلطتها في تقدير الأدلة تملك الأخذ بنتيجة دون أخرى، ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك متى كانت الأدلة التي أوردتها من شأنها أن تؤدي إلى هذه النتيجة. لما كان ذلك، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أشار إلى أن أحدا من الشهود لم يشهد صراحة بحقيقة التصرف وأنهم جميعا جنحوا إلى القول، بأنهم علموا بالتصرف بعد وفاة المورث ورتب على ذلك عدم إسمائهم بالظروف والملايسات التي تم فيها التعافد وبحقيقة الدافع إليه، رد على قولهم بعدم إسماء المطعون عليهم بأن "ليس في الأوراق ما يقطع بصحته فضلا عن أنه ليس ما يمنع قانونا أن يكون هذا البيع يسترهبة لأن الفارق بين الهبة المستورة والوصية هو اتجاه قصد المتعاقدين إلى تنجيز التصرف" ثم انتهى إلى أن "دلائل الدعوى وقرائنها تؤدي إلى القول بأن التصرف كان منجزا في العقدين بدليل مسارعة المستأنفين " المطعون عليهم " إلى تسجيل العقدين ومن تصرف المستأنفة الأولى إلى ابنها وتسجيل هذا التصرف في حياة المورث وأن إفراز المتصرف باستلام جزء من الثمن من المستأنفة الأولى ينبىء عن اتجاه النية إلى تنجيز العقد وأنه ليس ما يمنع في القانون أن يحتفظ المتصرف لنفسه بحق المنفعة إذ لا تلازم بين استيفاء حق المنفعة وتنجيز العقد " فإنه يكون قد أقام قضاءه على قرائن متساندة مستخلصة من الأوراق تؤدي في مجموعها إلى ما انتهى إليه من أن العقدين الصادرين من المورث لورثته " المطعون عليهم " هما عقدان منجزان ولا يخفيان وصية، ولا يبدو أن يكون النعى جدلا موضوعيا في تقدير الأدلة مما لا يجوز إثارته أمام هذه المحكمة.

وحيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الطامعات تمسكن لدى محكمة الموضوع بأن إقرارات المورث تعبر بصحة وملزمة له ولورثته من بعده ما لم يقيموا الدليل على عدم صحتها، وطلبين إعتبار تصرف المورث للورثة المطعون عليهم وصية استنادا إلى إقراره الثابت بصحيفة الدعوى التي أقامها ضدهم لدى محكمة القاهرة

باعتبار عقد البيع الصادر في سنة ١٩٤٥ وصية وإثبات عدوله عنها وإلى إقراره الآخر الثابت في طلبه المقدم لمأمورية الشهر العقاري بالسيدة زينب بتاريخ ١٩٥٤/٤/٢٥ ، وبالرغم من تقديم هذين الإقرارين وعجز المطعون عليهم عن إثبات عدم صحتهما وثبوت احتفاظ المورث بحق المنفعة مدى حياته في العقد فقد أخذ الحكم المطعون فيه بدفاع المطعون عليهم اكتفاء بما قرره من أن دلائل الدعوى تؤدي إلى القول بأن هذا التصرف كان منجزا مقصودا به التملك الفوري وأنه ليس ما يمنع في القانون من أن يحتفظ المتصرف لنفسه بحق المنفعة إذ لا تلازم بين استبقاء هذا الحق وتجزؤ التصرف دون أن يعرض الحكم للإقرارين المقدمين من الطاعنات رغم وضوح أثرهما في تكييف الدعوى ، إذ العبرة في تكييف التصرف هو بما ثبت لدى المحكمة من إرادة المتعاقدين ، ومتى كان الثابت من الإقرارين المشار إليهما أن البيع الصادر من المورث قد قصد به الوصية وأن المورث قد أظهر رغبته في العدول عنه حال حياته فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من أن إرادة المتعاقدين قد اتجهت إلى تجزؤ التصرف يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن هذا النفي في غير محله ، إذ يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة بعد أن سردت وقائع النزاع وعرضت لأوجه دفاع الطرفين أعملت حقها في التعرف على حقيقة ما عناه المتعاقدون في العقد الصادرين من المورث وخلصت إلى أن نية المتعاقدين قد اتجهت فيهما إلى التجزؤ ونقل الملك الفوري إلى الورثة المشترين على أساس البيع أو الهبة ، ودلل الحكم على ذلك بأدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها ، ومن ثم فلا يقبل من الطاعنات القول بأن الحكم أخطأ في تكييف هذين العقدتين استنادا إلى أن المورث سبق أن أقر في صحيفة دعوى أقامها على المشترين أو في طلب قدمه للشهر العقاري بأنه قد قصد من التعاقد الوصية دون غيرها من التصرفات بدليل احتفاظه لنفسه في العقد بحق الانتفاع بالعقار المبيع مدى الحياة ، ذلك لأن احتفاظ البائع بحقه في الانتفاع بالمبيع مدى حياته لا يتحتم معه وجوب اعتبار التصرف وصية ولا يتعارض مع تجزؤ التصرف متى كانت أدلة الدعوى تفيد هذا التجزؤ ، ولا وجه للتحدى بالإقرار الصادر من المورث في شأن تكييف التصرفين الصادرين منه للمطعون عليهم والقول بأن هذا الإقرار ملزم لهم باعتبارهم من ورثته ، ذلك أنهم في خصوص هذين التصرفين لا يعتبرون ورثة أو خلفاء حامين للورث بل هم خلف خاص له ، فلا حجية لإقراره في حقهم . ولما تقدم ستمن رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : السيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدقي البشبيش ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وعلى
عبد الرحمن .

(٥٩)

الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٣٥ القضائية :

(أ) نقض . " حالات الطعن " . قوة الأمر المقضى .

جواز الطعن بالنقض لمخالفة حكم سابق . يشترط فيه أن يكون الحكم المطعون فيه
قد فصل في النزاع على خلاف ما فصل فيه الحكم السابق لحائز لقوة الشيء
المحكوم فيه .

(ب) قوة الأمر المقضى .

هجرة الشيء المحكوم فيه لا تلحق إلا بمنطوق الحكم ولا يباحق بأسبابه إلا ما كان
منها مرتبطا بالمنطوق إرتباطا وثيقا وفيما فصل فيه الحكم بصفة صريحة أو بصفة ضمنية
ضمنية سواء في المنطوق أو في الألباب التي لا يقوم المنطوق بدونها . ما لم تنظر فيه
المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعا للحكم يحوز قوة الأمر المقضى

(ج) حكم " حجية الحكم " " قوة الأمر المقضى " . بيع " دعوى صحة
التعاقد " عقد " فسخ العقد " . دعوى . " الطلبات في الدعوى " .

اختلاف دعوى صحة العقد عن دعوى الفسخ حايبا وموضوما .

١ - النص في المادة الثالثة من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات
وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، على أن الخصوم أن يطعنوا أمام محكمة النقض
في أي حكم انتهائي ، أيا كانت المحكمة التي أصدرته فصل في نزاع خلافا لحكم آخر
سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم فيه ، يدل على أنه
يشترط لجواز الطعن بالنقض لهذا السبب أن يكون الحكم المطعون فيه قد فصل
في النزاع على خلاف ما فصل فيه الحكم السابق والذي يكون قد حاز قوة الشيء
المحكوم فيه .

۲ — الأصل أن حجبة الشيء المحكوم فيه لا تلحق إلا بمنطوق الحكم ولا تلحق بأسبابه إلا ما كان منها مرتبطا بالمنطوق ارتباطا وثيقا، وفيما فصل فيه الحكم بصفة صريحة أو بصفة ضمنية حتمية سواء في المنطوق أو في الأسباب التي لا يقوم المنطوق بدونها، ومن ثم فإن ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعا للحكم يحوز قوة الأمر المقضى .

۳ — تختلف دعوى صحة العقد عن دعوى الفسخ سببا وموضوعا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن السيدتين حميدة وروحية أبو زيد شابي باعتا في ۲۰ أبريل سنة ۱۹۵۳ بمقد ابتدائي أربعة قرار يبط وستة أشهر في أرض ومباني المنزل الواقع بشارع مرزوق إلى السيدة / نبوية محمد محمد أحمد بثمان قدره مائة وثلاثون جنيا، عجل منه ثلاثون جنيا على أن يكون أداء الباقي وقت التوقيع من العقد النهائي، إلا أن المشتري أقامت الدعوى ۱۵۱۲ سنة ۱۹۵۲ مدني جزئي شبرا تطلب الحكم لها بصحة ونفاذ هذا العقد وتسليم المبيع إليها في الوقت الذي كان ما زال باقيا من الثمن مبلغ ۸۵ جنيا، ولما أجابتها المحكمة إلى طلبها وحكت بصحة التعاقد والتسليم وتهاصت عن أداء باقي الثمن أقامت البائعتان الدعوى ۱۴۱۹ سنة ۱۹۶۲ مدني جزئي شبرا نطلبان الحكم بفسخ عقد البيع لعدم الوفاء بباقي الثمن، ودفعت المشتري الدعوى بأن الحكم الصادر لصالحها بصحة العقد إذ أصبح نهائيا فإن حجبه تمنع من إجابة طالب الفسخ، وبتاريخ أول ديسمبر سنة ۱۹۶۳ حكمت تلك المحكمة برفض الدعوى أخذا بحجية الحكم الصادر في دعوى صحة العقد، واستأنفت البائعتان هذا الحكم لدى محكمة القاهرة الابتدائية وطلبتا إلغائه والحكم لها بفسخ العقد رقيده الاستئناف برقم ۲۰۴ سنة ۱۹۶۴ مصر، وبتاريخ ۳ يونيو سنة ۱۹۶۵ حكمت تلك المحكمة بهيئة استئنافية بإلغاء الحكم المستأنف و بفسخ عقد البيع .

طعنن المشترية فى هذا الحكم بطرق النقض وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصدرت الطاعنة على طلب نقض الحكم كما أصدرت المطعون ضدهما على طلب رفض الطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة التى طلبت فىا الحكم بعدم جواز الطعن لوروده على حكم صادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية، وبالجلسة المحددة لنظر الطعن أصدر كل على رأيه .

وحيث إن مبنى دفع النيابة بعدم جواز الطعن أن الحكم المطعون فىه إذ صدر من المحكمة الابتدائية (بهيئة استئنافية) فى دعوى فسخ عقد بيع بعد صدور حكم نهائى سابق بصحة هذا العقد، وكان الحكم الاول لم يتعرض لواقعة وفاة المشترى بثن المبيع فلا يكون هناك تناقض بين ما يقرره الحكم المطعون فىه من فسخ هذا العقد لعدم الوفاء بالثن وبين سبى الحكم بصحة هذا العقد لأن موضوع سداد باقى الثمن لم يكن موضع بحث فى دعوى صحة ونفاذ العقد، وإذ إنتهى التناقض بين الحكمن فإن الطعن بالنقض على الحكم المطعون فىه يكون غير جائز .

وحيث إن هذا الدفع صحيح ، ذلك أن النص فى المادة الثالثة من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض — الذى يحكم هذا الطعن — على أن ” للمصوم أن يطعنوا أمام محكمة النقض فى أى حكم إنتهائى أيا كانت المحكمة التى أصدرته فصل فى نزاع خلافا لحكم آخر سبق أن صدر بين المصوم أنفسهم وحاز قوة الشىء المحكوم فىه “ يدل على أنه يشترط لحواز الطعن بالنقض لهذا السبب أن يكون الحكم المطعون فىه قد فصل فى النزاع على خلاف ما فصل فى الحكم السابق، والذى يكون قد حاز قوة الشىء المحكوم فىه ، وإذ كان الحكم المطعون فىه صدر من محكمة القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) فى دعوى المطعون عليهم بفسخ عقد البيع المؤرخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٥٣ لعدم وفاة المشترية (الطاعنة) بكامل الثمن ، وكان الحكم الصادر بين المصوم أنفسهم فى الدعوى ١٥١٢ سنة ٥٤ مدنى شبرا الجزيبة والذى أصبح نهائيا قضى بصحة هذا العقد دون أن يبت فى أمر المتبقى من ثمن المبيع، فإن النزاع حول هذا الباقى من الثمن أو الآثار المترتبة عليه لا تحوز حجية ما تحول دون نظر دعوى الفسخ لعدم الوفاء بهذا الثمن ، ويكون سبب الطعن القائم على أن الحكم المطعون فىه والصادر بفسخ عقد البيع جاء على خلاف الحكم النهائى الصادر بصحة هذا العقد

لا سند له ، ذلك أن الأصل أن حجية الشيء المحكوم فيه لا تلحق إلا بالمنطوق بالحكم ولا تلحق بأسبابه إلا ما كان منها مرتبطا بالمنطوق ارتباطا وثيقا وفيما فصل فيه الحكم بصفة صريحة أو بصفة ضمنية حتمية ، سواء في المنطوق أو في الأسباب التي لا يقوم المنطوق بدونها ، ومن ثم فإن ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعا للحكم بحوزة قوة الأمر المقضى ، ولما كان الحكم الصادر في الدعوى ١٥١٢ سنة ٥٤ مدني شبرا الجزئية لم يفصل في أمر الباقي من ثمن المبيع بل تركه دون البت فيه ، فإن حق البائعين في المطالبة بباقي هذا الثمن يظل قائما ، وكذلك يبقى لهم حقهم في طلب إعمال الآثار المترتبة على عدم الوفاء به والمطالبة بفسخ العقد جزاء عدم تنفيذ هذا الالتزام ، دون أن يؤثر في قيام هذا الحق صيرورة حكم صحة العقد نهائيا لاختلاف دعوى صحة العقد عن دعوى الفسخ المذكورة سببا وموضوعا ، ويختلف بذلك شرط جوار الطعن بالقض في الحكم المطعون فيه لصدوره على خلاف حكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به .

جلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدى ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد سيد أحمد حماد ،
وعلى عبد الرحمن .

(٦٠)

الطعن رقم ٥٧٦ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) بيع ، "دعوى صحة التعاقد" . دعوى . "نطاق الدعوى" . تسجيل . صورية .

دعوى صحة ونفاذ العقد . دعوى موضوعية . تستلزم أن يكون من شأن البيع
نقل الملكية حتى إذا ما سجل الحكم قام تسجيله مقام تسجيل العقد .
مقتضى ذلك أن يفصل القاضى فى أمر صحة العقد . إتساع نطاق الدعوى لبحث
كل ما يتعلق بوجود العقد أو إنعدامه أو بصحته أو بطلانه وكذلك صوريته صورية
سابقة أو التنازل عنه . إختلافها فى ذلك عن دعوى صحة التوقيع .

(ب) محكمة الموضوع . "سلطتها فى تقدير الأدلة" .

محكمة الموضوع هى وحدها صاحبة الحق فى تقدير الأدلة وترجيح ما تطعن
إليه منها .

١ - دعوى صحة ونفاذ العقد هى دعوى موضوعية تمتد سلطنة المحكمة فيها
إلى بحث موضوع العقد ومداه ونفاذه وتستلزم أن يكون من شأن البيع موضوع
التعاقد نقل الملكية حتى إذا ما سجل الحكم قام تسجيله مقام تسجيل العقد فى نقلها ،
وهذا يقتضى أن يفصل القاضى فى أمر صحة العقد وبالتالي فإن تلك الدعوى
تسعى لبحث كل ما يثار من أسباب تتعلق بوجود العقد وإنعدامه وبصحته
أو بطلانه ومنها أنه غير جدى أو حصل التنازل عنه ، إذ من شأن هذه الأسباب
لو صحت أن يعتبر العقد غير موجود قانوناً فيحول ذلك دون الحكم بصحته ونفاذه

ومن ثم فلا صحة للقول بأن ولاية القاضى فى هذه الدعوى قاصرة على شخص ما إذا كان التصرف فى المال موضوع النزاع قد صدر أم لم يصدر، إذ هى تختلف عن دعوى صحة التوقيع التى لا تعدو أن تكون دعوى تحفظية الغرض منها تطمين من بيده سند عرفى إلى أن صاحب التوقيع عليه لا يستطيع بعد الحكم فيها بصحة توقيعه أن ينازع فى التوقيع وبمقتضى فيها على القاضى أن يتعوض للتصرف المردون فى السند من جهة صحته وعدم صحته ووجوده أو إنعدامه وزواله بل يقتصر بحته على صحة التوقيع فقط (١).

٢ - محكمة الموضوع هى وحدها صاحبة الحق فى تقدير ما يقدم إليها فى الدعوى من الأدلة وترجيح ما تطعن إلى ترجيحه منها واستخلاص ما ترى أنه واقعة الدعوى دون رقابة عليها لمحكمة النقض فى ذلك .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن بهية أحمد رمزى عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها صامية وسميحة وسراج الدين وسعود وفيصل قصر المرحوم فهى عقل ، ومفيد فهى عقل أقاما الدعوى رقم ٢١٦٠ سنة ١٩٦٤ كلى القاهرة ضد حكمت عنایت عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر سامى وصعاد وبكر وعنایت أولاد المرحوم فهى عقل طالبين الحكم بصحة ونفاذ العقد الابتدائى المؤرخ ١/٦/١٩٦٣ الصادر لهما من المورث ببيع العقار الموضح بالمريضة بثمن مدفوع قدره ٢٠٠٠ ج مع إلزام المدعى عليها بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماه ، وقالانى بيان دواهما

(١) نقض ١٣ مايو سنة ١٩٦٥ - مجموعة المكتب الفنى ص ١٦ ص ٥٧٧ .

ونقض أول مارس سنة ١٩٦٦ - مجموعة المكتب الفنى ص ١٧ ص ٤٨٦ .

أنهما اشتريا من المرحوم فهمى عقل كامل أرض وبناء المنزل رقم ٣٣ شارع جعفر بـحـلـوان نظير ثمن قدره ٢٠٠٠ ج دفع نقدا للهائـع الـذـى أقر فى العـقـد بقبضه وقدم بنفسه طلبا للشهر العتارى لتسجيله ، إلا أنه توفى قبل التسجيل . وإذ رفضت المدعى عليها التصديق على العقد فقد أقاما الدعوى للحكم لهما بطلباتهما ، وردت المدعى عليها بأن المدعية الأولى أقرت فى ١٨/١٢/١٩٦٣ وهو اليوم التالى لوفاة المورث فهمى عقل بأن المنزل من بين تركته ، وأيدت هذا الإقرار فى ٧/٣/١٩٦٤ أمام معاون المحكمة الحسنية ، وفى ٢٨/٩/١٩٦٤ حكمت المحكمة بصحة ونفاذ عقد البيع الإبتدائى المؤرخ ١/٦/١٩٦٣ الصادر من المرحوم فهمى عقل الشهير بمحمد عقل للدعوة بهبة عن نفسها وبصفقتها وصية على القصر والدعى الثانى سعيد محمد فهمى عقل ببيع العقار رقم ٣٣ شارع جعفر بـحـلـوان اماء ثمن قدره ٢٠٠٠ ج وألـزمت المدعى عليها الأولى بالمصاريف و ٢٠٠ قرش مقابل أنعاب الحمام ، واستأنفت السيدة / حكمت هـايت هـذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة طالبة إلغاء ورفض الدعوى وقيد إستئنافها برقم ١٦٧٧ سنة ٨١ ق ، وفى ٢٩/٦/١٩٦٥ حكمت المحكمة بقبول الإستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليهما مع إلزامهما بالمصروفات عن الدرجتين ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أنعاب الحمام عنهما . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة فى التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعنان على طلب نقض الحكم ، وطلبت المطعون عليهما رفض الطعن وصحمت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتهما وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب ، ينبى للطاعنان فى أولها على الحكم المطعون فيه البطلان لتأسيسه على أساسين غير صحيحة وغير قائمة ومقدمة بطريق الغش والتدليس ، وفى بيان ذلك يقولان إن ولاية القضاء فى دعوى صحة ونفاذ العقد قاصرة على شخص التعاقد وهل صدر من المتصرف فى المال موضوع التصرف أم لم يصدر فإذا ثبت لها صدوره منه فإن القضاء بصحة العقد يكون واجبا وحتميا وليس للطعون عليها إلا أن تطعن على العقد بالتجهيل ، ولقد تناقض الحكم فى أسبابه بشأن صحة العقد إذ قرر فى موضع بأنه عقد صادر من المورث وموقع عليه منه وهو ما يفيد إعتباره صحيحا ، ثم عاد فى موضع آخر واعتبره عقدا غير جدى إستنادا

إلى ما استخلصه من بعض صفحات ملف النيابة الحسبية من أن الطاعنين تنازلا عنه دون أن يتبين وجه الحق فيها استخلصه، إذ لو اطلعت المحكمة على ملف النيابة الحسبية كله لتبينت أن في هذا الملف ما يفيد عدم التنازل، إذ الثابت أن كاتب محضر الجرد أشار في محضره إلى المنزل موضوع النزاع دون أن يعلم بأن هذا المنزل قد تم التصرف فيه فبادر الطاعنان إلى التمسك بالعقد الصادر لهما وبخروج المنزل من التركة وعندئذ كلفتها الجهات الحسبية بتسجيله، ومن ثم فإن الحكم يكون مشوبا بالبطلان لقيامه على أسباب غير حقيقية أدى إليها إنكار المطعون عليها للعقد رغم علمها به وتقديرها صورة بعض الحاضر دون الباقي وما انطوى عليه ذلك من غش وتدليس .

وحيث إن النعي مردود في الشق الأول منه، بأن دعوى صحة ونفاذ العقد هي - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - دعوى موضوعية تمتد سلطة المحكمة فيها إلى بحث موضوع العقد ومداه ونفاذه وتسنلزم أن يكون من شأن البيع موضوع التعاقد نقل الملكية حتى إذا ما سجل الحكم قام تسجيله مقام تسجيل العقد في نقلها، وهذا يقتضي أن يفصل القاضي في أمر صحة العقد، وبالتالي فإن تلك الدعوى تلتصق لبحث كل ما يثار من أسباب تتعلق بوجود العقد وإنعدامه وبصحته أو بطلانه ومنها أنه غير جدي أو حصل التنازل عنه، إذ من شأن هذه الأسباب لو صححت أن يعتبر العقد غير موجود قانونا فيحول ذلك دون الحكم بصحته ونفاذه، ومن ثم فلا صحة للقول بأن ولاية القاضي في هذه الدعوى قاصرة على فحص ما إذا كان التصرف في المال موضوع النزاع قد صدر أم لم يصدر إذ هي تختلف عن دعوى صحة التوقيع التي لا تعدو أن تكون دعوى تحفظية الفرض منها تطمين من بيده سند عرفي إلى أن صاحب التوقيع عليه لا يستطيع بعد الحكم فيها بصحة توقيعه أن ينازع في التوقيع، ويمتنع فيها على القاضي أن يتعرض للتصرف المدون في السند من جهة صحته وعدم صحته ووجوده أو إنعدامه وزواله، بل يقتصر بحثه على صحة التوقيع فقط . إذ كان ذلك، وكان الثابت أن الطاعنين قد رفعا دعوتهما للحكم بصحة ونفاذ العقد الصادر لهما من المورث وكان للقاضي على هذا الاعتبار أن يفصل رغم ثبوت توقيع المورث على العقد في أمر جديته أو صوريته ووجوده أو التنازل عنه، فإن النعي على الحكم

المطعون فيه بهذا الوجه يكون على غير أساس . ومردود في الشق الثاني بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في النزاع على ما قرره من أن "الواضح من مطالعة عقد البيع موضوع الدعوى أنه حرر في ١٩٦٣/٦/١ وتوقع عليه من المورث ومن المستأنف عليهما ، وأنه بتاريخ ١٩٦٣/١٢/١٨ وهو اليوم التالي للوفاة اجتمع إخوة المورث مع ورثته جميعا وحرروا محضر جرد بالتركة وقسمة وأجروا اتفاقا بين الورثة ، فزاده أن المنزل الذي كان يقطنه المورث بناحية حلوان شارع جعفر ٣٣ مملوك للمورث ويعتبر من تركته ويخص الطرف الأول وهو المستأنف عليهما الأولى ١٤ ط و ١٥ س والطرف الثاني وهو المستأنفة ٧ ط و ١٨ س والطرف الثالث وهو المستأنف عليه الثاني ٢ ط و ٥ س وأن ريعه الثمري ١٨ ج يخص الطرف الثاني فيه ستة جنيهات شهريا ، وتراضى الجميع على هذا التقسيم وأثبت بالمحضر إقرار من الورثة بأن المورث ليست له حقوق ولا عليه ديون لم أو للغير ، وأنه إذا ظهر أى شئ لمصلحة أى منهم يعتبر لأغيا ولا يعمل به وتوقع على المحضر من المستأنفة والمستأنف عليهما ، كما أنه يبين من صورة محضر الجرد والمحضر بمعرفة سعاد حسين المعاونة المنتدبة من نيابة الأحوال الشخصية والمحضر بتاريخ ١٩٦٤/٣/٧ في حضور الورثة أن المنزل موضوع الدعوى يدخل ضمن التركة وتوقع عليه من الطرفين (المستأنفة والمدعى عليهما الأولى) وأن اتراف المستأنف عليهما بأن المنزل موضوع النزاع يدخل ضمن التركة وقبولها قسمتها على هذا الأساس ودرج المنزل في قائمة الجرد باعتباره عنصرا من عناصر التركة مما يدل على أن عقد البيع موضوع الدعوى لم يقصد منه أن يكون بيما جديا ولم يستكمل مقوماته القانونية وإلا لما تنازل المستأنف عليهما عنه بمحضر القسمة الموقع عليه منهما في اليوم التالي للوفاة ، ولما قبل أن يدخل ضمن محضر جرد التركة بعد حصول الوفاة بثلاثة شهور كاملة " ويبين من هذا الذى قرره الحكم أنه استخلص صورية عقد البيع وعدم جديته من محضر ١٩٦٣/٣/١٨ الموقع عليه من الطاعنين والذى أقر فيه بأن المنزل محل النزاع مملوك للمورث ويدخل ضمن التركة وقبولها قسمته بين جميع الورثة ، إذ كانت هذه الدعامة تكفى وحدها لحمل قضائه ولم تكن محل نعى من الطاعنين ، فلإن النعى عليه فيما استخلصه من محضر جرد النيابة الحسبية وأوراقها يكون غير مشج ولا جدوى فيه إذ هو من قبيل التريد الذى يستقيم الحكم بدونه .

وحيث إن الطاعنين ينبغي أن يبينوا في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع، وفي بيان ذلك يقولون إن المحكمة الاستئنافية أهدرت العقد لأسباب غير قانونية وغير صحيحة وكان يتعين عليها صونا لحقوقها في الدفاع أن تصدر قرارا أو حكما بالاستجواب أو بالاطلاع على أصل ملف النيابة الحسبية أو تصدر حكما بتدبير خبر للانتقال وفحص الملكية والأوراق أو وضع اليد أو حكما بالإحالة إلى التحقيق خاصة وقد أثارت المطعون عليها الصورية ومرض الموت والوصية لوارث ووضع اليد، إلا أنها أعرضت عن كل ذلك ولم تقبل حتى تحقيق التجهيل أو الدفع باعتبار العقد وصية فأخلت بدفاعهما إذ قررا بملف المحكمة الحسبية بأن العقد موجود ووعدا بتسجيله .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أنه لما كانت محكمة الموضوع هي وحدها صاحبة الحق في تقدير ما قدم إليها في الدعوى من الأدلة وترجيح ما تطعن إلى ترجيحه منها واستخلاص ما ترى أنه واقعة الدعوى دون رقابة عليها لمحكمة النقض في ذلك، وكانت محكمة الاستئناف قد حصت من محضر الجرد والقسم المحرر بعد وفاة البائع في ١٩٦٣/١٢/٢٨ أن عقد البيع غير جدي وأن المنزل موضوع ذلك العقد يعتبر تركه من المورث على ما جاء في الرد على الشق الثاني من السبب الأول، وكان ذلك يحمل الرد الضمني على ما تمسك به الطاعنان من أن العقد جدي، ومن ثم فلا على المحكمة أن لم تر موجبا لإجراء أى تحقيق أو انتقال لفحص أوراق أخرى غير تلك المقدمة إليها مادامت قد رأت في وقائع الدعوى ومستنداتها ما يكفي للفصل فيها، ومن ثم فإن النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينبغي أن يبينوا في السبب الثالث على الحكم المطعون فيه تناقض أسبابه وتسببه تسببا غير صحيح، وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم أهدر عقد البيع رغم تكامل أركانه القانونية دون أن يبين الأسباب التي استند إليها في ذلك أو برد على ما ورد بمذكرتهما خاصة بصحة ونفاذ العقد، أو على ما جاء بحكم محكمة أول درجة في الوقت الذي قالت المطعون عليها فيه أن لتصرف إن كان بيعا فهو ينطوي على وصية لوارث مما مؤداه أن العقد يعتبر قائما ولكن على أساس أنه وصية لابيها مما كان يتعين معه على المحكمة مراعاته .

وحيث إن هذا النعي مردود في شقه الأول بما سبق الرد به على الشق الثاني من السبب الأول . والنعي غير شديد في شقه الثاني ، ذلك أن الحكم المطلقون فيه وقد انتهى إلى اعتبار العقد غير قائم فإنه يستوى أن يكون بيعا منجزا أو مخفيا لو صبة، وبالتالي فلم تكن به حاجة إلى الرد على هذا الدفاع الاحتياطي، ومن ثم فإن النعي يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المنشار / الدكتور محمد حافظ هريدي وعضوية السادة المشاركين :
 سليم راشد أبوزيد ، ومحمد صدق البشبيشي ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وعلى محمد الرحمن .

(٦١)

الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) نقض . " إعلان الطعن " . حكم . " المصلحة في الطعن " . بطلان .
 إعلان . " بطلان الإعلان " .

حضور المطعون عليه وتقديمه مذكرة بدفاعة في الميعاد القانوني . التمسك بالبطلان
 لعيب شاب إجراء الإعلان . عدم بيان وجه مصلحته فيه . عدم جواز التمسك
 بالبطلان .

(ب) إصلاح زراعي . " امتداد إيجار الأرض الزراعية " . إيجار .
 الترام .

امتداد الإيجار وحرمان المالك من طلب الفسخ . شرطه . عدم إخلال
 المستأجر بالتزاماته من السنة الزراعية السابقة مباشرة على الامتداد أو خلال فترة
 الامتداد . الإخلال يكون بشرط التقدير أو بأحكام القانون . اللجوء بالأجرة
 في المرامد المتفق عليها يدخل في هذا النطاق .

١ - إذا كان الثابت أن المطعون عليه قد حضر وقدم مذكرة بدفاعة
 في الميعاد القانوني فإنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) - لا يجوز له
 التمسك بالبطلان لعيب شاب إجراء الإعلان طالما أنه لم يبين وجه مصلحته
 في التمسك به .

(١) نقض ١٠ يناير سنة ١٩٦٣ - الطعن رقم ٣٨٧ لسنة ٢٧ ق السنة ١٤ ص ١٠٠
 ونقض ٣١ يناير سنة ١٩٦٨ - الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٣١ ق السنة ١٩ ص ١٧٠

٢ — المشرع وإن كان قد نص في المادة ٣٩ من قانون الإصلاح الزراعي على إمتداد عقود الإيجار وحرمان المالك من المطالبة بحق الفسخ إلا أنه أوجب ضمنا لحقه ألا يكون المستأجر قد أدخل باى من التزاماته من السنة الزراعية السابقة مباشرة على الإمتداد أو خلال فترة الإمتداد ، وهى عبارة عامة تشمل الإخلال بشروط العقد أو بأحكام القانون ويدخل فى ذلك الوفاء بالأجرة فى المواعيد المتفق عليها . وإذا كان ذلك وكان الإخلال بهذا الالتزام ، كما يتم بالامتناع عن الوفاء بالأجرة كلها أو بعضها يكون أيضا بالتأخير فى الوفاء بها فى المواعيد المقررة بالعقد أو القانون ، فإن ما يشره الطاعن من أن عدم مراعاة المواعيد المحددة فى العقد لدفع الأجرة لا يعد إخلالا منه باى التزام طالما أن الوفاء قد تم خلال الفترة التى حددها القانون يكون على غير أساس .

الحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل فى أن محمد أبوعوف — الطاعن — أقام الدعوى رقم ٥٨ سنة ١٩٦٥ كلى المنصورة ضد المطعون عليهما ، وقال شرعا لها إنه كان يستأجر منهما أرضا زراعية مساحتها ٣٢ ف و ٤ ط و ٨ ص بمقتضى ثلاثة عقود إيجار أولها صادر من المطعون عليه الثانى لمدة ٤ سنوات تنتهى فى ١٤/١٠/١٩٦٤ ، والآخران صادران من المطعون عليه الأول لمدة ٣ سنوات تنتهى فى ٣٠/٩/١٩٦٤ ، وقد طلب المطعون عليهما فى ١/٦/١٩٦٥ إلى لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية طرده من الأقطان المؤجرة بحجة إخلاله بالتزاماته القانونية والتعاقدية وإنهاء العقود بقوة القانون والشرط الفاسخ الصريح ، وأصدرت اللجنة قرارها فى ٢٤/٢/١٩٦٥ بطرده من الأقطان جميعها وتسليمها إلى المطعون عليهما ، ولما كان هذا القرار باطلا لتجاوز اللجنة حدود اختصاصها وعدم صحة الأسس التى بنى عليها ، فقد أقام هذه الدعوى وانتهى فيها إلى طلب الحكم (أولا) وبصفة مستعجلة بوقف تنفيذ هذا القرار حتى يتم الفصل فى موضوع الدعوى (ثانيا) بامتداد عقود الإيجار

الثلاثة إلى سنة ١٩٦٥ الزراعية وبتاريخ ١٣/٥/١٩٦٥ قضت المحكمة بهذين الطلبين . واستأنف المدعى عليهما هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ١٧١ سنة ١٧ قضائية . وفي ٢/١١/١٩٦٥ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليه . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين بالتقرير ودفع المطعون عليه الأول ببطلان الطعن بالنسبة له وطالب المطعون عليه الثاني رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من المطعون عليه الأول أن تقرير الطعن أعلن إليه في مواجهة الإدارة وخاتمت صورة الإعلان من بيان المحضر للخطوات السابقة على ذلك في حينها ، كما أنها لم تتضمن ما يفيد إرسال خطاب موصى عليه يخبره فيه بتسليم الصورة لجهة الإدارة مما يجعل الإعلان باطلا طبقا للواد ١١٢٤ ، ٢٤٦ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ، ذلك أنه لما كان الثابت أن المطعون عليه الأول قد حضر وقدم مذكرة بدفاعه في الميعاد القانوني فإنه — وعلى جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يجوز له التمسك بالبطلان لميب شاب إجراء الإعلان طالما أنه لم يبين وجه مصلحته في التمسك به .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بفسخ مفرد الإيجار على أن تخلف الطاعن عن سداد الأجرة في مواعيدها وإصراره على التراضي في هذا السداد سواء من إيجار سنة ١٩٦٤ أو ما قبلها يترتب عليه انفساخ العلاقة التعاقدية القائمة بين الطرفين واعتبار العقد منتهيا بقوة القانون فلا يكون هناك محل للقول بامتداد تلك العقود ، وهذا الذي قرره الحكم خطأ ومخالفة للقانون من وجوه (أولها) إن الحكم استلزم لامتناع الفسخ وامتداد عقد الإيجار ضرورة وفاء المستأجر بالتزاماته عن سنة الامتداد بما فيها الالتزام بدفع الأجرة ، في حين أن الإخلال بهذا الالتزام لا يتحقق إلا في صورة عدم الوفاء الكلى أو الجزئي بالإيجار أثناء السنة الزراعية ، وذلك بصرف النظر عن حصول

السداد في المواعيد المحددة في العقود أم بعدها طالما أن الوفاء بالأجرة تم أثناء السنة الزراعية طبقا للتعميد الوارد بالمادة ٣١ من قانون الإصلاح الزراعي والتفسير الصادر بشأنها ، ولما كان الحكم قد أقام قضاءه على ترانخي الطاعن في دفع الإيجار إلى ما بعد المواعيد المحددة في العقود رغم حصوله في أثناء سنة الامتداد ، فإنه يكون قد خالف المادة ٣٩ مكررا من قانون الإصلاح الزراعي (وثانيها) أن الحكم جرى في قضائه على أن ترانخي الطاعن في السداد سواء عن إيجار سنة ١٩٦٤ أو ما قبلها يترتب عليه انقضاء العلاقة الإيجارية مخالفا بذلك نص المادة ٣٩ مكررا التي لا تجيز الفسخ إلا في حالة إخلال المستأجر بالتزامه عن السنة الزراعية السابقة مباشرة على الامتداد أو خلال فترة الامتداد . (وثالثها) أن الحكم استند في قضائه بالفسخ إلى عدم وفاء الطاعن بالأجرة في المواعيد المحددة بعقود الإيجار رغم وضوح اتجاه المشرع إلى إخضاع حالات الفسخ وعدم الامتداد لأحكام القانون رقم ١٣٩ سنة ١٩٦٢ دون غيره الأمر الذي يترتب عليه وجوب استبعاد كل ما جاء في الحكم خاصا بالعقود إذ تعتبر من الناحية القانونية معدومة بما يتصل بحالات الفسخ والأثر الذي ترتبه عن مخالفة مواعيد دفع الأجرة .

وحيث إن هذا النعي مردود (أولا) بأنه وإن كان المشرع قد نص في المادة ٣٩ من قانون الإصلاح الزراعي على امتداد عقود الإيجار وحرمان المالك من المطالبة بحق الفسخ إلا أنه أوجب ضمنا لحقه ألا يكون المستأجر قد أخل بأي من التزاماته عن السنة الزراعية السابقة مباشرة على الامتداد أو خلال فترة الامتداد ، وهي عبارة عامة تشمل الإخلال بشروط العقد أو بأحكام القانون ويدخل في ذلك الوفاء بالأجرة في المواعيد المتفق عليها . وإذا كان ذلك ، وكان الإخلال بهذا الإلتزام كما يتم بالامتناع عن الوفاء بالأجرة كلها أو بعضها يكون أيضا بالتأخير في الوفاء بها في المواعيد المقررة بالعقد أو القانون ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا السبب من أن عدم مراعاة المواعيد المحددة في العقد لدفع الأجرة لا يعد إخلالا منه بأي التزام طالما أن الوفاء قد تم خلال الفترة التي حددها القانون ، يكون على غير أساس . ومردود (ثانيا) بأن الحكم المطعون فيه وإن كان قد أقام قضاءه على ترانخي الطاعن في سداد الأجرة المستحقة من سنة ١٩٦٤ الزراعية وما قبلها ، إلا أن الطاعن

لا يجادل في أن سنة ١٩٦٤ الزراعية هي السنة السابقة مباشرة على الامتداد ، فإذا ما أثبت الحكم وقوع إخلال منه بالتزامه في الوفاء بالأجرة المستحقة عنها في المواعيد المتفق عليها ، فإن هذا وحده يكفي لحمله . ومردود (أخيرا) بما سبق الرد به على الوجه الأول من أن إخلال المستأجر بأى من التزاماته التعاقدية أو القانونية عن السنة الزراعية السابقة مباشرة على الامتداد يترتب عليه إعتبار العقد منتهيا بقوة القانون .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أورد وهو في صدد الرد على ما تمسك به الطاعن من حصول تنازل ضمنى من جانب المطعون عليهم عن الحق في طلب الفسخ ، أن المدة التي مضت بين انتهاء سنة الامتداد وتاريخ تقديم الطلب إلى لجنة الإصلاح الزراعى لا تكفى للقول بقبول المطعون ضدهما قيام علاقة جديدة بين الطرفين ، وإذا كان الثابت بالحكم أن التراخي في الوفاء إنما يرجع إلى سنة ١٩٦٢ فإن رده على دفاع الطاعن في هذا الخصوص يكون مشوبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قد جاء به قوله ” ومن حيث إنه بالنسبة لما أثاره المستأنف ضده (الطاعن) في دفاعه من القول بأن المستأنفين قد سكنا عن إثارة تلك المخالفات إلى ما بعد أكثر من ٣ شهور على انتهاء سنة ١٩٦٤ الزراعية وأن ذلك دليل ناطع بين الطرفين على استمرار العلاقة الإيجارية وعدم تمسك المؤجرين بالشروط الفاسخ ، فإن المحكمة ترى من استقراء ظروف الدعوى وملايساتها ومطامعة مستندات الطرفين أن تلك الفترة التي سبقت تقديم الطلب إلى لجنة المازعات الزراعية لا يمكن أن تعد بذاتها كافية للتدليل على قبول المستأنفين المؤجرين نشوء علاقة جديدة بينهما وبين المستأنف ضده ، ذلك المستأجر الذى دأب على عدم سداد الأقساط المستحقة في مواعييدها إلا بعد استصدار أوامر حجز تحفظية أو أوامر أداء بالديون المستحقة “

وهذا الذى أورده الحكم يفيد أن محكمة الموضوع بعد أن حصلت من واقع الدعوى أن دفاع الطاعن بشأن حصول التنازل الضمنى عن التمسك بحق الفسخ أقيم أصلا على سكوت المطعون عليهما عن إثارة المخالفات المستندة إليه مدة أكثر من ٣ شهور على انقضاء سنة ١٩٦٤ الزراعية ، خلصت إلى أن مضى هذه المدة لا يكفى بذاته دليلا على حصول التنازل الضمنى عن التمسك بحق الفسخ ، وهو استخلاص موضوعى سائع يؤدي إلى النتيجة التى انتهى إليها الحكم ويكفى للرد على دفاع الطاعن حسبما فهمته المحكمة ولم يقم الطاعن بتعبيه فيه ، ومن ثم فإن النعى على الحكم بالقصور يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جاسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور محمد حافظ هريدي ، ومضوية السادة المستشارين : سليم راشد أبو زيد ، ومحمد صادق البشبيشي ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وعلى عبد الرحمن .

(٦٢)

الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) إثبات . " إجراءات الإثبات " . محكمة الموضوع . " سلطة محكمة الموضوع " .

لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في تقدير طريق الإثبات الذي تأمر به وفي الأخذ بنتيجته من عدمه . لا عليها إن حكمت لمحرم بحجز عن إثبات دعواه بالبيئة ما دامت قد أقامت قضاءها على ما يؤدي إليه مما استخلصته من أوراق الدعوى .

(ب) صورية . " عدم قابليتها للتجزئة " . محكمة الموضوع . " سلطة محكمة الموضوع " . تجزئة . إثبات " القرائن " .

عدم قابلية الصورية في الدعوى للتجزئة . لمحكمة الموضوع أن تعزل في قضائها على قرائن تتعلق بختم آخر غير مدعى الصورية

١ — لمحكمة الموضوع مطلق الحرية في تقدير طريق الإثبات الذي تأمر به فتأخذ بنتيجة أو لا تأخذ بها وفي أن تكون عقيدتها بما أمرت به من إجراء أو من غيره مما في الدعوى من القرائن والمستندات ، وكان لا عليها إن هي حكمت لمحرم كلفته بإثبات دعواه بالبيئة فعجز ، ما دامت قد أقامت قضاءها على ما يؤدي إليه من أوراق الدعوى .

٢ — إذ كانت الصورية المطلقة في الدعوى غير قابلة للتجزئة فإنه يكون لمحكمة الموضوع أن تعزل في قضائها بها على قرائن تتعلق بشخص الطاعة الثانية (ختم آخر) ولا عليها إن هي اعتمدت على الأوراق المقدمة منها إلى الشهر العقاري أو على العلاقة بينها وبين البائع للتدليل على هذه الصورية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المرحوم عطيه محمد على فايد مورث المطعون عليهم الثمانية الأول أقام على مصطفى إسماعيل نصر المطعون عليه التاسع الدعوى رقم ٦٥٨ سنة ١٩٥٤ كلى الزقازيق طالبا الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٥٣/١٢/١ والمتضمن بيع المدعى عليه له المنزل المبنى بالعقد مقابل ثمن قدره ٤٠٠ ج أداه له . ولدى نظر الدعوى تدخل فيها عبد العزيز محمد اليماني وأم أحمد إبراهيم طيوة " الطاءعان " طالبين رفضها إستنادا إلى سبق شرائهما ذلك المنزل من المدعى عليه بموجب عقد البيع المؤرخ ١٩٤٩/١٢/٤ بثمن قدره ثمانون جنيها ، وأنهما أقاما عليه الدعوى رقم ٣٥٦ سنة ١٩٥٤ منيا الفمخ الجزئية بطلب صحة عقدهما وسجلا صحيفة دعواهما فى ١٩٥٤/٣/٢٨ وقد حكم لهما بطلباتهما . وقد دنع المرحوم عطيه محمد على فايد تدخلهما بصورية عقدهما بصورية مطلقة مدلا على ذلك بأن المتدخلة زوجة البائع وأن المتدخل الآخر صهره وأن الزوجة وابنها يحى مصطفى إسماعيل قدوة معا على عقد شرائه باعتبارهما ضامنين متضامنين مع البائع ، وأضاف إلى ما تقدم قوله إنه إذا لم تر المحكمة توفر الصورية فلما يدفع هذا التدخل بالدعوى البوليصة ، وطلب الحكم بطلان عقد المتدخين والقضاء له بطلباته . وبتاريخ ١٩٦٢/٢/٢١ قضت المحكمة بقبول تدخل المتدخين ورفض طلباتهما وبصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٥٣/١٢/١ الصادر للدعى . إستأنف المتدخلان هذا الحكم لدى محكمة إستئناف المنصورة مأمورية ازقازيق بالإستئناف رقم ٨٢ سنة ٥ قضائية طالبين إلغاءه والحكم برفض الدعوى الأصاية . ولدى نظر الدعوى توفى المرحوم عطيه محمد فايد فى ورثته محله ، وبتاريخ ١٩٦٤/١٢/٥ قضت المحكمة بقبول الإستئناف شكلا وقبل الفصل فى الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق لينبت ورثة المرحوم عطيه محمد فايد أن عقد البيع المؤرخ ١٩٤٩/١٢/٤ الصادر من البائع

للمستأنفين هو عقد صوري صورية مطلقة، وصرحت للمستأنفين بنفى ذلك، وبالجلسة المحددة للتحقيق قدم ورثة المرحوم عطيه محمد فايد عقد إيجار مؤرخ ١٩٥٣/١٢/١ يتضمن إستئجار البائع للمنزل المبيع من مورثهم، فأحيلت الدعوى إلى المرافعة دون سماع شهود، ثم عادت المحكمة فأصدرت بتاريخ ١٩٦٥/١/٧ حكماً يقضى قبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستأنف عليهم ورثة المرحوم عطيه محمد فايد أن عقد البيع الصادر للمستأنفين والمؤرخ ١٩٤٩/١٢/٤ قد حرر في واقع الأمر بعد عقد البيع الصادر لمورثهم بتاريخ ١٩٥٣/١٢/١ وأن البائع معمر لا مال له بعد بيع ذلك المنزل وأنه والمستأنفين على علم بهذا الإعسار وذلك بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها شهادة الشهود، ولينفى البائع والمستأنفان ذلك بذات الطرق، وإذا لم يحضر المستأنف عليهم شهوداً فقد أحيلت الدعوى إلى المرافعة، وباتاريخ ١٩٦٥/١٠/٩ حكمت المحكمة في موضوع الاستئناف برفضه وتأييد الحكم المستأنف. طعن الطاعنان " المتدخلان " في هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن، وبالجلسة المحددة لنظره أمام هذه الدائرة صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينحى الطاعنان في السبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون، وفي بيان ذلك يقولان إن ذلك الحكم ذكر في أسبابه أن في الدعوى كثيراً من القرائن التي تدل على صورية عقد المستأنفين صورية مطلقة، وأن الأمر على هذا النحو يغني عن سماع شهادة الشهود، وعن ندب خبير لتقدير قيمة أمين المبيعة، ثم استنطرد الحكم بعدد تلك القرائن التي اعتمد عليها، وما ذكره الحكم فيها كان كله معروضاً على محكمة الاستئناف قبل أن تصدر حكمها المؤرخ ١٩٦٤/٢/٥ الذي اعتبر أن ما كان مقدماً منها إلى المحكمة غير كاف للقطع بالصورية، ولأنها لذلك أحالت الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستأنف عليهم تلك الصورية بشهادة الشهود، فلما عجزوا عن الإثبات عادت المحكمة فأحالت الدعوى إلى التحقيق لإثبات توافر شروط الدعوى البوليسية، ثم عادت المحكمة بحكمها المطعون فيه فقضت بتأييد الحكم المستأنف على أساس صورية عقد المستأنفين صورية مطلقة، وهي بذلك قد خالفت القانون من وجهين (أولهما) إن الحكم الذي أصدرته بتاريخ ١٩٦٤/٢/٥ م قد شف

من اتجاه رأى المحكمة ، بل إنه قطع في اعتبار القرائن التي كانت معروضة عليها غير كافية للتدليل على الصورية ، وقد تعلق حق الطاعنين بتنفيذ ذلك الحكم ، فإذا كان ورثة المرحوم عطية محمد فايد قد عجزوا عن إثبات للصورية بالبينه ، فقد كان على المحكمة أن تأخذ بنتيجة هذا الإخفاق فتقضى برفض الدعوى . (وثانيهما) إن المحكمة إذ أصدرت حكمها المؤرخ ١٩٦٥/١/٧ الذي قضى بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات الدفع بالدعوى البوليصة ، فقد تضمن ذلك الحكم قضاءً ضمنيًا قطعيًا مبناه عدم الأخذ بالدفع بالصورية ، ومن ثم فما كان يجوز لها أن تعود فتقضى ببطلان عقد الطاعنين بناء على الصورية .

وحيث إن هذا الذي بوجهيه مردود ، ذلك أن الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بتاريخ ١٩٦٤/٢/٥ والذي أحال الدعوى إلى التحقيق لإثبات الصورية ، لم يذكر أسباباً لهذه الإحالة سوى قوله "وحيث إن هذه المحكمة ترى إزاء القرائن التي ساقها مورث المستأنف عليهم المرحوم عطية محمد للتدليل على صورية العقد الصادر للمستأنفين ، واستكمالاً لجميع عناصر الدعوى ، ووصولاً إليها إلى الحقيقة ، واستكمالاً لهذه القرائن أن تحيل الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى ما تدون بمنطوق هذا الحكم" ، وإذا ما اكتفى المطعون عليهم بتقديم عقد الإيجار الصادر من مورثهم إلى البائع له متضمنة استئجار هذا الأخير المنزل منه واستغنوا بذلك عن سماع الشهود فقد أصدرت المحكمة حكمها المؤرخ ١٩٦٥/١/٧ بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات الدفع بالدعوى البوليصة ، وبنت ذلك الحكم على قولها "وحيث إن المورث المرحوم عطية محمد على فايد كان قد دفع أمام محكمة الدرجة الأولى بعدم نفاذ عقد المستأنفين المؤرخ ١٩٤٩/١٢/٤ متوسلاً في ذلك بالدعوى البوليصة قائلاً إن عقد المستأنفين هذا قد حرر في واقع الأمر بعد هذه المؤرخ ١٩٥٣/١٢/١ وأن المستأنف عليه الأخير مصطفى إسماعيل نصر البائع في العقدين كان معصراً وقت تحريره ولم يكن له من مال ، وأنه كان متواطئاً مع المستأنفين لإضراراً به وحيث إنه قبل الفصل في الدعوى ترى المحكمة إثباتاً لإدعاء المذكور إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى ما هو مدون بالمنطوق" وهذا الذي ذكرته المحكمة في هذين الحكمين لم يقطع بشيء في موضوع النزاع وإنما قصد إلى تهيئة الدعوى للحكم ، وإذا كان ذلك وكان لمحكمة الموضوع — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة —

مطلق الحرية في تقدير طريق الإثبات الذي تأمر به فتأخذ بنتيجته أولا تأخذ بها ، وفي أن تكون عقيدتها مما أمرت به من إجراء أو من غيره مما في الدعوى من القرائن والمستندات ، وكان لا عليها إن هي حكمت لحصم كلفته بإثبات دعواه بالبينة فمعجز ما دامت قد أقامت قضاءها على ما يؤدي إليه مما استخلصته من أوراق الدعوى ، ومتى كان ذلك ، فإن محكمة الاستئناف إذ قضت بإبطال عقد الطاعنين بناء على ما توفر في الدعوى من القرائن على صورية ذلك العقد رغم عدم إثبات ورثة المرحوم عطية محمد فايد ذلك بشهادة الشهود ورغم إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات الدفع بالدعوى البوليصة ، فإن المحكمة لا تكون قد خالفت القانون .

وحيث إن الطاعنين ينميان في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التقييم والفساد في الاستدلال ، وذلك من عدة وجوه (أولها) أن صلة المصاهرة بين البائع والطاعن الأول التي صافها الحكم للتدليل على الصورية والتي تحصل في أن ابن الطاعن الأول زوج لإبنة الطاعنة الثانية لا تصلح قرينة على الصورية لأن صلة المصاهرة هذه لم تبدأ إلا في ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٥ وهو تاريخ لاحق للمقدين ، كما أثبت الحكم بيانا غير صحيح لرابطة المصاهرة وذكر قرائن تتعلق بشخص الطاعنة الثانية ورتب أثرها على الفردون مبرر. (وثانيها) أنه عول على علاقة الزوجية السابقة بين البائع والطاعنة الثانية مع أن علاقة الزوجية كانت قد انقضت بطلاق بائن في ١٩٥٢/٣/٩ (وثالثها) إنه استخلص من توقيع الزوجة على عقد البيع الصادر لمورث المطعون عليهم كضامنة متضامنة أن عقد شرائها صوري ولم يكن قد صدر وقت ذلك البيع ، مع أن هذه للطاعنة قد أنكرت توقيعها صراحة على العقد في صحيفة إستئنافها وفي المذكرة المقدمة منها للجلسة ١٩٦٤/٢/٥ ، وما كان يجوز للمحكمة أن تعند بتوقيعها على العقد دون أن تتخذ إجراءات تحقيق الدفع بالإنكار ، وحتى على فرض أن التوقيع كان صحيحا فإنه لا يفيد سوى العلم بالتصرف ، وهو مالا يصلح في ذاته قرينة على الصورية. (ورابعها) أنه اتخذ من عقد الإيجار المؤرخ أول ديسمبر سنة ١٩٥٣ والمتضمن إستئجار البائع للتزل المبيع من مورث المطعون عليهم دليلا على نفي وضع يد الطاعنين قولامنه ، أنهما لم يوجها إليه أي مطعن مع أن هذا العقد ليس إلا ورقة

عرفية لا حججة لها إلا بين طرفيها (وخامسها) أنه اعتبر الشهادة الصادرة من مأمورية الشهر العقاري والتي تفيد أن الطاعنة سبق لها أن قدمت سنة ١٩٥٤ بيانات مساحية عن شرائها المنزل وحدها دون الطاعن الأول ، اعتبر الحكم تلك الشهادة قرينة على أنه حتى سنة ١٩٥٣ لم يكن للعقد الذي إشتريت به المنزل وجود، وهو من الحكم استدلال غير سائق لأنه لا حججة لذلك الطلب على الطاعن الأول ولا حججة له في ذاته .

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بتأييد الحكم المستأنف على قوله ” وحيث إن المحكمة ترى في الدعوى الكثير من القرائن التي تدل على صورية عقد المستأنفين ” الطاعنين “ وأن الأمر بهذه الصورة يغني عن الشهود كما يغني عن ندب خبير لمعرفة مدى ما تساويه العين المبيعة من ثمن، وهل الثمن المذكور في عقد المستأنفين يوازي قيمة تلك العين أم ينقص عنها، ذلك أن الصورية تعني أن بيعا ما لم يتم فلا ثمن مهما ذكرت قيمته قد دفع ولا ملكية انتقلت ، وإنما هي ورقة سودت بيانات لا تمثل الحقيقة في شيء، وقصد بها الحيلولة دون المستأنف عليهم الثمانية الأول وما اشتراه مورثهم من المستأنف عليه التاسع . وحيث إن المحكمة ترى أن هذه القرائن هي (١) الصلة الناتجة من الزوجية بين المستأنفة الثانية، والمستأنف عليه التاسع، فلئن صح أنه طلقها ولم يردها إلى عصمته بعد الطلقة الأولى فقد ظل بينهما رباط لا يقبل الانفصام هو موسن ابنتهما معا (٢) صلة المصاهرة بين المستأنف الأول والمستأنف ضده التاسع ، فإن ابن الأول زوج لكريمة الثاني التي هي في الوقت نفسه كريمة المستأنفة الثانية وذلك ثابت من وثيقة الزواج المؤرخة ١٩٥٥/٢/٢٠ (٣) توقيع المستأنفة الثانية على عقد البيع الصادر لمورث المستأنف عليهم الثمانية الأول كضامنة متضامنة مع البائع يؤكد أن عقدها الذي تملك به لم يكن قد صدر بعد ، فلو أنه كان حقيقيا وصادرا في سنة ١٩٤٩ كما صور لكان الأولى أن تعترض المستأنفة الثانية على البيع وأن تملك بشرائها لا أن تضمن صحة البيع إلى مورث المستأنف عليهم الثمانية الأول ، أما إنكارها التوقيع تارة وتلويحها بالظن بالتزوير تارة أخرى دون اتخاذ الإجراءات القانونية للظن بالفعل بأيهما ، فقد أوضحت المحكمة

فما سبق إلثفاتا عنه (٤) عقد الإيجار الصادر فى ١٩٥٣/١٢/١ هذا العقد الذى لم يوجه إليه المستأنفان أى مطعن ينفى قولها بوضع يدهما على المنزل (٥) الشهادة الصادرة من مأمورية الشهر العقارى والتى جاء بها أن المستأنفة الثانية سبق أن تقدمت بطلب قيد برقم ٢٣٠٧ سنة ١٩٥٤ تطلب فيه البيانات المساحية عن مشتراها وحدها المنزل موضوع النزاع من المستأنف ضده التاسع ، تدل على أنه حتى سنة ١٩٥٣ تاريخ ذلك اطلب لم يكن العقد — المذكور فيه أنها إشتريت بحق الربع والمستأنف الثانى بحق الثلاثة أرباع — له وجود ، وأنه اصطنع بعد ذلك ليحقق حرمان مورث المستأنف عليهم الثانية الأول من المنزل موضوع النزاع مع تفادى أمر توقيع المستأنفة الثانية على عقد المشتري مورث المستأنف عليهم الثانية الأول كضامنة متضامنة مع المستأنف ضده التاسع البائع ، ذلك التفادى الذى لم يكن ممكنا الوصول إليه مع تحرير عقد الشراء الذى قدم عنه الطلب سالف الذكر باسم المستأنفة الثانية وحدها ، وهذا الذى قرره الحكم هو استخلاص موضوعى سائع ومؤد إلى ما انتهى إليه من صورية عقد الطاعنين ، ولا ينال منه قول الطاعنين أن صلة المصاهرة بين البائع وبين الطاعن الأول لم تبدأ إلا من ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٥ وهو تاريخ لاحق للعقدين لأن للحكم وهو فى مقام إثبات الصورية أن يتخذ من العلاقة السابقة على المصاهرة والتى إنتهت بها قرينة على الصورية ، وأما ما يشير الطاعنان من أن الحكم أثبت بيانا غير صحيح لرابطة المصاهرة هذه ، فإنه نعى غير مقبول لوروده فى تقرير الطعن مجهلا ، إذ هما لم يفصحا عن أهمية هذا البيان الذى يدعيان عدم صحته ، وإذ كان ذلك ، وكانت الصورية فى الدعوى غير قابلة للتجزئة فإنه يكون لمحكمة الموضوع أن تعول فى قضائها بها على قرائن تتعلق بشخص الطاعنة الثانية ، ولا عليها إن هى اعتمدت على الأوراق المقدمة منها إلى الشهر العقارى أو على العلاقة بينها وبين البائع للتدليل على هذه الصورية ، ومتى كان ذلك وكانت محكمة الاستئناف قد استفادت من الأوراق أن إنكار الطاعنة لتوقيعها على عقد مورث

المطعون عليهم كضامنة متضامنة مع البائع هو إنكار غير جدى ، وكان ذلك مما يدخل فى سلطتها الموضوعية وجعلت من هذا التوقيع قرينة على الصورية فإن ماساقته فى هذا الصدد سائغ ومؤد إلى ما انتهت إليه . وما ذكره الحكم عن عقد الإيجار الصادر من مورث المطعون عليهم إلى البائع يدل سياقه على أن المحكمة أرادت أن تنفى عن البائع وضع يده كمالك ومن ثم فلا محل لتحدى الطاعنين بأن هذا العقد ورقة عرفية لا حجية له بالنسبة لهما ، ذلك أن الحكم قد دلى على صورية مقدمها بالأسباب التى ساقها ، ومتى نقرر هذا وكانت كل القرائن التى ساقها الحكم متساندة وتؤدى فى مجموعها إلى النتيجة التى انتهى إليها ، فإنه لا يجوز للطاعنين الإدعاء بأن كل قرينة على حدة ليست كافية بذاتها للتدليل على الصورية ، وعلى هذا يكون النفى فى كل ما تضمنه على غير أساس وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣ من مارس سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المنتشار / الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : بطرس زفلول ، ومحمد نور الدين موسى ، وأحمد حسن هيكل ، ومحمد
أسعد محمود .

(٦٣)

الطعن رقم ٥٩٩ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) نقض . ” الخصوم في الطعن ” .

الطعن بالنقض لا يرفع إلا على من كان طرفاً في الحكم المطعون فيه . من لم يختصم
في الاستئناف بعد خارجاً من الخصومة .

(ب) إصلاح زراعي . ” لجنة الفصل في المنازعات الزراعية ” . اختصاص .
دعوى . ” الدفع بعدم القبول ” .

الاختصاص بنظر المنازعات الزراعية — في ظل أحكام القانون ١٤٨
لسنة ١٩٦٢ — ليس قاصراً على المجال المختصة . اختصاص المحاكم بها أيضاً .
عدم الالتجاء إلى اللجنة أولاً . تقضى عدم قبول الدعوى أمام المحكمة . مرض النزاع
على القضاء بعد صدور قرار اللجنة لا يعد طعناً فيه ، بل هو دعوى مبتدأة . ليس للحكمة
أن تنص على الفصل في صحة قرار اللجنة أو تقضى بإلغائه أو بطلانه مادام أنه ليس
قراراً مدوياً .

(ج) قضاة . ” عدم الصلاحية ” . إصلاح زراعي . بطلان .

تحقق سبب عدم الصلاحية — بأحد أعضاء لجنة الفصل في المنازعات الزراعية —
لا يؤثر على وجود قرار اللجنة . هو مجرد سبب يترى القرار .

(د) إيجار . ” التمسك بالشروط الدائخ الصريح ” . حكم . ” تسبب
الحكم ” . عقد .

قضاء الحكم المطعون فيه بأمر قبول التوجيه للأجرة متأخرة من موعد استحقاقها
في سنة معينة . لا يعد تنازلاً عن التمسك بالشروط الصريح الدائخ إذا ما تأخر المتأجر
في السداد في سنة تالية . لافساد في الاستدلال .

١ — الطعن بالنقض — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يرفع إلا على من كان طرفاً في الحكم المطعون فيه ، ولا يكفي لاعتبار الشخص طرفاً في الحكم أن يكون قد اختصم أمام محكمة أول درجة دون أن يختصم في الاستئناف ، بل يعد خارجاً عن الخصومة .

٢ — مفاد نصوص المواد ١ و ٢ و ٤ و ٥ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء لجن الفصل في المنازعات الزراعية المنطبق على واقعة الدعوى قبل إلغائه بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ ، أنه لا يترتب على تحديد منازعات معينة تختص بها تلك اللجان وفقاً للسادة الثانية ، نزع الاختصاص بنظرها من المحاكم ، بل يعني مجرد إنشاء دفع بعدم قبول الدعوى أمام المحاكم ، فلا تملك الفصل في هذه المنازعات إلا بعد عرض الأمر على اللجنة وصدور قرارها فيه ، وبذلك فإن الفصل في الطلب من اللجنة لا يعتبر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — استنفاداً لدرجة من درجات التقاضي ، ولا يعد اللجوء إلى القضاء بعد صدور قرار اللجنة تظلماً أو طعناً في ذلك القرار ، وإنما هو إدلاء بطلب يرفع إلى المحكمة للمرة الأولى ، ومؤدي حتم قابلية قرار اللجنة للطعن فيه ، أنه ليس من شأن المحكمة المرفوع إليها الدعوى بعد سبق عرض النزاع على اللجنة وإصدار قرارها فيه ، أن تتصدى للفصل في صحة ذلك القرار أو تقضى بإلغائه أو بطلانه ، مادام لم يصل البطلان الذي شابه إلى مرتبة الانعدام التي تزيل أثر القرار وتفقده وجوده بما يؤدي إلى عودة الطرفين إلى ما كانا عليه قبل صدوره ، وبالتالي عدم قبول الدعوى التي ترفع عن ذات النزاع أمام المحكمة المختصة .

٣ — تحقق سبب عدم الصلاحية بأحد أعضاء لجنة الفصل في المنازعات الزراعية ، هو مجرد عيب يعتري قرارها دون أن يؤثر عليه من حيث وجوده .

٤ — إذا كان مؤدى ما أورده الحكم المطعون هو أن عدم تمسك المؤجرة باعتبار العقد مفسوخاً طبقاً للشرط الصريح الفاسخ في سنة معينة لا يمنع من التمسك به في سنة تالية ، وأن قبول الأجرة متأخرة عن مواعيد استحقاقها مرة عقب صدور قانون الامتداد ليس من شأنه أن يعد تنازلاً من جانبها عن التمسك بالشرط سالف الذكر إذا ما تأخر المستأجر في السداد بعد ذلك ، فإن هذا من الحكم يعد استخلاصاً سائفاً يؤدي إلى ما انتهى إليه ، ويكون النعي عليه بالفساد في الاستدلال في هذا الخصوص على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المنتشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - في أن الطاعن أقام ضد المطعون عليهم الدعوى رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٦٥ مدنى مركز المنصورة الجزئية ، وقال بيانا لها إنه يستأجر من المطعون عليها الأولى مساحة قدرها ٣٧ ف ١٩ ط و ١٨ س من الأقطان الزراعية الموضحة الحدود والمعلم بصحيفة الدعوى والكاتبة بزمام الناصرة مركز المنصورة بحفاظة الدقهلية بموجب عقد إيجار مؤرخ أول أكتوبر سنة ١٩٦٠ لمدة ثلاث سنوات تنتهى فى آخر سبتمبر سنة ١٩٦٣ إمتد طبقا للقانون حتى نهاية ١٩٦٤/١٩٦٥ الزراعية نظير أجرة تدفع على قسطين أحدهما فى أول مايو والآخر فى أول سبتمبر من كل سنة ، وأنه بتاريخ ١٠ من يونيو سنة ١٩٦٤ تقدمت المطعون عليها الأولى المؤجرة بالطلب رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ إلى لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية بمركز المنصورة المشكلة تطبيقا للقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ لطرده من الأقطان المؤجرة إستنادا إلى أنه لم يسدد القسط المستحق فى أول مايو سنة ١٩٦٤ وإلى أنه أجرة قدرها من هذه الأقطان من الباطن إلى المطعون عليه الثانى ، وإذا صدر قرار اللجنة فى ٢٢ مارس سنة ١٩٦٥ بطرده هو والمطعون عليه الثانى من الأقطان المؤجرة فقد أقام دعواه بطلب الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ قرار اللجنة وبصفة عادية بإلغائه والقضاء باستمرار وضع يده على الأقطان وبصفة ونفاذ عقد الإيجار المبرم بينه وبين المطعون عليها الأولى . ومحكمة مركز المنصورة حكمت فى ١٥ من مايو سنة ١٩٦٥ برفض الشق المستعجل من الطلبات وبالاستمرار فى تنفيذ قرار لجنة فض المنازعات الزراعية وبعدم اختصاصها بنظر باقى الطلبات ، وأحالت الدعوى بالنسبة لها إلى محكمة المنصورة الابتدائية حيث قيدت برقم ٥٠٨ لسنة ١٩٦٥ مدنى ، وأمامها أضاف الطاعن طلب وقف تنفيذ قرار اللجنة . وبجلسة ٧ من يونيو سنة ١٩٦٥ حكمت تلك المحكمة بوقف تنفيذ قرار اللجنة وإلغائه وعدم الاعتداد به وبصفة ونفاذ عقد الإيجار . إستأنفت المطعون عليها الأولى هذا

الحكم بالاستئناف رقم ١٩٩ لسنة ١٧ ق المنصورة . ومحكمة الاستئناف حكمت في ٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة للطعون عليهما الثالث والرابع وأبدت الرأي في موضوع الطعن برفضه ، وفي الجلسة المحددة لنظره إلتمت رأيها .

وحيث إن مبنى دفع النيابة العامة بعدم قبول الطعن بالنسبة للطعون عليهما الثالث والرابع - وكيل نيابة مركز المنصورة ومأمور مركز المنصورة بصفتيهما - أن الطاعن كان قد تنازل عن مخصصتهما أمام محكمة أول درجة ولم يكونا ضمن الخصوم في الاستئناف .

وحيث إن هذا الدفع في محله ، ذلك أن الطعن بالنقض - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يرفع إلا على من كان طرفاً في الحكم المطعون فيه ، ولا يكفي لا اعتبار الشخص طرفاً في الحكم أن يكون قد اختصم أمام محكمة أول درجة دون أن يختصم في الاستئناف بل يعد خارجاً عن الخصومة . ولما كان الثابت أن الطاعن قد تنازل عن مخصصتهما المطعون عليهما الثالث والرابع بصفتيهما أمام محكمة أول درجة إعتباراً بأنهما ليسا بالخصمين الحقيقيين وبالتالي لم يمثلوا في الخصومة في مرحلة الاستئناف ، فإن الدفع بعدم قبول الطعن بالنسبة لهما يكون في محله . وحيث إن الطعن امتوى أوضاعه الشكلية بالنسبة للطعون عليهما الأولى والثانية .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، ينسب الطاعن بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن المحكمة الابتدائية أقامت قضاءها بإلغاء قرار لجنة الفصل في المنازعات الزراعية وبإبقاء الطاعن في الأطنان المؤجرة على سند من القول ببطلان ذلك القرار لتحقيق سبب من أسباب عدم الصلاحية بتفتش الزراعة أحد أعضائها ، غير أن الحكم المطعون فيه سكت عن مناقشة هذا البطلان الأمر الذي يشوبه بالقصور في التسبيب . هذا إلى أنه لما كان البطلان الجوهرى الذى لحق ذلك القرار متعلقاً بالنظام العام ويؤدى إلى إعدامه وعودة الطرفين إلى وضعهما قبل صدوره ، فإن الحكم

المطعون فيه إذ قضي بالطرد إلا يكون قد استجاب لطلب مقبول أمام المحاكم باستنفاد اللجنة ولايتها فيه مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء لجان الفصل في المنازعات الزراعية المنطبق على واقعة الدعوى قبل الغائه بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ إذ تقضى مادته الأولى بأن تنشأ في دائرة كل مركز لجنة تسمى لجنة الفصل في المنازعات الزراعية تشكل من قاض يندبه وزير العدل وعضو نيابة يندبه النائب العام ومفتش الزراعة بالمركز ، وإذ تعدد المادة الثانية المنازعات التي تختص اللجان بالفصل فيها وتقضى المادتان الرابعة والخامسة منه بأن القرار الذي تصدره تلك اللجان يكون نهائيا واجب النفاذ وغير قابل للطعن ولا يحول دون طرح النزاع أمام الجهات القضائية المختصة، فإن مفاد هذه النصوص جميعا أنه لا يترتب على تحديد منازعات معينة تختص بها تلك اللجان وفقا للسادة الثانية نزاع الاختصاص بنظرها من المحاكم بل يعنى مجرد إنشاء دفع بعدم قبول الدعوى أمام المحاكم، فلا تملك الفصل في هذه المنازعات إلا بعد عرض الأمر على اللجنة وصدور قرارها فيه ، وبذلك فإن الفصل في الطلب من اللجنة لا يعتبر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — استنفادا لدرجة من درجات التقاضي ولا يمد اللجوء إلى القضاء بعد صدور قرار اللجنة نظما أو طعنا في ذلك القرار ، وإنما هو إدلاء بطلب يرفع إلى المحكمة للمرة الأولى . لما كان ما تقدم، وكان مؤدى عدم قابلية قرار اللجنة للطعن فيه أنه ليس من شأن المحكمة المرفوع إليها الدعوى بعد سبق عرض النزاع على اللجنة وإصدار قرارها فيه أن تتصدى للفصل في صحة ذلك القرار أو تقضى بإلغائه أو بطلانه مادام لم يصل البطلان الذي شابه إلى مرتبة الانعدام التي تزيل أثر القرار وتفقده وجوده بما يؤدي إلى هودة الطرفين إلى ما كانا عليه قبل صدوره، وبالتالي عدم قبول الدعوى التي ترفع من ذات النزاع أمام المحكمة المختصة . لما كان ذلك وكان تحقق سبب عدم الصلاحية بأحد أعضاء اللجنة هو مجرد حجب يعترى قرارها دون أن يؤثر عليه من حيث وجوده ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب جميع القانون إذ اعتبر الدعوى مقبولة أمام المحكمة لسبق صدور قرار في النزاع من اللجنة ، ولا على الحكم إن هو فصل في موضوع النزاع دون التعرض لما شاب

قرار اللجنة من بطلان، و يكون النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون أو بالقصور في التسبب بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثاني الفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه برفض دعواه على تحقق الشرط الصريح الفاسخ لتأخره في سداد إيجار سنة ١٩٦٤ ، في حين أن الثابت في الدعوى أن المطعون عليها الأولى اعتادت التخالص عن الإيجار بعد فوات الميعاد المحدد لاستحقاقه حتى في الفترة اللاحقة لصدور قانون الامتداد في ٦ من أكتوبر ١٩٦٢ إذ حرت المخالصة عن إيجار سنة ١٩٦٣ بتاريخ ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ كما تراخت في تقديم طلب الطرد إلى اللجنة حتى ١٠ من يونيو ١٩٦٤ رغم استحقاق القسط الأول منذ أول مايو ١٩٦٤ مما يدل على حصول تنازل ضمني عن الشرط الصريح الفاسخ ، ويعيب الحكم المطعون فيه بالفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه نفى تنازل المطعون عليها الأولى عن الشرط الصريح الفاسخ في قوله "... إنه لا يمكن أن يقال بأن التأخير من جانب المالك المؤجر في المطالبة بالأجرة المستحقة له أو أن قبوله جزءا من القسط المستحق يعد تنازلا منه عن الشرط الصريح الفاسخ . وإذا نظرنا إلى مسلك المستأنفة - المطعون عليها الأولى - في الدعوى الراهنة نجد أنها بعد أن تسلمت مائة جنيه من قسط مايو سنة ١٩٦٤ البالغ مقداره ١٦٨ جنيهًا بادرت إلى رفع دعوى الطرد أمام لجنة المنازعات في أوائل الشهر التالي لتاريخ الاستحقاق ... ولا يمكن أن يعد ذلك تراخيا أو سكونا من جانب المستأنفة المؤجرة فهي بعد حلول قسط أول مايو وقام المستأنف عليه - الطاعن - بدفع جزء منه في اليوم السابع عشر منه بادرت إلى التقدم خلال الأسبوعين أو الثلاثة التالية إلى لجنة فض المنازعات وهي أقل فترة يمكن خلالها أن تعد نفسها وتتصل بمحاميا لإ اتخاذ الإجراء اللازم لإعمال شروط العقد، فهي لم تنتظر مثلا حتى حلول ميعاد القسط الثاني أو حتى انتهاء مدة العقد بل بادرت إلى إعلان رغبتها في إعمال الشرط الصريح الفاسخ متمسكة به في عريضتها على أساس عدم اكتمال سداد الأجرة ... أما القول بأن المستأنفة قد جرت على التخالص

مع المستأجر في السنوات الثلاث السابقة في شهر أكتوبر ونوفمبر وديسمبر من كل سنة فإن ذلك لا يمكن أن يعد تنازلا منها عن الشرط الصريح الفاسخ بالنسبة للسنتين التالية بعد صدور قانون الامتداد الذي وضع منه قصد المشرع بجلاء في أنه أراد أن يسبغ على المستأجر حماية ومميزات هي تمكنه من استمرار وضع يده على العين المؤجرة إليه ولكن بشرط أن يقوم بالوفاء بكافة التزاماته المبينة بالعقد وإلا أصبح غير أهل لحماية المشرع وانقضت العلاقة التعاقدية بينه وبين المالك بقوة القانون ودون حاجة إلى تنبيه أو حكم قضائي ... " وكان مؤدى هذا الذى أورده الحكم أن عدم تمسك المؤجرة باعتبار العقد مفسوخا طبقا للشرط الصريح الفاسخ في سنة معينة لا يمنع من التمسك به في سنة تالية ، وأن قبولها الأجرة متأخرة عن موعد استحقاقها مرة عقب صدور قانون الامتداد ليس من شأنه أن يعد تنازلا من جانبها عن التمسك بالشرط سالف الذكر إذا ما تأخر المستأجر في السداد بعد ذلك ، وكان هذا من الحكم استخلاصا سائغا يؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم ، فإن النعي عليه بالفساد في الاستدلال في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣ من مارس سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين : بطرس زقزل ، ومحمد نور الدين حويس ، وأحمد حسن هيكل ، ومحمد أحمد محمود .

(٦٤)

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٦ التقضائية :

أهلية . " الغش الصادر من ناقص الأهلية " . عقد . " إبطال العقد " .
مسئولية . " مسئولية تقصيرية " .

استعمال القاصر طرقا احتيالية لإخفاء نقص أهليته عند النماء . لا يمنع من طلبه إبطال العقد . وجوب مساءلته عن التعويض للغش الذي صدر منه . م ١١٩ مدني .

مفاد نص المادة ١١٩ من القانون المدني أنه إذا جأ ناقص الأهلية إلى طرق احتيالية لإخفاء نقص أهليته ، فإنه وإن كان يجوز له طلب إبطال العقد لنقص الأهلية ، إلا أنه يكون مسئولاً عن التعويض للغش الذي صدر منه عملاً بقواعد المسئولية التقصيرية ، ولا يكفي في هذا الخصوص أن يقتصر ناقص الأهلية على القول بأنه كاملها ، بل يجب أن يستعين بطرق احتيالية لتأكيد كمال أهليته .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٦٣ مدني القاهرة الابتدائية
ضد محسن همر والمطعون عليه بصحيفة قال فيها إنه يداينهما في مبلغ

١٢٠٠ جنيه باعتبار الأول مدينا والثاني ضامنا متضامنا بموجب عقد مؤرخ ١٩٥٩/١١/١٦ وأحد عشر شيكا مسحوبة على البنك المصري لتوظيف الأموال ، واستصدر ضدهما أمرا بالزامهما بأن يؤديا إليه هذا المبلغ ، وقد تغالم محمد صالح شرابي بمهفته وصيا على المطعون عليه من هذا الأمر بالدعوى رقم ١٤١٣ لسنة ١٩٦١ مدنى القاهرة الابتدائية تأسيسا على أن المطعون عليه الذى صدر ضده الأمر قاصر لا تجوز مخاصمته إلا فى مواجهة من يمثله قانونا ، وأثناء نظر التغلم بلغ المطعون عليه من الرشد ومثل فى الخصومة بنفسه . وإذا أصدرت تلك المحكمة حكمها فى ١٩٦٢/١٢/٢٥ بإلغاء أمر الأداء المتغلم منه ورفض الدعوى بالنسبة للمطعون عليه مؤسسة قضاءها على أنه كان قاصرا عندما وقع على سند المديونية كضامن متضامن مما يبطل هذا الضمان لأنه من التصرفات التى تضربه ضررا محضا ، وكان من حق الطاعن أن يطالب بتعويض ما لحقه من ضرر تطبيقا للحكم المادة ١١٩ من القانون المدنى لأن المطعون عليه لحا إلى طرق احتيالية ليخفى نقص أهليته ، فقد أقام دعواه بطلب الحكم بإلزام المطعون عليه والمدين محسن صر بأن يدفعوا له متضامين مبلغ ١٢٠٠ جنيه ، ثم تنازل الطاعن عن مخاصمة المدين وعدل مبلغ التعويض إلى ١٣٤٤ جنيه و٩٢٠ مليم ، بتاريخ ١٩٦٢/١٢/١١ حكمت محكمة أول درجة بإثبات هذا التنازل ورفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٢٦ سنة ٨١ ق القاهرة . ومحكمة الاستئناف حكمت بتاريخ ١٩٦٤/١١/٢٦ بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن أن المطعون عليه لحا إلى طرق احتيالية ليخفى نقص أهليته عن الطاعن عند إبرامهما العقد المؤرخ ١٩٥٩/١١/١٦ موضوع الدعوى رقم ١٤١٣ لسنة ١٩٦١ مدنى القاهرة الابتدائية ، وأن إتجاه المطعون عليه إلى هذه الطرق كان هو الدافع إلى هذا التعاقد ومقدار ما أصابه من ضرر من جراء ذلك . وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين حكمت بتاريخ ١٩٦٥/١١/١٨ برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الراى برفض الطعن ، وبالحلقة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأياها .

وحيث إن مما ينهائ الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور فى التسيب ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم استند فى قضائه برفض دعوى التعويض التى

رفعت بالتطبيق للمادة ١١٩ من القانون المدني إلى أن استعمال المطعون عليه وهو قاصر مطبوعات تحمل اسمه لا يدل بمجرد هل استعماله طرقا احتيالية لإخفاء نقص أهليته ، كما استند الحكم إلى أن الطاعن لم يبلّغه ضرر من إبطال ضمانته المطعون عليه للدين لأن أمر الأداء الذي استصدره الطاعن بالزام المدين بالدين لازال قائما وفي مكنته تنفيذه ضده ، هذا في حين أن الثابت في الدعوى أن الطاعن تمسك بأن للقاصر اتخذ أوراقا مطبوعة تحمل اسمه مقترنا برقم للسجل التجاري باعتباره شريكا مع آخر واستعمل هذه الأوراق عند تعامله مع الغير في محل تجاري بوسط مدينة القاهرة لتجارة الأدوات المنزلية ، وهو مما يعتبر من الوسائل الاحتياطية لإخفاء نقص الأهلية . كما تمسك الطاعن بأن المطعون عليه دبر هو والمدين زوج شقيقته محسن عمر اتفاقا بقصد الاستيلاء على أموال الغير ومنهم الطاعن وانتهى الأمر بأشهار افلاس الشركة التي تضمنهما وعجز بذلك أصحاب الحقوق عن اقتضاء حقوقهم لأن المدين قد أشهر افلاسه ولأن شريكه المطعون عليه قاصر ، وعلى الرغم من تمسك الطاعن بهذا الدفاع بشقيه وتقدمه المستندات المؤيدة له ، فإن الحكم المطعون فيه لم يلتفت إليه ، وهو مما يعيبه بالقصور .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أنه لما كانت المادة ١١٩ من القانون المدني قد نصت على أنه ” يجوز لناقص الأهلية أن يطلب إبطال العقد ، وهذا مع عدم الإخلال بالزامه بالتعويض إذا لجأ إلى طرق احتيالية ليخفي نقص أهليته “ وكان مفاد هذه المادة أنه إذا لجأ ناقص الأهلية إلى طرق احتيالية لإخفاء نقص أهليته فإنه وإن كان يجوز له طلب إبطال العقد لنقص الأهلية ، إلا أنه يكون مسئولاً عن التعويض للنش الذي صدر منه عملا بقواعد المسؤولية التقصيرية ، ولا يكفي في هذا الخصوص أن يقتصر ناقص الأهلية على القول بأنه كاملها بل يجب أن يستعين بطرق احتيالية لتأكيد كمال أهليته . ولما كان الثابت في الدعوى أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بأن المطعون عليه استعان بطرق احتيالية لإخفاء نقص أهليته بأن استعمل في تعامله مع الغير أوراقا مطبوعة تحمل اسمه مقترنا برقم ٩٤٢٣٨ للسجل التجاري باعتباره شريكا مع محسن عمر زوج شقيقته في محل تجاري باسم معرض هام للأدوات المنزلية بشارع مظلوم بالقاهرة وأن

العقد المؤرخ ١٩٥٩/١١/١٦ موضوع الدعوى الذى أبرم بين الطاعن وبين المدين محسن عمر ووقع عليه المطعون عليه بصفته ضامنا متضامنا للمدين قد حرر على ورقة من هذه المطبوعات ، كما تمسك الطاعن بأنه يستند فى دعواه بمطالبة المطعون عليه بالتعويض إلى أنه لم يتمكن من استيفاء حقه لأن المدين الذى صدر أمر الأداء بالزامه بالدين قد حكم بإشهار إفلاسه ، وقدم فى سبيل التدليل على ذلك شهادة مؤرخة ١٩٦٢/٦/٢٣ من محكمة القاهرة الابتدائية تفيد رفع دعوى إفلاس مفيدة برقم ١٧٢ سنة ١٩٦٠ إفلاس القاهرة ضد شركة محسن عمر وشركاه « شركة تضامن يمثلها محسن عمر » وشهادة مؤرخة ١٩٦٥/١/٢١ تنيد صدور حكم بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٦ فى الدعوى المشار إليها بإشهار إفلاس الشركة المذكورة ، وكان استعمال القاصر فى تعامله مع الغير لمطبوعات تحمل اسمه مقترنة بمظاهر أخرى من شأنها تأكيد الاعتقاد لدى الغير بأنه شخص كامل الأهلية فيقدم على التعامل معه ، هو مما قد يعد من الطرق الاحتيالية لإخفاء نقص الأهلية ، وكان الحكم المطعون فيه قد التفت عن بحث دفاع الطاعن المتعلق بالمظاهر التى صاحبت استعمال القاصر للمطبوعات على النحو مالف البيان وما إذا كانت تعد من الطرق الاحتيالية لإخفاء نقص أهليته أولا تعد كذلك ، وقررت أن الطاعن لم يالحقه ضررا تأميسا على أنه كان فى استطاعته أن ينفذ أمر الأداء ضد المدين محسن عمر دون أن يلتفت الحكم إلى دفاع الطاعن فى هذا الخصوص من أنه لم يتمكن من الحصول على حقه ، لأن المدين المذكور كان قد أشهر إفلاسه ولم يعن ببحث المستندات التى قدمها الطاعن تأييدا لهذا الدفاع ، ورتب الحكم على ذلك قضاءه برفض الدعوى ، فإنه يكون معيبا بالقصور فى التسبيب مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٤ من مارس سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار/ حسين صفوت المركي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : صبرى أحمد فرحات ، ومهان زكريا ، ومحمد أبو حمزة مندور ، وحسن أبو الفتوح الشربيني .

(٦٥)

الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٣٢ القضائية :

ضرائب . " رسم الأيلولة على التركات " . تجزئة . " أحوال عدم
التجزئة " .

الأصل أن رسم الأيلولة ينقسم بين الورثة . يعتبر النزاع غير قابل للتجزئة إذا كان
منصبا على عناصر التركة ومقوماتها وما يخضع منها لرسم وما يعفى منه قبل أيلولتها
إلى الورثة .

إنه وإن كان الأصل في رسم الأيلولة أنه ينقسم بين الورثة ويستحق على
صافي نصيب كل وارث وينتصب كل منهم خصما عما يخصه منه بعد تحديده ،
إلا أنه إذا كان النزاع منصبا على عناصر التركة ومقوماتها ، قبل أيلولتها إلى الورثة
وما يخضع منها لرسم الأيلولة وما يعفى منه ، وهى أمور لا تحتل المغايرة ولا يتأتى
أن تختلف باختلاف الورثة ، فإنه يكون نزاعا غير قابل للتجزئة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تقضى فى أن ورثة المرحوم مصطفى محمد عبد الله الجمال أقاموا الدعوى رقم ٢٧
سنة ١٩٥٨ دىياط الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن فى قرار لجنة طعن

ضرائب المنصورة رقم ١٨٧ سنة ١٩٥٦ الصادر بتاريخ ١٩٥٨/٢/٢٧ طالبين الحكم — أصليا — ببطالان القرار المطعون فيه وبطلان الإحالة مل لجنة الطعن وبعدم اختصاصها بنظره — واحتياطيا — الأخذ بأراضياتهم الموضوعية والقضاء بتقديم رسم الإيلولة الذي تطالبهم به المصلحة ، مع إلزامها في الحالين بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ المعجل وبلا كفالة ، وقالوا شرحا لدهوام إن بتاريخ ١٩٥٨/٢/١٦ أخطرت لجنة طعن ضرائب المنصورة بعضهم دون البعض الآخر بقرارها المطعون فيه والذي قضى بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بتخفيض تقدير المأمورية لقيمة صافي تركة مورثهم المرحوم مصطفى الجمال إلى مبلغ ١٢٢٧٩٣ ج و ٩٧١ م ، وإذا كانت إجراءات الإحالة إلى لجنة الطعن باطلة ، وكانت اللجنة ذاتها غير مختصة بتقدير التركة كما أن إلزامهم بالضريبة قد سقط بالتقديم فضلا عن أنهم ينازعون في تقدير المصلحة لبعض عناصر التركة ، فقد اتهموا إلى طلب الحكم لهم بطلباتهم .

كما أقامت مصلحة الضرائب الدعوى رقم ٢٩ سنة ١٩٥٨ دباط الابتدائية ضد الورثة بالطعن في نفس القرار طالبة إلغاء فيما قضى به على خلاف طلباتها وتقدير التركة بمبلغ ١٥١٩١٩ ج و ٣٢٠ م مع إلزام المدعى عليهم بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وفي ١٩٥٩/٩/١٠ قررت المحكمة ضم الطعن رقم ٢٩ سنة ١٩٥٨ إلى الطعن رقم ٢٧ سنة ١٩٥٨ ليصدر فيهما حكم واحد .

وبتاريخ ١٩٥٩/٢/١٠ حكمت المحكمة (أولا) ببطالان الطعن المرفوع من مصلحة الضرائب . (ثانيا) بقبول الطعن المقدم من الورثة شكلا . (ثالثا) برفض الدفع ببطالان الإحالة إلى لجنة الطعن . (رابعا) : وقبل الفصل في الموضوع بتدب مكتب خبراء المنصورة ليندب أحد خبراء المختصين لفحص أوجه الخلاف بين الطاعنين ومصلحة الضرائب . وبعد أن باشر مكتب الخبراء مأموريته وقدم تقريره جرى النزاع بين الورثة وبين المصلحة — من بين ما جرى — على بعض عناصر التركة حيث رأى الورثة أن المازل رقم ١٣ شارع أحمد سعيد ، ه شارع ممتاز ، ه شارع كوم الريس مخصصة لسكنى أسرة المتوفى فتعفى من الرسم ويتبعها في هذا الإعفاء ما كينة الإنارة التي تنير مسكنه ، وأن الأرض المقام عليها وابور الثلج الخلف عن المتوفى مملوكة للكرمة من دونه ، وأن ماله من إيجار متأخر قبل مصفا جرى أرضه الزراعية بقدر تقديرا واقعا بحسب الأجرة المحددة

في عقود الإيجار ، وأن ضريبة الإيراد العام المستحقة عليه من سنتي ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، وتخصم من تركته هي مبلغ ٣٢١٩ ج و ٧٠٤ م . في حين ترى مصلحة الضرائب أن المنازل المذكورة لم تكن مخصصة لسكنى أسرة المتوفى وأن القانون لم ينص على إعفاء ما كينة الإئارة ، ولو كانت مخصصة لإئارة سكنه ، وأن الأرض المقام عليها وابور الثلج محكرة للتوفى ويستحق رسم الأيلولة على نسبة من قيمتها ، وأن المتأخر من الإيجار في ذمة مستأجرى الأرض الزراعية يقدر تقديرا حكما بغض النظر عن حقيقته وأن المستحق على المتوفى من ضريبة الإيراد العام يتراعى تقديره إلى أن تتحدد هذه الضريبة بصفة نهائية . وبتاريخ ١٣/١٢/١٩٦٠ عادت المحكمة فحكت في موضوع الطعن رقم ٢٧ سنة ١٩٥٨ بقبوله شكلا ، وفي الموضوع بتعديل القرار المطعون فيه واعتبار قيمة صافي تركه المرحوم مصطفى محمد عبد الله الجمال مبلغ ١١٠٢٣ ج و ٣٩١ م وألزمت كلا من الطرفين بالمصروفات المناسبة لما خسره من الدعوى ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . واستأنفت مصلحة الضرائب الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٩ سنة ١٩٥٨ لدى محكمة استئناف المصورة طالبة إلغاء والحكم — أصليا — بقبول الطعن وإحالته إلى محكمة أول درجة للفصل فيه من جديد بالطلبات الموضحة بعريضة الدعوى — واحتياطيا — التصدي للموضوع وإلغاء قرار لجنة الطعن فيما قضى به على خلاف طلباتها والحكم بتقدير صافي تركه مورث المستأنف عليهم بمبلغ ١٥١٩٢٩ ج و ٣٢٠ م مع إلزامهم بمصاريف الدرجتين ومقابل أتعاب المحاماه ، وقيد هذا الاستئناف برقم ٣١ سنة ١١ قضائية تجارى ، كما استأنفت الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٧ سنة ١٩٥٨ طالبة إلغاء والحكم لها بطلباتها وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٣ سنة ١٣ قضائية تجارى ، وقررت المحكمة ضم الاستئنافين . وبتاريخ ٢٦ / ٤ / ١٩٦٢ حكمت فيهما حضوريا بقبولهما شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكيم المستأنفين وألزمت المستأنفة بالمصروفات وبمبلغ ١٠ جنيه مقابل أتعاب المحاماه . طعت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير ، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليهما العاشر والثاني والعشرين الحكم برفض الطعن ، ولم يحضر باقى المطعون عليهم ولم يبدووا دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة ودفعت ببطلان الطعن .

وحيث إن النيابة العامة دفعت ببطلان الطعن مستندة في ذلك إلى أن موضوع النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه غير قابل للتجزئة ، وأن الطاعنة لم تعلن المطعون عليهم السادس عشر والثامنة عشرة والعشرين والسادس والعشرين بتقرير الطعن فيكون الطعن باطلا بالنسبة لهم ، وهذا البطلان يترتب عليه بطلان الطعن بالنسبة لباقي المطعون عليهم .

وحيث إن هذا الدفع في محله ، ذلك أنه وإن كان الأصل في رسم الأيلولة أنه ينقسم بين الورثة ويستحق على صافي نصيب كل وارث وينتصب كل منهم خصة عما ينحصر منه بعد تحديده ، إلا أنه إذا كان النزاع منصبا على عناصر التركة ومقوماتها قبل أيلولته إلى الورثة وما يخضع منها لرسم الأيلولة وما يعفى منه ، وهي أمور لا تحتل المغايرة ولا يتأتى أن تختلف باختلاف الورثة ، فإنه يكون نزاعا غير قابل للتجزئة . وإذا كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن النزاع بين مصلحة الضرائب وبين المطعون عليهم — وهم جميعا ورثة المرحوم مصطفى محمد عبد الله الجمال — قد انصب على عناصر تركته ومقوماتها قبل أيلولتها إليهم وما يخضع منها لرسم الأيلولة على التركات وما يعفى منه ، فإنه — وعلى هذه الصورة — يكون نزاعا غير قابل للتجزئة . وإذا كان ذلك وكانت الطاعنة لم تعلن المطعون عليهم الثامنة عشرة والعشرين والسادس والعشرين بتقرير الطعن فإن الطعن بالنسبة لهم يكون باطلا ، وهذا البطلان — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يستتبع ببطلان الطعن بالنسبة للباقيين . ومن ثم يتعين الحكم ببطلان الطعن .

جلسة ٤ من مارس سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / حسين مفتوت السركي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين ، هنان زكريا ، محمد أبو حمزة منـدور ، وحنن أبو الفتح الشربيني ،
وأحمد ضياء الدين حنفي .

(٦٦)

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٣٧ القضائية "أحوال شخصية" :

(١) نقض . " تقرير للطعن " . نظام عام .

أسباب الطعن بالنقض . وجوب بجانها جميعا في تقرير الطعن . عدم جواز
التمسك بأي سبب آخر بعد ذلك . الاستثناء . الأسباب المتعلقة بالنظام العام .
جواز تقديمها في أي وقت .

(ب) إثبات . "قوانين قضائية" . حكم . "تسبيب الحكم" .

قيام الحكم على جملة قرائن . عدم جواز مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات
عدم كفايتها في ذاتها .

١ - مؤدى نص المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المعدل
بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ - في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام
محكمة النقض - أن الشارع رسم طريقا خاصا لإبداء أسباب الطعن وحظر
إبداءها بنير هذا الطريق ، فأوجب على الطاعن أن يبين جميع الأسباب التي بني عليها
طعنه في التقرير الذي يحضره ويوقع عليه الموظف المختص بقلم كتاب محكمة
النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، وحظر المشرع التمسك بعد
حصول هذا التقرير بأي سبب من أسباب الطعن غير التي ذكرت فيه ، وهذا
الحظر عام ومطلق بحيث يشمل ما يقدم من هذه الأسباب في ميعاد الطعن
أو بعد انقضائه ، ولم يستثن القانون من ذلك سوى الأسباب المتعلقة بالنظام العام ،
فأجاز تقديمها في أي وقت (١) .

(١) نقض ٢٨/١٢/١٩٦٧ . مجموعة المكاتب الفنى لسنة ١٨ ص ١٩٤٣ .

٢ — إذا كان الحكم مقاما على جملة قرائن فصلها ويكمل بعضها بعضا ،
وتؤدي في مجوعها إلى النتيجة التي انتهى إليها فإنه — وعلى ما جرى به قضاء
هذه المحكمة — لا يجوز مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها
في ذاتها ^(١).

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل في أن محمد إبراهيم اليماني أقام الدعوى رقم ٢٦٩١ سنة ١٩٥٣
للقاهرة الابتدائية ضد زبيدة محمد مليحة ومصلحة الشهر العقاري طالبا الحكم
(أصليا) بإيقاف شهر إلغاء الوقف الموضع الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى
والمقدم عنه الطلب رقم ٢٤١٤ سنة ١٩٥٢ من المدعى عليها الأولى (واحتياطيا)
إلغاء ما يكون قد تم من شهر الطلب المذكور وإلغاء جميع التأشيرات التي بهامش
السجل الخاص به — هذه الأحيان مع إلزام المدعى عليهما متضامنين المصاريف
ومقابل أنعاب المحاماة . وقال شرحا لها إن المدعى عليها الأولى وقفت أطيانا
زراعية مساحتها ٥٦ ف ٨ ط و ٤ ص بدائرة مركز المنصورة بموجب
الجهة الشرعية المؤرخة ١٠ يونيو سنة ١٩١٥ وأنشأته من تاريخه على زوجها
إبراهيم اليماني ثم من بعده على أولاده منها أومن غيرها ذكورا وإناثا ثم على أولادهم
ثم أولاد أولادهم إلى حين انقراضهم أجمعين فيصرف ريع هذا الوقف لإخوة
وأخوات زوجها المذكور ، وشرطت أنه إذا توفى زوجها في حياتها يصرف لها
مبلغ ٢٤ ج سنويا من ريع هذا الوقف مدة حياتها ، فإذا توفيت يرجع ذلك
لأصل فلة الوقف وجهات النظر من تاريخه لزوجها المذكور مدة حياته

(١) ناض ١٤/١/١٩٦٩ . مجموعة المكتب الفني السنة ٢٠ ص ٩٥ .

ثم من بعده للأرشد فالأرشد من الموقوف عليهم ، وحرمت نفقها وذيورها من الشروط العشرة ، وقد توفى زوجها إبراهيم اليماني في ١٠/٣/١٩٢٥ قال الاستحقاق لابنه محمد — المدعى — المرزوق له من ذير الواقفة ، ولما صدر المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء الوقف على غير الخيرات تقدم بالطلب رقم ٣٢٥٥ سنة ١٩٥٢ إلى الشهر العقاري بإنهاء الوقف وصيرورته ملكا له ، كما قدمت المدعى عليها الأولى الطلب رقم ٣٤١٤ سنة ١٩٥٢ إلى الشهر العقاري بصيرورة الوقف ملكا لها ، ولكن مصلحة الشهر العقاري أشهرت الوقف باسمها ، وإذ يستحق الأطيان المشاوير إليها من دون المدعى عليها الأولى فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطلباته . وفي أبريل سنة ١٩٥٤ توفيت المدعى عليها الأولى وحل ورثتها محلها في الدعوى ، كما توفى على إبراهيم عبد الرحمن مليحة ومحمد عبد الرحمن مليحة — وهما من ورثتها — وحل محل كل ورثته ، ولما كان المدعى قد تصالح مع المورثة في شخص وكيلها المرحوم عثمان عبد المنعم خفاجي — بمقتضى عقد الصلح المؤرخ ١٩٥٣/٨/٣١ — فقد عدل طلباته إلى طلب الحكم (أصليا) بصحة ونفاذ عقد الصلح المذكور (واحتياطيا) بأحقته في شهر ملكية الأطيان الموضحة بصحيفة افتتاح الدعوى وبحجة الوقف وإلزام مصلحة الشهر العقاري بشطب الشهر الحاصل لصالح مورثة المدعى عليهم — زبيدة محمد مليحة — عن الأطيان محل النزاع وإلزام المدعى عليهم الثلاثة الأول بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . ودفعت مصلحة الشهر العقاري بعدم قبول الدعوى ، وبتاريخ ١٩٥٩/٣/٢٨ حكمت المحكمة حضوريا (أولا) برفض الدفع وقبول الدعوى (وثانيا) وفي الموضوع برفض الدعوى وألزم المدعى المصاريف ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . واستأنف المدعى هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاء الحكم له بطلباته وقيد هذا الاستئناف برقم ٩٢١ سنة ٧٦ قضائية . وبتاريخ ١٩٦١/٣/٢٦ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وقبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفي ما تدون بالمنطوق . وبعد سماع الشهود عادت وبتاريخ ١٩٦١/٦/٢٤ حكمت بإلغاء الحكم المستأنف وبأحقية المستأنف في شهر حقه في أعيان الوقف وإلغاء الشهر الحاصل عليها لصالح زبيدة محمد مليحة . طعن المستأنف عليهم الأول والثالث والرابع والسادس والعاشر والثامن في هذا الحكم والحكم الصادر

في ١٩٦١/٣/٢٦ بطريق النقض وقيد الطعن برقم ٣٩٥ سنة ٣١ قضائية .
وبتاريخ ١٩٦٦/٥/١٧ حكمت محكمة النقض بتنقض الحكمين الصادرين
في ١٩٦١/٣/٢٦ و ١٩٦١/٦/٢٤ وأحالت القضية إلى محكمة استئناف القاهرة
للسير فيها . وقد عجلت اعتماد محمود خطاب عن نفسها وبصفقتها وصية على قصر
المرحوم محمد إبراهيم اليماني الدعوى أمام محكمة الاستئناف وأصرت على
الطلبات الواردة بصحيفة الاستئناف الأصلية ، ودفع المستأنف عليهم بعدم سماع
الدعوى لمضى أكثر من خمسة عشر عاما على شراء الأقطان وإنشاء الوقف ، وطلبوا
في الموضوع الحكم برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . وبتاريخ ١٩٦٧/٥/٢٠
حكمت المحكمة حضوريا (أولا) بقبول الاستئناف شكلا (وثانيا) ببطالان
الحكم المستأنف (وثالثا) برفض الدفع بعدم السماع (ورابعا) في الموضوع
الحكم للاستأنفين على المستأنف عليهم بأحقية محمد إبراهيم اليماني مورث
المستأنفين في شمر حقه في أعيان الوقف البالغ مساحتها ٥٦ ف و ٨ ط و ٤ س
المبينة بالحدود والمعالم بعريضة افتتاح الدعوى وبالجملة المؤرخة ١٩١٥/٦/١٠
والغاء الشمر الحاصل عليها لصالح زبيدة مليحة وألزمت المستأنف عليهم الثمانية
الأول المصروفات من درجتي التقاضي وعشرة جنهات مقابل أتعاب المحاماة .
طعن المستأنف عليهم الثمانية الأول في هذا الحكم — فيما قضى به بالنسبة
للموضوع — بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير ، وعرض الطعن على هذه
الدائرة ، وبالحلصة أضاف الطاعنون سببا جديدا يتحصل في عدم سماع الدعوى
لمضى أكثر من خمسة عشر عاما على شراء الأقطان وإنشاء الوقف وأصروا
على طلب نقض الحكم ، وطلبت المطعون عليهما الأولى والثانية رفض الطعن
ولم يحضر المطعون عليهما الثالث والرابع ولم يبدأ دفاعا وقدمت النيابة العامة
مذكرة وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن النيابة العامة دفعت بعدم قبول السبب المبدى من الطاعنين بالحلصة
لعدم تعلقه بالنظام العام .

وحيث إن القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٠٦
لسنة ١٩٦٢ — في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الذي يحكم
هذا الطعن — قد نص في المادة السابعة على أن " يرفع الطعن بتقرير يودع قلم كتاب

محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم ويوقعه محام مقبول أمام محكمة للنقض ويشتمل التقرير — علاوة على البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم — على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان بالأسباب التي بني عليها الطعن وطلبات الطاعن ، فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه كان باطلا وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بإبطالها ، ولا يجوز التمسك بعد ذلك بسبب من أسباب الطعن غير التي ذكرت في التقرير ، ومع ذلك فالأسباب المبنية على النظام العام يمكن التمسك بها في أى وقت وللمحكمة أن تأخذ بها من تلقاء نفسها " ومفاد ذلك — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن الشارع رسم طريقا خاصا لإبداء أسباب الطعن وحظر إبداءها بغير هذا الطريق ، فأوجب على الطاعن أن يبين جميع الأسباب التي يبنى عليها طعنه في التقرير الذي يحوره ويوقع عليه الموظف المختص بقلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، وحظر المشرع التمسك بعد حصول هذا التقرير بأى سبب من أسباب الطعن غير التي ذكرت فيه ، وهذا الحظر عام ومطلق بحيث يشمل ما يقدم من هذه الأسباب في ميعاد الطعن أو بعد انقضائه ولم يستثن القانون من ذلك سوى الأسباب المتعلقة بالنظام العام فأجاز تقديمها في أى وقت ، وإذا كان ذلك وكان السبب الذى أبداه الطاعن — أمام هذه المحكمة — والخاص بعدم سماع الدعوى لمضى أكثر من خمسة عشر عاما على شراء الأطلاق وإنشاء الوقف — لا يتعلق بالنظام العام ولا يجوز للمحكمة أن تتصدى له من تلقاء نفسها ، فإنه يكون غير مقبول .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بأن الأرض الموقونة كانت في الواقع ملكا للرحوم إبراهيم النيانى لا لزوجته زبيدة محمد مليحة ، وأنها وقفها عليه ضمنا لحق ثبات فلا تملك الرجوع فيه ولا يكون ملكا لها ، بعد صدور قانون حل الوقف ، على قرائن منها (أولا) أنها حرمت أولادها من غيره من الإستمحاق بينما جعلت لأولاده من غيرها إستمقاقات ، وواقعة حرمانها لأولادها من غيره غير صحيحة ، لأن الثابت من الأوراق أنها تزوجت أربعة أزواج قبل زواجها بإبراهيم النيانى ولم تنجب من أيهم ، ومن ثم فإن إسناد الحكم على أنها حرمت أولادها من غير إبراهيم النيانى من الإستمقاقات وجعلت لأولاده من غيرها

استحقاقا وإعتبار ذلك قرينة على أن الزوج المذكور هو المالك الحقيقي وأنها غير مالكة يكون باطلا . و (ثانيا) أن الحكم المطعون فيه اتخذ من اشتراط الواقفة لنفسها بعد وفاة زوجها مبلغا ضئيلا قدره ٢٤ ج سنويا قرينة على عدم ملكيتها للعين الموقوفة ، وهي قرينة لا تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه ، لأنه بالرجوع إلى حجة الوقف يبين أن ثمن الأطنان الموقوفة طبقا لعقد الشراء - قبل الوقف - هو مبلغ ٢٤٠٠ ج أى أن ثمن الفدان يقل عن أربعين جنيها ومثله لا يصل ريعه السنوى إلى جنيين ، وبذلك تكون قد وقفت على نفسها ما لا يقل عن ريع اثني عشر فدانا وهو لا يعتبر ضئيلا ، فضلا عن أنه لو كان الزوج هو المالك للأرض محل النزاع لأضيف إلى شرط استحقاقها عدم زواجها بغيره كما هي عادة الواقفين ، وعدم وجود هذا الشرط بحجة الوقف قرينة على أن الزوج ليس هو المالك الحقيقي للأرض الموقوفة ، كما أن مرافعات الخصوم أنفسهم أمام محكمة الموضوع قد تضمنت أنها تزوجته في سنة ١٩٠٦ قبل إثمار إفلاسه في سنة ١٩٠٧ وأنها كانت متزوجة قبله بأربعة أزواج لم تنجب من أيهم ، وكان زوجها الخامس متزوجا بآخرى ، وهو في هذه الحالة لا يتزوج منها وهي أكبر منه سنا إلا إذا كانت موصرة ويريد الاستعانة بمالها ، كما أنها إذ وقفت عليه أطيانها فإنها كانت تعمل على مرضاته ليبقى عليها ، وما يدل على يسارها أنها تصرفت بالبيع في سنة ١٩٢٥ - وهي ذات السنة التي توفي فيها الزوج - في أطيان يزيد على ستة أفدنة بالعقود رقم ٤٣٦ و ٤٣٧ و ٤٣٨ كما تصرفت في سنة ١٩٢٩ في أطيان مساحتها ستة وخمسين فدانا وكسور بالعقد رقم ٤٨٠٠ ، وبذلك تكون بعض القرائن التي استند إليها الحكم المطعون فيه غير صحيحة وباقيها لا أصل له ، وإذا اعتمد الحكم المطعون فيه على أدلة بعضها غير صحيحة وباقيها غير قائم فإنه يكون باطلا .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه إذا كان الحكم مقاما على جملة قرائن فصلها . يكمل بعضها بعضها وتؤدي في مجموعها إلى النتيجة التي انتهى إليها فإنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يجوز مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها ، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على أن " الثابت بالأوراق أن إبراهيم اليماني زوج الواقفة صدر عليه حكم بإثمار إفلاسه في الدعوى رقم ٢٦١٣ سنة ٣٢

قضائية في ١٩٠٧/١٢/٢٦ وأن الأطيان الموقوفة اشترت بعقد عرف في ١٩١٥/٦/٧ وحررت حجة الوقف في ١٩١٥/٦/١٠ أي بعد الشراء بثلاثة أيام وجعلت الواقفة الإستحقاق لزوجها وأولاده منها أو من غيرها وحرمت نفسها وذويها من غيره من الإستحقاق ، كما حرمت نفسها وذويها من الشروط العشرة وشرطت لنفسها مبلغ ٢٤ ج سنويا بعد وفاة زوجها وهو مبلغ ضئيل يبقى لها طول حياتها وعينت زوجها وهو المستحق وحده ناظرا على الوقف ووكلته بتوكيل رقم ٨٤٦ في ١٩١٦/٤/١٠ أي بعد صدور الوقف عشرة أشهر ووكلته في جميع ما لها وما عليها ولم تستثن منه سوى منزلها المملوك لها والكائن بدرب الأغوات وهو ما اشترته من ما لها الخاص ، ولهذا قصرت الإستثناء من التوكيل العام عليه فقط دون الأطيان مما يستفاد منه أن الأطيان اشترت من ماله ولهذا وكلته توكيلا مطلقا بالنسبة لها دون منزلها الذي لا يساوي شيئا بالنسبة للأطيان ، وأيضا فقد أرسلت الواقفة خطابا مؤرخا ١٩٥٢/٩/١٣ إلى مورث المستأنفين تقول فيه إن الوقف تم بمعرفة والده ، وإن عملها هذا قرينة على أن هذه الأطيان كانت باسمها صوريا ، وأن الوقف بهذه الصورة كان لضمان حقوق ثابتة لزوجها قبلها وهي قرينة قاطعة في ذلك لأنه من غير المعقول أن تملك امرأة هذا القدر وتحرم ذريتها من غير زوجها إبراهيم اليماني من الإستحقاق وتعطي ذريته هو من غيرها أو تحرم نفسها من الإستحقاق وتكتفي بانفاق زوجها عليها طول حياته ، وبعد وفاته يصرف لها ٢٤ ج سنويا وهو مبلغ ضئيل لا يكفي بحاجتها الضرورية فعلمنا هذا قرينة على أنها تصرفت هذا التصرف في مقابل يمنعها من الرجوع وهو ضمان الحقوق الثابتة قبلها للواقف " ورتب الحكم على ذلك " أن الأطيان المذكورة اشترت بمال زوجها وجعل الشراء باسمها وأوقفت الأطيان على الوجه المذكور لضمان الحقوق الثابتة لزوجها قبلها ، وأنه ليس للواقفة الحق في الرجوع عن وقفها " وقضى " بأحقية مورث المستأنفين في شهر حقه في أميان الوقف وإلغاء الشهر الحاصل عليها لصالح زبيده مليحة " وهذه القرائن التي أقام الحكم المطعون فيه قضاءه عليها مجتمعة لها أصلها الثابت في الأوراق ويكمل بعضها بعضا وليس من بينها قرينة فاسدة ، وتؤدي في مجموعها إلى النتيجة التي انتهى إليها ، ومتى كان ذلك فإن ما ذهب إليه الطاعنون من مناقشة كل قرينة منها على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها يكون جدلا موضوعيا لا يصح طرحه على هذه المحكمة ، ومن ثم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٥ من مارس سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور محمد حافظ هريدي ، وعضوية للمادة المستشارين :
 سليم راشد أبو زيد ، ومحمد صدق البشيش ، ومحمد سيد أحمد حامد ، وعلى عبدالرحمن .

(٦٧)

الطعن رقم ١ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) تحكيم . " تعيين المحكم " . اختصاص .

المحكمة المختصة بتعيين المحكم وفق المادة ٨٢٥ مرافعات هي المحكمة المختصة أصلاً بنظر النزاع المتفق على فضه بالتحكيم سواء كانت محكمة ابتدائية أو محكمة استئناف .

(ب) تحكيم . " انسحاب أحد أعضاء الهيئة " .

انسحاب أحد أعضاء هيئة التحكيم . أثره . وقف مريان الميعاد المحدد لإصدار الحكم في النزاع حتى صدور الحكم بتعيين محكم جديد . م ٨٣٨ مرافعات .

(ج) تحكيم . " إمتداد ميعاد الحكم " .

تعيين محكم جديد بدلا من المحكم المعتزل . أثره . مريان الباقي من مدة الحكم المتفق عليها وإضافة مدة ثلاثين يوما أخرى عليها . ٨٣١ مرافعات .

١ - نص المادة ٨٢٥ مرافعات صريح في أن المحكمة المختصة بتعيين المحكم - الذي لم يتفق عليه أو امتنع أو اعتزل عن العمل - هي المحكمة المختصة أصلاً بنظر النزاع المتفق على فضه بطريق التحكيم ، فإن كان هذا النزاع لم يسبق مرضه على المحاكم أو عرض على محكمة الدرجة الأولى المختصة أصلاً بنظره كانت هي المختصة بتعيين المحكم ، وإن كان النزاع المذكور استئنافاً لحكم صدر من محكمة أول درجة ، كانت محكمة الاستئناف المختصة أصلاً بنظر هذا الاستئناف هي المختصة أيضاً بتعيين المحكم ، ولا يغير من ذلك ما نصت عليه الفقرة الأخيرة

من المادة المذكورة من عدم جواز الطعن في هذا الحكم بالمعارضة ولا بالاستئناف
إذ أن المشرع إنما قصد بهذا النص منع الطعن بالمعارضة أو الاستئناف فيما يجوز
الطعن فيه من هذه الأحكام بأحد هذين الطريقتين .

٢ — إذا كان الثابت أن أحد أعضاء هيئة التحكيم قد انسحب من العمل
قبل إصدار الحكم فاستحال على الهيئة مواصلة السير في نظر الطلب وأصدرت قرارا
بوقف إجراءات التحكيم ، فإن الميعاد المحدد لإصدار الحكم في النزاع المعروض
على الهيئة يقف سريانه — م ٨٣٨ مرافعات — حتى يصدر من المحكمة المختصة
حكم بتعيين محكم بدلا من المحكم المعتزل عملا بالمادة ٨٢٥ من قانون المرافعات
وذلك بحسبان هذه المسألة مسألة مازية تخرج عن ولاية المحكمين ويستجبل عليهم
قبل الفصل فيها مواصلة السير في التحكيم المنوط بهم .

٣ — إذ نصت المادة ٨٣١ من قانون المرافعات على أن الميعاد المحدد للحكم
يمتد ثلاثين يوما في حالة تعيين محكم بدلا من المحكم المعزول أو المعتزل سواء تم
التعيين بمحكم من المحكمة أو باتفاق الخصوم ، وذلك إفساحا في الوقت لينتضي لمن
خلف المحكم المعزول أو المعتزل دراسة موضوع النزاع ، ولأن تغيير المحكم يستوجب
إعادة المرافعة أمام الهيئة الجديدة ، فينبغي دل ذلك أنه بعد صدور الحكم بتعيين
محكم بدلا من المحكم المعتزل يبدأ مران الباقي من مدة الحكم المتفق عليها ثم تضاف
إليه مدة ثلاثين يوما أخرى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تحصل في أنه بمقتضى مشاركة تحكيم مؤرخة ١٩٦٥/٢/٨ اتفق
الطاعنون والمطعون عليهم على عرض منازعات ثلاث قائمة بينهم ، منها النزاعان

موضوع الاستئناف رقمي ٢٠٢ ، ٢٤٨ سنة ١٤ قضائية استئناف طنطا على هيئة محكمة مكونة من الأستاذ محمد عطية اسماعيل رئيسا وعضوية المهندس الزراعي محمود محمد حافظ عن الطاعنين والأستاذ أحمد ناصر اسماعيل عن المطعون عليهم . وقد مضت هذه الهيئة في نظر تلك المنازعات . وبجلسة ١٩٦٥/١٠/٤ انتهت المرافعة وحدثت يوم ١٩٦٥/١٠/٦ للداولة ، ويوم ١٩٦٥/١٠/١١ للنطق بالحكم ، إلا أن هيئة التحكيم قررت في ذلك اليوم الأخير وقف إجراءات التحكيم لإسحاب المهندس محمود محمد حافظ عضو الهيئة ، وعلى أثر صدور هذا القرار وفي ١٩٦٥/١٠/١٧ قام المطعون عليهم بإعلان الطاعنين بصحيفة نهبوا عليهم فيها باختيار محكمة عنهم بدلا من المحكمة المنسحب خلال سبعة أيام من تاريخ إعلانهم عملا بنص البند الرابع من مشاركة التحكيم ، وفي حالة الامتناع فإنهم يكافونهم بالحضور أمام محكمة استئناف طنطا لسماع الحكم بتعيين محكمة بدلا من المحكمة المنسحب ، وعلى أن يختار هذا الحكم من بين الأسماء المنصوص عليها في البند الأول من مشاركة التحكيم وقيدت هذه الدعوى برقم ٣٥٣ سنة ١٥ ق استئناف طنطا . ودفع الطاعنون بعدم اختصاص محكمة الاستئناف بنظر الدعوى تأسيلا على أنها إنما تختص عملا بالمادة ٥٣ مرافعات بالحكم في قضايا استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية ، وأن الاختصاص بهذه الدعوى منعقد لمحكمة بنها الابتدائية المختصة أصلا بنظر النزاع ، كما تمسكوا بانقضاء التحكيم بانتهاء ميعاده المحدد في المشاركة . وفي ١٩٦٥/١٢/٩ حكمت المحكمة برفض الدفع المبدي من المدعى عليهم "الطاعنين" بعدم اختصاص المحكمة نوعيا بنظر الدعوى وباختصاصها بنظرها ، وبتعيين الأستاذ علي علي منصور محكما بدلا من المحكمة المنسحب المهندس الزراعي محمود محمد حافظ لتنفيذ مشاركة التحكيم المحورة في ١٩٦٥/٢/٨ . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب المبينة في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعنون على طلب نقض الحكم المطعون فيه وطلب المطعون عليهم رفض الطعن وصحمت النيابة على ما جاء بمذكرتها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنون إن هذا الحكم قضى برفض

الدفع المبدى منهم بعدم اختصاص محكمة الاستئناف بنظر الدعوى استنادا إلى أن المادة ٨٢٥ من قانون المرافعات تنص على أن يكون تعيين المحكم من اختصاص المحكمة المختصة أصلا بنظر النزاع المتفق على التحكيم فيه، وأن موضوع الاستئناف رقمى ٢٠٢ ، ٢٤٨٠ سنة ١٤ ق فى مقدمة المنازعات التى نصت مباشرة التحكيم على الفصل فيها بهذا الطريق ، مما تكون معه محكمة الاستئناف هى المختصة بنظر الدعوى . وهو منه مخالفة للقانون وخطأ فى الاستنتاج ، لأن النص فى المادة ٨٢٥ من قانون المرافعات على منع الطعن بالمعارضة أو الاستئناف فى الحكم الذى يتضى بتعيين المحكم يقطع بأن هذا الحكم إنما يصدر من محكمة ابتدائية يجوز الطعن فى أحكامها بالمعارضة أو الاستئناف ، ولو كانت محكمة الاستئناف مختصة بتعيين المحكم لما كان ثمة مبرر للنص على عدم قابلية حكمها للطعن فيه بالمعارضة أو الاستئناف لأن أحكام محكمة الاستئناف غير قابلة بطبيعتها للطعن فيها بالاستئناف .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ، ذلك أن النص فى المادة ٨٢٥ من قانون المرافعات على أنه " إذا لم يتفق الخصوم على المحكمين أو امتنع واحد أو أكثر من المحكمين اتفق عليهم عن العمل أو اعتزل العمل أو قام مانع من مباشرة له أو عزل عنه ولم يكن بين الخصوم شرط خاص ، عينت المحكمة التى يكون من اختصاصها أصلا الحكم فى تلك المنازعة من يلزم من المحكمين .. " صريح فى أن المحكمة المختصة بتعيين هذا المحكم هى المحكمة المختصة أصلا بنظر النزاع المتفق على فضه بطريق التحكيم فإن كان هذا النزاع لم يسبق عرضه على المحاكم أو عرض على محكمة الدرجة الأولى المختصة أصلا بنظره كانت هى المختصة بتعيين المحكم ، وإن كان النزاع المذكور استئنافا لحكم صدر من محكمة أول درجة كانت محكمة الاستئناف المختصة أصلا بنظر هذا الاستئناف هى المختصة أيضا بتعيين المحكم ، ولا يغير من ذلك ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة من عدم جواز الطعن فى هذا الحكم بالمعارضة ولا بالاستئناف ، إذ أن المشرع إنما قصد بهذا النص منع الطعن بالمعارضة أو الاستئناف فيما يجوز الطعن فيه من هذه الأحكام بأحد هذين الطريقين . لما كان ذلك وكان من بين المنازعات الثلاث المتفق بين الخصوم على فضها بطريق التحكيم منازعتان كانتا معروضتين على محكمة

استئناف طنطا في الاستئناف رقمي ٢٠٢ ، ٢٤٨ سنة ١٤ ق فإن محكمة استئناف طنطا تكون هي المحكمة المختصة بنظر طلب تعيين محكم بدلا من المحكم المنسحب ، وإذا كان المحكم المطعون قد التزم هذا النظر ، فإنه لا يكون مخالفا للقانون ويكون النفي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الطاعنين تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بأن مدة التحكيم المحددة في المشاركة بثلاثة شهور كانت تنتهي في ١٩٦٥/٥/٧ وأنها امتدت ثلاثة شهور أخرى ، وقد انقضت في ١٩٦٥/٨/٧ ، وبذلك فلم يعد ثمة مبرر لتعيين محكم بدلا من المحكم المنسحب ، وقد ردت المحكمة على هذا الدفاع بأن المدة تنتهي في ١٩٦٥/٥/٧ وأنها امتدت بموافقة الخصوم بجملة ١٩٦٥/٦/٢٠ ثلاثة شهور أخرى تنتهي في ١٩٦٥/١١/٧ ، وبذلك يكون الميعاد ممتدا ، وهذا من الحكم استنتاج خاطئ ، إذ أنه بفرض صحة الوقائع التي ذكرها الحكم فإنها تعني أن المشاركة تنتهي في ١٩٦٥/١١/٧ ، وإذا كان الحكم المذكور قد صدر في ١٩٦٥/١٢/٩ ، فإنه يكون قد صدر بعد انتهاء المدة المحددة للتحكيم ، والمفروض أن تفصل هيئة التحكيم في النزاع أثناء قيام المشاركة ونفاذها .

وحيث إن هذا النفي مردود ، ذلك أن المادة ٨٣٨ من قانون المرافعات تنص على أنه " إذا عرضت خلال التحكيم مسألة أولية تخرج عن ولاية المحكمين .. وقف المحكمون عملهم ووقف الميعاد المحدد للحكم إلى أن يصدر حكم انتهائي في تلك المسألة العارضة " ولما كان الواقع الثابت بالحكم المطعون فيه أن أحد أعضاء هيئة التحكيم قد انسحب من العمل قبل إصدار الحكم فاستحال على الهيئة مواصلة السير في نظر الطلب ، وأصدرت بتاريخ ١٩٦٥/١٠/١١ قرارا بوقف إجراءات التحكيم ، فإن الميعاد المحدد لإصدار الحكم في النزاع المعروض على الهيئة يقف سريانه حتى يصدر من المحكمة المختصة حكم بتعيين محكم بدلا من المحكم المعتزل عملا بالمادة ٨٢٥ من قانون المرافعات ، وذلك بحسبان هذه المسألة مسألة عارضة تخرج عن ولاية المحكمين ، ويستحيل عليهم قبل الفصل فيها مواصلة السير في التحكيم المنوط بهم . لما كان ذلك فإن ميعاد التحكيم يعتبر عملا بالمادة ٨٣٨ معلقة التذكر موقوفا من تاريخ إعتزال المحكم في ١٩٦٥/١٠/١١ حتى تاريخ صدور الحكم المطعون فيه ، وإذا نصت المادة ٨٣١ من قانون المرافعات على أن الميعاد المحدد للحكم يمتد ثلاثين يوما في حالة تعيين محكم بدلا من المحكم المعتزل أو المعتزل

سواء تم التعيين بحكم من المحكمة أو باتفاق الخصوم، وذلك إفساحاً في الوقت ليتسنى لمن خلف المحكم المعزول أو المعتزل دراسة موضوع النزاع، ولأن تغيير المحكم يستوجب إعادة المراجعة أمام الهيئة الجديدة، وينبني على ذلك أنه بعد صدور الحكم بتعيين محكم بدلا من المحكم المعتزل يبدأ سريان الباقي من مدة التحكيم المتفق عليها ثم تضاف إليه مدة ثلاثين يوما أخرى، ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه لا يكون مخالفا للقانون ويكون النعي عليه على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثالث القصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنون إنهم دفعوا بعدم حجية الصور العرفية لمحاضر جلسات التحكيم المقدمة من المطعون عليهم، وتمسكوا بضرورة تقديم أصول هذه المحاضر التي يبين منها إن كانوا قد وافقوا أو لم يوافقوا على مد ميعاد التحكيم ، لأن توقيعاتهم ثابتة على هذه الأصول ولا أثر لها في الصور العرفية ، كما تمسكوا بأن السيدة زينب بكوك لم تحضر ولم توافق على مد أجل التحكيم . وقد سكت الحكم المطعون فيه عن الرد على هذا الدفاع الجوهرى فشابه قصور يعيبه .

وحيث إن هذا النعي مردود في شقه الأول وغير مقبول في شقه الثانى ، ذلك أنه يبين من الصورة الرسمية لمذكرة الطاعنين المقدمة لمحكمة الاستئناف أنهم قالوا في هذا الصدد " أنه لا عبرة بصور المحاضر المقدمة من المدعين ونحن لا نوافق عليها وكان الواجب يقضى بتقديم المحاضر نفسها وهو ما نصر عليه " وظاهر من ذلك أن دفاعهم قد اقتصر على أن العبرة في الإثبات هي بأصل المحاضر لا بصورها ، ولم يتمسكوا فيها بعدم توقيعهم أو أحدهم على هذه المحاضر أو أنهم لم يوافقوا على مد ميعاد التحكيم ، وبذلك يكون دفاعهم في هذا الخصوص جديدا لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع ولا تقبل إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ، أما دفاعهم الأول فنقدرد عليه الحكم المطعون فيه ، بقوله أن صور محاضر الجلسات معتمدة من رئيس هيئة التحكيم ، وهو رد يتضمن أن المحكمة رأت الأخذ بهذه الصور على اعتبار أنها صادرة من رئيس هيئة التحكيم الذى يهيمن على محاضر جلسات الهيئة ويوقعها هو وأمين السر الذى يقوم بتحريرها ، وأن ما ورد في هذه الصور مطابق للثابت في محاضر الجلسات ، وتكون لها حجية ماثلة للأصل المأخوذة منه ، وهو رد سائق ولا مخالفة فيه للقانون ، ومن ثم يكون النعي على الحكم في هذا الشق على غير أساس . ولما تقدم بتعين رفض الطعن .

جلسة ١٠ من مارس سنة ١٩٧٠

بمناحة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبح نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : بطرس زفلول ، محمد نور الدين هويس ، وأحمد حسن هبكل ، وعباس
حلي عبد الجواد .

(٦٨)

الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) تسوية الديون العقارية . " طليعة قرار لجنة التسوية " . حكم .

قرارات لجنة التسوية لا يجوز الطعن فيها أمام أية جهة من جهات للقضاء . لها طليعة الأحكام
الابتدائية . التسوية تحدد علاقة المدين بدائنه — السابقة ديونهم على تاريخ تقديم طلب
للتسوية — تحديدا نهائيا .

(ب) تسوية الديون العقارية . " أثر قرار التسوية " . تنفيذ .

قرار لجنة التسوية مبرى . لذمة المدين من كافة الديون التي لم يحدد لأصحابها نصيب في التوزيع
والسابقة على تاريخ تقديم طلب التسوية . عدم جواز التنفيذ بهذه الديون على مقرات المدين
المتفعة بالتسوية ، أو أى مال آخر تؤول ملكيته إليه بعد صدور هذا القرار .

١ — لجنة تسوية الديون العقارية لها — وفقا لأحكام القانون رقم ١٢
لسنة ١٩٤٢ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ — اختصاصا نهائيا
في حصر ديون طالب التسوية وتقدير قيمة العقارات التي يملكها وإعمال حكم
القانون في تخفيض بعض الديون واستبعاد البعض الآخر ، وتقدير نسبة
ما يختص به كل دائن من أصحاب الديون المحفظة على التوزيع وشروط سدادها ،
والقرارات التي تصدرها اللجنة في ذلك كله لها عجية تلزم المدين والدائنين السابقة
ديونهم على تاريخ تقديم طلب التسوية ، فلا يجوز الطعن فيها أمام أية جهة
من جهات القضاء أيا كان سبب الطعن ومبناه مادام أن القانون قد وفر للدائنين
كافة الضمانات للاعتراض على حصر الديون وتقدير الممتلكات وتحرير قائمة

التوزيع النهائية ، فإذا تراخى الدائن أو سكت عن استعمال هذه الرخصة في حينها سقط حقه في إثارتها ، إذ بالتسوية تتحدد علاقة المدين بدائنيه المذكورين تحديدا نهائيا فتراأ ذمته من كافة هذه الديون إلا بالقدر الذى خصص لهم . وهذا الأثر الذى يترتب على التسوية فى علاقة المدين بدائنيه والمجبة التى تلحقها يسبغان على قرار اللجنة الصادر بهذه التسوية — وفى حدود اختصاص اللجنة — طبيعة الأحكام الانتهائية (١) .

٢ — مؤدى نص المادة ٢٦ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ حسبما يبين من مراحل التشريع التى مر بها التعديل ومن المناقشات البرلمانية التى دارت فى مجلس النواب والشيوخ بشأن هذا التعديل ، أنه قصده أن يكون قرار اللجنة مبرئا لذمة المدين من كافة الديون التى لم يحدد لأصحابها نصيب فى التوزيع والسابقة على تاريخ تقديم طلب للتسوية بحيث يتمتع عليهم التنفيذ بديونهم تلك بأى طريق من طرق التنفيذ ، ليس فقط على عقارات المدين التى انتفعت بالتسوية ، بل وعلى كل مال آخر تؤول ملكيته إليه بعد صدور قرار اللجنة ، وأنه ما دام الدين سابقا على تاريخ تقديم طلب التسوية فإن هذا القرار يقف فى سبيل كل إجراء من إجراءات التنفيذ على أموال المدين أيا كان طريق هذا التنفيذ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر الأوراق — تحصل فى أن البنك العقارى المصرى (الطاعن) اتخذ ضد ورثة مدينه

(١) نقض ٨ أبريل ١٩٦٥ بمجموعة المكتب الفنى السنة ١٦ ص ٤٥٩ .

(٢) نقض ٢٢ مايو ١٩٦٢ بمجموعة المكتب الفنى السنة ١٤ ص ٧١٩ .

المرحوم ابراهيم متولى عوض — المطفون ضدهم — الإجراءات انزع ملكيتهم من ٨٩ ف و ١٩ ط و ٨ س وفاء لدينه البالغ قدره ٩٨٥٢ جنيه و ٦٤٧ مليم ، والثابت في ذمة مورثهم عقد حذى العقد الرسمى رقم ٢٠١١ مصر المختلطة الموثق في ١٩٢٣/٥/٣١ . وقام بإعلان تنبيه نزع الملكية الى هؤلاء الورثة ، ثم أودع في ١٩٥٦/٤/٢٨ قائمة شروط البيع ، فقرر الورثة المذكورين في قلم الكتاب بالاعتراض على هذه القائمة بعدة اعتراضات ، وذكروا في تقرير الاعتراض في الدعوى رقم ٥٥٧ سنة ١٩٥٦ مدنى كلى المتصورة أن الدين المنفذ به قد خفضته لجنة تسوية الديون العقارية الى مبلغ ١٢٦٢ جنيه و ٧٣٠ مليم وذلك في طلب التسوية رقم ٥٠١ (١) سنة ١٩٣٩ المقدم منهم ، وأنه على الرغم من قيامهم بسداد الأقساط المستحقة عليهم على هذا الأساس فإن البنك اتخذ إجراءات نزع الملكية ضدهم وأغفل قرار لجنة التسوية المشار إليه . دفع البنك هذا الاعتراض بأن المطفون ضدهم لم يتقدموا عند طاب التسوية إلا بجزء من الأطيان المرهونة له والخاص بالسلفة حرف (ب) التى خفضتها اللجنة وسمحت باستيفائها بضمين تلك الأطيان ، أما السلفة حرف (أ) فلم يتقدم ورثة المدين بالأطيان الخاصة بها الى لجنة التسوية ولم يخفض ما يخصها في الدين ، وإذا لا يجوز تقسيم الضمان الى قسمين لأن الأطيان جميعها ضامنة للدين بأكمله ، ولم يقر المعارضون بسداد الأقساط عن السلفة حرف (١) السابق ذكرها ، فإن الدين الخاص بهذه السلفة يصبح واجب الأداء ويجوز اتخاذ إجراءات نزع الملكية من أجله ، وبتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٦٠ قضت المحكمة بقبول هذا الاعتراض شكلا وفي الموضوع باستمرار المعارض ضده " البنك " في التنفيذ على الأطيان البالغ مساحتها ٤١ ف و ٥ ط و ٤ س الخاصة بالسلفة رقم ٣٥٢٨٠/١٨٦٦٨ حرف (ب) وفاء لدينه البالغ مقداره مع الفوائد مبلغ ٣٤٨٢ ج ٩٢٨ م . استأنف البنك هذا الحكم بالإستئناف رقم ٩٤ سنة ١٣ ق المتصورة ، ومحكمة الاستئناف حكمت في ٨ من يونيو سنة ١٩٦٥ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الراى برفض الطعن ، وبالجلسة المحددة لنظره أصدرت النيابة على هذا الراى .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينحى الطاعن في أولهما على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ومخالفة الثابت في الأوراق ، وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الاستئناف في رده على اعتراض المطعون ضدهم بأنه إنما يباشر التنفيذ على مجموعتين مستقلتين من الأطيان المرهونة الأولى ومساحتها ٤١ ف و ٥ ط و ٤ س وهي التي تقدم بها ورثة المدين إلى لجنة التسوية العقارية ، فرخصت له في اقتضاء حقه بضمانها في حدود مبلغ ٢٩٩٩ ج و ٨٧٥ م من أصل دينه البالغ رصيده في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٤٢ مبلغ ٦٥٣٦ ج و ٥٤٤ م ، والثانية ومساحتها ٤٨ ف ١٤ ط و ٤ س وهي التي لم يتقدم بها ورثة المدين إلى اللجنة على الرغم من أنها جزء لا يتجزأ من ضمان دينه ، وأنه يباشر التنفيذ عليها استيفاء لباقي الدين الذي لم يكن أصلاً محلاً للتسوية العقارية . وأضاف الطاعن أنه استند في تأييد دفاعه إلى أن عقد الرهن الرسمي ثابت به أن الأرض التي كانت مرهونة له حتى تاريخ التسوية تبلغ مساحتها ٨٩ ف و ١٩ ط و ٨ س وأن الواضح من أعمال لجنة تسوية الديون العقارية أن الورثة لم يتقدموا إليها من هذه الأطيان إلا بمساحة قدرها ٤٦ ف و ٥ ط و ٧ س واحتجزوا باقي الأطيان المرهونة ولم يتقدموا بها إليها وإنما تقدموا بأطيان أخرى تبلغ مساحتها ٤٥ ف و ١ ط و ١٥ س غير محملة بأي رهن ، وإلى أن اللجنة لم تدخل في التسوية من دين البنك إلا جزءاً منه بحيث يتناسب ما قدمه ورثة المدين أمامها من الأطيان المرهونة مع مجموع الأطيان كلها ، واستبقت اللجنة الجزء الباقي من الدين للبنك لينفذه — إذا أراد — على الأرض التي لم تدخل في التسوية ، كما استند الطاعن إلى أن اللجنة لم تثبت في قائمة التوزيع أن هذا الدين قد خفض أو استبعد كما فعلت بالنسبة لباقي الديون ، مما يفهم بأنها قد رأت أن دينه غير قابل للتجزئة ، وأن ثمة عقارات متعددة تشترك في ضمانه ، وأن بعضها فقط هو الذي ينتفع بالتسوية ، فانزلت على هذه الحالة حكم المادة ٨ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ وحددت القسط على أساس قيمة الجزء الذي انتفع بالتسوية بالنسبة لقيمة العقارات المرهونة ، واستند الطاعن أيضاً إلى أن دينه غير قابل للتخفيض لأنه يخضع لحكم المادة ٤ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ إذ لم يكن يتجاوز ٤٥ ٪ من قيمة العقارات ، وعلى الرغم من أن دفاع الطاعن كان مطروحاً أمام محكمة الاستئناف ، فإنها لم تكن

بالرد عليه ، وذهبت إلى القول بأن ورثة المدين قد تقدموا إلى لجنة التسوية بجميع أملاكه بما فيها أطيان السلفة حرف (۱) المشار إليها ، وأن اللجنة خفضت ديون مورث المطعون ضدهم إلى ۷۰ ٪ من قيمة ما يملكه وفقا لأحكام المقررة في قوانين تسوية الديون العقارية واختص البنك بنصيبه فيها ، وهو مما يعيب الحكم بالقصور في التسيب ومخالفة الثابت بالأوراق . ويحصل السبب الثاني في النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون ، ويقول الطاعن في بيانه إن الحكم قرر بالنسبة لدفاعه المؤسس على أن الدين الذي تقدم به إلى لجنة التسوية لم يدخل بكامله في التوزيع وأنه يحق له التنفيذ بالجزء الذي لم يتناوله هذا التوزيع على الأطيان التي لم يحصل التقدم بها في التسوية على اعتبار أنها تتحمل هذا الجزء ، قرر الحكم بالنسبة لهذا الدفاع أنه غير منتج على فرض صحته ، وذلك استنادا إلى أن قرار اللجنة الذي حدد علاقة الدائن بمدينه بصفة نهائية قد أبرأ ذمة المدين إبراء تاما لإلزام القدر الذي خصص للدائن ، وأن هذا القرار قد أصبح حصانة على أموال المدين بقبول تسوية ديونه نهائيا سواء ما كان منها موضوع التسوية أو ما كان يملكه وقتذاك وأو لم يتناوله التسوية أو ما آل إليه بعد ذلك لأي سبب من أسباب الملك ، طبقا لنص المادة ۲۶ من القانون رقم ۱۲ لسنة ۱۹۴۲ المعدلة بالقانون رقم ۱۴۳ لسنة ۱۹۴۴ ، هذا في حين أن مقتضى أعمال هذا النص ، أنه إذا كان الدين قد طرح على لجنة التسوية لخفضته أو لم تحدد لصاحبه نصيبا في التسوية ، فعندئذ فقط لا يكون للدائن الحق في اتخاذ أية إجراءات على العقارات التي انتفعت بالتسوية أو على ثمراتها ، أما حيث تكون هناك عقارات لم تنفع بالتسوية ، فإن من حق الدائن أن يتخذ عليها إجراءات التنفيذ التي يراها ، ويكون للدائن هذا الحق أيضا عند ما يطرح الدين كله ، وترى اللجنة تطبيقا لنص المادة ۸ من القانون ذاته إستبقاء جزء منه بنسبة القدر من الضمان العقاري الذي لم يدخله المدين في التسوية لكي يستوفيه الدائن من ذلك الضمان وإجراء التسوية بالنسبة للجزء الآخر من الدين ، ويرى الطاعن أن المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ۱۴۳ لسنة ۱۹۴۴ تؤيد هذا النظر ، إذ ورد بها عن المادة ۲۶ سالفه الذكر أن المنع من اتخاذ إجراءات على العقارات التي انتفعت بالتسوية أو على ثمراتها إنما يكون بالنسبة للجزء المستبعد من الديون وفقا لأحكام التوزيع ، أما بالنسبة لباقي الديون سواء منها ما هو غير قابل للتخفيض أو خفض طبقا للقواعد

المنصوص عليها بالمادة الخامسة ، فإن للدائن حق اتخاذ الإجراءات عليها وفقا للقانون ، وإذا كان مفهوم قرار اللجنة أنه استبقى دين الطاعن لكي ينفذ به على الأتبان التي لم تدخل في التسوية ، وكان حكم المادة ٢٦ من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ لا ينصرف — كما سبق القول — إلا إلى الديون التي كانت محلا لاستبعاد أول تخفيض تملك لجنة التسويات العقارية أعمال طبقا لأحكام القانون ، فإن الحكم المطعون فيه ، إذ قرر أن المادة المذكورة تحول بين الطاعن وبين التنفيذ على أموال مدينه الأخرى ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي بسببه مردود ، ذلك أن قضاء هذه المحكمة قد جرى بأن للجنة تسوية الديون العقارية — وفقا لأحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ — إختصاصا نهائيا في حصر ديون طالب التسوية وتقدير قيمة العقارات التي يملكها وإعمال حكم القانون في تخفيض بعض الديون واستبعاد البعض الآخر ، وتقدير نسبة ما يختص به كل دائن من أصحاب الديون المخفضة في التوزيع وشروط سدادها ، والقرارات التي تصدرها اللجنة في ذلك كله لها حجية تلزم المدين والدائنين السابقة ديونهم على تاريخ تقديم طلب التسوية ، فلا يجوز الطعن فيها أمام أية جهة من جهات القضاء أيا كان سبب الطعن ومبناه ، ما دام أن القانون قد وفر للدائنين كافة الضمانات الإعتراض على حصر الديون وتقدير الممتلكات وتحرير قائمة التوزيع النهائية ، فإذا تراخى الدائن أو سكت عن استعمال هذه الرخصة في حينها سقط حقه في إثارتها . إذ بالتسوية تتحدد علاقة المدين بدائنيه المذكورين تحديدا نهائيا فتبرأ ذمته من كافة هذه الديون إلا بالقدر الذي خصص لهم ، وهذا الأثر الذي يترتب على التسوية في علاقة المدين بدائنيه والحجية التي تلحقها يسبغان على قرار اللجنة الصادر بهذه التسوية — وفي حدود إختصاص اللجنة — طبيعة الأحكام الانتهائية ويجعلان لهذا القرار آثاره القانونية . ولما كانت المادة ٢٦ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ تنص على أن " يكون قرار لجنة تسوية الديون العقارية مبرئا لذمة المدين من كافة الديون التي تزيد على ٧٠ ٪ من قيمة عقاراته حسب قرار اللجنة لغاية يوم صدور هذا القرار ويعتبر ذلك القرار منبها لكل علاقة بين المدين ودائنيه السابقة ديونهم على تاريخ تقديم طلب التسوية " وكان يبين

من مراحل التشريع التي صر بها تعديل المادة ٢٦ على الوجه السابق، ومن المناقشات البرلمانية التي دارت في مجلس النواب والشيوخ بشأن هذا التعديل، أنه قصد به أن يكون قرار اللجنة مبرئا لذمة المدين من كافة الديون التي لم يحدد لأصحابها نصيب في التوزيع والسابقة على تاريخ تقديم طلب التسوية، بحيث يتمتع عليهم التنفيذ بديونهم تلك بأي طريق من طرق التنفيذ، ليس فقط على عقارات المدين التي انتفعت بالتسوية بل وعلى كل مال آخر تؤول ملكيته إليه بعد صدور قرار اللجنة، وأنه مادام الدين سابقا على تاريخ تقديم طلب التسوية فإن هذا القرار يقف في سبيل كل إجراء من إجراءات التنفيذ على أموال المدين أيا كان طريق هذا التنفيذ، وكان لا محل لاستشهاد الطاعن بما ورد في المذكرة التفسيرية للقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ في تعليقها على المادة ٢٦ سالفة الذكر، من أن المشرع لم يقصد بتعديل هذا النص أن يغير شيئا من أحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢، وإنما أراد أن يبين بطريقة جلية لا تثير شكاً أن المنع من اتخاذ إجراءات نزع الملكية على العقارات التي انتفعت بالتسوية أو على ثمراتها إنما يكون فقط بالنسبة للأجزاء المستبعدة من الديون وفقا لأحكام التوزيع - لا محل لهذا الاستشهاد لأن ما ورد في المذكرة التفسيرية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنما كان خاصا بالنص الذي كان مقترحا في مشروع القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المقدم من الحكومة والذي لم يوافق عليه مجلس النواب والشيوخ واتبها عدد المناقشة إلى تعديله على الوجه المتقدم ذكره، ليكون قرار اللجنة مبرئا لذمة المدين من كافة الديون التي لم يحدد لأصحابها نصيب في التوزيع، ومنها لكل علاقة بين المدين ودائنيه السابقة ديونهم على تاريخ تقديم طلب التسوية، بحيث يتمتع عليهم التنفيذ بديونهم تلك على عقارات المدين التي انتفعت بالتسوية، وعلى ما تؤول ملكيته إليه من أموال بعد صدور قرار اللجنة. لما كان ذلك وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن دين البنك المنفذ به نشأ في سنة ١٩٢٣ أي في تاريخ سابق على تقديم طلب التسوية من مورث المطعون ضدهم، وإذ يبين من قرار لجنة تسوية الديون العقارية الصادر في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ ومن قائمة التوزيع في الطلب رقم ٥٠١ (١) المقدمين بملف الطعن والسابق عرضهما على محكمة الموضوع أن ورثة المدين تقدموا بكل أملاكه التي تركها لهم مورثهم ومساحتها ٩١ ف و ٦ ط و ١٣ س وأن اللجنة قدرتها بمبلغ ١٠٩٥٢ ج و ٥٠٠ مليم ثم خفضت

ديونه إلى مبلغ ٧٦٦٦ ج و ٩٦١ مليم بما يعادل ٧٠٪ من قيمتها ، وكان الثابت بهذه القائمة أن دين الطاعن في ذمة مورث المطعون ضدهم كان من بين الديون التي عرضت بأكملها على اللجنة وأنها خفضته إلى مبلغ ٢٩٠٧ ج و ٩٦١ مليم ، فإن مقتضى ذلك أن التسوية قد شملت جميع أطيان المدين وأن الدين موضوع السلفة حرف (١) قد شمله التخفيض ، وأن قرار لجنة تسوية الديون العقارية بتخفيض دين الطاعن على النحو المتقدم يبرئ ذمة المطعون ضدهم من الدين جميعه إلا من القدر الذي خصص للطاعن فتصبح علاقتهم بالبنك فيما زاد عن هذا القدر منتهية ، وتكون إجراءات التنفيذ التي اتخذها البنك بالنسبة له في النزاع الحالي إجراءات باطلة لأنه لم يراع بشأنها قرار لجنة التسوية المشار إليه . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بقصر التنفيذ على ١٤ ف و ٥ ط و ٤ س وفاء للدين الذي حددته لجنة التسوية العقارية في التوزيع ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بما يثيره الطاعن في هذا الخصوص من أن المطعون ضدهم لم يتقدموا إلى لجنة التسوية إلا بمساحة قدرها ١٤ ف و ٥ ط و ٧ س واحتجزوا باقي الأطيان المرهونة ولم يتقدموا بها وإنما تقدموا بأطيان أخرى تبلغ مساحتها ٥ ف و ١ ط و ٥ س غير محملة بالرهن ، وبما يثيره في باقي سببي الطعن ، يكون ، وعلى ما سلف البيان ، قد فات أو أنه لعدم النظم منه أمام لجنة التسوية وفقا للسادة ٢٤ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ ، وذلك عند حصر الديون وتقدير ممتلكات المدين . لما كان ما تقدم ، فإن تعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون أو بخالفه الثابت بالأوراق أو بالقصور في التصويب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر ممدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
الدكتور محمد حافظ هريدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد سيد أحمد حماد ،
وعلى عبد الرحمن .

(٦٩)

الطعن رقم ٤٩٨ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) حكم . " حجية الحكم " . قوة الأمر المقضى .

فضاء المحكمة ليس هو متطابق الحكم وحده وإنما هو ذات القول للفصل فى الدعوى
أيا كان موضعه سواء فى الأسباب أو فى المنطوق . إعتبار أسباب الحكم المرتبطة بمنطوقه
ارتباطاً وثيقاً وحدة لا تجزأ . يرد عليها ما يرد على المنطوق من قوة الأمر المقضى .
لا يغير من ذلك إمكان أن يكون ما صدر به الحكم محلاً لقرار بدون أسباب . المرجع
هو حقيقة ما فصلت فيه المحكمة مما تعلق بمنطوقها أو كالهذا الأخير نتيجة لما .

(ب) حكم . " الطعن فى الأحكام " . " الأحكام الجائز الطعن فيها " .
استثناء .

مناطق عدم جواز الطعن فى الحكم وفقاً للسادة ٣٧٨ مراعات أن يكون الحكم
مادراً قبل الفصل فى الموضوع . الحكم الذى يفصل فى موضوع الدعوى أو فى حق
منها يجوز الطعن فيه استقلالاً فى المواعيد المحددة قانوناً ولا ترتب على عدم مراعاتها
سقوط الحق فى الطعن .

(ج) عقد . " فسخ العقد " . الترام .

الذين أن يتوق الفسخ بتنفيذ التزاد ، كاملاً قبل صدور حكم نهائى بالفسخ سواء فى ذلك
أكان حسن النية أو سيئ النية . محل ذلك لا يكون إلا عند النظر فى قسوة بعض من التأخير
فى تنفيذ الالتزام .

١ - فضاء المحكمة ليس هو منطوق الحكم وحده وإنما هو ذات القول للفصل
فى الدعوى أيا كان موضعه سواء فى الأسباب أو فى المنطوق ، ولا حجة فى قول

الطاعتين أن إهمال القاضي للدين لا يقتضى إصدار حكم بذلك ، بل يكفى فيه صدور القرار بما لا يستلزم أسبابا وإن وجدت هذه الأسباب فهى زائدة لا حجة لها ، ذلك أن القضاء هو الفصل فى النزاع الذى يدور بين الطرفين بعد مناقشة حجج وأسانيد كل منهما ، وإذ قامت أسباب الحكم على هذا الأساس وجعل الحكم من منطوقه نتيجة لهذه الأسباب فإنها تحوز معه حجية فيما بت فيه من عناصر النزاع المطروح دون أن يغير من ذلك إمكان صدور قرار الإهمال دون أسباب ، إذ أن مرجع ذلك جميعه إلى حقيقة ما فصلت فيه المحكمة مما تعلق بمنطوقها أو كان هذا الأخير نتيجة لها .

٢ — مناط عدم جواز الطعن هو أن يكون الحكم صادرا قبل الفصل فى الموضوع ، وبالتالى فإن الحكم الذى يفصل فى موضوع الدعوى أو فى شق منها يخرج من نطاق التحريم المقرر بها ، ويجوز الطعن فيه على استقلال طبقا للقواعد العامة للطعن فى الأحكام ، والبين من نص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات أن الشارع فرق بين نوعين من الأحكام ، أحكام صادرة قبل الفصل فى الموضوع ولا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها ، وأحكام صادرة فى الموضوع ، ولم يجز الطعن فى الأولى على استقلال ولكن مع الحكم الصادر فى الموضوع دون أن يعرض للثانية وتركها للقواعد العامة ، ومقتضاها هو الطعن فى الأحكام التى تفصل فى موضوع الدعوى أو فى شق منها فى الموايد القانونية ، ويترتب على عدم مراعاة تلك الموايد سقوط الحق فى الطعن ، ولا يغير من ذلك ما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية للقانون ، من أن المحكمة من تحريم الطعن فى الأحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع ولا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها ، هى عدم تقطيع أوصال القضية الواحدة ، إذ لا علاقة لذلك بالأحكام التى تفصل فى موضوع الدعوى أو فى شق منها ، كما لا يجوز الاستناد إلى المادة ٤٠٤ من قانون المرافعات إذ أن عبارتها إنما تنصرف إلى الأحكام القطعية الصادرة قبل الفصل فى الموضوع

ولا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها ، فضلا عن أن هذه المسألة لم ترد في الفصل الأول من الباب الثانى عشر المخصص للأحكام العامة لطرق الطعن في الأحكام وإنما وردت في الفصل الثالث عشر الخاص بالاستئناف ولا نظير لها في الأحكام الخاصة بالنقض^(١) .

٣ — يتعين لإجابة طلب الفسخ أن يظل الطرف الآخر متخلفا عن الوفاء بالتزامه حتى صدور الحكم النهائى ، وله أن يتوق صدور هذا الحكم بتنفيذ التزامه إلى ما قبل صدوره ، ويستوى في ذلك أن يكون حسن النية أو سوء النية إذ محل ذلك لا يكون إلا عند النظر في التعويض عن التأخير في تنفيذ الالتزام^(٢) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن السيدتين روض عبد المسيح ومدينة ماطى عبد المسيح أقامتا بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٥٩ الدعوى ٧٧٤ سنة ٥٩ أمام محكمة القاهرة الابتدائية وطلبتا فيها الحكم بفسخ عقد البيع الابتدائى المحرر بتاريخ ٥/٦/١٩٥٨ والمعلق المحرر بتاريخ ٣/٧/١٩٥٨ واعتبارهما كأن لم يكونا مع ما يترتب على ذلك من آثار ، لاصيا استحقاق الطالبتين للعربون المدفوع وندره ٣.٠٠٠ ج ثلاثة آلاف جنيه على سبيل التعويض . وقالتا شرعا لدعواهما أن الامتاز أنيس عطية الهامى اشترى منهما في ٥ يونيه سنة ١٩٥٨ أطيانا زراعية مساحتها ١٥ فدانا مسورة بالأسلاك الشائكة وبها أشجار موالح مختلفة ومقام على

(١) نقض ١٩٦٦/٢/٢٦ — الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٢٩ ق — مجموعة المكتب الفنى
اللسة ١٧ ص ١٨ .

(٢) نقض ١٩٦٧/٤/٢٠ — الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٢٢ ق — مجموعة المكتب الفنى —
اللسة ١٨ ص ٨٥٩ .

جزء منها فيلا ومخازن وما كينة رى وماسورة معين بثن قدره ١٠٥٠٠ ج بواقع ثمن الفدان الواحد ٧٠٠ ج دفع المشتري منه ١٠٠٠ ج عند التعاقد والتزم بأداء ٢٠٠٠ ج أخرى في ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٨ ونص بالعقد على أن يعتبر مبلغ الثلاثة آلاف جنيه عربونا لهذا البيع وعلى أن يقوم المشتري أيضا بالوفاء بدين بنك الائتمان طبقا للكشف الذى تستخرجه البائعتان قبل التوقيع على العقد النهائى الذى تحدده نهاية شهر ديسمبر سنة ١٩٥٨ ، وأنهما — طبقا لنصوص العقد — قامتا بتسليم المبيع عند وفاء المشتري بمبلغ الألفى جنيه في ٣ يولييه ١٩٥٨ حيث تم تحرير ملحق للعقد من واقعة التسليم ، وثبت فيه أن الطرفين قد وقعا الطلب الخاص بالشهر المقارنى ، وبتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٨ سلمتا باقى مستندات الملكية بالإضافة إلى عقد التملك الذى كان قد تسلمه عند التوقيع على العقد الابتدائى ، ثم أنذرتاه في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٨ بحلول موعد التوقيع على العقد النهائى واستحقاقهما باقى الثمن وأمهلتاه أسبوعا لإتمام ذلك وإلا أصبح العقد مفسوخا بقوة القانون واعتبار العربون من حقهما على سبيل التعويض ورد الأطيان إليهما . وإذا لم يستجب المشتري لطلبهما فقد اعتبرنا ذلك منه عدولا من الشراء مما يجعل العقد مفسوخا ويجعل العربون من حقهما ، وأقام الأمتاذ أنيس عطية المحامى الدعوى رقم ١١٣١ سنة ١٩٥٩ أمام ذات المحكمة طالبا الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المشار إليه ، وقال جانا لطلبه أنه قام بالوفاء بمبلغ الألفى جنيه في ٣ يولييه سنة ١٩٥٨ ولكنه تبين عند تسلمه الأرض المبيعة عدم وجود ما كينة الرى ، وتعهدت البائعتان فى محضر التسليم بردها إلى مكائها صالحة للعمل وتسليمها إليه فى موعد غايته ١٣ يولييه سنة ١٩٥٨ ، كما تعهدتا أيضا بتقديم عقد شطب امتياز البائع لهما مع دفع مستندات الملكية . ولما لم تنفيا بتعهدهما فقد أنذرهما في ١٣ أغسطس سنة ١٩٥٨ بأنه سوف يضطر لشراء ما كينة جديدة فى حالة عدم مبادرتهما بتنفيذ هذا الالتزام ، وأضاف فى صحيفة دعواه أنه إذ أدى عن البائعتين دين بنك التسليف ودين بنك الائتمان الذى حل محلها فيه ، وإذا ظهر له أن تسليمه الأرض على أساس الحدود المسورة بالسلك الشائك لا يتفق والمساحة الميينة بالعقد ، إذ تنقص ٢٢ قيراطا ، فإن من حقه أن ينضم من الثمن ٩٧٧ ج و ٦٠٧ م دين بنك الائتمان و ١٨٠٤ ج حق امتياز البائع الأصل و ٢٨٢ ج و ٥٠٤ م ما أداه إلى بنك التسليف الزراعى

و ٢٦ ج ٤٤٢ م قيمة نصف الأموال الأميرية عن سنة ١٩٥٨ و ١٠٢٢ ج ٧٨١ م قيمة مصاريف نقل وتركيب ما كينة الرى الجديدة و ٢٤٠ ج قيمة رى الأرض حتى نهاية ديسمبر سنة ١٩٥٨ و ٦٤١ ج و ٦٦٦ م قيمة عجز ٢٢ ط من القدر المبيع ومجموع ذلك خمسة آلاف جنيه ويكون الباقي من جملة الثمن ٢٥٠٠ ج وهو ما عرضه على البائعتين ، ولما رفضتا قبوله أقام دعواه سالفة الذكر بصحة عقده ، وبعد أن ضمت المحكمة الدعويين ليصدر فيهما حكم واحد ، قضت بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٦٠ بنبذ الخبر الزراعى بمكتب الخبراء الحكومى بوزارة العدل للانتقال إلى الدين المبيعة والمسماة إلى المشتري في ٣ يولييه سنة ١٩٥٨ لبيان مساحتها ومقدار الفرق بينها وبين المساحة الواردة بعقد البيع وسببه ، وبعد أن قدم الخبر تقريره حكمت تلك المحكمة في ٢٨ ١٠ يولييه سنة ١٩٦٣ قبل الفصل في موضوع الدعويين بإمهال المشتري الأستاذ أنيس عطيه لدفع باقى الثمن للأطيان مشتراه من السيدتين روض عبد المسيح وسنية ملطى عبد المسيح وفقا للأسس المبينة بأسباب هذا الحكم أو مرضه عليهما عرضا قانونيا خلال أسبوعين من النطق بهذا الحكم ، ثم عادت و بتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٩٦٥ فحكمت بفسخ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ٥ يونيه سنة ١٩٥٨ ، وملحقه المؤرخ ٣ يولييه سنة ١٩٥٨ وباعتبارهما كأن لم يكونا وألزمت المدعى عليه برد الأطيان المبيعة إلى المدينتين ، كما قضت برفض دعوى صحة العقد ، واستأنف الأستاذ أنيس عطية هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاءه والحكم له بطلباته ورفض دعوى الفسخ ، وقيد استئنافه برقم ٣٦٥ سنة ٨٢ قضائية ، كما استأنفته السيدتان روض عبد المسيح حنا وسنية ملطى عبد المسيح وطلبتا فى استئنافهما الحكم بأحقيتهما لمبلغ العربون المدفوع وقدره ثلاثة آلاف جنيه ، وقيد هذا الاستئناف برقم ٧١٤ سنة ٨٢ قضائية ، ثم أقامتا أيضا — بمذكرتهما المقدمة فى فترة حجز الاستئنافين آخرين للحكم — استئنافا فرحيا طلبتا فيه قبوله شكلا وفى الموضوع بتأييد الحكم الصادر فى موضوع الدعوى فيما قضى به من فسخ عقد البيع المشار إليه وملاحقه ورد الأطيان المبيعة إلى البائعتين . وبعد أن ضمت المحكمة الاستئنافين الأصليين حكمت بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٦٥ فى موضوعهما (١) بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به فى الدعوى رقم ٧٧٤ سنة ٥٩ مدنى كلى القاهرة ، من فسخ عقد البيع المؤرخ ٥ يونيه سنة ١٩٥٨ وملاحقه المؤرخ ٣ يولييه سنة ١٩٥٨ ، ومن

رد الأطيان المبيعة إلى السيدتين روض عبد المسيح وسنية ملطى عبد المسيح ، والقضاء برفض الدعوى في هذا الخصوص ، وتأيده فيما قضى به من رفض أحقيتهما لمبلغ العربون وقدره ٣٠٠٠ ج (٢) بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به في الدعوى رقم ١١٣١ سنة ١٩٥٩ مدنى كلى القاهرة ، والقضاء بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ٥ يونيه سنة ١٩٥٨ المتضمن بيع السيدتين روض عبد المسيح حنا وسنية ملطى عبد المسيح إلى الأستاذ أنيس عطيه المحامى أطيانا زراعية موضحة الحدود والمعالم بالعقد المذكور لقاء ثمن قدره ١٠٠٠٠ ج (٣) بعدم قبول الاستئناف الفرعى لرفعه بعد الأوان . طعن الطاعستان في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير ، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعستان على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه رفض الطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها ، وبالحلقة أصرت على هذا الرأى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن الأول والخامس ، أن الحكم المطعون فيه قضى بإلغاء الحكم الابتدائى الصادر في ١٦ فبراير سنة ١٩٦٥ بفسخ عقد البيع استنادا إلى أن تلك المحكمة أهدرت حجية حكمها الصادر في ٢٨ مايو سنة ١٩٦٣ والذي قضى بإمهال المشتري لأداء ما حدده على أنه الباقي من ثمن المبيع ، فلم يكن يجوز لها أن تعود في حكمها الثانى إلى مناقشة ما سبق وحددته مما يجب على المشتري دفعه من هذا الثمن وتقضى فيه على خلاف ما فصلت فيه أولا ، وهذا من الحكم المطعون فيه خطأ ومخالفة للقانون ، ذلك أن الحكم الصادر في ٢٨ مايو سنة ١٩٦٣ ليس حكما بالمعنى الحقيقى ، وإنما هو مجرد قرار بإعطاء مهلة وهو تصرف ولائى محض من المحكمة ، لأنه لا يتعلق في ذاته بتزاع على حق ، كما أنه لا يحتاج إلى تسبيب فإن قام على أسباب فهي غير لازمة ، وإذا كانت الحجية لا تثبت إلا لمنطوق الحكم وأسبابه التى تكون لازمة وضرورية له ، فإن الأسباب الزائدة من حاجة المنطوق لا تكون لها حجية ، ويكون تحديد المحكمة عند إمهالها المشتري للبالغ الباقية في ذمته غير مفيد لها ، وأنه لو صح وكان لهذه الأسباب الزائدة حجية ما ، فإن هذه الحجية تقتضى لأنها جاءت متعارضة مع إقرار المقتضى لصالحه بما يخالفها ، ذلك أن حكم ٢٨ مايو سنة ١٩٦٣ قد حدد دين بنك الائتمان بمبلغ ٩٧٧ ج و ٦٠٧ م

حتى نهاية ديسمبر سنة ١٩٥٨ ، وإذ كانت البائعتان قد سددتا لهذا البنك بعد ذلك مبلغ ٨٤ ج و ٥٠٠ م وتمسكتا بذلك بجلسة ٢ أبريل سنة ١٩٦٣ واعترف المشتري بذلك وأقر باستعداده لأداء هذا المبلغ ، وكان حكم ٢٨ مايو سنة ١٩٦٣ لم يدخل هذا المبلغ في الاعتبار عند تحديد باقى الثمن الواجب على المشتري الوفاء به ، فإن تحديده لهذا الباقي لا يحوز حجية ما لمخالفته إقرار صاحب الشأن ، وإذ لم يأخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر فإنه يكون مخالفا للقانون ، وقد جره هذا الخطأ إلى مخالفة الثابت فى الأوراق من إقرار المدين بإتزامه بهذا المبلغ وإغفال المحكمة استنزاله مما اختصمته من باقى الثمن .

وحيث إن هذا النعى مردود فى جملته ، ذلك أن الحكم الذى أصدرته المحكمة الابتدائية فى ٢٨ مايو سنة ١٩٦٣ وإن قضى قبل الفصل فى موضوع الدعويين " بإمهال المشتري الأستاذ أنيس عطية لدفع باقى الثمن للأطيان مشتراه من السيدتين روض عبد المسيح وسنية ملطى عبد المسيح وفقا للأسس المبينة بأسباب هذا الحكم أو عرضه عليهما عرضا قانونيا خلال أسبوعين من النطق بهذا الحكم " إلا أنه مرد فى أسبابه وقائع النزاع وطلبات الطرفين فيها وسمح كل منهم وأسانيده الواقعية والقانونية ، كما أشار إلى سبق نذب المحكمة لمكتب الخبراء لتحقيق مساحة الأطيان المبيعة وتحدث عن الدعوى ٦٢٢٥ سنة ٦٢ مدنى كلى القاهرة التى أقامتها البائعتان أمام دائرة أخرى بطلب الحكم بتزوير فاتورة شراء ما كينة الرى التى ركن إليها خصمهما وطلبهما إحالة الدعويين الأصليين إلى دعوى الزوير ، وانتهى الحكم من مرد هذه الوقائع إلى قوله " إنه يستخلص مما تقدم جميعه أن البائعتين تطلبان فسخ عقد البيع المبرم بينهما وبين الأستاذ أنيس عطية بتاريخ ١٩٥٨/٦/٥ بينما يطالب هذا الأخير فى دعواه بصحة ونفاذ للعقد المذكور وأنه للفصل فى هذا النزاع يتعين الرجوع إلى العقد المبرم بين الطرفين بتاريخ ١٩٥٨/٦/٥ لبيان ما اتفق عليه الطرفان بشأن فسخ العقد أو إبرامه " وبعد أن رتب الحكم فى أسبابه أن اتفاق الطرفين بعقد البيع - وطبقا لاسادة الحادية عشرة منه - يخضع لأحكام المسادة ١٥٧ من القانون المدنى التى تقضى فقرتها الأولى وعند تخلف أحد المتعاقدين للوفاء بإتزامه ، للتعاقد الآخر الحق أن يطلب تنفيذ العقد أو فسخه ، وترخص فقرتها الثانية للقاضى منع المدين أجلا

إذا اقتضت الظروف ذلك ، أو رفض طلب الفسخ إذا كان ما لم يوف به المدين قليل الأهمية بالنسبة إلى الالتزام في جملة ، قرر الحكم أن أعمال هذه السلطة التقديرية يقتضى استعراض مراحل النزاع ومسلك كل من الطرفين في خصومته لتحديد خطأ أو أخطاء كل منهما ، وبعد أن استعرض الحكم نصوص عقد البيع وشروطه وما تم تنفيذا له من أداء بعض الثمن واستلام المبيع بما في ذلك ما كينة الرى التابعة له وما تار بين الطرفين من نزاع حول عجز في مسطح الأطنان المباعة وصلاحيه ما كينة الرى التى كانت البائعتان قد تعهدتا بإصلاحها وردها للعين المباعة ثم تصفية المبالغ التى يتعين على المشتري أن يدفعها نيابة عن البائعتين أو لحسابهما ، انتهى الحكم من ذلك العرض للوقائع بقوله "ومن ثم تناقض المحكمة كل من هذه الأمور لتحديد مسئولية كل من الطرفين في الخلاف على كل أمر من هذه الأمور" ثم قال "إن ما ادعاه المشتري من وجود عجز في مساحة الأطنان كان له ما يؤيده من واقع الحال مهما قل مقدار هذا العجز إذ كان من حقه أن يتبين حقيقة العجز ومعرفة حدود الأطنان الحقيقية حتى يستطيع أن يستعمل حقه إما في قبول الصفقة أو في رفضها ، خاصة وأن القانون أوجب عليه ذلك كما نص على سقوط حقه في استئصال قيمة العجز من الثمن في خلال سنة من وقت استلامه المبيع عملاً بالمادة ٤٣٤ مدنى" و "أن عدم تنفيذ التزام المشتري بدفع باقى الثمن والتوقيع على عقد البيع النهائى يرجع إلى فعل البائعتين إذ أن أبسط الأمور كانت تقتضى من هاتين الأخيرتين أن تستعينا بأحد المهندسين لإجراء مفاص الحديقة في حضور المشتري" كما قرر الحكم في أسبابه بأن "الممازعة التى أثارها المشتري حول صلاحية ما كينة الرى وإن كان قد تمادى فيها إلا أن تصرف البائعتين بعد ذلك بطعنهما بتزوير قانونة شراء المشتري لما كينة رى أخرى وتحديدهما جلسة لها أمام دائرة أخرى وطلبهما إحالة الدهويين الأصليين إلى دعوى التزوير مع أن هذا الطعن بالتزوير —والذى تنازلنا عنه — لم يكن مقبولا لأنه انصب على ورقة لا تحمل توقيعاً لأى منهما ولا تقيدهما فى شيء مما تعتبر معه الدهوى من قبيل العبث فى التقاضى بما يجعل هذا التصرف منهما متعادلا مع تصرف المشتري" ثم خالص الحكم فى أسبابه إلى مناقشة ما يجوز للمشتري خصمه من الثمن بعد أن سجل قبول الطرفين خصم دين بنك الائتمان وقدره ٩٧٧ ج و ٦٠٧ م

ودين بنك التسليف وقدره ٢٠٩ ج و ٥١٠ م وقيمة نصف الأموال الأميرية وقدره ٢٦ ج و ٤٤٠ م، وأطرح المحكمة ما حدده المشتري بمقابل العجز بعد أن أثبتت أن هذا العجز عبارة عن حرم حول الحديقة يتفق والتزامات الحوار التي فرضتها المادة ٨٠٧ من القانون المدني، وكذلك أطرح ما حدده مقابل شراء ما كينة أكبر حجما من تلك التي كانت بالحديقة على أساس أن البائعتين غير ملزمتين بتقديم ما كينة غير تلك التي تم التعاقد بشأنها، كما أطرح تكاليف الري لعدم قيام الدليل عليها ثم عقب الحكم على ذلك بقوله "وحيث إنه في ضوء ما تقدم جميعه يثبت بجلاء أن البائعتين هما المتسببتين أصلا في عدم تنفيذ المشتري لالتزاماته وإن كان الأمر لا يخلو من خطأ من جانب المشتري وأنه على أقصى تقدير فالخطأ مشترك من جانب الطرفين إذ استبد بكل منهما العناد واتخذ الطرفان معا من مساحة القضاء مسرحا لعنادهما والتراشق بالإتهامات، إلا أن خطأ المدعيتين في التجهيل في عدم تحديد المبيع تحديدا دقيقا في عقد البيع يهون من خطأ المشتري، الأمر الذي يبرر من جانبه عدم تنفيذ العقد حتى يقول القضاء كلمته في النزاع، ومن ثم واستنادا إلى هذا الاعتبار ترى المحكمة قبل الفصل في موضوع الدعوى منع المشتري أجلا لتكالة الثمن وفقا لما انتهت إليه هذه المحكمة عملا بنص المادة ٢/١٥٧ مدني، وتحدد المحكمة هذا المبلغ بمبلغ ٦٢٨٦ ج و ٤٤١ م بخصم منه صافي المبلغ المودع بخزينة المحكمة، وعلى المشتري تكالة الفرق أو عرضه على البائعتين عرضا قانونيا في خلال المهلة المبينة بمنطوق هذا الحكم، هذا ولا يفوت المحكمة في هذا المقام أن تشير إلى أنها ترى تحميل المشتري مصروفات الإيداع في مقابل ما بدر منه من خطأ، كما أنها لا ترى محلا لإلزام المشتري بقوائد باقي الثمن لأنه لا يجوز للبائعتين أن تفيدا من خطئهما وهو التجهيل بالمبيع في عقد البيع" ومن هذا يبين أن الحكم المذكور بعد أن استخلص واقع النزاع وحجج الخصوم وأسانيدهم ناقش كل شق من النزاع على حدة وبت في كل برأيه، منتها إلى منطوقه الذي أسسه على هذه الأسباب وأحال عليها فيه، لما كان ذلك وكان قضاء المحكمة ليس هو منطوق الحكم وحده، وإنما هو ذات القول الفصل في الدعوى أي كان موضعه سواء في الأسباب أو في المنطوق، ولا حجية في قول الطاعتين أن إسهال القاضي للدين لا يقتضي إصدار حكم بذلك بل يكفي فيه صدور القرار بما لا يستلزم أسبابا، وإن وجدت هذه الأسباب فهي زائدة لا حجية لها، ذلك

أن القضاء هو الفصل في النزاع الذي يدور بين الطرفين بعد مناقشة جميع وأسائيد كل منهما ، وإذ قامت أسباب حكم ٢٨ مايو سنة ١٩٦٣ على هذا الأساس وجعل الحكم من منطوقه نتيجة لهذه الأسباب ، فإنها تحوز معه حجبة فيما يت فيه من عناصر النزاع المطروح دون أن يغير من ذلك إمكان صدور قرار الإمهال دون أسباب ، إذ أن مرجع ذلك جميعه إلى حقيقة ما فصلت فيه المحكمة مما تعلق بمنطوقها أو كان هذا الأخير نتيجة لها ، إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ، كما لا يعيب الحكم إغفاله البت في أمر مبلغ ٨٤ ج و ٥٠٠ م التي ذهبت البائعتان إلى أنهما قامتا بأداة لبك الائتمان بعد بدء النزاع ، وأن المشتري أقر بجملة ٢ أبريل سنة ١٩٦٣ قبول رده إليهما ، ذلك أن الحجبة لا تتناول إلا ما فصلت فيه المحكمة دون ما أغفلت الفصل فيه ، إذ يظل حق صاحب الشأن فيما تركته المحكمة دون فصل قائما .

وحيث إن حاصل السبب الثاني ، أن أسباب الحكم المطعون فيه جاءت متناقضة ، ذلك أنه أقام قضاءه بعدم قبول الاستئناف على أن هذا الاستئناف أقيم من حكم ٢٨ مايو سنة ١٩٦٣ الصادر قبل الفصل في الموضوع بما لا يجوز معه الطعن فيه استقلالاً ، ثم عاد فأسبغ حجبة الشيء المحكوم فيه على أسباب ذلك الحكم بقوله إنها قطعت في أوجه المنازعة بين الطرفين مما يعد قضاء مرتبطاً بالمنطوق ومكملاً له ولا يقوم للمنطوق قائمة إلا بها ، لأنه محمول عليها ولا ينفصل عنها ، مما يعيبه بالتناقض . كما أنه جاء مشوباً بالتخاذل ، ذلك أنه لما كان منطوق حكم ٢٨ مايو سنة ١٩٦٣ قد اقتصر على منح مهلة للمشتري وهو ما كان يكفي فيه أن يكون للبائعتين أي مبلغ مستحق الأداء ، وكان ذلك لا يقتضي الفصل في أي منازعة لأن تقدير المبالغ المتبقية على المشتري يقع على عاتقه وفقاً لأحكام القانون ، وكان حكم ٢٨ مايو سنة ١٩٦٣ لم يفصل في دعوى الفسخ واقتصر على إمهال المشتري فإنه لم يكن يجوز بذلك استئنافه استقلالاً وإن كان قد أنهى شيئاً من الخصومة ، فإن رخصة استئناف ذلك استقلالاً لا تمنع استئنافه مع الموضوع . لأن الأصل أن يكون الطعن في جميع الأحكام الفرعية جملة واحدة عند صدور الحكم في الموضوع ، وهو ما يعتبر معه حكم ٢٨ مايو سنة ١٩٦٣ مستأنفاً حتماً وتبعاً لاستئناف حكم الموضوع عملاً بنصر المادة ٤٠٤ من قانون المرافعات ، وبذلك فإن الطاعنتين لم تكن بهما

حاجة لرفع استئناف فرعى عن ذلك الحكم، الأمر الذى أخذت به محكمة النقض فى حكمها الصادر فى الطعن ٣٨ سنة ٢٤ أحوال شخصية بتاريخ ديسمبر سنة ١٩٦٢

وحيث إن هذا النعى مردود فى الشق الأول منه، ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بعدم قبول الاستئناف الفرعى الذى أقامته للطاعتان على ماقرره من أن الاستئناف الفرعى إذا أقيم بمذكرة أودعت بعد قفل باب المرافعة فإنه يكون غير مقبول وأضاف الحكم أن ذلك "بغض النظر عن أى اعتبارات أخرى تشوبه إذ أنه رفع من حكم قبل الفصل فى الموضوع مما لا يجوز الطعن فيه استقلالا" وإذ كانت الدعامة الأولى التى قام عليها الحكم كافية لحمله فإن الاستطرد إليه فى دعائه الثانية يكون من قبيل التزيد الذى يستقيم بدونه مما يرتفع به التناقض الذى يقوم عليه هذا الشق من النعى. والنعى مردود فى الشق الثانى بأنه وإن كان منطوق حكم ٢٨ مايو سنة ١٩٦٣ قد اقتصر على منع مهلة للشترى إلا أن هذا المنطوق - وعلى ما سلف بيانه فى الرد على السدين الأول والخامس - قد أحال إلى الأسباب التى قام عليها بعد أن فصل فى مناحى المنازعة بين الطرفين بما تستنفد به المحكمة ولايتها بشأنه ويجوز هذا القضاء منهاجية الشئ المحكوم فيه بما يجوز الطعن فيه استقلالا، ذلك أن المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق إذ نصت على أن الأحكام التى تصدر قبل الفصل فى موضوع الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع سواء كانت تلك الأحكام قطعية أم متعلقة بالإثبات أو بسير الإجراءات، إنما يجوز الطعن فى الحكم الصادر بوقف الدعوى فى الأحكام الوقفية والمستعجلة قبل الحكم فى الموضوع، فلما بناه بذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة بحكمها الصادر من الهيئة العامة بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٦٦ - تكون قد دلت على أن مناط عدم جواز الطعن هو أن يكون الحكم صادرا قبل الفصل فى الموضوع، وبالتالى فإن الحكم الذى يفصل فى موضوع الدعوى أو فى شق منها يخرج من نطاق التحريم المقرر بها، ويجوز الطعن فيه على استقلال طبقا للقواعد العامة للطعن فى الأحكام والبيان من نص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات أن الشارع فرق بين نوعين من الأحكام، أحكام صادرة قبل الفصل فى الموضوع ولا تنتهى بها

الخصومة كلها أو بعضها ، وأحكام صادرة في الموضوع ، ولم يجز الطعن في الأولى حل استغلال ، ولكن مع الحكم الصادر في الموضوع ، دون أن يعرض الثانية وتركها للقواعد العامة ، ومقتضاها هو الطعن في الأحكام التي تفصل في موضوع الدعوى أو في شق منها في المواعيد القانونية ، ويترب على عدم مراعاة تلك المواعيد سقوط الحق في الطعن ، ولا يغير من ذلك ما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية للقانون ، من أن المحكمة من تحريم الطعن في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع ، ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها هي عدم تقطيع أوصال القضية الواحدة ، إذ لا علاقة لذلك بالأحكام التي تفصل في موضوع الدعوى أو في شق منها ، كما لا يجوز الاستناد إلى المادة ٤٠٤ من قانون المرافعات إذ أن عبارتها إنما تنصرف إلى الأحكام القطعية الصادرة قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها ، فضلا عن أن هذه المادة لم ترد في الفصل الأول من الباب الثاني عشر المخصص للأحكام العامة لطرق الطعن في الأحكام وإنما وردت في الفصل الثالث عشر الخاص بالاستئناف ولا نظير لها في الأحكام الخاصة بالنقض .

وحيث إن حاصل السبب الثالث ، أن الحكم المطعون فيه استبعد طلب الفوائد مستندا في ذلك إلى ما قرره من أن الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٦٣ قد قطع في أسبابه بعدم التزام المشتري بفوائد المتأخر من الثمن ، وأنه كان يتعين على الحكم المستأنف ألا يعود إلى مناقشة هذه الفوائد وتقديرها أخذا بحجية الأمر المقضي ، هذا بالإضافة إلى أن الثابت في محضر جلسة ٢ أبريل سنة ١٩٦٣ أن البائنتين طالبتا بفوائد باقي الثمن ، ولما طالبتا قلم الكتاب بالرسوم المستحقة على هذا الطلب تنازلتا عنه وقصرتا دعواهما على الطلبات الأصلية الواردة في صحيفة الدعوى ، وهو ما كان يوجب على الحكم المستأنف عدم التعرض للفوائد لعدم جواز الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم ، وهذا الذي جرى عليه الحكم المطعون فيه خطأ ومخالفة للقانون وقصور وفساد في الاستدلال من وجوه (أولها) أن حكم ٢٨ مايو سنة ١٩٦٣ لا حجية لأسبابه بصفة عامة وعلى وجه الخصوص بالنسبة لطلب الفوائد ، إذ لم يعرض في أسبابه لهذا الطلب بل اقتصر على القول بأن المدعيتين احتفظتا بالحق في طلب الربح

والتعويض دون أن يشير إلى الفوائد على الإطلاق (وثانيها) أنه قرر بأن البائعتين تنازلتا في محضر جلسة ٢ أبريل سنة ١٩٦٣ عن طلب الفوائد وأخذ على الحكم الابتدائي الصادر في الموضوع مناقشته لهذا الطالب وهو غير معروض عليه ، ثم عاد وقرر في نفس الوقت أن حكم ٢٨ مايو سنة ١٩٦٣ قد حاز قوة الأمر المقضى بشأن الفوائد وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور والتناقض (وثالثها) أن حكم ٢٨ مايو سنة ١٩٦٣ وإن كان قد ذكر أن المحكمة لا ترى محلا لاستحقاق الفوائد إلا أنه قد أسس هذا النظر على ما قرره من وقوع خطأ من جانب البائعتين بتجهيلهما للبيع ، وهي أسباب خاطئة وغير سائغة ، لأنه على فرض وقوع هذا الخطأ فإنه لا يترتب عليه حرمان البائعتين من الحق في الفوائد المقررة بمقتضى المادة ٤٥٨ من القانون المدني ، هذا بالإضافة إلى أن حكم ٢٨ مايو قد عاد ونقض ما قرره بشأن الفوائد في مواضع أخرى منه (ورابعها) أن ما قرره الحكم المطعون فيه بشأن تنازل الطاعنتين عن طلب الفوائد ينطوي على فساد في الاستدلال ، لأن ما ورد بمحضر جلسة ٢ أبريل سنة ١٩٦٣ لا يفيد هذا التنازل ، فقد ذكر الحاضر عنهما أنه يعدل طلباته إلى إلزام المدعى عليه من باب الاحتياط بأن يدفع لهما ١١٤٠ ج و ٩٤٠ م قيمة الفوائد المستحقة اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٥٩ عملا بنص المادة ٤٥٨ من القانون المدني ، فلما طلب فلم الكتاب تسوية الرسوم الخاصة بهذا الطالب رد الحاضر عن الطاعنتين بأن طلبه هو الطلب الأصلي في دعوى الفسخ ، ومؤدى ذلك أنه لا يرى استحقاق رسم على طلب الفوائد لأنه يدخل في عموم طلب الفسخ الذي مدد عنه أقصى رسم يجب تحصيله وفقا لقانون الرسوم ، وأنه تمسك بالفوائد في مؤاخذه المشتري على عدم وفائه بباقي الثمن وملحقاته ليتخذ من ذلك أساسا لطلبه الأصلي وهو الفسخ ، وهو ما أوضحت المدعيتان في مذكرتهما المقدمة للجلسة ٣٠ أبريل سنة ١٩٦٣ ، وفضلا عن ذلك فإن طلب الفوائد في دعوى الفسخ يعتبر طلبا ضمنيا واجب الفصل فيه لتحديد المبلغ الواجب على المشتري دفعه ، وإذا استبعد الحكم المطعون فيه هذه الفوائد ، فإنه يكون قد بنى على استدلال فاسد يخالف القانون الذي يقرر بأن التنازل لا يفترض .

وحيث إن هذا النفي مردود بأن الثابت من الرجوع إلى الأوراق ، أن حكم

٢٨ مايو سنة ١٩٦٣ قد تعرض لأمر الفوائد التي طلبتها الطاعتان بجملة ٢ أبريل ١٩٦٣ على ما تبقى لهما من ثمن في ذمة المشتري - المطعون عليه - وقضى فيها بعدم استحقاق البائعتين لهذه الفوائد بقوله "إن المحكمة لا ترى محلا لالتزام المشتري بفوائد باقي الثمن لأنه لا يجوز للبائعتين أن تفيدا من خطئهما وهو تجهيل المبيع في عقد البيع" وهو قضاء قطعي له حجته في تحديد ما يجب على المشتري دفعه لتفادي الفسخ مما يسقط حق الطعن عليه بفوات ميعاد الاستئناف، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر، فإنه يكون قد أقام قضاءه في هذا الخصوص على أساس قانوني صحيح يكفي لحله، فلا يعيبه ما استورد إليه تزيدا بشأن تنازل الطاعتين عن طلب هذه الفوائد.

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن المشتري - المطعون عليه - إذ ما طل في أداء الثمن منذ إبرام عقد البيع في ٥ يونيو سنة ١٩٥٨ حتى تاريخ إيداعه الباقي نزاعة المحكمة في ١٧ مارس سنة ١٩٦٥ يكون قد خالف التزاما جوهريا مؤداه أن يقوم بأداء التزامه بدفع الثمن بطريقة تتفق مع حسن النية ويقع الفسخ رغم أداء كامل الثمن أو حتى لو كان عدم للتنفيذ ضئيلا جزاء سوء النية، إذ يقتضي حسن النية المطلوب من المتعاقد أن يتبع قواعد الشرف والنزاهة المتبادلة في التعامل، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر، فإنه يكون قاصرا مغللا بحق الدفاع، وقد أدى به ذلك إلى مخالفة القانون بما قرره من أن الفقه والقضاء مجمعان على إمكان تفادي المدين للفسخ بالوفاء بالتزامه إلى ما قبل النطق بالحكم النهائي، مع أن ذلك لا يكون إلا للمدين حسن النية دون المدين الماطل.

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بإلغاء الحكم الصادر في ١٦ فبراير سنة ١٩٦٥ من محكمة أول درجة بفسخ عقد البيع، على أن حكمها الأول الصادر في ٢٨ مايو سنة ١٩٦٣ والذي منع المشتري - المطعون عليه - مهلة للوفاء بالباقي الذي حدده ذلك الحكم من الثمن قد حسم الخلاف في كافة المنازعات بين الطرفين وحاز قوة الأمر المقضي بفوات مواعيد الطعن عليه، وأن المشتري إذ قام بإيداع مبلغ ٦١ جنيه و ٦٣٨ مليم في ٣ يونيو سنة ١٩٦٣ عقب صدور ذلك الحكم وتنفيذا له، ثم أودع مبلغ ٧٤٠ مليا في ١٧ مارس سنة ١٩٦٥ أثناء

نظر الاستئناف يكون قد أوفى بطريق الإيداع أو الدفع للبائعتين أو ضمهما مبلغ ١٠.٥٠٠ جنيه و ٨ مليم ، وهو ما يزيد على الثمن المحدد بالمقد ، ورتب الحكم المطعون فيه على ذلك وأخذا بإجماع رأي الفقه والقضاء تجنيب المشتري فسخ عقده نتيجة تنفيذ التزامه قبل صدور الحكم النهائي ، وهو نظر من الحكم المطعون فيه سديد ، ذلك أنه يتعين لإجابة طلب الفسخ أن يظل الطرف الآخر متخلفا عن الوفاء بالتزامه حتى صدور الحكم النهائي ، وله — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يتوقى صدور هذا الحكم بتنفيذ التزامه إلى ما قبل صدوره ، ويستوى في ذلك أن يكون حسن النية أو سوء النية ، إذ محل ذلك لا يكون إلا عند النظر في التعويض عن التأخير في تنفيذ الالتزام ، ومن ثم يكون النعي بهذا السبب على غير أساس .

جلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وحضوية السادة المستشارين :
الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المصطفى الصراف ، وسليم راشد أبوزيد ، ومحمد صدق
البشبيشي .

(٧٠)

الطعن رقم ٥٦٦ لسنة ٣٥ القضائية :

(أ) استئناف . "إعلان الاستئناف" . "إعتبار الاستئناف كأن لم يكن" .

رفع الاستئناف على جميع المحكوم لهم في الميعاد . وجوب إعلانهم بالاستئناف
خلال ثلاثين يوما من تقديم صحيفة الاستئناف إلى قلم المحضرين وإلا اعتبر الاستئناف
كأن لم يكن . المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠
لسنة ١٩٦٢ . لا يفي من هذا الإجراء ما نصت عليه المادة ٢/٣٨٤ من قانون
المرافعات . نص هذه المادة ينصب على موايد الععن فلا ينطبق على الحالة التي يرفع
عنها الاستئناف على جميع المحكوم لهم في الميعاد .

(ب) استئناف . "إعلان الاستئناف" . بطلان . تجزئة . قسمة .

عدم إعلان أحد المتناف عليهم في الميعاد . صدور الحكم المتناف في موضوع
غير قابل للتجزئة — صحة وتفاذ عقد قسمة — بطلان الاستئناف بالنسبة له يستتبع
بطلان النسبة لجميع المتناف عليهم .

١ — إذ كان الطاعن قد رفع الاستئناف على جميع المحكوم لهم في الميعاد
واختصهم جميعا في صحيفة المقدمة إلى قلم المحضرين ، فإنه يضمن طبقا للمادة ٤٠٥
من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ والتي رفع
الاستئناف في ظلها تكليف المتناف عليهم بالحضور خلال ثلاثين يوما من تقديم
صحيفته إلى قلم المحضرين وإلا اعتبر الاستئناف كأن لم يكن ، ولا يعنى الطاعن
من القيام بهذا الإجراء ما نصت عليه المادة ٢/٣٨٤ من قانون المرافعات لأن

نص هذه المادة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة^(١) — إنما ينصب على مواهب الطعن فيمد هذا الميعاد لمن فوته بالنسبة لبعض المحكوم لهم، ومن ثم فلا ينطبق حكمها على الحالة التي يرفع فيها الاستئناف على جميع المحكوم لهم في الميعاد .

٢ — إذ كان الثابت أن الاستئناف لم يعلن الاستئناف عليها الثالثة ودفع الحاضر عنها باعتبار الاستئناف كأن لم يكن فإنه كان يتعين على المحكمة قبول هذا الدفع . ولما كان الحكم المستأنف صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة هو صحة ونفاذ القسمة التي تمت بين أطراف الخصومة فإن بطلان الاستئناف بالنسبة لها يستتبع بطلانه بالنسبة لجميع المستأنف عليهم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن امتنق أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومائر الأوراق — تحصل في أن السيدة رملية الشهيرة بسماد عبد الحميد محمد جادو أقامت الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٤ كلى شبن الكوم ضد محمود حامد السحرتى وأخويه محمد ونيلة وقالت في بيانها إن المرحوم حامد أحمد السحرتى توفى وانحصر إرثه فيها باعتبارها زوجته وفي أولاده المدعى عليهم واقتسم الورثة الأطيان المخلفة عنه وقدرها ٢٥ ف و ٢٣ ط و ١٥ س بمقتضى عقد القسمة المؤرخ ١٢ / ١٢ / ١٩٥٨ حيث اختصت بنصيب قدره ٣ ف و ٤ ط و ١٥ س ، وإذ جحد المدعى عليه الأول هذه القسمة فقد أقامت دعوها طالبة الحكم بصحة ونفاذ العقد وبإسليمها نصيبها الوارد به . كما أقام كل من محمد ونيلة حامد أحمد السحرتى الدعوى

(١) الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٦ السنة ٢٠ ص ٢٥٧ .

الطعن رقم ٢٨ سنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٦/١/١٦ السنة ١٧ ص ١٤٠٥ .

رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ كلى شين الكوم ضد محمود السجوتى بذات الطلب و بتسليم كل منهما القدر الذى اختص به بمقتضى العقد ومقداره ٨ ف و ٢٢ ط و ١٤ س و ٤ ف و ١١ ط و ٨ س على الترتيب . و بعد ضم هاتين الدعويتين ، حكمت المحكمة بصحة ونفاذ عقد القسمة المشار إليه و بتسليم كل من المدعين القدر الذى اختص به . واستأنف محمود السجوتى هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا طالبا إلغاءه والحكم برفض الدعوى ، وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٥٣ / ١٤ ق وفيه دفع المستأنف عليهم بعدم قبوله واعتباره كأن لم يكن لعدم إعلان المستأنف عليها الثالثة به خلال الثلاثين يوما التالية لتقديم صحيفته إلى قلم المحضرين . وفى ١٩٦٥/٦/٢٨ حكمت المحكمة باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواودة فى التقرير وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطابت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار الاستئناف كأن لم يكن ، استنادا إلى عدم إعلان المستأنف عليها الثالثة "المطعون دأيا الثالثة" بصحيفته خلال ثلاثين يوما من تقديمها إلى قلم المحضرين واعتبار الاستئناف باطلا بالنسبة لباقي المستأنف عليهم لأن موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة ، يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه ، ذلك أن المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات تنص على أنه إذا رفع الطعن على أحد المحكوم لهم فى الميعاد وجب اختصاص الباقيين ولو بعد فواته بالنسبة لهم ، ولما كان الثابت من الشهادة الصادرة من قلم محضرى منوف أن صحيفة الاستئناف قد أعلنت للمستأنف عليهم الأولين "المطعون عليهم الأولين" فى خلال الثلاثين يوما التالية لتقديم صحيفته ، فإنه يجب طبقا للنص المذكور إدخال المستأنف عليها الثالثة التى لم تعلن به فى الميعاد ولو بعد فواته بالنسبة لها ، وهو ما قام به الطاعن فعلا . ولا يهدح فى ذلك ما قرره الحكم من أن تطبيق المادة المذكورة يقتصر على حالة رفع الطعن من محكوم عليه آخر ، لأنها تنص كذلك على أنه إذا رفع الطعن على أحد المحكوم لهم فى الميعاد وجب اختصاص الباقيين ولو بعد فواته بالنسبة لهم متى كان الموضوع غير قابل للتجزئة ، وهى الحالة المنطبقة على واقعة الدعوى ، كما لا يشفع للحكم قوله أن هذه المادة قد وردت بشأن إفتتاح ميعاد الطعن دون إعلانه خلال الثلاثين يوما

التالية لتقديم صحيفته لقلم المحضرين لأن في ذلك تخصيصاً يناقض عموم عبارة النص التي أباحت إختصاصاً من لم يرفع عليه الطعن ولو بعدمضى الميعاد بالنسبة له، ومعنى إباحة إختصاصه في الاستئناف الذي رفع صحيفاً ضد الباقيين هو إدخاله سواء بعد مضي ميعاد الطعن أو بعد مضي ميعاد الإعلان .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه لما كان الطاعن قد رفع الاستئناف على جميع المحكوم لهم "المطعمون عليهم" في الميعاد وإختصاصهم جميعاً في صحيفته المقدمة إلى قلم المحضرين، فإنه يتعين - طبقاً للمادة ٤٠٥ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ والتي رفع الاستئناف في ظلها - بمكلف المستأنف عليهم بالحضور خلال ثلاثين يوماً من تقديم صحيفته إلى قلم المحضرين وإلا اعتبر الاستئناف كأن لم يكن، ولا يعفى الطاعن من القيام بهذا الإجراء ما نصت عليه المادة ٢/٣٨٤ من قانون المرافعات، لأن نص هذه المادة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنما ينصب على مواعيد الطعن فيمد هذا الميعاد لمن فوته بالنسبة لبعض المحكوم لهم، ومن ثم فلا ينطبق حكمها على الحالة التي يرفع فيها الاستئناف على جميع المحكوم لهم في الميعاد . وإذا كان الثابت أن الاستئناف لم يعلن للمستأنف عليها الثالثة "المطعمون عليها الثالثة" ودفع الحاضر عنها باعتبار الاستئناف كأن لم يكن فإنه كان يتعين على المحكمة قبول هذا الدفع، ولما كان الحكم المستأنف صادراً في موضوع غير قابل للتجزئة هو صحة ونفاذ القسمة التي تمت بين أطراف الخصومة، فإن بطلان الاستئناف بالنسبة لها يستتبع بطلانه بالنسبة لجميع المستأنف عليهم، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى عليه بخالفة القانون يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه خالف الثابت بالأوراق وأخطأ في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم ذهب إلى القول بأنه لا دليل على أن المستأنف عليها الثانية قد أعلنت في الميعاد وأن حضورها بجلسته ١٢/٣/١٩٦٥ لا يصحح بطلان إعلانها بالاستئناف، هذا في حين أن الشهادة التي قدمها المحكمة من واقع الثابت بدو قتر محضرى محكمة منوف تدل على أن صحيفة الاستئناف أعلنت إلى المستأنف عليها الأولى

والثانية بتاريخ ١٩٦٤/٧/٢٧ في اليوم التالي لتقديمها لقلم محضري محكمة طنطا وأن الدفع الذي أبداه المستأنف عليهم باعتبار الاستئناف كأن لم يكن المؤسوس على بطلان إعلان المستأنف عليها الثالثة بعد مضي الثلاثين يوما لتاريخ تقديمه ، يتضمن بذاته إقرارا بصحة إعلانهما بالإستئناف ، ويؤيد ما جاء بالشهادة سالفة البيان ، هذا إلى أن حضور وكيل المستأنف عليهما الأول والثانية بالجلسة وعدم دفعهما ببطلان إعلانهما بصحيفة الاستئناف يسقط حقهما في التمسك بالبطلان إن صح وقوعه وذلك تطبيقا لنص المادتين ١٤٠ و ١٤١ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه لما كان الثابت مما سلف بيانه عند الرد على السبب الأول أن المستأنف عليها الثالثة لم تعلن بالإستئناف خلال ثلاثين يوما من تقديم صحيفته إلى قلم المحضرين ، وكان الاستئناف يعتبر كأن لم يكن بالنسبة لها وبالنسبة لباقي المستأنف عليهم لصدور الحكم المستأنف في موضوع غير قابل للتجزئة ، فإن التمسك بإعلان المستأنف عليها الثانية وبأن حضورها يزيل البطلان يكون غير متيج ولا جدوى فيه .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الطاعن تمسك لدى محكمة الإستئناف بأن عدم إعلان المستأنف عليها الثالثة خلال الموعد المقرر يرجع إلى القوة القاهرة التي لا يستطيع توقعها ، وهي ضياع صحيفة الإستئناف بصلحة البريد التي تسلمتها من قلم محضري منوف لإرسالها إلى قلم محضري مصر الجديدة لإعلان المستأنف عليها الثالثة به ، واستحالة دفع هذه القوة القاهرة ، وقدم إثباتا لذلك شهادة صادرة من هيئة البريد تقر فيها باعتبار الصحيفة مفقودة ، وأنه متى كان الثابت أن القوة القاهرة هي التي حالت دون إتمام الإعلان في الأجل المحدد فإنه يكون من حقه القيام بإجراء الإعلان في أجل جديد بعد زوال القوة القاهرة ، ولم يأخذ الحكم المطعون فيه بدفاع الطاعن استنادا إلى أنه كان في وسعه أن يعيد الإعلان خلال الثلاثين يوما ، وإذا لم يفعل فإنه يتحمل أثر ضياع الصحيفة وهذا من الحكم استدلال غير مائع ومخالفة للقانون ، ذلك أن المادة ٧٥ مرافعات التي تحيل إليها المادة ٤٠ للواردية بباب الإستئناف ، توجب على المدعى أن يقدم للقلم الكتاب وقت تقديم صحيفة دعواه صورا منها بقدر عدد المدعى عليهم وصورة

لقلم الكتاب ويقيد القلم المذكور الدعوى في يوم تقديم الصحيفة في السجل الخاص بذلك بعد أن يثبت تاريخ الجلسة المحددة لنظرها في أصل للصحيفة وصورها ثم يعيدها إلى المدعى ليتولى تسليمها إلى قلم المحضرين لإعلانها، وقد اتبع الطاعن أحكام هاتين المادتين ثم فقدت الصحيفة وصورها من هيئة البريد دون أن ترد إليه ليتولى إجراء الإعلان من جديد في الأجل المحدد، ولم يكن في استطاعته مطالبة قلم المحضرين بإجراء الإعلان فور تسليم الصحيفة إليه ما دام من حق قلم المحضرين إعلان الصحيفة خلال الثلاثين يوما التي حددها القانون، وبضيف الطاعن بأنه لا وجه للقول بأن بطلان الاستئناف بالنسبة لأحد المستأنف عليهم في حالات عدم التجزئة أو الحالات التي يوجب فيها القانون اختصاص أشخاص معينين يترتب عليه بطلانه بالنسبة للباقيين، قياسا على حالة الطعن بالنقض لأن قضاء محكمة النقض في هذا الخصوص بتفيد بنص المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات التي توجب اشتغال تقرير الطعن على أسماء الخصوم وترتب البطلان على إغفال هذا البيان، كما أنه لا محل للأخذ بما ورد بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ لأن المذكرة لا تلغى أحكام القانون الصريحة ونص المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات. وحيث إن هذا الذمى مردود في الشئ الأول منه بما قرره الحكم المطعون فيه وهو في سبيل الرد على دفاع الطاعن "بأنه كان في مكنة المستأنف أن يتحرى عن وصول الإعلان وإتمامه خلال الثلاثين يوما من تقديم صحيفته إلى قلم المحضرين وقبل إنتهاؤها بميعاد مناسب حتى إذا تبين أنه فقد بالبريد أعلن الاستئناف من جديد، ولما تكون الثلاثون يوما قد انتهت بعد وأنه بذلك يكون في غير محله قول المستأنف بأن فقدان صحيفة الاستئناف بالبريد هو من قبيل القوة القاهرة" وهو استدلال سائح لا خطأ فيه. والذمى مردود في شقه الآخر بأن قضاء هذه المحكمة قد جرى على ما سلف بيانه في الرد على السبب الأول بأن نص المادة ٢/٣٨٤ من قانون المرافعات إنما ينصب على واعي الطعن فيه هذا الميعاد لمن فوته بالنسبة لبعض المحكوم لهم، فلا ينطبق حكمها على الحالة التي يرفع فيها الاستئناف على جميع المحكوم لهم في الميعاد، وأن بطلان الاستئناف بالنسبة لأحد هؤلاء يستتبع بطلانه بالنسبة للباقيين متى كان الحكم المستأنف صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين. ولما تقدم يتعين رفض الطعن.

جلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر موسى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية للمادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ دريدى ، والسيد عبد المنعم العراف ، وسليم راشد أبو زيد ،
ومحمد سيد أحمد حماد .

(٧١)

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) إعلان . "الإعلان للنيابة" .

إعلان الأوراق القضائية في النيابة . استثناء لا يصح الجوء إليه إلا بعد التقبيل
بمحرمات كافية دقيقة للنقص من محل إقامة المعلن إليه وعدم الاعتداء عليه . لا يمكن
مجرد رد الورقة بغير إعلان .

(ب،ج) مسئولية . "مسئولية المتبوع من أعمال تابعه" . تعويض . كفالة .
نقض . "المحكوم في الطعن" . حكم . "حجية الحكم" .

مسئولية المتبوع من أعمال تابعه غير المشروعة . مسئولية تبعية مقررة بحكم القانون .
إنتبار المتبوع في حكم الكفيل المتضامن . رفض دعوى التعويض قبل التابع لا تنافي
بمسئوليته . لازم ذلك زوال الأساس الذي تقوم عليه مخاصمة المتبوع بانتفاء
التابع بحكم نهائي . عدم قبول الطعن بالنقض بالنسبة للتابع . مقتضى ذلك عدم قبوله
بالنسبة للتبوع .

١ - إعلان الأوراق القضائية في النيابة بدلا من إعلانها لشخص أو محل
إقامة المعلن إليه ، إنما أجازته القانون على سبيل الاستثناء ولا يصح الجوء إليه -
وعلى ما جرى عليه قضاء محكمة النقض^(١) - إلا إذا أقام المعلن بالتعديرات الكافية
الدقيقة التي تلزم كل باحث مجد حسن النية للنقص عن محل إقامة المعلن إليه

(١) الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٨/١٢/٣ - السنة ١٩ ص ١٩٧٠ .

(٢) الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/١٥ - من ١٧ ص ٥٨٥ .

وثبت أنه رغم ما قام به من البحث لم يهتد إلى معرفة محل إقامة المراد إعلانه ولا يكفى أن ترد الورقة بغير إعلان يسلك هذا الطريق الاستثنائي .

٢ - متى كان الثابت أن الطاعنة قد اختصت المطعون عليها الثانية أمام محكمة الموضوع باعتبارها مسئولة عن أعمال تابعها - المطعون عليه الأول - غير المشروعة مسئولية تبعية مقررة بحكم القانون وتعتبر فيها في حكم الكفيل المتضامن ، وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه - والذي لم يقبل الطعن عليه بالنسبة للمطعون عليه الأول لبطلان إعلانه به - قد قضى نهائيا بانتفاء مسئولية المطعون عليه الأول عن الواقعة المطالب بالتعويض من أجلها ورفض دعوى الطاعنة قبله ، فإن لازم ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة^(١) - زوال الأساس الذي تقوم عليه مسئولية المطعون عليها الثانية ، ويكون الطعن بالنسبة لها غير مقبول أيضا .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن أقامت الدعوى رقم ٣٨٦٤ سنة ١٩٦٣ كلى القاهرة ضد الملازم أول ووزارة الداخلية طالبة إلزامهما متضامنين بأن يدفعوا لها مبلغ ٥٠٠٠ ج على سبيل التعويض مع المصاريف وأنعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة . وقالت في بيان دعوها إن المدعى عليه الأول لفق لها تهمة إدارة منزلها للدعارة العمرية التي حرر عنها محضرا للجنة رقم ٥١٨ سنة ٦٢ عابدين وقضى ببراءتها منها ، وأن المدعى عليها الثانية مسئولة عن أفعال تابعها المدعى عليه الأول التي ارتكبها أثناء تادية وظيفته ، وبتاريخ ١٩٦٥/١/٢٥ حكمت المحكمة برفض الدعوى وألزمت المدعية بالمصروفات ومبلغ ٢٠٠ قرش مقابل

(١) الطعن رقم ٢٨٣ سنة ٢١ ق - جريدة ١٥/٣/١٩٦٦ ص ١٧ ص ٥٨٥ .

أنتاب المحاماة. استأنفت المدعية هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاء والحكم لها بطلباتها مع المصروفات وأنتاب عن الدرجتين ، وقيد هذا الاستئناف برقم ٥٥٣ سنة ٨٢ ق ، وفي ١١/١١/١٩٦٥ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفة المصروفات ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أنتاب المحاماة. طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليه الأول ولم يبد دفاعا وطلبت المطعون عليها الثانية رفض الطعن وأصرت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها وودفعت ببطلان الطعن .

وحيث إن النيابة العامة دفعت ببطلان الطعن بإعلانه إلى المطعون عليه الأول ، ذلك أن الطاعنة أعلنته في محل عمله ولما لم يتم الإعلان أعلته في مواجهة النيابة قبل التحري عن موطنه ، وإذا كان موضوع الخصومة غير قابل للتجزئة . فإن بطلان الطعن بالنسبة للمطعون عليه الأول يستتبع بطلانه بالنسبة للمطعون عليها الثانية .

وحيث إن هذا الدفع في محله ، إذ يبين من الاطلاع على أصل ورقة إعلان الطعن أن الطاعنة وجهت الإعلان إلى المطعون عليه الأول في ١٦ / ١ / ١٩٦٦ بمقر وظيفته بالوادي الجديد ، ولما رد الأصل بدون إعلان لإجابة الرائد أركان حرب المديرية بأنه قام بأمورية إلى أسبوط منذ يوم ١٢ / ١ / ١٩٦٦ ، طلبت الطاعنة إعلانها في مواجهة النيابة فأعلن بالفعل في مواجهتها بتاريخ ٢٧ / ١ / ١٩٦٦ ، ولما كان إعلان الأوراق القضائية في النيابة بدلا من إعلانها لشخص أو محل إقامة المعلن إليه إنما أجازته القانون على سبيل الاستثناء ولا يصح اللجوء إليه — على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة — إلا إذا قام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة التي تلزم كل باحث مجد حسن النية للتقصي عن محل إقامة المعلن إليه ، وثبت أنه رغم ما قام به من البحث لم يهتد إلى معرفة محل إقامة المواد إعلانها ، ولا يكفي أن ترد الورقة بغير إعلان ليسلك هذا الطريق الاستثنائي ، وإذا كان الثابت من صورة الحكم الابتدائي المقدمة من الطاعنة أن المطعون عليه الأول يقيم بالوادي الجديد ، وكانت الأوراق قد خلت مما يدل على أنه ترك هذا الموطن ، وكان ما أثبتته المحضر

بمحضره المؤرخ ۱۹۶۶/۱/۱۶ يدل على أن غيابه كان طارئاً ، فإن إعلانه للنيابة يكون باطلاً ، ولما كانت المادة ۴۳۱ من قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون رقم ۴۰۱ سنة ۱۹۵۵ الواجبة التطبيق قد أوجبت على الطاعن أن يعلن الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم في الخمسة عشر يوماً التالية لتقرير الطعن وإلا كان باطلاً ، وكانت أوراق الطعن قد خلت مما يثبت قيام الطاعنة بإعلان المطعون عليه الأول خلال هذا الميعاد أو خلال الميعاد الذي منحه لها القانون رقم ۴ سنة ۱۹۶۷ لاستكمال ما لم يتم من الإجراءات التي يقتضيها تطبيق نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ۴۳ سنة ۱۹۶۵ ولتصبح ما لم يصح منها وفقاً لحكم تلك الفقرة ، فانه يتعين إعمال الجزاء المنصوص عليه في المادة ۴۳۱ من قانون المرافعات السالف الإشارة إليها والقضاء ببطلان الطعن بالنسبة للمطعون عليه الأول . لما كان ذلك ، وكانت الطاعنة قد اختصت المطعون عليها الثانية أمام محكمة الموضوع باعتبارها مسئولة عن أعمال تابعها المطعون عليه الأول غير المشروعة مسئولية تبعية مقررة بحكم القانون وتعتبر فيها في حكم الكفيل المتضامن ، وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه والذي لم يقبل الطعن عليه بالنسبة للمطعون عليه الأول لبطلان إعلانه به على النحو السالف بيانه ، قد قضى نهائياً بانتفاء مسئولية المطعون عليه الأول عن الواقعة المطالب بالتعويض من أجلها ، ورفض دعوى الطاعنة قبله ، فان لازم ذلك — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — زوال الأساس الذي تقوم عليه مسئولية المطعون عليها الثانية . لما كان ذلك فان الطعن يكون غير مقبول أيضاً بالنسبة للمطعون عليها الثانية .

وحيث إنه لما تقدم يتعين القضاء بعدم قبول الطعن برمته .

جلسة ١٧ من مارس سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد نور الدين دويس ، وأحمد حسن هيكل ، وعباس حلي عبد الجواد ، ومحمد
أسعد محمود .

(٧٢)

الطعن رقم ٨٣ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) مبانى . " رخصة البناء " .

الترخيص بالبناء . مريان . فعموله دون حاجة إلى تجديده . مناطه . الشروع في أعمال
البناء التالية لأعمال الحفر خلال سنة من تاريخ الترخيص .

(ب) عقد . " فسخ العقد " . محكمة الموضوع . " حلتها في تقدير
الدليل " .

تقدير كفاية أسباب الفسخ من شأن محكمة الموضوع . عدم التزام الحكم بتعذيب كل
هيج الخصم والرد عليها استقلالاً .

(ج) مقاوله . " فسخ عقد المقاوله " . عقد . " أثر فسخ العقد " . التزام .
" الإثراء بلا سبب " . تعويض .

فسخ عقد المقاوله . رجوع المقاول بطيبة ما استحدثه من أعمال . لا يكون إلا استناداً
إلى مبدأ الإثراء بلا سبب لا إلى العقد الذى فسخ . المثرى يلتزم برد أقل القيسين ،
الإثراء أو الانتقار .

١ - مؤدى نص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن
تنظيم البناء أنه متى شرع صاحب الشأن في خلال سنة من تاريخ منح الترخيص
في أعمال البناء التالية لأعمال الحفر ، فإن الترخيص لا يسقط ويظل سارى
المفعول دون حاجة إلى تجديده .

٢ — تقدير كفاية أسباب الفسخ أو عدم كفايتها ، ونفى التخصير من طالب الفسخ أو إثباته هو — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من شأن محكمة الموضوع ، ولا دخل لمحكمة النقض فيه متى أقيم على أسباب سائفة . فإذا كانت المحكمة قد أقامت الواقعة التي استخلصتها على ما يقيمها ، فلأنها لا تكون بعد ملزمة بأن تتعقب كل حجة للتهم وترد عليها استقلالاً ، لأن قيام هذه الحقيقة فيه الرد الضمني المسقط لكل حجة تخالفها .

٣ — الحكم بفسخ عقد المقاولة يبنى عليه انحلاله واعتباره كأن لم يكن ، ولا يكون رجوع المفاوض — الذي أخل بالتزامه — بقيمة ما استحدثه من أعمال إلا استناداً إلى مبدأ الإثراء بلا سبب لا إلى العقد الذي فسخ وأصبح لا يصلح أساساً لتقدير هذه القيمة . ولما كان مقتضى مبدأ الإثراء وفقاً للسادة ١٧٩ من القانون المدني ، أن يلتزم المثرى بتعويض الدائن عما افتقر به ولكن بقدر ما أثرى ، أى أنه يلتزم برد أقل قيمتي الإثراء والافتقار ، وكان تقدير قيمة الزيادة في مال المثرى بسبب ما استحدث من بناء يكون وقت تحققه أى وقت استحداث البناء ، بينما الوقت الذي يقدر فيه قيمة الافتقار هو وقت الحكم ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر والتزم في تقدير قيمة ما زاد في مال المطعون عليه — رب العمل — بسبب ما استحدثه الطاعن — المفاوض — من أعمال البناء ، الحدود الواردة على عقد المقاولة الذي قضى بفسخه ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تفصيل في أنه بمقتضى عقد مقاولة مورخ ١٩٥٩/١٠/١٢ تمهد الطاعن ببناء عمارة من أربعة طوابق فوق البدروم على قطعة أرض مساحتها ٩٥٠ متر مربع مملوكة

لابنة المطعون عليه المشمولة بقوامته مقابل خمسة وخمسين ألفا من الجنيهات وذلك وفقا للشروط والمواصفات المصوص عليها في العقد ، وبتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٦٠ عدل الطرفان العقد واتفقا على بناء طابقين بدلا من أربعة طوابق ، وإذ دب النزاع بين الطرفين أثناء البناء فقد أقام الطاعن الدعوى رقم ١٠٤٢ سنة ١٩٦١ القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليه الأول عن نفسه وبصفته فيما حل ابنته ، طلب فيها الحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ ١٥٥٠٠ ج من ذلك مبلغ ١٠٥٠٠ ج باقى قيمة ما أتته من أعمال بالعمارة و ٥٠٠٠ ج تعويضا له عن عدم وفاء المطعون عليه الأول بالتزاماته ، وأسس دعواه على أن المطعون عليه أدخل بالتزاماته إذ باعه وفقا لشروط العقد قطعة أرض فضاء كقدم للمقاوله على أنها خالية من الرهن ثم تبين أنها مرهونة للبنك العقارى ، وإذ لم يستخرج ترخيصا للبناء وتأخر فى إعداد المياه اللازمة وفى تعيين المهندس المشرف إعمالا لشروط العقد مما ترتب عليه تعطيل الأعمال وعدم تمكنه من إقامة البناء . كما أقام المطعون عليه الأول عن نفسه وبصفته الدعوى رقم ١٠٥٤ سنة ١٩٦٢ القاهرة الابتدائية ضد الطاعن طلب فيها الحكم بفسخ عقد المقاوله مع إلزام الطاعن بأن يدفع له مبلغ ١٥٥٨٦ ج و ١٨٠ ملجم من ذلك مبلغ ٨٩٩٣ ج و ٤٠ ملجا قيمة مابقى بذمته من مبلغ ١٨٠٠٠ ج تسلمه منه بعد خصم مبلغ ٥٤١٣ ج و ٨٢٠ م قيمة الهياكل الخرسانية التى أقامها حسبما جاء بتقريرى خبيرى دعوى إثبات الحالة رقم ٢٣٤٤ سنة ١٩٦٠ ورقم ١٠٠٥٢ سنة ١٩٦٠ مستعجل القاهرة والباقى وقدره ٣٠٠٠ ج قيمة تعويض الضرر الذى أصابه من جراء قعود الطاعن عن الوفاء بالتزاماته ، وأسس دعواه على أن الطاعن لم يلتزم الميعاد المتفق عليه لإتمام المقاوله وهو اثنا عشر شهرا من تاريخ التعاقد ، ولم يتم من البناء سوى الهياكل الخرسانية وعلى نحو معيب ، ثم توقف عن العمل وبقيت ذمته مشغولة بالمبلغ المطالب به . وبعد أن قررت المحكمة ضم الدعويين حكمت بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢٦ فى الدعوى رقم ١٠٤٢ سنة ١٩٦١ المرفوعة من الطاعن برفضها ، وفى دعوى المطعون عليه رقم ١٠٥٤ سنة ١٩٦٢ بفسخ عقد المقاوله المؤرخ ١٩٥٩/١٠/١٢ وملحقه المؤرخ ١٩٦٠/٥/٨ وإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليه بصفته مبلغ ٩٩٩٣ ج و ٤٠ م . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ١٥٩٣ سنة ٨٠ ق . وبتاريخ ١٩٦٥/١١/٩ حكمت المحكمة بتعديل الحكم

المستأنف فيما قضى به من إلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليه مبلغ ٩٩٩٣ ج و ٤٠ مليم إلى مبلغ ٨٣٣٥ ج. طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وباجلسة المحددة أصرت على هذا الرأي .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالأوجه الثاني والثالث والرابع من السبب الأول الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إليه في أسبابه ذهب إلى أن الأرض الفضاء التي اتفق على بيعها للطاعن مقابل مقدم المقاوله ليست مرهونة للبنك العقاري ، واستند في ذلك إلى أن البنك فك الرهن بموجب خطاب إستصدره المطعون عليه الأول من البنك ، في حين أن فك الرهن لا يثبت إلا وفقا لإجراءات معينة نظمها قانون الشهر العقاري ، كما ذهب الحكم إلى أن المطعون عليه استخرج الرخصة رقم ١٠٥٣ سنة ١٩٥٥ بتاريخ ١١/٩/١٩٥٨ ورتب على ذلك القول بأن المطعون عليه أوفى بهذا الإلتزام ، في حين أن الرخصة المشار إليها تعتبر نافذة المفعول لمدة سنة واحدة فقط وفقا لقانون التنظيم . مما مؤداه أن تعتبر هذه الرخصة قد سقطت قبل إبرام عقد المقاوله في ١٢/١٠/١٩٥٩ . وإذ نعى الحكم المطعون فيه رغم ذلك كل تقصير عن المطعون عليه ، وقرر أنه مدد إلى الطاعن مبالغ حملتها ١٤٧٠٠ ج حال أنه لم يتم بالوفاء بالإلتزامات المشار إليها ولم يعين المهندس المشرف إلا بعد البدء في العمل ولم يتم بتوصيل المياه اللازمة لعملية البناء ، فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعي في شقه الأول مردود ، ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إليه في أسبابه أنه أورد في خصوص ما يشتره الطاعن ما يلي ” إن إدماء المدعى عليه — الطاعن — بأن الأرض الفضاء التي تبلغ مساحتها ٧٥٠ متر مربع وهي المتفق عليها على أنها مقدم المقاوله أنها مرهونة للغير ، فيكذبه الخطاب الصادر من البنك العقاري والمتضمن أن مجلس الإدارة قرر بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٦/١٠/١٩٥٨ فك رهن قطعة الأرض الفضاء الكائنة بحي الزماتك “ . ولما كان مفاد هذا الذي أورده الحكم أنه استخلص من الخطاب الذي صدر من البنك العقاري إلى المطعون عليه أن هذا الأخير

قد أوفى بالتزامه قبل الطاعن تأسيسا على أن إقرار البنك بفك الرهن هو الأمر الجوهري في إقراره بنقل ملكية الأرض الفضاء إلى الطاعن خالصة من الرهن لسداد القرض ، وعلى أن ما بقي بعد ذلك من إجراءات شطب الرهن التي نظمها قانون الشهر العقاري أمر ميسور حصوله ، وكان ما استخلصته المحكمة من الخطاب المشار إليه هو مما يدخل في حدود سلطتها الموضوعية ، فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون في هذا الخصوص يكون على غير أساس . والنعي في شقه الثاني في خصوص ما يثيره الطاعن بشأن رخصة البناء ، مردود بأن المادة الرابعة من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن تنظيم البناء والذي يحكم واقعة الدعوى نصت على أنه " إذا مضى أكثر من سنة واحدة على منح الترخيص دون أن يشرع صاحب الشأن في تنفيذ الأعمال المرخص بها وجب عليه تجديد الترخيص ويتبع في تقديم طلب التجديد والبت فيه أحكام المادة السابعة ولا يعتبر إتمام أعمال الحفر الخاصة بالأساسات شروعا في أعمال البناء بالمعنى المقصود في هذه المادة " . فقد دلت على أنه متى شرع صاحب الشأن في خلال سنة من تاريخ منح الترخيص في أعمال البناء التالية لأعمال الحفر ، فإن الترخيص لا يسقط ويظل ساري المفعول دون حاجة إلى تجديده . ولما كان يبين من عقد المقابلة المودع ملف الطعن أنه قد ضمن بيانه التمهيدى ، أن المطعون عليه الأول حصل بصفته على قرار من محكمة القاهرة للأحوال الشخصية بتاريخ ١٩٥٦/٣/٦ بالإذن له بإنشاء عمارة من طابق أرضى وأربعة طوابق علوية على حوالى تسعمائة مترا مربعا من الأرض المذكورة ، وترخيص من مصلحة التنظيم ببلدية القاهرة رقم ١٠٣٥ سنة ١٩٥٥ ببناء العمارة على هذا النحو وفقا لرسم اعتمدت عند الترخيص ، وقد وضعت الأساسات الميكانيكية للبناء بمعرفة شركة (خنينا) ببناء على تعاقد خاص معها ، كل ذلك قبل صدور القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ الخاص بتنظيم أعمال الهدم والبناء ، ونظرا لتوقف العمل في البناء مدة تزيد على ثلاثة أشهر ولرغبة الطرف الأول — المطعون عليه بصفته — في إتمام العمارة ، فقد أخطر الإدارة العامة للبنى بوزارة الشؤون البلدية والقروية بما تم من عمل قبل القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ وبرغبته في إقامة أربعة طوابق على الطابق الأرضى ، وطلب منها إفادته عما إذا كان القانون المذكور يسمح له بالاستمرار في البناء ، فورد الرد في ١١ سبتمبر ١٩٥٨ بأن القانون يسمح بذلك على أساس

إخطاره، فإن مؤدى ذلك مرتبطاً بحكم المادة الرابعة من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ على النحو السالف بيانه، أن يعتبر الترخيص رقم ١٠٣٥ لسنة ١٩٥٥ الذى حصل عليه الم مطعمون ضده ترخيصاً قائماً. لما كان ذلك فإن الحكم الم مطعمون فيه إذ اعتد بهذا الترخيص فى الرد على ادعاء الطاعن من نقصير الم مطعمون عليه فى هذا الخصوص لا يكون قد خالف القانون. والنمى فى باقى ما يثيره الطاعن، مردود بأنه لما كان الثابت بالبند الأول من عقد الم قاولة أن الطاعن تسلّم من الم مطعمون عليه الرسومات المعتمدة من مصلحة التنظيم واللوحات المعدلة موقعة من الطرفين وتمهد بإقامة البناء طبقاً لها، كما نص فى البند الثالث من ذلك العقد على أن الم مطعمون عليه قد رخص للطاعن فى أخذ المياه اللازمة للبناء من الحنفية الموجودة بالأرض محل العمارة وعلى نفقة الطاعن، فإن التعلل من جانب الأخير بتأخير الم مطعمون عليه فى تعيين المهندس المشرف، مع أن إقامة البناء فى متوقف على تعيينه، وبعدم توصيل المياه لا يكون له محل، ويكون النعمى على الحكم الم مطعمون فيه بالخطأ فى تطبيق القانون على غير أساس.

وحيث إن حاصل الصبب الثانى أن الحكم الم مطعمون فيه قد شابه قصور فى التسبب بن وجهين، يقول الطاعن فى بيان الوجه الأول منهما أن الحكم أقام قضاءه بالفسخ على أن الطاعن قصر فى الوفاء بالتزاماته لتراخيه فى إنجاز البناء وتسليمه فى الأجل المتفق عليه، وأن ذلك حدا بالمطعمون عليه الأول إلى إقامة الدعوى رقم ١٨٧٧ سنة ١٩٦٢ مستعجل القاهرة لإتمام الم قاولة، معرفته، وصدر الحكم لصالحه بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٦٢، هذا فى حين أن الثابت أن توقف الطاعن عن العمل كان بناء على طلب الم مطعمون عليه الأول وإنذاره له بهذا التوقف وطلبه فسخ عقد الم قاولة، فضلاً عن أن التأخير فى تنفيذ الالتزام لا يستوجب الفسخ القضائى إلا إذا كان الم لزم قد أفصح عن نيته فى عدم التنفيذ فى موعده، خاصة إذا روى حرف م قاولات البناء فى تأخير التسليم، غير أن الحكم الم مطعمون فيه انتهى على خلاف ذلك وهو ما يميزه بالصور فى التسبب.

وحيث إن هذا النمى مردود، ذلك أنه لما كان يبين من الحكم الابتدائى الذى أيدى الحكم الم مطعمون فيه وأحال إليه فى أسبابه أنه جاء به ما نصه. "إن المدعى عليه — الطاعن — قد ترانى فى تنفيذ التزاماته، فقد ضرب عقد الم قاولة المبرم

بين الطرفين أجلا لانتها عملية البناء والتسليم غايته ١١/١٠/١٩٦٠، إلا أن المدعى عليه قد تقاعس في تنفيذ ما التزم به مما حدا بالمدعى إلى إقامة الدعوى رقم ١٨٧٧ سنة ١٩٦٢ لإتمام أعمال المقاولة وذلك بعد انقضاء الأجل بمدة تزيد على السنة ونصف، وقد صدر الحكم في ١١ مارس سنة ١٩٦٢ بقيامه بإتمام أعمال المقاولة وفقا لمعقدي الاتفاق، وقد جاءت الأعمال التي أجراها معيبة وبها أخطاء ومخالفات وذلك حسبما هو ثابت من تقرير دعوى إثبات الحالة السابق الإشارة إليها، وأنه إزاء نكول المدعى عليه من تنفيذ التزامه يكون طلب المدعى بصفته فسخ عقدا للمقاولة المؤرخ ١٢/١٠/١٩٥٩ وملحقه المؤرخ ٨/٥/١٩٦٠ في محله وترى المحكمة إجابته إلى طلبه " كما جاء به " إن الثابت أن المدعى في هذه الدعوى قد أوفى بجميع التزاماته، فقد سدد إلى المدعى عليه مبالغ جملتها ١٤٧٠٠ جنيه وذلك حسبما هو ثابت من الإقرار المؤرخ ٧/٩/١٩٦٠، وأن ادعاء المدعى عليه أن الأرض الفضاء التي تبلغ مساحتها ٧٥٠ مترا وهي المتفق عليها على أنها مقدم المقاولة أنها مرهونة للغير فإنه يكذبه الخطاب الصادر من البنك العقاري والمتضمن أن مجلس إدارة البنك العقاري قرر بجاسته المنعقدة بتاريخ ١٦/١٠/١٩٥٨ فك رهن قطعة الأرض الكائنة بحي الزمالك، هذا وقد قام المدعى عليه - الطامن - ببيع هذه الأرض إلى محمد لطفي السيد مصباح وآخرين وقد تسلم منهم عربون قدره ٥٠٠٠ جنيه وذلك حسبما هو ثابت من الخطاب الصادر منه إلى المدعى بتاريخ ٨/٥/١٩٦١ والذي يطلب فيه للتوقيع على كشف التحديد لتنفيذ هذا البيع لحسابه، ولم يبق إلا قول المدعى عليه بأن المدعى قد قصر في تنفيذ التزامه بعدم استخراج الرخصة وهو زعم باطل، فالثابت من الأوراق أن المدعى قد استخرج رخصة للبناء رقم ١٠٣٥ سنة ١٩٥٥ بتاريخ ١١/٩/١٩٥٨، وكان هذا الذي قرر به الحكم يفيد أن محكمة الموضوع قد أقامت قضاءها على ما استنبطته من أدلة اطعانت إليها بأن الطامن هو الذي قصر في الوفاء بالتزاماته وأن المطعون عليه الأول على العكس من ذلك قد أوفى بما عليه فأجابته المحكمة إلى طلبه فسخ العقد، وكان تقدير كفاية أسباب الفسخ أو عدم كفايتها وفي التقصير عن طالب الفسخ أو إثباته هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من شأن محكمة الموضوع ولا دخل لمحكمة النقض فيه متى أقيم على أسباب سائغة، وكان من شأن هذه الأدلة التي أوردها الحكم على النحو السالف بيانه أن تؤدي إلى

النتيجة التي استخلصتها منها المحكمة ، وإذ أقامت المحكمة الحقيقة الواقعة التي استخلصتها على ما يقيدها ، فإنها لا تكون بعد ملزمة بأن تتعقب كل حجة للخصم وترد عليها استقلالا ، لأن قيام هذه الحقيقة فيه الرد الضمني المسقط لكل حجة تخالفها ، لما كان ما تقدم ، فإن ما ينهض الطاعن على الحكم من قصور في التسبيب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه في الوجه الأول من السبب الأول والوجه الثاني من السبب الثاني الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم قضى بفسخ عقد المقاولة وملحقه ثم عاد وطبق أحكام العقد بشأن السعر الوارد به بواقع ١٤ جنيه للتر المسطح وذلك بالنسبة لما أتمه الطاعن من أعمال ، في حين أن مقتضى الحكم بفسخ العقد انحلاله لا أعمال نصوصه ، وعلى الرغم من تمسك الطاعن بأن الأسعار الواردة بالمقاييس موضوع الدعوى كل لا يتجزأ وقد يحمل نقص السعر في بعض عناصرها على زيادة السعر في البعض الآخر ، وبأن تكاليف بناء الهيكل الخرساني الذي قام به تحسب على أساس الأمتار المكعبة وأنها تزيد كثيرا عن تكاليف بناء الحوائط والملحقات الأخرى التي لم تكن قد تمت بعد والتي تحسب على أساس الأمتار المسطحة ، فإن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع وهو جوهري ومن مؤداه أن يكون تقدير ما أتمه الطاعن من أعمال بصفة موضوعية وليس وفقا لما ورد بالعقد ، مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب .

وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائي الذي أيدى الحكم المطعون فيه وأحال إليه في أسبابه أنه جاء به أن " جملة الأعمال التي أتمها الطاعن لغاية المعايينة التي أبرماها الخبير المنتدب في دعوى إثبات الحالة رقم ١٠٥٢ سنة ١٩٦٠ مستعمل مصر بيانها كالاتي : أعمدة ١٨ ، ٧٨ ، سقف ٨١ ، ٢٠٨ ، كرات ٦٥ ، ٧٧ ، سلم ٩٤ ، ١٠ وجملة ذلك ٥٨ ، ٤٧٥ مترا مكعبا ، وأن السعر المتفق عليه هو ١٢ جنيه لآر المكعب فتكون القيمة ٥٨ ، ٤٧٥ \times ١٢ = ٥٧٠٦ ج و ٩٦٠ م ويخضع منه مبلغ ٢٩٣ ج و ١٤٠ م لسوء الصيانة فيكون الباقي هو مبلغ ٥٤١٣ ج و ٨٢٠ م " ثم ناقش الحكم طلب الفسخ وأثبت أن المطعون عليه محق فيه لتراسي الطاعن في تنفيذ التزاماته ، واستطرد إلى أن قال " إن الثابت من الإقرار المؤرخ

١٩٦٠/٩/٧ أن المدعى — الطامن — قد استلم مبلغ ١٤٧٠٠ ج وقد قام بأعمال قيمتها مبلغ ٥٤١٣ ج و ٨٢٠ م فيتمين لإزمه بمبلغ ٨٩٩٣ ج و ٤٠ م وهو ما طلبه . كما يبين من الحكم المطعون فيه أنه ضمن أسبابه قوله ” وبما أنه من المبلغ المحكوم به فإن الخبير في الدعوى ١٠٥٢ سنة ١٩٦٠ مستعجل مصر لاحتساب أن أجر المتر ١٢ ج في حين أنه كما ورد بعقد المقاولة وديباجة هذا التقرير هو ١٤ ج ، ومن ثم تكون قيمة ما قام به المستأنف من بناء مبلغ ٦٣٩٥ ج ينقص من المبلغ الذي قبضه من المستأنف عليه وقدره ١٤٧٠٠ ج فيكون الباقي عليه مبلغ ٨٣٣٥ ج وهو ما يتعين تعديل الحكم المستأنف إليه . “ . ولما كان هذا الذي قرره محكمة الموضوع يفيد أنها طبقت عقد المقاولة بالنسبة لقيمة ما أتمه الطامن من أعمال البناء ، وكان الحكم بفسخ عقد المقاولة المؤرخ ١٩٥٩/١٠/١٢ وملحقه المؤرخ ١٩٦٠/٥/٨ يبنى عليه انحلاله واعتباره كأن لم يكن ، ولا يكون رجوع المفاوض — الذي أخل بالتزامه — بقيمة ما استحدثه من أعمال إلا استنادا إلى مبدأ الإثراء بلا سبب لا إلى العقد الذي فسخ وأصبح لا يصلح أساسا لتقدير هذه القيمة . لما كان ذلك ، وكان مقتضى مبدأ الإثراء وفقا للسادة ١٧٩ من القانون المدني أن يلتزم المثرى بتمويض الدائن عما افتقر به ولكن بقدر ما أثرى ، أى أنه يلتزم برد أقل قيمتي الإثراء والافتقار . وكان تقدير قيمة الزيادة في مال المثرى بسبب ما استحدث من بناء يكون وقت تحقيقه ، أى وقت استحداث البناء ، بينما للوقت الذي يقدر فيه قيمة الافتقار هو وقت صدور الحكم . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر والتزم — وعلى ما سلف البيان — في تقدير قيمة ما زاد في مال المطعون عليه بسبب ما استحدثه الطامن من أعمال البناء ، حدود قيمة المتر المسطح الواردة بعقد المقاولة الذي قضى بفسخه ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضا جزئيا لهذا السبب .

جلسة ١٧ من مارس سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد الملام بليغ نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : محمد نور الدين هويس ، ومباس حلى عبد الجواد ، وإبراهيم ملام ، ومحمد
أسعد محوره .

(٧٣)

الطعن رقم ٣١ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) حكم . " حجية الحكم " . قوة الأمر المقضى .

المنع من إعادة نظر النزاع . شرطه : أن تكون المسألة المقضى فيها نهائيا
في الدعويين واحدة وأساسية لا تتغير .

(ب) استئناف . " نطاق الاستئناف " .

استئناف الحكم — الذى قضى للدعوية بكل طلباتها — يفرض على محكمة
الاستئناف الفصل في كافة الأوجه التى سبق للدعوية أن تمسكت بها أمام محكمة
الدرجة الأولى .

(ج) التزام . " حق الحبس " . " المقاصة " .

المقاصة سبب لانقضاء الدين . بخلاف حق الحبس الذى يظل فيه الدينان (حتى
الدائن ودين المدين) قائمين وبعد وسيلة ضمان وليس وسيلة استيفاء .

١ — المنع من إعادة نظر النزاع المقضى فيه يستلزم أن تكون المسألة واحدة
في الدعويين ، ويشترط لتوافر هذه الوحدة أن تكون المسألة المقضى فيها نهائيا
مسألة أساسية لا تتغير ، وأن تكون هى بذاتها الأساس فيما يدعى به
في الدعوى الثانية .

٢ — إذا كان قد قضى للطعون عليها — المدعية — بطلباتها ابتدائيا ،
فلأن استئناف ذلك الحكم يفرض على محكمة الاستئناف طبقا للسادة ١٠٤ من قانون
المرافعات السابق أن تفصل في كافة الأوجه التى تكون المطعون عليها قد تمسكت بها

أمام محكمة الدرجة الأولى، مادامت قد انتهت تلك المحكمة إلى الحكم لصالحها .
 فإذا كان الواقع في الدعوى أن المطعون عليها تمسكت بأحققتها في ريع الأطيان
 ردا على ما أثير من حق الطاعنين في حبس الأطيان ضمانا لما أنفقوه عليها ،
 فلأن ما عمدت إليه محكمة الاستئناف من تحقيق لهذا الدفاع لا يعد خروجاً
 عن نطاق الاستئناف ، ولا يعتبر طلباً جديداً يمنع طاعها التصدي له .

٣ - حق الحبس وفق المادة ٢٤٦ من القانون المدني يثبت للدائن الذي
 يكون ملتزماً بتسليم شيء لمدينه فيمتنع عن تسليمه حتى يستوفي حقه قبل هذا
 المدين ، طالما أن التزامه بتسليم الشيء مرتبط بسبب الحق الذي يطلب الوفاء به
 ومرتب عليه ، وما دام أن حق الدائن حال ولولم يكن بعد مقدراً . وحق الحبس
 بهذه المثابة يختلف عن المقاصة التي تكون سبباً لانقضاء الدينين بقدر الأقل
 منهما ، ذلك أن حق الحبس يظل معه الدينان قائمين ويعد وسيلة ضمان دون
 أن يكون وسيلة استيفاء .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المحامى المقرر
 والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومائر الأوراق -
 تحصل في أن المطعون عليه - بصفتها مدبرة مؤقتة على أموال ابنها القاصر
 محمد توفيق زعزوع ، أقامت الدعوى رقم ٤١٧ لسنة ١٩٥٧ مدنى أمام محكمة
 بنى سويف الابتدائية ضد الطاعنين وأخرى ، طالبة الحكم بتسليمها العقارات
 الموضحة الحدود والمعامل بصحيفة الدعوى وكف مآزعتهم لها . وقالت شرحاً
 لدعواها أنه بموجب عقد ابتدائي مؤرخ ٣ من يونيو ١٩٣٧ باعت إلى الطاعن
 الأول بصفتها وصية على ابنها القاصر أطياناً مساحتها ٢ ف و ٧ ط و ١٤ ص
 كائنة بزمام أبو صير مركز الواسطى بمحافظة بنى سويف مقابل مبلغ ٣٠ ج و ٦٥ م ،
 كما باعت بصفتها المذكورة إلى باقى الطاعنين وأخرى أطياناً كائنة بذات الزمام

مساحتها ۵ ف و ۵ ط و ۴ م مقابل مبلغ ۷۳ ج و ۴۰ م ودفع من الثمن في كل عقد مبلغ عشرة جنيهات، واتفق على أن يسدد الباقي عند تصديق المجلس الحسبي على البيع، واستلم المشترون الأطنان المباعة فور التعاقد، ولم يصادق المجلس الحسبي على البيع فقد استصدرت حكما في الدعوى رقم ۱۱۲ لسنة ۱۹۴۸ مدني جزئي الواسطي ببطالان العقدین مالفی البیان، وإذ أضحي استمرار وضع يد الطاعنين على تلك الأطنان بغير سند قانوني فقد أقامت دعواها بطلباتها مالفة البیان. دفع الطاعنون بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها، تأسيسا على أن المطعون عليها بصفتها كانت قد طلبت في الدعوى رقم ۱۱۲ لسنة ۱۹۴۸ مدني الواسطي الحكم بتسليم ذات الأطنان إليها وقضى برفض هذا الطلب وتأييد هذا الحكم بالإستئناف رقم ۶۵ لسنة ۵۳ بنی سويف، كما دفعوا بتملكهم الأطنان المباعة بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة لللكية، وتمسكوا أيضا بأن لهم الحق في حبس الأطنان المباعة نظير ما أنفقوه في إصلاحها من أموال. ومحكمة أول درجة حكمت في ۳۰ أبريل سنة ۱۹۶۰ برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى وبإلزام الطاعنين بتسليم المطعون عليها بصفتها الأطنان المتنازع عليها. استأنف الطاعنون هذا الحكم بالإستئناف رقم ۱۱۴۱ لسنة ۷۷ ق القاهرة الذي أحيل فيها بعد إلى محكمة استئناف بنی سويف حيث قيد بجدولها برقم ۱۴۳ لسنة ۱ ق. ومحكمة الإستئناف حكمت في ۴ من ديسمبر ۱۹۶۲ بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها، وبندب مكتب الخبراء بوزارة العدل لتحقيق ما أنفقه الطاعنون على الأطنان محل النزاع لاستصلاحها، وبعد أن قدم الخبراء تقريره، ولتمسك المطعون عليها بأن لها الحق في ربيع الأطنان منذ استلام الطاعنين لها، حكمت في ۳ من فبراير سنة ۱۹۶۴ بإعادة الأوراق إلى مكتب الخبراء لبيان قيمة ما حصل عليه الطاعنون من غلة الأطنان المباعة منذ إقامة دعوى البطلان، ثم حكمت في ۸ من ديسمبر ۱۹۶۵ برفض الاستئناف موضوعا وتأييد الحكم المستأنف. طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظيره التزمت النيابة رأيها.

وحيث إن الطعن أقيم على سببين حاصل السبب الأول منهما مخالفة القانون من وجهين، أولهما أن محكمة الإستئناف قضت برفض الدفع بعدم جواز نظر

الدعوى لسابقة الفصل فيها إستنادا إلى أن الحكم الصادر في الدعوى رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٨ الواسطي واستثنائه رقم ٦٥ لسنة ٥٣ بنى سوييف لم ينكرا على المطعون عليها حقها في طلب التسليم ، في حين أن الثابت أن هذه الأخيرة قد طلبت في تلك الدعوى فسخ عقدي البيع وتسليم الأطنان ، وقضى فيها بالفسخ مع رفض طلب التسليم تأسيسا على أن البائعة لم ترد للشريين ما قبضته من الثمن طبقا لما أوجبه المادة ١٦٠ من القانون المدني ، وقد استأنف الطاعنون الشق من الحكم الذي قضى بالفسخ وأصبح بذلك الحكم برفض طلب التسليم نهائيا لا يجوز للمطعون عليها إثارته من جديد ، هذا إلى أن السبب في رفض طلب التسليم لا يزال قائما لأن المطعون عليها لم ترد إلى الطاعنين قبل أو وقت رفع الدعوى ما يستحقونه . وحاصل الوجه الثاني أن حكم محكمة أول درجة الذي أحال إلى أسبابه الحكم المطعون فيه ، قضى برفض الدفع بالتقادم المكسب للملكية على سند من القول بأن سريان التقادم أوقف بسبب نقص أهلية الفاصر عملا بالمادة ٣٨٢ من القانون المدني ، وانقطع بالمطالبة القضائية في دعوى البطلان وفقا للمادة ٣٨٣ من ذات القانون ، في حين أن الثابت أن الفاصر كانت تمثله والدته المطعون عليها في مرحلتى التقاضى ، وأن رفض طلب التسليم بعدم أثر عريضة الدعوى في قطع التقادم ، غير أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفيعين المشار إليهما مما يعيبه بخالفة القانون .

وحيث إن النعى في وجهه الأول مردود ، ذلك أنه لما كان المنع من إعادة نظر النزاع المقضى فيه يستلزم أن تكون المسألة واحدة في الدعويين ، ويشترط لتوافر هذه الوحدة أن تكون المسألة المقضى فيها نهائيا مسألة أساسية لا تنغير وأن تكون هي بذاتها الأساس فيما يدعى به في الدعوى الثانية . وكان الثابت من تدوينات الحكم المطعون فيه أن الحكم الصادر في الدعوى رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٨ مدنى جزئى للواسطي وإن قضى برفض طلب تسليم الأطنان المتنازع عليها ، إلا أنه استند في ذلك إلى أن المطعون عليها بصفتها لم تقم برد معجل الثمن الذى قبضته طبقا لما أوجبه المادة ١٦٠ من القانون المدني . وكان الحكم الابتدائى الذى أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه قد استخلص من ذلك أن الحكم السابق لم ينكر على المطعون عليها الحق في طلب التسليم باعتبار أن هذه

المسألة على النحو الذي أورده الحكم السابق هي مسألة قابلة للتغيير . وإذا صادف هذا القول محله بأن أثبت الحكم المطعون فيه أن المطعون عليها أودعت مبلغ ٢٠ ج قيمة المعجل من الثمن أثناء نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة ، بموجب محضر الإيداع المؤرخ ٢١ من فبراير ١٩٦٠ ، ثم حادت وأودعت مبلغ ٤٤ ج و ٧٨٠ م في ١٦ من أبريل ١٩٦٢ حال نظر الدعوى أمام محكمة الاستئناف ويمثل مقدار المتبقى مما قبضته من الثمن ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر أن ما تطلبه المطعون عليها بالدعوى الحالية يختلف عما قضى به في الدعوى السابقة وقضى برفض الدفع لعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، فإنه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعمى عليه بهذا الوجه على غير أساس . والنعمى في وجهه الثاني غير مقبول ، ذلك أنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف أطرحت أسباب حكم محكمة أول درجة وأقامت قضاءها برفض الدفع بالتقادم المكسب للملكية على أساس أن وضع يد الطاعنين استند مشروعيته من تسليم الأطيان إليهم بناء على عقدى البيع وأن حيازتهم لم تكن غصباً ، وكانت هذه الدعامة تكفي لحمل قضائه ولم تكن موضع نعي من الطاعنين ، فإن ما يثيره الطاعنون بصدده ما قرره الحكم الابتدائي في تبرير رفض الدفع تأميساً على أن للتقادم قد أوقف لعدم مريانه قبل القاصر ، أو أنه قد انقطع برفع الدعوى رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٨ مدنى جزئى الواسطى - أيا كان وجه الرأى فى هذا الخصوص - يكون غير مقبول .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقولون إنهم تمسكوا بحقوقهم فى - بس العين المبيعة لأنهم يداينون المطعون عليها فى مبالغ تجب من قيامهم بصيانة وإصلاح الأطيان موضوع الدعوى ، وهو ما أثبتته تقرير الخبير الذى ندبه الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بتاريخ ٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، مما كان يتعين معه القضاء برفض طلب التسليم ، غير أن المحكمة وعلى خلاف المادتين ٤٠٩ و ٤١١ من قانون المرافعات حادت وناطت بالخبير مهمة تحقيق ما حصل عليه الطاعنون من غلة الأطيان بحكمها الصادر فى ٣ من فبراير ١٩٦٤ ، رغم أن ذلك موضوع دعوى مستقلة أقامتها المطعون عليها برقم ٣١٤ لسنة ١٩٦٢ مدنى كلى بنى سويف ،

وإذا أخذت المحكمة بما انتهى إليه الخبير من أن ريع الأرض يزيد على قيمة الإصلاح، فإنها تكون قد قضت في دعوى غير معروضة عليها وقررت مقاصة غير جائزة من دينين متنازع فيهما مما يشوب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي غير سديد، ذلك أنه لما كان الأساس القانوني للدعوى حسبا هو ثابت من أسباب الحكم المطعون فيه قائما على أن وضع يد الطاعنين لا سند له، وأن من حق المطعون عليها استلام الأطنان والحصول على ريعها بعد أن قضى نهائيا ببطالان عقدي البيع، وكان قد قضى للمطعون عليها بطلباتها ابتدائيا، فإن استئناف ذلك الحكم يفرض على محكمة الاستئناف طبقا للمادة ٤١٠ من قانون المرافعات السابق أن تفصل في كافة الأوجه التي تكون المطعون عليها قد تمسكت بها أمام محكمة الدرجة الأولى ما دامت قد انتهت تلك المحكمة إلى الحكم لصالحها . لما كان ذلك وكان الواقع في الدعوى أن المطعون عليها تمسكت بأحققتها في الريع ردا على ما أثير من حق الطاعنين في حبس الأطنان ضمانا لما أنفقوه عليها، فإن ما عمدت إليه محكمة الاستئناف من تحقيق لهذا الدفاع لا يعد خروجا من نطاق الاستئناف ولا يعتبر طلبا جديدا يمتنع عليها التصدي له . لما كان ما تقدم وكان الحق في الحبس وفق المادة ٢٤٦ من القانون المدني يثبت للدائن الذي يكون ملتزما بتسليم شيء لمدينه فيمتنع عن تسليمه حتى يستوفى حقه قبل هذا المدين، طالما أن التزامه بتسليم الشيء مرتبط بسبب الحق الذي يطلب الوفاء به ومترب عليه، وما دام أن حق الدائن حال ولو لم يكن بعد مقدرا، وكان حق الحبس بهذه المثابة يختلف عن المقاصة التي تكون سببا لانقضاء الدينين بقدر الأقل منهما، ذلك أن حق الحبس يظل معه الدينان قائمين ويعد وسيلة ضمان دون أن يكون وسيلة استيفاء، وكان الحكم المطعون فيه وهو بصدد الفصل في طلب الطاعنين حبس العين، رأى التحقق والموازنة بين ما أنفقه الطاعنون نظير الإصلاحات وبين ما حصلوا عليه من ريع وعهد إلى الخبير المتدب بهذه المهمة، ثم أورد بشأن ما خلص إليه تقريره قوله " ... إنه وقد اطمأنت المحكمة إلى النتيجة التي أظهرها تقرير مكتب الخبراء الأخير . . . فإنها ليست بصدد الحكم لأحد الطرفين بماله في ذمة الآخر، إذ مجال ذلك في دعوى المطالبة بالريع المرفوعة من المستأنف عليها

الأولى — المطعون عليها — ضد المستأنفين — الطاعنين — وحسب المحكمة ما أسفر عنه تقرير الحبير من مديونية المستأنفين للمستأنف عليها الأولى بمبالغ طائلة تزيد على ما أنفقوه على الأطباء أو ما دفعوه من ثمن، الأمر الذي ينفى معه حقهم في حبس الأطباء موضوع الدعوى ... “ فإن مؤدى هذا الذى قرره الحكم وانتهى إليه، أنه لم يجرأية مقاصة بين الطرفين بالتطبيق للمادة ٣٦٢ من القانون المدنى حسبما يدعى للطاعنون، وأنه وقد تبين أن ما حصل عليه الطاعنون من ريع الأطباء يزيد على ما أنفقوه عليها، إنما استهدف مجرد بيان ما إذا كان للطاعنين الحق في حبس الأطباء موضوع النزاع، وذلك دون أن يحول بينهم وبين ابداء أوجه دفاعهم في دعوى الريع ذاتها، الأمر الذى يحول النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه الكل ما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وحضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد صدقي البشبيشي ، ومحمد
سيد أحمد حماد .

(٧٤)

الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٣٥ القضائية :

إفلاس . " الصلح الواقع من الإفلاس " . دعوى . " وقف الدعوى " .

طلب الصلح الواقع من الإفلاس . أثره . وجوب وقف دعوى الإفلاس المرفوعة على المدين
إلى أن يفصل في هذا الطلب . سواء كان الطلب سابقا على رفع دعوى الإفلاس أو لاحقا لها
رسواء كان أول طلب تقدم به المدين أو سبقته طلبات أخرى قضى برفضها .

مؤدى نص المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٥ بشأن الصلح الواقع
من الإفلاس ، أنه يجب على المحكمة أن توقف دعوى الإفلاس المرفوعة على المدين
إلى أن يفصل في طلب الصلح المقدم منه ، يستوى في ذلك أن يكون هذا الطلب
سابقا على رفع الدعوى أو لاحقا لها ، كما يستوى أن يكون هو أول طلب يتقدم
به المدين أو سبقته طلبات أخرى وقضى برفضها ، ذلك أن النص عام لا تخصيص فيه
ومطلق لا قيد عليه ، فلم يشترط لينتج أثره في وقف الدعوى أن يكون سابقا عليها
ولا أن يكون مسبوقا بطلب آخر قضى بعدم قبوله أو برفضه ، ويؤكد هذا النظر
ما نصت عليه المادة ٦ من القانون رقم ٥٦ سنة ١٩٤٥ المشار إليه من منع
المدين أثناء تنفيذ صلح واقى من أن يطلب الصلح مرة ثانية ، إذ المفهوم بطريق
المخالفة من هذا النص ، أنه يجوز للمدين الذى رفض طلبه الأول أن يعود ويتقدم
بطلب صلح جديد متى توافرت شروطه ، وإذا كانت الغاية من نظام الصلح الواقع
هى أن يتوق كدين مئىء الحظ إشهار إفلاسه ، ولا يحقق طلب الصلح هذه الغاية
إلا إذا فصل فيه بقبوله وبالتصديق على الصلح قبل الحكم بإشهار الإفلاس ، وهذا
يقضى وقف دعوى الإفلاس إلى أن يفصل في الطلب ، ولوقيل بأن الطلب الثانى

لا يوقف دعوى الإفلاس لما كان ثمة ما يبرر إجازة تعدد طلبات الصلح ،
إذ بعد الحكم بإشهار إفلاس المدين يصبح طلب الصلح غير ذي موضوع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومسماع التقرير الذى تلاه السيد المختار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تحصل فى أن السيد / ماهر سليمان بصفته مديرا لشركة ماهر وشركاه
أقام الدعوى رقم ٢٦٢ سنة ١٩٦٤ إفلاس كلى القاهرة ضد السيد / محمود عبد المجيد
جاد طالبا الحكم بإشهار إفلاسه واعتبار يوم ١٦/٩/١٩٦٣ تاريخا مؤقنا لتوقف
عن الدفع ، وقال شرحا لدعواه إنه يداين المدعى عليه فى مبلغ ٢٦٠٤ ج و ٨٣٤ م
بموجب عشرة سندات إذنية ، وأنه توقف عن دفع قيمتها بعد حلول ميعاد
استحقاقها وحررت ضده محاضر بروتستو عدم الدفع . وطلب المدعى عليه وقف
الدعوى لحين الفصل فى طلب الصلح الواقع من الإفلاس رقم ١٠ سنة ١٩٦٤
المقدم منه ، ونازع المدعى فى طلب وقف الدعوى وأصر على طلباته تأسيسا على
أن المدعى عليه سبق أن تقدم بطلب الصلح الواقع من الإفلاس رقم ٢١ سنة ١٩٦٣
كلى القاهرة وقضى فيه بتاريخ ١١/١/١٩٦٤ بعدم قبوله لعدم توافر شروطه
الشكلية والموضوعية . وفى ٢٦/١٢/١٩٦٤ حكمت المحكمة بإشهار إفلاس
المدين . واستأنف المدعى عليه هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا
إلغاء وقف الدعوى لحين الفصل فى طلب الصلح الواقع رقم ١٠ سنة ١٩٦٤
القاهرة وقيد استئنافه برقم ٦١ سنة ٨٢ ق . وفى ١١/٥/١٩٦٥ حكمت المحكمة بتأييد
الحكم المستأنف . وطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للصديقين الواردين
فى التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض
الحكم ولم يحضر المطعون عليهما ولم يقدم دفاعا وصممت النيابة العامة على مذكرة
وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه قضى برفض طلب وقف الدعوى لحين الفصل في طلب الصلح الواقع رقم ١٠ سنة ١٩٦٤ استنادا إلى أن هذا الطلب قدم بعد رفع دعوى الإفلاس وبعد الحكم بعدم قبول طلب الصلح رقم ٢١ سنة ١٩٦٣ القاهرة، وأن وقف الدعوى لا يكون إلا بالنسبة لطلب الصلح الأول، وهذا من الحكم خطأ في تطبيق القانون وفيه تخصيص لنصه المطلق بغير مخصص .

وحيث إن هذا النعى في محله، ذلك أن النص في المادة ٣٢ من القانون رقم ٥٦ سنة ١٩٤٥ بشأن الصلح الواقع من الإفلاس على أنه "لا تفصل المحكمة في الطلب المقدم لتفليس المدين أو في الدعوى المقامة بذلك ضده إلا بعد الفصل في الصلح" يدل على أنه يجب على المحكمة أن توقف دعوى الإفلاس المرفوعة على المدين إلى أن يفصل في طلب الصلح المقدم منه، يستوى في ذلك أن يكون هذا الطلب سابقا على رفع الدعوى أو لاحقا لها، كما يستوى أن يكون هو أول طلب يتقدم به المدين أو سبقت طلبات أخرى وقضى برفضها، ذلك أن النص عام لا تخصيص فيه ومطلق لا قيد عليه فلم يشترط لينتج الطلب أثره في وقف الدعوى أن يكون سابقا عليها ولا أن يكون مسبقا بطلب آخر قضى بعدم قبوله أو برفضه، ومما يؤكد هذا النظر ما نصت عليه المادة ٦ من القانون رقم ٥٦ سنة ١٩٤٥ المشار إليه من منع المدين أثناء تنفيذ صلح واق من أن يطالب الصلح مرة ثانية، إذ المفهوم بطريق المخالفة من هذا النص أنه يجوز للمدين الذي رفض طلبه الأول أن يعود ويطلب بطلب صالح جديد متى توافرت شروطه، وإذا كانت الغاية من نظام الصلح الواقع هي أن يتوق المدين متى لاحظ إشهار إفلاسه، ولا يحقق طلب الصلح هذه الغاية إلا إذا فصل فيه بقبوله وبالتصديق على الصلح قبل الحكم بإشهار الإفلاس، وهذا يقتضى وقف دعوى الإفلاس إلى أن يفصل في الطلب، وأوقيل بأن الطلب الثاني لا يوقف دعوى الإفلاس لما كان ثمة ما يبرر إجازة تعدد طلبات الصلح إذ بعد الحكم بإشهار إفلاس المدين يصبح طلب الصلح غير ذي موضوع، ولا وجه للقول بأن ذلك سوف يمهّد السبيل للمدين المماطل لتعطيل الفصل في دعوى الإفلاس بأن يعاود طلب الصلح إذا رفض طلبه الأول، ذلك أن المشرع قد نص في المادة ١٢ من قانون الصلح الواقع على أن ينظر طلب الصلح على

وجه الاستعجال ، كما أنه أجاز للمحكمة عملاً بالمادة ١٩٨ من قانون التجارة أن تقضى بإشهار إفلاس المدين من تلقاء نفسها إذا تبين لها وهي تنظر طلب الصالح أن المدين قد وقف عن دفع ديونه ، ولما كان الحكم المطعون قد رفض طلب وقف الدعوى حين الفصل في طلب الصالح الواقع المقدم من المدين تأسيساً على أن الطاب الثاني لا يوقف دعوى الإفلاس ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار/إبراهيم عمر هندی نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :
الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم العراف ، وسليم راشد أبوزيد ،
وعلى عبد الرحمن .

(٧٥)

الطعن رقم ٥٧٥ لسنة ٣٥ القضائية :

شفعة . " ثمن العين المشفوع فيها " . حكم . " جوب للتدليل " .

دهوى الشفعة . وجوب تحديد الحكم للثمن الذى يلتزم الشفيع بدفعه مقابل تملكه
العقار سواء للبائع إذا لم يكن قد قبضه أو المشتري إذا كان قد أداه . إفعال ذلك . خطأ
في القانون .

الشفعة رخصة تجيز تملك العقار المبيع كله أو بعضه ولو جبرا على المشتري والبائع
بما قام عليه من الثمن والمؤن ، والحكم الذى يصدر نهائيا بثبوتها يعتبر سندا للملكية
الشفيع يقوم مقام عقد البيع الذى يترتب عليه أن يحل الشفيع قبل البائع محل المشتري
في جميع حقوقه والتزاماته . لما كان ذلك فإنه يجب على الحكم بهذه المثابة أن يعنى
بتحديد الثمن الذى يلتزم الشفيع بدفعه مقابل تملكه العقار ، سواء للبائع إذا لم يكن
قد قبضه أو للمشتري إذا كان قد أداه . وإذا كان الحكم قد أغفل النص
في أسبابه ومنطوقه على الثمن الواجب على الشفيع دفعه لقاء امتلاك العين
المشفوع فيها ، فإنه يكون قد خالف القانون ، ولا يغير من ذلك تقريره في الأسباب
أن الثمن مودع وغير متنازع فيه ، إذ يتعين عليه أن يبين صاحب الحق في هذا
الثمن المودع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وصائر الأوراق — تحصل فى أن محمد الطنطاوى رمضان بصفته وليا على ولديه القاصرين حمدى ورجائى أقام الدعوى رقم ٣٢٩ سنة ١٩٦٣ كلى شبن الكوم على نفيسة موسى نصار وكل من عبد العظيم ومجاهد القطب إبراهيم طالبا الحكم بأحقية فى أخذ الأرض التى باعها المدعى عليهما الأخيران للمدعى عليها الأولى وقدرها ١٢ ط و ٦ من مينة الحدود والمعلم بصحيفة الدعوى بالشفعة ، نظير الثمن البالغ قدره ٤٢٥ ج أو بما يظهر رسميا أنه الثمن الحقيقى مع كافة الملحقات والمصروفات الرسمية وتسليم هذا القدر له بصفته ، وذلك استنادا إلى الأسباب الواردة بصحيفتها . ودفعت المدعى عليها الأولى بسقوط حق المدعى فى الأخذ بالشفعة لعله بالبيع وعدم رفع الدعوى خلال المدة القانونية . وفى ١٩/٢٨/١٩٦٤ حكمت المحكمة حضوريا (أولا) برفض الدفع الخاص بسقوط الحق فى الشفعة (ثانيا) بنسب الخبير الزراعى صاحب الدور للانتقال إلى الأطنان موضوع النزاع ومعايقتها وبينان مسوغات الشفعة المدعاة . وبعد أن باشر الخبير هذه المأمورية وقدم تقريراتها، هادت وبتاريخ ١٩/٥/١٩٦٤ وحكت بأحقية المدعى بصفته فى أخذ مساحة الـ ١٢ ط و ٦ من المينة الحدود والمعلم بصحيفة الدعوى بالشفعة والتسليم مع إلزام المدعى عليهم المصروفات ومبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المهامه ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات ، فاستأنفت الطاعنة المدعى عليها الأولى — هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا طالبة إلغاء والحكم برفض الدعوى وقيد استئنافها برقم ٢٣٦ سنة ١٤ . وبتاريخ ٢٨/٦/١٩٦٥ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقص للأسباب الواردة بالتقرير وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطعن وبالحلقة المدة لنظره أصرت النيابة على هذا الرأى .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، يحصل السبب الثاني منها ، في أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في الإسناد ، وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إن دعوى المطعون عليه الأول تقوم على أساس أن القدر المبيع شائع في مساحة قدرها ١٦ ف و ١٦ ط و ١٤ س الواردة بالقطعة رقم ١٦٥ وأنه يملك في هذه القطعة مساحة شائعة قدرها ٣ ط و ١٤ س وهي القطعة رقم ١٦٦ ، وقضى الحكم المطعون فيه بأعقبيه في أخذ القدر المبيع بالشفعة على أساس الشبوع الذي ادعاه وعلى جوارحه للأرض المبيعة من الجهة القبليّة بالقطعتين رقمي ١٤٦ ، ٣١ ، هذا في حين أن القدر المبيع للطاعنة ليس شائعاً بل هو مفروز ومحدد كالناتج بعهده البيع ، وأن عقد تمليك المطعون عليه الأول المسمى في ١٩٦١/٩/٤ الذي يشفع به قد خلا مما يفيد الشبوع ، كما أن الثابت من عريضة دعواه أنه لا يجاور القدر المبيع إلا من الجهة القبليّة فقط بالقطعة رقم ١٦٦ ولا يحدها بأى ملك له من الجهة الغربية .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد جاء به قوله " وحيث إن الثابت من تقرير الخبير أن القطعة رقم ١٦٦ والبالغ مساحتها ٣ ط و ١٤ س تقع ضمن القطعة ١٤٥ الأصلية الواقع بها الأرض المشفوع فيها ومساحتها ١٢ ط و ٦ س أى أن المسانف عليه الأول مالك على الشبوع في القطعة رقم ١٤٥ الواقع ضمنها الأرض المشفوع فيها ، كما أنه مالك للأطيان الواقعة قبل الأرض المشفوع فيها بالقطعتين ١٤٦ ، ٣١ بموجب عقد البيع المسمى في ١٩٦١/٩/٤ والقطعة ١٦٦ المستجدة من القطعة الأصلية رقم ١٤٥ ، وتحدد الأرض المشفوع فيها من الحد الغربي ، فضلاً عن ذلك فإن المعاينة أثبتت أن رى الأطيان المشفوع بها والمشفوع فيها يتم من المسقى الغربية وأنه لا يوجد لها طريق رى آخر سواها " وهذا الذي قرره الحكم يدل على أنه أقام قضائه بثبوت الشفعة على ما أثبتته الخبر في تقريره ، وأنه بذلك يكون قد استخلص حالي الشبوع والحوار المسوغين للشفعة ، فضلاً عن حق الارتفاق بالرى ، من وقائع لها أصلها الثابت في الأوراق ، ومن ثم فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه شابه القصور في التسييب ، إذ أضاف مضافاً آخر للشفعة لم يقل به المطعون عليه الأول ، هو وجود حق ارتفاق بالرى للأرض المشفوع فيها على الأرض المشفوع بها ، استناداً إلى أن هاتين القطعتين إنما ترويان من مسقى واحدة ولا يوجد لأيهما طريق آخر للرى ، في حين أن ما قرره الحكم في هذا الخصوص لا يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، إذ لم يثبت من مستندات الخصوم أن هذه المسقى تمر بكلا القطعتين وتدخل ضمن مباحاتها ، كما لم يثبت منها أنها مسقى خاصة وليست مسقى عامة .

وحيث إن هذا الذمى غير مقبول ، ذلك أن الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أنه استند في قضائه بأحقية الشفيع في الأخذ بالشفعة إلى قيام حالى الشروع والحوار وهو ما يكفى لحمل قضائه ، ومن ثم فإن الذمى بهذا السبب يكون غير منتج ولا جدوى فيه .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه خالف القانون ، وفي بيان ذلك نقول الطاعنة ، إن محكمة أول درجة قضت بأحقية المطعون عليه الأول في أخذ الأرض المبيعة لها من المطعون عليهما الثانى والثالث بالشفعة والتسليم ، ولم تقض بإلزامه بأداء المبلغ الذى يجب أن يدفعه للطاعنة أو للمطعون عليهما الثانى والثالث في مقابل ذلك ، وقضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائى دون أن يتدارك هذا الخطأ ، في حين أن الشفعة في حقيقتها هى بيع العقار للشفيع ولو جبراً على المشتري والبائع عند قيام مسوغاتها وأن هذا البيع لا يتم إلا في مقابل الثمن الحقيقى الذى يلزم المشتري بدفعه فضلاً عن المصروفات والملحقات إن وجدت ، وإذا أغفل الحكم المطعون فيه النص في منطوقه على تحديد الثمن وصاحب الحق فيه ، فإنه يكون قد ملك المطعون عليه الأول الأرض المشفوع فيها بغير مقابل وهو منه مخالفة صريحة للقانون .

وحيث إن هذا الذمى في محله ، ذلك أن أساس الدعوى على ما سبق لإيراده من وقائعها هو طلب المطعون عليه الأول أخذ الأرض المبيعة للطاعنة بالشفعة نظير الثمن البالغ قدره ٤٧٥ ج أو بما يظهر رسمياً أنه الثمن الحقيقى مع كافة الملحقات والمصروفات الرسمية ، ولما كانت الشفعة رخصة تميز بملك العقار

المبيع كله أو بعضه ولو جبرا على المشتري والبائع بما قام عليه من الثمن والمؤن، وكان الحكم الذي يصدر نهائيا بثبوتها يعتبر سندا للملكية الشفيع يقوم مقام عقد البيع الذي يترتب عليه أن يحل الشفيع قبل البائع محل المشتري في جميع حقوقه والتزاماته، فإنه يجب على الحكم بهذه المثابة أن يعنى بتحديد الثمن الذي يلتزم الشفيع بدفعه مقابل تملكه العقار، سواء للبائع إذا لم يكن قد قبضه، أو للمشتري إذا كان قد أداه. أما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي الصادر بثبوت الشفعة قد أخفل النص في أسبابه ومنطوقه على الثمن الواجب على الشفيع دفعه لقاء امتلاك العين المشفوع فيها، وقضى الحكم المطعون فيه بتأييد ذلك الحكم وأحال إلى أسبابه دون استدراك هذا الخطأ، فإنه يكون قد خالف القانون، ولا يغير من ذلك تقريره في الأسباب أن الثمن مودع وغير متنازع فيه، إذ يتعين عليه أن يبين صاحب الحق في هذا الثمن المودع هل هما البائعان المطعون عليهما الثاني والثالث أم المشتري الطاعنة.

وحيث إنه لهذه الأسباب يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا في خصوص السبب الأول ورفض الطعن فيما عدا ذلك.

جلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٧٠

رئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية المادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدق البشيشي ،
ومحمد سيد أحمد حماد .

(٧٦)

الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٦ القضائية :

بيع . "التزامات البائع" . "الالتزام بضمان العيب الخفي" . "تخلف
الصفة في المبيع" . حكم . "مخالفة القانون" .

كفالة البائع لصفة معينة في المبيع . عدم اشتراط المشرع في حالة فوات هذه الصفة
ما استلزمه في العيب الذي يضمنه البائع من وجوب كونه مؤثرا وخفيا . مجرد تخلف الصفة
وقت التسليم موجب لضمان البائع . مخالفة الحكم هذا للنظر . خطأ في القانون .

المشرع وإن كان قد ألحق حالة تخلف الصفة التي كفله البائع المشتري بالعيب
الخفي ، إلا أنه لم يشترط في حالة فوات الصفة ما اشترطه في العيب الذي يضمنه
البائع من وجوب كونه مؤثرا وخفيا ، بل إنه جعل مجرد تخلف الصفة وقت التسليم
موجبا لضمان البائع متى قام المشتري بإخطاره ، سواء كان المشتري يعلم بتخلفها
وقت البيع أو كان لا يعلم ، وسواء كان يستطيع أن يتبين فواتها أو كان لا يستطيع .
ولما كان الحكم المطعون فيه لم يعرض لأمر تحقق الصفة في الحدود الصالف
ذكرها وجرى على أن عدم توفر هذه الصفة عيب في المبيع يشترط فيه لوجوب
مسئولية البائعة توافر الحفاء ، فإنه يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن — تحصل فى أن السيد/ محمد السيد مرزوق بصفته وليا طبيعيا على أولاده أقام الدعوى رقم ٩٨٢ هـ سنة ١٩٦٣ كلى القاهرة ضد شركة مصر الحديدية الإسكان والتعمير طالبا الحكم بإلزامها بأن تدفع له تعويضا مقداره سبعة آلاف جنيه . وقال شرحا للدعوى إن الشركة المدعى عليها أعلنت عن مزاد لبيع العمارة رقم ١٦ بشارع إسماعيل صبرى فى ضاحية مصر الحديدية مقررة فى نشرة إعلانها عن المزاد أنه يمكن الارتفاع بمبانيها إلى ٢٤ مترا ، وقد تقدم بناء على ذلك إلى المزاد الذى أجري فى يوم ١٩٦٢/١٢/٥ فرسا عليه بثمن قدره ١٤٤٠٠ ج ، ولما كان ارتفاع العمارة يبلغ ١٧,٩٠ مترا وكان ملحوظا فى البيع الذى انعقد برسو المزاد إمكان الارتفاع بمبانيها إلى ٢٤ مترا فقد طلب من الشركة البائعة أن تنص فى السند الكائى المئوت للبيع على تحمل الأساس لهذا الارتفاع ولكنها رفضت رغم إنذارها ، وإذا كان تحمل الأساس لهذا الارتفاع من الشروط الجوهرية فى التعاقد لأنه يمسر له إقامة طابقين يغلان نصف الإيجار السنوى للعمارة بحالتها الراهنة وبذلك يبلغ إيرادها ما يعادل ٥٪ من ثمنها ، فإن الشركة البائعة تكون ملزمة بالضمان لعدم توافر صفه فى المبيع كفلت وجودها فيه ، ومن ثم فقد أقام الدعوى بطلب مبلغ سبعة آلاف جنيه وهو مآراه تعويضا مناسبا . وبتاريخ ١٩٦٥/٥/٩ قضت المحكمة برفض الدعوى ، واستأنف المدعى هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاءه والحكم له بالتعويض الذى طلبه ، وقيد استئنافه برقم ١١٢٩ سنة ٨٢ قضائية ، وبتاريخ ١٩٦٥/١١/٩ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم المطعون فيه وبالخلاصة المحددة لنظر الطعن أمام هذه الدائرة صممت النيابة على رأيها الوارد فى مذكرتها .

وحيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه ، مخالفة القانون والقصور في التمييز ، وفي بيان ذلك يقول إنه أقام الدعوى مؤسسة على ضمان البائع لتخلف صفة كفلها في المبيع وهي تحمل أساس العماره المبيعة لمبان ارتفاعها ٢٤ مترا ، غير أن محكمة أول درجة رفضت الدعوى قولا منها أن العيب لم يكن خفيا لأن المشتري كان يستطيع أن يقين مدى تحمل أساس العماره بوساطة أهل الخبرة قبل الإقدام على الشراء ، وما دام قد قصر في هذا فلأنه لا ضمان على الشركة البائعة ، وأضافت إلى قولها هذا بأن المشتري قد وقع بعد رسو المزاد على عقد دون أن يذكر فيه شيء عن ضمان البائعة ، ولما استأنف هذا الحكم هاب عليه معالجته للدعوى على أساس عدم توافر شروط العيب الخفى ، ونعى عليه ما توهمه أنه وقع بعد رسو المزاد عقدا خلا من شرط الضمان ، ولكن محكمة الاستئناف قضت بتأييد الحكم المستأنف ، وأقامت قضاءها على أن تقصير المشتري في معاينة أساس العماره يرفع عن الشركة البائعة مسئوليتها ، وأضافت إلى ذلك أن دفتر الاشتراطات رقم ١ الخاص بقطعة الأرض المقامة عليها العماره يصرح للمالك أن يرتفع بمبانيها إلى ٢٤ مترا إذا كان الأساس يسمح بذلك دون أن يكون مخالفا لقيود البناء ، وأن المحكمة قد اقتنعت من ظروف الدعوى أن المشتري كان يشتري العماره بحالتها الراهنة ، ثم أحالت إلى أسباب الحكم الابتدائي فيما لا يتعارض مع أسبابها ، ويقول الطاعن إن ما قرره الحكم المطعون فيه يخالف القانون لأنه عاجل الدعوى على أساس عدم توافر الخفاء في العيب الموجب للضمان ، في حين أن الدعوى مؤسسة على ضمان البائعة لتخلف صفة في المبيع كفلها للمشتري في العقد الذي انعقد برسو المزاد ، وهي حالة مستقلة عن حالة العيب الخفى لا يشترط فيها الخفاء . وبضيف الطاعن إلى ذلك قوله ، إنه لما كانت أسباب الحكم قد خلت من أى رد على دفاعه القائم على أن دفتر الاشتراطات المقدم من الشركة البائعة لا يتصل بالتزاع لأنه خاص بالبناء في أرض قضاء وأنه لم يوقع على أى عقد خلا من شرط ضمان البائعة ، فإن الحكم يكون أيضا مشوبا بالقصور .

وحيث إن هذا النقص صحيح ، ذلك أن الحكم الابتدائي الذى أحال إلى أسبابه الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على قوله " وحيث إنه في الدعوى الراهنة كان في الإمكان للمشتري بواسطة أهل الخبرة قبل الإقدام على المزاد أن يقين ما إذا

كان المبنى يرتفع إلى ٢٤ مترا من عدمه، أما وأنه لم يفعل وأقدم على الشراء، فإنه يكون مقصرا، ولا يعتبر ذلك عيبا في المبيع خصوصا وأن البائعة رفضت ذكر أن المبنى يتحمل ارتفاعا مقداره ٢٤ مترا في عقد البيع، وأقبل المشتري على تحرير العقد دون ذكر لهذا الضمان، ومن ثم فلا حق له في طلب التعويض، وأضاف الحكم المطعون فيه إلى ما تقدم قوله "وبما أنه ظاهر من مطالعة دفتر الاشتراطات رقم (١) والخاص بالقطعة التي بها العمارة موضوع الدعوى والمقدم من المستأنف عليها أنه لا يجوز الارتفاع بالمبنى إلى أكثر من ٢٤ مترا، وبذلك يكون للمستأنف أساسا أن يرتفع بمبنى العمارة إلى ٢٤ مترا إذا سمح الأساس بذلك دون أن يخالف قيود البناء الواردة في دفتر الاشتراطات سالفة الذكر حتى ولو لم تنص البائعة على ذلك في عقد البيع، ويبقى بعد ذلك البحث فيما إذا كانت العمارة بحالتها الراهنة وقت التعاقد قد تتحمل الارتفاع بنائها الحالي إلى ٢٤ مترا أم لا، وهل كان في مقدور المستأنف قبل دخول المزاد أن يعاين العمارة بنفسه ومعه أحد أهل الخبرة ويحس أساسها ويقيس ارتفاعها وقوة احتمالها للارتفاع دورين، أما وأنه لم يسلك هذا السبيل فلا يؤول من إلا نفسه، هذا فضلا عن أن المحكمة قد اقتنعت من ظروف الدعوى وملابساتها من إغفال المستأنف القيام بهذا البحث عن قوة احتمال الأساس أنه كان يشتري العمارة بحالتها التي هي عليها وقت الشراء، ولما كان يبين من هذا الذي ذكره الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه أساسا على أنه بفرض صحة ما يذهب إليه الطاعن، من أن أساس العمارة المبيعة لا يتحمل الارتفاع بالمباني إلى ٢٤ مترا، فإن هذا لا يعتبر عيبا في المبيع يوجب ضمان الشركة البائعة لعدم خفائه، إذ كان المشتري يستطيع أن يتبينه بوساطة أهل الخبرة. ولما كان الطاعن قد أقام الدعوى على أساس تخلف صفة في المبيع كفلتها للشركة البائعة في إعلان المزايدة، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه وإن كان المشرع قد الحق حالة تخلف الصفة التي كفلها البائع للمشتري بالعيب الخفي، إلا أنه لم يشترط في حالة فوات الصفة ما اشترطه في العيب الذي يضمنه البائع من وجوب كونه مؤثرا وخفيا بل إنه جمل بمجرد تخلف الصفة وقت التسليم موجبا ل ضمان البائع متى قام المشتري بإخطاره، سواء كان المشتري يعلم بتخلفها وقت البيع أو كان لا يعلم، وسواء كان يستطيع أن يقين فواتها أو كان لا يستطيع. ولما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لأمر تحقق الصفة في الحدود السالف ذكرها

وجرى على أن عدم توفر هذه الصفة هيب في المبيع يشترط فيه ليوجب مسئولية الشركة البائعة توافر الحفاء ، فإنه يكون قد خالف القانون ، وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يضمن أسبابه أى رد على ما هو ثابت من أن الطامن قد تمسك لدى محكمة الموضوع من أن دفتر اشتراطات البناء لا يتصل بالنزاع لأنه خاص بالبناء فى أرض قضاء ، والحال أن المبيع عمارة قائمة فعلا كفلت البائعة فى إعلانها عن المزايدة تحمل أساسها لمبان ارتفاعها ٢٤ مترا ، وأنه لم يوقع بعد رسم المزايدة على أى عقد خلا من النص على ضمان البائعة لتخلف صفة فى المبيع ، وكان من شأن هذا الدفاع إذا صح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، ذلك أنه إذا صح أن دفتر الاشتراطات خاص بالبناء فى أرض قضاء ، فإنه لا يكون ذا أثر على شروط العقد الذى انعقد برسم المزايدة إذا كانت الشركة البائعة قد كفلت فيه صفة فى المبيع وهى تحمل أساس العمارة لمبان ارتفاعها ٢٤ مترا ، وإذا كان المشتري لم يوقع بعد رسم المزايدة على أى عقد آخر خلا من النص على ضمان البائعة ، فإنه لا يكون قد تنازل عن هذا الضمان ، وإذا كان هذا ، فإن الحكم يكون أيضا مشوبا بالقصور . ولا غناء فيما قاله الحكم المطعون فيه من أن المحكمة اقتنعت من ظروف الدعوى وملابساتها أن المشتري كان يشتري العمارة بحالتها الراهنة ، ذلك أن محكمة الاستئناف قد أفصحت عن أن هذه الملابسات هى لغفال المشتري بحث مدى قوة احتمال أساس العمارة فى حين أنه إجراء لا يتطلبه القانون منه إذا صح أن الشركة البائعة قد كفلت له توفر ذلك فى أساس العمارة ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد تحجب بهذا النظر القانونى الخاطيء السالف بهانه عن بحث شروط التعاقد ، ليتبين ما إذا كان صحيحا أن الشركة البائعة قد كفلت صفة فى المبيع أو كان هذا القول غير صحيح ولتبين فى حالة كفاية تلك الصفة فواتها من عدمه ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع .

جلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندی نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، وحليم راشد أبو زيد ، ومحمد صدق البشير ،
وعلى عبد الرحمن .

(٧٧)

الطعن رقم ١٥ لسنة ٣٦ القضائية :

حياسة . تقادم . "التقادم المكسب" . أموال عامة . ملكية .

وضع اليد على الأموال العامة مهما طال مدته لا يكسب الملكية إلا إذا وقع بعد إنتهاء
تخصيصها للنفعة العامة . وجوب إثبات إنتهاء تخصيصها للنفعة العامة ثم إثبات وضع اليد بعد
ذلك المدة الطويلة المكسبة للملكية بشرائطها القانونية .

وضع اليد على الأموال العامة — وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة (١) —
مهما طال مدته لا يكسب الملكية إلا إذا وقع بعد إنتهاء تخصيصها للنفعة
العامة ، بمعنى أنه لجواز تملك الأموال العامة بالتقادم يجب أن يثبت أولاً إنتهاء
تخصيصها للنفعة العامة ، إذ من تاريخ هذا الإنتهاء فقط تدخل في حداد
الأحكام الخاصة فتأخذ حكمها ، ثم يثبت وضع اليد عليها بعد ذلك المدة الطويلة
المكسبة للملكية بشرائطها القانونية ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر
بمجرد وضع يد المطعون عليه مدة تزيد على خمسة عشر عاماً بغير اعتراض أو منازعة
من الطاعن — وزارة المواصلات — هو السبب الذي أزال عن هذه الأرض تخصيصها للنفعة
العامة ورتب على ذلك اكتساب المطعون عليه ملكيتها فإنه يكون مخطئاً في القانون .

(١) قض ١٩٦٩/١/١٤ الطعن رقم ٥٠٩ لسنة ٣٤ ق بجماعة المكتب الفني لسنة ٢٠

ص ٨٨ .

وقض ١٩٦٦/٤/٢١ الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٣٢ ق بجماعة المكتب الفني لسنة ١٧

ص ٩٠٨ .

وقض ١٩٦٥/٦/١٠ الطعن رقم ٤٤٧ لسنة ٣٠ ق بجماعة المكتب الفني لسنة ١٦

ص ٧٤٨ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وصائر الأوراق —
تتحصل فى أن وزارة المواصلات أقامت الدعوى ٩٤ سنة ١٩٥٩ مدنى كلى
المنصورة ضد محمد جاد السيد تطلب فيها الحكم بإلزامه (أولا) بإزالة
التعدي والمباني على المسطح ٢٨٨ و ١٧ مترا من الطريق العام رقم ١٥٧ وهو
الجسر الأيمن لترعة الذوات بناحية بنى عبيد مركز دكرنس خلال
١٥ يوما من الحكم والتسليم وإلزامت الوزارة بالإزالة بمصاريف ترجع بها
عليه (ثانيا) بأن يدفع لها مبلغ ١٥ ج و ٢١٦ م مقابل الانتفاع بالأرض.
ثم أضافت إلى طلباتها هذه طلب تثبيت ملكيتها إلى الأرض موضوع التعدي
وأستد دعواها على أن المدعى عليه أقام بناء على هذه الأرض فى سنة ١٩٣٦
رغم أنها من المنافع العامة التى لا يجوز تملكها بوضع اليد، ودفع المدعى عليه الدعوى
بأن هذا المسطح الذى يكون جزءا من منزله الذى يضع اليد عليه ومورثه من قبل
لا يدخل المنافع العامة ، وأنه حتى لو صح ما تدعيه الوزارة فإن تخصيص هذه
الأرض للنفعة العامة يزول منذ أن وضع يده عليها فى سنة ١٩٣٦ ، وبتاريخ
٤ أبريل سنة ١٩٦١ حكمت المحكمة بنسب مكتب خبراء بوزارة العدل لتحقيق
ملكية هذه الأرض وتحقيق وضع اليد ومدته وسببه وتقدير مقابل الانتفاع حتى
سنة ١٩٥٨ ، وبعد أن باشر الخبير موحنه وقدم تقريره عادت المحكمة وبتاريخ
٢٨ مايو سنة ١٩٦٣ لحكمت بتثبيت ملكية الوزارة المدعية إلى ١٧ و ٢٨٨ مترا
مربعا موضوع الدعوى وإلزام المدعى عليه بإزالة المباني المقامة عليه بمصاريف
من قبله وتسليمها خالية ، مع إلزامه بأن يدفع مبلغ ٤ ج و ٦٩٨ م مقابل الانتفاع ،
واستأنف المدعى عليه هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة طالبا إلغاءه
ورفض الدعوى وفيد هذا الاستئناف برقم ٣٠١ سنة ١٥ قضائية ، كما استأنفته
للوزارة فى شقه الخاص بمقابل الانتفاع طالبة تعديل ما قضى به إلى مبلغ
١١ ج و ٢٩٧ م وما يستجسد بواقع ٨٦٩ مليا سنويا حتى تاريخ الإزالة

والتسليم، وبتاريخ ٩ نوفمبر سنة ١٩٦٥ حكمت المحكمة في الاستئناف الأول بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى، وفي الاستئناف الثاني برفضه. طعنت وزارة المواصلات في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة، وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وبالحلقة المحددة أصرت على هذا الرأي وطلبت رفض الطعن.

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدعوى تأسيساً على أن المطعون عليه قد وضع يده على أرض النزاع مدة تزيد على خمسة عشر عاماً بغير منازعة من جهة الإدارة بل وقامت بتعهد الطريق بحالته الجديدة وهو ما ينقلها من أملاكها العامة إلى الأملاك الخاصة التي كان يجوز تملكها في ظل القانون المدني القديم بمضى المدة، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون، إذ يشترط لاكتساب ملكية مال من الأموال العامة بالتقادم أن يثبت أن هذا المال لم يعد مخصصاً للنفع العام وأنه فقد هذه الصفة فقداً تاماً على وجه مستمر وغير منقطع قبل بدء حيازته، لأن من شأن وضع اليد على المال العام واكتسابه بالتقادم تعطيل الاستفادة به لأداء الخدمة التي رصد عليها ولا يجوز رفع الحصانة التي أمضها القانون على الأموال العامة إلا بالنسبة لما يصبح منها فاقداً بالفعل لهذه الصفة فقداً تاماً وبطريقة مستمرة لا انقطاع فيها، فلا يكفي وضع اليد وحده مهما طال مدته لاكتساب ملكيتها بالتقادم.

وحيث إن هذا النعي صحيح، ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على قوله "إن شرط بقاء الطريق في نطاق الأملاك العامة أن تكون الحكومة دائبة على وضع يدها عليه وحفظه وصيانتة وبقائه"، فترك الحكومة جزءاً من الطريق الزراعي رقم ١٥٧ بمسطح ١٧٨٣٨٨ متراً بعد تعديله بإيصاله بملك محمد جاد السيد المستأنف (المطعون عليه) في الاستئناف رقم ٣٠١ سنة ١٥ ق وإقامة مبان عليه، بعد في ذاته نقلاً لهذا الجزء من الأملاك العامة إلى الأملاك الخاصة التي يجوز تملكها بمضى المدة، لأن الحكومة بسكوتهما على هذا الوضع وعدم المطالبة بإعادة الطريق الزراعي إلى حالته الأولى، وقيامها بتعهد الطريق بحالته بعد هذا التغيير، إنما هو رضا وقبول باعتماد زوال تخصيص هذا الجزء من الملك العام إلى الملك

الخاص ، ومن ثم يجوز تملكه بالتقادم“ وهذا الذى قرره المحكم المظعون فله
وأقام عليه قضاءه خطأ فى القانون ، ذلك أن وضع اليد على الأموال العامة —
وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة — مهما طال مدتة لا يكسب الملكية إلا إذا
وقع بعد إتمام تخصيصها للنفعة العامة، بمعنى أنه لجواز تملك الأموال العامة
بالتقادم يجب أن يثبت أولاً إتمام تخصيصها للنفعة العامة ، إذ من تاريخ
هذا الانتهاء فقط تدخل فى عداد الأملاك الخاصة فتأخذ حكمها ، ثم يثبت وضع
اليد عليها بعد ذلك المدة الطويلة المكسبة للملكية بشرائطها القانونية ، لما كان
ذلك، وكان المحكم المظعون فيه قد اعتبر مجرد وضع يد المظعون عليه مدة تزيد
على خمسة عشر عاماً بغير اعتراض أو منازعة من الطاعن هو السبب الذى أزال
عن هذه الأرض تخصيصها للنفعة العامة، ورتب على ذلك اكتساب المظعون عليه
ملكيتها، فإنه يكون مخالفاً فى القانون .

جلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
السيد عبد المنعم الصراف ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد صدق البشبيشى ، وهلى عبد الرحمن .

(٧٨)

الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٦ القضائية :

(أ) نقض . ” إجراءات الطعن ” . ” التوكيل فى الطعن ” . وكالة . محاماة .

مصلحة التوكيل الصادر للحامى من وكيل الطاعن المصرح له بتوكيل محامين للطعن بالنقض
نيابة عن موكله .

(ب) حكم . ” الطعن فى الأحكام ” . ” الأحكام غير الجائز الطعن فيها ” .
دفع .

الحكم برفض الدفع بطلان صحيفة تعديل الطلبات . لا تنهى به الخصومة كلها
أربعضها . عدم جواز الطعن فيه إلا مع الحكم الصادر فى الموضوع . م ٢٧٨
مرافعات .

(ج) نقض . ” الأحكام غير الجائز الطعن فيها ” .

عدم جواز الطعن بطريق النقض فى الأحكام التى تصدر من المحكمة الابتدائية
بوصفها محكمة الدرجة الأولى . الطعن يكون فى الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف
بتأييد الأحكام الابتدائية أو بيلغائها أو بتعديلها .

(د) حكم . ” الطعن فى الأحكام ” . ” الأحكام الجائز الطعن فيها ” .
إيجار .

القضاء . بأن الأرض موضوع النزاع أرض قضاء لا تخضع لأحكام القانون رقم ١٢١
سنة ١٩٤٧ وهو قضاء قطعى تنهى الخصومة بشأنها . وجوب الطعن فيه على استقلال
فى المبدأ .

(هـ) دعوى . "الطلب المعارض" . "سبب الدعوى" .

دعوى تعريض عن فصب أرض . تعديل الطلبات بإضافة طلب الطرد والإزالة .
جراز إداؤها بطلب عارض يثبت بحضور الجلسة أرفى . مذكرة لقيامها جميعا على سبب
واحد هو فصب الأرض موضوع النزاع .

(و) دعوى . "تكييف الدعوى" . "دعوى الحيازة والدعوى الموضوعية" .
ملكية . حيازة .

دعوى الطرد من الأرض مع الإزالة والاعليم إستنادا إلى ملكية الأرض بعقد
بيع مسجل . أوست من دعوى الحيازة وإنما هي دعوى بطلبات موضوعية تستند
إلى أصل الحق . الفصل في النزاع على الملكية يعتبر مطروحا على المحكمة باعتباره
مسألة أولية .

(ي) ملكية . "الإلتصاق بالعقار" .

مناط تطبيق المادة ٩٢٨ مدنى أن يكون مالك الأرض وهو يقيم فيها بناء قد
جار بحسن نية على جزء من الأرض الملاصقة فشغله بالبناء .

١ - كل ما تشترطه المادة ٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات
وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض هو أن يوقع على تقرير الطعن بالنقض محام
مقبول أمام محكمة النقض وموكل عن الطاعن ، ولم يشترط أن يصدر التوكيل
إلى هذا المحامى من الطاعن مباشرة أو من محام آخر مقبول أمام محكمة النقض ،
وهل ذلك فإنه يكفى أن يصدر التوكيل للمحامى من وكيل الطاعن المصرح له
بتوكيل محامى للطعن بالنقض نيابة عن موكله .

٢ - رفض الدفع بطلان صحيفة تعديل الطلبات ، يعتبر من الأحكام الصادرة
قبل الفصل فى الموضوع ولا تنتمى بها الخصومة المرددة بين الطرفين كلها
أو بعضها ، وإلى لا يجوز للطعن فيها إلا مع الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع
عملا بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات .

٣ - مؤدى المواد ١ و ٢ و ٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن يقتصر
الطعن بطريق النقض على الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف ، والأحكام

الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا استئناف أحكام المحاكم الجزئية في حالات وردت على سبيل الحصر ، وفي الأحكام الانتهائية أيا كانت المحكمة التي أصدرتها إذا صدرت على خلاف حكم سابق ، أما الأحكام التي تصدر من المحكمة الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الأولى فإنه لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض ، وإنما يكون الطعن في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف سواء بتأييدها أو بإلغائها أو بتعديلها .

٤ - إذا كان الحكم قد عرض للنزاع بين الطرفين حول اختصاص دائرة الإيجارات بنظردهوى الطرد ، وانتهى إلى أن أرض النزاع أرض فضاء ولا تخضع للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، فإنه يكون قد قطع في هذه المنازعة وأنهى الخصومة بشأنها ، وكان على الطاعنة أن تطعن فيه على استقلال في الميعاد ، وإذا طعنت فيه مع الحكم الأخير - بعد الميعاد - فإن الطعن بالنسبة له يكون غير مقبول وكذلك السبب المتعلق به .

٥ - أجازت المادة ١/١٥١ و ٢ من قانون المرافعات للدعي أن يقدم من الطلبات العارضة ما يتضمن تصحيح العيب الأصلي أو تعديل موضوعه لمواجهة ظروف طرأت أو تبينت بعد رفع الدعوى ، أو ما يكون كالا للطلب الأصلي أو مقربا عليه أو متصلا به بصفة لا تقبل التجزئة . وإذا كان المطعون عليه قد عدل طلباته إلى طلب الحكم بصفة عادية بطرد الطاعنة من المين التي افتتحتها منه وإزالة السور الذي أقامته فيها بالإضافة إلى طلب التعويض وكان طلب الطرد والإزالة متصلين بطلب التعويض لأنها جميعا تقوم على سبب واحد هو غصب الطاعنة للأرض موضوع النزاع ، فإنه يجوز للمطعون عليه إبدائها بطلب عارض ويجوز له طلبا للمادة ١٥٠ من قانون المرافعات إبدائها شفاهة في الجلسة وإثباتها في محضرها ويجوز من باب أولى إبدائها بمذكرة يطلع عليها الخصم ويعلم بها .

٦ - إذا طلب المدعي في الدعوى الطرد والإزالة والتسليم على أساس أنه يملك الأرض محل النزاع ، فتنقض عقد بيع مسجل ، ونزع المدعي عليه في الملكية ، فإن الظاهر من ذلك أن الدعوى ليست من دعوى الحيازة وإنما هي دعوى بطلبات

موضوعية تستند إلى أصل الحق، وهو ما يجعل أمر الفصل في النزاع على ملكية الأرض المطلوب طرد الطاعنة منها مطروحا على المحكمة باعتباره مسألة أولية، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد عرض للملكية هذه الأرض وانتهى إلى أنها مملوكة للطاعون عليه وقضى له نتيجة لذلك بالطرد والإزالة والتعويض، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

٧ — يشترط لتطبيق المادة ٩٢٨ من القانون المدني أن يكون مالك الأرض وهو يقيم عليها بناء قد جار بحسن نية على جزء من الأرض الملاصقة فشغله بالبناء، وإذا كان الثابت من تقرير الخبير الذي أخذ به الحكم المطعون فيه أن قطعة الأرض موضوع النزاع عبارة عن أرض فضاء ليس عليها أى بناء للطاعنة، فإنه لا يكون محل لتطبيق حكم المادة المذكورة ولا على محكمة الموضوع إن هي انفتحت عن هذا الطلب بعد أن سجلت في حكمها أن الأرض فضاء .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الأحكام المطعون فيها وصائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن السيد / محمد خير يحصل (المطعون عليه الأول) أقام الدعوى رقم ٢٩٧٩ سنة ١٩٥٦ مدنى كلى القاهرة ضد السيدة / جوزفين الشهيرة بليندا جورج وكيل (الطاعنة) وشركة الأعمال والمباحث الافريقية (المطعون عليها الثانية) طالبا الحكم (أولا) وبصفة مستعجلة بطرد المدعى عليها الأرى من قطعة الأرض البالغ مساحتها ١٢٩,٦٣ مترا مربعا الموضحة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى وتسليمها إليه تسليما فعليا وإزالة السور الذى أقامته بين هذه القطعة وباقي ملكه (ثانيا) وبصفة عادية بإلزام المدعى عليها متضامنين بأن يدفع له مبلغ ٥٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض عما لحقه من أضرار بسبب اغتصاب هذه القطعة وغرامة يومية قدرها ١٠ جنيه من تاريخ رفع الدعوى حتى تمام التسليم . وقال شرحا للدعوى إنه اشترى من المدعى عليها الثانية

قطعة أرض فضاء مساحتها ٨٧٤٦٦ مترا مربعا بمقتضى عقدى بيع ابتدائيين مؤرخين ١٩٤٤/١١/٢٤ ، ١٩٤٥/٤/٢٧ وشهرين بتاريخ ١٩٥١/٤/١١ برقم ٣٥٣٨ توثيق القاهرة ، وأن المدعى عليها الأولى كانت تستاجر من المدعى عليها الثانية ١٢٩٩٦٣ مترا مربعا من ذلك القدر بمقتضى عقد إيجار مؤرخ ١٩٤١/٢/٤ وتعهدت بتسليمها له عند انتهاء هذا العقد في ١٩٤٦/٤/٣٠ ولكنها لم توف بهذا الالتزام رغم إنذاره لها واغتصبت هذا القدر وضمته إلى أرضها المجاورة والتي تشغلها بمشآت "سينما بالاس" وذلك بأن أقامت محورا فصل هذه المساحة موضوع النزاع عن باقى الأرض المملوكة له بمقتضى عقد البيع المشهر والمشار إليه فيما سبق ، وفي ١٩٥٦/١٢/٢٦ حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الطلب المستعجل فعدل المدعى طلباته بإضافة طلب الحكم بصفة عادية بذات طلباته موضوع الطلب المستعجل ، ودفعت المدعى عليها الأولى ببطلان إعلان صحيفة تعديل الطلبات تأسيسا على أنها تضمنت طلبات جديدة وأنها أعلنت إليها في مكتب محاميا وكان الواجب إعلانها بها في موطنها . كما طلبت رفض الدعوى استنادا إلى أن الأرض موضوع النزاع تشمل جزءا من قطعة أرض فضاء مساحتها ٤٢٠٠ مترا مربعا كانت تستأجرها من الشركة المدعى عليها الثانية بمقتضى عقد إيجار مؤرخ ١٩٤١/٢/٤ وأقامت عليها "سينما بالاس" وقد انتهت مدة هذا العقد في ١٩٤٦/٤/٣٠ ثم جدد لمدة عشر سنوات وقبل انتهاء مدة التجديد اشترت هذه الأرض من المدعى عليها الثانية بعقد بيع ابتدائي مؤرخ ١٩٤٨/٢/١٣ ، كما تمسكت من باب الاحتياط ، وعلى فرض أن أرض النزاع مملوكة للمدعى وأنها جارت عليها بحسن نية — بطلب إلزام المدعى بالنزول لها عنها مقابل تعويض عادل وذلك عملا بالمادة ٩٢٨ من القانون المدني ، وفي ١٩٥٧/٦/١٩ حكمت المحكمة برفض الدفع ببطلان صحيفة تعديل الطلبات ، ثم قضت في ١٩٥٧/٧/٣ بتدب مكتب الخبراء ، للانتقال إلى العين موضوع النزاع ومعاينتها وبيان حدودها ومعالمها ومساحتها ووضع اليد عليها وتاريخ وضع يده ومسببه وتطبيق مستندات الطرفين على الطبيعة ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حادت وبتاريخ ١٩٦٢/٤/٢٧ حكمت بطرد المدعى عليها الأولى من الأرض موضوع النزاع وبإلزامها بتسليمها تسليما فعلياً إلى المدعى (المطعون عليه الأول) وبإزالة المحور الفاصل بينهما وبين باقى ملكه

الذى اشتراه من المدعى عليها الثانية بالعقد المسجل في ١١/٤/١٩٥١ وبإلزام المدعى عليها الأولى بأن تدفع للادعى تعويضا قدره ٥٠٠ جنيه، واستأنف المدعى هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا تعديله والحكم له بباقي طلباته وقيد هذا الاستئناف برقم ١٢٩٤ سنة ٧٧ ق . كما استأنفته المدعى عليها الأولى (الطاعنة) هو والحكم الصادر في ١٩/٦/١٩٥٧ طالبة إلغاءهما والقضاء بقبول الدفع وببطلان صحيفة الدعوى، وفي الموضوع برفضها، وبعد أن ضمت المحكمة الاستئناف، حكمت في ٢/٤/١٩٦٢ بقبولها شكلا وقبل الفصل في الموضوع بخدب خير آخر للانتقال إلى قطعة الأرض موضوع النزاع ومعاينتها والاطلاع على مستندات الطرفين وتطبيقها على الطبيعة، وذلك لبيان حدود تلك الأرض ومعايير مساحتها ومن الواضع ليد عليها وتاريخ وضع يده وسببه وهل تدخل ضمن عقد البيع المبرم بين الطاعنة والمطعون عليها الثانية أو ضمن عقدى الإيجار المؤرخين ٤/٢/١٩٤١ ، ١/٥/١٩٥٦ وكذلك بيان حالة تلك الأرض وما عليها من مبان وخلافه ورفضت في أسباب هذا الحكم بتأييد الحكم المستأنف القاضي برفض الدفع ببطلان صحيفة تعديل الطلبات، كما قطعت بأن العين المتنازع عليها أرض قضاء لا تخضع لأحكام القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧، وبعد أن قدم الخبير تقريره هادت وبتاريخ ٨/١١/١٩٦٥ حكمت بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة لمقدار التعويض برفعه إلى ٧٠٠ جنيه وبتأييد الحكم فيما عدا ذلك . طعنت الطاعنة في الحكمين الصادرين من محكمة القاهرة الابتدائية في ١٩/٦/١٩٥٧ ، ٢٧/٤/١٩٦٠ والحكمين الصادرين من محكمة استئناف القاهرة في ٢/٤/١٩٦٢ ، ٨/١١/١٩٦٥ بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير ومرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصدرت الطاعنة على طلب نقض الأحكام الأربعة المطعون فيها، ودفع المطعون عليه الأول بعدم قبول الطعن وطلب في الموضوع رفضه، ولم يحضر المطعون عليها الثانية ولم تبد دفاعا، وصحمت النيابة العامة على مذكرتها، ودفعت بعدم جواز الطعن في الحكمين الابتدائيين كما دفعت بعدم قبول الطعن في الحكم الاستئنافي الصادر بتاريخ ٢٨/٤/١٩٦٢ في خصوص قضائه بعدم انطباق القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ على أرض النزاع لرفعه بعد الميعاد ، وطلبت رفض الطعن في الحكمين الاستئنافيين موضوعا .

وحيث إن مبنى الدفع المبدئى من المطعون عليه الأول بعدم قبول الطعن أن التوكيل المقدم من محامى الطاعنة الذى قرر بالطعن لم يصدر إليه منها مباشرة وإنما صدر من وكيلها السيد ميشيل ريمون وكيل وهو ليس محاميا مقبولا أمام محكمة النقض، وبالتالي، فلا يملك توكيل محام للطعن بالنقض بالنيابة عن موكلته لأن فاقد الشيء لا يعطيه .

وحيث إن هذا الدفع غير صديد، ذلك أن كل ما تشترطه المادة ٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض هو أن يوقع على تقرير الطعن بالنقض محام مقبول أمام محكمة النقض وهو وكل من الطاعن ولم يشترط أن يصدر التوكيل إلى هذا المحامى من الطاعن مباشرة أو من محام آخر مقبول أمام محكمة النقض، وعلى ذلك فإنه يكفي أن يصدر التوكيل للمحامى من وكيل الطاعن المصرح له بتوكيل محامين للطعن بالنقض نيابة عن موكله . ولما كان الثابت من الصورة الرسمية للتوكيل الصادر بتاريخ ١٩٦٤/٧/٥ من الطاعنة إلى وكيلها السيد / ميشيل ريمون وكيل — المقدمة من الطاعنة — أنها صرحت فيه للوكيل بتوكيل محامين للطعن بالنقض نيابة عنها، فإن الطعن يكون مقورا به من ذى صفة ويتعين لذلك رفض الدفع .

وحيث إن مبنى الدفع الثانى المبدئى من المطعون عليه الأول بعدم قبول الطعن على الحكم الإستثنائى الصادر بتاريخ ١٩٦٢/٤/٢٨ ، هو أن هذا الحكم قطعى وأنهى الخصومة فى خصوص الدفع بطلان صحيفة تعديل الطلبات، وكان يتعين على الطاعنة الطعن فيه على استقلال فى الميعاد، وإذ طعنت عليه مع الحكم الأخير فإن الطعن يكون مرفوعا بعد الميعاد .

وحيث إن هذا الدفع غير صديد، ذلك أن الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٢/٤/٢٨ وإن قضى فى أسبابه بتأييد الحكم الابتدائى القاضى برفض الدفع بطلان صحيفة تعديل الطلبات، إلا أنه يعتبر فى هذا الخصوص من الأحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع ولا تنتهى بها الخصومة المرددة بين الطرفين كلها أو بعضها، والتى لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع عملا بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات، وإذا كانت الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع

بتاریخ ۱۹۶۵/۱۱/۴ قد رفع فی الميعاد فإن الطعن فی الحکم الأول - فی خصوص قضائه برفض ذلك الدفع - يكون مرفوعا فی الميعاد ويتعين لذلك رفض هذا الدفع .

وحيث إن الدفع الأول المبدى من النيابة العامة بعدم جواز الطعن فی الحکمين الابتدائيين فی محله، ذلك أن مقتضى المواد ۱، ۲، ۳ من قانون حالات وإجراءات الطعن بالنقض رقم ۵۷ سنة ۱۹۵۹ أن يقتصر الطعن بطريق النقض على الأحكام الصادرة من محاکم الاستئناف والأحكام الصادرة من المحاکم الابتدائية فی قضايا استئناف أحكام المحاکم الجزئية فی حالات وردت على سبيل الحصر، وفي الأحكام الإنتهائية أيا كانت المحكمة التي أصدرتها إذا صدرت على خلاف حکم سابق، أما الأحكام التي تصدر من المحكمة الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الأولى، فإنها لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض وإنما يكون الطعن فی الأحكام الصادرة من محاکم الاستئناف سواء بتأييدها أو بإلغائها أو بتعديلها، لما كان ذلك فإن الطعن فی الحکمين الصادرين من محكمة أول درجة بتاريخ ۱۹/۶/۱۹۵۷ و ۲۷/۴/۱۹۶۰ يكون غير جائز، ويتعين لذلك الحکم بعدم جواز الطعن فيهما .

وحيث إن مبنى الدفع الثاني المبدى من النيابة العامة بعدم قبول الطعن فی الحکم الصادر بتاريخ ۲۸/۴/۱۹۶۲ فی خصوص ما قضى به من عدم انطباق القانون رقم ۱۲۱ سنة ۱۹۴۷ على أرض النزاع، أنه أنهى الخصومة فی جزء منها وكان يتعين الطعن فيه على استقلال فی الميعاد .

وحيث إن هذا الدفع فی محله، ذلك أنه بالرجوع إلى هذا الحکم يبين أنه عرض للنزاع القائم بين الطرفين حول اختصاص دائرة الإيجارات بنظر دعوى الطرد وأنهى إلى أن الأرض موضوع النزاع أرض قضاء ولا تخضع لأحكام القانون رقم ۱۲۱ سنة ۱۹۴۷ وهو بذلك يكون قد قطع فی هذه المنازعة وأنهى الخصومة بشأنها، وكان على الطاعنة أن تطعن فيه على استقلال فی الميعاد، وإذا كانت قد طعنت فيه مع الحکم الأخير الصادر فی ۸/۱۱/۱۹۶۵ فإن الطعن فی الحکم المذكور بالنسبة لما قضى به من عدم انطباق القانون رقم ۱۲۱ سنة ۱۹۴۷ على أرض النزاع لأنها أرض قضاء يكون قد رفع بعد الميعاد، ويتعين الحکم بعدم قبوله

شكلاً، وإذا كان مبنى الوجه السادس من السبب الأول يدور حول خطأ الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى أن أرض النزاع أرض قضاء لا تخضع لأحكام القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ فإن هذا الوجه يكون غير مقبول .

وحيث إن الطعن فيما عدا ما تقدم قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أفيم على ثلاثة أسباب تنعى الطاعة في السبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون من سبعة أوجه، وفي بيان الوجه الأول نقول إنه بعد أن قضت محكمة أول درجة بتاريخ ١٨/١٢/١٩٥٦ بعدم اختصاصها بنظر طلي الطرد والإزالة المستعجلين وحددت جلسة لنظر طلب التعويض، وجه المطعون عليه الأول إلى الطاعة إعلانياً على مكتب محاميا تضمن تعديل طلباته إلى طلب الحكم بصفة عادية بالطرد والإزالة، وقدم هذا الإعلان للمحكمة بالجلسة، فتمسك محامى الطاعة بصفته الشخصية بإعلان هذا الإعلان لأنه يتضمن دعوى جديدة كان يتعين إعلانها إلى الطاعة في موطنها، وأنه إنما يحضر عن الطاعة في طلب التعويض فقط، وقد قضت المحكمة في ١٩/٦/١٩٥٧ برفض هذا الدفع استناداً إلى أن حضور الطاعة في الجلسات التالية للإعلان المذكور قد صحح الإعلان الذى شابه، وهذا من الحكم خطأ لأن الثابت من محاضر الجلسات أنها لم تحضر أمام محكمة أول درجة في طلب الطرد والإزالة وإنما حضر محاميا عنها في طلب التعويض ودفع بصفته الشخصية إخلاء لمسئولته بإعلان إعلان تعديل الطلبات، وأنها إنما تمسكت بهذا الدفع أمام محكمة الاستئناف فقط وأن حضورها أمام المحكمة المذكورة لا يزيل للإعلان الذى شاب إعلانها بتعديل الطلبات أمام محكمة أول درجة، ويكون الحكم المطعون فيه الذى أيد الحكم الابتدائي معيياً بما يوجب نقضه .

وحيث إن النعى بهذا الوجه مردود، ذلك أن المادة ١٥١/١ ، ٢ من قانون المرافعات قد أجازت للدعى أن يقدم من الطلبات العارضة ما يتضمن تصحيح الطلب الأصل أو تعديل موضوعه لمواجهة ظروف طرأت أو تبينت بعد رفع الدعوى ، أو ما يكون مكملاً للطلب الأصل أو مرتباً عليه أو متصلاً به بصورة لا تقبل التجزئة، وإذا كان المطعون عليه قد عدل طلباته إلى طلب الحكم بصفة

هادية بطرد الطاعنة من العين التي اختصبتها منه وإزالة السور الذي أقامته فيها بالإضافة إلى طلب التعويض، وكان طلب الطرد والإزالة متصلين بطلب التعويض والغرامة إلا أنها جميعا تقوم على سبب واحد هو غصب الطاعنة للأرض موضوع النزاع، فإنه يجوز للمطعون عليه الأول إبداءها بطلب عارض ويجوز له طبقا للمادة ١٥٠ من قانون المرافعات إبداءها شفاهة في الجلسة وإثباتها في محضرها ويجوز من باب أولى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إبداءها بمذكرة يطلع عليها الخصم ويعلم بها، وإذا كان الواقع الذي سجله الحكم المطعون فيه أن محامي المطعون عليه الأول قدم صحيفة تعديل الطلبات بالجلسة وفي حضور محامي الطاعنة فإن إبداء الطلبات على هذه الصورة يكون صحيحا دون حاجة لإعلانها للطاعنة في موطنها، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى هذه النتيجة، فإنه لا يكون مخالفا للقانون ويكون النعي عليه بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة قالت في بيان الوجه الثاني أنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بدرجتها بأنه على فرض صحة إعلان صحيفة تعديل الطلبات، فإن التكييف الصحيح لها هو أنها دعوى طرد وهي من دعاوى الحيازة التي تختص بها المحكمة الجزئية طبقا للمادة ٤٧ من قانون المرافعات وليست دعوى ملكية، كما تمسكت بأن طلب الطرد هو من الطلبات التابعة لدعوى الملكية والمرتبة عليهما مما لا يجوز الفصل فيه قبل الفصل في الملكية، وإذا كان طلب الملكية غير معروض على المحكمة الابتدائية فإن الفصل في طلب الطرد يكون غير مقبول، وإذا التفتت محكمة الموضوع عن هذا الدفاع وفصلت في الملكية التي لم تكن معروضة عليهما، فإنها تكون قد خالفت القانون وأخطأت في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أنه يبين من الرجوع إلى أحكام الصادرة في الدعوى أن المطعون عليه الأول طلب الحكم بالطرد والإزالة والتسليم مع إلزام الطاعنة بالتعويض، استنادا إلى أنه يملك الأرض موضوع النزاع بمقتضى عقد البيع المسجل بتاريخ ١٩٥١/٤/١١ الصادر إليه من الشركة المطعون عليها الثانية، وقد نازعت الطاعنة المطعون عليه الأول في الملكية مدعية أن الأرض المذكورة مملوكة لها، فقضت محكمة أول درجة بنسب خير ضمنت، وأمور يته تحقيق هذه الملكية بتطبيق مستندات الطرفين على الطبيعة، وقد استمر هذا النزاع في الملك

أمام محكمة الاستئناف فقصت بنديب خير آخر لتحقيق الملكية، وظاهر من ذلك أن الدعوى ليست من دعاوى الحيازة وإنما هي دعوى بطلبات موضوعية تستند إلى الحق، وهو ما يجعل أمر الفصل في النزاع هل ملكية الأرض المطلوب طرد الطاعنة منها مطروحا على المحكمة باعتباره مسألة أولية وإذا كان الحكم المطعون فيه قد عرض للملكية هذه الأرض وانتهى إلى أنها مملوكة للمطعون عليه وقضى له نتيجة لذلك بالطرد والإزالة والتعويض، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه، ويكون النعي عليه بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث إن حاصل الوجه الثالث أن الحكم المطعون فيه ذهب إلى أن الطاعنة اغتصبت الأرض موضوع النزاع استنادا إلى أنها تدخل في عقد البيع الصادر للمطعون عليه الأول وإلى تقريرى الخبيرين المتقدمين في الدعوى واللذين انتهيا إلى أن الأرض المذكورة تدخل في ملك المطعون عليه الأول وأغفل الفصل في مقطع النزاع الذى تمسكت به وهو تحقيق ما إذا كانت تضع يدها على مساحة تزيد عما اشترته من المطعون عليها الثانية، هذا إلى أن المطعون عليه الأول قد أقر في عقد البيع الصادر إليه من المطعون عليها الثانية بأنه استلم الأرض المبيعة .

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أن العبرة في النزاع المطروح ليست بالمساحة التى يضع المدعى عليه يده عليها وأنها تعادل المساحة التى اشتراها من البائع له، وإنما العبرة في ذلك بما يسفر عنه تطبيق مستندات الطرفين هل الطبيعة فإن تبين أن الأرض المتنازع عليها تدخل ضمن المبيع للمدعى بمقتضى العقد الذى يستند إليه ولا تدخل ضمن المبيع للمدعى عليه بمقتضى عقده فإنها تكون مما يدخل في ملكية المدعى حتى ولو كان المدعى عليه يضع يده على مساحة تقل عما هو وارد بسند ملكيته، ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه لا يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن حاصل الوجه الرابع أن الطاعنة تمسكت بأنها ليست المالكة الوحيدة للأرض التى تدخل فيها القطعة موضوع النزاع وإنما تملك الثمن فيها والباقى مملوك لبقاى ورثة جورج وكيل وأنه يجب ترجيح دعوى رد الحيازة

ضد باقى الملاك المشار اليهم ، واذ قضى الحكم المطعون فيه فى الدعوى رغم عدم اختصاصهم ، فإنه يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول إذ لا صفة للطاعة فى التعدى بعدم اختصاص باقى الشركاء .

وحيث إن حاصل الوجه الخامس أن الطاعة طلبت احتياطيا ، وفى حالة ثبوت ملكية أرض النزاع المطعون عليه الأول تطبيق المادة ٩٢٨ من القانون المدنى وإلزام المطعون عليه الأول بالتزول لما هنا مقابل تعويض عادل ، وقد تجاهل الحكم المطعون فيه هذا الطلب ولم يناقشه ، وهو منه خطأ يوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، بأنه يشترط لتطبيق المادة ٩٢٨ من القانون المدنى أن يكون مالك الأرض وهو يقيم عليها بناء قد جار بحسن نية على جزء من الأرض الملاصقة وشغله بالبناء ، وإذ كان الثابت من تقرير الخبير الذى أخذه الحكم المطعون فيه أن قطعة الأرض موضوع النزاع عبارة عن أرض فضاء ليس عليها أى بناء للطاعة ، فإنه لا يكون ثمة محل لتطبيق حكم المادة المذكورة ولا على محكمة الموضوع إن هى التفتت عن هذا الطلب بعد أن سجلت فى حكمها أن الأرض فضاء .

وحيث إن حاصل الوجه السابع أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون حين إلزامها بالتعويض على الرغم من ثبوت حسن نيتها وانتفاء الضرر إذ كانت تضع يدها على الأرض بصفتها مستأجرة أولا ثم بصفتها مشتريه فيما بعد ، كما أن المطعون عليه الأول لم يصبه أى ضرر ، لأنه أقام ميسانى على باقى أرضه التى اشتراها تغل ريعا مجزيا .

وحيث إن هذا النعى مردود بما قرره الحكم الابتدائى الذى أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه من أن " المدعى عليها الأولى بقيت فى المساحة موضوع النزاع رغم انتهاء مدة عقد الإيجار المؤرخ ١٩٤١/٢/٤ ورغم أن هذه المساحة لم تدخل ضمن عقد الإيجار المؤرخ ١٩٤٦/٥/١ أو عقد البيع المؤرخ ١٩٤٨/٢/١٣ .. وبما أن بقاء المدعى عليها الأولى فى العين موضوع النزاع بعد أن اشتراها المدعى

يعد فصبا وبلا سند ، خاصة وأن المدعى قد أنذرهما بتسليم تلك العين ولكنها لم تمثل بل تمادت في هنادها ورفعت ضد المدعى دعوى شفعة زعمت فيها أن من حقها أخذ العقار المبيع للمدعى بالشفعة، وأنها تملك جزءا من هذا العقار، وقد حكمت المحكمة برفض تلك الدعوى ، وتأييد الحكم استئنافيا ، وبما أنه ما من شك في أن بقاء المدعى عليها في العين قد ألحق ضررا بالمدعى يمثل في حرمانه من الانتفاع بها وببإبقى المساحة التي اشتراها وذلك من أول مايو سنة ١٩٤٦ حتى الآن “ وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه يفيد أن محكمة الموضوع رأت للأسباب السائغة التي أوردتها أن الطاعنة كانت حينئذ النية وهي تضع يدها على أرض النزاع وأن ضررا أصاب المطعون عليه الأول يمثل في حرمانه من الانتفاع بملكه خلال تلك المدة، وبذلك تكون عناصر التعويض متكاملة، ويكون النتي على الحكم بهذا السبب بجميع ما تضمنته على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه بالسبين الثاني والثالث الفساد في الاستدلال والقصور في التسيب ، وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إن الحكم المطعون فيه أخذ بتقرير الخبيرين المتدين ولم يرد على اعتراضاتها - المؤيدة بتقرير امتشاري قدمته - والتي تتضمن أن الخبيرين لم يتحققا مما إذا كانت تضع يدها على مساحة تزيد على ما اشترته من المطعون عليها الثانية ، كما أن محكمة أول درجة ألزمتها بتعويض قدره ٥٠٠ جنيه على الرغم من ثبوت حسن نيتها وانتفاء ركن الضرر ، وقد رفعت محكمة الاستئناف هذا التعويض إلى ٧٠٠ جنيه دون أن توضح حكمها أحاس هذا التقدير الذي يعادل ضعف ثمن الأرض .

وحيث إن هذا النتي مردود بما سبق الرد به على الوجهين الثالث والسابع من السبب الأول .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته غير صديد ويتعين رفضه .

جلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٧٠

بمناحة السيد المستشار / ابراهيم عمر هدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وسليم راشد أبو زيد ،
وعلى عبد الرحمن .

(٧٩)

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) نزع الملكية للنفعة العامة . " طعيمة لجنة المعارضات " . اختصاص .
" اختصاص ولائى " .

لجنة المعارضات التى أنشأها القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ هيئة إدارية ذات
اختصاص قضائى ، إذ ناط بها المشرع الفصل فى الخلاف القائم بين المصلحة وذوى
الشأن على التمرينات المقدرة لهم عن نزع الملكية .

(ب) نزع الملكية للنفعة العامة . " الطعن فى قرار اللجنة " . اختصاص .
" اختصاص ولائى " .

ولاية المحكمة الابتدائية قاصرة على نظر الطعون التى تقدم إليها من المصلحة أو من
أصحاب الشأن فى قرارات لجان المعارضات . وهذا الطعن من نوع خاص وله أوضاع
متميزة . ولايتها لا تتعدى النظر فى مدى موافقة قرار اللجنة لأحكام القانون . ما لم يسبق
مرضه على اللجنة وما لم تصدر قرارا فيه لا يجوز طرحه ابتداء أمام المحكمة . لا يتسع هذا الطعن
للطلبات الجديدة .

(ج) استئناف " الأحكام الجائز استئنافها " . نزع الملكية للنفعة العامة
" انتهائية الأحكام الصادرة بشأنها " . حكم .

انتهائية الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية فى الطعن المرفوع إليها فى قرار لجنة
المعارضات قاصرة على الأحكام التى تصدرها المحكمة فى حدود النطاق الذى رسمه
القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤

١ — اللجنة التي أنشأها القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للنفعة العامة للفصل في المعارضات الخاصة بالتعويضات من نزع الملكية للنفعة العامة ، وإن كانت بحكم تشكيكها تعتبر هيئة إدارية إلا أن المشرع قد خولها اختصاصا قضائيا معيناً حين ناط بها الفصل في الخلاف الذي يقوم بين المصلحة وبين ذوى الشأن على التعويضات المقدرة لهم من نزع الملكية ، وهذا الفصل يعتبر فصلا في خصومة .

٢ — تختص المحكمة الابتدائية وفقا لنص المادة ١٤ من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بنظر الطعون التي تقدم إليها من المصلحة القائمة بإجراءات نزع الملكية أو من أصحاب الشأن في قرارات تلك اللجان فولايتها في هذا الخصوص مقصورة على النظر في هذه الطعون ، ومن ثم فهي هيئة تنظر في طعن على قرار أصدرته اللجنة ، وهذا الطعن هو طعن من نوع خاص في قرارات لجان إدارية له أوضاع متميزة وتحكم فيه المحكمة وفق إجراءات وأحكام موضوعية محددة ، هي الأحكام المنصوص عليها في القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . إذ كان ذلك فإن ولاية المحكمة الابتدائية بالنظر في أمر الطعن الموجه إلى قرار اللجنة لا تتعدى النظر فيها إذا كان هذا القرار قد صدر موافقا لأحكام ذلك القانون أو بالمخالفة له ، مما يقتضى أن ما لم يكن قد سبق عرضه على اللجنة وأصدرت قرارا فيه لا يجوز طرحه ابتداء أمام المحكمة ، وبالتالي فلا يتسع هذا الطعن للطلبات الجديدة ولو كانت في صورة طلبات عارضة .

٣ — الاتهامية لا تلحق إلا الأحكام التي تصدرها المحكمة في حدود النطاق الذي رسمه لها القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ ، فإذا جاوزت هذا النطاق وفصلت في طلبات مبتدأة لم تطرح على اللجنة ولم تصدر هذه اللجنة قرارا فيها ، فإن قضاءها في هذه الطلبات لا يكون صادرا في طعن مقدم إليها في قرار اللجنة ، وبالتالي فلا يلحقه وصف الاتهامية المنصوص عليه في المادة ١٤ سالف الذكر .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر الأوراق —
تتصل فى أن إتمام مشروع مبانى جامعة عين شمس لاقتضى نزع ملكية جملة
حقارات منها مساحة من الأرض مملوكة للسيدة فتحة يوسف المنشاوى وكريماتها
ماجده وإجلال وصرفت وآمال سيد سليمان مقدارها ٦٤٨١,٩٣ مترا مربعا
يخص كلا منهن الخمس فيها ، وصدر عن هذا المشروع القرار الوزارى
رقم ٥٥٦ سنة ١٩٦٠ ونشر بالجريدة الرسمية ، وذلك تطبيقا لأحكام قانون نزع الملكية
رقم ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ ، وقدرت مصلحة المساحة التعويضات عن هذا المسطح
بسعر ٣ ج و ٦٥٠ م لآر المربع ، وتطبيقا للسادة السادسة من القانون المذكور
تمت إجراءات النشر والعرض ، فاعترض المتزوعة ملكيتهن على هذا التقدير
قولا منهن إن سعر المتر المربع من المسطح المذكور لا يقل عن ثمانية جنيهاً
وأن قيمة المبانى القائمة فى هذا المسطح لا يقل عن خمسة آلاف جنيه ، وأحالت
مصلحة المساحة المعارضة على السيد رئيس محكمة القاهرة الابتدائية عملاً بالمادة ١٢
من قانون نزع الملكية آنف الذكر ، الذى أحالها بدوره إلى لجنة الفصل
فى المعارضات الخاصة بالتعويضات المشكلة طبقاً للمادة ١٣ معدلة من ذلك
القانون ، وقيدت المعارضات بجدول اللجنة بأرقام ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢
سنة ١٩٦١ ، وبعد أن ضمت اللجنة هذه المعارضات أصدرت قرارها فى ٢٣/١/١٩٦٢
بقبولها شكلاً وفى الموضوع بتعديل ثمن المتر الواحد للأرض المتزوعة ملكيتها
وجعله بمبلغ أربعة جنيهاً ، طعن السيد وزير الأشغال بصفته الرئيس الأعلى
لمصلحة المساحة ومدير مصلحة المساحة فى هذا القرار أمام محكمة القاهرة الابتدائية
وطلب إلغائه واعتماد تقدير قيمة المتر المربع بواقع ٣ ج و ٦٥٠ م ، وقيد طعنها
برقم ٩١٩ سنة ١٩٦٢ مدنى كلى القاهرة ، كما طعنت فيه السيدة فتحة يوسف
المنشاوى وكريماتها وطلبن تعديله لجعل التعويض الخاص بالمبانى ٥٠٠٠ ج

وتمن المتر من الأرض ثمانية جنيهاً ، وقيد طعن برقم ۱۱۷۳ سنة ۱۹۶۲ مدني كلى القاهرة . ودفع وزير الأشغال بعدم اختصاص المحكمة بنظر طلب التعويض عن المباني استناداً إلى أن اختصاص المحكمة ينحصر فيما فصلت فيه لجنة المعارضات من طلبات . وبجاءة ۱۹۶۲/۶/۳ ، قررت المحكمة ضم الطعن ليصدر فيهما حكم واحد ، وحكت برفض الدفع بعدم الاختصاص بالنسبة لتقدير المباني وبإختصاصها ، وقبل الفصل في الموضوع بنسب خبير لتقدير ثمن المتر من الأرض وقيمة المباني والمنشآت ، وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت بتاريخ ۵ يناير سنة ۱۹۶۴ فحكمت في موضوع الطعن رقم ۹۱۹ سنة ۱۹۶۲ برفضه وفي موضوع الطعن المقام من السيدة فتحية وكريماتها بتعديل القرار المطعون فيه وإعتبار سعر المتر من الأرض المزوعة ملكيتها منهن خمسة جنيهاً وقيمة المباني التي أزيلت بسبب المشروع هي ۳۴۱۰ ج و ۵۵۰ م وألزم المطعون ضدهما بالمصروفات . استأنف وزير الأشغال ومدير مصلحة المساحة هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالنسبة لاشق الخاص بالتعويض عن المباني وطلباً إلغاءه فيما قضى به من اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وتقدير قيمة المباني بالمبلغ مالف الذكر والحكم برفض الطلب المنصب على ذلك بحالته ، واحتياطياً بوقفه حتى تفصل فيه لجنة المعارضات وقيد الاستئناف برقم ۵۲۲ سنة ۸۱ ق القاهرة . وحلت وزارة الري محل وزارة الأشغال في السير في الاستئناف ، وفي ۱۹۶۵/۱۱/۲۱ حكمت محكمة الاستئناف بعدم جواز الاستئناف وألزم المستأنفين بالمصروفات وطعنت وزارة الري في هذا الحكم بطريق النقض للسبب المبين بالتقرير . وبالجلسة المحددة لنظر الطعن أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ولم تضر المطعون ضدهن ولم تبدين دفاعاً وصححت النيابة العامة على الرأي الذي أبدته بمذكرتها وطلبت نقض الحكم .

وحيث إن الطعن بني على سبب واحد ينسب فيه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ، وفي بيان ذلك يقول إنه بني قضاءه بعدم جواز الاستئناف على أن الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية في الطعون المقامة عن قرارات لجنة الفصل في المعارضات هي أحكام نهائية طبقاً للسادة ۱۴ من القانون رقم ۵۷۷ سنة ۱۹۵۴ وأن نهائية هذه الأحكام تحيط بجميع الطلبات

التي فصلت فيها المحكمة ، ولو لم تكن قد طرحت ابتداء على اللجنة ، هذا في حين أن هذه النهائية إنما تلحق الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية في خصوص الطعن على ما فصلت فيه اللجنة ، فإن جاوزت الأحكام ذلك وفصلت في طلبات لم تكن معروضة على اللجنة ولم تفصل فيها ، فإن هذا الفصل منها لا يلحقه وصف الانتهاية المنصوص عليه بالمادة ١٤ آنفة الذكر ، وأنه لما كان الاستئناف المقام منه منصبا على تقدير المحكمة الابتدائية لقيمة المباني المتزوع ملكيتها ، وهو ما لم تكن قد فصلت فيه لجنة الاعتراضات ، فإن الاستئناف منه يكون جائزا قانونا مما يتعين معه نقض الحكم لفضائه بعدم جوازه .

وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك أنه يبين من نصوص المواد ٧، ١٢، ١٣، ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية المقاربات للنفقة العامة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن اللجنة التي أنشأها القانون المذكور للفصل في المعارضات الخاصة بالتعويضات وإن كانت بحكم تشكيلها تعتبر هيئة إدارية ، إلا أن المشرع قد خولها اختصاصا قضائيا مهيئا حين ناط بها الفصل في الخلاف الذي يقوم بين المصلحة وذوى الشأن عن التعويضات المقدرة لهم من نزع الملكية وهذا الفصل يعتبر فصلا في خصومة أمام المحكمة الابتدائية فتختص وفقا لنص المادة ١٤ من ذلك القانون بنظر الطعون التي تقدم إليها من المصلحة القائمة بإجراءات نزع الملكية أو من أصحاب الشأن في قرارات تلك اللجان ، فولايتها في هذا الخصوص مقصورة على النظر في هذه الطعون ، ومن ثم فهي هيئة تنظر في طعن على قرار أصدرته اللجنة ، وهذا الطعن هو طعن من نوع خاص في قرارات بلجان إدارية له أوضاع متميزة ، وتحكم فيه المحكمة وفق إجراءات وأحكام موضوعية محددة هي الأحكام المنصوص عليها في القانون رقم ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ . إذ كان ذلك فإن ولاية المحكمة الابتدائية بالنظر في أمر الطعن الموجه إلى قرار اللجنة لا تتعدى النظر فيها إذا كان هذا القرار قد صدر موافقا لأحكام ذلك القانون أو بالهالفة له ، مما يقتضى أن ما لم يكن قد سبق عرضه على اللجنة وأصدرت قرارا فيه لا يجوز طرحه ابتداء أمام المحكمة ، وبالتالي فلا يتسع هذا الطعن لطلبات الجديدة ولو كانت في صورة طلبات عارضة . لما كان ذلك ، وكانت طلبات المطعون ضدهن التي طرحت فعلا على اللجنة وأصدرت قرارها فيها هي الخاصة بالمنازعة في تقدير ثمن

المترا المربع من الأرض المتزوع ملكيتها على أساس أنه يساوي ثمانية جنيهاً لا ٣٦٥ قرش كإقدرته مصلحة المساحة ، فأصدرت اللجنة قرارها بتعديل ثمن المتر إلى أربعة جنيهاً ، وكان المطعون عليهن قد طعن على هذا القرار أمام المحكمة الابتدائية ولم يقتصرن على المنازعة في تقدير اللجنة لأثر المربع من الأرض لحسب ، بل طعن أيضاً تقدير قيمة المبنى بمبلغ ٥٠٠٠ ج ، فقضت المحكمة بتقدير قيمتها بمبلغ ٣٤١٠ ج و ٥٥٠ م ، فإنها بذلك تكون قد جاوزت سلطتها بقضائها في طلب لم يكن معروفاً على اللجنة فعلاً ولم تفصل فيه ، ويكون قضاءها فيه قابلاً للاستئناف وفقاً للقواعد العامة وفي المواجد العادية المقررة في قانون المرافعات . ولا يجوز التحدى في هذا المقام بما نصت عليه المادة ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ من انتهائية الحكم الذي يصدر من المحكمة الابتدائية في الطعن المرفوع إليها في قرار اللجنة ، ذلك أن هذه الانتهائية لا تلحق إلا الأحكام التي تصدرها المحكمة في حدود النطاق الذي رسمه لها القانون المذكور ، فإذا جاوزت هذا النطاق وفصلت في طلبات مبتدأة لم تطرح على اللجنة ولم تصدر هذه اللجنة قراراً فيها فإن قضاءها في هذه الطلبات لا يكون صادراً في طعن مقدم إليها في قرار اللجنة ، وبالتالي فلا يلحقه وصف الانتهائية المنصوص عليه في المادة ١٤ سالف الذكر . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر وانتهى إلى عدم جواز الاستئناف المرفوع من الطاعن ، مما قضت به المحكمة للطعون عليهن في خصوص طلب تقدير قيمة المبنى المتزوع ملكيتها الذي لم يعرض فعلاً على اللجنة ولم تفصل فيه ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

جلسة ٢٤ من مارس سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية المادة
المستشارين : بطرس زغلول ، ومحمد نور الدين موسى ، وإبراهيم علام ، ومحمد
أحمد محمود .

(٨٠)

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) إيجار . " نقص منفعة العين المؤجرة " . حكم . " الطعن في الحكم " .
استئناف . دعوى . " تكيف الدهوى " .

الادعاء بنقص في منفعة العين المؤجرة بعد تنفذه العقد . نزاع غير قائم .
عن تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . الطعن في الحكم الصادر في هذه المنازعة
يخضع للقواعد العامة .

(ب) إيجار . " نقص منفعة العين المؤجرة " . دعوى . " تكيف الدهوى " .
استئناف . " الأحكام غير الجائز استئنافها " .

دعوى تخفيض أجرة المكان لنقص في المنفعة . مكيفتها . دعوى
فسخ جزئي لعقد الإيجار . تقدير قيمة الدهوى بأجرة المدة الواردة في العقد
أو الباقي منها .

(ج) إختصاص . " الاختصاص القيمي " . استئناف . " الأحكام غير
الجائز استئنافها " . إيجار . نظام عام .

الدفع بعدم الاختصاص القيمي . غير متعلق بالنظام العام . م ١٣٢ مرافعات
بعد تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . إنكار تطبيق قانون إيجار الأماكن .
لا بعد دفعا بعدم الاختصاص .

١ - متى كان الثابت وفقاً للتكييف القانوني الصحيح أن ثمة نزاعاً لم يتم
بين الطرفين حول مدى قانونية الأجرة المتفق عليها ابتداءً في العقد ، وإنما

دار النزاع حول الإدهاء بنقص في منفعة العين المؤجرة جد بعد تنفيذ العقد،
ولئن تمسكت الطاعنة — المستأجرة — أمام المحكمة الابتدائية بتطبيق القانون
رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على النزاع ، وتمسك المطعون عليه — المؤجر — بعدم
انطباقه بما يجعل النزاع بهذه الصورة نزاعاً في مسألة أولية تتعلق بانطباق
القانون المشار إليه ، ويتوقف على الفصل فيها تطبيقه أو عدم تطبيقه ، إلا أنه
لما كان هذا النزاع وفقاً للتكييف السالف البيان غير مبنى في حقيقته على مخالفة
أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المذكور بالمعنى الذي تتطلبه المادة ١٥/ منه ،
فإنه يخضع من حيث قابليته للطعن للقواعد القانونية العامة وتكون هي الواجبة
التطبيق بشأنه .

٢ — مقتضى القواعد العامة أن يراعى عند تقدير قيمة الدعوى — دعوى
تخفيض الأجرة مقابل النقص في المنفعة — أجرة المدة الواردة في العقد أو الباقي
منها ، باعتبارها دعوى فسخ جزئي لعدم الإيجار وفقاً للمادة ٢/٣٨ من قانون
المرافعات السابق .

٣ — إذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز ٢٥٠ ج ، ولم يتمسك المطعون عليه
بالدفع بعدم الاختصاص القيسى أمام المحكمة الابتدائية قبل إبداء أى طلب
أو دفاع في الدعوى طبقاً للمادة ١٣٢ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلها
بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ المنطبق على واقعة الدعوى والذي جعل هذا
الاختصاص غير متصل بالنظام العام ، وإنما اقتصر المطعون عليه في دفاعه
على مجرد إنكار انطباق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على واقعة الدعوى ،
فإن قضاء المحكمة الابتدائية في الدعوى يكون قضاءً انتهائياً غير جائز استئنافه ، عملاً
بالمادة ١٠١ من قانون المرافعات السابق .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسباً يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —

تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٢٤٠٩ لسنة ١٩٦٣ مدني بطالب تقدمت به إلى رئيس محكمة القاهرة الابتدائية، وقالت شرحاً له إنها استأجرت الشقة رقم ١٠ من المبنى ١٩ بشارع أبي الفدا بناحية الزمالك بمحافظة القاهرة بموجب عقد إيجار مؤرخ ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ مبرم مع المالك السابق للعارة - والذي حل محله الماطعون عليه - نظير أجرة شهرية قدرها ١٩ ج و ٥٠٠ م، وكانت منذ التعاقد تودع سيارتها بجراج العارة كباقي سكانها دون أن تؤدي من ذلك مقابلاً باصتبارها من ملحقات العين المؤجرة، فبرأه صدر أمر من الجهة الإدارية بإغلاق الجراج لإهمال صيانتها ورفض المالك الماطعون عليه إجراء الإصلاحات اللازمة، واضطرت من أجل ذلك إلى إبداع سيارتها إحدى الحظائر العامة مقابل جعل شهرى مقداره ٣ ج و ٢٥٠ م. وإذ ينطوي مصلك الماطعون عليه على مخالفة للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ لحرمانها من منفعة كانت تتمتع بها منذ بداية العقد فقد أقامت دعواها بحسب الحكم بتنفيذ الإيجار الشهري إلى مبلغ ١٤ ج و ٣٠٠ م. دفع الماطعون عليه بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لعدم إنطباق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على واقعة النزاع. وبتاريخ ١٤ من يونيو سنة ١٩٦٤ حكمت المحكمة برفض الدفع وبإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت الطاعنة أن الأجرة المتعاقد عليها ملحوظ فيها استعمال الجراج وأن المؤجر الأصلي التزم بذلك وقت التعاقد، وبعد سماع شهود الطاعنة حكمت في ٧ من فبراير سنة ١٩٦٥ بتنفيذ الأجرة المتعاقد عليها إلى مبلغ ١٧ ج شهرياً اعتباراً من أول فبراير سنة ١٩٦٢. استأنف الماطعون عليه هذا الحكم باستئناف قيد برقم ٦٣٨ لسنة ٨٢ ق القاهرة. دفعت الطاعنة بعدم جواز الاستئناف استناداً إلى المادة ١٥/٤ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧، ومحكمة الاستئناف حكمت في ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٥ برفض الدفع وبإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى. طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وبالجلسة المحددة لنظره إلترمت النيابة رأيها.

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم الماطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك نقول إن الحكم اعتبر الدعوى غير قابلة للتقدير وفق المادة ٤٤ من قانون المرافعات السابق استناداً إلى أن الطلبات انصهت على إنقاص الأجرة

الشهرية، وهي ليست من الحالات التي عدتها المادة ١/٤٦ من ذات القانون على سبيل الحصر، في حين أن قيمة الدعوى إنما تقدر بجملة المبلغ الذي طلبت الطاعنة تخفيضه من الأجرة وسواء احتسب حتى تاريخ رفع الدعوى أو حتى تاريخ الحكم فيها فإنه لا يجاوز في الحالين مبلغ مائتين وخمسين جنيها، وقد ترتب على هذا الخطأ في تقدير قيمة الدعوى أن قضى الحكم المطعون فيه بجواز الاستئناف رغم أن الدعوى بالقيمة المشار إليها تدخل في النصاب الاثنائي للمحكمة الابتدائية عملا بالمادة ٥١ من ذات القانون مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون.

وحيث إن هذا النقص في محله، ذلك أنه لما كان الواقع الثابت في الدعوى المسائلة وفقا للتكييف القانوني الصحيح أن تمت نزاعا لم يتم بين الطرفين حول مدى قانونية الأجرة المتفق عليها ابتداء في العقد، وإنما دار النزاع حول الادعاء بنقص في منفعة العين المؤجرة جد بعد تنفيذ العقد، ولئن تمسكت الطاعنة أمام المحكمة الابتدائية بتطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على النزاع وتمسك المطعون عليه بعدم انطباقه بما يجعل النزاع بهذه الصورة نزاعا في مسألة أولية تتعلق بانطباق القانون المشار إليه ويشوق على الفصل فيها تطبيقه أو عدم تطبيقه، إلا أنه وفقا للتكييف السالف البيان هو نزاع غير مبني في حقيقته على مخالفة أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المذكور بالمعنى الذي تتطلبه المادة ١٥ منه، فيخضع من أجل ذلك من حيث قابليته للطعن للقواعد القانونية العامة وتكون هي الواجبة التطبيق بشأنه. ولما كان مقتضى هذه القواعد أن يراعى عند تقدير قيمة الدعوى أجرة المدة الواردة في العقد أو الباقي منها باعتبارها دعوى فسخ جزئي لعقد الإيجار بالنسبة للجراج وفقا للمادة ٢/٣٨ من قانون المرافعات السابق. ولئن كانت قيمة الدعوى على هذا الأساس لا تتجاوز ٢٥٠ ج، إلا أنه وقد خلت الأوراق مما يفيد تمسك المطعون عليه بالدفع بعدم الاختصاص القيمي أمام المحكمة الابتدائية قبل إبداء أي طلب أو دفاع في الدعوى، طبقا للمادة ١٣٢ من ذات القانون بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ المنطبق على واقعة الدعوى والذي جعل هذا الاختصاص غير متصل بالنظام العام، وإنما اقتصر المطعون عليه في دفاعه على مجرد إنكار انطباق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على واقعة الدعوى، فإن قضاء المحكمة الابتدائية في الدعوى

يكون قضاء اتهاميا غير جائز استئنافه عملا بالمادة ٥١ من القانون المشار إليه، وذلك أيا كان وجه الرأي في هذا القضاء . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر بأن اعتبر الدعوى غير قابلة للتقدير ورتب على ذلك قضاءه برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

وحيث إنه لما كان الموضوع صالحا للفصل فيه ، ولما تقدم فإنه يتعين قبول الدفع المبدى من الطاعنة والقضاء بعدم جواز استئناف الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٤٠٩ لسنة ١٩٦٣ مدنى كلى القاهرة .

جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٧٠

بمهاة السيد المختار / ابراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية المادة
المتقارن : الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدق
البشبيشي ، ومحمد الرحمن .

(٨١)

الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٣٥ القضائية :

تنفيذ عقارى . " للتبليغ بتقرير الزيادة بال عشر " . بطلان . حكم .
" الأحكام غير الحائز الطعن فيها " .

تبليغ تقرير زيادة العشر الى ذوى الشأن وفقاً للمادة ٦٧٩ مرافعات . مخالفة ذلك .
لا بطلان . على قاضى البيوع التحقق من هذا التبليغ . حكمه بتأجيل البيع لبطلان التبليغ
أو رفض تأجيله بصدقة التبليغ هو حكم نهائى غير قابل للطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن .
٦٦٣ م مرافعات .

أوجبت المادة ٦٧٩ من قانون المرافعات تبليغ محضر التقرير بزيادة العشر
خلال الخمسة أيام التالية لإنقضاء ميعاد التقرير بها الى الرامى عليه المزايد والمدين
والحائز وإلى المقررين بالزيادة الآخرين وكذلك إلى الدائن مباشر الإجراءات
وجميع الدائنين الذين أصبحوا طرفاً فى الإجراءات ، إلا أن القانون لم يرتب البطلان
على مخالفة أحكام هذه المادة ، وإنما يتعين على قاضى البيوع قبل إجراء المزايدة
أن يتحقق من حصول التبليغ المنصوص عليه فيها ، بحيث إذا تبين عدم صحة التبليغ
أو بطلانه وجب عليه تأجيل البيع لحين إجراء التبليغ ، وحكم قاضى البيوع فى هذه
المسألة سواء بتأجيل البيع أو بصدقة التبليغ ورفض طلب التأجيل هو حكم نهائى
غير قابل للطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن طبقاً للمادة ٦٦٣ من قانون
المرافعات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومائر الأوراق —
تتصل في أن البنك العقارى المصرى اتخذ إجراءات المجهز العقارى
على ستين فدانا مملوكة لمدينه السيد / طاهر الوكيل وفاء لدينه البالغ ٤٥٠٠ ج
و ٧٦٢ م ، وفى ١١/٢/١٩٦٤ أصدر قاضى البيوع فى القضية رقم ٢٤ سنة ١٩٦١
بيوع كل دمنهور حكما بإيقاع البيع على السيد / عبد الرحيم أحمد الكلاف بصفته
لفاء ثمن قدره ٦٦١٥ ج والمصاريف ، وفى ١٨/٢/١٩٦٤ قرر مصطفى كامل
البناء بزيادة العشر ، كما قررت السيدة / بهية طاهر رابع بانها تزيد مبلغ ٧٦١ ج
و ٥٠٠ م على الثمن الرامى به المزاد وتحددت جلسة ٢٤/٣/١٩٦٤ لإعادة إجراءات
البيع ، وفيها حضر محام عن الأستاذ موريس صهيون وقرر بأن وكالة الأخير
عن المدين طاهر الوكيل قد انتهت بصدور حكم فى الدعوى وبذلك لا يصح
إعلانه بمكتبه ويتعين إعادة إعلانه فى موطنه الأصل ، ورد محامى البنك العقارى
بأن الأستاذ موريس صهيون قد ثبت حضوره عن المدين فى إجراءات البيع
بتوكيل رسمى ولا تنتهى هذه الإجراءات بصدور حكم مرسمى المزاد الأول وإنما
تنتهى إما بصيرورته نهائيا بعدم التقرير بزيادة العشر أو بصدور حكم مرسمى المزاد
الثانى فى حالة زيادة العشر إذ أن حكم مرسمى المزاد الأول يسقط بمجرد التقرير
بزيادة العشر ، وأضاف أن توكيل محامى المدين لارال ساريا ، وقد أخطر
بتقرير زيادة العشر بصفته وكيل رسميا عن المدين وطلب الاستمرار فى إجراءات
البيع دون الالتفات لاعتراضه . ودفع وكيل السيدة بهية مقررة الزيادة بالعشر
ببطلان إعلان المدين لأنه تم بمكتب الأستاذ / موريس صهيون المحامى باعتباره محله
المختار مع أن هذا المثل قد انتهى قانونا بصدور حكم مرسمى المزاد الأول ،
وأضاف بأن إجراءات المزاد باطلة لأن الإصلاح الزراعى استولى على ٣١ ف
و ٦ ط و ٢ م من الأطنان موضوع المزاد وطلب إدخال جهة الإصلاح الزراعى

خصما في الدعوى لتقرير وجهة نظرها في خصوص هذا الاستيلاء . ورفض قاضي البيوع إجابة هذا الطلب ، وبعد أن اتخذت إجراءات المزايدة قضى بإبقاء بيع الـ ٦٠ ف موضوع المجز على السيد / مصطفى كامل البنا بثمن قدره ٩٢٠٠ ج والمصاريف ، وأورد في أسباب الحكم أن إعلان المدين بالتقرير بزيادة العشر وبالجلسة المحددة للمزاد في محله المختار وهو مكتب محاميه تم صحيحا لأن وكالة المحامي المذكور لم تنته بصدد حكم مرسى المزاد الأول . واستأنف المدين هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية طالبا إلغاءه والقضاء ببطلان إجراءات المزايدة وحكم مرسى المزاد الصادر في القضية رقم ٢٤ سنة ١٩٦١ بيوع كلى دمنهور ، وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٣٣ سنة ٢٠ قضائية بيوع . ودفع المستأنف هاتين الأول والثاني بعدم جواز الاستئناف طبقا لحكم المادة ٦٩٢ مرافعات كما دفعا بعدم قبول الاستئناف لانعدام مصلحة المستأنف فيه ، لأن الحكم بالبطلان يترتب عليه استقرار البيع للمشتري الأول ، وطلبا احتياطيا رفض الاستئناف موضوعا ، وبتاريخ ١٣ مايو سنة ١٩٦٥ حكمت المحكمة بعدم جواز الاستئناف وألزمت المستأنف المصروفات ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير وأحيل الطعن إلى هذه الدائرة حيث صمم محامي الطاعن على طلب نقض الحكم ، وطلب المطعون عليه الأول رفض الطعن ولم يحضر باقي المطعون ضدهم ولم يبدوا دفاعا . وصحمت النيابة العامة على رأيها الذي أبدته بتدكرتها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه البطلان في الإجراءات والخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إنه لم يعلن بالتقرير بزيادة العشر ولا باليوم المحدد للبيع وإجراء اللصق ٦٧٩ و ٦٨١ مرافعات ، وإنما وجه الإعلان بتقرير زيادة العشر إلى مكتب الأستاذين مورييس مهيون ومصطفى غباشي المحامين بدمنهور في ١٦/٣/١٩٦٤ على اعتبار أن المكتب المذكور عمل مختار له كمدن ، وإذا كانت صنته بهذا المكتب قد انقطعت ووكالته لهذين المحامين قد انتهت بصدد حكم مرسى المزاد الأول بتاريخ ١١/٢/١٩٦٤ فقد رفض وكلاهما تسلم الإعلان ، كما رفض أيضا لذات السبب تسلم الإعلان الموجه له في ٨/٣/١٩٦٤ من اليوم المحدد للبيع وإجراء اللصق ، مقررًا أنه يتعين إعلان المدين

في موطنه الأصلي ، و اذ كان الثابت من محضر جلسة ١٩٦٤/٣/٢٤ التي حكم فيها بإلغاء البيع أن محاميا حضر من الأستاذين مورييس صهيون ومصطفى غباشي وقرر أن وكالتهما عن المدين قد انتهت بصدور حكم في الدعوى ، فقد كان يتعين على محكمة أول درجة وقد وضع لها أن المدين لم يعلن لا بتقرير الزيادة بالعشر ولا بالجلسة المحددة للبيع ، أن تأمر بتأجيل البيع حتى يتم إعلانه إعلانا صحيحا في محله الأصلي ، وإذ لم تفعل بل سارت في إجراءات البيع فإن حكمها يكون باطلا ، ولا يغير من ذلك ما قرره الحكم المطعون فيه من أن المادة ٨٣ من قانون المرافعات تنص على أنه بمجرد صدور التوكيل من أحد الخصوم يكون موطن وكيله معتبرا في إعلان الأوراق اللازمة لسير الدعوى في درجة التقاضي الموكل هو فيها . ولا تنتهي هذه الوكالة بالنسبة لقضايا البيوع إلا بعد إجراء المزايدة الثانية أو بانقضاء ميعاد زيادة العشر ، فضلا عن أن وكالة الأستاذ مورييس صهيون لازالت قائمة ، بدليل أن رافعة الاستئناف هي الأستاذة إيزابيل وجدي حين وقعت بتسلم مذكرة البنك العقاري بتاريخ ١٩٦٤/١٢/١٢ ، فقد اشترت بتسليمها نيابة عن الأستاذ مورييس صهيون ، ذلك أن توكيل المحامي في إحدى قضايا البيوع لا يستلزم استمرار هذه الوكالة بعد التقرير بزيادة العشر لأن المرحلة الثانية لذلك تعتبر مستقلة / كل الاستقلال عن المرحلة الأولى التي تنتهي بصدور حكم مرسوم المزايدة ، كما أن رفض وكيل المكتب تسليم الإعلانات كان يقتضي إما إعلان المدين في محله الأصلي أو إعلانه للإدارة وإرسال خطاب مسجل إليه يعلم الوصول كي يتوجه لتسليمها ، أما عن الناشر على مذكرة البنك الاستئنافية من الأستاذة إيزابيل وجدي فهو مجرد خطأ مادي ناشئ من أن البنك الحاجز كان قد أشر في إعلان المذكرة بمباراة "صورة لمكتب الأستاذين مورييس صهيون ومصطفى غباشي المحامين" وهذا لا يعني استمرار وكالتهما عن المدين (الطاهن) بعد أن أعلن بمحضر جلسة ١٩٦٤/٣/٢٤ تنازلهما عن الوكالة عنه في قضية زيادة العشر ، ومتى تقرر هذا فإن إجراءات المزايدة الثانية تكون قد وقعت باطلة لعدم إعلان المدين بها إعلانا صحيحا . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم جواز الاستئناف فإنه يكون معيبا بما يوجب نقضه .

وحيث إن هذا النقص مردود ، ذلك أن المادة ٦٧٩ من قانون المرافعات وإن أوجبت تبليغ محضر التقرير بزيادة العشرة خلال خمسة أيام التالية لانقضاء

مبدأ التقرير بها إلى الرأى عليه المزاو والمدى والحائز وإلى المقررين بالزيادة الآخرين ، وكذلك إلى الدائن مباشر الإجراءات وجميع الدائنين الذين أصبحوا طرفا في الإجراءات ، إلا أن القانون لم يربط البطلان على مخالفة أحكام هذه المادة ، وإنما يمتنع على قاضى البيوع قبل إجراء المزايدة أن يتحقق من حصول التبليغ المنصوص عليه فيها بحيث إذا تبين عدم صحة التبليغ أو بطلانه وجب عليه تأجيل البيع لحين إجراء التبليغ ، وحكم قاضى البيوع في هذه المسألة سواء بتأجيل البيع أو بصحة التبليغ ورفض طلب التأجيل هو حكم نهائى غير قابل للطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن طبقا للمادة ٦٦٣ من قانون المرافعات . إذ كان ذلك كان الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت صحة تبليغ المدين بالتقرير بزيادة العشر قضى بعدم جواز الاستئناف المرفوع من هذا المدين فى حكم مرمى المزاو المتضمن الفصل فى النزاع الذى أثير حول صحة حصول التبليغ ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه .

وحيث إن الطاعن ينهى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسيب ، وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك بصحيفة الاستئناف أن من ضمن الستين فدانا الرأى مزادها على المطعون ضده الثانى ٣١ ف و ٦ ط و ٢ س استولى عليها الإصلاح الزراعى ، وهى واقعة لم يجهدها المطعون ضده الثالث مقرر الزيادة بالعدد الرأى عليه المزاو ولا المطعون ضدهم الأربعة الآخرون المنضمون له أمام محكمة الاستئناف ، بل بالعكس قد احتفظوا بكامل حقوقهم المترتبة على حصول الاستيلاء على هذه المساحة بمعرفة الإصلاح الزراعى ، ولكن الحكم المطعون فيه لم يرد على دفاعه فى خصوص ذلك إلا بقوله أنه لا صلة له بإجراءات المزايدة ، وإذا كان يمتنع على محكمة الاستئناف أن تدخل جهة الإصلاح الزراعى لتقديم محضر الاستيلاء الذى تم فى أكتوبر سنة ١٩٦٣ قبل حكم مرمى المزاو الثالث والذى ترتب عليه نقل ملكية جزء من الأطنان موضوع مرمى المزاو إلى الدولة ، وإذا لم تفعل ذلك مكتفية بردها المقترض فى السائغ ، فإن حكمها المطعون فيه يكون مشوبا بآفة صور يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه بالرجوع إلى حكم قاضى البيوع بين أن الطاعن لم يثر هذه المسألة وإنما أثارها غيره من الخصوم ولم يفصل فيها قاضى البيوع ، وقصر قضاءه على إيقاع البيع ، ومن ثم فإنه لا يجوز الطعن فى حكمه بالاستئناف لهذا السبب .

جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٧٠

بمهمة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم العراف ، ومحمد عبد أحد حماد ،
وعلى عبد الرحمن .

(٨٢)

الطعن رقم ٤ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) بيع .. " العقد النهائي " . التزام . " تنفيذ الالتزام " . " الشرط
الجزائي " . " تعويض " . عقد .

مقد البيع النهائي دون العقد الابتدائي هو قانون المتعاقدين . خلوه من النص
على الشرط الجزائي الوارد بالعقد الابتدائي يدل على تحلل العاقلين من هذا الشرط .

(ب) محكمة الموضوع . " سلطتها في تفسير العقود " . عقد .

سلطة محكمة الموضوع في تفسير العقود واستظهار نية طرفيها . مناط ذلك .

١ - العقد النهائي دون العقد الابتدائي هو الذي تستقر به العلاقة بين الطرفين
ويصبح قانون المتعاقدين ، وإذا يبين من العقد النهائي أنه قد خلا من الشرط
الجزائي المنصوص عليه في العقد الابتدائي ، فإن هذا يدل على أن الطرفين قد
تحلوا من هذا الشرط وانصرفا نيتهما إلى عدم التمسك به أو تطبيقه .

٢ - لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير العقود والشروط المختلف عليها
بما تراه أولى بمقصود العاقلين مستعينة في ذلك بجميع ظروف الدعوى وملابساتها
ولارقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك ، متى كان تفسيرها تحتمله عبارة هذه الشروط
ولا خروج فيها عن المعنى الظاهر لها .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن —
تتحصل في أن عبد الحليم نعمان حسن أبو سمرة — الطاعن — أقام الدعوى
رقم ٢٦٢ سنة ١٩٦٤ كلى دمياط ضد نعمان حسن أبو سمرة — المطعون عليه —
طالباً بإلزامه بأن يدفع له مبلغ ١٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض مع المصروفات
ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة ، وقال في بيان
دعواه إنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٥٥/٥/٥ باع له المدعى عليه ١٨ ف بثن قدره
٤٥٠٠ جنيه دفع وقت التعاقد وأن القدر المبيع آل إلى البائع بموجب عقد قسمة
عرفى تم بينه وبين أخيه سعد وتهدد المدعى عليه فيه بالتوقيع على عقد البيع النهائي
عند طلبه بمجرد تسجيل عقد القسمة ، وانفقا على أن يلتزم كل من يخل أو يخالف
أى شرط من شروط العقد بتعويض قدره ألف جنيه للطرف الآخر ، وأنه قدم
طلب الشهر برقم ٨٤٢ سنة ٥٦ فارسكور ، وحرر العقد النهائي ونشر عليه
برقم ٢٦٠ سنة ٥٧ ، إلا أن المدعى عليه امتنع عن التوقيع عليه رغم إنذاره رسمياً
في ٥٦/٢/٢٥ ، ثم عاد فقدم طلب الشهر برقم ٣٨٦ سنة ٦١ وأنذره في ٦١/١١/٢٥
للحضور إلى مكتب الشهر بدمياط للتوقيع على العقد النهائي ، ولم يأت بحضور
محضراً بنغيته ورفع دعوى بفسخ العقد ، إلا أنه لم يقيد بها لقيام المدعى عليه
بالتوقيع على العقد في ١٤/١٢/١٩٦١ وقد ترتب على التراخي في التوقيع على العقد
النهائي إلى ما بعد صدور القانون ١٢٧ سنة ٦١ أن استولى الإصلاح الزراعى
على المساحة المبيعة لانطباق ذلك القانون على البائع مما اضطره لرفع اعتراض
عن هذا الاستيلاء انتهى الأمر فيه إلى الاعتداد بالنصرف ، ولقد تحمل بسبب
ذلك نفقات باهظة في التقاضى أمام المحاكم ، كما أوقع الإصلاح الزراعى ضده
حجزين إداريين وفاء لإيجار الأطنان المبيعة من سنتي ٦٢ ، ٦٣ واضطر لدفع
إيجار سنة ٦٢ ، وتحمل كذلك فرق رسوم التسجيل التي زادت بمقتضى القانون

في الفترة بين تاريخ الإنذار الحاصل في ١٩٥٩/٢/٢٥ وبين تاريخ التوقيع على العقد في ١٩٦١/١٢/٤، وإذا كان يستحق مقابل هذه الأضرار التعويض المتفق عليه والبالغ ١٠٠٠ جنيه فقد انتهى إلى طلب الحكم له بهذا المبلغ، ورد المدعى عليه بأنه تعهد في البند السابع من العقد بتنفيذ التزامه بالتوقيع فور تسجيل عقد القسمة الذي ترك تحت يد المدعى ٢٠٠ جنيه لحساب تسجيله، وإذا تم هذا التسجيل بتاريخ ١٩٦١/١١/٢ فقد وقع على عقد البيع النهائي في ١٩٦١/١٢/١٤، فضلا عن أن المدعى لم يصب بضرر نتيجة هذا التأخير، إذ تسلم الأطنان وأجرها للغير وحصل أجرها، وأنه غير مسئول عن بطل الإجراءات أو صدور قانون الإصلاح الزراعي أو تعديل رسوم التسجيل، وفي ١٩٦٥/٥/٥ حكمت المحكمة بإلزام المدعى عليه أن يدفع للمدعى مبلغ ١٠٠٠ جنيه على سهيل للتعويض والمصاريف ومبلغ ١٠ جنيه مقابل أتعاب المحاماة وأسرت بالنفاذ الممجل وبلا كفالة، واستأنف المدعى عليه هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة طالبا الحكم (أولا) وبصفة مستعجلة بإلغاء وصف النفاذ المشمول به الحكم أو بوقفه (ثانيا) وبصفة عادية بإلغاء الحكم المستأنف بكامل أجزائه والقضاء برفض الدعوى مع إلزام المستأنف عليه بالمصاريف والأتعاب عن الدرجتين، وقيد استئنافه برقم ١٦٢ سنة ١٧ ق، وفي ١٩٦٥/١١/٢٤ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى وألزمت المستأنف عليه بالمصروفات عن الدرجتين ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة. وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وحرص الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه رفض الطعن وأصرت النيابة على رأيها الذي أبدته بمذكرتها وطلبت رفض الطعن.

وحيث إن حاصل السبب الأول، أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على ماقرره من أن عدم إيراد الشرط الجزائي في العقد النهائي يفيد التنازل عنه، وهو منه خطأ في تطبيق القانون وفصاد في الاستدلال ومخالفة للثابت في الأوراق، ذلك أن مايرد بالعقد النهائي من شروط إنما ينصرف إلى الحقوق المستقبلية التي تسرى على الطرفين، أما ما سبق ذلك من أضرار تكون قد لحقت بالمشتري فليس

من شأن النصوص التي ترد في العقد النهائي معالجتها ، بل يجب الرجوع إلى العقد الابتدائي أو إلى القواعد القانونية العامة ، وليس من المستساغ عقلا أن يرد في العقد النهائي اتفاق على أمر مختلف عليه بين الطرفين هو تراخي أو عدم تراخي البائع في التوقيع عليه ، كما أنه ليس من المستساغ القول بأن عدم ورود الشرط الجزائي في العقد النهائي يفيد التنازل عنه ، إذ أن التنازل عن الحق يجب أن يكون صريحا ولا يؤخذ بالظن ، وإذا كان الثابت أن الطاعن تمسك بالشرط الجزائي طوال الفترة التي تراخي فيها البائع وتحدى به في إندارى ٥٩/٢/٢٥ ، ٦١/١١/٢٥ فلا يجوز أن ينسب إليه التنازل عنه .

وحيث إن هذا النفي مردود ، ذلك أن العقد النهائي دون العقد الابتدائي هو الذي تستقر به العلاقة بين الطرفين ويصبح قانون المتعاقدين ، ولما كان يبين من عقد البيع النهائي المشهور بتاريخ ١٤/١٢/١٩٦١ أنه خلا من النص على الشرط الجزائي المنصوص عليه في البند الثامن من عقد البيع الابتدائي أو الإحالة إليه ، فإن هذا يدل على أن الطرفين قد تخليا عن هذا الشرط وانصرفتا نيتهما إلى عدم التمسك به أو تطبيقه ، إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون أو شابه فساد في الاستدلال .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وشابه القصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه رفع دعواه بالتعويض بسبب تخلف المطعون عليه عن التوقيع على العقد النهائي ، وفصل أوجه الضرر فيما تكبده من رسوم تسجيل بواقع ٧ ٪ بدلا من ٥ ٪ وما غرمه من مصاريف قضائية وغير قضائية في رفع دعوى صحة ونفاذ العقد ومواجهة الإصلاح الزراعي بالعقد ورفع اعتراض أمام اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي ، وطلب إلزام المطعون عليه بمبلغ التعويض على أنه تعويض إتفاقي ، وبفرض أن عدم إيراد الشرط الجزائي بالعقد النهائي يوجب عدم أعماله — وهو ما لا يسلم به — فإنه ما كان يحل لمحكمة الموضوع أن تحكم برفض الدعوى بناء على هذا النظر ، بل كان عليها أن تواجه الدعوى بوصفها دعوى تعويض عادية لم يتفق الطرفان فيها مقدما على مقدار التعويض ، وتبحث أركانها وتقتضي فيها وفاءا للقواعد العامة ، وإذ بين الطاعن بدعواه أمام محكمة أول درجة الأضرار التي أصابته بسبب تأخر المطعون عليه في التوقيع

على العقد النهائي ، كما نبه محكمة الاستئناف إلى ذلك بمذكرته المقدمة لجلسة ١٩٦٥/١١/٢٤ مبرزا لاستناده احتياطيا لنصوص القانون العامة في التعويض ولم تفتن محكمة الموضوع لكل ذلك ، فإنها تكون قد خالفت القانون وشاب حكمها قصور مبطل له ، حتى لو سلم جدلا بوجهة نظرها بشأن عدم قيام الشرط الجزائي . ويتحصل السبب الثالث في أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون وخالف الثابت في الأوراق وأغفل الفصل في دفاع جوهرى ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن دفاع المطعون عليه قام على أنه ما دام عقد القسمة لم يسجل فهو في حل من التوقيع على العقد النهائي ، بينما قام دفاع الطاعن على أن التزام البائع بالتوقيع على العقد النهائي هو التزام واجب النفاذ فوراً ، إذ وضع ذلك الشرط لصالحه هو وعلى اعتبار أنه ليس بمستطاع التوقيع على العقد النهائي قبل تسجيل التصرفات التي آل بمقتضاها الملك للبائع ، وما دام قد افتتح مكتب الشهر بالتأشير على مشروع العقد لصالحه للشهر ولو لم يسجل عقد القسمة المبرم بين البائع وأخيه ، إعتباراً بأنه يجوز للشريك على الشيوع أن يبيع نصيبه مفرزاً فليس للبائع أن يمتنع عن التوقيع على ذلك المشروع بعد التأشير عليه بصلاحيته للشهر في ١٣/٥/١٩٥٧ بمقولة إن عقد القسمة لم يسجل ، ولقد أخذ الحكم بدفاع المطعون عليه وقرر أنه بفرض قيام الشرط الجزائي فإن البائع لم يتخلف عن تنفيذ التزامه الذي علق على تسجيل عقد القسمة وأوفى به بمجرد تسجيله ، مع أن عقد القسمة قد سجل في ١٤/١٠/١٩٦١ وأنذر الطاعن المطعون عليه في ٢٥/١١/١٩٦١ للتوقيع على العقد محدد له يوم ٣٠/١١/١٩٦١ ، ولما لم يحضر حرره الموثق بحضور غياب ، ولم يعرض الحكم لدفاعه مع أنه دفاع جوهرى لو عرض له لتغير وجه الرأى في الدعوى ، كما أغفل التحدث عما إذا كان البائع يعتبر متخلفاً عن القيام بالتزامه إذا تراخى في تسجيل عقد القسمة المشار إليه ما يزيد على ست سنوات مع أن التزامه في هذا الخصوص واجب النفاذ فوراً أو في أجل معقول ، وليس من المستساغ أن يمتد إلى ست سنوات مع إلحاح المشتري المتواصل ونداره رسمياً ، وبذلك فقد أخطأ الحكم في تطبيق القانون وخالف الثابت في الأوراق وشابه قصور في التسيب .

وحيث إن الرأى في هذين السببين مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن استخلص تخطي الطرفين عن الشرط الجزائي بعدم النص عليه في العقد النهائي

أضاف إلى ذلك قوله "إنه فضلا عن ذلك فإن البند السابع من العقد الابتدائي قد تضمن تعهدا من البائع بالتوقيع على العقد النهائي بمجرد إتمام تسجيل عقد القسمة الذي لم يكن قد تم تسجيله بعد ، وهو تعهد مشروط بتسجيل عقد القسمة دون تحديد أجل لتسجيل هذا العقد أو التوقيع على العقد النهائي وقد قام المستأنف بتنفيذ تعهده بالتوقيع على العقد بمجرد تسجيل عقد القسمة ، ومن ثم فلا محل القول بأنه أخل بالتزامه التعاقدى أو أن هناك تقصيرا من جانبه في التوقيع على العقد يصح مساءلته عنه " وهذا الذى أورده الحكم وانتهى إليه لا يخرج عن كونه تفسيرا لما تضمنه البند السابع من العقد الابتدائي ، وإذا كان لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير العقود والشروط المختلف عليها بما تراه أوفى بمقصود العقدين ، مستعينة في ذلك بجميع ظروف الدعوى وملابساتها ، ولارقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك متى كان تفسيرها تخمله عبارة هذه الشروط ولا خروج فيها على المعنى الظاهر لها ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص من العقد الابتدائي والبند السابع منه الذى جرى نصه على أن " يقر الطرف الأول (البائع) أنه يملك الأطنان المباعة بموجب عقد قسمة بينه وبين شقيقه مسعد نعمان حسن أبو سمرة وهذا العقد لم يتم تسجيله بعد وبمجرد إتمام تسجيل هذا العقد فإن الطرف الأول يتعهد بالتوقيع على العقد النهائي متى طلب إليه الطرف الثانى " — بأن نية الطرفين قد اتجهت إلى إرجاء تنفيذ التزام المطعون عليه بالتوقيع على العقد النهائي إلى ما بعد تسجيل عقد القسمة المبرم بين البائع وشقيقه وأن المطعون عليه قد التزم حدود هذا الاتفاق ، ورتب على ذلك انتفاء الخطأ الموجب لمسئوليته ، وكانت عبارات هذا السند تؤدي إلى ما استخلصه منها ، فإن ما ينهض الطاعن على الحكم من مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه وتأويله وقصور في التفسير وفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت في الأوراق يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندی ، نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، وسليم راشد أبوزيد ، ومحمد سيد أحمد حماد ،
وعمل عبد الرحمن .

(٨٣)

المطعون رقم ١٢ لسنة ٣٦ القضائية :

قوة الأمر المقضى . حكم " حجية الحكم " .

القضاء السابق في مسألة أساسية . اكتسابه قوة الأمر المقضى مانع الخصوم من العودة للتنازع
فيها في أية دعوى تالية . لا يمنع من حيالة الحكم السابق قوة الأمر المقضى أن يكون الفصل
في المسألة الأساسية واردا في أسبابه . ارتباط أسباب الحكم بمنطوقه ارتباطا وثيقا . اعتبارهما
وحدة لا تتجزأ ، يرد عليهما ما يرد على المنطوق من قوة الأمر المقضى .

متى كان الحكم قد حدد نطاق الالتزام المطعون عليه ، وكان فصله في هذه
المسألة لازما لتحديد مدلول التسليم المقضى به ، وكانت هذه المسألة مسألة
أساسية في الدعوى المذكورة تتجادل فيها الخصوم وعرضت لها المحكمة في أسباب
حكمها فبحثتها وحسمتها ، بتقريرها أن التزام البنك لا يقتصر على مجرد التعاقد ،
وكان هذا التقرير هو العلة التي انبنى عليها منطوق حكمها ، فإن قضاءها في هذه
المسألة متى أصبح نهائيا يكون مانعا من التنازع فيها بين الخصوم أنفسهم في أية
دعوى تالية تكون فيها هذه المسألة هي بذاتها الأساس فيما يدعيه أى من الطرفين
قبل الآخر من حقوق مرتبة عليها ولا يمنع من حيالة قضاء الحكم في هذه المسألة
لقوة الأمر المقضى أن يكون الفصل فيها واردا في أسباب الحكم السابق ، ذلك
أنه متى كانت هذه الأسباب مرتبطة بالمنطوق ارتباطا وثيقا بحيث لا تقوم له
قائمة إلا بها فإنها تكون معه وحدة لا تتجزأ ويرد عليها ما يرد عليه من قوة
الأمر المقضى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر الأوراق —
تتحصل فى أن المهندس خليفة داود بصفته ولبا طبيعيا على ولديه القاصرين
أسامة وخالد، أقام الدعوى رقم ٥١٥٧ سنة ٦٤ كلى القاهرة على بنك القاهرة ، طالبا
الحكم عليه فى مواجهة البنك المصرى العربى (بنك مصر) والمهندس محمود سامى
بفسخ التعاقد الذى تم بينهما بتاريخ ٨ / ١ / ١٩٥٩ وإلزامه بأن يدفع له مبلغ
٤٠١٢ ج و ٦١٠ م قيمة الأسهم الميينة بالصحيفة والى كلفه بشرائها لحساب
ولديه المذكورين والفوائد بواقع ٧ ٪ سنويا من تاريخ التعاقد حتى الصداد ،
وقال شرحا للدعوى إنه بتاريخ ١٩٥٩/١/٦ طلب إلى المدعى عليه شراء مائتى سهم
من أسهم البنك العربى المصرى ، وقد أخطره البنك المدعى عليه باتمام هذا الشراء
كما أخطره فى ١٩٥٩/١/١٠ بنخص مبلغ ٤٠١٢ ج و ٦١٠ م قيمة ثمن الأسهم
ومقابل السهمرة ومصرفات العقد من حسابه لديه ، ولما تبين له أن البنك
لم يتم بنقل ملكية الأسهم لاسم ولديه القاصرين أقام ضده الدعوى رقم ١٣٦٠
سنة ٦٠ كلى القاهرة طالبا إلزامه برد المبلغ المشار إليه وفوائده بواقع ٧ ٪ من تاريخ
الإخطار بالشراء واحتياطيا إلزامه بتسليم الأسهم عينا ، وتمسك البنك المدعى عليه
بأنه مجرد وكيل عن المدعى وقد أوفى التزامات الوكالة بإجراء التعاقد فلا يسأل فى ماله
عما لا يد له فيه ، ثم ادخل كلا من البنك العربى والمالك الأصل للأسهم
ضامنين له فى الدعوى ليحكم عليهما بما عسى أن يحكم به عليه . وفى ١٩٦١/١٢/٩
حكمت المحكمة بإلزام بنك القاهرة بتسليم الأسهم المشتراه لحساب الطاعن
بصفته تسليما عينا وبإلزام المدعى عليهما المدخلين بضمان التسليم المحكوم به ، وأن
يدفعا للبنك مدعى الضمان المصرفيات التى ألزم بها ، مستندة فى ذلك إلى أنه مادام
التنفيذ المعنى ممكنا فإنه لا يجوز الالتجاء إلى التعويض عند عدم تنفيذ العقد
وأصبح هذا الحكم نهائيا، ولم تعذر تنفيذ هذا الحكم بسبب إقرار البنك المحكوم

ضده بعدم إمكن التنفيذ العىنى؁ أقام دعواه الحالية بطلباته سالفة البان . وءفع الحاضر عن بنك القاهرة بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فها فى الدعوى رقم ١٣٦٠ - سنة ١٩٦٠ كلى القاهرة . وفى ٢٤ / ٢ / ١٩٦٥ حكمت المحكمة (أولا) برفض الءفع بعدم جواز نظر الدعوى وبجواز نظرها (ثانفا) برفض الدعوى . واستأنف المءعى هذا الحكم لءى محكمة استئناف للقاهرة طالباف إلاءه والحكم له بطلباته وقىء هذا الاستئناف برقم ٦٦٧ سنة ٨٢ ق . وبتارىخ ١١ / ٧ / ١٩٦٥ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأيىء الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطرىق النقض للسببىن الوارءىن بالءقرىر وعرض الطعن على هذه الءائرة حىء أصر الطاعن على طلب نقض الحكم؁ وطلب المءطعون عله الأول رفض الطعن؁ وقءمت للنبابة العامة مءكرة برأفا وطلبت قبول الطعن فى ءصوص السبب الأول .

وحىء إن مما ىنعاه الطاعن فى السبب الأول؁ مءالفة الحكم المءطعون فله للساءىن ٢١٥؁٤٠٥ من القانون المءنى؁ وفى بمان ذلك بقول إن الحكم الصاءر بىن الءصوم أنفءمهم فى الدعوى رقم ١٣٦٠ سنة ١٩٦٠ كلى القاهرة والءى أصبح نهائفا وحاز قوة الشىء المءكوم به قء حسم الءلاف بىن الطاعن وبنك القاهرة فى مءى الءزام هذا البنك بصفته وكىلا عن الطاعن فى شراء الأسهم باسم ولءىه القاصرىن وءفع ثمنها من حسابه لءىه؁ إء رفض ءفاع البنك من أنه كان بمجوء وكىل عن الطاعن وأنه أوفى بالءزاماته بمجوء الءعاقد فلا ىسأل فى ماله عما لا ىءله فله؁ وقضى بأنه كان على البنك المءكور أن ىبلغ بالعمل المءفق عله مقصء الموءل وهو نقل ملكىة الأسهم؁ لا بمجوء الءعاقد على شرائها؁ ونبىئة لءلك قضى الحكم المءكور بالءزام البنك بتسلىم الأسهم المءشتراف إلى الطاعن عىنا؁ والتسلىم المفضى به لا ىكون إلا بعء ءحوىل الأسهم لإسم من اشءرىت لءسابهم؁ وبالرغم من ءمسك الطاعن بما اءهى إله الحكم المءكور من أن المقصوء من الوكالة هو قىام البنك بنقل ملكىة الأسهم لإسم المءشترىىن بما ىجعل الءزامه قبلهما الءزاما بفاية؁ فإن الحكم المءطعون فله قء رفض الءأء بهذا الءفاع؁ فأصفا على أن الحكم السابق قء اءهى فى منطوقه إلى إلاء المءطعون عله الأول بتسلىم الأسهم المءشتراف لءساب الطاعن تسلفا عىنا؁ وأنه لا ارءباط بىن هذا المنطوق وبىن العمل على نقل ملكىتها

بتحويلها لاسم المشتريين ، وأن التزام البنك كان مجرد التزام ببذل نهاية بما يجعله غير مسئول قبل الطاعن عن تحويل الأسهم إلى من اشترت لحسابهما ، وهو منه مسخ وتشويه للحكم السابق صدوره بين الطرفين أدى إلى إهداره لحجية هذا الحكم وإلى إعادة النظر في المسائل التي فصل فيها بما يخالفه ويناقضه ، الأمر الذي ما كان يقع لو التفتت المحكمة إلى أن الحكم المذكور قد قضى في دعوى الضمان المرفوعة من بنك القاهرة ضد البنك العربي بإلزام هذا الأخير بضمان التسليم العيني المحكوم به على بنك القاهرة ، باعتباره المتنع عن نقل ملكية الأسهم لاسم المشتريين وأنه المسئول عن هذا الامتناع ، ومتى كان الحكم المطعون فيه قد فصل في النزاع المطروح خلافاً للحكم الانتهائي السابق ، فإنه يكون متعين النقض فلا يبقى في الدعوى غير ذلك الحكم وإقرار بنك القاهرة باستحالة التنفيذ العيني الذي ألزمه به ، ولما كان من المقرر أن الخطأ التعاقدى يتحقق بمجرد عدم تنفيذ الالتزام بغاية المتفق عليه ، وكان خذلان من تعامل معهما البنك المطعون عليه الأول لا يعتبر سبباً أجنبياً لا يد له فيه يحول دون مسئوليته عن عدم التنفيذ العيني ، فإن إلزامه بالتعويض الذي ثبتت عناصره من مدونات الحكم المطعون فيه يكون واجباً .

وحيث إن هذا النقيض في محله ، ذلك أنه يبين من الحكم السابق صدوره بين الطرفين في الدعوى رقم ١٣٦٠ سنة ١٩٦٠ كلى القاهرة ، أنه أقام قضاءه بإلزام بنك القاهرة بتسليم الطاعن الأسهم المشتراة عينا على قوله " وبما أنه وإن وضع أن البنك وكيل فهو وكيل بالعمولة وعليه تنفيذ الوكالة بعناية الشخص الحريص ، وهو من ثم إذ وكله المدعى (الطاعن) بشراء أسهم اسمية فنفذ الأمر بالشراء في البورصة ، كان عليه أن يبلغ بالعمل مقصد الموكل وهو نقل الملكية لا مجرد التعاقد ، ونقل الملكية لا يتم إلا بتمام تحويل الأسهم لإسمه ، وبما أن الالتزام بدفع قيمة الأسهم المختصة من حساب المدعى رغم قيام عقد البيع وعدم طلب فسخه لا يمكن أن يبنى على أساس من القانون إلا باعتبار ذلك تعويضاً ، وبما أن التنفيذ العيني لازال ممكناً فلا يجوز من ثم الإلتجاء إلى التعويض عند عدم التنفيذ " ومفاد ذلك أن الحكم قد حدد نطاق إلتزام المطعون عليه الأول وأن فصله في هذه المسألة كان لازماً لتحديد مدلول التسليم المقضى به ، ولما كانت هذه المسألة مسألة أساسية في الدعوى المذكورة تجادل فيها الخصوم وعرضت لها

المحكمة في أسباب حكمها ، فبحثتها وحسمتها بتقريرها أن التزام البنك لا يقتصر على مجرد التعاقد ، وكان هذا التقرير هو العلة التي انبنى عليها منطوق حكمها ، فإن قضاءها في هذه المسألة متى أصبح نهائيا يكون مانعا من التنازع فيما بين الخصوم أنفسهم في أية دعوى تالية تكون فيها هذه المسألة هي بذاتها الأساس فيما يدعيه أى من الطرفين قبل الآخر من حقوق مترتبة عليها ، ولا يمنع من حيازة قضاء الحكم في هذه المسألة لقوة الأمر المقضى أن يكون الفصل فيها واردا في أسباب الحكم السابق ، ذلك أنه متى كانت هذه الأسباب مرتبطة بالمنطوق ارتباطا وثيقا بحيث لا تقوم له قائمة إلا بها ، فإنها تكون معه وحدة لا تتجزأ ، ويرد عليها ما يرد عليه من قوة الأمر المقضى ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن على ما قرره من أن "البنك قام بكل ما طلب منه فتم الصفقة طبقا لرغبات المستأنف (الطاعن) ، والمستأنف عليه الثالث (المطعون عليه الثالث) واستلم الأسهم بعد خصم الثمن ومصاريف العقد من حساب المستأنف وسلمه للبائع ، وأنه لا يمكن أن يطلب من المستأنف عليه الأول (بنك القاهرة) بصفته وكهلا بالعمولة أزيد مما يفرضه عليه القانون ، إذ أن مهمته تنتهى بمجرد إبرام العقد وتوقيعه ، أما ما يلى ذلك من إجراءات تنفيذ العقد أو ضمانته هذا التنفيذ فليس له ولا عنها " فإنه يكون قد أعاد النظر في ذات المسألة التي فصل فيها الحكم السابق إذ أن الأساس الذي بنيت عليه الدعوى المطروحة هو أن البنك لم يقم بتنفيذ التزامه بتمام الصفقة ولم يقم بنقل ملكية الأسهم إلى اسم المشتريين وهو بذاته الالتزام الذي حدد نطاقه الحكم السابق . إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد جاء خلافا لذلك الحكم الذي صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به ، فإنه يكون ميبيا بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ٣١ من مارس سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور عبد السلام بلبح نائب رئيس المحكمة ، ومضوية للسادة
المستشارين : بطرس زقلول ، وأحمد حسن ميكل ، وعباس حلي عبد الجواد ،
ولإبراهيم غلام .

(٨٤)

الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٣٥ القضائية :

تنظيم . " تنفيذ قرارات الهدم " . مباني . " المنشآت الآيلة للسقوط " .
قرار إداري . " تنفيذ الأمر الإداري " . مسئولية . إيجار .

صدر قرار من السلطة القائمة على أعمال التنظيم بهدم البناء الآيل للسقوط . تنفيذ هذا القرار
في غير أحوال الخطر الدائم والضرورة القصوى بإخلاء العقار وهدمه . شرطه . صدور حكم
قضائي بذلك . التزام المالك وجهة التنظيم به .

مفاد نص المادة السابعة من القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ في شأن المنشآت
الآيلة للسقوط بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٥٦ ، مرتبطا ببقاى
أحكام القانون المذكور وما أوصىته مذكرته الإيضاحية ، أن للسلطة القائمة
على أعمال التنظيم في حالة الضرورة القصوى التي تهدد البناء بالانهيار العاجل
أن تأمر بهدمه بعد موافقة اللجنة المشار إليها بالمادة سالفه الذكر ، مما
مؤداه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع أراد الخروج من الأصل
العام بالنسبة لقرارات الهدم التي تصدرها السلطة القائمة على أعمال التنظيم
في غير أحوال الخطر الدائم والضرورة القصوى ، فلم يجعل للإدارة حق تنفيذها
بالطريق المباشر عند امتناع ذوى الشأن من تنفيذها اختيارا ، بل طلق جواز
تنفيذها على صدور حكم من القضاء في هذا الخصوص . وإذا أجازت المادة
الثانية فقرة (د) من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن ،
للتأجير أن يطلب إخلاء المكان المؤجر إذا ثبت أنه أصبح آيلا للسقوط ويخفى
منه على سلامة السكان ، وأوجبت المادة ١/١٥ على المؤجر أن يقدم طلب

الإخلاء إلى المحكمة الابتدائية المختصة طبقا للإجراءات التي رسمها ذلك القانون للحصول على حكم بالإخلاء ، وكان المشرع قد أخضع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — قرارات الهدم لرقابة المحكمة الجنائية ، وعلق تنفيذها على صدور حكم من تلك المحكمة بإجراء الهدم ، وذلك على خلاف الأصل العام الذي يقضي بخروج الأمر الإداري عن رقابة المحاكم وبقابليته للتنفيذ المباشر^(١) فإن مؤدى هذه الأحكام أنه ليس للسلطة القائمة على التنظيم أو لمالك العقار — إذا كان هو الذي استصدر قرارا من هذه السلطة بهدمه على اعتبار أنه آيل للسقوط — تنفيذ هذا القرار بمجرد صدوره بإخلاء المقار من السكان والقيام بهدمه فعلا ، وإنما يجب على أى منهما حتى يستطيع تنفيذ ذلك القرار أن يتخذ الإجراءات التي رسمها القانون على الوجه السالف البيان .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن امتنوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومائر الأوراق — تحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٦٢/٥٩٦٤ مدنى كلى القاهرة ضد وزارة الأوقاف — الطاعنة — وطالب الحكم بالزامها بأن تدفع له مبلغ ٢٨١٧ ج ، وقال بيانا لدهواه إن مصلحة الضرائب كانت قد اتخذت إجراءات ابيع مقهى " بلافيستا " للكائن بالمبنى رقم ٤ ، ميدان رمسيس ضد بنى افروسيى الذى كان يستأجره من وزارة الأوقاف وفاء لدين الضريبة المستحقة في ذمته ، وقد رما المازاد عليه في ٢٤ مارس سنة ١٩٥٨ ، غير أنه فوجئ في ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ باخطار من وزارة الأوقاف تنبه عليه فيه بإخلاء المقهى المذكور لرغبتها في هدم البناء الذى يقع فيه وإعادة بنائه بشكل أوسع ، وعلى الرغم

(١) قض ٢٠ مارس سنة ١٩٦٧ — بمجموعة المكتب القنى س ١٨ ص ٧٢٢ .

من اهتراضه على الوزارة الطاعنة بأن مندوبها حضر جلسة المزاد الصالفة الذكر ولم ينبه المزايدين إلى أنها كانت تنتوى هدم المقهى ، فقد استصدرت قراراً من بلدية القاهرة بتاريخ ١٨ يونيو سنة ١٩٦٠ بهدم البناء بحجة وجود خلل فيه ، وقامت فعلاً بهدم المقار المجاور له ثم الأدوار العليا منه بقصد إجباره على إخلاء المقهى الذى يقع فيه وحرمانه من الانتفاع به ، مما دعاه إلى رفع الدعوى رقم ٦١/٨٦٥ مدنى مستعجل القاهرة بطلب إثبات حالة بناء ذلك المقهى ، وإذا أثبت الخبير فى تقريره أن ذلك البناء سليم وأن الطاعنة بدأت فى هدم المقار المجاور له والأدوار العليا منه دون أن تتخذ الاحتياطات المناسبة ولم تلتزم الطريق القانونى لإخلاء المقهى وعمدت إلى مباشرة أعمال الهدم فى المقار المجاور والأدوار العليا من المبنى الذى به المقهى لإجباره على إخلائه ، وقد أدى ذلك إلى إلحاق الضرر به بما يقدر بالمبلغ السالف الذكر فقد أقام دهواه للطالبة به . دفعت الطاعنة بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة وطلبت فى الموضوع رفض الدعوى تأسيساً على أنها هدمت المبنى الذى يقع به المقهى بناء على القرار الذى استصدرته بذلك من بلدية القاهرة بعد موافقة اللجنة المختصة فى هذا الشأن .

وبتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٤ قضت محكمة أول درجة برفض الدفع وبإلزام الطاعنة بأن تدفع للطعون ضده المبلغ المطالب به . استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٨٢/٤٣٩ ق ، وبتاريخ ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٦٥ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وفى الجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة بهذا رأى .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنمى الطاعنة بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه الفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك نقول إنها دفعت عدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة ، تأسيساً على أن المطعون ضده لم يكن هو الشخص الذى رسا عليه مزاد بيع المقهى موضوع النزاع ، وأنه بالتالى لا تربطه بوزارة الأوقاف — الطاعنة — علاقة إيجارية تخوله أن يقيم عليها دعوى التعويض عن قيامها بهدم المبنى الذى يقع فيه ، وقد رفض الحكم المطعون فيه هذا الدفع بناء على ما ذهب إليه من أن انتفاع المطعون ضده بذلك المقهى كان نتيجة

لموافقة الوزارة الضمنية على أن يشغله ، واستدل الحكم على هذه الموافقة بأن الوزارة كانت على علم بحيازة المطعون ضده لذلك المقهى منذ بيعه بالمزاد ، وأنها وجهت إليه إخطارا تنبه عليه فيه بإخلائه وقعدت عن اتخاذ الإجراءات لطرده منه ، هذا في حين أنه لم يقدّم دليل من الأوراق على صحة ما ذهب إليه الحكم في هذا الخصوص ، بل إن الثابت أنه لم يصدر من الوزارة ما ينم عن موافقتها على شغل المطعون ضده للمقهى وأنها احتصرت من بلدية القاهرة قرارا في سنة ١٩٦٠ بدم المبنى الذي يقع فيه ذلك المقهى ، وأعطت ذلك بإقامة الدعوى رقم ٦٠/٣٧٠٨ مدني كلى القاهرة بطلب طرده منه ، وهو مما يعيب الحكم بالفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النفي مردود ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض الدفع على أن مصاحبة الضرائب اتخذت الإجراءات لبيع المقهى موضوع النزاع جبرا على بني أفروميتي الذي يستأجره من وزارة الأوقاف — الطاعة — وذلك لعدم قيامه بالوفاء بالضريبة المستحقة عليه ، وأنه وإن رصا مزاد بيع ذلك المقهى بجميع مشتعلاته المادية والمعنوية بناء على هذه الإجراءات على من يدعى بمدوح السواح أحمد ، إلا أن المطعون ضده هو الذي شغل ذلك المقهى منذ رصو المزاد وقام بترميمه وأدخل عليه تحسينات كما زوده بالمقولات اللازمة لاستغلاله وتمت المحادثات بينه وبين الوزارة على أساس أنه هو الذي يشغل المقهى بعد رصو المزاد ، لما كان ذلك ، فإن ما قرره الحكم المطعون فيه من أن المطعون ضده هو الذي كان يشغل العقار وله الحق في طلب التعويض عما لحقه من ضرر بفعل الطاعة ، يكون قد أقيم على أسباب مائنة تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها . وإذ رتب الحكم على ذلك قضاءه برفض الدفع ، فإن النفي عليه بالفساد في الاستدلال في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنمى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه بالفساد في الاستدلال والقصور في التسييب ، ونقول في بيان ذلك إنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بأنها احتصرت قرارا من الجهة المختصة بهدم المبنى الذي يقع به المقهى موضوع النزاع باعتبار أنه آيل للسقوط وأخطرت ساكنيه بذلك القرار

فاستجابوا له جميعا وأخلوا المبنى فيما عدا المطعمون ضده الذى ظل شاغلا المقهى المشار إليه حتى إذا أقامت عليه الوزارة الدعوى رقم ٣٧٠٨/٦١ مدنى كلى القاهرة بطلب طرده منه ، سارع إلى تركه وإخلائه مما فيه ويمكن الوزارة بذلك وبعد مضي عام على صدور قرار الهدم — من أن تهدم المبنى المذكور إلى مستوى سطح الأوض ، غير أن الحكم المطعون فيه ذهب فى الرد على هذا الدفاع إلى أن الوزارة كانت قد عقدت العزم على هدم ذلك البناء لأنه آيل للسقوط بل لرغبتها فى إعادة بنائه بشكل أوسع وشرعت فعلا فى هدم العقار المجاور له ثم هدمت الأدوار العليا من ذلك البناء بعد أن استصدرت قرارا من بلدية القاهرة بهدمه ودون القيام بالاجراءات التى يستوجبها القانون لتنفيذ قرار الهدم وبغير إتخاذ الاحتياطات الواجبة للحفاظ على سلامة مبنى المقهى بما أدى إلى حصول "تشريكات" فيه ، وترى الطاعنة أن الحكم لم يبين ما هية الاجراءات القانونية الواجب القيام بها فى هذا الخصوص ، وإذا كان الثابت أن قرار الهدم قد صدر بناء على وجود خلل فى البناء ، فإن ذلك يدل على أن "التشريكات" المشار إليها كانت موجودة قبل صدور ذلك القرار ، وبفرض وجودها بعده ، فإنه لم يثبت أن فعلا إيجابيا قد وقع من الوزارة فى ذات المبنى أدى إلى حدوث "التشريكات" فيه ، مما ينتفى معه خطأ الطاعنة ويؤدى إلى عدم مساءلتها عن الضرر الذى أصاب المطعمون ضده ، وهو مما يعيب الحكم بالفصوص فى التسيب والفساد فى الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن المادة السابعة من القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ فى شأن المنشآت الآيلة للسقوط بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٥٦ المنطبق على واقعة الدعوى ، إذ نصت على أنه "يجوز للسلطة القائمة على أعمال التنظيم فى أحوال الخطر الداهم إخلاء البناء وكذلك المباني المجاورة عند الضرورة من السكان بالطريق الإدارى واتخاذ ما تراه لازما من الاحتياطات والتدابير فى فترة لا تقل عن أسبوع ، إلا فى حالة تهديد البناء بالانهيار العاجل فيكون لها الحق فى القيام بإخلائه فورا ، كما تكون لها فى حالة الضرورة القصوى هدم البناء بعد موافقة لجنة برئاسة قاض يندبه رئيس المحكمة الابتدائية الكائن فى دائرتها العقار ومضوية اثنين من المهندسين يصدر بتعيينهما قرار من وزير

الشئون البلدية، وعلى السلطة القائمة على أعمال التنظيم أن تعلن أولى الشأن بالحضور أمام اللجنة وتصدر قرارها مسبها خلال أسبوع من تاريخ عرض الأمر عليها بعد سماع أقوال الخصوم وعمل المعاينات والتحقيقات المستعجلة التي ترى ضرورة لها، فإن مفاد هذا النص مرتبطا بباقي أحكام القانون المشار إليه وما أوضحت مذكرته الإيضاحية من أن للسلطة القائمة على أعمال التنظيم في حالة الضرورة القصوى التي تهدد البناء بالانهيار العاجل أن تأمر بهدمه بعد موافقة اللجنة المشار إليها بالمادة السابعة السالفة الذكر، مما مؤداه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع أراد الخروج عن الأصل العام بالنسبة لقرارات الهدم التي تصدرها السلطة القائمة على أعمال التنظيم في غير أحوال الخطر الداهم والضرورة القصوى فلم يجعل للإدارة حق تنفيذها بالطريق المباشر عند امتناع ذوي الشأن عن تنفيذها اختيارا بل علق جواز تنفيذها على صدور حكم من القضاء في هذا الخصوص .

وإذ أجازت المادة الثانية فقرة "د" من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين الذي يحكم واقعة الدعوى للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان المؤجر إذا ثبت أنه أصبح آيلا للسقوط ويخشى منه على سلامة السكان، وأوجبت المادة ١٥ فقرة أولى من هذا القانون على المؤجر أن يقدم طلب الإخلاء إلى المحكمة الابتدائية المختصة طبقا للإجراءات التي رسمها ذلك القانون للحصول على حكم بالإخلاء، وكان المشرع قد أخضع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قرارات الهدم لرقابة المحكمة الجنائية وعلق تنفيذها على صدور حكم من تلك المحكمة بإجراءات الهدم وذلك على خلاف الأصل العام الذي يقضى بخروج الأمر الإداري عن رقابة المحاكم وبقابليته للتنفيذ المباشر فإن يؤدي هذه الأحكام أنه ليس للسلطة القائمة على التنظيم أو مالك العقار - إذا كان هو الذي استصدر قرارا من هذه السلطة بهدمه على اعتبار أنه آيل للسقوط - تنفيذ هذا القرار بمجرد صدوره بإخلاء للعقار من السكان والقيام بهدمه فعلا وإنما يجب على أي منهما حتى يستطيع تنفيذ ذلك القرار أن يتخذ الإجراءات التي رسمها القانون على الوجه السالف البيان، لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي الذي أبده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه قد حصل من واقع الدعوى ومن الأوراق المقدمة فيها أن الوزارة الطاعنة عمدت - بعد أن استصدرت قرارا من بلدية القاهرة في ١٨ يولييه سنة ١٩٦٠ بهدم المبنى الذي يقع فيه المقهى

موضوع النزاع حتى سطح الأرض — إلى تنفيذ هذا القرار دون أن تتخذ الطريق الذى رسمه القانون لهدمه، واستدل الحكم على ذلك بمذكرة المراقب العام لمراقبة تنظيم الواحلى المؤرخة ٩ نوفمبر سنة ١٩٦٠ والى اطلع عليها الخبير الذى ندبته محكمة أول درجة فى دعوى إثبات الحالة رقم ٦١/٨٦٥ مدنى مستعجل القاهرة والى كان المطعون ضده قد رفعها على الطاعنة إثر حصول الهدم والى أرفق الخبير صورة منها بتقريره ، وإذ خلاص الحكم من ذلك إلى أن الطاعنة "كانت قد انتهت وأعملت رأيها على هدم العقار غير مابئة بحقوق شاذليه فكلفت المفاول بتنفيذ عملية الهدم دون أن تضع فى إعتبارها ما يصيب شاذليه من ضرر فى أموالهم وممتلكاتهم وقد يصل إلى أرواحهم ودون أن تسلك السبيل السوى أولا " وكان هذا الذى استخلصه الحكم يؤدى إلى ما انتهى إليه من مساءلة الطاعنة عن الضرر الذى أصاب المطعون ضده من عملية الهدم المشار إليها ، وكان الحكم قد أشار فى مقام التدليل على خطأ الطاعنة بهدم البناء إلى أنه كان يتعين عليها أن ترفع دعوى الإخلاء ابتداء وقبل الشروع فى الهدم وهو ما يعد منه تحصيلاً لمساهمة الإجراءات القانونية الواجب إتخاذها فى هذا الخصوص . لما كان ما تقدم فإن النعى على الحكم بالفساد فى الإستدلال وبالقصور فى التسييب فى هذا الخصوص يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣١ من مارس سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة ومضوية للعادة
المختارين ، بطرس زفلول ، وأحمد حسن هيكل ، وإبراهيم ملام ، ومحمد أسعد محمود .

(٨٥)

الطعن رقم ٣٨ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) إثبات . " البيئة " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " .
نقض . " أسباب الطعن " .

استقلال قاضي الموضوع بتقدير أقوال الشهود طالما لم يخرج عن مدلولها . عدم
جواز إثارة الجدل في هذا الشأن أمام محكمة للنقض .

(ب) بيع . " إنعقاد البيع " عقد . " تكييف العقد " .
صورته . هبة .

للتصرف المنجز . صحيح سواء أكان للعقد في حقيقته بيعاً أو هبة مستترة
في مقدم بيع امتنق الشكل القانوني .

(ج) وارث . " التحايل على أحكام الإرث " . بيع . " بيع المورث لأحد
الورثة " . تزكية . نظام عام .

أحكام الإرث المتصلة بقواعد التوريث وأحكامه من النظام العام . عدم
جواز التحايل عليها . التصرفات المنجزة الصادرة من المورث حال صحته لأحد الورثة
أو لغيرهم . صحيحة ولو ترتب عليها حرمان بعض الورثة أو التقليل من أنصبتهم
في الميراث .

١ - تقدير أقوال الشهود مرهون بما يطمئن إليه وجدان قاضي الموضوع
ولا سلطان لأحد عليه في ذلك ، إلا أن يخرج بتلك الأقوال إلى ما لا يؤدي إليه
مدلولها . وللمحكمة الموضوع السلطة في بحث الدلائل والمستندات المقدمة لها

وفي موازنة بعضها ببعض الآخر ، وترجيح ما نطمئن نفسها إلى ترجيحه منها
وفي استخلاص ما ترى أنه واقعة الدعوى ، وذلك بمنأى عن رقابة محكمة
النقض .

٢ — إذا كان التصرف منجزا فإنه لا يتعارض مع تنجيذه — وعلى ما جرى به
قضاء هذه المحكمة — عدم استطاعة المتصرف إليه دفع الثمن المبين بالعقد ،
لأن التصرف الناجز يعتبر صحيحا سواء أكان العقد في حقيقته بيعا أو هبة مستترة
في عقد بيع استوفى شكله القانوني (١) .

٣ — التحايل الممنوع على أحكام الإرث لتعلق الإرث بالنظام العام هو
— وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ما كان متصلا بقواعد التوريث وأحكامه
المعتبرة شرعا ، كاعتبار شخص وارثا وهو في الحقيقة غير وارث أو العكس ،
وكذلك ما يتفرع عن هذا الأصل من التعامل في التركات المستقبلية كإيجاد
ورثة قبل وفاة المورث غير ممنوع — لهم حق الميراث شرعا أو الزيادة أو النقص
في حصصهم الشرعية ، ويترتب على هذا أن التصرفات المنجزة الصادرة من المورث
في حالة صحته لأحد ورثته أو لغيرهم تكون صحيحة ، ولو كان يترتب عليها
حرمان بعض ورثته أو التنازل من أنصبتهم في الميراث ، لأن التوريث لا يقوم
إلا على ما يخالفه المورث وقت وفاته أما ما يكون قد خرج من ماله حال حياته
فلا حق للورثة فيه (٢) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .
حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل

(١) نقض ١٢ فبراير سنة ١٩٦٨ — مجموعة المكنب الفني لسنة ١٩ ص ٢٧١ .

(٢) نقض ٩ يناير ١٩٦٤ — مجموعة المكنب الفني لسنة ١٥ ص ٤٣ .

في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٣٨٣ سنة ١٩٦٢ شين الحكم الابتدائية بصحيفة معلنة إلى المرحوم عبد المجيد بدوى ملك في ١٥/٩/١٩٦٢ طلب فيها الحكم بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٩٥٨/١/٩ والمتضمن بيعه له عمارة وأطيانا زراعية مساحتها ٢٢ ف و ٣ ط مبينة الحدود والمعالم بالعقد وبصحيفة الدعوى. وقال ثمرها لدعواه إنه بموجب العقد مالف للبيان باع له المرحوم عبد المجيد بدوى ملك والده ووالد مورث الطاعنين العقارات المشار إليها مقابل ثمن قدره ٢٥٠٠ جنية دفع منه ٢٠٠٠ جنية عند التوقيع على العقد ودفع الباقي بتاريخ ١٩٥٨/٩/٣٠ وإذ رفض البائع أن يسلمه مستندات التملك فقد أقام دعواه للحكم له بطلباته. وبجلسة ١٩٦٢/١٠/٢ حكمت المحكمة بانقطاع سير الخصومة بوفاة المدعى عليه فعملها المطعون عليه ضد مورث الطاعنين عبد العزيز عبد المجيد بدوى ملك الذي دفع بأنه يجهل توقيع مورثه على العقد وحلف اليمين على ذلك، وبتاريخ ١٩٦٢/٤/٢ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليه أن يصمتي الختم والإيهام المذيل بهما عقد البيع مما لمورثه، وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين تنازل مورث الطاعنين عن الدفع بالجهالة، وطعن على عقد البيع بأنه يخفى وصية. وبتاريخ ١٩٦٢/٦/٢٥ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت مورث الطاعنين أن عقد البيع المؤرخ ١٩٥٨/١/٩ ليس بيعا منجزا، ولم يدفع فيه ثمن وأنه ينطوي على وصية. وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين حكمت بتاريخ ١٩٦٤/٢/١١ بصحة ونفاذ عقد البيع بالنسبة لثالث العمارة والأطيان الزراعية الواردة بالعقد ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات. استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢٨ سنة ١٤ ق مدني طنطا. وبتاريخ ١٩٦٥/١١/٢٢ حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف وبصحة ونفاذ العقد عن القدر بأكمله. طعن ورثة المرحوم عبد العزيز عبد المجيد بدوى ملك في هذا الحكم بطريق النقض. وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها.

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعنون بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال، وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم أقام قضاءه على أن عقد البيع الصادر من المرحوم عبد المجيد بدوى ملك مورث

الطرفين إلى المطعون عليه لا يخفى وصية ، تأسيسا على عدم قيام دليل على توافر الشرطين المنصوص عليهما في المادة ٩١٧ من القانون المدني لاعتبار التصرف وصية ، وهما احتفاظ المورث بحيازة العقارات التي تصرف فيها وبحقه في الانتفاع بها مدى حياته ، هذا في حين أن شهود مورث الطاعنين أجمعوا على أن المرحوم عبد المجيد بدوي ملك مورث الطرفين ووالدهما ظل يحتفظ بحيازة العقارات المبيعة حال حياته ، وعلى أن وضع يد المطعون عليه وتحويل عقود الإيجار باسمه مع المستأجرين للعمارة إنما كان بطريق النيابة عن والده ، وإذا قرر الحكم رغم ذلك بعدم توافر شرطي المادة ٩١٧ سالتى البيان فإنه يكون معيبا بالفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أورد الشرطين اللازمين لقيام القرينة القانونية المنصوص عليها في المادة ٩١٧ من القانون المدني لاعتبار التصرف الصادر من المورث إلى أحد ورثته يخفى وصية ، وهما احتفاظ المتصرف بحيازة العين المتصرف فيها واحتفاظه بحقه في الانتفاع بها لحساب نفسه مدى حياته ، قرر الحكم بعد ذلك في شأن عدم توافر هذين الشرطين بالنسبة للتصرف المطعون فيه ما يلي "إن كلا الشرطين الواردين بالمادة ٩١٧ من التقنين المدني غير متوافرين ، إذ لا دليل على أن المتصرف ظل محتفظا بحيازته للعمارة والأرض موضوع الدعوى حتى وفاته وأن له حق الانتفاع بها مدى حياته ، بل إن الاستفادة من ظروف الدعوى وملايساتها وقرائن الأحوال فيها والمستندات المقدمة من المستأنف — المطعون عليه — والسابق بيانها أن المتصرف قد هجر التجارة نهائيا ومحا اسمه من السجل التجاري برقم ٦٣٧٦ في ١٤/١/١٩٥٦ وأنه منذ هذا التاريخ اشتغل المستأنف بالعمل في محل التجارة (الورشة) وطالبته مصلحة الضرائب بسداد المستحق على نشاطه بالمحل منذ هذا التاريخ عن السنوات من سنة ١٩٥٦ حتى سنة ١٩٦١ بتنبهات مختلفة كما قام بسداد رسوم البلدية باسمه وقدم الوصول الدالة على ذلك والمؤرخة ١٩٦٠/٥/٥ و ١٩٦١/٦/٢٥ و ١٩٦٢/٥/٨ و ١٩٦٢/٥/١٨ كما حرر المستأنف عقود الإيجار مع المستأجرين للعمارة وحول له البائع ما كان باسمه من عقود مما يفيد أنه باشر وضع اليد على الأعيان المبيعة باسمه ولحسابه ،

ويؤكد هذه الحقيقة أن إدارة مركز الشاي والتوزيع بالامكندرية قد خاطبته بوصفه مؤجرا لها وذلك بكتابها المؤرخ ١٩٦١/٩/٢٨ ، فلا اعتداد بعد ذلك بما قرره شهود مورث المستأنف عليهم — مورث الطاعنين — من أن وضع يد المستأنف كان بطريق الإنابة من والده المتصرف له ، لأن هذه الأقوال لم تثبت ، وتدحضها أوراق الدعوى كما تقدم ، فضلا عن تناقض هؤلاء الشهود في تقدير أملاك المورث ، كما قرر من شهد منهم في محضر تحقيق الدفع بالجهالة أنه لا علم له بالعقد موضوع الدعوى وحقيقته “ وكان الواضح من هذا الذي قرره الحكم أنه لم يأخذ بما قرره شهود مورث الطاعنين من أن مورث الطرفين ظل يحتفظ بحيازة الأعيان موضوع التصرف وبحقه في الانتفاع بها بعد التصرف ومن أن حيازة المطعون عليه لهذه الأعيان بعد التصرف ، كانت لحساب مورث الطرفين ، واستند الحكم في ذلك إلى ما استخلصه من المستندات المقدمة في الدعوى من أن المورث المذكور اعتزل التجارة ومحا اسمه من السجل التجارى منذ ١٩٥٦/١/١٤ ، وأنه منذ ذلك التاريخ والمطعون عليه هو الذى يقوم بتشغيل الورشة ويحدد الضرائب ورسوم البلدية المستحقة عن هذا الاستغلال ، ومن أن المطعون عليه حرر بعض عقود الإيجار مع مستأجرى العمارة وحول له المورث باقى العقود التى كانت محررة باسمه ، وأن أحد المستأجرين بالعمارة خاطبه بوصفه مؤجرا له ، وحصل الحكم مما تقدم أن المطعون عليه وضع اليد على الأعيان المباعة باسمه ولحسابه ، ثم رتب دلى ذلك أن التصرف الصادر إليه منجز ولا يخفى وصية ، وكان تقدير أقوال الشهود مرهونا بما يطمئن إليه وجدان قاضى الموضوع ولا سلطان لأحد عليه فى ذلك ، إلا أن يخرج بتلك الأقوال إلى ما لا يؤدى إليه مدلولها ، وكان لمحكمة الموضوع السلطة فى بحث الدلائل والمستندات المقدمة لها وفى موازنة بعضها ببعض الآخر وترجيح ما نطمئن نفسها إلى ترجيحه منها وفى استخلاص ما ترى أنه واقعة الدعوى وذلك بمنأى من رقابة محكمة النقض ، وكانت الأسباب صالحة للبيان التى استند إليها الحكم سائغة ومن شأنها أن تؤدى إلى ما انتهى إليه ، فإن ما يثيره الطاعنون بهذا السبب لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير المحكمة لشهادة الشهود والمستندات المقدمة فى الدعوى مما لا يجوز قبوله أمام محكمة النقض ، ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن السبب الثاني يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون، ويقول الطاعنون في بيان ذلك إن الحكم بعدم أن قرر أن العقد يبق صحيحا سواء اعتبر بيعا أو هبة مستورة في عقد بيع، عاد وقرر أن شهود المطعون عليه أجمعوا على أنه دفع الثمن كاملا من ناتج أموال تجارته وبيع ماشيته ومصوغات زوجته، في حين أن شهود مورث الطاعنين أجمعوا على أن المطعون عليه لم يدفع ثمنه وأن الثمن المسمى بالعقد لا يتفق مع قيمة العقارات المباعة، فضلا عن أن الثابت أن المورث كان يقيم مع المطعون ضده في معيشة واحدة وأنه خصه - وهو أحد الورثة - بجميع أملاكه وحرم الباقين، مما يعد تحايلا على قوانين الميراث التي تعتبر من النظام العام ويعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون.

وحيث إن هذا النعي في غير محله، ذلك أن الحكم المطعون فيه أورد في هذا الخصوص ما يلي "إن ما ساقته محكمة أول درجة من فرائض أخرى في أسبابها، وتخلص في عدم مناسبة الثمن الوارد بالعقد وشموله على كافة أملاك المورث وعدم قدرة المستأنف المطعون عليه - المسالية على الشراء، مردود بأنه سواء دفع ثمن أو لم يدفع فإن التصرف يبقى سليما ما دام قد صدر منجزا مستوفيا للشروط التي يتطلبها القانون باعتباره بيعا أو في الأقل باعتباره هبة مستورة في عقد بيع، وفلا عن ذلك فقد أجمع شهود المستأنف على أنه أدى الثمن كاملا بما دفعه من ناتج أموال تجارته وبيع مواشيه ومصاغ زوجته". ويبين من هذا الذي أورده الحكم أنه قرر أن التصرف إلى المطعون عليه قد صدر منجزا ومستوفيا للشروط التي يقتضيها القانون وأنه على هذا الأساس يكون صحيحا سواء اعتبر بيعا أو هبة مستورة في عقد بيع، وهذا من الحكم صحيح في القانون، ذلك أنه إذا كان التصرف منجزا فإنه لا يتعارض مع تنجيذه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - عدم استطاعة المتصرف إليه دفع الثمن المبين بالعقد، لأن التصرف الناجر يعتبر صحيحا سواء أكان العقد في حقيقته بيعا أو هبة مستورة في عقد بيع استوفى شكله القانوني. وما قرره الحكم من أن المطعون عليه دفع الثمن كاملا أخذا بأقوال شهوده وإطراحا لأقوال شهود مورث الطاعنين، هو مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع في تقدير أقوال الشهود. لما كان ذلك وكان التحايل المنوع على أحكام الإرث لتعلق الإرث بالنظام العام هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه

المحكمة - ما كان متصلا بقواعد التوريث وأحكامه المعتبرة شرعا كاعتبار شخص وارثا وهو في الحقيقة غير وارث أو العكس، وكذلك ما يتفرع عن هذا الأصل من التعامل في التركات المستقبلية، كإيجاد ورثة قبل وفاة المورث غير من لهم حق الميراث شرعا أو الزيادة أو النقص في حصصهم الشرعية، و يترتب على هذا أن التصرفات المنجزة الصادرة من المورث في حال صحته لأحد ورثته أو لغيرهم تكون صحيحة ولو كان يترتب عليها حرمان بعض ورثته أو التقليل من أنصبتهم في الميراث، لأن التوريث لا يقوم إلا على ما يخلفه المورث وقت وفاته، أما ما يكون قد خرج من ماله حال حياته فلا حق للورثة فيه. لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه على ما حلف بياته قد اعتبر أن التصرف المطعون فيه منجز ولا يخفى وصية فإن النية عليه بهذا السبب يكون على غير أساس.

وحيث إن مبنى السبب الثالث النفي على الحكم المطعون فيه بخالفة القانون، ويقول الطاعنون في بيان ذلك إن الحكم قضى بطلبات المطعون عليه مع أن دعواه غير مقبولة، لأنه لم يتم قبل رفعها بإعذار المورث بتنفيذ التزامه طبقا لما تقضى به المادة ١٥٧ من القانون المدني.

وحيث إن هذا النفي غير مقبول، ذلك أنه لما كان الطاعنون لم يقدموا ما يدل على صحت تمسكهم أمام محكمة الموضوع بأن المطعون عليه لم يتم بإعذار المورث بتنفيذ العقد، فإنه لا يقبل منهم التحدى بهذا السبب لأول مرة أمام محكمة النقض.

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن.

جلسة ٣١ من مارس سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، ومضوية المادة
المستشارين : بطرس زفلول ، وأحمد حسن هيكل ، وإبراهيم علام ، ومحمد أسعد محمود .

(٨٦)

الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) مسئولية . " المسئولية العقدية " . " عناصر الضرر " . تعويض .

المدين في المسئولية العقدية — في غير حالاتي الغش والخطأ الجسيم — يلتزم
بتعويض للضرر المتوقع وقت التعاقد . معيار الضرر المتوقع موضوعي لا شخصي .

(ب) نقل بحري . " مسئولية الناقل " . تعويض . " تقدير التعويض " .

التزام الناقل — في حالة فقد البضاعة أو هلاكها أثناء الرحلة البحرية — بتعويض
المرسل إليه عما لحقه من خسارة وما فاته من كسب .

(ج) تعويض . " تعيين عناصر الضرر " . نقض . " سلطة محكمة
النقض " .

تعيين عناصر الضرر من مسائل القانون التي تخضع لرئاسة محكمة النقض .

١ — المدين في المسئولية العقدية لا يلزم في غير حالاتي الغش والخطأ الجسيم
إلا بتعويض الضرر الذي يمكن توقعه عادة وقت التعاقد ، وذلك عملاً بالمادة
١/٢٢١ من القانون المدني ، والضرر المتوقع يقاس بمعيار موضوعي لا بمعيار
شخصي ، بمعنى أنه هو ذلك الضرر الذي يتوقعه الشخص المعتاد
في مثل الظروف الخارجية التي وجد فيها المدين ، لا الضرر الذي يتوقعه هذا
المدين بالذات^(١) .

(١) نقض ١٢ يونيو سنة ١٩٦٩ بمجموعة المكتب الفني لسنة ٢٠ ص ٩٢٩ .

٢ - مسؤولية الناقل تتمثل في أن يسلم البضاعة إلى المرسل إليه في ميناء الوصول طبقا للبيان الوارد بشأنها في سند الشحن ، وأن يلزم بتعويض المرسل إليه عما لحقه من خسارة وما فاته من كسب طبقا لما يتوقعه الشخص المعتاد .

٣ - تعيين العناصر المكونة قانونا للضرر والتي يجب أن تدخل في حساب التعويض بعد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل في أن وزارة التموين - الطاعنة - أقامت الدعوى رقم ٦٣/١٢٠٢ تجارى كلى الاسكندرية ضد الشركة العربية المتحدة للملاحة البحرية بصفتها وكالة عن الباخرة الجزائر - المطعون ضدها - وطلبت الحكم بإلزامها بأن تدفع لها مبلغ ١٦٠٩ ج و ٤٠٣ م . وقالت بيانا للدعوى إنها استوردت ألف طن من البن البرازيل تحت حق الباخرة الجزائر وتبين عند وصول هذه الباخرة إلى ميناء الاسكندرية وجود عجز بشحنة البن المشار إليها مقداره ٣٤٦ و ٢ طنا قدر الخبز ثمنه بالمبلغ المطالب به ، وإذا امتنعت الشركة عن سداؤه فقد أقامت الدعوى بطلب الحكم بإلزامها به ، وبتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٦٤ قضت محكمة أول درجة بإلزام المطعون ضدها بأن تدفع للطاعنة مبلغ ٥٥٦ ج و ٦٨٣ م يمثل قيمة العجز في البضاعة بميناء الشحن ، استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية بالإستئناف رقم ٢٠/٣٩٥ ق وطلبت تعديل الحكم المستأنف إلى مبلغ ١٦٠٩ ج و ٤٠٣ م الذى طلبته أمام محكمة أول درجة ، وذلك على أساس أن العجز في البضاعة يحسب وفقا لقيمتها في ميناء الوصول ، وبتاريخ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٦٥ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف .

طلعت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض في خصوص قضائه برفض الحكم بالتعويض عن الزيادة في قيمة البضاعة الفاقدة في ميناء الوصول على قيمتها في ميناء الشحن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بتنقض الحكم المطعون فيه وفي الجلسة المحددة لنظر الطعن تمسكت النيابة بهذا الرأي .

وحيث إن الطعن بني على سبب واحد تنمى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ونقول في بيان ذلك إن الحكم قصر حقها في التعويض على أساس ثمن العجز في البن في ميناء الشحن أخذاً بسعره المبين في فاتورة شرائه باعتبار أنه يمثل السعر العالمي لهذه السلعة ، وذهب الحكم في تبرير ذلك إلى أن السعر المشار إليه كان يمكن أن يتوقعه وزارة التموين وقت إبرام عقد النقل ، أما السعر في ميناء الوصول فيمثل ضرراً غير متوقع لا يلزم المدين بتعويضه . هذا في حين أن المعيار في تقدير التعويض وفقاً للمادة ٢٢١ من القانون المدني هو معيار موضوعي العبرة فيه بما يتوقعه الشخص العادي في مثل الظروف التي يوجد فيها المدين مما كان يتعين معه على الحكم المطعون فيه أن يدخل في حساب التعويض كل الأضرار التي يجب أن يتوقعها الناقل عادة والتي تتمثل في الأرباح التي كان يمكن أن يحصل عليها المرسل إليه فيما لو قام الناقل بتسليم الشحنة كاملة في ميناء الوصول ، غير أن الحكم قدر التعويض على أساس السعر في ميناء الشحن مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه لما كان المدين في المسؤولية العقدية لا يلزم في غير حالات الغش والخطأ الجسيم إلا بتعويض للضرر الذي يمكن توقعه عادة وقت التعاقد ، وذلك عملاً بالمادة ٢٢١/٢ من القانون المدني ، وكان الضرر المتوقع إنما يقاس بمعيار موضوعي لا بمعيار شخصي ، بمعنى أنه هو ذلك الضرر الذي يتوقعه الشخص المعتاد في مثل الظروف الخارجية التي وجد فيها المدين لا الضرر الذي يتوقعه هذا المدين بالذات ، وكانت مسؤولية الناقل تتمثل في أن يسلم البضاعة إلى المرسل إليه في ميناء الوصول طبقاً للبيان الوارد بشأنها في سند الشحن وأن يلزم بتعويض المرسل إليه عما لحقه من خسارة وما فاتته من كسب طبقاً لما يتوقعه الشخص المعتاد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قصر التعويض المحكوم به على قيمة العجز في رسالة البن مقومة بسعر شرائها في ميناء الشحن

ولم يدخل في حساب التعويض ما فات للطاعة من كسب بسبب الزيادة في سعر البضاعة الفايدة وفقا لقيمتها السوقية في ميناء الوصول على سعر شرائها في ميناء الشحن ، وكان هذا من الحكم خطأ في تطبيق القانون في تعيين عناصر الضرر التي تدخل في حساب التعويض المستحق للطاعة بتفويت عنصر منها عليها هو ما فاتها من كسب ، وكان تعيين العناصر المكونة قانونا للضرر والتي يجب أن تدخل في حساب التعويض بعد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض . لما كان ما تم عدم وكان لا هبرة بما تسوقه الشركة المطعون ضدها في المذكرة المقدمة منها ردا على سبب الطعن من أن سند الشحن قد حوى نصا يحصر بموجبه قيمة التعويض فيما لا يتجاوز ثمن البضاعة الواردة به أو بفاتورة الشراء أيهما أقل ، ذلك أنه طالما أن المطعون عليهم لم تقدم ما يفيد تمسكها بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع ، فلا يجوز لها إثارة لأول مرة أمام هذه المحكمة ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه على خلاف النظر المتقدم وقدر التعويض الذي تستحقه وزارة التموين بما لحقها من خسارة فقط ، على أساس سعر البن في ميناء الشحن ولم يقدر لها تعويضا عما فاتها من كسب ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

القسم الثاني

فهرس هجائي موضوعي

العدد الأول — السنة الحادية والعشرون

١ - الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية في طلبات رجال القضاء

الصفحة	القاعدة	مبحث
		ضم مدة العمل السابقة :
		١ - عدم جواز حساب المبالغ التي تستحق نظير ضم مدة العمل السابقة وفقا للمادة ٤١ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ إلا بالنسبة للمعينين بعد العمل بالقانون المذكور ، دون المعينين قبله .
٣	١	(الطلب رقم ٥ لسنة ٢٢ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٧٠/١/٢٧) ..
		٢ - تسوية أقساط المعاش والبدل في خصمها طبقا للقانون ٣٦ لسنة ١٩٦٠ . عدم جواز الإفادة من أحكام القانون اللاحق ٥٠ لسنة ١٩٦٣ .
٣	١	(الطلب رقم ٥ لسنة ٢٢ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٧٠/١/٢٧) ..

٢ - الأحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

الصفحة	القائمة
	(١)
	إثبات . أحوال شخصية . اختصاص . أدوية . إرتفاق . إستئناف . إستيلاء . إصلاح زراعى . إعلان . إفلاس . التزام . إمتياز . أموال . أهلية . أوراق تجارية . إيجار .
	<u>إثبات</u>
	عبء الإثبات :
	١ - للعامل الموقوف طبقا لنص المادة ١/٩٧ من قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ مكررا قانونيا خاصا يفترض التعسف في صاحب العمل إذا هو رفض إعادته إلى عمله . صاحب العمل له الحق مع ذلك في إنهاء العقد الغير محدود المدة إذا توافر المبرر المشروع . عبء إثبات توافر المبرر يتحمله صاحب العمل لأنه هو الذى يدعى خلاف الثابت حكما .
٢٣٦	٣٨ (اللمن رقم ١٢٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٤)
	٢ - الأصل أن العامل غير مكلف بإثبات ما يدعيه من متأخر الأجر . جواز الاتفاق على مخالفة ذلك صراحة أو ضمنا . قواعد الإثبات ليست من النظام العام .
٢٥٠	٤١ (اللمن رقم ٥٩٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٤)

الصفحة	القاعدة	
		إجراءات الإثبات :
		”الإحالة إلى التحقيق“
		١ — قيام المانع الأدبي . لا يوجب على المحكمة إحالة الدعوى إلى التحقيق .
٢٧١	٤٤	(الطن رقم ٥٨٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١٠)
		٢ — لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في تقدير طريق الإثبات الذي تأمر به وفي الأخذ بنتيجته من عدمه . لا عليها إن حكمت لهم عجز عن إثبات دعواه بالبينة ما دامت أقامت قضاها على ما يؤدي إليه مما استخلصته من أوراق .
٢٨١	٦٢	(الطن رقم ٥٨٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
		”الادعاء بالتزوير“
		راجع : (ت . تزوير)
		”نذب الخبراء“
		راجع : (خ . خبرة)
		طرق الإثبات :
		(أولا) الكتابة .
		١ — توجيه الممول إلى المصلحة المدينة كتاب موصى عليه بعلم الوصول برد ما حصلته منه بغير حق . سبب جديد من أسباب قطع التقادم الواردة في القانون المدني . علم الوصول هو دليل

الصفحة	القاعدة	
		الإثبات عند الإنكار . يغنى عنه أى ورقة تصدر من الجهة المدينة تدل على وصول كتاب المطالبة .
١٩٠	٣١	(الطعن رقم ٤٩٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)
		٢ — عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بأنه غير تاجر و بعدم جواز الاحتجاج عليه بدفاتر المطعون عليه التجارية . لا يجوز لننى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
١١٩	٢١	(الطعن رقم ٤٨٣ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٥)
		(ثانيا) شهادة الشهود .
		” المانع الأدبي ”
		١ — تقدير قيام المانع من الحصول على دليل كتابي يستقل به قاضي الموضوع . وجوب قيام هذا التقدير على أسباب ماتعة .
٣٥	٦	(الطعن رقم ٤٥٦ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٨)
		٢ — صلة القرابة لا تعتبر في ذاتها مانعا أدبيا . اقتصار الحكم على اعتبار البتة مانعا أدبيا من الحصول على الكتابة دون بيان الظروف المبررة لذلك . قصور .
٣٥	٦	(الطعن رقم ٤٥٦ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٨)
		٣ — قيام المانع الأدبي . لا يوجب على المحكمة إحالة الدعوى إلى التحقيق .
٢٧١	٤٤	(الطعن رقم ٥٨٧ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		”إثبات التزوير“
		تغيير الحقيقة في الورقة الموقعة على بياض ممن استؤمن عليها . خيانة أمانة يخضع لإثباته للقواعد العامة . وتوقع التغيير من غير من سلمت له الورقة اختيارا . تزوير يجوز لإثباته بكافة طرق الإثبات .
١٧٤	٢٩	(الطعن رقم ٤٥٧ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)
		”البيئة الشرعية“
		الشهادة عند فقهاء الحنفية يشترط فيها أن تكون موافقة للدعوى . مخالفة الشهادة للدعوى مؤد لعدم قبولها إلا إذا وفق المدعى بينهما . لا عمل لهذا الشرط إذا كان تكذيب المدعى لشهوده في شيء زائد عن الدعوى .
٢٩٠	٤٧	(الطعن رقم ٤ لسنة ٣٦ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٧٠/٢/١١) ...
		”تقدير الشهادة“
		١ — تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها هو مما يستقل به قاضي الموضوع .
٧٠	١٣	(الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٣)
		٢ — تقدير الشهادة متروك لقاضي الموضوع حسبما يطمئن إليه وجدانه .
٢٣٢	٣٧	(الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٣)
		٣ — استقلال قاضي الموضوع بتقدير أقوال الشهود طالما لم يخرج عن مدلولها . عدم جواز إثارة الجدل في هذا الشأن أمام محكمة النقض .
٥٢١	٨٥	(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		(ثالثا) القرائن .
		(ا) القرائن القانونية .
		” قرينة قوة الأمر المقضى ”
		راجع : (قوة الأمر المقضى — وحكم . ” حجية الحكم ”)
		(ب) القرائن القضائية .
		١ — لمحكمة الموضوع السلطة التامة في استخلاص القرائن .
		لا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك متى كان الاستخلاص مائفا .
١١٩	٢١	(الطعن رقم ٤٨٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٥)
		٢ — قيام الحكم على جملة قرائن متصادمة . عدم جواز
		مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها .
٧٠	١٣	(الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٣)
٤٠٤	٩٦	(والطعن رقم ٢٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٤)
		٣ — مجرد تسليم المستند — المطعون عليه بأنه وصية —
		للمستفيد منه ، لا يدل بمجردة على تنجيز التصرف .
٣٠٦	٤٩	(الطعن رقم ٥٣٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٤)
		٤ — عدم قابلية الصورية في الدعوى للتجزئة . لمحكمة
		الموضوع أن تعول في قضائها على قرائن تتعلق بنهم آخر غير
		مدع الصورية .
٣٨١	٩٢	(الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)

الصفحة	القائمة	
		(رابعاً) الإقرار .
		”الإقرار غير القضائي“
		١ — للقاضي السلطة التامة في تفسير إقرارات الخصوم وتقديرها .
٢٤	٥	(الطن رقم ٥٧٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٨)
		٢ — الإقرار الوارد بحضور الشكوى الإدارية . إقرار غير قضائي . للقاضي مطلق الحرية في تقدير قوته في الإثبات أو تجزئته .
٢٣٢	٣٧	(الطن رقم ٥٣١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٣)
		٣ — الإقرار المكتوب الصادر في غير مجلس القضاء . غير ملزم حتماً . خضوعه لتقدير قاضي الموضوع .
٢٥٠	٤١	(الطن رقم ٥٩٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٤)
		٤ — احتفاظ المورث بحقه في الانتفاع بالمبيع مدى حياته . لا يحتم ذلك وجوب اعتبار التصرف وصية ولا يتعارض مع تنجيز التصرف ، متى كانت أدلة الدعوى تفيد هذا التنجيز . إقراره بأنه قصد من التصرف الوصية لا هبة له في حق المتصرف إليهم . لا يعتبرون في خصوص هذا التصرف ورثة أو خلفاء عامين للمورث بل هم خلف خاص له .
٣٥٨	٥٨	(الطن رقم ٥٦٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
		<u>أحوال شخصية</u>
		دعوى النسب :
		من الأصول المقررة أن الولد للفراش . مناط حيرورة الزوجة فراشا هو العقد مع مجرد إمكان الوطء بصرف النظر عن تحقق الدخول أو عدم تحققه .
٢٩٠	٤٧	(الطن رقم ٤ لسنة ٣٦ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٧٠/٢/١١)

الصفحة	القاعدة	
		البينة الشرعية :
		الشهادة عند فقهاء الحنفية يشترط فيها أن تكون موافقة للدعوى . مخالفة الشهادة للدعوى مؤد لعدم قبولها إلا إذا وفق المدعى بينهما . لا محل لهذا الشرط إذا كان تكذيب المدعى لشهوده في شيء زائد عن الدعوى .
٢٩٠	٤٧	(الطن رقم ٤ لسنة ٣٦ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١١/٢/١٩٧٠) ..
		المسائل الخاصة بالمصريين غير المسلمين :
		١ - منازعات الأحوال الشخصية بين الزوجين غير المسلمين مختلفي الطائفة أو الملة . وجوب تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية . دعوى الطلاق يرجع فيها لشريعة الزوجين مختلفي الطائفة أو الملة لبحث دينوتهم بوقوع الطلاق . م ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .
٩٦	١٧	(الطن رقم ٣٠ لسنة ٣٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٤/١/١٩٧٠) ..
		٢ - الأقباط الأرثوذكس والبربر الأرثوذكس مختلفان في الطائفة . تطبيق الشريعة الخاصة لغير المسلمين مشروط باتحاد الطائفة والملة . وجود جهة قضائية ملية لهما وقت صدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ . لا أثر له .
٩٦	١٧	(الطن رقم ٣٠ لسنة ٣٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٤/١/١٩٧٠) ..
		٣ - الاعتقاد الديني مسألة نفسية لا يجوز للقاضي أن يبحث في جديتها ولا في بواغتها ودواغها .
٩٦	١٧	(الطن رقم ٣٠ لسنة ٣٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٤/١/١٩٧٠) ..
		المسائل الخاصة بالأجانب :
		١ - للطن في الحكم الصادر في شأن التصديق على التبنى بالنسبة لذوى الشأن مقصور على الاستئناف . الدعوى المرفوعة

الصفحة	القاعدة	
		— ممن هذا المتبنى والمتبنى ، — ببطلان التبنى . الطعن بالنقض في الحكم الصادر فيها جائز .
٩٠	١٦	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٧ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٤/١/١٩٧٠) ..
		٢ — الاختصاص بتوثيق محضر التبنى معقود لرئيس المحكمة الابتدائية دون وكلائها أو قضاتها . المادة ٩١١ من قانون المرافعات السابق .
٩٠	١٦	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٧ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٤/١/١٩٧٠) ..
		<u>اختصاص</u>
		(أولا) الاختصاص الولائي .
		١ — القرارات التي تصدر من اللجنة العليا للقيد والتأديب بنقابة الصحفيين . قرارات إدارية صادرة بصفة نهائية . الطعن في هذه القرارات . الاختصاص بالفصل فيه منعقد لمجلس الدولة بهيئة قضاء إداري دون محكمة النقض .
٢٤٢	٣٩	(الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٤/٢/١٩٧٠)
		٢ — ولاية المحكمة الابتدائية عند نظر الطعون في قرارات لجان المعارضات في نزاع الملكية ، قاصرة على النظر في هذه الطعون . وهي ليست هيئة مختصة بتقدير التعويض ابتداء . الحكم فيها هو حكم انتهائي . عدم جواز الطعن في الحكم تطبيقا لنص المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات السابق بدعوى بطلان الحكم أو قيامه على إجراءات باطلة .
٢٩٥	٤٨	(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢٤/٢/١٩٧٠)
		٣ — الاختصاص بنظر المنازعات الزراعية — في ظل أحكام القانون ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ — ليس قاصرا على اللجان

الصفحة	القائمة	
		المختصة . اختصاص المحاكم بها أيضا . عدم الالتجاء إلى اللجنة أولا . يقتضى عدم قبول الدعوى أمام المحكمة . عرض النزاع على القضاء بعد صدور قرار اللجنة لا يعد طعنا فيه ، بل هو دعوى مبتدأه . ليس للمحكمة أن تتعدى للفصل في صحة قرار اللجنة أو تقضى بإلغائه أو بطلانه ما دام أنه ليس قرارا معدوما . (الطن رقم ٥٩٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢) ٦٣ ٣٨٩
		٤ - لجنة المعارضات التي أنشأها القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ هيئة إدارية ذات اختصاص قضائي ، إذناط بها المشرع الفصل في الخلاف القائم بين المصلحة وذوى الشأن على التعويضات المقدرة لهم عن نزع الملكية . (الطن رقم ٣٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٩) ٧٩ ٤٩٧
		٥ - ولاية المحكمة الابتدائية قاصرة على نظر الطعون التي تقدم إليها من المصلحة أو من أصحاب الشأن في قرارات بلان المعارضات . هذا الطعن من نوع خاص وله أوضاع متميزة . لا تتعدى ولايتها النظر في مدى موافقة قرار اللجنة لأحكام القانون . ما لم يسبق عرضه على اللجنة وما لم تصدر قرارا فيه لا يجوز طرحه ابتداء أمام المحكمة ، إذ لا يتسع الطعن أمام المحكمة للطلبات الجديدة . (الطن رقم ٣٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٩) ٧٩ ٤٩٧
		(ثانيا) الإختصاص النوعي . ١ - الإختصاص بتوثيق محضر التهنئ معقود لرئيس المحكمة الابتدائية دون وكلائها أو قضاتها . المادة ٩١١ من قانون المرافعات السابق . (الطن رقم ١٢ لسنة ٣٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٠/١/١٤) ١٦ ٩٠

الصفحة	القاعدة	
٤١١	٦٧	٢ — المحكمة المختصة بتعيين المحكم وفق المادة ٨٢٥ مرافعات هي المحكمة المختصة أصلاً بنظر النزاع المتفق على فضله بالتحكيم سواء كانت محكمة ابتدائية أو محكمة استئناف . (الطن رقم ١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٥)
٥٠٣	٨٠	(ثالثاً) الاختصاص القيمي . الدفع بعدم الاختصاص القيمي . غير متعلق بالنظام العام . المادة ١٣٢ مرافعات بعد تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . إنكار تطبيق قانون إيجار الأ.ا.كن . لا يعد دفعا بعدم الاختصاص . (الطن رقم ٤٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٤)
		<u>أدوية</u>
		الاستيلاء على مخازن الأدوية : نصوص القانون ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تجارة الأدوية . ليس فيها ما يمس التزامات المستولى لديهم قبل الغير . بقاء حقوق الدائنين قائمة بعد صدوره . نصوص القانونين ٢٦٩ و ٢٧٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تأجيل ديون المستولى لديهم لم تعدل مما تم الاتفاق عليه في عقود فتح اعتمادهم إلا ميعاد استحقاق مائشاً منها من ديون . استيلاء وزارة التموين على الأدوية مقابل التعويض لا يجعل تنفيذ الالتزام مستحيلاً . نفاذ عقود فتح الاعتماد . (الطن رقم ٤٠٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٥)
١٠٦	١٩	<u>إرتفاق</u> التنازل عن حق الارتفاق : تحصيل محكمة الموضوع من أوراق الدعوى أن إرادة الطرفين اتجهت إلى التنازل عن حق الارتفاق بالمطل المقرر للعقار المبيع .

الصفحة	القاعدة	
		تبريرها ذلك بما لا يخرج في تفسيرها عن المعنى الظاهر لعبارة العقد وإعمالها لأثر هذا التنازل الذي يتم بالإرادة المنفردة . لاقصور ولا خطأ في القانون .
١١٢	٢٠	(الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٥) انتقال حق الارتفاق :
		انتقال العقار المبيع إلى المشتري بالحالة التي حددها الطرفان في عقد البيع . مثال في حق الارتفاق .
١١٢	٢٠	(الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٥) <u>إستئناف</u>
		الأحكام الجائز إستئنافها :
		١ - الطعن في الحكم الصادر في شأن التصديق على التبنى بالنسبة لدوى الشأن مقصور على الإستئناف . الدعوى المرفوعة - ممن هذا المتبنى والمتبنى - ببطالان التبنى . الطعن بالنقض في الحكم الصادر فيها جائز .
٩٠	١٦	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٠/١/١٤)
		٢ - مناط عدم جواز الطعن وفقا لنص المادة ٣٧٨ مرافعات . أن يكون الحكم صادرا قبل الفصل في الموضوع . صدور الحكم في موضوع الدعوى أو في شق منه يقتضى الطعن فيه استقلالاً في الميعاد . عدم مريان المادة ٤٠٤ مرافعات في هذه الحالة ، وعدم اعتبار الحكم مستأنفا باستئناف الحكم الموضوعي الذي صدر في الدعوى . التراخي في الطعن إلى ما بعد الحكم في الموضوع . أثره . عدم قبول الطعن .
٢١٣	٣٤	(الطعن رقم ٤٦٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٩)

الصفحة	القائمة	
		٣ — جواز استئناف أى حكم صادر فى حدود النصاب الانتهائى . مناطه . صدوره على خلاف حكم سابق لم يحز قوة الأمر المقضى فى النزاع .
٢٩٥	٤٨	(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٤)
		٤ — الأحكام التى تفصل فى موضوع الدعوى أوفى شق منه . وجوب الطعن فيها فى الميعاد . عدم مراعاة ذلك يترتب عليه سقوط الحق فى الطعن . القضاء بقبول الاستئناف شكلا فى حكم فصل فى شق من الموضوع بعد فوات ميعاد الطعن فيه . خطأ فى القانون . النعنى عليه غير منتج . هذا الخطأ غير مؤثر على نتيجة الحكم المستأنف .
٣٣٧	٥٥	(الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
		٥ — مناط عدم جواز الطعن فى الحكم وفقا للسادة ٣٧٨ مرافعات أن يكون الحكم صادرا قبل الفصل فى الموضوع . الحكم الذى يفصل فى موضوع الدعوى أوفى شق منها يجوز الطعن فيه استقلالا فى المواعيد المحددة قانونا ولا ترتب على عدم مراعاتها سقوط الحق فى الطعن .
٤٢٥	٦٩	(الطعن رقم ٤٩٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٢)
		٦ — الادعاء بنقص فى منفعة العين المؤجرة بعد تنفيذ العقد . نزاع غير ناشئ عن تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . الطعن فى الحكم الصادر فى هذه المنازعة يخضع للقواعد العامة .
٥٠٣	٨٠	(الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٤)
		٧ — دعوى تخفيض أجرة المكان لنقص فى المنفعة . تكييفها . دعوى فسخ جزئى لعقد الإيجار . تقدير قيمة الدعوى

الصفحة	القاعدة	
		بأجرة المدة الواردة في العقد أو الباقي منها . خضوعها من حيث قابليتها للطعن للقواعد العامة .
٥٠٣	٨٠	(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٤)
		الأحكام غير الجائز استئنافها :
		١ - القضاء برفض الدفع بسقوط الحق بالتقادم . عدم جواز الطعن عليه إلا مع الحكم الصادر في الموضوع . عندئذ يعتبر مطروحا على المحكمة الاستئنافية .
٢٧١	٤٤	(الطعن رقم ٥٨٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٠)
		٢ - ولاية المحكمة الابتدائية عند نظر الطعون في قرارات لحسان المعارضات في نزاع الملكية ، قاصرة على النظر في هذه الطعون . وهي ليست هيئة مختصة بتقدير التعويض ابتداء .
		الحكم فيها هو حكم انتهائي . عدم جواز الطعن في الحكم تطبيقا لنص المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات السابق بدعوى بطلان الحكم أو قيامه على إجراءات باطلة .
٢٩٥	٤٨	(الطعن رقم ٥١٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٤)
		٣ - إنتهائية الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في الطعن المرفوع إليها في قرار لجنة المعارضات ، قاصرة على الأحكام التي تصدرها المحكمة في حدود النطاق الذي رسمه القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ .
٤٩٧	٧٩	(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٩)
		وراجع : (حكم . "الطعن في الحكم") .
		ميعاد الإستهئناف :
		مواعيد الطعن في الأحكام يبدأ من تاريخ النطق بها . استثناء الأحكام التي لا تعتبر حضورية والأحكام التي اقترض فيها

الصفحة	القائمة	
		المشرع جهل المحكوم عليه بالخصومة فيها ومنها حالة إنقطاع تسلسل الجلسات لأى سبب وعدم حضور المحكوم عليه بعد الإنقطاع لأى جلسة تالية . بدء مواعيد الطعن فيها من تاريخ إعلان الحكم . المادة ٢/٣٧٩ مرافعات . هذا الاستثناء ليس قاصرا على الخصم الذى توفى أو تغيرت صفته وإنما يشمل كل محكوم عليه سواء أكان المدعى أو المدعى عليه وفى جميع حالات وقف السير فى الدعوى أيا كان سببها .
١٢٧	٢٢	(الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٥)
		رفع الإستئناف :
		المنازعات الواردة بالمادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ - بشأن الجزأ الإدارى - التى يفصل فيها على وجه السرعة وفقا لها هى التى ترفع أثناء إجراءات الجزأ وقبل إتمام البيع . عدم إنطباق المادة ٢٧ على الدعاوى التى ترفع بأحقية المدعى للعقار أو المنقول الذى تم بيعه . قانون المرافعات هو الواجب التطبيق عليها . دعوى الاستحقاق التى يفصل فيها على وجه السرعة وفق المادة ٤٨٢ مرافعات هى التى ترفع من الغير أثناء إجراءات التنفيذ . الدعوى التى ترفع بعد التنفيذ ورسوم المزااد دعوى ملكية هادية . إستئناف حكمها يتم بعريضة وليس بتكليف بالحضور . المادة ٤٠٥ مرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .
١٤٩	٢٦	(الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)
		إعلان الإستئناف :
		١ - الموطن المختار المبين فى ورقة إعلان الحكم الابتدائى . هو الذى يعتد به عند إعلان الإستئناف .
٢٦٢	٤٣	(الطعن رقم ٥٢٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — رفع الإستئناف على جميع المحكوم لهم في الميعاد . وجوب إعلانهم بالإستئناف خلال ثلاثين يوما من تقديم صحيفة الإستئناف الى قلم المحضرين و إلا اعتبر الإستئناف كأن لم يكن . المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . لا يعنى من هذا الإجراء ما نصت عليه المادة ٢/٣٨٤ من قانون المرافعات . نص هذه المادة ينصب على مواعيد الطعن فلا ينطبق على الحالة التي يرفع عنها الإستئناف على جميع المحكوم لهم في الميعاد .
٤٤٠	٧٠	(الطعن رقم ٥٦٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٢)
		٣ — عدم إعلان أحد المستأنف عليهم في الميعاد . صدور الحكم المستأنف في موضوع غير قابل للتجزئة — صحة ونفاذ عقد قسمة — بطلان الاستئناف بالنسبة له يستتبع بطلانه بالنسبة لجميع المستأنف عليهم .
٤٤٠	٧٠	(الطعن رقم ٥٦٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٢)
		الخصوم في الاستئناف :
		بلوغ القصر سن الرشد أثناء سير الدعوى . استمرار والدهم في تمثيلهم دون تنبيه المحكمة . قيام صفته في تمثيلهم بعد البلوغ باعتبار أن نيابته عنهم أصبحت إتفاقية بعد أن كانت قانونية . صحة اختصاصه كممثل لهم في الاستئناف .
٧٠	١٣	(الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٣)
		نطاق الاستئناف :
		١ — الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام صفة المدعى . دفع موضوعي . قضاء المحكمة بقبول الدفع تستنفذ به ولا يتهان موضوع الدعوى . لا يجوز لمحكمة الاستئناف عند إلغاء حكم محكمة أول درجة وقبول الدعوى ، أن تعيدها إليها لنظر موضوعها .
١٨	٤	(الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٧)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — قضاء محكمة أول درجة بالحق عقد الصلح بمحضر الجلسة و بعدم قبول طاب التدخل . استنفاد ولايتها في النزاع . قبول المحكمة الاستئنافية للتدخل باعتبار أنه هجومي . وجوب المضي في نظر موضوع طلب التدخل .
٣٢١	٣٥	(الطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٣)
		٣ — استئناف الحكم — الذي قضى للدعية بكل طلباتها — يفرض على محكمة الاستئناف الفصل في كافة الأوجه التي سبق للدعية أن تمسكت بها أمام محكمة الدرجة الأولى .
٤٥٩	٧٣	(الطعن رقم ٣١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٧)
		الحكم في الاستئناف :
		١ — إغفال محكمة الاستئناف الرد على دفاع متعلق بقضاء سابق حاز قوة الأمر المقضي قبل رفع الاستئناف . لا قصور .
٥٥٩	٢٧	(الطعن رقم ٣٤٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)
		٢ — تعديل المحكمة الاستئنافية للحكم الابتدائي دون إلغائه . كفاية ذكر الأسباب التي اقتضت التعديل . عدم لزوم الإحالة الصريحة فيما أيدت فيه الحكم الابتدائي .
٣٧١	٤٤	(الطعن رقم ٥٨٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١٠)
		٣ — جدور الحكم الاستئنافي على خلاف الحكم الابتدائي الذي ألغاه لا يعد من قبيل التناقض في أسباب الحكم الواحد .
٣٨٤	٤٦	(الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١١)
		“ إعتبار الاستئناف كأن لم يكن ”
		١ — حضور الخصم بالجلسة الأولى المحددة لنظر الاستئناف بناء على الإعلان الباطل . أثره . زوال البطلان واعتبار الإعلان صحيحاً من تاريخ حصوله . القضاء برفض الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . صحيح .
٣٦٢	٤٣	(الطعن رقم ٥٢٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — رفع الاستئناف على جميع المحكوم لهم في الميعاد . وجوب إعلانهم بالاستئناف خلال ثلاثين يوما من تقديم صحيفة الاستئناف إلى قلم المحضرين وإلا اعتبر الاستئناف كأن لم يكن . المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . لا يعنى من هذا الاجراء . انصت عليه المادة ٢/٣٨٤ من قانون المرافعات . نص هذه المادة ينصب على مواعيد الطعن فلا ينطبق على الحالة التي يرفع عنها الاستئناف على جميع المحكوم لهم في الميعاد . (الطن رقم ٥٦٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٢) ٧٠ ٤٤٠
		استيلاء
		الاستيلاء على مخازن الأدوية : نصوص القانون ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تجارة الأدوية . ليس فيها ما يمس التزامات المستولى لديهم قبل الغير . بقاء حقوق الدائنين قائمة بعد صدوره . نصوص القانونين ٢٦٩ و ٢٧٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تأجيل ديون المستولى لديهم لم تعدل مما تم الاتفاق عليه في عقود فتح اعتمادهم لإمضاء استحقاق ما نشأ عنها من ديون . استيلاء وزارة التموين على الأدوية مقابل التعويض لا يجعل تنفيذ الالتزام مستحيلا . نفاذ عقود فتح الاعتماد . (الطن رقم ٤٠٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٥) ١٩ ١٠٦
		الاستيلاء لأغراض التعليم : ١ — استيلاء وزارة التربية والتعليم على عقار بناء على القانون ٧٦ لسنة ١٩٤٧ . التزامها برده عند انتهاء الاستيلاء بالحالة التي كان عليها وقت الاستلام . إخلالها بهذا الالتزام يوجب عليها التعويض . (الطن رقم ٤٩٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٢) ٣٢ ١٩٧

الصفحة	القائمة	
٣٥٢	٥٧	٢ - الاستيلاء على عقار يكون مدرسة . إساءة استعماله وإحداث تغيير به وقطع بعض أشجاره . لا يدخل فى نطاق الاستعمال غير العادى بل هو خطأ جسيم يستوجب تعويضاً مستقلاً عن الضرر الناشئ عنه . (الطن رقم ٥٥٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
٣٥٢	٥٧	٣ - وجوب التزام القواعد المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ عند تقدير مقابل الإنتفاع بالأماكن المستولى عليها ، واستبعاد أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الخاصة بتحديد الأجرة وما يرد عليها من زيادة أو خفض . (الطن رقم ٥٥٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
<u>إصلاح زراعى</u>		
٢٦٢	٤٣	الحقوق العينية على الأرض المستولى عليها : وجود دين مضمون برهن أو اختصاص أو امتياز على الأرض المستولى عليها . اتخاذ الدائن الإجراءات المبينة باللائحة التنفيذية لقانون الإصلاح الزراعى لإثبات حقوقه فى الميعاد القانونى . أثره . انقضاء التزام المدين الأصل ، وحلول التزام الحكومة محله . تحملها - دون المدين - بفوائد الدين من تاريخ قرار الاستيلاء الأول حتى تاريخ صدادهما للدين . صدور القانون ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ . لا أثر له . (الطن رقم ٥٢٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٠)
لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية :		
١ - الإختصاص بنظر المنازعات الزراعية - فى ظل أحكام القانون ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ - ليس قاصراً على اللجان المختصة . اختصاص المحاكم بها أيضاً . عدم الالتجاء إلى اللجنة أولاً .		

الصفحة	القاعدة	
٣٨٩	٦٢	يقتضى عدم قبول الدعوى أمام المحكمة . عرض النزاع على القضاء بعد صدور قرار اللجنة لا يعد طعنًا فيه ، بل هو دعوى مبتدأه . ليس للمحكمة أن تتصدى للفصل في صحة قرار اللجنة أو تقضى بإلغائه أو بطلانه ما دام أنه ليس قرارًا معدومًا . (الطعن رقم ٥٩٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٣)
٣٨٩	٦٢	٢ - تحقق سبب عدم الصلاحية - بأحد أعضاء لجنة الفصل في المنازعات الزراعية - لا يؤثر على وجود قرار اللجنة . هو مجرد عيب يعترى القرار . (الطعن رقم ٥٩٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٣)
٣٧٥	٦١	امتداد إيجار الأرض الزراعية : امتداد الإيجار وحرمان المالك من طلب الفسخ . شرطه . عدم إخلال المستأجر بالتزاماته من السنة الزراعية السابقة مباشرة على الامتداد أو خلال فترة الامتداد . الإخلال يكون بشروط العقد أو بأحكام القانون . الوفاء بالأجرة في المواعيد المتفق عليها يدخل في هذا النطاق . (الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
		إعلان
		الإعلان في مواجهة النيابة :
٢٦٢	٤٣	١ - وجوب اشتغال الإعلان في مواجهة النيابة على آخر موطن معلوم للمعلن إليه سواء في مصر أو في الخارج . (الطعن رقم ٥٢٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٠)
٤٤٦	٧١	٢ - إعلان الأوراق القضائية في النيابة . استثناء لا يصح اللجوء إليه إلا بعد القيام بتحريات كافية دقيقة للتقصي عن محل إقامة المعلن إليه وعدم الاهتداء إليه . لا يكفي لسلوك هذا الطريق مجرد رد للورقة بغير إعلان . (الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٢)

الصفحة	القائمة	
		بطلان الإعلان :
		١ - حضور الخصم بالجلسة الأولى المحددة لنظر الاستئناف بناء على الإعلان الباطل . أثره . زوال للبطلان واعتبار الإعلان صحياً من تاريخ حصوله . للقضاء برفض الدفع باعتباره الاستئناف كان لم يكن . صحيح .
٢٦٢	٤٣	(الطعن رقم ٥٢٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٠/٢/١٩٧٠)
		٢ - حضور المطعون عليه وتقديمه مذكرة بدفاعة في الميعاد القانوني . التمسك بالبطلان لعيب شاب إجراء الإعلان . عدم بيان وجه المصاحبة في التمسك به . لا يجوز .
٣٧٥	٦١	(الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢٦/٢/١٩٧٠)
		الإعلان بالبريد :
		إجراءات الإعلان أمام لجنة الطعن تختلف عن إجراءات قانون المرافعات . لأئحة البريد تقضى بتسليم الرمايل المسجلة إلى شخص المرسل إليه أو نائبه أو خادمه أو أحد أقاربه أو أصهاره الساكنين معه عند ضيابه . امتناع أحدهم عن تسلّم المراسلات . لا أثر له في صحة الإعلان . عدم وجوب بيان الشخص المخاطب معه أو اتباع الإجراءات المقررة في قانون المرافعات .
٢٧٧	٤٥	(الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١١/٢/١٩٧٠)
		<u>إفلاس</u>
		الطعن في حكم الإفلاس :
		الطعن في الحكم الصادر بإشهار الإفلاس . يجب توجيهه إلى الدائن طالب الإفلاس ووكيل الدائنين . اقتصار الطعن على الشركة الدائنة . بطلان الطعن . لا يغير من ذلك نص

الصفحة	القائمة	
		المادة ٢/٣٨٤ مرافعات . وجوب اختصاص من لم يختصم في الدعوى غير القابلة للتجزئة ولو بعد فوات الميعاد . مقيد في الطعن بالنقض . المادة ٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ توجب اشتغال تقرير الطعن على جميع الخصوم الواجب اختصاصهم فيه .
٦٢	١١	(الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٨) التصرفات في فترة الريبة :
		١ - طلب وكيل الدائنين بطلان عقد رهن تأميني استنادا للمادة ٢٢٧ من قانون التجارة . دفاع الدائن المرتهن بنفي سوء النية من تصرفه . تمسك المدعى بطلان التصرف دون اعتبار لهذا الدفاع ودون الإشارة للمادة ٢٢٨ من القانون المذكور . اعتبار الحكم أن طعن وكيل الدائنين لا ينصب على الدين . لا قصور أو مخالفة للأوراق .
١٦٧	٢٨	(الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)
		٢ - طلب الحكم وجوبا بطلان عقد الرهن استنادا للمادة ٢٢٧ من قانون التجارة وحدها . تعرض الحكم لسبب بطلان آخر لم يطلب منه الحكم فيه . تزيد لا يجوز حججة . لا مصلحة للطامن في الطعن عليه .
١٦٧	٢٨	(الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)
		التوقف عن الدفع :
		١ - للتوقف عن الدفع . هو الذي ينشأ عن مركز مالي مضطرب وضائقة مستحكة يتزعزع معها ائتمان التاجر مما يعرض حقوق الدائنين للخطر . مجرد امتناع التاجر عن دفع ديونه . لا يعد توقفا بالذمى المذكور .
٣١٨	٥١	(الطعن رقم ٥٨٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٤)

الصفحة	القائمة	
		٢ - وجوب بيان الحكم للوقائع المكونة لحالة التوقف عن الدفع . التكييف القانوني لهذه الوقائع يخضع لرقابة محكمة للنقض .
٣١٨	٥١	(الطعن رقم ٥٨٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٤) الصلح الواقى : طلب الصلح الواقى من الإفلاس . أثره . وجوب وقف دعوى الإفلاس المرفوعة على المدين إلى أن يفصل في هذا الطلب . سواء كان الطلب سابقا على رفع دعوى الإفلاس أو لاحقا لها وسواء كان أول طلب تقدم به المدين أو سبقت طلبات أخرى قضى برفضها .
٤٦٦	٧٤	(الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٩)
<u>التزام</u>		
		مصادر الالتزام : (أولا) العقد . "فسخ العقد"
		١ - للمدين أن يتوقى الفسخ بتنفيذ التزامه كاملا قبل صدور حكم نهائى بالفسخ . سواء في ذلك أكان حصن النية أو مية النية . محل ذلك لا يكون إلا عند النظر في التعويض عن التأخير في تنفيذ الالتزام .
٤٢٥	٦٩	(الطعن رقم ٤٩٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٢)
		٢ - إمتداد الإيجار وحرمان المالك من طلب الفسخ . شرطه . عدم إخلال المستأجر بالتزاماته عن السنة الزراعية السابقة مباشرة على الإمتداد أو خلال فترة الإمتداد . الإخلال

الصفحة	القاعدة	
٣٧٥	٦١	<p>يكون بشروط العقد أو بأحكام القانون . الوفاء بالأجرة في المواعيد المتفق عليها يدخل في هذا النطاق .</p> <p>(الطن رقم ٥٨٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)</p> <p>وراجع : (ع . عقد) .</p> <p>(ثانيا) الإثراء بلا سبب .</p> <p>فسخ عقد المعاولة . رجوع المفاوض بقيمة ما استحدثته من أعمال لا يكون إلا استنادا إلى الإثراء بلا سبب لا إلى العقد الذي فسخ . المشتري يلتزم برد أفضل القيمتين ، الإثراء أو الافتقار .</p>
٤٥٠	٧٢	<p>(الطن رقم ٥٨٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٧)</p> <p>تنفيذ الإلتزام :</p> <p>١ - نصوص القانون ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تجارة الأدوية . ليس فيها ما يمس التزامات المستولى لديهم قبل الغير . بقاء حقوق الدائنين قائمة بعد صدوره . نصوص القانونين ٢٦٩ و ٢٧٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تأجيل ديون المستولى لديهم . لم تعدل مما تم الاتفاق عليه في عقود فتح اعتمادهم إلا ميعاد استحقاق ما نشأ عنها ن ديون . استيلاء وزارة التموين على الأدوية مقابل التعويض لا يجعل تنفيذ الإلتزام مستحيلا . نفاذ عقود فتح الاعتماد .</p>
١٠٦	١٩	<p>(الطن رقم ٤٠٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٥)</p> <p>٢ - عقد البيع النهائي دون العقد الابتدائي هو قانون المتعاقدين . خلوه من النص على الشرط الجزائي الوارد بالعقد الابتدائي يدل على تخلي الطرفين عن هذا الشرط .</p>
٥١٣	٨٢	<p>(الطن رقم ٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)</p>

الصفحة	القاعدة	
		إنقضاء الإلتزام :
		” الوفاء “
		١ — توقيع حجز مالمدين لدى الغير . لا يمنع المدين من المطالبة بوفاء دينه ولا المحجوز لديه من الوفاء بما في ذمته . الوفاء يكون بالإيداع في خزانة المحكمة . المادة ٥٥٥ مرافعات .
٣٤٤	٥٦	(الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
		٢ — العرض لا يقوم مقام الوفاء المبرىء للذمة إلا إذا تلاه إيداع بخزانة المحكمة .
٣٤٤	٥٦	(الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
		” المقاصة “
		المقاصة سبب لإنقضاء الدين . بخلاف حق الحبس الذي يظل فيه الدينان (حتى الدائن ودين المدين) قائمين ويعد وسيلة ضمان وايس وسيلة إمتفاء .
٤٥٩	٧٣	(الطعن رقم ٣١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٧)
		إمتياز
		راجع (ت . تأمينات عينية) .
		أموال
		الأموال العامة :
		وضع اليد على الأموال العامة مهما طالت مدته لا يكسب الملكية إلا إذا وقع بعد إنتهاء تخصيصها للنفعة العامة . وجوب إثبات إنتهاء تخصيصها للنفعة العامة ، ثم إثبات وضع اليد بعد ذلك المدة الطويلة المكتسبة للملكية بشرائطها القانونية .
٤٨٠	٧٧	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٩)

القاعدة

الصفحة

أهلية

تصرفات المعتوه :

إبطال تصرف المعتوه قبل تسجيل قرار الحجر . شرطه .
شروع حالة العته وقت التعاقد أو علم المتصرف إليه بها . عدم
اشتراط أن يكون التصرف نتيجة استغلال أو تواطؤ .

(المظن رقم ٥٠٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٣/١/١٩٧٠) ... ١٣ ... ٧٠

تصرفات القاصر :

استعمال القاصر طرقا احتيالية لإخفاء نقض أهليته عند
التعاقد . لا يمنع من طلبه إبطال العقد . وجوب مساءلته عن
التعويض للنفس الذي صدر منه . م ١١٩ مدني .

(المظن رقم ٢٩ لسنة ٢٦ ق — جلسة ٢/٢/١٩٧٠) ... ٦٤ ... ٣٩٦

أوراق تجارية

السند المغيب :

خلو السند الإذني من بيان ميعاد الاستحقاق . فقد صفته
ك ورقة تجارية وصيرورته سندا عاديا ، لأنسرى عليه أحكام قانون
الصرف . إصلاح المغيب في بيان منفصل . غير جائز . لا يدخل
هذا السند المغيب في مدلول عبارة " الأوراق المحررة لأعمال
تجارية " الواردة بالمادة ١٩٤ من قانون التجارة .

(المظن رقم ٥٨٧ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٠/٢/١٩٧٠) ... ٤٤ ... ٢٧١

إيجار

فسخ الإيجار :

قضاء الحكم المطعون فيه بأن قبول المؤجر للأجرة متأخرة
عن موعد استحقاقها في مدة معينة . لا يعد تنازلا عن التمسك

الصفحة	القائمة	
		بالشرط الصريح الفاسخ إذا ما تأخر المستأجر في السداد في سنة تالية . لافساد في الامتدلال .
٣٨٩	٦٣	(الطن رقم ٥٩٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٣)
		إيجار المحكر :
		١ - أجرة المحكر عند طلب تصليحه تقدر بأجرة المثل ، وباعتبار أن الأرض المحكرة خالية من البناء . إقامة المحكر بناء على الأرض لا أثر له . نبذ المشرع نظرية " للنسبة " بين أجرة المحكر وقت التحكير وقيمة الأرض في ذات الوقت .
٢٠٢	٣٢	(الطن رقم ٤٤٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٧)
		٢ - زوال الوقف الأهل . مؤداه انقضاء المحكر على الأرض الموقوفة ورد الأرض إلى المحكر . بقاء المحكر في العين بغير سند . وجوب إلزامه بالتعويض دون تقييد بالحد الأقصى للأجرة المحددة في قوانين الإيجار .
٢٠٢	٣٣	(الطن رقم ٤٤٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٧)
		استعمال العين المؤجرة :
		الاستيلاء على عقار ليكون مدرسة . إساءة استعماله وإحداث تغيير به وقطع بعض أشجاره . لا يدخل في نطاق الاستعمال غير العادى بل هو خطأ جسيم يستوجب تعويضا مستقلا عن الضرر الناشئ عنه .
٣٥٢	٥٧	(الطن رقم ٥٥٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
		إيجار الأما كن :
		١ - وجوب التزام القواعد المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ عند تقدير مقابل الإستفاعة بالأما كن المستولى عليها واستبعاد أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الخاصة بتحديد الأجرة وما يرد عليها من زيادة أو خفض .
٣٥٢	٥٧	(الطن رقم ٥٥٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — القضاء بأن الأرض موضوع النزاع أرض قضاء لا تخضع لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . قضاء قطعي ينهي الخصومة بشأنها . وجوب الطعن فيه على استقلال في الميعاد .
٤٨٤	٧٨	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٩)
		٣ — الادعاء بنقص في منفعة العين المؤجرة بعد تنفيذ العقد . نزاع غير ناشئ عن تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . الطعن في الحكم الصادر في هذه المنازعة يخضع للقواعد العامة .
٥٠٣	٨٠	(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٤)
		٤ — دعوى تخفيض أجرة المكان لقص في المنفعة . تكيفها . دعوى نسخ جزئي لعقد الإيجار . تقدير قيمة الدعوى بأجرة المدة الواردة في العقد أو الباقي منها .
٥٠٣	٨٠	(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٤)
		٥ — الدفع بعدم الاختصاص القيمي . غير متعلق بالنظام العام . المادة ١٣٢ مرافعات بعدم تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . إنكار تطبيق قانون إيجار الأماكن . لا يعد دئعا بعدم الاختصاص .
٥٠٣	٨٠	(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٤)
		٦ — صدور قرار من السلطة القائمة على أعمال التنظيم يهدم البناء الآيل للسقوط . تنفيذ هذا في غير أحوال الخطر الداهم والضرورة القصوى باخلاء العقار وهدمه . شرطه . صدور حكم قضائي بذلك . التزام المالك وجهة التنظيم به .
٥٢٤	٨٤	(الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		إيجار الأراضي الزراعية
		امتداد الإيجار وحرمان المالك من طلب الفسخ . شرطه . عدم إخلال المستأجر بالتزاماته من السنة الزراعية السابقة مباشرة على الامتداد أو خلال فترة الامتداد . الإخلال يكون بشروط العقد أو بأحكام القانون . الوفاء بالأجرة في المواعيد المتفق عليها يدخل في هذا النطاق .
٣٧٥	٦١	(الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
		(ب) بريد . بطلان . بنوك . بيع
		<u>بريد</u>
		الاعلان بطريق البريد :
		إجراءات الاعلان أمام لجنة الطعن تختلف عن إجراءات قانون المرافعات . لأئحة البريد تقضى بتسليم الرسائل المسجلة إلى شخص المرسل إليه أو نائبه أو خادمه أو أحد أقاربه أو أصحابه الساكنين معه عند غيابيه . امتناع أحدهم عن تسليم المراسلات لا اثر له في صحة الاعلان . عدم وجوب بيان الشخص المخاطب معه أو اتباع الإجراءات المقررة في قانون المرافعات .
٣٧٧	٤٥	(الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١١)
		<u>بطلان</u>
		بطلان التصرفات :
		”تصرفات المعتوه“
		١ — إبطال تصرف المعتوه قبل تسجيل قرار الحجر . شرطه . شروع حالة العته وقت التعاقد أو علم المتصرف إليه بها . عدم اشتراط أن يكون التصرف نتيجة استغلال أو تواطؤ .
٧٨	١٣	(الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		<p>”تصرفات المفلس“</p> <p>٢ - طلب وكيل الدائنين بطلان عقد رهن تأميني استنادا للسادة ٢٢٧ من قانون التجارة . دفاع الدائن المرتين بنفي سوء النية عن تصرفه . تمسك المدعى ببطلان التعريف دون اعتبار لهذا الدفاع ودون الإشارة للسادة ٢٢٨ من القانون المذكور . إعتبار الحكم أن طعن وكيل الدائنين لا ينصب على الدين . لا قصور أو مخالفة للأوراق .</p>
١٦٧	٢٨	<p>(الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)</p> <p>٣ - طلب الحكم وجوبا ببطلان عقد الرهن استنادا للسادة ٢٢٧ من قانون التجارة وحدها . تعرض الحكم لسبب بطلان آخر لم يطلب منه الحكم فيه . تزيد لا يجوز حجية . لا مصلحة للطاعن في الطعن عليه .</p>
١٦٧	٢٨	<p>(الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)</p>
		<p>”تحول العقد الباطل“</p> <p>٤ - تحول العقد الباطل . شرطه . اشتماله على عناصر عقد آخر انصرفت نية الطرفين إلى قبوله دون إدخال عنصر جديد عليه . العقد الباطل لانعدام صفة موقعيه . لا يمكن القول بتحويله لأنه عقد لم ينشأ .</p>
٢١٣	٣٤	<p>(الطعن رقم ٤٦٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٩)</p>
		<p>بطلان الإجراءات :</p> <p>١ - عدم التمسك أمام محكمة الموضوع ببطلان تقرير الخبير لقصور أسبابه وفساد استدلاله . لتحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . سبب جديد غير مقبول .</p>
١١٩	٢١	<p>(الطعن رقم ٤٨٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٥)</p>

الصفحة	المقابلة	
		٢ — البطلان المترتب على عدم صحة إعلان المدين بتبنيه نزع الملكية . لا يتعلق بالنظام العام إذ قد شرع لمصلحة المدين وحده . لا يجوز لغيره التمسك به .
٣٣٣	٥٤	(الطن رقم ٤٩٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
		٣ — تبليغ تقرير زيادة العشر إلى ذوى الشأن وفقا للمادة ٢٧٩ مرافعات . لا بطلان جزاء مخالفة حكم هذه المادة . على قاضى البيوع التحقق من هذا التبليغ . حكمه بتأجيل البيع لبطلان التبليغ أو رفض تأجيله وبصحة التبليغ . حكم نهائى غير قابل للطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن . م ٦٩٣ مرافعات .
٥٠٨	٨١	(الطن رقم ٤٨٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
		” إعلان الاستئناف “
		١ — حضور الخصم بالجلسة الأولى المحددة لنظر الاستئناف بناء على الإعلان الباطل . أثره . زوال البطلان واعتبار الإعلان صحيحا من تاريخ حصوله . القضاء برفض الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . صحيح .
٢٦٢	٤٣	(الطن رقم ٥٢٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١٠)
		٢ — عدم إعلان أحد المستأنف عليهم فى الميعاد . صدور الحكم المستأنف فى موضوع غير قابل للتجزئة — صحة ونفاذ عقد قسمة — بطلان الاستئناف بالنسبة له ، يستتبع بطلانه بالنسبة لجميع المستأنف عليهم .
٤٤٠	٧٠	(الطن رقم ٥٦٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١٢)
		” الطعن بالنقض “
		١ — الطعن فى الحكم الصادر بإشهار الإفلاس . يجب توجيهه إلى الدائن طالب الإفلاس ووكيل الدائنين . اقتصار الطعن على الشركة الدائنة . بطلان الطعن . لا يغير من ذلك نص المادة ٢/٣٨٤ مرافعات . وجوب اختصاص من لم يختصم

المصنعة	القاعدة	
		في الدعوى غير القابلة للتجزئة ولو بعد فوات الميعاد . مقيد في الطعن بالقبض . المادة ٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ توجب اشتغال تقرير الطعن على جميع الخصوم الواجب اختصاصهم فيه .
٦٢	١١	(الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٨)
		٢ — وجوب التقرير بالطعن من محام موكل عن الطاعن لا من الطاعن نفسه ولو كان محاميا . القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وإلى ما بعد تعديله بالقانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ يقتضى المغايرة بين الطاعن والمحامي المقرر بالطعن . مخالفة ذلك . أثره . بطلان الطعن .
٢٩٥	٤٨	(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٤)
		٣ — صورة تقرير الطعن المعلنة للطعون عليه . خلوها من بيان تاريخ التقرير واليوم والساعة أو اسم الموظف الذي تلقاه . لا بطلان .
٣١٢	٥٠	(الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٤)
		٤ — إعلان الطعن في الميعاد . تقديم المطعون ضده مذكرة بدفاعه . التمسك ببطلان الإعلان . عدم بيان وجه مصلحته فيه . عدم قبول الدفع بالبطلان .
١٨٣	٣٠	(الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)
		٥ — حضور المطعون عليه وتقديمه مذكرة بدفاعه في الميعاد القانوني . التمسك بالبطلان لعيب شاب بإجراء الإعلان . عدم بيان وجه مصلحته فيه . عدم جواز التمسك بالبطلان .
٣٧٥	٦١	(الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		بطلان الأحكام :
		١ - خطأ الحكم في ذكر اسم من توفي من الخصوم قبل صدور الحكم . ليس من شأنه التشكيك في حقيقة الخصوم واتصالهم بالخصومة . لا بطلان .
٧٠	١٣	(الطن رقم ٥٠٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٣/١/١٩٧٠)
		٢ - تحقق سبب عدم الصلاحية - بأحد أعضاء لجنة الفصل في المنازعات الزراعية - لا يؤثر على وجود قرار اللجنة . هو مجرد عيب يعتري القرار .
٣٨٩	٦٣	(الطن رقم ٥٩٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ٣/٢/١٩٧٠)
		وراجع : (ن . نظام عام)
		بنوك
		عقود فتح الاعتماد :
		نصوص القانون ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تجارة الأدوية . ليس فيها ما يمس الالتزامات المستولى لديهم قبل الغير . بقاء حقوق الدائنين قائمة بعد صدوره . نصوص القانونين ٢٦٩ و ٢٧٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تأجيل ديون المستولى لديهم لم تعدل ما تم الاتفاق عليه في عقود فتح اعتمادهم إلا ميعاد استحقاق ما نشأ عنها من ديون . استيلاء وزارة التموين على الأدوية مقابل التعويض لا يجعل تنفيذ الالتزام مستحيلا . نفاذ عقود فتح الاعتماد .
١٠٦	١٩	(الطن رقم ٤٠٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٥/١/١٩٧٠)

بيع

انعقاد البيع :

١ — احتفاظ المورث بحقه في الانتفاع بالمبيع مدى حياته .
لا يحتم ذلك وجوب اعتبار التصرف وصية ولا يتعارض مع تنجيز
التصرف متى كانت أدلة الدعوى تفيد هذا التنجيز . إقراره
بأنه قصد من التصرف الوصية لا هجبة له في حق المتصرف
إليهم . لا يعتبرون في خصوص هذا التصرف ورثة أو خلفاء
حامين للمورث بل هم خلف خاص له .

(الطن رقم ٥٦٠ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦) ٥٨ ... ٣٥٨

٢ — التصرف المنجز . صحيح سواء أ كان العقد في حقيقته
بيعا أو هبة مستترة في صورة عقد بيع امتنفي الشكل القانوني .

(الطن رقم ٢٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢١) ٨٥ ... ٥٣١

٣ — أحكام الارث المتصلة بقواعد التوريث وأحكامه من
النظام العام . عدم جواز التحايل عليها . التصرفات المنجزة
الصادرة من المورث حال صحته لأحد الورثة أو لغيرهم . صحيحة
ولو ترتب عليها حرمان بعض الورثة أو التقليل من أنصبتهم
في الميراث .

(الطن رقم ٢٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢١) ٨٥ ... ٥٣١

” دفع العربون “

٤ — دفع العربون وقت إبرام العقد . دلالة جواز العدول
عن البيع إلا إذا اتفق على خلاف ذلك .

(الطن رقم ٥٥٦ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦) ٥٦ ... ٣٤٤

الصفحة	القاعدة	
		آثار البيع :
		« العقد النهائي »
		عقد البيع النهائي دون العقد الابتدائي هو قانون المتعاقدين . خلوه من النص على الشرط الجزائي الوارد بالعقد الابتدائي ، يدل على تخلي الطرفين عن هذا الشرط .
٥١٣	٨٢	(الطعن رقم ٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٦)
		« التزامات البائع »
		(١) نقل الملكية .
		انتقال العقار المبيع إلى المشتري بالحالة التي حددها الطرفان في عقد البيع . مثال في حق الارتفاق .
١١٢	٢٠	(الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٥)
		« دعوى صحة التعاقد »
		١ — التدخل في دعوى صحة التعاقد . تمسك طالب التدخل بملكيته للعين المباعة . هو تدخل إختصاصي . عدم جواز الحكم بصحة التعاقد أو قبول الصلح بشأنه قبل الفصل في موضوع طلب التدخل .
٢٢١	٣٥	(الطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٣)
		٢ — دعوى صحة ونفاذ العقد . دعوى موضوعية تستلزم أن يكون من شأن البيع موضوع التعاقد نقل الملكية ، حتى إذا ما سجل الحكم قام تسجيله مقام تسجيل العقد في قلمها . مقتضى ذلك أن يفصل القاضي في أمر صحة العقد . اتساع نطاق الدعوى لبحث كل ما يتعلق بوجود العقد أو انعدامه أو بصحته

الصفحة	القاعدة	
		أو بطلانه وكذلك صوريته صورية مطلقة أو التنازل عنه . اختلافها في ذلك عن دعوى صحة التوقيع .
٣٦٨	٦٠	(الطن رقم ٥٧٦ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
		٣ — اختلاف دعوى صحة العقد عن دعوى الفسخ سببا وموضوعا . الحكم نهائيا بصحة العقد دون فصل في أمر الباقي من الثمن . لا يمنع البائع من المطالبة به أو طلب فسخ العقد بدعوى جديدة .
٣٦٤	٥٩	(الطن رقم ٥٧٠ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
		وراجع : (ص . صورية) . (ب) ضمان صفة في المبيع . كفالة البائع لصفة معينة في المبيع . عدم اشتراط المشرع في حالة قوات هذه للصفة ما استلزمه في العيب الذي يضمنه البائع من وجوب كونه مؤثرا وخفيا . مجرد تخلف الصفة وقت التسليم . موجب لضمان البائع . مخالفة الحكم هذا للنظر . خطأ في القانون .
٤٧٥	٧٦	(الطن رقم ١٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٩)
		(ت) تأمين . تأمين . تأمينات اجتماعية . تأمينات عينية . تجزئة . تحكيم . تركة . تزوير . تسجيل . تسوية الديون العقارية . تعويض . تقادم . تنفيذ . تنفيذ عقارى . تنظيم
		<u>تأمين</u> نصوص القانون ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تجارة الأدوية . ليس فيها ما يمس التزامات المستولى لديهم قبل الغير . بقاء حقوق الدائنين قائمة بعد صدوره . نصوص القانونين ٢٦٩

الصفحة	الفاصل	
		و ٢٧٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تأجيل ديون المستولى لديهم لم تعدل ما تم الاتفاق عليه في عقود فتح اعتمادهم إلا ميعاد استحقاق مائشاً عنها من ديون . استيلاء وزارة التموين على الأدوية مقابل التعويض . لا يجعل تنفيذ الالتزام مستحيلاً . نفاذ عقود فتح الاعتماد .

(الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٥) ١٩
وراجع : (١ . استيلاء) .

تأمين

١ - الدعوى المباشرة للمضور قبل المؤمن في التأمين الإجباري من حوادث السيارات . خضوعها للتقادم الثلاثي الوارد بالمادة ٧٥٢ مدني .
(الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٨) ٨ ٤٣

٢ - دعوى المضور قبل المؤمن . إذا كان أساس الفعل غير المشروع فيها جريمة رفعت عنها الدعوى الجنائية . أثره . وقف سريان التقادم بالنسبة للمضور قبل المؤمن طوال مدة المحاكمة الجنائية . عودة سريانه منذ صدور الحكم الجنائي أو انتهاء المحاكمة الجنائية لسبب آخر . رفع الدعوى الجنائية مانع قانوني في معنى المادة ١/٣٨٢ مدني .

(الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٨) ٨ ٤٣

٣ - نفاذ حكم التعويض قبل شركة التأمين . شرطه . أن يكون محكوماً به بحكم قضائي نهائي . لا يدخل هذا البحث في نسبة الأحكام وعدم تمثيل شركة التأمين في الدعوى التي صدر فيها الحكم الجنائي . مصدر إلزامها هو المادة الخامسة من القانون

الصفحة	القاعدة	
		رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ وتحقق شرطه وایس المادة ٤٠٥ مدنی المتعلقة بحجية الأحكام .
٤٣	٨	(الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٨) تأمينات إجتماعية
		التأخير في أداء الاشتراكات :
		١ — المبلغ الاضافی الذي يلتزم به صاحب العمل وفق المادتين ١٤ و ١٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ عن تأخيره في أداء الاشتراكات . طبيعته . جزاء مالی وليس تعويضا مما تشترط المادة ٢١٨ مدنی لإستحقاقه إعدار المدين .
١٣٢	٢٣	(الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٥) ٢ — العمل بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قبيل الفصل في الدعوى نهائيا . أثره . إنطباقه عليها . تأخر رب العمل عن أداء الاشتراكات في ظل هذا القانون . إلزامه بأداء المبلغ الاضافی المبين بالمادة ١٧ من هذا القانون بحكم أثرها الرجعي .
١٣٢	٢٣	(الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٥) تأمينات عينية
		التأمينات على الأرض المستولى عليها :
		وجود دين مضمون برهن أو إختصاص أو امتياز على الأرض المستولى عليها . إتخاذ الدائن الإجراءات المبينة باللائحة التنفيذية لقانون الاصلاح الزراعي لإثبات حقوقه في الميعاد القانوني . أثره . إنقضاء التزام المدين الأصلي ، وحلول التزام الحكومة محله . تحملها — دون المدين — بفوائد الدين من تاريخ قرار الاستيلاء الأول حتى تاريخ سدادها للدين . صدور القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ . لا أثر له .
٢٦٢	٤٣	(الطعن رقم ٥٢٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		حق الامتياز :
		ضريبة التركات ورسم الأيلولة يفرضان على صافي قيمة تركة المتوفى . لدائني المتوفى أن يستوفوا ديونهم من أموال التركة . إمتياز مصلحة الضرائب المقرر في المادة ٤٣ من قانون رسم الأيلولة رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ . لا أثر له على حقوق هؤلاء الدائنين .
٨٥	١٥	(الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٤)
		حق الرهن :
		١ - طلب وكيل الدائنين بطلان عقد رهن تأميني إستنادا للمادة ٢٢٧ من قانون التجارة . دفاع الدائن الموثق بنفي سوء النية عن تصرفه . تمسك المدعى ببطلان التصرف دون إعتبار لهذا الدفاع ودون الإشارة للمادة ٢٢٨ من القانون المذكور . إعتبار الحكم أن طعن وكيل الدائنين لا ينصب على الدين . لا قصور أو مخالفة للأوراق .
١٦٧	٢٨	(الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)
		٢ - طلب الحكم وجوبا ببطلان عقد الرهن إستنادا للمادة ٢٢٧ من قانون التجارة وحدها . تعرض الحكم لسبب بطلان آخر لم يطلب منه الحكم فيه . تزيد لا يجوز حجبه . لا مصلحة في الطعن عليه .
١٦٧	٢٨	(الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)
		تجزئة
		أحوال التجزئة :
		الخصومة فيما يتعلق بسقوطها ، تعتبر وحدة لا تتجزأ ولو كان موضوعها قابلاً للتجزئة بطبيعته . تمسك أحد الخصوم بالسقوط . أثره . سقوطها بالنسبة للآخرين ولو تم إعلانهم في الميعاد .
١٣٩	٢٤	(الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٠)

الصفحة	القائمة	
		أحوال عدم التجزئة :
		١ - الطعن في الحكم الصادر بإشهار الإفلاس . يجب توجيهه إلى الدائن طالب الإفلاس ووكيل الدائنين . اقتصر الطعن على الشركة الدائنة . بطلان الطعن . لا يغير من ذلك نص المادة ٣٨٤ / ٢ مرافعات . وجوب اختصاص من لم يختصم في الدعوى غير القابلة للتجزئة وأوبعد فوات الميعاد . مقيد في الطعن بالنقض . المادة ٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ توجب اشتمال تقرير الطعن على جميع الخصوم الواجب اختصاصهم فيه .
٦٢	١١	(الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٨)
		٢ - عدم قابلية الصورية في الدعوى للتجزئة . لمحكمة الموضوع أن تعول في قضائها على قرائن تتعلق بخصم آخر غير مدع الصورية
٣٨١	٦٢	(الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
		٣ - الأصل أن رسم الأيلولة ينقسم بين الورثة . يعتبر النزاع غير قابل للتجزئة إذا كان منصبا على عناصر الركة ومقوماتها وما ينحصر منها للرسم وما يعفى منه قبل أيلولتها إلى الورثة .
٤٠٠	٦٥	(الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٤)
		٤ - عدم إعلان أحد المستأنف عليهم في الميعاد . صدور الحكم المستأنف في موضوع غير قابل للتجزئة - صحة ونفاذ عقد قسمة - بطلان الاستئناف بالنسبة له ، يستتبع بطلانه بالنسبة لجميع المستأنف عليهم .
٤٤٠	٧٠	(الطعن رقم ٥٦٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٢)
		<u>تحكيم</u>
		شرط التحكيم :
		آثار العقد لا تنصرف إلى الغير طالما لا تربطه صلة بأي من طرفيه . شرط التحكيم الوارد في عقد البيع . لا يمتد أثره إلى الشركة الناقلة .
١٤٦	٢٥	(الطعن رقم ٥١٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		أعضاء هيئة التحكيم :
		١ - المحكمة المختصة بتعيين المحكم وفق المادة ٨٢٥ مرافعات .
		هي المحكمة المختصة أصلاً بنظر النزاع المتفق على فضله بالتحكيم سواء كانت محكمة ابتدائية أو محكمة استئناف .
٤١١	٦٧	(الطن رقم ١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٥)
		٢ - انسحاب أحد أعضاء هيئة التحكيم . أثره . وقف سريان الميعاد المحدد لإصدار الحكم في النزاع حتى صدور الحكم بتعيين محكم جديد . م ٨٣٨ مرافعات .
٤١١	٦٧	(الطن رقم ١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٥)
		٣ - تعيين محكم جديد بدلاً من المحكم المعزل . أثره . سريان الباقي من مدة الحكم المتفق عليها وإضافة مدة ثلاثين يوماً أخرى عليها . م ٨٣١ مرافعات .
٤١١	٦٧	(الطن رقم ١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٥)
<u>تركة</u>		
		حقوق الدائنين في التركة :
		ضريبة التركات ورسم الأيلولة يفرضان على صافي قيمة تركة المتوفى . لدائني المتوفى أن يستوفوا ديونهم من أموال التركة .
		امتياز مصلحة الضرائب المقرر في المادة ٤٣ من قانون رسم الأيلولة رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ . لا أثر له على حقوق هؤلاء الدائنين .
٨٥	١٥	(الطن رقم ٣١٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٤)
		التعاقب على أحكام الإرث :
		أحكام الإرث المتصلة بقواعد التوريث وأحكامه من النظام العام . عدم جواز التعاقب عليها . التصرفات المنجزة الصادرة

الصفحة	القاعدة	
		من المورث حال صحته لأحد الورثة أو لغيرهم . صحبة ولو ترتب عليها حرمان بعض الورثة أو التقليل من أنصبتهم في الميراث .
٥٣١	٨٥	(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٣١) وراجع : (و . وارث)
		<u>تزوير</u>
		دعوى التزوير الفرعية :
		١ - الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع . الطعن فيها . مناطه . انتهاء الخصومة كلها أو بعضها . الخصومة التي ينظر إلى انتهائها هي الخصومة الأصلية لا تلك التي تثار عرضاً في خصوص دفع شكلي أو مسألة فرعية متعلقة بالإثبات .
٣٩	٧	الحكم في ادعاء فرعي بالتزوير بالرد والبطالان . لا تنتهي به الخصومة . عدم جواز الطعن فيه على استقلال . محكمة النقض تقضي به من تلقاء نفسها لتعلقه بالنظام العام . (الطعن رقم ٤٦٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٨)
		٢ - قبول دعوى التزوير الفرعية . مرهون بأن تكون متشعبة في النزاع المطروح .
١٤٩	٢٦	(الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٢) إثبات التزوير :
		١ - تغيير الحقيقة في الورقة الموقعة على بياض ممن استؤمن عليها . خيانة أمانة يخضع لإثباته للقواعد العامة . وقوع التغيير من غير من سلمت له الورقة اختياراً . تزوير يجوز إثباته بكافة طرق الإثبات .
١٧٤	٢٩	(الطعن رقم ٤٥٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
٣٢٢	٥٢	٢ — ثبوت تاريخ العقد بتوقيع شاهد متوفى عليه بختمه . لا ينفي تزويره . كذلك لا ينفي تزويره وضع يد المتمسك بالعقد على الأرض موضوع هذا العقد . (الطن رقم ٤٦٥ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
٣٢٢	٥٢	٣ — اعتماد المحكمة على المضاهاة التي أجرتها بنفسها بالإضافة إلى تقرير الخبير الذي ندبته . ليس فيه تناقض . قاضي الموضوع هو الخبير الأعلى فيما يتعلق بالوقائع المطروحة عليه . (الطن رقم ٤٦٥ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
<u>تسجيل</u>		
تسجيل الحكم بصحة التعاقد :		
٣٦٨	٦٠	دعوى صحة ونفاذ العقد . دعوى موضوعية تستلزم أن يكون من شأن البيع موضوع التعاقد نقل الملكية حتى إذا ما سجل الحكم بام تسجيله مقام تسجيل العقد في نقلها . مقتضى ذلك أن يفصل القاضي في أمر صحة العقد . اتساع نطاق الدعوى لبحث كل ما يتعلق بوجود العقد أو إنعدامه أو بصحته أو بطلانه وكذلك صوريته صورية مطلقة أو التنازل عنه . اختلافها في ذلك عن دعوى صحة التوقيع . (الطن رقم ٥٧٦ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
<u>تسوية الديون العقارية</u>		
قرار لجنة التسوية :		
٤١٧	٦٨	١ — قرارات لجنة التسوية لا يجوز الطعن فيها أمام أية جهة من جهات القضاء . لها طبيعة الأحكام الانتهائية . التسوية تحدد علاقة المدين بدائنيه — السابقة ديونهم على تاريخ تقديم طالب التسوية — تحديدا نهائيا . (الطن رقم ٥٣٠ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — قرار لجنة التسوية مبرئ لذمة المدين من كافة الديون التي لم يحدد لأصحابها نصيب في التوزيع والسابقة على تاريخ تقديم طلب التسوية . عدم جواز التنفيذ بهذه الديون على عقارات المدين المنتفعة بالتسوية ، أو أى مال آخر تؤول ملكيته إليه بعد صدور هذا القرار .
٤١٧	٦٨	(الطن رقم ٥٣٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٠/٣/١٩٧٠)
		تعويض
		التعويض من نزع الملكية :
		نزع ملكية جزء من العقار . وجوب مراعاة ما طرأ على قيمة الجزء الباقي من نقص أو زيادة بسبب أعمال المنفعة العامة . المبلغ الواجب خصمه أو إضافته إلى قيمة التعويض لا يزيد عن نصف القيمة المستحقة للمالك .
٦٥	١٢	(الطن رقم ٤٤٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٣/١/١٩٧٠)
		جزاء التأخير في اشتراكات هيئة التأمينات :
		المبلغ الإضافي الذي يلتزم به صاحب العمل وفق المادتين ١٤ و ١٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ عن تأخيره في أداء الاشتراكات . طبيعته . جزاء مالى وليس تعويضا مما تشترط المادة ٢١٨ مدنى لاستحقاقه إمدار المدين .
١٣٢	٢٣	(الطن رقم ٥٤٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٥/١/١٩٧٠)
		الاستيلاء على العقارات :
		١ — استيلاء وزارة التربية والتعليم على عقار بناء على القانون ٧٦ لسنة ١٩٤٧ . التزامها برده عند انتهاء الاستيلاء

الصفحة	القاعدة	
		بالحالة التي كان عليها وقت الاستلام . إخلالاً بهذا الالتزام يوجب عليها التعويض .
١٩٧	٣٢	(الطعن رقم ٤٩٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)
		٢ — الاستيلاء على عقار ليكون مدرسة . إساءة استعماله وأحداث تغيير به وقطع بعض أشجاره . لا يدخل في نطاق الاستعمال غير العادي بل هو خطأ جسيم يستوجب تعويضاً مستقلاً عن الضرر الناشئ عنه .
٣٥٢	٥٧	(الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
		٣ — وجوب التزام القواعد المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ عند تقدير مقابل الانتفاع بالأماكن المستولى عليها واستبعاد أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الخاصة بتحديد الأجرة وما يرد عليها من زيادة أو خفض .
٣٥٢	٥٧	(الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
		وضع اليد بغير سند : زوال الوقف الأهل . مؤداه . انقضاء الحكم على الأرض الموقوفة ورد الأرض إلى المحكر . بقاء المحكر في العين بغير سند . وجوب إلزامه بالتعويض دون تقيد بالحد الأقصى للأجرة المحددة في قوانين الإيجار .
٢٠٢	٣٣	(الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٧)
		التزام شركة التأمين بالتعويض : نفاذ حكم التعويض قبل شركة التأمين . شرطه . أن يكون محكوماً به بحكم قضائي نهائي . لا يدخل هذا البحث في نسبة الأحكام وعدم تمثيل شركة التأمين في الدعوى التي صدر فيها الحكم الجنائي . مصدر إلزامها هو المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ وتحقق شرطه وليس المادة ٤٠٥ مدني المتعلقة بحجية الأحكام .
٤٣	٨	(الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٨)

الصفحة	القاعدة	
		مسئولية المتبوع :
		مسئولية المتبوع من أعمال تابعه غير المشروعة . مسئولية تبعية مقرونة بحكم القانون . اعتبار المتبوع في حكم الكفيل المتضامن . رفض دعوى التعويض قبل التابع لانتفاء مسئوليته عن الواقعة المطالب بالتعويض من أجلها . لازم ذلك زوال الأساس الذى تقوم عليه مخاصمة المتبوع بانتفاء مسئولية التابع بحكم نهائى . عدم قبول الطعن بالنقض بالنسبة للتابع . مقتضى ذلك عدم قبوله بالنسبة للمتبوع .
٤٤٦	٧١	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٢/٢/١٩٧٠)
		التعويض عن الإثراء :
		فسخ عقد المفاولة . رجوع المفاول بقيمة ما استحدثه من أعمال لا يكون إلا استنادا إلى مبدأ الإثراء بلا سبب لا إلى العقد الذى فسخ . المترى يلتزم برد أقل القيمتين . الإثراء أو الافتقار .
٤٥٠	٧٢	(الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٧/٢/١٩٧٠)
		عنصر الضرر :
		١ - المدين في المسئولية العقدية - في غير حالات الغش والخطأ الجسيم - يلتزم بتعويض الضرر المتوقع وقت التعاقد . معيار الضرر المتوقع موضوعى لا شخصى .
٥٣٨	٨٦	(الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٣١/٢/١٩٧٠)
		٢ - التزام الناقل - في حالة فقد البضاعة أو هلاكها أثناء الرحلة البحرية - بتعويض المرسل إليه عما لحقه من خسارة وما فاتته من كسب .
٥٣٨	٨٦	(الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٣١/١/١٩٧٠)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — تعيين عناصر الضرر من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض .
٥٣٨	٨٦	(الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٣١) وراجع : (م . مسئولية) . الشرط الجزائي :
		عقد البيع النهائي دون العقد الابتدائي هو قانون المتعاقدين . خلوه من النص على الشرط الجزائي الوارد بالعقد الابتدائي يدل على تخلي الطرفين عن هذا الشرط .
٥١٣	٨٢	(الطعن رقم ٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٦)
<u>تقادم</u>		
		(أولا) التقادم المكسب .
		١ — الدعوى بملكية الوقف — قبل العمل بالقانون المدني الحالي — لا تسقط لمجرد الإهمال مدة ٣٣ سنة . ملكية الأموال الموقوفة خيرية أو أهلية . جواز اكتساب ملكيتها بالتقادم بحيازتها مدة ٣٣ سنة . تعديل المادة ٩٧٠ مدني بالقانون ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ . صيرورة تملك أعيان الوقف الحيري محظورا .
٣٢٧	٣٦	(الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٣)
		٢ — الاتفاق على تعديل مدة التقادم . غير جائز .
٣٢٧	٣٦	(الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٣)
		٣ — جواز إثارة الدفاع المتعلق بسبب قانوني أمام محكمة النقض لأول مرة . مناطه . أن تكون عناصره الموضوعية مطروحة على محكمة الموضوع . مثال في التقادم .
٣٢٧	٣٦	(الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٣)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — وضع اليد على الأموال العامة مهما طال مدتة لا يكسب الملكية إلا إذا وقع بعد إنتهاء تخصيصها للنفعة العامة. وجوب إثبات إنتهاء تخصيصها للنفعة العامة ثم إثبات وضع اليد بعد ذلك المدة الطويلة المكسبة للملكية بشرائطها القانونية .
٤٨٠	٧٧	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٩)
		(ثانيا) التقادم المسقط .
		١ — الدعوى المباشرة للضرور قبل المؤمن في التأمين الإجباري من حوادث السيارات . خضوعها للتقادم الثلاثي للوارد بالمادة ٧٥٢ مدني .
٤٣	٨	(الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٨)
		٢ — القضاء برفض الدفع بسقوط الحق بالتقادم . عدم جواز الطعن عليه إلا مع الحكم الصادر في الموضوع . عندئذ يعتبر مطروحا على المحكمة الاستئنافية .
٢٧١	٤٤	(الطعن رقم ٥٨٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١٠)
		٣ — خلو السند الإذني من بيان ميعاد الإستحقاق . فقدته صفته كورقة تجارية وضرورته سندا عاديا لا تسرى عليه أحكام قانون الصرف لإصلاح العيب في بيان منفصل . غير جائز . لا يدخل هذا السند المعيب في مداول عبارة " الأوراق المحررة لأعمال تجارية " الواردة بالمادة ١٩٤ من قانون التجارة .
٢٧١	٤٤	(الطعن رقم ٥٨٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١٠)
		"قطع التقادم"
		١ — إعتبار الدعوى قاطعة للتقادم أو السقوط من وقت تقديم صحيفة إلى قلم المحضرين . قاصر على صحيفة إفتتاح الدعوى أو الطعن . إعلان الورثة بعد إنقطاع سير الخصومة

الصفحة	المقابلة	
		بالتعجيل . وجوب إتمامه خلال الميعاد . تقديم طلب التعجيل إلى قلم المحضرين لا يقطع التقادم أو السقوط .
١٣٩	٢٤	(الطن رقم ٤٤٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٠)
		٢ — توجيه الممول إلى المصلحة المدينة كتاب موسى عليه به علم الوصول بطلب رد ما حصلته منه بغير حق . سبب جديد من أسباب قطع التقادم الواردة في القانون المدني . علم الوصول هو دليل الإثبات عند الإنكار . يغني عنه أي ورقة تصدر من الجهة المدينة تدل على وصول كتاب المطالبة .
٤٩٠	٣١	(الطن رقم ٤٩٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٢) ”وقف التقادم“
		دعوى المضرور قبل المؤمن إذا كان أساس الفعل غير المشروع فيها جريمة رفعت عنها الدعوى الجنائية . أثره . وقف مريان التقادم بالنسبة للمضرور قبل المؤمن طوال مدة المحاكمة الجنائية . عودة مريانه منذ صدور الحكم الجنائي أو انتهاء المحاكمة الجنائية لسبب آخر . رفع الدعوى الجنائية مانع قانوني في معنى المادة ١/٣٨٢ مدني .
٤٢	٨	(الطن رقم ٤٦٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٨)
		تنفيذ
		قرار لجنة التسوية مبرئ لذمة المدين من كافة الديون التي لم يحدد لأصحابها نصيب في التوزيع والسابقة على تاريخ تقديم طلب التسوية . عدم جواز التنفيذ بهذه الديون على عقارات

الصفحة	القاعدة	
٤١٧	٦٨	المدين المستفعة بالتسوية ، أو أى مال آخر تؤول ملكيته إليه بعد صدور هذا القرار . (الطن رقم ٥٣٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٠)

تنفيذ عقارى

تنبيه نزع الملكية :

١٨٣	٣٠	١ - إثبات المدين - فى تقرير اعتراضه على قائمة شروط البيع - حكم قاضى البيوع ببطلاق إعلان ورقة الإخبار والزام طالب البيع باتخاذ إجراءات التنفيذ من أول إجراء ، وإشارته فى هذا الصدد إلى المادة ٦١٥ مرافعات . يتضمن ذلك طلب الحكم بفسخ وتسجيل التنبيه للتأشير على هامشه بعد الميعاد . (الطن رقم ٤٩٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)
-----	----	--

١٨٣	٣٠	٢ - التأشير الذى يعصم تنبيه نزع الملكية من السقوط لو تم فى الميعاد والذى حته المادة ٢/٦١٥ مرافعات هو التأشير بإخبار صحيح . (الطن رقم ٤٩٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)
-----	----	--

٣٣٢	٥٤	٣ - البطلاق المترتب على عدم صحة إعلان المدين بتنبيه نزع الملكية لا يتعلق بالنظام العام إذ قد شرع لمصلحة المدين وحده . لا يجوز لغيره التمسك به . (الطن رقم ٤٩٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
-----	----	---

تبليغ تقرير زيادة العشر :

تبليغ تقرير زيادة العشر إلى ذوى الشأن وفقا للمادة ٦٧٩
مرافعات . لا بطلان جزاء مخالفة حكم هذه المادة . على قاضى
البيوع التحقق من هذا التبليغ . حكمه بتأجيل البيع لبطلان

الصفحة	القاعدة	
		التبليغ أو رفض تأجيله وبصحة التبليغ . حكم نهائى غير قابل للطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن . م ٦٦٣ مرافعات (الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٦)
٥٠٨	٨١	...
		المحجز الإدارى على العقار :
		١ - تحديد قانون المحجز الإدارى لإجراءات التنفيذ على العقار والأشخاص الذين يعلنون بها ويصبحون طرفا فيها
		العقار من المدين بعقد غير مسجل ليس من بين هؤلاء . طلبه إبطال الإجراءات لا يحقق إلا مصلحة مادية . هذه المصلحة والمصلحة المحتملة لا تكفى لقبول الدعوى مادامت لا تستند إلى حق يحبه .
١٤٩	٢٦	(الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)
		٢ - المنازعات الواردة بالمادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن المحجز الإدارى التى يفصل فيها على وجه السرعة هى التى ترفع أثناء إجراءات المحجز وقبل إتمام البيع . عدم انطباق هذه المادة على الدعاوى التى ترفع بأحقية المدعى للعقار أو المنقول الذى تم بيعه . قانون المرافعات هو الواجب التطبيق عليها . دعوى الاستحقاق التى يفصل فيها على وجه السرعة وفق المادة ٤٨٢ مرافعات هى التى ترفع من الغير أثناء إجراءات التنفيذ . الدعوى التى ترفع بعد التنفيذ ورسو المزااد دعوى ملكية عادية . استئناف حكمها يتم بعريضة وليس بتكليف بالحضور . المادة ٤٠٥ مرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .
١٤٩	٢٦	(الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)

الصفحة	القائمة	تنظيم
		تنفيذ قرارات الهدم : صدور قرار من السلطة القائمة على أعمال التنظيم بهدم البناء الآيل للسقوط . تنفيذه في غير أحوال الخطر الداهم والضرورة القصوى بإخلاء العقار وهدمه . شرطه . صدور حكم قضائي بذلك . التزام جهة التنظيم والمالك به . (الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٣١) ... ٨٤ ... ٥٢٤ وراجع : (م . مباني) .
		(ج)
		جمارك
		تحديد هوائد الأرضية : تحديد هوائد الأرضية ليس متروكا لتصرف مصلحة الجمارك . وزير المالية هو المخول وحده سلطة تحديد هذه العوائد . (الطعن رقم ٤٩٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٢) ... ٣١ ... ١٩٠
		(ح)
		حجز . حراسة . حق . حكر . حكم . حيازة
		حجز
		حجز ما للدين لدى الغير : توقيع حجز ما للدين لدى الغير . لا يمنع المدين من المطالبة بوفاء دينه ولا المحجوز لديه من الوفاء بما في ذمته . الوفاء يكون بالإيداع في خزانة المحكمة . المادة ٥٥٥ مرافعات . (الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦) ... ٥٦ ... ٣٤٤

الصفحة	القاعدة	
		١- الحجز الإداري :
		”إجراءات التنفيذ على العقار“
		١ — تحديد قانون الحجز الإداري لإجراءات التنفيذ على العقار والأشخاص الذين يعلنون بها ويصبحون طرفا فيها . مشتري العقار من المدين بعقد غير مسجل ليس من بين هؤلاء . طلبه إبطال الإجراءات لا يحقق إلا مصلحة مادية . هذه المصلحة والمصلحة المحتملة لا تكفي لقبول الدعوى مادامت لا تستند إلى حق يحبه .
١٤٩	٢٦	(الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)
		٢ — المنازعات الواردة بالمادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ — بشأن الحجز الإداري — التي يفصل فيها على وجه السرعة هي التي ترفع أثناء إجراءات الحجز وقبل إتمام البيع . عدم انطباق هذه المادة على الدعاوى التي ترفع بأحقية المدعى للعقار أو المنقول الذي تم بيعه . قانون المرافعات هو الواجب التطبيق عليها .
١٤٩	٢٦	(الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)
		حراسة
		سلطة الحارس :
		انتهاء الوقف الأهلي . صيرورة الناظر حارما . ليس له حق التقاضي فيما يخص أصل الحق . طلب إزالة البناء والغراس من الأرض المحكرة يخص أصل الحق . للمستحقين وحدهم حق التقاضي في شأن هذا النزاع .
٢٠٢	٣٣	(الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٧)

الصفحة	القائمة	
		الحراسة الإدارية :
١٨	٤	١ - يجوز لصاحب العمل فصل العامل دون إنذار أو تعويض بسبب فرض الحراسة على أمواله بمقتضى الأمر العسكري رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ والأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ . تعاقد صاحب العمل معه بعد فرض الحراسة ، يعد تنازلاً عن استعمال هذه الرخصة فلا يجوز أن يتخذ منها مبرراً للفصل . (الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٧)
١٠١	١٨	٢ - رفع الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين عملاً بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . أثره . عودة حق التقاضى إليهم . لا يؤثر في ذلك أيلولة ملكية هذه الأموال والممتلكات إلى الدولة مقابل تعويض إجمالي قدره ثلاثون ألف جنيه ما لم تكن أقل قيمة ، ولا استئصال جميع الديون من صافي قيمتها . المدينة هي صاحبة الصفة وحدها في الدفاع عن حقها في الدعوى المقامة ضدها لطلب دين عليها . مدير إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة لا يمثلها وإنما يمثل الدولة . (الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٥)
		حق
		حق التقاضى :
		رفع الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين عملاً بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . أثره . عودة حق التقاضى إليهم . لا يؤثر في ذلك أيلولة ملكية هذه الأموال والممتلكات إلى الدولة مقابل تعويض إجمالي قدره ثلاثون ألف جنيه ما لم تكن أقل قيمة ، ولا استئصال جميع الديون من صافي قيمتها . المدينة هي

الصفحة	القاعدة	
		صاحبة الصفة وحدها في الدفاع من حقها في الدعوى المقامة ضدها لطلب دين عليها . مدير إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة لا يمثلها وإنما يمثل الدولة .
١٠١	١٨	(الطن رقم ٢٨٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٥)
		<u>حكر</u>
		١ - يعطى الحكر في الشريعة الإسلامية للمحتكر الحق في الانتفاع بالعقار المحتكر إلى الأبد أو لمدة طويلة وحق البناء عليه والتصرف في ذات الحق وفي البناء . هو من أعمال التصرف وليس من أعمال الإدارة . عدم جواز إعطاء الوقف بالحكر بغير إذن القاضي .
٥١	٩	(الطن رقم ٤٦٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٨)
		٢ - زوال الوقف الأهلي . مؤداه . إنقضاء الحكر على الأرض الموقوفة ورد الأرض إلى المحكر . بقاء المحتكر في العين بغير مند . وجوب إلزامه بالتعويض دون تقيد بالحد الأقصى للأجرة المحددة في قوانين الإيجار .
٢٠٢	٣٣	(الطن رقم ٤٤٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٧)
		٣ - أجرة الحكر عند طلب تصقيعه تقدر بأجرة المثل ، وباعتبار أن الأرض المحكرة خالية من البناء . إقامة المحتكر بناء على الأرض لا أثر له . نبذ المشرع نظرية "النسبة" بين أجرة الحكر وقت التحكير وقيمة الأرض في ذات الوقت .
٢٠٢	٣٣	(الطن رقم ٤٤٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٧)
		٤ - انتهاء الوقف الأهلي . صيرورة الناظر حارسا . ليس له حق التقاضي فيما يمس أصل الحق . طلب إزالة البناء والغراس من الأرض المحكرة يمس أصل الحق . للمستحقين وحدهم حق التقاضي في شأن هذا النزاع .
٢٠٢	٣٣	(الطن رقم ٤٤٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٧)

حكم

بيانات الحكم :

خطأ الحكم في ذكر اسم من توفي من الخصوم قبل صدور الحكم . ليس من شأنه التشكيك في حقيقة الخصوم وانصاهم بالخصومة . لا بطلان .

٧٠ ١٣ (الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٣/١/١٩٧٠)

تسبيب الحكم :

١ — تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها هو مما يستقل به قاضي الموضوع .

٧٠ ٣ (الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٣/١/١٩٧٠)

٢ — قيام الحكم على جملة قرائن متسائدة . عدم جواز مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها .

٧٠ ١٣ (الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٣/١/١٩٧٠)

٣ — قيام الحكم على جملة قرائن . عدم جواز مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها .

٤٠٤ ٦٦ (الطعن رقم ٢٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٤/٣/١٩٧٠)

٤ — إسناد الحكم إلى تقرير الخبير . اعتباره جزءاً من الحكم .

٢٢١ ٣٥ (الطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٣/٢/١٩٧٠)

٥ — كفاية إحدى الدعامات سنداً للحكم . تعييبه في باقي الدعامات . غير منتج .

٢٩٥ ٤٨ (الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢٤/٢/١٩٧٠)

الصفحة	القاعدة	
		٦ - وجوب بيان الحكم للوقائع المكونة لحالة التوقف عن الدفع . التكييف القانوني لهذه الوقائع يخضع لرقابة محكمة النقض .
٣١٨	٥١	(الطعن رقم ٥٨٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٤) "تسبب كاف"
		تعديل المحكمة الاستئنافية للحكم الابتدائي دون إلغائه . كفاية ذكر الأسباب التي اقتضت التعديل . عدم لزوم الإحالة الصريحة فيما أبدت فيه المحكمة الابتدائي .
٢٧١	٤٤	(الطعن رقم ٥٨٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٠) "الأسباب الزائدة"
		١ - تأسيس الحكم على أسباب كافية لحمله . لا يعيبه الخطأ فيما تزيد فيه .
٢٤	٥	(الطعن رقم ٥٧٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٨)
		٢ - طلب الحكم وجوبا ببطلان عقد الرهن استنادا للمادة ٢٢٧ من قانون التجارة وحدها . تعرض الحكم لسبب بطلان آخر لم يطلب منه الحكم فيه . تزيد لا يجوز حجية . لامصلحة للطعن عليه .
١٦٧	٢٨	(الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٢) عيوب التدليل : أولا : القصور . "ما بعد ذلك"
		١ - صلة القرابة لا تعتبر في ذاتها مانعا أدبيا . إقتصار الحكم على اعتبار البتة مانعا أدبيا من الحصول على الكتابة دون بيان للظروف المبررة لذلك . قصور .
٣٥	٦	(الطعن رقم ٤٥٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٨)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - عرض الحكم للاستندات في الدعوى دون مناقشة دلائلها . قصور .
٣٠٦	٤٩	(الطن ٥٣٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٤)
		٣ - سلطة قاضي الموضوع في تعديل أجرة الوكالة المتفق عليه . استثناء من قاعدة الاتفاق شريعة المتعاقدين . مناط استعمال هذه السلطة . وجوب أن يعرض القاضي عند تعديل الأجر المتفق عليه للظروف والمؤثرات التي اقتضت ذلك .
٣٢٩	٥٣	(الطن رقم ٤٨٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
		“مالا يعد قصورا“
		١ - تحصيل محكمة الموضوع من أوراق الدعوى أن إرادة الطرفين اتجهت إلى التنازل عن حق الارتفاق بالمطل المقر للعقار المبيع . تبريرها ذلك بما لا يخرج في تفسيرها عن المعنى الظاهر لعبارة العقد وإعمالها لأثر هذا التنازل الذي يتم بالإرادة المنفردة . لا قصور ولا خطأ في القانون .
٦١٢	٢٠	(الطن رقم ٤٥٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٥)
		٢ - إغفال محكمة الاستئناف الرد على دفاع متعلق بقضاء سابق حاز قوة الأمر المقضي قبل رفع الاستئناف . لا قصور .
١٥٩	٢٧	(الطن رقم ٣٤٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)
		٣ - طلب وكيل الدائنين بطلان عقد رهن تأميني استنادا للسادة ٢٢٧ من قانون التجارة . دفاع الدائن المرتهن بنفي سوء النية من تصرفه . تمسك المدعى بطلان التصرف دون اعتبار لهذا الدفاع ودون الإشارة للسادة ٢٢٨ من القانون المذكور . اعتبار الحكم أن طعن وكيل الدائنين لا ينصب على الدين . لا قصور أو مخالفة للأوراق .
١٦٧	٢٨	(الطن رقم ٤٠٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)

الصفحة	القائمة	
		(ثانيا) الفساد في الاستدلال . " ما يعد كذلك "
		إعتبار الحكم أن التصرف منجزا استنادا إلى ماورد بنصوصه في هذا الخصوص . فساد في الاستدلال . (الطعن رقم ٥٣٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٤) ... ٤٩
٣٠٦		" ما لا يعد كذلك "
		قضاء الحكم المطعون فيه بأن قبول المؤجر للأجرة متأخرة عن موعد استحقاقها في سنة معينة . لا يعد تنازلا عن التمسك بالشرط الصريح الفاسخ إذا ما تأخر المستأجر في السداد في سنة تالية . لا فساد في الاستدلال . (الطعن رقم ٥٩٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٣) ... ٦٣
٣٨٩		(ثالثا) الخطأ في القانون .
		١ - كفالة البائع لصفة معينة في المبيع . عدم اشتراط المشرع في حالة فوات هذه الصفة ما استلزمه في العيب الذي يضمنه البائع من وجوب كونه مؤثرا وخفيا . مجرد تخاف الصفة وقت التسليم موجب لضمان البائع . مخالفة الحكم هذا النظر . خطأ في القانون . (الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٩) ... ٧٦
٤٧٥		٢ - دعوى الشفعة . وجوب تحديد الحكم للثمن الذي يلتزم الشفيع بدفعه مقابل تملكه العقار سواء للبائع إذا لم يكن قد قبضه أو للشترى إذا كان قد أداه . إغفال ذلك . خطأ في القانون . (الطعن رقم ٥٧٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٩) ... ٧٥
٤٧٠		

الصفحة	القاعدة	
		(رابعا) التناقض في الأسباب .
		صدور الحكم الاستثنائي على خلاف الحكم الابتدائي الذي أنشأه . لا يعد من قبيل التناقض في أسباب الحكم الواحد .
٢٨٤	٤٦	(الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١١)
		حجية الحكم :
		١ — نفاذ حكم التعويض قبل شركة التأمين . شرطه .
		أن يكون محكوما به بحكم قضائي نهائي . لا يدخل هذا البحث في نسبية الأحكام وعدم تمثيل شركة التأمين في الدعوى التي صدر فيها الحكم الجنائي . مصدر إلزامها هو المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ وتحقق شرطه وليس المادة ٤٠٥ مدني المتعلقة بحجية الأحكام .
٤٣	٨	(الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٨)
		٢ — طلب الحكم وجوبا ببطلاق عقسد الرهن استنادا للمادة ٢٢٧ من قانون التجارة إوحدها . تعرض الحكم لسبب بطلان آخر لم يطلب منه الحكم فيه . تزيد لا يحوز حجية . لا مصلحة في الطعن عليه .
١٦٧	٢٨	(الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)
		٣ — الحكم بوقف تنفيذ فصل العامل الصادر من القضاء المستعجل . لا يقيد محكمة الموضوع عند نظر دعوى التعويض عن الفصل .
٢٥٠	٤١	(الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٤)
		٤ — اختلاف دعوى صحة العقد عن دعوى الفسخ سببا وموضوعا . جواز مطالبة للبائع بباقي الثمن أو بفسخ العقد بدعوى جديدة . طالما لم يفصل الحكم الأول في أمر الباقي من الثمن .
٣٦٤	٥٩	(الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٥ - مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعة .</p> <p>مسئولية تبعية مقررة بحكم القانون . اعتبار المتبوع في حكم الكفيل المتضامن . رفض دعوى التعويض قبل التابع لانتفاء مسئوليته عن الواقعة المطالب بالتعويض من أجلها . لازم ذلك زوال الأساس الذي تقوم عليه مخاصمة المتبوع بانتفاء مسئولية التابع بحكم نهائي . عدم قبول الطعن بالنقض بالنسبة للتابع . مقتضى ذلك عدم قبوله بالنسبة للمتبوع .</p>
٤٤٦	٧١	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٢)
		<p>٦ - المنع من إعادة نظر النزاع . شرطه . أن تكون المسألة المقضى فيها نهائيا في الدعويين واحدة وأساسية لا تتغير .</p>
٤٥٩	٧٣	(الطعن رقم ٣١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٧)
		<p>٧ - القضاء السابق في مسألة أساسية . اكتسابه قوة الأمر المقضى . مانع للمحكوم من العودة للنزاع فيما في أية دعوى تالية . لا يمنع من حيالة الحكم السابق قوة الأمر المقضى أن يكون الفصل في المسألة الأساسية واردا في أسبابه . ارتباط أسباب الحكم بمنطوقه ارتباطا وثيقا . إعتبارهما وحدة لا تتجزأ . يرد عليهما ما يرد على المنطوق من قوة الأمر المقضى .</p>
٥١٩	٨٣	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٦)
		<p>وراجع : (ق . قوة الأمر المقضى) .</p>
		<p>الطعن في الحكم :</p> <p>” الأحكام الجائز الطعن فيها “</p>
		<p>١ - الطعن في الحكم الصادر في شأن التصديق على التهنين بالنسبة لذوى الشأن مقصور على الإستئناف . الدعوى</p>

الصفحة	القاعدة	
		المرفوعة — ممن هذا المتبني والمتبني — بطلان التبنى . الطعن بالنقض في الحكم الصادر فيها . جائز .
٩٠	١٦	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٧ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٤/١/١٩٧٠)
		٢ — قضاء المحكمة ليس هو المنطوق وحده وإنما هو ذات القول الفصل في النزاع أو في جزء منه أيا كان موضعه سواء في الأسباب أو في المنطوق . الفصل القطعي في جزء من النزاع في أسباب الحكم . جواز الطعن فيه استقلالا .
١٥٩	٢٧	(الطعن رقم ٣٤٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢٢/١/١٩٧٠)
		٣ — مناط عدم جواز الطعن وفقا لنص المادة ٣٧٨ مرافعات . أن يكون الحكم صادرا قبل الفصل في الموضوع . صدور الحكم في موضوع الدعوى أو في شق منه يقتضي الطعن فيه استقلالا في الميعاد . عدم سريان المادة ٤٠٤ مرافعات في هذه الحالة وعدم اعتبار الحكم مستأنفا بإستئناف الحكم الموضوعي الذي صدر في الدعوى . التراضي في الطعن إلى ما بعد الحكم في الموضوع . أثره . عدم قبول الطعن .
٢١٣	٣٤	(الطعن رقم ٤٦٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢٩/١/١٩٧٠)
		٤ — الحكم بإلغاء قرار لجنة الطعن لبطلانه . ينهى المنازعة في القرار ويحسم الخصومة الأصلية أمام المحكمة . جواز الطعن فيه استقلالا . عدم جواز تقدير أرباح الممول ابتداء بعد إلغاء قرار اللجنة .
٢٧٧	٤٥	(الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١١/٢/١٩٧٠)
		٥ — جواز إستئناف أى حكم صادر في حدود النصاب الاتتهائي . مناطه . صدوره على خلاف حكم سابق لم يحز قوة الأمر المقضي في النزاع .
٢٩٥	٤٨	(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢٤/٢/١٩٧٠)

الصفحة	القاعدة	
		٦ — الأحكام التي تفصل في موضوع الدعوى أو في شق منه . وجوب الطعن فيها في الميعاد . عدم مراعاة ذلك يترتب عليه سقوط الحق في الطعن . القضاء بقبول الاستئناف شكلا في حكم فصل في شق من الموضوع بعد فوات ميعاد الطعن فيه . خطأ في القانون . للزمى عليه غير منتج . هذا الخطأ غير مؤثر على نتيجة الحكم المستأنف . (الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
٣٣٧	٥٥	
		٧ — مناط عدم جواز الطعن في الحكم وفقا للمادة ٣٧٨ مرافعات ، أن يكون الحكم صادرا قبل الفصل في الموضوع . الحكم الذي يفصل في موضوع الدعوى أو في شق منها يجوز الطعن فيه إستقلالا في المواعيد المحددة قانونا ولا ترتب على عدم صحتها سقوط الحق في الطعن . (الطعن رقم ٤٩٨ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١٢)
٤٢٥	٦٩	
		٨ — القضاء بأن الأرض موضوع لئزاع أرض قضاء لا تخضع لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . قضاء قطعى ينهى الخصومة بشأنها . وجوب الطعن فيه على استقلال في الميعاد . (الطعن رقم ١٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١٩)
٤٨٤	٧٨	
		٩ — الإدعاء بنقص في منفعة العين المؤجرة بعد تنفيذ العقد . نزاع غير ناشئ عن تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . الطعن في الحكم الصادر في هذه المنازعة يخضع للقواعد العامة . (الطعن رقم ٤٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٤)
٥٠٣	٨٠	
		١٠ — دعوى تخفيض أجرة المكان لنقص في المنفعة . تكييفها . دعوى فسخ جزئي لعقد الايجار . تقدير قيمة

الصفحة	القاعدة	
		الدعوى بأجرة المدة الواردة في العقد أو الباقي منها . خضوعها من حيث قابليتها للطعن للقواعد العامة .
٥٠٣	٨٠	(الطن رقم ٤٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٤) "الأحكام غير الجائز الطعن فيها"
		١ - الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع . الطعن فيها . مناطه . انتهاء الخصومة كلها أو بعضها . الخصومة التي ينظر إلى انتهائها هي الخصومة الأصلية لا تلك التي تثار عرضاً في خصوص دفع شكلي أو مسألة فرعية متعلقة بالإثبات . الحكم في إدعاء فرعي بالتروير بالرد وبطلان . لا تنتهي به الخصومة . عدم جواز الطعن فيه على استقلال . محكمة النقض تقضى به من تلقاء نفسها تتعلق بالنظام العام .
٣٩	٧	(الطن رقم ٤٦٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٨)
		٢ - القضاء برفض الدفع بسقوط الحق بالتقادم . عدم جواز الطعن فيه إلا مع الحكم الصادر في الموضوع . صندئ يعتبر مطروحاً على المحكمة الإستئنافية .
٢٧١	٤٤	(الطن رقم ٥٨٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٠)
		٣ - ولاية المحكمة الابتدائية عند نظر الطعون في قرارات لجان المعارضات في نزاع الملكية ، قاصرة على النظر في هذه الطعون . المحكمة ليست هيئة مختصة بتقدير التعويض ابتداء . الحكم في الطعن حكم إنتهائي . عدم جواز الطعن في الحكم تطبيقاً لنص المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات السابق بدعوى بطلان الحكم أو قيامه على إجراءات باطلة .
٢٩٥	٤٨	(الطن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٤)

الصفحة	القائمة	
		٤ - إنتهائية الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في الطعن المرفوع إليها في قرار لجنة المعارضات، قاصرة على الأحكام التي تصدرها المحكمة في حدود النطاق الذي رسمه القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ .
٤٩٧	٧٩	(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٩)
		٥ - قرارات لجنة التسوية لا يجوز الطعن فيها أمام أى جهة من جهات القضاء . لها طبيعة الأحكام الانتهائية . التسوية تحدد علاقة المدين بدائنيه - السابقة ديونهم على تاريخ تقديم طلب التسوية - تحديدا نهائيا .
٤١٧	٦٨	(الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٠)
		٦ - الحكم برفض الدفع ببطلان صحيفة تعديل الطلبات . لا تنتهى به الخصومة كلها أو بعضها . عدم جواز الطعن فيه إلا مع الحكم الصادر في الموضوع . م ٣٧٨ مرافعات .
٤٨٤	٧٨	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٩)
		٧ - تبليغ تقرير زيادة العشر إلى ذوى الشأن وفقا للمادة ٢٧٩ مرافعات . لا بطلان جزاء مخالفة حكم هذه المادة . على قاضى البيوع التحقق من هذا التبليغ . حكمه بتأجيل البيع لبطلان التبليغ أو رفض تأجيله وبمصلحة التبليغ . حكم نهائى غير قابل الطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن . م ٦٦٣ مرافعات .
٥٠٨	٨١	(الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٦)
		وراجع (استئناف ونقض " الأحكام الجائز وغير الجائز للطعن فيها ") .

الصفحة	القائمة	
		” المصلحة في الطعن “
		١ — إعلان الطعن في الميعاد . تقديم المطعون ضده مذكرة بدفاعة . التمسك بإبطال الإعلان . عدم بيان وجه مصلحته فيه . عدم قبول الدفع بإبطال .
١٨٣	٣٠	(الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)
		٢ — حضور المطعون عليه وتقديمه مذكرة بدفاعة في الميعاد القانوني . التمسك بإبطال لعيب شاب إجراء الإعلان . عدم بيان وجه مصلحته فيه . عدم جواز التمسك بإبطال .
٣٧٥	٦١	(الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
		” ميعاد الطعن “
		مواعيد الطعن في الأحكام تبدأ من تاريخ النطق بها . استثناء الأحكام التي لا تعتبر حضورية والأحكام التي اقترض فيها المشرع جهل المحكوم عليه بالخصومة فيها ومنها حالة انقطاع تسلسل الجلسات لأي سبب وعدم حضور المحكوم عليه بعد الانقطاع لأي جلسة تالية . بدء مواعيد الطعن فيها من تاريخ إعلان الحكم . المادة ٣٧٩/٢ مرافعات . هذا الاستثناء ليس قاصرا على الخصم الذي توفي أو تغيرت صفته وإنما يشمل كل محكوم عليه سواء أكان المدعى أو المدعى عليه وفي جميع حالات وقف السير في الدعوى أيا كان سببها .
١٢٧	٢٢	(الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٥)
		” الخصوم في الطعن “
		الطعن في الحكم الصادر بإشهار الإفلاس . يجب توجيهه إلى الدائن طالب الإفلاس ووكيل الدائنين . اقتصار الطعن على الشركة الدائنة . بطلان الطعن . لا يغير من ذلك نص

الصفحة	القاعدة	
		المادة ٢/٣٨٤ مرافعات . وجوب اختصاص من لم يختصم في الدعوى غير القابلة للتجزئة ولو بعد فوات الميعاد . مقيد في الطعن بالنقض . المادة ٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ توجب اشتغال تقرير الطعن على جميع الخصوم الواجب اختصاصهم فيه .
٦٢	١١	(الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٨)
		<u>حيازة</u>
		وضع اليد على الأموال العامة مهما طال مدتة لا يكسب الملكية إلا إذا وقع بعد إنتهاء تخصيصها للنفعة العامة . وجوب إثبات إنتهاء تخصيصها للنفعة العامة ثم إثبات وضع اليد بعد ذلك المدة الطويلة المكسبة للملكية بشرائطها القانونية .
٤٨٠	٧٧	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٩) وراجع : (تقادم . "تقادم مكسب") .
		<u>(خ)</u> خبرة . خلف
		<u>خبرة</u>
		١ - عدم التمسك أمام محكمة الموضوع ببطلان تقرير الخبر لقصور أسبابه وفساد استدلاله . التحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . سبب جديد غير مقبول .
١١٩	٢١	(الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٥)
		٢ - عدم التزام محكمة الموضوع بإجابة الخصوم بتعيين خبر مرجح متى وجدت في تقرير الخبر المنتدب ومن القرائن الأخرى ما يكفي لإقناعها بالرأى الذى اتهمت إليه .
١٥٩	٢٧	(الطعن رقم ٣٤٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
٢٢١	٣٥	٣ - إستناد الحكم إلى تقرير الخبر . اعتباره جزءا من الحكم . (الطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٣)
٣٢٢	٥٢	٤ - رأى الخبر عنصر من عناصر الإثبات يخضع هو وعمله لتقدير محكمة الموضوع . (الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
٣٢٢	٥٢	٥ - اعتماد المحكمة على المضاهاة التي أجرتها بنفسها بالإضافة إلى تقرير الخبر الذي ندبته . ليس فيه تناقض . قاضى الموضوع والخبر الأعلى فيما يتعلق بالوقائع المطروحة عليه . (الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)

خلف

١٠١	١٨	١ - رفع الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين عملا بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . أثره . عودة حق التقاضى إليهم . لا يؤثر في ذلك أيلولة ملكية هذه الأموال والممتلكات إلى الدولة مقابل تعويض إجمالي قدره ثلاثون ألف جنيه ما لم تكن أقل قيمة ، ولا استئصال جميع الديون من صافي قيمتها . المدينة هي صاحبة الصفة وحدها في الدفاع عن حقها في الدعوى المقامة ضدها لطلب دين عليها . مدير إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة لا يمثلها وإنما يمثل الدولة . (الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٥)
		٢ - احتفاظ المورث بحقه في الانتفاع بالمبيع مدى حياته . لا يحتم ذلك وجوب اعتبار التصرف وصية ولا يتعارض مع تنجيز التصرف متى كانت أدلة الدعوى تفيد هذا التنجيز . إقراره بأنه قصد من التصرف الوصية . لاجبة له في حق المتصرف إليهم ،

الصفحة	القاعدة	
٣٥٨	٥٨	<p>وهم لا يعتبرون في خصوص هذا التصرف ورثة أو خلفاء عامين للمورث بل هم خلف خاص له .</p> <p>(الطن رقم ٥٦٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)</p> <p>(د)</p> <p>دعوى . دفع</p> <p>دعوى</p> <p>حق رفع الدعوى :</p> <p>١ - ميعاد الثلاثين يوما المحدد في المادة ٩٤٣ مدني لرفع دعوى الشفعة ميعاد سقوط . تقديم صحيفة دعوى الشفعة إلى قلم المحضرين يقطع مدة هذا السقوط وفقا للمادة ٧٥ مرافعات .</p> <p>(الطن رقم ٤٧١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٨)</p> <p>٢ - الدعوى بملكية الوقف - قبل العمل بالقانون المدني الحالي - لا تسقط لمجرد الإهمال مدة ٣٣ سنة ، ملكية الأموال الموقوفة خيرية أو أهلية . جواز اكتساب ملكيتها بالتقادم بعبازتها مدة ٣٣ سنة . تعديل المادة ٩٧٠ مدني بالقانون ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ . صيرورة تملك أعيان الوقف الحيري محظورا .</p> <p>(الطن رقم ٥٢٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٣)</p> <p>شروط قبول الدعوى :</p> <p>” الصفة ”</p> <p>١ - رفع الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين عملا بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . أثره . عودة حق التقاضي اليهم . لا يؤثر في ذلك أيلولة ملكية هذه الأموال والممتلكات إلى الدولة</p>
٢٢٧	٣٦	

الصفحة	القاعدة	
		مقابل تعويض إجمالي قدره ثلاثون ألف جنيه ما لم تكن أقل قيمة ، ولا استتزال جميع الديون من صافي قيمتها . المدينة هي صاحبة الصفة وحدها في الدفاع عن حقها في الدعوى المقامة ضدها لطلب دين عليها . مدير إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة لا يمثلها وإنما يمثل الدولة .
١٠١	١٨	(الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٥) ٢ - الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام صفة المدعى . دفع موضوعي . قضاء المحكمة بقبول الدفع تستغذ به ولا يتهان في موضوع الدعوى . لا يجوز لمحكمة الاستئناف عند إلغاء حكم محكمة أول درجة وقبول الدعوى ، أن تعيدها إليها لنظر موضوعها .
١٨	٤	(الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٧) ٣ - انتهاء الرقف الأهلي . صيرورة الناظر حارسا . ليس له حق التقاضي فيما يمس أصل الحق . طلب إزالة البناء والغراس من الأرض المحكرة يمس أصل الحق . للمستحقين وحدهم حق التقاضي في شأن هذا النزاع .
٢٠٢	٣٢	(الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٧) "المصلحة" ١ - قبول دعوى التزوير القرصية . مرهون بأن تكون متبعة في النزاع المطروح .
١٤٩	٢٦	(الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٢) ٢ - تحديد قانون الجزاء الإداري لإجراءات التنفيذ على العقار والأشخاص الذين يعلنون بها ويصبحون طرفا فيها . مشتري العقار من المدين بعقد غير مسجل . ليس من بين هؤلاء . طلبه إبطال الإجراءات لا يحقق إلا مصلحة مادية . هذه المصلحة والمصلحة المحتملة لا تكفي لقبول الدعوى ما دامت لا تستند إلى حق يحميه
١٤٩	٢٦	(الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		”سماع الدعوى“ .
		نص المادة ٩٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والمادة ٢/٢ من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ . مؤداه . سماع الدعوى بالوصية إذا كانت غير منكورة . الإنكار الذى عماء الشارع هو الإنكار المطلق فى مجلس القضاء أو قبل قيام الخصومة .
٢٤	٥	(الطن رقم ٥٧٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٨)
		”الدفع بعدم القبول“
		الاختصاص بنظر المنازعات الزراعية — فى ظل أحكام القانون ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ — ليس قاصرا على اللجان المختصة . اختصاص المحاكم بها أيضا . عدم الالتجاء إلى اللجنة أولا . يقتضى عدم قبول الدعوى أمام المحكمة . عرض النزاع على القضاء بعد صدور قرار اللجنة لا يعد طعنا فيه ، بل هو دعوى مبتدأة . ليس للمحكمة أن تتصدى للفصل فى صحة قرار اللجنة أو تقضى بإلغائه أو بطلانه مادام أنه ليس قرارا معدوما .
٣٨٩	٦٣	(الطن رقم ٥٩٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٣)
		الطلبات فى الدعوى :
		١ — إثبات المدين فى تقرير اعتراضه على قائمة شروط البيع ، حكم قاضى البيوع ببطلان إعلان ورقة الإخبار وإلزام طالب البيع باتخاذ إجراءات التنفيذ من أول إجراء وإثارته فى هذا الصدد إلى المادة ٦١٥ مرافعات . يتضمن ذلك طلب الحكم بسقوط تسجيل التنبيه للنأشير على ما شه بعد المباد .
١٨٣	٣٠	(الطن رقم ٤٩٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)
		٢ — اختلاف دعوى صحة العقد عن دعوى الفسخ مبيها وموضوعا . عدم الفصل فى أمر الباقي من ثمن المبيع فى الدعوى الأولى . جواز مطالبة البائع به أو بفسخ العقد بدعوى جديدة .
٣٦٤	٥٩	(الطن رقم ٥٧٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		سبب الدعوى :
		١ - طلب الحكم وجوبا ببطلان عقد الرهن استنادا للسادة ٢٢٧ من قانون التجارة وحدها . تعرض الحكم لسبب بطلان آخر لم يطالب منه الحكم فيه . تزيد لايحوز حمية . لامصلحة في الطعن عليه .
١٦٧	٢٨	(الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)
		٢ - دعوى تعويض عن غصب أرض . تعديل الطلبات بإضافة طلب الطرد والإزالة . جواز إبدائه بطلب عارض يثبت بمحضر الجلسة أو في مذكرة لقيامها جميعا على سبب واحد هو غصب الأرض موضوع النزاع .
٤٨٤	٧٨	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٩)
		نطاق الدعوى :
		دعوى صحة ونفاذ العقد . دعوى موضوعية تستلزم أن يكون من شأن البيع موضوع التعاقد نقل الملكية حتى إذا ما سجل الحكم قام تسجيله مقام تسجيل العقد في نقاها . مقتضى ذلك أن يفصل القاضي في أمر صحة العقد . اتساع نطاق الدعوى لبحث كل ما يتعلق بوجود العقد أو انعدامه أو بصحته أو بطلانه ، وكذلك صورته صورية مطلقة أو التنازل عنه . اختلافها في ذلك من دعوى صحة التوقيع .
٣٦٨	٦٠	(الطعن رقم ٥٧٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
		تكييف الدعوى :
		١ - دعوى تخفيض أجرة المكان لتقص في المنفعة . تكييفها . دعوى فسخ جزئي لعقد الإيجار . تقدير قيمة الدعوى بأجرة المدة الواردة في العقد أو الباقي منها .
٥٠٣	٨٠	(الطعن رقم ٤٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — الادعاء بنقص في منفعة العين المؤجرة بعد تنفيذ العقد. نزاع فير ناشىء عن تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . الطعن في الحكم الصادر في هذه المنازعة يخضع للقواعد العامة . (الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٦ — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٤) ٨٠
٥٠٣	٨٠	الخصوم في الدعوى : ١ — نفاذ حكم التعويض قبل شركة التأمين . شرطه . أن يكون محكوما به بحكم قضائي نهائي . لا يدخل هذا البحث في نسبة الأحكام وعدم تمثيل شركة التأمين في الدعوى التي صدر فيها الحكم الجنائي . مصدر إلزامها هو المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ وتحقق شرطه وليس المادة ٤٠٥ مدني المتعلقة بحجية الأحكام . (الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٨) ٨٣
٤٣	٨	٢ — خطأ الحكم في ذكر اسم من توفي من الخصوم قبل صدور الحكم . ليس من شأنه التشكيك في حقيقة الخصوم واتصالهم بالخصومة . لا بطلان . (الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٣) ١٣
٧٠	١٣	إجراءات نفاذ الدعوى : ” تغير أحد أعضاء الهيئة “ ١ — إعادة سماع الدعوى وإجراءاتها عند تغير أحد أعضاء الهيئة . قاصر على حالة إنقضاء صفة القاضي أو زوال ولايته . (الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٢) ٢٦
١٤٩	٢٦	٢ — تغير أحد أعضاء الهيئة الذي يوجب إعادة الإجراءات هو التغير الذي يترتب عليه إنقضاء صفة القاضي أو زوال ولايته . نقل القاضي أو ندبه لمحكمة أخرى داخل دائرة اختصاص المحكمة الأصلية لا يوجب ذلك . (الطعن رقم ٣٤٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٢) ٢٧
١٥٩	٢٧	

الصفحة	القاعدة	
		<p>” أثر حضور الخصم “</p> <p>حضور الخصم بالجلسة الأولى المحددة لنظر الاستئناف بناء على الإعلان الباطل . أثره . زوال البطلان واعتبار الإعلان صحيحاً من تاريخ حصوله . القضاء برفض الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . صحيح .</p> <p>(الطن رقم ٥٢٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٠) ... ٤٢ ... ٢٦٢</p>
		<p>” التدخل في الدعوى “</p> <p>١ - التدخل في دعوى صحة التعاقد . تمسك طالب التدخل بملكته للعين المبيعة . هو تدخل إختصاصى . عدم جواز الحكم بصحة التعاقد أو قبول الصلح بشأنه قبل الفصل في موضوع طلب التدخل .</p> <p>(الطن رقم ٥٠٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٣) ... ٣٥ ... ٢٢١</p>
		<p>٢ - قضاء محكمة أول درجة بالحق عقد الصلح بحضور الجلسة و بعدم قبول طلب التدخل . استنفاد ولايتها في النزاع . قبول المحكمة الاستئنافية للتدخل باعتبار أنه هجومى . وجوب المضى في نظر موضوع طلب التدخل .</p> <p>(الطن رقم ٥٠٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٣) ... ٣٥ ... ٢٢١</p>
		<p>مسائل تفرض سير الخصومة :</p> <p>(أولاً) وقف الدعوى .</p> <p>١ - مواعيد الطعن في الأحكام تبدأ من تاريخ النطق بها .</p> <p>استثناء الأحكام التي لا تعتبر حضورية والأحكام التي افترض فيها المشرع جهل المحكوم عليه بالخصومة فيها ومنها حالة انقطاع تسلسل الجلسات لأي سبب ، وعدم حضور المحكوم عليه بعد الانقطاع لأي جلسة تالية . بدء مواعيد الطعن فيها من تاريخ</p>

الصفحة	القاعدة	
		إعلان الحكم . المادة ٣٧٩/٢ مرافعات . هذا الاستثناء ليس قاصرا على الخصم الذى توفى أو تغيرت صفته ، وإنما يشمل كل محكوم عليه سواء أكان المدعى أو المدعى عليه وفى جميع حالات وقف السير فى الدعوى أيا كان سببها .
١٢٧	٢٢	(الطن رقم ٤٨٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٥)
		٢ - سقوط الخصومة أو انقضاءها بمضى المدة . لا أثر له على الأحكام القطعية الصادرة فيها . الحكم بوقف الدعوى لحين الفصل فى مسألة أخرى . حكم قطعى .
٣١٢	٥٠	(الطن رقم ٥٨٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٤)
		٣ - طلب الصلح الواقع من الإفلاس . أثره . وجوب وقف دعوى الإفلاس المرفوعة على المدين إلى أن يفصل فى هذا الطاب . سواء كان الطلب سابقا على رفع دعوى الإفلاس أو لاحقا لها وسواء كان أول طلب تقدم به المدين أو سبقته طلبات أخرى قضى برفضها .
٤٦٦	٧٤	(الطن رقم ٢٩٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٩)
		(ثانيا) انقطاع سير الخصومة .
		بلوغ القصر من الرشد أثناء سير الدعوى . استمرار والدهم فى تمثيلهم دون تقييد المحكمة . قيام صفته فى تمثيلهم بعد البلوغ باعتبار أن نيابته عنهم أصبحت انفاقية بعد أن كانت قانونية . صحة اختصاصه كممثل لهم فى الاستئناف .
٧٠	١٣	(الطن رقم ٦٠٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٣)
		(ثالثا) سقوط الخصومة .
		١ - اعتبار الدعوى قاطعة للتقادم أو السقوط من وقت تقديم صحيفةها إلى قلم المحضرين . قاصر على صحيفة افتتاح

الصفحة	القاعدة	
١٣٩	٢٤	<p>الدعوى أو الطعن . إعلان الورثة — بعد انقطاع سير الخصومة — بالتعجيل . وجوب إتمامه خلال الميعاد . تقديم طلب التعجيل إلى قلم المحضرين لا يقطع التقادم أو السقوط .</p> <p>(الطن رقم ٤٤٥ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٠)</p>
١٣٩	٢٤	<p>٢ — انقطاع سير الخصومة . وجوب ، وإلا المدعى السير في إجراءات الخصومة في مواجهة ورثة خصمه قبل انقضاء سنة . جهل المدعى بهؤلاء الورثة أو موطنهم لا يعتبر عذرا مانعا من السقوط .</p> <p>(الطن رقم ٤٤٥ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٠)</p>
١٣٩	٢٤	<p>٣ — الخصومة فيما يتعلق بسقوطها ، تعتبر وحدة لا تجزأ ولو كان موضوعها قابلا للتجزئة بطبيعته . تمسك أحد الخصوم بالسقوط . أثره . سقوطها بالنسبة للآخرين ولو تم إعلانهم في الميعاد .</p> <p>(الطن رقم ٤٤٥ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٠)</p>
١٣٩	٢٤	<p>بعض أنواع الدعاوى :</p> <p>”الدعوى المباشرة“</p> <p>١ — الدعوى المباشرة للضرور قبل المؤمن في التأمين الاجبارى من حوادث السيارات . خضوعها للتقادم الثلاثى الوارد بالمادة ٧٥٢ مدنى .</p> <p>(الطن رقم ٤٦٨ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٨)</p>
٤٣	٨	<p>٢ — دعوى الضرور قبل المؤمن إذا كان أساس الفعل غير المشروع فيها جريمة رفعت عنها الدعوى الجنائية . أثره . وقف سريان التقادم بالنسبة للضرور قبل المؤمن طوال مدة المحاكمة الجنائية . عودة سريانه منذ صدور الحكم الجنائى</p>

الصفحة	القاعدة	
٤٣	٨	أو إتمام المحاكمة الجنائية لسبب آخر . رفع الدعوى الجنائية مانع قانونى فى معنى المادة ١/٣٨٢ مدنى . (الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٨)
		”دهوى الاستحقاق“
		المنازعات الواردة بالمادة ٢٧ من الفساتون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ - بشأن الجهاز الإدارى - التى يفصل فيها على وجه السرعة . هى التى ترفع أثناء إجراءات الجزوقبل إتمام البيع . عدم انطباق المادة المذكورة على الدعاوى التى ترفع بأحقية المدعى للمقار أو المنقول الذى تم بيعه . قانون المرافعات هو الواجب التطبيق عليها . دهوى الاستحقاق التى يفصل فيها على وجه السرعة وفق المادة ٤٨٢ مرافعات هى التى ترفع من الغير أثناء إجراءات التنفيذ . الدعوى التى ترفع بعد التنفيذ ورسوم المازاد دهوى ملكية عادية . استئناف حكمها يتم بعريضة وليس بتكليف بالحضور . المادة ٤٠٥ مرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . (الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)
١٤٩	٢٦	”دهوى النسب“
		من الأصول المقررة أن الولد للفراش . مناط عبودية الزوجة فراشا هو العقد مع مجرد إمكان الوطء بصرف النظر من تحقق الدخول أو عدم تحققه . (الطعن رقم ٤ لسنة ٣٦ ق ”أحوال شخصية“ - جلسة ١٩٧٠/٢/١١)
٢٩٠	٤٧	”دهوى صحة التعاقد“
		راجع : (ب . بيع) ”دهوى للتزوير“ راجع : (ت . تزوير)

الصفحة	القاعدة	دفع
		<p>١ - الدفع بعدم قبول الدعوى لإنعدام صفة المدعى . دفع موضوعي . قضاء المحكمة بقبول الدفع تستنفذ به ولايتها في موضوع الدعوى . لا يجوز لمحكمة الاستئناف عند إلغاء حكم محكمة أول درجة وقبول الدعوى ، أن تعيدها إليها لنظر موضوعها .</p>
٩٨	٤	(الطن رقم ٥٢٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٧)
		<p>٢ - الحكم برفض الدفع ببطلان صحيفة تعديل الطلبات . لا تنتهي به الحصومة كلها أو بعضها . عدم جواز الطعن فيه إلا مع الحكم الصادر في الموضوع . م ٣٧٨ مرافعات .</p>
٤٨٤	٧٨	(الطن رقم ١٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٩)
		<p>(ر)</p>
		<p><u>رهن</u></p>
		<p>راجع : (ت . تأمينات هيبية)</p>

الصفحة	القاعدة
	(س)
	سند إذني
	بيانات السند :
	خلو السند الإذني من بيان ميعاد الاستحقاق . فقدده صفته كورقة تجارية وصيرورته سنداً عادياً . لا تسرى عليه أحكام قانون الصرف . إصلاح الميب في بيان منفعل . غير جائز . لا يدخل هذا السند الميب في مدلول عبارة " الأوراق المحررة لأعمال تجارية " الواردة بالمادة ١٩٤ من قانون التجارة .
٢٧١	(الطن رقم ٥٨٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٠/٢/١٩٧٠) ٤٤
	(ش)
	شفعة . شيوخ
	شفعة
	١ — ميعاد الثلاثين يوماً المحدد في المادة ٩٤٣ مدني (رفع دعوى الشفعة . ميعاد سقوط . تقديم صحيفة دعوى الشفعة إلى قلم المحضرين قطع مدة هذا السقوط وفقاً للمادة ٧٥ مرافعات .
٥٨	(الطن رقم ٤٧١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٨/١/١٩٧٠) ١٠
	٢ — دعوى الشفعة . وجوب تحديد الحكم للثمن الذي يلتزم الشفيع بدفعه مقابل تملكه العقار سواء للبائع إذا لم يكن قد قبضه أو المشتري إذا كان قد أداه . إغفال ذلك . خطأ في القانون .
٤٧٠	(الطن رقم ٥٧٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩/٣/١٩٧٠) ٧٥

الصفحة	القائمة	شيوخ
٢٤	٥	حساب حصص الشركاء على الشيوخ بالتساوي . إذا لم يتم الدليل على غير ذلك . م ٨٢٥ مدني . (الطن رقم ٥٧٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٨)
		(ص) صالح . سورية
		صالح
٢٢١	٢٥	١ - التدخل في دعوى صحة التعاقد . تمسك طالب التدخل بملكيته للدين المبينة . هو تدخل إختصاصي . هدم جواز الحكم بصحة التعاقد أو قبول الصلح بشأنه قبل الفصل في موضوع طلب التدخل . (الطن رقم ٥٠٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٣)
٢٢١	٣٥	٢ - قضاء محكمة أول درجة بالحقاقد فقد الصلح بمحضر الجلسة وبعدم قبول طلب التدخل . استنفاد ولايتها في النزاع . قبول المحكمة الإستئنافية للتدخل باعتبار أنه هجومي . وجوب المضي في نظر موضوع طلب التدخل . (الطن رقم ٥٠٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٣)
		سورية
٣٠٦	٤٩	١ - مجرد تسليم المستند - المطعون عليه بأنه وصية - للاستيفاد منه . لا يدل بمجرد على تمييز التصرف . (الطن رقم ٥٣٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٤)

الصفء	القاعدة	
		٢ - إءءبار الءكم أن ءءصرف منءزءا إءءءاءا إلى ما وءء بنصوءه فى هءا الءصوء . فساد فى الاءءءلال . (الظمن رقم ٥٣٥ لسنة ٣٥ ق - ءءءة ١٩٧٠/٢/٢٤) ٤٩
٣٠٦		٣ - ءءم قابلىة الصورىة فى الءعوى للءءزئة . لءكة الموءوع أن ءعول فى قضاؤها على قراءء ءءلق بءصم آءرءر مءعى الصورىة . (الظمن رقم ٥٨٢ لسنة ٣٥ ق - ءءءة ١٩٧٠/٢/٢٦) ٦٢
٣٨١		٤ - ءعوى صءة وءفاز العءء . ءعوى موءوعىة ءءءزم أن يكون من شأن البىع موءوع ءءاءء ءقل الملكىة ءءى إذا ما سءىل الءكم قام ءسءبىله مقام ءسءبىل العءء فى ءقائها . مقتضى ذلك أن فءصل القاضى فى أمر صءة العءء . إءساع نطاق الءعوى لبعء كل ما ىءلق بوءوء العءء أو اءءءامه أو بصلءه أو بءلانه ، وكذلك صورىة صورىة مءلقة أو ءءازل عنه . إءءلافها فى ذلك عن ءعوى صءة ءءوقىع . (الظمن رقم ٥٧٦ لسنة ٣٥ ق - ءءءة ١٩٧٠/٢/٢٦) ٦٠
٣٦٨		٥ - ءءصرف المءز . صءىع سواء أ كان العءء فى ءقىقءه بىعا أو هبة مءءرة فى عءء بىع إءءوفى الشكل القانونى . (الظمن رقم ٣٨ لسنة ٣٦ ق - ءءءة ١٩٧٠/٢/٣١) ٨٥
٥٣١		
(ض)		
ضرائب		
(أولا) ضرىبة الأرباح ءءارىة والصناعىة .		
١ - المءواىن الءىن ىءقءمون باقراراتهم فى المىعاء . وءوب إءطارهم بعءاصر ءة سءبر الضرىبة على النموءء رقم " ١٨ "		

الصفحة	القائمة	
		ثم بالربط على النموذج رقم " ١٩ " . الممولين الذين لم يتقدموا بإقراراتهم أو الذين قدموها بعد الميعاد . كفاية إخطارهم بربط الضريبة على النموذج " ١٩ " .
١٢	٣	(الطن رقم ٢٠٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٧)
		٢ - الحكم بإلغاء قرار لجنة الطعن لبطلانه . ينهى المنازعة في القرار ويحسم الخصومة الأصلية أمام المحكمة . جواز الطعن فيه استقلالا . عدم جواز تقدير أرباح الممول ابتداء بعد إلغاء قرار اللجنة .
٢٧٧	٤٥	(الطن رقم ٢٦٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١١)
		(ثانيا) الضريبة العامة على الإيراد .
		يتكون وطء الضريبة العامة على الإيراد - هذا لإيراد المقارنات - من مجموع أوعية الضرائب النوعية حسب الفوائد المقررة لكل ضريبة . الدخل الذي لا يخضع لضريبة نوعية لا تسرى عليه أحكام الضريبة العامة .
٧٩	١٤	(الطن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٤)
		(ثالثا) ضريبة التركات .
		١ - ضريبة التركات ورسم الأيلولة يفرضان على صافي قيمة تركة المتوفى . لدائني المتوفى أن يستوفوا ديونهم من أموال التركة . امتياز مصلحة الضرائب المقرر في المادة ٤٣ من قانون رسم الأيلولة رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ . لا أثر له على حقوق هؤلاء الدائنين .
٨٥	١٥	(الطن رقم ٢١٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الأصل أن رسم الأيلولة ينقسم بين الورثة . يعتبر النزاع غير قابل للتجزئة إذا كان منصبا على عناصر التركة ومقوماتها وما يخضع منها للرسم وما يعفى منه قبل أيلولاتها إلى الورثة .
٤٠٠	٦٥	(الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٤) (رابعا) ضريبة الملاهي .
		ضريبة الملاهي تفرض - وعلى سبيل الحصر - على مقابل الدخول أو أجور الأماكن المعينة في القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ ، وعلى الفرق بين مقابل إيجار أماكن الملاهي أو ثمن ما يورد للعملاء ، وبين القيمة الحقيقية لهذه الخدمة أو الشيء المورد . المنافع التي قد يحصل عليها صاحب المحل أو مستغله خلاف ماذكر لا يخضع لهذه الضريبة .
٢٥٧	٤٢	(الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٤) إجراءات الإعلان بالبريد :
		١ - إجراءات الإعلان أمام لجنة الطعن تختلف عن إجراءات قانون المرافعات . لائحة البريد تقضى بتسليم الرسائل المسجلة إلى شخص المرسل إليه أو نائبه أو خادمه أو أحد أقاربه أو أصحابه الساكنين معه عند ضيابه . امتناع أحدهم عن تسليم المراسلات لا أثر له في صحة الإعلان . عدم وجوب بيان الشخص المخاطب معه أو اتباع الإجراءات المقررة في قانون المرافعات .
٢٧٧	٤٥	(الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١١) ٢ - توجيه الممول إلى المصلحة المدينة كتاب موصى عليه بعلم الوصول بطلب رد ما حصلته منه بفريق . سبب جديد من أسباب قطع التقادم الواردة في القانون المدني . علم الوصول هو دليل

الصفحة	القائمة	
		الإثبات عند الإنكار . يغنى عنه أى ورقة تصدر من الجهة المدينة تدل على وصول كتاب المطالبة .
١٩٠	٣١	(الطن رقم ٤٩٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)
		(ع)
		عقد . عمل
		عقد
		تفسير العقد :
		١ - تحديد مدى صفة الوكالة بعد تفسيراً لمضمونها . وهو ما يستقل به قاضى الموضوع .
٧	٢	(الطن رقم ٤١٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٦)
		٢ - لمحكمة الموضوع سلطة تفسير عبارات العقد وفهم نية العاقدين . لارقابة لمحكمة النقض عليها متى كانت عبارة العقد تحمل المعنى الذى حصلته .
٥١	٩	(الطن رقم ٤٦٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٨)
		٣ - استقلال محكمة الموضوع فى تفسير العقد واستظهار نية طرفيه . مناط ذلك .
٣٤٤	٥٦	(الطن رقم ٥٥٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
		٤ - سلطة محكمة الموضوع فى تفسير العقود واستظهار نية طرفيها . مناط ذلك .
٥١٣	٨٢	(الطن رقم ٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - تحصيل محكمة الموضوع من أوراق الدعوى أن إرادة الطرفين اتجهت إلى التنازل عن حق الارتفاق بالمطل المقرر للعقار المبيع . تبريرها ذلك بما لا يخرج عن المعنى الظاهر لعبارة العقد وإعمالها لأثر هذا التنازل الذي يتم بالإرادة المنفردة . لا قصور ولا خطأ في القانون .
١١٢	٢٠	(الطن رقم ٤٥٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٥) تكييف العقد :
		١ - يعطى المحكر في الشريعة الإسلامية للمحتكر الحق في الانتفاع بالعقار المحتكر إلى الأبد أو لمدة طويلة وحق البناء عليه والتصرف في ذات الحق وفي البناء . هو من أعمال التصرف وليس من أعمال الإدارة . عدم جواز إعطاء الوقف بالمحكر بغير إذن القاضي .
٥١	٩	(الطن رقم ٤٦٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٨)
		٢ - استخلاص محكمة الموضوع استخلاصاً سائغاً من شهادة الشهود والقرائن في الدعوى بأن العلاقة بين الطرفين وكالة بالعمولة . لا خطأ .
١١٩	٢١	(الطن رقم ٤٨٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٥)
		٣ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير الأدلة والقرائن المقدمة في الدعوى عند التعرف على حقيقة العقد والتحرى عن قصد المتصرف من تصرفه .
٣٥٨	٥٨	(الطن رقم ٥٦٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
		٤ - احتفاظ المورث بحقه في الانتفاع بالعين المبيعة لورثته مدى حياته . لا يحتم ذلك وجوب اعتبار التصرف ، وصية ولا يتعارض مع تمييز التصرف متى كانت أدلة الدعوى تفيد هذا التمييز . إقراره

الصفحة	القائمة	
		بأنه قصد من التصرف الوصية. لاجية له في حق التصرف إليهم. لا يعتبرون في خصوص هذا التصرف ورثة أو خلفاء عامين للمورث بل هم خلف خاص له .
٣٥٨	٥٨	(الطن رقم ٥٦٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦) ٥ - التصرف المنجز . صحيح سواء أ كان العقد في حقيقته بيعا أو هبة مستتره في عقد بيع إستوفى الشكل القانوني .
٥٣١	٨٥	(الطن رقم ٢٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٣١) آثار العقد :
		١ - آثار العقد لا تنصرف إلى الإير طالما لا تربطه صلة بأى من طرفيه . شرط التحكيم الوارد في عقد البيع . لا يمتد أثره إلى الشركة النافلة .
١٤٦	٢٥	(الطن رقم ٥١٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٠) ٢ - سلطة قاضي الموضوع في تعديل أجرة الوكالة المتفق عليه إستثناء من قاعدة الاتفاق شريعة المتعاقدين . مناط استعمال هذه السلطة . وجوب أن يعرض القاضي عند تعديل الأجر المتفق عليه للظروف والمؤثرات التي اقتضت ذلك .
٣٢٩	٥٣	(الطن رقم ٤٨٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦) ٣ - عقد البيع النهائي دون العقد الابتدائي وقانون المتعاقدين . خاؤه من النص على الشرط الجزائي الوارد بالعقد الابتدائي . يدل على تحلي الطرفین من هذا الشرط .
٥١٣	٨٢	(الطن رقم ٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٦) إنحلال العقد :
		” فسخ العقد “
		١ - اختلاف دعوى صحة العقد من دعوى الفسخ - بها وموضوعها . الحكم نهائيا بصحة العقد دون فصل في أمر الباقي من الثمن . لا يمنع البائع من المطالبة به أو طلب فسخ العقد بدعوى جديدة .
٣٦٤	٥٩	(الطن رقم ٥٧٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)

الصفحة	القائمة	
		٢ — قضاء الحكم المطعون فيه بأن قبول المؤجر للأجرة متأخرة من موعد استحقاقها في سنة معينة ، لا يعد تنازلاً عن التمسك بالشروط الصريح الفاسخ إذا ما تأخر المستأجر في السداد في سنة تالية . لا فساد في الاستدلال .
٢٨٩	٦٣	(الطن رقم ٥٩٩ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢)
		٣ — للدين أن يتوق الفسخ بتنفيذ التزامه كاملاً قبل صدور حكم نهائي بالفسخ . سواء كان حسن النية أو سيئ النية . عمل ذلك لا يكون إلا عند النظر في التعويض عن التأخير في تنفيذ الالتزام .
٤٢٥	٦٩	(الطن رقم ٤٩٨ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١٢)
		٤ — تقرير كفاية أسباب الفسخ من شأن محكمة الموضوع . عدم التزام الحكم تعقب كل حجب الخصم والرد عليها مستقلاً .
٤٥٠	٧٢	(الطن رقم ٥٨٣ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١٧)
		٥ — فسخ عقد المفاولة . رجوع المفاول بقيمة ما استحدثه من أعمال لا يكون إلا استناداً إلى مبدأ إثراء بلا صعب لا إلى العقد الذي فسخ . المأثرى يلتزم برد أقل القيمتين . الإثراء أو الافتقار .
٤٥٠	٧٢	(الطن رقم ٥٨٣ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١٧)
		” بطلان العقد “
		١ — إبطال تصرف المعتوه قبل تسجيل قرار الحجر . شرطه . شيوع حالة العته وقت التعاقد أو علم المتصرف إليه بها . عدم اشتراط أن يكون التصرف نتيجة استغلال أو تواطؤ .
٧٠	١٣	(الطن رقم ٥٠٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٣)

الصفحة	القاعدة	
٣٩٦	٦٤	٢ — استعمال القاصر طرقا احتيالية لإخفاء نقص أهليته عند التعاقد . لا يمنع من طلبه إبطال العقد . وجوب مساءلته عن التعويض للغش الذي صدر منه . م ١١٩ مدني . (الطن رقم ٢٩ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٣)
٢١٣	٣٤	٣ — تحول العقد الباطل . شرطه . اشتماله على عناصر عقد آخر انصرفت نية الطرفين إلى قبوله دون إدخال عنصر جديد عليه . العقد الباطل لانعدام صفة موقعيه . لا يمكن القول بتحوله لأنه عقد لم ينشأ . (الطن رقم ٤٦٤ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٩) وراجع : (ب . بطلان) العدول عن التعاقد : دفع العربون وقت إبرام العقد . دلالة . جواز العدول عن البيع إلا إذا اتفق على خلاف ذلك . (الطن رقم ٥٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
٣٤٤	٥٦	

عمل

أجر العامل :

٢٤٦	٤٠	١ — أجر العامل يحدد باتفاق الطرفين ولا يجوز تعديله إلا باتفاقهما بما لا يتزل من الحد الأدنى المقرر قانونا . مجرد نقل العامل من نظام الأجر اليومي أو الأسبوعي إلى نظام الأجر الشهري ، ليس من شأنه أن يزيد أو ينقص من أجر العامل . (الطن رقم ٤٤٣ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٤)
٢٥٠	٤١	٢ — الأصل أن العامل غير مكلف بإثبات ما يدعيه من متأخر الأجر . جواز الاتفاق على مخالفة ذلك صراحة أو ضمنا . قواعد الإثبات غير متعلقة بالنظام العام . (الطن رقم ٥٩٢ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٤)

الصفحة	القاعدة	
		إنهاء عقد العمل :
		١ — يجوز لصاحب العمل فصل العامل دون إنذار أو تعويض بسبب فرض الحراسة على أمواله بمقتضى الأمر العسكري رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ والأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ . تعاقد صاحب العمل معه بعد فرض الحراسة . بعد تنازلا عن استعمال هذه الرخصة فلا يجوز أن يتخذ منها مبررا للفصل .
١٨	٤	(الطن رقم ٥٢٠ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٧)
		٢ — الحكم بوقف تنفيذ فصل العامل الصادر من القضاء المستعجل . لا يقيد محكمة الموضوع عند نظر دعوى التعويض عن الفصل .
٢٥٠	٤١	(الطن رقم ٥٩٣ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٤)
		” العامل الموقوف عن العمل “
		٣ — للعامل الموقوف طبقا لنص المادة ١/٦٧ من قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ مركزا قانونيا خاصا . يفترض التعسف في صاحب العمل إذا هو رفض إعادته إلى عمله . صاحب العمل له الحق مع ذلك في إنهاء العقد الغير محدد المدة إذا توافر المبرر المشروع . عبء إثبات توافر المبرر يتحمله صاحب العمل لأنه هو الذي يدعى خلاف الثابت حكما .
٢٣٦	٣٨	(الطن رقم ١٢٦ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٤)
		٤ — لا يوجب قانون العمل إعادة العامل الموقوف إلى عمله قبل صدور قرار من السلطة المختصة بعدم تقديمه للحاكم أو القضاء ببراءته . فسخ العقد لسبب آخر جائز لصاحب العمل .
٢٨٤	٤٦	(الطن رقم ١٣٨ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١١)
		وراجع : (ت . تأمينات إجتماعية) .

(ف)

فوائد

١ - نصوص القانون ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تجارة الأدوية .
ليس فيها ما يمس التزامات المستولى لديهم قبل الغير . بقاء
حقوق الدائنين قائمة بعد صدوره . نصوص القانونين ٢٦٩
و ٢٧٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تأجيل ديون المستولى لديهم لم تعدل
مما تم الاتفاق عليه في عقود فتح اعتمادهم إلا ميعاد استحقاق
ما نشأ عنها من ديون . استيلاء وزارة التموين على الأدوية مقابل
التعويض . لا يجعل تنفيذ الإلتزام مستجيلاً . نفاذ عقود
فتح الاعتماد .

(الطن رقم ٤٠٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٥/١/١٩٧٠) ... ١٩ ٦٠٦

٢ - وجود دين مضمون برهن أو إختصاص أو امتياز
على الأرض المستولى عليها . اتخاذ الدائن الإجراءات المبينة
باللائحة التنفيذية لقانون الإصلاح الزراعي لإثبات حقوقه في
الميعاد القانوني . أثره . إنقضاء إلتزام المدين الأصلي ، وحلول
إلتزام الحكومة محله . تحملها - دون المدين - بفوائد الدين
من تاريخ قرار الاستيلاء الأول حتى تاريخ سدادهما للدين .
صدور القانون ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ . لا أثر له .

(الطن رقم ٥٢٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٠/٢/١٩٧٠) ... ٤٣ ٢٦٢

القائمة
المفصلة

(ق)

قانون . قرار إداري . قسمة . قضاة .

قضاء مستعجل

قانون

القانون الواجب التطبيق :

١ - المنازعات الواردة بالمادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ التي يفصل فيها على وجه السرعة هي التي ترفع أثناء إجراءات المجزؤ قبل إتمام البيع . عدم انطباق هذه المادة على الدعاوى التي ترفع بأحقية المدعى للعقار أو المنقول الذي تم بيعه . قانون المرافعات هو الواجب التطبيق عليها . دعوى الاستحقاق التي يفصل فيها على وجه السرعة وفق المادة ٤٨٢ مرافعات هي التي ترفع من الغير أثناء إجراءات التنفيذ . الدعوى التي ترفع بعد التنفيذ ورسوم المزاو . دعوى ملكية عادية . استئناف حكمها يتم بعريضة وليس بتكليف بالحضور . المادة ٤٠٥ مرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .

(الطن رقم ٢٢٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٢) ... ٢٦ ١٤٩

٢ - منازعات الأحوال الشخصية بين الزوجين غير المسلمين مختلفي الطائفة أو الملة . وجوب تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية . دعوى الطلاق يرجع فيها لشريعة الزوجين مختلفي الطائفة أو الملة لبعث دينوتها بوقوع الطلاق . م ٩٩ من لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية .

(الطن رقم ٣٠ لسنة ٢٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٠/١/١٤) ١٧ ٩٦

الصفحة	القاعدة	
		٣ — الأقباط الأرثوذكس والسريان الأرثوذكس مختلفان في الطائفة . تطبيق الشريعة الخاصة لغير المسلمين مشروط باتحاد الطائفة والملة . وجود جهة قضائية ملية لهما وقت صدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ . لا أثر له .
٩٦	١٧	(اللمن رقم ٣٠ لسنة ٢٧ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٤/١/١٩٧٠)
		تنازع القوانين من حيث الزمان :
		١ — تسوية أفساط المعاش والبدء في خصمها طبقا للقانون ٣٦ لسنة ١٩٦٠ . عدم جواز الافادة من أحكام القانون اللاحق ٥٠ لسنة ١٩٦٣ .
٣	١	(الطلب رقم ٥ لسنة ٢٣ ق "رجال القضاء" — جلسة ٢٧/١/١٩٧٠) ..
		٢ — الدعوى بملكية الوقف — قبل العمل بالقانون المدني الحالي — لا تسقط لمجرد الإهمال مدة ٣٣ سنة . ملكية الأموال الموقوفة خيرية أو أهلية . جواز اكتساب ملكيتها بالتقادم بميازتها مدة ٣٣ سنة . تعديل المادة ٩٧٠ مدني بالقانون ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ . صيرورة تملك أعيان الوقف الحيري محظورا .
٢٢٧	٣٦	(اللمن رقم ٥٢٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢/٢/١٩٧٠)
		الأثر الرجعي للقانون :
		العمل بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قبل الفصل في الدعوى نهائيا . أثره . انطباقه عليها . تأخر رب العمل عن أداء الاشتراكات في ظل هذا القانون . التزامه بأداء المبلغ الإضافي المبين بالمادة ١٧ من هذا القانون بحكم أثرها الرجعي .
١٣٢	٢٣	(اللمن رقم ٥٤٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٥/١/١٩٧٠)
		المذكرة الإيضاحية للقانون :
		أجرة المحرقة عند طلب تعميمه تقدر بأجرة المثل ، و باعتبار أن الأرض المحرقة خالية من البناء . إقامة المحترق بناء على الأرض

الصفحة	القائمة	
		لا أثر له . نبذ المشرع نظرية " النسبة " بين أجرة المحرقة التحكير وقيمة الأرض في ذات الوقت على خلاف ماورد بالمذكرة الايضاحية للقانون المدنى .
٢٠٢	٣٣	(الطن رقم ٤٤٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٧)
		<hr/>
		قرار إدارى
		<hr/>
		١ — القرارات التى تصدر من اللجنة العليا للقيد والتأديب بنقابة المصحفين . قرارات إدارية صادرة بصفة نهائية . الطعن فيها . الاختصاص بالفصل فيه منعقد لمجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى دون محكمة النقض .
٢٤٢	٣٩	(الطن رقم ٣٥٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٤)
		٢ — صدور قرار من السلطة القائمة على أعمال التنظيم بدم البناء الآيل للسقوط . تنفيذ هذا القرار فى غير أحوال الخطر الداهم والضرورة القصوى باخلاء العقار وهدمه . شرطه . صدور حكم قضائى بذلك .
٥٢٤	٨٤	(الطن رقم ٥٩٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٣١)
		<hr/>
		قسمة
		<hr/>
		عدم إعلان أحد المستأنف عليهم فى الميعاد . صدور الحكم المستأنف فى موضوع غير قابل للتجزئة — صحة ونفاذ عقد قسمة — بطلان الاستئناف بالنسبة له يستتبع بطلانه بالنسبة لجميع المستأنف عليهم .
٤٤٠	٧٠	(الطن رقم ٥٦٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٢)

الصفحة	القاعدة	قضاة
		تغير أحد أعضاء الهيئة :
		١ - إعادة سماع الدعوى وإجراءاتها عند تغير أحد أعضاء الهيئة . قاصر على حالة إنقضاء صفة القاضي أو زوال ولايته .
١٤٩	٢٦	(الطن رقم ٢٢٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)
		٢ - تغير أحد أعضاء الهيئة الذي يوجب إعادة الإجراءات . هو التغير الذي يترتب عليه إنقضاء صفة القاضي أو زوال ولايته . نقل القاضي أو نفيه بمحكمة أخرى داخل دائرة اختصاص المحكمة الأصلية ، لا يوجب ذلك .
١٥٩	٢٧	(الطن رقم ٢٤٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)
		أسباب عدم الصلاحية :
		تتحقق سبب عدم الصلاحية - بأحد أعضاء لجنة الفصل في المنازعات الزراعية - لا يؤثر على وجود قرار اللجنة . هو مجرد عيب يمتري القرار .
٢٨٩	٦٣	(الطن رقم ٥٩٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢)
		قضاء مستعجل
		حجية الحكم المستعجل :
		الحكم بوقف تنفيذ فصل العامل الصادر من القضاء المستعجل . لا يقيد محكمة الموضوع عند نظر دعوى التعويض عن الفصل .
٢٥٠	٤١	(الطن رقم ٥٩٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٤)

الصفحة	القاعدة	قوة الأمر المقضى
		١ - قوة الأمر المقضى لا تلحق إلا ما يكون الحكم قد فصل فيه بين الخصوم .
٢٤	•	(الطن رقم ٥٧٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٨)
		٢ - حجية الشيء المحكوم فيه لا تلحق إلا بمنطوق الحكم ولا تلحق بأسبابه إلا ما كان منها مرتبطا بالمنطوق ارتباطا وثيقا وفيما فصل فيه الحكم بصفة صريحة أو بصفة ضمنية حتمية سواء في المنطوق أو في الأسباب التي لا يقوم المنطوق بدونها. ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعا للحكم يحوز قوة الأمر المقضى .
٣٦٤	•	(الطن رقم ٥٧٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
		٣ - قضاء المحكمة ليس هو منطوق الحكم وحده، وإنما هو ذات القسول الفصل في الدعوى أيا كان موضعه سواء في الأسباب أو في المنطوق . إعتبار أسباب الحكم المرتبطة بمنطوقه ارتباطا وثيقا وحدة لا تجزأ ، يرد عليها ما يرد على المنطوق من قوة الأمر المقضى . لا يغير من ذلك إمكان أن يكون ما صدر به الحكم محلا لقوار بدون أسباب . المرجع هو حقيقة ما فصلت فيه المحكمة مما تعلق بمنطوقها أو كان هذا الأخير نتيجة لها .
٤٢٥	•	(الطن رقم ٤٩٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٢)
		٤ - القضاء السابق في مسألة أمامية . اكتسابه قوة الأمر المقضى مانع للخصوم من العودة للتنازع فيها في أية دعوى تالية . لا يمنع من حيابة الحكم السابق قوة الأمر المقضى أن يكون الفصل في المسألة الأمامية واردا في أسبابه . ارتباط

الصفحة	القاعدة	
		أسباب الحكم بمنطوقه ارتباطا وثيقا . إعتبارهما وحدة لا تتجزأ يرد عليها ما يرد على المنطوق من قوة الأمر المقضى .
٥١٩	٨٣	(الطن رقم ١٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
		٥ - نفاذ حكم التعويض قبل شركة التأمين . شرطه . أن يكون محكوما به بحكم قضائي نهائي . لا يدخل هذا البحث في نسبية الأحكام وعدم تمثيل شركة التأمين في الدعوى التي صدر فيها الحكم الجنائي . مصدر إلزامها هو المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ وتحقق شرطه وليس المادة ٤٠٥ مدني المتعلقة بحجية الأحكام .
٤٣	٨	(الطن رقم ٤٦٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٨)
		٦ - إغفال محكمة الاستئناف الرد على دفاع متعلق بقضاء سابق حاز قوة الأمر المقضى قبل رفع الاستئناف . لا قصور .
١٥٩	٢٧	(الطن رقم ٢٤٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)
		٧ - الحكم بوقف تنفيذ فصل العامل الصادر من القضاء المستعجل . لا يقيد محكمة الموضوع عند نظر دعوى التعويض عن الفصل .
٢٥٠	٤١	(الطن رقم ٥٩٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٤)
		٨ - جواز استئناف أي حكم صادر في حدود النصاب الانتهائي . مناطه صدوره على خلاف حكم سابق لم يحز قوة الأمر المقضى في النزاع .
٢٩٥	٤٨	(الطن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٤)
		٩ - بحث تحقق اتحاد الموضوع أو عدم تحققه في الدعويين . أمر يستقل به قاضي الموضوع .
٢٩٥	٤٨	(الطن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - اختلاف دعوى صحة العقد عن دعوى الفسخ سببا وموضوعا .
٣٦٤	٥٩	(الطن رقم ٥٧٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
		١١ - جواز الطعن بالنقض لمخالفة حكم سابق . يشترط فيه أن يكون الحكم المطعون فيه قد فصل في النزاع على خلاف ما فصل فيه الحكم السابق الحائز لقوة الشيء المحكوم فيه .
٣٦٤	٥٩	(الطن رقم ٥٧٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
		١٢ - المنع من إعادة نظر النزاع . شرطه : أن تكون المسألة المقضى فيها نهائيا في الدعويين واحدة وأساسية لا تنغير .
٤٥٩	٧٣	(الطن رقم ٣١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٧) وراجع : (حكم " حجية الحكم ")

(ك)

كفالة

مسئولية المتبوع من أعمال تابعه غير المشروعة . مسئولية تبعية مفررة بحكم القانون . اعتبار المتبوع في حكم الكفيل المتضامن . رفض دعوى التعويض قبل التابع لانتفاء مسئوليته عن الواقعة المطالب بالتعويض من أجلها . لازم ذلك زوال الأساس الذي تقوم عليه مخاصمة المتبوع بانتفاء مسئولية التابع بحكم نهائي .

المصفحة	القاعدة	
		عدم قبول الطعن بالنقض بالنسبة للتابع . مقتضى ذلك عدم قبوله بالنسبة للتبوع .
٤٤٦	٧١	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٢)

(م)

مباني . محاماة . محكمة الموضوع . محل مختار .
مسئولية . مقاوله . ملكية . موظفون .

مباني

		١ - الترخيص بالبناء . سريان مفعوله دون حاجة إلى تجديده . مناطه . الشروع في أعمال البناء النالية لأعمال الحفر خلال سنة من تاريخ الترخيص .
٤٥٠	٧٢	(الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٧)
		٢ - صدور قرار من السلطة القائمة على أعمال التنظيم بهدم البناء الآيل للسقوط . تنفيذ هذا في غير أحوال الخطر الدائم والضرورة القصوى باخلاء العقار وهدمه . شرطه . صدور حكم قضائي بذلك .
٥٢٤	٨٤	(الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٣١)

محاماة

١ - وجوب التقرير بالطعن من محام موكل عن الطامن لا من الطامن نفسه ولو كان محاميا . القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩

الصفحة	القاعدة	
		وإلى ما بعد تميذه بالقانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ يقتضى المغايرة بين الطاعن والمحامى المقرر بالطعن . مخالفة ذلك . أثره . بطلان الطعن .
٢٩٥	٤٨	(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٤)
		٢ — صحة التوكيل الصادر للمحامى من وكيل الطاعن المصرح له بتوكيل محامين للطعن بالنقض نيابة عن موكله .
٤٨٤	٧٨	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٩)

محكمة الموضوع

سلطة محكمة الموضوع :

(أولا) تفسير العقد .

١ — تحديد مدى سعة الوكالة بعد تفسيراً لمضمونها . وهو ما يستقل به قاضى الموضوع .

(الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٦) ٢ ٧

٢ — لمحكمة الموضوع سلطة تفسير عبارات العقد وتفهم نية العاقدين . لا رقابة لمحكمة النقض متى كانت عبارة العقد تحمل المعنى الذى حصلت له محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٨) ٩ ٥١

٣ — سلطة محكمة الموضوع فى تفسير العقود واستظهار نية طرفيها . مناط ذلك .

(الطعن رقم ٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٦) ٨٢ ٥١٣

٤ — تحصيل محكمة الموضوع من أوراق الدعوى أن إرادة الطرفين اتجهت إلى التنازل عن حق الارتفاق بالمطل المقرر للمقار

الصفحة	القاعدة	
		المبيع . تبريرها ذلك بما لا يخرج في تفسيرها عن المعنى الظاهر لعبرة العقد وإعمالها لأثر هذا التنازل الذي يتم بالإرادة المنفردة . لا قصور ولا خطأ في القانون .
١١٢	٢٠	(الطن رقم ٤٥٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٥) (ثانيا) تكييف العقد .
		١ - استخلاص محكمة الموضوع استخلاصا سائغا من شهادة الشهود والقرائن في الدعوى بأن العلاقة بين الطرفين وكالة بالعمولة . لا خطأ .
١١٩	٢١	(الطن رقم ٤٨٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٥) ٢ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير الأدلة والقرائن المقدمة في الدعوى عند التعرف على حقيقة العقد والتحرى عن قصد المتصرف من تصرفه .
٣٥٨	٥٨	(الطن رقم ٥٦٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦) (ثالثا) تعديل العقد .
		سلطة قاضي الموضوع في تعديل أجر الوكالة المتفق عليه . إستثناء من قاعدة الاتفاق شريعة المتعاقدين . مناط استعمال هذه السلطة . وجوب أن يعرض القاضي عند تعديل الأجر المتفق عليه للظروف والمؤثرات التي اقتضت ذلك .
٣٢٩	٥٣	(الطن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦) (رابعا) الإثبات . "البينة"
		١ - تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها هو ما يستقل به قاضي الموضوع .
٧٠	١٣	(الطن رقم ٥٠٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — تقدير الشهادة متروك لقاضي الموضوع حسبما يطمئن إليه وجدانه .
٢٣٢	٣٧	(الطن رقم ٥٣١ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢)
		٣ — استقلال قاضي الموضوع بتقدير أقوال الشهود طالما لم يخرج من مدلولها . عدم جواز إثارة الجدل في هذا الشأن أمام محكمة النقض
٥٣١	٨٥	(الطن رقم ٢٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢١)
		٤ — لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في تقدير طريق الإثبات الذي تأمر به وفي الأخذ بنتيجته من عدمه . لا عليها إن حكمت لحكم عجز عن إنبات دعواه بالبينة مادامت أقامت قضاها على ما يؤدي إليه مما استخلصته من الأوراق .
٣٨١	٦٢	(الطن رقم ٥٨٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
		« الإقرار »
		١ — للقاضي السلطة التامة في تفسير إقرارات الخصوم وتقديرها .
٢٤	٥	(الطن رقم ٥٧٦ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٨)
		٢ — الإقرار للوارد بحضور الشكوى الإدارية . إقرار غير قضائي . للقاضي مطلق الحرية في تقدير قوته في الإثبات أو تجزئته .
٢٣٢	٣٧	(الطن رقم ٥٣١ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢)
		٣ — الإقرار المكتوب الصادر في غير مجلس القضاء . غير ملزم حتما . خضوعه لتقدير قاضي الموضوع .
٢٩٠	٤١	(الطن رقم ٥٩٢ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٤)

الصفحة	القاعدة	
		”المانع الأدبي“
		١ - تقدير قيام المانع من الحصول على دليل كتابي . يستقل به قاضي الموضوع . وجوب قيام هذا التقدير على أسباب سائفة .
٣٥	٦	(الطن رقم ٤٥٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٨)
		٢ - قيام المانع الأدبي . لا يوجب على المحكمة إحالة الدعوى إلى التحقيق .
٢٧١	٤٤	(الطن رقم ٥٨٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٠)
		”القرائن“
		١ - قيام الحكم على جملة قرائن متساندة . عدم جواز مناقشة كل قرينة على حده لإثبات عدم كفايتها في ذاتها .
٧٠	١٣	(الطن رقم ٥٠٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٢)
		٢ - لمحكمة الموضوع السلطة التامة في استخلاص القرائن . لا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك متى كان الاستخلاص سائفا .
١١٩	٢١	(الطن رقم ٤٨٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٥)
		٣ - عدم قابلية الصورية في الدعوى للتجزئة . لمحكمة الموضوع أن تعول في قضائها على قرائن تتعلق بنحصر آخر غير مدعى الصورية .
٣٨١	٦٢	(الطن رقم ٥٨٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
		”الخبرة“
		١ - عدم التزام محكمة الموضوع بإجابة الخصوم بتعيين خبير مرجع متى وجدت في تقرير الخبير المنتدب ومن القرائن الأخرى ما يكفي لإقناعها بالرأى الذي انتهت إليه .
١٥٩	٢٧	(الطن رقم ٢٤٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)

الصفحة	القائمة	
		٢ — رأى الخبير عنصر من عناصر الإثبات يخضع هو وعمله لتقدير محكمة الموضوع .
٣٢٢	٥٢	(الطن رقم ٤٦٥ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
		٣ — اعتماد المحكمة على المضاهاة التي أجرتها بنفسها بالإضافة إلى تقرير الخبير الذي ندبته ليس فيه تناقض . قاضى الموضوع هو الخبير الأعلى فيما يتعلق بالوقائع المطروحة عليه .
٣٢٢	٥٢	(الطن رقم ٤٦٥ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
		” اتحاد موضوع الدعوى ”
		بحث تحقق اتحاد الموضوع أو عدم تحققه في الدعوى .
		أمر يستقل به قاضى الموضوع .
٢٩٥	٤٨	(الطن رقم ٥٢٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٤)
		(خامسا) تقدير الدليل
		١ — سلطة محكمة الموضوع في الأخذ بما تطعن إليه من أدلة وإطراح ما عداها .
٣٢٢	٥٢	(الطن رقم ٤٦٥ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
		٢ — محكمة الموضوع هي وحدها صاحبة الحق في تقدير الأدلة وترجيح ما تطعن إليه منها .
٣٩٨	٦٠	(الطن رقم ٥٧٦ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
		٣ — تقدير كفاية أسباب الفسخ من شأن محكمة الموضوع .
		عدم التزام الحكم تعقب كل حجج الخصم والرد عليها استقلالا .
٤٥٠	٧٢	(الطن رقم ٥٨٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٧)

الصفحة	القاعدة	محل مختار
		الموطن المختار المبين في ورقة إعلان الحكم الابتدائي . هو الذي يعتد به عند إعلان الإستئناف .
٢٦٢	٤٣	(الطعن رقم ٥٢٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٠)
		مسئولية
		(أولا) المسؤولية العقدية .
		١ - المدين في المسؤولية العقدية - في غير حالي الغش والخطأ الجسيم - يلتزم بتعويض الضرر المتوقع وقت التعاقد . معيار الضرر المتوقع موضوعي لا شخصي .
٥٣٨	٨٦	(الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٣١)
		٢ - لالتزام الناقل - في حالة فقد البضاعة أو هلاكها أثناء الرحلة البحرية - بتعويض المرسل إليه عما لحقه من خسارة وما فاتته من كسب .
٥٣٨	٨٦	(الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٣١)
		(ثانيا) المسؤولية التقصيرية .
		١ - إستيلاء وزارة التربية والتعليم على عقار بناء على القانون ٧٦ لسنة ١٩٤٧ . إلزامها برده عند إنتهاء الإستيلاء بالحالة التي كان عليها وقت الاستلام . إخلالها بهذا الالتزام يوجب عليها التعويض .
١٩٧	٣٢	(الطعن رقم ٤٩٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الإستيلاء على عقار ليكون مدرسة . إساءة استعماله وإحداث تغيير به وقطع بعض أشجاره . لا يدخل في نطاق الاستعمال غير العادي بل هو خطأ جسيم يستوجب تعويضا مستقلا عن الضرر الناشئ عنه .
٣٥٢	٥٧	(الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
		٣ - استعمال القاصر طرقا احتيالية لإخفاء نقص أهليته عند التعاقد . لا يمنع من طلبه إبطال العقد . وجوب مساءلته عن التعويض للغش الذي صدر منه . م ١١٩ مدني .
٣٩٦	٦٤	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٣)
		٤ - صدور قرار من السلطة القائمة على أعمال التنظيم بهدم البناء الآيل للسقوط . تنفيذ هذا القرار في غير أحوال الخطر الداهم والضرورة القصوى باخلاء العقار وهدمه . شرطه . صدور حكم قضائي بذلك .
٥٢٤	٨٤	(الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢١)
« مسؤولية المتبوع »		
		مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة . مسئولية تبعية مفررة بحكم القانون . إعتبار المتبوع في حكم الكفيل المتضامن . رفض دعوى التعويض قبل التابع لإنتفاء مسئوليته عن الواقعة المطالب بالتعويض من أجلها . لازم ذلك زوال الأساس الذي تقوم عليه غاصمة المتبوع بانتفاء مسئولية التابع بحكم نهائي . عدم قبول الطعن بالنقض بالنسبة للتابع . مقتضى ذلك عدم قبوله بالنسبة للمتبوع .
٤٤٦	٧١	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٢)

الصفحة	القاعدة	مقاوله
٤٥٠	٧٢	<p>فسخ عقد المقاوله . رجوع المقاول بقيمة ما استحدثه من أعمال لا يكون إلا استنادا إلى مبدأ الإثراء بلا سبب لا إلى العقد الذي فسخ . المثرى ياتزم برد أفضل القيمتين ، الأثراء أو الافتقار .</p> <p>(الطن رقم ٥٨٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٧)</p>
		<p>ملكية</p> <p>أسباب كسب الملكية :</p> <p>"التقادم المكسب"</p> <p>١ - الدعوى بملكية الوقف - قبل العمل بالقانون المدني الحالي - لا تسقط لمجرد الإهمال مدة ٣٣ سنة . ملكية الأموال الموقوفة خيرية أو أهلية . جواز اكتساب ملكيتها بالتقادم بحيازتها مدة ٣٣ سنة . تعديل المادة ٩٧٠ مدني بالقانون ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ . صيرورة تملك أعيان الوقف الخيري مظهورا .</p> <p>(الطن رقم ٥٢٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٣)</p>
٢٢٧	٣٦	<p>٢ - وضع اليد على الأموال العامة مهما طالت مدته لا يكسب الملكية إلا إذا وقع بعد انتهاء تخصيصها للنفقة العامة . وجوب إثبات انتهاء تخصيصها للنفقة العامة ثم إثبات وضع اليد بعد ذلك المدة الطويلة المكسبة للملكية بشرائنها القانونية .</p> <p>(الطن رقم ١٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٩)</p>
٤٨٠	٧٧	<p>وراجع : (تقادم " تقادم مكسب ") .</p>

الصفحة	القائمة	
		القيود التي ترد على الملكية :
		” حق الارتفاق “
		١ - تحصيل محكمة الموضوع من أوراق الدعوى أن إرادة الطرفين اتجهت إلى التنازل عن حق الارتفاق بالمطل المقرر للمقار المبيع . تبريرها ذلك بما لا يخرج في تفسيرها عن المعنى الظاهر لعبارة العقد وإعمالها لأثر هذا التنازل الذي يتم بالإرادة المنفردة . لا قصور ولا خطأ في القانون .
١١٢	٢٠	(الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٥)
		٢ - انتقال المقار المبيع إلى المشتري بالحالة التي حدودها الطرفان في عقد البيع . مثال في حق الارتفاق .
١١٢	٢٠	(الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٥)
		الملكية الشائعة :
		حساب حصص الشركاء على الشبوع بالنسوى ، ما لم يقيم الدليل على غير ذلك . م ٨٢٥ مدني .
٢٤	٥	(الطعن رقم ٥٧٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٨)
		موظفون
		١ - عدم جواز حساب المبالغ التي تستحق نظير ضم مدة العمل السابقة وفقا للسادة ٤١ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ إلا بالنسبة للمعينين بعد العمل بالقانون المذكور ، دون المعينين قبله .
٣	١	(الطلب رقم ٥ لسنة ٣٣ ق “ رجال القضاء ” - جلسة ١٩٧٠/١/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — تسوية أقساط المعاش والبدء في خصمها طبقاً للقانون ٣٦ لسنة ١٩٦٠ . عدم جواز الإفادة من أحكام القانون اللاحق ٥٠ لسنة ١٩٦٣ .
٣	١	(الطلب رقم ٥ لسنة ٣٣ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٠/١/٢٧)
(ن)		
نزع الملكية للخدمة العامة نظام عام . تقابلات		
نقص . نقل بحرى		
نزع الملكية للخدمة العامة		
		١ — نزع ملكية جزء من العقار . وجوب مراعاة ما طرأ على قيمة الجزء الباقي من نقص أو زيادة بسبب أعمال الخدمة العامة . المبلغ الواجب خصمه أو إضافته إلى قيمة التعويض لا يزيد عن نصف القيمة المستحقة للمالك .
٦٥	١٢	(الطعن رقم ٤٤٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٢)
		٢ — ولاية المحكمة الابتدائية عند نظر الطعون في قرارات لجان المعارضات في نزع الملكية ، قاصرة على النظر في هذه الطعون . المحكمة ليست هيئة مختصة بتقدير التعويض ابتداء . الحكم فيها هو حكم انتهائى . عدم جواز الطعن في الحكم تطبيقاً لنص المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات السابق بدوى بطلان الحكم أو قيامه على إجراءات باطلة .
٢٩٥	٤٨	(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٤)

الصفحة	القائمة	
		٣ — ولاية المحكمة الابتدائية قاصرة على نظر الطعون التي تقدم إليها من المصلحة أو من أصحاب الشأن في قرارات لجأت المعارضات . هذا الطعن من نوع خاص وله أوضاع متميزة . لا تنعدي ولايتها النظر في مدى موافقة قرار اللجنة لأحكام القانون . ما لم يسبق عرضه على اللجنة وما لم تصدر قرارا فيه لا يجوز طرحه ابتداء أمام المحكمة إذ لا يتسع الطعن أمام المحكمة للطلبات الجديدة .
٤٩٧	٧٩	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٩)
		٤ — انتهائية الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في الطعن المرفوع إليها في قرار لجنة المعارضات . قاصرة على الأحكام التي تصدرها المحكمة في حدود النطاق الذي رسمه القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ .
٤٩٧	٧٩	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٩)
		٥ — لجنة المعارضات التي أنشأها القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ هيئة إدارية ذات اختصاص قضائي ، إذ ناط بها المشرع الفصل في الخلاف القائم بين المصلحة وذوي الشأن على التعويضات المقدرة لهم عن نزع الملكية .
٤٩٧	٧٩	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٩)
نظام عام		
		١ — المواعين الذين يتقدمون باقراراتهم في الميعاد . وجوب إخطارهم بمناصر تقدير الضريبة على النموذج رقم "١٨" ثم بالربط على النموذج رقم "١٩" . المواعين الذين لم يتقدموا باقراراتهم

الصفحة	القاعدة	
		أو الذين قدموها بعد الميعاد . كفاية ربط الضريبة عليهم على النموذج رقم " ١٩ " . تنظيم إجراءات ربط الضريبة . متعلق بالنظام العام .
١٢	٣	(الطن رقم ٣٠٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٧)
		٢ - الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع . الطعن فيها . مناطه . انتهاء الحصومة كلها أو بعضها . الحصومة التي ينظر إلى انتهائها هي الحصومة الأصلية لتلك التي تثار مرصاف خصوص دفع شكلي أو مسألة فرعية متعلقة بالاثبات . الحكم في ادعاء فرعي بالتزوير بالرد والبطالان ، لا تنتهي به الحصومة . عدم جواز الطعن فيه على استقلال . محكمة النقض تقضى به من تلقاء نفسها لتعلقه بالنظام العام .
٣٩	٧	(الطن رقم ٤٦٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٨)
		٣ - الأصل أن العامل غير مكلف بإثبات ما يدعيه من متأخر الأجر . جواز الاتفاق على مخالفة ذلك صراحة أو ضمنا . قواعد الإثبات غير متعلقة بالنظام العام .
٢٥٠	٤١	(الطن رقم ٥٩٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٤)
		٤ - البطلان المترتب على عدم صحة إعلان المدين بتهنيه نزع الملكية . لا يتعلق بالنظام العام إذ قد شرع لمصلحة المدين وحده . لا يجوز لغيره التمسك به .
٣٣٣	٥٤	(الطن رقم ٤٩٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
		٥ - أسباب الطعن بالنقض . وجوب بيانها جميعا في تقرير الطعن . عدم جواز التمسك بأي سبب آخر بعد ذلك . الإصغاء . الأسباب المتعلقة بالنظام العام . جواز تقديمها في أي وقت .
٤٠٤	٦٦	(الطن رقم ٢٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٤)

الصفحة	القاعدة	
		٦ — الدفع بعدم الاختصاص القيمي . غير متعلق بالنظام العام . م ١٣٢ مرافعات بعد تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . إنكار تطبيق قانون إيجار الأماكن . لا يعد دفعا بعدم الاختصاص .
٥٠٢	٨٠	(الطن رقم ٤٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٤)
		٧ — أحكام الإرث المتصلة بقواعد التوريث وأحكامه من النظام العام . عدم جواز التحايل عليها . التصرفات المنجزة الصادرة من المورث حال صحته لأحد الورثة أو لغيرهم . صحته ولو ترتب عليها حرمان بعض الورثة أو التقليل من أنصبتهم في الميراث .
٥٢١	٨٥	(الطن رقم ٣٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٣١)
		وراجع : (ب . بطلان)
نقابات		
نقابة الصحفيين :		
		القرارات التي تصدر من اللجنة العليا للقيد والتأديب بنقابة الصحفيين . قرارات إدارية صادرة بصفة نهائية . الطعن فيها . الاختصاص بالفصل فيه منعقد لمجلس الدولة بهيئة قضاء إداري دون محكمة النقض .
٤٤٢	٣٩	(الطن رقم ٣٥٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٤)

الصفحة	القاعدة	نقض
		تقرير الطعن :
		١ - وجوب التقرير بالطعن من محام موكل عن الطاعن لا من الطاعن نفسه ولو كان محاميا . القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وإلى ما بعد تعديله بالقانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ يقتضى المغايرة بين الطاعن والمحامي المقرر بالطعن . مخالفة ذلك . أثره . بطلان الطعن .
٢٩٥	٤٨	(الطن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٤)
		٢ - صورة تقرير الطعن المعلقة للمطعون عليه . خلوها من بيان تاريخ التقرير واليوم والساعة أو اسم الموظف الذى تلقاه . لا بطلان .
٣١٢	٥٠	(الطن رقم ٥٨٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٤)
		٣ - صحة التوكيل الصادر للمحامي من وكيل الطاعن المصرح له بتوكيل محامين للطعن بالنقض نيابة عن موكله .
٤٨٤	٧٨	(الطن رقم ١٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٩)
		المصلحة في الطعن :
		١ - إعلان الطعن في الميعاد . تقديم المطعون ضده مذكرة بدفاعه . التمسك ببطلان الإعلان . عدم بيان وجه مصلحته فيه . عدم قبول الدفع بالبطلان .
١٨٣	٣٠	(الطن رقم ٤٩٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)
		٢ - حضور المطعون عليه وتقديمه مذكرة بدفاعه في الميعاد القانوني . التمسك بالبطلان لعيب شاب لإجراء الإعلان . عدم بيان وجه مصلحته فيه . عدم جواز التمسك بالبطلان .
٣٧٥	٦١	(الطن رقم ٥٨٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - طلب الحكم وجوبا بإعلان عقد الرهن استنادا للمادة ١٢٧ من قانون التجارة وحدها. تعرض الحكم لسحب بطلان آخر لم يطلب منه الحكم فيه . تزيد لا يجوز حجية . لا مصلحة في الطعن عليه .
١٦٧	٢٨	(الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٢) الخصوم في الطعن :
		١ - الطعن في الحكم الصادر بإشهار الإفلاس . يجب توجيهه إلى الدائن طالب الإفلاس ووكيل الدائنين . اقتصر الطعن على الشركة الدائنة . بطلان الطعن . لا يغير من ذلك نص المادة ٢/٣٨٤ مرافعات . وجوب اختصاص من لم يختصم في الدعوى غير القابلة للتجزئة ولو بعد فوات الميعاد . مفيد في الطعن بالنقض . المادة ٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ توجب اشتمال تقرير الطعن على جميع الخصوم الواجب اختصاصهم فيه .
٦٢	١١	(الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٨) ٢ - الطعن بالنقض لا يرفع إلا على من كان طرفاً في الحكم المطعون فيه . من لم يختصم في الاستئناف يعد خارجاً عن الخصومة .
٣٨٩	٦٣	(الطعن رقم ٥٩٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٣) ٣ - مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة . مسؤولية تبعية مقرررة بحكم القانون . اعتبار المتبوع في حكم الكفيل المتضامن . رفض دعوى التعويض قبل التابع لا تفتاء مسؤوليته من الواقعة المطالب بالتعويض من أجلها . لازم ذلك زوال الأساس الذي تقوم عليه مخاصمة المتبوع باتفاء مسؤولية التابع بحكم نهائي .

الصفحة	القاعدة	
		عدم قبول الطعن بالنقض بالنسبة للتابع . مقتضى ذلك عدم قبوله بالنسبة للتبوع .
٤٤٦	٧١	(الطن رقم ٢٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٢/٣/١٩٧٠) حالات الطعن :
		جواز الطعن بالنقض لمخالفة حكم سابق . يشترط فيه أن يكون الحكم المطعون فيه قد فصل في النزاع على خلاف ما فصل فيه الحكم السابق الحائز لقوة الشيء المحكوم فيه .
٣٦٤	٥٩	(الطن رقم ٥٧٠ لسنة ٢٥ ق — جلسة ٢٦/٢/١٩٧٠) الأحكام غير الحائز الطعن فيها :
		١ — الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع . الطعن فيها . مناطه . انتهاء الحصومة كلها أو بعضها . الحصومة التي ينظر إلى انتهائها هي الحصومة الأصلية لا تلك التي تثار عرضاً في خصوص دفع شكلي أو مسألة فرعية متعلقة بالإثبات . الحكم في إدعاء فرعي بالتزوير بالرد والبطالان ، لا تنتهي به الحصومة . عدم جواز الطعن فيه على استقلال . محكمة النقض تقضي به من تلقاء نفسها لتعلقه بالنظام العام .
٣٩	٧	(الطن رقم ٤٦٧ لسنة ٢٥ ق — جلسة ٨/١/١٩٧٠)
		٢ — الطعن في الحكم الصادر في شأن التصديق على التهنى بالنسبة لذوى الشأن مقصور على الاستئناف . الدعوى المرفوعة — ممن عدا المتنهي والمتنهي — بطلان التهنى . الطعن بالنقض في الحكم الصادر فيها جائز .
٩٠	١٦	(الطن رقم ١٢ لسنة ٣٧ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٤/١/١٩٧٠)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — عدم جواز الطعن بطريق النقض في الأحكام التي تصدر من المحكمة الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الأولى . الطعن يكون في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف بتأييد الأحكام الابتدائية أو بإلغائها أو بتعديلها .
٤٨٤	٧٨	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٩) وراجع : (حكم . " الطعن في الحكم ") أسباب الطعن : (أولا) السبب الجديد .
		١ — عدم التمسك أمام محكمة الموضوع ببطلان تقرير الخبير لقصور أسبابه وفساد استدلاله . التحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . سبب جديد غير مقبول .
١١٩	٢١	(الطعن رقم ٤٨٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٥)
		٢ — عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بأنه غير تاجر وبعدم جواز الاحتجاج عليه بدفاتر المطعون عليه التجارية . لا يجوز النعي بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
١١٩	٢١	(الطعن رقم ٤٨٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٥)
		(ثانيا) السبب المجهل .
		١ — عدم بيان الطاعن في تقرير الطعن أوجه الدفاع المقول بأن الحكم أفضل الرد عليها . إصتبار النعي مجعلا وغير مقبول .
٥١	٩	(الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٨)

الصفحة	القاعدة	
١٨٣	٣٠	٢ - وجوب بيان أوجه الدفاع التي تمسك بها الطاعن وكيفية قصور الحكم في الرد عليها . لا يصح لمحكمة النقض أن تستخرج بنفسها وجه العيب في الحكم المطعون فيه . (الطن رقم ٤٩٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٢) (ثالثا) السبب القانوني . جواز إثارة الدفاع المتعلق بسبب قانوني أمام محكمة النقض لأول مرة . مناطه . أن تكون عناصره الموضوعية مطروحة على محكمة الموضوع . مثال . (الطن رقم ٥٢٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٣)
٢٢٧	٣٦	(رابعا) السبب المتعلق بالنظام العام . أسباب الطعن بالنقض . وجوب بيانها جميعا في تقرير الطعن . عدم جواز التمسك بأي سبب آخر بعد ذلك . الاستثناء . الأسباب المتعلقة بالنظام العام . جواز تقديمها في أي وقت . (الطن رقم ٢٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٤)
٤٠٤	٦٦	(خامسا) مالا يصلح سببا للطعن . استقلال قاضي الموضوع بتقدير أقوال الشهود طالما لم يخرج عن مدلولها . عدم جواز إثارة الجدل في هذا الشأن أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٢٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢١)
٥٣١	٨٥	سلطة محكمة النقض : ١ - لمحكمة الموضوع سلطة تفسير عبارات العقد وتفهم نية العاقلين . لا رقابة لمحكمة النقض طيماتى كانت عبارة العقد تحمل المعنى الذي حصلته محكمة الموضوع . (الطن رقم ٤٦٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٨)
٥١	٩	

الصفحة	القاعدة	
١١٩	٢١	٢ - لمحكمة الموضوع السلطة التامة في استخلاص القرائن . لارقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك متى كان الاستخلاص مائغا . (الطعن رقم ٤٨٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٥)
٢٩٥	٤٨	٣ - بحث تحقق اتحاد الموضوع أو عدم تحققه في الدعويين . أمر يستقل به قاضي الموضوع . (الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٤)
٣١٨	٥١	٤ - وجوب بيان الحكم للوقائع المكونة لحالة التوقف عن الدفع . التكييف القانوني لهذه الوقائع يخضع لرقابة محكمة النقض . (الطعن رقم ٥٨٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٤)
٣٥٨	٥٨	٥ - ملطمة محكمة الموضوع في تقدير الأدلة والقرائن المقدمة في الدعوى عند التعرف على حقيقة المقدم والتحرى عن قصد المتصرف من تصرفه . لارقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك متى كانت الأدلة تؤدي إلى النتيجة التي إنتهت إليها . (الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
٥٣٨	٨٦	٦ - تعيين عناصر الضرر من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض . (الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٣١)
		أثر نقض الحكم :
٢٠٢	٣٢	نقض الحكم . أثره . إلغاء جميع الأحكام أيا كانت الجهة التي أصدرتها والأعمال اللاحقة للحكم المنقوض ، متى كان ذلك الحكم أساسا لها . (الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		<u>نقل بحرى</u>
		آثار العقد لا تنصرف إلى الغير طالما لا تربطه صلة بأى من طرفيه . شرط التحكيم الوارد في عقد البيع . لا يمتد أثره إلى الشركة الناقلة .
١٤٦	٢٥	(الطن رقم ٥١٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٠)
		الترام الناقل - في حالة فقد البضاعة أو هلاكها أثناء الرحلة البحرية - بتعويض المرسل إليه عما لحقه من خسارة وما فاتته من كسب .
٥٣٨	٨٦	(الطن رقم ٤٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٣١)
		<u>(ه)</u>
		<u>هبة</u>
		التصرف المنجز . صحيح سواء أكان العقد في حقيقته بيعاً أو هبة مستترة في عقد بيع استوفى الشكل القانوني .
٥٣١	٨٥	(الطن رقم ٣٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٣١)
		<u>(و)</u>
		<u>وارث . وصية . وقف . وكالة</u>
		<u>وارث</u>
		١ - احتفاظ المورث بحقه في الانتفاع بالعين المبيعة إلى ورثته مدى حياته . لا يحتم ذلك وجوب اعتبار التصرف وصية ولا يتعارض مع تجيز التصرف متى كانت أدلة الدعوى تفيد هذا

الصفحة	القاعدة	
		التنجز . إقراره بأنه قصد من التصرف الوصية . لا حجية له في حق المتصرف إليهم . لا يعتبرون في خصوص هذا التصرف ورثة أو خلفاء عامين للمورث بل هم خلف خاص له .
٣٥٨	٥٨	(الطعن رقم ٥٦٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
		٢ - أحكام الإرث المتصلة بقواعد التوريث وأحكامه من النظام العام . عدم جواز التعايل عليها . التصرفات المنجزة الصادرة من المورث حال صحته لأحد الورثة أو لغيرهم . صحبة ولو ترتب عليها حرمان بعض الورثة أو التقليل من أنصبتهم في الميراث .
٥٣١	٨٥	(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢١)
		وراجع : (ت . تركة) .
		<u>وصية</u>
		دهوى الوصية :
		نص المادة ٩٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والمادة ٢/٢ من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ . مؤداه . سماع الدهوى بالوصية إذا كانت غير منكورة . الإنكار الذي مناه الشارع هو الإنكار المطلق في مجلس القضاء أو قبل قيام الخصومة .
٢٤	٥	(الطعن رقم ٥٧٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٨)
		إثبات ونفى الوصية :
		١ - مجرد تسليم المستند - المطعون عليه بأنه وصية - للصنفيد منه لا يدل بمجرد على تنجز التصرف .
٣٠٦	٤٩	(الطعن رقم ٥٢٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٤)
		٢ - احتفاظ المورث بحقه في الانتفاع بالعين المبيعة إلى ورثته مدى حياته . لا يحتم ذلك وجوب اعتبار التصرف وصية ولا يتعارض

الصفحة	القاعدة	
		مع تمييز التصرف . متى كانت أدلة الدعوى تفيد هذا التنجيز . إقراره بأنه قصد من التصرف الوصية . لا حججة له في حق المنصرف إليهم . لا يعتبرون في خصوص هذا التصرف ورثة أو خلفاء حامين للمورث بل هم خلف خاص له . (المظن رقم ٥٦٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
٣٥٨	٥٨	

وقف

		١ - يعطى المحكر في الشريعة الإسلامية للمحتكر الحق في الانتفاع بالعقار المحتكر إلى الأبد أو لمدة طويلة وحق البناء عليه والتصرف في ذات الحق وفي البناء . وهو من أعمال التصرف وليس من أعمال الإدارة . عدم جواز إعطاء الوقف بالمحكر بغير إذن القاضي . (المظن رقم ٤٦٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٨)
٥١	٩	
		٢ - زوال الوقف الأهل . مؤداه . إنقضاء المحكر على الأرض الموقوفة ورد الأرض إلى المحكر . بقاء المحتكر في العين بغير سند . وجوب إلزامه بالتعويض دون نقيذ بالحد الأقصى للأجرة المحددة في قوانين الإيجار . (المظن رقم ٤٤٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٧)
٢٠٢	٣٣	
		٣ - انتهاء الوقف الأهل . صيرورة الناظر حارسا . ليس له حق التقاضي فيما يمس أصل الحق . طلب إزالة البناء والغرام من الأرض المحكرة يمس أصل الحق . للمستحقين وعدم حق التقاضي في شأن هذا النزاع . (المظن رقم ٤٤٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٧)
٢٠٢	٣٣	
		٤ - الدعوى بملكية الوقف - قبل العمل بالقانون المدني الحالي - لا تسقط لمجرد الإهمال مدة ٣٣ سنة . ملكية

الصفحة	القاعدة	
		الأموال الموقوفة خيرية أو أهلية . جواز اكتساب ملكيتها بالتقادم بمجازتها مدة ٣٣ سنة . تعديل المادة ٩٧٠ مدني بالقانون ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ . صيرورة تملك أحيان الوقف الحيري محظورا .
٢٢٧	٣٦	(الطن رقم ٥٢٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٣)

وكالة

نطاق الوكالة :

١ - التعرف على مدى سعة الوكالة . وجوب الرجوع إلى عبارة التوكيل وملازمات صدوره ، وظروف الدعوى . لا صبرة يتمسك الموكل قبل الغير بأسباب تتعلق بشكل التوكيل إلا أن يكون العمل مما يتطلب شكلا معينا .

(الطن رقم ٤١٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٦) ٢ ٧

٢ - تحديد مدى سعة الوكالة بعد تفسيراً لمضمونها ، وهو ما يستقل به قاضي الموضوع .

(الطن رقم ٤١٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٦) ٢ ٧

تعديل أجزء الوكالة :

سلطة قاضي الموضوع في تعديل أجزء الوكالة المتفق عليه .
إستثناء من قاعدة الاتفاق شريعة المتعاقدين . مناط استعمال هذه السلطة . وجوب أن يعرض القاضي عند تعديل الأجزء المتفق عليه للظروف والمؤثرات التي اقتضت ذلك .

(الطن رقم ٤٨٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦) ٥٢ ٣٢٩

الصفحة	المقابلة	
		التوكيل بالخصومة :
		١ - بلوغ القصر من الرشد أثناء سير الدعوى . استمرار والدهم في تمثيلهم دون تنبيه المحكمة . قيام صفته في تمثيلهم بعد البلوغ باعتبار أن نيابته عنهم أصبحت اتفاقية بعد أن كانت قانونية . صحة اختصاصه كممثل لهم في الاستئناف . (الطن رقم ٥٠٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٣/١/١٩٧٠) ١٣
٧٠		٢ - وجوب التقرير بالطعن من محام موكل عن الطاعن لا من الطاعن نفسه ولو كان محاميا . القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ والى ما بعد تعديله بالقانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ يقتضى المغايرة بين الطاعن والمحامي المقرر بالطعن . مخالفة ذلك . أثره . بطلان الطعن . (الطن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢٤/٢/١٩٧٠) ٤٨
٢٩٥		٣ - صحة التوكيل الصادر للمحامي من وكيل الطاعن المصرح له بتوكيل محامين للطعن بالنقض نيابة عن موكله . (الطن رقم ١٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩/٢/١٩٧٠) ٧٨
٤٨٤		الوكالة بالعمولة :
		١ - استخلاص محكمة الموضوع استخلاصا سائفا من شهادة الشهود والقرائن في الدعوى بأن العلاقة بين الطرفين وكالة بالعمولة . لا خطأ . (الطن رقم ٤٨٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٥/١/١٩٧٠) ٢١
١١٩		٢ - الأصل التزام الموكل بالمصروفات التي يتكبدها الوكيل بالعمولة . هذا الشرط ليس من النظام العام . جواز الاتفاق على مخالفته . (الطن رقم ٤٦٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢٩/١/١٩٧٠) ٣٤
٢١٣		

موضوعات وصفحات فهرس الأحكام

الصادرة في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

وطلبات رجال القضاء

العدد الأول — السنة الحادية والعشرون

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
طلبات رجال القضاء :		أموال	٢٧
معاش	٣	أهلية	٢٨
المواد المدنية والتجارية		أوراق تجارية	٢٨
والأحوال الشخصية :		إيجار	٢٨
(١)		(ب)	
إثبات	٤	بريد	٣١
أحوال شخصية	٩	بطلان	٣١
إختصاص	١١	بنوك	٣٥
أدوية	١٣	بيع	٣٦
إرتفاق	١٣	(ت)	
إستئناف	١٤	تأمين	٣٨
إستيلاء	٢٠	تأمين	٣٩
إصلاح زراعى	٢١	تأمينات اجتماعية	٤٠
إعلان	٢٢	تأمينات هنية	٤٠
إفلاس	٢٣	تجزئة	٤١
إلتزام	٢٥	تحكيم	٤٢
إمتياز	٢٧	تركة	٤٣

(ب)

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	(د)	٤٤	تزوير
		٤٥	تسجيل
٧١	دعوى	٤٥	تسوية الديون العقارية
٨٠	دفوع	٤٦	تحويل
	(ر)	٤٩	تقديم
٨٠	رهن	٥١	تنفيذ
	(س)	٥٢	تنفيذ عقارى
٨١	سند اذنى	٥٤	تنظيم
	(ش)		(ج)
٨١	شفعة	٥٤	جوارك
٨٢	شروع		(ح)
	(ص)	٥٤	هجز
٨٢	صلح	٥٥	حراسة
٨٢	صوربة	٥٦	حق
	(ض)	٥٧	حكر
٨٣	ضرائب	٥٨	حكم
	(ع)	٦٩	حيازة
٨٦	عقد		(خ)
٩٠	عمل	٦٩	خبرة
		٧٠	خلف

(ج)

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
١٠٨	مقاوله		(ف)
١٠٨	ملكية	٩٢	فوائد
١٠٩	موظفون		(ق)
	(ن)	٩٣	قانون
١١٠	نزع الملكية لانفعة العامة	٩٥	قرار إدارى
١١١	نظام عام	٩٥	قسمة
١١٣	نقابات	٩٦	قضاة
١١٤	نقض	٩٦	قضاء مستعجل
١٢٠	نقل بحرى	٩٧	قوة الأمر المقتضى
	(هـ)		(ك)
١٢٠	هبة	٩٩	كفالة
	(و)		(م)
١٢٠	وارث	١٠٠	مبانى
١٢١	وصية	١٠٠	محاماة
١٢٢	وقف	١٠١	محكمة الموضوع
١٢٣	وكالة	١٠٦	محل مختار
		١٠٦	مستولية

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بالقاهرة
وكيل وزارة
مفوض مجلس الإدارة المنتدب
على سلطان على

”رقم الأيداع بدار الكتب ٥٧٤٧ لسنة ١٩٧١“

”هيئة المطابع الأميرية (دار الكتب) ٣١٦٩/٧١/٧٢“



جمهورية مصر العربية

مَجْلَمَةُ النَّقَضِ

المكتب الفني

محمود عتر

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة
للمواد المدنية والتجارية ومن الدائرة المدنية
ومن دائرة الأحوال الشخصية

السنة الحادية والعشرون

العدد الثاني : من أبريل إلى يونيو سنة ١٩٧٠

القاهرة

مطبعة دار القضاء العالي

١٩٧١

القسم الأول

الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية

ودائرة الأحوال الشخصية

(أ) طلبات رجال القضاء

جلسة ٩ من يونيه سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور هبة السلام بلبع نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : بطرس زفلول ، ومحمد نور الدين حويس ، وأحمد حسن هيكل ،
وابراهيم حسن علام .

(٨٧)

الطلب رقم ٢٨٨ لسنة ٣٥ ق : "رجال القضاء"

إجراءات . "ميعاد تقديم الطلب" .

وجوب تقديم الطلب — وفقا للقانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ — خلال ثلاثين يوما من تاريخ
نشر القرار المطعون فيه ، أو إعلان صاحب الشأن به . العلم اليقيني يقوم مقام النشر
أو الإعلان . مثال .

متى كانت المنازعة المطروحة تتضمن الطعن في القرار الحكيم الذي اتجهت إليه
نية وزير العدل برفض إعطاء الطالب علاوته الدورية التي يستحقها
في ٢٥/١٠/١٩٦٤ ، وكان قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ — الذي
يحكم واقعة هذا الطلب — قد نص في المادة ٩٢ منه على وجوب تقديم الطلب
خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر القرار المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به .
وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن يقوم مقام الإعلان أو النشر العلم
اليقيني^(٥) ، وكان علم الطالب بالقرار المطعون فيه علما يقينيا قد تحقق من تاريخ
صرفه لراتبه على النحو الذي لا يرتضيه بدون إضافة للعلاوة التي يطالب
باستحقاقها ، وذلك على الأقل من أول ديسمبر سنة ١٩٦٤ . لما كان ذلك
وكان الطالب لم يقدم طلبه إلا في ٢٨/١٠/١٩٦٥ أي بعد فوات أكثر من ثلاثين يوما
على تاريخ ذلك العلم ، فإن طلبه يكون غير مقبول شكلا .

(٥) نقض ٢٩ فبراير سنة ١٩٦٤ مجموعة المكتب الفني السنة ١٥ ص ٣ .

نقض ٢ يولييه سنة ١٩٦٣ > > > > ١٤ ص ٥٩

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تحصل فى أن الطالب تقدم إلى قلم كتاب المحكمة بتاريخ ١٩٦٥/١٠/٢٨ بمريضة طلب فيها الحكم له ضد السيد/وزير العدل بأحقية علاوة دورية قدرها ٢٤ ج سنويا اعتبارا من ١٩٦٤/١٠/٢٥ مع صرف الفروق المستحقة من هذا التاريخ . وقال بيانا لطلبه إنه استحق علاوة سنوية ابتداء من أول هولة سنة ١٩٦٤ ، وذلك طبقا للقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٤ ، وإذ كانت علاوته الدورية مستحقة فى ١٩٦٤/١٠/٢٥ ، فقد ترقب صدور قرار وزير العدل بتقريرها إلا أنه سكت عن ذلك مما دعاه إلى تقديم هذا الطلب .

وحيث إن النيابة العامة دفعت بعدم قبول الطلب شكلا لتقديمه بعد الميعاد .

وحيث إن هذا الدفع فى محله ، ذلك أنه لما كانت المنازعة المطروحة تتضمن الطعن فى القرار الحكى ، الذى اتجهت إليه نية وزير العدل ، برفض إعطاء الطالب علاوته الدورية التى يرى أنه يستحقها فى ١٩٦٤/١٠/٢٥ ، وكان قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ - الذى يحكم واقعة هذا الطلب - قد نص فى المادة ٩٢ منه ، على وجوب تقديم الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر القرار المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن يقوم مقام الإعلان أو النشر ، العلم اليقيني ، وكان علم الطالب بالقرار المطعون فيه علما يقينيا قد تحقق من تاريخ صرفه لراتبه ، على النحو الذى لا يرتضيه بدون إضافة للعلاوة التى يطالب باستحقاقها ، وذلك على الأقل من أول ديسمبر سنة ١٩٦٤ . لما كان ذلك ، وكان الطالب لم يقدم طلبه - وعلى ما سلف البيان - إلا فى ١٩٦٥/١٠/٢٨ ، أى بعد فوات أكثر من ثلاثين يوما على تاريخ ذلك العلم فإن طلبه يكون غير مقبول شكلا .

(ب) المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

جلسة أول أبريل سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / مبري أحمد فرحات ، وعضوية السادة المستشارين : عثمان زكريا ، ومحمد أبو حمزة مندور ، وحسن أبو الفتوح الشريفي ، وأحمد ضياء الدين حنفي .

(٨٨)

الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٨ ق : "أحوال شخصية"

حكم . "عبوب التدليل" . "قصور . ما يعد كذلك" . أحوال شخصية .
"دعوى التطبيق للضرر" . استئناف .

إقامة الحكم الابتدائي قضاءه بالتطبيق على دعامين مختلفتين مستقلتين . تعرض الحكم الاستئنافي لإحدى هاتين الدعامتين دون الأخرى . قصور .

إذا أقام الحكم الابتدائي قضاءه بتطبيق الطاعة على دعامين مختلفتين مستقلتين أحدهما من الأخرى ، واكتفى الحكم المطعون فيه — في إلغاء الحكم الابتدائي — بالرد على إحدى هاتين الدعامتين دون أن يعرض لبحث الدامة الأخرى وهي دامة جوهرية فإنه يكون قاصرا بما يوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن السيدة / مونيأ أفاديس تشاكجيان أقامت الدعوى رقم ٧٣٠ سنة ١٩٦٥ القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية ضد زوجها أخاص

يقول زهراب مدغشيان تطلب فيها الحكم بتطليقها منه طلاقاً بائناً للضرر، وبعدم تعرضه لها في أمور الزوجية مع إلزامه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وقالت شرحاً لدعواها إنها تزوجت بالمدعى عليه بعقد رسمي مؤرخ ١٩٥٧/٤/٨ موثق بمكتب الشهر العقاري بالقاهرة برقم ٥٠٦٠ سنة ١٩٥٧ وأشهر في بطريكية الأرمن الأرثوذكس بالقاهرة في ١٩٥٧/٥/٥ ، وقد رزقت منه بابنتين في حضانتها . ولكنها ما لبثت أن تكشفت أنه شاب عصبي ، تلازمه نوبات ضجر وسأم تتطور إلى هياج شديد ، وكلما حاولت رده إلى حالته الطبيعية أساء معاملتها واعتدى عليها بالضرب ومنعها من زيارة والديها ، بل وكثيراً ما تظهر عليه علامات تهيج شديد تفقد أثناءها الأمن في كنفه ، كما أنه يأتي معها تحت الضغط والإكراه أفعالاً تبلغ من القبح وسوء السلوك غايتهما مما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما ، وأنها صبرت عليه طويلاً دون جدوى مما اضطرها إلى ترك منزل الزوجية ، وقد طال هذا الخلاف واستمرت الفقرة لمدة تجاوزت الخمس سنوات فشلت خلالها كل محاولات الصلح أو الإصلاح فاتفقا على إنهاء العلاقة الزوجية ، وتحرر بذلك إقراراً تاريخه ١٩٦٥/٥/١٢ وقع عليه الزوج وأقر فيه بوجود الخلف واستمراره واختفاق المساعي التي بذلت في إزالة أسبابه ، وإذ كانت هي مسيحية بروتستانتية وهو مسيحي أرثوذكسي وتخضع أحوالهما الشخصية لأحكام الشريعة الإسلامية التي تجيز النطق للضرر ، فضلاً عن أن المدعى عليه كان قد اعتنق الدين الإسلامي ثم ارتد عنه ، مما يوجب الفقرة بين الزوجين . فقد انتهت إلى طلب الحكم لها بطلباتها . وأذكر المدعى عليه اعتناقه الإسلام وردته عنه . ثم طلب الحكم برفض الدعوى مستنداً في ذلك إلى أنه والمدعية أرمن أرثوذكس ومتحدان في الطائفة والملة وتحكمهما شريعتهما . وبتاريخ ١٩٦٥/٣/٢٥ حكمت المحكمة حضورياً وقبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المدعية بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها شهادة الشهود أن المدعى عليه أضربها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما على أن يكون للدعى عليه النفي بذات الطرق . وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين ، عادت بتاريخ ١٩٦٥/١٢/١٦ لحكمت حضورياً بتطبيق المدعية من المدعى عليه طلاقاً بائناً وألزمته بالمصروفات وبمبلغ ٢٠٠ قرشاً مقابل أتعاب المحاماة . واستأنف المدعى عليه هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالباً إلغاءه والحكم برفض الدعوى ، وليد هذا

الاستئناف برقم ١٢٧ سنة ٨٤ قضائية . وبتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٥ حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وبإلغاء الحكم المستأنف موضوعاً ورفض الدعوى وألزمت المستأنفة بالمصروفات وخمسة عشر جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة . وطعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض للأصحاب المبينة في التقرير ، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه ، أن الحكم الابتدائي أقام قضاءه بتطبيقها من المطعون عليه على نتيجة التحقيق الذي تولته المحكمة وعلى سبب أساسي آخر هو إقرار المطعون عليه في عقد الاتفاق المؤرخ ١٢ مايو سنة ١٩٦٥ الموقع عليه منه والذي أقر فيه بصحة سبب الدعوى فضلاً عن الأوراق الأخرى التي أشار إليها الحكم تفصيلاً . ولكن الحكم المطعون فيه — وهو بسبيل إلغاء الحكم الابتدائي — اكتفى باستبعاد الدليل المستمد من البيئة مستنداً في ذلك إلى ما قرره من أن نصاب الشهادة في هذه الدعوى رجلان أو رجل وامرأتان وأن شرط صحة شهادة المرأتين معاً في مجلس واحد ، ثم خلا خلوا تماماً مما يدل على أن المحكمة اطلعت على عقد ١٢ مايو سنة ١٩٦٥ الذي هو أساس الدعوى أو على غيره من الأوراق أو أنها عتبت ببغث هذه المستندات ، وأنه لما كان القضاء ببطلان التحقيق لا يؤثر في الأدلة الأخرى التي أقيم عليها الحكم الابتدائي وهي أدلة جوهرية وكافية وحدها لحل قضاؤه فإن الحكم المطعون فيه وقد أبطل البيئة ثم أغفل ما عداها من الأدلة يكون مشوباً بالقصور وبالإخلال بحق الطاعنة في الدفاع .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم الابتدائي يبين أنه أقام قضاؤه بتطبيق الطاعنة من المطعون عليه على ما قرره من أن "الثابت من أقوال شهود الإثبات الذين تطعن المحكمة إلى أقوالهم أن الزوج المدعى عليه اعتدى على زوجته المدعية اعتداءاً جسدياً وأساء معاملتها" وأن ذلك تأيد "من مجريات الظروف المحيطة بالتزاع والأوراق المقدمة ومدلول الاتفاق الصادر في ١٢ مايو سنة ١٩٦٥ الذي أقر فيه المدعى عليه باستحكام الخلف بينه وبينها

وكانت الأفعال التي قارفها المدعى عليه والتصرفات المهينة لكرامتها والمؤذية لشعورها وهي طالبة جامعية مما لا يستطيع معه دوام العشرة بين أمثالها " وهو بذلك يكون قد أقام قضاءه بتطبيق الطاعة - من المطعون عليه - على دعائين مختلفتين تستقل إحداهما عن الأخرى "أولاهما" ما حصلته المحكمة من أقوال شهود الإثبات "وثانيهما" ما استخلصته من مجريات الظروف المحيطة بالتزاع والأوراق المقدمة ومدلول الاتفاق المؤرخ ١٢ مايو سنة ١٩٦٥ .

وإذ كان ذلك وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه اقتصر في قضائه بإلغاء الحكم الابتدائي على ما قرره من أنه "من ضمن الشروط الموضوعية اللازمة لصحة الدليل أن تكون الاثنين من النساء معا في مجلس واحد عند سماع الشهادة لأن الفقه الحنفى نص على أن القاضي لا يفرق بين الشاهدين كما يفرق بين الشاهدين" وأن "محكمة أول درجة قد أخطأت حينما اقتصرت على شهادة كل من الشاهدين الثانية والرابعة على انفراد" وأنه بذلك "لم يبق في الدعوى سوى شهادة الشاهد الثالث وعلى فرض صحته فهي لا تبني عليها حكم لأنها شهادة فرد ولا بد لمثل هذه الدعوى من النصاب في الشهادة وهو رجلان أو رجل وامرأتان" فإنه بذلك يكون قد عرض لإحدى دعائى الحكم الابتدائي وهي "البينة" وغفل عن دعائه الثانية وهي "الظروف المحيطة بالتزاع والأوراق المقدمة ودلالة الاتفاق الصادر في ١٢ مايو سنة ١٩٦٥" وإذا اكتفى الحكم المطعون فيه في إلغائه للحكم الابتدائي بالرد على إحدى دعائيه المختلفتين دون أن يعرض لبحث دعائه الباقية وهي دعائه جوهرية فإنه يكون قاصرا بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢ من أبريل سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم همر هندی نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم العراف ، وسليم راشد أبوزيد ، ومحمد صدق
البشيشي .

(٨٩)

الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٥ القضائية :

(أ) إيجار . " إيجار الأماكن " . حكم . " الأحكام الجائز الطعن فيها " .
نقض .

المادة ١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . محل تطبيقها أن يكون الطعن واردا
مل حكم من المحكمة الابتدائية في منازعة ناشئة عن تطبيق هذا القانون . الحكم
الاستثنائي الصادر بعدم جواز الاستئناف . جواز الطعن فيه بالنقض .

(ب) إيجار . " إيجار الأماكن " . حكم . " الأحكام غير الجائز الطعن
فيها " .

تحديد أجرة المساكن من المسائل التي يحكمها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .
الحكم بخضوع العقار للقانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ وتخفيض أجرة . حكم صادر
في منازعة ناشئة من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . عدم قابلية الطعن فيه . لا يذير من
ذلك تمسك المؤجر بإقرار المتأجرين بأن الأجرة قد تم تخفيضها وإطراح المحكمة
لهذا الدفاع .

(ج) إيجار . " إيجار الأماكن " . حكم . " الأحكام الجائز الطعن فيها " .
دفع . دعوى . استئناف .

الحكم برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة . استناده في قيام
العلاقة الإيجارية وتوافر الصفة للتأجير إلى القواعد العامة دون أحكام القانون رقم ١٢١
لسنة ١٩٤٧ جواز الطعن فيه بالاستئناف .

(د) دعوى . " قيمة الدعوى " . " النصاب الاتهامي " . استئناف .
بطلان . حكم . إيجار .

الحكم الصادر في حدود النصاب الاتهامي للحكمة . عدم جواز الطعن فيه بالاستئناف
إلا بسبب وقوع بطلان في الحكم أو في الإجراءات أثر في الحكم
تخفيض أجرة .

١ — متى كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة الاستئناف ، فإن الطعن
فيه بالنقض يكون جائزا ، ولا وجه لما يثيره المطعون عليه من أن الطعن في الحكم بطريق
النقض غير جائز عملا بالمادة ١٥ من القانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ ، إذ أن محل تطبيق
هذا النص أن يكون الطعن واردا على الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية
في منازعة ناشئة من تطبيق هذا القانون (١) .

٢ — تحديد أجرة المساكن من المسائل التي يحكمها القانون رقم ١٢١
لسنة ١٩٤٧ لنصه عليها في المادة الرابعة منه ، وإذا كانت المحكمة الابتدائية
قد قضت بخضوع العقار موضوع النزاع للقانون رقم ٥٥ سنة ١٩٥٨ . وتخفيض
الأجرة الواردة في عقود المطعون عليهم بالتطبيق لأحكام هذا القانون ، فإن حكمها
يكون صادرا في منازعة ناشئة من تطبيق القانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ بالمعنى المقصود
في المادة ١٥ منه ، ويكون بالتالي غير قابل لأي طعن وفقا للفقرة الرابعة من هذه
المادة . ولا يغير من ذلك أن يكون الطامن — المؤجر — قد تسك بإقرار
المستأجرين بعود الإيجار بأن أجرة قد تم تخفيضها بنسبة ١٥٪ من إيجار المثل
تنفيذا للقانون رقم ١٩٩ سنة ١٩٥٢ وأن تكون المحكمة قد عرضت في أسباب
حكمها لهذا الدفاع ورفضت الاعتداد بما ورد في هذه العقود ، لما تبينته من مخالفته
لأحكام القانون ، ذلك أن هذا الدفاع لا يعمدو أن يكون حجة ساقها الطامن
لندم وجهة نظره في انطباق القانون رقم ١٩٩ سنة ١٩٥٢ على العين المؤجرة
وعدم خضوعها بالتالي للقانون رقم ٥٥ سنة ١٩٥٨ ، ومن ثم فلان بحث المحكمة
لهذا الدليل وإطراحها له لا يغير من وصف المنازعة بأنها إيجارية ، ولا يعتبر فصل
المحكمة في هذا الدفاع فصلا في منازعة مدنية مما يخرج عن نطاق تطبيق القانون رقم ١٢١
سنة ١٩٤٧ ويقبل الطعن وفقا للقواعد العامة ، بل إنه فصل في صميم المنازعة
الإيجارية التي قضت فيها المحكمة .

(١) قض ١٧/٥/١٩٦٦ مجموعة المكتب الفني السنة ١٧ ص ١١٢٩ .

۳ - متى كان الدفع الذى أبداه الطاعن أمام المحكمة الابتدائية بعدم قبول دعوى المطعون عليها لرفعها من غير ذى صفة، يقوم على إنكاره وجود علاقة إيجارية بينهما، وكانت المحكمة قد رفضت هذا الدفع استنادا إلى قيام هذه العلاقة الإيجارية التى أنكرها الطاعن، وكان هذا الذى استندت إليه المحكمة ليس تطبيقا لأحكام القانون رقم ۱۲۱ سنة ۱۹۴۷ وإنما هو تطبيق للقواعد العامة فإن الحكم الصادر برفض هذا الدفع يكون مما يجوز استئنافه .

۴ - متى كان الثابت أن الأجرة الشهرية للشقة موضوع النزاع كانت ۱۰ ج و ۲۰۰ م شهريا وأنها خفضت إلى ۸ ج و ۱۶۰ م فإن قيمة الدعوى فى عقد الإيجار تكون أقل من ۲۵۰ ج سواء اعتبرت مدة العقد مشاهرة عملا بالمادة ۵۶۳ من القانون المدنى أو اعتبرت مدته سنة كسائر عقود الإيجار الخاصة بشقق المنزل موضوع النزاع، وبالتالي فإن الفصل فى الدعوى وفى الدفوع المقدمة فيها يكون نهائيا عملا بالمادة ۵۱ من قانون المرافعات ولا يجوز الطعن فيها بطريق الاستئناف إلا بسبب وقوع بطلان فى الحكم أو فى الإجراءات أثر فى الحكم عملا بالمادة ۲۹۶ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ۱۰۰ لسنة ۱۹۶۲

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقور والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن - تحصل فى أن عبده محمد مطر (الطاعن) أقام الدعوى رقم ۲۲۱ سنة ۱۹۶۰ مدنى كلى القاهرة ضد السيد / البير فرج مقار (المطعون عليه الأول) طالبا الحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ ۳۴ ج و ۲۰۰ م . وقال شرحا لدعواه إنه بمقتضى عقد إيجار مؤرخ ۱۹۵۵/۶/۴ استأجر منه المدعى طيه شقة بالمنزل رقم ۷ بشارع القبلة بمصر الجديدة وما كان هذا المنزل قد بدئ فى إنشائه قبل ۱۸/۹/۱۹۵۲ وتم بعدهذا التاريخ ويخضع لأحكام القانون رقم ۱۹۹ سنة ۱۹۵۲، فقد روعى فى تحديد الأجرة المتفق عليها وهى ۱۰ ج و ۲۰۰ م شهريا أن تكون مساوية لأجرة المثل

عند العمل بهذا القانون مخفضة بنسبة ١٥ ٪. ونص في العقد على أن هذه الأجرة تعادل أجرة المثل لعدد من الشقق في منزل المدعى رقم ١٧ الملاصق لمنزل النزاع والمتم له والتي خفضت من قبل بنسبة ١٥ ٪ عملاً بالقانون رقم ١٩٩ سنة ١٩٥٢ المشار إليه ، ونظراً لظروف خاصة أحاطت بالمدعى عليه فقد اتفق الطرفان بتاريخ ١٩٥١/٧/٢ على تخفيض أجرة الشقة المذكورة بصفة مؤقتة إلى ٩ جنيه شهرياً ، ونص في العقد على أن هذا التخفيض المؤقت يحتسب في حالة صدور تشريع جديد بتخفيض آخر يزيد عن نسبة إلى ١٥ ٪ السابقة. ولما صدر القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ بشأن تخفيض إيجارات الأماكن المنشأة بعد ١٨/٩/١٩٥٢ بواقع ٢٠ ٪ طالبه المدعى عليه بتخفيض الأجرة بنسبة ٢٠ ٪ وأبلغ الأمر للنيابة العامة قبل تخفيض الأجرة إلى ٧ ج و ٢٠٠ م شهرياً واحتفظ بحقه في الرجوع على المستأجر بالفرق ، ولما كان خضوع العقار للتخفيض المنصوص عليه في القانون رقم ١٩٩ سنة ١٩٥٢ يمنع من خضوعه للتخفيض الوارد بالقانون رقم ٥٥ سنة ١٩٥٨ فقد رفع دعواه بطلب إلزام المدعى عليه برد الفروق التي خصمها بواقع ١٨٠ قرش شهرياً لمدة ١٩ شهراً من يولية سنة ١٩٥٨ إلى يناير سنة ١٩٦٠ وجعلتها ٣٤ ج و ٢٠٠ م . كما أقام المطعون عليهم الثمانية الأول الدعوى رقم ٣٩٠ سنة ١٩٦٠ مدنى كلى القاهرة ضد الطامن طالين الحكم باعتبار المبنى رقم ٧ شارع القبّة بمصر الجديدة — والملوك للطامن ويستأجرون بعض الشقق فيه — خاضعاً للقانون رقم ٥٥ سنة ١٩٥٨ وبتخفيض الأجرة بنسبة ٢٠ ٪ من الأجر الوارد في عقد الإيجار أو إيصالات سداد الأجرة أيهما أقل . وبعد أن ضمت المحكمة الدعويين حكمت بتاريخ ١٩٦١/١١/٧ بنذب خبير للانتقال إلى العين موضوع النزاع والاطلاع على الأوراق وكافة ما يرى الاطلاع عليه بالجهات الرسمية المختصة أو ما يقدمه إليه الخصوم ، ليبيان ما إذا كان العقار موضوع الدعويين قد بدئ في إنشائه قبل ١٨/٩/١٩٥٢ أو بعد ذلك وتاريخ إتمامه . وفي ١٩٦١/١١/٢٣ طلب المطعون عليهم من التاسع إلى الثالث عشر وهم مستأجرو الشقق رقم ٧ ، ٢٥ ، ١٢ ، ١٧ ، ١٨ بالمنزل المذكور قبولهم خصوماً في الدعوى منضمين إلى المدعى عليه البير فرج مفار في طلب رفض دعوى الطامن ، كما طلبوا الحكم لهم بما يطالب به المدعون في الدعوى رقم ٣٩٠ سنة ١٩٦٠ من اعتبار الشقق التي

يستأجرونها خاضعة للقانون رقم ۵۵ سنة ۱۹۵۸ وتخفيض الأجرة بنسبة ۲۰٪ من الأجر الواردة في عقود الإيجار أو إيصالات سداد الأجرة أيهما أقل. كما أقام أندريه اسكندر مستأجر الشقة رقم ۱۳ الدعوى رقم ۶۶۵ سنة ۱۹۶۲ على المؤجر عبده محمد مطر طالبا الحكم بخضوع الشقة التي يستأجرها منه لأحكام القانون رقم ۵۵ سنة ۱۹۵۸ وتخفيض أجزتها من ۸ ج و ۵۰۰ م إلى ۶ ج و ۸۰۰ م شهريا. وكذلك أقام الرائد أحمد حلمى إبراهيم مستأجر الشقة رقم ۳۳ بالعقار المذكور الدعوى رقم ۸۵۳ سنة ۱۹۶۲ مدنى كلى القاهرة على المؤجر عبده محمد مطر طالبا الحكم بخضوع الشقة التي يستأجرها لأحكام القانون رقم ۵۵ سنة ۱۹۵۸ وتخفيض أجزتها من ۱۲ ج و ۷۵۰ م إلى ۱۰ ج و ۲۰۰ م شهريا. وقدم الخبير المتدب تقريره الذى انتهى فيه إلى أن العقار موضوع الدعوى قد بدئ فى إنشائه بعد ۱۸/۹/۱۹۵۲ وتم شغله قبل نوفمبر سنة ۱۹۵۴ كما قدم عبده محمد مطر تقريرا استشاريا من المهندس محمد وجيه محمود انتهى فيه إلى أن المنزل موضوع النزاع يكون مع المنزل الملاصق له وحدة واحدة مكملة لبعضها وقد بدئ فى إنشائه بجناحيه فى أغسطس سنة ۱۹۵۱. وفى ۲۷/۶/۱۹۶۲ حكمت المحكمة (أولا) بقبول تدخل كلا من سو بترس تساروس وجرجوار خايلوس ومارى الياس رباط واماليا سرور سركيس وادمون الياس نتبارى (المطعون عليهم من التاسع إلى الثالث عشر) خصوما ثلثا فى الدعوى رقم ۲۲۱ سنة ۱۹۶۰ كلى القاهرة. (ثانيا) وفى الدعوى رقم ۲۲۱ سنة ۱۹۶۰ كلى القاهرة برفضها. (ثالثا) وفى الدعوى رقم ۲۹۰ سنة ۱۹۶۰ كلى القاهرة باعتبار شقق المدعين التي يستأجرونها فى العقار موضوع النزاع رقم ۷ شارع القبة والموضحة بعقود إيجارهم خاضعة للقانون رقم ۵۵ سنة ۱۹۵۸ وتخفيض فئاتها الإيجارية بنسبة ۲۰٪ من الأجر الواردة فى عقود إيجارهم أو إيصالات سداد الأجرة خلال سنة سابقة على يونيه سنة ۱۹۵۸ أيهما أقل (رابعا) وفى دعوى الخصوم الثلث والمرفوعة بطلب تدخلهم المجهومى قبل المدعى عليه عبده محمد مطر باعتبار شقق الخصوم الثلث المذكورين آنفا والتي يستأجرونها فى العقار موضوع النزاع رقم ۷ شارع القبة والموضحة بعقود إيجارهم خاضعة للقانون رقم ۵۵ سنة ۱۹۵۸ وتخفيض فئات إيجارها بنسبة ۲۰٪ من الأجر الواردة فى عقود إيجارهم أو إيصالات سداد الأجرة خلال سنة سابقة على يونيه سنة ۱۹۵۸ أيهما أقل. (خامسا) وفى الدعوى رقم ۵۶۱ سنة ۱۹۶۲ كلى القاهرة بخضوع الشقة

رقم ۱۳ بالمتزل رقم ۷ شارع القبة التي يستأجرها المدعى من المدعى عليه لأحكام القانون رقم ۵۵ سنة ۱۹۵۸ وتخفيض أجزتها من مبلغ ۸ ج و ۵۰۰ م إلى مبلغ ۶ ج و ۸۰۰ م ، وفي الدعوى رقم ۸۵۳ سنة ۱۹۶۲ كلى القاهرة بخضوع الشقة رقم ۲۳ بالمتزل رقم ۷ بشارع القبة والتي يستأجرها المدعى من المدعى عليه لأحكام القانون رقم ۵۵ سنة ۱۹۵۸ وتخفيض أجزتها من مبلغ ۱۲ ج و ۷۵۰ م إلى ۱۰ ج و ۲۰۰ م . واستأنف المؤجر عبده محمد طر هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا (أولا) إلغاء الحكم الصادر في الدعوى رقم ۲۲۱ سنة ۱۹۶۰ والحكم له بطلباته فيها . (ثانيا) بعدم قبول تدخل الخصوم الثلث سونبرى دوس و جرجوار خايلوس و ماري الياس رباط و اماليا سرور سركيس و آدمون الياس تناوى في الدعوى رقم ۲۲۱ سنة ۱۹۶۰ كلى القاهرة (ثالثا) إلغاء الحكم الصادر في الدعوى رقم ۳۹۰ سنة ۱۹۶۰ كلى القاهرة والحكم برفضها (رابعا) إلغاء الحكم الصادر في دعوى الخصوم الثلث وهم المطعون ضدهم من التاسع إلى الثالث عشر (خامسا) إلغاء الحكم الصادر في الدعويين رقمي ۵۶۱ سنة ۱۹۶۲ ، ۸۵۳ سنة ۱۹۵۲ كلى القاهرة . ودفع المستأنف عليهم بعدم جواز الاستئناف طبقا للمادة ۱۵ من القانون رقم ۱۲۱ سنة ۱۹۴۷ . وفي ۱۲/۵/۱۹۶۵ حكمت المحكمة بعدم جواز الاستئناف لعدم قابلية الحكم المستأنف لأى طعن . وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ودفع المطعون عليهم الأول والثاني والثالث والخامس والثالث عشر والرابع عشر بعدم جواز الطعن ولم يحضر باقي المطعون عليهم ولم يبدوا دفاعا وصممت النيابة على ما جاء بمذكرتها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن مبنى الدفع المقدم من المطعون عليهم الأول والثاني والثالث والخامس والثالث عشر والرابع عشر أن الحكم المطعون فيه صدر في منازعة إيجارية خاضعة للقانون رقم ۱۲۱ سنة ۱۹۴۷ ولا يجوز الطعن فيه عملا بالمادة ۱۵ من ذلك القانون .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأنه لما كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة الاستئناف ، فإن الطعن فيه بالنقض جائز . ولا وجه

لما يثيره المطعون عليهم من أن الطعن في الحكم بطريق التقاض غير جائز عملاً بالمادة ١٥ من القانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ إذ أن محل تطبيق هذا النص أن يكون وارداً على الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في منازعة ناشئة عن تطبيق هذا القانون .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب حاصل أولها القصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه تمسك في صحيفة الاستئناف بأن البند ٢٠ من عقد الإيجار تضمن إقراراً من الطرفين بأن المنزل موضوع النزاع أنشئ قبل ١٨/٩/١٩٥٢ إذ نص فيه على أن الأجرة المذكورة به تعادل أجرة المثل في سبتمبر سنة ١٩٥٢ مخففة بنسبة ١٥٪ طبقاً للقانون رقم ١٩٩ سنة ١٩٥٢ وأن الفصل في حجية الإقرار بهذه الواقعة المسادية وهي إنشاء المنزل قبل ١٨/٩/١٩٥٢ لا يدخل في المنازعات التي نصت المادة ١٥/٤ من القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ على عدم قابلية الحكم الصادر فيها لأي طعن ، بل إنه يدخل ضمن المنازعات الأخرى التي نصت المادة ١٥/٥ من القانون المذكور على أن تظل خاضعة للقواعد العامة من حيث موضوع النزاع والاختصاص القضائي والإجراءات ، وبالتالي يكون الحكم قابلاً للطعن فيه بطريق الاستئناف ، ولم ترد محكمة الاستئناف على هذا الدفاع واكتفت بالقول بأن هذا الاتفاق مخالف للقانون دون أن تبين وجه هذه المخالفة ، وهو منها قصور يعيب حكمها .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون حين اعتبر تحديد تاريخ البدء في إنشاء المنزل موضوع النزاع من الأمور اللازمة للفصل في الدعوى والتي لا يجوز استئناف الحكم الصادر فيها ، ذلك أن إنشاء المنزل إنما هو واقعة مادية يخضع لإثباتها للقواعد العامة وتعتبر مسألة أولية يتوقف حل الفصل فيها تحديد القانون الواجب تطبيقه وهل هو القانون رقم ١٩٩ سنة ١٩٥٢ أم القانون رقم ٥٥ سنة ١٩٥٨ ومؤدى ذلك أن الحكم الذي يصدر من محكمة أول درجة في خصوص تحديد بدء إنشاء المنزل محل النزاع يكون من الأحكام التي يجوز استئنافها ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقف ، بعدم جواز الاستئناف فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن النعى بهذين السببين غير صحيح، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه والحكم المستأنف أن النزاع الذي فصلت فيه المحكمة الابتدائية (دائرة الإيجارات) بحكمها الصادر بتاريخ ١٩٦٢/٦/٢٧ قد دار بين المؤجر (الطاعن) وبين المستأجرين (المطعون عليهم) حول أى القانونين رقم ١٩٩ سنة ١٩٥٢ و ٥٥ سنة ١٩٥٨ هو المنطبق على العين المؤجرة، فقد ادعى الطاعن أنها خاضعة للقانون رقم ١٩٩ سنة ١٩٥٢ ونازعه المطعون عليهم في ذلك تأسيسا على أن العين خاضعة للقانون رقم ٥٥ سنة ١٩٥٨ لأنها أنشئت بعد ١٩٥٢/٩/١٨ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٩٩ سنة ١٩٥٢، وأنه لذلك يكون من حقهم الإفادة من التحفيض الوارد في القانون رقم ٥٥ سنة ١٩٥٨، وتمهيدا للفصل في هذا النزاع قضت المحكمة بنسب خبير لبيان ما إذا كان العقار موضوع النزاع قد بدئ في إنشائه قبل ١٩٥٢/٩/١٨ أو بعد ذلك وتاريخ إتمامه، وبعد أن قدم الخبير تقريره الذى انتهى فيه إلى أن العقار قد بدئ في إنشائه بعد ١٩٥٢/٩/١٨ حكمت المحكمة بعدم انطباق القانون رقم ١٩٩ سنة ١٩٥٢ على هذا العقار وبانطباق أحكام القانون رقم ٥٥ سنة ١٩٥٨ عليه. لما كان ذلك وكان تحديد أجرة المساكن من المسائل التى يحكمها القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ لنصه عليها في المادة الرابعة منه، وكانت المحكمة الابتدائية قد قضت بخضوع العقار موضوع النزاع للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ وبتحفيض الأجرة الواردة في عقود المطعون عليهم بالتطبيق لأحكام هذا القانون، فإن حكمها يكون صادرا في منازعة ناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ بالمعنى المقصود في المادة ١٥ منه ويكون بالتالى غير قابل لأى طعن وفقا للفقرة الرابعة من هذه المادة. ولا يغير من ذلك أن يكون الطاعن قد تمسك في الدعوى بأن المطعون عليهم قد أقرروا في البند ٢٠ من عقود إيجارهم بأن الأجرة قد تم تخفيضها بنسبة ١٥٪ من إيجار المثل تنفيذا للقانون رقم ١٩٩ سنة ١٩٥٢ وأن تكون المحكمة الابتدائية قد عرضت في أسباب حكمها لهذه الوقائع ورفضت الاعتداد بما ورد في هذا البند لما تبينته من مخالفته لأحكام القانون. ذلك أن هذا الدفاع لا يعدو أن يكون حجة ماقها الطاعن لتدعيم وجهة نظره في انطباق القانون رقم ١٩٩ سنة ١٩٥٢ على العين المؤجرة وعدم خضوعها بالتالى للقانون رقم ٥٥ سنة ١٩٥٨، ومن ثم فإن بحث المحكمة لهذا الدليل وإطراحها له لا يغير من وصف المنازعة بأنها إيجارية، ولا يعتبر فصل المحكمة في هذا الدفاع فصلا في منازعة مدنية مما يخرج عن نطاق تطبيق

القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ ويقبل الطعن وفقا للقواعد العامة كما يذهب الطاعن، بل إنه فصل في صميم المنازعة التجارية التي قضت فيها المحكمة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى بعدم جواز الاستئناف فإنه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعي عليه بهذين السببين على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الطاعن دفع بعدم قبول دعوى المطعون عليها الحادية عشرة لرفعها من غير ذي صفة واعتبر الحكم المطعون فيه هذا الدفع من الدفع التي يسرى عليها ما يسرى على موضوع الدعوى من حيث عدم جواز الطعن في الحكم الصادر فيه، وهو منه مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه إذ أن هذا الدفع إنما يقوم على عدم وجود علاقة تجارية بين الطاعن وبين المطعون عليها المذكورة وإنما العلاقة التجارية قائمة بينه وبين زوجها، وهذا النزاع يخضع للقواعد العامة في القانون المدني وليس في نصوص القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ ما يجوز لقاضي الإيجارات إنشاء علاقة تجارية غير موجودة أو إنهاء علاقة أخرى قائمة فعلا وبالتالي فإنه يجوز استئناف الحكم الصادر برفض هذا الدفع وإذا قضى الحكم المطعون فيه بعدم جواز الاستئناف فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا الدفع مردود، ذلك أنه وإن كان الدفع الذي أبداه الطاعن أمام المحكمة الابتدائية بعدم قبول دعوى المطعون عليها الحادية عشرة لرفعها من غير ذي صفة يقوم على إنكاره وجود علاقة تجارية بينهما ، وكانت المحكمة قد رفضت هذا الدفع استنادا إلى قيام هذه العلاقة التجارية التي أنكرها الطاعن، وكان هذا الذي استندت إليه المحكمة ليس تطبيقا لأحكام القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ وإنما هو تطبيق للقواعد العامة مما يجوز معه استئناف الحكم الصادر برفض هذا الدفع، إلا أنه يبين مما سجله الحكان الابتدائي والمطعون فيه أن إيصال سداد الأجرة الذي قدمته المطعون عليها يفيد أن الأجرة الشهرية للشقة موضوع النزاع كانت ١٠ ج و ٢٠٠ م شهريا وأنها خفضت إلى ٨ ج و ١٦٠ م وبذلك فإن قيمة الدعوى وعقد الإيجار تكون أقل من ٢٥٠ جنيه سواء أعتبرت مدة العقد مشاهرة عملا بالمادة ٥٦٣ من القانون المدني أو اعتبرت مدته سنة

كسائر عقود الإيجار الخاصة بشقق المنزل موضوع النزاع المقدمة من المصوم، وبالتالي فإن الفصل في الدعوى وفي الدفع المقدمة فيها يكون نهائياً عملاً بالمادة ٥١ من قانون المرافعات ، ولا يجوز الطعن فيها بطريق الاستئناف إلا بسبب وقوع بطلان في الحكم أو في الإجراءات أثر في الحكم عملاً بالمادة ٣٩٦ من قانون المرافعات ، بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ واثن كان الطاعن قد تمسك في صحيفة الاستئناف ببطلان الحكم لعدم تلاوته بالجلسة إلا أنه لم يقدم لمحكمة الموضوع دليلاً على هذا الذي إدعاه مخالفاً للثابت في الحكم، وبالتالي فإن هذا الحكم يكون قد صدر من المحكمة الابتدائية في حدود نصها النهائي ولا يجوز استئنافه، وإذا كان الحكم المطعون قد انتهى إلى هذه النتيجة الصحيحة، فإن النعي عليه بهذا السبب يكون غير منتج ولا جدوى فيه.

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢ من أبريل سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وحضوية اعضاء
المستشارين : سليم راشد أبو زيد ، ومحمد صدق للبشيشي ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وعلى
عبد الرحمن .

(٩٠)

الطعن رقم ٥ لسنة ٣٦ القضائية :

(١ ، ب ، ج) خبرة . محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير عمل الخبير" .
تزوير .

جواز تدب رئيس مكتب أبحاث لتزيف التزوير الذي سبق أن اعتمد
تقرير الخبير المتطلب في الدعوى ليعود النظر في التقرير على ضوء تقرير الخبير
الاستشاري . عدم تفيد المحكمة برأي خبير معين . عدم إلزام المحكمة
بالرد على طلب تدب خبير جديد . مناهة ذلك . إعادة المأمورية إلى الخبير .
سلطة المحكمة للتقديرية في ذلك .

(د) إثبات . "ضم الأوراق" . محكمة الموضوع .
عدم إلزام المحكمة بضم أوراق للدعوى متى كانت الأوراق المقدمة فيها كافية
لتكوين عقيدتها .

(هـ) إثبات . "إجراءات الإثبات" . "الإحالة إلى التحقيق" . حكم .
"تسبيب الحكم" . تزوير .

القضاء بصحة الأوراق المطعون فيها بالتزوير . رفض ضمنى لطلب الإحالة إلى التحقيق
في هذا الخصوص .

١ - إذ أجازت المادة ٢٤٤ من قانون المرافعات السابق - والمقابلة
للمادة ١٥٤ من القانون الحالي - للمحكمة أن تعيد المأمورية للخبير ليتدارك ما تبينه له
من وجوه الخطأ أو النقص في عمله أو بحثه ، فإنه يجوز لها من باب أولى

أن تندب رئيس المكتب الذى سبق أن اعتمد تقرير الخبير المنتدب والذي يعمل فى هذا المكتب تحت إشرافه ليعيد النظر فى التقرير على ضوء إطلاعه على تقرير الخبير الاستشارى وما حواه من أسباب، والموازنة بين التفسيرين اترجىح أحدهما، والمحكمة فى كل ذلك غير مقيدة برأى خبير معين، إذ المرجع فى تكوين عقيدتها هو بما تطمئن إليه دون معقب .

٢ — من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالرد على طلب ندب خبير، جدد لإجراء المضاهاة، متى وجدت فى تقرير الخبير السابق ندبه وفى أوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها .

٣ — إعادة المأمورية إلى الخبير مما يخضع لسلطة المحكمة التقديرية، فلها أن ترفض طلب الإعادة إذا رأت فى أوراق الدعوى ما يغنى عنها .

٤ — متى كانت الأوراق المقدمة فى الدعوى كافية لتكوين عقيدة المحكمة، فلا عليها إن هى لم تأمر بضم أوراق أخرى استجابة لطلب الخصوم .

٥ — متى كان أمر إحالة الدعوى إلى التحقيق جوازياً للمحكمة فإنها إذ قضت بصحة الأوراق المطعون فيها بالتزوير مقيدة قضاءها على ما يكفى لحمله، فإنها تكون بذلك قد رفضت ضمناً طلب الإحالة إلى التحقيق، اكتفاء بما هو بين يديها من عناصر الدعوى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن دأنم عبد الواحد عبد الرمن أقامت الدعوى رقم ٣٥٦٥ سنة ١٩٦٠ مدنى كل القاهرة ضد عبد الصميع التوى وزوجته سماد حسن الهدرى طالبة

الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع العرفي المؤرخ ۱۹۶۰/۵/۸ والمتضمن بيع المدعى عليه الأول لها نصف المنزل المبين الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى مقابل ثمن قدره سبعة آلاف جنيه مع إلزامه بالتسليم وذلك في مواجهة المدعى عليها الثانية . وقالت بيانا للدعوى أنه نص في عقد البيع على أنها دفعت من الثمن خمسة آلاف جنيه منها ۴۰۰۰ جنيه نقدا والالف الأخرى بمقتضى شيك وتعهدت بسداد باقي الثمن عند التوقيع على العقد النهائي ، ولما كان البائع قد ماطلها في التوقيع على العقد النهائي ووجه إنذارا إلى الشهر العقاري لإيقاف السير في إجراءات الطلب المقدم منها وباع تلك الحصة إلى زوجته المدعى عليها الثانية بيعا صوريا ، فقد اتهمت إلى طالب الحكم لها بطلانها سالفه الذكر . ولدى نظر الدعوى عرضت المدعية باقي الثمن ولما رفض البائع تسليمه أودعته خزانة المحكمة بتاريخ ۱۸ / ۱۰ / ۱۹۶۰ ، وطعن البائع بالتزوير في عقد البيع وفي الطلبات الأربعة الموجهة إلى الشهر العقاري والمذيلة بامضاءات منسوبة إليه مفررا أن هذه الإمضاءات الخمسة ليست له ، وسلك في ذلك سبيل الادعاء بالتزوير فقرره في فلم الكتاب وأعلن صحيفة شواهد ، وبتاريخ ۱۹۶۱/۵/۱۴ حكمت المحكمة بقبول مذكرة شواهد التزوير شكلا وبقبول الشاهد الأول وتحقيقه بنسب مكتب أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي المضاهاة بالإمضاءات المنسوبة للبائع على إمضاءاته المثبتة بأوراق المضاهاة . وبأمر خبير ذلك القسم المأمورية ، وقدم تقريرا انتهى فيه إلى أن توقيعات البائع على عقد البيع وعلى الطلبات الأربعة صحيحة . وقدم البائع تقريرا استشاريا من خبير الجدول بوصف المرزوقي يقرر فيه أن تلك التوقيعات مزورة . وبتاريخ ۱۹۶۳/۶/۲ نذبت المحكمة رئيس مكتب أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي لإجراء المضاهاة وإبداء الرأي في صحة توقيعات البائع أو تزويرها وذلك بعد الاطلاع على تقرير الخبير الاستشاري والاعتراضات التي أبدتها كل من الطرفين على التقرير الذي يعارضه . وقدم رئيس المكتب تقريرا انتهى فيه إلى صحة الإمضاءات ، وقدم البائع بدوره مذكرة من خبيره الاستشاري بلاحظاته على تقرير رئيس المكتب . وبتاريخ ۱۹۶۴/۱۲/۲۰ حكمت المحكمة بحضورها (أولا) برفض الادعاء بالتزوير وبصحة عقد البيع الابتدائي وطلبات الشهر العقاري المطعون فيها بالتزوير (ثانيا) بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائي المؤرخ ۱۹۶۰/۵/۸

الصادر من المدعى عليه الأول للدعية وذلك في مواجهة المدعى عليها الثانية مع تفريم المدعى عليه الأول مبلغ ۲۵ جنيه . استأنف المدعى عليهما هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبين إلغاءه والحكم بتزوير العقد والطلبات الأربعة ورفض الدعوى ، وقيد استئنافهما برقم ۷۱ سنة ۸۲ قضائية ، وبتأريخ ۱۹۶۵/۱۱/۲۳ قضت المحكمة (أولا) بقبول الاستئناف شكلا (ثانيا) برفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف . وطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وبالحلقة المحددة لنظره أمام هذه الدائرة صحت النيابة على رأيها للوارد في مذكرتها .

وحيث إن الطعن بني على ستة أسباب ، ينهى الطاعنان في السبب الأول منها على الحكم المطعون فيه البطلان لخطئه في الإسناد وتناقضه وقصور أسبابه ، وفي بيان ذلك يقولان إن ذلك الحكم ذكر في أسبابه أن الحكم الابتدائي رد على أسباب الاستئناف ردا سائغا تقرر المحكمة ، وهو قول يدل على أن محكمة الاستئناف توهمت أن الحكم الابتدائي رد على جميع أسباب الاستئناف ، وحين تبين بعد أن ذكرت هذه العبارة السالفة أن الحكم الابتدائي لم يتضمن إلا الرد على السبب الأول ، هادت فأوردت في الحكم المطعون فيه ردها على أسباب الاستئناف مستقلا ، وأدنى ما يوصف به هذا المسلك هو الاضطراب والتناقض الموجبين لبطلان الحكم المطعون فيه ، ويقول الطاعنان إنه لا محل للقول بأن ما أورده الحكم المطعون فيه كاف لحمله إذ الظاهر من أسبابه أن المحكمة كانت قد كونت عقيدتها لصحة الحكم الابتدائي بناء على هذا التوهم قبل أن تذكر هي ردها على أسباب الاستئناف .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان يبين من الرجوع إلى الحكم المطعون فيه أنه عرض لأسباب الاستئناف ورد عليها ردا سائغا ، فإن النعي عليه فيما قرره من أن الحكم الابتدائي قد رد على تلك الأسباب أيضا يكون غير مستج ولا جدوى فيه .

وحيث إن الطاعنين يتعيان بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه البطلان في الإجراءات والإخلال بحقوق الدفاع والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقولان إن محكمة أول درجة نذبت مكتب أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي لإجراء المضاهاة فقام السيد / سعد منتصر وهو من خبراء ذلك المكتب بمباشرة المأمورية ووضع تقريره بصيغة الإمضاءات وقدم الطاعن الأول تقريراً استشارياً من أحد خبراء الجدول بأنها مزورة فرأت المحكمة نذب خبير مرجح واختارت رئيس مكتب أبحاث التزوير بمصلحة الطب الشرعي ، ويقول الطاعنان إنهما نبها محكمة الاستئناف إلى بطلان هذا الاختيار لأن مكتب أبحاث التزوير يعتبر وحدة قانونية واحدة ورئيس المكتب هو الذي يراجع تقارير خبرائه، فإن كان ثمة خطأ فيها فهو مسئول عنها، ولما كان الخبير المرجح هو الذي راجع تقرير خبير المكتب وأقره، فإنه ما كان يصح تعيينه خبيراً مرجحاً ، ولكن محكمة الاستئناف لم ترد على هذا الدفاع ، كما لم تلتفت إلى ما طلباه من وجوب تعيين خبير أو ثلاثة من خبراء الجدول . ويضيف الطاعنان أن المحكمة ذكرت في أسباب حكمها أن التمسك بما جاء في التقرير الاستشاري من وجوب فحص الإمضاءات بالأشعة غير مجد لأن هذا الفحص لو كان ضرورياً لإجراء رئيس المكتب، ولأن الخبير الاستشاري طلب إجراءه بمجرد التحقق مما إذا كانت ثمة كتابة مكان التوقيعات ثم محبت من عدمه، مع أن أحداً من الخصوم لم يقل بذلك، مع أن هدف الخبير من هذا الإجراء هو بيان عيوب التوقيع ، وكانت محكمة أول درجة قد قررت مناقشة رئيس المكتب والخبير الاستشاري ولكنها لوفاة هذا الأخير لم تناقش رئيس المكتب، وبذلك لا تكون المحكمة قد تبينت ما إذا كان الفحص بالأشعة منتجاً أو غير منتج، ويصبح من فساد الاستدلال قول الحكم تبريراً لعدم إجراء الفحص أنه لو كان ضرورياً لإجراء رئيس المكتب .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن المادة ٢٤٤ من قانون المرافعات السابق — والمقابلة للمادة ١٥٤ من القانون الحالي — وقد أجازت للمحكمة أن تعيد المأمورية لتجديد ليتدارك ما تبينه له من وجود الخطأ أو النقص في عمله أو بحثه، فإنه يجوز لها من باب أولى أن تندب رئيس المكتب الذي سبق أن اعتمد تقرير الخبير المتدب والذي يعمل في هذا المكتب تحت إشرافه، ليعيد النظر في التقرير

على ضوء اطلاعه على تقرير الخبير الاستشاري وما حواه من أسباب والموازنة بين التقريرين اترجى أحدهما، والمحكمة في كل ذلك غير مقيدة برأي خبير معين إذ المرجع في تكوين عقيدتها هو بما تظمن إليه دون معقب، وإذا كان ذلك وكان من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالرد على طلب نذب خبراء جدد لإجراء المضاهاة متى وجدت في تقرير الخبير السابق نذبه وفي أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها. وكان النعي بفساد الاستدلال مردودا بأن الثابت من الأوراق أن الخبير الاستشاري طلب فحص الإمضاءات بالأشعة لتكشف عن عيوبها ولتين ما إذا كانت الإمضاءات قد حررت بمكان كتابة محيت من عدمه، ورد الحكم المطعون فيه على هذا الطلب بقوله "إن هذا الطلب غير مجد إذ لم يقل أحد في الدعوى أن كتابة محيت وأن توقيعات كتبت مكانها، وأنه لو كان هذا الإجراء ضروريا لما تردد رئيس المكتب في إجرائه بل جزم من الأبحاث الفنية أن توقيعات الطاعن صحيحة لا غبار عليها"، ولما كان ما قرره الحكم من أن أحدا من الخصوم لم يدع أن ثمة كتابة محيت في مكان الإمضاءات يتفق مع الواقع في الدعوى، وكانت إعادة المأمورية إلى الخبير، ما يخضع لسلطة المحكمة التقديرية فلها أن ترفض طلب الإعادة إذا رأت أن في أوراق الدعوى ما يغني عنها. إذ كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه لا يكون مشوبا بالفساد في الاستدلال .

وحيث إن حاصل السبب الثالث هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في الاسناد وشابه القصور والتناقض في التسريب، وفي بيان ذلك يقول الطاعنان إن الحكم الابتدائي الذي أحال إلى أسبابه الحكم المطعون فيه قرر أنه لا يرى في ملاحظات الخبير الاستشاري ما يعتبر ردا جديا على النتيجة التي انتهى إليها رئيس مكتب الخبراء، خاصة وأن الملاحظة الأولى لم تنف ما قال به ذلك التقرير من أن التوقيع تحرر على جسم صلب خشن كالخشب أما باقي الملاحظات فلأنها لم تنف ما جاء بالنتيجة التي انتهى إليها تقرير الطاعن الشرعي، وهذا الذي أورده الحكم مناقض لما جاء في ملاحظات الخبير الاستشاري، لأنها صريحة في أن التعليل الذي ذكره رئيس المكتب اوجود الشوائب في التوقيع تعليل غير سائق، كما أنها صريحة في أن التوقيعات مزورة بطريق التقليد، وقد ذكر الحكم عند سرده للوقائع أن أهم ملاحظات الخبير هي استبعاد ما قال به تقرير رئيس المكتب عن الفواصل

ومن ثم يكون الحكم قد تناقض، فهو ثارة يقول إن الخبير الإمتشارى يستبعد ما قال به رئيس المكتب وثارة أخرى يقول أنه لم ينغه .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح، ذلك أن الحكم الابتدائى الذى أحال إليه الحكم المطعون فيه ذكر لدى تلخيصه للوقائع، أن الخبير الإمتشارى ناقش تقرير رئيس مكتب الخبراء وأن أهم ملاحظاته هى امتبعاد ما قال به رئيس المكتب من أن الفواصل التى ظهرت فى صورة التوقيع المسكبة ترجع إلى أن الكاتب كان يكتب على جعم خشن كالخشب، ثم رد الحكم على تلك الملاحظات بأن المحكمة لا ترى فيها ما يعتبر ردا جديا على النتيجة التى انتهى إليها تقرير رئيس مكتب الخبراء، خاصة وأن الملاحظة الأولى لم تنف ما ثبت بالنتيجة التى انتهى إليها تقرير رئيس المكتب من صحة التوقيع . وظاهر من هذا الذى ذكره الحكم أنه لم يقصد بعبارة "لم تنف" أن ملاحظات الخبير الإمتشارى وتقرير رئيس المكتب قد انقضا فى رأى، وإنما قصد إلى أن تلك الملاحظات لا تنال من النتيجة التى وصل إليها رئيس المكتب وهى صحة التوقيع، إذ كان ذلك فإنه لا يكون ثمة تناقض أو خطأ فى الاسناد أو قصور يعيب الحكم .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه القصور فى التسميى والفساد فى الاستدلال، وفى بيان ذلك يقولان إن من الشواهد التى استدلت بها الطاعن الأول على التزوير، أن العرف لم يجر بأن يدفع المشتري وقت تحرير العقد الابتدائى أغلب الثمن وبصفة عربون، وقد رد الحكم المطعون فيه على هذا للشاهد بأن دفع معظم الثمن مسألة واقعية العبرة فيها للظروف التى كانت سائدة وقت التعاقد وحاجة كل منهما، وهذا الذى أورده الحكم لا يصلح ردا، كما أن الطاعن الأول تمسك بأن المطعون عليها لا تملك مبلغ الخمسة آلاف جنيه التى زعمت أنها دفعتها وأن حسابها فى البنك كان لا يعدو الألفين من الجنيهات، ورد الحكم المطعون فيه على ذلك بأن القول بأن المطعون عليها قروية فقيرة يخالف ما اعترف به الطاعن من أنها اشترت معه ومع آخرين قطعة أرض، ويقول الطاعنان إن فى هذا الرد مسخا لما جاء فى شواهد التزوير، ويضيفان إلى ذلك أن الحكم المطعون فيه أخذ بدفاع المطعون عليها فيما يتعلق بباقي شواهد التزوير قضية مسلمة، وأنه فى خصوص الشاهد المتعلق بالشيك فقد قرر الحكم أن الطاعن

الأول تسلم قيمته في وقت معاصر لتحرير العقد، مع أنه لم يعترف بذلك ولم يكن في حاجة إلى أن يأخذ إيصالاً على زوج ابنة المطعون عليها برده الباقي بعد دفع رسوم تسجيل أرض الوايلية التي اشتراها مع المطعون عليها ومع آخرين، كما قال الحكم أن الورقتين اللتين عليهما أرقام بخط الطاعن كاعترافه تدلان على أنه استخرج من العقود قيمة نصيبه في المنزل وهذا القول فيه مسخ لما قال به للطاعن، فهو لم يعترف بأن ما ورد في الورقتين كان متعلقاً بالمبيع.

وحيث إن هذا النعم في غير محله، ذلك أن الحكم المطعون فيه قد رد على شواهد التزوير هذا الشاهد الأول الذي قبلته محكمة أول درجة ونسبت لتحقيقه مكتب الخبراء، بقوله "وأما دفع أغلب الثمن عند العقد الابتدائي فهي مسألة واقعية العبرة فيها للظروف التي كانت سائدة بين الطرفين عند التعاقد وحاجة كل منهما، ثم إنه لا على المستأنف عليها أن تدفع الثمن بالطريقة التي دفعت بها، وقد قررت أنها اتفقت بآدي الأمر مع المستأنف الأول على أن تجعل له أربعة آلاف من الجنيهات وفي أثناء العقد الابتدائي أبدى احتياجه إلى ألف أخرى فخررت له الشيك، وليس على مثل هذا المسلك من غبار، ولا هو بعيد عن المألوف بين الناس قبل أن يدب بينهم الخلاف، وأما أن المستأنف عليها قروية فقيرة فإن هذا يخالف ما اعترف به المستأنف الأول نفسه وقام الدليل عليه من أنها اشترت معه ومع آخرين قطعة أرض أخرى بالوايلية الصغرى، وأما عن عدم ورود ذكر لطلب مستندات تملكه في معاد معين بالعقد الابتدائي، فردده أنه أملى أثناء العقد بيانات دقيقة عن هذه المستندات ثم استحضرها للمستأنف عليها وسلمها إياها، وأما أن العقار ثمنه أكثر مما بيع به فإن هذا قول لا جدوى منه مادامت إرادته كانت سليمة وقت التعاقد، ثم إنه باعه في عقد زوجته بعشرة آلاف جنيه والفرق بين التقديرين ليس كبيراً بالدرجة التي يذهب إليها المستأنف الأول وذلك على ما ذكرته المستأنف عليها في دفاعها ولم يدحضه المستأنف الأول، وأما عن موضوع الشيك فهو دليل قاطع على صحة عقد المستأنف عليها فهو قد اعترف بتسليمه شيكاً من حسابها بمبلغ ألف جنيه في وقت معاصر لتحرير العقد وقبض ذلك المبلغ من البنك فعلاً، ولكنه ادعى أن ذلك لدفع رسوم تسجيل قطعة أرض الوايلية الصغرى وأعاد الباقي إلى زوج ابنة المستأنف عليها، وهذا كله، لا يستسيغه العقل

إذ أن الرسوم جميعها هي مبلغ ٥٠٠ ج تلزم المستأنف عليها بنصيب فيها قدر حصتها، فكيف يتسلم شيكا بالف جنيه لهذا الغرض وكيف يرد الباقي إلى زوج ابنتها كما يدعى في نفس يوم ١٠/٥/١٩٦٠ دون أن يأخذ عليه دليلاً على ذلك وهو الذي وقع في البنك باسئلام المبلغ من حساب المستأنف عليها، ثم ألم يكن يستطيع زوج ابنة المستأنف عليها أن يقوم بصرف هذا الشيك وتسديد ما عليها من رسوم التسجيل وأما الورقتان اللتان عليهما أرقام بخطه كاعترافه فهي تدل على أنه استخرج من العقود قيمة نصيبه في المنزل من كل منهما حتى تظمن المستأنف عليها إلى أنه يملك في المنزل ٧ ط و ١٢ س، وأما أن مستندات تملكه قد استخرجت في يوم ٢٥/٥/١٩٦٠ أي بعد العقد الابتدائي، فقد سبق القول بأنه أُملي في العقد بياناتها ثم استحضرها للمستأنف عليها، وليس في ذلك ما يدل على أن العقد لم يحرر إلا بعد ٢٥/٥/١٩٦٠ طبقاً لما يذهب إليه، ومن ذلك يبين أن الحكم قد عرض للقرائن التي ساقها الطاعنان لإثبات التزوير ورد عليها في حدود سلطته الموضوعية بالأسباب السائفة التي أوردها، وما يتمسك به الطاعنان في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً لا يجوز إثارته أمام هذه المحكمة، ولا وجه لما يثيره الطاعنان من أن الحكم نسب إلى الطاعن اعترافاً يملق بمضمون الورقتين المحررتين بخطه، ذلك أن الواضح فيما أورده الحكم أنه اقتصر على القول بأن هاتين الورقتين محررتان بخطه وهو ما يتفق مع ما جاء بمحضر جلسة ١٦/١٠/١٩٦٠، ولما كان هذا فإن النعي في جميع ما تضمنه يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع وذلك من ناحية وجوه، أولها أنه بعد وفاة الخبير الاستشاري عدلت المحكمة الابتدائية عن مناقشة رئيس مكتب الخبراء، فطلب الطاعن الأول نذب ثلاثة خبراء من الجدول لإجراء المضادة وفحص الإمضاءات بالأشعة، ولكن المحكمة لم تستجب لهذا الطلب، كما تمسك الطاعنان بعدم جواز الاستناد إلى تقرير رئيس مكتب أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة للطب الشرعي لبطلانه وطلب تعيين خبراء من الجدول، ولكن المحكمة لم تنشر إلى الدفع بالبطلان ولا إلى هذا الطلب، وبذلك تكون قد أخلت بحق الدفاع . وثانيها أن الطاعن الأول قدم صورة من الحكم الصادر في اللجنة رقم ٦٩٤٣ سنة ١٩٦١

قصر النيل والثابت منه أن محكمة الجنح أهدرت تقريرين لخبير المكتب ورئيس مكتب الخبراء، واستدل من ذلك على عدم صحة تقريرهما في الدعوى الحالية ولكن محكمة الاستئناف لم تشر إلى هذا الدفاع فشاب حكمها القصور . (وثالثها) طلب الطاعنان ضم الشكوى رقم ٤٧٠٩ سنة ١٩٦٠ روض الفرج المقدمة من الطاعن الأول ضد المطعون عليها بخصوص التزوير ولكن المحكمة التفتت عن هذا الطلب (ورابعها) أن الطاعنين طلبا إحالة الدعوى إلى التحقيق لسماع شهود بخصوص واقعة تحرير الشيك وقبض قيمته ومناسبة ذلك، ولكن المحكمة التفتت عن هذا الطلب (وخامسها) أن الطاعنين تمسكا في أسباب الاستئناف بأن المطعون عليها لم تبرر بقاء طلبات الشهر العقاري تحت يدها ولم تلتفت المحكمة إلى هذا السبب.

وحيث إن هذا النعي مردود في وجهه الأول بما سبق الرد به على السبب الثاني من أسباب الطعن . ومردود في وجهه الثاني بأن محكمة الموضوع إذا طمأنت في حدود سلطتها التقديرية إلى تقريرى الطاب الذرى فقد أطرحت ما استدل به الطاعنان من حكم محكمة الجنح . ومردود في وجهه الثالث بأنه من المقرر أنه متى كانت الأوراق المقدمة في الدعوى كافية لتكوين عقيدة المحكمة فلا عليها إن هي لم تاصر بضم أوراق أخرى استجابة لطلب الخصوم . والنعي مردود في شقه الرابع بأنه إذا كان أمر إحالة الدعوى إلى التحقيق جوازا للمحكمة فإن المحكمة إذ قضت بصحة الأوراق المطعون فيها بالتزوير مقيمة قضاءها على ما يكتفى لملء، فإنها تكون بذلك قد رفضت ضمنا طلب الإحالة إلى التحقيق إكتفاء بما هو بين يديها من عناصر الدعوى، والنعي في وجهه الأخير مردود بأنه متى كان الحكم قد أقيم على ما يكتفى لملء فإن عدم رده على هذه القرينة يفيد أنه لم يرف فيها ما يؤثر في صحة قضائه .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسبب السادس على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب، وفي بيان ذلك يقولان إن الطاعنة الثانية تمسكت بملكيته لنصف المنزل بناء على العقد المسجل الصادر لها، ورد الحكم على ذلك بأن المطعون عليها سجلت صحيفة دعواها قبلها على ماورد بصحيفتها وأن الطاعنين لم يذكر تاريخ تسجيل عقد الطاعنة الثانية ومن هذا يبين أن المحكمة عولت في ثبوت أسبقية تسجيل صحيفة الدعوى على مجرد قول المطعون عليها دون أن تقدم هذه

الأخيرة صورة من الصحيفة المسجلة وكان على محكمة الاستئناف أن تعيد الدعوى إلى المرافعة لتستوثق من تاريخ تسجيل الصحيفة وتاريخ تسجيل العقد .

وحيث إن هذا النفي غير صحيح ، ذلك أن النابت من الاطلاع على الأوراق أن المطعون عليها قدمت إلى محكمة أول درجة الصحيفة المسجلة للدعوى وثابت بها أنها مسجلة بتاريخ ١٩٦٠/٩/٢٠ برقم ٧.٨٦ القاهرة ومؤثر عليها ، لا يفيد نظرها ، ولم يقدم الطاعنان ما يدل على تسجيل عقد الطاعنة الثانية قبل هذا التاريخ ، ولما كان ذلك وكانت المحكمة غير ملزمة بتكليف الخصوم بتقديم ما يؤيد دفاعهم فإن النفي يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢ من أبريل سنة ١٩٧٠

بمبادرة السيد المستشار/إبراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :
 سليم راشد أبو زيد ، ومحمد صدق البشير ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وعمل عبد الرحمن .

(٩١)

الطعن رقم ٦٣ لسنة ٣٦ القضائية :

نزع الملكية للمنفعة العامة . " نطاقه " . حكم . " قصور " . " ما يعد
 كذلك " . ملكية .

صدر قرار الوزير المختص بتقرير المنفعة العامة ونشره بالجريدة الرسمية . أثره في انتقال ملكية
 العقارات اللازمة لتنفيذ المشروع للدولة لا يصدق إلا بالنسبة للعقارات التي تقرر لزومها لأعمال
 المنفعة العامة . عدم تناول الحكم دفاع الطاعن من أن عقاره غير لازم للمشروع بما يصلح
 ردائه . قصور .

ما قرره الحكم المطعون فيه من أنه يترتب على صدور قرار الوزير المختص
 بتقرير المنفعة العامة ونشره بالجريدة الرسمية انتقال ملكية العقارات اللازمة
 لتنفيذ المشروع للدولة ، والتزام الجهة التي عهد إليها بتنفيذه بإخطار ذوي الشأن
 حتى تتمكن من معاينة تلك العقارات وتحديد التعويض المستحق لكل ذي شأن
 وهي وشأنها بعد ذلك في تنفيذ المشروع في الوقت الذي تراه متى انتهت الإجراءات
 التي أوجبها القانون ، هذا التقرير لا يصدق إلا بالنسبة للعقارات التي تقرر
 لزومها لأعمال المنفعة العامة أو تلك التي ترى السلطة القائمة على أعمال التنظيم
 أنها لازمة لتحقيق الغرض المقصود من المشروع ، ولأن بقاءها بحالتها من حيث
 الشكل أو المساحة لا يتفق مع التحسين أو التجميل المطلوب ما دام الغرض
 من نزع الملكية هو إنشاء أحد الشوارع أو الميادين أو توسيعه أو تعديله
 أو تجديده أو إنشاء حي جديد أو شأن من شئون الصحة أو التحسين أو التجميل
 على ما تنص عليه المواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٦ و ٢٢ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤
 المعدلة بالقانونين ٢٥٢ سنة ١٩٦٠ و ١٣ سنة ١٩٦٢ ، فإذا كان مؤدى دفاع

الطاعن — المستأجر — أن عمله غير لازم لتنفيذ المشروع وأنه ما كان للطاعن عليه الأول أن ينبه عليه بإخلائه ، وإذ نبه عليه رغم ذلك بالإخلاء في الأجل الذي حدده بخطابه وأغفل إخطاره بعدوله عن هدم المبنى ، فإنه يكون قد ارتكب خطأ يوجب مسئوليته عما أصابه من ضرر ، وإذ لم يتناول الحكم دفاع الطاعن بما يصلح ردا عليه ، وكان ما قرره من أن الطاعن قد أخلى العقار طوعا وبعد فوات المهلة المحددة في الإخطار ودون أن يتخذ المطعون عليه الأول أية إجراءات ، لا يفي عن تخصيص هذا الدفاع والرد عليه ، فإنه يكون قاصر للبيان بما يعجز محكمة النقض من مراقبة تطبيقه للقانون ويستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن — تتحصل في أن عبد الحميد محبوب هاشم أقام الدعوى رقم ٥٦٤ سنة ١٩٦٤ كلى المنصورة ضد أدوار الجميل ، والدسوقي محمد حسان ، ومجلس مدينة المنصورة طالبا إلزامهم متضامنين بأن يدفعوا له تعويضا قدره عشرة آلاف جنيه والمصاريف والأتعاب والنفاذ ، وقال في بيان دعواه أنه هو ووالده من قبله استأجرا المحل المبنى بالعريضة والملوك للدعى عليه الأول وزاول فيه تجارة الخردوات وفي ١٩٦٤/٣/٨ أخطره المدعى عليه الثالث بأنه تقرر هدم المبنى المعرضة تنفيذ مشروع فتح شارع بور سعيد وفيها المحل الذي يستأجره فأخطر المدعى عليه الأول بوصفه مالك العقار بعزمه على إخلائه في نهاية شهر مايو سنة ١٩٦٤ ، وبعد أن تم إخلاء المحل في التاريخ المذكور قام المدعى عليه الأول بتأجيره للدعى عليه الثاني الذي استعمله متجرا لبيع نفس السلع التي كان يتجر فيها المدعى وقد وافق المدعى عليه الثالث على مد المحل بالنور والمياه ، هو ما يدل على عدوله عن هدم المبنى في الموعد الذي حدده بخطابه ، مما كان يتعين معه إخطار المدعى بهذا العدول حتى لا يتخلل

من محله، وإذا أصيب بإضرار كبيرة بسبب ترك المحل وتأجيله للدعى عليه الثانى الذى أنجز فى مثل الأصناف التى يتجره فيها واستيلائه على عملائه وانتفاءه بالشهرة التى أمتاز بها، فقد أقام الدعوى بطلباته سالفة الذكر. ورد المدعى عليهما الأول والثانى بأنهما لم يرتكبا خطأ يستوجب مسئوليتهما إذ أن المدعى قد أخطر أولهما بإخلائه المحل ولما أخلاه استأجره الثانى لاستغلاله فى تجارة الخردوات. بينما تمسك المدعى عليه الثالث بأنه لما تقرر اعتماد مشروع نزع ملكية العقارات التى تعترض اتصال شارع الثورة بميدان المواقى للنفعة العامة طبقاً للقانون رقم ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ قام المجلس بتعويض أصحاب المحلات التى تدخل فى نطاق المشروع ومن بينهم المدعى، فبنى محلات أخرى وأجرها لهم وأخطر جميع الملاك بإخلاء المباني لتنفيذ المشروع ورفع المرافق بعد فوات المدة القانونية، فأخل المدعى المحل فى ١٩٦٤/٦/١ لأنه استأجر محلاً آخر، وذلك رغم أن الهدم لم يتم فى الميعاد الذى كان محدد له وهو يوم ١٩٦٤/٣/٢١. وفى ١٩٦٥/١/٢٦ حكمت المحكمة بإلزام المدعى عليه الثالث بأن يدفع للدهى مبلغ ٥٠٠ جنيه والمصاريف المناسبة و ٢٠٠ قرش أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات. واستأنف المدعى هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة طالباً تعديله والحكم له ببقى طلباته، وفيه هذا الاستئناف برقم ٨٤ سنة ١٧ ق، كما استأنفه المدعى عليه الثالث طالباً بإلغاء الحكم برفض الدعوى مع إلزام المستأنف عليهم المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة من الدرجتين، وفيه استئنافه برقم ٩٠ سنة ١٧ ق، وبعد أن قررت المحكمة ضم الاستئنافين، حكمت فى ١٩٦٥/١٢/٨ بقبول الاستئنافين شكلاً وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى المقامة من عبد الحميد محبوب هاشم والزمتهم بالمصروفات وبمبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة من الدرجتين. وطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين بالتقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه الأول رفض الطعن وأصرت النيابة العامة على رأيها الذى أبدته بمذكرتها وطلبت نقض الحكم.

وحيث إن حاصل سبب الطعن إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على ما قرره من أن الإخطار الذى وجهه المطعون عليه الأول للطاعن فى ١٩٦٤/٣/٨

وأشار فيه إلى أنه تقرر البدء في هدم المباني المعترضة تنفيذ فتح شارع بور سعيد اعتباراً من ۱۹۶۴/۳/۲۱ ونبه عليه فيه بالمبادرة بإخلاء المحل الذي يشغله ، لا يعتبر من قبيل الخطأ الموجب لمسئوليته حتى ولو لم يبدأ في تنفيذ المشروع في التاريخ الذي حدده ، وإلى أنه لم يطلب في الإخطار إخلاء العقار في الحال بل أعطاه مهلة ظل يشغل العقار بعدها ثم أخلاه من تلقاء نفسه دون اتخاذ إجراءات ضده وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون من وجهين (أولهما) أن المطعون عليه الأول أوهم الطاعن بأن محله يعترض تنفيذ مشروع شارع بور سعيد ونبه عليه بإخلائه مع أنه ثبت من مراجعة قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ۷۵۹ سنة ۱۹۶۰ الصادر في هذا الشأن أنه لا ينطبق على الجهة التي يقع فيها المحل وأنه قاصر على نزع ملكية العقارات التي تعترض اتصال شارع الثورة بميدان المواقف ببنتر المنصوره من الناحية القبليّة ، وأنه لا يوجد مشروع يسمى مشروع شارع بور سعيد ومن ثم يكون التنبيه على الطاعن بإخلاء محله لتنفيذ مشروع شارع بور سعيد خطأ نتيجة إهمال وعدم تبصر في فهم القرار الوزاري ترتب عليه ضرر محقق للطاعن بتركه محله وضباب سمعته التجارية وعملائه وإرباكه مالياً وإنزوائه في محل جانبي في مكان غير مطروق الأمر الذي تتوافر معه أركان المسؤولية التقصيرية المنصوص عنها في المادة ۱۶۳ من القانون المدني خلافاً لما قرره الحكم (وثانيهما) أنه لم يكن من المتصور عقلاً بعد إخطار الطاعن من الجهة الإدارية بوجوب الإخلاء للهدم أن يظل ساكناً حتى يفاجأ في أي وقت بإجراء الهدم وبإلقاء بضاعته عرض الطريق ومن ثم فإن القول بأن تركه المحل من تلقاء نفسه دون اتخاذ أي إجراء ضده ينطوي على مجافاة لطبائع الأمور إذ لولا التنبيه عليه بالإخلاء لم يفكر في ترك محله ، ولم يكن يدخل في تقديره أن المطعون عليه الأول غير جاد في تنبيهه أو أنه لن يستعمل القوة لهدم المحل في الوقت الذي يراه . ويتحصل السبب الثاني في أن الحكم المطعون قد استدل على انتفاء خطأ المطعون عليه بقوله إنه لم يخل بالترام قانوني وكان في جميع الإجراءات التي اتخذها يظناً ومتبصراً ورحيماً مع كل من رأى أن تنفيذ المشروع يمس بعض مصالحهم وهو منه خطأ وفساد في الاستدلال ، ذلك أن المطعون عليه ملزم قانوناً بعدم الإيهام بوجود مشروع كاذب هو مشروع فتح شارع بور سعيد وملزم بتفهم القوانين والقرارات الوزارية فهما صحيحا وتنفيذها تنفيذاً غير خاطئ ، إلا أنه

أخطأ في فهم قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ٧٥٩ سنة ١٩٦٠ كما أخطأ في تطبيقه، إذ ينصرف هذا القرار إلى العقارات التي تعترض اتصال شارع الثورة بميدان المواقف وليس من بينها عقار الطاعن الذي يقع في الناحية للبحرية من شارع الثورة بعيداً من مكان تنفيذ ذلك القرار وكان على المطعون عليه الأول أن يصحح هذا الخطأ ويتداركه بإخطار الطاعن قبل وقوع الضرر بأنه غير معني بالإجراءات التي اتخذت وأنه حر في أن يبقى في محله أو يتركه خاصة ولقد كانت لديه مهلة كافية لذلك بدأت من ١٩٦٤/٣/٨ وانتهت في ١٩٦٤/٥/٣١ تاريخ تركه المحل ولكنه لم يفعل مما يدل على إصراره على خطئه، ويقطع بأنه لم يكن في تصرفه الرجل المتبصر الحريص على رعاية مصالح كل من تهمهم تلك الإجراءات الخاطئة التي ارتكبها، وإذا جرى الحكم على خلاف ذلك ونفى خطأ المطعون عليه الأول واعتبر أنه سلك مسلك الحيلة والحرص، فإنه يكون مشوباً بالفساد في الاستدلال فضلاً عن خطئه في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النفي صحيح، ذلك أنه يبين من صورتين المذكورتين المقدمتين من الطاعن لمحكمة الاستئناف أنه تمسك بأن المطعون عليه الأول كان بصدد تنفيذ مشروع اتصال شارع الثورة بميدان المواقف وليس مشروع اتصال شارع الجمهورية بذلك الميدان وأن الوصلة التي تصل شارع الثورة بميدان المواقف والمعتبرة من المنافع العامة لا تمس المبنى الذي يقع به محله الذي نبه عليه المطعون عليه الأول باخلائه وبفرض أنه كان قد اتوى هدم المبنى ثم عدل عن ذلك فكان عليه أن يخطره بهذا العدول، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على أن إندار المطعون عليه الأول للطاعن بالإخلاء، لا يعتبر من قبيل الخطأ الموجب لمسئوليته حتى ولو لم ينفذ المشروع استناداً إلى أنه يترتب على صدور قرار الوزير المختص بتقرير المنفعة العامة ونشره بالجريدة الرسمية انتقال ملكية العقارات اللازمة لتنفيذ المشروع للدولة والتزام الجهة التي عهد إليها بتنفيذه بإخطار ذوي الشأن حتى تتمكن من معاينة تلك العقارات وتحديد التعويض المستحق لكل ذي شأن وهي شأنها بعد ذلك في تنفيذ المشروع في الوقت الذي تراه متى انتهت الإجراءات التي أوجبها القانون ووفقاً لما لديها من إمكانيات، فضلاً عن أن المطعون عليه الأول لم يطلب الإخلاء فوراً بل بعد مهلة، وقد أخل الطاعن المحل بعدها بشهرين

دون أن تتخذ ضده أية إجراءات وبعد أن أعد له محلا إيزاول فيه تجارته، وكان ما قرره الحكم من انتقال ملكية العقارات اللازمة لتنفيذ المشروع للدولة وإخطار ذوى الشأن لا يصدق إلا بالنسبة للعقارات التي تقرر لزومها لأعمال المنفعة العامة أو تلك التي ترى السلطة القائمة على أعمال التنظيم أنها لازمة لتحقيق الغرض المقصود من المشروع أو لأن بقاءها بحالتها من حيث الشكل أو المساحة لا يتفق مع التحسين أو التجميل المطلوب مادام الغرض من نزع الملكية هو إنشاء أحد الشوارع أو الميادين أو توسيعه أو تعديله أو تحديده أو إنشاء حي جديد أو لشأن من شئون الصحة أو التحسين أو التجميل على ما نصت عليه المواد ۱، ۲، ۳، ۴، ۵، ۶، ۷، ۲۲ من القانون رقم ۵۷۷ سنة ۱۹۵۴ المعدل بالقانونين ۲۵۲ سنة ۱۹۶۰، ۱۳ سنة ۱۹۶۲، وكان مؤدى دفاع الطاعن أن العقار الذي يقع به محله غير لازم لتنفيذ المشروع وأنه ما كان للطعون عليه الأول أن ينبه عليه بإخلائه، وإذ نبه عليه رغم ذلك بالإخلاء في الأجل الذي حدده بخطابه وأهفل إخطاره بعدوله عن هدم المبنى فإنه يكون قد ارتكب خطأ يوجب مسئوليته عما أصابه من ضرر، وإذ لم يتناول الحكم دفاع الطاعن بما يصلح رداعليه، وكان ما قرره من أن الطاعن قد أخل العقار طوعا وبعد فوات المهلة المحددة في الإخطار ودون أن يتخذ المطعون عليه الأول أية إجراءات، لا يغنى عن تمحيص هذا الدفاع والرد عليه، فإنه يكون قاصرا البيان بما يعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيقه للقانون ويستوجب نقضه .

جلسة ٧ من إبريل سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : بطرس زفنون ، وأحمد حسن هيكل ، وعباس حلي عبد الجواد ، وسيد
أسعد محمود .

(٩٢)

الطعن رقم ٥٤ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) سند إذنى . "طبيعة السند" . أعمال تجارية . أوراق تجارية .
قانون .

السند الإذنى اعتباراً عملاً تجارياً . مناهة . أن يوقعه تاجر ، أو يوقعه غيره
تاجر بسبب معاملة تجارية . م ٢ من قانون التجارة . لا يجوز تأويل النص عند
وضوحه ، بدعوى الاستدعاء بحكمة التفسير .

(ب) دعوى . "نظر الدعوى . تقديم المذكرات" . حكم .

تقديم مذكرة معلنة للنهوض بعد حجز الدعوى للحكم . عدم استبعاد المحكمة لها .
مؤداه . اعتبار الدفوع الواردة فيها مطروحة عليها .

(ج) إثبات . "اليمين الحاسمة" . أوراق تجارية . "تقادم الدين
الصرفى" . تقادم . "تقادم مسقط" .

اليمين فى المادة ١٩٤ من قانون التجارة . يمين حاسمة . التقادم الخمسى للدين
الصرفى قائم على قرينة اللؤا .

١ - السند الإذنى طبقاً لصريح نص الفقرة السابعة من المادة الثانية من قانون
التجارة يعتبر عملاً تجارياً متى كان موقعه تاجراً ، سواء أكان مرتباً على معاملة
تجارية أو مدنية ، ويعتبر عملاً تجارياً كذلك إذا كان مرتباً على معاملة تجارية ،
ولو كان الموقع عليه غير تاجر ، ولا يجدى الطاعن ما يدعيه من مخالفة النص لهدف

للتشريع ، ذلك أنه متى كان النص واضحاً فإنه لا يجوز الخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستمداء بحكمة التشريع التي أملت ، لأن البحث في ذلك إنما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه .

٢ — إذا كانت مذكرة للطاعن قد أعلن بها المطعون ضدهما وردا على ما جاء فيها ، وكانت محكمة الاستئناف إلى أن صدر الحكم المطعون فيه لم تأمر باستبعادها فلأنها تكون قائمة قانوناً أمامها باعتبارها ورقة من أوراق الدعوى المقدمة إليها ، ويعتبر الدفاع الوارد فيها مطروحاً عليها .

٣ — اليمين التي أجازت المادة ١٩٤ من قانون التجارة توجيهها من الدائن بدين صرفي إلى المدين المتمسك بالتقادم هي يمين حاسمة ، شرعت لمصلحة الدائن لتأييد القرينة القانونية التي يركز عليها التقادم الجسدي المنصوص عليه في هذه المادة ، وهي حصول الوفاء المستمد من مضي مدة هذا التقادم حتى إذا حلفها المدين أو ردها على الدائن فرفض ، أنتج التقادم أثره ، أما إذا نكل المدين عن الحلف سقطت هذه القرينة ، لأنه لا يكون للنكول معنى في هذه الحالة سوى عدم القيام بالوفاء فلا ينتفى الدين الصرفي بالتقادم . والمحكمة ملزمة بالأخذ بما يسفر عنه توجيه اليمين من حلف أو نكول أو رد ، باعتباره صلحاً تعلق عليه نتيجة الفصل في الدعوى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وماتر الأوراق — تحصل في أنه بتاريخ ١٥/١١/١٩٦٤ استصدر الطاعن أمراً أداه إلزام المطعون ضدهما — الأول مدينا والثاني ضامناً متضامناً — بأن يدفع له مبلغ ٢٠٠٠ جنيه بمقتضى صندين إثنين أولهما مؤرخ ٢٨/٥/١٩٥٨ والثاني ٣٠/٥/١٩٥٩ كل منهما بمبلغ

ألف جنيه ويستحق الوفاء وقت الطلب . فتظالم المطعون ضدهما من هذا الأمر بالدعوى رقم ٦٤٣ سنة ١٩٦٥ كلى سوهاج ودفعاً بسقوط الحق في المطالبة بقيمة هذين السنتين بمضى المدة وفقاً للسادة ١٩٤ من قانون التجارة لأن كلا منهما يعتبر عملاً تجارياً للتوقيع عليه من تاجرين ولأنه مترتب على معاملة تجارية . وبتاريخ ١٢/١/١٩٦٥ قضت المحكمة بقبول الدفع بالنسبة للسند الإذنى المؤرخ ٢٨/٥/١٩٥٨ وبسقوط الحق في المطالبة بقيمته بالتقادم وبرفض الدفع بالنسبة للسند الآخر وتعديل أمر الأداء إلى مبلغ ألف جنيه . استأنف المطعون ضدهما هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١ سنة ٤٠ ق أسبوط طالبين إلغاءه في خصوص قضائه بإلزامهما بقيمة السند الثانى وقدره ألف جنيه وبسقوط حق الطاعن في المطالبة بقيمته بمضى المدة . كما استأنف الطاعن ذات الحكم بالاستئناف رقم ٤١ سنة ٤٠ ق أسبوط فيما لم يقض له به طالبا تأييد أمر الأداء بالنسبة للمبلغ بأكمله استناداً إلى أن كلا من السنتين يعتبر عملاً مدنياً لأنه مترتب على معاملة مدنية فلا يسقط حقه في المطالبة بقيمة السند إلا بمضى خمس عشرة سنة . وبعد أن ضمت المحكمة الاستئناف حكمت في ٨/١٢/١٩٦٥ في موضوع الاستئناف رقم ١١ سنة ٤٠ ق سوهاج بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من تعديل أمر الأداء إلى مبلغ ١٠٠٠ جنيه وبسقوط حق الطاعن في المطالبة بهذا المبلغ بالتقادم وفي موضوع الاستئناف رقم ٤١ سنة ٤٠ ق سوهاج بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من قبول الدفع بسقوط الحق في المطالبة بالتقادم . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وبالحلصة المدة لنظر الطعن تمسكت النيابة برأىها السابق .

وحيث إن الطاعن ينهى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه على أن السند الإذنى يعتبر عملاً تجارياً يسرى عليه التقادم الخمسى متى كان من وقعه تاجراً ولو كان مترتباً على معاملة مدنية استناداً إلى نص المادة ٧/٢ من قانون التجارة ، وهذا من الحكم يخالف روح التشريع لأن قانون التجارة إنما يهدف إلى تنظيم المعاملات التجارية التى تقوم على عنصرى الربح والمضاربة فإذا خلت المعاملة من هذين العنصرين

كانت مدنية فيعتبر السند الإذني المراتب عليها مدنيا ولو كان موقعه تاجرا ولأن المادة ٢ من قانون التجارة لا تنطبق إلا على الأعمال التجارية بدليل أن المشرع أوردها في الفصل الأول الخاص بالأعمال التجارية ، غير أن الحكم المطعون فيه قضى على خلاف ذلك مما يعيبه بخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود بما جرى به قضاء هذه المحكمة من أن السند الإذني — طبقا لصريح نص الفقرة السابعة من المادة الثانية من قانون التجارة — يعتبر عملا تجاريا متى كان موقعه تاجرا سواء أكان مرتبا على معاملة تجارية أو مدنية، ويعتبر عملا تجاريا كذلك إذا كان مرتبا على معاملة تجارية ولو كان الموقع عليه غير تاجر . ولا يجدى الطاعن ما يدعيه من مخالفة النص لهدف التشريع ذلك أنه متى كان النص واضحا فإنه لا يجوز الخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستهداء بحكمة التشريع التي أمته ، لأن البحث في ذلك إنما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر السندين الإذنيين المطالب بقيمتها تجاريين لأن الموقع على كل منهما تاجر ورتب على ذلك خضوعهما للتقادم الخمسي ، فإن النعي عليه بخالفة القانون يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التبرير ، وفي بيان ذلك يقول إنه قدم إلى محكمة الاستئناف في فترة حجز القضية للحكم مذكرة طلب فيها توجيه الإيمين الخامسة المنصوص عليها في المادة ١٩٤ من قانون التجارة إلى المطعون ضدهما بأن ذمتها بريئة من الدين المطالب به ، وقد قبلت المحكمة منه هذه المذكرة بعد أن اطلع المطعون ضدهما عليها وردا على ما جاء بها بأن طلبا تعديل صيغة الإيمين ، وعلى الرغم من ذلك فإن المحكمة غفلت عن هذا الطلب مما يعيب حكمها بالقصور .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أنه يبين من الأوراق المودعة صورها الرسمية من الطاعن بملف الطعن أن محكمة الاستئناف بعد أن نظرت القضية بجلعة ١٩٦٥/١١/٧ مجزتها للحكم بجلعة ١٩٦٥/١٢/٨ مع التصريح بتقديم مذكرات إلى ما قبل الجلسة بأسبوعين ، ثم قبلت المحكمة في ١٩٦٥/١١/٢٠

مذكرة من الطاعن أعلنت للطعون ضدهما في ١٩٦٥/١١/١٩ طلب فيها توجيه اليمين الحاسمة إليهما إعمالاً لحكم المادة ١٩٤ من قانون التجارة ، وقد رد المطعون ضدهما على ما جاء بهذه المذكرة بأن طلباً في المذكرة المقدمة منهما تعديل صيغة اليمين التي طلب الطاعن توجيهها إليهما . ولما كانت مذكرة الطاعن المتضمنة توجيه اليمين الحاسمة إلى المطعون ضدهما قد أطلنا بها وردا على ما جاء فيها وكانت محكمة الاستئناف إلى أن صدر الحكم المطعون فيه لم تأمر باستبعادها ، فإنها تكون قائمة قانوناً أمامها باعتبارها ورقة من أوراق الدعوى المقدمة إليها ويعتبر الدفاع الوارد فيها مطروحاً عليها . لما كان ذلك وكانت اليمين التي أجازت المادة ١٩٤ من قانون التجارة توجيهها من الدائن بدين صرفي إلى المدين المتمسك بالتقادم هي يمين حاسمة شرعت لمصلحة الدائن لتأييد القرينة القانونية التي يركز عليها التقادم التجمعي المنصوص عليه في هذه المادة وهي حصول الوفاء المستمد من مضي مدة هذا التقادم حتى إذا حلفها المدين أوردتها على الدائن فرفض حلفها أنتج التقادم أثره ، أما إذا نكل المدين عن الحلف سقطت هذه القرينة ، لأنه لا يكون للنكول معنى في هذه الحالة سوى عدم القيام بالوفاء فلا ينقضي الدين الصرفي بالتقادم ، وكانت المحكمة ملزمة بالأخذ بما يسفر عنه توجيه اليمين من حلف أو نكول أو رد باعتباره صاحبا تعلق عليه نتيجة الفصل في الدعوى . لما كان ما تقدم وكانت محكمة الاستئناف قد اعتبرت السندين لإذنيين وقضت بحكمها المطعون فيه بسقوط حق الطاعن في المطالبة بقيمتها بالتقادم التجمعي دون أن تواجه دفاع الطاعن الخاص بتوجيه اليمين الحاسمة إلى المطعون ضدهما وترد عليه بما يقتضيه مع أنه دفاع جوهري ، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور في هذا الخصوص بما يستوجب نقضه .

جلسة ٧ من إبريل سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد حسن هيكل ، وعباس حليم عبد الجواد ، وإبراهيم سلام ،
ومهد أسعد محمود .

(٩٣)

الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) إثبات . " عبء الإثبات " . محكمة الموضوع . " سلطتها في الإحالة
للتحقيق " .

المدعى هو المكلف بإثبات دعواه . رفض المحكمة إصدار حكم جديد بإحالة
الدعوى إلى التحقيق . لا يجب .

(ب) بيع . " التزامات البائع " . " المفاضلة بين المشتريين " . ملكية .
" أسباب كسب الملكية " . تسجيل .

الملكية لا تنقل من البائع إلى المشتري إلا بالتسجيل . تصرف للبائع بالبيع
إلى مشتر آخر بادر إلى تسجيل عقده . لا يمنع من انتقال الملكية إليه تدلوسه
أو توافقه مع البائع .

١ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الطاعنين عاجزين عن إقامة الدليل
على ادعائهما (بصورة عقد البيع) واستند الحكم في ذلك إلى أن الطاعنين
لم يحضرا شهودهما أو يكلفاهم بالحضور في الجلسة المحددة رغم تأجيل الدعوى
بناء على طلبهما أكثر من مرة وانقضاء الميعاد المحدد للتحقيق ، وكان المدعى
هو المكلف بإثبات دعواه وتقديم الأدلة التي تؤيد ما يدعيه فيها ، وكان الثابت
من الحكم المطعون فيه أنه رفض إجابة الطاعنين إلى طلبهما بإصدار حكم جديد
بإحالة الدعوى إلى التحقيق لأنهما عجزا عن إثبات ادعائهما على النحو الصالح
بيانه ، فإن النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التفسير
يكون على غير أساس .

٢ - نصت المادة التاسعة من قانون تنظيم الشهر العقاري رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ على وجوب شهر جميع التصرفات المنشئة للحقوق العينية للعقارية الأصلية ورتبت على عدم الشهر ألا تنشأ هذه الحقوق ولا تنتقل ولا تزول ولا تتغير لا بين ذوى الشأن ولا بالنسبة للغير ، مما مفاده أن الملكية لا تنتقل من البائع إلى المشتري إلا بالتسجيل ، فإذا لم يسجل المشتري عقد شرائه وتصرف البائع إلى شخص آخر سجل عقده خلصت له الملكية بمجرد التسجيل . وإذا جاء نص المادة التاسعة المشار إليه أسوة بنص المادة الأولى من قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ المقابل له ، خلوا مما يجوز إبطال الشهر إذا شابه تدليس أو تواطؤ فإن الملكية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تنتقل بالتسجيل ولو نسب إلى المشتري الذى يادر بالتسجيل التدليس أو التواطؤ مع البائع طالما أنه قد تعاقد مع مالك حقيق لا يشوب منه ملكيته عيب يبطله^(١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل فى أن الطاعنين أقاما الدعوى رقم ١٣٥٢ سنة ١٩٦١ القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليهم يطلبان الحكم بتثبيت ملكيتهما إلى ٢٢ فبراير و٥ أسهم فى المنزل المبنى بصحيفة الدعوى وشطب التسجيلات الموقعة عليه ، وقالوا شرحا لدعواهما إنه بتاريخ ١٩٦٠/٥/٢١ توفى المرحوم محمود نصر الدين أحمد وانحصر إرثه فيهما وفى المطعون عليهما الأولى ، وكان المورث المذكور يشتغل قبل وفاته فى أعمال المقاولات ومنى فيها بخسارة كبيرة وتراكت عليه الديون وحرر بعقاراته ومن بينها المنزل موضوع الدعوى عقود بيع صورية

(١) نقض ١٥ فبراير ١٩٦٦ مجوعة المكتب الفنى السنة ١٧ ص ٢٩٥ .

إلى زوجته المطعون عليها الأولى خشية التنفيذ عليها من دائنيه ، ثم سافر إلى الكويت للعمل فيها مصطحباً زوجته الأخرى (الطاعنة الأولى) وتحسنت أحواله المالية وكان يبعث إلى المطعون عليها الأولى التي تركها في القاهرة بما يوفره من مال لتقوم بتسديد ما عليه من ديون ، وظل كذلك حتى أصيب بمرض وهو في الكويت ، ولما شعر بدنو أجله حرر إقراراً دون فيه بياناً بأمواله ومن بينها المنزل موضوع الدعوى وضمنه طلب تقسيمها في حالة وفاته حسب الفريضة الشرعية ، فبرأه لما توفي المورث نازعتهما المطعون عليها الأولى في نصيبهما للمصرعي في المنزل المشار إليه مدعية أنها اشترت الأرض من المورث وأقامت عليها مباني المنزل من مالها الخاص وأنها تسهلاً لإجراءات التسجيل قامت بتحرير عقد البيع من الملاك الأصليين للأرض - المطعون عليهم من الثاني إلى الرابعة - وإذ كان البيع الصادر من المورث إلى المطعون عليها الأولى صورياً صورية مطلقة وكانت حصتهما الشرعية في هذا المنزل تبلغ ٢٢ قيراطاً وهـ أسهم ، فقد أقاما دعواهما بالطلبات سالفة البيان . ردت المطعون عليها الأولى بأن المورث باع لها الأرض بعقد مؤرخ ١٩٥٦/١٢/٢٥ مقابل ثمن قدره ٨٧٠ جنيه وأنها أقامت عليها المباني من مالها وأن المورث كان قد تعاقد قبل ذلك في ١٩٥٦/٣/٣١ على شراء هذه الأرض من المطعون عليهم من الثاني إلى الرابعة وأنها حررت مع هؤلاء مباشرة بتاريخ ١٩٥٦/٣/٣١ عقداً بشراء ذات الأرض فضى لها بصحته ونفاذه في الدعوى رقم ٣٧٨٠ سنة ١٩٦٠ القاهرة الابتدائية ثم قامت بتسجيل هذا الحكم ، وبتاريخ ١٩٦٣/١١/٢٥ حكمت محكمة أول درجة بأحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعنان أن البيع الصادر من المورث إلى المطعون عليها الأولى صوري صورية مطلقة قصد به النهب من الدائنين وأنها سجلت عقدها من المسالكين الأصليين تسهلاً للإجراءات وحتى لا تتكبد مصروفات مضاعفة ، واستندت المحكمة في ذلك إلى أن في الدعوى أوراقاً تعتبرها مبدأً ثبوت بالكتابة يستكمل بالبينة . لم يشهد طرفاً الخصومة أحداً تنفيذاً لحكم التحقيق . وبتاريخ ١٩٦٤/٣/٢٣ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٥٢ سنة ٨١ ق القاهرة . وبتاريخ ١٩٦٥/١٢/٥ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظره ألزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على صبيين ينحى الطاعنان بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب ، ويقولان في بيان ذلك إن محكمة أول درجة قضت بتاريخ ١٩٦٣/١١/٢٥ بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعنان أن البيع الصادر من المورث إلى المطعون عليها الأولى صوري قصد به التهرب من الدائنين ، ورغم تعلق حق الطاعنين بهذا الحكم فإن المحكمة عدت عنه دون أن يجد ما يبرر هذا العدول ودون أن تبين أسبابه . وقد تمسك الطاعنان بهذا الدفاع أمام محكمة أول درجة وطلبا إصدار حكم جديد بالإحالة إلى التحقيق لعدم تنفيذ الحكم الأول ، فبرأها ورفضت إجابتهما إلى هذا الطلب وأيدها في ذلك الحكم المطعون فيه رغم تمسكهما به أمام محكمة الاستئناف ، مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب .

وحيث إن هذا النفي مردود ، ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه أنه لم يعدل عن الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٣/١١/٢٥ فيما أمر به من إثبات ، ولكنه اعتبر الطاعنين عاجزين عن إقامة الدليل على ادعائهما بأن عقد البيع الصادر من المورث إلى المطعون عليها الأولى بتاريخ ١٩٥٦/١٢/٢٥ صوري قصد به التهرب من الدائنين ، واستند الحكم في ذلك إلى أن الطاعنين لم يحضرا شهودهما أو يكلفاهم بالحضور في الجلسة المحددة رغم تأجيل الدعوى بناء على طلبهما أكثر من مرة وانقضاء الميعاد المحدد للتحقيق . ولما كان المدعى هو المكلف بإثبات دعواه وتقديم الأدلة التي تؤيد ما يدعيه فيها ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه رفض إجابة الطاعنين إلى طلبهما بإصدار حكم جديد بإحالة الدعوى إلى التحقيق لأنهما عجزا عن إثبات ادعائهما على النحو السالف بيانه ، فإن النفي على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن السبب الثاني يتحصل في النفي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب ، ويقول الطاعنان في بيان ذلك إن الحكم أقام قضاءه برفض الدعوى تأسيسا على أن العقد المؤرخ ١٩٥٦/٣/٣١ الصادر من المطعون عليهم الثلاثة الأخيرين إلى المورث ببيع الأرض المقام عليها المنزل

هو عقد عرفي لم يسجل فلا يخول الطاعنين طلب تثبيت الملكية لهذا العقار وذلك خلافا للعقد الذي صدر من هؤلاء المطعون عليهم إلى المطعون عليها الأولى فقد حكم بصحته ونفاذه وقامت هي بتسجيل الحكم وانتقلت إليها الملكية ، وأنه لا دليل على ضرورة هذا العقد المسجل فيكون هو الواجب التفضيل . في حين أن . يؤدي عدم تسجيل العقد الصادر إلى المورث هو للقضاء بعدم قبول الدعوى حتى يتم تسجيل هذا العقد لا القضاء برفضها ، ولا محل للمفاضلة بينه وبين العقد المسجل الصادر إلى المطعون عليها الأولى من باقي المطعون عليهم لأن هذا العقد تم تسجيله بطريق التواطؤ وقد طعننا عليه بأنه صوري ضرورة مطلقة ودفعنا بأن المطعون عليها الأولى لم تمسك به إلا بعد أن تمسكت بالعقد الصادر لها من المورث . وإذا لم يعن الحكم المطعون فيه بتحقيق ذلك وقضى برفض الدعوى فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ومثابه قصور في التسهيب .

وحيث إن هذا الذي مردود ، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن عرض للعقد المؤرخ ١٩٥٦/١٢/٢٥ الصادر من المورث إلى المطعون عليها الأولى ببيع قطعة الأرض ونفى عنه الصورية المطلقة . قرر مايل " وبما أنه عن قول المستأنفين - الطاعنين - بأن هذا العقد الذي صدر لصالح المستأنف عليها الأولى - المطعون عليها الأولى - من باقي المستأنف عليهم - باقي المطعون عليهم - هو عقد صوري ضرورة مطلقة فهذا قول لا سند له ، إذ الثابت فيه - دفع الثمن للبائع كما أن الثمن المدفوع هو ثمن مناسب طبقا لما هو مستفاد من العقد العرفي الصادر للمورث في ١٩٥٦/٣/٣١ ، وحقيقة الواقع في هذه الدعوى تنحصر في أن المالكين الأصليين للنزل وهم المستأنف عليهم من الثاني للأخيرة - المطعون عليهم من الثاني إلى الأخيرة - قاموا ببيع قطعة الأرض أولا للمورث بعقد عرفي ثم باعوها مرة أخرى للمستأنف عليها الأولى بعقد مسجل نقل الملكية وبذا لا يكون لورثة المشتري الأول - المورث - سوى مجرد حقوق شخصية قبل البائعين لها " والواضح من هذا الذي قرره الحكم أنه بحث دفاع الطاعنين الخاص بالطن على عقد البيع المؤرخ ١٩٥٦/٣/٣١ الصادر من المطعون عليهم الثلاثة الآخرين إلى المطعون عليها الأولى ببيع قطعة الأرض بأنه صوري ضرورة مطلقة واتبرت المحكمة في حدود سلطتها الموضوعية في تقدير الأدلة على قيام الصورية إلى أن العقد

المشار إليه فيرصوري ودلت على ذلك بما ثبت في هذا العقد من دفع الثمن للبائعين وأنه ثمن مناسب وهي أسباب سائغة تكفي لحمل الحكم في هذا الخصوص. ولما كان الثابت مما أورده الحكم على ما سلف بيانه أنه استند في قضائه برفض الدعوى إلى أن المطعون عليهم الثلاثة الآخرين باعوا قطعة الأرض إلى المورث بعقد صرف ثم تصرفوا فيها إلى المطعون عليها الأولى بعقد مؤرخ ١٩٥٦/٣/٣١ استصدرت حكماً بصحته ونفاذه وقامت بتسجيله، وأن الملكية قد انتقلت إليها على هذا الأساس، بما لا يكون معه لورثة المشتري الأول سوى حقوق شخصية قبل هؤلاء البائعين، وكان هذا الذي قرره الحكم صحيحاً في القانون، ذلك أن قانون تنظيم الشهر العقاري رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ قد نص في المادة التاسعة منه على وجوب شهر جميع التصرفات المنشئة للحقوق العينية العقارية الأصلية ورتب على عدم الشهر ألا تنشأ هذه الحقوق ولا تنتقل ولا تتغير ولا تزول لا بين ذوي الشأن ولا بالنسبة للغير، مما مفاده أن الملكية لا تنتقل من البائع إلى المشتري إلا بالتسجيل فإذا لم يسجل المشتري عقد شرائه وتصرف البائع إلى شخص آخر سجل عقده خلصت له الملكية بمجرد التسجيل. لما كان ذلك فإن الملكية تكون حسبما قرر الحكم المطعون فيه قد انتقلت إلى المطعون عليها الأولى التي بادرت إلى تسجيل الحكم الصادر لها بصحة ونفاذ عقدها، ولا يغير من ذلك ما تحدى به الطاعنان من أن تسجيل المطعون عليها الأولى للحكم المذكور قد تم بطريق التواطؤ، ذلك أنه إذ جاء نص المادة التاسعة المشار إليه - أسوة بنص المادة الأولى من قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ المقابل له - خلواً مما يجزأ بطل الشهر إذا شابه تدليس أو تواطؤ، فإن الملكية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تنتقل بالتسجيل ولو نسب إلى المشتري الذي يادر بالتسجيل التدليس أو التواطؤ مع البائع طالما أنه قد تعاقد مع مالك حقيقي لا يشوب سند ملكيته عيب يبطله. لما كان ما تقدم وكان ما قرره الحكم على النحو سالف البيان يؤدي إلى القضاء برفض الدعوى لعدم قبولها، فإن النمي عليه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب يكون على غير أساس.

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن.

جلسة ٩ من ابريل سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، / ومضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وسليم راشد أبو زيد ،
وعلى عبد الرحمن .

(٩٤)

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) نقض . إجراءات الطعن . " بدء ميعاد الطعن " . حكم .

القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . بدء مريان مواعيد الطعن فيه من تاريخ الحكم
كأصل عام . استثناء الأحكام التي لا تعتبر حضورية والأحكام التي اقترض المشرع
فيها عدم علم المحكوم عليه بالخصومة . بدء مريان ميعاد الطعن فيها من تاريخ
إعلان الحكم . المادة ٢٧٩ مرافعات . حكم القانون لم يتغير
فما يختص ببدء ميعاد الطعن سواء قبل أو بعد تعديل هذه المادة بالقانون ١٠٠
سنة ١٩٦٢ .

(ب) دعوى . " انقطاع سير الخصومة " . حكم . " بطلان الحكم " .

الاجراءات التي تتم أثناء انقطاع سير الخصومة — بما فيها الحكم — بطلانها
بطلاناً نسبياً لمصلحة من شرع الانقطاع لخياطته .

(ج) نقض . أسباب الطعن . " سبب جديد " . دعوى " الخصوم
في الدعوى " .

عدم التمسك أمام محكمة الموضوع بأن أحد الخصوم توفي قبل رفع الدعوى . عدم
جواز إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة للنقض .

(د) نقض . " أسباب الطعن " . " سبب جديد " . تقادم .

عدم التمسك أمام محكمة الموضوع بسقوط الدين بالتقادم . عدم جواز إثارة لأول مرة
أمام محكمة للنقض .

١ — إن القانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٦٢^١ وإن جعل سريان مواعيد الطعن من تاريخ الحكم كاصل عام، إلا أنه استثنى من هذا الأصل الأحكام التي لا تعتبر حضورية وفقا لنص المادة ٩٢ من قانون المرافعات بعد تعديلها، والأحكام التي افترض المشرع فيها عدم علم المحكوم عليه بالخصومة، فهذه الأحكام وتلك ظلت خاضعة للقاعدة التي كانت تنص عليها المادة ٣٧٩ من قانون المرافعات قبل تعديلها والتي تقضى ببدء مواعيد الطعن من تاريخ إعلان الحكم. ومن ثم فإن الحكم الذي لا يعتبر حضوريا وفقا للمادة ٩٢ بعد تعديلها لا يبدأ ميعاد الطعن فيه إلا من تاريخ إعلانه ولو كان قد صدر قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ولم يكن قد أعلن حتى هذا التاريخ، وذلك وفقا للمادة ٣٧٩ مرافعات سواء قبل تعديلها بالقانون آف الذر أو بعد تعديلها لأن حكم القانون لم يتغير فيما يختص ببداية ميعاد الطعن فيها.

٢ — مفاد نص المادتين ٢٩٤ و ٢٩٧ من قانون المرافعات أنه إذا قام سبب من أسباب انقطاع الخصومة وتوافرت شروطه، انقطعت الخصومة عند آخر إجراء حصل قبل سبب الانقطاع ولا يجوز اتخاذ أى إجراء من إجراءات الخصومة في فترة الانقطاع وقبل أن تستأنف الدعوى سيرها بالطريق الذي رسمه القانون، وكل إجراء يتم في تلك الفترة يقع باطلا بما في ذلك الحكم الذي يصدر في الدعوى، إلا أن هذا البطلان — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض^(١) — بطلان نسبي قرره القانون لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايته وهم خلفاء المتوفى أو من يقومون مقام من فقد أهليته أو تغيرت صفته.

٣ — إذا لم يتمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع، بأن أحد الخصوم توفى قبل رفع الدعوى، فإن ذلك يكون سببا جديدا يخالطه واقع، فلا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.

(١) نقض ١٩٦٩/٣/٢٥ مجموعة المكتب الفني — السنة ٢٠ ص ٤٦٩ .

٤ — الدفع بسقوط الحق في المطالبة بالدين بالتقادم هو من الدفع المتعلقة بموضوع الدعوى وإذا لم يتمكن به الطاعن أمام محكمة الموضوع فإنه يعتبر سببا جديدا لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومما عاين التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل فى أن ورثة المرحومين بهى الدين عمران وسعدة السيد طایل أقاموا الدعوى رقم ١٦٤ سنة ١٩٥٦ مدنى كلى دمنهور ضد ورثة المرحوم مصطفى أمين الشوربجى طلبوا فيها الحكم بإلزام المدعى عليهم بأن يدفعوا لهم من تركة مورثهم مبلغ ٣٥٠٠ جنيه والمصروفات ، واستندوا فى ذلك إلى أن مورثهم المرحوم بهى الدين عمران يدين مورث المدعى عليهم المرحوم مصطفى أمين الشوربجى بالمبلغ المذكور بموجب عقد صلح مصدق عليه بتاريخ ١٠/٤/١٩٥٨ فى الاستئناف رقم ١٩ لسنة ٤٣ ق القاهرة . وفى ٢٥/١/١٩٥٩ حكمت محكمة دمنهور الابتدائية برفض الدعوى لعدم تقديم ما يؤيدها . واستأنف المدعون هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية طالبين بإلغاء الحكم لهم بطلباتهم ، وقيد هذا الاستئناف برقم ٤٥١ لسنة ٦١ ق الاسكندرية — وفى ١١/٤/١٩٦٢ حكمت محكمة الاستئناف حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى موضوعه بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام المستأنف عليهم (الطاعنين) بأن يؤدوا من تركة مورثهم المرحوم مصطفى أمين الشوربجى مبلغ ٣٥٠٠ جنيه للمستأنفين (المطعون عليهم) باعتبارهم ورثة المرحوم بهى الدين عمران مع إلزامهم بالمصروفات . وطعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الميئة بالتقرير وبالحلقة المحددة لنظر الطعن أمام هذه الدائرة لم يحضر الطاعنون ولا المطعون ضدهم وصممت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها وطلبت الحكم أصليا بعدم قبول الطعن شكلا واحتياطيا برفضه موضوعا .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من النيابة أن الحكم المطعون فيه قد صدر في يوم ١٩٦٢/٤/٢١ حضوريا على ما جاء به ، وبفرض أنه ليس حضوريا فإنه قد صدر قبل العمل بالقانون ١٠٠ سنة ١٩٦٢ ولم يكن قابلا للمعارضة ، فيكون ميعاد الطعن فيه بالنقض هو ثلاثون يوما من تاريخ صدوره عملا بالمادتين ٦٥ ، ٦٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن بالنقض رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ قبل تعديله بالقانون رقم ١٠٦ سنة ١٩٦٢ ثم بالقانون رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ وإذا انقضى هذا الميعاد بانقضاء يوم ٢١ مايو سنة ١٩٦٢ ومن قبل رفع الطعن في ١١/١/١٩٦٦ فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

وحيث إن هذا الدفع غير سديد ، ذلك أن القانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٦٢ وإن جعل مريانا مواعيد الطعن من تاريخ الحكم كأصل عام ، إلا أنه استثنى من هذا الأصل الأحكام التي لا تعتبر حضورية وفقا لنص المادة ٩٢ من قانون المرافعات بعد تعديلها والأحكام التي افترض المشرع فيها عدم علم المحكوم عليه بالخصومة ، فهذه الأحكام وتلك ظلت خاضعة للقاعدة التي كانت تنص عليها المادة ٣٧٩ من قانون المرافعات قبل تعديلها والتي تقضى ببدء مواعيد الطعن من تاريخ إعلان الحكم . ومن ثم فإن الحكم الذي لا يعتبر حضوريا وفقا للمادة ٩٢ بعد تعديلها لا يبدأ ميعاد الطعن فيه إلا من تاريخ إعلانه ولو كان قد صدر قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٦٢ ولم يكن قد أعلن حتى هذا التاريخ وذلك وفقا للمادة ٣٧٩ مرافعات سواء قبل تعديلها بالقانون آنف الذكر أو بعد تعديلها ، لأن حكم القانون لم يتغير فيما يختص ببداية ميعاد الطعن فيها . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه الصادر في ١٩٦٢/٤/٢١ أن الطاعنين جميعا هذا الأخير منهم لم يحضروا في أية جلسة أمام محكمة الاستئناف ولم يقدموا مذكرة بدفاعهم رغم إخطارهم فإن الحكم المذكور يكون حضوريا اعتباريا قبل الطاعنين هذا الأخير منهم ، وإذا كان الثابت من المستندات المقدمة من الطاعنين أن الحكم المذكور لم يعلن لهم إلا في ١٣/١٢/١٩٦٥ فإن تقريرهم بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ١١/١/١٩٦٦ يكون قد تم في الميعاد المقرر قانونا إلا فيما يتعلق بالآخر منهم . ذلك أنه وقد حضر أمام محكمة الاستئناف فإن الحكم المطعون فيه يكون حضوريا

قبله ويكون طعنه فيه بالنقض في التاريخ المذكور بعد فوات الميعاد المقرر قانونا مما يجعل طعنه غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة لباقي الطاعنين .
وحيث إن للطعن بنى على أربعة أسباب ينمى الطاعنون في أولها على الحكم المطعون فيه البطلان لابتناؤه على إجراءات باطلة ، وفي بيان ذلك يقولون إن صحيفة الاستئناف قد شابها البطلان لأن المحضر المنوط به إعلانها إليهم لم صورها مباشرة إلى شيخ البلد دون أن يتبع الخطوات المنصوص عليها في المادتين ١١ ، ١٢ من قانون المرافعات مما يجعل الإعلان باطلا عملا بالمادة ٢٥ مرافعات ، وأنه قد ترتب على ذلك عدم حضورهم أثناء نظر الاستئناف وانتفاء علمهم بالحكم الذي صدر فيه ، كما أنهم إذ لم يعلنوا بالاستئناف خلال الثلاثين يوما التالية لتقديم عريضته فلما أنه يكون باطلا عملا بالمادة ٥٠٦ مكرر من قانون المرافعات ، ويضيف الطاعنون بالسبب الثاني أن صحيفة الاستئناف قد أعلنت لمن عدا الطاعنين الثلاثة الأول في مواجهة النيابة اكتفاء بإجابة شيخ البلد ودون التعرّى عن مواطنهم مما يقترب عليه بطلان الإعلان وبطلان الاستئناف على ما جاء بالسبب الأول .

وحيث إن هذا النعى برمته مردود ، ذلك أن الطاعنين إذ لم يقدموا صورة رسمية من إعلان صحيفة الاستئناف أو الصورة المعلنة إليهم فإن النعى يكون عاريا عن الدليل .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه البطلان لصدوره ضد مورثتهم السيدة خديجة محمد أمين الشوربجي شخصيا رغم وفاتها أثناء نظر الاستئناف ولصالح السيدة معدة السيد طابل إحدى المستأنفات رغم أنها كانت متوفاة قبل رفع الدعوى الابتدائية .

وحيث إن هذا النعى مردود في شقه الأول ، بأنه وإن كان مفاد نص المادتين ٢٩٤ ، ٢٩٧ من قانون المرافعات — الذي صدر الحكم المطعون فيه في ظل أحكامه — أنه إذا قام سبب من أسباب انقطاع الحصومة وتوافرت شروطه انقطعت الحصومة عند آخر إجراء حصل قبل سبب الانقطاع ، ولا يجوز

اتخاذ أى إجراء من إجراءات الخصومة فى فترة الانقطاع وقبل أن تستأنف الدعوى سيرها بالطريق الذى رسمه القانون ، وكل إجراء يتم فى تلك الفترة يقع باطلا بما فى ذلك الحكم الذى يصدر فى الدعوى ، إلا أن هذا البطلان — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بطلان نسبي قررره القانون لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايته وهم خلفاء المتوفى أو من يقومون مقام من فقد أهليته أو تغيرت صفته . لما كان ذلك وكان الطاعنون لم يقدموا الدليل على أنهم ورثة السيدة خدوجة محمد أمين الشوربجي أحد الصادر ضدهم الحكم المطعون فيه والمقول منهم بأنها أوفيت أثناء نظر الاستئناف فإنه بذلك لا تكون لهم صفة فى التمسك ببطلان الحكم لهذا السبب . والنسب فى شقه الثانى مردود بأنه إذ كان الثابت من الأوراق أن الطاعنين لم يتمسكوا به أمام محكمة الموضوع بدرجتها فإنه يكون سببا جديدا يخالطه واقع فلا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن مورث الطاعنين قد توفى فى سنة ١٩٣٢ ولم ترفع الدعوى بالمبلغ المطالب به إلا فى سنة ١٩٥٦ بعد أن كان الدين قد انقضى بالتقادم الطويل .

وحيث إن هذا النسب غير مقبول ، ذلك أن الدفع بسقوط الحق فى المطالبة بالدين بالتقادم هو من الدفوع المتعلقة بموضوع الدعوى ، وإذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعنين لم يتمسكوا بهذا الدفع أمام محكمة الموضوع . فإنه يعتبر سببا جديدا لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

جلسة ٩ من إبريل سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندی نائب رئيس المحكمة ، ودخول المادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، وسليم راشد أبو زيد ، محمد سيد أحمد حماد ،
وعلى عبد الرحمن .

(٩٥)

الطعن رقم ٧٣ لسنة ٣٦ القضائية :

إيجار . " آثار الإيجار " . " التزامات المؤجر " . " ضمان التعرض " .
عدم اقتصار ضمان المؤجر للتعرض الحاصل للتأجير من مستأجر آخر على التعرض المستند
إلى إدماء حق . امتداده إلى التعرض المسمى متى كان المستأجر المتعرض قد استأجر من نفس
المؤجر . اعتباره في هذه الحالة من اتباع المؤجر .
إذ نصت المادة ٥٧١ من القانون المدني على أنه : " على المؤجر أن يمتنع
عن كل ما من شأنه أن يحول دون انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة ولا يجوز له
أن يحدث بالعين أو بملاحقاتها أي تغيير يخل بهذا الانتفاع ولا يقتصر ضمان
المؤجر على الأعمال التي تصدر منه أو من أتباعه بل يمتد هذا الضمان إلى كل
تعرض أو إضرار مبني على سبب قانوني يصدر من أي مستأجر آخر أو من أي
شخص تاقى الحق من المؤجر " فقد دلت على أن ضمان المؤجر للتعرض الحاصل
للمستأجر من مستأجر آخر لا يقتصر على التعرض المستند إلى إدماء حق بل يمتد
كذلك إلى التعرض المسمى متى كان المستأجر المتعرض قد استأجر من نفس
المؤجر ، إذ أنه في هذه الحالة يكون من أتباعه طالما كان التأجير هو الذي هيا له
سبيل التعرض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتحصل في أن عبد المحسن محمد أبو شادي ، حسن محمد أبو شادي ، جمال الدين
عبد المحسن أقاموا الدعوى رقم ١٨٤ سنة ١٩٦٢ كلى دمنهور ضد وزير الأوقاف
بصفته وآخرين يطلبون الحكم بإلزامهم بأن يدفعوا لهم على سبيل التعويض مبلغ
٨٩٢٩ ج و ٦٣٠ م ، وقالوا شرحا للدعوى أنهم في ١١/٧/١٩٥٩ استأجروا من
المدعى عليهم أطيانا زراعية مساحتها ٢٩٢ ف و ١٦ ط مينة الحدود والمعالم
بالصحيفة وأن تفتيش الأوقاف بوصفه المهيمن على تنظيم رى الأطيان المؤجرة منه
للغير أمر برى أرضهم من مياه مصرف إيتاي البارود المجاور لها وحرهم من
الرى من مياه ترعة محلة عبيد وهى المروى الطبيعى لها بمجاملة وتمييزا لمستأجرين
آخرين ، وإذا أدى ذلك إلى تلف زراعاتهم المختلفة واضطروا إلى رفع الدعوى
رقم ١٧١ سنة ١٩٦٠ مستعجل دمنهور لإثبات حالة المزروعات وسبب التلف
الذى أصابها ، وقدم الخبير المتدب تقريره الذى أثبت فيه أن التلف الذى أصاب
الزراعة هو من رى الأرض من مياه المصرف دون المياه البعاري وقدر بحملة
التعويض المستحق بمبلغ ٨٩٢٩ ج و ٦٣٠ م ، فقد أقاموا هذه الدعوى للحكم
لهم به . ودفعت الوزارة بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى
وطلبت احتياطيا رفضها ، وفى ٢١/٣/١٩٦٢ حكمت المحكمة برفض الدفع بعدم
الاختصاص ورفض الدعوى . فاستأنف المدعون هذا الحكم لدى محكمة
استئناف الاسكندرية طالبين إلغاءه والحكم لهم بطلباتهم وقيد هذا الاستئناف
برقم ٢٧٥ سنة ١٨ قضائية . كما أقامت الوزارة استئنافا فرجيا طالبة إلغاءه فيما
قضى به من رفض الدفع بعدم الاختصاص ، وفى ٣٠/٤/١٩٦٤ حكمت المحكمة بقبول
الاستئنافين شكلا وقبل الفصل فى موضوعهما بنسب أحد الخبراء الزراعيين
لانتقال إلى عين النزاع لمعرفة طريق الرى الذى كانت تروى منه الأرض
فى الوقت المعاصر لتحرير عقد الإيجار سواء كان هذا الطريق هو مصرف
إيتاي البارود أو ترعة محلة عبيد أو هما معا ، وبيان مدى تقصير المطعون عليهم
أو إخلالهم بما ينبغى عليهم لتكوين الطاعنين من الانتفاع بالعين بتيسير إمدادها
بمياه الرى التى اعتادت أن تروى منها فى الوقت المنزه عنه ، وكذلك بيان مدى
ما يكون قد ترتب على هذا التقصير من ضرر لحق الزراعة ، وقد باشر الخبير هذه
المأمورية وقدم تقريرها عنها . وبتاريخ ١٢/٦/١٩٦٥ حكمت المحكمة برفض

الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . وطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير . وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعنون على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليهم رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون في السهين الثالث والرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب ، وفي بيان ذلك يقولون إن وزارة الأوقاف تمسكت في دفاعها بأنها غير مسئولة عن رى الأطيان المؤجرة طبقا للبند ٢٣ من شروط التعاقد ولم تأخذ محكمة الاستئناف بهذا الدفاع ، وانتهت في حكمها الصادر في ١٩٦٤/٤/٣٠ إلى أن البند المذكور لا يعنى الوزارة من التزامها بتمكين المستأجرين من الانتفاع بالأطيان المؤجرة بإيجاد طريق الرى الذى كانت تروى منه وقت التعاقد ونذبت أحد الخبراء الزراعيين لمعاينة الأطيان موضوع النزاع لبيان طريق الرى الذى كانت تروى منه مواء كان هذا الطريق هو مصرف إيتاى البارود أو ترعة محلة صيد أو كلاهما ، وقد ثبت من تقرير الخبير المنتدب أن طريق رى هذه الأطيان الطبيعى فيما عدا شهرى يونيو ويوليو هو ترعة محلة صيد المقام عليها ما كينة لرفع المياه تديرها الوزارة وتنظم الرى بها نظير أجور تتقاضاها من مختلف المستأجرين ، كما ثبت من معاينة الخبير أن أطيان الوزارة في هذه المنطقة مقسمة إلى حوش بواسطة المساقى الخصوصية التى توجد عند تقاطع كل منها بالآخرى مجمعات مقامة بالطوب الأحمر والأصمت لها بوابات وتركب عليها الآلات الرافعة للمياه لرى الحوش المراد رىها وقفل المياه عن الحوش التى لا يلزمها الرى . ولما كانت وزارة الأوقاف هى المهيمنة والمشرقة على توزيع المياه بين المستأجرين والمسئولة عن تقديم خدمات الرى للأراضى المؤجرة ، وكان التفتيش التابع لها لم يقدم للطاعنين هذه الخدمات الواجبة وقام برى أرضهم منذ بدء السنة الزراعية من مياه المصرف دون مياه الترعة ، فإن ذلك منه يعتبر تعرضا للطاعنين أخل باتفاقهم بالأطيان المؤجرة لهم من الوزارة ويوجب مسئوليتها عن تعويض الضرر الذى قدره الخبير المنتدب في دعوى إثبات الحالة ، كما أن ما قرره الحكم في تبرير نفى مسئولية الوزارة من أن قيام بعض المستأجرين بسد مجارى المياه العذبة ومنع وصولها إلى أرضهم

يعتبر تعرضاً مادياً من الغير لا يرتب ضماناً في ذمة الوزارة المؤجرة لا يصلح رداً على دفاع الطاعنين من أن الوزارة هي التي سمحت ومهلت لمستأجر القسم الشرقى من الأطلان بإقامة سدود في تلك المساقى الخصوصية ترتب عليها منع وصول المياه العذبة للأرض المؤجرة لهم ، إذ ليس كل تعرض مادي من الغير لا يسأل عنه المؤجر فهناك صور من التعرض المادي تؤدي إلى مسئولية المؤجر رغم صدوره من الغير كما إذا كان المؤجر هو الذي شجع عليه أو حرض المعرض على القيام به . ومتى كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى بالقول بأن عمل المستأجرين الآخرين بالنسبة لأراضي الوزارة الأخرى يعتبر تعرضاً مادياً من الغير لا تسأل هي عنه ولا يرتب ضماناً في ذمتها دون أن يبين سبب تقى مسئوليتها عن هذا التعرض أو أنها لا شأن لها به فإنه يكون معيباً بالقصور فضلاً عن خطئه في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن المادة ٧١ هـ من القانون المدني إذ نصت على أنه "على المؤجر أن يمتنع عن كل ما من شأنه أن يحول دون انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة ولا يجوز له أن يحدث بالعين أو بمحفظاتها أى تغيير يخل بهذا الانتفاع ، ولا يقتصر ضمان المؤجر على الأعمال التي تصدر منه أو من أتباعه بل يمتد هذا الضمان إلى كل تعرض أو إضرار مبنى على سبب قانوني يصدر من أى مستأجر آخر أو من أى شخص تلقى الحق من المؤجر " فقد دلت على أن ضمان المؤجر للتعرض الحاصل للمستأجر من مستأجر آخر لا يقتصر على التعرض المستند إلى ادعاء حق بل يمتد كذلك إلى التعرض المادي متى كان المستأجر المعرض قد استأجر من نفس المؤجر إذ أنه في هذه الحالة يكون من أتباعه طالما كان التأجير هو الذى هباً له سبيل التعرض وهو ما أنصحت عنه المذكرة الإيضاحية للشروع التمهيدى للسادة المذكورة بقولها " ويلاحظ أن المؤجر لا يكون مسئولاً عن التعرض المادي الصادر من الجيران إلا إذا كان هو الذى أجر لهم فيكونون في حكم أتباعه " ولما كان الثابت من الاطلاع على الأوراق أن الطاعنين تمسكوا في دفاعهم لدى محكمة الموضوع بأن وزارة الأوقاف تعرضت لهم في الانتفاع بالأرض المؤجرة لهم منها بأن امتنعت عن رى زراعتهم من المروى الطبيعى لها وهو ترمة محلة عبيد وبأن موظفيها قد سمحوا لمستأجر

الجزء الشرقى من أطياف الوقف بإقامة السدود فى مجارى المياه العذبة وترتب على ذلك منع وصول هذه المياه إليهم ، وكان الحكم المطعون فيه قد تحجب عن تحقيق هذا الدفاع استنادا إلى ما قرره من أن حرمان الطاعنين من مياه التربة البحارى فى بعض الأوقات لا يترتب عليه إخلال الوزارة بأى التزام قانونى أو تعاقدى ، هذا بالإضافة إلى ما قرره المستأنفون (الطاعنون) وأشار إليه الخبير من أن بعض المستأجرين كانوا يسدون هذه المجارى فيمنعون وصول المياه العذبة إلى أرض المستأنفين وهذا التعرض المسمى من الغير لا تسأل عنه وزارة الأوقاف ولا يترتب ضمانا فى ذمتها ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وجاء مشوبا بالصواب بما يوجب نقضه لهذين السببين دون حاجة لبحث باقى الأسباب .

جلسة ١٤ من أبريل سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : بطرس زفلول ، وأحمد حسن هيكل ، وعباس حليى عبد الجواد ، وإبراهيم علام.

(٩٦)

الطعن رقم ٥١ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) نقل بحرى . " أطراف سند الشحن " . تحكيم . " شرط التحكيم
في سند الشحن " .

سند الشحن . اضبار المرسل إليه طرفا فيه . تكافؤ مركزه — عندما يطالب
بتنفيذ فقد النقل — ومركز الشاحن . إلزامه بشرط التحكيم الوارد به .

(ب) نقض . " السبب الجديد " . قانون . " القانون الأجنبي " .

الاستناد إلى قانون أجنبي . واقعة يجب على الخصوم إقامة الدليل عليها . التحدى به
لأول مرة أمام محكمة النقض . فيرجأ .

(ج) تحكيم . " تنفيذ التحكيم " . دعوى . " شروط قبول الدعوى " .
نقل بحرى . اختصاص . " اختصاص ولائى " .

شرط التحكيم في العقد . منع المحاكم من نظر النزاع . شرطه . أن يكون تنفيذ
التحكيم ممكنا . جواز التجاء صاحب الشأن إلى المحاكم ومرض النزاع عليها باعتبارها
صاحبة الولاية العامة للفصل في جميع المنازعات إلا ما استثنى بنص خاص .

١ — توجب المادة ٩٩ من قانون التجارة البحرى ذكر اسم المرسل إليه
في سند الشحن كما أن المادة ١٠٠ من هذا القانون أوجبت أن يكتب سند
الشحن من أربع نسخ أصلية يوقع عليها كل من الشاحن والربان ، وخصت
المرسل إليه بإحدى هذه النسخ ، ثم جاءت المادة ١٠١ من هذا القانون مقدرة
أن سند الشحن المحرر بالكيفية السالف ذكرها يكون معتمدا

بين جميع المالكين ، وهم من عبر عنهم في النص الفرنسي لهذه المادة Les parties interessées au chargement أى الأطراف ذوو الشأن في الشحن . ولما كان الربط بين هذه المادة الأخيرة والمادتين السابقتين عليها يفيد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن قانون التجارة البحرية يجعل من المرسل إليه طرفاً ذا شأن في سند الشحن باعتباره صاحب المصلحة في عملية الشحن يتكافأ مركزه - حينما يطالب بتنفيذ عقد النقل - ومركز الشاحن ، وأنه يرتبط بسند الشحن كما يرتبط به الشاحن ومنذ ارتباط الأخير به . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى في نطاق سلطته الموضوعية إلى أن سندات الشحن قد تضمنت الإحالة إلى شرط التحكيم الوارد في مشاركة الإيجار ، فإن مقتضى هذه الإحالة أن يعتبر شرط التحكيم ضمن شروط سندات الشحن ، فتلتزم به الطاعنة (المرسل إليها) لوروده في نسخ سندات الشحن المرسلة إليها باعتبارها في حكم الاصل فيها (١) .

٢ - الاستناد إلى قانون أجنبي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - واقعة بحسب على الخصوم إقامة الدليل عليها . ولما كانت الطاعنة لم تقدم ما يثبت أنها تمسكت بهذا الدفاع - القائم على القانون الأجنبي - أمام محكمة الموضوع ، فإنه يكون سبباً جديداً لا يجوز التعدي به لأول مرة أمام محكمة النقض (٢) .

٣ - منع المحاكم من نظر النزاع - عند وجود شرط التحكيم - لا يكون إلا إذا كان تنفيذ التحكيم ممكناً . ويكون للطاعنة للمطالبة بحقوقها - وحتى لا تحرم من عرض منازعتها على أية جهة للفصل فيها - أن تلجأ إلى المحاكم لادّعاء النزاع عليها من جديد لأنها هي صاحبة الولاية العامة في الفصل في جميع المنازعات إلا ما استثنى منها بخص خاص .

(١) نقض ٧ فبراير سنة ١٩٦٧ مجموعة المكتب الفني السنة ١٨ ص ٣٠٠ .

(٢) نقض ٢٦ يولييه سنة ١٩٦٧ مجموعة المكتب الفني السنة ١٨ ص ١٤٩٤ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن وزارة التموين (الطاعنة) أقامت الدعوى رقم ٤٩٣ سنة ١٩٦٣ على الاسكندرية على الشركة المطعون ضدها وطلبت الحكم بإلزامها بأن تدفع لها مبلغ ١٢٨١ جنيه و ٩٨٨ مليم ، وقالت بياناً لدعواها أنها تعاقدت مع الشركة العامة للتجارة الدولية على شراء كمية من الدقيق الألماني تم شحنها على الباخرة "كونافلي" التي تمثلها المطعون ضدها ، وعند تفريغ الرسالة تبين وجود عجز في الوزن وتلف في محتوياتها مما دهاها إلى ندب خبراء لمعاينة الرسالة وإثبات حالتها ، ثم قامت بالاحتجاج لدى الشركة المطعون ضدها بكتابين مؤرخين في ١٨ و ٢٢ من أبريل سنة ١٩٦٣ وإذ كانت هذه الشركة مسئولة عما أصاب البضاعة من عجز وتلف وتلزم بتعويض الضرر الناشئ عنه وهو ما تقدمه بالمبلغ المطالب به فقد أقامت دعواها بطلباتها السابقة . ومحكمة أول درجة قضت بتاريخ ١٩ أبريل سنة ١٩٦٤ بإلزام الشركة المطعون ضدها بأن تدفع للطاعنة مبلغ ١١٤٠ ج و ٨٩١ م . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالإستئناف رقم ٢٧١ سنة ٢٠ ق الاسكندرية كما استأنفت الشركة المطعون ضدها بالإستئناف رقم ٣٠٨ سنة ٢٠ ق وفيه دفعت بعدم قبول الدعوى لوجود شرط التحكيم في مشاركة إيجار السفينة الناقلة التي أحالت إليها سندات الشحن . وبتاريخ ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٥ قضت محكمة الاستئناف بعد أن ضمت الاستئنافين بإلغاء الحكم المستأنف وبقبول الدفع المبدى من المطعون ضدها وبعدم قبول الدعوى لوجود شرط التحكيم . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وبإحالة المدة لنظره ألزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ، مبناه خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك نقول الطاعة : إن الحكم أقام قضاءه بعدم قبول الدعوى لوجود شرط التحكيم تأميساً على أن إحالة مندات الشحن إحالة عامة إلى النصوص التي تضمنتها مشارطة إيجار السفينة يجعل شرط التحكيم الوارد بمشارطة الإيجار مندرجاً في مندات الشحن. وملزماً للطاعة باعتبارها طرفاً ذا شأن فيها . وهذا من الحكم خطأ. في تطبيق القانون من أربعة أوجه (الأول) أن الحكم وإن ألزم الطاعة أن تتبع طريق التحكيم في النزاع موضوع الدعوى إلا أنه لا يمكنها من الناحية القانونية أن تتبع هذا الطريق لأن شرط التحكيم يوجب اختيار المحكمين من بين رجال التجارة المقيمين في لندن ، وقد استقر قضاء مجلس اللوردات الانجليزي على أن الإحالة العامة بسند الشحن إلى مشارطة الإيجار ليس من شأنها أن تجعل شرط التحكيم الوارد بهذه المشارطة مندرجاً في سند الشحن ومؤدى هذا القضاء هو تعذر عرض النزاع على التحكيم وحرمان الطاعة من المطالبة بحقوقها سواء أمام جهات القضاء أو هيئات التحكيم (والثاني) أن البائع لا يعتبر وكيلًا عن الطاعة عند إبرامه عقد النقل لأن العقد الذي تم بينه وبين الطاعة هو البيع " سيف " الذي يلزم البائع بموجبه بإبرام عقد النقل باعتباره أصيلاً فيه لا نائباً عن المشتري ، وإذا ينظم هذا العقد العلاقة بين الناقل والشاحن في شأن نقل البضاعة المبيعة ولم تكن الطاعة طرفاً فيه فإن ما يتضمنه من نصوص خاصة بتحديد طريقة التحكيم للفصل في المنازعات التي قد تنشأ بسبب تنفيذه لا يمتد أثره إليها ولا تلتزم بأحكامه (والثالث) أن المادة ٩٩ من قانون التجارة البحرية حددت البيانات الواجب توافرها في سند الشحن ، وهذه المادة وإن جعلت السند حجة في الإثبات لا بين أطرافه لحسب بل وفي مواجهة الغير أيضاً ، إلا أن هذه الحجية بالنسبة للغير لا يجوز أن تعدى البيانات التي يعتبر السند معداً بطبيعته لإثباتها وهي البيانات المتعلقة بالبضاعة ، وعلى ذلك فلا يجوز التعدي قبل الطاعة بما ورد في سند الشحن خاصة بشرط التحكيم لأنها ليست طرفاً في هذا السند (والرابع) قرر الحكم أن الطاعة تعتبر ملزمة بشرط التحكيم لعلها به من نسخة سند الشحن المسلمة إليها ، هذا في حين أن سند الشحن تحكمه قاعدة عدم جواز الاحتجاج بالدفع

على الحامل حسن النية مما يترتب عليه لإعمال شرط التحكيم ، وجوب إقامة الدليل على سوء نية الطاعة .

وحيث إن النعى بأوجهه الثلاثة الأخيرة مردود بأن المادة ٩٩ من قانون التجارة البحري توجب ذكر اسم المرسل إليه في سند الشحن ، كما أن المادة ١٠٠ من هذا القانون أوجبت أن يكتب سند الشحن من أربع نسخ أصلية يوقع عليها من كل من الشاحن والربان وخصت المرسل إليه بأحدى هذه النسخ ، ثم جاءت المادة ١٠١ من هذا القانون مقررة أن سند الشحن المحرر بالكيفية للسالف ذكرها (أى في المادتين ٩٩ و ١٠٠ المشار إليهما) يكون معتمدا بين جميع المالكين وهم من عبر عنهم في النص الفرنسي لهذه المادة *Les Parties interessees au chargement* أى الأطراف ذوو الشأن في الشحن .

ولما كان الربط بين هذه المادة الأخيرة والمادتين السابقتين عليها يفيد — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن قانون التجارة البحري يجعل من المرسل إليه طرفا ذا شأن في سند الشحن باعتباره صاحب المصلحة في عملية الشحن يتكافأ مركزه — حينما يطالب بتنفيذ عقد النقل — ومركز الشاحن ، وأنه يرتبط بسند الشحن كما يرتبط به الشاحن ومنذ ارتباط الأخير به .

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى في نطاق سلطته الموضوعية إلى أن سندات الشحن قد تضمنت الإحالة إلى شرط التحكيم الوارد في مشاركة الإيجار ، فإن مقتضى هذه الإحالة أن يعتبر شرط التحكيم ضمن شروط سندات الشحن ، فتأثر به الطاعة لوروده في نسخ سندات الشحن المرسلة إليها باعتبارها في حكم الأصل فيها . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى على أساسه بعدم قبول الدعوى فإنه لا يكون مخالفا للقانون . والنعى في وجهه الأول غير مقبول ، ذلك أنه لما كان الدفاع الذي تثيره الطاعة بهذا الوجه يخالطه واقع كان يجب عرضه على محكمة الموضوع لأن الاستناد إلى قانون أجنبي هو — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — واقعة يجب على الخصوم إقامة الدليل عليها ، وكانت الطاعة لم تقدم ما يثبت أنها تمسكت بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع ، فإنه يكون سببا جديدا لا يجوز التعدي به لأول مرة أمام محكمة النقض ، غير أن هذه المحكمة ترى أن تنوه إلى أنه لما كان منع المحاكم من نظر النزاع لا يكون

إلا إذا كان تنفيذ التحكيم ممكناً ، وإذ تدعى الطاعنة بسبب النعي أنه قد استحال عليها عرض النزاع على التحكيم لأن شرط التحكيم الوارد بالمشارطة يوجب اختيار المحكمين من بين رجال التجارة المقيمين في لندن ، وأن ذلك يفيد أن للمحكمين بصفاتهم هذه اعتباراً لدى المحكمين ، ولأن قضاء مجلس اللوردات الانجليزي قد استقر على أن الإحالة العامة بسند الشحن إلى مشارطة الإيجار ليس من شأنها أن تجعل شرط التحكيم الوارد بالمشارطة مندمجاً في سند الشحن ، فإنه يترتب على هذا الذي نقول به الطاعنة - إن صح - أن يزول التحكيم ويصبح كأن لم يكن . ويكون للطاعنة - للطالبة بحقها وحق لا تحرم من عرض منازعتها على أية جهة - للفصل فيها - أن تلجأ إلى المحاكم لعرض النزاع عليها من جديد لأنها هي صاحبة الولاية العامة في الفصل في جميع المنازعات إلا ما استثنى منها بنص خاص .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٤ من أبريل سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام البع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : بطرس زغلول ، وأحمد حسن هيكل ، وعباس حلي عبد الجواد ، وإبراهيم علام .

(٩٧)

الطعن رقم ٥٧ لسنة ٣٦ القضائية :

(١ ، ب) بيع . " التزامات المشتري " . " حبس الثمن " . التزام . " حق
الحبس " .

(١) حق المشتري في حبس الثمن . مناطه . وجود سبب جدى يخشى معه نزع
المبيع من يده . م ٢/٤٥٧ مدنى . علم المشتري وقت الشراء بهذا السبب .
لا يدل بذاته على نزوله عن حق الحبس مادام أنه لم يشتر ساقط الخيار .

(ب) إيداع المشتري لباقي الثمن والتصریح بمصرفه للبائع بعد تظهير الدين المبيعة
من التسجيلات . إيداع صحيح مبرئ لذمة المشتري .

١ — مفاد نص المادة ٢/٤٥٧ من القانون المدنى — وعلى ما جرى به قضاء
هذه المحكمة — أن المشرع أجاز للمشتري الحق في حبس الثمن إذا تبين وجود سبب
جدى يخشى معه نزع المبيع من يده ، فجرد قيام هذا السبب لدى المشتري ينحول
له الحق في أن يحبس ما لم يكن قد أداه من الثمن ، ولو كان مستحق الأداء حتى يزول
الخطر الذى يهدده ، وذلك ما لم يكن قد نزل عن هذا الحق بعد ثبوته له أو كان
في العقد شرط يمنعه من استعماله ، فعلم المشتري وقت الشراء بالسبب الذى
يخشى معه نزع المبيع من يده لا يكفي بذاته للدلالة على نزوله عن هذا الحق ،
لأنه قد يكون محبطا بالخطر الذى يتمسده ويكون في نفس الوقت معتمدا
على البائع في دفع هذا الخطر قبل استحقاق الباقي في ذمته من الثمن ، مادام أنه
لم يشتر ساقط الخيار^(١) .

(١) قض ١٩ يناير ١٩٦٧ مجموعة المكتب الفنى السنة ١٨ ص ١٤٣

٢ — إذا كان اقتضاء البائع لباقي الثمن مشروطاً بأن يكون قد أوفى بالتزامه بتطهير العين المباعة من كافة ما عليها من حقوق، فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من عدم الاعتداد بإيداع المشتري لباقي الثمن، لتعليق الصرف على القيام بتطهير العين، قول لا يصادف صحيح القانون، ذلك أنه متى كان للمشتري الحق في حبس الباقي من الثمن، فإنهما إذ قاما بإيداعه مع اشتراط تطهير العين المباعة من التسجيلات قبل صرفه إلى البائع، فإن هذا الإيداع يكون صحيحاً وترتب عليه آثاره القانونية فتبرأ ذمتها من الباقي عليهما من الثمن.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٢٦٠ سنة ١٩٦١ كلى بنى سوييف على الطاعنين وطلب الحكم بفسخ عقد البيع المؤرخ ٢٩ يولييه سنة ١٩٦٠ الصادر إليهما منه وتسليم العين المباعة، وقال بيانا لدعواه أنه بمقتضى العقد أنف الذكر باع للطاعنين أف و ه ط و ه س أطياناً زراعية مينة الحدود والمعالم به لقاء ثمن قدره ٧٣٠ ج دفع منه المشتريان مبلغ ٢٠٠ ج وقت التعاقد وتعهدا بدفع مبلغ ٤٠٠ ج عند التوقيع على العقد النهائي والباقي بعد ذلك وقدره ١٣٠ ج يبقى تحت يد المشتري لدفعه لبنك مصر مقابل دين له على الأطيان المباعة، وإذا نص في هذا العقد على أنه إذا تأخر المشتريان في سداد باقي الثمن اعتبر العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه، ويصبح مادفعاه حقا مكتسباً للبائع وتختلف المشتريان عن الوفاء بباقي الثمن على الرغم من قيامه بتجهيز العقد النهائي ودعوتها للحضور لدفع باقي الثمن والتوقيع على ذلك العقد فقد أقام هذه الدعوى بطلباته السابقة، وقد رد الطاعنان على هذه الدعوى، بأن أقاما من جانبهما أمام نفس المحكمة الدعوى رقم ٢٦٧ سنة ١٩٦٠ وطلبا فيها الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المشار إليه الذي

رفع المطعون ضده الأول الدعوى السابقة بطلب فسخه، وذلك في مواجهة المطعون ضده الثاني "بنك مصر" وأسس الطاعنان دعواهما على أنهما قاما بإعداد مشروع عقد البيع النهائي، وطلبا من المطعون ضده الأول الحضور لاقتضاء باقى الثمن والتوقيع على العقد بعد تطهير العين المبيعة مما عليها، إلا أنه امتنع عن ذلك وتمسك للطاعنان بأن من حقهما طبقا للمادة ٢/٤٥٧ من القانون المدنى حبس الباقي في ذمتها من الثمن بسبب ما تبين لهما من الشهادة العقارية التي استخرجها بعد حصول البيع من أن العين المبيعة مثقلة بدين مسجل لصالح بنك مصر تزيد قيمته على ثمانية آلاف جنيه وأنه اتخذت من أجله إجراءات نزع ملكية تلك العين. وبعد أن أمرت المحكمة بضم الدعويين قضت بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٣ في الدعوى رقم ٢٦٥ سنة ١٩٦١ مدنى بنى سويف بفسخ عقد البيع موضوع الدعوى والتسليم وفي الدعوى رقم ٢٦٧ سنة ١٩٦١ مدنى كلى بنى سويف برفضها. استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣١ سنة ٢ ق بنى سويف وقاما بإيداع باقى الثمن خزانة المحكمة واشترطا إصرفه تطهير العين المبيعة مما عليها من دين لبنك مصر "المطعون ضده الثاني". وبمحكمة الاستئناف حكمت في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٥ بتأييد الحكم المستأنف. طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيا السابق.

وحيث إن مما ينمى الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق والفساد في الاستدلال، وفي بيان ذلك يقولان إن الحكم الابتدائى الذى أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه أقام قضاءه بفسخ عقد البيع استنادا إلى ماورد في هذا العقد من أن العين المبيعة مثقلة بدين لبنك مصر اتخذت من أجله إجراءات نزع ملكية العين وما نص عليه من التزام المشترين بسداد هذا الدين إلى الدائن وقت التوقيع على العقد النهائي وأن ذلك مؤداه أنهما كانا يعلمان وقت التعاقد بقيام الخطر الذى يهدد المبيع واستخاص الحكم من ذلك نزولهما عن حقهما في حبس باقى الثمن، هذا في حين أن الثابت مما جاء بالعقد المذكور أن الدين المحملة به العين المبيعة لصالح بنك مصر مقداره ١٣٠ ج، وأن البائع قد أقر صراحة بالعقد أنه يترم بتطهير العين

المبيعة من دين بنك مصر مهما كانت قيمته ، وذلك قبل التوقيع على عقد البيع النهائي ، غير أنه تبين لهما من الشهادة العقارية التي استخرجاها في ١٩٦٠/١٠/٢٦ أى بعد حصول البيع أن الدين المشار إليه تزيد قيمته على ثمانية آلاف جنيه وأن البنك اتخذ استيفاء لهذا الدين إجراءات نزع ملكية الأطيان المبيعة مما مقتضاه أنهما لم يكونا عند البيع على بينة من حقيقة مقدار الدين المسجل على العين المبيعة ولم يقبلا دفع باقى الثمن فى الميعاد المعين فى العقد إلا اعتماداً منهما على الإقرار المشار إليه الصادر من المطعون ضده الأول . هذا إلى أنه يكفى طبقاً للسادة ٢/٤٥٧ من القانون المدنى لحبس ثمن العين المبيعة أن يبين المشتري أنها محملة بدين مسجل اتخذت بموجبه إجراءات لنزع ملكيتها وبشكل خطراً يخشى منه أن تنزع من يده ، ما دام أنه حول إلى البائع فى إزالته بتطهير العين المبيعة منه قبل التوقيع على عقد البيع النهائي ، إلا أن الحكم المطعون فيه خالف هذا النظر والتفت عما ورد بالشهادة العقارية السالف ذكرها والمقدمة منهما ، من أن دين البنك يتجاوز مقداره ثمانية آلاف جنيه ، واعتبر أنهما يعلمان بالخطر الذى يهدد العين المبيعة وهو مما يعيب الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق . أما ما استند إليه الحكم من أن إذارهما للبائع بالحضور للتوقيع على مشروع العقد الذى أعداه بعد اقتضائه منهما باقى الثمن يفيد أنهما أسقطا حقهما فى الحبس فإنه ينطوى على فساد فى الاستدلال ، ذلك أن اقتضائه لباقى الثمن كان مشروطاً بتطهير العين المبيعة . وأضاف الطاعنان أن الحكم إذ قضى بعدم صحة الإيداع واعتبره غير مبرئ لذمتها من باقى الثمن تأسيساً على أنهما علقا الصرف على تطهير العين المبيعة قد خالف القانون لأن التزامهما بدفع الثمن يقابله التزام البائع بنقل الملكية إليهما خالية من أى حق للغير .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أن الحكم الابتدائى الذى أيدى الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه أورد حاصل شروط العقد المؤرخ ٢٩ يوليه سنة ١٩٦٠ فى قوله " إنه يبين من مطالعة عقد البيع أنه قد ذكر به أن البيع قد تم لقاء ثمن قدره ٧٢٠ ج دفع منه ٢٠٠ ج عند التعاقد ، ٤٠٠ ج تدفع عند التوقيع على العقد النهائي فى خلال أربعين يوماً من تاريخ تحرير العقد

والباقي الأخير وقدره ١٣٠ ج يظل تحت يد المشتريين نظير التنبيه رقم ٩٧٤ المؤرخ ١١ / ٤ / ١٩٥٧ لصالح بنك مصر ونص في العقد على أن يلزم المدعى عليهما بأداء المبلغ الأخير فوراً لبنك مصر، كما نص على أن يحصل المدعى على مخالصة من بنك مصر. واستخلص الحكم من ذلك " أن المشتريين - الطاعنين - قد علموا تمام العلم بأن لبنك مصر، دينها على العين المبيعة كان قد اتخذ بشأنه تنبيه نزع الملكية رقم ٩٧٤ في ١١ / ٤ / ١٩٥٧، ورغم ذلك فقد ارتضى المدعى عليهما شراء القدر المبيع وحددا التزامهما في أداء مبلغ ١٣٠ ج لبنك مصر والباقي وقدره ٤٠٠ ج تدفع للبائع عند التوقيع على العقد النهائي ولم يعللاه على ضرورة تقديم المدعى لمخالصة نهائية بدين بنك مصر أى أنهما في صلب العقد قد تنازلا عن حق حبس باقي الثمن جميعه وقدره ٥٣٠ ج، بل فقط بالنسبة لمبلغ ١٣٠ ج التزما بأدائها لبنك مصر، أكثر من ذلك فلمنهما قد تنازلا عن حق حبس الثمن بعد انعقاد البيع، وآية ذلك أنهما قد أعدا مشروع عقد البيع النهائي الصالح للشهر تحت رقم ٤٢٨ لسنة ١٩٦٠ شهر عقارى ببا في ١٥ / ٨ / ١٩٦٠، وجاء بالبند الثالث من هذا المشروع أن العقارات المبيعة خالية من جميع الرهون والحقوق العينية أيا كانت، ثم إنذاره على يد محضر في ١٢ / ٩ / ١٩٦٠ يطلبان منه الحضور للتوقيع على هذا العقد واقتضاء باقي الثمن فهذا الإجراء من جانب المدعى عليهما الذى تم بعد تحرير عقد البيع الابتدائي يفيد تماماً تنازلهما عن حق حبس الثمن " وأضاف الحكم المطعون فيه إلى ذلك قوله " إن المستأنفين - الطاعنين - قد أقدموا على شراء العين المتنازع بشأنها وهما على علم تام بتنبيه نزع الملكية المسجل عليها لصالح المستأنف عليه الثانى - المطعون ضده الأول - وبكامل ظروفه وخير دلائل على ذلك هو ما جاء بعقد مشتراهما نفسه والمقدم من المستأنف عليه الأول فلاغش إذن وقع من جانب هذا الأخير ولاخفاء في تفاصيل الصفقة التى أقدم المستأنفان على عقدها حتى يتعلل المستأنفان بنشوء حق لها في حبس الثمن ". ولما كانت المادة ٥٧ / ٢ من القانون المدنى تنص على " فاذا تعرض أحد المشتري مستندا إلى حق سابق على البيع أو آيل من البائع أو إذا خيف على المبيع أن ينزع من يد المشتري جاز له ما لم يمنعه شرط فى العقد أن يحبس الثمن حتى ينقطع التعرض أو يزول الخطر ". وكان مفاد هذا النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع أجاز للمشتري الحق فى حبس الثمن إذا تبين وجود

سبب جدى يخشى معه نزع المبيع من يده، فمجرد قيام هذا السبب لدى المشتري ينحول له الحق فى أن يحبس مالم يكن قد أداه من الثمن ولو كان مستحق الأداء حتى يزول الخطر الذى يهدده، وذلك مالم يكن قد نزل عن هذا الحق بعد ثبوته له أو كان فى العقد شرط يمنعه من استعماله، فعلم المشتري وقت الشراء بالسبب الذى يخشى معه نزع المبيع من يده لا يكفى بذاته للدلالة على نزوله عن هذا الحق لأنه قد يكون محيطا بالخطر الذى يهدده ويكون فى نفس الوقت معتمدا على البائع فى دفع هذا الخطر قبل استحقاق الباقي فى ذمته من الثمن مادام أنه لم يشتر ساقط الخيار، وكان يبين من عقد البيع المؤرخ ٢٩ يولييه سنة ١٩٦٠ والمقدم بملف الطعن أنه نص فى البند الأول منه على "أن البيع تم لقاء ثمن قدره ٧٣٠ ج دفع منه وقت التعاقد مبلغ ٢٠٠ ج ونعهد المشتريان بدفع مبلغ ٤٠٠ ج وقت التوقيع على العقد لآخره الذى حددت غايته بأربعين يوما من تاريخ تحرير العقد الابتدائي والباقي وقدره ١٣٠ ج يبقى تحت يد المشتريين نظير التنبيه رقم ٩٧٤ لبنك مصر" ونص فى البند الثانى على "يتعهد الطرف الأول البائع بسداد المبلغ المستحق لبنك مصر على العين المبيعة للطرف الثانى واستحضار مخالصة من البنك المذكور بخلو العين من الدين" كما نص بالبند الثالث على أن "الطرف الثانى - المشتريان - يلتزم بدفع المبلغ المحجوز طرفه وهو مبلغ ١٣٠ ج فقط تدفع فورا للطرف الأول عند استحضار مخالصة بنك مصر" ونص بالبند الرابع "يقر الطرف الثانى أنه لو ذهب إلى بنك مصر وتبين بأن المبلغ المحجوز طرفه لا يفي بالدين المطلوب وأن الدين المطلوب أزيد، فليس للطرف الأول إلزامه بدفع أكثر من المبلغ الموضح باطنه"، وكانت هذه البنود تفيد فى حملتها أن المشتريين تعهدا بدفع باقى الثمن للبائع مقابل تعهده بتطهير العين من الدين الذى عليها للبنك وأن نية المتعاقدين انصرفت إلى أن كلا من الطرفين التزم بما تعهد به مقابل التزام الآخر بتعهده، وأن التطهير كان يجب أن يتم من جانب البائع فى ميعاد غايته اليوم الذى حدد لاستحقاق باقى الثمن وقدره ٤٠٠ ج وأن المشتريين كانا معولين على البائع فى تطهير العين قبل استحقاق باقى الثمن. لما كان ذلك، وكان الطاعنان قد دفعا دعوى الفسخ التى أقامها عليهما المطعون ضده الأول بأن من حقهما حبس الباقي فى ذمتهما من الثمن وقدمتا للتدليل على ذلك شهادة عقارية مستخرجة فى ١٩٦٠/١٠/٢٦ أى بعد حصول البيع، تفيد أن العين المسعة

محملة بدين مسجل لبنك مصر تزيد قيمته على ثمانية آلاف من الجنيهات وأن الدائن اتخذ بدينه هذا إجراءات نزع الملكية ، وكان اكتشاف المشتريين بموجب هذه الشهادة أن دين بنك مصر المثقلة به العين المبيعة والذي اتخذت من أجله إجراءات نزع ملكيتها يعتبر من الأسباب الجدية التي يخشى معها نزع المبيع من تحت يدهما ، وبالتالي يجوز لهما حبس ما لم يؤدياه من الثمن ، حتى ولو كانا يعلمان وقت البيع بالسبب الذي يخشى معه نزع المبيع من يدهما ، طالما أنهما كانا قد اعتمدا وقت التعاقد — وعلى ما سلف البيان — على البائع في إزالته قبل التوقيع على العقد النهائي ، وإذ رفض الحكم المطعون فيه رغم ذلك هذا الدفاع استنادا إلى أن المشتريين كانا يعلمان وقت الشراء بهذا السبب ، فإنه يكون فوق مخالفته الثابت في الأوراق قد أخطأ في تطبيق القانون . ولا يغير من ذلك ما تضمنه الحكم في الرد على هذا الدفاع من أن توجيه المشتريين إلى البائع إنذارا يدعوانه فيه للحضور لاقتضاء باقي الثمن والتوقيع على مشروع العقد النهائي الذي أعداه يفيد تنازلهما عن الحق في حبس باقي الثمن ، إذ أن الثابت من المشروع المشار إليه وعلى ما حصله الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه تضمن نصا صريحا بأن البائع يضمن خلو الأطنان المبيعة من كافة الحقوق بما مؤداه أن اقتضاء البائع لباقي الثمن كان مشروطا بأن يكون قد أوفى بالتزامه بتطهير العين المبيعة من كافة ما عليها من حقوق ومن بينها دين بنك مصر . لما كان ما تقدم ، وكان ما انتهى إليه الحكم من عدم الاعتداد بإيداع المشتريين لباقي الثمن لتعليق الصرف على القيام بتطهير العين ، قولاً لا يصادف مذهب القانون ذلك أنه متى كان للمشتريين الحق في حبس الباقي من الثمن فإنهما إذا قاما بإيداعه مع اشتراط تطهير العين المبيعة من التسجيلات قبل صرفه إلى البائع ، فإن هذا الإيداع يكون صحيحا وتترتب عليه آثاره القانونية فتبرا ذمتها من الباقي عليهما من الثمن . وإذا قضى الحكم المطعون فيه رغم ذلك بفسخ عقد البيع والتسليم ، فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن . ولما كان قضاؤه في دعوى مصرية ونفاذ العقد رقم ٢٦٧ سنة ١٩٦٠ مدني كلي مؤسسا على قضاؤه في دعوى الفسخ ، فإن نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة لقضاؤه في تلك الدعوى يستتبع نقضه أيضا بالنسبة لقضاؤه في دعوى مصرية ونفاذ البيع .

جلسة ١٤ من أبريل سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : بطرس زفلول ، ومباس حلى عبد الجواد ، وإبراهيم علام ، ومجد أحمد محمود .

(٩٨)

لاطعن رقم ٥٨ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) تنفيذ . " الخطأ في التنفيذ " . مسئولية . " مسئولية تقصيرية " .
حق .

الخطأ العمد أو الجسيم عند اتخاذ الدائن إجراءات التنفيذ على أموال مدنية .
موجب لمسئولته عما يلحق الغير من ضرر .

(ب) تنفيذ . " علاقة المحضر بطالب التنفيذ " . وكالة . " وكالة المحضر
في التنفيذ " . مسئولية .

المحضر أو غيره ممن يباشر إجراءات التنفيذ الجبرى . وكلاء من طالب التنفيذ
في توجبه الإجراءات . م ٧ من قانون المرافعات السابق . مساءلة طالب التنفيذ
مسئولية مباشرة عما يصيب الغير من ضرر .

١ — وائن كان اتخاذ الدائن إجراءات التنفيذ القهرى على أموال مدنيه هو حق
مقرر له لا يستوجب مسئوليته ، إلا أن عليه أن يراعى الإجراءات التى فرضها
القانون في التنفيذ على أموال المدين ذاتها بحيث لا يسند إليه الخطأ العمد
أو الجسيم ، فإن هو قارف ذلك ثبت فى حقه ركن الخطأ الموجب للمسئولية من
هذه الإجراءات فيما لو ترتب عليها إلحاق الضرر بالغير .

٢ — مفاد نص المادة السابعة من قانون المرافعات السابق والمادة ١٤
من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية ورهنها ، مرتبطين
أن المحضر الذى يباشر التنفيذ أو غيره ممن أجاز القانون أن يجرى التنفيذ الجبرى

بواصطهم ، إنما يقومون بذلك التنفيذ بناء على توجيه من الخصوم لهذه الإجراءات ، فإذا ما عين الخصوم إجراءات التنفيذ إلى يطلبون اتخاذها ، أعتبر المحضر أو من يباشر إجراء التنفيذ الجبرى ممن أجاز لهم القانون ذلك ، وكلاء من طالب التنفيذ الذى يسأل مسؤولية مباشرة عن توجيه هذه الإجراءات فيما أو ترتب على ذلك الإضرار بالغير .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن امتنق أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتمثل فى أن المطعون عليه أقام على الطاعن بصفته الدعوى رقم ٥٥٠٤ سنة ١٩٦٢ مدنى كلى القاهرة وطلب الحكم بإلزامه بصفته مصفيا للبنك التجارى المصرى بأن يؤدى له مبلغ ١٥٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض . وقال بياناً لدعواه أنه كان قد استأجر بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٣٥ من شركة الإدخار والتأمين الشقة رقم ١٤ بالعمارة رقم ٤٢ بشارع طلعت حرب (سليمان باشا سابقاً) وخصص العين المترجرة مكتباً لمباشرة مهنة المحاماة وكان يخاطب فى هذا المكتب من الهيئات المختلفة ومنها نقابة المحامين وبعض البنوك ، وإذ كان شريكاً موصياً فى شركة ف . م دوس للنقل بالسيارات التى أنشئت فى أول يوليو سنة ١٩٥٨ ووكيلاً عن الشركة فلم ير ما يمنعه من تأجير الردهة الخارجية للشقة لهذه الشركة لتستخدمها مكتباً لحساباتها ، وقد قامت الشركة برهن أموالها ومقوماتها للطاعن بموجب عقد رهن مؤرخ ١٢/١٠/١٩٥٩ وأرفقت به للكشوف المبينة لها ، ولتأخر الشركة الراهنة فى سداد دين البنك المرتهن فقد استصدر هذا الأخير بتاريخ ٨/٦/١٩٦١ أمراً من قاضى الأمور المستعجلة بمحكمة القاهرة الابتدائية ببيع مقومات وأموال الشركة المبينة بمقدار الرهن والكشوف الملحقة به وبندب أحد الحراء لإجراء البيع ، غير أن الخبير اتخذ إجراءات تصفية ضلله عند تنفيذ هذا الأمر بأن

عرض للبيع الشقة التي يشغلها ويتخذ منها مقرا لعمله كحام، وكذلك التليفون المقيّد باسمه والمنقولات الخاصة به والموجودة بالشقة، وإذا عارض على ذلك ولم يقبل الخبير عراضه وقام بالبيع فامتثل في التنفيذ وقضى لصالحه في الاستئناف رقم ٤٥٥ لسنة ١٩٦٢ مستأنف مستعجل القاهرة بوقف تنفيذ أمر البيع بالنسبة لحق إيجار الشقة والتليفون وبعدم الاعتداد ببيع المنقولات، وكان قد حرم نتيجة للإجراءات التي اتخذها ضده الطاعن بصفته من الانتفاع بالعين التي يستأجرها ويستعملها مكتباً للمحاماة ببيعها للغير، وأصيب من جراء ذلك أيضاً بإضرار أدبية في سمعته كحام، فقد أقام دعواه بطلباته سالفة البيان. وبتاريخ ١٦ يناير سنة ١٩٦٥ قضت المحكمة برفض الدعوى. استأنف المطعون عليه هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف رقم ٢٧٦ لسنة ٨٢ ق. وبتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٩٦٥ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف، وبإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليه مبلغ ألف جنيه. قرر الطاعن بالظعن في هذا الحكم بطريق النقض وقرنت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الظعن وبالجلسة المحددة لنظره للزمّت رأيها السابق.

وحيث إن الظعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن بالسببين الأول والثالث منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه بمسئولية الطاعن استناداً إلى أنه أخطأ في إجراءات تنفيذ أمر قاضي الأمور المستعجلة الصادر بتاريخ ١٩٦١/٦/٨ ببيع مقومات وأموال الشركة الراحنة ف. م. دوس، واستند الحكم إلى أن المطعون عليه عارض على التنفيذ ببيع حق إيجار الشقة وحق استعمال التليفون والمنقولات الموجودة فيها بإعتبار أنه يتخذ منها مكتباً لممارسة مهنة المحاماة، كما استند الحكم إلى أن الطاعن تعمد الخطأ في حق المطعون عليه حين أصر محامى الطاعن الذي كان حاضراً وقت التنفيذ على إجراءاته رغم إعتراض المطعون عليه وتقديمه المستندات الدالة على صحة عراضه وعرضها عليه، واستند الحكم أيضاً إلى أن الخبير الذي باشر إجراءات التنفيذ يعتبر وكيلاً عن الطاعن وتقوم المسئولية بذلك مباشرة في حق الطاعن قبل المطعون عليه، هذا في حين أن الطاعن قد تمسك بأنه لم يرتكب أى خطأ، فقد استصدر أمراً من قاضي الأمور المستعجلة

المختص بذلك ببيع مقومات وأموال الشركة الراهنة ، وقام بإعلان هذا الأمر ،
 فانهى بذلك دوره وبدأ دور الخبير المنتدب للتنفيذ على مقومات الشركة الراهنة
 وأموالها ومنها الشقة التي يقول المطعون عليه أنه يتخذ منها مكتبا لممارسة مهنة المحاماة
 والمنقولات الموجودة فيها ، كما تمسك بأن ماقرره محامى الطاعن وقت التنفيذ وعند
 اعتراض المطعون عليه على إجراءاته هو مجرد الإشارة إلى سابقة رفع إشكال
 في التنفيذ قضى برفضه وبأنه قد أكد أن الشقة المتخذة لإجراءات التنفيذ ببيع حق
 إيجارها تدخل ضمن مقومات عقد الرهن ، وتمسك أيضا بأنه إذا كان الخبير
 قد رأى في اعتراض المطعون عليه أية جدية فقد كان عليه أن يرجع إلى القاضى
 الذى أصدر الأمر بالبيع غير أن الخبير استمر فى إجراءات التنفيذ وهو ما لا يسأل
 عنه الطاعن إذ لا يعتبر الخبير وكلاء عنه فى التنفيذ . هذا إلى أن ما قام به
 الخبير من إجراء التنفيذ ببيع حق إيجار الشقة والمنقولات الموجودة فيها وحق
 استعمال التليفون ، لم يرتكب فيه أى خطأ ، إذ التزم ما ورد بالأمر الصادر ببيع
 مقومات وأموال الشركة الراهنة باعتبار أن مقرها مكتب المطعون عليه وهو
 ما لا تقوم معه ضرورة لبيان موجودات الشقة والمنقولات التى فيها بعقد الرهن
 أو الكشف الملحق به ، كذلك فقد تمسك بأن المطعون عليه أخطأ حين اتخذ
 من مكتبه مقرا للشركة الراهنة وخاطب الطاعن بإعتباره الممثل القانونى للشركة
 الأمر الذى يبرر للطاعن التنفيذ على الحق فى إيجار الشقة والمنقولات الموجودة فيها
 ويرفع عنه المسؤولية ، إلا أن الحكم المطعون فيه اعتبر أن الطاعن قد أخطأ
 فى التنفيذ ولم يعرض لدفاعه مما يعيب الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور
 فى التسيب .

وحيث إن هذا النهى مردود ، ذلك أن الحكم أقام قضاءه فى إثبات الخطأ
 لمسئولية الطاعن عن إجراءات التنفيذ على ما استظهره من عقد الرهن سند التنفيذ
 ومن أوراق التنفيذ الأخرى ومن المستندات المقدمة فى الدعوى ، وخلص الحكم
 من ذلك إلى أن التنفيذ قد شابه الخطأ وتناول أموالا غير مملوكة للدين الرهن
 ولم ترد بعقد الرهن والكشوف الملحق به ، وإلى أن الطاعن اشترك اشتراكا إيجابيا فى هذا
 الخطأ طبقا للثابت من أوراق التنفيذ إذ أصر محامى الطاعن على إجراءاته ، رغم اعتراض
 المطعون عليه بأن عقد الرهن لا يشمل منقولات مكتبه وحق الإيجار واشترك

التليفون، ورغم تقديمه للتدليل على صحة اعتراضه المستندات المؤيدة له والتي أوضحها الحكم، ووجود ملفات القضايا بالمكتب واعتراض مندوب الشركة المؤجرة للطعون عليه على التنفيذ ببيع حق الإيجار في الشقة، كما استند الحكم في بيان مسئولية الطاعن إلى أن الخبير المكلف بالتنفيذ يعتبر وكيلًا عنه أسوة في ذلك بالمحضر، فيسأل طالب التنفيذ مباشرة عن الخطأ في إجراءاته بسبب انعدام حقه فيه. ولئن كان اتخاذ الدائن إجراءات التنفيذ القهري على أموال مدينه هو حق مقرر له لا يستوجب مسئوليته، إلا أن عليه أن يراعى الإجراءات التي فرضها القانون في التنفيذ على أموال المدين ذاتها بحيث لا يسند إليه الخطأ العمد أو الجسيم فإن هو قارف ذلك، ثبت في حقه ركن الخطأ الموجب للمسئولية من هذه الإجراءات فيما لو ترتب عليها إلحاق الضرر بالغير. وإذا نقضى المادة السابعة من قانون المرافعات السابق المنطبقة على واقعة الدعوى بأن كل إعلان أو تنبيه أو إخبار أو تبليغ أو تنفيذ يكون بواسطة المحضرين بناء على طلب الخصم أو قلم الكتاب أو أمر المحكمة، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، ويقوم الخصوم أو وكلاؤهم بتوجيه الإجراءات وتقديم أوراقها للمحضرين لإعلانها أو تنفيذها، ونقضى المادة ١٤ من القانون رقم ١١ سنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية ورهنها، بأنه عند عدم الوفاء بباقي الثمن أو الدين في تاريخ استحقاقه يجوز للبائع أو الدائن المرتهن بعد ثمانية أيام من تاريخ التنبيه على مدينه والحائز للمحل التجاري بالوفاء تنبيهًا رسميًا، أن يقدم عريضة لقاضى الأمور المستعجلة في المحكمة التي يوجد بدائرتها المحل بطلب الاذن بأن يباع بالمزاد العلنى مقومات المحل التجاري كلها أو بعضها التي يتناولها امتياز البائع أو المرتهن، ويكون البيع في المكان واليوم والساعة وبالطريقة التي يعينها القاضى، فقد أفاد هذان النصان مرتبطين أن المحضر الذى يباشر التنفيذ أو غيره ممن أجاز القانون أن يجرى التنفيذ الجبرى بواسطة المحضرين، إنما يقومون بذلك للتنفيذ بناء على توجيه من الخصوم لهذه الإجراءات فإذا ما عين الخصوم إجراءات التنفيذ التي يطالبون اتخاذها اعتبر المحضر أو من يباشر إجراءات التنفيذ الجبرى - ممن أجاز لهم القانون ذلك - اعتبروا وكلاء عن طالب التنفيذ الذى يسأل مسئولية مباشرة عن توجيه هذه الإجراءات فيما لو ترتب على ذلك الإضرار بالغير. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه - على ما سلف البيان - قد امتثل من عقد الرهن وأوراق التنفيذ والمستندات المقدمة

في الدعوى خطأ الطاعن في التنفيذ حين اتخذه على أموال غير واردة في مقد الرهن والكشوف الملحقة به وتعمره إجراء هذا التنفيذ الخاطيء واصراره عليه ، رغم اعتراض المطعون عليه وتقديمه الأدلة على صحة اعتراضه ، ورتب الحكم على ذلك مسئولية الطاعن عن التنفيذ الخاطيء على أموال لا يصح له التنفيذ عليها ، وكان هذا الذي انتهى إليه الحكم هو مما يتوافر به ركن الخطأ الموجب للمسئولية عن تعويض الضرر ، ويتضمن الرد على ادعاء الطاعن بخطأ المطعون عليه أو خطأ الخبير المتدب للتنفيذ ، فإن النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون أو القصور في التسبيب يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى السبب الثانى القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه اتخذ من الحكم الصادر في الدعوى المستعجلة رقم ٤٥٥ سنة ١٩٦١ مستأنف مستعجل القاهرة دليلا على حصول الخطأ في التنفيذ على أموال المطعون عليه وحقه في إيجار الشقة ، هذا في حين أن الأحكام الصادرة في المواد المستعجلة باعتبار أنها أحكام وقتية لا تفصل في موضوع الحق ولا تحوز قوة الأمر المقضى أمام محكمة الموضوع . هذا إلى أنه اعتمد على مستندات قال أنها صادرة من هيئات رسمية لا يتطرق إليها الشك تؤدي إلى حق المطعون عليه في منقولات الشقة وحق إيجارها دون أن يورد الحكم مضمون هذه المستندات ومؤدى كل منها ، مما يعيبه بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أن الحكم المطعون فيه بين المستندات المقدمة في الدعوى وأوضح مضمونها وهي دفتر التليفون الوارد به اسم المطعون عليه وعنوانه بمكتبه والخطابات الموجهة إليه من نقابة المحامين وعقد إيجار الشقة والخطابات الموجهة إليه من الحراسة على أموال الإيطاليين في سنة ١٩٤٦ التي كانت تدير العمارة وقتذاك ، وخطابات بنك مصر المرسلة للمطعون عليه بهذا العنوان من سنة ١٩٤٧ إلى سنة ١٩٥٢ ، وقال الحكم من هذه المستندات إنها تفيد أن المطعون عليه كان يشغل الشقة ويباشر فيها مهنة المحاماة ، وذلك قبل إنشاء الشركة الراحنة ولم يتوقف المطعون عليه بعد إنشائها عن ممارسة أعمال مهنته في الشقة ، وأشار الحكم إلى أن هذه المستندات سبق تقديمها في الدعوى

المستعجلة رقم ٤٥٥ سنة ١٩٦١ مستأنف مستعجل ، وأورد ذكرها الحكم الصادر فيها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص من المستندات المقدمة في الدعوى ومن عقد الرهن ومن أوراق التنفيذ — على ما سلف البيان في الرد على المبيين الأول والثالث — ما انتهى إليه من إثبات خطأ الطاعن في إجراءات التنفيذ على منقولات المطعون عليه ، وحق إيجار الشقة التي يمارس فيها مهنة المحاماة ، فلا على الحكم إن هو اتخذ أيضا من الحكم المستعجل قرينة على إسناد الخطأ إلى الطاعن في التنفيذ ، ويكون النعى عليه بالقصور في التسبب والفساد في الامتدلال بهذا السبب على غير أساس .

جلسة ١٤ من أبريل سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : أحمد حسن هيكل ، وهباس علي عبد الجواد ، وإبراهيم ملام ، ومحمد
أسعد محمود .

(٩٩)

الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٦ القضائية :

(أ) حكم . " حجية الحكم " . شفعة . " صورية عقد البيع " .

بيع . قوة الأمر المقضى . صورية . دعوى . " دعوى صحة
التعاقد " .

دعوى صحة التعاقد . رفض المحكمة طلب المتدخلين — الشفعا . — بولفها
أو تحقيق ما دفعوا به من صورية عقد البيع ، استنادا إلى أن الدفع مطروح في دعوى
الشفعة . بحث صورية العقد في دعوى الشفعة . لا يعد مخالفة للحكم السابق الصادر
بصحته ونفاذه .

(ب) شفعة . " صورية عقد البيع " . صورية . " الغير في الصورية " .
إثبات . " البيئة " . بيع . غير .

الشفيع يعتبر من الغير بالنسبة لطرف عقد البيع سبب الشفعة . جواز إثبات
صورية العقد بجميع طرق الإثبات .

(ج) شفعة . " الخصوم في الدعوى " . صورية . " الصورية المطلقة " .
دعوى . " الخصوم في الدعوى " . عقد .

العقد الصوري صورية مطلقة . لا وجود له . لا محل لتوجيه طلب الشفعة
إلى المشتري في هذا العقد .

١ — لئن كان قد قضى بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر إلى الطاعنين —
المشتريين ، إلا أنه وقد ضمن الحكم أسبابه رفض طلب المتدخلين — الشفعاء —

بوقف دعوى صحة التعاقد حتى يفصل نهائياً في دعوى الشفعة ، ورفض طلبهم بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات صورية ذلك العقد لأنه قصد به التحايل لحرماتهم من حقهم في أخذ العقار المبيع بالشفعة ، واستند الحكم في ذلك إلى أن الدفع بالصورية الذي يثرونه هو مما يدخل في دعوى الشفعة ومطروح فيها ، فإن القضاء بصحة عقد البيع المشار إليه لم يفصل بذلك في طلب الصورية على وجه يحتاج به المطعون عليهم — الشفعاء — طالما أنه قد صرح بعدم الإدلاء برأيه في هذا الطلب ، مقررًا أنه خارج عن نطاق الدعوى المعروضة عليه ، ولا يعتبر الحكم المطعون فيه — الصادر في دعوى الشفعة — إذ عرض لبحث صورية العقد المشار إليه ، مخالفاً للحكم السابق الصادر بصحته ونفاذه .

٢ — الشفعاء يعتبرون من طبقة الغير بالنسبة لعقد البيع المبرم بين الطاعنين — المشتريين — وبين المطعون عليهم التامع والعاشر — البائعين — فيجوز لهم إثبات صورية ذلك للعقد بجميع الطرق ومن بينها البيينة والقرائن^(١) أخذاً بأن الصورية بالنسبة للغير تعتبر واقعة مادية ، لا تصرفاً قانونياً وذلك سواء وصف ذلك العقد بأنه بيع أوهبة مستترة في صورة عقد بيع .

٣ — إذ كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى اعتبار عقد الطاعنين — المشتريين الآخرين — صورياً بصورية مطلقة ، فإن وُدَى ذلك ألا يكون لهذا العقد وجود في الحقيقة ، وبالتالي فلم يكن هناك ما يدعوا الشفعاء إلى توجيه طلب الشفعة إلى الطاعنين عملاً بنص المادة ٩٣٨ من القانون المدني ، ولا على الحكم إن هو لم يتعرض لدفاع الطاعنين في هذا الخصوص .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

(١) نقض ١٨ أكتوبر ١٩٦٦ مجموعة المكتب الفني السنة ١٧ ص ١٥٣٠
ورقنض ٣٠ ديسمبر ١٩٦٥ مجموعة المكتب الفني السنة ١٦ ص ١٣٨٤

وحيث إن الوقائع تحصل — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — في أن مورث المطعون عليهم السبعة الأولين والمطعون عليه الثامن أقاما الدعوى رقم ١٩٤ لسنة ١٩٥٩ مدنى أمام محكمة دمياط الابتدائية ضد باقى المطعون عليهم، وطلبوا الحكم بأحقيتهما في أن يأخذا بطريق الشفعة مناصفة بينهما العقار المبين حدودا ومعالمها بصحيفة الدعوى والبالغ مساحته ٤٢٠,٨ مترا مربعا مقابل دفع الثمن الحقيقي وقدره ٩٥٠ جنيها. وقالوا شرحا لدعواهما إنه نجا إلى عليهما أن المطعون عليهم من الحادى عشر حتى الأخيرة باعوا إلى المطعون عليهما للتاسع والعاشر العقار آنف الذكر شائعا في مساحة قدرها ٨٥٥,٢ مترا مربعا بالثمن السالف بيانه، وإذا كانا شريكين على الشيوع مع البائعين في العقار المشار إليه ويحق لهما أخذه بالشفعة، فقد طالب البائعين — المطعون عليهما للتاسع والعاشر — بالإثذار المؤرخ ٤ أغسطس سنة ١٩٥٩ بالكشف عن حقيقة البيع، ولما لم يتنقيا ردا فقد أبديا رغبتهما رسميا بإعلان مؤرخ ١١ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ ومسجل في ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ في أخذ العقار المبيع بالشفعة مقابل الثمن الحقيقي الذى أودعاه، ثم رفعا الدعوى بالطلبات سالفه البيان. تدخل الطاعنون في الدعوى طالبين رفضها استنادا إلى سبق شرائهم ذات العقار من المطعون عليهما للتاسع والعاشر قبل إعلان وتسجيل الرغبة بالشفعة بمقتضى عقد مؤرخ ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ رفعت بطلب محته الدعوى رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٦٣ مدنى مركز دمياط المسجلة صحيفتها في ١٩ من سبتمبر ١٩٥٩، ودفعوا بعدم قبول الدعوى لعدم توجيه الإجراءات إليهم طبقا للسادة ٩٣٨ من القانون المدنى. دفع الشفيعان بصورة عقد المتدخلين. وبتاريخ ٢١ من ديسمبر ١٩٥٩ حكمت محكمة أول درجة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الشفيعان أن عقد البيع الصادر إلى المتدخلين — الطاعنين — عقد ضرورى قصد به منعهما من الأخذ بالشفعة. وبعد سماع شهود الطاعنين حكمت تلك المحكمة في ٢٢ مارس سنة ١٩٦٤ برفض الدعوى. استأنف المطعون عليهم من الأولى إلى الثامن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦٤ فى المصورة، ومحكمة الاستئناف قضت في ٢ من ديسمبر ١٩٦٥ بإلغاء الحكم المستأنف وثبتت الحق في أخذ العقار بالشفعة. طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأياها.

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينمى الطاعنون بالوجه الأول من كل من السببين الأول والثاني مخالفة القانون والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم المطعون فيه قضى بصورية عقد البيع الصادر من المطعون عليهما التاسع والعاشر إلى الطاعنين خلافا لقضاء نهائى سابق بصحة ونفاذ هذا العقد فى الدعوى رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٦٣ مدنى مركز دمياط التى تدخل فيها المطعون عليهم الثانية الأول — الشفعاء — وصدر الحكم فيها فى مواجهتهم ، مما ينطوى على إهدار لقوة الأمر المقضى ويعيب الحكم بمخالفة القانون ، وإذ تمسك الطاعنون بهذا الدفاع أمام محكمة الإستئناف ولم ترد عليه ، فإن ذلك مما يعيب الحكم بالقصور فى التسييب .

وحيث إن هذا البعى مردود ، ذلك أنه لما كان يبين من الاطلاع على الحكم الصادر بتاريخ ٢٤ من مايو ١٩٦٤ فى الدعوى رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٦٣ مدنى مركز دمياط أنه وإن قضى بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر إلى الطاعنين من المطعون عليهما التاسع والعاشر ، إلا أنه وقد ضمن أسبابه رفض طلب المتدخلين — الشفعاء — وقف دعوى صحة التعاقد حتى يفصل نهائيا فى دعوى الشفعة ورفض طلبهم إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ضرورة ذلك العقد لأنه قصد به التحايل لحرمانهم من حقهم فى أخذ العقار المبيع بالشفعة ، واستند الحكم فى ذلك إلى أن الدفع بالصورية الذى يثرونه هو مما يدخل فى دعوى الشفعة ومطروح فيها ، فإن القضاء بصحة عقد البيع المشار إليه لم يفصل بذلك فى طلب الصورية على وجه يحاج به المطعون عليهم الثانية الأول ، طالما أنه قد صرح بعدم الإدلاء برأيه فى هذا للطلب مقررا أنه خارج عن نطاق الدعوى المعروضة عليه . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ عرض لبحث ضرورة العقد المشار إليه لا يعتبر مخالفا للحكم السابق الصادر بصحته ونفاذه ، ويكون النعى عليه بمخالفة القانون أو القصور فى التسييب فى هذا الخصوص على غير أساس .

وحيث إن للطاعنين ينعون بالوجه الثانى من كل من السببين الأول والثانى على الحكم المطعون فيه الفساد فى الإستدلال والقصور فى التسييب وفى بيان ذلك يقولون إن الحكم قضى بصورية عقد البيع الصادر إليهم واستند إلى أن التاريخ

المعطى للعقد غير صحيح، تأسيسا على ماورد بالشكوى رقم ١٤٠٣ لسنة ١٩٥٩ إدارى مركز دمياط، وعلى أن أقوال شهود الطاعنين أمام محكمة أول درجة صريحة في أنهم لم يدفعوا ثمننا، وعلى أن دعوى صحة التعاقد لم ترفع إلا في تاريخ لاحق للإنذار الذى وجهه الشفيهان لاستجلاء حقيقة البيع، ويرى الطاعنون أن هذه الأسباب لا تؤدي إلى القول بصورية عقد البيع لحواز أن يكون التصرف هبة مستترة، ولأن أقوال شهود الطاعنين قطعت في أن البيع الصادر لهم جدى وصحيح ودفع فيه ثمن على خلاف ما انتهى إليه الحكم متذرها بكلمة التنازل التى ترددت على لسان الشهود مع أنها لا تعدو أن تكون تعبيراً دارجاً لا ينفي سداد الثمن مما يشوب الحكم بفساد الاستدلال، كما أن المطعون عليهم الثمانية الأول وقد عجزوا عن إثبات إدعائهم بالصورية ولم يستحضروا شهوداً فلم تكن هناك من حاجة لمناقشة شهود النفى، وإذا أغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع رغم تمسك الطاعنين به، فإن ذلك مما يعيب الحكم بالقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى في غير محله، ذلك أن المطعون عليهم الثمانية الأولين بحكم كونهم شفعاء يعتبرون من طبقة الغير بالنسبة لعقد البيع المبرم بين الطاعنين وبين المطعون عليهما التاسع والعاشر، فيجوز لهم إثبات صورية ذلك العقد بجميع الطرق ومن بينها البينة والقرائن، أخذاً بأن الصورية بالنسبة للغير تعتبر واقعة مادية لا تصرفاً قانونياً، وذلك سواء وصف ذلك العقد بأنه بيع أو هبة مستترة في صورة عقد بيع . لما كان ذلك وكان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة ١٨ من يناير ١٩٦٠ أنه عند تنفيذ حكم إحالة الدعوى إلى التحقيق، قرر المطعون عليهم الثمانية الأولون أنه ليس لديهم شهود وأنهم يكتفون بما ورد بشكوى إدارية قدموا صورتها الرسمية، فإن ذلك لا يمكن أن يعد منهم عجزاً عن الإثبات وإنما لجؤوا إلى الاستعانة بالقرائن وهى وسيلة خولها لهم القانون . ولما كان الحكم المطعون فيه قد دلل على صورية عقد الطاعنين صورية مطلقة بما استخلصه من أقوال المطعون عليه العاشر بتاريخ ١١ من يوليو ١٩٥٩ في الشكوى رقم ١٤٠٣ لسنة ١٩٥٩ إدارى مركز دمياط المشار إليها، من أنه لم يصدر منه حتى ذلك التاريخ أى بيع لأحد في العقار المشفوع فيه، وبمبارتبه الحكم على ذلك من أن التاريخ المعطى لعقد المتدخلين في ١٥ من نوفمبر ١٩٥٧ غير صحيح

وبما قرره من أن تراخي الطاعنين في إقامة دعوى صحة ونفاذ عقدهم حتى ١٦ من سبتمبر ١٩٥٩، وفي تاريخ لاحق للانذار الذي وجهه الشفعاء إلى البائعين والمشتريين الأصليين في ٤ من أغسطس ١٩٥٩، يعد قرينة على تواطئهم مع المطعون عليهم من الحادى عشر إلى الأخير على اصطناع ذلك العقد لحرمان الشفعاء من حقهم في الشفعة، وإذا أكد الحكم المطعون فيه صورية عقد الطاعنين بما حصله من أقوال شهودهم أنفسهم حين قرروا أن المطعون عليهم التاسع والعاشر — المشتريين الأصليين — لا يزالان يضمنان اليد على العين المشفوع فيها وأنهما عيّدا مخازن فوقها منذ شهرين سابقين، كما أنه ترددت على السنة هؤلاء الشهود عبارة التنازل مما يدل على أن مداد الثمن لم يكن ملحوظا عند انعقاد الصفقة، وكان من شأن هذه القرائن التي أوردتها الحكم المطعون فيه أن تؤدي إلى مارتبه عليها من صورية عقد الطاعنين صورية مطلقة وتكفى لحمل قضائه، وكانت المحكمة لم تخرج بأقوال الشهود عما يؤدي إليه مداو لها، فإن ما يشبه الطاعنون بهذا السبب لا يعدو أن يكون مجادلة موضوعية في تقدير المحكمة للأدلة بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير التي أخذت بها، ويكون الدعي على الحكم المطعون فيه بالفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب في هذا الخصوص على غير أساس.

وحيث إن الطاعنين ينمون على الحكم المطعون فيه بالوجه الثالث من السبب الأول مخالفة القانون. وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم قضى بأحقية المطعون عليهم الثمانية الأولين في أخذ العقار المبيع بالشفعة على خلاف ما تقضى به المادة ٩٣٨ من القانون المدني، ذلك أنه وقد عجز هؤلاء المطعون عليهم عن إثبات صورية عقد للطاعنين، وكان هذا العقد سابقا على إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة. فقد كان يتعين أن توجه الدعوى إليهم طبقا للشروط الواردة في عقدهم وإلا كانت غير مقبولة مما يشوب الحكم بمخالفة القانون.

وحيث إن هذا النعي غير صديد، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى اعتبار عقد الطاعنين صوريا صورية مطلقة على نحو ما جاء بالرد على السبب الثاني من أسباب الطعن، فإن مؤدى ذلك ألا يكون لهذا العقد وجود في الحقيقة

وبالتالى فلم يكن هناك ما يدعو المطعون عليهم الثمانية الأول — الشفعاء — إلى توجيه طلب الشفعة إلى الطاعنين هملا بنص المادة ٩٣٨ من القانون المدنى، ولا على الحكم إن هو لم يتعرض لدفاع الطاعنين فى هذا الخصوص ، لما كان ما تقدم ، فإن النعى على الحكم بخالفة القانون فى هذا الخصوص يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٥ من أبريل سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / صبرى أحمد فرحات ، ودخوية المادة المشار إليها : صبان زكريا
ومحمد أبو حمزة مندور ، وحماد أبو الفتوح الشريفي ، وأحمد ضياء الدين جنى .

(١٠٠)

الطعن رقم ٣٣٣ لسنة ٣٤ القضائية :

(أ ، ب) ضرائب . ” ضريبة الارباح التجارية والصناعية “ . تقادم .
” بدء التقادم “ . قانون . ” تنازع القوانين من حيث الزمان “ .

(أ) الربط الإضافي إذا أخفى الممول نشاطا أو مستندات . الاخفاء السليبي
أو الإيجابي لا يؤثر في بداية سريان التقادم وفقا لنص المادة ٤٧ مكررة
من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل العمل بالقانون ٢٤٤ لسنة ١٩٥٠

(ب) بدء مدة تقادم الضريبة — وفقا للقانون المدنى — من اليوم التالى لانتها
الأجل المحدد لتقديم الاقرار . نص المادة ٩٧ مكرر ١ من القانون ١٤
لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون ٢٤٤ لسنة ١٩٥٥ من أن مدة التقادم
في حالات المادة ٤٧ مكررة تبدأ من تاريخ العلم بالعناصر المخفأة . نص
مستحدث لا يبرى على التقادم الاقضى بدأ قبل تاريخ العمل به .

١ — النص في المادة ٤٧ مكررة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — قبل
العمل بالقانون ٢٤٤ لسنة ١٩٥٥ — على أنه ” يعتبر التنبيه على الممول بالدفع
نهائيا وقطعيا ومع ذلك إذا تحققت مصلحة الضرائب — دون إخلال بأجل
التقادم المنصوص عليه في المادة ٩٧ من هذا القانون والقوانين المعدلة له —
من أن الممول لم يتقدم بإقرار صحيح شامل بأن أخفى نشاطا أو مستندات ...
تجرى المصلحة ربطا إضافيا يكون قابلا للطعن فيه كالربط الأصيل “ ، يدل على
أن الاخفاء سلبا أو إيجابيا لم يكن ليؤثر في تحديد بداية سريان التقادم .

٢ — تقضى القواعد العامة في القانون المدني — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — بأن مدة تقادم دين الضريبة تبدأ من اليوم التالي لإتمام الأجل المحدد لتقديم الاقرار ، أما ما نصت عليه المادة ٩٧ مكرراً من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٥ المعدول به في ٧ مايو سنة ١٩٥٥ من أنه " تبدأ مدة التقادم في الحالات المنصوص عليها في المادة ٤٧ مكررة — من القانون المذكور — من تاريخ العلم بالعناصر المخفاه " فهو نص مستحدث لا يؤثر في بداية التقادم الذي بدأ قبل تاريخ العمل به وذلك وفقاً لما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة السابعة من القانون المدني .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن مأمورية ضرائب ميت غمر قدرت صافي أرباح الممول — عبد الوهاب سليمان شندي — عن نشاطه الإضافي في إستغلال السيارة النقل رقم ٣٩٥ عن المدة من ١/٧/١٩٤٨ إلى ٣١/١٢/١٩٤٨ بمبلغ ١١٠ ج وعن سنة ١٩٤٩ بمبلغ ٢٢٠ ج وعن المدة من ١/١/١٩٥٠ حتى ١٥/٥/١٩٥٠ بمبلغ ٨٢,٥ ج مع احتساب الضريبة عن هذه الفترة الأخيرة عن سنة كاملة طبقاً لأحكام القانون ، وإذ لم يوافق وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن فقد دفع الممول أمامها بسقوط حق المصلحة بالتقادم . وبتاريخ ١٩٥٩/١٢/٢٧ أصدرت اللجنة قرارها بقبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً ، فأقام الدعوى رقم ٣٤ سنة ١٩٦٠ تجارى المنصورة الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن في هذا القرار طالبا إلغائه وقبول الدفع بالتقادم . وبتاريخ ١٩٦٠/١٢/٢٢ حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد قرار لجنة الطعن فيما قضت به من رفض اعتراض الطالب خاصاً بأرباحه

في سنوات النشاط التي ربطت مصلحة الضرائب عليها الضريبة من النشاط موضوع الطعن ، وبسقوط حق مصلحة الضرائب في اقتضاء الضرائب عن الفترة من ١٩٤٨/٧/١ حتى ١٩٤٨/١٢/٣١ وعن عام ١٩٤٩ ورفض الدفع بالسقوط بالنسبة لعام ١٩٥٠ وألزم كلا من الطاعن ومصلحة الضرائب بالمصروفات مناصفة مع المقاصة في أعقاب المحاماة . واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة الاستئناف المنصورة طالبة إلغاءه فيما قضى به من سقوط حقه في اقتضاء الضريبة من الفترة من ١٩٤٨/٧/١ حتى ١٩٤٨/١٢/٣١ وعن سنة ١٩٤٩ واعتباره قائما ، وقيد هذا الاستئناف برقم ٨٣ سنة ١٣ ق تجارى ، وبتاريخ ١٩٦٢/٥/٣٠ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف وألزم المستأنفة بالمصروفات ومبلغ خمسة جنيهات مقابل أعقاب المحاماة . طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض للمحكمة العليا في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصدرت الطاعة على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليه ولم يبد دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة وطلبت فيها رفض الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بسقوط حق مصلحة الضرائب في اقتضاء الضريبة المستحقة عن سنة ١٩٤٩ بالتقادم ، استنادا إلى أنه يشترط لإعتبار الممول قد قام باخفاء نشاطه كله أو بعضه حتى يتعين احتساب بدء سريان التقادم من تاريخ العلم بالعناصر المخفاه ، أن يقوم الممول بعمل إيجابي يخفى بمقتضاه نشاطه المذكور فإذا لم يفعل واقتصر على اتخاذ موقف سلبي مكتم فيه عن تقديم إقراراته وقدرت المصلحة أرباحه من بعض أوجه النشاط وأغفلت تقدير البعض الآخر الذي لم تتمكن من استبانة عناصره ، فلا يعتبر الممول مخفيا لهذا النشاط الأخير ، بحيث يبدأ سريان التقادم من تاريخ العلم بالعناصر المخفاه وأن واجب الحرص كان يقتضى قيام المصلحة منذ سنة ١٩٥٦ بالتحري عن نشاط الممول في استغلال السيارة القل ، أما وقد تراخت حتى اكتملت مدة التقادم فلا سبيل لها للتذرع بنصوص القانون بشأن عدم بدء سريان مدة التقادم إلا من تاريخ العلم بالعناصر المخفاه ، وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون لأن المشرع الضريبي أوجب على كافة المولين بيان أوجه نشاطهم وتبليغ مأمورية الضرائب المختصة

بإراداتهم ومصرفاتهم وأربابهم التي تربط الضريبة على أساسها ، وهذا العبء واقع على عاتق الممول لا المصلحة وقد خول المشرع المصلحة الحق في إجراء ربط إضافي لمواجهة الممولين الذين يخفون نشاطهم ، ولم يحدد المشرع كيفية هذا الإخفاء وهل يتم بعمل إيجابي أو سلبي فهو في الحالين إخفاء ، ولما تبين المشرع أن الممول قد ينجح في إخفاء نشاطه مدة قد تمتد إلى أن يسقط الحق في اقتضاء دين الضريبة أصدر القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٥ واستحدث فيه بداية جديدة لسقوط الحق في اقتضاء الضريبة المخفاء بإضافة المادة ٩٧ مكررة ١ التي حددت البداية بتاريخ العلم بالعناصر المخفأة ، ولما كانت المصلحة قد علمت بتلك العناصر في ١٠/١١/١٩٥٤ فإن بداية التقادم لدين الضريبة عن سنة ١٩٤٩ تكون قد تحددت بهذا التاريخ ، وقد طالبت المصلحة بالضريبة في ٢/٨/١٩٥٨ قبل انقضاء الخمس سنوات . كما شاب الحكم قصور بإغفاله مناقشة تحديد تاريخ بداية علم المصلحة بالعناصر المخفأة ، اكتفاء منه بالتفسير الخاطئ انصوص المادتين ٤٧ مكررة و ٩٧ مكررة ١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

وحيث إن هذا النعمي مردود ، ذلك أن النص في المادة ٤٧ مكررة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — قبل العمل بالقانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٥ — على أنه ” يعتبر التنبيه على الممول بالدفع نهائيا وقطعيا ومع ذلك إذا تحققت مصلحة الضرائب — دون إخلال بأجل التقادم المنصوص عليه في المادة ٩٧ من هذا القانون وللقوانين المعدلة له — من أن الممول لم يتقدم بإقرار صحيح شامل بأن أخفى نشاطا أو مستندات .. تجرى المصلحة ربطا إضافيا يكون قابلا للطعن فيه كالربط الأصلي “ ، يدل على أن الإخفاء سلبا أو إيجابا لم يكن ليؤثر في تحديد بداية سريان التقادم ، كما أن القواعد العامة في القانون المدني — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تقضى بأن مدة تقادم دين الضريبة تبدأ من اليوم التالي لإنتهاء الأجل المحدد لتقديم الإقرار ، وهو في خصوص هذه الدعوى آخر فبراير سنة ١٩٥٠ ، ولما كان حق مصلحة الضرائب في المطالبة بهذا الدين يسقط بمضي خمس سنوات طبقا لنص المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ ، ولما كانت هذه المدة قد انقضت قبل أن تتخذ المصلحة إجراءات المطالبة بدينها في ٢/٨/١٩٥٨ ، فإن

حقها في المطالبة بالضريبة. عن سنة ١٩٤٩ يكون قد سقط ، أما ما نصت عليه المادة ٩٧ مكررة (١) من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٥ المعدول به في ١٩٥٥/٥/٧ من أنه ” تبدأ مدة التقادم في الحالات المنصوص عليها في المادة ٤٧ مكررة من تاريخ العلم بالعناصر الخفاة “ فهو نص مستحدث لا يؤثر في بداية التقادم الذي بدأ قبل تاريخ العمل به ، وذلك وفقاً لما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة السابعة من القانون المدني ، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بسقوط حق مصلحة الضرائب في المطالبة بالضريبة المستحقة من سنة ١٩٤٩ ، فإنه يكون صحيحاً فيما انتهى إليه ويكون النتي على غير أساس .

جلسة ١٥ من أبريل سنة ١٩٧٠

رئاسة السيد المستشار / حسين صفوت المرعي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين : صبرى أحمد فرحات ، عثمان زكريا ، ومجد أبو حمزة مندور ، وأحمد ضياء الدين حنفى .

(١٠١)

الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) عمل . " سلطة رب العمل في تنظيم مدينته " . إثبات .

سلطة رب العمل في تقدير كفاية العامل . وضعه في المكان الذى يصلح له أو تكليفه بعمل آخر . شرطه . نقله إلى مركز أقل ميزة أو ملائمة . شرطه . عدم كفاية العامل . مآخذ مشروع لتعديل العقد أو إنهائه . الإدعاء بعدم صحة هذا المآخذ والتعسف في إنهاء العقد . صبه إثباته على من يدعيه . لا شأن لتقدير كفاية العامل بقواعد التأديب .

(ب) عمل . " سلطة رب العمل في تنظيم مدينته " . تحديد ساعات العمل .

سلطة رب العمل في تنظيم وقت العمل اليومى . تشغيل العمال ساعات أقل من المحدد قانوناً . لا يمنع رب العمل من زيادتها إلى الحد الأقصى لصالح العمل .

(ج) عمل . " التزامات صاحب العمل " . " أجر العامل " .

شمول الأجر كل ما يستحقه العامل مقابل أداء العمل أياً كان نوعه وطريقته . تحديد وتسميته . تحديد الأجر في العقد أو في قرارات رب العمل . عدم جواز استغلال أى من المتعاقدين بتعديله .

١ — من سلطة رب العمل التنظيمية — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض^(١) — تقدير كفاية العامل ووضعه في المكان الذى يصلح له بما يحقق

(١) الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٣ — السنة ١٧ ص ٤٠١ .
والطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/١٢ — السنة ١٦ ص ٥٦٤ .
والطعن رقم ١٢٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٤ — السنة ١٩ ص ١٤٧٤ .

مصلحة الإنتاج ، وله أن يكلف العامل عملا آخر غير المتفق عليه ، لا يختلف عنه اختلافا جوهريا ، وأن ينقله إلى مركز أقل ميزة أو ملاءمة من المركز الذي كان يشغله متى اقتضت مصلحة العمل ذلك ، كما أنه إذا استبان لرب العمل عدم كفاية العامل اعتبر ذلك مأخذا مشروعا لتعديل عقد العمل أو إنهائه وعلى من يدعى عدم صحة هذا المأخذ والتعسف في إنهاء العقد عبء إثباته . ولا محل لما يتحدى به للطاعن (العامل) من عدم التزام المطعون عليه (رب العمل) لأحكام المادة ٦٦ من قانون العمل ذلك أن تقدير رب العمل لكفاية العامل لا شأن لها بقواعد التأديب وإجراءاته .

٢ — لرب العمل بمقتضى سلطته في الإدارة والإشراف — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض^(١) — أن ينظم وقت العمل اليومي طبقا لحاجة العمل وظروف الانتاج ويلتزم العامل بأداء عمله وفقا للتنظيم الذي وضعه رب العمل متى كان هذا التنظيم لا يتعارض مع القانون ، فإذا كان العمل قد جرى في المنشأة على تشغيل العمال ساعات أقل من المحددة في القانون ورأى صاحب المنشأة لصالح العمل أن يعدل في التنظيم الذي اتبعه من قبل وأن يزيد ساعات العمل اليومي إلى الحد الأقصى المقرر في القانون ، ولم يمنعه من ذلك نص في عقد العمل فلا يجوز إلزامه بالعودة إلى النظام السابق .

٣ — مفاد نص المادة الثالثة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أن الأجر يشمل كل ما يستحقه العامل في مقابل أداء العمل أيا كان نوعه وأيا كانت طريقة تحديده وأيا كانت تسميته وأنه في الأصل يتحدد بما يتفق عليه العاقدان في ذات العقد بشرط أن لا يقل عن الحد الأدنى للأجور المقررة قانونا ، وأنه إذا تحدد في العقد أو في قرارات رب العمل — التي تعد متممة لعقد العمل — فإن هذا الأجر يكون ثابتا ولا يجوز لأى من المتعاقدين أن يستقل بتعديله .

(١) نقض ١٢/٣/١٩٦٩ مجموعة المكاتب الفنى لسنة ٢٠ ص ٤١٨

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الدكتور عبد المنعم السيلاجى أقام الدوى رقم ٢٠٤٢ سنة ١٩٦٢ عمال القاهرة الابتدائية ضد رئيس مجلس إدارة الإسماعف الطبى بالقاهرة التابع لجمعية الهلال الأحمر طالبا الحكم (أولا) بأحققته وتثبيتته فى وظيفة مشرف طبى بمركز الإسماعف ، وإلزام المدعى عليه بأن يدفع له مبلغ ٤٥ ج مقابل ماضاع عليه من أجر عن المدة التى حرم فيها من عمله ، مشرفا طبيا من ١/٢/١٩٦٢ حتى ٣١/١٠/١٩٦٢ وما يستجد اعتبارا من ١/١٢/١٩٦٢ بواقع خمسة جنميات شهريا حتى تاريخ النطق بالحكم ، وبإلزامه أيضا بغرامة تهديدية قدرها خمسة جنميات يوميا عن كل يوم يتأخر فيه المدعى عليه عن إعادته إلى وظيفته مشرفا طبيا . (وثانيا) عدم أحقية المدعى عليه فى تكيفه بأداء عمل يزيد على أربع ساعات يوميا . (وثالثا) أحقيقته فى نصف قيمة الكشف الطبية التى يوقعها على المرضى بمنازلم . (ورابعا) إلزام المدعى عليه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالفاذ المعجل بغير كفالة . وقال شرحا لدعواه إنه على إثر عودته من انجلترا بعد حصوله على أجازة الطب بتفوق وامتياز — شغل وظيفة "طبيب" بجمعية الإسماعف منذ ٢٧/٧/١٩٤٦ ، وإذ اص الاستخوان إسلامه فى عمله فقد أصدر مجلس الإدارة قرارا فى ٢١/٦/١٩٥٤ بإسناد منصب الطبيب المشرف والمراتب الطبى إليه مع رفع راتبه خمسة جنميات شهريا اعتبارا من ديسمبر سنة ١٩٥٤ ، وفى سنة ١٩٥٧ رشح نفسه فى الانتخابات لمجلس الأمة على غير رغبة رئيس الجمعية ، فأصدر الأخير قرارا بإعفائه من وظيفة المراتب الطبى ، وتغلم من هذا القرار اوزارة الشئون الاجتماعية فقررت إلغاءه وإعادته إلى وظيفته "كراتب" ولأسباب شخصية تقوم على الأحقاد قرر مجلس الادارة فى ٢٤/٢/١٩٦٢ الموافقة على إسناد وظيفة المراتب الطبى إلى الدكتور محمد توفيق إسماعيل بدلا منه ، وبذلك يكون قد أُنزل من وظيفة المراقب الطبى المشرف على جميع الأطباء إلى درجة طبيب عادى ، وفى هذا مساس

بحقوقه وإهدار لكرامته ، وقد استتبع ذلك حرمانه من مبالغ الخمسة جنيهاً —
الذى كان يتقاضاه مقابل إشرافه الطبي — وهذا القرار باطل لمخالفته لأحكام
المادة ٥٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والفقرة الثانية من المادة ٦٩٦
من القانون المدنى ، كما أنه كان يعمل أربع ساعات يومياً خلال مدة خدمته
مقابل أجر زهيد إلا أن المدعى عليه قرر فى ٢٣/٤/١٩٦٢ تكليفه بالعمل
ست ساعات يومياً وحرمة من نصف قيمة الكشف الطبية التى يوقعها على المرضى
فى منازلهم ، ومن ثم فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطلانيته . وبتاريخ ١٦/٢/١٩٦٣
حكمت المحكمة حضورياً (أولاً) بأحقية المدعى لوظيفة المشرف الطبي بالمركز
إدارة المدعى عليه بصفته ، واعتبار القرار الصادر من المدعى عليه فى ٢٤/٢/١٩٦٣
بإسناد منصب المراقب الطبي إلى الدكتور محمد توفيق إسماعيل — بدلاً من المدعى ،
عملاً تعسفياً يوجب مساءلة المدعى عليه مدنياً ، وألزم الأخير بالمصاريف المناسبة
وثلاثة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة . (وثانياً) برفض باقى طلبات المدعى
وأخفته من باقى المصاريف . واستأنف المدعى هذا الحكم لدى محكمة استئناف
القاهرة طالباً تعديله فى الشق الأول منه وإلغاءه فى الشق الثانى والحكم له بطلانيته
وقيد هذا الاستئناف برقم ٤٣١ سنة ٨٠ قضائية ، كما استأنفه المدعى عليه طالباً
إلغاءه والحكم برفض الدعوى وقيد الاستئناف برقم ٥٣٥ سنة ٨٠ قضائية ، ودفع
المستأنف عليه فى الاستئناف الأخير بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد
وقررت المحكمة ضم الاستئنافين ليصدر فيهما حكم واحد . وبتاريخ ٣٠/٤/١٩٦٣
حكمت المحكمة حضورياً برفض الدفع وبقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع
بالغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من أحقية الدكتور عبد المنعم السيلجى لوظيفة
المشرف الطبي وتأييده فيما عدا ذلك مع إعفاء الدكتور المذكور من المصروفات
من الدرجتين . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين
فى التقرير ، ومرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض
الحكم ، ودفع المطعون عليه بعدم قبول الطعن شكلاً فيما يختص بنصف الأجر
عن الكشف الطبي وطلب فى الموضوع رفضه ، وقدمت النيابة العامة مذكرة
طلبت فيها رفض الدفع وقبول الطعن بالنسبة للوجه الأخير من السبب الأول .

وحيث إن المطعون عليه دفع بعدم قبول الطعن شكلا في خصوص الوجه الأخير من السبب الأول المتعلق بتصنيف الأجر عن الكشف الطبي ، لأن الطاعن لم يقدم الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه لأسبابه في هذا الصدد .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ، ذلك أن المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ — الذي يحكم هذا الطعن — تنص في فقرتها الأخيرة على أنه "يجب على قلم كتاب محكمة النقض أن يضم فورا ملف القضية الصادر فيها الحكم المطعون فيه بجميع مفرداتها" وقد نفذ قلم كتاب المحكمة هذا النص وضم الملفين الابتدائي والاستئنافي واحتوى الأول منهما على الحكم الابتدائي ، ومن ثم يكون الدفع على غير أساس ويتعين رفضه .
وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما ينمى الطاعن بالسبب الأول أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه من وجهين (أولهما) أنه أقر تنزيل الطاعن إلى وظيفة طبيب بعد أن كان مشرفا طبيا مدة تساني سنوات ، وهذا يعني تكليفه بعمل مخالف للعمل المتفق عليه ، في حين أن المادة ٥٧ من قانون العمل لا ترخص لرب العمل الخروج على القيود والشروط المتفق عليها أو تكليف العامل بعمل غير المتفق عليه إلا إذا دعت الضرورة إلى ذلك منعا لوقوع حادث أو لإصلاح مانسأ عنه أو في حالة القوة القاهرة ، على أن يكون ذلك بصفة مؤقتة ، وليس ثمة شئ من هذه الضرورة ، كما أن عمل المشرف الطبي يختلف اختلافا جوهريا عن عمل الطبيب ، وإذا خرج الحكم عن هذا النص ، فلأنه يكون قد خالف القانون . (وثانيهما) أن الحكم أقام قضاءه على وجود مخالفات ثبتت في تقرير تفتيش وزارة الصحة المؤرخ ١٩٥٩/١١/٢٩ ، وموضوعها أن الآلات والمهمات غير نظيفة وحالتها غير مرضية ... في حين أن المادة ٦٦ من قانون العمل تقضى بأنه لا يجوز اتهام العامل في مخالفة مضى على كشفها أكثر من ١٥ يوما ، وإذا استند الحكم إلى هذه المخالفات تأييدا منه لقرار التنزيل الصادر في ١٩٦٢/٢/٢٤ فإنه يكون قد خالف القانون ، خاصة وأن الطاعن قد ثبت في وظيفة المشرف الطبي في ١٩٦١/١١/٤ بعد إدماج جمعية الهلال الأحمر في جمعية الإسعاف ، في ظل المخالفات المشار إليها ، على فرض أنه مسئول عنها .

وحيث إن هذا النعي مردود في وجهيه ، ذلك أن من ساطة رب العمل التنظيمية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تقدير كفاية العامل ووضعه في المكان الذي يصلح له ، بما يحقق مصلحة الإنتاج ، وله أن يكلف العامل عملا آخر غير المتفق عليه لا يختلف عنه اختلافا جوهريا ، وأن ينقله إلى مركز أقل ميزة أو ملاءمة من المركز الذي كان يشغله متى اقتضت مصلحة العمل ذلك ، كما أنه إذا استبان لرب العمل عدم كفاية العامل ، اعتبر ذلك مأخذا مشروعاً لتعديل عقد العمل أو إنهائه ، وعلى من يدعى عدم صحة هذا المأخذ والتعسف في إنهاء العقد عبء إثباته . وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وأقام قضاءه بحق المطعون عليه في إعفاء الطامن من الإشراف على القسم الطبي بمركز الإسعاف على ماقرره من أنه ” بالنسبة لما يطلبه مركز الإسعاف الطبي من إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من أحقية الدكتور عبد المنعم السيلجى لوظيفة المشرف الطبي ، فقد ثبت من تفتيش وزارة الصحة في ۱۹۵۹/۱۱/۲۹ أن الآلات والمهمات غير نظيفة وحالتها غير مرضية ، كما أنه لا توجد غلايات لتعقيم الحقن ، والصيدلية غير مزودة بمصل عقرب ونبان وهي من أهم أدوية الطوارئ الواجب توافرها في صيدلية الخدمة الليلية ، وقد نبه على المستأنف عليه بإعادة تطبيق اللوائح ووضع الأمور في نصابها الصحيح وتلافى جميع الأخطاء بالنسبة لتلك المخالفات ” وأنه ” لما أعيد التفتيش بمعرفة وزارة الصحة في ۱۹۶۰/۱۰/۱۶ تبين أن العمل لم يبدأ حتى ذلك التاريخ بمركز نقل الدم رغم وجود طبيب خاص لذلك ، وأنه لا تزال الأثاثات والمهمات على قذارتها ” وأنه ” ثبت من التقرير الأخير أن الجمعية تصرف شهريا للوظفين أدوية بمبلغ ۱۲۰ ج مجانا ، وأن هذا الإسراف لا مبرر له إذ المرضى الفقراء هم أولى من هؤلاء ، وفي شهر يناير سنة ۱۹۶۲ كلف مجلس الإدارة لجنة من كبار الأطباء للتفتيش على الأعمال الفنية بالإسعاف فأنبت ملاحظات كثيرة عن أخطاء وتقصيرات شديدة ” وأنه ” نظرا لهذه التقصيرات أصدر مجلس الإدارة قراره بإسناد الإشراف الطبي بلا أجر للدكتور محمد توفيق امعايل عضو مجلس الإدارة بمركز الإسعاف ” وأنه ” لما كان هذا التصرف موافقا لأحكام قانون الجمعيات فيكون إعفاء المستأنف عليه ” من الإشراف على القسم الطبي لم يقع نكابة به ومحاباة لغيره ، بل كان لأسباب مقبولة ، وهي تقصيرات موضوعية صائفة

ولها أصلاها الثابت في الأوراق وكافية لحمل قضائه والحدل فيها موضوعي مما يستقل به قاضي الموضوع، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه، ولا محل لما يتحدى به الطاعن من عدم إلتزام المطعون عليه لأحكام المادة ٦٦ من قانون العمل، ذلك أن تقدير رب العمل لكفاية العامل لاشان لها بقواعد التأديب وإجراءاته .

وحيث إن مما يتعاه الطاعن بالسبب الثاني أن الحكم المطعون فيه شابه بطلان فساد في الاستدلال وقصور في التسيب من وجوه (أولها) أنه قضى بعدم أحقية الطاعن لوظيفة المشرف الطبي استنادا إلى مخالفات نسبت إليه في تقريرى تفتيش وزارة الصحة بتاريخى ١٩٥٩/١١/٢٩ و ١٩٦٠/١/١٦ ، في حين أن هذه المخالفات — بفرض صحتها — لم تمنع من تعيين الطاعن مشرفا طبيا في ١٩٦١/١١/٢٤ ، مما يؤكد صلاحيته لهذه الوظيفة ، وأن هذه المخالفات غير مؤثرة في حقه فلا يجوز للحكم أن يركن إليها في قضائه بصحة القرار الصادر ضده بتزيله إلى وظيفة طبيب ، فضلا عن أن التقريرين المشار إليهما ليسا سوى خطابين يتضمنان شروط وزارة الصحة لمنع الإعاقة لمركز الإسعاف وليس المقصود بهما تجريح الطاعن شخصيا . (وثانيها) أن الحكم شابه فساد في الاستدلال لأنه حمل الطاعن مسئولية نقص بعض العقاقير في صيدلية المركز ، في حين أن هذه المسئولية تقع على عاتق موظف آخر هو المشرف ، كما أن مسئولية قدم الأثاثات والمهمات وقذارتها تقع على غيره ومرددا الحالة المالية وإهمال القائمين عليها ، وأن مهمة المشرف الطبي تتمثل في الإشراف على عمل الأطباء المتدربين للعمل في مركز الإسعاف وإجراء بعض الكشوف الطبية في منازل المرضى أو في المركز نفسه ، ومن ثم لا يجوز للحكم أن يحمله مسئولية لا تتصل بعمله (وثالثها) أن الحكم أخطأ في الاستناد فيما أثبتته من أن مجلس الإدارة قد نذب لجنة من كبار الأطباء للتفتيش على الأعمال الفنية بالإسعاف وأن تلك اللجنة قدمت تقريرا ضمنته أخطاء كثيرة وتقصيرات شديدة، وأن ذلك كله تم في مايو سنة ١٩٦٢ ، في حين أن هذا الذي أثبتته الحكم لا أصل له في الأوراق، ولا يبدو أن يكون مجرد مزاعم أثارها المطعون عليه ، ولا يساندها أى دليل ، كما أسند الحكم إلى الطاعن أنه صرف أدوية بمبلغ ١٢.٠ ج مجانا لموظفى المركز، وأن ذلك يعد

إسرافاً لا مبرر له لأن المرضى الفقراء أولى بتلك الأدوية ، وهذا الذي قرره الحكم لا يقوم على سند صحيح ، وإنما يقوم على عدم فهم واقعة الحال إذ أن المركز يعالج موظفيه على نفقته وعددهم يزيد على ٥٠٠ فرد . (ورابعها) أن الحكم قضى برفض طلبات الطاعن فيما يتعلق بزيادة ساعات العمل إلى ست ساعات يومياً بمقولة إن هناك تنظيماً لأنحياً يجب أن يخضع له جميع الأطباء ، وإذا لم يستظهر الحكم أن مركز الإسعاف ليس فيه سوى طبيب موظف واحد — هو الطاعن — ولا توجد لأنحة ، وإنما هناك اتفاق بين المركز والطاعن على العمل أربع ساعات يومياً فإنه يكون مشروباً بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود في (الأوجه الثلاثة الأولى) ، بما سبق الرد به على السبب الأول . ومردود في (الوجه الأخير) بأن لرب العمل بمقتضى سلطته في الإدارة والإشراف — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن ينظم وقت العمل اليومي طبقاً لحاجة العمل وظروف الإنتاج ، ويلتزم العامل بأداء عمله وفقاً للتنظيم الذي وضعه رب العمل متى كان هذا التنظيم لا يتعارض مع القانون ، فإذا كان العمل قد جرى في المنشأة على تشغيل العامل ساعات أقل من المدة المحددة في القانون ، ورأى صاحب المنشأة لصالح العمل أن يعدل في التنظيم الذي اتبعه من قبل وأن يزيد ساعات العمل اليومي إلى الحد الأقصى المقرر في القانون ، ولم يمنعه من ذلك نص في عقد العمل فلا يجوز إلزامه بالعودة إلى النظام السابق . وإذا كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه في أسبابه قد التزم هذا النظر وأقام قضاءه برفض طلب الطاعن تخفيض ساعات العمل من ست ساعات يومياً إلى أربع على ما قرره من أن ” الثابت من عقد استخدام المدعى عليه بصفته أن ساعات العمل غير محددة في العقد وقد قبل المدعى في البند الخامس من العقد الخضوع لما تقرره الجمعية من لوائح ونظم ” وأن ” تحديد ساعات العمل من اطلاقات رب العمل ، طالما أنها تدخل في حدود مدة العمل القانونية ” وأنه ” لما كان تحديد المدعى عليه بصفته ساعات العمل بست ساعات بدلاً من أربع ساعات وكانت الساعات الست تدخل في حدود مدة ساعات العمل المنصوص عليها في المادة ١١٤ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، وكان المقصود بهذا التحديد مريانه على جميع أطباء الجمعية التي يمثلها المدعى عليه

بصفته ومن بينهم المدعى ، ولم يكن المدعى بالذات هو المقصود وحده بذلك ، فإنه يتعين رفض هذا الشق من الدعوى " وهي تقارير كافية ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون مشوبا بالقصور .

وحيث إن باقى سببى الطعن تتحصل فى أن الحكم المطعون فيه قد خالف أحكام المادة الثالثة من قانون العمل ، لأنه أيد الحكم الابتدائى فيما قضى به من حرمان الطاعن من نصف قيمة الكشف الطبية الواقعة على المرضى فى منازلهم إستنادا إلى أن هذا الحرمان مما يدخل فى نطاق نظام العمل الذى يضعه رب العمل ، فى حين أن الطاعن كان يتقاضى حقه المذكور بجزء من الأجر — وهو ما تثبته كشوف المرتبات الشهرية — وبذلك يكون قرار الحرمان الذى صدر فى أعقاب قرار التزليل ، قد قصد به الإضرار بالطاعن بتخفيض أجره ، فضلا عن أن الحكم قد فاته أن هذا القرار لا يرقى إلى مرتبة اللاتمة التنظيمية لأنه لا يطبق فى حق طبيب آخر خلاف الطاعن مما يجعله قرارا فرديا .

وحيث إن هذا النقص فى محله ، ذلك أن النص فى المادة الثالثة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أن " يقصد بالأجر فى تطبيق أحكام هذا القانون كل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه مضافا إليه جميع العلامات أيا كان نوعها ... " يدل على أن الأجر يشمل كل ما يستحقه العامل فى مقابل أداء العمل ، أيا كان نوعه وأيا كانت طريقة تحديده وأيا كانت تسميته ، وأنه — فى الأصل — يتحدد بما يتفق عليه العاقدان فى ذات العقد بشرط أن لا يقل عن الحد الأدنى للأجور المقرر قانونا ، وأنه إذا تحدد فى العقد أو فى قرارات رب العمل — التى تعد متممة لعقد العمل — فإن هذا الأجر يكون ثابتا ولا يجوز لأى من المتعاقدين أن يستقل بتعديله ، وإذا كان ذلك وكان الحكم الابتدائى الذى أحال إليه الحكم المطعون فيه فى أسبابه ، قد خالف هذا النظر وأقام قضاءه بعدم أحقية الطاعن لنصف قيمة الكشف الطبية الواقعة على المرضى فى منازلهم على ما قرره من أن " الثابت من عقد استخدام المدعى المؤرخ ١٩٤٦/٧/٢٧ أنه ورد بالبند الخامس منه أن الطبيب خاضع لما تقرره الجمعية من لوائح ونظم ويتمهد بتأدية الخدمة الليلية وفقا للنظم التى تقررها الجمعية " .

وأنه "من بين النظم التي قررها مجلس إدارة الجمعية المدعى عليها بـجلسة ١٩٦٢/٤/٢٣ صرف ما يدفع للطبيب من انتقالات لإسعاف المرضى بمنازلمهم نهارا وفي أثناء ساعات العمل المقررة " وأنه "لما كان المقصود بالقرار المشار إليه آنفا تنظيم العمل بالمركز إدارة المدعى عليه بصفته، وسريانه على جميع الأطباء بالمركز ومن بينهم المدعى ، ولم يكن المدعى بالذات هو المقصود وحده بذلك" فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

جلسة ١٥ من أبريل سنة ١٩٧٠

بمادة السيد المستشار / حميد صفوت العمري نائب رئيس المحكمة ، وعضوية المادة
المستشارين : صبرى أحمد فرحات ، عثمان زكريا ، وحسن أبو الفتوح الشربيني ، وأحمد
ضياء الدين حنفي .

(١٠٢)

الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٣٥ القضائية :

عمل . " انتقال ملكية المنشأة " . عقد . " الفسخ الاتفاقى " . خالف .

إنّقال ملكية المنشأة لا أثر له على عقد العمل و مسئولية صاحب العمل الجديد عن الالتزامات
المرتبة عليه . مثال .

مفاد نص المادة ٣٥ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ المقابل لنص المادة ٤٨
من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ والمادة ٨٥ من القانون رقم ٩١
لسنة ١٩٥٩ أن انتقال ملكية المنشأة من صاحب العمل إلى غيره بأى تصرف
مهما كان نوعه لا يؤثر فى عقد العمل ، ويبقى العقد قائماً بقوة القانون بين العامل
وصاحب العمل الجديد ، كما لو كان قد أبرم معه منذ البداية وينصرف إليه أثره
ويكون مسئولاً عن تنفيذ جميع الالتزامات المترتبة عليه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وصائر الأوراق —
تتصل فى أن ميخائيل جرجس بدوى ، أقام الدعوى رقم ٢٢٦٥ سنة ١٩٦٢ عمال

الإسكندرية الابتدائية ضد شركة النصر لاستيراد وتجارة الأخشاب ومدير الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية، طالبا الحكم بإلزامهما متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ ٣٦٣٩ ج والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ١٩٦٢/١٢/٩ حتى السداد، مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة. وقال بيانا للدعوى إنه التحق بالعمل لدى شركة باسيلي للأخشاب منذ أكتوبر سنة ١٩٢٠، واستمر حتى استقال في ١٩٦١/١٢/٣١ وكان آخر أجر تقاضاه قد بلغ ١٤٣ ج وإذا يستحق مبلغ ٣٠٠٣ ج مكافأة نهاية الخدمة و ٩٨ ج باقي أجر شهر يناير سنة ١٩٦٢ و ٩٠ ج باقي مكافأة سنة ١٩٦١ و ٥٠٠ ج مقابل الأجازات من الخمس سنوات الأخيرة و ٢٠٠ ج مقدار ما يخصه في صندوق الادخار و ١١٤ ج تعويض التأمين عن الشيخوخة طبقا للقانون رقم ١٤٣ سنة ١٩٦١، ومجموع ذلك مبلغ ٤٠٠٥ ج سبق له استلام مبلغ ٣٦٦ ج من دائرة باسيلي، فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطلباته، ونازعت الشركة المدعى عليها الأولى في مقدار الأجر ومدة العمل، استنادا إلى مخالصة صادرة من المدعى باستلامه مبلغ ٣٦٦ ج قيمة كامل استحقاقه من مدة خدمته بدائرة باسيلي من ١٩٢٠/١١/١ حتى تاريخ فصله في ١٩٤٨/١٢/٣١ طبقا لأحكام القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤. وفي ١٩٦٣/٤/٢٤ حكمت المحكمة بنسب خبر الانتقال للشركة المدعى عليها الأولى لبيان تاريخ التحاق المدعى بالعمل لديها ومدة خدمته وهل هي متصلة أم لا، مع بيان ما إذا كانت علاقته بالشركة قد انقطعت بالإستقالة الصادرة في يولييه سنة ١٩٤٩ أم أن عمله استمر في خدمة ذات المؤسسة وبيان آخر مرتب حصل عليه المدعى، وما إذا كان قد حصل على مرتبه كاملا عن شهر يناير سنة ١٩٦٢، وبعد أن قدم الخبر تقريره عدل المدعى طلباته إلى مبلغ ٤١١٨ ج و ٦٨٢ م طبقا لما أورده الخبر بشأن المكافأة والمرتب. وبتاريخ ١٩٦٤/٦/٢٤ حكمت المحكمة (أولا) بإلزام الشركة المدعى عليها الأولى بأن تؤدي للمدعى مبلغ ١٩٧ ج و ٤٤٧ م وفوائد هذا المبلغ بواقع ٤٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ١٩٦٢/١٢/٩ حتى تمام السداد والمصروفات المناسبة ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة. (ثانيا) بإلزام المدعى عليه الثاني بأن يؤدي للمدعى مبلغ ٢٨٠٧ ج و ٣١٠ م وفوائد هذا المبلغ بواقع ٤٪ من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ١٩٦٢/١٢/٩ والمصروفات المناسبة ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة. (ثالثا) رفضت

ما عدا ذلك من الطلبات . استأنفت الشركة هذا الحكم لدى محكمة استئناف الإسكندرية ، طالبة إلغاءه والحكم برفض الدعوى وقيد الاستئناف برقم ٤٤٨ لسنة ٢٠ قضائية ، واستأنفته هيئة التأمينات طالبة إلغاءه والحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة واحتياطيا برفضها وقيد الاستئناف برقم ٥٧١ لسنة ٢٠ قضائية ، كما استأنفه المدعى طالبا تعديله والحكم بإلزام الشركة بأن تدفع له ٦٨٨ ج ١٢٤ م وبإلزام الشركة وهيئة التأمينات بأن تدفع له مبالغ ٣٠٦٤ ج و ٧١٠ م . وقيد الاستئناف برقم ٥٥٥ لسنة ٢٠ قضائية . وقررت المحكمة ضم هذه الاستئنافات .

وبتاريخ ١٩٦٤/١٢/٣١ حكمت بقبولها شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى ما يأتي (أولا) بإلزام هيئة التأمينات الاجتماعية بأن تدفع للمستأنف عليه الأول مبخائيل جرجس بدوى مبلغ ٨٥٤ ج و ١٨٨ م والفوائد ٤٪ من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ١٩٦٢/١٢/٩ حتى السداد والمصاريف المناسبة لاستئنافها عن الدرجتين . (ثانيا) بإلزام شركة النصر لاستيراد وتجارة الأخشاب بأن تدفع للاستأنف عليه الأول مبخائيل جرجس بدوى مبلغ ٣٩٦ ج و ٨٠٤ م والفوائد ٤٪ من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ١٩٦٢/١٢/٩ حتى السداد وبالزامها بمصاريف استئنافها والمصاريف المناسبة للاستئناف رقم ٥٥٥ لسنة ٢٠ قضائية عن الدرجتين . (ثالثا) بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض طاب تعويض الشيخوخة . (رابعا) بإعفاء المستأنف مبخائيل جرجس بدوى من باقى المصاريف عن الدرجتين (خامسا) أمرت بالمقاصة في أنساب المحاماة . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أمر الطاعن على طالب نقض الحكم وطلب المطعون بهما رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة وطابت رفض الطعن .

وحيث إن مما ينهه الطاعن في السجين الأول والثانى أن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور والفساد فى الاستدلال والخطأ فى تطبيق القانون، إذ اعتبر أن مدة عمل الطاعن لدى الشركة المطعون عليها بدأت من أول يناير سنة ١٩٤٩ مستندا فى ذلك إلى أن دائرة أسعد باسيل للأخشاب أنهت عقد العمل معه قبل سنها لشركة أسعد باسيل، واستوفى الطاعن حقوقه المترتبة على العقد وأنه اشتغل

لدى هذه الشركة مندوبا لها بالوجه القبلي إعتبارا من يناير سنة ١٩٤٩ وتقاضى مبلغ ٥٠٠ ج سنويا علاوة على المرتب الأصلي ، في حين أن الثابت بالمخالصة الصادرة من الطاعن إلى دائرة أسعد باسيل أنها حررت في يولييه سنة ١٩٤٩ وبعد تأسيس الشركة ، وثابت بصحيفة الاستئناف والمذكرة المقدمة من الطاعن أمام محكمة الاستئناف أنه تمسك في دفاعه بأنه التحقق بالعمل منذ أول نوفمبر سنة ١٩٢٠ حتى استقال في ٣١ يناير سنة ١٩٦٢ واستمر في عمله دون انقطاع ولم تدير الشركة من عمله وإعتمدته مندوبا لها بالوجه القبلي إعتبارا من أول يناير سنة ١٩٤٩ بوصفه مندوبا السابق وصرفت له المرتب الذي كان يتقاضاه وأن المنشأة لم تفصل أحدا من عمالها وإنما اتخذت شكل الشركة لمواجهة أعباء الضرائب وزيادة المكافآت ، ولكن الحكم المطعون فيه إعتبر المخالصة دليلا على فسخ عقد العمل قبل تأسيس الشركة ، مع أنها صادرة بعد ذلك ولا يجوز الاحتجاج بها لما يترتب عليها من انقاص حقوق العامل في مكافأة نهاية الخدمة ولا يصح مخالفة نصوص عقد العمل وهي نصوص آمرة ، وأن العقد يعتبر مستمرا وفقا لنص المادة ٢٥ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ ، كما أغفل الحكم الرد على دفاع الطاعن ولم يعرض لتقرير الخبير الذي أيد صحة هذا الدفاع ، واستدل على فسخ العقد عن المدة السابقة على تأسيس الشركة بزيادة بالملاوة مع أن هذه الزيادة بفرض حصولها لا تصلح دليلا على فسخ العقد .

وحيث إن هذا النفي في محله ، ذلك أن النص في المادة ٢٥ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ المقابل لنص المادة ٤٨ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ والمادة ٨٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أنه " لا يمنع الوفاء بجميع الإلتزامات حل المنشأة أو تصفيتها أو إذلالها أو إفلاسها أو إدماجها في غيرها أو انتقالها بالإرث أو الوصية أو الهبة أو البيع أو غير ذلك من التصرفات ، وفيما هذا حالات التصفية والإفلاس والإذلال النهائي المرخص به يبقى عقد استخدام عمال المنشأة قائما ، ويكون الخلف مسئولا بالتضامن مع أصحاب الأعمال السابقين عن تنفيذ جميع الإلتزامات المذكورة " يدل على أن انتقال ملكية المنشأة من صاحب العمل إلى غيره بأي تصرف ، مما كان نوعه لا يؤثر في عقد العمل ويبقى العقد قائما بقوة القانون بين العامل وصاحب العمل الجديد ، كما لو كان قد أبرم معه

منذ البداية ، وينصرف إليه أثره ويكون مسئولاً عن تنفيذ جميع الالتزامات المترتبة عليه . وبالرجوع إلى الأوراق يبين أن الطاعن تمسك في دفاعه بأنه التحق بالعمل ابتداء من ١٩٢٠/١١/١ حتى استقال في ١٩٦٢/١/٣١ واستمر في عمله طوال هذه المدة دون انقطاع ، وأن دائرة باسيل لم تفصل أحداً من عمالها قبل أن تتخذ شكل الشركة ، ولم تغير هذه الشركة من عمله واعتمدته مندوباً لها بالوجه القبل اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٤٩ بوصفه مندوباً لها السابق على ما جاء بالمشور الذي وجهته إلى عملائها ووقعته باسم الدائرة في ١٩٤٩/٤/٧ ، وأن صرف المكافأة عن مدة عمله بالدائرة لم يقصد به إنهاء علاقة العمل ، وإنما كان المقصود به هو صرف المكافأة له ، أسوة بغيره من الموظفين لنصوية الحساب في الدائرة ، وأن المخالصة باطلة لصدورها أثناء مريان عقد العمل ، فلا تصلح للاحتجاج بها على فصله . وبالرجوع إلى المخالصة يبين أنها حررت في يولييه سنة ١٩٤٩ وتضمنت استلام الطاعن من دائرة أسعد باسيل مبلغ ٣٦٦ ج مكافأة عن مدة خدمته لدى الدائرة من ١٩٢٠/١١/١ لغاية ١٩٤٨/١٢/٣١ تاريخ فصله من العمل طبقاً للقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ ، كما تضمنت إقرار الطاعن بأنه لا يحق له الرجوع بالتعويض على الدائرة أو على شركة باسيل للأخشاب . إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد رفض الأخذ بهذا الدفاع ورد على ذلك بما قرره من ” (أولاً) إن الشركة الصلاف قد أنهت عقد المستأنف عليه معها قبل البيع الذي تم للشركة المساهمة الجديدة — المستأنفة — ومسئولية صاحب العمل الجديدة فصره لحسب على تلك الالتزامات الناشئة عن عقود كانت مازال قائمة وقت انتقال المنشأة ولا يصح اعتبار عقد المستأنف عليه قائماً ، طالما أن الشركة الجديدة كان يصح لها أن ترفض استخدامه من جديد (ثانياً) أن الشركة المستأنفة قد أوفت بالتزاماتها التي ترتبت في ذمتها نتيجة لإنهاء عقد المستأنف عليه السابق على انتقال المنشأة في حدود ما يقضى به القانون رقم ٤١ سنة ١٩٤٤ فلم يكن هناك تحايل على القانون بقصد الانتقاص من حقوق الأخير . (ثالثاً) الثابت من صحيفة استئناف المستأنف عليه والمذكرة المقدمة منه أنه اشتغل طرف الشركة المستأنفة مندوباً لها اعتباراً من يناير سنة ١٩٤٩ حتى استقاله ، وأنه كان يحصل على مبلغ ٥٠٠ ج سنوياً علاوة على مرتبه الأصل ، وهذا يفيد قيام علاقة جديدة بينه وبين الشركة المستأنفة ، وحيث إنه لما تقدمت بتعيين احتساب مكافأة خدمة المستأنف عليه

إبتداء من ١/١/١٩٤٩، وهو التاريخ المحدد لبدء عمله بالشركة المستأنفة .
وما رده الحكم من ذلك قصور وخطأ في القانون، إذ الثابت بالمخالصة أن الطاعن
التحق بالعمل لدى دائرة أسعد باسيل إبتداء من أول نوفمبر سنة ١٩٢٠ حتى
٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ وأن الطاعن حرر هذه المخالصة في يولية ١٩٤٩، بعد أن
كانت شركة أسعد باسيل التي حلت محلها قد ألحقت بالعمل إعتباراً من أول يناير
سنة ١٩٤٩، وبقي عقد العمل قائماً معها بقوة القانون، ولا يصلح ما تضمنته
المخالصة من فصل الطاعن وصرف مكافأة عن مدة عمله بالدائرة دليلاً على اتفاق
الطرفين على إنهاء عقد العمل قبل انتقال ملكية المنشأة، كما أن زيادة العلاوة على
المرتب الأصل لا تفيد حصول هذا الاتفاق ولا تبرر تجزئة مدة العمل المتصلة،
ولما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث باقي الأسباب .

جلسة ١٦ من أبريل سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمرهندي نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :
الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدق البشير ، ومحمد سيد
أحمد حاد .

(١٠٣)

الطعن رقم ٣٨٧ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) استئناف . "صحيفة الاستئناف" . بطلان . "البطلان في الإجراءات" .
محاماة .

عدم التوقيع على صحيفة الاستئناف من محام مقرر أمام محاكم الاستئناف . أثره .
بطلان الصحيفة . لا يغير من ذلك أن الشارع لم يرتب البطلان بلفظه جزاء على
هذه المخالفة .

(ب) استئناف . "صحيفة الاستئناف" . بطلان . "البطلان في الإجراءات" .
محاماة . نظام عام .

البطلان المترتب على عدم التوقيع على صحيفة الاستئناف من محام مقرر أمام محاكم
الاستئناف يتعلق بالنظام العام . جواز استيفاء التوقيع في الجلسة خلال مهلة
الاستئناف .

١ - إن المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، وإن خلت من النص على وجوب توقيع صحيفة الاستئناف من محام مقبول للرافعة أمام محاكم الاستئناف ، إلا أن الفقرة ٣ من المادة ٢٥ من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ الذي رفع الاستئناف في ظله قد وضعت القاعدة العامة الواجب اتباعها في هذا الشأن ، وإذا كان نص تلك الفقرة صريحاً في النهي عن تقديم صحف الاستئناف ما لم يوقعها محام مقرر أمام محاكم الاستئناف ، فإن مقتضى هذا النهي أن عدم توقيع مثل هذا المحامي على صحيفة الاستئناف يترتب عليه

حتما عدم قبولها، ولا يغير من ذلك أن الشارع لم يرتب البطلان بلفظه جزاء على هذه المخالفة ذلك أن النهي الوارد في المادة ۲۵ من قانون المحاماة يعتبر — في حكم المادة ۲۵ من قانون المرافعات — نصا على بطلان الصحيفة التي لا يوقعها محام توافرت فيه الشروط السالف بيانها، فإن هذا البطلان يقع حتما إذا أغفل هذا الإجراء .

۲ — لما كان فرض الشارع من نص الفقرة ۳ من المادة ۲۵ من القانون ۹۶ لسنة ۱۹۵۷ رعاية الصالح العام وتحقيق الصالح الخاص في ذات الوقت، لأن إشراف المحامي على تحرير تلك الصحف من شأنه مراعاة أحكام القانون عند تحريرها، وبذلك تنقطع المنازعات التي كثيرا ما تنشأ بسبب قيام من لا خبرة لهم بممارسة هذه الشئون ذات الطبيعة القانونية مما يعود بالضرر على ذوي الشأن، فإن هذا البطلان يكون متعلقا بالنظام العام، ومن ثم يجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى، ولا يسقط الحق في التمسك به بالتكلم في موضوع الدعوى وإن كان يجوز على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ۱۰۰ لسنة ۱۹۶۲ استيفاء التوقيع في الخاتمة خلال ميعاد الاستئناف .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن — تصل إلى أن سمير لطف الله محمد وحيد الأيوبي، وفاطمة وتقيدة لطف الله محمد وحيد الأيوبي، أقاموا الدعوى رقم ۳۴۲ لسنة ۱۹۶۳ كلى المنيا، ضد لطف الله محمد وحيد الأيوبي عن نفسه وبصفته حارسا قانونيا على تركة المرحومة فاطمة شمس الدين، وكوكب محمد وحيد الأيوبي ونور الشفق حسن فخرى، والعميد محمد حسن فخرى، طالبين الحكم على المدعى عليه الأول وفي مواجهة باقى المدعى عليهم بصحة ونفاذ الوصية المؤرخة ۱۹/۴/۱۹۵۳، وبأحقيتهم لمساحة ۴۱ ف ۱۶ ط المدينة بالعريضة مع إلزام المدعى عليهم بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول

الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة، وفي ١٩٦٤/٣/٢٩ حكمت المحكمة بصحة ونفاذ الوصية الاختيارية الصادرة بتاريخ ١٩٥٣/٤/١٩ من المرحومة فاطمة هانم شمس الدين مورثة المدعى عليهم للمدعين بالنسبة لخمس وعشرين فدانا شيوعا في الأطنان الزراعية الموضحة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى وألزمت المدعين بالمصاريف وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة وشملت الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات. واستأنف المدعون هذا الحكم لدى محكمة استئناف بنى سويف (مأمرية المنيا) طالبين تعديله والحكم لهم بباقي طلباتهم وقيد الاستئناف برقم ١٥٤ سنة ٢ قضائية. وبجلسة ١٩٦٥/٢/١٧ دفع المستأنف عليهما الأخيران ببطلان صحيفة الاستئناف لعدم التوقيع عليهما من محام مقبول أمام محكمة الاستئناف عند تقديمها لقلم الكتاب في ١٩٦٤/٥/٢٣، إذ أن الأستاذ أديب نظير المحامي القدي وقع عليها لم يقبل للرافعة أمام محاكم الاستئناف إلا في ١٩٦٤/١٢/٢١ أي بعد فوات ميعاد الاستئناف بعدة أشهر، ورد المستأنفون على هذا الدفع بأن شرط توقيع محام مقرر أمام الاستئناف على الصحيفة أصبح غير واجب بعد أن أخفل المشرع النص على البطلان عندما عدل المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات بالقانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٦٢ كما أن المحامي الذي وقع عليها قد سدد الاشتراك المقرر للقيد في الاستئناف في ١٩٦٤/٤/٣٠، بعد أن توافرت فيه شروط القيد، ولقد سقط حق المستأنف عليهم الأخيرين في إبداء الدفع ببطلان الصحيفة بطلبهما التأجيل للاطلاع والرافعة وتقديم المستندات، ولأنهما أبدياه بعد قبول المحامي الذي وقع عليها للرافعة أمام محاكم الاستئناف، كما قدما بجلسة ١٩٦٥/٢/١٠ مذكرة بدفاعهما في الموضوع مما يفيد تنازلهما عن التمسك بالدفع، وبتاريخ ١٩٦٥/٦/٨ حكمت المحكمة ببطلان صحيفة الاستئناف، وطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض للسببين المبينين بالتقرير ومرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعنون على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليهم ولم يبدوا دفاعا وصحمت النيابة على الرأي الذي أبدته بمذكرتها وطلبت رفض الطعن.

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه قضى ببطلان صحيفة الاستئناف لعدم التوقيع عليهما من محام مقرر أمام محاكم الاستئناف، وهو خطأ

ومخالفة للقانون من وجهين (أولهما) أنه وإن نصت كل من الفقرة ٣ من المادة ٢٣ من قانون المحاماة رقم ٩٨ سنة ١٩٤٤ ، والفقرة ٣ من المادة ٢٥ من قانون المحاماة رقم ٩٦ سنة ١٩٥٧ على عدم جواز تقديم صحف الاستئناف أمام أية محكمة إلا إذا كانت موقعة من أحد المحامين المقررين أمامها ، واشترطت المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات المعدل بالقانون رقم ٢٦٤ سنة ١٩٥٣ نفس الشرط ، إلا أن المشرع رغبة منه في تبسيط إجراءات التقاضي والإقلال من دواعي البطلان عدل نص هذه المادة الأخيرة بالقانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٦٢ ، وأسقط منه شرط توقيع المحامي على تلك الصحف مما يستفاد منه عدوله عن ترتيب البطلان عند خلو الصحيفة منه ، وإذا كان هذا القانون الأخير لاحقاً للقانون ٩٦ سنة ١٩٥٧ فإنه يكون قد نسخ أحكامه في هذا الخصوص ، وما قرره الحكم المطعون فيه من أن المادة ٢٥ / ٣ من قانون المحاماة رقم ٩٦ سنة ١٩٥٧ تكل ما نقص أو حذف من نص المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات ، هو قول مخالف للبطاق والقانون إذ لا يتصور أن يكون هدف المشرع من حذفه مجرد تلافى التكرار ، يؤيد ذلك أن المشرع لم يعدل عما اشترطه القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ من وجوب توقيع المحامي المقبول أمام محكمة النقض على تقرير الطعن بالنقض . (وثانيهما) أنه على فرض أن عدم التوقيع على صحيفة الاستئناف من محام مقرر أمام محاكم الاستئناف يترتب عليه بطلانها فإن هذا البطلان لا يتعلق بالنظام العام ، إذ أن الغرض من توقيع صحف الدعاوى والاستئناف والنقض هو انعقاد خصومة صحيحة بين طرفيها ، وبالتالي فإن القواعد المنظمة لتحرير هذه الصحف وإعلانها هي قواعد مقررة وليست أمرة قصد بها رعاية مصلحة الخصوم دون مصلحة الجماعة وهو ما أفصح عنه المشرع بتعديله للمادة ٤٠٥ من قانون المرافعات بالقانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٦٢ ، واستبعاده لشرط التوقيع على الصحف المقدمة لمحاكم الاستئناف من محام مقرر أمام تلك المحاكم ، وبما نص عليه في الفقرة السادسة من المادة ٢٥ من قانون المحاماة رقم ٩٦ سنة ١٩٥٧ من أنه لا ضرورة لتوقيع محام ، إذا كانت الدعوى مرفوعة ضد أحد المحامين ولم يصدر مجلس النقابة الإذن المنوه منه في المادة ٣١ ، أو إذا كان المستأنف نفسه أو رافع الدعوى محامياً غير مشغل ، ولازم ذلك كله ومقتضاه هو وجوب اعتبار الدفع ببطلان الصحيفة لعدم التوقيع عليها من

محام من الدفوع الشككية التي يجب التمسك بها وإبداؤها قبل أى طلب أو دفاع في الدعوى وإلا سقط الحق فيها طبقا لحكم المادة ١٣٢ من قانون المرافعات، دون حاجة لمناقشة نوع البطلان وهل يتصل بالإجراءات أم بشكل الصحيفة، ولما كان الثابت أن المطعون عليهما الثالثة والرابع قد حضرا بجلسته ١٣/١٢/١٩٦٤، وطلبا التأجيل لتقديم مستندات ومذكرات وإبداء مرافعتيها في الدعوى وأنهما لم يتمسكا بالدفع المشار إليه إلا في جلسة ١٧/٢/١٩٦٥ ومن بعد أن تم قيد المحامى الموقع على الصحيفة في ٢١/١٢/١٩٦٤ بجدول المحامين المقبولين للرافعة أمام محاكم الاستئناف، فإن حقهما في الدفع يكون قد سقط وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر الدفع بالبطلان من الدفوع المتعلقة بالنظام العام والتي لا يسقط الحق فيها بمواجهة موضوع الدعوى واستبعد تطبيق حكم المادة ١٣٢ مرافعات، استنادا إلى أن هذه المادة إنما تطبق على الدفوع المتعلقة بالإجراءات المحضة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

وحيث إن النعى مردود في جملة، ذلك أن المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٦٢ وإن خلت من النص على وجوب توقيع صحيفة الاستئناف من محام مقبول للرافعة أمام محاكم الاستئناف، إلا أن الفقرة ٣ من المادة ٢٥ من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ الذي رفع الاستئناف في ظله قد وضعت القاعدة العامة الواجب إتباعها في هذا الشأن، وإذا كان نص تلك الفقرة صريحا في النهي عن تقديم صحيفة الاستئناف، ما لم يوقعها محام مقرر أمام محاكم الاستئناف، فإن مقتضى هذا النهي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن عدم توقيع مثل هذا المحامى على صحيفة الاستئناف يترتب عليه حتما عدم قبولها، ولا يغير من ذلك أن الشارع لم يربط البطلان بلفظه جزاء على هذه المخالفة، ذلك أن النهي الوارد في المادة ٢٥ من قانون المحاماة يعتبر في حكم المادة ٢٥ من قانون المرافعات، نصا على بطلان الصحيفة التي لا يوقعها محام توافرت فيه الشروط السالف بيانها، فإن هذا البطلان يقع حتما إذا ما أغفل هذا الإجراء، ولما كان غرض الشارع من نص الفقرة ٣ من المادة ٢٥ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ على ما أفصح عنه في المذكرة الإيضاحية لذلك القانون رعاية الصالح العام وتحقيق

الصالح الخاص في ذات الوقت ، لأن إشراف المحامي على تحرير تلك الصحف من شأنه مراعاة أحكام القانون عند تحريرها وبذلك تنقطع المنازعات التي كثيرا ما تنشأ بسبب قيام من لا خبرة لهم بممارسة هذه الشؤون ذات الطبيعة القانونية مما يعود بالضرر على ذوى الشأن . فإن هذا البطلان يكون متعلقا بالنظام العام ومن ثم يجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولا يسقط الحق في التمسك به بالتكلم في موضوع الدعوى ، وإن كان يجوز — على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ — استيفاء التوقيع في الجلسة خلال ميعاد الاستئناف . وإذا كان النابت بالأوراق أن صحيفة الاستئناف قدمت لقلم الكتاب في ٢٣/٥/١٩٦٤ موقعا عليها من الأستاذ أديب نظير المحامي الذي لم يتقرر قبوله للرافعة أمام محاكم الاستئناف . إلا في ٢١/١٢/١٩٦٤ أى بعد إنقضاء ميعاد الاستئناف ، فإن الصحيفة تكون غير مقبولة . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن الطاعنين ينعون في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه مسخه لواقع الدعوى والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك يقولون إنهم تمسكوا بأن المحامي الموقع على الصحيفة قام بدفع الاشتراك المقرر للقيـد بالإستئناف كما دفع اشتراكه عن سنة ١٩٦٤ في ٣٠/٣/١٩٦٤ بقسائم قدمها للتدليل على استيفاء إجراءات القيد قبل تقديم الصحيفة الموقع عليها في ٢٣/٥/١٩٦٤ ، كما تمسكوا بأن المطعون عليهما الآخرين لم يبدأوا الدفع إلا في ١٧/٢/١٩٦٥ أى بعد قبول طلب محاميهم وقيدته بالفعل أمام محاكم الإستئناف في ٢١/١٢/١٩٦٤ ، ورتب على ذلك إنتفاء الحكمة التي توخاها الشارع من اشتراط توقيع المحامي على الصحيفة وتحقيق شرط القانون — بفرض قيامه ووجوبه — في محاميهم عند إبداء الدفع ببطلان الصحيفة ، مما كان يتعين معه رفض الدفع لعدم قيام المسوغ له ، إلا أن محكمة الموضوع لم تلق بالا لتلك الوقائع ولم تتناولها بالرد أو بالتحريض بخفاء حكمها قاصرا ، خاصة وأن المشرع على ما أفصح عنه في المذكرة التفسيرية للقانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٦٢ قد أجاز تصحيح صحيفة الإستئناف الغير موقع عليها من محام بالجلسة متى كان ذلك خلال ميعاد الإستئناف .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين أن صحيفة الاستئناف قدمت لقلم الكتاب في ١٩٦٤/٥/٢٣ ثم لقلم المحضرين في ١٩٦٤/٥/٢٥ موقعا عليها من الأستاذ أديب نظير المحامي الذي قبل للرافعة أمام محاكم الاستئناف في ١٩٦٤/١٢/٢١، قضى بطلان صحيفة الاستئناف استنادا إلى ما قرره من أن القاعدة المنصوص عنها في المادة ٢٥ من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ التي أوجبت توقيع محام من المقررين أمام محاكم الاستئناف على العريضة، قاعدة تتعلق بالنظام العام وتستوجب بطلان العريضة إذا ما قدمت دون استيفائه وأنه لا محل للاحتجاج بما نصت عليه المادة ١٣٢ من قانون المرافعات، وإذا كان هذا الذي أورده الحكم وأقام عليه قضاءه كاف لحمله وفيه الرد الضمني المسقط لكل ما أبداه الطاعن من أقوال وحجج، فإن النعى على الحكم بمسغه للواقع والقصور في التسيب يكون على غير أساس.

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن.

جلسة ١٦ من أبريل سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين ، سليم راشد أبو زيد ، ومحمد مدني البشير ، ومحمد عبد أحمد حماد ، وعلى
عبد الرحمن .

(١٠٤)

الطعن رقم ٨ لسنة ٣٦ القضائية :
(١) حكم . " الأحكام الجائز الطعن فيها " .
" حجية الحكم " .

الحكم الصادر بتدب خير . الفصل في أسبابه في النزاع بشأن الأجرة موضوع
الدعوى . وجوب الطعن فيه في الميعاد . عدم مراعاة ذلك يترتب عليه اعتبار هذا القضاء
نهائي تنفيذاً به المحكمة التي أصدرته .

(ب) إثبات . " الإثبات المعاينة بالمعاينة " . محكمة الموضوع . " سلطتها
في إجراءات الإثبات " .

انتقال المحكمة للمعاينة من الرخص المخولة لها . لا تعقب على سلطتها في ذلك متى
وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لاقتناعها .

١ - متى كان يبين من حكم تدب الخير أنه فصل في أسبابه في النزاع
المردد بين الطرفين بشأن الأجرة التي يلتزم بها المستأجرون من الباطن ، وقطع
في أنها هي أجرة المثل فأنهى الخصومة في هذا الشأن لأنه كان يجب على
الطاعنين الطعن فيه على استقلال عملاً بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات
السابق وبفوات مواعيد الطعن عليه فقد أصبح قضاء نهائياً تنفيذاً به المحكمة
التي أصدرته .

٣ - الانتقال للمعاينة من الرخص القانونية التي تستعملها المحكمة متى شاءت
ولا عاها إن هي لم تستجب إلى ذلك الطلب متى وجدت في أوراق الدعوى
ما يكفي لاقتناعها للفصل فيها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر الأوراق —
تتحصل فى أن الدكتور كمال فوزى الديرى وبشارة إبراهيم بشارة استأجرا من ورثة
المرحوم حنا تادرس خمسة حوانيت فى المبنى المملوك لهم بشارع الحرية بمدينة
الفيوم بعقد إيجار مؤرخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥١ بدأ تنفيذه اعتبارا من أول ديسمبر
سنة ١٩٥٢ عقب انتهاء البناء وذلك لمدة خمس سنوات وبإيجار شهرى
قدره ٦٠ ج ، على أن يكون للمستأجرين حق التأجير من الباطن ، وبتاريخ
أول ديسمبر سنة ١٩٥٢ استعمل المستأجران هذا الحق بتأجير حانوتين منها
إلى نجيب إبراهيم بشارة بإيجار شهرى قدره عشرة جنيهات وحانوت ثالث إلى
ناشد وهبه فى أول يناير سنة ١٩٥٣ بإيجار شهرى قدره عشرة جنيهات ثم الحانوتين
الباقيتين إلى فائق مجد الله فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥ بإيجار شهرى قدره ١٧ و ٥٠٠ م ،
وبتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٥٧ أعلن المستأجران الأصليان رغبتهما فى عدم تجديد
عقدهما عن الدكاكين الخمسة وأنها أجراها إلى المستأجرين من الباطن ،
ولما رفض المستأجرون من الباطن أداء الأجرة طبقا لقيمتها الواردة بعقد
الإيجار الأصلي وأصروا على التزامهم بالأجرة الواردة بعقودهم ، فقد أقام المؤجرون
الدعوى رقم ١١٢ سنة ١٩٦٠ كلى الفيوم ، بطلب إلزام هؤلاء المستأجرين من الباطن
بأن يؤدوا لهم متضامين ٩٢٣ ج و ٥٠٠ م على أساس الأجرة الواردة بعقد الإيجار
الأصل حتى ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٨ . ثم مخفضة إلى ٤٨ ج من أول يولييه
سنة ١٩٥٨ ، وبتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٠ حكمت المحكمة برفض الدعوى .
استأنف المدعون هذا الحكم لدى محكمة استئناف بنى سويف طالبين إلغاءه
والحكم لهم بطلباتهم وقيد هذا الاستئناف برقم ٦٣ سنة ١ قضائية ، وبتاريخ
٨ فبراير سنة ١٩٦٤ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا . وقبل الفصل فى الموضوع
بندب مكتب خبراء وزارة العدل بالفيوم لتحديد أجرة المثل فى أول ديسمبر

سنة ١٩٥٧ للحوانيت المؤجرة مع مراعاة أحكام القانون ٥٥ سنة ١٩٥٨ من أول ديسمبر سنة ١٩٥٧ حتى آخر يناير سنة ١٩٦٠، وبعد أن أدى الخبير مهمته وقدم تقريره عادت وبتاريخ ٩ نوفمبر سنة ١٩٦٥ فحكمت بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام المستأنف عليه الأول نجيب إبراهيم بأن يدفع للمستأنفين ٨٨ ج و ٢٠٠ م وإلزام المستأنف عليه الثاني فائق مجد الله بأن يدفع لهم ٧٧ ج و ٧٠٠ م، وإلزام المستأنف عليه الثالث ناشد وهبه بأن يدفع لهم ٢٢ ج و ٢٠٠ م. طعن الطاعنون في هذا الحكم وفي الحكم الصادر في ٨ فبراير سنة ١٩٦٤ بطريق النقض للمصوب المبين بالتقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن وبالحلصة المحددة لنظره أصرت على هذا الرأي.

وحيث إن حاصل الوجه الأول من السبب الأول أن الحكم الصادر بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٦٤ قضى بنسب خبير لتقدير أجرة المثل مستندا في ذلك إلى أن العلاقة بين الطرفين هي علاقة من نوع خاص، قوامها تمكين القانون للمستأجرين من الباطن من الاستئجار في وضع يدهم على الأعيان المؤجرة لهم وحمايتهم دون أن يعكس المؤجرون مفهوم الأمر الذي يمكن معه اعتبار هذه الميزة القانونية بالنسبة لهم امتدادا قانونيا ناقضا للغرض منه تمكينهم من الانتفاع بالعين المؤجرة مقابل أجرة غير تلك المنصوص عليها في العقود المنتهية، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون، إذ أنه في شطره الأول قد حدد العلاقة بين الطرفين بأنها علاقة تاجيرية تخضع لأحكام القانون ١٢١ سنة ١٩٤٧. ومؤدى ذلك أنه كان يتعين عليه اعتبار النزاع مما يدخل في الاختصاص النوعي لدائرة الإيجارات بالمحكمة الابتدائية، طبقا لأحكام المادة ١٥ من القانون المشار إليه والحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظرها أو القضاء برقف الدعوى حتى يستصدر المظعون عليهم حكما من دائرة الإيجارات المختصة بقيمة الأجرة، وهو ما تمسك به الطاعنون في دفاعهم أمام محكمة الاستئناف، وإذا اعتبر الحكم الأخير الصادر بتاريخ ٩ نوفمبر سنة ١٩٦٥ أن ما قضى به حكم ٨ فبراير سنة ١٩٦٤ من نسب خبير لتقدير قيمة الأجرة يعتبر قضاء قطعيًا بالاختصاص بصفة ضمنية مقيدا له، فإنه يكون بدوره قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

وحيث ان هذا النعى مردود ، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم الصادر بتاريخ ۸ فبراير سنة ۱۹۶۴ يبين أنه قضى بقبول الاستئناف شكلاً وبندب خبير لتقدير أجرة المثل، ثم أورد في أسبابه أن "انتهاء عقد الإيجار الأصلي يترتب عليه حتماً انتهاء عقد الإيجار من الباطن، وأن القانون ۱۲۱ سنة ۱۹۴۷ قد أسبغ حمايته على المستأجر وقيد حق المؤجر في إخراج من المكان المؤجر لغير الأسباب الواردة به، وهو ما تمتدعه عقود الإيجار القائمة امتداداً قانونياً، وأن المستأجرين من الباطن في الدعوى المسائلة إذ انتهت عقودهم بانتهاء العقد الأصلي، فإنهم يصبحون في وضع خاص قوامه تمكين القانون ۱۲۱ سنة ۱۹۴۷ لهم من مجرد الاستمرار في وضع يدهم على الأعيان المؤجرة لهم بما يفيد إمتدادها امتداداً قانونياً ناقصاً. وأنه لما كان البقاء في العين يجب أن يكون نظير مقابل غير الأجرة المنصوص عليها في أي من العقود المنتهية والتي أصبحت غير صالحة لاتخاذها سنداً قانونياً لتحديد الأجرة الواردة بها، فإن تحديد هذا المقابل يجب أن يكون على أساس أجرة المثل مما يقتضى ندب خبير لإجراء هذا التقدير" ومن ذلك يبين أن هذا الحكم قد فصل في أسبابه في النزاع المردد بين الطرفين بشأن الأجرة التي يلتزم بها المستأجرون من الباطن وقطع في أنها هي أجرة المثل فأنهى الخصومة في هذا الشأن، مما كان يوجب على الطاعنين الطعن فيه على استقلال عملاً بالمادة ۳۷۸ من قانون المرافعات السابق، وبغوات مواعيد الطعن عليه أصبح قضاء نهائياً تنقيد به المحكمة التي أصدرته، إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ۹ نوفمبر سنة ۱۹۶۵ قد التزم هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن حاصل الوجه الثاني من السبب الأول والسبب الثاني أن الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ۹ نوفمبر سنة ۱۹۶۵ خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وجاء مشوباً بالقصور، وفي بيان ذلك يقول الطاعنون إن الحكم النهي الصادر بتاريخ ۸ فبراير سنة ۱۹۶۴ قضى بنذب أحد الخبراء المهندسين لتحديد أجرة المثل للأعيان المؤجرة باقتراض أن التأجير قد تم في أول ديسمبر سنة ۱۹۵۷ دون نظر لأية تحفظات قانونية إلى تاريخ العمل بالقانون ۵۵ سنة ۱۹۵۸ والذي قضى بتخفيض الأجرة بواقع ۲۰٪ اعتباراً من أول يولييه سنة ۱۹۵۸

وقد باشر الخبير هذه المأمورية وانتهى في تقريره إلى تقدير أجرة المثل للحوانيت محل النزاع بمبلغ ٥٦ ج شهريا في حين أن لجنة الجرد التي جردت تلك الحوانيت قدرت قيمة أجزائها ، في سنة ١٩٥٣ بمبلغ ٥٠ ج وفي سنة ١٩٦٠ بمبلغ ٣٦ ج و ٤٦٤ م وبالإضافة إلى ذلك فقد قدم الطاعنون تقريراً استشارياً ناقش فيه الخبير الاستشاري الأخطاء التي وقع فيها الخبير المنتدب وانتهى إلى تقدير أجرة المثل بمبلغ ٢٣ ج و ٩٢٠ م ، كما قدم الطاعنون مستندات وعقود إيجار مؤيدة لما انتهى إليه الخبير الاستشاري في تقريره ، غير أن الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ٩ نوفمبر سنة ١٩٦٥ قد أغفل بحث هذه المستندات ودلالاتها في موضوع النزاع ، كما لم يتناول مناقشة التقرير الاستشاري ولم يتعرض لبحث ما انطوى عليه من أسس صحيحة وأدلة جوهرية كاشفة للحقيقة وأغفله تماماً ، هذا بالإضافة إلى أنه لم يبين في أسبابه العناصر الجوهرية التي استند إليها في الاطمئنان إلى تقرير الخبير المنتدب وفي أطراح ما قدمه الطاعنون من مستندات ، كما لم يستجب إلى طلب المعاينة ، مما يعيبه بالقصور ومخالفة أحكام المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه بالرجوع إلى تقرير الخبير المنتدب في الدعوى — والمقدمة صورته ملف هذا الطعن — يبين أنه أورد الأسباب والعناصر التي استند إليها في تقديره لأجرة المثل وبين أن الحوانيت موضوع النزاع وإن ماثلت تلك المسترشدة بها من حيث مواد البناء وأعمال التشطيب إلا أنها تفضلها من حيث الموقع والصفحة التجاري ، وإذا أخذت المحكمة بهذا التقرير فإن ما ورد فيه يندرج ضمن أسباب حكمها وبذلك يكون ما جاء في هذا التقرير متضمناً بذاته الرد على كل ما جاء بالتقرير الاستشاري طالما أن المحكمة لم ترفيا ورد بهذا التقرير الأخير أو فيما قدم من مستندات تأييد له ما يستحق رداً خاصاً أكثر مما تضمنه التقرير الذي أخذت به ، كما أنه لما كان الانتقال للمعاينة هو من الرخص القانونية التي تستعملها المحكمة متى شاءت فلا طعنها إن هي لم تستجب إلى ذلك الطلب متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لاقتناعها للفصل فيها ، مما يصبح معه النعي برمته على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٦ من أبريل سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور محمد حافظ هريدي ، وعضوية السادة المستشارين :
السيد عبد المنعم الصراف ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد سيد أحمد حاد ، وعلى عبد الرحمن .

(١٠٥)

الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) بيع . " إلتزامات البائع " . " ضمان عدم التعرض " ملكية . تقادم .
" تقادم مكسب " خلف .

التزام البائع بضمان عدم التعرض للمشتري . التزام شخصي ينشأ من عقد البيع ولو لم يسجل . انتقال هذا الإلتزام من البائع إلى ورثته . يتمتع دليهم مثله منازعة المشتري إلا إذا توافرت لديهم أو لدى مورثهم بعد تاريخ البيع شروط التقادم المكسب .

(ب) نقض . " أسباب الطعن " . " السبب الواقعي " .

السبب الذي يقوم على واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض

١ — عقد البيع سواء كان مسجلاً أو غير مسجل يلزم البائع بأن يمكن المشتري من الانتفاع بالمبيع وحيازته حيازة هادئة ، أما عدم تسجيل المشتري فقد شرائه فلا يترتب عليه سقوط حقه في الضمان لأن إلتزام البائع به هو من الإلتزامات الشخصية التي تنشأ عن عقد البيع بمجرد انعقاده والتي تنتقل من البائع إلى ورثته فيمتنع عليهم مثله منازعة المشتري فيما كسبه من حقوق بموجب عقد البيع إلا إذا توافرت لديهم أو لدى مورثهم بعد تاريخ البيع شروط وضع اليد على العين المدة الطويلة المكسبة للملكية (١) .

٢ — إذا كان سبب الطعن يقوم على واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع ، فلا يجوز التحدي به لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل فى أن زينب ، وآمنة ، رخدبجه محمد خضر أفن الدهوى رقم ٦٠ سنة ١٩٦٢ كلى الفيوم ضد ورثة حسن محمد خضر وآخري ، وقلن بصحيفتها أن والدتهن المرحومة عائشة أحمد شفيق توفيت بتاريخ ١٩٥٦/١٢/٨ عنهن ، وعن أخيهن المرحوم حسن محمد خضر مورث المطعون عليهن الأربع الأوليات ، وعن أختهن المرحومة فديسة محمد خضر مورثة المطعون عليهما الخامس والسادسة ، وعن أختهن المرحومة مريم محمد خضر مورثة المطعون عليه السابع بصفته ، وتركت مما يورث منها أرضا زراعية مساحتها ٢ ف و ١٥ ط مبيعة الحدود والمعلم بالصحيفة ومزلا للسكنى بناحية أبو كساء ، ولما كانت حصة كل منهن فى التركة $\frac{2}{7}$ ط ٢٤ من ٢٤ قيراطا تنقسم إليها التركة فقد طلبن تثبيت ملكيتهن بجمعيات إلى ٢٣ ط شائمة فى الأطنان سالفة الذكر وكف المنازعة لهن فيها وتسليمها إليهن بما عليها من غرامس — وطالب المدعى عليهن الأربع الأوليات رفض الدعوى إستنادا إلى أن المورثة باهت الأطنان محل النزاع إلى والدهن المرحوم حسن محمد خضر بموجب عقدين مؤرخين ١٩٤٤/١٠/٥ ، وإذ دفعت المدعيات بمهلون بمحصل هذا التصرف ، فقد حكمت المحكمة فى ١٩٦٣/٤/١٨ بتوجيه يمين الاستيثاق إليهن فلفنها . ثم حادث وبتاريخ ١٩٦٣/٦/٦ حكمت بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى عليهن الأربع الأوليات أن عقس البيع قد صدر من المرحومة عائشة أحمد شفيق إلى والدهن ومورثهن وصرحت للمدعيات بالنفى ، وبعد أن سمعت المحكمة الشهود تمسكت المدعى عليهن بأن عقدى ١٩٤٤/١٠/٥ قد إقترنا من تاريخ صدورهما بوضع يدهن ومورثهن على الأطنان المبيعة المدة الطويلة المكسبة للملكية .

وبتاريخ ١٩٦٣/٤/١٩ قضت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى عليهن الأربع الأوليات بكافة طارق الإثبات القانونية وضم أيديهن على الأطنان

موضوع النزاع المدة الطويلة المكتسبة للملكية وصرحت للمدعيات نفى ذلك بالطرق عينها، وتنفيذ هذا الحكم بسماح شهود الطرفين وفي ١٩٦٤/١٢/٣ حكمت المحكمة بتثبيت ملكية المدعيات إلى ٢٣ ط شيوعاً في الـ ٢ ف و ٧ ط الميمنة الحدود والمعامل بصحيفة افتتاح الدعوى وتسليم هذا القدر اليهن بما عليه من غراس مع كف منازعة المدعى عليهن الأربع الأوليات لمن في ذلك . إستأنفت المدعى عليهن المذكورات هذا الحكم لدى محكمة إستئناف بني صويف طالبات إلغائه والحكم برفض الدعوى وقيد هذا الإستئناف برقم ٢٦ سنة ٣ قضائية، وفي ١٩٦٥/١١/٧ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليهن . فطعن الطاعنات في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب حاصل السببين الأول والثاني منها أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، ذلك أنه أقام قضاءه برفض الدعوى على أن عقدي البيع موضوع النزاع وإن كان لا ينتقلان الملك للشري إلا أنهما يرتبان في ذمة البائعة — التزامات شخصية منها ضمان عدم التعرض وأن هذه الالتزامات الشخصية مما تنتقل إلى الورثة في حين أن ضمان عدم التعرض لا يكون إلا حيث يصادف عقداً ناقلاً للملكية، ولما كانت الملكية لا تنتقل قانوناً إلا بالتسجيل، فإنه لا يصح القول بقيام ضمان عدم التعرض بالنسبة لعقدي البيع العرفيين، ولا يقدح في ذلك ما قرره الحكم المطعون فيه من أن محكمة أول درجة قد خلصت في حكمها الصادر في ١٩٦٤/٧/١٩ إلى صحة هذين العقدين وأن قضاءها قد أصبح نهائياً، لأن ما قرره هذا الحكم لا يغير من طبيعة العقدين كمعقدين عرفيين غير ناقلين للملك، هذا علاوة على أن المطعون عليهن قد تراجع عن التمسك بعقدي البيع الصادرين لمورثن واستندن في إثبات ملكيتهن إلى وضع يده ويدهن المدة الطويلة المكتسبة للملكية، وبذلك يصبح ضمان عدم التعرض الذي استند إليه الحكم المطعون فيه غير ذي موضوع .

وحيث إن هذا النعي مردود، إذ يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض دعوى الطاعنات حل قوله "وحيث إنه وإن كان عقداً البيع موضوع النزاع لا ينتقلان الملك للشري إلا أنهما يرتبان في ذمة البائعة إلتزامات شخصية

منها عدم التعرض للمشتري، وينتقل هذا الالتزام إلى ورثة البائعة باعتبارهم خلفاء
عامة لها، وإذا خلصت محكمة أول درجة بقضائها الصادر في ١٩/٣/١٩٦٤ إلى صحة
هذين العقدين وأصبح هذا الحكم حائزاً لقوة الشيء المقضي به لعدم الطعن عليه
بالاستئناف، فقد وجب على المستأنف عليهم الثلاث الأوليات (الطاعات) التزام
الضمان وعدم التعرض، ومن ثم يكون الحكم المستأنف القاضي بتثبيت ملكية المستأنف
عليهم الثلاث الأوليات في الأرض المبيعة مع أنهم الملتزمات بعدم التعرض قانوناً
قد جاب الصواب " وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه صحيح في القانون
ذلك أن عقد البيع سواء كان مسجلاً أو غير مسجل يلزم الهائج بأن يمكن المشتري
من الانتفاع بالمبيع وحيازته حيازة هادئة، أما عدم تسجيل المشتري فقد شرأه
فلا يترتب عليه سقوط حقه في الضمان لأن التزام البائع به هو من الالتزامات
الشخصية التي تنشأ من فقد البيع بمجرد انعقاده والتي تنتقل من البائع إلى ورثته
فيمتنع عليهم مثله منازعة المشتري فيما كسبه من حقوق بموجب عقد البيع
إلا إذا توافرت لديهم أولادى مورثهم بعد تاريخ البيع شروط وضع اليد على
العين المدة الطويلة المكسبة للملكية . ولما كان الثابت من الأوراق أد الطاعات
لم يجهدين عقدي البيع الصادرين من مورثتهما إلى مورث المطعون عليهم الأربع
الأوليات، ولم يقان في دفاعهم أن مورثتين قد وضعت يدها بعد البيع على العقار
المبيع المدة الطويلة المكسبة للملكية، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدعوى
فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن -اصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق
القانون، ذلك أن المورثة البائعة قد احتفظت بحيازة العين المبيعة والانتفاع بها
مدى حياتها رغم التصرف فيها بالبيع لابنها مورث المطعون عليهم الأربع
الأوليات، مما يجعل تصرفها مضافاً إلى ما بعد الموت وتسرى عليه أحكام الوصية
طبقاً لنص المادة ٩١٧ من القانون المدني، وإذا اعتد الحكم المطعون فيه على
الرغم من ذلك بالحكم الصادر بصحة البيع، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون
بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا السبب غير مقبول ذلك أنه يقوم على واقع لم يسبق طرحه
على محكمة الموضوع فلا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

جلسة ٢١ من أبريل سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، ودخوية السادة
المستشارين : بطرس زغلول ، ومباس حليى عبد الجواد ، وإبراهيم علام ، ومحمد أسعد محمود .

(١٠٦)

الطعن رقم ٥٦ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) نقض . "إيداع صور الأحكام السابقة" .

إيداع صورة من الأحكام السابقة التي أحال إليها الحكم المطعون فيه عند التقرير
بالطعن . لا يحل له إذا كن الحكم المطعون فيه قد ضمن أسبابه بيانا لوقائع
الزراع ودفاع الطرفين دون الإحالة للحكم السابق ، ووجهت أسباب الطعن إلى الحكم
المطعون فيه وحده .

(ب) حكم . " مجية الحكم الجنائي " . قوة الأمر المقضى . إثبات .
نظام عام .

صيرورة الحكم الجنائي حائزا قوة الشيء المحكوم به . مناطه . أن يكون باثما
أى لا يجوز الطعن فيه بالاستئناف أو النقض إما لاستنفاد طرق الطعن فيه أو لفوات
مواعيده . قاعدة تقيد الماكن المدنية بقوة الأمر المقضى للأحكام الجنائية .
قاعدة من النظام العام .

١ - إنه وإن كان على الطاعن أن يودع وقت التقرير بالطعن بالنقض
صورة من الحكم المطعون فيه . مطابقة لأصله وصورة من الأحكام السابقة إذا كان
الحكم المطعون فيه قد أحال إليها في أسبابه ، وذلك طبقا لنص المادة ٤٣٢
من قانون المرافعات السابق قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ والمنطبقة
على الطعن ، ولئن كان تقديم هذه الأوراق يعد من الإجراءات الجوهرية التي
يترتب على إغفالها بطلان الطعن ، إلا أنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه
الذى قدم الطاعن صورة منه أنه ضمن أسبابه بيانا لوقائع الزراع ودفاع الطرفين
دون أن يحيل في شأنها إلى الحكم السابق بنذب قسم أبحاث التزييف والتقوير

لفحص المستندات المطعون عليها، ووجهت أسباب الطعن إلى الحكم المطعون فيه وحده، فلا تريب على الطاعن إن هو لم يقدم صورة من ذلك الحكم ويكون الدفع المقدم من النيابة ببطلان الطعن على غير أساس .

٢ — مؤدى نص المادة ٤٠٦ من القانون المدنى — قبل إلغائها بقانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ — ونص المادتين ٢٦٥ و ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، أنه لا يكون للحكم الجنائى قوة الأمر المقضى أمام المحاكم المدنية فيما لم تفصل فيه بعد، إلا فى الوقائع التى فصل فيها الحكم الجنائى وكان فصله فيها ضروريا ، ولا يكون للحكم الجنائى قوة للشئ المحكوم به — وعلى ما جرى به قضاء الدائرة الجنائية لهذه المحكمة — إلا إذا كان بانا لا يجوز الطعن فيه بالاستئناف أو بالتقضى ، إما لإستنفاد طرق الطعن فيه أو لفوات مواعيده . وتعد قاعدة التقيد بقوة الأمر المقضى للأحكام الجنائية من النظام العام ، وعلى المحاكم المدنية أن تراعيها من تلقاء نفسها فيما لو أخذت بقوة الأمر المقضى به جنائيا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٥٠٦ سنة ١٩٥٨ مدنى كلى الإسكندرية ضد المطعون عليه بصفته الشخصية وطلب الحكم بصحة وفقاز العقد المؤرخ ١٩٥٧/٩/٥ المتضمن بيع المطعون عليه له العقار المبين بصحيفة الدعوى مقابل ثمن قدره ٥٢٥٠ ج مع تسليم العقار إليه . وقال بانا لدعواه إنه بمقتضى العقد المؤرخ ١٩٥٧/٩/٥ باعه المطعون عليه ١٢ ط فى المنزل ٤ تنظيم بشارع الفيروز بالحضره محافظة الإسكندرية مقابل ثمن قدره ٥٢٥٠ ج، قبض منه

وقت تحرير العقد ٢٠٠٠ ج والباقي اتفق على دفعه عند التصديق على العقد النهائي، وإذ كان البائع مدينا لمن تدعى السيدة أنيسة على التوساني في مبلغ ٢٩٥٢ ج بمقتضى سند مؤرخ في ١٧/١/١٩٥٠ وفي مبلغ ٧٠٠ ج بمقتضى سند مؤرخ ٢٩/١٢/١٩٥٦ وقامت الدائنة بحوالة الدين الوارد في هذين السندين إليه، وقبل المطعون عليه هذه الحوالة وأصبح هو الدائن في هذين السندين ومن حقه طلب إجراء المقاصة بين ما هو مستحق له في ذمة المطعون عليه بمقتضى هذه الحوالة وبين الباقي لأطعون عليه من الثمن في ذمته، فقد أقام دعواه بالطلبات سالفة البيان. دفع المطعون عليه الدعوى بأن العقد الذي يتمسك به الطاعن هو في حقيقته مقايضة، إذ سبقه بأربعة أيام عقد آخر صدر من الطاعن في ١/٩/١٩٥٧ ببيع قطعة أرض فضاء إليه عن نفسه وبصفته وليا شرعيا على بناته القاصرات مقابل مبلغ ٢٠٠٠ ج، اتفق على أن هذا المبلغ يمثل مقدم الثمن في عقد للبيع الصادر منه إلى الطاعن في ٥/٩/١٩٥٧، غير أنه تبين له فيما بعد أن الطاعن لا يملك قطعة الأرض الفضاء التي باعها إليه بصفته بالعقد المؤرخ ١/٩/١٩٥٧، وطلب المطعون عليه رفض الدعوى تأسيسا على أن من حقه أن يتمتع من تنفيذ العقد الذي يتمسك به الطاعن ما دام أن الطاعن لا يملك العقار الذي باعه إليه، وقد اختصم الطاعن المطعون عليه بصفته وليا شرعيا على بناته القاصرات. وبتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٥٩ قضت المحكمة بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ٥/٩/١٩٥٧ الصادر من المطعون عليه بصفته الشخصية عن الحصص العقارية الميية بالعقد مقابل الثمن وقدره ٥٢٥٠ ج والتسليم. استأنف المطعون عليه من نفسه وبصفته وليا شرعيا على بناته القاصرات هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية وقيد الاستئناف برقم ٣٤٠ سنة ١٥ ق، وتمسك بدفاعه السابق الذي أبداه أمام محكمة أول درجة وقدم لتأييده ثلاثة مستندات نسب صدورها إلى الطاعن، فادعى الطاعن بتزويرها، وقضت المحكمة بتاريخ ٣١/٣/١٩٦٢ بتدب قعم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي ليعهد إلى أحد خبراءه بفحص تلك المستندات، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٦٥ بإنهاء إجراءات الادعاء بالتزوير لتنازل المطعون عليه عن التمسك ببعض المستندات المقدمة منه وقضت في الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعن. قرر الطاعن بالظعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة دلت فيها

ببطلان الطعن وأبدت الرأي في الموضوع برفضه وباجلسة المدة لنظره للترمت رأيها السابق .

وحيث إن مبنى الدفع ببطلان الطعن يتحصل في أن الطاعن لم يقدم صورة من حكم محكمة الاستئناف الصادر بتاريخ ١٩٦٢/٣/٣١ الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه في بيان الوقائع والذي قضى بنسب قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي لفحص الأوراق المطعون فيها .

وحيث إن هذا الدفع مردود، ذلك أنه وإن كان على الطاعن أن يودع وقت التقرير بالطعن بالنقض صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله وصورة من الأحكام السابقة، إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليها في أسبابه وذلك طبقاً لنص المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات السابق قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ سنة ١٩٥٥ والمنطبقة على الطعن ، وائن كان تقديم هذه الأوراق يعد من الإجراءات الجوهرية التي يترتب على إغفالها ببطلان الطعن ، إلا أنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه الذي قدم الطاعن صورة منه أنه ضمن أسبابه بياناً لوقائع النزاع ودفاع الطرفين دون أن يحيل في شأنها إلى الحكم الصادر في ١٩٦٢/٣/٣١ ووجهت أسباب الطعن إلى الحكم المطعون فيه وحده ، فلا تريب على الطاعن إن هو لم يقدم صورة من الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٢/٣/٣١ ، ويكون الدفع المقدم من النيابة ببطلان الطعن لعدم تقديم الطاعن صورة من الحكم الصادر في ١٩٦٢/٣/٣١ على غير أساس .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه على أن العقدين المحررين بينه وبين المطعون عليه والمؤرخ أولهما في ١٩٥٧/٩/١ ببيع الطاعن قطعة من الأرض القضاء إلى المطعون عليه عن نفسه وبصفته ولياً شرعياً على بناته للقاصرات مقابل ثمن قدره ٢٠٠٠ ج، والمؤرخ ثانيهما في ١٩٥٧/٩/٥ والصادر من المطعون عليه إلى الطاعن ببيع حصة في العقار المبين

بالعقد مقابل ثمن قدره ٥٢٥٠ ج دفع منه وقت التعاقد ٢٠٠٠ ج والذي أقام الطاعن الدعوى بصحته ونفاذه ، أقام الحكم قضاءه على أن هذا التعاقد برمته يعد مقايضة بين الطاعن والمطعون عليه ، واستند الحكم في ذلك إلى الحكم الصادر بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٦٤ من محكمة جنايات الإسكندرية في الجناية رقم ٢٥٩ سنة ١٩٦٠ العطارين والذي قضى بإدانة الطاعن لأنه توصل إلى الاستيلاء على عقد بيع نصف العقار المبين بالتحقيقات من المطعون عليه بالاحتياال عليه لسلب بعض ثروته ، ورتب الحكم على ذلك القضاء برفض دعوى الطاعن بصحة عقد البيع الصادر إليه من المطعون عليه . هذا في حين أن الطاعن كان قد تمسك أمام محكمة الاستئناف بأنه طعن بالنقض في حكم محكمة الجنايات سالف البيان في الطعن رقم ٨٣ سنة ٣٥ ق ، وأن محكمة النقض نقضت هذا الحكم بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٦٥ بما يترتب عليه إلغاؤه ولا تصبغ له أية قوة ، إلا أن الحكم المطعون فيه ، إعتد بقوة الأمر المفضى لحكم محكمة الجنايات المشار إليه رغم نقضه ، واتخذ منه أساسا لإعتبار التعاقد برمته مقايضة مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون والفصول في التسيب .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه يبين مما أورده الحكم المطعون فيه أنه اعتمد فيما انتهى إليه من أن التعاقد برمته بين الطاعن والمطعون عليه مقايضة على ما قضت به محكمة جنايات الإسكندرية بحكمها الصادر بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٦٤ في الجناية رقم ٢٥٩ سنة ١٩٦٠ العطارين الذي ضمن أسبابه أن الطاعن قايض بقطعة الأرض القضاء غير المملوكة له محل للعقد الصادر منه المؤرخ ١٩٥٧/٩/١ إلى المطعون عليه على نصف منزل مملوك لهذا الأخير ، واستند الحكم المطعون فيه أساسا إلى أن حكم محكمة الجنايات قد دان الطاعن بارتكاب جريمة نصب عما نسب إليه وقضى بحبسه لمدة سنة . وإذا نقض المادة ٤٠٦ من القانون المدني المنطبقة على واقعة الدعوى قول الغائها بالقانون رقم ٢٥ سنة ١٩٦٨ بإصدار قانون الإلجبات في المواد المدنية والتجارية ، بأن لا يرتبط الفاضل المدني بالحكم الجنائي إلا في الوقائع التي فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضروريا ، ونقض المادة ٢٦٥ من قانون الإجراءات الجنائية بأنه إذا رفعت الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية يجب وقف الفصل فيها حتى يحكم نهائيا

في الدعوى الجنائية القائمة قبل رفعها أو في أثناء السير فيها، وتقضى المادة ٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية بأن يكون للحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية في موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة أو بالإدانة قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية في الدعوى التي لم يكن قد فصل فيها نهائيا فيما يتعلق بوقوع الجريمة وبوصفها القانوني ونسبتها إلى فاعلها، فقد أفادت هذه النصوص مرتبطة أنه لا يكون للحكم الجنائي قوة الأمر المقضى أمام المحاكم المدنية فيما لم تفصل فيه بعد إلا في الوقائع التي فصل فيها الحكم الجنائي وكان فصله فيها ضروريا ولا يكون للحكم الجنائي قوة الشيء المحكوم به — وعلى ما جرى به قضاء الدائرة الجنائية لهذه المحكمة — إلا إذا كان باتا لا يجوز الطعن فيه بالاستئناف أو بالنقض إما لاستنفاد طرق الطعن فيه أو لفوات مواعيده، وإذا تعد قاعدة التقيد بقوة الأمر المقضى للأحكام الجنائية من النظام العام وعلى المحاكم المدنية أن تراعيها من تلقاء نفسها فيما لو أخذت بقوة الأمر المقضى به جنائيا. لما كان ذلك وكان الثابت من مذكرة الطاعن المقدمة إلى محكمة الاستئناف بـ ٢١/١٢/١٩٦٥ — وأنودع بأوراق الطعن صورة منها وصورة من الحكم الصادر من الدائرة الجنائية بمحكمة النقض في الطعن رقم ٨٣ سنة ٣٥ ق — أن الطاعن تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن محكمة النقض نقضت بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٦٥ — وقبل صدور الحكم المطعون فيه — حكم محكمة جنابات الاسكندرية الذي كان قد قدم المطعون عليه صورة منه للتدليل على ما ادعاه من أن التعاقد مقايضه، فإن مؤدى ذلك أنه كان تحت نظر محكمة الاستئناف من خلال تمسك المطعون عليه بحكم محكمة جنابات ورد الطاعن بنقض هذا الحكم للعناصر التي تمكن المحكمة من تلقاء نفسها من الإلمام بهذا السبب المتعلق بالنظام العام للحكم في الدعوى على موجب ما تستبينه من قوة الأمر المقضى به جنائيا بعد أن تثبت من أن الحكم الجنائي قد أصبح — وعلى ما سلف البيان — حكما باتا. ولما كان الحكم المطعون فيه قد اعتد بقوة الأمر المقضى به جنائيا للحكم الصادر من محكمة جنابات الاسكندرية مالف البيان، واتخذ مما قضى به ذلك الحكم من أن التعاقد بين الطاعن والمطعون عليه مقايضة، دعامه لفضائه دون أن يتثبت من أن الحكم الجنائي المشار إليه قد نقض أو أصبح حكما باتا، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبيب مما يقتضى نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن.

جلسة ٢٢ من أبريل سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت المركي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : عثمان زكريا ، ومحمد أبو حمزة مندور ، وحسن أبو الفتوح الشربيني ، وأحمد
ضياء الدين حنفي .

(١٠٧)

الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٣٢ القضائية :

ضرائب . " ضريبة المهن الحرة " . " الضريبة الثابتة " . " تقديم
إقرارات ممولى محافظات القنال " .

حكم المادة ٩ من القانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٨ بإعفاء ممولى بور سعيد والإسماعيلية
والسويس من الجزاءات المترتبة على عدم تقديم إقراراتهم بالشروط المهيئة بها . إستثناء قاصر
على هؤلاء الممولين والتشريعات الواردة بهذه المادة . لا يمتد إلى غير ذلك من الإجراءات
والمواعيد المقررة في التشريعات الضريبية الأخرى . وجوب تقديم طلب المحاسبة على الأرباح
الفعلية في الميعاد المنصوص عليه في القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ .

النص في المادة التاسعة من القانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٨ — الخالص ببعض
التدابير الضريبية لممولى بور سعيد والإسماعيلية والسويس — على أن " إستثناء
من أحكام المواد ٤٣ و ٤٨ و ٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمواد ١٦
و ١٧ و ٢١ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ ، يعنى الممولون المذكورون الذين
لأنقضى أجل تقديم إقراراتهم في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ أو بعد هذا التاريخ
من الجزاءات المترتبة على عدم تقديم الإقرارات أو أداء الضريبة من واقعها
إذا قاموا بتقديم هذه الإقرارات وأداء الضريبة المستحقة من واقعها خلال شهرين
من تاريخ العمل بهذا القانون " . يدل على أن الإستثناء الذى قصده الشارع —
وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون — قاصر على إعفاء الممولين المذكورين
من الجزاءات المترتبة على عدم تقديم الإقرارات وأداء الضريبة من واقعها
والممنوعين طيها في المادة ٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وفي المادة ٢١

من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشرط قيامهم خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون بتقديم الإقارات والدفاتر بالضريبة المستحقة من واقعها، فلا يتعدها إلى غير ذلك من الإجراءات والمواعيد المقررة في التشريعات الضريبية . وإذ كان ذلك وكانت المادة الثانية من القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ تجيز للموالم الذين يسرى عليهم نظام الضريبة الثابتة — ومنهم الماطعون عليه — إختيار المحاسبة على أرباحهم الفعلية بشرط أن يقدموا طلبا بذلك بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ويرسل إلى المأمورية المختصة قبل أول أبريل من كل سنة ، وكان الثابت في الدعوى أن الماطعون عليه قدم طلب المحاسبة على أساس أرباحه الفعلية عن سنة ١٩٥٧ في ١٤/٢/١٩٥٨ وبعد الميعاد فإنه يكون للمأمورية الضرائب الحق في محاسبته على أساس الضريبة للثابتة الواردة في المادة الأولى من القانون المشار إليه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم الماطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن مأمورية ضرائب الإسماعيلية قدرت إيراد الأستاذ محمد محمد أبو العلا المحامي — الخاضع لضريبة المهن الحرة — في الفترة من ١/٦/١٩٥٦ إلى ٣١/١٢/١٩٥٦ بمبلغ ٢٩ ج و ١٦٧ م وفي سنة ١٩٥٧ بمبلغ ٦٥ ج و ٩٠٩ م — وفقا للمادة الأولى من القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ — لعدم تقديمه طلب إختيار المحاسبة على أرباحه الفعلية في الميعاد . وإذ لم يوافق على هذه التقديرات فقد أحيل الخلاف على لجنة الطعن . وبتاريخ ١٦/١١/١٩٦٠ أصدرت اللجنة قرارها بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع برفضه . فأقام الدعوى رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٠ الإسماعيلية الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن في هذا القرار طالبا إلغاءه والحكم بعدم استحقاق أى ضريبة عليه في فترة النزاع . وبجلسة ٢٧/٢/١٩٦١

طلب إعادة الملف إلى مأمورية الضرائب لمحاسنته على أساس أرباحه الفعلية .
وبتاريخ ١٧/٤/١٩٦١ حكمت المحكمة بإلغاء القرار المطعون فيه وإعادة الملف
إلى المأمورية لمحاسبة الممول على أرباحه الفعلية عن سنتي ١٩٥٦ و ١٩٥٧ وألزمته
مصلحة الضرائب بالمصاريف . وإستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى
محكمة إستئناف المنصورة طالبة إلغاءه والحكم بتأييد قرار لجنة الطعن ، وقيد هذا
الاستئناف رقم ٣٤ سنة ٢ قضائية تجارى بور سعيد . وبتاريخ ١١/٦/١٩٦٢ حكمت
المحكمة حضوريا بقول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف
وإلغاء قرار لجنة الطعن وتقدير أرباح الممول الصافية من مهنته بوصفه محاميا
عن سنة ١٩٥٧ بمبلغ ٣٩ ج و ٣١٥ م وإلغاء تقدير المأمورية من المدة
من ١/٦/١٩٥٦ لغاية ٣١/١٢/١٩٥٦ وألزمته مصلحة الضرائب المصروفات
ومبلغ مائتى قرش مقابل أتعاب المحاماة من الدرجتين . وطعت المصلحة فى هذا
الحكم — فيما يتعلق بالشق الأول منه الخاص بسنة ١٩٥٧ — بطريق النقض
للسبب الوارد فى التقرير ، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة
على طلب نقض الحكم ، ولم يحضر المطعون عليه ولم يبد دفاعا ، وقدمت النيابة
العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه — بحاسبة
المطعون عليه على أساس أرباحه الفعلية — على أن القانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٨
قد مد أجل تقديم الإقرارات بالنسبة لمولى منطقة القنال ومنهم ممولو ضريبة
المهن الحرة ، وإذا قدم المطعون عليه بوصفه محاميا إقراراته من سنة ١٩٥٧ خلال
الأجل فإنه يكون قد قدمها فى الميعاد ، ومن حقه تبعا لذلك المطالبة بالحاسبة على
أساس الأرباح الفعلية وفقا للأداة الثانية من القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥
وهو منه خطأ ومخالفة للقانون ، لأن القانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٨ صدر لمجابهة
الحالة الاقتصادية التى نشأت من العدوان الخارجى فى سنة ١٩٥٦ والتى أدت
إلى عدم قيام مولى منطقة القنال بالوفاء بالتزاماتهم لمصلحة الضرائب فى المواعيد
المقررة فى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فأراد المشرع رفع بعض الحيف
عن كواهلهم فنص على إعفائهم من بعض الضرائب وعلى وقف البيوع الإدارية
المرتبة على التأخير فى السداد وعلى الإعفاء من فوائد الديون المتأخرة ، كأنص

في المادة التاسعة على إعفاء الممولين الذين اتقضى أجل تقديم إقراراتهم في ٢٨ / ١٠ / ١٩٥٦ أو بعد هذا التاريخ من الجزاءات المنصوص عليها في المادة ٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وفي المادة ٤١ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ ، بشرط تقديم إقراراتهم خلال شهرين من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٨ والوفاء بالضرائب المستحقة من واقعها . ومفاد ذلك أن القانون الأخير لم يمد الأجل المحدد لتقديم الإقرارات ولم يعط إقرارات ممولى منطقة القنال المقدمة بالتطبيق لهذا القانون ، الصلاحية التي للإقرارات المقدمة أصلا في الميعاد ، ويكون المشرع قد قصد بهذه الرخصة التي حددها في نطاق معين وبأجل معين ، مجرد حث هؤلاء الممولين على تقديم إقراراتهم التي لم يقدموها في الميعاد الأصلي وأداء الضريبة من واقعها حتى لا يعموا تحت طائلة الجزاء . ولما كان المطعون عليه قد قدم إقراره في ١٩٥٨/٦/٢ عمالا للرخصة التي منحها إياه القانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٨ فإنه يكون قد قدمه بعد الميعاد ، كما يكون حقه في طلب المحاسبة على أساس أرباحه الفعلية قد سقط لعدم إبدائه في الميعاد الذي حددته المادة الثانية من القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ ، وإذ قرر الحكم المطعون فيه أن من حق المطعون عليه التمسك بطلب اختيار المحاسبة الفعلية وفقا للمادة الثانية من القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ بدلا من إخضاعه للضريبة الثابتة الواردة في المادة الأولى من هذا القانون فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن النص في المادة التاسعة من القانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٨ - الخاص ببعض التدابير الضريبية لممولى بورصعيد والاسماعيلية والسويس - على أن " استثناء من أحكام المواد ٤٣ و ٤٨ و ٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، والمواد ١٦ و ١٧ و ٢١ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ ، يعفى الممولون المذكورون الذين اتقضى أجل تقديم إقراراتهم في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ أو بعد هذا التاريخ من الجزاءات المترتبة على عدم تقديم الإقرارات أو أداء الضريبة من واقعها إذا قاموا بتقديم هذه الإقرارات وأداء الضريبة المستحقة من واقعها خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون " يدل على أن الاستثناء الذي قصده الشارع - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة

الإيضاحية للقانون - فاصر على إحقاء الممولين المذكورين من الجزاءات المترتبة على عدم تقديم الإقرارات وأداء الضريبة من واقعها والمنصوص عليهم في المادة ٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وفي المادة ٢١ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشرط قيامهم خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون بتقديم الإقرارات والوفاء بالضرائب المستحقة من واقعها ، فلا يعمدها إلى غير ذلك من الإجراءات والمواعيد المقررة في التشريعات الضريبية . وإذا كان ذلك وكانت المادة الثانية من القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ تجيز للمولين الذين يصرى عليهم نظام الضريبة الثابتة - ومنهم المطاعم عليه - اختيار المحاسبة على أرباحهم الفعلية بشرط أن يقدموا طلباً بذلك بخطاب موصى عليه مصحوب بهلم الوصول ويرسل إلى المأمورية المختصة قبل أول أبريل من كل سنة ، وكان الثابت في الدعوى أن المطاعم عليه قدم طلب المحاسبة على أساس رباحه الفعلية من سنة ١٩٥٧ في ١٤/٢/١٩٥٨ وبعد الميعاد ، فإنه يكون لمأمورية الضرائب الحق في معاقبته على أساس الضريبة الثابتة الواردة في المادة الأولى من القانون المشار إليه . وإذا خالف الحكم المطاعم فيه هذا النظار وأقام قضاءه على أن القانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٨ قد مد أجل تقديم طلب المحاسبة على أساس الأرباح الفعلية ، واعتبر طلب المطاعم عليه في هذا الخصوص قد قدم في الميعاد وأجرى محاسبته من سنة ١٩٥٧ على أساس أرباحه الفعلية ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

جلسة ٢٢ من أبريل سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / مبرى أحمد فرحات ، وعضوية السادة المستشارين : عثمان زكريا
ومحمد أبو حمزة مندور ، وحسن أبو الفزوح الشريفي ، وأحمد ضياء الدين حنفي .

(١٠٨)

الطعن رقم ١ لسنة ٣٨ ق "أحوال شخصية"

أحوال شخصية . "الأحوال الشخصية لغير المسلمين" . "طلاق" .

شريعة الأقباط الأرثوذكس . إجازتها طلب الطلاق إذا أساء أحد الزوجين معاشرة الآخر
أو أخل بواجباته نحوه متى أدى إلى استحكام النفور والفرقة لمدة ثلاث سنين متوالية .

تجيز شريعة الأقباط الأرثوذكس طلب الطلاق إذا أساء أحد الزوجين
معاشرة الآخر أو أخل بواجباته نحوه إخلالا جسيما أدى إلى استحكام النفور
بينهما وانتهى الأمر باقترافهما ثلاث سنين متوالية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه ومائر أوراق الطعن —
تتحصل في أن أقام الدعوى رقم ١٠٣٢ لسنة ١٩٦٥ القاهرة الابتدائية
للأحوال الشخصية ضد زوجته السيدة / يطلب الحكم بطلاقها
منه مع إلزامها بالمصروفات ومقابل أنعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل
وبلا كفالة ، وقال شرحا لدعواه إنهما قبليان أرثوذكسيان وتزوجها في سنة ١٩٥٥
إلا أن التراجع دب بينهما بسبب الخلاف على محل الإقامة ، ورغبة منه في الإبقاء

على رابطة الزوجية أقام معها بالقاهرة حيث يقع محل عمل عمالها، ولكنها بتاريخ ١٩٦١/٧/٧ هجرت منزل الزوجية وأخذت منقولاتها واستمرت الفرقة أكثر من ثلاث سنوات ونظرا لاستحكام النفور واستحالة الشرة بينهما بخطأ منها، فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطلانته، وبتاريخ ١٩٦٦/٦/٤ حكمت المحكمة حضوريا وقبل الفصل في الموضوع بحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها البيئة ترك المدعى عليها لمسكن الزوجية منذ أكثر من ثلاث سنوات بدون سبب من جانبه واستحكام الخلاف بينهما بصورة لا تسمع باستئناف الحياة الزوجية وانتهى المدعى عليها ذلك، وبعد إتمام التحقيق عادت وبتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٥ لحكمت حضوريا برفض الدعوى وألزمت المدعى المصروفات و ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة. واستأنف المدعى هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا بإلغاء والحكم له بطلانته وقيد هذا الاستئناف برقم ٣٣ أحوال شخصية سنة ٨٤ قضائية. وبتاريخ ١٩٦٧/١٢/٤ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وتطبيق المستأنف ضدها " ... من زوجها المستأنف وألزمت المستأنف ضدها المصروفات ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة من الدرجتين، وطعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بتطبيق الطاعنة من المطعون عليه مستندا في ذلك إلى توافر الشروط المنصوص عليها في المادة ٥٧ من مجموعة أحكام الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس الصادرة في سنة ١٩٣٨ وهو منه خطأ في تطبيق القانون وبطلان في الإسناد وفساد في الاستدلال، إذ أنه لا يكفي لإعمال نص المادة المذكورة ثبوت استحكام النفور بين الزوجين وقيام الفرقة بينهما واستمرارها ثلاث سنوات متصلة، بل يشترط أيضا ألا يكون طالب الطلاق هو المتسبب في استحكام النفور أو أن يكون هو مصدر الإخلال بالواجبات والالتزامات الجوهرية، والثابت من الأوراق أن المطعون عليه كان دائما هو المعتدى على زوجته وأنه دأب على إساءة معاملتها على ما هو واضح من

محضر اللجنة رقم ٥٩٣٣ سنة ١٩٦١ جنح الساحل ومن الحكم الصادر في القضية رقم ١١٤٦ سنة ١٩٥٨ أحوال شخصية شبرا واستئنافه رقم ٦٢٤ سنة ١٩٥٨ ومن محضر الصلح المحرو بين الطرفين بتاريخ ١٩٥٩/٣/٢٥ والذي ثبت منه أن المطعون عليه بدد أثاث فرقى النوم والطعام المملوكين للطاعة وتعمد بسداد ثمنهما ، ومظهر بطلانه وفساده في الاستدلال أنه استخلص دجر الطاعة لمنزل الزوجية من واقعة استلامها منقولاتها بتاريخ ١٩٦١/٧/٧ في حين أن هذه الواقعة مع التسليم بصحتها لا تعد دليلا على الهجر خصوصا وأن للثابت من محضر الصلح المشار إليه أن المطعون عليه بدد بعض منقولات للطاعة وهو ما يحتم عليها المحافظة على منقولاتها عند مغادرتها لمنزل الزوجية ، كما استدل الحكم على استحالة الحياة الزوجية بين الطرفين بما قرره من قيام الخصومات القضائية بينهما ، وهو منه فساد في الاستدلال إذ أن مجرد رفع دعوى بين زوجين لا يدل على استحكام النفور واستحالة استئناف للعشرة بينهما خاصة إذا لوحظ أن الدعاوى التي تبودلت بينهما لا تخرج عن دعاوى النفقة ودعوى الطلاق المطروحة .

وحيث إن هذا النعي مردود في جملته ، ذلك أن شريعة الأقباط الأرثوذكس تميز طلب الطلاق إذا أساء أحد الزوجين معاشرة الآخر أو أدخل بواجباته نحوه إخلالا جسديا أدى إلى استحكام النفور بينهما وانتهى الأمر بافتراقهما ثلاث سنين متوالية ، وبالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاء بتطبيق الطاعة من المطعون عليه على ما قرره من أنه " وإذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد استندت في قولها بأن الفرقة كانت بخطا المستأنف إلى ما نسب إليه - اعتمادا على مستندات المستأنف صدها - من أنه دأب على الاعتداء على زوجته بالضرب وتبديده لمنقولاتها فليس من دليل على ذلك إلا بالمستندين الآخرين من مستندات المقدمة بحفاظتها بخصوص اللجنة ٥٩٣٣ سنة ١٩٦١ جنح الساحل المقول بتحريرها ضد المستأنف لتعديده على زوجته بالضرب ويلاحظ على هذين المستندين أنهما خلوا عما يفيد ما اتهمت إليه تحقيقات هذه اللجنة بينهما وإن كانا بشيران إلى إدعاء بحصول اعتداء إلا أنه ليس فيهما ما يقطع بحصول هذا الاعتداء فعلا ولو كانت المستأنف ضدها جادة في أدعائها لقد مدت

ما يدل على المصير الذي انتهت إليه هذه اللجنة، وهذا في ذاته يشكك في صحة ادعائها بحصول إعتداء عليها من جانب المستأنف، وأما بشأن ما ادعته من تبديد المستأنف لمنقولاتها فصنداها فيه هو ما جاء بمحضر الصالح المقدم منها والمؤرخ ١٩٦٩/٣/٢٥، وهذا المحضر فضلا عن أنه حرر من نزاع سابق للنزاع موضوع الدعوى المستأنف حكما، فليس فيه إلا مجرد اعتراف من الزوج ببيع هذه المنقولات لا تبديدها، وقال المستأنف في هذا الصدد أنه اضطرب لبيع هذه المنقولات لمواجهة نفقات علاج المستأنف ضدها وهو ما لم تدحضه هذه الأخيرة أو تبحر به بأي تبريح، وعلى أنه "إذا ما أضيف إلى ذلك ما استشفته المحكمة من أن السبب الحقيقي للنزاع على ما يبين من محضر الصالح الذي تمسك به المستأنف ضدها هو إقامة الطرفين في مدينة طابا محل عمل المستأنف ورغبتها في الإقامة في القاهرة، الأمر الذي يدل بجملة على أن المستأنف ضدها هي مصدر النزاع وسببه لا المستأنف الذي أوفاه مبالغ ١٥٠ جنيه قيمة المتجمد من نفقاتها في ذمته ومبلغ ٥٧ جنيه من أصل ثمن المنقولات التي تصرف فيها وتعهد بدفع ثمنها، مما يدل على أنه كان خالص النية في استئناف الحياة الزوجية حريصا على الإبقاء عليها، فإذا ما أضيف إلى ذلك أن ما شهد به شاهد المستأنف من أن الفرقة استطالت أكثر من ثلاث سنوات وأن النزاع استحكم بين الطرفين بصورة يتعذر معها استئناف الحياة الزوجية وأن الزوجة هي المخطئة والمتسببة في النزاع بسبب رغبتها في الإقامة بالقاهرة" وهي تقارير موضوعية سائغة ولها أصلها الثابت في الأوراق، والجدل فيها يتعلق بتقدير الدلائل وهو ما يستقل به قاضي الدعوى، ولا مخالفة فيها لشرعية الأقباط الأرثوذكس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٣ من ابريل سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدق البشيشي ،
وعلى عبد الرحمن .

١٠٩

الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) تسجيل . دعوى . " دعوى صحة التعاقد " . بيع .

مجرد تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد لا يكفي لاعتبار العقد مسجلاً ما لم يصدر حكم
بذلك و يؤشر به على هامش تسجيل الصحيفة . الحز الذي يقرره الحكم ينسحب إلى تاريخ
تسجيل صحيفة الدعوى متى تم التأشير به .

(ب) تزوير . " طريق الادعاء بالتزوير " . محكمة الموضوع . " سلطتها
في تقدير الدليل " .

وجوب الادعاء بالتزوير بتقرير في قلم الكتاب . عدم سلوك هذا الميول . حق
محكمة الموضوع في اعتبار العقد صحيحاً ما دامت لم تر من ظروف الدعوى
أنه مزور .

١ — إن القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري ، يقضي بأن ملكية
العقار لا تنتقل من البائع إلى المشتري إلا بتسجيل عقد البيع أو بتسجيل الحكم
النهائي باثبات التعاقد أو بالتأشير بذلك الحكم على هامش تسجيل صحيفة
الدعوى إذا كانت قد سجلت ، وتسجيل الصحيفة يحفظ لرافع الدعوى حقوقه
من تاريخ حصوله ، بحيث أنه متى حكم له بطلانيته فإن الحق الذي قرره الحكم
ينسحب إلى يوم تسجيل الصحيفة إذا كان قد تأثر بهذا الحكم طبقاً للقانون
دون أن يتأثر بما يصدر من البائع أو ما يصدر من مورثه من تصرفات أشهرت

بعد هذا التاريخ، ومفاد ذلك أنه لا يكفي لاعتبار العقد مسجلاً تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد ما لم يصدر حكم بذلك ويؤشر به على هامش تسجيل الصحيفة وما لم يحصل هذا التأشير لا يكون للحكم بصحة التعاقد أية حجية بالنسبة لتسجيل العقد .

٢ - إن المشرع نظم في المواد من ٢٨١ إلى ٢٩٠ من قانون المرافعات طريق الادعاء بالتزوير وأوجب في المادة ٢٨١ أن يقدم الادعاء بالتزوير بتقرير في قلم الكتاب، وإذا كان الثابت أن الطامن لم يسلك هذا السبيل الذي رسمه القانون، فإن من حق محكمة الموضوع أن تعتبر العقد صحيحاً ما دامت لم تر هي من ظروف الدعوى وفقاً للمادة ٢٩٠ من قانون المرافعات أنه مزور .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومائر أوراق الطعن - تحصل في أن حسن محمود إسماعيل - المطعون عليه الأول - أقام الدعوى رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٩ مدني كل القيوم ضد محمد أحمد عبد الله شرابي وخديجة أحمد عبد الله شرابي وورثة المرحوم عبد الفتاح أحمد عبد الله شرابي طالباً بالحكم (أولاً) بصحة عقد البيع العرفي المؤرخ ١٩٥٩/٧/٥ والمتضمن بيع محمد أحمد عبد الله شرابي له $\frac{1}{4}$ ١٢٣ / ٥٩ متراً مربعاً مبنية الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى مقابل ثمن قدره ١٢٥٠ ج (ثانياً) بصحة عقد البيع العرفي المؤرخ ١٩٢٧/٦/١٦ والمتضمن بيع المرحومة ميمونة أحمد رحيم تلك المصاحبة ذاتها المبنية في العقد الأول لولدها محمد أحمد عبد الله شرابي مقابل ثمن قدره ٢٠٠ ج . وقال بياناً للدعوى إن هذا القدر المبيع آل إلى المرحومة ميمونة أحمد رحيم بطريق الشراء بعقد مسجل في ١٩٢٧/٤/٢١، وأنه لما كان قد دفع الثمن للبائع له فقد أقام الدعوى بطلانها -

سألقة الذكر . وأجابت خديجة أحمد عبد الله شرابي شقيقة البائع على الدعوى بأن العقد الصادر لأخيها البائع من والدتها المرحومة ميمونة مزور وطلبت أجلا للتقرير بذلك ثم عادت واكتفت بإنكار توقيع مورثتها عليه، ودفعت ببطلانه لأنه يخفى وصية لوارث وقد توفيت والدتها قبل صدور قانون الوصية الجديد وأضافت إلى ذلك قولها أنه بعد وفاة والدتها إختص كل من الورثة بنصيبه كاملا في التركة بغير انتقاص لهذا القدر الوارد في العقد المؤرخ ١٩٢٧/٦/١٦، وأنها باءت نصيبها وقدره الخمس شيوعا إلى شقيقةها المرحوم عبد الفتاح أحمد عبد الله شرابي مورث الطاعنين وقد أقام عليها ورثة أخيها المشتري الدعوى رقم ١٥٢ سنة ١٩٥٥ بنذر الفيوم بطالب صحة العقد الصادر منها إلى مورثهم واخضعوا في الدعوى البائع للدعى في الدعوى الحالية فلم يطعن على بيعها ولم يدع ملكيته لما تصرف فيه فقضى لهم نهائيا بطلانهم، وبتاريخ ١٩٦١/١٢/٢٦ قضت المحكمة (أولا) بعدم قبول الطعن بالإنكار على عقد البيع المؤرخ ١٩٢٧/٦/١٦ (وثانيا) بصحة ونفاذ العقد المؤرخين ١٩٥٩/٧/٥ و ١٩٢٧/٦/١٦ . واستأنف ورثة المرحوم عبد الفتاح أحمد عبد الله شرابي هذا الحكم لدى محكمة استئناف بني سويف طالعين بإلغاءه والحكم برفض الدعوى وقيد استئنافهم برقم ٩٥ سنة ١ ق وبتاريخ ١٩٦٥/١١/٨ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في تقرير الطعن، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وبالجلسة المحددة انظره أمام هذه الدائرة صممت النيابة العامة على رأيها الوارد في مذكرتها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب، ينمى الطاعنون في السبب الأول منها على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب، وفي بيان ذلك يقولون إنهم ذكروا في صحيفة استئنافهم للحكم الابتدائي خمسة أسباب بينوها في تقرير الطعن وقد أوردوا الحكم المطعون فيه من سياق مرده لوقائع الدعوى، ولكنه لم يضمن أسبابه الرد عليها رغم جديتها واقتضاء بعضها إجراء تحقيق كشفا لوجه الحق في الدعوى وهو ما يعيبه بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أنه يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي الذي أحال إلى أسبابه الحكم المطعون فيه أن المطعون عليها الأخيرة والطاعن الأول

قد تمسكا لدى محكمة أول درجة بما أورده الطاعنون في الأسباب الأول والثاني والرابع من أسباب الاستئناف، وحاصلها أن البائع للمدعى قد اختصم في الدعوى رقم ١٥٢ سنة ١٩٥٥ بنادر الفيوم المرفوعة من الطاعنين على المطعون عليها الأخيرة بطلب صحة تماقدها مع مورثهم على بيع حصتها في تركتها والدتها فلم يعترض على هذا البيع ولم يدع أن والدته ميمونة قد باعت له تلك المساحة التي باعها وأنه كان يدير الحصة المتنازع عليها وهي جزء من مخبز بصفته وكيلًا عن والدته، واستمر بعد وفاتها يديرها باعتباره وكيلًا عن أخيه عبد الفتاح وأخته خديجة وأن في ذلك كله ما يقطع بعدم شرائه ذلك القدر الذي باعه للمدعى وقد ردت محكمة أول درجة على هذا الدفاع بقولها . . . "أما تمدى المدعى عليهما الثالثة والرابع بما ورد في مذكرة المستأنفين في الاستئناف المرفق بالدعوى ومنهم المدعى عليه الأول من أن مورثهم كانت تضع يدها عن طريق نيابة المدعى عليه الأول عنها، فإنه لم يثبت أن هذه المذكرة التي حررها أحد المحامين كانت بتوجيه من المدعى عليه الأول وأنه قصد بها نفي البيع الصادر للمدعى عليه الأول إذ المذكرة كانت في مقام التذليل على ملكية البائع للورثة لما باعه لها وثبتت الملك له مؤداه ثبوت الملك لها، وهذا يفيد منه المدعى عليه الأول باعتباره خلفًا خاصًا لها فلم يكن الحال يدعو لأن يلوذ المدعى عليه الأول بالعقد الصادر من مورثه ولم يكن ما ورد بالمذكرة بتقصيد الإفراز بصفة وضع يد المدعى عليه الأول وأنه وكيل لا مشتر، ومن ثم تكون المذكرة غير صالحة لدفع هذه الدعوى طالما أن الثابت من عقود الإيجار التي قدمها المدعى عليه الأول والتي أوضح صفته فيها وبعضها ثابت التاريخ بأنه مالك وهذا منه تمسك بالتصرف الصادر له من والدته وتنفيذه له لا مظهر من مظاهر الوكالة" كما ورد في الحكم الابتدائي ما يأتي "هذا إلى أن تمسك المدعى عليه الأول في مجال الدعوى المرفوعة من المشتريين من المدعى عليها الثالثة بمقدمه لا يجدي شيئا إذ أن العبرة بالأسبقية في التسجيل، وهو لم يسجل عقده، وعقده ليس بمانع من الحكم للمشتريين، فضلا عن أن المدعى عليها الثالثة لم تقدم ما يدل على أن هذا الحكم الصادر للمشتريين منها قد سجل بما يصبح معه لتسجيل الحكم الذي يصدر في هذه الدعوى عديم الجدوى، أما تذرع المدعى عليها الثالثة بأن المدعى عليه الأول كان وكيلًا عنها بعد وفاة والدتها المورثة وأنه كان يدير ما خلفته مورثته ويضع يده عليه بصفته وكيلًا عن الورثة، فمردود بأنه لم يشتر

صوى نصف ما تملكه في المنجز فالمدعى عليها ترث في النصف الثاني ولهذا فهناك مبرر لأن يصدر توكيل منها للمدعى عليه الأول لإدارة ما تركته، وهذا لا ينفي صفة وضع يده على الجزء المباع له والجزء الآخر الذي ورثه في النصف الذي لم يشتره، وبهذه المثابة يكون هو الدافع لتوكيل المورثة لابنها المدعى عليه الأول على فرض ثبوته إذ أن المورثة لم تبع إلا نصف ما تملكه " ولما كانت هذه الأسباب تعتبر جزءا متما لا أسباب الحكم المطعون فيه بإحالة إليها وهي ليست على نعي من الطاعنين، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه الرد على السببين الثاني والخامس من أسباب الاستئناف على ما سبق في الرد على سببي الطعن الثاني والثالث فإن الحكم المطعون فيه لا يكون مشوبا بالقصور ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك يقولون أنهم تمسكوا في السبب الثالث من أسباب الاستئناف بأن صحيفة الدعوى رقم ١٥٢ سنة ١٩٥٥، إذ سجلت في تاريخ سابق على تاريخ رفع الدعوى الحالية فإن الحكم في الدعوى الحالية للمدعى يكون عديم الجدوى مما يضمن معه الحكم بعدم قبولها، ولكن الحكم المطعون فيه قد رد على دفاعهم هذا بأنه لا يجدى الطاعنين التمسك به لأن العبرة هو بتسجيل الحكم الصادر في تلك الدعوى وهو خطأ في تطبيق القانون لأن تسجيل الصحيفة منتج لكل آثار التسجيل بدليل أن تسجيل الحكم الصادر فيها يرجع أثره إلى تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أن القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري الذي يحكم شهر صحيفة الدعوى رقم ١٥٢ سنة ١٩٥٥ بنذر الفيوم، يقضى بأن ملكية العقار لا تنتقل من البائع إلى المشتري إلا بتسجيل عقد البيع أو بتسجيل الحكم النهائي بإثبات التعاقد أو بالتأشير بذلك الحكم على هامش تسجيل صحيفة الدعوى إذا كانت قد سجلت، وتسجيل الصحيفة يحفظ لرافع الدعوى حقوقه من تاريخ حصوله بحيث أنه متى حكم له بطلانه فإن الحق الذي قررته الحكم ينسحب إلى يوم تسجيل الصحيفة إذا كان قد تأثر بهذا الحكم طبقا للقانون، دون أن يتأثر بما يصدر من البائع أو ما صدر من مورثه من تصرفات

أشهرت بعد هذا التاريخ . ومفاد ذلك أنه لا يكفي لاعتبار العقد مسجلاً تسجيل صحيفته دعوى صحة التعاقد ما لم يصدر حكم بذلك ويؤشربه على هامش تسجيل الصحيفة ، وما لم يحصل هذا التأشير لا يكون للحكم بصحة التعاقد أية حجية بالنسبة لتسجيل العقد . لما كان ذلك وكان الطاعنون قد اقتصروا على تسجيل صحيفته دعوى صحة التعاقد رقم ١٥٢ سنة ١٩٥٥ بئدر الفيوم ، ولم يقدموا ما يدل على تسجيل الحكم الصادر فيها أو التأشير به على هامش تسجيل الصحيفة ، فإن ذلك لا يحول دون الحكم للطعون عليه الأول بإثبات التعاقد . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن الطاعنين ينعمون في السبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولون إنهم تمسكوا في السبب الخامس من أسباب الاستئناف بأن العقد المؤرخ ١٩٢٧/٦/١٦ مزور ، واستدلوا على تزويره بما جاء في الشكوى رقم ٤٩٧ سنة ١٩٦٢ الفيوم ولكن الحكم التفت من هذا الطعن بمقولة أن الطاعنين لم يسلكوا سبيل الادعاء به في قلم الكتاب وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون إذ كان حسبهم أن يضمّنوا ذلك الطعن على العقد صحيفته الاستئناف ليكون العقد مطعوناً فيه بالتزوير .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن المشرع نظم في المواد من ٢٨١ إلى ٢٩٠ من قانون المرافعات طريق الادعاء بالتزوير ، وأوجب في المادة ٢٨١ أن يقدم الادعاء بالتزوير بتقرير في قلم الكتاب . وإذا كان ذلك وكان الثابت أن الطاعنين لم يسلكوا هذا السبيل الذي رسمه القانون ، فإن من حق محكمة الموضوع أن تعتبر العقد صحيحاً ما دامت لم تره من ظروف الدعوى وفقاً للمادة ٢٩٠ من قانون المرافعات أنه مزور ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فاعتبر أن العقد المؤرخ ١٩٢٧/٦/١٦ غير مطعون فيه بالتزوير بالطريق الذي رسمه القانون ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٣ من إبريل سنة ١٩٧٠

بإدارة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : السيد عبد المنعم الصراف ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد صدق البشير ، ومحمد
سيد أحمد حماد .

(١١٠)

الطعن رقم ٦٥ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) حكم . ” الطعن في الأحكام ” . ” الأحكام الجائز الطعن فيها ” .

ماط قدم جواز الطعن في الحكم وفقاً للمادة ٣٧٨ مرافعات أن يكون الحكم
صادراً قبل الفصل في الموضوع . الحكم الذي يفصل في موضوع الدعوى أو في شق
منها يجوز الطعن فيه استقلالاً في المواعيد المحددة قانوناً ولا ترتب على عدم
مراعاتها سقوط الحق في الطعن .

(ب) دفع . ” دفع موضوعية ” . شفعة . ” الدفع بسقوط الحق في الشفعة ” . حكم . ” الأحكام الجائز الطعن فيها ”

الدفع بسقوط الحق في الشفعة . دفع موضوعي وارد دلي ذات الحق
المطالب به . الحكم الصادر بقبوله أو رفضه حكم صادر في الموضوع مما يطن فيه
على استقلال في الميعاد القانوني .

١ - البين من نص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات أن المشرع قد فرق بين
نوعين من الأحكام ، أحكام صادرة قبل الفصل في الموضوع ولا تنهى بها الخصومة
كلها أو بعضها وأحكام صادرة في الموضوع ، ولم يجوز الطعن في الأولى على استقلال
ولكن مع الحكم الصادر في الموضوع دون أن يعرض للثانية وتركها للقواعد العامة ،
ومقتضاها هو الطعن في الأحكام التي تفصل في موضوع الدعوى أو في شق منها
في المواعيد القانونية ، ويترتب على عدم مراعاة تلك المواعيد سقوط الحق في الطعن
وصيرورة هذه الأحكام نهائية وحائزة لقوة الأمر المقضى .

٢ — الدفع بسقوط الحق في الشفعة لسبب من الأسباب الواردة في باب الشفعة هو دفع موضوعي وارد على ذات الحق المطالب به ، ومن ثم فإن الحكم الصادر بقبوله أو برفضه يكون حكما صادرا في الموضوع مما يضمن فيه على استقلال في المعاد القانوني والإحصاء نهائيا وحازقة الأمر المقضى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الأستاذ على مرفة (الطاعن) أقام الدعوى رقم ٩٩ سنة ١٩٦٠ مدنى كلى القيوم ضد السيد / أحمد محمد مخلوف وزوجته السيدة / زينب عبد الجواد الملبجى وورثة المرحومة هانم على مرفة ، وقال ثمرها لما أنه لم بأن المرحومة هانم على مرفة باعت إلى المدعى عليهما الأول والثانية — بمقتضى عقد بيع عرفى مؤرخ ١٥/٢/١٩٥٦ — أطيانا مساحتها ١٢ ف و ٨ ط و ١٢ س شائعة في ١٥ ف و ١٠ ط و ٢٠ س موضحة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى نظير ثمن قدره ١١٠٠ جنيه ، وإذا كانت هذه الأرض المبيعة تجاور أرضه ولها عليها حق ارتفاع بالرى كما أن لأرضه على الأرض المبيعة ارتفاعا بالصرف ، فإنه يحق له أخذ الأطيان المبيعة بالشفعة ، وقد أطن رغبته هذه إلى المشتريين وورثة البائعة وأردع الثمن الحقيقى وقدره ١١٠٠ جنيه خزانة المحكمة في ٢٦/٤/١٩٦٠ واتمى إلى طلب الحكم بأحقية في أخذ الأرض المبيعة والبالغ مساحتها ١٢ ف و ٨ ط و ١٢ س والمبينة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى بالشفعة نظير الثمن الحقيقى وقدره ١١٠٠ جنيه والملحقات القانونية التى يثبتها المشتريان إن وجدت ، ثم أدخل محمد محمد محمد مخلوف خصما في الدعوى بصحيفة معلنة في ٧/٥/١٩٦٠ قال فيها إنه بعد أن رفع دعواه تلقى إنذارا من هذا الأخير يتضمن أنه اشترى الأطيان المشفوع فيها من المدعى عليهما الأول والثانية (المشتريين) بمقتضى

عقد بيع عرف مؤرخ ١٩٥٩/٨/٥ بثمن باقـدره ٥٠٠٠ جـنـيـه ورفـع بشأنه دعوى صحة تعاقد سجل مصيقتها في ١٩٦٠/٤/٧ ، وإذ كان هذا العقد الأخير صوريا صورية مطلقة فإن المدعى ينبـه علـي الخصـم المدخـل بـعدم مواصلة السير في دعوى صحة التعاقد المذكور . وأن يقر بحقه في الأخذ بالشفعة ، وإلا فإنه يدخله خصما في الدعوى ليصدر الحكم له بطلباته سالفة الذكر في مواجهته . وأثناء سير الدعوى أضاف المدعى إلى طلباته طلب الحكم بالإلزام المشتريين والخصم المدخل بالفوائد التعويضية بواقع ٥٪ سنويا عن مبلغ ١١٠٠ جـنـيـه من تاريخ إيداعه الحاصل في ١٩٦٠/٤/٢٦ إلى تاريخ تسليم العين المبـيـعة له ، ودفع المدعى عليهما الأول والثانية (المشتريان) بسقوط حق المدعى في الأخذ بالشفعة تأسيسا على أن إعلان رغبته في الشفعة تم بعد مضي أكثر من خمسة عشر يوما على علمه النهائي بالبيع ولأنه تنازل عن حقه في الأخذ بالشفعة ، كما طلبا الحكم برفض الدعوى لعدم توافر شروط الشفعة ، ودفع الخصم المدخل ببطلان صحيفة إدخاله في الدعوى وبسقوط حق المدعى في الأخذ بالشفعة تأسيسا على أن عقده جدي وليس صوريا وأن المدعى لم يوجه إليه إجراءات الشفعة على النحو الذي توجبه المادة ٩٣٨ من القانون المدني ، وطلب رفض الدعوى لعدم توافر شروط الشفعة . وفي ١٩٦١/٢/٧ حكمت المحكمة بنـدب خـبـير زراعي لتحقيق ملكية الأطيان المشفوع بها ومجاورتها للأرض المشفوع فيها وقيمة الأرض المشفوع فيها في ١٩٥٦/٢/١٥ تاريخ البيع الأول و ١٩٥٩/٨/٥ تاريخ البيع الثاني الصادر من المدعى عليهما الأولى والثانية للخصم المدخل وتحقيق حقوق الارتفاق المدعاة ... وقد عرضت المحكمة في أسباب هذا الحكم للدفعين المقدمين من المشتريين والخصم المدخل وقضت برفضهما — وبعد أن قدم الخبير تقريره ، عادت المحكمة وبتاريخ ١٩٦٢/٧/١٩ فحكمت بإعادة الأوراق للخبير لأداء المأمورية المبينة بمنطوقه وهي خاصة بتحقيق أوجه اعتراضات المدعى والمدعى عليهما الأول والثانية والخصم المدخل على التقرير وبعد أن قدم الخبير تقريره ، وبتاريخ ١٩٦٣/٥/٢٨ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لثبت المدعى بكافة الطرق للقانونية بما فيها للبيئة والقرائن أن الثمن الثابت بالعقد المؤرخ ١٩٥٦/٢/١٥ الذي اشترى به المشفوع ضدهما من السيدة هانم على عرفة الأطيان المشفوع فيها وقدره ٢١٠٠ ج

صوري وأن الثمن الحقيقي هو ١١٠٠ ج ، وأن العقد الصادر من المدعى عليهما الأول والثانية إلى الخصم المدخل في الدعوى عقد صوري صورية مطلقة وأنه اصطنع لعرقلة حقه في الشفعة وللدعى عليهما الأول والثانية والخصم المدخل في الدعوى النفي بذات الطرق، ولم ينفذ هذا الحكم لأن المدعى اكتفى بالمستندات المقدمة منه وبما ثبت في تقرير الخبير . وفي ١٩٦٣/١٢/٢٨ حكمت المحكمة (أولا) برفض الدفع بسقوط حق المدعى في الأخذ بالشفعة لعدم إيداع الثمن الحقيقي وملحقاته وبقيام حقه . (ثانيا) بأحقية المدعى في أخذ القدر البالغ مساحته ١٢ ف و ٨ ط و ١٢ س شيوعا في ١٥ ف و ١٠ ط و ٢٠ س المبينة الحدود والمعلم بصحيفة الدعوى بالشفعة والتسليم ، وذلك في مقابل الثمن الحقيقي الذي أودعه خزانة المحكمة وقدره ١١٠٠ ج وألزم المدعى عليهم بالمصروفات ومبلغ ١٠٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . واستأنف ورثة البائعة المرحومة هانم على عرفة هذا الحكم طالبين بإلغاء فيما قضى به من إلزامهم مع باقي المدعى عليهم بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وقيد استئنافهم برقم ٥٥ سنة ٢ ق بني سويف ، كما استأنفه باقي المدعى عليهم والخصم المدخل طالبين بإلغاء والحكم أصليا بسقوط حق المدعى في الأخذ بالشفعة تأسيسا على أنه أبدى رغبته بعد أكثر من ١٥ يوما من تاريخ علمه اليقيني بالبيع ولتنازله عن حقه في الشفعة ولعدم إيداعه كامل الثمن الحقيقي الوارد في عقد البيع المؤرخين ١٩٥٦/٢/١٥ و ١٩٥٩/٨/٥ واحتياطيا برفض الدعوى وقيد استئنافهم برقم ٦٠ سنة ٢ ق . كما استأنفه المدعى طالبا بإلغاء فيما قضى به من رفض طلب التعويض والحكم له به وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٤٥ سنة ٢ ق . وفي ١٩٦٦/١/١٥ حكمت المحكمة بقبول الاستئنافات الثلاثة شكلا وفي موضوع الاستئنافين رقمي ٥٥ و ٦٠ سنة ٢ ق بإلغاء الأحكام المستأنفة فيما قضت به من رفض الدفع بسقوط حق المدعى في أخذ أطيان النزاع البالغة مساحتها ١٢ ف و ٨ ط و ١٢ س الموضحة الحدود والمعلم بصحيفة الدعوى بالشفعة ، وبسقوط حقه في أخذها بالشفعة ورفض دعواه، وفي موضوع الاستئناف رقم ٢٤٥ سنة ٢ ق برفضه، وتأييد الحكم المستأنف في خصوصه . وطعن الطامن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطامن على طلب نقض

الحكم وطلب المطعون عليهما محمد أحمد محمد مخلوف ومحمد محمد مخلوف رفض الطعن ولم يحضر باقي المطعون عليهم ولم يبدوا دفاعا وأصرت النيابة على ما جاء بمذكرتها وطلبت نقض الحكم .

وحيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك يقول إن هذا الحكم استند في قضائه برفض دعوى الشفعة على أن الطاعن (الشفيع) تنازل عن الشفعة ويرى الطاعن أن الحكم حين عرض للدفع بتنازل الشفيع عن الشفعة قد أخطأ في القانون إذ أن هذا الدفع لم يكن معروضا على محكمة الاستئناف بالشكل الذي رسمه القانون، ذلك أن محكمة أول درجة قد عرضت في أسباب حكمها الصادر بجلسة ١٩٦١/٢/٧ لهذا الدفع وقضت برفضه، وأن هذا الحكم قد أنهى الخصومة بين الطرفين في شأن تنازل الشفيع عن حقه في الشفعة، وانهت إلى أنه لم يتنازل عن حقه، وكان على المطعون عليهم أن يستأنفوا هذا الحكم على استقلال عملا بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات ولكنهم لم يفعلوا حتى انقضى ميعاد استئنافه، وبذلك فقد صار هذا الحكم نهائيا وحائزا لقوة الشيء المحكوم فيه، ولا يغير من ذلك أن يكون المطعون عليهم قد استأنفوا هذا الحكم مع الحكم الأخير الصادر في ١٩٦٣/١٢/٢٨، إذ أن استئناف هذا الحكم لا يصحح استئناف الحكم الأول بعد الميعاد، وإذا اعتبرت محكمة الاستئناف هذا الحكم مستأنفا ومعروضا عليها مع استئناف الحكم الأخير فلإنها تكون قد خالفت القانون وأخطأت في تطبيقه، كما أن حكمها إذا اعتبر الطاعن متنازلا عن حق الشفعة يكون مناقضا للحكم السابق، وأضاف الطاعن أنه إذ كان قضاء محكمة الاستئناف برفض طلب التعويض مؤسسا على قضائها برفض طلب الشفعة، فإن نقض الحكم في شقه الخاص بالشفعة يترتب عليه نقضه في شقه الخاص برفض طلب التعويض .

وحيث إن هذا النعي في محله، ذلك أن البين من نص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات أن الشارع قد فرق بين نوعين من الأحكام، أحكام صادرة قبل الفصل في الموضوع ولا تنهى بها الخصومة كلها أو بعضها، وأحكام صادرة في الموضوع ولم يجز الطعن في الأولى على استقلال، ولكن مع الحكم الصادر في الموضوع دون أن يعرض للثانية وتركها للقواعد العامة، ومقتضاها هو الطعن في الأحكام التي تفصل في موضوع الدعوى أو في شق منها في المواعيد القانونية، ويترتب على عدم

مراعاة تلك الموايد سقوط الحق في الطعن وصيرورة هذه الأحكام نهائية وحائزة لقوة الأمر المقضى . ولما كان الثابت من الحكم الصادر بمجلس ١٩٦١/٢/٧ والذي قضى بطلب خبير لأداء المأمورية المبينة بمنطوقه أن المرحوم أحمد محمد مخلوف ، والسيدة زينب عبد الجواد المليجي دفعا بسقوط حق الطاعن في الأخذ بالشفعة ، لأن إعلان الرغبة تم بعد مضي أكثر من خمسة عشر يوما على علمه اليقيني بالبيع ولأنه تنازل عن حقه في الأخذ بالشفعة كما دفع المطعون عليه الثاني محمد محمد مخلوف "الحصم المدخل" ببطلان صحيفة إدخاله في الدهوى وسقوط حق الطاعن في الأخذ بالشفعة لأنه لم يوجه إليه إجراءات الشفعة على النحو الذي توجبه المادة ٩٣٨ من القانون المدني ، وقد قضت المحكمة في أسباب ذلك الحكم برفض هذين الدفعين استنادا إلى أنه لم يوجه إلى الطاعن إنذار بمحصول البيع من أى من الحصوم قبل رفع الدعوى وأن الإنذار الذي وجهه إليه الحصم المدخل إنما تم بعد رفعها وإلى عدم ثبوت تنازل الطاعن من حقه في الأخذ بالشفعة ، لما كان ذلك ، وكان الدفع بسقوط الحق في الشفعة لسبب من الأسباب الواردة في باب الشفعة هو دفع موضوعي وارد على ذات الحق المطالب به فإن الحكم الصادر بقبوله أو برفضه يكون حكما صادرا في الموضوع مما يطمئن فيه على استقلال في الميعاد القانوني وإلا صار نهائيا وحاز قوة الأمر المقضى . وإذا كان المطعون عليهم "المشتريان والحصم المدخل" لم يستأنفوا هذا الحكم الصادر في ١٩٦١/٢/٧ إلا مع الحكم الأخير الصادر في ١٩٦٣/١٢/٢٨ فإن استئنافهم له يكون مرفوعا بعد الميعاد ، وبعد أن حاز قوة الأمر المقضى ، وإذا قبل الحكم المطعون فيه الاستئناف المرفوع من هذا الحكم مع استئناف الحكم الأخير الصادر بتاريخ ١٩٦٣/١٢/٢٨ وقضى بإلغائه وبقبول الدفع وبسقوط حق الطاعن في الشفعة لتنازله عنه ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وصدر على خلاف الحكم السابق ، وإذا كان قضاء الحكم المطعون برفض طلب التعويض مؤسسا على قضائه برفض طلب الشفعة ، فإنه يترتب على نقضه في خصوص قضائه برفض الشفعة إلغاء الحكم الصادر برفض طلب التعويض ، وذلك عملا بالمادة ٢٧١ من قانون المرافعات .

ولما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢٣ من إبريل سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وحضوية السادة
المستشارين : السيد عبد المنعم الصراف ، محمد صدق البشبيشي ، محمد سيد أحمد حماد ، وعلى
عبد الرحمن .

(١١١)

للطعن رقم ٦٩ لسنة ٣٦ القضائية :

(أ) إعلان . " إجراءات الإعلان " . تزوير .

المحضر غير مكلف بالتحقق من صحة من يتقدم إليه لإستلام الإعلان متى انتقل
إلى موطن الشخص المراد إعلانه وذكر أنه سلم صورة الإعلان إلى أحد أقارب
أو أصدقاء المعلن إليه المقيمين معه . الطعن بالتزوير في صحة معتمد الإعلان . غير منتج .

(ب) بطلان . " بطلان إجراءات المرافعات " . إعلان . حكم .

" البطلان الناقض " من عدم مراعاة إجراءات الإعلان . بطلان نسبي لا يعدم الحكم
وإن كان يجعله مشوباً بالبطلان . صيرورته نهائياً يجعله بمنجى من الإلغاء دالاً بذاته
على صحة إجراءاته .

١ - متى انتقل المحضر إلى موطن الشخص المراد إعلانه وذكر أنه سلم
صورة الإعلان إلى أحد أقارب أو أصدقاء المعلن إليه المقيمين معه فإنه - وعلى
ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) - لا يكون مكلفاً بالتحقق من صحة من تسلم
منه الإعلان . إذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعنات
قد اقتصرن في طعنهن بالتزوير على أن المخاطب في الإعلان قد ادعى صحة

(١) نقض ١٩٥٩/٣/٥ مجموعة المكتب الفني السنة ١٠ ص ١٩٩ .

نقض ١٩٦٦/٢/١٧ مجموعة المكتب الفني السنة ١٧ ص ٣١٨ .

للقراءة والإقامة معهن على غير الحقيقة دون الطعن في صحة انتقال المحضر إلى محل إقامتهن وتسليم صورة الإعلان، وانتهى من ذلك إلى اعتبار أن الإعلان قد تم صحيحاً وأن الطعن بالتزوير في صفة مستلم الإعلان غير منتج فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

٢ - البطلان الناشئ من عدم مراعاة إجراءات الإعلان هو بطلان نسبي لا يعدم الحكم بل يظل قائماً بوجوده وإن كان مشوباً بالبطلان فينتج كل آثاره ما لم يقض ببطلانه بالطعن عليه بإحدى طرق الطعن المقررة قانوناً فإن قضت مواعيد الطعن أو كان غير قابل لهذا الطعن، فقد أصبح بمنجى من الإلغاء حائزاً لقوة الشيء المقضي دالاً بذاته على صحة إجراءاته .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومما عاين التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل في أن السيدتين فهيمة وحائشة محمد إسماعيل ، أقامتا الدعوى ٣٣٩ سنة ١٩٥٤ كلى سوماج ضد الطاعنات طالبتا فيها الحكم بتثبيت ملكيتهما إلى الأطلاق المبينة بصحيفة الدعوى وكف المنازعة ، تأسيساً على أن جدهما مورث الطاعنات أوصى لهما بها بالوصية العرفية المؤرخة ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٧ بسبب وفاة والدهما قبله وأنهما وضعتا اليد عليهما المدة الطويلة المكسبة للملكية منذ تاريخ الوصية ، بتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٤ قضت المحكمة في غيبة الطاعنات بتثبيت الملكية . وبتاريخ أول أغسطس سنة ١٩٦٠ أقامت الطاعنات معارضة في هذا الحكم ودفعت المعارض ضدتهما بعدم قبول المعارضة لرفعها بعد الميعاد إذ أنهما أعلنتا الحكم الغيابي في ٢ مايو سنة ١٩٥٥ وصورة تنفيذية منه في ٧ يونيو سنة ١٩٥٥، وطعنوا المعارضات بتزوير هذين الإعلانين وكذلك تزوير إعلان صحيفة الدعوى ، وفي ١٠ / ١٢ / ١٩٦١ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى

إلى التلحق لثبت الطاعنات تزوير الإعلانات الثلاثة ، وبعد سماع أقوال الشهود عادت وبتاريخ ١٩٦٤/١٢/٢٧ فحكمت برد وبطلان هذه الإعلانات وبقبول المعارضة شكلا وبطلان الحكم الغيابي المعارض فيه . واستأنفت المدعيتان هذا الحكم لدى محكمة استئناف سوهاج وطلبتا إلغاء والقضاء بعدم قبول المعارضة لرفعها بعد الميعاد وقيد استئنافهما برقم ٢٥ سنة ١٩٤٠ قضائية وبتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٦٥ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبسقوط الحق في المعارضة . وطعن الطاعنات في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنات على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليهما رفض الطعن وصحمت النيابة العامة على رأيها الوارد في مذكرتها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم قبول المعارضة لرفعها بعد الميعاد ، مستندا في ذلك إلى أن إعلان الحكم الغيابي يعتبر صحيحا ولو ادعى من تسلم الإعلان صلة القرابة بالمطلوب لإعلانه على خلاف الحقيقة وكذلك لو ادعى أنه يقيم معه مادام أن الإعلان قد سلم في محل إقامة المعلن إليه ، وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون إذ توجب المادة ١٢ من قانون المرافعات السابق في حالة غياب المطلوب لإعلانه تسليم صورة الإعلان لمن يكون ساكنا معه عن أقاربه أو أصحابه فإذا سلم الإعلان إلى شخص لا تربطه صلة بالمعلن إليه كان الإعلان باطلا ، وإن كانت الطاعنات قد طعنن بالتزوير فيما جاء بإعلان الحكم الغيابي من أن مستلم الإعلان هو أحد الأقارب المقيم معه ، وكان الحكم الابتدائي قد قضى بتزوير هذا الإعلان ولم ينف الحكم المطعون فيه هذا التزوير ولم يرد على أسباب الحكم الابتدائي في هذا الخصوص ، فإن الإعلان يكون مزورا والمعارضة مرفوعة قبل تمام الإعلان فهي مقبولة ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أنه متى انتقل المضر إلى موطن الشخص المراد إعلانه وذكر أنه سلم صورة الإعلان إلى أحد أقارب أو أصحاب المعلن إليه المقيمين معه فإنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، لا يكون مكافيا بالتحقق

من صفة من تسلم منه الإعلان، إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعنات قد اقتصرن في طعنهن بالتزوير على أن المخاطب في الإعلان قد ادعى صفة القرابة والإقامة معهن على غير الحقيقة، دون الطعن في صحة انتقال المحضر إلى محل إقامتهن وتسليم صورة الإعلان، وانتهى من ذلك إلى اعتبار أن الإعلان قد تم صحيحا وأن الطعن بالتزوير في صفة مستلم الإعلان غير منتج فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن حاصل السبب الثاني، أن الحكم المطعون فيه لم يعول على الطعن بالتزوير في إعلان صحيفة الدعوى استنادا إلى ما قرره من أنه لا تأثير لهذا الإعلان على قبول أو عدم قبول المعارضة وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون، إذ أنه لو ثبت أن إعلان صحيفة الدعوى وقع باطلاً لتزويره فإن الحكم الغيابي المترتب على هذا الإعلان يكون منعدما، لأن المحكمة لا تتصل بالدعوى بغير إعلان صحيح لصحيفتها وتعتبر الأحكام المنعقدة والباطلة غير موجودة ويصع الطعن عليها حينما يعلم المحكوم عليه بصدورها دون الاستناد بالمواعيد التي يقررها القانون للطعن بالمعارضة .

وحيث إن هذا النعي غير مفيد، ذلك أن البطلان الناشئ من عدم مراعاة إجراءات الإعلان هو بطلان نسبي لا يعدم الحكم بل يغال قائما بوجوده وإن كان مشوبا بالبطلان فينتج كل آثاره ما لم يقض ببطلانه بالطعن عليه بإحدى طرق الطعن المقررة قانونا، فإن مضت مواعيد الطعن أو كان غير قابل لهذا الطعن فقد أصبح بمنجى من الإلغاء حائزا للقوة الشيء المقضي ودالا بذاته على صحة إجراءاته، وإذ لم يخالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون مخالفا للقانون .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٣ من إبريل سنة ١٩٧٠

بإمارة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندی نائب رئيس المحكمة، وعضوية المادة المستشارين :
الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدق البشير ، ومحمد سيد
أحمد حامد .

(١١٢)

للطعن رقم ٧٠ لسنة ٣٦ القضائية :

إثبات . " طرق الإثبات " . " الإثبات بالبيئة " .

جواز الإثبات في المواد التجارية — إلا ما استثنى بنصر خاص — بكافة طرق الإثبات
القانونية حتى لو انصرف الإثبات إلى ما يخالف ما هو ثابت بالكتابة .

إثبات وجود الديون التجارية وانقضائها في علاقة المدين بالدائن الأصلي
طبق من القيود التي وضعها الشارع لما عداها من الديون في المواد ٤٠١-٤٠٣
من القانون المدني ، فيجوز الإثبات في المواد التجارية — إلا ما استثنى بنصر
خاص — بكافة طرق الإثبات القانونية حتى لو انصرف الإثبات إلى ما يخالف
ما هو ثابت بالكتابة . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أجاز للطعون ضدهم
أن يثبتوا بكافة الطرق القانونية أن السبب الحقيقي للسند الصادر منهم لدائنتهم
الطاعن ليس قرضاً بل تبعا لقيام معاملة تجارية بينهم وبين دائنتهم كتجار
وأنهم أوفوا بقيمة المعاملة المذكورة، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف
القانون^(١) .

(١) نقض ١٩٦٢/٥/٣١ بمجموعة المكتب الفني السنة ١٣ ص ٧٥٤

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل فى أن فانوس سليمان ميخائيل استصدر بموجب سند لإذنى مؤرخ ١٢/٢/١٩٦٤ قيمته ٣٥٥ ج مستحق الأداء وقت الطلب ، أمر الأداء رقم ٥٦ سنة ١٩٦٤ كلى المنيا متضمنا لإلزام وديع رومان شنودة الجزار وهنرى وترحنا الجزار وحننا هنرى وتر الجزار متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ ٢٨٠ ج والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة ، فتظلم الأخيرون فى هذا الأمر أمام محكمة المنيا الابتدائية طالبين إلغاءه وقيد التظلم برقم ٢٦٩ سنة ١٩٦٤ كلى المنيا ، واستند المتظلمون فى طلبهم إلى أن السند الإذنى الصادر بموجبه أمر الأداء كان تبعا لعقد توريد تعهدوا بمقتضاه بتسليم المتظلم ضده جلودا توازى قيمة المبلغ الوارد فى السند وأنهم قاموا بتنفيذ تعهدهم . وفى ١٥ / ١١ / ١٩٦٤ حكمت المحكمة بقبول التظلم شكلا وقبل الفصل فى الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق ، ليثبت المتظلمون بكافة طرق الإثبات بما فيها البيئة والقرائن أنهم والمتظلم ضده من التجار وأن تحريرهم للسند الإذنى المؤرخ ١٢/٢/١٩٦٤ الصادر بموجبه أمر الأداء المتظلم منه كان تبعا لتصرف تجارى هو عقد توريد أبرم بينهم وبين المتظلم ضده تعهدوا فيه بأن يوردوا له جلودا بالمبلغ المثبت فيه ، وأن هذا المبلغ دفع لهم ثمنا لتلك الجلود المتفق على توريدها تبعا وأنهم نفذوا التزامهم بما يوفى هذه القيمة ، وأجازت المحكمة للتظلم ضده النفى بذات الطارق وإثبات أن المبلغ المذكور لم يدفع إلا باعتباره قرضا ولا صلة له بأية عملية تجارية . وبعد أن سمعت المحكمة أقوال شاهدى المتظلمين حيث لم يشهد المتظلم ضده أحدا حكمت بتوجيه اليمين المتممة لكل من المتظلمين بالصيغة الآتية "أحلف بالله العظيم أن السند الإذنى المؤرخ ١٢/٢/١٩٦٤ والذى استصدر بمقتضاه أمر الأداء المتظلم منه كان تبعا لتصرف تجارى هو عقد توريد أبرم بين المتظلمين والمتظلم ضده تعهدوا بمقتضاه

أن يوردوا جلودا بالمبلغ المثبت فيه وأن هذا المبلغ دفع له ثمنا لتلك الجلود المتفق على توريدها تباعا ، وأنهم نفذوا التزامهم بما يوفى هذه القيمة " وبعد أن حلف المتظلمون هذا اليمين عادت وفي ١٤/٢/١٩٦٥ فحكت في موضوع التظلم بإلغاء أمر الأداء المتظلم منه وبإلزام المتظلم ضده بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة تأسيسا على ما شهد به شاهد هذا المتظلمين وعلى قيامهم بحلف اليمين المتممة ، استأنف المتظلم ضده هذا الحكم أمام محكمة استئناف بنى سويف طالبا إلغاءه ورفض التظلم وتأيد أمر الأداء ، وقيد الاستئناف برقم ٥٨ سنة ٣ ق ٠ وفي ٨/١٢/١٩٦٥ حكمت محكمة الاستئناف برفض الاستئناف موضوعا وتأيد الحكم المستأنف ، وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للسببين المبينين في تقرير الطعن ، وبالجلسة المحددة لنظره أمام هذه الدائرة صمم الطاعن على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليهم ولم يبدوا دفاعا ، وصحمت النيابة على ما جاء بمذكرتها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن الطعن بنى على سببين ينمى الطاعن في أولها على الحكم المطعون فيه البطلان لعدم التوقيع على مسودته من القضاة الثلاثة الذين أصدروه ، ويقول الطاعن في بيان ذلك أن أسباب الحكم مكتوبة في عدة أوراق منفصلة عن الورقة التي كتب فيها منطوق الحكم ، وجاء توقيع القضاة الذين أصدروا الحكم على الورقة الثابت بها منطوقه . أما ورقة الأسباب فقد خلت من توقيع القضاة المذكورين مجتمعين ، مما يفيد أن مداولة بينهم لم تجر على وجه يقينى وهو ما يجعل الحكم باطلا .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه إذ كان البين من المستندات التي أودعها الطاعن ملف الطعن أنها لا تحوى ما يدل على أن مسودة الحكم قد كتبت في أوراق مستقلة عن ورقة المنطوق وأنه لم يوقع عليها من جميع القضاة الذين أصدروه ، إذ كان ذلك فإن النعى أيا كان وجه الرأى فيه يكون عاريا من الدليل .

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه اعتبر السند المطالب بقيمته ورقة تجارية ، ومع ذلك فقد أجاز إثبات عكس السبب الوارد فيه

وأن الوفاء بقيمته قد تم بمقابل وهو منه خطأ ومخالفة للقانون ، إذ أن الأوراق التجارية تتجرد عن سببها ولا يجوز البحث في سبب تحريرها أو إثبات ما يخالفه ولا تبرأ ذمة المدين منها إلا إذا ثبت الوفاء بقيمتها الثابتة بها ، وإذا كان الثابت بالسند أن القيمة وصلت نقدا وخلت الأوراق مما يدل على الوفاء بها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون فيما انتهى إليه قد جاء مخالفاً للقانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن إثبات وجود الديون التجارية واثباتها — في علاقة المدين بالدائن الأصلي — طبق من القيود التي وضعها الشارع لما عداها من الديون في المواد ٤٠١ — ٤٠٣ من القانون المدني ، فيجوز الإثبات في المواد التجارية ، إلا ما استثنى بنص خاص بكافة طرق الإثبات القانونية حتى لو انصرف الإثبات إلى ما يخالف ما هو ثابت بالكتابة ، وإذا كان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر حين أجاز للمطعون ضدهم أن يثبتوا بكافة الطرق القانونية بما فيها البيئة أن السبب الحقيقي للسند الصادر منهم لدائنتهم — الطاعن — ليس قرضاً بل تبعا لقيام معاملة تجارية بينهم وبين دائنتهم كتجار وأنهم أوفوا بقيمة المعاملة المذكورة فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٣ من أبريل سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد صدق
البشبيشي .

(١١٣)

الطعن رقم ٨١ لسنة ٣٦ القضائية :

(١ ، ب) بيع . " التزامات البائع " . " الالتزام بضمان العيب الخفي " .
" تخلف الصفة في المبيع " . تقادم .

ضمان البائع لشئى إغلال العقار المبيع قدرا معيناً من الريع . إعتباره كفالة من
لشئى لصفة في المبيع يسأل عن تخلفها . عدم تأثير علم المشتري بتخلف الصفة
وقت البيع أو عدم علمه . عدم جواز تمسك البائع بمدة السنة الواردة بالمادة ٤٥٢ مدني
تتمام التقادم إذا ثبت أنه تعمد إخفاء العيب غشاً منه .

١ — طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٤٤٧ من القانون المدني يكون البائع
ملتزماً بالضمان إذا لم تتوافر في المبيع وقت التسليم الصفات التي كفل للمشتري
وجودها فيه ، وإذا كان الثابت أن الطاعن قد ضمن للمشتري في عقد البيع إغلال العقار
قدراً معيناً من الريع فإن التزامه هذا يعتبر كفالة منه لصفة في المبيع يسأل عن تخلفها
طبقاً لحكم الفقرة المشار إليها سواء كان المشتري يعلم بتخلفها وقت البيع أو لا يعلم
يستطيع أن يبينها أولاً يستطيع (١) .

٢ — لا يجوز للبائع طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٤٥٢ من القانون المدني أن يتمسك
بمدة السنة لتتمام التقادم إذا ثبت أنه تعمد إخفاء العيب غشاً منه ، وإذا كان المشرع
قد ألحق حالة تخلف الصفة بالعيب الخفي وأجرى عليها أحكامه فيما يختص بقواعد

الضمان ، بأن جعل لاشرى الرجوع على البائع في هذه الحالة بدعوى ضمان العيوب الخفية ، تحقيقا لاستقرار المعاملات ، فإن الحكم المطعون فيه إذا أقام قضاءه برفض الدفع بسقوط الدعوى على أساس تعمد البائع إخفاء هذا العيب غشا منه ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ، ذلك أن مدة التقادم تكون في هذه الحالة ١٥ سنة أخذا بالأصل العام المعمول به بشأن مدة التقادم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن امتوى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل فى أن الدكتور أمين على إبراهيم أقام الدعوى رقم ٥٨١٣ سنة ٦٤ كلى للقاهرة . ضد الدكتور وجيه قبصر والدكتور ماهر قبصر بصحيفتها المعلنة بتاريخ ١٠/٣١/١٩٦٤ ، طلب فيها الحكم بإلزامهما متضامين بأن يدفعوا له بعصفته وليا طبيعيا على أولاده (رضا وعمر وطارق) مبلغ ٢٢٠٠ ج والفوائد بواقع ٥ ٪ سنويا من ١/١/١٩٦٣ حتى تمام السداد ، وقال فى بيانها إنه بعقد مؤرخ ٨/١٢/١٩٦٣ باعه المدعى عليهما العمارة الموضحة بالعقد نظير ثمن قدره ١٣٠٠٠ ج بعد أن أكد له فيه أن صافي إيرادها بعد الفوائد والتخفيض القانونى هو ١٢٢ ج شهريا ، وأنه إذا نقص الإيراد عن هذا المبلغ فإن ثمن العمارة ينخفض بواقع ١٠٠ ج عن كل جنيه ينقص من الإيراد المذكور دون معارضة منهما . وإذ تبين له بعد استلام العمارة وتحويل عقود المستأجرين لإسمه فى ١/١/١٩٦٣ أن البائعين لم يجرى تخفيض الإيجار الوارد بتلك العقود طبقا لأحكام القانون رقم ١٦٨ سنة ١٩٦١ رقم انطباقه على العقار المبيع وأن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية على المدعى عليه الأول لمخالفة أحكام هذا القانون ، وقضى بإدائته لهذا السبب ابتدائيا واستئنافيا ، وإذا كان المدعى عليهما قد تعمدا إخفاء هذا الأمر عنه غشا منهما واضطر إلى رد فرق الأجرة للمستأجرين بعد أن هبط إيراد العقار إلى ١٠٠ ج

شهر يا بدلا من المبلغ الذى كفله له البائعان فقد أقام هذه الدعوى بطلباته سالفة البيان . ودفع المدعى عليهما بسقوط الدعوى لرفعها بعد مضي سنة من وقت تسليم المبيع - وفى ١/٣/١٩٦٥ حكمت المحكمة بقبول هذا الدفع فاستأنف المدعى هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاءه والحكم له بطلباته وقيدا استئنافه برقم ٨٢/٨٢٥ قضائية . وبتاريخ ٢١/١٢/١٩٦٥ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدفع بالسقوط وبإلزام المستأنف عليهما بأن يدفعوا للمستأنف مبلغ ٣٢٠٠ ج والفوائد بواقع ٤٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة فى ٣١/١٠/١٩٦٤ حتى تمام السداد . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعنان على طلب نقض الحكم ، ولم يحضر المطعون عليه ولم يبد دفاعا ، وقدمت النيابة العامة مذكرة وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب حاصل السببين الأول والثانى منها الخطأ فى تطبيق القانون وللقصور فى التسيب وتناقض الأسباب مع المنطوق ، وفى بيان ذلك يقول الطاعنان إن الحكم جرى فى قضائه على أن خضوع العقار المبيع لأحكام القانون رقم ١٦٨ سنة ١٩٦١ بشأن تخفيض أجرة العقارات التى أنشئت بعد العمل بالقانون رقم ٥٥ سنة ١٩٥٨ يعتبر حيا خفيا إمتنادا إلى أن الطاعنين أكدوا لاطمون عليه فى عقد البيع قيامهما بإجراء التخفيض المنصوص عليه فى ذلك القانون . وأن الأجرة التى يغلها العقار المبيع هى الصافي بعد استئزال التخفيض والفوائد وأنهما اتفهما إخفاء هذا العيب عنه ، فى حين أنه طبقا لنص المادة ٤٤٧/٢ من القانون المدنى لا يضمن البائع العيوب التى كان فى مقدور المشتري أن يقينها بنفسه لو أنه فحص المبيع بعناية الرجل العادى . ولما كان إقرار الطاعنين فى العقد بضمان إيراد معين للعقار المبيع لا يعدو أن يكون إقرارا منهما قد يطابق الحقيقة أو لا يطابقها ، فإنه كان يتعين على المشتري أن يتقضى حقيقة الأمر بالرجوع إلى المكلفات أو بسؤال المستأجرين فإذا أهمل فى ذلك وفوت على نفسه الميعاد المحدد لرفع الدعوى تحمل تبعه تقصيره . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استدل على قيام العيب الخفى من مجرد إقرار

الطاعين الوارد بعقد البيع دون أن يبين الدلائل التي استخلص منها تأكيد كيدهما للشترى أن ريع العقار المبيع هو الصافي بعد إجراء التخفيض المقرر قانوناً ، فإنه يكون مخطئاً في القانون مشوباً بالقصور ، كما أن الحكم بعدم أن أورد في أسبابه أن تأكيد الطاعين للشترى بإجراء التخفيض قد منعه من أن يكلف نفسه مؤونة فحص المبيع ، وأن ما أفاض به حكم محكمة الجنح وما سجله على البائعين يدل على أنهما عمدا إخفاء هذا العيب ، وخلص إلى أنهما بذلك يكونان قد ارتكبا خطأ يستغرق خطأ المشتري ثم قضى للشترى المذكور بالتعويض المطلوب ، وهو منه تناقض يعيبه ويبطله إذ لا يستقيم القضاء بالتعويض لمن يثبت الخطأ في جانبه .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٤٤٧ من القانون المدني يكون البائع ملزماً بالضمان إذا لم تتوافر في المبيع وقت التسليم الصفات التي كفل للشترى وجودها فيه ، وإذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعين قد ضمنا للشترى في عقد البيع أن غلة العقار المبيع بعد التخفيض القانوني والعوائد هي ١٢٢ جنيهاً شهرياً ، وأنهما يقبلان تخفيض الثمن بواقع ١٠٠ جنيهاً عن كل جنيهاً ينقص عن المبلغ المذكور ، فإن التزامهما هذا يعتبر كفالة منهما لصفة في المبيع يسألان عن تخلفها طبقاً لحكم الفقرة المشار إليها سواء كان المشتري يعلم بتخلفها وقت البيع أو لا يعلم يستطيع أن يتبينها أو لا يستطيع . إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه وإن اعتبر هذه الصفة هيبة في المبيع وطبق عليها أحكامه إلا أنه وقد انتهى إلى هذه النتيجة الصحيحة وقضى بمسئولية الطاعين ، فإن النعي عليه بما ورد بهذين السببين يكون غير منتج ولا جدوى فيه .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الطاعين تمسك لدى محكمة الموضوع بسقوط دعوى الضمان بالنقادم استناداً إلى أن المطعون عليه وقد علم بالعيب من الحكم الجنائي الصادر من محكمة الجنح في ١٦/٢/١٩٦٣ ، فإنه كان يتعين عليه رفع دعوى الضمان بمجرد كشف هذا العيب . ولما كانت الدعوى لم ترفع إلا في ٣١/١٠/١٩٦٤ فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبولها يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أنه طبقا للفقرة الثانية من المادة ٤٥٢ مدنى لا يجوز للبائع أن يتمسك بمدة السنة لتقام التقادم إذا ثبت أنه تعمد إخفاء العيب غشا منه ، وإذا كان المشرع قد ألحق حالة تخلف الصفة بالعيب الخفى وأجرى عليها أحكامه فيما يختص بقواعد الضمان بأن جعل للشترى الرجوع على البائع في هذه الحالة بدعوى ضمان العيوب الخفية تحقيقا لاستقرار المعاملات ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه برفض الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم على قوله "إن المستأنف عليهما قد تعمد إخفاء هذا العيب عن المستأنف غشا كما أنهما يضمنان هذا العيب للمستأنف ، فلا يجوز لهما أن يتمسكا بالسنة لتقام التقادم" فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ، ذلك أن مدة التقادم تكون في هذه الحالة خمس عشرة سنة أخذا بالأصل العام المعدول به بشأن مدة التقادم ، ولما كانت هذه المدة لم تنقض بعد من وقت إتمام البيع الحاصل في ١٩٦٢/١٢/٨ فإن النعى على الحكم بما ورد بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه قضى بإلزام الطاعنين بأكثر من قيمة التعويض المنصوص عليه في العقد خلافا لما تقضى به المادة ٢٢٥ من القانون المدنى التى تنص على أنه ، إذا جاوز الضرر قيمة التعويض الاتفاقى فلا يجوز للدائن أن يطالب بأكثر من هذه القيمة إلا إذا ثبت أن المدين قد ارتكب غشا أو خطأ جسيما ، ولما كان الثابت أن الطاعنين لم يرتكبا أى غش أو خطأ بدليل قبولهما في العقد إقصاص ثمن المبيع في حالة تحقق الشرط ، فإن الحكم المطعون فيه إذ جمع في قضائه بين التعويض الاتفاقى وفوائده القانونية دون بيان الأسباب المبررة لذلك ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في النسب .

وحيث إن هذا النعى مردود (أولا) بما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من أن الطاعنين قد تعمد إخفاء العيب موضوع الضمان غشا منهما فلا يجوز لهما التحدى بنص المادة ٢٢٥ من القانون المدنى ومردود (ثانيا) بأن الحكم أقام قضاءه بالفوائد على أن المبلغ المطالب به كان معلوم المقدار وقت الطلب وتأخر الطاعنان في الوفاء به إعمالا منه لنص المادة ٢٢٦ من القانون المدنى .
ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٣ من أبريل سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :
السيد عبد المنعم الصراف ، وسليم راشد أبوزيد ، ومحمد صدق البشير ، وملي عبد الرحمن .

(١١٤)

الطعن رقم ٨٥ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) إثبات . "الإقرار" . نقض . "أسباب الطعن" . "المحبب الجديد" .

عدم التمسك أمام محكمة الموضوع بالإقرار بعدم وفاء الدين . سبب جديد لا يجوز
إبداءه لأول مرة أمام محكمة النقض .

(ب) التزام . "إنقضاء الالتزام بالوفاء" . إثبات . "الإقرار القضائي" .

طلب المدعى عليه رفض الدعوى على أساس إنقضاء الدين بالوفاء نقدا أو بمقابل .
لا يعد إقراراً قضائياً بعدم الوفاء .

(ج) التزام . "إنقضاء الالتزام بالوفاء" .

تعيين الدين المدفوع عند تعدد الديون لدائن واحد . مناطه . أن تكون جميعها
من جنس واحد .

١ — إذا لم يتمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بإقرار المظنون عليه بعدم
وفاء الدين المطالب به ، فإنه يعتبر سبباً جديداً لا يجوز إبداءه لأول مرة أمام
محكمة النقض .

٢ — طلب المدعى عليه رفض الدعوى على أساس إنقضاء الدين بالوفاء سواء
كان هذا الوفاء نقداً أو بمقابل لا يبرئ ذلك من جانبه لإقراراً قضائياً بعدم الوفاء .

٣ — الاستفادة من نص المادتين ٣٤٤ و ٣٤٥ من القانون المدني أن تعيين
الدين المدفوع إنما يقوم إذا كان على المدين ديون متعددة لدائن واحد وكانت
جميعها من جنس واحد .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن يوسف شنوده حنا أقام الدعوى رقم ٥٧٣ سنة ١٩٦٣ كلى قنا ضد بيومي محمد هاردين طالبا الحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ ١٥٦٧ ج و ٣٨٠ م لاستنادا إلى سند مؤرخ ١٩٥٩/٩/١٨ التزم فيه المدعى عليه بأن يدفع له هذا المبلغ وبأن يسلمه ٩٤ و ٥٤ قنطارا من العسل وإلا كان مسئولا عن ثمنها بواقع ٢ ج للفنطار الواحد، وطلب المدعى عليه رفض الدعوى وقرر أن المعاملة تجارية وأنه قام بالوفاء بقيمة المبلغ المطالب به صلا ، وأنه على استعداد لإثبات ذلك بالبينه ، وفي ١٩٦٤/٣/١٩ حكمت المحكمة بإلزام المدعى عليه بأن يدفع للمدعى مبلغ ١٥٦٧ ج و ٣٨٠ م . استأنف المدعى عليه هذا الحكم لدى محكمة استئناف أميوط طالبا إلغاءه والحكم برفض الدعوى تأسيسا على أنه قام بالوفاء بالمبلغ للمدعى بعضه نقدا والبعض الآخر ثمن عسل ورده إليه وطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذا الوفاء . وفي ١٩٦٤/١١/٢٤ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لينتج المستأنف بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها البينة أنه قد أوفى بما عليه من دين للمستأنف عليه نقدا ومينا وأنه لم يبق له في ذمته شيء وصرحت للمستأنف عليه بنفي ما يحسى أن يشبهه المستأنف ، وبعد أن سمعت المحكمة شهود المستأنف حكمت بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٢٢ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن في هذين الحكمين بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكمين المطعون فيهما وطلب المطعون عليه رفض الطعن وصحمت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب حاصل أولها القصور في التسيب ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن المطعون عليه أقر أمام محكمة أول درجة بأن الدين

قد انقضى بتور يده حصلا للدائن أى أنه أستوفى حقه بمقابل ، وهذا الإقرار يفيد بذاته وبطريق اللزوم أن الدين لم يوف ، فإذا عاد المطعون عليه وادعى أمام محكمة الاستئناف أن سداد الدين حصل بمضه نقدا وبمضه عن طريق تور يد بضامة ، فإن هذا معناه أن الوفاء ، بمقابل غير صحيح ، ولا يصح للدين بعد هذا الإقرار الصريح أن يلجأ إلى الدفع بالوفاء وكان على محكمة الاستئناف أن تعرض لهذا الإقرار القضائى الصادر من المطعون عليه وتبين أثره وهل يجوز له بعد هذا الإقرار الصريح أن يلجأ إلى الدفع بالوفاء ، وإذا أغفلت ذلك فإن حكمها يكون قاصر البيان . ولا وجه للقول بأن من حق الخصم الذى رخص له فى إثبات التخالص بطريق معين أن يلجأ إلى طريق آخر للإثبات ، إذ الأمر ليس بتغيرا فى وسيلة الإثبات بل هو تغيير فى طبيعة الشئ الذى شمله الوفاء .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أن الطامن لم يقدم ما يدل على سبى تمسكه أمام محكمة الموضوع باقرار المطعون عليه بعدم وفاء الدين المطالب به وبالتالى فإنه يعتبر سببا جديدا لا يمحوز أبدأؤه لأول مرة أمام محكمة النقض . هذا إلى أن الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه كان يطلب رفض الدعوى تأسيسا على أن الدين المطالب به قد انقضى بالوفاء ، ويستوى فى ذلك أن يكون هذا الوفاء نقدا أو بمقابل وهذا الدفاع من جانبه لا يعتبر اقراا قضائيا بعدم الوفاء .

وحيث إن حاصل السبب الثانى المقصور فى التسبيب والإخلال بحق الدفاع ، وفى بيان ذلك يقول الطامن إنه بعد أن استند المطعون عليه إلى شهادة الشهود فيما ادعاه من الوفاء بقيمة الدين المطالب به ، طلب الطامن إلى المحكمة الاطلاع على دفاتر المطعون عليه لإجراء مقارنة بين ما ورد فيها وبين ما رواه الشهود عن التخالص ، خصوصا وأن الشاهد رزق عطية لوقا قد شهد بأنه كان يرصد هذه المعاملات فى دفاتر المطعون عليه ، وقد أغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع الجوهرى الذى من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى مما يعيه بالقصور والإخلال بحقه فى الدفاع .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ، ذلك أن الأوراق قد خلت مما يفيد أن الطامن قد طلب من المحكمة الاطلاع على دفاتر المطعون عليه ومقارنة

ما ورد بها بما رواه الشهود عن التخالص ، وكل ما ذكره الطاعن في هذا الصدد على ما هو ثابت من الصورة الرسمية لمذكرته المقدمة لمحكمة الاستئناف هو أنه لو كان المطعون عليه صادقا فيما إدعاه من الوفاء بدينه لقدم دفاتره التجارية المثبتة لهذا الوفاء ، وقد ساق هذا القول للتدليل على عدم حصول الوفاء الذي إدعاه المطعون عليه وليس فيه ما يفيد طلب تكليفه بتقديم دفاتره التجارية وبالتالي يكون النعى على الحكم بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثالث الخلف في الإسناد ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن محكمة الاستئناف قد بينت في أسباب حكمها العلة التي جعلتها تطمئن إلى أقوال الشهود وهي أن أغلبهم من التجار الذين لهم صلة بالطرفين ولا مصلحة لأحدهم في محاباة أى طرف على حساب الآخر ، وأن الطاعن لم يبد بالنسبة لأى منهم ما يضعف الثقة في شهادته ، وهذا الذى قرره الحكم مخالف للثابت في الأوراق إذ أنه جرح أغلبية الشهود تجريحا من شأنه أن يؤثر في صحة شهادتهم بقوله إن الشاهد الأول رزق عطية لوقا يعمل كاتباً عند المطعون عليه ، وإن الشاهد الثانى فهمى طوفى شنودة كان يعمل عند الطاعن واختلس منه مالا ، وقدم صورة فوتوغرافية من إقرار يؤكد ذلك ، كما قرر أن نزاعا نشب بينه وبين الشاهد الرابع عزيز بشارة في تجارة الأسماك وتبادلا الإنذارات وقد اعترف للشاهد المذكور بذلك ، واتضح كذلك أن شفيق مهران أحد خليل الشاهد الخامس متزوج ببنت المطعون عليه وأن نصحي أمين الشاهد السادس يعمل مديرا لمحل المطعون عليه في القاهرة ، وإذا كان لا يعرف ما كانت تقهى إليه المحكمة لو أنها فطنت إلى حقيقة الواقع في أمر هذه المطاعن التي وجهت إلى الشهود بما يمس جوهر شهادتهم فإن حكمها يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه للمصادر في الموضوع يبين أنه بعد أن أورد أقوال شهود المطعون عليه ودفاع الطرفين جرى في قضائه على أنه " يبدو مما تقدم أن النزاع يدور حول وفاء المستأنف (المطعون عليه) ما عليه من دين للمستأنف عليه (الطاعن) نقدا وحينا ، وأنه يبين من استعراض أقوال الشهود أنهم قطعوا بأن المعاملات المالية والتجارية بين الطرفين ظلت مستمرة إلى ما بعد سبتمبر سنة ١٩٥٩

وهو ميعاد تحرير السند موضوع الدعوى ، وقد أدلوا بوقائع من شأنها التذليل على أن الدين الثابت بالسند قد سدد كما سددت مبالغ أخرى نتيجة المعاملة اللاحقة للسند ، والمحكمة تطعن لأقوال الشهود والتي حاصليها أن المستأنف قد وفى الدين الثابت بالسند سواء فى ذلك الالتزام النقدي أو ما تعهد بتوريده إليه من عسل وقدره ٥٤٠,٩٤ قنطارا ، ولانقضت المحكمة إلى ما أبداه المستأنف عليه من تجريح للشاهد الثانى فهى طوى شئونة بإنهاء عقد عمله بسبب إخلاله ١٨٠٦ جنيه لأنه أوصح هذا الإدهاء لما سكت المستأنف من إتخاذ إجراءات ضد الشاهد ، ومما يقطع بصحة أقوال الشهود أن الثابت أن السند محرر بتاريخ ١٨/٩/١٩٥٩ ولم يتخذ أى إجراء المطالبة به مع أن المعاملة بين تاجرين لا تحتل التراخي فى المطالبة بحقه هذه المدة ، ومن جهة أخرى فإن أغلبية هؤلاء الشهود من التجار الذين لهم صلة بالطرفين ولا مصلحة لأى منهم فى محاباة أى طرف على حساب الطرف الآخر ولم يبد المستأنف عليه بالنسبة لأى منهم ما يضعف الثقة فى شهادته وأنه أخذاً بشهادة هؤلاء الشهود يكون قد ثبت لدى المحكمة أن المستأنف قد أوفى المستأنف عليه بالدين موضوع النزاع وفاء يبرئ ذمته منه ، وهذا الذى قرره الحكم سائق ومن شأنه أن يؤدى إلى ما انتهى إليه ، ويفيد أن محكمة الموضوع قد اطعمت فى حدود سلطتها التقديرية إلى الأخذ بشهادة شهود المطعون عليه ، وأنه ليس فيما أبداه الطاعن ما يضعف ثقتها فى شهادتهم ، وبالتالي فإنه ليس فيما قرره الحكم فى هذا الصدد مخالفة للثابت فى الأوراق ، هذا إلى أن الحكم المطعون فيه قد عرض لبعض تلك المطامع ورد عليها رداً سائفاً . لما كان ما تقدم وكان تقدير أقوال الشهود هو مما يستقل به قاضى الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليه فإن النعى بهذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير شهادة الشهود الذى يستقل به قاضى الموضوع دون رقابة من محكمة النقض .

وحيث إن حاصل السبب الرابع الخطأ فى تطبيق القانون ، وتجاهل خصائص الاتفاق الحاصل بين الطرفين بشأن سداد مبلغ الـ ٦٠٠ ج ، وفى بيان ذلك يقول الطاعن إن دفاع المطعون عليه قام بصفة أصلية على أن سداد الدين تم بتوريد قيمته مسلاً ولم يقدم أمرى الدفع الخاصين بمبلغ الـ ٦٠٠ ج مع أنها دفعا للطاعن

في ١١/٩ و ١٢/٩/١٩٥٩ أى قبل رفع الدعوى بزمان طويل ، مما مفاده أن هذا المبلغ قد خصم من ثمن الـ ٥٤٠ قنطارا من العسل المشار إليه في سند المديونية على ما قال به للطاعن ، إلا أن الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٩٦٤/١١/٢٤ قرر بشأن هذا المبلغ أن من حق المدين أن يعين الدين الذى يريد الوفاء به وهو خطأ في تطبيق القانون ، إذ أن محل ذلك وعلى ما يقضى به نص المادة ٣٤٤ من القانون المدنى أن يحصل التعيين عند الوفاء ، أما إذا لم يحصل تعيين فان الوفاء وعلى ما تقضى به المادة ٣٤٥ من القانون المدنى يكون من الدين الذى حل فان تعددت الديون الحالة فن حساب أشدها كلفة على المدين ، وإذا كان دين العسل حالا وأشد كلفة لأنه مشروط بمداد قيمته بواقع ٢ ج من كل قنطار وهو سعرا أعلى من سعر السوق ، فانه كان يتعين خصم هذا المبلغ من دين العسل ، وإذا خصمه الحكم المطعون فيه من الدين المطالب به وهو أقل كلفة من دين العسل ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، هذا إلى أن الحكم المطعون فيه إذ عرض لموضوع العسل رغم خروجه عن حدود النزاع المطروح على المحكمة حين قرر أن المطعون عليه قد وفى الدين الثابت بالسند موضوع الدعوى سواء فى ذلك الالتزام النقدي أو ما تعهد بتوريده إليه من عسل ، وهو قول لا حجية له بالنسبة لموضوع العسل ، إلا أن ذلك من الحكم يدل على أن المحكمة لم تفهم واقعة النزاع على وجهها الصحيح وأوجه الخلاف التى تنازعها الطرفان مما يعيب حكمها ويوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن المستفاد من نص المادتين ٣٤٤ ، ٣٤٥ من القانون المدنى أن تعيين الدين المدفوع إنما يقوم إذا كان على المدين ديون متعددة لدائن واحد وكانت جميعها من جنس واحد ، وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه ومن السند المؤرخ ١٩٥٩/٩/١٨ أن المطعون عليه كان مدينا للطاعن فى مبالغ ١٥٦٧ ج و ٣٨٠ م — كما أنه تعهد بأن يسلمه حينما عند طلبه ٥٤٠,٩٤ قنطارا من العسل وإن تأخر عن التسليم العيني للطاعن الحق فى طلب ثمنها بواقع جنمين عن كل قنطار ، وظاهر من ذلك أن الدينين ليسا من جنس واحد إذ أولهما محله مبلغ من النقود والثانى محله كمية من العسل ، وليس للطاعن إجبار المطعون عليه على الوفاء بقيمة هذا العسل نقدا إلا بعد أن يسجل عليه إخلاؤه بالتزامه بتسليمها حينما ، وبالتالي فإنه لا يكون ثمة محمل لإعمال حكم

المسدين مالفقى الذكر بالنسبة لمبلغ المائة جنيه التى دفعها المطعون عليه للطاعن ، وإنما يجب خصمها من قيمة الدين النقدي المطلوب منه ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، فإنه لا يكون مخطئا فى تطبيق القانون ، ولئن كان الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٤/١١/٢٤ قد ذكر فى أسبابه أن للدين أن يعين الدين الذى يريد الوفاء به ، إلا أن هذا التقرير غير ذى أثر على النتيجة الصحيحة التى انتهى إليها الحكم المطعون فيه ، كما أنه لا تأثير لما ذكره الحكم المطعون فيه بمحدد وفاء المطعون عليه بالدين النقدي وبقية المعسل الثابتين بالسند المؤرخ ١٩٥٩/١١/٩ لأن أمر دين المعسل لم يكن معروضا على المحكمة وكل ما ورد بشأنه لا يحوز الجحبة قبل الطاعن ، ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وحضوية السادة
المستشارين : بطرس زفلول ، وأحمد حسن هيكل ، وإبراهيم هلام ، ومجد أسعد محمود .

(١١٥)

الطعن رقم ٥٥ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) تأمين . " أثر فسخ العقد " . عقد . " فسخ العقود الزمنية " .

مقد التأمين . عقد زمني محدد المدة . فسخ العقد قبل إقضاء مدته لا أثر له
على ما تم تنفيذه قبل ذلك .

(ب) حكم . " حجية الحكم " . تأمين .

مجرد إيراد قاعدة قانونية معينة في الحكم الصادر بتب الخير دون أن يتضمن فصلا
في الموضوع أو في شق منه . عدم تطبيق هذه القاعدة عند الفصل في الموضوع .
لا يعد مخالفة لحجية حكم سابق . مثال في مقد التأمين .

١ - لما كان من مقتضى عقد التأمين تغطية الأضرار التي يحتمل أن تصيب
المؤمن له خلال مدة معينة يتحمل فيها المؤمن تبعاً هذه الأضرار مقابل جعل
التأمين الذي يتقاضاه من المؤمن له ، سواء في ذلك اتفق على أن يلتزم المؤمن له
بسداد هذا الجمل دفعة واحدة أو على أقساط تدفع على فترات محددة خلال مدة
التأمين ، فإن مؤدى ذلك أن عقد التأمين وإن كان الزمن عنصراً جوهرياً فيه
لأنه يلزم المؤمن لمدة معينة ، إلا أنه عقد محدد المدة ، فإذا فسخ أو انفسخ قبل
إنتهاء مدته لا ينحل إلا من وقت الفسخ أو الانقضاء ، ويبقى ما نفذ منه قبل
ذلك قائماً ، أما إذا استوفى مدته فإنه يعتبر منتهياً ويشترط لتجديده أن ينص
على ذلك صراحة بما يعنى أنه لا يجوز تجديده ضمناً .

٢ - إذا كان الحكم الصادر بتدب مكتب الخبراء قد وقف عند حد إيراد
القاعدة القانونية التي تقضى - بالنسبة لفسخ عقود التأمين عامتها - عند تأخر المؤمن له

في سداد أقساط التأمين — بوجوب قيام المؤمن بإعذاره ، وأضاف الحكم بأنه توصلوا لاستجلاء الحقيقة فيما تناضل فيه طرفا الدعوى حول قيام عقد التأمين أو إنتائه بانقضاء مدته نذبت المحكمة مكتب الخبراء ، وإذ لا يتضمن هذا القضاء فصلا في الموضوع أو في شق منه ، وكان قد استبان للحكمة — عند الفصل في الموضوع — من التقرير الذي قدمه الخبير الذي أخذت به أن العقد قد انتهى بانقضاء مدته وأنه لا محل بالتالي لتطبيق القامد للقانونية صالحة الذكر ، فإنه لا يصح القول بأن المحكمة في قضائها برفض الدعوى قد خالفت حجية حكم سابق .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن شركة الرحمانية للزيوت والفلال والحلوى — الطاعنة — أقامت الدعوى رقم ١٩٦١/٤٧٩ تجارى كلى القاهرة ضد شركة مصر للتأمين — المطعون ضدها — تطلب الحكم بإلزامها بأن تدفع لها مبلغ ٣٠٠٠ ج ، وقالت بيانا للدعوى إنه بموجب وثيقة تأمين مؤرخة ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٩ أمنت لدى الشركة المطعون ضدها ضد الحريق على مصنع للحلوى تملكه في شارع باب البحر بقسم باب الشعرية بمبلغ ٣٠٠٠ ج لمدة سنة ، وأنه في مساء ٩ ديسمبر سنة ١٩٦٠ شب حريق في ذلك المصنع أبلغت عنه السلطات المختصة وقيد الحادث برقم ١٩٦٠/٤١ حوارض باب الشعرية ، وفي اليوم التالي مر مندوب الشركة المطعون ضدها الذي اعتاد قبض أقساط التأمين وتسلم منها القسط المستحق عن الوثيقة الصالحة الذكر لمدة سنة أخرى تبدأ من ٨ ديسمبر سنة ١٩٦٠ ، وإذ طالبت الشركة المطعون ضدها بعد ذلك بدفع قيمة التأمين تغطية للضرر الناتج عن الحريق وامتنعت عن الوفاء بحجة أن ذلك الحريق إنما وقع بعد انتهاء مدة التأمين موضوع

الوثيقة المذكورة ، فقد أقامت الدعوى بطلباتها المتقدمة . وبتاريخ ٢٤ يونيه سنة ١٩٦٢ قضت محكمة أول درجة بتدب مكتب خبراء وزارة العدل ليعهد إلى أحد خبراءه الحسابيين بتحقيق بعض المسائل المتعلقة بالتأمين موضوع النزاع ، وبعد أن قدم الخبير تقريره الذي أثبت فيه دفاع الشركة المطعون ضدها من أنها رفضت التأمين للشركة الطاعنة من سنة أخرى وأعادت إليها المبلغ الذي تسلمه مندوبها في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٦٠ بعد حصول الحريق في ٩ ديسمبر سنة ١٩٦٠ و انتهاء التأمين عن السنة السابقة في ٧ ديسمبر سنة ١٩٦٠ ، قضت محكمة أول درجة بتاريخ ٧ مارس سنة ١٩٦٥ برفض الدعوى . استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٨ ق ، وبتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٥ حكمت المحكمة بتأييد الحكم الاستئناف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وفي الجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة بهذا الرأي .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، تنمى الطاعنة بالسببين الأول والثاني منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك نقول إن الحكم أمس قضاءه برفض الدعوى على ماقرره من أن عقد التأمين موضوع النزاع هو عقد محدد المدة مع أن المتفق عليه بين طرفي هذا العقد أن يسدد قسط التأمين سنويا بما يجعل ذلك العقد مستمرا ، ويقتضى من جانب شركة التأمين المطعون ضدها أن تطالب الطاعنة بالأقساط المستحقة عند تأخرها في الوفاء بها حتى إذا لم تسددها أمكن بعد إهذارها اختيار العقد ملغيا بالنسبة للمستقبل مع بقاء آثاره بالنسبة للماضي ، وإذا لم يتطلب الحكم أن تسعى الشركة المطعون ضدها لدى الشركة الطاعنة للطالبة بالأقساط واستند إلى ذلك للقضاء برفض الدعوى ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . هذا إلى أن الحكم أغفل الرد على ما تمسكت به الطاعنة من أن العرف في عقود التأمين جرى بأن يعذر المؤمن المؤمن له في حالة تأخره عن سداد أقساط التأمين في مواعيد استحقاقها لكي يعتبر العقد مفسوخا ولو تضمن العقد شرطا مطبوعا يخالف ذلك ، باعتبار أن مثل هذا الشرط باطل طبقا للسادة ٣/٧٥٠ من القانون المدني ، كما أغفل الحكم الرد على ما تمسكت به الطاعنة من قيام عرف بين طرفي الدعوى في خصوص

حقوق التأمين التي أبرمت بينهما، مؤداه أن الطاعنة كانت تقوم في السنوات السابقة بسداد أقساط التأمين بعد مواعيد استحقاقها ، وأنه يتعين الاعتداد بهذا السداد بأثر يرجع فيه إلى الوقت الذي انتهت فيه العقود السابقة ، وهو ما يعيب الحكم بالقصور في النسيب .

وحيث إن هذا النفي في سببه مردود ، ذلك أنه لما كان من مقتضى عقد التأمين تغطية الأضرار التي يحتمل أن تصيب المؤمن له خلال مدة معينة يتحمل فيها المؤمن تبعه هذه الأضرار مقابل جعل التأمين الذي يتقاضاه من المؤمن له ، سواء في ذلك اتفق على أن يلتزم المؤمن له بسداد هذا الجعل دفعة واحدة أو على أقساط تدفع على فترات محددة خلال مدة التأمين ، فإن مؤدى ذلك أن عقد التأمين وإن كان الزمن عنصرا جوهريا فيه لأنه يلزم المؤمن لمدة معينة ، إلا أنه عقد محدد المدة ، فإذا فسخ أو انفسخ قبل انتهاء مدته لا ينحل إلا من وقت الفسخ أو الانقضاء ويبقى مانقذ منه قبل ذلك قائما ، أما إذا استوفى مدته فإنه يعتبر منتها ويشرط لتجديده أن ينص على ذلك صراحة بما يعنى أنه لا يجوز تجديده ضمنا . لما كان ذلك وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه حصل أن العقد موضوع النزاع قد انعقد لمدة سنة بدأت في ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٩ وانتهت في ٧ ديسمبر سنة ١٩٦٠ وأنه لم ينص صراحة في ذلك العقد على تجديده بما يجعله منتها بانتهاء تلك المدة ، وكان الحكم قد رتب على انقضاء العقد بانتهاء مدته عدم جدوى التحدى بفسخه وبأن هذا الفسخ كان يتطلب إعدار المؤمن له بدفع الأقساط المتأخرة أو التحدى بأن الشركة المطعون ضدها كانت تعد في السنوات السابقة بسداد أقساط التأمين بعد مواعيد استحقاقها ، وذلك على أساس أن مجال هذا التحدى لا يكون إلا في عقود التأمين القائمة فعلا ولم تنته مدتها بعد ، وإذا استند الحكم إلى أن الحريق إنما نشب بالمصنع في ٩ ديسمبر سنة ١٩٦٠ بعد أن أصبح العقد غير قائم وانقضاء مدة التأمين في ٧ ديسمبر سنة ١٩٧٠ ، وكان هذا الذي قرره الحكم وانتهى إليه يتفق مع مذهب القانون على النحو السالف اليه أن يحمل الرد على دفاع الشركة الطاعنة ، فإن النفي عليه بالخطأ في تطبيق القانون وبالقصور في التسيب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب ، وفي بيان ذلك نقول إنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بحجية الحكم الذي أصدرته محكمة أول درجة في ٢٤ يـونـيـة سنة ٩٦٢ بـنـدب خـيـر في الدعوى تأسيساً على أنه قطع بأن مجرد تأخر المؤمن له في سداد قسط التأمين عن مواعده لا يسقط حقه في مبلغ التأمين طالما أن المؤمن لم يعذره بالفسخ طبقاً لأداة ٢/٣٤٧ من القانون المدني ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه على خلاف ذلك الحكم الذي صار نهائياً بعدم الطعن فيه ولم يرد على ما تمسكت به الطاعة في هذا الخصوص فإنه يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون وبالقصور في التسيب .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان يبين من الاطلاع على الحكم الذي أصدرته محكمة أول درجة في ٢٤ يـونـيـة سنة ١٩٦٢ بـنـدب مكتب الخبراء أنه وقف عند حد إيراد القاعدة القانونية التي تقضى بالنسبة لفسخ عقود التأمين عامة وعند تأخر المؤمن له في سداد أقساط التأمين بوجوب قيام المؤمن بإعذاره ، وأنه توصلاً لاستجلاء الحقيقة فيما تناضل فيه طرفا الدعوى حول قيام عقد التأمين موضوع النزاع أو انتهائه بانقضاء مدته نذبت المحكمة مكتب الخبراء ، وإذ لا يتضمن هذا القضاء فصلاً في الموضوع أو في شق منه ، وكان قد استبان للمحكمة من التقرير الذي قدمه الخبير والذي أخذت به أن العقد قد انتهى بانقضاء مدته قبل نشوب الحريق الذي رفعت الدعوى بطلب تعويض الأضرار التي نجمت عنه ، وأنه لم يكن ثمة محل بالتالي لتطبيق القاعدة السافرة الذكر ووجوب قيام المطعون ضدها بإعذار الطاعة بسداد قسط التأمين عن هذا العقد ، وإذ أسست المحكمة على ذلك قضاءها برفض الدعوى وهو ما لا يصح معه القول بأنها خالفت حجية حكم سابق فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون أو بالقصور في التسيب لأنه لم يرد على ما تمسكت به الطاعة من حجية ذلك الحكم يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام طبع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : بطرس زغلول ، وأحمد حسن هيكل ، ومباس حلي عبد الجواد، ومحمد أسعد محمود.

(١١٦)

الطعن رقم ١٠١ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) دعوى . "تقرير التلخيص" . أمر الأداء .

رضع تقرير تلخيص وتلاوته قبل المرافعة قبل صدور القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .
عدم وجوبه في الدعوى التي لا تعرض على التحضير ، ومنها المعارضة في أمر الأداء .

(ب) تزوير . "إثبات التزوير" . إثبات . "إنكار التوقيع" .

إنكار التوقيع . سماع الشهود مقصور على إثبات واقعة التوقيع دون الالتزام ذاته .
الادعاء بالتزوير . إثباته وقبه يكون بكافة الطرق ومنها القرائن .

(ج) إثبات . "البينة" . محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير البينة" .

محكمة الموضوع لما أن تأخذ بمعنى الشهادة دون معنى آخر تختمله .

(د) خبرة . "الخبر الاستشاري" . تزوير . محكمة الموضوع .

محكمة الموضوع لما أن تأخذ بتقرير الخبر الاستشاري دون رأى الخبر الذي تدبته
لتحقيق التزوير . ولما إجراء المضاهاة بنفسها .

(هـ) صورية . "إثبات الصورية" . محكمة الموضوع .

تقدير أدلة الصورية هو مما يستقل به فاض الموضوع .

(و) حكم . "حبوب التدليل" . "الفساد في الاستدلال" .

الموازنة بين الأدلة . ترجيح دليل على آخر لا يمد من ليل الفساد في الاستدلال .

(ز) إثبات . "القرائن" . صورية . " الادعاء بصورية سبب العقد " .
عقد .

المادتان ١٣٦ و ١٣٧ مدني أقامتا قرينة قانونية بأن للعقد سببا مشروعا .
الإدعاء بصورية السبب المذكور . عبه الإثبات يقع على مدعي الصورية .

١ — إن ما كان يستلزمه المشرع قبل صدور القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ من وضع تقرير تلخيص وتلاوته قبل بدء المرافعة ، إنما كان ينصرف إلى الدعاوى التي تعرض على التحضير ، أما الدعاوى التي كانت تقدم مباشرة إلى المحكمة دون عرضها على التحضير ، فلم يكن يتطلب فيها هذا الاجراء . ولما كانت المعارضة في أمر الأداء يحكم فيها على وجه السرعة ، فتقدم إلى المحكمة مباشرة دون عرضها على التحضير ، فان مؤدى ذلك ألا يكون هناك محل لوضع تقرير تلخيص أو تلاوته بالجلسة قبل بدء المرافعة فيها .

٢ — ما نصت عليه المادة ٢٧٤ من قانون المرافعات السابق من أنه لا نسع شهادة الشهود إلا فيما يتعلق بإثبات حصول الكتابة أو الإمضاء أو الختم أو بصمة الإصبع على الورقة المقتضى تحقيقها ممن نسبت إليه ، إنما هو خاص بإنكار الخطأ أو الإمضاء أو الختم أو بصمة الأصبع ، ولا مجال لتطبيقه عند الادعاء بالتزوير ، والمقصود منه هو احترام القاعدة العامة في الإثبات بعدم تمكين من يتمسك بورقة أنكرها خصمه من أن يثبت بشهادة الشهود — في غير الأحوال التي يجوز فيها ذلك قانونا — الالتزام المدون بها ، ولذلك جاء النص مقصورا على أن الشهود لا يسمعون إلا عند إثبات واقعة الكتابة أو التوقيع دون الالتزام ذاته ، بخلاف الحال في الادعاء بالتزوير فإن الأمر فيه إذا ما قبلت شواهد التزوير يكون متعلقا بجريمة أو غش مما يجوز قانونا إثباته بجميع الطرق ومنها قرائن الأحوال ، وذلك يستتبع أن يكون لحكم مدعي التزوير الحق في أن يثبت بجميع الطرق أيضا عدم صحة إدعائه عملا بالمادة ١٩٢ من قانون المرافعات . ولما كان التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة قد تناول غير التوقيع ودائع أخرى واعتمدت عليها المحكمة فلا ثريب عليها في ذلك .

٣ — لمحكمة الموضوع أن تأخذ بمعنى الشهادة دون معنى آخر تحمله أيضا متى كان المعنى الذى أخذت به لا يخالف الثابت فى الأوراق ولا يتجافى مع مدلول الشهادة .

٤ — محكمة الموضوع غير ملزمة برأى الخبير الذى ندبته لإثبات حقيقة الحال فى الورقة المدعى تزويرها ، ولها أن تأخذ بتقرير الخبير الاستشارى الذى نظمته إليه متى أقامت حكمها على أدلة صحيحة من شأنها أن تؤدى عقلا إلى النتيجة التى انتهت إليها ، كما لها أن تبني قضاءها على نتيجة المصاهاة التى تقوم بأجرائها بنفسها لأنها هى الخبير الأعلى فيما يتعلق بوقائع الدعوى المطروحة عليها .

٥ — تقدير أدلة الصورية هو مما يستقل به قاضى الموضوع لتعلقه بفهم الواقع فى الدعوى .

٦ — لا تعتبر الموازنة بين الأدلة والأخذ بدليل معين منها دون دليل آخر لم نظمته إليه المحكمة من قبيل الفساد فى الاستدلال .

٧ — مؤدى نص المادتين ١٣٦ و ١٣٧ من القانون المدنى أن المشرع قد وضع بهما قرينة قانونية يفترض بمقتضاها أن للعقد سببا مشروعا ولو لم يذكر هذا السبب ، فإن ذكر فى العقد فإنه يعتبر السبب الحقيقى الذى قبل المدين أن يلتزم من أجله ، وإن ادعى المدين صورية السبب المذكور فى العقد كان عليه أن يقيم الدليل القانونى على هذه الصورية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر الأوراق — تحصل فى أن المطعون ضدها استصدرت بتاريخ ١٢/١١/١٩٦٠ أمرى أداء الأول لإلزام الطاعن بأن يؤدى لها مبلغ ٥٠٠٠ جنيه بمقتضى سند مؤرخ ١/١١/١٩٥٩ وثابت التاريخ فى ١١/٤/١٩٦٠ ويستحق الوفاء فى شهر أكتوبر

سنة ١٩٦٠، والثاني ببلزامة بأن يدفع لها مبلغ ٢٠٠٠ جنيه بموجب سند مؤرخ ١٩٦٠/٤/١٨ وثابت التاريخ في ١٩٦٠/٥/١١ ويستحق الوفاء في ١٩٦٠/١١/١ .

عارض الطاعن في هذين الأمرين بالدعويين رقمي ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ سنة ١٩٦٠ كل طنطا ، ودفع بصورية الدين الثابت بالسندين المشار إليهما قولاً منه بأنه حررها للضمان استمرار العلاقة الزوجية بينهما وحتى لا يقوم بفهم صراها من جانبه ، وأنها أقرت براءة ذمته من هذا الدين علاوة على استلامها منه مبلغ ٢٠٠٠ ج على سبيل الأمانة ، واستند في ذلك إلى مخالصة مؤرخة ١٩٦٠/١١/٢ نسب صدورهما إليها ، وقدم تأييداً لقوله بصحة توقيعها على هذه الورقة تقريراً استشارياً من الخبير أحمد العزيزي وطلب رفض الدعوى . ادعت المطعون ضدها بتزوير هذه الورقة وأعلنت الطاعن بمذكرة بشواهد ، بتاريخ ٦ من مارس سنة ١٩٦٠ قضت محكمة أول درجة بنسب أحد خبراء قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي لتحقيق الادعاء بالتزوير . وبعد أن باشر الخبير مأموريته وقدم تقريراً انتهى فيه إلى أن توقيع المطعون ضدها على الورقة المدعى بتزويرها هو توقيع صحيح ، صرحت المحكمة للمطعون ضدها بتقديم تقرير استشاري عن هذا التوقيع ، فقدمت تقريراً من الخبير يوسف المرزوقي خلص فيه إلى أن التوقيع المنسوب إليها هو توقيع مزور عليها . وبتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٩ قضت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لثبت المطعون ضدها تزوير الإمضاء المنسوبة إليها على الورقة المدعى بتزويرها ، وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين حكمت بتاريخ ١٩٦٤/٩/٧ برد وبطلان الورقة المؤرخة ١٩٦٠/١١/٢ وبتأييد أمرى الأداء المعارض فيهما . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف طنطا بالإستئناف رقم ٢٧٧ سنة ١٤ قضائية طالباً الحكم ببطلانه لعدم تلاوة تقرير التلخيص والقضاء له بطلانيه السابقة ، واستند في تأييد دفاعه إلى إقرار تاريخه ١٩٦٢/٧/٥ مذيلاً بإمضاء منسوب صدرها إلى المطعون ضدها ويتضمن تنازلاً عن مؤخر صدقها موضوع السند الثاني المطالب بقيمته . وفي ١٩٦٥/١٢/٢١ قضت محكمة الإستئناف ببطلان الحكم المستأنف وبرد وبطلان الورقة المؤرخة ١٩٦٠/١١/٢ والإقرار المؤرخ ١٩٦٢/٧/٥ وبتأييد أمرى الأداء المعارض فيهما . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وبإحالة المحدة لنظره صحت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب حاصل السبب الأول منها بطلان الحكم المطعون فيه ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه على الرغم من أن محكمة الاستئناف قضت ببطلان الحكم المستأنف لعدم تلاوة تقرير التلخيص فإنها استندت في قضائها إلى شهادة شهود المطعون ضدها الذين سمعوا في التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة بناء على حکمها الصادر بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٩ مع أن هذا الحكم هو الآخر مشوب بالبطلان لذات السبب ، إذ لم يثبت فيه حصول تلاوة تقرير التلخيص في القضية قبل بدء المرافعة من الهيئة التي أصدرته ، ولأنه صدر في دعوى رفعت في ظل قانون المرافعات قبل إلغاء المادة ١١٦ بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ الذي ألغى نظام التحضير ، وإذ يترتب على إغفال هذا الإجراء بطلان ذلك الحكم وما يترتب عليه من إجراءات وهو بطلان متعلق بالنظام العام ، فإن تعويل محكمة الاستئناف على أقوال الشهود الذين سمعوا تنفيذاً لذلك الحكم ، يكون قد وقع باطلاً لا يثبت به على دليل مستمد من إجراء باطل .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن ما كان يستلزمه المشرع قبل صدور القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ من وضع تقرير تلخيص وتلاوته قبل بدء المرافعة إنما كان ينصرف إلى الدعاوى التي تعرض على التحضير ، أما الدعاوى التي كانت تقدم مباشرة إلى المحكمة دون عرضها على التحضير فلم يكن يتطلب فيها هذا الإجراء . ولما كانت المعارضة في أمر الأداء يحكم فيها على وجه السرعة طبقاً لما كانت تنص عليه المادة ٨٥٥ من قانون المرافعات السابق فيسرى على أي حكم يصدر فيها ، وبغض النظر عن طلبات الخصوم ، ما يسرى على الدعاوى الميينة في المادة ١١٨ مرافعات ، فتقدم إلى المحكمة مباشرة دون عرضها على التحضير مما مؤداه ألا يكون هناك محل لوضع تقرير تلخيص أو تلاوته بالجلسة قبل بدء المرافعة في المعارضة في أمر الأداء ، وإذ كان حكم محكمة أول درجة الذي قضى في ١٩٦٣/٤/٢٩ بإحالة الدعوى إلى التحقيق صادراً في معارضة في أمر أداء ، فلا محل لمحكمة الاستئناف إن هي استندت إلى أقوال الشهود الذين سمعوا تنفيذاً لذلك الحكم ، ومن ثم يكون النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم استند إلى أقوال الشهود فى إثبات الدين للوارد بالسندين ، هذا فى حين أنه لا يجوز أن تسمع شهادة الشهود إلا فيما يتعلق بإثبات حصول الإمضاء أو الختم أو بصمة الأصبع على الورقة المدعى بتزويرها ، مما كان يتعين معه على محكمة الاستئناف ألا تستخلص من أقوال الشهود إلا ما كان متعلقا بواقعة الإمضاء ذاتها ، وإذ هى تجاوزت ذلك إلى إثبات الالتزام ، فإن حكمها يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن هذا النعى مردود بما جرى به قضاء هذه المحكمة من أن ما كانت تنص عليه المادة ٢٧٤ من قانون المرافعات السابق من أنه لا تسمع شهادة الشهود إلا فيما يتعلق بإثبات حصول الكتابة أو الإمضاء أو الختم أو بصمة الأصبع على الورقة المقتضى تحقيقها ممن نسبت إليه ، إنما هو خاص بإنكار الخط أو الإمضاء أو الختم أو بصمة الأصبع ، ولا مجال لتطبيقها عند الادعاء بالتزوير والمقصود منها هو احترام القاعدة العامة فى الإثبات بعدم تمكن من يتمسك بورقة أنكرها خصمه من أن يثبت بشهادة الشهود — فى غير الأحوال التى يجوز فيها ذلك قانونا — الالتزام المدون بها ، ولذلك جاء النص مقصورا على أن الشهود لا يسمعون إلا عند إثبات واقعة الكتابة أو التوقيع دون الالتزام ذاته ، بخلاف الحال فى الادعاء بالتزوير فإن الأمر فيه إذا ما قبلت شواهد التزوير يكون متعلقا بجريمة أو غش مما يجوز قانونا إثباته بجميع الطرق ومنها قرائن الأحوال ، وذلك يستتبع أن يكون الخصم مدعى التزوير الحق فى أن يثبت بجميع الطرق أيضا عدم صحة ادعائه عملا بالمادة ١٩٢ من قانون المرافعات . لما كان ذلك وكان التحقيق الذى أجرته محكمة أول درجة قد تناول غير التوقيع وقائع أخرى واعتمدت عليها المحكمة فلا تريب عليها فى ذلك ، ومن ثم فإن النعى على الحكم بمخالفة القانون بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن السبب الثالث يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه شابه خطأ فى الإسناد وفساد الاستدلال ، وذلك من أربعة أوجه (الأول) أطرح الحكم أقوال شاهدى الطاعن على أساس أنها متناقضة ، قولا منه إنه بينما يقرر الأول أنه وجد الثانى بالمنزل عند حضوره فإذا بهذا الأخير يؤكد أنه تقابل مع الأول

خارج المنزل ، في حين أن المستفاد من أقوالهما في التحقيق أنهما تقابلا على باب المنزل (الثاني) استند الحكم في عدم أخذه بأقوال شاهدي الطاعن إلى أنها ظاهرة الافتعال إذ لا يقبل أن يتفق حضورهما في تلك الساعة المبكرة ويتصادف حديث الزوجين أمامهما عن التوقيع على المخالصة ، ويرى الطاعن أن هذا القول من الحكم ينطوي على فساد في الاستدلال ، ذلك أن الشاهدين ذكرا أنهما تقابلا في الساعة الثامنة صباحا فلا يعتبر هذا الوقت مبكرا ، وأن اتفاق حضورهما في هذا الوقت يرجع إلى ما قرراه في التحقيق من أن أولهما كان على موعد مع الطاعن أما الثاني فقد ذهب إليه في منزله في تلك الساعة ليضمن وجوده وليسدد له مطلوبه من الإيجار خشية طرده من الأرض الزراعية التي يستأجرها منه ، هذا إلى أن الحكم اطرح أقوال شاهديه بغير مسوغ وأهدر تقارير الخبراء الفنيين ومنها ما هو مقدم من قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي واعتمد على أقوال شهود المطعون ضدها مما يجعله مشوبا بفساد الاستدلال في هذا الخصوص أيضا . (الثالث) قرر الحكم أنه من غير المقبول أن يقوم الطاعن بإيداع مبلغ ٢٠٠٠ ج على سبيل الأمانة لدى زوجته في الوقت الذي ثبت فيه أنهما كانا على خلاف في حين أن هذا الخلاف لا أساس له في الأوراق . (الرابع) استند الحكم في القضاء بعدم صحة المخالصة إلى عدم ملاءة الطاعن مع أن شهود المطعون ضدها اتهمهم الذين اطمأنت المحكمة إلى أقوالهم قد شهدوا بأنه ملء .

وحيث إن النفي في وجهه الأول غير صحيح ، فذلك أنه يبين من الاطلاع على صورة محضر التحقيق المودعة بملف الطعن أن شاهد الطاعن الأول " أحمد أحمد هاشم الشيخ " قرر أنه توجه إلى منزل الطاعن فوجد الشاهد الثاني سليمان مصطفى المدبولى في المنزل ثم دخل فوجد الطرفين يتناقشان بشأن المخالصة المدعى بتزويرها ، وقرر هذا الشاهد في موضع آخر أنه قابل الشاهد الثاني عند المنزل ، أما الشاهد الثاني فقد ذكر أنه توجه إلى منزل الطاعن ووقف في الخارج ولما حضر الشاهد الأول صعد معه إلى المنزل ، وقد استخلصت محكمة الاستئناف وجود تناقض في أقوال هذين الشاهدين ، إذ بينما يقرر الأول أنه وجد الثاني بالمنزل ، عند حضوره ، إذ بالآخر يؤكد أنه تقابل مع الأول خارج المنزل . ولما كان لمحكمة الموضوع أن تأخذ

بمعنى للشهادة دون معنى آخر تحتمله أيضا ، متى كان المعنى الذى أخذت به لا يخالف الثابت فى الأوراق ولا يتجافى مع مدلول الشهادة ، وكان الحكم المطعون فيه لم يخرج فيما استخلصه من أقوال الشاهد الأول — وعلى النحو المألف بيانه — عما يؤدي إليه مدلول هذه الأقوال ، فإن النعى على الحكم بالتناقض فى هذا الخصوص يكون على غير أساس . والنعى فى باقى الأوجه مردود ، ذلك أنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن ذكر وقائع الدعوى تفصيلا وأورد دفاع الطرفين وتناول بالبحث الأدلة التى يستند إليها كل منهما بما فى ذلك تقارير خبراء الخطوط ووازن بينها ، انتهى إلى استبعاد كل من التقرير الاستشارى المقدم من الخبير أحمد المزرى بتاريخ ١٩٦١/٢/١ وتقرير خبير قسم أبحاث التزيف والتزوير وأخذ بتقرير الخبير الاستشارى المؤرخ ١٩٦١/١٠/٤ المقدم من الخبير يوسف المرزوقى ، وأضاف أنه بمنظرة المحكمة للورقة المدعى بتزويرها بالعين المجردة تبين بجلاء إضافات وتحشيرات فى صلب الورقة ووجود اختلاف بين التوقيعات الثابتة فى أسفلها وتوقيعات المضاهاة على النحو الذى أوضحه التقرير الأخير ، وإذا أقام الحكم المطعون فيه قضاءه برد وبطلان المخالصة على تقرير الخبير الاستشارى المقدم من المطعون ضدها وعلى عملية المضاهاة التى أجرتها المحكمة بنفسها وعلى مناقشة أقوال الشهود ، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة برأى الخبير الذى ندبته لإثبات حقيقة الحال فى الورقة المدعى بتزويرها ولها أن تأخذ بتقرير الخبير الاستشارى الذى تطمئن إليه متى أقامت حكمها على أدلة صحيحة من شأنها أن تؤدي عقلا إلى النتيجة التى انتهت إليها كما لها أن تبني قضاءها على نتيجة المضاهاة التى تقوم بإجرائها بنفسها لأنها هى الخبير الأعلى فيما يتعلق بوقائع الدعوى المطروحة عليها ، وكان ما يثيره الطاعن بصدده ما استخلصه الحكم المطعون فيه من أقوال الشهود لا يبدو أن يكون مجادلة موضوعية فى تقدير محكمة الموضوع للأدلة بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير التى أخذت بها تلك المحكمة ، وهو ما لا يجوز أمام محكمة النقض ، فإن النعى على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينهى بالوجه الخامس من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك

يقول إن الحكم برد وبطلان الإقرار المؤرخ ١٩٦٢/٧/٥ جاء على خلاف الحكم الصادر بين الخصوم أنفسهم في الاستئناف رقم ٢٢٠ ، ٢٢٥ سنة ١٩٦٢ طنطا وقد قضى فيهما بصحة الإقرار المشار إليه وحاز ذلك الحكم قوة الأمر المقضى مما يجوز معه الطعن في الحكم المطعون فيه بطريق النقض . هذا إلى أن الحكم المطعون فيه قد استدلل على تزوير الإقرار بأن الطاعن لم يقدمه عندما شرعت المطعون ضدها في تنفيذ حكم النفقة الذي تناوله هذا الإقرار بتوقيع الجرح عليه ، وبأنه لم يقدمه في الاشكال في التنفيذ المرفوع منه واقتصر على تقديم صورته الفوتوغرافية ، وبأنه ترك دعوى براءة الذمة رقم ١٣٢٧ سنة ١٩٦٢ للشطب . ويرى الطاعن أن هذا الذي قرره الحكم ينطوي على فساد في الاستدلال لأن التنفيذ كان سابقا على صدور الإقرار ولأن عدم تقديم الأصل يرجع إلى أنه كان مودعا في الاستئناف المشار إليهما ، ولأنه ترك دعوى براءة الذمة للشطب بعد أن أصبحت غير ذات موضوع بالحكم له نهائيا بما تضمنه الإقرار سالف الذكر .

وحيث إن هذا النعى في شقه الأول عار من الدليل ، إذ لم يقدم الطاعن ما يثبت أن الإقرار المؤرخ ١٩٦٢/٧/٥ قد قضى بصحته في الاستئناف رقم ٢٢٠ ، ٢٢٥ سنة ١٩٦٢ طنطا ، والنعى في باقى ما ورد به مردود بأن الحكم المطعون فيه لم يستند في قضائه برد وبطلان الإقرار المشار إليه إلى القرائن التي ساقها الطاعن ونعى على الحكم استناده إليها ، وإنما أشار إليها في مقام استعراضه لمراحل النزاع بين الطرفين حول النفقة ، ثم أخذ بعد ذلك في سرد الأدلة على تزوير الإقرار المشار إليه بقوله "إن المستندات تقطع بأن الإقرار المقدم من المستأنف (الطاعن) لم يكن له وجود في التاريخ المدون به وأن هذا الأخير إنما اصطنعه لخدمة هذه الدعوى ، وإلا لما تأخر من تقديمه في الدعاوى العديدة التي رفعها استنادا إليه ، وفضلا عن ذلك فإنه لا يعقل أن تقدم المستأنف عليها (المطعون ضدها) على تخفيض النفقة وإبراء زوجها من مؤخر الصداق في الوقت الذي كانت فيه المنازعات بينهما على أشدها حول العلاقة الزوجية على ما هو ثابت من الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٧ سنة ١٣ ق طنطا بتاريخ ١٩٦٣/١١/٤ بتأييد الحكم القاضي بتطبيق المستأنف عليها (المطعون ضدها) من زوجها أسوة بمعاملته لما وعدم أمانته ، ولا يستلزم حصول الإبراء من مؤخر الصداق قبل انفصام العلاقة

الزوجة بحكم التطلق المشار إليه . ولما كان يبين من ذلك أن الحكم قضى برد وبطلان الإقرار المؤرخ ۱۹۶۲/۷/۵ عملاً بالمادة ۲۹۰ من قانون المرافعات السابق استناداً إلى أدلة سائغة مستمدة من الأوراق وليس من بينها شروع المطعون ضدها في تنفيذ حكم النفقة ولاترك الطاعن دعوى براءة الذمة للشطب ، وكان الطاعن لم يقدم ما يدل على سبق تمسكه أمام محكمة الموضوع بأن أصل الإقرار كان مودعاً في الاستئناف رقمي ۲۲۰ ، ۲۲۵ طنطا ، فإن النعي بهذا الوجه يكون على غير أساس .

وحيث إن السبب الرابع يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بصورية السنتين الصادر بهما أمرى الأداء وقد ردت المحكمة على هذا الدفاع بأن السند الأول ثبت تاريخه في ۱۱/۴/۱۹۶۰ وأنه حرر قبل الزواج وفي حياة زوجها الأول واستندت المحكمة في ذلك إلى أقوال شهود المطعون ضدها بحجة أنها جاءت مؤيدة لأوراق الدعوى ، وهذا من الحكم خطأ في الاستدلال ، ذلك أن الزواج الذي تم في ۱۸/۴/۱۹۶۰ قد سبقته مقدمات وأن السند حرر في ذات اليوم الذي ثبت تاريخه فيه بقصد تهديد الطاعن فيما لو أقدم على تطليق زوجته وجعل تاريخه ۱/۱۱/۱۹۵۹ على خلاف الحقيقة حتى يكون صدوره في زمن سابق على الزواج ، وما كان للمحكمة أن تستند إلى أقوال شهود المطعون ضدها لما ثبت من وجود ضغائن وقضايا مرعدة بينهم وبينه ولأنه ليس في الأوراق ما يساند أقوالهم ، ورتب الطاعن على ذلك القول ببطلان السند لإنعدام سببه ، وأضاف أن السند الثاني المحرر في ۱۸/۴/۱۹۶۰ وهو تاريخ الزواج قد ذكر فيه أنه مقابل صدق المطعون ضدها وقد ثبت من الإقرار المؤرخ ۱۹۶۲/۷/۵ أنها تقاضت صداقها بالكامل ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه رغم ذلك بقيمة هذا السند ، فإنه يكون قد شابه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال فوق خطئه في القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قرر بحدود التدليل على عدم صورية السند المؤرخ ۱/۱۱/۱۹۵۹ ما يأتي "إن المستأنف (الطاعن) تمسك بصورية سند المديونية بمبلغ ۵۰۰۰ جنيه الصادر في ۱/۱۱/۱۹۵۹ بمقولة إنه حرره لزوجته حال قيام

الزوجية بينهما لتأمينها ضد قيامه بفصم هذه العلاقة ، وأنه دين لا مقابل له ولا سبب ، وهذا الدفاع من جانبه فضلا عن أنه يتعارض مع ادعائه بالتخالص من هذا الدين بموجب المخالصة المدعى بتزويرها فقد ثبت عدم صحته من ثبوت تاريخ السند في ١١/٤/١٩٦٠ أى قبل زواجه بالمستأنف عليها (المطعون ضدها) وقد أجمع الشهود الذين اطمأنت إليهم المحكمة على أن قيمة السند قد دفعت فعلا للمستأنف قبل زواجه بالمستأنف عليها (المطعون ضدها) الأمر الذى ينفي الصورية ويؤكد صحة السند ومشروعيته . ولما كان يبين من هذا الذى قرره الحكم أن محكمة الاستئناف بعد أن عرضت إلى دفاع الطاعن والموازنة بين أدلة الإثبات وأدلة النفي انتهت فى حدود سلطتها التقديرية إلى اطراح دفاع الطاعن وأخذت بدفاع المطعون ضدها ، ودلت على صحة السند الأول بثبوت تاريخه فى ١١/٤/١٩٦٠ أى قبل زواج الطاعن بالمطعون ضدها ، كما استندت إلى أقوال شهود المطعون ضدها الذين اطمأنت إليهم ، وإلى أن تمسك الطاعن بالصورية يتعارض مع ادعائه بالتخالص ، وكان ما ينهيه الطاعن على الحكم من أخذه بأقوال الشهود رغم وجود ضغائن ومنازعات قضائية بينهم وبين الطاعن مردود بأن تقدير أقوال الشهود مرهون بما يطمئن إليه وجدان قاضى الموضوع ولا سلطان لأحد عليه فى ذلك طالما أنه لا يخرج بتلك الأقوال إلى ما لا يؤدى إليه مداولها ، وكان غير صحيح ما ينهيه الطاعن على الحكم من أنه خالف الثابت فى الأوراق فيما قرره بشأن أقوال شهود المطعون ضدها ذلك أن هذه الأقوال تتفق مع ما انتهى إليه الخبير الاستشارى " يوسف المرزوقى " - الذى اطمأنت إليه المحكمة - من أن المخالصة مزورة . ولما كان ذلك وكان تقدير أدلة الصورية هو مما يستقل به قاضى الموضوع لتعلقه بفهم الواقع فى الدعوى ، وكانت محكمة الاستئناف قد أقامت قضاءها - وعلى ما سبق القول - على أسباب تكفى لحمله وتسوغ النتيجة التى انتهت إليها ، فإن النعى على الحكم بالقصور يكون على غير أساس . كما أن النعى عليه بالفساد فى الاستدلال لإطراح دفاع الطاعن وتصديقه دفاع المطعون ضدها يكون على غير أساس أيضا ، إذ لا تعتبر الموازنة بين الأدلة والأخذ بدليل معين منها دون دليل آخر لم تطمئن إليه المحكمة من قبيل الفساد فى الاستدلال . أما ما ينهيه الطاعن من أن السند المؤرخ ١١/١١/١٩٥٩ باطل

لإنعدام سببه ، فإن هذا النعي مردود بأن مؤدى نص المادتين ١٣٦ و ١٣٧ من القانون المدنى أن المشرع قد وضع بهما قرينة قانونية يفترض بمقتضاها أن للعقد سببا مشروعا ولو لم يذكر هذا السبب ، فإن ذكر في العقد فإنه يعتبر السبب الحقيقى الذى قبل المدين أن يلتزم من أجله ، وإن ادعى المدين صورية السبب المذكور فى العقد كان عليه أن يقدم الدليل القانونى على هذه الصورية . ولما كان الحكم المطعون فيه قد نفى صورية سبب الدين موضوع السند المشار إليه على النحو المتقدم ذكره ، فإن النعى ببطلان هذا السند لإنعدام سببه يكون غير صديد . وإذا حصل الحكم المطعون فيه وعلى ما صاف البيان فى الرد على السبب الثالث وفى أسباب سائفة أن الإقرار المؤرخ ١٩٦٢/٧/٥ إقرار مزور على الطاعة وحكم برده وبطلانه ورتب على ذلك قضاءه بتأييد أمر الأداء الخاص بالسند المؤرخ ١٩٦٠/٤/١٨ ، وكان هذا الذى انتهى إليه الحكم يعد نتيجة طبيعية لما قرره من تزوير الإقرار ، فإن النعى على الحكم بالانحياز فى التسبيب ومخالفة الثابت فى الأوراق فى هذا الخصوص يكون غير صديد .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبيح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد حسن هيكمل ، وجابر حلي عبد الجواد ، وإبراهيم ملام ، ومحمد
أسعد محمود .

(١١٧)

الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٣٦ القضائية :

نزع الملكية للنفعة العامة . " الطعن في قرار اللجنة " . حكم . " الأحكام
غير الجائز الطعن فيها " . قانون . " سريان القانون من حيث الزمان " .
استئناف .

القائمة الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في الطعن في قرار لجنة المعارضات وفقا
لنص المادة ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . عدم انطباق النص إذا كان
الحكم صادرا في ظل أحكام القانون السابق رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ . وجوب تطبيق القواعد العامة
في قانون المرافعات من حيث جواز الاستئناف .

إذا كان الطعن في تقدير التعويض عن العقار المتزوع ملكيته قد تم قبل
تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ في ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٤ ، ولم يعرض
ذلك الطعن على لجنة الفصل في المنازعات التي نصت عليها المادة ١٣ من هذا
القانون الأخير ، فإن مؤدى ذلك — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة —
عدم تطبيق المادة ١٤ من القانون المذكور ، والتي تقضى باعتبار الأحكام
التي تصدر في الطعون المرفوعة عن تقديرات اللجنة المذكورة نهائية — على الحكم
الذي أصدرته المحكمة الابتدائية في هذا النزاع بتاريخ ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٤
وتطبيق أحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ والتي من مقتضاها خضوع
هذا الحكم من حيث جواز استئنافه للقواعد العامة في قانون المرافعات
وذلك إعمالا للمادة ٢/٣٠ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ التي تقضى بأن
تستثنى من الأحكام الخاصة بالفصل في المعارضات الواردة فيه ، التعويضات
المرفوعة بشأنها دعاوى أمام المحكمة أو المحالة على خبراء ، وذلك على أساس

أن هذه المادة تقرر حكما عاما وقتيا ينطبق على جميع التعويضات التي تم الطعن فيها وفقا لأحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ (١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتصل في أنه بتاريخ أول يناير سنة ١٩٥١ صدر مرسوم بترع ملكية عقارات
للنفعة العامة بجهة سيدى بشر برمل الاسكندرية وكان من بين هذه العقارات
عقار مسطحه ٣٥٦ و ٧١١ ذراعا يقع بعضه في وضع يد ميشيل بابا ديمتريو ،
وقد رت لجنة التثمين ببلدية الاسكندرية التعويض المستحق عن ترع ملكيته
بواقع ٦٠٠ مليم للذراع ، وإذ لم يحضر واضع اليد المذكور جلسة الممارسة وحضرها
مندوب عن وزارة الأوقاف وادعى وجود حق حكر لها على العقار المتقدم الذكر
واعترض على تقرير لجنة التثمين له ، فقد أحيلت الأوراق إلى رئيس محكمة
الاسكندرية الابتدائية الذي ندب خبيرا لتقديره ، وأودع الخبير تقريره
الذي انتهى فيه إلى تقدير التعويض بمبلغ ٤٦٩ جنيه و ٧٣ مليم بواقع ١ جنيه و ٣١٥ مليم
للذراع . طعن محافظ الاسكندرية بصفته — الطاعن — في هذا التقدير
أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية بالدعوى رقم ٦٢/١٠٥٩ مدنى كلى وذلك
في مواجهة المطعون ضده الذى كان قد حل محل واضع اليد السالف الذكر
بعد أن تنازل له عن حقوقه في العقار المتزوعة ملكيته ، وطلب عدم الاعتداد
بتقدير الخبير لقيمة ذلك العقار واعتماد تقدير لجنة التثمين له .
وبتاريخ ١٩٦٣/٥/٢٠ قضت محكمة أول درجة بإحالة القضية إلى مكتب
خبراء وزارة العدل بالاسكندرية ليندب أحد خبراءه الهندسين لتقدير الثمن

(١) قض ٢٥ يناير ١٩٦٨ مجموعة المكاتب القنى لسنة ١٩ ص ١٤٠

وقض ٢٥ يولي ١٩٦٧ مجموعة المكاتب القنى لسنة ١٨ ص ١٤٨٧

المناسب للعقار موضوع النزاع وقت نزع ملكيته . وبعد أن قدم الخبير تقديره قضت المحكمة في ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٦٤ برفض الطعن واعتماد تقرير الخبير الذي ندبه رئيس المحكمة . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية بالإستئناف رقم ٢٠/٦٠٩ ق . وبتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٦٥ حكمت المحكمة بعدم جواز الاستئناف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه ، وفي الجلسة المحددة لنظر الطعن تمسكت النيابة بهذا الرأي .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينحى به الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت في الأوراق والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه قضى بعدم جواز الاستئناف استنادا إلى نص المادة ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ الذي يقضى باعتبار الحكم الذي تصدره المحكمة الابتدائية بالتطبيق لأحكام هذا القانون نهائيا ، هذا في حين أن الثابت في الأوراق أن الطاعن أقام طعنه أمام محكمة أول درجة طالبا استبعاد تقدير الخبير الذي ندبه رئيس تلك المحكمة لتقدير قيمة العقار المزروعة ملكيته بالإستناد إلى نص المادة التاسعة من قانون نزع الملكية القديم رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ بما كان يقتضى تطبيق أحكام هذا القانون التي تميز استئناف أحكام المحاكم الابتدائية الصادرة في الطعون المرفوعة عن تقديرات المصلحة القائمة بإجراءات نزع الملكية متى كان يجوز استئنافها طبقا للقواعد العامة في قانون المرافعات ، ذلك أن المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ تقضى بعدم حرمان أصحاب الطعون التي لم تعرض على لجنة الفصل في المنازعات المشكلة طبقا للمادة ١٣ منه من استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في الطعون المرفوعة منهم في الأحوال التي كان الاستئناف فيها جائزا طبقا لأحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ وهو ما يكون معه الحكم المطعون فيه قد خالف الثابت في الأوراق وأخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النقص صحيح ، ذلك أنه لما كان يبين من تدوينات الحكم المطعون فيه أن الطعن في تقدير لجنة التثمين ببلدية الإسكندرية للتعويض المستحق عن العقار موضوع النزاع قد أحيل إلى رئيس محكمة الاسكندرية الابتدائية في ٢٦ مايو سنة ١٩٥١ طبقا للمادة التاسعة من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ بشأن

نزع ملكية العقارات للنفعة العامة الذى حل محله للقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ فندب رئيس المحكمة خبيراً لتقدير قيمة ذلك العقار وبأشر الخبير مأموريته. في ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ في ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٤ ولم يعرض ذلك الطعن على لجنة الفصل في المنازعات التى نصت عليها المادة ١٣ من هذا القانون الأخير ، وكان مؤدى ذلك — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — عدم تطبيق المادة ١٤ من القانون المذكور والتى تقضى باعتبار الأحكام التى تصدر في الطعون المرفوعة عن تقديرات اللجنة المذكورة نهائية — على الحكم الذى أصدرته محكمة الاسكندرية الابتدائية في هذا النزاع بتاريخ ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ وتطبيق أحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ والتى من مقتضاها خضوع هذا الحكم من حيث جواز استئنافه للقواعد العامة في قانون المرافعات ، وذلك إعمالاً للمادة ٢/٣٠ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ التى تقضى بأن تستثنى من الأحكام الخاصة بالفصل في المعارضات الواردة فيه ، التعويضات المرفوعة بشأنها دعاوى أمام المحاكم أو المحالة على خبراء وذلك على أساس أن هذه المادة تقرر حكماً عاماً وقتياً ينطبق على جميع التعويضات التى تم الطعن فيها وفقاً لأحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ ، لما كان ذلك وكانت قيمة النزاع التى صدر فيها الحكم المستأنف السابق الإشارة إليه تتجاوز النصاب النهائى للمحكمة الابتدائية بما يكون معه حكماً قابلاً للاستئناف عملاً بالمادة ٥١ من قانون المرافعات السابق المنطبق على واقعة الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بعدم جواز استئناف الحكم المشار إليه استناداً إلى ما قرره على خلاف الواقع من أن المستأنف (الطاعن) وقد لجأ إلى محكمة الاسكندرية الابتدائية رافعاً طعنه في قرار اللجنة التى قدرت قيمة الأرض المتروحة ملكيتها فنظرت تلك المحكمة ذلك الطعن وأصدرت حكماً فيه فإن حكماً يكون نهائياً عملاً بالمادة ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ فلا يجوز الطعن فيه ، فإن الحكم يكون قد خالف الثابت في الأوراق وأخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد نور الدين عويس ، وأحمد حسن هبكل ، وعباس حلى عبد الجواد ،
وابراهيم غلام .

(١١٨)

الطعن رقم ١١٥ لسنة ٣٦ القضائية :

(أ ، ب) تنفيذ عقارى . " معنى الحائز " . " الاعتراض على قائمة
شروط البيع " .

(أ) الحائز هو من اكتسب حقا عينيا على عقار مرهون بموجب
سند سابق في تسجيله على تسجيل تنبيه نزع الملكية دون أن يكون مسئولاً
عن الدين المضمون . الدائن العادى — مباشر الإجراءات — يتنقد في حقه
نصرف المدين المجل قبل تسجيل التنبيه . إنذار المتصرف إليه لا محل له .
(ب) ملكية المدين للعقار المنفذ عليه شرط لصحة التنفيذ . جواز
تمسك المدين بذلك بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع .

١ — مفاد نص المادة ١٠٦٠ / ٢ من القانون المسدنى والمادة ٦٢٦ / ١
من قانون المرافعات السابق ، أن الحائز في التنفيذ للعقارى هو من اكتسب
ملكية عقار مرهون أو حقا عينيا عليه يجوز رهنه وذلك بموجب سند مسجل
سابق في تسجيله على تسجيل تنبيه نزع الملكية دون أن يكون مسئولاً شخصياً
عن الدين المضمون^(١) وأن إنذار الحائز وما يترتب على الإنذار وعدمه لا شأن
له — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إلا بالنسبة للدائن المرتهن أو الدائن
صاحب حق الاختصاص الذى حكه حكم المرتهن ، بما له من حق تتبع العقار
في أى يد يكون ، أما الدائن العادى ، ففكرة الحيازة الواجب إنذار صاحبها متفنية

(١) نقض ٢٧ ديسمبر ١٩٦٦ بمجموعة الكتب الفنى لسنة ١٧ ص ١٩٨٥ .

بالنسبة له تماما ، ذلك أنه متى كان المدين قد تصرف في العقار تصرفا شمر قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية ، فإن التصرف ينفذ في حق هذا الدائن للعادي ، ولا يجوز له وهو لا يملك حقا عينيا على العقار المذكور يحتج به على من تنتقل إليه الملكية ، أن يتخذ إجراءات التنفيذ على ذلك العقار الذي خرج من ملكية مدينه .

٢- المنازعة في تخلف شرط من الشروط الموضوعية لصحة التنفيذ ، هي كون جزء من العقار المنفذ عليه مملوكا للمدين المنفذ ضده ، تعتبر بهذه المثابة من أوجه البطلان التي يجوز ابدائها بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع ، ومن حق المدين أن يتمسك بها وتؤدي إن صحت إلى إلغاء إجراءات التنفيذ بالنسبة لهذا الجزء من العقار الذي خرج من ملكية المدين واستمراره بالنسبة للجزء الباقي .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن وزارة الخزانة — الطاعنة — اتخذت ضد مدينها المطعون عليه إجراءات التنفيذ العقاري على فداين بإعتبار أنهما مملوكان له وفاة لمبلغ ٢٧٩ ج و ٨٦٤ م محكوم به ضده في الدعوى رقم ٧٣٣ سنة ١١١١ ق مدين استئناف طنطا ، ثم أودعت قائمة شروط البيع بتاريخ ١٩٦٣/٦/٢ ، وقرر المطعون عليه بالإعتراض عليها في قلم كتاب المحكمة ، وبني اعتراضه على عدة أسباب من بينها سقوط تسجيل تنبيه نزع الملكية لأن السيدة إنعام محمود خفاجي حائزة لجزء من العقار موضوع التنفيذ بمقتضى عقد مسجل قبل تسجيل التنبيه ولم تقوم الطاعنة بإذارها بدفع الدين أو تخلية هذا الجزء من العقار ، وقيد الاعتراض برقم ٣٢٣ سنة ١٩٦٣ شين الكوم الابتدائية . وباتاريخ ١٩٦٤/٣/٢٩ حكمت محكمة أول درجة ببطلان إجراءات التنفيذ التي اتخذتها الطاعنة ، واستندت المحكمة

في قضائها الى سبب الاعتراض المشار اليه . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٧٣ سنة ١٤ ق طنطا . وبتاريخ ١٢/٢٧/١٩٦٥ حكمت المحكمة برفض الإستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وبالحلقة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه للطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفصوص في التسييب ، وفي بيان ذلك نقول إن الحكم قضى ببطلان إجراءات التنفيذ العقارى التى اتخذتها الطاعنة ضد المطعون عليه تأسيسا على أن السيدة إنعام محمود خفاجى حائزة لجزء مصاحته ٢٠ ط من العقار المنفذ عليه آل إليها من أخيه المطعون عليه بمقد بيع مسجل قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية ، وأن الطاعنة لم تقم بما توجبه المادتان ٦٢٦ ، ٦٢٨ من قانون المرافعات السابق من إندار الحائزة المذكورة بالدفع أو التخلية مما يترتب عليه سقوط تسجيل التنبيه وبطلان إجراءات التنفيذ ، في حين أن الطاعنة ليست إلا دائنة عادية فلا تعتبر المتصرف إليها في جزء من العقار المنفذ عليه حائزة يلزم إندارها ، ذلك أنه يشترط كى يعتبر المتصرف إليه في العقار المنفذ عليه حائزا له أن يكون هذا العقار مثقلا بحقوق من أو إختصاص أو امتياز ، وأن يباشر الدائن صاحب هذا الحق للمبنى إجراءات التنفيذ على هذا العقار بماله من حق انتبج ، وإذ لم يبين الحكم المطعون فيه كيف حصل توافر الشروط القانونية على النحو سالف للبيان والى تعتبر بموجبها المتصرف إليها حائزة يلزم إندارها ، فإنه يكون معيبا بالقصور في التسييب .

هذا إلى أن الحكم قرر أن بطلان إجراءات التنفيذ لعدم إندار الحائزة لا يقتصر على الجزء المتصرف فيه من العقار المنفذ عليه ، بل يشمل العقار بأكمله وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن منازعة المطعون عليه بهذا الوجه من الاعتراض تنطوى في الحقيقة على تخلف شرط من الشروط الموضوعية لصحة التنفيذ وهى كون العقار المنفذ عليه مملوكا للدين المنفذ ضده ، وإذ لم تتناول هذه المنازعة إلا جزءا من العقار المنفذ عليه الذى انتقلت ملكيته الى الغير ، فإن إجراءات التنفيذ لاتوقف إلا بالنسبة لهذا الجزء .

وحيث إن هذا النعى صحيح، ذلك أنه لما كانت المادة ١٠٦٠/٢ من القانون المدني قد نصت على أنه "ويعتبر حائزا للعقار المرهون كل من انتقلت إليه بأى سبب من الأسباب ملكية هذا العقار أو أى حق عيني آخر عليه قابل للرهن"، دون أن يكون مسئولاً مسئولية شخصية عن الدين المضمون بالرهن"، ونصت المادة ١/٦٢٦ من قانون المرافعات السابق الذى يحكم الدعوى على أنه "إذا كان للعقار المرهون فى يد حائز آل إليه بمقد مسجل قبل تسجيل التنبيه وجب إنذاره بدفع الدين أو تخليته العقار وإلا جرى التنفيذ فى مواجهته"، وكان مفاد هذين النصين مرتبطين أن الحائز فى التنفيذ العقارى هو من اكتسب ملكية عقار مرهون أو حقا عينيا عليه يجوز رهنه وذلك بموجب سند مسجل سابق فى تسجيله على تسجيل تنبيه نزع الملكية دون أن يكون مسئولاً شخصياً عن الدين المضمون، وكان إنذار الحائز وما يترتب على الإنذار وعدمه لاشان له — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إلا بالنسبة للدائن المرتهن أو الدائن صاحب حق الاختصاص الذى حكمه حكم المرتهن بماله من حق تتبع للعقار فى أى يد يكون، أما الدائن العادى ففكرة الحيازة الواجب إنذار صاحبها متفية بالنسبة له تماماً، ذلك أنه متى كان المدين قد تصرف فى العقار تصرفاً شرفاً قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية، فإن التصرف ينفذ فى حق هذا الدائن العادى، ولا يجوز له وهو لا يملك حقا عينيا على العقار المذكور محتج به على من تنتقل إليه الملكية، أن يتخذ إجراءات التنفيذ على ذلك للعقار الذى خرج من ملكية مدينة. لما كان ذلك وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بطلان إجراءات التنفيذ تأسيساً على قبول الوجه الأول من اعتراضات المدين المطعون عليه، ومبناه أن الطاعنة أغفلت إنذار الحائزة السيدة إنعام محمود خفاجى التى آل إليها جزء من العقار المنفذ عليه ومساحته ٢٠ ط بتصرف مسجل قبل تاريخ تسجيل تنبيه نزع الملكية، دون أن يبين ما إذا كان للطاعنة على العقار المنفذ عليه حق عيني تبعي وما إذا كانت السيدة إنعام محمود خفاجى قد آل إليها جزء من هذا العقار بعد قيد الحق العيني وقبل تسجيل تنبيه نزع الملكية حتى تعتبر حائزة يتعين على الطاعنة أن تنذرهما عند اتخاذ إجراءات التنفيذ بمالهما من حق التتبع على العقار، أم أن الطاعنة مجرد دائنة هادية فلا يجوز لها التنفيذ على ماتم التصرف فيه إلى السيدة المذكورة وانتقل إليها ملكيته قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية، وكان هذا البيان هو مما يتعين

على محكمة الموضوع تحصيله حتى تستطيع محكمة النقض مراقبة تطبيق القانون بشأنه ، وإذ ينطوى الاعتراض سالف الذكر في نفس الوقت على تخلف شرط من الشروط الموضوعية لصحة التنفيذ ، هي كون العقار المنفذ عليه مملوكا لأدين المنفذ ضده ، لما قرره هذا الأخير من أنه تصرف في جزء من العقار موضوع التنفيذ إلى السيدة إنعام محمود خفاجي بعقد بيع تم شهره قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية ، وكانت المنازعة بهذه المنابة كما بينها الحكم المطعون فيه تعتبر من أوجه البطلان التي يجوز إبدائها بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع ومن حق المدين أن يتمسك بها وتؤدي إن صحت إلى إلغاء إجراءات التنفيذ بالنسبة لهذا الجزء من العقار الذي خرج من ملكية المدين واستمراره بالنسبة للجزء الباقي ، وإذ يجب الحكم المطعون فيه نفسه عن هذا البحث واكتفى بالقول بأن السيدة إنعام محمود خفاجي حائزة ولم تنذر دون أن يبين الأسباب التي استند إليها في اعتبارها حائزة ورتب الحكم على عدم إنذارها سقوط تسجيل تنبيه نزع الملكية وبطلان إجراءات التنفيذ بالنسبة للعقار بأكمله ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب العطن .

جلسة ٣٠ من أبريل سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدق البشبيشي ،
ومحمد سيد أحمد حاد .

(١١٩)

الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٣٥ القضائية :

(أ) هبة . " محل الهبة " . " هبة الدين " . ملكية

وتوقع هبة الدين صحيحة . انتقال ملكية الدين بمقتضى عقد الهبة . رسوم مزاد
بعض أموال المدين على الموهوب له وخصم ثمنها من الدين . تملكه هذه الأموال
بطريق الشراء .

(ب) وارث . " تصرف المورث إلى وارثه " . " إنبات " . قرينة المادة ٩١٧
مدني " . حكم . " الأسباب الزائدة " .

تصرف المورث الوارد بالمادة ٩١٧ مدني وتصرفه إلى أحد ورثته فيما يملك .
ثبوت عدم ملكية المورث للعقار المتنازع عليه . تعرض الحكم لبحث ما إذا كانت
حيازة المورث للعقار لنفسه أم بوصفه نائباً . أسباب زائدة لا يبيح الحكم
انحطاً فيها .

(ج) وارث " تصرفات المورث المنجزة " .

تصرفات المورث المنجزة حال صحته . صحيحة ولو ترتب عليها حرمان الورثة
أو بعضهم من الميراث أو الحاس بأصبتهم فيه .

(د) إنبات . " طرق الإنبات " . " شهادة الشهود " .
محكمة الموضوع .

جواز الشهادة الباعية حيث تجوز الشهادة الأصلية . خضوع تقديرها
لقاض الدعوى .

۱ — متى انتهى الحكم إلى أن الهبة قد انصبت صحبة على الدين الذي حلت فيه ابنة المورث القاصرة محل وزارة الأوقاف ، فإن ملكية هذا الدين تكون قد خلصت لها في الحال بمقتضى عقد الهبة فتمتلك قيمته إذا أوفى به المدين ، وتملك مقابله إذا تم الوفاء بمقابل ، وتستطيع التنفيذ ، ووجهه على أموال المدين استيفاء لقيمته فإن رسا مزاد بعض هذه الأموال عليها وخصم ثمنها من هذا الدين ، تملك هذه الأموال بطريق الشراء باعتبار أن الثمن قد دفع من مالها .

۲ — المقصود بتصرف المورث الوارد في المادة ۹۱۷ من القانون المدني هو تصرفه فيما يملكه إلى أحد ورثته ، فإذا كان الثابت من الأوراق أن المورث لم يكن مالكا للعقار المتنازع عليه فإن تعرض الحكم المطعون فيه لبحث ما إذا كان المورث قد حاز العقار لنفسه أم بوصفه نائبا يكون زائدا من حاجة الدعوى فلا يعيبه الخطأ فيه .

۳ — التصرفات المنجزة الصادرة من المورث في حال صحته تعتبر صحبة وجائزة شرعا ولو ترتب عليها حرمان الورثة كلهم أو بعضهم من الميراث أو المساس بأنصبتهم فيه .

۴ — الشهادة السامية جائزة حيث تجوز الشهادة الأصلية ، وهي مثلاً تخضع لتقدير قاضي الدعوى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تفصل في أن السيدة مومن وهي (الطاعنة) أقامت الدعوى رقم ۶۹۳۷ سنة ۱۹۶۳ كلى القاهرة ضد المطعون عليها عن نفسها وبصفتها تطلب فيما الحكم بتثبيت ملكيتها إلى حصة قدرها ۷ قراريط من ۲۴ قيراطا على الشبوع

في العقارات والمنقولات المينة بصحيفةها، واحتياطيا اعتبار عقود شراء المنزل رقم ٢٩ شارع فرنسا بالإسكندرية والسيارة رقم ١٧٧١٧ ملاكي القاهرة والمنقولات المنزلية المنوه عنها بالصحيفة وصايا تخرج من ثلث التركة وتثبت ملكيتها في هذه الحالة إلى الحصة ذاتها شائعة في ثلثي العقارات والمنقولات، وقالت شرعا للدعوى إن والدها الأستاذ سيد وهبي المحامي توفي بتاريخ ١٩٦١/١٠/٧ عنها وعن ابنتيه القاصرتين ابتسام وميرفت وعن زوجته المطعون عليها وخلف تركة تضم تلك العقارات والمنقولات، وإذا كانت تستحق في التركة الحصة المشار إليها فقد رفعت الدعوى بطلباتها مألقة البيان. وطلبت المدعى عليها رفض الدعوى استنادا إلى أن منزل الإسكندرية قد رما مزاده على المورث بصفة وليا شرعيا على ابنته القاصرة ابتسام بناء على إجراءات نزع الملكية المتخذة بمقتضى عقد الحلول الرسمي الذي حل فيه المورث بهذه الصفة محل وزارة الأوقاف في دين لها قبل مالك المنزل، والذي ذكر فيه أنه تبرع بقيمة هذا الدين الذي دفعه للوزارة لابنته المذكورة، كما أن المورث وهب السيارة لابنته القاصرة ابتسام بأن دفع ثمنها وجعل الترخيص باسمها، أما المنقولات المنزلية فهي ملك خاص لها طبقا لما هو ثابت بالإقرار المؤرخ ١٩٦٠/٦/٢٧ الصادر من المورث. وإذا تمسكت المدعية بصورية هذا الإقرار فقد حكمت المحكمة في ١٩٦٤/٤/٢٠ بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المدعية (الطاعنة) بكافة طرق الإثبات أن الإقرار الصادر من مورثها إقرار صوري وأنه في حقيقته يخفى وصية وتنفى المدعى عليها ذلك بالطرق صحتها. وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين عادت وبشأن ١٩٦٤/١٢/٥ حكمت بتنفيذ ملكية المدعية لحصة قدرها $\frac{2}{3}$ على المشاع في ثلثي العقارات والمنقولات المينة بصحيفة الدعوى. استأنفت المدعى عليها هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاءه ورفض الدعوى وقيد الاستئناف برقم ٢٣٢ سنة ٨٢ ق. وفي ١٩٦٥/٤/٢٥ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة لانزل رقم ٢٩ شارع فرنسا بمدينة الإسكندرية والسيارة رقم ١٧٧١٧ ملاكي القاهرة والمنقولات المنزلية في المسكن للكائن بالعقار رقم ١٤ شارع جمال الدين أبوالمحسن بجاردن سيتي قسم قصر النيل بالقاهرة والشقة ٣ بالمنزل رقم ٢٥ شارع شامليون بالإسكندرية ورفض الدعوى بالنسبة لهذا العقار والمنقولات طعن الطاعنة في هذا الحكم

بطريق النقص للأسباب الواردة في التقرير وقدمت النيابة العامة مذكرة رأيها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض الدعوى في خصوص المنزل رقم ٢٩ شارع فرنسا بالاسكندرية على أن المورث وقد حل محل وزارة الأوقاف في دينها ودفع مادفع متبرعا باسم ابنته القاصرة ابتسام المشمولة بولايته، فإن الهبة تكون قد انصبت على الدين وهي هبة صحيحة استوفت جميع أركانها، وإذ كان رسوم زاد المنزل على المورث قد تم بمقتضى هذا الدين فإنه لا يصح القول في هذه الحالة بأن المورث دفع الثمن الذي رسا به المزداد متبرعا، ورد على القرينة المستفاده من انتفاع المورث بالعقار مدى حياته بأن الانتفاع المقصود بالمادة ٩١٧ من القانون المدنى هو الانتفاع الذى يستند إلى سبب قانونى لا يملك المتصرف إليه إنهاء مادام المورث حيا، وأن المورث كان يحصل الايجار من المستأجرين بصفته نائبا عن ابنته القاصرة، إذ لا يشترط القانون عند تعاقد النائب مع الغير إعلان نيابته عن يمثله، خصوصا وأنه ظاهر من دفتى إدخار البريد باسم القاصرتين ما يدل على أن الربيع كان يودع لحسابهما في هذين الدفتين . وهذا الذى قرره الحكم وأقام عليه قضاءه خطأ ومخالفة للقانون وقصور من وجوه (أولا) أن تبرع المورث لابنته القاصرة ابتسام بما دفع لوزارة الأوقاف ورسو المزداد وفاء لهذا الدين المتبرع به يستتبع حتما القول من حيث الواقع والقانون إن المورث هو الذى دفع الثمن الراسى به المزداد من ماله (ثانيا) أن الحكم المطعون فيه توهم أن الحكم المستأنف استند في قضائه إلى المادة ٩١٧ من القانون المدنى كما توهم أن عدم توافر أركان القرينة القانونية المنصوص عليها في هذه المادة يخرج التصرف حتما عن أن يكون وصية ويمتنع على الوارث إثبات طمعه في تصرف مورثه بالفرائض التى يقدمها ومنها انتفاع المورث مدى حياته بالعين التى تصرف فيها لوارثه وبذلك يكون قد حجب نفسه عن تقدير هذه القرينة القضائية التى ساقها الطاعنة (وثالثا) أورد الحكم في تقريراته أن المورث إنما كان يحصل الأجرة من المستأجرين نيابة عن ابنته القاصرتين على خلاف الثابت في الايصالات وبرر ما قرره بأنه يجوز للنائب عند التعاقد مع الغير أن يعمل باسمه أو يصرح بنيابته عن يمثله، في حين أنه لا يصح التعدى في هذا المقام بهذا الذى قرره الحكم

لأن المقصود هو التحرى عن إرادة المورث وهل كان يعمل بوصفه أصيلاً كما يؤكد ذلك الظاهر أم أراد أن يعمل بوصفه نائباً ، وهو الأمر الذى لم يثبت (ورابعها) أن الحكم المطعون فيه انتهى بالإشارة إلى دفترى إدخار القاصرتين ولم يناقش دفاع الطاعنة الذى تمسكت به أمام محكمة الاستئناف من وجوب التثبت من قيمة الربيع الشهري للعقار وقيمة ما كان يودع فى الدفترين ومواعيد الدفع لإمكان القول بأنه كان يعمل نائباً عنهما مما يعيبه بالقصور .

وحيث إن النعى مردود فى الوجه الأول منه بأنه متى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن الهبة قد انصبت صحيحة على الدين الذى حلت فيه ابنة المورث القاصرة محل وزارة الأوقاف ، فإن ملكية هذا الدين تكون قد خلصت لها فى الحال بمقتضى عقد الهبة فتملك قيمته إذا أوفى به المدين ، وتملك مقابله إذا تم الوفاء بمقابل وتستطيع التنفيذ بموجبه على أموال المدين امتيغاً لقيمته ، فإن رما مزاد بعض هذه الأموال عليها وخضع ثمنها من هذا الدين تملك هذه الأموال بطريق الشراء باعتبار أن الثمن قد دفع من مالها . والنعى مردود فى الوجه الثانى بأن الطاعنة قد تمسكت فى مذكرتها المقدمة لمحكمة أول درجة بالقرينة القانونية الواردة بالمادة ٩١٧ من القانون المدنى وأثبتت المحكمة ذلك فى حكمها التمهيدى الصادر فى ١٩٦٤/٤/٢٠ وفى الحكم المستأنف الصادر فى ١٩٦٤/١٢/٥ الذى استند إليها فى قضائه وإن كان لم يشر إليها صراحة ، ولما كانت الطاعنة لم تستند فى إثبات حقيقة التصرف المطعون عليه إلى دليل آخر غير القرينة القانونية المستفادة من المادة المشار إليها ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون مخطئاً إذا وقف عند تقريره باسناد المادة المذكورة بقوله " أنه يشترط لانطباقها أن تكون حيازة المورث للعين المتصرف فيها مستندة إلى حق ثابت لا يستطيع المتصرف له تجريد منه " هذا إلى أن الحكم قد تقي حيازة المورث للعقار لنفسه ورد على القرائن التى استندت إليها محكمة أول درجة فى هذا الخصوص بأن قيام الولى الطبيعى باستلام الأجرة من المستأجرين كان بسبب نيابته القانونية من ابنته القاصرة وبأن دفترى إدخار البريد يدلان فى ظاهرهما ومن الدفعات المتتالية وبالمبالغ الصغيرة على صدق دفاع المستأنفة من أن ريع هذا المنزل هو الذى كان يودعه فى الدفترين كلما حصل شيئاً من هذا

الربع بالإسكندرية مع أن إقامتهما الأصلية كانت مع والدهما بالقاهرة “ وهو استخلاص موضوعي سائق من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها . والنهي مردود في الوجهين الثالث والرابع بأن المقصود بتصريف المورث الوارد في المادة ٩١٧ من القانون المدني هو تصرفه فيما يملكه إلى أحد ورثته ولما كان الثابت من الأوراق أن المورث لم يكن مالكا للعقار المتنازع عليه فإن تعرض الحكم المطعون فيه لبحث ما إذا كان المورث قد حاز العقار لنفسه أم بوصفه نائبا يكون زائدا عن حاجة الدعوى فلا يعيبه الخطأ فيه .

وحيث إن حاصل السبب الثاني الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التفسير ، وفي بيان ذلك نقول الطائفة أن الحكم المطعون فيه بعد أن حصل في خصوص السيارة أنه لا نزاع في أن المورث قد اشتراها باسم كريمة ابتسام بماله الخاص رفض اعتبار هذا التصرف وصية لعدم توافر الدليل على أن انتفاع المورث بها حال حياته كان امتدادا إلى حق لا يمكن إنهاؤه في حين أن عدم انطباق المادة ٩١٧ من القانون المدني لا يستتبع حتما وبطريق اللزوم أن يكون التصرف منجزا وإنما يجب بحث الأمر على أساس القواعد العامة التي كانت سارية قبل استحداث هذه المادة ، وهي تقدير القرينة القضائية المستفادة من استمرار وضع بد المورث على المبيع طول حياته ومدى دلالة هذه القرينة على رغبة المورث في الإيصاء خصوصا وأن الثابت أنه لم توجد في تركة المورث سيارة أخرى ولا يعقل أن يكون المورث قد اشترى هذه السيارة وظل غير منتفع بها حتى وفاته أو أن تكون ابنته القاصرة هي التي انتفعت بها ، كما أنه لا يفهم قول الحكم بأن هذه السيارة كانت متداولة بين الأب وابنته القاصرة .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه خاض إلى أن شراء المورث للسيارة باسم ابنته القاصرة بعد أن تبرع لها بتمتها الذي دفعه إلى البائع ، يعتبر تصرفا منجزا على أساس أنه هبة صحيحة استكملت شرائطها واستدل الحكم على توافر نية الإيحاب المنجز بأن المورث وقت شرائه السيارة المذكورة في ١٨ / ١ / ١٩٥٩ كان يملك سيارة أخرى اشترى في ٣٠ / ٤ / ١٩٤٨ وبيعت في ٢ / ٥ / ١٩٥٩ وبأن انتفاع المورث بالسيارة لا ينفي حيازة ابنته لها وتسليمها إليها ، ولما كانت التصرفات

المنجزة الصادرة من المورث في حال صحته تعتبر صحيحة وجائزة شرعا ولو ترتب عليها حرمان الورثة كلهم أو بعضهم من الميراث أو المساس بأنصبتهم فيه ، وكانت الأسباب التي أوردتها الحكم المطعون فيه للتدليل على تمييز الهبة أسبابا سائغة تكفى لحمله ، فإنه بذلك يكون قد أطرح ضمنا القرينة القضائية التي تتمسك بها الطاعنة ، وإذا كان تقدير القرائن القضائية مما تستقل به محكمة الموضوع فإن النفي عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبيب ، ذلك أنه استند في قضائه برفض الدعوى بالنسبة للمقولات المتزلية إلى أقوال شاهدي المطعون عليها من أن هذه المقولات ملك لها ، وأنه كان لديها مال يكتنهما من شرائها ، في حين أن علم الشاهدين بهاتين الواقعتين مصدره المورث نفسه فأقوالهما في هذا الخصوص لا تعدو أن تكون ترديدا لإقراره الذي أرادت المحكمة التحقق من صحته لا تكراره ، كما أن المحكمة حين انتهت إلى اعتبار المقولات هبة من الزوج لزوجته تمت بالقبض لم ترد على الأسباب التي نفت بها محكمة أول درجة حيازة الزوجة لهذه المقولات حيازة يعتد بها القانون ، كما لم تعرض للأدلة الأخرى التي تمسكت بها الطاعنة من أن المطعون عليها لم تقدم فواتير الشراء أو قائمة جهاز مولعا عليها من زوجها ، بغناه حكمها خاطئا قاصر البيان .

وحيث إن هذا النفي مردود في الشق الأول منه ، بأن محكمة الاستئناف وقد أقامت قضاءها بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعنة في هذا الخصوص على أقوال شاهدي المطعون عليها التي اطعمت إليها استنادا إلى أن " أحدهما ناظر مدرسة ثانوية أميرية والثاني كان يشغل منصب مدير المراقبة المالية بوزارة الصحة وقد شهدا بأنهما يعلمان بأن المقولات مملوكة للزوجة وأنه كان لديها أموال حتى أن المورث كان قد اقترض منها قبل وفاته ، وأن أولهما شهد بأنه اشترى منها مقولات كانت في شقة الاسكندرية " فلأنها تكون بذلك قد وازمت بين أقوال شهود الطرفين ورأت في حدود سلطتها الموضوعية في تقدير قيمة الأدلة المطروحة عليها الأخذ بأقوال شاهدي المطعون

عليها دون شاهدي الطاعنة، ومتى كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال هذين الشاهدين فإنه لا يجدي الطاعنة التحدي بأن هذه الأقوال قد عرفها الشاهدان من المورث نفسه، إذ الشهادة المباحية جائزة حيث تجوز الشهادة الأصلية وهي مثلها تخضع لتقدير قاضي الدعوى. والنهي مردود في الشق الثاني منه بأنه متى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن الطاعنة لم تقم الدليل على عدم صحة الإقرار أو أنه قصد به الإيحاء، وخالف من ذلك إلى أن هذا الإقرار يلزم المقر وورثته، فذلك حسبه لحمل قضائه، وإذا لم يكن الحكم بحاجة إلى تعقيب الطاعنة في أوجه دفاعها الأخرى التي لا تؤثر في هذه النتيجة، فإن النعي عليه بالقصور يكون على غير أساس. ولما تقدم يتعين رفض الطعن.

جلسة ٣٠ من أبريل سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر فتى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين ، الدكتور محمد حافظ هريدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وسليم راشد
أبو زيد ، وعلى عبد الرحمن .

(١٢٠)

الطعن رقم ٦ لسنة ٣٦ القضائية :

بيع . " العربون " . عقد . " تفسير العقد " .

نية العاقدین وحدها هى المناط لإعطاء العربون حكمه القانونى .

العربون هو ما يقدمه أحد العاقدین إلى الآخر عند إنشاء العقد ، وقد يريد
العاقدان بالإتفاق عليه أن يجعله عقدهما مبرما بينهما على وجه نهائى وقد يريدان
أن يجعله لكل منهما الحق فى إمضاء العقد أو نقضه ونية العاقدین هى وحدها التى
يجب التعويل عليها فى إعطاء العربون حكمه القانونى .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتحصل فى أن سامى قديس شنوده أقام الدعوى رقم ٣٦٤٨ لسنة ١٩٥٩ مدنى
كلى القاهرة ضد زكريا محمد حسن الوردانى يطلب الحكم بفسخ عقد البيع
الإبتدائى المؤرخ ١٩٥٧/١١/٤ ورد ضعف مقدم الثمن المدفوع منه وقدره ٥٠٦٩ ج
والفوائد القانونية بواقع ٤ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد . وقال

شرحا لدهواه إنه بموجب العقد المذكور اشترى من المدعى عليه كامل أرض وبناء
 المنزل الموضح به لقاء ثمن قدره ٥٥٠٠ ج دفع منه في مجلس العقد
 مبلغ ١٣٠٠ ج ، كما ظهر للبائع سنداً تحت الإذن بمبلغ ١٢٠٠ ج صادراً له
 من أنور محمد حشمت ومستحق السداد في ٣٠/٥/١٩٥٨ ونص في العقد على دفع
 الباقي من الثمن وقدره ٣٠٠٠ ج عند التوقيع على عقد البيع النهائي خلال ستة شهور
 واشترط البائع أن التوقيع على العقد النهائي وتسليم العقار لا يتم إلا بعد دفع قيمة السند
 إليه ، وتضمن البند الحادى عشر من التعاقد أنه " في حالة عدول المشتري
 عن إتمام الصفقة بالشروط الواردة فيه أو إخلاله بإحداها يكون العربون عالى
 حقاً مكتسباً للبائع ، كما يصبح العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه ، وإذا عدل البائع
 عن إتمام الصفقة بالشروط المبينة عالى يكون ملزماً برد العربون وضعفه ويصبح
 هذا العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه " وإذا امتنع المدعى عليه عن تسليمه سند الدين
 المطالبة بقيمته حتى يمكن السير في إجراءات التسجيل وقام بالتصرف بالبيع
 في الأرض المبيعة لآخرين بعقد أشهر برقم ٢٠٨٦ سنة ٦٠ توثيق الإسكندرية
 فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطلباته مألغة البيان . ورد المدعى عليه بأنه سلم
 المدعى مستندات التملك لإتمام التسجيل ، وإذا لم يقم المدين بسداد قيمة السند
 المحول إليه ، فقد أنذر المدعى بأن يقوم بدفع القيمة ولم يستجب له مما اضطر معه
 إلى التصرف في العقار لآخرين مستنداً في ذلك إلى فسخ العقد لعدم تحقق
 الشروط المتفق عليها بينهما . وفي ٢٨/١٢/١٩٦٤ حكمت المحكمة بفسخ عقد البيع
 ورفضت ما عدا ذلك من طلبات ، تأسيساً على أن المدعى قد قصر في الوفاء بما التزم
 به سواء بعدم وفائه بكامل الثمن للبائع أو بعدم اتخاذ أى إجراء بعد ما أنذره
 المدعى عليه بعدم قبضه قيمة السند الإذنى عند حلول ميعاد استحقاقه ، وعلى
 أن نكول المشتري عن تنفيذ العقد يعتبر بمثابة العدول عنه ويفقده مادفعه من عربون
 واستأنف المدعى الحكم المذكور أمام محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاء الحكم
 له بطلباته ، وقيد هذا الاستئناف برقم ٣٥٣ سنة ٨١ قضائية ، وبتاريخ ١٤/١١/١٩٦٥
 حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف وبإلزام المستأنف عليه بأن يدفع للمستأنف
 مبلغ ١٣٣٤ ج و ٥٠٠ مليم وفوائده بواقع ٤٪ سنوياً حتى السداد ، تأسيساً
 على أن مادفع نقداً يعتبر جزءاً من الثمن وليس عربوناً ، وأن تصرف المستأنف
 عليه في العقار لآخرين بعقد مصجل يجعل تنفيذ التزامه قبل المستأنف مستحيلاً

وموجباً لفسخ العقد، وردا المبلغ المدفوع من المستأنف وقدره ١٣٣٤ ج و ٥٠٠ مليم دون قيمة السند الإذني المحول للمستأنف عليه لعدم تحصيله قيمته . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب المبيّنة في التقرير، وبالجلسة المحددة لنظر الطعن أمام هذه الدائرة صمم الطاعن على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليه ولم يبد دفاعاً، وصحمت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها وطلبت نقض الحكم.

وحيث إن أصل السببين الأول والثاني أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه من وجهين (أولهما) أنه بعد أن استعرض وقائع الدعوى قال إنه يستخلص من عقد البيع أن نية العاقدين قد انعقدت على تمام التعاقد وأن المبلغ المدفوع هو جزء من الثمن، ووصفه بأنه عربون لا يدل على جواز العدول بل هو قيمة التعويض الواجب عند الفسخ الناتج من تقصير أحدهما في الوفاء بما التزم به، وفصل في النزاع على هذا الأساس، في حين أن البند الحادي عشر من العقد نص صراحة على إعطاء كل من العاقدين حق العدول عنه وعلى أنه في حالة عدول الطرف الثاني (المطعون ضده) عن إتمام الصفقة يكون العربون حقا مكتسباً للطرف الأول (الطاعن) وفي حالة عدول الطرف الأول البائع عن إتمام الصفقة يكون ملزماً برد العربون وضعفه، ورغم أن هذا يقطع في أن الطرفين اتفقا على أن ما دفع بمقتضى عقد البيع هو عربون ونص على حق كل من الطرفين في العدول عنه وعلى الجزاء المترتب على الطرف الذي يعدل، فإن الحكم المطعون فيه قد انحرف في تفسيره عن هذا المعنى الواضح لنصوص العقد على نحو مسخ به عبارة البند المذكور بما لا يتفق مع نية الطرفين، وهو منه مخالفة للسادة ١٥٠ مدني التي تنص على عدم جواز الانحراف عن عبارة العقد إذا كانت واضحة عن طريق تفسيرها لتعرف على إرادة العاقدين. (وثانيهما) أن الحكم المطعون فيه قضى بفسخ العقد رغم أن الفسخ قد وقع اتفاقاً وأن النزاع انحصر في رد العربون من عدمه.

وحيث إن هذا النعي مردود في الوجه الأول منه، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه بأن نية العاقدين انصرفت إلى إتمام العقد وأن المبلغ المدفوع هو جزء من الثمن وصف بأنه عربون ولا يدل على جواز العدول بل لإثبات وتحديد قيمة التعويض على قوله "وحيث إنه يبين للمحكمة

من استعراض نصوص عقد البيع أن طرفيه قد تم الاتفاق بينهما على البيع والشراء وتسليم المشتري صورة من العقد المسجل سند ملكية البائع وقبل الأخير تحويل المشتري للعقد لمن يشاء دون توقف على رضائه وانفقا على التوقيع على العقد النهائي في مهلة قدرها ستة شهور ونص على فقد العربون عند الإخلال بشروط العقد ، مما تستخلص منه المحكمة أن نية المتعاقدين قد انعقدت على تمام التعاقد وأن المبلغ المدفوع هو جزء من الثمن ، ووصفه بأنه عربون لا يدل على جواز العدول بل لإثبات وتحديد قيمة التعويض الواجب عند الفسخ الناتج عن تقصير أحدهما في الوفاء بما التزم به وعلى هذا الأساس يتعين الفصل في النزاع . إذ كان ذلك وكان العربون هو ما يقدمه أحد العاقدين إلى الآخر عند إنشاء العقد ، وقد يريد العاقدان بالاتفاق عليه أن يجعل عقدهما مبرما بينهما على وجه نهائي ، وقد يريدان أن يجعل لكل منهما الحق في إضفاء العقد أو نقضه ، ونية العاقدين هي وحدها التي يجب التعويل عليها في إعطاء العربون حكمه القانوني . وإذا كانت محكمة الموضوع قد استخلصت من نصوص العقد أن نية عاقديه انعقدت على تمامه وأن المبلغ الذي وصف فيه بأنه عربون ما هو في الواقع إجزاء من الثمن وقصد بوصفه عربونا تحديد قيمة التعويض الذي اتفقا على استحقاقه عند الفسخ المتسبب عن تقصير أحد المتعاقدين في الوفاء بما التزم به . وكان ما استظهرته محكمة الموضوع من نية العاقدين على هذا النحو هو تفسير سائق لنصوص العقد تحتمله عبارته مما يدخل في سلطتها التقديرية دون معقب ، فإن النفي بهذا الوجه يكون غير صديد . وصرود في الوجه الثاني بأنه لا يعيب الحكم أن يقضى بالفسخ الواقع فعلا لتحديد الآثار المترتبة عليه .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه مشوب بالتناقض إذ أنه في الوقت الذي قضى فيه برد العربون ، قرر في أسبابه أن المطعون عليه قصر في تجهيز العقد النهائي بعد أن تسلم من الطاعن سند الملكية المسجل ورتب على ذلك رفض القضاء له بالتعويض ، وهو ما كان يتعين معه اعتبار أنه قد عدل عن تنفيذ العقد بما يسقط حقه في استرداد العربون ويحول الطاعن حق الاحتفاظ به .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه — على ما جاء في الرد على السبب الأول لم يعتبر المبلغ المدفوع من المطعون عليه عربونا، ولم يطبق عليه أحكام العربون بل اعتبره جزءا من الثمن ، ولما كان العقد قد فسخ بتصرف الطاعن في العين المباعة ومقتضى هذا الفسخ هو إعادة الطرفين للحالة التي كانا عليها قبل التعاقد، فقد قضى الحكم برد مقدم الثمن المدفوع من المطعون عليه إلا أنه نظرا لتراخي هذا الأخير في تجهيز العقد النهائي — على ما استظهره الحكم — فقد اعتبره مقصرا في هذا الخصوص ولا يحق له المطالبة بتعويض . وليس في هذا الذي جرى عليه الحكم ثمة تناقض .

جلسة ٣٠ من أبريل سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : السيد عبد المنعم الصراف ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد سيد أحمد حماد ،
وعلى عبد الرحمن .

(١٢١)

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٣٦ القضائية :

(أ) إعلان . " الإعلان للنيابة " . محكمة الموضوع .

كفاية التحريات التي تسبق الإعلان للنيابة أمر يرجع فيه لظروف كل واقعة على حدة
ويخضع لتقدير محكمة الموضوع .

(ب) حكم . " هيوب التذليل " . " تناقض . ما بعد كذلك " ملكية . تقادم .

تذليل الحكم على ملكية المطعون عليه بالتقادم الطويل المدة .
تعبه مع ذلك قيام السبب الصحيح على أساس ملكية البائع للطاعن .
تناقض تنبأ به الأسباب .

(ج) تقادم . " التقادم المكسب " . " التقادم الخسبي " .
بيع .

حسن نية المشتري من غير مالك — يصدد التقادم الخسبي المكسب — وجوب
توافره عند تلقى الحق .

١ — تقدير كفاية التحريات التي تسبق إعلان الخصم في مواجهة النيابة
أمر يرجع إلى ظروف كل واقعة على حدة ، ومتى رأت محكمة الموضوع في حدود
سلطانها التقديرية كفاية التحريات التي قام بها طالب الإعلان للتقصي من محل
إقامة المراد إعلانه وأن الخطوات التي سبقت الإعلان في مواجهة
النيابة يعتبر معها الإعلان صحيحاً ، فإنه لا معقب عليها في ذلك لتعلقه بأمر
موضوعي .

٢ - إذ دلت الحكم على ثبوت ملكية مورث المطعون عليهم للعين دون الحكومة ثم عاد وهو بصدد التدايل على عدم صحة الدفع بالتقادم الخمسى إلى اعتبار أن الحكومة هى المسالكة للعين ورتب على ذلك قوله بأن العقد الصادر منها للطاغن لا يعتبر سببا صحيحا للتملك بالتقادم الخمسى لأنه صادر من مالك ، فإن ذلك مما يجعل أسبابه متهاثرة بحيث لا يكون للنطوق قائمة بعد أن خلا من الأسباب التى يمكن أن تحملها .

٣ - من المقرر فى ظل القانون المدنى القديم وقننه المشرع فى المادة ٩٦٩/٢ من القانون المدنى الجديد أن حسن نية المشتري من غير مالك لا يشترط توافره إلا عند تلقى الحق .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل فى أن المرحوم أبادير عبد الملك أقام الدعوى رقم ١١٠ سنة ١٩٤٧ أمام محكمة أسوان الابتدائية ضد وزير الداخلية وسعيد فرج كرامة وعبد الرحمن أبو بكر عمار يطلب فيها الحكم بنهيت ملكيته إلى مجرى الماء والطريق المجاور له من ناحيتين بمرض خمسة أقصاب والميمنة الحدود والمعالم بالصحيفة ولتى كان قد أنشأها لتوصل المياه من ما كينة الرى المملوكه له إلى أطيانه الخاصة وكذلك نهيت ملكيته إلى الأشجار التى غرسها على جانبي هذا المجرى وقد تابع ورثته الدعوى بعد وفاته ، وقالوا مراحا لما إن هذا المورث كان ، قد وضع يده على هذه الأرض منذ سنة ١٩١٩ وقت أن كانت من الأراضى المباحة وأنشأ فيها المجرى والطريق كما غرس حوله الأشجار إلا أن الحكومة باعته فى سنة ١٩٣٥ ضمن أرض تملكها إلى سعيد فرج كرامة وعبد الرحمن أبو بكر عمار . ولما تعرض لهما المورث انتزعتها وزارة الداخلية منه عنوة وأزالت المجرى والطريق والأشجار ، فأقام دعواه رقم ٧١ سنة ١٩٣٩ كلى قنا طلب فيها إلزام

هؤلاء متضامنين بأن يدفعوا له مائة جنيه وقيمة تكاليف إعادة المجرى والطريق إلى أصله وقيمة الأشجار التي كانت قائمة على جانبيه ولما نذبت المحكمة خبيراً لتحقيق وضع اليد أثبت الخبير في تقريره أن هذه الأرض من أراضى خارج الزمام، وأن المورث وضع اليد عليه من سنة ١٩٢٠ حتى سنة ١٩٣٥، وقد أوقفت المحكمة نظر الدعوى حتى يثبت المورث ملكيته لما يطالب به وهو ما اضطره إلى رفع الدعوى المسائلة، مستنداً إلى ما جاء بتقرير الخبير المودع في الدعوى الأولى، وإلى تملكه للعين بمجرد الزرع أو الغرس أو البناء على ما هو وارد بالمادة ٣٧ من القانون المدنى القديم. ودفعت الحكومة الدعوى بأن المورث إنما كان يضع اليد على هذه العين بصفته مستأجراً لها بعقدى إيجار نص فيهما على أن الحكومة المؤجرة تملك ما قد يقوم به المستأجر من غراس أو بناء بالعين المؤجرة، وأضافت بأنه وإن كان الخبير في الدعوى الأولى لم يتمكن من تطبيق عقدى الإيجار على الطبيعة إلا أن العين موضوع الدعوى محصورة بين أملاكها. وبتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٩٥٥ حكمت المحكمة الابتدائية بئدب مكتب الخبراء بأصوان لتحقيق الملكية ووضع اليد وتطبيق عقدى الإيجار على الطبيعة، ولما لم ينفذ هذا الحكم عادت المحكمة بتاريخ ٣ فبراير سنة ١٩٥٦ لحكت بئثبت ملكية المدين للمجرى والطريق المجاور لها من الناحيتين بعرض خمسة أقصاب وإلى الأشجار التي كانت مقامة عليها . استأنفت وزارة الداخلية ومصلحة الأملاك هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسبوط (مأمورية أصوان) طالبين إلغاءه ورفض الدعوى وقيد استئنافهما برقم ٣٨١ سنة ٣٢ قضائية كما استأنفه معبد فرج كرامة وعبد الرحمن أبوبكر همار لدى ذات المحكمة طالبين إلغاءه والحكم ببطلان صحيفة إفتاح الدعوى أو ببطلان الحكم المستأنف ، وقيد استئنافهما برقم ٣٢ سنة ٣٩ قضائية ، وبتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٥ حكمت محكمة الاستئناف بقبول الاستئنافين شكلاً وفى الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف ، وبتقرير مؤرخ ١٣ يناير سنة ١٩٦٦ طعن معبد فرج كرامة وعبد الرحمن أبوبكر همار على هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة فى التقرير، ومرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعنان على طلب نقض الحكم، ودفع المطعون عليهما الأول والثانى ببطلان الطعن بالنسبة

للمطعون عليهما الثالث والرابعة، وصحمت النيابة العامة على رأيها الوارد في مذكرتها وطلبت نقض الحكم .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من المطعون عليهما الأول والثاني أن تقرير الطعن قد أعلن للمطعون عليهما الثالث والرابعة في مواجهة النيابة، دون أن يسبق هذا الإعلان أية تحريات تدل على عدم الاستدلال على موطنهما مما يجعل الإعلان باطلا .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأن الثابت من الأوراق أن الطاعنين وجها إعلان تقرير الطعن إلى المطعون عليهما الثالث والرابعة في المنزل رقم ٤٤ بشارع قنا بدائرة قسم محرم بك بالاسكندرية، وأثبت المحضر أن الإعلان لم يتم لعدم وجود منزل بهذا الرقم في الشارع المشار إليه، ثم قام الطاعنان بإعادة إعلانهما في المنزل رقم ٥ شارع قصر النيل ولم يتم الإعلان لعدم الاستدلال عليهما في هذا العنوان وعلى أثر ذلك قام الطاعنان بإعلان المطعون عليهما المذكورين في مواجهة النيابة، وهذه التحريات التي قام بها الطاعنان تكفى في تفصى عمل إقامة المعلن إليهما ويصح معه إعلانهما في مواجهة النيابة .

وحيث إن المطعون عليهما الأول والثاني دفعا بسقوط الحق في الطعن استنادا إلى أنه قرر به بعد ميعاد الثلاثين يوما المنصوص عليه في المادة ٤٣١ من قانون المرافعات قبل تعديله بقانون إنشاء دوائر فحص الطعون والتي أعيد العمل بها بمقتضى القانون رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ بشأن السلطة القضائية، ذلك أن الحكم المطعون فيه صدر في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٥ ولم يطعن عليه إلا في ١٣ يناير سنة ١٩٦٦ بعد فوات الميعاد .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله، ذلك أنه وفقا للمادة الثانية من القانون ٤ سنة ١٩٦٧ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يترتب البطلان أو السقوط على عدم مراعاة الإجراءات والمواعيد التي كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر الفحص سواء بالنسبة إلى الطعون التي رفعت قبل تاريخ العمل بالقانون ٤٣ سنة ١٩٦٥ بشأن السلطة القضائية أو الطعون التي رفعت في الفترة

من هذا التاريخ إلى تاريخ نشر هذا القانون في ١١ مايو سنة ١٩٦٧، وإذا كان ذلك وكان الطعن قد رفع في الفترة من تاريخ العمل بالقانون ٤٣ سنة ١٩٦٥ إلى تاريخ نشر القانون ٤ سنة ١٩٦٧ فإنه يتعين رفض الدفع .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعنين ينعيان على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول الخطأ في القانون والقصور وفساد الاستدلال، وفي بيان ذلك يقولان إن مورث المطعون عليهما الأولين أقام دعواه الأولى رقم ٧١ سنة ١٩٣٩ كلى قنا وأعلنهما بصحيفتهما بناحية النفاذى مركز حنية في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٩، ولما تبين أنهما لا يقيمان بها وأثبت المحضر على لسان شيخ الناحية أنهما يقيمان ببلدة طوكر بالسودان أعاد المورث إعلانهما في هذه البلدة الأخيرة حيث تم تسليم الإعلان لشخصهما في ٩ مارس سنة ١٩٣٩، ولكن المورث إذ أقام دعواه الثانية تجاهل محل إقامتهما الذى سبق له أن أعلنهما فيه ووجه إعلان صحيفة الدعوى المسائلة إلى البرينة حيث تبين أنهما لا يقيمان بها وأثبت المحضر أنهما يقيمان بناحية الشلال فلما وجه الإعلان إلى هذه الناحية لم يستدل عليهما فيها فوجه المورث الإعلان إلى النيابة على أساس أن ليس لهما محل إقامة معروف، ولما صدر الحكم الابتدائى في غيبتهما كان من بين أسباب استئنافهما له النعى ببطلان إعلان صحيفة الدعوى لتعمد المورث توجيه الإعلان لغير محل إقامتهما الذى يعلمه بناحية طوكر بالسودان حتى يتمكن من إعلانهما للنيابة ويستصدر حكما في غيبتهما، إلا أن الحكم المطعون فيه قضى بصحة الإعلان تأسيسا على أن ماتم من إجراءات يدل على أن المورث قد قام بالتحريات الكافية بغية إعلانهما متفصيا عن محل إقامتهما وهو ما يبدو منه أن الحكم لم يتنبه إلى نعيهما مالف الذكر بصحيفة الاستئناف، ولما كان هذا الإعلان فضلا عن وقومه باطلا فقد بنى على الغش الذى يجعله معدوما، وإذا قضى الحكم المطعون فيه رغم ذلك بصحته فإنه يكون مخطئا في القانون مشوبا بالقصور وفساد الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أنه لما كان تقدير كفاية التحريات لائق تسبق إعلان الحكم في مواجهة النيابة أمر يرجع إلى ظروف كل واقعة على حدة

ومتى رأت محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية كفاية التحريات التي قام بها طالب الإعلان للتقصي عن محل إقامة المراد إعلانه وأن الخطوات التي سبقت الإعلان في مواجهة النيابة يعتبر معها الإعلان صحيحا، فإنه لا معقب عليها في ذلك لتعلقه بأمر موضوعي . لما كان هذا وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بصحة الإعلان على ما قرره من أن الثابت من الأوراق أن المورث قام بإعلان الطاعنين بصحيفة افتتاح الدعوى بالسراج تبع البرونية ولما تبين عدم وجودهما وأرشد شيخ البلد إلى أن إقامتهما بالشلال وجه المورث الإعلان لهما بالشلال فلم يستدل عليهما فيها فأعلنهما في مواجهة النيابة ، فإن هذا المورث يكون بذلك قد قام بالتحريات الكافية بغية إعلانهما متقصيا عن محل إقامتهما . لما كان ذلك وكان الطاعنان لم يقدم ما يدل على أنهما ظلا مقيمين بطوكر منذ إعلانهما سنة ١٩٣٩ حتى إقامة الدعوى الثانية سنة ١٩٤٧، وكان ما قرره الحكم المطعون فيه ينطوي على رد ضمنى ينفي ما ذهب إليه الطاعنان من وقوع غش بتعمد المورث إخفاء الدعوى عن الطاعنين ، وكان ذلك جميعه سائفا ومقبولا، فإن النعى يصبح في حقيقته جدلا موضوعيا لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض الدفع بتملك الطاعنين للعين محل النزاع بالتقادم الخمسى على أن هذا التقادم يستلزم إلى جوار وضع اليد المملك قيام السبب الصحيح الذى يكون من شأنه قفل الملكية لو أنه صدر من المالك الحقيقى للبيع ، وأنه لما كانت الحكومة هى المالكة وينقل البيع الصادر منها الملكية للشترى، فإنه لا يجوز لها التمسك بهذا الدفع ، كما أضاف الحكم المطعون فيه إلى ذلك أنه لا يجدى المستأنفين الثالث والرابع - الطاعنين - تمسكهما بهذا الدفع لأنه يستلزم قيام حسن النية الذى ينفيه عنهما عليهما بأن العين المبيعة لهما غير مملوكة للبائع إذ لم يتصلباها إلا عنوة وبالقوة عن طريق الإدارة وهو ما كشفت عنه التحقيقات الإدارية رقم ١٥٢٩ سنة ٣٥ ، ويقول الطاعنان إن هذا القضاء يشوبه الغموض والتناقض لأن رفض دفع الحكومة باكتساب المشتري منها العين بالتقادم الخمسى على أساس أن هذا التقادم القصير لا يجوز للحكومة التمسك به لأنها المالكة للعين كان يقتضى

الحكم للطاعنين بالملكية، كما أن ماقرره الحكم عن انتفاء حسن النية فهما يخالف الواقع والقانون، إذ فضلا عن أن الأصل هو افتراض حسن النية في الحائز. فإنه لا يمكن افتراض للقول بأن الطاعنين كان في اعتقادهما أن الحكومة تباع مالا ملك، كما أنه لما كان حسن النية لا يلزم توافره إلا وقت التصرف لابعده على مانعت عليه المادة ٢/٩٦٩ من القانون المدني — وهو ما استقر عليه قضاء محكمة النقض قبل تاريخ العمل بها — وكان تسليم الإدارة المبيع للمشتريين لم يتم إلا بعد تلقيهما الحق فعلا، فإن الحكم يكون مخطئا في القانون فضلا عما شابه من قصور في التسيب وتحاذل في الأسباب.

وحيث إن هذا النعى في محله، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن استظهر الأسباب التي استند إليها الحكم الابتدائي في قضائه باكتساب مورث المطعون عليهم الأربعة الأول ملكية العين محل النزاع بوضع اليد المدة الطويلة بالإضافة إلى تملكه لها بالغراس وإنشاء المروى تطبيقا لنص المواد ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ من القانون المدني القديم، عرض لأسباب الاستئناف ورد عليها بقوله "إنه عن السبب الأول من أسباب الاستئناف رقم ٣٨١ سنة ٣٢ ق الذي ينعي فيه المستأنفان ١ و ٢ على محكمة أول درجة بأنها أخطأت حينما قررت — استنادا منها على تقرير الخبير، أن مورث المستأنف عليهم الأربعة الأول قد وضع اليد على أرض النزاع وأنشأ مجرى وغرس الغراس فيها بحيث أصبحت ملكا له لأن وضع يد المورث المذكور كان وليد عقد الإيجار المودعين بحافظة مستندات الحكومة المقدمة منها، فقد كانت أرض النزاع من أراضي الحكومة لا يجوز تملكها بالتقادم — فإنه مردود بأنه ترديد للدفاع الذي أثاره دفاع المستأنفين الأولين أمام محكمة أول درجة التي قامت بالرد عليه في فيض من البحث وبأسباب سائفة مما لا ترى معه المحكمة وجها لترديدها بعد أن أشارت إليها آنفا" كما حول الحكم في رفضه الدفع باكتساب المشتريين من الحكومة للعين بالتقادم الحمى على قوله "إنه بالنسبة لما يشيره المستأنفان الأولان في مذكرتهما ٣٠ دوصيه من أن المستأنفين ٣ و ٤ قد تملكوا الأرض بالتقادم الحمى فإنه مردود طبعهما (المستأنفين الأولين) بأن السبب للصحيح هو كل تصرف قانوني يستند إليه واضع اليد في حيازته للعقار ويكون من شأنه نقل الملك لو أنه صدر من مالك

أهل للتصرف ، مما يبين منه أنه يشترط في السبب الصحيح أن يكون صادرا من غير مالك ، فليس السبب الصحيح أو التصرف القانوني بذاته هو الذي يكسب الملكية لصاحبه وإنما الذي يكسبه إياها هو وضع اليد الممدة القانونية المبني على سبب صحيح اشترطه القانون لتقرير حالة غير مشروعة مستمرة زمنا ، فإذا كان العقد صادرا من مالك وهو وزير الداخلية ومدير الأملاك بصفتيهما فهو في هذه الحالة يعد بطبيعته ناقلا للملكية فلا يلحقه أثر التقادم الخمسي لأن له في ذاته كل الحجية اللازمة قانونا . وأنه ” لا يجدى المالك وهو هنا وزير الداخلية ومدير الأملاك بصفتيهما التمسك بهذا السبب ومن جهة أخرى لا يجدى كذلك المستأنفين الثالث والرابع أن يتمسكا به لعدم توافر شرط حسن النية بالنسبة لهما ، ذلك لأنهما لم يتسلما المجرى المتنازع عليهما إلا عن طريق الإدارة وبالقوة كما تكشف عن ذلك وقائع الدعوى وخاصة التحقيقات الإدارية المنضمة برقم ١٥٢٩ سنة ١٩٣٥ فقد كان المستأنفون على علم بأن المجرى والطريق والأشجار ليست ملكا للبائع لهما وإنما مملوكة لمورث المستأنف عليهم الأربعة الأول وبذلك ينتفى عنهما حسن النية ” وهو ما يبين منه أن الحكم بعد أن دلت على ثبوت ملكية مورث المطعون عليهم الأربعة الأول للعين دون الحكومة عاد وهو بصدد التذليل على عدم صحة الدفع بالتقادم الخمسي إلى اعتبار أن الحكومة هي المالكة للعين ورتب على ذلك قوله بأن العقد الصادر منها للطاعنين لا يعتبر سببا صحيحا للتمسك بالتقادم الخمس لأنه صادر من مالك وهو ما يجعل أسبابه متناهية بحيث لا يكون للنطوق قائمة بعد أن خلا من الأسباب التي يمكن أن تحملها ، كما شابه قصور في النسب فيما ذكره تدليلا على انتفاء حسن نية الطاعنين من أنهما لم يتسلما المجرى المتنازع عليهما إلا عن طريق الإدارة وبالقوة ” مع أنه من المقرر — طبقا لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة في ظل القانون المدني القديم وقتنه المشرع في المادة ٢/٩٦٩ من القانون المدني الجديد — أن حسن نية المشتري من غير مالك لا يشترط توافره إلا عند تاقى الحق ، إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يستظهر تحقق حسن النية لدى الطاعنين عند التعاقد مع الحكومة ، اكتفاء بما قرره من أنهما تسلما العين محل النزاع عن طريق القوة فإنه يكون مشوبا بالقصور .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم .

جلسة ٣٠ من أبريل سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المنشار / إبراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المختارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الحراف ، وسليم راشد أبو زيد ،
وعلى عبد الرحمن .

(١٢٢)

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) تقادم . ” التقادم المسقط ” . أوراق تجارية . ” السند الإذني ” .

التقادم الخفي المنصوص عليه في المادة ١٩٤ من قانون التجارة . شرطه .
ثبوت أن التوقيع على السند من تاجر أو تحريره بمناسبة عملية تجارية وأن يدفع المدين
بهذا التقادم .

(ب) مسئولية . ” المسئولية العقدية ” . ” عناصر المسئولية ” . محكمة
الموضوع .

سلطة محكمة الموضوع في إثبات الموجب للمسئولية العقدية .

١ — يتعين للقول بأن حتى الطامن قد سقط في مطالبة مدينه الأصل بقيمة
السند لتقادمه بخمس سنوات من تاريخ استحقاقه وفقا للمادة ١٩٤ من قانون
التجارة أن يثبت أن السند موقع عليه من تاجر أو حرر بمناسبة عملية تجارية
وأن يدفع المدين بهذا التقادم .

٢ — إثبات الخطأ الموجب للمسئولية العقدية على أحد العاقدين هو تقدير موضوعي
تستقل به محكمة الموضوع في حدود سلطاتها التقديرية ما دام استخلاصها صائفا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر الأوراق — تتحصل فى أن سامى قديس شنودة أقام الدعوى رقم ٣٦٤٨ سنة ١٩٥٩ مدنى كلى القاهرة ضد زكريا محمد حسن الوردانى بطلب الحكم بفسخ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٩٥٧/١١/٤ وإلزامه برد مبلغ ٥٠٦٩ ج وهو ضعف ما دفعه من الثمن والفوائد القانونية بواقع ٤ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد . وقال مرفعا لدعواه إنه بموجب العقد المذكور اشترى من المدعى عليه كامل أرض وبناء المنزل الموضح به لقاء ثمن قدره ٥٥٠٠ ج دفع منه فى مجلس العقد مبلغ ١٣٠٠ ج للبائع كما ظهر له سنداً تحت الإذن بمبلغ ١٢٠٠ ج صادراً له (أى للشترى) من أنور محمد حشمت ومستحق السداد فى ١٩٥٨/٥/٣٠ ، ونص فى العقد على دفع الباقي من الثمن وقدره ٣٠٠٠ ج عند التوقيع على عقد البيع النهائى خلال ستة شهور ، واشترط البائع أن التوقيع على العقد النهائى وتسليم العقار لا يتم إلا بعد دفع قيمة السند إليه وتضمن البند الحادى عشر من التعاقد أنه " فى حالة عدول المشتري عن إتمام الصفقة بالشروط الواردة فيه أو إخلاله بإحداها يكون العربون عالياً حقا مكتسباً للبائع كما يصبح العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه دون حاجة إلى قوة القانون وإذ مدل البائع من إتمام الصفقة بالشروط المبينة عالياً يكون ملزماً برد العربون وضعفه ويصبح هذا العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه دون حاجة إلى قوة القانون " وأنه إذا امتنع المدعى عليه عن تسليمه أى مستندات وعن اتخاذ أية إجراءات للحصول على قيمة السند وذلك حتى يمكن السير فى إجراءات التسجيل وقام بالتصرف بالبيع فى الأرض المبيعة لآخرين بعقد أشهر برقم ٢٠٨٦ سنة ٦٠ توثيق الاسكندرية وأثبت فى العقد أن المشتريين يملكون البناء فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطلباته سالفة الذكر . ورد المدعى عليه زكريا محمد حسن الوردانى بأنه سلم المدعى سند ملكيته لإتمام التسجيل . وإذ لم يقدم المدعى بسداد

قيمة السند المحول إليه فقد أنذر المدعى كمشتري محيل بأن يقوم بدفع قيمته ولم يستجب له مما اضطر معه إلى التصرف في العقار لآخرين مستندا في ذلك إلى فسخ العقد لعدم تحقق الشروط المتفق عليها بينهما ، وفي ١٩٦٤/١٢/٢٨ حكمت المحكمة بفسخ عقد البيع ورفضت ما عدا ذلك من طلبات تأسيسا على أن المدعى قد قصر في الوفاء بما التزم به سواء بعدم وفائه بكامل الثمن للبائع أو بعدم اتخاذه أى إجراء بعد ما أنذره المدعى عليه بعدم قبضه قيمة السند الإذنى عند حلول ميعاد استحقاقه ، وعلى أن نكول المشتري عن تنفيذ العقد يعتبر بمثابة العدول عنه ويفقده ما دفعه من عربون ، واستأنف المدعى هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاء الحكم له بطلباته ، وقيد الاستئناف برقم ٣٥٣ سنة ٨١ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٦٥/١١/١٤ حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف وبإلزام المستأنف عليه بأن يدفع للمستأنف مبلغ ١٣٣٤ ج و ٥٠٠ م وفوائده بواقع ٤ ٪ سنويا حتى السداد تأسيسا على أن ما دفع يعتبر جزءا من الثمن وليس عربونا ، وأن تصرف المستأنف عليه في العقار لآخرين بعقد مسجل يجهل تنفيذ التزامه قبل المستأنف مستجيلا وموجبا لفسخ العقد ورد المبلغ المدفوع من المستأنف وقلده ١٣٣٤ ج و ٥٠٠ م دون قيمة السند الإذنى المحول للمستأنف عليه لعدم تحصيله قيمته ودون التزامه بتعويض ما استبانته المحكمة من تقصير المستأنف - طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للسببين المبينين في التقرير وبالجلسة المحددة لنظر الطعن أمام هذه الدائرة صمم الطاعن على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليه وصممت النيابة على ما جاء بمذكرتها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعي الطاعن في أولهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه برفض طلبه إلزام المطعون عليه بقيمة السند الإذنى الذى كان قد تسلمه بجزء من ثمن المبيع على أن المطعون عليه لم يحصل قيمته من المدين المحال إليه وأودعه ملف الدهوى ، وأنه قد نص في عقد البيع على عدم براءة ذمة الطاعن كمشتري من قيمة هذا السند إلا بعد أن يحصلها المطعون عليه ، ولم يفتن الحكم المطعون فيه إلى ما قرره الطاعن في دفاعه بمذكرته المقدمة بجملة ١٩٦٥/٢/٢٠ من أن المطعون عليه ظل محتفظا بالسند ولم يردده له وأن استحقاقه كان

في ١٩٥٨/٥/٣٠ فانقضت بذلك السنوات الخمس المقررة لسقوط الحق في المطالبة بقيمته طبقاً للمادة ١٩٤ تجاري، وأنه من المستحيل على الطاعن أن يطالب المدين بقيمته لعدم قيام المطعون عليه برده إليه ولمضى مدة السقوط ، هذا إلى أنه وقد قضى الحكم بفسخ عقد البيع، فإن مقتضى ذلك أن يعاد العاقدان إلى الحالة التي كانا عليها قبل التعاقد عملاً بالمادة ١٦٠ مدني ، مما كان يتعين معه على محكمة الاستئناف أن تقضي من تلقاء نفهمها على الأقل بإلزام المطعون عليه برد السند إلى الطاعن محولاً منه إليه إذا لم تر الحكم عليه بقيمته أو أن تقضي بإلزامه بقيمة السند المذكور على سبيل التعويض ، بعد أن استحال على الطاعن تحصيل قيمته بسقوط الحق فيه .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أن الطاعن وإن ضمن طلباته الأولى المترتبة على إعتباره عقد البيع مفسوخاً رد السند الإذني بقيمته ١٢٠٠ ج المحال منه للمطعون عليه كبائع ، إلا أن الطاعن عاد وعدل طلباته إلى الحكم له بفسخ العقد وإلزام المطعون عليه بأن يدفع له ضعف مقدم الثمن المدفوع وقدره ٥٠٦٩ ج وللغوائد القانونية بواقع ٤ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد ، وأن الحكم المطعون فيه إذ بحث الآثار المترتبة على القضاء بفسخ العقد وقضى برفض طلب رد قيمة السند الإذني أقام ذلك على قوله ” إنه عن المطالبة بقيمة السند الإذني فإن المستأنف عليه (المطعون عليه) لم يحصل على قيمته وقدمه بحافظة مستندات المودعة تحت رقم ٧ دوسيه ، ونص في العقد على ما يفيد عدم براءة ذمة المستأنف (الطاعن) من قيمته إلا بعد تحصيله ، ومن ثم فلا يلزم المستأنف عليه (المطعون عليه) برد قيمته للمستأنف (الطاعن) . وإذا كان ذلك وكانت محكمة الموضوع ملزمة بأن تقضي في نطاق الطلب المقدم إليها فلا تتجاوز لغيره ولا تقضي بما هو أكثر منه ، وكان الطاعن قد عدل من طلبه الأول رد السند الإذني المحال منه للمطعون عليه إلى طلب إلزامه بدفع قيمته ، فإن الحكم المطعون فيه إذ التزم هذا الطلب الذي انتهى إليه الطاعن في طلباته المعدلة فإنه لا يكون مخالفاً للقانون ، وإذا بحث هذا الطلب باعتباره من الآثار المترتبة على فسخ عقد البيع الموجبة إعادة العاقدين إلى حالتها قبل التعاقد طبقاً للمادة ١٦٠ مدني وقضى برفضه

إستنادا إلى ما ثبت لديه من أن المطعون عليه البائع لم يحصل قيمة السند ، وكان هذا من الحكم تقديرا موضوعيا سائغا فإنه لا تجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض ، أما قول الطاعن بأنه كان يتعين على المحكمة أن تقضى بإلزام المطعون عليه بقيمة السند على سبيل التعويض بعد أن استحال على الطاعن تحصيل قيمته لاحتفاظ المطعون عليه به وعدم رده مما ترتب عليه سقوط الحق في مطالبة المدين الأصلي بقيمته بالتقادم الخمسى وفقا للمادة ١٩٤ تجارى ، فردود بأنه يتعين للقول بأن حق الطاعن قد سقط في مطالبة مدينه الأصلي بقيمة السند لتقادمه بخمس سنوات من تاريخ استحقاقه أن يثبت أن السند المذكور موقع عليه من تاجر أو حرر بمناسبة عملية تجارية وأن يدفع المدين بهذا التقادم . وإذا لم يقدم الطاعن ما يدل على أن السند من الأوراق التجارية التى يسرى عليها التقادم الخمسى وفقا للمادة ١٩٤ من قانون التجارة أو على تمسك المدين الأصلي بذلك ولو لم يدخله فى الدعوى لإثبات ذلك . إذ كان ذلك فإنه لا يعيب الحكم التفاته من الرد على دفاع الطاعن فى هذا الخصوص بعد أن ساقه مرصلا دون ما دليل عليه مما يكون معه دفاعا غير جوهري .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب والخطأ فى التحصيل فى خصوص قضائه بالتعويض عن فسخ العقد ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه برفض طلبه التعويض على أن عدم تنفيذ العقد يرجع إلى إهماله فى إعداد العقد النهائى بعد أن تسلم من المطعون عليه سند ملكيته المسجل ، هذا فى حين أن الطاعن قد تمسك فى دفاعه بأنه استبان له أن البائع المطعون عليه لم يكن يملك المبنى التى باعها له مع الأرض القضاء وقدم للتدليل على ذلك صورة رسمية من عقد البيع المسجل الصادر من المطعون عليه لآخرين وهو عن ذات الأرض القضاء دون المبنى ، كما تمسك الطاعن بأنه لا يجدى المطعون عليه قوله بأن اقتصار عقد بيعه لآخرين ، على الأرض القضاء عمل ضرورى قصد به التهرب من رسوم التسجيل ولا يجوز إثباته لانطوائه على جريمة ، وإن الطاعن باعتباره من الغير من حقه التمسك بما جاء بالعقد المسجل الظاهر المبرم بين المطعون عليه وآخرين والمتضمن أن البيع قاصر على الأرض دون المبنى المحولة باسم المشتري لأنها

مقامة بما لهم الخاص وذلك طبقا لنص المادة ٢٤٤ مدني ، ورغم ذلك فإن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع بل اعتمد في إثبات ملكية المطعون عليه للباني على أوراق عرقية ملفقة لا تحمل تاريخا ثابتا ولا يحتاج بها الطاعن مما يعيب الحكم بالقصور ، هذا إلى أنه قد أخطأ في القانون إذ سمح للمطعون ضده بإثبات تهريبه من الرسوم وهو عمل غير جائز قانونا ، ولم يقر الطاعن على تمسكه بما جاء بالعقد المسجل للظاهر من أن المطعون عليه لا يملك المباني وأخذه بما تضمنته ورقة الضد المزعومة والمبرمة بين المطعون عليه والمشتريين منه .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه رفض طلب الطاعن الحكم له بتعويض عن فسخ العقد تأسيسا على قوله ” وحيث إنه من طلب التعويض فإن المستأنف من جهة قد أهمل تجهيز العقد النهائي بعد أن استلم من المستأنف عليه (المطعون عليه) صورة سند ملكيته المسجل حتى يطلب من الأخير التوقيع عليه ويوفيه بما في ذمته من مؤجل الثمن الذي اشترط سداده في مهلة معينة في العقد ، ومن ثم كان عدم التنفيذ مرجعه إلى خطئه ، مما يتعين معه رفض طلب التعويض . ولا موجب للرد على ما ذهب إليه المستأنف (الطاعن) في شأن ما أثبت بالعقد المسجل الصادر لمن تصرف إليهم المستأنف عليه (المطعون عليه) في العقار من ملكية المشتريين للباني المبيعة إليهم ، إذ الثابت من عقد البيع الابتدائي الصادر لهم ما يفيد عكس ذلك وهو بمثابة ورقة ضد وحجة عليهم . كما قدم المستأنف عليه (المطعون عليه) عدة مستندات تقطع في ملكيته للباني المبيعة منها التنبيه عليه بدفع الفوائد المستحقة وعقود إيجار صادرة منه لمستأجرى المنزل “ ، ومفاد ذلك أن المحكمة قد استخلصت من أوراق الدعوى وظروفها وملابساتها أن المطعون عليه عندما تعاقد مع الطاعن على بيع العقار أرضا وبناء كان يتصرف فيها يملكه وأن الطاعن هو الذي تسبب بعوده من إنجاز العقد النهائي في عدم إتمام الصفقة ، وأنه لا يفيد في دحض ذلك ما تمسك به من أن البائع لم يكن يملك المبيع أرضا وبناء بل كان يملك الأرض فقط بدلالة ما جاء بالعقد المسجل المبرم بينه وآخرين من أن المباني ملكهم لأن المستندات المقدمة من البائع تفيد عكس ذلك ، وكان لإثبات الخطأ الموجب للمسئولية العقدية على أحد العاقلين هو تقدير

موضوعي تستقل به محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية ما دام استخلاصها سائغا، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر الخطأ في جانب الطاعن من أوراق الدعوى وظروفها وملابساتها واستند في قضائه برفض طلب التعويض إلى أسباب سائغة تكفي لحمله وتؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، فإنه لا يكون قاصر البيان ، هذا إلى أن الحكم لم يخالف القانون أو قواعد الإثبات في شيء ولم يخطئ في تحصيل الواقع إذ اطرح دفاع الطاعن، ومبناه أن المطعون عليه لم يكن يملك المباني التي باعها له على ما جاء بالعقد المسجل وإذا أخذ بدفاع المطعون عليه من أنه يملك المباني التي باعها بدلالة المستندات المقدمة منه ، ذلك فإن هذا من الحكم يكون في نطاق سلطته الموضوعية في تقدير الدليل ولا معقب عليه ما دام قد أقيم على أدلة سائغة مستمدة من أوراق الدعوى . لما كان ذلك فإن النعي بالسبب الثاني يكون غير صديد .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣٠ من أبريل سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هندی قاتب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
الدكتور محمد حافظ هريدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وسليم راشد أبوزيد ، ومحمد صدقي
البشيشى .

(١٢٣)

الطعن رقم ٦٨ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) دعوى . " إعادة الدعوى إلى المرافعة " . حكم . " تسبيب الحكم " .
محكمة الموضوع . " سلطة محكمة الموضوع " .

سلطة محكمة الموضوع التقديرية في رفض طلب فتح باب المرافعة . مناط ذلك .

(ب) بطلان . " بطلان الإجراءات " . دعوى . " نظر الدعوى " .

خلو محضر الجلسة من توقيع رئيس الدائرة عليه . عدم بيان الطاعن وجه مصلحته
في التمسك بذلك . لا بطلان .

١ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد استند في رفض طلب فتح باب المرافعة
إلى ما قرره من أن المحكمة تطرحه لعدم تقديم الدليل على ما جاء فيه وأن الطاعن
لم يطعن على تقرير الخبير بأى مطعن وأنه قصد بطله تعطيل الفصل في الدعوى ،
فإن هذا الذى ذكره الحكم هو مما يدخل في نطاق السلطة التقديرية لمحكمة
الموضوع ، طالما أن تلك المحكمة أفسحت له من الوقت ما يكفى لتقديم مذكرة
بدفاعه وما دامت قد رأت في أوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها .

٢ - إذ لم ينص القانون على البطلان جزاء لعدم توقيع رئيس الدائرة على محضر
الجلسة ولم يبين الطاعن وجه مصلحته في التمسك به ، فإن النوى على الحكم بهذا
المذهب يكون على غير ساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه — وصائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن عمر محمد رحيم أقام الدعوى رقم ١٣٥٧ سنة ١٩٦١ مدنى كلى القاهرة ضد مبريت مرقص وفتح الله جورجي دوس طالبا الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع العرفى المؤرخ ١٩٥٩/٦/١ والمتضمن شراءه من المرحوم صليب تادرس أرضا فضاء مساحتها ١٢٧٥ مترا مربعا موضحة الحدود بالصحيفة مقابل ثمن قدره ٥١٠٠ ج وتسليمها له ، وقال بيانا للدعوى إنه لما كان قد أوفى بالثمن وكان المدعى عليهما وهما وارثا البائع قد رفضا التوقيع على العقد النهائى فقد أقام الدعوى بطلباته سالفة الذكر ، ولم يحضر المدعى عليهما . وبتاريخ ١٩٦١/٥/٢٩ حكمت المحكمة بصحة ونفاذ عقد البيع وتسليم الأرض إلى المدعى ، واستأنف المدعى عليهما هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافهما برقم ٢٩٧ سنة ٧٩ قضائية ، ودفعنا ببطلان الحكم المستأنف وطعنا فى عقد البيع بالتزوير وأعلنا شواهد . وبتاريخ ١٩٦٤/٥/١٢ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وببطلان الحكم المستأنف وبقبول مذكرة شواهد التزوير ، وقبل الفصل فى الموضوع بنسب الخبر المختص بقسم أبحاث التزييف والتزوير بمصاحبة الطب الشرعى للاطلاع على عقد البيع المؤرخ ١٩٥٩/٩/١ والإيصال المؤرخ ١٩٥٩/١٢/١٥ ومضاهاة التوقيعين المنسوبين فيهما للمرحوم صليب تادرس على توقيعاته فى محضر الاستكتاب المؤرخ ١٩٥٩/٥/٣ والمقيد برقم ١٣ دوسيه بالاستئناف رقم ١١٩٥ سنة ١٢ قضائية وبتوقيعه على عقد زواجه المؤرخ ١٩٤٣/٨/١ ، لبيان ما إذا كان توقيعه على عقد البيع والإيصال صحيحين أم مزورين ، وبعد أن باشر الخبر المأمورية وقدم تقريراً انتهى فيه إلى أن التوقيعين مزوران بطريق المحاكاة عادت وبتاريخ ١٩٦٦/١/٤ حكمت فى موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبرد وبطلان عقد البيع المطعون فيه بالتزوير ورفض دعوى المستأنف عليه . طعن الطامن فى هذا الحكم

بطريق النقص للأسباب الواردة في تقرير الطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وبالجلسة المحددة لنظره أمام هذه الدائرة صممت النيابة على رأيها الوارد في مذكرتها .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب ينعي الطاعن بها على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال والإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول إنه لدى نظر الاستئناف بجلسة ١٩٦٥/١١/٢٩ طلب المحامي الحاضر عنه التأجيل للاطلاع على تقرير مكتب أبحاث التزييف والتزوير المقدم في الدعوى ، نظرا لأن المحامي الأصلي متغيب بمؤتمر المحامين المنعقد بالقدس ، ولكن المحكمة رفضت التأجيل وحجرت القضية للحكم فيها بجلسة ١٩٦٦/١/٤ ، وصرحت له بتقديم مذكرة بدفاعه خلال ثلاثة أسابيع . وبتاريخ ١٩٦٥/١٢/١٨ قدم طلبا بفتح باب المرافعة وأرفق به شهادة من نقابة المحامين تفيد تغيب محاميه بمؤتمر المحامين حتى ١٩٦٥/١١/٣٠ وطلب التصريح لخبيره الاستشاري بالاطلاع على تقرير مصلحة الطب الشرعي واستدعاء خبير تلك المصلحة لمناقشته وإعادة المأمورية إليه ، كما تمسك فيه ببطلان عمله لعدم إخطاره وبين في الطلب أن جوهر دفاعه يقوم على أساس خطأ الخبير لمضاهاته توقيعاً للبائع صدر منه أثناء مرض الموت على توقيعات قديمة . وبتاريخ ١٩٦٥/١٢/٢٠ قدم طلبا آخر بفتح باب المرافعة أشار فيه إلى الطلب الأول ، وإلى حكم صادر من محكمة الجنح يشكك في عمل خبير مصلحة الطب الشرعي وأرفق به مذكرة من الخبير الاستشاري أحمد العريزي يؤكد فيه أن بتقرير مصلحة الطب الشرعي ما يتعارض مع فن فحص الخطوط وأنه لذلك يطلب التصريح بالاطلاع وتصوير المستندات . ولكن محكمة الاستئناف لم تفتح باب المرافعة وأصدرت حكما المطعون فيه وأمر رئيس الدائرة على الطلب الأول بأنه وجد في دوميته القضية دون أن يكون مؤشرا بتقديمه في التاريخ المدون عليه . وقد خلا الحكم من الإشارة إلى ذلك الطلب وذكر عن الطلب الثاني أنه قدم بعد الميعاد . ويقول الطاعن إن المحكمة إذ أصدرت حكما بغير أن تفتن إلى وجود الطلب الأول في ملف الدعوى ودون أن تعرض لما جاء فيه من دفاع جوهرى بحجة عدم وجود ما يدل على تقديمه في الميعاد ورغم تعليته في ملف الدعوى بتاريخ ١٩٦٥/١٢/١٨ فإن الحكم يكون مشوبا

بالقصور والفساد في الاستدلال . وإذ رد الحكم على الطلب الثاني بأنه مقدم بعد الميعاد ولم يعرض لمذكرة الخبير الاستشاري المرفقة به وعمل عدم الاستجابة إليه بأن القصد منه هو تعطيل الفصل في الدعوى، فإنه يكون قد خالف القانون وأخل بحق الدفاع، لأن للتصوم أن يتقدموا بطلب فتح باب المرافعة إذا جدد ما يذهبوا إلى ذلك حتى يوم صدور الحكم ولأنه لم يذكر دليله على أن الطاعن أراد تعطيل الفصل في الدعوى، ويضيف الطاعن إلى ما تقدم أن رئيس الدائرة لم يوقع على محضر جلسة ١٩٦٥/١١/٢٩ وهو ما يجعل الحكم مشوباً بالبطلان أيضاً .

وحيث إن هذا النعي غير صديد، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه استند في رفض الطلب الثاني بفتح باب المرافعة إلى ما قرره من أن المحكمة نظرحه لعدم تقديم الدليل على ما جاء فيه، وأن الطاعن لم يطعن على تقرير الخبير الشرعي بأي مطعن وأنه قصد بطلبه تعطيل الفصل في الدعوى، وهذا الذي ذكره الحكم هو مما يدخل في نطاق السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع طالما أن تلك المحكمة أفسحت له من الوقت ما يكفي لتقديم مذكرة بدفاعه، وما دامت قد رأت أن في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها دون حاجة إلى تقرير استشاري وإذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعن قد استند في الطلب الأول إلى ذات الأسباب التي أوردتها في طلبه الثاني، فإن النعي على الحكم بإخفال الطلب الأول يصبح عديم الجدوى أياً كان وجه الرأي فيما قرره رئيس الدائرة خاصة به . أما ما ينعي به الطاعن من البطلان لأن رئيس الدائرة لم يوقع على محضر جلسة ١٩٦٥/١١/٢٩، فإنه مردود بأن القانون لم ينص على البطلان جزاء لعدم التوقيع ولم يبين الطاعن وجه مصلحته في التمسك به، ومن ثم يكون النعي في كل ما تضمنه على غير أساس .

جلسة ٣٠ من أبريل سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : السيد عبد المنعم الصراف ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد سيد أحمد حاد ،
وعلى عبد الرحمن .

(١٢٤)

الطعن رقم ٧١ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) فوائد . ” بدء سريان الفوائد ” . التزام .

سريان الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية . شرطه . أن يكون محل الالتزام
مبلغاً من النقود معلوم المقدار وقت الطلب . المقصود أن يكون محل الالتزام معلوم
المقدار وألا يكون للقضاء سلطة في التقدير .

(ب) مسئولية . ” المسؤولية العقدية ” . تعويض . ” لشرط جزائي ” . بيع .

الاتفاق في شروط المزايدة على حق وزارة التموين في مصادرة التأمين والتزام
الرامي عليه المزااد بأجرة التخزين والمصاريف الإدارية والفوائد عند إخلاله
بالتزاماته . شرط جزائي يتضمن تقديراً اتفاقياً للتعويض . جواز تخفيضه وفق حكم
المادة ٢٢٤ من القانون المدني .

١ — اشترطت المادة ٢٢٦ من القانون المدني لسريان الفوائد من تاريخ
المطالبة القضائية أن يكون محل الالتزام مبلغاً من النقود معلوم المقدار وقت الطلب
والمقصود بكون محل الالتزام معلوم المقدار — وعلى ما جرى به قضاء هذه
المحكمة^(١) — أن يكون تحديد مقداره قائماً على أصل ثابتة لا يكون معها للقضاء
سلطة في التقدير .

(١) قضا ١٩٦٦/٦/٢٣ مجموعة المكتب الفني السنة ١٧ ص ١٤٤٦ .

٢ — إذ كان الثابت من الأوراق أن الطرفين قد اتفقا في شروط المزايدة على أن لوزارة التموين — الطاعنة — أن تصدر التأمين المؤقت المدفوع من المطعون عليه الأول إذا لم يكمله عند قبول عطائه أو اعتماد رسو المزاد عليه وإعادة البيع على ذمته حينئذ أو إذا تأخر عن سحب المقادير المباعة أو بعضها في الموعد المحدد فضلا عن التزامه بأجرة التخزين والمصاريف الإدارية والفوائد بواقع ٧٪ سنويا وكان هذا الذي حدداه جزاء لإخلال المطعون عليه بالتزاماته إنما هو شرط جزائي يتضمن تقديرا اتفاقيا للتعويض فمن ثم يجوز للقاضي عملا بالمادة ٢٢٤ من القانون المدني أن يخفضه إذا أثبت المدعي أن التقدير كان مبالغاه إلى درجة كبيرة أو أن الالتزام الأصلي نفذ في جزء منه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن وزارة التموين أقامت الدهوى رقم ١١٩٨ سنة ١٩٥٥ تجارى كلى القاهرة ضد نسيم رومان طالبة إلزامه بأن يدفع لها مبلغ ٢٧٩١ ج و ٧٠١ م والفوائد القانونية بواقع ٧٪ سنويا من تاريخ الاستحقاق حتى تمام الوفاء وصحة إجراءات الجبر التحفظى على ما للدين لدى الغير الموقع وتثبيتته وجعله نافذا مع المصاريف والأنعاب بحكم مشمول بالنفاذ المعجل وبلا كفالة . وقالت في بيان دعواها إن بنك التسليف الزراعى والتعاونى الذى حلت محله المطعون عليها الثالثة أعلن عن بيع ٦١٢١٦ جوالا من الخيش لحساب وزارة التموين بالمزاد وفى ١٩٥٢/٣/٣ رسا مزادها على المدعى عليه بسعر ٨٧ ١/٤ م للجوال الواحد واعتمدت الوزارة هذا السعر وأخطرت البنك بذلك إلا أن البنك أخطرها فى ١٩٥٢/٣/١٢ بأن المدعى عليه امتنع عن استلام ٤٥٢١٩ جوالا منها رغم إنذاره بمقولة إنما خير

مطابقة للواصفات مما اضطرت معه لإعادة بيعها على ذمته عملاً بحكم المواد ١٧ ، ١٨ ، ١٩ من شروط المزاد ورسا مزادها على اسكندر بشاى — المطعون عليه الثانى — بسعر ٤٥ م للجوال الواحد وافتتحت الوزارة البيع بهذا السعر وتسلم الراس عليه المزاد الأجلة بعد دفع الثمن، ولما كان المدعى عليه مسئولاً عن فرق السعر وقدره ١٦٢٧ ج و ٨٨٤ م ومصاريف التخزين وفوائد التأخير وقدرها ١١٥٢ ج و ٨١٧ م وأجر الاعلانات بالصحف والمصاريف الإدارية البالغة ١٠ ج ومجموعها ٢٧٩١ ج و ٧٠١ م فقد انتهت إلى طلب الحكم لها بطلباتها .

كما أقام المدعى عليه (المطعون عليه الأول) الدعوى رقم ٢٨٦٥ سنة ١٩٥٣ ١٩٥٣ تجارى كلى القاهرة ضد بنك التسليف الزراعى والتعاونى ووزارة التموين (الطامنة) واسكندر بشاى طالبا الحكم بالزامهم متضامين بأن يدفعوا له مبلغ ١٣٠٠ ج، من ذلك مبلغ ٣٠٠ ج تأمين كان قد أودعه، ١٠٠٠ ج على سبيل التعويض مع المصاريف ومقابل أنعاب المحاماة ، وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة ، وقال فى بيانها إنه تسلم من الأجلة التى رسا مزادها عليه ١٦ ألف جوال دون الباقي الذى تبين أنه غير مطابق للواصفات، ولما أقام دعوى إثبات الحالة رقم ٢٠٢٩ سنة ١٩٥٣ مستعجل مصر، انتهى الخبر المنتدب فيها إلى رأى غير مفهوم ولذلك فقد أقام الدعوى بطلباته، وقررت المحكمة ضم الدعويين ليصدر فيها حكم واحد، ودفع بنك التسليف بعدم اختصاص القضاء التجارى بنظر الدعوى وبعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة لأنه كان نائباً عن وزارة التموين فى بيع الأجلة. وفى ١٩٦٣/٣/٢٤ حكمت المحكمة (أولاً) فى الدعوى رقم ١١٩٨ سنة ١٩٥٥ برفضها مع إلزام وزير التموين بصفته بالمصاريف (ثانياً) وفى الدعوى رقم ٢٨٦٥ سنة ١٩٥٣ (١) برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة وباختصاصها . (ب) بقبول الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة بالنسبة لبنك التسليف الزراعى والتعاونى وبعدم قبولها . (ج) إلزام وزير التموين بصفته بأن يدفع للدهى نسيم رومان مبلغ ٣٠٠ ج قيمة التأمين المودع (د) برفض طلب التعويض (هـ) إلزام وزير التموين بصفته بالمصاريف المناسبة مع شمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة . استأنفت وزارة التموين هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة (أولاً) إلغاءه فيما قضى به من رفض الدعوى رقم ١١٩٨ سنة ١٩٥٥ والقضاء لها بطلباتها

الابتدائية (ثانيا) إلغاء فيما قضى به من إلزام وزير التموين بصفته بأن يدفع للمستأنف عليه الأول (المطعون عليه الأول) مبلغ ٣٠٠ ج ورفض دعوى المستأنف عليه الأول مع إلزامه بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماه عن الدرجتين وقيد هذا الاستئناف برقم ٤٩١ سنة ٨٠ ق ٠ وفي ١٢/٧/١٩٦٥ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى رقم ١١٩٨ سنة ١٩٥٥ تجارى كل القاهرة وإلزام المستأنف عليه الأول بأن يدفع للوزارة المستأنفة مبلغ ١٧٢٧ ج و ٨٨٤ م والفوائد القانونية بواقع ٥ ٪ من تاريخ صدور هذا الحكم حتى السداد والمصاريف المناسبة عن الدرجتين وتأيبده فيما قضى به من إلزام وزارة التموين بأن تدفع للمستأنف عليه الأول مبلغ ٣٠٠ ج مع إلزام المستأنفة بالمصاريف الاستئنافية الخاصة بذلك وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماه ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض للسبب المبين بالتقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه الأول رفض الطعن وأصرت النيابة العامة على رأيها الوارد بمذكرتها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه جرى في قضائه على أن التعويض المحكوم به هو من قبيل التعويض الاتفاقي فيخضع لتقدير القاضي وأنه غير معلوم المقدار وقت للطلب ، وهذا من الحكم مخالفه للقانون وخطا في تطبيقه وتأويله إذ أن المبالغ التي تأخر المطعون عليه الأول في الوفاء بها تمثل الفرق بين ثمن الأجلة التي رفض استلامها ورما به مزاد بيعها الأول والثمن الذي رما به مزاد بيعها الثاني عندما أعيد بيعها على نفقته عملا بنص المادة ١٧ من شروط المزايدة وإذا انتهى الحكم إلى أن المطعون عليه الأول خالف شروط المزايدة عندما رفض استلام الأجلة التي أعيد بيعها على ذمته وأثبت ثمن الجوال الذي رما به المزاد في كلا البيعين فإن تقدير المبلغ الذي يلزم به المطعون عليه الأول لا يخضع لسلطان القاضي بل يتم طبقا للأسس المقررة بمقتضى المواد ١٧ ، ١٨ ، ١٩ من شروط المزايدة ، وإذا خالف الحكم هذا النظر واعتبر أن المبلغ المحكوم به هو من قبيل التعويض من عدم تنفيذ الالتزام العقدى ورتب على ذلك اعتباره غير معلوم المقدار وقت للطلب وخضوعه لتقدير القاضي وعدم

مريان الفوائد عليه إلا من تاريخ الحكم به فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أن المادة ٢٢٦ من القانون المدني قد اشترطت لسريان الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية أن يكون محل الالتزام مبلغا من النقود معلوم المقدار وقت الطلب، والمقصود يكون محل الالتزام معلوم المقدار — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يكون تحديد مقداره قائما على أسس ثابتة لا يكون معها للقضاء سلطة في التقدير، وإذا كان الثابت من الأوراق أن الطرفين قد اتفقا في شروط المزايدة على أن للوزارة الطاعة أن تصدر التأمين المؤقت المدفوع من المطعون عليه الأول إذا لم يكمله عند قبول عطائه أو اعتماد رسو المزاد عليه وإعادة البيع على ذمته حيثئذ أو إذا تأخر عن سحب المقادير المبيعة أو بعضها في الموعد المحدد فضلا عن التزامه بأجرة التخزين والمصاريف الإدارية والفوائد بواقع ٧٪ سنويا، وكان هذا الذي حدداه جزاء لإخلال المطعون عليه بالتزاماته إنما هو شرط جزائي يتضمن تقديرا اتفاقيا للتعويض فيجوز للقاضي عملا بالمادة ٢٢٤ من القانون المدني أن يخفضه إذا أثبت المدين أن التقدير كان مبالغا فيه إلى درجة كبيرة أو أن الالتزام الأصلي نفذ في جزء منه ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن حصل من وقائع الدعوى أن المطعون عليه الأول قد نفذ جزءا من التزامه وأن أجرة التخزين والمصاريف الإدارية والمعتبرة عنصرا من عناصر التعويض والبالغة ١١٥٣ ج و ٨١٧ مليا مبالغ فيها إلى درجة كبيرة ولا تتفق مع الضرر الذي لحق بالوزارة الطاعة من جراء امتناع المطعون عليه الأول عن سحب المقادير المبيعة في الفترة من تاريخ رسو المزاد عليه ورسوه بعد إعادة البيع على ذمته على المطعون عليه الثاني، وإذا لم يعول على التعويض المتفق عليه في الشرط الجزائي بأن رفض مصادرة التأمين المدفوع من المطعون عليه الأول وقدر — في حدود سلطته الموضوعية — التعويض المناسب للضرر الذي لحق الطاعة بمبلغ مائة جنيه ثم اعتبر أن هذا التعويض لم يكن معلوم المقدار وقت الطلب، ورتب على ذلك أن الفوائد المستحقة عن المبلغ المحكوم به لا تسرى إلا من يوم صدور الحكم النهائي بتحديد . إذ كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣٠ من أبريل سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر ممدى نائب رئيس المحكمة ، ومضوية للمادة المستشارين :
الدكتور محمد حافظ هريدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدق البشبيشى ، ومحمد سيد
أحمد حماد .

(١٢٥)

الطعن رقم ٩٠ لسنة ٣٦ القضائية :

(أ) نقض . " إجراءات الطعن " . " ميعاد الطعن " . بطلان .

الطعون التي رفعت قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ أوفى الفترة
من هذا التاريخ إلى نشر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ . عدم مراعاة الاجراءات
والمواعيد التي كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر فحص الطعون . لا بطلان ولا سقوط .

(ب) تأميم . " ماهيته " . بيع . " التزامات البائع " . " ضمان
الاستحقاق " . ملكية .

التأميم إجراء يراد به نقل ملكية المشروعات الخاصة إلى ملكية الدولة مقابل تعويض
أصحابها . عدم اعتباره تعرضاً موجباً لضمان الاستحقاق في البيع .

١ - وفقاً للمادة الثانية من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ لا يترتب البطلان
أو السقوط على عدم مراعاة الاجراءات والمواعيد التي كان معمولاً بها قبل إنشاء
دوائر الفحص سواء بالنسبة إلى الطعون التي رفعت قبل تاريخ العمل بالقانون
رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ بشأن السلطة القضائية أو الطعون التي رفعت في الفترة
من هذا التاريخ إلى تاريخ نشر هذا القانون في ١١ مايو سنة ١٩٦٧^(١) .

(١) نقض ١٩٦٧/٦/٧ مجموعة المكتب الفني السنة ١٨ ص ١٢١٥ .

ونقض ٤ / ٦ / ١٩٦٩ مجموعة المكتب الفني السنة ٢٠ ص ٨٨٠ .

٢ - التأميم إجراء يراد به نقل ملكية المشروعات الخاصة إلى ملكية الدولة لتصبح ملكا للجماة تحقيقا لضرورات اجتماعية واقتصادية وذلك مقابل تعويض أصحاب هذه المشروعات عن الحقوق المأومة ، وهو بهذه المثابة لا يعد تعويضا موجبا لضمان الاستحقاق لأن هذا الضمان إنما يقوم على ثبوت حق للغير سابق على التصرف ويؤدى إلى انتزاع المبيع من يد المشتري يسأل عنه البائع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومائر الأوراق - تتحصل فى أن شركة النيل العامة لأتوبيس شرق الدلتا استصدرت أمرا بالزام نصيف حكيم مرجان بأن يؤدى لها مبلغ ٥٠٠ ج والفوائد بواقع ٧ ٪ سنويا من تاريخ الاستحقاق حتى السداد استنادا إلى سند اذنى محرر بتاريخ ١٠/١٢/١٩٥٧ لصالح شركة المنيا والبحيرة التى اندمجت فى شركة النيل العامة لأتوبيس شرق الدلتا ، فتظلم المدين فى هذا الأمر بالدعوى رقم ٢٥٣ سنة ١٩٦٤ تجارى كلى القاهرة وبني تظلمه على أن شركة أتوبيس المنيا والبحيرة التى أمت وأطلق عليها اسم شركة النيل العامة لأتوبيس شرق الدلتا باعت الحصص التى كانت تملكها فى شركة المنيا والبحيرة للنقل وأن السند الاذنى المطالب به يمثل جزءا من باقى الثمن المتفق عليه فى عقد البيع المؤرخ ١٠/١٢/١٩٥٧ ، ولما كان يمثل وقت الشراء شركة المنيا والبحيرة للنقل ، فإنه لا يمكن النظر إلى هذا السند منفصلا عن عقد البيع الذى لا يجعله مدينا بهذا الثمن بصفته الشخصية ، كما أنه بتأميم شركة المنيا والبحيرة للنقل ينقض هذا الدين لاتحاد ذمة الشركتين بأبولتهما للدولة . وفى ٢٣/١٢/١٩٦٤ حكمت المحكمة بتأييد أمر الأداء المتظلم منه . فاستأنف المحكوم ضده هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاءه والحكم بعدم قبول الدعوى قبله شخصيا ومن باب الاحتياط رفضها ، وقيد استئنائه برقم ١٢٧ سنة ٨٢ قضائية ، وفى ٣٠/١١/١٩٦٥ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير المؤرخ

١٣ فبراير سنة ١٩٦٦ وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطامن على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليه ولم يبد دفاعا، وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بسقوط الحق في الطعن وطلبت من قبيل الاحتياط رفضه .

وحيث إن مبنى الدفع بالسقوط المبدى من النيابة أن الطعن رفع في ١٣/٢/١٩٦٦ بعد مضي ستين يوما من تاريخ صدور الحكم في ٣٠/١١/١٩٦٥ .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ، ذلك أنه وفقا للمادة الثانية من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يترتب البطلان أو السقوط على عدم مراعاة الإجراءات والمواعيد التي كان معمولا بها قبل إنشاء دوائر الفحص سواء بالنسبة إلى الطعون التي رفعت قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٥ بشأن السلطة القضائية أو الطعون التي رفعت في الفترة من هذا التاريخ إلى تاريخ نشر هذا القانون في ١١ مايو سنة ١٩٦٧ ، إذ كان ذلك ، وكان الطعن قد رفع في الفترة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٥ إلى تاريخ نشر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ فإنه يتعين رفض الدفع .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى الطامن بالسبب الأول فيها على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع والقصور في التسييب، وفي بيان ذلك يقول إنه دفع براءة ذمته من باقى ثمن الحصة المبعة تأسيسا على أن أموال الشركة البائعة قد آلت إلى الدولة بالتأميم مما يترتب عليه استحالة حلوله محلها فيما كانت تملكه، لأن استحقاق المبيع يبرئ ذمة المشتري من الثمن أخذا بالقاعدة المقررة في الالتزامات المتبادلة من تعليق تنفيذ التزام أحد الطرفين على تنفيذ الطرف الآخر لالتزامه المقابل واستحقاق المبيع يضمنه البائع، وإذا أغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع الجوهرى، فإنه يكون قاصر البيان محلا بحقه في الدفاع .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أن التأميم إجراء يراد به نقل ملكية المشروعات الخاصة إلى ملكية الدولة لتصبح ملكا للجماعة تحقيقا لضرورات اجتماعية واقتصادية وذلك مقابل تعويض أصحاب هذه المشروعات عن الحقوق الموثمة

وهو بهذه المثابة لا يعد تعرضاً موجباً لضمان الإستحقاق لأن هذا الضمان يقوم على ثبوت حق للغير سابق على التصرف ويؤدي إلى إلتزاع المبيع من يد المشتري يسأل عنه البائع. لما كان ذلك وكان دفاع الطاعن في هذا الشأن مما لا يتغير به وجه الرأي في الدعوى فإنه لا يعيب الحكم عدم الرد عليه .

وحيث إن حاصل السببين الثاني والثالث أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بمسئولية الطاعن الشخصية عن الدين الثابت في السند الإذني على أنه وقع عليه بإسمه مجرداً عن أى صفة أخرى، مع أن الحكم أقر في أسبابه أن مصدر هذا الإلتزام هو عقد البيع المؤرخ ١٩٥٧/١٢/١٠ المتضمن بيع الشركة المطعون عليها للطاعن حصتها التي كانت تملكها في شركة المنيا والبحيرة للنقل وإذا اعتد الحكم بالسبب الوارد بالسند مجرداً عن عقد البيع المذكور، فإنه يكون فضلاً عن خطئه في القانون مشوباً بالتناقض بين ما قضى به وبين ما قرره في أسبابه من أن عقد البيع هو مصدر نشوء الإلتزام .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في هذا الخصوص على قوله " أنه ثبت للحكمة من مطالعة المستندات المقدمة في الدعوى رقم ١١٥ سنة ٨٢ ق بين نفس الخصوم والمحجوزة للحكم بجلسة اليوم وخاصة عقد البيع المؤرخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٧ والمحضر بين شركة أتوبيس المنيا والبحيرة والمستأنف والسيد ولیم حکیم مرجان أن شركة أتوبيس المنيا والبحيرة كانت تساهم كشريكه موصية في شركة المنيا والبحيرة للنقل وأنها باعت نصيبها هذا للمستأنف بعقد مؤرخ ١٩٥٧/١٢/١٠ مقابل ٢٥ ألف جنيه تدفع على أقساط شهرية بموجب سندات إذنية ولم يذكر في هذا العقد أن المستأنف اشترى بصفته شريكاً في شركة النقل أو بالنيابة عنها أو ممثلاً لها ثم تحررت السندات الإذنية ومنها السند موضوع الدعوى معنونة بإسم المدين نصيف حكيم مرجان الذي وقع عليه بإسمه دون بيان أية صفة تتصل بشركة النقل، مما يستفاد منه أن المستأنف كان يشترى حصة أتوبيس المنيا والبحيرة بإسمه ليصبح شريكاً موصياً بنفس القيمة في شركة المنيا والبحيرة للنقل ومما يؤكد هذا ويوضحه العقد المؤرخ أول مايو سنة ١٩٥٩ الوارد به أن شركة المنيا والبحيرة للنقل كانت

قد تكونت كشركة مساهمة في أول أبريل سنة ١٩٥٢، ولما تعذر صدور المرسوم بها دخل نصيف حكيم مرجان شريكا موصيا فيها بتاريخ ١٩٥٧/١٢/١٠ وذلك بعد شراء حصة أتوبيس المنيا والبحيرة وبذلك أصبحت الشركة مكونة من ولیم حكيم مرجان ونصيف حكيم مرجان، وبتاريخ أول مايو سنة ١٩٥٩ انضم إليها شريك موص ثالث " وأنه " يبين من ذلك بوضوح أن نصيف حكيم مرجان يوم أن اشترى نصيب شركة أتوبيس المنيا والبحيرة لم يكن شريكا في شركة المنيا والبحيرة للنقل بل إنه دخل بموجب هذا النصيب الذي اشتراه شريكا موصيا جديدا أي أنه اشترى نصيب شركة أتوبيس المنيا والبحيرة لحسابه الخاص ليدخل به شريكا موصيا وهذا يفسر ما ورد بعقد البيع والسندات من عدم ذكره أنه اشترى بصفته ممثلا للشركة مما لا يكون معه مجال للقول باتحاد الذمة بعد تأميم الشركتين طالما أن الدين دين شخصي في ذمة المستأنف " وهذا الذي حصله الحكم من أوراق الدعوى هو استخلاص موضوعي سائق ويؤدي إلى ما انتهى إليه من إلزام الطاعن شخصيا بالدين دون أن يشوبه خطأ أو تناقض . ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣٠ من أبريل سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، وحليم راشد أبو زيد ، ، ومحمد سيد أحمد
حماد ، وعلى عبد الرحمن .

(١٢٦)

الطعن رقم ٩٢ لسنة ٣٦ القضائية :

رسوم . "رسوم قضائية" . دعوى . صلح . شركة .

طلب فسخ شركة وتصفيتها . الحكم بحل الشركة وتصفيتها من محكمة أول درجة .
إتهاء الدعوى صلحا بين الطرفين أمام محكمة الاستئناف . إحتساب الرسوم النسبية في هذه
الحالة على قيمة الطلب أو على قيمة المتصالح عليه أيهما أكثر . لا حبرة في هذا الخصوص بما
تضمنه عقد الصلح من التنازل عن حكم محكمة أول درجة .

طلب فسخ عقد الشركة وتصفيتها يخضع في تقدير الرسوم النسبية بالنسبة له
لنص المادة ٣/٧٥ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الذي يجرى على أن " يكون
أساس تقدير الرسوم النسبية في دعاوى طلب الحكم بصحة العقود أو إبطالها
أو فسخها بقيمة الشيء المتنازع فيه " . غير أنه يتعين طبقا للمادة التاسعة
من ذلك القانون ألا يحصل قلم الكتاب رسوما نسبية على أكثر من أربعمائة جنيه
فإذا انتهت الدعوى بحكم وقضى فيها بأكثر من ٤٠٠ جنيه سوى الرسم على أساس ما حكم به
ولما كانت الدعوى قد انتهت صلحا أمام محكمة الاستئناف فإنه يتعين تطبيق الفقرة الأولى
من المادة ٣ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ ومؤداها أن الرسوم النسبية تحسب
في هذه الحالة على قيمة الطلب أو على قيمة المتصالح عليه أيهما أكبر ولا اعتداد
في هذا الخصوص بما تضمنه عقد الصلح من تنازل المطعون عليهما عن الحكم
الصادر من محكمة أول درجة بحل الشركة وتصفيتها إذ أنه بخروج هذين الشريكين
من الشركة فإنها تكون قد انقضت .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه — وصائر أوراق الطعن تحصل فى أن زينهم إبراهيم زينهم ومصطفى إبراهيم زينهم أقاما الدعوى رقم ٥٤٠ لسنة ١٩٦٢ بجارى كلى طنطا ضد السيد إبراهيم زينهم بطلب الحكم بفسخ عقد الشركة القائمة بينهم وتعيين مصف لها توطئه لقسمة أموالها وإعطاء كل ذى حق حقه من موجوداتها. وفى ١٩٦٣/٤/٢٩ حكمت المحكمة بحل شركة "الدلتا" لنقل البترول (السيد إبراهيم زينهم وشركاه) ووضعها تحت التصفية وتعيين مصف لإجراء التصفية ، واستأنف السيد إبراهيم زينهم هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا وقيد استئنافه برقم ٣٥ سنة ١٣ ق، وبجلسة ١٩٦٣/٦/٢٩ تم الصلح بين الطرفين بمقتضى عقد صلح قدماء لمحكمة الاستئناف فالحقته بحضور الجلسة وأثبتت محتواه به ، وقد تضمن هذا الصلح تخارج المستأنف عليهما (المطعون عليهما) من الشركة وتنازلهما عن حكم التصفية الصادر من محكمة أول درجة وعن دعوى حساب كانا قد رفعاهما ضد المستأنف مقابل تعهد المستأنف بأن يدفع لهما مبلغ ٦٥٠٠ جنيه . وعلى أثر انتهاء النزاع صلحا على هذا النحو قام قلم كتاب محكمة طنطا الابتدائية بتسوية الرسوم المستحقة له فبلغت ٨١٠ جنيه مقدرة على أساس قيمة عقد الشركة الذى رفعت الدعوى بطلب فسخه وقدرها ٤٠٠٠٠ جنيه وخصم منه مبلغ ١٨ جنيه المدفوع عند رفع الدعوى واستصدر بالباقي وقدره ٧٩٢ جنيه قائمة رسوم أعلنها إلى المطعون عليهما إبراهيم زينهم ومصطفى إبراهيم زينهم ، فعارض فيها على أساس أنه يجب تقدير الرسوم على المبلغ المتصالح عليه وقدره ٦٥٠٠ جنيه فيكون مقدار الرسوم المستحقة ١٣٠ ج و ٥٠٠ م يخصم منه ما سدد لقلم الكتاب وقدره ١٨ جنيه ويكون الباقي قدره ١١٢ جنيه — وفى ١٩٦٥/٣/٢٣ ، حكمت المحكمة بقبول المعارضة شكلا وفى الموضوع بتعديل قائمة الرسوم المعارض فيها إلى مبلغ ١٢٢ جنيه ، واستأنف الطاعنان هذا الحكم

لدى محكمة استئناف طنطا طالبن إلغاء وتأيد قائمة الرسوم المعارض فيها وقيد هذا الاستئناف برقم ٥٠ سنة ١٥ ق . وفى ١٦/١٢/١٩٦٥ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . وطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد فى التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعنان على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليهما ولم يبديا دفاعا وصحمت النيابة على ما جاء بمذكرتها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه أقام قضائه على أن إنتهاء الاستئناف رقم ٣٥ سنة ١٣ ق بالصلح الذى صدقت عليه المحكمة وأثبتته فى محضر الجلسة يعتبر معذلا للحكم الابتدائى رقم ٤٥٠ سنة ١٩٦٢ كلى طنطا ، وقد تحددت بمقتضى هذا الصلح مرا كز الخصوم فتحددت حقوق المطعون عليهما بمبلغ ٦٥٠٠ ج وهو المبلغ المحكوم به والذى يتعين تسوية الرسوم على أساسه عملا بالمواد ٢٠ ، ٢١ ، ٧٥ من قانون الرسوم رقم ٩٠ سنة ١٩٤٤ قبل تعديله بالقانون رقم ٦٦ سنة ١٩٦٤ بمبلغ ١٢٢ ج ، وهو منه خطأ فى تطبيق القانون ومخالفة للثابت فى محضر الصلح المقدم فى الاستئناف رقم ٣٥ سنة ١٣ ق ، إذ أن طلب فسخ عقد الشركة وتصفية أموالها كان قائما ومعروضا على محكمة الاستئناف إلى أن انتهى النزاع بعقد الصلح الذى اتفق فيه الخصوم صراحة على انسحاب المطعون عليهما من الشركة وانفراد شريكهما الثالث بكافة أموالها ، مما مفاده انتهاء الشركة وفسخ عقدها بالتراضى عملا بالمادة ٥٢٩ من القانون المدنى ، وبالتالي فإن تنازل المطعون عليهما عن الحكم الابتدائى القاضى بحل الشركة وتصفيتها لا يعتبر عدولا منهما من التفاسخ وتراضيا على استمرار قيام الشركة ، بل إن الاتفاق قام على فسخها ، وبذلك يكون حكم التصديق على هذا الصلح قد حدد مرا كز الخصوم بفسخ عقد الشركة ، كما حدد حقوق المطعون عليهما بمبلغ ٦٥٠٠ ج كأثر من آثار هذا الفسخ ، وإذا كانت العبرة فى تقدير الرسوم وفقا للمادة ٢٠ من القانون رقم ٩٠ سنة ١٩٤٤ هى بقيمة الطلب لا بقيمة المبلغ المتصلح عليه إلا إذا كانت قيمة المبلغ الأخير أكبر من قيمة الطلب فيسوى الرسم على أساس ما تم الصلح عليه ، وكانت قيمة الشركة المتفق على حلها ٤٠٠٠٠ ج فإنه

يتعين وفقا للمادة ٧٥ من القانون المذكور تقدير الرسم على أساس قيمة عقد الشركة باعتباره أكبر من قيمة المبلغ المتصالح عليه، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وخالف الثابت في الأوراق بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه يبين من الرجوع إلى الحكم المطعون فيه أن محكمة الموضوع أقامت قضاءها على أنه وإن كان المطعون عليهما قد طلبا في الدعوى رقم ٤٥٠ سنة ١٩٦٢ تجارى كلى طنطا الحكم بفسخ عقد الشركة المبرم بينهما وبين شريكهما الثالث السيد إبراهيم زينهم وتصفيتها وأن محكمة الدرجة الأولى قد حكمت بحل الشركة وتصفيتها إلا أن الطرفين قد عقدا صلحا قدماه لمحكمة الاستئناف فألحقته بحضور الجلسة وأثبتت محتواه بالمحضر المذكور، وبمقتضى هذا الصلح تخارج المطعون عليهما من الشركة وتنازلا عن الحكم الصادر من محكمة أول درجة والقاضى بحل الشركة وتصفيتها مقابل التزام شريكهما بأن يدفع لهما مبلغ ٦٥٠٠ ج وأن هذا الصلح الذى له قوة السند التنفيذى يعتبر معدلا للحكم الابتدائى، وقد تحدت بمقتضاه مراكر الخصوم على الوجه المبين به، وتحدت حقوق المطعون عليهما بمبلغ ٦٥٠٠ ج وهو المبلغ الذى يتعين تسوية الرسوم على أساسه عملا بالمواد ٢٠ ، ٢١ ، ٧٥ من القانون رقم ٩٠ سنة ١٩٤٤، وهذا الذى أقام عليه الحكم قضاءه غير صحيح فى القانون، ذلك أنه لما كان الثابت من الوقائع التى سجلها الحكم المطعون فيه أن المطعون عليهما أقاما الدعوى رقم ٤٥٠ سنة ١٩٦٢ تجارى كلى طنطا على شريكهما السيد إبراهيم زينهم بطلب فسخ عقد الشركة القائمة بينهما وبينه وتصفيتها، فإن تقدير الرسوم النسبية يحكمه نص المادة ٧٥/٣ من القانون رقم ٩٠ سنة ١٩٤٤ الذى يجرى على أن "يكون أساس تقدير الرسوم النسبية فى دعاوى طلب الحكم بصحة العقود أو إبطالها أو فسخها بقيمة الشئ المتنازع فيه" ولما كان طلب فسخ الشركة وتصفيتها واردا على عقد قيمته ٤٠٠٠٠ ج فإن التقدير يكون على أساس هذا المبلغ، غير أنه يتعين طبقا للمادة التاسعة من ذلك القانون ألا يحصل قلم الكتاب رسوما نسبية على أكثر من أربعاء جنيه، فإذا انتهت الدعوى بحكم وقضى فيها بأكثر من ٤٠٠ ج سوى الرسم على أساس ما حكم به، ولما كانت الدعوى

قد انتهت صلحا أمام محكمة الاستئناف بعقد الصلح المشار إليه والذي يبين منه أن السيد إبراهيم زينهم قد تعهد بأن يدفع للطعون عليهما مبلغ ٦٥٠٠ ج، فإنه يتعين في هذا الصدد تطبيق الفقرة الأولى من المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٠ سنة ١٩٤٤ والتي تنص على أنه "إذا انتهى النزاع صلحا بين الطرفين وصدقت عليه المحكمة قبل صدور حكم قطعي في مسألة فرعية أو حكم تهديدي في الموضوع لا يستحق على الدعوى إلا نصف الرسوم الثابتة أو النسبية، وتحسب الرسوم في هذه الحالة على قيمة الطلب ما لم يتجاوز المتصالح عليه هذه القيمة ففي هذه الحالة يحصل الرسم على قيمة المتصالح عليه" ومؤدى ذلك أن الرسوم النسبية تحسب في هذه الحالة على قيمة الطلب أو على قيمة المتصالح عليه أيهما أكبر ولا اعتداد في هذا الخصوص بما تضمنه عقد الصلح من تنازل المطعون عليهما عن الحكم الصادر من محكمة أول درجة بحل الشركة وتصفيتها، إذ أنه بخروج هذين الشريكين من الشركة، فإنها تكون قد انقضت. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه.

جلمة ٣٠ من أبريل سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندی نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدى ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد صدق البشيش ،
ومحمد سيد أحمد حامد .

(١٢٧)

الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) حكم . ” بيانات الحكم ” . بطلان .

خطأ الحكم فى بيان السنة التى صدر فيها القانون . لا بطلان .

(ب) تنفيذ عقارى . ” التنفيذ على صغار المزارعين ” .

الدفع بعدم جواز التنفيذ على صغار المزارعين وفقا للقانون رقم ٥١٣
لسنة ١٩٥٣ . شرطه . ثبوت صفة الزارع قبل إبتداء التنفيذ واستمرارها إلى وقت
التمسك بالدفع ودخول الأرض المراد للتنفيذ عليها فى الخمسة أفدنة الأخيرة التى يملكها
وقت التنفيذ . عدم اشتراط أن يكون المدين زارعا وقت نشوء الدين .

١ - لا يعيب الحكم خطؤه فى بيان السنة التى صدر فيها القانون الذى
استند إليه .

٢ - نص المادة الأولى من القانون ٥١٣ لسنة ١٩٥٣ يدل على أن العبرة
فى تمتع المدين بالحماية هى ثبوت صفة الزارع له قبل إبتداء التنفيذ واستمرارها
إلى وقت التمسك بالدفع وأن تدخل الأرض المراد التنفيذ عليها فى الخمسة أفدنة
الأخيرة التى يملكها وقت التنفيذ - على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية
للقانون - ذلك أن الهدف من النص هو الاحتفاظ للزارع بخمسة أفدنة فى جميع
الأحوال ، وإذا غفل المشرع النص على عدم جواز التمسك بهذا الحظر إذا كان
المدين يملك وقت نشوء الدين أكثر من خمسة أفدنة أو غير مزارع على نحو
ما فعل فى الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون رقم ٤ لسنة ١٩١٣

فإن القول باشتراط أن يكون المدين زارعا وقت نشوء الدين يكون على غير سند من القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومسمع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وماثر أوراق الطعن —
تتصل في أن عباس أحمد عباس أقام الدهوى رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ بيوع الفيوم
ضد عبد النصير عبد السلام حسن التميمير بعبد العظيم طالبا بيع ٣ ف و ٢٢ ط و ٣ س
مملوكة لمدينه وفاء لمبلغ ٩١٧ ج و ٩٣٠ م والمصاريف و ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب
المحاماة ، وبعد إيداع قائممة شروط البيع اعترض عليها المدعى عليه بالاعتراض
رقم ١٠٩ لسنة ١٩٦٥ كلى الفيوم ، مستندا إلى عدم جواز التنفيذ على تلك الأطنان
لأنه مزارع ولا يملك أكثر من خمسة أفدنة ، ورد المدعى بأن المدعى عليه تاجر
وليس مزارعا وأنه اشترى منه خلال المدة من ١٤/١١/١٩٦٠ إلى ٢١/٣/١٩٦٢
٦٠٤ قنطارا و ٨٠ رطل من القطن ، فضلا عن قيده في السجل التجارى فى فترة
بين ١/٥/١٩٦٠ ، ١٣/١٠/١٩٦٢ . وفى ٢٠/٧/١٩٦٥ حكمت المحكمة بقبول
الاعتراضات شكلا وفى الموضوع برفضها وألزمت المعارض بالمصروفات
و ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة ، واستأنف المدين هذا الحكم لدى محكمة
استئناف بنى صويف طالبا إلغائه والحكم بعدم جواز التنفيذ على الأطنان محل
الاعتراض ، وقيد استئنافه برقم ٤٠٢ سنة ٣ ق . وفى ٨/١/١٩٦٦ حكمت المحكمة
بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم جواز نزع
ملكية المستأنف من ٣ ف و ٢٢ ط و ٣ س محل الاعتراض وإلغاء إجراءات
نزع الملكية المتخذة عليها فى قضية البيوع رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ كلى الفيوم وألزمت
المستأنف ضده المصروفات من الدرجتين ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة .
طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين فى التقرير وعرض

الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليه ولم يقدم مذكرة بدفاعة وصحمت النيابة على الرأي الذي أبدته بمذكرتها وطلبت نقض الحكم .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه من وجهين (أولهما) أنه استند في قضائه بعدم جواز التنفيذ على الأراضي الزراعية التي يملكها الزارع إذا لم يتجاوز ما يملكه منها خمسة أفدنة إلى المادة الأولى من القانون رقم ٥١٣ سنة ١٩٥٥ مع أن هذا القانون لا يتضمن ذلك المنع (وثانيهما) إنه اكتفى بأن يكون المدين زارعا ولا يتجاوز ما يملكه من الأراضي الزراعية خمسة أفدنة وقت التنفيذ حتى يتمتع بالحماية التي أمبغها عليه القانون في حين أن القانون يشترط لتمتع بهذه الحماية أن يكون المدين زارعا وقت الاستدانة وأن تستمر ملك الصفة إلى وقت التمسك بالدفع بعدم جواز التنفيذ ، وإذا كانت صفة المطعون عليه كضابط وقت الاستدانة ثابتة من فواتير توريد الأقطان المنوه عنها بالحكم الابتدائي ومن قيامه بتوريد الأقطان المبينة بها فعلا وكان ما ورد بالسجل التجاري من قيده به كتابر بقالة وحبوب بالتجزئة ثم شطب اسمه منه لا يدل على اهتزاله تجارة الأقطان ، فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون على واقعة الدعوى .

وحيث إن النهي مردود في الوجه الأول منه ، بأن الحكم المطعون فيه قد أورد نص المادة الأولى من القانون رقم ٥١٣ سنة ١٩٥٣ الواجبة التطبيق على واقعة الدعوى ، ومن ثم فإنه لا يعيبه خطؤه في ذكر السنة التي صدر فيها ذلك القانون بقوله إنها سنة ١٩٥٥ بدلا من سنة ١٩٥٣ . ومردود في الوجه الثاني ، ذلك أن النص في المادة الأولى من القانون رقم ٥١٣ سنة ١٩٥٣ على أنه " لا يجوز التنفيذ على الأراضي الزراعية التي يملكها الزارع إذا لم يتجاوز ما يملكه منها خمسة أفدنة فإذا زادت ملكيته على هذه المساحة وقت التنفيذ جاز اتخاذ الإجراءات على الزيادة وحدها " يدل على أن العبرة في تمتع المدين بهذه الحماية هي ثبوت صفة الزارع له قبل ابتداء التنفيذ واستمرارها إلى وقت التمسك بالدفع ، وأن تدخل الأرض المراد التنفيذ عليها في الخمسة أفدنة الأخيرة التي يملكها وقت التنفيذ — على ما أفصحت عنه

المذكورة الإيضاحية للقانون - ذلك أن الهدف من النص هو الاحتفاظ للزارع بخمسة أفدنة في جميع الأحوال. وإذا كان ما تقدم وكان المشرع قد أخفل النص على عدم جواز التمسك بهذا الحظر إذا كان المدين يملك وقت نشوء الدين أكثر من خمسة أفدنة أو كان غير زارع على نحو ما فعل في الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون رقم ١٩١٣، فإن القول باشتراط أن يكون المدين زارعا وقت نشوء الدين يكون على غير سند من القانون، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا للنظر وجرى في قضائه حل أنه "لما كان الثابت من الاطلاع على الكشف الرسمي المقدم ضمن حافظة المستأنف عليه بالأراضي الزراعية التي يملكها المستأنف وقت اتخاذ إجراءات نزع الملكية أنها ٣ ف و ٢٢ ط و ٣ ص وكان واضحاً من شهادة عمدة ومشايخ البلدة وعضوى الاتحاد الاشتراكي المؤرخة ١٩٦٥/١٢/٥ والتي تظمن إليها المحكمة خاصة وأن المستأنف عليه لم يطعن عليها بأي مطعن، أن المعرض بمتهم الزراعة بصفة أساسية قبل ابتداء التنفيذ على أملاكه وحتى الآن ومن ثم يحق له التمسك بأحكام القانون ٥١٣ سنة ١٩٥٥ والدفع بعدم جواز التنفيذ على أملاكه المشار إليها" فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه جاء مشوباً بالقصور والخطأ في الاسناد إذ أنه استند في إلغاء الحكم الابتدائي والقضاء بعدم جواز نزع الملكية وإلغاء إجراءاتها إلى دليلين هما الشهادة المؤرخة ١٩٦٥/١٢/٥ والصادرة من عمدة ومشايخ البلدة وعضوى الاتحاد الاشتراكي بها والمقدمة من المدين وسجله التجاري الذي استخلص الحكم منه أن امتهان المطعون عليه لحرفة تجارة الأفطان كان لفترة محددة وبصفة غير أساسية ثم كف عن مزاولتها قبل اتخاذ إجراءات نزع الملكية، مع أن اسمه قيد بالسجل التجاري في ١٩٦١/٦/٩ باعتباره تاجراً بالحبوب بالتجزئة، ثم شطب منه في ١٩٦٢/١٠/١٣ لاعتزاله التجارة نهائياً ولم يرد بالسجل ما يشير إلى امتهانه تجارة الأفطان مما يجعل ما استخلصه الحكم منه بالنسبة لنوع هذه التجارة غير سائغ، هذا بالإضافة إلى أن المطعون عليه قد طلب بصحيفة استئنافية إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت أنه يحترف الزراعة بصفة أصلية دون التجارة، وطلب الطاعن تأييد الحكم

المستأنف للأسباب التي بنى عليها وأغفل الحكم المطعون فيه الرد على طلب المطعون عليه وعلى أسباب الحكم المستأنف مما يعيبه بالقصور في التسيب والفساد في الاستدلال ويوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أنه وقد أقيم الحكم على الدعامة التي استخلصها من الكشف الرسمي والشهادة الصادرة بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٥ من عمدة ومشايخ البلدة وعضوى الاتحاد الاشتراكي بها من أن المطعون عليه يملك وقت اتخاذ إجراءات نزع الملكية ٣ ف ٢٢ ط ٣ من وأنه يمتن للزراعة بصفة أساسية قبل ابتداء التنفيذ على أملاكه وحتى الآن ، وأنه يحق له التمسك بأحكام القانون ٥١٣ سنة ١٩٥٣ والدفع بعدم جواز التنفيذ على أملاكه المشار إليها وكانت هذه الدعامة كافية وحدها لحمله ، فإن تعييبه فيما استخلصه مما جاء بالسجل التجارى من أن امتنان المطعون عليه لحرفة تجارة الأقطان كان لفترة محدودة وبصفة غير أساسية رغم قيده بالسجل التجارى باعتباره تاجر بقالة وحبوب بالتجزئة ثم شطبه منه لانهزاله التجارة نهائيا بفرض صحته ، يكون غير متبع . إذ كان ذلك ، وكان لا شأن للطعن في الطعن على الحكم لقصوره في الرد على طلب أبداء المطعون عليه وكانت أسباب الحكم المطعون فيه تنطوي على الرد الضمنى على ما جاء بأسباب الحكم المستأنف فإن النعي في هذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٥ من مايو سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد الملام بلع نائب رئيس المحكمة ، وحضوية المادة
المستشارين : بطرس زغلول ، وأحمد حسن ديكل ، ومباس حليى عبد الجواد ،
والإبراهيم علام .

(١٢٨)

الطعن رقم ٥٣٢ لسنة ٣٥ القضائية :

(أ) إعلان . " توقيع المحضر " . بطلان . " بطلان الإجراءات " .

عدم وضوح اسم المحضر أو توقيع . لا بطلان في الإعلان .

(ب) حكم . " بيانات الحكم " . بطلان . " بطلان الأحكام " .

إثبات تاريخ إصدار الحكم في نهايته . لا بطلان .

(ج) حوادث طارئة . " شروط الحادث الطارئ " . إصلاح زراعى .

حكم . " هيوب التدليل . قصور " .

الحادث الطارئ . شروطه . أن يكون حادثا استثنائيا عاما . غير ممكن التوقع .
غير مألوف وقادر الوقوع . قانون الإصلاح الزراعى لم يتناول أمر تخفيض المساحة
التي تزرع من محاصيل معينة . عدم بيان الحكم سنه في اعتبار تخفيض المساحة التي تزرع
فصبا حادثا استثنائيا عاما . قصور .

(د) حوادث طارئة . " توزيع الخسارة بين المتعاقدين " .

تطبيق نص المادة ١٤٧ / ٢ مدنى . يوجب تحميل المدين الخسارة المألوفة التي كان
يمكن توقعها عادة وقت التعاقد . تقسيم ما يزيد على ذلك من خسارة غير مألوفة
بين المتعاقدين .

١ - إذا كان يبين من أصل ورقة إعلان الطعن أنه ورد فيها اسم المحضر الذي
بأمر الإعلان والمحكمة التي يتبعها ثم ذيل الإعلان بتوقيع المحضر ، فقد تحقق

ما قصدت إليه المادة العاشرة في قانون المرافعات السابق من بيان اسم المحضر والمحكمة التي يعمل بها في ورقة الإعلان ، ولا ينال من ذلك أن يكون خط المحضر غير واضح وضوحا كافيا في خصوص ذكر اسمه ولا أن يكون توقيعه كذلك ما دام أن المطعون عليه (المعلن إليه) لم يدع أن من قام بأجراء الإعلان من غير المحضرين ^(١) .

٢ — لما كان يبين من صورة الحكم المطعون فيه أنه قد اشتمل في نهايته على تاريخ إصداره ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الترتيب الوارد في المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات السابق بشأن البيانات التي يجب تدوينها في الحكم ليس ترتيبا حتميا يترتب على الإخلال به أى جزاء ، فإن النعى على الحكم بالبطلان يكون على غير أساس ^(٢) .

٣ — مفاد نص المادة ١٤٧/٢ من القانون المدني — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه يشترط في الحادث الطارئ من حيث طبيعته أن يكون حادثا استثنائيا عاما ، غير ممكن توقعه ويخرج عن المسألوف ونادر الوقوع ^(٣) ، ويكون الحادث الاستثنائي عاما إذا انصرف أثره إلى عدد كبير من الناس ، وإذا لم يتناول قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بنصوصه التي صدر بها في ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ أمر تخفيض المساحة التي تزرع محاصيل معينة ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين الأسباب التي استند إليها في إعتبار تخفيض المساحة التي تزرع قصبيا حادثا استثنائيا عاما يجوز للقضاء التدخل تبعا للظروف وبعد الموازنة بين مصلحة الطرفين لرد الإلتزام المرهق إلى الحد المعقول ، فإن الحكم يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التصيب .

٤ — مفاد نص الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدني وما ورد في الأعمال التحضيرية بشأنه أنه متى توافرت الشروط التي يتطلبها القانون

(١) نقض أول يونيو ١٩٦١ مجموعة المكتب الفني السنة ١٢ ص ٥٢٧ .

(٢) نقض ٢٦ أبريل سنة ١٩٥٦ مجموعة المكتب الفني السنة ٧ ص ٥٥٣ .

(٣) نقض ٢٦ مارس سنة ١٩٦٤ مجموعة المكتب الفني السنة ١٥ ص ٤٠٩ .

نقض ٢١ مارس سنة ١٩٦٣ مجموعة المكتب الفني السنة ١٤ ص ٣٤٧ .

في الحادث الطارئ، فإن للقاضي سلطة تعديل العقد برد الالتزام الذي صار مرهقا إلى الحد المعقول، وهو حين يختار — في حدود سلطته التقديرية للطريق المناسب لمعالجة الموقف الذي يواجهه، لا يرفع كل خسارة عن هاتق المدين ويجعلها على الدائن وحده، لكنه يحدد من فداحة هذه الخسارة التي متعيب المدين، ويصل بها إلى الحد المعقول بتحميل المدين الخسارة المألوفة التي كان يمكن توقعها عادة وقت التعاقد، ويقسم ما يزيد على ذلك من خسارة غير مألوفة على المتعاقدين، وذلك مراعاة للوازنة بين مصلحة كل منهما.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون عليهم أقاموا الدعوى رقم ٩٣٠ سنة ١٩٥٥ مدنى كلى القاهرة، وقالوا بيانا لما إنهم بموجب اتفاقات حرفية إشتروا من الشركة الطاعنة ٤٢٦ ف و ٦ ط وه س استبعد منها ثمانية أفدنة وكسور لإنشاء مصرف فأصبح المقدار الباقي ٤١٨ ف وذلك مقابل ثمن قدره ١١٣٦٨١ ج وفوائد مقدارها ٣٢٢٢٠ ج وكانت أسعار الأراضى الزراعية مرتفعة وقت الشراء كما كانوا يقومون بإستئجار أراضى أخرى ويؤجرونها من باطنهم، ثم صدر القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعى ومنع تأجير الأطلان الزراعية من الباطن وحدد أجرة الفدان بسبعة أمثال الضريبة، وحدد ملكية الأراضى الزراعية وجعل سعر الفدان مبيعين مثلا للضريبة وقد ترتب على ذلك وعلى ارتفاع أجرة الري الذى تقوم الشركة الطاعنة به وعلى انقاص مساحة الأرض التى تزرع قصباً وعلى تخفيض سعر قنطار القصب من ١١,٥ ق إلى ١٠,٥ ق أن هبط ثمن الأرض الزراعية التى إشتروها من الشركة الطاعنة. وإذا جعلت هذه الظروف التزامهم مرهقا إلى حد العجز عن سداد باقى الثمن إذ بلغ ما سددوه من ثمن الصفقة مبلغ ٥٩٨٢٠ ج وكانوا يقدرون ثمن الفدان الواحد بناء على هذه

الظروف الطارئة بمبلغ ٩٠ ج فيكون مجموع ثمن الصفقة ٣٨٠٠٠ ج فقد أقاموا دعواهم بطلب رد مبلغ ٢١٨٢٠ ج وحبس المطلوبات الباقية للشركة الطاعنة تحت أيديهم حتى يفصل في الدعوى وتعديل الثمن إلى مبلغ ٣٨٠٠٠ ج، وأثناء نظر الدعوى أضافوا طلب تخفيض سعر الفائدة على الثمن بمجمعه ٥ ٪ / فائدة بسيطة غير مركبة . وبتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٥٦ قضت المحكمة بنسب مكتب الخبراء الزراعيين بوزارة العدل لتقدير القيمة المعقولة لأرض النزاع بعد العمل بقانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ والأسس التي أقام عليها تقديره وفحص حسابات الشركة الطاعنة للتعرف على مساحة الصفقة والثمن المبعة به والآجال المحددة لدفع الأقساط ومدى ما استحق ويستحق على ذلك الثمن من فائدة ومقدار ما دفعه المطعون عليهم من ثمن أو من فائدة ومقدار الباقي عليهم من ذلك وشروط للوفاء به وليكشف عن مدى إرهاب المطعون عليهم إن كان بسبب تنفيذ العقد . وقد أورد هذا الحكم أن قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ هو مجال طبيعي لتطبيق نص المادة ١٤٧/٢ من القانون المدني، وأن معيار الإرهاب في مجال تطبيق المادة ١٤٧/٢ هو معيار موضوعي يتعلق بالصفقة المعقودة وليس معيارا ذاتيا وإلى أن مدى إرهاب المطعون عليهم بالصفقة محل الدعوى والموازنة بين صالح كل من المشتري والبائع مما قد يكشف عنه خبر يؤدي الأمورية السالف بيانها . وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٧ باعتبار سعر الفدان من الأطنان موضوع الدعوى المبيعة من الطاعنة إلى المطعون عليهم مبلغ ٢٠٣ ج و ٤٩٠ م وباعتبار أن سعر الفائدة عن المبالغ المتأخرة بذمة المطعون عليهم للطاعنة ٦ ٪ سنويا بسيطة غير مركبة ورفض طلب حق الحبس الذي يطالب به المطعون عليهم وبندب مكتب الخبراء بوزارة العدل لبيان ثمن جميع الأطنان المبعة من الطاعنة للمطعون عليهم على أساس أن ثمن الفدان من هذه الأطنان ٢٠٣ ج و ٤٩٠ م وبيان قيمة ما سدد من ثمن جميع الأطنان وقت التعاقب والباقي منه وقيمة الفوائد المستحقة للشركة على هذه المبالغ باعتبار أن سعر الفائدة ٦ ٪ بسيطة غير مركبة مع خصم ما قد يكون قد دفع من المطعون عليهم أولا بأول من الفائدة ثم من رأس المال ونصفية الحساب بين طرفي الخصومة . استأنفت الطاعنة الحكمين الصادرين بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٥٦ ، ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٧ بالاستئناف رقم ١٣٨ ، ٧٤٠

سنة ٧٥ ق القاهرة . وبتاريخ ٣ مايو سنة ١٩٦٠ وبعد أن قدم الخبير تقريره صدر حكم محكمة أول درجة برفض طلب المطعون عليهم الخاص برد مبلغ ٢١٨٢٠ ج . قدم المطعون عليهم أثناء نظر الاستئناف المقدمين من الطاعة استئنافا مقابلا قيد برقم ٨٠١ سنة ٧٨ ق وطلبوا فيه رد الالتزام إلى مبلغ ١٠٣ ج وتقسيم الثمن على عشرين سنة بفائدة ٣ ٪ وبمحس الثمن حتى يصفى الحساب بين الطرفين . وبتاريخ ٩ يونيو سنة ١٩٦٥ قضت محكمة الاستئناف برفض الاستئنافين ١٣٨ ، ٥٧٤ سنة ٧٥ ق وتأييد الحكمين المستأنفين الصادر أولهما بتاريخ ١٩٥٦/١/٣٠ وثانيهما بتاريخ ١٩٥٧/١٢/٣٠ وبرفض الاستئناف المقابل رقم ٨٠١ سنة ٧٨ ق وتأييد الأحكام المستأنفة الصادرة في الدعوى رقم ٩٣٠ سنة ١٩٥٥ كلى القاهرة . قررت الطاعة الطعن في الحكم بطريق النقض . دفع المطعون عليهما الأول والثالث ببطلان الطعن لعدم ذكر بعض البيانات في ورقة الإعلان للمطعون عليه الأول . كما دفع المطعون عليه الثانى ببطلان الطعن أيضا لعدم إعلانه في الميعاد الوارد به وأبدت النيابة العامة الرأي في الدفعين برفضهما وفي الموضوع برفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظره ألزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن مبنى الدفع بالبطلان المقدم من المطعون عليهما الأول والثالث أن إعلان المطعون عليه الأول لم يرد به اسم المحضر الذى قام بإعلان تقرير الطعن ولا المحكمة التى يعمل بها وهما بيانان لازمان لصحة الإعلان وإذا وقع إعلان المطعون عليه الأول باطلا فإن أثر البطلان يمتد إلى باقى المطعون عليهم لعدم قابلية موضوع النزاع للتجزئة .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ، ذلك أنه يبين من أصل ورقة إعلان الطعن للمطعون عليه الأول أنه تم بتاريخ ١٨/٨/١٩٦٥ وورد بورقة الإعلان اسم المحضر الذى باشر الإعلان والمحكمة التى يتبعها وهى محكمة المعادى ثم ذيل الإعلان بتوقيع المحضر الذى قام بإعلان المطعون عليه الأول وبذلك فقد تحقق ما قصدت إليه المادة العاشرة من قانون المرافعات السابق من بيان اسم المحضر والمحكمة التى يعمل بها في ورقة الإعلان ، ولا ينال من ذلك أن يكون خط المحضر

غير واضح وضوحا كافيا في خصوص ذكر اسمه ولا أن يكون توقيعه كذلك ، مادام أن المطعون عليه الأول لم يدع أن من قام بإجراء الإعلان من غير المحضرين . لما كان ذلك فإن الدفع بالبطلان المقدم من المطعون عليهما الأول والثالث يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى الدفع بالبطلان المقدم من المطعون عليه الثاني أنه لم يتم إعلانه بالطن في الميعاد المقول بمحصوله فيه بتاريخ ١٨/٨/١٩٦٥ إذ أثبت المحضر أنه أعلنه مخاطبا مع ابن أخيه بشر التوني ونسب المحضر إلى من استلم الإعلان توقيعا باسم "بشرى" هذا في حين أن بشر هو ابن المطعون عليه الثاني والتوقيع المنسوب على ورقة إعلان الطعن مزور عليه وقد أجرى المحضر تصحيحا في الإعلان بعد تمامه بجعل عبارة "وتركت له صورة" التي كان يقصد بها المطعون عليه الأول - بجعلها عبارة "وتركت لكل منهما صورة" .

وحيث إن هذا الدفع مردود ، ذلك أنه أيا كانت حقيقة الأمر بالنسبة لما ادعاه المطعون عليه الثاني من عدم إعلانه بتاريخ ١٨/٨/١٩٦٥ بتقرير الطعن لوقوع تزوير في هذا الإعلان بالنسبة له فقد قامت الطاعة بإعلانه بتقرير الطعن بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٦٧ بعد أن فتح لها ميعاد جديد بمقتضى نص المادة الثانية من القانون رقم ٤ سنة ١٩٦٧ لاستكمال ما لم يتم من إجراءات وتصحيح ما لم يصح منها وفقا لحكم المادة ٣/٢ من القانون رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ وبذلك أصبح إعلان المطعون عليه الثاني بالطن إعلانا صحيحا بالإعلان الذي تم في ٢٥ مايو سنة ١٩٦٧ ويكون الدفع بالبطلان على غير أساس .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه للبطلان ، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم خلا من تاريخ صدوره وهو بيان من البيانات الجوهرية التي يترتب على إغفالها بطلان الحكم .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أنه يبين من صورة الحكم المطعون فيه التي أودعتها للطاعة مع أوراق الطعن أنه قد اشتمل في نهايته على تاريخ إصداره

وهو جلسة الأربعاء ٩ صفر سنة ١٣٨٥ هـ الموافق ٩ يونيه سنة ١٩٦٥ م ،
ولما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الترتيب الوارد في المادة ٣٤٩
من قانون المرافعات السابق بشأن البيانات التي يجب تدوينها في الحكم
ليس ترتيبا حتميا يترتب على الإخلال به أى جزاء ، فإن النعى على الحكم بالبطلان
يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالوجه الأول من السبب الثالث على الحكم
المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك نقول
إنه يشترط في الحادث الاستثنائي الذي من شأنه أن يجعل تنفيذ الالتزام
التعاقدى مرهقا للدين بحيث يهدده بخسارة فادحة أن يكون عاما حتى يكون
للقاضى التدخل لرد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول ، وقد كان الثابت في الدعوى
أن الحادث الاستثنائي العام الذي اعتبره الحكم ظرفا طارئا بالنسبة للمطعون عليهم
هو صدور قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ وهذا الظرف لا دخل
ولا صلة له بضيق أو سعة المساحة التي كانت تزرع قصباً من أرض النزاع ،
إلا أن الحكم المطعون فيه عول عليه واعتبر أن من شأنه قيام الارهاق في جانب
المطعون عليهم دون أن يبين صنده في ذلك ومع أن ضيق أو سعة المساحة
التي تزرع قصباً لا يعتبر حادثاً استثنائياً عاماً ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق
القانون والقصور في التسبيب .

وحيث إنه لما كان يبين من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه
وأحال إلى أسبابه أنه اعتبر المساحة المصحوح بزراعتها مستقبلاً من القصب ذات
أثر في تقدير قيمة الأرض ورد الالتزام إلى الحد المعقول وانتهى إلى أن ما يزرع
مستقبلاً من القصب يوازي ٤٠ ٪ وما يزرع من المحاصيل الأخرى يوازي
٥٣,٥ ٪ ورتب الحكم على انخفاض مساحة الأرض التي تزرع قصباً تخفيض
الثلث بنسبة ١٤,٥ ٪ وأضاف هذه النسبة إلى نسبة للتخفيض الناشئ عن صدور
قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ وأثره على تخفيض قيمة الإيجار
والتي قدرها بنسبة ٩ ٪ من الثمن وانتهى الحكم من ذلك كله إلى تخفيض الثمن
جميعه بنسبة ٢٣,٥ ٪ بناء على هذين الأساسين . لما كان ذلك وكانت

المادة ٢/١٤٧ من القانون المدني تقضى بأنه "إذا طرأت حوادث استثنائية عامة لم يكن في الوسم توقعها وترتب على حدوثها أن تنفيذ الالتزام التعاقدي وإن لم يصبح مستحيلا صار مرهقا للمدين بحيث يهدده بخسارة فادحة جاز للقاضي تبعا للظروف وبعد الموازنة بين مصلحة الطرفين أن يرد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول"، وكان مفاد هذا النص — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه يشترط في الحادث الطارئ من حيث طبيعته أن يكون حادثا استثنائيا عاما غير ممكن توقعه ويخرج عن المألوف ونادر الوقوع ويكون الحادث الاستثنائي عاما إذا انصرف أثره إلى عدد كبير من الناس ، وكانت الطاعنة قد تمسكت في صحيفة الاستئناف ، وفي مذكرتها المقدمة لجلسة ١٩٦١/٤/٣٠ بأن انخفاض مساحة الأرض المزروعة قصبيا من أرض النزاع أو اتساعها لا صلة له بقانون الإصلاح الزراعي ولا يمكن اعتباره بذاته حادثا استثنائيا عاما غير ممكن توقعه في مدلول نص المادة ٢/١٤٧ من القانون المدني ، وكان قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ لم يتناول بنصوصه التي صدر بها في ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ أمر تخفيض المساحة التي تزرع من محاصيل معينة ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين الأسباب التي استند إليها في اعتبار تخفيض المساحة التي تزرع قصبيا حادثا استثنائيا عاما يجيز للقضاء التدخل تبعا للظروف وبعد الموازنة بين مصلحة الطرفين لرد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول ، فإن الحكم يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالوجه الثالث من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول إنه لا يترتب على الأخذ بنظرية الظروف الطارئة وأثرها على العقد أن يرفع القاضي عن المدين كل ما لحق به من إرهاب و يلقى به على كاهل الدائن ، بل على القاضي أن يرد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول ويكون ذلك بتحميل المدين وحده تبعاً لخسارة المألوفة في التعامل ثم يشترك مع الدائن على قدم المساواة فيما بينهما فيما يتجاوز ذلك من إرهاب ، غير أن الحكم المطعون فيه اعتبر أن نسبة النقص في ثمن الصفقة هو ٢٣,٥٪ من الثمن الأصلي للشراء والتي بهذه النسبة جميعها على عاتق الشركة الطاعنة مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه بعد أن قرر أن تأثير عامل انخفاض القيمة التجارية بسبب صدور قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ هو تخفيض الثمن بنسبة ٩٪ وأن تأثير عامل انخفاض مساحة الأرض التي تزرع قصباً هو تخفيض الثمن بنسبة ١٤,٥٪ فتكون نسبة التخفيض في الثمن هي ٢٣,٥٪ ، ولهذين الطرفين ، انتهى الحكم إلى اعتبار الثمن ٢٠٣ ج و ٤٩٠ م للفدان الواحد بدلاً من ٢٦٦ ج وهو الثمن المتفق عليه في التعاقد . ولما كان مفاد نص الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدني وما ورد في الأعمال التحضيرية بشأنه أنه متى توافرت الشروط التي يتطلبها القانون في الحادث الطارئ ، فإن للقاضي سلطة تعديل العقد برد الالتزام الذي صار مرهقاً إلى الحد المعقول وهو حين يختار في حدود سلطته التقديرية الطريق المناسب لمعالجة الموقف الذي يواجهه لا يرفع كل خسارة عن عاتق المدين ويحملها للدائن وحده ، لكنه يحد من فداحة هذه الخسارة التي ستصيب المدين ويصل بها إلى الحد المعقول بتحميل المدين الخسارة المألوفة التي كان يمكن توقعها عادة وقت التعاقد ويقسم ما يزيد على ذلك من خسارة غير مألوفة بين المتعاقدين وذلك مراعاة للموازنة بين مصلحة كل منهما . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد حمل الطاعنة مقدار النقص في ثمن الأطنان جميعه وعلى الأساسين اللذين بينهما على ما سلف البيان دون أن يراعي الموازنة بين مصلحة الطرفين المتعاقدين على ما تقتضيه المادة ١٤٧/٢ من القانون المدني وعلى ما سلف البيان ، فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم .

جلسة ٥ من مايو سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد حسن هيكل ، وعباس حلمي عبد الجواد ، وإبراهيم علام ، ومحمد
أسعد محمود .

(١٢٩)

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) إثبات . " حجية الورقة العرفية " . تزوير .

الورقة العرفية جهة بما ورد فيها على صاحب التوقيع . التحلل من حقيتها غير ممكن
إلا أن يثبت موثوقية وصول إمضاءه الصحيح على الورقة .

(ب) تزوير . " التزوير المعنوي " . حكم . " تسهيب الحكم " .

لا حاجة للحكمة إلى تحقيق الظروف الخارجية الملازمة التي أدت إلى حصول الخلل
على الورقة المطعون فيها بالتزوير . حسبها بيان كيفية وصول الإمضاء الصحيح للطاعن
بالتزوير على هذه الورقة . مثال .

(ج) تزوير . " طرق التزوير " .

إزالة جزء من المحرر بالقطع أو التزييق لرفع بعض عباراته أو إضافة عبارات جديدة .
بعد تزويرا .

١ - مفاد نص المادة ٣٩٤ من القانون المدني - قبل إلغائها والاستعاضة
عنها بالمادة ١٤ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن الإثبات - أن حجية
الورقة العرفية إنما تستمد من شهادة الإمضاء الموقع به عليها ، وهي بهذه المثابة
تعتبر حجة بما ورد فيها على صاحب التوقيع بحيث لا يمكنه التحلل مما تسجله عليه
إلا إذا بين كيف وصل إمضاءه هذا الصحيح إلى الورقة التي عليها توقيعها وأقام
الدليل على صحة ما يدعيه من ذلك .

٢ — حسب الحكم أن ينتهى إلى ما خلص إليه الخبير من أن العقد مزور استنادا إلى ما أثبتته الخبير في تقريره من أن الورقة المثبت عليها عقد القسمة المدعى بتزويره كانت في الأصل غلاف حافظة موقعا عليها من المطعون عليه واستغل الطاعن ذلك لاصطناع فقد القسمة المشار إليه مستندا إلى ما قارفه عليها من حذف وإضافة ، حسب الحكم ذلك دون ما حاجة لتحقيق واقعة السرقة المدعاة أو إمكان سحب غلاف الحافظة من قضية بعينها ، لأن هذا وذاك يتعلق في واقع الأمر بالظروف الخارجية الملازمة التي أدت إلى حصول الطاعن على الورقة المتمسك بها ، لا بكيفية وصول الإمضاء الصحيح للمطعون عليه إلى هذه الورقة بالذات .

٣ — تغيير المحررات واصطناعها يعد ضمن طرق التزوير المنصوص عليها في المادتين ٢١١ و ٢١٧ من قانون العقوبات ويتسع لكل ماله تأثير مادي يظهر على المحرر بأي سبيل بعد تحريره ، سواء بإزالة جزء منه بالقطع أو التمزيق لرفع بعض عباراته أو إضافة عبارات جديدة في الفراغ الحادث به ، بعد الاستغناء عن الجزء المقطوع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعن أقام ضد المطعون عليه الدوى رقم ٣٥٢٧ لسنة ١٩٦٣ مدنى أمام محكمة القاهرة الابتدائية طالبا الحكم بصحة ونفاذ عقد القسمة المؤرخ ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ . وقال شرحا لدعواه إنه هو وشقيقه المطعون عليه تقاسما العقارات المبينة بالعقد المذكور والتي آلت إليهما ميراثا عن والدهما . وإذا اختص كل منهما بنصيبه فيها ووضع يده عليه وامتنع المطعون عليه عن التوقيع على العقد النهائى ، فقد أقام دعواه بطلبائه سائلة البيان

ومحكمة أول درجة حكمت في ٣٠ من يونيو ١٩٦٣ للطاعن بطلباته . استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٦٦٠ لسنة ٨٠ ق القاهرة وادعى بتزوير العقد موضوع الدعوى تأسيسا على أنه وإن كان توقيعه صحيحا إلا أن صلب العقد مزور عليه . ومحكمة الإستئناف قضت في ١٠ من مارس ١٩٦٤ بنذب قسم أبحاث التزيف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى لفحص عقد القسمة وبيان ما إذا كانت هناك كتابه محيت وأثبتت بيانات العقد بدلا منها مع المقارنة بين توقيعى طرفيه عليه مدادا وعمرا . وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ بإلغاء الحكم المستأنف وبرد وبطلان عقد القسمة وبرفض الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وباجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينمى الطاعن بالسبب الأول والأوجه الثانى والخامس والسادس من السبب الرابع على الحكم المطعون فيه القصور فى التسيب والفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك بعدم صحة ما قرره المطعون عليه من أن الورقة الأخيرة من العقد المذيلة بتوقيعه الذى لا يجادل فى صحته كانت أصلا غلاف حافظة للمستندات سمحت من إحدى القضايا وأخذها الطاعن من منزله ثم استغل توقيعه الموجود بها وأثبت أعلاه العبارات المكونة للعقد ، وعلى الرغم من تمسكه بأن هذه الوقائع مجهولة ولا دليل عليها وبأن المطعون عليه لم يفصح عن القضية التى سمحت منها الحافظة بغلافها على خلاف ما جرى عليه العمل من احتباء هذا الغلاف بملف الدعوى مع التأشير عليه باستلام المستندات منه ، فإن الحكم المطعون فيه أغفل هذا الدفاع ولم يرد عليه مع أنه دفاع جوهري . هذا إلى أنه غاب على تقرير الخبير القدى اعتمده الحكم وأخذ بنتيجته أنه لم يبين طريقه المحو ووسيلته بالموضع المحرر به عبارة المقر بما فيه الطرف الثانى ، وأنكر ما خلص إليه الخبير من أن انقطاع الجزء العلوى من الورقة من شأنه أن ينتج للتزوير أو يدل عليه ، كما علل سبب وجود أثر الحرق بالعقد بأن سيجارة مشتعلة ممسته عند محاولة المطعون عليه تمزيقه خلال تماسك نشب بينهما ، غير أن الحكم المطعون فيه أجاب على اعتراضاته عليه بما لا يؤدي إلى ما انتهى إليه

من أن العقد مزور، وهو ما يعيب الحكم بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أنه لما كانت المادة ٣٩٤ من القانون المدني قبل إلغائها والاستعاضة عنها بالمادة ١٤ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن الإثبات تقضى في فقرتها الأولى بأن الورقة العرفية تعتبر صادرة ممن وقعها ما لم ينكر صراحة ما هو منسوب إليه من خط أو إمضاء أو ختم أو بصمة ، ولئن كان مفاد هذا النص — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن حجية الورقة العرفية إنما تستمد من شهادة الإمضاء الموقع به عليها وهي بهذه المثابة تعتبر حجة بما ورد فيها على صاحب التوقيع ، بحيث لا يمكنه التحلل مما تسجله عليه إلا إذا بين كيف وصل إمضاءه هذا الصحيح إلى الورقة التي عليها توقيعه وأقام الدليل على صحة ما يدعيه من ذلك ، إلا أنه لما كان المطعون عليه قد ادعى بتزوير عقد القسمة رغم إقراره بصحة توقيعه عليه متحملاً بذلك عبء إثبات مدعاه من أن العقد كان أصلاً خلاف حافظة وأن الطاعن استغل توقيعه عليها ، وكانت المحكمة قد نذبت أحد الخبراء المتخصصين لاستجلاء حقيقة الواقع في شأن ذلك الادعاء الذي يقع على عاتق المطعون عليه إثباته باعتباره مدعياً بالتزوير ، وكان تقرير الخبير قد جاء مدعماً لقول المطعون عليه ومؤيداً له بالأسباب والقرائن التي مددها من أن الورقة المثبت عليها عقد القسمة المدعى بتزويره كانت في الأصل خلاف حافظة موقعا عليها من المطعون عليه واستغل الطاعن ذلك لاصطناع عقد القسمة المشار إليه مستنداً إلى ما قارفه عليه من حذف وإضافة ، فإن أخذ الحكم المطعون فيه بما خاض إليه الخبير واعتماده لتقريره يحمل على أنه اقتنع بما أبداه المطعون عليه من أسباب علل بها كيف وصل إمضاءه الصحيح إلى العقد ، وحسب الحكم أن ينتهي إلى هذه النتيجة دون ما حاجة لتحقيق واقعة السرقة المدعاة أو تحييص إمكان سحب غلاف الحافظة من قضية بعينها لأن هذا وذاك يتعلق في واقع الأمر بالظروف الخارجية الملازمة التي أدت إلى حصول الطاعن على الورقة المتمسك بها لا بكيفية وصول الإمضاء الصحيح للمطعون عليه إلى هذه الورقة بالذات . لما كان ما تقدم وكان تغيير المحررات واصطناعها بعد ضمن طرق التزوير المنصوص عليها في المادتين

٢١١ و ٢١٧ من قانون العقوبات ويتسع لكل ماله تأثير مادي يظهر على المحرر بأى سبيل بعد تحريره سواء بإزالة جزء منه بالقطع أو التزييق لرفع بعض عباراته أو إضافة عبارات جديدة في الفراغ الحادث به بعد الاستغناء عن الجزء المقطوع ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى تزوير العقد امتدادا إلى ما أثبتته الخبر في تقريره من أنه كتب على خلاف حافظة كان المطعون عليه موقعا عليها من قبل وأن الجزء العلوى لهذه الحافظة قد اقتطع وفصل عن ساورها وأن محوا أضع صقل الورقة في حيز معين منها وأن حريقا مفتعلا مس حوافها وأزال كتابة كانت مثبتة عليها ، وإذ تعد هذه الأدلة المسادية كافية لحمل الحكم على ما انتهى إليه من حصول التزوير ، فإنه لا يعيبه تقريره أنه لاتهم طريقة المحو أو وسيلته مادامت آثاره قائمة تدل عليه ، ويكون النعى على الحكم بالقصور في التسبيب وبالفساد في الاستدلال بما يثيره الطاعن بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثانى وبالوجه الأول من السبب الرابع فساد الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك بأن محكمة الاستئناف ضمنّت مهمة خبير قسم أبحاث التزييف والتزوير المقارنة بين توقيعى كل من الطاعن والمطعون عليه على عقد القسمة المدعى بتزويره لبيان ما إذا كان موقعا بهما في زمانين متعاصرين ، غير أن الخبير على الرغم من ذلك اقتصر على بيان لون المداد ونوعه دون أن يحدد عمره مع أهميته ، وبرز الحكم المطعون فيه موقف الخبير بأنه لا يمكن معرفة عمر المداد علميا إلا فى حالة وحيدة قرر الحكم أنها غير متوافرة فى واقع الدعوى مع أنها مسألة فنية لم يبين الحكم سنده فيما قرره بشأنها . هذا إلى أن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه بتزوير العقد على ما أورده تقرير الخبير من أن العلاقة مثبتة بين عبارة العدد واحد " والرقم ١ " الموجودين إلى جانب توقيع الطاعن على عقد القسمة وبين مضمون ذلك العقد وخواه ، وأنه لا محل لوضعهما أسفل العقد لأن مكانهما أعلاه مع أنه لا سند للحكم فى هذا القول ولو أنه عنى بتحديد عمر المداد لانهار استدلال الحكم به .

وحيث إن هذا النعى غير شديد ، ذلك أن ما ذكره الحكم المطعون فيه من أن المتفق عليه علميا أنه لا يمكن بيان عمر المداد إلا إذا كان من النوع المعدنى الذى لا يستعمل فى الكتابة العادية ، هو قول غير مؤثر فى قضائه مادامت قد اقتنعت المحكمة

بتزوير العقد للأسباب السائغة التي أوردتها على ما سلف بيانه في الرد على السبب السابق ، كما أن ما قرره الحكم من أنه غير مستساغ ذكر عبارة " العدد واحد " والرقم " ١ " المشار إليهما في سبب النعى قبل توقيع الطامن على العقد وليس في أعلاه ، وأنهما بوضعهما ذاك توحيان إلى الذهن بأن للورقة كانت أصلا فلاف حافظة ، هو من قبيل الاستخلاص الموضوعي السائغ الذي يدخل في سلطة محكمة الموضوع . لما كان ذلك فإن النعى على الحكم بهذا الخصوص يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثالث وبالوجهين الثالث والرابع من السبب الرابع مخالفة للثابت بالأوراق والقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، ويقول الطامن في بيانها إنه رد على ما أوردته تقرير الخبير من أن وجود كلمة " المدعى " فوق توقيع المطعون عليه لا يتفق مع سياق عقد القسمة ، بأن للطامون عليه لوازم كتابية شاذة يضفى على نفسه بمقتضاها صفات لا صلة لها بالحرر الذي يوقعه ، وقدم تدليلا على ذلك مشروع عقد صالح وقع عليه المطامون عليه مطلقا على نفسه وصف " المدعى " كما قدم مذكرة صادرة من المطامون عليه لمحكمة أول درجة قرن إمضاءه عليها بأنه " المدعى عليه الشريك الموكل " غير أن الحكم المطعون فيه رد على مشروع الصلح بأنه قدم في قضية كان المطعون عليه فيها مدعيا ، مع أن ذلك لا سند له من الأوراق ، كما أغفل الحكم الرد على باقي الدفاع مما يعيبه بمخالفة الثابت في الأوراق والقصور في التسبيب . وأضاف الطامن أنه رد على استدلال الخبير على تزوير العقد من وجود ثقب عديدة به لا مقابل لها بالحافظة المقدم بداخلها العقد في الدعوى المسائلة ، بأن العقد المدعى بتزويره سبق أن قدم في دعوتين سابقتين وفي كل مرة كان يودع في حافظة مستقلة مما يستدعى ثقبه من جديد ، ومع ذلك فلم يرد الحكم على هذا القول ، وتبنى تقرير الخبير بكافة ما ورد به مما يشوبه بالقصور في التسبيب . واستطارد الطامن أنه كان قد أشار إلى أنه تنازل عن التوكيل الصادر له من المطعون عليه بعد أن تمت القسمة بينهما وأنه أخطره بأن التنازل كان نتيجة القسمة ، كما أنه سبق للطامن أن قدم العقد في الدعوى رقم ١٧٦٠ لسنة ١٩٦٢ أحوال شخصية شبرا ، ٢٠٩ لسنة ١٩٦٣ معافاه مصر المرددين بينه وبين المطعون عليه دون أن يطعن على العقد ، غير أن

الحكم المطعون فيه التمس العذر للمطعون عليه بأنه لم ينتبه إلى وجود العقد في هذه المناسبات دون أن يبين سنده في ذلك مما يعيبه بخالفة الثابت في الأوراق والفساد في الاستدلال .

وحيث إن النعي في شقه الأول غير صحيح ، ذلك أنه لما كان البين من الاطلاع على مشروع الصالح المقدم من الطاعن أنه ينوي تقديمه في قضية محدد رقمها قائمة بين الطرفين ، فإن ما خلص إليه الحكم من أن ذكر كلمة "المدعى" فوق توقيع المطعون عليه لم تكن إحدى اللوازم الكتابية وإنما استجابة لمركزه في القضية المراد التصالح فيها ، يعد استخلاصا سائغا لا مخالفة فيه للثابت بالأوراق ، ما دام أن مشروع الصالح لا يدل بذاته على أن المطعون عليه خلع على نفسه صفة ائست له . أما ما يثيره للطاعن استنادا إلى المذكرة التي يقول إن المطعون عليه قدمها لمحكمة أول درجة فإن البين من الأوراق أنه لم يقدم لتلك المحكمة المذكرة المشار إليها ومن ثم يكون النعي بخصوصها عاريا عن الدليل . والنهي في شقه الثاني في غير محله لأنه مع افتراض صحة ما ذهب إليه الطاعن من تعليله لتعدد الثقوب بالحافطة خلافا لمذهب الخبير ، فإن القرائن العديدة الأخرى التي استظهرها الخبير في تقريره واعتمدها الحكم المطعون فيه والمشار إليها في الرد على السبب الأول من أسباب الطعن ، كافية بذاتها — وعلى ما سلف تفصيله — للتدليل على تزوير العقد ، ومؤدية بمجرد حمل قضائه في هذا الخصوص ، وهي مستقلة وقائمة بذاتها في غير تساند مع القرينة المستخلصة من واقع الثقوب والمقابلة بينها ، مما يكون معه النعي على الحكم بالقصور في التسبيب بهذا الشق غير منتج . والنهي في شقه الثالث مردود ذلك أن ما قرره الطاعن من أن المطعون عليه لم يدع بتزوير العقد رغم تقديمه في مواطن سابقة لا يعدو أن يكون مجرد قرينة قضائية وهي بهذه المثابة من الأدلة التي لم يجعل لها القانون حجية خاصة ، بل خول لقاضي الموضوع الأخذ بالنتيجة المستخلصة منها أو عدم الأخذ بها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص في حدود سلطته الموضوعية وفي أسباب سائغة أن عدم طعنه على العقد في تلك المناسبات لا يمكن أن يستشف منه موافقته عليه وأنه من الطبيعي ألا يفتن المطعون عليه إلى وجوده وسط العديد من القضايا المتبادلة بين الأخوين المتخاصمين ، فإن النعي بهذا الشق يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد نور الدين عويس ، وأحمد حسن هيسكل ، ومباس حلى عبد الجواد ،
ومحمد أسعد محمود .

(١٣٠)

للطعن رقم ١١١ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) ملكية . " أسباب كسب الملكية " . تقادم . " التقادم المكسب " .
حيازة .

الملكية حق دائم . لا يمنع ذلك من اكتساب الغير هذه الملكية إذا توافرت
له الحيازة بشروطها .

(ب) حكم . " تسبيب الحكم " .

إغفال ذكر نصوص المعتقدات في الحكم . لا عيب . طالما أنها مقدمة للحكمة
وترفع بشأنها الخصوم .

(ج) حكم . " تسبيب الحكم " . إثبات . " الفرائض القضائية " .

استناد الحكم إلى جملة فرائض تؤدي في مجموعها إلى النتيجة التي انتهى إليها . عدم
جواز المجادلة في إحداها بمجرد ادعاء بدعوى عدم كفايتها .

(د) حكم . " تسبيب الحكم " . إثبات . " البيئة " .

الاطمئنان إلى صدق الشاهد . مردد . وجدان القاضي .

١ - إنه وإن كانت الملكية حقاً دائماً لا يسقط أبداً عن المالك ، إلا أن
من حق الغير كسب هذه الملكية إذا توافرت له الحيازة الصحيحة بالشروط
التي استلزمها القانون .

٢ - متى كان ما أورده الحكم ، فيه بيان لما جاء بمستندات الدعوى ،
فإنه لا يعيبه إغفاله ذكر نصوص هذه المستندات التي اعتمد عليها في قضائه ،

ما دام أن هذه المستندات كانت مقدمة إلى المحكمة وترافع بشأنها الخصوم بما يكفي معه تقدير ما استخلصته المحكمة منها .

٣ - متى كانت القرائن التي ساقها الحكم المطعون فيه تؤدي في مجموعها إلى النتيجة التي انتهى إليها ، فإنه لا يجوز المجادلة في إحداها بمجرد ما بدوى عدم كفايتها .

٤ - الاطمئنان إلى صدق الشاهد مرده إلى وجدان القاضى وشعوره دون معقب عليه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن احتوى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل في أن مورث الطاعنين أقام الدعوى رقم ١٠٠ لسنة ١٩٤٣ مدنى أمام محكمة الزقازيق الابتدائية ضد المطعون عليهم يطلب الحكم بثبوت ملكيته لفدانين من الأطلان الزراعية موضحى الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى وكف منازعة المطعون عليهم والتسليم . وقال شرحا لها إنه بموجب عقد بيع ابتدائى مؤرخ ٢٥ من فبراير ١٩٢٢ اشترى ممن يدعى اسماعيل محمد دقن الفدانين المشار إليهما واستصدر حكما بصحة للتوقيع فى الدعوى رقم ١١٩ لسنة ١٩٣٨ مدنى كلى الزقازيق ثم قام بشهر ذلك الحكم بتاريخ ٢٢ من نوفمبر ١٩٣٨ ، وإذ نازعه المطعون عليهم فى ملكية هذه الأرض فقد أقام دعواه بطلباته سالفة البيان . أجاب المطعون عليهم على الدعوى بأن هذين الفدانين يدخلان ضمن أرض اشتروها بمقتضى عقدين مسجلين فى ٢٧ من يناير سنة ١٩٢٢ ، ١٦ من يوليو سنة ١٩٢٩ حلاوة على تملكهما ذلك القدر بوضع اليد المدة الطويلة . وتوفى مورث الطاعنين أثناء نظر الدعوى وعجلها ورثته (الطاعنون) ، وبتاريخ ١٢ من فبراير ١٩٤٥

حكمت محكمة أول درجة برفض الدعوى ، استأنف الطاعنون هذا الحكم ، وقيد الاستئناف برقم ٦٩٨ لسنة ٦٢ ق القاهرة ثم برقم ١٨٣ لسنة ١ ق المنصورة وبعد إصدار عدة أحكام بالإحالة إلى التحقيق وبندب خبراء لتطبيق المستندات على الطبيعة حكمت محكمة الاستئناف في ٢٧ من ديسمبر ١٩٦٥ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظره للتمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ستة أسباب ينعي الطاعنون بالأول والثالث والرابع منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التفسير والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقولون إنه وقد انتهى الحكم أخذا بتقرير الخبير إلى أن عقد شراء الطاعنين المؤرخ ٢٥ من فبراير سنة ١٩٢٢ والمسجل في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٣٨ ينطبق تماما على الفدانين موضوع النزاع على نقيض عقدي المطعون عليهم المسجلين في سنتي ١٩٢٢ ، ١٩٢٩ والذين لا ينطبقان عليها ، فإنه كان يتعين القضاء بتثبيت ملكيتهم للقدر موضوع النزاع بناء على مقدم المسجل الناقل للملكية غير أن الحكم وقد تطلب رغم ذلك إثبات وضع يدهم المدة الطويلة المكسبة للملكية ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، هذا إلى أن الحكم أنكر على الطاعنين وضع يدهم على الأطنان موضوع النزاع على سند من أن ذلك ثابت من مطالعة الأوراق والمستندات والمذكرات والأحكام الصادرة تباعا ، مع أن هذه العبارة المرسلة المجهلة لا تكفي بذاتها قواما للحكم ، كما استند الحكم في هذا الخصوص إلى تراخي مورث الطاعنين في تسجيل العقد الصادر إليه حتى سنة ١٩٣٨ وإلى أنه جعل التسليم ضمن طلباته ، مع أن مرد طلب التسليم أن المطعون عليهم كانوا قد استردوا حيازة الأطنان موضوع النزاع بموجب الحكم الصادر لصالحهم في الدعوى رقم ١٥٤٠ لسنة ١٩٥٤ مدني ههنا وتم استلامهم لها بمقتضى محضر التسليم المؤرخ ٢٨ من أبريل ١٩٤٣ ، الأمر الذي يعيب الحكم بالقصور في التفسير والفساد في الاستدلال .

وحيث إن النعي مردود في شقه الأول بأنه وإن كانت الملكية حقا دائما لا يسقط أبدا عن المالك إلا أن من حق الغير كسب هذه الملكية إذا توافرت له الحيازة الصحيحة بالشرائط التي استلزمها القانون . لما كان ذلك وكان

المطعون عليهم قد ردوا على دعوى الطاعنين التي يستندون فيها إلى تسجيل الحكم بصحة نوقيع البائع على العقد الصادر لمورثهم وإلى أن ملكية الأقطان موضوع ذلك العقد قد انتقلت إليهم من تاريخ التسجيل ، ردوا بأنهم تملكوا الأقطان بوضع اليد المدة الطويلة المكتسبة للملكية ، فلاحى الحكم إذا هو محص هذا الدفاع وعمد إلى المقارنة بين وضع يد كل من الطاعنين والمطعون عليهم ، مبينا في أسبابه أن هؤلاء الآخرين قد توافرت لهم شرائطه القانونية ، ثم انتهى إلى رفض دعوى الطاعنين بتثبيت ملكيتهم ويكون النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون بهذا الشق على غير أساس . والنعى في باقى ماورد به مردود ، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه استدلى على وضع يد المطعون عليهم بقوله . . . " بخصوص وضع اليد فقد أشار تقرير الخبير بعد استعراضه لمراحل النزاع إلى القول بأن مورث المستأنفين (الطاعنين) لم يكن له أى وضع يد لا بنفسه ولا بالوساطة على الأرض المتنازع عليها وأن الباقي في وضع يد المستأنف عليهم (المطعون عليهم) منذ مدة تزيد على العشرين سنة " ثم قرر في موضع آخر أن " الثابت أن مورث المستأنفين اشترى أولا صفقة بعقد عرفى . مؤرخ ١٨ من يونيو ١٩١٩ ولم يضع اليد على القدر المشتري وهو من قطعة أرض تخالف تلك موضوع التقاضى ، ثم بتاريخ ٢٠ من فبراير سنة ١٩٢٢ اشترى المورث من ذات البائع له الفدانين موضوع الخصومة بديلة عن الأخرى التى تبين أنها مرهونة للغير واستمر العقد بدون أية إجراءات لإشهاره حتى تاريخ ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٣٨ ، وهذا يقطع بأن المشتري لم يكن واضعا اليد في هذا التاريخ خاصة وأنه في صحيفة افتتاح دعواه يطالب بالتسليم . ثم أجرى محاولة لوضع يده برفعه دعوى مطالبة بإيجار ضد أحد الناس ولما عرف بها المستأنف عليهم سارعوا بالتدخل فيها وبعد قبولهم خصوما خشى المورث سوء العاقبة فترك الخصومة ، ثم عاود محاولته ثانية برفعه دعوى إيجار أخرى وحصل على حكم بإستلام الأرض خلال سنة ١٩٤٠ ولما عرف المستأنف عليهم بأمرها أقاموا دعوى الحيازة رقم ١٥٤٠ لسنة ١٩٤٠ هـ ، وقضت المحكمة برد حيازتهم ، فاستأنف مورث المستأنفين وقضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم الصادر برد حيازة المستأنف عليهم وذلك بعد أن سمعت شهود الخصوم الذين أوضحوا أن المستأنف عليهم هم الذين كانوا يضعون اليد قبل واقعة التسليم " وقرر الحكم بعد ذلك في موضع ثالث أنه . . . " وإن كان تقرير الخبير المودع

أخيرا قد أورد أن المستأنفين يضعون اليد على مساحة ٩ ط و ١٢ س من أرض النزاع، فإن الثابت من الأوراق والقضايا المنضمة والمذكرات أن المستأنفين لم يكونوا يضعون اليد على تلك الأرض إلا من تاريخ محضر التسليم الحاصل سنة ١٩٤٠ وقبل ذلك كانت في حيازة المستأنف عليهم، وذلك بالإضافة إلى ما أورده الخبير من أن بعض أجزاء القطعة المتنازع عليها والتي في وضع يد المستأنف عليهم تدخل ضمن عقود ملكيتهم في خلال سنة ١٩٢٢ وذلك إذا ما اقترن به أن مورث المستأنفين كان قد اشترى هذه المساحة في عام ١٩٢٢ ولم يتم تسجيله إلا في سنة ١٩٣٨ وأنها لم تكن في وضع يده وقتئذ، أما بخصوص باقي المساحة المتنازع عليها فأورد الخبير في تقريره أنها في وضع يد المستأنف عليهم على تلك القطعة طوال الفترة السابقة والتي بدأت ما بين عام ١٩٢٢ وهو تاريخ عقد ملكية المستأنف عليهم وتاريخ استلام المستأنفين للأرض بموجب محضر التسليم الحاصل في سنة ١٩٤٠، ثم جاءت فترة بعدئذ كانت الحيازة فيها غير مستوفاة لشروطها فلم تكن مستقرة أو هادئة وهذا جميعه يقطع بأن وضع اليد الطويل المكسب كان للمستأنف عليهم على الأرض جميعها". وإذ كان هذا الذي أورده الحكم فيه بيان لما جاء بمستندات الدعوى فإنه لا يعبه إغفاله ذكر نصوص هذه المستندات التي اعتمد عليها في قضائه ما دام أن هذه المستندات كانت مقدمة إلى المحكمة وترافع بشأنها الخصوم بما يكفي معه تقرير ما استخلصته المحكمة منها، لما كان ما تقدم وكانت القرائن التي صافها الحكم المطعون فيه تدل على أن المطعون عليهم هم الذين كانوا يضعون اليد على الأطنان موضوع النزاع المدة الطويلة المكسبة للملكية وتؤدي في مجملها إلى هذه النتيجة فإنه لا يجوز المجادلة في إحداها بمجرد ادعوى عدم كفايتها، ويكون النعي على الحكم بالفصور في التسيب أو الفساد في الاستدلال على غير أساس.

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق، وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم استبعد أقوال شهود الطرفين في صدد إثبات وضع اليد استنادا إلى أنها جاءت مطلقة وخالية مما يفيد تحديد الأجزاء التي يضع كل من الطاعنين والمطعون عليهم اليد عليها، في حين أن أقوال شهود الطاعنين قد حددت موقع الأرض ومساحتها وأبانت

استيفاء وضع يدهم للشروط القانونية الأمر الذي يعيب الحكم بخالفة الثابت في الأوراق .

وحيث إن هذا النعى غير صديد ، ذلك أنه لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه بعد أن نقل عن تقرير الخبير أن الطاعنين يضعون اليد على مساحة ٩ ط و ١٢ م فحسب من الفدائين موضوع النزاع طبقا للحدود الثابتة في عقد البيع الصادر إلى مورثهم ، بينما يضع المطعون عليهم اليد على باقي الفدائين مع تعيين مقدار ما يضع كل اليد عليه ، علقب الحكم على ذلك وهو في معرض تقدير أقوال شهود الطرفين وبعد أن اعتمد ما جاء بتقرير الخبير في هذا الخصوص بأنه " لا يعول على هذه الأقوال ولا يأخذ بما تضمنته لأن كل فريق مالا من أمثله " . ولما كان هذا الذي قرره الحكم يؤدي بفهمه إلى أن المحكمة لم تظعن إلى أقوال هؤلاء الشهود نفيًا وإثباتًا على السواء لأن شهادتهم جاءت مناقضة لما ورد بتقرير الخبير على النحو السالف بيانه ، وكان حمل مقصود الحكم على هذا المعنى ليس من شأنه أن ينسب إلى الشهود ما لم يرد على أسمائهم ولا يتعارض مع ما يمكن استخلاصه منها ، وكان الاطمئنان إلى صدق الشاهد مرده إلى وجدان القاضى وشعوره دون معقب عليه ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بخالفة الثابت بالأوراق على النحو الذى يثيره الطاعنون بسبب النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السببين الخامس والسادس تناقض الأسباب من وجهين (أولهما) أن الحكم المطعون فيه على الرغم من إتخاذ أسبابا خاصة به أحال إلى أسباب الحكم الابتدائى جملة دون أن يحرز فيقصر الإحالة إلى مالا يتعارض منها مع أسبابه ، ذلك أن محكمة أول درجة ذهبت إلى أن عقد تملك مورث الطاعنين لا ينطبق فى حدوده على أرض النزاع فى حين أن محكمة الاستئناف خالفت هذا النظر وأخذت بما ورد بتقرير الخبير من انطباق تلك الحدود واستندت إلى وضع يد المطعون عليهم على أرض النزاع المدة الطويلة المكسبة للملكية مما يعيب الحكم المطعون فيه بالتناقض (وثانيهما) أنه على الرغم من سبق قضاء المحكمة الابتدائية بالزام الطاعنين بمصروفات الدرجة الأولى فإن محكمة الاستئناف ألزمتهم بمصروفات مرحلتى التقاضى وأصبحت بذلك مصروفات محكمة أول درجة مقضيا بها مرتين وهو ما لم يطلبه المطعون عليهم .

وحيث إن النعي في شقه الأول غير صحيح، ذلك أنه لما كانت محكمة أول درجة لم تقرر أن العقد المملك لمورث الطاعنين والصادر له بتاريخ ٢٥ من فبراير سنة ١٩٢٢ لا ينطبق على أرض النزاع، وإنما أطلقت هذا الوصف على العقد الأول المؤرخ ١٨ من يونيو سنة ١٩١٩ والذي كان قد صدر له ابتداء ثم عدل منه وحرر العقد الثاني بدلا عنه، فإن النعي بتناقض الأسباب بين الحكيم الابتدائي والاستئنائي يكون في غير محله. والنعي في شقه الثاني مردود، ذلك أنه لما كان أن قضاء المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم المستأنف بالزام الطاعنين بالمصروفات عن درجتي التقاضي لا يعني إلّا تأكيد القضاء الأول فيما ورد به بشأن مصروفات الدعوى أمام محكمة أول درجة ولا يؤدي إلى إلزام الطاعنين بهذه المصروفات صريحا.

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن.

جلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد نور الدين عويس ، وأحمد حسن هيكل ، ومباس حلى عبد الجواد ، ومحمد
أسعد محمود .

(١٣١)

الطعن رقم ٥٣٦ لسنة ٣٦ القضائية :

أوراق تجارية . " التظهير التام " . إثبات . " عبء الإثبات " .
سند إذنى .

التظهير التام للورقة التجارية . أثره . نقل ملكية الحق إلى المظهر إليه ، وتطهيرها من الدفوع
إذا كان حسن النية . المظهر إليه مفترض فيه حسن النية . المدين هو الذى يتحمل عبء نفي هذه
القرينة . سوء النية هو مجرد علم المظهر إليه وقت التظهير بوجود الدفع دون حاجة
لإثبات للتواطؤ .

التظهير التام ينقل ملكية الحق الثابت فى الورقة إلى المظهر إليه ويطهرها
من الدفوع بحيث لا يجوز للمدين الأصل فيها التمسك فى مواجهة المظهر إليه
حسن النية بالدفوع التى كان يستطيع التمسك بها قبل المظهر . وحسن النية
مفترض فى الحامل الذى يتلقى الورقة بمقتضى تظهير ناقل للملكية ، وعلى
المدين إذا ادعى سوء نية هذا الحامل عبء نفي هذه القرينة بكافة طرق
الإثبات بما فيها البينة والقرائن . ويكفى لاعتبار الحامل سيء النية إثبات مجرد
علمه وقت التظهير بوجود دفع يستطيع المدين توجيهه للمظهر وأولم يثبت التواطؤ
بينه وبين المظهر على حرمان المدين من الدفع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٤١٨ سنة ١٩٦٣ إفلاس كلى القاهرة بطلب الحكم بشهر إفلاس الطاعنين . وتحديد يوم ١٦/١/١٩٦٢ تاريخا مؤقتا للتوقف عن الدفع . وقال فى بيان دعواه إنه يداين الطاعنين المذكورين فى مبلغ ٣٢٥ ج و ٧٠٠ م بمقتضى ثلاثة منندات إذنية مؤرخة ١٩٦١/٧/٣٠ لصالح أحمد محمد قطب ، الأول بمبلغ ١٠٥ ج استحقاق ١٩٦٢/١/١٥ والثانى بمبلغ ١٠٥ ج استحقاق ١٩٦٢/٢/١٥ والثالث بمبلغ ١١٥ ج استحقاق ١٩٦٢/٣/١٥ ، وبتاريخ ١٩٦١/٨/٣٠ ظهر إليه المستفيد هذه المنندات ، وإذ طالب الطاعنين بقيمتها وامتنع عن الوفاء بها فقد أقام دعواه بطلباته السالفة . وبتاريخ ١٩٦٤/٤/١٨ قضت محكمة أول درجة بشهر إفلاس الطاعنين واعتبار يوم ٢٤/١٠/١٩٦٣ تاريخا مؤقتا للتوقف عن الدفع وتعيين المطعون ضده الثانى وكيلًا مؤقتًا للدائنين . استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٢٠ سنة ٨١ ق تجارى القاهرة . ولدى نظر الاستئناف تدخل المطعون ضدهما الثالث والرابع طالبين الانضمام إلى المطعون ضده الأول . ومحكمة الاستئناف حكمت فى ١٥/٦/١٩٦٥ بقبول تدخل كل من المطعون ضدهما المذكورين خصما فى الاستئناف منغما للمطعون ضده الأول وبتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره أصرت على رأياها السابق .

وحيث إن مما ينهض الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والفصوص فى التسبيب ، وى بيان ذلك يقولان إن الحكم قرر أن الطاعنين لا يستطيعان التمسك فى مواجهة المظهر إليهما — المطعون ضدهما الأول

والثالث — بالدفع التي كانا يستطيعان التمسك بها قبل المظهر ، تأسيسا على أن التظهير الصادر إليهما هو تظهير ناقل للملكية فيظهر الورقة التجارية من الدفع بالنسبة لهما ، لأنه لم يثبت ما يدل على توأطهما مع المظهر ، وهذا من الحكم غير صحيح في القانون لأنه لا يقيد من قاعدة عدم الاحتجاج بالدفع إلا الحامل الحسن النية ، وحسن النية في هذا الخصوص ينتفى بمجرد علم الحامل بوجود الدفع ، وقد تمسك الطاعنان في دفاعهما أمام محكمة الموضوع بأن السندات المطالب بها باطلة لانعدام سببها وأن المظهر " أحمد محمد قطب " قد حصل عليها بطريق التهديد وقدم للحاكم عن ذلك جنائيا في اللجنة رقم ٢٣٣٦ سنة ١٩٦٢ الأذربكية وفيها قضى بمعاقبته بالحبس لمدة سنة أشهر وبأن المظهر إليهما يعلمان بالظروف التي حررت فيها السندات المذكورة وبالعيب الذي يلحقها ، واستدلا على ذلك بالحكم الصادر في اللجنة المشار إليها وبأن المطعون ضده الأول يعمل في مكتب الأستاذ محمد رشدي نعمان المحامي الوكيل عن المظهر وقد حضر منه بقم شرطة عابدين في تحقيقات تلك اللجنة وأدلى بأقوال فيها مباداة منه وبأن المطعون ضده المذكور لم يقم بالمطالبة بقيمة السندات إلا بعد مضي أكثر من سنتين من تاريخ تظهيرها إليه ، كما تمسك الطاعنان بأن المطعون ضده الثالث يعلم بالعيب الذي يلحق بالسندين المظهرين إليه إذ سبق أن ظهرت إليه جميع السندات موضوع جريمة التهديد ، وأوقع بموجبها حجزا على السيارة المملوكة للطاعنين ، ولما ألقى هذا الحجز لحا المستفيد أحمد محمد قطب إلى المطعون ضده الأول وظهر إليه السندات الثلاثة موضوع دعوى الإفلاس ، الأمر الذي يدل على سوء نيتهم جميعا ، وإذا لم يعن الحكم المطعون فيه بتحقيق دفاع الطاعنين وهو دفاع — لو ثبت — ينتفى معه حسن نية المطعون ضدهم ، فإن الحكم يكون مشوبا بالفصور حلاوة على خطئه في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أنه لما كان التظهير التام بنقل ملكية الحق الثابت في الورقة إلى المظهر إليه ويظهرها من الدفع ، بحيث لا يجوز للدين الأصلي فيها التمسك في مواجهة المظهر إليه وحسن النية بالدفع التي كان يستطيع التمسك بها قبل المظهر ، وكان حسن النية مقترضا في الحامل الذي يتلقى الورقة بمقتضى تظهير ناقل للملكية ، وعلى المدين إذا ادعى سوء نية هذا الحامل عبء

نقض هذه القرينة بكافة طرق الإثبات بما فيها البيئة والقرائن ، وكان يكفي لاعتبار الحامل سوء النية إثبات مجرد علمه وقت التظهير بوجود دفع يستطيع المدين توجيهه للتظهير ولو لم يثبت التواطؤ بينه وبين المظهر على حرمان المدين من الدفع . لما كان ذلك وكان الثابت من مذكرة الطاعنين المقدمة لمحكمة الاستئناف في ١٤/١١/١٩٦٤ والمودعة صورتها الرسمية بملف الطعن أنهما تمسكا بأن المظهر إليهما — المطعون ضدهما الأول والثالث — سيئا النية ، وأنهما يعلمان بالظروف التي حررت فيها السندات الأذنية موضوع الدعوى واستندا إلى أنهما اشتريا من أحمد محمد قطب " المظهر " سيارة وحررا له بباقي الثمن سندات أذنية قام بتظهيرها إلى بنك الجمهورية ، وبتاريخ ٢٠/٧/١٩٦١ أنذرهما البائع بفسخ عقد البيع واسترداد السيارة بدعوى أنهما تأخرا في الوفاء بقيمة بعض هذه السندات في مواعيد استحقاقها ، وبتاريخ ٣٠/٧/١٩٦١ وتحت تأثير التهديد تمت التسوية بينهما وبينه بوساطة محاميه — الأستاذ محمد رشدي نعمان — على إلغاء السندات المظهرة إلى بنك الجمهورية واستبدالها بالسندات موضوع الدعوى إلا أن بنك الجمهورية لحا إلى القضاء وطالبتها بقيمة السندات المظهرة إليه وقد حكم له بها واقتضى قيمتها منهما ، وبذلك أضحت السندات الجديدة باطلة لانعدام سببها غير أن أحمد محمد قطب ظهرها إلى المطعون ضده الثالث الذي أوقع بها حجرا على السيارة ، ولما ألغى هذا الحجز لحا إلى المطعون ضده الأول وظهر إليه السندات الثلاثة المرفوعة بها دعوى الإفلاس ، كما أوعز إلى المطعون ضده الثالث أن يتدخل في الاستئناف لينضم إلى زميله المطعون ضده الأول في طاب شهر الإفلاس . وجب سندن من السندات التي كانت مظهرة إليه وثبت أن أحمد محمد قطب كان قد حصل من الطاعنين على السندات المظهرة منه إلى المطعون ضدهما الأول والثالث بطريق التهديد ، وقدم من أجل ذلك للحكمة الجنائية وقضى بمعاقبته بالحبس في اللجنة رقم ٢٣٣٦ سنة ١٩٦٢ الأزبكية ، وأشار في أسباب ذلك الحكم إلى الوقائع المتقدمة ، وكان الطاعنان قد دلا على سوء نية المطعون ضده الأول بأنه يعمل وكيلًا لمكتب الأستاذ محمد رشدي نعمان المحامي والوكيل عن أحمد محمد قطب والذي حضر عنه في تحقيقات اللجنة المشار إليها وأدلى بأقواله فيها نيابة عنه ، وقدموا تأييدا لذلك إلى محكمة الاستئناف شهادة مستخرجة من مكتب توثيق القاهرة تفيد أن الأستاذ محمد

وشدّى نعيان قد وكل المطعون ضده الأول في مباشرة أعماله القضائية، ودلا على سوء نية المطعون ضده الثالث بأنه سبق أن ظهرت إليه السندات موضوع جريمة التهديد، وأنه أوقع بموجبها حجرا على السيارة وقد قضى بإلغائه، واستندا في ذلك إلى الحكم الصادر في اللجنة المشار إليها، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه اطرح هذا الدفاع استنادا إلى قوله "وأما بخصوص الدين الذي أشهر الإفلاس من أجله فقد قرر الحكم المستأنف أن تظهير السند الأذني تظهيراً تاماً ناقلاً للكية وقد توافرت فيه البيانات المذكورة بالمادة ١٣٤ من القانون التجاري فيعتبر الدائن في هذه الحالة حاملاً حسن النية مالكا للقيمة الواردة به، ولا يجوز تمسك محرر السند قبل الحامل بالدفع التي يمكن إبدائها قبل المستفيد الأول بخصوص العلاقة القانونية التي من أجلها أنشئ السند فعدم سداد المدين قيمة السند للحامل وقت الاستحقاق وتحرير احتجاج عدم دفع عنه، فإن ذلك كاف لاعتبار المدين متوقفا عن الدفع، والثابت من السندات الثلاثة المرفوع بشأنها الدعوى المؤرخة ١٩٦١/٧/٣٠ أنها ظهرت تظهيراً تاماً ناقلاً للكية للمدعي (المطعون ضده الأول) بتاريخ ١٩٦١/٨/٣٠ وقبل تواريخ استحقاقها، ومن ثم فقد انتقلت للدين القيمة الواردة بهذه السندات، ولا يجوز للمدعي عليهما "الطاعنين" أن يدفعاً في مواجهته بالدفع التي كان يمكنهما إبدائها قبل المستفيد الأول وعلى ذلك فلا تلتفت المحكمة إلى ما أثاره المدعي عليهما (الطاعنان) من دفاع في هذا الخصوص، وكان يتعين عليهما سداد قيمة هذه السندات للمدعي (المطعون ضده الأول) عقب إنذارهما بالوفاء بقيمتها، وأنه "ثابت من السندين المقدمين من الخصم المتدخل أحمد حسن علي (المطعون ضده الثالث) أنهما ظهرا إليه تظهيراً كاملاً ناقلاً للكية، والتظهير الناقل للكية يظهر الحق الثابت في الورقة من الدفع العالقة به، وأيسر في الأوراق ما يدل على وجود تواطؤ بين حامل السندات وبين الدائن الأصلي، ومن ثم فهما قبل من وجود نزاع بين المستأنفين (الطاعنين) وبين أحمد محمد قطب الدائن الأصلي حول الدين المبين بالسندات المظهرة فإن هذا النزاع لا يمتد أثره إلى حاملي هذه السندات بعد أن طهرها التظهير من الدفع" وكان ما قرره الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص لا يحمل الرد على ما قدمه الطاعنان لمحكمة الموضوع من أدلة على سوء نية المطعون ضدهما الأول والثالث

ذلك لأن ما ذهب إليه الحكم من أنه يجب لانتفاء حسن نية الحامل أن يثبت التواطؤ بينه وبين المظهر ، ينطوى على خطأ فى تطبيق القانون ، لأنه يكفى — وعلى ما سلف البيان — لاعتبار الحامل منىء للنية إثبات مجرد علمه وقت التظهير بوجود الدفع ، وإذ يجب الحكم المطعون فيه نفسه بهذا الخطأ عن الرد على دفاع الطاعنين بما يقتضيه هذا الدفاع ، الذى لو صح لكان من شأنه أن بتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه يكون فوق خطئه فى تطبيق القانون ، قد شابه قصور فى التسبب مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطمن .

جلسة ١٣ من مايو سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين ، عثمان زكريا ، ومجد أبو عزة مندور ، وحسن أبو الفتوح الشريفي ، وأحمد
ضياء الدين حتى .

(١٣٢)

الطعن رقم ٣١٥ لسنة ٣٢ القضائية :

ضرائب . " ضريبة الأرباح التجارية والصناعية " . " وعاء الضريبة " .
" الضريبة على الإيراد العام " .

وعاء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية — الذي يدخل في وعاء الضريبة العامة — يحدد
على أساس مقدار الأرباح في السنة السابقة أو في فترة الإثني عشر شهرا التي اعتبرت نتيجتها أساسا
لوضع آخر ميزانية . يكفي أن يكون نتيجة النشاط التجاري أو الصناعي في نهاية السنة الضريبية ربحا
حتى تفرض الضريبة على الربح الصافي .

مفاد نص الفقرة السادسة من المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩
المعدلة بالقانون ٢١٨ لسنة ١٩٥١ — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض —
أنه يتعين لتحديد وعاء الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية — الذي يدخل
في وعاء الضريبة على الإيراد العام — الرجوع إلى الأحكام المقررة في القانون
رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في شأن تحديد وعاء تلك الضريبة . وطبقا لما نص عليه
في المادتين ٣٨ و ١/٣٩ من القانون المذكور تحدد الضريبة على الأرباح
التجارية والصناعية على أساس مقدار الأرباح في السنة السابقة أو في فترة الإثني
عشر شهرا التي اعتبرت نتيجتها أساسا لوضع آخر ميزانية ، ويكون تحديد صافي
الأرباح الخاضعة للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي
بأمرتها المنشأة ، فالواقعة الملتزمة لضريبة الأرباح التجارية والصناعية هي
نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي تبأمرها المنشأة ، ومن ثم يكفي أن تكون
نتيجة النشاط التجاري أو الصناعي في نهاية السنة الضريبية ربحا حتى تفرض
الضريبة على الربح الصافي .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتمثل في أن مأمورية ضرائب طنطا قدرت صافي إيراد الدكتور محمود ربيع الخاضع للضريبة العامة في سنة ١٩٥٠ بمبلغ ٦٥٢١ ج و ٢٨٥ مليا منه مبلغ ٥٦٥٥ ج مقدار أرباحه من تجارة القطن ، وإذ لم يوافق على هذا التقدير وأحيل الخلاف على لجنة الطعن ، وبتاريخ ١٩٥٧/٦/١٧ أصدرت قرارها بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بتخفيض صافي الإيراد العام للطامن الدكتور محمود ربيع إلى مبلغ ٥٢٠٠ ج و ٨٦٠ مليا في سنة ١٩٥٠ ، فقد أقام الدعوى رقم ٨٧ سنة ١٩٥٧ طنطا الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن في هذا القرار طالبا إلغائه فيما زاد على ٥٧٠ ج و ٨٦٠ مليا ، وبتاريخ ١٩٥٨/٥/٢٧ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع برفضه وبتأييد قرار لجنة الطعن الصادر بتاريخ ١٩٥٧/٦/١٧ وألزمت الطامن بالمصروفات وبمبلغ ثلثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماه ، واستأنف الدكتور محمود ربيع هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا طالبا إلغائه وإلغاء قرار اللجنة المطعون فيه فيما زاده إلى مبلغ ٧٥٠ ج و ٨٦٠ مليا وقيد هذا الاستئناف برقم ٧٨ سنة ٨ قضائية ، وبتاريخ ١٩٦٢/٥/٢٧ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وجعل إيراد المستأنف في سنة ١٩٥٠ الخاضع للضريبة العامة على الإيراد مبلغ ٣٢٩٠ ج و ٨٦٠ مليا وجعلت المصروفات مناصفة بين الطرفين وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماه من الدرجتين . طعننت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض للسبب للوارد في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ، وطلب المطعون عليه رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها على مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل صلب الطعن أن المطعون عليه حقق في السنة المالية ١٩٤٩/١٩٥٠ أرباحاً تجارية من نشاطه في تجارة الأقطان قدرها ٤١٩٥ ج وقضى الحكم المطعون فيه عند محاسبته على ضريبة الإيراد العام عن سنة ١٩٥٠ باستبعاد مبلغ ١٣٩٨ ج من تلك الأرباح ، مستنداً في ذلك إلى أن الضريبة العامة على الإيراد ضريبة سنوية وسنتها ميلادية لا يستعاض عنها بسنة متداخلة فتمت حقق بمول الضريبة العامة أرباحاً تجارية في سنة متداخلة فيتعين تجزئة هذه الأرباح وتقسيمها عند تضمينها وعاء الضريبة العامة بحيث لا يدخل في هذا الوعاء إلا الجزء المقابل لما تحقق منها في السنة الميلادية موضوع المحاسبة ، وأنه مما يؤيد هذا النظر ما قرره مدير مصلحة الضرائب أمام مجلس الشيوخ عند مناقشة نصوص القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ من وجوب تقسيم الأرباح التجارية على شهور السنة بقدر ما يخص السنة الميلادية في داخل السنة المالية ، وأنه لما كان الثابت أن أرباح المطعون عليه من تجارة الأقطان في سنته المالية التي بدأت في ١/٩/١٩٤٩ وانتهت في ٣١/٨/١٩٥٠ قدرت بمبلغ ٤١٩٥ ج فيتعين استبعاد مبلغ ١٣٩٨ ج الذي يخص سنة ١٩٤٩ من هذه الأرباح عند إدخالها في وعاء الضريبة العامة على الإيراد عن سنة ١٩٥٠ ، وهو من الحكم مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه ذلك أن الشارع في القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ أحال بالنسبة لتحديد إيرادات النشاط التجاري الداخل في وعاء الضريبة العامة إلى القواعد المقررة بالوعاء النوعي الخاص بهذا الإيراد في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وأن الواقعة المنشئة للضريبة التجارية لا تتحدد إلا في ختام السنة المالية سواء كانت ميلادية أو متداخلة ، وبذلك تكون سنة ١٩٥٠ هي التي تحققت خلالها الأرباح التجارية للمطعون عليه فلا يجوز تجزئتها ، بل تدخل برمتها في وعاء الضريبة العامة عن تلك السنة ، ولا محل لاستشهاد الحكم بأقوال مدير مصلحة الضرائب لأنها كانت قاصرة على سنة ١٩٤٨/١٩٤٩ المالية وخاصة بالفترة السابقة على مريان القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩

وحيث إن هذا النفي في محله ، ذلك أن مفاد نص الفقرة السادسة من المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المعدلة بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه يتعين لتحديد وعاء الضريبة على الأرباح

التجارية والصناعية — الذى يدخل فى وعاء الضريبة على الإيراد العام — الرجوع إلى الأحكام المقررة فى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فى شأن تحديد وعاء تلك الضريبة ، وطبقا لما نص عليه فى المادتين ٣٨ و ٣٩ / ١ من القانون المذكور ، تحدد الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية على أساس مقدار الأرباح فى السنة السابقة أو فى فترة الإثنى عشر شهرا التى اعتبرت نتيجتها أساسا لوضع آخر ميزانية ، ويكون تحديد صافي الأرباح الخاضعة للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التى باشرتها المنشأة ، فالواقعة المنشئة لضريبة الأرباح التجارية والصناعية هى نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التى تباشرها المنشأة ، ومن ثم يكفى أن تكون نتيجة النشاط التجارى أو الصناعى لنهاية السنة للضريبة ربحا حتى تفرض الضريبة على الربح الصافى .

إذ كان ذلك ، وكان المطعون عليه فى خلال سنة ١٩٥٠ الميلادية التى جرت فيها محاسبته على ضريبة الإيراد العام ، قد حقق ربحا فى أعماله التجارية — تجارة الأقطان — عند قفل حساباته فى ١٩٥٠/٨/٣١ وقدرها ١٩٥ ج ، فإنه يتعين إدخال هذه الأرباح جميعها فى وعاء ضريبة الإيراد العام عن سنة ١٩٥٠ الميلادية ، وإذ جانب الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى باستبعاد مبلغ ١٣٩٨ ج من هذه الأرباح من وعاء الضريبة العامة على الإيراد فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين إضافة مبلغ ١٣٩٨ ج إلى وعاء ضريبة الإيراد العام للمطعون عليه فى سنة ١٩٥٠ .

جلسة ١٣ من مايو سنة ١٩٧٠

رئاسة السيد المستشار / صبرى أحمد فرحات ، وعضوية السادة المستشارين : عثمان زكريا ، ومحمد أبو حمزة مندر ، وحسن أبو الفتوح الشريفي ، وأحمد ضياء الدين حنفي .

(١٣٣)

الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٣٥ القضائية :

(أ) عمل . " عقد العمل " . " تحديد من للعامل " .

تحديد من العامل عند بدء اشتراكه في صندوق التأمين والإدخار . كيفية نهائيته .

(ب) استئناف . " أسباب الاستئناف " . دعوى . " الطلبات في الدعوى " .

الطلب الذى تنقله المحكمة . بقاؤه أمامها . السبل إلى الفصل فيه هو الرجوع إلى قسم المحكمة انظره . عدم جواز الطعن في الحكم بالاستئناف لإخفائه الفصل في الطلب . عدم قبول الاستئناف إلا من الطلبات التى فصل فيها صراحة أَوْضَحْنَا .

(ج) عمل . " اقتراض العامل من صاحب العمل " . بنك . فوائد .

طلب عامل بأحد البنوك قرض بمحض رغبته من هذا البنك . لإلزامه بالفائدة التى ألزم بها فى عقد القرض . عدم إمتداد الحظر المقرر بالمادة العاشرة من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ إليها .

١ — مفاد نص المادة ٢٦ من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥ الخاص بصندوق التأمين والإدخار والفقرة الأولى من المادة ١٤ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون والمادة ١٥ منها ، أن المشرع قد حدد الطريقة التى تقدر بها من العامل عند بدء اشتراكه فى صندوق التأمين والإدخار إذا تعذر عليه إثبات تاريخ ميلاده

في الميعاد المقرر بمسند رسمي على الوجه المبين بالمادة ١٤ من اللائحة، وأن السن المقدرة بالطريق القانوني تكون في خصوص الاستخدام — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض^(١) — أمرا مفروغا منه غير قابل لإعادة النظر فيه واجبا الأخذ به حتى لو ثبت خطأه بيقين .

٢ — للطلب الذي أغفلت محكمة أول درجة الفصل فيه يكون باقيا على أصله معلقا أمامها لم يقض فيه ، ويكون السبيل إلى طلب الفصل فيه هو الرجوع إلى نفس المحكمة طبقا لما تقضى به المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات . ولا يجوز — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض^(٢) — الطعن في الحكم الصادر من محكمة أول درجة بسبب إغفال الفصل في ذلك الطلب إذ الاستئناف لا يقبل إلا عن الطلبات التي فصل فيها الحكم المستأنف صراحة أو ضمنا .

٣ — مفاد نص المادة العاشرة من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ أن المشرع أجاز لأصحاب الأعمال إقراض العمال ، وأنه في سبيل التوفيق بين مصلحة العامل في قبض أجره بالكامل وبين حق صاحب العمل في التمسك بانقضاء الأجر مقاصة مع القرض ، وضع قيودا على طريقة الوفاء بما لا يرهق العامل ، كما حرم تقاضي فوائد على هذا القرض حماية للعامل ومنعا من استغلاله ، ولم يقصد المشرع أن يقيد صاحب العمل في استغلال نشاطه أو أن يتنازل من أرباحه منه للعامل ، فإذا أقبل عامل بأحد البنوك على طلب قرض بمحض رغبته من هذا البنك والقرض في العقد بالفائدة التي يتقاضاها البنك من عملائه من القروض التي هي من صميم أعماله ، فإن العامل يكون ملزما بالفائدة التي تمثل أرباح البنك من نشاطه ، ولا يمتد إليها الحظر المقرر بالمادة العاشرة من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ .

(١) قضا ١٠/١/١٩٦٨ مجموعة المكتب الفني السنة ١٩ ص ٣٣ .

(٢) وقضا ٢/٢/١٩٦٧ مجموعة المكتب الفني السنة ١٨ ص ٥٣٨ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق الطعن —
تتحصل فى أن إبراهيم محمد الشرنوبى أقام الدعوى رقم ٤١٤ سنة ١٩٥٧ عمال
القاهرة الابتدائية ضد بنك مصر طالبا الحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ ١٣٥٠٠ ج
مع المصاريف وأتعاب المحاماة، وقال بيانا للدعوى إنه التحق بالخدمة لدى البنك
فى سنة ١٩٢١ وإن اللائحة التى أصدرها البنك سنة ١٩٤٨ تنص على أن يحال
إلى التقاعد كل من يبلغ الستين من عمره، ونظرا لأنه من سواقط القيد ولم يتمكن
من تقديم المستخرج الرسمى بتاريخ ميلاده فقد أحال البنك على الطبيب المختص
لشركة مصر للتأمين فى سنة ١٩٤٨ وقدر سنه بنحو أربعين سنة، واستمر فى عمله
حتى طلب منه البنك فى ١٨/١٠/١٩٥٦ إعادة عرضه على الطبيب المختص فرفض
هذا العرض لسبق تقدير سنه وقبول الطرفين له، كما أخطره البنك فى خطاب
مؤرخ ١٩٥٦/٢/٦ بأنه اتضح من مستخرج رسمى أنه من مواليد ١٨٩٧/٢/٣
وبأن خدمته تنتهى فى ١٩٥٧/٢/٢ بلوغه سن الستين، وإذ أرسل إلى البنك
إنذارا بالاستمرار فى عمله ورفض البنك الاستجابة إليه ومنعه من عمله ابتداء
من ١٩٥٧/١/١٢ فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطلباته . وبتاريخ ١٩٥٩/١٢/٢٢
حكمت المحكمة بعدم اختصاصها نوعيا بنظر الدعوى . استأنف المدعى هذا
الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ١٥٨ سنة ٧٧ قضائية .
وبتاريخ ١٩٦١/٢/١٩ حكمت المحكمة (أولا) بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به
من عدم الاختصاص بالنسبة للطلب الخاص بصرف العلاوات والمكافآت
عن المدة السابقة على فصله . (ثانيا) بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة لباقي الطلبات
وباختصاص محكمة أول درجة بالفصل فى موضوعها وإعادة القضية إليها . وعجل
المدعى الدعوى أمام المحكمة الابتدائية وانتهى إلى طلب الحكم بإلزام بنك مصر
بأن يدفع له (أولا) مبلغ ٩٩٣٧ ج و ٨٤٦ م تعويضا عن الفصل التعسفى .

(ثانيا) قيمة وثيقة التأمين التي تستقطع من مرتبه بواقع ٧٥٠.٧/ (ثالثا) الخصومات التي اقتطعت من مرتبه على ذمة الادخار . (رابعا) ثلاثة مندات لبنك مصر (خامسا) رد الفوائد من العلفة التي تقاضاها البنك ، وبتاريخ ١٣/١/١٩٦٢ حكمت المحكمة برفض الدعوى وأعفت المدعى من المصروفات . استأنف المدعى هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاءه والحكم له بطلباته وقيد الاستئناف برقم ٦٣٤ سنة ٧٩ قضائية . وبتاريخ ٣١/١٠/١٩٦٣ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وبندب خبير لأداء المأمورية المبينة بمنطوقه ، وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت وبتاريخ ٢٤/٢/١٩٦٥ فحكمت في موضوع الاستئناف برفضه وتأييد الحكم المستأنف وأعفت المستأنف من المصروفات ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل الأسباب الأربعة الأولى أن الحكم المطعون فيه اعتبر أن مدة خدمة الطاعن انتهت في ٢ فبراير سنة ١٩٥٧ ببلوغه من التقاعد مستندا في ذلك إلى مستخرج رسمي بشهادة ميلاده ، وإلى أن تحديد سنه بمعرفة طبيب شركة مصر للتأمين في سنة ١٩٤٨ بصدد عقد وثيقة التأمين غير ملزم للبنك في شأن إنهاء الخدمة عند بلوغه سن الستين ، وهذا من الحكم خطأ في القانون وقصور من وجوه (أولا) أن الطاعن التحق بخدمة البنك باعتباره من مواقط القيد ولا يجوز للبنك أن يخالف شريعة المتعاقدين ويعتمد بعد ذلك على مستخرج رسمي من شهادة ميلاده في تقدير سن الطاعن (وثانيها) أن الطاعن أنكر أن المستخرج الرسمي خاص به وقرر أنه يحمل اسم شخص آخر ، ورد الحكم على هذا الدفاع بأن الطاعن لم يحدد اسم الوالدة بالمستخرج وهو رد غير صائغ لأن جحد المستند لا يتطلب جحد كل جزئية فيه ولا يعد سكوته عن جحد جزئية منه دليلا على اعترافه بها . (وثالثها) أن الطاعن تمسك في دفاعه بأن تحديد سنه بمعرفة طبيب شركة التأمين ملزم لصاحب العمل ، وبأنه لم يثبت أنه كان للبنك طبيب خاص يقوم بتحديد سن الموظفين ، وإنما كان له طبيب يشرف على علاجهم

ولكن الحكم رد على ذلك بأن تحديد سن الطاعن على هذه الصورة لا شأن له بملاقته بالبنك ، في حين أنه لا يستتبع تحديد نهاية الخدمة بتاريخين تاريخ بأخذه البنك وتاريخ يحدد علاقة الموظف والبنك بشركة التأمين في حق يتعلق بنهاية مدة الخدمة طبقاً لللائحة البنك . (ورابعها) أغفل الحكم الرد على ما تمسك به الطاعن في دفاعه من أن القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ أعفى من تطبيق أحكامه طوائف العمال الذين يتمتعون قبل صدوره بنظم أكثر راحة ، وبذلك لم يكن على الطاعن أن يطلب إلى البنك بعد العمل بهذا القانون تقدير سنه بمعرفة طبيب مؤسسة الادخار والتأمينات ، وكان على بنك مصر اتخاذ هذا الإجراء بدلاً من طلب تقدير سنه بمعرفة طبيبه الخاص ، إذ الثابت بالأوراق أنه كان معروفاً لدى البنك أن الطاعن من سواقط القيد .

وحيث إن هذا النعي في جملة مردود ، ذلك أن النص في المادة ٢٦ من القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ في الباب الرابع الخاص بصندوق التأمين على أن " يكون مبلغ التعويض الذي يؤديه الصندوق وفقاً للمادة السابقة معادلاً لنسبة من الأجر السنوي للعامل تختلف تبعاً لسن وذلك وفقاً للجدول الملحق بهذا القانون ، ويصدر وزير الشؤون الاجتماعية قراراً بتعيين الإجراءات التي تتبع في تحديد سن العامل إذا تعذر الحصول على مستند رسمي لإثباته " . والنص في الفقرة الأولى من المادة ١٤ من اللائحة التنفيذية الصادرة لهذا القانون في ١١ من مارس سنة ١٩٥٦ على أنه " على كل عامل أن يقدم إلى صاحب العمل عند بدء اشتراكه في صندوق المؤسسة وخلال المدة المقررة في المادة ٥ من هذه اللائحة شهادة ميلاد أو مستخرجاً رسمياً منها أو شهادة من إدارة التجنيد بتاريخ تجنيده أو إعفائه منه أو أي مستند رسمي آخر موضح فيه تاريخ الميلاد " والنص في المادة ١٥ منها على أنه " إذا تعذر على العامل إثبات تاريخ ميلاده طبقاً لما هو وارد في المادة السابقة يجب عليه إخطار صاحب العمل بذلك لإجراء تقدير سنه بمعرفة طبيب المؤسسة وذلك على الاستمارة رقم ٤ المرفق نموذجها . وعلى صاحب العمل أن يرسل هذه الاستمارة إلى المؤسسة مع الإستمارة ١ ، وعلى المؤسسة بعد تقدير سن العامل إخطاره به . . . ويكون تقدير طبيب المؤسسة في هذه الحالة نهائياً وغير قابل للطعن حتى لو ثبت بعد ذلك وجود اختلاف بين السن الحقيقية

والسن المقدرة "يدل على أن المشرع قد حدد الطريقة التي تقدر بها من العامل عند بدء اشتراكه في صندوق التأمين والادخار إذا تعذر عليه إثبات تاريخ ميلاده في الميعاد المقرر بمسند رسمي على الوجه المبين بالمادة ١٤ من اللائحة وأن السن المقدرة بالطريق القانوني تكون في خصوص الاستخدام — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أمراً مفروضاً منه غير قابل لإعادة النظر فيه واجبا الأخذ به حتى لو ثبت خطأه بيقين. وبالرجوع إلى الحكم الابتدائي — الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه في أسبابه — يبين أنه أقام قضاءه ببلوغ الطاعن من التقاعد على ما قرره من أن "المدعى التحق بخدمة البنك في أكتوبر سنة ١٩٢١ دون تحديد سنة أو مطالبته بشهادة ميلاده وأنه ظل في خدمة البنك إلى سنة ١٩٤٨ حيث رغب البنك في تثبيته وعمل بوليصة تأمين له فطالبه بشهادة ميلاده فادعى أنه من مواعظ القيد فقدره طبيب شركة مصر للتأمين بخمسة وأربعين عاماً في سنة ١٩٤٨، وأن البنك وشركة التأمين شكاً في صحة هذا التقدير فطالباه بالحضور للكشف عليه طبياً بمعرفة طبيب البنك فرفض متمسكاً بالتقدير السابق بمعرفة طبيب شركة مصر للتأمين، فاضطر البنك للبحث في دفاتر مواليد بلدة المدعى وهي دهي مركز رشيد على ضوء التقدير فاتفق البنك بأن المدعى مقيد بدفاتر المواليد بتاريخ ١٨٩٧/٢/٣ وذلك حسب المستخرج المؤرخ ١٩٥٦/١/١٨ والمقدم بحافظة البنك رقم ٦ ملف الدعوى". كذلك وبالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أورد في هذا الصدد "أن الخبر قد باشر مهمته وقدم تقريره المؤرخ ١٩٦٤/١١/٧ الذي أورد في نتيجته النهائية (أولاً) أن الدكتور سيد شكري كان يشرف صحياً على عمال وموظفي بنك مصر من ١٩٤٧/٧/٩، وفي سنة ١٩٤٨ كان يتبع بنك مصر كوظف به نظير مكافأة وكانت من الموظفين موكولة إليه إذا طلب منه ذلك وأن تحديد السن في سنة ١٩٤٨ كان بصدد تطبيق نظام مكافأة ترك الخدمة وإبرام بوالص التأمين وقيام أطباء شركة مصر للتأمين كان بقصد إبرام هذه البوالص وليس باعتبار أطباء شركة مصر للتأمين هم المشرفون على موظفي وعمال البنك (ثانياً) دواعي طلب شركة التأمين من البنك شهادة ميلاد المستأنف في ١٩٥٥/١٢/٢٤ بعد سابقة تحديد سنة بمعرفة طبيبه في سنة ١٩٤٨ هي تطبيق القانون رقم ١٩٥٥/٤١٩ "وأن المستأنف لم يحدد أن اسم الوالدة بالمستخرج هو اسم والدته"

وأن "ماقاله مدير شئون الأفراد (البك) في أن تسنين طبيب شركة التأمين ملزم للبك إنما يكون بخصوص البوالص التي تعقدتها هذه الشركة ولا شأن له في تحديد سن الموظفين بالنسبة لعلاقتهم بالبك، إذ أن ذلك إنما يرجع إلى ما تقضى به القوانين أو اللوائح أو الاتفاقات". وهي تقارير موضوعية سائغة تواجه دفاع الطاعن في شأن المستخرج المقدم من البك بتاريخ ميلاده وفي شهادة طبيب شركة التأمين بتقدير سنه في سنة ١٩٤٨ وهي أمور تتعلق بتقدير الدليل الذي يستقل به قاضي الموضوع ولا مخالفة فيها للقانون. إذ كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن الطاعن رفض إحالته إلى الطبيب المختص بمؤسسة التأمين والادخار طبقاً لأحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ في حين أن البك يجب أن يخضع لأحكام صندوق التأمين بمقتضى نص المادتين ٢٢ و ٣٦ من هذا القانون، فإن الحكم المطعون فيه إذ حول في تقدير سنه على مستخرج رسمي بتاريخ ميلاده ولم يعقد بما قدره طبيب شركة مصر للتأمين في سنة ١٩٤٨، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون أو شابه قصور.

وحيث إن حاصل السبب الخامس أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم قبول طلب الطاعن استرداد ما اقتطعه البك من مرتبه على سبيل الادخار، مستنداً في ذلك إلى أن الحكم الابتدائي وقد أغفل الفصل في هذا الطلب، فإن السبيل هو الرجوع إلى محكمة أول درجة للنظر فيه عملاً بنص المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات وليس الطعن بالاستئناف، وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون لأن حق الطاعن في الرجوع إلى محكمة أول درجة لا يحرمه من حقه في الاستئناف بالنسبة للطلبات التي أغفلت محكمة أول درجة الفصل فيها على اعتبار أنها رفضتها ولم ترد عليها في أسباب حكمها.

وحيث إن هذا النعي في غير محله، ذلك أن الطلب الذي أغفلت محكمة أول درجة الفصل فيه يكون باقياً على أصله معلقاً أمامها لم يقض فيه، ويكون السبيل إلى طلب الفصل فيه هو الرجوع إلى نفس المحكمة طبقاً لما تقضى به المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات، ولا يجوز — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة —

الطعن في الحكم الصادر من محكمة أول درجة بسبب إغفال الفصل في ذلك الطلب، إذ أن الاستئناف لا يقبل إلا عن الطلبات التي فصل فيها الحكم المستأنف صراحة أو ضمنا . وإذا اُتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن حاصل السبب السادس أن الحكم المطعون فيه قضى برفض ما طلبه الطامن من رد مبلغ ٢٧٧ ج و ٥٤٠ م كان البنك قد اقتطعه من المكافأة مقابل الفوائد من قرض مقداره ١٣٠٠ ج حصل عليه الطامن من البنك، مستندا في ذلك إلى أن المادة ١٠ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ إنما تحرم على صاحب العمل اقتضاء الفائدة على القروض الصغيرة وأن البنك أعطى القرض للطامن باعتباره عميلا لا عاملا، وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون، لأن هذا النص عام لا يجوز تخصيصه بغير مخصص، وهو نص آمر لا يجوز الاتفاق على مخالفته، وثابت أن القرض الذي أعطاه البنك للطامن كان بسبب علاقة العمل وبضمان مكافأة نهاية الخدمة ومرتبته والمنحة السنوية فلا يجوز للبنك أن يتقاضى منه أية فائدة وإلا كان القرض كبيرا وحرره مند إذنى .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن النص في المادة العاشرة من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢، — الذي يحكم واقعة الدعوى — على أنه " لا يجوز لصاحب العمل أن يقتطع من أجر العامل أكثر من ١٠ ٪ / وفاة لما يكون قد أقرضه من مالٍ ولا أن يتقاضى عن هذا القرض أية فائدة " يدل على أن المشرع أجاز لأصحاب الأعمال إقراض العمال ، وأنه في سبيل التوفيق بين مصلحة العامل في قبض أجره بالكامل وبين حق صاحب العمل في التمسك بانقضاء الأجر مقاصة مع القرض، ووضع قيودا على طريقة الوفاء بما لا يرهق العامل كما حرم تقاضى فوائد على هذا القرض حماية للعامل ومنعا من استغلاله، ولم يقصد أن يقيد صاحب العمل في استغلال نشاطه أو أن يتنازل عن أرباحه منه للعامل متى أقبل هو بمحض رغبته على الشراء مما ينتجه صاحب العمل ولم يكن صاحب العمل هو الذي ألزمه بالشراء ، فإذا أقبل عامل بأحد البنوك على طلب قرض بمحض رغبته من هذا البنك، والزم في العقد بالفائدة التي يتقاضاها البنك

من عملائه عن القروض التي هي من صميم أعماله، فإن العامل يكون ملزماً بالفائدة التي تمثل أرباح البنك من نشاطه، ولا يتسدد إليها الحظر المقرر بالمادة العاشرة من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢، وبالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه برفض طلب الطاعن استرداد فوائد القرض على ما قرره من أن "المستأنف حصل على مبلغ القرض المذكور وقدره ١٣٠٠ ج كسلفة بوصفه عميلاً عادياً" وأن "المستأنف وقد حرره على نفسه سنداً مؤرخاً ١٩٥٤/١/١٩ يستحق في ٥ يناير سنة ١٩٥٥ لأمر وإذن البنك" وأن "القرض منه كان بناء المستأنف لدار له على النحو الثابت بمواف خدمته وبدليل تحريره سنداً إذنيا لأمر وإذن البنك نص فيه على احتساب فوائد تأخيرية عليه، وفي هذا كله ما يؤكد أن اقراض المستأنف للقرض المذكور كان باعتباره عميلاً عادياً للبنك وليس باعتباره موظفاً به وهو نفس الرأي الذي قال به الخبير في تقريره". ومن ذلك يبين أن الطاعن هو الذي أقبل على طلب القرض من البنك بمحض رغبته لإقامة دار له والتزم بالفائدة في سند الدين أصوة بالقروض مع العملاء، وإذا كان ذلك وكان الحكم قد قضى برفض طلب الطاعن استرداد قيمة الفائدة التي سدها عن هذا القرض، فإنه لا يكون قد خالف القانون.

وحيث إن حاصل السبب السابع أن الحكم المطعون فيه قضى برفض طلب الطاعن منحه ثلاثة أسهم على أساس أنه حامل يمنع سحمان، ولا يعتبر موظفاً طبقاً لأحكام اللائحة الصادرة من البنك، وهو خطأ في القانون لأن المادة ٢٩ من اللائحة تخضع همال التليفون في فروع البنك لكادر العمال فيما حدا فرع الاسكندرية، وهي بذلك تعتبر حامل التليفون بفروع الاسكندرية موظفاً فيعتبر الطاعن وهو حامل تليفون بالمركز الرئيسي بالقاهرة موظفاً من باب أولى ويستحق بذلك ثلاثة أسهم زيادة على المسمين طبقاً لنص المادة ٦٢ من هذه اللائحة.

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أنه بالرجوع إلى اللائحة العامة لموظفي وعمال بنك مصر الصادرة في أول يناير سنة ١٩٥٦ يبين أنها في الباب الأول صint الموظفين بأنهم "هم الذين يقومون بأعمال إدارية أو كتابية أو حسابية

و یتقاضون مرتباً من البانک عن عملهم " كما عینت العمال بأنهم " هم الذین یقومون بأعمال یدویة و یتقاضون أجراً شهرياً أو یومیاً من البانک عن عملهم وهم المحصلون وعمال التلیفون و الکهرباء " فیکون عمال التلیفون بالمركز الرئیسى للبنک أو بفروعه من العمال ولا یندرجون فی الموظفین، ولا یغیر من ذلک النص فی کادر العمال المثبتین علی انطباقه علی " عامل تلیفون بالفروع ما عدا فرع الاسکندریة " لأن استثناء فرع الاسکندریة من هذا الکادر ورد بنص خاص لا یقاس علیه ولا یجوز التوسع فیہ . واذ کان الثابت بالأوراق أن الطاعن عین عامل تلیفون بالمركز الرئیسى للبنک بالقاهرة فی ۱۰/۳/۱۹۳۱ ومنح سهمان فی ۹/۱/۱۹۴۷ لمضی خمس وعشرین سنة علی تعینته، وأنه نقل بعد ذلک إلى سلك الموظفین فی ۳/۲/۱۹۴۸، وانتهت مدة خدمته فی الوظيفة فی ۲/۲/۱۹۵۷، وأن المادة ۶۲ نقضت بمنح الموظف الذی ینخدم ۲۵ عاماً خمسة أسهم بنک مصر و یمنح العامل سهمین فقط، وكان الحکم المطعون فیہ قد التزم هذا النظر وجرى فی قضائه بأن الطاعن عامل بالبانک ولم یکن موظفاً لمدة خمس وعشرین سنة، وقضى برأض طلب منحه ثلاثة أسهم علاوة علی السهمین فإن الحکم لا یکون قد خالف القانون أو أخطأ فی تطبیقه .

جلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هندی نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : سليم راشد أبو زيد ، محمد صدق البشيتي ، محمد سيد أحمد حماد ،
وملي عبد الرحمن .

(١٣٤)

الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٣٦ القضائية :

صلح . دعوى . " التدخل في الدعوى " . بطلان .

إضرار الصلح بالغير من طريق الغش . جواز رفع دعوى أصلية يبطلانه أو إبداء الدفع بالبطلان
بالتدخل في الدعوى التي حصل فيها الصلح . رفض طلب التدخل لا يكون إلا بحكم يقضى
بصحة الصلح .

الغير الذي أضر الصلح بحقوقه من طريق الغش أن يرفع دعوى أصلية
يبطلانه أو يبدي الدفع بالبطلان بالتدخل في الدعوى التي حصل فيها الصلح
فإذا تدخل الغير في دعوى منقورة، مدعيا أن الصلح أضر بحقوقه ، ودفع
الحكم في مواجهته بانتهاء الدعوى صلحا كان في مكنته الرد على هذا الدفع
ببطلان الصلح، ولا يجوز رفض التدخل إلا تأسيسا على أن الصلح قد أنهى
الدعوى وهو لا يكون كذلك إلا إذا كان صاحبا صحيحا، ومن ثم فلا سبيل إلى
رفض طلب التدخل إلا بحكم يقضى بصحة الصلح .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن —
تتصل في أن السيدة / فتحية شفيق ضاهر أقامت الدعوى رقم ١٩٧ لسنة ١٩٦٣

مدنى كلى الزقازيق ضد زوجها . يادم محمد عبد المجيد طالبة الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ أول سبتمبر سنة ١٩٦٢ والمتضمن بيعة لها ثلاثة أفدنة أطيانا زراعية مبينة الحدود والمعام بصحيفة الدعوى مقابل ثمن قدره ٥٤٠ ج، وقالت بيانا للدوى إنه لما كان البائع قد تسلم الثمن ولكنه رفض التصديق على العقد النهائى فقد اضطرت لإقامة الدعوى بطلباتها سالفة الذكر، وفي الجلسة الأولى المحددة انظر الدعوى قدم المدعى عليه محضر صالح مؤرخا ١٣ مايو سنة ١٩٦٣ مبرما بينه وبين زوجته المدعية ويقر لها فيه بطلباتها وطلب من المحكمة إلحاق محضر الصلح بمحضر الجلسة وجعله فى قوة السند التنفيذى واعتباره ، وفي تلك الجلسة أيضا طلب أحمد محمود صالح قبول تدخله خصما ثالثا فى الدعوى والحكم برفضها تأسيسا على أنه اشترى من البائع فدائين من الأطيان المبيعة وذلك بموجب عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٩٦٣/٣/٤ مقابل ثمن قدره ١٢٠٠ ج دفعه للبائع ، وقال إنه اضطرت لإقامة الدعوى رقم ١٨٩ سنة ١٩٦٣ مدنى كلى الزقازيق ضد هذا البائع بطلب صحة ونفاذ العقد المذكور فتدخلت زوجة البائع فى دعواه طالبة رفضها مع أن العقد الصادر إليها من زوجها هو عقد صورى صورية مطلقة أبرم إضرارا بحقه ، وأنه لذلك يطلب ضم الدعوى والحكم ببطلان عقد البيع الصادر من البائع لزوجته وبطلان عقد الصلح المبرم بينهما وذلك فى نطاق المساحة التى اشتراها . وبعد أن ضمت المحكمة الدعوى حكت بتاريخ ١٩٦٤/٤/٤ بقبول أحمد محمد صالح خصما ثالثا فى الدعوى رقم ١٩٧ سنة ١٩٦٣ وبإحالة تلك الدعوى إلى التحقيق ليثبت الخصم الثالث صورية العقد الصادر من البائع إلى زوجته ، وبعد أن أجرت المحكمة التحقيق عادت وبتاريخ ١٩٦٤/١٢/٢٩ حكمت (أولا) فى الدعوى رقم ١٩٧ سنة ١٩٦٣ برفض التصديق على عقد الصلح المقدم من المدعية والمدعى عليه ورفض الدعوى . (ثانيا) فى الدعوى رقم ١٨٩ سنة ١٩٦٣ برفض تدخل فتحية شفيق ضاهر وبصحة ونفاذ عقد البيع العرفى المؤرخ ١٩٦٣/٣/٤ والمتضمن بيع المدعى عليه للدعى فدائين مقابل ثمن قدره ١٢٠٠ ج ، واستأنفت زوجة البائع هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة طالبة إلغاءه والحكم لها أصليا باختيار الخصومة منتهية بإلحاق محضر الصلح المبرم بينها وبين زوجها بمحضر الجلسة وإثبات محتواه فيه ، واحتياطيا بصحة ونفاذ العقد الصادر لها من زوجها ، وقيد استئنافها برقم ٣٧ سنة ٨ قضائية ، وبتاريخ ٨ يناير

سنة ١٩٦٦ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ أول سبتمبر سنة ١٩٦٢ الصادر من المستأنف عليه الأول إلى زوجته المستأنفة وذلك بالنسبة لفدان واحد من القدر المبيع وتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظره أمام هذه الدائرة تمسكت النيابة بالرأي الوارد في مذكرتها .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائي في رفضه التصديق على عقد الصالح المبرم بتاريخ ١٣/٥/١٩٦٣ بين طرفي الدعوى رقم ١٩٧ سنة ١٩٦٣ مدني كلي الزقازيق، مستندا في ذلك إلى أنه متى كانت الخصومة مازال قائمة ولم يكن قد بت في الصلح بعد تدخل خصم ثالث أضر الصلح بحقوقه طالبا رفض الدعوى، تأسيسا على أن عقد البيع والصالح المبرمين بين طرفي الدعوى قد صدرا على سبيل الصورية المطلقة إضرارا بحقه الثابت بموجب عقد البيع الصادر من ذات البائع فقبالت المحكمة تدخله لوجود مصلحته له في الطعن بالصورية، فإن هذا القبول صحيح قانونا ولا يجوز رفض تدخله إلا على أساس أن الصلح صحيح والمنازعة في عقد الصلح ليست إلا فرعا من المنازعة في الحق المتصالح فيه، وهذا من الحكم خطأ في تطبيق القانون لأنه وفقا للسادة ١٢٤ من قانون المرافعات السابق لا يصح للقاضي أن يتمتع من إثبات ما انفق عليه الخصوم في محضر الجلسة مادام هذا الصلح يمكن التنفيذ، لأن القاضي في ذلك إنما يقوم بوظيفة الموثق ولأنه ليس للصالح بعد توثيقه حجية الأمر المقتضى، وللتضرر منه أن يقيم بطلانه دعوى أصلية إن كان قد لحقه ثمة ضرر، هذا بالإضافة إلى أنه ليس صحيحا ما قرره الحكم المطعون فيه من أن محكمة أول درجة قبلت تدخل الخصم الثالث قبل البت في صحة الصلح بل إنما لم تفصل في طلب التدخل إلا حين أصدرت حكمها القطعي برفض التصديق على عقد الصالح، وبذلك تكون قد امتنعت عن إلحاق محضر الصلح بمحضر الجلسة بناء على اعتراض من لم يكن خصما في الدعوى .

وحيث إن هذا النعى غير مديد، ذلك أن للغير الذى أضر الصلح بحقوقه عن طريق الغش أن يرفع دعوى أصلية ببطلانه أو يبدى الدفع بالبطلان بالتدخل فى الدعوى التى حصل فيها الصلح ، فإذا تدخل الغير فى دعوى منظورة مدعيا أن الصلح أضر بحقوقه ، ودفع الخصم فى مواجهته باتهاء الدعوى صلحا ، كان فى مكتته الرد على هذا الدفع ببطلان الصلح ، ولا يجوز رفض التدخل إلا تأسيسا على أن الصلح قد أنهى الدعوى ، وهو لا يكون كذلك إلا إذا كان صلحا صحيحا ومن ثم فلا سبيل إلى رفض طلب التدخل إلا بحكم يقضى بصحة الصلح . إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فقبل تدخل الخصم الثالث فى الدعوى ورفض التصديق على محضر الصلح بناء على أنه باطل لوروده على عقد بيع صوري صورية مطلقة وأضر بحقوق المتدخل فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون . أما ما تثيره الطاعنة من أن محكمة أول درجة لم تقبل التدخل قبل البت فى الصلح ، فإنه مردود بأن الثابت من تدوينات الحكم الابتدائى — التى لم تقدم الطاعنة ما يخالفها — أن المحكمة قبلت تدخل الخصم الثالث بالحكم التمهيدى الصادر منها بتاريخ ١٤/٤/١٩٦٤ لوجود مصلحة له فى الطعن بالصورية على عقدى البيع والصلح ، وبذلك يكون قبول تدخل الخصم الثالث سابقا على الحكم برفض التصديق على محضر الصلح ، وذلك أيا كان وجه رأى فيما إذا كان من المتعين أن تسلك هذا السبيل أو أن لها أيضا أن ترفض بقبول التدخل حتى تقضى فيه مع قضائها ببطلان عقد الصلح .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالوجه الأول من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسيب ، وفى بيان ذلك نقول إنها تمسكت لدى محكمة الاستئناف بأن شهادة شاهدى المتدخل التى ارتكبت إليها محكمة أول درجة للقول بصورية عقدها قد انصبت على وقائع سابقة على شراء هذا المتدخل وبذلك لا تكون تلك الصورية متصلة بالعقد المبرم معه بعد ذلك ، كما تمسكت بأن شهادة هذين الشاهدين ملفقة وأنها تناقضا فى واقعة حضورهما بمجلسهما المزموم مع البائع ، وطلبت إحالة الدعوى إلى التحقيق لأنها لم تقدم جهودا فى التحقيق الذى أجرى ، فضلا عن بطلان ذلك التحقيق لإجرائه فى غير مواجهة

البائع ودون علمه ، ولكن المحكمة اكتفت بالرد عليها برد مبتصر يدل على أنها لم تطالع على أقوال الشاهدين ، فضلاً عن عدم ردها على طلب إجراء التحقيق ، وبذلك يكون القصور قد شاب حكمها المطعون فيه . وتنعى الطاعنة بالوجه الثانى من هذا الصدد على الحكم المطعون فيه الخطأ فى الإسناد ، وفى بيان ذلك تقول إن القرائن التى اتخذها الحكم مبرراً للقول بالصورية تدل على صحة العقد لا على صوريته ، فقد أورد الحكم من ذلك أن البائع قدم فى يوم واحد ثلاثة طلبات إلى الشهر العقارى تتضمن بيعه لزوجته أطيافاً زراعية بأثمان لا تتناسب مع الأثمان الحقيقية ، وأن هذه الطلبات قدمت بعد صدور أمر بإلزامه بأداء مبلغ من المال للتدخل ولكنه لم يستمر فى السير إلا بالنسبة لطلب واحد ، وأعقب ذلك إقامة زوجته عليه دعوى صحة التناقد مما يقطع بالتواطؤ ، وتقول الطاعنة إن هذه النتيجة لا يمكن أن تحمل على المبررات التى ساقها الحكم لأنه لا يوجد غير طلب واحد لصالحها وهو ما يثبت أن شراءها سابق على شراء المتدخل ، ومن ثم فلا يقبل أن تتواطأ مع البائع على حرمان المتدخل من التملك قبل شرائه ، هذا فضلاً عن أن استدلال الحكم بالسرعة فى إجراءات هذا الطلب بعد بطئها استدلال غير صائب لأن البطء كان بسبب إجراءات المساحة وهو ما لا يسأل عنه البائع ، وبذلك يكون الحكم قد خلط بين الدعوى البوليصة التى لم تكن معروضة على المحكمة وبين دعوى الصورية وهى المطروحة فى الدعوى .

وحيث إن هذا النعى فى الوجهين مردود ، ذلك أن الحكم الابتدائى الذى أحال عليه الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بصورية عقد الطاعنة على ما قرره من أن " المحكمة استمعت لشهادة شاهدى الخصم الثالث وهما صالح عبد العال وعبد الباقي أحمد حسن فشهدا بأن يادم محمد عبد المجيد الطحاوى طلب منهما أن يشهدا على عقد البيع الصادر منه لزوجته فتحية شفيق ضاهر ، ولما سألاه عن موضوع العقد وعلما أنه يتضمن بيع ثلاثة أفدنة لزوجته بيعا صورياً قصد به للهرب من التنفيذ عليه بديون لدائنيه رفضا الشهادة على العقد .. وحيث إن المحكمة تستخلص من شهادة الشاهدين سالفه البيان ومن ظروف الدعوى أن العقد المبرم بين يادم محمد عبد المجيد وبين زوجته والمؤرخ ١٩٦٢/٩/١ صورى صورية مطلقة بدليل تقدم يادم للشهر العقارى فى يوم واحد هو ١٩٦٢/٩/١ بثلاثة طلبات

هي ٨٥٩ ، ٨٦٠ ، ٨٦١ تتضمن بيعه أطيافا لزوجته بأثمان لا تتناسب مع الأثمان الحقيقية للأرض ، كما يتضح ذلك من مقارنتها بالثمن الذي اشترى به الخصم الثالث وذلك عقب صدور أمر الأداء رقم ١٣٤ سنة ١٩٦٢ ضده لصالح المدعى بالإلزام المدعى عليه بمبلغ ٥٠٣ ج و ٣٩٠ م ، وهذه الطلبات لم يستمر السير فيها إلا بالنسبة للطلب الأخير ٨٦١ ، فقد تقدم عنه المدعى عليه بالتماس في ١٣/٣/١٩٦٣ أي بعد تحريره عقد البيع للدهى في ٤/٣/١٩٦٣ يطالب فيه بتعديل المساحة المباعة إلى ٣ أفدنة واعتبار الطالب خاص بدعوى صحة ونفاذ عقد البيع ، وأعقب ذلك تسجيل صحيفة الدعوى وإعلانها في ١٦/٣/١٩٦٣ ، وهذه الإجراءات التي اتسمت بطابع السرعة المفاجئة رغم أن الطالب تقدم في ١/٩/١٩٦٢ يقطع بتواطؤ المدعى عليه وزوجته ، وتحرير العقد ، موضوع الدعوى صوريا لحرمات المدعى من الحصول على ملكية القدر الذي اشتراه وذلك بتقديم عقد لصالح للتصديق عليه في أول جلسة من جلسات المرافعة ، ويؤكد هذه القرائن شهادة شاهدي الخصم الثالث على الوجه السابق بيانه وصلة الزوجية بين المدعى عليه والمدعية ، وأضاف الحكم المطعون فيه " أنه يبين لهذه المحكمة من استعراض أقوال الشهود في التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة أن الخصم الثالث استشهد شاهدين شهدا بصورية العقد المبرم بين البائع وزوجته المستأنفة ولم تقدم المستأنفة بشهود ، وقد انتهت محكمة أول درجة إلى الأخذ بأقوال شاهدي الخصم الثالث ، وترى هذه المحكمة بوصفها محكمة موضوعية الأخذ بأقوال الشاهدين لاطمئنانها إليها ، ومن ثم فإن كل ما يعاب على الحكم المستأنف في هذا الخصوص على غير أساس " وبعد أن ذكر الحكم القرائن التي استند إليها الحكم المستأنف قال " وحيث إن هذه المحكمة ترى فيما ساقه الحكم المستأنف من قرائن للتدليل على صورية عقد البيع المؤرخ ١/٩/١٩٦٢ أنه لا غبار عليها وتقره هذه المحكمة ، وترى فيما ساقه الحكم ما يكفي لتكوين عقيدتها من أن عقد البيع صوري ، ولا يقدح في ذلك تقديم البائع طلبات سابقة على بيع الخصم الثالث ، ذلك أن هذه الطلبات لم تستمر إلا بالنسبة للطلب الأخير بعد تحرير عقد الخصم الثالث في ٤/٣/١٩٦٣ ، فضلا عن أنه من غير الطبيعي أن يتقدم البائع بتعديل الطلب إلى دعوى صحة ونفاذ البيع لأنها لا ترفع إلا من المشتري " وهذه الأسباب مائة وثمانية إلى ما انتهى إليه الحكم من صورية عقد البيع وعقد الصالح المبرم بين البائع وزوجته ، ولا وجه

للتحدى بالباعث على الصورية، إذ هو ليس ركنا من أركان الدعوى، ولا يعيب الحكم إضفاله الرد على المطاعن الموجهة إلى أقوال الشاهدين متى اطمأن إليها كما أن اختلاف الشاهدين في واقعة حضور الطاعنة مجلسهما مع البائع غير ذي أثر فيما انتهى إليه الحكم، ذلك أن ما اعتمده عليه من أقوالهما مؤد إلى ما انتهى إليه. وإذا كان الحكم قد رد على طالب الإحالة إلى التحقيق بقوله "إنه لا محل لإعادة تحقيق الدعوى بعد أن أطمأنت المحكمة واقتنعت بالدليل المستمد من أقوال الشاهدين ومن القرائن صالفة البيان بصورية عقد البيع، ولا سيما أن المستأنفة لم تحضر شهودا أمام محكمة الدرجة الأولى مع أن الباب كان مفتوحا أمامها لإحضارهم" وكانت المحكمة غير ملزمة بإجابة هذا الطلب، وكان ما تثيره الطاعنة من بطلان التحقيق الذي أبحرته محكمة الدرجة الأولى — وعلى فرض أن لها مصلحة في ذلك — لم تملك به أمام محكمة الموضوع، ومن ثم فلا يقبل إثارتها أمام هذه المحكمة، وكان إدهاء الطاعنة بأن الحكم قد خلط بين دعوى للصورية والدعوى البوليصية لا يصادف محلا في الحكم المطعون فيه، إذ التزم حدود دعوى الصورية ونطاقها وأسس قضاءها عليها وحدها. إذ كان ذلك فإن النعي بهذا السبب لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا، ويكون النعي في جميع ما تضمنه على غير أساس.

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن.

جلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : السيد عبد المنعم العراف ، وسليم راشد أبوزيد ، ومحمد صدق البشيشي ،
ومحمد سيد أحمد حماد .

(١٣٥)

الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٣٦ القضائية :

دهوى . "طلب التدخل" . حكم . "الحكم في طاب التدخل" .

جواز الحكم في النزاع المتعلق بقبول طلب التدخل وفي موضوعه معا سواء مع الحكم في الدعوى
الأصلية أو بعد الفصل فيها . القضاء في طلب التدخل بحكم مستقل غير لازم .

مؤدى نص المادة ١٥٥ من قانون المرافعات أن المشرع أراد ألا يترتب
على الطلبات العارضة وطلبات التدخل تأخير الفصل في الدعوى ، وليس في عبارة
النص ما يوجب على المحكمة أن تقضى بقبول طلب التدخل بحكم مستقل قبل
أن تصدر حكما في موضوع هذا الطلب ، وبالتالي فليس ثمة ما يمنع المحكمة
من أن تقضى في النزاع المتعلق بقبول طلب التدخل وفي موضوع هذا الطلب معا
ويستوى أن يكون ذلك مع الحكم في الدعوى الأصلية أو بعد الفصل فيها متى
كانت جميعها مهبة للفصل فيها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتحصل في أن عبد الظاهر محمد صقر أقام الدعوى رقم ٧٤٧ لسنة ١٩٦٤ تجارى

كلى القاهرة ضد السيد أحمد الجوادى، وقال شرحا لها إنه بمقتضى عقد مؤرخ ١٩٥١/٧/١ تكونت شركة توصية بسيطة بينه وبين المدعى عليه والحاج مصطفى محمد الصباغ وحسن محمود بصل ومحمد محمود بصل ومحمود محمود شلبى — على أن يكون الخمسة الأول شركاء متضامنين والسادس شريكا موصيا — فرضها تشغيل وبيع المنسوجات لمدة خمس سنوات تبدأ من أول يولييه سنة ١٩٥١ وتتجدد من تلقاء نفسها لمدة أخرى إلا إذا أبدى أحد الشركاء رغبته فى تصفيتها قبل انتهاء المدة بسنة شهر، ونص فى العقد على أن تكون الإدارة للمدعى عليه، وبعد انقضاء الخمس سنوات الثانية للشركة وبمقتضى عقد مؤرخ ١٩٦١/٧/٣١ أبرم بين الشركاء تخارج المدعى عليه من الشركة ببيع نصيبه فيها إلى باقى الشركاء وعلى أن تستمر الشركة بينهم، ونص فى هذا العقد على تعهده بتقديم حساب عن مدة إدارته للشركة حتى آخر يونيه سنة ١٩٦١ م وإعطاء كل شريك حقه، ولكنه لم ينفذ هذا التعهد، ولهذا فقد أقام ضده الدعوى بطلب إلزامه بتقديم حساب عن مدة إدارته للشركة مؤيدا بالمستندات والحكم بالإلزامه بأن يؤدى له ما يظهر له من هذا الحساب، وأثناء سير الدعوى طلب حسن محمود حسن بصل قبوله خصما فى الدعوى ودفع بعدم قبولها لرفعها من غير ذى صفة، تأمينا على أن المدعى هو مصطفى محمد الصباغ قد خرجا من الشركة بأن باعا جميع حقوقهما فيها إلى طالب الدخول وشقيقه محمود محمد بصل بمقتضى عقد مؤرخ ١٩٦٣/٦/١٠ نظير ثمن قدره ٢٨٨٠ ج تحرر به سندات إذنية عليهما، وفى ١٩٦٥/٦/٣ حكمت المحكمة بقبول تدخل حسن محمود حسن خصما فى الدعوى وبعدم قبولها لرفعها من غير ذى صفة. واستأنف المدعى هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا بإلغاءه ورفض الدفع وإلزامه بطلباته، وقيد هذا الاستئناف برقم ٥٣٠ سنة ٨٢ ق. وتمسك بأن المحرر المؤرخ ١٩٦٣/٦/١٠ الذى استند إليه الخصم المتدخل إنما هو مشروع عقد لم يتم إذ علق نفاذه على تصفية الحساب بين الشركاء وموافقة الشريك الموصى محمد شلبى الذى لم يوافق عليه. كما أنه لم يفسخ عقد التخارج المؤرخ ١٩٦١/٧/١ م، وفى ١٩٦٦/١/١٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف. طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة فى التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم المطعون فيه.

ولم يحضر المطعون عليهما ولم يبديا دفاعا وصحمت النيابة على ما جاء بمذكرتها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب، حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول للطامن إن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأخذ بأسبابه قد قضى بتاريخ ١٩٦٥/٦/٣ بقبول تدخل المطعون عليه الثاني وبقبول الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة، وهو منه خطأ في تطبيق القانون، إذ أن المادة ١٥٥ من قانون المرافعات توجب الفصل في طلب التدخل أولا وفي مواجهة الخصوم وبعد قبوله يحكم في موضوعه بعد سماع أقوالهم، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا الترتيب وقضى في الأمرين معا فإن الدفع بعدم قبول الدعوى يكون باطلا لا بثنائه على باطل .

وحيث إن هذا النفي مردود، ذلك أن النص في المادة ١٥٥ من قانون المرافعات على أن " تحكم المحكمة على وجه السرعة في كل نزاع يتعلق بقبول الطلبات العارضة أو التدخل، ولا يترتب على الطلبات العارضة أو التدخل إرجاء الحكم في الدعوى الأصلية متى كانت صالحة للفصل فيها ، وتحكم المحكمة في موضوع الطلبات العارضة أو في طلبات التدخل مع الدعوى الأصلية كلما أمكن ذلك وإلا استبقت الطالبا العارض أو طلب التدخل للحكم فيه بعد تحقيقه" يدل على أن المشرع إنما أراد ألا يترتب على الطلبات العارضة وطلبات التدخل تأخير الفصل في الدعوى، وليس في عبارة النص ما يوجب على المحكمة أن تقضى بقبول طلب التدخل بحكم مستقل قبل أن تصدر حكمها في موضوع هذا الطلب وبالتالي فإنه ليس ثمة ما يمنع المحكمة من أن تقضى في للنزاع المتعلق بقبول طلب التدخل وفي موضوع هذا الطلب معا ، ويستوى أن يكون ذلك مع الحكم في الدعوى الأصلية أو بعد الفصل فيها متى كانت جميعها مهية للفصل فيها . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن حاصل السبب الثاني الفساد في الاستدلال، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن المحرر المؤرخ ١٩٦٣/٦/١٠ الذي استند إليه المطعون عليه الثاني يعتبر مشروعاً لم يتم، واستدل على ذلك بالدعوى رقم ١١٢٧ سنة ١٩٦٣ تجارى كلى القاهرة التى رفعها ضده المطعون عليه الثاني بطلب فصله من الشركة، وبما قرره فيها بمحضر جلسة ١٩٦٥/٥/٦ من أن المحرر المذكور معلق نفاذه على استيفاء الطاعن ومصطفى الصباغ لما تم تنفيذه بينهما، وقد رفض الحكم المطعون فيه هذا الدفاع استناداً إلى أن الدعوى المذكورة إنما رفعت بسبب النزاع السابق على التخرج وانتهت بتنازل المطعون عليه الثاني عنها وأن ما ورد بمحضر جلسة ١٩٦٥/٥/٦ لا يبدو أن يكون تفسيراً لما ورد بالبند الإضافى لعقد التخرج المؤرخ ١٩٦٣/٦/١٠ من أن الثمن وقدره ٢٢٨٠ جنيه حرره ٢٢ سنداً إذنياً لصالح البائعين، وهذا من الحكم استدلالاً فاسد ومسخ لدفاعه، إذ أن المطعون عليه الثاني قد رفع الدعوى رقم ١١٢٧ سنة ١٩٦٣ بعد تحرير العقد المؤرخ ١٩٦٣/٦/١٠ وطلب فيها فصل الطاعن من الشركة وهى بذلك قاطعة في الدلالة على أن هذا المحرر كان مشروعاً لم يتم، كما أن ما قرره الحكم بصدد أقوال المطعون عليه الثاني بمحضر جلسة ١٩٦٥/٥/٦ فيه خروج على قواعد التفسير، إذ أن تحرير ٢٢ سنداً إذنياً بالثمن لا يفيد قيام المطعون عليه الثاني وشقيقه بتنفيذ ما تعهدا به، بل معناه الواضح أنهما لم ينفذا هذه الالتزامات .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثالث مخالفة القانون، وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك للتدليل على أن المحرر المؤرخ ١٩٦٣/٦/١٠ مشروعاً لم يتم بما نص عليه في البند التاسع من عقد الشركة من منع أى شريك من التصرف في حصته إلا بعد عرض الأمر على باقى الشركاء وأن التصرف موضوع المحرر المؤرخ ١٩٦٥/٦/١٠ لم يعرض على الشريك السادس محمد محمد شلبي، وقد رد الحكم على ذلك بأنه لا يجوز للطاعن التمسك بهذا البند لأنه ملزم بما ورد في العقد المؤرخ ١٩٦٣/٦/١٠، فضلاً عن أن الحظر الوارد بالبند المذكور يقتصر على حالة التصرف لغير الشركاء، ويرى الطاعن أنه لا وجه لما قرره الحكم، إذ أنه إنما تمسك بهذا البند للتدليل على أن المحرر كان

مشروع عقد لم يتم ، كما أن عبارة الحظر الواردة في البند المذكور عامة ومطلقة ، وإذ خصصها الحكم بغير مخصص فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن النهي بهذين السببين مردود ، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه رد على ما تمسك به الطاعن من أن المحرر المؤرخ ١٩٦٢/٦/١٠ كان مشروع عقد لم يتم بقوله " أن الثابت من الاطلاع على الصورة الشمسية للعقد المؤرخ ١٩٦٣/٦/١٠ المحرر بين المستأنف (الطاعن) ومصطفى محمد الصباغ طرف أول وبين المستأنف عليه الثاني (المطعون عليه الثاني) وأخيه محمد محمود بصل طرف ثان بأنه عقد تخارج ، يفيد بيع الطرف الأول للطرف الثاني نصيبهما في الشركة ، وأنه تخارج نهائي لا رجوع فيه شمل كافة حقوق الطرف الأول في الشركة أيا كان نوعها وذلك اعتبارا من تاريخ العقد ، وأنه لم يعد للطرف الأول من حقوق في الشركة أو في ذمة أي من باقي الشركاء فيها ، وأن العقد محرر من صورتين بيد كل طرف صورة ولم يعلق نفاذ العقد على شرط ومن ثم يكون الادعاء بأنه مشروع عقد لا صند له ، أما عن استشهاد المستأنف بالدعوى رقم ١١٢٧ سنة ١٩٦٣ فالثابت من الصورة المقدمة منه أنها رفعت من المستأنف ضده الثاني قبل المستأنف بسبب النزاع السابق على التخارج وأنها انتهت بتنازل المستأنف عليه الثاني عن الدعوى بعد أن تخارج المستأنف من الشركة ، وما ورد على لسان وكيل المستأنف عليه الثاني بجلسة ١٩٦٥/٥/٦ لا يعدو أن يكون تفسيراً لما ورد بالبند الإضافي لعقد التخارج المؤرخ ١٩٦٣/٦/١٠ من أن الثمن وقدره ٢٢٨٠ ج حرر به ٢٢ صندا لإذنيا لصالح البائعين تسدد على أقساط شهرية لإبتداء من أول أغسطس سنة ١٩٦٣ . أما عن تمسك المستأنف بما ورد في البند التاسع من عقد الشركة من ضرورة موافقة الشركاء على البيع ، فنقول لا يقبل من المستأنف باعتبار أنه طرف في العقد ملزم بتنفاذه ، فضلا عن أن الاستفادة من هذا العقد أنه يسرى في حالة البيع لغير الشركاء وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه سائغ ومن شأنه أن يؤدي إلى ما انتهى إليه من اعتبار عقد التخارج المؤرخ ١٩٦٣/٦/١٠ عقدا تاما وليس مشروع عقد كما يدعى الطاعن ويتفق مع ما ورد في المستندات التي يتقدم بها ذلك أن النص في العقد المؤرخ ١٩٦٣/٦/١٠ على تخارج الطاعن وزميله

مصطفى محمد الصباغ من الشركة تخارجا نهائيا لا رجوع فيه بيدهما نصيهما فيها إلى المطعون عليه الثاني وشقيقه محمد محمود بصل نظير الثمن المنصوص عليه في العقد، صريح في أن العقد تخارج تام وإيس مشروع عقد، ولا يغير من ذلك أن يكون قد نص في العقد على أنه قد حوت بقيمة الثمن سندات إذنية لصالح المتخارجين تستحق الأداء شهريا ابتداء من أغسطس سنة ١٩٦٣، ما دام أنه لم ينص فيه على تعليق نفاذه على الوفاء بقيمة هذه السندات، كما أن رفع المطعون عليه للدعوى رقم ١١٢٧ سنة ١٩٦٣ بطلب فصل الطاعن من الشركة بعد تحرير عقد التخارج لا يغير من وصف هذا العقد بأنه عقد تام، هذا إلى أن الثابت من الحكم الصادر فيها أن وكيل المطعون عليه الثاني قرر في المذكرة المقدمة منه أن التخارج تم في ١٠/٦/١٩٦٣ وأنه كان قد كلف برفعها قبل هذا التاريخ وأن الفرصة لم تسعفه لتدارك هذا الأمر ولهذا فقد اضطر إلى التقرير بالتنازل عنها بعد أن تبين حصول هذا التخارج، كما أن النص في البند التاسع من عقد الشركة المؤرخ أول يولييه سنة ١٩٥١ على أنه لا يجوز لأى شريك التصرف في نصيبه بالبيع أو التنازل أو خلافه إلا بعد عرض الأمر على الشركاء ولهم حق الأولوية وعليه أن يخطرهم برغبته هذه بخطاب موصى عليه قبل تنفيذها بستة شهور "يفهم منه أن الحظر الوارد به مقصور على التصرف الحاصل لغز الشركاء، بدليل النص فيه على أن تكون الأولوية لهم، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذا الحظر فإنه لا يكون قد خالف القانون، ويكون النعي على الحكم بهذين السببين على غير أساس، ويتمين لذلك رفض الطعن.

جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : أحمد حسن هيكل ، وعباس حلى عبد الجواد ، وإبراهيم علام ، وعبد
أسعد محمود .

(١٣٦)

الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) قانون . " تنازع القوانين من حيث المكان " . نظام عام .
دعوى .

قواعد المرافعات يسرى عليها قانون البلد الذى تقام فيه الدعوى أو تباشر فيه
الإجراءات . سواء كانت المازنة وطنية في جميع عناصرها من عدله . هذه القاعدة
لا تستند إلى فكرة النظام العام . عدم الإعتداد بما ورد بالمذكرة الإيضاحية للمادة ٢٢
مدنى في هذا الخصوص .

(ب) نقل بحرى . " عدم سماع دعوى التعويض " . دعوى . " منع
سماع الدعوى " . تعويض . نظام عام .

قواعد المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى المصرى تنظم
إجراءات انقضى ومواعيد إتمامها وإلا سقط الحق في إقامة دعوى المسؤولية .
هذه القواعد لا تمس موضوع الحق . وهى — وإن كانت لا تتعلق بالنظام العام —
إلا أنها تخضع لقانون القاضى فى معنى المادة ٢٢ مدنى .

(ج) نقض . " مسائل الواقع " . نقل بحرى . " سند الشحن " .
عقد . " تفسير العقد " . قانون . محكمة الموضوع .

تحصيل الحكم لما ورد بمقتضى الشحن من أنه يفيد الاتفاق على تطبيق قانون
أجنبى أو لا يفيد ذلك . من مسائل الواقع التى يستقل بها قاضى الموضوع .

(د) نقل بحرى . " الاحتجاج بمعجز البضاعة " إثبات .

وجوب توجيه المرسل إليه أو الشاحن احتجاجا إلى الناقل بشأن معجز
البضاعة . مجرد علم الناقل بالمعجز عند التسليم . لا يعفى المرسل إليه من توجيه
الاحتجاج .

(هـ) نقل بحرى . تطبيق معاهدة بروكسل " . معاهدات . " معاهدة بروكسل " .

تطبيق أحكام معاهدة بروكسل . مناطه . أن يكون سند الشحن محررا
في دولة موقعة عليها . وأن يكون الناقل والشاحن كلاهما متبعا لإحدى الدول المنظمة
للمعاهدة . الاتحاد الموفى ليس من بينها .

١ - مفاد نص المادة ٢٢ من القانون المدنى أنه يسرى على قواعد المرافعات
سواء ما تعلق منها بالاختصاص أو بإجراءات التقاضى ، قانون البلد الذى
تقام فيه الدعوى أو تباشر فيه الإجراءات ، والأساس الذى تقوم عليه هذه
القاعدة هو أن القضاء وظيفة تباشرها الدولة وفقا لقواعد المرافعات المقررة
في قانونها ، وأن هذه القواعد تعد من قواعد القانون العام اللازم لتشغيل هذه
الوظيفة ، شأنها في ذلك شأن القواعد اللازمة لتشغيل وظائف الدولة الأخرى حتى
وإن كانت الغاية منها هي حماية الحقوق الخاصة ، وأنها بهذه المثابة تعد قواعد
إقليمية تسرى على كافة المنازعات سواء كانت وطنية في جميع عناصرها أو مشتملة
على عنصر أو أكثر من العناصر الأجنبية ، وإذا يتنافر هذا الأساس مع أى
أساس آخر يقوم على فكرة النظام العام لتبرير قاعدة خضوع قواعد الإجراءات
لقانون القاضى ، ذلك أن تطبيق القانون الوطنى بناء على فكرة النظام العام مجاله
أن يكون الإختصاص معقود أصلا لقانون أجنبى واستبعد هذا القانون بالدفع
بالنظام العام لاختلاف حكمه مع المبادئ الأساسية التى يقوم عليها القانون .
ومؤدى ذلك هو عدم الاعتداد بما ورد بالمذكرة الإيضاحية للمادة ٢٢ من القانون
المدنى من أن هذا الحكم يقوم على اتصال تلك القواعد وهذه الإجراءات
بالنظام العام ، إذ أن من قواعد الإختصاص وإجراءات التقاضى ما لا يتعلق
بالنظام العام ويجوز الزول عنها ، ولا يحول ذلك دون اعتبارها من قواعد
المرافعات التى تخضع لقانون القاضى ، أحوة بتلك التى تتعلق بالنظام العام ، وذلك

إعمالاً للمادة ٢٢ المشار إليها التي تنص على سريان قانون القاضى على قواعد المرافعات جميعها بغير تخصيص بتلك التي تتعلق بالنظام العام .

٢ — المادتان ٢٧٤ و ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى المصرى تتعلقان بالدعوى لابلحق المراد حمايته بمقتضاها ، ذلك أنها وردتا دون سواهما فى الفصل الرابع عشر من قانون التجارة البحرى تحت عنوان فى عدم سماع الدعوى على خلاف المواد ٢٦٩ وما يليها ، والتي جاءت ضمن مواد الفصل الثالث عشر من ذلك القانون بعنوان زوال الحقوق بمضى المدة ، مما يقيم فارقا بين نوعى المواهب الواردة فى كل من الفصلين المشار إليهما ، وإذا استهدف المشرع بهاتين المادتين تنظيم إجراءات التقاضى ومواهب إتمامها وإلا سقط الحق فى إقامة الدعوى دون أن يمتد السقوط إلى الحق فى ذاته ، وذلك بقصد إضفاء حماية على الناقل فلا يطالب بالتعويض عن الضرر اللاحق بالبضاعة فى وقت متأخر قد يتعذر عليه فيه إثبات قيامه بتنفيذ التزاماته ، فإن فى ذلك جميعه ما يسبغ على القواعد المقررة بهاتين المادتين صفة الإجراءات التي لا تمس موضوع الحقوق المتنازع عليها فتخضع بذلك لقانون القاضى فى معنى المادة ٢٢ من القانون المدنى ، ولا يقدح فى ذلك أنه يجوز للطرفين عند إبرام عقد النقل إنقاص أو زيادة المواهب المقررة بالمادتين المشار إليهما بتحديد مواهب أخرى به أو بالاتفاق فيه على المواهب الواردة فى هذا الخصوص بقانون أجنبى أو أنه يجوز التنازل صراحة أو ضمنا عن الدفع المقرر بموجب هاتين المادتين لدى تسلم البضاعة أو بعد ذلك باعتبار هذه المواهب غير متعلقة بالنظام العام ، طالما أن المادة ٢٢ المشار إليها قد أخضعت كافة قواعد المرافعات لقانون القاضى ، وإن كانت غير متعلقة بالنظام العام ويجوز الاتفاق على ما يخالفها .

٣ — تحصيل الحكم لما ورد بسند الشحن من أنه يفيد الاتفاق على تطبيق قانون أجنبى ، بما يؤدى إلى إنقاص أو زيادة المواهب المقررة فى المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى أو لا يفيد ذلك ، يعد من قبيل فهم الواقع فى الدعوى مما يستقل به قاضى الموضوع ، مادام قد أقام قضاءه فى هذا الخصوص على أسباب تحمله .

٤ — إذا كانت المحكمة من إيجاب الاحتجاج المنصوص عليه في المادة ٢٧٤ من قانون التجارة للبحر والعلانية هي — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تمكن الناقل من إعداد أدلته استعدادا لدعوى المسؤولية بعد أن يفصح المرسل إليه أفصاحا جارما عن صدم ارتضاؤه بالعجز أو العوار المدعى به في البضاعة المسالمة ، فإن مجرد علم الناقل بالعجز عند التسليم الذي يستظهره من الشهادة الجمركية — بفرض صحته — لا يعفى المرسل إليه من توجيه الاحتجاج (١) .

٥ — إذا كانت المادة العاشرة من المعاهدة الدولية الخاصة بتوحيد بعض القواعد المتعلقة بسندات الشحن الموقعة بروكسل في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٢٤ ، والتي وافقت عليها مصر بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٤٤ تقضى بأن أحكام تلك المعاهدة تسرى على كل سند شحن مكتوب في دولة موقعة على المعاهدة ، فإن مفاد هذا النص أن المعاهدة لا تحكم العلاقة القانونية المترتبة على النقل البحري بين الناقل والشاحن إلا إذا كان سند الشحن محررا في دولة موقعة على المعاهدة ، وكان الناقل والشاحن ينتميان لإحدى الدول الموقعة عليها منذ البداية أو المنضمة إليها فيما بعد (٢) وإذ يبين من الحكم المطعون فيه أن الشركة الناقلة تتبع و جنسيتها الاتحاد السوفيتي الذي لم يوقع على المعاهدة ولم ينضم إليها ، فإنه لا محل لتطبيق أحكامها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن شركة مصر للتأمين — الطاعة — أقامت الدعوى

(١) قرض ١٩٦٨/٥/٢٨ بمجموعة المكتب الفني السنة ١٩ ص ١٠١٨

(٢) قرض ١٩٦٧/٥/١٠ بمجموعة المكتب الفني السنة ١٧ ص ١٠٥٠

رقم ٣٥١ لسنة ١٩٦١ تجارى أمام محكمة الإسكندرية الابتدائية، بعريضة أعلنت بتاريخ ٩ من مارس ١٩٦١ إلى الشركة العامة للملاحة البحرية بصفتها وكيله عن شركة البحر الأسود للملاحة والتي حلت محلها الشركة العربية المتحدة لأعمال النقل البحرى بذات الصفة - المطعون عليها - وانتهت إلى طلب الحكم بإلزامها بأن تدفع لها مبلغ ٨١٧٢ ج و ٤٧٧ مليا ، وقالت شرعا لدعواها إن مؤسسة أخبار اليوم كانت قد استوردت من الاتحاد السوفيتى رسالة من ورق الصحف على السفينة (بوبيدا) التابعة للشركة المطعون عليها بصفتها وأمنت عليها لدى الشركة الطاعنة ، غير أنه تبين عند وصول السفينة إلى ميناء الإسكندرية فى ١٨ مارس ١٩٦٠ أن عدد ٩٩٦ لفافة من الورق قد أصابها التلف بالتمزق والبلل على النحو الثابت بالشهادة الجرمية وتقرير الخبير البحرى المختص . وإذا دفعت الشركة الطاعنة لأؤسسة قيمة التعويض المستحق لها عن التلف وحولت هذه الأخيرة حقوقها إليها فقد أفادت دعواها بالطالبات مالفعة البيان .

دفعت المطعون عليها بعدم قبول الدعوى إعمالا لحكم المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى المصرى . و بتاريخ ٢٢ من أبريل سنة ١٩٦٣ حكمت محكمة أول درجة بقبول الدفع وبعدم قبول الدعوى . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٦١ لسنة ١٩ ق الإسكندرية ، ومحكمة الاستئناف حكمت فى ٢٨ من يناير ١٩٦٤ بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الشركة الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرتين أبدت فيهما رأى برفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظره التزمت النيابة العامة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على ستة أسباب تنبى الشركة الطاعنة بالثلاثة الأولى منها على الحكم المطعون فيه ، الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك نقول إن حكم محكمة أول درجة الذى أيده وأحال إليه الحكم المطعون فيه خاص إلى أن المواعيد المشار إليها فى المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى ، تعد من المصائل الإجرائية التى عنها المادة ٢٢ من القانون المدنى ، والتي يسرى بموجبها قانون البلد الذى تقام فيه الدعوى أو تباشر فيه الإجراءات ، فى حين أن هذه المواعيد إنما شرعت لمصلحة الناقل البحرى ويجوز الاتفاق على زيادتها أو إنقاصها أو التنازل عنها مقدما صراحة

أوضحنا ، كما أنها لا تتعلق بالنظام العام فلا يسوغ للحاكم أعمال حكم هاتين المادتين من تلقاء نفسها ، مما يدل على أن تلك المواعيد لا تتعلق بانعقاد الخصومة أو تحقيقها أو الفصل فيها ، وإنما هي شروط أوجب المشرع المصرى مراعاتها لقبول الدعوى وإلا سقط الحق في رفعها ، وتكون بهذه المثابة من المسائل الموضوعية الموجهة إلى ذات الحق ، والتي يتحدد القانون السارى عليها وفقا لقاعدة الإسناد الواردة في المادة ١٩ من القانون المدنى ، وقد تمسكت الشركة الطاعنة بأن ما ورد بالبند ٢٧ من سند الشحن من اتفاق بين المستورد وبين الشاحن على تطبيق القانون التجارى البحرى السوفيتى ، والذي تقضى المادة ١٣ منه بتقديم مسئولية الشاحن بمضى سنة من تاريخ استلام البضاعة ، يعتبر تنازلا مسبقا متفقا عليه عن تطبيق حكم المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى المصرى ، وإذا رفعت الدعوى قبل فوات ميعاد السنة فإنه كان يتعين رفض الدفع بعدم قبولها ، غير أن الحكم المطعون فيه اعتبر المواعيد المقررة بالمادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قواعد المرافعات وليست من القواعد الموضوعية ، وأخطأ في تفسير البند ٢٧ من سند الشحن وقرر أنه لا يحيل في شأنهما إلى القانون السوفيتى ، ورتب على ذلك قضائه بعدم قبول الدعوى مما يعيبه بخالفة القانون والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان مفاد المادة ٢٢ من القانون المدنى أنه يسرى على قواعد المرافعات سواء ما تعلق منها بالاختصاص أو بإجراءات التقاضى قانون البلد الذى تقام فيه الدعوى أو تباشر فيه الإجراءات ، وكان الأساس الذى تقوم عليه هذه القاعدة هو أن القضاء وظيفة تباشرها الدولة وفقا لقواعد المرافعات المقررة في قانونها ، وأن هذه القواعد تعد من قواعد القانون العام اللازمة لتشغيل هذه الوظيفة شأنها في ذلك شأن القواعد اللازمة لتشغيل وظائف الدولة الأخرى حتى وإن كانت الغاية منها هي حماية الحقوق الخاصة ، وأنها بهذه المثابة تعد قواعد إقليمية تسرى على كافة المنازعات سواء كانت وطنية في جميع عناصرها أو مشتملة على عنصر أو أكثر من العناصر الأجنبية ، وإذا يتنازع هذا الأساس مع أى أساس آخر يقوم على فكرة النظام العام لتبرير قاعدة خضوع قواعد الإجراءات لقانون

القاضي ، ذلك أن تطبيق القانون الوطني بناء على فكرة النظام العام بحاله أن يكون الاختصاص معقودا أصلا لقانون أجنبي واستبعد هذا القانون بالدفع بالنظام العام لاختلاف حكمه مع المبادئ الأساسية التي يقوم عليها القانون ، أما حيث يكون القانون الوطني طبقا لقاعدة الإسناد الواردة به هو صاحب الاختصاص العادي والواجب التطبيق على قواعد المرافعات باعتباره قانون القاضي ، فلا محل لإثارة النظام العام كأساس يقوم عليه تطبيقه ، وكان مؤدى ذلك هو عدم الاعتداد بما ورد بالمذكرة الإيضاحية للمادة ٢٢ من القانون المدني بشأن تحديد الأساس الذي تقوم عليه قاعدة خضوع قواعد الاختصاص وإجراءات التقاضي لقانون القاضي بقولها " إن هذا الحكم يقوم على اتصال تلك القواعد وهذه الإجراءات بالنظام العام " إذ أن من قواعد الاختصاص وإجراءات التقاضي ما لا يتعلق بالنظام العام ويجوز القول عنها ولا يحول ذلك دون اعتبارها من قواعد المرافعات التي تخضع لقانون القاضي أموة بتلك التي تتعلق بالنظام العام ، وذلك إعمالا للمادة ٢٢ المشار إليها التي تنص على سريان قانون القاضي على قواعد المرافعات جميعها بغير تخصيص بتلك التي تتعلق بالنظام العام ، لما كان ذلك وكانت المادتان ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرية المصري والتي تنص أولاها على أنه " لا تسمع جميع الدعاوى على القبولان أو المؤمن بشأن الحسارة الحاصلة للبضاعة المشعونة إذا صار استلامها بدون عمل بروتستو " ... وتنص الثانية على أنه تكون البروتستات والمطالبات المذكورة لافية إذا لم تحصل وتعلن في ظرف ثمان وأربعين ساعة ولم يعقبها رفع الدعوى للحكمة في ظرف واحد وثلاثين يوما من تاريخها " إنما تتعلق بإجراءات الدعوى لا بالحق المراد حمايته ، لانضائها ، ذلك أنهما وردتا دون سواهما في الفصل الرابع عشر من قانون التجارة البحرية تحت عنوان في عدم سماع الدعوى على خلاف المواد ٢٦٩ وما يليها والتي جاءت ضمن مواد الفصل الثالث عشر من ذلك القانون بعنوان زوال الحقوق بمضي المدة ، مما يقيم فارقا بين نوعي المواهب الواردة في كل من الفصلين المشار إليهما ، وكان الاستفادة من نص المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرية المصري آنقتي الإشارة أنهما انطوتا على إجراءات محددة ، قوامها أن يوجه المرسل إليه أو الشاحن احتجاجا إلى الناقل في ظرف ثمان وأربعين ساعة من تاريخ استلام البضاعة

على أن يعقب ذلك رفع الدعوى خلال واحد وثلاثين يوما من تاريخ الاحتجاج ، وأن المشرع استهدف بهاتين المادتين تنظيم إجراءات التقاضي ومواعيد إتمامها ، وإلا سقط الحق في إقامة الدعوى دون أن يمتد السقوط إلى الحق في ذاته ، وذلك بقصد إضفاء حماية على الناقل ، فلا يطالب بالتعويض عن الضرر اللاحق بالبضاعة في وقت متأخر قد يتعذر عليه فيه إثبات قيامه بتنفيذ التزاماته ، فإن في ذلك جميعه ما يسبغ على القواعد المقررة بهاتين المادتين صفة الإجراءات التي لا تمس موضوع الحقوق المتنازع عليها فتخضع بذلك لقانون القاضي في معنى المادة ٢٢ من القانون المدني . ولا يقدح في ذلك أنه يجوز للطرفين عند إبرام عقد النقل انقاص أو زيادة المواعيد المقررة بالمادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ المشار إليهما بتحديد مواعيد أخرى به أو بالاتفاق فيه على المواعيد الواردة في هذا الخصوص بقانون أجنبي ، أو أنه يجوز التنازل صراحة أو ضمنا عن الدفع المقرر بموجب هاتين المادتين لدى تسلم البضاعة أو بعد ذلك ، باعتبار هذه المواعيد غير متعلقة بالنظام العام ، طالما أن المادة ٢٢ المشار إليها قد أخضعت — وعلى ما سلف البيان — كافة قواعد المرافعات لقانون القاضي وإن كانت غير متعلقة بالنظام العام ، ويجوز الاتفاق على ما يخالفها . وإذا اترم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، واعتبر المواعيد المقررة بالمادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قواعد المرافعات التي تخضع لقانون القاضي ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون . لما كان ما تقدم ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه استظهر من عبارة البند ٢٧ من سند الشعن أن الطرفين لم يتفقا على تطبيق القانون السوفيتي إلا بالنسبة للمسائل الموضوعية المتعلقة بأصل الحق ، دون إجراءات الدعوى ومواعيد رفعها وذلك في قوله " .. وكان البند ٢٧ من سند الشعن يبيّن في جلاء ووضوح أن قانون الملاحة السوفيتي يطبق في خصوص المنازعات المتعلقة بأصل الحق وقد كشفت عباراته عن هذا النظر وأكدته حينما ذكرت أن القانون المذكور يطبق على المسائل والمنازعات question & disputes الموضوعية دون الدعوى وإجراءاتها ومواعيد رفعها إلا إذا طرح النزاع على محكمة في الاتحاد السوفيتي ، فإن القانون الأخير يكون الواجب التطبيق باعتباره قانون البلد الذي رفعت الدعوى أمام إحدى محاكمها ، وإذا بعد تحصيل الحكم لما ورد بسند الشعن من أنه يفيد الاتفاق على تطبيق

قانون أجنبي بما يؤدي إلى انقاص أو زيادة المواعيد المقررة بالمادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرية أولاً يفيد ذلك ، يعد من قبيل فهم الواقع في الدعوى مما يستقل به قاضي الموضوع مادام قد أقام قضاءه في هذا الخصوص على أسباب تجمله ، وكان ما قرره الحكم على النحو السالف بيانه من اطراح الإحالة الواردة بالبند ٢٧ من سند الشحن إلى القانون السوفيتي باعتبارها غير متعلقة بالمواعيد المقررة بالمادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ المشار إليهما ، قد امتد فيه إلى أسباب سائفة تؤدي إلى ما انتهى إليه ، فإن النعي على الحكم بالفساد في الاستدلال أو بخالفة القانون بهذه الأسباب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل مانع الطاعة بالسببين الخامس والسادس مخالفة القانون وفساد الاستدلال ، وفي بيان ذلك نقول إن الحكم المطعون فيه ذهب إلى أن الإشارة في الشهادة الجمركية لتلف البضاعة لا تغني عن الاحتجاج الذي يلزم توجيهه وفق المادة ٢٧٤ من قانون التجارة البحرية ، مع أن الدفع بعدم القبول لا يسرى مع علم الناقل بمحصول ضرر للبضاعة في وقت مناسب يمكنه من إعداد دفاعه فيه ، ويعد إثبات التلف في الشهادة الجمركية دليلاً يكفي لعلم الناقل بالتلف ، هذا إلى أن الحكم حمل المرسل إليه عبء إثبات التلف ، ولم يعتد بالشهادة الجمركية المقدمة من الشركة الطاعنة في حين أن ذلك الإثبات يقع على عاتق الناقل البحري باعتبار أنه وقع خلال الرحلة البحرية ، الأمر الذي يشوب الحكم بخالفة القانون والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أنه لما كانت المحكمة من إيجاب الاحتجاج المنصوص عليه في المادة ٢٧٤ وإعلانه هي — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تمكن الناقل من إعداد أدلته استعداداً لدعوى المسؤولية بعد أن يفصح المرسل إليه إفصاحاً جازماً عن عدم ارتضائه بالعجز أو العوار المدعى به في البضاعة المسلمة ، فإن مجرد دلم الناقل بالعجز عند التسليم الذي يستظهره من الشهادة الجمركية — بفرض صحته — لا يعفي المرسل إليه من توجيه الاحتجاج . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى هذا النظر الصحيح ، فلا عليه إن هو استطرد تزيده إلى أن الشهادة الجمركية لم تتضمن

أى بيان عن سبب التلف ومكانه والظروف الملازمة ، لأن ذلك إنما جاء في معرض تقرير عدم إمكان الاستعاضة بالعلم عن الاحتجاج المنصوص عليه في القانون ولم يكن الحكم بحاجة إلى إضافته ، ومن ثم فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

وحيث إن الشركة الطاعنة تنعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول إنه بفرض هدم انطباق القانون السوفيتي على واقعة الدعوى فإنه كان يتعين على الحكم تطبيق المادة ٦/٣ من معاهدة بروكسل لسندات الشحن التي أوجبت رفع دعوى المسؤولية على الناقل خلال سنة من وقت تسليم البضاعة ، إذ أن مقتضى انضمام مصر إلى هذه المعاهدة بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٤٤ أن يجعل أحكامها بمثابة تشريع داخلي يفسخ ما يتعارض معه من نصوص سابقة من بينها المادتان ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرية الأمر الذي يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك بأنه لما كانت المادة العاشرة من المعاهدة الدوائية الخاصة بتوحيد بعض القواعد المتعلقة بسندات الشحن الموقعة ببروكسل في ٢٥ من أغسطس ١٩٢٤ والتي وافقت عليها مصر بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٤٤ تقضى بأن أحكام تلك المعاهدة تسرى على كل سند شحن مكتوب في دولة موقعة على المعاهدة ، فإن مفاد هذا النص أن المعاهدة لا تحكم العلاقة للقانونية المترتبة على النقل البحري بين الناقل والشاحن إلا إذا كان سند الشحن محرراً في دولة موقعة على المعاهدة ، وكان الناقل والشاحن ينتميان لإحدى الدول الموقعة عليهما منذ البداية أو المنضمة إليها فيما بعد . وإذ يبين من الحكم المطعون فيه أن الشركة الناقلة تتبع في جنسيتها الاتحاد السوفيتي الذي لم يوقع على المعاهدة ولم ينضم إليها ، فإنه لا محل لتطبيق أحكامها ، ويكون النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون على غير أساس .

وحيث إنه لما ساف يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، ومضوية العادة
المستشارين : أحمد حسن هيكل ، عباس حلي عبد الجواد ، وإبراهيم غلام : ومحمد
أسعد محمود .

(١٣٧)

الطعن رقم ١٠٠ و ١٧٥ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) نقض . " ميعاد الطعن " . حكم . " الطعن في الحكم " .

ميعاد الطعن بالنقض ٦٠ يوما يبدأ من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه
كامل عام .

(ب) نقض . " الخصوم في الطعن " دعوى " الصفة في الدعوى " .
بطلان . حكم .

توجيه الطعن للقاصر في شخص الوصي رغم بلوغه من الرشد وصدور الحكم
المطعون فيه لمصلحة بصفته بالنسبة . أثره . بطلان الطعن .

(ج) تجزئة . " أحوال التجزئة " . بطلان " بطلان الإجراءات " .
حكم " الطعن في الحكم " .

طلب تسليم المباني مقابل دفع قيمتها مستحقة الإزالة . موضوع قابل للتجزئة .
بطلان الطعن بالنسبة لأحد المطعون عليهم لا يستتبع بطلانه بالنسبة للباقي منهم .

١ - لما كان القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ يقر في مادته الأولى بأن ميعاد
الطعن بطريق النقض ستون يوما ، ويقضى في مادته الثالثة بأن يعمل بالمادة
السابقة من تاريخ نشر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في ٢٢/٧/١٩٦٥ ، وكانت
المادة ١/٣٧٩ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠
لسنة ١٩٦٢ قد جعلت بدء ميعاد الطعن في الحكم من تاريخ صدوره كأصل عام ،

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٢٨، وطعن الطاعنون فيه بطريق النقض بتاريخ ١٩٦٦/٢/١٩، فإن هذا الطعن يكون قد رفع في الميعاد .

٢ — إذا كان الطاعنون قد وصفوا المطعون عليه في تقرير الطعن بأنه قاصر ووجهوا إليه الطعن في شخص والدته على الرغم من أن صفتها كانت قد زالت في تمثيله لإنتهاء الوصاية عليه ببلوغه سن الرشد قبل صدور الحكم المطعون فيه إذ اختصاصه للطاعنون أنفسهم في شخصه بوصفه بالفاعل ورفع الاستئناف وصدر الحكم لمصلحته بهذه الصفة، وكان الطاعنون لم يتداركوا هذا البطلان عند إعلان الطعن، كما أنهم لم يصححوا هذا البطلان في الميعاد الذي انفتح بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ وهو خمسة عشر يوما من تاريخ نشر هذا القانون في ١١/٥/١٩٦٧، فإن هذا الطعن يكون باطلا بالنسبة له .

٣ — إذا كان الموضوع الذي صدر فيه الحكم وهو طلب تسليم المباني التي أقامها الطاعنون على أرض المطعون عليها في مقابل دفع قيمتها مستحقة الإزالة هو موضوع قابل للنجزة فإن بطلان الطعن بالنسبة لأحد المطعون عليهم لا يستتبع بطلانه بالنسبة للباقي .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليها في الطعن رقم ١٠٠ سنة ٣٦ ق أقامت الدعوى رقم ٥٥٥ سنة ١٩٥٧ الجيزة الابتدائية ضد الطاعنين بصحيفة معلقة في ١٩٥٧/١٢/٣ طلبت فيها الحكم بإزالة ما على الأرض المبينة بصحيفة الدعوى من مبان وإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل البناء . وقالت شرحا لدهواها إنها من نفسها وبصفتها وصية على ولديها القاصرين عثمان ومصطفى يوسف عثمان

تملك قطعة الأرض المشار إليها والبالغ مساحتها ٣ ط ٨ س ، غير أن المرحوم سيد أبو عميرة مورث الطاعنين استولى عليها ونازعها في ملكيتها فأقامت عليه الدعوى رقم ١٤٣٨ سنة ١٩٤٩ مدنى مركز البحيزة، تطلب الحكم بتثبيت ملكيتها لهذه الأرض وتسليمها إليها ، وقضى لها فى تلك الدعوى بطلباتها وتأييد هذا الحكم استئنافيا ونفذت هذا الحكم بالتسليم ، وإذا كان الطاعنون قد أقاموا مباني على جزء من تلك الأرض دون موافقتها وهم يعلمون أنها مملوكة لها ، وكان من حقها طلب إزالة تلك المباني ، فقد أقامت دعواها للحكم لها بطلباتها ، ثم عدلت المطعون عليها هذه الطلبات بصحيفة معلنة فى ١٩٦٠/١/٢٥ إلى طلب الحكم بتسليمها المباني التى أقامها الطاعنون مقابل دفع قيمتها مستحقة الإزالة أو دفع مازاد فى ثمن الأرض بسبب هذه المباني طبقا لما تختاره على ضوء ما يقدره الخبير . وبتاريخ ١٩٦٠/٤/١٣ حكمت محكمة أول درجة بنسب مكتب خبراء وزارة العدل لمامينة المباني موضوع النزاع وتقدير قيمتها مستحقة الإزالة وتقدير مازاد فى ثمن الأرض بسبب المباني التى أقيمت عليها . وبعد أن قدم الخبير تقريره طلبت المطعون عليها الحكم بتسليمها المباني مقابل دفع القيمة التى قدرها الخبير . وبتاريخ ١٩٦٢/٤/١١ حكمت المحكمة بتسليم المطعون عليها المباني التى أقامها الطاعنون على الأرض المبينة فى صحيفة الدعوى وصحيفة تعديل الطلبات مقابل دفع قيمتها مستحقة الإزالة وقدرها ٣٠٠ جنيه و ١٨٤ مليم . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٥٦ سنة ٧٩ ق القاهرة ، واختصموا فى استئنافهم المطعون عليها الأولى عن نفسها وبصفقتها وصية على ولدها القاصر مصطفى يوسف عثمان ، كما اختصموا عثمان يوسف عثمان فى شخصه . وبتاريخ ١٩٦٥/١٢/٢٨ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم بالاستئناف . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ١٠٠ ، ١٧٥ سنة ٣٦ ق فيما قضى به من إدخال الجناح القبلى لمدرسة الطالبة والبالغ مساحته ٦٨ مترا فى ملك المطعون عليها ومن تسليم المنشآت التى على هذه الأرض إليها ، واختصموا فى الطعن الأول المطعون عليها عن نفسها وبصفقتها وصية على ولدها القاصر عثمان ومصطفى يوسف عثمان واختصموا فى الطعن الثانى عثمان يوسف عثمان فى شخصه . دفعت المطعون عليها فى الطعن الأول بعدم قبوله شكلا للتقرير به بعد ثلاثين يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه

كما دفعت ببطلان هذا الطعن بالنسبة لعثمان يوسف عثمان لاختصاصه في تقرير الطعن في شخصها بوصفها وصية عليه مع أنه كان قد بلغ سن الرشد واختصمه الطاعنون في شخصه عند رفع الاستئناف وصدر الحكم المطعون فيه لمصاحته بهذه الصفة . وقدمت النيابة العامة مذكرة في الطعن الأول رقم ١٠٠ سنة ٣٦ ق أبدت فيها الرأي برفض الدفع الأول الخاص بعدم قبول هذا الطعن شكلا وبصححة الدفع الثاني الخاص ببطلان الطعن بالنسبة لعثمان يوسف عثمان وطلبت في الموضوع رفض الطعن بالنسبة لبقية المطعون عليهم ، وقدمت النيابة مذكرة في الطعن الثاني رقم ١٧٥ سنة ٣٦ ق ودفعت فيها بعدم قبول هذا الطعن شكلا للتقرير به بعد ستين يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه ، وبالحجاسة المحددة لنظر الطعنين التزمت النيابة رأيا .

حيث إن المحكمة قررت ضم الطعن رقم ١٧٥ سنة ٣٦ ق إلى الطعن رقم ١٠٠ سنة ٣٦ ق لارتباط .

(عن الطعن رقم ١٠٠ سنة ٣٦ ق)

وحيث إن الدفع بعدم قبول هذا الطعن شكلا للتقرير به بعد الميعاد مردود ، ذلك أنه لما كان القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ يقضى في مادته الأولى بأن ميعاد الطعن بطريق النقض ستون يوما ، ويقضى في مادته الثالثة بأن يعمل بالمادة السابقة من تاريخ نشر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في ٢٢/٧/١٩٦٥ ، وكانت المادة ١/٣٧٩ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ قد جعلت بدء ميعاد الطعن في الحكم من تاريخ صدوره كأصل عام . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢٨/١٢/١٩٦٥ وطعن الطاعنون فيه بطريق النقض بالطعن رقم ١٠٠ لسنة ٣٦ ق بتاريخ ١٩/٢/١٩٦٦ ، فإن هذا الطعن يكون قد رفع في الميعاد ، ويتعين لذلك رفض هذا الدفع .

وحيث إن الدفع ببطلان هذا الطعن بالنسبة للطعون عليه عثمان يوسف عثمان صحيح ، ذلك أنه لما كان الطاعنون قد وصفوا المطعون عليه المذكور في تقرير

الطعن بأنه قاصر ووجهوا إليه الطعن في شخص والدته المطعون عليها على الرغم من أن صفتها كانت قد زالت في تمثيله لانتها الوصاية عليه بملوغة سن الرشد قبل صدور الحكم المطعون فيه، إذ اختصاصه الطاعنون أنفسهم في شخصه بوصفه بالغاً عند رفع الاستئناف وصدر الحكم لمصالحته بهذه الصفة، وكان الطاعنون لم يتداركوا هذا البطلان عند إعلان الطعن إذ أعلنوه إلى المطعون عليه المذكور بتاريخ ١٩٦٦/٢/٢٠ في شخص المطعون عليها بوصفها وصية عليه، كما أنهم لم يصححوا هذا البطلان في الميعاد الذي انفتح بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ وهو خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا القانون في ١١/٥/١٩٦٧، فإن هذا الطعن يكون باطلاً بالنسبة للطعون عليه عثمان يوسف عثمان. وإذا كان الموضوع الذي صدر فيه الحكم - وهو طلب تسليم المباني التي أقامها الطاعنون على أرض المطعون عليها في مقابل دفع قيمتها مستحقة الإزالة - هو موضوع قابل للتجزئة، فإن بطلان الطعن بالنسبة للطعون عليه عثمان يوسف عثمان لا يستتبع بطلانه بالنسبة لباقي المطعون عليهم.

وحيث إن هذا الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة لمن عدا عثمان يوسف عثمان من المطعون عليهم.

وحيث إن هذا الطعن أقيم على سببين ينفي بهما الطاعنون على الحكم المطعون فيه القصور في التبريد والفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق، وفي بيان ذلك يقولون إنهم تمسكوا في دفاعهم أمام محكمة الاستئناف بأن الجناح القبلي لمدرسة الطالبة البالغ مسطحه ٦٨ متراً - والذي أدخله تقرير مكتب الخبراء المقدم في الدعوى الحالية في ملك المطعون عليها - إنما هو جزء من مباني المدرسة المقامة على الأرض المملوكة لهم بمقتضى العقد المسجل برقم ٣٨١٣ بتاريخ ١٩٣٤/٧/٢٥ والصادر من السيدة إسمات أنوزير إلى مورثهم المرحوم سيد أبو عميرة وهو العقد الذي طبقه الخبير المنتدب في دعوى تثبيت الملكية رقم ١٤٣٨ سنة ١٩٤٩ مدني مركز الحيزة، غير أن الحكم المطعون فيه رفض تحقيق هذا الدفاع، واستند في ذلك إلى أن الخبير المنتدب في دعوى تثبيت الملكية أورد في تقريره أن جزءاً من مباني هذه المدرسة أقيم على الأرض المملوكة للطعون عليها، في حين أن دخول جزء من مباني المدرسة في ملك المطعون عليها لا يمنع من أن يكون

الجناح القبلي للمدرسة داخلا ضمن ملك الطاعنين ، وهو ما يعيب الحكم بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، هذا إلى أن الثابت من تقرير خبير دعوى تثبيت الملكية المشار إليه أن مباني المدرسة جميعها مقامة على الأرض المملوكة للطاعنين بالعقد المسجل برقم ٣٨١٣ سالف الذكر وأن أرض المطعون عليها أقيمت عليها مباني حديثة وباقيها فضاء ، وقد أطلق الخبير على هذه المباني أنها ملحقات للمدرسة ، وإذ لا يوجد في الأوراق ما يفيد أن الجناح القبلي موضوع النزاع هو من ملحقات المدرسة المملوكة للمطعون عليها ، فإن مؤدى ذلك أن الجناح القبلي يدخل في مباني المدرسة المقامة على أرض الطاعنين . وأضاف الطاعنون أن المطعون عليها قد حددت في صحيفة دعواها الحالية المنشآت التي أقيمت على أرضها وتطلب تسليمها بأنها مباني منزل مكون من دور أرضي وأسوار ودورات مياه ، وليس من بينها الجناح القبلي للمدرسة . وإذ قرر الحكم المطعون فيه رغم ذلك أن الجناح القبلي للمدرسة يدخل في ملك المطعون عليها فإنه يكون قد خالف الثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه رد على دفاع الطاعنين بأن الجناح القبلي لمدرسة الطالبية هو جزء من مبانيها المقامة على أرض مملوكة لهم بالعقد المسجل في ١٩٣٤/٧/٢٥ — رد الحكم بأنه ثابت من تقرير الخبير المنتدب في الدعوى رقم ١٤٣٨ سنة ١٩٤٩ مدني مركز الجيزة أن أقامتها المطعون عليها بطالب تثبيت ملكيتها للأرض أن الخبير قام بتطبيق عقد الطاعنين المشار إليه ومستندات المطعون عليها على الطبيعة وتبين أن جزءا من مباني هذه المدرسة يدخل في ملك المطعون عليها ، وكان يبين من تقرير هذا الخبير أنه أثبت به ما يلي ” ملكية المدعى عليها بصفتها — الواردة في الدعوى عبارة عن قطعة أرض مقام على جزء منها مدرسة وعلى الجزء الآخر ملحقات من المدرسة وبعضه مباني حديثة لم تتم ومجموع مسطح الأرض عبارة عن ٥ ط و ٧ س منها ٢ ط و ١٢ س مقام عليها مدرسة وهي التي ينطبق عليها العقد المسجل برقم ٣٨١٣ سنة ١٩٣٤ بالمشتري من أسماء هانم أموزير والباقي ويقع قبلي خط تحديد هذا المسطح وقدره ٢ ط و ٨ س عبارة عن جزء مقام عليه مباني حديثة وباقيه فضاء وهما يكونان الجزء موضوع النزاع ” ثم أضاف الخبير ما يلي

”وتيسيرا للحكمة في الاستدلال على نتيجة المعاينة وتطبيق المستندات تقدم مع هذا رسما عمليا من واقع الطبيعة بمقاس ١:١٠ وذلك نتيجة المقاسات التي عملت بالمعاينة على الطبيعة بمعرفةنا وواضح عليها ما يلي (١) جزء ملون باللون الأصفر من الدائر وهو عبارة عن ٢ ط و ٢٣ من موضوع العقد رقم ٣٨١٣ سنة ١٩٣٤، ويشمل نصفه الشرق مدرسة الطالبة الأواية للبنين ونصفه الغربى مباني مستجدة للدكاكين وبينهما فضاء (منور) وكلاهما موضوع اليد عليه بمعرفة المدعى عليها بصفتها بدون منازعة من المدعية (المطعون عليها) التي قررت أن هذا الجزء وهو مشترى المدعى عليها من أسما ت هانم أتوزير بالعقد السابق الإشارة إليه على أن مسطحه ٢ ط و ١٢ من فقط، غير أنه بالطبيعة الآن بمقدار ٢ ط و ٢٣ من (٢) ويل ذلك بطول حده القبلى جزء ملون من الدائر باللون الأزرق يمثل الجزء المهرمنه المباني التي استجدت بعضها الحق بمدرسة الطالبة والباقي مساكن خصوصية والبعض الآخر به أسما ت لم تتم ” وخلص الخبر إلى أنه ” تبين من المعاينة أن الأرض موضوع النزاع تدخل جميعها بمسطحها وحدودها وأوصافها في مستند ملكية المدعية — المطعون عليها — وأنها تبعد عن ملكية المدعى عليها بصفتها — الطاعنين — التي انضج أنها تضع يدها على مسطح يزيد عما ورد في عقد ملكيتها المسجل برقم ٣٨١٣ سنة ١٩٣٤ ” وكان يبين من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه أنه قرر أن الجناح القبلى لمدرسة الطالبة يدخل في المباني التي أقامها الطاعنون على الأرض المملوكة للمطعون عليها، واستند في ذلك إلى ما جاء بتقرير مكتب الخبراء المقدم في الدعوى الحالية، وإذا ثبت مكتب الخبراء في تقريره عن المعاينة التي أجراها ما يلي ” المباني محل النزاع وهي المقامة على جزء من المسطح المملوك للمدعية — المطعون عليها — بمقتضى الحكم رقم ١٤٣٨ سنة ١٩٤٩ مدنى مركز الجزية والحكم المستأنف ١٥٨ سنة ١٩٥٤ مدنى مستأنف الجزية والمبين بتقرير الخبر المستند في الدعوى رقم ١٤٣٨ سنة ١٩٤٩ المنضمة والمذكور به أن هذا المسطح يقع قبلى خط تحديد، ومبين بالكروكي المرفق بتقرير الخبر المشار إليه وهذه المباني وجد بالمعاينة بيانها كالآتي : ... جزء من مدرسة الطالبة هو الجناح القبلى لها وهو

مكون من مدخل ، وكان مفاد ما ورد في تقرير خبير دعوى تثبيت الملكية على النحو السالف بيانه أن الأرض المملوكة للطاعنين يليها من الحد القبلي مسطح قدره ٨ س — ٢ ط مملوك للمطعون عليها أقيمت عليه مبان حديثة بعضها ألحق بمدرسة الطالبية ، وكان الخبير المذكور قد انتهى إلى هذه النتيجة بعد أن طبق العقد المسجل الخاص بالطاعنين على الطبيعة ، وإذ ورد في تقرير مكتب الخبراء أنه عاين المباني الواقعة على الحد القبلي لأرض الطاعنين ، والتي أقيمت على أرض المطعون عليها فوجد من بينها الجناح القبلي للمدرسة ، وأنه أجرى هذه المعاينة على ضوء تقرير الخبير المتدب في دعوى تثبيت الملكية والرسم المرفق به والحكم الصادر في تلك الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتمد — وفي حدود سلطته الموضوعية — هذين التقريرين معا فصارا بذلك في نتيجتهما وأسبابهما جزءا مكملًا لأسبابه ، وإذ تؤدي أسباب هذين التقريرين إلى ما انتهى إليه الحكم من أن مباني الجناح القبلي للمدرسة موضوع النزاع هي التي هرب عنها خبير دعوى تثبيت الملكية بأنها المباني الحديثة التي ألحق بعضها بمدرسة الطالبية وأقيمت على أرض المطعون عليها في الناحية القبلية من أرض الطاعنين ، وذلك تأسيسا على ما هو ثابت من أن تقرير مكتب الخبراء ، وعلى ما تقدم ذكره يتفق مع تقرير دعوى تثبيت الملكية في النتيجة التي وصل إليها . لما كان ذلك وكانت الأسباب التي امتند إليها الحكم المطعون فيه سائغة وتكفي لحمله على النحو سالف البيان وتتضمن الرد على دفاع المطعون عليها من صدم ذكر الجناح القبلي للمدرسة على وجه التحديد ضمن المباني المقامة على أرضها والتي بينها في صحيفة دعواها ، وكان بحسب قاضي الموضوع أن يقيم قضاءه على أسباب سائغة تكفي لحمله ولا عليه إن هو لم يتبع جميع الخصوم وأوجه دفاعهم والرد على كل منها استقلالًا . لما كان ما تقدم فإن النعي على الحكم بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض هذا الطعن .

عن الطعن رقم ١٧٥ سنة ٣٦ ق

وحيث إن الدفع بعدم قبول هذا الطعن شكلا للتقرير به بعد الميعاد في محله ،
 ذلك أنه لما كان ميعاد الطعن بطريق النقض — وعلى ما سلف بيانه — هو
 ستون يوما تبدأ من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه كأصل عام ، وكان الحكم
 المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٢٨ ، ولم يطعن الطاعنون فيه بالنقض
 بالطعن الحالي إلا في ١٩٦٦/٣/٢٤ ، أي بعد أكثر من ستين يوما من تاريخ
 صدوره ، فإن هذا الطعن يكون قد رفع بعد الميعاد القانوني ويتعين الحكم
 بعدم قبوله .

جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار الدكتور / عبدالسلام بايع نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : بطرس زغلول ، ومحمد نور الدين عويس ، وعباس حلي عبد الجواد ،
ومحمد أسعد محمود .

(١٣٨)

الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) قانون "تنازع القوانين من حيث الزمان" . فقرة "قسمة
المهايا" . شيوخ

القواعد الواردة بالمادة ١/٨٤٦ من القانون المدني الحالي — في خصوص
قصة المهايا المكانية — لا تفي لها في القانون المدني السابق . عدم جواز اعمالها
على التصرفات السابقة على العمل بالقانون الحالي .

(ب) ملكية "اسباب كسب الملكية" . تقادم "التقادم المكسب" حيازة
"شروط وضع اليد" . شيوخ

حيازة الشريك في العقار الشائع حصته أحد اشركاء المتنازعين حيازة تقوم
على معارضة حق المالك لها مدة ١٠ سنة دون انقطاع . أثره . كسب ملكيته هذه
الحصة بالتقادم .

(ج) ملكية "اسباب كسب الملكية" . حيازة "تغيير صفة الحائز" .
قسمة . شيوخ

جواز تغيير صفة الحائز — بعد انتهاء قسمة المهايا — بسبب وقتي إلى حائز
بقصد التملك . شرطه . مجابهة المالك بهذا القصد الفاطم .

١ — القاعدة الواردة بالمادة ١/٨٤٦ من القانون المدني الفائم والتي تنص
بان إذا اتفق على قسمة المهايا المكانية ولم تشترط لها مدة أو انتهت المدة
المتفق عليها ولم يحصل اتفاق جديد ، كانت مدتها سنة واحدة تجدد إذا لم يعلن

الشريك إلى شركائه قبل انتهاء السنة الجارية بثلاثة أشهر أنه لا يرغب في التجديد ، هي قاعدة مستحدثة لم يكن لها نظير في التقنين المدني المانع ، فلا يجوز إهمالها بأثر رجعي على التصرفات السابقة على تاريخ العمل بالقانون المدني القائم .

٢ — من المقرر في ظل القانون المدني السابق أن الحصة الشائعة يصعب أن تكون محلا لأن يجوزها حائز على وجه التخصيص والانفراد بنية امتلاكها ، ولا يحول دون ذلك اجتماع يد الحائز بيد مالك العقار بما يؤدي إلى المخالطة بينهما ، لأن هذه المخالطة ليست عيبا في ذاتها ، وإنما العيب فيما ينشأ عنها من غموض أو إبهام ، فإذا استطاع الشريك في العقار الشائع أن يجوز حصه أحد شركائه المشتاعين حيازة تقوم على معارضة حق المالك لها على نحو لا يترك محلا لشبهة الغموض والخفاء أو مظنة التسامح ، واستمرت هذه الحيازة دون انقطاع خمس عشرة سنة فإنه يكسب ملكيتها بالتقادم .

٣ — يجوز تغيير صفة الحائز بعد انتهاء عقد قسمة المهايأة من حائز بسبب وقفي معلوم إلى حائز بقصد التملك ، إذا جاء هذا الحائز باقي الملاك المشتاعين بما يفيد قصده الفاعل في التملك .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر الأوراق — تتحصل في أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٦٦٣ سنة ١٩٥٩ كلى أميوط على المطعون ضدهم وآخرين بصحيفة معلنية في ١٢ ، ٢١ ، ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ طلبوا فيها الحكم بثبوت ملكيتهم إلى ٢ ف و ٣ ط أطيانا زراعية

مدينة الحدود والمعامل بالصحيفة وبطلان عقد البيع الصادر من المطعون ضدها الرابعة إلى المطعون ضدهم الثلاثة الأول والمؤرخ في ١٩٥٦/١١/١٢ مع شطب كافة التسجيلات الموقعة عليها من المطعون ضدهم المذكورين ، وقال الطاعنون في بيان دعوهم إنهم يملكون ٨ ف و ١٣ ط و ٢٠ س أطيانا زراعية كائنة بزماء ناحية بنى عدى البحرية مركز منفلوط بطريق الميراث عن مورثهم المرحوم عمر الهلالى وأنهم اختصوا بهذه الأطيان التى كانت في وضع يد مورثهم المذكور وهم من بعده ، وذلك بمقتضى عقد القسمة العرفى المؤرخ في ١٩٣١/١٠/٢٣ والمبرم بينهم وبين مورث المطعون ضدها الرابعة - المرحوم إبراهيم عثمان الهلالى - وباقي المتقاسمين من أسرة الهلالى ، وقد استمروا في وضع يدهم عليها بصفة مستمرة وهادئة وبنية التملك إذ كانوا يستغلونها لحسابهم وحدهم ، وذلك بطريق تأجيرها للغير دون اعتراض من باقي المتقاسمين ، إلا أن المطعون ضدها الرابعة نازعهم بغير حق في ملكية ٢ ف و ٣ ط من تلك الأطيان بأن باعت هذا القدر الذى لا تملكه إلى المطعون ضدهم الثلاثة الأول بعقد تاريخه ١٩٥٦/١١/١٢ ، وإذ رفع هؤلاء المشترون ؛وجب هذا للعقد الدعوى رقم ٧٥٣ سنة ١٩٥٦ كلى أميوط على البائعة لم يطلب الحكم بصحته ونفاذه ، وانتهت تلك الدعوى بينهم صلحا ، فقد أقاموا هذه الدعوى بطليباتهم للسالف بيانها .

وبتاريخ ١٩٦٠/١٠/٢٣ قضت محكمة أول درجة بنسب مكتب الخبراء لتطبيق مستندات الطرفين على الأرض محل النزاع وتحقيق وضع اليد عليها ، وما إذ كان عقد القسمة المؤرخ ١٩٣١/١٠/٢٤ قد نفذ بوضع يد كل متقاسم على ما نصه به أم لا . وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة في ١٩٦٣/٤/١٤ بتثبيت ملكية الطاعنين إلى ٢ ف و ٣ ط الموضحة الحدود والمعامل بالصحيفة الدعوى وبطلان العقد المؤرخ ١٩٥٦/١١/١٢ والمتضمن بيع المطعون ضدها الرابعة إلى المطعون ضدهم الثلاثة الأول القدر المشار إليه وشطب كافة التسجيلات الموقعة منهم عليه . استأنف المطعون ضدهم هذا الحكم لدى محكمة استئناف أميوط وقيد استئنافهم برقم ١٣٥ سنة ٣٨ ق ، وبتاريخ ١٩٦٦/١/١٥ قضت تلك المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم ، وبالحلقة المحددة لنظر الطعن أصرت على رأيا السابق .

وحيث إن مما ينهض الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب ، وفي بيان ذلك يقولون إنهم تمسكوا في دفاعهم أمام محكمة الموضوع بأنهم اكتسبوا ملكية الأطنان على النزاع بالتقادم الطويل ، إذ وضعوا يدهم عليها بنية التملك مدة تزيد على العشرين عاما ابتداء من سنة ١٩٣٢ حتى رفع الدعوى في نوفمبر سنة ١٩٥٩ ، ذلك لأنه بعد انقضاء قسمة المهايأة بانهاء مدتها الواردة في عقد القسمة وهي سنة ، غير الطاعنون يزعمون بأن أصبح وضع يدهم على الحصة التي اختصوا بها بقصد التملك وجابها باقي المتقاسمين بهذا القصد وقصد تصرف بعض هؤلاء في أنصبتهم التي اختصوا بها وتسلم المشترون منهم القدر الذي اشتروه وعلى الرغم من تقديم الطاعنين المستندات الدالة على رضا المتقاسمين بهذا الوضع ، فإن الحكم المطعون فيه أطرح هذا الدفاع قولا منه بأن عقد قسمة المهايأة أخذ يتجدد سنة فأخرى بعد إتهاء مدته لعدم إعلان أحد من الشركاء باقي شركائه قبل إتهاء السنة الجارية بثلاثة أشهر بأنه لا يرغب في التجديد ، وذلك إعمالا لحكم المادة ١/٨٤٦ من القانون المدني ، وأن وضع يد الطاعنين استنادا إلى هذا العقد لا يؤدي إلى اكتسابهم الملكية بالتقادم مهما استطالت مدة وضع يدهم إذ يعتبرون واضعي اليد بسبب وقفي معلوم ، وهذا من الحكم خطأ في تطبيق القانون لأن النص المشار إليه نص مستحدث بالقانون المدني القائم فلا يسرى على التصرفات السابقة عليه ، وإذا استغنى الحكم بإهمال هذا النص عن بحث دفاع الطاعنين المتقدم ذكره ، فإنه يكون فوق خطئه في تطبيق القانون مشوبا بالقصور في التسيب .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أورد في خصوص ما يثيره الطاعنون قوله "أما عن امتداد المستأنف عليهم (الطاعنين) إلى وضع يد مورثهم وهم من بعده على القدر موضوع الدعوى ضمن قدر أكبر اختصوا به بموجب عقد القسمة المذكور منذ سنة ١٩٣١ وبصفة مستمرة حتى تاريخ رفع الدعوى المطروحة سنة ١٩٥٩ ، فإنه بالرجوع إلى عقد القسمة المذكور يبين أنه محمدين أفراد عائلة الهلالي ومؤرخ ١٩٣١/١٠/٢٣ وقد نص في البند الثالث عشر منه على أن يسرى من تاريخه حتى نهاية سنة ١٩٣٢ ، وبالتالي فإن القسمة تتجدد سنويا إذا لم يعلن الشريك إلى شركائه قبل إتهاء السنة الجارية بثلاثة

أشهر أنه لا يرضى في التجديد وذلك إعمالاً لنص المادة ١/٨٤٦ مدني ، ومن ثم فإن وضع يد المستأنف عليهم (الطاعنين) لا يصالح سنداً للملكيتهم بالتقادم إذ أن سبب وضع يدهم هو عقد قسمة المهايأة المشار إليه وواضح البعد بسبب معلوم لا يملك بالتقادم أصلاً . ولما كانت القاعدة الواردة بالمادة ١/٨٤٦ من التقنين المدني القائم ، والتي تقضي بأنه إذا اتفق على قسمة المهايأة المكانية ولم تشترط لها مدة أو انتهت المدة المتفق عليها ولم يحصل اتفاق جديد كانت مدتها سنة واحدة تجدد إذا لم يعلن الشريك إلى شركائه قبل انتهاء السنة الحارية بثلاثة أشهر أنه لا يرغب في التجديد ، هي قاعدة مستحدثة ولم يكن لها نظير في التقنين المدني الملغى ، فلا يجوز إعمالها بأثر رجعي على التصرفات السابقة على تاريخ العمل بالقانون المدني القائم ، وإذا استند الحكم المطعون فيه إلى المادة ١/٨٤٦ سالفة الذكر للقول بأن المدة المتفق عليها بالعقد قد تجددت سنة فآخري ، ورتب على ذلك اعتبار أن وضع يد الطاعنين يستند إلى سبب وقفي معلوم وأن ذلك مما تنفي به نية التملك ، وكان من المقرر في ظل القانون المدني السابق أن الحصة الشائعة يصح أن تكون محلاً لأن يحوزها حائز على وجه التخصيص والافتراق بنية امتلاكها ، ولا يحول دون ذلك اجتماع يد الحائز بيد مالك العقار بما يؤدي إلى المخالطة بينهما ، لأن هذه المخالطة ليست حياً في ذاتها وإنما العيب فيما ينشأ عنها من غموض أو إبهام فإذا استطاع الشريك في العقار الشائع أن يحوز حصة أحد شركائه المشتاعين حيازة تقوم على معارضة حق المالك لها على نحو لا يترك محلاً لشبهة الغموض والخفاء أو مظنة التصالح ، واستمرت هذه الحيازة دون انقطاع خمس عشرة سنة فإنه يكسب ملكيتها بالتقادم ، لما كان ذلك وكان يجوز تغيير صفة الحائز بعد انتهاء عقد قسمة المهايأة من حائز بسبب وقفي معلوم إلى حائز بقصد التملك إذا جابه هذا الحائز باقي الملاك المشتاعين بما يفيد قصد القاطع في التملك . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه إذ قرر أن عقد القسمة أخذ يتجدد سنة فآخري قد حجب نفسه عن بحث دفاع الطاعنين المؤسس على أن نيتهم قد تغيرت بعد انتهاء عقد قسمة المهايأة وأصبحوا حائزين للأطيان محل النزاع بقصد التملك وجابهوا باقي الملاك المشتاعين بما يفيد هذا القصد وأن هذه الحيازة قد استمرت مدة تزيد على العشرين عاماً بما يؤدي إلى كسبهم الملكية بالتقادم الطويل ، وهو دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأي في الدهوى ، فإن الحكم يكون فوق خطئه في تطبيق القانون قد شابه قصور في النسبب بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢٠ مايو سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت المرعي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : صبرى أحمد فرحات ، ومحمد أبو حمزة مندور ، وحسن أبو الفتوح الشربيني ،
وأحمد ضياء الدين حنفى .

(١٣٩)

الطعن رقم ٧١ لسنة ٣٥ القضائية :

قانون . " تنازع القوانين من حيث الزمان " . عمل . " مكافأة نهاية
الخدمة " . تأميمات اجتماعية . حكم . " عيوب التدليل " . " قصور " .

إتهاء عقد العمل في ظل القانون ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ وقبل صدور القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ .
القضاء بعدم قبول طلب مكافأة نهاية الخدمة لالتزام مؤسسة التأمينات الاجتماعية قانونا وفقا
للقانون الأخير دون تعرض الحكم لأحكام القانون ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ تدل على معيب .

إذا كان عقد عمل الطاعن لدى المطعون عليه قد انتهى في سنة ١٩٥٧ — قبل
صدور القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن التأمينات الاجتماعية — وباتتائه يتحدد
جميع آثاره، وعلى الرغم من ذلك، فقد أقام الحكم المطعون فيه قضاءه بعدم قبول
دعوى الطاعن ضد المطعون عليه بطلب مكافأة نهاية الخدمة على أساس أن الملزم
بها قانونا هي مؤسسة التأمينات الاجتماعية طبقا لأحكام القانون المذكور الذى
لم يعمل به إلا ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩٥٩، دون أن يعرض لأحكام
القانون ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ الذى انتهى المقصد فى ظله، فإنه يكون معيبا بما
يوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الدكتور أمين محمد بركة أقام الدعوى رقم ١٣٩ سنة ١٩٦٢ المنصورة الابتدائية ضد أحمد محمد عبد الرحمن بطلب الحكم بالزامه بأن يدفع له مبلغ ١٢٤٨ ج والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ الممجل وبلا كفالة ، وقال شرحا لدعواه إنه يقتضى عقد تاريخه ١٩٥٦/٦/١٢ التحق بالعمل لدى المدعى عليه مديرا لصيدلية السادات بمنية النصر لقاء أجر قدره ٦٠ ج شهريا واستمر حتى ١٩٥٧/٦/٥ حيث اتفق معه المدعى عليه على إدارة صيدلية أخرى مملوكة له أيضا هى صيدلية السادات بشرى بين . وإذا فوجئ فى نهاية سنة ١٩٦١ بفصله من العمل دون مبرر وبغير إنذار ويستحق المبلغ المدعى به ، منه ٣٠٠ ج قيمة متأخر أجره عن المدة من أول أغسطس سنة ١٩٦١ إلى نهاية ديسمبر سنة ١٩٦١ ، ٦٠ ج بدل إنذار ، ٢١٠ ج مكافأة نهاية الخدمة ، ١٦٨ ج بدل أجازات ، ٥٠٠ ج تعويضا عن الفصل التعسفى فقد انتهى إلى طالب الحكم له بهذا المبلغ . وطلب المدعى عليه الحكم برفض الدعوى مستندا فى ذلك إلى أن العقد الأول المؤرخ ١٩٥٦/٦/١٢ إنما انعقد بين المدعى وبين السيد أحمد عبد الرحمن ، ولا علاقة له به وأنه هو وإن كان قد وقع على العقد الثانى المؤرخ ١٩٥٧/٦/٥ فقد وقع بالنيابة عن شخص آخر هو محمد سامى حسن عبد الرحمن صاحب صيدلية السادات بشرى بين وقد قبل الأصيل هذا التعاقد ونفذه فيتحمل وحده آثاره ، وبتاريخ ١٩٦٢/١٠/١٥ حكمت المحكمة حضوريا وقبل الفصل فى الموضوع بأحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى بطرق الإثبات القانونية كافة بما فيها شهادة الشهود أن المدعى عليه كان المالك الحقيقى لصيدلية السادات بمنية النصر فى مدة إدارة المدعى من ١٩٥٦/٦/٢ إلى ١٩٥٧/٦/٥ والمالك الحقيقى لصيدلية

السادات بشرين في المدة من ١٩٥٧/٦/٦ حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٦١ ولينفى المدعى عليه ذلك بالطرق عينها . وبعد سماع شهود الطرفين حادت بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٦ فحكمت برفض الدعوى بالنسبة لطلب المدعى مقابل أجازته عن مدة خدمته لدى المدعى عليه بصيدلية السادات بمنية النصر ، و بعدم قبول الدعوى بالنسبة لباقي الطلبات وألزمت المدعى بالمصروفات وبمبلغ ٥٠٠ ق مقابل أنعاب الحمامة . واستأنف المدعى هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة طالبا إلغاءه والحكم له بطلباته وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٤٣ سنة ١٥ قضائية ودفع المستأنف عليه بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد ، وفي ١٩٦٣/١٢/٨ حكمت المحكمة برفض الدفع وبقبول الاستئناف شكلا وحددت لنظر الموضوع جلسة تالية ، و بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٨ حادت فحكمت برفض الاستئناف موضوعا وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المستأنف بالمصروفات وبمبلغ خمسة جنيهات مقابل أنعاب الحمامة . وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة وطلبت قبول الطعن في خصوص الوجه الثالث من السبب الأول .

وحيث إن حاصل الوجهين الأول والثاني من السبب الأول أن الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه في أسبابه ، أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن فيما يختص بأجره عن المدة من أول أغسطس سنة ١٩٦١ إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٦١ ، وبذل الإنذار والتعويض عن الفصل التعسفي ، على ما خلص إليه من أنه وإن كانت صيدلية السادات بمنية النصر التي عمل بها الطاعن في الفترة الأولى مملوكة للطعون عليه إلا أن صيدلية السادات بشرين ولقي انتهى العقد أثناء العمل بها مملوكة لغيره مما يجعل مدة عمل الطاعن بالصيدليتين غير متصلة ، ومادام الطاعن لم يختصم بالنسبة لهذه الحقوق صاحب الصيدلية الأخيرة فإن دعواه بها على المطعون عليه تكون غير مقبولة ، وهو من الحكم المطعون فيه خطأ ومخالفة للقانون من وجهين (أولهما) هو أن الواقع أن المطعون عليه هو المالك الحقيقي لصيدليتي السادات في كل من منية النصر وبشرين يدل على ذلك عقد الإنفاق المؤرخ ١٩٥٧/٦/٥ الخاص بعمل الطاعن في صيدلية بشرين والمعقود بينه وبين المطعون عليه شخصيا

وهو ما تؤيده عريضتنا دعوى الإسترداد رقم ٢١١ سنة ١٩٥٩ مدنى شربين ، ودعوى الإشكال رقم ٦١٩ سنة ١٩٦٠ مستعجل شربين اللذين أقامهما المطعون عليه بصفته مالكا للصيدلية المذكورة ، والثابت بالكتابة لا يجوز قانونا أن ينتفى بالبيئة . (وثانيتها) أن الحكم منى بتحديد المالك لصيدلية السادات بشربين فى حين أن المسئول قانونا من حقوق العامل الناشئة عن عقد العمل إنما هو صاحب العمل نفسه ولو لم يكن هو المالك للنشأة .

وحيث إن هذا النعى بوجهيه على غير أساس ، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم الابتدائى — الذى أحال إليه الحكم المطعون فيه ، يبين أنه أقام قضاءه بعدم قبول دعوى الطاعن على المطعون عليه فى خصوص متأخر الأجر وبدل الإنذار والتعويض من الفصل التعسفى على ما شهد به شاهد النفى الدكتور صلاح حمدى إسكندر من أنه يعلم ولم البقين بحكم همله وصلته بصديقه الدكتور سيد أبو العلا شربين أن صيدلية السادات بشربين مرخص بها للدكتور محمد جمال فهمى ويشاركه فيها محمد سامى عبد الرحمن و " ما هو ثابت من محضر استقال المحكمة إلى منطقة دمنهور الطبية بتاريخ ١٩٦٢/٦/٢٥ من أنه تبين من الإطلاع على سجل الصيدليات أن صيدلية السادات بشربين مرخص بفتحها للدكتور محمد حماد فهمى ... وأن جميع الأوراق الموجودة بملف الصيدلية صريحة فى أن الصيدلى المذكور هو صاحبها وما ورد فى عقد الإنفاق الرقم ١٩٥٢/٥/٤ المحرر بين الصيدلى محمد جمال فهمى وبين محمد سامى حسن بشأن تأسيس صيدلية السادات بشربين من أن محمد سامى هو المسئول وحده من الشئون والتصرفات والإلتزامات المالية للصيدلية وأنها سداد للضرائب والرسوم ودفع الإيجار والمرتببات والأجور بما فى ذلك مرتب المدير الفنى للصيدلية " وعلى دعوى الإسترداد رقم ١٦٨ سنة ١٩٥٤ كلى المنصورة المرفوعة من محمد جمال فهمى ومحمد سامى حسن بصفتهما صاحبي صيدلية السادات بشربين بطلب استرداد منقولات محجوز عليها بالصيدلية ثم على إيصال مؤرخ ١٩٥٧/١٢/١ موقع عليه من المدعى — الطاعن — باستلامه مرتبه من شهر نوفمبر سنة ١٩٥٧ من محمد سامى حسن وخطاب مؤرخ ١٩٦١/١٢/٤ مرسل من المدعى إلى محمد سامى حسن يشير فيه إلى الخطاب المؤرخ ١٩٦١/١١/١ والذى أخطره فيه بفسخ عقد العمل وأنه لا يمانع فى إنهاء

التزاع بينهما وديا في اليوم المتفق عليه" وما استخلصه الحكم بعد ذلك من أنه "من هذين الخطابين الآخرين المؤرخين ١٩٥٧/١١/١ و ١٩٦١/١٢/٤ الموجهين من المدعى إلى محمد سامي حسن يبين بجلاء ودون ريب أن محمد سامي حسن هو صاحب صيدلية السادات بشرين بإقرار المدعى نفسه وأن إشارة المدعى في الخطابين المذكورين إلى اتفاق ١٩٥٧/٦/٥ المحرر بين المدعى وبين المدعى عليه - المطعون عليه - للعمل بالصيدلية المذكورة قاطعة بعلمه بأن الصيدلية ملك لمحمد سامي وأن المدعى عليه حين تعاقد معه على العمل بها بعقد ١٩٥٧/٦/٥ كان يتعاقد لحساب صاحب الصيدلية باعتباره زوج ابنته وابن أخيه وأن المدعى كان يعلم بذلك .." وهو استخلاص موضوعي سائق ويعتمد على الدليل الكتابي الذي له أصله الثابت في الأوراق ، ومن شأنه أن يؤدي إلى ما خلص إليه الحكم من أن المطعون عليه لم يكن هو صاحب العمل في صيدلية السادات بشرين المسئول عن حقوق الطامن فيما يخص متأخر الأجر وبدل الإنذار والتعويض عن الفصل التعسفي ولا مخالفة فيه للقانون .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الطامن كان قد تمسك في دفاعه أمام محكمة الاستئناف بأن المطعون عليه هو المالك لصيدلية السادات بشرين واستدل على ذلك بما هو ثابت في عقد الاتفاق المحرر بينهما بتاريخ ١٩٥٧/٦/٥ والذي لا يمكن إثبات عكسه بالبينه ، كما تمسك بأن محكمة أول درجة لم تكن بحاجة لتحديد مالك هذه الصيدلية بل حسبما مجرد التعرف على صاحب العمل المسئول عن حقوق العامل ، ولكن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع واكتفى في شأنه بالإحالة على الحكم الابتدائي ، ثم أضاف أنه لم يثبت من الأوراق أن المطعون عليه كان قد فصل الطامن من الصيدلية بل الراجح لدى المحكمة أن الطامن هو الذي ترك العمل فيها من تلقاء نفسه ، وإذا كان الحكم الابتدائي الذي أحال عليه الحكم المطعون فيه لم يرد بدوره على دفاع الطامن ، كما خلا الحكم المطعون فيه من بيان الأسباب التي أقام عليها ترجيعه أن الطامن هو الذي ترك العمل من تلقاء نفسه فإن هذا الحكم يكون مشوبا بغيره يبطله .

وحيث إن هذا النقي مردود في شقه الأول بما سبق الرد به على الوجهين الأول والثاني من السبب الأول ، وما يثيره الطامن بعد ذلك بخصوص ما قرره

الحكم المطعون فيه من أنه "لم يثبت من الأوراق أن المستأنف عليه كان قد فصل المستأنف من صيدليته بل الراجع لدى المحكمة أن المستأنف ترك العمل هناك من تلقاء نفسه الأمر الذي ينبنى عليه انتفاء وقوع فصل أو تعسف من جانب المستأنف عليه يبرر مطالبته بالتعويض " هذا الذي يثبته الطاعن غير منتج ولا جدوى فيه لأن سبب طلبه التعويض عن الفصل التعسفي إنما هو إنهاء عقد عمله الأخير في نهاية سنة ١٩٦١ حين كان يعمل بصيدلية السادات بشرين التي لم يختتم الطاعن صاحب العمل فيها والتي ثبت أن المطعون عليه غير مسئول عنها على ما سلف بيانه .

وحيث إن حاصل الوجه الثالث من السبب الأول أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم قبول دعوى الطاعن على المطعون عليه بمكافأة نهاية الخدمة مستندا في ذلك إلى أن الملزم بها هي مؤسسة التأمينات الاجتماعية وأخضعه لأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، وهو منه خطأ ومخالفة للقانون لأن مؤسسة التأمينات الاجتماعية التي أنشئت بمقتضى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ لا تسأل عن مكافأة نهاية خدمة العامل إلا إذا كان صاحب العمل قد اشترك لديها عنه في حين أنه لم يثبت أن المطعون عليه قد اشترك عن الطاعن في هذه المؤسسة فضلا عن أنه لو جازت مساءلتها عن مكافأة العامل ولو لم يشترك رب العمل عنه فإنها لا تسأل طبقا لحكم المادة ٧٩ من قانون إنشائها إلا على أساس الحد الأدنى للأجور، وبذلك يكون للطاعن حق الرجوع مباشرة على صاحب العمل بالفرق بين مكافأته محسوبة على أساس أجره الفعلي ومقداره ٦٠ جنبها شهريا وبين المكافأة محسوبة على أساس الحد الأدنى للأجور .

وحيث إنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه بعد أن قطع بأن المطعون عليه هو صاحب صيدلية السادات بمنية النصر، وأن عمل الطاعن لديه قد انتهى في ١٩٥٧/٦/٥ ، قضى بعدم قبول دعوى الطاعن ضده بمكافأة نهاية الخدمة مستندا في ذلك إلى أن الملزم بها قانونا هو مؤسسة التأمينات الاجتماعية طبقا لأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . وإذا كان عقد عمل الطاعن لدى المطعون عليه قد انتهى بقول الحكم المطعون فيه منذ ١٩٥٧/٦/٥ وباتتهائه تتحدد جميع آثاره ، وعلى الرغم من ذلك أخضعه الحكم المطعون فيه لأحكام قانون لاحق هو القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الذي لم يعمل به إلا ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩٥٩ دون أن يعرض لأحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥ الذي انتهى العقد في ظله فإنه يكون معيبا بما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

جلسة ٢٠ من مايو سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / حسين صفتو للمركب نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : صبرى أحمد فرحات ، ومهان زكريا ، وعبد أبو حمزة مندر ،
وأحمد ضياء الدين حنفي .

(١٤٠)

الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٣٧ القضائية :

(أ) جنسية . ” شهادة الجنسية الصادرة من وزير الداخلية “ .
إثبات .

جواز الالتجاء إلى القضاء مباشرة بطلب الاعتراف بالجنسية مجردة عن طلب
النساء فرار وزير الداخلية برفض إعطاء الشهادة الدالة عليها . هذه الشهادة
ليس من شأنها أن تكسب الجنسية وإنما هي مجرد دليل ليست له
هجة قاطعة .

(ب) جنسية . ” اختصاص المحاكم العادية بدعوى الجنسية “ . اختصاص
اختصاص ولائي “ . قانون

اختصاص المحاكم العادية قبل العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩
بالفصل في المازحات الناشئة عن أحكام قوانين الجنسية . اختصاص
مجلس الدولة دون غيره بها بعد العمل بهذا القانون لا يسرى على الدعاوى التي كانت
منظورة أمام جهات قضائية أخرى ولم يفصل فيها نهائياً .

١ - مفاد نص المادتين ١٩ و ٢٠ من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص
بالجنسية أن الشهادة الصادرة من وزير الداخلية لأحد الأشخاص بناء على طلب
الجنسية ليس من شأنها أن تكسبه الجنسية المصرية ، وإنما هي دليل ليست
له هجة قاطعة يجوز إثبات ما يخالفها بأي طريق من الطرق التي تراها المحكمة

المختصة بالفصل في النزاع ، وأن المشرع إنما قصد أن يفرض على صاحب الشأن الالتجاء إلى وزارة الداخلية إذا هو أراد الحصول على دليل لإثبات الجنسية ، ولم يستلزم اختصاص المحكمة الحصول على شهادة من وزارة الداخلية أو بتقديم طلب للحصول عليها ، وهي تقضى في دعوى الجنسية على أساس ما يقدم لها من أدلة كما تقضى بثبوتها لمن تتوافر فيه إحدى حالاتها التي نص عليها قانون الجنسية ، ولا يوجد في نصوص القانون رقم ۱۶۰ لسنة ۱۹۵۰ ما يمنع صاحب الشأن من اللجوء إلى القضاء مباشرة بطلب الاعتراف بالجنسية مجردة عن طلب إلغاء قرار وزير الداخلية برفض إعطاء الشهادة الدالة عليها خلال الميعاد المحدد لطلب الإلغاء أو بعد انقضائه .

۲ - جرى قضاء محكمة النقض على أن القضاء هو المختص بالفصل في المنازعات الناشئة عن أحكام قانون الجنسية رقم ۱۹ لسنة ۱۹۲۹ الذي كان يتضمن بنص المادتين ۲۰ و ۲۱ أحكاماً مماثلة لنص المادتين ۱۹ و ۲۰ من القانون رقم ۱۶۰ لسنة ۱۹۵۰ وهو وضع لم يتغير بصدر هذا القانون الذي جاء خالياً من النص على تحديد الجهة القضائية المختصة بنظر المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكامه . يؤكد ذلك أن القانون رقم ۱۱۲ لسنة ۱۹۴۶ والقانون رقم ۹ لسنة ۱۹۴۹ في شأن تنظيم مجلس الدولة لا يتضمن أي منهما النص صراحة على اختصاص مجلس الدولة بالفصل في دعاوى الجنسية حتى صدور القانون رقم ۵۵ لسنة ۱۹۵۹ الذي نص في المادة الثامنة منه على أن يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري دون غيره بالفصل في دعاوى الجنسية وهو نص مستحدث ، ولا يسرى على الدعاوى التي كانت منظورة أمام جهات قضائية أخرى وأصبحت بمقتضى أحكامه من اختصاص مجلس الدولة ، وتظل أمام تلك الجهات حتى يتم الفصل فيها نهائياً عملاً بالمادة الثانية من قانون الإصدار .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومما عاين التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر الأوراق —
تتحصل في أن ملهم إبراهيم نصار أقام الدعوى رقم ١٩٧٧ سنة ١٩٥٥
الاسكندرية الابتدائية ضد وزير الداخلية ومدير إدارة الجوازات والجنسية، طالبا
الحكم بثبوت الجنسية المصرية له مع إلزام المدعى عليهما بالمصروفات ، وقال
بيانا للدعوى إنه ولد من أصل عثماني في بلدة بكينا ببلنات وأقام في مصر منذ
سنة ١٩١٣ ، وعمل ناظرا للزراعة في مركز دمنهور مديرية البحيرة وتزوج في مصر
وانجب أولاده بها وحافظ على إقامته فيها ، وأنه خلال سنة من تاريخ صدور
القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ قدم لإدارة الجوازات والجنسية طلبا بالحصول
على شهادة بالجنسية المصرية مشفوعا بالمستندات التي تؤيد هذه الإقامة ، ولكن
الإدارة أجابته بأن المستندات التي قدمها ليست قاطعة في إثبات الإقامة .
ونظرا لأن هذه المستندات تؤيدها الحالة الظاهرة في التدليل على أنه توطن بمصر
قبل ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ وحافظ على إقامته فيها حتى ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ ،
واستوفى بذلك الشروط اللازمة لاعتباره مصرية وفقا لنص المادتين الأولى
والثانية من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ ونص الفقرة الخامسة
من المادة الأولى من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ ، كما أن الإقامة واقعة مادية
يمكن إثباتها بائنة فقد طلب الحكم له بطلانته . دفع الحاضر عن المدعى عليهما
بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى استنادا إلى أن وزارة الداخلية
هي وحدها الجهة المختصة بهذه طاء شهادات الجنسية . وبتاريخ ١٩٥٦/١٢/٣١
حكمت المحكمة برفض الدفع وبإختصاصها بنظر الدعوى ، ثم عادت وبتاريخ
١٩٥٨/١/٢٠ حكمت بثبوت الجنسية المصرية للدعى وألزمت المدعى عليهما
بالمصاريف ومائتي قرش مقابل أنعاب المحاماة . استأنف المدعى عليهما هذا الحكم
لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالين إلغاء الحكم أصليا بقبول الدفع وبعدم
اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى واحتياطيا برفض الدعوى وفيد لاستئناف
برقم ١٠٧ سنة ١٤ قضائية . وبتاريخ ١٩٦٠/١/٣٠ حكمت المحكمة حضوريا بقبول
الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف ، وألزمت المستأنفين
المصروفات . طعن المستأنفان في ذلك الحكم بطريق النقض وقيد الطعن رقم ١١٨
سنة ٣٠ قضائية . وبتاريخ ١٩٦٥/١/١٣ حكمت محكمة النقض برفض الحكم ،
وأحالت القضية إلى محكمة استئناف الاسكندرية ، لأن النيابة العامة لم تتدخل

في الاستئناف لتبدي رأيها فيه . وبعد أن أحيلت القضية إلى محكمة الاستئناف وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي حكمت المحكمة في ١٩٦٧/١/٢٢ بقبول الاستئناف ، شكلا وبرفضه موضوعا ، وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفين المصروفات وخمسة جنيحات مقابل أنعاب المحاماة ، وطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير ، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعنان على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع المبدي من الطاعنين بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى مستندا في ذلك إلى أن القضاء المدني هو صاحب الولاية العامة بالفصل في المنازعات الناشئة من تطبيق أحكام قوانين الجنسية قبل العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الذي جعل مجلس الدولة هو المختص دون غيره بالفصل في دعاوى الجنسية ، في حين أن المطعون عليه أقام الدعوى بطلب الجنسية في ١٩٥٥/١٠/١٩ وقبل صدور هذا القانون ، وهو من الحكم مخالفة للقانون لأن الجنسية ملاقة بين الفرد والدولة نظم القانون أحوالها وشروطها ولا يجوز للفرد أن ياجأ مباشرة إلى القضاء بطلب الاعتراف له بالجنسية وإنما يجب عليه أن يقدم طلبه ابتداء إلى جهة الإدارة المنوط بها تنفيذ أحكام القانون ، وتنص المادة ٢٠ من القانون رقم ١٦٠ سنة ١٩٥٠ على أن يعطى وزير الداخلية كل ذي شأن شهادة بالجنسية المصرية بمقتضى قرار منه بعد التحقق من ثبوت الجنسية ، وذلك خلال سنة على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب ، ويعتبر امتناع وزير الداخلية عن إعطاء هذه الشهادة في الميعاد المذكور رفضا للطلب ، وثابت بالأوراق أن المطعون عليه قدم طلبه إلى وزارة الداخلية في ١٩٥١/٤/٢١ وطلبت منه تقديم مستندات تكون محلا للاعتبار لإثبات أصله العثماني وإقامته في مصر من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢٠ ولكنه لم يقدم هذه المستندات وتظلم في ١٩٥٥/٣/١٦ من قرار الرفض بتاريخ ١٩٥٥/٣/٢٦ وأقام دهواه بالطعن على قرار وزير الداخلية أمام القضاء المدني ، في حين أن القضاء الإداري هو المختص بالفصل في الطعن على القرارات الإدارية ، وأن القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ لم يغير من هذا الاختصاص وأن لجنة

الشئون الداخلية بمجلس النواب حذفت المادة ٢٥ من مشروع هذا القانون والتي كانت تنص على اختصاص المحاكم المدنية بالنظر في دعاوى الاعتراف بالجنسية المصرية وذلك اكتفاء بما للمحكمة القضاء الإداري من اختصاص في هذا الشأن .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن النص في المادة ١٩ من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالجنسية على أن " الإقرارات وإعلانات الاختيار والأوراق والطلبات المنصوص عليها في هذا القانون يجب أن توجه إلى وزير الداخلية " والنص في المادة ٢٠ على أن " يعطى وزير الداخلية كل ذي شأن شهادة بالجنسية المصرية مقابل دفع الرسوم التي تفرض بمقتضى قرار منه ، وذلك بعد التحقق من ثبوت الجنسية ويكون لهذه الشهادة حجيتها القانونية ما لم تلغ بقرار مسبب من وزير الداخلية ويجب أن تعطى هذه الشهادة لطلبها خلال سنة على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب ويعتبر امتناع وزير الداخلية عن إعطائها في الميعاد المذكور رفضا للطلب " يدل على أن الشهادة الصادرة من وزير الداخلية لأحد الأشخاص بناء على طلب الجنسية ليس من شأنها أن تكسبه الجنسية المصرية . وإنما هو دليل ليست له حجية قاطعة يجوز إثبات ما يخالفها بأي طريق من الطرق التي تراها المحكمة المختصة بالفصل في النزاع ، وأن المشرع إنما قصد أن يفرض على صاحب الشأن الالتجاء إلى وزارة الداخلية إذا هو أراد الحصول على دليل لإثبات الجنسية ، ولم يستلزم لاختصاص المحكمة الحصول على شهادة من وزارة الداخلية أو بتقديم طلب للحصول عليها ، وهي تقضى في دعوى الجنسية على أساس ما يقدم لها من أدلة ، كما تقضى بثبوتها إن تتوافر فيه إحدى حالاتها التي نص عليها قانون الجنسية ولا يوجد في نصوص القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ ما يمنع صاحب الشأن من اللجوء إلى القضاء مباشرة بطلب الاعتراف بالجنسية بمجرد من طلب إلغاء قرار وزارة الداخلية برفض إعطاء للشهادة الدالة عليها خلال الميعاد المحدد لطلب الإلغاء أو بعد انقضائه ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن القضاء هو المختص بالفصل في المنازعات الناشئة عن أحكام قانون الجنسية رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ الذي كان يتضمن بنص المادتين ٢٠ و ٢١ أحكاما مماثلة لنص المادتين ١٩ و ٢٠ من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ وهو وضع لم يتغير بصدر

هذا القانون الذى جاء خاليا من النص على تحديد الجهة القضائية المختصة بنظر المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكامه، ولا يقدح في ذلك أن لجنة الشؤون التشريعية بمجلس النواب حذفت من مشروع هذا القانون المادة التى رأت لجنة العدل والداخلية أن تنص فيها على اختصاص المحاكم المدنية الكلية بالنظر في دعاوى الاعتراف بالجنسية إكتفاء بما لمحكمة القضاء الإدارى من اختصاص في هذا الشأن، لأن هذا الحذف كان نتيجة لخلاف بين مشروع الحكومة والتعديل الذى أدخلته لجنة الداخلية بمجلس الشيوخ حول الجهة المختصة بالفصل في مسائل الجنسية وكان من أسبابه — وعلى ما جاء بتقرير لجنة الشؤون التشريعية — أن قانون مجلس الدولة في طريق التعديل لإمكان تمثيل النيابة العامة أمام محكمة القضاء الإدارى وفي هذا الضمان كل الضمان “ فلا يكون من شأن هذا الحذف إلغاء اختصاص القضاء العادى بنظر المنازعات في الجنسية بصفة أصلية أو بصفة تبعية كمسألة أولية في نزاع مطروح عليه . يؤكد ذلك أن القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٤٦ والقانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة لا يتضمن أى منهما النص صراحة على اختصاص مجلس الدولة بالفصل في دعاوى الجنسية وأن النص في المادة ٩٩ من قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ على أن “على النيابة أن تتدخل في كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية أو بالجنسية وإلا كان الحكم باطلا “ يدل — بالافتضاء — على أن المحاكم هي صاحبة الاختصاص في منازعات الجنسية وأن المشرع لم يشأ أن يعدل من هذا الاختصاص بعد صدور القانون بتنظيم مجلس الدولة حتى صدر القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩، ونص في المادة الثامنة منه على أن يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى دون غيره بالفصل في دعاوى الجنسية ، وهو نص مستحدث يعمل به وفقا للمادة ٩ من قانون الإصدار بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره في ٢١ فبراير سنة ١٩٥٩ ، ولا يسرى على الدعاوى التى كانت منظورة أمام جهات قضائية أخرى وأصبحت ينقضى أحكامه من اختصاص مجلس الدولة ونظل أمام تلك الجهات حتى يتم الفصل فيها نهائيا — لا ينص المادة الثانية من قانون الإصدار . وإذا كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن المطعون عليه أقام الدعوى بطلب ثبوت الجنسية المصرية له طبقا لنص المادتين الأولى والثانية من قانون الجنسية رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ والفقرة الخامسة من المادة الأولى من

القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ وحكمت محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٥٦/١٢/٣١ برفض الدفع وباختصاصها بنظر الدعوى، وبتاريخ ١٩٥٨/١/٢٠ قضت بلبوت الجنسية المصرية للدعى، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي لا يكون قد أخطأ في القانون أو جاوز الاختصاص المتعلق بوظيفة المحكمة، ويكون للننى عليه بهذا السبب على غير أساس .

جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد سيد أحمد حماد ،
وعلى عبد الرحمن .

(١٤١)

الطعن رقم ٧٦ لسنة ٣٦ القضائية :

شركات . " اندماج الشركات " . خاف . إلزام . " إنقضاء الإلزام " .
" اتحاد الذمة " .

اندماج الشركات . أثره . إنقضاء شخصية الشركة المندمجة وأبولة جميع حقوقهما والتزاماتها
إلى الشركة المندمجة . إجتماع صفى الدائن والمدين فى شخص اشركة الجديدة . أثره . إنقضاء
المدين بالقدر الذى اتحدت فيه الذمة .

إذ اعتبرت المادة الرابعة من القانون ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ الشركة المندمج فيها
أو الشركة الناتجة عن الاندماج خلفا عاما للشركات المندمجة وتحمل محلها حلولا
قانونيا فيما لها وما عليها ، فإنه يترتب على الإندماج — وعلى ما جرى به قضاء هذه
المحكمة^(١) — أن تمتدحى شخصية الشركة المندمجة وتؤول إلى الشركة المندمجة وحدها
جميع الحقوق والالتزامات الخاصة بالشركة الأولى بعد انقضاءها . وإذا كان الثابت
أنه قد اجتمعت فى شخص الشركة الجديدة صفتا الدائن والمدين بالنسبة إلى دين
البنك — الطامن — فإنه ينقضى بالقدر الذى اتحدت فيه الذمة على ما نصت
عليه الفقرة الأولى من المادة ٣٧٠ من القانون المدنى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومممع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل فى أن المصنفى لشركة الغزال المصرى أقام الدعوى رقم ٥٢٤ لسنة ١٩٦٣ تجارى كلى القاهرة ضد بنك بور سعيد يطلب الحكم ببطلان المقاصة التى أجراها بين رصيد حساب شركة الغزال المصرى الدائن وبين رصيد حساب شركة الأهرام للغزل والنسيج المدين وإلزامه بأن يؤدى له قيمة هذا الرصيد الدائن وقدره ١١٤٨٣ ج و ٨٣٩ م وذلك فى مواجهة شركة الأهرام للغزل والنسيج . وقال شرحا لدعواه إن لشركة الغزال المصرى التى يمثلها حسابا دائنا قدره ١١٤٨٣ ج و ٨٣٩ م بذكر بور سعيد فى الوقت الذى كانت شركة الأهرام للغزل والنسيج مدينة له بأكثر من هذا المبلغ ، وقام البنك دون وجه حق بإضافة حسابه الدائن إلى حساب شركة الأهرام المدينة بحجة أن القرار الجمهورى ٥٣٨ سنة ١٩٦٢ أدمج الشركتين وانقضت بذلك الشخصية المعنوية لكل منهما فاتحدت ذمتهما المالية مما يعطى للبنك الحق فى إجراء المقاصة القانونية بين حسابيهما الدائن والمدين ، مع أن القرار الجمهورى المذكور لم يهدف إلا إلى إعادة تشكيل مجالس إدارات الشركات التى نص عليها بشكل جديد وهو ما ترتب عليه فقط توحيد مجلس إدارة شركتى الغزال والأهرام دون إدماج ، وظلت كل شركة منهما بعد صدور هذا القرار تتمتع بشخصيتها المعنوية المستقلة ، بدليل صدور قرار بحل كل شركة من الشركتين منفصلا عن الآخر فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، كما أصدر رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٢ قرارا منفصلا بتحديد سلطة المصنفى لكل من الشركتين وأجرى البنك معاملة معهما على أساس استقلال حساب كل منهما وشخصيتها وذمتها المالية مما يجعل المقاصة التى أجراها للبنك بين الحسابين باطلة لعدم توافر الشروط

المنصوص عليها في القانون ، ورد بنك بور سعيد على هذا الدفاع بأن القرار الجمهوري رقم ٥٣٨ لسنة ١٩٦٢ والصادر في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٦٢ أدمج شركة النصر للغزل والنسيج وشركة الغزال المصري وعين لشركة الغزال المصري التي قامت محلها مجلس إدارة واحد، وصدر بعد ذلك قرار المؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج في ٤ مارس سنة ١٩٦٣ بادماج هاتين الشركتين ، وعلى أثر ذلك قام البنك بالتسوية بأن سدد جزءا من الحساب الذي كان مفتوحا باسم شركة النصر للغزل والنسيج برصيد الحساب الدائن لشركة الغزال المصري .

وأقام البنك دعوى فرعية يطلب إلزام المؤسسة العامة للغزل والنسيج بمبلغ ٦٠٣٨٣ ج تأسيسا على أن شركة الأهرام للغزل والنسيج كانت مدينة له عند صدور قرار رئيس الجمهورية بتوحيد مجلس إدارة شركة مصانع الغزال المصري وشركة الأهرام للغزل والنسيج والتي تغير اسمها إلى شركة النصر للغزل والنسيج ، ونشأ عن الإدماج شركة جديدة هي شركة الغزال المصري ، وأصدرت المؤسسة كفالة لصالح البنك تضمن فيها دين شركة النصر سالف الذكر والذي يمثل رصيدها المدين في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٦٢ على أن تسري الكفالة لمدة عام ينتهي في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦٣ ، وأنه لما كان أثر قرار الإدماج رقم ٥٣٨ سنة ١٩٦٢ هو توحيد حسابات الشركتين ، فإن البنك قام بتحويل الرصيد الدائن في حساب شركة الغزال المصري وقدره ١١٤٨٣ ج و ٨٣٩ م إلى حساب شركة الأهرام للغزل والنسيج المدين والمكفول بضمان المؤسسة فأصبح الباقي من دين هذه الشركة الأخيرة في ٣ أكتوبر سنة ١٩٦٣ مبلغ ٣٥٧٤١ ج و ٧٣ م ، وأنه لما كانت شركة الغزال المصري تطالب بالمبلغ الذي اختصه البنك من حسابها ، فإن البنك يقيم الدعوى الفرعية ضد المؤسسة للحكم بالزامها بأن تدفع للبنك ما عسى أن يقضى به للدعي في الدعوى الأصلية باعتبارها كفيلة للشركة المدينة ، ودفعت المؤسسة دعوى الضمان بعدم قبولها إذ لا تتصل بالدعوى الأصلية ، كما دفعت بسقوط الحق في المطالبة تأسيسا على أن المادة ٢٠ من القانون ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ جعلت خطابات الضمان الصادرة من المؤسسات العامة في حكم تلك الصادرة من البنوك فتحكمها قاعدة وجوب المطالبة خلال مدة الضمان وإلا سقط الالتزام عند انتهاءها ، وإذا رفعت الدعوى بالمطالبة بعد مضي مدة الضمان فإنها تكون قد سقطت ، وبتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٤ حكمت المحكمة في الدعوى الأصلية بإبطالان المقاصة

الحاصلة بين حسابى شركتى الغزال المصرى والنصر للغزل والنسيج مع إلزام بنك بور سعيد بأن يدفع للدعى مبالغ ١١٤٨٣ ج و ٨٣٩ م وفى الدعوى الفرعية برفضها . واستأنف بنك بور سعيد هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاءه والحكم له بطلباته فى الدعوىين وقيد استئنافه برقم ٥٠ سنة ٨٢ قضائية، وبتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٥ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف. طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد بالتقرير وقدمت المؤسسة العامة للغزل والنسيج مذكرة طلبت فيها رفض الطعن كما أبدت النيابة العامة رأيها بنقض الحكم فى المذكرة المقدمة منها وبالحلقة المحددة لنظر الطعن أصرت على هذا رأى .

وحيث إن الطاعن بنى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى تأويله وتفسيره، وفى بيان الوجه الأول من هذا النعى يقول إن ذلك الحكم رفض أعمال المقاصة القانونية التى أجراها البنك بدوى أنه بعد صدور القرار الجمهورى رقم ٥٣٨ سنة ١٩٦٢ بإنشاء شركة الغزال المصرى التى تضم شركة النصر للغزل والنسيج وشركة الغزال المصرى صدر قرار مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج فى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٦٢ بحل الشركتين وتعيين مصف لكل منهما، وأنه وإن كان ذلك يفيد ادماج الشركتين فى شركة جديدة بالصفى من رؤوس الأموال الخاصة بكل شركة منهما بعد تصفيتهما إلا أن حل الشركة وتصفيتها ليس له أثر على شخصيتها المعنوية التى تظل قائمة وتستمر أموال الشركة مملوكة لها إلى أن تنتهى التصفية، ويقول الطاعن إن هذا النظر خاطئ، لأن قرار الادماج كان سابقا على قرار التصفية، وهو ما يؤدي إلى انبثاق شركة جديدة ذابت فيها شخصية الشركتين المندمجتين فتقع المقاصة التى أجراها البنك الطاعن كآثر من آثار هذا الادماج وتعتبر جزءا من إجراءات تصفية الشركتين المندمجتين، فضلا عن أنه لما كان الادماج يوحد ذمة الشركتين فور صدور قرار الضم والادماج فإن المقاصة تقع بقوة القانون بين التزام أحدها وحقوق الأخرى تطبيقا لنص المادة ٣٧٠ من القانون المدنى، وإذا أيد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائى فى خصوص ما قضى به من عدم جواز أعمال المقاصة فى هذه الحالة فإنه يكون مخطئا فى تفسير القانون .

وحيث إن هذا النعى صحيح، ذلك أنه يبين من الرجوع إلى القرار الجمهوري رقم ٥٣٨ لسنة ١٩٦٢ الصادر في فبراير سنة ١٩٦٢ أنه نص على ضم الشركتين المطعون عليهما الأولى والثانية في شركة جديدة هي شركة للغزال المصري، ومؤدى ذلك هو اندماج شركة الغزال المصري وشركة النصر للغزل والنسيج في شركة جديدة هي شركة الغزال المصري، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن انتهى في أسبابه إلى اعتبار القرار الجمهوري سالف الذكر داخلاً لشركتي النصر للغزل والنسيج وشركة الغزال المصري في شركة جديدة هي شركة الغزال المصري رفض الاعتداد بالمقاصة القانونية التي أعمل بنك بور سعيد أثرها بين حسابي هاتين الشركتين الدائن والمدين على قوله "إن الثابت في هذه الدعوى أنه بعد إنشاء شركة الغزال المصري التي تضم النصر للغزل والنسيج والغزال المصري بالقرار الجمهوري رقم ٥٣٨ في ١٣ فبراير سنة ١٩٦٢ صدر قراران من مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٧ بماله من سلطات الجمعية العمومية غير العادية لشركة النصر للغزل والنسيج (الأهرام) ومن سلطات جماعة الشركاء لشركة مصانع الغزال المصري، بحل الشركتين وتعيين السيد / أحمد مصطفى الحلبي مصفياً لهما وتفويض السيد رئيس مجلس إدارة المؤسسة في تحديد سلطات المصفي، الأمر الذي يتضح منه بجلاء أن الشركتين قد ادجبتا لتشكيل شركة جديدة بالصافي من رؤوس الأموال لكل منهما بعد تصفيتهما، ومن المتفق عليه كما أجمع الفقهاء في مصر وفي فرنسا على أن حل الشركة وتصفيتهما ليس لهما تأثير على الشخصية المعنوية للشركة التي تظل قائمة إلى أن تنتهي التصفية وتستمر أموال الشركة مملوكة لها إلى أن تنتهي التصفية وأنه تطبيقاً لما تقدم لا تجوز المقاصة بين دين مستحق للبنك المستأنف في ذمة الشركة المستأنف عليها الثانية مقابل دين على البنك مستحق للشركة المستأنف عليها الأولى وتكون محكمة أول درجة عندما قضت بإلزام البنك المستأنف بأن يدفع للاستأنف عليه الأول مبلغ ١١٤٨٣ ج و ٨٣٩ م والفوائد القانونية بواقع ٥ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد والمصروفات قد أصابت الحقيقة ويتعين تأييد حكمها في هذا الشأن" لما كان ذلك وكانت المادة الرابعة من القانون ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ اعتبرت الشركة المندمج فيها أو الشركة للناجبة عن الإندماج خلفاً عاماً للشركات المندجمة وتحل محلها حلولا قانونياً فيما لها وما عليها فإنه يترتب على الإندماج

— وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن تمتع شخصية الشركة المندمجة وتؤول إلى الشركة الدامجة وحدها جميع الحقوق والالتزامات الخاصة بالشركة الأولى بعد إنقضاءها . وإذا اجتمعت في شخص الشركة الجديدة صفتا الدائن والمدين بالنسبة إلى دين البنك (الطاعن) فإنه ينقضى بالقدر الذي اتحدت فيه الذمة على ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ٣٧٠ من القانون المدني . ولما كان الحكم المطعون قد خالف هذا النظر ، فإنه يكون مخطئا في تطبيق القانون ويتعين نقضه في خصوص السبب الأول .

وحيث إنه عن السبب الثاني فإنه موجه إلى ما قضى به الحكم المطعون فيه في دعوى الضمان ، ولما كانت المحكمة قد انتهت في السبب الأول إلى نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به في الدعوى الأصلية ، وكانت دعوى الضمان قد رفعت بطلب الحكم على الضامن بما عصى أن يحكم به على الطاعن في الدعوى الأصلية ، فمن ثم لم يعد لدعوى الضمان محل .

جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : السيد عبد المنعم الصراف ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد صدق البشير ،
وعلى عبد الرحمن .

(١٤٢)

الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٣٦ القضائية :

تسجيل . " الأفضلية بين المشتريين " . دعوى . " دعوى صحة
التعاقد " . صورية . " صورية مطلقة " . بيع .

قاعدة الأسبقية في تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد . لا مجال لإعمالها إذا كان أحد العقدين
صوريا أو صورية مطلقة .

لا مجال لإعمال الأسبقية في تسجيل صحيفتي دعويي صحة التعاقد إذا كان
أحد العقدين صوريا أو صورية مطلقة ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى
إلى أن عقد الطاعن صوري أو صورية مطلقة ، فإنه لا يكون ثمة محل للفاضلة بينه
وبين عقد المتدخلين إحتنادا إلى أسبقية تسجيل صحيفة دعوى صحة عقد الطاعن .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتحصل في أن محمد السيد محمد عامر " الطاعن " أقام الدعوى رقم ١٨ سنة ١٩٦٤
مدني كلى شين الكوم ضد شعبان أحمد حسين " المطعون ضده الأخير " طالبا

الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٩٦٣/١١/١٦ والمتضمن بيع المدعى عليه له ٨ ط ١٢ من أطيافا زراعية مبينة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى مقابل ثمن قدره ٤٥٠ ج . ولدى نظر الدعوى تدخل كل من سعيد محمد أحمد حسين وعبد ربه محمد أحمد حسين وزاكية ابراهيم شلبي بصفتها وصية على ابنها الفاضل عبد الغنى محمد أحمد حسين طالبين رفضها ، تأسيسا على أنهم اشتروا من ذات البائع ٦ ط من القدر المبيع للمدعى وذلك بالعقد الابتدائي المؤرخ ١٩٦٣/١١/١٧ مقابل ثمن قدره ٢٧٠ جنية ، وأنهم إذ كانوا قد سددوا الثمن للبائع ، فقد أقاموا عليه الدعوى رقم ٤ سنة ١٩٦٤ مدنى كلى شبين الكوم بطلب صحة هذا العقد ودفعوا بصورية عقد المدعى صورية مطلقة إضرارا بحقوقهم ، وبعد أن ضمت المحكمة الدعويين طعن البائع فى العقد الصادر للتدخلين بالتزوير ، غير أنه لم يعلن شواهد . وبتاريخ ١٩٦٤/١١/٢٢ حكمت المحكمة بسقوط الإدعاء بالتزوير وبتغريم البائع ٢٥ جنية للخرانة العامة وبقبول تدخل المتدخلين الثلاثة فى الدعوى رقم ١٨ سنة ١٩٦٤ ، وقبل الفصل فى الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المتدخلون بكافة الطرق بما فيها شهادة الشهود صورية العقد المؤرخ ١٩٦٣/١١/١٦ الصادر من البائع لهم إلى محمد السيد عامر صورية مطلقة وأباحت النفى بذات الطرق ، وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين عادت وبتاريخ ١٩٦٥/١/٢٤ فحكمت فى الدعوى رقم ٤ سنة ١٩٦٤ برفضها وفى الدعوى رقم ١٨ سنة ١٩٦٤ بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر من شعبان أحمد حسين بتاريخ ١٩٦٣/١١/١٦ والمتضمن بيع المدعى أرضا زراعية مساحتها ٨ ط ١٢ س . واستأنف المتدخلون هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا طالبين إلغاء الحكم برفض الدعوى رقم ١٨ سنة ١٩٦٤ وبصحة ونفاذ عقد البيع الصادر لهم بتاريخ ١٩٦٣/١١/١٧ وقيد استئنافهم برقم ١٤٧ سنة ١٥ قضائية . وبتاريخ ١٩٦٦/١/١١ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والحكم (أولا) فى القضية رقم ٤ سنة ١٩٦٤ مدنى كلى شبين الكوم بصحة ونفاذ عقد البيع العرفى المؤرخ ١٩٦٣/١١/١٧ والمتضمن شراء المتدخلين ٦ ط مقابل ثمن قدره ٢٧٠ ج ، (وثانيا) فى القضية رقم ١٨ سنة ١٩٦٤ ببطالان عقد البيع المؤرخ ١٩٦٣/١١/١٦ والمتضمن شراء الطاعن ٨ ط و ١٢ س ورفض الدعوى . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق

النقض للأسباب الواردة فی تقرير الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فیها الرأى برفض الطعن وبإجلاسة المحددة لنظره أمام هذه الدائرة تمسكت النيابة برأیها الوارد فی مذكرتها .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب ، ينمى الطاعن فی السبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت فى الأوراق والفساد فى الاستدلال ، وفى بیان ذلك يقول إن ذلك الحكم أقام قضاءه بصورية عقد الطاعن على ما استخلصه من أقوال شهود المتدخلين مع أن تلك الأقوال لا تؤدى إلى ذلك إذ شهد أولهم أنه لا يعرف شيئاً عن العقد الصادر للطاعن وكل ما شهد به الشاهدان الآخران هو أنهما علما بأن البائع باع إلى الطاعن أرضاً زراعية وما قرره هؤلاء الشهود— من أن البائع طالب المتدخلين بأن يدفعوا له مبلغ تسعين جنيهاً زيادة على الثمن المسمى فى عقدهم مدهياً بخمس الثمن ، وأنه هددهم ببيع العقار مرة أخرى إن لم يفعلوا — لا تؤدى إلى صورية عقد الطاعن . ويضيف الطاعن إلى ما تقدم أن القرائن التى استدلل بها الحكم على الصورية قرائن فاسدة إذ القرينة الأولى هى علم الطاعن بسبق تصرف البائع فى الأرض المبيعة ، وهذا العلم بفرض ثبوته لا يدل على صورية عقده ، والقرينة الثانية هى كون الطاعن فقيراً لا يستطيع دفع الثمن المسمى فى العقد ، وهو أمر لا دليل عليه فى الأوراق بل ينقضه ما شهد به أول شهود المتدخلين . من أنه كان مرشحاً للعمودية ، والقرينة الثالثة هى أن المتدخلين يضعون اليد على الأرض المبيعة وهو مالا دليل عليه فى الأوراق لأن أحداً من الشهود لم يشهد به ، والقرينة الرابعة هى أن الطاعن قريب لزوج البائع مع أن المتدخلين أوثق قرابة بالبائع منه إذ هو عمهم .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بصورية عقد الطاعن على قوله ” ومن حيث إنه عن العقد الصادر من المستأنف ضده الأول إلى المستأنف ضده الثانى والمؤرخ ١٩٦٣/١١/١٦ فإن أقوال شهود المستأنفين وظروف الدعوى وملابساتها وقرائن الأحوال فيها قاطعة الدلالة فى أنه عقد صورى صورية مطلقة وليس له وجود حقيقى ، فقد شهد عمدة الناحية وشيخها أنه حرر بعد أربعين يوماً من وفاة المرحوم عوض الله أحمد حسين

بتاريخ ١٣/١١/١٩٦٣، ومفاد ذلك أنه وضع له تاريخ سابق على عقد المستأنفين بيوم واحد بقصد إخفاء الحقائق الثابتة التي بأوضحها ظروف الحال وهي أن المستأنف ضده الثاني أراد أن يقتضى من المشتريين المستأنفين أكثر من الثمن المقبوض فلما رفضوا ثارت ثأرتة وحرر عقد المستأنف ضده الثاني ، وهو ابن أخت زوجته ، التي تعمدت أن تشهد على العقد وأن تمثل أمام المحكمة لتؤدى شهادة مغرضة تدعى للعقد الذى حرره زوجها إلى ابن أختها ، وليس أدل على ذلك من أنها حين سئلت عن وضع اليد على الأطلان المبيعة قررت أن ابن أختها هو الواضع اليد ثم ما لبثت أن أقوت بوضع يد المستأنفين وأن الأرض نزع بعد ذلك من تحت يدهم ، وقد أجمع للشهود على أن البيع الحاصل للمستأنف ضده تم بعد نزاع ثار بين البائع والمستأنفين اشترك فيه عبد الجواد عامر شقيق المستأنف ضده الثاني وعلم به الخاص والعام فليس بمعقول أن هذا الأخير يدفع المبلغ الكبير المسمى فى عقده ودون أن يستلم العين المبيعة اللهم إلا إذا كان مستخرا من خالة زوجة البائع ، وهو ما تراه هذه المحكمة مطمئنة إلى أن عقده ليس له وجود ظاهر ولم يدفع له عن أخذا بقرائن الأحوال فى الدعوى من أن العقد حرر كيدا للمستأنفين ولصالح من تربطه وشائج القربى بالبائع وزوجته وصدر لصالح شخص لم يكن فى حالة يسر تمكنه من أداء هذا الثمن ، ولم يتسلم المبيع عقب التعاقد ، ولا يغير من هذا النظر ما قرره شهوده الذين لا تطمئن المحكمة إلى أقوالهم بحجة وتفصيلا ، ذلك أن كاتب العقد أجبر سخر للكتابة والثانية زوجة البائع التى وقعت كشاهدة على خلاف ما جرى عليه سلوك أهل الريف ، والآخر وهو قطب محمد عبد الله فليس له توقيع على العقد وقد قرر فى شأن ذلك أنه حضر مجلس العقد ولم يوقع لعدم وجود ختمه معه رغم أن ذلك لم يكن لينعه من التوقيع بالبصمة . ثم ذكر الحكم "أنه بعد أن تم التصرف للصوى أسرع المتعاقدان إلى رفع الدعوى وليس ثمة نزاع بينهما وتحددت جلسة سابقة على الخاتمة المحددة لدعوى المستأنفين بيومين مع أنها قدمت وأعلنت فى تاريخ لاحق عليها ولما علم المستأنفون بها تدخلوا خصما ثالثا فى الدعوى فاجأ البائع إلى الطعن بالتزوير فى التصرف الصادر إلى المستأنفين بينما وقف إلى جانب المستأنف ضده الثاني يشد أزره " ويبين من هذا الذى ذكره الحكم أن القرائن التى صافها ليست قاصرة على تلك التى أسند الطاعن الفساد إليها ، وإنما اعتمد معها على قرائن أخرى سكنت الطاعن عن تعييبها .

وإذ كان ذلك وكانت تلك القرائن يكمل بعضها بعضا وتصلح في مجموعها لإثبات الصورية وكان ما عابه الطاعن على بعضها في غير محله لأن تهديد البائع للتدخلين بالتصرف مرة أخرى في العقار إذا هم لم يدفعوا له أكثر من الثمن المسمى في العقد له دلالة للسائغة فيما استخلصه الحكم من صورية عقد الطاعن ، ولا ينال من ذلك ما قرره شهود المتدخلين من أنهم لم يعرفوا مضمون ذلك العقد ذلك أن عدم علمهم لا ينال من دلالة التهديد بإعادة البيع ، ولأن الشهود قد أجمعوا على أن الأرض المبيعة كانت في حيازة المتدخلين إلى أن حدث شجار حول وضع اليد انتهى برفع يدهم عنها ، ولأن درجة قرابة البائع للمتدخلين وقد ثبت الخلاف بينه وبينهم لا تحول دون التصرف الصوري لقريب آخر ، ولأن الطاعن لم يقدم ما يدل على يساره ، وإذا كان ذلك وكان ما أسنده الحكم للشهود مطابقا لأقوالهم في التحقيق — الذي أجرته محكمة أول درجة على ما هو ثابت من الصورة الرسمية لذلك التحقيق — والمقدمة من الطاعن — وكان ما استخلصه الحكم من هذه الأقوال سائغا ومؤديا إلى ما انتهى إليه ، فإن النعي في بطلته يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة للقانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم الابتدائي أقام قضاءه برفض دعوى المتدخلين على أن تسجيل الطاعن لصحيفة دعواه بصحة التعاقد كان أسبق من تسجيل المتدخلين لصحيفة دعواهم وقد ألغى الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائي دون أن يرد على أسبابه ، بذلك أهدر أثر أسبقية تسجيل دعوى صحة التعاقد وما يترتب على ذلك من أفضلية عقد الطاعن دون أن يذكر أسبابا لذلك ، وهو منه مخالف للقانون وقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أنه لا مجال لإعمال الأسبقية في تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد إذا كان أحد العقدين موريا صورية مطابقة ، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى بأسباب سائغة — على ما ورد في الرد على السبب الأول — إلى أن عقد الطاعن صوري صورية مطلقة ، فإنه لا يكون ثمة محل للمفاضلة بينه وبين عقد المتدخلين استنادا إلى أسبقية تسجيل صحيفة

دعوى صحة عقد الطاعن. وإذا كان ذلك فإن الحكم لم يكن في حاجة إلى الرد على أسباب الحكم الابتدائي، ويكون النعي على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي في السبب الثالث على الحكم المطعون فيه التناقض، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم تردد بين أحكام الغش وأحكام الصورية مع اختلافهما، وقد أدى به هذا التردد إلى أنه أصبح لا يبين منه الأساس القانوني الذي بني عليه .

وحيث إن هذا النعي في غير محله، ذلك أنه لما كانت الصورية نوعاً من الغش وكان الحكم قد انتهى بالأسباب السائغة التي ذكرها إلى صورية عقد الطاعن صورية مطلقة فإن النعي عليه بهذا السبب يكون في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وحضوية السادة
المستشارين : بطرس زغلول ، ومحمد نور الدين عويس ، وأحمد حسن هيكل ، ومحمد أسعد
منجود .

(١٤٣)

الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) حكم . " عيوب التدليل " . " ما لا يعد قصورا " . دعوى . " تقديم
المذكرات " .

إخفال المحكمة الرد على دفاع تضمنته مذكرة غير مصرح للنص بتقديمها . لانصور .

(ب) استئناف . " الحكم في الاستئناف " . دفع . " الدفع باعتبار الاستئناف
كان لم يكن " . حكم . " حجية الحكم " .

قبول المحكمة للاستئناف شكلا . حجية هذا القضاء تحول دون التمسك بعد ذلك
باعتبار الاستئناف كأن لم يكن أمام ذات المحكمة .

(ج) نقض . " أسباب الطعن " . إعلان . " الإعلان في النيابة " .
استئناف . " الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن " . دفع .

الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . قيامه على عنصر واقعي هو تقدير كفاية
التحريرات التي تسبق تعليم الاعلان للنيابة . عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض .

١ - متى كانت مذكرة للطعن (المستأنف عليه) المقدمة إلى محكمة الاستئناف
في فترة حجب الدعوى للحكم ، والتي أبدى فيها لأول مرة الدفع باعتبار الاستئناف
كأن لم يكن ، ما كان مصرحا له بتقديمها ، فإن محكمة الاستئناف تكون
في مطلق حقها المخول لها عملا بالمادة ٣٤٠ من قانون المرافعات السابق ،

عندما التفتت من تلك المذكرة ، وحينما اعتبرت الدفع الذى تضمنته غير قائم أمامها وغير مطروح عليها ، ويكون لاجل لنسبة القصور فى التسبيب للحكم ، لعدم الرد على هذا الدفع .

٢ - إذ كان الحكم المطعون فيه قد أورد فى أسبابه المكلة للنطوق أن الاستئناف مقبول من الناحية الشكلية ، فإن محكمة الاستئناف تكون قد استنفدت ولايتها للفصل فى شكل الاستئناف ، بحيث لا تملك النظر فى الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن الذى أثاره الطاعن (المستأنف عليه) بعد ذلك أثناء إجراء التحقيق ، لتعلق هذا الدفع بشكل الاستئناف الذى سبق أن فصلت فيه المحكمة ، ولأن حجية الأمر المقضى التى اكتسبها الحكم المذكور تحول دون جواز التمسك أمام ذات المحكمة التى أصدرته بدفع خاص بشكل الاستئناف .

٣ - متى كان الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن - لعدم إعلان صحيفة الاستئناف إعلانا صحيحا خلال ثلاثين يوما طبقا للمادة ٤٠٥ من قانون المرافعات السابق - يقوم على عنصر واقعى هو تقدير كفاية التحريات التى تسبق تسليم الإعلان للنيابة ، مما يرجع فيه لظروف كل مسألة على حدة ، فقد كان يجب إثارته لدى محكمة الاستئناف لتحقيق هذا العنصر الواقعى قبل إصدار حكمها بقبول الاستئناف شكلا أما وهذا لم يحصل فلا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - فى أن الطاعن تقدم بطلب إلى رئيس محكمة القاهرة الابتدائية لاستصدار أمر أداء بالزام المطعون عليه بأن يدفع له مبلغ ٦٣٠٠ ج . وقال شرحا لطلبه إنه يدين المطعون عليه بالمبلغ المشار إليه بموجب سند مؤرخ ٢٢ من أبريل

سنة ١٩٥٩ مستحق السداد وقت الطلب، غير أنه امتنع عن الوفاء بقيمة السند رغم إنذاره بتاريخ ٢٩ من يونيو ١٩٦١ . وإذ رفض الطلب وقيدت الدعوى برقم ٣١٩٩ لسنة ١٩٦١ مدنى كلى القاهرة ادعى المطعون عليه بتزوير السند للسالف الذكر استنادا إلى أن الطاعن كان موظفا لديه وأنه كان يسلمه بونات التحصيل موقعا عليها منه على بياض، وأن الطاعن عمداً إلى حذف بعض البيانات المطبوعة من أحدها— هذه البونات واصطنع السند موضوع هذه الدعوى .

وبتاريخ ٨ من أبريل سنة ١٩٦٣ حكمت محكمة أول درجة للطاعن بطلاناته . استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٨٢ لسنة ٨٠ ق القاهرة . دفع الطاعن باعتباره الاستئناف كأن لم يكن ، ومحكمة الاستئناف حكمت فى ٢٩ من يناير سنة ١٩٦٤ بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليه أنه كان يسلم البونات الموقعة منه على بياض إلى الطاعن لإثبات ما يسدده العملاء من أصل الفواتير المستحقة للشركة، وأن الطاعن عمداً إلى شطب العبارات التى تبين ذلك الغرض واستعملها كسند بالدين المطالب به . وبعد سماع شهود المطعون عليه واستجواب ذلك الأخير، حكمت المحكمة فى ٢٧ من مايو سنة ١٩٦٤ بإلغاء الحكم المستأنف وبرد وبطلان السند موضوع النزاع ورفض الدعوى . طعن الطاعن فى هذا الحكم وفى الحكم السابق للصادر بتاريخ ٢٩ من يناير سنة ١٩٦٤ بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب، ينمى الطاعن بالسبب الثانى على الحكيم المطعون عليهما مخالفة القانون والقصور فى التسييب ، وفى بيان ذلك يقول إنه دفع فى مذكرته التى قدمها فى فترة حيز الدعوى للحكم وقبل صدور حكم الإحالة إلى التحقيق باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لأنه لم يعلن بصحيفة الاستئناف إعلاناً صحيحاً خلال ثلاثين يوماً طبقاً للمادة ٤٠٥ من قانون المرافعات السابق معدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢، إذ أنه وإن أعلن للنياية فى الميعاد إلا أنه لم تسبقه التحريات الكافية ، غير أن الحكم الصادر فى ٢٩ من يناير سنة ١٩٦٤ بإحالة الدعوى إلى التحقيق والذي لم يكن ليتسنى الطعن فيه بالنقض إلا مع الحكم الصادر فى الموضوع أغفل الرد على هذا

الدفع فشابه القصور في التسبيب، وعلى الرغم من تمسك للطاعن بهذا الدفع من جديد عند إجراء التحقيق، فإن الحكم الصادر في الموضوع رد عليه بقوله إنه لا محل لبحث الدفع بعد أن قضى بقبول الاستئناف شكلاً بالحكم السابق، مع أن ذلك لا يمنع من القضاء باعتبار الاستئناف كأن لم يكن، كما أن حضوره لا يصحح بطلان الإعلان مما تعتبر معه الخصومة غير منعقدة في الاستئناف، غير أن الحكم الصادر في الموضوع لم يلتزم هذا النظر وهو مما يعيب الحكمين بالخطأ في تطبيق القانون.

وحيث إن هذا للنمى في غير محله، ذلك أنه لما كان البين من الاطلاع على محاضر جلسات محكمة الاستئناف أن محامى الطاعن — المستأنف عليه — حضر بجاستين متعاقبتين ولم يبد دفاعاً رغم تكليفه بذلك، ثم ظلت الدعوى مودعة حتى جلسة ١٥ من يناير سنة ١٩٦٤ حين حجزتها المحكمة لإصدار الحكم فيها وجاء قرارها خلوا من التصريح بتقديم مذكرات، وكان الثابت أن مذكرة الطاعن المقدمة في فترة حجز الدعوى للحكم والتي أبدى فيها لأول مرة الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن ما كان مصرحاً له بتقديمها، فإن محكمة الاستئناف تكون في مطلق حقها المخول لها عملاً بالمادة ٣٤٠ من قانون المرافعات السابق عندما التفتت عن تلك المذكرة وحينما اعتبرت الدفع الذى تضمنته غير قائم أمامها وغير مطروح عليها، ويكون لا محل لنسبة القصور في التسبيب للحكم الصادر في ٢٩ من يناير سنة ١٩٦٤ لعدم الرد على هذا الدفع. لما كان ذلك وكان الحكم المشار إليه قد أورد في أسبابه المشكلة للنطوق أن الاستئناف مقبول من الناحية الشكلية فإن محكمة الاستئناف تكون قد استنفدت ولايتها في الفصل في شكل الاستئناف بحيث لا تملك النظر في الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن الذى أثاره الطاعن من جديد أثناء إجراء التحقيق لتعلق هذا الدفع بشكل الاستئناف الذى سبق أن فصلت فيه المحكمة، ولأن حجية الأمر المقضى التى اكتسبها الحكم المذكور تحول دون جواز التمسك أمام ذات المحكمة التى أصدرته بدفع خاص بشكل الاستئناف، لما كان ما تقدم وكان غير مقبول لإثارة هذا الدفع لدى هذه المحكمة لأنه يقوم على عنصر واقعى هو تقدير كفاية التحريات التى تسبق تسليم الإعلان للنيابة مما يرجع فيه لظروف كل مسألة على حدة، وقد كان يجب إثارة لدى

محكمة الاستئناف لتحقيق هذا العنصر الواقعى قبل إصدار حكمها بقبول الاستئناف شكلا ، أما وهذا لم يحصل فلا تقبل إثارته أمام محكمة النقض ويكون النعى على الحكم بخالفة للقانون فى هذا الخصوص على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينهى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الثانى الإخلال بحق الدفاع ، وفى بيان ذلك يقول إن محكمة الاستئناف قررت بجلاسة ٧ من مايو سنة ١٩٦٤ حجز القضية للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات ومستندات ، ولما قصد محامى الطاعن إلى قلم الكتاب للاطلاع على الاستجواب الذى تم بتلك الجلسة تبين أن ملف القضية أرسل إلى أحد أعضاء الهيئة ولم يتمكن من الاطلاع عليه ويقول الطاعن إن حجز الدعوى للحكم مع تحديد مواعيد لتقديم المذكرات والمستندات يقتضى أن يظل الملف بقلم الكتاب حتى تنتهى المواعيد المشار إليها ، وإذ حيل بين الطاعن وبين الاطلاع على محضر الاستجواب وصدر الحكم المطعون فيه فى موعدة دون أن يسمح له بإعداد مذكرة تكميلية فى هذا الخصوص أو يستجاب إلى طلبه بإعادة القضية إلى المرافعة أو بعد أجل الحكم حتى يتسع له الوقت للاطلاع فإن هذا من الحكم يعد إخلالا بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كان الطاعن لم يقدم الدليل على أن ملف القضية كان قد أرسل إلى أحد أعضاء الهيئة عقب حجز الدعوى للحكم مباشرة وقبل انتهاء المواعيد المحددة لتبادل المذكرات والمستندات أو أنه قدم طلبا لإعادة الملف حتى تتاح له فرصة الاطلاع عليه ، وكانت إعادة الدعوى إلى المرافعة من إطلاق قاضى الموضوع ، فلا على المحكمة إن هى لم تستجب إلى ذلك الطلب الأخير وردت عليه بانتفاء الجدية فيه ، ما دامت قد استكملت دفاع الخصوم ومنحتهم الآجال الكافية لتقديم المذكرات والمستندات ، ويكون النعى عليها بأنها أخلت بحق الدفاع لهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينهى بالسبب الأول الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول إن محكمة الاستئناف أجازت الإثبات بالبينة تأسيسا على أن الطاعن قد قارف تزويرا فى السند موضوع التداعى مع أن التوقيع على بياض من شأنه أن يكسب البيانات التى تثبت فوق التوقيع حجية الورقة العرفية ، ولا يعتبر

تزويرا إساءة استعمال الورقة الموقعة على بياض ، بل يعد من قبيل خيانة الأمانة ويجرى إثباته وفقا للقواعد العامة التي لا تجيز دحض الثابت بالكتابة بغير الكتابة، الأمر الذي يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضائه برفض الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة استنادا إلى قوله ... " إن المحكمة قد قضت في حكمها بالإحالة على التحقيق بجواز الإثبات بالبينة إذا اعتبرت ما ارتكب هو تزوير وليس خيانة أمانة، وذلك لأن خيانة الأمانة لا تكون إلا عند ما تسلم الورقة الموقعة على بياض وليس بها شيء من الكتابة ، إنما إذا كان مدونا بها بعض الكلمات تبين نوع الكتابة التي أهد لها السند ثم شطبت بعض الكلمات وأضيفت كلمات أخرى لم يعد السند لإثباتها فإن ذلك يعد تزويرا في المحرر يجوز فيه الإثبات بالبينة " .. فإن مفاد هذا من الحكم أنه انتهى في فهم الواقع في الدعوى إلى أن أصل الورقة المحرر عليها سند المديونية كان نموذجا مطبوعا ومعدا لإثبات سداد عملاء الشركة للبالغ المستحقة في ذمتهم وموقعا عليه من المطعون عليه لتسليمه للعميل الذي يقوم بالسداد للطاعن الذي يعمل بالشركة، وأنه قد شطبت من هذا النموذج العبارة المطبوعة الدالة على رقم الفاتورة وأثبت بدلا منها أن المبلغ سلفا للشركة وأضيفت إلى النموذج عبارة أن المبلغ مستحق السداد وقت الطلب . ولما كان التكييف الصحيح لهذه الواقعة كما حصلت في المحكمة على النحو السالف بيانه هو أنها تزوير، إذ أن تغيير المحررات بالحذف والإضافة يعد ضمن طرق التزوير المنصوص عليها في المادة ٢١١ من قانون العقوبات ، فلا على المحكمة إن هي قضت بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات التزوير الذي يقع بهذه الطريقة . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضائه برد وبطلان السند على ما أسفر عنه التحقيق الذي أمر به ، فإن النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الرابع القصور في التسييب ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه الثاني اعتمد على شهادة شهود المطعون عليه للقضاء برد وبطلان السند دون أن يدال على قيام الطاعن بتزوير المحرر أو يثبت

حصوله على سند المديونية الموقع به على بياض ، هذا إلى أن محكمة الاستئناف لم ترد على دفاعه بأنه لم يكن محصلاً لدى المطعون عليه وأن ذلك الأخير لم يفتن إلى ضياع أحد الايصالات التي سلمها إياه ، كما أن الحكم التفت عما قدمه من مستندات للتدليل على مدى ثرائه السابق دفعا لشبهة عدم ملاءته التي يصحدها خصمه ، الأمر الذي يعيب الحكم بالقصور في التسييب .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين المستندات التي قدمها الطاعن لإثبات ملاءته دال على تزوير السند موضوع الدعوى بقوله " ... إنه بالنسبة لموضوع التزوير فإن المحكمة تأخذ بأقوال شهود الإثبات وقد شهد الأولان بضيق يد المستأنف ضده - الطاعن - وعدم مقدرة على مداينة المستأنف بمبلغ ٦٣٠٠ جنيه وأن محاميه طلب مبلغ ٢٠٠ جنيه نظير تسليم السند . كما شهد الأخير أن المستأنف - المطعون عليه - كان يسلم المستأنف ضده بونات موقعا منه عليها على بياض وهي من نفس نوع البون الذي كتب عليه سند المديونية ... كما أن ظروف الحال تقطع بتزوير السند لأن المستأنف ضده كان يعمل كاتباً عند المستأنف بأجر قدره ١٢ جنيها شهريا أي مبلغ ١٤٤ جنيها في السنة مع أن فوائد المبلغ المقرض للمستأنف بواقع ٥٪ سنويا يزيد على ٣٠٠ جنيه وهو ما يزيد على ضعف أجره في السنة ، فضلا عن أنه عندما فصله المستأنف في أول عمله لم يذكر للاستاذ المحامي أنه يداين المستأنف في هذا المبلغ الكبير كما لم يطالب به المستأنف أو يذكره بوجوده ، كما أنه لو صح ما يدعيه من دفعه مبلغ ٦٣٠٠ جنيه للمستأنف كعلاقة لطلب من المستأنف أن يكتب السند بخطه جميعه وهو الملم بالقراءة والكتابة لا أن يكتبه على ورقة صغيرة عبارة عن بون من بونات الشركة المعدة لسداد الديون التي للشركة ويكتب جميع البيانات بخطه هذا التوقيع ويضطر حتى يعطيه شكل سند المديونية أن يشطب بعض العبارات المطبوعة ... وكان من حقه أن يطلب تحرير السند على ورقة خالية من الكتابة وأن يكتب صلب السند جميعه بخط المدين ، كما أنه وهو الذي يداين المستأنف بمبلغ ٦٣٠٠ جنيها عند ما سئل في محضر تحقيق البوايس في الشكوى رقم ٣٤٢٨ لسنة ١٩٦١ إداري عابدين عن سبب عدم رفعه دعوى بعد عروجه من العمل مباشرة قرر أن السبب عدم وجود الرسوم معه وأنه بحث عن تمويل

يقوم بدفعها ولما وجدته أقام الدعوى ، كما أنه قرر في ذات الشكوى أنه بعد أن قبض مبلغ أربعين جنيها من المستأنف قيمة أجره المحكوم له به في قضية وقف تنفيذ قرار الفصل لم يرفع الدعوى لأنه كان محتاجا لهذا المبلغ ليقوم بالصرف منه على نفسه حتى يقبض أجره من عمله الجديد ، فشخص هذا حاله لا يعقل أن يقرض الغير مبلغ ٦٣٠٠ جنيه لأنه لو كان معه هذا المبلغ لما أقرضه جميعه ولأبقى معه جزءا منه لينفق على نفسه ...” ولما كان ما ساقه الحكم في هذا الخصوص يشير في تدليل سائق إلى أن سند المديونية مزور على المطعون عليه ويقطع باطراح الحكم للمستندات التي قدمها الطاعن لإثبات يساره ، وكانت هذه الأسباب المشار إليها كافية لحمله ، وكانت المحكمة غير ملزمة بتعقب الخصوم في جميع أوجه دفاعهم والرد على كل منها إستقلا ما دام أن حكمها يقوم على أسباب تكفي لحمله ، وكان باقى ما جاء بسبب النعى لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل مما لا تجوز إثارتة أمام محكمة النقض ، فإن تعيب الحكم بالقصور في التسييب يكون على غير أساس .

وحيث أنه لما تقدم يترتب رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : هـد نور الدين عويس ، وأحمد حسن هيكل ، وإبراهيم ملام ، وهـد
أسعد محمود .

(١٤٤)

الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) نقض . " ميعاد الطعن " .

ميعاد الطعن بالنقض ستون يوما . بدء الميعاد — كأصل عام — من تاريخ
صدور الحكم المطعون فيه . ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٢

(ب) بيع . " التزامات البائع " . طرح النهر . تعويض .

المشتري لأرض أكلها النهر . منع القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٨ تسليمه أرضا
من طرح النهر . لا يسقط حقه في الحصول على مقابل من هذه الأرض .

(ج) صلح . " ماهيته " . تجزئة .

فقد المحرر للقومات التي تجعل منه صلحا . عدم جدوى التحدى بقاعدة عدم
تجزئة الصنع .

١ — إذا كان القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ يقضى في مادته الأولى بأن ميعاد
الطعن بطريق النقض ستون يوما ، ويقضى في مادته الثالثة بأن يعمل بالمادة
السابقة من تاريخ نشر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في ١٩٦٥/٧/٢٢ ، وكانت
المادة ٣٧٩ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠
لسنة ١٩٦٢ قد جعلت بدء ميعاد الطعن في الحكم من تاريخ صدوره كأصل عام ،
وإذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٩٦٦/١/١٣ وطعن فيه الطامنة
بطريق النقض في ١٩٦٦/٣/١ ، فإن للطعن يكون قد رفع في الميعاد القانوني .

۲ — لایجدي إدهاء الطاعنة (الشركة البائنة) بأن عقد البيع (ومحلّه أرض أكل النهر) قد انفسخ لاستحالة تنفيذه بصدد القانون رقم ۱۹۲ لسنة ۱۹۵۸ فی شأن طرح النهر وأكله ، لأنه وإن كان هذا القانون قد منع تسليم أرض من طرح النهر لأصحاب أرض أكلها النهر ، وقصر التعويض عنها على ما يعادل قيمة الأرض ، إلا أن ذلك ليس من شأنه أن يحرم المشتري من حقه فی الحصول على مقابل عن هذه الأرض .

۳ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن المحرر قد أعوزته المقومات التي تجعل منه صلحا فی مفهوم المادة ۵۴۹ من القانون المدني التي تقضى بأن يكون الاتفاق على الصلح بين الطرفين متضمنا نزول كل منهما على وجه التقابل عن بعض حقوقه حمها للنزاع القائم بشأنها بينهما ، فإنه لا يجدي الطاعنة إزاء ذلك التعدي بحكم المادة ۱/۵۵۷ من القانون المدني التي تقضى بعدم تجزئة الصلح .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وممّاع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر الأوراق — تتمثل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ۶۳/۳۲۲۶ مدني كلى القاهرة ضد شركة الشيخ فضل العقارية — للطاعنة — وطلب الحكم بإلزامها بأن تدفع له مبلغ ۵۰۰۰ ج ، وقال بيانا للدعوى إنه بموجب عقد محوري في ۸ / ۴ / ۱۹۵۰ باعته الشركة المذكورة ۲۰۶ ف و ۵ ط و ۱ م بناحية أبو جرج مركز بني مزار منها ۷۲ ف و ۱ ط و ۷ م أكل نهر بسمر الفدان ۴۲ ج و ۶۸۵ م وعجل لها من جملة ثمن هذه الأرض مبلغ ۲۹۳۱ ج و ۵۵ م وتعهد بسداد الباقي وقدره ۵۸۲۶ ج و ۹۶ م على عشرة أقساط سنوية متساوية اعتبارا من أول نوفمبر سنة ۱۹۵۰ على أن يتم التوقيع على العقد النهائي بعد الوفاء لها بكامل هذه الأقساط ، وإذا صدر القانون رقم ۱۷۸ لسنة ۱۹۵۲ فقد استولت هيئة الإصلاح الزراعي على أطيان الشركة المذكورة — ومنها الأطيان موضوع العقد المشار إليه —

ولما قامت الطاعنة بإخطار الهيئة صالفة الذكر بالتصرف موضوع ذلك العقد أرسلت له هذه الهيئة خطابا في ١٩٦٠/٨/٢١ تخطره فيه بأنها اعتدت بهذا التصرف، وأن حقه طبقا للقانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ أصبح قاصرا على التعويض دون الحصول على بديل من أرض طرح النهر، وأن عليه أن يتقدم إلى مؤسسة طرح النهر وأكله لاستيفاء ما يستحقه من تعويض نقدي عن هذا الحق، ولما تقدم للمؤسسة المذكورة بطلب صرف التعويض اشترطت لذلك مصادقة الطاعنة باعتبارها صاحبة التكليف على الأرض موضوع العقد لنقل ملكية مساحة مقدارها ١٩٠ ف ٥ ط ٩ س من أطيانها باعتبار أنها المساحة التي تبين أنها أكل نهر، فتوجه إلى الشركة الطاعنة بطلب هذه المصادقة واستجابت لطلبه بأن أرسلت للمؤسسة خطابا في ٢٩ مايو سنة ١٩٦٢ تصادق فيه على صرف التعويض له، واشترطت لذلك أن تحتجز لها المؤسسة من ذلك التعويض مبلغ ٣٥٤٧ ج و ٨٧٠ م على اعتبار أنه المبلغ الذي لا يزال متبقياً لها في ذمته من قيمة الأرض موضوع عقد ١٩٥٠/٤/٨، وإذا عادت الطاعنة رغم ذلك فنكلت عن مصادقتها بأن امتنعت عن التوقيع على العقد الناقل للملكية الأرض المبيعة إلى مؤسسة طرح النهر وأكله، وكان قد وقع في ضائقة مالية هددته بالإفلاس وبيع أملاكه جبرا عليه، إذ تاقى احتجاجا من بنك التجارة بعدم دفع ديونه كما تاقى تنبيهها بزرع ملكية أطيانها من بنك القاهرة، فقد حارح إلى الشركة الطاعنة طالبا التعجيل بتوقيعها على ذلك العقد وأطلع المسؤولين فيها على مركزه المالي رجاء أن يوقعوا على العقد لإنقاذه من الضائقة المالية، غير أن هؤلاء المسؤولين اغتنموا الفرصة لمساومته على أن يتخلى للشركة عن مبلغ ٥٠٠٠ ج من التعويض المستحق له عن الأرض المبيعة له، ولم يسعه إزاء ما كان يعانيه من اضطراب مالي إلا أن ينزل على ما اضطرروه إليه وأن يوقع في ١٨ مارس سنة ١٩٦٣ على عقد صلح أعدته الشركة وضمنته تخويلها الحق في قبض المبلغ المذكور من مؤسسة طرح النهر وأكله ثم قامت بصرفه فعلا، بما تكون معه قد حصلت على ذلك المبلغ بطريق الإكراه وبغير وجه حق وهو ما دعاه إلى إقامة الدعوى للطالبة به. دفعت الطاعنة الدعوى بأن العقد الصادر منها للطعون ضده بتاريخ ١٩٥٠/٤/٨ قد انفسخ لعدم وفاء المطعون ضده بالأقساط المؤجلة من ثمن البيع في مواعيد استحقاقها بما يجعل للطاعنة الحق في اقتضاء

مبلغ التعويض عن الأرض موضوع ذلك العقد بما في ذلك المبلغ المتنازع عليه، كما أنكرت الطاعنة ممارسة المسؤولين فيها لأى ضغط على المطعون ضده للتوقيع على عقد الصالح المحرر في ١٨/٣/١٩٦٣، وبتاريخ ١٣/٦/١٩٦٤ قضت محكمة أول درجة بالزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضده المبالغ المطالب به . استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٨١/١٤٥٩ ق ، وبتاريخ ١٣/١/١٩٦٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ودفع المطعون ضده بعدم قبول الطعن لرفعه بعد الميعاد ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الدفع وفي الموضوع برفض الطعن ، وفي الخاتمة المحددة لنظر الطعن تمسكت النيابة العامة بهذا الرأى .

وحيث إن المدفع المبدى من المطعون ضده بعدم قبول الطعن لرفعه بعد الميعاد مردود، ذلك أنه لما كان القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ يقضى في مادته الأولى بأن ميعاد الطعن بطريق النقض ستون يوما ، ويقضى في مادته الثالثة بأن يعمل بالمادة السابقة من تاريخ نشر القانون رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ في ٢٢/٧/١٩٦٥ ، وكانت المادة ٣٧٩ من قانون المرافعات السابق بعد تعديها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ قد جعلت بدء ميعاد الطعن في الحكم من تاريخ صدوره كأصل عام . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٣/١/١٩٦٦ وطعنت الطاعنة فيه بطريق النقض في أول مارس سنة ١٩٦٦ فإن الطعن يكون قد رفع في الميعاد القانوني، ويكون الدفع بعدم قبوله لرفعه بعد الميعاد على غير أساس .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب، تنمى الطاعنة بالأسباب الأربعة الأولى منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك نقول إنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بأن عقد البيع الصادر منها للمطعون ضده في ٨/٤/١٩٥٠ قد تضمن شرطا صريحا يقضى بفسخ ذلك العقد متى تأخر المشتري عن سداد أى قسط أو جزء من قسط من المبلغ الذى تأجل سداؤه من الثمن، وأن هذا الشرط قد تحقق بتأخر المطعون ضده

في سداد بعض هذه الأقساط ، كما تمسكت بأن المطعون ضده تنازل عن الحقوق التي آلت إليه بذلك العقد إلى نصري كامل ووفائيل الذي باعته الطاعنة — في ٢٣/٣/١٩٥٥ وبعدها التنازل — ذات الحقوق الواردة في ذلك العقد، فتسلم بناء على ذلك في مقابل أكل النهر أرضا طرحها النهر في محافظة الدقهلية ، وتمسكت أيضا بأن العقد انفسخ لاستحالة تنفيذه بصدر القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ الذي منع تسليم المشتري لأرض من أكل النهر أرضا في مقابلها من طرحه متى كانوا لم يسجلوا عقودهم قبل صدوره وقصر حقوقهم في التعويض عن أكل النهر على قيمته نقدا، الأمر الذي أصبحت معه الطاعنة هي صاحبة الحق في صرف ثمن أكل النهر جميعه، وهو ما يتمتع معه على المطعون ضده أن يطالبها أو أن يطالب مؤسسة طرح النهر وأكله بما يقابل حق أكل النهر موضوع عقد ٨/٤/١٩٥٠ مادام هذا العقد لم يسجل نتيجة لتراخي المطعون ضده في سداد الأقساط التي استحققت عليه بموجبه، وأنه بذلك يفتى القول بأن حصول الطاعنة بموجب عقد الصلح المؤرخ ١٨/٣/١٩٦٣ على مبلغ ٥٠٠٠ ج وهو بعض حقها المشروع في التعويض المستحق لها عن أكل النهر جميعه — بعد أن تنازلت للمطعون ضده وعلى سبيل التبرع عن الباقي من هذا التعويض — هو نتيجة لإكراه كانت وسيلة الطاعنة فيه استغلال الضائقة المالية التي حلت بالمطعون ضده عند التوقيع على عقد الصلح المشار إليه، طالما أنها كانت في غنى عن هذا الإكراه لو أنها تمسكت بحقها في فسخ عقد ٨/٤/١٩٥٠ وهو ما كان يتمتع معه على المطعون ضده أن يصرف من التعويض المستحق عن أكل النهر شيئا . وأضافت الطاعنة أنها رفضت التوقيع على العقد الذي أعدته مؤسسة طرح النهر وأكله بنقل ملكية الأرض موضوع عقد البيع المتقدم الذكر إليها قبل أن تعلم بسوء الحالة المالية للمطعون ضده ، واستدلت على ذلك بكتابها للمؤسسة المذكورة في ١٠/٧/١٩٦٤ والذي أبلغتها فيه رفض طلبها التوقيع على العقد المشار إليه قبل أن يطلعها المطعون ضده في ١٥/٣/١٩٦٣ على ما آلت إليه حالته المالية . غير أن الحكم المطعون فيه قضى رغم ذلك بإلزامها بالمبلغ موضوع النزاع وهو ما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي برمته مردود، ذلك أنه يبين من مدونات الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه أنه قرر أن عقد البيع الصادر

من الطاعنة للمطعون ضده في ١٩٥٠/٤/٨ وإن تضمن شرطاً صريحاً يقضى بفسخ ذلك العقد إذا تأخر المطعون ضده في سداد الأقساط المؤجلة من الثمن من مواعيد استحقاقها، ولئن تأخر المطعون ضده فعلا عن سداد هذه الأقساط، إلا أن الطاعنة قد تنازلت عن ذلك الشرط وأقالت نفسها من العقد الذي أصدرته لنصري كامل روفائيل واعتبرته معسوداً الأثر وسأمت بحق المطعون ضده في صرف التعويض عن أكل النهر من مؤسسة طرح النهر وأكله . واستدل الحكم على ذلك بما تضمنه الإنذار الذي وجهته الطاعنة للمطعون ضده في ١٩٥٨/٨/٢٣ بسداد المتأخر عليه من الأقساط الوارد ذكرها في ذلك العقد ، وبأن الطاعنة بعد أن أقامت على المطعون ضده الدعوى رقم ٦٠/١٧٤ مدني بني مزار بطلب طرده من ١٢٩ ف و ٣ ط و ٩ س من الأرض المبيعة بالعقد المذكور إعمالاً للشرط الصريح للفاسخ فيه، عادت وتركت تلك الدعوى للشطب ، وبأنها وجهت خطاباً لمؤسسة طرح النهر وأكله في ١٩٦٢/٥/٢٩ وافقت فيه على صرف التعويض المستحق عن أكل النهر موضوع العقد المتقدم الذكر إلى المطعون ضده واشترطت أن تحتجز لها من ذلك التعويض مبلغ ٣٥٤٧ ج و ٨٧٠ ملياً باعتباره كل مطلوبها الباقي قبل المطعون ضده من الثمن المنصوص عليه في العقد المشار إليه ، ووجهت خطاباً للمطعون ضده في أول يناير سنة ١٩٦٣ تستحثه فيه على سداد ١٪ من المتأخر عليه من ثمن البيع حتى تتاح له فرصة الإفادة من التيسير الذي تقدمه لعملائها ، وأقرت صراحة في المذكرة التي قدمتها لمحكمة أول درجة بجلسته ١٩٦٣/١٢/١٨ بتنازلها عن إعمال الشرط الصريح للفاسخ في عقد البيع المتقدم الذكر . لما كان ذلك وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه عرض لما تمسكت به الطاعنة من نفي استغلالها للضائقة المالية التي كانت تحيط بالمطعون ضده للتوقيع على عقد الصلح المحرر في ١٩٦٣/٣/١٨ وحصل مما ورد في المذكرة المقدمة منها لمحكمة أول درجة في ١٩٦٣/١٢/١٨ والسالف الإشارة إليها أن توقيعها على عقد الصلح كان استجابة منها للخطاب الذي وجهه المطعون ضده إليها في ١٩٦٣/٣/١٥ قبل ذلك الصلح يستعجلها فيه الموافقة على ما طلبته مؤسسة طرح النهر وأكله بشأن التوقيع على العقد الناقل للملكية الأرض موضوع عقد ١٩٥٠/٤/٨ إليها تمهيداً لصرف التعويض المستحق عن أكل النهر الذي تضمنه ذلك العقد، ويطلبها بموجب هذا الخطاب على ما يهدده من انهيار

مالى ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص من ذلك ومما أثبتته الحكم الابتدائي — على النحو السالف بيانه — من تنازل الطاعنة عن الشرط الصريح الفاسخ أنه لم يكن للطاعنة حق في الحصول على مبلغ ٥٠٠٠ ج من قيمة التعويض الذى يستحق للمطعون ضده ، لأن توقيع هذا الأخير قد تم بطريق الإكراه باستغلال الطاعنة للضائقة المالية التى ألمت به ، وكان لا يجدى الطاعنة ماثيره من أن عقد ١٩٥٠/٤/٨ قد انقسخ لاستحالة تنفيذه لصدر القانون رقم ١٩٧٢ لسنة ١٩٥٨ فى شأن طرح النهر وأكله ، لأنه وإن كان هذا القانون قد منع تسليم أرض من طرح النهر لأصحاب أرض أكلها النهر وقصر التعويض عنها على ما يعادل قيمة الأرض ، إلا أن ذلك ليس من شأنه أن يحرم المشتري من حقه فى الحصول على مقابل عن هذه الأرض . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضده مبلغ ٥٠٠٠ ج تأسيساً على أنها حصلت على هذا المبلغ بطريق الإكراه وبغير وجه حق ، يكون قد أصاب صحيح القانون استناداً إلى أسباب سائغة تؤدي إلى النتيجة التى انتهى إليها ، ويحمل الرد على وجوه الدفاع التى تمسكت بها الطاعنة والسالف الإشارة إليها ، ويكون النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال والقصور فى التدبير على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك نقول إن محكمة أول درجة ذهبت فى تقرير قضائها بإهدار عقد الصلح المحسور فى ١٩٦٣/٣/١٨ إلى أنها لا تعتد به ، مع أن هذا العقد لا ينطوى إلا على واقعة قانونية واحدة ولا سبيل إلى عدم الاعتداد به إلا من طريق إبطاله وعلى الرغم من أنه لا يصح بعد إبطال هذا العقد أن تبقى بعض آثاره ، فإن الحكم قد جعل بناءً على ذلك العقد بذاته للمطعون ضده حقا فى مبلغ ١٤٠٠٠ جنيه هو الباقي من التعويض الذى صرفه من أكل النهر موضوع عقد ١٩٥٠/٤/٨ بعد أن صرفت الطاعنة مبلغ ٥٠٠٠ جنيه من هذا التعويض بموجب عقد الصلح ، قولاً من الحكم أن ذلك للعقد لا يمثل فى حقيقته صلحا ، وأن الطاعنة إنما صاغته فى صورة الصلح سترا للإكراه الذى مارسه ضد المطعون عليه ، وهو من الحكم خطأ فى تطبيق القانون لمخالفته لما تقضى به المادة ١/٥٥٧ من القانون المدنى من أن إبطال جزء

من عقد الصلح یرتب علیه بطلان الصلح برمنه . هذا إلى أن الحكم المطعون فيه أید ما ذهب إلیه محكمة أول درجة من إعتبار خطاب ١٩٦٢/٥/٢٩ — الذی أرسلته الطاعنة لمؤسسة طرح للنهر وأكله — مقیدا لها ، مع أن هذا الخطاب لم یکن مطروحا علی المحكمة ولم تجر مرافعة بشأنه وهو ما یجیب الحكم بالفساد فی الإستدلال .

وحيث إن هذا النعی مردود فی شقه الأول، ذلك أنه لما كان یبرین من الحكم المطعون فيه أنه أورد فی شأن عقد الصلح السابق الإشارة إلیه قوله ”إن هذا العقد الذی أسبغت علیه المستأنفة — الطاعنة — وصف عقد الصلح لیس فی حقیقته كذلك، ولیس أدل علی ذلك من تلك المقدمة الی قدمت بها محاولة منها أن تضفی علیه تضمنه تسوية موقف قانونی مختلف علیه بین طرفیه ، بينما هو عقد من جانب واحد فرضته المستأنفة — الطاعنة — علی المستأنف علیه — المطعون علیه — وأضطرت له للتوقيع علیه تحت تأثير ظروفه المالية السيئة الی كانت تعلمها بقصد الحصول علی غرض غیر مشروع وهو إقتضاؤها منه مبلغ ٥٠٠٠ جنية دون وجه حق“، وكان ذلك من الحكم یعنی أن المحرر المذكور قد أهرزته المقومات الی تجعل منه صلحا فی مفهوم المادة ٥٤٩ من القانون المدني ، الی تقضى بأن یكون الإنفاق علی الصلح بین الطرفين متضمنا نزول كل منهما علی وجه التقابل من بعض حقوقه حسبما للزاع القائم بينهما ، فإنه لا یجدي الطاعنة إزاء ذلك التحدى بحكم المادة ١/٥٥٧ من القانون المدني الی تقضى بعدم تجزئة الصلح ، ویكون النعی علی الحكم المطعون فيه بالخطأ فی تطبيق القانون فی هذا الخصوص علی غیر أساس . والنعی فی شقه الثاني غیر صحيح، ذلك أن الثابت أن الخطاب المؤرخ ٢٩ مایوسنة ١٩٦٢، الذی أرسلته الشركة الطاعنة إلی مؤسسة طرح للنهر كان قد تمسك المطعون ضده بدلالته فیما أثير حصول فسخ عقد ٨ من إبریل سنة ١٩٥٠ ، وعرضت له الطاعنة فی صحيفة إستئنافها فی مقام نفی هذه الدلالة بما یجعل أمره معروضا علی المحكمة ، ومن ثم فإن النعی علی الحكم المطعون فيه بالفساد فی الإستدلال، لأنه عول علی ذلك الخطاب فیما انتهى إلیه من أن الطاعنة تنازلت بوجبه عن حقها فی فسخ ذلك العقد یكون فی غیر محله .

وحيث إنه لما تقدم یتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلج نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : بطرس زفلول ، وأحمد حسن هيكل ، وعباس حلي عبد الجواد ،
وابراهيم علام .

(١٤٥)

الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) محكمة الموضوع . " تقدير عمل الخبير " . نقض . " أسباب
الطعن " . خبرة .

لمحكمة الموضوع تقدير رأى الخبير ولو في مسألة فنية دون الاستعانة برأى خبير
آخر . طلب تدب خبير مرجح . جدل موضوعي . عدم جواز إثارته
أمام محكمة النقض .

(ب) عقد . " فسخ العقد " . حكم . " عيوب التدليل " . " ما يعد
قصورا " التزام .

الشرط الفاعل الضمني في العقد . للدين توقي الفسخ بالوفاء بالدين قبل صدور
الحكم النهائي بالفسخ . مناط ذلك . ألا يكون هذا الوفاء المتأخر مما يضار به
الدائن . عدم بيان الحكم وجه الضرر قصور .

١ - تقدير محكمة الموضوع لعمل الخبير هو - وعلى ما جرى به قضاء
هذه المحكمة - مما يدخل في سلطتها الموضوعية ، ولها باعتبارها الخبير الأعلى
أن تقدر رأى الخبير ولو في مسألة فنية دون حاجة إلى الاستعانة برأى خبير آخر،
ما دامت هي لم تر لزوما لا تخاف هذا الإجراء دون أن يعد ذلك منها إخلالا بحق
الدفاع . لما كان ذلك وكان ما يشير الطاعن بشأن التفات المحكمة عن الفرائض
التي ساقها لتبرير طلبه لتدب خبير مرجح بين التقريرين المقدمين ، لا يعدو أن يكون
جدلا موضوعيا في سلطة المحكمة الموضوعية مما لا يصح إثارته أمام محكمة النقض .

٢ - إذا كان الحكم قد أقام قضاءه بفسخ عقد الإيجار موضوع النزاع على أساس الشرط الفاسخ للضمين ، وكان الفسخ المبني على هذا الشرط من شأنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) - أن ينحول المدين الحق في أن يتوقى الفسخ بالوفاء بالدين ولو بعد انقضاء الأجل المحدد في العقد ، بل وبعد رفع الدعوى بطلب الفسخ ، وإلى ما قبل صدور الحكم النهائي فيها ، ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن قام بالوفاء بالمبلغ المحكوم به إبتدائيا أمام محكمة الاستئناف ، وهو ما يقوم مانعا من إجابة طلب الفسخ ، ما لم يتبين لمحكمة الموضوع أن هذا الوفاء المتأخر مما يضار به الدائن ، وكان الحكم المطعون فيه - الذي أيد الحكم الإبتدائي بفسخ العقد - لم يبين وجه الضرر المبرر لعدم إعتبار وفاء الطاعن بالمتبقى من مبلغ الإيجار المحكوم به إبتدائيا مانعا من الفسخ ، وكان ما قرره من إسناد المطالبة والإعانات إلى الطاعن لا يعد بيانا للضرر في هذا الخصوص ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه فيما قضى به من فسخ العقد .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٢٢٧٠ لسنة ٦٢ مدني كلى الإسكندرية ضد الطاعن ، وقال بيانا لها إنه بموجب عقد محرق في ١٢ فبراير سنة ١٩٦١

(١) نقض ٢٦ يناير ١٩٦٧ مجموعة المكتب الفني السنة ١٨ ص ٢١٥ .
نقض ٢٠ أبريل سنة ١٩٦٧ مجموعة المكتب الفني السنة ١٨ ص ٨٥٩ .
نقض ١٢ مارس سنة ١٩٧٠ مجموعة المكتب الفني السنة ٢١ ص ٤٢٥ .

أجر للطعون ضده ۲۰ فدانا بناحية الريكو مركز حوش عيسى من سق ۶۱ و ۶۲ الزراعتين بإيجار سنوى قدره ۶۰۰ ج، وإذ تأخر فى سداد مبلغ ۷۰۰ ج من هذا الإيجار فقد أقام الدعوى للطالبة به وبفسخ عقد الإيجار وتسليمه الأرض المشار إليها ، دفع الطامن الدعوى بأنه سدد جميع الإيجار المطلوب من تلك الأرض وقدم تأييدا لدفاعه إيصالا مؤرخا ۱۲ سبتمبر سنة ۱۹۶۲ موقعا عليه باسم المطعون ضده أثبت به أن هذا الأخير قبض مبلغ ۵۰۰ ج الباقي من إيجار الأرض المذكورة عن سنة ۱۹۶۱ ومبلغ ۴۰۰ ج من أصل إيجار سنة ۱۹۶۲ ، وادعى المطعون ضده بتزوير التوقيع المنسوب له على ذلك الإيصال . وبتاريخ ۳۰ من أبريل سنة ۱۹۶۳ قضت محكمة أول درجة بنذب خير قسم أبحاث الزيف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى بالإسكندرية لبيان ما إذا كان التوقيع المنسوب للمطعون ضده على الإيصال السالف الذكر صحيحا أم هو مزور عليه ، وقدم الخبير تقريراً انتهى فيه إلى أن التوقيع الوارد على الإيصال المقدم من الطامن مزور على المطعون ضده ، واعترض الطامن على هذا التقرير بقوله إن الخبير لم يقم بمضاهاة توقيعات المطعون ضده على المستندات المعترف بها منه على التوقيع المدعى بتزويره ، وقدم تقريراً من خبير استشارى خلص فيه إلى أن التوقيع المدعى بتزويره هو توقيع صحيح للمطعون ضده . وبتاريخ ۵ نوفمبر سنة ۱۹۶۳ قضت محكمة أول درجة برد وبطلان الإيصال المدعى بتزويره ، ثم قضت بتاريخ ۲۱ يناير سنة ۱۹۶۴ بنذب مكتب خبراء وزارة العدل بالإسكندرية لتصفية الحساب موضوع النزاع بين الطرفين مع استبعاد المبالغ الوارد بالإيصال المشار إليه . وقدم الخبير تقريراً انتهى فيه إلى أن ذمة الطامن لا تزال مشغولة بمبلغ ۱۸۳ ج من الإيجار المطالب به من سق ۶۱ و ۶۲ الزراعتين ، وبتاريخ ۸ يونيو سنة ۱۹۶۵ قضت المحكمة بفسخ عقد الإيجار موضوع النزاع وبإلزام الطامن بأن يدفع للطعون ضده مبلغ ۵۷ ج و ۵۰۰ م وذلك بعد أن قام الطامن بدفع مبلغ ۱۲۵ ج و ۵۰۰ م من المبلغ الذى انتهى الخبير إلى مديونيته للطعون ضده فيه . استأنف الطامن الحكم الصادر فى ۵ نوفمبر سنة ۱۹۶۳ برد وبطلان الإيصال المطعون فيه بالتزوير لدى محكمة استئناف الاسكندرية بالإستئناف رقم ۶۴۵ سنة ۱۹ ق . كما استأنف الحكم الصادر فى الموضوع بتاريخ ۸ يونيو سنة ۱۹۶۵ بالاستئناف رقم ۴۳۱ سنة ۲۱ ق ، وضمت المحكمة الاستئنافين ولدى نظرهما عرض الطامن على المطعون ضده مبلغ ۵۷ ج و ۵۰۰ م

المحكوم به ابتدائيا فقبله منه في جلسة ٢١ ديسمبر سنة ١٩٦٥ . وبتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٦٦ قضت المحكمة في الاستئناف الأول بتأييد الحكم المستأنف وفي الثاني بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إلزام الطاعن بأن يدفع للطعون ضده مبلغ ٥٧ ج و ٥٠٠ م وبتأييده فيما عدا ذلك . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن في خصوص ما قضى به الحكم المطعون فيه في الاستئناف رقم ٦٤٥ سنة ١٩٦٥ ق وبنقض الحكم المطعون فيه في خصوص قضائه في الاستئناف رقم ٤٢١ سنة ٢١ ق . وفي الجلسة المحددة لنظر الطعن تمسكت النيابة برأيها .

وحيث إن الطعن أقيم بالنسبة لما قضى به الحكم المطعون فيه في الاستئناف رقم ٦٤٥ لسنة ١٩٦٥ ق على سببين ينعي الطاعن بهما على الحكم الإخلال بحق الدفاع والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول إنه طلب إلى محكمة أول درجة تدب خير مرجح بين تقرير خير قسم أبحاث التزييف والتزوير وتقرير الخير الاستشاري الذي قدمه لها ، وقد رفضت المحكمة هذا الطلب بحجة أنها تطعن إلى ما انتهى إليه الخير الأول في تقريره ، وإلى أنه قد استبان لها من مشاهدتها للتوقيع المدعى بتزويره بالعين المجردة أنه يختلف اختلافا ظاهريا وجوهريا في كثير من حروفه عن التوقيعات المقدمة للمضاهاة ، وذلك على الرغم من أنه قدم لها وبعد الحكم برد وبطلان الإيصال المدعى بتزويره إيصالا يفيد قيامه بسداد مبلغ ٦٠٠ جنيه قيمة الإيجار الذي استحق عليه للطعون ضده عن سنة ١٩٦٣ الزراعية ، وهو إيصال ما كان المطعون ضده ليوقعه لولا أنه قبض الإيجار الذي استحق عن السنتين السابقتين بالكامل ، بما مؤداه أن التوقيع المدعى بتزويره على إيصال ١٣ سبتمبر سنة ١٩٦١ هو توقيع صحيح للطعون ضده ، ويقول الطاعن إنه رغم تمسكه بهذه القرينة أمام محكمة الاستئناف لتبرير طلبه بتدب خير مرجح ، فإن الحكم المطعون فيه تابع محكمة أول درجة في رفض هذا الطلب وأيد قضاءه في هذا الخصوص وهو ما يعيبه بالإخلال بحق الدفاع والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي بسببه مردود ، ذلك أنه يبين من الحكم الذي أصدرته محكمة أول درجة في ٥ نوفمبر سنة ١٩٦٣ برد وبطلان الإيصال المؤرخ ١٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ أنه بعد أن استعرض الأسس التي قام عليها كل من تقرير قسم

أبحاث التزييف والتزوير والتقرير الاستشاري المقدم من الطاعن، وأثبت مقارنة المحكمة للأدلة التي تضمنها كل منهما، انتهى إلى ترجيح أول هذين التقريرين على الثاني، بناء على ما قام لدى المحكمة من أن الخبر الاستشاري لم يستطع أن يوجه إلى تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير أى مطعن جدى ينال من سلامته، وعلى ما استبان لها من مشاهدتها للتوقيع المطعون فيه بالتزوير وتوقيعات المضاهاة والصور الفوتوغرافية المكبرة لهذه التوقيعات من وجود خلاف ظاهرى وجوهري بين كثير من حروف التوقيع المطعون فيه ونظائرها في حروف توقيعات المضاهاة في القاعدة الخطية وطريقة تكوين هذه الحروف وطابع اليد الكامن فيها. وإذا أيدتها المحكمة الاستئنافية ذلك، وأجابت على طلب الطاعن ندب خبر مرجح بين التقريرين بأنها لا ترى فيما أخذت به محكمة أول درجة من الأخذ بتقرير خبر قسم أبحاث التزييف والتزوير دون تقرير الخبر الاستشاري ما يخرج عن سلطتها في التقدير وأنه لا جناح عليها إن هي كونت عقيدتها بشأن الخلاف بين هذين التقريرين مما تبينته من أوراق الدعوى، وكان تقدير محكمة الموضوع لعمل الخبر هو — وعلى ما جرى قضاء هذه المحكمة — مما يدخل في سلطتها الموضوعية وأن لها باعتبارها الخبر الأعلى أن تقدر رأى الخبر ولو في مسألة فنية دون حاجة إلى الاستعانة برأى خبر آخر، مادامت هي لم تزلوما لاتخاذ هذا الإجراء دون أن يعد ذلك منها إخلالا بحق الدفاع. لما كان ذلك وكان ما يشبه الطاعن بشأن التفات المحكمة عن القرائن التي ساقها لتبرير طلبه ندب خبر مرجح بين التقريرين المقدمين لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في سلطة المحكمة الموضوعية مما لا يصح إثارتها أمام محكمة النقض، فإن النعي على الحكم بالإخلال بحق الدفاع والفساد في الاستدلال يكون على غير أساس.

وحيث إن الطاعن ينعى بسبب الطعن على الحكم المطعون فيه في خصوص قضائه في الاستئناف رقم ٤٢١ لسنة ٢١ ق القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم الذي أصدرته محكمة أول درجة في ٨ يونيو سنة ١٩٦٥ قضى بفسخ عقد الإيجار موضوع النزاع وتسليم الأرض المؤجرة للطعون ضده، تأسيسا على أن الأخير تخاف عن سداد مبلغ ٥٧ ج. ٥٠٠ م من الإيجار المستحق عليه، وإذا كان الثابت أنه بعد أن استأنف الطاعن هذا

الحكم عرض ذلك المبلغ على المطعون ضده أمام محكمة الاستئناف توكيلاً لفسخ العقد فقبضه منه، وكان المبلغ المشار إليه ضليلاً بالقياس إلى الالتزام الأصلي الذي قام عليه الخلاف بين طرفي الدعوى، ولم يثبت أن المطعون ضده قد أصيب بضرر من جراء التأخير في سداده له بما كان يتعين معه أن يقضى الحكم المطعون فيه بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من فسخ العقد، غير أن الحكم المطعون فيه قضى بفسخ العقد تأميداً على مانسبه إلى الطاعن من مماطلة وإعنات، وهو ما لا يعد بياناً للضرر المبرر للفسخ ويعيب الحكم بالقصور في التسبب والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي صحيح، ذلك أنه يبين من تدوينات الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه أنه أقام قضاءه بفسخ عقد الإيجار موضوع النزاع على أساس الشرط الفاسخ الضمني . ولما كان الفسخ المبني على هذا الشرط من شأنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن ينحول المدين الحق في أن يتوقى الفسخ بالوفاء بالدين ولو بعد انقضاء الأجل المحدد في العقد بل وبعد رفع الدعوى بطلب الفسخ وإلى ما قبل صدور الحكم النهائي فيها، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن قام بالوفاء بالمبلغ المحكوم به ابتدائياً أمام محكمة الاستئناف في جلسة ٢١ ديسمبر سنة ١٩٦٥ وهو ما يقوم مانعاً من إجابة طلب الفسخ ما لم يتبين لمحكمة الموضوع أن هذا الوفاء المتأخر مما يضارب به الدائن . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يبين وجه الضرر المبرر لعدم اعتبار وفاء الطاعن بالمتبقي من مبلغ الإيجار المحكوم به ابتدائياً مانعاً من الفسخ، وكان ما قرره من إسناد المماطلة والإعنات إلى الطاعن لا يعد بياناً للضرر في هذا الخصوص، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور في التسبب والفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه فيما قضى به من فسخ العقد موضوع النزاع .

جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركى نائب رئيس المحكمة ، ومضوية للصادرة
المستشارين : مبرى أحمد فرحات ، ومجد أبو حمزة مندور، ورحمن أبو الفتوح الشربينى ،
وأحمد ضياء الدين حنفى .

(١٤٦)

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٧ القضائية :

أحوال شخصية . " المسائل الخاصة بالمصريين غير المسلمين " . " بطلان
الزواج للعتة " .

العتة السابقة على الزواج من موانع انعقاده فى شريعة الأقباط الأرثوذكس وتتصل بأمر
واقع لا يرتفع برضا الشخص الآخر .

عنة الرجل السابقة على الزواج مانع من موانع انعقاده فى شريعة الأقباط
الأرثوذكس بحكم الحق للطبيعى نفسه، وهى مانع يتصل بأمر واقع لا يرتفع
برضا الطرف الآخر .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومما عرفت التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المدوالة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل فى أن السيدة / أقامت الدعوى رقم ٥٩٤
سنة ١٩٦٥ أحوال شخصية القاهرة الابتدائية ضد زوجها
تطلب الحكم ببطلان عقد زواجها الصادر فى ١٩٦٤/١١/٢٢ واعتباره كأن لم

يكن مع ما يترتب عليه من آثار مع إلزامه بالمصروفات ومقابل أنعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة ، وقالت شرحا لدعواها إنهما قبطنان أرثوذكسيان وتزوجته في ١٩٦٤/١١/٢٢ أمام الكنيسة القبطية الأرثوذكسية ، وقد تبين لها أنه غير قادر على القيام بواجباته الزوجية لإصابته قبل الزواج بعنة وأنه أقر لها بذلك ، ورغم احتباسه لها بمنزل الزوجية ستة أشهر لا تزال بكرا مما ترتب عنه إصابتها بآلام نفسية وصار المدعى عليه في حالة غير طبيعية ينحس معها على حياتها ، وإذا كان هذا الزواج قد انعقد باطلا تحت تأثير الغش والتدليس فقد طلبت الحكم لها بطلانها . وبتاريخ ١٩٦٥/١٢/٢٥ حكمت المحكمة حضوريا وقبل الفصل في الموضوع بنذب الطبيب الشرعي المختص بمصلحة الطب الشرعي بالقاهرة لتوقيع الكشف الطبي على المدعى عليه لبيان ما إذا كان مصابا بداء العنة من عدمه ، وفي الحالة الأولى عليه بيان نوع العنة وتاريخ إصابته بها ومدى قابليته للشفاء والمدة اللازمة لذلك ، وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت بتاريخ ١٩٦٦/٦/٤ فحكمت حضوريا برفض الدعوى وألزمت المدعية بالمصروفات وبمبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أنعاب المحاماة ، واستأنفت المدعية هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاءه والحكم لها بطلانها ، وقيّد هذا الاستئناف برقم ٧١ سنة ٨٣ قضائية . وبتاريخ ١٩٦٧/٥/٢٩ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبإعلان الزواج الحاصل بين المستأنفة والمستأنف عليه في ١٩٦٤/١١/٢٢ واعتباره كأن لم يكن مع ما يترتب عليه من آثار ، وألزمت المستأنف عليه بمصاريف الدرجتين وخمسة جنيهات مقابل أنعاب المحاماة ، وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للاعياب الواردة في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ولم تحضر المطعون عليها ولم تبد دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه قضى بإعلان عقد زواج الطاعن من المطعون عليها مستندا في ذلك إلى أن الطاعن مصاب بمرض جنسي لا يرجى شفاؤه نتيجة عنة سابقة على العقد ، وأنه رغم علاجه وقضاء

المطعون عليها أكثر من خمسة أشهر بمنزل الزوجية لم يتمكن من الاتصال بها وظلت بكرا ، وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون وقصور ، ذلك أن النزاع أمام محكمة أول درجة كان يدور حول إصابة الطاعن بالعنة العضوية وهي وحدها التي يتصور توافرها قبل الزواج باعتبارها مرضا هاديا وقد ثبت عدم إصابة الطاعن بها ، وخالط الحكم بينها وبين العنة النفسية التي لا تعرف إلا بالمعاشرة إذ قد توجد في يوم أو فصل من فصول السنة وتختفي في يوم أو فصل آخر وتظهر بالنسبة لشخص وتنتفي بالنسبة لآخر ، فقول الحكم إن الطاعن مصاب بالعنة قبل الزواج خطأ في فهم المعنى القانوني للعنة .

وحيث إن هذا المعنى مردود ، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أسس قضاءه ببطلان عقد الزواج على ماقرره من أنه " يشترط لكي ينقصد الزواج صحيحا ألا يكون هناك مانع من الموانع المبطللة له ، وإذا كان من بين هذه الموانع العجز الجنسي وهو استحالة القيام بالجماع على الوجه العادي ، ومن أمثلته العنة وهي ارتحاء عضو التناسل لدى الرجل بحيث يعجز عن الوصول إلى الغشاء وهي على نوعين ، عضوية وتسمى العنة الثانوية وهي ضعف في الأعضاء التناسلية نتيجة مرض أو تشويه أو اختلال في الغدد ، ونفسية وتسمى العنة الابتدائية وفيها يكون عضو التناسل غير مصاب بعاهة ولكن يكون الرجل غير قادر على الجماع لأسباب نفسية مبعثها الخوف أو الرهبة أو الوسواس الداخلية وانعدام العاطفة أو الشعور بالكراهية وما إلى ذلك ، ويشترط حتى يبطل الزواج بالعجز الجنسي أن يكون سابقا على الزواج ولا يرجح شفاؤه وتلك مسألة يقدرها القاضي بعد أخذ رأى أهل الخبرة والاسترشاد بمختلف الظروف ، وأن يكون حصبا يتحقق من جرائه ضرر للطرف الآخر لا يطيقه ويقدر القاضي مدى جسامته ، وثبتت العنة العضوية بالفحص الطبي باعتبارها مرضا عضويا يمكن الجزم بوجوده ، أما العنة النفسية فيستنتج وجودها أو عدم وجودها من طريق القرائن وما يطمئن إليه من ظروف الحال كما إذا بقيت الزوجة بكرا " وأنه " وإن قطع الطبيب الشرعي بأن المستأنف عليه خال من أسباب العنة العضوية ، إلا أنه لم يجزم بما إذا كان مصابا بعنة نفسية أم لا ، إذا كرا أنه لا يستطيع الجزم بذلك من مجرد الفحص الإكلينيكي منتبيا إلى أن هذا النوع من العنة يزول بزوال بواعثه ، وإذا كان المستأنف عليه قد علم عند

مناقشته بجلسة ١٩٦٥/١٢/١١ أمام محكمة أول درجة بأنه لم يدخل بالمستأنف عليها إذ أصيب عقب الزواج بانفلونزا وبعد ثلاثة أيام انتصب ولما هم بالدخول بها صرخت ثم حاول ذلك مرة ثانية فصرخت أيضا ثم عرض نفسه على طبيب ثم طبيب آخر وكانت المستأنفة تتردد عليه مرة كل أسبوع إلى أن امتنعت بعد ثلاثة أشهر، وقال عند مناقشته أمام هذه المحكمة بجلسة ١٩٦٧/٣/٦ إنه لما هم بالاقتراب منها صرخت فتركها حتى تهدأ ثم حاول مرة أخرى بينما كان مصابا بركام فاستهله يومين فتركها ولما جاء أهلها وسألوه عما تم أبلغهم بأنها تصرخ كلما اقترب منها، وطلبوا منه أن يعرض نفسه على طبيب فاستجاب لطلبهم وتبين أن لديه صديدا عولج منه خلال شهرين حاول بعدها أن يقترب منها فرفضت ثم أخذها أهلها، وذكر أن المستأنفة مازالت بكرا بالنسبة له إذ لم يقترب منها لامتناعها، وكان هذا الذي قرره يؤكد أنه كان عاجزا عن الاتصال بزوجه منذ زواجه بها وأن ماقدرته الزوجة من أنها اكتشفت عجزه الجنسي منذ الليلة الأولى كان صحيحا ومتفقا مع الحقيقة والواقع، ومن ثم فلا نزاع في أن عجزه الجنسي كان سابقا على الزواج وقائما وقت العقد، كما وأنه عجز لا يرجي شفاؤه، إذ رغم علاج المستأنف عليه وبقاء المستأنفة بمنزل الزوجية من ١٩٦٤/١١/٢٢ حتى غادرته في ١٩٦٥/٥/١ كما قررت، أو في ١٩٦٥/٦/١ حسب ما جاء بصورة الحكم الصادر في الدعوى رقم ٧٥٤ سنة ١٩٦٥ أحوال شخصية مصر القديمة واستئنافه رقم ١٣٠ سنة ١٩٦٦ كلى القاهرة المقدمين من المستأنف عليه والذي يحتاج بما جاء فيهما، لم يتمكن من الاتصال بها الاتصال الجنسي الطبيعي وظلت بكرا، وإذا كان مما لا شك فيه أن عجزه الجنسي أو عدم استطاعته الاتصال بالمستأنف عليها يترتب عليه ضرر لهذه الأخيرة تعجز عن أن تطيقه، ومن ثم يتبين أن الشروط التي تتطلبها المادة ٢٦ من مجموعة سنة ١٩٥٥ قد توافرت في هذه الدعوى، ومن ذلك يبين أن الحكم المطعون فيه قد استخلص من وقائع الدعوى ومن أقوال الطرفين أن الطاعن مصاب بعجز جنسي سابق على الزواج ولا يرجي شفاؤه، ورتب على ذلك بطلان عقد الزواج وفقا لأحكام شريعة الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس، وهو استخلاص موضوعي صائب يؤدي إلى ما انتهى إليه وما يستقل به قاضي الدعوى ولا تجوز المجادلة فيه أمام هذه المحكمة.

وحيث إن حاصل السببين الثانى والرابع أن الطاعن تمسك فى دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن الفترة المحددة التى مكثتها المطعون عليها معه بمنزل الزوجية دون أن تتمكن من نفسها لا تكفى للحكم بقيام حالة العنة النفسية لديه، وأنه لا بد من مرور وقت حدده الفقهاء تمكن الزوجة فيه زوجها من نفسها ويعجز عن إتيانها وهو ما أقام الحكم الابتدائى عليه قضاءه فى رفض الدعوى، ولكن الحكم المطعون فيه أغفل مناقشة هذا الدفاع الجوهرى وافترض خطأ أن فترة ما قبل الزواج يمكن أن تثبت وجود العنة النفسية وخلط بينها وبين العنة العضوية وقد طلبت النيابة العامة إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات العنة ولم تلتفت المحكمة إلى طلبها، كل ذلك يجعل الحكم المطعون فيه مشوباً بالقصور ومغلا بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعى مردود فى جملة، ذلك أنه يبين مما أورده الحكم المطعون فيه على ما سلف بيانه فى الرد على السبب الأول أنه فرق بين العنة العضوية والعنة النفسية، واعتبر أن الطاعن مصاب بهذا النوع الأخير ومن قبل الزواج استناداً إلى الأسباب السائغة التى قررهما، إذ كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أسباب تكفى لجملة، فإنه بذلك يكون قد رد ضمناً على أوجه الدفاع التى تمسك بها الطاعن ولو لم يناقشها ويقضى برفضها صراحة، ولا تريب على محكمة الموضوع، إذ هى لم تجب النيابة إلى طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات عناصر العنة، إذ هى رأت أن الأدلة القائمة فى الدعوى كافية لاقتناعها بوجود العنة السابقة على الزواج وتكون قد رفضت طلب النيابة ضمناً، ومن ثم فالنعى على حكمها بالقصور والإخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن المطعون عليها كانت قد أقامت الدعوى بالنفقة مستندة فى ذلك إلى قيام عقد زواج صحيح وحكم لها نهائياً بالنفقة، وبالتالى فلا يقبل منها الطعن بالبطلان على مقدساست بصحته وحصلت على حكم بالنفقة على أساسه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن عنة الرجل السابقة على الزواج مانع من موانع انعقاده في شريعة الأقباط الأرثوذكس بحكم الحق الطبيعي نفسه وهو مانع يتصل بأمر واقع لا يرتفع برضا الطرف الآخر ، إذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على بطلان عقد الزواج رغم إقامة المطعون عليها ضد الطامن دعوى النفقة رقم ٧٥٤ سنة ١٩٦٥ أحوال شخصية . مصر القديمة ، فإنه لا يكون قد أخطأ في القانون .

جلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندي ، نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : السيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدق البشير ، ومحمد سيد أحمد حماد ،
وعلى عبد الرحمن .

(١٤٧)

الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٣٥ القضائية :

مقد . " العقد الباطل " . ولاية على المال . أهلية .

التصرف الصادر من ذى الغفلة أو من السفه قبل تسجيل قرار الحجر . باطل أو قابل للإبطال
إذا كان نتيجة استغلال أو تواطؤ . توافر الاستغلال عند عدم تعادل التزامات المتصرف
مع ما يحصل عليه من فائدة مع علم المتصرف إليه بحالة المتصرف . توافر التواطؤ عند توقع
الحجر على المتصرف الذى يعتمد إلى التصرف فى أمواله بقصد تفويت آثار الحجر المرتقب .

التصرف الصادر من ذى الغفلة أو من السفه قبل تسجيل قرار الحجر ، لا يكون
هل ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ١١٥ من القانون المدنى باطلا أو قابلا
للإبطال ، إلا إذا كان نتيجة استغلال أو تواطؤ ، ويقصد بالاستغلال أن يعلم الغير
بسفه شخص أو بغفلته فيستغل هذه الحالة ويستصدر منه تصرفات لا تتعادل
فيها التزاماته مع ما يحصل عليه من فائدة ، أما التواطؤ فيكون عندما يتوقع السفه
أو ذو الغفلة الحجر عليه فيعتمد إلى التصرف فى أمواله إلى من يتواطأ معه على ذلك
بقصد تفويت آثار الحجر المرتقب (١) .

(١) نقض ١٩٦٥/٦/٢٤ — مجموعة المكتب الفنى السنة ١٦ ص ٨١٥ .

ونقض ١٩٦٩/١/٢٨ — مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٠ ص ١٨٢ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن — تحصل فى أن أحمد حسين شبكة (المطعون عليه الأول) ويس بولس (مورث باقى المطعون عليهم) أقام الدعوى رقم ٥١٤ سنة ١٩٥٢ كلى المنيا، ضد أسعد يوسف جرجس مورث الطاعنين، طالبين الحكم بصحة ونفاذ عقدى البيع المؤرخين ١٩٥١/١٢/٢٨ ، ١٩٥٢/٤/٥ ، والمتضمن أولهما بيع مورث الطاعنين لهما ٣ أفدنة بثن قدره ١٥٠٠ جنيه، والمتضمن ثانيهما بيعه لهما ٨ أفدنة بثن قدره ٣٢٠٠ جنيه والتسليم، وقدم المدهيان العقدين ومخالصة مؤرخة ١٩٥٢/٤/٤ عليها توقيع المورث تفيد استلامه منهما ٩٠٠ جنيه باقى الثمن المتفق عليه فى العقدين ومحضر صلح مؤرخا ١٩٥٢/١١/٢٦ عليه توقيع المورث أيضا وأقر فيه بصحة للعقدين وبأنه لا يعارض فى الحكم لهما بطلباتهما ولقد حضر المورث بجلسته ١٩٥٣/١/٥ وأنكر البيع كما أنكر توقيعه على المخالصة ومحضر الصلح . وفى ١٩٥٣/٢/١٨ أصدرت محكمة الأحوال الشخصية قرارا بالجحر عليه للسفه والغفلة وبتعيين الطامن الأول قيا عليه، وفى ١٩٥٣/٥/١١ طعن الأخير فى عقدى البيع والمخالصة ومحضر الصلح بالتزوير، ودفع من باب الاحتياط ببطلان عقدى البيع لصدورها من ذى غفلة، وطلب بمذكرة الشواهد الحكم برد وبطلان عقدى البيع والمخالصة ومحضر الصلح المنسوب صدورها لهجوره أسعد يوسف ورفض الدعوى، وفى ١٩٥٣/١١/٢٩ حكمت المحكمة (أولا) بقبول مذكرة الشواهد شكلا (ثانيا) برفض الادعاء بالتزوير مع إلزام مدعى التزوير بمصروفاته وبغرامة قدرها ٢٥ ج للخرانة . (ثالثا) بصحة ونفاذ عقدى البيع المؤرخين ١٩٥١/١٢/٢٨ ، ١٩٥٢/٣/٥ والمتضمن أولهما بيع المرحوم أسعد يوسف جرجس للمدين ٣ أفدنة مبينة الحدود والموقع بصحيفة الدعوى وبالعقد بثن قدره ١٥٠٠ ج ، والمتضمن ثانيهما بيعه لهما ٨ أفدنة مبينة بالصحيفة وبالعقد بثن قدره ٣٢٠٠ جنيه والتسليم . واستأنف ورثة أسعد يوسف جرجس هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبين

إلغائه بشطريه والقضاء أصليا برد وبطلان عقدي البيع العرفيين المؤرخين ١٩٥٢/٣/٥، ١٩٥١/١٢/٢٨ والمبينين بالصحيفة لتزويرهما، واحتياطيا بطلانهما لصدورهما من هديم الأهلية، ولأنهما كانا نتيجة استغلال وتواطؤ من جانب المستأنف عليهما، وفي كلا الحالين رفض الدعوى، وقيد الاستئناف برقم ٣٣ سنة ٧١ ق، وفي ١٩٥٥/٦/٢١ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف. وطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض، وفي ١٩٦٢/٢/١٥ نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه وأحالت الدعوى إلى محكمة استئناف القاهرة لأنه ليس في القانون ما يحول دون التمسك ببطلان التصرف لعيب في أهلية المتصرف بعد الادعاء بتزوير العقد الحاصل به التصرف، ولأن ما أضافه الحكم لتبرير قوله بنفي الاستغلال والتواطؤ ورفضه طلب التحقيق لإثباته مشوبا بالقصور، ثم أحيل الاستئناف إلى محكمة استئناف بنى سويف حيث قيد فيها برقم ٣ سنة ٢ ق، وفي ١٩٦٤/٦/١٣ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستأنفون بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها البيئة أن عقدي البيع المؤرخين ١٩٥٧/١٢/٢٨، ١٩٥٢/٣/٥ الصادرين من مورثهم إلى المستأنف عليهما ببيع ١١ فدانا كانا نتيجة استغلال حالة سفه وغفلة في ذلك المورث وبالتواطؤ معه والمستأنف عليهما النفي بذات الطرق، وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين عادت وبتاريخ ١٩٦٥/٤/٢٠ وحكمت بتأييد الحكم المستأنف، وطعن الطاعنون ثانية في هذا الحكم بطريق النقض، وبتاريخ ١٩٧٠/١/٢٢ نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه لإغفاله بحث ما تمسك به الطاعنون من أن عقدي البيع صدر من مورثهم نتيجة تواطؤ المشتريين معه، ولما كان الطعن للمرة الثانية فقد نظرت المحكمة الموضوع عملا بالمادة ٢٦٩ من قانون المرافعات.

وحيث إن الطاعنين تمسكوا ببطلان عقدي البيع المؤرخين ١٩٥٢/١٢/٢٨، ١٩٥٢/٣/٥ لصدورهما من مورثهم وهو غير ذي أهلية وحجر عليه لاسفه والغفلة في ١٩٥٣/٢/٢٨، وكانت هذه الحالة قائمة به قبل توقيع الحجر عليه وعند صدور التصرف منه، وكان المتصرف إليهما على علم بحالته، ولقد صدر التصرف من المورث نتيجة استغلال وتواطؤ واستدلوا على الاستغلال والتواطؤ بما ذكره من أن المتصرف إليهما استحوزا على مورثهم وأبعده عن عائلته واحتجراه بمنزل أحدهما

وبما ثبت بتحقيق الشكوى رقم ١٠٠٩ سنة ١٩٥٢ إدارى مغاغة من أن يسى بولس أحد المتصرف إليهما قد اتفق مع المورث على توقيع مجوز صورية على زراعة مستأجره لتعطيل أحكام النفقة الصادرة لهم على المورث تعين فيها المتصرف إليه الآخر حارسا على المحجوزات ، وبأن المتصرف إليهما كانا من الفاقة بحيث يعجزان عن شراء الأطين المسدعى ببيعها إذ عجز كل منهما عن سداد دين لا يتجاوز بضعة جنيهات ، ولما توقع الحجز ضدهما لاستيفائه لم يجد المحضر لديهما غير أشياء زهيدة ، وبأن يسى بولس كان قد اقترض من المورث ٢٠٠ قرش قبل التاريخ المعطى لعقد البيع الأول بقليل ، وبأنه قد ثبت من المخالصة المقدمة منهما أن باقى الثمن المسدد منهما يزيد عن المبلغ المبين بالعقدين ، فضلا عن أن يسى بولس كان قد شهد على تصريح بتأجير قطعة أرض تشمل القدر المبيع بالعقدين لمدة تبدأ من تاريخ تال للتاريخ المعطى للبيع ، كما أقر أحمد حسين شبكة فى عدة إيصالات باستلام إيجار الأطين المبيعة لحساب البائع ، وبأنه قد سبق الحكم على يسى بولس لارتكابه جريمة تبديد بينما حكم على زميله لارتكابه جريمة شروع فى سرقة وأنذر مشبوها ، وبما ثبت من التحقيقات التى تمت فى دعوى الحجر من أن المورث ذو غفلة وسفيه ، بينما أنكر المتصرف إليهما ما ذكره الطاعنون وأصرا على أن المورث كان كامل الأهلية فى تاريخ التصرف ، واستدلا على ذلك بأنه قد حضر عند نظر الدعوى وادعى بأن العقدين مزوران وليس هذا شأن ذى الغفلة والسفيه ، كما اختصم فى دعوى تعويض باعتباره كامل الأهلية وحكم عليه فيها بتاريخ ١٩٥٢/٣/٣١ ، وبأن الطاعنين لم يطلبوا توقيع الحجر عليه منذ ظهور علامات السفه والغفلة فى التاريخ الذى حددوه رغم أن من بينهم محاميا ، بل أقاموا ضده العديد من الدعاوى طالبوه فيها بالنفقة وثبت من الأحكام الصادرة فيها أنهم كانوا يشكون من حرصه وبخله وتقيره عليهم بعد أن اتسعت ثروته ونمت ، ودلت أحكام النفقة والطاعة والضم التى صدرت لصالح المورث ضد زوجته وبناته فى ١٩٥١/١١/١٥ أى فى تاريخ قريب لتاريخ البيع على أن الطاعنين كانوا يقاضونه باعتباره كامل الأهلية ولم يفكروا فى طلب توقيع الحجر عليه إلا ليتخلصوا من العقود الصادرة منه ولتى لاسبيل إلى إبطالها إلا بهذه الوسيلة ، وأنه لو صح وكان المورث ذا غفلة أو سفه ومن السهل استغلاله لبدد أمواله أو الجزء الأكبر منها ، فى حين أن الثابت أنه لم يتصرف إلا فى ١١ ف المبيعة لهما و ٦ ف أخرى لعل إبراهيم أيوب حكم نهائيا

بصفة البيع الصادر عنها وظل مالا كالتحوي ١٧٥ ف على ما جاء بالمستخرج الرسمي عن أملاكه عن المدة من ١٩٤٩ حتى تاريخ نظر الدعوى ، ولأنه كان قد أصدر في ١٩٥٣/١/٦ أى بعد البيع . بنحو سنة توكيلا لابنه الطاعن الأول وكله فيه في إدارة أمواله ومنعه من البيع والرهن ، مما ينفي ما ذكره الطاعنون من أنهما استحوزا عليه ومنعاه عنهما ، ويدل على مدى حرصه ، وعلى أنه لم يكن في حالة سفه وغفلة ، وأضافا أن الاستفادة من الإنذار الموجه من الطاعن الأول للمستأجرين في ١٩٥٣/٧/١٣ والذي ضمنه أنه لا يعتد إلا بالإيصالات الصادرة منه أو من والده ، أنه إنما يسلم بأن والده كان كامل الأهلية حتى تاريخ ذلك الإنذار ، وإذا قضى برفض دعوى الطاعنين يبطلان عقد البيع الصادر إلى علي إبراهيم أيوب وأخيه بيبي ٦ أفدنة والحاصل في ١٩٥٢/٥/١٩ ، وقدا للكثير من المستندات الدالة على أنهما كانا يستأجران أطيانا تدر عليهما الكثير ، علاوة على عملهما ، وثبت من التحريات التي أشار إليها حكم النفقة الصادر ضد المطعون عليه الأول لصالح زوجته أن له مصادر رزق كثيرة ، وكان المجزان اللذان يستند إليهما الطاعنون قد اصطنعا خدمة لهذه الدعوى ، وكان مورث الطاعنين قد سبق الحكم عليه بالحبس لارتكابه جريمة الاغتياذ على الإفراض بالربا الفاحش ، فإن في ذلك كله ما يدل على أن طعن الطاعنين على العقدين على غير أساس ، وتنفيذا للحكم الصادر من محكمة الاستئناف في ١٩٤٦/٦/١٣ أشهد الطاعنون كلا من مسيحه عبد السيد إبراهيم وكيل الطاعن الأول ، وعباس السيد عبد الغنى نائب عمدة مغاغة السابق ، وعبد إبراهيم محمد ، وحسن محمد عوض فشهد أولهم بأنه يعمل وكيلا للطاعن الأول منذ سنة ١٩٥٦ ولقد أبلغه هذا الأخير في سنة ١٩٥٠ بأن يسى بولس وأحمد فبكة استحوزا على أبيه وأخفياه بمثل شاروت حنا عبيد بناحية اشتين ولما انتقلا إليها وقابلا شاروت أنكر ذلك ، إلا أن بعض جيرانه قالوا إنه احتجزه بغرفة بمنزله وبعد أن أمضيا ليلة بتلك البلدة عادا إلى مغاغة دون أن يبلغا عن واقعة احتجازه ، ولقد أعلن الطاعن الأول بأنه سيعمل على توقيع الجهر عليه ، وذكر أن مورث الطاعنين كان يملك نحو ١٠٠ ف وكان ذا غفلة يؤمن المهل أن ينقاد إلى أى شخص منذ سنة ١٩٤٩ ، ولقد انقاد إلى المطعون عليه الأول ومورث باقي الطاعنين اللذين كانا يلزامانه ، إذ كان يعمل أولهما خفيرا لديه بينما يباشره الثانى بعض أعماله القضائية ، وأضااف بأنه لم يطلع على مقدمه .

البيع، وأنه ليس في مقدور حسن ويسى دفع ثمن الألبان المباعة منهما، وشهد ثانيهم بأن المكلف باسم المورث بلغ ٢٥٠ ف وأن حالته النفسية وتصرفاته بدأت تتدهور منذ سنة ١٩٤٨ إذ ترك أولاده وامتنع عن دفع النفقة لهم واستولى عليه حسن ويسى وكانا يستوقعانه على بياض ويستحضران له نسوة تسلبن أمواله بحجة مشاركته في ماشية ثم يدعيان بأنها نفقت، وأنه لما تعذر إعلانه بطلب الحجر رافق المحضر إلى منزل يسى حيث تم إعلانه به، وذكر أن المورث ظل يدير أمواله إلى أن توقع الحجر عليه، وأنه كان قد شهد أمام المحكمة بأن العقد الصادر من المورث إلى علي إبراهيم أيوب في ١٩/٥/١٩٥٢ منور إلا أن المحكمة لم تأخذ بأقواله، كما تحرى عن ثروة أحمد حسين شبكة لما رفعت عليه زوجته دعوى بالنفقة وأثبت بتحرياته ما يملكه، وشهد ثالثهم بأنه سمع في سنة ١٩٤٩ أو سنة ١٩٥٠ بأن مورث الطاعنين أصيب بمرض عقلي، ولما طالب أولاده توقيع الحجر عليه لم يتمكنوا من إعلانه إذ استولى عليه أحمد شبكة ويسى وكانا ينقلانه من مكان إلى آخر والظاهر أنهما استوقعاه على عقود بيع وسندات كما استحضرا له آخرين لمشاركته في ماشية ادعوا بأنها نفقت، وشهد رابعهم بأن المورث كان يملك ٢٤٠ ف وأنه كان يعمل كاتباً لديه حتى سنة ١٩٤٦، ولقد سمع بأن أحمد شبكة ويسى كانا يستوقعانه على بياض وأن يسى كان يستغله بأن يدعى شراء ماشية أحد جيرانه وبعد أن يتسلم منه الثمن يعيد الماشية لجاره ولقد لاحظ أن المورث كان يقيم بمنزل يسى سنة ١٩٥٠ وكان في حالة جنون وسمع بأنه باع في سنة ١٩٥٢ ألباناً لعل إبراهيم أيوب بعد أن احتالوا عليه . ولقد أشهد المطعون عليهم كلا من مصطفى إبراهيم علي أيوب، وطه أحمد إبراهيم طه، وعلى عمران فتشيد أولهم بأن أحمد حسين شبكة ويسى بولس اشتريا ١١ ف من أسعد يوسف بالعقدين ودفعوا الثمن وأنه وأخاه علي إبراهيم كانا قد اشتريا من أسعد أيضاً ٦ ف في أواخر سنة ١٩٥١ نازهما الطاعن الأول في صحتهما ورفع عليهما دعوى حكم فيها نهائياً لصالحهما وانتهى إلى أن أسعد يوسف كان ماهراً وجمع نحو ٨٠ ف ولم يكن في وضع أحد أن يستغله، وشهد الثاني بأن أسعد يوسف كان ماهراً يشتري بأثمان رخيصة ويبيع بأثمان عالية ولم يكن في حالة سفه أو غفلة وأن أحمد حسين شبكة ويسى بولس كانا يكسبان الكثير من عملهما وشهد الثالث بأن أسعد لم يكن ذا غفلة أو سفه ولم يكن في مقدور أحد أن يستغله .

وحيث إن التصرف الصادر من ذى الغفلة أو من السفه قبل تسجيل قرار الحجر لا يكون - على ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ١١٥ من القانون المدني - باطلاً أو قابلاً للإبطال إلا إذا كان نتيجة استغلال أو تواطؤ، ويقصد بالاستغلال أن يعلم الغير بسفه شخص أو بغفلة فيستغل هذه الحالة ويستصدر منه تصرفات لا تتعادل فيها التزاماته مع ما يحصل عليه من فائدة، أما التواطؤ فيكون عندما يتوقع السفه أو ذو الغفلة الحجر عليه فيعمد إلى التصرف في أمواله إلى من يتواطأ معه على ذلك بقصد تفويت آثار الحجر المرتقب، ولما كان العقدان المطعون عليهما بالبطلان قد صدرا من مورت الطاعنين في ١٩٥١/١٢/٢٨ ، ١٩٥٢/٣/٥ ، وكان ما شهد به شهود الطاعنين من أن المورت كان في تاريخ التعاقد ذا غفلة وسفه ومن السهل للتأثير عليه وأن أحمد حسين شبكة ويسى بولس قد استحوزا عليه واستوقعاه على عقود وسندات واحتجوا بممثل شاروت حنا صيد بناحية اشنين ، وأنهما كانا من الفاقة بحيث يهجزان عن سداد الثمن ، ينفيه إجماع الطاعن الأول عن الإبلاغ عن واقعة احتجازه ، وما شهد به الشاهد الأول من شهود الطاعنين والذي يعمل وكيلاً لأولهم من أنه لم ير المورت بممثل شاروت حنا أو حتى ببلدته وما جاء بالحكم الصادر في دعوى النفقة رقم ٦٥٩ سنة ١٩٥٢ أحوال نفس مغاغة المرفوعة من زوجة المطعون عليه الأول ضده من أنه قد ثبت من التحري الذي أقر شاهدهم الثاني بأجرائه أن المطعون عليه الأول يملك ٧ أفدنة كما يستأجر ١٤ فدانا ويتقاضى مرتبات سنوية تبلغ ٣٧٤ ج عدا ما يملكه من مواشى ، وينفيه أيضاً ما شهد به شهود المتصرف إليهما من أنهما دفعا ثمن الأرض المبيعة إذ يكسبان الكثير من عملهما وأن مورت الطاعنين كان يشتري بأثمان رخيصة ويبيع بأثمان غالية ، وما دل عليه التوكيل الرسمي المؤرخ ١٩٥٣/١/١٦ من حرص المورت بقصره توكيل الطاعن الأول على الحضور عنه في للقضايا وإدارة جميع أمواله واقتضاء أجزائها وإعطاء المخالصات عدا البيع والرهن وما ثبت بالحكم الصادر في ١٩٥٢/٢/٤ في الدعوى رقم ٧٦٨ سنة ١٩٥١ أحوال نفس مغاغة المرفوعة من المورت بضم بناته للطاعنات الثلاث الأخيرات من أنهن لم يذكرن فيها شيئاً عن سفهه وغفله بل اقتصرن على دفع الدعوى بأنهن مقيات مع أخين العاصب (الطاعن الأول) وأنه ليس لديه الحجة في ضمنهن إليه ما دمن مقيات مع الأخ وبأنها دعوى كيدية إذ لم يتقدم بها المورت

إلا بعد أن طالبته بالنفقة، ولقد رفضت المحكمة الدفع الأول لأنهن لم يقدمن سنداً يبرر سلب ولاية الأب أو الحذف منها وقيمت الدفع الثاني ورفضت الدعوى استناداً إلى ما اتهمت إليه من أن الدافع على رفعها حرص المورث على ماله الذي جمعه والذي يربو على الـ ٢٠٠ فدان وهو البخيل به على نفسه وعلى غيره من باب أولى، وما دل عليه الحكم الصادر في ١٩٥٢/٢/٣١ في الدعوى رقم ٣٥٢ سنة ١٩٥٢ مفاغة بالزام المورث بتعويض عن إخلاله بالتزامه بتسليم محل أجره للمدعين، منها أن المورث كان يقاضى حتى تاريخ صدوره باعتباره كامل الأهلية، وما ثبت من مدونات الحكم الصادر في ١٩٥٨/١١/١٦ برفض الدعوى رقم ٥٢٠ سنة ١٩٥٣ كلى المنيا المرفوعة من الطاعنين ضد علي إبراهيم أيوب وأخيه بطلب بطلان عقد البيع النهائي الصادر لهما من المورث أيضاً والمسجل في ١٩٥٢/٧/١٩ من أن الطاعن الأول وجهه في ١٩٥٣/٧/١٣ إنذاراً لبعض مستأجرى أرض أبيه، نبه عليهم فيه بأنه لا يقر إلا بالإبصالات الموقع عليها منه أو من أبيه مما يقطع بأنه كان يسلم بأن والده لم يكن ذا غفلة أو سفها حتى تاريخ هذا الإنذار، وإذا كان إقراض يسي بولس من المورث ٢٠٠ قرش في ١٩٥١/٨/٣٠ وإن دل على مدى حرص المورث وسلامة تقديره بحصوله على سند كتابي عن مثل هذا المبلغ التافه إلا أنه لا يدل على عجز يسي عن دفع ثمن الأطنان في تاريخ التعاقد الحاصل في ١٩٥١/١٢/٢٨ ١٩٥٢/٣/٥٤ وكان تجديد التصريح الصادر من المورث إلى حناحين في ١٩٤٨/١١/٧ بزراعة ١ ف و ٣ ط والذي تنتهى مدته في ١٩٥٢/٥/١ قد جاء غفلاً من التاريخ إلا أنه لا شك سابق على تاريخ تأشير المحضر عليه الحاصل في ١٩٥٢/٣/٦ وليس في الأوراق ما ينفي حصوله قبل صدور التصرف، وكان الحجز المتوقع ضد كل من المتصرف إليهما في تاريخ لاحق لتاريخ الشراء ودفع باقي الثمن لا يدلان على عجزهما الفعلي عن سداد ذلك الثمن وكذا الدين المحجوز من أجله، وكان استلام أحمد حسين شبكة لبعض الأجرة لحساب المورث يتفق مع ما جاء بعقد البيع من أنه ليس للمشتريين أن يضعوا اليد على الأطنان المبيعة إلا بعد إتمام مدة إيجارها، ومن تعهد البائع بنخصم قيمة تلك الأجرة من باقي الثمن وإقراره في المخالصة المؤرخة ١٩٥٢/٩/٢١ بأحقية المشتريين لما حصلوا من تلك الأجرة . لما كان ذلك وكان اتفاق يسي بولس مع مورث الطاعنين على توقيع حجز صوري على زراعة سبق للطاعنين الحجز عليها وفاء للنفقة المحكوم لهم بها على المورث للميلولة

بين الطاعنين وبين إقتضاء تلك النفقة يدل على أن الهدف منه لم يكن إستغلال المورث أو التصرف في أمواله بقصد تفويت آثار الحجر المرتقب . وإذا ثبت من المخالصة المؤرخة ١٩٥٢/٩/٢١ أن مبلغ ٩٠٠ جنيه المدفوع من المتصرف إليهما يشمل علاوة على باقي الثمن ، ٢٠٠ جنيه أخرى كانت بإيصال آخر . إذ كان ذلك كله ، فإنه يبين أن المورث كان كامل الأهلية في تاريخ التصرف وأن تصرفه في مثل القدر الذي تصرف فيه للطعمون عليه الأول ومورث باقي المطعون ضدهم رغم ضآلته بالنسبة لما يملكه من الأطنان لا يبرر القول بأن التصرف كان نتيجة تواطؤ بقصد تفويت آثار الحجر المرتقب وأنه وقد خلت الأوراق مما يدل على أن التصرف الصادر من المورث لا تتعادل فيه إلتزاماته مع ما حصل عليه من فائدة ، فإن الدفع ببطلان عقدي البيع لصدورهما من المورث نتيجة إستغلال وتواطؤ يكون على غير أساس .

وحيث إنه وقد ثبت مما سلف أن مورث الطاعنين كان أهلاً للتصرف في تاريخ صدور العقدين وأن تصرفه لم يكن نتيجة إستغلال أو تواطؤ كما ثبت من العقدين ومن الإيصال المؤرخ ١٩٥٢/٤/٤ والإقرار المؤرخ ١٩٥٢/٩/٢١ أن المشتريين سددوا كامل الثمن وأن البائع وورثته من بعده قد نازعوا في بعض إلتزامهم بنقل الملكية ، فإن للطعمون عليهم مطالبتهم بتنفيذ ذلك الإلتزام جبراً عليهم عن طريق طلب صحة العقدين ، وإذا انتهى الحكم المستأنف إلى إجاباتهم إلى هذا الطلب والقضاء بصحة العقدين ، فإنه يكون قد صدر صحيحاً ، ويتعين لذلك تأييده ورفض الإستئناف مع إلزام المستأنفين (الطاعنين) بمصروفاته شاملة أتعاب المحاماة .

جلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وحليم راشد أبوزيد ،
ومحمد سيد أحمد حماد .

(١٤٨)

الطعن رقم ٥٤١ لسنة ٣٥ القضائية :

تسجيل . " طبيعة نظام التسجيل " . مسئولية . " المسئولية التقصيرية " .
شهر عقارى . ملكية .

التسجيل نظام شخصى يجرى وفقا للأسماء لا بحسب العقارات . لا يصح العقود الباطلة
أو يكمل العقود الناقصة . قيام مصلحة الشهر العقارى ببحث أصل الملكية أو الحق العيني يتم
في حدود البيانات المقدمة من أصحاب الشأن والأوراق المؤيدة لها . لإجراء الشهر بعد التحقق
من صحة هذه البيانات . لا مسئولية .

التسجيل طبقا لأحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى
هو نظام شخصى يجرى وفقا للأسماء لا بحسب العقارات وليست له حجية كاملة
في ذاته، فهو لا يصحح العقود الباطلة أو يكمل العقود الناقصة بل تتم إجراءاته
بناء على طلب أصحاب الشأن أو من يقوم مقامهم على ضوء البيانات التى أوجبت
المادة ٢٢ من القانون اشتغال طلبات الشهر عليها ومنها البيانات الخاصة بالتكليف
إذا كان موضوع المحرر يقتضى تغييرا في دفاتره والبيانات المتعلقة بأصل حق الملكية
أو الحق العيني محل التصرف واسم المالك السابق أو صاحب الحق العيني
وطريق انتقال الملكية أو الحق العيني فيه، ورقم وتاريخ شهر عقد التملك إن كان
قد شهر والأوراق المؤيدة للبيانات المذكورة، فإذا ما قامت مصلحة الشهر العقارى
ببحث أصل الملكية أو الحق العيني في حدود هذه البيانات والأوراق المؤيدة
لها وانتهت بعد التحقق من صحتها إلى إجراء شهر المحرر فإنها تكون قد أدت
واجبها طبقا للقانون، ولو لم يترتب على هذا التسجيل انتقال الحق إلى طالب

الشهر لعيب في سند ملكيته أو لكون المتصرف غير مالك للحق المتصرف فيه طالما أن الأوراق والمستندات المقدمة لا تنبئ عن العيب اللاحق بسند التملك أو تشير إلى وقوع تصرف سابق على ذات الحق محل الشهر .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن الحاج عبدالله عبد الخالق أقام الدعوى رقم ٦٩١٨ لسنة ١٩٦٣ كلى القاهرة ضد كل من وزير العدل ورئيس مأمورية الخليفة للشهر العقارى بصفتيهما والسيد/ كمال أبو العلا طالبا الحكم بإلزامهم متضامين بأن يدفعوا له مبلغ ٥٥٠ ج والفوائد بواقع ٤٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ٣/١٢/١٩٦٣ . وقال شرحا للدعوى إنه اشترى من المدعى عليه الثالث حصة قدرها ٣ ط من ٢٤ ط شائعة في كامل أرض وبناء المنزل المبين بالصحيفة لقاء الثمن المسمى بالعقد الذى تم شهره بتاريخ ١٣/٨/١٩٦٢ بمأمورية شهر الخليفة ، وانضح له بعدئذ أن هذه المأمورية سبق أن أشهرت بتاريخ ٦/١١/١٩٥٥ تصرفا صادرا من نفس البائع ببيع الحصة ذاتها لآخرين ، ولما كان البائع قد أخطأ بالتصرف فيما لا يملك كما أخطأ مأمور الشهر العقارى بإقدامه على تسجيل التصرف الصادر به بالرغم من تسجيل تصرف سابق من نفس البائع عن ذات الحصة المباعة لمشتريين آخرين ، وأن وزارة العدل مسئولة قانونا عن خطأ تابعها فقد أقام هذه الدعوى بطلباته السابقة ، وطلب المدعى عليهما الأولان رفض الدعوى تأسيسا على أن الضرر الذى لحق المدعى بفرض وقوعه قد نشأ عن خطأ البائع الذى باعه ما لا يملك . ومن خطأ المدعى نفسه لعدم تحققه من ملكية البائع للحصة المباعة قبل إقدامه على الشراء . وبتاريخ ٦/٦/١٩٦٢ حكمت المحكمة بإلزام المدعى عليهم متضامين بأن يدفعوا للمدعى مبلغ ٣٣٠ ج والفوائد بواقع ٤٪ سنويا من تاريخ صدور الحكم . وامتنعت الوزارة (مصالحه الشهر العقارى) هذا الحكم لدى محكمة

استئناف القاهرة طالبة إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى، وقيد هذا الاستئناف برقم ١٤٤٩ لسنة ٨١ ق كما استأنفه المدعى طالبا الحكم له بباقي طلباته وقيد استئنافه برقم ١٤٩٦ لسنة ٨١ ق وفي ١٢/٦/١٩٦٥ حكمت المحكمة برفض الاستئنافين وبتأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين بالتقرير وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن مما ينمى الطاعنان في سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بمسئولية مصلحة الشهر العقارى عن تسجيل العقد الصادر ببيع ملك الغير وتعويض المشتري عن الضرر الذى أصابه ، على أن هذا الضرر كان نتيجة خطأ المأمورية المختصة في بحث أصل الملكية وتسلسلها للوصول إلى حقيقة ملكية المتصرف ، وهذا من الحكم مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه ، ذلك أن نظام الشهر العقارى الصادر بشأنه القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الذى يحكم واقعة النزاع هو نظام شخصى يجرى بحسب أسماء المالكين لا بحسب العقارات ، ويتم إجراءاته بناء على طلب ذوى الشأن ووفقا لما يقدمونه من المستندات الدالة على التملك طبقا لما أشارت إليه المادة ٢٢ من القانون ، ومن ثم فلا تسأل مصلحة الشهر العقارى عن حجية المحررات التى يتم شهرها وفقا لأحكامه . ولما كان التسجيل لا أثر له على صحة العقود أو بطلانها وكان بيع ملك الغير قابلا للأبطال بناء على طلب المشتري سجل العقد أولم يسجل ، فإن التسجيل في هذه الحالة لا يكون له أثر على العيب الذى يلحق المتصرف منذ نشوئه ، وإذ كان الثابت في الدعوى أن المطعون عليه الأول قد اشترى الحصصة المباعة من المطعون عليه الثانى بالثمن الوارد بالعقد قبل أن يتقدم بطلب الشهر ، فإن الخطأ في ضبط ملكية المتصرف لا يكون هو السبب في الضرر الذى يصيب المشتري في هذه الحالة ، هذا فضلا عن أن الطاعنين قد تمسكا لدى محكمة الاستئناف بعدم وقوع خطأ من مصلحة الشهر العقارى في بحث البيانات التى اعتمدت عليها في تقدير صلاحية المحرر للشهر استنادا إلى أن البيانات والمستندات التى قدمها المطعون عليهما قد خلت من الإشارة إلى سبق التصرف في الحصصة المباعة وإقرارهما في العقد بنحو العقار المبيع . من الحقوق العينية وبصفة البيانات المقدمة منهم وبأن التسجيل قد تم بإرشادها وتحت

ممثلتهما . وقد التفت الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع الجوهرى فلم يمن بمناقشته أو الرد عليه بخفاء مخالفا للقانون ومشوبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن التسجيل - طبقا لأحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى - هو نظام شخصى يجرى وفقا للأسماء لا بحسب العقارات وليست له حجية كاملة في ذاته ، فهو لا يصحح العقود الباطلة أو يكمل العقود الناقصة بل تتم إجراءاته بناء على طلب أصحاب الشأن أو من يقوم مقامهم على ضوء البيانات التى أوجبت المادة ٢٢ من القانون اشتمال طلبات الشهر عليها ، ومنها البيانات الخاصة بالتكليف إذا كان موضوع المحرر يقتضى تغييرا في دفاتره والبيانات المتعلقة باصل حق الملكية أو الحق العيني محل التصرف واسم المالك السابق أو صاحب الحق العيني وطريق انتقال الملكية أو الحق العيني فيه ورقم وتاريخ شهر عقد التملك إن كان قد شهر والأوراق المؤيدة للبيانات المذكورة ، فإذا ما قامت مصلحة الشهر العقارى ببحت أصل الملكية أو الحق العيني في حدود هذه البيانات والأوراق المؤيدة لها ، وانتهت بعد التحقق من صحتها إلى إجراء شهر المحرر ، فإنها تكون قد أدت واجبها طبقا للقانون ولولم يترتب على هذا التسجيل انتقال الحق إلى طالب الشهر ليعيب في صند ملكيته أو لكون المتصرف غير مالك للحق المتصرف فيه طالما أن الأوراق والمستندات المقدمة لا تنبئ عن العيب اللاصق بسند التملك أو تشير إلى وقوع تصرف سابق على ذات الحق محل الشهر ، إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أنه يتعين على مصلحة الشهر العقارى أن تنتهى في بحثها إلى التوصل للملكية المتصرف على وجه اليقين بحيث إذا قامت بشهر العقد ولم يترتب عليه انتقال الملكية لطالب الشهر لصبق التصرف في العقار لشخص آخر سجل عقد ، كانت صفة الخطأ يستوجب مسئوليتها حتى ولو كانت قد تحققت من صحة البيانات والأوراق التى أوجب للقانون تقديمها مع طلب الشهر ولم تجد فيها ما يشير إلى التصرف السابق ، وكان الحكم قد تحجب بهذا الخطأ عن بحث ما إذا كانت المصلحة قد تحققت من أن البيانات والأوراق التى قدمها طالب الشهر تتفق مع ما أوجبه المادة ٢٢ من القانون وما إذا كان من شأن هذه البيانات والأوراق أن تكشف أو لا تكشف عن التصرف السابق في العقار فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وشابه القصور بما يستوجب نقضه .

جلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندی نائب رئيس المحكمة ، وحضرة السادة
المستشارين : السيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدق البشيشي ، ومحمد سيد أحمد حامد ، وعلى
عبد الرحمن .

(١٤٩)

الطعن رقم ٥٨١ لسنة ٣٥ القضائية :

(أ) رسوم . " رسوم قضائية " . دعوى . " نظر الدعوى " .

عدم سداد الرسوم المستحقة على القضية بعد قبضها . أثره . وجوب استبعادها
من جدول الجلسة .

(ب) وكالة . " وكالة مستترة " . عقد " أثر العقد " .

جواز إبرام الوكيل للعقد بصفته أصيلاً إذا لم يعلن من نيابته وقت التعاقد .
وكالته في هذه الحالة مستترة . حكمها . ترتب قبل الأصيل جميع الآثار القانونية
التي ترتبها الوكالة السافرة .

١ - على المحكمة طبقاً للسادة الثلاثة عشرة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤
الخاص بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية أن تستبعد القضية
من جدول الجلسة إذا لم تسدد الرسوم المستحقة عليها بعد قبضها .

٢ - مفاد نصوص المادتين ٧١٣ و ١٠٦ من القانون المدني أنه يجوز
للكيل أن يبرم العقد الذي تخوله للوكالة إصداره لا بصفته وكيلًا ولكن بصفته
أصيلاً وذلك إذا لم يعلن وقت التعاقد عن صفته كخائب ، ويعتبر وكأنه قد أعار
إسمه للأصيل الذي وكله في إبرام العقد، وحكم هذه الوكالة المستترة أنها ترتب قبل
الأصيل جميع الآثار القانونية التي ترتبها للوكالة السافرة، فينصرف أثر العقد المبرم
إلى الأصيل وإلى من يتعاقد مع الوكيل المستتر .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن السيدة عطيات على محمود سليمان أقامت الدعوى رقم ١٥٦٥ سنة ١٩٥٨ مدنى القاهرة الابتدائية ضد عبد الملك عبد السيد إبراهيم تطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ٥ مارس سنة ١٩٥٨ الصادر لها من المدعى عليه ببيع المنزل رقم ٢٩ شارع المدبح قسم عابدين لقاء ثمن قدره ٤٠٠ ج والتسليم ، وقالت شرحا لدعواها إنه رغم قيامها بسداد الثمن للبائع فإنه لم ينفذ التزاماته المترتبة على العقد ، وبجلسة ١٩٥٨/٥/٨ تدخل يونان عبد السيد إبراهيم شقيق المدعى عليه ووالدته مريم اسطافانوس حواش خصمين فى الدعوى منضمين إلى المدعى عليه فى طلب رفضهما ، استنادا إلى أنهما شريكان معه فى ملكية المنزل المذكور وأن البيع لا يسرى فى حقهما ، وفى ١٩٥٨/١٠/٤ اختصتهما المدعية وعدات طلباتها إلى طلب الحكم لها أصليا بصحة ونفاذ البيع فى حالة موافقتها عليه وإلا فيحكم لها بفسخ العقد وإلزام البائع بأن يرد إليها الثمن ومبلغ ٢٠٠ ج على سبيل التعويض ، واستندت إلى صورة شمسية من توكيل منسوب صدوره إلى يونان عبد السيد ووالدته ومصدق على توقيعاته بمكتب توثيق القاهرة فى ١٩٥٨/٤/٣٠ يتضمن توكيلهما لعبد الملك فى التوقيع على العقد النهائى لبيع المنزل رقم ٢٩ بشارع المدبح ، وطعن يونان ووالدته فى هذا التوكيل بالتزوير ، وإذ تنازلت المدعية عن التمسك بالصورة الشمسية للتوكيل فقد حكمت المحكمة بإنهاء إجراءات الادعاء بالتزوير ، وفى ١٩٦١/٤/١١ صدر الحكم رقم ٢٠٥ سنة ١٩٥٨ كلى أحوال شخصية القاهرة بالجرح على عبد الملك عبد السيد وإقامة شقيقه يونان قبا عليه فاخصمت المدعية يونان بهذه الصفة أيضا ، واستأنفت المدعية حكم الجرح حيث قضى فى الاستئناف رقم ٢٧ سنة ٧٨ ق أحوال شخصية للقاهرة فى ١٩٦١/١٢/٣١ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض طلب الجرح ، وبعد

أن سمعت محكمة أول درجة دفاع الطرفين حكمت في ١٩٦٢/١٢/١ (أولاً) برفض الدعوى بالنسبة لطلاب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع (ثانياً) بفسخ العقد والزام الهائم عبد الملك بأن يدفع للعدية مبلغ ٦٠٠ ج والمصروفات ، واستأنفت المدعية هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاء والحكم لها بصحة ونفاذ البيع وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٠٥٥ سنة ٧٥ ق ، وبتاريخ ١٩٦٥/١١/٢ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٥٨/٣/٢٥ المتضمن بيع عبد الملك عبد السيد عن نفسه وبصفته وكيلًا عن شقيقه يوزان ووالدته مريم العقار الموضح بالصحيفة نظير ثمن قدره ٤٠٠ ج والزام يوزان عبد السيد بصفته قياً على شقيقه المحجور عليه عبد الملك بالمصروفات عن الدرجتين . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب المبينة في التقرير وصرح الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعنان على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفضه وصحمت النيابة العامة على رأيها الوارد في مذكرتها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السببين الأول والثاني أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وشابه القصور من وجوه (أولها) أنه قضى بصحة ونفاذ البيع المؤرخ ١٩٥٨/٣/٥ المتضمن بيع عبد الملك عبد السيد إبراهيم للمطعون عليها عن نفسه وبصفته وكيلًا عن الطاعنين العقار موضوع النزاع في حين أن المطعون عليها لم تتمسك بهذا الطالب أمام محكمة أول درجة ولم تطلبه إلا في المرحلة الاستئنافية ، وفي حين أن الثابت من عقد البيع المذكور أنه صدر من عبد الملك عن نفسه دون إشارة لأية نيابة أو وكالة من الطاعنين تخوله بيع نصيبهما في العقار المبيع بل نص فيه على أن للبائع يملك وحده هذا العقار بعضه بالميراث والبعض الآخر بمقتضى عقد قسمة تم بينه وبين باقي الورثة (وثانيها) أنه أغفل الفصل في الاستئناف المقابل المرفوع من الطاعن الأول بصفته قياً على المحجور عليه واكتفى بالقول بأنه يلتفت من هذا الاستئناف لعدم سداد الرسوم المستحقة عليه وهو أساس لا يحمل قضاءه ، هذا إلى أن الحكم رغم التفاته عن الاستئناف المذكور فقد تصدى لها أثير فيه حول أهلية البائع وتوافر ركن الرضا في البيع (وثالثها) أنه حول

في قضائه على شهادة مقدمة من المطعون عليها وصادرة من مصلحة الشهر العقاري وتفيد صدور التوكيل رقم ٣٤٦٢ توثيق القاهرة في ١٩٥٧/١١/٤ من الطاعنين بتوكيل عبد الملك عبد السيد في بيع نصيبهما في المنزل موضوع النزاع واعتبر هذه الشهادة دليلا كاملا على صدور التوكيل وصحته ، في حين أنها لا تعدو أن تكون مجرد إخبار رسمي عن نسبة توكيل للطاعنين يحتمل أن يكون مزورا ولا تنهض دليلا قانونيا كاملا على صحته ولا يحتاج بها عليهما (ورابعها) أن الطاعنين تمسكا في دفاعهما في مرحلتى التقاضى الابتدائية والاستئنافية بأنه لم يصدر منهما ثمة توكيل للبائع بخوله بيع نصيبهما في المنزل موضوع النزاع وأنكرا على المطعون عليها قولها بصدور توكيلين منهما بذلك وقررا بأن الشهادتين المقدمتين منهما بنسبة هذين التوكيلين لهما لا تدلان على صدورهما منهما بل إنهما مزوران عليهما ، وبالرغم من أن المطعون عليها لم تقدم أصل هذين التوكيلين فقد اتخذت إجراءات الطعن بالتزوير فيهما بقلم كتاب المحكمة الابتدائية وقد أقرت المطعون عليها في مذكرتها المقدمة بجلسة ١٩٦٢/١٢/١ بمحمد الطاعنين للتوكيلين المذكورين ، ومع ذلك فإن الحكم المطعون فيه لم يتناول دفاعهما ولم يرد عليه مع أنه دفاع جوهرى لو عني بتحصيصه لتغريبه وجه الراى فى الدعوى ، مما يعيبه بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود في الوجه (الأول) بأن الثابت مما أورده الحكم الابتدائى أن المطعون عليها بعد أن أقامت دعواها ضد عبد الملك عبد السيد عادت واختصمت الطاعنين وطلبت أصليا الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٩٥٨/٣/٥ الصادر لها من المدعى عليه الأول عبد الملك عبد السيد عن نفسه وبصفته وكيلًا عن المدعى عليهما الثانى والثالث والمتضمن بيعه لها العقار الموضع بالصحيفة لقاء ثمن قدره ٤٠٠ ج واحتياطيا الحكم بفسخ عقد البيع ، ويبين كذلك من الرجوع إلى الحكم المطعون فيه أنه أثبت تمسك المطعون عليها في أسباب استئنافها بأن محكمة أول درجة قد أخطأت بإغفالها التوكيل رقم ٣٤٦٢ سنة ١٩٥٧ توثيق الخليفة والتوكيل رقم ١٠٥٦ سنة ١٩٥٨ توثيق القاهرة رغم صدور أولهما من الطاعنين في ١٩٥٧/١١/٤ ومن قبل صدور عقد البيع بتحويل الوكيل عبد الملك ببيع نصيبهما في المنزل محل النزاع وصدور الثانى بهذا المعنى وإن

جاء لاحقا لعقد البيع . ومفاد ذلك أن المطعون عليها قد تمسكت أمام محكمة أول درجة بطلب الحكم بصحة وتفاذ البيع الصادر لها من عبد الملك عبد السيد عن نفسه وبصفته وكيلًا عن الطاعنين ، ومن ثم فإن القول بأن هذا الطلب قد طرح لأول مرة على محكمة الاستئناف يكون على غير أساس . ومردود في الوجه (الثاني) بأن على المحكمة طبقا للسادة الثالثة عشرة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية أن تستبعد القضية من جدول الجلسة إذا لم تسدد الرسوم المستحقة عليها بعد قيدها . وإذا كان الطاعنان لم يسددا الرسوم المستحقة على استئنافهما المقابل وأمرت المحكمة باعتباره لهذا السبب ولم تفصل فيه فإنها لا تكون قد خالفت القانون . ولا وجه للنعي على الحكم بأنه تصدى لدفاع الطاعنين الذي أبدياه في مذكرتيهما المقدمتين في الاستئناف المقابل رغم التفاته عنه . ذلك بأن هاتين المذكرتين قد تضمنتا دفاع الطاعنين في الاستئناف الأصلي فكان على المحكمة أن تعرض لهذا الدفاع وهي في مقام الفصل في الاستئناف المذكور . ومردود في الوجهين (الثالث والرابع) بأنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه في خصوص صحة البيع الصادر من عبد الملك عبد السيد بصفته وكيلًا عن الطاعنين على ما قرره من أن " إجراءات الإدعاء بالتزوير التي سلكها المستأنف ضد هاتين المذكرتين والثالثة انصبت على الصورة الشمسية للتوكيل الموثق في ١٩٥٨/٤/٣٠ رقم ١٠٥٦ وقضت محكمة أول درجة بإنهاء هذه الإجراءات لعدم تمسك المستأنف بهذه الصورة ، أما التوكيل رقم ٣٤٦٢ الموثق في ١٩٥٧/١١/٤ مأمورية توثيق الخليفة والمنسوب صدوره من المستأنف عليهما المستأنف ضده الأول والذي يصرحان له فيه بأن يبيع ما يخص كل منهما في المنزل موضوع الدعوى ، فإنه رغم تقديم الشهادة الدالة على صدور هذا التوكيل بجلسته ١٩٦٠/٦/١١ ١٨ دوسيه المفردات ، فإن المستأنف عليهما المذكورين تغافلا عنه وطعنا بتاريخ لاحق على الصورة الشمسية للتوكيل اللاحق على البيع وتركوا التوكيل المذكور مع أنه سابق عليه ، فهو إذن حجة عليهما وماخوذان به " . وهذا الذي أقيم عليه الحكم هو استخلاص موضوعي سائق يكفي لحمله فيما انتهى إليه من أن الطاعنين قد أصدرتا التوكيل رقم ٣٤٦٢ توثيق الخليفة بتاريخ ١٩٥٧/١١/٤ إلى البائع عبد الملك عبد السيد للتصرف في حصتهما في المنزل موضوع النزاع ، ولا وجه لما يثيره الطاعنان في سبب الطعن من إنكار صدور هذا التوكيل منهما والتمسك

بعدم صلاحية الشهادة المقدمة من المطعون عليها فى إثبات صحته ، ذلك أنهما لم يقدم ما يدل على سبق تمسكهما بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع ، هذا بالإضافة إلى أن الحكم المطعون فيه سجل أن الطاعنين لم يطعنوا على التوكيل المشار إليه بالشهادة مالفة الذكر وقصرا طعنهما على التوكيل اللاحق لعقد البيع ، ومن ثم فإن الدفاع المذكور يعتبر دفاعا جديدا لا يصح التمسك به لأول مرة أمام هذه المحكمة .

وحيث إن الطاعنين ينبغي أن بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الفساد فى الاستدلال من وجهين (أولهما) أن الحكم انتهى إلى أن العقد المفضى بصحته ونفاذه صدر من البائع عن حصبة يملكها بالميراث الشرعى وعن حصتي الطاعنين بطريق الوكالة عنهما ، فى حين أنه لو صح فرضا صدور توكيل منهما قبل عقد البيع المؤرخ ١٩٥٧/٣/٥ بنحوله بيع نصيبهما فى المنزل الذى تضمنه العقد المذكور ، فإن هذه الوكالة لم تكن مرعية من المتعاقدين وقت التعامل وحتى بعد رفع الدعوى ونظرها ، إذ الثابت فى العقد أن المتعاقدين قد انصبت إرادتهما على إفراغ تعامل بين أصيلين وكانا على علم بأن المتصرف إنما يبيع عقارا يدعى ملكيته وحده ، البعض منه بطريق الميراث والباقي بموجب عقد قسمة مع للطاعنين ، فلما كشف الأمر قدمت المطعون عليها للصورة الشمسية للتوكيل المأزور على الطاعنين رقم ١٠٥٩ سنة ١٩٥٨ توثيق القاهرة على أساس أنه ينحول المتصرف بيع نصيب الطاعنين فى المنزل وقدمت أيضا شهادتين عن هذا التوكيل وتوكيل آخر رقم ٣٤٦٢ سنة ١٩٥٧ وفوق أن هذين التوكيلين مزوران لأنهما معدوما الأثر قانونا لأنه لم يكن دىما وقت التعاقد أن البائع يتصرف فى نصيب الطاعنين بالوكالة عنهما ، هذا إلى أن المطعون عليها علقت طلبها الأصى وهو الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع على إقرار الطاعنين للبيع و إلا يحكم لها بطلبها الاحتياطى وهو فسخه ، والثابت أن الطاعنين لم يقرأ البيع المذكور فى أية مرحلة من مراحل التقاضى مما كان يتعين معه عدم إجابتها لطلبها الأصى . (وتانيهما) أن الحكم المطعون فيه ذهب إلى أنه لم يقم دليل فى الدعوى على علم المشترية بشيوع حالة جنون البائع وقت التعاقد ، وهو استدلال فاسد جاء على خلاف الثابت فى أوراق الدعوى من سبق الجرح عليه للجنون والإبلاغ عن هذا الجنون بالطلب المقيد برقم ٨٩٢ سنة ١٩٥٧ تبليغات

قبل تحرير عقد البيع موضوع النزاع في ١٩٤٨/٣/٥ ومن إعادة الحجر عليه في ١٩٦٤/٦/١٦ بالطلب ١٢ بلسنة ١٩٦٤ وإيداعه بمعرفة السلطات مستشفى الأمراض العقلية وأن المطعون عليها كانت على بينة منها قبل التعاقد .

وحيث إن هذا النعي مردود في الوجه (الأول) بأن النص في المادة ٧١٣ من القانون المدني على أن " تطبق المواد من ١٠٤ إلى ١٠٧ الخاصة بالنيابة في علاقة الموكل والوكيل بالغير الذي يتعامل مع الوكيل " وفي المادة ١٠٦ من هذا القانون على أنه " إذا لم يعان العاقد وقت إبرام العقد أنه يتعاقد بصفته نائباً فإن أثر العقد لا يضاف إلى الأصل دائناً أو مديناً إلا إذا كان من المفروض حتماً أن من تعاقد معه النائب يعلم بوجود النيابة ، أو كان يستوى حنده أن يتعامل مع الأصل أو النائب " ، يدل على أنه يجوز للوكيل أن يبرم العقد الذي تخوله الوكالة لإصداره لا بصفته وكلاً ولكن بصفته أصيلاً ، ذلك أن وكالته في هذه الحالة تكون مستترة ويعتبر وكأنه أعار اسمه للأصيل الذي وكله في إبرام العقد وحكم هذه الوكالة المستترة أنها ترتب قبل الأصيل جميع الآثار القانونية التي ترتبها الوكالة السافرة ، فينصرف أثر العقد المبرم إلى الأصيل وإلى من يتعاقد مع الوكيل المستتر . إذ كان ذلك وكان الثابت أن المطعون عليها بعد أن اشترت منزل النزاع من عبد الملاك عبد السيد باعتباره أصيلاً في العقد ومالكه وحده ، وبعد أن أقامت دعواها ضده بصحة ونفاذ هذا العقد حصلت على توكيل صادر له من الطاعنين يخولانه بيع نصيبهما في المنزل المذكور ، فاختصمتها بهذه الصفة فعلاً ليقضى في مواجهتهما بطلباتها بصحة ونفاذ هذا العقد وكان الحكم المطعون فيه قد استجاب لطلباتها بعد أن تحقق من توكيل الطاعنين للبائع عبد الملاك في بيع نصيبهما ، في منزل النزاع فإنه لا يكون مخالفاً للقانون ، ذلك أنه وإن صدر العقد من عبد الملاك وحده كبائع أصيل وخلا من ذكر وكالته عن الطاعنين في بيع نصيبهما ، فإن هذا التصرف منه لا يعدو أن يكون تصرف وكيل مستتر ينصرف أثره إلى الطاعنين كوكلين - مادامت الوكالة ثابتة - وإلى المطعون عليها ما دامت متمسكة بها . ولا وجه لما يشير الطاعنان من أن الحكم قضى بصحة العقد على الرغم من تعليق المطعون عليها هذا الطلب على موافقة الطاعنين عليه ، ذلك أن تعليق المطعون عليها الحكم لها بصحة التعاقد على إقرار الطاعنين مرده

ما أبدياه من منازعة في صدور وكالة منهما للبائع تخوله بيع نصيبهما في المنزل ، أما وقد قدمت ما يثبت هذه الوكالة وتمسكت بها ، وانتهت محكمة الموضوع الى ثبوت قيام الوكالة التي تخول البائع بيع نصيب الطاعنين في المنزل موضوع العقد ، فإنه لا تكون هناك حاجة لتعليق إجابة طلب صحته ونفاذه على إقرار الطاعنين له . ومردود في الوجه (الثاني) بأنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه بصحة عقد البيع لصدوره من عبد الملك عبد السيد وهو كامل الأهلية على قوله ” إن عقد البيع صدر في ١٩٥٨/٣/٥ أي قبل صدور قرار الحجر بتاريخ ١٩٦٤/٦/١٦ وتسجيله بعدة سنوات . وإذا كانت العبرة في تحري أهلية العاقد هي بحالته في الوقت الذي يعقد فيه العقد فإن ركن الرضاء الصحيح وهو أحد أركان العقد قد صدر من البائع عن إرادة حرة غير مشوبه “ وأن ” المادة ١١٤ من القانون المدني والذي أبرم عقد البيع في ظله جاءت بحكم جديد لم يكن مقررا في القانون السابق ، إذ أوجبت لبطلان التصرف السابق على تسجيل قرار الحجر أن تكون حالة الجنون شائعة أو أن يكون المنصرف إليه على بينة منها ، الأمر غير المتوفر في الدعوى الحالية لانعدام الدليل على ذلك ، ومن ثم فلا تأثير لقرار الحجر الأخير على التصرف محل المنازعة “ ومن ذلك يبين أن الحكم قد استخلص من الواقع في الدعوى انتفاء شيوخ حالة الجنون وأن المطعون عليها لم تكن تعلم بهذه الحالة عند التعاقد ، وهو استخلاص موضوعي مائع يتعلق بتقدير الدليل مما يستقل به قاضي الدعوى ولا يصح الجدل فيه أمام هذه المحكمة .

جلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وسليم راشد أبو زيد
ومحمد صدق البشيشي .

(١٥٠)

الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٣٦ القضائية :

حكم . " الطعن في الحكم " . محل مختار . بطلان . إعلان .

إعلان الطعن في الحكم في المحل المختار . شرط صحته . اتخاذ الخصم محلا
مختارا في ورقة إعلان الحكم . اعتبار ذلك قرينة قانونية دلي قبول إعلانه بالطعن فيه .
لا يعد كذلك اتخاذه محلا مختارا في صحيفة الاستئناف المقابل .

يشترط لإعلان الطعن في المحل المختار وفقا للمادة ٣٨٠ من قانون المرافعات
السابق المقابلة للمادة ٢١٤ من القانون الحالي أن يكون الخصم قد اتخذ
هذا المحل في ورقة إعلان الحكم ، لما في تعيين هذا المحل من قيام قرينة قانونية
على قبول إعلانه بالطعن فيه . ولولم يصرح بذلك ، ولما كان الثابت في الدعوى
أن المطعون عليهم لم يملنوا الشركة الطاعنة بالحكم المستأنف وبالتالي لم يفصحوا
عن رغبتهم في اتخاذ محل مختار لهم وكانت الشركة الطاعنة قد أعلنتهم مع ذلك
بصحيفة استئنافها في مكتب المحامي الذي كان يمثلهم أمام محكمة أول درجة
فإن هذا الإعلان يكون قد وقع باطلا ، ولا يغير من ذلك أن يكون المطعون
عليهم قد أعلنوا الطاعنة باستئناف مقابل بعد أن رفعت استئنافها متخذين
مكتب هذا المحامي محلا مختارا لهم ، ذلك أن اتخاذهم المحل المختار في هذه الحالة
لا يتحقق به ما اشترطه الشارع لصحة إعلان الطعن من وجوب اتخاذ المحل
في ورقة إعلان الحكم ، ولا يعتبر قرينة قانونية على قبول الإعلان فيه ، وإنما يدل فقط
على رغبة المطعون عليهم في إعلانهم بالأوراق القضائية المتعلقة باستئنافهم
المقابل في المحل المذكور .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومائر الأوراق — تتحصل في أن السيد / عبد الرحمن أبو عجلة وآخرين أقاموا على شركة أراضى أبو قير الدعوى رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٢ تجارى كلى الاسكندرية طالبين الحكم بإلزامها بأن تدفع لهم مبلغ ٧٣٢٠ ج . مع المصاريف والأتعاب وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبغير كفالة . وفى ١٩٦٤/٥/٢٧ حكمت المحكمة بإلزام الشركة بأن تدفع للمدعين مبلغ ٢٠٣١ ج والمصاريف المناسبة وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فاستأنفت الشركة هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبة إلغاء ورفض الدعوى وقيد استئنافها برقم ٥١٣ سنة ٢٠ ق — كما استأنفه المدعون بالاستئناف رقم ٥٢٤ سنة ٢٠ ق طالبين تعديله والحكم لهم بباقي المبلغ المدعى به . وقد ترك المدعون استئنافهم للشطب ودفعوا باعتبار استئناف الشركة كأن لم يكن لعدم إعلانهم به طبقا لما تقضى به المادة ٣٨٠ من قانون المرافعات، وفى ١٩٦٦/١/١٧ حكمت المحكمة باعتبار الاستئناف كأن لم يكن وألزمت الشركة المستأنفة المصاريف و٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . طعنت الشركة في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل سببي الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى باعتبار الاستئناف كأن لم يكن مستندا في ذلك إلى أن صحيفته أعلنت للطعون عليهم في مكتب الأستاذ محمود مكي المحامى، وذلك رغم عدم قيامهم بإعلان الحكم الابتدائى للشركة المستأنفة وعدم إفصاحهم بالتالى عن رغبتهم في اتخاذ هذا المكتب ملاحقارا لهم وهذا من الحكم خطأ في تطبيق القانون ومخالفة للثابت في الأوراق وقصور من وجهين (أولهما) أن الثابت في الدعوى أن المطعون عليهم قد اتخذوا مكتب

الأستاذ محمود مكي موطنا مختارا لهم في صحيفة الاستئناف رقم ٥٢٤ سنة ٢٠ ق المرفوع منهم عن ذات الحكم، ولما كان الإفصاح عن المحل المختار في ورقة إعلان الحكم يعتبر مجرد تطبيق للقاعدة العامة الواردة في المادة ٤٣ من القانون المدني التي تنص على "أن الموطن المختار لتنفيذ عمل قانوني يكون هو الموطن بالنسبة إلى كل ما يتعلق بهذا العمل" وكان استئناف الشركة المرفوع عن ذات الحكم المستأنف يعتبر مقابلا للاستئناف المرفوع عنه من المطعون عليهم، فإن إعلانهم بصحيفته في المحل المختار المبين بصحيفة استئنافهم يكون صحيحا في القانون وتكون النتيجة التي استخلصها الحكم وأقام عليها قضاءه في هذا الخصوص مستمدة من مقدمة لا تؤدي إليها عقلا مما يعيبه بفساد الاستدلال والقصور في التسبيب .

(وثانيهما) أن الحكم أهدر الدلالة المستفادة من اتخاذ المطعون عليهم مكتب الأستاذ محمود مكي المحامي محلا مختارا لهم في الاستئناف رقم ٥٢٤ سنة ٢٠ ق المرفوع منهم على الشركة الطاعنة بمقولة إن المحامي المذكور قد رفع هذا الاستئناف دون تكليف منهم في حين أن الطعن في صحة المحامي واستنتاج أن صاحب الشأن لم يشترك معه في الورقة التي حررها ولم يرض بها يعتبر طبقا لما جرى به قضاء محكمة النقض تجاوزا في الاستدلال ضارا بحقوق الناس لما فيه من التدخل بغير موجب في علاقة ذوي الشأن بوكلائهم خصوصا وأن المطعون عليهم لم يتخذوا الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٨١١ من قانون المرافعات وما بعدها لتنصل من عمل وكيلهم، وأنهم سكتوا حتى سقط حقهم فيها، أما استدلال الحكم بشطب الاستئناف المرفوع منهم على صدق ادعائهم أن المحامي رفعه من تلقاء نفسه فإنه فضلا عن أنه لا يؤدي عقلا إلى النتيجة التي استخلصها الحكم لأن مجرد ترك الاستئناف للشطب لا يحول دون تجديده، فإنه مخالف للثابت في الأوراق لأن ذلك المحامي حضر بجلاسة الاستئناف مع المطعون عليه الأول ونائبا عن المطعون عليهم الآخرين .

وحيث إن هذا النعي مردود في جملته، ذلك أنه يشترط لإعلان الطعن في المحل المختار وفقا للمادة ٣٨٠ من قانون المرافعات السابق المقابلة للمادة ٢١٤ من القانون الحالي، أن يكون الخصم قد اتخذ هذا المحل في ورقة إعلان الحكم لما في تعيين هذا المحل من قيام قرينة قانونية على قبول إعلانه بالطعن فيه

ولولم يصرح بذلك ، ولما كان الثابت في الدعوى أن المطعون عليهم لم يعلنوا الشركة الطاعنة بالحكم المستأنف وبالتالي لم يفصحوا عن رغبتهم في اتخاذ محل مختار لهم وكانت الشركة الطاعنة قد أعلنتهم مع ذلك بصحيفة استئنافها في مكتب المحامي الذي كان يمثلهم أمام محكمة أول درجة فإن هذا الإعلان يكون قد وقع باطلا . ولا يغير من ذلك أن يكون المطعون عليهم قد أعلنوا الطاعنة باستئناف مقابل بعد أن رفعت استئنافها متخذين مكتب هذا المحامي محلا مختارا لهم ، ذلك أن اتخاذهم المحل المختار في هذه الحالة لا يتحقق به ما اشترطه الشارع بصحة إعلان الطعن من وجوب اتخاذ المحل في ورقة إعلان الحكم ، ولا يعتبر قرينة قانونية على قبول الإعلان فيه ، وإنما يدل فقط على رغبة المطعون عليهم في إعلانهم بالأوراق القضائية المتعلقة باستئنافهم المقابل في المحل المذكور . ولما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ، وما استورد إليه بعد ذلك من القول بأن المحامي الذي رفع الاستئناف المقابل عن المطعون عليهم قد أقامه من تلقاء نفسه ودون إذن منهم ، إنما هو من قبيل التزيد الذي يقوم بالحكم بدونه ويكون النعي به غير منتج ولا جدوى فيه — ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وحضرة السادة
المستشارين : السيد عبد المنعم الصراف ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وعلى
عبد الرحمن .

(١٥١)

للطعن رقم ١٧٠ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) حكم . " عيوب التدليل " . " التناقض " . تزوير . إثبات .

القضاء به وبطلان تاريخ الإقرار المدعى بتزويره مع الاعتداد بفحوى هذا الإقرار .
في الإثبات . لا تناقض .

(ب) بيع . " بيع الوفاء " . بطلان . " البطلان في التصرفات " .
صلح . " أثره على بيع الوفاء " .

مدم تصحيح الصلح لبيع الوفاء الذي وقع باطلا طبقا للسادة ٤٦٥ ، من
القانون المدني .

١ — لا تناقض في الحكم إذ قضى برد وبطلان تاريخ الإقرار المدعى بتزويره
واعتمد مع ذلك بفحوى هذا الإقرار ، ذلك ان القضاء برد وبطلان تاريخ هذا
الإقرار لا ينفي ما ثبت فيه وسلم به الطاعن من تعهده برد المبيع إلى البائع إذا
دفع له الثمن خلال مدة معينة ولا يسقط عنه حججه في إثبات هذا الأمر .

٢ — النص في عقد الصلح على اعتبار بيع الوفاء نهائيا لا رجوع فيه ، لا يعدو
أن يكون مجرد نزول من جانب البائع عن شرط الاسترداد المتفق عليه عند التعاقد
فهو لا يصحح البيع الذي وقع باطلا طبقا للسادة ٤٦٥ من القانون المدني .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن — تحصل فى أن عبد الفضيل أحمد محمد أقام الدعوى رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٣ مدنى كلى قنا ضد يوسف أحمد محمد عبد العليم وآخرين طالبا الحكم على الأول فى مواجهة الباقيين بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٣/٣/١٩٥١ ، وقال شرحا لما إن المدعى عليه الأول باع له بمقتضى العقد المذكور أطيانا مساحتها ١ ف و ١٨ ط موضحة الحدود والمعالم بالعقد والصحيفة نظير ثمن قدره ٤٦٠ جنيه وقد آلت ملكية هذه الأرض الى البائع بالميراث عن والده المرحوم أحمد محمد عبد العليم الذى كان قد اشتراها ضمن عقد مؤرخ ٢٩/٥/١٩٤٢ من أبيه المرحوم محمد عبد العليم يونس ، وأنه سبق أن رفع الدعوى رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٥٣ كلى قنا ضد المدعى عليه الأول بطالب الحكم بصحة ونفاذ هذا العقد ، وإنتهت بصلح مؤرخ ١٨/٥/١٩٥٣ الحق بمحضر الجلسة ، وإذ لم يكن قد اختصم باقى المدعى عليهم فى تلك الدعوى فقد اضطروا لرفع دعواه الحالية بطلباته سالفة الذكر ودفع المدعى عليه الأول ببطلان عقد البيع تأسيسا على أنه بيع وفائى ، وركن فى إثبات ذلك الى إقرار مؤرخ ١٣/٧/١٩٥٣ صادر من المدعى ويتضمن إقراره بحق البائع فى استرداد الأرض المباعة إذا رد له ثمنها خلال عشر سنوات ، وفى ١٧/١/١٩٦٤ قرر المدعى فى قلم كتاب المحكمة بالطعن بتزوير هذا الإقرار وأعلن مذكرة شواهد التزوير التى تضمنت أن الإقرار المذكور حرر بتاريخ ١٣/٣/١٩٥١ وهو نفس تاريخ تحرير عقد البيع ، وأنه بعد رفع الدعوى رقم ٢٥٧ سنة ١٩٥٣ كلى قنا ضد المدعى عليه الأول حرر الطرفان عقد صلح أقر فيه المدعى عليه الأول بأن عقد البيع المؤرخ ١٣/٣/١٩٥١ نهائى ومنزق الطرفان الإقرار المشار إليه ، إلا أن المدعى عليه الأول جمع قصاصاته ولصقتها من الخلف وغير تاريخه بأن جعله ١٣/٧/١٩٥٣ بدلا من ١٣/٣/١٩٥١ . وفى ٢٩/٢/١٩٦٤

حكمت المحكمة بقبول مذكرة شواهد التزوير شكلا وبقبول الشاهد الأول وبندب قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي لفحص الإقرار المدعى بتزويره لبيان ما إذا كان تاريخه قد غير أم لا مع بيان التاريخ الحقيقي إن ثبت هذا التغير . وبعد أن قدم قسم أبحاث التزييف والتزوير تقريره الذي انتهى فيه إلى أن أصل تاريخ الإقرار كان ١٩٥١/٣/١٣ ثم عدل إلى ١٩٥٣/٧/١٣ عادت المحكمة بتاريخ ١٩٦٤/١١/٢٨ فحكمت برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وبرد وبطلان الإقرار المؤرخ ١٩٥٣/٣/١٣ وبصححة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٥١/٣/١٣ . واستأنف المدعى عليه الأول هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسبوط طالبا بإلغاء ورفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٥ سنة ٤٠ ق . وفي ١٩٦٦/١/١٧ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع (أولا) بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إثبات صحة التعاقد عن عقد البيع للمعروف المؤرخ ١٩٥١/٣/١٣ ورفض دعوى المستأنف عليه الأول (ثانيا) بتعديل الحكم المستأنف فيما قضى به في الإدعاء بالتزوير إلى رد وبطلان تاريخ الإقرار المطعون فيه بالتزوير . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين بالتقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليهم ولم يبدوا دفاعا وصحمت النيابة على ما جاء بمذكرتها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، حاصل أولهما أن الحكم المطعون فيه عدل الحكم الابتدائي فيما قضى به من رد وبطلان الإقرار المؤرخ ١٩٥٣/٧/١٣ إلى رد وبطلان تاريخ هذا الإقرار استنادا إلى أن الثابت من الأوراق أن الادعاء بالتزوير كان قاصرا على تاريخ الورقة وأن هذا التزوير قد ثبت من تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير ، وبذلك يكون قضاء محكمة أول درجة برد وبطلان الإقرار مقصودا به رد وبطلان تاريخه دون المساس بحجيته والتزام الطاعن بما تضمنته . وهذا من الحكم خطأ وقصور إذ يبين من أسباب الحكم الابتدائي أن المحكمة قصدت القضاء برد وبطلان الإقرار بعد أن ظهر لها أنه مزور في أحد بياناته تزويرا يجعله غير صالح للاستدلال به على ما ادعاه المطعون عليه الأول من أن عقد البيع عند الدعوى كان بيع وفاء ، هذا إلى أن الحكم المطعون فيه

قد أيد الحكم الابتدائي في قضائه بقبول شواهد التزوير وهو بذلك يكون قد اعتبر الادعاء بالتزوير منتجا في الدعوى ، فلماذا عاد بعد ذلك وجعل للإقرار المدعى بتزويره حجية في الإثبات فإنه يكون قد وقع في تناقض يعيبه ، كما خالف القانون لأن الادعاء بتزوير تاريخ ورقة لا يقصد لداته دون أن ترتب أية نتيجة على ثبوته وإنما يهدف مدعى التزوير إلى إسقاط حجية الورقة في الإثبات .

وحيث إن هذا النعى مردود ، بأنه يبين من الرجوع إلى الحكم المطعون فيه أنه قضى بتعديل الحكم الابتدائي فيما قضى به في الادعاء بالتزوير إلى رد وبطلان تاريخ الإقرار المطعون فيه بالتزوير مستندا في ذلك إلى ما قرره من أن " الثابت من الأوراق أن الادعاء بالتزوير كان قاصرا على تاريخ الورقة المطعون فيها وقد ثبت تزوير هذا التاريخ من تقرير أبحاث التزييف والتزوير المبني على أسباب علمية سائغة ، وبذلك يكون قضاء محكمة أول درجة برد وبطلان العقد المؤرخ ١٩٥٣/٧/١٣ مقصودا به تاريخ العقد وهو قضاء سليم دون المساس بحجية الورقة وإلزامها بما تضمنته للاستأنف " وهذا الذي جاء بالحكم المطعون فيه صريح في أنه قصد تعديل الحكم الابتدائي الذي قضى خطأ في منطوقه برد وبطلان الورقة كلها ، مع أن الادعاء بالتزوير كان قاصرا على تاريخ تحرير هذه الورقة التي سلم الطاعن بتوقيعه عليها يوم تحرير العقد سند الدعوى ، ولاتناقض في الحكم إذ قضى برد وبطلان تاريخ الإقرار المدعى بتزويره واعتد مع ذلك بفحوى هذا الإقرار ذلك أن القضاء برد وبطلان تاريخ هذا الإقرار لا ينفي ما ثبت فيه وسلم به الطاعن من تعهده برد المبيع إلى البائع (المطعون عليه الأول) إذا دفع له الثمن خلال مدة معينة ولا يسقط عنه حجته في إثبات هذا الأمر .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن الثابت من تقرير الخبير أن تاريخ الإقرار مزور وحقيقته ١٩٥١/٣/١٣ ، كما أن الثابت من الأوراق أن هذا الإقرار صدر من الطاعن في نفس تاريخ تحرير العقد وتضمن حق للبائع في استرداد المبيع عند رد الثمن خلال مدة معينة ، وأن الطاعن لم يظعن على صلب الورقة ولا على توقيعه عليها ، وأنه ليس في الأوراق ما يؤيد واقعة تمزيق هذا الإقرار ، وانهى من ذلك إلى بطلان هذا البيع ، تأسيسا على أنه يعتبر بيعا وفائيا ، ولا تلحقه الإجازة ولا يصححه الصلح الذي تم بين الطرفين

في الدعوى رقم ٢٥٧ سنة ١٩٥٣ كلنا ، وهذا من الحكم مخالفه للقانون ،
إذ أن هذا الإقرار ورقة عرفية وهو وإن كان حجة بما ورد فيها إلا أن إثبات
ما يخالفه لا يستلزم الادعاء بتزويره بل يكفي إثبات ذلك بدليل كتابي ، وأن محضر
الصلح المحرر في ١٨/٥/١٩٥٣ المقدم في الدعوى رقم ٢٥٧ سنة ١٩٥٣ كلنا
والذي أقر فيه الطرفان بأن البيع نهائي لا رجوع فيه يعتبر دليلا كتابيا ينفي الثابت
بذلك الإقرار ، وإذ لم يعتد بالحكم المطعون فيه بهذا الصلح فإنه يكون قد خالف
القانون ، كما أن واقعة تمزيق الإقرار التي تمسك بها الطاعن في صحيفة شواهد
التزوير تعتبر واقعة مادية ، وكان على محكمة الموضوع أن تقضى بإحالة الدعوى
إلى التحقيق لإثبات هذه الواقعة عملا بالمادة ١٩٠ من قانون المرافعات ،
وإذ لم تفعل واكتفت بالقول بأنه ليس في الأوراق ما يؤيدها فإن حكمها يكون
مخالفا للقانون .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه
أقام قضاءه على قوله " إن الثابت من تقرير الخبير أن تاريخ الورقة المدعى
بتزويرها مزور وحقيقته ١٣/١/١٩٥١ وقد وضح من مراجعة أوراق الدعوى
أن هذه الورقة صادرة من المستأنف عليه الأول (الطاعن) وتتضمن حق
البائع في استرداد المبيع عند رد الثمن بعد مضي مدة معينة منصوص عليها فيها .
ولما كان المستأنف عليه الأول لم يطعن على صلب هذه الورقة ولا على توقيعها عليها
كما أن واقعة تمزيقها ليس في الأوراق ما يؤيدها ، والثابت منها أنها معاصرة
لعقد البيع سند الدعوى وواردة عليه مما يقطع بأن العقد موضوع الدعوى ليس
بيما باتا كما ورد بالعقد وإنما هو في حقيقته بيع وفاء ، ومن ثم فهو باطل بطلانا
مطلقا طبقا لنص المادة ٦٥ من القانون المدني ، وهذا البطلان لا تلحقه الإجازة
ولا يغير من ذلك صدور حكم بين الطرفين بالحاق محضر الصلح الذي انعقد
بين الطرفين بشأن هذا العقد لأن الصلح لا يصحح البطلان الذي قرره القانون " ،
وهو ما يفيد أن الحكم اعتمد في قضائه بصفة أساسية ، على ما ثبت بالإقرار
الذي حرر في يوم تحرير عقد البيع - سند الدعوى ، من أن للبائع الحق في استرداد
المبيع إذا رد الثمن لاشرى خلال مدة معينة وأن الصلح الذي تم بين الطرفين
في الدعوى رقم ٢٥٧ سنة ١٩٥٣ كلنا لا يصحح هذا العقد لأنه باطل بطلانا

مطلقا طبقا لاسادة ٤٦٥ من القانون المدنى . وهذا الذى استند إليه الحكم صحيح فى القانون إذ أن الصلح الذى يتحدى به الطاعن لا ينهى ما ثبت من قبل من أن البائع قد احتفظ عند البيع بحقه فى استرداد المبيع خلال مدة معينة . والنص فى هذا الصلح على اعتبار البيع نهائيا لا رجوع فيه لا يعدو أن يكون مجرد نزول من جانب البائع عن شرط الاسترداد المتفق عليه عند التعاقد فهو لا يصحح البيع الذى وقع باطلا طبقا لاسادة ٤٦٥ من القانون المدنى . لما كان ذلك وكان الادعاء بتمزيق الإقرار المطعون فيه بالتزوير على فرض صحته غير مؤثر على ما انتهى إليه الحكم ، فإن ما ورد فيه بشأن هذه الواقعة يكون زائدا عن حاجة الدهوى ، ويكون النهى على الحكم فى خصوصها غير منتج ولا جدوى فيه .

جلسة ٢ من يونيه سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : بطرس زفلول ، محمد نور الدين عويس ، ومباس حليى عبد الجواد ،
وابراهيم علام .

(١٥٢)

للطعن رقم ٥١٦ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) نقض "سلطة محكمة النقض" . عقد "تكييف العقد" . محكمة الموضوع
"سلطتها في تكييف العقد" .

استخلاص قصد المتعاقدين متروك لمحكمة الموضوع . التكييف القانوني لهذا القصد
مسألة قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض .

(ب) ارتفاق . "إنشاء حق الارتفاق" . ملكية "القيود التي ترد
على الملكية" .

حق الارتفاق بتخصيص المالك الأصلي . ظهوره في الوجود بعد صيرورة العقارين
مملوكين لمالكين مختلفين . بقاء هذا الحق لصالح العقار المرتفق ما لم يتضمن السند
الذي فصل ملكية العقارين شرطا صريحا مخالفا .

١ — لئن كان التعرف على ماعناه الطرفان من المحرر موضوع الدعوى هو
مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع إلا أنه متى استخلصت المحكمة ذلك ، فإن
التكييف القانوني الصحيح لما قصده المتعاقدان وإزالة حكم القانون على العقد
هو مسألة قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض .

٣ — حق الارتفاق بتخصيص المالك الأصلي إنما ينشأ بموجب اتفاق ضمني
بين المالكين المختلفين للعقارين منذ أن أصبح العقاران مملوكين لمالكين
مختلفين ، فيخرج حق الارتفاق إلى الوجود بعد انقضاء ملكية المالك الأصلي

و يبقى ثابتا لمصلحة العقار المرتفق ، ولا ينفيه إلا أن يتضمن السند، الذى ترتب عليه انفصال ملكية العقارين، شرطا صريحا مخالفا لبقاء الارتفاق^(١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعنة رفعت الدعوى رقم ٣٤٠٠ سنة ١٩٥٠ القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليها بطلب الحكم بصحة ونفاذ العقد المبين بصحيفة الدعوى ، وقالت بيانا لدعواها إنه بمقتضى عقد عرفى غير مؤرخ ، تعهدت لها المطعون عليها وهى شقيقة والدها المتوفى بهدم البناء المقام فى الممر الكائن بين ملكيها ومسطحه ١٢٧ مترا مربعا وذلك عند انتهاء العمل بقانون المساكن ، كما أفرت بأحقية الطاعنة فى فتح مطلات على هذا الممر ، وإذ طالبتها بالتوقيع على العقد النهائى وامتنعت فقد أقامت دعواها بطلباتها سالفة الذكر . دفعت المطعون عليها بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان لأن قانون المساكن ما زال قائما ، وطلبت رفض الدعوى لأن إقرارها منشئ لحق ارتفاق بغير مقابل ويعتبره باطلا لتخاف شرط الرسمية فيها ، وقد قصرت الطاعنة بطلباتها على شق الاتفاق الخاص بفتح المطلات واحتفظت بحجها بالنسبة لهدم البناء المقام على الممر . وبتاريخ ١٩/٤/١٩٥١ حكمت المحكمة برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وبصحة ونفاذ الإقرار العرفى فيما يختص بالسماح للدعية — الطاعنة — بفتح مطلات على الممر المبين بعريضة الدعوى ، واستندت فى ذلك إلى أن حق الارتفاق مقرر من المالك الأصل لمصلحة العقار الذى قسم

(١) نقض ٧ فبراير سنة ١٩٦٧ بمجموعة المكتب الفنى السنة ١٨ ص ٣١٢ .

نقض ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٥ بمجموعة المكتب الفنى السنة ١٦ ص ١٣٩٣ .

بين الطرفين . استأنفت المطعون عليها هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٥١٥ سنة ٦٨ ق ، وبتاريخ ١٩٥٣/١/١١ نذبت المحكمة خبيراً لمعاينة وتحديد موقع الأرض الفضاء المشار إليها في عقد القسمة الحاصل في سنة ١٩٣١ ، والمحدد مساحتها بمائة وستة وعشرين متراً ونصف وبيان موقعها بالنسبة للعقار الذي آل بطريق القسمة الخاصة في سنة ١٩٤١ إلى السيدة ابتهاج الترحمان - للطاعنة - لمعرفة ما إذا كانت المطلات المخول لها فتحها بمقتضى الورقة المطلوب الحكم بصحتها ونفاذها تطل على هذه الأرض الفضاء ، وهل الأرض المذكورة بمثابة ممر بين العقارات المملوكة أصلاً لرب الأسرة وأن الغرض من ترك هذا الممر هو خدمة هذه العقارات ليكون لها حق ارتفاق عليه من مطل ومرور . وبعد أن قدم الخبير تقريره وبتاريخ ١٩٥٥/١١/١٥ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعنت الطاعنة في ذلك الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ١٩٢ سنة ٢٥ ق وبتاريخ ١٩٦٤/١/١٦ نقضت المحكمة ذلك الحكم لعدم تلاوة تقرير التلخيص وعجلت الطاعنة الاستئناف ، وبتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٦٥ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وأصرت بالجلسة على رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك نقول إن الحكم أقام قضاءه على ما انتهى إليه من تكليف خاطيء للواقعة ، إذ اعتبر الالتزام الوارد بالورقة المطلوب الحكم بصحتها منشأ لحق ارتفاق بغير عوض ، وقضى برفض الدعوى لأن هبة الحقوق العينية لا تتم إلا بورقة رسمية أو تحت ستار عقد آخر ، في حين أن الثابت من هذه الورقة أن الالتزام الوارد فيها مقرر لحق ارتفاق بالمطل مرتب من عهد رب الأسرة ، وليس فيها ما يشير إلى أنه هبة وقد انصبت عباراتها على تعهد المطعون عليها بإزالة المبانى من الممر وعلى إقرار من جانبها بحق الطاعنة في فتح مطلات على هذا الممر ، هذا إلى أن الحكم استند إلى أن أرض النزاع تقع ضمن ما اختصت به المطعون عليها بموجب

عقدى القسمة المحررين بينها وبين الطاعنة وآخرين من الورثة ، وإلى أنه لم يرد بهذين العقدين ما يدل على وجود هذا الحق ، مع أن ذلك لا ينفي أن تكون هذه الأرض محملة بحق ارتفاق بالمطل بتخصيص رب الأسرة لمصلحة العقار الذى آل إلى الطاعنة ، وهو ما يعيب الحكم بخالفة القانون والفساد فى الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه وإن كان التعرف على ما عناه الطرفان من المحرر موضوع الدعوى هو مما يدخل فى سلطة محكمة الموضوع ، إلا أنه متى استخلصت المحكمة ذلك ، فإن التكييف القانونى الصحيح لما قصده المتعاقدان وإزالة حكم القانون على العقد هو مسألة قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض . ولما كانت عبارة المحرر موضوع الدعوى يجرى نصها ” أنا الموقعة أدناه الست زينب عبد المجيد الترحمان أتعهد لإبنة أنى الست بهجة محمد عبد المجيد الترحمان بإزالة الجمالون المقام فى الممر الفضاء خلف العمارة ملكى / ٦ شارع الجلاء هند زوال الفوازين العسكرية ولها الحق فى فتح شبابيك على ذلك الممر فى حالة قيامها ببناء عمارة على الأرض ملكها “ ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءً على قوله ” إنه يبين من مطالعة الأوراق أن أرض النزاع تقع ضمن العقار رقم ٦ شارع الجلاء وأنها تدخل ضمن ما اختصاصت به المستأنفة — المطعون عليها — فى عقد القسمة الأول ولا علاقة لها بما اختصاصت به المستأنف عليها — الطاعنة — فى عقد القسمة الثانى وتقع فى الحد القبلى لما اختصاصت به المستأنف عليها وأنها ليست بمثابة ممر بين العقارات المملوكة أصلاً لرب الأسرة ولم يكن الغرض منها خدمة العقارات ، بدليل أن عقدى القسمة لم يذكر فيهما ما يدل على أنها ممر وعلى أن لأى من المتعاقدين حقاً عليها وإنما هى أرض فضاء ضمن الـ ٨٤٢,٤٣٧ متراً التى اختصاصت بها المستأنفة ” كما قرر ” أما ما تمسك به المستأنف ضدها من أن عبارة الممر قد وردت فى الورقة خالفة الذكر فإن هذه القسمة لا تضى على أرض النزاع صفة ليست ثابتة لها فى الأصل “ . ثم خلاص إلى ” أن الورقة المطلوب الحكم بصحة ونفاذ الالتزام الوارد بها لا تعتبر مقرررة لحق ارتفاق ثابت من عهد رب الأسرة وإنما تعتبر منشئة لهذا الحق “ ورتب الحكم على ذلك أن ” الورقة وقد خلت من مقابل للالتزام ، فيعتبر حق الارتفاق بغير عوض

أو على سبيل التبرع أو الهبة، وهبة الحقوق للعينية العقارية لا تصح طبقا للمادة ٤٨٨ من القانون المدني إلا إذا تمت بورقة رسمية ما لم تتم تحت شعار عقد آخر" وكان مفاد هذا الذي أثبتته الحكم أنه استند في نفي حق الارتفاق بالمطل لمصلحة الطاعة إلى أن أرض النزاع تقع ضمن ما اختصاصت به المطعون عليها طبقا لعقدي القسمة ، وإلى أنه لم يرد بهذين العقدين ما يدل على وجود حق الارتفاق . لما كان ذلك وكان حق الارتفاق بتخصيص المالك الأصلي إنما ينشأ بموجب اتفاق ضمنى بين المالكين المختلفين للعقارين منذ أن أصبح العقاران مملوكين لمالكين مختلفين ، فيخرج حق الارتفاق إلى الوجود بعد انقضاء ملكية المالك الأصلي ويبقى ثابتا لمصلحة العقار المرتفق ، ولا ينفيه إلا أن يتضمن السند الذي ترتب عليه انفصال ملكية العقارين شرطا صريحا مخالفا لبقاء الارتفاق ، وإذا اتخذ الحكم — وعلى ما سلف للبيان — من واقعى ملكية المطعون عليها لأرض النزاع بموجب القسمة وخلو عقد القسمة مما يدل على وجود حق الارتفاق دعائين أساسيتين لقضائه ، مع أن ملكية المطعون عليها لأرض النزاع لا تصلح أساسا لنفي حق الارتفاق بالمطل بتخصيص المالك الأصلي الذى تمسك به الطاعة ، مع أن الأصل هو وجود هذا الحق ما دامت هناك علامات ظاهرة تكشف عنه ولم يوجد شرط صريح يخالف بقاءه ، وكان ما قرره الحكم من أن كلمة " ممر " الواردة بالمحرر المطلوب الحكم بصحته ونفاذه لا تضمنى على أرض النزاع صفة ليست لها ، هو من الحكم قول لا تؤدي إليه عبارة هذا المحرر ولا يصح أساسا للتكييف الذى انتهى إليه من اعتبارها منشئة لحق ارتفاق بالمطل بغير عوض ، وكان الحكم قد حجب نفسه بذلك عن تحقيق دفاع الطاعة من أن أرض النزاع كانت مخصصة بمعرفة المالك الأصلي لخدمة عقارانه التى اختصاصت هى بإحداها واختصت عمتها المطعون عليها بباقيها ، فإنه يكون قد خالف القانون وشابه الفساد فى الاستدلال والقصور فى التسيب بما يستوجب نقضه بغير حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

لما كان ما تقدم وكان الطعن للمرة الثانية فإنه يتعين مع نقض الحكم تحديد جلسة لنظر الموضوع .

جلسة ٢ من يونيه سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد الملام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : بطرس زقلول ، وعباس حلي ، عبد الجواد ، وإبراهيم سلام ، ومحمد
أسعد محمود .

(١٥٣)

الطعن رقم ٢٣ هـ لسنة ٣٥ القضائية :

(أ) قانون . ” إلغاء القانون ” .

إلغاء نظام قانوني معين واستبداله بآخر . بقاء اللوائح المنفذة للقانون
القديم طالما لا تتعارض مع القانون الجديد . ما لم ينص صراحة على إلغائها .

(ب) قانون . ” إلغاء القانون ” . رسوم ” رسوم بلدية الاسكندرية ” .

القانون الجديد لبلدية الاسكندرية رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ — الذي ألغى الأمر
العالى الصادر فى ١٨٩٠ — استبقى للبلدية شخصيتها الاعتبارية العامة . القرار
الصادر بفرض رسوم بلدية على محال بيع الخمر فى ظل الأمر العالى الملغى . فإذ مفعوله
فى ظل القانون الجديد حتى يصدر قرار جديد بتعديله أو إلغائه .

١ — إلغاء نظام قانوني معين ليستبدل به نظام قانوني جديد ، وإن ترتب عليه
نسخ القواعد القديمة حتى تلك التى لا تتعارض مع النظام القانوني الجديد
إلا أن ما صدر من لوائح الإدارة العامة تنفيذا للقانون القديم ، وبالنسبة
للمصوص الواردة فيها التى تتوافق مع القانون الجديد ، فإنها تبقى نافذة المفعول
إلى ما بعد صدور القانون الجديد ما لم ينص صراحة على إلغاء مثل هذه
اللوائح .

٢ — إذ كان القانون الجديد لبلدية الاسكندرية رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ قد
استبقى لبلدية الاسكندرية شخصيتها الاعتبارية العامة واختصاصها فى تسيير
النظام المالى للبلدية وحققها فى تحصيل الإيرادات لمواجهة ما تؤديه من خدمات .

حامة للجماهير والانفاق على المرافق العامة المنوط بها إدارتها والجهاز الإداري للمدينة ، وإن إلغاء الأمر العالى الصادر فى سنة ١٨٩٠ بتشكيل قومسيون بلدية مدينة الاسكندرية بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٦ لا يستتبع إلغاء لوائح الإدارة العامة للسابق صدورهما فى ظل الأمر العالى المنع ، ومنها القرار الصادر بفرض رسوم بلدية على محال بيع الخمر فى ١٩٤٢/١٠/٢١ إذ لا تنطوى أحكام القرار المشار إليه على إلغاء ما لا يتوافق مع أحكام القانون الجديد ، وإنما يبقى هذا القرار قائماً حتى صدور قرار جديد بتعديله أو إلغائه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن مورث المطعون عليهما أقام الدعوى رقم ٧٧٦ سنة ١٩٦٠ مدنى كلى الإسكندرية ضد محافظة الاسكندرية — الطاعنة — وطلب الحكم بإلزامها بأن ترد له مبلغ ١٣٥٩ ج و ٦٦٠ م . وقال بيانا لدعواه إنه بتاريخ ١٩٥٠/٨/٧ صدر القانون رقم ٩٨ سنة ١٩٥٠ بشأن المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية المعدل بالقانون رقم ٢١٤ سنة ١٩٥٦ وقضت المادة ٥٢ منه بإلغاء الأمر العالى الصادر فى ٥ يناير سنة ١٨٩٠ بتشكيل قومسيون بلدية مدينة الاسكندرية المعدل بالقانون رقم ١ سنة ١٩٣٥ ، وأن قومسيون بلدية الاسكندرية كان قد أصدر بتاريخ ٢٥ يولية سنة ١٩٤٢ قرارا بفرض رسم على محال بيع الخمر تأسيسا على الأمر العالى سالف الذكر ، وإذا كان لمورث المطعون عليهما محلان لبيع الخمر واستمرت بلدية الاسكندرية فى تحصيل الرسم المفروض بمقتضى القرار سالف البيان على الرغم من إلغاء الأمر العالى الصادر فى ٥ يناير سنة ١٨٩٠ وبلغت قيمة الرسم المدفوع عن خمس سنوات سابقة على رفع الدعوى مبلغ ١٣٥٩ ج و ٦٦٠ م

فقد أقام دعواه بطلباته سالفة البيان . وفي أثناء سير الدعوى توفي مورث المطعون عليهم فخلت محله . وبتاريخ ١٩٦٣/١٢/٢٣ قضت المحكمة بإلزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون عليهما مبلغ ٦٧٩ ج و ٨٢٤ م قيمة الرسوم المدفوعة من مورثهما عن ثلاث سنوات سابقة على رفع الدعوى . استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية ، وقيد الاستئناف برقم ١٢٠ لسنة ٢٠ ق ، وبتاريخ ٧ يونية سنة ١٩٦٥ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . قررت الطاعنة بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره إلترمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيانه ذلك نقول إن الحكم قضى للمطعون عليهم بامترداد رسوم البلدية المدفوعة من مورثهما والخاصة بمحلى بيع الخمر إمتنادا إلى أن القانون رقم ٩٨ سنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ٢١٤ سنة ١٩٥٦ بشأن المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية قد نص على إلغاء الأمر العالى الصادر فى ٥ يناير سنة ١٨٩٠ المعدل بالقانون رقم ١ سنة ١٩٣٥ بتشكيل قوميون بلدية بمدينة الاسكندرية وأن قرار القومسيون البلدى لمدينة الاسكندرية الصادر فى ١٩٤٢/٧/٢٥ بفرض رسوم لبلدية الاسكندرية بنسبة معينة من قيمة إيجارات محال بيع الخمر يستمد وجوده من الأمر العالى سالف البيان، فإذا ألغى الأمر العالى أصبح قرار قوميون البلدية بفرض الرسم على محال بيع الخمر مائغا بدوره ولا يجوز للبلدية تحصيل الرسوم المقررة بمقتضاه ما دام لم يصدر قرار بذلك فى ظل العمل بالقانون رقم ٩٨ سنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ٢١٤ سنة ١٩٥٦ السالف البيان، هذا فى حين أن الأمر العالى الصادر فى سنة ١٨٩٠ أنشأ النظام الحالى لبلدية الاسكندرية ثم صدر قرار فى ١٩٤٢/٧/٢٥ السالف البيان بفرض رسوم بلدية بنسبة معينة على محال بيع الخمر تحسب على أساس قيمة أجزائها وذلك لمقابلة الخدمات العامة التى تقوم بها البلدية والأعباء المالية التى تحملها وتقتضى تدبير موارد لمواجهةها، وقد استبقى التشريع الجديد الصادر فى سنة ١٩٥٠ الشخصية الاعتبارية العامة لبلدية الاسكندرية كما استبقى نظامها المالى، مما مؤداه أن يبقى القرار الخاص بفرض هذا الرسم على محال بيع الخمر السابق الإشارة إليه قائما وناظدا حتى يعدل أو يلغى، غير أن الحكم المطعون فيه خالف هذا النظر مما يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إنه يبين من نص المادة ١٥ من الأمر العالى الصادر بتاريخ ٥ يناير سنة ١٨٩٠ المعدل بالقانون رقم ١ سنة ١٩٣٥ — بتشكيل قوميون بلدية مدينة الإسكندرية — أنها أوضحت إختصاصات القومسيون البلدى وهى تشمل إدارة المرافق والخدمات العامة للمدينة فيها كما يختص القومسيون أيضا بإصدار ميزانية المدينة وتنص المادة ٣١ منه على " للقومسيون البلدى أن يتداول فى الميزانية والإيرادات والمصروفات الإعتيادية وغير الإعتيادية وعلى العموم فى جميع المسائل التى تتعلق ببلدية المدينة ولا يجوز له بأى صفة كانت إحداث رسوم جديدة ولا تعديل الرسوم المقررة .. وللمجلس النظار دون غيره أن يقرر ما يراه فيما يعرض عليه من هذا القبيل... ومع ذلك فلا حاجة لهذا الإقرار فيما يختص بالرسوم على المواد الآتية .. القهاوى والخمارات وقهاوى الملاهى والمراقص " . ولما كان مفاد هذين النصين أن المشرع قد فوض القومسيون البلدى لمدينة الإسكندرية مناقشة ميزانية بلدية المدينة والتداول فيها وإقرارها وأنه من أجل تسيير النظام المالى لهذه البلدية وتهيئة الموارد المالية اللازمة لسير العمل فيها والاتفاق على ما تديره وتشرف عليه من مرافق عامة ومواجهة الأعباء المالية المترتبة على الإدارة وأداء الخدمات العامة المنوط بالبلدية أدائها للجماهير ، فوض المشرع ضمن ما فوضه للقومسيون البلدى لمدينة الإسكندرية أن يفرض رسوما على محال بيع الخمر وغيرها من المحال مما نصت عليه المادة ٣١ صالفة البيان ، وكان رئيس القومسيون الإدارى لمجلس بلدى الإسكندرية قد أصدر بناء على هذا التفويض قرارا فى ٢١ أكتوبر بتعديل القرار الصادر من البلدية فى أول يناير سنة ١٩٣٣ بشأن الرسوم المقررة على المحال التى تباع فيها أشربة روحية بالإسكندرية ، وورد فى ديباجة هذا القرار أنه صدر بعد الاطلاع على الأمر العالى سالف البيان وعلى ما قرره القومسيون الإدارى وموافقة وزارة الداخلية عليه وعلى قرار مجلس الوزراء فى ٢٤ أغسطس سنة ١٩٤٢ ، وبمقتضى هذا القرار خضعت محال بيع الخمر للمدينة فيه لرسم سنوى يعادل ١٠ ٪ من قيمة الإيجار المقدرة للكان الذى يشغله المحل ، وذلك فضلا عن رسم إضافى ثابت قدره ٣٠ ج ونص فى هذا القرار على أن يعمل به اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٤٣ ، وكان هذا القرار بعد هذه المشابة من لوائح الإدارة العامة ، وإذ صدر بعد ذلك القانون رقم ٩٨ سنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٦ — بشأن المجلس البلدى لمدينة الإسكندرية — وقضى فى المادة الأولى منه على أن يشكل لمدينة الإسكندرية مجلس بلدى وفقا

لنظام المقرر بهذا القانون، ونصت المادة ٢٠ منه على اختصاص هذا المجلس بمناقشة مشروع ميزانية السنة المالية وتحصيل إيرادات المجلس أيا كان نوعها، كما نصت على إدارة المجلس لمرافق المدينة المبنية بهذه المادة وإدارة أموال المجلس والإشراف عليها وأداء الخدمات المبنية بها للجماهير، وأجيز للمجلس بمقتضى المادة ٢١ فرض رسوم مستقلة أو مضافة بنسبة مئوية معينة إلى ضرائب أو عوائد أو رسوم حكومية، ونصت المادة ٤٠ على ما تكون منه إيرادات المجلس البلدى وورد فى البند الثانى عشر منها أن من بينها جميع الموارد الأخرى المرخص بها، وقضت المادة ٥٢ بإلغاء الأمر العالى الصادر فى ٥ يناير سنة ١٨٩٠ المعدل بالقانون رقم ١ سنة ١٩٣٥ السالف البيان، وكان إلغاء نظام قانونى معين ليستبدل به نظام قانونى جديد وإن ترتب عليه نسخ القواعد القديمة حتى تلك التى لا تتعارض مع النظام القانونى الجديد، إلا أن ما صدر من أوامح الإدارة العامة تنفيذا للقانون القديم وبالنسبة للنصوص الواردة فيها التى تتوافق مع القانون الجديد، فإنها تبقى نافذة المفعول إلى ما بعد صدور القانون الجديد ما لم ينص صراحة على إلغاء مثل هذه اللوائح. لما كان ما تقدم وكان القانون الجديد لبلدية الإسكندرية رقم ٩٨ سنة ١٩٥٠ - وعلى ما سلف البيان - قد استبقى لبلدية الإسكندرية شخصيتها الاعتبارية العامة واختصاصها فى تسيير النظام المالى للبلدية وحققها فى تحصيل الإيرادات لمواجهة ما تؤديه من خدمات عامة للجماهير والإنفاق على المرافق العامة المنوط بها إدارتها والجهاز الإدارى للمدينة، فإن إلغاء الأمر العالى الصادر فى سنة ١٨٩٠ بالقانون رقم ٩٨ سنة ١٩٥٠ والمعدل بالقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٦ لا يستتبع إلغاء لوائح الإدارة العامة السابق صدورها فى ظل الأمر العالى المانح، ومنها القرار الصادر بفرض رسوم بلدية على محال بيع الخمر الصادر فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٢ إذ لا تنطوى أحكام القرار المشار إليه - وعلى ما سلف البيان - على إلغاء ما لا يتوافق مع أحكام القانون الجديد، وإنما يبقى هذا القرار قائما حتى صدور قرار جديد بتعديله أو إلغائه. وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ورتب على ذلك القضاء برد الرسوم البلدية السابق دفعها من مورث المطعون عليهما تنفيذا لهذا القرار، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يقتضى نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن.

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه، ولم تقدم يتعين إلغاء الحكم المستأنف والقضاء برفض الدعوى.

جلسة ٢ من يونيه سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية لاسادة
المستشارين : بطرس زفلول ، ومحمد نور الدين عويس ، وأحمد حسن هيسكل ،
وابراهيم ملام .

(١٥٤)

الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٣٦ القضائية :

(ا) دعوى . ” موضوع الدعوى ” . ” تعديل الطلبات ” .

للمصوم تعديل طلباتهم في مذكراتهم المرخص بتقديمها في أجل معين بعد حجز الدعوى
للحكم متى اطلع عليها الخصم الآخر .

(ب) دعوى . ” سبب الدعوى ” . نقض . ” أسباب الطعن ” .
عقد . ” بطلان العقد ” . بيع .

تغيير محكمة أول درجة لسبب الدعوى . عدم احترام الطامن أمام محكمة الاستئناف
على ذلك . سقوط حقه في إبداء هذا الدفاع أمام محكمة النقض . مثال في دعوى
إبطال عقد البيع .

(ج) عقد . ” عيوب الرضا ” . مسئولية . ” مسئولية تقصيرية ” .

إبطال العقد للغلط . جواز الحكم بالتعويض عند توافر شروط الخطأ الموجب
للمسئولية التقصيرية في جانب المتعاقد الذي تسبب في هذا الإبطال باعتبار أن العقد
واقعة مادية .

(د) نقض . ” أسباب الطعن ” .

دفاع يخالطه واقع . عدم قبول إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . مثال .

١ - للمصوم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يعدلوا طلباتهم أثناء
نظر الدعوى وأثناء حجزها للحكم في مذكراتهم متى كانت المحكمة قد رخصت في تقديم

مذكرات في أجل معين لمآينته، مادام الخصم المقدمة ضده الطلبات قد اطلع عليها وعلم بها^(١).

٢ — لئن كانت محكمة الموضوع لا تملك — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تغيير سبب الدعوى، وكان الثابت أن المطعون ضدهما قد طلبا الحكم بإبطال عقد البيع موضوع النزاع تأسيسا على أن الطاعن (البائع) باعهما أرضا مملوكة للغير إلا أن المحكمة أسست قضاءها ببطلان ذلك العقد على سبب آخر هو أن المطعون ضدهما وقعا في غلط في العين المباعة، وإذا كانت أوراق الدعوى خالية مما يدل على أن الطاعن قد اعترض أمام محكمة الاستئناف على قضاء محكمة أول درجة في هذا الخصوص، فإن في ذلك ما يسقط حقه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — في إبداء هذا الدفاع أمام محكمة النقض.

٣ — يجوز القضاء ببطلان العقد إذا أثبت أحد المتعاقدين أنه كان واقعا في غلط ثم أثبت أنه لولا هذا الغلط لما أقدم على التعاقد، ويجوز مع القضاء ببطلان العقد أن يحكم بالتعويض إذا ترتب عليه إضرار بأحد المتعاقدين، ويكون ذلك لا على اعتبار أنه عقد بل باعتباره واقعة مادية، متى توافرت شروط الخطأ الموجب للمسئولية التقصيرية في جانب المتعاقد الآخر الذي تسبب بخطئه في هذا الإبطال.

٤ — إذا كان الطاعن لم يقدم ما يفيد سبق إثارة الدفاع الذي يخالطه واقع أمام محكمة الموضوع، فإن النعى به يكون غير مقبول.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

(١) قض ١٩٦٦/٢/٢٤ بجمرة المكتب الفنى لسنة ١٧ ص ٤٦٧.

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتحصل في أن المطعون ضدهما أقاما الدعوى رقم ٤٠١ لسنة ٦١ مدنى كلى طنطا
ضد الطاعن ، وقالوا بيانا لها إنه بموجب عقد محرر في ٨ مايو سنة ١٩٥٩ اشترى
من الطاعن قطعة أرض فضاء معدة للبناء في بندر المحلة مساحتها ١١٧م^٢ نظير
مبلغ ٢١٦ج و٤٥٠م وأقاما عليها بناء ، غير أنهما فوجئا بصدر قرار من مجلس
بلدى المحلة في ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٩ يقضى بهدم ما أقيم من ذلك البناء على مسطوع
من تلك الأرض مساحته ٥٨٩٨م^٢ باعتبار أنه مملوك لذلك المجلس وهو
ما دماهما إلى إقامة الدعوى رقم ١٢٦٦ لسنة ٦٠ مدنى مستعجل المحلة ضد الطاعن
و ضد المجلس المشار إليه بطلب إثبات حالة ذلك البناء ، وإذ قدر الخبير الذى
ندبته المحكمة فى تلك الدعوى الأضرار التى ترتب على هدم البناء بمبلغ ١٤٠٥ج و٣٠٠م
فقد أقاما الدعوى بطلب الحكم بإلزام الطاعن بأن يدفع لهما ذلك المبلغ على صيقل
للتعويض و بفسخ العقد السالف الذكر . دفع الطاعن الدعوى بأن تعرض المجلس
البلدى للطعون ضدهما بهدم البناء إنما يرجع إلى خطئهما فى إقامته . و بتاريخ ١٦
من أبريل سنة ١٩٦٢ قضت محكمة أول درجة بنذب خبير دعوى لإثبات الحالة
الصالفة الذكر لتحقيق هذا الدفاع ، وقدم الخبير تقريراً أثبت فيه أن قرار البلدية
الصادر بهدم البناء قد تم تنفيذه ، وأن هذا القرار لم يصدر نتيجة خطأ وقع
من المطعون ضدهما ، ورد الطاعن على ذلك التقرير بأن المطعون ضدهما خالفا
ما إلزام به فى عقد البيع من أن يتركاً بغير بناء مسطوحاً من الأرض المبيعة
مساحته ٢٨٠٩٨م^٢ على طول واجهتها القبلىة المطلّة على شارع السلخانة وبعرض
أربعة أمتار ، فضلاً عن أنهما أقاما البناء بغير ترخيص من الجهات المختصة
فيكونان بذلك هما المسئولين عن صدور قرار البلدية بهدم ذلك البناء . و بتاريخ
٩ مارس سنة ١٩٦٤ قضت المحكمة بنذب الخبير الهندسى صاحب الدور لتحقيق
دفاع الطرفين فى الدعوى . وإذ انتهى ذلك الخبير فى تقريره إلى أن الطاعن باع
الأرض موضوع النزاع باعتبارها مملوكة له وأنها تطل على شارع السلخانة مع أن
المجلس البلدى يملك فيها مسطوحاً مساحته ٢٨٠٩٨م^٢ وأنها محبوسة عن الطريق
العام ، حمل المطعون ضدهما طلباتهما إلى الحكم بإبطال ذلك العقد . دفع
الطاعن بسقوط حق المطعون ضدهما فى طلب إبطال العقد لعدم التمسك به
خلال ثلاث سنوات من حصول البيع . و بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٦٤ قضت

المحكمة بإلزام الطاعن بأن يدفع للطعون ضدهما مبلغ ١١٨٨ ج ٨٢٠ م وضمنت أسباب حكمها القضاء برفض الدفع . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا بالاستئناف رقم ٢٦ لسنة ١٥٠ ق ، وبتاريخ ٤ يناير سنة ١٩٦٦ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وفي الجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة بهذا الرأي .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينمى بها الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ويقول في بيان السبب الرابع منها إن المطعون ضدهما طلبا فسخ عقد البيع موضوع النزاع تأسيسا على أن الطاعن أخل بالتزامه بضمان عدم التعرض لهما في الأرض المبيعة بهذا العقد، ثم عادا وطلبا في المذكرة المقدمة منهما لمحكمة أول درجة بجملة ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٦٤ الحكم بإبطال العقد المشار إليه، تأسيسا على أن الطاعن باعهما أرضا غير مملوكة له ، فدفع الطاعن بسقوط حقهما في هذا الطلب لعدم التمسك به خلال الثلاث سنوات التالية لحصول البيع ورفضت المحكمة هذا الدفع ، تأسيسا على أن المطعون ضدهما أبديا الدفع المشار إليه في المذكرة التي قدمها بالجلسة ١٦ من أبريل سنة ١٩٦٢ والمسماة بصورتها للطاعن في الرابع من ذلك الشهر، مع أن الجلسة المذكورة كانت محددة للنظر بالحكم في الدعوى بعد قفل باب المرافعة فيها، وهو مالا يصح معه الامتداد بالطلبات التي أبدت فيها ، وإذ أيد الحكم المطعون فيه قضاء محكمة أول درجة في هذا الخصوص فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أنه لما كان المصنوع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يعدلوا طلباتهم أثناء نظر الدعوى وأثناء حجزها للحكم في مذكراتهم متى كانت المحكمة قد رخصت في تقديم مذكرات في أجل معين لمسايقته، ما دام الحكم المقدمة ضده الطلبات قد أطلع عليها وهلم بها ، وكان الطاعن لم يقدم الدليل على أن محكمة أول درجة لم ترخص في تقديم مذكرات في الدعوى في أجل معين، بل الثابت من مطالعة الصورة الرسمية من المذكرة المقدمة بالجلسة ١٦ من أبريل سنة ١٩٦٢ أمام محكمة أول درجة من المطعون ضدهما والمودعة بحافظة الطاعن أنها قدمت للجلسة المشار إليها

والتي كانت محددة للنطق بالحكم في الدعوى ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه برفض الدفع المبدى من الطاعن بسقوط حق المطعون ضدهما في طلب إبطال العقد على ما قرره من أن "المذكرة التي تضمنت تعديل الطلبات قدمت بـجلسة ١٠ من أبريل سنة ١٩٦٢ وسادت صورتها لوكيل المستأنف — الطاعن — بتاريخ ٤ من أبريل سنة ١٩٦٢ وليست في نوفمبر سنة ١٩٦٤ كما يدعى المستأنف ، وبذلك ينهار الدفع بسقوط حق المستأنف عليهما — المطعون ضدهما — في طلب إبطال العقد بالتأديم ، إذ يكون قد قدم خلال الثلاث سنوات من تاريخ علم المستأنف عليهما بقرار الإزالة الصادر في ١٩٥٩/١٢/٢ " وكان هذا الذي قرره الحكم من الاعتداد بالمذكرة المشار إليها باعتبار أنها قد قدمت تقدما صحيحا هو مما يتفق وحكم القانون على النحو الذي سلف بيانه ، فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن يقول في بيان السبب الأول إن المطعون ضدهما عدلا طلباتهما أمام محكمة أول درجة إلى الحكم بإبطال عقد البيع موضوع النزاع تأسيسا على أن الطاعن باعهما مالا يملك ، وإذا قضت المحكمة بإبطال ذلك العقد على أساس أن المطعون ضدهما قد وقعوا في غلط في البيع فإنها تكون قد غيرت سبب الدعوى وهو مالا يملكه ، وإذا أيد الحكم المطعون فيه قضاءها بإبطال العقد موضوع النزاع على ذات الأساس ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه وإن كانت محكمة الموضوع لا تملك — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تغيير سبب الدعوى ، ولئن كان الثابت أن المطعون ضدهما قد عدلا طلباتهما أمام محكمة أول درجة في المذكرة المقدمة منهما لها بـجلسة ١٦ من أبريل سنة ١٩٦٢ — وعلى ما سلف بيانه في الرد على السبب الرابع للطعن — إلى طلب الحكم بإبطال عقد البيع موضوع النزاع تأسيسا على أن الطاعن باعهما بذلك العقد أرضا مملوكة للغير ثم رددا هذا الطلب في مذكرتهما المقدمة للمحكمة بـجلسة ٢٩ من أبريل سنة ١٩٦٣ ، وأن المحكمة أسست قضاءها بإبطال ذلك العقد على سبب آخر هو أن المطعون ضدهما وقعوا في غلط في الدين المبيعة ، إلا أنه لما كانت أوراق الدعوى خالية مما يدل على أن الطاعن قد اترضى أمام محكمة الاستئناف على قضاء محكمة أول درجة

في هذا الخصوص ، فإن في ذلك ما يسقط حقه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — في إبداء هذا الدفاع أمام محكمة النقض ، ويكون النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون غير مقبول .

وحيث إن الطاعن يقول في بيان السبب الثاني إنه تمسك بأن مسئوليته قد انتفت بعد القضاء بإبطال عقد البيع موضوع النزاع وبعد الحكم في قضية اللجنة رقم ٣٦٦٩ لسنة ٥٩ بنذر المحلة بإدانة المطعمون ضده الثاني لأنه أقام المباني قبل الحصول على رخصة بذلك ، غير أن محكمة أول درجة قضت رغم ذلك بإلزامه بالتعويض وأيدها في ذلك الحكم المطعمون فيه مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان يجوز القضاء بإبطال العقد إذا أثبت أحد المتعاقدين أنه كان واقفا في غلط ثم أثبت أنه لولا هذا الغلط لما أقدم على التعاقد ، ويجوز مع القضاء بإبطال العقد أن يحكم بالتعويض إذا ترتب عليه إضرار بأحد المتعاقدين ، ويكون ذلك لاعتبار أنه عقد بل باعتباره واقعة مادية متى توافرت عند تكوينه شروط الخطأ الموجب للمسئولية التقصيرية في جانب المتعاقد الآخر الذي تسبب بخطئه في هذا الإبطال . لما كان ذلك وكان يبين من مدونات الحكم الابتدائي الذي أبده الحكم المطعمون فيه وأحال إلى أسبابه أنه أسس قضاءه بإلزام الطاعن بالتعويض بناء على ما قرره من أن الطاعن " باع الأرض على أساس أنها تطل على شارع مفتوح هو شارع السلخانة وأن هذا الشارع طريق عام ، فإذا ما اتضح أنه ليس كذلك وأنه جزء من السلخانة التابعة للبلدية وأن هذه سدت هذا الطريق ، فإنه يكون من حق المدعين — المطعمون ضدهما — إبطال العقد على أساس الغلط الذي وقع فيه حينما اتفقا مع المدعى — الطاعن — على شراء هذه الأرض باعتبارها ذات واجهة مطلّة على طريق عام . . . ومن ثم يتعين الحكم بإبطال العقد المذكور . . . وأنه عن التعويض فإن المحكمة ترى أن المدعى عليه مسئول عن إقامة المدعين أبناء لا يطل على طريق عام ولا يوصله إليه أي سبيل ، فالمدعى عليه مسئول عن إقامة المبنى على هذا الطريق المغلق وبالتالي يلزم بتعويضهما عن هذا البناء الذي صار جديسا ، لاسيما وأن المحكمة قد انتهت إلى إبطال البيع " إلى أن قال في شأن مسؤولية الطاعن عن إقامة البناء

” فمرجعها إلى أن المدعى عليه قد أوقع المدعين في غلط أثر على رضائهما إذ باع لهما أرضا ذكر في العقد صراحة أنها تطل على شارع عام بينما هي جنيئة تطل على ملك خاص بالبلدية أغلقته “ ، وكان هذا الذي قرره الحكم من مساءلة الطاعن عن الضرر الذي لحق بالمطعون ضدهما لم يكن على أساس العقد وإنما على أساس الواقعة القانونية التي تتمثل في خطأ الطاعن عند التعاقد ، إذ قرر أنه ببيعهما أرضا معدة للبناء وتطل على طريق عام ثم ظهر أنها محبوسة عنه ، هو قضاء صحيح في القانون . لما كان ما تقدم ، فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن يقول في بيان السبب الثالث ، إنه مع التسليم بصحة ما ذهب إليه خبير الدعوى من أن الأرض التي باعها للمطعون ضدهما محبوسة عن الطريق العام ، فإن ذلك لا يعدو أن يكون عيبا في هذه الأرض يسقط ضمانه عن البائع ، إما بقبول المشتري لهذا العيب أو بمضى سنة على علمه به ، وذلك عملا بالمادتين ٤٤٩ ، ٤٥٢ من القانون المدني . وإذا كان المطعون ضدهما يعلمان بالعيب المشار إليه لأنهما تسلما الأرض وأقاما عليها البناء في سنة ١٩٥٩ ولم يطلبوا إبطال عقد البيع إلا في سنة ١٩٦٤ بما يصح معه الدفع الذي أبداه الطاعن بسقوط حقهما في هذا الطلب للعيب في المبيع ، وقضت محكمة أول درجة رغم ذلك بإبطال العقد وأيدها الحكم المطعون فيه في هذا القضاء ، فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه — وعلى ما سلف بيانه في الرد على السبب الثاني — أنه انتهى بناء على ما استخلصه مما أثبتته خبير الدعوى في تقريره من أن الأرض موضوع النزاع محبوسة عن الطريق بما يفقدها صلاحيتها للبناء الذي رعى المطعون ضدهما من شرائها إلى إقامته عليها ، وأن الطاعن أوقع المطعون ضدهما في غلط بما صرح به في عقد البيع الصادر منه لهما بأن هذه الأرض تطل على طريق عام ، وأنه لولا هذا الغلط لما أقدم المطعون ضدهما على شرائها ، وكان الحكم المطعون فيه قد تناول الدفع الذي أبداه الطاعن بسقوط حق المطعون ضدهما في طلب إبطال العقد للغلط ، ورد عليه بما سلف بيانه في الرد على السبب الرابع من أسباب الطعن ، فإن النعي على الحكم

بالخطأ في تطبيق القانون على أساس الدفع بسقوط الحق في إبطال العقد لوجود عيب في المبيع يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن يقول في بيان السبب الخامس إن الحكم انتهى إلى القول بأن العين موضوع النزاع محبوسة عن الطريق العام مخالفاً بذلك الحكم الصادر في كل من اللجنة رقم ١٧٧٦ لسنة ٤٩، واللجنة رقم ٣٦٦٩ لسنة ٥٩ بنذر المحلة والثابت بهما أن هذه العين جزء من أرض مملوكة للطاعن ومتصلة بالطريق العام ولا يفتى عن ذلك ما قرره الحكم في تقرير ما انتهى إليه من أن هذا الجزء من الأرض ملك خاص بالبلدية يتصل بمبنى السلخانة وأن البلدية قد ألفت أنه طريق خاص يحمل بحق ارتفاق بالمرور ولا يجوز المساس به . وقد ورد في ذلك العقد أن الحد الشرقي للأرض المبيعة هو باقى ملك الطاعن الذى لا شبهة فى اتصاله بالطريق العام وهو ما يكفى لإزالة هذا العيب الذى أسس عليه الحكم قضاءه بإبطال العقد على فرض أن ذلك العيب كان موجودا .

وحيث إن هذا النعى مردود فى شقه الأول ، ذلك أنه يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أورد فى هذا الخصوص قوله "بالرجوع إلى الحكم الصادر فى اللجنة رقم ٣٦٦٩ لسنة ٥٩ بنذر المحلة الكبرى ... يتضح أن موضوع الدعوى الحثائية يختلف عن الدعوى المسائلة وموضوعها خطأ المستأنف — الطاعن — فى بيع قطعة أرض غير متصلة بطريق أو ممر وغير صالحة للبناء ، وأما الحكم الثانى رقم ١٧٧٦ لسنة ٤٩ جنج بنذر المحلة الكبرى ، فإنه خاص بأشخاص غير ممثلين فى الدعوى الحالية" . ولما كان يبين من هذا الذى أورده الحكم المطعون فيه أن موضوع الدعوى طبقاً للحكمين الحثائين المشار إليهما يختلف عن موضوعها فى الدعوى المسائلة والذى يتعلق بأرض النزاع من حيث كونها مطلة أو غير مطلة على الطريق العام ، وهو ما لم يثر نزاع بشأنه بالنسبة لأرض النزاع بالذات ولم يفصل فيه بهذين الحكمين ، فإن استناد الطاعن إلى هذين الحكمين بما يثيره بسبب النعى يكون على غير أساس . والنعى فى شقه الثانى مردود ، ذلك أن اتصال العين المبيعة من الجهة الشرقية بباقى ملك الطاعن لا يفيد بذاته اتصال هذه الأرض بطريق عام بحيث ينتفى عنها العيب الذى أقام الحكم المطعون فيه على أساسه قضاءه ببطلان عقد البيع . وإذ لم يقدم الطاعن ما يفيد سبق إثارة هذا الدفاع الذى يخالطه واقع أمام محكمة الموضوع فإن النعى به يكون غير مقبول . وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢ من يونيه سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة : ومضوية السادة
المستشارين : بهارم زغلول ، عباس حلمي عبد الجواد ، وإبراهيم علام ، ومحمد أسعد محمود .

(١٥٥)

الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٣٦ القضائية :

نقض . "التوكيل في الطعن" . وكالة . "التوكيل في النقض" .

وجوب إيداع التوكيل الصادر من وكيل الطاعن إلى المحامي المقرر بالطعن وإلا كان الطعن
غير مقبول .

إذا كان البين من مراجعة التوكيل المقدم بملف الطعن أنه غير صادر من الطاعن
إلى المحامي المقرر بالطعن بل صدر إلى هذا الأخير من وكيل الطاعن ، وكان هذا
التوكيل الأخير لم يودع بملف الطعن حتى تستطيع محكمة النقض التعرف على حدود
وكالة وكيل الطاعن ، وما إذا كانت تشمل الإذن في توكيل المحامين في الطعن
بالنقض أم لا تشمل هذا الإذن فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن النيابة العامة دفعت بعدم قبول الطعن حكلاً تأسيساً على أن التوكيل
المقدم بملف الطعن لم يصدر من الطاعن نفسه وبصفته إلى المحامي الذي قرر
بالطعن ، بل صدر إلى هذا المحامي من محام آخر باعتباره وكيلاً عن الطاعن بصفته ،
ولم يقدم ما يدل على أن هذا المحامي الآخر كان له حق التوكيل في الطعن بالنقض
نيابة عن الطاعن .

وحيث إن هذا الدفع في محله ، ذلك أنه لما كان البين من الاطلاع على الأوراق أن الأستاذ محمود عبد اللطيف المحامى هو الذى قرر بالطعن باعتباره وكيلًا عن الطاعن عن نفسه وبصفته وليا طبيعيا على أولاده القصر بالتوكيل الخاص رقم ٦٥ ج ٢ لسنة ١٩٦٦ مكتب توثيق القاهرة الصادر فى ٢ مارس ١٩٦٦ ، وإذ يبين من مراجعة هذا التوكيل المقدم بملف الطعن أنه غير صادر من الطاعن إلى المحامى المقرر بالطعن بل صدر إلى هذا الأخير من الأستاذ عبد المؤمن نور الدين المحامى بصفته وكيلًا عن الطاعن بالتوكيل رقم ٣٨١٣ لسنة ١٩٦٢ ، وكان هذا التوكيل الأخير لم يودع بملف الطعن حتى تستطيع هذه المحكمة التعرف على حدود وكالة الأستاذ عبد المؤمن نور الدين عن الطاعن بصفته ، وما إذا كانت تشمل الإذن له فى توكيل المحامين فى الطعن بالنقض أم لا تشمل هذا الإذن . لما كان ذلك فإن الدفع بعدم قبول الطعن شكلا للتقرير به من غير ذى صفة يكون فى محله ويتعين قبول الدفع والحكم بعدم قبول الطعن .

جلسة ٣ من يونيه سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : مبرى أحمد فرحات ، وعبد أبو حمزة منور ، وحسن أبو الفتوح الشربيني ، وأحمد
ضياء الدين حنفي .

(١٥٦)

الطعن رقم ١ لسنة ٣٥ القضائية :

تأمينات اجتماعية . ” التزام هيئة التأمينات بمكافأة العامل “ . عمل .

الالتزام بدفع مكافأة العامل . انتقاله من عاتق صاحب العمل الى مؤسسة التأمينات الاجتماعية .
المادة ١/٦٣ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ .

مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ٦٣ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢
لسنة ١٩٥٩ أن المشرع نقل التزام دفع المكافأة من عاتق صاحب العمل الى
عاتق مؤسسة التأمينات الاجتماعية على أن تعود على صاحب العمل بالفرق بين
المكافأة محسوبة على أساس المادة ٧٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩
أو على الوجه المبين فى عقود العمل الفردية أو المشتركة أو اللوائح والنظم المعمول
بها فى المنشآت أو قرارات هيئات التحكيم أيهما أكبر ، وبين الناتج من الاشتراكات
التي أداها صاحب العمل للمؤسسة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
 والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل فى أن عبد الله محمد كريم أقام الدعوى رقم ١٩٣٩ سنة ١٩٥٩ هـ مال
القاهرة الابتدائية ضد الشركة المصرية لاستخراج وتجارة الفوسفات يطلب

الحكم بإلزامها بأن تدفع له مبلغ ٦١٥٥ ج ٩٠٩ م والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة ، وقال شرحا لدهواه إنه التحق بخدمة الشركة منذ ١٠/١٠/١٩٤٧ وأخذ يتدرج في وظائفها حتى أسندت إليه أخيرا أعمال المستخدمين والشئون العامة وبلغ مرتبه الشهري ٧١ جنيه ٨١٢ مليم واستمر إلى أن فوجيء في ١/٨/١٩٥٩ بفصله دون مبرر . واذ نظم لمكتب العدل وأحاله على محكمة شئون العمال الجزئية وبجلسة ١٩٥٩/١٠/٧ حكمت المحكمة بوقف تنفيذ قرار فصله ، فقد انتهى إلى طاب الحكم له بالمبلغ المذكور ، منه ٨٥٤ ج و ١٨٤ م مكافأة نهاية الخدمة والباقي مقابل بدل الإنذار والاجازة والتعويض عن الفصل التعسفي ، وبتاريخ ١٩٦٠/٣/٣١ حكمت المحكمة حضوريا (أولا) بعدم اختصاصها نوعيا بنظر الدعوى بالنسبة لجميع الطلبات ماعدا التعويض وأهفت المدعى من مصاريفها (ثانيا) تحديد جلسة ١٩٥٩/٥/٥ لنظر التعويض . ثم عادت وبتاريخ ١٩٦٠/٥/١٩ فحكمت حضوريا بإلزام المدعى عليه بأن يدفع للمدعى مبلغ خمسمائة جنيه والمصروفات المناسبة ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة ، واستأنف المدعى الحكم الصادر بعدم الاختصاص كما استأنفت الشركة الحكم الصادر بالتعويض . وبتاريخ ١٩٦١/٣/١٦ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم الصادر بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر باقي الطلبات وباختصاصها بإعادتها إليها للفصل فيها . وفي الاستئناف الثاني بتخفيض مبلغ التعويض إلى ثلثمائة جنيه . وأعيد نظر الدعوى أمام المحكمة الابتدائية ، وبتاريخ ١٩٦٣/١/١٧ حكمت المحكمة حضوريا بإلزام الشركة بأن تؤدي للمدعى مبلغ ٧٨١ ج و ١٦٠ م والمصروفات المناسبة وشملت الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة ، ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات . واستأنف عبد الله محمد كريم هذا الحكم الأخير لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا تعديله والحكم له بباقي طلباته وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٠١ لسنة ٨٠ ق ، كما استأنفته الشركة طالبة إلغاء الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة واحتياطيا رفضها وقيد استئنافها برقم ٥٧٨ لسنة ٨٠ ق ، وأمرت المحكمة بضم الاستئنافين ليصدر فيهما حكم واحد . وبتاريخ ١٩٦٤/١١/٢٦ حكمت المحكمة حضوريا (أولا) بقبول الاستئناف رقم ٢٠١ لسنة ٨٠ ق شكلا (ثانيا) بجواز الاستئناف الفرعي رقم ٥٧٨ لسنة ٨٠ ق قانونا .

(ثالثاً) في موضوع الاستئناف بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة المصرية لاستخراج وتجارة الفوسفات بصفته بأن يدفع مبلغ ٦٩٣ ج و ٢٩٣ م إلى عبد الله محمد كريم وألزم المستأنف في الاستئناف الأول مصروفات استئنافه والمستأنف بصفته في الاستئناف الثاني المصروفات الاستئنافية المناسبة الخاصة بالمبلغ المذكور وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير ومرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت للطاعنة على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليه ولم يبد دفاعاً وقدمت النيابة العامة مذكرة وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بإلزام الطاعنة — دون الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية — بأن تدفع للمطعون عليه مكافأة نهاية الخدمة وهو منه خطأ ومخالفة للقانون، ذلك أن الطاعنة والمطعون عليه اشتركا في مؤسسة التأمينات الإجتماعية وقد فصل المطعون عليه في ١/٨/١٩٥٩ بعد سريان أحكام قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩، ولما كانت تلك الأحكام تقضى بأن المؤسسة هي التي تلزم بأداء مكافأة نهاية الخدمة للعامل مباشرة وتقوم فيما بعد بالرجوع على صاحب العمل بمقدار الفرق بين ما دفع من جانبه للمؤسسة لحساب اشتراك مكافأة العامل وبين ما صرف فعلاً للعامل، فإن المؤسسة وحدها دون الشركة الطاعنة تكون ملزمة بأداء مكافأة نهاية الخدمة للمطعون عليه، والقول بغير ذلك يؤدي إلى أن يدفع صاحب العمل مكافأة نهاية الخدمة للعامل مرتين .

وحيث إن هذا النعي في محله، ذلك أن النص في الفقرة الأولى من المادة ٦٣ من قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الذي يحكم واقعة الدعوى على أن "يحمل الناتج من الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل في هذا التأمين وفي صندوق الإيداع المشار إليه على المكافأة التي تستحق للتأمين عليه في نهاية الخدمة والتي تحتسب على الوجه المبين بالمادة ٧٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩، أو على الوجه المبين في عقود العمل الفردية أو المشتركة أو اللوائح أو النظم المعمول بها في المنشآت أو قرارات هيئات التحكيم أيهما أكبر، فإذا قل الناتج المذكور مما يستحق للتأمين عليه من مكافأة وجب على صاحب

العمل تسديد ذلك الفرق إلى المؤسسة خلال أسبوع من تاريخ المطالبة به
والا استعقت عليه فوائداخير بسعر ٦ ٪ سنويا تسوى إعتبارا من تاريخ إنتهاء
خدمة المؤمن عليه * يدل على أن المشرع نقل الإلزام دفع المكافأة من عاتق
صاحب العمل إلى عاتق مؤسسة التأمينات الاجتماعية، على أن تعود على صاحب
العمل بالفرق بين المكافأة محسوبة على أساس المادة ٧٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩
أو على الوجه المبين في عقود العمل الفردية أو المشتركة أو اللوائح أو النظم
المعمول بها في المنشآت أو قرارات هيئات التحكيم أيهما أكبر ، وبين الناتج
من الاشتراكات التي أداها صاحب العمل للمؤسسة ، وإذا كان ذلك وكان
الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن إلزام مؤسسة
التأمينات الاجتماعية بالدفع * لا يتأتى إلا بعد ثبوت إلزام رب العمل بدفع
المكافأة ، فرب العمل هو الملزم أصلا بدفع المكافأة * فإنه يكون قد خالف
القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

جلسة ٣ من يونيه سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية العادة
المستشارين : صبرى أحمد فرحات ، وعثمان زكريا ، ومجد أبو حمزة مندور ، وأحمد
ضياء الدين حنفي .

(١٥٧)

للطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) نقض . ” تقرير الطعن ” . ” تحديد الطلبات ” .

طلب نقض الحكم وتطبيق القانون . ذلك نقضه للأسباب الواردة بتقرير
الطعن .

(ب) حكم . ” عيوب التدليل ” . إثبات . نقض .

وجوب بيان الحكم مائة أفعال الشهود ومؤداها وإلا كان ناصر التسيب .

١ - متى كان الثابت أن الطاعن قد طلب في تقرير طاعنه قبول الطعن شكلا
وفي الموضوع نقض الحكم وتطبيق القانون ، فإن مفاد ذلك أنه طلب نقض
الحكم المطعون فيه في خصوص الأسباب الواردة بتقرير الطعن وهو الطلب
الأساسي الذي يتقدم به الطاعن لدى محكمة النقض وهو في ذاته كاف للإفصاح
عن قصده .

٢ - يجب أن تكون الأحكام مبنية على أسباب واضحة وجلية ، وعلى محكمة
الإستئناف إذا هي ألغت حكم محكمة أول درجة أن تبين الأسباب التي تحمل
قضاءها . وإذا اقتصر الحكم المطعون فيه على إيراد القرائن التي اعتمد عليها
في تعيين حكم محكمة أول درجة في إطارها لشهادة شهود للشركة دون أن يبين
ماهية هذه الأقوال - التي اعتمد عليها في قضائه - أو مؤداها ، وهي
أسباب قاصرة من شأنها أن تعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها فإن الحكم
يكون معيا بما يوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل فى أن عبد القادر إبراهيم منطاش أقام الدعوى رقم ٣١١ سنة ١٩٦٣
الاسكندرية الابتدائية ضد الشركة المساهمة المصرية "بانا" والهيئة
العامة للتأمينات الاجتماعية بطلب الحكم بإلزامهما بأن يدفعوا له مبلغ ٦٤٧٩ ج
والمصروفات والأتعاب بحكم مشمول بالنفاذ المعجل وبلا كفالة ، وقال شرحا
لدعواه إنه كان يعمل بالشركة المدعى عليها الأولى من أغسطس سنة ١٩٣٨
وتدرج حتى وصل إلى رئيس ورشة بمرتب بلغ ٤٢ جنيه شهريا ، وبتاريخ
٨ مارس سنة ١٩٦٢ فصلته الشركة بدون مبرر ، وإذ يستحق مبلغ ٥٠٠٠ جنيه
أمويضا عن الفصل ، ١٢٩٤ جنيه مقابل الادخار ، ١٠٠ جنيه متأخر حقه
فى الأرباح عن سنتى ١٩٦١ ، ١٩٦٢ ، ٤٢٠ جنيه قيمة المنحة السنوية ، ١٧,٥ ج
متأخر مرتبه ، ١٧,٥ جنيه مقابل الأجازة فقد انتهى إلى طلب الحكم له
بطلبائه . وبتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٦٤ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق
ليثبت المدعى بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها البينة أن الشركة المدعى عليها
الأولى قد أخطأت بفصله من العمل عسفا وبدون مبرر ، وأنه أصيب بأضرار
جسيمة نتيجة له تقوم بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض وصرحت للشركة
بالنفى بذات الطرق . وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين حادت وبتاريخ
٣٠ يونيو سنة ١٩٦٤ حكمت حضوريا (أولا) فى الشق الخاص بطلب
التعويض بإلزام الشركة المدعى عليها الأولى بأن تدفع للمدعى مبلغ ١٠٠٠ جنيه
على سبيل التعويض المدنى مع المصاريف المناسبة ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب
المحاماة وأعفت المدعى من باقى مصروفات هذا الشق وشملت الحكم بالنفاذ
المعجل وبغير كفالة ورفضت ما زاد على ذلك الطالب (ثانيا) إعادة القضية
للمرافعة فى باقى الطلبات بحلصة ١٩٦٤/٧/٧ للمناقشة . استأنفت الشركة
هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبة إلغاءه

والحكم برفض الدعوى وفيد هذا الاستئناف برقم ٤٨٤ سنة ٢٠ ق ، كما استأنفه المدعى استئنافا فرعيا طالبا تعديله والحكم له بطلباته . وبتاريخ ١٩٦٥/٢/٢٥ حكمت المحكمة حضوريا (أولا) بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إلزام الشركة المستأنفة بالتعويض ورفض ذلك الطاب وأعفت المستأنف عليه من المصروفات من الدرجتين وأمرت بالمقاصة في أعقاب المحاماة (ثانيا) بقبول الاستئناف الفرعي شكلا ورفضه موضوعا وأعفت المستأنف من المصروفات والمقاصة في أعقاب المحاماة . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ودفعت المطعون عليها ببطلان الطعن ، وطابت في الموضوع رفضه وقدمت للنيابة العامة مذكرة وطابت رفض الطعن .

وحيث إن مبنى الدفع ببطلان الطعن المبدى من المطعون عليها أن الطاعن اكتفى بطالب نقض الحكم وإعادة القضية للفصل فيها من جديد أمام هيئة أخرى دون أن يكون له طلبات محددة .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ، ذلك أنه متى كان الثابت أن الطاعن قد طلب في تقرير طعنه قبول الطعن شكلا وفي الموضوع نقض الحكم وتطبيق القانون ، فإن مفاد ذلك أنه طلب نقض الحكم المطعون فيه في خصوص الأسباب الواردة بتقرير الطعن وهو الطالب الأساسى الذى يتقدم به الطاعن لدى محكمة النقض وهو في ذاته كاف الإفصاح عن قصده .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن حاصل السواب الأول أن الحكم المطعون فيه أقام قضاؤه بإلغاء الحكم الابتدائى برفض دعوى الطاعن على ما قرره من أن المحكمة " لا تسأبر محكمة أول درجة في إطراحها لشهادة شهود المستأنفة - المطعون عليها " - وبذلك يكون قد خلا من ذكر شهود الطاعن وبيان ما شهدوا به واكتفى بمناقشة شهود الشركة المطعون عليها مما يفقده عناصر الموازنة بين الشهادتين لترجيح ما تطعن إليه المحكمة منهما ، وهو من الحكم قصور بعينه ويبطله .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن الأحكام يجب أن تكون مبنية على أسباب واضحة جلية ، وكل محكمة الاستئناف إذا هي ألغت حكم محكمة أول درجة أن تبين الأسباب التي تحمل قضاءها ، إذ كان ذلك وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه النعى حكم محكمة أول درجة مستندا في ذلك على ما قرره من أن "المحكمة لا تسار محكمة أول درجة فيما اتهمت إليه من إطراحها لشهادة شهود للشركة المستأنفة والذين شهدوا بما يؤيد الواقعة المسندة للاستئناف عليه" واقتصر على إيراد القرائن التي اعتمد عليها في تعييب حكم محكمة أول درجة في أطراحها لشهادة شهود للشركة دون أن يبين ماهية هذه الأقوال أو مؤداها ، وهي أسباب فاصرة من شأنها أن تعجز محكمة النقض عن إعمال رقابتها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٣ من يونيه سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركى نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :
صبرى أحمد فرحات ، ومهان زكريا ، ومحمد أبو حمزة مندور ، وحسن أبو الفتوح الشربيني .

(١٥٨)

الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٦ القضائية :

(أ) نقض . " حالات الطعن " . اختصاص . " الاختصاص الولائي " .
عمل . شركات .

تحديد المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية مرتب أحد العاملين بشركات القطاع العام
الخاضعين لقواعد التقييم . النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون لأن المنازعة في التقييم
من اختصاص لجنة المنظمات بالشركة وقرارها نهائى لا تملك المحكمة ولاية الفصل فيه .
اتصال هذه الأمور بولاية المحكمة . جواز الطعن فى الحكم بطريق النقض .

(ب) شركات . " العاملون بالشركات التابعة للمؤسسات العامة " . عمل .
طبيعة العلاقة بين العاملين والشركة " . قرارات إدارية .

علاقة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة . علاقة تعاقدية تخضع لأحكام
قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية ولائحة نظام العاملين بها — الصادرة بالقوار
الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ — باعتبارها جزءاً متما للعقد . عدم اعتبار
قرارات لجان شئون الأفراد ورئيس مجلس الإدارة من قبيل القرارات الادارية
لصدورها فى نطاق العلاقة الناشئة عن عقد العمل .

١ — إذا كان مبنى الطعن فى الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية
أنه أخطأ فى تطبيق القانون لأنه صادر بتحديد مرتب للطاعن عن عمله بالشركة
المطعون عليها وهى من شركات القطاع العام التى يخضع العاملون فيها لقواعد
التقييم والنسكين المنصوص عليها فى لائحة الشركات الصادرة بالقرار الجمهورى
رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، وأن المنازعة فى التقييم من اختصاص لجنة المنظمات بالشركة

وقرارها نهائى لا يجوز الطعن فيه، ولا تملك المحكمة ولاية الفصل فيه وهذه أمور تتصل بولاية المحكمة ومن ثم يجوز الطعن فيها بالنقض — وفقا للسادة الثانية من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ — ولو كان الطاعن قد سكت عن إثارتها أمام محكمة الموضوع لثقلها بالنظام العام .

٢ — مفاد نص المادتين الأولى والثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للتؤسسات العامة أن علاقة العاملين بالشركات التابعة للتؤسسات العامة هي علاقة تعاقدية تخضع لأحكام قوانين العمل والتأمينات الإجتماعية، كما تخضع لأحكام هذه اللائحة باعتبارها جزءا ممتما لعقد العمل — وذلك قبل إلغائها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام المعمول به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٦٦ — ولا يغير من طبيعة هذه العلاقة تشكيل لجنة أو أكثر لشئون الأفراد في كل شركة بقرار من مجلس إدارتها تختص بالتعيين وبغيره من الشئون والمشاكل الخاصة بالعاملين بها طبقا للمادتين الثالثة والرابعة من هذه اللائحة ، لأن قرارات هذه اللجان إنما تصدر في نطاق العلاقة الناشئة عن عقد العمل ، ولا يعتبر القرار الصادر من اللجنة أو رئيس مجلس إدارة الشركة من قبيل القرارات الإدارية ، ولا وجه للقول بأن منح العاملين مرتبات تزيد على مرتبات وظائفهم يترتب عليه الإخلال بتعادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة في الجدول الذى يصدر باعتماده قرار من مجلس إدارة المؤسسة المختصة كما يفرض على الجهة الإدارية استصدار القرار الخاص بتعيينه في وظيفة تعادل المرتب الزائد ، لأن الفقرة الأخيرة من المادة ٦٤ الواردة في الأحكام الانتقالية والحنامية بهذه اللائحة تقضى بأن العاملين الذين يتقاضون مرتبات تزيد على المرتبات المقررة لهم بمقتضى التعادل المشار إليه يمنعون مرتباتهم التى يتقاضونها فعلا بصفة شخصية على أن تستهلك الزيادة مما يحصل عليه العامل في المستقبل من البدلات أو علاوات لترقية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن محمد رضا القاوقجى أقام الدعوى رقم ٦٦٨٨ سنة ١٩٦٤ عمال حزنى القاهرة ضد الشركة المصرية لصناعة النشا والجلوكوز طلب فيها الحكم بالإزامها بأن تؤدى له مرتبه الشهرى على أساس ١٥٠ ج مضافا إليه مبلغ ثلاثين جنيها مصاريف انتقال وعشرة جنيها بدل استقبال وجميع ما تجدد له حتى تاريخ تنفيذ الحكم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . وقال شرحا للدعوى إنه كان أحد المساهمين فى الشركة المصرية لصناعة وتجارة المواد الذشوية كليوباترة وهى شركة ذات مسئولية محدودة ، وكان مديرا عاما للشركة مقابل أجر شهرى مقداره ١٥٠ ج بالإضافة إلى مبالغ ٣٠ ج بدل انتقال و ١٠ ج بدل استقبال وصدر قرار من الجمعية العمومية للشركة بالموافقة على هذا المرتب واستمر فى عمله حتى فرضت الحراسة على الشركة فى ١٩٦١/١١/١ وظل فى مباشرة عمله وهو يتقاضى مرتبه إلى أن أدرجت الشركة بعد تأميمها فى الشركة المدعى عليها ، وإذ علم بأن الشركة خفضت مرتبه فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطلباته . وردت الشركة بأن المدعى لم يكن عاملا بالشركة المندجة وإنما كان شريكا فيها وأنها ألحقته بالعمل لمدة ثلاثة أشهر بمرتب شامل مقداره ستون جنيها فى الشهر وأن مجلس الإدارة وافق على تعيينه بوظيفة رئيس قسم المشتريات بأجر شهرى مقداره ٥٧ ج وطلبت رفض الدعوى ، وبتاريخ ١٩٦٥/٦/٢٠ حكمت المحكمة بالإزام رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية لصناعة النشا والجلوكوز بأن يؤدى إلى المدعى مرتبه على أساس مائة وخمسين جنيها شهريا وجميع ما تجدد له منه حتى تاريخ تنفيذ هذا الحكم والزمت الشركة بالمصاريف المناسبة لما قضى عليها به وأمرت بالمقاصة فى أتعاب المحاماة . استأنفت الشركة المدعى عليها هذا الحكم لدى محكمة القاهرة الابتدائية طالبة إلغاءه والحكم برفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ٥٥٩ سنة ١٩٦٥ عمال .

و بتاريخ ٢٨ / ١٢ / ١٩٦٥ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف وألزمت الشركة المستأنفة المصاريف ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . طعننت الشركة في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ودفع المطعون عليه بعدم جواز الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من المطعون عليه أن الحكم المطعون فيه صادر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية بتحديد أجره المرتب على عقد العمل الذي يربطه بالشركة التي حلت محلها الشركة المطعون عليها وأن الطاعنة كانت تجادل أمام محكمة الموضوع في اختصاصها النوعي ولم تزدفاعا متعلقا بولاية المحاكم فلا يجوز الطعن في الحكم بحجة أنه صادر من جهة لا ولاية لها بالفصل في النزاع .

وحيث إن هذا الدفع مردود ذلك بأنه وفقا للأداة الثانية من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ — الذي يحكم بإجراءات الطعن — يجوز للطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا استئناف أحكام المحاكم الجزئية وذلك إذا كانت هذه الأحكام مبنية على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه وتأويله وكانت صادرة في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم . وبالرجوع إلى تقرير الطعن يبين أن مبناه في السببين الثاني والثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون لأنه صادر بتحديد مرتب للطاعن عن عمله بالشركة المطعون عليها وهي من شركات القطاع العام التي يخضع العاملون فيها لقواعد التقييم والتسكين المنصوص عليها في لائحة الشركات الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ وأن المنازعة في التقييم من اختصاص لجنة التنظيمات بالشركة وقرارها نهائي لا يجوز الطعن فيه ولا تملك المحكمة ولاية الفصل فيه ، وهذه أمور تتصل بولاية المحكمة ويجوز الطعن فيها بطريق النقض ، ولو كان الطاعن قد سكت عن إثارتها أمام محكمة الموضوع لتعلقها بالنظام العام ومن ثم يتعين رفض الدفع .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن حاصل أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع بعدم الاختصاص وبإلزام الشركة الطاعنة بأن تؤدي للمطعون عليه المتجمد من الأجر باعتبار أن أجره مبلغ ١٥٠ ج في الشهر ، مستندا في ذلك إلى أن النزاع

ناشئ من علاقة عمل وأن القرار الصادر بتخفيض مرتب المطعون عليه إنما صدر من المؤسسة العامة بصفتها صاحب عمل في علاقتها به ولا يعتبر قراراً إدارياً يخرج من اختصاص المحكمة الفصل فيه . وهذا من الحكم خطأ في تطبيق القانون في مسألة الاختصاص من وجوه (أولها) أن الحكم اعتبر علاقة المطعون عليه بالشركة الطاعنة علاقة عمل في حين أنه لا يرتبط معها بعقد عمل وكان أكبر المساهمين في شركة ذات مسئولية محدودة ويعمل مديراً لها قبل تأميمها ولا يخضع لإشراف أو توجيه في إدارتها ويعتبر نائباً عنها لا عاملاً بها لانتفاء رابطة التبعية التي يتميز بها عقد العمل فلا تكون محكمة المواد الجزئية مختصة بالفصل في دعوى الطاعن التي تجاوز قيمتها نصاب اختصاصها ، وهي تخرج من اختصاصها الاستثنائي بالأجور المنصوص عليه في المادة ٤٦ من قانون المرافعات . (وثانيها) أن العاملين بشركات القطاع العام لا يرتبطون معها بعلاقة عمل وإنما يخضعون لأحكام اللائحة الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ وهي تتضمن قواعد للنظيم والتسكين تقوم على وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازمة لأدائها وتجعل المرتب في مقابل العمل ولا تجعله محلاً للمساومة بين العامل وصاحب العمل وأن المطعون عليه لم يكن عاملاً بالشركة التي أتمت وإنما التحق بالعمل لدى للشركة المطعون عليها بعد أن وافقت المؤسسة على تعيينه بوظيفة من الفئة الثالثة بأجر شهري شامل مقداره ٥٧ ج وحررت له الاستمارة الخاصة بالاشتراك في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ووقع عليها المطعون عليه وهي تشمل المرتب المحدد وفقاً لقرار تعيينه وهو قرار إداري لا تملك المحكمة ولاية للفصل بملغائه أو تعديله (وثالثها) أن الحكم جعل مرتب المطعون عليه ١٨٠٠ ج في السنة وهو أمر لا يمكن تنفيذه ، إذ لا يجوز رفع مرتب العامل بشركات القطاع العام إلى ١٥٠٠ ج ولا تعيينه بهذا المرتب إلا بقرار من رئيس الجمهورية ولا تملك المحكمة أن تصدر أمراً إلى الجهة الإدارية برفع مرتب المطعون عليه إلى ما يزيد عن هذا المبلغ .

وحيث إن هذا النعي مردود في الوجه الأول منه بأنه — وفقاً لنص المادة الثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ — لا يجوز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا استئناف الأحكام الجزئية إلا أن تكون

هذه الأحكام صادرة في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم ومبنية على مخالفة للقانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله ، وإذا كان هذا الوجه مبناه الطعن في الحكم الصادر من محكمة القاهرة الابتدائية في استئناف مرفوع عن حكم صادر من محكمة القاهرة الجزئية لشئون العمال لمخالفته نص المادة ٤٦ من قانون المرافعات وهو أمر يتعلق بالاختصاص النوعي لا بولاية المحكمة فإن الطعن بهذا الوجه يكون غير جائز ، ومردود في الوجهين الثاني والثالث بأن النص بالمادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٣ باصدارلائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة على أن " يسرى على العاملين بالشركات الخاضعين لأحكام هذا النظام أحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية والقرارات المتعلقة بها فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه اللائحة يكون أكثر سخاء بالنسبة لهم ويعتبر هذا النظام جزءا متما لعقد العمل " والنص في المادة الثانية على أنه " يجب أن يتضمن العقد المبرم بين الشركة والعامل النص على أن تعتبر أحكام هذه اللائحة والتأمينات التي تصدرها الشركة فيما يتعلق بتنظيم العمل جزءا متما للعقد المبرم بين الشركة والعامل " يدل على أن علاقة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة هي علاقة تعاقدية تخضع لأحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية كما تخضع لأحكام هذه اللائحة باعتبارها جزءا متما لعقد العمل ، وذلك قبل إلغاها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ باصدار نظام العاملين بالنقطاع العام المعمول به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٦٦ ، ولا يغير من طبيعة هذه العلاقة تشكيل لجنة أو أكثر لشئون الأفراد في كل شركة بقرار من مجلس إدارتها تختص بالتعيين وبغيره من الشئون والمشاكل الخاصة بالعاملين بها طبقا للدتين الثالثة والرابعة من هذه اللائحة ، لأن قرارات هذه اللجان إنما تصدر في نطاق العلاقة الناشئة عن عقد العمل ، ولا يعتبر القرار الصادر من اللجنة أو رئيس مجلس إدارة الشركة من قبيل القرارات الإدارية ، ولا وجه للقول بأن منح العاملين مرتبات تزيد على مرتبات وظائفهم يترتب عليه الإخلال بتعادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة في الجدول الذي يصدر باعتماده قرار من مجلس إدارة المؤسسة المختصة كما يفرض على الجهة الإدارية استصدار القرار الخاص بتعيينه في وظيفة تعادل المرتب الزائد ، لأن الفقرة الأخيرة من المادة ٦٤ الواردة في الأحكام

الانتقالية والختامية بهذه اللانحة تقضى بأن العاملين الذين يتقاضون مرتبات تزيد على المرتبات المقررة لهم بمقتضى التعادل المشار إليه يمنحون مرتباتهم التي يتقاضونها فعلا بصفة شخصية على أن تستهلك الزيادة مما يحصل عليه العامل في المستقبل من البدلات أو علاوات الترقية . إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى في موضوع الدعوى على أساس المرتب المستحق للأطعون عليه من عقد العمل المبرم مع الشركة للطاعة، فإنه لا يكون قد أخطأ في الاختصاص المتعلق بولاية المحكمة، ويكون النعى عليه بالوجهين الثاني والثالث على غير أساس .

جلسة ٤ من يونيه سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هندی نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدق البشيشي ،
وعلى عبد الرحمن .

(١٥٩)

الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) تأميم . بنوك . " عملية تصدير واستيراد النقود " . نقد .

تأميم البنك الأهلي وإنشاء البنك المركزي . إبقاء المشرع على شخصية المشرع
المؤمم لمباشرة العمليات المصرفية العادية ومنها تصدير النقود واستيرادها .

(ب) مسئولية . " مسئولية عقدية " . بنوك . حكم . " تسهيب الحكم " .
" الأسباب الزائدة " . نقد .

تقرير الحكم مسئولية البنك نحو عميله بأسباب كافة لحل قضائه . النعى عليه
فما تزيد فيه بعد ذلك غير متبع . مثال .

(ج) نقد . " استيراد أو تصدير أوراق النقد " .

موافقة إدارة النقد على تصدير أى مبلغ قبل اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها
في القانون ١٠ سنة ١٩٤٧ . مؤدى ذلك رفع القيد المتعلق بهذه الإجراءات .

١ — اثن كانت المادة الأولى من القانون ٤٠ لسنة ١٩٦٠ قد نصت
على اعتبار البنك الأهلي المصرى مؤسسة عامة وتنقل ملكيتها الى الدولة إلا أن
المادة السادسة منه قد نصت على أن يظل البنك الأهلي المصرى هو البنك
المركزى للدولة وأن يستمر فى مباشرة كافة الاختصاصات المخولة بمقتضى
القانون ١٦٣ سنة ١٩٥٧ الخاص بالبنوك والاثنان ، ولما كانت المادة الثانية

من القانون ٢٥٠ سنة ١٩٦٠ الصادر بإنشاء البنك المركزى قد نصت على أن تؤول إليه الأصول والخصوم المبينة بهذه المادة وأن يحل البنك المركزى محل البنك الأهل المصرى فيما له من حقوق وما عليه من التزامات متعلقة بهذه الأصول والخصوم، وكانت المادة الخامسة عشرة منه قد نصت على أن يزاول البنك الأهل المصرى - دون أى قيد - جميع العمليات المصرفية العادية بالشروط والحدود ذاتها التى تخضع لها البنوك التجارية، وفقاً لحكام القانون ١٦٣ سنة ١٩٥٧، واختصته المادة بكل الأصول والخصوم القائمة وقت العمل بتنفيذ القانون بعد استيفاء ما يؤول منها إلى البنك المركزى، فإن ذلك يدل على أن المشرع وإن هدف إلى تأميم البنك الأهل ليجعل منه مؤسسة عامة تملكها الدولة، إلا أنه أبقى على شخصية المشروع المؤمم لمباشرة ذات النشاط، واختصه بما يتضمن العمليات المصرفية العادية لمباشرتها فيما له من حقوق وما عليه من التزامات متعلقة بالأصول والخصوم التى بقيت له بعد استبعاد ما آل منها إلى البنك المركزى. لما كان ذلك وكانت عملية تصدير النقود واستيرادها تعتبر من العمليات المصرفية العادية على ما نص عليه القرار الوزارى ٥١ سنة ١٩٤٧ الخاص بتنفيذ القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد مما يدخل فى نطاق النشاط الذى اختص به البنك، وإذا التزم الحكم هذا النظر فإنه لا يكون مخالفاً للقانون.

٢ - متى كان الحكم قد أقام مسئولية البنك أساساً على ما وقع منه من خطأ نحو عميله بإهماله أداء الخدمة التى تعهد بقيامه بها وهى تصدير المبلغ المضبوط وأن هذا الإهمال هو الذى جعل أمر أداء هذه الخدمة يتراخى حتى أدركه قانون إلغاء تداول أوراق النقد موضوع هذه الخدمة وأن البنك لو صار فى أداء ما تعهد به - وفق سير الأمور العادية - لأدى ذلك إلى تفادى إلغاء هذه الأوراق، ولما كان هذا الذى قرره الحكم يكفى لحمل قضائه، فإن النعى على ما تزيد فيه بعد ذلك بتقرير مسئولية البنك عن عدم استبدال أوراق النقد بأخرى قبل انتهاء المهلة التى حددها القانون يكون غير منتج.

٣ - متى كان الحكم قد أقام قضاءه على القول بأن إدارة النقد إذا كانت لا تعطى موافقتها على تصدير أى مبلغ إلا بعد استيفاء صاحب الشأن إجراءات معينة، فإن صدور موافقتها قبل اتخاذ هذه الإجراءات يرفع عنه هذا القيد

مما كان يوجب على البنك أن يتخذ بنفسه هذه الإجراءات سواء قدم صاحب الشأن الطلب بنفسه أو بوكيل أم لم يقدم شيئاً، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل فى أن محمد أحمد عثمان أقام الدعوى رقم ٢٥٥٥ سنة ١٩٦٢ أمام محكمة القاهرة الابتدائية، ضد البنك الأهلى وآخرين بطلب الحكم بإلزامهم متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ ١١٩٠ جنيهاً، وقال بياناً لدعواه إنه كان يعمل بالملكية السعودية وعند هودته إلى الجمهورية العربية المتحدة كان يحمل معه فائض أجره ١١٩٠ جنيهاً نقداً مصرياً عبارة عن ورقتين من فئة الخمسة جنيهات وثلاثة من فئة العشرة جنيهات وواحدة من فئة الخمسين وإحدى عشرة ورقة من فئة المائة جنيه وقد ضبط هذا المبلغ فى جمرک القاهرة، وأصدرت الإدارة العامة للنقد قرارها فى القضية ٣٦٧ سنة ١٩٥٩ جمرک القاهرة بتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٥٩ بعدم الإذن برفع الدعوى العمومية مع إعادة المبلغ المضبوط إلى الأراضى المجازية، على أن يتم استرداده بطريق مصرفى، وأرسل جمرک القاهرة الحوز الذى يحوى المبلغ المضبوط إلى البنك الأهلى ليتولى تنفيذ هذا القرار، إلا أن البنك المذكور لم يصدر هذا المبلغ حتى صدر القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٥٩ والذى قضى بسحب أوراق النقد من فئة الخمسين والمائة جنيه من التداول، على أن يسمح باستبدالها خلال الفترة التى تنتهى يوم ٢٤ أبريل سنة ١٩٥٩ على ما حدده القانون ٩٥ سنة ١٩٥٩، وعلى الرغم من قيام المدعى بإخطار البنك فى ٢٣ أبريل سنة ١٩٥٩ برفقية طلب فيها استبدال أوراق النقد الكبيرة المودعة لديه بأوراق صغيرة، فإن البنك لم يفعل، بل أجاب على برفقته فى ٢٩ أبريل سنة ١٩٥٩ بأن إدارة البنك رأت عدم استبدال أوراق

النقد التي تكون السلطات الجمركية قد حجزتها ، وأنه لما كانت هذه السلطات لم تفرج عن هذا المبلغ حتى انتهاء المهلة التي حددها القانون لاستبدال أوراق النقد من الفئة الكبيرة ، فإن البنك لا يستطيع تنفيذ طلبه ، وإذا أحيل الأمر بعد ذلك إلى إدارة النقد - بناء على طلب المدعى - فقد أبدت رأيها في ٢١ يونيو سنة ١٩٥٩ بموجب تسليمه المبلغ المضبوط بعد استبدال البنك له بنقد من الفئات الصغيرة ، فأحال البنك الأمر مرة أخرى إلى مجلس الدولة والذي أقر في ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ بموجب تنفيذ قرار إدارة النقد وتسليم المبلغ المضبوط بعد استبداله بنقد من الفئات الصغيرة وأشار المجلس في هذه الفتوى إلى أن المدعى ، قد اتخذ كل حيلة ممكنة وأخطر البنك قبل فوات ميعاد الاستبدال ، وأضاف المدعى أنه لا شأن له بالتزاع الذي دار بين البنك وإدارة النقد على من يحمل منهما قيمة هذا الاستبدال وأن القانون ٥٣٨ سنة ١٩٦٠ قد صدر بعد ذلك بإباحة استيراد النقد المصري دون قيد أو شرط بما أصبح معه قرار إعادة تصدير المبلغ المضبوط إلى الأراضى المجازية واسترداده بطريق مصرفى غير ذى موضوع ويكون من حقه تسلم المبلغ فوراً من البنك ، إلا أن هذا الأخير رفض ذلك بحجة أن إدارة النقد كتبت إليه في ٢٣ من أبريل سنة ١٩٥٩ بأن مجلس الدولة أقر بعدم وجود وجه للاستبدال في الحالات التي لم تستوف الشروط ، ولو أدى ذلك إلى عدم إمكان تصديرها قبل انتهاء مهلة الاستبدال ، وأن هذه الفتوى تنفى مسئولية البنك ، واستطرد المدعى قائلاً إن إدارة النقد ألقت على عاتق البنك المسئولية بما سجلته عليه من أن قرارها الصادر بعدم الإذن برفع الدهوى ، وإعادة المبلغ إلى الأراضى المجازية واسترداده بطريق مصرفى ثم تبليغه إلى البنك بكتاب رسمى يتضمن في ذاته نصريحاً من رقابة النقد للبنك باتخاذ الإجراء المصرفى . كما أن وكيله قدم للبنك تعهداً مكتوباً يتحمله كامل المسئولية نحو إعادة استرداد المبلغ بعد قيام البنك بتحويله ، وقام البنك بنحهم مصاريف عملية التحويل من حسابه الجارى بالبنك ، وإذا امتنع البنك بالرغم من ذلك عن الصرف ، فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطلباته . ودفع البنك بعدم قبول الدهوى لرفعها على غير ذى صفة تأسيساً على أن القانون ٤٠ سنة ١٩٦٠ أنهى الشخصية الاعتبارية للبنك الأهلى ونقل ملكيته إلى الدولة وأنشأ بدله مؤسسة عامة ذات شخصية معنوية جديدة فلا تقبل أية دهوى

ضد المؤسسة العامة الجديدة بالنسبة لأمر سابقة على ١١ فبراير سنة ١٩٦٠ - تاريخ صدور القانون - وأن القانون رقم ٢٥٠ سنة ١٩٦٠ بإنشاء البنك المركزي أكد ذلك وجعله وحده صاحب الحق في إصدار أوراق النقد دون البنك الأهلي - وبتاريخ ٢٤ يونيو سنة ١٩٦٢ حكمت المحكمة بإلزام البنك الأهلي بأن يدفع للدعي مبلغ ١١٩٠ جنيها . استأنف البنك هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاءه والحكم برفض الدعوى وقيد استئنافه برقم ١٧٠٨ سنة ٨٠ قضائية . وفي ٢٥ مارس سنة ١٩٦٥ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وبالحلصة المحددة لنظره أصرت النيابة على هذا الرأي .

وحيث إن الطعن بني على أربعة أسباب ينعي الطاعن على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول منها الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن القانون رقم ٤٠ سنة ١٩٦٠ الصادر بتأميم البنك الأهلي المصري أدى إلى انقضاء الشخصية المعنوية للشركة التي كانت وراء هذا البنك ، إذ نصت المادة الأولى منه على أن يعتبر البنك الأهلي المصري مؤسسة عامة وتنقل ملكيته إلى الدولة ، ثم صدر القانون رقم ٢٥٠ سنة ١٩٦٠ بخلافه للبنك المركزي المصري والبنك الأهلي المصري الجديد للبنك الأهلي المصري القديم ، ونصت المادة الثانية من القانون الأخير على أن تؤول إلى البنك المركزي في تاريخ العمل بالقانون الأصول والخصوم المبينة به ويحل البنك المركزي محل البنك الأهلي المصري فيما له من حقوق وما عليه من التزامات بهذه الأصول والخصوم ، وهي أصول وخصوم قسم الإصدار بالبنك الأهلي المصري ، ونصت المادة ١٦ منه على أن تعد للبنك الأهلي المصري ميزانية افتتاحية تعتمد بقرار من رئيس الجمهورية وتشمل الأصول والخصوم التي تحدد بقرار من وزير الاقتصاد ، وأنه لما كان استبدال العملة بغيرها ومحبب العملة من التداول هو من صميم عمليات الإصدار فإن الالتزام المرفوع به الدعوى هو التزام متعلق بالعمليات التي آلت إلى البنك المركزي وحده ضمن ما يتعلق بأصول وخصوم عمليات الإصدار من الحقوق والالتزامات طبقا لنص المادة الثانية من القانون رقم ٢٥٠

لسنة ١٩٦٠ واذ قرر الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن البنك الأهل المصري وإن كان قد تم تأميمه بالقانون ٤٠ سنة ١٩٦٠ كما صدر القانون ٢٥٠ سنة ١٩٦٠ بقسمته إلا أنه يظل مقيدا بالتصرفات التي مارسها وبالالتزامات التي ترتبت في ذمته في الفترة السابقة على التأميم، فيكون الحكم قد تجاهل كل أثر لهذا التأميم وإنهاء شخصية البنك القديمة وأهدر معنى تقييد القرض وتقسيم رأس المال على الشخصية والذمة مخالفاً بذلك ما ورد بالقانونين ٤٠ و ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أنه وإن كانت المادة الأولى من القانون ٤٠ لسنة ١٩٦٠ قد نصت على اعتبار البنك الأهل المصري مؤسسة عامة وتنقل ملكيتها إلى الدولة، إلا أن المادة السادسة منه قد نصت على أن يظل البنك الأهل المصري هو البنك المركزي للدولة وأن يستمر في مباشرة كافة الاختصاصات المخولة بمقتضى القانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالبنوك والائتمان، ولما كانت المادة الثانية من القانون ٢٥٠ سنة ١٩٦٠ الصادر بإنشاء للبنك المركزي قد نصت على أن تؤول إليه الأصول والخصوم المبينة بهذه المادة وأن يحمل البنك المركزي محل البنك الأهل المصري فيما له من حقوق وما عليه من التزامات متعلقة بهذه الأصول والخصوم، وكانت المادة الخامسة عشرة منه قد نصت على أن يزاول البنك الأهل المصري دون أى قيد جميع العمليات المصرفية العادية بالشروط والحدود ذاتها التي تخضع لها للبنوك التجارية وفقاً لأحكام القانون ١٦٣ سنة ١٩٥٧، واختصته المادة السادسة عشرة بكل الأصول والخصوم القائمة وقت العمل بتنفيذ القانون بعد استبعاد ما يؤول منها إلى البنك المركزي، فإن ذلك يدل على أن المشرع وإن هدف إلى تأميم البنك الأهل ليجعل منه مؤسسة عامة تملكها الدولة، إلا أنه أبى على شخصية المشروع المؤمم لمباشرة ذات النشاط واختصه بما يتضمن العمليات المصرفية العادية لمباشرتها فيما له من حقوق وما عليه من التزامات متعلقة بالأصول والخصوم التي بقيت له بعد استبعاد ما آل منها إلى البنك المركزي . . لما كان ذلك وكانت عملية تصدير النقود واستيرادها تعتبر من العمليات المصرفية العادية على ما نص عليه القرار الوزاري ٥١ سنة ١٩٤٧ الخاص بتنفيذ القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد مما يدخل في نطاق النشاط الذي اختص به البنك الطاعن، وإذ لزم الحكم هذا النظر وقضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى فإنه لا يكون مخالفاً للقانون .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله ، وفي بيان ذلك بقول إن المادة الأولى من القانون ٩٤ سنة ١٩٥٩ نصرت استبدال أوراق النقد من الفئتين الكبيرتين على ما كان منها متداولاً في مصر وأفصحت المذكرة الإيضاحية للقانون ٩٥ سنة ١٩٥٩ الصادر بتقصير مهلة الاستبدال عن العلة في صدوره ، بما قرره من أن الأمر قد كشف عن أيدأئمة في الخارج تريد لعبث باقتصاديات البلاد وتحاول جاهدة أن تدخل إليها كمية كبيرة من البنكنوت من هذه الفئات كانت قد خرجت مهربة بطرق غير مشروعة ، وعلى ذلك فإن أوراق النقد موضوع الدعوى والتي ضبطت بجمرك القاهرة تخرج من عداد الأوراق التي يصح استبدالها لدخولها إلى مصر بطريق غير مشروع فأصبحت غير جائزة التداول فيها وهو ما حدا بإدارة النقد إلى تقرير إعادة تصديرها إلى مالكيها في الخارج ليعود إلى استيرادها إن أمكنه إثبات مشروعية تصديرها بادئ الأمر من مصر ، وهو ما كان يقتضى أن يستورد النقد المصرى من الخارج عن طريق بنك أجنبي ومعه استمارة تصدير النقود (ص. ١٠ ب) التي يكون صاحب الشأن قد سبق له تحريرها في مصر — لما كان ذلك وكان شرط استبدال النقد الكبير أن يكون تداوله مشروعاً ، فإن البنك لا يسأل عن امتناعه عن اتخاذ إجراء غير مشروع ، ولا يصح القول بأنه كان ملزماً كوكيل باستبدال هذه الأوراق النقدية بأوراق صغيرة محافظة على حقوق موكله إذ لو قام البنك بهذا الاستبدال لكان عمله جريمة أو عملاً مخالفاً للنظام العام ، وما قرره الحكم الابتدائى من أن مصلحة الجمارك أرسلت إلى البنك في ٢٣ من أبريل سنة ١٩٥٩ — قبل انتهاء المهلة المحددة للاستبدال في ٢٤ من أبريل — كتاباً تطلب منه فيه استبدال الأوراق المضبوطة بفئات صغيرة ليس له أصل في الأوراق ، وقد ألفت الدفاع عن البنك نظر محكمة الاستئناف إلى ذلك دون جدوى ، وإذا أقام الحكم المطعون فيه — والحكم الابتدائى معه — مسئولية البنك للطاعن على إخلاؤه بالالتزام باستبدال النقود المضبوطة بفئات صغيرة على مشروعية هذا الاستبدال ، فإنه يكون قد أخطأ في تأويل المادة الأولى من القانون رقم ٩٤ سنة ١٩٥٩ .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أقام فضائه بمسألة الطاعن على قوله " إن الذى تستخلصه المحكمة من استقراء دفاع طرف الخصومة أن الخطأ كان واقعاً على حائى البنك

الأهل المصرى تجاه هميله الذى لم يقدم إليه الخدمة المطلوبة وفقا لما يقتضيه سير الأمور العادى فى حينها على الرغم من صدور قرار من إدارة النقد بجواز تصدير المبلغ المضبوط واستبداله عن طريق أحد المصارف ، إذ أن البنك المذكور وعلى الرغم من قبوله القيام بهذه العملية لحساب المدعى إلا أنه وقف عن تنفيذها موقفا سلبيا دون مبرر مقبول ، إذ أنه كان لزاما عليه فور تسلمه المبلغ المضبوط من مصلحة الجمارك أن يقوم بتقديم الاستمارة المتعلقة بهذه العملية وهى الاستمارة ص . أ . ب إلى الإدارة العامة للنقد ولكنه بدلا من وضوح الطريق أمامه آثردون ما ساند الالتجاء إلى طريق المكاتبات مع إدارة النقد ليستفتيها فيما لا يتطلب الفتوى ، ولو تقدم بالاستمارة ص . أ . ب فور تسلمه أمر هميله المدعى إلى إدارة النقد وتراخت تلك الإدارة فى الاستجابة لطلبه لكان لدفاعه فى هذا الخصوص شأن آخر . وقد كان هذا التراخى من جانب البنك الأهل المصرى فى أداء ما طلب منه هو السبب فيما لحق المدعى من أضرار تمثل فى فقدان قيمة أوراق النقد المضبوطة من فئة المائة جنيه والخمسين جنيتها بعد إلغائها ، وهذا فضلا عن أنه على الرغم من إبلاغه بكتاب مصلحة الجمارك رقم ٥٦٦٥ فى ١٩٥٩/٤/٢٣ بفض إحراز المبالغ المضبوطة على ذمة قضايا وإبدال أوراق النقد من الفئات الكبيرة بالفئات الصغيرة ، إلا أنه لم يقوم بهذا الإجراء حتى انتهت المهلة القانونية ، وهو ما يبين منه أن الحكم أقام مسئولية البنك أساسا على ما وقع منه من خطأ نحو عميله بإهماله أداء الخدمة التى تعهد بقيامه بها وهى تصدير المبلغ المضبوط ، وأن هذا الإهمال هو الذى جعل أمر أداء هذه الخدمة يتراخى حتى أدركه قانون إلغاء تداول أوراق النقد موضوع هذه الخدمة ، وأن البنك لو سار فى أداء ما تعهد به وفق سير الأمور العادى لأدى ذلك إلى تفادى إلغاء هذه الأوراق ، ولما كان هذا الذى قرره الحكم يكفى لحل قضائه فإن النعى على ما تزيد فيه بعد ذلك بتقرير مسئولية البنك من عدم استبدال أوراق النقد بأخرى قبل انتهاء المهلة التى حددها القانون يكون غير منتج ، ولا يعيب الحكم الخطأ فيه ، كما لا يجدى الطعن فيه على الحكم خطأ فى الإسناد بقوله إن ما قرره الحكم من أن إدارة النقد كانت قد أصدرت قرارها بتكليف البنك استبدال أوراق النقد المضبوطة

لا أصل له في الأوراق ، ذلك أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه لم يتخذ من هذا الأمر — وعلى ما سلف بيانه — أساسا لمسائلة البنك بل عرض له تزييدا ، فضلا عن أن الحكم المطعون فيه قد أطرح هذه الواقعة من أصانيد في مساءلة البنك وبذلك يكون النهي في جملة على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثالث الخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله ، وفي بيان ذلك يقول إن المادة الثانية من القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد حظرت استيراد أو تصدير أوراق النقد المصري أو الأجنبي على اختلاف أنواعها إلا بالشروط والأوضاع التي يعينها وزير المالية ، وقد تضمن قراره رقم ٥١ لسنة ١٩٤٧ وجوب تحرير الطلبات الخاصة بتلك العمليات على الاستمارة ج ، وأن تقدم إلى مراقبة عمليات النقد مصحوبة بجميع المستندات المتعلقة بالموضوع وذلك عن طريق أحد المصارف المرخص لها ، ويقع الالتزام بتحرير هذه الاستمارة على ذى الشأن ويقتصر دور البنك على المصادقة عليها ، كما حظرت المادة ١٨٠ من لائحة الرقابة على عمليات النقد الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٨٩٢ سنة ١٩٦٠ تصدير أوراق النقد المصري أو الأجنبي إلا بعد موافقة الإدارة العامة للنقد ، على أن يقدم الطالب على استمارة ص . أ . ب عن طريق أحد البنوك المعتمدة ، وأوجبت المادة ١٨١ من هذه اللائحة استرداد حصة أوراق النقد المصدرة عن طريق دفع مقبول من الإدارة العامة للنقد على أن تتضمن الاستمارة ص . أ . ب تعهدا بهذا المعنى ، وقد تقدم الأستاذ حسين كرم الحامى بطلب تصدير النقود المضبوطة ، بينما ليس هو مالكها ولا يسمع له توكيله بتمثيل صاحب الشأن في هذا الإجراء ، كما طالب بخطابه أن يكون الاسترداد باسمه هو ، ورغم أنه لم يقدم طلبه على الاستمارة المعدة لذلك فقد ألقى الحكم الابتدائي بالمسئولية على حاتق البنك الطاعن على أساس أن صدور قرار إدارة النقد بجواز تصدير المبلغ المضبوط وإعادة استيراده عن طريق أحد المصارف وقبول البنك الطاعن أداء هذه المهمة يفنى عن موافقة أخرى لاحقة لتحرير الاستمارة الخاصة بذلك من إدارة النقد ، وأن خطأ البنك يتمثل في عدم أداء هذه الخدمة لعمله وفقا لما يقتضيه سير الأمور العادية بأن يقدم الاستمارة

ص. أ ب والتي يتمسك بتحريرها إلى إدارة النقد ، وهذا من الحكم خطأ في تأويل المادة الثانية من القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ والمادة الخامسة من القرار الوزاري رقم ٥١ سنة ١٩٤٧ والمادة ١٨٠ من القرار رقم ٥٣٨ سنة ١٩٦٠ ، لأن موافقة مراقبة النقد ليست لازمة فقط عند التصدير والاستيراد ولكنها لازمة لمراقبة استيفاء ذى الشأن والمصرف للإجراءات المنصوص عليها في القانون والقرار الوزاري المنفذ له ولاستكمال إجراءات القيد الحسابية الواجبة في مثل هذه الحالة .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه وعلى ما سلف بيانه في الرد على السبب الثاني أقام قضاءه على دهامة أساسها أن البنك كان ملزماً — بعد صدور قرار مراقبة النقد بإعادة تصدير المبلغ — باتخاذ كافة الإجراءات المؤدية إلى تصدير أوراق النقد موضوع الدعوى وأن ما اتخذته من مراسلات وطاب الفتوى كان في غير موجب وأن ذلك كان هو السبب في تأخير إجراءات تصدير أوراق النقد حتى أدركها قانون إلغائها ، مما يسأل معه البنك عن الضرر الذي لحق بالمطعون عليه من جراء هذا التأخير ، ولا مخالفة في هذا الذي قرره الحكم للقانون ، لأن الحكم إنما هدف إلى القول بأن إدارة النقد إذا كانت لا تعطى موافقتها على تصدير أى مبلغ إلا بعد استيفاء صاحب الشأن إجراءات معينة ، فإن صدور موافقتها قبل اتخاذ هذه الإجراءات يرفع عنه هذا القيد ، مما كان يوجب على البنك أن يتخذ بنفسه هذه الإجراءات سواء قدم صاحب الشأن بنفسه أو بوكيل أم لم يقدم شيئاً ومن ثم يكون النعى على غير أساس .

وحيث إن النعى في السبب الرابع بنى على ثلاثة أوجه ينمى الطاعن في أولها على الحكم المطعون فيه البطلان ، وفي بيان ذلك يقول إن المطعون عليه الأول طلب من المحكمة الابتدائية تهریماً لتصحيح شكل الدعوى وإدخال خصوم جدد فأجابته المحكمة إلى طلبه ، فأدخل البنك المركزي بإعلان مؤرخ ٥ فبراير سنة ١٩٦٣ أثبت فيه أنه يعلن محافظ البنك المركزي — المطعون ضده الرابع — بدلا من رئيس مجلس إدارة البنك الطاعن بما يفيد تنازله عن مخاصمة هذا الأخير لأن طلب التأجيل وإجراء الإعلان وقعا عقب الدفع الذي أبداه الطاعن بأن

الدعوى أقيمت — بالنسبة له — على غير ذي صفة، وقد صدر الحكم الابتدائي مع ذلك بإلزام الطاعن أداء المبلغ المقضى به رغم تنازل صاحب الدعوى عن مفاصمته وقد رد الحكم المطعون فيه على دفعه ببطلان الحكم الابتدائي في هذا الصدد بأن ما جاء بإعلان التأجيل خطأ مادي لم يقصد به بحال من الأحوال المعنى الذي استخلصه الطاعن المستأنف — بدليل أن الطلبات وجهت في ذلك الإعلان إلى البنك المركزي على أن يسمع الحكم وآخرين بالطلبات الموضحة بصحيفة افتتاح الدعوى — وهو استدلال من الحكم غير سليم لأنه مع إخراج البنك الطاعن من بين المطلوب الحكم ضدهم يظل باقيهم متعددين. وفي بيان الوجه الثاني يقول الطاعن إنه لما كانت المسؤولية المدنية لا تتحقق إلا بقيام الضرر بشروطه الواردة في المادة ٢٢١/١ من القانون المدني، فإن الحكم المطعون فيه لم يبحث قبل القضاء بالتعويض — وبفرض تصدير البنك للبائع — مدى نجاح المطعون ضده الأول في إثبات مشروعية تصدير تلك الأوراق من مصر ثم مدى نجاحه بعد ذلك في إعادة استردادها، وأن يتم كل ذلك قبل انتهاء المهلة التي حددها قانون إلغاء هذا النوع من أوراق البنوك، وفي الوجه الثالث يقول الطاعن إنه بفرض أنه كان يتعين على البنك استبدال الأوراق المضبوطة بأخرى صغيرة فإنه لم يكن من الممكن تسليمها إلى المطعون ضده إلا إذا أثبت أحقيته في استيراد الأوراق المضبوطة وذلك لا يكون إلا بإثبات صحة تصدير أصلها من مصر دون أن يكون لصدور القانون رقم ٥٣٨ سنة ١٩٦٠ بإباحة استيراد النقد المصري بعد ذلك من أثر، إذ لا يترتب عليه تصحيح تهريب أوراق النقد من الفئة الكبيرة قبل إلغائها .

وحيث إن النعي في وجهه الأول غير مقبول، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أسس رفضه الدفع ببطلان الحكم الابتدائي على ما قرره من أن ورقة إعلان ٥ فبراير سنة ١٩٦٣ التي اختتم فيها المطعون ضده الأول البنك المركزي في الدعوى أمام محكمة أول درجة احتوت على الطلبات الموجهة إلى البنك المركزي وهي أن يسمع الحكم وآخرين بالطلبات الموضحة بصحيفة افتتاح الدعوى بإلزامهم متضامين فيما بينهم بأن يدفعوا للدعي "المطعون ضده الأول" ١١٩٠ ج وإلى أن ما ورد بصلاب هذا الإعلان من أن القضية مؤجلة لتصحيح شكل الدعوى بإعلان السيد المعلن إليه "رئيس مجلس إدارة البنك المركزي" بدلا

من رئيس مجلس إدارة البنك الأهل ، إنما ورد في صدد تنفيذ قرار المحكمة الصادر في جلسة ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ وأن ذلك مجرد خطأ مادي من المعلن لم يقصد به المعنى الذي استخلصه الطاعن بدليل الطلبات الموجهة إلى البنك المركزي ، وكان هذا الذي قرره الحكم تقدير موضوعي سائق ويمكن أن يؤدي إلى ما انتهى إليه ، فإن النعي عليه يصبح جدلاً موضوعياً فيما تستقل به محكمة الموضوع ولا يقبل إثارته أمام محكمة النقض . والنعي في وجهه الثاني مردود بما قرره الحكم المطعون فيه على ما جاء بالرد على السبب الثاني من أن البنك للطاعن قد ترائى في إمادة تصدير النقود بما لا يتفق مع سير الأمور العادية إلى أن صدر القانونان ٩٤ و ٩٥ سنة ١٩٥٩ وانعدمت قيمتها بانتهاء المهلة المحددة منهما لاستبدالها ، وهو بهذا يكون قد استظهر المسؤولية الموجبة للتعويض . والنعي مردود في الوجه الثالث بما جاء بالرد على السبب الثاني والوجه السابق ، ولم يكن الحكم في حاجة إلى بحث إمكان تسليم النقود للطاعن عليه ومن ثم لا يعيبه عدم التحدث عنه .

جلسة ٩ من يونيه سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام طبع نائب رئيس المحكمة ، ومضوية المادة
المختارين : بطرس زقلول ، ومحمد نور الدين صويس ، وأحمد حسن هيكل ،
وابراهيم ملام .

(١٦٠)

الطعن رقم ١٣٣ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) حيازة . " حيازة الحصبة الشائعة " . شيوخ . ملكية . تقادم .
" التقادم المكسب " .

حيازة الشريك للحصبة الشائعة . تعلىح أساسا لتملكها بالتقادم . متى قامت
على مناهضة حق باقى المالكين بما لا يترك مجالا لشبهة الغموض أو مظنة التصالح .

(ب) حيازة . " حيازة النائب " . تقادم . " التقادم المكسب " .
ملكية .

حيازة النائب هى حيازة للأصل . حيازة المستأجر تقوم لمصلحة المؤجر .
لأخير الإمتداد إليها فى حساب مدة التقادم المكسب للملكية .

١ - الحصبة الشائعة كالنصيب المفروز كلاهما - وعلى ما جرى به
قضاء هذه المحكمة - أن يكون محلا لأن يحوزه حائز على وجه التخصيص والافراد
ولا فارق بينهما إلا من حيث أن الحائز للنصيب المفروز تكون يده بريئة
من المخالطة . أما حائز الحصبة الشائعة فيده بحكم الشيوخ تخالط يد غيره
من المشتاعين . وليست هذه المخالطة عيبا فى ذاتها . وإنما العيب فيما ينشأ عنها
من غموض وإبهام . فإذا انتفت واستقرت الحيازة على مناهضة حق باقى المالكين
ومناقضتهم بما لا يترك مجالا لشبهة الغموض أو مظنة التصالح ، فإن الحيازة
تصلح عندئذ لأن تكون أساسا لتملك الحصبة الشائعة بالتقادم ^(١) .

٢ — حيازة النائب تعتبر حيازة للأصيل . فلهذا أن يستند إليها عند الحاجة .
فمضى ثبت وضع اليد الفعل للمستأجر ، فإن المؤجر يعتبر مستمرا في وضع يده بالحيازة
التي لمستأجره . ويتم التقادم لمصلحته إذا كان من شأن هذه الحيازة أن تؤدي إليه .
والحيازة على هذا النحو ظاهرة لاخفاء فيها ولا غموض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومممع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه للشككية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتحصل في أن المطعون ضدهم الثلاثة الأول أقاموا الدعوى رقم ١٢٧ سنة ١٩٦٠
على الفيوم على الطاعنين وباقي المطعون ضدهم وطلبوا الحكم بثبوت ملكيتهم
إلى ٢٠ ف و ١١ ط و ١٨ س أطيانا زراعية موضحة الحدود والمعالم بالصحيفة
وشطب التسجيلات الموقعة عليها وتسليمها إليهم . وقالوا في بيان دعواهم
إنهم يملكون هذه الأطيان بطريق الميراث ويمقتضى عقد قسمه مؤرخ ١٩٣٦/٧/٢٦
اقترن بوضع يدهم عليها المدة الطويلة المكتسبة لللكية ، وأنهم قاموا بتأجير هذه
الأطيان إلى المطعون ضده الرابع منذ سنة ١٩٣٧ حتى سنة ١٩٥٣ ، وإذا نازعهم
الطاعنون بغير حق في ملكيتها فقد أقاموا دعواهم الحالية بطلباتهم السالف بيانها .
وبتاريخ ١٩٦٢/٣/١ قضت المحكمة بنسب . مكتب الخبراء لتطبيق مستندات
الطرفين على الأرض محل النزاع وتحقيق وضع اليد عليها وما إذا كان عقد القسمه
المؤرخ ١٩٣٦/٧/٢٦ قد نفذ بوضع يد كل متقاسم على ما يختص به المدة
الطويلة المكتسبة لللكية . وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة في ٢٠
من فبراير سنة ١٩٦٤ بتثبيت ملكية المطعون ضدهم الثلاثة الأول إلى ٢٠ ف
و ١١ ط و ١٨ س الموضحة بصحيفة الدعوى وشطب التسجيلات الموقعة عليها
وتسليمها إليهم . استأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استئناف
بنى سويف وقيد استئنافهم برقم ١٢١ سنة ٢ ق . وبتاريخ ٨ من يناير
سنة ١٩٦٦ قضت تلك المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا

الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره التزمت رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب ، يحصل أولها في النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب والتناقض ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنون إن الحكم المطعون فيه أورد في أسبابه التي استند إليها في قضائه أن المطعون ضدهم الثلاثة الأول وضعوا يدهم على الأطنان محل النزاع التي اختصوا بها بموجب عقد القسمة غير المسجل المؤرخ ١٩٣٦/٧/٢٦ وذلك بنية التملك وفي هدوء وظهور واستمرار مدة خمس عشرة سنة وأن هذا وحده يكفي لاكتسابهم الملكية مفرزة والاحتجاج بذلك قبل الكافة . ويرى الطاعنون أن هذا القول من الحكم يجهل بالآثر الذي رتبته على التقادم الطويل كسب لكسب الملكية ، ذلك أنه لو كان يعني أن هذا التقادم قد أكسب المحكوم لهم ملكية لم تكن لهم أصلا فهذا يناقض أن الملكية ثابتة لهم قبل القسمة باعتبار أن القسمة مقررة وإيست منشئة لأصل الحق في الملكية وإن كان مراد الحكم أن الملكية كانت ثابتة لهم من قبل وأن التقادم أكسبهم صفة الافراز فإنه يكون قد جعل للتقادم أثر القسمة في إعلان الملكية لا في إنشائها وليس هذا هو الاثر المقرر قانونا للتقادم كسب من أسباب كسب الملكية ، وإذا لا تكشف عبارة الحكم عن صرماء في هذا الخصوص ، فإن ذلك منه يعد تجهيلا بالأساس القانوني لقضائه بثبوت ملكية المطعون ضدهم الثلاثة الأول للأطيان موضوع النزاع مما يعيبه بالقصور في التسبيب . هذا إلى أن الحكم بعد أن ضمن أسبابه أن عقد القسمة لا يحتاج به على الغير إلا إذا كان مسجلا ، عاد فقرر بعد ذلك أن وضع يد المتقادم المدة الطويلة على ما اختص به بموجب عقد القسمة المشار إليه يكفي وحده لا اكتساب ملكية مفرزة ، مما مؤداه أنه جعل للقسمة غير المسجلة أثرا ليس لها قانونا وهو مما يعيب الحكم بالتناقض .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أورد في خصوص ما يثيره الطاعنون قوله " من المقرر قانونا أن عقد القسمة ينفذ في حق المتقاسمين ولكن لا يحتاج به على الغير إلا إذا كان مسجلا ، ومن ثم فهو لا ينقل للمالك المشتاع نصيبا مفرزا أمام الغير إلا إذا انتقلت إليه ملكية هذا النصيب مفرزا

بسبب من أسباب الملك . متى كان ذلك وكان كسب الملكية بالتقادم الطويل المدة يعتبر بذاته سببا قانونيا مستقلا لذلك ، وكان الحكم المستأنف قد استظهر بأصابع سليمة تقره عليها هذه المحكمة أن المستأنف عليهم (المطعون ضدهم الثلاثة الأول) وضعوا يدهم على أطيان النزاع التي اختصوا بها بموجب عقد القسمة فير المسجل المؤرخ ١٩٣٦/٧/٢٦ وذلك بنية الملك وفي هدوء وظهور واستمرار مدة ١٥ سنة ، فإن هذا وحده يكفي لا كتناسبهم ملكية هذه الأطيان مفرزة والاحتجاج بذلك أمام الكافة “ . ولما كان يبين مما قرره الحكم على النحو المتقدم ذكره أنه أقام قضاءه بتملك المطعون ضدهم الثلاثة الأول للأطيان التي قضى بملكيتهم لها لا على أساس أنهم كسبوها هذه الملكية بعقد القسمة المؤرخ ١٩٣٦/٧/٢٦ وإنما على أساس أنهم استقلوا بوضع يدهم عليها حتى كسبوها ملكيتها بالتقادم الطويل الذي اكتملت مدته والذي يعتبر بذاته — ومستقلا عن عقد القسمة — سببا قانونيا للتملك في حدود الحيازة التي قام على أساسها ، وكان الحكم لم يستند إلى عقد القسمة إلا كقرينة على وضع يد المطعون ضدهم الثلاثة الأول على تلك الأطيان وضع يد صالحا لأن يكون أساسا لا اكتساب الملكية بالتقادم إذا ما توافرت شروطه ، وهو أساس قانوني صحيح ولم يجعل الحكم لعقد القسمة المشار إليه أثرا لا كتساب ملكية مفرزة ، فإن النعي على الحكم بتجهيله بالأساس القانوني لقضائه أو بالتناقض فيما قرره بشأن عقد القسمة يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل الشق الأول من السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنون إن الحكم إما أنه قصد أعمال المادة ٢/٤٨٦ من التقنين المدني التي تقضي بأن حيازة شريك المشتاع لجزء مفرز ولمدة خمس عشرة سنة يفترض فيها أنها تستند إلى قسمة مهاياة وأن هذه القسمة إذا دامت تلك المدة فإنها تنقلب إلى قسمة نهائية ، وفي هذا مخالفة للقانون لأن النص المذكور مستحدث بالتقنين المدني القائم الذي لم يعمل به إلا منذ ١٥/١٠/١٩٤٩ ولم يمض من ذلك الوقت إلى حين رفع الدعوى في سنة ١٩٦٠ خمس عشرة سنة ، وإما أن الحكم قصد بالحيازة التي تحدث عنها أنها تصلح سببا لكسب الملكية مستقلا عن عقد القسمة المؤرخ ١٩٣٦/٧/٢٦ وهذا منه خطأ

في تطبيق القانون أيضا، ذلك أنه إذا استبعد عقد القسمة لعدم جواز الاحتجاج به على الطاعنين لكونهم من الأختار ولعدم شهره بالتسجيل، فإن حيازة المطعون ضدهم لحزة مفروز من الأطيان المملوكة لهم شيوعا مع غيرهم ليس من شأنها أن تكسبهم الملكية بالتقادم لأن يد الشريك المشتاع لا تخلو من عيب اللبس المانع من اكتساب الملكية بوضع اليد المدة الطويلة، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون في الحالتين قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه وعلى ما سلف بيانه في الرد على السبب الأول أنه أقام قضاءه على أن المطعون ضدهم الثلاثة الأول قد استقلوا بوضع يدهم على الأطيان محل النزاع حتى كسبوا ملكيتها بالتقادم الطويل، ولم يستند الحكم إلى عقد القسمة المؤرخ ١٩٣٦/٧/٢٦ باعتباره قسمة مهايأة إنقلبت إلى قسمة نهائية بعد مضي خمس عشرة سنة، وإنما استند إليه كقرينة على وضع يد المطعون ضدهم الثلاثة لأول على الأطيان المشار إليها، وكانت الحصة الشائعة كأنصيب المفروز يصح كلاهما — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يكون محلا لأن يحوزه حائز على وجه التخصيص والإفراد ولا فارق بينهما إلا من حيث أن الحائز للنصيب المفروز تكون يده بريئة من المخالطة أما حائز الحصة الشائعة فيده بحكم الشيوع تخالط يد غيره من المشتاعين وليست هذه المخالطة عيبا في ذاتها، وإنما العيب فيما ينشأ عنها من غموض وإهمام فإذا انتفت واستقرت الحيازة على مناهضة حق باقي المالكين ومناقضتهم بما لا يترك مجالا لشبهة الغموض أو مظنة التسامح، فإن الحيازة تصالح عندئذ لأن تكون أساسا لتملك الحصة الشائعة بالتقادم. لم كان ذلك وكان الثابت بالحكم المطعون فيه أنه حصل من واقع الدعوى وأدلتها وفي حدود سلطته في التقدير أن المطعون ضدهم الثلاثة الأول وضعوا يدهم على الأطيان محل النزاع ابتداء من تاريخ عقد القسمة المحرر في ١٩٣٦/٧/٢٦ وأن وضع يدهم كان بنية التملك وتوافرت فيه شرائطه القانونية بما يرفع شبهة الغموض وينفي مظنة التسامح منه، وكان الحكم قد اتخذ من هذه الحيازة أساسا لقضائه بتملك المطعون ضدهم المذكورين للأطيان موضوع النزاع، فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه، ويكون النعى عليه بهذا الشق على غير أساس.

وحيث إن الطاعنين يذمون بالشق الثاني من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق والقصور في التسيب والتناقض والفساد في الاستدلال وذلك من سبعة أوجه (الأول) أن الحكم الابتدائي المؤيد إستئنافيا لأسبابه اعتمد في استظهار توافر أركان وضع اليد على تقرير الخبير مع أن الثابت به أن مدعى الملكية لم يضعوا اليد على أرض النزاع بأنفسهم وإنما كانوا يؤجرونها إلى المطعون ضده الرابع الذي كان يحوزها نيابة عنهم وبالرجوع إلى عقود الإيجار المثبتة لتلك الحيازة يبين منها أن المدة منذ بدء للتأجير سنة ١٩٣٧ لم تكن متصلة حتى سنة ١٩٥٣ فقد تخللها انقطاع من ١٩٤٠/٢/١ حتى ١٩٤١/٩/٣٠ وهي مدة تبلغ قرابة العامين (الثاني) يتضح من البيانات التي ضمنها الخبير تقريره أن الأطيان موضوع الدعوى لم تشملها جميعها عقود الإيجار المقدمة ولو فطن الحكم المطعون فيه إلى هذه الحقيقة لما انتهى إلى القول بثبوت حيازة رافعى الدعوى إلى الأرض محل النزاع جميعها في ظهور وهدوء واستمرار (الثالث) جاء بالحكم الابتدائي أن الخبير قام بتطبيق مساندات رافعى الدعوى على الطبيعة ومنها عقد القسمة المؤرخ ١٩٣٦/٧/٢٦ فتبين له أنها تنطبق على أرض النزاع في حين أن القطعة البالغ مساحتها ٤ ف و ٤ ط الواقعة بحوض بحر سليم ليست واردة في عقد القسمة المذكور ، إذ جاء بدفاع المطعون ضده الأول أن مساحة ١ ف و ١٦ ط منها آلت إليه بمقتضى حكم مرسى مراد صادر في القضية رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ كلى بنى صويف والباقي وقدره ٢ ف و ١٣ ط يملكه بطريق الميراث عن والده (الرابع) ورد الحكم الابتدائي أن عقد القسمة المؤرخ ١٩٣٦/٧/٢٦ قد نفذ فعلا بأن وضع كل متقائم يده على الحصة التي اختص بها بموجبه وأن المطعون ضدهم الثلاثة الأول وباقي ورثة مومية قاموا بتقسيم أنصبتهم التي خصنهم بالعقد المشار إليه بعقد قسمة آخر عرفت مؤرخ أول نوفمبر سنة ١٩٤٠ ، وهذا الذى استند إليه الحكم في تسيب قضائه بملكية المطعون ضده الأول للقطعة الواقعة بحوض بحر سليم المنوه عنها مخالف للثابت بالأوراق، ذلك أنه فضلا عن أن عقد القسمة المؤرخ ١٩٣٦/٧/٢٦ لا يتضمن تلك القطعة على النحو المبين بالوجه الثالث، فإن عقد القسمة المؤرخ أول نوفمبر سنة ١٩٤٠ جاء به أن المطعون ضده المذكور قد اختص بمساحة قدرها ٢ ف و ١٢ ط بحوض بحر سليم

رقم ٤٦ وليس بمقدار ٤ ف و ٤ ط كما قضى بذلك الحكم (الخامس) قرر الحكم الابتدائي في أسبابه أن أحدا من الطاعنين لم ينازع المطعون ضده الأول في ملكيته لـ ١٦ ط من أرض النزاع بموجب حكم مرسى المزاد ، وهذه المساحة هي التي قال الخبير عنها في تقريره إنها جزء من القطعة الرابعة الكائنة بحوض بحر سليم البالغ مساحتها ٤ ف و ٤ ط ، وإذا قرر الحكم ذلك على الرغم من أن منازعة الطاعنين الأول والثالثة ثابتة في الأوراق وفي تقرير الخبير فإنه يكون مخالفا لما هو ثابت في الأوراق (السادس) أن تقرير الخبير الذي حول عليه الحكم المطعون فيه مشوب بالتناقض ، ذلك أنه بينما يقرر أن الزراعة القائمة بالقطعة الرابعة السابق ذكرها تخص عهد أحمد أبو زيد وشفيق أبو زيد إذا به يقرر أنها في وضع يد المطعون ضده الأول ، وإذا كانت حيازة الأرض هي لزراعتها وكان الزارعان هما عهد أحمد أبو زيد وشفيق محمود ، فإن قول الحكم مع ذلك بأن حيازة هذه الأرض ذاتها كانت للمطعون ضده الأول يجعله معيبا بالتناقض (السابع) يشترط في الحيازة أن تكون خالية من اللبس وهي لا تكون كذلك إذا كانت بطريق التأجير إلى المطعون ضده الرابع لأن يد المستأجر لا تكون أمام الكافة ظاهرة تعلن عن نفسها بأنها يد نائبة عن شخص مسمى ، ومن ثم لا تؤدي هذه الحيازة إلى كسب المؤجر الملكية لا فتقارها إلى العلانية ، وإذا استند الحكم رغم ذلك إلى أن المطعون ضدهم الثلاثة الأول قد كسبوا ملكية أرض النزاع بالحيازة المدة الطويلة ، فإنه يكون قد شابه الفصور في التسبب والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي في وجوه الخمسة الأولى مردود بما أورده الحكم المطعون فيه فيما يل " ما يقوله المستأنفون (الطاعنون) من أن المستأنف عليه الأول (المطعون ضده الأول) لا يملك القطعتين الأولى والرابعة من المساحات الموضحة بصحيفة الدعوى الأولى مساحتها ٩ ف و ١٢ ط بحوض حسين باشا الغربي رقم ٢٢ والرابعة مساحتها ٤ ف و ٤ ط بحوض بحر سليم رقم ٤٦ تأمينا على أن أجزاء من هاتين القطعتين قد تصرف إليهم فيها بعض الشركاء الموقعين على عقد القسمة المؤرخ ١٩٣٦/٧/٢٦ أما الباقي فإنه لم يرد في عقد القسمة المذكور ، فذلك مردود بما أورده الخبير في تقريره تفصيلا وتقرره عليه هذه المحكمة من أنه ثبت له

من معاينة أطيان النزاع وتطبيق مستندات الطرفين عليها وأقوال شهود طالبي الملكية أن أطيان النزاع كلها بما فيها هاتين القطعتين في وضع يد المستأنف عليهم (المطعون ضدهم الثلاثة الأول) بوصفهم المالكين لها وقد أجروها بعقود إيجار متتالية إلى توفيق عبد الكريم عبد المجيد وأخيه منذ سنة ۱۹۳۷ حتى سنة ۱۹۵۳. ولما كان يبين من هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه ومما أحال إليه من أسباب الحكم الابتدائي أن المطعون ضدهم الثلاثة الأول قد وضعوا يدهم على جميع أرض النزاع لمدة تزيد على خمس عشرة سنة وأنهم ظهوروا عليها خلال هذه المدة بمظهر المالكين للأرض كلها باستغلالها لحسابهم وحدهم وذلك بطريق تأجيرها للغير دون أن يظهر أى أثر للطاعنين خلال هذه المدة الطويلة من الزمن وأن وضع يدهم قد خلا من الغموض، وإذا استدل الحكم على ذلك بما ورد في تقرير الخبير من أنه توصل إلى هذه النتيجة من عدة أدلة مجتمعة استخلصها من أقوال الشهود الذين سمعهم في التحقيق الذي أجراه ومن انتقله إلى العين موضوع النزاع ومن تطبيق مستندات الطرفين على الطبيعة، فإن الحكم المطعون فيه يكون بذلك قد أثبت توافر شروط الحيابة لكسب المطعون ضدهم الثلاثة الأول الملكية بالتقادم الطويل. ولا يجدى الطاعنين ما يشرويه من أن الثابت من عقود الإيجار أن مدة الحيابة لم تكن متصلة بل تخللها فترة انقطاع ما دام أن الحكم حول في حدود سلطته الموضوعية على ما أورده الخبير في تقريره من أن حيابة المطعون ضدهم الثلاثة الأول لأطيان النزاع استمرت أكثر من خمسة عشر عاماً استناداً إلى عدة أدلة من بينها أقوال الشهود. أما ما ينهه الطاعنون من أن بعض الأطيان المتنازع عليها لم تدخل في عقد القسمة فقد رد الحكم المطعون فيه على ذلك بما يلي " وهذا القول مردود بما أورده الخبير في تقريره تفصيلاً ونقره عليه هذه المحكمة من أنه ثبت له من معاينة أطيان النزاع وتطبيق مستندات الطرفين عليها وأقوال شهود طالبي الملكية أن أطيان النزاع كلها بما فيها القطعتين الأولى والرابعة من المساحات الموضحة بصحيفة الدعوى في وضع يد المستأنف عليهم (المطعون ضدهم الثلاثة الأول) بوصفهم المالكين لها وقد أجروها بعقود إيجار متتالية إلى توفيق عبد الكريم عبد المجيد وأخيه منذ سنة ۱۹۳۷ حتى سنة ۱۹۵۳. ولما كان يبين من هذا الذي قرره الحكم، ومما سبق الرد به على السبب الأول، أن الحكم استند في قضائه

المطعون ضدهم الثلاثة الأول بثبوت ملكيتهم للأطيان موضوع النزاع إلى أنهم كانوا يضعون اليد عليها جميعا المادة الطويلة المكتسبة للملكية ، فإنه لا يجدى للطاعنين بعد ذلك التمسك بأن بعض هذه الأطيان لم تدخل في عقد القسمة . والنهي على الحكم بالوجه السادس مردود ، ذلك أنه لا تعارض بين أن تكون الحيازة للمطعون ضده الرابع وبين ما أثبتته الخبير في محاضر أعماله من أنه وجد عند معاينته لأرض النزاع زراعة على أجزاء منها لأشخاص غيره ، طالما أن ذلك مرجعه - وعلى ما صرح به الخبير في تقريره الذي اعتمدته محكمة الموضوع - أن هؤلاء الأشخاص إنما كانوا يستغلون تلك الأجزاء لحساب المطعون ضده الرابع . والنهي على الحكم بالوجه السابع مردود بأن حيازة النائب تعتبر حيازة للأصيل فلماذا أن يستند إليها عند الحاجة ، فمضى ثبت وضع اليد الفعلي للمستأجر فإن المؤجر يعتبر مستمرا في وضع يده مدة الحيازة التي لمستأجره ويتم التقادم لمصلحته إذا كان من شأن هذه الحيازة أن تؤدي إليه ، والحيازة على هذا النحو ظاهرة لاخفاء فيها ولا غموض كما ذهب إلى ذلك بحق الحكم المطعون فيه . لما كان ذلك فإن النهي على الحكم المطعون فيه بهذا الشق من السبب الثاني بجميع وجوهه يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثالث مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنون إنه إذا كان المطعون ضده الأول وهو المدعى أصلا في دعوى الملكية قد عجز عن إثبات دعواه ، فإنه كان مريا بالحكم أن يقضى برفض الدعوى لأن من كان حائزا للحق اعتبر صاحبه حتى يقوم الدليل على العكس ، ولكن الحكم استطرد إلى تعيب أسانيد ملكية الطاعنين لأرض النزاع وهي في حيازتهم بخالف الحكم بذلك القانون بخالفته قواعد الإثبات ، هذا إلى أن بعض الطاعنين قد تمسكوا بملكية القطعة الأولى البالغة مساحتها ١ ف و ١٢ ط الواقعة بمحوض حسين باشا الغربي رقم ٢٢ واستندوا في ذلك إلى عقود بيع مسجلة صادرة أصلا للبائع لم "المطعون ضده الرابع" من بعض المتقاسمين في عقد القسمة المؤرخ ١٩٣٦/٧/٢٦ عن مساحات مفرزة تقع في نصيب المطعون ضده الأول الذي اختص به بموجب عقد القسمة المشار إليه أو في نصيبه بمقتضى القسمة الفرعية المقول بإجرائها مع سائر شركائه من الورثة ، غير أن الحكم التفت من هذا الدفاع وكان يتعين على محكمة الاستئناف

أن توقف السير في الدعوى لحين إجراء القسمة بين كافة الملاك المشتاعين ومعرفة لمن تؤول الأطنان محل التصرفات الصادرة إلى الطاعنين لتحفظ لكافة أفراد الخصومة حقوقهم ، وإذ لم تفعل فإن حكمها يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن النعى في شقه الأول مردود بأنه لما كان وضع اليد واقعة مادية يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات ، فإنه لا تريب على المحكمة إن هي أقامت قضاءها بتملك المطعون ضدهم الثلاثة الأول للأطنان محل النزاع على ما استخلصته في هذا الخصوص من تقرير خبير الدعوى الذي ندبته لتحقيق وضع اليد ومن أقوال الشهود الذين سمعوا أمام هذا الخبير ، ويكون النعى بهذا الشق على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون على غير أساس . والنعى في شقه الثاني مردود بأنه لما كان الثابت من تقرير الخبير الذي اعتمده الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدهم الثلاثة الأول كسبوا ملكية الأطنان محل النزاع بالتقادم الطويل ، وكان كسب الملكية بهذا الطريق يعتبر بذاته — وعلى ما ملف البيان — مهبيا قانونيا مستقلا للتملك فلا على الحكم إن هو لم يوقف الدعوى حتى يفصل في دعوى القسمة بين الشركاء المشتاعين .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٩ من يونية سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبيس نائب رئيس المحكمة ، وحضرة السادة
المستشارين : بطرس زغلول ، ومحمد نور الدين عويس ، وأحمد حسن هيكل ، ومباس حلي
عبد الجواد .

(١٦١)

الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٣٦ القضائية :

(أ) حيازة . " دعوى الحيازة " . نقض . " الأحكام غير الجائز الطعن فيها " .
حكم . " الطعن في الحكم " .

حظر الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة في دعاوى الحيازة وفقا للقانون ٥٦
لسنة ١٩٥٩ قبل تعديله بالقانون ٧٤ لسنة ١٩٦٣ . مناطه . أن تكون
من دعاوى الحيازة التي يختص بها القاضي الجزئي .

(ب) دعوى . " تكييف الدعوى " . حكم . " الطعن في الحكم " . نقض .
" سلطة محكمة النقض " .

لمحكمة النقض في سبيل الفصل في جواز الطعن أو عدمه ، مراقبة محكمة الاستئناف
في تكييفها للدعوى .

(ج و د) حيازة . " دعوى منع التعرض " . إصلاح زراعي . " تنفيذ
قرارات الاستيلاء " . قرار إداري . اختصاص . " اختصاص
ولاى " .

تنفيذ قرار الاستيلاء الصادر من جهة الإصلاح الزراعي . عدم جواز رفع
دعوى حيازة لمنع تنفيذه . حلة ذلك . دعوى منع التعرض تخرج من ولاية جهة
القضاء المادى أو الإداري .

إختصاص اللجنة القضائية المنصوص عليها في المادة ١٣ مكرر من قانون
الإصلاح الزراعي بالفصل في ملكية المقار محل الاستيلاء .

١ — مناط عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف في دعاوى الحيابة وفقا للفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ قبل تعديله بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ ، هو أن تكون الدعوى التي صدر فيها الحكم محل الطعن من دعاوى الحيابة التي كان القاضي الجزئي يختص بنظرها طبقا للفقرة (أ) من المادة ٤٧ من قانون المرافعات السابق ، فإذا لم تكن الدعوى في حقيقتها من تلك الدعاوى فإن قضاء محكمة الاستئناف في استئناف الحكم الصادر فيها لا يرد عليه الحظر من الطعن الوارد في المادة الخامسة مألقة البيان .

٢ — المفصل في جواز الطعن أو عدم جوازه — في الأحكام الصادرة في دعاوى الحيابة — إنما يتوقف على التكييف الصحيح للدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، وللمحكمة النقض في سبيل الفصل في هذه المسألة الأولية أن تراقب محكمة الاستئناف في تكييفها للدعوى ، وأن تعطى ما ترى أنه وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح ، غير متقيدة في ذلك — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بالوصف الذي أسبقته عليها محكمة الاستئناف^(١) ، إذ أن الأخذ بهذا التكييف على علته قد يؤدي إلى حرمان المحكوم عليه من حقه في الطعن بالنقض في حالة خطأ محكمة الاستئناف في تكييف الدعوى واعتبارها من دعاوى الحيابة .

٣ — الإلزام على تنفيذ القرار الصادر من وزارة الإصلاح الزراعي بالاسنبلاء على القدر الزائد عن المسموح بتملكه قانونا — لا يصلح أساسا لرفع دعوى حيابة لمنع تنفيذه ، وذلك لما يترتب حتما على الحكم في هذه الدعوى لمصلحة رافعها من تعطيل هذا الأمر ووقف تنفيذه ، وهو ما يمتنع على المحاكم بنص المادة ١٥ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ والمادة ١٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية .

٤ — مفاد نص المادة ١٣ مكررا من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المضافة بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ والمعدلة بالقانونين ٢٢٥ لسنة ١٩٥٣ و ٢٤٥ لسنة ١٩٥٥ أنه لا يكون لمن يدعي أن تعرضا وقع عليه

(١) نقض أول ديب مبر ١٩٦٩ مجموعة المصكيب الفنى ال ١٧ ص ١٧٦٣ .

من جراء تنفيذ أمر الاستيلاء أن يلجأ إلى جهة القضاء العادي أو الإداري لوقف تنفيذ هذا القرار ، وله أن يلجأ إلى اللجنة القضائية المنصوص عليها في المادة ١٣ مكررا سالفه البيان للفصل في طلب ملكية العقار إن كان لذلك وجه . لما كان ذلك ، وكانت دعوى المطعون عليهم تهدف إلى منع تنفيذ وزارة الإصلاح الزراعي لقرار الاستيلاء الصادر منها بناء على المادة الثالثة من قانون الإصلاح الزراعي ، فإن الدعوى — بمنع التعرض — تخرج قطعا عن ولاية المحاكم ، ولا تكون من دعاوى الحيازة التي يختص بنظرها القاضي الجزئي طبقا للمادة ١/٤٧ من قانون المرافعات السابق .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه ومائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون عليهم السبعة الأول ومورثتهم المرحومة نفيسة سيد بدير أقاموا الدعوى رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ مدني بندر أسبوط ضد وزارة الإصلاح الزراعي — الطاعنة — وطلبوا الحكم بمنع تعرضها لهم في ١ ف و ١٠ ط أطيانا زراعية مبينة بصحيفة الدعوى ، وقالوا بيانا لدعواهم إنهم ومورثتهم من قبلهم يضعون اليد على هذا القدر من الأطيان منذ عشرات السنين السابقة على رفع الدعوى ، وإذا تعرضت لهم وزارة الإصلاح الزراعي — الطاعنة — في وضع يدهم فقد أقاموا دعواهم بطلباتهم سالفه البيان . وبتاريخ ١٩٦٢/٣/٢٧ قضت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليهم حيازتهم للعين حيازة فعلية هادئة مستمرة ظاهرة لمدة سنة مابينة على حصول التعرض . وبعد سماع شاعدي المطعون عليهم قضت المحكمة بتاريخ ١٢ يونية سنة ١٩٦٢ بمنع تعرض الطاعنة للمطعون عليهم السبعة الأول والمرحومة نفيسة سيد بدير في ١ ف و ١٠ ط المبينة بصحيفة الدعوى . استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف أسبوط وقيد الاستئناف برقم ٤٠٠ لسنة ٣٧ في وطلبت أصليا الحكم بعدم

اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى، تأسيسا على أن الأطيان موضوع الدعوى هم من ضمن الأطيان التي صدر قرار من الاصلاح الزراعي بالاستيلاء عليها لدى كل من عبد الرحيم راغب درويش وجلال راغب درويش طبقا للمادة الثالثة من القانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ في شأن الاصلاح الزراعي، وأن الدعوى الحالية ترمي في حقيقتها الى تعطيل تنفيذ هذا القرار وهو ما لا يجوز الطعن فيه أمام جهة القضاء العادي أو جهة القضاء الإداري طبقا لنص المادة ١٣ مكررا من القانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ٢٢٥ سنة ١٩٥٣ في شأن الاصلاح الزراعي وطلبت احتياطيا رفض الدعوى . تدخل المطعون عليهما الثامن والتاسع في الاستئناف منضمين لباقي المطعون عليهم في طلباتهم ، وبتاريخ ٥ يونيو سنة ١٩٦٣ قضت المحكمة بقبول تدخلهما ورفض الدفع بعدم الاختصاص وإحالة الدعوى الى التحقيق لثبت المطعون عليهم ان وضع يدهم على أرض للزراع وضع يد هادي مستمر ظاهر وبنية الملك مدة سنة قبل التعرض وأنهم رفعوا الدعوى خلال سنة من التعرض . وبتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٦٦ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . قررت الطاعة بالظعن في الحكيم الصادرين من محكمة الاستئناف بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بجواز الظعن وبنقض الحكيم وبالجلسة المحددة لنظر الظعن التزمت النيابة رأيا السابق .

وحيث إن الحكيم المطعون فيهما قد وصفا بأنهما صادران في استئناف من حكم صادر في دعوى حيازة بتاريخ ١٢/٦/١٩٦٢ . ولما كان مناط عدم جواز الظعن بالنقض في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف في دعاوى الحيازة وفقا للفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ قبل تعديله في أغسطس سنة ١٩٦٣ بالقانون ٧٤ لسنة ١٩٦٣، هو أن تكون الدعوى التي صدر فيها الحكم محل للظعن من دعاوى الحيازة التي كان القاضي الجزئي يختص بنظرها طبقا للفقرة (١) من المادة ٧٧ من قانون المرافعات السابق، فإذا لم تكن الدعوى في حقيقتها من تلك الدعاوى، فإن قضاء محكمة الاستئناف في استئناف الحكم الصادر فيها لا يرد عليه الحظر من الظعن الوارد في المادة الخامسة سالفه البيان ، وكان الفصل في جواز الظعن أو عدم جوازه في هذه الحالة إنما يتوقف على التكييف الصحيح للدعوى

التي صدر فيها الحكم المطعون فيه، فإن لمحكمة النقض في سبيل الفصل في هذه المسألة الأولية أن ترافق محكمة الاستئناف في تكييفها للدعوى، وأن تعطى ما ترى أنه وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح غير متقيدة في ذلك — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بالوصف الذي أسبغته عليها محكمة الاستئناف، إذ أن الأخذ بهذا التكييف — على ما عليه — قد يؤدي إلى حرمان المحكوم عليه من حقه في الطعن بالنقض في حالة خطأ محكمة الاستئناف في تكييف الدعوى واعتبارها من دعاوى الحيازة. ولما كان الثابت من الأوراق أن وزارة الإصلاح الزراعي — الطاعنة — أصدرت طبقاً للسادة الثالثة من القانون رقم ۱۷۸ سنة ۱۹۵۲ — في شأن الإصلاح الزراعي — قراراً بالإستيلاء على القدر الزائد من المسموح بتملكه قانوناً لدى كل من عبد الرحيم راغب درويش وجلال راغب درويش ويدخل ضمن هذا القدر الأطيان موضوع النزاع الحالي، ولما شرعت الطاعنة في تنفيذ قرار الإستيلاء أقام المطعون عليهم السبعة الأول ومورثتهم المرحومة نفيسة سيد بدير الدعوى الحالية بمنع تعرض وزارة الإصلاح الزراعي لهم في وضع يدهم، فإن الاعتراض على تنفيذ مثل هذا القرار لا يصلح أساساً لرفع دعوى حيازة لمنع تنفيذه، وذلك لما يترتب حتماً على الحكم في هذه الدعوى لمصلحة رافعها من تعطيل هذا الأمر ووقف تنفيذه، وهو ما يمتنع على المحاكم بنص المادة ۱۵ من القانون رقم ۵۶ لسنة ۱۹۵۹ والمادة ۱۶ من القانون رقم ۴۳ لسنة ۱۹۶۵ في شأن السلطة القضائية اللذين صدر في ظلّهما الحكم المطعون فيهما. وإذ تنص المادة ۱۳ مكرراً من قانون الإصلاح الزراعي رقم ۱۷۸ سنة ۱۹۵۲ المضافة بالقانون رقم ۱۳۱ لسنة ۱۹۵۳ والمعدلة بالقانونين ۲۲۵ سنة ۱۹۵۳ و ۲۴۵ سنة ۱۹۵۵ بأن تشكل لجنة قضائية أو أكثر من مستشار من المحاكم يختاره وزير العدل تكون له الرياسة ومن عضو من مجلس الدولة ومندوب عن الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ومندوب عن الشهر العقاري وآخر من مصلحة المساحة وتكون مهمتها في حالة المنازعة تحقيق الإقرارات والديون العقارية وفحص ملكية الأراضي المستولى عليها . . . واستثناء من أحكام قانون مجلس الدولة لا يجوز الطعن بالغاء أو وقف تنفيذ قرارات الإستيلاء الصادرة من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي واستثناء من أحكام قانون نظام القضاء يمتنع على المحاكم النظر في المنازعات المتعلقة بملكية الأطيان المستولى عليها أو التي تكون محلاً للإستيلاء وفقاً

للإقرارات المقدمة من الملاك تطبيقاً لهذا القانون"، فإن مفاد هذا النص أن لا يكون لمن يدعى أن تعرضاً وقع عليه من جراء تنفيذ أمر الاستيلاء أن يلجأ إلى جهة القضاء العادي أو الإداري لوقف تنفيذ هذا القرار، وله أن يلجأ إلى اللجنة القضائية المنصوص عليها في المادة ١٣ مكرراً من قانون الإصلاح الزراعي سألقة البيان للفصل في طلب ملكيته للمقار إن كان لذلك وجه . لما كان ذلك وكانت دعوى المطمعون عليهم تهدف إلى منع تنفيذ وزارة الإصلاح الزراعي - الطامنة - لقرار الاستيلاء الصادر منها بناء على المادة الثالثة من قانون الإصلاح الزراعي ضد كل من عبد الرحيم راغب درويش وجلال راغب درويش على القدر الزائد عن المسموح بتملكه قانوناً ، فإن الدعوى المذكورة تخرج قطعاً عن ولاية المحاكم وبالتالي فلا تكون من دعاوى الحياة التي يختص بنظرها القاضي الجزئي طبقاً للمادة ٤٧ فقرة (أ) من قانون المرافعات السابق . وترتباً على ما تقدم فإن الحكيم المطمعون فيهما الصادرين من محكمة استئناف أسبوط في استئناف الحكم الصادر من محكمة بندر أسبوط لا ينطبق عليهما الحظر من الطعن الوارد في الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من القانون رقم ٥٦ سنة ١٩٥٩، وبالتالي يكون الطعن فيهما بالنقض جائزاً أخذاً بالأصل العام باعتبار أنهما حكمان صادران من محاكم الاستئناف .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما تنعاه الطامنة الخطأ في تطبيق القانون ، إذ قضى الحكم الصادر بتاريخ ٥ يونيو سنة ١٩٦٣ برفض الدفع المبدى منها بعدم الاختصاص ولائياً بنظر الدعوى وقضى الحكم المطمعون فيه الصادر في ٥ يناير سنة ١٩٦٦ بمنع تعرض الطامنة للمطمعون عليهم في الأرض موضوع الدعوى على الرغم مما يترتب على هذا القضاء من تعطيل للأمر الإداري بالاستيلاء الصادر من الإصلاح الزراعي ووقف تنفيذه .

وحيث إن هذا النعي صحيح لما تقدم بيانه من أن دعوى المطمعون عليهم بالصورة التي رفعت بها تخرج عن ولاية المحاكم عموماً، ومن ثم يكون الحكم

المطعون فيه الصادر بتاريخ ٥ يونيو سنة ١٩٦٣ والذي قضى برفض الدفع الذي أبدته للطاعة بعدم الاختصاص والحكم الصادر بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٦٦ بمنع تعرض الطاعة للمطعون عليهم، قد خالفا القانون بما يستوجب نقضهما.

وحيث إنه لما تقدم ولأن الموضوع صالح للفصل فيه ، فإنه يتعين إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بعدم اختصاص محكمة بندر أصيوط ولائيا بنظر الدعوى .

جلسة ٩ من يونيه سنة ١٩٧٠

رئاسة السيد المستشار الدكتور / عبد الحلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، ومضوية المادة
المستشارين : بطرس زفلول ، وأحمد حسن مهكل ، وعباس حليبي عبد الجواد ،
وابراهيم علام .

(١٦٢)

المطعن رقم ٣٩ لسنة ٣٦ القضائية :

(أ) إثبات " الإحالة للتحقيق " . محكمة الموضوع " سلطتها في إبداءات
الإثبات " . خبرة

محكمة الموضوع . سلطتها في أن تعول على نتيجة التحقيق الذي أجراه الخبير
ورفض طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق .

(ب) إيجار " امتداد عقود الإيجار الزراعية " . إصلاح زراعي .
ريع .

امتداد عقود الإيجار الزراعية . مقرر مصلحة المستأجر . إبداء رغبته في عدم
تجديد الإيجار . استمراره رغم ذلك واضعاً يده على العين . وجوب إلزامه بالريع
دون تقيد بالأجرة القانونية .

١ - يحق للمحكمة رفض طلب الطاعن إحالة الدعوى إلى التحقيق لمبايع
شهوده طالما أن من حقها في حدود سلطتها الموضوعية وفي سبيل
تكوين عقيدتها في الدعوى أن تعول على نتيجة التحقيق الذي أجراه الخبير .

٢ - عقود الإيجار - الخاصة بالأرض الزراعية - لا تمتد بشروطها بحكم
القانون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - عملاً بالمادة ٣٩ مكرراً
من قانون الإصلاح الزراعي المضافة بالقانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٣ إلا إذا
تمسك المستأجر بها لأن هذا الامتداد مقرر لمصلحته ، وله أن يتزل عنه متى شاء
وإذا كان الثابت أن الطاعن (المستأجر) أُنذر المظعون ضدّهم الثلاثة الأولين

(المؤجرين) في ٥ مارس سنة ١٩٥٢ بعدم تجديد الإيجار الصادر له منهم عن الأرض موضوع النزاع وإن ظل واضعا اليد عليها بما يفيد عدم تمسكه بالإيجار بعد أن انتهت مدته ، وهو ما يعد معه فاصبا ، ويحق تبعا لذلك مطالبته بريع هذه الأرض دون التقيد بالفئة الإيجارية المحددة في قانون الاصلاح الزراعى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر الأوراق — تحصل في أن المطعون ضدهم الثلاثة الأولين أقاموا الدعوى رقم ١٢٧ لسنة ٦٠ مدنى كلى الفيوم ضد الطاعن وباقي المطعون ضدهم وطلبوا الحكم بتثبيت ملكيتهم إلى ٢٠ ف و ١١ ط و ١٨ س أطيانا زراعية مبينة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى منها ١٦ ف و ٦ ط على أربع قطع مملوكة للطعون ضده الأول و ٤ ف و ٥ ط و ١٨ س على قطعتين للطعون ضدهما الثانية والثالث وشطب التمسجلات الموقعة على هذه الأرض وتسليمها إليهم ، كما طلبوا الحكم بالزام المدعى عليهم متضامين بأن يدفعوا للطعون ضده الأول مبلغ ١٢٣٦ ج يمثل ريع نصيبه في هذه الأرض ، ومبلغ ٣٤٨ ج للطعون ضدهما الثانية والثالث ويمثل ريع نصيبهما فيها وذلك عن المدة من أكتوبر سنة ١٩٥٣ حتى أكتوبر سنة ١٩٥٩ وما يستجد من هذا الريع بواقع ٢٠٦ ج سنويا للطعون ضده الأول وبواقع ٥٨ ج سنويا للطعون ضدهما الثانية والثالث حتى التسليم . وقالوا بيانا للدعوى أنهم يملكون الأطيان المتقدمة الذكر بطريق الميراث وبمقتضى عقد قسمة محرر في ٢٦ يوليه سنة ١٩٣٦ اقترن بوضع يدهم عليها المدة الطويلة المكسبة للملكية . وإذا أجروا هذه الأطيان للطاعن ابتداء من سنة ١٩٣٧ حتى سنة ١٩٥٣ حيث امتنع عن الوفاء لهم بالأجرة وقامت بينهم وبينه منازعات تدخل فيها باقي المطعون ضدهم

فقد أقاموا هذه الدعوى بطلباتهم المتقدمة . دفع الطاعن الدعوى بأنه تخلى عن الأرض موضوع النزاع منذ سنة ١٩٥٣ الزراعية بعد أن أندر المطعون ضدهم الثلاثة الأولين بذلك على أثر تعرض بعض المطعون ضدهم الآخرين له فيها مدين ملكيتها ، وأنه أصبح بعد تخليه عنها غير مسئول عن الربح المطالب به . وبتاريخ أول مارس سنة ١٩٦٢ قضت محكمة أول درجة بتدب مكتب خبراء وزارة العدل لتطبيق مستندات الخصوم على الطبيعة وتحقيق وضع اليد عليها ومدته وصيه وتقدير ريعها ابتداء من شهر أكتوبر سنة ١٩٥٣ وبيان ما يستحقه المطعون ضدهم الثلاثة الأولون من هذا الربح سواء في ذمة الطاعن أو في ذمة باقي المطعون ضدهم . وقدم الخبير تقريراً أورد فيه أن الطاعن كان يضع يده على هذه الأرض بموجب عقود إيجار تولت منذ سنة ١٩٣٧ حتى سنة ١٩٥٣ ثم امتد وضلع يده عليها حتى وقت أداء الخبير لمأموريته في سنة ١٩٦٣ ، وأن الربح المستحق في ذمته للمطعون ضده الأول هو مبلغ ١٨٦٤ ج و ٦٦٤ م والمطعون ضدهما الثانية والثالث هو مبلغ ٢٢٩ ج و ١٦٨ م حتى أكتوبر سنة ١٩٦١ ، فعلى المطعون ضدهم الثلاثة الأولون طلباتهم بالنسبة للربح إلى طلب الحكم بالزام الطاعن بأن يدفع للأول مبلغ ٢٠٧٧ ج و ٤٥٧ م وللثانية والثالث مبلغ ٢٨١ ج و ٥٦٤ م وما يستجد لكل منهم حتى التسليم . وبتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٤ قضت محكمة أول درجة بتثبيت ملكية المطعون ضدهم الثلاثة الأولين للأرض موضوع النزاع ، وبالزام الطاعن بأن يدفع للمطعون ضده الأول مبلغ ٢٣٠٨ ج و ٢٨٠ م والمطعون ضدهما الثانية والثالث مبلغ ٢٨١ ج و ٥٦٤ م يمثل الربح المستحق لهم حتى سنة ١٩٦٣/١٩٦٢ الزراعية وبالزامه بأن يدفع ما يستجد من الربح سنوياً بواقع ٢٣٠ ج و ٨٢٣ م للمطعون ضده الأول وبواقع ٤٢ ج و ٣٩٦ م للمطعون ضدهما الثانية والثالث اعتباراً من سنة ١٩٦٣/١٩٦٤ الزراعية . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف بني صويف بالاستئناف رقم ١٢٢ لسنة ٢ ق . وبتاريخ ٨ يناير سنة ١٩٦٦ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض في خصوص قضائه ضده بالربح وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بتنقض الحكم المطعون فيه وبإحالة المدة لفظ الطعن تمسكت النيابة العامة بهذا الرأي .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن بالسببين الأولين منها على الحكم المطعون فيه الفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب والتناقض ، وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأنه وإن استأجر أرض النزاع خلال الفترة من سنة ١٩٣٧ إلى ١٩٥٣ إلا أنه أنذر المطعون ضدهم الثلاثة الأوائل فى ٥ مارس سنة ١٩٥٢ بتخليه عنها ابتداء من سنة ١٩٥٣ الزراعية وذلك على أثر تعرض بعض المطعون ضدهم الآخرين له فيها وبأنه أصبح غير مسئول عن ريعها ابتداء من السنة الزراعية المشار إليها ، وطلب من المحكمة إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت بالبينه عدم وضع يده على تلك الأرض من ذلك التاريخ ، وقدم عدة مستندات للتدليل على هذا التعرض ، غير أن الحكم الابتدائى لم يستجب لطلبه إحالة الدعوى إلى التحقيق ولم يرد على دلالة المستندات التى قدمها لتأييد هذا الطلب وإن أشار إليها فى مقام مائناضل فيه المطعون ضدهم الثلاثة الأولون مع سائر المطعون ضدهم حول ملكية الأرض ، وانتهى من هذه الإشارة إلى أن وضع يد هؤلاء الآخرين على تلك الأرض غير مستقر ، وهو ما يفيد أن الطاعن لم يكن هو واضع اليد عليها ، وبرر الحكم رفض طلب الإحالة إلى التحقيق بأنه غير جدى وأنه يغنى عن الاستجابة إليه أقوال من سمع الخبر شهادتهم ، مع أن الثابت أن الطاعن لم يشهد أحدا أمام الخبر فضلا عن أن التحقيق الذى أجراه الخبر جاء غامضا وناقضا وبدون أن يحلف الشهود اليمين وأن المطعون ضدهم الثلاثة الأولين اعترضوا على طلب الإحالة إلى التحقيق بسبب عجزهم عن أن يحضروا شهودا يقررون — بعد حلف اليمين — أن الطاعن كان يضع اليد على أرض النزاع خلال السنوات المطالب بريعها ، كما أنهم لم يوجهوا طلب الريع إلى الطاعن إلا بعد أن قدم الخبر تقريره الذى أورد فيه أن الطاعن هو الذى كان يضع يده على تلك الأرض خلال السنوات المشار إليها . وإذ قضى الحكم الابتدائى بإلزامه بالريع رغم ذلك ورغم غموض النتيجة التى خلص إليها الخبر وتعارض هذه النتيجة مع ما أثبتته هذا الخبر فى محاضر أعماله من أن آخرين غير الطاعن يضعون اليد على أجزاء من أرض النزاع ، وأيده فى ذلك الحكم المطعون فيه مكتفيا بالإحالة إلى أسبابه ، فإنه يكون قد أخطأ فى الإسناد وشابه الفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب والتناقض .

وحيث إن هذا النعي برمه مردود ، ذلك أنه لما كان بين من مدونات الحكم الابتدائي أن الخبير الذي تدبته محكمة أول درجة لمعاينة الأرض موضوع النزاع وتحقيق وضع اليد عليها وتطبيق مستندات من تنازعوا ملكيتها على الطبيعة والذي اعتمدت المحكمة تقريره ، قد أدى عمله طبقاً للأمرية التي رسمتها له المحكمة وخلص الخبير إلى أنه في ٢٦ يولييه سنة ١٩٣٦ حرر عقداً قسمته من ٢٣٤ ف و ٢٠ ط بين ورثة المرحوم وهبه موية خص المرحوم على وهبه مومية (مورث المطعون ضدهم الثلاثة الأولين) فيها بموجبه ٣٨ ف و ٢٠ ط وأن عقداً القسمته المشار إليه قد تنفذ بوضع يد كل من المتقاسمين على نصيبه في الأعيان الواردة به وأنه تمت بالنسبة لأرض النزاع تصرفات بسوء نية بين الطاعن وبعض المطعون ضدهم وفيما بين هؤلاء الآخرين بقصد الإضرار بالمطعون ضدهم الثلاثة الأولين ، وانتهى الخبر بعد سماع الشهود الذين أشهدهم بعض المطعون ضدهم إلى أنه وإن كان الطاعن يضع اليد على أرض النزاع بوصفه مستأجراً لها من المطعون ضدهم الثلاثة الأولين ابتداء من سنة ١٩٣٧ حتى سنة ١٩٥٢ ، فقد امتد وضع يده عليها بعد ذلك حتى وقت أدائه لمأوريته في سنة ١٩٦٣ ، وإذا أخذ الحكم الابتدائي بهذا الذي قرره الخبير وخلص منه إلى أن الطاعن هو المستول من ريع أرض النزاع عن الفترة اللاحقة على سنة ١٩٥٣ بعد انتهاء عقود الإيجار الصادرة له من المطعون ضده الأول عن هذه الأرض ، وكان ما عرض له الحكم من أن وضع يد بعض المطعون ضدهم على أرض النزاع غير مستقر لم يكن إلا من قبيل الفرض الجدل في مقام حسم مآثر من نزاع بين المطعون ضدهم الثلاثة الأولين وباقي المطعون ضدهم حول ملكية هذه الأرض ، وليس في مقام التدليل على وضع يد الطاعن عليها منذ سنة ١٩٥٣ وانتهاء عقود الإيجار الصادرة له من المطعون ضده الأول ، وكان لا تعارض بين هذه النتيجة وبين ما أثبتته الخبر في محاضر أعماله من أنه وجد عند معاينته لأرض النزاع زراعة في أجزاء منها لأشخاص غير الطاعن طالما أن ذلك مرجعه وعلى ما صرح به الخبير في تقريره الذي اعتمدته محكمة الموضوع ، أن هؤلاء الأشخاص إنما كانوا يستغلون تلك الأجزاء لحساب الطاعن . لما كان ذلك فلا على المحكمة إن هي رفضت طلب الطاعن إحالة الدعوى إلى التحقيق لسماع شهوده طالما أن من حقه في حدود سلطتها الموضوعية ، وفي سبيل تكوين عقيدتها في الدعوى ، أن تعول على نتيجة التحقيق الذي أجراه الخبير ، ويكون

إلزام الطاعن ببيع الأرض موضوع النزاع على هذا الأساس يقوم على أسباب صائغة لها أصلها الثابت في أوراق الدعوى وتحمل النتيجة التي انتهى إليها ، وإذ لا تعارض بين هذه النتيجة التي انتهى إليها الخبير في تقريره وبين ما أثبتته في محاضر أعماله من أنه وجد أشخاصا غير الطاعن يضعون اليد على أجزاء من أرض النزاع ، ما دام أن الخبير قد أثبت أن الطاعن هو واضع اليد على الأرض جميعها وأن وضع يد هؤلاء كان يقوم على استغلالهم لهذه الأجزاء لحساب الطاعن ، وكان ما قرره الحكم على النحو السالف البيان يتضمن الرد على المستندات التي قدمها الطاعن من أنها لا تدل على أنه تخلى عن أرض النزاع منذ سنة ١٩٥٣ وأنها تتعلق بالنزاع حول ملكية الأرض موضوع الدعوى بين المطعون ضدهم الثلاثة الأولين وباقي المطعون ضدهم من ناحية وبين أولئك وبين الطاعن من ناحية أخرى ، فإن النفي على الحكم بما يثبته الطاعن يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينفي بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إنه مع التسليم بما قرره خبير الدعوى من أنه استمر واضعا يده على أرض النزاع التي كان يستأجرها من المطعون ضدهم الثلاثة الأولين منذ سنة ١٩٣٧ حتى سنة ١٩٥٣ إلى ما بعد هذه الفترة مما يقتضاه اعتباره مسئولاً عن الأجرة المحددة في عقد الإيجار بشرط ألا يتجاوز سبعة أمثال الضريبة بعد استبعاد الأموال الأميرية التي يسددها واضع اليد ، فإن الحكم المطعون فيه قضى على الرغم من ذلك بإلزامه بالبيع على خلاف ما تقضى به أحكام قانون الإصلاح الزراعي ، وإذ أيده في ذلك الحكم المطعون فيه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النفي مردود ، ذلك أنه لما كانت عقود الإيجار لا تمتد بشروطها بحكم القانون — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — عملاً بالمادة ٣٩ مكرراً من قانون الإصلاح الزراعي المضافة بالقانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٣ إلا إذا تمسك المستأجر بها ، لأن هذا الامتداد مقرر لمصلحته له أن يزل عنه متى شاء ، وكان الثابت أن الطاعن أئذ المطعون ضدهم الثلاثة الأولين في ٥ مارس سنة ١٩٥٢ بعدم رغبته في تجديد الإيجار الصادر له منهم عن الأرض موضوع

التزاع وأنه ظل واضعاً اليد عليها على ما سلف بمانه في الرد على السببين الأول والثاني مما يفيد عدم تمسكه بالإيجار بعد أن انتهت مدته ، وهو ما يعد معه فاصلاً ويحق تبعاً لذلك مطالبته ببيع هذه الأرض دون التقيد بالفئة الإيجارية المحددة في قانون الإصلاح الزراعي ، وإذ لم يخالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بإلزام الطاعن ببيع الأرض موضوع النزاع من المدة اللاحقة على مدة استيجاره لها من المطعون ضدهم الثلاثة الأولين ولم يلزمه بالفئة الإيجارية المشار إليها ، فإن النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٩ من يونيه سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار/عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
أحمد حسن هيكل ، وعباس حلى عبد الجواد ، وإبراهيم علام ، ومحمد أسعد محمود .

(١٦٣)

الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) عقد . ” عيوب الرضا “ . بطلان . ” بطلان التصرفات “ .

الأكراه المبطل للرضا يتحقق بتهديد المتعاقد بخطر جسمي محقق بنفسه أو بماله .
النفوذ الأدبي المقترن بوسائل إكراه للتوصل إلى غرض غير مشروع . كفايته
لإبطال العقد .

(ب) محكمة الموضوع ” ماطتها في تقدير الإكراه “ . عقد . ” عيوب
الرضا “ .

تقدير وسائل الإكراه ومبلغ جسامتها وتأثيرها في نفس المتعاقد . أمور موضوعية
يستقل بها قاضي الموضوع .

١ — الإكراه المبطل للرضا يتحقق — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة —
بتهديد المتعاقد المكره بخطر جسمي محقق بنفسه أو بماله أو باستعمال وسائل ضغط
أخرى لا قبل له باحتمالها أو التناقص منها ، ويكون من نتيجة ذلك حصول رهبة
تجمله على الإقرار بقبول ما لم يكن ليقبله اختيارا ، والنفوذ الأدبي إذا اقترن
بوسائل إكراه غير مشروعة بقصد الوصول إلى غرض غير مشروع ، يعتبر كافيا
لإبطال العقد .

٢ — تقدير وسائل الإكراه ومبلغ جسامتها وتأثيرها في نفس المتعاقد هو من
الأمور الموضوعية التي يستقل بالفصل فيها قاضي الموضوع ، مراعى في ذلك

جنس من وقعت عليه ، وصنه وحالته الاجتماعية والصحية ، وكل ظرف آخر من شأنه أن يؤثر في جسامته الإكراه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومما عاين التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر

والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٢٧ سنة ١٩٦٢ الزقازيق الابتدائية ضد المطعون عليهم الأولى والثانية والمرحومة زينب محمد سعد مورثة المطعون عليهم من الثالث إلى السابعة وضد المطعون عليهم الثامن والتاسعة والمرحوم محمود حسن المغربى مورث المطعون عليهم المباشرة والحادية عشرة ، يطلب الحكم بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٩٦١/٢/١ الصادر من المطعون عليهم الأولى والثانية والمرحومة زينب محمد سعد والمرحومة عائشة محمد سعد مورثة المطعون عليهم الثامن والتاسعة والمرحوم محمود حسن المغربى ، والمنضمن بيمين له أطيانا زراعية مساحتها ٧ أفدنة و ٨ قراريط مبيعة الحدود والمعالم بالصحيفة وبالعقد . وقال مرحا لدعواه إنه بموجب العقد صالف البيان باعت له المطعون عليها الأولى ٢ فدان وكل من المطعون عليها الثانية والمرحومة زينب محمد سعد والمرحومة عائشة محمد سعد ١ فدان و ١٨ قيراطا و ١٦ سهم من الأطيان الزراعية المشار إليها ومجموعها ٧ أفدنة و ٨ قراريط مقابل ثمن قدره ٣٣٠٠ جنيه أقرت البائعات فى العقد بقبضه ، وإذ رفضن التوقيع على العقد النهائى فقد أقام دعواه للحكم له بطلباته . دفع المدعى عليهم ببطلان هذا العقد تأسيسا على أن البائعات وقعن عليه تحت تأثير إكراه من الطاعن دون أن يقبضن ثمنه . وبتاريخ ١٩٦٤/٣/٢٨ حكمت محكمة أول درجة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليلبت المدعى عليهم وجود إكراه لابس تحرير هذا العقد كان ذا أثر فى توقيع البائعات عليه دون قبض ثمن . وبعد أن سمعت المحكمة شاعدى المدعى عليهم ، حكمت بتاريخ ١٩٦٥/١/١١ بطلبات

الطاعن . استأنف المدعى عليهم هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة (دائرة الزقازيق) وقيد الاستئناف برقم ٤٩ سنة ٨ ق مدنى . وبتاريخ ١٩٦٦/١/٨ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعن . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وباجلسة المحددة لنظره ألزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينحى به الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم قضى بإبطال عقد البيع موضوع الدعوى تأميسا على أنه صدر نتيجة إكراه من الطاعن أثر فى رضا البائعات ، واحتند الحكم فى توافر الإكراه إلى أنهم أرغموا على التوقيع على العقد وهم سيدات قرويات غير مثقفات ، وأن الطاعن وهو صاحب شركة ونفوذ بوصفه شيخ بلد أخذ ينازعهم كورثة ، ويعطل سير دعوى إثبات الوراثة ووضع يده على أعيان التركة ، وأن أميرة نارية أطلقت أشاء قياس الأرض بقصد فرض الصلح ، هذا فى حين أن المطعون عليهم قرروا فى دفاعهم أمام محكمة الموضوع أن البيع تم نتيجة صلح وقرر شاهداهم اللذان أخذت المحكمة بأقوالهما أن الأولاد المذكور للبائعات هم الذين كانوا يباشرون إجراءات الصلح نيابة عنهن مع اثنين من المحامين كوكيلين عنهن ، وأنهم حملوا إليهن عقد البيع فوقعت عليه ، وهو ما ينتفى معه وجود رهبة حملت البائعات على إبرام العقد . كما ثبت أن البائعات لجأن إلى القضاء ورفعن دعوى إثبات الوراثة ودعوى أخرى بفرض الحراسة القضائية على أعيان التركة ، فلا يكون الخطر الذى تهددن جسيما ومهدقا مما ينتفى معه القول بمحصول إكراه . هذا إلى أن مجرد الشوكة والنفوذ الأدبى لا يكتفى للقيام بالإكراه الدافع إلى التعاقد بل يجب أن يكون مقترنا بوسائل إكراه غير مشروعة ، وهو ما لم يتوافر فى الدعوى لأن منازعة الطاعن فى الدعوى التى اختصم فيها وكذلك وضع يده على أعيان التركة بوصفه أحد الورثة يعتبر عملا مشروعا يقره القانون . أما بالنسبة للأميرة النارية فلا صلة للطاعن بها ولا يسأل عنها ، ذلك أن شاهدى المطعون عليهم قرروا أن الغير هو الذى أطلقها . وإذا قرر الحكم المطعون فيه رغم ذلك كله أن البيع صدر من البائعات تحت تأثير إكراه من الطاعن ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أنه لما كان الإكراه المبطل للرضا يتحقق — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بتهديد المتعاقد المكره بخطر جسم محقق بنفسه أو بماله أو باستعمال وسائل ضغط أخرى لا قبل له باحتمالها أو التخلص منها، ويكون من نتيجة ذلك حصول رهبة تحمله على الإقرار بقبول ما لم يكن ليقبله اختياراً، وكان النفوذ الأدبي إذا اقترن بوسائل إكراه غير مشروعة بقصد الوصول إلى غرض غير مشروع يعتبر كافياً لإبطال العقد، وكان تقدير وسائل الإكراه ومبلغ جسامتها وتأثيرها في نفس المتعاقد هو من الأمور الموضوعية التي يستقل بالفصل فيها قاضي الموضوع مراعيًا في ذلك جنس من وقع عليه وسنه وحالته الاجتماعية والصحية وكل ظرف آخر من شأنه أن يؤثر في جسامته الإكراه. لما كان ذلك وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أورد أقوال شاهدي المطعون عليهم اللذين سمعتهما محكمة أول درجة، قرر في شأن توافر الإكراه في حق الطاعن ما يلي "إن هذه المحكمة تستبين من أقوال الشاهدين على الوجه المتقدم ذكره حصول إكراه أثر في رضا البائعات ويبين ذلك من كون المستأنف ضده — الطاعن — له من الشوكة والنفوذ الأدبي بوصفه شيخ بلد وقتئذ وله ساطة في البلدة بالإضافة إلى ما قام به من الإكراه والتهديد الذي يتمثل في تهديد هن بحرمانهن من حقهن في الميراث بل وفي وضع يده على أعيان التركة جميعها، ولقد تأيد ذلك من محضر حصر التركة وعدم تمكنهن من وضع يدهن ومحاولة البائعات دون جدوى الوصول إلى حقوقهن، إذ قام بتعطيل صدور الإعلام الشرعي بوراثتهن بل وفي المنازعة في صفاتهن كورثة وتعطيله سير دعوى الوراثة بأن كان يحرض البعض على الوقوف في وجوههن كي يشهدوا بأنهن لسن وارثات للورث لكي لا يتمكن من الوصول إلى إثبات صفاتهن، بل وفي إطلاق الأية النارية أثناء قياس الأرض للصلح، وإن كان الأمر قد أبلغ للنقطة التي انتهت الموضوع ودياً، وترى المحكمة في ذلك كله ومع مراعاة أن هذا الإكراه قد وقع على البائعات وهن سيدات قرويات غير مثقفات وضعيفات ومعوزات ومع ظروف إقامتهن بالريف وإلى جوار المستأنف ضده وهو شيخ بلد ذو شوكة ونفوذ أدبي، ترى من هذه الظروف والملايسات أن ما حصل من إكراه كاف ومؤثر في جسامته هذا الإكراه... الأمر الذي يبطل هذا العقد"، وكان الواضح من هذا الذي أورده

الحکم أنه فی سبیل اثبات توافر الإکراه قد بین أن الطاعن إلى جانب نفوذه الأدبی کشیخ بلد استعمل وسائل الإکراه غیر مشروعة لإکراه البائعات علی التوقيع علی عقد البیع موضوع الدعوى دون أن يدفع فیہ ثمنًا بقصد الحصول علی نصیب فی ترکه المورث یزید عما يستحقه شرعًا ، وإذ تمثل وسائل الإکراه غیر المشروعة التي حصلها الحکم فی تهديد الطاعن للبائعات بالحرمان من الحصول علی نصیبهن فی الميراث وتسخير الشهود کی يشهدوا بأنهن لسن وارثات خلافاً للحقیقة ، وفی وضع یدہ علی جمیع أحيان الترکه رغم أنه ابن أخ المورث ولا يستحق شرعًا سوى نصیب ضئیل فیہا ، وفی إطلاق أھیرة نارية أثناء قیاس الأرض قبل التوقيع علی العقد ، وكانت وسائل الإکراه التي استعملها الطاعن والغرض الذي أراد الوصول إلیہ کلاهما — وهی الذھو السالف بیانه — غیر مشروع ، وكان یبین من أقوال شامدی المطعون علیہم التي أوردها الحکم المطعون فیہ أن الشاهد الأول قرر أن الأھیرة النارية أطلقها أشخاص تابعون للطاعن كانوا موجودین فی زراعته ، وقد أخذ الحکم فی حدود سلطته التقديرية بأقوال هذا الشاهد ورأى أن الطاعن امتعان بهذه الوسيلة الغير مشروعة لتهديد البائعات حتی یوقعن علی عقد البیع دون أن يدفع لهن ثمنًا ، وكان الحکم قد قدر فی حدود سلطته الموضوعية مدى جسامۃ وسائل الإکراه التي استعملها الطاعن مع البائعات ومدى تأثيرها علیہن ، وخاص إلى أنها أوقعت فی نفوسهن رهبة هی التي حملتن علی التوقيع له علی عقد البیع دون أن یقبضن ثمنًا ، وإذ راعى الحکم فی ذلك حالة البائعات الاجتماعية وعلاقتهن بالطاعن والظروف التي أحاطت بہن من حيث إقامتهن فی الريف إلى جوار الطاعن وهو شیخ بلد له نفوذه الأدبی ، وكان هذا الذي قرره الحکم وانتهى إلیہ یشکفی لتحقق الإکراه ، ويحمل الرد علی ما یتمحدر بہ الطاعن فی نفيه الإکراه من أن البیع تم نتیجة صاھ ، وأن آخريں اشتركوا نیابة عنهن فی إجراءات هذا الصاھ أو أن الخطر الذي هددهن ایس جسمًا ومحددًا لأنهن رفعن دعاوى أمام القضاء ، فإن النعی علی الحکم بالخطأ فی تطبیق القانون یكون علی غیر أساس .

وحیث إنه لما تقدم یتعین رفض الطاعن .

جلسة ١٠ من يونيه سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت المركي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : صبرى أحمد فرحات ، عثمان زكريا ، وحسن أبو الفتوح الشريفي ،
وأحمد ضياء الدين حنفي .

(١٦٤)

الطعن رقم ١٥١ لسنة ٣٦ القضائية :

عمل . " مكافأة نهاية الخدمة " . قانون .

إبرام عقد العمل — قبل صدور قانون عقد العمل الفردي رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ الذى
استحدث استحقاق العمال الزراعيين لمكافأة نهاية الخدمة — واستمراره إلى ما بعد العمل بهذا
القانون . اثره . استحقاق المكافأة عن مدة الخدمة كاملة .

مفاد نص المادة ٣٧ من قانون عقد العمل الفردي رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢
أنه إذا كان عقد العمل قد أبرم قبل صدور هذا القانون واستمر إلى ما بعد العمل به ،
فإن مكافأة نهاية الخدمة السابقة عليه تستحق عن مدة الخدمة كاملة وعلى أساس
القواعد المنصوص عليها فيه ، لأن ما تضمنه من قواعد تنظيمية أمره أو من النظام
العام هو الذى يحكم ما لم يكن قد تم واكتمل من آثار العقد الذى انتهى فى ظله .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تفصل فى أن عبد العزيز إبراهيم أمارة تقدم بشكوى إلى مكتب عمل

المنصورة ضد تفتيش أوقاف الدقهلية قال فيما لانه في شهر يوليو سنة ١٩٣٠ حين ناظرا لزراعة وقف نور الحيرى وبلغ مرتبه ٢٠ ج و ٧٥٠ م شهريا منه ٤ ج و ٥٠٠ م نقدا والباقي امتيازات عينية ، وإذ آل للنظر على هذا الوقف إلى وزارة الأوقاف بتاريخ ١٩٥٤/٤/٢٦ أنذرتة بالفصل على أن يخل طرفه ابتداء من ١٩٥٤/٦/٢٥ ، فقد طلب وقف تنفيذ قرار الفصل . ولم يتمكن مكتب العمل من تسوية النزاع وديا وأحاله إلى محكمة دكرنس الجزئية ، وبتاريخ ١٩٥٤/١١/٢ حكمت المحكمة برفض طلب وقف تنفيذ قرار الفصل ، وأحيل النزاع إلى محكمة المنصورة الابتدائية حيث قيد بجدولها برقم ٢٨ سنة ١٩٥٥ ولوفاة المدعى اختصم ورثته في الدعوى وزير الأوقاف بصفته مع مفتش أوقاف الدقهلية وطلبوا الحكم بإلزامهما متضامنين بأن يدفعوا لهم مبلغ ٧٠٧ ج و ٢٥٠ م ، منه مبلغ ٤٩٨ ج مكافأة نهاية الخدمة و ٦٥ ج مقابل الامتيازات العينية التي لم تصرف له عن الثمور من يناير إلى أبريل سنة ١٩٥٤ ، ٤١ ج و ٥٠٠ م مرتب شهرى مايو ويونيه سنة ١٩٥٤ ، ٢٠ ج و ٧٥٠ م بدل إندار ، ٨٢ ج تعويضا عن الفصل للنسفى مع المصاريف ومقابل أنعاب الحماماء بحكم مشمول بالفقاز المعجل وبلا كفالة ، ودفع المدعى عليهما بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة وطلبها في الموضوع الحكم برفضها . وبتاريخ ١٩٦٣/٣/٣٠ حكمت المحكمة حضوريا (أولا) برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة وبقبولها (ثانيا) وقبل الفصل في الموضوع بإحالتها إلى التحقيق لإثبات ونفى الوقائع المبينة في منطوق الحكم . وبعد أن سمعت المحكمة ثمود الطرفين حادت وبتاريخ ١٩٦٥/٢/١٣ حكمت (أولا) بعدم قبول الدعوى بالنسبة لمفتش أوقاف الدقهلية لرفعها على غير ذى صفة (ثانيا) بتخليف وزير الأوقاف بصفته بمن الاستيثاق ، على أنه لم يدفع لمورث المدعين متأخر مرتبه عن شهرى مايو ويونيه سنة ١٩٥٤ وقدره ١٤ ج و ٨٠٠ م ومتأخر الإمتيازات المستحقة له عن الثمور من أول يناير سنة ١٩٥٤ حتى آخر أبريل سنة ١٩٥٤ وتقدر بمبلغ ١١ ج و ٦٠٠ م . ولم يحالف وزير الأوقاف بصفته البين الموجهة إليه . وبتاريخ ١٩٦٥/٤/١٧ حكمت المحكمة بإلزام المدعى عليه بصفته بأن يدفع للدهين مبلغ ٢٠٤ ج والمصاريف المناسبة ومائة قرش مقابل أنعاب الحماماء وشملت الحكم بالفقاز المعجل بالنسبة لمبلغ ٢٦ ج و ٤٠٠ م

ورفضه بالنسبة للباقي . وإستأنفت وزارة الأوقاف الحكم الصادر
بمحاكمة ١٩٦٥/٢/١٣ لدى محكمة إستئناف المنصورة طالبة إلغائه وإعادة الدعوى
إلى محكمة أول درجة للفصل فيها وقيد هذا الإستئناف برقم ١٢٤ سنة ١٧ ق ،
ثم إستأنفت الحكم الصادر بمحاكمة ١٩٦٥/٤/١٧ طالبة إلغائه والحكم أصليا ،
بعدم قبول الدعوى لسقوطها عملا بالمسادة ٦٩٨ مدني وإحتياطيا برفضها ، وقيد
إستئنافها برقم ١٩٤ سنة ١٧ ق ، كما إستأنف المدعون هذا الحكم الأخير طالبين
تعديله والحكم لهم بطلباتهم ، وقيد إستئنافهم برقم ٢٠٤ سنة ١٧ ق ، وقررت
المحكمة ضم الإستئنافات الثلاثة ليصدر فيها حكم واحد ، وبتاريخ ١٩٦٦/١/٩
حكمت المحكمة (أولا) بقبول الإستئنافات الثلاثة شكلا (ثانيا) وفي الموضوع (١) بالنسبة
للإستئناف المرفوع من السيد وزير الأوقاف بصفته والرقم ١٢٤ سنة ١٧ ق
بالغاء الحكم المستأنف للصادر بتاريخ ١٩٦٥/٢/١٣ فيما قضى به من تخليفه يمين
الاستيثاق وأعفت المستأنف ضدهم من المصروفات الإستئنافية (ب) بالنسبة
للإستئنافين الرقيمين ١٩٤ سنة ١٧ ق ، ٢٠٤ سنة ١٧ ق . المرفوعين عن الحكم
للصادر بتاريخ ١٩٦٥/٤/١٧ أولهما من وزارة الأوقاف وثانيهما من ورثة
المرحوم عبد العزيز إبراهيم أمانة بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من أجر
ويقول الدفع بمسقوط الدعوى به بالتقادم ، وتعديل ذلك الحكم فيما يتصل
بالمكافأة إلى الزام السيد وزير الأوقاف بصفته أن يدفع لورثة المرحوم عبد العزيز إبراهيم
أمانة مبلغ ١٣٣ ج و ٢٠٠ م وألزمت وزارة الأوقاف بالمصروفات المناسبة
لما قضى به ضدها من الدرجتين وأعفت الورثة من باقية وأصرت بالمقاصة
في أنعاب الحمام . وطعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض لسبب
الوارد في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب
نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليهم ولم يبدوا دفاعا وقدمت النيابة العامة
مذكرة وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بالمكافأة عن مدة
عمل مورث المطعون ضدهم كاملة رغم أنه كان حاملا زراعيا ، وكان جزء
من مدة عمله قد انقضى قبل العمل بالمرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ بشأن
عقد العمل الفردي الذي استحدث استحقاق العمل الزراعيين لمكافأة نهاية الخدمة

بعد أن كان القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ بشأن عقد العمل الفردى السابق عليه يستثنى من استحقاقها ، مستندا في ذلك إلى أنها أثر من آثار عقد عمل المورث الذى انتهى بعد العمل بالمرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ تحكه نصوصه الآمرة التى تفضى باستحقاقه للمكافأة ، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون لأنه جعل لهذا المرسوم بقانون أثرا رجعيا مع أن مقتضاه هو استحقاق العامل الزراعى للمكافأة باعتبارها جزءا من أجره مؤجل الوفاء به ومن تاريخ العمل به ، وقد علم المشرع بهذه النتيجة فنص صراحة في القانون رقم ١٤٤ سنة ١٩٥٣ بشأن موظفى وعمال الدوائر الزراعية المستولى عليها على استحقاقهم للمكافأة عن مدة عملهم وهو نص لم يرد ما يماثله في المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أن النص في المادة ٣٧ من قانون عقد العمل الفردى رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ على أن " إذا انتهت مدة عقد العمل المحدد المدة أو كان الفسخ صادرا من جانب صاحب العمل في العقود غير محددة المدة وجب عليه أن يؤدي إلى العامل مكافأة من مدة خدمته على الوجه الآتى :

(أ) للعامل المعينين بالمساهية الشهرية أجر نصف شهر من كل سنة من السنوات الخمس الأولى وأجر شهر من كل سنة من السنوات التالية بحيث لا تزيد المكافأة على أجر سنة ونصف . (ب) للعامل الآخرين أجر عشرة أيام من كل سنة من السنوات الخمس الأولى وأجر خمسة عشر يوما من كل سنة من السنوات التالية بحيث لا يتجاوز المكافأة أجر سنة . ويستحق العامل مكافأة عن كسور السنة بنسبة ما قضاه منها في العمل " يدل على أنه إذا كان عقد العمل قد أبرم قبل صدور هذا القانون واستمر إلى ما بعد العمل به ، فإن مكافأة نهاية الخدمة السابقة عليه تستحق عن مدة الخدمة كاملة وعلى أساس القواعد المنصوص عليها فيه ، لأن ما تضمنه من قواعد تنظيمية أمرة أو من النظام العام هو الذى يحكم ما لم يكن قد تم واكتمل من آثار العقد الذى انتهى في ظله . إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انترم هذا النظر وقضى بمكافأة نهاية خدمة مورث المظعون عليهم وفق نصوص المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

جلسة ١١ من يونيه سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندی ، نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : السيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدق البشبيش ، ومحمد سيد أحمد حماد ،
وعلى عبد الرحمن .

(١٦٥)

الطعن رقم ٢٩٠ و ٣٠٣ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) صلح . ” الدفع بانقضاء المنازعة بالصلح ” . دعوى . حكم .
” حجية الحكم ” قوة الأمر المقضى .

الدفع بانقضاء المنازعة بالصلح . جواز انتزاعه عنه صراحة أو ضمنا . عدم
التمسك به عند تجديد المنازعة حتى صدور حكم نهائي فيها . عدم جواز الاستناد
إلى عقد الصلح بعد ذلك في دعوى مستقلة كدليل لنقض حجية هذا الحكم .

(ب) حكم . ” الطعن في الأحكام ” . ” الأحكام غير الجائز الطعن فيها ” .
التماس إعادة النظر . نقض .

عدم اعتبار الغش سببا لانقضاء الأحكام الاتيمائية بدعوى مستقلة أو في صورة
دفع لدعوى مبتدأة اعتباره سببا للتماس إعادة النظر فيها . عدم قبول الطعن في أحكام
محكمة النقض بالتماس إعادة النظر أو بغيره من طرق الطعن .

(ج) صلح . ” طبيعته ” . التزام . ” مصادر الالتزام ” . دفع غير
المستحق .

عقد الصلح أثره . كاشف للحق اندى يتناوله وليس قافلا له . عدم صلاحيته
سببا لبقاء هذا الحق بعد زواله . لا يمنع من استرداد غير المستحق .

١ — عقد الصلح وإن كان يحسم بين طرفيه المنازعات التي تناولها ويفرض
على كل منهما التزاما بعدم تجديد المنازعة قبل الطرف الآخر فيما تم التصالح عليه ،

إلا أن الدفع بانقضاء المنازعة بالصالح هو حتى مقرر لمصاحبة كل من الطرفين ، يجوز له أن يتمسك به إذا جدد الطرف الآخر المنازعة في الحق المتصالح فيه ، كما يجوز التنازل عن الدفع صراحة أو ضمنا ، فإذا لم يقم أحدهما بما التزم به في عقد الصلح وجدد المنازعة في الأمر المتصالح عاياه بأن استمر بعد الصلح في إجراءات الدعوى ولم يكن الطرف الآخر قد تمسك بالدفع بحسم المنازعة بالصالح حتى صدر فيها حكم حاز قوة الأمر المقضى ، فإنه لا يكون في استطاعة الطرف الذى أسقط حقه في هذا الدفع الاحتجاج بمقد الصلح الذى كان يجوز له تقديمه في المنازعة التى صدر فيها الحكم ، ولا يجوز الاستناد إليه في دعوى مستقلة كدليل لنقض حجية الحكم الذى حاز قوة الأمر المقضى .

٢ — الفسخ لا يعتبر سببا لإلغاء الأحكام النهائية عن طريق رفع دعوى مستقلة أو في صورة دفع لدعوى مبتدأة ، وإنما هو سبب لالتماس إعادة النظر فيها وهذا الطريق لا يقبل في أحكام محكمة القضا التى لا يجوز الطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن وهى نهاية المطاف في الخصومة .

٣ — متى كان عقد الصلح كاشفا للحق الذى تناوله ولا يعتبر ناقلا له ، فإنه لا يصالح سببا لبقاء هذا الحق بعد زواله ، ولا يمنع من استرداد غير المستحق فإذا كان الحكم المطعون فيه قد عول على عقد الصلح في قضائه برفض دعوى الطاعن باسترداد ما دفعه بغير حق ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعنين قد استوفيا أوضاعهما الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٣٤ سنة ١٩٦٢ تجارى الجزية ضد المطعون عليه طلب فيها الحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ ٥٦٠ ج والفوائد

القانونية . وقال شرحا لدعواه إن المطعون عليه كان قد أقام عليه الدعوى رقم ٣٢٧ سنة ١٩٥٢ كلى الفيوم طلب فيها الحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ ٦٠٣ ج و ٩١٠ م باقى ثمن أقطان باعها إليه بمقد مؤرخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ ، وأقام الطاعن من جانبه دعوى فرعية طلب فيها إلزام المطعون عليه بدفع مبلغ ٢٨٧ ج ، وثار الخلاف بين الطرفين حول السعر الذى يتخذ أساسا لتحديد ثمن الأقطان المبعة ، فتمسك المطعون عليه بوجود تحديد السعر على أساس سعر إقفال البورصة يوم ١٢ فبراير سنة ١٩٥٢ ، واعترض الطاعن على ذلك بحجة أن هذا السعر كان سعرا اسميا لم يجربه تعامل فى البورصة ، وطلب تحديد الثمن على أساس سعر الإقفال فى يوم ٢٤ من أبريل سنة ١٩٥٢ باعتباره أول يوم جرى فيه تعامل فعلى فى البورصة . وقد صدر الحكم فى تلك الدعوى بإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليه مبلغ ٦٠٣ ج و ٩١٠ م وبرفض الدعوى الفرعية المقامة من المدعى عليه . ولما استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه أمامها رقم ٣١٧ سنة ٧٢ ق حكمت محكمة الاستئناف بتاريخ ١٢ يونيو سنة ١٩٥٦ بتأييده . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٣٨١ سنة ٢٦ ق وحكمت محكمة النقض فى ٥ يونيو سنة ١٩٦٢ بتنقض الحكم وبرفض الدعوى الأصلية المرفوعة من المطعون ضده وفى الدعوى الفرعية بإلزامه بأن يدفع للطاعن مبلغ ١٠٥ ج و ١٢٢ م . واستطرد الطاعن قائلا شرحا لدعواه رقم ٣٤ سنة ٦٢ تجارى الجيزة إنه نظرا لأنه قد دفع إلى المطعون عليه بعد صدور الحكم لصالحه فى الاستئناف آنف الذكر مبلغ ٤٦٠ ج ، وقد أصبح هذا المبلغ بعد نقض الحكم الصادر فى الاستئناف غير مستحق له فقد أقام عليه الدعوى الحالية طالبا الحكم بإلزامه برد هذا المبلغ مضافا إليه مبلغ ١٠٠ ج على سبيل التعويض . وطلب المطعون عليه رفض الدعوى استنادا إلى أن النزاع انتهى بين الطرفين بموجب عقد صلح مؤرخ ٢٩ يناير سنة ١٩٥٧ تنازل فيه للطاعن عن مبلغ ١٩٣ ج من المستحق له بالحكم الاستئنافى السابق الطعن فيه بالنقض مقابل نزول الطاعن عن طعنه فيه بالنقض ، وإن الطاعن قام بسداد باقى المبلغ المحكوم به عليه تنفيذا لهذا الصلح . ولكنه على الرغم من تقريره فى عقد الصلح بنزوله نهائيا عن الطعن بالنقض الذى رفعه

فإنه عند نظر الطعن أمام محكمة النقض لم يقرر بتزوله عنه، بل استمر فيه دون أن يقدم عقد الصلح إلى هذه المحكمة، واتفق في دفاعه إلى أنه لا يحق للمدعى التسك بحكم محكمة النقض لأن تقريره في عقد الصلح بتزوله عن الطعن بالنقض يستتبع نزوله عن الحكم الذي يصدر فيه، وأنه لا يحق له أن يسترد ما دفعه له لأن هذا الوفاء تم تنفيذا لعقد الصلح . وبتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٦٣ قضت محكمة الجيزة الابتدائية بإلزام المدعى عليه بأن يؤدي للمدعى مبلغ ٤٦٠ ج والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية حتى تاريخ السداد . واستأنف المدعى عليه هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاءه والحكم برفض الدعوى، وقيد هذا الاستئناف برقم ٦٠٥ سنة ٨٠ ق القاهرة ، وبتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٦٥ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب المبينة بالتقرير وقيد طعنه برقم ٢٩٠ سنة ٣٥ ق كما طعن فيه بطعن آخر قيد برقم ٣٠٣ سنة ٣٥ ق وبالحلقة المحددة لنظر الطعنين صمم الطاعن على طلب نقض الحكم وطلب المظنون عليه رفض الطعنين، وصحت النيابة العامة على ما أبدته بمذكرتها وطلبت رفض الطعنين . وقررت المحكمة ضم الطعنين ليصدر فيهما حكم واحد .

وحيث إنه مما ينبغي للطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم اعتد في قضائه برفض الدعوى على أن الطاعن تنازل بموجب عقد الصلح المحرر في ٢٧ يناير سنة ١٩٥٧ عن الطعن بالنقض الذي كان قد رفعه عن الحكم الصادر بتاريخ ١٢ يونيو سنة ١٩٥٦ في الاستئناف رقم ٣١٦ سنة ٧٢ ق القاهرة مقابل أن يترك المظنون عليه مبلغ ١٩٣ ج من مجموع المحكوم له به وأن التنازل عن الطعن يستتبع نزوله عن حكم النقض الصادر في ذلك الطعن . وهذا من الحكم مخالف للقانون ، ذلك أنه طبقا لنص المادة ٤٠٥ من القانون المدني تكون الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي حجة بما فصلت فيه من حقوق، وما كان يجوز لمحكمة الاستئناف أن تعطل تنفيذ حكم النقض وتقبل دليلا سابقا على صدوره . ولا يغير من ذلك اتفاق الطاعن في عقد الصلح على التنازل عن طعنه السابق بطريق النقض لأن هذا التنازل لم يعرض على محكمة النقض أثناء نظر الطعن، وهي وحدها المختصة بنظر موضوع ترك

الخصومة فيه وكان في استطاعة المطعون عليه بعد إعلانه بتقرير الطعن مؤشرا عليه بالقرار الصادر من دائرة للفحص بالإحالة ، أن يتمك بمحصل التنازل في الميعاد المحدد قانونا لتقديم دفاعه إذا هو أراد إهمال التنازل وقد أعلن بالتقرير مخاطبا مع شخصه وعرف أن خصمه تنكر لإنفاقه واستمر في الطعن ، وقد أخطأ الحكم المطعون فيه إذ قرر أن الطاعن سعى في نقض ما تم من جهته وأن الغش يفسد التصرفات وأن التنازل من الطعن بالنقض يستتبع حتما التنازل عن الحكم الذي يصدر فيه ، هذا في حين أن الغش قانونا هو أن يتخذ أحد طرفي الخصومة إجراء لا يعلم به خصمه فلا يتمكن من إبداء دفاعه ، والمطعون عليه أعلن بقرار الإحالة في الطعن السابق ولكنه فوت على نفسه الميعاد وحاول تقديم أوراقه بعد انقضاء الميعاد ورفض قلم الكتاب قبولها إعمالا لحكم القانون ، كما أن التنازل من الطعن لا يفيد بداية التنازل من الحكم قبل صدوره . هذا إلى أن الحكم المطعون فيه اعتبر عقد الصلح سببا لوفاء الطاعن بالمبلغ المطلوب استرداده بالرغم من أن حكم النقض في الطعن رقم ٣٨١ سنة ٢٦ ق قضى بنقض الحكم الاستثنائي وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى الأصلية المرفوعة من المطعون ضده وفي الدعوى الفرعية بإلزامه بأن يدفع للطاعن مبلغ ١٠٥ ج و ١٣٢ م ، وبذلك لا يصلح عقد الصلح سببا لمنع حقه في استرداد غير المستحق لأن الصلح كاشف للحق المتنازل عنه ولا يعتبر ناقلا له بنص المادة ٥٥٤ من قانون المدني .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قضى برفض دعوى الطاعن استرداد ما دفعه للمطعون عليه من المبلغ المحكوم به في الدعوى رقم ٣٢٧ سنة ١٩٥٢ مدني كلى الفيوم والذي تأيد بالحكم الصادر في الاستئناف رقم ٣١٦ سنة ٧٢ ق استئناف القاهرة ، مستندا في ذلك إلى أن الطاعن تنازل عن الطعن بالنقض الذي كان قد رفعه عن ذلك الحكم بموجب عقد الصلح المحرر بين الطرفين في ٢٧/١/١٩٥٧ وهو ما يستتبع نزوله عن الحكم الذي صدر لصالحه من محكمة النقض وإنه إذا خفى عقد الصلح عن محكمة النقض أثناء نظرها للطعن فلا يصح له أن يستفيد من حكمها بسبب الغش الذي وقع منه ، كما أن الصلح يعتبر سببا للوفاء بالمبلغ الذي دفعه للمطعون ضده ويمنعه من استرداده ، وهذا الذي أقام عليه

الحكم قضاءه غير صحيح في القانون، ذلك أن عقد الصلح وإن كان يحسم بين طرفيه المنازعات التي تناولها ويفرض على كل منهما التزاما بعدم تجديد المنازعة قبل الطرف الآخر فيما تم التصالح عليه، إلا أن الدفع بانقضاء المنازعة بالصلح هو حق مقرر لمصلحة كل من الطرفين، يجوز له أن يتمسك به إذا جدد الطرف الآخر المنازعة في الحق المتصالح فيه، كما يجوز التنازل عن الدفع صراحة أو ضمنا فإذا لم يقم أحدهما بما للترزم به في عقد الصلح وجدد المنازعة في الأمر المتصالح عليه بأن استمر بعد الصلح في إجراءات الدعوى، ولم يكن الطرف الآخر قد تمسك بالدفع بحسم المنازعة بالصلح حتى صدر فيها حكم حاز قوة الأمر المقضي، فإنه لا يكون في استطاعة الطرف الذي أسقط حقه في هذا الدفع الاحتجاج بعقد الصلح الذي كان يجوز له تقديمه في المنازعة التي صدر فيها الحكم، ولا يجوز الاستناد إليه في دعوى مستقلة كدليل لنقض حجية الحكم الذي حاز قوة الأمر المقضي، ولما كان الثابت من حكم النقض رقم ٣٨١ سنة ٢٦ ق المودعة صورته الرسمية بالأوراق أن الطاعن كان قد قرر بذلك الطعن في ٣١/٧/١٩٥٦، وأصدرت دائرة فحص الطعون في ٢٧/١٢/١٩٦٠ قرارها بالإحالة إلى الدائرة المدنية، وأعلن المطعون عليه بتقرير الطعن في ١/١/١٩٦١ وحرر قلم كتاب المحكمة محضر عدم قبول أوراق المطعون عليه في ٢/٢/١٩٦١ ونقضت محكمة النقض في ٢٥/١/١٩٦٢ الحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة في الاستئناف رقم ٣١٦ سنة ٧٢ ق، وحكمت في موضوع هذا الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى الأصلية المرفوعة من المطعون عليه وفي الدعوى الفرعية بإلزامه بأن يدفع للطامن ١٠٥ ج و ١٣٢ مليا. وكان الثابت بعقد الصلح المحرر بين الطرفين في ٢٧/١/١٩٥٧ أن الطاعن تنازل فيه عن طعنه بالنقض الذي كان قد رفعه، وكان يبين من ذلك أن الطاعن استمر بعد الصلح في السير في طعنه السابق، ولم يقدم المطعون عليه دفاعه في الميعاد المحدد قانونا فإنه يكون قد أسقط حقه في التمسك بالصلح، ولا يجوز له أن يعود إلى التمسك به أمام أية جهة أخرى بعد أن أصدرت محكمة النقض حكمها في الطعن، ولما كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الصلح قائما، وأعمل أثره بما يخول المطعون عليه حق الاحتفاظ بالمبلغ المدفوع بمقتضاه، فإنه يكون غطئا في القانون. ولا وجه للقول بأن إخفاء عقد الصلح عن محكمة النقض يعتبر غشا من جانب الطاعن يحرمه

من الإفادة من حكمها، لأنه فضلا عن أن المطعون عليه هو الذي أسقط حقه في الدفع بالصلح على نحو ما تقدم، فإن الغش بفرض وقوعه لا يعتبر سببا لإلغاء الأحكام الانتهائية من طريق رفع دعوى مستقلة أو في صورة دفع لدعوى مبتدأة، وإنما هو سبب لالتماس إعادة النظر فيها، وهذا الطريق لا يقبل في أحكام محكمة النقض التي لا يجوز الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن وهي نهاية المطاف في الخصومة. لما كان ما تقدم وكان حكم النقض في الطعن المشار إليه قد فصل في الحق المنتصالح فيه برفض دعوى المطعون عليه، وكان عقد الصلح كاشفا للحق الذي تناوله ولا يعتبر ناقلا له فإنه لا يصلح سببا لبقاء هذا الحق بعد زواله ولا يمنع من استرداد غير المستحق ويكون الحكم المطعون فيه، إذ عول على عقد الصلح في قضائه برفض دعوى الطاعن باسترداد ما دفعه بغير حق قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي الأسباب في الطعن.

وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه وما تقدم يتعين القضاء بتأييد الحكم المستأنف.

جلسة ١١ من يونيه سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، وسليم راشد أبوزيد ، ومحمد سيد أحمد حماد ،
وعلى عبد الرحمن .

(١٦٦)

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) تقادم . " تقادم مسقط " . أوراق تجارية . " الأوراق المستحقة
الدفع عند الاطلاع " . سند إذنى .

الأوراق التجارية المستحقة الدفع عند الاطلاع . بدء مدة تقادم الدعوى المتعلقة
بها من اليوم التالى لإنشائها . المادة ١٩٤ من قانون التجارة .

(ب) التزام . " انقضاء الالتزام " . " تجديد الدين " . أوراق تجارية .

السند الذى يترتب عليه تجديد الدين وتغيير نوع التقادم شرطه . استقلاله من الورقة
التجارية والاعتراف فيه بالدين وكفايته بذاته لتعيين عناصر الالتزام وأن يكون لاحقا
لمعاد استحقاق للورقة التجارية .

(ج) نقض . " أسباب الطعن " . " الأسباب المتعلقة بالنظام العام " . نظام عام .

النمك أمام محكمة انقض لأول مرة بحسب من الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام
العام . شرطه . أن تكون تحت نظر محكمة الموضع عند الحكم فى الدعوى بجميع العناصر
التي تمكن بها من الإلزام بهذا الذنب .

١ - مؤدى نص المادة ١٩٤ من قانون التجارة أن المقصود بيوم حلول
الدفع المنصوص عنه فى هذه المادة هو الوقت الذى يستطيع فيه الدائن المطالبة
بدينه . وإذا كان الدائن فى الأوراق المستحقة الدفع عند الاطلاع يستطيع المطالبة
بالدين من يوم إنشائها الذى يعتبر تاريخ استحقاقها للفعل ، فإن مدة تقادم الدعوى
المتعلقة بتلك الأوراق تبدأ من اليوم التالى لإنشائها .

٢ — الصند الذى يترتب عليه تجديد الدين وتغيير نوع التقادم، هو ذلك الصك الكتابى المستقل عن الورقة التجارية الذى يعترف فيه المدين بالدين ويكون كاملاً وكافياً بذاته لتعيين عناصر الالتزام الذى يتضمنه بغير حاجة إلى الاستعانة بالورقة التجارية التى حل محلها، بحيث يترتب عليه تجديد الدين ويصح معه اعتبار المدين ملتزماً به متضاه وحده على أن يكون لاحقاً لميعاد استحقاق الورقة التجارية حتى يمكن أن يترتب عليه قطع التقادم الذى يبدأ من اليوم التالى لتاريخ الاستحقاق .

٣ — يشترط لجواز التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بأى سبب من الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام، أن يكون تحت نظر محكمة الموضوع عند الحكم فى الدعوى جميع العناصر التى تمكن بها من الإلمام بهذا السبب والحكم فى الدعوى بموجبه، فإذا تبين أن هذه العناصر تنقصها فلا سبيل للتحدى بهذا السبب^(١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن أحمد طه جبراره — الطاعن — تقدم بطلب لاستصدار أمر بإلزام محمد يوسف صديق — المطعون عليه — بأن يدفع له مبلغ ٢٠٥٠ ج والمصاريف والأتعاب مع صحة الجزاء التحفظى المتوقع بتاريخ ١٨/٤/١٩٦٤ على مركب الصيد المسماة (خيرية)، ورفض القاضى إصدار الأمر وحدد جلسة لنظر الدعوى، حيث قيدت برقم ١٤٦ سنة ١٩٦٤ تجارى كلى بور سعيد، وقد أصر فيها المدعى على طلباته السابقة فيما عدا طلب صحة الجزاء، وقال فى بيان دعواه

(١) نفاذ ١٦ / ٦ / ١٩٦٦ مجموعة المكتب الفنى السنة ١٧ ص ١٢٩٩ .

إنه يداين المدعى عليه في المبلغ المطالب به بمقتضى سبعة سندات إذنية محررة في ١٩٥٩/١/١٤ كما حرر له سنداً منفرداً اعترف فيه بالمديونية وتعهد بعدم التصرف في المركب إلا بعد سداد الدين، ودفع المدعى عليه بسقوط الحق في إقامة الدعوى بمضى خمس سنين لأنها تتعلق بسندات إذنية حررت في ١٩٥٩/١/١٤ وتستحق وقت الطلب، ولقد اكتملت مدة التقادم بانتهاء يوم ١٩٦٤/١/١٣ وأن المدعى أوقع الججز على المركب بعد هذا التاريخ، وأجاب المدعى على الدفع بأن السندات تحررت في ١٩٥٩/١/١٤ وأن ميعاد استحقاقها هو ١٩٥٩/١/١٩ أي اليوم التالي لانقضاء خمسة أيام يدخل فيها يوم تحريرها، وانقطع التقادم الخمسي بتوقيع الججز على المركب في ١٩٦٤/١/١٦ كما اعترف المدعى عليه بالدين بسند منفرد وأصبحت مدة التقادم خمس عشرة سنة لا خمس سنين، وبتاريخ ١٩٦٥/٣/٨ حكمت المحكمة برفض الدفع المبدى من المدعى عليه بسقوط حق المدعى في إقامة الدعوى بالتقادم الخمسي وبإلزام المدعى عليه بأن يدفع للمدعى مبلغ ٢٠٥٠ ج والمصروفات و ٥٠٠ ق مقابل أتعاب المحاماة وشملت الحكم بالإنفاذ المجل وبلا كفالة. استأنف المدعى عليه هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة - مأمورية بور سعيد - طالباً بإلغاء الحكم بسقوط الحق في رفع الدعوى بالتقادم الخمسي وإلزام المدعى بالمصروفات عن الدرجتين ومقابل أتعاب المحاماة وقيد استئنافه برقم ٤٧ سنة ٦ ق، وبتاريخ ١٩٦٥/١٢/٦ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وبإلغاء الحكم المستأنف بشقيه وبقبول الدفع المبدى من المستأنف محمد يوسف صديق (المطعون عليه) لسقوط الحق في إقامة الدعوى بالتقادم الخمسي وبإلزام أحمد طه جبراره (الطامن) بالمصروفات من درجتي التقاضي. طعن الطامن في هذا الحكم بطريق النقض للصديقين الواردين في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطامن على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليه ولم يقدم مذكرة بدفاعه وصحمت النيابة على ما جاء بمذكرتها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه من وجهين (أولهما) أنه جرى في قضائه على أن مدة تقادم الدعوى المتعلقة بالسند الإذني تبدأ من اليوم التالي لتاريخ تحريره وأنها بدأت

بالنسبة لهذه الدعوى منذ يوم ۱۵ / ۱ / ۱۹۵۹ مع أن المادة ۱۲۸ من قانون التجارة جعلت الكيالة المسحوبة لدفع قيمتها لدى الاطلاع واجبة الدفع بمجرد تقديمها ، وأوجبت المادة ۱۶۰ منه على الحامل تقديم الكيالة للمسحوب عليه في الميعاد المبين بها وإلا سقط حقه في الرجوع على الضمان ، كما جعلت المادة ۱۹۱ منه ميعاد استحقاق أوراق الحوالات الواجبة الدفع لدى الاطلاع خمسة أيام يدخل فيها تاريخ التحرير إذا كانت مسحوبة في بلد واحد وثمانية أيام بخلاف مدة المسافة إذا كانت مسحوبة في بلد آخر ، وذلك إذا لم يتقدم صاحب المطالبة بها قبل هذا الميعاد ، ولقد استقر الفقه والقضاء على أن مدة التقادم تبدأ من اليوم التالي لتاريخ التقديم الحاصل في المواعيد القانونية التي حددتها المادة ۱۹۱ ، ويعتبر يوم التقديم في هذه الحالة هو ميعاد الدفع ، أما إذا لم يحصل التقديم فتبدأ مدة التقادم من اليوم التالي لانقضاء المواعيد المحددة في تلك المادة ، وأنه لما كانت السندات الإذنية موضوع الدعوى محررة في ۱۴ / ۱ / ۱۹۵۹ فلأنها تكون واجبة الدفع في اليوم التالي لانقضاء الخمسة أيام المنصوص عنها في المادة ۱۹۱ داخلها في يوم تحريرها ، وتبدأ مدة التقادم من ۱۹ / ۱ / ۱۹۵۹ ، وإذا وقع الطاعن على سفينة المطعون عليه حجزين في ۱۶ / ۱ / ۱۹۵۹ ، ۱۸ / ۱ / ۱۹۵۹ وكان الحجز الثاني قد توقع في مواجهته فقد انقطع التقادم بهذا الحجز الأخير عملاً بالمادة ۳۸۳ من القانون المدني (ثانيهما) أنه ذهب إلى أن الإقرار المؤرخ ۱۴ / ۱ / ۱۹۵۹ لا يعتبر سنداً منفرداً يترتب عليه تعديل التقادم وتحوله إلى تقادم عادي بعد أن كان تقادماً صرفياً ، مستنداً في ذلك إلى أن هذا السند قد تحرر في تاريخ تحرير السندات الإذنية وأن عبارته صريحة في أن القصد من تحريره هو التعهد بعدم التصرف في المركب بالبيع أو الرهن أو بأي طريق آخر إلى أن يستوفي الطاعن دينه ، في حين أن المقصود بالسند المنفرد الذي يترتب عليه تجريد الدين وتحول التقادم من تقادم حمى إلى تقادم عادي — على ما أجمع عليه الرأي — هو المحرر المشتمل على الاعتراف بالدين في حاك مستقل عن الورقة التجارية بحيث يكفي بذاته لتعيين عناصر الالتزام الذي تضمنه يغير الاستعانة بالورقة التجارية التي يحمل محلها ويعتبر المدين ملزماً بمقتضاه وحده ، وإذا كان الصك المؤرخ ۱۴ / ۱ / ۱۹۵۹ قد تضمن إقرار المطعون عليه بالدين وتعهد به بعدم التصرف في السفينة التي يملكها إلا بعد سداد ذلك الدين ، فإنه بذلك يعتبر سنداً منفرداً

يترتب عليه تحول للتقادم النجسى إلى تقادم عاды ولو لم يكن تاريخه مغايرا لتاريخ السندات ، خاصة وأنه يبين من عباراته أنه تحرر بعد تحرير السندات وتأكيدها للدين .

وحيث إن هذا النجس مردود في الوجه الأول ، ذلك أن المادة ١٩٤ من قانون التجارة قد نصت على أن " كل دعوى متعلقة بالكبيالات وبالسندات تحت الإذن وتعتبر عملا تجاريا أو بالسندات التي لحاملها أو بالأوراق المتضمنة أمرا بالدفع أو بالحوالات الواجبة الدفع بمجرد الاطلاع عليها وغيرها من الأوراق المحورة لأعمال تجارية يسقط الحق في إقامتها بمضى خمس سنين اعتبارا من اليوم التالي ليوم حلول ميعاد الدفع أو من يوم عمل البروتستو أو من يوم آخر مرافعة بالمحكمة إن لم يكن صدر حكم أو لم يحصل اعتراف بالدين بسند منفرد ... " .

والمقصود بيوم حلول الدفع المنصوص عنه في هذه المادة هو الوقت الذي يستطيع فيه الدائن المطالبة بدينه ، وإذا كان الدائن في الأوراق المستحقة الدفع عند الاطلاع يستطيع المطالبة بالدين من يوم إنشائها الذي يعتبر تاريخ استحقاقها الفعلي فإن مدة تقادم الدعوى المتعلقة بتلك الأوراق تبدأ من اليوم التالي لإنشائها ، إذ كان ذلك وكان الثابت أن الطامن قد امتدت في المطالبة بدينه إلى سبعة سنوات إذنية صدرت من المطعون عليه بتاريخ ١٩٥٩/١/١٤ وتستحق الدفع وقت الطلب ، فإن لازم ذلك أن الطامن يستطيع مطالبة المطعون عليه بالدين موضوع تلك السندات من تاريخ إنشائها في ١٩٥٩/١/١٤ كما تبدأ مدة تقادم الدعوى المتعلقة بها من ١٩٥٩/١/١٥ وتكتمل في ١٩٦٤/١/١٤ ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه . ومردود في الوجه الثاني بأن السند الذي يترتب عليه تجديد الدين وتغيير نوع التقادم هو ذلك الصك الكتابي المستقل عن الورقة التجارية الذي يعترف فيه المدين بالدين ويكون كاملا وكافيا بذاته لتعيين عناصر الالتزام الذي يتضمنه بغير حاجة إلى الاستعانة بالورقة التجارية التي حل محلها ، بحيث يترتب عليه تجديد الدين ويصبح معه اعتبار المدين ملتزما بمقتضاه وحده ، وعلى أن يكون لاحقا لميعاد استحقاق الورقة التجارية حتى يمكن أن يترتب عليه قطع التقادم الذي يبدأ من اليوم التالي لتاريخ الاستحقاق ، إذ كان ذلك وكان الثابت من الإقرار

الذى يستند إليه الطاعن أنه تحرر في ١٤/١/١٩٥٩ وأقر فيه المطعون عليه بمديونية للطاعن في المبلغ المبين بالسندات الإذنية السبعة وتعهد بعدم التصرف في المركب المملوكة له والمشار إليها فيه إلا بعد سداد الدين موضوع السندات للطاعن وإلا كان تصرفه باطلاً، وكان ما استخلصته محكمة الموضوع من أن ذلك الإقرار لا يصلح لأن يكون سنداً منفرداً يترتب عليه تجديد الدين وتغيير طبيعة التقادم لصدوره في ذات التاريخ الذي صدرت فيه سندات المديونية وأنه لم يقصد بتحريره تجديد الدين بل تعهد المطعون عليه بعدم التصرف في المركب المملوكة له إلى أن يتم سداد الدين موضوع تلك السندات وكان استخلاصها مائفاً، فإن النعي على الحكم بخالفة القانون والخطأ في تطبيقه يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الفساد في التسبيب، وفي بيان ذلك يقول إن المستفاد من نص المادتين ١٨٩ ، ١٩٠ من قانون التجارة أن السند للأمر لا يخضع لأحكام الكيالة إلا في الأحوال التي يعتبر فيها السند عملاً تجارياً بمقتضى المادة ٢ من قانون التجارة وهو لا يكون كذلك إلا إذا كان محرراً بسبب عملية تجارية فإذا كان مترتباً على عمل مدني فإنه يعتبر سنداً مدنياً وأو كان من حرره تاجر ويخضع لأحكام القانون المدني، ولا يعتبر العمل تجارياً بإرادة المتعاقدين لأن التفرقة بين العمل التجاري والعمل المدني من المسائل المتعلقة بالنظام العام والمبرة فيها بتوفر الشروط المنصوص عنها قانوناً، والمعمل عليه في كون الشخص تاجراً أو غير تاجر ليس بما يصف به نفسه ولا بما يصفه غيره ولا بقيد اسمه في السجل التجاري بل باعتياده على القيام بالأعمال التجارية واتخاذها حرفة له وإذا اعتبرت محكمة الاستئناف الدين تجارياً ولم تبين سنداً في ذلك وكان المطعون عليه صاحب سفينة صيد من الدرجة الأولى أي منتجا وكانت للبضائع التي يشتريها من أخشاب ووقود وأملاك وشباك وغيرها من الأدوات اللازمة لإنتاجه هي من مستلزمات السفينة، وكانت المادة قد جرت على أن يفترض أصحاب السفن من بعض الناس الأموال اللازمة لإمدادها وكانت تلك هي عملية الفرض موضوع الدعوى، فإن الدين المطالب به يكون ديناً مدنياً لا يسقط إلا بمضى المدة الطويلة .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يشترط لحواز التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بأى سبب من الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام أن يكون تحت نظر محكمة الموضوع عند الحكم فى الدعوى جميع العناصر التى تتمكن بها من الإلزام بهذا السبب والحكم فى الدعوى على موجبيه، فإذا تبين أن هذه العناصر تنقصها فلا سبيل للتعدى بهذا السبب، وما كان الدين المطالب به مؤمنا على سندات إذنية نصر فيها أن القيمة ثمن بضاعة، وكان المطعون عليه قد دفع بسقوط دعوى الطامن بمضى خمس سنين لتعلقها بسندات إذنية تعتبر عملا تجاريا، ونازعه الطامن فى تاريخ بدء مدة هذا التقادم، وتمسك بتجديد الدين وبتغيير جوهر التقادم من تقادم صرفى إلى تقادم عاوى بالإقرار الصادر من المطعون عليه دون أن يتمسك بأن تحرير السندات كان مترتبا على عملية مدنية، وكانت الأوراق قد خلت مما يدل على مدنية الدين ولم يكن فى وضع محكمة الموضوع أن تبين السبب الذى يتمسك به الطامن فإن هذا السبب يكون غير مقبول .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١١ من يونيه سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هندی نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : السيد عبد المنعم انصراف ، وسليم راشد أبوزيد ، ومحمد صدق البشبيشي ،
وعلى عبد الرحمن .

(١٦٧)

الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٣٦ القضائية :

قوة الأمر المقضى . حكم . " حجية الحكم " . نقض . " حالات
الطعن " . عقد .

النزاع حول حبيب وضع اليد في دعوى ريع . الحكم نهائيا باعتبار العلاقة بين الطرفين ملاقة
دائن مرتين بمدينه . حيازة هذا الحكم لقوة الأمر المقضى في شأن تكليف هذه العلاقة . هذه القوة
تمنع الطرفين من التنازع في تلك المسألة بدعوى تالية . صدور حكم آخر في هذا الشأن على خلاف
الحكم السابق . جواز الطعن فيه بالنقض واو صدر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية . المادة ٣
من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

إذا كان الثابت أن الحكم الصادر في دعوى الريع قد حسم النزاع بين الطرفين
في خصوص وضع يد المطعون عليه على الأرض المتنازع عليها، وقطع في أن العلاقة
بينهما ملاقة دائن مرتين بمدينه، وكان ذلك لازما للفصل في الدعوى فإن هذا
الحكم — وهو حكم نهائي — يحوز قوة الأمر المقضى في شأن تكليف العلاقة
بين الطرفين ويمنعهما من التنازع في تلك المسألة بدعوى تالية ولو بأدلة قانونية
أو واقعية لم يسبق لإثارتها في الدعوى الأولى أو أثبت ولم يجتثها الحكم الصادر
فيها، ومن ثم يكون صدور حكم آخر في هذه المسألة على خلاف الحكم السابق جائزا
للطعن فيه بالنقض ولو كان قد صدر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية عملا بالمادة
الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتصل في أن يوسف نخنوخ يوسف (الطاعن) أقام الدعوى رقم ٢٢٠
سنة ١٩٥٩ مدني جزئي جريا ضد معوض بولس " المطعون عليه " طالبا
الحكم بإلزامه بأن يدفع له ٨٣ ج ، وقال بيانا للدعوى إن المدعى عليه وضع يده
غصبا على أرض زراعية يملكها مصاحتها ٧ ط و ٦ س وذلك في المدة من سنة ١٩٥١
إلى سنة ١٩٥٩ ومن ثم فقد أقام الدعوى بطالب ريع تلك الأرض ، وإذا أنكر
المدعى عليه الغصب وادعى الملكية فقد نذبت المحكمة خيرا لتحقيق ملكية
القدر المذكور وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت بإلزام المدعى عليه بأن يدفع
للمدعى ريع الأرض البالغ قدره ٧٥ ج و ٤٠٢ م . واستأنف المدعى عليه هذا الحكم
لدى محكمة صوهاج الابتدائية بالاستئناف رقم ٦٣ سنة ١٩٦٣ مدني مستأنف
صوهاج وتلك المحكمة أحالت الدعوى على التحقيق لينتدب المستأنف عليه واقعة
الغصب ولينفي المستأنف ذلك ، وبتاريخ ٢٧/١/١٩٦٤ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم
المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليه ، ومؤسسة قضاءها على ما ثبت لها
من أن المستأنف " المطعون عليه " يضع يده على الأطيان المتنازع عليها بصفته
دائما مرتبها ، وأنه لذلك تكون دعوى الطاعن المبنية على الغصب لا سند لها .
وإثر صدور هذا الحكم أقام الطاعن الدعوى رقم ٦٥٠ سنة ١٩٦٤ مدني جزئي
جريا على المطعون عليه طلب فيها الحكم بانقضاء الرهن وتسليمه الأطيان
مع إلزام المطعون عليه بأن يدفع له مبلغ ١٤٣ ج و ٣٦٨ م وهو قيمة الريع
من سنة ١٩٥١ إلى سنة ١٩٦٤ ، وتمسك في هذه الدعوى بحجية الحكم
الاستئنافي الصادر في الدعوى السابقة ، وبتاريخ ٢٢/١٢/١٩٦٤ قضت المحكمة
للطاعن بطلباته ، فاستأنف المطعون عليه هذا الحكم لدى محكمة صوهاج
الابتدائية بالاستئناف رقم ١١١ سنة ١٩٦٥ ، وبتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٦٦ حكمت
المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض
دعوى الطاعن ، ونفت ، في أصل ، حكمها بحجة الحكم الصادر في الاستئناف .

رقم ٦٣ سنة ١٩٦٣ بشأن قيام علاقة الرهن بين طرفي الخصومة على أساس أن الطامن كان متمسكا في جميع مراحل الدعوى السابقة بأن المطعون عليه مقتصب للأرض ولم يذكر أنه دائن مرتهن وأن المطعون عليه ادعى الملكية وأن المحكمة الاستئنافية استنبطت من التحقيق الذي أجرته في تلك الدعوى أن سبب وضع يد المطعون عليه على الأطلان هو كونه دائنا مرتهنا، وأنه بهذا لا تكون المحكمة الاستئنافية في الدعوى السابقة قد قطعت في قضائها في مسألة عقد الرهن لأنه لم يكن مطروحا عليها من أي الطرفين ولم يكن لازما للفصل في دعوى الريع، وأنه لما كان الطامن يؤسس دعواه الحالية على عقد رهن حيازي ضمانا للوفاء بدين قيمته ٥٠ جنيتها أي يزيد على عشرة جنيهات دون أن يقدم دليلا كتابيا مثبتا لهذا العقد المدعى به، وقد نازع المطعون عليه في جواز الإثبات بالبينة، فإن منازعة الطامن تكون عارية من الدليل، ولذلك يتعين إلغاء الحكم المستأنف والقضاء برفض الدعوى. وطعن الطامن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه وبالحلقة المحددة لنظر الطعن أمام هذه الدائرة تمسكت النيابة برأيها الوارد في مذكرتها.

وحيث إن الطامن ينفي في سبب الطعن على الحكم المطعون فيه أنه صدر على خلاف الحكم السابق صدوره من محكمة سوهاج الابتدائية بتاريخ ٢٧/١/١٩٦٤ في الاستئناف رقم ٦٣ سنة ١٩٦٣ بين الخصوم أنفسهم والذي قضى في أسبابه بأن المطعون عليه يضع يده على الأطلان المتنازع عليها بصفته دائنا مرتهنا، ولما كان ذلك الحكم انتهائيا وحاز قوة الشيء المحكوم به فقد كان من المتعين على الحكم المطعون فيه التزام حجته واعتبار علاقة الرهن قائمة بين الطامن والمطعون عليه، أما وقد أهدر تلك الحجية وقضى بعدم ثبوت هذه العلاقة على خلاف ما قضى به الحكم السابق، فإنه يكون قد خالف القانون ويجوز الطعن فيه بالنقض عملا بنص المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

وحيث إن الثابت في الأوراق أنه كان من بين ما أثاره المطعون عليه في الدعوى السابقة أنه مالك للأرض المتنازع عليها وليس غاصبا لها، فاقضى الفصل في تلك الدعوى أن تبحث المحكمة في حقيقة العلاقة بين الطرفين وأحالت لذلك الدعوى إلى التحقيق ثم قطعت في أسباب حكمها بحقيقة العلاقة بين الطرفين

فقررت أن المطعون عليه يضع يده على الأطيان المتنازع عليها باهتباره دائنا مرتبها، وإذ كان ذلك فإن الحكم المذكور يكون قد حسم النزاع بين الطاعن والمطعون عليه في خصوص سبب وضع يد الأخير على الأرض المتنازع عليها وقطع بأن العلاقة بين الطرفين هي علاقة دائن مرتب بمدينه، ولما كان ذلك لازما للفصل في تلك الدعوى فإن الحكم السابق وهو حكم نهائى يحوز قوة الأمر المقضى في شأن تكييف العلاقة بين الطرفين ويمنعهما من التنازع في تلك المسألة بالدعوى الثانية ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها في الدعوى الأولى أو أثرت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد صدر على خلاف الحكم السابق ويكون الطعن فيه بالنقض جائزا رغم صدوره من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية، وذلك عملا بالمادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وإذ كان الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية فإنه يكون مقبولا شكلا .

وحيث إنه لما تقدم، يتعين نقض الحكم المطعون فيه لما ملف بيانه من صدوره على خلاف حكم سابق حائز لقوة الشيء المحكوم فيه .

جلسة ١١ من يونيه سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هندی نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المحاضرين : السيد عبد المنعم العراف ، و - سليم راشد أبو زيد ، ومحمد صدق البشيشي ،
وعلى عبد الرحمن .

(١٦٨)

الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٣٦ القضائية :

رى . " المسقاة الخاصة " . " لائحة الترع والجسور " . ملكية .

المسقاة طبقا للائحة الترع والجسور هي كل قناة معدة لرى أراضى بلد واحد أو بلدين
أو لرى أرض مالك واحد أو عائلة مشتركة . اعتبارها من الأملاك الخاصة . التزام المنتفعين
بها بنفقات تطهيرها .

وفقا للسادة الثانية من لائحة الترع والجسور الصادرة بالأمر العالى المؤرخ
٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ تعتبر مسقاة كل قناة أو مجرى معدة لرى أراضى بلد واحد
أو بلدين أو لرى أرض لمالك واحد أو لعائلة مشتركة ولو كانت المسقاة فى زمام
عدة بلاد وتعتبر المساقى جميعها أملاكاً خصوصية والمنتفعون بها هم المكلفون
بتطهيرها وصيانتها ، ويجوز للحكومة عند التأخير فى تطهيرها أن تطهرها على نفقة
هؤلاء المنتفعين .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تحصل فى أن بطرس رزق موريال أقام الدعوى رقم ١٤٣٥ لسنة ١٩٥٠

مدنى كلى القاهرة ضد وزارة الأشغال ومصلحة الطرق والكبارى طالبا الحكم بإلزامهما بأن يدفعوا له ٢٦٦٧٢ ج و ٩٦٦ م، وقال بيانا للدعوى إنه حدث فى يوم ١٤ فبراير سنة ١٩٤٩ أن طغت مياه الجنايبية المجاورة لمصنعه الخاص بضرب الأرز فأغرقت أجولة الأرز التى كانت بالشونة وأتلفتها وقد أبلغ جهة الإدارة بالحادث فانتقل إلى مكانه همدة البلدة ثم معاون الإدارة وحرر كل منهما محضرا بذلك وأثبتا فى المحضرين ٥ دد الأجولة للتالف، ثم أقام دعوى إثبات الحالة رقم ١٨٧ سنة ١٩٤٩ مستعجل بنذر الزقازيق وقدم الخبير المنتدب فيها تقريراً أثبت فيه أن تسرب المياه إلى الشونة راجع إلى ارتفاع منسوبها فى الجنايبية المجاورة، لأن مجهولا أقام فتحة غير رسمية بجوار الفتحة الرسمية التى تغذى الجنايبية بالمياه من ترعة السطح العمومية، وهو ما يلقى على وزارة الأشغال تبعه الحادث وذلك لإهمال خفيها المنوط به حراسة الفتحة الرسمية مراقبة ذلك، وقال المدعى إنه لما كان يقدر التعويض عما لحق به من إضرار بمبلغ ٩٦٦, ٢٦٦٧٢ ج فقد أقام الدعوى بطلب الحكم له بهذا المبلغ . وقد أجابت وزارة الأشغال على الدعوى بعدم مسئوليتها لأن الجنايبية هى مسفاة خصوصية لا إشراف لها عليها ودفعت مصلحة الطرق والكبارى بعدم قبول الدعوى بالنسبة لها لعدم إنصاف النزاع بها، وبتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٥٥ نذبت المحكمة مكتب خبراء وزارة العدل لمعاينة الجنايبية موضوع النزاع لبيان إن كانت ترعة همومية أو مسفاة خصوصية طبقاً للأئحة الترعى والمساقى وبيان أسباب طغيان المياه على مصنع المدعى وشونته، وبعد أن قدم مكتب الخبراء تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٦٠ حضورياً برفض الدفع بعدم قبول الدعوى ضد مصلحة الطرق وبقبولها وفى الموضوع بالزام وزارة الأشغال ومصلحة الطرق بأن يدفعوا إلى المدعى مبلغ مائة ألف جنيه . وإستأنف المدعى هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة طالبا تعديله والحكم له بكامل طلباته وقيد إستئنافه برقم ١٤٣٠ سنة ٧٨ قضائية كما إستأنفته وزارة الأشغال ومصلحة الطرق طالبين بإلغاء وقيد إستئنافهما برقم ٩٨ سنة ٧٩ قضائية . وبتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٦ حكمت المحكمة بقبول الإستئنافين شكلاً وفى موضوع الإستئناف رقم ٩٨ سنة ٧٩ قضائية بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى وفى موضوع الإستئناف رقم ١٤٣٠ سنة ٧٨ قضائية برفضه . وطعن بطرس رزق سوريال فى هذا الحكم بطريق التماس وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الراى برفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظره أمام هذه الدائرة صممت النيابة حل رأياها الوارد فى مذكرتها .

وحيث إن الطعن بني على أربعة أسباب ينمى الطاعن في أولها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت في الأوراق، وفي بيان ذلك يقول إنه يؤخذ من أسباب ذلك الحكم أن محكمة الاستئناف اعتبرت أن الماسورة التي تصرف مياه العادم من ما كينة المضرب إلى الجناحية المجاورة كانت هاملا أساسيا في إحداث الفرق لأن قطرها ۷ بوصه، في حين أنه كان يجب أن يكون ۳ بوصه واكتنفا ذكرت أنها لا تصدق ما ذهب إليه الطاعن من أن مصلحة الطرق هي التي ركبت تلك الماسورة لعدم استطاعته إثبات ذلك، وهذا الذي ذكرته بخالف الثابت في الأوراق إذ ورد على لسان مندوبي مصلحة الطرق بمحضري أعمال الخبير المؤرخين ۱۹۵۷/۶/۲۰، ۱۹۵۷/۱۱/۱۴ أن مصلحة الطرق هي التي ركبت الماسورة، ونتيجة لذلك رأى الخبير أن تسال تلك المصاحبة عن الحادث بنسبة ۱۰٪ على أساس أن زيادة قطر الماسورة ساعد على سرعة الفرق، ويقول الطاعن إنه على الرغم من أن الحكم المطعون فيه قد بني على تقرير الخبير، فإنه قد خالف ما جاء في هذا التقرير وبذلك شابه الخطأ في تطبيق القانون، وخالف الثابت في الأوراق .

وحيث إن هذا النعى غير مديد، ذلك أن الحكم المطعون فيه قد بني قضاءه ينمى مسئولية مصلحة الطرق على ما قرره من أنه " بالنسبة لما ذهب إليه الخبير في شأن ما حمله لمصلحة الطرق من مسئولية قدرها ۱۰٪ بمقولة إنها وضعت ماسورة يزيد قطرها عن القدر المقرر مما ترتب عليه سرعة تسرب المياه إلى داخل الشونة، فإنه إذ كان الثابت أن هذه الماسورة هي السبب في الفرق وأن المدعى على ما ثبت من هذا التقرير قد قصر في اتخاذ إجراءات الأمن المتعلقة بهذه الماسورة بعدم وضعه صماما لها يكفل غلقها عند ارتفاع المياه إلى فتحتها بصورة تهدد المصنع، وكان الثابت من الترخيص الماعطى للمدعى من المصلحة والمرفق بالأوراق أنه خاص بتركيب ماسورة قطرها ۳,۵ بوصه لا ۷,۵ بوصه على ما أثبتته التقرير وكانت هذه الماسورة خاصة بالمصنع لا بمتعلقات الرى، فإنه لا يمكن تصديق المدعى فيما ذهب إليه من أن مصلحة الطرق هي المسئولة عن هذه المخالفة وما ترتب عليها من أضرار، خصوصا وأن المدعى لم يثبت من أى طريق كان أن المصاحبة هي التي قامت بتركيب الماسورة لاهو، وهو صاحب المصلحة

في تركيبها " ومفاد هذا الذي ذكره الحكم أن محكمة الاستئناف قد استخلصت في نطاق سلطتها الموضوعية أن الطاعن هو الذي قام بتركيب الماسورة باتساع مخالف لما صدر به لترخيص . وإذا كان ذلك وكان ما يدعيه الطاعن من فساد هذا الاستخلاص لمخالفته لما هو ثابت من شهادة مندوبي مصلحة الطرق في محضر أعمال الخبير لادليل عليه إذ هو لم يقدم تدهيما لطعنه صورة رسمية من ذلك التقرير، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تطرح بعض ما جاء بتقرير الخبير إذا هي لم تطعن إليه، وإذا كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون أو خالف الثابت في الأوراق .

وحيث إن الطاعن ينفي في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه البطلان والخطأ في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك يقول إن ذلك الحكم قد بني قضاءه برفض الدعوى على أن الطاعن هو المسئول عن صيانة السد الترابي الذي يفصل جزء الجنبية الذي يتخذ لرى الأراضى المجاورة عن جزئها المخصص لصرف عادم المصنع، وأنه إذ أهمل في هذه الصيانة فإنه لا تكون ثمة مسئولية على وزارة الري أو مصلحة الطرق، وبذلك يكون الحكم قد أهدر ما ذكره الخبير في تقريره من اشتراك عمال مصلحة الطرق في إضعاف ذلك السد وفقا لأقوال شاهد لم يطعن في أقواله، وذلك على ما ثبت في محضر أعمال الخبير، ومن أجل ذلك حمل الخبير مصلحة الطرق جزءا من المسئولية، ولو التفتت المحكمة إلى ذلك لتغير وجه الرأى في الدعوى .

وحيث إن هذا النفي مردود بأن الحكم المطعون فيه قد حصل النتيجة التي انتهى إليها الخبير بقوله " وانتهى الخبير في تقريره إلى أن الجنبية موضوع النزاع تعتبر مسقى خاصة، وأن العامل الأساسى في الحادث يرجع إلى وجود سد ترابي يعترض هذه الجنبية وهذا السد المسئول عنه المدعى لأنه يفصل جزء الجنبية المستعمل للرى عن جزئها المستعمل لتلقى عادم المصنع، وأن عدم حناية المدعى بهذا السد هو الذى ترتب عليه طغيان مياه الري على هذا الجزء الأخير ونفوذها إلى المصنع من طريق ماسورة العادم وأن المدعى يتحمل ٩٠٪ من الضرر الذى وقع، وأما العشرة في المائة الباقية فتتحمل بها مصلحة الطرق والكبارى لأنها وضعت ماسورة العادم تزيد فتحتها عن المقرر مما ساعد على سرعة

نفوذ المياه منها إلى داخل الشونة". وانهى الحكم إلى تقرير أن تبعة الحادث تقع على الطاعن وحده وذلك بقوله "وحيث إنه بالنسبة للوضع فإن الثابت من تقرير الخبير أن العامل الأساسى فى الحادث هو ضعف وتآكل السد الترابى المسئول عنه المدعى للأسباب السائغة التى بنى عليها" ولما كان ذلك وكان الخبير قد قدر مسئولية مصلحة الطرق من الحادث بنسبة ١٠٪ اعتمادا منه على أنها هى التى ركبت ماسورة العادم باتساع ٧٥ سم بوصة ، وكان الحكم قد نفى ذلك حسبا هو وارد فى الرد على السبب الأول وألقى تبعة الحادث على الطاعن لما ثبت من إهماله فى صيانة السد الترابى ، وكان قول الطاعن أن الخبير قرر أن عمال مصلحة الطرق قد اشاركوا فى إضعاف السد الترابى قولاً عاريا عن الدليل إذ هو لم يقدم صورة رسمية من تقرير ذلك الخبير. لما كان ذلك فإن النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينهى فى السبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك لدى محكمة الموضوع بأن الجناحية المجاورة لمصنعه هى جناحية عمومية وليست خصوصية ولم يستطع الخبير أن يقطع فى هذه المسألة برأى ، ومع ذلك فقد اعتبر الحكم أن المسقاة خصوصية تأميسا على ما قاله الخبير من أنه ثبت له استمرار هذه المسقاة حتى الآن لغرض المنفعة الخاصة تطبيقا لقانون الرى بناء على خطاب له قدمه مندوب وزارة الأشغال ، وذلك دون أن يطلع الخبير على أية ملفات خاصة بهذه المسقاة ، وبذلك أصبحت أصحاب الحكم تتعارض مع ما هو ثابت بتقرير الخبير الذى اتخذته الحكم أساسا لما قضى به .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أثبت نقلا من تقرير الخبير أن "الجناحية موضوع النزاع هى جناحية للسكة الحديد الكائنة بناحية الحديد مركز منيا القمح التى تستمد مياهها من فرع ترعة السطح بواسطة فتحة ذات بوابة حديدية بقلاووظ ، بجانبها قطع ثبت أنه كان يحتوى على فتحة ذات برميل نقرها مصلحة الرى كمساعد للآخذ السابق ، وعلى بعد ٢٥١٥ كيلوا مترا يوجد هدار تخفيف ملسوب مسطحة ٩٢ و ٩٠ مترا به بدالة لتوصيل المياه من أمام المدار إلى خلفه .. وعلى بعد ١٠٠ متر بحرى هذا

الهدار يوجد سد ترابى تنتهى به الجنباية المستعملة للرى وتبدأ به الجنباية التى تستعمل كمصرف لعدم المصنع وأن جنباية السكة الحديدى هى مصقى خاصة، ولا ينفى ذلك أن لها فتحة على فرع ترعة السطح، أو إقامة الهدار عليها لأن التربة غير معدلة الفتحات ومخصصة لرى أطيان مجموعة من الأهالى فى بلد واحد وتظهر على حساب هؤلاء الأهالى على ما ثبت من مستندات مصلحة الرى التى اطلع عليها، وإن الهدار ما أنشئ لتنظيم الرى فى هذه التربة وإنما أنشئ بمناسبة إنشاء مصرف منيا القمح سنة ١٩٤٦ " ويبين من هذا الذى ذكره الحكم أن تقرير الخبير قد قطع بأن الجنباية التى فاضت منها المياه على مصنع الطاعن هى جنباية خاصة، وإذا كان ذلك وكان الطاعن لم يقدم ما يدل على أن الخبير لم يقطع بهذا الرأى، فإنه لا يكون ثمة تعارض بين أسباب الحكم المطعون فيه وبين تقرير الخبير الذى اتخذته الحكم أساسا لما قضى به .

وحيث إن الطاعن ينهى فى السبب الرابع على الحكم المطعون فيه الفصور فى التسبيب، وفى بيان ذلك يقول إن ذلك الحكم لم يعرض للناقشة التى ثارت حول عمومية أو خصوصية، المسمى واعتمد فى ذلك على تقرير الخبير دون أن يبدى رأيه القانونى فى ذلك، ولو فعل لتغير وجه الرأى فى الدعوى .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك أنه - وفقا للمادة الثانية من لائحة الترع والجسور الصادرة بالأمر العالى المؤرخ ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ - التى تحكم النزاع - تعتبر مسقاة كل قناة أو مجرى معدة لرى أراضى بلد واحد أو بلدين أو لرى أرض لمالك واحد أو لعائلة مشتركة ولو كانت المسقاة فى زمام عدة بلاد، وتعتبر المساقى جميعها أملاكاً خصوصية والمتفعون بها هم المكلفون بإنشائها وصيانتها، ويجوز للحكومة عند التأخير فى تطهيرها أن تطهرها على نفقة هؤلاء المتفعين، وإذا كان ذلك وكان الخبير قد ألتم فى الأسباب التى اعتمد عليها لبيان أن الجنباية المجاورة لمصنع الطاعن هى مسقاة خاصة ذات المعيار القانونى الذى وضعته لائحة الترع والجسور سالفة الذكر، وكان الطاعن لم يقدم ما ينفى تلك الأسباب، فإن الحكم إذا أخذ بما انتهى إليه الخبير فى هذا الخصوص لا يكون مشوباً بالفصور .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٦ من يونيه سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام طبع نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : بطرس زغلول ، ومحمد نور الدين هويس ، وإبراهيم علام ، ومحمد أسعد
محمود .

(١٦٩)

للطعن رقم ١١٧ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) موظفون . ” المرشد بميناء الاسكندرية ” . عقد .

المرشد في ميناء الاسكندرية لا يعد موظفا عموميا . عند قيامه بإرشاد
السفينة بعد تأبعا للجهاز الذي ينوب عنه الربان . قيام علاقة من علاقات
القانون الخاص بين المرشد والسفينة عند مساعدته لها في حالة الخطر .

(ب) قرار إداري . ” تقدير أجر المرشد ” . اختصاص . ” اختصاص
ولائي ” .

القرار الإداري . ماهيته . قرار مدير عام مصلحة المواني والمنائر بتقدير
أجر المرشد بميناء الاسكندرية ليس قرارا إداريا . المنازعة في شأنه مما
تختص به جهة القضاء العادي .

١ — مفاد نصوص المواد ٣ و ٤ و ٥ و ٦ من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٨
بتنظيم الإرشاد في ميناء الاسكندرية أنه وإن كان المرشد يجبر على إرشاد السفن
في منطقة ميناء الاسكندرية كما تجبر السفن على قبول الإرشاد منه ضمانا لسلامة
الملاحة في الميناء ولحسن سير العمل فيها ، كما يجبر المرشد على تقديم المساعدة
أولا للسفينة التي في خطر ، واثنا رتب المشرع على تخلف المرشد عن أداء عمله
بالإرشاد أو بالمساعدة الحكم عليه بعقوبة جنائية طبقا لما تنص به
المادة الثانية عشرة من القانون ١٣٠ لسنة ١٩٤٨ ، إلا أن ذلك لا يغير من أن
المرشد يعتبر أثناء قيامه بعمله بإرشاد السفينة — وعلى ما جرى به قضاء هذه
المحكمة — تابعا للجهاز لأنه يزاول نشاطه في هذه الفترة لحساب الجهاز ، ويكون

الحال كذلك ولو كان الإرشاد اجباريا . وليس في هذا خروج عن الأحكام المقررة في القانون المدنى في شأن مسئولية المتبوع ، ذلك أن الفقرة الثانية من المادة ١٧٤ منه تقضى بأن رابطة التبعية تقوم ولو لم يكن المتبوع حرا في اختيار تابعه متى كانت له سلطة فعية في رقابته وتوجيهه ، ومجهز السفينة يمارس سلطة الرقابة والتوجيه على المرشد بواسطة ربانها . كما أن المرشد في ميناء الاسكندرية وأخذا مما ورد بالأعمال التحضيرية للقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٨ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يعتبر موظفا عموميا ولا تربطه بالدولة علاقة الوظيفة العامة ، وليس في تحصيل الدولة لرصوم الإرشاد المنصوص عليها في القانون سالف البيان ما يجعل للمرشد صفة الموظف العمومى ، وإذا كان ما يتقاضاه المرشد عن مساعدته السفينة التى فى خطر هو وبصريح نص المادة الرابعة أجزا خاص ، فإن مفاد ذلك كله قيام علاقة من علاقات القانون الخاص بين المرشد والسفينة التى يقوم بمساعدتها فى حالة الخطر ، منشؤها قيام المرشد بهذه المساعدة .

٢ — إذ كان القرار الإدارى الذى لا تختص جهة القضاء العادى بإلغائه أو تأويله أو تعديله ، هو ذلك القرار الذى تفصح به الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح وذلك بقصد إحداث مركز قانونى معين متى كان ممكنا وحائزا قانونا وكان الباعث عليه مصلحة عامة ، فإن القرار الذى أصدره مدير عام مصلحة الموانى والمنار بتقدير الأجر الذى يستحقه الطاعن — المرشد — لا يعد قرارا إداريا يباشر به عملا من أعمال السلطة العامة وليس من شأنه إنشاء مركز قانونى ، وكل ما يهدف إليه المشرع من تخويل مدير عام مصلحة الموانى والمنار إصدار هذا القرار هو مجرد إقامته وصيغتين المرشد والسفينة لتيسير فض النزاع بينهما فى علاقة من علاقات القانون الخاص . وإذا تختص جهة القضاء العادى بنظر جميع المنازعات المتعلقة بالعلاقات التى يحكمها القانون الخاص ما لم يرد نص بانتراع هذا الاختصاص منها ، وكان الحكم قد اعتبر قرار مدير عام مصلحة الموانى والمنار بتقدير أجر الطاعن — المرشد — من مساعدة السفينة قرارا إداريا ورتب على ذلك ، القضاء بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٠٨٤ سنة ١٩٥٩ تجارى كلى الاسكندرية ضد شركة دى كاسترو باعتبارها وكالة عن السفينة (ستيلفيو) والى اندجبت فى الشركة المطعون عليها وطلب الحكم بالزامها بأن تدفع له مبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه ، وقال بيانا لدعواه إنه بتاريخ ٢٥ يوليو سنة ١٩٥٩ طلب ريان السفينة (ستيلفيو) المساعدة عندما أوشكت سفينته على الفرق إثر اصطدامها بالسفينة (دوناتيل بارودى) وأن هذا الاصطدام قد ترتب عليه تسرب المياه بداخلها وتمطيل آلاتها لنحف الطاعن لمساعدتها وقام بقطرها إلى داخل ميناء الاسكندرية وجنح بها إلى مكان ضحل (الرملة البيضاء) فأنقذها بهذه المساعدة هى وحولتها . وإذا كان يستحق عن ذلك مقابلا عادلا يقدره بالمبلغ المطالب به فقد أقام دعواه للحكم له بطلباته . دفعت المطعون عليها بعدم اختصاص جهة القضاء العادى بنظر الدعوى تأسيسا على أن ما قام به الطاعن باعتباره مرشدا بميناء الاسكندرية هو أمر ملزم به طبقا لنص المادة الرابعة من القانون رقم ١٣٠ سنة ١٩٤٨ الخاص بتنظيم الإرشاد بميناء الاسكندرية إذ أنه يلزم بمساعدة السفينة التى تكون فى حالة خطر، وأنه فى هذه الحالة يكون له الحق فى أجر خاص يقدره المدير العام لمصلحة الموانئ والمنائر، وعلى أنه قد صدر قرار من مدير عام هذه المصلحة بتقدير أجر الطاعن عن مساعدته السفينة بمبلغ ٢٠ ج وأن هذا القرار يعتبر قرارا إداريا لا تختص جهة القضاء العادى بنظره، الأمر الذى تهدف الدعوى الحالية إليه فلا يختص به القضاء العادى . وبتاريخ ١٩٦٢/٢/٢٦ قضت المحكمة بقبول الدفع وبعدم اختصاصها بنظر الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية وقيد الاستئناف برقم ١٥٥ سنة ١٨ ق، وبتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٦٥ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . قرر الطاعن بالطعن فى هذا الحكم بطريق النقض

وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم قضى بعدم اختصاص جهة القضاء للعادى ولائيا بنظر الدعوى استنادا إلى أن تقدير مدير عام مصلحة الموانى والمناير لأجره من مساعدته السفينة (ستيلفيو) يعتبر قرارا إداريا تنطوي الدعوى الحالية على طلب الغائه أو تأويله أو تعديله فلا تختص جهة القضاء العادى بنظرها . هذا في حين أن ما تنص به المادة الرابعة من القانون رقم ١٣٠ سنة ١٩٤٨ الخاص بتنظيم الإرشاد بميناء الإسكندرية من أن على المرشد أن يقدم المساعدة للسفينة التى فى خطر وباستحقاقه أجرا خاصا فى هذه الحالة إنما ينشئ علاقة من علاقات القانون الخاص بين المرشد والسفينة تختص جهة القضاء العادى بنظر المنازعات الناشئة عنها ومنها تقدير أجر المرشد ، وليس من شأن ما نصت عليه المادة الرابعة سالفة البيان ما يجعل هذا التقدير قرارا إداريا يخرج المنازعة عن اختصاص جهة القضاء العادى ، إذ أن هذا التقدير لا ينشئ مركزا قانونيا وإنما هو فى حقيقته نوع من الوساطة بين المرشد والسفينة ومقرر لتيسير العمل فى الميناء ولا يترتب على قيام المرشد بمساعدة السفينة التى فى حالة خطر قيام علاقة من علاقات القانون العام بينه وبينها ، إذ فضلا عن أن المرشد لا يعتبر موظفا عموميا فليس ما يمنع فى علاقات القانون الخاص أن يتدخل المشرع لتنظيم عالية الروابط الناشئة عنها بما يؤدى إلى عدم خضوعها لمبدأ سلطان الإرادة ، غير أن الحكم خالف هذا النظر واعتبر قرار مدير عام مصلحة الموانى والمناير قرارا إداريا ورتب على ذلك قضاءه بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر النزاع وهو ما يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أن المادة الثالثة من القانون رقم ١٣٠ سنة ١٩٤٨ بتنظيم الإرشاد فى ميناء الإسكندرية المنطبق على الدعوى إذ تنص " على كل سفينة خاضعة لالتزام الإرشاد تدخل منطقة الإرشاد أو تخرج منها أن ترفع على ساريتها الإشارة الخاصة بطلب المرشد " وتنص المادة الرابعة " على المرشد أن يجيب طلب السفينة بمجرد الإشارة المذكورة وأن يقدم خدماته

للسفينة التي تتقدم أولا أو التي يكون قد عهد إليه بها بصفة خاصة . ومع ذلك عليه أن يقدم مساعدته أولا للسفينة التي تكون في خطر ولو لم يطلب إليه ذلك متى تبين له الخطر المهدق بها ، وفي هذه الحالة يكون المرشد الحق في أجر خاص يحدده المدير العام لمصلحة الموانئ والمناظر . وتنص المادة الخامسة على أنه " يجب لممارسة مهنة الإرشاد الحصول على إجازة بذلك من مصلحة الموانئ والمناظر ولا تتحمل الحكومة أية مسئولية عما يحدث من هلاك أو ضرر بسبب استخدام أحد المرشدين الحاملين لهذه الإجازة " وتنص المادة السادسة على أن " تبقى السفينة مسئولة قبل الغير عن كل هلاك أو ضرر ولو كان ناشئا بسبب خطأ المرشد " . فقد أفادت هذه النصوص مترابطة بأنه وإن كان المرشد يجبر على إرشاد السفن في منطقة ميناء الإسكندرية كما تجبر السفن على قبول الإرشاد منه ضمانا لسلامة الملاحة في الميناء ولحسن سير العمل فيها كما يجبر المرشد على تقديم المساعدة أولا للسفينة التي في خطر ، ولئن رتب المشرع على تخلف المرشد عن أداء عمله بالإرشاد أو بالمساعدة الحكم عليه بعقوبة جنائية طبقا لما تقضى به المادة الثانية عشرة من القانون ١٣٠ سنة ١٩٤٨ مالف البيان ، إلا أن ذلك لا يغير من أن المرشد يعتبر أثناء قيامه بعمله بإرشاد السفينة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تابعا للجهاز لأنه يزاول نشاطه في هذه الفترة لحساب الجهاز ويكون الحال كذلك ولو كان الإرشاد إجباريا ، وليس في هذا خروج عن الأحكام المقررة في القانون المدني في شأن مسئولية المتبوع ، ذلك أن الفقرة الثانية من المادة ١٧٤ منه تقضى بأن رابطة التبعية تقوم ولو لم يكن المتبوع حرا في اختيار تابعه متى كانت له سلطة فعلية في رقابته وتوجيهه ، ومجهز السفينة يمارس سلطة الرقابة والتوجيه على المرشد بواسطة ربانها ، كما أن المرشد في ميناء الإسكندرية ، وأخذا بما ورد بالأعمال التحضيرية للقانون رقم ١٣٠ سنة ١٩٤٨ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يعتبر موظفا عموميا ولا تربطه بالدولة علاقة الوظيفة العامة ، وليس في تحصيل الدولة لرسم الإرشاد المنصوص عليها في المادة التاسعة من القانون رقم ١٣٠ سنة ١٩٤٨ مالف البيان ما يجعل للمرشد صفة الموظف العمومي بل إن تحصيل رسوم الإرشاد بمعرفة مصلحة الموانئ والمناظر هو إجراء مقرر لتيسير تحصيلها وكفالة هذا التحصيل ، بدليل أنها بعد تحصيلها تدفعها لهيئة الإرشاد وهي هيئة

لها شخصيتها الاعتبارية الخاصة بها ، وذلك بعد خصم المصروفات التي أنفقتها هذه المصلحة طبقا لما تقضى به المادة الحادية عشرة من القانون رقم ١٣٠ سنة ١٩٤٨ سالف البيان ، وإذا كان ما يتقاضاه المرشد عن مساعدته السفينة التي في خطر هو وبصريح نص المادة الرابعة أجزا خاص ، فإن مفاد ذلك وعلى ضوء ما سلف بيانه سواء في تكييف مركز المرشد وعدم إعتباره موظفا عموميا أو في صلته بالسفينة من ناحية التبعية للجهاز أو استحقاقه رسوم الإرشاد ، أن مفاد ذلك كله قيام علاقة من علاقات القانون الخاص بين المرشد والسفينة التي يقوم بمساعدتها في حالة الخطر منشؤها قيام المرشد بهذه المساعدة . لما كان ذلك وكان القرار الإداري الذي لا تختص جهة القضاء العادي بإلغائه أو تأويله أو تعديله هو ذلك القرار الذي تفصح به الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح وذلك بقصد إحداث مركز قانوني معين متى كان ممكنا وجائزا قانونا وكان الباعث عليه مصلحة عامة ، وكانت دعوى الطاعن إنما تدور حول علاقة من علاقات القانون الخاص بينه وبين المطعون عليها بشأن ما يستحقه من أجر مقابل المساعدة التي يقوم بتقديمها للسفينة (ستيلفيو) فإن القرار الذي أصدره مدير عام مصلحة الموانئ والمناظر بتقدير الأجر الذي يستحقه الطاعن من هذه العلاقة لا يعد قرارا إداريا يباشر به عملا من أعمال السلطة العامة وليس من شأنه إنشاء مركز قانوني ، وكل ما يهدف إليه المشرع من تحويل مدير عام مصلحة الموانئ والمناظر إصدار هذا القرار هو مجرد إقامة وسيطا بين المرشد والسفينة لتيسير فض النزاع بينهما في علاقة من علاقات القانون الخاص . لما كان ذلك فإن قرار مدير عام مصلحة المناظر بتقدير أجر الطاعن عن تلك المساعدة التي يقول بها لا يعتبر قرارا إداريا ، وإذا تختص جهة القضاء العادي بنظر جميع المنازعات المتعلقة بالعلاقات التي يحكمها القانون الخاص ما لم يرد نص بآثار هذا الاختصاص منها ، وكانت المنازعة في الدعوى الحالية هي مما يدخل في علاقة من علاقات القانون الخاص على النحو السالف بيانه ، وكان الحكم قد اعتبر قرار مدير عام مصلحة الموانئ والمناظر بتقدير أجر الطاعن عن مساعدة السفينة (ستيلفيو) قرارا إداريا ، ورتب على ذلك القضاء بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ١٦ من يونيه سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلج نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد نور الدين هويس ، وأحمد حسن مكيكل ، ومباس حلى عبد الجواد ،
ومحمد أسعد محمود .

(١٧٠)

الطعن رقم ١٨١ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) إعلان . " بيانات الإعلان " . نقض . " إعلان الطعن " .

خلو الورقة — المقول بأنها صورة إعلان تقرير الطعن — من أية كتابة محررة بخط
المحضر. عدم صلاحيتها للبحث فيما إذا كانت هي صورة أصل الإعلان . اشتغال الأصل
على جميع البيانات . لا بطلان .

(ب) إثبات " الفرائض القضائية " . محكمة الموضوع . وصية .

استخلاص محكمة الموضوع نية الإيصاء من تصرفات المورث الأخرى . صحيح .

(ج) إثبات " الفرائض القانونية " . وصية . عقد . " تكييف العقد " .
صورية . محكمة الموضوع .

قريئة المادة ٩١٧ مدني . قوامها . احتفاظ المتصرف بحيازة المين . وبحقه
في الانتفاع بها مدى حياته . لفاضي الموضوع التحري عن قصد المتصرف في ضوء
ظروف الدعوى .

(د) عقد . " تكييف العقد " . وصية . بيع .

تكييف المحكمة للعقد بأنه وصية لبيع . وجوب أعمال أثر فقاذا للمتصرف
في ثلث التركة .

١ — إذ كانت الورقة — المقول بأنها صورة إعلان تقرير الطعن — قد خلت
مما يشير إلى أنها هي التي قام المحضر بتسليمها للطعون عليهما ، إذ جاءت

مجردة من أية كتابة محررة بخط يد المحضر يمكن أن تتخذ أساسا للبحث فيما إذا كانت هي صورة أصل الإعلان ، فإن المحكمة لاتعول على هذه الورقة في أنها هي الصورة التي سلمت فعلا للطامون عليها . وإذا بين من أصل ورقة إعلان الطعن أنه اشتمل على جميع البيانات التي يستوجبها القانون لصحته وأنه تم إعلانها في الميعاد ، فإن الدفع ببطلان الطعن يكون على غير أساس متعينا ولفظه .

٢ — لاثيريب على محكمة الموضوع إن هي استخلصت — ضمن الأدلة التي اعتمدت عليها — نية الإيحاء من تصرفات المورث الأخرى بما لها من سلطة موضوعية في استنباط الفرائض التي تأخذ بها من وقائع الدعوى والأوراق المقدمة فيها .

٣ — مفاد نص المادة ٩١٧ من القانون المدني — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو أن القرينة التي تضمنها لاتقوم إلا باجتماع شرطين (أولهما) هو احتفاظ المتصرف بحيازة العين المتصرف فيها (وثانيهما) احتفاظه بحقه في الانتفاع بها ، على أن يكون احتفاظه بالأمرين مدى حياته ، ولقاضي الموضوع سلطة التحقق من توافر هذين الشرطين للتعرف على حقيقة العقد المتنازع عليه والتحرى عن قصد المتصرف من تصرفه ، وذلك في ضوء ظروف الدعوى التي أحاطت به ، مادام قد برر قوله في هذا الخصوص بما يؤدي إليه^(١) .

٤ — إذ كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى اعتبار التصرف وصية ، فإن هذه الوصية تصح وتنفذ في ثلث التركة من غير إجازة الورثة ، وذلك بالتطبيق لنص المادة ٣٧ من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بعدم نفاذها كلية فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون^(٢) .

(١) نقض ١٨ أبريل ١٩٦٨ — مجموعة المكتب الفني السنة ١٩ ص ٨٠١ .

وقض ١٩ ديسمبر ١٩٦٧ — مجموعة المكتب الفني السنة ١٨ ص ١٨٨٥ .

(٢) نقض ٢ يناير ١٩٦٩ مجموعة المكتب الفني السنة ٢٠ ص ٢٢ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ١٢ سنة ١٩٦٣ سوهاج الابتدائية ضد المطعون عليهم بصحيفة معلنة في ١٣/١/١٩٦٣ طلبوا فيها الحكم بصحة ونفاذ المصادرة لم من مورثهم ومورث المطعون عليهم المرحوم إسماعيل عمر محمود بتاريخ ٢٠/٢/١٩٦٠ متضمنة بيعه لم العقار المبين بالعقد وبصحيفة الدعوى مقابل ثمن قدره ٢٠٠٠ ج . دفع المطعون عليهم بأن العقد المشار إليه يخفى وصية . وبتاريخ ٢١/١١/١٩٦٣ حكمت محكمة أول درجة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لينتج الحكم المطعون عليهم أن التعريف موضوع النزاع ليس بيعاً منجزاً وأنه يخفى وصية . وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين حكمت بتاريخ ٢٦/٢/١٩٦٤ بطلبات الطاعنين . استأنفت المطعون عليهم الخمس الأوليات هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسيوط وقيد الاستئناف برقم ٧٩ سنة ٣٩ ق . وبتاريخ ٨/٢/١٩٦٦ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض . دعت المطعون عليهم الأولى والرابعة ببطالان الطعن . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بصحة هذا الدفع وفي الموضوع بنقض الحكم بالنسبة للسبب الثاني ، وبالجلسة المحددة لظن الطعن التزم النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع ببطالان الطعن أن المطعون عليهم الخمس الأوليات لم يصلون سوى أربع صور من تقرير الطعن مقدمة في الأوراق ، ثلاث منها خاصة بالمطعون عليهم الثانية والثالثة والخامسة لا يشوبها عيب ، أما الرابعة فقد خلت ورقتها من اسم المعلن إليه فتكون خاصة بالمطعون عليها الأولى أو الرابعة ، وإذا خلت هذه الورقة من جميع البيانات التي يتعين إثباتها في أوراق المحضرين ، فإن الطعن يكون باطلاً بالنسبة للمطعون عليهم المذكورين ، وبسبب ذلك بطلانه بالنسبة لباقي المطعون عليهم لعدم قابلية الموضوع للتجزئة .

وحيث إن المطعون عليهن الخمس الأوليات قدمن ضمن حافظة مستنداتهن ورقة قان إياها صورة إعلان تقرير الطعن إلى المطعون عليهما الأولى والرابعة . ولما كان يبين من الاطلاع على هذه الورقة أنها قد خلت مما يشير إلى أنها هي التي قام المحضر بتسليمها للمطعون عليهما المذكورتين ، إذ جاءت مجردة من أية كتابة محررة بخط يد المحضر يمكن أن تتخذ أساسا للبحث فيما إذا كانت هي صورة أصل الإعلان الذي وجه إلى هاتين المطعون عليهما ، فإن هذه المحكمة لا تحول على هذه الورقة في أنها هي الصورة التي سلمت فعلا للمطعون عليهما سالقي الذكر . لما كان ذلك ، وكانت هذه الورقة التي انتفى عنها الوصف بأنها صورة لأصل الإعلان هي سند المطعون عليهما الأولى والرابعة الوحيد في دفعهما بإبطال الإعلان ، وكان يبين من أصل ورقة إعلان الطعن إلى المطعون عليهما المذكورتين أنه اشمل على جميع البيانات التي يستوجبها القانون لصحته وأنه تم إعلانهما بتقرير الطعن في الميعاد ، فإن الدفع بإبطال الإعلان يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، ينمى للطاعنون بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم أقام قضاءه باعتبار البيع الصادر من المورث إلى الطاعنين يخفى وصية ، تأسيسا على أنه تصرف إليهم في المنزل موضوع النزاع في الدعوى الحالية بعقد مؤرخ ١٩٦٠/٢/٢٠ ثم تصرف في منزله للشأنى إلى أولاده الثلاثة المذكور الآخريين بعقد مؤرخ ١٩٦٠/٢/٢٢ موضوع النزاع في دعوى أخرى وعلى أن الثمن كان واحدا في التقدين مع اختلاف مساحة المتراين المتصرف فيهما ووقوعهما في شارع واحد وعلى أن كل فريق من الفريقين المشترين لم يحضر في الدعوى الموجهة إلى الفريق الآخر ولم يطعن على الحكم الصادر فيها مما يستفاد منه موافقة كل منهما على التصرف الصادر للآخر رغم قيام الخصومة قضاء . كما استند الحكم إلى أن المطعون عليهن الخمس الأوليات قدمن في الاستئناف رقم ٧٨ سنة ٣٩ في أسبوط خمسة إعلانات موقعا عليهما من المورث باصتلامه أجرة المحلات الكائنة بنفس المنزل موضوع النزاع بعد تاريخ البيع

مما يفيد أنه ظل يحتفظ بحيازة العين التي تصرف فيها وبحقه في الانتفاع بها مدى حياته ، وإلى أنه لم يثبت أن الطاعنين كان لديهم من المال ما يمكنهم من دفع الثمن وقدره ٢٠٠٠ ج ، وأن هذه القرائن ترجح الأخذ بشهادة شاهدي المطعون عليهن الخمس الأوليات من أن التصرف المطعون فيه ليس جديا . في حين أن الحكم لم يوضح أوجه الشبه أو الخلاف بين العقد موضوع الدعوى الحالية والعقد الثاني المؤرخ ١٩٦٠/٢/٢٢ مما يشوبه بالتجهيل والتموض ولا يمكن معه التعرف على التكيف الصحيح للعقد ، أما عن عدم حضور كل فريق من المشتريين في دعوى الفريق الآخر فلا يفيد الموافقة على التصرف الصادر إليه ، ويرى الطاعنون بالنسبة للإيصالات وهي مقدمة في الدعوى الأخرى أن الحكم لم يبين العقار الذي وردت بشأنه ، وأنه إذا قصد بها العقار موضوع الدعوى الأخرى فإن هذه الإيصالات لا تصلح دليلا على صورية التصرف في العقار موضوع الدعوى الحالية . وأضاف الطاعنون أن شاهدي المطعون عليهن قررا أنهما لا يعرفان شيئا عن التصرف المطعون فيه ولم يذكر أنه تصرف غير جدي حسبما ورد بالحكم . وإذا استند الحكم إلى الأدلة والقرائن سائفة الذكر فإنه يكون معيبا بالقصور في التسيب والفساد في الاستدلال ومخالفة النابت بالأوراق .

وحيت إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه استند في قضائه باعتبار التصرف موضوع النزاع ليس منجزا وأنه يخفى وصية إلى أن المورث تصرف في المنزل موضوع الدعوى الحالية إلى الطاعنين بعقد مؤرخ ١٩٦٠/٢/٢٠ ، ثم تصرف بعد يومين في منزله الثاني إلى أولاده الثلاثة المذكور الآخرين بعقد مؤرخ ١٩٦٠/٢/٢٢ وأنه أثبت في العقدين تمنا واحدا رغم اختلاف مساحة المنزلين ووقوعهما في شارع واحد وذلك خلافا لما هو متبع في حالة البيع من محاولة المتعاقدين تقييم المبيع تقييما حقيقيا ، وكان هذا البيان الذي أورده الحكم عن العقد الآخر كافيا في معرض التدليل على التكيف الذي انتهى إليه ، وكان الحكم قد أضاف إلى ذلك أن كل فريق من المشتريين لم يحضر في دعوى الفريق الآخر ولم يطعن على الحكم الصادر فيها ، وأن هذا يستفاد منه أن الفريقين رضا عن التصرفين المطعون فيهما — وهي قرينة استخلصها الحكم بماله من ساطة موضوعية في استنباط القرائن التي يأخذ بها

من وقائع الدهوى والأوراق المقدمة فيها ، وكان لا أثر على محكمة الموضوع إن هي استغاضت - ضمن الأدلة التي اعتمدت عليها - نية الإيصاء من تصرفات المورث، الأخرى ، وكان الحكم في سبيل التدليل على أن المورث استمر مدى حياته محتفظاً بحيازة العقار الذي تصرف فيه لحساب نفسه وبحقه في الانتفاع به قد ذكر أن المطعون عليهن الخمس الأوليات قدمن في الدهوى الخاصة بالعقد الثاني المؤرخ ١٩٦٠/٢/٢٢ خمسة إيصالات موقعة من المورث تفيد استلامه الأجرة من مستأجرين لمحات كائنة بالعقار موضوع النزاع في مدة لاحقة على تاريخ عقد البيع ، وأن هذه الإيصالات تأيدت بأقوال الشاهد الأول لهؤلاء المطعون طين في التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة وبمقتضى الإيجار التي قدمها الطاعنون ، وكان المستفاد من الحكم حسبما قرره الشاهد المذكور في التحقيق المشار إليه والمقدمة صورته بمقتضى العاين وما ورد بمقتضى الإيجار سالفة الذكر أن بعض هذه الإيصالات تخص العقار موضوع التصرف في الدهوى الحالية ، وكان الحكم قد استدلل فوق ما تقدم على أن النية لم تنجبه إلى البيع ، بأنه لم يثبت أن الطاعنين كان لديهم من المال ما يمكنهم من دفع الثمن وقدره ألفاً جنبه وبأن الفرائض التي استند إليها على النحو سالف البيان ترجع الأخذ بأقوال شاهدي المطعون عليهن الخمس الأوليات من أن التصرف المطعون فيه ليس جدياً ، وكان بين من مراجعة أقوال هذين الشاهدين في التحقيق أمام محكمة أول درجة أنهما قررا أن الطاعنين لم يكن لديهم مال يدفعونه الثمن، وأن المورث ظل واصماً اليد على العقار موضوع النزاع ويحصل الأجرة من المستأجرين حتى وفاته ، وكان الحكم فيما استخلصه من هذه الأقوال من أن التصرف المطعون فيه ليس جدياً لم يخرج فيه عما يؤدي إليه مدلولها . لما كان ذلك ، وكان مفاد نص المادة ٩١٧ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو أن القرينة التي تضمنها لا تقوم إلا باجتماع شرطين أولهما هو احتفاظ المتصرف بحيازة العين المتصرف فيها، وثانيهما الاحتفاظ بحقه في الانتفاع بها على أن يكون احتفاظه بالأمرين مدى حياته ، ولقاضي الموضوع سلطة التحقق من توافر هذين الشرطين للتعرف على حقيقة العقد المتنازع عليه والتحرر من قصد المتصرف من تصرفه وذلك في ضوء ظروف الدهوى التي أحاطت به ما دام قد برر قوله في هذا الخصوص بما يؤدي إليه ،

وإذ تبرر الأدلة والفرائن التي امتند إليها الحكم على النحو سالف الذكر النتيجة التي انتهى إليها من أن نية المورث قد انصرفت إلى الوصية لا إلى البيع المنجز ، فإن النعي على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثاني خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنون إن الحكم وقد اعتبر العقد الصادر للطاعنين يستر وصية ، فقد كان يتعين عليه تطبيقاً لأحكام قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ أن يقضى بنفاذ هذا التصرف في حدود ثلث التركة ، وإذ قضى الحكم رغم ذلك برفض الدعوى فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى اعتبار التصرف الحاصل بالعقد المؤرخ ١٩٦٠/٢/٢٠ وصية ، فإن هذه الوصية تصح وتنفذ في ثلث التركة من غير إجازة الورثة وذلك بالتطبيق لنص المادة ٣٧ من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ وإذ قضى الحكم المطعون فيه بعدم نفاذها كلية فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص . ولما كان الفصل في الدعوى على الأساس المتقدم يستلزم الإحاطة بجميع أموال لأتركة من عقار ومنقول ، وكان الحكم المطعون فيه والأوراق الأخرى في الدعوى قد خلت من هذا البيان ، فإنه يتعين بعد نقض الحكم المطعون فيه لهذا السبب إحالة القضية إلى محكمة الاستئناف .

جلسة ٢٣ من يونية سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : بطرس زغلول ، وأحمد حسن هيكل ، وعباس حليبي عبد الجواد ،
وعبد أسعد محمود .

(١٧١)

الطعن رقم ١ لسنة ٣٦ القضائية :

مقولة . " ضمان صيوب البناء " . التزام . " الالتزام بنتيجة " . مسئولية .
بيان .

لتزام المقاول بضمان عيوب البناء . التزام بنتيجة . تحقق الضمان إذا تبين وجود العيب في البناء
خلال عشر سنوات من وقت التسليم ولو لم تنكشف آثار العيب إلا بعد انقضاء هذه المدة .

مفاد نص المادة ٤٠٩ من القانون المدني السابق والمادة ٦٥١ من القانون
المدني الحالي المقابلة للمادة السابقة ، أن الالتزام المقاول هو التزام بنتيجة ،
هي بقاء البناء الذي يشيده سليماً ومتيناً لمدة عشر سنوات بعد تسليمه ،
وأن الإخلال بهذا الالتزام يقوم بمجرد إثبات عدم تحقق تلك النتيجة دون
حاجة لإثبات خطأ ما ، وأن الضمان الذي يرجع إلى تنفيذ المقاول أعمال البناء
يتحقق إذا ظهر وجود العيب في البناء خلال عشر سنوات من وقت التسليم
ولو لم تنكشف آثار العيب وتفاقم أو يقوم التهدم بالفعل إلا بعد انقضاء هذه المدة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق

الطعن - تحصل في أن مورث المطعون عليهم المرحوم حسن سليمان عطيه أقام بتاريخ ٢٧ أغسطس سنة ١٩٤٨ ضد الطاعن الدعوى رقم ١٧٢٣ سنة ١٩٥٠ مدنى كلى القاهرة، وطلب الحكم بالإلزامه بأن يدفع له مبلغ ١٠٨٠ ج . وقال بيانا له وهواه إنه بموجب عقد مؤرخ ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٦ اتفق مع الطاعن على إنشاء مبان هى دور علوى فوق دور أرضى من منزل مملوك للطاعن وكذلك إنشاء سور يحيط به مبنى ملحق بالحديقة ، وإذ قام بإنشاء هذه المباني وتسليمها وبقي له بذمة الطاعن من قيمة المزاولة المبلغ المطالب به فقد أقام دعواه بطلباته سالفة البيان . دفع الطاعن الدعوى بأن خلا قد أصاب المباني التى أقامها مورث المطعون عليهم . وبتاريخ ١٢ فبراير سنة ١٩٥٢ قضت المحكمة بنسب مكتب الخبراء لمعاينة العقار وبيان ما حدث به من خلل وما إذا كان مرده إلى عيب فى متانة البناء لم يستطع الطاعن اكتشافه عند التسليم مع تقدير مدى هذا الخلل والتكاليف اللازمة لإصلاحه . وبعد أن قدم مكتب الخبراء تقريره قضت المحكمة بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٤ بالإلزام الطاعن أن يدفع لمورث المطعون عليهم مبلغ ٩٦١ ج و ٨٠٠ م . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ٢٨٢ سنة ٧٢ ق ، وبتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٥٩ قضت المحكمة بنسب مكتب الخبراء لمعاينة المباني التى أقامها مورث المطعون عليهم وبيان ما بها من خلل وتصدمات وشقوق وهبوط وما تدعى أو سقط منها سواء منها القديم أو الجديد والقيمة اللازمة لإصلاح ذلك إصلاحا يؤمن من كل خطر ويحفظ متانة المبنى كما لو أنشئ سليما ، وبيان مدة الحلو وما كان يدره من ريع فيما لو لم تكن به هذه التلقيات ، وتأثير ذلك على قيمة البناء من حيث النقص والمتانة والعمر ونحوه فى السوق إذا ما أريد بيعه ، وبعد أن قدم مكتب الخبراء تقريره، قضت المحكمة بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٦٤ بإعادة المسأورة إلى مكتب الخبراء لقياس السور الذى قام ورث المطعون عليهم ببنائه وتقدير قيمته على أساس السعر المتفق عليه وبيان ما إذا كان الطاعن قد نفذ قرار البلدية بهدم الدور العلوى إلى سطح الدور الأرضى . وإذا كان قد نفذ فهل كان يترتب على ذلك إمكان بقاء الدور الأرضى دون هدم ، وإذا كان الطاعن قد قام بالإصلاحات التى شار إليها الخبير المتدب أمام محكمة أول درجة هل كان يمكن بقاء المنزل كله دون هدم أم أن هذه الإصلاحات لو نفذت ما كانت لتغنى

المتزل من الهدم وتقدير قيمة الدور العلوى فيما لو بيع أنقاضا إذا كان تنفيذ قرار هدم الدور العلوى يعنى الدور الأرضى من الهدم ، وبعد أن قدم مكتب الخبراء ملحق تقريره قضت المحكمة بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٦٥ بتأييد الحكم المستأنف . قرر الطاعن بالطعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم وباجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأياها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينهى الطاعن بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم قضى بإلزامه بالمبالغ الباقى من عملية المفاولة ، إستنادا إلى أن الخبير الذى ندبته محكمة الإستئناف لمعاينة المباني التى أقامها مورث المطعون عليهم والذى انتهى الخبير فى تقريره إلى أنه لا يجرى فيها الإصلاح ويتمين هدمها حتى سطح الأرض وإلى أن هذا الخبير قام بمعاينة هذه المباني بعد انقضاء فترة ضمان المقاول لسلامتها وهى عشر سنوات من تاريخ تسليمها ، هذا فى حين أنه إذا ظهر وجود العيب بالمباني خلال عشر سنوات من تسليمها تحقق ضمان المقاول لسلامتها وأولم تكتشف آثار العيب وتفاقمه أو لم يقع تدمر المباني إلا بعد انقضاء هذه الفترة . ويقول الطاعن إنه على الرغم من أن الخبير الذى ندبته محكمة أول درجة وقام بمعاينة المباني قبل انقضاء عشر سنوات من تاريخ تسليمها قد أثبت أنه ظهر بها تصدعات وشروخ متسعة فى الحوائط ترجع إلى عدم اتباع مورث المطعون عليهم للأصول الفنية وإقامته لحوائط الدور العلوى على سطح الدور الأرضى مباشرة وتحميل البناء على العروق والألواح بدون وجود حوائط بالدور الأرضى أسفلها وبدون عمل تقوية للسقف الخاص بالدور الأرضى أسفل هذه الحوائط ، علاوة على رمى سقف الدور العلوى بخرسانة مسلحة على هذه الحوائط مما زاد من الحمل الملقى على العروق الخشبية الخاصة بسقف الدور الأرضى وتتبع منه ترخيم بهذه الحوائط وتصدعات وأن هذه التصدعات تظهر عقب البناء مباشرة على شكل شروخ شعيرية بسيطة وتستمر فى الاتساع بسبب ازدياد ترخيم السقف أسفلها ، كما أثبت الخبير الذى ندبته محكمة الاستئناف بحكمها الصادر فى ١٠/٥/١٩٥٩ أن العيب فى المباني هو بذاته الذى أثبتته الخبير المتدب من محكمة

أول درجة ، وأن الخلل الذي حصل فيها هو نتيجة للخلل والتصدعات التي أشار إليها خبير محكمة أول درجة وقال بشأنها إنها سوف تتفاقم وتزيد بمرور الزمن ، وأثبت الخبير بعد أن أعادت المحكمة المأمورية إليه بحكمها الصادر في ٢٢ مايو سنة ١٩٦٤ أن الطاعن نفذ قرار البلدية بهدم الدور العلوى للمبنى الرئيسي لغاية سطح الدور الأرضى ، وأن هذا الدور مازال رغم إصلاحه محتاجا لتقوية أسقفه ، فإن الحكم المطعون فيه أهمل دالة هذه التقارير على أن عيوب البناء ظهر وجودها خلال مدة الضمان ، وأن من شأن هذه العيوب أن تتفاقم وتهدد سلامة البناء بالخطر ، وانتهى الحكم رغم ذلك إلى عدم ضمان مورث المطعون عليهم ، وهو ما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والقصور في التسيب . وينعى الطاعن بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك بأن الأضرار التي لحقت من العيب في المبنى التي أقامها مورث المطعون عليهم لا تمثل فقط في تكاليف إصلاح العيوب الخطيرة في الدور العلوى التي أشار إليها الخبير المتدب من محكمة أول درجة بل إنها تشمل ما نقص من متانة بناء الدور الأرضى بما يؤثر في عمره وفي قيمته في السوق ، كما تمسك بما أصابه من أضرار نتيجة لما ضاع عليه من أرباح بسبب عدم انتفاعه بالمبنى بسبب إخلالها نتيجة للتصدع والتلف الذي حصل فيها ، إلا أن الحكم المطعون فيه رد على هذا الدفاع في هذا الخصوص بأن الطاعن لم يقم بإجراء الإصلاحات التي ترتبت على وجود العيب في البناء وهو ما يعيب الحكم بالقصور في التسيب والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى بسببه في محله ، ذلك أن المادة ٤٠٩ من القانون المدنى السابق إذ تنص على أن "المهندس المعماري والمقاول مسئولان مع التضامن عن خلل البناء في مدة عشر سنين ولو كان ناشئا عن عيب في الأرض" وتنص المادة ٦٥١ من القانون المدنى الحالى المقابلة للمادة السابقة للبيان على أن "يضمن المهندس المعماري والمقاول متضامين ما يحدث خلال عشر سنوات من تهم كلى أو جزئى فيما شيدوه من مبان أو أقاموه من منشآت ثابتة أخرى ، وذلك ولو كان التهم ناشئا عن عيب في الأرض ذاتها . . . ويشمل الضمان المنصوص عليه في الفقرة السابقة ما يوجد في المبنى والمنشآت من عيوب يترتب عليها تهديد متانة البناء

وسلامته . وتبدأ مدة السنوات العشر من وقت تسليم العمل " . فقد أفاد هذا الحكم الوارد في هاتين المادتين أن التزام المقاول هو التزام بنتيجة ، هي بقاء البناء الذي يشيده سليماً ومتيناً لمدة عشر سنوات بعد تسليمه وأن الإخلال بهذا الالتزام يقوم بمجرد إثبات عدم تحقق تلك النتيجة دون حاجة لإثبات خطأ ما ، وأن الضمان الذي يرجع إلى تنفيذ المقاول أعمال البناء يتحقق إذا ظهر وجود العيب في البناء خلال عشر سنوات من وقت التسليم ، ولو لم تنكشف آثار العيب وتتفاقم أو يقوم التهدم بالفعل إلا بعد انقضاء هذه المدة ، ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه نقل عن تقرير الخبير الذي ندبته محكمة أول درجة بحكمها الصادر في ١٢ فبراير سنة ١٩٥٢ وقام بالمعاينة قبل انقضاء عشر سنوات من تاريخ عقد المفاولة أن هذا الخبير انتهى إلى أن الدور العلوي بالمبنى الرئيسي الذي أنشأه مورث المطعون عليهم حدثت به عدة شروخ وتصدعات مبينة تفصيلاً في التقرير وذلك نتيجة عيب في البناء وعدم مراعاة الأصول الفنية عند إنشائه ، إذ كان على المقاول أن يقوم بتقوية أسقف الدور الأرضي الحاملة لحوائط الدور العلوي وأن هذا العيب تنتج عنه شروخ شعيرية بسيطة عذب البناء تستمر في الاتساع فيما بعد وتظهر بوضوح بعد فترة من الزمن ، وأن هذه التصدعات خطيرة ويخفى من تركها على حالها ، وأثبت الحكم أن الخبير الذي ندبته محكمة الاستئناف بحكمها الصادر في ١٠ مايو سنة ١٩٥٩ انتهى إلى وجود تصدعات وشروخ وتزيمات في المبنى ، وأن المنزل بحالته هذه لا يجدي فيه الإصلاح ويلزم هدمه حتى سطح الأرض ، كما أثبت الحكم ما ورد بتقرير الخبير الذي أعيدت إليه المأمورية بناء على حكم محكمة الاستئناف الصادر في ٢٢ مايو سنة ١٩٦٤ من أن الدور العلوي هدم وأن الدور الأرضي بالمبنى الرئيسي ما زال بحاجة إلى تقوية أسقفه رغم إصلاحه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بعدم تحقق الضمان قبل مورث المطعون عليهم على أن ما ثبت من تقرير الخبير الذي صدر الحكم بنده في ١٠ مايو سنة ١٩٦٩ من أن المنزل بحالته التي شاهده عليها لا يجدي فيه الإصلاح ويتعين هدمه حتى سطح الأرض ، قد أجرى الخبير معاينته بعد انقضاء الفترة المقررة قانوناً لضمان المقاول لسلامة المبنى وهي عشر سنوات ، وكان هذا الذي أقام عليه الحكم قضاءه قد حجب عن بحث الوقت الذي ظهر فيه وجود العيب في المبنى قبل تفاقم وظهور الحالة التي وجدت عليها المبنى وقت

حصول المعاينة المشار إليها، ومن تحقيق ذلك على ضوء ما أثبتته هذا الخبر نفسه أو ما أثبتته خبر محكمة أول درجة السابق عليه وما أثبتته خبر محكمة الاستئناف اللاحق له على النحو السالف بيانه ، وما قد تجمله هذه التقارير الثلاثة أو غيرها من دلالة على أن هذا العيب قد وجد خلال المدة المقررة قانونا لضمان المفاوض سلامة المباني أو بعدها ، فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه المقصور في التسبب والفساد في الاستدلال . لما كان ما تقدم وكان للثابت من الحكم أن الطاعن تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن من عناصر الضرر الذي أصابه نتيجة خطأ مورث المطعمون عليهم في إقامة المباني المعيبة . فضلا عما في هذه المباني من عيوب تهدد مباني الدور الأرضي القديم الذي كان سليما بالإنبهار نتيجة خطأ مورث المطعمون عليهم في إنشاء مباني الدور العلوي بطريقة غير فنية ، وطلب أن يكون التعويض شاملا لتكاليف إقامة مبنى آخر مماثل للمبنى القديم الذي تسبب مورث المطعمون عليهم في تصدعه ، وما ضاع عليه بسبب عدم استغلال المبنى طوال تسع سنوات نتيجة لما فيه من عيوب وأنه بذلك يكون دائما لمورث المطعمون عليهم لا مدينا له ، وكان الحكم المطعمون فيه قد رد على دفاع الطاعن في هذا الخصوص ، بأن معاينة الخبر الذي ندبته محكمة الاستئناف قد حصلت بعد فوات عشر سنوات من تاريخ تسليم المباني المعيبة ، وإلى أنه لم يثبت أن خلاا آخر قد طرأ خلال مدة العشر سنوات خلاف ما أظهره خبر محكمة أول درجة ، وأن التصديعات التي حصلت بعد ذلك في بناء الدور العلوي ترجع إلى تراخي الطاعن في إجراء الإصلاحات فيه والتي أشار إليها الخبر الأول ، وكان هذا الذي قرره الحكم وعلى ما سلف بيانه في الرد على السبب الأول لا يصلح ردا على دفاع الطاعن بشأن ما أثاره عن الضرر الذي أصابه نتيجة لتلف مباني الدور الأرضي وبقاء البناء شاغرا مدة تسع سنوات ، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور في التسبب والفساد في الاستدلال أيضا بما يستوجب نقضه .

جلسة ٢٥ من يونيه سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدى ، والسيد عبد المنعم للصراف ، ومحمد سيد أحمد حماد ،
وعلى عبد الرحمن .

(١٧٢)

الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٣٥ القضائية :

(أ) إفلاس . "التظلم في ميعاد التوقف عن الدفع" . معارضة .

التظلم في الحكم القاضى بتحديد ميعاد التوقف عن الدفع يكون بطريق المعارضة
لا بدعى مبتدأة .

(ب) إفلاس . " ميعاد المعارضة في تاريخ التوقف عن الدفع " . معارضة .

ميعاد المعارضة في حكم تعيين تاريخ التوقف عن الدفع بالنسبة للدائنين مرتبط
بالمواعيد المقررة لتحقيق الديون وتأصيلها . حقهم في المعارضة يظل قائما طالما
كانت تلك المواعيد قائمة .

١ - التظلم في الحكم القاضى بتحديد ميعاد التوقف عن الدفع إنما يكون
وفقا للمادتين ٣٩٠ و ٣٩٣ من قانون التجارة — وعلى ما جرى به قضاء محكمة
النقض (١) — بطريق المعارضة لا بطريق الدعوى المبتدأة .

٢ - مؤدى نص المادتين ٣٩٠ و ٣٩٣ من قانون التجارة أن المشرع بعد أن جعل
لكل صاحب حق أن يعارض في حكم تعيين تاريخ التوقف عن الدفع في ميعاد ثلاثين
يوما من وقت إتمام الإجراءات المتعلقة بملصق الإعلانات ونشرها ، عاد فاستثنى
من تحققي أحكام هذه المادة الدائنين الذين يهدفون إلى رعاية مصلحة جماعة
الدائنين وتتفق مصالحهم مع مصلحة تلك الجماعة وأفرد لهم حكما خاصا أورده
في المادة ٣٩٣ بأن جعل ميعاد المعارضة بالنسبة لهم مرتبطا بالمواعيد المقررة

لتحقيق الديون وتأيدها بحيث يظل حقهم في المعارضة قائم طالما كانت تلك المواعيد قائمة وينقضى بانقضائها، يستوى في ذلك أن يتم تحقيق الديون وتأيدها قبل انقضاء ميعاد الثلاثين يوما المنصوص عليه في المادة ٣٩٠ أو بعد انقضاء هذا الميعاد .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن السيد / إبراهيم فؤاد حسنى بصفته وكيلًا للدائنين في نفليسة السيد / محمد كامل عبد الرحمن أقام الدعوى رقم ٧ سنة ١٩٦٤ إفلاس القاهرة على شركة القاهرة للغزل والنسيج طالبا الحكم بتعديل تاريخ توقف السيد / محمد كامل عبد الرحمن عن الدفع في القضية رقم ٥٣٨ سنة ١٩٦٢ إفلاس القاهرة وإرجاعه إلى يوم ١٩ يولييه سنة ١٩٦١ . وقال شرحا لها إنه بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٦٣ حكم في الدعوى رقم ٥٣٨ سنة ١٩٦٢ إفلاس القاهرة المرفوعة من الشركة المدعى عليها بأشهار إفلاس السيد / محمد كامل عبد الرحمن وتحديد يوم ٢٧/١٠/١٩٦٢ تاريخا مؤقتا للتوقف عن الدفع وبتعيينه (المدعى) وكيلًا للدائنين . وإذ تبين له أثناء إجراءات تحقيق الديون وتأيدها أن المفلس قد وقف عن دفع ديونه من ١٩ يولييه سنة ١٩٦١ وكان من مصلحة جماعة الدائنين تعديل تاريخ الوقوف عن الدفع المحدد في حكم الإفلاس وإرجاعه إلى يوم ١٩ يولييه سنة ١٩٦١ فقد أقام هذه الدعوى بطليته سالفة الذكر . وتدخل بنك القاهرة في الدعوى ودفع بعدم قبولها لرفعها بغير الطريق القانوني، تأسيسا على أن تعديل تاريخ الوقوف عن الدفع لا يكون إلا بطريق الطعن فيه بالمعارضة أو الاستئناف وأنه لا يجوز طلبه بدعوى مبتدأة، وذلك عملا بالمادتين ٣٩٠ و ٣٩٤ من قانون التجارة، وطلب احتياطيا رفض الدعوى، وفي ١٦ مايو سنة ١٩٦٤ حكمت المحكمة

برفض الدفع و بقبول الدعوى و بتعديل تاريخ توقف السيد / محمد كامل عبدالرحمن المقضى بشهر إفلاسه فى الدعوى رقم ٥٣٨ سنة ١٩٦٢ إفلاس القاهرة وإرجاعه الى يوم ١٩ يولييه سنة ١٩٦١، واستأنف بنك القاهرة هذا الحكم طالبا إلغاء والحكم بعدم قبول الدعوى واحتياطيا برفض الدعوى، وأضاف الى دفاعه الذى أبداه أمام محكمة أول درجة أنه على فرض أن هذه الدعوى تعتبر معارضة فإنها تكون قد رفعت بعد ميعاد الثلاثين يوما المنصوص عليه فى المادة ٣٩٠ من قانون التجارة، وفيد هذا الاستئناف برقم ٣٨٥ سنة ٨١ ق وتدخل باقى المطعون عليهم فى الاستئناف متضمنين لوكل الدائنين فى طلباته وفى ٢٠ أبريل سنة ١٩٦٥ حكمت المحكمة بقبول التدخل وإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانونى. طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للحجب الوارد فى التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة، وباجلسة المحددة لنظره صمم الطاعن على طلب نقض الحكم، وطلب المطعون عليه الثانى رفض الطعن ولم يحضر باقى المطعون عليهم ولم يبدوا دفاعا، وصحمت النيابة على ما جاء بمذكرتها وطلبت رفض الطعن.

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله، وفى بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه استند فى قضائه بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانونى على أن تعديل تاريخ التوقف عن الدفع المحدد فى حكم الإفلاس أو فى حكم لاحق — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — لا يكون إلا بطريق الطعن فيه بالمعارضة عملا بالمادتين ٣٩٠ و ٣٩٣ من قانون التجارة، وأن طلب التعديل المعروض قد أبدى بدعوى مبتدأ وليس بطريق المعارضة وبفرض أنها معارضة فإن ميعادها هو أقصر الميعادين المنصوص عليهما فى المادتين ٣٩٠، ٣٩٣ من قانون التجارة وقد فات هذا الميعاد وبذلك فإنها تكون غير مقبولة لرفعها بعد الميعاد وهذا من الحكم مخالفة للقانون وخطأ فى تطبيقه وتأويله، إذ أنه طبقا للمادة ٣٩٣ من قانون التجارة يجوز لوكل الدائنين طلب تعديل تاريخ الوقوف عن الدفع بدعوى مبتدأ إلى أن تنقضى المواعيد المقررة لتحقيق الديون وتأويلها، وإن حكم النقض الذى استند إليه الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذه المادة، ويؤكد هذا النظر

أن للمعارضة أو للاستئناف مواجيد لها بداية ثابتة يبدأ بها الميعاد وينتهي بانتهائها، أما إذا أجاز المشرع التظلم من حكم دون أن يحدد له ميعادا ثابتا، فإنه يكون قد أجاز أن يكون هذا التظلم بطريق الدعوى المبتدأة، كما أن المشرع إذ نص على المعارضة في المادة ٣٩٠ ولم ينص عليها في المادة ٣٩٣ وأجاز للدائنين طلب تعديل تاريخ الوقف عن الدفع، فإنه يكون لهؤلاء الدائنين أن يطلبوا تعديل هذا التاريخ بطريق آخر غير المعارضة وهو الدعوى المبتدأة. وأضاف الطاعن أن الحكم أخطأ في القانون حين قرر أنه بفرض أن دعوى الطاعن بطلب تعديل تاريخ الوقف عن الدفع تعتبر معارضة فإنها غير مقبولة شكلا لرفعها بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٩٠ من قانون التجارة، إذ أن هذا الميعاد لا يحول دون إعمال حكم المادة ٣٩٣ من قانون التجارة التي تجيز المعارضة إلى أن تنقضي إجراءات تحقيق الديون وتأبيدها، وإذا كان طلب التعديل قد رفع قبل أن تنقضي هذه الإجراءات فإنه يكون مرفوعا في الميعاد المنصوص عليه في المادة المذكورة سواء وصف هذا الطلب بأنه معارضة أو دعوى مبتدأة.

وحيث إن النعي مردود في الشق الأول منه بأن التظلم في الحكم القاضى بتحديد ميعاد الوقف عن الدفع إنما يكون وفقا للمادتين ٣٩٠ ، ٣٩٣ من قانون التجارة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بطريق المعارضة لا بطريق الدعوى المبتدأة. والنعي في شقه الخاص بميعاد المعارضة في محله، ذلك أن النص في المادة ٣٩٠ من قانون التجارة على أن الحكم بإشهار الإفلاس والحكم الذى يعين فيه لوقوف المفلس عن دفع ديونه وقت سابق على الحكم بإشهار الإفلاس يجوز المعارضة فيهما من المفلس في ظرف ثمانية أيام ومن كل ذي حق غيره في ظرف ثلاثين يوما، ويكون ابتداء الميعادين المذكورين من اليوم الذى تمت فيه الإجراءات المتعلقة بلصق الإعلانات ونشرها“ وفي المادة ٣٩٣ من هذا القانون على أنه ”يجوز للدائنين أن يطلبوا تعيين تاريخ وقوف المفلس عن دفع ديونه في وقت غير الوقت الذى تعين في الحكم لإشهار إفلاسه أو في حكم آخر صدر بعده ما دامت المواجيد المقررة لتحقيق الديون وتأبيدها لم تنقض، ومتى انقضت تلك المواجيد فوقت الوقف عن دفع الديون يبقى بالنسبة للدائنين مقروا على ما هو عليه بدون إمكان تغيير فيه“

يدل على أن المشرع بعد أن جعل بمقتضى المادة ٣٩٠ لكل صاحب حق أن يعارض في حكم تعيين تاريخ الوقوف عن الدفع في ميعاد ثلاثين يوما من وقت إتمام الإجراءات المتعلقة بلصق الإعلانات ونشرها ، ماد فاستثنى من تطبيق أحكام هذه المادة الدائنين الذين يهدفون إلى رعاية مصلحة جماعة الدائنين وتتفق مصالحهم مع مصلحة تلك الجماعة وأفرد لهم حكما خاصا أورده في المادة ٣٩٣ بأن جعل ميعاد المعارضة بالنسبة لهم مرتبعا بالمواعيد المقررة لتحقيق الديون وتأيدها بحيث يظل حقهم في المعارضة قائما طالما كانت تلك المواعيد قائمة وينقضى بانقضائها ، يستوى في ذلك أن يتم تحقيق الديون وتأيدها قبل انقضاء ميعاد الثلاثين يوما المنصوص عليه في المادة ٣٩٠ أو بعد انقضاء هذا الميعاد ، وإذا كان الثابت من صحيفة الدعوى التي رفعها الطامن بطلب تعديل تاريخ الوقوف عن الدفع أنها تضمنت اعتراض وكيل الدائنين على تاريخ الوقوف عن الدفع المعين في حكم الإفلاس في الدعوى رقم ٥٣٨ سنة ١٩٦٢ إفلاس القاهرة ، وأنه تبين له من خلال إجراءات تحقيق الديون وتأيدها أن التاريخ الحقيقي لوقوف المفلس عن دفع ديونه هو يوم ١٩ يولييه ١٩٦١ وأنه لذلك يطلب تعديل التاريخ المعين في حكم الإفلاس وإرجاعه إلى يوم ١٩ يولييه سنة ١٩٦١ ، وهي بيانات كافية للقول بوصف هذه الدعوى بأنها معارضة مرفوعة من وكيل الدائنين تخضع للميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٩٣ من قانون التجارة ، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واعتبر معارضة وكيل الدائنين دعوى مبتدأة ، ورتب على ذلك قضاءه بعدم قبولها ثم قرر أنه بفرض اعتبارها معارضة فإنها تكون غير مقبولة لرفعها بعد الميعاد استنادا إلى ما ذهب إليه من أن ميعاد هذه المعارضة هو اقصر الميعادين المنصوص عليهما في المادتين ٣٩٠ ، ٣٩٣ من قانون التجارة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

جلسة ٢٥ من يونيو سنة ١٩٧٠

رئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد صادق البشيش ،
ومل عبد الرحمن .

(١٧٣)

الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) حكم . ” الطعن في الأحكام ” . ” بدء ميعاد الطعن ” . نقض .
الطعن في الحكم مريان ميعاده في القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ من تاريخ
النطق بالحكم . عدم احتساب يوم صدور الحكم ضمن ميعاد الطعن فيه . مريان ذلك
على الطعن بالنقض .

(ب) نقض . ” الطلبات في الطعن ” .

الطلب الأسامي أمام محكمة النقض . نقض الحكم بعد قبول الطعن شكلا . طلب
الفصل في موضوع الدعوى أو إحالتها لدارة أخرى . عدم تلبية المحكمة بطلبات طرفي
الخصومة في هذا الخصوص .

(ج) إثبات . ” إجراءات الإثبات ” . ” الإحالة إلى التحقيق ” .
محكمة الموضوع . ” ملطتها في إجراءات الإثبات ” .

طلب الإحالة إلى التحقيق . عدم التزام محكمة الموضوع بإجابته مادامت قد وجدت
في الدعوى ما يكفي لتكوين اعتقادها .

١ - تنص المادة ٢٠ من قانون المرافعات في فقرتها الأولى على أنه إذا عين
القانون للمضور أو لخصون الإجراء ميعادا مقدرا بالأيام أو الشهور أو السنين
فلا يحتسب منه يوم التكليف أو التنبيه أو حدوث الأمر المعتبر في نظر القانون
مجرىا للميعاد، ووفقا لهذا النص الصريح فإن يوم صدور الحكم المطعون فيه لا يحتسب
ضمن ميعاد الطعن في الحكم ، ولم يغير القانون ١٠٠ سنة ١٩٦٢ من هذه القاطنة

وإن غير الواقعة التي يبدأ بها سرعان ميعاد الطعن فبدلاً من أن يبدأ احتساب الميعاد من وقت إعلان الحكم جعل ذلك يبدأ من تاريخ النطق بالحكم دون أن يمس كيفية احتساب هذا الميعاد وهو ما قرره المادة ٢٥ من قانون المرافعات التي تحكم كافة المواعيد المقررة للطعن في الأحكام بما في ذلك الطعن بطريق النقض على ما نصت عليه المادة ٢٨ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

٢ — الطلب الأساسي أمام محكمة النقض هو نقض الحكم بعد قبول الطعن شكلاً ، وأما ما يصحب ذلك من طلب الفصل في موضوع الدعوى أو إعادة القضية إلى دائرة أخرى لتفصل فيها من جديد ، فإن المحكمة تنظر في ذلك من تلقاء نفسها وتنزل في شأنه حكم القانون غير مقيدة بطلبات طرفي الخصومة في هذا الخصوص .

٣ — محكمة الموضوع ليست ملزمة بإجابة طلب الإحالة إلى التحقيق ما دامت قد وجدت في الدعوى من الأدلة ما يكفي لتكوين اعتقادها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر الأوراق — تحصل في أن عبد العزيز سليم عبد الله هويس حصل على أمر من رئيس محكمة القاهرة الابتدائية بتوقيع المجز تحت يد الشركة العامة للبتروول وفاء لدينه البالغ اثني عشر ألف جنيه قبل عبد الكريم حسن هويس بموجب سند إذني تاريخه ٢ يناير سنة ١٩٦٠ ، ونفذ أمر المجز في ٢١ يونيو سنة ١٩٦١ ثم استصدر أمراً بإلزام مدينه بأداء دينه والفائدة بواقع ٥ ٪ سنوياً وصحة إجراءات المجز تحت اليد ونظم الصادر ضده الأمر أمام محكمة القاهرة الابتدائية طالها إلغاء أمر الأداء ورفض الطلب وقيد تظلمه برقم ٢٨٥٦ سنة ١٩٦١ القاهرة ، كما طعن بتزوير السند موضوع أمر الأداء بتقرير مؤرخ ٢٦ يولييه سنة ١٩٦١ بقلم كتاب تلك

المحكمة، وفي ٤ سبتمبر سنة ١٩٦١ حكمت المحكمة بقبول الإدعاء بالتزوير وبندب قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى بالقاهرة لمضاهاة التوقيعين المنسوبين للمنظم على السند المطعون فيه على توقيعه على تقريرى الطعن بالتزوير المؤرخين ٢٢ يولييه سنة ١٩٦١، ١٧ أغسطس سنة ١٩٦١ وعلى الأوراق الرسمية التى يتقدم بها الطرفان وعلى استكتاب الطاعن بالتزوير الذى أجرته المحكمة، وبعد أن قدم الخبير تقريره بما يفيد صحة هذين التوقيعين حكمت المحكمة فى ٣٠ مارس سنة ١٩٦٢ برفض ادعاء المنظم بتزوير إمضاءه الموقع به على السند المؤرخ ٢ يناير سنة ١٩٦٠ وألزمته بغرامة مقدارها ٢٥ جنيها، ثم عاد المنظم بموجب تقرير لاحق مؤرخ ٢٧ أبريل سنة ١٩٦٣ فطعن بتزوير السند تزويرا معنويا على أساس أنه كان قد وقع أوراق استعلام للشهر العقارى فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٩ عندما كان يعد لبيع عقار للشركة العامة للبتروول، وكانت هذه الأوراق تحمل فى أملاها البيانات المساحية التى حررها عن العقار المبيع وترك أسفل ذلك فراغا لتصحيح فيه إدارة الشهر العقارى البيان المساحى، ثم وقع هو أسفل هذا الفراغ وأن المنظم ضده مزق الجزء العلوى المحرر فوقه البيانات المساحية، ثم ملأ الفراغ فوق التوقيع الصحيح بعبارات السند المطعون فيه وساق على ذلك عدة قرائن ودفع المنظم ضده بعدم جواز إثبات ذلك بالشهود أو القرائن لأنه من قبيل الائتمان الذى يخضع لقواعد الإثبات العامة، وكان المنظم قد طالب فى الدعوى ٥٨١ سنة ٦١ ك سواج الحكم بإلزام المنظم ضده بأن يدفع ثلاثمائة جنيه قيمة الشيك المؤرخ ٥ أكتوبر سنة ١٩٥٩ وأحالت محكمة سواج هذه الدعوى إلى محكمة القاهرة الابتدائية لتنظر مع الدعوى سالفة الذكر وقيدت الدعوى المحالة برقم ٣٤٤١ لسنة ٦٣ ك القاهرة — وبتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٦٤ حكمت المحكمة برفض الادعاء بالتزوير وإلزام المنظم غرامة مقدارها ٢٥ جنيها ورفض تظلمه وتأيد أمر الأداء، كما قضت فى الدعوى المحالة برفض الادعاء بتزوير إقرار النخالص عن الشيك وألزمت المدعى غرامة ٢٥ جنيها ورفض دعواه . واستأنف المنظم الحكم الصادر ضده لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاءه والحكم فى التظلم بطلباته وقيد استئنافه برقم ١١٠٧ سنة ٨١ قضائية، كما استأنف الحكم الصادر فى الدعوى الأخرى وقيد هذا الاستئناف الآخر برقم ١١٠٨ سنة ٨١ قضائية وبتاريخ ١٩ يونيو سنة ١٩٦٥ قضت محكمة الاستئناف فى كل من الاستئنافين برفضه وتأيد الحكم المستأنف . طعن

الطاعن في الحكم الصادر في الاستئناف رقم ١١٠٧ سنة ٨١ قضائية بتقرير مؤرخ ١٨ أغسطس سنة ١٩٦٥ للسببين الواردين به ، ودفع المطعون عليه بعدم قبول الطعن للتقرير به بعد الميعاد ، كما دفع بطلان هذا التقرير لخلوه من بيان واضح لطلبات الطاعن ، كما طلب رفض الطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وبالجلسة المحددة لنظر الطعن أصرت على رأيها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن مبنى الدفع الأول أنه لما كان ميعاد الطعن بالنقض ستة يوما وكان القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ قد جعل مواعيد الطعن في الأحكام تبدأ من تاريخ صدورها وهو ما نص عليه في المادة ٣٧٩ مرافعات بعد تعديلها كما نصت عليه المادة ٦ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ التي لم يتناولها التعديل ، فإن ذلك يستلزم احتساب يوم النطق بالحكم ضمن ميعاد الطعن ، وإذا كان الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٩ يولية سنة ١٩٦٥ فإن التقرير بالطعن الذي تم في ١٨ أغسطس سنة ١٩٦٥ يكون قد جاء متأخرا يوما واحدا عن الميعاد المقرر .

وحيث إن هذا الدفع غير مديد ، ذلك أن المادة ٢٠ من قانون المرافعات نصت في فقرتها الأولى على أنه "إذا عين القانون للحضور أو لحصول الإجراء ميعادا مقدرا بالأيام أو الشهور أو السنين فلا يحاسب منه يوم التكليف أو التنبيه أو حدوث الأمر المعترف في نظر القانون مجريا للميعاد" ، ووفقا لهذا النص الصريح فإن يوم صدور الحكم المطعون فيه لا يحاسب ضمن ميعاد الطعن في الحكم ، ولم يغير القانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٦٢ من هذه القاعدة وإن غير الواقعة التي يبدأ بها مريان ميعاد الطعن فبدلا من احتساب الميعاد من وقت إعلان الحكم ، جعله يبدأ من تاريخ النطق بالحكم دون أن يمس كيفية احتساب هذا الميعاد ، وهو ما قرره المادة ٢٠ من قانون المرافعات التي تحكم كافة المواعيد المقررة للطعن في الأحكام بما في ذلك الطعن بطريق النقض على ما نصت عليه المادة ٢٨ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، مما يتعين معه رفض هذا الدفع .

وحيث إن مبنى الدفع الثاني أن القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ أوجب أن يشمل تقرير الطعن بالنقض البيانات المتعلقة بالخصوم وتلك المتعلقة بالحكم المطعون فيه

مع بيان الأسباب التي بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن وجعل البطلان جزاء عدم حصول الطعن على هذا الوجه وتحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ، وإذ طالب الطاعن في تقرير طعنه " نقض الحكم المطعون فيه وإحالة النزاع إلى دائرة أخرى تحكم فيه من جديد أو تستبقه محكمة النقض لتحكم فيه بحسب ما يترأى لعدالة المحكمة " فإن هذا التقرير يكون قد خلا من طلبات محددة تقضى بها محكمة النقض أو تقضى له بها المحكمة التي يحال إليها النزاع في حالة ما ترى محكمة النقض عدم صلاحية الدعوى للحكم فيها من جانبها ، إذ ليس في تعبير الطاعن " بأن الحكم يصدر بما يترأى للمحكمة " ما يفيد طلب أن تقضى فيه محكمة النقض وهو ما يوجب بطلان التقرير .

وحيث إن هذا الدفع مردود ، ذلك أن الطلب الأسامي أمام محكمة النقض هو نقض الحكم بعد قبول الطعن شكلاً ، وأما ما يصحب ذلك من طلب الفصل في موضوع الدعوى أو إعادة القضية إلى دائرة أخرى لتفصل فيه من جديد ، فإن المحكمة تنظر في ذلك من تلقاء نفسها وتنزل في شأنه حكم القانون غير مقيدة بطلبات طرف الخصومة في هذا الخصوص وهو ما يتعين معه رفض الدفع .

وحيث إن الطعن حاز أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب والفساد في الاستدلال من عدة أوجه ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه لم يرد على شواهد التي قدمها تدليلاً على قيام التزوير المعنوي ، ذلك أنه على ملأته وعدم احتياجه للال وعلى مديونية المطعون ضده الأول له وأخيره إلى ما قبل تاريخ تحرير سند المديونية المطعون عليه بالتزوير ، ومن بين هذه الديون قيمة الشيك موضوع الحكم المطعون فيه بالطعن ۵۵۹ سنة ۳۵ ق وهو مالا يسمع للمطعون عليه الأول أن يكون دائئاً له بمبلغ ۱۲ ألفاً من الحنيئات ، إذ هو لا يندر كما قررت الشركة المطعون عليها الثانية بمذكراتها أن يكون تابعا أو مسمارا في صفقة بيع أرض يملكها الطاعن لهذه الشركة ، كما أن الحكم المطعون فيه لم يعلل سبب تحرير سند المديونية بخط اليد رغم أن ورقة التخالص التي قدمها المطعون عليه الأول في دعوى الشيك موضوع الطعن الآخر محررة بالآلة للكتابة

مع أنهما نشأ في وقت واحد ، ولم يرد الحكم على استدلال الطاعن بأنه من غير المقبول إدهاء المطعون عليه الأول بأن أصل المديونية كان ١٦ ألفا من الجنيهات تمحورها لإيصال كما تمحور إيصال آخر بمبلغ ١٢ ألفا من الجنيهات انتظارا لتحويل الطاعن إليه شيكا بمبلغ أربعة آلاف جنيه ويترك للطاعن السندين مع المطعون عليه الأول وقيمتها ٢٨ ألفا من الجنيهات ، مع أن شيكا ما لم يحول لهذا الأخير ، قام أيضا بإثبات تاريخ السند الأقل قيمة دون الأكثر قيمة بالشهر العقاري ، كما أنه من غير المقبول أن يقوم المطعون عليه وهو دائن للطاعن بهذا المبلغ الكبير بالوفاء له نقدا بمبلغ ٣٠٠ ج قيمة الشيك في الطعن الآخر بدلا من خصمه من دينه كما لا يقبل إدهاء المطعون عليه بأن حرص على إثبات دائنيته للطاعن في مبلغ ١٢ ألفا من الجنيهات . وأنه قام بتحرير سند مستقل بها وذلك في المخالفة التي قدمها عن الشيك في الدعوى الأخرى ، بينما كان ذلك في وقت سابق على الواقعة التي إدهاها المطعون عليه الأول بتحويل الطاعن إليه شيكا بمبلغ أربعة آلاف جنيه ، إذ أن ذلك يجعل دينه الثابت في ورقة الخصائص ١٢ ألفا من الجنيهات لا ١٦ ألفا مع احتمال عدم تحويل الشيك إليه وهو ما حدث فعلا ، وأن الخبراء الثلاثة الذين ندبتهم محكمة الاستئناف أثبتوا في تقريرهم أن سند المديونية محرر على ورقة مفصولة من ورقة أكبر منها بما لا يمكن معه التنبؤ بما كان عليه حال الجزء الأعلى من الورقة وذلك في نظر الطاعن كان يكفي لقبول شواهد التزوير المعنوي وإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثباتها بكافة الطرق بما فيها البيئة ، وكل ذلك مما يعيب الحكم بالقصور ، كما شابه فساد في الاستدلال إذ أقام قضاءه برفض إدهاء الطاعن بتزوير توقيعه على قرائن من بينما تخلفه عن الحضور للاستكتاب حدة صرات وإلى أن الفراغ الذي يقول الطاعن بأنه تركه بالطلب الذي قدمه إلى الشهر العقاري ويحمل توقيعه أسفله ليقوم الموظف المختص بملء هذا الفراغ بالبيانات المساحية الصحيحة ، لا يتفق مع وجوب توقيع الموظف المختص على البيانات المساحية التي يثبتها على الطلب ، وإلى أنه بالرغم مما صنف فإن الطلب الذي قدمه الطاعن إلى الشهر العقاري ثبت أنه مؤرخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٩ وتسلمه الطاعن محتوما بختم صالح للشهر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٩ بينما صنف المديونية تاريخه لاحق على هذا في ٢ يناير سنة ١٩٦٠ ، وإلى أن إقرار المطعون عليه الأول في الدعوى رقم ٥٩٩ سنة ٦١ مدني بندر صوهاج بقيام حساب بينه وبين الطاعن تم تصفيته

الى مبلغ ١٦ ألف جنيه ، يؤكد أن سند المديونية موضوع أمر الأداء لا هلاقة له بالحسابات القائمة بين الطرفين ، فضلا عن أن الإقرار صالف الذكر لا يعتبر إقرارا قضائيا يتحتم الأخذ به ، في حين أن هذا الذي ذهب إليه الحكم خطأ في القانون ، كما أن الطاعن ما تخلف عن الحضور للاستكتاب إلا بسبب مرضه في الوقت الذي بلغ فيه الثانية والسبعين من عمره ، وأنه كان قد قدم إلى محكمة الاستئناف ثلاثة طابات مقدمة للشهر العقاري تحمل توقيع أصحابها أسفل فراغها ، وقد تم شهر العقود الخاصة بها فيما بعد ، مما يدل على صحة ما قرره في هذا الشأن ، وأنه وإن كان قد تقدم بطلبه بادئ الأمر إلى الشهر العقاري في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٩ وتسليمه منه صالحا للشهر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٩ كما قرر الحكم ، إلا أنه كان قد تقدم بطلب آخر للشهر في ٢ يناير سنة ١٩٦٠ — وهو تاريخ السند المطعون فيه بالتزوير — بسبب اكتشاف أن جزءا من القدر المبيع يقع في ملك الغير مما دفع الشهر العقاري إلى رد الطلب إليه لتعديله ، الأمر الذي أبدته شركة مصر للبترول في مذكرة تلتى قدمتها إلى المحكمة الابتدائية .

وحيث إن هذا الذي مردود في بطلته ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بصحة السند ورفض الادعاء بتزويره معنويا على ما قرره من أن الثابت من تقرير الخبراء الثلاثة الذين ندبتهم محكمة الاستئناف أن توقيع الطاعن على سند المديونية وإقرار التخالص — المقدم في الدعوى الأخرى — صحيحان ، وأن صلب موضوع السند تحرر طبعيا دون تحشير أو تداخل أو فواصل بين الكلمات والعبارات حتى تنتهي العبارة فوق التوقيع مباشرة دون دليل على الافتعال فيها ، وعلى أن الثابت أن التاريخ ٢ يناير سنة ١٩٦٠ المذيل به السند وضع بخط الطاعن بما يقطع بأن هذا السند تحرر في تاريخ لاحق لتقديم الطاعن طلبه إلى الشهر العقاري في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٩ والذي تسلمه من الشهر مختوما بختم صالح للشهر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٩ طبقا لما جاء بالشهادة الرسمية المقدمة منه وهو ما يجعل سند الدين منقطع الصلة بهذا الطلب ، وأن إقرار التخالص في الدعوى الأخرى الذي يحمل توقيع الطاعن ، يحتوي على إقراره بأنه مدين بمبلغ ١٢ ألفا من الجنيهات ثابتة بسند مستقل ، وقد ثبت صحة توقيع الطاعن على هذا الإقرار ورفض طعنه بتزويره ، لما كان ذلك وكان هذا الذي قام عليه الحكم المطعون فيه كافيا لحمل قضائه وكانت محكمة

الموضوع ليست ملزمة بإجابة طلب الإحالة إلى التحقيق ما دامت قد وجدت في الدعوى من الأدلة ما يكفي لتكوين اعتقادها، لأن عدم إجابة الطاعن إلى طلبه إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات اختلاس توقيعه، لا يعيب الحكم، كما أن ما أخذه به الحكم يتضمن الرد على ما صاغه الطاعن من قرائن، والتحدى بهذه القرائن لا يعمدو أن يكون جدلاً متعلقاً بتقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع، ولا جدوى مما قرره الطاعن في شأن ما أخذه عليه محكمة أول درجة من تخلفه من حضور الاستكتاب عدة جلسات، ومن أن الذي يوقع على البيانات المماحبة في طلبات الشهر العقاري هو الموظف المختص وليس مقدم الطلب طالما أن الحكم المطعون فيه وإن أخذ بأسباب الحكم المستأنف، إلا أنه أقام قضاءه برفض الإدعاء باختلاس التوقيع على أسباب أخرى كافية لجملة، أما النعي على الحكم المطعون فيه باعتباره الإقرار الصادر من المطعون عليه الأول في الدعوى ٥٩٩ سنة ١٩٦١ مدني بندر سوءه إقراراً غير قضائي غير ملزم للقر في الدعوى المسائلة، فهو نعي على غير أساس ذلك أن ما قرره الحكم في هذا الصدد صحيح في القانون .

جلسة ٢٥ من يونيه سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندی نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : السيد عبد المنعم الصراف ، وسليم راشد أبوزيد ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وعلى
عبد الرحمن .

(١٧٤)

الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٣٥ القضائية :

تسجيل . " المفاضلة بين المشتريين " . شهر مغارى . بيع . " دعوى صحة
التعاقد " .

المبرة في المفاضلة بأسبقة التسجيل أن يكون المتصرف واحدا . رفع المشتري دعوى بطلب
صحة رقناذ عقده وتسجيل صحيفتها دون طلب صحة رقناذ البيع الصادر لبائعه . تعديل الطلبات بذلك
دون تسجيل صحيفة التعديل بعد تسجيل عقد البيع الصادر من البائع الأصلي لمشترا آخر .
المفاضلة في هذه الحالة لا تكون إلا بين الطلبات المعدلة وبين عقد المشتري الآخر المسجل
وهو الأفضل .

المبرة في المفاضلة بأسبقة التسجيل هي أن يكون المتصرف واحدا . فإذا كان
الثابت في الأوراق أن المطعون عليه الأول اشترى قطعة الأرض محل النزاع
بعقد غير مسجل من شخص كان قد اشتراها بدوره من آخرين بعقد غير
مسجل ، ثم أقام المطعون عليه الأول الدعوى بصحة ونفاذ البيع الصادر له من بائعه
وسجل صحيفتها دون أن يطلب الحكم بصحة ونفاذ البيع الصادر لبائعه من
البائعين الأصليين ، فلما تبين له أن البائعين قد باعوا جزءا من هذه الأرض ،
عدل طلباته بأن أضاف إليها طلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر لبائعه
دون أن يسجل صحيفة التعديل ، بينما سجل للطاعنان - المشتريان الآخرين - عقد البيع
الصادر لهما من البائعين الأصليين ، ومن ثم فإنه لا يجوز تطبيق مبدأ الأسبقية في التسجيل
بين صحيفة دعوى المطعون عليه الأول وعقد الطاعنين لاختلاف المتصرف
في البيعين ، وإنما تكون المفاضلة بين طلبات المطعون عليه الأول المعدلة التي

طلب فيها الحكم بصحة ونفاذ البيع الصادر لبائعه ، وبين عقد الطاعنين لاتحاد المتصرف في هذه الحالة وهما البائعان الأصليان ، وإذ لم يسجل المطعون عليه الأول صحيفة التعديل في حين أن الطاعنين قد سجلتا عقدهما فإنهما يفضلان عليه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن فتحى محمد عبد المجيد أقام الدعوى رقم ۱۲۵ سنة ۱۹۵۹ مدنى كلى الجيزة ضد ورثة محمد على محمود هلالى يطلب فيها الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع العرفى المؤرخ ۲۲ / ۳ / ۱۹۵۷ وإلزام المدعى عليهم بالمصروفات ومقابل أنساب المحاماة . وقال شرحا لدعواه إنه اشترى قطعة أرض قضاء مساحتها ۶۰۰ متر مربع تقريبا من المرحوم محمد على محمود هلالى مقابل ثمن قدره ۲۶۰ ج وأن البائع له سبب أن اشترى العين المذكورة من رمضان حساين على وعهد ندا ومن المرحومة فاطمة حساين على ، ونظرا لوفاء البائع قبل إتمام إجراءات التسجيل فقد أقام الدعوى بطلباته المذكورة ، ثم أدخل كلا من اسماء مبروك هيبه وصهبة مبروك هيبه ورمضان حساين على والمرحومة فاطمة حساين على خصوما في الدعوى قائلا إنه تبين له أن الأولين اشترى من الآخرين ۱ ط و ۱۳ من ضمن العقار موضوع الدعوى بعقد مسجل في ۱۰ / ۱ / ۱۹۵۹ وطلب الحكم له بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخين ۵ / ۱۱ / ۱۹۵۴ و ۲۲ / ۳ / ۱۹۵۷ الصادر أولهما من رمضان حساين وعهد ندا والمرحومة فاطمة حساين إلى المرحوم محمد على محمود هلالى ، والصادر ثانيهما إليه من الأخير متضمنا بيع الأرض موضوع النزاع مع تسليمها وإلزام المدعى عليهم بالمصروفات ، وفي ۱۷ / ۱ / ۱۹۶۲ حكمت المحكمة حضوريا (أولا) بصحة ونفاذ عقد البيع العرفى المؤرخ ۲۲ / ۳ / ۱۹۵۷ الصادر من المرحوم محمد على محمود هلالى

مورث المدعى عليهم عزيزة محمد سماعة من نفسها وبصفقتها ومحمود حلمى هلالى وأحمد حمدى هلالى والمتضمن بيعة للادعى قطعة الأرض الميينة بصحيفة الدعوى لقاء ثمن قدره ٣٦٠ ج . (ثانيا) بصحة ونفاذ عقد البيع العرفى المؤرخ ١٩٥٤/١١/٥ الصادر من رمضان وفاطمة حساين على نجم ومحمد نذاندانجى المتضمن بيعهم للرحوم محمد على محمود هلالى الأرض الميينة بالصحيفة . (ثالثا) إلزام المدعى عليهم عدا على محمد نور حسين بالمصروفات والتسليم ، وأسست المحكمة قضاءها على أنه تبين أن رمضان وفاطمة حساين على نجم قد تصرفا مرتين المرة الأولى ببيع ٣ ط و ٤ س للرحوم محمد على محمود هلالى وهو البائع للادعى وذلك بالعقد المؤرخ ١٩٥٤/١١/٥ ثم تصرفا بالبائع مرة ثانية فى جزء من ذلك القدر بأن باعا ١ ط و ٧/١٣ س إلى اسماعيل وسهيل مبروك هبة بموجب عقد مسجل فى ١٩٥٩/١٠/١ ، وأنه إذ سجل المدعى صحيفة دعواه فى تاريخ سابق هو ١٩٥٩/٣/٢٦ فإنه لا يحتاج بالعقد الصادر للذكورين ، اسماعيل وسهيل مبروك هبة ، استأنف الطاعنان هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة طالبين إلغاء والحكم برفض الدعوى وقيد استئنافهما برقم ٧١٥ سنة ٧٩ ق . وفى ١٩٦٥/٦/٢٦ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الميينة بتقرير الطعن ، وبالحلقة المدة لنظره صمم الطاعنان على طاب نقض الحكم ، وطلب المطعون عليه الأول رفض الطعن ولم يحضر باقى المطعون عليهم ولم يبدوا دفاعا . وصحمت النيابة على ما أبدته بمذكرتها وطلبت نقض الحكم .

وحيث إن مما ينعم الطاعنان بالسبب الأول أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ فهم الواقع فى الدعوى وخالف النابت فى أوراقها ، وفى بيان ذلك يقول الطاعنان إن الحكم أقام قضاءه على أساس أسبقية التسجيل ، وقرر فى هذا الخصوص أن المطعون عليه الثانى والمرحومة فاطمة حساين على نجم قد تصرفا مرتين فى عقار واحد المرة الأولى للرحوم محمد على محمود هلالى البائع للمطعون عليه الأول ، والمرة الثانية للطاعنين ، وإذ سجل المطعون عليه الأول صحيفة دعواه فى ١٩٥٩/٣/٢٦ قبل أن يسجل الطاعنان عقدهما فى أول أكتوبر سنة ١٩٥٩ فإن عقده يفضل على عقدهما ، لأن العبرة فى هذه الحالة هى بأسبقية التسجيل .

هذا في حين أن الصحيفة التي سجلها المطعون عليه الأول هي عريضة الدعوى الأصلية المعلنة في ٢ ، ٧ فبراير سنة ١٩٥٩ وكانت طلباته فيها فاصدة على صحة ونفاذ عقده، ولم يختصم في دعواه من بادية الأمر المطعون عليه الثاني والمرحومة فاطمة البائعين للبائع له بموجب العقد المؤرخ ١٩٥٤/١١/٥ ، وإنما اختصهما بعد ذلك بإعلان تاريخه ١٩٦٠/١/٣٠ . كما لم يطلب الحكم بصحة ونفاذ العقد الصادر منهما للبائع له إلا عندما عدل طلباته في ٣١ مايو سنة ١٩٦٠ ، وهو ما يجعل قول الحكم بأن المطعون عليه الأول أسبق تسجيلا بالنسبة لعقد الطاعنين الصادر لهما من البائعين الأصليين مخالفا للواقع ، إذ لم يسجل المطعون عليه الأول صحيفة تعديل طلباته ، وأنه حتى لو كان قد سجلها بعد تمام إعلانها فلم تكن لتمس حقهما ، لأن عقدهما سجل في ١٩٥٩/١٠/١ قبل تمام إعلان صحيفة التعديل المذكورة في ١٩٦٠/٥/٣١ .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن العبرة في المفاضلة بأصلية التسجيل هي أن يكون المتصرف واحدا ، وإذن متى كان الثابت في الأوراق أن المطعون عليه الأول اشترى قطعة الأرض محل النزاع بعقد غير مسجل من عهد علي محمود هلالى الذى كان قد اشتراها بدوره من آخرين بعقد غير مسجل ، ثم أقام المطعون عليه الأول الدعوى بطلب صحة ونفاذ البيع الصادر له من بائعه وسجل صحيفتها بتاريخ ١٩٥٩/٣/٢٦ دون أن يطلب الحكم بصحة ونفاذ البيع الصادر لبائعه من البائعين الأصليين ، فلما تبين له أن هذين البائعين قد باعوا جزءا من هذه الأرض إلى الطاعنين ، عدل طلباته في ٣١ من شهر مايو سنة ١٩٦٠ بأن أضاف إليها طلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر لبائعه دون أن يسجل صحيفة التعديل بينما سجل الطاعنان في أول أكتوبر سنة ١٩٥٩ عقد البيع الصادر لهما من البائعين الأصليين ، ومن ثم فإنه لا يجوز تطبيق مبدأ الأسبقية في التسجيل بين صحيفة دعوى المطعون عليه الأول وعقد الطاعنين ، لاختلاف المتصرف في البيعين ، وإنما تكون المفاضلة بين طلبات المطعون عليه الأول المعدلة والتي طلب فيها الحكم بصحة ونفاذ البيع الصادر

لبائعه وبين عقد الطاعنين لاتحاد المتصرف في هذه الحالة وهما البائعان
الأصليان . وإذا كان المطعون عليه الأول لم يسجل صحيفة التعديل في حين
أن الطاعنين قد سجلتا عقدهما فإنهما يفضلان عليه . إذ كان ذلك وكان الحكم
المطعون فيه قد خالف هذا النظر واعتد بأسبقية تسجيل صحيفة دعوى المطعون
عليه الأول التي لم يكن قد طلب فيها الحكم بإثبات التعاقد الصادر لبائعه، وفصلها
على عقد الطاعنين، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب
نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٣٠ من يونيه سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : بطرس زفلول ، محمد نور الدين عويس ، وإبراهيم سلام ، ومحمد
أسعد محمود .

(١٧٥)

الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٤ القضائية :

(١) نقض . ”الطعن في حكم النقض“ . حكم . ”الطعن في الأحكام“ .
بطلان . ”بطلان الأحكام“ . قضاة . ”أسباب عدم الصلاحية“ .

أحكام محكمة النقض . عدم جواز الطعن فيها بأي طريق . الاستثناء . الطعن
ببطلان الحكم بسبب عدم صلاحية أحد قضاة المحكمة . طلب الحكم بإعدام حكم
النقض لبطلان إعلان تقرير الطعن . غير مقبول .

(ب) إعلان ”الإعلان في النيابة“ . نقض ”إعلان تقرير الطعن“
محكمة الموضوع .

تقدير كفاية التحريات قبل إعلان الحكم في النيابة . يرجع لظروف كل واقعة
على حدة . محكمة النقض لها سلطة تقديرية شأنها في ذلك شأن محكمة الموضوع .

١ - لما كانت المادة ٢٧٢ من قانون المرافعات تنص على أنه ” لا يجوز
الطعن في أحكام محكمة النقض بأي طريق من طرق الطعن “ ، فقد أفادت
بذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن محكمة النقض هي خاتمة
المطاف في مراحل التقاضي ، وأحكامها باتة ، ولا سبيل إلى الطعن فيها ،
وأن المشرع اغتنى من النص على منع الطعن في أحكام محكمة النقض بسائر طرق
الطعن عادية أو غير عادية لعدم إمكان تصور الطعن بها على أحكام هذه المحكمة ،
ولم يستثن المشرع من ذلك الأصل إلا ما أورده في الفقرة الثانية من المادة ١٤٧
من قانون المرافعات من جواز الطعن ببطلان الحكم الصادر من محكمة النقض

إذا قام بأحد القضاة الذين أصدره سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في المادة ١٤٦ من هذا القانون ، وذلك زيادة في الاصطيان والتحوط لسمعة القضاء^(١) . لما كان ما تقدم وكان الطالب لا يستند في دعواه إلى سبب يندرج ضمن أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها على سبيل التحديد والحصص في المادة ١٤٦ من قانون المرافعات سالفه البيان فإن دعواه تكون غير مقبولة .

٢ - تقدير كفاية التحريات التي تسبق إعلان الخصم في النيابة إنما يرجع إلى ظروف كل واقعة على حدة ، وتتمارس محكمة النقض وهي بصدد بحث كفاية التحريات السابقة على إعلان تقرير الطعن في النيابة أو عدم كفايتها سلطة تقديرية ، شأنها في ذلك شأن محكمة الموضوع .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الأوراق — تحصل في أن المدعى أودع قلم كتاب هذه المحكمة بتاريخ ١٦/٤/١٩٧٠ صحيفة وجهها إلى كل من بنك الأراضي ووزير الخزانة وبنك الائتمان العقاري ، وقال فيها إنه كان قد أقام بصفته حارساً قضائياً على تركة المرحوم محمد أسكندر الدصوى رقم ١٥٠٠ سنة ١٩٥٠ مدنى كلى الاسكندرية ضد بنك الأراضي — المدعى عليه الأول — وفي مواجهة وزير الخزانة وبنك الائتمان العقاري — المدعى عليهما الثانى والثالث — وطلب الحكم ببراءة ذمته من القرض المؤمن برهن بملئضى العقد رقم ٥٠٢٤ المؤرخ ١٩٢٩/٦/١٩ ، وأنه قد قضى لصالحه ، واحتانف بنك الأراضي هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية ، وقيد الاستئناف برقم ٥٣٨ سنة ١٨ فى وقضى

(١) نقض ٤ نوفمبر سنة ١٩٦٥ مجموعة المكنب الفنى السنة ١٦ ص ٩٧٣ .

نقض ٢ ديسمبر سنة ١٩٦٩ مجموعة المكنب الفنى السنة ٢٠ ص ١١٢٧ .

بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٢ بتأييد الحكم المستأنف ، وبتاريخ ١٩٦٨/٧/٢٠ أعلن بتعجيل الاستئناف السابق أمام محكمة استئناف الاسكندرية وورد في إعلان التعجيل أنه قد حكم في ١٩٦٨/٣/٥ في الطعن رقم ٢٧٩ سنة ٣٣ ق بنقض الحكم السابق صدوره من محكمة استئناف الاسكندرية ، وإذ تبين له من الاطلاع على أوراق ذلك الطعن أن إعلان التقرير وجه إليه في بلدة كفر الشيخ سليم مركز طنطا وأجيب على الإعلان بأنه لا يقيم بهذه البلدة ووجه البك إعلان التقرير إلى النيابة ، وكانت لم تسبق له الإقامة في بلدة كفر الشيخ سليم ، فإن إعلانه بتقرير الطعن في النيابة لا تنعقد به الخصومة ، وأنه من أجل ذلك يطلب القضاء بانعدام حكم محكمة النقض المشار إليه وببطلانه بطلانا مطلقا ، وضم إلى هذا الطلب أوراق الطعن صالف البيان . رد بنك الأراضى على دعوى الطالب بأن إعلانه بتقرير الطعن بالنقض في الطعن المشار إليه وقع صحيحا ، ذلك أن دعوى براءة الذمة رقم ١٥٠٠ سنة ١٩٥٦ مدنى كلى الاسكندرية كانت قد أقيمت من عمدة بلدة كفر الشيخ سليم الحارس السابق على شركة الشناوى محمد اسكندر وأن إعلان تقرير الطعن وجه إلى المدعى في موطنه الذى يعرفه البك وهو بلدة كفر الشيخ سليم ، فأجاب شيخ هذه البلدة بأن الطالب ترك الإقامة بها من مدة طويلة ولا يعرف عنوانه فقام البنك بإعلانه في مواجهة النيابة بتقرير الطعن وانتهى البنك إلى طلب الحكم بعدم قبول الدعوى . وقدم بنك الائتمان العقارى مذكرة طلب فيها الحكم بعدم قبول الدعوى كما طلبت وزارة الخزانة الحكم بعدم قبولها وأبدت النيابة العامة رأى بعدم قبول الدعوى وبالحلقة المحددة لنظرها التزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الطعن رقم ٢٧٩ سنة ٣٣ ق أن المدعى بصفته حارما قضائيا على شركة المرحوم الشناوى محمد اسكندر أقام الدعوى رقم ١٥٠٠ سنة ١٩٥٦ مدنى كلى الاسكندرية ضد بنك الأراضى وفي مواجهة بنك الائتمان العقارى ووزارة الخزانة ، وقال بيانا لها إن المرحوم الشناوى محمد اسكندر اقترض من بنك الأراضى مبلغ ٧٥٠٠ ج في سنة ١٩٢٨ ورهن تأميننا لهذا الدين ٨٠ ف و ٨ ط و ١٣ من بموجب العقد رقم ٥٠٢٤ ، وطلب تقديم حساب عن الأقساط المسددة من القرض والأساس الذى احتسب عليه كل قسط ، ولما قدم بنك

الأراضى كشف الحساب نذبت المحكمة خيرا لبيان الأقساط المسددة من القرض وتصفية الحساب، وقدم الخبير تقريراً انتهى فيه إلى أنه بإضافة الفوائد إلى متجمد فوائد القرض يكون الرصيد مديناً في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٠ بمبلغ ٥٧٨٦ ج و ١٣٠ ملياً، أما إذا أجرى الحساب بغير إضافة فوائد إلى متجمد الفوائد فإن رصيد القرض يكون مديناً بمبلغ ٢٩١ ج و ١٤١ م، وقام المدعى بسداد هذا المبلغ أثناء سير الدعوى وطلب الحكم ببراءة ذمته من الدين للناشئ عن القرض، وبتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٦٢ قضت له المحكمة بطلباته. استأنف بنك الأراضى هذا الحكم أمام محكمة استئناف الإسكندرية، وقيد الاستئناف برقم ٥٣٨ سنة ١٨ ق وبتاريخ ٢٢ أبريل سنة ١٩٦٣ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف، وقرر البنك بالظعن في هذا الحكم بطريق النقض، وأودعت النيابة العامة بتاريخ ١٩٦٣/١٢/٢ مذكرة طلبت فيها إلى دائرة فحص الطعون إحالة الظعن إلى الدائرة المدنية والتجارية للقضاء بنقض الحكم. وبعد صدور القانون رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية — والذي ألغى دائرة فحص الطعون — وقضى في الفقرة الثانية من المادة الثالثة منه بأن تتبع الإجراءات التي كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر فحص الطعون. قام بنك الأراضى بإعلان تقرير الظعن إلى المطعون عليه الأول (المدعى) في بلدة كفر الشيخ سليم مركز طنطا فأجاب شيخ البلدة أن المطلوب إعلانه ترك الإقامة فيها من مدة طويلة ولا يعرف عنوانه فأعاد بنك الأراضى إعلان المطعون عليه الأول (المدعى) في النيابة وورد في هذا الإعلان أنه وجه إليه في النيابة لعدم معرفة عنوان المعلن إليه بعد مغادرته محل إقامته الأصلي بناحية كفر الشيخ سليم، وقدمت النيابة العامة مذكرة بعد صدور القانون رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ انتهت فيها إلى أنه وقد خلا الحكم الابتدائي من بيان موطن المطعون عليه الأول (المدعى) كما خلا الحكم المطعون فيه من بيان موطنه أيضاً فإن توجيه إعلان تقرير الظعن إلى المطعون عليه الأول المذكور في النيابة بعد سابقة توجيه الإعلان في بلدة كفر الشيخ سليم يكون إعلاناً صحيحاً بتقرير الظعن، وانتهى رأى النيابة إلى قبول الظعن شكلاً ونقض الحكم المطعون فيه، وبتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٦٨ قضت هذه المحكمة بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة استئناف الإسكندرية تأسيساً على أن هذا الحكم استبعد الفوائد المستحقة على متجمد الفوائد وهو مما يخالف التفسير الصحيح الذي استقر عليه

قضاء محكمة النقض بشأن عجز المادة ٢٣٢ من القانون المدني . ولما كانت المادة ٢٧٢ من قانون المرافعات تنص على أنه "لا يجوز الطعن في أحكام محكمة النقض بأي طريق من طرق الطعن" فقد أفادت بذلك — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن محكمة النقض هي خاتمة المطاف في مراحل التقاضي، وأحكامها باتة ولا سبيل إلى الطعن فيها، وأن المشرع اغتنى عن النص على منع الطعن في أحكام محكمة النقض بسائر طرق الطعن عادية أو غير عادية لعدم إمكان تصور الطعن بها على أحكام هذه المحكمة، ولم يستثن المشرع من ذلك الأصل إلا ما أورده في الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من قانون المرافعات من جواز الطعن ببطلان الحكم الصادر من محكمة النقض إذا قام بأحد القضاء الذين أصدره سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في المادة ١٤٦ من هذا القانون، وذلك زيادة في الاصطيان والتحوط لسمعة القضاء . لما كان ما تقدم وكان الطالب لا يستند في دعواه إلى سبب يندرج ضمن أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها على سبيل التحديد والحصر في المادة ١٤٦ من قانون المرافعات سالفة البيان، فإن دعواه تكون غير مقبولة . هذا وتشير المحكمة إلى أنه لما كان تقدير كفاية التحريات التي تسبق إعلان الحكم في النيابة إنما يرجع فيه إلى ظروف كل واقعة على حدة، وكان الثابت من أوراق الطعن رقم ١٧٩ سنة ٣٣ ق أن إعلان المطعون عليه الأول (المدعى) بتقرير الطعن في النيابة لم يكن منه بد إذ ليس في أوراق الطعن ما يستدل منه على أن الطاعن "بنك الأراضى" كان في استطاعته أن يبذل جهدا مثمرا في سبيل معرفة محل إقامة المطعون عليه الأول — المدعى — بعد أن وجه إليه إعلان الطعن في ناحية كفر الشيخ سليم مركز طنطا وأجيب المحضر بأنه فادرها ولا يعرف له محل إقامة، وإذا تمسك محكمة النقض وهي بصدد بحث كفاية التحريات السابقة على إعلان تقرير الطعن في النيابة أو عدم كفايتها ملطة تقديرية شأنها في ذلك شأن محكمة الموضوع، وكانت هذه المحكمة سبق أن استخلصت بحق من الوقائع المقدمة كفاية هذه التحريات، فإنه لا يمكن مجازاة المدعى في القول بأن إعلانه بالطعن كان غير صحيح ولم تنعقد به الخصومة .

القسم الثاني

فهرس هجائي موضوعي

العدد الثاني : السنة الحادية والعشرون

(أ) الأحكام الصادرة في طلبات رجال القضاء

الصفحة	القائمة	
		(١) إجراءات — ميعاد تقديم الطلب :
		وجوب تقديم الطلب — وفقا للقانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ — خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر القرار المطعون فيه ، أو إعلان صاحب الشأن به . العلم اليقيني يقوم مقام النشر أو الإعلان . مثال .
٥٤٣	٨٧	(الطلب ٢٨٨ لسنة ٢٥ ق " رجال القضاء " — جلسة ١٩٧٠/٦/٩)

(ب) الأحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

الصفحة	القائمة	
		(١)
		إثبات . أحوال شخصية . إختصاص . إرتفاق . إمتثاف . إصلاح زراعى . إعلان . أعمال تجارية . إفلاس . إلتزام . إلتماس إعادة النظر . أمر أداء . أهلية . أوراق تجارية . إيجار
		إثبات
		عنه الإثبات :
		١ - ساطة رب العمل في تقدير كفاية العامل . وضعه في المكان الذى يصلح له أو تكليفه بعمل آخر . شرطه . نقله إلى مركز أقل ميزة أو ملاءمة . شرطه . عدم كفاية العامل . مأخذ مشروع لتعديل العقد أو إنهائه . الادعاء بعدم صحة هذا المأخذ والتعسف في إنهاء العقد . عبء إثباته على من يدعيه . لا شأن لتقدير كفاية العامل بقواعد التأديب .
٦٣٠	١٠١	(الطن رقم ٤١٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٥)
		٢ - المظهر التام للورقة التجارية . أثره . نقل ملكية الحق إلى المظهر إليه ، وتطهيرها من الدفوع إذا كان حسن النية . المظهر إليه مفترض فيه حسن النية . المدين هو الذى يتحمل

الصفحة	القاعدة	
		عبء إثبات نفى هذه القرينة . سوء النية هو مجرد علم المظهر إليه وقت التظهير بوجود الدافع دون حاجة لإثبات التواطؤ .
٨١٠	١٣١	(الطعن رقم ٥٢٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٢)
		٣ - وجوب توجيه المرسل إليه أو الشاحن احتجاجا إلى الناقل بشأن عجز البضاعة . مجرد علم الناقل بالعجز عند التسليم . لا يعفى المرسل إليه من توجيه الاحتجاج .
٨٤٣	١٣٦	(الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٩)
		إجراءات الإثبات :
		(أولا) الإحالة إلى التحقيق .
		١ - القضاء بصحة الأوراق المطعون فيها بالتزوير . رافض ضمنى لطلب الإحالة إلى التحقيق في هذا الخصوص .
٥٥٩	٩٠	(الطعن رقم ٥٢٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢)
		٢ - المدعى هو المكلف بإثبات دعواه . رفض المحكمة إصدار حكم جديد بإحالة الدعوى إلى التحقيق . لا عيب .
٥٨١	٩٣	(الطعن رقم ٥٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٧)
		٣ - محكمة الموضوع . سلطتها في أن تعول على نتيجة التحقيق الذي أبراه الخبير ورفض طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق .
١٠١٥	١٦٢	(الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٩)
		٤ - طلب الإحالة إلى التحقيق . عدم التزام محكمة الموضوع بإجابته ما دامت قد وجدت في الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها .
١٠٧٩	١٧٣	(الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		(ثانيا) ضم الأوراق .
		عدم إلزام المحكمة بضم أوراق للدعوى متى كانت الأوراق المقدمة فيها كافية لتكوين عقيدتها .
٥٥٩	٩٠	(الطعن رقم ٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢)
		(ثالثا) الانتقال للعائنة .
		انتقال المحكمة للعائنة من الرخص المأولة لها . لا معقب على سلطانها في ذلك متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لاقتناعها .
٦٥٢	١٠٤	(الطعن رقم ٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٦)
		(رابعا) الإدعاء بالتزوير .
		راجع : (ت . تزوير)
		(خامسا) نذب الخبراء .
		راجع : (خ . خبرة)
		طرق الإثبات :
		(أولا) الكتابة .
		١ - الورقة العرفية حجة بما ورد فيها على صاحب التوقيع .
		التحلل من حجيتها غير ممكن إلا أن يثبت هو كيفية وصول إمضاءه الصحيح على الورقة .
٧٩٦	١٢٩	(الطعن رقم ٩٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٥)
		٢ - القضاء برد وبطلان تاريخ الإقرار المدعى بتزويره مع الاعتداد بدعوى هذا الإقرار في الإثبات . لا تناقض .
٩٤٥	١٥١	(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٨)

الصفحة	المقابلة	
		(ثانيا) شهادة الشهود .
		١ - الشفيع يعتبر من الغير بالنسبة لطرف عقد البيع حسب الشفعة . جواز إثبات صورية العقد بجميع طرق الإثبات .
٦١٨	٩٩	(الطن رقم ٦٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٧٠)
		٢ - جواز الإثبات في المواد التجارية - إلا ما استثني بنص خاص - بكافة طرق الإثبات القانونية حتى لو انصرف الإثبات إلى ما يخالف ما هو ثابت بالكتابة .
٦٩٣	١١٢	(الطن رقم ٧٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢٣/٤/١٩٧٠)
		٣ - إنكار التوقيع . سماع الشهود مقصور على إثبات واقعة التوقيع دون الالتزام ذاته . الإدعاء بالتزوير . إثباته ونفيه يكون بكافة الطرق ومنها الفرائض .
٧١٤	١١٦	(الطن رقم ١٠١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢٨/٤/١٩٧٠)
		٤ - محكمة الموضوع لها أن تأخذ بمعنى للشهادة دون معنى آخر تحتمله .
٧١٤	١١٦	(الطن رقم ١٠١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢٨/٤/١٩٧٠)
		٥ - جواز الشهادة السماعية حيث تجوز الشهادة الأصلية . خضوع تقديرها للقاضي الدعوى .
٧٣٥	١١٩	(الطن رقم ٣٩٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٣٠/٤/١٩٧٠)
		٦ - الإطعنان إلى صدق الشاهد . مرده . وجدان القاضي
٨٠٣	١٣٠	(الطن رقم ١١١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٧٠)
		٧ - عدم بيان الحكم ما هية أفعال الشهود ومؤداها . قصور .
٩٧٥	١٥٧	(الطن رقم ٢٦٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢/٦/١٩٧٠)

الصفحة	القائمة	
		(ثالثا) الفرائض .
		(أ) الفرائض القانونية .
		” قرينة قوة الأمر المقضى “
		راجع : (ق . قوة الأمر المقضى . وحكم ” حجية الحكم ”) .
		” قرينة المادة ٩١٧ مدنى “ .
		١ - تصرف المورث الوارد بالمادة ٩١٧ مدنى هو تصرفه إلى أحد ورثته فيما يملك . ثبوت عدم ملكية المورث للعقار المتنازع عليه . تعرض الحكم لبحث ما إذا كانت حيازة المورث للعقار لنفسه أم بوصفه نائبا . أسباب زائدة لا يعيب الحكم الخطأ فيها .
٧٣٥	١١٩	(الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢٠)
		٢ - قرينة المادة ٩١٧ مدنى . قوامها . احتفاظ المتصرف بحيازة العين . وبحقه فى الانتفاع بها مدى حياته . لقاضى الموضوع التحرى عن قصد المتصرف فى ضوء ظروف الدعوى .
١٠٦١	١٧٠	(الطعن رقم ١٨١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١٦)
		” مشروعية سبب العقد “
		المادتان ١٣٦ و ١٣٧ مدنى أقامتا قرينة قانونية بأن للعقد سببا مشروعاً . الإدعاء بصورية السبب المذكور . عبء الإثبات يقع على مدعى الصورية .
٧١٤	١١٦	(الطعن رقم ١٠١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢٨)
		” اتخاذ محل مختار “
		إعلان الطعن فى الحكم فى المحل المختار . شرط صحته .
		اتخاذ المحكم محلا مختارا فى ورقة إعلان الحكم . إعتبار ذلك

الصفحة	المقابلة	
		قرينة قانونية على قبول إعلانه بالظن فيه . لا يعد كذلك اتخاذ ملاحقته في صحيفة الاستئناف المقابل .
٩٤١	١٥٠	(الظن رقم ١٦٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٨) (ب) للقرائن القضائية .
		١ - اعتقاد الحكم إلى جملة قرائن تؤدي في مجموعها إلى النتيجة التي انتهى إليها . عدم جواز المجادلة في إحداها بمجرد بدوى عدم كفايتها .
٨٠٣	١٣٠	(الظن رقم ١١١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٢) ٢ - جواز الاتجاه إلى القضاء مباشرة بطلب الاعتراف بالجنسية مجردة عن طلب إلغاء قرار وزير الداخلية برفض إعطاء التهامة الدالة عليها . هذه التهامة ليس من شأنها أن تكسب الجنسية وإنما هي مجرد دليل ليست له أهمية قاطعة .
٨٧٣	١٤٠	(الظن رقم ١٦٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٠) ٣ - استخلاص محكمة الموضوع نية الإيضاء من تصرفات المورث الأخرى . صحيح .
١٠٦١	١٧٠	(الظن رقم ١٨١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١٦) (رابعاً) الإقرار . «الإقرار غير القضائي» ١ - عدم التمسك أمام محكمة الموضوع بالإقرار بعدم وفاة الدين . يجب جديد لا يجوز إبداءه لأول مرة أمام محكمة الخص .
٧٠٢	١١٤	(الظن رقم ٨٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢٣)

الصفحة	القائمة	
		٢ — طلب المدعى عليه رفض الدعوى على أساس انقضاء الدين بالوفاء نقداً أو بمقابل . لا يعد إقراراً قضائياً بعدم الوفاء .
٧٠٢	١١٤	(الطن رقم ٨٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢٣) (خامساً) التمين الحاسمة .
		التمين في المادة ١٩٤ من قانون التجارة . يمين حاسمة . التقادم الخمسي للدين المصرفي قائم على قرينة الوفاء .
٥٧٦	٩٢	(الطن رقم ٥٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٧)
<u>أحوال شخصية</u>		
		إقامة الحكم الابتدائي قضاءً بالتطبيق على دعامين مختلفتين مستقلتين . تعرض الحكم الاستثنائي لإحدى هاتين الدعامتين دون الأخرى . قصور . مثال .
٥٤٥	٨٨	(الطن رقم ١٩ لسنة ٣٨ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٠/٤/١) المسائل الخاصة بالمصريين غير المسلمين :
		١ — شريعة الأقباط الأرثوذكس . إجازتها طلب الطلاق إذا أساء أحد الزوجين معاشرة الآخر أو أخل بواجباته نحوه متى أدى إلى استحكام النفور والفرقة لمدة ثلاث سنين متوالية .
٦٧٣	١٠٨	(الطن رقم ١ لسنة ٣٨ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٠/٤/٢٢)
		٢ — العنة السابقة على الزواج من وافع انعقاده في شريعة الأقباط الأرثوذكس وتتصل بأمر واقع . لا يرتفع برضا الشخص الآخر .
٩١٤	١٤٦	(الطن رقم ٢٨ لسنة ٣٧ ق — "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٠/٥/٢٧) ...

الولاية على المال :

التصرف الصادر من ذى الغفلة أو من السفه قبل تسجيل قرار الحجر . باطل أو قابل للإبطال إذا كان نتيجة استغلال أو تواطؤ . توافر الاستغلال عند عدم تعادل التزامات المتصرف مع ما يحصل عليه من فائدة ، مع علم المتصرف إليه بحالة المتصرف . توافر التواطؤ عند توقع الحجر على المتصرف فيعمد إلى التصرف في أمواله بقصد تفويت آثار الحجر المرتقب .

(الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٨) ١٤٧ ٩٢٠

إرث :

راجع : (م . مواريث) .

إختصاص

الإختصاص الولائي :

١ - شرط التحكيم في العقد . منع المحاكم من نظر النزاع . شرطه . أن يكون تنفيذ التحكيم ممكنا . جواز التجاء صاحب الشأن إلى المحاكم ومرض النزاع عليها باعتبارها صاحبة الولاية العامة للفصل في جميع المنازعات إلا ما استثنى بنص خاص .

(الطعن رقم ٥١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٤) ٩٦ ٥٩٨

٢ - إختصاص المحاكم العادية قبل العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بالفصل في المنازعات الناشئة عن أحكام قوانين الجنسية . إختصاص مجلس الدولة دون غيره بها بعد العمل بهذا القانون لا يسرى على الدعاوى التي كانت منظورة أمام جهات قضائية أخرى ولم يفصل فيها نهائيا .

(الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٠) ١٤٠ ٨٧٣

الصفحة	القائمة	
		٣ — تحديد المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية مرتب أحد العاملين بشركات القطاع العام الخاضعين لقواعد التقويم . النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون لأن المنازعة في التقويم من اختصاص لجنة المنظمات بالشركة وقرارها نهائي لا تملك المحكمة ولاية الفصل فيه . اتصال هذه الأمور بولاية المحكمة . جواز الطعن في الحكم بطريق النقض .
٩٧٩	١٥٨	(الطعن رقم ٨٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٣)
		٤ — تنفيذ قرار الاستيلاء الصادر من جهة الإصلاح الزراعي . عدم جواز رفع دعوى حيازة لمنع تنفيذه . علة ذلك . دعوى منع التعرض تخرج من ولاية جهة القضاء العادي أو الإداري . اختصاص اللجنة القضائية المنصوص عليها في المادة ١٣ مكررا قانون الإصلاح الزراعي بالفصل في ملكية العقار محل الاستيلاء .
١٠٠٨	١٦١	(الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٩)
		٥ — القرار الإداري . ماهيته . قرار مدير عام مصلحة الموانئ والمناثرتقدير أبحر المرشد بميناء الإسكندرية ليس قرارا إداريا . المنازعة في شأنه مما تختص بها جهة القضاء العادي .
١٠٥٥	١٦٩	(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١٦)
<u>ارتفاع</u>		
		حق الارتفاع بتخصيص المالك الأصلي . ظهوره في الوجود بعد صيرورة العقارين مملوكين لمالكين مختلفين . بقاء هذا الحق لصالح العقار المرتفق ما لم يتضمن السند الذي فصل ملكية العقارين شرطا صريحا بخلافه .
٩٥١	١٥٢	(الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢)

استئناف

صحيفة الاستئناف :

١ - عدم التوقيع على صحيفة الاستئناف من محام مقرر أمام
محاكم الاستئناف . أثره . بطلان الصحيفة . لا يغير من ذلك
أن الشارع لم يرتب البطلان بلفظه جزاء على هذه المخالفة .
(الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٦/٤/١٩٧٠) ١٠٢ ٦٤٦

٢ - البطلان المترتب من عدم التوقيع على صحيفة الاستئناف
من محام مقرر أمام محاكم الاستئناف يتعلق بالنظام العام .
جواز امتضاء التوقيع في الجلسة خلال ميعاد الاستئناف .

(الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٦/٤/١٩٧٠) ١٠٢ ٦٤٦

الأحكام غير الحائز استئنافها :

١ - الحكم الصادر في حدود النصاب الانتهائي للمحكمة .
عدم جواز الطعن فيه بالاستئناف إلا بسبب وقوع بطلان
في الحكم أو في الإجراءات أثر في الحكم .

(الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢/٤/١٩٧٠) ٨٩ ٥٤٩

٢ - إنتهائية الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في الطعن
في قرار لجنة المعارضات وفقا لنص المادة ١٤ من القانون ٥٧٧
لسنة ١٩٥٤ . عدم انطباق النص إذا كان الحكم صادرا في ظل
أحكام القانون السابق رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ . وجوب تطبيق
القواعد العامة في قانون المرافعات من حيث جواز الاستئناف .

(الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢٨/٤/١٩٧٠) ١١٧ ٧٢٦

٣ - الطلب الذي تفعله المحكمة . بذاؤه أمامها . السبيل
إلى الفصل فيه هو الرجوع إلى نفس المحكمة لنظره . عدم جواز

الصفحة	القاعدة	
		الظمن في الحكم بالاستئناف لإغفاله الفصل في الطلب . عدم قبول الاستئناف إلا من الطلبات التي فصل فيها صراحة أو ضمنا .
٨٢٠	١٣٣	(الظمن رقم ٢٧٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٧٠) الأحكام الجائز استئنافها :
		الحكم برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة . استناده في قيام العلاقة الإيجارية وتوافر الصفة للمتاجر إلى القواعد العامة دون أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . جواز الظمن فيه بالاستئناف .
٥٤٩	٨٩	(الظمن رقم ٤٦٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ٢/٤/١٩٧٠) وراجع : (حكم "الظمن في الحكم") . الاستئناف المقابل :
		إعلان الظمن في الحكم في المحل المختار . شرط صحته . اتخاذ المحكم محلا مختارا في ورقة إعلان الحكم . إعتبار ذلك قرينة قانونية على قبول إعلانه بالظمن فيه . لا يعد كذلك اتخاذ محل مختار في إعلان صحيفة الاستئناف المقابل .
٩٤١	١٥٠	(الظمن رقم ١٦٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢٨/٥/١٩٧٠) الحكم في الاستئناف : "تسييب الحكم"
		إقامة الحكم الابتدائي قضاءه بالتطبيق على دعائين مختلفتين مستقلتين . تعرض الحكم الاستئنافي لإحدى هاتين الدعائين دون الأخرى . قصور .
٥٤٥	٨٨	(الظمن رقم ١٩ لسنة ٢٨ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١/٤/١٩٧٠)

الصفحة	القاعدة	
		” اعتبار الاستئناف كأن لم يكن “
		١ — قبول المحكمة للاستئناف شكلا . حجية هذا القضاء تحويل دون التمسك بعد ذلك باعتبار الاستئناف كأن لم يكن أمام ذات المحكمة .
٨٩٢	١٤٣	(الطن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٦)
		٢ — الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . قيامه على عنصر واقعى هو تقدير كفاية التحريات التى تسبق تسليم الإعلان للنيابة . عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض .
٨٩٢	١٤٣	(الطن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٦)
<u>إصلاح زراعى</u>		
		١ — امتداد عقود الإيجار الزراعية . مقرر لمصلحة المستأجر . إبداء رغبته فى عدم تجديد الإيجار . استمراره رغم ذلك واضعا يده على العين . وجوب إلزامه بالريع دون تقييد بالأجرة القانونية .
١٠١٥	١٦٢	(الطن رقم ١٣٩ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٩)
		٢ — تنفيذ قرار الاستيلاء الصادر من جهة الإصلاح الزراعى . عدم جواز رفع دعوى حيازة لمنع تنفيذه . علة ذلك . دعوى منع التعرض تخرج من ولاية جهة القضاء العادى أو الإدارى . اختصاص اللجنة القضائية المنصوص عليها فى المادة ١٣ مكرر من قانون الإصلاح الزراعى بالفصل فى ملكية العقار محل الاستيلاء .
١٠٠٨	١٦١	(الطن رقم ١٣٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٩)

الصفحة	المقابلة	
		٣ - الحادث الطارئ . شروطه . أن يكون حادثا استثنائيا عاما . غير ممكن التوقع . غير مألوف ونادر الوقوع . قانون الإصلاح الزراعي لم يتناول أمر تخفيض المساحة التي تزرع من محاصيل معينة عدم بيان الحكم سنده في اعتبار تخفيض المساحة التي تزرع قصبيا حادثا استثنائيا عاما . قصور .
٧٨٧	١٢٨	(الطن رقم ٥٣٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٥)
		<u>إعلان</u>
		الإعلان في الموطن الأصلي :
		المحضر غير مكلف بالتحقق من صفة من يتقدم إليه لاستلام الإعلان متى انتقل إلى موطن الشخص المراد إعلانه وذكر أنه سلم صورة الإعلان إلى أحد أقارب أو أوصار المعلن إليه المقيمين معه . الطعن بالتزوير في صفة مستلم الإعلان . غير منتج .
٦٨٩	١١١	(الطن رقم ٦٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢٣)
		الإعلان في الموطن المختار :
		إعلان الطعن في الحكم في المحل المختار . شرط صحته . اتخاذ الخصم محلا مختارا في ورقة إعلان الحكم . اعتبار ذلك قرينة قانونية على قبول إعلانه بالطعن فيه . لا يعد كذلك اتخاذه محلا مختارا في صحيفة الاستئناف المقابل .
٩٤١	١٥٠	(الطن رقم ١٦٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٨)
		الإعلان في مواجهة النيابة :
		١ - كفاية التحريات التي تسبق الإعلان للنيابة . أمر يرجع فيه لظروف كل واقعة على حدة ويخضع لتقدير محكمة الموضوع .
٧٤٨	١٢١	(الطن رقم ٢٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠)

الصفحة	القائمة	
٨٩٢	١٤٣	٢ — الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . قيامه على عنصر واقعي هو تقدير كفاية التحريات التي تسبق تسليم الإعلان للنيابة . عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٦)
١٠٩٢	١٧٥	٣ — تقدير كفاية التحريات قبل إعلان الخصم في النيابة يرجع لظروف كل واقعة على حدة . محكمة النقض لها سلطة تقديرية في ذلك شأنها شأن محكمة الموضوع . (الطن رقم ٢١٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٠) بطلان الإعلان :
٦٨٩	١١١	١ — البطلان الناشئ عن عدم مراعاة إجراءات الإعلان . بطلان نسبي لا يعدم الحكم وإن كان يجعله مشوباً بالبطلان . صيرورته نهائياً يجعله بمنجى من الإلغاء والا بذاته على صحة إجراءاته . (الطن رقم ٢٩ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢٣)
٧٨٧	١٢٨	٢ — عدم وضوح اسم المحضر أو توقيعه . لا بطلان في الإعلان . (الطن رقم ٥٢٢ لسنة ٢٥ — جلسة ١٩٧٠/٥/٥)
١٠٦١	١٧٠	٣ — خلل الورقة — المقول بأنها صورة إعلان تقرير الطعن — من أية كتابة محررة بخط المحضر . عدم صلاحيتها للبحث فيما إذا كانت هي صورة أصل الإعلان . اشتغال الأصل على جميع البيانات . لا بطلان . (الطن رقم ١٨١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١٦)

الصفحة	القاعدة	أعمال تجارية
		١ - السند الإذني اعتباره عملاً تجارياً . مناطه . أن يوقعه تاجر ، أو يوقعه غير تاجر بسبب معاملة تجارية . م ٧ من قانون التجارة . لا يجوز تأويل النص عند وضوحه ، بدعوى الاستهداء بحكمة التشريع .
٥٧٦	٩٢	(الطعن رقم ٥٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٧)
		٢ - جواز الإثبات في المواد التجارية - إلا ما استثنى بنص خاص - بكافة طرق الإثبات للقانونية حتى لو انصرف الإثبات إلى ما يخالف ما هو ثابت بالكتابة .
٦٩٣	١١٢	(الطعن رقم ٧٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢٣)
		إفلاس
		١ - التظلم في الحكم القاضي بتحديد ميعاد التوقف عن الدفع يكون بطريق المعارضة لا بدعوى مبتدأة .
١٠٧٤	١٧٢	(الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٥)
		٢ - ميعاد المعارضة في حكم تعيين تاريخ التوقف عن الدفع بالنسبة للدائنين ، مرتبط بالمواعيد المقررة لتحقيق الديون وتأنيدها . حقهم في المعارضة يظل قائماً طالما كانت تلك المواعيد قائمة .
١٠٧٤	١٧٢	(الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٥)

الصفحة	القاعدة	التزام
		مصادر الإلتزام : "العقد"
		١ - الشرط الفاسخ الضمني في العقد . للدين توقي الفسخ بالوفاء بالدين قبل صدور الحكم النهائي بالفسخ . مناط ذلك . ألا يكون هذا الوفاء المتأخر مما يضار به الدائن . عدم بيان الحكم وجه الضرر . قصور .
٩٠٨	١٤٥	(الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٦) ٢ - عقد الصلح . أثره . كاشف للحق الذي يتناوله وليس نافلا له . عدم صلاحيته سببا لبقاء هذا الحق بعد زواله . لا يمنع من استرداد غير المستحق .
١٠٣١	١٦٥	(الطعن رقم ٣٩٠ و ٣٠٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١١) ٣ - التزام المقاول بضمان عيوب البناء . التزام بنتيجة . تحقق الضمان إذا تبين وجود العيب في البناء خلال عشرة سنوات من وقت التسليم ولو لم تنكشف آثار العيب إلا بعد انقضاء هذه المدة .
١٠٦٨	١٧١	(الطعن رقم ٤١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢) وراجع : (ع . عقد) . "العمل غير المشروع" . راجع : (مستولية . "مستولية تقصيرية") . تنفيذ الإلتزام : "التنفيذ بمقابل"
		المشتري لأرض أكلها النهر . منع القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٨ تسليمه أرضا من طرح النهر . لا يسقط حقه في الحصول على مقابل عن هذه الأرض .
٩٠٠	١٤٤	(الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٦)

الصفحة	القائمة	
		« طلب الفوائد »
		سريان الفوائد من تاريخ المطالبة للقضائية . شرطه . أن يكون محل الالتزام مبلغاً من النقود معلوم المقدار وقت الطلب . المقصود بكون محل الالتزام معلوم المقدار ألا يكون للقضاء سلطة في التقدير .
٧٦٧	١٢٤	(الطن رقم ٧١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠)
		« حق الحبس »
		حق المشتري في حبس الثمن . مناطه . وجود مبيع جدي يخشى معه نزع المبيع من يده . م ٢/٤٥٧ مدني . ولم المشتري وقت الشراء بهذا المبيع . لا يدل بذاته على نزوله عن حق الحبس مادام أنه لم يشترحاقط الخيار .
٦٠٤	٩٧	(الطن رقم ٥٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٤) :
		انقضاء الالتزام :
		« الوفاء »
		١ — إيداع المشتري ابقي الثمن والتصريح بصرفه للبائع بعد تطهير أمين المبيعة من التسجيلات . إيداع صحيح مبرئ لذمة المشتري .
٦٠٤	٩٧	(الطن رقم ٥٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٤)
		٢ — طلب المدعى عليه رفض الدعوى على أساس انقضاء الدين بالوفاء نقداً أو بمقابل . ليس في هذا إقرار قضائي بعدم الوفاء .
٧٠٢	١١٤	(الطن رقم ٨٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — تعيين الدين المدفوع عند تعدد الديون لدائن واحد . مناطه . أن تكون جميعها من جنس واحد .
٧٠٢	١١٤	(الطعن رقم ٨٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢٣) "تجديد الإلتزام"
		السند الذي يترتب عليه تجديد الدين وتغيير نوع التقادم شرطه إستقلاله عن الورقة التجارية والاعتراف فيه بالدين ، وكفايته بذاته لتعين عناصر الإلتزام ، وأن يكون لاحقا لميعاد استحقاق الورقة التجارية .
١٠٣١	١٦٦	(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١١) "إتحاد الذمة"
		اندماج الشركات . أثره . انقضاء شخصية الشركة المندمجة وأيلولة جميع حقوقها والتزاماتها إلى الشركة الدامجة . اجتماع صفتي الدائن والمدين في شخص الشركة الجديدة . أثره . انقضاء الدين بالقدر الذي اتحدت فيه الذمة .
٨٨٠	١٤١	(الطعن رقم ٧٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢١)
		إلتماس إعادة النظر
		عدم اعتبار الغش سببا لإلغاء الأحكام الإنهائية بدعوى مستقلة أو في صورة دفع لدعوى مبتدأة . اعتباره سببا لإلتماس إعادة النظر فيها . عدم قبول الطعن في أحكام محكمة النقض بالإلتماس إعادة النظر أو بغيره من طرق الطعن .
١٠٣١	١٦٥	(الطعن رقم ٢٩٠ و ٢٠٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١١)

الصفحة	القاعدة	أمر أداء
		وضع تقرير تلخيص وتلاوته قبل المرافعة — قبل صدور القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . عدم وجوبه في الدعاوى التي لا تعرض حل التعضير ، ومنها المعارضة في أمر الأداء .
٧١٤	١١٦	(الظن رقم ١٠١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢٨)

أهلية

		التصرف الصادر من ذى الغفلة أو من السفه قبل تسجيل قرار الحجر . باطل أو قابل للإبطال إذا كان نتيجة استغلال أو تواطؤ . توافر الاستغلال عند عدم تعادل للالتزامات المتصرف مع ما يحصل عليه من فائدة مع دلم المتصرف إليه بحالة المتصرف . توافر التواطؤ عند توقع الحجر على المتصرف فيعمد إلى التصرف في أمواله بقصد تفويت آثار الحجر المرتقب .
٩٢٠	١٤٧	(الظن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٨)

أوراق تجارية

السند الإذني :

		السند الإذني اعتبره عملاً تجارياً . مناطه . أن يوقعه تاجر ، أو يوقعه غير تاجر بسبب معاملة تجارية . م ٧ من قانون التجارة . لا يجوز تأويل النص عند وضوحه ، بدعوى الاستهداء بحكمة التشريع .
٥٧٦	٩٢	(الظن رقم ٥٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٧)

الصفحة	القاعدة	
		التظهير للتسام :
		للتظهير التسام للورقة التجارية . أثره . نقل ملكية الحق إلى المظهر إليه ، وتطهيرها من الدفوع إذا كان حسن النية . المظهر إليه مفترض فيه حسن النية . المدين هو الذى يتحمل عبء نفي هذه القرينة . سوء النية هو مجرد علم المظهر إليه وقت التظهير بوجود الدفع دون حاجة لإثبات التواطؤ .
٨١٠	١٣١	(الطن رقم ٥٣٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٢)
		التقادم الصرفي :
		١ - اليمين في المادة ١٩٤ من قانون التجارة . يمين حاسمة . للتقادم الحمى للدين الصرفي قائم على قرينة الوفاء .
٥٧٦	٩٢	(الطن رقم ٥٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٧)
		٢ - التقادم الحمى المنصوص عليه في المادة ١٩٤ من قانون التجارة . شرطه . ثبوت أن التوقيع على السند من تاجر أو تحريره بمناسبة عملية تجارية ، وأن يدفع المدين بهذا التقادم .
٧٥٦	١٢٢	(الطن رقم ٢٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢٠)
		٣ - الأوراق التجارية المستحقة الدفع عند الاطلاع . بدء مدة تقادم الدعوى المتعلقة بها من اليوم التالى لإشائها . المادة ١٩٤ من قانون التجارة .
١٠٢٨	١٦٦	(الطن رقم ٢٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١١)
		٤ - السند الذى يترتب عليه تجديد الدين وتغيير نوع التقادم شرطه . استقلاله عن الورقة التجارية والاعتراف فيه بالدين وكفايته بذاته لتعيين عناصر الالتزام ، وأن يكون لاحقاً لميعاد استحقاق الورقة التجارية .
١٠٢٨	١٦٦	(الطن رقم ٢٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١١)

إيجاز

ضمان المؤجر للتعرض :

مادم اقتصار ضمان المؤجر للتعرض الحاصل للمستأجر من مستأجر آخر على التعرض المستند إلى إيداعه حتى . إمداده إلى التعرض المأدب متى كان المستأجر المتعرض قد استأجر من نفس المؤجر . اعتباره في هذه الحالة من اتباع المؤجر .

(الطن رقم ٧٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٩) ٩٥ ٠٩٣

حيازة المستأجر :

حيازة النائب هي حيازة للأصيل . حيازة المستأجر تقوم لمصلحة المؤجر . للاخير الاستناد إليها في حساب مدة التقادم المكسب للركبة .

(الطن رقم ١٢٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٩) ١٦٠ ٩٩٨

إيجار الأماكن :

١ - المادة ١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . محل تطبيقها أن يكون الطعن واردا على حكم من المحكمة الابتدائية في منازعة ناشئة من تطبيق هذا القانون . الحكم الاستثنائي الصادر بعدم جواز الاستئناف . جواز الطعن فيه بالنقض .

(الطن رقم ٤٦٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢) ٨٩ ٠٤٩

٢ - تحديد أجرة المساكن من المسائل التي يحكمها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . الحكم بخضوع العقار للقانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ وتخفيض الأجرة هو حكم صادر في منازعة ناشئة من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . مادم قابلية الطعن فيه . لا يغير

الصفحة	القاعدة	
		من ذلك ومن وصف المنازعة بأنها إيجارية تمسك المؤجر باقراو المستأجرين بأن الأجرة قد تم تخفيضها وإطراح المحكمة لهذا الدفاع .
٥٤٩	٨٩	(الطن رقم ٤٦٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢)
		٣ - الحكم برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة . استناده في قيام العلاقة الإيجارية وتوافر الصفة للمستأجر إلى القواعد العامة دون أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . جواز الطعن فيه بالاستئناف .
٥٤٩	٨٩	(الطن رقم ٤٦٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢)
		٤ - الحكم الصادر في حدود النصاب الانتهائي للمحكمة . عدم جواز الطعن فيه بالاستئناف إلا بسبب وقوع بطلان في الحكم أو في الإجراءات أثر في الحكم . مثال في دعوى تخفيض أجرة .
٥٤٩	٨٩	(الطن رقم ٤٦٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢)
		إيجار الأراضي الزراعية :
		امتداد عقود الإيجار الزراعية . مقرر لمصلحة المستأجر . إبداء رغبته في عدم تجديد الإيجار . استمراره رغم ذلك واضعاً يده على العين . وجوب إلزامه بالريع دون تقيد بالأجرة القانونية .
١٠١٥	١٦٢	(الطن رقم ١٢٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٩)

الصفحة	القاعدة	
		(ب)
		<u>بطلان . بنوك . بيع</u>
		<u>بطلان</u>
		(أولا) بطلان التصرفات .
		١ - إضرار الصلح بالذير عن طريق الغش . جواز رفع دعوى أصلية ببطلانه أو إبداء الدفع بالبطلان بالتدخل في الدعوى التي حصل فيها بالصلح . رفض طلب التدخل لا يكون إلا بحكم يقضي بصحة الصلح .
٨٣٠	١٣٤	(الطن رقم ١٤٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٧٠)
		٢ - عدم تصحيح الصلح لبيع الوفاء الذي وقع باطلا طبقا لمادة ٤٦٥ من القانون المدني .
٩٤٥	١٥١	(الطن رقم ١٧٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢٨/٥/١٩٧٠)
		٣ - إبطال العقد للغلط . جواز الحكم بالتعويض عند توافر شروط الخطأ الموجب للمسئولية التمهيدية في جانب المتعاقد الذي تسبب في هذا الإبطال ، باعتبار أن العقد واقعة مادية .
٩٦١	١٥٤	(الطن رقم ١٣٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢/٦/١٩٧٠)
		٤ - الإكراه المبطل للرضا يتحقق بتهديد المتعاقد بخطر جسيم يهدق بنفسه أو بماله . النفوذ الأدبي المقترن بوسائل إكراه للتوصل إلى غرض غير مشروع . كفايته لإبطال العقد .
١٠٢٢	١٦٣	(الطن رقم ١٤٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٩/٦/١٩٧٠)

الصفحة القاعدة

(ثانيا) بطلان الاجراءات .

”الإعلان“

١ — البطلان الناشئ عن عدم مراعاة إجراءات الاعلان .
بطلان نسبي لا يعدم الحكم وإن كان يجعله مشوبا بالبطلان .
حيروته نهائيا يجعله بمنجى من الالغاء دالا بذاته على صحة إجراءاته .

٦٨٩ ١١١ ... (الطن رقم ٦٩ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢٣) ...

٢ — عدم وضوح اسم المحضر أو توقيعه . لا بطلان في الاعلان .

٧٨٧ ١٢٨ ... (الطن رقم ٥٢٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٥) ...

٣ — إعلان الطعن في الحكم في محل المختار . شرط صحته .
اتخاذ الخصم محلا مختارا في ورقة إعلان الحكم . إعتبار ذلك قرينة قانونية على قبول إعلانه بالطعن فيه . لا يعد كذلك اتخاذ محل مختار في إعلان صحيفة الاستئناف المقابل .

٩٤١ ١٥٠ ... (الطن رقم ١٦٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٨) ...

”بطلان الصحيفة“

١ — عدم التوقيع على صحيفة الاستئناف من محام مقرر أمام محاكم الاستئناف . أثره . بطلان الصحيفة . لا يغير من ذلك أن الشارع لم يربط البطلان بلفظه جزاء على هذه المخالفة .

٦٤٦ ١٠٣ ... (الطن رقم ٢٨٧ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٦) ...

الصفحة	القائمة	
٦٤٦	١٠٣	٢ - البطلان المترتب من عدم التوقيع على صحيفة الاستئناف من محام مقرر أمام محاكم الاستئناف يتعلق بالنظام العام . جواز استيفاء التوقيع في الجلسة خلال ميعاد الاستئناف . (المظن رقم ٢٨٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٦/٤/١٩٧٠)
		” بطلان الطعن ”
٧٧٢	١٢٥	١ - الطعون التي رفعت قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ أو في الفترة من هذا التاريخ إلى نشر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ . عدم مراعاة الإجراءات والمواجد التي كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر فحص الطعون . لا بطلان ولا سقوط . المادة الثانية من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ . (المظن رقم ٩٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢٠/٤/١٩٧٠)
٨٥٢	١٣٧	٢ - توجيه الطعن للقاصر في شخص الوصي رغم بلوغه سن الرشد وصدور الحكم المطعون فيه لمصلحته بصفته بالغاً . أثره . بطلان الطعن . (المظن رقم ١٠٠ و ١٧٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩/٥/١٩٧٠)
٨٥٢	١٣٧	٣ - طلب تسليم المباني مقابل دفع قيمتها مستحقة الإزالة . موضوع قابل للتجزئة . بطلان الطعن بالنسبة لأحد المطعون عليهم . لا يستتبع بطلانه بالنسبة للباقي منهم . (المظن رقم ١٠٠ و ١٧٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩/٥/١٩٧٠)
		(ثالثاً) بطلان الأحكام .
٨٤٩	٨٩	١ - الحكم الصادر في حدود النصاب الانتحائي للحكمة . عدم جواز الطعن فيه بالاستئناف إلا بسبب وقوع بطلان في الحكم أو في الإجراءات أثر في الحكم . (المظن رقم ١٦٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ٢/١/١٩٧٠)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الإجراءات التي تتم أثناء انقطاع سير الخصومة - بما فيها الحكم - بطلانها بطلاناً نسبياً لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايته .
٥٨٧	٩٤	(الطن رقم ٢٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٩) ٣ - خطأ الحكم في بيان السنة التي صدر فيها القانون . لا بطلان .
٧٨٢	١٢٧	(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠) ٤ - خلو محضر الجلسة من توقيع رئيس الدائرة عليه . عدم بيان الطاعن وجه مصلحته في التمسك بذلك . لا بطلان .
٧٦٣	١٢٣	(الطن رقم ٦٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠) ٥ - إثبات تاريخ إصدار الحكم في نهايته . لا بطلان
٧٨٧	١٢٨	(الطن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٥) ٦ - أحكام محكمة النقض . عدم جواز الطعن فيها بأي طريق . الامتناء . الطعن ببطلان الحكم بسبب عدم صلاحية أحد قضاة المحكمة . طلب الحكم بإعدام حكم النقض لبطلان إعلان تقرير الطعن . غير مقبول .
١٠٩٢	١٧٥	(الطن رقم ٣١٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٣٠) (رابعاً) بطلان التنفيذ .
		الدفع بعدم جواز التنفيذ على صغار المزارعين وفقاً للقانون رقم ٥١٣ لسنة ١٩٥٣ . شرطه . ثبوت صفة المزارع قبل ابتداء التنفيذ واستمرارها إلى وقت التمسك بالدفع ، ودخول الأرض المراد بالتنفيذ عليها في الخمسة أفدنة الأخيرة التي يملكها وقت التنفيذ . عدم اشتراط أن يكون المدين زارها وقت نشوء الدين .
٧٨٢	١٢٧	(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠)

الصفحة	القائمة	بنوك
		١ - طلب حامل بأحد البنوك قرض بمحض رغبته من هذا البنك . إلزامه بالفائدة التي التزم بها في عقد القرض . عدم امتداد الحظر المقرر بالمادة العاشرة من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ إليها .
٨٢٠	١٣٣	(الطن رقم ٢٧٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٠/٥/١٣)
		٢ - تأميم البنك الأهلي وإنشاء البنك المركزي . إبقاء المشرع على شخصية المشروع المؤتم لمباشرة العمليات المصرفية العادية ومنها تصدير النقود واستيرادها .
٩٨٦	١٥٩	(الطن رقم ٢٥٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٤)
		٣ - تقرير الحكم مسئولية البنك نحو عميله بأسباب كافية لحمل قضائه . النفي عليه فيما يزيد فيه بعد ذلك غير متبع . مثال .
٩٨٦	١٥٩	(الطن رقم ٢٥٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٤)
		٤ - موافقة إدارة النقد على تصدير أى مبلغ قبل اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في القانون ٨٠ سنة ١٩٤٧ . مؤدى ذلك رفع القيد المتعلق بهذه الإجراءات .
٩٨٦	١٥٩	(الطن رقم ٢٥٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٤)
		<u>بيع</u>
		إعفاء البيع :
		١ - التعويل على نية العاقدين وحدها لإعطاء العربون حكمه القانوني .
٧٤٣	١٢٠	(الطن رقم ٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠)

الصفحة	القائمة	
		٢ - تصرفات المورث المنجزة حال صحته . صحتها شرعا ولو ترتب عليها حرمان الورثة أو بعضهم من الميراث أو المساس بأنصبتهم فيه . (الطن رقم ٢٩٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢٠) ١١٩ ٧٣٥
		التزامات البائع : (أولا) نقل الملكية . ١ - الملكية لا تنتقل من البائع إلى المشتري إلا بالتسجيل . تصرف البائع بالبيع إلى مشتر آخر بادر إلى تسجيل عقده . لا يمنع من انتقال الملكية إليه تدليسه أو تواطؤه مع البائع . (الطن رقم ٥٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٧) ٩٣ ٥٨١
		٢ - حسن نية المشتري من غير مالك - بصدد التقادم الخمسي المكسب - وجوب توافره عند تلقي الحق . (الطن رقم ٢٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢٠) ١٢١ ٧٤٨
		٣ - وقوع هبة الدين صحيحة . انتقال ملكية الدين بمقتضى عقد الهبة . رسو مزاد بعض أموال المدين على الموهوب له وخضم ثمنها من الدين . تملك هذه الأموال بطريق الشراء . (الطن رقم ٢٩٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢٠) ١١٩ ٧٣٥
		” دعوى صحة التعاقد “ ١ - دعوى صحة التعاقد . رفض المحكمة طالب المتدخاين - الشفعاء - بوقفها أو تحقيق ما دفعوا به من صورية عقد البيع ، استنادا إلى أن الدفع مطروح في دعوى الشفعة . بحث صورية العقد في دعوى الشفعة . لا يعد مخالفة للحكم السابق الصادر بصحته ونفاذه . (الطن رقم ٦٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٤) ٩٩ ٦١٨

الصفحة	القاعدة	
		٢ - مجرد تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد لا يكفي لاعتبار العقد مسجلاً ما لم يصدر حكم بذلك ويؤثر به على هامش تسجيل الصحيفة . الحق الذي يقرره الحكم ينسحب إلى تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى متى تم التأشير به .
٦٧٧	١٠٩	(الطعن رقم ١٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢٣)
		٣ - قاعدة الأسبقية في تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد . لا مجال لإهمالها إذا كان أحد العقدين صورياً صورية مطلقة .
٨٨٦	١٤٢	(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢١)
		٤ - العبرة في المفاضلة بأسبقية التسجيل أن يكون المتصرف واحداً . رفع المشتري دعوى بطلب صحة ونفاذ عقده وتسجيل صحيفتها دون طلب صحة ونفاذ البيع الصادر لبائعه . تعديل الطلبات بذلك دون تسجيل صحيفة التعديل بعد تسجيل عقد البيع الصادر من البائع الأصلي لمشتري آخر . المفاضلة في هذه الحالة لا تكون إلا بين الطلبات المعدلة وبين عقد المشتري الآخر المسجل . وهو الأفضل .
١٠٨٧	١٧٤	(الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٥)
		(ثانياً) ضمان عدم التعرض .
		الالتزام البائع بضمان عدم التعرض للمشتري . التزام شخصي ينشأ عن عقد البيع ولو لم يسجل . انتقال هذا الالتزام من البائع إلى ورثته . يمنع عليهم مثله منازعة المشتري إلا إذا توافرت لديهم أو لدى مورثهم بعد تاريخ البيع شروط التقدم المكسب .
٦٥٨	١٠٥	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		(ثالثا) ضمان صفة في المبيع .
		ضمان البائع للمشتري إغلال العقار المبيع قدرا معيننا من الربح . اعتباره كفالة منه للمشتري بصفة في المبيع يسأل عن تخلفها . عدم تأثير علم المشتري بتخلف للصفة وقت البيع أو عدم علمه عدم جواز تمسك البائع بمدة السنة الواردة بالمادة ٤٥٢ مدني لتمام التقادم إذا ثبت أنه تعمد إخفاء العيب غشا منه .
٦٩٧	١١٣	(المظن رقم ٨١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢٢)
		(رابعا) ضمان الاستحقاق .
		التأميم إجراء يراد به نقل ملكية المشروعات الخاصة إلى ملكية الدولة مقابل تعويض أصحابها . عدم إعتباره تعرضا موجبا لضمان الاستحقاق في البيع .
٧٧٢	١٢٥	(المظن رقم ٩٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠)
		(خامسا) تسليم المبيع :
		المشتري لأرض أكلها النهر . منع للقانون ٩٢ لسنة ١٩٥٨ تسليمه أرضا من طرح النهر . لا يستقط حقه في الحصول على مقابل عن هذه الأرض .
٩٠٠	١٤٤	(المظن رقم ١٢٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٦)
		التزامات المشتري :
		« الوفاء بالثمن »
		حق المشتري في حبس الثمن . مناطه . وجود صيب جدي ينحش مع نزع المبيع من يده . م ٢/٤٥٧ مدني . علم المشتري

الصفحة	القائمة	بي
٦٠٤	٩٧	وقت الشراء بهذا السبب . لا يدل بذاته على نزوله عن حق الحبس ما دام أنه لم يشتر ساقط الخيار . (الطن رقم ٥٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٧٠)
٦٠٤	٩٧	٢ - إيداع المشتري لباقي الثمن والتصريح بصرفه للبائع بعد تطهير الدين المبعة من التسجيلات . إيداع صحيح مبريء لذمة المشتري . (الطن رقم ٥٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٧٠)
		بطلان البيع :
٩٤٥	١٥١	١ - عدم تصحيح الصلح لبيع الوفاء الذي وقع باطلا طبقا للمادة ٤٦٥ من القانون المدني . (الطن رقم ١٧٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢٨/٥/١٩٧٠)
٩٦١	١٥٤	٢ - تغيير محكمة أول درجة لسبب الدعوى . مدماء تراض الطاعن أمام محكمة الاستئناف على ذلك . سقوط حقه في إبداء هذا الدفاع أمام محكمة النقض . مثال في دعوى إبطال عقد البيع . (الطن رقم ١٢٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢/٦/١٩٧٠)
		صوربة البيع :
		راجع : (ص . صوربة)
		البيع بطريق المزاد :
		الاتفاق في شروط المزايدة على حق وزارة التموين في مصادرة التأمين والتزام الراسى عليه المزاد بأجرة التخزين والمصاريف الإدارية والفوائد عند إخلاله بالتزاماته . شرط جزائي يتضمن

الصفحة	القاعدة	
		تقديرًا اتفاقًا للتعويض . جواز تخفيضه وفق حكم المادة ٢٢٤ من القانون المدني .
٧٦٧	١٢٤	(الطن رقم ٧١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠)
(ت)		
تأمين . تأمين . تأمينات إجتماعات . تجزئة . تحكيم . تزوير . تسجيل . تعويض . تقادم . تنفيذ . تنفيذ عقارى		
تأمين		
		١ - التأمين إجراء يراه به نقل ملكية المشروعات الخاصة إلى ملكية الدولة مقابل تعويض أصحابها . عدم إعتباره تعرضاً موجبا لضمان الاستحقاق في البيع .
٧٧٢	١٢٥	(الطن رقم ٩٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠)
		٢ - تأمين البنك الأهل وإنشاء البنك المركزى . إبقاء المشرع على شخصية المشروع المؤتم لمباشرة العمليات المصرفية العادية ومنها تصدير النقود واستيرادها .
٩٨٦	١٥٩	(الطن رقم ٢٥٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٤)
تأمين		
		١ - عقد التأمين . عقد زمنى محدد المدة . فسخ العقد قبل انتهاء مدته . لا أثر له على ما تم تنفيذه قبل ذلك .
٧٠٩	١١٥	(الطن رقم ٥٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — مجرد إيراد قاعدة قانونية معينة في الحكم الصادر بنسب الخبير دون أن يتضمن فصلا في الموضوع أو في شق منه . عدم تطبيق هذه القاعدة — عند الفصل في الموضوع — لا يعد مخالفة لنجبة حكم سابق . مثال في عقد التأمين .
٧٠٩	١١٥	(الطعن رقم ٥٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢٨)

تأمينات اجتماعية

		١ — انتهاء عقد العمل في ظل القانون ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ وقبل صدور القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . قضاء الحكم بعدم قبول طلب مكافأة نهاية الخدمة لالتزام مؤسسة التأمينات الاجتماعية قانونا وفقا للقانون الأخير دون تعرض الحكم لأحكام القانون ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ . تدليل معيب .
٨٦٧	١٣٩	(الطعن رقم ٧١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٠)
		٢ — الالتزام بدفع مكافأة للعامل . انتقاله من عائق صاحب للعمل إلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية . المادة ١/٦٣ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩
٩٧١	١٥٦	(الطعن رقم ٤١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٣)

تجزئة

		١ — طلب تسليم المباني مقابل دفع قيمتها مستحقة الإزالة . موضوع قابل للتجزئة . بطلان الطعن بالنسبة لأحد المطعون عليهم لا يستتبع بطلانه بالنسبة للباقي .
٨٥٣	١٣٧	(الطعان رقم ١٠٠ و ١٧٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — فقد المحرر للقومات التي تجعل منه صلحا . عدم جدوى التحدى بقاعدة عدم تجزئة الصلح .
٩٠٠	١٤٤	(لطن رقم ١٢٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٦)
		<u>تحكيم</u>
		١ — شرط التحكيم في العقد . منع المحاكم من نظر النزاع . شرطه . أن يكون تنفيذ التحكيم ممكنا . جواز التجاء صاحب الشأن إلى المحاكم و عرض النزاع عليها باعتبارها صاحبة الولاية العامة للفصل في جميع المنازعات إلا ما استثنى بنص خاص .
٥٩٨	٩٦	(لطن رقم ٥١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٤)
		٢ — مند الشعن . اعتبار المرسل إليه طرفا فيه . تكافؤ مركزه — عندما يطالب بتنفيذ عقد النقل — ومركز الشاحن . إلتزامه بشرط التحكيم الوارد به .
٥٩٨	٩٦	(لطن رقم ٥١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٤)
		<u>تزوير</u>
		الإدعاء بالتزوير :
		١ — المحضر غير مكلف بالتحقق من صفة من يتقدم إليه لاستلام الإعلان متى انتقل إلى موطن الشخص المراد إعلانه وذكر أنه لم صورة الإعلان إلى أحد أقارب أو أصدقاء المعلن إليه المقيمين معه . لطن بالتزوير في صفة مستلم الإعلان . غير منتج .
٦٨٩	١١١	(لطن رقم ٦٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢٣)

الصفحة	القائمة	
		٢ - وجوب الادعاء بالتزوير بتقرير في فلم الكتاب . عدم سلوك هذا السبيل . حق محكمة الموضوع في اعتبار العقد صحيحا مادامت لم تر من ظروف الدعوى أنه مزور . (الطن رقم ١٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢٣) ... - ١٠٩ ٦٧٧
		طريقة التزوير :
		إزالة جزء من المحرر بالقطع أو التزيق لرفع بعض عباراته أو إضافة عبارات جديدة . يعد تزويرا . (الطن رقم ٩٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٥) ... - ١٢٩ ٧٩٦
		إثبات التزوير :
		١ - جواز نذب رئيس مكتب أبحاث التزوير الذي سبق أن اعتمد تقرير الخبير المنتدب في الدعوى ليعيد النظر في التقرير على ضوء إطلاعه على تقرير الخبير الاستشاري . عدم تقييد المحكمة برأي خبير معين . عدم إلزام المحكمة بالرد على طلب نذب خبير جديد . مناط ذلك . إعادة المأمورية إلى الخبير . ملطة المحكمة التقديرية في ذلك . (الطن رقم ٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢) ... - ٩٠ ٥٥٩
		٢ - محكمة الموضوع لها أن تأخذ بتقرير الخبير الاستشاري دون رأي الخبير الذي نذبه لتحقيق للتزوير . ولها إجراء المضاهاة بنفسها . (الطن رقم ١٠١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢٨) ... - ١١٦ ٧١٤
		٣ - إنكار التوقيع . سماع الشهود مقصور على إثبات واقعة التوقيع دون الالتزام ذاته . الادعاء بالتزوير . إثباته ونفيه يكون بكافة الطرق ومنها القرائن . (الطن رقم ١٠١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢٨) ... - ١١٦ ٧١٤

الصفحة	القائمة	
		٤ — الورقة العرفية حجة بما ورد فيها على صاحب التوقيع . التحلل من حجيتها غير ممكن إلا أن يثبت هو كيفية وصول إمضائه الصحيح على الورقة .
٧٩٦	١٢٩	(الطن رقم ٩٩ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٥)
		٥ — لا حاجة للحكمة إلى تحقيق الظروف الخارجية للملابسة التي أدت إلى حصول الختم على الورقة المطعون فيها بالتزوير . حسبها بيان كيفية وصول الإمضاء الصحيح للطاعن بالتزوير على هذه الورقة . مثال .
٧٩٦	١٢٩	(الطن رقم ٩٩ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٥)
		الحكم في الادعاء بالتزوير :
		١ — القضاء بصحة الأوراق المطعون فيها بالتزوير . رفض ضمني لطلب الإحالة إلى التحقيق في هذا الخصوص .
٥٥٩	٩٠	(الطن رقم ٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢)
		٢ — القضاء برده وبطلان تاريخ الإقرار المدعى بتزويره مع الاعتداد بفعوى هذا الإقرار في الإثبات . لاتناقض .
٩٤٥	١٥١	(الطن رقم ١٧٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٨)
<u>تسجيل</u>		
		١ — الملكية لا تنتقل من البائع إلى المشتري إلا بالتسجيل . تصرف البائع بالبيع إلى مشتر آخر بادر إلى تسجيل عقده . لا يمنع من انتقال الملكية إليه . تدليسه أو تواطؤه مع البائع .
٥٨١	٩٣	(الطن رقم ٥٩ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٧)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - مجرد تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد . لا يكفي لاعتبار العقد مسجلا ، ما لم يصدر حكم بذلك ويؤشر به على هامش تسجيل الصحيفة . الحق الذي يقرره الحكم ينسحب إلى تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى متى ثم تأشير به .
٦٧٧	١٠٩	(الطن رقم ١٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)
		٣ - قاعدة الأسبقية في التسجيل . لا مجال لإعمالها إذا كان أحد العقدین صوريا صورية مطلقة .
٨٨٦	١٤٢	(الطن رقم ١٥٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢١)
		٤ - للتسجيل نظام شخصي يجري وفقا للأسماء لا بحسب العقارات . لا يصحح العقود الباطلة أو يكمل العقود الناقصة . قيام مصلحة الشهر العقاري ببحث أصل الملكية أو الحق العيني يتم في حدود البيانات المقدمة من أصحاب الشأن والأوراق المؤيدة لها . إجراء للشهر بعد التحقق من صحة هذه البيانات . لا مسئولية .
٩٢٩	١٤٨	(الطن رقم ٥٤١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٨)
		٥ - العبرة في المفاضلة بأصلية التسجيل أن يكون المتصرف واحدا . رفع المشتري دعوى بطلب صحة ونفاذ عقده وتسجيل صحيفتها دون طلب صحة ونفاذ البيع الصادر لبائعه . تعديل الطلبات بذلك دون تسجيل صحيفة التعديل بعد تسجيل عقد البيع الصادر من البائع الأصلي لمشتري آخر . المفاضلة في هذه الحالة لا تكون إلا بين الطلبات المعدلة وبين عقد المشتري الآخر . المسجل . وهو الأفضل .
١٠٨٧	١٤٨	(الطن رقم ٥٧١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٥)

الصفحة	القاعدة	تعويض
		١ - الاتفاق في شروط المزايدة على حق وزارة التموين في مصادرة التأمين والتزام الراسى عليه المزايد بأجرة للتخزين والمصاريف الإدارية والنفقات عند إخلاله بالتزاماته . شرط جزائى يتضمن تقديرا اتفاقيا للتعويض . جواز تخفيضه وفق حكم المادة ٢٢٤ من القانون المدنى .
٧٦٧	١٢٤	(الطن رقم ٧١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠)
		٢ - قواعد المادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى المصرى تنظم إجراءات التقاضى ومواعيد إتمامها وإلا مقط الحق فى إقامة دعوى المسئولية . هذه القواعد لا تمس موضوع الحق . وهى - وإن كانت لا تتعلق بالنظام العام - إلا أنها تخضع لقانون القاضى فى معنى المادة ٢٢ مدنى .
٨٤٣	١٣٦	(الطن رقم ١٨٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٩)
		تقادم
		التقادم المكسب :
		١ - التزام البائع بضمان عدم التعرض للمشتري . التزام مخصص ينشأ عن عقد البيع ولو لم يسجل . انتقال هذا الالتزام من البائع إلى ورثته . يمتنع عليهم مثله منازعة المشتري إلا إذا توافرت لديهم أو لدى مورثهم بعد تاريخ البيع شروط التقادم المكسب .
٦٥٨	١٠٥	(الطن رقم ١٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٦)

الصفحة	للقائمة	
		٢ - تدليل الحكم على ملكية المطعون عليه بالتقديم الطويل المدة . نفيه مع ذلك قيام السبب الصحيح على أساس ملكية البائع الطامن . تناقض تهاربه الأسباب .
٧٤٨	١٢١	(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢٠) -
		٣ - حصن نية المشتري من غير مالك - بمحدد التقديم الخمس المكسب - وجوب توافره عند تلقى الحق .
٧٤٨	١٢١	(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢٠) -
		٤ - الملكية حق دائم . لا يمنع ذلك من اكتساب الغير هذه الملكية إذا توافرت له الحيازة بشروطها .
٨٠٣	١٣٠	(الطعن رقم ١١١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٢) -
		٥ - حيازة الشريك في المعيار الشائع حصص أحد الشركاء المشتامين حيازة تقوم على معارضة حق المالك لها مدة ١٥ سنة دون انقطاع . أثره . كسب ملكيته هذه الحصص بالتقديم .
٨٦٢	١٣٨	(الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٩) -
		٦ - حيازة الشريك للحصص الشائعة تصلح أساسا لتملكها بالتقديم . متى قامت على مناهضة حتى باقى المالكن بما لا يترك مجالا لشبهة الغموض أو مظنة للتصاح .
٩٩٨	١٦٠	(الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٩) -
		٧ - حيازة النائب هي حيازة للأصيل . حيازة المستأجر تقوم لمصلحة المؤجر . للأخير الاستناد إليها في حساب مدة التقديم المكسب للملكية .
٩٩٨	١٦٠	(الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٩) -
		وراجع : (ملكية " أهباب كسب الملكية ") .

الصفحة	القاعدة	
		التقادم المسقط :
		١ — التيقن في المادة ١٩٤ من قانون التجارة . يمين حاصمة . للتقادم الخمسى للدين العرفى قائم على قرينة للوفاء . (المظن رقم ٥٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٧) ٩٢ ٥٧٦
		٢ — التقادم الخمسى المنصوص عليه في المادة ١٩٤ من قانون التجارة . شرطه . ثبوت أن التوقيع على السند من تاجر أو تحريره بمناسبة عملية تجارية ، وأن يدفع المدين بهذا التقادم . (المظن رقم ٣٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠) ١٢٢ ٧٥٦
		٣ — الأوراق التجارية المستحقة الدفع عند الاطلاع . بدء مدة تقادم الدعوى المتعلقة بها من اليوم التالى لانشائها . المادة ١٩٤ من قانون التجارة . (المظن رقم ٢٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١١) ١٦٦ ١٠٣٨
		٤ — السند الذى يترتب عليه تجديد الدين وتغيير نوع التقادم . شرطه . استقلاله عن الورقة التجارية والاعتراف فيه بالدين وكفايته بذاته لتعيين عناصر الالتزام ، وأن يكون لاحقا لميعاد استحقاق الورقة التجارية . (المظن رقم ٢٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١١) ١٦٦ ١٠٣٨
		٥ — عدم التمسك أمام محكمة الموضوع بسقوط الدين بالتقادم . عدم جواز إثباته لأول مرة أمام محكمة النقض . (المظن رقم ٢٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٩) ٩٤ ٥٨٧
		٦ — الربط الإضافى إذا أخفى الممول نشاطا أو مستندات . الإخفاء السلبي أو الإيجابي لا يؤثر في بداية سريان التقادم وفقا لنص المادة ٤٧ مكررة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل العمل بالقانون ٢٤٤ لسنة ١٩٥٠ . (المظن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٥) ١٠٠ ٦٢٥

الصفحة	القاعدة	
		٧ - بدء مدة تقديم الضريبة - وفقا للقانون المدني - من اليوم التالي لانتفاء الأجل المحدد لتقديم الإقرار . نص المادة ٩٧ مكرر (١) من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون ٢٤٤ سنة ١٩٥٠ على أن مدة التقديم في حالات المادة ٤٧ مكررة تبدأ من تاريخ العلم بالعناصر المخفأة . نص مستحدث لا يسرى على التقديم الذي بدأ قبل تاريخ العمل به .
٦٢٥	١٠٠	(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٥/٤/١٩٧٠)
		٨ - ضمان البائع للمشتري اغلال العقار المبيع قدرا معيناً من الريع . اعتباره كفالة منه للمشتري بصيغة في المبيع يعال عن تخلفها . عدم تأثير علم المشتري بتخلف الصفة وقت البيع أو عدم علمه . عدم جواز تمسك البائع بمدة السنة الواردة بالمادة ٤٥٢ مدني لتام التقديم ، إذا ثبت أنه تعمد إخفاء العيب غشاً منه .
٦٩٧	١١٣	(الطعن رقم ٨١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢٣/٤/١٩٧٠)
تنفيذ		
		١ - الخطأ العمد أو الجسيم عند اتخاذ الدائن إجراءات التنفيذ على أموال مدينه . موجب لمسئوليته عما يلحق الغير من ضرر .
٦١١	٩٨	(الطعن رقم ٥٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٧٠)
		٢ - المحضر أو غيره ممن يباشر إجراء التنفيذ الجبري . وكلاء من طالب التنفيذ في توجيه الإجراءات . م ٧ من قانون المرافعات

الصفحة	القاعدة	
		السابق . مساءلة طالب التنفيذ مسئولية مباشرة عما يصيب الغير من ضرر .
٦١١	٩٨	(الطعن رقم ٥٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٤/٤/١٩٧٠)
<hr/>		
تنفيذ عقارى		
<hr/>		
		١ — الحائز هو من اكتسب حقا عينيا على عقار مرهون بموجب سند سابق في تسجيله على تسجيل تنبيه نزع الملكية دون أن يكون مسئولا عن الدين المضمون . الدائن العادى — مباشر الإجراءات — ينفذ في حقه تصرف المدين المسجل قبل تسجيل التنبيه . إنذار المتصرف إليه لا محل له .
٧٣٠	١١٨	(الطعن رقم ١١٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٢٨/٤/١٩٧٠)
		٢ — ملكية المدين للعقار المنفذ عليه . شرط لصحة التنفيذ . جواز تمسك المدين بذلك بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع .
٧٣٠	١١٨	(الطعن رقم ١١٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٢٨/٤/١٩٧٠)
		٣ — الدفع بعدم جواز التنفيذ على صغار المزارعين وفقا للقانون رقم ٥١٣ لسنة ١٩٥٣ . شرطه . ثبوت صفة الزارع قبل ابتداء التنفيذ واستمرارها إلى وقت التمسك بالدفع ، ودخول الأرض المراد التنفيذ عليها في الخمسة أفدنة الأخيرة التى يملكها وقت التنفيذ . عدم اشتراط أن يكون المدين زارعا وقت نشوء الدين .
٧٨٢	١٢٧	(الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٣٠/٤/١٩٧٠)

(ج)

جنسية

جواز الالتجاء إلى القضاء مباشرة بطلب الاعتراف بالجنسية
مجردة من طلب إلغاء قرار وزير الداخلية برفض إعطاء الشهادة
الدالة عليها . هذه الشهادة ليس من شأنها أن تكسب الجنسية
وإنما هي مجرد دليل ليثبت له حجية قاطعة .

(الطن رقم ١٦٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٠) ... ١٤٠ ٨٧٣

٢ — اختصاص المحاكم العادية قبل العمل بالقانون رقم ٥٥
لسنة ١٩٥٩ بالفصل في المنازعات الناشئة عن أحكام قوانين
الجنسية . اختصاص مجلس الدولة دون غيره بها بعد العمل بهذا
القانون . لا يسرى على الدعاوى التي كانت منظورة أمام جهات
قضائية أخرى ولم يفصل فيها نهائيا .

(الطن رقم ١٦٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٠) ... ١٤٠ ٨٧٣

(ح)

حكم . حوادث طارئة . حيازة

حكم

بيانات الحكم :

إثبات تاريخ إصدار الحكم في نهايته . لا بطلان .

(الطن رقم ٥٣٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٥) ... ١٢٨ ٧٨٧

الصفحة	القاعدة	
		إصدار الحكم :
		” مذكرات الخصوم “
		١ — تقديم مذكرة معانة للخصم بعد حجز الدعوى للحكم . عدم استبعاد المحكمة لها . مؤداه . اعتبار الدفاع الوارد فيها مطروحا عليها .
٥٧٦	٩٢	(الطعن رقم ٥٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٧)
		٢ — للخصوم تعديل طلباتهم في مذكراتهم المرخص بتقديمها في أجل معين بعد حجز الدعوى للحكم متى اطلع عليها الخصم الآخر .
٩٦١	١٥٤	(الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢)
		ملطة محكمة الموضوع التقديرية في رفض طلب فتح باب المرافعة . مناط ذلك .
٧٦٣	١٢٢	(الطعن رقم ٦٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠)
		” إغفال الفصل في بعض الطلبات “ .
		للطلاب الذي تغفله المحكمة بقاؤه أمامها . السبيل إلى الفصل فيه هو الرجوع إلى نفس المحكمة لنظره . عدم جواز للطعن في الحكم بالاستئناف لإغفاله الفصل في الطلب . عدم قبول الاستئناف إلا عن الطلبات التي فصل فيها صراحة أو ضمنا .
٨٢٠	١٣٢	(الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١٣)
		” الحكم في طلب التدخل “
		جواز الحكم في النزاع المتعلق بقبول طلب التدخل وفي موضوعه معا سواء مع الحكم في الدعوى الأصلية أو بعد الفصل فيها . القضاء في طلب التدخل بحكم مستقل . غير لازم .
٨٣٧	١٣٥	(الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١٤)

الصفحة	القاعدة	تسبيب الحكم :
		١ - خطأ الحكم في بيان السنة التي صدر فيها القانون . لا بطلان .
٧٨٢	١٢٧	(الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠) ٢ - لا حاجة للحكمة إلى تحقيق الظروف الخارجية للملابسة التي أدت إلى حصول الخصم على الورقة المطعون فيها بالتزوير . حسبها بيان كيفية وصول الإمضاء الصحيح للطاعن بالتزوير على هذه الورقة . مثال .
٧٩٦	١٢٩	(الطعن رقم ٩٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٥) ٣ - إغفال ذكر نصوص المستندات في الحكم . لا عيب . طالما أنها مقدمة للحكمة وترافع بشأنها الخصوم .
٨٠٣	١٣٠	(الطعن رقم ١١١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٢) ٤ - استناد الحكم إلى جملة قرائن تؤدي في مجموعها إلى النتيجة التي انتهى إليها . عدم جواز المجادلة في إحداها بمجرد ادعوى عدم كفايتها .
٨٠٣	١٣٠	(الطعن رقم ١١١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٢) ٥ - الاطمئنان إلى صدق الشاهد . مرده . وجدان القاضي .
٨٠٣	١٣٠	(الطعن رقم ١١١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٢) « الأسباب الزائدة » ١ - تصرف المورث للوارد بالمادة ٩١٧ مدني هو تصرفه إلى أحد ورثته فيما يملك . ثبوت عدم ملكية المورث للعقار

الصفحة	القاعدة	
		المتنازع عليه . تعرض الحكم لبحث ما إذا كانت حيازة المورث للعقار لنفسه أم بوصفه نائبا . أسباب زائدة لا يعيب الحكم الخطأ فيها .
٧٣٥	١١٩	(الطن رقم ٣٩٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠) ٢ — تقرير الحكم مسئولية البنك نحو عميله بأسباب كافية لحمل قضائه . للنهي عليه فيما تزيد فيه بعد ذلك غير منتج . مثال .
٩٨٦	١٥٩	(الطن رقم ٣٥٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٤) هـيـوب التـدليل : (أولا) القصور . " ما يعد كذلك "
		١ — إقامة الحكم الابتدائي قضاءه بالتطبيق على دعامتين مختلفتين مستقلتين . تعرض الحكم الاستثنائي لإحدى هاتين الدعامتين دون الأخرى . قصور . مثال .
٥٤٥	٨٨	(الطن رقم ١٩ لسنة ٣٨ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٠/٤/١) ٢ — صدور قرار الوزير المختص بتقرير المنفعة العامة ونشره بالجريدة الرسمية . أثره في انتقال ملكية العقارات اللازمة لتنفيذ المشروع للدولة . لا يصدق إلا بالنسبة للعقارات التي تقرر لزومها لأعمال المنفعة العامة . عدم تناول الحكم دفاع الطاعن من أن عقاره غير لازم للمشروع بما يصلح رد اعليه . قصور .
٥٧٠	٩١	(الطن رقم ٦٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢) ٣ — الحادث الطارئ . شروطه . أن يكون حادثا استثنائيا عاما . غير ممكن التوقع . غير مألوف ونادر الوقوع . قانون

الصفحة	القاعدة	
		الإصلاح الزراعي لم يتناول أمر تخفيض المساحة التي تزرع محاصيل معينة . عدم بيان الحكم سنده في اعتبار تخفيض المساحة التي تزرع قصباً حادثاً استثنائياً عاماً . قصور .
٧٨٧	١٢٨	(الطن رقم ٥٣٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٥)
		٤ — انتهاء عقد العمل في ظل القانون ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ وقبل صدور القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . قضاء الحكم بعدم قبول طلب مكافأة نهائية الخدمة لإلزام مؤسسة التأمينات الاجتماعية بها وفقاً للقانون الأخير دون تعرض الحكم لأحكام القانون ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ . تدليل معيب .
٨٦٧	١٣٩	(الطن رقم ٧١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٠)
		٥ — عدم بيان الحكم ماهية أقوال الشهود وهوداها . قصور .
٩٧٥	١٥٧	(الطن رقم ٢٦٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢)
		٦ — الشرط للفسخ الضمني في العقد . للدين توقي للفسخ بالوفاء بالدين قبل صدور الحكم النهائي بالفسخ . مناط ذلك . ألا يكون هذا الوفاء المتأخر مما يضارب به الدائن . عدم بيان الحكم وجه الضرر . قصور .
٩٠٨	١٤٥	(الطن رقم ١٣٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٦)
		« ما لا يعد قصوراً »
		إغفال المحكمة الرد على دفاع تضمنته مذكرة غير مصرح للمصم بتقديمها . لا قصور .
٨٩٢	١٤٣	(الطن رقم ٤٨٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		(ثانيا) الفساد في الاستدلال .
		” ما لا يعد كذلك “ .
		الموازنة بين الأدلة . ترجيح دليل على آخر لا يعد . من قبيل الفساد في الاستدلال .
٧١٤	١١٦	(الطعن رقم ١٠١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢٨)
		(ثالثا) التناقض .
		” ما يعد كذلك “
		تدليل الحكم على ملكية المطعون عليه بالتقدم الطويل . نفيه مع ذلك قيام السبب الصحيح على أساس ملكية البائع للطامن . تناقض تتأثر به الأسباب .
٧٤٨	١٢١	(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠)
		” ما لا يعد تناقضا “
		القضاء برد و بطلان تاريخ الاقرار المدعى بترويجه مع الاعتداد بفحوى هذا الاقرار في الإثبات . لا تناقض .
٩٤٥	١٥١	(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٨)
		حجية الحكم :
		١ - دعوى صحة التعاقد . رفض المحكمة طلب المتدخلين - الشفعاء - بوقفها أو تحقيق ما دفعوا به من صورية عقد البيع ، استنادا إلى أن الدفع مطروح في دعوى الشفعة . بحث صورية العقد في دعوى الشفعة . لا يعد مخالفة للحكم السابق الصادر بصحته ونفاذه .
٦١٨	٩٩	(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٤)

حكم	الصفحة	القاعدة
		٢ — الحكم الصادر بنذب خبير . الفصل في أسبابه في النزاع بشأن الأجرة موضوع الدعوى . وجوب الطعن فيه في الميعاد . عدم مراعاة ذلك يترتب عليه اعتبار هذا القضاء نهائيا تنقيد به المحكمة التي أصدرته .
٦٥٣	١٠٤	(وللطن رقم ٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٦/٤/١٩٧٠)
		٣ — مجرد إيراد قاعدة قانونية معينة في الحكم الصادر بنذب الخبير دون أن يتضمن فصلا في الموضوع أو في شق منه . عدم تطبيق هذه القاعدة — عند الفصل في الموضوع — لا يعد مخالفة لمجبة حكم سابق . مثال في عقد التأمين .
٧٠٩	١١٥	(للطن رقم ٥٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٢٨/٤/١٩٧٠)
		٤ — قبول المحكمة للاستئناف شكلا . حجية هذا القضاء تحول دون التمسك بعد ذلك باعتبار الاستئناف كأن لم يكن أمام ذات المحكمة .
٨٩٢	١٤٣	(للطن رقم ٤٨٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢٦/٥/١٩٧٠)
		وراجع : (ق . قوة الأمر المقضي) .
		الطن في الحكم :
		” ميعاد الطعن ”
		١ — القانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٦٢ . بدء سريان مواعيد الطعن فيه من تاريخ الحكم كأصل عام . استثناء الأحكام التي لا تعتبر حضورية والأحكام التي افترض المشرع فيها عدم علم المحكوم عليه بالخصومة . بدء سريان ميعاد الطعن فيها من تاريخ إعلان الحكم . المادة ٣٧٩ مرافعات . حكم القانون لم يتغير

الصفحة	القاعدة	
		فما يختص ببداية ميعاد الطعن سواء قبل أو بعد تعديل هذه المادة بالقانون ١٠٠ سنة ١٩٦٢ .
٥٨٧	٩٤	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٩)
		٢ - الطعن في الحكم . بدء سريان ميعاده في القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ من تاريخ النطق بالحكم . عدم احتساب يوم صدور الحكم ضمن ميعاد الطعن . سريان ذلك على الطعن بالنقض .
١٠٧٩	١٧٣	(الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٥)
		٣ - ميعاد الطعن بالنقض ستون يوما يبدأ من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه كأصل عام .
٨٥٣	١٣٧	(الطعن رقم ١٠٠ و ١٧٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٩)
		٤ - ميعاد الطعن بالنقض ستون يوما . بدء الميعاد - كأصل عام - من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه . القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .
٩٠٠	١٤٤	(الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٦)
		”إعلان الطعن“
		إعلان الطعن في الحكم في المحل المختار . شرط صحته . اتخاذ الخصم محلا مختارا في ورقة إعلان الحكم . اعتبار ذلك قرينة قانونية على قبول إعلانه بالطعن فيه . لا يعد كذلك اتخاذه محلا مختارا في صحيفة الاستئناف المقابل .
٩٤١	١٥٠	(الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		” الأحكام الجائز الطعن فيها “
		١ — الحكم برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة . استناده في قيام العلاقة الإيجارية وتوافر الصفة للمستأجر إلى القواعد العامة دون أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . جواز الطعن فيه بالاستئناف .
٥٤٩	٨٩	(الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢)
		٢ — المادة ١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . محل تطبيقها أن يكون الطعن واردا على حكم من المحكمة الابتدائية في منازعة ناشئة عن تطبيق هذا القانون . الحكم الاستثنائي الصادر بعدم جواز الاستئناف . جواز الطعن فيه بالنقض .
٥٤٩	٨٩	(الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢)
		٣ — الحكم الصادر بنسب خير . الفصل في أسبابه في النزاع بشأن الأجرة موضوع الدعوى . وجوب الطعن فيه في الميعاد . عدم مراعاة ذلك يترتب عليه اعتبار هذا القضاء نهائى تنفيذ به المحكمة التي أصدرته .
٦٥٢	١٠٤	(الطعن رقم ٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٦)
		٤ — مناط عدم جواز الطعن في الحكم وفقا للمادة ٣٧٨ مرافعات أن يكون الحكم صادرا قبل الفصل في الموضوع . الحكم الذي يفصل في موضوع الدعوى أو في شق منها يجوز للطعن فيه استقلالا في المواعيد المحددة قانونا وإلا ترتب على عدم مراعاتها سقوط الحق في الطعن .
٦٨٣	١١٠	(الطعن رقم ٦٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢٣)
		٥ — الدفع بسقوط الحق في الشفعة . دفع موضوعي وارد على ذات الحق المطالب به . الحكم الصادر بقبوله أو رفضه .

الصفحة	القاعدة	
		حكم صادر في الموضوع مما يظن فيه على استقلال في المبدأ القانوني .
٦٨٣	١١٠	(الظن رقم ٦٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢٢) <p>”الأحكام غير الحائز الظن فيها“</p> <p>١ - الحكم الصادر في حدود النصاب الانتهائي للمحكمة . عدم جواز الظن فيه بالإستئناف إلا بسبب وقوع بطلان في الحكم أو في الإجراءات أثر في الحكم .</p>
٥٤٩	٨٩	(الظن رقم ٤٦٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢) <p>٢ - تحديد أجرة المساكن من المسائل التي يحكمها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . الحكم بخضوع المعمار للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ وتخفيض الأجرة . حكم صادر في منازعة ناشئة عن القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . عدم قابليته للظن فيه . لا يغير من ذلك ومن وصف المنازعة بأنها إيجارية تمسك المؤجر بإقرار المستأجرين بأن الأجرة قد تم تخفيضها وإطراح المحكمة لهذا للدفاع .</p>
٥٤٩	٨٩	(الظن رقم ٤٦٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢) <p>٣ - إنتهائية الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في الظن في قرار لجنة المعارضات وفقا لنص المادة ١٤ من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . عدم انطباق النص إذا كان الحكم صادرا في ظل أحكام القانون السابق رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ . وجوب تطبيق القواعد العامة في قانون المرافعات من حيث جواز الإستئناف .</p>
٧٢٦	١١٧	(الظن رقم ١٠٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
٨٥٣	١٣٧	٤ - طلب تسليم المباني مقابل دفع قيمتها مستحقة الإزالة . موضوع قابل للتجزئة . بطلان الطعن بالنسبة لأحد المطعون عليهم لا يستتبع بطلانه بالنسبة للباقي منهم . (الطمان رقم ١٠٠ و ١٧٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٩) ..
١٠٠٨	١٦١	٥ - حظر الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة في دعاوى الحيازة وفقا للقانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ قبل تعديله بالقانون ٧٤ لسنة ١٩٦٣ . مناطه . أن يكون من دعاوى الحيازة التي يختص بها القاضى الجزئى . (الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٩)
١٠٠٨	١٦١	٦ - لمحكمة النقض في سبيل الفصل في جواز الطعن أو عدمه مراقبة محكمة الاستئناف في تكييفها للدعوى . (الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٩)
١٠٣١	١٦٥	٧ - عدم اعتبار الغش سببا لإلغاء الأحكام الانتهائية بدعوى مستقلة أو في صورة دفع لدعوى مبتدأة إعتباره سببا للإلتماس إعادة النظر فيها . عدم قبول الطعن في أحكام محكمة النقض بالإلتماس إعادة النظر أو بغيره من طرق الطعن . (الطمان رقم ٣٩٠ و ٣٠٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١١)
١٠٩٢	١٧٥	٨ - أحكام محكمة النقض . عدم جواز الطعن فيها بأى طريق : الإستثناء . الطعن ببطلان الحكم بسبب عدم صلاحية أحد قضاة المحكمة . طلب الحكم بانهدام حكم النقض لبطلان إعلان تقرير الطعن . غير مقبول . (الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٣٠)

الصفحة	القاعدة	بطلان الحكم :
٦٨٩	١١١	<p>البطلان الناشئ عن عدم مراعاة إجراءات الإعلان . بطلان نسبي لا يعدم الحكم وإن كان يجعله مشوبا بالبطلان . صيرورته نهائيا يجعله بمنجى من الإلغاء دالا بذاته على صحة إجراءاته .</p> <p>(الطنن رقم ٦٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢٣)</p> <p>وراجع : (بطلان " بطلان الحكم ")</p> <p><u>حوادث طارئة</u></p> <p>١ - الحادث الطارئ . شروطه . أن يكون حادثا استثنائيا عاما . غير ممكن التوقع . غير مألوف ونادر الوقوع . قانون الاصلاح الزراعي لم يتناول أمر تخفيض المساحة التي تزرع بحاصيل معينة . عدم بيان الحكم صنده في اعتبار تخفيض المساحة التي تزرع قصبيا حادثا استثنائيا عاما . قصور .</p> <p>(الطنن رقم ٥٣٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٥)</p> <p>٢ - تطبيق نص المادة ٢/١٤٧ مدني . يوجب تحميل المدين الخسارة المألوفة التي كان يمكن توقعها عادة وقت التعاقد . تقسيم ما يزيد على ذلك من خسارة غير مألوفة بين المتعاقدين .</p> <p>(الطنن رقم ٥٣٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٥)</p> <p><u>حيازة</u></p> <p>١ - الملكية حق دائم . لا يمنع ذلك من اكتساب الغير هذه الملكية إذا توافرت له الحيازة بشروطها .</p> <p>(الطنن رقم ١١١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٢)</p>
٨٠٣	١٣٠	

الصفحة	القاعدة	
٨٦٢	١٣٨	٢ — حيازة الشريك — في العقار الشائع — حصة أحد الشركاء المشتاهين حيازة تقوم على معارضة حق المالك لها مدة ١٥ سنة دون انقطاع . أثره . كسب ملكية هذه الحصة بالتقادم . (الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١٩)
٨٦٢	١٣٨	٣ — جواز تغيير صفة الحائز بسبب وقى إلى حائز بقصد التملك . شرطه . نجابة المالك بهذا القصد القاطع . (الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١٩)
١٠٠٨	١٦١	٤ — تنفيذ قرار الاستيلاء الصادر من جهة الإصلاح الزراعي . عدم جواز رفع دعوى حيازة لمنع تنفيذه . علة ذلك . دعوى منع التعرض تخرج من ولاية جهة للفضاء العادي أو الإداري . اختصاص اللجنة القضائية المنصوص عليها في المادة ١٣ مكرر من قانون الإصلاح الزراعي بالفصل في ملكية العقار محل الاستيلاء . (الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٩)
١٠٠٨	١٦١	٥ — حظر الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة في دعاوى الحيازة وفقا للقانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ قبل تعديله بالقانون ٧٤ لسنة ١٩٦٣ . مناطه . أن تكون من دعاوى الحيازة التي يختص بها القاضي الجزئي . (الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٩)
٩٩٨	١٦٠	٦ — حيازة الشريك للحصة الشائعة تصلح أساسا لتملكها بالتقادم . متى قامت على مناهضة حق باقي المالكين بمالا يترك مجالا لشبهة الغموض أو مظنة للتساع . (الطعن رقم ١٣٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٩)

الصفحة	القائمة	
٩٩٨	١٦٠	٧ — حيازة النائب هي حيازة للأصيل . حيازة المستأجر تقوم لمصلحة المؤجر . للأخير الاستناد إليها في حساب مدة التقادم المكسب لللكية . (الطن رقم ١٢٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٩)
(خ)		
خبرة • خلف		
خبرة		
٩٠٩	٩٠	١ — جواز نذب رئيس مكتب أبحاث التزوير الذي سبق أن اعتمد تقرير الخبير المتدب في الدعوى ليعيد للنظر في التقرير على ضوء اطلاعه على تقرير الخبير الاستشاري . عدم التزام المحكمة بالرد على طلب نذب خبير جديد . مناط ذلك . إعادة المأمورية إلى الخبير . سلطة المحكمة التقديرية في ذلك . (الطن رقم ٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢)
٧١٤	١١٦	٢ — محكمة الموضوع لما أن تأخذ بتقرير الخبير الاستشاري دون رأى الخبير الذي نذبه لتحقيق التزوير . ولها إجراء المضاهاة بنفسها . (الطن رقم ١٠١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢٨)
٩٠٨	١٤٥	٣ — لمحكمة الموضوع تقدير رأى الخبير واو في مسألة فنية دون الاستعانة برأى خبير آخر . طلب نذب خبير مرجع . جدل موضوعي . عدم جواز إثارتة أمام النقض . (الطن رقم ١٣٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
١٠١٥	١٦٢	٤ — محكمة الموضوع . ساطعتها في أن تعول على نتيجة التفتيش الذي أجراه الخبير ورفض طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق . (المطن رقم ١٣٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٩)

خلف

٦٤٠	١٠٢	١ — انتقال ملكية المنشأة لا أثر له على عقد العمل . مسئولية صاحب العمل بالحديد عن الالتزامات المترتبة عليه . تخالص العامل مع رب العمل القديم وصرفه المكافأة عن مدة عمله لديه ليس دليلا على الاتفاق على فسخ العقد . (المطن رقم ١٤٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٥)
٦٥٨	١٠٥	٢ — التزام البائع بضمان عدم التعرض للمشتري . التزام شخصي ينشأ عن عقد البيع ولو لم يسجل . انتقال هذا الالتزام من البائع إلى ورثته . يتمتع عليهم مثله منازعة المشتري إلا إذا توافرت لديهم أو لدى مورثهم بعد تاريخ البيع شروط التقادم المكسب . (المطن رقم ١٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٦)
٨٨٠	١٤١	٣ — اندماج الشركات . أثره . انقضاء شخصية الشركة المندمجة وأيلولة جميع حقوقها والالتزاماتها إلى الشركة الدامجة . اجتماع صفتي الدائن والمدين في شخص الشركة الجديدة أثره . انقضاء الدين بالقدر الذي اتحدت فيه الذمة . (المطن رقم ٧٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		(د)
		دعوى . دفع غير المستحق . دفع
		<u>دعوى</u>
		شروط قبول الدعوى :
		١ - شرط للتحكيم في العقد . منع المحاكم من نظر النزاع . شرطه . أن يكون تنفيذ التحكيم ممكنا . جواز التبعاء صاحب الشان إلى المحاكم وعرض النزاع عليها باعتبارها صاحبة الولاية للعمامة للفصل في جميع المنازعات إلا ما استثنى بنص خاص .
٥٩٨	٩٦	(الطعن رقم ٥١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٧٠)
		٢ - قواعد المادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ من قانون التجارة البحرية المصرية تنظم إجراءات التقاضي ومواحيدها وإتمامها وإلا سقط الحق في إقامة دعوى المسؤولية . هذه القواعد لا تمس موضوع الحق . وهي - وإن كانت لا تتعلق بالنظام العام - إلا أنها تخضع لقانون القاضي في معنى المادة ٢٢ مدني .
٨٤٣	١٣٦	(الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩/٥/١٩٧٠)
		« الصفة »
		١ - الحكم برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة . استناده في قيام العلاقة الإيجارية وتوافر الصفة للمتاجر إلى القواعد العامة دون أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . جواز الطعن فيه بالاستئناف .
٥٤٩	٨٩	(الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢/٤/١٩٧٠)

الصفحة	القائمة	
		٢ - توجيه الطعن للقاصر في شخص الوصى رغم بلوغه من الرشد وصدور الحكم المطعون فيه لمصلحته بصفته بالغاً . أثره . بطلان الطعن .
٨٥٣	١٣٧	(الطعن رقم ١٠٠ و ١٧٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٩) ... "موضوع الدعوى" :
		١ - الطلب الذى تغفله المحكمة . بقاؤه أمامها . السبيل إلى الفصل فيه هو الرجوع إلى نفس المحكمة لنظره . عدم جواز الطعن فى الحكم بالإستئناف لإغفاله الفصل فى الطلب . عدم قبول الإستئناف إلا عن الطلبات التى فصل فيها صراحة أوضحنا .
٨٢٠	١٣٣	(الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٣) ... ٢ - المحصوم تعديل طلباتهم في مذكراتهم المرخص بتقديمها في أجل معين بعد حجب الدعوى للحكم متى اطلع عليها الخصم الآخر .
٩٦١	١٥٤	(الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢) ... قيمة الدعوى :
		١ - الحكم الصادر في حدود النصاب الاتهامي للحكمة . عدم جواز الطعن فيه بالإستئناف إلا بسبب وقوع بطلان فى الحكم أو فى الإجراءات أثر فى الحكم مثال فى دعوى تخفيض أجرة .
٥٤٩	٨٩	(الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢) ... ٢ - طلب فسخ شركة وتصفيتها . الحكم بحل الشركة وتصفيتها من محكمة أول درجة . إتمام الدعوى صلحا بين الطرفين أمام محكمة الإستئناف . احتساب الرسوم النسبية فى هذه الحالة

الصفحة	القاعدة	
		على قيمة الطلب أو على قيمة المتصالح عليه أيهما أكثر . لا عبء في هذا الخصوص بما تضمنه عقد الصلح من التنازل عن حكم محكمة أول درجة .
٧٧٧	١٢٦	(الطن رقم ٩٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠) سبب الدعوى :
		تغيير محكمة أول درجة لسبب الدعوى . عدم اعتراض الطاعن أمام محكمة الاستئناف على ذلك . منقوط حقه في إبداء هذا الدفاع أمام محكمة النقض . مثال في دعوى إبطال عقد البيع .
٩٦١	١٥٤	(الطن رقم ١٢٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢) تكييف الدعوى :
		لمحكمة النقض في سبيل الفصل في جواز الطعن أو عدمه ، مراقبة محكمة الاستئناف في تكييفها للدعوى .
١٠٠٨	١٦١	(الطن رقم ١٢٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٩) الخصوم في الدعوى :
		١ - عدم التمسك أمام محكمة الموضوع بأن أحد الخصوم توفي قبل رفع الدعوى . عدم جواز إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
٥٨٧	٩٤	(الطن رقم ٢٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٩) ٢ - العقد الصوري صورية مطلقة . لا وجود له . لا محل لتوجيه طلب الشفعة إلى المشتري في هذا العقد .
٦١٨	٩٩	(الطن رقم ٦٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		”التدخل في الدعوى“
		١ — إضرار المصلح بالغير من طريق الغش . جواز رفع دعوى أصلية ببطلانه أو إبداء الدفع بالبطلان بالتدخل في الدعوى التي حصل فيها بالمصلح . رفض طلب التدخل لا يكون إلا بحكم يقضى بصحة المصلح .
٨٣٠	١٣٤	(الطن رقم ١٤٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١٤)
		٢ — جواز الحكم في النزاع المتعلق بقبول طلب التدخل وفي موضوعه معاً سواء مع الحكم في الدعوى الأصلية أو بعد الفصل فيها . القضاء في طلب التدخل بحكم مستقل . غير لازم .
٨٣٧	١٣٥	(الطن ١٦٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١٤)
		نظر الدعوى :
		”تقرير التلخيص“
		وضع تقرير تلخيص وتلاوته قبل المرافعة — قبل صدور القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . عدم وجوبه في الدعاوى التي لا تعرض على التحضير ، ومنها المعارضة في أمر الأداء .
٧١٤	١١٦	(الطن رقم ١٠١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢٨)
		”عدم سداد الرسوم“
		عدم سداد الرسوم المستحقة على القضية بعد قيدها . أثره . وجوب استبعادها من جدول الجلسة .
٩٣٣	١٤٩	(الطن رقم ٥٨١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٨)
		”تطبيق قواعد المرافعات“
		قواعد المرافعات تسرى عليها قانون البلد الذي تقام فيه الدعوى أو تباشر فيه الإجراءات . سواء كانت المنازعة وطنية

الصفحة	القاعدة	
		في جميع عناصرها من عدمه . هذه القاعدة لا تستند إلى فكرة النظام العام . عدم الاعتداد بما ورد بالمذكرة الإيضاحية للسادة ٢٢ مدني في هذا الخصوص .
٨٤٣	١٣٦	(الطن رقم ١٨٦ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١٩) "تقديم المذكرات"
		١ — تقديم مذكرة معلنة للتخصم بعد حجز الدعوى للحكم . عدم استبعاد المحكمة لها . مؤداه . اعتبار الدفاع الوارد فيها مطروحا عليها .
٥٧٦	٩٢	(الطن رقم ٥٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٧) ٢ — إغفال المحكمة الرد على دفاع تضمنته مذكرة غير مصرح للتخصم بتقديمها . لا قصور .
٨٩٢	١٤٣	(الطن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٦) "إعادة الدعوى للرافعة"
		سلطة محكمة الموضوع التقديرية في رفض طلب فتح باب المرافعة . مناط ذلك .
٧٦٣	١٢٣	(الطن رقم ٦٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠) "التوقيع على محضر الجلسة"
		خلو محضر الجلسة من توقيع رئيس الدائرة عليه . عدم بيان الطاعن وجه مصلحته في التمسك بذلك . لا بطلان .
٧٦٣	١٢٣	(الطن رقم ٦٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠) إنقضاء الدعوى صلحا :
		الدفع بإنقضاء المنازعة بالصلح . جواز التنازل منه صراحة أو ضمنا . عدم التمسك به عند تجديد المنازعة حتى صدور حكم

الصفحة	القائمة	
		نهائى فيها . عدم جواز الاستناد إلى عقد الصلح بعد ذلك فى دعوى مستقلة كدليل لنقض حجية هذا الحكم .
١٠٣١	١٦٥	(الطمان رقا ٢٩٠ و ٢٠٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١١/٦/١٩٧٠)
		المسائل التى تعترض مير الخصومة :
		” انقطاع مير الخصومة ”
		١ - الإجراءات التى تم أثناء انقطاع مير الخصومة
		- بما فيها الحكم - بطلانها بطلانا نسبيا لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايته .
٥٨٧	٩٤	(الطن رقم ٢٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٩/٤/١٩٧٠)
		٢ - عدم التمسك أمام محكمة الموضوع بأن أحد الخصوم
		توفى قبل رفع الدعوى . عدم جواز إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
٥٨٧	٩٤	(الطن رقم ٢٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٩/٤/١٩٧٠)
		دفع غير المستحق
		عقد الصلح . أثره . كاشف للحق الذى يتناوله وليس ناقلا له
		عدم صلاحيته سببا لبقاء هذا الحق بعد زواله . لا يمنع من استرداد غير المستحق .
١٠٣١	١٦٥	(الطمان رقا ٢٩٠ و ٢٠٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١١/٦/١٩٧٠)

الصفحة	القاعدة	دفع
		الدفع بعدم القبول :
		الحكم برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة . استناده في قيام العلاقة الإيجارية وتوافر الصفة للمستأجر إلى القواعد العامة دون أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . جواز الطعن فيه بالاستئناف .
٥٤٩	٨٩	(الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢)
		الدفع بسقوط الحق في الشفعة :
		الدفع بسقوط الحق في الشفعة . دفع موضوعي وارد على ذات الحق المطالب به . الحكم الصادر بقبوله أو رفضه حكم صادر في الموضوع مما يطعن فيه على استقلال في الميعاد القانوني .
٦٨٣	١١٠	(الطعن رقم ٦٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢٤)
		تطهير الورقة التجارية من الدفع :
		التطهير للتمام للورقة التجارية . أثره . نقل ملكية الحق إلى المظهر إليه ، وتطهيرها من الدفع إذا كان حسن النية . المظهر إليه مفترض فيه حسن النية . المدين هو الذي يتحمل عبء نفي هذه الفريضة . سوء النية هو مجرد علم المظهر إليه وقت التطهير بوجود الدفع دون حاجة لإثبات التواطؤ .
٨١٠	١٣١	(الطعن رقم ٥٢٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١٢)
		الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن :
		١ — قبول المحكمة للاستئناف شكلا . حجية هذا القضاء تحويل دون التمسك بعد ذلك باعتبار الاستئناف كأن لم يكن أمام ذات المحكمة .
٨٩٢	١٤٣	(الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
٨٩٢	١٤٣	٢ — الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . قيامه على عنصر واقعى هو تقدير كفاية التحريات التى تسبق تسليم الإعلان للنيابة . عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض . (الظن رقم ٤٨٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٦)

(ر)

رسوم . رى . ريع

رسوم

الرسوم القضائية :

٧٧٧	١٢٦	١ — طلب نسخ شركة وتصفيتهما . الحكم بحل الشركة وتصفيتهما من محكمة أول درجة . انتهاء الدعوى صلحا بين الطرفين أمام محكمة الاستئناف . احتساب الرسوم النسبية فى هذه الحالة على قيمة الطلب أو على قيمة المتصالح عليه أيهما أكثر . لا عبء فى هذا الخصوص بما تضمنته عقد الصلح من التنازل عن حكم محكمة أول درجة . (الظن رقم ٩٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠)
٩٣٣	١٤٩	٢ — عدم سداد الرسوم المستحقة على القضية بعد قبضها . أثره . وجوب استبعادها من جدول الجلسة . (الظن رقم ٥٨١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٨)

رسوم بلدية الإسكندرية :

القانون الجديد لبلدية الإسكندرية رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ —
الذى ألقى الأمر العالى الصادر فى سنة ١٨٩٠ — استبقى للبلدية

الصفحة	القاعدة	
٩٥٦	١٥٣	<p>شخصيتها الاعتبارية العامة . القرار الصادر بفرض رسوم بلدية على محال بيع الخمر في ظل الأمر العالى الملغى . نفاذ مفعوله في ظل القانون الجديد حتى يصدر قرار جديد بتعديله أو إلغائه .</p> <p>(الطن رقم ٢٣ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢)</p>
		<p><u>رى</u></p> <p>المسافة طبقا للائحة الترخ والجسور هي كل قناة معدة لرى أراضى بلد واحد أو بلدين أو لرى أرض مالك واحد أو عائلة مشتركة . اعتبارها من الأملاك الخاصة . التزام المنتفعين بها بنفقات تطهيرها .</p> <p>(الطن رقم ٢٠٩ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١١)</p>
١٠٤٩	١٦٨	<p><u>ريـع</u></p> <p>إمتداد عقود الإيجار الزراعية . مقرر لمصلحة المستأجر . إبداء رغبته في عدم تجديد الإيجار . استمراره رغم ذلك واضعاً يده على العين . وجوب إلزامه بالريـع دون تقيـد بالأجرة القانونية .</p> <p>(الطن رقم ١٣٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٩)</p>
		<p>(س)</p> <p>سند إذنى</p> <p>راجع . (أ . أوراق تجارية) .</p>

(ش)

شركات . شفعة . شهر عقارى . شيوخ

شركات

١ - طاب فسخ شركة وتصفيتها . الحكم بحل الشركة وتصفيتها من محكمة أول درجة . انتهاء الدعوى صلحا بين الطرفين أمام محكمة الاستئناف . احتساب الرسوم النسبية في هذه الحالة على قيمة الطلب أو على قيمة المتصالح عليه أيهما أكثر . لا مبرة في هذا الخصوص بما تضمنه عقد الصلح من التنازل عن حكم محكمة أول درجة .

(الطن رقم ٩٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠) ... ١٢٦ ٧٧٧

٢ - اندماج الشركات . أثره . إنقضاء شخصية الشركة المندجة وأيلولة جميع حقوقها والتزاماتها إلى الشركة الدامجة . اجتماع صفتي الدائن والمدين في شخص الشركة الجديدة أثره . إنقضاء الدين بالقدر الذى انحلت فيه الذمة .

(الطن رقم ٧٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢١) ... ١٤١ ٨٨٠

٣ - علاقة العاملين بالشركات التابعة للتؤسسات العامة . هي علاقة تعاقدية تخضع لأحكام قوانين العمل والتأمينات الإجتماعية ولائحة نظام العاملين بها - الصادرة بالقوانين الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ - باعتبارها جزءا متما للقد . عدم اعتبار قرارات لجان شئون الأفراد ورئيس مجلس الإدارة

الصفحة	القائمة	
		من قبيل القرارات الإدارية لصدورها في نطاق العلاقة الناشئة عن عقد العمل .
٩٧٩	١٥٨	(الطعن رقم ٨٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٣)
		٤ - تحديد المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية مرتب أحد العاملين بشركات القطاع العام الخاضعين لقواعد التقييم . النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون لأن المنازعة في التقييم من اختصاص لجنة التظلمات بالشركة وقرارها نهائي لا تملك المحكمة ولاية الفصل فيه . اتصال هذه الأمور بولاية المحكمة . جواز الطعن في الحكم بطريق النقض .
٩٧٩	١٥٨	(الطعن رقم ٨٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٣)
شفعة		
		١ - دعوى صحة التعاقد . رفض المحكمة طلب المتدخلين - الشفعاء - بوقفها أو تحقيق مادفعوا به من صورية عقد البيع ، استنادا إلى أن الدفع مطروح في دعوى الشفعة . بحث صورية العقد في دعوى الشفعة . لا يعد مخالفة للحكم السابق الصادر بصحته ونفاذه .
٦١٨	٩٩	(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٤)
		٢ - الشفعيع يعتبر من الغير بالنسبة لطرفي عقد البيع سلب الشفعة . جواز إثبات صورية العقد بجميع طرق الإثبات .
٦١٨	٩٩	(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٤)
		٣ - العقد الصوري صورية مطلقة . لا وجود له . لا محل لتوجيه طلب الشفعة إلى المشتري في هذا العقد .
٦١٨	٩٩	(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — الدفع بسقوط الحق فى الشفعة . دفع موضوعى وارد على ذات الحق المطالب به . الحكم الصادر بقبوله أو رفضه حكم صادر فى الموضوع مما يطمئن فيه على استقلال الميعاد القانونى .
٦٨٣	١١٠	(الطن رقم ٦٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢٣)
شهر عقارى		
		التسجيل نظام شخصى يجرى وفقا للاسماء لا بحسب العقارات . لا يصحح العقود الباطلة أو يكمل العقود الناقصة . قيام مصلحة الشهر العقارى ببحث أصل الملكية أو الحق العيني يتم فى حدود البيانات المقدمة من أصحاب الشأن والأوراق المؤيدة لها . إجراء الشهر بعد التحقق من صحة هذه البيانات . لا مسئولية .
٩٢٩	١٤٨	(الطن رقم ٥٤١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٨)
شيوخ		
		١ — القواعد الواردة بالمادة ١/٨٤٦ من القانون المدنى الحالى — فى خصوص قسمة المهايأة المكانية — لا نظير لها فى القانون المدنى السابق . عدم جواز إعمالها على التصرفات السابقة على العمل بالقانون الحالى .
٨٦٢	١٣٨	(الطن رقم ١٢٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١٩)
		٢ — حيازة الشريك فى العقار للشائع حصة أحد الشركاء المشتاهين حيازة تقوم على معارضة حتى المالك لها مدة ١٥ سنة دون انقطاع . أثره . كسب ملكية هذه الحصة بالتقادم .
٨٦٢	١٣٨	(الطن رقم ١٢٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١٩)

الصفحة	القاعدة	
٨٦٢	١٣٨	٣ - جواز تغيير صفة الحائز بسبب وقتي إلى حائز بقصد التملك . شرطه . مجابهة المالك بهذا القصد القاطع . (الطن رقم ١٢٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٩)
٩٩٨	١٦٠	٤ - حيازة الشريك للحصة الشائعة تصلح أساسا لتملكها بالتقادم . متى قامت على مناهضة حق باقي المالكين بما لا يترك مجالاً لشبهة الغموض أو مظنة التسامح . (الطن رقم ١٣٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٩)
(ص)		
صلح . صورية		
صلح		
٧٧٧	١٢٦	١ - طلب فسخ شركة وتصفيتها . الحكم بحل الشركة وتصفيتها من محكمة أول درجة . انتهاء الدعوى صلحا بين الطرفين أمام محكمة الاستئناف . احتساب الرسوم النسبية في هذه الحالة على قيمة الطلب أو على قيمة المتصالح عليه أيهما أكثر . لا عبرة في هذا الخصوص بما تضمنه عقد الصلح من التنازل عن حكم محكمة أول درجة . (الطن رقم ٩٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠)
٨٣٠	١٣٤	٢ - إضرار الصلح بالغير عن طريق الغش . جواز رفع دعوى أصلية ببطلانه أو إبداء الدفع بالبطلان بالتدخل في الدعوى التي حصل فيها الصلح . رفض طلب التدخل لا يكون إلا بحكم يقضي بصحة الصلح . (الطن رقم ١٤٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — فقد المحرر للقومات التي تجعل منه صالحا . عدم جدوى التحدى بقاعدة عدم تجزئة الصلح .
٩٠٠	١٤٤	(الطنن رقم ١٢٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/٢٦)
		٤ — عدم تصحيح الصلح لبيع الوفاء الذي وقع باطلا طبقا لقاعدة ٤٦٥ من القانون المدني .
٩٤٥	١٥١	(الطنن رقم ١٧٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٨)
		٥ — الدفع بانقضاء المنازعة بالصلح . جواز التنازل عنه صراحة أو ضمنا . عدم التمسك به عند تجديد المنازعة حتى صدور حكم نهائي فيها . عدم جواز الاستناد إلى عقد الصلح بعد ذلك في دعوى مستقلة كدليل ينقض . حجية هذا الحكم .
١٠٣١	١٦٥	(الطنان رقا ٣٩٠ و ٣٠٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١١) ..
		٦ — عقد الصلح . أثره . كاشف للحق الذي يتناوله وليس ناقلا له . عدم صلاحيته سببا لبقاء هذا الحق بعد زواله . لا يمنع من استرداد غير المستحق .
١٠٣١	١٦٥	(الطنان رقا ٣٩٠ و ٣٠٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١١)

صورية

		١ — دعوى صحة التعاقد . رفض المحكمة طلب المتدخلين — الشفعاء — بوقفها أو تحقيق ما دفعوا به من صورية عقد البيع ، استنادا إلى أن الدفع مطروح في دعوى الشفعة . بحث صورية العقد في دعوى الشفعة . لا يعد مخالفة للحكم السابق الصادر بصحته ونفاذه .
٦١٨	٩٩	(الطنن رقم ٦٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — الشفيع يعتبر من الغير بالنسبة لطرفي عقد البيع مذهب الشفعة . جواز إثبات صورية العقد بجميع طرق الإثبات .
٦١٨	٩٩	(الطن رقم ٦٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٤/٤/١٩٧٠)
		٣ — العقد الصوري صورية مطلقة . لا وجود له . لا محل لتوجيه طالب الشفعة إلى المشتري في هذا العقد .
٦١٨	٩٩	(الطن رقم ٦٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٤/٤/١٩٧٠)
		٤ — تقدير أدلة الصورية هو مما يستقل به قاضي الموضوع .
٧١٤	١١٦	(الطن رقم ١٠١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ٢٨/٤/١٩٧٠)
		٥ — المادتان ١٣٦ و ١٣٧ مدني أقامتا قرينة قانونية بأن للعقد سببا مشروعاً . الادعاء بصورية السبب المذكور فيه . عبء الإثبات يقع على مدعى الصورية .
٧١٤	١١٦	(الطن رقم ١٠١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ٢٨/٤/١٩٧٠)
		٦ — قاعدة الأسبقية في التسجيل . لا مجال لإعمالها إذا كان أحد للعقدين صورياً صورية مطلقة .
٨٨٦	١٤٢	(الطن رقم ١٥٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢١/٥/١٩٧٠)
		٧ — استخلاص محكمة الموضوع نية الإيحاء من تصرفات المورث الأخرى . صحيح .
١٠٦١	١٧٠	(الطن رقم ١٨١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٦/٦/١٩٧٠)
		٨ — قرينة المادة ٩١٧ مدني . قوامها . احتفاظ المتصرف بمجازة العين ، وبحقه في الإنتفاع بها مدى حياته . لقاضي الموضوع التحري عن قصد المتصرف في ضوء ظروف الدعوى .
١٠٦١	١٧٠	(الطن رقم ١٨١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٦/٦/١٩٧٠)

الصفحة	القاعدة	
١٠٦١	١٧٠	٩ - تكييف المحكمة للعقد بأنه وصية لا بيع . وجوب إعمال أثر نفاذ التصرف في ثلث للتركة . (الطن رقم ١٨١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١٦)
		(ض)
		(ضرائب)
		(أولا) ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . (١) وعاء الضريبة .
		وعاء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية - الذي يدخل في وعاء الضريبة العامة - يحدد على أساس مقدار الأرباح في السنة السابقة أو في فترة الاثني عشر شهرا التي اعتبرت نتيجتها أساسا لوضع آخر ميزانية . يكفي أن يكون نتيجة النشاط التجاري أو الصناعي في نهاية السنة الضريبية وبما حتى تفرض الضريبة على الربح الصافي .
٨١٦	١٣٢	(الطن رقم ٣١٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٣) (ب) الربط الإضافي . الربط الإضافي إذا أخفى الممول نشاطا أو مستندات . الإخفاء السلبي أو الإيجابي لا يؤثر في بداية سريان التقادم وفقا لنص المادة ٤٧ مكررة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل العمل بالقانون ٢٤٤ لسنة ١٩٥٠ .
٦٢٥	١٠٠	(الطن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٥) (ج) تقادم الضريبة . بدء مدة تقادم الضريبة - وفقا للقانون المدني - من اليوم التالي لانتفاء الأجل المحدد لتقديم الإقرار . نص المادة ٩٧ مكررة

الصفحة	القاعدة	
		من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون ٢٤٤ لسنة ١٩٥٠ على أن مدة التقادم في حالات المادة ٤٧ مكررة تبدأ من تاريخ العلم بالعناصر المخففة . نص مستحدث لا يسرى على التقادم الذي بدأ قبل تاريخ العمل به .
٦٢٥	١٠٠	(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٥/٤/١٩٧٠)
		(ثانيا) ضريبة المهن الحرة .
		حكم المادة ٩ من القانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٨ بإعفاء ممولى بورصعيد والاسماعيلية والمويس من الجزاءات المترتبة على عدم تقديم إقراراتهم بالشروط المبينة بها . امتثناء قاصر على هؤلاء الممولين والتشريعات الواردة بهذه المادة . لا يمتد إلى غير ذلك من الإجراءات والمواعيد المقررة في التشريعات الضريبية الأخرى . وجوب تقديم طلب المحاسبة عن الأرباح الفعلية في الميعاد المنصوص عليه في القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ .
٦٦٨	١٠٧	(الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ٢٢/٤/١٩٧٠)
(ط)		
طرح النهر		
		المشتري لأرض أكلها النهر . منع القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٨ تسليمه أرضا من طرح النهر . لا يسقط حقه في الحصول على مقابل عن هذه الأرض .
٩٠٠	١٤٤	(الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٢٦/٥/١٩٧٠)

الصفحة	القاعدة	
		(ع)
		عقد . عمل
		عقد
		أركان العقد :
		” عيوب الرضا “
		١ — إبطال العقد للغلط . جواز الحكم بالتعويض عند توافر شروط الخطأ الموجب للمسئولية التقصيرية في جانب المتعاقد الذي تسبب في هذا الإبطال . باعتبار أن العقد واقعة مادية .
٩٦١	١٥٤	(الطن رقم ١٣٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢)
		٢ — الإكراه المبطل للرضا يتحقق بتهديد المتعاقد بخطر جسيم يحدق بنفسه أو بماله . النفوذ الأدبي المقترن بوسائل إكراه للتوصل إلى فرض غير مشروع . كفايته لإبطال العقد .
١٠٢٢	١٦٣	(الطن رقم ١٤٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٩)
		٣ — تقدير وسائل الإكراه ومبلغ جسامتها وتأثيرها في نفس المتعاقد . أمور موضوعية يستقل بها قاضي الموضوع .
١٠٢٢	١٦٣	(الطن رقم ١٤٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٩)
		” سبب العقد “
		المادتان ١٣٦ و ١٣٧ مدني أقامتا قرينة قانونية بأن للعقد صها مشروعا . الادعاء بصورية السبب المذكور فيه . عبء الإثبات يقع على مدعى الصورية .
٧١٤	١١٦	(الطن رقم ١٠١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢٨)

الصفحة	القاعدة	تكييف العقد :
		١ - استخلاص قصد المتعاقدين متروك لمحكمة الموضوع . التكييف القانوني لهذا القصد مسألة قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض .
٩٥١	١٥٢	(الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢) ٢ - النزاع حول سبب وضع اليد في دعوى ريع . الحكم نهائيا باعتبار العلاقة بين الطرفين علاقة دائن مرتمن بمدينه . حياسة هذا الحكم لقوة الأمر المقضي في شأن تكييف هذه العلاقة . صدور حكم آخر في هذا الشأن على خلاف الحكم السابق . جواز الطعن فيه بالنقض .
١٠٤٥	١٦٧	(الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١١) ٣ - قرينة المادة ٩١٧ مدني . قوامها . احتفاظ المتصرف بحيازة العين . وبحقه في الانتفاع بها مدى حياته . لقاضي الموضوع التحري عن قصد المتصرف في ضوء ظروف الدعوى .
١٠٦١	١٧٠	(الطعن رقم ١٨١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١٦) ٤ - تكييف المحكمة للعقد بأنه وصية لبيع . وجوب أعمال أثر نفاذ التصرف في ثلث التركة .
١٠٦١	١٧٠	(الطعن رقم ١٨١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١٦) ٥ - المرشد في ميناء الإسكندرية لا يعد موظفا عموميا . عند قيامه بإرشاد السفينة ريعا تابعا للأجهزة الذي ينوب عنه الربان . قيام علاقة من علاقات القانون الخاص بين المرشد والسفينة عند مساعدته لها في حالة الخطر .
١٠٥٥	١٦٩	(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١٦)

الصفحة	القائمة	
		تفسير العقد :
		١ - التعويل على نية العاقدين وحدها لإعطاء العربون حكمه القانوني .
٧٤٣	١٢٠	(الطن رقم ٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠)
		٢ - تحصيل الحكم لما ورد بسند الشحن من أنه يفيد الاتفاق على تطبيق قانون أجنبي أو لا يفيد ذلك . من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع .
٨٤٣	١٣٦	(الطن رقم ١٨٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٩)
		آثار العقد :
		١ - شمول الأجر كل ما يستحقه العامل مقابل أداء العمل أيا كان نوعه وطريقة تحديده وتسميته . تحديد الأجر في العقد أوفى قرارات رب العمل . عدم جواز استقلال أى من المتعاقدين بتعديله .
٦٣٠	١٠١	(الطن رقم ٤١٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٥)
		٢ - تطبيق نص المادة ٢/١٤٧ مدنى . يوجب تحميل المدين الخسارة المألوفة التي كان يمكن توقعها مادة وقت التعاقد . تقسيم ما يزيد على ذلك من خسارة غير مألوفة بين المتعاقدين .
٧٨٧	١٢٨	(الطن رقم ٥٣٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٥)
		٣ - جواز إبرام الوكيل للعقد بصفته أصيلاً إذا لم يعلن عن نيابته وقت التعاقد . وكالته في هذه الحالة مستترة . حكمها . ترتب قبل الأصيل جميع الآثار القانونية التي ترتبها الوكالة السافرة .
٩٣٣	١٤٩	(الطن رقم ٥٨١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٨)
		وراجع : (مسئولية . " مسئولية عقدية ") .

الصفحة	القائمة	
		بطلان العقد :
		١ — العقد الصوري صورية مطلقة . لا وجود له . لا محل لتوجيه طلب الشفعة إلى المشتري في هذا العقد .
٦١٨	٩٩	(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٤/٤/١٩٧٠)
		٢ — التصرف الصادر من ذي الغفلة أو من السفه قبل تسجيل قرار الحجر . باطل أو قابل للإبطال إذا كان نتيجة استغلال أو تواطؤ . توافر الاستغلال عند عدم تعادل التزامات المتصرف مع ما يحصل عليه من فائدة مع علم المتصرف إليه بحالة المتصرف . توافر التواطؤ عند توقع الحجر على المتصرف فيعمد إلى التصرف في أمواله بقصد نفويت آثار الحجر المرتقب .
٩٢٠	١٤٧	(الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢٨/٥/١٩٧٠)
		٣ — تغيير محكمة أول درجة لسبب الدعوى . عدم اعتراض الطاعن أمام محكمة الاستئناف على ذلك . سقوط حقه في إبداء هذا الدفاع أمام محكمة النقض . مثال في دعوى لإبطال عقد بيع .
٩٦١	١٥٤	(الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٢/٦/١٩٧٠)
		وراجع . (بطلان " بطلان للتصرفات ") .
		فسخ العقد :
		١ — انتقال ملكية المنشأة لا أثر له على عقد العمل . مسؤولية صاحب العمل الجديد عن الالتزامات المترتبة عليه . تخالف العامل مع رب العمل القديم وصرفه المكافأة عن مدة عمله لديه ليس دليلاً على الاتفاق على فسخ العقد .
٦٤٥	١٠٢	(الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٥/٤/١٩٧٠)

الصفحة	القاعدة	
٧٠٩	١١٥	٢ — عقد التأمين . عقد زمني محدد المدة . فسخ العقد قبل انتهاء مدته لا أثر له على ما تم تنفيذه قبل ذلك . (الطن رقم ٥٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢٨)
٩٠٨	١٤٥	٣ — الشرط الفاسخ الضمني في العقد . للدين توقي الفسخ بالوفاء بالدين قبل صدور الحكم النهائي بالفسخ . مناط ذلك . الا يكون هذا الوفاء المتأخر مما يضار به الدائن . عدم بيان الحكم وجه الضرر . قصور . (الطن رقم ١٣٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٦)
عمل		
عقد العمل :		
” العاملين بشركات القطاع العام “		
٩٧٩	١٥٨	علاقة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة . علاقة تعاقدية تخضع لأحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية ولائحة نظام العاملين بها — الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ — باعتبارها جزءاً متما للعقد . عدم اعتبار قرارات لجان شئون الأفراد ورئيس مجلس الإدارة من قبيل القرارات الإدارية لصدورها في نطاق العلاقة الناشئة من عقد العمل . (الطن رقم ٨٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢)
” تحديد من العامل “		
تحديد من العامل عند بدء اشتراكه في صندوق التأمين والادخار . كفيته . نهايته .		
٨٢٠	١٣٣	(الطن رقم ٢٧٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١٣)

الصفحة	القائمة	
		« أجر العامل »
		١ — شمول الأجر كل ما يستحقه العامل مقابل أداء العمل أيا كان نوعه وطريقة تحديده وتسميته . تحديد الأجر في العقد أو في قرارات رب العمل . عدم جواز استقلال أي من المتعاقدين بتعديله .
٦٣٠	١٠١	(الطن رقم ٤١٦ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٥/٤/١٩٧٠)
		٢ — تحديد المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية مرتب أحد العاملين بشركات القطاع العام الخاضعين لقواعد التقييم . النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون لأن المنازعة في التقييم من اختصاص لجنة التظلمات بالشركة وقرارها نهائي لا تملك المحكمة ولاية الفصل فيه . اتصال هذه الأمور بولاية المحكمة . جواز الطن في الحكم بطريق النقض .
٩٧٩	١٥٨	(الطن رقم ٨٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ٣/٦/١٩٧٠)
		« اقراض العامل من صاحب العمل »
		طالب عامل بأحد البنوك قرض بمحض رغبته من هذا البنك . إلزامه بالفائدة التي يلتزم بها في عقد القرض . عدم امتداد الحظر المقرر بالمادة العاشرة من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ إليها .
٨٢٠	١٣٣	(الطن رقم ٢٧٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٧٠)
		تنظيم رب العمل للنشأة .
		١ — صلاطة رب العمل في تقدير كفاية العامل . وضعه في المكان الذي يصلح له . تكليفه بعمل آخر . شرطه . نقله إلى مركز أقل ميزة أو ملاءمة . شرطه . عدم كفاية العامل .

الصفحة	القاعدة	
		<p>مأخذ مشروع لتعديل العقد أو إنهائه . الادعاء بعدم صحة هذا المأخذ والتعسف في إنهاء العقد . عبء إثباته على من يدعيه . لا شأن لتقدير كفاية للعامل بقواعد التأديب .</p>
٦٣٠	١٠١	<p>(المظن رقم ٤١٦ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٥/٤/١٩٧٠)</p> <p>٢ — سلطة رب العمل في تنظيم وقت العمل اليومي . تشغيل العمال ساعات أقل من المحدد قانوناً . لا يمنع رب العمل من زيادتها إلى الحد الأقصى لصالح العمل .</p>
٦٣٠	١٠١	<p>(المظن رقم ٤١٦ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٥/٤/١٩٧٠)</p> <p>مكافأة نهاية الخدمة :</p> <p>اتهاء عقد العمل في ظل القانون ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ وقبل صدور القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ قضاء الحكم بعدم قبول طلب مكافأة نهاية الخدمة لالتزام مؤسسة التأمينات الاجتماعية بها وفقاً للقانون الأخير دون تعرض الحكم لأحكام القانون ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ . تدليل معيب .</p>
٧٦٧	١٣٩	<p>(المظن رقم ٧١ لسنة ٢٥ ق — جلسة ٢٠/٥/١٩٧٠)</p> <p>٢ — الالتزام بدفع مكافأة للعامل . انتقاله من عاتق صاحب العمل إلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية . المادة ١/٦٣ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ .</p>
٩٧١	١٥٦	<p>(المظن رقم ٤١ لسنة ٢٥ ق — جلسة ٣/٦/١٩٧٠)</p> <p>٣ — إبرام عقد العمل قبل صدور قانون عقد العمل الفردى رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ — الذي استحدث استحقاق العمال الزراعيين لمكافأة نهاية الخدمة — واستمراره إلى ما بعد العمل بهذا القانون . أثره . استحقاق المكافأة عن مدة الخدمة كاملة .</p>
١٠٢٧	١٦٤	<p>(المظن رقم ١٥١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٠/٦/١٩٧٠)</p>

الصفحة	القائمة	
		انتقال ملكية المنشأة :
		انتقال ملكية المنشأة لا أثر له على عقد العمل . مسؤولية صاحب العمل الجديد عن الالتزامات المترتبة عليه . تخالص العامل مع رب العمل القديم وصرفه المكافأة عن مدة عمله لديه ليس دليلا على الاتفاق على فسخ العقد .
٦٤٠	١٠٢	(الطنن رقم ١٤٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٥/٤/١٩٧٠)
(غ)		
غير		
		الشفيع يعتبر من الغير بالنسبة لطرف عقد البيع مذهب الشفعة . جواز إثبات صورية العقد بجميع طرق الإثبات .
٦١٨	٩٩	(الطنن رقم ٦٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٤/٤/١٩٧٠)
(ف)		
فوائد		
		١ — مريان الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية . شرطه . أن يكون محل الالتزام مهلة من النقود معلوم المقدار وقت الطلب . المقصود يكون محل الالتزام معلوم المقدار ألا يكون للقضاء سلطة في التقدير .
٧٩٧	١٢٤	(الطنن رقم ٧١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٣٠/٤/١٩٧٠)

الصفحة	القائمة	
		٢ - الاتفاق في شروط المزايدة على حق وزارة التموين في مصادرة التأمين والتزام الرامى عليه المزايد بأجرة التخزين والمصاريف الإدارية والفوائد عند إخلاله بالتزاماته . شرط جزائي يتضمن تقديرا اتفاقيا للتعويض . جواز تخفيضه وفق حكم المادة ٢٢٤ من القانون المدني .
٧٦٧	١٢٤	(الطن رقم ٧١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢٠)
		٣ - طلب حامل بأحد البنوك قرض بمحض رغبته من هذا البنك . إلزامه بالفائدة التي التزم بها في عقد القرض . عدم امتداد الحظر المقرر بالمادة العاشرة من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ إليها .
٨٢٠	١٣٣	(الطن رقم ٢٧٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٢)

(ق)

قانون . قرار إداري . قسمة . قضاء .
قوة الأمر المقضي

قانون

تنازع القوانين من حيث الزمان :

١ - الربط الإضافي إذا أخفى الممول نشاطا أو مستندات .
الإخفاء السلبي أو الإيجابي لا يؤثر في بداية مريان التقادم وفقا
لنص المادة ٤٧ مكررة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل
للمعمل بالقانون ٢٤٤ لسنة ١٩٥٠ .

المادة	القاعدة	
		<p>بدء مدة تقادم للضريبة — وفقا للقانون المدني — من اليوم التالي لانتفاء الأجل المحدد لتقديم الإقرار . نص المادة ٩٧ مكرر من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون ٢٤٤ لسنة ١٩٥٠ على أن مدة التقادم في حالات المادة ٤٧ مكررة تبدأ من تاريخ العلم بالعناصر المخفاة . نص مستحدث لا يسرى على التقادم الذي بدأ قبل تاريخ العمل به .</p>
٦٢٥	١٠٠	<p>(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٥/٤/١٩٧٠)</p>
		<p>٢ — إتهائية الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في الطعن في قرار لجنة المعارضات وفقا لنص المادة ١٤ من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . عدم إنطباق النص إذا كان الحكم صادرا في ظل أحكام القانون السابق رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ . وجوب تطبيق القواعد العامة في قانون المرافعات من حيث جواز الاستئناف .</p>
٧٢٦	١١٧	<p>(الطن رقم ١٠٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٢٨/٤/١٩٧٠)</p>
		<p>٣ — القواعد الواردة بالمادة ١/٨٤٦ من القانون المدني الحالي — في خصوص قسمة المهايأة المكانية — لا نظير لها في القانون المدني السابق . عدم جواز إعمالها على التصرفات السابقة على العمل بالقانون الحالي .</p>
٨٦٢	١٣٨	<p>(الطن رقم ١٢٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩/٥/١٩٧٠)</p>
		<p>٤ — إتهاء عقد العمل في ظل القانون ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ وقبل صدور القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . قضاء الحكم بعدم قبول طلب مكافأة نهاية الخدمة لالتزام مؤسسة التأمينات الاجتماعية بها وفقا للقانون الأخير دون تعرض الحكم لأحكام القانون ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ . تدليل معيب .</p>
٨٦٧	١٣٩	<p>(الطن رقم ٧١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢٠/٥/١٩٧٠)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٥ - إبرام عقد العمل قبل صدور قانون عقد العمل الفردى رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ - الذى استحدث استحقاق العمال الزراعيين لمكافأة نهاية الخدمة - واستمراره إلى ما بعد العمل بهذا القانون . أثره . استحقاق المكافأة عن مدة الخدمة كاملة . (الطن رقم ١٥١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١٠)
١٠٢٧	١٦٤	٦ - اختصاص المحاكم العادية قبل العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بالفصل فى المنازعات الناشئة عن أحكام قوانين الجنسية . اختصاص مجلس الدولة دون غيره بها بعد العمل بهذا القانون ، لا يسرى على الدعاوى التى كانت منظورة أمام جهات قضائية أخرى ولم يفصل فيها نهائيا . (الطن رقم ١٦٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٠)
٨٧٣	١٤٠	تنازع القوانين من حيث المكان : قواعد المرافعات يسرى عليها قانون البلد الذى تقام فيه الدعوى أو تبأشر فيه الاجراءات . سواء كانت المنازعة وطنية فى جميع عناصرها من عدمه . هذه القاعدة لا تستند إلى فكرة النظام العام . عدم الاعتداد بما ورد بالمذكرة الايضاحية لـ ٢٢ مدنى فى هذا الخصوص . (الطن رقم ١٨٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٩)
٨٤٣	١٣٦	أثر إلغاء القانون . ١ - إلغاء نظام قانونى معين واستبداله بآخر . بقاء اللوائح المنفذة للقانون القديم طالما لا تتعارض مع القانون الجديد . ما لم ينص صراحة على إلغائها . (الطن رقم ٥٢٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢)
٩٥٦	١٥٣	٢ - القانون الجديد لبلدية الاسكندرية رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ - الذى ألغى الأمر العالى الصادر فى سنة ١٨٩٠ - استبقى للبلدية

الصفحة	القاعدة	
٩٥٦	١٥٢	<p>شخصيتها الاعتبارية العامة . القرار الصادر بفرض رسوم بلدية على محال بيع الخمر في ظل الأمر العالي الملغى . نفاذ مفعوله في ظل القانون الجديد حتى يصدر قرار جديد بتعديله أو إلغائه .</p> <p>(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢)</p> <p>تأويل النص :</p> <p>السند الاذن اعتباره عملا تجاريا . مناطه . أن يوقعه تاجر ، أو يوقعه غير تاجر بسبب معاملة تجارية . م ٧ من قانون التجارة . لا يجوز تأويل النص عند وضوحه ، بدعوى الاستهداء بحكمة التشريع .</p> <p>(الطعن رقم ٥٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٧)</p> <p>الفانون الأجنبي :</p> <p>١ - الاستناد إلى قانون أجنبي . واقعة يجب على الخصوم إقامة الدليل عليها . التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز .</p> <p>(الطعن رقم ٥١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٤)</p> <p>٢ - تحصيل الحكم لما ورد بسند الشحن من أنه يفيد الإتفاق على تطبيق قانون أجنبي أو لا يفيد ذلك . من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع .</p> <p>(الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٩)</p>

قرار إداري

١ - جواز الإلتجاء إلى القضاء مباشرة بطلب الاعتراف بالجنسية مجردة عن طلب إلغاء قرار وزير الداخلية برفض إعطاء

الصفحة	القاعدة	
		<p>الشهادة الدالة عليها . هذه الشهادة ليس من شأنها أن تكسب الجنسية وإنما هي مجرد دليل ليست له حجية قاطعة .</p> <p>(الطن رقم ١٦٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٠)</p>
٨٧٣	١٤٠	<p>٢ - علاقة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة .</p> <p>علاقة تعاقدية تخضع لأحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية ولائحة نظام العاملين بها - الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ - باعتبارها جزءاً متمازجاً . عدم اعتبار قرارات لجان شؤون الأفراد ورئيس مجلس الإدارة من قبيل القرارات الإدارية لصدورها في نطاق العلاقة الناشئة عن عقد العمل .</p>
٩٧٩	١٥٨	<p>(الطن رقم ٨٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٣)</p> <p>٣ - تنفيذ قرار الاستيلاء الصادر من جهة الإصلاح الزراعي . عدم جواز رفع دعوى حيازة لمنع تنفيذه . حلة ذلك . دعوى منع التعرض تخرج من ولاية جهة القضاء العادي أو الإداري . إختصاص اللجنة القضائية المنصوص عليها في المادة ١٣ مكرر من قانون الإصلاح الزراعي بالفصل في ملكية المقار محل الاستيلاء .</p>
١٠٠٨	١٦١	<p>(الطن رقم ١٣٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٩)</p> <p>٤ - القرار الإداري . ماهيته . قرار مدير عام مصلحة المواني والمناظر بتقدير أجر المرشد بميناء الاسكندرية ليس قراراً إدارياً . المنازعة في شأنه مما تختص به جهة القضاء العادي .</p>
١٠٥٥	١٦٩	<p>(الطن رقم ١١٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١٦)</p>

الصفحة	القائمة	قسمة
		١ — القواعد الواردة بالمادة ٨٤٦ / ١ من القانون المدنى الحالى — فى خصوص قسمة المهايأة المكانية — لا نظير لها فى القانون المدنى السابق . عدم جواز اعمالها على التصرفات السابقة على العمل بالقانون الحالى .
٨٦٢	١٣٨	(الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١٩)
		٢ — جواز تغيير صفة الحائز بسبب وقى الى حائز بقصد التملك بعد انتهاء عقد قسمة المهايأة . شرطه . مجابهة المالك بهذا القصد القاطع .
٨٦٢	١٣٨	(الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١٩)
		قضاة
		عدم الصلاحية :
		أحكام محكمة النقض . عدم جواز الطعن فيها بأى طريق . الاستثناء . الطعن ببطلان الحكم بسبب عدم صلاحية أحد قضاة المحكمة . طلب الحكم بانعدام حكم النقض لبطلان إعلان تقرير الطعن . غير مقبول .
١٠٩٢	١٧٥	(الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٣٠)
		قوة الأمر المقضى
		١ — دعوى صحة التعاقد . رفض المحكمة طلب المتدخاين — الشفعاء — بوقفها أو تحقيق ما دفعوا به من صورية عقد البيع ،

الصفحة	القائمة	
		استنادا إلى أن الدفع مطروح في دعوى الشفعة . بحث صورية العقد في دعوى الشفعة . لا يعد مخالفة للحكم السابق الصادر بصحته ونفاذه .
٦١٨	٩٩	(الطن رقم ٦٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٤)
		٢ - صيرورة الحكم الجنائي حائزا لقوة الشيء المحكوم به . مناطه . أن يكون باتا أي لا يجوز الطعن فيه بالاستئناف أو النقض إما لاستنفاد طرق الطعن فيه أو لقوات واعيده . قاعدة تقيد المحاكم المدنية بقوة الأمر المقضي للأحكام الجنائية . قاعدة من النظام العام .
٦٦٢	١٠٦	(الطن رقم ٥٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢١)
		٣ - البطلان الناشئ عن عدم مراعاة إجراءات الاعلان . بطلان نسبي لا يعدم الحكم وإن كان يجعله مشوبا بالبطلان . صيرورته نهائيا يجعله بمنجى من الالفاء حائزا لقوة الأمر المقضي .
٦٨٩	١١١	(الطن رقم ٦٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢٣)
		٤ - النزاع حول مذهب وضع اليد في دعوى ريع . الحكم نهائيا باعتبار العلاقة بين الطرفين علاقة دائن مستثنى بمدينه . حيازة هذا الحكم لقوة الأمر المقضي في شأن تكييف هذه العلاقة . صدور حكم آخر في هذا الشأن على خلاف الحكم السابق . جواز الطعن فيه بالنقض ولو صدر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية .
١٠٤٥	١٦٧	(الطن رقم ١٦٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١١)
		٥ - الدفع بانقضاء المنازعة بالصلح . جواز التنازل عنه صراحة أو ضمنا . عدم التسلك به عند تجديد المنازعة حتى صدور

الصفحة	القاعدة	
		حكم نهائي فيها . عدم جواز الاستناد إلى عقد الصالح بعد ذلك في دعوى مستقلة كدليل ينقض حجية هذا الحكم .
١٠٣١	١٦٥	(الطعن رقم ٢٩٠ و ٢٠٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١١) وراجع : (حكم " حجية الحكم ")
		(م)
		مباني . محاماة . محكمة الموضوع . محل مختار . مستولية . معارضة . معاهدات . مقاوله . ملكية . مواريث . موظفون
		مباني
		التزام المفاوض بضمان فيوب البناء . التزام بنتيجة . تحقق الضمان إذا تبين وجود العيب في البناء خلال عشر سنوات من وقت التسليم ولو لم تنكشف آثار العيب إلا بعد انقضاء هذه المدة .
١٠٦٨	١٧١	(الطعن رقم ٤١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢)
		محاماة
		١ - عدم التوقيع على صحيفة الاستئناف من محام مقرر أمام محكم الاستئناف . أثره . بطلان الصحيفة . لا يغير من ذلك أن الشارع لم يربط البطلان بلفظه جزاء على هذه ال مخالفة .
٦٤٦	١٠٣	(الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٢)

الصفحة	القاعدة	
٦٤٦	١٠٣	٢ — البطلان المترتب من عدم التوقيع على صحيفة الاستئناف من محام مقرر أمام محاكم الاستئناف يتعلق بالنظام العام . جواز امتينفاء التوقيع في الجلسة خلال ميعاد الاستئناف . (الطن رقم ٢٨٧ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٦/٤/١٩٧٠) وراجع : (و . وكالة)

محكمة الموضوع

سلطة محكمة الموضوع :

(أولا) في تكيف المدد .

٩٥١	١٥٢	١ — امتيخلاص قصمد المتعاقدن متروك لمحكمة الموضوع . التكيف القانوني لهذا القصمد مسألة قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض . (الطن رقم ٥١٩ لسنة ٢٥ ق — جلسة ٢/٦/١٩٧٠) ٢ — امتيخلاص محكمة الموضوع نية الايصاء من تصرفات المورث الأخرى . صحيح . (الطن رقم ١٨١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٦/٦/١٩٧٠) ٣ — قرينة المادة ٩١٧ مدنى . قوامها . احتفاظ المتصرف بمجازة العين ، وبحقه في الانتفاع بها مدى حياته . القاضى الموضوع التعرئ عن قصمد المتصرف في ضوء ظروف الدعوى . (الطن رقم ١٨١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٦/٦/١٩٧٠) (ثانيا) في مسائل الواقع .
-----	-----	---

٧٥٦	١٢٢	١ — سلطة محكمة الموضوع في إثبات الموجب للسؤولية العقدية . تقدير موضوعى . (الطن رقم ٢٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ٢٠/٤/١٩٧٠)
-----	-----	--

الصفحة	القائمة	
		٢ - تمصيل الحكم لما ورد بسند الشعن من أنه يفيد الاتفاق على تطبيق قانون أجنبي أو لا يفيد ذلك . من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع .
٨٤٣	١٣٦	(الطن رقم ١٨٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٩)
		٣ - تقدير وسائل الاكراه ومبلغ جسامتها وتأثيرها في نفس المتعاقد . أمور موضوعية يستقل بها قاضي الموضوع .
٩٠٢٢	١٦٣	(الطن رقم ١٤٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٩)
		(ثالثا) في تقدير الدليل .
		١ - وجوب الادعاء بالتزوير بتقرير في قلم الكتاب . عدم سلوك هذا السبيل . حق محكمة الموضوع في اعتبار العقد صحيحا ما دامت لم تر من ظروف الدعوى أنه مزور .
٦٧٧	١٠٩	(الطن رقم ١٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢٣)
		٢ - تقدير أدلة للصورية هو مما يستقل به قاضي الموضوع .
٧١٤	١١٦	(الطن رقم ١٠١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢٨)
		٣ - محكمة الموضوع لها أن تأخذ بمعنى الشهادة دون معنى آخر تحتمله .
٧١٤	١١٦	(الطن رقم ١٠١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢٨)
		٤ - جواز الشهادة المصاحبة حيث تجوز الشهادة الأصلية . خضوع تقديرها لقاضي الدعوى .
٧٣٥	١١٩	(الطن رقم ٢٩٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠)
		٥ - كفاية التحريات التي تسبق الإعلان للنيابة . أمر يرجع فيه لظروف كل واقعة على حدة ويخضع لتقدير محكمة الموضوع .
٧٤٨	١٢١	(الطن رقم ٢٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		٦ - تقدير كفاية التحريات قبل إعلان الخصم في النيابة يرجع لظروف كل واقعة على حدة . محكمة النقض لها سلطة تقديرية شأنها في ذلك شأن محكمة الموضوع .
١٠٩٢	١٧٥	(الطن رقم ٢١٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٣٠) (رابعا) في إجراءات الإثبات .
		١ - المدعى هو المكلف بإثبات دعواه . رفض المحكمة إصدار حكم جديد بإحالة الدعوى إلى التحقيق . لا عيب .
٥٨١	٩٢	(الطن رقم ٥٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٧)
		٢ - طلب الإحالة إلى التحقيق . عدم إلزام محكمة الموضوع بإجابته ما دامت قد وجدت في الدعوى ما يكفي لتكوين اعتقادها .
١٠٧٩	١٧٣	(الطن رقم ٥٥٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٥)
		٣ - محكمة الموضوع . سلطاتها في أن تعول على نتيجة التحقيق الذي أجراه الخبير ورفض طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق .
		(الطن رقم ١٢٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٩)
		٤ - جواز ندب رئيس مكتب أبحاث التزوير الذي سبق أن اعتمد تقرير الخبير المنتدب في الدعوى ليعيد النظر في التقرير على ضوء اطلاعه على التقرير الاستشاري . عدم تقييد المحكمة برأي خبير معين . عدم إلزام المحكمة بالرد على طلب ندب خبير جديد . مناط ذلك . إعادة المأمورية إلى الخبير . سلطة المحكمة التقديرية في ذلك .
٥٥٩	٩٠	(الطن رقم ٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢)
		٥ - محكمة الموضوع لها أن تأخذ بتقرير الخبير الاستشاري دون رأي الخبير الذي ندبته لتحقيق التزوير . ولها إجراء المضاهاة بنفسها .
٧١٤	١١٦	(الطن رقم ١٠١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		٦ — لمحكمة الموضوع تقدير رأى الخبير ولوفى مسألة فنية دون الاستعانة برأى آخر . طلب نذب خير مرجح . جمل موضوعي . عدم جواز إثارتة أمام النقض .
٩٠٨	١٤٥	(الطن رقم ١٣٠ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٦)
		٧ — عدم إلزام المحكمة بضم أوراق للدعوى متى كانت الأوراق المقدمة فيها كافية لتكوين عقيدتها .
٥٥٩	٩٠	(الطن رقم ٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢)
		٨ — انتقال المحكمة للهيئة من الرخص المخلولة لها . لا عقب على ملطتها في ذلك متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لاقتناعها .
٦٥٣	١٠٤	(الطن رقم ٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٦)
		(خامسا) في إعادة الدعوى للرافعة .
		سلطة محكمة الموضوع التقديرية في رفض طلب فتح باب المرافعة . مناط ذلك .
٧٦٣	١٢٣	(الطن رقم ٦٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠)
		محل مختار
		إعلان للطن في الحكم في المل المختار . شرط صحته . اتخاذ الخصم محلا مختارا في ورقة إعلان الحكم . إعتبار ذلك قرينة قانونية على قبول إعلانه بالطن فيه . لا يعد كذلك اتخاذ محل مختار في إعلان صحيفة الاستئناف المقابل .
٩٤١	١٥٠	(الطن رقم ١٦٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٨)

الصفحة	القاعدة	مسئولية
		(أولا) المسؤولية العقدية .
		١ - سلطة محكمة الموضوع في إثبات الموجب للمسئولية العقدية .
٧٥٦	١٢٢	(الطن رقم ٣٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠)
		٢ - الاتفاق في شروط المزايدة على حق وزارة التموين في مصادرة التأمين والتزام الرامى عليه المزايدة بأجرة التخزين والمصاريف الإدارية والفوائد عند إخلاله بالتزاماته . شرط جزائى يتضمن تقديرا اتفاقيا للتعويض . جواز تخفيضه وفق حكم المادة ٢٢٤ من القانون المدنى .
٧٦٧	١٢٤	(الطن رقم ٧١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠)
		٣ - تقرير الحكم مسؤولية البنك نحو عميله بأسباب كافية لحمل قضائه . النعى عليه فيما تزيد فيه بعد ذلك غير منتج . مثال .
٩٨٦	١٥٩	(الطن رقم ٣٥٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٤)
		٤ - التزام المقاول بضمان عيوب البناء . التزام بنتيجة . تحقق الضمان إذا تبين وجود العيب فى البناء خلال عشر سنوات من وقت التسليم ولو لم تنكشف آثار العيب إلا بعد انقضاء هذه المدة .
١٠٦٨	١٧١	(الطن رقم ٤١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٣)
		(ثانيا) المسؤولية التقصيرية .
		١ - الخطأ العمد أو الجسيم عند اتخاذ الدائن إجراءات التنفيذ على أموال مدينه . موجب لمسئوليته مما يلحق الغير من ضرر .
٦١١	٩٨	(الطن رقم ٥٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — المحضر أو غيره ممن يباشر إجراء التنفيذ الجبرى . وكلاء عن طالب التنفيذ في توجيه الإجراءات . م ٧ من قانون المرافعات السابق . مساءلة طالب التنفيذ مسئولية مباشرة عما يصيب الغير من ضرر . (الطن رقم ٥٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٤/٤/١٧٠) ٩٨
٦١١	٩٨	٣ — التسجيل نظام شخصى يجرى وفقا للأسماء لا بحسب العقارات . لا يصحح العقود الباطلة أو يكمل العقود الناقصة . قيام مصاحبة الشهر العقارى بحث أصل الملكية أو الحق العيني يتم في حدود البيانات المقدمة من أصحاب الشأن والأوراق المؤيدة لها . إجراء الشهر بعد التحقق من صحة هذه البيانات . لامسئولية . (الطن رقم ٥٤١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢٨/٥/١٩٧٠) ١٤٨
٩٢٩	١٤٨	٤ — إبطال العقد للغلط . جواز الحكم بالتعويض عند توافر شروط الخطأ الموجب للمسئولية التقصيرية في جانب المتعاقد الذى تسبب في هذا الإبطال . باعتبار أن العقد واقعة مادية . (الطن رقم ١٣٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٢/٦/١٩٧٠) ١٥٤
٩٦١	١٥٤	
		معارضة
		١ — وضع تقرير تلخيص وتلاوته قبل المرافعة — قبل صدور القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ عدم وجوبه في الدعاوى التى لا تعرض هل التحضير ، ومنها المعارضة في أمر الأداء . (الطن رقم ١٠١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٢٨/٤/١٩٠) ١١٦
٧١٤	١١٦	٢ — التظلم في الحكم القاضى بتحديد ميعاد التوقف عن الدفع يكون بطريق المعارضة لا بدعوى مبتدأة . (الطن رقم ٣٩٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢٥/٦/١٩٧٠) ١٧٢
١٠٧٤	١٧٢	

الصفحة	القائمة	
١٠٧٤	١٧٢	٣ مع معاد المعارضة في حكم تعيين تاريخ التوقف عن الدفع بالنسبة للدائنين مرتبط بالمواعيد المقررة لتحقيق الديون وتأيدها . حقهم في المعارضة يظل قائما طالما كانت تلك المواعيد قائمة . (الطن رقم ٢٩٨ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٥)
		معاهدات
٨٤٣	١٣٦	تطبيق أحكام معاهدة بروكسل . مناطه . أن يكون سند الشحن محررا في دولة موقعة عليها ، وأن يكون الناقل والشاحن كلاهما منتبيا لإحدى الدول المنضمة للمعاهدة . الاتحاد السوفيتي ليس من بينها . (الطن رقم ١٨٦ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١٩)
		مقاوله
١٠٦٨	١٧١	التزام المقاول بضمان عيوب البناء . التزام بنتيجة . تحقق الضمان إذا تبين وجود العيب في البناء خلال عشر سنوات من وقت التسليم ولو لم تنكشف آثار العيب إلا بعد إنقضاء هذه المدة . (الطن رقم ٤١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٣)
		ملكية
		أسباب كسب الملكية . (أولا) العقد . ١ — الملكية لا تنتقل من البائع إلى المشتري إلا بالتسجيل .

الصفحة	القاعدة	
٥٨١	٩٣	نصرف البائع بالبيع إلى مشتر آخر بادر إلى تسجيل عقده . لا يمنع من انتقال الملكية إليه تدليسه أو تواطؤه مع البائع . (الطن رقم ٥٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٧)
٦٧٧	١٠٩	٢ - مجرد تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد لا يكفي لإعتبار العقد مسجلاً ما لم يصدر حكم بذلك ويؤثر به على هامش تسجيل الصحيفة . الحق الذي يقرره الحكم ينسحب إلى تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى متى تم التأشير به . (الطن رقم ١٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢٢)
٧٣٥	١١٩	٣ - وقوع هبة الدين صحبة . انتقال ملكية الدين بمقتضى عقد الهبة . رسو مزاد بعض أموال المدين على الموهوب له وخصم ثمنها من الدين . تملكه هذه الأموال بطريق الشراء . (الطن رقم ٢٩٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠)
٧٣٥	١١٩	٤ - تصرف المورث الوارد بالمادة ٩١٧ مدني هو تصرفه إلى أحد ورثته فيما يملك . ثبوت عدم ملكية المورث للعقار المتنازع عليه . تعرض الحكم لبحث ما إذا كانت حيازة المورث للعقار لنفسه أم بوصفه نائباً . أسباب زائدة لا يعيب الحكم الخطأ فيها . (الطن رقم ٢٩٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠)
٩٢٩	١٤٨	٥ - التسجيل نظام شخصي يجري وفقاً للأسماء لا بحسب العقارات . لا يصحح العقود الباطلة أو يكل العقود الناقصة . قيام مصلحة الشهر العقاري ببحث أصل الملكية أو الحق العيني يتم في حدود البيانات المقدمة من أصحاب الشأن والأوراق المؤيدة لها . إجراء الشهر بعد التحقق من صحة هذه البيانات . لا مسئولية . (الطن رقم ٥٤١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		وراجع : (ب . بيع) .
		(ثانيا) التقدّم المكسب .
		١ - التزام البائع بضمان عدم التعرض للمشتري . التزام شخصي ينشأ عن عقد البيع ولو لم يسجل . إنتقال هذا الالتزام من البائع إلى ورثته . يتمتع عليهم مثله منازعة المشتري إلا إذا توافرت لديهم أو لدى مورثهم بعد تاريخ البيع شروط التقدّم المكسب .
٦٥٨	١٠٥	(الطن رقم ١٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٦/٤/١٩٧٠)
		٢ - تدليل الحكم على ملكية المطعون عليه بالتقدّم الطويل المدة . نفيه مع ذلك قيام السبب الصحيح على أساس ملكية البائع للطاعن . تناقض تنهات به الأسباب .
٧٤٨	١٢١	(الطن رقم ٢٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٣٠/٤/١٩٧٠)
		٣ - حسن نية المشتري من غير مالك - بعدد التقدّم الخمي المكسب - وجوب توافره عند تاقى الحق .
٧٤٨	١٢١	(الطن رقم ٢٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٣٠/٤/١٩٧٠)
		٤ - الملكية حق دائم . لا يمنع ذلك من اكتساب الغير هذه الملكية إذا توافرت له الحيابة بشروطها .
٨٠٣	١٣٠	(الطن رقم ١١١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٧٠)
		٥ - حيازة الشريك في العقار الشائع حصّة أحد الشركاء المشاعين حيازة تقوم على معارضة حق المالك لها مدة ١٥ سنة دون انقطاع . أثره . كسب ملكية هذه الحصّة بالتقدّم .
٨٦٢	١٣٨	(الطن رقم ١٢٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩/٥/١٩٧٠)
		٦ - جواز تغيير صفة الحائز بسبب وقى إلى حائز بقصد التملك . شرطه . مجابهة المالك بهذا القصد القاطع .
٨٦٢	١٣٨	(الطن رقم ١٢٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩/٥/١٩٧٠)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - حيازة الشريك للخصصة الشائعة تصلح أساسا لتملكها بالتقادم . متى قامت على مناهضة حق باقي المالكين بما لا يترك مجالا لشبهة الغموض أو مظنة للتساح . (الطن رقم ١٢٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٩) ١٦٠ ٩٩٨
		٨ - حيازة النائب هي حيازة للأصيل . حيازة المستأجر تقوم لمصلحة المؤجر . للأخير الاستناد إليها في حساب مدة التقادم المكسب للملكية . (الطن رقم ١٢٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٩) ١٦٠ ٩٩٨ وراجع . (تقادم . " تقادم مكسب ") . قرار الوزير بتقرير المنفعة العامة .
		صدور قرار الوزير المختص بتقرير المنفعة العامة ونشره بالجريدة الرسمية . أثره في إعتقال ملكية العقارات اللازمة لتنفيذ المشروع للدولة وإخطار ذوي الشأن . لا يصدق إلا باللحظة للعقارات التي تقرر لزومها لأعمال المنفعة العامة . عدم تناول الحكم دفاع الطاعن من أن عقاره غير لازم للمشروع بما يصلح ردا عليه . قصور . (الطن رقم ٦٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢) ٩١ ٥٧٠ غيود الملكية .
		حق الارتفاق بتخصيص المالك الأصلي . ظهوره في الوجود بعد صيرورة العقارين مملوكين لمالكين مختلفين . بقاء هذا الحق لصالح العقار المرتفق ما لم يتضمن السند الذي فصل ملكية العقارين شرطا صريحا بخالفا . (الطن رقم ٥١٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢) ١٥٢ ٩٥١

الصفحة	القاعدة	
		ملكية المسقاة الخاصة .
		المسقاة طبقا للأئحة الترع والحسور هي كل قناة معدة لرى أراضى بلد واحد أو بلدين أو لرى أرض مالك واحد أو عائلة مشتركة . اعتبارها من الأملاك الخاصة . التزم المتفعين بها بنفقات تطهيرها .
١٠٤٩	١٦٨	(الطن رقم ٢٠٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١١/٦/١٩٧٠)
		موارث
		١ - تصرف المورث الوارث بالمسادة ٩١٧ مدنى هو تصرفه إلى أحد ورثته فيما يملك . ثبوت عدم ملكية المورث للعقار المتنازع عليه . تعرض الحكم لبحث ما إذا كانت حيازة المورث للعقار لنفسه أم بوصفه نائبا . أسباب زائدة لا يعيب الحكم الخطأ فيها .
٧٣٥	١١٩	(الطن رقم ٢٩٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ٢٠/٤/١٩٧٠)
		٢ - تصرفات المورث المنجزة حال صحته . صحتها شرعا ولو ترتب عليها حرمان الورثة أو بعضهم من الميراث أو المساس بأنصبتهم فيه .
٧٣٥	١١٩	(الطن رقم ٢٩٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ٢٠/٤/١٩٧٠)
		موظفون
		المرشد فى ميناء الاسكندرية لا يعد موظفا هموميا . عند قيامه بإرشاد السفينة بعد تأييد الجيزالذى ينوب عنه الربان . قيام علاقة من علاقات القانون الخاص بين المرشد والسفينة عند مساعدته لها فى حالة الخطر .
١٠٥٥	١٦٩	(الطن رقم ١١٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٦/٦/١٩٧٠)

(ن)

نزع الملكية للنفعة العامة . نظام عام . نقد .

نقض . نقل بحري

نزع الملكية للنفعة العامة

١ - صدور قرار للوزير المختص بتقرير المنفعة العامة ونشره بالجريدة الرسمية . أثره في انتقال ملكية العقارات اللازمة لتنفيذ المشروع للدولة وإخطار ذوي الشأن . لا يصدق إلا بالنسبة للعقارات التي تقرر لزومها لأعمال المنفعة العامة . عدم تناول الحكم دفاع الطاعن من أن عقاره غير لازم للمشروع بما يصلح ردا عليه . قصور .

(الطعن رقم ٦٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢) ٩١ ... ٥٧٠

٢ - إنتهاية الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في الطعن في قرار لجنة المعارضات وفقا لنص المادة ١٤ من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . عدم انطباق النص إذا كان الحكم صادرا في ظل أحكام القانون السابق رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ . وجوب تطبيق للقواعد العامة في قانون المرافعات من حيث جواز الاستئناف .

(الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢٨) ١١٧ ... ٧٢٦

نظام عام

١ - صيرورة الحكم الجنائي حائزا قوة الشيء المحكوم به . مناطه . أن يكون باتا أي لا يجوز الطعن فيه بالاستئناف

الصفحة	القاعدة	
		أو النقص إما لاستنفاد طرق الطعن فيه أو لفوات مواعيده . قاعدة تقيد المحاكم المدنية بقوة الأمر المقضى للأحكام الجنائية . قاعدة من النظام العام .
٦٦٢	١٠٦	(الطعن رقم ٥٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢١) ٢ — البطلان المترتب على عدم التوقيع على صحيفة الاستئناف من محام مقرر أمام محاكم الاستئناف يتعلق بالنظام العام . جواز استيفاء التوقيع في الجلسة خلال ميعاد الاستئناف .
٦٤٦	١٠٣	(الطعن رقم ٣٨٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٦) ٣ — قواعد المرافعات يسرى عليها قانون البلد الذى تقام فيه الدعوى أو تباشر فيه الإجراءات . سواء كانت المنازعة وطنية في جميع عناصرها من عدمه . هذه القاعدة لا تستند إلى فكرة النظام العام . عدم الاعتداد بما ورد بالمذكرة الإيضاحية للمادة ٢٢ مدنى في هذا الخصوص .
٨٤٣	١٣٦	(الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١٩) ٤ — قواعد المادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى المصرى تنظم إجراءات التقاضى ومواعيد إتمامها وإلا سقط الحق في إقامة دعوى المسئولية . هذه القواعد لا تمس موضوع الحق . وهى — وإن كانت لا تتعلق بالنظام العام — إلا أنها تخضع لقانون القاضى في معنى المادة ٢٢ مدنى .
٨٤٣	١٣٦	(الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١٩) ٥ — التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بسبب من الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام . شرطه . أن تكون تحت نظر محكمة الموضوع عند الحكم في الدعوى جميع العناصر التى تتمكن بها من الإلزام بهذا السبب .
١٠٣٨	١٦٦	(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١١) وراجع : (ب . بطلان) .

الصفحة	القاعدة	نقد
		١ — تأميم البنك الأهلي وإنشاء البنك المركزي . إبقاء المشرع على شخصية المشروع المؤمم لمباشرة العمليات المصرفية العادية ومنها تصدير النقود واستيرادها .
٩٨٦	١٥٩	(الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٤)
		٢ — تقرير الحكم بمسئولية البنك نحو عميله بأسباب كافية لحمل قضائه . النعمى عليه فيما تزيد فيه بعد ذلك غير منتج . مثال .
٩٨٦	١٥٩	(الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٤)
		٣ — موافقة إدارة النقد على تصدير أى مبلغ قبل اتخاذ الاجراءات المنصوص عليها فى القانون ٨٠ سنة ١٩٤٧ . مؤدى ذلك رفع القيد المتعلق بهذه الاجراءات .
٩٨٦	١٥٩	(الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٤)
		نقض
		إجراءات الطعن :
		(أولا) تقرير الطعن .
		١ — طاب نقض الحكم وتطبيق القانون . مفاد ذلك . نقضه للأسباب الواردة بتقرير الطعن .
٩٧٥	١٥٧	(الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٣)
		٢ — الطلاب الأساسى أمام محكمة النقض . نقض الحكم بعد قبول الطعن شكلا . طلب الفصل فى موضوع الدعوى أو إحالتها لدائرة أخرى . عدم تقييد المحكمة بطلبات طرفي الخصومة فى هذا الخصوص .
١٠٧٩	١٧٣	(الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		(ثانيا) ميعاد الطعن .
		١ - القانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٦٢ . بدء سريان مواعيد الطعن من تاريخ الحكم كأصل عام . استثناء الأحكام التي لا تعتبر حضورية والأحكام التي افترض المشرع فيها عدم علم المحكوم عليه بالخصومة . بدء سريان ميعاد الطعن فيها من تاريخ إعلان الحكم . المادة ٣٧٩ مرافعات . حكم القانون لم يتغير فيما يختص ببداية ميعاد الطعن سواء قبل أو بعد تعديل هذه المادة بالقانون ١٠٠ سنة ١٩٦٢ .
٥٨٧	٩٤	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٩)
		٢ - ميعاد الطعن بالنقض ستون يوما يبدأ من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه كأصل عام .
٨٥٣	١٣٧	(الطعن رقم ١٠٠ و ١٧٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٩)
		٣ - ميعاد الطعن بالنقض ستون يوما . بدء الميعاد - كأصل عام - من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه . القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .
٩٠٠	١٤٤	(الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٦)
		٤ - الطعن في الحكم . بدء سريان ميعاده في القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ من تاريخ النطق بالحكم . عدم احتساب يوم صدور الحكم ضمن ميعاد الطعن فيه . سريان ذلك على الطعن بالنقض .
١٠٧٩	١٧٣	(الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٥)
		(ثالثا) الاجراءات وايداع الأوراق .
		١ - الطعون التي رفعت قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ أو في الفترة من هذا التاريخ إلى نشر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ . عدم مراعاة الاجراءات والمواجد التي كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر فحص الطعون . لا بطلان ولا سقوط .
		المادة الثانية من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ .
٧٧٢	١٢٥	(الطعن رقم ٩٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — إيداع صورة من الأحكام السابقة التي أحال إليها الحكم المطعون فيه عند التقرير بالطعن . لا محل له إذا كان الحكم المطعون فيه قد ضمن أسبابه بيانا لوقائع النزاع ودفاع الطرفين دون الإحالة للحكم السابق ، ووجهت أسباب الطعن إلى الحكم المطعون فيه وحده .
٦٦٢	١٠٦	(الطن رقم ٥٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢١)
		٣ — وجوب إيداع التوكيل الصادر من وكيل الطاعن إلى المهامى المقرر بالطعن وإلا كان الطعن غير مقبول .
٩٦٩	١٥٥	(الطن رقم ١٣٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢)
		(رابعاً) إعلان الطعن :
		١ — خلو الورقة — المقول بأنها صورة إعلان تقرير الطعن — من أية كتابة محررة بخط المحضر . عدم صلاحيتها للبحث فيما إذا كانت هي صورة أصل الاعلان . اشتغال الأصل على جميع البيانات . لا بطلان .
١٠٦١	١٧٠	(الطن رقم ١٨١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١٦)
		٢ — تقدير كفاية التحريات قبل إعلان الخصم في النيابة يرجع لظروف كل واقعة على حدة . محكمة القضا لها سلطة تقديرية في ذلك شأنها شأن محكمة الموضوع .
١٠٩٢	١٧٥	(الطن رقم ٣١٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٣٠)
		الخصوم في الطعن :
		توجيه الطعن للقاصر في شخص الوصى رغم بلوغه من الرشد وصدر الحكم المطعون فيه لمصلحته بصفته بالغا . أثره . بطلان الطعن .
٨٥٣	١٣٧	(الطنان رقا ١٠٠ و ١٧٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١٩) ...

الصفحة	القاعدة	حالات الطعن :
		١ - تحديد المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية مرتب أحد العاملين بشركات القطاع العام الخاضعين لقواعد التقييم . النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون لأن المنازعة في التقييم من اختصاص لجنة المنظمات بالشركة وقرارها نهائي لا تملك المحكمة ولاية الفصل فيه . لاتصال هذه الأمور بولاية المحكمة . جواز الطعن في الحكم بطريق النقض .
٩٧٩	١٥٨	(الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٣)
		٢ - التراجع حول سبب وضع اليد في دهوى ريع . الحكم نهائيا باعتبار العلاقة بين الطرفين علاقة دائن مرتين بمدينه . حيازة هذا الحكم لقوة الأمر المقضى في شأن تكيف هذه العلاقة . هذه القوة تمنع الطرفين من اتنازع في تلك المسألة بدعوى تالية . صدور حكم آخر في هذا الشأن على خلاف الحكم السابق . جواز الطعن فيه بالنقض ولو صدر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية . المادة ٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
١٠٤٥	١٦٧	(الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١١)
		الأحكام الجائز الطعن فيها :
		المادة ١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . محل تطبيقها أن يكون الطعن واردا على حكم من المحكمة الابتدائية في منازعة ناهضة عن تطبيق هذا القانون . الحكم الاستئنافى الصادر بعدم جواز الاستئناف . جواز الطعن فيه بالنقض .
٥٤٩	٨٩	(الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢)

الصفحة	القاعدة	
		الأحكام غير الجائز الطعن فيها :
		١ — حظر الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة في دعاوى الحيازة وفقا للقانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ قبل تعديله بالقانون ٧٤ لسنة ١٩٦٣ . مناطه . أن تكون من دعاوى الحيازة التي يختص بها القاضي الجزئي .
١٠٠٨	١٦١	(الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٩)
		٢ — عدم اعتبار الفش سببا لإلغاء الأحكام الاتمهائية بدعوى مستقلة أو في صورة دفع لدعوى مبتدأة . اعتباره سببا لالتماس إعادة النظر فيها . عدم قبول الطعن في أحكام محكمة النقض بالتماس إعادة النظر أو بغيره من طرق الطعن .
١٠٣١	١٦٥	(الطعن رقم ٣٩٠ و ٣٠٣ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١١)
		٣ — أحكام محكمة النقض . عدم جواز الطعن فيها بأي طريق . الاستثناء . الطعن بإبطال الحكم بسبب عدم صلاحية أحد قضاة المحكمة . طلب الحكم بانعدام حكم النقض لإبطال إعلان تقرير الطعن . غير مقبول .
١٠٩٢	١٧٥	(الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٣٠)
		وراجع : (حكم . " الطعن في الحكم ") .
		أسباب الطعن :
		(أولا) السبب المتعلق بالنظام العام .
		التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بسبب من الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام . شرطه . أن تكون تحت نظر محكمة الموضوع عند الحكم في الدعوى جميع العناصر التي تتمكن بها من الإلمام بهذا السبب .
١٠٣٨	١٦٦	(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١١)

الصفحة	القاعدة	
		(ثانيا) السبب الجديد .
		١ - عدم التمسك أمام محكمة الموضوع بأن أحد الخصوم توفي قبل رفع الدعوى . عدم جواز إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
٥٨٧	٩٤	(اللمن رقم ٢٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٩)
		٢ - عدم التمسك أمام محكمة الموضوع بسقوط الدين بالتقادم . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٥٨٧	٩٤	(اللمن رقم ٢٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٩)
		٣ - عدم التمسك أمام محكمة الموضوع بالإقرار بعدم وفاة الدين . سبب جديد لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٧٠٢	١١٤	(اللمن رقم ٨٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢٣)
		٤ - دفاع يخالفه واقع . عدم قبول إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . مثال .
٩٦١	١٥٤	(اللمن رقم ١٣٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢)
		٥ - تغيير محكمة أول درجة لسبب الدعوى . عدم اعتراض الطاعن أمام محكمة الاستئناف على ذلك . سقوط حقه في إبداء هذا الدفاع أمام محكمة النقض . مثال في دعوى إبطال عقد البيع .
٩٦١	١٥٤	(اللمن رقم ١٣٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢)
		(ثالثا) السبب الواقعي .
		١ - الاستناد إلى قانون أجنبي . واقعه يجب على الخصوم إقامة الدليل عليها . التعدي به لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز
٥٩٨	٩٦	(اللمن رقم ٥١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٤)

الصفحة	القاعدة	
٦٥٨	١٠٥	٢ - السبب الذي يقوم على واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطن رقم ١٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٦)
٨٤٣	١٣٦	٣ - تحصيل الحكم لما ورد بسند الشحن من أنه يفيد الاتفاق على تطبيق قانون أجنبي أو لا يفيد ذلك . من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع . (الطن رقم ١٨٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٩)
٨٩٢	١٤٣	٤ - الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . قيامه على عنصر وافي هو تقدير كفاية التحريات التي تسبق تسليم الإعلان للنيابة . عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٦)
٩٠٨	١٤٥	٥ - لمحكمة الموضوع تقدير رأي الخبير ولو في مسألة فنية دون الاستعانة برأي خبير آخر . طلب نذب خبير مرجح . جدل موضوعي . عدم جواز إثارتها أمام النقض . (الطن رقم ١٣٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٦)
		سلطة محكمة النقض .
٩٥١	١٥٢	١ - استخلاص قصد المتعاقدين متروك لمحكمة الموضوع . التكييف القانوني لهذا القصد . مسألة قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض . (الطن رقم ٥١٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢)
١٠٠٨	١٦١	٢ - لمحكمة النقض في سبيل الفصل في جواز الطعن أو عدمه مراقبة محكمة الاستئناف في تكييفها للدعوى . (الطن رقم ١٣٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٩)
		وراجع : (محكمة الموضوع " سلطة محكمة الموضوع ") .

الصفحة	القاعدة	نقل بحرى
		١ - عند الشحن . اعتبار المرسل إليه طرفا فيه . تكافؤ مركزه - عندما يطالب بتنفيذ عقد النقل - ومركز الشاحن . التزامه بشرط التحكيم الوارد به . (الظن رقم ٥١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٧٠) ٩٦ ٥٩٨
		٢ - شرط التحكيم في العقد . منع المحاكم من نظار النزاع . شرطه . أن يكون تنفيذ التحكيم ممكنا . جواز للتجاء صاحب الشأن إلى المحاكم وعرض للنزاع عليها باعتبارها صاحبة الولاية العامة للفصل في جميع المنازعات إلا ما استثنى بنص خاص . (الظن رقم ٥١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٧٠) ٩٦ ٥٩٨
		٣ - قواعد المادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ من قانون التجارة البحرية المصرية تنظم إجراءات التقاضى ومواعيد إتمامها وإلا سقط الحق في إقامة دعوى المسئولية . هذه القواعد لا تهم موضوع الحق وهي - وإن كانت لا تتعلق بالنظام العام - إلا أنها تخضع لقانون التقاضى في معنى المادة ٢٢ مدنى . (الظن رقم ١٨٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩/٥/١٩٧٠) ١٣٦ ٨٤٣
		٤ - تحصيل الحكم لما ورد بسند الشحن من أنه يفيد الاتفاق على تطبيق قانون أجنبي أولا يفيد ذلك . من مسائل الواقع التى يستقل بها قاضى الموضوع . (الظن رقم ١٨٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٧٠) ١٣٦ ٨٤٣
		٥ - وجوب توجيه المرسل إليه أو الشاحن احتجاجا إلى الناقل بشأن عجز البضاعة . مجرد علم الناقل بالعجز عند التسليم . لا يعنى المرسل إليه من توجيه الاحتجاج . (الظن رقم ١٨٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩/٥/١٩٧٠) ١٣٦ ٨٤٣

الصفحة	القاعدة	
		٦ - تطبيق أحكام معاهدة بروكسل . مناطه . أن يكون مند الشحن محررا في دولة موقعة عليها . وأن يكون الناقل والشاحن كلاهما متعيا لإحدى الدول المنضمة للعاهدة . الاتحاد السوفيتي ليس من بينها .
٨٤٣	١٣٦	(الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٩)
		(هـ)
		هبة
		وقوع هبة الدين صحيحة . انتقال ملكية الدين بمقتضى عقد الهبة . وصو مزاد بعض أموال المدين على الموهوب له وخصم تمنأ من الدين . تملكه هذه الأموال بطريق الشراء .
٧٣٥	١١٩	(الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠)
		(و)
		وصية . وكالة . ولاية على المال
		وصية
		١ - استخلاص محكمة الموضوع نية الإيحاء من تصرفات المورث الأخرى . صحيح .
١٠٦١	١٧٠	(الطعن رقم ١٨١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١٦)

الصفحة	القائمة	
١٠٦١	١٧٠	٢ — قرينة المسادة ٩١٧ مدنى . قوامها . احتفاظ المتصرف بمجازة العين . وبمحلته فى الانتفاع بها مدى حياته . الفاضى الموضوع للتحرى عن قصد المتصرف فى ضوء ظروف الدعوى . (الطعن رقم ١٨١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١٦)
١٠٦١	١٧٠	٣ — تكييف المحكمة للعقد بأنه وصية لا بيع . وجوب اعمال أثر نفاذ التصرف فى ثلث للتركة . (الطعن رقم ١٨١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١٦)
		<u>وكالة</u>
٦١١	٩٨	١ — المحضر أو غيره ممن يباشر إجراء التنفيذ الجبرى . وكلاء عن طالب التنفيذ فى توجيه الاجراءات . م ٧ من قانون المرافعات السابق . مساءلة طالب التنفيذ مسئولية مباشرة عما يصيب الغير من ضرر . (الطعن رقم ٥٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٤)
٩٣٣	١٤٩	٢ — جواز إبرام الوكيل للعقد بصفته أصيلاً إذا لم يعلن عن نيابته وقت التعاقد . وكالته فى هذه الحالة مستترة . حكمها . ترتب قبل الأصيل جميع الآثار القانونية التى ترتبها الوكالة للسافرة . (الطعن رقم ٥٨١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٨)
٩٦٩	١٥٥	٣ — وجوب إيداع التوكيل الصادر من وكيل الطاعن إلى الحامى المقرر بالطعن وإلا كان للطعن غير مقبول . (الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢)

ولاية على المال

راجع : (أحوال شخصية " ولاية على المال ") .

موضوعات وصفحات فهرس الأحكام

الصادرة في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

وطلبات رجال القضاء

العدد الثاني — السنة الحادية والعشرون

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
١٩	إلتماس إعادة النظر ..		طلبات رجال القضاء :
٢٠	أمر أداء	١	إجراءات
٢٠	أهلية		المواد المدنية والتجارية
٢٠	أوراق تجارية		والأحوال الشخصية :
٢٢	إيجار		(١)
	(ب)		
٢٤	بطلان	٢	إثبات
٢٨	بنوك	٨	أحوال شخصية
٢٨	بيع	٩	إختصاص
	(ت)	١٠	إرتفاق
٣٣	تأمين	١١	إستئناف
٣٣	تأمين	١٣	إصلاح زراعي
٣٤	تأمينات اجتماعية	١٤	إعلان
٣٤	تجزئة	١٦	أعمال تجارية
٣٥	تحكيم	١٦	إفلاس
		١٧	إلتزام

(ب)

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	(ر)	٣٥	تزوير
		٣٧	تسجيل
٦٦	رسوم	٣٩	تعويض
٦٧	رى	٣٩	تقادم
٦٧	ربيع	٤٢	تنفيذ
	(س)	٤٣	تنفيذ عقارى
٦٧	سند اذنى		(ج)
	(ش)	٤٤	جنسية
٦٨	شركات		(ح)
٦٩	شفعة	٤٤	حكم
٧٠	شهر عقارى	٥٥	حوادث طارئة
٧٠	شروع	٥٥	حيازة
	(ص)		(خ)
٧١	صلح	٥٧	خبرة
٧٢	صورىة	٥٨	خلف
	(ض)		(د)
٧٤	ضرائب	٥٩	دهوى
	(ط)	٦٤	دفع غير المستحق
٧٥	طرح النمر	٦٥	دفوع

(ج)

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٩٧	معارضة		(ع)
٩٨	معاهدات	٧٦	عقد
٩٨	مقاولة	٨٠	عمل
٩٨	ملكية		(غ)
١٠٢	مواريث	٨٣	غير
١٠٢	موظفون		(ف)
	(ن)	٨٣	فوائد
١٠٣	نزع الملكية للنفعة العامة		(ق)
١٠٣	نظام عام	٨٤	قانون
١٠٥	نقد	٨٧	قرار إداري
١٠٥	نقض	٨٩	قسمة
١١٢	نقل بحري	٨٩	قضاة
	(هـ)	٨٩	قوة الأمر المقضى ...
١١٣	هبة		(م)
	(و)	٩١	مبانى
١١٣	وصية	٩١	محاماة
١١٤	وكالة	٩٢	محكمة الموضوع
١١٤	ولاية على المال	٩٥	محل مختار
		٩٦	مستولية

التصويبات

الصفحة	رقم السطر	الخطأ	المصواب
٥٦٣	١٠	ارجح	الموج
٦٤٦	الأخير	يترتب	يترتب
٦٦٢	١١	مجية	حجية
٦٦٣	١١	القييد	التقييد
٦٦٦	٢٢	نسب	نسب
٧٢٦	١٠	اثنائية	اثنائية
٧٢٨	الأول	تقديره	تقريره
٧٢٩	٣	اكتفى	اكتفى
٧٥٦	١٣	إثبات الموجب	إثبات الخطأ الموجب
٧٦١	٢٤	بإتمسك	ما تمسك
٧٧١	٥	يكون	يكون
٧٧٧	١٩	المادة ٢	المادة ٢٠
٧٨٥	٢٦	استثنائية	استثنائه
٨٠٩	٧٦٦	ذلك أنه لما كان أن قضاء	ذلك أن قضاء
٨٢٠	١٦	قرض	قرضاً
٨٤٤	٢١	معقود	معقوداً
٨٦٢	١٤	حصته	حصبة
٨٨٩	١٣	خالة	خالته

الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٨٨٩	١٤	يمن	يمن
٩٢٢	٢٧	استحوذا	استحوذا
٩٢٤	٤	»	»
٩٢٤	٢١	»	»
٩٢٦	١٠	»	»
٩٢٩	١١	التحقيق	التحقق
٩٣٠	٢	اللاحق	اللاصق
٩٣٨	١٩	مدعى	مرعى
٩٤٤	٨	بصحة	لصحة
٩٥٩	٦	والمصرفات	والمصرفات
٩٦٦	٢٦	جيبسا	جيبسا
٩٧٥	٨	ذلك	مفاد ذلك
٩٩١	٥	القرض	القرض
١٠٠٣	٢٢	خصم	خصمهم
١٠٥٢	١٢	يتخذ	يتخذ
١٠٥٣	١٧	له قدمه	قدمه له
١٠٥٦	١٧	وحائزا	وجائزا
١٠٦٤	١١	اشتمل	اشتمل
١٠٦٥	٣	بشهادة	بشهادة
١٠٦٩	٢٣	مورث	مورث
١٠٨٤	٩	بأن	بأنه

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بالقاهرة
وكيل وزارة
مقرر مجلس الإدارة المنتدب
على سلطان على

” رقم الإيداع بدار الكتب ٦٢٦ لسنة ١٩٧١ “

” هيئة المطابع الأميرية (دار القضاء) ٤٠٤ / ٧١ / ٣١٦٩ “



جمهورية مصر العربية

مَجْلَمَةُ النَّقَضِ

المكتب الفني

مَجْمُوعَةٌ

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة
للموارد المدنية والتجارية ومن الدائرة المدنية
ومن دائرة الأحوال الشخصية

السنة الحادية والعشرون

العدد الثالث : من أكتوبر إلى ديسمبر سنة ١٩٧٠

القاهرة

مطبعة دار القضاء العالي

١٩٧٢

العدد الثالث

السنة الحادية والعشرون

الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية

ودائرة الأحوال الشخصية

جلسة ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة ، وحضور في الحادة
المستشارين : بطرس زطلول ، وأحمد حسن هيكل ، وعباس حلي عبد الجواد ، ومحمد أسعد
محمود .

(١٧٦)

الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٣٦ القضائية :

شفعة . " ملكية الشفيح " لإيجار . ملكية .

ملكية المستأجر للبناء الذي بقيه بالأرض المؤجرة . لا تعالج هذا لأخذ الأرض بالشفعة
باعتباره جارا مالكا .

حق المستأجر على المبنى التي أنشأها على العين المؤجرة لا يعدو أن يكون حقا
مصريه الحتمى إلى الزوال بانتهاء الإيجار إذ لا يكتسب مليا حقا بوصفها
مالا ثابتا إلا لفترة محدودة ، فلا يجوز له أن يحصل ، ووجب هذا الوضع على حق
دائم على ملك الغير بأخذ العقار المبيع بالشفعة باعتباره جارا مالكا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تحصل فى أن الشركة الطاعنة أقامت ضد المطعون عليهم الدعوى
رقم ٨٥ سنة ١٩٦٤ مدنى كلى السويس وطلبت الحكم أصليا بأحقية ما فى أن تأخذ
بالشفعة العقار المبين الحدود والمالم بصحيفة الدعوى ، والمبيع من المطعون عليهم

الأولى إلى باقى المطعون عليهم وذلك مقابل الثمن وقدره ٢١٢٥٠ ج واحتياطيا بأحقيتها فى أن تأخذ بالشفعة ملكية الرقبة فى العقار المبيع من المطعون عليها الأولى إلى المطعون عليهما الرابع والخامس مقابل الثمن وقدره ١٢٧٥٠ ج ، وقالت بيانا لدعواها إنه نأى إلى ملكها أن المطعون عليها الأولى باءت لباقى المطعون عليهم العقار المشار إليه وهو أرض فضاء مقابل ثمن قدره ٢١٢٥٠ ج من ذلك مبلغ ٨٥٠٠ ج باعتبار إنه ثمن حق الانتفاع للمطعون عليهما الثانية والثالثة وأما ملكية الرقبة فقد بيعت للمطعون عليهما الرابع والخامس مقابل مبلغ ٦٣٧٥ ج لكل منهما . وأمسست الطاعنة دعواها على أنها كانت قد تعاقدت من قبل بتاريخ ٢٧ يونية سنة ١٩٥٧ مع مورث المطعون عليها الأولى على استئجار مساحة قدرها ١٢٠٠ مترا مربعا من العقار المبيع ، وانفق فى العقد على أن الغرض من الإيجار إنشاء محطة لخدمة وتموين السيارات وعلى حدة فى إقامة المنشآت لهذا الغرض على العين المؤجرة وتملكها لهذه المنشآت ، وإذ نشأ بذلك تلاصق من أحفل إلى أعلا بين المباني التى أقامتها الطاعنة وبين العين المؤجرة التى بيعت من المطعون عليها الأولى إلى باقى المطعون عليهم بما يتوافر به الجوار بين المباني المملوكة لها والعقار المبيع المطلوب أخذه بالشفعة ، فقد أعلنت المطعون عليهم برغبتها فى ذلك بمقتضى إنذار رسمى ، ثم أقامت دعواها بطلباتها مألوفة للبيان بعد أن كانت قد أودعت خزانة المحكمة كل الثمن الحقيقى الذى حصل به البيع . وبتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٦٥ قضت المحكمة برفض الدعوى . استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ١٢١٥ سنة ٨٢ ق ، وبتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٦٦ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . قررت الطاعنة بالطعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وبالحلصة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيا سابقا .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى الطاعنة بها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال . وفى بيان ذلك نقول إن الحكم لم يعتبرها جارا ، الكالة حق أخذ العقار المبيع بالشفعة إستنادا إلى أن عقد الإيجار المؤرخ ٢٧/٦/١٩٥٦ المعقود بينها وبين مورث البائعة — المطعون عليها الأولى من جزء من الأرض المبيعة إلى باقى المطعون عليهم — قد صرح فيه المؤجر المسالك

للطاعة المستأجرة بإقامة مبان بقصد الانتفاع بالعين المؤجرة في خدمة وصيانة السيارات ، وإلى أن هذه المباني تصبح في نهاية الإيجار ملكا للمؤجر فيما عدا الخزانات والمطابخ القابلة للرفع ، والطاعة الحق في رفعها عند نهاية مدة الإجارة وإلى أن عقد الإيجار لا يعطيها حق البقاء والاستقرار على الأرض المؤجرة ، هذا في حين أنها تملك المباني القائمة على الأرض المؤجرة إليها من مورث المطعم عليها الأولى والمبيعة من هذه الأخيرة إلى باقي المطعمون عليهم ، إذ صرح لها المؤجر بإقامتها طبقا للبندين الثاني والحادي عشر من عقد الإيجار ، ومثل هذا الاتفاق بينها وبين المؤجر جائز قانونا ولا يؤثر على ملكيتها للمباني أنها مستأجرة للأرض وملكيتها موقوتة بمدة الإجارة إذ يكفي في ملكية الشفع للعقار الذي يشفع به أن يكون مالكه وقت طلب الشفعة وهو الأمر المتوافر لها إذ طلبت أخذ العقار المبيع بالشفعة وقت نفاذ عقد الإيجار ، هذا إلى أن الجوار من أسفل إلى أهل بين العقار المشفوع به والعقار المشفوع فيه يتوافر به مع ملكيتها للعقار المشفوع به حقه في أخذ العقار المبيع بالشفعة ، غير أن الحكم المطعمون فيه خالف هذا النظر وقضى برفض دعوها ، وهو مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال .

وحيث إن الحكم المطعمون فيه قضى برفض دعوى الطاعة استنادا إلى قوله " إن ما تستند إليه الشركة المستأنفة (الطاعة) في أحقيتها في الأخذ بالشفعة على اعتبار أنها جارة مالك طبقا لنص المادة ٩٣٦ مدني غير سديد ، ذلك أنها لا تعتبر جارة مالك إذ هي بحكم عقد الاتفاق المؤرخ ١٩٥٦/٦/٢٧ والمبرم بينها وبين مورث المستأنف عليها الأولى (المطعمون عليها الأولى) يبين أنها مستأجرة لجزء من العقار المبيع وقد صرح لها المالك بإنشاء محطة بترين وتشجيع الخدمة السيارات وإقامة مبان أثناء مدة الإيجار التي تحدت بتسع سنوات تجدد إلى ستة ثم خمس سنوات وإلى نهاية مدة الإيجار تصبح منشآت المباني كالسور والمكتب ملكا للمؤجر (البند الحادي عشر من عقد الاتفاق) وأما باقي المنشآت القابلة للرفع كالخزانات الأرضية والمطابخ البترين والمطابخ الهواء وروافع التشجيع وغيرها فإن للشركة المستأنفة (للطاعة) الحق في رفعها في نهاية مدة الإيجار " وإذ ينص البند الثاني من عقد الإيجار المؤرخ ١٩٥٦/٦/٢٧ المعقود بين

الطاعة ومورث المطعون عليها الأولى على "أجر المالك للشركة التي قبلت بذلك قطعة أرض مسطحها ١٢٠٠ متر مربع كأرض قضاء بعد هدم جميع المباني المقامة عليها لإستعمالها لإقامة وتشغيل محطة بنزين وتشعيم للسيارات مع إنشاء الممرات اللازمة لذلك وإقامة الصهاريج الأرضية للتخزين وأية مهمات أخرى ، وللشركة مزاولة جميع الأعمال المتعلقة بتلك المحطة سواء كان بمعرفة مباشرة أو بواسطة وكلاء عنها أو مندوبي بيع " . ونص للبند الحادى عشر على " عند إنتهاء الإجارة أو إلغائها يكون للشركة الحق فى رفع آلاتها ومهماتا المستعملة فى التشعيم وتوريد البنزين كطلمبات البنزين والخزانات الأرضية وطلمبات الهواء وروافع التشعيم وغيرها أى جميع مهمات محطة تمسوين وخدمة السيارات عموما القابلة للتفكيك . أما المنشآت من المباني كالسور والمكتب فتصبح ملكا للتاجر " فقد أفاد هذان النصان وعلى ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه أن المباني التى تقيمها الطاعة على العين المؤجرة تصبح ملكا للتاجر عند إنتهاء مدة الإيجار . لما كان ذلك ، وكان حق المستأجر على هذه المباني التى أنشأها لا يعدو أن يكون حقا مصيره الحتمى إلى الزوال بإنتهاء الإيجار إذ لا يكتسب عليها حقا بوصفها مالا ثابتا إلا لفترة محدودة ، فإنه لا يجوز له أن يحصل بموجب هذا الوضع على حق دائم على ملك الغير بأخذ العقار المبيع بالشفعة بإعتباره جارا مالكا . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح القانون إذ قرر أن للشركة الطاعة ليست جارا مالكا فى حكم المادة ٩٣٦ هـ من القانون المدنى ورتب على ذلك عدم أحقيتها فى أخذ العقار المبيع بالشفعة ، ويكون النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون وبالفساد فى الاستدلال على غير أساس ، ومن ثم فإن ما تثيره الطاعة بباقي أسباب الطعن لا يعادى محلا .

جلسة ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / صبرى أحمد فرحات ، وعضوية السادة المستشارين : محمد نور الدين عويس ، وعثمان زكريا ، ومحمد أبو حمزة مندر ، وحسن أبو الفتوح الشربيني .

(١٧٧)

الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) نقض . " حالات الطعن " . اختصاص " الاختصاص الولائي " .

الطعن أمام محكمة النقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم . شرطه . مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه .

(ب) عمل . " اختصاص هيئة التحكيم " . اختصاص " اختصاص ولائي " .

النزاع بين العمال ورب العمل بشأن استحقاقهم لمبالغ البدل . نزاع فردى لا يتصل بحق الجماعة . اختصاص المحاكم العادية به .

١ - وفقا لاسادة الثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات للطعن أمام محكمة النقض - والذي يحكم هذا الطعن - للتصوم أن يطعنوا أمام محكمة النقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا استئناف أحكام المحاكم الجزئية ، وذلك إذا كانت الأحكام المطعون فيها مبنية على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله . إذا كان الحكم صادرا في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم .

٢ - إذ كان يبين من الرجوع إلى الأوراق أن كلا من المطعون عليهم (العاملين ببنك الاسكندرية) قد أقام دعواه ضد الطاعن (بنك الاسكندرية) بطلب إلزامه بمبلغ معين مقابل بدل التوقيع عنه مع استمرار صرف أجره

مضافا إليه هذا البذل ، وجرى النزاع بين الطرفين حول استحقاق كل منهم لهذا البذل أو عدم استحقاقه له ، وهو على هذا الوضع نزاع فردى قوامه حق ذاتى لكل من المطعون عليهم ولا يتصل بحق الجماعة ولا يتأثر به مركزها ، فإن الدعوى به مما تختص المحاكم بالنظر فيه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون عليهم أقاموا الدعوى من ٩٠٦ إلى ٩٢٠ سنة ١٩٦٤ للقاهرة الجزئية لشئون العمال ضد الدكتور على الجريتلى بصفته رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لبنك الاسكندرية وطلب كل منهم الحكم بإلزام المدعى عليه بصفته بأن يدفع له المبلغ الذى حددته فى صحيفة الدعوى باعتباره بدل توقيع مع استمرار صرف أجره مضافا إليه بدل التوقيع المذكور فيما يستجد من شهور والمصاريف ومقابل أتعاب المهامات بحكم شمول بالنفاذ المعجل وبلا كفالة . وقال كل منهم شرعا لدعواه إنه من موظفى بنك للتصدير والاستيراد المصرى الذى اندمج فى بنك الاسكندرية . وأن هذا البنك الأخير كغيره من البنوك قد درج على صرف بدل توقيع لموظفيه الذى يشغلون وظائف هامة أو رئيسية المفوضين بالتوقيع عنه وذلك مقابل ما يتحملونه من مسئولية وما يتكلفونه من نفقات لأن التوقيع نيابة عن البنك من شأنه أن يجعل الموقع مسئولاً عن النتائج المترتبة على توقيعهم فضلا عن ضرورة المظهر اللائق بالموظف الموكل بالتوقيع عن البنك وأن البنك المذكور كان يحدد بدل التوقيع بمرتب شهرين يسمه إلى اثنى عشر شهرا متساوية ويصرفه إلى موظفيه دوريا على مدار السنة ، وإذا كان كل منهم بحكم وظيفته مفوضا بالتوقيع عن البنك ويستحق بدل التوقيع وامتنع المدعى عليه عن صرفه إليه بغير حق ، فقد اتهموا إلى طاب الحكم لهم بطلباتهم ، وضمت المحكمة

الدعوى المشار إليها ليصدر فيها جميعا حكم واحد . وبتاريخ ١٩٦٤/٩/٢٩ حكمت المحكمة حضوريا بأحقية كل من المدعين في بدل التوقيع - واستأنف البنك هذه الأحكام لدى محكمة القاهرة الابتدائية طالبا إلغاءها والحكم برفض الدعوى وقيدت الاستئنافات بالأرقام من ٤٢٥ إلى ٤٣٩ سنة ١٩٦٤ عمال مستأنف . وقررت المحكمة ضمها لبعضها ليصدر فيها حكم واحد . ودفع المستأنف عليهم ببطلان صحف الاستئناف في شقها الخاص بطلب وقف التنفيذ . كما دفع بنك الاسكندرية بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر النزاع وبعدم جواز نظر الدعوى جميعا لسبق الفصل فيها . وبتاريخ ١٩٦٥/١/١٣ حكمت المحكمة (أولا) بقبول الاستئنافات من ٤٢٥ إلى ٤٣٩ سنة ١٩٦٤ عمال القاهرة الابتدائية شكلا (ثانيا) (ا) برفض الدفع المبدى من المستأنف ضدهم ببطلان صحف الاستئناف في الشق الخاص بطلب وقف التنفيذ (ب) برفض الدفع المبدى من المستأنف بصفته والخاص بعدم اختصاص محكمة شئون العمال بنظر النزاع وباختصاصها بنظره (ج) برفض الدفع المبدى من المستأنف بصفته بعدم جواز نظر النزاع لسابقة الفصل فيه (ثالثا) وفي موضوع الاستئنافات برفضها جميعا وتأييد الأحكام المستأنفة مع إلزام المستأنف بصفته بمصاريفها ومائة قرش مقابل أتعاب محاماة من كل منها وطعن البنك في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليهم ولم يبدوا دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الطاعن دفع أمام محكمة الدرجة الثانية بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر النزاع وباختصاص هيئة التحكيم دون غيرها بنظره، ولكن الحكم المطعون فيه قضى برفض هذا الدفع، مستندا في ذلك إلى أن النزاع المطروح لا يتضمن مطالبا نقابيا مما تختص به هيئة التحكيم وإنما يتعلق بحق فردى يطالب به كل من المطعون عليهم تأسيسا على قيام علاقة عقدية تربطه برب العمل، وأن الالتجاء إلى التحكيم لتسوية النزاع جوازي لكل طرف من طرفيه فهو على هذا الوصف لا يمنع من اختصاص المحاكم بالفصل فيه وأن طلبات المطعون عليهم - وعلى فرض التسليم جدلا بأنها طلبات نقابية، لا تخرج عن اختصاص القضاء للمادى، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون. لأن هيئات التحكيم وطبقا للمادة ١٨٨ وما بعدها من قانون العمل رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ إنما

تختص بنظر كل نزاع يتعلق بالعمل أو بشروطه يقع بين واحد أو أكثر من أصحاب العمل وجميع مستخدميهم أو عمالهم أو فريق منهم . والنزاع الحالى خاص بالعمل وشروطه وواقع بين صاحب العمل وعماله الذين لهم حق التوقيع عنه وإبصارا على واحد منهم أو أكثر، فتختص بنظره هيئة التحكيم دون غيرها ولا يغير من ذلك ما ورد بالمادة ١٨٩ من قانون العمل من أنه إذا وقع نزاع مما تنطبق عليه المادة السابقة ولم يوفق الطرفان إلى تسويته جاز لكل منهما أن يقدم بنفسه أو بواسطة ممثليه طلبا إلى الجهة الإدارية المختصة للصعى فى حسمه بالطرق الودية لأن النص على جواز الإلتجاء إلى الجهة الإدارية المختصة ومن بعدها إلى هيئة التوفيق ثم إلى هيئة التحكيم لايعنى تمدد الجهات القضائية المختصة بنظر النزاع وإنما يقتصر على تقرير حق كل طرف من طرفيه فى الإلتجاء إلى الجهة القضائية المختصة . هذا إلى أن الحكم المطعون فيه وقد عدل مرتبات المطعون عليهم فإنه يكون قد خالف القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ الخاص بنظام العاملين بالشركات التابعة للوزارات العامة الذى حدد مرتبات العاملين بهذه الشركات ومنع تعديلها إلا باتباع الأوضاع المقررة فيه .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك أنه وفقا للمادة الثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض . —والذى يحكم هذا الطعن — للمحكوم أن يطعنوا أمام محكمة النقض فى الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية فى قضايا استئناف أحكام المحاكم الجزئية ، وذلك إذا كانت الأحكام المطعون فيها مبنية على مخالفة القانون أو خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله إذا كان الحكم صادرا فى مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم ، وبالرجوع إلى الأوراق — وفى هذا النطاق — يبين أن كلا من المطعون عليهم قد أقام دعواه ضد الطاعن بطلب إلزامه بمبلغ معين مقابل بدل للتوقيع عنه مع استمرار صرف أجره مضافا إليه هذا البديل ، وجرى النزاع بين الطرفين حول استحقاق كل منهم لهذا البديل أو عدم استحقاقه له ، وهو على هذا الوضع نزاع فردى قوامه حق ذاتى لكل من المطعون عليهم ولا يتصل بحق الجماعة ولا يتأثر به مركزها ، فالدعوى به مما تختص المحاكم بالنظر فيه . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه فى هذا الخصوص . ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣ من نوفمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد / المستشار الدكتور عبد الحلام بابيع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية للمادة
المستشارين : بطرس زفلول ، وأحمد حسن هيكل ، وإبراهيم فلام ، وعبد أحمد محمود .

(١٧٨)

الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٣٦ القضائية :

بيع . " التزامات البائع " . ضمان نقص المبيع " .

تعيين القدر المبيع في العقد . ضمان البائع لهذا القدر . سواء كان الثمن له قدر بسعر الوحدة
أو تعيين بجملة واحدة .

• يؤدي نص الفقرة الأولى من المادة ٣٣ من القانون المدني أن البائع يضمن
للشترى القدر الذي تعين للبيع بالعقد ، وذلك دون تمييز بين ما إذا كان الثمن
قد قدر بالعقد بسعر الوحدة أو تعين به بجملة واحدة ، بل جعل المشرع للشترى
الحق في هذا الضمان إذا وجد عجزا في المبيع بطلب إنقاص الثمن أو فسخ البيع
بحسب الأحوال طالما أن مقدار المبيع قد تعين في العقد .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق الطعن —
تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٤٧٠٠ لسنة ١٩٦٤ مدنى أمام محكمة
القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليه طالبا الحكم بصحة التعاقد المتضمن بيع
المطعون عليه إليه الخمسة أفدنه المينة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى وبكشف
تحديد المساحة والكائنة بناحية السجامية مركز المحلة الكبرى بمحافظة الغربية

بمبلغ ١٩٠٠ ج بواقع ٣٨٠ ج للفدان الواحد . دفع المطعون عليه الدعوى بأن
الثابت بالعقد أن القدر المبيع محدود بمحدود معينة وأنه نظير مبلغ ١٩٠٠ ج ولا يحق
للمشتري استكمال المساحة المبيعة بتجاوز تلك الحدود المنصوص عليها بالعقد .
وبتاريخ ١١ من يناير سنة ١٩٦٥ حكمت محكمة أول درجة للطاعن بطلانيته . استأنف
المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٩٢ لسنة ٨٢ ق القاهرة . ومحكمة
الاستئناف حكمت في ٢٩ من يونيو سنة ١٩٦٥ بتدب مكتب خبراء وزارة العدل
لمعاينة الأطنان المبيعة طبقاً للحدود الواردة في عقد البيع وتحديد مساحتها وبيان
مقدار النقص فيها مع إيضاح المتبقى في تكليف المطعون عليه وهل يتسع للمساحة
المبيعة بأكملها . وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ٣١/١/١٩٦٦ بتعديل
الحكم المستأنف إلى صحة التعاقد عن مساحة ٤ ف و ٤ ط و ٣ س طبقاً لتقرير
الخبير نظير ثمن مقداره ١٩٠٠ ج جنبها . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض
وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وبالحلصة المحددة
الترتت للنيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينمى بهما الطاعن على الحكم المطعون فيه
مخالفة القانون . وفي بيان ذلك يقول إن الحكم إذ قضى بصحة ونفاذ العقد
المؤرخ ١٥/١/١٩٦٣ المتضمن بيع قطعة الأرض المحددة فيه قد اعتبر أن
البيع تم جزافاً مقابل ثمن قدره ١٩٠٠ من الجنيهات ، في حين أنه قد أثبت بالعقد
أن القدر المبيع يبلغ خمسة أفدنة تحت العجز والزيادة وحدد بالعقد ثمن الفدان
الواحد بسعر ٣٨٠ ج مما يدل على أن نية الطرفين قد انصرفت إلى أن الثمن
الكل للصفقة يتوقف على ما تسفر عنه المساحة النهائية للقدر المبيع والتي أثبت
الحكم استناداً إلى تقرير الخبير أنها تبلغ ٤ ف و ٤ ط و ٣ س لحسب وليست
خمسة أفدنة . وإذا عمد الحكم إلى تفسير العقد على خلاف ذلك وقضى بأن ثمن
الصفقة هو ألف وتسعمائة من الجنيهات دون أن يقيم اعتباراً للمساحة المبيعة على
حقيقتها ودون أن ينقص من الثمن ما يوازي العجز في المساحة وفقاً لأداة ٤٣٣
من القانون المدني فإنه يكون قد مسخ إرادة المتماقدين وهو مما يعيبه
بمخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعى في محلة ذلك أنه لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٤٣٣ من القانون المدني تنص بأنه إذا كان المبيع قد عين مقداره في العقد كان البائع مسئولاً عن نقص هذا القدر بحسب ما يقضى به العرف ما لم يجر الاتفاق على غير ذلك ، وكان مؤدى هذا النص أن البائع يضمن للمشتري القدر الذى تعين للمبيع بالعقد وذلك دون تمييز بين ما إذا كان الثمن قد قدر بالعقد بسعر الوحدة أو تعين به جملة واحدة بل جعل المشرع للمشتري الحق في هذا الضمان إذا وجد عجزاً في المبيع بطلب إنقاص الثمن أو فسخ المبيع بحسب الأحوال طالما أن مقدار المبيع قد تعين في العقد . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه على ما قرره من أن العقد قد بين حدود الأرض المبيعة وأثبت فيه أن القدر المبيع خمسة أفدنة تراوح بين العجز والزيادة وعلى أن المطعون عليه قد استوقع الطاعن على عقود البيع المبرمة من آخرين ممن تقع أرضهم في المساحة الملائمة للصرف الذى يحدد الأرض المبيعة من الناحية الغربية وعلى ما استظهره الحكم من تقرير الخبير من أنه يبيع المطعون عليه للأطيان المشار إليها تكون قد استنفذت ملكيته في المنطقة مما لا يسمح معه بتكملة النقص ، وأن كان هذا القدر أوردته الحكم يؤدى إلى ما انتهى إليه من إثبات صحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٩٦٣/١/١٥ عن أرض محددة وأن نية الطرفين قد انصرفت إلى عدم تجاوز هذه الحدود ولو نقصت المساحة المبيعة عن خمسة أفدنة ، إلا أنه لا يؤدى إلى ما قضى به — وهو بصدد تحديد ثمن المساحة المبيعة — من اعتبار هذا الثمن ١٩٠٠ ج ذلك أن البين من الحكم أنه كما أثبت أن الثمن المسمى في العقد مقداره ١٩٠٠ ج فقد أثبت أيضاً ما ورد بالبند الثانى من ذلك العقد من أن ثمن الفدان الواحد قد حدد بمبلغ ٣٨٠ ج ، وكان الممول عليه في هذا المجال هو ما أوردته الحكم من أن البند الأول من العقد قد أبان أن القدر المبيع هو خمسة أفدنة تحت العجز والزيادة ، وإذا غفل الحكم دلالة اقتران هذا البيان بالعقد وذهب إلى أن القدر المبيع يقابله الثمن المسمى بالعقد بأكمله ومقداره مبلغ ١٩٠٠ ج دون أى اعتبار لما أسفرت عنه المساحة الحقيقية للقدر المبيع ولما صار تسليمه فلا إلى الطاعن ، فإنه يكون قد خالف القانون بانطوائه على مسخ لإرادة المتعاقدين في هذا الخصوص بما يستوجب نقضه فيما قضى به من أن البيع نظير ثمن قدره ألف وتسعمائة من الحنفيات .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، وإذ قدر الطرفان ثمن الفدان الواحد بمبلغ ٣٨٠ ج ، وكان المعجز في المساحة المباعة بالمبيعة المحددة بالعقد مقداره ١٩ ط و ٢١ ص (٥ ف - ٤ ف و ٤ ط و ٣ ص) ولما تقدم فإنه يتعين إنقاص الثمن المقدر بالعقد بما يوازي ذلك النقص أى بما قدره ٣١٤ ج و ٦٢٠ مايا (١٩ ط و ٢١ ص \times ٣٨٠ ج) والحكم باعتبار البيع نظير ثمن قدره مبلغ ١٥٨٥ ج و ٣٨٠ مايا (١٩٠٠ - ٣١٤ ج و ٦٢٠ مايا) .

جلسة ٣ من نوفمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية المادة
المستشارين : بطرس زغلول ، وأحمد حسن هيكل ، وعباس حلي عبد الجواد ، ومحمد أسعد
محمود .

(١٧٩)

الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٣٦ القضائية :

إختصاص . "إختصاص ولائ . إصلاح زراعى . "إختصاص اللجنة
القضائية" . بيع .

إختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى . مقصور على المنازعات التى تقوم بين جهة
الإصلاح وبين المستولى لديهم أو الغير مدعى الملكية بشأن الإستيلاء على الأرض . المنازعة بين
البائع والمشتري بشأن عدم تنفيذ الإلتزامات الناشئة من عقد البيع . إختصاص جهة القضاء العادى
بالفصل فيها .

مفاد نص المادة ١٣/٢ مكررا من قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨
لسنة ١٩٥٢ المعدلة بالقانونين ٢٢٥ لسنة ١٩٥٣ و ٢٤٥ لسنة ١٩٥٦ — وعلى
ما جرى به قضاء هذه المحكمة^(١) — أن إختصاص اللجنة للقضائية للإصلاح
الزراعى مقصور على ما يمرض الإستيلاء من منازعات سواء قامت بين جهة
الإصلاح الزراعى وبين المستولى لديهم أو كانت المنازعة بين جهة الإصلاح الزراعى
وبين الغير ممن يدعى ملكيته للأرض التى تقرر الاستيلاء عليها والتى تكون مرسنة
لإستيلاء وفقا للإقرارات المقدمة من الملاك الخاضعين لقانون الإصلاح الزراعى
وذلك كله لتحديد ما يجب الإستيلاء عليه بحسب أحكام هذا القانون ، أما غير
ذلك من المنازعات التى تقوم بين الأفراد وبعضهم بشأن تنفيذ الإتفاقات المبرمة
بينهم ، والتى لا تكون جهة الإصلاح الزراعى طرفا فيها ، فإنه لا إختصاص للجنة

(١) قض ٢٣ ديسمبر ١٩٦٥ مجموعة المكتب الفنى لسنة ١٦ ص ١٢٢٢ .

بنظرها ، وإنما يكون الاختصاص لجهة القضاء العادى صاحبة الولاية العامة فى جميع المنازعات إلا ما استثنى بنص خاص . وإذا كان النزاع قائما فى الدهوى بين المطعون عليها الأولى (المشتري) والمطعون عليه الثانى (البائع) بشأن ما ادعاه من هدم تنفيذها إلزامها بوفاء باقى ثمن العقار المبيع وطالب فسخ التعاقد بينهما لهذا السبب ، وكان هذا النزاع بذاته لا تعتبر جهة الإصلاح الزراعى طرفا فيه ، بل يدور حول تنفيذ الالات التعاقدية بين طرفى العقد وحدهما دون جهة الإصلاح الزراعى ، فإن هذا النزاع تختص جهة القضاء العادى بنظره ويخرج عن نطاق اختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن - تحصل فى أن المطعون عليه الثانى أقام الدهوى رقم ١٥٧٤ سنة ١٩٥٨ م دنى كلى القاهرة وطلب الحكم ضد المطعون عليها الأولى وفى مواجهة الطامنة - وزارة الإصلاح الزراعى - بفسخ عقد البيع الصادر من والده فى ١٣/١٠/١٩٥٣ طبقا للمادة الرابعة من قانون الإصلاح الزراعى والمسجل فى ٢٩/١٢/١٩٦٥ والحكم بتقرير حق المطعون عليه الثانى فى الحصول على العريون المدفوع منها وقدره ٤٢ ج و ٥٠٠ م حتى تقوم الطامنة بعد الحكم النهائى بالفسخ بالإستلاء على الأطلان محل العقد وإعطائه سندات توازى قيمتها . وقال بيانا لدعواه إن والده باع للمطعون عليها الأولى ٢ ف ١٢ ط بناحية الصوالح مركز فاقوس مقابل ثمن قدره ١١٢٥ ج وهذا القدر مما يزيد عما هو مسموح بتملكه قانونا طبقا لنص المادة الأولى من قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ - سنة ١٩٥٢ والجائز له التصرف فيه بقتضى المادة الرابعة من هذا القانون ، وقد تم له التصديق على هذا العقد من المحكمة الجزئية الواقع فى دائرتها العقار كما تم تسجيله ، ودفعت المطعون عليها

الأولى من الثمن مبلغ ٤٢ ج و ٥٠٠ م واتفق على سداد الباقي على أقساط سنوية قيمة كل منها ١٠٠ ج تحمل ابتداء من ١٥/١٠/١٩٥٤ بحيث إذا تخلفت المشتري من دفع أى قسط تحمل باقى الأقساط دون تنبيه أو إنذار ويحق للبائع فسخ العقد . وإذا تخلفت المطعون عليها الأولى عن دفع القسطين المستحقين فى سنتى ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ فقد أنذرهما بالوفاء ثم أقام دعواه بطلباته سالفة البيان . وبتاريخ ٢٥/١/١٩٦٠ قضت المحكمة فى مواجهة الطاعنة بفسخ عقد البيع الصادر من المطعون عليه الثانى إلى المطعون عليها الأولى المؤرخ ٢٩/١٢/١٩٥٥ وأحقية المطعون عليه الثانى فى مبلغ ٢٥ ج من الـ ٤٢ ج و ٥٠٠ م التى دفعت من الثمن عند إبرام العقد وذلك على سبيل التعويض ، وبعد صدور هذا الحكم الابتدائى وبتاريخ ٢٣/٢/١٩٦١ قامت إحدى اللجان الفرعية للإصلاح الزراعى بالاستيلاء على هذه الأقطان . تقدمت المطعون عليها الأولى إلى اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى بطلب قيد رقم ١٦١ سنة ١٩٦١ وطلبت الاعتداد بعقد البيع الصادر إليها من المطعون عليه الثانى واستبعاد القدر المبيع من الإستيلاء ، كما استأنفت الحكم الصادر بفسخ عقد البيع و بيلزامها بالتعويض أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف رقم ٢٩٤ سنة ٧٩ ق . وبتاريخ ٧/١/١٩٦٤ قضت اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى بالاعتداد بعقد البيع الصادر من المطعون عليه الثانى إلى المطعون عليها الأولى المسجل فى ٢٩/١٢/١٩٥٥ واستبعاد المساحة البالغ مقدارها ٢ ف و ١٢ ط المبينة بهذا العقد من الإستيلاء لدى المطعون عليه الثانى دفعت الطاعنة أمام محكمة استئناف القاهرة بعدم اختصاص تلك المحكمة بنظر النزاع ، وبتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٦٦ قضت المحكمة برفض الدفع وبإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الفسخ . قررت الطاعنة بالظعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وباجلسة المهددة لنظره للتمت للنيابة رأيا سابقا .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك نقول الطاعنة إنها دفعت بعدم اختصاص محكمة الاستئناف بنظر النزاع واختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى بنظره ، غير أن الحكم المطعون فيه قضى برفض هذا الدفع تأسيسا على أن النزاع فى الدعوى يدور حول

طلب فسخ عقد البيع الصادر من المطعون عليه الثاني إلى المطعون عليها الأولى بسبب عدم وفائها بباقي الثمن وعن أطيان تصرف فيها البائع طبقاً للمادة الرابعة من قانون الإصلاح الزراعي وليست محلاً للاستيلاء ، هذا في حين أن الثابت أن الاستيلاء الذي قامت به إحدى اللجان الفرعية التابعة للإصلاح الزراعي على الأطيان كان باعتبار أنها لازالت مملوكة للمطعون عليه الثاني وأنها زائدة عن الحد الأقصى الذي يجوز له تملكه طبقاً للمادة الأولى من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ - سنة ١٩٥٢ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٢٧ - سنة ١٩٦١ وإن حصل التصرف فيها طبقاً لأحكام المادة الرابعة منه مادام أن الاستيلاء قد حصل في ١٩٦١/٢/٢٣ بعد صدور الحكم الابتدائي بالفسخ باعتبار أن الأطيان مملوكة للمطعون عليه الثاني فتختص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي طبقاً لنص المادة ١٣ مكرراً من قانون الإصلاح الزراعي بنظر الدعوى ، باعتبار أن كل نزاع متصل بملكية الأرض المستولى عليها بطريق مباشر أو غير مباشر هو مما تختص هذه اللجنة القضائية بنظره ، إلا أن الحكم المطعون فيه خالف هذا النظار وقضى برفض الدفع بعدم الاختصاص مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون ، ولا يغير من ذلك أن اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي أصدرت قرارها في ١٩٦٤/١/٧ باستبعاد المساحة المتصرف فيها إلى المطعون عليها الأولى من الاستيلاء ، ذلك أن هذا القرار لم يصبح بعد واجب التنفيذ لأنه يخضع طبقاً للمادة ١٣/٥ مكرراً من قانون الإصلاح الزراعي لاعتماده من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع بعدم الاختصاص الذي أبدته الطاعنة إمتناداً إلى أن المنازعة في الدعوى قائمة بين المطعون عليه الثاني والمطعون عليها الأولى بسبب عدم وفائها بباقي الثمن المستحق وأن من حقه مطالبتها بتنفيذ التزامها بأداء الثمن أو فسخ العقد لإخلالها بالتزامها . وإذا تنص المادة ٢/١٣ مكرراً من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ - سنة ١٩٥٢ المعدلة بالقانونين ٢٢٥ سنة ١٩٥٣ ، ٢٤٥ سنة ١٩٥٥ على تشكيل لجنة قضائية أو أكثر ، من مستشار من المحاكم يختاره وزير العدل لتكون له الرئاسة ومن عضو بمجلس الدولة ومندوب عن الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ومندوب عن الشهر العقاري وآخر من مصلحة المساحة وتكون مهمتها في حالة المنازعة تحقيق الإقرارات والديون العقارية وفحص ملكية الأراضي المستولى عليها

وذلك لتعين ما يجب الاستيلاء عليه طبقاً لأحكام هذا القانون كما تختص هذه اللجنة بالفصل في المنازعات الخاصة بتوزيع الأراضي المستولى عليها فقد أفاد هذا النص — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن اختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي مقصور على ما يعترض الاستيلاء من منازعات سواء قامت بين جهة الإصلاح الزراعي وبين المستولى لديهم أو كانت المنازعة بين جهة الإصلاح الزراعي وبين الغير ممن يدعى ملكيته للأراض التي تقرر الاستيلاء عليها والتي تكون عرضة للاستيلاء وفقاً للقرارات المقدمة من الملاك الخاضعين لقانون الإصلاح الزراعي ، وذلك كله لتحديد ما يجب الاستيلاء عليه بحسب أحكام هذا القانون ، أما غير ذلك من المنازعات التي تقوم بين الأفراد وبعضهم بشأن تنفيذ الاتفاقات المبرمة بينهم والتي لا تكون جهة الإصلاح الزراعي طرفاً فيها ، فإنه لا اختصاص للجنة بنظرها وإنما يكون الاختصاص بلجنة القضاء العادي صاحبة الولاية العامة في جميع المنازعات إلا ما استثنى بنص خاص . لما كان ذلك وكان النزاع الحالي في الدعوى قائماً بين المطعون عليه الأولي والمطعون عليه الثاني بشأن ما ادعاه من عدم تنفيذها التزامها بوفاء باقي ثمن العقار المبيع وطالب فسخ التعاقد بينهما لهذا السبب وكان هذا النزاع بذاته لا تعتبر جهة الإصلاح الزراعي طرفاً فيه بل يدور حول تنفيذ الالتزامات التعاقدية بين طرفي العقد وحدهما دون جهة الإصلاح الزراعي ، وهو نزاع مما تختص جهة القضاء العادي بنظره ويخرج عن نطاق اختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي ، وكان لا يقدح في ذلك ما تقوله المطاعنة من أن قرارات اللجنة القضائية يخضع تنفيذها لاعتقاد مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي وفقاً للسادة ١٣/٥ مكرراً من قانون الإصلاح الزراعي سالف البيان ، وأن القرار الصادر من اللجنة باستبعاد المساحة المتصرف فيها من الاستيلاء لم يصبح بعد واجب التنفيذ لعدم اعتماده بعد ، ذلك أن مجال هذا القول أن تكون جهة الإصلاح الزراعي قد نازعت فعلاً في ملكية المطعون عليه الثاني للاطيان التي قامت فعلاً بالاستيلاء عليها وهو أمر غير متحقق في الدعوى الحالية على النحو السالف بيانه . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم اختصاص جهة القضاء العادي بنظر الدعوى لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون الذي عليه بهذا السبب على غير أساس .

جلسة ٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / صبرى أحمد فرحات ، وعضوية السادة المستشارين :
 هيثم زكريا ، محمد أبو حمزة مندور ، وحسن أبو الفتوح الشربيني ، وأحمد
 ضياء الدين حنفى .

(١٨٠)

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية"

أحوال شخصية " المسائل الخاصة بالمصريين المسلمين " . حكم . " ميوه
 التدليل " .

إقامة دعوى التطلق على صبيح . جنون الزوج وإضراره بالزوجة . نفي الحكم للجنون وإخفائه
 بحث الضرر المدعى به . قصور .

إذ كان يبين من الرجوع إلى الأوراق أن الطاعنة أقامت دعوها بطلب
 التطلق من زوجها المطعون ضده على صبيح ، أولها جنونه وثانيهما إضراره بها
 بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض
 دعوى الطاعنة مكتفياً ببحث ما ادعته الزوجة من جنون الزوج ولم يعرض
 لما ادعته من إضراره بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما فإنه يكون
 قاصراً بما يوجب نقضه .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
 والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه — وسائر أوراق
 الطعن — تتحصل فى أن السيدة / أقامت الدعوى رقم ٢٠١

سنة ١٩٦٥٩ أحوال شخصية القاهرة الابتدائية ضد والد زوجها
 تطلب الحكم بإقامته قيا عليه والإذن لها
 بمخاصمته والحكم بتطليقها منه طلاقاً بائناً ، ثم تركت المحصومة بالنسبة لوالد
 زوجها ووجهتها إلى زوجها وطلبت الحكم عليه بتطليقها منه طلاقاً بائناً وأمره بعدم
 التعرض لها في أمور الزوجية مع إلزامه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة ،
 وقالت شرعاً لدهواها إنها زوجة للمدعى عليه بعقد شرعى صحيح ودخل بها
 وعاشرها معاشرة الأزواج ولا زالت في عصمته وقد فقد قواه العقلية الأمر الذى
 أدخل بسببه مستشفى "بهمان" ثم مستشفى الأمراض العقلية بالعباسية وبعد
 مغادرته هذه المستشفى الأخيرة عاوده المرض ، كما أدمن على شرب الخمر وتعاطى
 المخدرات ولعب الميسر في منزل الزوجية ولما اعترضت على سلوكه اعتدى عليها
 بتوجيه الألفاظ النابية وبالضرب المبرح الذى ترك عاهة في أذنها فضلاً عن أنه
 دأب على ترك منزل الزوجية لفترات طويلة بسبب انهماكه في ملذاته غير
 المشروعة مما أضربها ضرراً بالغاً وانتهت إلى طلب الحكم لها بطليقاتها .
 وبتاريخ ١٩٦٦/١٠/٢٣ حكمت المحكمة (أولاً) بإثبات ترك المحصومة قبل
 المدعى عليه الأول (والد زوجها) . (وثانياً) وقبل الفصل في الموضوع بإحالة
 الدعوى إلى التحقيق لتثبت المدعية بكافة الطرق ومنها البينة أن زوجها المدعى عليه
 قد ألحق بهما من أوجه الإعتداء والضرر ما لا يستطيع معه العشرة بينهما ووجه ذلك
 والمدعى عليه النفي بذات الطرق . وبعد سماع شاهدى المدعية عادت وبتاريخ
 ١٩٦٧/٥/٢١ حكمت بحضورها بتطبيق المدعية طلاقاً بائناً ، بهاتين على المدعى عليه
 بينونة كبرى مع إلزامه بالمصروفات ومبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة .
 استأنف المدعى عليه هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالباً بإلغاء
 والحكم برفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ٧٢ سنة ٨٤ ق ، وبتاريخ
 ١٩٦٨/٤/٦ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وقبل الفصل في الموضوع
 بنسب مصلحة الطب الشرعى اوزارة العدل لتندب طبيباً شرعياً متخصصاً لأداء
 المأمورية المهيئة في منطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت وبتاريخ
 ١٩٦٩/٥/١٧ حكمت بحضورها في موضوع الدعوى بإلغاء الحكم المستأنف
 ورفض الدعوى وألزم المستأنف عليها بالمصروفات عن الدرجتين وبمبلغ
 ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض

لأسباب الواردة في التقرير ، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث تنازلت الطاعنة عن السببين الأول والثاني وأصررت على طلب نقض الحكم لباقي الأسباب ولم يحضر المطعون عليه ولم يبد دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن مما تنهأ الطاعنة في سببي الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى برفض دعوى التطلق مستندا في ذلك إلى عدم قيام حالة الجنون بالمطعون عليه واكتفى بإعمال حكم المادة التاسعة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ ، وهو منه خطأ ومخالفة للقانون ، ذلك أن الطاعنة تمسكت أمام محكمة الموضوع بأن المطعون عليه أضربها ضررا بالغاً يستحيل معه دوام العشرة بينهما وهددت أحيابا للضرر فضلا عن تمسكها بقيام حالة الجنون بالمطعون عليه ولكن الحكم المطعون فيه اقتصر على بحث حالة الجنون وأغفل مناقشة عناصر الضرر التي حددتها ولو عني بمناقشتها لتغير وجه الرأي في الدعوى .

وحيث إن هذا النقص في عمله ، ذلك أنه بالرجوع إلى الأوراق يبين أن الطاعنة أمة متدهواها بطلب التطلق من زوجها المطعون ضده على سببين (أولهما) جنونه (وثانيهما) إضرارها بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما لإدمانه الخمر والمخدرات ولعب الميسر في منزل الزوجية واعتدائه عليها بالألفاظ النابية والضرب المبرح الذي ترك عاهة في أذنها لا اعتراضا على سلوكه ، ودأبه على ترك منزل الزوجية لفترات طويلة بسبب أنهما كفي لذاته غير المشروعة ، وبالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه برفض دعوى الطاعنة على ما قرره من أن المطعون عليه لم يدخل مستشفى الأمراض العقلية بعد خروجه من مستشفى بهمان وأنه يبين من البند الثاني من تقرير الخبير أنه هادئ وانفعالاته عادية وأن حالته العقلية تحسنت بدرجة كبيرة بحيث لم يبن عليه أي عرض ظاهر لمرض عقلي وأن المحكمة ترى أن ما ذكر بالتقرير يدل على شفاؤه ، وإذا اكتفى الحكم المطعون فيه ببحث ما إدمته الزوجة من جنون الزوج ولم يعرض لما إدمته من إضرارها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما ، فإنه يكون فاصرا عما يوجب نقضه .

جلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بايع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : بطرس زغلول ، وعباس حلمي عبد الجواد ، وإبراهيم علام ، ومحمد أسعد محمود .

(١٨١)

الطعن رقم ١٣١ لسنة ٣٦ القضائية :

إيجار . " اتفاق الزرعة الواحدة " . إصلاح زراعى . " الرخص بالانتفاع
زرعة واحدة " . إثبات . " الإثبات بالكتابة " .

الاتفاق على زراعة الأرض زرعة واحدة . إثباته بالكتابة . إلى ما قبل صدور القانون ٥٢
لسنة ١٩٦٦ . غير لازم .

أوجبت المادة ٣٦ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح
الزراعى بعد تعديلها بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٣ ، أن يكون عقد إيجار
الأراضى الزراعية وعقد المزارعة ثابتين بالكتابة مهما كانت قيمة أى منهما ،
وإذ أضيف إلى الفقرة الأولى من هذه المادة بموجب القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦
عبارة " وكذلك كل اتفاق على استغلال أرض زراعية ولو كان لزراعة واحدة "
فإن مؤدى ذلك أن المشرع لم يكن يستلزم قبل صدور القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦
المشار إليه بالنسبة لاتفاق الزرعة الواحدة ، الإثبات بالكتابة ، وقد تأكد
ذلك بما أفصح عنه فى المذكرة الإيضاحية للمادة ٣٦ مكررا (١) المشار إليها
فى تبرير إضافة العبارة المتقدمة الذكر لقوله " أنها قضت بوجوب أن يكون عقد
الإيجار ثابتا بالكتابة وكذلك كل اتفاق على استغلال لأرض زراعية ولو كان
لزرعة واحدة ، وذلك حتى لا يلجأ الملاك إلى التعايل لعدم تحرير عقد الإيجار
والإدعاء بأنه اتفاق على استغلال الأرض لزراعة واحدة " .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن احتوى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٨٢/١٩٦٤ مدني كلى المنصورة ضد المطعون عليه وطلب الحكم بطرده من نصف فدان في قرية ميت دمسيس مركز أجا مابين الحدود والمعلم بصحيفة الدعوى وتسليمه إليه بما عليه من زراعة . وقال بيانا لدعواه إنه في سنة ١٩٥٤ إستأجر القدر المشار إليه من الأرض ضمن ١ ف و ١٢ ط من السيدة إيليا برنزاموني وفي سنة ١٩٦٣ قام بتأجيرها للمطعون ضده لزراعة ذرة مرة واحدة في تلك السنة و بطريق المزارعة ، وإذ امتنع عن رده إليه في نهاية تلك الزرعة ثم بذره برسميا دون أن يكون له حق البقاء فيه ، وكانت ملكية القدر المذكور قد آلت إليه ضمن الأرض التي يستأجرها من السيدة إيليا برنزاموني والسابق الإشارة إليها بطريق الشراء من الإصلاح الزراعي بعد استيلائه على أطيان تلك السيدة . فقد أقام دعواه بطلباته المتقدمة . دفع المطعون ضده الدعوى بأنه تملك القدر موضوع النزاع بوضع للبد المدة الطويلة ، وقضت محكمة أول درجة في ٦ مايو سنة ١٩٦٤ بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذا الدفاع ، وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين عاد المطعون ضده فقرّر أنه لا ينازع في ملكية الطاعن لهذا القدر وتمسك بأنه استأجره من والد الطاعن ثم من هذا الأخير من بعد والده ، وانتهى المطعون ضده من ذلك إلى توجيه دعوى فرعية ضد الطاعن طلب فيها الحكم بعدم تعرضه فيه ، وبتاريخ ٢٤ يونيو سنة ١٩٦٤ قضت المحكمة في الدعوى الأصلية بطرد المطعون ضده من أرض النزاع وفي الدعوى الفرعية برفضها . استأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة بالإستئناف رقم ١٦/٢٦٩ ق ، وبتاريخ ٢ يناير سنة ١٩٦٦ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم سماع الدعوى الأصلية . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه وباجلسة المحددة لنظر الطعن تمسكت النيابة بهذا الرأي .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد ينهى به الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم بعد أن أورد في مقام سرده للوفائع - أن الدعوى كما قرر الطاعن تقوم بشأن منازعة نشأت من استغلال أرض لزعة واحدة ذهب إلى أن المادة ٣٦ مكررا من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المضافة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٣ تستوجب أن تكون العلاقة الناشئة عن هذا الاستغلال ثابتة بالكتابة وإلا كانت الدعوى الناشئة عنها غير مسموعة، ورتب الحكم على ذلك قضاءه برفض الدعوى، هذا في حين أن الثابت هو أن الطاعن استند في دعواه بطلب طرد المطعون ضده من أرض النزاع إلا أنه بقي فيها دون سند من القانون منذ نهاية زرة الذرة التي رخص له بها في سنة ١٩٦٣ بما يعد معه فاصبا، وأنه إذا كان قد أشار في بيان الدعوى إلى أن المطعون ضده استأجر منه هذه الأرض لزعة واحدة فقد كان ذلك منه توضيحا للعلاقة التي قامت بينهما ونا كيدا لتوافر حالة الغصب التي نشأت من جانب المطعون ضده بعد نهاية الزرة المشار إليها مما لا يستلزم وجود عقد مكتوب طبقا للنص المتقدم الذكر وبذلك يكون الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن المادة ٣٦ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعي بعد تعديلها بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٣ قد أوجبت في عقد إيجار الأراضي الزراعية وفي عقد المزارعة أن يكونا ثابتين بالكتابة مهما كانت قيمة أى منهما ، وإذ أضيف إلى الفقرة الأولى من هذه المادة بموجب القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ عبارة "وكذلك كل اتفاق على استغلال أرض زراعية ولو كان لزعة واحدة" فإن ما يؤدى ذلك أن المشرع لم يكن يستلزم قبل صدور القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه بالنسبة لاتفاق الزرة الواحدة الإثبات بالكتابة وقد تأكد ذلك بما أفصح عنه في المذكرة الإيضاحية للمادة ٣٦ مكررا (أ) المشار إليها في تقرير إضافة العبارة المتقدمة الذكر لقوله "إنها قضت بوجوب أن يكون عقد الإيجار ثابتا بالكتابة ، وكذلك كل اتفاق على استغلال لأرض زراعية ولو كان لزعة واحدة وذلك حتى لا يلجأ الملاك إلى التحايل لعدم تحرير عقد الإيجار والادعاء بأنه اتفاق على استغلال الأرض لزعة واحدة" ، ولما كان ذلك وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن أسس دعواه بطلب

الحكم بطرد المطعون ضده من أرض النزاع وتسليمها إليه بما عليها من زراعة على أن هذا الأخير استأجر الأرض محل النزاع لزراعة واحدة وبقي فيما بغير سند من القانون بعد انتهاء هذه الزراعة في سنة ١٩٦٣ ، وإذ انتهى الحكم رغم ذلك ودون تحرى حقيقة العلاقة التي نشأت بين طرفي النزاع وقبل صدور القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ سالف البيان ، وهل هي علاقة إيجارية أم هي مجرد الترخيص بالانتفاع بالأرض لزراعة واحدة ، إلى أن المادة ٣٦ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والمضافة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٣ تستلزم إثبات هذه العلاقة بالكتابة ، ورتب الحكم على ذلك قضائه بعدم صماع الدعوى على الرغم من أن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ الذي استلزم إثبات العلاقة الناشئة عن الترخيص باستغلال الأرض لزراعة واحدة ، قد صدر تاليا على الواقعة موضوع الدعوى ، لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

جلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وهضوية المادة
المستشارين : بطرس زفاول ، وأحمد حسن مكيكل ، وهباس حلي عبد الجواد ،
وابراهيم علام .

(١٨٢)

الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٣٦ القضائية :

سمسرة . " استحقاق أجر السمسار " . إلزام . " تنفيذ الإلتزام " .
تعويض . " التنفيذ بطريق التعويض " . حكم . " ما يمد قصورا " .

تنفيذ الإلتزام إما إن يكون هذا أو بمقابل من طريق التعويض . تمسك السمسار
باستحقاق أجره لتنفيذ العقد — الذي تم بواسطته — بطريق التعويض . دفاع جوهرى .
إعمال الحكم له . قصور .

تنفيذ الإلتزام إما أن يكون تنفيذا عينيا فيقوم المدين بأداء عين ما يلتزم به
أو تنفيذا بمقابل عن طريق التعويض . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام
قضاءه برفض دعوى الطاعن (السمسار) تأسيسا على أن الاتفاق قد تم بين
الطرفين على أن استحقاق أجر الطاعن معلق على تنفيذ العقدين المبرمين
بين المطعون عليهما (الشركة للبائنة) والشركة المشترية وأن هذا الشرط قد
تخلف بفسخ العقدين وعدم تنفيذهما تنفيذا عينيا بفتح الاعتماد وشحن البضاعة ،
دون أن يعنى الحكم بالرد على دفاع الطاعن من أنه يستحق أجره لأن العقدين
قد نفذتا بطريق التعويض ، وهو دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى
فى الدعوى ، فإن الحكم يكون قد شابه قصور يبطله بما يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٣١٠ سنة ١٩٦٢ تجارى
القاهرة الابتدائية ضد الشركة المطعون عليها يطالب الحكم بإلزامها بأن تدفع له
مبلغ ٨٥٠ ج. وقال شرعا لدعواه إن المطعون عليها كلفته بأن يبيع لها ٣٥٠٠ طن
من البطاطس على دفعتين وقد تمكن من إيجاد مشترى الشركة المصرية للتجارة
الدولية، وتعاقدت معها المطعون عليها بمقتضى العقد المؤرخين ١٣/١٩/١٩٥٩
ثم حررت له إقرارين مؤرخين ١٤ و ٢٠/١/١٩٥٩ تعهدت فيهما بأن تدفع له
عمولة قدرها ٣٠ قرش عن كل طن، ثم قام بين المطعون عليها وبين المكتب التجارى
الزراعى الذى باع لها البطاطس وبين الشركة المشترية منها خلاف بشأن العقود
التي أبرمت بينهم، وعرض الخلاف دلى التحكيم وقضى المحكم فى ٣٠/٤/١٩٦٠
بفسخ هذه العقود واستحقاق المطعون عليها تعويضا يتناول الفرق بين ما دفعته
عربونا للشراء وما قبضته عربونا وقدره ٦٦٣٠ ج تقريبا، وإذا كانت عمولة
الطاعن قد استحققت بمجرد التعاقد بين المطعون عليها والشركة المشترية دون إعتبار
الحصول التنفيذ وكانت المطعون عليها لم تدفع له باقى عمولاته وقدرها ٨٥٠ ج
فقد أقام دعواه للحكم له بهذا المبلغ، وبتاريخ ٢٧/١٢/١٩٦٤ حكمت محكمة
أول درجة برفض الدعوى. استأنف الطاعن الحكم بالإستئناف رقم ٤٢٧
سنة ٨٢ ق تجارى القاهرة، وبتاريخ ٢١/١/١٩٦٦ حكمت المحكمة برفض
الإستئناف وتأييد الحكم المستأنف. طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض.
وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن، وبالحلase المحددة
لنظره التزمت النيابة برأيها.

وحيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه الاصور فى التمييز،
وفى بيان ذلك يقول إن الحكم قضى برفض الدعوى تأميسا على أنه يبين
من الإقرارين المؤرخين ١٤ و ٢٠ يناير سنة ١٩٥٩ الصادرين من الشركة
المطعون عليها أن الاتفاق تم بين الطرفين على أن أجز الطاعن لا يستحق
إلا عند تنفيذ المقدين المبرمين بين المطعون عليها وبين الشركة المشترية
وأن هذا الشرط قد تخلف بفسخ العقد وعدم تنفيذهما تنفيذا حينا
فلا يستحق اجرا، غير أن الطاعن كان قد تمسك فى دفاعه أمام محكمة الاستئناف

بأنه يستحق أجره ولو نص في التهادين على أن استحقاقه للعمولة معلق على التنفيذ طالما أن عقدي البيع المبرمين بين المطعون عليها وبين الشركة المشترية نفذتا بطريق التعويض ، إذ استحققت المطعون عليها قيمة الفرق بين العربون الذي دفعته لها الشركة المشترية عند التعاقد والعربون الذي دفعته هي للمكتب التجاري الزراعي الذي اشترت منه صفقتي البطاطس ومقداره ٦٦٣٠ ج تقريبا تنفيذا لحكم المحكم الصادر في ٣٠/٤/١٩٦٠ والذي فصل في النزاع الذي ثار بينهم ، وأن المطعون عليها قد حصلت بذلك على الربح الذي كانت تتوقعه من الصفقة ، وإذا لم يرد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع الجوهرى ، فإنه يكون معيبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه ومن الاطلاع على مذكرة الطاعن التي قدمها أمام محكمة الاستئناف بجملة ١٩٦٦/١/٣١ ، أنه تمسك في دفاعه بأنه وإن كانت المطعون عليها قد تعهدت في الإفرايين المؤرخين ١٤ و ٢٠/١/١٩٥٩ بأن تدفع له أجره عند تنفيذ العقد المبرمين بين المطعون عليها والشركة المشترية وأن هذين العقدين قد فسخا ولم ينفذا تنفيذا هيئيا إلا أنه يستحق أجره مع ذلك لأن العقدين نفذتا بطريق التعويض إذ قبضت المطعون عليها من الشركة المشترية عربونا قدره ١٣١٦١ ج عن العقدين ودفعت في نفس الوقت إلى المكتب التجاري الزراعي الذي اشترت منه صفقتي البطاطس عربونا قدره ٦٥٢٨ ج و ٦٣ م وقد ثار النزاع بشأن هذه العقود وعرض على التحكيم وقضى المحكم بتاريخ ٣٠/٤/١٩٦٠ بفسخ العقد المبرمين بين المطعون عليها والشركة المشترية واستحقاق المطعون عليها للجزء الباقى من عربون العقد الأول ومقداره ٧١٦١ ج وعربون العقد الثانى ومقداره ٦٠٠٠ ج وبفسخ العقد المبرمين بين المطعون عليها والمكتب التجاري الزراعي واستحقاق هذا المكتب للجزء الباقى من عربون العقد الأول ومقداره ٤٠٢٨ ج و ٦٣ م وعربون العقد الثانى ومقداره ٢٥٠٠ ج ، وأنه بذلك تكون المطعون عليها قد حصلت على تعويض يتمثل في الفرق بين العربون الذي قبضته والعربون الذي دفعته وهو ما يعادل الربح الذي كانت تتوقعه من الصفقة ، لما كان ذلك ، وكان تنفيذ الالتزام إما أن يكون تنفيذا عليها فيقوم المدين بأداءه من ما التزم به أو تنفيذا بمقابل

عن طريق التعويض ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن
تأميلاً على أن الاتفاق قد تم بين الطرفين ، وجب التمهيد المؤرخين
١٤ و ١٩٥٩/١/٢٠ على أن استحقاق أجر الطاعن معلق على تنفيذ العقدين
المبرمين بين المطعون عليها والشركة المشترية وأن هذا الشرط قد تخلف بفسخ
العقدين وعدم تنفيذهما تنفيذاً عينياً بفتح الاعتماد وشحن البضاعة ، دون أن يعنى
الحكم بالرد على دفاع الطاعن من أنه يستحق أجره لأن العقدين قد نفذوا
بطريق التعويض على النحو سالف البيان ، ودو دفاع جوهرى قد يتغير به وجه
الرأى فى الدعوى ، فإن الحكم يكون قد شاب قصور يطله بما يستوجب نقضه
لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة ، وعموية السادة
المستشارين : بطرس زغلول ، وعباس حلي عبد الجواد ، وإبراهيم علام ، ومحمد أسعد محمود .

(١٨٣)

الطعن رقم ١٩١ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) محاماه . "أتعاب المحامي" . تأمينات عينية . "حق الاختصاص"
تنفيذ .

حصول المحامي على أمر باختصاصه بمقاررات مدينه استنادا إلى أمر تقدير
الأتعاب . مرفعه . أن يكون الأمر واجب التنفيذ .

(ب) حكم "قبول المذكرات" . دعوى . "نظر الدعوى" .

تقديم مذكرة بعد الميعاد ومعلنة للخصم الذي رد عليها . لا يمنع المحكمة
من قبولها .

(ج) محاماه . "توكيل المحامي" . وكالة . حكم . "تقديم المذكرات" .
دعوى .

سلامة الاجراءات التي يتخذها المحامي في الدعوى ولو قبل صدور التوكيل
من صاحب الشأن إلا أن ينكر الأخير توكيله له . قبول المحكمة للذكرة المقدمة منه .
صحیح .

١ - مفاد نص الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة ٤٦ والمادة ٤٩ من القانون
رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بشأن المحاماة أمام المحاكم - الذي يحكم واقعة النزاع -
والمادة ١٠٨٥ من القانون المدني ، أنه يشترط لكي يحصل المحامي على أمر
باختصاصه بمقاررات من صدر ضده أمر التقدير أن يكون هذا الأمر واجب
التنفيذ أسوة بالحكم الذي يصدر في الطعن في أمر التقدير أو محضر الصلح
المصدق عليه .

٢ - متى كان الثابت في الأوراق أن المذكرة التي قدمها المطعون ضده لمحكمة أول درجة أثناء حجز القضية للحكم قد أعلنت للطاعن وأن هذا الأخير قدم مذكرة بالرد عليها ، فلا يتمتع على المحكمة قبول تلك المذكرة عملاً بالمادة ٣٤٠/٢ من قانون المرافعات التي لا تمنع المحكمة من التعويل على مذكرة مقدمة إليها من أحد الخصوم ولو بعد الميعاد إلا أن يكون خصمه لم يطلع عليها .

٣ - مباشرة المحامي للدعوى بتكليف من ذوى الشأن قبل صدور توكيل له منهم بذلك ، لا يؤثر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - في سلامة الإجراءات التي يتخذها فيها ، إلا إذا أنكر صاحب الشأن توكيله لذلك المحامي ، لما كان ذلك فإنه لا تثير على محكمة أول درجة إن هي عولت على المذكرة المقدمة لها من المطعون ضده أثناء حجز القضية للحكم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومما عاين التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أنه بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٦٥ استصدر الطاعن أمراً باختصاصه بعقار للطعون ضده بناء على أمر صدر له بوصفه محامياً بتقدير انتعابه قبله بمبلغ ١٥٠٠٠ ج فرغ المطعون ضده نظراً من أمر الاختصاص المشار إليه قيد برقم ٢٨٢/٦٥ مدنى كلى الاسكندرية طالباً بالحكم بإبطال ذلك الأمر واعتباره كأن لم يكن وأمر طلبه على أن أمر تقدير الانتعاب الذى صدر أمر الاختصاص بناء عليه غير نهائى ولا يجوز التنفيذ به ، وبتاريخ ٢٤ من أبريل سنة ١٩٦٥ قضت محكمة أول درجة للطعون ضده بالطلبات المتقدمة .

إمتانف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة إمتانف الاسكندرية بالإمتانف

رقم ٢٢/٣٤٩ ق. وبتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٦٦ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه وفي الجلسة المحددة انظر الطعن تمسكت النيابة بهذا الرأي .

وحيث إن الطعن بني على سببين بنى الطاعن بالسبب الأول منهما وبالوجه الثاني من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن المادة ٤٩ من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ لا تشترط لحصول المحامي على أمر باختصاصه بعقارات موكله الذي يصدر له ضده أمر من مجلس نقابة المحامين بتقدير أتعابه أن يكون هذا الأمر نهائيا، واعتد إلى ورود عبارة النص المذكور مطلقه غير مقيدة بهذا الشرط وإلى ماورد في شأن هذا النص بقانون المحاماة رقم ١٣٥ لسنة ١٩٣٩ ورقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ وما ورد في المادة ٥٩٥ من القانون المدني القديم، غير أن الحكم المطعون فيه خالف هذا النظر وقضى بإلغاء أمر الاختصاص موضوع النزاع بناء على ما انتهى إليه من أنه يشترط أن يكون أمر التقدير بأتعاب المحامي نهائيا كي يستصدر بموجبه أمرا باختصاصه بعقارات من صدر ضده الأمر، ولم يناقش الحكم دفاع الطاعن في هذا الخصوص وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أنه لما كان يبين من الفقرة الثالثة من المادة ٤٦ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمحاماة أمام المحاكم الذي يحكم واقعة النزاع أنها تستلزم وضع الصيغة التنفيذية على الأمر الذي يصدر للمحامي بتقدير أتعابه ضده موكله قبل إعلانه به، وكانت الفقرة الرابعة من المادة المذكورة تقضي بأن أمر التقدير لا يكون نافذا إلا بعد انتهاء ميعاد الطعن فيه وتقديم شهادة مثبتة لذلك، فإن مفاد هذين النصين مرتبطين بما تنص عليه المادة ٤٩ اللاحقة عليهما من القانون المشار إليه من أن للمحامي الذي صدر له أمر بتقدير أتعابه أو محضر صلح مصدق عليه من المجلس أو من المحكمة أو حكم صادر في الطعن أن يحصل على أمر باختصاصه بعقارات من صدر أمر التقدير

أو الحكم ضده أو محضر الصلح، وبما ورد في هذه المادة من النصوية بين أمر التقدير أو محضر الصلح المصدق عليه والحكم الصادر في الطعن في أمر التقدير يصدر جواز الحصول على أمر باختصاصه بمقاررات من صدر ضده أمر التقدير، وفي ضوء ما نقض به المادة ۱۰۸۵ من القانون المدني التي اشترطت الحصول الدائن الذي بيده حكم صادر في موضوع الدعوى بإلزام مدینه بشيء معين على أمر باختصاصه بمقاررات هذا المدين ضمانا لحقه قبله متى كان حصن النية أن يكون ذلك الحكم واجب التنفيذ، مفاد ذلك كله أنه يشترط لكي يحصل المحامي على أمر باختصاصه بمقاررات من صدر ضده أمر التقدير أن يكون هذا الأمر واجب التنفيذ أسوة بالحكم الذي يصدر في الطعن في أمر التقدير أو محضر الصلح المصدق عليه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ بهذا النظر إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي فيما انتهى إليه من بطلان الأمر الذي استصدره الطاعن باختصاصه بمقار مملوك للطعون ضده بناء على أنه صدر بموجب أمر بتقدير أهله قبله دون أن يكون الأمر واجب التنفيذ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون الذم عليه بالخطأ في تطبيقه على غير أساس، ولا على الحكم بعد أن انتهى إلى هذه النتيجة الصحيحة قانونا طبقا للنصوص القائمة والتي تحكم واقعة الدعوى إن هو لم يناقش ما أثاره الطاعن بشأن ما كانت عليه النصوص في قانون المحاماة رقم ۱۳۵ لسنة ۱۹۳۹ ورقم ۹۸ لسنة ۱۹۴۴ وفي القانون المدني السابق .

وحيث إن الطاعن ينهى على الحكم بالوجه الأول من السبب الثاني للطعن القصور في التسييب، وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن محكمة أول درجة أخطأت إذ لم تستجب لطلبه استبعاد مذكرة قدمها المطعون ضده بعد حجز القضية للحكم ولأن المحامي الذي قدمها لم يكن موكلا في الدعوى بما لا يجعل له صفة في تقديمها وأنها حوت في حكمها على هذه المذكرة بما يبطل ذلك الحكم، وإذا كفى الحكم المطعون فيه في الرد على هذا الدفاع بأنه غير منتج بحجة أن الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها إلى محكمة الدرجة الثانية فإنه يكون معيبا بالقصور في التسييب .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أن الثابت من الأوراق أن المذكرة التي قدمها المطعون ضده لمحكمة أول درجة أثناء حجز القضية للحكم قد أعلنت للطاعن وأن هذا الأخير قدم مذكرة بالرد عليها بما لا يمتنع معه على المحكمة قبول تلك المذكرة عملاً بالمادة ٢/٣٤٠ من قانون المرافعات التي لا تمنع المحكمة من التعويل على مذكرة مقدمة إليها من أحد الخصوم ولو بعد الميعاد إلا أن يكون خصمه لم يطلع عليها . لما كان ذلك ، وكانت مباشرة المحامي للدعوى بتكليف من ذوى الشأن قبل صدور توكيل له منهم بذلك لا يؤثر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — في سلامة الإجراءات التي يتخذها فيها إلا إذا أنكر صاحب الشأن توكيله لذلك المحامي ، فإنه لا تثير على محكمة أول درجة إن هي عولت على المذكرة التي يشير إليها الطاعن والمقدمة لها من المطعون ضده أثناء حجز القضية للحكم . لما كان ما تقدم ، فإن النعى على الحكم بالقصور في التسبيب في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٠

رئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : بطرس زغلول ، وأحمد حسن مهكل ، وعباس حلي عبد الجواد ، ومحمد
أسعد محمود .

(١٨٤)

الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٣٦ القضائية :

(أ) نقض . ” ميعاد الطعن ” . قانون . ” الأثر الرجعي ” .

ميعاد الطعن بالنقض . ستون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه .
القانون ٤ لسنة ١٩٦٧ سر يانه ابتداء من تاريخ نشر القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ .

(ب) فضاة . ” نقل القاضى ” . حكم . ” إصدار الحكم ” .

صدور قرار جمهورى بنقل القاضى . عدم زوال ولاية القضاء عنه فى المحكمة المقول
منها إلا إذا أبلغ بالقرار . النطق بالحكم قبل ذلك . صحيح .

(ج) شفعة . تسجيل .

البيع الذى تجوز فيه الشفعة . لا يشترط أن يكون أصيلا .

(د) شفعة . ” انحصوم فى الدعوى ” . ددوى . صورية .

عند توالى البيوع . وجوب إدخال المشتري الثانى خصما فى الدعوى متى تم البيع
الثانى قبل تسجيل إعلان الرغبة ولو ادعى الشفع صورية هذا للعقد الأخير .

(هـ) شفعة . ” التدخل فى الدعوى ” . ددوى .

عدم اختصاص المشتري الثانى العين المشفوع فيها فى دعوى الشفعة . تدخله بعد انقضاء
مواعيد طلب الشفعة . لا يصح الاجراءات .

١ - لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ قد عدلت للفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ وقررت بأن ميعاد الطعن بالنقض يبقى ستين يوما ، وأشارت المادة الثالثة منه بأن يعمل بهذه المادة من تاريخ نشر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه وهو ٢٢ من يوليو سنة ١٩٦٥ ، فإن مؤدى ذلك هو أن العودة إلى النصوص الخاصة بالإجراءات والمواعيد التي كان معمولاً بها أمام محكمة النقض قبل إنشاء دوائر فحص الطعون بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٥ لا يمتد إلى نص المادة ٢٨ من قانون المرافعات السابق قبل تعديلها بالقانونين ٥٧ لسنة ١٩٥٧ و ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ فيبقى ميعاد الطعن بالنقض وهو ستون يوما ساريا من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه .

٢ - صدور قرار جمهوري بنقل القاضى من محكمة إلى أخرى - وهل ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يزيل عنه ولاية القضاء في المحكمة المنقول منها إلا إذا أبلغ إليه القرار الجمهوري بصفة رسمية من وزير العدل ، لما كان ذلك وكانت الأوراق المقدمة في مات الطعن حلوا مما يفيد تبليغ قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر إلى السيد المستشار رئيس الدائرة قبل صدور الحكم ، فإنه لا يعتد بصدور هذا القرار قبل النطق بالحكم .

٣ - لا يشترط في البيع الذى تجوز فيه الشفعة أن يكون بعقدا مسجلا ، ولا محل للفرقة في هذا الخصوص بين حال البيع الواحد والبيع المتوالي .

٤ - يجب على الشافع الذى يريد ممارسة حقه فى الأخذ بالشفعة فى حالة توالى البيوع أن يستعمل حقه وفقا للمادة ٩٣٨ من القانون المدنى قبل المشتري الثانى وبالشروط التى اشترى بها متى ثبت أن البيع لذلك الأخير قد تم قبل تسجيل طلب إعلان الرغبة فى الشفعة . ولا يقدح فى ذلك ما قد يوهم به نص المادة المشار إليها من وجود اختلاف بينها وبين نص المادة التاسعة من قانون الشفعة الملغى ، لأن مرد ذلك إلى عدم إحكام الصياغة اللفظية للمادة ٩٣٨ سالف الذكر ، فالوقت المعول عليه لعدم الاحتجاج على الشافع بالبيع الثانى هو وقت تسجيل إعلان الرغبة ، ولا عبرة بتاريخ حصول الإعلان ، ومما يؤيد هذا للنظر المادة ٩٤٧ من القانون المدنى التى تنص بأنه لا يسرى فى حق الشافع أى تصرف

يصدر من المشتري إذا كان قد تم بعد التاريخ الذي سجل فيه إعلان الرغبة في الشفعة، مما مؤداه بمفهوم المخالفة أنه لا يحق للشفيع أن يتحلى من واجب إدخال المشتري الثاني في دعوى الشفعة طالما أنه قد ثبت أن البيع لذلك الأخير قد تم قبل تسجيل إعلان رغبة الشفيع، يؤكد هذا النظر أن المادة ٩٤٢ من القانون المدني قضت بأن إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة لا يكون حجة على الغير إلا إذا سجل . ولا هبة بما يسوقه الطاعنان (الشفيعان) من أن عقد المشتري الثاني قد صوري قصد به التحايل لمنع الشفعة إذ أن دعوى الشفعة لا تكون مقبولة إلا إذا دارت المحسومة فيها بين جميع أطرافها مهما تعددوا ، الأمر الذي يستلزم أن توجه الدعوى إلى المشتري الثاني ، إذ هو صاحب الشأن الأول في دفع الصورية وإثبات جدية عقده .

هـ - إذ اقتصر الطاعنان (الشفيعان) عندما أقاما دعواهما بالشفعة على خصمة المطعون عليهما للثاني والثالث (البائع والمشتري الأول) دون المطعون عليه الأول (المشتري الثاني) الذي أخطرها بحصول البيع إليه ، فإن يعود الطاعنين من اختصاصه - حسبما انتهى إليه الحكم المطعون فيه - يجعل دعواهما بالشفعة غير مقبولة ، ولا يغير من ذلك تدخل المطعون عليه الأول (المشتري الثاني) في الدعوى لأن شرط إمكان القول باستقامة الدعوى بتدخله ، أن يكون هذا التدخل قد حصل قبل انقضاء المواعيد التي ينحول فيها القانون طلب الشفعة وهو الأمر الذي ثبت عدم تحققه في الدعوى الراهنة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تحصل - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - في أن الطاعنين أقاما الدعوى رقم ٩٥٢ لسنة ١٩٦٢ مدني جزئي دكرنس ضد المطعون عليهما الثاني والثالث بتاريخ ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، وقالا بيانا لها إنه إنما إلى كليهما أن المطعون عليه الثالث باع إلى المطعون عليه الثاني ٣ ف و ١٦ من الأطنان الزراعية الموضحة الحدود والمعالم بالصحيفة مقابل

ثمن قدره ١٥١ ج و ٤٠٠ مليم للصنفه كلها على أساس خمسين جنيها للفدان الواحد، وأنه لما كانت أرضهما تجاور الأقطان المبيعة من ثلاث جهات علاوة على اشتراكها معها في حق الارتفاق بالرى فقد قام بتوجيه إنذار إلى المطعون عليهما السالفين في ٢ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ يبديان فيه رغبتهما في أخذ تلك الأقطان بالشفعة اتبعاه برفع الدعوى بطلب أحقيتهما في أخذها بالشفعة مقابل المبلغ المودع خزانة المحكمة ومقداره ١٥٥ جنيها ويمثل الثمن والملحقات. تدخل المطعون عليه الأول في الدعوى بجلسة ٢٠ من مارس سنة ١٩٦٣ وقال بأن المطعون عليه الثانى قد باعه بدوره ذات الأقطان بموجب عقد مؤرخ أول ديسمبر سنة ١٩٦٢ نظير ثمن قدره ٣٦٩ ج للفدان الواحد أى مبلغ ١٧٦٤ ج للصنفه جميعها وأنه أقام الدعوى رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٣ مدنى كلى المنصورة بصحة هذا التعاقد وسجل مصيغتها في ٢١ من فبراير سنة ١٩٦٣ وقد انتهت الدعوى صلحا، وأنه كان قد وجه في ٢٦ من ديسمبر ١٩٦٢ إلى الطاعنين قبل إقامتهما الدعوى الحالية إنذارا يخطرهما فيه بالبيع للعادر إليه وتروطه غير أنهما أقاما دعواهما دون اختصاصه مما يسقط حقهما في طلب الشفعة وتصبح دعواهما بالتالى غير مقبولة. وبتاريخ ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ قضت المحكمة الجزئية بقبول المطعون عليه الأول خصما في الدعوى وإحالتها إلى محكمة المنصورة الابتدائية حيث قيدت بجدولها برقم ٩٨٠ لسنة ١٩٦٣ مدنى. دفع الطاعنان بصورية عقد الخصم المتدخل ومحكمة أول درجة حكمت في ٣ من مارس ١٩٦٤ بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعنان أن عقد شراء المطعون عليه الأول عقد صوري، وبعد سماع الشهود حكمت برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وبأحقية الطاعنين في أخذ العقار المبيع من المطعون عليه الثالث إلى المطعون عليه الثانى بالشفعة مقابل مبلغ ١٥٥ ج. استأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٩٣ لسنة ١٦ ق المنصورة وبتاريخ ٩ من فبراير سنة ١٩٦٦ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وصقوط حق الطاعنين في أخذ العقار المبيع بالشفعة. طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ودفع المطعون عليه الأول بسقوط الحق في الطعن لرفعه بعد الميعاد، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الدفع وبرفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظره التزمت النيابة برأيها.

وحيث إن دفع المطعون عليه الأول بسقوط الحق في الطعن لرفعه بعد الميعاد يستند إلى أن الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ بشأن السلطة القضائية عادت بإجراءات الطعن بالنقض إلى القواعد التي كانت متبعة أصلا في قانون المرافعات السابق ومن بينها المادة ٤٢٨ منه التي حددت ميعاد الطعن بالنقض بثلاثين يوما وأن ميعاد الطعن يبدأ من تاريخ صدور الحكم طبقا للمادة ٣٧٩ من ذات القانون بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ وإذا صدر الحكم المطعون فيه بتاريخ ٩ من فبراير سنة ١٩٦٦ ولم يقرر بالطعن فيه إلا في ٦ من أبريل ١٩٦٦ فإنه يكون مرفوعا بعد الميعاد .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ، ذلك أنه لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ قد عدلت الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ وقررت بأن ميعاد الطعن بالنقض يبقى ستون يوما ، وأشارت المادة الثالثة منه بأن يعمل بهذه المادة من تاريخ نشر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه وهو ٢٢ من يوليو ١٩٦٥ ، فإن مؤدى ذلك هو أن العودة إلى النصوص الخاصة بالإجراءات والمواعيد التي كان معمولاً بها أمام محكمة النقض قبل إنشاء دوائر فحص الطعون بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٥ لا يمتد إلى نص المادة ٤٢٨ من قانون المرافعات السابق قبل تعديلها بالقانونين رقمي ٥٧ لسنة ١٩٥٧ و ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ فيبقى ميعاد الطعن بالنقض وهو ستون يوما ساريا من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه . وإذا صدر الحكم في ٩ من فبراير سنة ١٩٦٦ وكان الطاعنان قد قررا بالطعن بالنقض في ٦ من أبريل سنة ١٩٦٦ أي قبيل ستين يوما من تاريخ صدور الحكم ، فإن الطعن يكون قد رفع في الميعاد مما يتعين معه رفض الدفع .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينمى الطاعنان بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه البطلان ، ويقولان في بيان ذلك إن رئيس الدائرة التي سمعت المرافعة وأصدرت الحكم المطعون فيه بتاريخ ٩ من فبراير سنة ١٩٦٦ كان قد عين رئيسا لمحكمة استئناف طنطا ، وجب القرار الجمهوري رقم ٤٦٩ لسنة ١٩٦٦ الذي أشرفه

إلى العمل به إعتباراً من تاريخ صدوره في ٥ من فبراير سنة ١٩٦٦ فيكون بذلك قد اشترك بعد زوال ولايته في إصدار الحكم مما يبطله .

وحيث إن هذا النعي غير صديد، ذلك لأن صدور قرار جمهوري بنقل القاضي من محكمة إلى أخرى — وهل ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يزيل عنه ولاية القضاء في المحكمة المنقول منها إلا إذا أبلغ إليه القرار الجمهوري بصفة رسمية من وزير العدل، لما كان ذلك وكانت الأوراق المقدمة في ملف الطعن خلوا مما يفيد تبليغ قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر إلى السيد المستشار رئيس الدائرة قبل صدور الحكم، فإنه لا يعتد بصدور هذا القرار قبل النطاق بالحكم، ويكون النعي بالبطلان لهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون من وجهين، يتحصل أولهما أنهما تمسكا بأن البيع الذي ثبت فيه الشفعة ويوجب توجيه إجراءاتها إلى المشتري لا يكون إلا إذا صدر ممن كان مقدمه مصجلاً فيشترط حتى يتابع الطاعنان — باعتبارهما شفعيين — البيع الصادر من المشتري الأول (المطعون عليه الثاني) إلى المشتري الثاني (المطعون عليه الأول) أن يكون المشتري الأول قد سجل مقدمه قبل إجراء البيع إلى المشتري الثاني وإذا قضى الحكم بالشفعة رغم عدم تسجيل مقدم المشتري الأول فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . ويتحصل الوجه الثاني في أن الحكم قضى بسقوط حق الطاعنين في الأخذ بالشفعة بسبب عدم اختصام المشتري الثاني (المطعون عليه الأول) في الدعوى التي أقامها على سند من القول بأن مجرد إعلان إبداء الرغبة دون تسجيله قبل البيع الثاني ليس من شأنه أن يحول دون وجوب إعلان المشتري الثاني في الميعاد القانوني في حين أن المادة ٩٣٨ من القانون المدني التي تحكم النزاع لا تشترط — وعلى خلاف المادة التاسعة من قانون الشفعة المألغى — تسجيل إعلان الرغبة قبل البيع الثاني وإنما يكفي بمقتضى المادة ٩٣٨ المشار إليها أن يكون مجرد إعلان الرغبة سابقاً على ذلك البيع كي تصبح الإجراءات الشفعة دون ضرورة لتوجيهها إلى المشتري الثاني، غير أن الحكم المطعون فيه خالف هذا النظر ولم يعول على دفاع الطاعنين بصورية عقد الحكم المتدخل بما يترتب عليه من عدم ضرورة إختصامه في الدعوى وهو ما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى بوجهيه مردود ، ذلك أنه لا يشترط في البيع الذى تجوز فيه الشفعة أن يكون بعقد مسجل ، ولا محل للتفرقة في هذا الخصوص بين حالتى البيع الواحد والبيع المتوالية ، لما كان ذلك وكان يجب على الشافع الذى يريد ممارسة حقه فى الأخذ بالشفعة فى حالة توالى البيوع أن يستعمل حقه وفقا للمادة ٩٣٨ من القانون المدنى قبل المشتري للثانى وبالشروط التى اشترى بها متى ثبت أن البيع لذلك الأخير قد تم قبل تسجيل طلب إعلان الرغبة فى الشفعة ولا يقدح فى ذلك ما قد يوهم به ظاهر نص المادة المشار إليها من وجود اختلاف بينها وبين نص المادة التاسعة من قانون الشفعة الملقى لأن مرد ذلك إلى إعدام أحكام الصياغة اللفظية للمادة ٩٣٨ صالفة الذكر ، فالوقت المعول عليه لعدم الاحتجاج على الشافع بالبيع الثانى هو وقت تسجيل إعلان الرغبة ولا عبرة بتاريخ حصول الإعلان ، وكان مما يؤيد هذا النظر المادة ٩٤٧ من القانون المدنى التى تقضى بأنه لا يسرى فى حق الشافع أى تصرف يصدر من المشتري إذا كان قد تم بعد التاريخ الذى سجل فيه إعلان الرغبة فى الشفعة ، مما مؤداه بفهم المخالفة أنه لا يحق للشافع أن يتدخل من واجب إدخال المشتري الثانى فى دعوى الشفعة طالما أنه قد ثبت أن البيع لذلك الأخير قد تم قبل تسجيل إعلان رغبة الشافع ، وكانت المادة ٩٤٢ من ذات القانون قد أكدت هذا النظر إذ قضت بأن إعلان الرغبة فى الأخذ بالشفعة لا يكون حجة على الغير إلا إذا سجل . وكان لا عبرة بما يسوقه الطاعنان فى هذا الصدد من أن عقد المشتري الثانى عقد صورى قصد به التحايل لمنع الشفعة إذ أن دعوى الشفعة لا تكون مقبولة إلا إذا دارت الخصومة فيها بين جميع أطرافها مهما تعددوا الأمر الذى يستلزم أن توجه الدعوى إلى المشتري الثانى ، إذ هو صاحب الشأن الأول فى دفع الصورية وإثبات جدية حقه . لما كان ما تقدم وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنين أبديا رغبتهما فى أخذ العقار المبيع بالشفعة بعد أن وصل إلى كليهما بناء العقد الأول المبرم بين المطعون عليهما الثانى والثالث بتاريخ ٩٠٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، وأن المطعون عليه الأول أخاطرهما بحصول البيع الثانى إليه بموجب إنذاره المعلن إلى الطاعنين فى ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ أى فى تاريخ سابق على تسجيل إبداء رغبتهما الذى لم يحصل إلا فى ١٦ من مارس سنة ١٩٦٣ ، وكان الطاعنان قد اقترعا عند إقامتهما بالشفعة فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ على ماصة

المطعمون عليهما الثاني والثالث دون المطعمون عليه الأول وهو المشتري الثاني الذي أخطارهما بحصول البيع إليه ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى أن يعود الطاعنين عن اختصاص المطعمون عليه الأول مع ثبوت تلك الوقائع يجعل دعواهما بالشفعة غير مقبولة ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ولا يغير من ذلك تدخل المطعمون عليه الأول في الدعوى لأن شرط إمكان القول باستقامة الدعوى بتدخله أن يكون هذا التدخل قد حصل قبل إنقضاء المواعيد التي ينحصر فيها القانون طلب الشفعة ، وهو الأمر الذي أثبتت تدوينات الحكم عدم تحققه في الدعوى الراضية ، ومن ثم يكون النعى على الحكم المطعون فيه لهذا السبب بوجهيه على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : بطرس زفلول ، وعباس حلي عبد الجواد ، وإبراهيم علام ، ومحمد
أسعد محمود

(١٨٥)

الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٣٦ القضائية :

(أ) نقض . " ميعاد الطعن " . قانون . " الأثر الرجعي " .

ميعاد الطعن بالنقض . ستون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه .
القانون ٤ لسنة ١٩٦٧ سريانه من تاريخ نشر القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ .

(ب) بطلان . " بطلان الإجراءات " . إعلان . " بطلان الإعلان " .
نقض . " إعلان الطعن " .

إعلان تقرير الطعن في غير موطن أحد المظنون ضدهم . بطلان نسبي . لا يجوز
لغيره التمسك بهذا البطلان . ولو كانت له مصلحة فيه .

(ج) إعلان . " الإعلان بجهة الإدارة " . بطلان . " بطلان
الإجراءات " .

إخطار المعن إليه بتقديم الإعلان بجهة الإدارة . لصق إبصار الخطاب الموجه
عليه بأصل الإعلان . كاف لإثبات حصول الإخطار . على النحو الذي قصده المادة ١٢
من قانون المرافعات السابق .

١ - لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ قد عدلت
الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ وقررت أن ميعاد
الطعن بالنقض يبقى ستين يوما ، وأشارت المادة الثالثة منه بأن يعمل بهذه
المادة من تاريخ نشر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه وهو ٢٢ يوليو
سنة ١٩٦٥ ، فإن مؤدى ذلك أن العودة إلى النصوص الخاصة بالإجراءات

والموايد التي كان معمولاً بها أمام محكمة النقض قبل إنشاء دوائر فحص الطعون بالقانون رقم ۱۰۴ لسنة ۱۹۵۵ لا يمتد إلى نص المادة ۴۲۸ من قانون المرافعات السابق قبل تعديلاتها بالقانونين رقمي ۵۷ لسنة ۱۹۵۷ و ۱۰۰ لسنة ۱۹۶۲، فيبقى ميعاد الطعن بالنقض وهو ستون يوماً من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه .

٢ — البطلان المترتب على إعلان المطعون ضده الثاني في غير موطنه هو بطلان نسبي مقرر لمصلحته فليس لغيره أن يتمسك به ، ولا يقدح في ذلك ما يقوله المطعون ضده الأول من وجود مصلحة له في هذا للدفع لما يستتبعه القضاء ببطلان الطعن بالنسبة للمطعون ضده الثاني من بطلان الطعن برمته بسبب صدور الحكم في دعوى مما يوجب القانون اختصاص أشخاص معينين فيها (دعوى استرداد) ، ذلك أن إفادة من صح إعلانهم من البطلان الحاصل في إعلان غيرهم من المطعون ضدهم لا يكون إلا بعد أن يثبت هذا البطلان بالطريق الذي يتطلبه القانون فيتمسك به صاحب الشأن فيه وتحكم به المحكمة ، وعندئذ فقط يستتبع الحكم ببطلان الطعن بالنسبة لمن لم يصح إعلانهم من المطعون ضدهم بطلانه أيضاً بالنسبة للجميع

٣ — إذا كان البين من تدوينات الحكم المطعون فيه أن المحضر قام بعد أن سلم صورة الإعلان إلى جهة الإدارة بلصق بإيصال الخطاب الموصى عليه بأصل الإعلان ، وكان ما يحويه هذا الإيصال من بيانات بعد لصقه قد اندمج في أصل الإعلان وأصبح جزءاً منه ، وكان ما نصت عليه المادة ۱۲/۳ من قانون المرافعات السابق من وجوب أن يبين المحضر بأصل الإعلان جميع الخطوات التي قام بها ينصرف — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إلى تلك الخطوات التي سبقت تسليم الصورة أما الخطوات اللاحقة على ذلك فحسب المحضر وقد سلم الصورة أن يثبت قيامه بها على أصل ورقة الإعلان ، وكان أصل ورقة الإعلان في الحالة المتقدمة وبعد لصق الإيصال به ينفي بذاته بدون الرجوع إلى أي دليل آخر غير مستمد منه عن أن المحضر قد أثبت به إرساله إلى المعلن إليهما الإخطار الذي يدل على تسليمه صورة الإعلان إلى جهة الإدارة وقيامه بهذا الإجراء في الميعاد على النحو الذي قصده المادة ۱۲ سالفة الذكر ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه ببطلان الإعلان ، فإنه يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ١٤٨ سنة ١٩٦٤ مدنى كلى الزقازيق وطلب الحكم بأحقيةه للنقولات الميينة بصحيفة الدعوى وإلغاء الحجز الموقع عليها بتاريخ ١٩٦٣/١/٢١ لصالح الطاعن ضد المطعون ضده الثانى، وفى ١٩٦٥/٥/٣ قضت محكمة أول درجة للمطعون ضده الأول بطلانته . إستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة مأمورية الزقازيق بالإستئناف رقم ١٠٥ سنة ٨ ق . دفع المطعون ضده الأول باعتبار الاستئناف كأن لم يكن ، تأسيسا على أنه لم يعلن للمطعون ضدهما الأولين إعلانا صحيحا خلال ثلاثين يوما من تقديم صحيفته إلى قلم المحضرين لحلوا أصل ورقته من بعض البيانات الجوهرية ، إذ لم يثبت بها المحضر أنه وجه إليهما فى موطنهما الأصل خلال أربع وعشرين ساعة من تسليم الورقة إلى جهة الادارة كتابا موسى عايه ينجرهما فيه أن الصورة سلمت إلى تلك الجهة . ومحكمة استئناف المنصورة حكمت فى ١٩٦٦/٢/٨ باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . دفع المطعون ضده الأول بسقوط الحق فى الطعن لرفعه بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه وهو الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٤٢٨ من قانون المرافعات السابق كما دفع بىطلان الطعن لإعلان التقرير إلى المطعون ضده الثانى فى غير موطنه مما يبطله بالنسبة له ويستتبع بطلانه بالنسبة لسائر المطعون ضدهم لصدور الحكم المطعون فيه فى دعوى استرداد ، وهى مما يوجب القانون إختصاص أشخاص معينين فيها . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الدفيعين وبنقض الحكم المطعون فيه ، وبالجلسة المحددة لنظر للطعن تمسكت النيابة برأيها .

وحيث إن الدفع الأول مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ قد عدلت الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٤٣

لسنة ١٩٦٥ وقررت أن ميعاد الطعن بالنقض يبقى ستين يوما، وأشارت المادة الثالثة منه بأن يعمل بهذه المادة من تاريخ نشر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه وهو ٢٢ يوليو سنة ١٩٦٥، فإن مؤدى ذلك أن العودة إلى النصوص الخاصة بالإجراءات والمواعيد التي كان معمولاً بها أمام محكمة النقض قبل إنشاء دوائر فحص الطعون بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٥ لا يمتد إلى نص المادة ٤٢٨ من قانون المرافعات السابق قبل تعديلها بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٧، ١٠٠ لسنة ١٩٦٣، فيبقى ميعاد الطعن بالنقض وهو ستون يوما جارياً من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه. وإذا صدر الحكم المطعون فيه في ١٩٦٦/٢/٨ وكان الطاعن قد قرر بالطعن بالنقض في ١٩٦٦/٤/٧، أي قبل ستين يوما من تاريخ صدور الحكم، فإن الطعن يكون قد رفع في الميعاد مما يتعين معه رفض الدفع المبدى من الطعون ضده الأول بسقوط الحكم في الطعن.

وحيث إن الدفع الثاني مردود، ذلك أن البطلان المترتب على إعلان المطعون ضده الثاني في غير موطنه، هو بطلان نسبي مقرر لمصلحته فليس لغيره أن يتمسك به، ولا يقدح في ذلك ما يقوله المطعون ضده الأول من وجود مصلحة له في هذا الدفع لما يستتبعه القضاء ببطلان الطعن بالنسبة للطعون ضده الثاني من بطلان الطعن برسته بسبب صدور الحكم في دعوى مما يوجب القانون اختصاص أشخاص معينين فيها، ذلك أن إفادة من صح إعلانهم من البطلان الحاصل في إعلان غيرهم من المطعون ضدهم لا يكون إلا بعد أن يثبت هذا البطلان بالطريق الذي يتطلبه القانون، فيتمسك به صاحب الشأن فيه وتحكم به المحكمة، وعندئذ فقط يستتبع الحكم ببطلان الطعن بالنسبة لمن لم يصح إعلانه من المطعون ضدهم، بطلانه أيضا بالنسبة للجميع. ومن ثم فلا يسوغ قانونا للطعون ضده الأول التمسك ببطلان الطعن لعيب في إعلان الطعن إلى المطعون ضده الثاني وإن صدر الحكم المطعون فيه في دعوى مما يوجب القانون اختصاص أشخاص معينين فيها، طالما أن هذا الأخير لم يتمسك ببطلان الطعن بالنسبة له، لما كان ما تقدم فإن هذا الدفع يكون على غير أساس ويتعين رفضه.

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن مما ينمى للطامن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم استند في قضائه ببطلان الإعلان الموجه إلى المطعون ضده الأول إلى أن المحضر لم يبين في أصل الإعلان أنه أرسل إلى المطعون ضدهما الأولين في موطنهما الأصلي كتابا موصى عليه يخبرهما فيه بتسليم الصورة إلى جهة الإدارة ، وإلى أن لصق إيصال الكتاب المذكور بأصل الإعلان لا يغني عن وجوب أن يثبت المحضر في محضره جميع الخطوات التي اتبعتها في الإعلان ، بما في ذلك قيامه بتوجيه الخطاب المشار إليه إلى المعلن إليهما ، هذا في حين أن غاية ما تتطلبه المادة ١٢ من قانون المرافعات السابق في هذه الحالة أن يرسل المحضر خطابا موصى عليه إلى المعلن إليه في ميعاده ، وأن يثبت في محضره أنه أرسل هذا الخطاب في الميعاد ، ويرى الطاعن أن هذين الأمرين قد تحققا من قيام المحضر بلصق إيصال الخطاب الموصى عليه بأصل الإعلان ، هذا إلى أن الإجراءات التي يجب على المحضر إثباتها في محضره هي تلك الخطوات التي تسبق تسليم الصورة المراد إعلانها لجهة الإدارة ، وهي وحدها التي إذا أغفل المحضر ذكرها في محضره بطل الإعلان أما باقي الخطوات التي تلي تسليم الصورة لجهة الإدارة ومن بينها توجيه الخطاب المشار إليه إلى المعلن إليه فيمكن إثبات قيام المحضر بها في أصل الإعلان دون الصورة التي يكون قد سلمها فعلا ، فإذا قام المحضر بلصق إيصال الخطاب الذي وجهه إلى المعلن إليهما بأصل الإعلان وقضى الحكم رغم ذلك ببطلان إعلانهما فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إنه لما كانت المادة ١٢ من قانون المرافعات السابق تقضى بأنه يجب على المحضر أن يرسل إلى المعلن إليه في موطنه الأصلي أو المختار كتابا موصى عليه يخبره فيه أن الصورة سلمت لجهة الإدارة وعلى المحضر أن يبين كل ذلك في حيزه بالتفصيل في أصل الإعلان وصورته ، مما مؤداه أنه يجب على المحضر أن يرسل الإخطار في الميعاد المنصوص عليه فيها وأن يثبت في محضره قيامه بإرسال هذا الإخطار في الميعاد ، إلا أنه لما كان البين من تدوينات الحكم أنطعون فيه أن المحضر قام — وبعد أن سلم صورة الاعلان إلى جهة الادارة ، بلصق إيصال الخطاب الموصى عليه بأصل الاعلان ، وكان ما يحويه هذا الايصال من بيانات بعد لصقه قد اندمج في أصل الاعلان وأصبح جزءا منه ، وكان

ما نصت عليه المادة ٣/١٢ من وجوب أن يبين المحضر بأصل الاعلان وصورته جميع الخطوات التي قام بها ينصرف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إلى تلك الخطوات التي سبقت تسليم الصورة، أما الخطوات اللاحقة على ذلك فحسب المحضر وقد سلم الصورة أن يثبت قيامه بها على أصل ورقة الإعلان وكان أصل ورقة الاعلان في الحالة المتقدمة وعلى النحو السالف بيانه، وبعد لصق الايصال به ينبغي بذاته بدون الرجوع إلى أى دليل آخر غير مستمد منه أن المحضر قد أثبت به إرساله - إلى المعلن إليهما - الاخطار الذي يدل على تسليمه صورة الإعلان إلى جهة الادارة وقيامه بهذا الاجراء في الميعاد على النحو الذي قصده المادة ١٢ سالف الذكر، وإذا قضى الحكم المطعون فيه ببطلان الاعلان الموجه إلى المطعون ضده الأول ورتب على ذلك قضاءه باعتبار الاستئناف كأن لم يكن، فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / مبري أحمد فرحات ، وعضوية السادة المستشارين :
 محمد نور الدين مويس ، وعثمان زكريا علي ، ومحمد أبو حمزة مندور ، وحسن أبو الفتوح
 الشربلي .

(١٨٦)

«الطعن رقم ٦ لسنة ٣٩ القضائية "أحوال شخصية" :

نقض . "إيداع الأوراق" . بطلان . أحوال شخصية

وجوب إيداع الطامن — في مسائل الأحوال الشخصية — صورة من الحكم المطعون فيه
 ومن الحكم الابتدائي الذي أحال إليه . لا يعني من ذلك أمر رئيس المحكمة بضم ملف الدعوى
 الابتدائية بدفوات الميعاد القانوني . إغفال ذلك . أثره . بطلان الطعن .

وفقا للفقرة الثانية من المادة ٨٨١ من الكتاب الرابع من قانون المرافعات
 رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ والمادة ٤٣٢ منه ، يتعين على من يطعن بطريق النقض
 في الأحكام المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية أن يودع فلم كتاب محكمة النقض
 خلال ميعاد الطعن ، صورة من الحكم المطعون فيه وصورة من الحكم الابتدائي ،
 إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه ، وإنه وإن كان إلزام للطاعن
 بإيداع هاتين الصورتين قد رفع عن كاهله بمقتضى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩
 في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض معدلا بالقانون رقم ١٠٦
 لسنة ١٩٦٢ ، إلا أن هذا الالتزام قد دأ إليه بما نصت عليه الفقرة الثانية
 من المادة الثالثة من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ من أنه تتبع
 الإجراءات التي كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر فحص الطعون ، وهي الإجراءات
 التي كان معمولاً بها في ظل قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ قبل تعديله
 بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء دوائر محكمة النقض لفحص الطعون .
 وهذا الالتزام لم يرتفع بإلغاء القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ ، ذلك أن قانون

الحكمة

حيث إن الوقائع — مل ما بين من الحكم المطعون فيه ومائر أوراق الطعن —
تتحصل في أن السيدة / أقامت الدعوى رقم ٥٩٠
سنة ١٩٦٥ القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية ضد
.. .. تطلب الحكم بثبوت نسب للطفل " ماجد " المولود
في ١٩٦٣/١٢/٥ إلى أبيه المدعى عليه وأنه والده شرعا وأمره بعدم التعرض لها
في ذلك مع إلزامه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وقالت شرعا لدعواها
إن المدعى عليه تزوجها بعقد شرعى صحيح في ١٩٦٢/١٢/٤ ودخل بها وعاشرها
مباشرة الأزواج وطلعا في ١٩٦٣/٣/٣٠ ثم راجعها في ١٩٦٣/٦/٢٦ بوثيقة
رسمية ، ثم عاد في ١٩٦٣/١٢/١ وطلقها الطلقة المكملة للثلاث وأنها بتاريخ
١٩٦٣/١٢/٥ رزقت منه بولد سمى (ماجد) ، وأنه لما كان قد تركها بلا نفقة
فقد أقامت ضده الدعوى رقم ٢١٧ سنة ١٩٦٣ أحوال شخصية مصر الجديدة
الجزئية تطلب الحكم بإلزامه بنفقة زوجيه ونفقة عدة وأثناء نظر الدعوى طلبت
أيضا نفقة للطفل ، فجدد المدعى عليه ولادتها له وأنكر بنوته ، فأصدرت المحكمة الجزئية
في ١٩٦٤/١٢/٢٧ حكما سندب الطبيب الشرعى لفحص المدعية وقدم تقريره

وانتهى فيه إلى أنها سبق لها الحمل وبلغ الحمل الأشهر الأخيرة ثم أفرغ الرحم محتوياته، وفي ١٩٦٥/٥/٣٠ حكمت المحكمة بوقف الدعوى حتى يفصل في النزاع بين الطرفين حول نسب لطفل، وإذا أصر المدعى عليه على إنكار البنوة، فقد أقامت المدعية الدعوى وانتهت إلى طلب الحكم لها بطلباتها، وبتاريخ ١٩٦٦/٥/٢٩ حكمت المحكمة بإثبات نسب الطفل " ماجد " إلى والده المدعى عليه وألزمت المدعى عليه بالمصروفات وجنيتين مقابل أتعاب المحاماة. وعارض المدعى عليه في هذا الحكم. وبتاريخ ١٩٦٧/٥/١٤ حكمت المحكمة بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وألزمت المعارض بالمصاريف ومبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة، واستأنف المدعى عليه هذين الحكمين لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاهما والحكم برفض الدعوى وقيد الاستئنافان برقمي ٧٥ و ٧٦ سنة ٨٣ قضائية، وأمرت المحكمة بضمهما ليصدر فيهما حكم واحد، وبتاريخ ١٩٦٩/١/٢٦ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئنافين شكلا وبرفضهما موضوعا وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المستأنف بالمصروفات وعشرين جنيتها مقابل أتعاب المحاماة، وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم، ودفعت المطعون عليها ببطلان الطعن وطلبت في الموضوع الحكم برفضه وقدمت النيابة العامة مذكرة ودفعت فيها ببطلان الطعن.

وحيث إن النيابة العامة دفعت ببطلان الطعن، لأن الطاعن لم يقدم صورة رسمية طبق الأصل أو مطابقة من الحكم الابتدائي خلال الموعد القانوني، مع أن الحكم المطعون فيه أحال عليه في أسبابه وقضى بتأييده، وأضافت أنه لا يؤثر في ذلك ضم الملفين الابتدائي والاستئنافي تنفيذاً لأمر السيد رئيس محكمة النقض، لأن أمر الضم صدر بعد فوات ميعاد الطعن.

وحيث إن هذا الدفع في محله، ذلك أنه وفقاً للفقرة الثانية من المادة ٨٨١ من الكتاب الرابع من قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ والمادة ٤٣٢ منه كان يتعين على من يطعن بطريق النقض في الأحكام المتعاقبة بمسائل الأحوال الشخصية أن يودع قلم كتاب محكمة النقض — خلال ميعاد الطعن — صورة

من الحكم المطعون فيه وصورة من الحكم الابتدائي إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه، وإن كان التزام الطاعن بالإيداع هاتين الصورتين قد رفع عن كاهله، بمقتضى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض معدلاً بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ إلا أن هذا الالتزام قد عاد إليه بما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة الثالثة من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ من أنه تتبع الإجراءات التي كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر فحص الطعون، وهي الإجراءات التي كان معمولاً بها في ظل قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ قبل تعديله بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء دوائر محكمة النقض لفحص الطعون، وهذا الالتزام لم يرتفع بإلغاء القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩، ذلك أن قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ يقضى في المادة الأولى من قانون إصداره بالعمل بأحكام المواد من ٨٦٨ إلى ١٠٣٢ الخاصة بالإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية ومنها المادة ٨٨١ صالفة البيان» فيبقى التزام الطاعن بالإيداع قائماً لا يفتى عنه أن يكون رئيس المحكمة قد استعمل الرخصة المخولة له بمقتضى المادة ٨٨٢ من قانون المرافعات وأمر بضم ملف الدعوى الابتدائية الموجود به أصل الحكم بعد فوات الميعاد القانوني. إذ كان ذلك وكان الطعن قد رفع بعد العمل بأحكام قانون المرافعات، رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨، وكان الطاعن لم يودع صورة من الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه في أسبابه خلال الميعاد المحدد فإن الطعن يكون باطلاً.

جلسة ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : بطرس زقزلول ، وأحمد حسن هيكل ، ومباس حلي عبد الجواد ،
وابراهيم علام .

(١٨٧)

الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٦ القضائية :

(أ) استئناف . " نطاق الاستئناف " . نقض . " أسباب الطعن " .
" السبب الجديد " .

الاستئناف يتقل الدعوى إلى محكمة الاستئناف بما سبق أن أبداه المستأنف عليه
من دفع أو دفاع أمام محكمة أول درجة . عدم تمسك الطاعن أمامها بالدفاع الذي
يخالطه واقع . عدم قبول إثارة أمام النقض .

(ب) مسئولية . " المسئولية العقدية " . إثبات . " عبء الإثبات " .
التزام . قوة قاهرة .

نفي الخطأ في المسئولية العقدية . يكون باثبات المتعاقد أن عدم تنفيذه لالتزاماته
يرجع للقوة القاهرة أو السبب الأجنبي أو خطأ المتعاقد الآخر .

(ج) حوادث طارئة . التزام . مقابلة . عقد . " فسخ العقد " .

عقد المقابلة . صيرورة تنفيذه مرهقا بسبب حادث استثنائي غير متوقع عند التعاقد .
جواز فسخ العقد أو زيادة أبر المقاول . المادتين ١٤٧/٢ و ١٥٨/٤ مدني .

(د) حوادث طارئة . " شرط الإرهاق " . نقض . " أسباب الطعن " .
" السبب الجديد " .

شرط الإرهاق الذي يهدد بخسارة فادحة . دفاع يخالطه واقع . عدم جواز إثارة
لأول مرة أمام محكمة النقض .

١ — إنه وإن كان الاستئناف — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ينقل الدعوى إلى محكمة الاستئناف بما سبق أن أبداه المستأنف عليه من دفع أو أوجه دفاع أمام محكمة أول درجة ، وتعتبر هذه وتلك مطروحة أمام محكمة الاستئناف بمجرد رفع الاستئناف وعلى المحكمة أن تفصل فيها ، ما لم يتنازل المستأنف عليه عن التمسك بشئ منها صراحة أو ضمنا ، إلا أنه لما كان الطعن لم يقدم ما يدل على تمسكه أمام محكمة أول درجة بالدفاع الذي يثيره بسبب الطعن ، وكان هذا الدفاع هو مما يخالطه واقع ، فإن النهي به أمام هذه المحكمة يكون غير مقبول .

٢ — يكفي لقيام الخطأ في مسئولية العقدية ، ثبوت عدم تنفيذ المتعاقد لالتزاماته المترتبة على العقد ، ولا ترفع عنه المسئولية إلا إذا قام هو لإثبات أن عدم التنفيذ يرجع إلى قوة قاهرة أو بسبب اجنبى أو بخطأ المتعاقد الآخر .

٣ — مفاد نص المادتين ٢/١٤٧ و ٤/٦٥٨ من القانون المدنى أنه إذا حدث بعد صدور العقد حوادث استثنائية عامة يترتب عليها ارتفاع أسعار المواد الأولية أو أجور العمال أو زيادة تكاليف العمل ، وكان ذلك بسبب حادث استثنائى غير متوقع عند التعاقد وترتب عليه أن أصبح تنفيذ العقد مرهقا ، فإنه يكون للقاضى وبصفة خاصة فى عقد المقاولة ، فسخ هذا العقد أو زيادة أجر المقاول المتفق عليه بما يؤدي إلى رد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول .

٤ — شرط الإرهاق الذى يهدد بخسارة فادحة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أمر تخالطه عناصر وانعية ويقتضى تحقيق اعتبارات موضوعية متعلقة بالصفة ذاتها ، وإذا كان الطعن لم يقدم ما يدل على تمسكه أمام محكمة الموضوع بهذا الدفاع الذى أثاره بسبب الطعن ، فإنه لا يجوز له إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التفسير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق

الطعن — تحصل في أن المطعون عليها أقامت ضد الطاعن الدعوى رقم ١٩ سنة ١٩٦٥ مدنى كلى الفيوم وطلبت الحكم بفسخ عقد المعاولة المحرر بتاريخ ١٩٦٣/٦/٨ ، وإلزامه بأن يرد لها مبلغ ١٥٠٠ ج الذى سبق أن دفعته له ومبلغ ١٥٠٠ ج على سبيل التعويض . وقالت بيانا لدعواها إنها اتفقت مع الطاعن بامتضى عقد المعاولة المؤرخ ١٩٦٣/٦/٨ على أن يقوم بإنشاء مبنى مكون من طابقين على أرض مملوكة لها ، وذلك طبقا للرسوم المعتمدة التى سيستخرج بها الترخيص بالبناء ، وقد دفعت له مبلغ ١٥٠٠ ج من أجل المعاولة واتفق فى العقد على أن يقوم بإتمام البناء بعد تسعة شهور من تاريخ استلامه ترخيص البناء والإلتزام بدفع مبلغ ١٠٠ ج كتعويض عن كل شهر تأخير ، وإذا أظهر نيته فى عدم تنفيذ عقد المعاولة ولم يقم بالتنفيذ فعلا رغم إنذاره بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٢٧ بالحصول على رخصة البناء والتنبيه عليه باستلامها للبدء فى العمل فقد أقامت دعواها بطلباتها سالفة البيان ، وباتاريخ ١٩٦٥/١٠/٢١ قضت المحكمة بفسخ عقد المعاولة وإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليها مبلغ ١٣٥٠ ج ورفض طلب التعويض . استأنفت المطعون عليها هذا الحكم أمام محكمة استئناف بنى سويف (مأمورية الفيوم) وقيد الاستئناف برقم ١ سنة ١ ق وطابت إلغائه فيما قضى به من رفض طلب التعويض ، وباتاريخ ١٩٦٦/٢/٨ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض طلب التعويض وإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليها ١٠٠٠ ج . قرر الطاعن بالطعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيا سابقا .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينسب الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه القصور فى التسييب ، وفى بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة أول درجة بأنه اتفق مع المطعون عليها قبل رفع الدعوى على التفاوض عن عقد المعاولة واستند فى ذلك إلى أنه كان قد رد إلى شقيق المطعون عليها مبلغ ١٥٠ ج من الأجر السابق قبضه ، غير أن الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع ولم يرد عليه على الرغم من أنه يعتبر ملجأ على محكمة الاستئناف مما يعيب الحكم بالقصور فى التسييب .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أنه وإن كان الإستئناف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ينقل الدعوى إلى محكمة الإستئناف بما سبق أن أبداه المستأنف عليه من دفع أو أوجه دفاع أمام محكمة أول درجة وتعتبر هذه وتلك مطروحة أمام محكمة الإستئناف بمجرد رفع الإستئناف وعلى المحكمة أن تفصل فيها ما لم يتنازل المستأنف عليه عن التمسك بشيء منها صراحة أو ضمناً، إلا أنه لما كان الطاعن لم يقدم ما يدل على تمسكه أمام محكمة أول درجة بالدفاع الذي يثيره بسبب الطعن وكان هذا الدفاع هو مما يخالطه واقع فإن النعى به أمام هذه المحكمة يكون غير مقبول .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك بأن المطعون عليها قد تراخت في استصدار رخصة البناء منذ حصول عقد المقاولة بتاريخ ١٩٦٣/٦/٨ حتى صدور رخصة بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٢ وأنها بذلك تعتبر المتسببة في تأخير أعمال المقاولة ، فلا يلزم الطاعن بالتعويض ، غير أن الحكم المطعون فيه وعلى الرغم من إثباته الفترة التي مضت بين عقد المقاولة وبين صدور رخصة البناء نفى عن المطعون عليها الخطأ وأسندته إلى الطاعن بدعوى عدم تنفيذه عقد المقاولة ، وهو ما لا يتفق مع المقدمات التي أوردها في شأن المدة التي تأخرت فيها المطعون عليها عن استخراج رخصة البناء مما يعيبه بالفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه نفى عن المطعون عليها الخطأ وأسندته إلى الطاعن وذلك في قوله " إنه فيما يتعلق بالتعويض فإن المستأنف عليه (الطاعن) قد أخطأ بعدم قيامه بتنفيذ التزامه ببناء العمارة رغم قيام المستأنفة (المطعون عليها) بإذاره باستلام ترخيص البناء بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٢٧ بعد حصولها عليه بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٢ ولم ترتكب المستأنفة أى خطأ من جانبها إذ أن عقد المقاولة المؤرخ ١٩٦٣/٦/٨ لم يحدد فيه ميعاد لاستخراج الترخيص ، ولم يكن حصول المستأنفة على هذا الترخيص بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٢ راجعاً إلى إهمال أو تقصير منها إذ أنه بعد مرور شهر وتسعة أيام من تاريخ عقد المقاولة صدر قرار وزير الإسكان بتاريخ ١٩٦٣/٧/١٧

بإيقاف إصدار تراخيص البناء، وعدم تقديم المستأنفة طلب ترخيص البناء في تلك الفترة القصيرة لا يدل على تقصيرها، إذ أنها لم تكن تتوقع صدور قرار وزير الإسكان بإيقاف إصدار تراخيص البناء. وكذلك الحال بالنسبة للفترة التي مضت بين صدور القانون رقم ٥٥ سنة ١٩٦٤ ونشره في ١٨/٣/١٩٦٤ وتاريخ تقديم المستأنفة طلب الحصول على الترخيص بالبناء، كما أن حصول المستأنفة على الترخيص في ١٩٦٤/١٢/٢ أى بعد ما يقرب من خمسة شهور من تاريخ تقديم الطلب في ١٩٦٤/٧/٧ لا يرجع إلى إهمال المستأنفة إذ أن هذه الفترة استنفدتها الجهة المختصة باستخراج تراخيص البناء ولا سلطة للمستأنفة عليها، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد نفى عن المطعون عليها على النحو السالف بيانه ولأسباب سائفة الخطأ في استخراج الرخصة في الفترة منذ تاريخ عقد المقابلة حتى صدور الترخيص، وكان يكفي لقيام الخطأ في المسؤولية العقدية ثبوت عدم تنفيذ التعاقد لالتزاماته المترتبة على العقد، ولا ترفع عنه المسؤولية إلا إذا قام هو بإثبات أن عدم التنفيذ يرجع إلى قوة قاهرة أو بسبب أجنبي أو بخطأ التعاقد الآخر، وإذا أثبت الحكم — وبعد أن نفى عن المطعون عليها الخطأ في استخراج الرخصة — أن الطامن قد أخطأ إذ أصر على عدم تنفيذ عقد المقابلة ولم يهتم على الرغم من إنذاره بالحصول على الرخصة والتنبيه عليه ببدء العمل، فإن الحكم لا يكون معيبا بالفساد في الاستدلال ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس.

وحيث إن الطامن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب، وفي بيان ذلك يقول إنه يجوز طبقا لنص المادة ٤/٦٥٨ من القانون المدني فيما لو انهار التوازن الاقتصادي بين التزامات كل من رب العمل والمقاول بسبب حوادث استثنائية عامة لم تكن في الحسبان وقت التعاقد، وترتب على ذلك تداعى الأساس الذي قام عليه التقدير المالي لعقد المقابلة، يجوز للقاضي فسخ العقد أو زيادة الأجر، غير أن الحكم المطعون فيه وعلى الرغم من إثباته لارتفاع أسعار مواد البناء في مقام القضاء للطمون عليها بالتعويض قضى بفسخ العقد والحكم عليه بالتعويض، مما يجب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب.

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن المادة ١٤٧/٢ من القانون المدني إذ تقضى بأنه إذا طرأت حوادث استثنائية عامة لم يكن في اللوسع توقعها وترتب على حدوثها أن تنفيذ الالتزام التعاقدى وإن لم يصبح مستحيلا صار مرهقا للمدين بحيث يهدده بنحسار فادحة جاز للفاضى تبعا للظروف وبعد الموازنة بين مصلحة الطرفين أن يرد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول ، وتقضى المادة ٦٥٨/٤ من القانون المدني على أنه إذا انهار التوازن الاقتصادى بين التزامات كل من رب العمل والمقاول بسبب حوادث استثنائية عامة لم تكن فى الحساب وقت التعاقد وتداعى بذلك الأساس الذى قام عليه التقدير المالى لعقد المقاولة ، جاز للفاضى أن يحكم بزيادة الأجر أو بفسخ العقد فقد أفاد هذان النصان وباعتبار أن النص الثانى هو تطبيق للنص الأول إنه إذا جدد بعد صدور العقد حوادث استثنائية عامة يترتب عليها إرتفاع أسعار المواد الأولية أو أجور العمال أو زيادة تكاليف العمل ، وكان ذلك بسبب حادث استثنائى غير متوقع عند التعاقد وترتب عليه أن أصبح تنفيذ العقد ، مرهقا ، فإنه يكون للفاضى وبصفة خاصة فى عقد المقاولة فسخ هذا العقد أو زيادة أجر المقاول المتفق عليه ، بما يؤدي إلى رد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول ، لما كان ذلك وكان شرط الارهاق الذى يهدد بنحسار فادحة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أمرا تخالطه عناصر واقعية ، ويفتضى تحقيق اعتبارات موضوعية متعلقة بالصفقة ذاتها ، وكان الطاعن لم يقدم ما يدل على تمسكه أمام محكمة الموضوع بهذا الدفاع الذى أثاره بسبب الطعن ، فإنه لا يجوز له إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ويكون النعى بهذا السبب غير مقبول .

جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / صبرى أحمد فرحات ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد نور الدين عويس ، وعثمان زكريا على ، ومحمد أبو حمزة مندور ، وحنين أبو الفتوح
للشريعة .

(١٨٨)

الطعن رقم ١ لسنة ٣٣ القضائية :

ضرائب . " ضريبة المهن غير التجارية " . " تقدير المصروفات " .

عدم وجود حسابات منتظمة . وجوب تقدير المصروفات جزافاً بخمس الإيرادات ولو كانت
المصروفات مؤيدة بالمستندات .

متى كانت حسابات الممول غير منتظمة ومؤيدة بالمستندات فقد تعين —
وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — (١) تقدير المصروفات جزافاً بخمس الإيراد
طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٧٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها
بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ ، وإذا كان ذلك وكان الثابت في الدعوى
أن المطعون عليه ، وهو من الممولين الخاضعين للضريبة على أرباح المهن غير
التجارية (محام) لا يملك حسابات منتظمة ، وكان الحكم المطعون فيه قد
خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أنه لا محل لتقدير المصروفات جزافاً
بخمس الإيرادات متى كانت المصروفات مؤيدة بالمستندات ، فإنه يكون قد خالف
القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

(١) نقض ١٩٦٧/١/٤ بحجوة المكتب الفني السنة ١٨ ص ٣٥ .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن مأمورية ضرائب سوهاج قدرت أرباح الأمتيازكى تاو ضرور من المحامى فى السنوات من ١٩٥١ إلى ١٩٥٤ بمبلغ ٣٩٥ ج ، ٣٤٢ ج ، ١٢٨٨ ج ، ٣١٦ ج على التوالى واتخذت الأرباح المقدرة فى سنة ١٩٥٤ أساسا للربط فى سنة ١٩٥٥ ، وإذا لم يقبل هذا التقدير وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن وبتاريخ ١٩٥٧/٣/١٩ أصدرت اللجنة قرارها بتقدير أرباحه من هذه السنوات بمبلغ ٣٠٠ ج ، ٣٧٨ ج ، ٢٥٢ ج ، ٢٩٤ ج ، ٢٩٤ ج فقد أقام الدعوى رقم ٦٩ سنة ١٩٥٧ ضرائب سوهاج الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن فى هذا القرار طالبا تعديله وإعتبار صافى أرباحه فى منى النزاع بمبلغ ٢٣٠ ج ، ٢٤٠ ج ، ٢٢٠ ج ، ٢٢٥ ج ، ٢٢٥ ج وجرى النزاع فيها من بين ما جرى حول تحديد المصروفات ، حيث قدرتها مصلحة الضرائب جزافا بنحو خمس الإيرادات ، وطلب الممول إحسابها من واقع المستندات المؤيدة لها وبتاريخ ١٩٥٨/١/١١ حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنسب مكتب خبراء وزارة العدل لفحص دفاتر الممول ، وبيان ما إذا كانت منتظمة أم لا وفى حالة إنتظامها فبيان صافى الأرباح من واقع الدفاتر عن كل من السنوات من ٥١ حتى ١٩٥٤ وفى حالة عدم إنتظامها يبين أسباب ذلك مع بيان صافى ومجمل الربح فى الحالتين ، وبعد أن باشر الخبير مأموريته وقدم تقريره ، عادت وبتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٦٢ حكمت بتعديل قرار لجنة الطعن بتخفيض صافى أرباح الممول إلى مبلغ ٢٢٦ ج فى سنة ١٩٥١ وإلى مبلغ ٢٣٠ ج و ٥٠٠ م فى سنة ١٩٥٢ وإلى مبلغ ٨٧ ج و ٥٠٠ م فى سنة ١٩٥٣ وإلى مبلغ ١٧٦ ج فى كل من سنتى ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة إستئناف أسيوط طالبة إلغاءه وتأييد تقديرات اللجنة وقيد هذا الإستئناف

برقم ١٤٨ سنة ٣٧ ق ، وبتاريخ ١١/٨/١٩٦٢ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . طعن مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين بالتقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة ، حيث أصرت الطاعة على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليه ولم يبد دفاعا ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن مما تنمى الطاعة على الحكم المطعون فيه أنه جرى في قضائه على تقدير مصروفات المطعون عليه في سنوات النزاع تقديرا فعايا رغم عدم انتظام دفاته وحساباته مستندا في ذلك إلى أن المصروفات مؤيدة بالمستندات ويجب اعتمادها ولو كانت الحسابات غير منتظمة بالنسبة للإيرادات ، وهو خطأ ومخالفة للقانون ، إذ أن الحسابات إيرادا ومصروفا وحدة لا تتجزأ والثابت من الدعوى أن المطعون عليه لا يمسك حسابات منتظمة فهو من الممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير ووفقا للفقرة الثانية من المادة ٧٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تقدر مصروفاته جزافا بنخس الإيرادات .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه متى كانت حسابات الممول غير منتظمة ومؤيدة بالمستندات ، فقد تعين — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تقدير المصروفات جزافا بنخس الإيراد طبقا للفقرة الثانية من المادة ٧٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بمد تعديلاتها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ ، وبذلك كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن المطعون عليه وهو من الممولين الخاضعين للضريبة على أرباح المهن غير التجارية لا يمسك حسابات منتظمة ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أنه لا محل لتقدير المصروفات جزافا بنخس الإيرادات متى كانت المصروفات مؤيدة بالمستندات ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / مبري أحمد فرحات ، وعضوية السادة المستشارين :
عثمان زكريا علي ، ومحمد أبو حمزة مندور ، وحسن أبو الفتوح الشريفي ، وأحمد ضياء الدين
حنفي .

(١٨٩)

الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٦ القضائية " أحوال شخصية " :

وقف . " المأذون بالخصومة " . دعوى . " الصفة " . نقض .

المأذون بالخصومة عن الوقف . الإذن له بالسير في الاستئناف . الطعن بالنقض غير
مقبول منه لرفعه من غير ذي صفة .

المأذون بالخصومة عن الوقف — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة^(١)
غير مسلط عليه ، لأن مهمته قاصرة على اتخاذ الإجراءات المأذون له فيها . وإذا
كان هذا الطعن مرفوعاً من المأذون بالخصومة الذي اقتضت المحكمة المختصة
على إذنه بالسير في الاستئناف فإنه يكون غير مقبول لرفعه من غير ذي صفة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل في أن فريدة عوض سعد التي توفيت وحل محلها مسيحة عطا الله

(١) نقض ٢٨ مايو ١٩٤٢ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سنة قاعة ٧٩
ص ١٢٢٧ .

حنا بصفته مأذونا بالخصومة من وقف جبران إسحق ، أقامت الدعوى رقم ١١٣ سنة ١٩٥٦ المنصورة الابتدائية للأحوال الشخصية ضد عوض روفائيل بصفته ناظر خصومه على الوقف المذكور وآخرين طالبة الحكم بإبطال الأحكام الصادرة لحليم خالي المثبته لأحققيته في الشروط العشرة وإبطال الإشهادين المترتبين على هذه الأحكام الصادرين منه في ٨ ذو الحجة سنة ١٢٩٨ هـ و ٢٠ جمادى الأولى سنة ١٣٢٢ هـ وأمر المدعى عليه الأول بصرف ريع الوقف إلى الجهات الخيرية وعدم صرف شيء منه إلى ذرية الواقف ، وأمر أمين مكتب الشهر العقاري بعدم إجراء شهر شيء من أعيان الوقف التي يتقدم بها الناظر ، وأمر قلم كتاب محكمة المنصورة بعدم صرف أى مبلغ من أموال البذل ، وقالت شرعا لدعواها إن جبران إسحق البحري وقف ما هو مدون بكتاب وقفه الصادر منه في ٢٨ ذو الحجة سنة ١٢٧٨ هـ على نفسه مدة حياته ثم من بعده يكون وقفا على زوجته بربارة بنت لطف الله وعلى أولاده ، وهم بيسكالس وأنطوان وحنينة وعلى ما يحدده الله له من الأولاد ذكورا وإناثا ومن بعدهم على أولادهم من الظهور دون أولاد البطون ، ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم طبقه بعد طبقه ، فإذا انقرضوا ولم يبق منهم أحد كان ذلك وقفا يصرف ريعه على فقراء الأقباط الكاثوليك ، وشرط الواقف لنفسه الشروط العشرة ، ونص على أنه ليس لأحد من بعده فعل شيء منها ، كما شرط النظر من بعده لزوجته ثم من بعدها لإبنه أنطون ثم من بعده للأرشد فالأرشد من ذريته وذريتهم ونسلهم وعقبهم أولاد الظهور دون أولاد البطون ، فإن لم يوجد منهم أحد كان النظر لمن يكون رئيسا على الأقباط الكاثوليك ، وقبل وفاة الواقف أحدث الله له ولدا يدعى حبيب ، وبذلك أصبح أولاده أربعة ، إلا أن أنطون توفي عقيما قبل وفاة الواقف ، وبتاريخ ١٧ شوال سنة ١٢٨٧ هـ توفي الواقف كما توفيت زوجته بربارة ، وأصبح استحقاق الوقف منحصرًا في أولاده الثلاثة بيسكالس وحنينة وحبيب فقط بالتساوي ، وكان بيسكالس معنوها وحبيب قاصرا ، ولم يكن فيهم رشيد سوى بنته حنينة التي تزوجت بحليم خالي القدي وضع يده على أعيان الوقف وادعى أن الواقف جعله ناظرا عليه ووصيا وقيا على ولديه ، ثم تقدم إلى محكمة مصر الشرعية وادعى على زوجته حنينة بأن الواقف غير في شروط النظر على وقفه وأقامه (أى حليم خالي) من بعده ناظرا عليه ، كما أقامه وصيا مختارا وقيا على ولديه قبل وفاته ، وحكمت

له المحكمة بطلانها في سنة ١٢٩٣ هـ بعد وفاة الوافف بحوالى سبع سنوات ، ثم توفيت حنينة بعد وفاة إخوتها أنطون وحبيب ويسكالس ، وتبين لحليم غالى أن أولاده من زوجته التى توفيت في ٣٠ يونيو سنة ١٩٠٣ لا يستحقون شيئا من ريع الوقف لأنهم من أولاد البطون فعهد إلى تغيير الاستحقاق في سنة ١٩٠٤ بماله من الشروط العشرة التى احتال للوصول إليها ، وأصدر إثمادا أمام محكمة الإسكندرية بتغيير الاستحقاق وجعل الوقف ثلاثة أوقاف الثالث لأولاده من حنينة والثالث لأولاد حبيب والثالث للباقي لأولاد يسكالس ، وألغى النص على قصر الاستحقاق على أولاد الظهور وجعله عاما لأولاد الظهور والبطون على الوجه الوارد بإثهاد التغيير ، وقد انقضت ذرية حبيب وذرية يسكالس وكان آخرهم مونا كاترينا التى توفيت في ٢٠/١/١٩٥٠ ، وإذ كانت الإثهادات التى أصدرها حليم غالى مبنية على الغش والتواطؤ ، فقد انتهت المدعية إلى طلب الحكم لها بطلانها ، وبتاريخ ٢٣/٣/١٩٦٤ حكمت المحكمة حضوريا للمدعى عليهم الثلاثة الأول وغيابيا للباقيين برفض الدعوى ، وألزمت المدعى بالمصروفات ونحوها قرش مقابل أنعاب الحمامة . واستأنف المدعى بصفته هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة طالبا بإلغاء الحكم له بطلانها ، وقيد هذا الاستئناف برقم ١ سنة ١٩٦٤ قضائية ، وبتاريخ ٢/٣/١٩٦٦ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موقفا ، وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المستأنف بالمصروفات ونحوها جنبيات . مقابل أنعاب الحمامة ، وطعن مسيحة عطا الله حنا في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ، وقدم المطعون عليه الثامن مذكرة وطلب رفض الطعن ، ولم يحضر باقي المطعون عليهم ولم يبدوا دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة وطلبت قبول الطعن .

وحيث إنه بالرجوع إلى الأوراق يبين أن مسيحة عطا الله حنا بصفته رئيسا لجمعية الأقباط الكاثوليك بالمنصورة تقدم بالطلب رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ إلى هيئة التصرفات بمحكمة المنصورة الابتدائية يستأذنها في خصامة اسكندر حليم غالى للسير في الاستئناف المرفوع من فريضة عوض سعد والنيابة في إبطال إثمادات وقف جبران إسحق ، وأنه بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٥٨ قررت المحكمة " الإذن لمسيحة

عطا الله حنا بصفته بخاصية المدعى عليه بصفته ناظرا لوقف حلیم جبران في الدعوى الاستئنافية بدلا من فريدة عوض محمد اتى كانت مأذونة بالخصومة قبله" وأنه استنادا إلى هذا الإذن وحده إتخذ إجراءات الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر من محكمة الاستئناف، وإذا كان ذلك وكان المأذون بالخصومة عن الوقف - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - غير مساط عايبه لأن مهمته قاصرة على اتخاذ الإجراءات المأذون له فيها، وإذا كان هذا الطعن مرفوعا من المأذون بالخصومة الذي اقتضت المحكمة المختصة على إذنه بالسير في الاستئناف، فإنه يكون غير مقبول لرفعه من غير ذي صفة .

جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / صبرى أحمد فرحات ، وعضوية السادة المستشارين :
 محمد نور الدين موسى ، عثمان زكريا على ، محمد أبو حزة منصور ، وحن أبو الفتوح
 الشربيني .

(١٩٠)

الطعن رقم ١١ لسنة ٣٧ ق "أحوال شخصية" :

(أ) إعلان . "الإعلان في الموطن الأصلي" . أحوال شخصية . موطن .
 اختصاص .

الموطن في الشريعة الإسلامية . معناه . الموطن يشمل التعداد . ولا يقتصر
 بموطن السكن .

(ب) حكم . "تسبيب الحكم" . نقض .

إقامة الحكم على دعامتين . كفاية أحدهما لحل قضائه . عدم جـارى النـعـى
 على الأخرى .

(ج) أحوال شخصية . "النسب" . إثبات . "البينة" .

النسب — عند الإنكار — يثبت شرعا بالبينة .

(د) دعوى . "إعادة الدعوى لرافعة" . حكم . "إصدار الحكم" .
 محكمة الموضوع .

فتح باب المرافعة بعد حجز الدعوى للحكم . من إطلاقات محكمة الموضوع .

(هـ) إثبات . "البينة" . محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" .

تقدير أقوال الشهود . مرهون بما يطمئن إليه وجدان قاض الموضوع .

(و) أحوال شخصية . "شهادة المستاجر" . إثبات . "البينة" .

شهادة المستاجر للأجير مقبولة شرعا .

١ — الرأى عند فقهاء الشريعة الإسلامية ، على أن الموطن الأصلي هو موطن الإنسان في بلده ، أو في بلدة أخرى اتخذها دارا توطن فيها مع أهله وولده ، وليس في قصده الارتحال عنها ، وأن هذا الموطن يحتمل التعدد ولا ينتقص بموطن السكن ، وهو ما استلهمه المشرع حين نص في المادة ٢٠٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أن " محل الإقامة هو البلد الذي يقطنه الشخص على وجه مستمر مقبلا فيه عادة " .

٢ — إذا كان الحكم قد أقيم على دعامتين ، وكانت الدعامة الأولى صحيحة وكافية وحدها لحمل قضائه ، فإن تعييبه في الدعامة الثانية — بفرض محتمل — يكون غير منتج .

٣ — الذنب يثبت شرعا عند الإنكار بالبينة .

٤ — لا أثر يرب على محكمة الموضوع إن هي لم تجب الطلب المقدم إليها بفتح باب المرافعة والتصريح بتقديم مستندات ، متى كان قد قدم إليها بعد إنهاء المرافعة في الدعوى إذ تصبح إجابة هذا الطالب أو عدم إجابته من الإطلاقات التي لا يعيب المحكمة الالتفات عنها .

٥ — تقدير أقوال الشهود مرهون بما يطعن إليه وجدان قاضى الموضوع ولا سلطان عليه في ذلك إلا أن يخرج عما يؤدي إليه مداولها .

٦ — شهادة المستاجر للأجير ، على عكس شهادة الأجير للمستاجر ، مقبولة شرعا ، لأنها لا تنجر للشاهد مغنا ولا ترفع عنه مغرما .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه رسائل أوراق الطعن —
تتحصل في أن السيدة أقامت الدعوى ٣٤٤ سنة ١٩٦٣ الاسكندرية
الابتدائية للأحوال الشخصية ضد تطلب الحكم بثبوت
نسب بنتها "سحر" من والدها المدعى عليه وأمره بعدم التعرض لها في ذلك
والإقامة بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة، وقالت شرحا لها إنها زوجة للمدعى
عليه بعقد صحيح شرعى ودخل بها وعاشرها معاشرة الأزواج ورزقت على فراش
الزوجية بالبنت الصغيرة "سحر" التى ولدتها في ١٢ / ٤ / ١٩٦٣ وإذ ينكر
المدعى عليه هذا النسب دون حق فقد انتهت إلى طلب الحكم لها بطلباتها .
ودفع المدعى عليه بعدم اختصاص المحكمة محليا بنظر الدعوى، وطالب في الموضوع
الحكم برفضها ، وبتاريخ ١٩٦٤/٢/٢٥ قررت المحكمة ضم الدفع إلى الموضوع
وحكمت قبل الفصل فيه — بأحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المدعية بكافة
طرق الإثبات القانونية بما فيها البيئة الشريفة أنها رزقت من المدعى عليه
على فراش الزوجية ببنتها "سحر" وصرحت للمدعى عليه بالنفى بذات الطرق .
وبعد سماع شهود الطرفين عادت وبتاريخ ١٩٦٥/١٢/٢١ حكمت حضوريا
(أولا) برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة محليا بنظر الدعوى وباختصاصها
(ثانيا) بثبوت نسب البنت "سحر" لوالدها المدعى عليه
... .. والتى أنجبها من المدعية وألزمته بالمصاريف ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل
أتعاب المحاماة . استأنف المدعى عليه هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية
طالباً بإلغاءه والحكم (أصليا) بقبول الدفع بعدم الاختصاص (واحتياطيا)
برفض الدعوى، وقيد هذا الاستئناف برقم ٣ شرعى سنة ١٩٦٦ . وبتاريخ
١٩٦٧/٢/٢١ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا
وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنف المصاريف ونحوها قرش مقابل
أتعاب المحاماة . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأصناف الواردة
في التقرير . وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب
نقض الحكم ، ولم تحضر المطعون عليها ولم تبد دفاعا، وقدمت النيابة العامة مذكرة
وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم الابتدائي قضى برفض الدفع بعدم اختصاص محكمة الاسكندرية الابتدائية محلها بنظر الدعوى مستندا في ذلك إلى أنه وفقا للمادة ٤٠ من القانون المدني يجوز أن يكون للشخص أكثر من موطن واحد ، وأن الطاعن أعلن بصحيفة افتتاح الدعوى بمنزل أسرته بالاسكندرية ، وتسلمت إحدى أخواته صورة الإعلان بالنيابة عنه وأنه بذلك يعتبر منزل أسرته موطنه له . وقد أيد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائي في هذا النظر ثم أضاف أن المدعية عملا بنص المادة ٢٤ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية مخيرة بين رفع الدعوى أمام المحكمة التابعة لها أو أمام المحكمة التي يتبعها المدعى عليه وهو منه خطأ ومخالفة للقانون من وجهين (أولهما) أن الدعوى ترفع أصلا أمام المحكمة التي يقع في دائرتها محل إقامة المدعى عليه وهو وعلى ما نصت عليه المادة ٢٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الواجبة التطبيق على هذا النزاع ، "البلد الذي يقطنه الشخص على وجه يعتبر مقما فيه عادة" وهذا النص لا يفيد الأخذ بنظرية تعدد الموطن (وثانيهما) أن الدعوى محل النزاع دعوى نسب في غير الوقف ، وخيار المدعية بين رفع الدعوى أمام المحكمة التي يقع بدائرتها محل إقامتها أو المحكمة التي يقع بها محل إقامة المدعى عليه ، قاصر على الدعاوى التي حددتها المادة ٢٤ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على سبيل الحصر وليست منها دعوى للنسب في غير الوقف . هذا إلى أن ماورد بالحكم المطعون فيه من الإشارة إلى وجود إعلان استئناف خاص بالدفع بعدم الاختصاص ، وادعاء المستأنف عليها أن الدفع قد فصل فيه من قبل ، إنما هو قول لا يصح التعويل عليه لأنه ظاهر من الحكم أنه لم يقم دليل على أن الاستئناف الخاص بالدفع قد نظر وفصل فيه .

وحيث إن هذا للنهي في غير محله ، ذلك أن الرأي عند فقهاء الشريعة الاسلامية على أن الموطن الأصلي هو موطن الانسان في بلده أو في بلدة أخرى اتخذها دارا توطن فيها مع أهله وولده ، وليس في قصده الارتحال عنها وأن هذا الموطن يحتمل التعدد ولا ينقص بموطن السكن ، وهو ما استأنهه المشرع حين نص في المادة ٢٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أن "محل الإقامة هو البلد الذي يقطنه الشخص على وجه يعتبر مقما فيه عادة" وإذا كان ذلك

وكان الحكم الابتدائي — الذي أحال عليه الحكم المطعون فيه في أسبابه — قد جرى في قضائه على أن محل الإقامة هو "المركز المنسوب إلى الشخص الذي يفترض علمه بما يجري فيه مما هو متعلق بنفسه وأنه موجود فيه دائماً، ولو غاب عنه بعض الأحيان" ثم رتب على ذلك الحكم بصحة إعلان الطاعن بصحيفة افتتاح الدعوى في المنزل رقم ١٠٢ شارع محمد كريم بالإسكندرية باعتباره محل إقامته مستنداً في ذلك إلى ما قرره من أن "المدعى عليه ولو أنه يعمل في قنـا إلا أن الإعلان سلم لأخته في موطنه الأصلي بالإسكندرية بشارع محمد كريم رقم ١٠٢ وأمضت أخته بالاستلام والنايب أن هذا هو العنوان الذي ذكره بواب المنزل عند سؤاله أمام المحكمة من أن بهذا المنزل مسكن عائلة الجرجاوي ومنهم المدعى عليه" وهي قرارات موضوعية سائغة ولها أصلها وثابت في الأوراق، ولم تكن محل نعي من الطاعن، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه . ولا يغير من ذلك ما ورد به من أن المطعون عليه مقيمة وفقاً للمادة ٢٤ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية بين رفع الدعوى أمام المحكمة التابعة هي لها أو أمام المحكمة التي يتبعها الطاعن، ذلك أن الحكم قد أقيم في خصوص رفض الدفع بعدم الاختصاص المحل على دعائين الأولى أن للطاعن موطناً أصلياً بالإسكندرية ، ولثانية أن للمطعون عليها المحل في رفع الدعوى أمام المحكمة التابعة هي لها عملاً بالمادة ٢٤ المشار إليها ، وإذا كانت الدعامة الأولى صحيحة وكافية وحدها لحمل قضائه فإن تعيينه في الدعامة الثانية — بفرض صحته — يكون غير منتج كما لا يؤثر في الحكم ما أشار إليه في أسبابه من أن "بالملف إعلان خاص باستئناف الدفع . وقد دفع الدفاع عن المستأنف عليها بعدم جواز العودة إلى ما أثارته من جديد حيث فصل فيه من قبل ، فيكون هذا من الأدلة التي تؤكد أن لا محل للكلام عن الدفع بعدم الاختصاص بعد كل ما ذكره" ذلك أن هذه الأسباب — وفي هذا النطاق — تعتبر من الأسباب الزائدة التي لا حاجة للحكم لها بعد أن استقام قضاؤه على ما استظهره في أسباب سابعة من صحة إعلان الطاعن في محل إقامته .

وحيث إن حاصل الدسب الثاني أن الحكم المطعون فيه عول في قضائه بإثبات نسب الصغيرة "سحر" للطاعن على أنه لم يقم برفع دعوى بنفى النسب في الموعد القانوني ، وهو منه قصور في التسبيب وخطأ ومخالفة للقانون ، لأنه لم يبين متى يبدأ هذا الموعد ومتى ينتهي ، فإن كان الحكم يقصد إظهار اللعان خلال أربعين يوما من تاريخ الولادة أو من تاريخ العلم بها ، فإنه لم يلتفت إلى ماورد بالتحقيقات من أن الطاعن عندما علم بادعاء نسب هذه الصغيرة إليه بادر بتكذيب ذلك في جريدة الأخبار وأبلغ الجهات المختصة ، هذا فضلا عن أنه لم يرد في نصوص لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية ما يوجب رفع الدعوى بنفى النسب خلال مدة معينة بل والمستقر فقها وقضاء أنه يجوز ولو أثناء نظر دعوى نفقة الصغير إنكار بنوته .

وحيث إن هذا الذم في غير محله ، ذلك أن النسب يثبت شرعا عند الإنكار بالبينة . وإذا كان ذلك وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بإثبات نسب الصغيرة "سحر" للطاعن على البينة حيث "قرر أن الحكم المستأنف بعد أن استعرض أقوال الشهود إثباتا ونفيا ، ووازن بين أقوالهم انتهى إلى ترجيح شهود المدعية (المستأنف عليها) بأدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها وإن هذه المحكمة ترى ما رآه الحكم المستأنف ، وأن ما ادّعى سائغ قانونا ، ومؤد إلى النتيجة التي انتهى إليها . وشهادة شهوده قاصرة ومكذبة بالقرائن والأدلة . فما نعا المستأنف بخصوص عدم الأخذ بأقوال شهوده في غير محله ذلك أنه لا تثريب على المحكمة ، إذ هي لم تأخذ بأقوال شهود أحد الخصوم فهذا الذي رآه المحكمة الابتدائية هو ما تراه هذه المحكمة وتقرها عليه . وما قرره المستأنف بشأن من أتمهدهم المدعية وشهادتهم فإنه لا مطعن عليها شرعا أو قانونا ذلك أن نصابها تام وعددها كاف للبينة الشرعية اللازمة شرعا وليس منهم من لا تجوز شهادته شرعا ولا يوجد مانع شرعي يمنع الأخذ بشهادتهم وقد انصبت على الوقائع وقامت عليها جميعها وهي تامة ومستوفاة وكافية للحكم شرعا وقانونا بـ "مقتضاها" وهي تقريرات سائغة تتصل بتقدير الدليل ولما أصلها الثابت في الأوراق وتؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم وتكفي وحدها لحمل قضائه ، فإن تعييبه فيما أورده بعد ذلك تزيدا من أن "مكوت المستأنف والد للصغيرة

عن رفع دعوى في مودعها القانوني بنفى نسب الصغيرة مع تمكنه من اتخاذ إجراءات نفي ذلك النسب يعتبر قرينة واضحة وقوية على ثبوت النسب منه .
يكون غير منتج ولا جدوى فيه .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أنه كان محسدا لنظر الإمتنان أمام محكمة الدرجة الثانية جلسة ١٩٦٦/١٢/١٩ وفيها سئلت المطعون عليها عما إذا كانت قد تزوجت ممن يدعى محمد اسماعيل محمود وعما إذا كانت قد اجهضت بعد حملها منه فامتنت عن الإجابة ثم حجزت القضية للحكم بـ ١٩٦٧/٢/٢١ مع التصريح بتقديم مذكرات ومستندات خلال ثلاثين يوما منصفة وقدم الطاعن خلال هذه المدة حافظة مستندات قاطعة في نفي الدعوى ، يتضمن المستند رقم (١) منها إقرارا من المطعون عليها بأنها دخلت المستشفى متسحبة باسم سعاد محمد شحاته بتاريخ ١٩٥٢/١٠/٢٢ حيث اجهضت والمستندان رقم ٢ ، ٣ ، ٥ خطأ بان متبادلان في فبراير سنة ١٩٦٠ بين أخ المطعون عليها وآخر يتضمنان مشروع خطبة المطعون عليها والمستند رقم ٦ محرر في ١٩٦٠/٩/٥ ويتضمن إقرارا من المطعون عليها بحصول اتفاق بينها وآخر على الزواج وأنها قبضت المهر واتفقت معه على إعداد الجهاز خلال سنة أشهر من ذلك التاريخ . وإذا قدمت للنيابة العامة مذكرة قالت فيها أن المستندات المشار إليها لا علاقة لها بالدعوى فقد قدم — الطاعن — طلبا بفتح باب المرافعة أرفق به صور شمسية لمستندات أخرى هامة في نفي الدعوى وأبدى استعداد تقديم أصولها إلا أن الحكم المطعون فيه أغفل هذا الطلب وأشار في أسهابه إلى المستندات المقدمة مقررا أنها لا علاقة لها بالدعوى . والتفات الحكم عن هذه المستندات ودلائلها في الدعوى يجعله مشوبا بالقصور ومنطويا على إخلال بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النفي مردود، ذلك أنه ثابت من الدعوى أن مدار النزاع هو نسب الصغيرة المولودة في ١٩٦٣/٤/١٣ في حين أن المستندات التي تدرع بها الطاعن في نفي الدعوى . وعلى ما سلف البيان تاريخها في الفترة من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٠ أي قبل ميلاد الصغيرة بمدة تزيد على الستة شهور وتربو على السنتين ، وإذا كان ذلك وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لتلك المستندات بقوله "إن الطاعن

قدم أوراقا لا تطعن على الحكم المستأنف ولا تشهد على الدعوى ولا تشهد له بما زعمه في هذه الدعوى، مما يؤكد أن ما ذهبت إليه محكمة أول درجة في محله وتوافقها عليه هذه المحكمة وتقرها عليه مع الاطمئنان إلى أنه موافق للقانون، فإنه لا يكون مشوبا بالقصور، هذا إلى أنه بحسب الأصل، لا ثريب على محكمة الموضوع إن هي لم تجب الطالب المقدم إليها بفتح باب المرافعة والتصريح بتقديم مستندات متى كان قد قدم إليها بعد انتهاء المرافعة في الدعوى إذ يصبح إجابة هذا الطالب أو عدم إجابته من الاطلاقات التي لا يعيب المحكمة الالتفات عنها وبالتالي فإن النعي بهذا السبب يكون غير سديد .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي معه استندا في قضائهما إلى أن التناقض في دعوى النسب مغتفر وهذا منهما خطأ في تطبيق القانون، لأنه من المقرر شرعا أن التناقض الذي يعتور جوهر دعوى النسب يترتب عليه عدم سماعها، والثابت أن المطعون عليها ادعت حصول الزوجية بالامكنندرية في أواخر سنة ١٩٥٦ وتبين من أقوال والدتها وأخوتها ومالك العمارة التي تسكن بها أميرة الطاعن بالاسكنندرية وبواب العمارة المذكورة، أن المطعون عليها كانت مقيمة مع أهلها بالقاهرة ولم تنتقل إلى الإسكنندرية إلا في أوائل سنة ١٩٥٨، وأنها لم تبت ليلة واحدة بمنزل أميرة الطاعن بعد وفاة والده في أواخر سنة ١٩٥٦، كما أن الثابت من قرار المطعون عليها في سنة ١٩٥٨ أنه لم يكن بينها وبين الطاعن علاقة جنسية وأن أساس معرفتها به هو كونه صديقا لأخيمها خنسب، والثابت كذلك من إقراراتها المشار إليها في السبب الثالث أنها كانت في المدة التي بدأت من سنة ١٩٥٨ على صلة بأخرين .

وحيث إن هذا النعي في غير محله، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه في أسبابه — يبين أنه أقام قضاءه بثبوت نسب الصغيرة للطاعن بصفة أساسية على البينة وهي شهادة شاهدي المطعون عليها سعد عبد الواحد والدكتور السيد أحمد متولى، حيث قرر " أن المحكمة ترى الأخذ بشهادة شاهدي المدعية، إذ هي تطمئن إليها وترى أنها مطابقة للحقيقة " وأنه لم يعول على أقوال الشهود الواردة بتحقيقات النيابة والتي أشار إليها الطاعن

في طعنه ، وإذ كان ذلك وكانت شهادة شاهدي المطعون عليها غير متنافضة مع الدعوى ، كما لم تكن هي بذاتها محل نعي من الطاعن ، فإن تعيب الحكم المطعون فيه فيما عداها بالخطأ في تحديد التناقض المغتفر في دعوى النسيب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الخامس أن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور من وجوه (أولها) أنه أيد الحكم الابتدائي فيما يخص إليه من أنه مما يؤكد شرعية للعشرة بين الطرفين "أنها كانت في علانية وفي منزل أسرة المدعى عليه حيث كان يقيم أبوه حتى وفاته في ديسمبر سنة ١٩٦١" في حين أن الحكم الابتدائي ذاته كان متناقضا مع نفسه فيما يتعلق بعلانية العشرة بين الطرفين حيث قرر في بادئ الأمر أن العلاقة منذ بدأت كانت في علانية ، ثم عاد وقرر أن للعلاقة كانت مستورة قبل الحمل الأخير ثم قرر بعد ذلك أن الطاعن لم يعمل على إخفاء علاقته بالمطعون عليها ثم عاد يقول إنه أفنعهما ببقاء الأمر سرا ثم قرر أخيرا أن العلاقة شرعية منذ البداية تنتم بالظهور والعلانية شأن كل ما هو حلال ولم تنتم بالإنفاء والستر (وثانيها) أنه أسند إلى الطاعن أنه لم يأت بجديد في استئنافه وهو ما يخالف الثابت في الأوراق لأن الطاعن أسند في مذكراته المقدمة لمحكمة الاستئناف إلى شاهدي المطعون عليها ما من شأنه أن يكذب شهادتهما (وثالثها) أن الطاعن كان قد تمسك في مذكرته المقدمة لمحكمة أول درجة بـ ٦ / ٤ / ١٩٦٥ بعدم جواز قبول شهادة لـ دكتور السيد أحمد متولى لأن المطعون عليها تعمل أجرة خاصة ، ولكن الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي معه ، أغفلا الرد على هذا الدفاع .

وحيث إن هذا النعي مردود في (الوجه الأول) منه بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بوجود "الفراش" على البينة ، وهي كافية وحدها لحل قضائه . وفي (الوجه الثاني) بأن تقدير أقوال الشهود مرهون بما يطمئن إليه وجدان قاض الموضوع ولا سلطان عليه في ذلك ، إلا أن يخرج بها عما يؤدي إليه مدلولها ومردود في (الوجه الثالث) بأن شهادة المستاجر للأجير على عكس شهادة الأجير للمستاجر مقبولة شرعا ، لأنها لا تحمل للشاهد مغناو لا ترفع عنه مغرما ، ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هندی رء فائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
الدكتور محمد حافظ هريدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد مدنى البشيشى ، ومحمد سيد
أحمد حماد .

(١٩١)

الطعن رقم ٥٩٠ لسنة ٣٥ القضائية :

(أ) إيجار . ” إيجار الأماكن ” . دهوى . ” تكليف الدهوى ” . حكم .
” الطعن فى الحكم ” .

الحكم بتخفيض الأجرة استنادا إلى القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ يكون صادرا
فى منازعة ناشئة عن تطبيقه . عدم قبوله لأى طعن . أحكام القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨
من قوانين الإيجارات المسكوة لقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

(ب) استئناف . ” الأحكام الجائز استئنافها ” . إيجار . ” إيجار الأماكن ” .
قانون . ” إلغاء القانون ” .

جواز استئناف الأحكام الصادرة بصفة نهائية من المحاكم الابتدائية بسبب وقوع
بطلان فى الحكم أو فى الإجراءات أثر فى الحكم . المادة ٣٩٦ مرافعات
القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . تشريع خاص تضمنت فصوصه قواعد تعتبر استثناء
من أحكام قانون المرافعات . لا سبيل إلى إلغاء أحكامه الا بتشريع خاص دلى
هذا الإلغاء . عدم استنفاد هذا الإلغاء من تعديل المادة ٣٩٦ مرافعات بالقانون
١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .

(ج) حكم . ” إصدار الحكم ” . استئناف .

القضاء بعدم جواز الاستئناف . لا محل معه للتعرض للدفاع المتعلق بالموضوع .

١ — متى كان الحكم قد امتد في قضائه بتخفيض الأجرة إلى أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ فإنه — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض^(١) — يكون صادرا في منازعة ناشئة عن تطبيق ذلك القانون ، وبالتالي لا يكون قابلا للطعن الذي أباحته الفقرة الرابعة من المادة ١٥ من القانون المشار إليه ، ولا وجه لما تمسكت به الطاعنة من عدم انطباق المادة ٤ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على واقعة النزاع استنادا لموضوع الأجرة لأحكام القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ ذلك أن هذا القانون هو من قوانين الاجارات المكمل لأحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

٢ — جرى قضاء محكمة النقض^(٢) . على أن ما أجازته المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ من استئناف الأحكام الصادرة بصفة نهائية من المحاكم الابتدائية بسبب وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم ، لا يعتبر استثناء من حكم المادة ١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ التي تقضى بأن الأحكام الصادرة في المازعات الناشئة عن تطبيق هذا القانون لا تكون قابلة لأي طعن ، لأن القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ هو تشريع خاص تضمنت نصوصه قواعد تعتبر استثناء من أحكام قانون المرافعات ولا مبدل إلى إلغاء أحكامه إلا بتشريع خاص ينص على هذا الإلغاء ولا يستفاد هذا الإلغاء من نص المادة ٣٩٦ مرافعات بعد تعديله بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، إذ المقصود بهذا التعديل الأخير — وعلى ما أوضحت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون — هو دفع اللبس الذي ثار حول معنى عبارة ” بصفة نهائية ” التي وردت بنص تلك المادة بعد تعديلها بالقانون ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ فرأى المشرع أن يستبدل بها عبارة ” في حدود نصابها النهائي ” ليوضح أن المقصود بالنص هو استئناف الأحكام الصادرة في حدود النصاب النهائي للحكمة .

٣ — ما دام الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى عدم جواز الاستئناف فإنه ما كان له أن يعرض لدفاع المستأنفة المتعلق بالموضوع .

(١) نقض ١٠/٤/١٩٦٩ مجموعة المكتب الفني السنة ٢٠ ص ٥٩٦

(٢) نقض ٣٠/٥/١٩٦٧ مجموعة المكتب الفني السنة ١٨ ص ١١٦٣ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليهما أقاما على الطاعنة الدعوى رقم ٣٥ سنة ١٩٦٢ لدى دائرة الإيجارات بمحكمة القاهرة الابتدائية، وقالوا بيانا للدعوى إن أولهما استأجر من الطاعنة بمقد الإيجار المؤرخ ١٩٦١/٨/١ الشقة رقم ٢ من المنزل رقم ٦ بشارع مدرسة البوايس بالقاهرة بأجرة شهرية قدرها ١٢ جنيه، كما استأجر ثانيهما من الطاعنة بمقد الإيجار المؤرخ ١٩٦١/٣/١ الشقة رقم ٣ من ذات المنزل بأجرة شهرية قدرها ٨ جنيه وأنه لما كانت أجرة المنزل فى شهر أبريل سنة ١٩٤١ وهى الأجرة القانونية، ونفا لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ للشقة الأولى مبلغا قدره ٤ ج و ٢٠٠ م شهريا وللشقة الثانية مبلغا قدره ٢ ج و ٨٠٠ م شهريا، فقد أقاما الدعوى بطلب تخفيض الأجرة إلى هذين المبلغين، كما طلب الثانى الحكم برد ما هو زائد على الأجرة القانونية وأجابت الطاعنة على الدعوى بأنها فى سنة ١٩٥٨ أجرت تعديلات فى المنزل أنفقت عليها أكثر من ألف جنيه بحيث أصبحت الشقتان منشأتين إنشاء جديدا وهو الأمر الذى يجعل أجرتهما خاضعة لأحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨، وأنها أجرت التخفيض المنصوص عليه فى ذلك القانون، فصارت الأجرة المسماة فى عقدى الإيجار هى الأجرة القانونية، وبتاريخ ١٩٦٢/٣/٥ نذبت المحكمة مكتب الخبراء بوزارة العدل لتقدير الأجرة القانونية للشقتين، وبعد أن قدم الخبير تقريره هادت وبتاريخ ٨ يونية سنة ١٩٦٤ حكمت بتخفيض أجرة الشقة المؤجرة للمطعون عليه الأول إلى مبلغ ٥ ج و ٦٨٢ م، وذلك من تاريخ التعاقد إلى نهاية سنة ١٩٦١ وإلى مبلغ ٥ ج و ٠٧٥ م من ١/١/١٩٦٢ إلى نهاية سنة ١٩٦٣ وإلى مبلغ ٣ ج و ٤٩٧ م ابتداء من أول يناير سنة ١٩٦٤، وبتخفيض أجرة الشقة المؤجرة للمطعون عليه الثانى إلى مبلغ ٣ ج و ٥٣٤ م من ١/١/١٩٦٢ إلى نهاية سنة ١٩٦٣ وإلى مبلغ

٢ ج و ٣٨٥ م من أول يناير سنة ١٩٦٤ وبإلزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون عليه الثاني مبالغاً قدره ١٣٦ ج و ٥٦٤ م فرق الأجرة ، واستأنفت الطاعنة الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاؤه ورفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ١٣٩٦ سنة ٨١ قضائية ، وبتاريخ ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٦٥ حكمت المحكمة بعدم جواز الاستئناف ، وطعنت للطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وبالحلقة المحددة لنظره أمام هذه الدائرة تمسكت النيابة برأيها للوارد في مذكرتها .

وحيث إن الطاعنة تنعى في السببين الأول والتاسع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك تقول إنه ذكر في أسبابه أن النزاع بين طرفي الخصومة ظل محصوراً في نطاق تخفيض الأجرة ، وهو ما يخضع في موضوعه لإختصاص محكمة الإيجارات ، وأنه لذلك لا يكون في الدعوى نزاع مدني آخر يجوز استئنافه وفقاً لحكم الفقرة الأخيرة من المادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، وذكر الحكم ذلك رغم أنها قالت في صحيفة استئنافها إنها قدمت إلى المحكمة الابتدائية مستندات عديدة تثبت أن الشقيتين موضوع النزاع قد انتشلتا في أوائل سنة ١٩٥٨ وأن أجزتهما تخضع لقوانين التخفيض للصادرة بعد هذا للتاريخ ، وأنه إذا كان الأمر كذلك ، فإن للنزاع بشأن الأجرة يكون خاضعاً لحكم الفقرة الأخيرة من المادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، ومن ثم يجوز استئناف الحكم الصادر فيه عملاً بالقواعد العامة ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم جواز الاستئناف ، فإنه لا يكون قد استوعب دفاعها وخالف القانون .

وحيث إن هذا النعي غير حديد ، ذلك أنه متى كان الحكم قد استند في قضائه بتخفيض الأجرة إلى أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ فإنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يكون صادراً في منازعة ناشئة عن تطبيق ذلك القانون ، وبالتالي لا يكون قابلاً للطعن الذي أباحته الفقرة الرابعة من المادة ١٥ من القانون المشار إليه ، ولا وجه لما تمسكت به الطاعنة من عدم إنطباق المادة الرابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على واقعة النزاع استناداً لموضوعه لأحكام

القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ ذلك أن القانون، الأخير هو من قوانين الإيجارات الملكية لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

وحيث إن للطاعنة تنعى في الأسباب من الرابع إلى الثامن، وفي السبب العاشر، على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك تقول أنها تسكت في أسباب استئنافها ببطلان الحكم الابتدائي لعدم تنويجه بعبارة "باسم الأمة" واستدلت على ذلك بأن الصورة المعلنة لها من ذلك الحكم خلت من تلك العبارة، وأنها تبين أن نسخة الحكم الأصلية كانت خالية أيضا من تلك العبارة ثم اكتشفت أنها أضيفت فيما بعد إليها وإلى دفتر للكوبيا فأقامت على المطعون عليه ما دعوى تزوير أصلية، وتمسكت بوجوب وقف السير في الاستئناف حتى يفصل في دعوى التزوير وطلبت ضم قضية الاشكال المقام منها، غير أن محكمة الاستئناف التفتت عن هذا الدفاع وقالت إنه لا حاجة بها إلى بحث هذا لبطلان ما دام الحكم المستأنف إنتهائيا، واستندت في ذلك إلى قضاء سابق لمحكمة النقض يتعلق بالمادة ٣٩٦ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ١٣٧ سنة ١٩٥٦، وهذا الذي ذكرته محكمة الاستئناف خطأ في القانون، لأن النزاع على النحو الذي عرض به يعتبر خارجا عن دائرة الأحكام الصحيحة التي قصد المشرع جعلها نهائية، وكان يتمين عليها أن تقبل الاستئناف وأن تستجيب لطلباتها .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن ما أجازته المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ١٣٧ سنة ١٩٥٦ من استئناف الأحكام الصادرة بصفة نهائية من المحاكم الابتدائية بسبب وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم لا يعتبر استثناء من حكم المادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧، التي تنص بأن الأحكام الصادرة في المنازعات الناشئة عن تطبيق هذا القانون لا تكون قابلة لأي طعن، لأن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ هو تشريع خاص تضمنت نصوصه قواعد تعتبر استثناء من أحكام قانون المرافعات، ولا سبيل إلى إلغاء أحكامه إلا بتشريع خاص ينص على هذا الإلغاء، ولا يستفاد هذا الإلغاء من نص المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات بعد تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢، إذ المقصود بهذا التعديل الأخير

على ما أوضحت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون هو دفع اللبس الذيثار حول معنى عبارة "بصفة نهائية" التي وردت بنص تلك المادة بعد تعديلاتها بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ فرأى المشرع أن يستبدل بها عبارة "في حدود نصابها الانتهائي" ليوضح أن المقصود بالنص هو استئناف الأحكام الصادرة في حدود النصاب الانتهائي للمحكمة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انترم هذا النظر وقضى بعدم جواز الاستئناف المرفوع عن الحكم الصادر من محكمة القادرة الابتدائية بتخفيض أجرة العين المؤجرة تطبيقاً للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنعني في الأسباب الثاني والثالث ومن الحادى عشر إلى الثالث عشر على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبب ، وفي بيان ذلك نقول إنها قدمت إلى المحكمة الابتدائية عقد إيجار للطابق الذي تقع به الشقتان موضوع النزاع وهو عقد صادر من ولدها إلى أحد الضباط الانجليز قبل سنة ١٩٤١ ، وتمسكت بأنه ما دامت الأجرة مسماة فيه فإن بحث الخبير عن أجرة المثل يكون مخالفاً للقانون ، وأنه إذا كان هذا هو شأن الأجرة قبل إجراء التعديلات فإن شأنها من باب أولى يكون كذلك بعد إجراء التعديلات ، ولما أهدرت المحكمة الابتدائية دفاعها واستأنفت حكمها تمسكت بهذا الدفاع ، كما تمسكت ببطلان أعمال الخبير لأنه أهدر فتوى لمجلس الدولة تتناول المنشآت الحديدية ، وامتنع عن مناقشة المهندس المعماري الذي أقام التعديلات ، كما لم يلتفت إلى أن الحكم الابتدائي إلى تقرير خبير استشاري مقدم منها وإلى طلبها إعادة القضية للرافعة لضم قضايا أخرى ، وقد تمسكت بكل هذه الأوجه في صحيفة استئنافها ، ولكن الحكم المطعون فيه لم يلتفت إليها ، وبذلك يكون قد خالف القانون وشابه القصور .

وحيث إن هذا النعي في جميع ما تضمنه مردود بأنه ما دام الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى عدم جواز الاستئناف ، فإنه ما كان له أن يعرض لدفاع المستأنفة المتعلق بالموضوع .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدق البشيشي ،
محمد سيد أحمد حماد .

(١٩٢)

الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٣٦ القضائية :

عقد . " بطلان العقد " . " تحول العقد " . بطلان . " بطلان
التصرفات " . بيع .

تحول العقد الباطل إلى عقد صحيح . اقتراض قيام العقد الجديد بين نفس العاقدین بصفتيهما .
ليس للقاضي إجراء أى تغيير فى هذه الصفات .

فكرة تحويل العقد الباطل إلى عقد صحيح تفترض قيام العقد الجديد بين نفس
العاقدین بصفتيهما التى اتصفا بها فى العقد القديم ، فليس فى سلطة القاضي إجراء
أى تغيير فى هذه الصفات لخروج ذلك عن نطاق التحول . لما كان ذلك فإن تحول العقد
يكون ممتمنا إذا كان يستلزم ذلك إدخال متعاقد جديد ليعقد العقد ، وإذا التزم
الحكم المطعون فيه هذا النظر ولم يقض بتحويل العقد الأصيل الصادر من المطعون عليه
بصفته ممثلا لغيره إلى بيع جديد صدر منه بصفته الشخصية ، فإنه لا يكون قد خالف
القانون أو أخطأ فى تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل في أن السيد محمد جمعه أقام الدعوى رقم ١٩ سنة ١٩٥٨ كلى
الرفازيق ضد لبيب حسن زناتي بصفته وليا طبيعيا على ابنه حسن وضد
عبد الواحد محمد حسن زناتي وآخرين طالبا الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الإبتدائي
المؤرخ ١٩٥٥/٨/٢١ والمتضمن شراؤه من المدعى عليه الأول أطيانا زراعية
مساحتها ١٥ ط شائعة في ١ ف و ٥ ط و ١٧ س مبيدة الحدود والمالم
بالعقد وبالعريضة نظير ثمن قدره ٣٤٣ ج و ٧٥٠ م وذلك في مواجهة
باقى المدعى عليهم. وقال في بيان دعواه إن المدعى عليه الأول بصفته باعه الأطيان
المذكورة نظير الثمن المشار إليه والذي دفع بأ كمله ولم يتخلف عن تقديم مستندات
التملك أقام هذه الدعوى، وأثناء نظرها طالب حسن لبيب زناتي بقبول خصما ثالثا فيها
والحكم برفضها قائلا إن المرحومة الست بنت السيد غانم كانت تملك أطيانا
باعت منها في ١٩٣٨/٣/١٢ ٣ ف و ١٣ ط و ٢٠ س إلى عبد الواحد حسن
زناتي وسعد زناتي اللذين باعاه منها ١ ف و ١٠ ط و ١١ س في سنة ١٩٥٠
ولقد وضع هو والبائعان له اليد على القدر منذ ١٩٣٨/٣/١٣ ونظرا لأنه كان
قاصرا ، فقد تولى والده بصفته وليا طبيعيا عليه تأجير هذه الأطيان إلى المدعى ،
واستمر في تحصيل أجرة منها منه إلى أن بلغ سن الرشد فحصل الأجرة منه بنفسه
وإذا صدر العقد المطلوب الحكم بصحته من والده بصفته في ١٩٥٥/٨/٢٦
ومن بعد بلوغه سن الرشد فإنه لا يحتاج به ، وبتاريخ ١٩٦٢/١/٢ حكمت المحكمة
(أولا) بقبول حسن لبيب زناتي خصما ثالثا في الدعوى (ثانيا) برفض الدعوى
وإستئناف المدعى هذا الحكم لدى محكمة إستئناف المصورة طالبا إلغاء الحكم له
بطلباته وقيد هذا الإستئناف برقم ٢٠ سنة ٥ ق ، وإستند في إستئنافه
إلى أن البائع له يملك القدر المبيع بصفته الشخصية ميراثا عن والدته الست
بنت السيد غانم ، وأن عبارة بصفته وليا طبيعيا قد أضيفت بسوء قصد، وطلب
نذب خير لتحقيق ذلك ، وبتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٥ حكمت المحكمة قبل الفصل
في موضوع الإستئناف بنسب مكتب الخبراء التابع لوزارة العدل للانتقال
إلى الأرض موضوع النزاع ومعاينتها وبيان ما إذا كانت تدخل في ملكية
المستأنف عليه الأول (لبيب حسن زناتي) ميراثا عن والدته المرحومة
الست بنت السيد غانم أم أنها تدخل في ملكية المستأنف عليه الخامس (حسن

لييب حسن زناتي) بموجب العقود المقدمة منه ، وقدم الخبير تقريراً انتهى فيه إلى أن المستأنف عليه الأول لا يرث شيئاً من الأطنان المخلفة عن والدته المرحومة الست بنت السيد غانم ، وأن الأطنان موضوع العقد تدخل في ١ ف و ١٠ ط و ٨ س اشتراها المستأنف عليه الخامس بعقد مؤرخ ١٩٥٢/٣/٥ اقترن بوضع يده . وبتاريخ ١٩٦٦/٢/٢٤ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف ، وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليهم ولم يبدووا دفاعاً وأصررت النيابة على رأيها الذي أبدته بمذكرتها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن الطاعن ينفي في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إنه لما كان الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٢٥٠ سنة ١ ق بصفة ونفاذ عقد البيع المدعى صدوره من مورثة المطعون عليه الأول الست بنت السيد غانم إلى سعد وعبد الواحد حسن إبراهيم زناتي لم يسجل ، وكانت الملكية لا تنتقل إلا بالتسجيل ، فإن المطعون عليه الأول يظل مالكا للقدر موضوع النزاع بطريق الميراث عن والدته ، وللطاعن أن يعمل على ملكية المطعون عليه الأول لما باعه له ، وأنه وقد انتهت محكمة الدرجة الثانية إلى أن عقد البيع موضوع الدعوى قد تحول إلى عقد بيع صادر من المطعون عليه الأول بصفته الشخصية وفقاً لنظرية تحول العقد المنصوص عنها في المادة ١٤٣ من القانون المدني ، وأن هذا التحول رهن بثبوت ملكية المطعون عليه الأول وقد ثبت أنه لا زال مالكا فانه يكون قد تماقذ مع الطاعن بصفته الشخصية بعد تحول العقد ، وبالتالي فلا حاجة بتصرفات المطعون عليه الخامس للغير إلا إذا كانت مسجلة ، وإذا سجل الطاعن صحيفة دعواه بينما لم يسجل المطعون عليه الخامس عقده فانه يكون أولى بالتفضيل ، ويكون ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من أن البائع للطاعن لا يملك القدر المبيع مخالفاً لأحكام المادتين ٩ ، ١٠ من قانون الشهر العقاري رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦ .

وحيث إن هذا النفي في غير محله ، ذلك أن فكرة تحويل العقد الباطل إلى عقد صحيح تفترض قيام العقد بالحديد بين نفس العاقلين بصفتهما التي انصفا بها

في العقد القديم فليس من سلطة القاضى إجراء أى تغيير في هذه الصفات لخروج ذلك عن نطاق التحول ، لما كان ذلك ، فإن تحول البيع على النحو الذى يطلبه الطاعن يكون ممتنعاً لما يستلزمه ذلك من إدخال متعاقد جديد لينعقد للعقد وهو المطعون عليه الأول بصفته الشخصية مع أنه لم يكن طرفاً فيه بهذه الصفة وبالتالي فلا جدوى من بحث أثر ترانى المطعون عليه الخامس في تسجيل عقده وأيلولة ملكية العين المباعة للمطعون عليه الأول شخصياً بالميراث من والدته الست بنت السيد غانم ، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ولم يتخذ — خلافاً لما قرره الطاعن — بتحول العقد الأصيل الصادر من المطعون عليه الأول بصفته ممثلاً لغيره إلى بيع جديد صدر منه بصفته الشخصية ، بل خلص إلى أن المطعون عليه الأول لا يملك القدر المبيع بصفته الشخصية ، وأنه لا جدوى من بحث طلب التحول فانه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن الطاعن ينهى في السبب الأول على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب والخطأ في تطبيق القانون وتأويله ، وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك بصورية الإقرار الصادر من المطعون عليه الأول في الاستئناف رقم ٢٥٠ سنة ١٩٣٨/٣/١٣ بصحة العقد المؤرخ ١٩٣٨/٣/١٣ المحكوم ابتدائياً برده وبطلانه وبصورية الحكم الاستئنافى المبني عليه والصادر في ١٩٥٠/١٢/٢٠ بصحة ذلك العقد إلا أن الحكم التفت من ذلك الدفاع استناداً إلى أن عقد البيع صدر في تاريخ لاحق لتاريخ الإقرار والحكم ، مما يجعل الطعن بالصورية غير سائغ مع أن ذلك ليس من شأنه جعل الطعن بالصورية غير سائغ ، ولا يصح الاستناد إليه لإهدار هذا الطعن لصدور التصرف اللاحق من أحد أطراف الصورية للغير الذى له أن يعول على التصرف الحقيقى لحماية تصرفه سواء كان لاحقاً للتصرف الصورى أم سابقاً عليه ، وإذا كان الحكم الابتدائى رقم ٣٦٢ سنة ٤٦ الصادر برده وبطلان عقد البيع هو الذى يمثل الحقيقة ، وكان الإقرار والحكم الاستئنافى رقم ٢٥٠ سنة ١٩٥٠ المبني عليه صوريين ، فإن للطاعن بوصفه من الغير أن يتمسك بالتصرف الحقيقى ليصل إلى اعتبار عقده صادراً من مالك .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أنه لما كان تحول العقد الأصلي ممتنعاً على النحو السالف بيانه عند الرد على السبب الثانى ، فإنه لا يترتب على القضاء بصورية الاقرار الصادر من المطعون عليه الأول فى الاستئناف رقم ٢٥٠ سنة ١ ق بصحة العقد المؤرخ ١٣ / ٣ / ١٩٣٨ الصادر من مورثة المطعون عليه الأول وبصورية الحكم الاستئنافى المبني عليه وصول الطاعن الى اعتبار عقده صادراً من مالك ، ومن ثم فلا جدوى من تمسك الطاعن بهذا الوجه من الدفاع .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هدى نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :
الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدق البشبيش ، ومحمد سيد أحمد حامد .

(١٩٣)

الطعن رقم ١٦١ لسنة ٣٦ القضائية :

(أ) عقد . " فسخ العقد " . " الشرط الفاسخ الصريح " .

مناط سلب سلطة القاضي التقديرية في مدد الفسخ عند الاتفاق على أن يكون العقد مفسوخا من تلقاء نفسه دون حاجة إلى تنبيه أو إنذار . وجوب تحققه من توافر شروط الفسخ الاتفاق . لا يبقى للدائن عند عدم تحقق ذلك سوى التمسك بالفسخ انقضائي .

(ب) عقد . " فسخ العقد " . " الشرط الفاسخ الصريح " . بيع .

إختلاف شرط الفسخ الصريح وشرطه الضمني طبيعة وحكما . مثال في عقد بيع .

١ - أن كان الاتفاق على أن يكون العقد مفسوخا من تلقاء نفسه دون حاجة إلى تنبيه أو إنذار عند الإخلال بالالتزامات الناشئة عنه من شأنه أن يسلب القاضي كل سلطة تقديرية في مدد الفسخ ، إلا أن ذلك منوط بتحقيق المحكمة من توافر شروط الفسخ الاتفاق ووجوب إعماله ، ذلك أن للقاضي الرقابة التامة للتثبت من انطباق الشرط على عبارة العقد ، كما أن له عند التحقق من قيامه مراقبة الظروف الخارجية التي تحول دون إعماله ، فإن تبين له أن الدائن قد أسقط خياره في طلب الفسخ بقبوله للوفاء بطريقة تتعارض مع إرادة فاسخ العقد أو كان الدائن هو الذي تسبب بخطئه في عدم تنفيذ المدين لالتزامه ، أو كان امتناع المدين عن الوفاء مشروعاً بناء على الدفع بعدم التنفيذ في حالة توافر شروطه ، تجاوز من شرط الفسخ الاتفاق ، فلا يبقى للدائن سوى التمسك بالفسخ القضائي طبقاً للمادة ١٥٧ من القانون المدني .

٢ — متى انتهى الحكم إلى اعتبار العقد مفسوخا من تلقاء نفسه ، في حين أن الثابت أن العقد لم يتضمن النص على الفسخ بإرادة الدائن ، وإنما نص فقط في البند الثاني على حلول الأقساط المتفق عليها عند التخلف من دفع إحداها في مواعده مع استحقاق فائدة بواقع ٤ ٪ سنويا من تاريخ التخلف حتى السداد ، ومن ثم فلا يترتب على مخالفة هذا البند سوى فسخ العقد بناء على الشرط الفاسخ الضمني المفترض في العقود الملزمة للجانبين . ولما كان شرط الفسخ الصريح وشرطه الضمني يختلفان طبيعة وحكما وكان الشرط الضمني لا يستوجب الفسخ حتما بمجرد حصول الإخلال بالالتزام ، إذ هو خاضع لتقدير القاضي ، وللقاضى أن يمهل المدين كما أن للمدين أن يتفادى الفسخ إذا قام بتنفيذ الالتزام قبل صدور الحكم النهائي فإن الحكم المطعون فيه ، إذ استند في قضائه باعتبار العقد مفسوخا من تلقاء نفسه إلى ماورد بالبند الثاني من العقد ، يكون قد خالف الثابت بالأوراق ومسح اتفاق الطرفين ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه ومسائر الأوراق — تتحصل في أن السيدة / هانم عبده الجيار أقامت الدعوى رقم ١٠٣ سنة ١٩٦٤ كلى المنصورة ضد الطاعنين تطلب الحكم باعتبار عقد البيع المؤرخ ١٩٦٢/٢/١٧ مفسوخا واعتبار مبالغ العربون المدفوع وقدره ثلاثة آلاف جنيه حقا خالصا لها وتسليم الأطنان المباعة وقالت بيانا للدعوى إنه بمقتضى العقد المذكور اشترى منها الطاعنون ٥٠ فدانا موضحة الحدود والمعالم بالعقد وبصحيفة الدعوى مقابل ثمن قدره ١٥٠٠٠ ج ، دفع منه وقت التعاقد ٥٠٠ ج والتمز المشترون بدفع مبالغ ٢٥٠٠ ج قبل احتلام الأطنان المحددة أول نوفمبر سنة ١٩٦٢ ، وإلا أصبح العقد مفسوخا من تلقاء نفسه بدون تنبيه أو إنذار واعتبار العربون المدفوع حقا

مكتسباً للبائعة ، أما الباقي وقدره ١٢ ألف جنيه فقد التزم المشترون بدفعه على سبعة أقساط سنوية متساوية ابتداء من ١٩٦٣/١٠/٣١ على أن تحل باقي الأقساط فوراً وبدون تنبيه أو إنذار أو حكم ، وإذا تخلف المشترون عن دفع أى قسط أو جزء منه في موعده مع استحقاق الفوائد بواقع ٤ ٪ سنوياً من تاريخ التأخير حتى تمام السداد ، ولما كان المشترون لم يدفعوا للمدعية غير المبلغ المذكور بالعقد وقدره ٥٠٠ ج ومبلغ ١٥٠٠ ج من مقدم الثمن الواجب دفعه قبل استلام الأطنان المبينة وقاموا بالاستيلاء على هذه الأطنان بدون رضاها ، فقد اضطرت إلى رفع الدعوى رقم ٧٤٧ سنة ١٩٦٣ مستعجل بنذر المنصورة للحكم بتعيينها أو بتعيين من ترشحه حارساً على هذه الأطنان لإدارتها وتحصيل الغلة لنفسها حتى تستوفي باقي حقوقها قبل المدعى عليهم ، ولدى نظر دعوى الحراسة بمجلس ١٩٦٤/١/٢٢ عرض المشترون على المدعية مبلغ ألف جنيه فتسامت ، مع احتفاظها بحقوقها في اعتبار العقد مفسوخاً . وإذا كانت المبالغ التي قبضتها المدعية وقدرها ثلاثة آلاف جنيه قد دفعها المشترون على سبيل العربون وكان المتفق عليه اعتبار العقد مفسوخاً بلا تنبيه أو إنذار واعتبار للعربون حلاً خالصاً للبائعة بمجرد تراخي المدعى عليهم في تنفيذ التزاماتهم طبقاً لما ورد بالبندين الثاني والتاسع من عقد البيع — وكانت المدعية رغم ذلك قد قامت بأعذار المدعى عليهم بتاريخ ١٩٦٣/١٢/٩ بحلول الثمن جميعه وكلفتهم بضرورة السداد في مدى تمضية أيام ، وإلا اعتبر العقد مفسوخاً كما أعادت إعادتهم في صحيفة الدعوى بتكليفهم بوفاء الثمن وفوائده في مدى يومين من إعلانهم بها ، وإلا حتى لها أن تؤكد انفساخ العقد إعمالاً لنصوصه فقد انتهت إلى طلب الحكم لها بطلباتها سالفة البيان ، وبمجلس ١٩٦٥/٣/٣١ عرض المشترون على المدعية مبلغ ١٥٠٠ ج خصماً من الثمن وإذا رفضت استلامه أو دعوه على ذمتها بخزينة المحكمة ، وقدموا مذكرة بدفعهم طلبوا فيها الحكم بصحة العرض والإيداع الخاصين بالنسبة للبائع المشار إليه ، وبتقسيط باقي الثمن على عشرة أقساط سنوية ، كما طلبوا الحكم برفض الدعوى استناداً إلى أن الشرط الصريح الفاسخ للوارد بالعقد قاصر فقط على حالة عدم سداد مبلغ ثلاثة آلاف جنيه من الثمن ، وإذا تم سداد هذا المبلغ للمدعية قبل رفع الدعوى ، فإن حقها في أعمال الشرط يكون قد سقط ولا يكون لها سوى المطالبة بباقي الثمن وفوائده طبقاً للبند الثاني من العقد أو التمسك بأحكام القواعد العامة

في الفسخ طبقا لنص المادة ١٥٧ من القانون المدني في حالة ثبوت الامتناع عن الوفاء بدون مقتضى ، وفي ٢٨/٤/١٩٦٥ حكمت المحكمة (أولا) بفسخ عقد البيع العرفي المحرر في ١٧/٢/١٩٦٢ وبإلزام المدعى عليهم بتسليم الحسين فدانا الموضحة الحدود به وبالصحيفة وملحقاتها للمدعية واعتبار مبالغ العربون وقدره ٥٠٠ ج - ق خالصا لها . (ثانيا) بإلزام المدعية بأن تدفع للمدعى عليهم مبلغ ٢٥٠٠ ج ، (ثالثا) بإلزام المدعى عليهم المصروفات المأهولة ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة ، ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . واستأنف المدعى عليهم هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة طالبن بإلغاء والحكم برفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ١٨٨ سنة ١٧ ق . كما استأنفته المدعية طالبة إلغاء فيما قضى به من إلزامها بدفع مبلغ ٢٥٠٠ ج للمدعى عليهم وقيد استئنافها برقم ٢٦٩ سنة ١٧ ق . وفي أثناء نظر الاستئناف عرض المشترون بجلسة ٣١/٣/١٩٦٥ على البائعة مبلغ ٢٠٨٦ ج و ١٥٠ مليا ، مبلغ ٢٩١٣ ج و ٨٥٠ مليا ، وإذا رفضت قبولها فقد تم إيداع المبالغين على ذمتها بخزينة المحكمة ليصرف أولها بدون قيد أو شرط ويصرف الثاني بعد شطب ما على الأطيان المبيعة من قيود وتسجيلات ، وتمسك الطاعنون بدفاهم الذي أبدوه لدى محكمة أول درجة وأضافوا إليه أن عقد البيع موضوع النزاع بما تضمنه من شرط فاسخ صريح قد تم العدول عنه باتفاق الطرفين عند إعداد مشروع العقد النهائي الموقع من محامي البائعة بتاريخ ١٦/٦/١٩٦٢ ، وفي ٥/٣/١٩٦٦ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع (أولا) برفض الاستئناف رقم ١٨٨ سنة ١٧ ق وإلزام رافعية المصروفات ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . (ثانيا) بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إلزام المستأنفة في الاستئناف رقم ٢٦٩ سنة ١٧ ق بأن تدفع للاستئناف عليهم مبلغ ٢٥٠٠ ج وإلزام المستأنف عليهم مصروفات هذا الاستئناف . (ثالثا) بتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعنون على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة رأيها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن مما ينهض الطاعنون في الصبين الأول والرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق والصور في التعديب ، وفي بيان ذلك يواون

إن الحكم قضى باعتبار العقد مفسوخا من تلقاء نفسه ، إستنادا إلى تحقق الشرط الفاسخ الصريح الوارد في البند التاسع من عقد البيع لعدم قيام الطاعنين بسداد مقدم الثمن المتفق عليه حتى أول نوفمبر سنة ١٩٦٢ من جهة ، ولتخالفهم عن أداء الثمن رغم إذارهم بحلول جميع الأقساط طبقا لنص البند الثاني من العقد من جهة أخرى ، وأنه لا يحول دون وقوع هذا الفسخ قيام الطاعنين بسداد مقدم الثمن للبائنة لحصول هذا السداد بعد مواعده ، هذا في حين أن المحكمة إذ واجهت النزاع الحالي لم تكن أمام الحالة المنصوص عليها في البند التاسع من العقد لأن المشتري (الطاعنين) كانوا قد دفعوا فعلا للبائنة ما يكمل ٦٠ ج عن كل فدان من الأطنان المباعة قبل رفع دعوى الفسخ ، كما أن المحكمة لم تنظر إلى نية المطعون عليها في إسقاط خيارها بالفسخ ورغبتها في تنفيذ العقد ، وذلك لقبولها تسليم الأطنان للطاعنين اكتفاء بقبض مبلغ ١٥٠٠ ج ومطالبتها في إذارها المؤرخ ١٩٦٣/١٢/٩ بجميع الثمن لحلول أقساطه طبقا لنص البند الثاني من العقد ، ورفع دعوى الحراسة طبقا لما ورد بهذا البند لاستلام الأطنان وإدارتها حتى تستوفي حقوقها أو تباع الأطنان وقبولها مبلغ ألف جنيه من الثمن عند نظر دعوى الحراسة بجلسة ١٩٦٤/١/٢٢ ، وأنه بالرغم من تمسك الطاعنين بجدول المطعون عليها عن أعمال البند التاسع من العقد إستنادا إلى الوقائع الثابتة مخالفة الذكر ، والتي تدل بوضوح على أن نية البائنة قد انصرفت نهائيا إلى تنفيذ العقد لإفساخه ، فإن الحكم المطعون فيه أغفل بحث هذا الدفاع بحجة أن البائنة احتفظت بحقوقها كاملا في اعتبار العقد مفسوخا إعمالا لنصوصه ، وهو رد يقصر عن مواجهة دفاع الطاعنين ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنهم أوضحوا المحكمة الاستئناف أن جملة المستحق للمطعون عليها في العقد موضوع النزاع حتى ١٩٦٥/١٠/٣١ هو ٨١٤٢ ج ، وأن ما دفعوه لها هو ٩٥٠٠ ج وطلبوا لذلك رفض طلب الفسخ وتقصيط باقي الثمن على آجال معقولة طبقا لنص المادة ٢/٣٤٦ من القانون المدني ، وأهدر الحكم المطعون فيه هذين الطلبين بقوله إن المبالغ المذكورة دفعت بعد الميعاد وأن حكم القضاء بالفسخ بعد تمسك البائنة به يعتبر كاشفا لا منشئا ، وأن القاضي لا يملك في هذه الحالة أن يمنح المشتري أجلا للدفع ، إذ لا تصبح له سلطة تقديرية في حين أن التأخير في سداد الثمن جميعه لحلول أقساطه بسبب التراخي في دفع أداها لا يترتب عليه طبقا للبند الثاني من العقد سوى تطبيق أحكام الفسخ

القضائي وفقا للقواعد العامة إذا رغبت البائعة ذلك، وبذلك يكون الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون ومسح اتفاق الطرفين، وقد ترتب على هذا الخطأ أن سمحت المحكمة نفسها عن ممارسة ساطمها الموضوعية التي طوأت باعتمالها في رفض طلب الفسخ القضائي لقيام المشترين (الطاعنين) بالوفاء بجميع الأقساط التي استحققت حتى تاريخ الحكم النهائي وطلب منح المشترين نظرة الميسرة التي تنفق وحالتهم .

وحيث إن هذا النعي في محله، ذلك أنه وإن كان صحيحا ما قرره الحكم المطعون فيه من أن الاتفاق على أن يكون العقد مفسوخا من تلقاء نفسه دون حاجة إلى تنبيه أو إنذار عند الإخلال بالالتزامات الناشئة عنه من شأنه أن يسلب للقاضي كل سلطة تقديرية في صدد الفسخ، إلا أن ذلك منوط بتحقيق المحكمة من توافر شرط الفسخ الاتفاقي ووجوب أعماله، ذلك أن للقاضي الرقابة التامة للثبوت من انطباق الشرط على عبارة العقد، كما أن له عند التحقق من قيامه مراقبة الظروف الخارجية التي يمكن أن تحول دون أعماله، فإن تبين له أن الدائن قد أسقط خياره في طلب الفسخ بقبول الوفاء بطريقة تتعارض مع إرادة فسخ العقد أو كان الدائن هو الذي تسبب بخطئه في عدم تنفيذ المدين لالتزامه، أو كان امتناع المدين من الوفاء مشروعا بناء على الدفع بعدم التنفيذ في حالة توافر شروطه، تجاوز عن شروط الفسخ الاتفاقي، فلا يبقى للدائن سوى التمسك بالفسخ القضائي طبقا لنص المادة ١٥٧ من القانون المدني، لما كان ذلك وكان النابت من قرارات الحكم المطعون فيه أن اتفاق الطرفين على اعتبار العقد مفسوخا من تلقاء نفسه ولا حاجة إلى تنبيه أو إنذار لم يرد إلا في حالة عدم قيام الطاعنين بسداد ما يكمل ٦٠ ج عن كل فدان في أول نوفمبر سنة ١٩٦٢ طبقا للبند التاسع من عقد البيع وأن التخلف عن وفاء أي قسم في موعده لا يترتب عليه طبقا للبند الثاني من العقد سوى " حلول باقي الأقساط واستحقاق فائدة قدرها ٤ ٪ سنويا من تاريخ التخلف حتى السداد مع حق البائعة (المطعون عليها) في طلب وضع الأطنان المبيعة تحت الحراسة القضائية حتى تستوفي حقوقها أو تباع الأطنان " وكان الطاعنون قد تمسكوا لدى محكمة الموضوع ببدول المطعون عليها عن أعمال شروط الفسخ بالاتفاق نظرا للثقة المتبادلة بينهم، واستدلوا على ذلك بقيام المطعون عليها بتسليمهم

الأطيان في ١٩٦٢/١١/١ ، إكتفاء بقبول مبلغ ١٥٠٠ ج فقط من مقدم الثمن ، وبطلبها فرض الحراسة على هذه الأطيان لاستيفاء الثمن بدلا من المطالبة بطردهم من الأرض كذلك ، وبقبضها بمبلغ الألف جنيه الباقية من مقدم الثمن في ١٩٦٤/١/٢٢ أثناء نظر دعوى الحراسة وبعد يوم أول نوفمبر سنة ١٩٦٢ المحدد لوقوع الفسخ الاتفاق بمدة تجاوز السنة ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى وجوب إعمال الشرط الفاسخ الصريح رغم قيام هذه الظروف والاعتبارات التي قد تحمل على القول بعبول المطعون عليها من التمسك بهذا الشرط ودون مناقشة دفاع الطاعنين في هذا الخصوص ، مع أنه دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، فإنه يكون مشوبا بقصور يبطاله ، ولا يغير من ذلك قول الحكم إن البائعة قد احتفظت بحقها كاملا في اعتبار العقد مفسوخا عند قبولها مقدم الثمن بعد فوات مواعده لأن قبولها الأداء على هذا النحو رغم قيام الشرط الفاسخ الصريح ، مما يتعارض مع اتجاه إرادتها إلى فسخ العقد ، كما لا يغير منه قول المطعون عليها إنها كانت تعتقد عند قبض هذا المبلغ أن من حقها الحصول عليه بوصفه عربونا ما دام الثابت من الوقائع التي أوردها الحكم أن العربون المتفق عليه وقدره ٥٠٠ ج قد دفع بتمامه وقت تحرير العقد . ولنعم في شقه الثاني صحيح كذلك ، إذ يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن انتهى إلى اعتبار العقد مفسوخا من تلقاء نفسه إعمالا لنص البند التاسع أضاف إلى ذلك قوله ” هذا فضلا عن أن المستأنف عليها (البائعة) قامت رغم ذلك بإصدار المستأنفين (الطاعنين) صرتين الأولى في ١٩٦٢/١٢/٩ والثانية بعريضة الدعوى في ١٩٦٤/١/٣٠ ، دون أن يسدد المستأنفون بقية الثمن جميعه لحلول جميع الأقساط تطبيقا لنص البند الثاني من عقد البيع وفوائدها بواقع ٤٠٠ / سنويا ليوم الوفاء بمبلغ ٢٥٠٠ ج حتى ١٩٦٢/١١/١ “ في حين أن الثابت من الوقائع التي أوردها الحكم أن البند الثاني من العقد لم يتضمن النص على الفسخ بإرادة الدائن ، وإنما نص فقط على حلول الأقساط المتفق عليها عند التخلف عن دفع أحداها في مواعده ، مع استحقاق فائدة بواقع ٤٠٠ / سنويا من تاريخ التخلف حتى السداد .

ومن ثم فلا يترتب على مخالفة هذا البند سوى فسخ العقد بناء على الشرط الفاسخ
الضمني المفترض في العقود الملزمة للجانبين، ولما كان شرط الفسخ الصريح وشرطه
الضمني يختلفان طبيعة وحكما، وكان الشرط الضمني لا يستوجب الفسخ حتما بمجرد
حصول الإخلال بالالتزام، إذ هو خاضع لتقدير القاضي، وللقاضي أن يمهل المدين
كما أن للمدين أن يتفادى الفسخ إذا قام بتنفيذ الالتزام قبل صدور الحكم النهائي،
فإن الحكم المطعون فيه، إذ استند في قضائه باعتبار العقد مفسوخا من تلقاء نفسه
إلى ماورد بالبند الثاني من العقد، يكون قد خالف الثابت بالأوراق ومسح اتفاق
الطرفين، مما يعيبه ويستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي الأسباب .

جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور محمد حافظ هريدي ، وعضوية السادة المستشارين :
السيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدق البشيشي ، ومحمد سيد أحمد حاد ، وهادي عبد الرحمن .

(١٩٤)

الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) خبرة . " بطلان عمل الخبير " . محكمة الموضوع . نقض .
" أسباب الطعن " . " السبب الجديد " .

الإدعاء بطلان عمل الخبير . عدم التمسك به أمام محكمة الموضوع . لا تجوز
إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(ب) تعويض . " تقدير التعويض " . مسئولية . " المسئولية العقدية " .
" ركن الضرر " .

بيان الحكم في أسبابه عناصر الضرر . لا يعيبه بعد ذلك تقدير تعويض إجمالي
من تلك العناصر .

١ - إذا لم يثر الطاعن أمام محكمة الموضوع البطلان الذي يدعيه في عمل
الخبير فإنه لا يقبل منه التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ - إذا أوضح الحكم في أسبابه عناصر الضرر الذي لحق المطعون عليه
بسبب خطأ الطاعن وبين وجه أحقيته في التعويض عن كل عنصر منها ، فإنه لا يعيبه
تقدير تعويض إجمالي من تلك العناصر ، إذ لا يوجد في القانون نص يلزم باتباع
معايير معينة في خصوصه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الدكتور عوض الله يوسف (المطعون عليه) أقام الدعوى رقم ۲۱۵ سنة ۱۹۵۲ كلى الزقازيق ضد يوسف اسحق غبريال (الطاعن) ، طالبا إلزامه بأن يدفع له مبلغ ۲۵۰۰ ج ، وقال فى بيان دعواه إنه تعاقد مع المدعى عليه على أن يقيم له عمارة طبقا للشروط والقيود والمواصفات المبينة بالعقدين المؤرخين فى ۱۶ و ۲۰/۷/۱۹۵۰ والرسوم الملاحقة بهما الموقع عليها من المدعى عليه الذى تعهد بتسليم العمارة كاملة فى ميعاد فائته ۱۰/۱۱/۱۹۵۰ ، والا لآزم بدفع غرامة يومية قدرها ۲ ج حتى التسليم ، إلا أنه خالف الشروط والمواصفات المتفق عليها كما لم ينجز العمل فى الموعد المحدد رغم إذاره ، ولما رفع عليه دعوى لإثبات الحالة رقم ۱۹۵۱/۴۹ مستعجل الزقازيق ، تعهد بتاريخ ۲۱/۵/۱۹۵۱ بإتمام ما لم يتم من العمل ونزع المخالف للمواصفات ، حتى إذا ما أتم ذلك كان على المدعى أن يدفع له ما جملته ۱۶۹۳ ج من ذلك ۲۲۳ ج عند تسليم العمارة ، ۷۳۰ ج فى ۱/۱/۱۹۵۲ ، ۷۳۰ ج فى ۱/۶/۱۹۵۲ وتحمّل بكل من المبالغين الأخيرين سند ، إلا أنه لم ينفذ ما تعهد به ، وأقام ضده دعوى طالبة فيها بمبلغ ۲۳۳ ج المتفق على سدادها عند تسليم العمارة ، وإذا ثبت خبير دعوى لإثبات الحالة ما إرتكبه المدعى عليه من مخالفات ، فقد أقام هذه الدعوى بما يستحقه من تعويض عنها بينما أقام المدعى عليه الدعوى بين ۲۸۱ سنة ۱۹۵۲ ، ۳۶۷ سنة ۱۹۵۲ كلى الزقازيق ، طلب فى الأولى إلزامه بأن يدفع له مبلغ ۱۴۶۰ ج موضوع السنتين المؤرخين ۲۱/۵/۱۹۵۱ وفوائده بواقع ۷ ٪ من تاريخ الاستحقاق حتى السداد ، وطلب فى الثانية إلزامه أيضا بأن يدفع له مبلغ ۲۳۳ ج المتفق على سدادها عند التسليم ، وبعد أن قررت المحكمة ضم الدعاوى الثلاث ليصدر فيهم حكم واحد ، حكمت فيها

قبل الفصل في الموضوع بتدب خير دعوى إثبات الحالة، للانتقال إلى المارة محل التداعى ومعايذتها وتقدير قيمة الأعمال الناقصة أو المخالفة لشروط والمواصفات المتفق عليها على أساس ما أورده بتقريره المودع في دعوى إثبات الحالة ولما قدم الخبير تقريره الذى قدر فيه قيمة المخالفات الناقصة بمبلغ ٦١٤ ج و ٥٣٩ م اعترض عليه الطرفان، وحكمت المحكمة بتاريخ ١٩٥٦/٣/٨ بإعادة المأمورية للخبير المدوب لبيان أوجه الصحة في اعتراضات الطرفين على تقريره ولتقدير التعويض اللازم للدعى أصلا إذا ما أعاد الأعمال وفق شروط الاتفاق والفرق الذى يلتزم به مقابل استبدال الأعمال والأخشاب والأدوات، حتى تاتى المارة في الصورة المتفق عليها، وإجمالا تقدير الأضرار التى أصابت صاحبها نتيجة عدم مراعاة الشروط المتفق عليها، وبعد أن قدم الخبير ملحق تقريره الذى قدر فيه ما يستحقه المدعى من تعويض بمبلغ ٤٤٦ ج و ٨٦٩ م حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٦٠/٤/٢٦ (أولا) وفي الدعوى رقم ٢٦٥ سنة ١٩٥٢ كلى الزقازيق برفضها (ثانيا) وفي الدعوى رقم ٢٨١ سنة ١٩٥٢ كلى الزقازيق بإلزام المدعى عليه فيها بأن يدفع لمدعيها مبلغ ١٢٤٦ ج و ١٣١ م وفوائده للقانونية بواقع ٤ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ١٩٥٢/١/١٨ حتى السداد (ثالثا) وفي الدعوى رقم ٣٦٧ سنة ١٩٥٢ كلى الزقازيق برفضها، وذلك استنادا إلى أن ما يستحقه المدعى في الدعوى الأولى من تعويض هو ٤٤٦ ج و ٨٦٩ م خصم منه مبلغ الـ ٢٣٣ ج موضوع الدعوى رقم ٣٦٧ سنة ١٩٥٢ وخصم الباقي وقدره ٢١٣ ج و ٨٦٩ م من مبلغ الـ ١٤٦٠ ج موضوع الدعوى رقم ٢٨١ سنة ١٩٥٢ استأنف المطعون ضده الحكم الصادر في الدعويين ٢٦٥ و ٢٨١ سنة ١٩٥٢ كلى الزقازيق لدى محكمة استئناف المنصورة (مأمورية الزقازيق) طالبا (أولا) إلغاء الحكم المستأنف الصادر في الدعوى رقم ٢٦٥ سنة ١٩٥٢ كلى الزقازيق والحكم بإلزام المستأنف عليه (الطاعن) بأن يدفع له مبلغ ٢٥٠٠ ج (ثانيا) إلغاء الحكم المستأنف الصادر في الدعوى رقم ٢٨١ سنة ١٩٥٢ كلى الزقازيق والحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة أو من غير ذى مصلحة أو رفضها، وقيد هذا الاستئناف برقم ١٧٩ سنة ٣ ق، وبتاريخ ١٩٦٢/١٢/١٠ حكمت المحكمة (أولا) ببطلان الاستئناف المرفوع عن الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٨١ سنة ١٩٥٢ كلى الزقازيق

(نانيا) بالنسبة للإستئناف المرفوع عن الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢٦٥ سنة ١٩٥٢ كلى الزقازيق بقبوله شكلا وقبـل الفصل فى موضوعه بئذب مكتب الخبراء الحكوميين بالزقازيق لتكليف من يرى نذبه من خبرائه المختصين لفحص اعتراضات المستأنف على أعمال خبير الدرجة الأولى ، وبيان المخالفات التى وقعت فى تنفيذ المقاوله المتفق عليها بين الطرفين بموجب الأوراق المحررة فيها ، وتقدير ما يكون قد لحق المستأنف من خسارة أو فوات عليه من كسب فى القيمة الإيجارية ، نتيجة لما يثبت من إخلال بتلك المقاوله ، وعلى الخبير تحقيق الوقت الذى تم فيه تسليم العمارة بمحالتها ، وتقدير قيمة الضرر الذى ترتب على تأخير التسليم عن الوقت المتفق عليه إن كان ثمة تأخير ، وعليه كذلك تحقيق ما يكون المستأنف قد قام به من أعمال على حسابه داخلا أصلا فى اتفاق المقاوله وتقدير قيمة ما أنفقه فى هذه الأعمال ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٦٦/٤/٢٤ فى موضوع الإستئناف المرفوع عن الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢٦٥ سنة ١٩٥٢ كلى الزقازيق بإلغاء الحكم المستأنف فيما قعى به من رفض طلب التعويض فيما زاد عن مبلغ ٤٤٦ ج و ٨٦٩ م وإلزام المستأنف ضده (للطاعن) بأن يدفع للمستأنف مبلغ ألف جنيه ، وطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين بالتقرير ، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ، ولم يحضر المطعون عليه ولم يبد دفاعا وأصررت النيابة العامة على رأيها الذى أبدته بمذكرتها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن الطاعن ينهى فى السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة لقانون ، والخطأ فى تطبيقه من وجهين ، أولهما أنه وقد قضت المحكمة بإعلان الإستئناف المرفوع عن الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢٨١ سنة ١٩٥٢ كلى الزقازيق التى طالب الطاعن فيها إلزام المطعون عليه بقيمة السنتين المؤرخين فى ١٩٥٢/٥/٢١ والتي تمثل باقى ثمن أعمال المقاوله ، وأصبح ذلك الحكم نهائيا ، فإنه ما كان يجوز إثارة الجدل ثانية حول مدى مطابقة تنفيذ شروط المقاوله ، إذ تحول قوة الأمر المقضى دون ذلك ، وثانيهما أن الحكم المطعون فيه قد اعتمد جزئيا التقرير المقدم من الخبير أمام محكمة الإستئناف رغم بطلان عمل الخبير لعدم إخطار الطاعن بالجلسات التى حددها لأداء المأمورية ومباشرتها فى غيبته دون علم منه .

وحيث إن النعي مردود في الوجه الأول ، ذلك أن الحكم الابتدائي الصادر في الدعوى رقم ٢٨١ لسنة ١٩٥٢ كلى الزقازيق ، والذي أصبح نهائيا بالقضاء ببطلان الاستئناف المرفوع عنه قد أكد خطأ للطاعن وإخلاله بما التزم به في عقد المقاولاة واستحقاق المطعون عليه للتعويض الجابر للضرر والناتج من هذا الضرر والذي قدره بمبلغ ٤٤٦ ج و ٨٢٩ م ، وأجرى خصمه من المبالغ المستحقة للطاعن والمطالب بها في الدعويين رقمي ٢٨١ و ٣٦٧ سنة ١٩٥٢ كلى الزقازيق ، وإذا كان ذلك فلا على المطعون عليه إن نازع في مقدار التعويض المقتضى له به وطلب زيادته ، إذ لا تحول قوة الأمر المقتضى دون ذلك . والنعي غير مقبول في الوجه الثاني ، ذلك أنه لما كان الثابت من الأوراق أن الطاعن لم يثر أمام محكمة الموضوع البطلان الذي يدعيه ، فإنه لا يقبل منه التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن ينفي في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال والقصور في النسب ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم اكتفى عند بحثه مسئولية الطاعن وتقدير ما لحق المطعون عليه من ضرر بالإحالة إلى تقرير الخبير الذي تدبه . وإلى تقرير خبير محكمة أول درجة وملحقه رغم قيام التعارض بينها ، ولم يبين ما اعتد به من تلك التفاريروما أطرحه منها ، كما لم يبين مفردات التعويض المحكوم عليه به بخفاء مشوبا بالتناقض والفساد في الاستدلال والقصور في النسب .

وحيث إن النعي مردود في شقه الأول ، بأن الحكم المطعون فيه على ما أفصحت عنه أسبابه أقام قضاءه على ما ثبت له من تقرير خبير محكمة ثاني درجة الذي أورد مضمونه . ولم يشر إلى تقرير خبير محكمة أول درجة أو خبير دعوى إثبات الحالة مما مؤداه أنه لم يعمل في قضائه على أى منهما . والنعي مردود في شقه الثاني بأن الحكم المطعون فيه وقد أوضح بأسبابه عناصر الضرر الذي لحق المطعون عليه بسبب خطأ الطاعن وبين وجه أحقيته في التعويض عن كل عنصر منها ، فإنه لا يعيبه تقدير تعويض إجمالي عن تلك العناصر ، إذ لا يوجد في القانون نص يلزم باتباع معايير معينة في خصوصه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٠

بإدارة السيد المستشار / إبراهيم عمر ممدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
المذكور محمد حافظ دريدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد مدق البشيش ، ومحمد سيد أحمد
حماد .

(١٩٥)

الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٣٦ القضائية :

نقض . ” المصلحة فى الطعن ” . ” الخصوم فى الطعن ” .
لا يكفى قبول الطعن بالنقض أن يكون الطعن طرفا فى الخصومة . وجوب أن يكون أيضا
قد تنازع الطرفان فى مزاعمهما وطلباتهما .

لا يكفى لقبول الطعن فى الأحكام بطريقى النقض أن يكون الطعن طرفا
فى الخصومة أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه ، بل يجب أيضا
أن يكون قد تنازع خصمه أمامها فى مزاعمه وطلباته أو نازعه خصمه فى مزاعمه
هو وطلباته ، وأن يكون قد بقى على هذه المنازعة مع خصمه ولم يتخل عنها حتى
صدور الحكم عليه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن لوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن —
تتصل فى أن متولى محمد متولى (المطعون عليه الثانى) أقام التظلم رقم ٦٢٠٤
سنة ٦٢ كلى القاهرة ضد محمد سليم محيسن (المطعون عليه الأول) وسيد إبراهيم
حرب (الطاعن) وكبير كآب محكمة القاهرة (المطعون عليه الثالث) طالبا الحكم
فى مواجهة فلم للكتاب بقبول تظلمه شكلا ، وفى الموضوع بإلغاء الأمر رقم ١١٧٩

سنة ١٩٦٢ الصادر من رئيس محكمة القاهرة الابتدائية بتاريخ ١٩٦٢/١٠/٢٥ بصفته قاضيا للأموال الوقفية، والمتضمن تسليم المتظلم ضده الأول للصورة التنفيذية من حكم مرسى المزاو رقم ٣٨ سنة ١٩٥٥ بيوع كلى القاهرة لعدم اختصاصه بإصداره واعتباره كأن لم يكن، مع كل ما يترتب على ذلك من آثار، وقال في بيان دعواه إن المتظلم ضده الثانى (الطاعن) باع له المنزل الموصوف بالعريضة بعقد حكم بصحته ونفاذه فى الدعوى رقم ٨٧١ سنة ١٩٥٢ مدنى كلى القاهرة التى سجل مريضتها، ولم يسجل الحكم الصادر فيها، ولديونية هذا البائع للمتظلم ضده الأول فقد اتخذ هذا الأخير إجراءات نزع ملكية المنزل المبيع إليه، وأعلنه باعتباره حائزا فى الدعوى رقم ٣٨ سنة ١٩٥٥ بيوع القاهرة التى حكم فيها بتاريخ ١٩٦٢/٣/٢٠ برسو مزاو المنزل على الدائن مباشرة الإجراءات نظير ثمن قدره ٨٠٠ ج ولم يعف من إيداعه خزانة المحكمة، ورغم عدم الإيداع فقد تسلم فى ١٩٦٢/١٠/٢٩ للصورة التنفيذية لحكم مرسى المزاو بمقتضى الأمر المتظلم منه وأعلنه محذرا يوم ١٩٦٢/١١/٧ لاستلام المنزل، ولما كان هذا فى غير محله فقد نظم منه استنادا إلى حكم المادة ٦٨٦ من قانون المرافعات . وبتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٨ حكمت المحكمة بقبول للمتظلم شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الأمر المتظلم منه . امتانف المتظلم (المطعون عليه الثانى) هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا بإلغاء الحكم بطلباته، وقيد هذا الاستئناف برقم ١٢٢٨ سنة ٨٠ ق وبتاريخ ١٩٦٦/٣/٨ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن مهدي إبراهيم حرب فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وقدم المطعون عليه الأول مذكرة دفع فيها بعدم قبول الطعن لانعدام مصلحة الطاعن فيه أو رفضه موضوعا، وقدمت النيابة العامة مذكرة دعت فيها بعدم قبول الطعن ومن باب الاحتياط رفضه موضوعا .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم قبول الطعن، أن كلام الطاعن والمطعون عليه الأول لم ينازع الآخر فى طلباته أو مزاعمه، سواء عند نظر التظلم أمام محكمة أول درجة أو أمام محكمة ثانى درجة عند نظر الاستئناف المرفوع من المطعون عليه الثانى عن الحكم الصادر برفض التظلم مما يجعل الطعن غير مقبول .

وحيث إن هذا الدفع في محله ، ذلك أنه لا يكفي لقبول الطعن في الأحكام بطريق النقض أن يكون الطاعن طرفا في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، بل يجب أيضا أن يكون قد نازع خصمه أمامها في مزاعمه وطلباته أو نازعه خصمه في مزاعمه هو وطلباته ، وأنه بقي على هذه المنازعة مع خصمه ولم يتخل عنها حتى صدور الحكم عليه ، وإذ كان الثابت أن المطعون عليه الثاني هو الذي رفع التظلم ضد الطاعن والمطعون عليه الأول بطلب إلغاء الأمر رقم ١١٧٩ سنة ١٩٦٢ ، الصادر من رئيس محكمة القاهرة بصفته قاضيا للأمر الوقفية بتسليم المطعون عليه الأول الصورة التنفيذية لحكم مرسى المزاد رقم ٢٨ سنة ١٩٥٥ بيوع كلى القاهرة ، ولما صدر الحكم الابتدائي برفض التظلم استأنفه المطعون عليه الثاني ، واختصم الطاعن في استئنافه ، وكان الطاعن لم ينازع خصمه المطعون عليه الأول في مزاعمه وطلباته سواء أمام محكمة أول درجة أو أمام محكمة الاستئناف ، كما لم يرفع استئنافا عن الحكم الابتدائي الصادر في التظلم ، ومن ثم فإن الطعن منه بالنقض في صورة الدعوى يكون غير مقبول .

وحيث إنه لما تقدم يتعين الحكم بعدم قبول الطعن .

جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : بطرس زغلول ، وأحمد حسن هيكل ، وعباس حلي عبد الجواد ، وإبراهيم ملام .

(١٩٦)

الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٣٦ القضائية :

(أ) إثبات . " إجراءات الإثبات " . إرث .

ففي الوارث عليه بتوقيع مورثة على الورقة العرفية وحلفه اليقين على ذلك . يزيل
عن الورقة مؤقنا فوتها في الإثبات . المتمسك بالورقة يقع عليه عبء إثبات صحتها .

(ب) إثبات . " إجراءات الإثبات " .

الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٢٦٢ من قانون المرافعات السابق . تنطبق
في حالة إنكار التوقيع أو ضمن الوارث عليه بالجهالة . لقاضي الموضوع أن يحكم
بعدم صحة الورقة دون إجراء تحقيق .

(ج) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . نقض . " سلطة محكمة
النقض " .

لقاضي الموضوع سلطة بحث الدلائل ، واستخلاص ما يراه متفقاً مع واقع الدهرى .
لا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك متى كان استخلاصه سليماً .

(د) إثبات . " القرائن " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " .
نقض . " سلطة محكمة النقض " .

محكمة النقض لا شأن لها فيما يستنبطه قاضي الموضوع من القرائن . له أن يأخذ —
معد تقدير الدليل — بنتيجة دون أخرى ولو كانت محتملة متى أقام قضاءه على أسباب
سائقة .

(هـ) حكم . " عيوب التدليل . قصور " . إيجاز . " إيجاز الأما كن " .

تمسك الطاعن أمام محكمة الاستئناف بأن أجرة الدقار تخضع لتخفيض المقرر
بالقانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ . إغفال الحكم هذا الدفاع الجوهري . قصور .

١ - أباح المشرع في المادة ٣٩٤ من القانون المدني للوارث الاكتفاء بنفى علمه بأن الخط أو الإمضاء أو الختم أو بصمة الأصبع لمورثه دون أن يظن في هذه الأوراق بطريق الادعاء بالتزوير ، أو حتى يقف موقف الإنكار صراحة ، فإذا نفى الوارث علمه بأن الإمضاء التي دلى الورقة العرفية المحتج بها عليه لمورثه وحلف باليمين المنصوص عليها في المادة ٣٩٤ سالفه الذكر زالت من هذه الورقة مؤقنا فونها في الإثبات وتعين على الخصم المتمسك بها أن يقيم للدليل على صحتها ، وذلك باتباع الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٢٦٢ من قانون المرافعات السابق .

٢ - المستفاد من المادة ٢٦٢ من قانون المرافعات السابق أنها تطبق سواء في حالة إنكار التوقيع على الورقة العرفية من المنسوب إليه التوقيع ، أو إنكار خلفه ذلك أو طعنه عليها بالجهالة ، ولا يلتزم قاضي الموضوع في أى من هذه الحالات بإجراء التحقيق المشار إليه في هذه المادة ، بل إن له إذا رأى في وقائع الدعوى ومستنداتها ما يكفي لاقتناعه بأن التوقيع المذكور غير صحيح ، أن يحكم بعدم صحة الورقة من غير إجراء هذا التحقيق .

٣ - لقاضي الموضوع السلطة في بحث الدلائل والمستندات المقدمة له تقديمًا صحيحًا ، وترجيح ما يطمئن إليه منها ، وفي استخلاص ما يراه متفقًا مع واقع الدعوى دون رقابة عليه لمحكمة النقض في ذلك متى كان استخلاصه سليمًا .

٤ - لا شأن لمحكمة النقض فيما يستنبطه قاضي الموضوع من القرائن في الدعوى متى كان استنباطه سائغًا ، ومحكمة الموضوع وهي تباشر سلطتها في تقدير الأدلة أن تأخذ بنتيجة دون أخرى ، ولو كانت محتملة متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة كافية لجملة .

٥ - إذ كان يبين من الاطلاع على مذكرة الطاعن التي قدمها أمام محكمة الاستئناف أنه تمسك في دفاعه بأن العقار موضوع النزاع تم بناؤه في آخر ديسمبر سنة ١٩٥٦ فتخضع أجرته للتخفيض الذي قرره القانون رقم ٥٥

لسنة ١٩٥٨ ، وكان الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع ، وهو دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، فإنه يكون معيبا بالقصور في هذا الخصوص بما يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون عليه الأول من نفسه وبصفته أقام الدعوى رقم ٢٤٢٧ لسنة ١٩٦٣ مدنى الاسكندرية الابتدائية ضد الطاعن ، وفى مواجهة باقى المطعون عليهم طلب فيها الحكم بالزام الطاعن بأن يدفع له مبلغ ٢٠٠٦ ج و ٨٤٦ م ، وقال شرعا لدعواه إن المرحومة إحسان على كامل مورثته ومورثة المطعون عليهم الثانى والثالثة كانت تشارك الطاعن والمطعون عليها الرابعة فى المنزل البين بصحة حيفه الدعوى بواقع النصف للورثة والربع لكل من الشريكين الآخرين ، وإذ هدم هذا المنزل وأعيد بناؤه من مال الشركاء ونمت المحاسبة بينهم على التكاليف ثم توفيت المورثة فى ١٠/٨/١٩٦١ ، وكان الطاعن يضع اليد على هذا العقار ولم يدفع له ولا لمورثته من قبل نصيبهما فى الربع ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٧ وقد أقر فى الإندار الذى وجهه إليه بتاريخ ٢١/١٢/١٩٦٣ ، بأن فى ذمته من الربع مبلغ ٢٧٢٦ ج و ٦١٥ مليا قيمة نصيب المورثة حتى ديسمبر سنة ١٩٦٣ ، وإن ادعى على خلاف الحقيقة أنها لم تسدد ما عليها من تكاليف هدم المنزل وإعادة بنائه رغم المحاسبة عليها ، وكان نصيبه فى مبلغ الربع الذى أقر به للطاعن فى الإندار هو مبلغ ٢٠٠٦ ج و ٨٤٦ مليا فقد أقام دعواه للحكم له به ، وبتاريخ ١٠/٢/١٩٦٣ حكمت محكمة أول درجة بنadb خبير هندسى لمعاينة العقار وتقرير صافى ريعه بمسد خصم المصروفات الضرورية والنافعة فى المدة من ١/١/١٩٥٧ حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٦٣ ، وتحديد نصيب المطعون عليه الأول فيه ، وبعد أن قدم الخبير تقريره

حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٦٤/١٠/٣١ بالزام الطاعن بأن يدفع إلى المطعون عليه الأول مبلغ ١٨٠٢ ج و ٥٦٥ مليا ، وأقام الطاعن من جانبه الدعوى رقم ١٦٤ سنة ١٩٦٤ مدنى الإسكندرية الابتدائية ضد المطعون عليهم الثلاثة الأولين طلب فيها الحكم بالزامهم متضامنين بأن يدفعوا له من تركة مورثتهم المرحومة إحسان على كامل مبلغ ١٨٣٥ ج و ٢١٥ م وقال شرعا لهذه الدعوى إنه فى سنة ١٩٥٦ اتفق مع المرحومة إحسان على كامل والمطعون عليها الرابعة شريكته فى المنزل على أن يقوم هو بهدمه وإعادة بنائه ، ثم يستوفى ما يخصهما فى التكاليف من حصتهما فى الريع . وقد خص المرحومة إحسان على كامل فى هذه التكاليف مبلغ ٤٣١٩ ج و ٢٧٥ مليا وبلغ نصيبها فى الريع فى المدة من ١/١/١٩٥٧ إلى ديسمبر سنة ١٩٦٣ مبلغ ٢٤٨٤ ج و ٦٠ مليا فىكون الباقي فى ذمتها مبلغ ١٨٣٥ ج و ٢١٥ مليا وإذ نازعه وورثتها المطعون عليهم الثلاثة الأول فى أحقيته لهذا المبلغ فقد أقام دعواه للحكم له به ، وبتاريخ ١٩٦٤/٦/٣ حكمت محكمة أول درجة برفض هذه الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٣١ سنة ٢٠ ق الإسكندرية ، كما استأنف الحكم الصادر فى الدعوى الأولى رقم ٢٤٢٧ سنة ١٩٦٣ مدنى الإسكندرية الابتدائية فى الاستئناف رقم ٦٣٩ سنة ٢٠ ق الإسكندرية ، وقررت المحكمة ضم الاستئنافين ليصدر فيهما حكم واحد . قدم الطاعن إقرارا مؤرخا ١/٦/١٩٥٧ عليه بصحة ختم منسوب صدورها إلى المرحومة إحسان على كامل ويتضمن أنها فوضت الطاعن فى خصم ما استحق عليها من تكاليف إعادة بناء المنزل من نصيبها فى غلته . دفع المطعون عليه الأول بأنه يجهل توقيع مورثته على هذا الإقرار وحلف اليمين على ذلك ، وبتاريخ ١٩٦٦/٢/٢١ حكمت المحكمة برد وبطلان الإقرار سالف الذكر ورفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وبالجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة برأيها .

وحيث إن الطعن على الحكم المطعون فيه فيما قضى به فى الاستئناف رقم ٥٣١ سنة ٢٠ ق أقيم على خمسة أسباب ينسب الطاعن بالأول والثالث والرابع منها على هذا الحكم الخطأ فى تطبيق القانون والنقص فى التسيب والإخلال بحق الدفاع من خمسة أوجه (أولا) قدم الطاعن إقرارا مؤرخا ١/٦/١٩٥٧ موقعا عليه

بختم المرحومة إحسان على كامل مورثة المطعون عليهم الثلاثة الأول يتضمن أنها فوضت للطاعن في خصم ما هو مستحق عليها في تكاليف إعادة بناء المنزل من نصيبها في غلته ، ولكن الحكم المطعون فيه حمل للطاعن عبء إثبات توقيع المورثة عليه تأسيسا على أن المطعون عليه الأول أنكر علمه بتوقيع مورثته عليه وحلف اليمين على ذلك طبقا لنص المادة ٣٩٤ من القانون المدني ، وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون لأن المطعون عليه الأول لم يحلف اليمين على عدم علمه بأن الختم على الإقرار هو لمورثته كما تتطلب المادة ٣٩٤ سالف الذكر وإنما حلف يميناً على عدم علمه بتوقيع المورثة على الإقرار .

(ثانيا) رفض الحكم طلب الطاعن إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات صحة الختم على الإقرار سالف الذكر ، واستند في ذلك إلى ما تقضى به المادة ٢٦٢ من قانون المرافعات من أن الأمر بالتحقيق لا يكون إلا إذا كانت أوراق الدعوى ومستنداتها لا تكفي لتكوين الاقتناع بصحة التوقيع أو عدم صحته في حين أن هذه المادة تطبق فقط في حالة إنكار التوقيع من جانب صاحبه أو الوارث له ، ولا تطبق في حالة الطعن بالجهالة ، كما هو الحال في الدعوى

(ثالثا) قدم الطاعن هذا الإقرار سالف الذكر مستندات خاصة بإعادة بناء العقار ، غير أن الحكم لم يأخذ بها تأسيسا على أنها لا تدل على أن الطاعن هو الذي قام بالانفاق من ماله الخاص . في حين أن هذه المستندات باسم الطاعن وثبت بحكم الظاهر فيها أنه هو الذي دفع تكاليف البناء من ماله الخاص ، وإذا تطلب الحكم من الطاعن أن يثبت أن المبالغ التي أنفقتها لم تكن من مال الشركاء وأنها من ماله الخاص ، فإنه يكون قد خالف قواعد الإثبات التي تقضى بأن من يدعى خلاف الظاهر يقع عليه عبء الإثبات . (رابعا) طلب الطاعن إحالة الدعوى إلى التحقيق أو نذب أهل الخبرة لإثبات أعمال الهدم والبناء التي قام بها وتقدير قيمتها وتحديد نصيب كل من الشركاء فيها ، وهي من الوقائع المادية التي يجوز إثباتها بكافة الطرق ، غير أن الحكم المطعون فيه لم يستجب لهذا الطلب بحجة أن مستندات الدعوى وأوراقها كافية للفصل فيما يتنازع فيه الخصوم وهو ما يعيبه بخالفة قواعد الإثبات . (خامسا) استند الحكم في قضائه إلى إقرار قدمه المطعون عليه الأول نسب صدوره إلى المطعون عليها الرابعة يتضمن أنها

تحمست مع الطاعن فور إتمام البناء، ودفعت له ما خصها في التكاليف . واستدل الحكم بهذا الإقرار على فساد دفاع الطاعن بأن الشركاء اتفقوا على أن يتولى هو الصرف على البناء ثم يستوفى ما يصرفه من ريع المنزل ، في حين أن الطاعن تمسك بأن هذه الورقة ما هي إلا صورة شمسية لا قيمة لها في الإثبات ، وإن صحت فهي دليل على أن الطاعن قام بالاتفاق على البناء من ماله الخاص . وقد تأيد ذلك بالإقرار الصحيح الصادر من المطعون عليها الرابعة ، والذي قدمه الطاعن في الدعوى وهو ما لم يناقشه الحكم .

وحيث إن هذا النعى في وجهه الأول مردود ، ذلك أنه لما كان المشرع قد أباح في المادة ٣٩٤ من القانون المدني للوارث الاكتفاء بنفى علمه بأن الخط أو الإمضاء أو الختم أو بصمة الأصبع لمورثه دون أن يطعن في هذه الأوراق بطريق الادعاء بالتزوير أو حتى يقف موقف الإنكار صراحة ، فإذا نفى الوارث علمه بأن الإمضاء التي على الورقة العرفية المحتج بها عليه لمورثه وحلف اليمين المنصوص عليها في المادة ٣٩٤ سالفة الذكر ، زالت عن هذه الورقة مؤقنا قوتها في الإثبات ، وتعين على الخصم المتمسك بها أن يقيم الدليل على صحتها وذلك باتباع الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٢٦٢ من قانون المرافعات السابق ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أثبت مضمون الإقرار المؤرخ ١٩٥٧/٦/١ الذي قدمه الطاعن والمنسوب صدوره إلى مورثة المطعون عليهم الثلاثة الأول حصل أن المطعون عليه الأول طعن بأنه يجهل توقيع مورثته على الإقرار المشار إليه وحلف على ذلك اليمين المنصوص عليها في المادة ٣٩٤ من القانون المدني ، فأوجب على للطاعن الذي تمسك بهذه الورقة أن يقيم الدليل على صحتها باتباع الإجراءات الخاصة بتحقيق الخطوط اعتبارا بأن حجية الورقة المذكورة قد زالت مؤقتا بحلف اليمين المشار إليها . فإن الحكم المطعون فيه يكون قد اتبع صحيح القانون . والنعى في الوجه الثاني مردود بأنه لما كان المستفاد من المادة ٢٦٢ من قانون المرافعات السابق أنها تطبق على سواء ، في حالة إنكار التوقيع على الورقة العرفية من المندوب إليه للتوقيع أو إنكار خلفه ذلك أو طعنه عليه بالجهالة ، ولا يلتزم قاضي الموضوع في أي من هذه الحالات بإجراء التحقيق المشار إليه في هذه المادة ، بل إن له إذا رأى في وقائع الدعوى ومستنداتها ما يكفي

لاقتناعه بأن للتوقيع المذكور غير صحيح ، أن يحكم بعدم صحة الورقة من غير إجراء هذا التحقيق ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف قد وجدت في وقائع الدعوى ومستنداتها والقرائن التي ساقها ما يكفي لتكوين عقيدتها في شأن عدم صحة التوقيع المنسوب إلى مورثة المطعون عليه الأول ، وما يغنيها عن الإلتجاء إلى التحقيق ، فلا عليها بعد ذلك ، إن هي لم تأمر بهذا الإجراء ، لأن الفرض منه هو إقتناعها برأى ترائح إليه في حكمها . فإذا كان هذا الاقتناع موجودا بدون ، فلا لزوم له ، ويكون المعنى بهذا الوجه على غير أساس . والنمى في وجهه الثالث مردود ، بأن لفاضى الموضوع السلطة في بحث الدلائل والمستندات المقدمة له نقديا صحيحا وترجيح ما يطمئن إليه منها وفي استخلاص ما يراه متفقا مع واقع الدعوى ، دون رقابة عليه لمحكمة النقض في ذلك متى كان استخلاصه سليما . وإذا يبين من الحكم المطعون فيه أنه رأى أن المستندات التي قدمها للطاعن لا تدل على أنه هو الذى قام بالانفاق من ماله الخاص على هدم المنزل وإعادة بنائه ، وإن دلت تجوزا على أنه هو الذى باشر ذلك العمل لأن شريكه في المنزل سيدتان ، وكان هذا من الحكم استخلاصا سائغا ، فإن المعنى بهذا الوجه يكون في غير محله — والمعنى في الوجه الرابع مردود بأنه يبين من الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف رفضت إحالة الدعوى إلى التحقيق أو ندب خبير لإثبات أعمال الهدم والبناء التي يدعى الطاعن أنه قام بها ، وتقدير قيمتها وتحديد نصيب كل من الشركاء فيها تأميسا على أنه لا جدوى من اتخاذ هذا الإجراء ، بعد أن ثبت لها أن الطاعن عجز عن إقامة الدليل على أنه هو الذى قام بالهدم وإعادة البناء من ماله الخاص . والمعنى في الوجه الخامس مردود ، ذلك أنه لما كان المحرر الذى استند إليه الحكم المطعون فيه هو ذلك المقدم من الطاعن ويتضمن قوارا شريكه الثالثة — المطعون عليه الرابعة — بأنها تحاسبت معه ودفعت له ما خصها في المصروفات التي أنفقتها فور إتمام البناء ولم يستند الحكم إلى المحرر الآخر الذى أشار إليه الحكم الإبتدائى الصادر في الدعوى رقم ٢٤٢٧ سنة ١٩٦٣ الاسكندرية الإبتدائية ، والذي يقول الطاعن إن المطعون عليه الأول قدم صورته الشمسية ، وكانت محكمة الاستئناف في حدود سلطتها الموضوعية قد فسرت الإقرار سالف البيان الذى قدمه الطاعن ، بأن ما تضمنه من أن الشريكة الثالثة قد دفعت له

ما استحق عليها فوراً تمام البناء ، يخالف مؤدى دفاعه من أنه اتفق مع شركائه ، على أن يقوم بهدم المنزل وإعادة بنائه على أن يستوفى قيمة هذه التكاليف من ربح المنزل ، وكان هذا الذى استخلصته المحكمة مانفا ويؤدى إلى النتيجة التى انتهت إليها ، فإن النعى على الحكم بهذا الوجه يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينهى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه للفساد فى الاستدلال والقصور فى التسييب ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم قضى برده وبطلان الإقرار المؤرخ ١٩٥٧/٦/١ الصادر من المرحومة إحسان على كامل والمتضمن تفويض الطاعن فى ختم ما استحق عليها فى تكاليف إعادة بناء المنزل من نصيبها فى غلته استناداً إلى أن الطاعن ذكر فى دفاعه أن الاتفاق مع شركائه بهذا الخصوص كان شفويًا ، وأن الإقرار المشار إليه لم يقدم إلا فى ١٩/١٠/١٩٦٥ ، مع إن النزاع ثار بين الطرفين منذ سنة ١٩٦٣ ، فى حين أن هذا الإقرار المحكوم برده وبطلانه له حجته فى الإثبات قبل المطعون عليه الأول لأنه لم يحلف اليمين وفقاً للقانون ، فما كان يجوز للحكم أن يأخذ بأدلة أخرى على عدم صحة هذه الورقة ، هذا إلى أن قول الطاعن أن الاتفاق كان شفويًا لا يؤثر على صحة الورقة التى تثبتته إذا وجدت بعد ضياعها منه ، وإنما السبيل إلى ذلك يكون باتخاذ الوسائل الخاصة بتحقيق الخطوط ، بل إنه كان يتعين على الحكم أن يتخذ من سكوت باقى الورثة عن الطعن بالجهالة وسكوتهم جميعاً ومورثتهم من قبل عن المطالبة بالريع سبع سنوات كاملة قرينة على صحة الإقرار .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه على ما سلف بيانه فى الرد على السبب الأول ، لم يخطئ فى تطبيق القانون فيما أورده عن طعن المطعون عليه الأول بجهالة توقيع مورثته على الإقرار المنسوب صدوره منها وحلفه اليمين على ذلك ، وكان الحكم قد استند فى قضائه برده وبطلان هذه الورقة إلى أن الطاعن وجه إنذاراً إلى المطعون عليه الأول وباقى الورثة فى ٢١/١٢/١٩٦٣ ذكر فيه أن الاتفاق بين الشركاء على قيام الطاعن بهدم وإعادة بناء المنزل بمصاريف من عنده كان اتفاقاً شفويًا ، وأن الطاعن أقام ضد هؤلاء الورثة الدعوى رقم ١٦٤ سنة ١٩٦٤ مدنى الإسكندرية الابتدائية يطالبهم بما هو مستحق عليهم فى المصروفات

دون أن يشير إلى هذا الإقرار وإلى أن الورثة أنكروا في تلك الدعوى حصول ذلك الاتفاق ، فرد الطاعن بأن هذا الاتفاق كان شفويا ولم يقدم الإقرار المشار إليه مع أنه قدم مستندات أخرى في الدعوى ، ولو كان هذا الإقرار بين يديه وقتذاك لبادر إلى تقديمه لأنه حاسم في النزاع ، كما أنه حين استأنف الحكم الصادر في تلك الدعوى ذكر في صحيفة الاستئناف أن الاتفاق بينه وبين الشركاء كان شفويا ، كذلك لم يشير الطاعن إلى الإقرار المذكور في الدعوى رقم ٤٨٢٣ لسنة ١٩٦٥ مستعجل الإسكندرية التي رفعها المطعون عليه الأول لفرض الحراسة على المنزل ولا في الدعوى رقم ٢٤٢٧ مدني سنة ١٩٦٣ الاسكندرية الابتدائية التي رفعها المطعون عليه الأول لاطالبة بنصيبه في الربع أو في صحيفة استئنافها ولم يظهر هذا الإقرار إلا بملحة ١٩/١٠/١٩٦٥ مع أن النزاع دار بين الطرفين منذ سنة ١٩٦٣ ، وإلى أنه لا محل لما ذهب إليه الطاعن من إلغاء تبعه عدم تقديم الإقرار على محاميه لأن الطاعن لم يشير إلى الإقرار في الإنذار المؤرخ ١٩٦٣/١٢/٢١ الذي أرسله بنفسه إلى الورثة ، لما كان ذلك وكانت القرائن سالفة الذكر سائغة وتؤدي في مجموعها إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم وتكفي لحل قضائه في هذا الخصوص ، وكان لا شأن لمحنة النقض فيما يستنبطه قاضي الموضوع من القرائن في الدعوى متى كان استنباطه سائغا ، وكان لمحكمة الموضوع وهي تباشر سلطتها في تقدير الأدلة أن تأخذ بنتيجة دون أخرى ولو كانت محتملة متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة كافية للحل ، فإن ما يثيره الطاعن بهذا السب لا يبدو أن يكون مجادلة موضوعية في تقدير محكمة الموضوع للأدلة بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير التي أخذت بها تلك المحكمة وهو ما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض . ومن ثم يكون النعي بهذا السب على غير أساس .

وحيث إن للسبب الخامس يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بتناقض أسبابه ويقول الطاعن في بيان ذلك إن الحكم أحال إلى أسباب الحكم الابتدائي الذي بنى قضاءه على أن الطاعن لم يقدم الاتفاق المبرم بينه وبين شركائه ولا المستندات التي تثبت قيامه بعملية الهدم والبناء ، وإذا قدم الطاعن مستنداته أمام محكمة الاستئناف وقرر الحكم المطعون فيه أن هذه المستندات لا تدل على أنه قام بالاتفاق على البناء من ماله الخاص ، فما كان للحكم المطعون فيه أن يحيل إلى أسباب الحكم الابتدائي لقيام التعارض بينهما ، فضلا عن أن هذا القول

من الحكم المطعون فيه يتناقض مع استناده إلى إقرار الشريكة الثالثة المطعون عليها الرابعة — والذي يتضمن أن الطاعن هو الذي قام بالاتفاق على البناء من ماله الخاص .

وحيث إن هذا المعنى في شقه الأول مردود، ذلك أنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قرر أن المستندات التي قدمها الطاعن الأول تدل على أنه هو الذي قام بهدم العقار وإعادة بنائه من ماله الخاص، فإنه لا يعيبه إحالته إلى أسباب الحكم الابتدائي التي تقوم على عدم تقديم الطاعن المستندات المؤيدة لدعواه، إذ أن إحالة الحكم المطعون فيه إلى أسباب الحكم الابتدائي لا تنصرف إلا إلى ما لا يتعارض من هذه الأسباب مع أسبابه هو ، والنسبة في شقه الثاني مردود بأن الحكم المطعون فيه — على ما سلف بيانه في الرد على الوجه الخامس من السبب الأول — إنما استند إلى إقرار المطعون عليها الرابعة للتدليل على عدم صحة دفاع الطاعن من أنه اتفق مع شركائه على أن يقوم بهدم المنزل وإعادة بنائه على أن يستوفي قيمة هذه التكاليف من ريع المنزل .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن على الحكم المطعون فيه فيما قضى به في الاستئناف رقم ٢٠/٥٣١ ق الاسكندرية .

وحيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه فيما قضى به في الاستئناف رقم ٦٣٩ سنة ٢٠ ق القصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن العقار موضوع الدعوى تم بناؤه في آخر ديسمبر سنة ١٩٥٦ ويتعين أن تخفض أجرته بنسبة ٢٠ ٪ من شهر يولييه سنة ١٩٥٨ نفاذا للقانون رقم ٥٥ سنة ١٩٥٨ ، وإذ لم يرد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع الجوهرى فإنه يكون معيبا بالقصور .

وحيث إن هذا المعنى في محله ، ذلك أنه لما كانت المادة الخامسة مكررا (٤) المضافة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ تقضى بأن تخفض بنسبة ٢٠ ٪ أجور الأماكن التي أنشئت منذ ١٨ / ٩ / ١٩٥٢ وذلك ابتداء من الأجرة المستحقة عن شهر يولييه سنة ١٩٥٨، وكان يبين من الاطلاع على مذكرة الطاعن التي قدمها أمام

محكمة الاستئناف لجلسة ١٩٦٦ / ٢ / ٢١ أنه تمسك في دفاعه بأن العقار موضوع النزاع تم بناؤه في آخر ديسمبر سنة ١٩٥٦ فتخضع أجرته للتخفيض الذي قرره القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ ، وكان الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا المدافع وهو دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، فإنه يكون معيبا بالقصور في هذا الخصوص بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب اللطم .

جلعة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبيس قائب ورئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : بطرس زغلول ، وهباس حلي عبد الجواد ، وإبراهيم علام ، ومجد أسعد محمود .

(١٩٧)

الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٣٦ القضائية :

- (أ) مسئولية . " المسئولية العقدية " . تعويض . " عناصر الضرر " .
المدين في المسئولية العقدية يلتزم بتعويض الضرر المتوقع مادة وقت التعاقد .
الضرر المتوقع يقاس بمقياس موضوعي لا شخصي .
- (ب) نقل بحري . " مسئولية الناقل " . تعويض . " تقدير التعويض " .
مسئولية . " مسئولية عقدية " .
إخلال الناقل بالتزامه بتسليم البضاعة للمرسل إليه بميناء الوصول . يوجب تعويض
المرسل إليه عما لحقه من خسارة وما فاتته من كسب .
- (ج) تعويض . " عناصر الضرر " . نقض . " سلطة محكمة النقض " .
تعيين عناصر الضرر من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض .

١ - المدين في المسئولية العقدية يلزم طبقا لنص المادة ٢٢١/١ و ٢
من القانون المدني بتعويض الضرر الذي يمكن توقعه مادة وقت التعاقد ،
ويشمل تعويض الضرر ما لحق الدائن من خسارة وما فاتته من كسب ، والضرر
المتوقع إنما يقاس بمقياس موضوعي لا بمقياس شخصي ، بمعنى أنه ذلك الضرر الذي
يتوقعه الشخص المعتاد في مثل الظروف التي يوجد بها المدين لا الضرر الذي
يتوقعه هذا المدين بالذات (١) .

٢ - مسئولية الناقل البحري تتمثل في أن يقوم بتسليم البضاعة إلى المرسل إليه
في ميناء الوصول طبقا للبيان الوارد بشأنها في سند الشحن ، وإلا إلتم بتعويض

(١) نقض ١٢ يونيو سنة ١٩٦٩ بمجموعة المكتب الفني لسنة ٢٠ ص ٩٢٩ .

المرسل إليه عما لحقه من خسارة وما فاتته من كسب طبقا لما يتوقعه الشخص المعتاد^(١) .

٣ — تعيين العناصر المكونة للضرر والتي يجب أن تدخل في حساب التعويض يعد — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض^(٢) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن — تتحصل في أن وزارة التموين (الطاعنة) أقامت الدعوى رقم ١١٧ سنة ١٩٦٢ تجارية كلى الإسكندرية ضد المطعون عليها وشركة مصر للتجارة الخارجية وطلبت الحكم بإلزامهما بأن يدفعا لها متضامنين مبلغ ١٦٠٠ ج، وقالت بيانا لدعواها إنها تعاقدت مع شركة مصر للتجارة الخارجية على استيراد ١٣٠٠ طن من البن البرازيل وشحن من هذه الكمية ٦٢٧٢ جوالا إلى السفينة الجزائر الملوكة للطعون عليها، وإذ وصلت هذه الشحنة إلى ميناء الإسكندرية في يوم ٢٥/١٠/١٩٦٢ وتبين عند استلامها وجود عجز بها مقداره ٢,٤٥٨ طنا فقد أقامت دعواها بطلباتها سالفة البيان . وبتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٦٤ قضت المحكمة برفض الدعوى .

استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف الإسكندرية وقيد الاستئناف برقم ٣٤٨ سنة ٢٠ ق وبتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٦٦ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة لشركة مصر للتجارة الخارجية وإلغاءه بالنسبة

(١) نقض ١٢ يونيو سنة ١٩٦٩ مجموعة المكتب الفني السنة ٢٠ ص ٩٢٩

(٢) نقض ٢٤ أبريل سنة ١٩٦٨ مجموعة المكتب الفني السنة ١٩ ص ٨٣٧ .

لأطعون عليها ، وبإلزامها بأن تدفع إلى الطاعنة مبلغ ١٠٨ ج و ٩٩٠ مليا . قررت الطاعنة بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت للنياية العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وبالحلقة المحددة لنظيره التزمت النياية برأيها السابق .

وحيث إن للطعن أقيم على سبب واحد تنمى فيه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وتقول في بيان ذلك إن الحكم قصر حقها في التعويض على أساس ثمن العجز في البن في ميناء الشحن أخذا بسعره المبين في قانون الشراء وذهب الحكم في تبرير ذلك إلى أن هذا السعر هو الذى كان يمكن أن يتوقعه الطاعنة وقت إبرام عقد النقل أما السعر الذى تفرضه وزارة التكوين في ميناء الوصول فيمثل ضررا غير متوقع لا يلتزم المدين بالتعويضه . هذا في حين أن المعيار في تقدير التعويض وفقا لنص المادة ٢٢١ من القانون المدنى هو معيار موضوعى العبرة فيه بما يتوقعه الشخص المعتاد في مثل الظروف التى يوجد فيها المدين مما كان يتعين معه على الحكم أن يدخل في حساب التعويض كل الأضرار التى كان يجب أن يتوقعها الناقل البحرى عادة وللتى تشمل فوق ما يلحق المرسل إليه من خسارة بسبب فقد البضاعة أو تلفها ، ما يفوته من كسب يتمثل في حد معقول من الأرباح التى كان يمكن أن يحصل عليها المرسل إليه فيما لو قام النقل البحرى بتسليم الشحنة كاملة في ميناء الوصول ، غير أن الحكم المطعون فيه قدر التعويض على أساس السعر في ميناء الشحن مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه لما كان المدين في المسؤولية العمدية يلزم طبقا لنص المادة ٢٢١/١-٢ من القانون المدنى بالتعويض الضرر الذى يمكن توقعه عادة وقت التعاقد ويشمل تعويض الضرر ما لحق الدائن من خسارة وما فاتته من كسب ، وكان الضرر المتوقع إنما يقاس بمعيار موضوعى لا بمعيار شخصى ، بمعنى أنه ذلك الضرر الذى يتوقعه الشخص المعتاد في مثل الظروف التى يوجد بها المدين لا الضرر الذى يتوقعه هذا المدين بالذات . وكانت مسؤولية الناقل البحرى تتمثل في أن يقوم بتسليم البضاعة إلى المرسل إليه في ميناء الوصول طبقا للبيان الوارد بشأنها في سند الشحن وإلا يلزم بالتعويض المرسل إليه عما لحقه من خسارة وما فاتته من كسب ، طبقا لما

بتوقعه الشخص المعتاد . وإذا قصر الحكم المطعون فيه التعويض عن العجز في الرسالة على ثمنها بسعر شرائها في ميناء الشحن ، ولم يتم اعتبارا لما عسى أن يكون قد فات الطاعنة من كسب بسبب الزيادة في سعر البضاعة المفقدة وفقا لقيمتها السوقية في ميناء الوصول على سعر شرائها في ميناء الشحن فلم يضع حدا معقولا لما كان يمكن أن تحصل عليه الطاعنة من أرباح تتناسب وسعر التكلفة لهذه السلعة . وكان هذا من الحكم خطأ في تعيين عناصر الضرر التي تدخل في حساب التعويض المستحق للطاعنة بتفويت عنصر منها هو ما فاتها من كسب ، وكان تعيين العناصر المكونة للضرر ، والتي يجب أن تدخل في حساب التعويض يعد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض ، لما كان ما تقدم وكان لا عرة بما تسوقه الشركة المطعون عليها في المذكرة المقدمة منها ردا على سبب الطعن من أن سند الشحن قد حوى نصا يحصر بموجبه قيمة التعويض فيما لا يتجاوز ثمن البضاعة الواردة به أو بفاتورة الشراء أيهما أقل ، ذلك أنه طالما أن المطعون عليها لم تقدم ما يفيد تمسكها بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه لم يتعرض له ولم يتخذ منه دعامة لقضائه ، فلا بد لا يجوز للمطعون عليها إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه على خلاف النظر المتقدم وقدر التعويض الذي تستحقه وزارة التموين الطاعنة بما لحقها من خسارة على أساس سعر البن في ميناء الشحن ولم يقدر لها التعويض المناسب عما فاتها من كسب ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بليغ قاض رئيس المحكمة ، وحضوية السادة المستشارين : بطرس زغلول ، وأحمد حسن هيكل ، ومباس حلي عبد الجواد ، ومجد أسعد محمود .

(١٩٨)

الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٦ للقضائية :

إيجار . "إيجار الأماكن" . حكم . "الطعن في الحكم" .

المنازعات الناشئة عن تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . غير قابلة لأي طعن . المسائل الأولية التي يطبق في شأنها أحكام القانون المدني . الحكم الصادر فيها يخضع للقواعد العامة من حيث جواز الطعن فيه .

يشترط لاعتبار الحكم غير قابل لأي طعن طبقاً للفقرة الرابعة من المادة الخامسة عشرة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، أن يكون صادراً في منازعة إيجارية ، يستلزم الفصل فيها تطبيق حكم من أحكام هذا التشريع الاستثنائي ، فإذا كان قد أبدى أثناء نظر المنازعة الأصلية المشار إليها ، منازعة مدنية أخرى تخرج بطبيعتها عن نطاق تلك الأحكام وتطبق بشأنها أحكام القانون المدني ، فإن هذه المنازعة ، وإن كانت قد اعتبرت مسألة أولية بالنسبة للمنازعة الأصلية التي ينطبق عليها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أو تابعة لها أو مرتبطة بها ، إلا أنها لا تعتبر منازعة ناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون بالمعنى الذي تتطلبه المادة ١٥/٤ منه ، وعلى ذلك فإن الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية إذ فصل في هذه المنازعة يكون خاضعاً للقواعد العامة من حيث جواز الطعن فيه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل — حسبما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ١٠٧٤ لسنة ١٩٦٤ مدني
أمام محكمة القاهرة الابتدائية ضد الشركة الطاعنة ، وقال بيانا لها إن ألبير
نسيم جنيف كان قد استأجر من الشركة المشار إليها محلا بشارع شريف رقم ٢٦ (١)
بمحافظة القاهرة لاستغلاله مكتبة بعقد إيجار مؤرخ ١٢ من يناير سنة ١٩٥٢
لقاء أجرة سنوية قدرها ٨٤ ج ، وقد ألحقت بالعين المؤجرة دورة المياه ،
وإذا اشترى الجدل بمقتضى عقد البيع المصدق عليه بتاريخ ١٢ من نوفمبر
سنة ١٩٦١ ، وظل ينتفع بالمكتبة وملحقاتها حتى فوجئ في شهر يناير ١٩٦٤
بإغلاق دورة المياه وحرمانه من استعمالها ، وكانت الأجرة المتفق عليها تزيد على
القيمة المقدرة قانونا ، فقد أقام دعواه بطلب تخفيضها إلى مبلغ ٢٤ ج سنويا
وهو ما يقابل أجرة المثل ، دفعت للطاعنة الدعوى بعدم قبولها لرفعها من غير ذي صفة
ومحكمة أول درجة حكمت في ١٢ من أبريل سنة ١٩٦٤ برفض الدفع وبقبول
الدعوى وبندب مكتب خبراء وزارة العدل لتحديد أجرة المثل للتحقق من مدى
تبعية دورة المياه للعين المؤجرة ، وبعد أن قدم الخبير تقريره وبناء على ماورد به
من أن الشركة الطاعنة قد أجزت دورة المياه إلى المطعون عليهما الثاني والثالث
باعتبارها مخزنا ، فقد أدخلهما المطعون عليه الأول في الدعوى بصحيفة معانة
بتاريخ ٣١ من يناير سنة ١٩٦٥ ، وأضاف إلى طلباته بطلان عقد الإيجار الصادر
إليهما . ثم حكمت تلك المحكمة في ٢٩ من أبريل سنة ١٩٦٥ بتخفيض الأجرة
إلى مبلغ ٢ ج و ٩٠٠ مليم شهريا اعتبارا من تاريخ التعاقد مع المستأجر الأصلي
وببطلان عقد إيجار دورة المياه الصادر إلى المطعون عليهما الأخيرين .
استأنفت الشركة الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٠٦٥ لسنة ٨١ ق القاهرة
ومحكمة الاستئناف حكمت في ٢٣ من فبراير سنة ١٩٦٦ بعدم جواز الاستئناف .
طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت
فيها الرأي برفض الطعن ، وبالجلسة المحددة لنظره أصرت على رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الشركة للطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ،
وفي بيان ذلك نقول إن ذلك الحكم استند في قضائه بعدم جواز الاستئناف
إلى المادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ اعتبارا بأن حكم محكمة أول درجة

صدر في منازعة ناشئة عن تطبيق قانون إيجار الأماكن ، في حين أن تلك المادة صريحة في أن المنازعات المدنية التي تنشأ بين المؤجر والمستأجر ، وتخرج بطبيعتها عن نطاق ذلك القانون تظل خاضعة للقواعد القانونية العامة من حيث الموضوع والاختصاص والإجراءات ، وإذا لم يقتصر حكم محكمة أول درجة على تطبيق قانون إيجار الأماكن بل طبق أيضا وهو بسبيل بحث طلب بطلان العقد انصاير إلى المطعون عليهما اللتان والثالث الأحكام العامة للقانون المدني في شأن الصورية وضمنان عدم تعرض المؤجر وتزامم المستأجرين ، فإن هذا من شأنه أن يجعل الحكم الابتدائي مما يجوز استئنافه ، غير أن الحكم المطعون فيه قضى على خلاف ذلك وبرر قضاءه بأن المسائل التي طبقت عليها الأحكام العامة تتبع طلب تخفيض الأجرة ، وترتبط به وهو الطلب الاسامي الناشئ عن تطبيق أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، مع أن المناط في هذا الشأن ليس بقيام اتبعية أو الارتباط ، وإنما بتطبيق التشريع الاستثنائي أو عدم تطبيقه على الطالب المعروض ، وهو مما يعيب الحكم بخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه يشترط لاعتبار الحكم غير قابل لأي طعن طبقا للفقرة الرابعة من المادة الخامسة عشرة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أن يكون صادرا في منازعة إيجارية يستلزم الفصل فيما تطبيق حكم من أحكام هذا التشريع الاستثنائي ، فإذا كانت أبدت أثناء نظر المنازعة الأصلية المشار إليها منازعة مدنية أخرى تخرج بطبيعتها عن نطاق تلك الأحكام وتطبق بشأنها أحكام القانون المدني ، فإن هذه المنازعة وإن كانت قد اعتبرت مسألة أولية بالنسبة للمنازعة الأصلية التي ينطبق عليها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أو تابعة لها أو مرتبطة بها ، إلا أنها لا تعتبر منازعة ناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون بالمعنى الذي تتطلبه المادة ٤/١٥ منه ، وعلى ذلك فإن الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية إذ فصل في هذه المنازعة يكون خاضعا للقواعد العامة من حيث جواز الطعن فيه . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن المطعون عليه الأول ، وإن كان قد أقام دعواه على الشركة الطاعنة بطلب تخفيض الإيجار استنادا إلى أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، إلا أن الشركة تمسكت بأن عقد الإيجار المبرم بينهما وبين المستأجر الأصلي لا يشمل دورة المياه

موضوع النزاع والتي صار تأجيرها إلى كل من المطعمون عليهما الثاني والثالث ، وقد أدرجت محكمة أول درجة هذا الدفاع وذهبت إلى أن دورة المياه تدرج ضمن ملاحظات عقد إيجار المكتبة المبرم مع المستأجر الأصلي وبصورة التفيد الصادر إلى المطعم عليهما الآخرين ، مطبقة في ذلك أحكام القانون المدني في الصورة وضمان عدم التعرض والمفاضلة بين المستأجرين ، فإن مفاد ذلك ألا تعتبر الممازعة قاصرة في حقيقةها على تطبيق أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وتأسيسه عنه بالمعنى الذي تتطلبه المادة ٤/١٥ منه للقول بعدم جواز الطعن فيه ، وعلى ذلك يكون الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية خاضعا للقواعد العامة من حيث جواز الطعن ، وإذا جرى الحكم المطعمون فيه على خلاف هذا النظر وقضى بعدم جواز الاستئناف تأسيسا على أن حكم المحكمة الابتدائية يخضع للحظر من الطعن مالف الإشارة إليه ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندی نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدق البشبيشي ،
ومحمد سيد أحمد حاد .

(١٩٩)

الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٣٦ القضائية :

(ا) نقض . " إعلان الطعن " . إعلان . بنك .

بنك . استقلال شخصيته الاعتبارية من شخصية المدير . توجيه الطعن إلى البنك
باعتباره الأصل المقصود بالتهمة دون مثله . ذكر إمام البنك في تقرير الطعن بالنقض .
كاف لصحته . لا اعتماد بالخطأ في إمام انثل له .

(ب) دعوى . " نظر الدعوى " . حكم . " تسبيب الحكم " .

إشارة الحكم في أسبابه الواقعية إلى ما ورد بمذكرة الخصم المقدمة بعد الميعاد .
عدم إقامة الحكم قضاءه عليها . لا عيب .

(ج) إعلان . " إعلان الشركات الأجنبية " . شركات . بطلان .

جواز إعلان الشركات الأجنبية لدى فرعها أو وكيلها في مصر . لا يقصد به حرمان
صاحب الشأن من أصل حقه في إجراء الإعلان في مركز الشركة الرئيسي بالخارج .

(د) نقض . " مسائل الواقع " . محكمة الموضوع . شركات .

واقعة وجود فرع لشركة أجنبية في مصر من مسائل الواقع التي ينقل بها قاضي
الموضوع .

(هـ) قوة فاعلة . " مناطها " . التزام . " انقضاء الالتزام " . حكم .
" تسبيب الحكم " . استيلاء . أدوية .

القوة القاهرة . شرطها . أن تكون أمرا لا قبل للدين بدفعه أو التحرز منه ،
ويترتب عليه استحالة التنفيذ إستحالة مطلقة . استخلاص الحكم بأسباب سائفة عدم
استحالة تنفيذ الالتزام . لا مخالفة للقانون .

١ - متى كان يبين من إعلان تقرير الطعن أنه وجه إلى بنك القاهرة بمركزه
الرئيسي وأن صورة الإعلان قد تسلمها الموظف المختص بالبنك ، وكان للبنك
شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية المدير ، وكان الإعلان موجها إلى البنك
المطعون عليه باعتباره الأصيل المقصود بذاته في الخصومة دون ممثله ، فإن ذكر
إسم البنك في إعلان التقرير بالطعن يكون - وعلى ما جرى به قضاء محكمة
النقض^{١١} - كافيا لصحته وفقا لما نصت عليه المادة ٤/١٤ من قانون
المرافعات السابق دون إعتداد بما يكون قد وقع فيه من خطأ في إسم الممثل له .

٢ - متى كان يبين من الحكم أنه لم يعول في قضائه على ما ورد بالمذكرة
التكميلية المقدمة من الخصم المطعون عليه - وهي المذكرة المقدمة بعد الأجل
المحدد لتقديم المذكرات ودون إطلاع الطرف الآخر (للطاعن) عليها - وإنما
على الوقائع والبيانات الثابتة بأوراق الدعوى التي كانت تحت نظر المحكمة والخصوم
قبل حجزها للحكم وكان لا يغير من ذلك أن يكون الحكم قد أشار في أسبابه
الواقعية إلى ما ورد بهذه المذكرة من دفاع ، طالما أن الحكم لم يقر عليها قضاءه
فلا على المحكمة ، إن هي رفضت طلب هذا الخصم إعادة القضية للمرافعة المرفق
بهذه المذكرة ولا يكون للطاعن أن يعترض على رفض هذا الطلب .

٣ - النص في المادة ٦/١٤ من قانون المرافعات السابق على أنه
" فيما يتعلق بالشركات الأجنبية التي لها فرع أو وكيل في مصر تسلم بصورة
الإعلان إلى هذا الفرع أو الوكيل " . لا يصب فيه حرمان صاحب الشأن

(٢) نقض ١٩٦٣/١/١٧ بجمرة المكتب الفني السنة ١٤ ص ١٣٦ .

نقض ١٩٦٧/١٢/٦ بجمرة المكتب الفني السنة ١٨ ص ١٨٢٠ .

من أصل حقه في إجراء الإعلان في مركز الشركة الرئيسي في الخارج ، وإنما قصد به مجرد التيسير عليه في إتمام الإعلان والتعجيل بإجرائه ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى صحة إعلان الاستئناف الموجه إلى مقر الشركة في الخارج لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

د — واقعة وجود فرع للشركة الأجنبية في مصر ، تعتبر من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع دون رقابة من محكمة المقض عليه في ذلك متى كان استخلاصه سائفا ومستمدا من وقائع ثابتة في الأوراق . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص عدم وجود فرع للشركة الطاعنة في مصر من غلق هذا الفرع بعد الاستيلاء على موجوداته ومن إقرار الشركة نفسها في صحيفة افتتاح الدعوى ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا دون أن يشوبه القصور .

ه — يشترط في القوة القاهرة التي ينقضي بها التزام المدين أن تكون أمرا لا قبل للمدين بدفعه أو التحرز منه ، ويترتب عليه استحالة تنفيذ الالتزام استحالة مطلقة ، وإذا كان الحكم قد استخلص عدم استحالة تنفيذ التزام الشركة بدفع الفوائد مما أورده في أسبابه من أن القانون رقم ٢١٢ سنة ١٩٦٠ لم يقض بتأميم مخازن الأدوية والمستلزمات الطبية ، وإنما قرر الاستيلاء فقط على ما يوجد لديها من هذه المواد ، وترك لأصحاب هذه المخازن حتى التصرف في أموالهم الأخرى دون قيد ، فإن ذلك يكون استخلاصا سائفا ولا مخالفة فيه للقانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومما عاين التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن الشركة الباريسية للتوسع الكيماوي (Specia) أقامت الدعوى

رقم ۲۳۷ سنه ۱۹۶۴ تجارى كلئ القاهره ضد بنك القاهره تطلب الحكم بعدم مسئوليتها عن مبلغ ۱۳۶۸۸ ج و ۵۲۸ م قيمة الفوائد التأخيريه المعلقه على حسابها الجارى فى المدة من ۱۹۶۰/۷/۱۷ حتى ۱۹۶۴/۱/۳۱ وبراءة ذمتها منه ومما قد يضيفه مستقبلا من فوائد أخرى، وقالت الشركة بياناً للدعوى إنه بمقتضى القانون رقم ۲۱۲ لسنة ۱۹۶۰ الصادر فى ۱۹۶۰/۷/۱۷ استولت الحكومة على فرع تجارة الأدوية للتاج لها بالقاهرة كما تم التحفظ على أموال الفرع وتجميد حساباته فى البنوك، وحلت المؤسسة العامة للأدوية محله فيها طبقاً لما جاء بكتاب وزير التوين المؤرخ ۱۹۶۰/۹/۱۳ الموجه للبنوك وأنه لما كان الاستيلاء على أموال الفرع نتيجة للتشريع المشار إليه يعتبر من الحوادث الاستثنائية التى طرأت تحقيقاً للمصالح العام، وقد نشأ ذلك عن سبب أجنبي لا يد للشركة المدعية به، فلما أصبحت غير ملزمة بأداء الفوائد التأخيريه المستحقة للبنك المدعى عليه لأن الفوائد إنما ترتب فى ذمة المدين نتيجة انتفاعه بأصل الدين، وإذا امتنع ذلك على الشركة بقوة القانون، فإنه يمتنع تبعاً لذلك مطالبتها بالفوائد التأخيريه أو بفوائد هذه الفوائد لأن الفرع يتبع الأصل ولأنه لا فوائد على الدين المعلوم، وانتهت الشركة إلى أنه بالرغم من وضوح هذه المبادئ التى تقضى بها القواعد العامة وانصوص القانونين رقمى ۲۶۹، ۲۷۲ سنه ۱۹۶۰ بشأن تأجيل الديون المستحقة على المشتغلين بتجارة الأدوية، فقد أصر البنك المدعى عليه على المطالبة بالفوائد أشار إليها، مما اضطرها إلى إقامة هذه الدعوى بطلباتها السابقة. ودفع بنك القاهرة الدعوى بأن العلاقة بينه وبين الشركة المدعية يحكمها الاتفاق المبرم بينهما، وأن الاستيلاء الحاصل طبقاً للقانون رقم ۲۱۲ لسنة ۱۹۶۰ لا أثر له على هذا الاتفاق لأن الحساب محل النزاع نشأ عن قرض عادى، فلا محل لاقحام قوانين تنظيم تجارة الأدوية فيه هذا فضلاً عن أن تأجيل الديون لا أثر له على استحقاق الفوائد — وفى ۱۹۶۵/۳/۱۸ حكمت المحكمة بطلبات الشركة المدعية — فاستأنف بنك القاهرة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاءه والقضاء برفض الدعوى، وقيد استئنافه برقم ۲۷۸ سنه ۲ ق. وفيه دفعت للشركة المستأنف عليها بسقوط الحق فيه لرفعه بعد الميعاد وباعتباره كان لم يكن، وبعد ضم هذين الدعين للوضوع حكمت المحكمة فى ۱۹۶۶/۱/۱۱ برفضهما وبإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الشركة المستأنف عليها.

وطعن الشركة في هذا الحكم بطريق النقض للأصحاب الواردة في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعة على طلب نقض الحكم ودفع المطعون عليه بعدم قبول الطعن لبطلان إعلانه بالتقرير وبسقوط الحق فيه ، وقدمت النيابة العامة مذكرتها برأيها وطلبت قبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من البنك المطعون عليه ، أن الطاعة قد أعلنت الطعن إلى السيد / على محمد طوبى بصفته رئيساً لمجلس إدارة البنك ، رغم زوال صفته من قبل ، وأن صورة الإعلان لم تسلم للممثل الحقيقي للبنك ، وإذا لم يعان رئيس مجلس الإدارة الجديد بهذا الطعن قبل فوات الميعاد فإن حق الشركة فيه يكون قد سقط .

وحيث إن هذا الدفع مردود ، ذلك أنه يبين من إعلان تقرير الطعن أنه وجه إلى بنك القاهرة (ش . م . ع) ، مركزه الرئيسى ٢٢ شارع عدلى بالقاهرة وأن صورة الإعلان قد تسلمها الموظف المختص بالبنك . لما كان ذلك وكان للبنك شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية المدير وكان الإعلان موجهاً إلى البنك المطعون عليه باعتباره الأصل المقصود بذاته في الخصومة دون ممثله ، فإن ذكر اسم البنك في إعلان التقرير بالطعن يكون — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — كافياً لصحته ، وفقاً لما نصت عليه المادة ١٤/٤ من قانون المرافعات السابق دون اعتداد بما يكون قد وقع فيه من خطأ في اسم الممثل له .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على ستة أصحاب حاصل أولها بطلان الحكم المطعون فيه ، وفي بيان ذلك تقول الطاعة إن الحكم أقام قضاءه برفض الدفوع بسقوط الحق في الاستئناف وباعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلانها به خلال ثلاثين يوماً من تقديم صحيفة لـ لم المحضرين ، على ما أورده البنك المطعون ضده في مذكرته التكميلية التى أرفق بها طالب إعادة القضية للمرافعة بالرغم من تقديم هذه المذكرة بعد انقضاء الأجل المحدد لتبادل المذكرات ودون اطلاع الشركة

الطاعة عليها، وهو منه مخالفة لنص المادة ٣٤٠ من قانون المرافعات وإخلال بحق الدفاع إذ أن الشركة باعتبارها مستأنفا عليها كان يتعين أن تكون آخر من ينكلم، وأن رفض المحكمة إجابة طلب البنك إلى إعادة الدعوى للمرافعة قد ترتب عليه حرمان الشركة الطاعة من الرد على المذكرة المقدمة منه وتصويب الوقائع الواردة بها .

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في هذا الخصوص على أنه " بالنسبة للدفع بعدم قبول الاستئناف لرفعه بعد الميعاد، فإن الثابت من الاطلاع على صحيفة الاستئناف أن دأبها عبارة صادرة عن البنك تفيد تقديم هذه الصحيفة إلى قلم المحضرين في يوم ١٩/٤/١٩٦٥ وبجوارها عبارة بالمداد الأخضر تفيد تقديم هذه الصحيفة للمحضرين في يوم ١٩/٤/١٩٦٥ تحت رقم ١٦٠٩، ومن ثم تكون الصحيفة قدمت للمحضرين خلال الأجل المنصوص عليه في المادة ١/٤٠٢ مرافعات، وبما أنه بالنسبة للدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن فإن الثابت من صحيفة دعوى الشركة أن وزارة التكوين قد استتوات على فرع تجارة الأدوية التابع لها، ومفاد ذلك أنه لم يعد للشركة المذكرة فرع في القاهرة، ولما كان موطن الشركة في الخارج فإن البنك المستأنف يكون على حق إذا قام بإعلانها بصحيفة لاستئناف في مقرها الرئيسي بباريس، طبقا لما هو وارد في صحيفة الدعوى الابتدائية وطبقا لنص المادة ١٤ فقرة عشرة من قانون المرافعات وبالتالي يكون إعلان صحيفة الاستئناف للشركة المستأنف عليها في ١٩٦٥/٤/٢٠ قد وقع صحيحا ويكون قد تم خلال الثلاثين يوما من تاريخ تقديمها للمحضرين " ومن ذلك يبين أن الحكم لم يعول في قضائه برفض الدفعين على ما ورد بالمذكرة التكميلية المقدمة من البنك وإنما على الوقائع والبيانات الثابتة بأوراق الدعوى التي كانت تحت نظر المحكمة والمقوم قبل حجزها للحكم، ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم قد أشار في أسبابه الواقعية إلى ما ورد بهذه المذكرة من دفاع، طالما أن الحكم لم يقيم عليها قضاؤه، إذ كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن البنك المطعون عليه هو الذي طلب إعادة القضية للمرافعة فلا يمكن أن يكون للشركة الطاعة أن تعترض على رفض هذا الطلب .

وحيث إن الطاعة تنمى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب، وفي بيان ذلك تقول إنها دفعت بعدم قبول الاستئناف شكلا، استنادا إلى أن الحكم الابتدائي صدر في ١٨ فبراير سنة ١٩٦٥، وأن صحيفة الاستئناف قد خلت مما يفيد تقديمها لقلم المحضرين قبل يوم إعلانها للنيابة في ٢٠/٤/١٩٦٥ وهو اليوم التالي لانتفاء ميعاد الاستئناف، وقضى الحكم المطعون فيه برفض هذا الدفع لوجود عبارة صادرة من البنك بالصحيفة تفيد أنها قدمت إلى قلم المحضرين يوم ١٩/٤/١٩٦٥ وبجوارها عبارة بالمداد الأخضر تدل على تقديمها للمحضرين في يوم ١٩/٤/١٩٦٥ تحت رقم ١٦٠٩، وهذا من الحكم خطأ وقصور من وجوه (أولا) أن الحكم لم يرد على ما دفعت به الشركة الطاعة من أنه لا يوجد على الصحيفة توقيع لموظف رسمي من قلم المحضرين أو خاتم ذو تاريخ يفيد تقديم الصحيفة في ١٩/٤/١٩٦٥، ليكون حجة على ذوى الشأن (وثانيا) أنه أفضل الرد على ما ذكرته الشركة من أن توقيع البنك على العبارة الدالة على تقديم العريضة في ذلك اليوم للمحضرين لا يعتبر حجة عليها لصدوره من الخصم (وثالثا) أن ما قرره الحكم من وجود عبارة مجاورة بالمداد الأخضر تفيد تقديم العريضة إلى قلم المحضرين في التاريخ المذكور تحت رقم ١٦٠٩ لا يكشف عن محور هذه العبارة الحالية من التوقيع وبالتالي فلا ينفى أن تكون صادرة من الخصم نفسه .

وحيث إن هذا النعى مردود في جملته، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه برفض الدفع بسقوط الحق في الاستئناف على ما قرره من أنه مؤشر على صحيفة الاستئناف من البنك المستأنف بتقديم هذه الصحيفة إلى قلم المحضرين في يوم ١٩/٤/١٩٦٥ وبجوار هذه العبارة تأشير أخرى محررة بمداد مختلف تفيد أن الصحيفة قدمت للمحضرين بتاريخ ١٩/٤/١٩٦٥ تحت رقم ١٦٠٩ واستخلص من ذلك تقديم الصحيفة المذكورة إلى قلم المحضرين خلال الأجل المنصوص عليه في المادة ٤٠٢/١ من قانون المرافعات السابق، إذ كان ذلك وكان ما استخلصه الحكم في هذا الخصوص سائفا ومما يدخل في سلطة قاضى الموضوع، فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنمى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة للقانون والقصور في التسبيب، وفي بيان ذلك تقول إنها تمسكت بطلان إعلانها بعريضة

الإستئناف في مقرها الرئيسى بباريس لوجود فرع لها بالقاهرة كان يتعين إعلانها بالإستئناف فيه عملاً بالمادة ٦/١٤ مرافعات، وإذ لم تعلن الشركة بالإستئناف في مواجهة هذا الفرع خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الصحيفة لفلم المحضرين، فإن الإستئناف يعتبر كأن لم يكن وقضى الحكم المطعون فيه برفض هذا الدفع استناداً إلى أن فرع الشركة قد ألغى بالاستيلاء عليه، وأن الشركة أوردت في صحيفة افتتاح الدعوى أن مركزها الرئيسى مدينة باريس، في حين أن هذا الإقرار لا ينفي أن للشركة فرعاً في القاهرة وأن هذا الفرع معروف للبك ويجرى التعامل معه. كما أن الاستيلاء كان قاصراً على الأدوية التى يملكها الفرع وليس على الفرع نفسه، ذلك أن للشركة للطاعة غير نشاطها التجارى نشاطاً عالمياً وفنياً كانت ولا تزال تباشره بواسطة الفرع المذكور.

وحيث إن هذا الدعى غير سديد، ذلك بأن النص في المادة ٦/١٤ من قانون المرافعات السابق على أنه "فما يتعلق بالشركات الأجنبية التى لها فرع أو وكيل في مصر تسلم صورة الإعلان إلى هذا الفرع أو الوكيل" لا يقصد به حرمان صاحب الشأن من أصل حقه في إجراء الإعلان في مركز الشركة الرئيسى في الخارج، وإنما قصد به مجرد التيسير عليه في إتمام الإعلان والتعجيل بإجرائه، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى صحة إعلان الإستئناف الموجه إلى مقر الشركة في الخارج لا يكون قد خالف للقانون أو أخطأ في تطبيقه، هذا إلى أن واقعة وجود فرع للشركة الأجنبية في مصر تعتبر من مسائل الواقع التى يستقل بها قاضى الدعوى دون رقابة من محكمة النقض عليه في ذلك متى كان استخلاصه سائفاً ومستمداً من وقائع ثابتة في الأوراق. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص عدم وجود فرع للشركة الطاعة في مصر من خلق هذا الفرع بعد الاستيلاء على موجوداته ومن إقرار الشركة نفسها في صحيفة افتتاح الدعوى، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً دون أن يشوبه الفصور.

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه خالف القانون من وجهين (أولهما) أنه جرى في قضائه على عدم اعتبار القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ قوة القاهرة تبرئ ذمة الطاعة من الفوائد المطلوبة، وذلك على الرغم من أنه

قد ترتب عليه الاستيلاء على كافة الأدوية المملوكة لها الموجودة في مخازنها أو مخازن البنك لحسابها، وكذلك الأدوية الواردة لها عن طريق اعتمادات مستندية مفتوحة فضلا عن التعفظ على أموال الفرع بالقاهرة و (الثاني) أن الحكم بعد أن ذهب إلى أن القانون المشار إليه يمكن اعتباره حادثا استثنائيا في حكم المادة ٢/١٤٧ من القانون المدني يترتب عليه رد التزام الشركة الطاعنة إلى الحد المعقول إذا كان مرهقا لها عاد واستبعد ظرف الإرهاق، استنادا إلى أنه لم يترتب على ذلك القانون تجريد حسابات الشركة في البنوك، وأنه كان في إمكانها تسديد الفوائد من الأموال التي تحصل عليها من ديونها لدى الغير، وهما واقعتان لا أصل لهما في الأوراق، كما قال إن الاستيلاء على أدوية فرع الشركة بالقاهرة لم يؤثر على نشاطها في فرنسا دون أن تحقق المحكمة هذه الواقعة أو يقدم الدليل عليها، كما ذهب الحكم إلى أن الشركة حصلت على التعويض المستحق لها دون أن ترد على دفاعها الخاص بأن هذا التعويض لم يصرف، وأخيرا استند الحكم في نفي ظرف الإرهاق إلى أن كشوف الحساب المقدمة من البنك تدل على أن للشركة كانت تباشر عمليات مالية قبل صدور القانون وبعده، وقد أخطأ الحكم في التمويل على النشاط السابق بفرض وجوده، أما النشاط اللاحق فقد كان مقصورا على قيد الفوائد التأخيرية موضوع النزاع، هذا إلى أن هذه الكشوف جميعا تدل على أن للشركة مدينة وايسست دائنة، وهو ما كان يستوجب اعتبار القانون رقم ٢١٢ سنة ١٩٦٠ ظرفا مرهقا لها، وإذا اتخذ منه الحكم دليلا على أن للشركة كانت في حالة تمككها من السداد، فإنه يكون قد أخطأ في الاستناد وشابه الفساد في الاستدلال.

وحيث إن النعي في شقه (الأول) مردود، ذلك بأنه يشترط في القوة القاهرة التي ينقضى بها التزام المدين أن تكون أمرا لا قبل للمدين بدفعه أو للتحرز منه، ويترتب عليه استحالة تنفيذ الالتزام استحالة مطلقة، وإذا كان الحكم قد استخلص عدم استحالة تنفيذ التزام الشركة بدفع الفوائد مما أورده في أسبابه من أن القانون رقم ٢١٢ سنة ١٩٦٠ لم يقض بتأميم مخازن الأدوية والمستلزمات الطبية، وإنما قرر الاستيلاء فقط على ما يوجد بها من هذه المواد وترك لأصحاب هذه المخازن حق التصرف في أموالهم الأخرى دون قيد، فإن ذلك يكون امتخلاصا سائغا

ولا مخالفة فيه للقانون، والنعمى مردود في شقه (الثاني) بما قرره الحكم المطعون فيه وهو بصدد بحث مدى الإرهاق في تنفيذ التزام الشركة من أنه لم تفرض أية قيود على تعامل الشركة مع البنك ولم تمس أرصدة الشركة لديه ولازاماتها لدى الغير، ومن أن الاستيلاء على فرع الشركة بالقاهرة لم يؤثر في نشاطها في الخارج فضلا عن أنه بعد هذا الاستيلاء قد صدر قرار لجنة التعويضات بتقدير التعويض المستحق لها عما تم الاستيلاء عليه لديها من الأدوية، وكذلك من إقرار الشركة في ١٤/٣/١٩٦١ بعد الاستيلاء وبعد انقضاء فترتي تأجيل الديون الصادر بهما القانون رقم ٢٦٩ ، ٢٧٢ لسنة ١٩٦٠ بمديونيتها وبأحقية البنك في الحصول على أصل الدين والفوائد، وهي تقويرات موضوعية سائغة، من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي خلص إليها الحكم باستبعاد تطبيق المادة ١٤٧/٢ من القانون المدني، وتكفي لحل قضائه في هذا الخصوص .

وحيث إن حاصل السبب الخامس مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون والخطأ في تطبيقه، وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إنها أحالت البنك بالدين وملاحقاته على الهيئة العليا للأدوية والمؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الأدوية مقابل المستحق لها لديهما نتيجة الاستيلاء على بضائعهما، وهو ما يترتب عليه حلول المحال عليهما محلها في أداء الدين مباشرة للبنك، ولم يأخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر استنادا إلى أن البنك لم يكن طرفا في الحوالة في حين أنه قبلها وقام بإعلانها للمحال عليهما بتاريخ ١٦/٤/١٩٦١، وإذا كانت الحوالة صحيحة وناذرة في حق الهيئة والمؤسسة المحال عليهما، فإنه كان على البنك مطالبتهما وحدهما بالدين المحال به، ولا يحق له الرجوع على الشركة المحيلة إلا في حالة عدم وجود الدين، ولم يقل الحكم المطعون فيه أن الدين المحال غير موجود.

وحيث إن هذا النعمى مردود، ذلك إنه يقوم على تفسير نصوص عقد الحوالة تفسيراً مخالفا لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه، وإذا كانت الطاعنة لم تقدم ذلك العقد فإن نعيمها يكون عاريا عن الدليل .

وحيث إن حاصل السبب السادس، أن الطاعنة تمسكت لدى محكمة الموضوع بأن وزير التكوين أصدر قراراً إدارياً في ١٣/٩/١٩٦٠، يقضي بأن تتحمل المؤسسة

العامه للأدوية حسابات أصحاب الأدوية المستولى عليها وبأن تضمن الوزارة قيمة بضائهم، واستدلت الشركة بذلك على أن الاستيلاء على بضائهم يتضمن قوة قاهرة ولم يرد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع الجوهري، مما يعيبه بالقصور.

وحيث إن هذا النعى مردود، بأنه طالما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى نفي القوة القاهرة، وذلك على ما هو ثابت في الرد على السبب الرابع، فإن إفعال المحكمة الرد على دفاع الطاعن في خصوص كتاب وزير التوين لا يعيبه بالقصور. ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٠

بمباشرة السيد المستشار / ابراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وحضورية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المصم العراف ، ومحمد سيد أحمد حماد ،
وعلى عبد الرحمن .

(٢٠٠)

الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٣٦ التقضائية :

(أ) شفعة . ” دعوى الشفعة ” . ” شرط إيداع الثمن ” .

عدم اشتراط فاصل زمني معين بين إيداع الثمن ورفع دعوى الشفعة .

(ب) دعوى . ” رفع الدعوى ” . تقادم . ” قطع التقادم ” .

عدم اعتبار الدعوى مرفوعة ومتبعة لآثارها إلا بإعلان صحيفتها إلى المدعى عليه .
انقطاع التقادم بتقديم الصحيفة لقلم المحضرين استثناء من هذا الأصل .

(ج) شفعة . ” إعلان الرغبة ” .

صححة إعلان الشفع رغبه في صحيفة الدعوى ما دام قد تم في الميعاد واستكمل
جميع مقوماته .

(د) إثبات . ” الإحالة إلى التحقيق ” . محكمة الموضوع . ” ملطتها

في الإحالة إلى التحقيق ” .

سلطة محكمة الموضوع في عدم إجابة طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق .
مناط ذلك .

١ — لما كان هدف المشرع من شرط إيداع الثمن قبل رفع دعوى الشفعة —
وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض ^(١) — هو ضمان الجدية في طلب الشفعة

(١) نقض ١٦/١٠/١٩٦١ مجموعة المكتب الفني سنة ١٢ ص ٦١٩ .

نقض ١٨/١٠/١٩٦٦ مجموعة المكتب الفني سنة ١٧ ص ١٥٣٠ .

دون تحديد فاصل زمني معين بين الإيداع ورفع الدعوى ، وإذا تحقق هذا الهدف بأسبعية الإيداع أو القبلية على رفع الدعوى ، فإن اشتراط حصول الإيداع في اليوم السابق بعد قيده لا يحتمله نص المادة ٢/٩ من القانون المدني .

٢ — مفاد نص المادة ٦٩ من قانون المرافعات السابق ، أن الدعوى لا تعتبر مرفوعة إلا بإعلان صحيفة إلى المدعى عليه ، وأن أداء الرسم عنها وتقديم صحيفة إلى قلم الكتاب أو قلم المحضرين مجردا لا يعتبر رفعا لها ، وقد أكد المشرع ذلك بما نص عليه في المادة ٧٥ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٦٢ ، ومؤداه أن الدعوى لا تعتبر مرفوعة وتنتج آثارها إلا بإعلان صحيفة إلى المدعى عليه وأنه استثناء من هذا الأصل جعل المشرع تقديم الصحيفة لقلم المحضرين قاطعا لمادة التقادم أو السقوط .

٣ — إن كل ما تشترطه المادة ٩٤٢ من القانون المدني في إعلان الرغبة أن يكون رسميا ، ولم تسألزم حصوله بورقة مستقلة سابقة على إعلان صحيفة الدعوى ، ومن ثم فلا على الشفيع إن أعلن رغبته في ذات إعلان الصحيفة ، ما دام قد تم في الميعاد واستكمل جميع مقومات إعلان الرغبة .

٤ — إن إجراء التحقيق لإثبات وقائع يجوز إثباتها بالبينة — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض^(١) — ليس حقا للخصوم تحتم إجابتهم إليه في كل حالة ، بل هو أمر متروك لمحكمة الموضوع ترفض الإجابة إليه بما لها من ساطة التقدير إذا لم تكن بها حاجة إليه . لو كان غير مجد بالنظر إلى ظروف الدعوى وما هو ثابت فيها من الأدلة والوقائع التي تكفي لتكوين عقيدتها ، وبحسبها أن تبين في حكمها الأسباب التي اعتمدت عليها في رفض هذا الطلب .

(١) جلسة ١٩٦٩/١/٢٨ بمجموعة المكتب الفني السنة ٢٠ ص ١٨٢ .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتصل فى أن صلاح محمد مصطفى درويش (المطعون عليه الأول) أقام دعوى
رقم ٣٠٢ سنة ١٩٦٤ كلى بور سعيد ضد على محمود الديب (الطاعن) وأحمد محمد
مصطفى درويش ، محمد السعيد مصطفى درويش ، فهمى محمد مصطفى درويش
(المطعون عليهم من الثانى الى الرابع) طالبا الحكم بأحقية فى تملك الحصة المبينة
بصحيفة الدعوى بالشفعة نظير مبلغ ١٨٠٠ ج ، مع إلزام المدعى عليهم بالمصاريف
والأتعاب والنفاذ ، وقال فى بيان دعواه إنه علم أن المدعى عليهم الثانى والثالث
والرابع باعوا للمدعى عليه الأول ٣ ط شيوخا فى أرض وبناء المنزل المبين بصحيفة
الدعوى بمبلغ ١٣٠٠ ج ، وإذ لم ينذروه رسميا بحصول البيع باعتباره شريكا
فى العقار فقد أعلنهم فى ١٩٦٤/٩/٢٢ برغبته فى أخذ الحصة المبيعة بالشفعة ، ثم لم
بعد ذلك بأن حقيقة الحصة المبيعة ٤ ط وثمنها الحقيقى هو ١٨٠٠ ج فأودع هذا
التمن خزانة محكمة بورسعيد فى ١٩٦٤/١٠/١٩ ، وأقام الدعوى بطلباته ، ودفع المدعى عليه
الأول بسقوط حق المدعى فى الشفعة لأنه لم يودع التمن إلا بعد رفع الدعوى
وقيدها ولأنه لم يعان رغبته فى الشفعة إلا بالنسبة لـ ٣ ط ونظير ثمن قدره
١٣٠٠ ج ، مع أن حقيقة ثمنها ١٣٥٠ ج ولأنه كان وقت الشراء قاصرا ومشمولا
بولاية والده ، وأن هذا الأخير قد وقع على عقود ومحركات تدل على تملكه بحصول
البيع والتنازل عن الحق فى الشفعة ، ثم انتهى المدعى عليه الأول فى دواعه إلى طلب
إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات تنازل المدعى عن حقه فى الشفعة ، وبتاريخ
١٩٦٥/٢/١٧ حكمت المحكمة برفض الدفع وبثبوت حق المدعى فى الأخذ بالشفعة
وبأحقية فى تملك ٤ ط من ٢ ط من العقار المبين بالحدود والمعالم بصحيفة الدعوى ،
وبعقدى البيع العرفيين المؤرخين ١٩٥٧/٩/٢١ ، ١٩٥٨/٢/١ ، بالشفعة نظير الثمن

الحقيقى المودع خزانة المحكمة بتاريخ ١٩/١٠/١٩٦٤، ومقداره ١٨٠٠ ج وألزم المدعى عليهم بالمصاريف وثلثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة، ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات، واستأنف المدعى عليه الأول هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة (مأمورية بورسعيد) طالبا إلغاءه ورفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ٣٨ سنة ٦ ق وبتاريخ ١٩٦٦/٣/٦ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف، وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للسببين اللواردين بالتقرير، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليهم ولم يبدوا دفاعا، وصحمت النيابة العامة على رأيها الذى أبدته بمذكرتها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله من وجهين (أولهما) أنه جرى في قضائه على أن قيام الشفع بإيداع الثمن في نفس اليوم الذى قدمت فيه عريضة الدعوى إلى قلم المحضرين يعتبر إجراء صحيحا، مستندا في ذلك إلى ما قرره من أن هذا الإيداع كان سابقا على رفع الدعوى، لأن الدعوى إنما ترفع بإعلان عريضتها لا بتقديم هذه العريضة إلى قلم المحضرين، وهذا من الحكم مخالف لل قانون وخطأ في تطبيقه لأن المادة ٩٤٢ من القانون المدنى، إذ أوجبت أن يتم إيداع الثمن خزانة المحكمة قبل رفع الدعوى إنما قصدت حصول الإيداع في اليوم السابق على رفعها تحقيقا لما هدف إليه الشارع من تضيق نطاق استعمال حق الشفعة وأخذا بما هو مقرر في قانون المرافعات من أنه إذا كان الميعاد مما يجب انقضاؤه قبل الاجراء، فلا يجوز حصول الاجراء إلا بعد انقضاء اليوم الأخير من هذا الميعاد (ثانيهما) إنه اعتبر أن حق الشفع في الشفعة يظل قائما طالما لم يوجه إليه إنذار رسمى من أى من البائع أو المشتري، وهو نظر مخالف لحكم المادة ٩٤٠ من القانون المدنى التى جعلت إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة إجراء ضروريا يجب أن يسبق رفع الدعوى خاصة والمشرع قد جعله بداية حساب مواعيد إيداع الثمن ورفع الدعوى، وإذا كان الهدف من اشتراطه إعطاء الفرصة للمشتري لقبول ترك الشفعة، ويعنى بذلك من المصاريف القضائية، فإن القول بجواز

إعلان الرغبة عند إيداع الثمن أو بذات صحيفة افتتاح الدعوى ينطوى على مصادرة لهذا الهدف، وإذا كان ذلك وكانت دعوى المطعون عليه غير مسبقة بإعلان الرغبة بالنسبة لقيراط من المساحة المبيعة، وكان الثمن الذى حدده فى إعلان الرغبة الخاصة — بالثلاثة قرارىط الأخرى أقل من الثمن الحقيقى البالغ ١٣٥٠ جنيه، فإنه لا يجدى للشفيع تصحيح الوضع بعريضة الدعوى، لأن هذا التصحيح ليس مرضا جديدا تم بطريق التقاضى مباشرة، ولم يسبقه إعلان الرغبة طبقا لما اشترطه القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود فى الوجه الأول منه، ذلك أنه لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٩٤٢ من القانون المدنى تتضمن شرطين (أولهما) : أن يودع الشفيع الثمن الحقيقى خزانة المحكمة خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ إعلان الرغبة ، (والثانى) أن يكون هذا الإيداع سابقا على رفع الدعوى، وكان هدف المشرع من الشرط الثانى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو ضمان الجدية فى طلب الشفعة دون تحديد فاصل زمنى معين بين الإيداع ورفع الدعوى، وإذا تحقق هذا الهدف بأسبقية الإيداع أو القبلية على رفع الدعوى، فإن اشتراط حصول الإيداع فى اليوم السابق بعد قيدا لا يحتمله النص، ولما كان النص فى المادة ٦٩ من قانون المرافعات السابق على أن ”ترفع الدعوى إلى المحكمة بناء على صحيفة تعلن للدعى عليه على يد أحد المحضرين ما لم يقض القانون بغير ذلك“ يدل على أن الدعوى لا تعتبر مرفوعة إلا بإعلان صحيفتها إلى المدعى عليه، وأن أداء الرسم عنها وتقديم صحيفتها إلى قلم الكتاب أو قلم المحضرين مجردا لا يعتبر دفعا لها وكان المشرع قد أكد ذلك أيضا بالنص فى المادة ٧٥ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٦٢، على أن تعتبر الدعوى قاطعة لمدة التقادم أو السقوط من وقت تقديم صحيفتها إلى قلم المحضرين بعد أداء الرسم كاملا، أما باقى الآثار التى تترتب على رفع الدعوى فلا تسرى إلا من وقت إعلان المدعى عليه بصحيفتها، مما مؤداه أن الدعوى لا تعتبر مرفوعة وتنتج آثارها إلا بإعلان صحيفتها إلى المدعى عليه، وأنه استثناء من هذا الأصل جمل المشرع تقديم الصحيفة لعلم المحضرين قاطعا لمدة التقادم أو السقوط . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اترم هذا النظر، فإن

النهي في هذا الوجه يكون على غير أساس . ومردود في الوجه (الثاني) بأن كل ما عليه اشترطته المادة ٩٤٢ من القانون المدني في إعلان الرغبة أن يكون رسميا ولم يستلزم حصوله بورقة مستقلة سابقة على إعلان صحيفة الدعوى ، ومن ثم فلا على الشفيع إن أعلن رغبته في ذات إعلان الصحيفة ، مادام قد تم في الميعاد واستكمل جميع مقومات إعلان الرغبة ، وإذا أخذ الحكم بهذا النظر وكانت الدعوى — على ما يبين من مدونات الحكم — قد استكملت صحيفتها بجميع مقومات إعلان الرغبة ، فإن النهي بهذا الوجه يكون أيضا على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينهى في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الإخلال بحقه في الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول إنه طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات واقعة نزول المطعون عليه الأول عن الشفعة ، وساق الفرائض التي تؤيد جدية طلبه من إقامة الشفيع مع والده وإخوته البائعين في ذات العقار المبيع ، ومن تعامل الولي على الشفيع معه ، باعتباره مالكا للأربعة قرار يبط موضوع الشفعة ، فضلا عن الاتفاق والمحاسبة اللذين تمّا بينهما بتاريخ ١٩٦٣/٥/١ من حصته في ريع المنزل وإقرار المحاسبة المؤرخ ١٩٦٢/٩/١ والدال على سداده مبلغ ٥٥ ج قيمة ما خصه في مصاريف المباني المستعدة والراحات اللازمة للنزل وتعامل الوالد معه باسم أولاده الشركاء معه فيه ، ومن توقيع الوالد إبان نيابته عن الشفيع على عقدي البيع ، بوصفه شاهدا ، مما يجعل أثر التوقيع ينصرف إليه وإلى ابنه المطعون عليه الأول المشمول بولايته إلا أن المحكمة الاستئنافية رفضت هذا الطلب ، وقضت في الدعوى بحالتها ، وفوتت عليه حقه في إثبات النزول عن الحق في الشفعة فأخلت بحقه في الدفاع .

وحيث إن هذا النهي مردود ، ذلك أن إجراء التحقيق لإثبات وقائع يجوز إثباتها بالبينة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ليس حقا للمصوم تتختم إجابتهم إليه في كل حالة ، بل هو أمر متروك لمحكمة الموضوع ترفض الإجابة إليه — بما لها من سلطة التقدير — إذا لم تكن بها حاجة إليه أو كان غير مجد بالنظر إلى ظروف الدعوى وما هو ثابت فيها من الأدلة والوقائع التي تكفي لتكوين عقيدتها ، وبمسبها أن تبرز في حكمها الأسباب التي اعتمدت عليها في رفض

هذا الطلب، وإذا قام الحكم المطعون فيه قضاءه في هذا الخصوص على قوله "وحيث أنه عن سقوط الحق بالشفعة للتنازل الضمني، وهو ما تمسك به المستأنف في مذكرته، فإن الشفيع لا يعتبر متنازلاً عن حقه في الشفعة ضمناً، إلا إذا صدر منه ما يفيد أنه اعتبر المشتري مالكا نهائياً للبيع، وأن المستأنف لم يذكر من وقائع التنازل الضمني سوى أن والد المستأنف عليه الأول قد وقع شاهداً على أحد عقدي البيع، وأن هذا الوالد كان وابساً على المستأنف عليه حتى بلغ سن الرشد في ١٩٥٨/١٢/٩، وأنه بعد ذلك كان يتحاسب معه عن الربيع قبل وبعد بلوغ المستأنف عليه هذه السن" وأن "توقيع والد المستأنف عليه على العقد المؤرخ ١٩٥٨/٢/١ لم يكن مقترناً بصفته المدعى بها، وبالتالي فإنه لا يصبح الاستناد إلى هذا التوقيع لانصراف أثره إلى المستأنف عليه الأول وقت أن كان قاصراً خصوصاً وأن التنازل عن الشفعة من أعمال التصرف، أما عن الاتفاق المؤرخ ١٩٦٣/٥/١ والإقرار الذي يحمل نفس التاريخ فإنهما يمثلان محاسبة بين المستأنف وبين والد المستأنف عليه الأول عن نصيب الأول في ربيع المنزل عن حصته المشفوع فيها، فإذا كان الثابت من عقد تملك المستأنف عليه الأول والعقد المسجل ١٩٦٣/٦/١٣ أن ذلك الوالد كان في تاريخ ١٩٦٣/٥/١ المذكور يملك ١٠ ط و ١٢ س في منزل النزاع، وكان ملحوظاً أنه لم يقع على الاتفاق والإقرار، إلا بصفته الشخصية ولم يقدم المستأنف عليه دليلاً على وكالة الوالد عن ولده المستأنف عليه الأول فإنه لا يجدي المستأنف التذرع بهذين المستنديين للقول بأن المستأنف عليه الأول قد تنازل ضمناً عن طلب الشفعة لأن محاسبته عن الربيع كانت مع الوالد وهو صاحب النصيب الأكبر ولم تكن مع المستأنف عليه" وأن "المستأنف وقد طاب الإحالة إلى التحقيق لإثبات التنازل الضمني لم يذكر شيئاً عن الوقائع التي يمكن أن يستفاد منها هذا التنازل على النحو السابق بيانه في شأن تعريف التنازل الضمني. ولو كان المستأنف جاداً في طابعه لذكر هذه الوقائع كما ذكر واقعة المحاسبة والتي ظهر فساد الاستدلال بها، ومن ثم فإن المحكمة لا ترى مبرراً للاستجابة إلى طلب الإحالة إلى التحقيق" وهذا الذي قرره الحكم سائفاً، ويؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها، ومن ثم فإن الالتماس بهذا السبب يكون على غير أساس.

وحيث إنه لما تقدم، يتعين رفض الطعن.

جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية العادة
المستشارين : أحمد حسن هيكل ، ومباس حلى عبد الجواد ، وإبراهيم هلام ،
ومحمد أسعد محمود .

(٢٠١)

الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) أدوية . ” الاستيلاء على الأدوية “ . استيلاء . تأميم .

الاستيلاء على المهات الطبية لدى المستوردين ووكلاء الشركات والمؤسسات الأجنبية
ومخازن الأدوية والمحتودعات وفقاً للقانون ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ . التزام كل من لديه
أموال لتلك الجهات ، وكل مدين لها بتقديم بيان بذلك إلى وزير التموين . الدائنون
لا يلتزمون بتقديم هذا البيان وحقوقهم قائمة لم تنقض .

(ب) أدوية . ” الاستيلاء على الأدوية “ . استيلاء . التزام . ” أوصاف
الالتزام “ . فوائد .

تأجيل الديون المستحقة على شركات الأدوية المستولى لديها خلال مدة معينة بمقتضى
القانونين ٢٦٩ و ٢٧٢ لسنة ١٩٦٠ مؤداة . نشوء الالتزام منجزاً ولكنه
تحول أثناء التنفيذ إلى التزام مؤجل قانوناً . انفوائد تظل سارية دون إيقاف
طبقاً للاتفاق .

(ج) التزام . ” إنقضاء الالتزام “ . نقض . ” سلطة محكمة النقض “ .
أدوية . فوائد .

استحالة التنفيذ . قيامها على أسباب قانونية . خضوعها لرقابة محكمة النقض .
القوانين ٢١٢ و ٢٦٩ و ٢٧٢ لسنة ١٩٦٠ لا تمتد قوة قاهرة يستحيل معها الوفاء
بالالتزام .

(د) حوادث طارئة . " شرط الإرهاق " . التزام . محكمة الموضوع .

الإرهاق في تنفيذ الالتزام الذي يهدد المدين بخسارة فادحة . شرط لتطبيق المادة ٢/١٤٧ مدني . تقدير مدى الإرهاق . يدخل في السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع .

(هـ) حكم . " تسبب الحكم " . استثناء . " الحكم في الاستثناء " .

إلغاء محكمة الاستئناف للحكم الابتدائي . كفاية بيان أسباب الإلغاء وما قضت به . عدم التزامها بالرد على أسباب الحكم الأول .

(و) أدوية . " لجنة التعويض " . امتدلاء . قرار إداري . " حججته " . فوائد . اختصاص .

الجنة المنصوص عليها في المادة ٩ من القانون ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ . اختصاصها . تقدير التعويض عما يتم الاستيلاء عليه من الأدوية . تجاوزها ذلك بالتقرير لعدم التزام المستولي لديه بعداد الفوائد التأخيرية لديونه . تزيد . لا يكتسب حجية .

١ — أنه وإن قضى القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم تجارة الأدوية والكياويات والمستلزمات الطبية ، على أن اوزير التموين حق الاستيلاء الفوري على المهمات الطبية الموجودة لدى المستوردين ووكلاء الشركات والمؤسسات الأجنبية وفي مخازن الأدوية والمستودعات والفروع الخاصة بهؤلاء ، وعلى أن يسلم وزير التموين ما يتم الاستيلاء عليه من هذه المواد إلى المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الأدوية ، واثن الزم هذا القانون كل شخص توجد لديه أموال باية صفة كانت للأفراد أو الهيئات التي يتم الاستيلاء على مالديها أو يكون مدينا لأي منها ، أن يقدم بيانا إلى وزير التموين خلال شهر من تاريخ العمل بالقانون المشار إليه ، إلا أنه ليس في نصوص هذا القانون ما يمس التزامات المستولي لديهم قبل الغير ، فلم يلزم هذا القانون دائني المستولي لديهم بتقديم بيان من ديونهم ، وبذلك ظلت حقوق هؤلاء الدائنين قائمة بدون انقضاء (١) .

(١) نقض ٣٠ ديسمبر ١٩٦٩ مجموعة المكتب الفني السنة ٢٠ ص ١٢٦٣ .

نقض ٢٢ يونيو ١٩٦٧ مجموعة المكتب الفني السنة ١٨ ص ١٢٣٩ .

٢ — القانونان ٢٦٩ و ٢٧٢ لسنة ١٩٦٠ يفصّلان عن إرادة المشرع في التدخل بسبب ظروف اقتصادية خاصة ، قرر إراءها وقف المطالبة بالديون المستحقة على شركات الأدوية المستولى لديها خلال مدة معينة وهذه المدة إنما تعتبر أجلا محددًا قانونيًا يتوقف على حلوله نفاذ الالتزام ، بمعنى أن الالتزام نشأ منجزًا ، ولكنه تحول أثناء التنفيذ إلى التزام مؤجل بناء على تدخل المشرع ، وقد أراد المشرع مجرد تأجيل الديون المستحقة بعد مريان القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ دون أن يتدخل في تعديل الاتفاق على الفوائد المعتبرة شريعة المتعاقدين ، ذلك أن عبارة القانونين رقمي ٢٦٩ و ٢٧٢ لسنة ١٩٦٠ صريحة في تأجيل الوفاء بالدين لحسب مدة أقصاها ستة شهور دون أن تشير إلى وقف الفوائد التي تظل سارية بحكم الاتفاق الذي لم يمسسه القانون .

٣ — الاستحالة في تنفيذ الالتزام التي تقوم على أسباب قانونية تعتبر من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة المفض . وإذا كان تأجيل سداد ما على شركات الأدوية من ديون طبيا للقانونين ٢٦٩ ، ٢٧٢ لسنة ١٩٦٠ مرجعه أن تحديد مركزها يتطلب بعض الوقت بسبب الاستيلاء لديها على المواد التي تقوم بالاتجار فيها من المستحضرات الطبية ، فإن أثر هذا التأجيل يقتصر — أخذا بالعلة التي أرادها المشرع وبالقدر الذي توخاه منها — على أصل الديون دون إيقاف مريان فوائدها ، وإلا لكان في ذلك مغنم لهذه المنشآت ، الأمر الذي لم يدر في خلد المشرع بل ويتعارض مع أهدافه ، ومن ثم فإن التشريعات المشار إليها لا تعتبر قوة فاهرة يستحيل معها على الطاعن (المستولى لديه) القيام بالتزامه .

٤ — تدخل القاضى لرد الالتزام إلى الحد المعقول — طبقا للأدلة ١٤٧ / ٢ من القانون المدنى — وخصه من القانون ، يجب لاستعمالها ، تحقق شروط معينة أهمها شرط الإرهاق المهدد بخسارة فادحة ، وتقدير مدى الإرهاق الذى أصاب المدين من جراء الحادث الطارئ ، وهو مما يدخل فى السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، ومناطق هذا الإرهاق الاعتبارات الموضوعية بالنسبة للمصلحة ذاتها ، لا الظروف المتعلقة بشخص المدين .

٥ - يجب على محكمة الاستئناف أن تقدر في حكمها ما قضت به ، وأسباب الغائها للحكم الابتدائي دون أن تكون ملزمة بتتبع أسبابه والرد عليها ، لأن في أسبابها الرد على حكم محكمة أول درجة .

٦ - لما كانت لجنة التعويض قد تطرقت إلى القول بعدم التزام الطاعن (المستولى لديه) بسداد الفوائد التأخيرية لديونه عن الفترة من ١٧/٧/١٩٦٠ حتى تسلمه التعويضات ، وكان هذا منها لا يعدو أن يكون استطرادا وتزييدا تجاوزت به اللجنة حدود اختصاصها الذي رسمته لها المادة التاسعة من القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ وهو تقدير التعويض عما يتم الاستيلاء عليه ، فإن ماقررت به اللجنة تزييدا في هذا الخصوص لا يكتسب حجية يسمح النحدي بها في هذه الدعوى ، ولا على محكمة الاستئناف إن هي لم تعرض له .

المحكمة .

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن يستوفي أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن الطاعن أقام على البنك المطعون ضده الدعوى رقم ١٥ سنة ١٩٦٥ تجارى كلى الفساهرة ، وطلب الحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ ١٦٧٤ ج و ١٣٦ م وفوائده القانونية بواقع ٥ ٪ من تاريخ المطالبة القضائية حتى تمام السداد وقال في بيان دعواه إنه بتاريخ ١٥/٧/١٩٦٠ صدر القانون رقم ٢١٢ سنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم تجارة الأدوية والكيمائيات والمستلزمات الطبية ، ونظرا لأن الطاعن كان يشتغل في تجارة الأدوية فقد قامت وزارة التموين - إعمالا للمادة الرابعة من هذا القانون - بالإستيلاء على جميع الأدوية والكيمائيات التي كانت في منشأته وفي مخازن البنوك وذلك الواردة لحسابه عن طريق إعمادات مستندية وتم التحفظ على أمواله وتجميد حساباته لدى جميع البنوك ، وإذ كان الطاعن مدينا للبنك المطعون ضده وقت صدور القانون المشار إليه في مبلغ ١٣٤٤٧ ج و ٩١١ م بناء على عقد

فتح اعتماد مبرم بينهما بتاريخ ١٩/٨/١٩٥٨ لاستيراد أدوية وكياويات ومستلزمات طبية من الخارج، فقد استحال عليه سداد هذا المبلغ لسبب أجنبي خارج عن إرادته وهو صدور القانون سالف الذكر، إلا أن البنك المطعون ضده لم يعترف بهذا السبب وأضاف في حسابه فوائد تأخرية لإبتداء من ١٧/٧/١٩٦٠ حتى السداد بلغت ١٦٧٤ ج و ١٣٦ م في حين أن الثابت أنه توقف عن السداد بسبب عدم استطاعته القيام به نتيجة تجميد أمواله الخاصة بتجارة الأدوية وهي حالة استحالة مؤقتة يترتب عليها وقف الالتزام حتى يصبح قابلاً للتنفيذ مما كان يتعين معه وقف احتساب الفوائد التأخرية في الفترة بين صدور القانون في ١٧/٧/١٩٦٠ وبين تاريخ صدور قرار لجنة التعويضات بتقرير التعويض المستحق له وصرفه له، وإذ تضمنت هذه اللجنة قرارها الذي أصدرته وفقاً للمادة التاسعة من القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ القول بعدم أحقية البنوك الدائنة في احتساب الفوائد للتأخرية عن المدة سالفه الذكر وقد اقتضى البنك المطعون ضده منه رغم ذلك مبلغ ١٦٧٤ ج و ١٣٦ م كفوائد تأخرية عن أصل الدين، فقد أقام دعواه بطالب المبالغ المشار إليه. وفي ٨/٢/١٩٦٥ قضت محكمة أول درجة للطعن بطلباته. إستأنف البنك المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ٣٤٧ سنة ٨٢ ق. وبتاريخ ٨/٢/١٩٦٦ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظره أصرت النيابة على رأيها.

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينحى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم لم يعتبر القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ الصادر في ١٧/٧/١٩٦٠ والقانونين رقمي ٢٦٩ و ٢٧٢ لسنة ١٩٦٠ بتأجيل السداد قوة القاهرة مصدرها أمر الشارع بمنع الطاعن من مباشرة نشاطه في تجارة الأدوية والساع الكيماوية، وإذ يعد من بين هذا النشاط سداد الديون في فترة الإستيلاء والتحفظ، فإن القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ وما تلاه من قوانين لتأجيل السداد يعتبر قوة القاهرة لحين فوات فترة التأجيل، ويتعين من أجل ذلك وقف سريان الفوائد في هذه الفترة، غير أن الحكم المطعون فيه قضى بأحقية

البنك المطعون ضده في اقتضاء الفوائد عن المدة المشار إليها ، وهو ما يعيبه بخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم تجارة الأدوية والكياويات والمستلزمات الطبية وإن نص على أن لوزير التموين حق الاستيلاء الفوري على المهمات الطبية الموجودة لدى المستوردين ووكلاء الشركات والمؤسسات الأجنبية وفي مخازن الأدوية والمستودعات والفروع الخاصة بهؤلاء وعلى أن يسلم وزير التموين ما يتم الاستيلاء عليه من هذه المواد إلى المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الأدوية ، وأن ألزم هذا القانون كل شخص توجد لديه أموال بأية صفة كانت للأفراد أو الهيئات التي يتم الاستيلاء على ما لديها أو يكون مدينا لأي منها أن يقدم بياناً إلى وزير التموين خلال شهر من تاريخ العمل بالقانون المشار إليه ، إلا أنه ليس في نصوص هذا القانون ما يمس التزامات المستولى عليهم قبل الغير ، فلم يلزم هذا القانون دائني المستولى عليهم بتقديم بيان عن ديونهم وبذلك ظلت حقوق هؤلاء الدائنين — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — قائمة بدون انقضاء . وإذ يؤكد ذلك صدور القانون رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٦٠ والنص في مادته الأولى على أن تؤجل لمدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ الديون التي يحل ميعاد استحقاقها خلال هذه المدة وذلك بالنسبة للمبالغ المدين بها المستوردون ووكلاء شركات الأدوية الأجنبية وأصحاب مخازن الأدوية التي تم الاستيلاء على ما لديهم من أشياء طبقاً لأحكام القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ المستحقة لأشخاص لا يباشرون نشاطاً يتعلق بتجارة الأدوية والكياويات والمستلزمات الطبية ، وحظر هذا القانون اتخاذ أي إجراء تحفظي أو تنفيذي بسبب الديون المشار إليها قبل انقضاء هذه المهلة ثم صدر القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٦٠ بتأجيل الوفاء بتلك الديون لمدة ثلاثة أشهر أخرى تبدأ من ١٧ أكتوبر سنة ١٩٦٠ وتأجيل ما يستحق منها خلال ثلاثة أشهر تبدأ من ١٨/١٠/١٩٦٠ لمدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ الاستحقاق ، وكان هذان القانونان — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يفصحان عن إرادة المشرع في التدخل بسبب ظروف اقتصادية خاصة قرر إزاءها وقف المطالبة بالديون المستحقة على شركات الأدوية المستولى

لديها خلال مدة معينة وهذه المدة إنما تعتبر أجلا محددًا "قانونا" يتوقف على حلوله نفاذ الالتزام ، بمعنى أن الالتزام نشأ منجزا ولكنه تحول أثناء التنفيذ إلى التزام مؤجل بناء على تدخل المشرع ، وإذا أراد المشرع مجرد تأجيل الديون المستحقة بعد مريان القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ دون أن يتدخل في تعديل الانفاق على الفوائد المعتبر شريعة المتعاقدين ذلك إن عبارة القانونين رقمي ٢٦٩ و ٢٧٢ لسنة ١٩٦٠ السابق ذكرهما صريحة في تأجيل الوفاء بالدين فحسب لمدة أقصاها ستة شهور دون أن تشير إلى وقف الفوائد التي تظل سارية بحكم الاتفاق الذي لم يمسسه القانون ، وقد قرر القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ الاستيلاء على المستحضرات الطبية لدى شركات القطاع الخاص التي تتجر في الأدوية وتنظم أحكام هذا الاستيلاء تمشيا مع سياسة الدولة الاشتراكية حتى لا تنظم أرباح تلك الشركات على حساب السواد الأعظم من أبناء الشعب بالتحكم في السوق ورفع الأسعار ، وكانت الاستحالة في تنفيذ الالتزام التي تقوم على أسباب قانونية تعتبر من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض ، وكان تأجيل مداد ما على هذه الشركات من ديون طبقا للقانونين رقمي ٢٦٩ و ٢٧٢ لسنة ١٩٦٠ مرجعه أن تحديد سرورها يتطلب بعض الوقت بسبب الاستيلاء لديها على المواد التي تقوم بالانجاء فيها من المستحضرات الطبية مما مفاده أن يقتصر أثر هذا التأجيل - أخذا بالعلة التي أرادها المشرع وبالفكر الذي توخاه منها - على أصل الديون دون إيقاف مريان فوائدها والاثنان في ذلك مغنم لهذه المنشآت ، الأمر الذي لم يدر في خلد المشرع بل وبتعارض مع أهدافه ، إن التشريعات المشار إليها لا تعتبر قوة قاهرة يستحيل معها على الطاعن القيام بالتزامه ، وإذا جرى الحكم المطعون فيه على هذا المظهر ، فإنه لا يكون مخالفا للقانون ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه بالسبب الثاني مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ وماتلاه من قوانين بتأجيل السداد إن لم تكن قوة قاهرة فهي في القليل حادث لحائي مرهق للدين يقترب دلى أعمال أثره وقف مريان الفوائد في الفترة بين صدور القانون وصرف التعويضات ، إلا أن الحكم المطعون فيه خالف هذا المظهر وهو ما يعيبه بخالفة القانون .

وحيث إن النعمى بهذا السبب غير مديد، ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بعدم انطباق نظرية الظروف الطارئة على قوله "إن لتشريعات التي أصدرها المشرع والقوانين أرقام ٢١٢ و ٢٦٩ و ٢٧٢ سنة ١٩٦٠ كان من نتائجها الإمتلاء على الأدوية والكيمائيات والمستلزمات الطبية الموجودة لدى المستأنف ضده وتعويضه تعويضا عادلا عن هذا الإمتلاء على أساس التكاليف الحقيقية مع نسبة ربح في حدود ٦٪/ و تأجيل الديون المطلوبة منه والتي يحل ميعاد استحقاقها بعد ستة أشهر على النحو الوارد في القانونين ٢٦٩ و ٢٧٢ لسنة ١٩٦٠ ولم تمس هذه التشريعات أمواله الأخرى ولم يحرمه من حقه في سداد ديونه التي يحل ميعاد استحقاقها إذا شاء إذ أن القانونين رقمي ٢٦٩ و ٢٧٢ سنة ١٩٦٠ قد أجلا الديون المستحقة على المشتغلين بتجارة الأدوية ومنعوا اتخاذ أى إجراء تحفظى أو تنفيذى بسبب هذه الديون ولم يمنعوا سدادها كما أن هذين القانونين لم ينصا على وقف مريان الفوائد عن تلك الديون خلال فترة التأجيل . لما كان ذلك وكان المستأنف ضده قد حصل على تعويض عادل مضاف إليه نسبة ربح في حدود ٦٪/ عن الأدوية والكيمائيات والمستلزمات الطبية المستولى عليها، فمن ثم ترى المحكمة أن لا يتأتى القول بأن التزامه بسداد الفوائد المستحقة لائيك المستأنف بموجب عقد فسخ الاعتماد قد صار مرهقا له بحيث يهدده بخسارة فادحة بعد صدور التشريعات سالفة البيان، إذ أنها لم نأت بنتائج تسبب له إرهاقا أو خسارة فادحة بل حصل على تعويض عادل ونسبة ربح معقولة". ولما كان تدخل القاضى لرد الالتزام إلى الحد المعقول طبقا للمادة ١٤٧/٢ من القانون المدنى رخصة من القانون يجب لاستعمالها تحقق شروط معينة أهمها شرط الإرهاق المهدد بخسارة فادحة، وكان تقدير مدى الإرهاق الذى أصاب المدين من جراء الحادث الطارئ هو مما يدخل فى السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع، ومناطق هذا الإرهاق الإعتبارات الموضوعية بالنسبة للصفقة ذاتها لا الظروف المتعلقة بشخص المدين، وإذا دلل الحكم المطعون فيه - وعلى ما صاف البيان - على إنتفاء ذلك الشرط من ظروف الصفقة وملابساتها، وجعل المناطق في تحديد الإرهاق بقيمة التكاليف والربح الذى قدرته اللجنة والفوائد التى يريد الطامن إسقاطها، ولم يعتبر الإمتلاء على المهمات الطبية الموجودة لديه مقابل تعويض عادل ونسبة ربح محددة من شأنها أن تجعل تنفيذ التزامه بوفاء فوائد ديونه مرهقا له إرهاقا يهدده بخسارة فادحة، وكان

ما قرره الحكم في هذا الشأن سائغا ومما يدخل في السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع فإن النعى عليه بمخالفة القانون يكون في غير محله .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في الإسناد ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم إذ قرر أن القانون رقم ٢١٢ سنة ١٩٦٠ وما تلاه من قوانين لتأجيل السداد لم يكن من شأنها أن تؤثر على الطاعن وتجعله في حالة استحالة تمنعه من السداد حين صرف التعويضات له لم يستند في ذلك إلى وقائع لها أصل في الأوراق مما يعيبه بالخطأ في الإسناد .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه فيما قرره من أن التزام الطاعن بسداد فوائد ديونه لم يصبح مستحيلا قد استند إلى القانون رقم ٢١٢ سنة ١٩٦٠ الذي فاضى بالاستيلاء على المستحضرات الطبية ومستلزماتها لدى المشتغلين بتجارة الدواء مقابل تعويض ونسبة من الربح ، وكان هذا القانون وما تلاه من تشريعات على النحو السالف بيانه في الرد على السبب الأول لا يعد قوة قاهرة فينقض بها التزام الطاعن بدفع الفوائد خلال فترة التأجيل ، فإن الحكم المطعون فيه إذ استند إلى القانون المشار إليه لا يكون معيبا بالخطأ في الإسناد .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع والشق الأول من السبب الخامس على الحكم المطعون فيه القصور والتناقض في الأسباب ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم اتخذ من القرار الذي أصدرته لجنة التعويضات - بتقرير تعويض مجز له - سببا لعدم استحالة تنفيذ التزامه بسداد الفوائد وعدم إرهابه . ويرى الطاعن أن هذا القول من الحكم معناه أنه قبل تقرير التعويض وصرفه يكون وفاء الالتزام مستحيلا أو بالأقل مرهقا ، وإذ قرر الحكم الابتدائي أن الفوائد لا تسرى في الفترة بين الاستيلاء وسداد التعويض ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد تناقضت أسبابه ، ولم يواجه قضاء محكمة أول درجة بما يقتضيه مما يعيبه أيضا بالقصور في التمهيد .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان يبين من الاطلاع على أسباب الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بأحقية البنك المطعون ضده في اقتضاء الفوائد

خلال فترة تأجيل الدين على أن القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ قد نص في مادته التاسعة على تعويض الطاعن عما استولى عليه منه على أساس التكاليف الحقيقية ونسبة من الربح في حدود ٦٪، وعلى أن لجنة التعويضات قدرت له تعويضا عادلا عن كافة البضائع المستولى عليها، وعلى أن هذا القانون وماتلاه من تشريعات لا تعتبر قوة القاهرة ينقضي بها التزام الطاعن بسداد الفوائد خلال فترة التأجيل وعلى أن الاستيلاء على المهمات الطبية الموجودة لديه طبقا للقانون المشار إليه ليس من شأنه أن يجعل تنفيذ التزامه بالفوائد مستحيلا أو مرهقا، وهي أسباب سائغة تكفي لحمل الحكم على ما سلف بيانه في الرد على السببين الأول والثاني، وكان ما أورده الحكم على النحو المتقدم ليس فيه ما يمكن حمله على الاتجاه إلى القول بأنه قبل تقدير التعويض وصرفه يكون تنفيذ الالتزام بالفوائد مستحيلا أو بالاقبل مرهقا. لما كان ذلك وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه بحسب محكمة الاستئناف أن تقرر في حكمها ما قضت به وأسباب إلغائها للحكم الابتدائي دون أن تكون ملزمة بمتبع أسبابه والرد عليها لأن في أسبابها الرد على حكم محكمة أول درجة لما كان ما تقدم فإن الدعوى على الحكم بالتناقص والتقصير في التسبيب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينمى بالشق الثاني من السبب الخامس على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن لجنة التعويض وقد راعت أن من عناصر التعويض عدم التزام الطاعن بفوائد للبيك بسبب القوة القاهرة والحادث المفاجيء المرهق، فإنه كان يتعين على الحكم المطعون فيه أن يقضى بعدم استحقاق الفوائد غير أنه لم يلتزم بقرار اللجنة على الرغم من أنه قرار نهائي وصادر من جهة مختصة وحائز لحيية القرار الإداري المنفذ لأحكام القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه لما كانت لجنة التعويض قد تطرقت إلى القول بعدم التزام الطاعن بسداد الفوائد التأخيرية لديونه عن الفترة

من ١٩٦٠/٧/١٧ حتى تسلمه التعويضات ، وكان هذا منها لا يعدو أن يكون استطرادا وتزييدا تجاوزت به اللجنة حدود اختصاصها الذي رسمته لها المادة التاسعة من القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ وهو تقدير التعويض مما يتم الاستيلاء عليه على أساس التكاليف الحقيقية وبمراعاة مدى الصلاحية وإمكانيات التوزيع وعلى ألا يتجاوز التعويض مقدار التكاليف شاملة نسبة من الربح حدها الأقصى ٦ ٪ ، فلأن ما قررتة اللجنة تزييدا في هذا الخصوص لا يكتسب حجية يصح التحدى بها في هذه الدعوى ولا على محكمة الاستئناف لأن هي لم تعرض له . لما كان ذلك فإن النعي على الحكم المطعون فيه بخالفه القانون يكون غير سليم .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين ، وأحمد حسن هيكل ، ونباس حلى عبد الجواد ، وإبراهيم غلام ،
ومحمد أسعد محمود .

(٢٠٢)

الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٣٦ القضائية :

(أ) إفلاس . ” المنازعة في الدين ” .

الحكم بإشهار الإفلاس لا يشترط فيه تعدد الديون التي توقف الناجر
عن الوفاء بها . جدية المنازعة في الدين . لمحكمة الموضوع استخلاصه من أية ورقة
في الدعوى .

(ب) إفلاس . ” بطلان البروتستو ” . حكم . ” حجية الحكم ” .

الحكم نهائياً ببطلان البروتستو تأسيساً على أن الدين لم يكن مستحق الأداء
وقت توجييه . لا يتعارض مع الحكم بإشهار الإفلاس بعد حلول أجل الوفاء .

١ — لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أية ورقة في الدعوى جدية المنازعة
التي تثار بشأن الدين المطلوب الحكم بإشهار إفلاس الناجر من أجله . ولا يشترط
القانون للحكم بإشهار الإفلاس تعدد الديون التي يتوقف الناجر عن الوفاء بها .

٢ — إذ كان الحكم الصادر ببطلان البروتستو قد بني على أن هذا البروتستو
كان عن مبالغ لم تكن مستحقة الأداء وقت توجييه ، فإنه لا تعارض بين هذا
الحقيقة وبين ما استند إليه الحكم المطعون فيه للفضاء بإشهار إفلاس الطاعن ،
من أنه توقف عن دفع ديونه في يوم رفع دعوى المطالبة بتاريخ لاحق على اليوم
الذي حل فيه أجل الوفاء بالدين .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى اتلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن اعترفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٦٤/٨ إفلاس كلى سوهاج ضد الطاعن طالبا الحكم بشهر إفلاسه تأسيسا على أنه يداينه فى مبلغ ٨٦١٥ ج و ٦٩٠ م بموجب حكم صدر فى ١٥ من أبريل سنة ١٩٥٠ فى الدعوى رقم ١٤٥/١٩٥٠ تجارى كلى سوهاج وتأييد فى ١٧/١/١٩٦٠ فى الاستئناف رقم ٣٢/٣٨٠ ق أسيوط وأن هذا الدين نشأ عن عملية تجارية هى تعهد الطاعن له بتوريد أقطان وتوقف الطاعن عن دفعه وقت أن كان تاجرا . وبتاريخ ٢٩/٣/١٩٦٥ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى تأسيسا على أن الطاعن كان قد اعتزل التجارة قبل توفقه عن دفع ذلك المبلغ وفى وقت لم يكن فيه الدين بحقق الوجود . استأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسيوط بالاستئناف رقم ٤٠٨/٤٠ ق ، وبتاريخ ٨/٣/١٩٦٦ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبشهر إفلاس الطاعن . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وفى الجلسة المحددة لظظه تمسكت النيابة بهذا الرأى .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعن بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والتناقض فى الأسباب ومخالفة الثابت فى الأوراق ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم قضى بشهر إفلاسه على أساس أن ذمته كانت مشغولة بمبلغ ٣٥٩٠ ج و ٨٠٠ م من المبلغ المحكوم به فى الدعوى رقم ١٤٥/١٩٥٠ تجارى كلى سوهاج واستئنافها رقم ٣٢/٩٨٠ ق أسيوط وذلك قبل اعتزال الطاعن للتجارة فولا من الحكم بأن محاسبة تمت بين الطاعن وبين

المطعون ضده في ١٩٥٠/٣/٢٩ . حرر الطاعن على نفسه بناء عليها مندا إفنيا في ذلك التاريخ يستحق للسداد في ١٩٥٠/١٠/١٥ وقبل أن يقيم عليه المطعون ضده دعوى المطالبة السابقة البيان ، وأنه بذلك يكون الطاعن متوقفا عن دفع ديونه من وقت رفع تلك الدعوى عليه في ١٩٥٠/١١/٣٠ . هذا في حين أن الثابت في الدعوى رقم ١٩٥٠/١٤٥ تجارى كلى سوهاج المتقدمة الذكر وفي الدعوى المضمومة إليها رقم ١٩٥٠/٥٦٥ مدنى كلى سوهاج واتى كان الطاعن قد أقامها على المطعون ضده بطلب براءة ذمته من المبلغ موضوع الدعوى الأولى وبشطب البروتستو الذى وجهه إليه المطعون ضده عن الدين موضوع المطالبة بها ، الثابت أن المحكمة قضت بنسب خبير لتصفية الحساب بين الطرفين بما مؤداه أن ذلك المبلغ كان مشار منازعة لم تحسم إلا بصدر الحكم في الدعوى المذكورة ، وإذا أقل الحكم قيام هذه المنازعة وقضى بشهر إفلاس الطاعن ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . ويقول الطاعن إنه بينما ورد في أسباب الحكم أن الدين الذى قضى بشهر الإفلاس من أجله كان محقق الوجود قبل رفع الدعوى رقم ١٩٥٠/١٤٥ تجارى كلى سوهاج السابقة البيان ، إذ بالحكم يقرر في موضع آخر أن الطاعن كان متوقفا عن دفع ديونه قبل اعزاله التجارة ثم يعود فيذكر مرة أخرى أن الطاعن توقف عن دفع هذه الديون منذ أن طالبه المطعون ضده بها رسميا في ١٩٥٠/١١/٣٠ وهو مما يعيب الحكم بالتناقض . ويضيف الطاعن أنه على الرغم مما هو ثابت في الأوراق من أنه أقام دفاعه في الدعوى على أنه كان قد ورد للمطعون ضده قبل تحرير ورقة المحاسبة التى تمت بينهما في ١٩٥٠/٣/٢٩ مقدارا من الأقطان يكفى للوفاء بما هو مستحق عليه للمطعون ضده واستدل على ذلك بالحكم الصادر في الدعوى رقم ١٤٥ سنة ١٩٥٠ تجارى كلى سوهاج واستئنافها رقم ٣٢/٣٨٠ ق أسبوط فقد قرر الحكم المطعون فيه أن الطاعن أقام منازعة في المبلغ موضوع تلك الدعوى على أساس أن العمليات التجارية قد استمرت بينه وبين المطعون ضده بعد تحرير ورقة المحاسبة المشار إليها الأمر الذى يعيب الحكم بخالفه للثابت في الأوراق .

وحيث أن هذا النعى بجميع أوجهه مردود ، ذلك أنه لما كان لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أية ورقة في الدعوى جدية المنازعة التى تثار بشأن الدين المطلوب

الحكم بشهر إفلاس للتاجر من أجله ، وكان القانون لا يشترط للحكم بشهر الإفلاس تعدد الديون التي يتوقف التاجر من الوفاء بها ، وكان يبين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه لم يستند في قضاائه بشهر إفلاس الطاعن إلى القضاء بمديونية الماطعون ضده في الحكم الصادر في الدعوى ١٩٥٠/١٤٥ تجارى كللى سوهاج ، بل حصل مما ورد في مدونات ذلك الحكم وباعتباره ورقة في الدعوى . أنه بتاريخ ١٩٥٠/٣/٢٩ تمت محاسبة بين طرفي الخصومة أسفرت عن مديونية الطاعن للمطعون ضده في مبلغ ٣٥٩٠ ج ٨٠٠ م لم يورد ما يقابلها من أقطان تنفيذاً للمقد الذي لا تزم بوجبه بالتوريد ، وأنه في ذات التاريخ وقع للطاعن على سند إذني بمديونية الماطعون ضده بالمبلغ المقدم الذكر ، وانفق على استحقاق ذلك المبلغ في ١٩٥٠/١٠/١٥ ، وخاض الحكم المطعون فيه من ذلك الذي حصله من الحكم السابق على النحو السالف بيانه إلى عدم جدية المنازعة التي أثارها الطاعن بشأن مديونية بذلك المبلغ وإلى أنه توقف عن دفعه قبل الوقت الذي اعترل فيه التجارة ، إذ حدد تاريخ ذلك التوقف باليوم الذي أقام فيه الماطعون ضده على الطاعن الدعوى رقم ١٩٥٠/١٤٥ تجارى كللى سوهاج في ١٩٥٠/١١/٣٠ ، وإذ رتب الحكم المطعون فيه على هذا الذي حصله من أوراق الدعوى وظروفها قضاءه بشهر إفلاس الطاعن وإعتباره متوقفاً عن الدفع في يوم ١٩٥٠/١١/٣٠ وهو تاريخ إعلانه بدعوى المطالبة بالدين والسابق على اعتزاله للتجارة ، فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون والتناقض يكون على غير أساس . ولا يجدى الطاعن بعد ذلك ما يثيره من أن الحكم قد نسب إليه ، على خلاف للثابت في الأوراق أنه أقام منازعة في الدين موضوع الدعوى المشار إليه على أن العمليات التجارية استمرت بينه وبين الماطعون ضده ، طالما أن الحكم قد نفى جدية منازعة الطاعن في مديونية بالمبلغ موضوع السند الإذني المقدم الذكر ومشغولية ذمته بقيمة ذلك السند في تاريخ تحرير ورقة المحاسبة ، وذلك طبقاً لما أثبتته الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٩٥٠/١٤٥ تجارى كللى سوهاج ، وعلى النحو السالف بيانه . بما يكون معه النعي على الحكم بخالفه الثابت في الأوراق على غير أساس .

وحيث إن الطاعن يزمى على الحكم بالسبب الثاني للطعن الخطأ في تطبيق القانون ، ويقول في بيان ذلك إن الثابت أنه طلب في الدعوى رقم ١٩٥٠/٥٩٥

تجارى كللى سوهاج شطب البروتستو الذى وجهه إليه المطعون ضده عن المبلغ فى الدعوى رقم ١٤٥/١٩٥٠ تجارى كللى سوهاج، وأن المحكمة أجابته إلى هذا الطلب تأسيسا على أن ذلك المبلغ لم يكن مستحق الإداء وقت إعلانه بهذا البروتستو، وإذ صار هذا الحكم نهائيا وحاز قوة الأمر المفضى وقضى الحكم المطعون فيه رغم ذلك بشهر إفلاسه بناء على ما قرره ذلك الحكم من أنه مدين للمطعون ضده فى دين محقق الوجود، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أنه لما كان يبين من مطالعة الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٥٩٥/١٩٥٠ مدين كللى سوهاج ببطلان البروتستو المعلن للطاعن فى ٩ من أغسطس سنة ١٩٥٠ أنه بنى على أن هذا البروتستو كان عن مبالغ لم تكن مستحقة الإداء وقت توجيهاه، وكان لا تعارض بين هذه الحقيقة وبين ما استند إليه الحكم المطعون فيه للقضاء بشهر إفلاس الطاعن من أنه توقف عن دفع ديونه فى يوم رفع دعوى المطالبة بتاريخ ٣٠/١١/١٩٥٠ وهو بتاريخ لاحق على اليوم الذى حل فيه أجل الوفاء بالدين فى ١٥/١٠/١٩٥٠ فإن النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون فى هذا الخصوص يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، ومهروبة للمادة
المستشارين : بطرس زغلول ، وأحمد حسن هيكل ، وعباس حلمي عبد الجواد ، ومحمد أسعد
محمود .

(٢٠٣)

الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) تركة . " تصفية للتركة " . وارث . " حتى الوارث في التركة " .
دعوى . " شروط قبول الدعوى " .

لوارث لا يتصل بأموال التركة ما دامت التصفية قائمة . في الحراسة القضائية
على التركة . لا محل لتطبيق أحكام التصفية .

(ب) حكم " تسبيب الحكم " . إثبات . " القرائن " . محكمة الموضوع .
" ملطما في تقدير الدليل " .

تقدير القرائن مما تستقل به محكمة الموضوع . لها — هذه تقدير الدليل —
أن تأخذ بنتيجة دور أخرى ولو كانت محتملة .

١ — إنه وإن كان مفاد نصوص المواد ٨٨٤ و ٨٩٩ و ٩٠٠ و ٩٠١ من القانون
المدني أن الوارث لا يتصل أي حق له بأموال التركة ما دامت التصفية قائمة ،
إلا أن أوراق الطعن وقد حلت مما يدل على أن التركة خضعت لإجراءات التصفية
المخصوص عليها في المادة ٨٧٦ وما بعدها من القانون ، وإنما أقام مورث الخصم
الإعراض على قائمة شروط البيع بصفته حارسا قضائيا على التركة المذكورة ،
وهو ما يختلف عن التصفية ، فلا محل لتطبيق أحكامها .

٢ — تقدير القرائن مما يستقل به قاضي الموضوع . ولا شأن لمحكمة المضر فيها
يستأنطه من هذه القرائن متى كان استنباطه سائغا . والمحكمة الموضوع وهي تباشر

سأطتها في تقدير الأدلة أن تأخذ بنتيجة دون أخرى، ولو كانت محتملة متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة كافية لجملة .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الهيئة الزراعية المصرية — المطعون عليها — اتخذت إجراءات التنفيذ العقاري ضد ورثة المرحوم وهبه حسن ومن بينهم المرحوم محمد وهبه حسن مورث الطاعنين — على عقار مملوك للمورث الأصلي المرحوم وهبه حسن وفاء لمبلغ ٦٩٢ ج و ٤٠٠ م تأسيساً على أن المورث المذكور كان وكيلًا بالعمولة عنها في بيع الأسمدة والبذور بناحية أبي قرقاص ورهن لها هذا العقار رهناً تأمينا ضماناً لعهدته التي تبين بمجرد ما في ١٣/٦/١٩٥٤ بعد وفاته وجود عجز بها يقدر بالمبلغ المنفذ به . وإذا أودعت المطعون عليها قائمة شروط البيع ، فقد قرر المرحوم محمد وهبه حسن عن نفسه وبصفته وكيلًا عن السيدة / رثيفة وهبه حسن وحارصاً قضائياً على تركة المرحوم وهبه حسن بالإعتراف على هذه القائمة بالدعوى رقم ٦٩ سنة ١٩٦٠ المنيا الابتدائية طالبا الحكم بإبطال الإجراءات لأسباب من بينها أن المورث تخالص من الدين المنفذ به ، وقد أثبت هذا التخالص في دفتر حساب قدمه المعارض في الدعوى رقم ١٨١ سنة ١٩٥٨ مستعجل المنيا التي كانت منضمة للدعوى المعارضة . غير أن المطعون عليها سحبت هذا الدفتر وامتنعت عن تقديمه . وبتاريخ ١٣/١/١٩٦٤ حكمت محكمة أول درجة برفض الإعتراض . استأنف المرحوم محمد وهبه حسن عن نفسه وبصفته هذا الحكم بالإستئناف رقم ٨٩ سنة ٢٠ في بني سويف . وبتاريخ ٧/٣/١٩٦٦ حكمت المحكمة برفض الإستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بضريق النقض . دفعت المطعون عليها بعدم الطعن لرفعه من غير ذي صفة تأسيساً على أنها اتخذت إجراءات التنفيذ بدينها ضد تركة المرحوم وهبه حسن وصدر

الحكم المطعون فيه ضد المرحوم محمد وهبه حسن بصفته حارسا على التركة المذكورة ولم يقدم الطاعنون وهم ورثة المرحوم محمد وهبه حسن ما يدل على أن هذه التركة قد صفيت وحصل كل من الورثة على نصيبه ، فلا يكون الطعن مقبولا منهم .
وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برنض الدفع وفي الموضوع برفض الطعن ، وبالجلسة المحددة لظره التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الدفع بعدم قبول الطعن مردود ، بأنه وإن كان مفاد نصوص المواد ٨٨٤ ، ٨٩٩ ، ٩٠٠ ، ٩٠١ من القانون المدني أن الوارث لا يتصل أى حق له بأموال التركة ما دامت التصفية قائمة ، إلا أن أوراق الطعن قد خات بما يدل على أن تركة المرحوم وهبه حسن خضعت لإجراءات التصفية المنصوص عليها في المادة ٨٧٦ وما بعدها من القانون المدني ، وإنما أقام المرحوم محمد وهبه حسن الاعتراض على قائمة شروط البيع بصفته حارسا فضايبا على التركة المذكورة ، وهو ما يختلف عن التصفية سالفة الذكر ، مما لا محل معه لتطبيق أحكامها .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشككية .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينمى بهما الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وللقصور في التسيب والإخلال بحق الدفاع ، ويقولون في بيان ذلك ، إن مورثهم تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن الدين المدفد به لم يكن محله ، لا عهدة السداد التي كانت لدى المورث الأصل المرحوم وهبه حسن وقد أثبتت حركتها في الدفتر المخصص لذلك ، وأنه بعد وفاة المورث جردت هذه العهدة ثم تسلمتها المطعون عليها ولم تجد فيها نفصا ، وقد أثبت ذلك في الدفتر المشار إليه والذي قدمه مورث الطاعنين في الدعوى رقم ١٨ سنة ١٩٥٨ مستعجل المنيا التي كانت منضمة للدعوى الحالية وطالب مورثهم إلزام المطعون عليها برد هذا الدفتر بعد أن سمعته من الأوراق وامتعت من تقديمه ، غير أن الحكم المطعون فيه انتفت عن هذا الدفاع وأصدر القرينة المستفادة من حبس المطعون عليها للدفتر المشار إليه وقرر أن العبارة التي أثبتت فيه تفيد استلام المطعون عليها لكليات السداد التي كانت بهمة المورث ولا تفيد التخلص من الدين ، مما يستفاد منه أن الحكم اعتبر العهدة خلاف الدين

وأن النخالص الوارد بالدفتري نصب على العهدة لا على الدين في حين أن مورثهم لم يمسك بتلك العبارة التي أوردها الحكم فحسب ، بل تمسك بمحتويات الدفتري جميعها ، وفي حين أن المطعون عليها تؤسس مطالبتها بالدين على ما وجدته من نقص في مهدة المورث الأصلي . وأضاف الطاعنون أنه مع التسليم بأن العهدة الموجودة بعد الجرد كانت أقل مما تسلمه المورث الأصلي ، فإن مورث الطاعنين استند في اعتراضه على القائمة إلى أن مورثه ليس في ذمته دين ما للمطعون عليها ، ولكن الحكم المطعون فيه أهمل هذا الدفاع ورفض الاعتراض ، فيكون قد قضى بثبوت الدين في ذمة المورث الأصلي دون أن تقيم المطعون عليها الدليل عليه ، مع أن الأصل هو براءة الذمة ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعي مردود . ذلك أنه لما كان الحكم الابتدائي الذي أبداه الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه قد أشار إلى أن مورث الطاعنين استدل على براءة ذمته من الدين المفذ به بعبارة معينة وردت في الدفتري الذي قدمه في الدعوى رقم ١٨١ سنة ١٩٥٨ مستعجل المنيا التي كانت منضمة للدعوى الحالية ، وقرر الحكم أن هذه العبارة وهي " الأسمدة التي كانت طرف السيد / محمد وهبة نجمل العميل المتوفى المرحوم الشيخ وهبة حسن ، تسلمت جميعها وأصبح خالصا منها " ، إنما وردت بشأن العهدة التي وجدت فعلا بخازن المورث الأصلي المرحوم وهبة حسن عند جردها عقب وفاته ، والتي سلمت إلى مورث الطاعنين على سبيل الوديعة بمقتضى الإقرار المؤرخ ١ / ٧ / ١٩٥٤ ثم تسلمتها المطعون عليها بتاريخ ١٩ / ٧ / ١٩٥٤ . وأنه لا صلة لهذه العبارة بالدين المفذ به مقابل المعجز في الأسمدة الذي اكتشف في عهدة المورث الأصلي ، وأنه لذلك تكون ذمة مورث الطاعنين قد برئت من العهدة التي سلمت إليه لا من الدين المفذ به ، وكان ما استخلصه الحكم على النحو السالف بيانه من العبارة سالفة الذكر هو استخلاص موضوعي سائغ ويتفق مع دعوى المطعون عليها من قيامها بالتنفيذ بدينها مقابل النقص الذي اكتشفته في مهدة المورث الأصلي ، وإذا أصاب الحكم المطعون فيه إلى ما تقدم أن الدين المفذ به ثابت من محضر الجرد الموقع عليه من مورث الطاعنين والمؤرخ ١٣ / ٦ / ١٩٥٤ ، ثم انتهى

إلى أنه لا جدوى من تمسك المورث المذكور بالدفترا الذى كان منضها إلى الأوراق ، فإن الحكم يكون فيما قرره على النحو المتقدم قد أورد الدليل على ثبوت الدين المنفذ به ، وتضمن الرد الكافى على طلب مورث الطاعنين تقديم الدفترا بأكمله للتدليل على صحة دفاعه من عدم ثبوت دين ما فى ذمة المورث الأصلى باعتبار أن الحكم رأى أن هذا الطلب أصبح غير منتج ، بعد أن تبين أن الدين المنفذ به ثابت من محضر الجرد الموقع عليه من مورث الطاعنين بتاريخ ١٣/٦/١٩٥٤ ، وهو تاريخ لاحق على تحرير بيانات الدفترا المطلوب تقديمه . لما كان ذلك ، وكان تقدير القرائن مما يستلزم به فاضى الموضوع ولا شأن لمحكمة النقض فيما يستنبطه من هذه القرائن متى كان استنباطه مانعا ، وكان لمحكمة الموضوع وهى تباشير سلطتها فى تقدير الأدلة أن تأخذ بنتيجة دون أخرى ولو كانت محتملة متى أقامت قضاءها على أسباب سائفة كافية لحله ، وكان ما يقول الطاعنون من أن الحكم أحدر دلالة حبس المطعون عليها للدفترا واعتباره قرينة تؤيد صحة دفاع مورثهم . هذا القول لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل بغية الوصول إلى نتيجة أخرى ، فلا تقبل إنارته أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم . فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالخطأ فى تطبيق للقانون والقصور فى التسيب والإخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار/إبراهيم عمر هدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية المادة المختارين :
السيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد مدني البشبيشي ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وملي عبد الرحمن .

(٢٠٤)

الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٣٦ القضائية :

بيع . " التزامات البائع " . " الالتزام بتسليم المبيع " . " استحالة التسليم " .

إجبار البائع على تسليم العين المبيعة إلى المشتري . شرطه . أن يكون التسليم ممكنا . استحالة ذلك إذا تعلقت بالعين ملكية شخص آخر .

يشترط طبقا للمادة ٢٠٣ من القانون المدني لإجبار المدين البائع على تسليم العين المبيعة إلى المشتري أن يكون هذا التسليم ممكنا ، فإذا كانت هذه العين مملوكة للبائع وقت انعقاد البيع ثم تعلقت بها ملكية شخص آخر تعلقا قانونيا استحال الوفاء بهذا الالتزام حينما للمشتري الأول .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتحصل في أن خليل إبراهيم عرفة اشترى من السيدة أمينة درية محمود مختا وفداين
بعقد ابتدائي تاريخه ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ وتم التصديق عليه من محكمة الخانكة

الجزئية في ٣١ مارس سنة ١٩٥٣ ، كما أقرته إدارة تصفية الأموال المصادرة بعد صدور قانون مصادرة أملاك أسرة محمد علي التي تنحى إليها البائنة ثم قامت هذه الإدارة في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٤ بتسليم العين المباعة للمشتري مع صورة عقد إيجار تحمل أسماء مستأجريها ، وإذ تبين المشتري أن جزءا من هذه العين يدخل ضمن الجبانة العامة نظلم إلى اللجنة المختصة التي نذبت خيرا أثبت أن ما يصلح من هذه الأرض للزراعة هو ٢٠ ط و ١٠ س فقط ، وقد أضافت الإدارة إلى هذا القدر منافعها تمهيدا لقصر المبيع على ٢٢ ط و ١٠ س مما حدا بالمشتري إلى إقامة الدعوى ٢٢٣٠ سنة ٥٧ كلى مصر ضد إدارة تصفية الأموال المصادرة ووزارة الإصلاح الزراعي طالبا تسليمه القدر المبيع ، كما هو وارد بعقده وبمحضر التسليم المؤرخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٣ ، ودفعت الإدارة هذه الدعوى بعدم قبولها استنادا إلى ما جاء بالبند السادس من عقد البيع الابتدائي من أن المشتري يقبل عدم تسليم المبيع أو وضع اليد عليه إلا بعد التوقيع على العقد النهائي ، وبتاريخ ٢٩ فبراير سنة ١٩٦٠ حكمت المحكمة بتسليم المدعى الفدانين الموضحين بعقد مشتراه المؤرخ ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ ، والمبينة حدودها وهما لها بصدر صحيفة افتتاح الدعوى تسليما فعليا في الطبيعة إلا المؤجر منها فيكون تسليمه حكيا بعد تحديده في الطبيعة مؤسسة قضاءها على أن التسليم وهو حق للمشتري ، وللتزام في ذمة البائع أو خلفه لا يجوز التراخي في تنفيذه بعد أن سلمت الإدارة بحقه في الاستلام منذ أن حررت محضر التسليم المؤرخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٤ وأعطته صورة من عقد الإيجار مما يعتبر منها تنازلا عما جاء بالبند السادس من العقد والذي يتضمن إرجاء التسليم إلى ما بعد التوقيع على العقد النهائي ، واستأنفت إدارة التصفية ووزارة الإصلاح الزراعي هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبين بإلغاء ورفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ٨٤٣ سنة ٧٧ قضائية ، وبتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٦٦ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف ، وطعن الطاعتان في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن ، وبالجلسة المحددة لنظره أصرت النيابة على هذا الرأي .

وحيث إن الطعن بنى على حبيبين حاصلهما أن الحكم المطعون فيه شابه البطلان ، ذلك أن إدارة تصفية الأموال المصادرة أبدت دقاها جديدا أمام محكمة الاستئناف

بمذكرتها المقدمتين للجلسة ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، ٢٠ يناير سنة ١٩٦٥ حاصله أن المطعون عليه قد قصر في أداء الثمن مما اضطر الإدارة إلى بيع ذات القدر موضوع طلب التسليم إلى مشتر آخر سجل عقده قبل رفع الدعوى ، وهو بذلك قد خرج من ملكيتها مما يصحبه معه تنفيذ التزامها السابق بتسليم المبيع للمشتري الأول (المطعون عليه) مستجيلا ، وهو ما يسقط عنها هذا الالتزام ، إلا أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على هذا الدفاع الجوهرى ، وقضى بالتسليم مخالفا بذلك القانون كما شابه القصور .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه - طبقا للمادة ٢٠٣ من القانون المدنى - يشترط لإجبار المدين البائع على تسليم العين المبيعة إلى المشتري أن يكون هذا التسليم ممكنا ، فإذا كانت هذه العين مملوكة للبائع وقت انعقاد البيع ثم تعلق بها ملكية شخص آخر تعلقا قانونيا استحال الوفاء بهذا الالتزام حينئذ للمشتري الأول ، إذ كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى أن إدارة تصفية الأموال المصادرة قد تمسكت في دفاعها أمام محكمة الموضوع بأنها باعت العقار موضوع النزاع إلى مشتر آخر سجل عقده قبل رفع الدعوى ، وأنها لم تعد مالكة له ويستحيل عليها تسليمه حينئذ إلى المطعون عليه الذى لم يسجل عقده ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع الجوهرى ولم يرد عليه ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وشابه القصور بما يستوجب نقضه .

جلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هندي ، نائب رئيس المحكمة ، ومضوية المادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، ومحمد صدق البشبيشي ، ومحمد سيد أحمد حماد ،
وعلى عبد الرحمن .

(٢٠٥)

الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٣٦ القضائية :

بجارك . " العجز في البضاعة " . محكمة الموضوع .

مدم تقديم الربان البراهين المبررة لنقص البضاعة لمصلحة الجمارك خلال الأربعة أشهر
المنصوص عليها في اللائحة الجمركية . حقه في تقديمها بعد هذا الميعاد إلى المحكمة التي تنظر
المعارضة في قرار المصلحة الصادر بالترامة . طلة ذلك .

ما دام لا يوجد نص في اللائحة الجمركية يمنع المحكمة من قبول أوجه دفاع
أو أدلة جديدة لم يسبق عرضها على مصلحة الجمارك قبل إصدار قرارها ، أو يقضى
بسقوط حق الربان في تقديم البراهين المبررة لنقص البضاعة عند تفريغها بميناء
الوصول بإنقضاء ميعاد الأربعة أشهر المنصوص عليه في المادة ١٧ من اللائحة ،
فإن سلطة المحكمة في قبول تلك الأوجه والأدلة تكون تامة وغير مقيدة إلا بما قد
يرد عليها من قيود في قانون المرافعات ، وبالتالي يكون للربان تقديم البراهين
المبررة للنقص إلى المحكمة ، ولو كان قد امتنع عليه تقديمها لمصلحة الجمارك
خلال الأربعة أشهر المنصوص عليها في المادة ١٧ سالفة الذكر ، لأن هذا
التحديد إنما تنقيد به مصلحة الجمارك دون المحكمة التي تنظر المعارضة
في قرارها " .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومسمع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل فى أن مصلحة الجمارك أصدرت قرارها رقم ٢٤ سنة ١٩٦١ ، بتفريم الشركة العربية المتحدة للملاحة البحرية ثمانية عشر جنيها بسبب اكتشاف عجز قدره ١٨ صندوقا تحوى أدوات لأجهزة التافزيون ضمن شحنة كانت على الباخرة نجمة السويس التابعة لها أثر وصول الباخرة إلى ميناء الإسكندرية فى ٨ يولييه سنة ١٩٦٠ ، فأقامت الشركة العربية المتحدة للملاحة البحرية الدعوى ١٣٢ سنة ١٩٦١ تجارى كلى الاسكندرية تطلب إلغاء قرار الغرامة كما أقامت مصلحة الجمارك الدعوى ٤٢٧ سنة ١٩٦١ تجارى كلى الاسكندرية بطلب إلزام الشركة بمبلغ ٢٤٢٨ ج و ١٧٠ م قيمة الرسوم الجمركية المستحقة عن هذا العجز ، وتمسكت الشركة بأن الصناديق الناقصة لم تشحن أصلا ضمن الرسالة وقدمت ما يفيد شحن ١٤ صندوقا بالطائرة من جبل طارق إلى القاهرة وأربعة صناديق بالباخرة من جبل طارق إلى الإسكندرية ثابتة فى سندی الشحن وما يفتسوا الطائرة والباخرة ، وبتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ حكمت المحكمة برفض المعارضة موضوعها ونأيد قرار الغرامة المعارض فيه ، كما حكمت فى دعوى مصلحة الجمارك بإلزام الشركة المدعى عليها بأن تؤدى للمصلحة قيمة الرسوم الجمركية المطالب بها — واستأنفت الشركة هذا الحكم لدى محكمة إستئناف الإسكندرية طالبة إلغاءه فيما تضمنه من إلزامها بالغرامة وقيد هذا الإستئناف برقم ١١٦ سنة ١٩ قضائية ، وبتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٦٦ حكمت المحكمة برفض الإستئناف وتأيد الحكم المستأنف ، وطعنت الشركة فى هذا الحكم بطريق النقض للأعياب المبينة بالتقرير وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها قبول الطعن وبالحلقة المحددة لنظره أصرت على هذا رأى .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة في السببين الثاني والثالث أن الحكم المطعون فيه رفض قبول الدليل المستمد من الشهادة الصادرة من سلطات ميناء جبل طارق في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٦٤ والتي تفيد أنه لم يتم شحن الطرود الناقصة على السفينة نجمة السويس، وكذلك الدليل المستمد من سندی شحن هذه الطرود بطريق الجو والبحر من ذلك الميناء، على أساس أن هذه الأوراق قدمت بعد الآجال المحددة في الفقرة السادسة من المادة ١٧ من اللائحة الجمركية، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة لأحكام اللائحة المذكورة، والتي تسمح بالمعارضة في قرارات مصلحة الجمارك الصادرة بالتفريم، وتوجب إيقاف تحصيل الغرامة حين الفصل في المعارضة، ومؤدى ذلك أن يباح للناقل، بالضرورة تقديم الأدلة التي تساند طعنه، وإلا كان إعطاؤه حق الطعن مع حرمانه من تقديم الأدلة عبثاً، والصحيح إن ميعاد الأربعة أشهر المنصوص عليه في المادة ١٧ من اللائحة الجمركية إنما هو مهلة يجوز للمصلحة أن تمنحها للشركة الناقلة تقدم خلالها الدليل الذي تبرره وجهة نظرها فيما ظهر في الرسائل المنقولة بحراً من إختلاف، وبعد مرورها تستطيع المصلحة أن تستعمل حقها في إصدار قرار الغرامة دون انتظار لتقديم الشركة الناقلة ما لديها من الأدلة، ولما كان منع هذه المهلة جوازياً للمصلحة فإن لها أن تمتنع عن منحها، ولا يترتب على فواتها سقوط حق الشركة الناقلة في تقديم الأدلة. إذ القاعدة أنه لا جزاء بغير نص في القانون، فلا يقوم للسقوط أو البطلان، إلا بالنص عليه صراحة. وإذا خلت اللائحة الجمركية من نص يرتب البطلان جزاء على فوات ميعاد الأربعة شهور فإن القول بأن الميعاد المنصوص عليه في المادة ١٧ من اللائحة الجمركية هو ميعاد سقوط ويسقط بملأه حق الشركة الناقلة في تقديم الدليل قول غير سليم، وقد ترتب على هذا النظر الخاطئ أن اطرح الحكم دلالة الشهادة الصادرة من سلطات ميناء جبل طارق والتي تدل على عدم شحن الطرود الناقصة، استناداً إلى تقديمها بعد الميعاد المنصوص عليه بالمادة ١٧ من اللائحة الجمركية. فتعجب بذلك عن بحث هذه الشهادة واستخلاص ما تدل عليه مما يعيبه بالقصور فضلاً عن مخالفته للقانون.

وحيث إن هذا النفي صحيح ، ذلك أن مفاد نص المادتين ١٧ ، ٣٧ من اللائحة الجمركية الصادرة في ٢ أبريل سنة ١٨٨٤ ، والتي تحكم هذه الدعوى أن المشرع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — قد افترض في حالة وجود نقص في الطرود المفرومة من السفينة عما هو مدرج في قائمة الشحن (المانيستو) قيام مظنة التهريب ، وأجاز للربان دفع هذه المظنة بتقديم البراهين المبررة لهذا النقص ، فإذا ادعى أن النقص راجع إلى أن البضائع أو الطرود الناقصة لم تشحن أصلاً من ميناء الشحن أو أنها لم تفرغ في ميناء الوصول أو فرغت في ميناء آخر ، وجب أن يكون البرهان على ذلك بمستندات حقيقية أي كتابية فإذا أمكن الربان تقديم البراهين المبررة للنقص في خلال ٢٤ ساعة من كشفه ، فلا يلزم بشيء من الغرامة المقررة في المادة ٣٧ أو من الرسوم الجمركية ، وإذا لم يستطع وطالب مهلة لتقديم هذه البراهين جاز لمصلحة الجمارك أن تمنحه مهلة بحيث لا تتجاوز أربعة أشهر . ولما كان قصد المشرع من تحديد هذه المهلة بما لا يتجاوز أربعة أشهر هو وضع حد لمطالبة الربان في تقديم البراهين ، وتفادي تأخير صدور قرار مصلحة الجمارك بتوقيع الغرامة المقررة ، وتحصيل الرسوم الجمركية المستحقة حتى تقدم تلك البراهين ، وكان النفي عن مجاوزة المهلة لأربعة أشهر موجهاً في المادة ١٧ إلى مصلحة الجمارك ، فإنه وإن كان يمتنع على هذه المصلحة إمهال الربان لتقديم البراهين المبررة للنقص مدة تزيد على أربعة أشهر ، وعليها متى انقضت هذه المدة أن تصدر قرارها بتوقيع الغرامة المقررة وتحصيل الرسوم الجمركية ، إلا أنه إذا عارض الربان في هذا القرار أمام المحكمة المختصة عملاً بالحق المخول له في المادة ٣٦ ، فإن له أن يقدم لهذه المحكمة ما شاء من أوجه الدفاع ، والأدلة المؤيدة لها بما في ذلك البراهين المبررة للنقص الذي وجد في شحنة سفينته ولو لم يسبق عرض تلك الأوجه وهذه الأدلة على مصلحة الجمارك إذ ما دام لا يوجد نص في اللائحة يمنع المحكمة من قبول أوجه دفاع أو أدلة جديدة لم يسبق عرضها على مصلحة الجمارك قبل إصدار قرارها أو يقضى بسقوط حق الربان في تقديم البراهين المبررة للنقص بانقضاء ميعاد الأربعة أشهر المنصوص عليه في المادة ١٧ من اللائحة الجمركية ، فإن سلطة المحكمة في قبول تلك الأوجه والأدلة تكون تامة وغير مقيدة إلا بما قد يرد عليها من فيود في قانون المرافعات ، وبالتالي يكون للربان تقديم البراهين المبررة للنقص إلى المحكمة ، ولو كان

قد استعصى عليه تقديمها لمصلحة الجمارك خلال الأربعة أشهر المنصوص عليها في المادة ١٧ من اللائحة الجزائية لأن هذا التحديد - على ما سلف القول - إنما تنقيد به المصلحة دون المحكمة التي تنظر المعارضة في قرارها ، إذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وترتب على هذا تحججه من بحث مبررات النقص التي قدمتها الشركة الطاعنة ، فإنه يكون قد خالف القانون وجاء مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٠

رئاسة القصد المستشار / إبراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدق البشير ،
ومحمد سيد أحمد حاد .

(٢٠٦)

الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٦ القضائية :

(أ) نقض . " أسباب الطعن " . " السبب الجديد " . حق . " تعسف
في استعمال الحق " . فقد . " شرط إذعان " .

عدم تمكن الطاعن أمام محكمة الموضوع بإساءة استعمال الحق ، وتضمن
النافذة لشرط إذعان . سبب جديد . لا تجوز إثارته لأول مرة أمام
محكمة النقض .

(ب) نقض . " أسباب الطعن " . " السبب الجديد " .

لا يقبل نهي لم يرد في تقرير الطعن .

(ج) نقض . " أسباب الطعن " . " السبب المجهول " .

وجوب بيان مواضع القصور في الحكم في تقرير الطعن . وإلا كان للنهي بهذا
السبب مجهولا .

(د) إثبات . " إجراءات الإثبات " . " الإثبات بالكتابة " . " طلب
إلزام الخصم بتقديم ورقة تحت يده " . محكمة الموضوع .

تكليف التهم بتقديم ورقة تحت يده وفقا لنص المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات .
مترك لتقدير محكمة الموضوع .

(هـ) إثبات . " إجراءات الإثبات " . " الإحالة على التحقيق " . نقض .
محكمة الموضوع .

عدم تمسك الطاعن بصفة جازمة بطلب الإحالة إلى التحقيق أو نذب خبير .
لا يقبل منه النعي على الحكم بالقصور في هذا الخصوص . حق محكمة الموضوع
في الأمر بالتحقيق من تلقاء نفسها . جوازى لها . لا معقب لمحكمة
النقض عليها .

۱ - لما كانت أوراق الطعن قد خلت مما يدل على أن الطاعن قد تمسك
أمام محكمة الموضوع، بأن المطعون عليها أساءت استعمال حقها المقرر في البند السادس
من دفتر الشروط، أو أن ما تضمنه هذا البند هو من شروط الإذعان يجوز للقاضي
تعديله أو الإعفاء منه، ولم يقدم الطاعن ما يدل على تمسكه أمامها بهذا الدفاع، فإن
ما جاء بهذا النعي يكون سببا جديدا لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
۲ - إذا كان ما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه خالف أحكام
المادتين ۸ و ۱۰ من القانون رقم ۲۳۶ سنة ۱۹۵۴، فهو نعي غير مقبول لعدم
ذكره في تقرير الطعن .

۳ - لما كان الطاعن لم يبين في تقرير الطعن أوجه الدفاع التي يقول
إن الحكم المطعون فيه أغفل الرد عليها، وكان لا يغنى عن هذا البيان ما أورده الطاعن
من تلك الأوجه بمذكرته الشارحة لأن العبرة - على ما جرى به قضاء محكمة
النقض (۱) - في بيان وجه للطعن بما يرد في التقرير فإن النعي بهذا السبب
يكون مجهلا .

۴ - لئن أجازت المادة ۲۵۳ من قانون المرافعات للنصم أن يطلب إلزام
خصمه بتقديم أية ورقة متبعة في الدعوى تكون تحت يده إذا توافرت إحدى
الأحوال الثلاثة للواردة فيها، إلا أن الفصل في هذا الطلب باختياره متعلقا بأوجه
الإثبات متروك لتقدير قاضي الموضوع، فله أن يرفضه إذا ما كون عقيدته في الدعوى
من الأدلة التي اطمأن إليها .

۵ - إذا كان الطاعن لم يقدم ما يدل على تمسكه بطلب إحالة الدعوى
إلى التحقيق أو نذب خبير بصفة جازمة، فإنه لا يقبل منه النعي على الحكم المطعون فيه
بالقصور وخالفه للقانون، ولما كان ذلك وكان الحق المخول لمحكمة الموضوع

في المادة ١٩٠ من قانون المرافعات السابق في أن ناصر من تلقاء نفسها بالتحقيق ، متى رأت في ذلك فائدة للحقيقة هو حق جوازي متروك لرايها ومطلق تقديرها فإن هي لم تربها حاجة لإحالة الدعوى الى التحقيق ، فلا معقب لمحكمة النقض عليها في ذلك .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن مصطفى محمد محمد فلفل (الطامن) أقام الدعوى رقم ٩١٥ سنة ١٩٦٤ تجارى كلى القاهرة ضد شركة الكابلات الكهربائية المصرية (المطعون عليها) طالبا إلزامها بأن تدفع له مبلغ ٤٠٠٠ ج وقال في بيان دعواه إن الشركة أعلنت في النصف الأول من شهر أبريل سنة ١٩٦٤ عن مناقصة عامة لتوريد — بكر حديد — بالشروط والمواصفات المبينة بدفتر الشروط ، فتقدم بعطاءه كما تقدم آخرون غيره بعطاءاتهم وعند فتح المظاريف يوم ١٩٦٤/٤/٣٨ تبين أن عطاءه البالغ ٩٠٠٠ ج يقل عن أى عطاء ، ولما كان الرامى عليه المناقصة ملزما بتقديم عينات للشركة لا اعتمادها والتوريد على مقتضاها ، فقد استدعاه مهندس الشركة في ١٩٦٤/٥/٢٤ وأخبره برسو العطاء عليه واستكتبه تعهدا بتوريد العينات في بحر ١٥ يوما من تاريخ أمر التوريد ، إلا أنه علم في ١٩٦٤/٦/٨ بإلغاء المناقصة ، فقدم شكوى لرئيس مجلس إدارة الشركة ثبت من تحقيقها خطأ الشركة ، وفي ١٩٦٤/٧/٩ كلفه مدير عام الشركة شفويا بتقديم العينات على أن يرسل له أمر التوريد ويكلفه بدفع باقى التأمين النهائى البالغ ٤٥٠ ج إذا ما قبلت هذه العينات ، وفي ١٩٦٤/٧/١٤ قدم أربع بكرات لمهندس الشركة ، ولما أخطره شفويا بأنها حازت القبول تعاقد مع شركة الشرق الأوسط للخرائط الميكانيكية على شراء ٦٠ طن من الصاج بـ ٧٠ ج للطن ، ودفع لها تأمينا قدرة ٦٠٠ ج من حقها

مصادره دون حاجة إلى حكم أو اتخاذ أى إجراء إذا أخل بالتزاماته ، وفى ١٩٦٤/٩/٦ أخطرت الشركة المدعى عليها بأن المناقصة لم ترس عليه ، ولما كانت المناقصة قد رست عليه فعلا ثم سحبت منه بدون مبرر وأصيب نتيجة سحبها الخاطئ بأضرار فى سمعته ومصلحه التجارية ، كما خسر مبلغ التأمين المدفوع لشركة الشرق الأوسط وقدره ٦٠٠ ج ومبلغ ١٨٠٠ ج قيمة ما كان سيجرى فى حالة رسو المناقصة عليه ، و ٧٠٠ ج ثمن الصاج الذى التزمت شركة الشرق الأوسط بشرائه ، ٥٠٠ ج صافى الربح أى ما جملته ٤٦٠٠ ج ، إلا أنه يكتفى مؤقتا بالمبلغ المطالب به ، وطابت الشركة المدعى عليها رفض الدعوى ، وقدم المدعى فى فترة حجز الدعوى للحكم مذكرة طلب فيها أصليا الحكم له بطلباته ، واحتياطيا فتح باب المرافعة مع إلزام الشركة بتقديم المستندات التى كانت مودعة ملف المناقصة والتى أشار إليها ، وبتاريخ ١٩٦٥/٤/٨ حكمت المحكمة برفض الدعوى . واستأنف المدعى هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة ، طالبا إلغاءه والحكم له بطلباته وقيد هذا الاستئناف برقم ٤١٩ سنة ٨٢ ق ، وبتاريخ ١٩٦٦/٣/٢٩ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . وطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير ، وعرض للطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ، وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وصممت النيابة العامة على رأيها الذى أبدته بمذكرتها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه — والحكم الابتدائى معه — جرى فى قضائه على أن للشركة المطعون عليها الحق فى قبول أو رفض أى عطاء بدون إبداء الأسباب ، عملا بمحقتها المقرر فى البند السادس من دفتر الشروط ، وهو خطأ ومخالفة لأحكام المادة الخامسة من القانون المدنى ، ذلك أن الشركة قد تعسفت فى استعمال حقها ولم تقصد من استعماله سوى الإضرار به وإرضاء مناقضين آخرين ، كما لم تكن لها مصلحة فى استعماله بل على العكس فقد أدى استعماله إلى رسو المناقصة على إحدى شركات القطاع العام بمبلغ يزيد عن عطائه بأكثر من ألف جنيه ، فضلا عن أن ما تضمنه هذا البند لا يعد وأن يكون شرط إذعان مطبوع يجوز للقاضى تعديله أو الإبقاء منه عملا بالمادة ١٤٩ من القانون المدنى ، وإذا كان ذلك وكان الحكم قد خالف —

على ما أضافه الطاعن بمذكرته الشارحة أحكام المادتين ٨ ، ١٠ من القانون رقم ٢٣٦ سنة ١٩٦٤ — فإنه يكون قد خالف للقانون .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أنه لما كانت أوراق الطعن قد خلت مما يدل على أن الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بأن المطعون عليها أساءت استعمال حتمها المقرر في البند السادس من دفتر الشروط أو أن ما تضمنه هذا البند هو من شروط الإذعان يجوز للقاضي تعديله أو الإعفاء منه ، ولم يقدم الطاعن ما يدل على تمسكه أمامها بهذا الدفاع ، فإن ما جاء بهذا النعى يكون سببا جديدا لا تجوز إثارته لأول مرة محكمة النقض ، وأما ما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه من أنه خالف أحكام المادتين ٨ ، ١٠ من القانون رقم ٢٣٦ سنة ١٩٥٤ فإنه نعى غير مقبول كذلك لعدم ذكره في تقرير الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعن الذى أغفلته محكمة أول درجة بقوله إن المحكمة غير ملزمة بالرد على كل ما يثيره الخصوم ، بعد أن كونت عقيدتها فى الدعوى ، وهذا من الحكم قصور ومخالفة لأحكام المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات التى توجب بيان ما قدمه الخصوم من طلبات أو دفاع وخلاصة ما استندوا إليه من الأدلة الواقعية والمجج القانونية ومراحل الدعوى ورأى النيابة ثم تذكر بعد ذلك أسباب الحكم ومنطوقه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أنه لما كان الطاعن لم يبين فى تقرير الطعن أوجه الدفاع التى يقول إن الحكم المطعون فيه أغفل الرد عليها وكان لا يفتى من هذا البيان ما أورده الطاعن من تلك الأوجه بمذكرته الشارحة لأن العبرة — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — فى بيان وجه الطعن بما يرد فى التقرير فإن النعى بهذا السبب يكون مجهولا .

وحيث إن الطاعن ينعى فى السبب الثالث على الحكم المطعون فيه الفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه استدلى على عدم رمو المناقصة عليه بعدم دفعه التأمين النهائى ، مع أن دفع هذا التأمين لا يكون واجبا — على ما نص عليه فى البند التاسع من دفتر الشروط — إلا بعد إخطاره رسميا بقبول

العطاء، والثابت أنه لم يخطر رسمياً بقبوله ولم تقل الشركة المطعون عليها أنها ألغت العطاء متأخره عن دفعه، كما وأن الفقرة (د) من البند ٢٥ من دفتر الشروط الذي اعتمد عليه الحكم المطعون فيه قاطمة الدلالة في أن المناقصة قد رست عليه، إذ ألزمت المفاوض الذي يرصو عليه العطاء، وتم التعاقد معه بتقديم هيئة لاعتبارها ولقد قدم للطاعن العينة للشركة المطعون عليها بعد أن أخطره المهندس بقبول عطائه فتسلمها وفحصها وحازت قبولها.

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أن الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه قد استدل على رفض عطاء الطاعن بعدم إخطاره رسمياً بقبوله استكمال التأمين الابتدائي وبعدم استعداد الورشة التي يقوم بالتشغيل فيها، وأفصح عن أن الطاعن قد قدم العينات المنوه عنها في الفقرة (د) من البند ٢٥ من دفتر الشروط من تلقاء نفسه، وإذ كان هذا الذي أورده سائغاً ويبرر قضاءه فإن النعى عليه بالفساد في الاستدلال يكون على غير أساس.

وحيث إن الطاعن ينعى في السبب الرابع على الحكم المطعون فيه القصور في النسب وبمخالفة القانون، وفي بيان ذلك يقول إنه طلب إلزام الشركة المطعون عليها بتقديم الأوراق التي حددتها بطلبه، إلا أن المحكمة الاستئنافية لم تجبه إلى هذا الطلب لأن الشركة أنكرت وجودها مع أن إنكار وجودها لا يكفي لأن تأخذ به المحكمة على علته، بل كان عليها أن ترجع لها اليمين المنصوص عنها في المادة ٢٥٦ من قانون المرافعات.

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أنه وإن أجازت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات للمحكم أن يطلب إلزام خصمه بتقديم أية ورقة منتجة في الدعوى تكون تحت يده، إذا توافرت إحدى الأحوال الثلاثة الواردة فيها إلا أن الفصل في هذا الطلب باعتباره متعلقاً بأوجه الإثبات متروك لتقدير قاضي الموضوع، فله أن يرفضه إذا ما كون عقيدته في الدعوى من الأدلة التي اطمان إليها، ولما كانت محكمة الاستئناف قد انتهت إلى أن العطاء لم يرص على الطاعن وكونت عقيدتها في الدعوى من الأدلة السائغة التي أوردتها — على ما جاء في الرد على السبب الثالث — فإنه لا جدوى من تعيب قضاء الحكم برفض طلب إلزام الشركة المطعون عليها بتقديم الأوراق التي ألمح إليها الطاعن.

وحيث إن الطاعن ينمى فى السبب الخامس على الحكم المطعون فيه إخلاله بحقه فى الدفاع، وفى بيان ذلك يقول إنه طلب من باب الاحتياط إحالة الدعوى إلى التحقيق أو نذب خبير لإثبات رصو العطاء عليه وتكاليف العينات التى طلبتها الشركة المطعون عليها منه، وأن تنفيذ العقد لن يعود عليه بخسارة . كما ذهب إلى ذلك الحكم الابتدائى ولم يستجب الحكم المطعون فيه إلى هذا الطلب مع أن المادة تجارية فأخل بحقه فى الدفاع .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول، ذلك أن ما جاء بالحكم المطعون فيه عند مرده أسباب الطعن من أنه "كان فى إمكان المحكمة والمادة تجارية أن تأمر بالإثبات" لا تدل على أن الطاعن قد تمسك بطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق أو نذب خبير لإثبات ما ألمح إليه بسبب الطعن ، وإذ لم يقدم الطاعن ما يدل على تمسكه بهذا الطلب بصفة جازمة ، فإنه لا يقبل منه الدعى على الحكم المطعون فيه بالقصور ومخالفة القانون . لما كان ذلك وكان الحق المخول لمحكمة الموضوع فى المادة ١٩٠ من قانون المرافعات السابق فى أن تأمر من تلقاء نفسها بالتحقيق ، متى رأت فى ذلك فائدة للحقيقة ، هو حق جوازى لها متروك لرأيها ومطلق تقديرها فإن هى لم تربها حاجة لإحالة الدعوى إلى التحقيق ، فلا معقب لمحكمة النقض عليها فى ذلك .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٠

رئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : بطرس زغلول ، وأحمد حسن هيكل ، وإبراهيم غلام ، ومباس حلي
عبد الجواد .

(٢٠٧)

الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٣٦ القضائية :

حكم . "بيانات الحكم" . بطلان "بطلان الأحكام" .

وجوب صدور الحكم باسم الأمة وإلا كان باطلا م . ١٥٥ من دستور سنة ١٩٦٤ المؤقت .

لما كانت المادة ١٥٥ من الدستور المؤقت الذي عمل به من ١٩٦٤/٣/٢٥ تنص على أن تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر بعد العمل بهذا الدستور ، وكان يبين من الاطلاع على صورة الحكم المطعون فيه أنه لم يدون به ما يفيد أنه صدر باسم الأمة طبقا للقانون ، فإنه يكون باطلا متعيينا نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليهم العشرين الأولين أقاموا الدعوى رقم ٢٢٧

سنه ۱۹۶۰ مدي الفيوم الابتدائية ضد الطاعن والمطعون عليها الحادية والعشرين ،
وفي مواجهة المطعون عليه الثاني والعشرين يطلبون الحكم بتثبيت ملكيتهم
الى ۳۰ ف و ۲۱ ط و ۱۲ س ، اطيانا زراعية شائعة في ۳۲ ف و ۱ ط و ۲۰ س
مبينة الحدود والمعالم بصحيفة ، الدعوى وبإلغاء إجراءات التنفيذ للعقارى التى
اتخذها الطاعن ضد المطعون عليها الحادية والعشرين على هذه الأطيان فى القضية
رقم ۱۰ سنه ۱۹۶۰ بيوع الفيوم وتسليمها اليهم . وبتاريخ ۱۹/۳/۱۹۶۳ حكمت
محكمة أول درجة بطلانهم . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ۴۰۲
سنه ۱ ق بنى صويف ، وبتاريخ ۸/۳/۱۹۶۶ حكمت المحكمة برفض الاستئناف
وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب
الواردة فى التقرير وتمسك فى مذكرته اشارحة بسبب متعلق بالنظام العام
حاصله إن الحكم المطعون فيه باطل نخلوه مما يفيد صدوره باسم الأمة . وقدمت
النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم . وبالجلسة المحددة لنظر
الطعن التزمت النيابة رأيا .

وحيث إنه لما كانت المادة ۱۵۵ من الدستور المؤقت الذى عمل به
فى ۲۵/۳/۱۹۶۴ تنص على أن تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة ، وكان الحكم
المطعون فيه قد صدر فى ۸/۳/۱۹۶۶ أى بعد العمل بهذا الدستور ، وكان يبين
من الاطلاع على صورة الحكم المطعون فيه أنه لم يدون به ما يفيد أنه صدر
باسم الأمة طبقا للقانون ، فإنه يكون باطلا متعينا نقضه دون حاجة لبحث
باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : بطرس زفلول ، وأحمد حسن هيكل ، ومباس علي سيد الجواد ،
وابراهيم ملام

(٢٠٨)

الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٣٦ القضائية :

(أ) نقض . " ميعاد الطعن " .

ميعاد الطعن بالنقض يستون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه المادة الأولى
من القانون ٤ لسنة ١٩٦٧ المعمول بها من تاريخ نشر القانون رقم ٤٣
لسنة ١٩٦٥ .

(ب) نقض . " إعلان الطعن " محل مختار . إعلان .

إعلان الطعن في الموطن المختار . شرطه . اتخاذ الخصم له محلا مختارا في ورقة
إعلان الحكم .

(ج) نقض . " الخصوم في الطعن " . دعوى " المصلحة في الدعوى " .

لا يكفي فيمن يختصم في الطعن أن يكون طرفا في الخصومة بل يجب أن تكون
له مصلحة في الدفع عن الحكم المطعون فيه .

(د) حكم . " عيوب التدليل " . خرة .

استناد الحكم في قضائه على تقرير التحيز ثان . إغفاله الإشارة إلى تقرير التحيز
الأول . لا تصور .

(هـ) نقض " أسباب الطعن " .

وجوب تضمين تقرير الطعن ماهية الاعتراضات والمقتضات المقول بأن الحكم
قد أغفل الرد عليها ، وإلا كان النقص غير مقبول .

(و) إثبات. "إجراءات الإثبات" محكمة الموضوع حيازة ، حكم "تسبيب الحكم"

إثبات وضع اليد بالقرائن . جاز إجراء التحقيق ليس حقا للخصوم .
حسب محكمة الموضوع بيان القرائن المقبولة التي اعتمدت عليها . والأصابع الدائغة
لرفض طلب التحقيق .

١ — مؤدى نص المادتين الأولى وثلاثة من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧
أن العود إلى النصوص الخاصة بالإجراءات والمواعيد التي كان معمولاً بها
أمام محكمة النقض قبل إنشاء دوائر فحص الطعون بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٥ ،
لا يمتد إلى نص المادة ٤٢٨ من قانون المرافعات السابق قبل تعديله
بالقانونين رقمي ٥٧ لسنة ١٩٥٧ و ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، وإنما يبقى
ميعاد الطعن بالنقض وهو ستون يوماً سارياً من تاريخ صدور الحكم
المطعون فيه .

٢ — مفاد نص المادة ٣٨٠ من قانون المرافعات السابق — وعلى ما جرى به
قضاء هذه المحكمة أنه لا يجوز للطاعن أن يعلن خصمه في الموطن المختار ،
إلا إذا ثبت أن هذا الحكم قد أدرج هذا الاختيار في ورقة إعلان الحكم
المطعون فيه . وإذا خلت الأوراق مما يدل على أن المطعون عليهم السبعة الأول
قد اتخذوا موطن موطناً مختاراً لهم في ورقة إعلان الحكم المطعون فيه ،
فلأنه لا يصح إعلائهم بالطعن في موطنه .

٣ — لا يكفي، فيمن يختصم في الطعن أن يكون طرفاً في الخصومة التي
صدر فيها الحكم المطعون فيه ، بل يجب أن يكون له مصلحة في الدفاع عن الحكم
حين صدوره ، ولما كان الثابت من الأوراق أن الطاعن اختصم المطعون عليهم
الثامنة والتاسعة (وزارة الإصلاح الزراعي وإدارة الأموال المصادرة) أمام محكمة
الموضوع ليصدر الحكم في مواجهتهما ، وأن المطعون عليهم سالفتي الذكر قد وقفنا
من الخصومة موقفاً سلبياً ، وقررنا أنه لاصلة لهما بين النزاع ، وطلبنا إنحراجهما
من الدعوى ولم يحكم بشيء عليهما ، وكان الطاعن قد أسس طعنه على أسباب
لا تعلق لها إلا بالمطعون عليهم السبعة الأول والآخر ، فإنه لا يقبل اختصاصهما
في الطعن .

٤ — متى كان الثابت أن محكمة الاستئناف نذبت من مكتب الخبراء خبيراً آخر خلاف الخبير السابق نذبه أمام محكمة أول درجة ، وبعد أن قدم الخبير تقريره ، ترافع الخصوم فيما جاء به — هذا التقرير و انتهى إليه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أخذ بهذا التقرير يكون — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — قد قضى حتماً و ضمناً بعدم تعويله على التقرير السابق تقديمه في الدعوى ولا يمكن اعتبار إغفاله الإشارة إليه قصوراً في أسبابه .

٥ — إذا كان الطاعن لم يبين بوجهي الطعن ماهية الاعتراضات التي قدمها على تقرير الخبير ، و ماهية المستندات التي تمسك بها و أغفل الحكم الرد على كل منها ، ولا يكفي في ذلك القول بأن الحكم لم يرد على الاعتراضات على تقرير الخبير والمستندات التي قدمها الطاعن دون بيان لها بتقرير الطعن ، مع أن ذلك مطلوب على وجه الوجوب تحديداً للطعن و تعريفها بوجوهه منذ ابتداء الخصومة فإن النهي بهذين الوجهين يكون غير مقبول .

٦ — تحقيق وضع اليد هو مما يجوز فيه قبول القرائن كدليل من أدلة الإثبات ، وإذا كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن إجراء التحقيق لإثبات وقائع يجوز إثباتها بالبينة ليس حقاً للخصوم يتحتم إجابتهم إليه في كل حاله ، بل أمر ذلك متروك لمحكمة الموضوع ، ترفض الإجابة إليه متى رأت بما لها من سلطة التقدير أنه لا حاجة لها به وأن في أوراق الدعوى والقوانين المستنبطة من هذه الأوراق ما يكفي لتكوين عقيدتها ، و حسبها أن تبين في حكمها القرائن المقبولة التي استندت إليها ، والأسباب السائغة التي اعتمدت عليها في رفض طلب التحقيق .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق و سماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه و صائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٥٥ سنة ١٩٥٦ مدني كلي الزقازيق على المطعون عليهم ، عدا الأخير ، و طلب الحكم ضد المطعون عليهم السبعة

الأول في مواجهة المطعون عليهم الثامنة والتاسعة — وزارة الإصلاح الزراعي وإدارة الأموال المصادرة — بتثبيت ملكيته إلى ٨ ف و ١٧ ط و ١٣ س المبينة بصحيفة الدعوى . وقال بيانا لدعواه إنه كان يملك عشرة أفدنة بطريق الشراء من الياس عبد الله ، وفي سنة ١٩٣٨ قايض بها تفتيش صبيح مقابل ٨ ف و ١٧ ط و ١٣ س مبينة بصحيفة الدعوى ، وظل يضع اليد عليها حتى صدر قانون الإصلاح الزراعي ، ثم صدر قانون مصادرة أموال أسرة محمد علي ، وإذا استولى الإصلاح الزراعي على أطيان تفتيش صبيح ومنها للشجرة أفدنة التي كان يملكها الطاعن ، وقايض بها الأطيان محل الدعوى ، وقد نازعه المطعون عليهم السبعة الأول سنة ١٩٥٤ في ملكية هذا القدر مدعى أنه ملك لهم فقد أقام دعواه بطلباته مائة ألف ليرة . دفع المطعون عليهم السبعة الأول الدعوى بأن الأطيان محل النزاع تدخل ضمن أعيان وقف السيدة شمع نور قادن وأنها تقع في النصيب الذي آل إليهم بعد حل هذا الوقف . وأثناء سير الدعوى تدخل فيها المطعون عليه الأخير طالبا رفضها على أساس أنه اشترى الأطيان موضوع الدعوى من المطعون عليهم السبعة الأول بعقد مسجل بتاريخ ١٧/٣/١٩٥٩ . وطابت المطعون عليهم الثامنة والتاسعة إخراجهما من الدعوى استنادا إلى أن الأطيان موضوع النزاع لا تقع ضمن الأطيان المستولى عليها أو المصادرة . وبتاريخ ٢٦/١١/١٩٦٠ قضت المحكمة بنسب مكتب الخبراء لتحقيق ما إذا كانت الأطيان موضوع النزاع تدخل ضمن أعيان وقف شمع نور قادن وتحقق وضع اليد عليها وسببه وصفته ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة بتاريخ ٢٨/٤/١٩٦٢ برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف المصورة (مأمورية الزقازيق) وفيد الاستئناف برقم ١٦٤ سنة ٥ ق . وبتاريخ ٦/١/١٩٦٤ قضت محكمة الاستئناف بنسب مكتب الخبراء ليعهد إلى خبير آخر خلاف خبير محكمة أول درجة ، بيان ما إذا كانت الأطيان محل النزاع تدخل ضمن أعيان وقف شمع نور قادن ، وتحقق وضع اليد عليها وسببه ومدته ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة بتاريخ ٧/٣/١٩٦٦ برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . قرر الطاعن بالظعن في هذا الحكم بطريق النقض ، ودفع المطعون عليه الأخير بسقوط الحق في الظعن

لرفعه بعد الميعاد، وأبدت النيابة العامة الرأى ببطلان الطعن بالنسبة للطعون عليهم السبعة الأول وبعدم قبوله بالنسبة للطعون عليهما الثامنة والتاسعة وبرفض الطعن بالنسبة للطعون عليه الأخير ، وبالحلقة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأياها السابق .

وحيث إن الدفع الذى أبداه المطعون عليه الأخير بسقوط الحق فى الطعن لرفعه بعد الميعاد فى غير محله ، ذلك أنه لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٤ سنة ١٩٦٧ قد عدلت الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية وقررت أن ميعاد الطعن بالنقض يبقى ستين يوما وأشارت المادة الثالثة من القانون رقم ٤ سنة ١٩٦٧ بأن يعمل بالمادة الأولى سالفه البيان من تاريخ نشر القانون رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ . وهو ٢٢ يوايه سنة ١٩٦٥ ، فإن مؤدى ذلك هو أن العود إلى النصوص الخاصة بالإجراءات والمواعيد التى كان معمولاً بها أمام محكمة النقض قبل إنشاء دوائر فحص الطعون بالقانون رقم ١٠٤ سنة ١٩٥٠ لا يمتد إلى نص المادة ٤٢٨ من قانون المرافعات السابق قبل تعديله بالقانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٧ ، ١٠٠ سنة ١٩٦٢ ، وإنما يبقى ميعاد الطعن بالنقض وهو ستون يوما ساريا من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه ، وإذ صدر الحكم بتاريخ ٧ مارس سنة ١٩٦٦ ، وكان للطاعن ميعاد مسافة يقدر بإضافة يوم إلى ميعاد الطعن لكل مسافة مقدارها خمسين كيلومترا من المكان الذى يجب الانتقال منه ، وهو محل إقامة الطاعن بمركز هيا بمحافظة الشرقية والمكان الذى حصل الانتقال إليه لمباشرة الإجراء فيه وهو القاهرة مقر محكمة النقض التى حصل التقرير بالطعن فى قلم كتابها ، ويوم لكل ما يزيد من الكسور على الثلاثين كيلومترا مما مؤداه أن يزداد على ميعاد الطعن المقرر ميعاد مسافة قدره يومان على أساس أن المسافة بين مدينة هيا والقاهرة تزيد على ثمانين كيلومترا ، وكان الطاعن قد قرر بالطعن بالنقض بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٦٦ ، فإن الطعن يكون قد رفع فى الميعاد بما يتعين معه رفض الدفع بسقوط الحق فى الطعن .

وحيث إن مبنى الدفع الذى أبدته النيابة العامة ببطلان الطعن بالنسبة للطعون عليهم السبعة الأول ، يستند إلى أن إعلان الطعن بالنقض يجب أن يسلم

المطعون عليه نفسه أو في موطنه أو في الوطن المختار المبين في ورقة إعلان الحكم المطعون فيه وقد أعلن المطعون عليهم للجمعية الأول بتقرير الطعن في موطن محمد سامي الخانجي ، وليس في الأوراق ما يدل على أنهم اتخذوا محل إقامته موطنًا مختارًا لهم .

وحيث إن هذا الدفع صحيح ، ذلك أن المادة ۳۸۰ من قانون المرافعات السابق إذ قضت بأن يكون إعلان الطعن لنفس الخصم أو في موطنه الأصلي أو المختار المبين في ورقة إعلان الحكم ، فقد أفادت — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه لا يجوز للطاعن أن يعلن خصمه في الوطن المختار ، إلا إذا أثبت أن هذا الخصم قد أدرج هذا الاختيار في ورقة إعلان الحكم المطعون فيه ، وإذا خلت الأوراق ، مما يدل على أن المضمون عليهم الجمعية الأول قد اتخذوا موطن محمد سامي الخانجي موطنًا مختارًا لهم في ورقة إعلان الحكم المطعون فيه ، فإنه لا يصح إعلانهم بالطعن في موطنه ويكون إعلانهم بتقرير الطعن على الوجه الذي حصل به قد وقع باطلاً، ويتمين لذلك قبول الدفع الذي أبدته النيابة في هذا الخصوص وبإعلان الطعن بالنسبة لهم .

وحيث إن مبنى الدفع الذي أبدته النيابة بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون عليهما الثامنة والتاسعة ، وزارة الإصلاح الزراعي وإدارة الأموال المصادرة ، هو أنه لم توجه إليهما أي طلبات ولم تنازعا الطاعن في مزاعمه أو طلباته ، بل وقفنا موقفًا سلبيًا على أساس أن أطيان النزاع لم يحصل الاستيلاء عليها أو مصادرتها ولم يحكم عليهما بشيء .

وحيث إن هذا الدفع صحيح ، ذلك أنه لا يكفي فيمن يختصم في الطعن أن يكون طرفًا في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه بل يجب أن تكون له مصلحة في الدفاع عن الحكم حين صدوره ، ولما كان الثابت من الأوراق أن الطاعن اختصم المطعون عليهما الثامنة والتاسعة أمام محكمة الموضوع ، يصدر الحكم في مواجهتهما ، وأن المطعون عليهما سالفتي الذكر قد وقفنا من الخصومة موقفًا سلبيًا وقررنا أن لا صلة لهما بعين النزاع ، وطلبنا إخراجهما من الدعوى ولم يحكم بشيء عليهما ، وكان الطاعن قد أسس طعنه على أسباب لا تعلق لها بالمطعون عليهم

السبعة الأول والمطعون عليه الأخير ، فإنه لا يقبل اختصاصهما في الطعن ويتعين لذلك قبول الدفع وعدم قبول الطعن بالنسبة إلى المطعون عليهما المذكورتين .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية . بالنسبة للمطعون عليه الأخير .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين : ينمى الطاعن الأوجه الأول والثاني والرابع والخامس من السبب الأول على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ، ويقول في بيان الوجه الأول إن الحكم أخذ بتقرير الخبير الذي ندبته محكمة الاستئناف فيما انتهى إليه من أن وضع يد الطاعن على أرض النزاع بدأ في سنة ١٩٤٧ واطرح تقرير الخبير الذي ندبته محكمة أول درجة فيما خلاص إليه من أن وضع يد الطاعن بدأ في سنة ١٩٣٨ دون أن يورد الحكم أسبابا لترجيحه التقرير الذي أخذه ، ويتحصل الوجهان الثاني والخامس فيما يقوله الطاعن من أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن الخبير أثبت في تقريره وقائع غير صحيحة ، كما قدم إلى المحكمة مستندات تدل على ملكيته للأطيان المتنازع عليها ، ولم يعرض الحكم المطعون فيه إلى دفاعه أو يرد على المستندات التي قدمها . ويتحصل الوجه الرابع في أن الحكم اتخذ من تقرير الخبير دليلا على أن وضع يد الطاعن على أرض النزاع بدأ في سنة ١٩٤٧ ، وكان من بين ما استند إليه الخبير الدعوى رقم ٢٣١ سنة ١٩٤٤ مدنى كلى الزقازيق . والحكم الصادر فيها وذلك على الرغم من أنها لم تكن مضمومة إلى أوراق الدعوى الحالية . ولا يصح الاستدلال بها على تاريخ بدء وضع يد الطاعن ، إذ لا يجوز الاستناد إلى حكم صادر في دعوى أخرى دون أن يكون ضمن أوراق الدعوى بحيث يصبح عنصرا من عناصر الإثبات فيها يتداخل فيها الخصوم .

وحيث إن النعى في وجهه الأول مردود ، ذلك أنه لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف ندبت من مكتب الخبراء خبيرا آخر خلاف الخبير السابق ندبه أمام محكمة أول درجة ، وكلفت الخبير الجديد بتحقيق وضع اليد على أعيان النزاع وسببه ومدته ، وأنه بعد أن قدم هذا الخبير تقريره ترفع الخصوم فيما جاء بهذا التقرير وانتهى إليه . فإن الحكم المطعون فيه إذ أخذ بهذا التقرير يكون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قد قضى حتما وضمنا بعدم

تعويله على التقرير السابق تقديمه في الدعوى ، ولا يمكن اعتبار إغفاله الإشارة إليه قصورا في أسبابه . والنعمى بالوجهين الثانى والخامس مردود ، ذلك أن الطاعن لم يبين بوجهى الطعن ماهية الاعتراضات التى قدمها على تقرير الخبير ، وماهية المستندات التى تمسك بها وأغفل الحكم الرد على كل منها ، ولا يكفى في ذلك القول بأن الحكم لم يرد على الاعتراضات على تقرير الخبير أو المستندات التى قدمها الطاعن دون بيان لها بتقرير الطعن ، مع أن ذلك مطلوب على وجه الوجوب تحديدا للطعن وتعريفا بوجوهه منذ ابتداء الخصومة ، ويكون للنعمى بهذين الوجهين غير مقبول والنعمى في وجهه الرابع غير صحيح ، ذلك أن الثابت من الحكم المطعون فيه أن الدعوى رقم ٢٣١ سنة ١٩٤٤ مدنى كلى الزقازيق كانت مضمومة إلى الدعوى الحالية وأشار الحكم المطعون فيه إلى الاطلاع على أوراقها والحكم الصادر فيها . لما كان ما تقدم فإن النعمى على الحكم بالقصور بهذه الأوجه من السبب الأول يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعمى بالوجه الثالث من السبب الأول وبالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في النسب ، وفي بيان ذلك يقول إن المحكمة لم تستجب إلى طلب الإحالة إلى التحقيق الذى أبداه لإثبات وضع يده على الأطنان محل النزاع المدة المكسبة للملكية ، مع أن التحقيق المطلوب يتناول دفاعا جوهريا لو ثبت لتغير به وجه الرأى في الدعوى ، هذا إلى أن الحكم اتخذ من أقوال الشهود الذين سمعهم الخبير قرينة ضمن قرائن أخرى ، دليلا على بدء وضع يد الطاعن على أرض النزاع في سنة ١٩٤٧ ، مع أنه يجب في الدليل المستند من أقوال الشهود أن تسمع شهادتهم أمام المحكمة ، مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في النسب .

وحيث إن هذا النعمى مردود ، ذلك أنه لما كان تحقيق وضع اليد هو مما يجوز فيه قبول القرائن كدليل من أدلة الإثبات ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن إجراء التحقيق لإثبات وقائع يجوز إثباتها بالبينة ليس حقا لخصوم يتحتم إجابتهن إليه في كل حالة ، بل أمر ذلك متروك لمحكمة الموضوع ترفض الإجابة إليه متى رأت بما لها من سلطة التقدير أن لا حاجة لها به

وان في أوراق الدعوى والقرائن المستنبطة من هذه الأوراق ما يكفى لتكوين عقيدتها ، وحسبها أن تبين في حكمها القرائن المقبولة التي استندت إليها والأسباب السائغة التي اعتمدت عليها في رفض طلب التحقيق . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه استند في بيان بدء وضع يد الطاعن على أرض النزاع في سنة ١٩٤٧ إلى تقرير الخبير الذي أخذه به وإلى ما استند إليه هذا الخبير ، مما ثبت له من الدعوى رقم ٢٢٣ سنة ١٩٤٤ مدنى كلى الزقازيق المضمومة لأوراق الدعوى الحالية ، من أن الطاعن بدأ وضع يده على أرض النزاع في سنة ١٩٤٧ بطريق الإيجار بالبدل الزراعى مع تفتيش صبيح ومن أقوال شهود المطعون عليه العاشر الذين سمعهم الخبير وتأيدت أقوالهم بالشهادة الإدارية المؤرخة ١٠/٢٥/١٩٦٤ ، وكشوف حساب تفتيش صبيح التي أرفقها الخبير بأوراق الدعوى ، وإلى ثبت أن علاقة الطاعن بالتفتيش بدأت في سنة ١٩٤٧ ، وإلى ما هو ثابت من هذه الكشوف من أن الطاعن استرد في سنة ١٩٥١ أطيانه التي كان قد تبادل منها زراعيًا في سنة ١٩٤٧ ، وتصرف فيها بالبيع والرهن ، وخلص الحكم من كل هذا إلى أن وضع يده على أرض النزاع بدأ في سنة ١٩٤٧ ، ولم تكمل به المدة المكسبة للملكية ، وكان ما أورده الحكم من أدلة وقرائن على أن وضع يد الطاعن على أرض النزاع كان في سنة ١٩٤٧ ، على النحو المتقدم هو دليل سائق له أصله الثابت في الأوراق ويغنى عن إحالة الدعوى إلى التحقيق ، فإن النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

جلسة ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / صبرى أحمد فرحات ، وعضوية المادة المستشارين :
 عثمان زكريا على ، ومحمد أبو حمزة مندور ، وحمد أبو الفتوح الشربيني ، وأحمد
 ضياء الدين حنفى .

(٢٠٩)

الطعن رقم ٣ لسنة ٣٣ القضائية :

ضرائب . " ضريبة الزكات " . دعوى . " رفع الدعوى " . بطلان .
 الطعن في قرارات اللجان الخاصة بضريبة الزكات . وجوب رفعه بطريق التكليف بالحضور
 لا بطريق الإيداع وتقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب . مخاتئة ذلك . أثره .
 بطلان الطعن .

الطعون في قرارات اللجان الخاصة بضريبة الزكات — وعلى ما جرى به قضاء
 هذه المحكمة ^(١) — ترفع بطريق التكليف بالحضور لا بطريق الإيداع وتقديم
 صحيفةها إلى قلم كتاب المحكمة المختصة . ولا وجه للتحدى في هذا الخصوص
 بأن المادة ٥٤ مكررا جاءت مكملة للمادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩
 بحيث يمتد إليها هي الأخرى — تلقائيا وبغير نص — أثر الإحالة الواردة
 في المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ ، بعد تعديلها بالقانون
 رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ ، ذلك أن المادة ٥٤ مكررا — وعلى ما يبدو من سياقها —
 استثناء من القواعد العامة لرفع الدعاوى في قانون المرافعات ، وقد وردت
 ضمن الكتاب الثانى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، فيقتصر أثرها على
 طرق وإجراءات الطعن في قرارات اللجان الخاصة بالضريبة على الأرباح
 التجارية والصناعية ، ولا يتعداها إلى غيرها من أنواع الضرائب الأخرى
 إلا بنص خاص في القانون . وإذا كان ذلك ، وكان يبين من الأوراق أن الطعن

(١) نقض ١٩٦٥/١/٢٧ مجموعة المسكوب الفنى لسنة ١٦ ص ٨٧ .

محل النزاع الحالى (طعن فى قرار اللجنة الخاصة بضرية التركات) قد رفع بضرية اودعت فلم كتاب المحكمة المختصة ، وقضى الحكم المطعون فيه رغم ذلك برفض الدفع ببطلان هذا الطعن ، فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن مأمورية ضرائب طهطا قدرت صافي تركة المرحوم عطية السيد المتوفى فى ۱۹/۶/۱۹۵۳ بمبلغ ۲۰۱۰۳ ج و ۸۱۴ مليا ، وفى ۱۴/۷/۱۹۵۵ أخطرت الورثة بهذا التقدير على النموذج رقم ۸ تركات ، واذ لم يوافق الورثة وأحيل الخلاف على لجنة الطعن . وبتاريخ ۱۲/۹/۱۹۵۶ أصدرت قرارها بقبول الطعن شكلا ، وفى الموضوع بتحديد صافي تركة المورث المذكور بمبلغ ۱۹۹۷۸ ج و ۸۱۴ مليا فقد أقام الورثة الدعوى رقم ۲ سنة ۱۹۵۷ سواهج الابتدائية بطريق التكليف بالحضور ، والدعوى رقم ۶ سنة ۱۹۵۷ سواهج الابتدائية - بصحيفة اودعت فلم الكتاب ضد مصلحة الضرائب بالطعن فى هذا القرار طالبين تعديله وتحديد صافي تركة على النحو المبين بالصحيفة وضمت المحكمة الدعوىين ليصدر فيهما حكم واحد ، وبتاريخ ۱۶/۶/۱۹۵۷ حكمت المحكمة حضوريا فى الطعن رقم ۲ سنة ۱۹۵۷ بعدم قبوله شكلا وألزمت الطاعنين بالمصروفات ، وفى الطعن رقم ۶ سنة ۱۹۵۷ بقبوله شكلا ، وبمجلس ۱۴/۲/۱۹۵۷ حكمت المحكمة قبل الفصل فى موضوع الطعن رقم ۶ سنة ۱۹۵۷ بتدب مكتب خبراء وزارة العدل بسواهج لبحث أوجه الخلاف بين الطرفين ولتحديد مفردات اعيان تركة وتقدير قيمتها . . . وبعد

أن قدم الخبير تقريره عادت وبتاريخ ١٩٦٠/١١/١٩ فحكمت حضوريا بتعديل القرار المطعون فيه وتقدير صافي التركة بمبلغ ٨٠٤١ ج، وألزمت المطعون ضدها بالمصروفات المناسبة وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة، واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسبوط طالبة إلغاءه والحكم ببطلان الطعن واعتبار صافي تركة المرحوم عطية السيد بمبلغ ٢٠١٠٣ ج و ٨١٤ مليا ، وقيد هذا الاستئناف برقم ٤٤٩ سنة ٣٦ قضائية، ودفع المستأنف عليهم ببطلان الاستئناف لرفعه بغير الطريق القانوني . وبتاريخ ١٩٦٢/٦/٣ حكمت المحكمة حضوريا (أولا) برفض الدفع ببطلان الاستئناف وبقبوله شكلا (وثانيا) برفض الدفع ببطلان الطعن الأصلي ، وحددت جلسة ١٩٦٢/١٠/١٠ لنظر الموضوع . وبتاريخ ١٩٦٢/١١/٨ عادت المحكمة فحكمت حضوريا وفي موضوع الاستئناف برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت مصلحة الضرائب بالمصروفات ، وطعنت المصلحة في هذا الحكم والحكم السابق عليه الصادر في ١٩٦٢/٦/٣ بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير، وعرض للطعن على هذه الدائرة، حيث أصرت الطاعنة على صواب نقض الحكمين، ولم يحضر المطعون عليهم ولم يبدوا دفاعا، وقدمت النيابة العامة مذكرة وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول ، أن الحكم الصادر بجلسته ١٩٦٢/٦/٣ قضى برفض الدفع ببطلان الطعن رقم ٦ سنة ١٩٥٧ المرفوع أمام محكمة الدرجة الأولى بطريق ايداع الصحيفة فلم كتاب المحكمة ، وهو منه خطأ ومخالفة للقانون ، لأن الأصل وفقا للمادة ٦٩ من قانون المرافعات أن ترفع الدعوى إلى المحكمة بصحيفة تعين للمدعى عليه على يد محضر ما لم يقض القانون بغير ذلك ، وقد كان هذا هو الطريق المتبع في الطعن في قرارات لجان الطعن الصادرة في شأن كافة أنواع الضرائب النوعية والضريبة العامة على الإرادة، لأن المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — والتي أحالت إليها المادة ٧٥ من القانون المذكور — الخاصة بأرباح المهن غير التجارية والمادة ٢٠ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٩ . بشأن فرض ضريبة عامة على الإرادة، والمادة ٣٨ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم الأيلولة على التركات . قد نصت على حق مصلحة الضرائب والممول في الطعن في قرار لجنة الطعن ولم تشر إلى اتباع طريق معين للطعن، فأعملت القاعدة

المنصوص عليها في المادة ٦٩ من قانون المرافعات ، فلما وضع المشرع بعدئذ نظاما خاصا لرفع الطعون في بعض قرارات لجان الطعن ابتغاء مرمعة الفصل فيها أضاف المادة ٥٤ مكررا إلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في خصوص المنازعات المتعلقة بضريبة الأرباح التجارية والصناعية . وهي تقضى برفع الطعن بصحيفة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة المختصة ، كما أوجب أعمال هذه المادة في شأن الضريبة على الإيراد ، فعُدل الفقرة الأخيرة من المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ ، أما بالنسبة للطعون المتعلقة برسم الأيلولة على التركات فقد أحالت الفقرة الأخيرة من المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ إلى المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، دون أن تحيل إلى المادة ٥٤ مكررا من القانون المذكور ، ومن ثم فإنه يتعين إهمال المادة المحال إليها وحدها وبالتالي رفع الطعن بصحيفة تعلن إلى المدعى عليه على يد محضر أعمالا للمادة ٦٩ من قانون المرافعات ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه برفض الدفع ببطلان الطعن رقم ٦ لسنة ١٩٥٧ بالرغم من أنه قد رفع بطريق إيداع صحيفته قلم كتاب المحكمة ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا الذي في محله . ذلك أن الطعون في قرارات اللجان الخاصة بضريبة التركات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ترفع بطريق التكليف بالحضور ، لا بطريق الإيداع وتقديم صحيفتها إلى قلم كتاب المحكمة المختصة ولا وجه للتعدي في هذا الخصوص بأل المادة ٦٤ مكررا جاءت بكلمة للمادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بحيث يمتد إليها هي الأخرى - تلقائيا وبغير نص - أثر الإحالة الواردة في المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢١٧ سنة ١٩٥٢ . ذلك أن المادة ٥٤ مكررا - وعلى ما يبدو من سياقها - استثناء من القواعد العامة لرفع الدعاوى في قانون المرافعات ، وقد وردت ضمن الكتاب الثاني من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فيقتصر أثرها على طرق وإجراءات الطعن في قرارات اللجان الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، ولا يتعداها إلى غيرها من أنواع الضرائب الأخرى إلا بنص خاص في القانون ، وإذا كان ذلك وكان يبين من الأوراق أن الطعن رقم ٦ لسنة ١٩٥٧ هل النزاع الحالي قد رفع بعريضة أودعت قلم كتاب محكمة سوامج

الابتءائية وقضى الحكم المطعون فيه الصادر بجماسة ١٩٦٢/٦/٣ رغم ذلك برفض الدفع ببطلان هذا الطعن ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب ءون حاجة لبحث السبب الثاني . وبما يستتبع نقض الحكم الصادر في الموضوع بجماسة ١٩٦٢/١١/٨ المؤسس عليه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين إلغاء الحكم المستأنف وبطلان الطعن رقم ٦ سنة ١٩٥٧ سواهج الابتءائية .

جلسة ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / صبرى أحمد فرحات ، وعضوية السادة المستشارين :
عثمان زكريا طي ، ومحمد أبو حمزة منصور ، وحسن أبو الفتوح الشريفي ، وأحمد ضياء الدين
حنفي .

(٢١٠)

الطعن رقم ٧ لسنة ٣٣ القصائية :

حكم . "تسبب الحكم" .

استناد الحكم إلى أمر تقرر في حكم آخر . شرطه . أن يكون مادرا بين نفس الخصوم
ومودعا بملف الدعوى .

الأصل في الحكم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة^(١) - أن يكون مستوفيا
بذاته جميع أسبابه ، فإن صح للحكمة أن تستند إلى أمر تقرر في حكم آخر ،
فشرط ذلك أن يكون الحكم المستند إليه قد سبق صدوره بين نفس الخصوم
ومودعا بملف الدعوى ، وأصبح ضمن مستنداتها وعنصرها من عناصر الإثبات فيها
يتناضل الخصوم في دلالته ، وإذا كان الحكم المطعون فيه - والحكم الابتدائي
الذي أيده الحكم المذكور وأحال إليه في أسبابه - قد أقام الدهامة الأساسية
لقضائه على ما استخلصه من قضية أخرى ، كانت منظورة أمام نفس المحكمة
ولكنها غير منضمة للدعوى محل النزاع ، فإن إحالة الحكم المطعون فيه إلى المستفاد
من هذه القضية الأخرى ، تكون قاصرة ولا تغني عن تسبب لقضائه ، ويكون
الحكم المطعون فيه مشوبا بالفسور .

(١) تنض ١٧/٤/١٩٦٩ مجموعة المكتب الفني السنة ٢٠ ص ٩٤٢ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمراعاة وبعد المناولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن مأورية ضرائب طهطا قدرت صافى إيراد المرحوم عطيه السيد عطية ، الخاضع للضريبة العامة على الإيراد بمبلغ ١٣٠٦ ج و ٦٦١ م فى كل من سنى ١٩٤٩ و ١٩٥٠ و بمبلغ ١٤٨٠ ج و ٨٩٨ م فى كل من سنى ١٩٥١ و ١٩٥٢ و بمبلغ ٦٨٩ ج و ٧٣٤ م عن المدة من ١/١/١٩٥٣ إلى ١٩/٦/١٩٥٣ ، وأخطرت الورثة بهذه التقديرات ، وإذ لم يوافقوا عليها وأحيل الخلاف على لجنة الطعن ، وبتاريخ ١٥/٦/١٩٥٨ أصدرت قرارها بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد تقديرات المأورية ، فقد أقام الورثة الدعوى رقم ٨٠ سنة ١٩٥٨ سوهاج الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن فى هذا القرار طالبين الحكم (أصايا) بعدم خضوع إيراد مورثهم للضريبة العامة على الإيراد (واحتياطيا) تخفيض الإيراد العام إلى مبلغ ١٢٠٠ ج فى كل من السنوات من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٢ وإلى مبلغ ٥٥٠ ج فى المدة من ١/١/١٩٥٣ إلى ١٩/٦/١٩٥٣ . وبتاريخ ١٦/١/١٩٦٠ حكمت المحكمة بحضورها بقبول الطعن شكلا وقبل الفصل فى الموضوع بتدب مكتب خبراء وزارة العدل بسوهاج لتقدير صافى الإيراد العام لمورث عن السنوات من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٢ كل سنة على حدة ، وعن المدة من ١/١/١٩٥٣ إلى ١٩/٦/١٩٥٣ . لم يدفع الورثة أمانة الخبير تأميسا على أنهم أقاموا الدعوى رقم ٦ سنة ١٩٥٧ سوهاج الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن فى تقدير المصلحة لركة مورثهم وقد قضى فيها بتدب مكتب خبراء وزارة العدل بسوهاج لبحث أوجه الخلاف بين الطرفين ، وأن الخبير المنتدب بأمر مأوريته وأودع تقريره فى الدعوى المشار إليها والمنظورة مع الدعوى الحالية ، وبتاريخ ١٩/١١/١٩٦٠ عادت المحكمة فحكمت بحضورها بتعديل قرار لجنة الطعن واعتبار صافى الإيراد العام لمورث الطاعنين فى كل من السنوات من ١٩٤٩

إلى ١٩٥٢ بمبلغ ٧٨٩ ج و ٦٢٦ م وفي لفترة من ١/١/١٩٥٣ إلى ١٩/٦/١٩٥٣ بمبلغ ٣٦٤ ج و ٢٢ م ، وألزمت مصلحة الضرائب بالمصاريف المناسبة مع المقاصة في أتعاب المحاماة . واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسبوط طالبة تعديله والحكم لها بتقديرات المأمورية ، وقيد هذا الاستئناف برقم ٤٤٨ سنة ٣٦ قضائية . وبتاريخ ٨/١١/١٩٦٢ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت مصلحة الضرائب بالمصروفات . وطعنت المصلحة في هذا الحكم بطريق النقض للسبب للوارد في التقرير ، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت للطاعنة على طلب نقض الحكم ، ولم يحضر المطعون عليهم ولم يبدوا دفاعا ، وقدمت النيابة العامة مذكرة وطابت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه اعتمد على أسباب الحكم الابتدائي واتخذها أسبابا له كما تبني أسباب الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٤٤٩ سنة ٣٦ قضائية — الذي كان محجوزا للحكم في ذات الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه — واتخذها أيضا أسبابا له دون أن يودع الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٤٤٩ ملف الدعوى حتى يصبح ورقة من أوراقها ، هذا فضلا عن أن الحكم الابتدائي القطعي — الصادر في ١٩/١١/١٩٦٠ الذي أبدى الحكم المطعون فيه — قد استند بدوره على تقرير الخبير المودع في الدعوى رقم ٦ سنة ١٩٥٧ سوهاج الابتدائية ثم أخذ بنتيجته مما يحمله جزءا مكلا له . وذلك دون أن تودع صورة منه ملف الدعوى وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بالفصور في النسب .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم الابتدائي القطعي الصادر في ١٩/١١/١٩٦٠ — الذي أبدى الحكم المطعون فيه وأحال إليه في أسبابه — يبين أنه أقام قضاءه على ماقرره من أن "البإدى من تقرير الخبير المستدب في الدعوى رقم ٦ سنة ١٩٥٧ تجارى كلى سوهاج المرفوعة من الطاعنين في الدعوى الحالية ضد مصلحة الضرائب بشأن تقدير الأخيرة لصافي تركة مورثهم المرحوم عطية السيد عطية والمحجوزة للحكم مع الدعوى الحالية بجلسة اليوم أن الخبير انتهى إلى أن

الأطيان المتروكة عن المورث تبلغ ٤٠ ف و ١٥ ط و ٧ ص قيمتها الإيجارية في السنة ٦٩٩ ج و ٦٢٦ م، وأنه لما كانت المحكمة قد اعتمدت ما جاء بتقرير ذلك الخبير بحكمها الصادر في القضية سالفة الذكر وأخذت بما انتهى إليه في تقديره لعناصر الزكة ومن بينها مقدار الأطيان المتروكة عن المورث والقيمة الإيجارية لها، فإنه يتعين الأخذ بما جاء بتقرير الخبير عند تقدير عناصر ربط ضريبة الإيراد العام على مورث الطاعنين، كذلك وبالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه في الدعوى على ما قرره من أن "البادي من مطالعة أوراق الاستئناف رقم ٤٤٩ سنة ٣٦ ق المرفوع من مصلحة الضرائب ضد نفس المستأنف عليهم في الاستئناف الحالي من الحكم الصادر في الدعوى رقم ٦ سنة ١٩٥٧ كلى سوهاج والخاص بضريبة التركات أن المحكمة الحالية قد قضت برفضه وتأييد الحكم المستأنف، ولم تأخذ باعترافات مصلحة الضرائب على تقرير الخبير المعين في الدعوى الابتدائية للأسباب التي أوردتها"، وأنه "متى كان الأمر كذلك وكانت محكمة أول درجة قد اعتمدت في قضائها في الدعوى الابتدائية المرفوع عنها الاستئناف الحالي على تقرير الخبير المقدم في الدعوى رقم ٦ سنة ١٩٥٧ تجارى كلى سوهاج الخاص بضريبة التركات عن نفس مورث المستأنف عليهم، وكان اعتماد مصلحة الضرائب في الاستئناف الحالي هو النعى على هذا التقرير وطلب انتظار ما تحكم به المحكمة الاستئنافية في الاستئناف رقم ٤٤٩ سنة ٣٦ ق المرفوع عن الحكم الصادر في الدعوى رقم ٦ سنة ١٩٥٧ تجارى كلى سوهاج وهو المحجوز للحكم مع الاستئناف الحالي، وكانت هذه المحكمة قد قضت في الاستئناف المذكور برفضه وتأييد الحكم المستأنف واعتماد ماورد بتقرير الخبير، فإنه يتعين لذلك تأييد الحكم المستأنف في الاستئناف الحالي للأسباب التي بنى عليها الحكم المستأنف، ولما أوردته المحكمة في أسباب رفضها الاستئناف رقم ٤٤٩ سنة ٣٦ ق المحجوز للحكم مع الاستئناف الحالي، وإذا كان ذلك وكان الأصل في الحكم — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يكون مستوفيا بذاته جميع أسبابه، فإن صح للمحكمة أن

تستند إلى أمر تقرر في حكم آخر فشرط ذلك أن يكون الحكم المستند إليه قد سبق صدوره بين نفس الخصوم ومودعا بتلف الدعوى وأصبح ضمن مستنداتها ومنصرا من عناصر الإثبات فيها يتناضل الخصوم في دلالاته ، وكان كل من الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي ، الذي أيده الحكم المذكور وأحال إليه في أسبابه ، قد أقام الدعامة الأساسية لقضائه — وعلى ما ملف البيان — على ما استخلصه من قضية أخرى كانت منظورة أمام نفس المحكمة ولكنها غير منضمة للدعوى محل النزاع ، فإن إحالة الحكم المطعون فيه إلى المستفاد من هذه القضية الأخرى تكون قاصرة ولا تغني عن تسبيب قضائه ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه مشوبا بالقصور بما يوجب نقضه .

جلسة ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور محمد حافظ هريدى ، وعضوية السادة المستشارين :
السيد عبد المنعم المراف ، ومحمد صدقي البشيرى ، ومحمد سيد أحمد حماد ،
وهلى عبد الرحمن .

(٢١١)

الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٣٦ القضائية :

نزاع المالكية للنفعة العامة . " صفة المال العام " .

هدم اقتصار صفة المال العام على الأموال التى تخصص بالفعل للنفعة العامة . شرها أيضا
الأموال التى تخصص لهذه المنفعة بقانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص .

لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٨٧ من القانون المدنى لم تحصر الأموال
العامة فى تلك التى تخصص بالفعل للنفعة العامة بل أضافت إلى ذلك الأموال
التي يصدر بتخصيصها قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص ، وكانت
الحكومة قد تمسكت فى دفاعها أمام محكمة الموضوع بصدور القرار الوزارى
بنزع ملكية العين كلها للنفعة العامة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ نفى صفة المال
العام عن هذه العين بحجة أنها لم تخصص بالفعل للنفعة العامة ، وأن ذلك شرط
أهمى لا اعتبارها كذلك يكون مخالفا للقانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتحصل فى أن السيدة / لينيا سيفورزا أقامت الدعوى ٣٥٠ / ٦١ كلى الجيزة

طلبت فيها المحكم ضد مدير مصلحة الأموال المقررة وآخرين ، بتثبيت ملكيتها إلى ٦٠ و ٦٩٠ مترا شائعة في ألف متر مربع مقام عليها كازينو بناحية البحيرة وتقع بحوض السكن رقم ١٩ جزائر ، وتحدد من الجهة الغربية بشارع للبحر الأعظم ومن باقي الجهات بأراضي مصلحة الأملاك ، كما طالبت تسليمها وكف المنازعة لها فيها ، وأسست دعواها على أن ملكية هذه الأرض آلت إليها بموجب حكم مرسى المزداد الصادر في ١٩٥١/١٢/٢٥ في دعوى البيع رقم ٧ سنة ١٩٥٠ البحيرة المشهر في ١٩٥٤/٥/٤ برقم ٤١١٧ ، ولما نقلت التكاليف إلى اسمها قامت الحكومة بفوز نصيبها الشائع بمحضر مؤرخ ١٩٥٤/١/٣١ ، إلا أنه إزاء تعرض مصلحة الأملاك لها فيها ، فقد أقامت دعوى مع التعرض رقم ٥٧/٨٧٣ بندر البحيرة التي قضى برفضها لعدم تحقق شروط الحيازة الأمر الذي اضطررها إلى إقامة الدعوى الماثلة ، دفت الحكومة الدعوى بعدم جواز نفاذها لأن أرض النزاع من أراضي الجزائر "طرح نهر" المملوكة لها ، فضلا عن أنها أصبحت من الأملاك العامة ينزع ملكيتها للنفقة العامة بالقرارين الوزاريين ١٩٥١/٤٧ ، ١٤٧٦ ، سنة ١٩٦٠ ، ويمتنع على المحاكم التعرض لها أو الفصل في ملكية هذه الأرض بعد تخصيصها للنفقة العامة ، ونذبت المحكمة في ١٩٦٣/١٢/٢٥ خيرا للانتقال إلى أرض النزاع وبيان حدودها ومعالمها وتطبيق مستندات الطرفين عليها ، ولبيان إن كانت أرض جزائر طرح نهر ملك الحكومة ونزعت ملكيتها للنفقة العامة ، وبيان المالك لها وتحقيق وضع اليد منذ ١٩٥١/١٢/٢٥ تاريخ حكم مرسى المزداد ، وقد انتهى الجدير في تقريره إلى أن أرض النزاع كانت في تكاليف البائع للدعية وتنطبق عليها مستندات ملكيتها وأنها نقلت التكاليف إلى اسمها ووضعت اليد على العين في المدة من ١٩٥٣/٥/٢٦ حتى ١٩٥٤/١/٣١ ، وأنه وإن كان جزء من هذه الأرض يدخل ضمن قرار نزاع الملكية رقم ١٤٧٦ سنة ١٩٦٠ الصادر بتعديل ميدان البحيرة ، إلا أن مستندات الحكومة لم تكن كافية لتوضيح مساحة هذا القدر المتزوع ملكيته . وبتاريخ ١٩٦٥/٣/٣ حكمت المحكمة برفض الدعين بعدم المباع وعدم جواز نظر الدعوى وقضت للدعية بطلانها . استأنفت الحكومة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاءه وقيد هذا الاستئناف برقم ٨٧٨ سنة ٨٢ قضائية ، وبتاريخ ١٩٦٦/٢/٢٠ حكمت تلك المحكمة بتأييد

الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير ، وقدمت للنيابة العامة مذكرة وأبدت فيها الرأي بنقض الحكم وبالحالة المحددة لنظر الدعوى أصرت النيابة على هذا الرأي .

وحيث إن ممائة الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفتهم للقانون وخطأه في تطبيقه وتأويله ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنون إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض دفاع الحكومة المؤسس على أن أرض النزاع تدخل ضمن المال العام بصدور القرار بتزاع ملكيتها وتخصيصها للنفعة العامة على ما قرره من أنه يشترط لاعتبار أرض للنزاع من الأموال العامة أن تكون قد خصصت لمنفعة عامة بالفعل في حين أن المادة ٨٧ من القانون المدني والمادة الثانية من القانون ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ أضافت إلى ذلك أيضاً أن يكون التخصيص بقرار من الوزير المختص ، كما هي الحال في واقعة الطعن الماثلة ، وبذلك يكون ما قرره الحكم من وجوب تخصيص أموال الدولة للنفعة العامة ، حتى تصبح أموالاً عامة مخالفاً للقانون ، وبضيف الطاعنون أنهم وقد تمسكوا أمام محكمة الموضوع بدفاعهم على أن أرض النزاع هي من أراضي الجزائر التي تكونت من طرح النهر ، وأنها بهذا الوصف تكون مملوكة للحكومة من قبل تخصيصها للنفعة العامة ، وقدموا الخرائط المساحية الدالة على ذلك ، كما استندوا إلى القول بأن المطعون عليها أقرت بالتحديد الذي اتخذته في صحيفة دهواها لأرض النزاع ووصفها لها بأنها تدخل حوض السكن رقم ١٩ جزائر ، ولكن الخبير الذي ندبته محكمة الدرجة الأولى لتحقيق هذا الدفاع وتطبيق مستندات الطرفين لم يشر بحرف واحد إلى ما انتهى إليه في هذا الشأن ، واكتفى بتطبيق مستندات المطعون عليها دون الإشارة إلى النتيجة التي أسفر عنها عمله في هذا الخصوص ، ومع ذلك أخذت المحكمة بتقريره وأيدها الحكم المطعون فيه اكتفاء بما قرره من أن الطاعنين لم يقدموا الدليل القاطع على أن أرض النزاع طرح نهر وبالرغم من أن الخبير المذكور قد أوضح أن جزءاً من هذه الأرض يدخل فيما نزع ملكيته للنافع العامة وقد تجاهل ذلك الحكم المطعون فيه واستند في تبرير قضاائه إلى ما قرره من أن الخبير لم يتمكن من معرفة مساحة الجزء الذي خصص للنافع العام من أرض النزاع وهو من الحكم قصور في التسبيب ، إذ كان يتعين على المحكمة أن تقول كلمتها في هذه المستندات والمفاضلة بينها

وبين مستندات المطعون عليها وأن تبين الأساس القانوني الذي استندت إليه في القضاء للمطعون عليها بملكية الجزء الذي انتهت المحكمة إلى أنه يدخل ضمن المنافع العامة .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن المطعون عليها حددت أرض النزاع بصحيفة دعواها بأنها أرض جزائر ومحدودة من كل الجهات بأملك الحكومة . وبيئت أن مصدر ملكيتها هو حكم مرسى المزارع الصادر ضد مدينتها ، ودفعت الحكومة الدعوى بعدم سماحها وعدم جواز نظرها تأسيسا على أن الأرض وقد نزع ملكيتها للمنفعة العامة ، فلما نخرج عن دائرة التعامل ويمتنع على المحاكم التعرض للمنازعات التي تنشأ من ذلك وأن تخصيصها للمنفعة العامة يمنع من نظر الدعوى بشأنها ، وأن ما تستند إليه المدعية من أحكام لا يحتاج بها إليها ، إذ لم تختصم فيها وتمت إجراءاتها بطريق التواطؤ بين القائمين بها ، وقدمت الحكومة للتدليل على الملكية خرائطه مساحية وقرار نزع الملكية وكشوفات رسمية تفيد عدم الاستدلال عن وجود اسم تلياس كبائع لأرض النزاع إلى مدين المدعية المتزوجة بملكيتها ، كما قدمت عقود إيجار أرض النزاع بوصفها أرض جزائر طرح نهر مملوكة لها ، وفي مهيل تحقيق هذا الدفاع نذبت المحكمة في ١٩٦٣/١٢/٢٥ خورا كفته بيان ما إذا كانت هذه الأرض من أرض الجزائر طرح نهر وما إذا كانت قد نزع ملكيتها للمنفعة العامة وكفته تطبيق مستندات الطرفين على الطبيعة لمعرفة المالك لهذه الأرض وأمام الخبر المنتدب تمسكت الحكومة بأن الأرض أرض جزائر طرح نهر ، ودلت على ذلك بأنها محوطة بأطيان الحكومة والشارع ، وبأن المدعية لم تقدم ما يدل على أن تلياس خير البائع لمدينتها كان قد اشترى تلك الأطيان من الحكومة قبل بيعه لها لمدينتها وصدر حكم نزع الملكية ومرسى المزارع الذي اتخذت إجراءاته تواطؤا لافتصاب ملكها دون اختصاص الحكومة التي ظلت تضع يدها على هذه الأرض . وكان ذلك سببا في رفض دعوى المدعية يمنع تعرض الحكومة لها فيها وقد أثبت الخبر في تقريره أن الحكومة قدمت خريطة مساحية مبينا عليها أن أرض النزاع نزع ملكيتها لتعديل ميدان الحيزة بالقرار الوزاري ١٤٧٦ سنة ١٩٦٠ والمنشور في ١٩٦٠/٧/٢٨ بعدد اللوائح رقم ٥٨ وصورة معتمدة

من هذا القرار مع تقرير المنفعة العامة طبقاً لرسم مرافق ، كما أثبت الخبير أن تلك الخريطة المساحية تدل على أن أرض النزاع تنطبق حتى كازينو النيل من الناحية الغربية ، وأخذ من ذلك أن ما نزع للمنفعة العامة لتعديل ميدان البحيرة جزء من أرض النزاع ، ولكن الخبير انتهى من ذلك إلى تقرير أن مستندات الحكومة جاءت قاصرة عن توضيح مساحة هذا الجزء وأن مستندات المدعية هي التي تنطبق على أرض النزاع ، وقد اعتمدت محكمة الدرجة الأولى على هذا التقرير في رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لتخصيص أرض النزاع للمنفعة العامة مقرر أن هذه الأرض تدخل ضمن مستندات المدعية وأن الجزء المنزوع ملكيته من هذه الأرض لم يتمكن الخبير من بيان مساحته لأن الحكومة لم تقدم المستندات الدالة على ذلك فتكون قد عجزت عن إثباته ، ولما استأنفت الحكومة هذا الحكم تمسكت بصحيفة الاستئناف بدفائها السابق وردده بمذكراتها المقدمة للجلسة ١٩٦٦/٢/٢٠ مؤكدة أن أرض النزاع جزء مما خصص للدفع العام وأن تقرير الخبير جاء مخالفاً للأصول العلمية التي كانت تحتم عليه تطبيق ما ورد بقرار التخصيص للمنفعة العامة على الموقع بالطبيعة للوصول إلى حقيقة الأرض التي نزعت ملكيتها وهو الأمر الذي أهمل الخبير فحصه . لما كان ذلك وكانت الفقرة الأولى من المادة ٨٧ من القانون المدني لم تحصر الأموال العامة في تلك التي تخصص بالفعل للمنفعة العامة . بل أضافت إلى ذلك الأموال التي يصدر بتخصيصها قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص وكانت الحكومة قد تمسكت في دفاعها أمام محكمة الموضوع بصدور القرار الوزاري بنزع ملكية العين كلها للمنفعة العامة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ نفى صفة المال العام عن هذه العين بحجة أنها لم تخصص بالفعل للمنفعة العامة وأن ذلك شرط أساسي لإعتبارها كذلك يكون مخالفاً للقانون ، وهذا فضلاً عن أنه متى كان الثابت من الأوراق أن الحكومة قدمت للخبير للتدليل على صحة دفاعها الخرائط المساحية ، كما قدمت للمحكمة الاستئنافية حافظة مستنداتها في هذا الصدد ، وكان تقرير الخبير لم يفحص هذا الدفاع رغم تكليفه بمجته وتطبيق المستندات على الطبيعة ، وكان الحكم الابتدائي المؤيدة أسبابه بالحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع ، بينما اكتفى الحكم المطعون فيه بقوله أن الحكومة لم تقدم أى دليل قاطع على صحته ، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه اللظن .

جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية المادة
المستشارين : أحمد حسن هيكل ، وعباس حلى عبد الجواد ، وإبراهيم دلام ، ومحمد
أسعد محمود .

(٢١٢)

الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٣٦ القضائية :

بيع . " بيع أراضي التقسيم " نظام عام . تقسيم .

النص في قرار التقسيم على أن تنفيذ المرافق يكون على حساب المقسم . لا يتصل
بالنظام العام .

ماورد بأحكام البرنامج الخاص بتنفيذ المرافق العامة المالحق بقرار التقسيم ،
من أن تنفيذ المرافق يكون على حساب المقسم ، لا يتصل بالنظام العام ،
ويجوز الاتفاق على ما يخالفه ، يدل على ذلك ما تقضى به المادة ١٣ من قانون
التقسيم رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ من أنه يجوز تسجيل عقد البيع عن قطعة أرض
من الأراضي المقسمة وأولم تتم أعمال المرافق العامة إذا دفع المقسم أو المشتري
المبالغ التي تخص هذه القطعة في أعمال المرافق العامة ، وما تقضى به المادة ١٤
من هذا القانون من عدم جواز إقامة أى مبنى على قطعة أرض من أراضي
التقسيم إلا إذا دفع المقسم أو المشتري إلى السلطة المختصة نصيب تلك القطعة
في تكاليف المرافق العامة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٤٣٣٩ لسنة ١٩٦٠ بالقاهرة الابتدائية ضد الطاعنين بطلب الحكم بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٩٥٧/٨/١٩ المتضمن بيعهما له القطعة رقم ٩٢ من تقسيم الكابلي بمنطقة الأهرام والمبينة بالحدود والمعالم بالصحيفة . مقابل ثمن قدره ٩١١ ج و ٢٥٠ م وبأحقبته في عدم دفع باقي الثمن حتى يفي الطاعنان بالتزامهما بتنفيذ المرافق العامة المنصوص عليها في قائمة التقسيم الملحقة بالقرار الوزاري رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٤ وقال شرحا لدعواه إنه بموجب العقد سالف البيان باع له الطاعنان من تقسيم الكابلي قطعة الأرض الفضاء المشار إليها لقاء ثمن قدره ٩٩٠ ج ودفع منه ٩٠٠ ج ، وتضمن البند الثالث من العقد أن قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٤ باعتماد التقسيم وكافة ما الحق به يعتبر جزءا من العقد ، ونص برنامج تنفيذ المرافق العامة الملحق بالقرار الوزاري سالف الذكر ، على أن هذه المرافق تكون على حساب المقسم ، وإذا لم ينفذ الطاعنان وهما من ملاك أرض التقسيم التزامهما بحمل هذه المرافق في منطقة التقسيم وهو ما يجيز له أن يمتنع عن الوفاء بباقي الأقساط المستحقة من الثمن وقدرها ١١ ج و ٢٥٠ مليا حيث تبين من كشف التحديد أن مساحة القطعة المبيعة هي ١٠٢ مترا مربعا و ٥ ديسمتر ، فقد أقام دعواه بالطلبات سالفه البيان . وبتاريخ ١٩٦١/١٠/٢٩ حكمت محكمة أول درجة برفض الدعوى . استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٦٨٤ لسنة ٧٨ ق القاهرة . وبتاريخ ١٩٦٦/١/٣١ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وقضت للمطعون عليه بطلباته . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وباجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينهه الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ويقولان في بيان ذلك إن الحكم أقام قضاءه على أن تكاليف المرافق العامة التي تخص القطعة المبيعة تقع على عاتق الطاعنين الذين لم ينفذوا هذا الالتزام ، وأن للمطعون عليه حصة باقي الثمن تحت يده ، وطلب صحة ونفاذ عقد البيع الصادر إليه ، واستند الحكم في ذلك إلى ما جاء في البند الثالث من العقد من أن القرار

الوزارى باعتماد التقسيم وكافة ما أُلحق به يعتبر جزءاً من العقد وإلى أن برنامج تنفيذ المرافق العامة الملحق بالقرار الوزارى سالف الذكر قد نص على أن تكاليف هذه المرافق تقع على عاتق الطاعنين بصفتهم من ملاك أرض التقسيم ، وقرر الحكم أن ما جاء بالبند الرابع من العقد من التزام المطعون عليه بأداء قيمة المرافق الخاصة بالقطعة المباعة ، إنما ينصرف إلى نوع آخر من المرافق نص عليها في مشروع التقسيم تحت عنوان قائمة شروط البناء الواجب إضافتها إلى شروط البيع ” وهذا الذى أورده الحكم يعتبر مسخاً لشروط عقد البيع إذ أن عبارة البند الرابع منه صريحة فى أن المطعون عليه هو الذى يلتزم بتكاليف المرافق العامة التى تخص القطعة المباعة طبقاً لما هو محدد و جدول المرافق الملحق بخريطة التقسيم ، وهذه المرافق هى الواردة فى برنامج تنفيذ المرافق العامة الملحق بالقرار الوزارى باعتماد التقسيم ، وإذ لم يعتبر الحكم أن المرافق التى أتم المصنعون عليه بأدائها فى البند الرابع من العقد هى المرافق العامة المعتمدة من السلطة المختصة وقرر أنه يقصد شروط البناء ، فإنه يكون قد خالف القواعد المقررة فى تفسير العقود وهو ما يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه لما كان عقد البيع المؤرخ ١٩٨٧/٨/١٩ المبرم بين الطرفين قد نص فى البند الثالث منه على أنه ” يقر الطرف الثانى (المشتري) — المطعون عليه أنه عاين الأرض المباعة ... كما يقرر أنه اطاع على خريطة التقسيم المعتمدة وجدول المرافق الملحق بها وعلى القرار الوزارى الصادر بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٥٤ باعتماد التقسيم وكافة الشروط المرفقة به ويقر باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من العقد الحالى ، ويصر فى البند الرابع منه على أنه يلتزم الطرف الثانى (المشتري) عند إقامة أى بناء على الأرض المباعة أن يراعى شروط البناء المنصوص عليها فى القوانين الخاصة بذلك والشروط المرفقة بالقرار الوزارى سالف الذكر ، كما يلتزم بالمرافق الخاصة بالقطعة المذكورة وفقاً للجدول المرفق بخريطة التقسيم ، وكانت عبارة البند الرابع المشار إليه واضحة وصريحة فى أن المرافق التى اتفق الطرفان على أن يلتزم بها المطعون عليه هى المرافق العامة التى تخص القطعة المباعة ، إذ نص صراحة بالبند المذكور على أن الالتزام بهذه المرافق يكون وفقاً لما جاء بالجدول الملحق بخريطة التقسيم

والذى يبين منه أنه أحد لتحديد تكاليف المرافق العامة لأراضى تقسيم الكالى وما يخص كل قطعة منها على حدتها ومنها القطعة المبيعة فى هذه التكاليف ، وكان لا يتعارض مع هذا النظر ما ورد بعقد البيع فى بنده الثالث السالف ذكره ، من أن المطعون عليه اطلع على خريطة للتقسيم وجدول المرافق وقرار اعتماد التقسيم وأنها تعتبر جزءا من العقد — إذا جاء هذا النص تنفيذا لحكم المادة ١١ من قانون التقسيم رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ — معدلة بالقانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٣ التى أوجبت أن يذكر فى عقد البيع القرار الوزارى باعتماد التقسيم وقائمة شروط البناء المرفقة به ، وأن ينص فى العقد على سر بيان قائمة الشروط المذكورة على المشتريين وإلا ترتب بطلان العقد على إغفال ذكر هذه البيانات إذا طلب ذلك أحد من هؤلاء ، وكان لا محل للتحدى بما نص عليه برنامج تنفيذ المرافق العامة المالحق بقرار التقسيم من أن تنفيذ هذه المرافق يكون على حساب المقسم ، ذلك أن أحكام هذا البرنامج لا تتصل بالنظام العام ويجوز الاتفاق على ما يخالفها. يدل على ذلك ما نقضى به المادة ١٣ من قانون التقسيم المشار إليه من أنه يجوز أن يتم تسجيل عقد البيع عن قطعة أرض من الأراضى المقسمة ، ولولم تتم أعمال المرافق العامة إذا دفع الماسم أو المشتري المبالغ التى تخص هذه القطعة فى أعمال المرافق العامة ، وما نقضى به المادة ١٤ من هذا القانون من عدم جواز إقامة أى مبنى على قطعة أرض من أراضى التقسيم إلا إذا دفع الماسم أو المشتري إلى السلطة المختصة نصيب تلك القطعة فى تكاليف المرافق العامة ، مما يستفاد منه أنه يجوز للمشتري أن يدفع نصيب القطعة التى اشتراها فى تكاليف المرافق العامة . لما كان ذلك ، وكان البند الرابع من العقد قد نص على أن يلتزم المطعون عليه بالمرافق التى تخص القطعة المبيعة على ما سلف بيانه . وذلك بعد أن نص فى ذات البند على التزامه بمراعاة الشروط المرفقة بقرار اعتماد التقسيم عند البناء ، وهذه الشروط على ما يبين من هذا القرار قد وردت تحت عنوان " قائمة شروط البناء التى يجب إضافتها إلى شروط البيع وهى تختلف فى موضوعها عن المرافق المبيية فى برنامج تنفيذ المرافق العامة المالحق بقرار التقسيم ، مما لا يسوغ معه القول كما ذهب إلى ذلك الحكم المطعون فيه بأن المرافق التى يلتزم بها المطعون عليه طبقا للبند الرابع من العقد تنصرف إلى شروط

البناء . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد فسر شروط العقد بأنها تجعل تكاليف المرافق العامة على عاتق الطاعنين ، فإنه يكون قد خالف القواعد المقررة في تفسير العقود بأن انحراف عن المعنى الظاهر لعبارة العقد . وإذا اعتمد الحكم في قضائه على هذا التفسير بأن أجاز للطعون عليه أن يحبس باقي الثمن تحت يده لحين قيام الطاعنين بهـذا الالتزام وقضى بصحة ونفاذ عقد البيع ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / مبري أحمد فرحات ، ومضوية السادة المستشارين : محمد نور الدين هويس ، وثمان زكريا علي ، وحمزة أبو الفتوح الشرييني ، وأحمد ضياء الدين حنفي .

(٢١٣)

الطعن رقم ٣١ لسنة ٣٣ القضائية :

ضرائب . ” الضريبة العامة على الإراد ” . ” الربط الإضافي ” .

الربط الإضافي . جوازه في أحوال الخطأ والتدليس من جانب المثل أو ظهور نشاط جديد كان خافيا على المصلحة . انمول إذ قبل تقدير المصلحة لأرباحه ، يكون قد تم الاتفاق بينهما على ولاء الضريبة . المادة ٤٧ مكرر ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ٤٧ مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن الربط الإضافي غير جائز إلا في حالات حددها المشرع وحصرها وهي أحوال الخطأ والتدليس وظهور نشاط جديد كان خافيا على المصلحة ، وفي غير هذه الأحوال لا يجوز إجراء ربط إضافي لأن الممول إذ قبل تقدير المصلحة لأرباحه ، فإنه يكون قد تم الاتفاق بينهما على ولاء الضريبة على وجه صحيح قانونا ، وهو اتفاق ملزم للطرفين ومانع لهما من العودة إلى مناقشة موضوعه متى كان هذا الاتفاق قد خلا من شوائب الرضا ولم يثبت العدول عنه بدليل جائز للقبول قانونا . إذ كان ذلك وكانت المادة ٢٤ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ قد أحالت إلى هذا المص وأعملت حكمه في الضريبة العامة على الإراد ، وكان الثابت في الدعوى أن مأمورية الضرائب المختصة أخطرت الممول بالتصحيحات التي أدخلتها على إقراراته عن إرادته في سنوات النزاع على النموذج رقم ٥ ضرائب ، ولم يعترض على هذه التصحيحات بشيء ، مما يفيد قبوله لها وإبرام إنفاق بينه وبين المصلحة بشأنها له كيانه القانوني ، وقد أهدر الحكم هذا الاتفاق

دون سبب واعتد بالربط الإضافي الذي أجرته مصلحة الضرائب بعد ذلك ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن السيد / يوسف توتنجي أقام الدعوى رقم ١٠٩٠ سنة ١٩٥٨ تجارى الإسكندرية الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن في قرار لجنة الطعن الصادر بتاريخ ١٩٥٨/١٠/٢٧ طالبا إلغاءه والحكم بعدم أحقية مصلحة الضرائب في إجراء ربط إضافي واعتبار تقديرات الربط الأصلية نهائية ، وقال شرحا لدعواه إن مأمورية الضرائب المختصة كانت قد أدخلت تعديلات على إقراراته بشأن صافي إيراداته الخاضعة للضريبة العامة على الإيراد في السنوات من ١٩٥١ إلى سنة ١٩٥٥ وأخطرته بالتقديرات الصحيحة على النموذج رقم ٥ ضريبة عامة بتاريخ ١٩٥٦/١١/٥ فقبلها ولم يعترض عليها بشيء ، إلا أنها - مأمورية الضرائب - عادت وأجرت ربطا إضافيا بحجة أنها أخطأت ولم تطبق المادة ٢٤ مكرر / ٤ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ على تصرفه إلى ولديه بغير عوض في جزء من حصته في المنشأة التجارية "نصرى ويوسف توتنجي" إحدى عنادير إيراده ، وإذا أخطأته بهذا الربط الإضافي واعترض ، أحيل الخلاف على لجنة الطعن وأصدرت قرارها برفضه فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطلانيته . وبتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٦٠ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد القرار المطعون فيه ، فاستأنف العاين - الذى حلت الحراسة العامة محله - هذا الحكم لدى محكمة استئناف الإسكندرية طالبا إلغاءه والحكم له بطلانيته ، وقيد الاستئناف برقم ١٥٢ تجارى سنة ١٧ ق . وبتاريخ ١٩٦٢/١١/٢٦ حكمت المحكمة - حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . وطعن

الطامن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير ، وعرض الطامن على هذه الدائرة حيث أصرت الطامنة على طلب نقض الحكم ولم تحضر الماطعون عليها ولم تبد دفاعا ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطامن .

وحيث إن مما تنمى الطامنة على الحكم الماطعون فيه بالسبب الأول ، أنه قضى برفض الطامن امتنادا إلى أن المادة ٢٤ مكرر / ٤ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ تحوى نصا آمرا يتحدد بمقتضاه وعاء الضريبة العامة ، فهو بهذه المثابة لا يكون محل اتفاق بين مصلحة الضرائب والمولين ، ورتب على ذلك أن تحدى الطامن باعقاد اتفاق بينه وبين مصلحة الضرائب على وعاء الضريبة بالإخطار المعان فى ٥/١١/١٩٥٦ وصيرورته نهائيا بعدم اعتراضه عليه — بفرض حصوله — لا يقيد مصلحة الضرائب ولا يحول دون إجراء الربط الإضافى ، وهو من الحكم خطأ فى تطبيق القانون إذ أن مفاد المادة ٢٤ مكرر / ٤ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ والمادة ٤٧ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن التنبيه بالدفع يكون نهائيا وقطعيا للمول والمصلحة للضرائب على سواء مادام أنه لم يكن نتيجة غش من الممول .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أنه وقد نصت الفقرة الأولى من المادة ٤٧ مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أنه " يعتبر التنبيه على الممول بالدفع نهائيا وقطعيا ، ومع ذلك إذا تحققت مصلحة الضرائب دون إخلال بأجل التقادم المخصوص عليه و المادة ٩٧ من هذا القانون والفواين المعدلة لها من أن الممول لم يتقدم بإقرار صحيح شامل بأن أخفى نشاطا أو مستندات أو غيرها أو قدم بيانات غير صحيحة أو استعمل طرقا احتيالية للتخلص من أداء الضريبة كلها أو بعضها وذلك بإخفاء أو محاولة إخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة فتجرى المصلحة ربطا إضافيا يكون قابلا للطامن فيه كارتبط الأصلى فلأنها — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تكون قد دلت على أن الربط الإضافى غير جائز إلا فى حالات حددها المشرع وحصرها وهى أحوال الخطأ والتدليس وظهور نشاط جديد كان خافيا على المصلحة ، وفى غير هذه الأحوال لا يجوز إجراء ربط إضافى ، لأن الممول إذا قبل تقدير المصلحة لأرباحه ، فإنه يكون

قء تم الاتفاق بينهما على وءاء الضريبة على وءه مءمء قانونا ، وءو اتفاق ملزم للطرفين ومانع لهما من العودة إلى مناقشة موضوءه ، متى كان هذا الاتفاق قد خلا من شوائب الرضا ولم يثبت المدول عنه بءليل جائز القبول قانونا . إء كان ذلك ، وكانت المساءة ٣٤ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ قد أءالت إلى هذا النص وأءملت حكمة في الضريبة العامة على الإيراد ، وكان الثابت في المءعوى أن مأمورية الضرائب المءنعة أءطرت المدول بالتصحيءات التي أءءلتها على إءرارائه عن إءراؤه في سنوات النزاع على النموءج رقم ٥ ضرائب في ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦ ، ولم يعترض على هذه التصحيءات بشيء ، مما يفيد قبوله لها وإبرام اتفاق بينه وبين المصلحة بشأنها لكانه القانونى ، وأءلءر الحكم المءعون فيه هذا الاتفاق دون سبب ، واعتء بالربط الإءصافى الذى أءرته مصلحة الضرائب بعد ذلك ، فإنه يكون قد ءالف للقانون وأءطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب بغير حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هندي ، نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد سيد أحمد
حماد ، وعلى عبد الرحمن .

(٢١٤)

للطعن رقم ١٦٩ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) تأمين . " قاعدة النسبية " . نظام عام .

جواز النص في وثيقة التأمين على قاعدة النسبية . هذه القاعدة لا تخالف
النظام العام .

(ب) محكمة الموضوع . " سلطاتها في تفسير للعقود " .

لمحكمة الموضوع السلطة النافذة في تفسير العقود والمستندات .

(ج) نقض . " أسباب الطعن " . " السبب الجديد " .

عدم التمسك أمام محكمة الموضوع بعدم جواز تفسير وثيقة التأمين بما يضر
مصلحة الطرف المذعن . عدم قبول التمسك بذلك لأول مرة أمام محكمة
النقض .

١ - لما كان العقد شريعة المتعاقدين ، وكان قد حذف من القانون المدني
نص المادة ٢/١١٠٠ من المشروع التمهيدى لهذا القانون التي كانت تنص
على قاعدة النسبية في التأمين بقولها " إذا كان مبلغ التأمين أقل من قيمة الشيء
الحقيقية يوم وقوع الحريق كان المبلغ الواجب دفعه من مبلغ التأمين هو ما يعادل
النسبة بين هذا المبلغ وقيمة الشيء المؤمن عليه وقت الحادث ما لم يتفق على غير
ذلك " وكان حذف هذه المادة لتعلقها بمجزئيات وتفاصيل يحسن أن تنظمها
قوانين خاصة ، لا لتعلقها بالنظام العام ، لما كان ذلك فإن النص في وثيقة
التأمين على إعمال قاعدة النسبية يكون جائزا .

٢ — لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تفسير العقود والمستندات بما لا يخرج عن مدلول عباراتها .

٣ — التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بعدم جواز تفسير وثيقة التأمين بما يضر بمصاحبة الطرف المذعن طبقا للمادة ١٥١ من القانون المدني غير مقبول ، ذلك أنه يتضمن دفاعا جديدا لم يسبق طرحه أو التمسك به أمام محكمة الموضوع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن السيد / وزير الاقتصاد ومدير الهيئة العامة لشئون المعارض أقاما الدعوى رقم ١٩٣٦ سنة ١٩٦٤ كلى القاهرة ضد شركة مصر للتأمين بطلب إبطال الحكم بإلزامها بأن تدفع لهما مبلغ ٦٦٤٢ ج والفوائد القانونية ، وقالوا شرحا للدعوى إنه لمناسبة إقامة المعرض الزراعى الدولى لعام ١٩٦١ قامت إدارة المعارض فى ١٩٦٠/١٢/٢٥ بالتأمين على المنشآت الخاصة بها ضد الحريق لمدة ٦ شهور تبدأ من أول يناير سنة ١٩٦١ مقابل مبلغ ٣٤٣٠٠٠ ج لدى الشركة المدعى عليها وخص سراى ٢٣ يوليو ١٣٠٠٠ ج من هذه القيمة . وحدث فى ١٩٦١/٤/٢٦ أن شب حريق بمبنى السراى سالفة الذكر وقد دت الخسائر الناتجة عنه بمعرفة الطرفين بمبلغ ٦٦٤٢ ج ، وإذا قامت الشركة بتقدير قيمة المبنى يوم وقوع الحريق بمبلغ ٢٥ ألف جنيه فقد امتنعت عن دفع قيمة التعويض فيما زاد من مبلغ ٣٤٥٣ ج و ٨٤٠ م تأسيسا على قاعدة الذسبية التى زعمت المدعى عليها فى الفقرة ج من البند ١٧ الوارد بوثيقة التأمين ، وقد اضطرها ذلك إلى رفع الدعوى بالطلبات سالفة البيان ، وردت الشركة طالبة الحكم بسقوط الدعوى بالتقادم الثلاثى ، واحتياطيا رفض الدعوى فيما زاد على مبلغ ٣٤٥٣ ج و ٨٤٠ م ، ومن باب الاحتياط الكلى الحكم بنسب

خبراء لتقدير قيمة المبنى عملاً بأحكام الوثيقة . وفي ١٩/١٢/١٩٦٤ حكمت المحكمة (أولاً) برفض الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم (ثانياً) بإلزام الشركة بأن تدفع للمدعين بصفتهم مبلغ ٦٦٤٢ ج والفوائد بواقع ٤ ٪ سنوياً من تاريخ صيرورة الحكم نهائياً . واستأنفت الشركة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة تعديله ورفض الدعوى فيما زاد على مبلغ ٣٤٥٣ ج و ٨٤٠ م ، ولقد هذا الاستئناف برقم ٣٤٣ سنة ٨٢ ق . وفي ١٨ يناير سنة ١٩٦٦ حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف وإلزام الشركة بأن تدفع للاستئناف عليهما مبلغ ٣٤٥٣ ج و ٨٤٠ م والفوائد بواقع ٤ ٪ سنوياً من تاريخ الحكم حتى تمام الوفاء . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة بهذا الرأي .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم أقام قضاءه على أن الفقرة (ج) من البند ١٧ من وثيقة التأمين التي تناول الحادثة التي يكون فيها مبلغ التأمين أقل من قيمة الشيء المؤمن عليه وقت تحقق الخطر ، تتضمن تطبيق قاعدة النسبية ومقتضاها ألا يلتزم المؤمن إلا بدفع النسبة الموجودة بين المبلغ المؤمن به وقيمة الشيء الحقيقية عند وقوع الحادث ولم كانت قيمة المبنى المؤمن عليه يوم وقوع الحريق هي ٢٥٠٠٠ ج وكان المبلغ المؤمن به هو ١٣٠٠٠ ج فقد انتهى الحكم إلى تخفيض التعويض إلى ما يعادل ١٣ إلى ٢٥ من قيمة الأضرار الفعلية الثابتة ، وهو منه خطأ ومخالفة للقانون ، من وجوه "أولها" أن تطبيق قاعدة النسبية لا يكون إلا بنص صريح في القانون ، وبالرجوع إلى الأعمال التحضيرية للقانون المدني يبين أن لجنة المراجعة حذفت المادة ١١٠٠ من المشروع التمهيدى للقانون المدني التي كانت تأخذ بهذه القاعدة ويبين من المادتين ٧٥١ ، ٧٦٦ من القانون المدني أن المؤمن يعتبر مسئولاً عن تعويض كافة الأضرار الناشئة عن الحريق سواء أكان هلاك الشيء المؤمن عليه كلياً أو جزئياً بشرط ألا يزيد التعويض عن مبلغ التأمين وذلك طبقاً لما تقضى به قاعدة النسبية ، ولما كانت المادة ٧٥٣ من القانون المدني تنص على بطلان كل اتفاق يخالف أحكام المصوص الواردة في الفصل الثالث من الباب الرابع إلا أن يكون ذلك لمصلحة المؤمن له أو لمصلحة المستفيد ، وكانت

قاعدة النسبية تنطوي على مخالفة صريحة للسادتين ٧٥١ ، ٧٦٦ الواردتين في الفصل المشار إليه ، فإن هذه القاعدة تعتبر مخالفة للنظام العام ، ويكون نص الفقرة ج من البند ١٧ من وثيقة التأمين باطلا بطلانا مطلقا ، وإذا طبق الحكم المطعون فيه هذه القاعدة فإنه يكون قد خالف القانون . " وثانيها " أن الفقرة المشار إليها وردت في الشروط العامة ولم ترد بالشروط الخاصة من وثيقة التأمين ولما كانت المادة ٣/٧٥٠ من القانون المدني تنص على بطلان كل شرط مطبوع لم يبرز بشكل ظاهر وكان متعلقا بحالة من الأحوال التي تؤدي إلى البطلان أو السقوط ، فإن نص البند ١٧ ج يكون باطلا ويكون الاستناد إليه مخالفا للقانون ، هذا علاوة على أن هذا البند لا يمكن أن يستخلص منه قاعدة النسبية حسبما انتهى إليها الحكم المطعون فيه ، وإنما يضع قاعدة أخرى تعتبر تطبيقا للمادة ٧٥١ من القانون المدني ، ومقتضاها ألا يلتزم المؤمن إلا بدفع أقل القيمتين مبلغ التأمين المتفق عليه أو قيمة الخسائر الفعلية ، وإذا عمد الحكم عن طريق تفسير ذلك البند إلى الخروج عن المعنى الظاهر لعبارة ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . " وثالثها " أنه لما كان عقد التأمين من أوضاع عقود الاذعان وكانت المادة ١٥١ من القانون المدني تنص على أنه لا يجوز أن يكون تفسير العبارات الغامضة في عقود الاذعان ضارا بمصلحة الطرف المذعن ، فإن الحكم المطعون فيه إذ عمد إلى تفسير نص البند ١٧ ج من وثيقة التأمين تفسيراً يضر بمصلحة الطاعنين يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النقص مردود في الوجه الأول منه ، ذلك أنه بالرجوع إلى الأعمال التحضيرية للقانون المدني يبين أن المادة ٢/١١٠٠ من المشروع التمهيدي لهذا القانون والتي كانت تنص على قاعدة النسبية بقولها " إذا كان مبلغ التأمين أقل من قيمة الشيء الحقيقية يوم وقوع الحادث كان المبلغ الواجب دفعه من مبلغ التأمين هو ما يعادل النسبة بين هذا المبلغ وقيمة الشيء المؤمن عليه وقت الحادث ما لم يتفق على غير ذلك " قد حذفت في لجنة المراجعة لتعلقها بجزيئات وتفصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة . لما كان ذلك وكان حذف المادة ٢/١١٠٠ من المشروع التمهيدي لا يرجع لتعلقها بالنظام العام وكان العقد شرعية المتعاقدين ، فإن النص في وثيقة التأمين على أعمال قاعدة النسبية

يكون جائزا ، واذ عمل المحكم المطعون فيه هذه القاعدة طبقا لما ورد باتفاق الطرفين ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه . ومردود في الوجه "الثاني" منه ، ذلك أن عبارة البند ١٧/ج من وثيقة التأمين كما ورد بسياق الحكم المطعون فيه تنص على أنه "إذا ثبت أن الأشياء المؤمن عليها كانت قيمتها وقت الحريق أزيد من المبلغ المؤمن به عليها بموجب هذه الوثيقة فإن المؤمن له يعتبر نفسه في هذه الحالة كأنه هو ذاته المؤمن عن نفسه فيما يختص بالفرق الزائد ، ومن ثم يتحمل حصة نسبية من الخسائر والأضرار ، وبناء على ذلك فلا تدفع من هذه الخسائر إلا بقدر النسبة الموجودة بين المبلغ المؤمن به وبين قيمة الشيء الحقيقية وقت وقوع الحريق " وهذه العبارة صريحة في وجوب إعمال قاعدة النسبية . لما كان ذلك وكان لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تفسير العقود والمستندات بما لا يخرج عن مدلول عباراتها ، وكان غير صحيح ما يقرره الطاعنان من أن الفقرة ج المشار إليها ليست سوى مجرد تطبيق لنص المادة ٧٥١ من القانون المدني الخاصة بحالة الهلاك الكلي للشيء المؤمن عليه دون حالة الهلاك الجزئي الخاصة بواقعة هذا الطعن ، فإن المحكم المطعون فيه إذ عمل باتفاق الطرفين في هذا الخصوص يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ، أما عن القول ببطلان البند ١٧ ج لعدم إبرازه بشكل ظاهر ، فهو مردود بأنه عار عن الدليل إذ لم يقدم الطاعنان لهذه المحكمة وثيقة التأمين للتحقق من صحته ، والنهي في الوجه "الثالث" غير مقبول ، ذلك أنه يتضمن دفاعا جديدا لم يسبق طرحه أو التمسك به أمام محكمة الموضوع ، فلا يجوز إثارتها لأول مرة لدى محكمة النقض .

وحيث إن مما ينهاه الطاعنان في السبب الأول أن المحكم المطعون فيه قضى بالنعويض النسبي على أساس التقدير الذي قدره مندوب الشركة للبنى المؤمن عليه وقت حصول الحريق بمبلغ ٢٥٠٠٠ ج ، مستندا في ذلك إلى أن الطاعنين لم يعترضا على هذا التقدير ولم يطعنا عليه بأي مطعن ، وأن ذلك يعتبر تسليما منهما بصحة التقدير وباعتباره القيمة الحقيقية للبنى المؤمن عليه وقت تحقق الخطر ، في حين أن الثابت بأوراق الدعوى أن الطاعنين قد تمسكا بأن الشركة قد بالغت في التقدير وبأنها لم تتبع إجراءات التقدير المنصوص عنها في وثيقة التأمين ، هذا إلى أن الشركة نفسها قد طلبت في مذكرتها المقدمة لمحكمة أول درجة إحالة الدعوى إلى خبير

لتقدير قيمة المبنى طبقا للإجراءات المتفق عليها في وثيقة التأمين ولم ير الحكم الابتدائي إجابة هذا الطالب لرفضه تطبيق قاعدة النسبة والزامه الشركة بدفع التعويض كاملا ، إلا أنه لما كان الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف ، وكان الخلاف بين الطرفين لا زال قائما أمام محكمة الاستئناف حول قيمة المبنى المؤمن عليه ، فإن استخلاص الحكم المطعون فيه رضا الطاعنين بذلك التقدير الذي أجرته الشركة يكون مخالفا للثابت في الأوراق ومشوبا بالفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه أن " الشركة طالبت احتساب المبلغ الواجب دفعه على أساس التناصب بين مبلغ التأمين والقيمة الحقيقية للمبنى عند حصول الحريق وأنه في حالة اعتراض المستأنف عليهما " الطاعنين على التقدير الذي تم بمعرفة مندوب المستأنفة يتعين إعمال الهند التاسع عشر من وثيقة التأمين بأن يعين كل طرف خبيرا وبعد تعيينهما يختاران خبيرا مرجحا " كما أثبت الحكم أن " المستأنف عليهما ردا على دفاع الشركة بما سبق إيضاحه بالمذكرات المقدمة منهما لمحكمة أول درجة " . ولما كانت المذكرة المقدمة من الطاعنين لتلك المحكمة بجلسته ١٩٦٤/١٢/١٩ والمرفقة بصورتها بخلاف اللطم قد ورد بها قولها " والغريب من الأمر أن الشركة المدعى عليها قد استندت إلى تقدير المبنى بمعرفة مندوبها الفني دون أن تتبادل الهيئة أعضاء لجنة تشكل لهذا الغرض وتقوم المبنى على حقيقته إن كان صحيحا ما تملك به ثم عوات على هذا التقدير وامتنعت عن الوفاء بالتزاماتها التي يرتبها عقد التأمين ، ومن ثم يندوف موقفها التمتع والخروج على أحكام وثيقة التأمين " وكان هذا القول منهما يتضمن اعتراضا صريحا على التقدير المشار إليه فإن الحكم المطعون فيه إذ التفت عن هذا الاعتراض وعول في قضائه على أن الطاعنين قد ارتضيا هذا التقدير وسلموا به ، يكون قد خالف الثابت في الأوراق بما يستوجب نقضه .

جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور محمد حافظ هريدى ، وعضوية السادة المستشارين :
السيد عبد المنعم العراف ، ومحمد صدقي البشيش ، ومحمد سيد أحمد حامد ، وهلى عبد الرحمن .

(٢١٥)

الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٣٦ القضائية :

(أ) حكم . " تسبب الحكم " . " تسبب كاف " . مسئولية . " المسئولية
التقصيرية " . " ركن الخطأ " .

مسئولية تقصيرية . تسبب مائع فى تقى المسئولية . مثال فى إنتاج فيلم سينمائى .

(ب) مسئولية . " المسئولية التقصيرية " . " ركن الضرر " . محكمة
الموضوع .

استعلاء ثبوت الضرر أو تقيده . واقع يستقل به قاضى الموضوع .

(ج) محكمة الموضوع . " سلطتها فى تقدير الأدلة " .

لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة فى تقدير الدليل .

(د) حكم . " هيوب الدليل " . " التناقض " .

التناقض الذى يطرأ الحكم هو ما تتمسحى به أسبابه .

١ - متى كان يبين مما أورده الحكم أنه لم يثبت لدى محكمة الموضوع أن المطعون
عليهم - منتج أحد الأفلام والمخرج ومشاركة التوزيع - قد تعمدوا الإضرار
بالطاعن - صاحب لوكاندة - أو أنهم قد تسببوا فى ذلك نتيجة تقصيرهم فى بذل
العناية المتوقعة من الرجل العادى ، وأن إقام اسم لوكاندة الطاعن فى الفيلم لا يعتبر
خطأ تقصيرياً حتى ولو لم يتم حذف اسم اللوكاندة من النسخ المعروضة بعد العرض
الأول ، استناداً إلى أن المعروف لدى الكافة أن الأفلام السينمائية هى من نسج

الخيال ولا ظل لها من الحقيقة، وأن الخلاف الذى أثبتته الخبير بين لوكاندة الطاعن واللوكاندة التى ظهرت فى الفيلم ليس من شأنه أن يؤدى إلى الخلط بينهما لدى جمهور المشاهدين، فإن هذا الذى أورده الحكم سائق وتؤدى إليه المقدمات التى صافها ولا يشوبه فساد فى الاستدلال .

٢ — استخلاص ثبوت الضرر أو نفيه من مسائل الواقع التى يستقل بها قاضى الموضوع مادام الدليل الذى أخذ به فى حكمه مقبولا قانونا .

٣ — لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة فى تقدير ما يقدم إليها من الأدلة والموازنة بينها وترجيح ما تنظمث إليه منها .

٤ — التناقض الذى يبطل الحكم هو ما تتعارض فيه الأسباب وتنتهز فتتاحى ويسقط بعضها بعضها بحيث لا يبقى منها ما يقيم الحكم ويحملة .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن السيد / طانيوس مرعى طانيوس أقام الدعوى رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٢ كلى القاهرة ضد السيد / رمسيس نجيب وآخرين يطالب الحكم بالزامهم متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ خمسة آلاف جنيه على سهيل التعويض ، وقال شرحا للدعوى أنه يملك ويدير فندقا بلام "لوكاندة النور الكبرى" بميدان رمسيس بالقاهرة وأن هذا الفندق يتمتع بالأمانة والسمعة الطيبة منذ ٣٥ عاما فكان مقصد الأسر المعروفة فى الوجهين القبلى والبحرى فضلا عن الكثيرين من أبناء الدول العربية الشقيقة إلى أن أخبره بعض الزلاء بأنهم اكتشفوا لدى عرض فيلم "لا تذكرنى" ما يجرى فى الفندق فى الخفاء من أعمال مشينة بأن شاهدوا بالفيلم وجود لافتة كبيرة تحمل اسم الفندق

الذى يملكه وتبعها حوادث مؤسفة بداخله لو أنها صحت لأودت بسمعة الفندق وصاحبه، منها أن بطله الفيلم بعد أن ساءت حالتها لإدماجها المخدرات لحأت إلى هذا الفندق ونزلت في إحدى حجراته ، ودخل عليها رجل حقنها بالمخدر وبعد خروجه جاءها أحد موظفى الفندق وراودها عن نفسها وحاول اغتصابها، فحدثت ضجة حضر على أثرها صاحب الفندق ، ولما أخبره الموظف أنها سرقت حافظة نقوده ضربها وقام بطردها من الفندق . وإذا ترتببت هذه الحوادث باسم للفندق الذى ظهر فى الفيلم حامل اسم الفندق المملوك له فقد اعتقد للزلاء أن هذه الحوادث قد وقعت فيه فعلا فانصرفوا عنه رغم محاولته إقناعهم بأن تلك الحوادث من نسج الخيال ، وأضاف المدعى أنه اتصل بالمدعى عليه الأول بوصفه منتج الفيلم لحذف اللقطة الخاصة باسم الفندق تفاديا لتفاقم الضرر، واتبع ذلك بإرسال برفية إليه فى ١٩٦١/٣/٢١ ومع ذلك استمر عرض الفيلم بحالته ، فاضطر إلى رفع دعوى إثبات الحالة رقم ٣٧٣٧ لسنة ١٩٦١ مستعجل القاهرة، كما اضطر إلى تغيير اسم الفندق حتى يقضى على الأثر السىء الذى أحدثه عرض الفيلم ، وألحق به أضرارا جسيمة ثم أقام الدعوى الحالية مطالبًا المنتج والمخرج وشركة التوزيع متضامين بتعويضه عن هذه الأضرار بالمبلغ المطالب به - وطلب المدعى عليهما الأولان رفض الدعوى لعدم توافر ركنى الخطأ والضرر . وفى ١٩٦٣/١/١٣ قضت المحكمة بنسب خير حسابي للاطلاع على دفاتر لوكاندة النور الكبرى الخاصة بالمدعى فى الفترة من ١٩٦٠/١/١ لغاية ١٩٦٢/١٢/٣١ لبيان عدد نزلاتها عن كل شهر فى الفترة من ١٩٦٠/١/١ لغاية ١٩٦١/٣/٣١ وعدمهم عن كل شهر فى الفترة من ١٩٦١/٤/١ إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٦٢ وذلك استكمالاً للعناصر اللازمة للفصل فى الدعوى، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت فى ١٩٦٥/٢/٢١ بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليلبت المدعى بكافة طرق الإثبات أن المدعى عليهم ارتكبوا خطأ بذكر اسم لوكاندة النور الكبرى المملوكة له فى فيلم " لا تذكرينى " وأن هذا الخطأ قد سبب له أضرارا ومدى هذه الأضرار وصرحت للمدعى عليهم بالنفى . وبعد سماع شهود الطرفين عادت المحكمة فى ١٩٦٥/٦/٢٧ وحكمت بالزام المدعى عليهما " المنتج والمخرج " متضامين بأن يدفعوا للمدعى مبلغ ١٠٠٠ ج والمصروفات المناسبة و ٥٠٠ ق مقابل أتعاب المحاماة ، ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات

استأنف المدعى هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٤٨٩ سنة ٨٢ ق طالبا القضاء له بطلباته الواردة به بحجة افتتاح الدعوى ، كما استأنفه المحكوم عليهما بالاستئناف رقم ١٤٨٨ سنة ٨٢ ق طالبين إلغاء ورفض الدعوى . وبعد ضم هذين الاستئنافين حكمت المحكمة في ٢٧ / ١ / ١٩٦٦ بقبولهما شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى وإلزام المدعى أصلا بالمصروفات عن الدرجتين ومصروفات الاستئناف رقم ١٤٨٨ سنة ٨٢ ق . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظره تمسكت النيابة بهذا الرأي .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ، حاصل الأول والثاني والخامس منها مخالفة الثابت في الأوراق وفساد الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول للطاعن إن الحكم المطعون فيه استند في نفي وقوع الخطأ من المطعون عليهم إلى ما قرره المطعون عليه الأول من أن جميع نسخ الفيلم التي عرضت ابتداء من يوم ٢٣ / ٣ / ١٩٦١ تاريخ ورود برقية الطاعن إليه كانت خالية من اسم لوكاندة النور الكبرى الصادر أمره بحذف هذا الاسم من جميع نسخ الفيلم ، وإلى أقوال شاهده أمام محكمة أول درجة التي لم يقيم الطاعن باثبات ما يخالفها ، وإلى أن شاحدي الطاعن لم يشهدا بأن الاسم استمر موجودا أثناء العرض الثاني للفيلم ، في حين أن هذا الذي قرره الحكم يخالف الثابت في الأوراق ، ذلك أن الشاهدين محمد يس على ، إبراهيم أحمد هلى اللذين سمعهما الخبير وأثبت أقوالهما في محضر أعماله قرر أولهما أنه شاهد الفيلم بسيما بدر في أسوان يوم ١١ / ٤ / ١٩٦١ وقرر ثانيهما أنه شهد الفيلم في وقت معاصر لهذا التاريخ بسيما مستراند بالاسكندرية وفوجئا بظهور لافتة كبيرة تحمل اسم "لوكاندة النور الكبرى" على أحد المباني الظاهرة بالفيلم وبرؤية الحوادث التي وقعت بداخله ، وشهد عبد الرازق عبد اللطيف وعياد عبده قلبي أمام محكمة أول درجة برؤية الفيلم في شهر أبريل سنة ١٩٦١ بأسوان وسما لوط وبه لافتة تحمل اسم فندق الطاعن ، كما استند الحكم في نفي هذا الخطأ إلى ما جاء بتقرير خبير دعوى إثبات الحالة من وجود اختلاف كبيرين مدخل لوكاندة الطاعن وبين اللوكاندة التي ظهرت في الفيلم وأن مهندس الديكورات في الفيلم

لم يحاول تقليد ديكرورات لوكاندة الطاعن، وأنه لا يوجد تشابه بينهما في الحجرات وطريقة التأنيث، وأن اللوكاندة المصورة في الفيلم ظاهرة الفقر على عكس لوكاندة الطاعن، وهذا الذي قرره الحكم ينطوي على فساد في الاستدلال لأن الخطأ الذي نسبته للطعون عليهم يقوم أساساً على الحوادث التي دارت في لوكاندة تحمل اسم اللوكاندة التي يملكها وهو الاسم الذي تستمد منه شهرتها وسمعتها، وليس من منظر حجراتها وصالتها ومدخلها، وأخيراً أقام الحكم قضاءه بنفي ركن الخطأ على أنه ما كان بدور بخلد المخرج أن هناك لوكاندة تحمل اسم لوكاندة النور الكبرى وإلى أن وضع هذا الاسم في الفيلم لا يعد انحرافاً يستوجب المسؤولية، خاصة وأنه ليس من الأسماء المشهورة التي يفترض علم الشخص العادي بها والتي تستوجب الانتباه، وأنه اختير في الفيلم بطريق الصدفة، ويقول الطاعن أن ما قرره الحكم خطأ في القانون، ذلك أنه استلزم لتحقيق المسؤولية التقصيرية أن يكون فعل المتسبب في الضرر متعمداً، في حين أن هذه المسؤولية تقع على عاتق المتسبب في الفعل أو الترك الضار سواء كان متعمداً أم مقصراً حسن القصد أم سيئته.

وحيث إن هذا النعي مردود في جملته، ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بإنتفاء ركن الخطأ على أن "الثبت بالأوراق أنه ما كان بدور بخلد المخرج أن هناك لوكاندة تحمل اسم لوكاندة النور الكبرى، ولا يعد وضع هذا الاسم انحرافاً يستوجب المسؤولية، خاصة وأن هذا الاسم لا يفترض علم الشخص العادي به فهو ليس من الأسماء المشهورة التي تستوجب الانتباه، وقد اختير بطريق الصدفة وفضلاً عن ذلك فقد تم حذف الاسم فوراً عقب إرسال البرقية عند عرض الفيلم لأول مرة، وأن اللوكاندة التي ظهرت بالفيلم رغم الاختلاف الشاسع بينهما وبين لوكاندة المدعى، فإنها تقع في حي بلدي ولوكاندة المدعى تقع في ميدان رمسيس، وهو من أهم ميادين القاهرة، فضلاً عن أن الفيلم لم يحدد المدينة أو الحي الذي وقعت فيه الحوادث، وقد أكد الخبير في تقريره أن حذف اسم اللوكاندة لم يكن له أهمية خاصة أو تأثير على مجريات الحوادث لأن الاسم لم يظهر إلا ثوان معدودة مما يقطع بالاختلاف البين وعدم الخلط بينهما عند مشاهدة الفيلم بمعرفة الرجل العادي، فضلاً عن أن المعروف لدى الكافة أن الأفلام السينمائية هي من نسج الخيال وإن معظم القصص الهادفة يقصد منها التهذيب

والإرشاد“ وهذا الذى أورده الحكم يفيد أنه لم يثبت لدى محكمة الموضوع أن المطعون عليهم قد تعمدوا الإضرار بالطاعن ، أو أنهم قد تسببوا فى ذلك نتيجة تقصيرهم فى بذل العناية المتوقعة من الرجل العادى ، وأن إقحام اسم لوكاندة الطاعن فى الفيلم لا يعتبر خطأ تقصيريا حتى ولو لم يتم حذف اسم اللوكاندة من النسخ المعروضة بعد العرض الأول إستنادا إلى أن المعروف لدى الكافة أن الأفلام السينمائية هى من نسج الخيال ولا ظل لها من الحقيقة ، وأن الخلاف الذى أثبتته الخبير فى تقريره بين لوكاندة الطاعن واللوكاندة التى ظهرت فى الفيلم ليس من شأنه أن يؤدى إلى الخلط لدى جمهور المشاهدين — وإذ كان ما أورده الحكم فى هذا الخصوص سائغا وتؤدى إليه المقدمات التى ساقها ، فإن للنمى عليه بمسح أقوال شاعدى الطاعن من بقاء اسم اللوكاندة فى الفيلم بعد العرض الأول أو الفساد فى الاستدلال بأوجه الخلاف الثابتة بتقرير الخبير بين لوكاندة الطاعن وتلك التى ظهرت فى الفيلم يكون غير منتج ولا جدى فيه .

وحيث إن حاصل السبب الثالث مخالفة الثابت فى الأوراق والفساد فى الاستدلال والقصور فى التسيب ، وفى بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم نفى توافر ركن الضرر إستنادا إلى أن شاعديه لم يشهدا بحصول ضرر له من جراء عرض الفيلم ، وإلى أن البيانات الواردة بتقرير الخبير الذى ندبته محكمة أول درجة تقطع بأن عرض اسم اللوكانة فى فترة عرض الفيلم قبل إرسال البرقية لم يكن له تأثير على إيراد الطاعن من اللوكاندة ، فى حين أن شاعديه عبد الرازق عبد اللطيف وعياد قبلى قد شهدا لدى المحكمة بما يؤكد حصول الضرر ، وإن المقارنة التى أجراها الحكم واستند إليها فى قضائه بين الفترة من مارس سنة ١٩٦٠ إلى سبتمبر سنة ١٩٦٠ وما يقابلها فى سنة ١٩٦١ بعيدة عن الصواب إذ من المعلوم أن الأفلام الكبيرة إنما تعرض أولا فى القاهرة وعواصم الأقاليم ولا يبدأ عرضها فى المراكز والقرى إلا بعد ذلك ، فضلا عن أن زبائن الفندق لا يتكاثفون معا لمشاهدة الفيلم دفعة واحدة وإنما يشاهدونه على فترات وفى كل مرة يزداد عدد الساخطين النافرين من النزول فى الفندق ، وبالرغم من تمسك الطاعن بنقص عدد النزلاء بصورة ملموسة ابتداء من أكتوبر سنة ١٩٦١ طبقا للبيانات المستخلصة من دفاتر الفندق ، فإن الحكم علل هذا النقص بتغيير اسم الفندق ومطبوعاته

وتعديل رخصته وسجله التجارى، كما اهدر البيانات المستخلصة من الدفاتر والدالة على تناقص عدد النزلاء لإحتمال عدم صحتها واعدادها خصيصا لخدمة الدعوى، وبذلك يكون الحكم قد منسوخ دلالة دفاع الطاعن ومستنداته، وخرج بها عن مداو لها الظاهر إلى المعنى الذى أخذ به دون بيان الأسباب، وبني قضاءه على مجرد فرض مع أن الأحكام لا تبني على الفروض .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك بأن استخلاص ثبوت الضرر أو نفيه من مسائل الواقع التى يستقل بها قاضى الموضوع، ما دام الدليل الذى أخذ به فى حكمه مقبولا قانونا . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استند فى قضائه بعدم توافر ركن الضرر إلى أن "شاهدى المدعى "الطاعن" لم يشهدا فيما يختص بمحصل ضرر له من جراء عرض الفيلم وبالعكس فإن للشأبت من تقرير الخبير الذى ندبته محكمة أول درجة أن عدد نزلاء الفندق قد زادت فى الفترة من مارس إلى سبتمبر سنة ١٩٦١ وهى الفترة التى بدأ فيها عرض الفيلم" كما رد الحكم على دفاع الطاعن بقوله "إنه وإن كان هذا العدد قد تناقص بعد ذلك فإن هذا ليس مرجعه عرض الفيلم بل يرجع إلى تغيير يوم الوكائنة فى شهر يونيو سنة ١٩٦١ وتغيير الرخصة والسجل والمطبوعات، فضلا عن أن ماورد بالدفاتر الخاصة بالفترة الأخيرة لا ينهض دليلا على صحة عدد النزلاء، فقد يكون ما أثبت فى الدفاتر غير صحيح وعلى خصيصا خدمة للدعوى" ويبين من ذلك أن محكمة الموضوع أقامت قضاءها بنفى الضرر على ما استخلصته من البيانات التى أوردها الخبير فى تقريره، والتى اقتضت هى بصحتها، ولما كان هذا الاستخلاص سائقا ويؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها الحكم المطعون فيه، وكان لمحكمة الموضوع السلطة المصانة فى تقدير ما يقدم إليها من الأدلة والموازنة بينها وترجيح ما تطعن إليه منها، فإن النعى على الحكم بهذا السبب يعتبر جدلا موضوعيا مما لا يجوز إثارتة أمام محكمة النقض .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه بعد أن أورد فى أسبابه أن المطعون عليهم رفعوا أمام لوكائنة النور الكبرى من نسخ الفيلم عقب البرقية

التي أرسلها الطاعن في ٢٢/٣/١٩٦١، ماد وقرر أن الفيلم كان يعرض من مارس إلى سبتمبر سنة ١٩٦١، وهو يحمل اسم اللوكاندة دون أن يعيب الطاعن أى نقص في إيرادها وهو تناقض يعيب الحكم ويبطله .

وحيث إن هذا التمسى مردود ، ذلك أن التناقض الذى يبطل الحكم هو ما تمارض فيه الأسباب ، وتتهارفتهاحى ويسقط بعضها بعضها بحيث لا يبقى منها ما يقيم الحكم ويحمله . إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى نفي حصول ضرر للطاعن نتيجة عرض الفيلم وبه اسم اللوكاندة، فإن تناقضه في مسألة نافية لا يعيبه ، ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندی نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :
الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدق البشبيشي ، ومحمد عبد أحمد حماد .

(٢١٦)

الطعن رقم ٢١١ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) نقض . "إعلان للطعن" . بطلان .

عدم قيام الطاعن بإعلان الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم في ميعاد
الجلسة عشر يوما للتأجيل لقرار الطعن . خلو أوراق الطعن مما يثبت قيام الطاعن بهذا
الإعلان خلال هذا الميعاد وحتى انقضاء الميعاد الذي منحه القانون رقم ١٩٦٧ لسنة ١٩٦٧
بإعلان الطعن . لا يصححه حضور المطعون عليه الذي لم يعان وتقديمه مذكرة بدفاعه .
تقرر الصنع لا يعتبر تكميلا بالحضور .

(ب) تجزئة . "أحوال التجزئة" . نقض . "الخصوم في الطعن" .
ملكية .

المطالبة بتثبيت ملكية أطيان زراعية . موضوع قابل للتجزئة . بطلان الطعن
بالندية لأحد المطعون عليهم مقصور عليه . لا أثر له بالنسبة لباقى المطعون عليهم .

(ج) محكمة الموضوع . "سلطاتها في تقدير الدليل" . تقادم . "تقادم
مكسب" . نقض . إثبات . حيازة .

لمحكمة الموضوع أن تستدل على نوع وضع اليد من أي تحقيق قضائي أو إداري
أو من شهادة شاهد لم يؤد البين أمامها . لا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك .

(د) محكمة الموضوع . "سلطاتها في الإحالة للتحقيق" . إثبات .

سلطة محكمة الموضوع في عدم إحالة الدعوى إلى التحقيق . مناط ذلك .

(هـ) نقض . "أسباب للطعن" . "السبب الجديد" . خبرة .

عدم تمتك الطاعن بخطأ التخير أمام محكمة الموضوع . عدم جواز إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

١ - توجب المادة ٤٣١ من قانون المرافعات السابق قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ والتي أعيد للعمل بها بمقتضى قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ، على الطاعن أن يعلن تقرير الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم في الخمسة عشر يوما التالية لتقرير الطعن ، وإلا كان باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه ، وإذا كانت أوراق الطعن قد خاتمت ما ثبت قيام للطاعن بإعلان المطعون عليهم بتقرير الطعن خلال هذا الميعاد أو في خلال الميعاد الذي منحه له القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ لاستكمال ما لم يتم من الإجراءات ولتصحيح ما لم يصح منها ، فإن الطعن يكون باطلا بالنسبة لمن لم يتم إعلانه ، ولا يغير من ذلك حضور محام عن اثنين منهم إلى قلم المكتب وتقديمه مذكرة بدفعها خلال الميعاد المحدد للإيداع ، لأن تقرير الطعن - على ما جرى به قضاء محكمة النقض (١) - لا يعتبر تكليفا بالحضور يزول البطلان الذي يلحقه بحضور المطعون عليه الذي لم يعلن وذلك بالمعنى الذي ينأى من مفهوم نص المادة ١٤٠ مرافعات قديم ، بل هو إجراء من إجراءات الطعن التي يتخيم مراعاتها ، وإلا كان الطعن باطلا .

٢ - المطالبة بتثبيت ملكية أطيان زراعية موضوع قابل للتجزئة ، ومن ثم فإن بطلان الطعن بالنسبة لأحد المطعون عليهم لا أثر له بالنسبة للباقيين .

٣ - لمحكمة الموضوع أن تستدل على نوع وضع اليد من أى تحقيق قضائى أو إدارى أو من شهادة شاهد لم يؤد اليمين أمامها ، ولإقامة لمحكمة النقض عليها فى ذلك ما دام ما استنبطته مستمدا من أوراق الدعوى ومستخلصا منها استخلاصا سائغا ويؤدى إلى النتيجة التى انتهت إليها .

٤ - محكمة الموضوع ليست ملزمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق متى استبان لها وجه الحق فى الخصومة .

(١) نقض ٥ / ١ / ١٩٥٦ مجموعة الكتب الفنى السنة ٧ ص ٥٦ والفهرس

الخمس ص ٧٧٤ . بند ١١٦

٥ — إذ كان يبين أن الطاعنين لم يتمسكوا أمام محكمة الموضوع بأن الخبر قد أخطأ في احتساب مقدار الأطنان الموروثة ، فإنه يعتبر سببا جديدا لا يجوز التعدي به لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن المرحوم محمد الحفي على بلال أقام الدعوى رقم ٣٥ سنة ١٩٥٣ مدني كلي قنا ، ضد أحمد على بلال وآخرين ، طلب فيها الحكم بتثبيت ملكيته إلى ٣ ف ١ ط ٣ من موضحة بالصحيفة وتسليمها إليه ، وقال شرحا لدعواه إنه يملك ٣ ف ١ ط ٣ من من هذه الأطنان بالميراث عن والده ويملك باقيةا بالتنازل من عمته المرحومة آمنة محمد بلال ، وأن الأطنان المذكورة ظلت (روكبة) بينه وبين أخيه المرحوم أحمد على بلال حتى وفاته في ١٩٤٤/٦/٨ ، ثم عهد بإدارتها إلى محمد على الأنصاري فنازعه ابن أخيه محمد أحمد على بلال ، مما اضطره لتقديم شكوى ضده قيدت برقم ٨٣٤ سنة ١٩٤٤ إداري دشنا أقر فيها المشكو ضده بقبول استئجار هذه الأطنان ، ولكنه تأخر في دفع الأجرة فأقام عليه الدعوى رقم ٥٥٧ سنة ١٩٤٦ مدني دشنا وحكم له بجزء منها ، ولما استأنف الطرفان الحكم المذكور بالاستئناف رقم ٢٨٣ سنة ١٩٤٦ ، ١٧٠ سنة ١٩٤٧ مدني كلي قنا قررت المحكمة ضم الاستئناف وإيقاف الفصل فيهما حتى يفصل في النزاع على الملكية ، ثم انتهى المدعى إلى القول بأنه رغم أن محمد أحمد على بلال أقر له بعد ذلك في ١٩٤٩/٨/٩ بملكته للأطنان المذكورة فإنه لم يسلمها له ، مما اضطره لإقامة هذه الدعوى بطلباته آنفة الذكر ، وأثناء نظرها توفي المدعى قبل محله محمد على بلال باعتباره الوارث الوحيد له ، كما توفي بعض المدعى عليهم قبل محكوم ورثتهم ، ثم افتصر المدعى على خاصية محمد أحمد على ومحمد على أحمد وأحمد على بلال وشقيقته سكيته ومارية . ورد المدعى عليهما أحمد أحمد بلال وشقيقته سكيته بأن أرض النزاع ملك لمورثهم المرحوم أحمد على محمد بلال ، وأنه كان يضع

اليد عليها ومن بعده ورثته لمدة تزيد على الخمسين عاما . وبتاريخ ١٩٥٧/١/١٩ حكمت المحكمة قبل الفصل في الموضوع بنسب مكتب الخبراء بقنا لمعاينة أرض النزاع وتحقيق أصل الملكية وتسلسلها وتطبيق مستندات الطرفين على الأطيان لمعرفة ما إذا كانت مملوكة لمورث المدعى " المرحوم محمد الحفنى على بلال " أم لمورث المدعى عليهم ملكية خاصة وتحقيق وضع اليد ومدته وسببه . وقدم الخبير تقريره منتها فيه إلى أن نصيب المرحوم محمد الحفنى على بلال مورث المدعى محمد على بلال هو ٢ ف ١٣ ط و ١٢ س ، وإذا توفي محمد على بلال وحل محله ورثته فقد عداوا طلباتهم إلى الحكم بتثبيت ملكيتهم إلى ٢ ف ١٣ ط و ١٢ س شيوعا في ١٧ ف ١٣ ط و ٢٠ س مستندين في ذلك إلى أن نصيب مورثهم هو الذى أطهره الخبير وأنه يجب أن يضاف إليه الفدان الذى سبق أن تنازلت عنه المرحومة أمينة محمد بلال إلى شقيقها مورث مورثهم . وبتاريخ ١٩٦٤/١١/٢١ حكمت المحكمة بتثبيت ملكية المدعين إلى ٢ ف ١٣ ط و ١٢ س شيوعا في ١٧ ف ١٣ ط و ٢٠ س الموضحة بتقرير الخبير وكف منازعة المدعى عليهم والنسليم . واستأنف المدعى عليهم هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسيوط طالبين إلغاءه ورفض الدعوى وفيد الاستئناف برقم ١١ سنة ٤٠ ق أسيوط قنا . وفى ١٩٦٦/٢/٢٣ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . وطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب المبينة بالتقرير . وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث صمم الطاعنون على طاب نقض الحكم وطاب المطعون عليهم عدا الخامسة والسادسة والثاني عشر رفض الطعن ، وصمدت النهاية العامة على ما جاء بمذكراتها وطابت بطلان الطعن بالنسبة للطعون صدهم للثاني والرابع والثاني عشر وبقبول شكلا ورفض موضوعا بالنسبة للباقيين .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من النيابة هو بطلان الطعن بالنسبة للطعون عليهم الثاني والرابع والثاني عشر لعدم إعلانهم بتقرير الطعن .

وحيث إن هذا الدفع صحيح ، ذلك أن الثابت من الاطلاع على تقرير الطعن أنه لم يعلن الطعون عليهم الثاني والرابع والثاني عشر لإقامتهم في جهات أخرى أثبتتها المحضر غير تلك التى وجه إليهم الإعلان فيها . وإذا كانت المادة ٤٣١ من قانون المرافعات السابق قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ سنة ١٩٥٥ رأتى أنه

العمل بها بمقتضى قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥، توجب على الطاعن أن يعلن تقرير الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم في الخمسة عشر يوما التالية لتقرير الطعن، وإلا كان باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه . إذ كان ذلك . وكانت أوراق الطعن قد خلت مما يثبت قيام الطاعنين بإعلان المطعون عليهم المذكورين بتقرير الطعن خلال هذا الميعاد أو في حلال الميعاد الذى منحه لهم القانون رقم ٤ سنة ١٩٦٧، لاستكمال ما لم يتم من الإجراءات ولتصحيح ما لم يصح منها ، فإن الطعن يكون باطلا بالنسبة للمطعون عليهم — الذين لم يتم إعلانهم، ولا يغير من هذا النظر حضور محام عن اثنين منهم إلى قلم الكتاب وتقديمه مذكرة بدفاعهما خلال الميعاد المحدد للإيداع ، ذلك أن إعلان تقرير الطعن — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يعتبر تكليفا بالحضور يزول البطلان الذى يلحقه بحضور المطعون عليه الذى لم يعلن ، وذلك بالمعنى الذى يتأدى من مفهوم نص المادة ١٤٠ مرافعات قديم ، بل هو إجراء من إجراءات الطعن التى يتحتم مراعاتها وإلا كان الطعن باطلا ، لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه صادرا فى موضوع قابل للتجزئة بتأثير ملكية المطعون عليهم عدا الأخير منهم للأطيان الزراعية ، فإن بطلان الطعن بالنسبة للمطعون عليهم الثانى والرابع والثانى عشر لا أثر له بالنسبة لباقي المطعون عليهم .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة للمطعون ضدهم عدا الثانى والرابع والثانى عشر منهم .

وحيث إن الطعن بنى على حصة أسباب ، حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه مشوب بالفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك يقول الطاعنون إن الحكم قد امتدل من تقرير الخبير ومن الكشف الرسمية المقدمة فى الدعوى على أن المطعون عليهم عدا الأخير منهم ، ملكون الأطيان المحكوم بتثبيت ملكيتها لهم بطريق الميراث عن المرحوم على بلال مورثهم الأصل ، فى حين أن الكشف الرسمية المذكورة خلت من ذكر اسم المورث المذكور ، وقد تمسك الطاعنون بدفاعهم هذا أمام محكمة الموضوع وبأن الكشف الرسمية الشاملة لأطيان النزاع قد خلت مما يدل على أنها كانت مكلفة قبل ذلك باسم على بلال ، وأن عبارة وبقية للورثة الواردة بتلك الكشف

لا تنهض دليلا على أن الأطيان المذكورة مكلفة باسمه ، ومع ذلك فقد عول الحكم عليها في قضائه مما يعيبه بالفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعمى مردود، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إليه في أسبابه يبين أنه استند في قضائه إلى ما انتهى إليه الخبير في تقريره من أن نصيب محمد الحفني على مورث المدعين (المطعون عليهم عدا الأخير) في التكاليف باسم أحمد على وبقية الورثة هو ٢ ف و ١٣ ط و ١٢ ص شيوعا في جملة أرض التكاليفين وقدرها ١٧ ف و ١٣ ط و ٢ ص طبقا لكشوف التكاليف المستخرجة من واقع سجل المساحة ، وعلى أساس الورثة للوارد ذكرهم بالحكم الشرعي ١٣ لسنة ١٩٤٨ كلى قنا ، وإلى أن الطرفين أقرا بأن مورث المدعين لم يتصرف في شيء من نصيبه كذلك وبالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه بعد أن أورد أسانيد الحكم الابتدائي أضاف إليها ” وزيادة على ما تقدم فالثابت من الكشوف الرسمية المرفقة بتقرير الخبير أن الأرض المخافة عن مورث مورثي الطرفين مكلفة باسم ورثته وفي وضع يدهم ، وهو ما يجعل قول المستأففين ” (الطاعنين) بتكليفها باسم مورثهم وحده غير صحيح “ . ومن ذلك يبين أن الحكم قد اعتبر الكشوف الرسمية المقدمة في الدعوى شاملة لاسم مورث المطعون ضده استنادا إلى أن هذه الكشوف صادرة باسم أحمد على بلال وبقية الورثة ، وأن هذه العبارة تشمل المورث المذكور حصصا جاء بالحكم الشرعي وأفصحت عنه البيانات المساحية التي أطلع عليها الخبير ، إذ كان ذلك ، فإن النعمى على الحكم المطعون فيه بالفساد في الاستدلال يكون غير صديد .

وحيث إن الطاعنين ينهون بالعيب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والفساد في الاستدلال من وجهين (أولهما) أن الحكم استدل على أن أرض النزاع كانت في وضع يد المطعون عليه الأخير محمد أحمد على بما جاء بأقوال في الشكوى رقم ٢٨٣٤ سنة ١٩٤٤ إداري دشنا من أنه تلقى خطابا من مورث المطعون عليهم بوكالة فيه بإدارة أطيان للنزاع : في حين أن الشكوى الإدارية لا تعتبر حجة على الطاعنين لأنهم لم يسألوا فيها ولم يواجهوا بأقوال من مثل ، خاصة وأن تلك الأقوال قد أدلى بها بعد أن كانت مدة التقادم وقدرها ٣٣ سنة قد اكتملت لهم ولمورثهم من قبلهم في سنة ١٩٣٧ (وثانيها) أن الحكم استند في القول بوضع يد

مورث المطعون عليهم هذا الأخير على أرض النزاع إلى الإقرار الصادر من المطعون عليه التاسع محمد أحمد على بلال في ١٩٤٩/٨/٩ المتضمن أن وضع يده على الأرض المذكورة كان بقصد إدارتها لحساب مورث المطعون عليهم كمالك في حين أن هذا الإقرار لا يكون حجة إلا على المقر ولا حجة له قبل الطاعنين، لأنهم ليسوا طرفا فيه مما يجعل الحكم مخالفا للقانون فضلا عن فساده في الاستدلال .

وحيث إن هذا الذي مردود في جملة ، بأنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه استند في أطراح ما تمسك به الطاعنون من أن مورثهم تملك أرض النزاع بوضع يده عليها المدة الطويلة المكسبة للملكية إلى أن " ما يثيره المستأنفون (الطاعنون وآخرون) في أوجه استئنافهم من أن مورثهم تملك أرض النزاع بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية مردود بما تبينته المحكمة من أنه وإن كان الخبر قد أيدهم في هذه الواقعة ، إلا أن وضع يده حسبما تكشف عنه الأوراق كان بالنيابة عن أخيه مورث المستأنف عليهم (المطعون ضدهم هذا الأخير) وهو وضع يد غير مملك مهما طال الزمن ، وآية ذلك أن المستأنف الأول محمد على أحمد (المطعون ضده الأخير) وهو زوج ابنة المورث ووكيله في إدارة أمواله حسبما قرر في الشكوى رقم ٢٨٣٤ سنة ١٩٤٤ إداري دشا أنه تلقى من مورث المستأنف عليهم خطابا أثبتته محققها ، وأنه بموجبه قد وكله في إدارة ذات أرض النزاع بعد وفاة صهره وشقيق مورث المستأنف ضدهم وأنه قام بتأجيرها بهذه الصفة لآخرين ، وهو ما يدحض إدعاء المستأنفين بتملك مورثهم أرض النزاع بأن محمد أحمد على محمد بلال شقيق المستأنفين هذا الأول قد أقر في الشكوى باستعداده لاستئجار الأرض وإدارتها نيابة عن مالكها مورث المستأنف ضدهم (المطعون ضدهم هذا الأخير) وأيد هذه الأقوال بالإقرار الصادر منه والثابت به أن والده كان يدير الأرض بالنيابة عن شقيقه مورث المستأنف عليهم " وإذ كان يبين من ذلك أن الحكم قد استدل على أن يد مورث الطاعنين على أرض النزاع كانت بدا عارضة بما استخلصه من الشكوى الإدارية رقم ٢٨٣٤ سنة ٤٤ إداري دشنا ومن أقوال المطعون ضده الأخير فيها وما تضمنه الخطاب الذي قدمه للمحقق أثناء سماعه أقواله . وإذ كان ذلك وكان لمحكمة الموضوع أن تستدل على نوع وضع اليد من أي تحقيق قضائي أو إداري أو من

شهادة شاهد لم يؤد اليمين أمامها ولا رقابة لمحكمة القضاة عليهم في ذلك ، ما دام ما استنبطه مستمدا من أوراق الدعوى ومستخلصا منها امتنعا صائغا و يؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها . إذ كان ذلك فإن النعي لا يعدو أن يكون مجادلة موضوعية فيما تستقل به محكمة الموضوع دون معقب .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في الإسناد ، وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم قرر في معرض التدليل على ملكية مورث المطعون عليهم لأطيان النزاع أن الثابت من محضر أعمال الخبير المنتدب أن مورثهم الأصلي المرحوم محمد الحفني يملك ٢ ف ٣ ط و ١٢ مس عن والده المرحوم علي بلال وأنه لم يكن يزورها وإنما يقوم بزراعتها الأخوة المرحوم أحمد علي بلال ومورث الطاعنين وكان الأخوان يتحاسبان عن إيجارها وأن العلاقة ذات مستمرة بينهما حتى توفي أحمد علي بلال . مورث الطاعنين في سنة ١٩٥٤ ، في حين أن تقرير الخبير قد خلا في نتيجته من الاعتماد على هذه الواقعة كدليل على الملكية كما يبين من محضر أعماله أن ذكر هذه الواقعة جرى على لسان مورث المطعون عليهم المرحوم محمد علي بلال ، دون أن يقدم أي دليل على صحتها .

وحيث إن هذا النعي غير سديد . ذلك أنه وإن كان الحكم الابتدائي قد تضمنت أسبابه ما جاء بسبب النعي ، إلا أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه لم يستند في التدليل على ملكية مورث المطعون عليهم لأرض النزاع ووضع يده عليها كمالك إلى تقرير الخبير أو محضر أعماله بل إلى أدلة أخرى على ما جاء في الرد على السبب الثاني .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقولون إنهم تمسكوا في دفاعهم أمام محكمة الاستئناف بأنهم على استعداد لإثبات أنهم ومورثهم من قبلهم يضعون اليد على أطيان النزاع أكثر من ٢٣ عاما بنية التملك ، إلا أن الحكم المطعون فيه التفت عن تحقيق دفاعهم ولم يستجب له اكتفاء بقوله بأنه لا جدوى من تحقيق هذا الدفاع أخذا بمذلول الشكوى الإدارية ٢٨٣٤ سنة ١٩٤٤ إداري دشنا ، وإذا كانت الشكوى المذكورة خلوا من أقوال لهم ، وكان لزاما على المحكمة

أن تحقق دفاعهم المذكور بإحالة الدعوى إلى التحقيق لسماع شهودهم عن وضع يدهم المكتسب للملكية ، فإن عدم استجابة الحكم المطعون فيه لهذا الطلب هو إخلال منه بحقهم في الدفاع .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن محكمة الموضوع ليست ملزمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق متى استبان لها وجه الحق في الخصومة ، وإذا كانت قد حصلت من المقررات التي ساقها واطمأنت إليها — على ما سلف للبيان عند الرد على السبب الثاني — أن وضع يد مورث الطاعنين على أرض النزاع كان بطريق الإنابة لا بذية الملك . فإن عدم استجابتها لطلب الإحالة إلى التحقيق لا يعتبر منها إخلالا بحق الدفاع .

وحيث إن الطاعنين ينون بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه الخطأ في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقوون أنه أيد الحكم الابتدائي فيما انتهى إليه من اعتماد تقرير الخبير الذي خلص إلى أن مجموع الأطنان المتروكة عن المورث الأصلي للطعون ضدهم ١٧ ف و ١٣ ط و ٢ س ، في حين أن الثابت بالمكشوف الرسمية المرفقة بمحضر أعمال الخبير أن الأطنان المذكورة لا تتجاوز الإثنى عشر فدانا ، وقد ترتب على خطأ الخبير أن عدل المطعون ضدهم طلباتهم إلى طاب تثبيت ما كتبهم لمقدار ٢ ف و ١٣ ط و ١٢ س بعد أن كانت طلباتهم قاصرة على ٢ ف و ١ ط و ٣ س وقضى لهم بهذه الطلبات الأخيرة ، وإذا انساق الحكم وراء هذا الخطأ ، فإنه يكون معيبا بالفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول . ذلك أنه بالرجوع إلى الأوراق يبين أن الطاعنين لم يتمسكوا بهذا السبب أمام محكمة الموضوع ، ومن ثم فإنه يعتبر سببا جديدا لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هندی نائب رئيس المحكمة ، وعضوية المادة المستشارين :
الدكتور محمد حافظ دریدی ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدق البشبيش ، ودلى عبد الرحمن .

(٢١٧)

الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) دعوى . " نظر الدعوى " . محكمة الموضوع . " سلطتها في إعادة الدعوى للرافعة " حكم .

استقلال محكمة الموضوع بتقدير جديده طالب إعادة الدعوى للرافعة . رفض هذا الطلب لأسباب سائغة . لا إخلال بحق الدفاع .

(ب) حكم . " تسبیب الحكم " . " تسبیب كاف " .

تضمن الحكم ما يكفي لحل تضيئه وازد على دفاع الطاعن . لا تصور .

(ج) إثبات . " الفرائن القانونية " . وصية . " قرينة المسادة ٩١٧ مدنى " . بيع . " وضع يد المشتري " .

اقرينة الواردة بالمسادة ٩١٧ مدنى . شروطها . احتفاظ المتصرف بمجازة العين المتصرف فيها وبحقه في الانتفاع بها مدى حياته . لا يكفي انتفاع المتصرف بالعين انتفاعا فعليا حتى وفاته دون أن يكون ذلك مستقدا إلى مركز قانوني يخوله حق الانتفاع . وضع يد المشتري على العين المبيعة وإن كان قرينة على إنجاز التصرف إلا أنه ليس شرطا فيه .

(د) صورية . " إثبات الصورية " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الأدلة " .

استقلال قاضى الموضوع في تقدير أدلة الصورية واستخلاص عناصر الغش وتقدير ما يثبت به وما لا يثبت .

١ — إذا رأت محكمة الموضوع لأسباب سائغة أن طلب إعادة فتح باب المرافعة في الدعوى بعد أن حجرت للحكم هو طلب غير جدى لم يقصد به سوى إطالة أمد الخصومة ، فلم يستجب إليه ، فإن النعى على حكمها بأنه أخل بحق الطاعن في الدفاع يكون على غير أساس .

٢ — إذا كان فيما قرره الحكم ما يكفي لحل قضائه وينضم الرد على دفاع الطاعن ، فإن النعى عليه بالقصور يكون على غير أساس .

٣ — متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضائه على أن مفاد نص المادة ٩١٧ من القانون المدنى أن القرينة القانونية المنصوص عليها فيما لا تقوم إلا باجتماع شرطين ، الأول هو احتفاظ المتصرف بحيازة العين المتصرف فيها وبالتالي احتفاظه بحقه في الإنتفاع بهذه العين ، على أن يكون الإحتفاظ بالأمرين مدى الحياة ، ولا يكفي لقيام هذه القرينة أن ينتفع المتصرف بالعين انتفاعا فعلياً حتى وفاته ، دون أن يكون مستنداً في هذا الإنتفاع إلى مركز قانونى يخوله حقاً في هذا الإنتفاع ، فإن الحكم لا يكون فيما قرره قد خالف القانون ، ذلك أنه — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض^(١) — إن كان وضع يد المشتري على العين المبيعة يصح اعتباره قرينة على إنجاز التصرف ، فإنه ليس شرطاً لازماً فيه إذ قد يكون التصرف منجزاً مع استمرار حيازة البائع للعين المبيعة لسبب من الأسباب التى لا تتنافى مع إنجاز التصرف .

٤ — تقدير أدلة الصورية مما يستقل به قاضى الموضوع ، كما أن له ساطعة تامة في استخلاص عناصر الغش من وقائع الدعوى وتقدير ما يثبت به هذا الغش ، وما لا يثبت دون رقابة عليه من محكمة النقض في ذلك ما دامت الوقائع تسمح به . فإذا كانت محكمة الموضوع قد رأت في أوراق الدعوى وظروفها وملاساتها ما يكفي لنفي الصورية والغش والتدليس المدعى بها ، فإنها ليست في حاجة بذلك لسماع الشهود لإثبات ونفي هذه الصورية .

(١) نقض ١٩/٥/١٩٤٩ — مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ طما — الجزء الأول —

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — هل ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتحصل فى أن السيدة نفيسة عبد العظيم القاضى أقامت الدعوى رقم ٢٦٠٥
سنة ١٩٦٤ مدنى كلى القاهرة ضد حسن عبد العظيم القاضى والديدة دوات
عبد العظيم القاضى طالبة القضاء لها باعتبار الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٤٣٤٩
سنة ١٩٥٨ كلى مصر ضد المرحومة عائشة محمد فهمى ملزما للمدعى عليهما
باعتبارهما وارثين للسيدة المذكورة وكف مازعتهما لها فى السبعة عشر فدانا
الواردة فى الحكم المذكور والتسليم . وقالت شرعا لدعواها إن المرحومة عائشة
محمد فهمى مورثتها ومورثة المدعى عليهما باعت لها سبعة عشر فدانا بعقد
مؤرخ ١٩٥٣/٦/٣ بثمان قدره ٢٨٩٠ ج تم سدادها، وأنها أقامت ضد البائعة الدعوى
رقم ٤٣٤٩ سنة ١٩٥٨ كلى مصر ، بطلب الحكم بصحة ونفاذ العقد المذكور
مع التسليم وانتهت تلك الدعوى صلحا بينهما بمقتضى محضر صلح مؤرخ
١٩٥٨/١١/٢٩ تضمن إقرار البائعة بصحة العقد وقبض الثمن وتسليمها الأطنان
المبيعة فوراً، ونقضت المحكمة فى ١٩٥٨/١٢/٨ بالحاق محضر الصلح بمحضر الجلسة،
إلا أنه بعد وفاة البائعة شجر الخلاف بين الورثة بخصوص هذا العقد ووضع اليد
بالنسبة للقدر المبيع وبقى أعيان الزكاة، مما اضطر المدعية لإقامة الدعوى رقم ٧٩
سنة ١٩٦٣ مستعجل أبو كبير تطلب فيها الحكم بوضع الأطنان جميعها تحت
الحراسة القضائية حتى ينتهى النزاع ونقض لها بهذا الطلب ، ثم أقامت دعواها
الحالية بطلباتها سالفة البيان . ودفعت المدعى عليها الثانية بعدم اختصاص المحكمة
بمحايا بنظر الدعوى وطلبت فى الموضوع إعتبار الحكم الصادر فى الدعوى
رقم ٤٣٤٩ سنة ١٩٥٨ ضد مورثتها عائشة محمد فهمى منعدما لبطلان إجراءاته،
إذ أن زوج المدعية ووكيلها هو الذى تسلم صورة إعلان صحيفة الدعوى من المحضر
بصفته وكيلاً عن المدعى عليها البائعة بجمع بذلك بين صفة الوكالة من كل

من المشتري والبائعة . كما أن المدعى عليها في تلك الدعوى لم تكن مقيمة معه ، وأن المدعية لم تكن ممثلة في الدعوى التي حكم فيها بالتصديق على محضر الصاح لأن الذي حضر عنها لم يكن يحمل توكيلا يخوله تمثيلها أمام القضاء ، كما أن الحكم الصادر في تلك الدعوى لم يعلن إطلاقا لا للوارثة المحكوم عليها ولا لغيرها ، هذا بالإضافة إلى أن الصورة الشمسية لعقد البيع بها إضافات غير موقع عليها وأن العقد خلا من توقيع شهود عليه . وبتاريخ ١٨/٢/١٩٦٥ حكمت المحكمة حضوريا (أولا) برفض كافة الدفوع التي أبدتها المدعى عليها الثانية . (ثانيا) باعتبار الحكم الصادر في الدعوى ٣٤٩ ؛ سنة ١٩٥٨ كلى مصر ملزما للمدعى عليهما وارثي المرحومة عائشة محمد فهمي ، مع إلزامهما بتسليم المدعية السبعة عشر فدانا الواردة في الحكم . واستأنف المدعى عليه الأول هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة طالبا الحكم بإلغائه ورفض الدعوى ، وقيد الاستئناف برقم ٧٠٥ سنة ٧٢ ق ، وفي ٢٢/٣/١٩٦٦ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف ، وطعن الطاعن في الحكم المذكور بطريق النقض للأسباب المبينة بالتقرير . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وبالجلسة المحددة لضره أمام هذه الدائرة صمم للطاعن على طالب نقض الحكم وصمدت النيابة العامة على رأيها الوارد بمذكرتها .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب ، ينحى الطاعن في الوجه الأول من السبب الأول على الحكم المطعون فيه القصور في التصويب والإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول إنه تقدم لمحكمة الاستئناف بطلب فتح باب المرافعة في الدعوى حتى يقرر بالطعن بالتزوير على أصل للعقد الذي قدمته المطعون عليها الأولى لأول مرة أمام محكمة الاستئناف في الجلسة الأخيرة التي حجزت فيها القضية للحكم ، إذ لم تكن لديه فرصة من الوقت للاطلاع عليه والطعن فيه ، خاصة ولم يكن مقدما أمام محكمة أول درجة إلا صورته الشمسية والطعن يجب أن يكون على الأصل لا على الصورة ، غير أن المحكمة لم تجبه لهذا الطالب مكتفية بالقول أن الطاعن لا يقصد بطلبه إلا المماطلة في المحسومة ، وأنه لو كان جادا في طلبه لما تخلف عن متابعة الدعوى وعن الطعن في العقد فور تقديمه . وهذا من الحكم المطعون فيه ينطوي على قصور في التصويب وإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه رد على طلب الطاعن في هذا الخصوص بقوله ” أما ما طلبه المستأنف من إعادة القضية للمرافعة لأنه سوف يطعن على عقد البيع بالتزوير وليقدم مستنداته وأهمها استمارة رسمية عن الحياة وإيستكن دفاعه فإن هذا كله من قبيل المماطلة في الخصومة فقط ، لأنه لو كان جازاً فيما يدعيه لما تخلف عن متابعة الدعوى أمام محكمة أول درجة ولا اتخذ طريق الطعن بالتزوير على العقد فور تقديمه بجلسته المرافعة ، الأمر الذي لم يسلكه حتى خلال فترة حجز الدعوى للحكم . ومن ثم تلتفت المحكمة عن هذه الطلبات التي لا ترمى إلا إلى المماطلة والتسويف “ ومن ذلك يبين أن المحكمة قد تراءى لها في حدود سلطتها المروعية للأسباب السائفة التي أوردتها أن طلب إعادة القضية للمرافعة بعد أن حجزت للحكم هو طلب غير جدي لم يقصد به سوى إطالة أمد الخصومة ولم تستجب إليه . ومن ثم فإن النعى على حكمها بأنه أخل بحق الطاعن في الدفاع يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى في الوجه الثاني من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع . وفي بيان ذلك يقول إن طلبه إعادة الدعوى للمرافعة تضمن طلب تمكنه من الرد على مستندات المصعون عليها الأولى التي قدمت بالجلسة الأخيرة . ومن بينها أربعة عقود زعمت أنها عقود مزارعة مبرمة بينها وبين آخرين عن أرض للزراع ، وأن هذه العقود يستلزم الرد عليها تقديم استمارة من الجمعية للتعاونية الزراعية المختصة موضعها الحقيقة ، ولا تكفي المدة المحددة لصدور الحكم في الدعوى لاستخراج الاستمارة المذكورة ، غير أن محكمة الاستئناف رفضت الاستجابة لطلبه مما يعتبر إخلالاً بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الثابت من الصور الرسمية لمحاضر جلسات محكمة الاستئناف المقدمة من الطاعن أن المطعون عليها الأولى كانت قد قدمت بجلسته ١٩٦٥/١٠/١١ مستندات ، فطلب للطاعن التأجيل للاطلاع والرد عليها ، فاستجابت المحكمة لطلبه وأجلت الدعوى بجلسته ١٩٦٥/١٢/١٤ . ولم ينته أن المصعون عليها الأولى قد تقدمت بمستندات ، وعاد الطاعن وطلب التأجيل ليقدم مستنداته رداً على المستندات التي سبق أن قدمتها . واستجابت المحكمة لطلبه وأجلت الدعوى بجلسته ١٩٦٦/٢/٢٢ لذات السبب وفي هذه الجلسة الأخيرة لم تقدم المطعون

عليها الأولى مستندات وطلبت حجز الدعوى للحكم مع تقديم مذكرات أما الطاعن فقد عاد يطلب التأجيل لتقديم مستندات ولم تجبه المحكمة بل قررت حجز الدعوى للحكم بجلسة ٢٢ مارس سنة ١٩٦٦ مع للتصريح بتقديم مذكرات . وإذا كان يبين من ذلك أن محكمة الموضوع قد أفسحت للطاعن أثناء نظر الدعوى أمامها وقبل قفل باب المرافعة فيها في أن يقدم ما يشاء من مستندات ردا على خصمه . فلا تريب عليها إذا ما هي حجزت الدعوى للحكم فيها أن ترفض طلب الطاعن بإعادتها للمرافعة لما تراه لها للأسباب المسوغة التي أوردتها على ماسلف بيانه في الرد على الوجه الأول من أن هذا الطلب غير جدى .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول أنه أغفل الرد على أوجه الدفاع التي تضمنتها صحيفة الاستئناف في خصوص بطلان الصلح لغش والتدليس وما تذرعه به الحكم من أن الطاعن لم يحدد طعنا محددا على هذا الصلح هو قول يخالف الثابت في الأوراق ، مما يعيبه بالقصور والخطأ في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى في غير محله . ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه بعد أن استعرض ما تضمنته صحيفة الاستئناف من أسباب وما أبداه طرفا الخصومة من دواع عقب على ذلك بقوله " وأما ما ادعاه المستأنف أن مورثة الطرفين لم تكن تعلم بالعقد أو بإجراءات الدعوى رقم ٤٣٤٩ سنة ١٩٥٨ كلى القاهرة تلك الإجراءات المشوبة . كذلك بطلان محضر الصلح لأنه بنى على إجراءات غش وتدليس من وكيل المستأنف عليها الأولى والمطعون عليها الأولى وزوجها وهو نفس وكيل المورثة ويتولى شئونها — فهذا الإدعاء مردود بأر المورثة رقت أكثر من مرة على عقد البيع سند الدعوى رقم ٤٣٤٩ سنة ١٩٥٨ كلى القاهرة . كذلك انتقلت إلى مكتب الشهر العقاري بالقاهرة ووقعت على توكيل رسمى لمحام مثلها بجلسة ١٩٥٨/١٢/٨ وأقرت في محضر الصلح الذى وقعت عليه أيضا بإمضاءها . وكل هذه الأوراق — الموقع عليها منها حجة على المستأنف والمستأنف عليها الثانية ما دام لم يطعن عليها أحد بالتزوير ، وإنه وإن كان محضر الصلح الذى وثقه القاضى

وأضحى رسمياً يقبل الطعن عليه بكافة الطعون التي توجه للعقود ، إلا أن المستأنف لم يحدد طعناً محدداً على هذا الصلح أو عقد البيع بل شمل السبب الثاني من أسباب الاستئناف كلاماً عاماً في الطعن على العقد بالصورية والغش والتدليس ، وهذه الطعون لو صح توجيهها على عقد البيع ومحض الصلح محل الدعوى المالية لمكانت طعوناً غير مقبولة ، فالصورية منتفية لأن عقد البيع جرى كما تدل ظروف التعاقد وإصرار المورثة على نفاذ البيع وتوكيلها محام لإقرار الصلح الذي تتضمن بنوده - كما حلف البيان - أركان عقد البيع ونص في كل من عقد البيع ومحض الصلح على دفع الثمن وتبجيز البيع ، الأمر الجائز قانوناً حتى ولو متر هذا العقد تبرعاً على سبيل الهبة التي يملكها المرء ، مادام أنه في حالة صحية في كل ماله ومادامت الهبة مستورة بعقد البيع ، كذلك لم يثبت أن هناك غشاً وتدليساً أو يمثل هذا مخالفة نظام الإرث مادام أن عقد البيع ومحض الصلح قد صدرا من المورثة غير مشوين ببيع فلم يكونا وصية لعدم ثبوت أن اتجاه قصد المورثة - المتصرف - إلى التبرع وإضافة التليك إلى ما بعد موتها .

إذ كان ذلك وكان في هذا الذي قرره الحكم ما يكفي لحمل قضائه وبتضمن الرد على دفاع الطاعن ، فإن النعي بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقول إنه أورد في صحيفة الاستئناف أن عقد البيع إذا صح صدوره من المورثة فإنه غير منجز ويعتبر وصية لأن المورثة استمرت في وضع يدها على العين منتفعة بها حتى وفاتها . غير أن الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون على واقعة الدعوى بما استخاضه من نص المادة ٩١٧ من القانون المدني ومن تطبيقها على العقد ، هذا بالإضافة إلى أنه قد ساق قرائن كثيرة للتدليل على أن التصرف ذاته مشوب بالغش والتحايل على أحكام الإرث ، وعلى الرغم من ذلك فإن المحكمة لم تتح له الفرصة لإثبات هذا الدفاع بكافة طرق الإثبات المقررة قانوناً باعتباره من الغير مما يجعل حكمها مخالفاً للقانون .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه في هذا الخصوص على قوله "إن عقد البيع ومحضر الصلح قد صدرا من المورثة غير مشوبين بعيب فلم يكونا وصية لعدم ثبوت أن إتجاه قصد المورثة — المتصرف — إلى التبرع وإضافة التملك إلى ما بعد موتها — ولا يغير من هذا النظر استمرار وضع يد المورثة على الأطنان المبيعة حتى وفاتها أخذا بما جاء بإنذار رئيس الجمعية التعاونية الزراعية للسناف ردا على إنذارها بأن عقود الإيجار المودعة بالجمعية هي لصالح المورثة حتى وفاتها يوم ٩ ١٩٦٣ لأن مفاد نص المادة ٩١٧ من القانون المدني أن القرينة القانونية المخصوص عليها فيها لا تقوم إلا باجتماع شرطين الأول هو احتفاظ المتصرف بحيازة العين المتصرف فيها والثاني احتفاظه بحقه في الإنتفاع بهذه العين على أن يكون الاحتفاظ بالامر من مدى الحياة، ولا يكفي لقيام هذه القرينة أن ينتفع المتصرف بالعين استقاعا فعليا — كما هو الشأن في الدعوى الحالية — حتى وفاته دون أن يكون مستندا في هذا الإنتفاع إلى مركز قانوني يخوله حقا في هذا الاستقاع، وهذا الذي قرره الحكم لا يخالفه فيه للقانون. ذلك أنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إن كان وضع يد المشتري على العين المبيعة يصح اعتباره قرينة على إنجاز التصرف، فإنه ليس شرطا لازما فيه، إذ قد يكون التصرف منجزا مع استمرار حيازة البائع للعين المبيعة لسبب من الأسباب التي لا تنافي لإنجاز التصرف، أما نعي الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه لم يبيء له الفرصة لإثبات أن التصرف مشوب بالغش والتدليس بكافة طرق الإثبات بما فيها البيئة باعتباره من الغير بالنسبة للتصرف المذكور، فمردود بأنه يبين من الحكم المطعون فيه — على ما سلف بيانه عند الرد على السهب الأول — أنه نفى عن العقد ومحضر الصلح الصورية والغش والتدليس بقوله إنها طعون غير مقبولة، فالصورية مستفية لأن عقد البيع جرى، كما تدل ظروف التعاقد وإصرار المورثة على نفاذ البيع وتوكيلها محام لإقرار الصلح الذي تضمن أركان عقد البيع وتخييره، وقبض الثمن، وأنه لم يثبت أن هناك غشا أو تدليسا أو مخالفة لنظام الإرث. إذ كان ذلك وكان تقدير أدلة الصورية مما يستقل به قاضي الموضوع

كما أن له سلطة تامة في استخلاص عناصر الغش من وقائع الدعوى وتقدير ما يثبت به هذا الغش ومالا يثبت دون رقابة عليه من محكمة النقض في ذلك ما دامت الوقائع تسمح به . إذ كان ذلك وكانت محكمة الموضوع قد رأت في أوراق الدعوى وظروفها وملابساتها ما يكفي لنفي للصورية والغش والتدليس المدعى بها . فلأنها ليست في حاجة بعد ذلك لسماع شهود الإثبات ونفى هذه الطعون . ويكون النفي في هذا الخصوص في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر همدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
الدكتور محمد حافظ هريدى ، ومحمد صدق البشيشى ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وهلى عبد الرحمن .

(٢١٨)

الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٦ القضائية :

نقض . " إجراءات الطعن " . " الصفة فى الطعن " . دعوى . شروط قبول
الدعوى . " الصفة " .

هيئة الإذاعة . رئيس مجلس إدارتها - بعد صدور القرار الجمهورى رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٦ -
هو صاحب الصفة وحده فى تمثيلها فى الدعاوى التى ترفع منها أو عليها . تقرير مديرها العام الطعن
بالنقض بصفته ممثلاً لها . عدم قبول الطعن .

إن إذاعة الجمهورية العربية المتحدة كانت طبقاً للقرار الجمهورى رقم ٧١٧
لسنة ١٩٥٩ مؤسسة عامة وكان يمثلها فى التقاضى مديرها العام ثم صدر قرار
رئيس الجمهورية رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم هيئة الإذاعة فعمل منها هيئة عامة ، ونص
فى المادة الخامسة منه على أن يمثل رئيس مجلس الإدارة الهيئة أمام القضاء وقد
عمل بهذا القرار منذ صدوره فى ٣ يناير سنة ١٩٦٦ ، ومن ثم فقد زالت عن المدير العام
صفته فى تمثيل هيئة الإذاعة ، وأصبح رئيس مجلس إدارتها هو وحده ، صاحب الصفة
فى تمثيلها فى الدعاوى التى ترفع منها أو عليها . وإذا كان الثابت أن للطعن قد قرر به
المدير العام للهيئة بصفته ممثلاً لها ، فإنه يكون غير مقبول لرفعه من غير ذى صفة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتحصل فى أن المرحوم زكريا أحمد أقام الدعوى رقم ٣٥٢٥ سنة ١٩٥١ كلى القاهرة

ضد هيئة إذاعة الجمهورية العربية المتحدة وآخرين ، وبعد وفاته حل محله ورثته وقصروا طلباتهم فيها على طلب إلزام هيئة الإذاعة بأن تدفع لهم مبلغ ١٢٠٠ ج مقابل إذاعتها لثمانية من ألحانه ٦ منها غنتها فتحية أحمد ولحن غناه محمد الكحلأوى وآخر غنته معاد محمد ، وقالوا في بيان دعواهم إن الهيئة المدعى عليها أذاعت مقطوعات وألحانا مملوكة لورثتهم دون تصريح منه ، وإذا كانوا يستحقون تعويضا عن ذلك فقد طلبوا المحكم لهم بطلباتهم ، وبتاريخ ١٩٥٥/٢/٢٧ حكمت المحكمة بنسب السيد محمد فتحي مدير معهد الموسيقى الشرقي خبيرا في الدعوى الإنتقال إلى دار الإذاعة والإطلاع على جميع برامجها والتسجيلات والتقارير والأوراق والحسابات المتعلقة بهذه البرامج وجميع المستندات المثبتة للملكية للإذاعة لما تملك من ألحان وذلك لتحديد المطربين والمطربات والموسيقيين والموسيقيات والفرق التمثيلية والموسيقية الذين أدوا ألحانا للمدعى وبيان هذه الألحان وعدد مرات أدائها وتواريخ ذلك في المدة من ١٩٣٦/١٠/١٧ حتى ١٩٥٤/١١/٦ ، ولما اعتذر الخبير المتدب حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٥٦/٢/٢٥ بنسب الأستاذ محمد علي فضل بدلا منه لأداء المأمورية السابقة ، وبعد أن باشر مأموريته وقدم تقريره قضت في يوم ١٩٥٨/٦/٢٣ بإعادة المأمورية إليه لأداء المهمة المبينة بالشطرين الأخيرين من الحكم الصادر بجلسة ١٩٥٥/٢/٢٧ إلا أنه اعتذر عن مباشرتها فحكمت المحكمة في ١٩٥٧/١١/١٧ بنسب الدكتور محمود الحفني بدلا منه لاستكمال أداء المأمورية على النحو المبين بمنطوق الحكم الصادر في ١٩٥٨/٦/٢٣ وبعد أن قدم تقريره عادت وبتاريخ ١٩٦٢/٥/٢٧ فحكمت بالزام هيئة الإذاعة بأن تدفع لورثة المدعى مبلغ ٨٠٠ ج ، واستأنفت الهيئة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاءه ورفض الدعوى ، وقيد هذا الاستئناف برقم ١٦٧٦ سنة ٧٩ ق ، وبتاريخ ١٩٦٦/٣/٢٨ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف ، وطعن مدير عام هيئة الإذاعة بصفته في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ، وطلب الماطعون حاجهم الحكم أصليا بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة ، ومن باب الاحتياط رفضه ، وأصرت النيابة العامة على رأيها الوارد في مذكرتها وطلبت نقض الحكم نقضا جزئيا في خصوص السببين الأول والرابع ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

وحيث إن معنى الدفع المبدى من المطعون عليهم أن الذى يمثل هيئة الإذاعة أمام القضاء هو رئيس مجلس إدارتها عملاً بحكم المادة ٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة ، وإذ رفع الطعن فى ٢٨/٥/١٩٦٦ وكان الذى قرر به هو مدير عام الهيئة ، فإن الطعن يكون غير مقبول لرفعه من غير ذى صفة .

وحيث إن هذا الدفع فى محله ، ذلك أن إذاعة الجمهورية العربية المتحدة كانت طبقاً لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١٧ لسنة ١٩٥٩ — مؤسسة عامة ، وكان يمثلها فى التقاضى مديرها العام . ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٦ ، بتنظيم هذه الإذاعة بخملى منها هيئة عامة ، ونص فى المادة الخامسة منه على أن يمثل رئيس مجلس الإدارة الهيئة أمام القضاء وقد عمل بهذا القرار من يوم صدوره فى ٣ يناير سنة ١٩٦٦ ، ومن ثم فقد زالت عن المدير العام صفته فى تمثيل هيئة الإذاعة وأصبح رئيس مجلس إدارتها من تاريخ العمل بالقرار الأخير هو وحده صاحب الصفة فى تمثيلها فى الدعاوى التى ترفع منها أو عليها ، إذ كان ذلك وكان الثابت أن الطعن قد رفع بتاريخ ٢٨/٥/١٩٦٦ . وأن الذى قرر به هو المدير العام للهيئة بصفته ممثلاً لها فإنه يكون غير مقبول لرفعه من غير ذى صفة .

جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندی نائب رئيس المحكمة ، وعصبة السادة
المستشارين ، السيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدقي البشبيش ، ومحمد سيد أحمد حماد ،
وعلى عبد الرحمن .

(٢١٩)

الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) وكالة . " إثبات الوكالة " . إثبات .

تنفيذ الوكالة أو الإقرار بها صراحة أو ضمنا من الأدلة التي يجيزها القانون لإثبات
الوكالة .

(ب) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " .

لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في تقدير الأدلة المطروحة عليها .

١ - إذا استند الحكم في إثبات الوكالة إلى إقرارات الموكل في دعوى جماعية
ودفاعه في دعوى أخرى ، فلا مخالفة في ذلك للقانون لأن تنفيذ الوكالة أو الإقرار بها
صراحة أو ضمنا من الأدلة التي يجيزها القانون لإثبات الوكالة أو لإعفاء الخصم
من تقديم الدليل عليها .

٢ - لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في تقدير الأدلة المطروحة عليها
وفي استخلاص القرائن مما تحت يدها من أوراق ومن ظروف الدعوى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن احتوى أوضاعه الشككية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه و باقي أوراق الطعن -
تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى ٥٠٥ سنة ١٩٦٣ كلى طعنا بطالب فيها

الحكم بإلزام الطاعن بأن يؤدي إليه مبلغ ۳۱۹ ج و ۷۱۴ م، تأسيسا على أنه تعاقد مع ديمتری بنی مقتش زراعة الطاعن ونائبه على بيع تقاوی لوبيا وفاصوليا ثم على شراء ۱۷ طنا من محصول اللوبيا، ولما كان قد دفع في ذلك ۲۲۸۶ ج و ۷۳۰ م فإن تصفية الحساب تجعله دائنا بالمبلغ المطالب به، واستند في إثبات دهواه إلى ما جاء بالشكوى الإدارية ۷۳ د سنة ۱۹۶۳ كفر الزيات التي أقر فيها ديمتری بنی بصحة هذا الحساب، ودفع الطاعن الدعوى بأن ديمتری بنی يعمل لديه ناظرا لزراعته دون أن يكون وكيله عنه في البيع أو الشراء وأنه تواطأ مع المدعى في هذا الصدد إلا أن الوكالة المدعاة لا يجوز إثباتها إلا بالكتابة وبتاريخ ۶ ديسبر سنة ۱۹۶۴ حكمت المحكمة برفض الدعوى على أساس من هذا الدفع، امتأنف المطعون عليه هذا الحكم لدى محكمة امتأنف طنطا طالبا إلغاءه والحكم له بطلباته وقيد استئنافه برقم ۷۷ سنة ۱۵ قضائية وبتاريخ ۱۷ أبريل سنة ۱۹۶۶ حكمت تلك المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإجابة المطعون عليه إلى طلباته، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وبالجلسة المحددة لمظهره أصرت النيابة على هذا الرأي.

وحيث إن الطاعن بنی على سببين حاصل السبب الأول منهما أن الحكم المطعون فيه أجاز إثبات الوكالة بالبينة والقرائن وهو منه خطأ ومخالفة للقانون، إذ أن قيمة التصرف المدعى به تزيد عن عشرة جنيهات فلا يجوز إثبات التوكيل فيه بغير كتابة.

وحيث إن هذا الهمي مردود، ذلك أن الحكم المطعون فيه عول في قضائه بإلزام الطاعن بالدين على ما استخلصه مما قرره الطاعن في محضر اللجنة ۲۳۱۶ سنة ۱۹۶۳ كفر الزيات، والتي إنهم فيها ديمتری بنی بتبديد محصول الزراعة والتي قضى فيها بانقضاء الدعوى بوفاء المتهم — من أنه عين ديمتری بنی في نوفمبر سنة ۱۹۶۱ مفتشا للزراعة ثم تغيب عن أرضه عاما بسبب مرضه دون أن ينيب عنه آخر في هذه الفترة، ومما ورد في كشف الحساب الذي قدمه الطاعن في الدعوى العمالية التي أقامها ديمتری بنی والموقع عليه من هذا الأخير من أن ديمتری بنی كان المشرف الأهل على الشئون المالية للزراعة، وبلغت سلطته في هذا الشأن مكانة

منح الفروض وحبى نفسه بقرض مرتب خمسة شهور ، وكان كذلك المرجع الأعلى في شئون العمال الزراعية وعددهم وأجورهم والمواشى اللازمة وأجرها والوقوف اللازم للساكنات ، كما أخذ علم الطاعن بتصرفات ديمترى بنى وقبوله لها ، مما ذكره بتحقيق اللجنة من أن ديمترى بنى كان قد عرض عليه إيصالا مؤرخا أول سبتمبر سنة ١٩٦٢ يفيد تسلم المطعون عليه ٤٨٤٩ كيلو جراما من محصول اللوبيا دون أداء ثمنها . وأنه لما كان يطالب ديمترى بنى بقيمة هذا الثمن كان يسوف بمحبة التيسير على المطعون عليه ، كما أخذ ذلك من سكوت الطاعن عن معرفة ما أنتجته زراعته من محاصيل من تاريخ تعيين ديمترى بنى حتى مطالبة المطعون عليه له بصافي حسابه ، مع أنه كان قد حصل من ديمترى بنى على الإيصال المؤرخ أول سبتمبر سنة ١٩٦٢ بتسلم المطعون عليه لما اشتراه من ديمترى بنى ، وكذلك أخذ مما قرره الطاعن بحضور تحقيق اللجنة من أنه يقبل أن يسلمه ديمترى بنى ثمن محصول اللوبيا التي باعها وقبض ثمنها أن هذا الأخير كان له سلطة قبض الثمن . وخلص الحكم إلى القول بأن "جميع هذا إنما يلضع بأحد أمرين إما أن يكون المستأنف عليه قد عهد للسيد ديمترى منذ البداية سلطات واسعة شملت التصرف في المحصول وقبض ثمنه ، وإما أن يكون للسيد ديمترى قد سمح لنفسه بمباشرة تلك السلطات الواسعة فأقر المستأنف عليه الطاعن ذلك ، وكلا الأمرين يلزم المستأنف عليه بأعمال السيد ديمترى في هذا العام إما على أساس سبق الإنابة أو قبولها وإجازة التصرفات الصادرة من السيد ديمترى " ، إذ كان ذلك وكان الحكم قد اعتمد في إثبات الوكالة إلى قرارات الموكل في دعوى اللجنة وكذلك من دفاعه في الدعوى العمالية ، فإن هذا الاستناد لا مخالفة فيه للقانون ، لا تنفيذ الوكالة أو الإقرار بها صراحة أو ضمنا من الأدلة التي يجزها القانون لإثبات الوكالة أو لإعفاء الخصم من تقديم الدليل عليها .

وحيث إن الطاعن ينهى في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه أنه استخلص قيام الوكالة أو تنفيذها من أن الطاعن عهد إلى ديمترى بنى بسلطات واسعة شملت التصرف في المحصول وقبض ثمنه ومن مطالبته له بثمن ما تصرف فيه بالبيع إلى المطعون عليه مع أن الطاعن إذا أنكر وكأنته أنه في جميع مراحل الدعوى ونازع فيما قام به من تصرفات فإنه ما كان يجوز اعتبار هذا الذي قرره الحكم

إجازة منه للتصرف ، لأن من حقه أن يطالب ديمتري بني بتعويض عن الخطأ الذي ارتكبه ببيع للحصول دون أن يكون وكيلًا عنه وهذا التعويض يندرج تحته فمن هذا المحصول .

وحيث إن هذا الذي مردود أيضا ، ذلك أنه لما كان لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في تقدير الأدلة المطروحة عليها ، وفي استخلاص القرائن مما تحت يدها من أوراق ومن ظروف الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ من الأدلة والقرائن التي ساقها إلى ما هو مبين بالرد على الصواب الأول من سبب الطعن قيام الوكالة أو إجازة التصرف ، وكان استخلاص الحكم المؤدى إلى هذه الأدلة والقرائن مائغا ومقبولا ، فإن النعي يصبح في حقيقته جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندی نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد قط هريدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدق البشبيش ،
وعلى عبد الرحمن .

(٢٢٠)

الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) نقض . ” الخصوم في الطعن “.

وجوب أن يكون الخصم في الطعن بالنقض مصلحة في الدفاع عن الحكم
المطعون فيه بقاء ذلك أثره عدم قبول الطعن .

(ب) نقض . ” إعلان الطعن “ . ” بطلان الإعلان “ . ” المصلحة
في التمسك بالإعلان “ . بطلان .

إعلان الطعن في المبدأ . تقديم المطعون عليه مذكرة بدفاعه . التمسك بالإعلان
لعيب لحاب إجراء الإعلان . عدم بيان وجه المصلحة في التمسك به . لا يجوز .

(ج) قرار إداري . ” محل القرار لإداري “ . اختصاص . ” اختصاص
ولائي “ . حراسة .

قرار اللجنة العليا للتعليم اخاص بعدم تجديد الاستيلاء على مدرسة وتسليمها
ملاكها الظاهر . لا يعتبر قرار إداري . لا بالنسبة لعدم التجديد دون التعليم الذي
لا يده وأن يكون عملاً مادياً . تعيين حارس على المدرسة لا يمس القرار الإداري
وتختص به المحاكم العادية .

(د) موظفون . ” منع الجمع بين الوظيفة والأعمال الأخرى “ . بطلان .
” بطلان التصرفات “ . عقد . ” شروط انعقاده “ .

منع الموظفين من الجمع بين وظائفهم وبين الأعمال الأخرى . ومخالفة ذلك
لا تعدر أن تكون مخالفة إدارية لا تنال من صحة التصرفات التي يبرمها أولئك
الموظفون .

١ - متى كان المطعون عليه الأول قد أقام الدعوى ضد الطاعن دون أن يوجهه إلى وزير التربية والتعليم أية طلبات ولم يحكم عليه بشيء ما، وكانت أسباب الطعن لا تتعلق به، وكان لا يكفي فيمن يختصم في الطعن أن يكون خصما للطاعن في الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه، بل يجب أن تكون له مصلحة في الدفاع عن الحكم، فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة لوزير التربية والتعليم.

٢ - متى كان الثابت أن تقرير الطعن قد أعلن في الميعاد وقدم المطعون عليه مذكرة بدفاعه، ولم يبين فيها وجه مصلحته في التمسك ببطلان إعلان الطعن، فإن الدفع ببطلان الطعن يكون - على ما جرى به قضاء محكمة النقض^(١) - غير مقبول.

٣ - لما كان محل للقرار الإداري هو المركز القانوني الذي تتجه إراد مصدر القرار إلى إحداثه وذلك بإنشاء حالة قانونية أو تعديلها أو إلغائها فإن قرار اللجنة العليا للتعليم الخاص - برفض تحديد الاستيلاء على إحدى المدارس وتسليمها لمالك المظاهر - لا يعتبر قرارا إداريا إلا بالنسبة لعدم تجديد الاستيلاء أما أمره بتسليمها إلى المالك للمظاهر فلا يعدو أن يكون عملا ماديا فصدت به إلى مواجهة الحالة الناجمة عن رفع يد مديرية التعليم عن إدارة المدرسة، ومن ثم فإن تعيين حارس على المدرسة لا يمس القرار الإداري المذكور وتختص به المحاكم العادية.

٤ - إن مخالفة للقانون ٢١٠ سنة ٥١ بشأن موظفي الدولة الذي منع الموظفين من الجمع بين وظائفهم وبين الأعمال الأخرى لا تعدو أن تكون مخالفة إدارية تقع تحت طائلة الجزاء الإداري ولا تنال من صحة التصرفات التي يبرمها

(١) نقض ١٠ يناير سنة ١٩٦٣ - مجموعة المكتب الفني - السنة ١٢ ص ١٠٠.

ونقض ٣١ يناير سنة ١٩٦٨ - مجموعة المكتب الفني - السنة ١٩ ص ١٧٠.

أولئك الموظفون بالمخالفة لذلك . وإذا كانت المادتان الثالثة والرابعة من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن التعليم الخاص ، وإن حددتا الشروط الواجب توافرها في مالك المدرسة الخاصة ، ومن بينها ألا يكون من موظفي الدولة إلا أن ذلك لا يعدو أن يكون أمرا من الشارع للجهة المنوط بها الترخيص بالمدراس الخاصة ، دون أن يكون ذلك شرطا من شروط صحة انعقاد الاتفاقات التي يبرمها الأفراد فيما بينهم بشأن المدرسة كنظام مالي مستقل عن الترخيص .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن السيد / أحمد محمد عبد الله جاويش أقام الدعوى رقم ٤١٤ سنة ١٩٦٤ مدني كل سوهاج ضد السيد / محمد علي أحمد أبو يوسف ووزير التربية والتعليم ، طالبا الحكم (أولا) بصحة مستعجلة بوضع " مدرسة للمعسر الإعدادية الثانوية الخاصة المشتركة تحت الحراسة القضائية وتعيده حارسا عليها (وثانيا) بصحة عقد الشركة المؤرخ ١٩٦٢/١١/١٠ فيما تضمنه من النص على استحقاقه لنصف هذه المدرسة ونصف إيراداتها (وثالثا) بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٩٦٢/١١/١٠ فيما تضمنه من قيام المدعى بأعمال المدرسة كمنظر وكمدير لها . وقال بيانا للدعوى إنه اتفق مع المدعى عليه الأول على إنشاء مدرسة خاصة في مدينة سوهاج بحق النصف لكل منهما ، وقد صفى الحساب بينهما عن العام الدراسي ١٩٦١ - ١٩٦٢ ثم اتفقا بموجب العقد المؤرخ ١٩٦٢/١١/١٠ على استمراره أن يتولى إدارة المدرسة ثم حرا العقد المؤرخ ١٩٦٢/١١/١٠ على استمرار الشركة بينهما ، ونظرا لارتكاب المدعى عليه عاة مخالفات استتات مديرية التربية والتعليم بحافظة سوهاج على المدرسة في ١/٢/١٩٦٣ وقامت بإدارتها حتى ١٨/٧/١٩٦٤ ، ثم سلمتها للدعوى عليه في ١/٩/١٩٦٤ ، وأنه إذ كان يخشى على حقوقه ، فقد أقام الدعوى طلباته سالفة الذكر ، ولدى نظر هادفع المدعى عليه الأول عدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى هل أساس أن طلب المدعى تعيينه

حارسا يتضمن إلغاء القرار الإداري الصادر من لجنة التعليم الخاص بوزارة التربية والتعليم والقاضي بتسليم المدرسة إليه ، وأجاب على موضوع الدعوى ببطلان عقد الشركة . وبتاريخ ۱۹۶۵/۴/۳ حكمت المحكمة (أولا) برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى وباختصاصها (وثانيا) وبصفة مستعجلة بوضع المدرسة تحت الحراسة القضائية ، وتعيين المدعى حارسا قضائيا عليها وتسليمها إليه لإدارتها وإيداع صافي إيراداتها خزينة المحكمة حتى يفصل في الطلبات الموضوعية التي حددت جلسة ۱۹۶۵/۵/۸ لنظرها . استأنف المدعى عليه الأول هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسبوط طالبا الحكم بإلغائه وبعدم اختصاص المحكمة ولائيا ، وعلى سبيل الاحتياط الحكم برفض طاب الحراسة ، وقيد استئنافه برقم ۶۸ سنة ۴ قضائية مأمورية سوهاج . وبتاريخ ۱۹۶۶/۴/۸ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، ودفع المطعون عليه الأول ببطلان الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون عليه الثاني وهو وزير التربية والتعليم ، وطلبت رفض الدفع المبدى من المطعون عليه الأول ورفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظره أمام هذه الدائرة تمسكت النيابة برأيها الوارد في مذكرتها .

وحيث إن معنى الدفع المبدى من النيابة العامة بعدم قبول الطعن بالنسبة لوزير التربية والتعليم أنه ليس خصما حقيقيا في الطعن .

وحيث إن هذا الدفع في محله ، ذلك أن المطعون عليه الأول إذ أقام الدعوى لم يوجه إلى وزير التربية والتعليم أية طلبات ، ولم يحكم عليه بشيء ما . وإذا كان ذلك وكانت أسباب الطعن لا تتعلق به ، وكان لا يكفي فيمن يختصم في الطعن أن يكون خصما للطاعن في الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، بل يجب أن تكون له مصلحة في الدفاع عن الحكم ، فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون عليه الثاني .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من المطعون عليه الأول هو بطلان الطعن لخلو ورقة إعلانه من بيان انتقال المحضر إلى محل إقامته وخلو محضر تسليم الصورة إلى الإدارة من بيان وقت هذا التسليم .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأنه لما كان الثابت أن تقرير الطعن قد أعلن في الميعاد وقدم المطعون عليه مذكرة بدفائه ولم يبين فيها وجه مصلحته في التمسك بالبطلان فإن الدفع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يكون غير سديد .

وحيث إن الطعن بالنسبة للطعون عليه الأول قد امتنع في أوضاعه الشككية .

وحيث إن للطعن بنى على سببين ينمى الطعن في السبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن مديرية التربية والتعليم بمحافظة سوهاج طلبت في آخر العام الدراسي ١٩٦٣ — ١٩٦٤ من اللجنة العليا لشئون التعليم انخاص بوزارة التربية والتعليم تجديد امتيازاتها على المدرسة لمدة عام دراسي آخر ، غير أن تلك اللجنة أصدرت قرارا برفض التجديد وبتسليم المدرسة للطعن باعتباره مالهها الظاهر . وهو قرار إداري صادر من جهة إدارية مختصة . وترتب عليه تغيير في المراكز القانونية التي كانت قائمة قبل صدوره ، ومتى كان الأمر كذلك ، فإنه يمتنع على المحاكم العادية أن تفصل في أي طلب يكون من شأنه المساس بذلك للقرار ، ولما كان طلب وضع المدرسة تحت الحراسة يتضمن المساس بذلك القرار ، فإنه يخرج عن ولاية المحاكم العادية . وإذا لم يأخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر ، وقضى بتعيين المطعون عليه حارسا على المدرسة وهو ما يتعارض مع قرار تلك اللجنة ، فإنه يكون قد خالف قواعد الاختصاص للولائي .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أنه لما كان محل القرار الإداري هو المركز القانوني الذي تنجم إرادته مصدر القرار إلى أحداثه وذلك بإنشاء حالة قانونية أو تعديها أو إلغائها . فإن قرار اللجنة العليا للتعليم الخاص المؤرخ ١٩٦٤/٧/١٨ لا يعتبر قرارا إداريا إلا بالنسبة لعدم تجديد الاستيلاء على المدرسة ، أما أمرها بتسليم المدرسة إلى المالك للظاهر لأنه — على ما قالت اللجنة في أسباب قرارها — يوجد نزاع على ملكيتها مطروح أمره على القضاء . فإنه لا يبدو أن يكون عملا ماديا قصدت به إلى مواجهة الحالة الناجمة

عن رفع يد مديرية التعليم عن إدارة المدرسة ، ومن ثم فإن تعيين حارس على المدرسة لا يمس القرار الإداري المذكور وتختص به المحاكم العادية وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه لا يكون قد حالف قواعد الاختصاص الولائي .

وحيث إن الطاعن ينعي في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك بقول إن دفاؤه قام لدى محكمة الموضوع على أساس بطلان عقد الشركة لأنه تم والمطعون عليه الأول موظف بمديرية التربية والتعليم ممنوع — بحكم القانون رقم ۲۱۰ لسنة ۱۹۵۱ بشأن موظفي الدولة والقانون رقم ۱۶۰ لسنة ۱۹۵۸ بشأن التعليم الخاص — من أن يكون مالكا لمدرسة خاصة ورغم أن هذا الدفاع جوهري يتغير به وجه الرأي في دعوى الحراسة ، فإن محكمة الاستئناف لم تعرض له في أسباب حكمها المطعون فيه فشابه بذلك القصور .

وحيث إن هذا المعنى غير جديد ، ذلك أن مخالفة القانون رقم ۲۱۰ سنة ۱۹۵۱ بشأن موظفي الدولة الذي منع الموظفين من الجمع بين وظائفهم وبين الأعمال الأخرى لا تعدو أن تكون مخالفة إدارية تقع تحت طائلة الجزاء الإداري ، ولا تنال من صحة التصرفات التي يبرمها أولئك الموظفون بالمخالفة لذلك ، ومتى كان هذا ، وكانت المادتان الثالثة والرابعة من القانون رقم ۱۶۰ لسنة ۱۹۵۸ بشأن التعليم الخاص ، وإن حددتا الشروط الواجب توافرها في مالك المدرسة الخاصة ومن بينها ألا يكون من موظفي الدولة ، إلا أن ذلك لا يعدو أن يكون أمرا من الشارع للجهة المنوط بها الترخيص بالمدارس الخاصة دون أن يكون ذلك شرطا من شروط صحة انعقاد الاتفاقات التي يبرمها الأفراد فيما بينهم بشأن المدرسة كنظام إلى مستقل عن الترخيص . ومتى تقرر هذا فإن دفاع الطاعن بشأن أثر بطلان عقد الشركة على دعوى الحراسة لا يكون جوهريا ، وبالتالي لا يعيب الحكم عدم الرد عليه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، السيد عبد المظفر الصراف ، ومحمد سيد أحمد حماد ،
وعلى عبد الرحمن .

(٢٢١)

الطعن رقم ٣٢٥ لسنة ٣٦ القضائية :

إيجار " إيجار الأماكن " . دعوى . " تكييف الدعوى " . استئناف .
" الأحكام الجائز استئنافها " . حكم . " الطعن في الأحكام " . اختصاص .

النزاع المتعلق باختصاص المحكمة المحلى . خروجه عن نطاق تطبيق القانون ١٢١
لسنة ١٩٤٧ . انطباق القواعد العامة عليه من حيث جواز الطعن فيه .

المقصود بالمنازعات التي تشير إليها المادة ١٥ من القانون رقم ١٢١
لسنة ١٩٤٧ والتي يكون الحكم فيها غير قابل لأي طعن إنما هي — وعلى ما جرى
به قضاء محكمة النقض — المنازعات التجارية التي يستلزم الفصل فيها تطبيق
حكم من أحكام هذا التشريع الاستثنائي فإذا أثير نزاع يتعلق باختصاص المحكمة
المطروحة عليها محليا فإن هذا النزاع يخرج عن نطاق تطبيق القانون ١٢١
لسنة ١٩٤٧ وينطبق عليه أحكام القواعد العامة من حيث جواز الطعن فيه، وذلك
عملا بالفقرة الأخيرة من المادة ١٥ سالفة الذكر .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتحصل في أن السيد/ محمد عبد الحميد الدماطي أقام الدعوى رقم ٢٩١٥ سنة ١٩٦٤
كلى مساكن الإسكندرية ضد الدكتور المهندس محمود مصطفى غنيم بطلب الحكم
بإخلائه من الشقة الموضحة بالصحيفة، وقال شرحا لدعواه إن المدعى عليه امتاجر
منه الشقة المذكورة بعقد مؤرخ أول فبراير سنة ١٩٦٢ بأجرة شهرية قدرها
٩ ج و ٤٣٦ مايا بخلاف أجرة البواب ، ونص في العقد على أن الإجارة تشمل
استخدام جراج العمارة ، وأن المستاجر تاجر عن حداد مبلغ ٤٤ ج و ٧٠٢ ليم
من الأجرة المستحقة من ١/٢/١٩٦٣ إلى آخر نوفمبر سنة ١٩٦٤ بحجة عدم رغبته
في الانتفاع بالجراج واقتضاره على الانتفاع بالشقة وأن الأجرة الشهرية تعتبر
تبعا لذلك ٦ ج و ٢٦٥ مايا ، وأنه وجه للدعى عليه المستاجر إنذارا على يد محضر
كافه فيه بسداد كامل الأجرة المستحقة خلال ١٥ يوما ، وإذ لم يتمثل فقد أقام
عليه الدعوى بطلباته مالفة الذكر ، ولم يحضر المدعى عليه أمام محكمة الدرجة
الأولى ، وبتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٦٥ حكمت المحكمة بإخلاء العين المؤجرة تأسيسا
على أن القيمة الإيجارية هي الثابتة بعقد الإيجار وأن المدعى عليه المستاجر لا يملك
تعديلها بمجرد إرادته بل كان يتعين عليه الالتجاء للقضاء لتعديلها إن كان له حق
في ذلك ، وأنه ملزم بأداء الأجرة المتفق عليها بالعقد إلى أن يتم التعديل ،
وأن التكليف بالوفاء تم في محل إقامته الذى كان محمدا في الإنذار الموجه منه
في ٣٠/٩/١٩٦٣ للدعى المؤجر ، وأن المدعى عليه لم يستجب للإنذار المذكور .
استأنف المدعى عليه هذا الحكم أمام محكمة استئناف الإسكندرية ، وطلب
الحكم ببطلانه أو بإلغائه ورفض الدعوى ، وقيد الاستئناف برقم ٤٥١ سنة ٢١ ق ،
وامتند المستأنف في السبب الأول للاستئناف إلى أنه يقيم بالقاهرة وأن المؤجر
يقيم بطنطا وأن عقد الإيجار قد خلا من النص على اختصاص محكمة معينة بنظر
النزاع وأنه تبعا لذلك لا ينفقد الاختصاص المحلى بنظر الدعوى لمحكمة الإسكندرية
التي أصدرت الحكم ، وبالتالي تكون قد أخطأت في قاعدة من قواعد الاختصاص ،

مما يجعل حكمها قابلاً للطعن عليه بالاستئناف ، ودفع المستأنف عليه بعدم جواز الاستئناف استناداً إلى نص المادة ١٥/٤ من قانون إيجار الأماكن ، وبتاريخ ١٨/٤/١٩٦٦ حكمت المحكمة بعدم جواز الاستئناف ، وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للسبب المبين بالتقرير ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وبالحلقة المحددة لنظر الطعن أمام هذه الدائرة صمم الطاعن على طلب نقض الحكم وصممت النيابة العامة على رأيها .

وحيث إنه مما ينعمه الطاعن في سبب الطعن أنه تمسك في أسباب استئنافه بعدم اختصاص محكمة الإسكندرية الابتدائية محلياً بنظر الدعوى لأن الثابت في الأوراق أن الطرفين لا يقيمان دائرتها إذ يقيم الطاعن بالقاهرة ويقوم المطعون عليه بطنطا وقد أشار الحكم المطعون فيه إلى هذا الدفاع في أسبابه إلا أنه قضى بعدم جواز الاستئناف وهو منه خطأ ومخالفة للقانون وقصور ، ذلك أن النزاع المتعلق باختصاص المحكمة ليس من قبيل المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام قانون الإيجارات رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ ، بل تحكمه قواعد قانون المرافعات واستئناف الحكم الابتدائي في هذا الخصوص أمر جائز قانوناً ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بعدم جواز الاستئناف ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في عمله ، ذلك أن المفصود بالمنازعات التي تشير إليها المادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ والتي يكون الحكم فيها غير قابل لأي طعن إنما هي — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — المنازعات التجارية التي يستلزم الفصل فيها تطبيق حكم من أحكام هذا التشريع الاستثنائي ، فإذا أثير نزاع يتعلق باختصاص المحكمة المطروحة عليها الدعوى ، فإن هذا النزاع يخرج من نطاق تطبيق القانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ وتنطبق عليه أحكام القواعد العامة من حيث جواز الطعن فيه ، وذلك عملاً بالفقرة الأخيرة من المادة ١٥ سالف الذكر . وإذ كان يبين من الرجوع إلى الحكم المطعون فيه أن الطاعن قد استأنف الحكم الابتدائي الصادر ضده بالإخلاء طالباً الحكم أصلياً ببطلانه واحتياطياً بإلغائه ، واستند في أسباب استئنافه إلى أن محكمة الإسكندرية الابتدائية

التي أصدرت الحكم المستأنف غير مختصة محليا بإصداره ، لأنه يقيم بدائرة محكمة القاهرة وأن المستأنف عليه يقيم بدائرة محكمة طنطا وليس له محل إقامة بالإسكندرية ، كما أن عقد الإيجار لا يتضمن النص على اختصاص محكمة الإسكندرية ، وكان الحكم المطعون فيه يرد أن استعرض دفاع الطاعن في هذا الخصوص قضى بعدم جواز الاستئناف استنادا إلى أن الحكم المستأنف غير قابل لأي طعن ، عملا بالفقرة الرابعة من المادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ دون أن يرد على الدفع بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر النزاع . إذ كان ذلك فإن الحكم يكون قد خالف القانون وجاء مشوبا بالقصور بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر دندى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ دويدى ، ومحمد صدق البشيرى ، ومحمد سيد أحمد حماد ،
وملى عبد الرحمن .

(٢٢٢)

الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٣٦ القضائية :

نقض . " الحكم فى الطعن " . " أثر نقض الحكم والإحالة " . إستئناف .
دعوى . " سقوط الخصومة " .

نقض الحكم الإستئنافى يؤله ويفتح للخصومة طريق العودة إلى محكمة الإستئناف . مريان
أحكام سقوط الخصومة عليها من تاريخ صدور حكم النقض . عدم تعجيل الخصومة من المستأنف
المصدر حكم النقض لهالجه باهمال منه خلال سنة من تاريخ حكم النقض
لكل ذى مصلحة من الخصوم أن يطلب سقوط الخصومة .

لئن كان الحكم الصادر فى الإستئناف من شأنه أن ينهى الدعوى ، إلا أن نقض
هذا الحكم يؤله ويفتح للخصومة طريق العودة إلى محكمة الإحالة لتابعة السير فيها بناء
على طلب الخصوم ، ويجرى عليها من تاريخ صدور حكم للنقض أحكام سقوط الخصومة
وانقضائها شأنها فى ذلك شأن القضايا المتداولة بالجلسات . فإذا كان حكم النقض
قد صدر لمصلحة المستأنف فى الحكم المتقوض ، فيجب عليه إذا ما أراد متابعة
السير فى الخصومة أمام محكمة الإحالة أن يعجلها خلال سنة من صدور حكم النقض
فإذا أهمل القيام بهذا الإجراء كان لكل صاحب مصلحة التمسك بسقوط الخصومة
عملاً بالمادة ٣٠١ من قانون المرافعات ، وتبدأ مدة السنة فى هذه الحالة من تاريخ
صدور حكم النقض بإعتبار أنه آخر إجراء صحيح فى الدعوى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن يوسف يوسف زهران (المطعون عليه) أقام الدعوى رقم ١٤١٧ سنة ١٩٥٣/١١/١٢ تجارى كلى طنطا ، ضد شركة روبر وادمون خورى وشركاهم (الطاعنة) ، طالبا الحكم بإلزامها بأن تدفع له مبلغ ١٢٩٤ ج و ٧٨٣ م وفوائده بواقع ٤ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد ، وبتاريخ ١٩٥٧/٣/٢٥ حكمت المحكمة بإلزام الشركة المدعى عليها بأن تدفع للدعى المبلغ المطلوب وفوائده بواقع ٤ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة فى ١٩٥٣/١٢/٢٤ حتى السداد ، وإستأنفت الشركة هذا الحكم لدى محكمة إستئناف طنطا ، طالبة إلغاءه ورفض الدعوى ، وقيد هذا الإستئناف برقم ٤٢ سنة ٧٢ ق ، وبتاريخ ١٩٥٩/٢/٢٥ حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف بجعل مبدأ أمر يان الفوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية بها فى ١٩٥٤/١٢/٢ ، وتأييده فيما عدا ذلك . طعننت الشركة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقيد طعنها برقم ٣٢٣ سنة ٢٩ ق فدفع المطعون عليه بعدم قبول الطعن لزوال صفة ممثلها الطاعن ، وبتاريخ ٢٠/٤/٦٤ نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه وأحالت القضية إلى محكمة إستئناف طنطا وبصحيفة أطلت فى ١٦/١١/١٩٦٥ عجالت الشركة السير فى الإستئناف فدفع المستأنف عليه بسقوط الخصومة لعدم السير فيها لمدة تزيد على السنة من تاريخ الحكم الصادر فى النقض ، وبتاريخ ١٩/٥/١٩٦٦ حكمت المحكمة بسقوط الخصومة فى الإستئناف ، وطعننت الشركة فى هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد فى التقرير ، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليه ولم يقدم مذكرة بدفاعه ، وتمسكت النيابة العامة برأيها الذى أبدته بمذكرتها وطلبت برفض الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن ، أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بأن أعمال حكم المادة ٣٠١ من قانون المرافعات ، وقضى بسقوط الخصومة في الاستئناف لعدم السير فيه مدة جاوزت السنة بدأت منذ ١٩٦٤/٤/٢٠ تاريخ صدور حكم النقض — واستمرت حتى ١٩٦٥/١١/١٦ — تاريخ إعلان صحيفة التعجيل — رغم تمسكها بأن المادة ٣٠٢ من قانون المرافعات الواجبة التطبيق جعلت بدأ سريان ميعاد السقوط عند زوال صفة المدعى أو المستأنف من اليوم الذي يقوم فيه طالب الحكم بسقوط الخصومة بإعلان خاف المدعى أو المستأنف بوجود الدعوى بينه وبين خصمه الأصلي ، وإذا كان الثابت من الأوراق ومدونات الحكم أن صفة ممثل الطاعنة قد زالت بتعيين الأستاذ أحمد السيد جابر مندوبا مفوضا على الشركة في ١٩٦٢/٨/٢٥ ، فإن لازم ذلك أن ينقطع سير الخصومة في الاستئناف بزوال صفة من كان يمثلها ، وبإتالي فلا يسرى ميعاد السقوط إلا من التاريخ الذي يقوم فيه المطعون عليه بتوجيه الإعلان المنصوص عنه في المادة ٣٠٢ من قانون المرافعات إلى ممثل الشركة الجديد ، وبما كان المطعون عليه لم يوجه له هذا الإعلان ، فإن ميعاد سقوط الخصومة لا يسرى في حق الشركة الطاعنة ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر استنادا إلى أن زوال صفة ممثلها القديم تم قبل صدور حكم النقض ، ولأن ممثلها الجديد قد مثل أمام محكمة النقض بالجلسة المحددة لنظر الطعن ، فإنه يكون قد خالف القانون لأن الخصومة في النقض تغاير الخصومة في الاستئناف ، ويترتب على القضاء فيها بنقض الحكم زوال الحكم المنقوض ليتابع الخصوم السير في الخصومة الأصلية في الاستئناف أمام محكمة الإحالة ولأن حضور الشركة الطاعنة بالجلسة المحددة لنظر الطعن بالنقض لا يغني عن توجيه الإعلان المنصوص عنه في المادة ٣٠٢ من قانون المرافعات ، لأنه الطريق الوحيد الذي رسمه القانون لذلك ولأن الإخطار بالجلسة المحددة لنظر الطعن بالنقض لا يعين على الإحاطة بموضوع الخصومة فيه ولا بموضوع الخصومة الأصلية في الاستئناف .

وحيث إن هذا المعنى غير مديد ، ذلك أنه وإن كان الحكم الصادر في الاستئناف من شأنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن ينهي الدعوى إلا أن نقض هذا الحكم يزيله ويفتح للخصومة طريق العودة إلى محكمة الإحالة لتناوب السير فيها

بناءً على طلب الخصوم، ويجرى عليها من تاريخ صدور حكم النقض أحكام سقوط الخصومة وانقضائها شأن القضايا المتداولة بالجلسات، فإذا كان حكم النقض قد صدر لمصلحة المستأنف في الحكم المنقوض فيجب عليه إذا ما أراد متابعة السير في الخصومة أمام محكمة الإحالة أن يعجلها خلال سنة من صدور حكم النقض، فإذا أهمل القيام بهذا الإجراء كان لكل صاحب مصلحة التمسك بسقوط الخصومة عملاً بالمادة ٣٠١ من قانون المرافعات، وتبدأ مدة السنة في هذه الحالة من تاريخ صدور حكم النقض باعتبار أنه آخر إجراء صحيح في الدعوى، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الممثل الحديد للشركة الطاعنة ناب عنها عند نظر الطعن بالنقض وظلت صفته قائمة حتى تاريخ تعجيل الاستئناف في ١٦/١١/١٩٦٥، أي بعد أكثر من سنة من تاريخ صدور حكم النقض في ٢٠/٤/١٩٦٤، فإن الخصومة تكون قد سقطت بمضي سنة على هذا الحكم، وإذا التزم الحكم هذا النظر، فإن النعي عليه يخالفه القانون والخطأ في تطبيقه يكون على غير أساس.

وحيث إنه لما تقدم يترتب رفض الطعن.

جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٠

بمبادرة السيد المستشار / ابراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية للمادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المصطفى الصراف ، ومحمد صدق البشبيش ،
ومحمد سيد أحمد حامد .

(٢٢٣)

الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٣٦ القضائية :

نقض . " إجراءات الطعن بالنقض " . " إيداع صورة رسمية من الحكم
المطعون فيه " .

إيداع صورة رسمية من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله في الميعاد وفقا لحكم المادة ٤٢٢
مرافعات . إجراء جوهري . مخالفته حتى انقضاء الميعاد الذي منحه للقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧
لاستكمال ما لم يتم من إجراءات . أثرها . بطلان الطعن . امتناع قلم الكتاب عن تسليم صورة من الحكم
لاستحقاق رسوم قضائية عليها . لا يعتبر ذلك استعالة مطلقة تحول دون تقديم صورة الحكم .
أوجبت المادة ٤٢٢ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١
لسنة ١٩٥٥ ، والمعمول بها طبقا للمادة الثالثة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥
على الطاعن أن يودع قلم كتاب محكمة النقض خلال عشرين يوما من تاريخ الطعن
صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله ، وهو إجراء جوهري يترتب على إغفاله
- وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - بطلان الطعن . وإذا كان الثابت
من أوراق الطعن أن الطاعن لم يودع قلم كتاب المحكمة صورة من الحكم المطعون فيه
مطابقة لأصله عند التقرير بالطعن حتى انقضاء الميعاد الذي منحه له القانون رقم ٤
لسنة ١٩٦٧ لاستكمال ما لم يتم من الإجراءات وهو عشرين يوما تبدأ من ١١ مايو
سنة ١٩٦٧ تاريخ نشر القانون الأخير فإنه يتعين الحكم ببطلان الطعن ، ولا عبرة
بما يقوله الطاعن من أن استعالة مطلقة حالت دون تقديم صورة الحكم المطعون فيه ،
وهو امتناع قلم الكتاب عن تسليمها إليه لاستحقاق رسوم قضائية عليها لأن ذلك
لا يجعل الاستعالة مطلقة ، إذ الطاعن ملزم قانونا بسداد الرسوم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل فى أن بنك بورسعيد أقام الدعوى رقم ٦٤/١٦٦ مدنى كلى القاهرة - ضد محمد خليل داود ومحمود أحمد إبراهيم غالى ومحمد مصطفى الوتيدى وعبد اللطيف عبد الرحيم ، طالبا الحكم بإلزام الأول بصفته مدينا والباقيين بصفته متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ ٣٢٢٣٣ ج و ٧٥٤ مليا والفوائد بواقع ٧٪ سنويا من تاريخ الاستحقاق حتى السداد ، وقال البنك بيساننا للدعوى إن بنك الجمهورية الذى أدرج فيه كان يداين المدعى عليهم بذلك المبلغ بقتضى أربعة عقود اعتمادات . وبتاريخ ١٩٦٥، ٥/٢٥ حكمت المحكمة برفض الدعوى بالنسبة للمدعى عليه الثانى "العاعن" وأجابت البنك لطلباته بالنسبة للباقيين . استأنف البنك هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٣٠٣ لسنة ٨٢ قضائية ، كما استأنفه المدعى عليه الأول والثالث والرابع بالاستئنافات ٣١٠ ، ٢٩٤ ، ٢٦٣ لسنة ٨٢ ق ، وبتاريخ ١٩٦٦/٤/١٩ حكمت المحكمة بقبول الاستئنافات الأربعة شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى بالنسبة للمدعى عليه الثانى "محمود أحمد إبراهيم غالى" وبتعديله إلى إلزام المدعى عليه الأول بصفته مدينا والمدعى عليهم الثانى والثالث بصفتهما ضامنين متضامنين بأن يدفعوا للبنك مبلغ ٣٢٢٣٣ ج و ٧٥٤ مليا وبإلزام المدعى عليه الأخير بأن يدفع بصفته متضامنا مع المدين للبنك مبلغ ٢٧٦٣٣ ج و ٧٥٤ مليا من هذا المبلغ وبإلزام كل محكوم عليه بالفوائد بواقع ٧٪ سنويا من تاريخ ١٩٦٣/١٠/٣١ حتى السداد عن المبلغ المحكوم به عليه . وطعن محمود أحمد إبراهيم غالى فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها ببطلان الطعن ، وبالحلقة المحددة منظره أمام هذا الدائرة صحت النيابة على هذا الدفع .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من النيابة العامة ، أن العاعن لم يودع صورة رسمية من الحكم المطعون فيه مصابقة لأصله فى الميعاد القانونى . وذلك عملا بالمادة ٤٣٢ من قانون المرافعات السابق ، مما يستتبع ببطلان الطعن .

وحيث إن هذا الدفع في محله ، ذلك أن الطعن قد رفع في ١٩/٦/١٩٦٦
وإذ كانت المادة الثالثة من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ الذي عمل به
من تاريخ نشره في ٢٢/٧/١٩٦٥ قد نصت في فقرتها الثانية على أن تتبع
الإجراءات التي كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر فحص الطعون ، وكانت الفقرة
الثانية من المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون رقم ٤٠١
لسنة ١٩٥٥ الذي أنشأ دوائر فحص الطعون قد أوجبت على الطاعن أن يودع
فلم كتاب محكمة النقض خلال عشرين يوماً من تاريخ الطعن صورة من الحكم
المطعون فيه مطابقة لأصله ، وهو إجراء جوهري يترتب على إغفاله -
وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطلان الطعن ، وإذ كان ذلك ، وكان الثابت
من أوراق الطعن أن الطاعن لم يودع فلم كتاب المحكمة صورة من الحكم المطعون فيه
مطابقة لأصله منذ التقرير بالطعن حتى انقضى الميعاد الذي منحه له القانون
رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ لاستكمال ما لم يتم من الإجراءات وهو عشرون يوماً تبدأ
من ١١ مايو سنة ١٩٦٧ ، تاريخ نشر القانون الأخير ، وكان لا عبرة بما يقوله
الطاعن من أن استعالة مطابقة حالت دون تقديم صورة الحكم المطعون فيه وهي
امتناع فلم الكتاب عن تسليمها إليه لاستحقاق رسوم قضائية عليها ، لأن ذلك
لا يجعل الاستعالة مطلقة إذ الطاعن ملزم قانوناً بسداد الرسوم ، إذ كان ذلك
فلأنه يتعين الحكم ببطلان الطعن .

العدد الثالث

السنة الحادية والعشرون

فهرس هجائى موضوعى

فى المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

(أولا) الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية في طلبات رجال القضاء

الصفحة	القاعدة	إجراءات
		<p>ميعاد تقديم الطلب :</p> <p>وجوب تقديم الطلب — وفقا للقانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ — خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر القرار المطعون فيه ، أو إعلان صاحب الشأن به . العلم اليقيني يقوم مقام النشر أو الإعلان . مثال .</p> <p>(طلب رقم ٢٨٨ لسنة ٢٥ في "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٠/٦/٩) ... ٢٤٨٧ ٥٤٣</p>
		<p>معاش</p> <p>ضم مدة العمل السابقة :</p> <p>١ — عدم جواز حساب المبلغ الذي تستحق نظير ضم مدة العمل السابقة وفقا لأداة ٤١ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ إلا بالنسبة للمعينين بعد العمل بالقانون المذكور ، دون المعينين قبله .</p> <p>الطلب رقم ٥ لسنة ٢٢ في "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٠/١/٢٧) ... ١٤١ ٢</p> <p>٢ — تسوية أفساط المعاش والبيد في خصمها طبقا للقانون ٣٦ لسنة ١٩٦٠ . عدم جواز الإفادة من أحكام القانون اللاحق ٥٠ لسنة ١٩٦٣ .</p> <p>(الطلب رقم ٥ لسنة ٢٢ في "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٠/١/٢٧) ... ١٤١ ٣</p>

(ثانيا) الأحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

الصفحة	القاعدة	
		(١)
		إثبات . أحوال شخصية . اختصاص . أدوية . إرتفاق . إرث . إمتداف . إستيلاء . إصلاح زراعى . إعلان . أعمال تجارية . إفلاس . إلتزام . إلتماس . إعادة النظر . إمتياز . أمر أداء . أموال . أهلية . أوراق تجارية . إيجار .
		إثبات
		عبء الإثبات :
		١ — للعامل الموقوف طبقا لنص المادة ١/٦٧ من قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ مكررا قانونيا خاصا يفترض التعسف في صاحب العمل إذا هو رفض إعادته إلى عمله . صاحب العمل له الحق مع ذلك في إنهاء العقد الغير محدد المدة إذا توافر المبرر المشروع . عبء إثبات توافر المبرر يتحمله صاحب العمل لأنه هو الذى يدعى خلاف للثابت حكما .
٢٣٦	٣٨	(الطن رقم ١٢٦ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٤)
		٢ — الأصل أن العامل غير مكلف بإثبات ما يدعيه من منأحر الأجر . جواز الاتفاق على مخالفة ذلك صراحة أو ضمنا . قواعد الإثبات ليست من النظام العام .
٢٥٠	٤١	(الطن رقم ٥٩٢ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٤)

الصفحة	القائمة	
		٣ - سلطة رب العمل في تقدير كفاية العامل . وضعه في المكان الذي يصلح له أو تكليفه بعمل آخر . شرطه . نقله الى مركز أقل ميزة أو ملاممة . شرطه . عدم كفاية العامل . مأخذ مشروع لتعديل العقد أو إنهائه . الإدهاء بعدم صحة هذا المأخذ والتعسف في إنهاء العقد . عبء إثباته على من يدعيه . لا شأن لتقدير كفاية العامل بقواعد التأديب .
٦٣٠	١٠١	(الطن رقم ١٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٥/٤/١٩٧٠)
		٤ - التظهير التام للورقة التجارية . أثره . نقل ملكية الحق الى المظهر إليه ، وتطهيرها من الدفع إذا كان حسن النية . المظهر إليه مفترض فيه حسن النية . المدين هو الذي يتحمل عبء إثبات نفي هذه القرينة . سوء النية هو مجرد علم المظهر إليه وقت التظهير بوجود الدفع دون حاجة لإثبات التواطؤ .
٨١٠	١٣١	(الطن رقم ٥٣٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٧٠)
		٥ - وجوب توجيه المرسل إليه أو الشاحن احتجاجا الى الناقل بشأن عجز البضاعة . مجرد علم الناقل بالعجز عند التسليم لا يفي المرسل إليه من توجيه الاحتجاج .
٨٤٣	١٣٦	(الطن رقم ١٩٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩/٥/١٩٧٠)
		٦ - نفي الخطأ في المسؤولية العقدية . يكون بإثبات المتعاقد أن عدم تنفيذه لا التزاماته يرجع للقوة القاهرة أو السبب الأجنبي أو خطأ المتعاقد الآخر .
١١٤٨	١٨٧	(الطن رقم ١٩٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢٤/١١/١٩٧٠)
		٧ - نفي الوارث علمه بتوقيع مورثه على الورقة العرفية وحلقه اليه على ذلك . يزيل عن الورقة مؤقنات قوتها في الإثبات . المتمسك بالورقة يقع عليه عبء إثبات صحتها .
١١٩٧	١٩٦	(الطن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٨/١٢/١٩٧٠)

الصفحة	القاعدة	
		وراجع :
٧١٤	١١٦	(الطعن رقم ١٠١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢٨)
		إجراءات الإثبات :
		(أولا) الإحالة للتحقيق .
		١ — لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في تقدير طريق الإثبات الذي تأمر به وفي الأخذ بنتيجته من عدمه . لاعلمها إن حكمت لحكم عجز عن إثبات دعواه بالبينة ما دامت قد أقامت قضاها على ما يؤدي إليه مما استخلصته من الأوراق .
٣٨١	٦٢	(الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
		٢ — القضاء بصحة الأوراق المطعون فيها بالتزوير . رفض ضمنى لطلب الإحالة إلى التحقيق في هذا الخصوص .
٥٥٩	٩٠	(الطعن رقم ٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢)
		٣ — المدعى هو المكلف بإثبات دعواه . رفض المحكمة إصدار حكم جديد بإحالة الدعوى إلى التحقيق . لاعيب .
٥٨١	٩٣	(الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٧)
		٤ — محكمة الموضوع . سلطتها في أن تعول على نتيجة التحقيق الذي أجراه الحبير ورفض طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق .
١٠١٥	١٦٢	(الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٩)
		٥ — طلب الإحالة إلى التحقيق . عدم التزام محكمة الموضوع بإجابته ما دامت قد وجدت في الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها .
١٠٧٩	١٧٣	(الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٥)

اللمحة	القائمة	
		٦ — سلطة محكمة الموضوع في عدم إجابة طالب إحالة الدعوى إلى التحقيق . مناط ذلك .
١٢٢٧	٢٠٠	(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٠/٢/١٩٧٠)
١٣١٩	٢١٦	(الطعن رقم ٢١١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٣١/١٢/١٩٧٠)
		٧ — عدم تمسك الطاعن بصفة جازمة بطلب الإحالة إلى التحقيق أو نذب خبير . لا يقبل منه المعنى على الحكم بالتصوير في هذا الخصوص . حق محكمة الموضوع في الأمر بالتحقيق من تلقاء نفسها . جوازي لها . لا معقب لمحكمة المفض عليها .
١٢٦٣	٢٠٦	(الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٧/١٢/١٩٧٠)
		(ثانيا) إنكار التوقيع .
		الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٢٦٢ من قانون المرافعات السابق . تنطبق في حالة إنكار التوقيع أو طعن الوارث عنه بالجهالة . لذاضي الموضوع أن يحكم بعدم صحة الورقة دون إجراء تحقيق .
١١٩٧	١٩٦	(الطعن رقم ٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٨/١٢/١٩٧٠)
		(ثالثا) ضم الأوراق .
		عدم إلزام المحكمة بضم أوراق الدعوى . متى كانت الأوراق المقدمة فيها كافية لتكوين عقيدتها .
٥٥٩	٩٠	(الطعن رقم ٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٢/٤/١٩٧٠)
		(رابعا) إلزام الخصم بتقديم ورقة .
		تكليف الخصم بتقديم ورقة تحت يده وفقا لنص المادة ٢٥٢ من قانون المرافعات . متروك لتقدير محكمة الموضوع .
١٢٦٣	٢٠٦	(الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٧/١٢/١٩٧٠)

الصفحة	القائمة	
		(خامسا) الانتقال للامانة .
		انتقال المحكمة للامانة من الرخص المخولة لها . لا معقب على سلطتها في ذلك متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لاقتناعها .
٦٥٣	١٠٤	(الامن رقم ٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٦/٤/١٩٧٠)
		(سادسا) الإدعاء بالتزوير .
		راجع : (ت . تزوير)
		(سابعا) نذب الخباء .
		راجع : (خ . خبرة)
		طرق الإثبات .
		(أولا) الكتابة .
		١ - توجيه الممول إلى المصلحة المدنية كتابا موصى عليه بعدم الوصول برد ما حصلته منه بغير حق . سبب من أسباب قطع التقادم . دلم الوصول هو دليل الإثبات عند الإنكار . يفنى عنه أى ورقة تصدر من الجهة المدنية تدل على وصول كتاب المطالبة .
١٩٠	٣١	(الطن رقم ٤٩٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢٢/١/١٩٧٠)
		٢ - عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بأنه غير تاجر وبعدم جواز الاحتجاج عليه بدفاتر المظنون عليه التجارية . لا يجوز النعى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
١١٩	٢١	(الطن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٥/١/١٩٧٠)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — الورقة العرفية حجة بما ورد فيها على صاحب التوقيع . التحامل من حجيتها غير ممكن إلا أن يثبت هو كيفية وصول إمضائه الصحيح على الورقة .
٧٩٦	١٢٩	(الطعن رقم ٩٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٥)
		٤ — القضاء برد وبطلان تاريخ الإقرار المدعى بتزويره مع الاعتداد بفحوى هذا الإقرار في الإثبات . لا تناقض .
٩٤٥	١٥١	(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٨)
		٥ — الاتفاق على زراعة الأرض زرعة واحدة . إثباته بالكتابة إلى ما قبل صدور القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦ . غير لازم .
١١١٧	١٨١	(الطعن رقم ١٣١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/١٠)
		(ثانياً) شهادة الشهود .
		١ — تغيير الحقيقة في الورقة الموقعة على بياض ممن استؤمن عليها . خيانة أمانة يخضع لإثباتها للقواعد العامة . وقوع التغيير من غير من سلمت له الورقة اختياراً . تزوير . جائز إثباته بكافة الطرق .
١٧٤	٢٩	(الطعن رقم ٤٥٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)
		٢ — الشفيع يعتبر من الغير بالنسبة لطرف عقد البيع سبب الشفعة . جواز إثبات صورية العقد بجميع طرق الإثبات .
٦١٨	٩٩	(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٤)
		٣ — جواز الإثبات في المواد التجارية — إلا ما احتثي بنص خاص — بكافة طرق الإثبات القانونية حتى لو خالف ما هو ثابت بالكتابة .
٦٩٣	١١٢	(الطعن رقم ٧٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - إنكار التوقيع . سماع الشهود مقصور على إثبات واقعة التوقيع دون الالتزام ذاته . الإدعاء بالتزوير . إثباته ونفيه يكون بكافة الطرق .
٧١٤	١١٦	(الظمن رقم ١٠١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢٨)
		٥ - لمحكمة الموضوع أن تستدل على نوع وضع اليد من أى تحقيق قضائى أو إدارى أو من شهادة شاهد لم يؤد اليمين أمامها . لا رقابة لمحكمة النقض عليها فى ذلك .
١٣١٩	٢١٦	(الظمن رقم ٢١١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٣١)
		” البيئة الشرعية “
		٦ - الشهادة عند فقهاء الحنفية يشترط فيها أن تكون موافقة للدعوى . مخالفة الشهادة للدعوى مؤد لعدم قبولها إلا إذا وفق المدعى بينهما . لا محل لهذا الشرط إذا كان تكذيب المدعى لشهوده فى شيء زائد عن الدعوى .
٢٩٠	٤٧	(الظمن رقم ٤ لسنة ٢٦ ق - “أحوال شخصية” - جلسة ١٩٧٠/٢/١١) ..
		٧ - شهادة المستأجر للأجير . قبوله شرعا .
١١٦١	١٩٠	(الظمن رقم ١١ لسنة ٢٧ ق - “أحوال شخصية” - جلسة ١٩٧٠/ ١/٢٥) ..
		٨ - الذنب - عند الإنكار - يثبت شرعا بالبيئة .
١١٦١	١٩٠	(الظمن رقم ١١ لسنة ٢٧ ق - “أحوال شخصية” - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٥) ..
		” المانع الأدبى “
		٩ - تقدير قيام المانع من الحصول على دليل كتابى . يستقل به قاضى الموضوع . وجوب قيام هذا التقدير على أسباب سائفة .
٣٥	٦	(الظمن رقم ٤٥٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٨)

الصفحة	القاعدة	
		١٠ — صلة القرابة لا تعتبر في ذاتها مانعا أدبيا . اقتصار الحكم على اعتبار البينة مانعا أدبيا من الحصول على الكتابة دون بيان الظروف المبررة لذلك . قصور .
٣٥	٦	(الطن رقم ٤٥٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٨)
		١١ — قيام المانع الأدبي . لا يوجب على المحكمة إحالة الدعوى إلى التحقيق . .
٢٧١	٤٤	(الطن رقم ٥٨٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١٠)
		”تقدير الشهادة“
		١٢ — تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها هو مما يستقل به قاضي الموضوع .
٧٠	١٢	(الطن رقم ٥٠٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٢)
		١٣ — تقدير الشهادة متروك لقاضي الموضوع حسبما يطمئن إليه وجدانه .
٢٢٢	٣٧	(الطن رقم ٥٣١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٣)
١١٦١	١٩٠	(الطن رقم ١١ لسنة ٣٧ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٧٠/١١/٢٥)
٨٠٣	١٣٠	(الطن رقم ١١١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١٢)
		١٤ — استقلال قاضي الموضوع بتقدير أقوال الشهود طالما لم يخرج عن مداولها . عدم جواز إثارة الجدل في هذا الشأن أمام محكمة النقض .
٥٣١	٨٥	(الطن رقم ٣٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٣١)
		١٥ — محكمة الموضوع لها أن تأخذ بمعنى الشهادة دون معنى آخر تحمله .
٧١٤	١١٦	(الطن رقم ١٠١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢٨)

الصفحة	المقابلة	
		١٦ — جواز الشهادة السماعية حيث تجوز الشهادة الأصلية . خضوع تقديرها لقاضى الدعوى .
٧٣٥	١١٩	(الطنن رقم ٢٩٤ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠)
		١٧ — عدم بيان الحكم ماهية أقوال الشهود ومؤداها . قصور .
٩٧٥	١٥٧	(الطنن رقم ٢٦٩ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢)
		(ثالثا) القرائن .
		(١) القرائن القانونية .
		” قرينة قوة الأمر المقضى ”
		راجع : (ق . قوة الأمر المقضى . وحكم ” حجية الحكم ”) .
		” قرينة المادة ٩١٧ مدنى ”
		١ — تصرف المورث الوارد بالمادة ٩١٧ مدنى هو تصرفه إلى أحد ورثته فيما يملك . ثبوت عدم ملكية المورث للعقار المتنازع عليه . تعرض الحكم لبحث ما إذا كانت حيازة المورث للعقار لنفسه أم بوصفه نائبا . أسباب زائدة لا يعيب الحكم الخطأ فيها .
٧٣٥	١١٩	(الطنن رقم ٢٩٤ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠)
		٢ — قرينة المادة ٩١٧ مدنى . قوامها . احتفاظ المتصرف بحيازة العين . وبحقه فى الانتفاع بها مدى حياته . لقاضى الموضوع التحرى عن قصد المتصرف فى ضوء ظروف الدعوى .
١٠٦١	١٧٠	(الطنن رقم ١٨١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١٦)
		٣ — قرينة المادة ٩١٧ مدنى . قوامها . احتفاظ المتصرف بحيازة العين المتصرف فيها وبحقه فى الانتفاع بها مدى حياته .

الصفحة	الأفادة	
		لا يكفي استيفاء المتصرف بالعين انتفاعا فعليا دون أن يكون ذلك مستندا إلى مركز قانوني . وضع يد المشتري على العين المبيعة قرينة على إنجاز التصرف وليس شرطا فيه .
١٣٢٨	٢١٧	(الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢١) "مشروعية سبب العقد"
		المادتان ١٣٦ و ١٣٧ مدني أقامتا قرينة قانونية بأن للعقد سببا مشروعا . الإدعاء بصورية السبب المذكور . عبء الإثبات يقع على مدعى الصورية .
٧١٤	١١٦	(الطعن رقم ١٠١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢٨) "إتخاذ محل مختار"
		إعلان الطعن في الحكم في المحل المختار . شرط صحته . اتخاذ الخصم محلا مختارا في ورقة إعلان الحكم . إعتبار ذلك . قرينة قانونية على قبول إعلانه بالطعن فيه . لا يعد كذلك اتخاذ محلا مختارا في صحيفة الاستئناف المقابل .
٩٤١	١٥٠	(الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٨) (ب) الفرائن القصائية .
		١ - لمحكمة الموضوع السلطة النامة في استخلاص القرائن . لأرقابة لمحكمة القصر عليها في ذلك متى كان الاستخلاص سائغا .
١١٩	٢١	(الطعن رقم ٤٨٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٥) ٢ - قيام الحكم على جملة قرائن متساندة . عدم جواز مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها .
٧٠	١٣	(الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٣)
٤٠٤	٦٦	(والطعن رقم ٢٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٤)
٨ ٣	١٣٠	(والطعن رقم ١١١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — مجرد تسليم المستند — المطعون عليه بأنه وصية — للمنفيد منه ، لا يدل بمجوده على تجيز التصرف .
٣٠٦	٤٩	(الظن رقم ٥٣٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٤)
		٤ — عدم قابلية الصورية في الدعوى للتجزئة . لمحكمة الموضوع أن تعول في قضائها على قرائن تتعلق بنحس آخر غير مدعى الصورية .
٣٨١	٦٢	(الظن رقم ٥٨٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
		٥ — جواز الالتجاء إلى القضاء مباشرة بطلب الاعتراف بالجنسية مجردة عن طلب إلغاء قرار وزير الداخلية برفض إعطاء الشهادة الدالة عليها . هذه الشهادة ليس من شأنها أن تكسب الجنسية وإنما هي مجرد دليل ليست له حجية قاطعة .
٨٧٣	١٤٠	(الظن رقم ١٦٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٠)
		٦ — استخلاص محكمة الموضوع نية الإيصاء من تصرفات المورث الأخرى . صحيح .
١٠٦١	١٧	(الظن رقم ١٨١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١٦)
		٧ — محكمة القضا لا شأن لها فيما يستنبطه قاضي الموضوع من القرائن . له أن يأخذ — عند تقدير الدلائل — بنتيجة دون أخرى ولو كانت محتملة متى أقام قضاؤه على أسباب سائغة .
١١٩٧	١٩٦	(الظن رقم ٢٠٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٨)
١٢٥٠	٢٠٣	(الظن رقم ٢٤٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/١٥)
		٨ — إثبات وضع اليد بالقرائن . جائز . إجراء التحقيق ليس حقا للنصوص . حسب محكمة الموضوع بيان القرائن المقبولة التي اعتمدت عليها ، والأسباب السائغة لرفض طلب التحقيق .
١٢٧٢	٢٠٨	(الظن رقم ٢٥٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		٩ — لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في تقدير الأدلة المطروحة عليها واستخلاص القرائن .
١٣٤٠	٢١٩	(الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٣١)
		(رابعاً) الإقرار .
		”الإقرار القضائي“
		١ — عدم التمسك أمام محكمة الموضوع بالإقرار بعدم وفاء الدين . سبب جديد لا يجوز إبدائه لأول مرة أمام محكمة النقض .
٧٠٢	١١٤	(الطعن رقم ٨٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢٣)
		٢ — طلب المدعى عليه رفض الدعوى على أساس انقضاء الدين بالوفاء نقداً أو بمقابل . لا يعد إقراراً قضائياً بعدم الوفاء .
٧٠٢	١١٤	(الطعن رقم ٨٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢٣)
		”الإقرار غير القضائي“
		١ — للفاضل الصلطة التامة في تفسير إقرارات الخصوم وتقديرها .
٢٤	•	(الطعن رقم ٥٧٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٨)
		٢ — الإقرار الوارد بحضور الشكوى الإدارية . إقرار غير قضائي . للفاضل مطلق الحرية في تقدير قوته في الإثبات أو نجزئته .
٢٣٢	٣٧	(الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢)
		٣ — الإقرار المكتوب الصادر في غير مجلس القضاء . غير ملزم حتماً . خضوعه لتقدير قاضي الموضوع .
٢٥٠	٤١	(الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٤)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — احتفاظ المورث بحقه في الانتفاع بالمبيع مدى حياته . لا يحتم ذلك وجوب اعتبار التصرف وصية ولا يتعارض مع تنجيز التصرف ، متى كانت أدلة الدعوى تفيد هذا التنجيز . إقراره بأنه قصد من التصرف الوصية لا هجبة له في حق المتصرف إليهم . لا يعتبرون في خصوص هذا التصرف ورثة أو خلفاء طامين للمورث بل هم خلف حاصل له .
٣٥٨	٥٨	(تظعن رقم ٥٦٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
		٥ — تنفيذ الوكالة أو الإقرار بها صراحة أو ضمنا من الأدلة التي يجيزها القانون لإثبات الوكالة .
١٣٤٠	٢١٩	(تظعن رقم ٢٨٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٣١)
		(خامسا) اليمين الحاسمة . اليمين في المادة ١٩٤ من قانون التجارة . يمين حاسمة . التقادم التجمعي للدين المصرفي قائم على قرينة الوفاء .
٥٧٦	٩٢	(تظعن رقم ٥٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٧)
		أحوال شخصية
		(أولا) المسائل الخاصة بالمصريين .
		(١) النسب :
		١ — من الأصول المقررة أن الولد للفراش . مناط حيرورة الزوجة فراشا هو العقد مع مجرد إمكان الوطاء بصرف النظر عن تحقق الدخول أو عدم تحققه .
٢٩٠	٤٧	(تظعن رقم ٤ لسنة ٣٦ ق " أحوال شخصية " — جلسة ١٩٧٠/٢/١١)

الصفحة	القاعدة	
١١٦١	١٩٠	٢ — الذنب — عند الإنكار — يثبت شرعا بالبينة . (الطعن رقم ١١ لسنة ٣٧ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٠/١١/٢٥)
		(ب) الطلاق .
		١ — إقامة الحكم الابتدائي فضاءه بالتطبيق على دعائين مختلفتين مستقلتين . تعرض الحكم الاستثنائي لإحدى هاتين الدعائين دون الأخرى . قصور . مثال .
٤٥	٨٨	(الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٨ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٠/٤/١)
		٢ — إقامة دعوى التطلاق على سببين . جنون الزوج وإضراره بالزوجة . نفى الحكم للجنون وإغفاله بحسب الضرر المدعى به . قصور .
١١١٤	١٨٠	(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٠/١١/٤)
		٣ — شريعة الأقباط الأرثوذكس . إجازتها طلب الطلاق إذا أساء أحد الزوجين معاشرة الآخر أو أخل بواجباته فحواه متى أدى إلى استحكام النفور والفرقة لمدة ثلاث سنين متوالية .
٦٧٣	١٠٨	(الطعن رقم ١ لسنة ٣٨ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٠/٤/٢٢)
		٤ — العنة السابقة على الزواج . من موانع انعقاده في شريعة الأقباط الأرثوذكس وتتصل بأمر واقع لا يرتفع برضا الشخص الآخر .
٩١٤	١٤٦	(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٦ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٧)
		(ج) القانون الواجب التطبيق .
		١ — منازعات الأحوال الشخصية بين الزوجين غير المسلمين مختلفي الطائفة أو الملة . وجوب تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية . دعوى الطلاق يرجع فيها لشريعة الزوجين مختلفي الطائفة أو الملة لبحث دينوتها بوقوع الطلاق .
٩٦	١٧	(الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٧ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٠/١/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — الأقباط الأرثوذكس والسر يان الأرثوذكس مختلفان في الطائفة . تطبيق الشريعة الخاصة لغير المسلمين مشروط باتحاد الطائفة والملة . وجود جهة قضائية مائة لها وقت صدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ . لا أثر له .
٩٦	١٧	(لطن رقم ٣٠ لسنة ٣٧ في "أحوال شخصية" — جلسة ١٤/١/١٩٧٠)
		٣ — الاعتقاد الديني مسألة نفسية لا يجوز للقاضي أن يبحث في جديتها ولا في بواعثها ودواعيها .
٩٦	١٧	(لطن رقم ٣٠ لسنة ٣٧ في "أحوال شخصية" — جلسة ١٤/١/١٩٧٠)
		(ثانياً) المسائل الخاصة بالأجانب .
		١ — الطعن في الحكم الصادر في شأن التصديق على التهنى بالنسبة لذوى الشأن مقصور على الاستئناف . الدعوى المرفوعة — ممن هذا المتبني والمتبني — بطلان التهنى . الطعن بالنقض في الحكم الصادر فيها جائز .
٩٠	١٦	(لطن رقم ١٢ لسنة ٣٧ في "أحوال شخصية" — جلسة ١٤/١/١٩٧٠)
		٢ — الاختصاص بتوثيق محضر التهنى معقود لرئيس المحكمة الابتدائية دون وكلائها أو قضاتها . المادة ٩١١ من قانون المرافعات السابق .
٩٠	١٦	(لطن رقم ١٢ لسنة ٣٧ في "أحوال شخصية" — جلسة ١٤/١/١٩٧٠)
		(ثالثاً) مسائل متنوعة
		"البيئة الشرعية"
		١ — الشهادة عند فقهاء الحنفية يشترط فيها أن تكون موافقة للدعوى . مخالفة الشهادة للدعوى مؤد لعدم قبولها

الصفحة	القاعدة	
		إلا إذا وفق المدعى بينهما . لا محل لهذا الشرط إذا كان تكذيب المدعى لشهوده في شيء زائد عن الدعوى .
٢٩٠	٤٧	(الطعن رقم ٤ لسنة ٣٦ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١١/٢/١٩٧٠) ..
		٢ - شهادة المستأجر للأجير مقبولة شرعا .
١١٦١	١٩٠	(الطعن رقم ١١ لسنة ٣٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ٢٥/١١/١٩٧٠)
		"الموطن"
		الموطن في الشريعة الإسلامية . معناه . الموطن يحتمل التعدد . ولا ينتقض بموطن السكن .
١١٦١	١٩٠	(الطعن رقم ١١ لسنة ٣٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ٢٥/١١/١٩٧٠)
		"إجراءات الطعن بالنقض"
		وجوب إيداع الطاعن - في مسائل الأحوال الشخصية - صورة من الحكم المطعون فيه ومن الحكم الابتدائي الذي أحال إليه . لا يفنى عن ذلك أمر رئيس المحكمة بضم ملف الدعوى الابتدائية بعد فوات الميعاد القانوني . إغفال ذلك . أثره . بطلان الطعن .
١١٤٤	١٨٦	(الطعن رقم ٦ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٨/١١/١٩٧٠)
		(رابعاً) الولاية على المال :
		١ - إبطال تصرف المعتوه قبل تسجيل قرار الحجر . شرطه . شيوع حالة العتوه وقت التعاقد أو ولم المتصرف إليه بها . عدم اشتراط أن يكون المتصرف نتيجة استغلال أو تواطؤ .
٧٠	١٣	(الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٣/١/١٩٧٠)
		٢ - التصرف الصادر من ذي الغفلة أو من السفه قبل تسجيل قرار الحجر . باطل أو قابل للإبطال إذا كان نتيجة

الصفحة	القاعدة	
		استغلال أو تواطؤ . توافر الاستغلال عند عدم تعادل التزامات المتصرف مع ما يحصل عليه من فائدة ، مع علم المتصرف إليه بحالة المتصرف . توافر التواطؤ عند توقع الحجر على المتصرف فيعمد إلى التصرف في أمواله بقصد نفويت آثار الحجر المرتقب .
٩٢٠	١٤٧	(للطن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٨)
اختصاص		
(أولا) الاختصاص الولائي .		
		١ - القرارات التي تصدر من اللجنة العليا للقيد والتأديب بتقابة الصحفيين . قرارات إدارية صادرة بصفة نهائية . الطعن في هذه القرارات . الاختصاص بالفصل فيه منمقد لمجلس الدولة بهيئة قضاء إداري دون عكسه النقض .
٢٤٢	٣٩	(الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٤)
		٢ - ولاية المحكمة الابتدائية عند نظر الطعون في قرارات لجان المعارضات في نزاع الملكية ، قاصرة على النظر في هذه الطعون . وهي ليست هيئة مختصة بتقدير التعويض ابتداء . المحكم فيها هو حكم انتهائي .
٢٩٥	٤٨	(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٤)
		٣ - لجنة المعارضات التي أنشأها القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . هيئة إدارية ذات اختصاص قضائي ، إذ ناط بها المشرع الفصل في الخلاف القائم بين المصلحة وذوى الشأن على التعويضات المقدرة لهم عن نزاع الملكية .
٤٩٧	٧٩	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - الاختصاص بنظر المنازعات الزراعية - في ظل أحكام القانون ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ - ليس قاصرا على اللجان المختصة . اختصاص المحاكم بها أيضا . عدم الاتجاه إلى اللجنة أولا . يقتضى عدم قبول الدعوى أمام المحكمة . عرض النزاع على القضاء بعد صدور قرار اللجنة لا يعد طعنا فيه ، بل هو دعوى مبتدأة . ليس للمحكمة أن تتعدى للفصل في صحة قرار اللجنة أو تقضى بإلغائه أو بطلانه مادام أنه ليس قرارا معدوما .
٣٨٩	٦٢	(الطعن رقم ٥٩٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢)
		٥ - ولاية المحكمة الابتدائية قاصرة على نظر الطعون التي تقدم إليها من المصلحة أو من أصحاب الشأن في قرارات لجان المعارضات . هذا الطعن من نوع خاص وله أوضاع متميزة . لا تتعدى ولايتها النظر في مدى موافقة قرار اللجنة لأحكام القانون . ما لم يسبق عرضه على اللجنة وما لم تصدر قرارا فيه لا يجوز طرحه ابتداء أمام المحكمة ، إذ لا يتسع الطعن أمام المحكمة للطلبات الجديدة .
٤٩٧	٧٩	(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٩)
		٦ - شرط التحكيم في العقد . منع المحاكم من نظر النزاع . شرطه . أن يكون تنفيذ التحكيم ممكنا . جواز التجاء صاحب الشأن إلى المحاكم وعرض النزاع عليها باعتبارها صاحبة الولاية العامة للفصل في جميع المنازعات إلا ما استثنى بنص خاص .
٥٩٨	٩٦	(الطعن رقم ٥١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٤)
		٧ - اختصاص المحاكم العادية قبل العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ . بالفصل في المنازعات الناشئة عن أحكام قوازين الجنسية . اختصاص مجلس الدولة دون غيره بها بعد العمل بهذا

الصفحة	القاعدة	
		القانون لايسرى على الدعاوى التى كانت منظورة أمام جهات قضائية أخرى ولم يفصل فيها نهائيا .
٨٧٣	١٤٠	(الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٠)
		٨ - تحديد المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية مرتب أحد العاملين بشركات القطاع العام الخاضعين لقواعد التقييم . البعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون لأن المنازعة فى التقييم من اختصاص لجنة التظلمات بالشركة وقرارها نهائى لاتملك المحكمة ولاية الفصل فيه . اتصال هذه الأمور بولاية المحكمة . جواز الطعن فى الحكم بطريق النقض .
٩٧٩	١٥٨	(الطعن رقم ٨٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢)
		٩ - تنفيذ قرار الاستيلاء الصادر من جهة الإصلاح الزراعى . هدم جواز رفع دعوى حيازة لمنع تنفيذه . علة ذلك . دعوى منع التعرض تخرج من ولاية جهة القضاء العادى أو الإدارى . اختصاص اللجنة القضائية المنصوص عليها فى المادة ١٣ مكرر من قانون الإصلاح الزراعى بالفصل فى ملكية العقار محل الاستيلاء .
١٠٠٨	١٦١	(الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٩)
		١٠ - الفرار الإدارى . ماهيته . قرار مدير عام مصلحة الموانى والمنائير بتقدير أبحر المرشد بميناء الإسكندرية ليس قرارا إداريا . المنازعة فى شأنه مما تختص بها جهة القضاء العادى .
١٠٥٥	١٦٩	(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١٦)
		١١ - الطعن أمام محكمة النقض فى الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية فى مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم . شرطه . مخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه .
١١٠١	١٧٧	(الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		١٢ — النزاع بين العمال ورب العمل بشأن استحقاقهم لمبالغ البذل . نزاع فردي لا يتصل بحق الجماعة . اختصاص المحاكم العادية به .
١١٠١	١٧٧	(لطن رقم ١٦٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١٠/٢٨)
		١٣ — اختصاص اللجنة القضائية بالإصلاح الزراعي . مقصور على المنازعات التي تقوم بين جهة الإصلاح وبين المسئولين لديهم أو الغير مدعي الملكية بشأن الاستيلاء على الأرض . المنازعة بين البائع والمشتري بشأن عدم تنفيذ الالتزامات الناشئة من عقد البيع . اختصاص جهة القضاء العادي بالفصل فيه .
١١٠٩	١٧٩	(لطن رقم ١٨٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/٣)
		١٤ — اللجنة المنصوص عليها في المادة ٩ من القانون ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ . اختصاصها . تقدير التعويض مما يتم الاستيلاء عليه من الأدوية . تجاوزها ذلك بالتقرير بعدم التزام المسئولين لديه بسداد الفوائد التأخيرية لديونه . تزيد . لا يكتسب حجية .
١٢٣٤	٢٠١	(لطن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/١٥)
		١٥ — قرار اللجنة العليا للتعليم الخاص بعدم تجديد الاستيلاء على مدرسة وتسليمها لمالكها الظاهر . لا يعتبر قرارا إداريا إلا بالنسبة لعدم التجديد دون التسليم الذي لا يبدو أن يكون عملا ماديا . تعيين حارس على المدرسة لا يمس القرار الإداري وتختص به المحاكم العادية .
١٣٤٤	٢٢٠	(لطن رقم ٣١٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٣١)
		(ثانيا) الإختصاص النوعي .
		١ — الإختصاص بتوثيق محضر التبنى . معقود لرئيس المحكمة الابتدائية دون وكلائها أو قضاتها . المادة ٩١١ من قانون المرافعات السابق .
٩٠	١٦	(لطن رقم ١٢ لسنة ٣٧ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٠/١/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — المحكمة المختصة بتعيين المحكم وفق المادة ٨٢٥ مرافعات هي المحكمة المختصة أصلا بنظر النزاع المتفق على فضله بالتحكيم سواء كانت محكمة ابتدائية أو محكمة استئناف .
٤١١	٦٧	(الطن رقم ١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٥)
		(ثالثا) الاختصاص القيمي .
		الدفع بعدم الاختصاص القيمي . غير متعلق بالنظام العام .
		المادة ١٣٢ مرافعات بعد تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ إنكار تطبيق قانون ايجار الأما كن . لا يعد دفعا بعدم الاختصاص
٥٠٣	٨٠	(الطن رقم ٤٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٤)
		(رابعا) الاختصاص المحلي .
		النزاع المتعلق باختصاص المحكمة المحلي . نخرجه من نطاق .
		تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ انطباق القواعد العامة عليه من حيث جواز الطعن فيه .
١٣٥٠	٢٢١	(الطن رقم ٢٢٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٣١)
		أدوية
		راجع : استيلاء " الاستيلاء على الأدوية " .
		إرتفاق
		١ — حق الإرتفاق بتخصيص المالك الأصلي . ظهوره في الوجود بعد صيرورة العقارين مملوكين لمالكين مختلفين . بقاء هذا الحق لصالح العقار المرتفق ما لم يتضمن السند الذي فصل ملكية العقارين شرطا صريحا مخالفا .
٩٥١	١٥٢	(الطن رقم ٥١٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — تحصيل محكمة الموضوع من أوراق الدعوى أن إرادة الطرفين اتجهت إلى التنازل عن حق الارتفاق بالمطل المقرر للعقار المبيع . تبريرها ذلك بما لا يخرج في تفسيرها عن المعنى الظاهر لعبارة العقد وإعمالها لأثر هذا التنازل الذي يتم بالإرادة المنفردة . لا قصور ولا خطأ في القانون .
١١٢	٢٠	(الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٥)
		٣ — إنتقال العقار المبيع إلى المشتري بالحالة التي حددها الطرفان في عقد البيع . مثال في حق الارتفاق .
١١٢	٢٠	(الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٥)

إرث

		١ — إحتفاظ المورث بحقه في الإنتفاع بالعين المبيعة إلى ورثته مدى حياته . لا يحتم ذلك وجوب إعتبار التصرف وصية ولا يتعارض مع تنجيز التصرف ، متى كانت أدلة الدعوى تفيد هذا التنجيز . إقراره بأنه قصد من التصرف الوصية . لاجبة له في حق المتصرف إلمهم . لا يعتبرون في خصوص هذا التصرف ورثة أو خلفاء عامين للمورث بل هم خلف خاص له .
٣٥٨	٥٨	(الطعن رقم ٥٦٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
		٢ — تصرف المورث الوارد بالمادة ٩١٧ مدني هو تصرفه إلى أحد ورثته فيما يملك . ثبوت عدم ملكية المورث للعقار المتنازع عليه . تعرض الحكم لبحث ما إذا كانت حيازة المورث للعقار لنفسه أم بوصفه نائباً . أسباب زائدة لا يوجب الحكم الخطأ فيها .
٧٣٥	١١٩	(الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠)

الصفحة	القائمة	
		٣ - قرينة المادة ٩١٧ مدني . قواها . إحتفاظ المتصرف بحيازة العين . وبحقه في الانتفاع بها مدى حياته . لقاضي الموضوع التحري من قصد المتصرف في ضوء ظروف الدعوى .
١٠٦١	١٧٠	(الطن رقم ١٨١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١٦)
		٤ - قرينة المادة ٩١٧ مدني . قواها . إحتفاظ المتصرف بحيازة العين المتصرف فيها وبحقه في الانتفاع بها مدى حياته . لا يكفي إنتفاع المتصرف بالعين إنتفاعا فعليا دون أن يكون ذلك مستندا إلى مركز قانوني . وضع يد المشتري على العين المبيعة قرينة على إنجاز التصرف وليس شرطا فيه .
١٣٢٨	٢١٧	(الطن رقم ٢٧٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٣١)
		٥ - تصرفات المورث المنجزة حال صحته . محتها شرعا ولو ترتب عليها حرمان الورثة أو بعضهم من الميراث أو المساس بأنصبتهم فيه .
٧٣٥	١١٩	(الطن رقم ٣٩٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠)
		٦ - أحكام الإرث المتصلة بقواعد التوريث وأحكامه من النظام العام . هدم جواز التحايل عليها . التصرفات المنجزة الصادرة من المورث حال صحته لأحد الورثة أو لغيرهم . صحيحة ولو ترتب عليها حرمان بعض الورثة أو التقليل من أنصبتهم في الميراث .
٥٣١	٨٥	(الطن رقم ٣٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٣١)
		٧ - الوارث لا يتصل بأموال الزكة ما دامت التصفية قائمة . في الحراسة القضائية على الزكة . لا عمل لتطبيق أحكام التصفية .
١٢٥٠	٢٠٣	(الطن رقم ٢٤٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/١٥)

الرقم	القاعدة	
		٨ - نفى الوارث علمه بتوقيع مورثه على الورقة العرفية وحلفه اليمين على ذلك . يزيل عن الورقة مؤقتاً قوتها في الإثبات . المتمسك بالورقة يقع عليه عبء إثبات صحتها . (الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٨) ١٩٦ ١١٩٧ وراجع : (ت . تركة) .
		إستئناف
		الأحكام الجائز إستئنافها :
		١ - الطعن في الحكم الصادر في شأن التصديق على التبني بالنسبة لدوى الشأن . مقصور على الإستئناف . الدعوى المرفوعة - ممن هذا المتبني والمتبني - بطلان التبني . الطعن بالنقض في الحكم الصادر فيها جائز . (الطعن رقم ١٢ لسنة ٢٧ ق - "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٠/١/١٤) ... ١٦ ٩٠
		٢ - صدور الحكم في موضوع الدعوى أو في شق منه يقتضى الطعن فيه استقلالاً في الميعاد . عدم سريان المادة ٤٠٤ مرافعات في هذه الحالة ، وعدم اعتبار الحكم مستأنفاً باستئناف الحكم الموضوعي . (الطعن رقم ٤٦٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٩) ٣٤ ٢١٣ (والطعن رقم ٤٩٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٢) ٦٩ ٤٢٥
		٣ - جواز استئناف أى حكم صادر في حدود النصاب الاتهامي . مناطه . صدوره على خلاف حكم سابق لم يحز قوة الأمر المقضي في النزاع . (الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٤) [... .. ٤٨ ٢٩٥

الصفحة	القائمة	
		٤ — الأحكام التي تفصل في موضوع الدعوى أو في شق منه . وجوب الطعن فيها في الميعاد . القضاء بقبول الاستئناف شكلاً في حكم فصل في شق من الموضوع بعد فوات ميعاد الطعن فيه . خطأ في القانون . النعي عليه غير منتج . هذا الخطأ غير مؤثر على نتيجة الحكم المستأنف .
٣٣٧	٥٥	(الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
		٥ — الادعاء بنقص في منفعة العين المؤجرة بعد تنفيذ العقد . نزاع غير ناشئ عن تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الطعن في الحكم الصادر في هذه المنازعة يخضع للقواعد اللعامة .
٥٠٣	٨٠	(الطعن رقم ٤٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٤)
		٦ — دعوى تخفيض أجرة المكان لنقص في المنفعة . تكييفها . دعوى فسخ جزئي لعقد الإيجار . تقدير قيمة الدعوى بأجرة المدة الواردة في العقد أو الباقي منها . خضوعها من حيث قابليتها للطعن للقواعد العامة .
٥٠٣	٨٠	(الطعن رقم ٤٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٤)
		٧ — الحكم برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفضها من غير ذی صفة . استناده في قيام العلاقة الإيجارية وتوافر الصفة للمستأجر إلى القواعد العامة دون أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . جواز الطعن فيه بالاستئناف .
٥٤٩	٨٩	(الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢)
		٨ — النزاع المتعلق باختصاص المحكمة المحل . خروجه من نطاق تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . انطباق القواعد العامة عليه من حيث جواز الطعن فيه .
١٣٥٠	٢٢١	(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٣١)

الصفحة	القاعدة	
		الأحكام غير الجائز استئنافها :
		١ - القضاء برفض الدفع بسقوط الحق بالتقادم . عدم جواز الطعن عليه إلا مع الحكم الصادر في الموضوع . عندئذ يعتبر مطروحا على المحكمة الاستئنافية .
٢٧١	٤٤	(الطعن رقم ٥٨٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٠)
		٢ - ولاية المحكمة الابتدائية عند نظر الطعون في قرارات لجان المعارضات في نزاع الملكية . قاصرة على النظر في هذه الطعون . الحكم فيها هو حكم انتهائي . عدم جواز الطعن في الحكم تطبقا لنص المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات السابق بدعوى بطلان الحكم أو قيامه على إجراءات باطلة .
٢٩٥	٤٨	(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٤)
		٣ - إنتهائية الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في الطعن المرفوع إليها في قرار لجنة المعارضات . قاصرة على الأحكام التي تصدرها المحكمة في حدود النطاق الذي رسمه القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ .
٤٩٧	٧٩	(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٩)
		٤ - الحكم الصادر في حدود النصاب الانتهائي للمحكمة . عدم جواز الطعن فيه بالاستئناف إلا بسبب وقوع بطلان في الحكم أو في الإجراءات أثر في الحكم .
٥٤٩	٧٩	(الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢)
		٥ - إنتهائية الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في الطعن في قرار لجنة المعارضات . المادة ١٤ من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . عدم انطباق النص إذا كان الحكم صادرا

الصفحة	القاعدة	
		في ظل أحكام القانون السابق رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ . وجوب تطبيق القواعد العامة في قانون المرافعات من حيث جواز الاستئناف .
٧٢٦	١١٧	(الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢٨)
		٦ - الطلب الذي تغفله المحكمة . السبيل إلى الفصل فيه هو الرجوع إلى نفس المحكمة لنظره . عدم جواز الطعن في الحكم بالاستئناف لإغفاله الفصل في الطلب . عدم قبول الاستئناف إلا من لطلبات التي فصل فيها صراحة أو ضمنا .
٨٢٠	١٣٣	(الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٣)
		٧ - جواز استئناف الأحكام الصادرة بصفة نهائية من المحاكم الابتدائية بسبب وقوع بطلان في الحكم أو في الإجراءات أثر في الحكم . القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ تشريع خاص تضمنت نصوصه قواعد تعتبر استثناء من أحكام قانون المرافعات . لاسهيل إلى إلغاء أحكامه إلا بتشريع خاص . عدم استفادة هذا الإلغاء من تعديل المادة ٣٩٦ مرافعات بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .
١١٧٠	١٩١	(الطعن رقم ٥٩٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٦)
		وراجع : حكم "الطعن في الحكم"
		ونقض "الأحكام الجائز وغير الجائز الطعن فيها"
		صحيفة الاستئناف :
		١ - عدم التوقيع على صحيفة الاستئناف من محام مقرر أمام محاكم الاستئناف . أثره . بطلان الصحيفة . لا يغير من ذلك أن الشارع لم يربط البطلان بلفظه جزاء على هذه المخالفة .
٦٤٦	١٠٣	(الطعن رقم ٣٨٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٦)

الصفحة	المقابلة	
٦٤٦	١٠٣	<p>٢ - البطلان المترتب من عدم التوقيع على صحيفة الاستئناف من محام مقرر أمام محاكم الاستئناف . متعلق بالنظام العام . جواز احتفاء التوقيع في الجلسة خلال ميعاد الاستئناف .</p> <p>(الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٦)</p> <p>رفع الاستئناف :</p> <p>المنازعات الواردة بالمادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ - بشأن الحجز الإداري - هي التي ترفع أثناء إجراءات الحجز وقبل إتمام البيع . الدعاوى التي ترفع بأحقية المدعى للعقار أو المنقول الذي تم بيعه . قانون المرافعات هو الواجب التطبيق . دعوى الاستحقاق التي يفصل فيها على وجه السرعة وفق المادة ٤٨٢ مرافعات هي التي ترفع من الغير أثناء إجراءات التنفيذ . الدعوى التي ترفع بعد التنفيذ ورسوم المزايدة . دعوى ملكية عادية . إستئناف حكمها يتم بعريضة وليس بتكليف بالحضور . المادة ٤٠٥ مرافعات قبل تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .</p>
١٤٩	٢٦	<p>(الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)</p> <p>ميعاد الاستئناف :</p> <p>مواعيد الطعن في الأحكام تبدأ من تاريخ الطوق بها . استثناء الأحكام التي لا تعتبر حضورية والأحكام التي افترض فيها المشرع جهل المحكوم عليه بالخصومة فيها ومنها حالة انقطاع تسلسل الجلسات لأي سبب وعدم حضور المحكوم عليه بعد الانقطاع لأي جلسة تالية . بدء مواعيد الطعن فيها من تاريخ إعلان الحكم . هذا الاستثناء يشمل كل محكوم عليه سواء أكان المدعى أو المدعى عليه وفي جميع حالات وقف السير في الدعوى أيا كان سببها .</p>
١٢٧	٢٢	<p>(الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٥)</p>

الصفحة	القاعدة	
		إعلان الإستئناف :
		١ - الموطن المختار المبين في ورقة إعلان الحكم الابتدائي . هو الذي يعتد به عند إعلان الإستئناف .
٢٦٢	٤٣	(الطعن رقم ٥٢٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٠)
		٢ - رفع الإستئناف على جميع المحكوم لهم في الميعاد . وجوب إعلانهم بالإستئناف خلال ثلاثين يوما من تقديم صحيفة الإستئناف إلى قلم المحضرين وإلا اعتبر الإستئناف كأن لم يكن . المادة ٤٠٥ مرافعات بعد تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . المادة ٣٨٤/٢ مرافعات . تنصب على مواعيد الطعن فلا تنطبق على حالة رفع الإستئناف على جميع المحكوم لهم في الميعاد .
٤٤٠	٧٠	(الطعن رقم ٥٦٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٢)
		٣ - عدم إعلان أحد المستأنف عليهم في الميعاد . صدور الحكم المستأنف في موضوع غير قابل للإنجزة - صحة ونفاذ هقد قسمة - بطلان الاستئناف بالنسبة له يستتبع بطلانه بالنسبة لجميع المستأنف عليهم .
٤٤٠	٧٠	(الطعن رقم ٥٦٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٢)
		الخصوم في الاستئناف :
		بلوغ القصر سن الرشد أثناء سير الدعوى . استمرار والدهم في تمثيلهم دون تنبيه المحكمة . قيام صفته في تمثيلهم بعد البلوغ باعتبار أن نيابته عنهم أصبحت اتفاقية بعد أن كانت قانونية . صحة اختصاصه كممثل لهم في الاستئناف .
٧٠	١٣	(الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٣)

القاعدة	اللمعة	نطاق الاستئناف :
		١ - المدعى بعدم قبول الدعوى لانعدام صفة المدعى . دفع موضوعي . قضاء المحكمة بقبول الدفع تستفاد به ولايتها في موضوع الدعوى . لا يجوز لمحكمة الاستئناف عند إلغاء حكم محكمة أول درجة وقبول الدعوى ، أن تعيدها إليها لنظر موضوعها . (الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٧) ٤
١٨	٤	٢ - قضاء محكمة أول درجة بالحق عقد الصالح محضر الجلسة و بعدم قبول طلب التدخل . امتنعاد ولايتها في النزاع . قبول المحكمة الاستئنافية للتدخل باعتباره هجومي . وجوب الماضي في نظر موضوع طلب التدخل . (الطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٣) ٣٥
٢٢١	٣٥	٣ - استئناف الحكم - الذي قضى للدعية بكل طلباتها - يفرض على محكمة الاستئناف الفصل في كافة الأوجه التي سبق للدعية أن تمسكت بها أمام محكمة الدرجة الأولى . (الطعن رقم ٣١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٧) ٧٣
٤٥٩	٧٣	٤ - الاستئناف ينقل الدعوى إلى محكمة الاستئناف بما سبق أن أبداه المستأنف عليه من دفوع أو دفاع أمام محكمة أول درجة . عدم تمسك الطاعن أمامها بالدفاع الذي يخالطه واقع . عدم قبول إثارته أمام النقض . (الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٤) ١٨٧
١١٤٨	١٨٧	نظر الاستئناف :
		نقض الحكم الاستئنافي أثره . زواله . سريان أحكام سقوط الخصومة من تاريخ صدور حكم النقض . عدم تعجيل

الصفحة	القاعدة	
		الخصومة من المستأنف الصادر حكم النقض له بالحد باهمال منه خلال سنة من تاريخ حكم النقض . لكل ذي مصلحة من الخصوم أن يطلب سقوط الخصومة .
١٣٥٤	٢٢٢	(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٣١)
		الحكم في الاستئناف :
		١ - إغفال محكمة الاستئناف الرد على دفاع متعلق بقضاء سابق حاز قوة الأمر المقضى قبل رفع الاستئناف . لافصور .
١٥١	٢٧	(الطعن رقم ٣٤٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)
		٢ - تعديل المحكمة الاستئنافية للحكم الابتدائي دون إلغائه . كفاية ذكر الأسباب التي اقتضت التعديل . عدم لزوم الإحالة للصريحة فيما أيدت فيه الحكم الابتدائي .
٢٧١	٤٤	(الطعن رقم ٥٨٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٠)
		٣ - صدور الحكم الاستئنافي على خلاف الحكم الابتدائي الذي ألغاه . لا يعد من قبيل التناقض في أسباب الحكم الواحد .
٢٨٤	٤٦	(الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١١)
		٤ - القضاء بعدم جواز الاستئناف . لا محل معه للتعرض للدفاع المتعلق بانأوضوع .
١١٧٠	١٩١	(الطعن رقم ٥٩٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/١٦)
		٥ - إقامة الحكم الابتدائي قضاءه بالتطبيق على دعائين مختلفتين مستقلتين . تعرض الحكم الاستئنافي لإحدى هاتين الدعائين دون الأخرى . قصور .
٥٤٥	٨٨	(الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٨ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٠/٤/١)

الصفحة	القاعدة	
		٦ - إلغاء محكمة الاستئناف للحكم الابتدائي . كفاية بيان أسباب الإلغاء وما قضت به . عدم التزامها بالرد على أسباب الحكم الأول .
١٢٣٤	٢٠١	(الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/١٥) " إعتبار الاستئناف كأن لم يكن "
		١ - حضور الخصم بالجلسة الأولى المحددة لنظر الاستئناف بناء على الإعلان الباطل . أثره . زوال البطلان واعتبار الإعلان صحيحا من تاريخ حصوله . القضاء برفض الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . صحيح .
٢٦٢	٤٣	(الطعن رقم ٥٢٦ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٠) ٢ - رفع الاستئناف على جميع المحكوم لهم في الميعاد . وجوب إعلانهم بالاستئناف خلال ثلاثين يوما من تقديم صحيفة الاستئناف إلى قلم المحضرين وإلا اعتبر الاستئناف كأن لم يكن . المادة ٤٠٥ مرافعات بعد تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . المادة ٢/٣٨٤ مرافعات . تنصب على مواعيد الطعن فلا تنطبق على حالة رفع الاستئناف على جميع المحكوم لهم في الميعاد .
٤٤٠	٧٠	(الطعن رقم ٥٦٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٢) ٣ - قبول المحكمة للاستئناف شكلا . حجية هذا القضاء تحول دون التمسك بعد ذلك باعتبار الاستئناف كأن لم يكن أمام ذات المحكمة .
٨٩٢	١٤٣	(الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٦) ٤ - الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . قيامه على عنصر واقعي هو تقدير كفاية التحريات التي تسبق تسليم الإعلان للنيابة . عدم جواز إنثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٨٩٢	١٤٣	(الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٦)

استيلاء

(أولا) الاستيلاء على الأدوية :

١ - نصوص القانون ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تجارة الأدوية .
ليس فيها ما يمس التزامات المستولى لديهم قبل الغير . بقاء
حقوق الدائنين قائمة بعد صدوره . نصوص القانونين
٢٦٩ و ٢٧٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تأجيل ديون المستولى لديهم
لم تعدل مما تم الاتفاق عليه في عقود فتح اعتمادهم إلا ميعاد
استحقاق ما نشأ عنها من ديون . استيلاء وزارة التموين على
الأدوية مقابل التعويض لا يجعل تنفيذ الالتزام مستحيلا . نفاذ
عقود فتح الاعتماد .

(الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٥/١/١٩٧٠) ١٩ ١٠٦

٢ - الاستيلاء على المهمات الطبية لدى المستوردين ووكلاء
الشركات والمؤسسات الأجنبية ومخازن الأدوية والمستودعات
وفما للقانون ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ . التزام كل من لديه أموال لتلك
الجهات ، وكل مدين لها بتقديم بيان بذلك إلى وزير التموين .
الدائنون لا يلتزمون بتقديم هذا البيان وحقوقهم قائمة
لم تنقض .

١ الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٥/١٢/١٩٧٠ ٢٠١ ١٢٣٤

٣ - تأجيل الديون المستحقة على شركات الأدوية المستولى
لديها خلال مدة معينة بمقتضى القانونين ٢٦٩ و ٢٧٢ لسنة ١٩٦٠ .
مؤداه . نشوء الالتزام منجزا ولكنه تحول أثناء التنفيذ إلى التزام
مؤجل قانونا . الفوائد تظل سارية دون إيقاف طبقا للاتفاق .

(الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٥/١٢/١٩٧٠) ٢٠١ ١٢٣٤

الصفحة	القاعدة	
		٤ - استعالة التنفيذ . قيامها على أسباب قانونية . خضوعها لرقابة محكمة النقض . القوانين ٢١٢ و ٢٦٩ و ٢٧٢ لسنة ١٩٦٠ . لا تعد قوة فاهرة يستحيل معها الوفاء بالالتزام . (المطن رقم ٢٤٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/١٥) ١٢٣٤
	٢٠١	٥ - القوة القاهرة . شرطها . أن تكون أسرا لا قبل للمدين بدفعه أو التحرز منه ويترتب عليه استعالة التنفيذ استعالة مطلقة . استخلاص الحكم بأسباب مائغة عدم استعالة الإلتزام . لا مخالفة للقانون . (المطن رقم ١٤٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/١٥) ١٢١٦
	١٩٩	٦ - اللجنة المنصوص عليها في المادة ٩ من القانون ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ . اختصاصها . تقدير التعويض عما يتم الاستيلاء عليه من الأدوية . التقرير بعدم التزام المستولى لديه بسداد للفوائد التأخيرية لديونه . تزيد . لا يكتسب حجية . (المطن رقم ٢٤٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/١٥) ١٢٣٤
	٢٠١	(ثانيا) الإستيلاء لأغراض التعليم . ١ - إستيلاء وزارة التربية والتعليم على عقار بناء على القانون ٧٦ لسنة ١٩٤٧ . التزامها برده عند انتهاء الإستيلاء بالحالة التي كان عليها وقت الإستيلاء . إخلالها بهذا الإلتزام . يوجب عليها التمويض . (المطن رقم ٤٩٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٢) ١٩٧
	٣٢	٢ - الإستيلاء على عقار ليكون مدرسة . إساءة استعماله وأحداث تغيير به وقطع بعض أشجاره . لا يدخل في نطاق الاستعمال غير العادي . بل هو خطأ جسيم يستوجب تعويضا مستقلا عن الضرر الناشئ عنه . (المطن رقم ٥٥٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦) ٣٥٢
	٥٧	

الصفحة	القاعدة	
		٣ - وجوب التزام القواعد المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ عند تقدير مقابل الانتفاع بالأماكن المستولى عليها ، واستبعاد أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الخاصة بتحديد الأجرة وما يرد عليها من زيادة أو خفض .
٣٥٢	٥٧	(الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
		٤ - قرار اللجنة العليا للتعليم الخاص بعدم تجديد الاستيلاء على مدرسة وتسليمها لمالكها . لا يعتبر قرارا إداريا إلا بالنسبة لعدم التجديد دون التسليم الذى لا يعدو أن يكون عملا ماديا . تعيين حارس على المدرسة لا يمس القرار الإدارى وتختص به المحاكم العادية .
١٣٤٤	٢٢٠	(الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢١)
		(ثالثا) الإستيلاء فى الإصلاح الزراعى . راجع : (إصلاح زراعى) .
		إصلاح زراعى
		الإستيلاء على الأرض :
		١ - وجود دين مضمون برهن أو اختصاص أو امتياز على الأرض المستولى عليها . إتخاذ الدائن الإجراءات المبيية باللائحة التنفيذية لقانون الإصلاح الزراعى لإثبات حقوقه الميعاد القانونى . أثره . إنقضاء التزام المدين الأصلي ، وحل محل التزام الحكومة محله . تحملها - دون المدين - بفوائد الدين من تاريخ قرار الاستيلاء الأول حتى تاريخ سدادها للدين . صدور القانون ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ . لا أثر له .
٢٦٢	٤٣	(الطعن رقم ٥٢٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - تنفيذ قرار الاستيلاء الصادر من جهة الاصلاح الزراعى . عدم جواز رفع دعوى حيازة لمنع تنفيذه . دعوى منع التعرض تخرج من ولاية جهة القضاء العادى او الادارى . اختصاص اللجنة القضائية المنصوص عليها فى المادة ١٣ مكرر من قانون الاصلاح الزراعى بالفصل فى ملكية العقار محل الاستيلاء . (الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٩) ١٦١
١٠٠٨	١٦١	٣ - اختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى . مقصور على المنازعات التى تقوم بين جهة الاصلاح وبين المستولى لديهم أو الغير مدعى الملكية بشأن الاستيلاء على الأرض . المنازعة بين البائع والمشتري بشأن عدم تنفيذ الالتزامات الناشئة عن عقد البيع . اختصاص جهة القضاء العادى بالفصل فيه . (الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٣) ١٧٩
١١٠٩	١٧٩	انقاص المساحة المزروعة : الحادث الطارئ . شرطه . أن يكون حادثا استثنائيا عاما . غير ممكن التوقع . غير مألوف ونادر الوقوع . قانون الاصلاح الزراعى لم يتناول أمر تخفيض المساحة التى تزرع من محاصيل معينة . عدم بيان الحكم سنده فى اعتبار تخفيض المساحة التى تزرع قسبا حادثا استثنائيا عاما . قصور . (الطعن رقم ٥٣٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٥) ١٢٨
٧٨٧	١٢٨	لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية : ١ - الاختصاص بنظر المنازعات الزراعية - فى ظل احكام القانون ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ - ليس قاصرا على اللجان المختصة . اختصاص المحاكم بها أيضا . عدم الالتجاء إلى اللجنة أولا . يقتضى عدم قبول الدعوى أمام المحكمة . عرض التزاع على القضاء بعد صدور قرار اللجنة لا يعسد طعننا فيه ،

الصفحة	القاعدة	
		بل هو دعوى مبتدأة . ليس للحكمة أن تتصدى للفصل في صحة قرار اللجنة أو تقضى بإلغائه أو بطلانه ما دام أنه ليس قرارا معدوما .
٣٨٩	٦٣	(الظن رقم ٥٩٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢)
		٢ - تحقق سبب عدم الصلاحية - بأحد أعضاء اللجنة الفصل في المنازعات الزراعية - لا يؤثر على وجود قرار اللجنة هو مجرد عيب يعترى القرار .
٣٨٩	٦٣	(الظن رقم ٥٩٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢)
		لبيع الأرض الزراعية :
		١ - إمتداد الايجار وحرمان المالك من طلب الفسخ . شرطه . عدم إخلال المستأجر بالتزاماته عن السنة الزراعية السابقة مباشرة على الامتداد أو خلال فترة الامتداد . الإخلال يكون بشروط العقد أو بأحكام القانون . الوفاء بالأجرة في المواعيد المتفق عليها يدخل في هذا الطاق .
٣٧٥	٦١	(الظن رقم ٥٨٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
		٢ - إمتداد عقود الايجار الزراعية . مقرر لمصاحبة المستأجر . إبداء رغبته في عدم تجديد الإيجار . استمراره رغم ذلك واضعا يده على العين . وجوب إلزامه بالبيع دون تقييد بالأجرة القانونية .
١٠١٥	١٦٢	(الظن رقم ١٢٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٩)
		٣ - الاتفاق على زراعة الأرض زرمة واحدة . إثباته بالكتابة . إلى ما قبل صدور القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦ . غير لازم .
١١١٧	١٨١	(الظن رقم ١٢١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/١٠)

الصفحة	القاعدة	إعلان
		(أولا) الإعلان في الموطن الأصلي .
		١ - المحضر غير مكاف بالتحقق من صفة من يتقدم إليه للإستلام الإعلان متى إنتقل إلى موطن الشخص المراد إعلانه وذكر أنه سلم صورة الإعلان إلى أقارب أو أصحاب المعلن إليه المقيمين معه . الطعن بال تزوير في صفة مسلم الإعلان . غير منتج .
٦٨٩	١١١	(الطعن رقم ٦٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢٢)
		٢ - إعلان تقرير الطعن في غير موطن أحد المطعون ضدهم بطلان نسبي . لا يجوز لغيره التمسك بهذا البطلان . ولو كانت له مصلحة فيه .
١١٣٨	١٨٥	(الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/١٧)
		٣ - الموطن في الشريعة الإسلامية . معناه . الموطن يحتمل التعدد . ولا ينتقص بموطن السكن .
١١٦١	١٩٠	(الطعن رقم ١١ لسنة ٣٧ ق " أحوال شخصية " - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٥)
		(ثانيا) الإعلان في الموطن المختار .
		١ - إعلان الطعن في الحكم في المحل المختار . شرط صحته . إتخاذ الخصم له محلا مختارا في ورقة إعلان الحكم . إعتبار ذلك قرينة قانونية على قبول إعلانه بالطعن فيه . لا يعد كذلك إتخاذه محلا مختارا في صحيفة الإستئناف المقابل .
٩٤١	١٥٠	(الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٨)
		٢ - إعلان الطعن في الموطن المختار . شرطه . إتخاذ الخصم له محلا مختارا في ورقة إعلان الحكم .
١٢٧٢	٢٠٨	(الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		(ثالثا) الإعلان لجهة الإدارة .
		إخطار المعلن إليه بتسليم الاعلان لجهة الإدارة . لصق إيصال الخطاب الموصى عليه بأصل الإعلان . كاف لإثبات حصول الإخطار على النحو الذى قصده المصادرة ١٢ من قانون المرافعات السابق .
١١٣٨	١٨٥	(لطن رقم ١٩٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/١٧)
		(رابعا) الاعلان فى مواجهة النيابة .
		١ - وجوب اشتغال الاعلان فى مواجهة النيابة على آخر موطن معلوم للمعلن إليه سواء فى مصر أو فى الخارج .
٢٦٢	٤٣	(لطن رقم ٥٢٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٠)
		٢ - إعلان الأوراق القضائية فى النيابة . استثناء لا يصح اللجوء إليه إلا بعد القيام بتحريات كافية دقيقة للتقصى عن محل إقامة المعلن إليه وعدم الإهتمام إليه . لا يكفى لسلوك هذا الطريق مجرد رد الورقة بغير إعلان .
٤٤٦	٧١	(لطن رقم ٢٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٢)
		٣ - كفاية التحريات التى تسبق الاعلان للنيابة . أمر يرجع فيه لظروف كل واقعة على حدة ويخضع لتقدير محكمة الموضوع .
٧٤٨	١٢١	(لطن رقم ٢٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠)
		٤ - الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . قيامه على عنصر واقعى هو تقدير كفاية التحريات التى تسبق تسليم الاعلان للنيابة . عدم جواز إثارة أمام محكمة النقض .
٨٩٢	١٤٣	(لطن رقم ٤٨٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - تقدير كفاية التحريات قبل إعلان الخصم في النيابة يرجع لظروف كل واقعة على حدة . محكمة القضا لها سلطة تقديرية في ذلك ، شأنها شأن محكمة الموضوع .
١٠٩٢	١٧٥	(الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٣٠) (خامسا) إعلان الأشخاص الاعتبارية .
		١ - بنك . استقلال شخصيته الاعتبارية عن شخصية المدير. توجيه الطعن إلى البنك باعتباره الأصيل المقصود بالخصومة دون ممثله . ذكر اسم البنك في تقرير الطعن بالنقض . كاف لصحته . لا اعتداد بالخطأ في اسم الممثل له .
١٢١٦	١٩٩	(الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/١٠) ٢ - جواز إعلان للشركات الأجنبية لدى فرعها أو وكيلها في مصر . لا يقصد به حرمان صاحب الشأن من أصل حقه في إجراء الإعلان في مركز الشركة الرئيسي بالخارج .
١٢١٦	١٩٩	(الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/١٠) (سادسا) الإعلان بالبريد .
		إجراءات الإعلان أمام لجنة الطعن تختلف عن إجراءات قانون المرافعات . لائحة البريد تقضى بتسليم الرسائل المسجلة إلى شخص المرسل إليه أو نائبه أو خادمه أو أحد أقاربه أو أصحابه الساكنين معه عند غيابه . امتناع أحدهم عن تسليم المراسلات . لا أثر له في صحة الاعلان . عدم وجوب بيان الشخص المأطوب معه أو اتباع الإجراءات المقررة في قانون المرافعات .
٢٧٧	٤٥	(الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١١)

الصفحة	المادة	
		(سابعاً) بطلان الاعلان .
٢٦٢	٤٣	١ - حضور الخصم بالحاسة الأولى المحددة لنظر الاستئناف بناء على الاعلان الباطل . أثره . زوال البطلان واعتبار الاعلان صحيحاً من تاريخ حصوله . القضاء برفض الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . صحيح . (الطعن رقم ٥٢٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٠)
٣٧٥	٦١	٢ - حضور المطعون عليه وتقديمه مذكرة بدفاعه في الميعاد القانوني . التمسك بالبطلان لعيب شاب إجراء الاعلان . عدم بيان وجه المصاحبة في التمسك به . لا يجوز . (الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
١٣٤٤	٢٢٠	٣ - اعلان الطعن في الميعاد . تقديم المطعون عليه مذكرة بدفء . التمسك بالبطلان لعيب شاب إجراء الاعلان . عدم بيان وجه المصاحبة في التمسك به . لا يجوز . (الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٣١)
٣٣٣	٥٤	٤ - البطلان المترتب على عدم صحة اعلان المدين بتنبيه نزع الملكية . لا يتعلق بالنظام العام إذ قد شرع لمصاحبة المدين وحده . لا يجوز لغيره التمسك به . (الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
٥٠٨	٨١	٥ - تبليغ تقرير زيادة العشر إلى ذوى الشأن وفقاً للمادة ٢٧٩ مرافعات . لا بطلان جزاء مخالفة حكم هذه المادة . على قاضى البيوع التحقق من هذا التبليغ . حكمه بتأجيل البيع لبطلان التبليغ أو رفض تأجيله وبصححة التأجيل . حكم نهائى غير قابل للطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن . ٦٩٣ م مرافعات . (الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)

الصفحة	المادة	
		٦ — البطلان الناشئ عن عدم مراعاة إجراءات الإعلان . بطلان نسبي لا يعدم الحكم وإن كان يجعله مشوبا بالبطلان . صيورته نهائيا يجعله ينجى من الإلغاء دالا بذاته على صحة إجراءاته .
٦٨٩	١١١	(الطعن رقم ٦٩ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢٢)
		٧ — عدم وضوح اسم المحضر أو توقيعه . لا بطلان في الإعلان .
٧٨٧	١٢٨	(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٥)
		٨ — خلو الورقة — المقول بأنها صورة إعلان تقرير الطعن — من أية كتابة محورة بخط المحضر . عدم صلاحيتها للبحث فيما إذا كانت هي صورة أصل الإعلان . اشتغال الأصل على جميع البيانات . لا بطلان .
١٠٦١	١٧٠	(الطعن رقم ١٨١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١٦)
		٩ — إعلان تقرير الطعن في غير موطن أحد المطعون ضدهم . بطلان نسبي . لا يجوز لغيره التمسك بهذا البطلان . ولو كانت له مصالحة فيه .
١١٣٨	١٨٥	(الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/١٧)
أعمال تجارية		
		١ — عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بأنه غير تاجر وبعدم جواز الاحتجاج عليه بدفاتر المطعون عليه التجارية . لا يجوز النفي بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
١١٩	٢١	(الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - السند الإذني اعتباره عملاً تجارياً . مناطه . أن يوقعه تاجر ، أو يوقعه غير تاجر بسبب معاملة تجارية . م ٧ من قانون التجارة . لا يجوز تأويل النص عند وضوحه ، بدعوى الاستهداء بحكمة التشريع . (الطعن رقم ٥٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٧) ٩٢ ٥٧٦
		٣ - جواز الإثبات في المواد التجارية - إلا ما استثنى بنص خاص - بكافة طرق الإثبات القانونية حتى لو خالف ما هو ثابت بالكتابة . (الطعن رقم ٧٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢٣) ١١٢ ٦٩٣

إفلاس

(أولاً) التوقف عن الدفع .

		١ - التوقف عن الدفع . هو الذي يذبح عن مركز مالي مضطرب وضائقة مستعكة يترزع معها ائتمان التاجر مما يعرض حقوق الدائنين للخطر . مجرد امتناع التاجر عن دفع ديونه . لا يعد توقفاً بالمعنى المذكور . (الطعن رقم ٥٨٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٤) ٥١ ٣١٨
		٢ - وجوب بيان الحكم للوقائع المكونة لحالة التوقف عن الدفع . التكييف القانوني لهذه الوقائع يخضع لرقابة محكمة النقض . (الطعن رقم ٥٨٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢٤) ٥١ ٣١٨
		٣ - التغلظ في الحكم القاضي بتحديد ميعاد التوقف عن الدفع يكون بطريق المعارضة لا بدعوى مبتدأة . (الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٥) ١٧٢ ١٠٧٤

الصفحة	القاعدة	
		٤ — ميعاد المعارضة في حكم تعيين تاريخ التوقف عن الدفع بالنسبة للدائنين ، مرتبط بالمواعيد المقررة لتحقيق الديون وتأبيدها . حقهم في المعارضة يظل قائما طالما كانت تلك المواعيد قائمة .
١٠٧٤	١٧٢	(الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٥) (ثانيا) الصلح الواقي . طلب الصلح الواقي من الإفلاس . أثره . وجوب وقف دهوى الإفلاس المرفوعة على المدين إلى أن يفصل في هذا الطلب . سواء كان الطلب سابقا على رفع دهوى الإفلاس أولا حقا لها وسواء كان أول طلب تقدم به المدين أو سبقته طلبات أخرى قضى برفضها .
٤٦٦	٧٤	(الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٩) (ثالثا) التصرفات في فترة الريبة . ١ — طلب وكيل الدائنين بطلان عقد رهن تأميني استنادا للمادة ٢٢٧ من قانون التجارة . دفاع الدائن المرتن بنفي سوء النية عن تصرفه . تمسك المدعى بطلان التصرف دون اعتبار لهذا الدفاع ودون الإشارة للمادة ٢٢٨ من القانون المذكور . اعتبار الحكم أن طعن وكيل الدائنين لا ينصب على الدين . لا قصور أو مخالفة للأوراق .
١٦٧	٢٨	(الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٢) ٢ — طلب الحكم وجوبا بطلان عقد الرهن استنادا للمادة ٢٢٧ من قانون التجارة وحدها . تعرض الحكم لسبب بطلان آخر لم يطلب منه الحكم فيه . تزيد لا يجوز حججه . لا مصاحبة للطاعن في الطعن عليه .
١٦٧	٢٨	(الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		(رابعا) حكم إشهار الإفلاس .
		١ - الحكم بإشهار الإفلاس لا يشترط فيه تعدد الديون التي توقف التأجر عن الوفاء بها . جدية المنازعة في الدين . لمحكمة الموضوع استخلاصه من أية ورقة في الدعوى .
١٢٤٥	٢٠٢	(الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٥/١٢/١٩٧٠)
		٢ - الحكم نهائيا ببطلان البروتستو ناصيسا على أن الدين لم يكن مستحق الأداء وقت توجيئه . لا يتعارض مع الحكم بإشهار الإفلاس بعد حلول أجل الوفاء .
١٢٤٥	٢٠٢	(الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٥/١٢/١٩٧٠)
		(خامسا) الطعن في الحكم .
		الطعن في الحكم الصادر بإشهار الإفلاس . يجب توجيئه إلى الدائن طالب الإفلاس ووكيل الدائنين . اختصاص الطعن على الشركة الدائنة . بطلان الطعن . لا يغير من ذلك نص المادة ٢/٣٨٤ مرافعات . وجوب اختصاص من لم يختصم في الدعوى في القابلة للتجزئة ولو بعد فوات الميعاد . مفيد في الطعن بالقض . المادة ٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ توجب اشمال تقرير الطعن على جميع الخصوم الواجب اختصاصهم فيه .
٦٢	١١	(الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ٨/١/١٩٧٠)
		التزام
		(١) مصادر الإلتزام .
		(أولا) العقد .
		١ - للدين أن يتوق الفسخ بتنفيذ الإلتزامه كاملا قبل صدور حكم نهائي بالفسخ سواء في ذلك أكان حسن النية أو سوء النية .

الصفحة	القائمة	
		محـل ذلك لا يكون إلا عند النظر في التعويض عن التأخير في تنفيذ الإلتزام .
٤٢٥	٦٩	(الطعن رقم ٤٩٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٢)
		٢ - إمتداد الإيجار وحرمان المالك من طلب الفسخ . شرطه . عدم إخلال المستأجر بالتزاماته عن السنة الزراعية السابقة مباشرة على الإمتداد أو خلال فترة الإمتداد . الإخلال يكون بشروط العقد أو بأحكام القانون . الوفاء بالأجرة في المواعيد المتفق عليها يدخل في هذا النطاق .
٣٧٥	٦١	(الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
		٣ - الشرط الفاسخ الضمني في العقد . للمدين توقي الفسخ بالوفاء بالمدين قبل صدور الحكم النهائي بالفسخ . مناط ذلك . ألا يكون هذا الوفاء المتأخر مما يضارب به الدائن . عدم بيان الحكم وجه الضرر . قصور .
٩٠٨	١٤٥	(الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٦)
		٤ - عقد الصالح . أثره . كاشف للحق الذي يتناوله وليس ناقلاً له . عدم صلاحيته سبباً لبقاء هذا الحق بعد زواله . لا يمنع من استرداد غير المستحق .
١٠٣١	١٦٥	(الطعن رقم ٣٩٠ و ٣٠٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١١) ..
		٥ - للترام المقاول بضمان عيوب البناء . التزام بنتيجة . تحقق الضمان إذا تبين وجود العيب في البناء خلال عشرة سنوات من وقت التسليم ولو لم تنكشف آثار العيب إلا بعد إنقضاء هذه المدة .
١٠٦٨	١٧١	(الطعن رقم ٤١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٣)
		وراجع : (ع . عقد)

الصفحة	القاعدة	
		(ثانيا) الإثراء بلا سبب . فسخ عقد المعاولة . رجوع المفاوض بقيمة ما استحدثه من أعمال لا يكون إلا استنادا إلى الإثراء بلا سبب لا إلى العقد الذي فسخ . المشتري يلتزم برد أقل القيمتين . الإثراء أو الافتقار .
٤٥٠	٧٢	(اللمن رقم ٨٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٧/٢/١٩٧٠)
		(ثالثا) العمل غير المشروع . راجع : (مسئولية . " مسئولية تقصيرية ") .
		(ب) تنفيذ الالتزام . ١ - نصوص القانون ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تجارة الأدوية . ليس فيها ما يمس التزامات المستولى لديهم قبل الغير . بقاء حقوق الدائنين قائمة بعد صدوره . نصوص القانونين ٢٦٩ و ٢٧٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تأجيل ديون المستولى لديهم . لم تعدل مما تم الاتفاق عليه في عقود فتح اعتماد استحقاق ما نشأ عنها من ديون . استيلاء وزارة التموين على الأدوية مقابل التعويض لا يجعل تنفيذ الالتزام مستحيلا . نفاذ عقود فتح الاعتماد .
١٠٦	١٩	(اللمن رقم ٤٠٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٥/١/١٩٧٠)
		٢ - نفي الخطأ في المسؤولية العقدية . يكون بإثبات المتعاقد أن عدم تنفيذه لالتزامه يرجع للقوة القاهرة أو السبب الأجنبي أو خطأ المتعاقد الآخر .
١١٤٨	١٨٧	(اللمن رقم ١٩٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢٤/١١/١٩٧٠)
		٣ - عقد المعاولة . صيرورة تنفيذه مرهقا بسبب حادث استثنائي غير متوقع عند التعاقد . جواز فسخ العقد أو زيادة أجر المفاوض . المادتين ١٤٧/٢ و ٦٥٨/٤ مدني .
١١٤٨	١٨٧	(اللمن رقم ١٩٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢٤/١١/١٩٧٠)

الصفحة	القائمة	
		٤ — تأجيل الديون المستحقة على شركات الأدوية المستولى لديها خلال مدة معينة بمقتضى القانونين ٢٦٩ و ٢٧٢ لسنة ١٩٦٠ . مؤداه . نشوء الالتزام منجزا ولكنه تحول أثناء التنفيذ إلى الالتزام مؤجل قانونا . الفوائد تظل سارية دون إيقاف طبقا للاتفاق .
١٢٣٤	٢٠١	(المطن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٥/١٢/١٩٧٠)
		٥ — الإرهاق في تنفيذ الالتزام الذى يهدد المدين بخسارة فادحة . شرط لتطبيق المادة ١٤٧ / ٢ مدنى . تقدير مدى الإرهاق . يدخل في السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع .
١٢٣٤	٢٠١	(المطن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٥/١٢/١٩٧٠)
		٦ — عند البيع للنهائى دون العقد الابتدائى هو قانون المتعاقدين . خلوه من النص على الشرط الجزائى الوارد بالعقد الابتدائى يدل على تخلى الطرفين من هذا الشرط .
٥١٣	٨٢	(المطن رقم ٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٢٦/٢/١٩٧٠)
		” التنفيذ بمقابل ”
		١ — المشتري لأرض أكلها النهر . منع القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٨ تسليمه أرضا من طرح النهر . لا يسقط حقه فى الحصول على مقابل عن هذه الأرض .
٩٠٠	١٤٤	(المطن رقم ١٢٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٢٦/٥/١٩٧٠)
		٢ — تنفيذ الالتزام إما أن يكون عينيا أو بمقابل عن طريق التعويض . تمسك السمسار باستحقاق أجره لتنفيذ العقد — الذى تم بوساطته — بطريق التعويض . دفاع جوهرى . إغفاله . قصور .
١١٢١	١٨٢	(المطن رقم ١٩٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٠/١١/١٩٧٠)

الصفحة	القاعدة	
		” طلب الفوائد “
		سريان الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية . شرطه . أن يكون محل الالتزام مبلغاً من النقود معلوم المقدار وقت الطلب . المقصود بكون محل الالتزام معلوم المقدار ألا يكون للقضاء سلطة في التقدير .
٧٦٧	١٢٤	(الطعن رقم ٧١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢٠)
		” حق الحبس “
		حق المشتري في حبس الثمن . مناطه . وجود سبب جدى يخشى معه نزع المبيع من يده . م ٢/٤٥٧ مدنى . هلم المشتري وقت الشراء بهذا السبب . لا يدل بذاته على نزول عن حق الحبس مادام أنه لم يشتر ساقط الخيار .
٦٠٤	٩٧	(الطعن رقم ٥٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٤)
		(ج) إنقضاء الالتزام .
		(أولا) الوفاء .
		١ — توقيع حجز ما للمدين لدى الغير . لا يمنع المدين من المطالبة بوفاء دينه ، ولا المحجوز لديه من الوفاء بما في ذمته . الوفاء يكون بالإيداع في خزانة المحكمة . المادة ٥٥٥ مرافعات .
٣٤٤	٥٦	(الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
		٢ — العرض لا يقوم مقام الوفاء المبرىء للذمة إلا إذا تلاه إيداع بخزانة المحكمة .
٣٤٤	٥٦	(الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٥٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
		٣ — إيداع المشتري لبقاى الثمن والتصریح بصرفه للبائع بعد تطهير العين المبيعة من التسجيلات . إيداع صحيح مبرئ للذمة المشتري .
٦٠٤	٩٧	(الطعن رقم ٥٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٤)

الصفحة	المقاعدة	
		٤ — طلب المدعى عليه رفض المدهوى على أساس انقضاء الدين بالوفاء نقداً أو بمقابل . ليس لإقراراً قضائياً بعدم الوفاء .
٧٠٢	١١٤	(الطعن رقم ٨٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢٣)
		٥ — تعيين الدين المدفوع عند تعدد الديون لدائن واحد . مناطه . أن تكون جميعها من جنس واحد
٧٠٢	١١٤	(الطعن رقم ٨٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢٣)
		(ثانياً) المقاصة .
		المقاصة سبب لانقضاء الدين . بخلاف حق الحبس الذي يظل فيه الدينان (حق الدائن ودين المدين) قائمين . وبعد وسيلة ضمان وليس وسيلة إستيفاء .
٤٥٩	٧٣	(الطعن رقم ٣١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٧)
		(ثالثاً) تجديد الالتزام .
		السند الذي يترتب عليه تجديد الدين وتغيير نوع التقادم . شرطه . إستقلاله عن الورقة التجارية والاعتراف فيه بالدين ، وكفايته بذاته لتعيين عناصر الالتزام . وأن يكون لاحقاً لميعاد استحقاق الورقة التجارية .
١٠٣١	١٦٦	(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١١)
		(رابعاً) اتحاد الذمة .
		اندماج الشركات . أثره . انقضاء شخصية الشركة المندمجة وأيلولة جميع حقوقها والتزاماتها إلى الشركة الدامجة . اجتماع صفتي الدائن والمدين في شخص الشركة الجديدة . أثره . انقضاء الدين بالقدر الذي اتحدت فيه الذمة .
٨٨٠	١٤١	(الطعن رقم ٧٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		(خامسا) استحالة التنفيذ :
		١ — القوة القاهرة . شرطها . أن تكون أمرا لا قبل للمدين بدفعه أو التحرز منه ، و يترتب عليه استحالة التنفيذ مطلقة . استخلاص الحكم بأسباب سائفة ودم استحالة تنفيذ الإلتزام . لا مخالفة للقانون .
١٢١٦	١٩٩	(الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/١٠)
		٢ — استحالة التنفيذ . قيامها على أسباب قانونية . خضوعها لرقابة محكمة النقض وللقروانين ٢١٢ لسنة ٢٦٩ و ٢٧٢ لسنة ١٩٦٠ . لا تعد قوة القاهرة يستحيل معها الوفاء بالإلتزام .
١٢٣٤	٢٠١	(الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/١٥)
		٣ — إجبار البائع على تسليم العين المباعة إلى المشتري . شرطه . أن يكون التسليم ممكنا . استحالة ذلك إذا تعلقت بالعين ملكية شخص آخر .
١٢٥٥	٢٠٤	(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/١٧)
		إلتماس إعادة النظر
		عدم إمتبار الغش سببا لإلغاء الأحكام الإتهائية بدعوى مستقلة أو في صورة دفع لدعوى مبتدأة . إمتباره سببا لإلتماس إعادة النظر فيها . عدم قبول الطعن في أحكام محكمة النقض بالإلتماس إعادة النظر أو بغيره من طرق الطعن .
١٠٣١	١٦٥	(الطعن رقم ٣٩٠ و ٣٠٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١١)
		إمتياز
		راجع : (ت . تأمينات عينية) .

الصفحة	القاعدة	
		أمر أداء
		وضع تقرير تلخيص وتلاوته قبل المرافعة - قبل صدور القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . عدم وجوبه في الدعاوى التي لا تعرض على التحضير ، ومنها المعارضة في أمر الأداء .
٧١٤	١١٦	(الطعن رقم ١٠١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٠/٤/٢٨)
		أموال
		١ - وضع اليد على الأموال العامة مهما طالته مدته لا يكسب الملكية إلا إذا وقع بعد انتهاء تخصيصها للمنفعة العامة . وجوب إثبات انتهاء تخصيصها للمنفعة العامة ، ثم إثبات وضع اليد بعد ذلك المدة الطويلة المكملة للملكية بشرائطها القانونية .
٤٨٠	٧٧	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٩)
		٢ - عدم اقتصار صفة المال العام على الأموال التي تخصص بالفعل للمنفعة العامة . شمولها أيضا لأموال التي تخصص لهذه المنفعة بقانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص .
١٢٩١	٢١١	(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٤)
		أهلية
		(أ) تصرفات المعتوه .
		إبطال تصرف المعتوه قبل تسجيل قرار الحجر . شرطه . شيوع حالة العته وقت التعاقد أو دلم المتصرف إليه بها . عدم اشتراط أن يكون التصرف نتيجة استغلال أو نواطؤ .
٧٠	١٣	(الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		(ب) تصرفات القاصر .
		استعمال القاصر طرقا احتيالية لإخفاء نقص أهليته عند التعاقد . لا يمنع من طلبه إبطال العقد . وجوب مساءلته عن التعويض للغش الذي صدر منه . م ١١٩ مدني .
٣٩٦	٦٤	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٣)
		(ج) تصرفات السفه .
		التصرف الصادر من ذي الغفلة أو من السفه قبل تسجيل قرار الحجر . باطل أو قابل للإبطال إذ كان نتيجة استغلال أو تواطؤ . توافر الاستغلال عند عدم تعادل التزامات المتصرف مع ما يحصل عليه من فائدة مع علم المتصرف إليه بحالة المتصرف . توافر التواطؤ عند توقع الحجر على المتصرف فيعمد إلى التصرف في أمواله بقصد تفويت آثار الحجر المرتقب .
٩٢٠	١٤٧	(الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٨)

أوراق تجارية

السند الإذني :

		١ - السند الإذني . اعتباره عملا تجاريا . مناطه . أن يوقعه تاجر ، أو يوقعه غير تاجر بسبب معاملة تجارية . م ٧ من قانون التجارة . لا يجوز تأويل النص عند وضوحه ، بدعى الاستمداء بحكمة للتشريع .
٥٧٦	٩٢	(الطعن رقم ٥٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٧)
		٢ - خلو السند الإذني من بيان ميعاد الاستحقاق . فقدته صفته كورقة تجارية وصيرورته سنداً عادياً ، لا تسرى عليه أحكام قانون الصرف . إصلاح العيب في بيان منفصل . غير جائز .

الصفحة	القاعدة	
		لا يدخل هذا السند المعيب في مدلول عبارة "الأوراق المحررة لأعمال تجارية" الواردة بالمادة ١٩٤ من قانون التجارة .
٢٧١	٤٤	(الطعن رقم ٥٨٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٠) التظهير التام : التظهير التام للورقة التجارية . أثره . نقل ملكية الحق إلى المظهر إليه ، وتطهيرها من الدفع إذا كان حسن النية . المظهر إليه مفترض فيه حسن النية . المدين هو الذى يتحمل عبء نفي هذه القرينة . سوء النية هو مجرد علم المظهر إليه وقت التظهير بوجود الدفع دون حاجة لإثبات التواطؤ .
٨١٠	١٣١	(الطعن رقم ٥٣٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٢) التقادم الصرفى : ١ - اليمين فى المادة ١٩٤ من قانون التجارة . يمين حاسمة . التقادم الخمسى للمدين للصرفى قائم على قرينة الوفاء .
٥٧٦	٩٢	(الطعن رقم ٥٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٧) ٢ - التقادم الخمسى المنصوص عليه فى المادة ١٩٤ من قانون التجارة . شرطه . ثبوت أن التوقيع على السند من تاجر أو تحريره بمناسبة عملية تجارية ، وأن يدفع المدين بهذا التقادم .
٧٥٦	١٢٢	(الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠) ٣ - الأوراق التجارية المستحقة الدفع عند الاطلاع . بدء مدة تقادم الدعوى المتعلقة بها من اليوم التالى لإنشائها . المادة ١٩٤ من قانون التجارة .
١٠٣٨	١٦٦	(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١١)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - السند الذي يترتب عليه تجديد الدين وتغيير نوع التقادم شرطه . استقلاله عن الورقة التجارية والاعتراف فيه بالدين وكفايته بذاته لتعيين عناصر الالتزام ، وأن يكون لاحقا لميعاد استحقاق الورقة التجارية .
١٠٣٨	١٦٦	(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١١)
إيجار		
(أولا) قواعد الإيجار العامة .		
" حق المستأجر "		
		ملكية المستأجر للبناء الذي يقيمه بالأرض المؤجرة . لا تصلح صندا لأخذ الأرض بالشفعة باعتباره جارا مالمالك .
١٠٩٧	١٧٦	(الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/٢٧)
" التزامات المستأجر "		
		١ - قضاء الحكم المطعون فيه بأن قبول المؤجر للأجرة متأخرة من موعد استحقاقها في سنة معينة . لا يعد تنازلا عن التمسك بالشرط المصريح الفاسخ إذا ما تأخر المستأجر عن السداد في سنة تالية . لا فساد في الاستدلال .
٣٨٩	٦٣	(الطعن رقم ٥٩٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٣)
		٢ - الاستيلاء على عقار ليكون مدرسة . إساءة استعماله وإحداث تغيير به وقطع بعض أشجاره . لا يدخل في نطاق الاستعمال العادي بل هو خطأ جسيم يستوجب تعويضاً مستقلاً عن الضرر الناشئ عنه .
٣٥٢	٥٧	(الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		« حيازة المستأجر »
		حيازة النائب هي حيازة للأصيل . حيازة المستأجر تقوم لمصلحة المؤجر . للأخير الاستناد إليها في حساب مدة التقادم المكتسبة للملكية .
٩٩٨	١٦٠	(الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٩)
		« التزامات المؤجر »
		عدم اقتصار ضمان المؤجر للتعرض الحاصل للمستأجر من مستأجر آخر على التعرض المستند إلى ادعاء حق . إمتداده إلى التعرض المسادى متى كان المستأجر المتعرض قد استأجر من نفس المؤجر . إعتباره في هذه الحالة من أتباع المؤجر .
٥٩٣	٩٥	(الطعن رقم ٧٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٩)
		(ثانيا) إيجار الأماكن .
		١ - وجوب التزام القواعد المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ عند تقدير مقابل الإلتفاع بالأماكن المستولى عليها ، واستبعاد أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الخاصة بتحديد الأجرة وما يرد عليها من زيادة أو خفض .
٣٥٢	٥٧	(الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
		٢ - القضاء بأن الأرض موضوع النزاع أرض قضاء لا تخضع لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . قضاء قطعي ينهى الخصومة بشأنها . وجوب الطعن فيه على استقلال في الميعاد .
٤٨٤	٧٨	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٩)
		٣ - الادعاء بنقص في منفعة العين المؤجرة بعد تنفيذ العقد . نزاع غير ناشئ من تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .
		الطعن في الحكم الصادر في هذه المنازعة يخضع للقواعد العامة .
٥٠٣	٨٠	(الطعن رقم ٤٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - دعوى تخفيض أجرة المكان لنقص في المفعة . تكييفها . دعوى فسخ جزئي لعقد الإيجار . تقدير قيمة الدعوى بأجرة المدة للواردة في العقد أو الباقي منها . (الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٤) ٨٠
٥٠٣	٨٠	٥ - الدفع بعدم الاختصاص القيمي . غير متعلق بالنظام العام . المادة ١٣٢ مرافعات بعد تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . إنكار تطبيق قانون إيجار الأماكن . لا يعد دفعاً بعدم الاختصاص . (الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٤) ٨٠
٥٠٣	٨٠	٦ - صدور قرار من السلطة القائمة على أعمال التنظيم بعدم البناء الآيل للسقوط . تنفيذه في غير أحوال الخطر الداهم والضرورة القصوى باخلاء المقار وهدمه . شرطه . صدور حكم قضائي بذلك . التزام المالك وجهة التنظيم به . (الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢١) ٨٤
٥٢٤	٨٤	٧ - تمسك الطاعن أمام محكمة الاستئناف بأن أجرة المقار تخضع للتخفيض بالقانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ . اغفال الحكم هذا الدفاع الجوهرى . قصور . (الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٨) ١٩٦
١١٩٧	١٩٦	” الطعن في الحكم “ ١ - المادة ١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . محل تطبيقها أن يكون الطعن وارداً على حكم من المحكمة الابتدائية في مازمة ناشئة عن تطبيق هذا القانون . الحكم الاستئنافي الصادر بعدم جواز الاستئناف . جواز الطعن فيه بالنقض . (الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢) ٨٩
٥٤٩	٨٩	

الصفحة	القاعدة	
		٢ — تحديد أجرة المساكن من المسائل التي يحكمها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . الحكم بخضوع العقار للقانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ وتخفيض الأجرة ، هو حكم صادر في منازعة ناشئة عن القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . عدم قابليته للطعن فيه . لا يغير من ذلك تمسك المؤجر بإقرار المستأجر بأن الأجرة قد تم تخفيضها وإطراح المحكمة لهذا الدفاع
٥٤٩	٨٩	(الطن رقم ٤٦٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢)
		٣ — الحكم برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة . استناده في قيام العلاقة الايجارية وتوافر الصفة للمستأجر إلى القواعد العامة دون أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . جواز الطعن فيه بالاستئناف .
٥٤٩	٨٩	(الطن رقم ٤٦٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢)
		٤ — الحكم الصادر في حدود النصاب الإتهائي للمحكمة . عدم جواز الطعن فيه بالاستئناف إلا بسبب وقوع بطلان في الحكم أو في الإجراءات أثر في الحكم . مثال في دعوى تخفيض أجرة .
٥٤٩	٨٩	(الطن رقم ٤٦٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢)
		٥ — الحكم بتخفيض الأجرة إستنادا إلى القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ يكون صادرا في منازعة ناشئة عن تطبيقه . عدم قبوله لأي طعن . أحكام القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ من قوازين الإيجارات المكملة للقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .
١١٧٠	١٩١	(الطن رقم ٥٩٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		٦ - جواز استئناف الأحكام الصادرة بصفة نهائية من المحاكم الابتدائية بسبب وقوع بطلان في الحكم أو في الإجراءات أثر في الحكم. المادة ٣٩٦ مرافعات. القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ تشريع خاص تضمنت نصوصه قواعد تعتبر استثناء من أحكام قانون المرافعات. لا يحيل إلى إلغاء أحكامه إلا بتشريع خاص ينص على هذا الإلغاء. عدم استفادة هذا الإلغاء من تعديل المادة ٣٩٦ مرافعات بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢.
١١٧٠	١٩١	(الطعن رقم ٥٩٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٦)
		٧ - المنازعات الناشئة عن تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧. غير قابلة لأي طعن. المسائل الأولية التي يطبق في شأنها أحكام القانون المدني. الحكم الصادر فيها. يخضع للقواعد العامة من حيث جواز الطعن فيه.
١٢١٢	١٩٨	(الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٨)
		٨ - النزاع المتعلق باختصاص المحكمة المحلي. خروجه من نطاق تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧. انطباق القواعد العامة عليه من حيث جواز الطعن فيه.
١٣٥٠	٢٢١	(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٣١)
		(ثالثا) إيجار الأراضي الزراعية.
		١ - امتداد الإيجار وحرمان المسالك من طلب الفسخ. شرطه. عدم إخلال المستأجر بالتزاماته عن الصفة الزراعية السابقة مباشرة على الامتداد أو خلال فترة الامتداد. الإخلال يكون بشروط العقد أو بأحكام القانون. الوفاء بالأجرة في المواعيد المتفق عليها يدخل في هذا النطاق.
٣٧٥	٦١	(الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)

الصفحة	القائمة	
		٢ - امتداد عقود الإيجار الزراعية . مقـرر لمصلحة المستأجر . إبداء رغبته في عدم تجديد الإيجار . استنراذه رغم ذلك واضعاً يده على العين . وجوب إلزامه بالبيع دون تقييد بالأجرة القانونية
١٠١٥	١٦٢	(الطن رقم ١٣٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٩)
		٣ - الاتفاق على زراعة الأرض زرعة واحدة . إثباته بالكتابة إلى ما قبل صدور القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦ . غير لازم .
١١١٧	١٨١	(الملحق رقم ١٣١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/١٠)
		(رابعاً) إيجار المحكر .
		١ - أجرة المحكر عند طاب تصفيته تقدر بأجرة المثل ، وباعتبار أن الأرض المحكرة خالية من البناء . إقامة المحكر بناء على الأرض لا أثر له . نبذ المشرع نظرية " النسبة " بين أجرة المحكر وقت التحكير وقيمة الأرض في ذات الوقت .
٢٠٢	٣٣	(الطن رقم ٤٤٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٧)
		٢ - زوال الوقف الأهلي . مؤداه انقضاء المحكر على الأرض الموقوفة ورد الأرض إلى المحكر . بقاء المحكر في العين بغير سند . وجوب إلزامه بالتعويض دون تقييد بالحـد الأقصى للأجرة المحددة في قوانين الإيجار .
٢٠٢	٣٣	(الطن رقم ٤٤٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٧)

القاعدة

للمصفحة

(ب)

بريد . بطلان . بنوك . بيع

بريد

الإعلان بطريق البريد :

إجراءات الإعلان أمام لجنة الطمن تختلف عن إجراءات قانون المرافعات . لأئحة البريد تقضى بتسليم الرسائل المسجلة إلى شخص المرسل إليه أو نائبه أو خادمه أو أحد أقاربه أو أصحابه الساكنين معه عند غيابه . إمتناع أحدهم عن تسليم المراسلات لا أثر له في صحة الإعلان . عدم وجوب بيان الشخص المخاطب معه أو اتباع الإجراءات المقررة في قانون المرافعات .

٢٧٧

٤٥

(الطمن رقم ٢٦٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١١/٢/١٩٧٠)

بطلان

(أولا) بطلان التصرفات :

١ - إبطال تصرف الممتوه قبل تسجيل قرار الحجر . شرطه . شيوع حالة العته وقت التعاقد أو علم المتصرف إليه بها . عدم اشتراط أن يكون التصرف نتيجة استغلال أو تواطؤ .

٧٠

١٣

(الطمن رقم ٥٠٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٣/١/١٩٧٠)

٢ - طلب وكيل الدائنين بطلان عقد رهن تأميني لاستنادا^١ للسادة ٢٢٧ من قانون التجارة . دفاع الدائن المرتهن بنفي صوة النية عن تصرفه . تمسك المدعى ببطلان التصرف دون اعتبار لهذا الدفاع ودون الإشارة للسادة ٢٢٨ من القانون

الصفحة	القاعدة	
		المذكور . إعتبار الحكم أن طعن وكيل الدائنين لا ينصب على الدين . لا قصور أو مخالفة للأوراق .
١٦٧	٢٨	(الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)
		٣ - طلب الحكم وجوباً ببطلان عقد الرهن إستناداً للمادة ٢٢٧ من قانون التجارة وحدها . تعرض الحكم لسبب بطلان آخر لم يطلب منه الحكم فيه . تزيد لا يجوز حجبة . لا مصالحة للطامن في الطعن .
١٦٧	٢٨	(الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)
		٤ - إضرار الصلح بالغير عن طريق الغش . جواز رفع دعوى أصلية ببطلانه أو إبداء الدفع بالبطلان بالتدخل في الدعوى التي حصل فيها الصلح . رفض طلب التدخل لا يكون إلا بحكم يقضى بصحة الصلح .
٨٣٠	١٣٤	(الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٤)
		٥ - عدم تصحيح الصلح لبيع الوفاء الذي وقع باطلا طبقاً للمادة ٤٦٥ من القانون المدني .
٩٤٥	١٥١	(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٨)
		٦ - إبطال العقد للغلط . جواز الحكم بالتعويض عند توافر شروط الخطأ الموجب للمسئولية التقصيرية في جانب المتعاقد الذي تسبب في هذا الإبطال ، باعتبار أن العقد واقعة مادية .
٩٦١	١٥٤	(الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢)
		٧ - الإكراه المبطل للرضا يتحقق بتهديد المتعاقد بخطر جسيم محقق بنفسه أو بـ له . النفوذ الأدبي المقترن بوسائل إكراه للتوصل إلى غرض غير مشروع . كفايته لإبطال العقد .
١٠٢٢	١٦٣	(الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٩)

الصفحة	القاعدة	
١٣٤٤	٢٢٠	٨ - منع الموظفين من الجمع بين وظائفهم وبين الأعمال الأخرى . مخالفة ذلك لا تعدو أن تكون مخالفة إدارية لا تنال من صحة التصرفات التي يبرمها أولئك الموظفون . (الطن رقم ٢١٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٣١) "تحول العقد الباطل"
٢١٣	٣٤	٩ - تحول العقد الباطل . شرطه . اشتماله على عناصر عقد آخر انصرفت نية الطرفين إلى قبوله دون إدخال عنصر جديد عليه . العقد الباطل لانعدام صفة موقعيه . لا يمكن القول بتحويله لأنه عقد لم ينشأ . (الطن رقم ٤٦٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٩)
١١٧٦	١٩٢	١٠ - تحول العقد الباطل إلى عقد صحيح . افتراض قيام العقد الجديد بين نفس العاقدین بصفتهما . ليس للقاضي إجراء أي تغيير في هذه الصفات . (الطن رقم ١٦٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٦)
		(ثالثاً) بطلان الاجراءات . (أ) بطلان الاعلان . راجع " اعلان " بطلان الاعلان " . (ب) بطلان الصحيفة . ١ - عدم التوقيع على صحيفة الاستئناف من محام مقرر أمام محاكم الاستئناف . أثره . بطلان الصحيفة . لا يغير من ذلك أن الشارع لم يرتب البطلان بلفظه جزاء على هذه المخالفة . (الطن رقم ٢٨٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٦)
٦٤٦	١٠٣	

الصفحة	القاعدة	
		٢ - البطلان المارتب على عدم لتوقيع على صحيفة الاستئناف من محام مقرر أمام محاكم الإستئناف يتعلق بالنظام العام . جواز استيفاء التوقيع في الجلسة خلال ميعاد الإستئناف .
٦٤٦	١٠٣	(الطن رقم ٢٨٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٦) (ج) بطلان الطعن .
		١ - الطعن في الحكم الصادر بإشهار الإفلاس . يجب توجيهه إلى الدائن طالب الإفلاس ووكيل الدائنين . اقتصار الطعن على الشركة الدائنة . بطلان الطعن . نص المادة ٢/٣٨٤
٦٢	١١	مرافعات من وجوب اختصاص من لم يختصم في الدعوى غير القابلة للتجزئة ولو بعد فوات الميعاد . مفيد في الطعن بالنقض . وجوب اشتمال تقرير الطعن على جميع الخصوم الواجب اختصاصهم فيه . (الطن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٨)
		٢ - وجوب التقرير بالطعن من محام موكل عن الطاعن لا من الطاعن نفسه ولو كان محاميا . القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وإلى ما بعد تعديله بالقانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ يقتضى المغايرة بين الطاعن والمحامي المقرر بالطعن . مخالفة ذلك . أثره . بطلان الطعن .
٢٩٥	٤٨	(الطن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٧٠/٢/٢٤)
		٣ - صورة تقرير الطعن المعلقة للمطعون عليه . خلوها من بيان تاريخ التقرير واليوم والساعة أو اسم الموظف الذي تلقاه . لا بطلان .
٣١٢	٥٠	(الطن رقم ٥٨٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٤)
		٤ - إعلان الطعن في الميعاد . تقديم المطعون ضده مذكرة بدفاعه . التمسك ببطلان الإعلان . عدم بيان وجه مصلحته فيه . عدم قبول الدفع بالبطلان .
١٨٣	٣٠	(الطن رقم ٤٩٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)
١٣٤٤	٢٢٠	(الطن رقم ٣١٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢١)

الصفحة	الرقم	النص
٣٧٥	٦١	٥ - حضور المطعون عليه وتقديمه مذكرة بدفائه في الميعاد القانوني التمسك بالبطلان لعيب شاب بإجراء الاعلان . عدم بيان وجه مصلحته فيه . عدم جواز التمسك بالبطلان . (الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
٧٧٢	١٢٥	٦ - الطعون التي رفعت قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ أو في الفترة من هذا التاريخ إلى نشر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ . عدم مراعاة الاجراءات والمواعيد التي كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر فحص الطعون . لا بطلان ولا سقوط . المسادة الثانية من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ . (الطعن رقم ٩٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠)
١٣١٩	٢١٦	٧ - عدم قيام الطاعن باعلان الطعن إلى جميع الخصوم في ميعاد الخمسة عشر يوماً التالية لتقرير الطعن . خلو أوراق الطعن مما يثبت قيام الطاعن بهذا الاعلان خلال هذا الميعاد . وحتى انقضاء الميعاد الذي حدده له القانون لسنة ١٩٦٧ . بطلان الطعن . لا يصححه حضور المطعون عليه الذي لم يعلن وتقديمه مذكرة بدفائه . تقرير الطعن لا يعتبر تكليفا بالحضور يزول البطلان الذي يلحقه بهذا الحضور . (الطعن رقم ٢١١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٣١)
٨٥٣	١٣٧	٨ - توجيه الطعن للقاصر في شخص الوصي رغم بلوغه من الرشد وصدر الحكم المطعون فيه لمصلحته بصفته بالغاً . أثره . بطلان الطعن . (الطعن رقم ١٠١٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٩)
٨٥٣	١٣٧	٩ - طلب تسليم المباني مقابل دفع قيمتها مستحقة الإزالة موضوع قابل للتجزئة . بطلان الطعن بالنسبة لأحد المطعون عليهم . لا يستتبع بطلانه بالنسبة للباقي منهم . (الطعن رقم ١٠١٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٩)

الصفحة	القائمة	
		١٠ - إعلان الطعن في الحكم في المحل المختار . شرط - صحته . اتخاذ الخصم له محلاً مختاراً في ورقة إعلان الحكم . إعتبار ذلك قرينة قانونية على قبول إعلانه بالطعن فيه . لا يعد كذلك اتخاذ محل مختار في إعلان صحيفة الاستئناف المقابل . (الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٨)
٩٤١	١٥٠	
		١١ - وجوب إيداع الطاعن - في مسائل الأحوال الشخصية - صورة من الحكم المطعون فيه ومن الحكم الابتدائي الذي أحال إليه . لا يغني عن ذلك أمر رئيس المحكمة بضم ملف الدعوى الابتدائية بعد فوات الميعاد القانوني . المادة ٨٨١/٢ مرافعات . إغفال ذلك . أثره . بطلان الطعن . (الطعن رقم ٦ لسنة ٢٩ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٠/١١/١٨) ١٨٦
١١٤٤	١٨٦	
		١٢ - الطعن في قرارات اللجان الخاصة بضرية التركات . وجوب رفعه - بطريق التكاليف بالحضور لا بطريق الإيداع وتقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب . مخالفة ذلك . أثره . بطلان الطعن . (الطعن رقم ٣ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٣)
١٢٨١	٢٠٩	
		(ثالثاً) بطلان الأحكام . ١ - خطأ الحكم في ذكر اسم من توفي من الخصوم قبل صدور الحكم . ليس من شأنه التشكيك في حقيقة الخصوم وانصالحهم بالخصومة . لا بطلان . (الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٣)
٧٠	١٣	
		٢ - تحقق سبب عدم الصلاحية - بأحد أعضاء لجنة الفصل في المنازعات الزراعية - لا يؤثر على وجود قرار اللجنة . هو مجرد عيب يعترى القرار . (الطعن رقم ٥٩٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٣)
٣٨٩	٦٣	

الصفحة	القاعدة	
		٣ - الحكم الصادر في حدود النصاب الانتهاى للمحكمة . عدم جواز الطعن فيه بالامتناع الا بسبب وقوع بطلان في الحكم او في الإجراءات اثر في الحكم .
٥٤٩	٨٩	(الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢)
		٤ - الإجراءات التي تم اثناء انقطاع مير المحبومة - بما فيها الحكم - بطلانها بطلانا نسبيا لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايته .
٥٨٧	٩٤	(طعن رقم ٢٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٩)
		٥ - خطأ الحكم في بيان السنة التي صدر فيها القانون . لا بطلان .
٧٨٢	١٢٧	(الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠)
		٦ - خلو محضر الجلسة من توقيع رئيس الدائرة عليه . عدم بيان الطاعن وجه مصلحته في التمسك بذلك . لا بطلان .
٧٦٣	١٢٣	(طعن رقم ٦٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠)
		٧ - إثبات تاريخ إصدار الحكم في نهايته . لا بطلان .
٧٨٧	١٢٨	(الطعن رقم ٥٣٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٥)
		٨ - أحكام محكمة النقض . عدم جواز الطعن فيها بأي طريق . الاستثناء . الطعن ببطلان الحكم بسبب عدم صلاحية أحد قضاة المحكمة . طلب الحكم بانعدام حكم النقض لبطلان إعلان تقرير الطعن . غير مقبول .
١٠٩٢	١٧٥	(الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٣٠)
		٩ - جواز استئناف الأحكام الصادرة بصيغة نهائية من المحاكم الابتدائية بسبب وقوع بطلان في الحكم او في الإجراءات

الصفحة	المقابلة	
		أثر في الحكم . القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . تشريع خاص تضمنت نصوصه قواعد تعتبر استثناء من أحكام قانون المرافعات . لا سبيل إلى إلغاء أحكامه إلا بتشريع خاص ينص على هذا الإلغاء . عدم استفادة هذا الإلغاء من تعديل المادة ٣٩٦ مرافعات بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .
٩١٧٠	١٩١	(الطعن رقم ٥٩٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٦) ١٠ - وجوب صدور الحكم باسم الأمة وإلا كان باطلا . م ١٥٥ دستور سنة ١٩٦٤ المؤقت .
٩٢٧٠	٢٠٧	(الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٢) (رابعاً) بطلان التنفيذ .
		الدفع بعدم جواز التنفيذ على صغار المزارعين وفقاً للقانون رقم ٥١٣ لسنة ١٩٥٣ . شرطه . ثبوت صفة الزارع قبل ابتداء التنفيذ واستمرارها إلى وقت التمسك بالدفع ، ودخول الأرض المراد التنفيذ عليها في الخمسة أفدنة الأخيرة التي يملكها وقت التنفيذ . عدم اشتراط أن يكون المدين زارعاً وقت نشوء الدين .
٧٨٢	١٢٧	(الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠)
		بنوك
		١ - نصوص القانون ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تجارة الأدوية . ليس فيها ما يمس التزامات المستولى لديهم قبل الغير . بقاء حقوق الدائنين قائمة بعد صدوره . نصوص القانونين ٢٦٩ و ٢٧٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تأجيل ديون المستولى لديهم لم تعدل ما تم الاتفاق عليه في عقود فتح اعتمادهم ، إلا ميعاد استحقاق

الصفحة	القاعدة	
		ما نشأ عنها من ديون . استيلاء وزارة التموين على الأدوية مقابل التعويض لا يجعل تنفيذ الالتزام مستحيلا . نفاذ عقود فتح الاعتماد .
١٠٦	١٩	(الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٥)
		٢ - طلب عامل بأحد البنوك قرضا بحض رغبته من هذا البنك . إلزامه بالقاعدة التي التزم بها في عقد القرض . عدم امتداد الحظر المقرر بالمادة العاشرة من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ إليها .
٨٢٠	١٣٣	(الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٣)
		٣ - تأميم البنك الأهلي وإنشاء البنك المركزي . إبقاء المشرع على شخصية المشروع المؤمم لمباشرة العمليات المصرفية العادية ومنها تصدير النقود واستيرادها .
٩٨٦	١٥٩	(الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٤)
		٤ - تقرير الحكم مسئولية البنك نحو عميله بأصابع كافية لحمل قضائه . النعي عليه فيما تزيد فيه بعد ذلك غير منتج . مثال .
٩٨٦	١٥٩	(الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٤)
		٥ - موافقة إدارة النقد على تصدير أى مبلغ قبل اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في القانون ٨٠ سنة ١٩٤٧ . مؤدى ذلك رفع القيد المتعلق بهذه الإجراءات .
٩٨٦	١٥٩	(الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٤)
		٦ - استقلال الشخصية الاعتبارية للبنك عن شخصية المدير . توجيه الطعن إلى البنك باعتباره الأصل المقصود بالحصومة دون

الصفحة	القاعدة	
		ممثلته . ذكر اسم البك في تقرير الطعن بالنقض . كاف لصحته . لا اعتداد بالخطأ في اسم المحتل له .
١٢١٦	١٩٩	(الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/١٠)
		بيع
		(أولا) انعقاد البيع .
		١ - احتفاظ المورث بحقه في الانتفاع بالمبيع مدى حياته . لا يحتم ذلك وجوب اعتبار التصرف وصية ولا يتعارض مع تحييز التصرف متى كانت أدلة الدعوى تفيد هذا التفسير . إقراره بأنه قصد من التصرف الوصية . لاجبة له في حق المتصرف إليهم . لا يعتبرون في خصوص هذا التصرف ورثة أو خلفاء عامين للمورث بل هم خلف خاص له .
٣٥٨	٥٨	(الطعن رقم ٥٦٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
		٢ - التصرف المنجز صحيح سواء أكان العقد في حقيقته يما أو هبة مستترة في صورة عقد بيع استوفى الشكل القانوني .
٥٣١	٨٥	(الطعن رقم ٣٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢١)
		٣ - تصرفات المورث المنجزة حال صحته . صحتها شرعا ولو ترتب عليها حرمان الورثة أو بعضهم من الميراث أو المساس بأنصبتهم فيه .
٧٣٥	١١٩	(الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠)
		٤ - أحكام الإرث المتصلة بقواعد التوريث وأحكامه من النظام العام . هدم جواز التحايل عليها . التصرفات المنجزة صادرة من المورث حال صحته لأحد الورثة أو لغيرهم . صحبة ، ولو ترتب عليها حرمان بعض الورثة أو التقليل من أنصبتهم في الميراث .
٥٣١	٨٥	(الطعن رقم ٣٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - القرينة الواردة بالمادة ٩١٧ مدني . شروطها . احتفاظ المتصرف بحيازة العين المتصرف فيها وبحقه في الانتفاع بها مدى حياته . لا يكفي انتفاع المتصرف بالعين انتفاها فعليا حتى وفاته دون أن يكون ذلك مستندا إلى مركز قانوني ينحوله حق الانتفاع . وضع بد المشتري على العين المبعة إن كان قرينة على إنجاز التصرف فإنه ليس شرطا فيه .
١٣٢٨	٢١٧	(الطن رقم ٢٧٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٣١) .. وراجع (ص . صورية) .
		”المربون“
		٦ - دفع المربون وقت إبرام العقد . دلالاته . جواز العدول عن البيع إلا إذا اتفق على خلاف ذلك .
٣٤٤	٥٦	(الطن رقم ٥٥٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦) ..
		٧ - التعويل على نية الماقدين وحدها لإعطاء المربون حكمه القانوني .
٧٤٣	١٢٠	(الطن رقم ٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠)
		(ثانيا) آثار البيع .
		١ - عقد البيع النهائي دون العقد الابتدائي هو قانون المتعاقدين . خلوه من النص على الشرط الجزائي الوارد بالعقد الابتدائي ، يدل على تخلي الطرفين عن هذا الشرط .
٥١٣	٨٢	(الطن رقم ٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٦)
		٢ - إختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي . مقصور على المنازعات التي تقوم بين جهة الإصلاح وبين المستولي لديهم أو الغير مدعي الملكية بشأن الإستيلاء على الأرض . المنازعة

الصفحة	القائمة	
		بين البائع والمشتري بشأن عدم تنفيذ الإلتزامات الناشئة عن عقد البيع . اختصاص جهة للقضاء العادى بالفصل فيه .
١١٠٩	١٧٩	(الطن رقم ١٨٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٣)
		إلتزامات البائع :
		(١) نقل الملكية
		١ - إنتقال العقار المبيع إلى المشتري بالحالة التى حددها الطرفان فى عقد البيع . مثال فى حق الإرتفاق .
١١٢	٢٠	(الطن رقم ٤٥٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٥)
		٢ - الملكية لا تنتقل من البائع إلى المشتري إلا بالتسجيل .
		تصرف البائع بالبيع إلى مشتر آخر بادر إلى تسجيل عقده . لا يمنع من إنتقال الملكية إليه تدليسه أو تواطؤه مع البائع .
٥٨١	٩٣	(الطن رقم ٥٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٧)
		٣ - حسن نية المشتري من غير مالك - بمدد للتقادم
		الحمى المكسب - وجوب توافره عند تلقى الحق .
٧٤٨	١٢١	(الطن رقم ٢٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠)
		٤ - وقوع هبة الدين صحيحة . إنتقال ملكية الدين بمقتضى عقد الهبة . رسوم زاد بعض أموال المدين على الموهوب له وخصم ثمنها من الدين . تملكه هذه الأموال بطريق الشراء .
٧٣٥	١١٩	(الطن رقم ٢٩٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠)
		”دعوى صحة التعاقد“
		١ - التدخل فى دعوى صحة التعاقد . تمسك طالب التدخل بملكيته للمين المبيعة . تدخل إختصاصى . عدم جواز الحكم بصحة التعاقد أو قبول الصلح بشأنه قبل الفصل فى موضوع طلب التدخل .
٢٢١	٣٥	(الطن رقم ٥٠٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٣)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — دعوى صحة ونفاذ العقد . دعوى موضوعية تستلزم أن يكون من شأن البيع موضوع التعاقد نقل الملكية ، حتى إذا ما سجل الحكم قام تسجيله مقام تسجيل العقد في نقلها . مقتضى ذلك أن يفصل القاضي في أمر صحة العقد . إنساع نطاق الدعوى لبحث كل ما يتعلق بوجود العقد أو اضمحلاله أو بصحته أو بطلانه وكذلك صوريته صورية مطلقة أو تنازله . إختلافها في ذلك عن دعوى صحة التوقيع .
٣٦٨	٦٠	(الطن رقم ٥٧٦ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
		٣ — إختلاف دعوى صحة العقد عن دعوى الفسخ سببا وموضوعا . الحكم نهائيا بصحة العقد دون فصل في أمر الباقي من الثمن . لا يمنع البائع من المطالبة به أو طلب فسخ العقد بدعوى جديدة .
٣٦٤	٥٩	(الطن رقم ٥٧٠ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
		٤ — دعوى صحة التعاقد . رفض المحكمة طلب المتدخلين — الشفعاء — بوقفها أو تحقيق مادفعوا به من صورية عقد البيع ، استنادا إلى أن المدفع مطروح في دعوى الشفعة . بحث صورية العقد في دعوى الشفعة . لا يعد مخالفة للحكم السابق الصادر بصحته ونفاذه .
٦١٨	٩٩	(الطن رقم ٦٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٤)
		٥ — مجرد تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد لا يكفي لاعتبار العقد مسجلا ما لم يصدر حكم بذلك ويؤشر به على هامش تسجيل الصحيفة . الحق الذي يقرره الحكم ينسحب إلى تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى متى تم التأخير به .
٦٧٧	١٠٩	(الطن رقم ١٩ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
٨٨٦	١٤٢	٦ - قاعدة الأسبقية في تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد . لا مجال لإعمالها إذا كان أحد العقدين صوريا صورية مطابقة . (الطن رقم ١٥٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢١)
١٠٨٧	١٧٤	٧ - العبرة في المفاضلة بأسبقية التسجيل أن يكون المتصرف واحدا . رفع المشتري دعوى بطلب صحة ونفاذ عقده وتسجيل صحيفتها دون طلب صحة ونفاذ البيع الصادر لبائعه . تعديل الطلبات بذلك دون تسجيل صحيفة للتعديل بعد تسجيل عقد البيع الصادر من البائع الأصلي لمشترا آخر . المفاضلة في هذه الحالة لا تكون إلا بين الطلبات المعدلة وبين عقد المشتري الآخر المسجل . وهو الأفضل . (الطن رقم ٥٧١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٥)
		(ب) ضمان صفة في المبيع .
٤٧٥	٧٦	١ - كفالة البائع لصفة معينة في المبيع . عدم اشتراط المشرع في حالة فوات هذه الصفة ما استلزمه في العيب الذي يضمنه البائع من وجوب كونه مؤثرا وخفيا . مجرد تخلف الصفة وقت التسليم . موجب لضمان البائع . مخالفة الحكم هذا النظر . خطأ في القانون . (الطن رقم ١٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٩)
		٢ - ضمان البائع للمشتري إغلال العقار المبيع قدرا معيناً من الربح . إعتباره كفالة منه للمشتري بصفة في المبيع يسأل عن تخلفها . عدم تأثير علم المشتري بتخلف الصفة وقت البيع أو عدم علمه عدم جواز تمسك البائع بمدة السنة الواردة بالمادة ٤٥٢ مدني لتام التقادم إذا ثبت أنه تعمد إخفاء العيب خشا منه . (الطن رقم ٨١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢٣)
٦٩٧	١١٣	

الصفحة	القاعدة	
		(ج) ضمان الاستحقاق :
		التأميم لإجراء يراد به نقل ملكية المشروعات الخاصة إلى ملكية الدولة مقابل تعويض أصحابها . عدم إعتباره تعرضا موجبا لضمان الاستحقاق في البيع .
٧٧٢	١٢٥	(الطن رقم ٩٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠)
		(د) ضمان قدر المبيع
		تعيين القدر المبيع في العقد . ضمان البائع لهذا القدر . سواء كان الثمن قد قدر بسعر الوحدة أو تعين جملة واحدة .
١١٠١	١٧٨	(الطن رقم ١٨٥ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٣) -- --
		(هـ) ضمان عدم التعرض .
		الالتزام البائع بضمان عدم التعرض للمشتري . التزام شخصي ينشأ من عقد البيع ولو لم يسجل . انتقال هـ - ذا الالتزام من البائع إلى ورثته . يمنع عليهم مثله منازعة المشتري إلا إذا توافرت لديهم أو لدى مورثهم بعد تاريخ البيع شروط للتقادم المكسب .
٦٥٨	١٠٥	(الطن رقم ١٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٦) -- --
		(و) تسليم المبيع
		١ - المشتري لأرض أكلها النهر . منع القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٨ تسليمه أرضا من طرح للنهر . لا يسقط حقه في الحصول على مقابل عن هذه الأرض
٩٠	١٤٤	(الطن رقم ١٢٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٦) -- --
		٢ - إجبار البائع على تسليم الأرض المبيعة إلى المشتري . شرطه . أن يكون التسليم ممكنا . استحالة ذلك إذا تعلقت بالعين ملكية شخص آخر .
١٢٥٥	٢٠٤	(الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/١٧) -- --

الصفحة	القاعدة	
		إلتزامات المشتري :
		١ - حق المشتري في حبس الثمن . مناطه . وجود سبب جدى يخشى معه نزع المبيع من يده . م ٤٥٧/٢ مدنى .
		علم المشتري وقت الشراء بهذا السبب . لا يدل بذاته على نزوله عن حق الحبس مادام أنه لم يشتر حافظ الخيار .
٦٠٤	٩٧	(الطن رقم ٥٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٧٠)
		٢ - إيداع المشتري لباقي الثمن والتصريح بصرفه للبائع بعد تطهير العين المبيعة من التسجيلات . إيداع صحيح مبرء لخدمة المشتري .
٦٠٤	٩٧	(الطن رقم ٥٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٧٠)
		٣ - المنص في قرار التقسيم على أن تنفيذ المرافق يكون على حساب المقسم . لا يتصل بالنظام العام . جواز الاتفاق في عقد البيع على خلافه .
١٢٩٦	٢١٢	(الطن رقم ١٨٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢٩/١٢/١٩٧٠)
		٤ - الاتفاق في شروط المزايدة على حق وزارة التكوين في مصادرة التأمين والتزام الرامى عليه المزايد بأجرة التخزين والمصاريف الإدارية والفوائد عند إخلاله بالتزاماته . شرط جزائى يتضمن تقديرا انفاقيا لتعويض . جواز تخفيضه وفق حكم المادة ٢٢٤ من القانون المدنى .
٧٦٧	١٢٤	(الطن رقم ٧١ لسنة ٣١ ق - جلسة ٣٠/٤/١٩٧٠)
		(ثالثا) بطلان البيع .
		١ - عدم تصحيح الصلح لبيع الوفاء الذى وقع باطلا طبقا للمادة ٤٦٥ من القانون المدنى .
٩٤٥	١٥١	(الطن رقم ١٧٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢٨/٥/١٩٧٠)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - تغيير محكمة أول درجة لسبب الدعوى . عدم اعتراض الطاعن أمام محكمة الاستئناف على ذلك . سقوط حقه في إبداء هذا الدفاع أمام محكمة النقض . مثال في دعوى إبطال عقد البيع .
٩٦١	١٥٤	(الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢) ٣ - تحول العقد الباطل إلى عقد صحيح . افتراض قيام العقد الجديد بين نفس الماقدين بصفتهما . ليس للقاضي إجراء أى تغيير في هذه الصفات .
١١٧٦	١٩٢	(الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٦) (رابعا) فسخ البيع . اختلاف شرط الفسخ الصريح وشرطه الضمني طبيعة وحكما . مثال في عقد بيع .
١١٨١	١٩٣	(الطعن رقم ١٦١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٦)
(ت)		
تأمين . تأمين . تأمينات اجتماعية . تأمينات عينية . تجزئة . تحكيم . تركة . تزوير . تسجيل . تسوية الديون العقارية . تعويض . تقادم . تقسيم . تنفيذ . تنفيذ عقارى . تنظيم		
تأمين		
		١ - اتأمين إجراء يراد به نقل ملكية المشروعات الخاصة إلى ملكية الدولة مقابل تعويض أصحابها . عدم إعتباره تعرضا موجبا لضمان الاستحقاق في البيع .
٧٧٢	١٢٥	(الطعن رقم ٩٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠)

الصفحة	القائمة	
		٢ — تأميم البنك الأهلي وإنشاء البنك المركزي . إبقاء المشرع على شخصية المشروع المؤمم لمباشرة العمليات المصرفية العادية ومنها تصدير النقود واستيرادها .
٩٨٦	١٥٩	(الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٤)
		٣ — نصوص القانون ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تجارة الأدوية . ليس فيها ما يمس التزامات المستولى لديه قبل للغير بقاء حقوق الدائنين قائمة بعد صدوره . نصوص القانونين ٢٦٩ و ٢٧٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تأجيل ديون المستولى لديهم لم تعدل ما تم الاتفاق عليه في عقود فتح اعتمادهم إلا ميعاد استحقاق ما نشأ عنها من ديون . استيلاء وزارة التموين على الأدوية مقابل التعويض . لا يجعل تنفيذ الالتزام مستحيلا . نفاذ عقود فتح الاعتماد .
١٠٦	١٩	(الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٥)
		٤ — الاستيلاء على المهمات الطبية لدى المستوردين ووكلاء الشركات والمؤسسات الأجنبية ومخازن الأدوية والمستودعات وفقا للقانون ٣١٢ لسنة ١٩٦٠ . إلزام كل من لديه أموال لتلك الجهات ، وكل مدين لها بتقديم بيان بذلك إلى وزير التموين . الدائنون لا يلتزمون بتقديم هذا البيان وحقوقهم قائمة لم تنقض .
١٢٣٤	٢٠١	(الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/١٥)
		وراجع (١٠١ استيلاء) .

تأمين

١ - الدعوى المباشرة للضرور قبل المؤمن في التأمين الإجباري من حوادث السيارات . خضوعها للتقادم الثلاثي الوارد بالمادة ٧٥٢ مدني .

(الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٨) ٨ ٤٣

٢ - دعوى الضرور قبل المؤمن . إذا كان أساس الفعل غير المشروع فيها جريمة رفعت عنها الدعوى الجنائية . أثره . وقف سريان التقادم بالنسبة للضرور قبل المؤمن طوال مدة المحاكمة الجنائية . عودة سريانه منذ صدور الحكم الجنائي أو انتهاء المحاكمة الجنائية لسبب آخر . رفع الدعوى الجنائية مانع قانوني في معنى المادة ١/٣٨٢ مدني .

(الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٨) ٨ ٤٣

٣ - نفاذ حكم التعويض قبل شركة التأمين . شرطه . أن يكون محكوما به بحكم قضائي نهائي . لا يدخل هذا البحث في نسبية الأحكام وعدم تمثيل شركة التأمين في الدعوى التي صدر فيها الحكم الجنائي . مصدر إلزامها هو المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ وتحقق شرطه وليس المادة ٤٠٥ مدني المتعلقة بحجية الأحكام .

(الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٨) ٨ ٤٣

٤ - عقد التأمين . عقد زمني محدد المدة . فسخ العقد قبل انقضاء مدته . لا أثر له على ما تم تنفيذه قبل ذلك .

(الطعن رقم ٥٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٨) ١١٥ ٧٠٩

٥ - مجرد إيراد قاعدة قانونية معينة في الحكم الصادر بخدب الخبير دون أن يتضمن فصلا في الموضوع أو في شق منه . عدم

الصفحة	القاعدة	
		تطبيق هذه القاعدة — عند الفصل في الموضوع — لا يعد مخالفة لحجية حكم سابق . مثال في عقد التأمين .
٧٠٩	١١٥	(الطعن رقم ٥٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢٨)
		٦ — عدم التمسك أمام محكمة الموضوع بعدم جواز تفسير وثيقة التأمين بما يضر مصلحة الطرف المدعى . عدم قبول التمسك بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٣٠٥	٢١٤	(الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٣١)
		٧ — جواز النص في وثيقة التأمين على قاعدة النسبية . هذه القاعدة لا تخالف النظام العام .
١٣٠٥	٢١٤	(الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٣١)

تأمينات اجتماعية

التأخير في أداء الاشتراكات :

		١ — المبلغ الإضافي الذي يلتزم به صاحب العمل وفق المادتين ١٤ و ١٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ عن تأخير في أداء الاشتراكات . طبيعته . جزاء مالي وليس تعويضا مما تشترط المادة ٢١٨ مدني لاستحقاقه إهذار المدعى .
١٣٢	٢٣	(الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٥)
		٢ — العمل بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قبل الفصل في الدعوى نهائيا . أثره . إنطباقه عليها . تأخر رب العمل عن أداء الاشتراكات في ظل هذا القانون . التزامه بأداء المبلغ الإضافي المبين بالمادة ١٧ من هذا القانون بحكم أثرها الرجعي .
١٣٢	٢٣	(الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٥)

الصفحة	القائمة	مكافأة العامل :
		١ - انتهاء عقد العمل في ظل القانون ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ وقبل صدور القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . قضاء الحكم بعدم قبول طلب مكافأة نهاية الخدمة لالتزام مؤسسة التأمينات الاجتماعية بها وفقا للقانون الأخير دون تعرض الحكم لأحكام القانون ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ . تدليل معيب .
٨٦٧	١٣٩	(الطعن رقم ٧١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٠)
		٢ - الالتزام بدفع مكافأة العامل . انتقاله من عاتق صاحب العمل إلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية . المادة ٦٣/١ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ .
٩٧١	١٥٦	(الطعن رقم ٤١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢)

تأمينات عينية

(أولا) حق الامتياز .

ضريبة الزكيات ورسم الأيلولة يفرضان على صافي قيمة تركة المتوفى . لدائني المتوفى أن يستوفوا ديونهم من أموال التركة . امتياز مصالحة الضرائب المقرر في المادة ٤٣ من قانون رسم الأيلولة رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ . لا أثر له على حقوق هؤلاء الدائنين .

(الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٤) ١٥

٨٥

(ثانيا) حق الرهن .

١ - طالب وكيل الدائنين بطلان عقد رهن تأميني استنادا للمادة ٢٢٧ من قانون التجارة . دفاع الدائن المرتهن بنفي صوره للنية عن تصرفه . تمسك المدعى بطلان التصرف دون

الصفحة	القاعدة	
		اعتبار لهذا الدفاع ودون الإشارة للمادة ٢٢٨ من القانون المذكور . اعتبار الحكم أن طعن وكيل الدائنين لا ينصب على الدين . لا قصور أو مخالفة للأوراق .
١٦٧	٢٨	(الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)
		٢ - طلب الحكم وجوبا ببطلان عقد الرهن استنادا للمادة ٢٢٧ من قانون التجارة وحدها . تعرض الحكم لسبب بطلان آخر لم يطلب منه الحكم فيه . تزيد لا يجوز حجية . لا مصلحة في الطعن عليه .
١٦٧	٢٨	(الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)
		٣ - وجود دين مضمون برهن أو إختصاص أو امتياز على الأرض المستولى عليها . اتخاذ الدائن الاجراءات المبينة باللائحة التنفيذية لقانون الاصلاح الزراعي لاثبات حقوقه في الميعاد القانوني . أثره . إنقضاء التزام المدين الأصلي ، وحلول التزام الحكومة محله . تحملها - دون المدين - بفوائد الدين من تاريخ قرار الاستيلاء الأول حتى تاريخ سدادها للدين . صدور القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ . لا أثر له .
٢٦٢	٤٣	(الطعن رقم ٥٢٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٠)
		(ثالثا) حق الاختصاص .
		١ - حصول المحامي على أمر باختصاصه بعقارات مدينه . استنادا إلى أمر تقدير الأتعاب . شرطه . أن يكون الأمر واجب التنفيذ .
١١٢٥	١٨٣	(الطعن رقم ١٩١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/١٠)

الصفحة	القاعدة	تجزئة
		(أولا) أحوال التجزئة .
		١ - طالب تسليم المباني مقابل دفع قيمتها مستحقة الإزالة . موضوع قابل للتجزئة . بطلان الطعن بالنسبة لأحد المطعون عليهم لا يستتبع بطلانه بالنسبة للباقي .
٨٥٣	١٣٧	(الطعن رقم ١٠٠ و ١٧٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٩) ...
		٢ - المطالبة بتثبيت ملكية أطيان زراعية . موضوع قابل للتجزئة . بطلان الطعن بالنسبة لأحد المطعون عليهم مقصور عليه . لا أثر له بالنسبة لباقي المطعون عليهم .
١٣١٩	٢١٦	(الطعن رقم ٢١١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٣١)
		(ثانيا) أحوال عدم التجزئة .
		١ - الخصومة فيما يتعلق بسقوطها ، تعتبر وحدة لا تتجزأ ولو كان موضوعها قابلا للتجزئة بطبيعته . تمسك أحد الخصوم بالسقوط . أثره . سقوطها بالنسبة للآخرين ولو تم إعلانهم في الميعاد .
١٣٩	٢٤	(الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٠)
		٢ - للطعن في الحكم الصادر بإشهار الإفلاس . يجب توجيهه إلى الدائن طالب الإفلاس ووكيل الدائنين . إقتصار الطعن على الشركة الدائنة . بطلان الطعن . نص المادة ٢/٣٨٤ منرافعات بوجوب اختصاص من لم يختصم في الدعوى غير القابلة للتجزئة ولو بعد فوات الميعاد . مقيد في الطعن بالنقض . وجوب اشتغال تقرير الطعن على جميع الخصوم الواجب اختصاصهم فيه .
٦٢	١١	(الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٨)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - عدم قابلية الصورية في الدعوى للتجزئة . لمحكمة الموضوع أن تعول في قضائها على قرائن تتعلق بنحصر آخر غير مدعى الصورية .
٣٨١	٦٢	(الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
		٤ - الأصل أن رسم الأيلولة يقسم بين الورثة . يعتبر النزاع غير قابل للتجزئة إذا كان منصبا على عناصر التركة ومقوماتها وما يخضع منها للرسم وما يعفى منه قبل أيلولتها إلى الورثة .
٤٠٠	٦٥	(الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٤)
		٥ - عدم إعلان أحد المستأنف عليهم في الميعاد . صدور الحكم المستأنف في موضوع غير قابل للتجزئة - صحة ونفاذ عقد قسمة - بطلان الإستئناف بالنسبة له . يستتبع بطلانه بالنسبة لجميع المستأنف عليهم .
٤٤٠	٧٠	(الطعن رقم ٥٦٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٢)
		٦ - فقد المحرر للقومات التي تجمل منه صاحبا . عدم جدوى التحدى بقاعدة عدم تجزئة الصالح .
٩٠٠	١٤٤	(الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٦)
تحكيم		
شرط التحكيم :		
		١ - آثار العقد لا تنصرف إلى الغير طالما لا تربطه صلة بأى من طرفيه . شرط التحكيم الوارد في عقد البيع . لا يمتد أثره إلى الشركة الناقلة .
١٤٦	٢٥	(الطعن رقم ٥١٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - شرط التحكيم في العقد . منع المحاكم من نظر النزاع . شرطه . أن يكون تنفيذ التحكيم ممكنا . جواز التجاء صاحب الشان إلى المحاكم ومرض النزاع عليها باعتبارها صاحبة الولاية العامة للفصل في جميع المنازعات إلا ما استثنى بنص خاص .
٥٩٨	٩٦	(الطعن رقم ٥١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٧٠)
		٣ - سند الشحن . اعتبار المرسل إليه طرفا فيه . تكافؤ مركبه - عندما يطالب بتنفيذ عقد النقل - ومركز الشاحن . إلزامه بشرط التحكيم الوارد به .
٥٩٨	٩٦	(الطعن رقم ٥١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٧٠)
		أعضاء هيئة التحكيم :
		١ - المحكمة المختصة بتعيين المحكم وفق المادة ٨٢٥ مرافعات . هي المحكمة المختصة أصلا بنظر النزاع المتفق على فضله بالتحكيم سواء كانت محكمة ابتدائية أو محكمة استئناف .
٤١١	٦٧	(الطعن رقم ١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٥/٣/١٩٧٠)
		٢ - انسحاب أحد أعضاء هيئة التحكيم . أثره . وقف سريان الميعاد المحدد لإصدار الحكم في النزاع حتى صدور الحكم بتعيين محكم جديد . م ٨٣٨ مرافعات .
٤١١	٦٧	(الطعن رقم ١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٥/٣/١٩٧٠)
		٣ - تعيين محكم جديد بدلا من المحكم المعتزل . أثره . سريان الباقى من مدة الحكم المتفق عليها وإضافة مدة ثلاثين يوما أخرى عليها . م ٨٣١ مرافعات .
٤١١	٦٧	(الطعن رقم ١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٥/٣/١٩٧٠)

الصفحة	القاعدة	تركة
		١ — ضريبة التركات ورسم الأيلولة يفرضان على صافي قيمة تركة المتوفى . لدائى المتوفى أن يستوفوا ديونهم من أموال التركة . امتياز مصلحة الضرائب المقرر فى المادة ٤٣ من قانون رسم الأيلولة رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ . لا أثر له على حقوق هؤلاء الدائنين .
٨٥	١٥	(الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٤/١/١٩٧٠)
		٢ — أحكام الإرث المتصلة بقواعد التوريث وأحكامه من النظام العام . عدم جواز التحايل عليها ، التصرفات المنجزة الصادرة من المورث حال محتمل لأحد الورثة أو لغيرهم . صحيحة ولو ترتب عليها حرمان بعض الورثة أو للتقليل من أنصبتهم فى الميراث .
٥٣١	٨٥	(الطعن رقم ٣٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٣١/٣/١٩٧٠)
		٣ — الوارث لا يتصل بأموال التركة مادامت التصفية قائمة . فى الحراسة القضائية على التركة . لا محل لتطبيق أحكام التصفية .
١٢٥٠	٢٠٢	(الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٥/١٢/١٩٧٠) وراجع (١ . إرث)
		تزوير
		الإدعاء بالتزوير :
		١ — الأحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع . الطعن فيها . مناطه . انتهاء الخصومة كلها أو بعضها . الخصومة التى ينظر إلى انتهائها هى الخصومة الأصلية . الحكم فى ادعاء

الصفحة	القاعدة	
		فرعى بالتزوير بالرد والبطالان . لا تنتهى به الخصومة . عدم جواز الطعن فيه على استقلال .
٢٩	٧	(الطعن رقم ٤٦٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٨)
		٢ - قبول دعوى التزوير الفرعية . مرهون بأن تكون منتجة في النزاع المطروح .
١٤٩	٢٦	(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)
		٣ - المحضر غير مكاف بالتحقق من صفة من يتقدم إليه لاستلام الإعلان متى انتقل الى موطن الشخص المراد إعلانه وذكر أنه لم صورة الإعلان إلى أحد أقارب أو إصهار المعلن إليه المقيمين معه . الطعن بالتزوير في صفة مستلم الإعلان . غير منتج .
٦٨٩	١١١	(الطعن رقم ٦٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢٣)
		٤ - وجوب الادعاء بالتزوير بتقرير في فلم الكتاب . عدم ملوك هذا السبيل . حق محكمة الموضوع في اعتبار العقد صحيحا مادامت لم تر من ظروف الدعوى أنه مزور .
٦١٧	١٠٩	(الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢٣)
		طريقة التزوير :
		إزالة جزء من المحرر بالتقطع أو التزييق لرفع بعض عباراته أو إضافة عبارات جديدة . يعد تزويرا .
٧٩٦	١٢٩	(الطعن رقم ٩٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٥)
		إثبات التزوير :
		١ - تغيير الحقيقة في الورقة الموقعة على بياض ممن استؤمن عليها . خيانة أمانة يخضع لإثباته للقواعد العامة . وقوع التغيير

الصفحة	القاعدة	
		من غير من سلمت له الورقة اختيارا . تزوير يجوز إثباته بكافة طرق الإثبات .
١٧٤	٢٩	(الطن رقم ٤٥٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٢) ... ٢ - ثبوت تاريخ العقد بتوقيع شاهد متوفى عليه بختمه . لا ينفي تزويره . كذلك لا ينفي تزويره وضع يد المتمسك بالعقد على الأرض موضوع هذا العقد .
٣٢٢	٥٢	(الطن رقم ٤٦٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦) ... ٣ - اعتماد المحكمة على المضاهاة التي أجرتها بنفسها بالإضافة إلى تقرير الخبير الذي ندبته . ليس فيه تناقض . قاضى الموضوع هو الخبير الأعلى فيما يتعلق بالوقائع المطروحة عليه .
٣٢٢	٥٢	(الطن رقم ٤٦٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦) ... ٤ - جواز ندب رئيس مكتب أبحاث التزوير الذي سبق أن اعتمد تقرير الخبير المشتدب في الدعوى ليعيد للنظر في التقرير على ضوء إطلاعه على تقرير الخبير الاستشارى . عدم تمديد المحكمة برأى خبير معين . عدم إلزام المحكمة بالرد على طالب ندب خبير جديد . مناط ذلك . إعادة المأمورية إلى الخبير . سلطة المحكمة التقديرية في ذلك .
٥٥٩	٩٠	(الطن رقم ٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢) ... ٥ - محكمة الموضوع لها أن تأخذ بتقرير الخبير الاستشارى دون رأى الخبير الذى ندبته لتحقيق التزوير . ولها إجراء المضاهاة بنفسها .
٧١٤	١١٦	(الطن رقم ١٠١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢٨) ... ٦ - إنكار التوقيع . سماع الشهود مقصور على إثبات واقعة التوقيع دون الإلزام ذاته . الإدعاء بالتزوير . إثباته ونفيه يكون بكافة الطرق ومنها الفرائن .
٧١٤	١١٦	(الطن رقم ١٠١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢٨) ...

الصفحة	القاعدة	
		٧ — الورقة العرفية حجة بما ورد فيها على صاحب التوقيع . التحلل من حجيتها غير ممكن إلا أن يثبت هو كيفية وصول الإضاء الصحيح على الورقة .
٧٩٦	١٢٩	(للطن رقم ٩٩ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٥)
		٨ — لا حاجة للمحكمة إلى تحقيق الظروف الخارجية للملابسة التي أدت إلى حصول الخضم على الورقة المطعون فيها بالتزوير . حسبها بيان كيفية وصول الإمضاء الصحيح للطاعن بالتزوير على هذه الورقة . مثال .
٧٩٦	١٢٩	(للطن رقم ٩٩ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٥)
		الحكم في الادعاء بالتزوير :
		١ — القضاء بصحة الأوراق المطعون فيها بالتزوير . رفض ضمني لطلب الإحالة إلى التحقيق في هذا الخصوص .
٥٥٩	٩٠	(للطن رقم ٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢)
		٢ — القضاء برد وبطلان تاريخ الإقرار المدعى بتزويره . الإعتداد بفعوى هذا الإقرار في الإثبات . لا تناقض .
٩٤٥	١٥١	(للطن رقم ١٧٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٨)
		تسجيل
		١ — التسجيل نظام شخصي يجري وفقا للأسماء لا بحسب العقارات . لا يصحح العقود الباطلة أو يكل العقود الناقصة . قيام مصلحة الشهر العقاري ببحث أصل الملكية أو الحق العيني يتم في حدود البيانات المقدمة من أصحاب الشأن والأوراق المؤيدة لها . إجراء الشهر بعد التحقق من صحة هذه البيانات لا مسئولية .
٩٢٩	١٤٨	(للطن رقم ٥٤١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - دعوى صحة ونفاذ العقد . دعوى موضوعية تستلزم أن يكون من شأن البيع موضوع التعاقذ نقل الملكية حتى إذا ما سجل الحكم قام تسجيله مقام تسجيل العقد . مقتضى ذلك أن يفصل القاضي في أمر صحة العقد . اتساع نطاق الدعوى لبحث كل ما يتعلق بوجرد العقد أو إنعدامه أو صحته أو بطلانه وكذلك صوريته صورية مطلقة أو التنازل عنه . اختلافها في ذلك عن دعوى صحة التوقيع .
٣٦٨	٦٠	(الطن رقم ٥٧٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
		٣ - مجرد تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقذ . لا يكفي لاعتبار العقد مسجلاً ، ما لم يصدر حكم بذلك ويؤثر به على هامش تسجيل الصحيفة . الحق الذي يقرره الحكم ينسحب إلى تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى متى تم التأشير به .
٦٧٧	١٠٩	(الطن رقم ١٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢٣)
		٤ - قاعدة الأسبقية في التسجيل . لا مجال لإعمالها إذا كان أحد العقدین صورياً صورية مطلقة .
٨٨٦	١٤٢	(الطن رقم ١٥٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢١)
		٥ - العبرة في المفاضلة بأسبقية التسجيل أن يكون المتصرف واحداً . رفع المشتري دعوى بطلب صحة ونفاذ عقده وتسجيل صحيفتها دون طلب صحة ونفاذ البيع الصادر لبائعه . تعديل الطلبات بذلك دون تسجيل صحيفة التعديل بعد تسجيل عقد البيع الصادر من البائع الأصلي لمشتري آخر . المفاضلة في هذه الحالة لا تكون إلا بين الطلبات المعدلة وبين عقد المشتري الآخر المسجل . وهو الأفضل .
١٠٨٧	١٤٨	(الطن رقم ٥٧١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٥)

الصفحة	المقابلة	
٥٨١	٩٣	٦ - الملكية لا تنتقل من البائع إلى المشتري إلا بالتسجيل نصرف البائع بالبيع إلى مشتر آخر بادر إلى تسجيل عقده . لا يمنع من انتقال الملكية إليه . تدليسه أو تواطؤه مع البائع . (الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٧)
١١٣٠	١٨٤	٧ - البيع الذي تجوز فيه الشفعة . لا يشترط أن يكون مسجلاً . (الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/١٠)

تسوية الديون العقارية

٤١٧	٦٨	١ - قرارات لجنة التسوية لا يجوز الطعن فيها أمام أية جهة من جهات القضاء . لها طبيعة الأحكام النهائية . التسوية تحدد علاقة المدين بدائنيه - السابقة ديونهم على تاريخ تقديم طلب التسوية - تحديدا نهائيا . (الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٠)
٤١٧	٦٨	٢ - قرار لجنة التسوية مبرئ لذمة المدين من كافة الديون التي لم يحدد لأصحابها نصيب في التوزيع والسابقة على تاريخ تقديم طلب التسوية . عدم جواز التنفيذ بهذه الديون على عقارات المدين المنتفعة بالتسوية ، أو على أى مال آخر تؤول ملكيته إليه بعد صدور هذا القرار . (الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٠)

تعويض

(أولا) الالتزام بالتعويض .

١ - نفذ حكم التعويض قبل شركة التأمين . شرطه . أن يكون
محكوما به بحكم قضائي نهائي . لا يدخل هذا البحث في نسبية الأحكام

الصفحة	القاعدة	
		وعدم تمثيل شركة التأمين في الدعوى التي صدر فيها الحكم الجنائي . مصدر إلزامها هو المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ وتحقق شرطه وليس المادة ٤٠٥ مدني المتعلقة بحجية الأحكام .
٤٣	٨	(الطن رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٤ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٨)
		٢ - المبالغ الإضافية الذي يلتزم به صاحب العمل وفق المادتين ١٤ و ١٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ عن تأخير في أداء الاشتراكات . طبيعته . جزاء مالي وليس تعويضا مما تشترط المادة ٢١٨ مدني لاستحقاقه إعدار المدين .
١٣٢	٢٢	(الطن رقم ٥٤٤ لسنة ١٩٥٤ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٥)
		٣ - إستيلاء وزارة التربية والتعليم على عقار بناء على القانون ٧٦ لسنة ١٩٤٧ . إلزامها برده عند إنتهاء الإستيلاء بالحالة التي كان عليها وقت الاستلام . إخلالها بهذا الإلتزام يوجب عليها التعويض .
١٩٧	٣٢	(الطن رقم ٤٩٦ لسنة ١٩٥٤ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)
		٤ - الاستيلاء على عقار ليكون مدرسة . إساءة استعماله وإحداث تغيير به وقطع بعض أشجاره . لا يدخل في نطاق الاستعمال غير العادي بل هو خطأ جسيم يستوجب تعويضا مستقلا عن الضرر الناشئ عنه .
٣٥٢	٥٧	(الطن رقم ٥٥٧ لسنة ١٩٥٤ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
		٥ - مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعة . مسؤولية تبعية مقرر بحكم القانون . اعتبار المتبوع في حكم الكفيل المتضامن . رفض دعوى التعويض قبل التسايع لانتفاء مسؤوليته . لازم ذلك . زوال الأساس الذي تقوم عليه مخاصمة المتبوع بانتفاء مسؤولية التابع بحكم نهائي . عدم

الصفحة	القاعدة	
		قبول الطعن بالقض بالنسبة للتابع . مفتضى ذلك عدم قبوله بالنسبة للتبوع .
٤٤٦	٧٢	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٢)
		٦ - تنفيذ الالتزام إما أن يكون عينيا أو بمقابل من طريق التعويض . تمسك السمسار بامتثال أجره لتنفيذ العقد - الذى تم بوساطته - بطريق التعويض . دفاع جوهري إغفاله . قصور .
١١٢١	١٨٢	(الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/١٠)
		(ثانيا) تقدير التعويض .
		١ - نزع ملكية جزء من العقار . وجوب مراعاة ما طرأ على قيمة الجزء الباقي من نقص أو زيادة بسبب أعمال المنفعة العامة . المبالغ الواجب خصمه أو إضافته إلى قيمة التعويض لا يزيد عن نصف القيمة المستحقة لذلك .
٦٥	١٢	(الطعن رقم ٤٤٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٣)
		٢ - زوال الوقف الأهل . مؤداه . انقضاء الحكر على الأرض الموقوفة ورد الأرض إلى المحكر . بقاء المحكر فى العين بغير سند . وجوب إلزامه بالتعويض دون تقييد بالحد الأقصى للأجرة المحددة فى قوانين الإيجار .
٢٠٢	٣٣	(الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٧)
		٣ - وجوب التزام القواعد المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ عند تقدير مقابل الانتفاع بالأماكن المستولى عليها . استبعاد أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الخاصة بتحديد الأجرة وما يرد عليها من زيادة أو خفض .
٣٥٢	٥٧	(الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — فسخ عقد المعاولة . رجوع المفاوض بقيمة ما استحدثه من أعمال لا يكون إلا استنادا إلى مبدأ الإثراء بلا سبب لا إلى العقد الذي فسخ . المثرى يلتزم برد أقل القيمتين . الإثراء أو الافتقار .
٤٥٠	٧٢	(المظن رقم ٥٨٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٧/٣/١٩٧٠)
		٥ — التزام الناقل — في حالة فقد البضاعة أو هلاكها أثناء الرحلة البحرية — بتعويض المرسى إليه عما لحقه من خسارة وما فاتته من كسب .
٥٣٨	٨٦	(المظن رقم ٤٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٣١/١/١٩٧٠)
		٦ — إخلال الناقل بالتزامه بتسليم البضاعة للمرسل إليه بميناء الوصول . يوجب تعويض المرسى إليه عما لحقه من خسارة وما فاتته من كسب .
١٢٠٨	١٩٧	(المظن رقم ٢٠٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٨/١٢/١٩٧٠)
		”الشرط الجزائي“
		١ — عقد البيع النهائي دون العقد الابتدائي هو قانون المتعاقدين . خلوه من النص على الشرط الجزائي الوارد بالعقد الابتدائي يدل على تخلي الطرفين عن هذا الشرط .
٥١٣	٨٢	(المظن رقم ٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٢٦/٣/١٩٧٠)
		٢ — الاتفاق في شروط المزايدة على حق وزارة التكوين في مصادرة التأمين والتزام الراسى عليه المازاد بأجرة التخزين والمصاريف الإدارية والفوائد عند إخلاله بالتزاماته . شرط جزائي يتضمن تقديرا إيجابيا للتعويض . جواز تخفيضه وفق حكم المادة ٢٢٤ من القانون المدني .
٧٦٧	١٢٤	(المظن رقم ٧١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٣٠/٤/١٩٧٠)

الصفحة	القاعدة	
		"عنصر الضرر"
		١ - المدين في المسؤولية العقدية - في غير حالات الفش والخطأ الجسيم - يلتزم بتعويض الضرر المتوقع وقت التعاقد . معيار الضرر المتوقع موضوعي لا شخصي . (الطن رقم ٤٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٣١)
٥٣٨	٨٦	
		٢ - المدين في المسؤولية العقدية يلتزم بتعويض الضرر المتوقع عادة وقت التعاقد . الضرر المتوقع يقاس بمعيار موضوعي لا شخصي . (الطن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٨)
١٢٠٨	١٩٧	
		٣ - تعيين عناصر الضرر من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض . (الطن رقم ٤٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٣١)
٥٣٨	٨٦	
١٢٠٨	١٩٧	(الطن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٨)
		٤ - بيان الحكم في أسبابه عناصر الضرر . لا يعيبه بعد ذلك تقدير تعويض إجمالي عن تلك العناصر . (الطن رقم ٢٢٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٦)
١١٨٩	١٩٤	
		تتقدم
		(أولا) التقادم المكسب .
		١ - المدعى بملكية الوقف - قبل العمل بالقانون المدني الحالي - لا تسقط لمجرد الإهمال مدة ٣٣ سنة . ملكية الأموال الموقوفة خيرية أو أهلية . جواز اكتساب ملكيتها بالتقادم بحدودها مدة ٣٣ سنة . تعديل المادة ٩٧٠ مدني بالقانون ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ . صيرورة ملك أعيان الوقف الحري محظورا . (الطن رقم ٥٢٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٣)
٢٢٧	٣٦	

الصفحة	القاعدة	
		٢ — الاتفاق على تعديل مدة التقادم . غير جائز .
٢٢٧	٣٦	(الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٣)
		٣ — جواز إثارة الدواع المتعلق بسبب قانوني أمام محكمة النقض لأول مرة . مناطه . أن تكون عناصره الموضوعية مطروحة على محكمة الموضوع . مثل في التقادم .
٢٢٧	٣٦	(الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٣)
		٤ — وضع اليد على الأموال العامة مباح طالبت مدته لا يكسب الملكية إلا إذا وقع بعد انتهاء تخصيصها للنفقة العامة . وجوب إثبات انتهاء تخصيصها للنفقة العامة ثم إثبات وضع اليد بعد ذلك المدة الطويلة المكسبة للملكية بشرائطها القانونية .
٤٨٠	٧٧	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١٩)
		٥ — التزام البائع بضمان عدم التعرض للمشتري . التزام شخصي ينشأ من عقد البيع ولو لم يسجل . انتقال هذا الالتزام من البائع إلى ورثته . يتمتع عليهم مثله منازمة المشتري إلا إذا توافرت لديهم أو لدى مورثهم بعد تاريخ البيع شروط التقادم المكسب .
٦٥٨	١٠٥	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٦)
		٦ — تدابير الحكم على ملكية المطعمون عليه بالتقادم الطويل المدة . نفيه مع ذلك قيام السبب الصحيح على أساس ملكية البائع الطاعن . تناقض تهاربه الأسباب .
٧٤٨	١٢١	(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠)
		٧ — حسن نية المشتري من غير مالك — بصدد التقادم الخمس المكسب — وجوب توافره عند تنقي الحق .
٧٤٨	١٢١	(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠)

الصفحة	القائمة	
		٨ — الملكية حق دائم . لا يمنع ذلك من اكتساب الغير هذه الملكية إذا توافرت له الحيابة بشروطها .
٨٠٣	١٣٠	(الطعن رقم ١١١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١٢)
		٩ — حيابة الشريك في العقار الشائع حصبة أحد الشركاء المشتامين حيابة تقوم هل معارضة حق المالك لها مدة ١٥ سنة دون انقطاع . أثره . كسب ملكية هذه الحصبة بالتقادم .
٨٦٢	١٣٨	(الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١٩)
		١٠ — حيابة الشريك للحصبة الشائعة تصلح أساسا لتملكها بالتقادم . متى قامت هل مناهضة حق باقى المالكين بما لا يترك مجالا لشبهة الغموض أو مظنة التسامح .
٩٩٨	١٦٠	(الطعن رقم ١٣٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٩)
		١١ — حيابة النائب هل حيابة للأصيل . حيابة المستأجر تقوم لمصلحة المؤجر . للأخير الاستناد إليها في حساب مدة التقادم المكسب للملكية .
٩٩٨	١٦٠	(الطعن رقم ١٣٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٨)
		١٢ — لمحكمة الموضوع أن تستدل هل نوع وضع اليد من أى تحقيق قضائى أو إدارى أو من شهادة شاهد لم يؤد اليمين أمامها . لا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك .
١٣١٩	٢١٦	(الطعن رقم ٢١١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٣١)
		وراجع : ملكية " أسباب كسب الملكية " .
		(ثانيا) التقادم المسقط .
		١ — الدعوى المباشرة للضرور قبل المومن في التأمين الإجبارى من حوادث السيارات . خضوعها للتقادم الثلاثى الوارد بالمادة ٧٥٢ مدنى .
٤٣	٨	(الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٨)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — القضاء برفض الدفع بسقوط الحق بالتقادم . عدم جواز الطعن عليه إلا مع الحكم الصادر في الموضوع . عندئذ يعتبر مطروحا على المحكمة الاستئنافية .
٢٧١	٤٤	(الطعن رقم ٨٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١٠)
		٣ — خلو السند الإذني من بيان ميعاد الاستحقاق . فقدته صفته كورقة تجارية وصيرورته سنداً عادياً لا تسرى عليه أحكام قانون الصرف . إصلاح العيب في بيان منفصل . غير جائز . لا يدخل هذا السند المعيب في مدلول عبارة الأوراق المحررة لأعمال تجارية الواردة بالمادة ١٩٤ من قانون التجارة .
٢٧١	٤٤	(الطعن رقم ٨٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١٠)
		٤ — اليمين في المادة ١٩٤ من قانون التجارة . يمين حاسمة . التقادم الحمسى للدين الصرفي قائم على قرينة الوفاء .
٥٧٦	٩٢	(الطعن رقم ٥٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٧)
		٥ — التقادم الحمسى المنصوص عليه في المادة ١٩٤ من قانون التجارة . شرطه . ثبوت أن التوقيع على السند من قاجر أو تحريره بمناجاة عملية تجارية . وأن يدفع المدين بهذا التقادم .
٧٥٦	١٢٢	(الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠)
		٦ — الأوراق التجارية المستحقة الدفع عند الاطلاع . بدء مدة تقادم الدعوى المتعلقة بها من اليوم التالي لإنشائها . المادة ١٩٤ من قانون التجارة .
٩٠٣٨	١٦٦	(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١١)
		٧ — السند الذي يترتب عليه تجديد الدين وتغيير نوع التقادم . شرطه . استقلاله عن الورقة التجارية والاعتراف فيه

الصفحة	القاعدة	
		بالدين وكفايته بذاته لتعيين عناصر الالتزام ، وأن يكون لاحقا لميعاد استحقاق الورقة التجارية .
١٠٣٨	١٦٦	(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١١)
		٨ - عدم التمسك أمام محكمة الموضوع بسقوط الدين بالتقادم . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٥٨٧	٩٤	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٩)
		٩ - الربط الاضافي إذا أخفى الممول نشاطا أو مستندات . الاخفاء السلبى أو الايجابى لا يؤثر في بداية سريان التقادم وفقا لنص المادة ٤٧ مكررة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل العمل بالقانون ٢٤٤ لسنة ١٩٥٠ .
٦٢٥	١٠٠	(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٥)
		١٠ - بدء مدة تقادم الضريبة - وفقا للقانون المدنى - من اليوم التالى لانتهاؤ الأجل المحدد لتقديم الاقرار . نص المادة ٩٧ مكرر (١) من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون ٢٤٤ سنة ١٩٥٠ على أن مدة التقادم في حالات المادة ٤٧ مكررة تبدأ من تاريخ العلم بالعناصر المخفأة . نص مستحدث لا يبرى على التقادم الذى بدأ قبل تاريخ العمل به .
٦٢٥	١٠٠	(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٥)
		١١ - ضمان البائع للمشتري إغلال المقار المبيع قدرا معينا من الربح . إعتباره كفالة منه للمشتري بصفة فى المبيع يسأل عن تخلفها . عدم أنير علم المشتري بتخاف الصفة وقت البيع أو عدم علمه . عدم جواز تمسك البائع بمدة السنة الواردة بالمادة ٥٢ مدنى لتتام التقادم ، إذا ثبت أنه تعمد إخفاء العيب غشا منه .
٦٩٧	١١٣	(الطعن رقم ٨١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		” قطع التقديم “
		١ - إعتبار الدعوى قاطعة للتقديم أو السقوط من وقت تقديم صحيفةها إلى قلم المحضرين . قاصر على صحيفة إفتتاح الدعوى أو الطعن . إعلان الورثة بعد انقطاع سير الخصومة بالتعجيل . وجوب إتمامه خلال الميعاد . تقديم طلب التعجيل إلى قلم المحضرين لا يقطع التقديم أو السقوط .
١٣٩	٢٤	(الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٠)
		٢ - توجيه الممول إلى المصلحة المدينة كتابا موصى عليه بعلم الوصول بطلب رد ما حصلته منه بغير حق . سبب جديد من أسباب قطع التقديم الواردة في القانون المدني . علم الوصول هو دليل الإثبات عند الإنكار . يغني عنه أى ورقة تصدر من الجهة المدينة تدل على وصول كتاب المطالبة .
١٩٠	٣١	(الطعن رقم ٤٩٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)
		٣ - عدم اعتبار الدعوى مرفوعة ومنتجة لآثارها إلا بإعلان صحيفةها إلى المدعى عليه . انقطاع التقديم بتقديم الصحيفة لقلم المحضرين استثناء من هذا الأصل .
١٢٢٧	٢٠٠	(الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/١٠)
		” وقف التقديم “
		دعوى المضرور قبل المؤمن إذا كان أساس الفعل غير المشروع فيها جريمة رفعت عنها الدعوى الجنائية . أثره . وقف سريان التقديم بالنسبة للضرور قبل المؤمن طوال مدة المحاكمة الجنائية . عودة سريانه منذ صدور الحكم الجنائي أو انتهاء المحاكمة الجنائية لسبب آخر . رفع الدعوى الجنائية مانع قانوني في معنى المادة ١/٣٨٢ مدني .
٤٣	٨	(الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٨)

الصفحة	القاعدة	
		تقسيم
		النص في قرار التقسيم على أن تنفيذ المرافق يكون على حساب المقسم . لا يتصل بالنظام العام . (الطن رقم ١٨٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٩) ٢١٢ ١٢٩٦
		تنفيذ
		١ - الخطأ العمد أو الجسيم عند اتخاذ الدائن إجراءات التنفيذ على أموال مدينه . موجب لمسئوليته عما يلحق الغير من ضرر . (الطن رقم ٥٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٤) ٩٨ ٦١١
		٢ - المحضر أو غيره ممن يباشر إجراء التنفيذ الجبرى . وكلاء عن طالب التنفيذ في توجيه الإجراءات م ٧ من قانون المرافعات السابق . مساءلة طالب التنفيذ مسؤولية مباشرة عما يصيب الغير من ضرر . (الطن رقم ٥٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٤) ٩٨ ٦١١
		٣ - قرار لجنة النسوية مبرئ لذمة المدين من كافة الديون التي لم يحدد لأصحابها نصيب في التوزيع والسابقة على تاريخ تقديم طالب النسوية . عدم جواز التنفيذ بهذه الديون على عقارات المدين المنتفعة بالنسوية ، أو على أى مال آخر تؤول ملكيته إليه بعد صدور هذا القرار . (الطن رقم ٥٣٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٠) ٦٨ ٤١٧
		٤ - حصول المحامى على أمر باختصاصه بعقارات مدينه استنادا إلى أمر تقدير الأتعاب . شرطه . أن يكون الأمر واجب التنفيذ . (الطن رقم ١٩١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/١٠) ١٨٢ ١١٢٥

الصفحة	القاعدة	تنفيذ عقارى
		تنبيه نزع الملكية :
١٨٢	٣٠	١ - إثبات المدين - فى تقرير اراضيه على قائمة شروط البيع - حكم قاضى البيوع ببطلان إعلان ورقة الإخبار والزام طالب البيع باتخاذ إجراءات للتنفيذ من أول إجراء ، وإشارته فى هذا الصدد إلى المادة ٦١٥ مرافعات . يتضمن ذلك طلب الحكم بسقوط تسجيل التنبيه للتأشير على هامشه بعد الميعاد . (الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)
١٨٢	٣٠	٢ - التأشير الذى يعصم تنبيه نزع الملكية من السقوط لو تم فى الميعاد والذى عتته المادة ٦١٥/٢ مرافعات هو التأشير بإخبار جميع . (الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)
٢٢٢	٥٤	٣ - البطلان المترتب على عدم صحة إعلان المدين بتنبيه نزع الملكية لا يتعلق بالنظام العام إذ قد شرع لمصلحة المدين وحده . لا يجوز لغيره التمسك به . (الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٩)
		الحائز :
٧٣٠	١١٨	الحائز هو من اكتسب حقاً عينياً على عقار مرهون بموجب سند سابق فى تسجيله على تسجيل تنبيه نزع الملكية دون أن يكون مسئولاً عن الدين المضمون . الدائن العادى - مباشر الإجراءات - ينفذ فى حقه تصرف المدين المسجل قبل تسجيل التنبيه . إنذار المنصرف إليه لا محل له . (الطعن رقم ١١٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢٨)

الصفحة	القاءة	
		تبليغ تقرير زيادة العشر :
		تبليغ تقرير زيادة العشر إلى ذوى الشأن وفقا للمادة ٦٧٩ مرافعات . لا بطلان جزاء مخالفة حكم هذه المادة . على قاضى البيع التحقق من هذا التبليغ . حكمه بتأجيل البيع لبطلان التبليغ أو رفض تأجيله وبصحة التبليغ . حكم نهائى غير قابل للطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن . م ٦٦٣ مرافعات .
٥٠٨	٨١	(الطن رقم ٤٨٧ لسنة ٣٥ ق — جنة ٢٦/٣/١٩٧٠)
		ملكية المدين للعقار :
		ملكية المدين للعقار المنفذ عليه . شرط لصحة التنفيذ . جواز تمسك المدين بعدم ملكيته للعقار بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع .
٧٣٠	١١٨	(الطن رقم ١١٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ٢٨/٤/١٩٧٠)
		التنفيذ على صغار المزارعين :
		الدفع بعدم جواز التنفيذ على صغار المزارعين وفقا للقانون رقم ٥١٣ لسنة ١٩٥٣ . شرطه . ثبوت صفة الزارع قبل ابتداء التنفيذ واستمرارها إلى وقت التمسك بالدفع ، ودخول الأرض المراد التنفيذ عليها فى الخمسة أفدنة الأخيرة التى يملكها وقت التنفيذ . عدم اشتراط أن يكون المدين زارعا وقت نشوء الدين .
٧٨٢	١٢٧	(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٧٢٦ ق — جلسة ٢٠/٤/١٩٧٠)
		الحجز الإدارى على العقار :
		١ — تحديد قانون الحجز الإدارى لإجراءات التنفيذ على العقار والأشخاص الذين يعلنون بها ويصبحون طرفا فيها . مشتري العقار من المدين بعقد غير مسجل ليس من بين هؤلاء .

الصفحة	القائمة	
		طلبه إبطال الاجراءات لا يحقق إلا مصلحة مادية . هذه المصلحة والمصلحة المحتملة لا تكفى لقبول الدعوى ما دامت لا تستند إلى حق يحبه .
١٤٩	٢٦	(الطن رقم ٣٣٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٢) ٢ - المنازعات الواردة بالماد ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن المجز الادارى التى يفصل فيها على وجه السرعة هى التى ترفع أثناء إجراءات الحجـز وقبل إتمام البيع . عدم انطباق هذه المادة على الدعاوى التى ترفع بأحقية المدعى للعقار أو المنقول الذى تم بيعه . قانون المرافعات هو الواجب للتطبيق عليها . دعوى الاستحقاق التى يفصل فيها على وجه السرعة وفق المادة ٤٨٢ مرافعات هى التى ترفع من الغير أثناء إجراءات التنفيذ . الدعوى التى ترفع بعد التنفيذ ورسوم المزا دعوى ملكية عادية .
١٤٩	٢٦	(الطن رقم ٣٣٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٢) تنظيم تنفيذ قرارات الهدم : صدور قرار من السلطة القائمة على أعمال التنظيم بهدم البناء الآيل للسقوط . تنفيذه فى غير أحوال الخطر الداهم والضرورة القصوى باخلاء العقار وهدمه . شرطه . صدور حكم قضائى بذلك . التزام جهة التنظيم والمالك به . (الطن رقم ٥٩٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٣١) وراجع : (م . مبانى) .
٥٢٤	٨٤	

القاعدة

الصفحة

(ج)

جمارك . جنسية

جمارك

١ - تحديد عوائد الأرضية ليس متروكا لتصرف مصلحة الجمارك . لوزير المالية وحده سلطة تحديد هذه العوائد .

(الطعن رقم ٤٩٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٢) ... ٣١ ١٩٠

٢ - عدم تقديم الرهان البراهين المبررة لنقص البضاعة لمصلحة الجمارك خلال الأربعة أشهر المنصوص عليها في اللائحة الجمركية . حقه في تقديمها بعد هذا الميعاد إلى المحكمة التي تنظر المعارضة في قرار المصلحة الصادر بالغرامة . حلة ذلك .

(الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/١٧) ... ٢٠٥ ١٢٥٨

جنسية

١ - جواز الانتحاء إلى القضاء مباشرة بطلب الاعتراف بالجنسية مجردة من طلب إلغاء قرار وزير الداخلية برفض إعطاء الشهادة الدالة عليها . هذه الشهادة ليس من شأنها أن تكسب الجنسية . هي مجرد دليل ليست له حجية قاطعة .

(الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٠) ... ١٤٠ ٨٧٢

٢ - اختصاص المحاكم العادية قبل العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بالفصل في المنازعات الناشئة عن أحكام قوانين

الصفحة	القاعدة	
٨٧٣	١٤٠	الجنسية . اختصاص مجالس الدولة دون غيره بها بعد العمل بهذا القانون . لا يسرى على الدعاوى التي كانت منظورة أمام جهات قضائية أخرى ولم يفصل فيها نهائياً . (الطن رقم ١٦٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٠)

(ح)

حجز . حراسة . حق . حكر . حكم .
حوادث طارئة . حيازة

حجز

حجز ما للمدين لدى الغير :

توقيع حجز ما للمدين لدى الغير . لا يمنع المدين من المطالبة بوفاء دينه ولا المحجوز لديه من الوفاء بما في ذمته . الوفاء يكون بالأيدياع في نزاعة المحكمة . المادة ٥٥٥ مرافعات .

٣٤٤	٥٦	(الطن رقم ٥٥٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
-----	----	--

الحجز الإداري :

١ - تحديد قانون الحجز الإداري لإجراءات التنفيذ على العقار والأشخاص الذين يعلنون بها ويصبحون طرفاً فيها .
مشتري العقار من المدين بعقد غير مسجل ليس من بين هؤلاء .
طلبه إبطال الإجراءات لا يحقق إلا مصاحبة مادية . هذه المصاحبة والمصاحبة المحتملة لا تكفي لقبول الدعوى ما دامت لا تستند إلى حق يحميه .

١٤٩	٢٦	(الطن رقم ٢٢٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)
-----	----	--

الصفحة	القاعدة	
		٢ - المنازعات الواردة بالمادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ - بشأن الحجز الإداري - التي يفصل فيها على وجه السرعة هي التي ترفع أثناء إجراءات الحجز وقبل إتمام البيع . عدم انطباق هذه المادة على الدعاوى التي ترفع بأحقية المدعي للعقار أو المنقول الذي تم بيعه . قانون المرافعات هو الواجب التطبيق عليها .
١٤٩	٢٦	(الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)
		حراسة
		سلطة الحارس :
		اتهاء الوقف الأهلي . صيرورة الناظر حارسا . ليس له حق التقاضي فيما يمس أصل الحق . طلب إزالة البناء والغراس من الأرض المحكرة يمس أصل الحق . للمستحقين وحدهم حق التقاضي في شأن هذا النزاع .
٢٠٢	٣٣	(الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٧)
		٢ - قرار اللجنة العليا للتعليم الخاص بعدم تجديد الامتياز على مدرسة وتسليمها لمساكنها الظاهر . لا يعتبر قرارا إداريا إلا بالنسبة لعدم التجديد دون التسليم الذي لا يعدو أن يكون عملا ماديا . تعيين حارس على المدرسة لا يمس القرار الإداري وتختص به المحاكم العادية .
١٣٤٤	٢٢٠	(الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٣١)
		الحراسة الإدارية :
		١ - يجوز لصاحب العمل فصل العامل دون إنذار أو تعويض بسبب فرض الحراسة على أمواله بملتهضي الأمر

الصفحة	القاعدة	
		العسكري رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ والأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ . تعاقد صاحب العمل معه بعد فرض الحراسة ، يعد تنازلاً عن استعمال هذه الرخصة فلا يجوز أن يتخذ منها مبرراً للفصل .
١٨	٤	(الطن رقم ٥٢٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٧)
		٢ — رفع الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين عملاً بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . أثره . عودة حق التقاضي إليهم . لا يؤثر في ذلك أيلولة ملكية هذه الأموال والممتلكات إلى الدولة مقابل تعويض إجمالي قدره ثلاثون ألف جنيه ما لم تكن أقل قيمة ، ولا استئصال جميع الديون من صافي قيمتها . المدينة هي صاحبة الصفة وحدها في الدفاع عن حقها في الدفوى المقامة ضدها لطلب دين عليها . مدير إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة لا يمثلها وإنما يمثل الدولة .
١٠١	١٨	(الطن رقم ٣٨٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٥)
		حق
		١ — رفع الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين عملاً بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . أثره . عودة حق التقاضي إليهم . لا يؤثر في ذلك أيلولة ملكية هذه الأموال والممتلكات إلى الدولة مقابل تعويض إجمالي قدره ثلاثون ألف جنيه ما لم تكن أقل قيمة ، ولا استئصال جميع الديون من صافي قيمتها . المدينة هي صاحبة الصفة وحدها في الدفاع عن حقها في الدفوى المقامة ضدها لطلب دين عليها . مدير إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة لا يمثلها وإنما يمثل الدولة .
١٠١	١٨	(الطن رقم ٣٨٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بإساءة استعمال الحق وتضمن المناقصة لشروط إذعان . سبب جديد . لا تجوز إثارتة لأول مرة أمام محكمة للنقض .
١٢٦٣	٢٠٦	(الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/١٧)
		حكر
		١ — يعطى الحكر في الشريعة الإسلامية للمحتكر الحق في الانتفاع بالعقار المحتكر إلى الأبد أو لمدة طويلة وحق البناء عليه والتصرف في ذات الحق وفي البناء . هو من أعمال التصرف وليس من أعمال الإدارة . عدم جواز إعطاء الوقف بالحكر بغير إذن القاضي .
٥١	٩	(الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٨)
		٢ — زوال الوقف الأهل . مؤداه . إنقضاء الحكر على الأرض الموقوفة ورد الأرض إلى المحكر . بقاء المحتكر في العين بغير سند . وجوب إلزامه بالتعويض دون تقييد بالحد الأقصى للأجرة المحددة في قوانين الإيجار .
٢٠٢	٣٣	(الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٧)
		٣ — أجرة الحكر عند طلب تصحيحه تقدر بأجرة المثل ، وباعتبار أن الأرض المحركة خالية من البناء . إقامة المحتكر بناء على الأرض لا أثر له . نبذ المشروع نظرية "النسبة" بين أجرة الحكر وقت التحكير وقيمة الأرض في ذات الوقت .
٢٠٢	٣٣	(الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٧)
		٤ — انتهاء الوقف الأهلي . صيرورة الناظر حارسا . ليس له حق التقاضي فيما يمس أصل الحق . طلب إزالة البناء والغراس من الأرض المحركة يمس أصل الحق . المستحقين وحدهم حق التقاضي في شأن هذا النزاع .
٢٠٢	٢٣	(الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٧)

الصفحة	القاعدة	حكم
		بيانات الحكم :
		١ - خطأ الحكم في ذكر اسم من توفي من الخصوم قبل صدور الحكم . ليس من شأنه التشكيك في حقيقة الخصوم واتصالهم بالخصومة . لا بطلان .
٧٠	١٣	(الظن رقم ٥٠٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٣/١/١٩٧٠)
		٢ - إثبات تاريخ إصدار الحكم في نهايته . لا بطلان .
٧٨٧	١٢٨	(الظن رقم ٥٣٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٥/٥/١٩٧٠)
		٣ - وجوب صدور الحكم باسم الأمة وإلا كان باطلا .
		م ١٥٥ . دستور سنة ١٩٦٤ المؤقت .
١٢٧٠	٢٠٧	(الظن رقم ٢٤٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢٢/١٢/١٩٧٠)
		إصدار الحكم :
		”مذكرات الخصوم“
		١ - تقديم مذكرة معلنة للخصم بعد حجز الدعوى للحكم .
		عدم استبعاد المحكمة لها . مؤداه . اعتبار الدفاع للوارد فيها مطروحا عليها .
٥٧٦	٩٢	(الظن رقم ٥٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٧/٤/١٩٧٠)
		٢ - للخصوم تعديل طلباتهم في مذكراتهم المرخص بتقديمها في أجل معين بعد حجز الدعوى للحكم متى اطلع عليها الخصم الآخر .
٩٦١	١٥٤	(الظن رقم ١٣٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢/٦/١٩٧٠)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - تقديم مذكرة بعد الإيعاد ومعلمه للنهص . لا يمنع المحكمة من قبولها .
١١٢٥	١٨٣	(الطعن رقم ١٩١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/١٠)
		٤ - سلامة الإجراءات التي يتخذها المحامي في الدعوى ولوقبل صدور التوكيل من صاحب الشأن إلا أن ينكر الأخير توكيله له . قبول المحكمة للمذكرة المقدمة منه . صحيح .
١١٢٥	١٨٣	(الطعن رقم ١٩١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/١٠)
		وراجع :
١٢١٦	١٩٩	(الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/١٠)
		"إعادة الدعوى للمرافعة"
		١ - سلطة محكمة الموضوع التقديرية في رفض طلب فتح باب المرافعة . مناط ذلك .
٧٦٣	١٢٣	(الطعن رقم ٦٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠)
		٢ - فتح باب المرافعة بعد حجز الدعوى للحكم . من إطلاقات محكمة الموضوع .
١١٦١	١٩٠	(الطعن رقم ١١ لسنة ٣٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٥)
		٣ - إستقلال محكمة الموضوع بتقدير جدية طلب إعادة للدعوى للمرافعة . رفض هذا الطلب لأسباب مائغة . لا إخلال بحق الدفاع .
١٣٢٧	٢١٧	(الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢١)
		"إغفال الفصل في بعض الطلبات"
		الطلب الذي تغفله المحكمة بقاؤه أمامها . السبيل إلى الفصل فيه هو الرجوع إلى نفس المحكمة لمظهره . عدم جواز الطعن

الصفحة	القاعدة	
		في الحكم بالاستئناف لإخفاله الفصل في الطلب . عدم قبول الاستئناف إلا عن الطلبات التي فصل فيها صراحة أو ضمنا .
٨٢٠	١٣٢	(الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٧٠) "الحكم في طلب التدخل" جواز الحكم في النزاع المتعلق بقبول طلب التدخل وفي موضوعه معا سواء مع الحكم في الدعوى الأصلية أو بعد الفصل فيها . القضاء في طلب التدخل بحكم مستقل . غير لازم .
٨٣٧	١٣٥	(الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٧٠) "نقل القاضي" صدور قرار جمهوري بنقل القاضي . عدم زوال ولاية القضاء عنه في المحكمة المنقول منها إلا إذا أبلغ بالقرار . النطق بالحكم قبل ذلك . صحيح .
٩١٣٠	١٨٤	(الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٠/١١/١٩٧٠) "سبب الحكم : ١ - تقدير أقوال للشهود واستخلاص الواقع منها هو مما يستقل به قاضي الموضوع (الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٣/١/١٩٧٠) ٢ - الاطمئنان إلى صدق الشاهد . مرده . وجدان القاضي .
٧٠	١٣	
٨٠٣	١٣٠	(الطعن رقم ١١١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٧٠) ٣ - استناد الحكم إلى جملة قرائن تؤدي في مجملها إلى النتيجة التي انتهى إليها . عدم جواز المجادلة في إحداها بمجرد ادعوى عدم كفايتها .
٨٠٣	١٣٠	(الطعن رقم ١١١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٧٠)

الصفحة	القائمة	
		٤ - قيام الحكم على جملة قرائن متسائدة . عدم جواز مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها .
٧٠	١٢	(الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٣)
٤٠٤	٦٦	(والطعن رقم ٢٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٤)
		٥ - تقدير القرائن مما يستقل به قاضى الموضوع . له - عند تقدير الدليل - أن يأخذ بنتيجة دون أخرى ولو كانت محتملة .
١٢٥٠	٢٠٣	(الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/١٥)
		٦ - إثبات وضع اليد بالقرائن . جائز . إجراء التحقيق ليس حقا للمتهم . حسب محكمة الموضوع بيان القرائن المقبولة التي اعتمدت عليها ، والأسباب السائفة لرفض طلب التحقيق .
١٢٧٢	٢٠٨	(الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٢)
		٧ - كفاية إحدى الدعامات سمدا للحكم . تعييبه في باقي الدعامات . غير منتج .
٢٩٥	٤٨	(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٤)
		٨ - إقامة الحكم على دعامتين . كفاية إحداهما لحمل قضائه . عدم جدوى النعي على الأخرى .
١١٦١	١٩٠	(الطعن رقم ١١ لسنة ٢٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٥)
		٩ - استناد الحكم إلى تقرير الخبير . اعتباره جزءا من الحكم .
٢٢١	٣٥	(الطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٣)

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - وجوب بيان الحكم للوقائع المكونة لحالة التوقف عن الدفع . التكييف القانوني لهذه الوقائع يخضع لرقابة محكمة النقض .
٣١٨	٥١	(الطن رقم ٥٨٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٤)
		١١ - خطأ الحكم في بيان السنة التي صدر فيها القانون . لا بطلان .
٧٨٢	١٢٧	(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠)
		١٢ - لا حاجة للحسكة إلى تحقيق الظروف الخارجية الملازمة التي أدت إلى حصول النقص على الورقة المطعون فيها بالزوير . حسبها بيان كيفية وصول الإمضاء الصحيح للطامن بالتزوير على هذه الورقة . مثال .
٧٩٦	١٢٩	(الطن رقم ٩٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٥)
		١٣ - إغفال ذكر نصوص المستندات في الحكم . لا عيب . طالما أنها مقدمة للحسكة وترافع بشأنها الخصوم .
٨٠٣	١٣٠	(الطن رقم ١١١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٢)
		١٤ - بيان الحكم في أسبابه عناصر الضرر . لا يعيبه بعد ذلك تقدير تعويض إجمالي عن تلك العناصر .
١١٨٩	١٩٤	(الطن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢١)
		١٥ - إشارة الحكم في أسبابه الواقعية إلى ماورد بمذكرة الخصم المقدمة بعد الميعاد . عدم إقامة الحكم قضاء عليها . لا عيب .
١٢١٦	١٩٩	(الطن رقم ١٤٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/١٠)
		١٦ - استناد الحكم إلى أمر تقرر في حكم آخر . شرطه . أن يكون صادرا بين نفس الخصوم ومودعا بملف الدعوى .
١٢٨٦	٢١٠	(الطن رقم ٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٣)

الصفحة	المقابلة	
		١٧ — مسئولية تقصيرية . تشييب مائع في نفى المسؤولية . مثال في إنتاج فيلم سينمائي .
١٣١١	٢١٥	(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٣١)
		١٨ — تعديل المحكمة الاستئنافية للحكم الابتدائي دون الغائه . كفاية ذكر الأسباب التي اقتضت التعديل . عدم لزوم الإحالة الصريحة فيما أيدت فيه الحكم الابتدائي .
٢٧١	٤٤	(الطعن رقم ٥٨٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١٠)
		١٩ — إلغاء محكمة الاستئناف للحكم الابتدائي . كفاية بيان أسباب الإلغاء وما قضت به . عدم التزامها بالرد على أسباب الحكم الأول .
١٢٣٤	٢٠١	(الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/١٥)
		”الأسباب الزائدة“
		٢٠ — تأسيس الحكم على أسباب كافية للحمله . لا يعيبه الخطأ فيما تزيد فيه .
٢٤	•	(الطعن رقم ٥٧٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٨)
		٢١ — طلب الحكم وجوباً ببطلاق عقد الرهن احتناداً للمادة ٢٢٧ من قانون التجارة وحدها . تعرض الحكم لسبب بطلاق آخر لم يطلب منه الحكم فيه . تزيد لا يجوز حججه . لا مصلحة للطاعن في الطعن عليه .
١٦٧	٢٨	(الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)
		٢٢ — تصرف المورث الوارد بالمادة ٩١٧ مدني هو تصرفه إلى أحد ورثته فيما يملك . ثبوت عدم ملكية المورث للعقار المتنازع عليه . تعرض الحكم لبحث ما إذا كانت حيازة المورث

الصفحة	القاعدة	
		للعقار لنفسه أم بوصفه نائباً . أسباب زائدة لا يعيب الحكم الخطأ فيها .
٧٣٥	١١٩	(الطن رقم ٢٩٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠)
		٢٣ - تقرير الحكم مسئولية البنك نحو عميله بأسباب كافية لحمل قضائه . النعي عليه فيما تزيد فيه بعد ذلك غير منتج . مثال .
٩٨٦	١٥٩	(الطن رقم ٣٥٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٤)
عيوب التدليل :		
(أولاً) القصور :		
" ما يعد كذلك "		
		١ - صلة القرابة لا تعتبر في ذاتها مانعاً أدبياً . إقتصار الحكم على اعتبار البزوة مانعاً أدبياً من الحصول على الكتابة دون بيان الظروف المبررة لذلك . قصور .
٣٥	٦	(الطن رقم ٤٥٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٨)
		٢ - عرض الحكم للمستندات في الدعوى دون مناقشة دلالاتها . قصور .
٣٠٦	٤٩	(الطن رقم ٥٢٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٤)
		٣ - سلطة قاضي الموضوع في تعديل أجرة الوكالة المتفق عليه . استثناء من قاعدة الاتفاق شريعة المتعاقدين . وجوب أن يعرض القاضي عند تعديل الأجر المتفق عليه للظروف والمؤثرات التي اقتضت ذلك .
٣٢٩	٥٣	(الطن رقم ٤٨٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)

الصفحة	القائمة	
		٤ - إقامة الحكم الابتدائي قضاء، بالتطبيق على دعائتين مختلفتين مستقلتين . تعرض الحكم الاستثنائي لإحدى هاتين الدعائتين دون الأخرى . قصور . مثال .
٥٤٥	٨٨	(الطن رقم ١٩ لسنة ٣٨ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٠/٤/١)
		٥ - إقامة دعوى التطلاق على سببين . جنون الزوج وإضراره بالزوجة . نفي الحكم للجنون وإغفاله بحسب الضرر المدعى به . قصور .
١١١٤	١٨٠	(الطن رقم ٢٣ لسنة ٢٩ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٠/١١/٤)
		٦ - صدور قرار الوزير المختص بتقرير المنفعة العامة ونشره بالجريدة الرسمية . أثره في انتقال ملكية العقارات اللازمة لتنفيذ المشروع للدولة . لا يصدق إلا بالنسبة للعقارات التي تقرر لزومها لأعمال المنفعة العامة . عدم تناول الحكم دفاع الطاعن من أن عقاره غير لازم للمشروع بما يصلح ردا عليه . قصور .
٥٧٠	٩١	(الطن رقم ٦٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢)
		٧ - الحادث الطارئ . شرطه . أن يكون حادثا استثنائيا عاما . غير ممكن التوقع . غير مألوف ونادر الوقوع . قانون الإصلاح الزراعي لم يتناول أمر تخفيض المساحة التي تزرع محاصيل معينة . عدم بيان الحكم صنفه في اعتبار تخفيض المساحة التي تزرع قصبيا حادثا استثنائيا عاما . قصور .
٧٨٧	١٢٨	(الطن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٥)
		٨ - انتهاء عقد العمل في ظل القانون ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ وقبل صدور القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . قضاء الحكم بعدم قبول طلب مكافأة نهاية الخدمة لإلزام مؤسسة للتأمينات الاجتماعية بها وفقا للقانون الأخير دون تعرض الحكم لأحكام القانون ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ . تدليل معيب .
٨٦٧	١٣٩	(الطن رقم ٧١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
٩٧٥	١٥٧	٩ — عدم بيان الحكم ماهية أقوال الشهود ومؤداها . قصور . (الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٣)
٩٠٨	١٤٥	١٠ — الشرط الفاسخ الضمني في العقد . للدين توقي الفسخ بالوفاء بالدين قبل صدور الحكم النهائي بالفسخ . مناط ذلك . ألا يكون هذا للوفاء المتأخر مما يضار به الدائن . عدم بيان الحكم وجه الضرر . قصور . (الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٦)
١١٢١	١٨٢	١١ — تنفيذ الالتزام إما أن يكون عينيا أو بمقابل من طريق التعويض . تمسك السمسار باستحقاق أجره لتنفيذ العقد — الذي تم بوساطته — بطريق التعويض . دفاع جوهرى . إغفاله . قصور . (الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/١٠)
١١٩٧	١٩٦	١٢ — تمسك الطاعن أمام محكمة الاستئناف بأن أجره العقار تخضع للتخفيض بالقانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ . إغفال الحكم هذا الدفاع الجوهرى . قصور . (الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٨)
١٢٦٣	٢٠٦	١٣ — وجوب بيان مواضع القصور في الحكم في تقرير الطعن . والا كان النعى بهذا السبب مجهولا . (الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/١٧) ” مالا يعد قصورا “
١١٢	٢٠	١ — تحصيل محكمة الموضوع من أوراق الدعوى أن إرادة الطرفين اتجهت إلى التنازل عن حق الارتفاق بالمطل المقرر للعقار المبيع . تبريرها ذلك بما لا يخرج في تفسيرها عن المعنى الظاهر لعبارة العقد وإعمالها لأثر هذا التنازل الذى يتم بالإرادة المنفردة . لا قصور ولا خطأ في القانون . (الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٥)

الصفحة	القاعدة	
١٥٩	٢٧	٢ — إغفال محكمة الاستئناف الرد على دفاع متعلق بقضاء سابق حاز قوة الأمر المقضى قبل رفع الاستئناف . لا قصور . (الطعن رقم ٣٤٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)
١٦٧	٢٨	٣ — طلب وكيل الدائنين بطلان عقد رهن تأميني إستناداً للسادة ٢٢٧ من قانون التجارة . دفاع الدائن المرتهن بنفى سوء النية عن تصرفه . تمسك المدعى ببطالان للتصرف دون اعتبار لهذا الدفاع ودون الإشارة للسادة ٢٢٨ من القانون المذكور . اعتبار الحكم أن طعن وكيل الدائنين لا ينصب على الدين . لا قصور أو مخالفة للأوراق . (الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)
٨٩٢	١٤٣	٤ — إغفال المحكمة الرد على دفاع تضمنته مذكرة غير مصرح للنصر بتقديمها . لا قصور . (الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٦)
١٢٧٢	٢٠٨	٥ — إستناد الحكم في قضائه على تقرير الخبير ثان . إغفاله الإشارة إلى تقرير الخبير الأول . لا قصور . (الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٢)
١٢٦٣	٢٠٦	٦ — عدم تمسك الطاعن بصفة جازمة بطلب الاحالة إلى التحقيق أو نذب خبير . لا يقبل منه النعي على الحكم بالقصور في هذا الخصوص . حق محكمة الموضوع في الأمر بالتحقيق من تلقاء نفسها . جوازى لها لا معقب لمحكمة للنقض عليها . (الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/١٧)
١٣٢٨	٢١٧	٧ — تضمين الحكم ما يكفي لحمل قضائه والرد على دفاع الطاعن . لا قصور . (الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٣١)

الصفحة	القاعدة	
		(ثانيا) الفساد في الاستدلال :
		” ما يعد كذلك “
		إعتبار الحكم أن التصرف منجز إعتقادا إلى ما ورد بنصوصه
		في هذا الخصوص . فساد في الاستدلال .
٣٠٦	٤٩	(الطن رقم ٥٣٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٤)
		” ما لا يعد كذلك “
		١ — قضاء الحكم المطعون فيه بأن قبول المؤجر للأجرة
		متأخرة عن موعد استحقاقها في سنة معينة . لا يعد تنازلا عن
		التمسك بالشرط الصريح الفاسخ إذا ما تأخر المستأجر في السداد
		في سنة تالية . لافساد في الاستدلال .
٣٨٩	٦٣	(الطن رقم ٥٩٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٣)
		٢ — الموازنة بين الأدلة . ترجيح دليل على آخر لا يعد من
		قبيل الفساد في الاستدلال .
٧١٤	١١٦	(الطن رقم ١٠١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢٨)
		(ثالثا) الخطأ في القانون :
		١ — كفالة البائع لصفة معينة في المبيع . عدم اشتراط
		المشرع في حالة فوات هذه الصفة ما استلزمه في العيب الذي
		يضمينه البائع من وجوب كونه مؤثرا وخفيا . مجرد تخلف الصفة
		وقت التسليم موجب لضمان البائع . مخالفة الحكم هذا النظر .
		خطأ في القانون .
٤٧٥	٧٦	(الطن رقم ١٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٩)
		٢ — دعوى الشفعة . وجوب تحديد الحكم للثمن الذي يلتزم
		الشفيع بدفعه مقابل تملكه العقار سواء للبائع إذا لم يكن قد قبضه
		أو لا شترى إذا كان قد أداه . إغفال ذلك . خطأ في القانون .
٤٧٠	٧٥	(الطن رقم ٥٧٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٩)

الصفحة	القاعدة	حكم
		٣ - القوة القاهرة . شرطها . أن تكون أمرا لا قبل للدين بدفعه أو التحرز منه و يترتب عليه استحالة التنفيذ استحالة مطلقة . استخلاص الحكم بأسباب سائفة عدم استحالة تنفيذ الالتزام . لا مخالفة للقانون .
١٢١٦	١٩٩	(الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/١٠)
		(رابعاً) التناقض . " ما يعد كذلك "
		١ - تدليل الحكم على ملكية المطعون عليه بالتقدم الطويل . نفيه مع ذلك قيام السبب الصحيح على أساس ملكية البائع . للطاعن . تناقض تهاثر به الأسباب .
٧٤٨	١٢١	(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠)
		٢ - التناقض الذي يبطل الحكم هو ما تتماهى به أسبابه .
١٣١١	٢١٥	(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٣١)
		" مالا يعد كذلك "
		١ - صدور الحكم الاستثنائي على خلاف الحكم الابتدائي الذي ألغاه . لا يعد من قبيل التناقض في أسباب الحكم الواحد .
٢٨٤	٤٦	(الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١١)
		٢ - لفضاء برد وبطلان تاويخ الإقرار المدعى بتزويره . مع الاعتداد بفعوى هذا الإقرار في الإثبات . لا تناقض .
٩٤٥	١٥١	(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٨)
		حجية الحكم :
		١ - نفاذ حكم التعويض قبل شركة التأمين . شرطه . أن يكون محكوماً به بحكم قضائي نهائي . لا يدخل هذا البحث في نسبية الأحكام وعدم تمثيل شركة التأمين في الدعوى التي صدر فيها

الصفحة	القاعدة	
		الحكم الجنائي . مصدر إلزامها هو المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ وتحقق شرطه وليس المادة ٤٠٥ مدني المتعلقة بمحجية الأحكام .
٤٣	٨	(الطن رقم ٤٦٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٨)
		٢ - طلب الحكم وجوبا ببطلان عقد الرهن استنادا للمادة ٢٢٧ من قانون التجارة وحدها . تعرض الحكم لسبب بطلان آخر لم يطلب منه الحكم فيه . تزيد لا يحوز حجية . لا مصلحة في الطعن عليه .
١٦٧	٢٨	(الطن رقم ٤٠٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)
		٣ - الحكم بوقف تنفيذ فصل العامل الصادر من القضاء المستعجل . لا يقيد محكمة الموضوع عند نظر دعوى التعويض عن الفصل
٢٥٠	٤١	(الطن رقم ٥٩٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٤)
		٤ - اختلاف دعوى صحة العقد عن دعوى الفسخ مبيها وموضوعا . جواز مطالبة البائع بياقي الثمن أو بفسخ العقد بدعوى جديدة . طالما لم يفصل الحكم الأول في أمر الباقي من الثمن .
٣٦٤	٥٩	(الطن رقم ٥٧٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
		٥ - دعوى صحة التعاقد . رخص المحكمة طلب المتدخلين - الشفعاء - بوقفها أو تحقيق ما دفعوا به من صورية عقد البيع ، استنادا إلى أن الدفع مطروح في دعوى الشفعة . بحث صورية العقد في دعوى الشفعة . لا يعد مخالفة للحكم السابق الصادر بصحته ونفاذه .
٦١٨	٩٩	(الطن رقم ٦٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٤)

الصفحة	القاعدة	حكم
٦٥٣	١٠٤	٦ - الحكم الصادر بنسب خير . الفصل في أسبابه في النزاع بشأن الأجرة . موضوع الدعوى . وجوب الطعن فيه في الميعاد . عدم مراعاة ذلك يترتب عليه اعتبار هذا القضاء نهائيا تنقيده المحكمة التي أصدرته . (الطعن رقم ٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٦/٤/١٩٧٠)
٧٠٩	١١٥	٧ - مجرد إيراد قاعدة قانونية معينة في الحكم الصادر بنسب الخویر دون أن يتضمن فصلا في الموضوع أو في شئ منه . عدم تطبيق هذه القاعدة - عند الفصل في الموضوع - لا يعد مخالفة لجمعية حكم سابق . مثال في عقد التأمين . (الطعن رقم ٥٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢٨/٤/١٩٧٠)
٨٩٢	١٤٣	٨ - قبول المحكمة للاستئناف شكلا . حجية هذا القضاء تحول دون التمسك بعد ذلك باعتبار الاستئناف كأن لم يكن أمام ذات المحكمة . (الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٢٦/٥/١٩٧٠) وراجع : (ق . قوة الأمر المقضى) .
		الطعن في الحكم : "ميعاد الطعن"
١٢٧	٢٢	١ - مواعيد الطعن في الأحكام تبدأ من تاريخ النطق بها . استثناء الأحكام التي لا تعتبر حضورية والأحكام التي افترض فيها المشرع جهل المحكوم عليه بالخصومة فيها ومنها حالة انقطاع تسلسل الجلسات لأي سبب وعدم حضور المحكوم عليه بعد الانقطاع لأي جلسة تالية . بدء مواعيد الطعن فيها من تاريخ إعلان الحكم . هذا الاستثناء يشمل كل محكوم عليه سواء كان المدعى أو المدعى عليه في جميع حالات وقف السير في الدعوى أيا كان سببها . (الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٥/١/١٩٧٠)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — القانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٦٢ . بدء سريان مواعيد الطعن فيه من تاريخ الحكم كأصل عام . استثناء الأحكام التي لا تعتبر حضورية والأحكام التي افترض المشرع فيها عدم علم المحكوم عليه بالخصومة . بدء سريان ميعاد الطعن فيها من تاريخ إعلان الحكم . المادة ٣٧٩ مرافعات . حكم القانون لم يتغير فيما يختص ببداية ميعاد الطعن سواء قبل أو بعد تعديل هذه المادة بالقانون ١٠٠ سنة ١٩٦٢ .
٥٨٧	٩٤	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٩) ٣ — الطعن في الحكم . بدء سريان ميعاده في القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ من تاريخ النطق بالحكم . عدم احتساب يوم صدور الحكم ضمن ميعاد الطعن . سريان ذلك على الطعن بالنقض .
١٠٧٩	١٧٣	(الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٣) وراجع : (نقض " ميعاد الطعن ") . " إعلان الطعن " . إعلان الطعن في الحكم في المحل المختار . شرط صحته . اتخاذ الخصم له محلاً مختاراً في ورقة إعلان الحكم . اعتبار ذلك قرينة قانونية على قبول إعلانه بالطعن فيه . لا يعد كذلك اتخاذه محلاً مختاراً في صحيفة الاستئناف المقابل .
٩٤١	١٥٠	(الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٨) " الخصوم في الطعن " . الطعن في الحكم الصادر بإشهار الإفلاس . يجب توجيهه إلى الدائن طالب الإفلاس ووكيل الدائنين . اقتصار الطعن على الشركة الدائنة . بإعلان الطعن . لا يغير من ذلك نص المادة ٢/٣٨٤ مرافعات . وجوب اختصاص من لم يختصم

الصفحة	القاعدة	
		في الدعوى غير القابلة للتجزئة ولو بعد فوات الميعاد . مقيد في الطعن بالنقض . المادة ٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ توجب اشتغال تقرير الطعن على جميع الخصوم الواجب اختصاصهم فيه .
٦٢	١١	(الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٨)
		” المصلحة في الطعن “
		١- وجوب أن يكون للمختص في الطعن مصلحة في الدفاع عن الحكم المطعون فيه . انتفاء ذلك . أثره . عدم قبول الطعن .
١٣٤٤	٢٢٠	(الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٣١)
		٢- لا يكفي فيمن يختصم في الطعن أن يكون طرفا في الخصومة بل يجب أن تكون له مصلحة في الدفاع عن الحكم المطعون فيه .
١٢٧٢	٢٠٨	(الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٢)
		الأحكام الجائز الطعن فيها :
		١ - للطعن في الحكم الصادر في شأن التصديق على التبنّي بالنسبة لذوى الشأن . مقصور على الاستئناف . الدعوى المرفوعة - ممن هذا التبنّي والتبني - يبطلان التبنّي . للطعن بالنقض في الحكم الصادر فيها جائز .
٩٠	١٦	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/١٤)
		٢ - قضاء المحكمة ليس هو المنطوق وحده وإنما هو ذات القول الفصل في النزاع أو في جزء منه أيا كان موضعه سواء في الأسباب أو في المنطوق . الفصل القطعي في جزء من النزاع في أسباب الحكم . جواز الطعن فيه استقلالا .
١٥٩	٢٧	(الطعن رقم ٣٤٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - صدور الحكم في موضوع الدعوى أو في شق منه يقتضى الطعن فيه إستقلالاً في الميعاد . عدم سريان المادة ٤٠٤ مرافعات في هذه الحالة . عدم اعتبار الحكم مستأنفاً باستئناف الحكم الموضوعي .
٢١٣	٣٤	(الطعن رقم ٤٦٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٩)
٤٢٥	٦٩	(الطعن رقم ٤٩٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٢)
		٤ - مناط عدم جواز الطعن في الحكم وفقاً للمادة ٣٧٨ مرافعات أن يكون الحكم صادراً قبل الفصل في الموضوع . الحكم الذى يفصل في موضوع الدعوى أو في شق منها يجوز الطعن فيه إستقلالاً في المواعيد المحددة قانوناً وإلا ترتب على عدم مراعاتها سقوط الحق في الطعن .
٦٨٣	١١٠	(الطعن رقم ٦٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢٣)
		٥ - الحكم بالغاء قرار لجنة الطعن لبطلانه . ينهى المنازعة في القرار ويحكم الخصومة الأصلية أمام المحكمة . جواز الطعن فيه إستقلالاً . عدم جواز تقدير أرباح الممول ابتداء بعد إلغاء قرار اللجنة .
٢٧٧	٤٥	(الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١١)
		٦ - جواز إستئناف أى حكم صادر في حدود النصاب الانتهاى . مناطه . صدوره على خلاف حكم سابق لم يحز قوة الأمر المقضى في النزاع .
٢٩٥	٤٨	(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٤)
		٧ - الأحكام التى تفصل في موضوع الدعوى أو في شق منه . وجوب الطعن فيها في الميعاد . انقضاء بقبول الاستئناف شكلاً في حكم فصل في شق من الموضوع بعد فوات ميعاد الطعن فيه . خطأ في القانون . النعى عليه غير منتج . هذا الخطأ غير مؤثر على نتيجة الحكم .
٣٣٧	٥٥	(الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)

الصفحة	القائمة	
		٨ — الدفع بسقوط الحق في الشفعة . دفع موضوعي وارد على ذات الحق المطالب به . الحكم الصادر بقبوله أو رفضه . حكم صادر في الموضوع مما يطمئن فيه على استقلال الميعاد القانوني .
٦٨٣	١١٠	(الطنن رقم ٦٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢٣)
		٩ — القضاء بأن الأرض موضوع النزاع أرض قضاء لا تخضع لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . قضاء قطعي ينهي الخصومة بشأنها . وجوب الطعن فيه على استقلال في الميعاد .
٤٨٤	٧٨	(الطنن رقم ١٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٩)
		١٠ — الإدعاء بنقص في منفعة العين المؤجرة بعد تنفيذ العقد . نزاع غير ناشئ عن تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الطعن في الحكم الصادر في هذه المنازعة يخضع للقواعد العامة .
٥٠٣	٨٠	(الطنن رقم ٤٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٤)
		١١ — دعوى تخفيض أجرة المسكان لنقص في المنفعة . تكليفها . دعوى فسخ جزئي لعقد الايجار . تقدير قيمة الدعوى بأجرة المدة الواردة في العقد أو الباقي منها . خضوعها من حيث قابليتها للطعن للقواعد العامة .
٥٠٣	٨٠	(الطنن رقم ٤٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٤)
		١٢ — الحكم برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة . استناده في قيام العلاقة التجارية وتوافر الصفة للمستأجر إلى القواعد العامة دون أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . جواز الطعن فيه بالإستئناف .
٥٤٩	٨٩	(الطنن رقم ٤٦٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢)

الصفحة	القاعدة	
٥٤٩	٨٩	١٣ — المادة ١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . محل تطبيقها أن يكون الطعن واردا على حكم صادر من المحكمة الابتدائية في منازعة ناشئة عن تطبيق هذا القانون . الحكم الاستثنائي الصادر بعدم جواز الاستئناف . جواز الطعن فيه بالنقض . (الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢)
٦٥٣	١٠٤	١٤ — الحكم الصادر بنسب خير . الفصل في أسبابه في النزاع بشأن الأجرة موضوع الدعوى . وجوب الطعن فيه في الميعاد . عدم مراعاة ذلك يترتب عليه إعتبار هذا القضاء نهائيا تنقيده المحكمة التي أصدرته . (الطعن رقم ٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٦)
١٢١٢	١٩٨	١٥ — المنازعات الناشئة من تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . غير قابلة لأي طعن . المسائل الأولية التي يطبق في شأنها أحكام القانون المدني . الحكم الصادر فيها . يخضع للقواعد العامة من حيث جواز الطعن فيه . (الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٨)
١٣٥٠	٢٢١	١٦ — النزاع المتعلق باختصاص المحكمة المحلي . خروجه من نطاق تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . انطباق القواعد العامة عليه من حيث جواز الطعن فيه . (الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٣١)
		الأحكام غير الجائز الطعن فيها :
		١ — الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع ، الطعن فيها . مناطه . انتهاء الخصومة كلها أو بعضها . الخصومة التي ينظر إلى إنتهاؤها هي الخصومة الأصلية لذلك التي تثار عرضا

الصفحة	القاعدة	
		في خصوص دفع شكلي أو مسألة فرعية متعلقة بالإثبات . الحكم في إدهاء فرعي بالتزوير بالرد والبطالان . لا تنتهي به الخصومة . عدم جواز الطعن فيه على استقلال . محكمة النقض تقضى به من تلقاء نفسها لتعلقه بالنظام العام .
٣٩	٧	(الطن رقم ٤٦٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٨) ٢ - القضاء برفض الدفع بسقوط الحق بالتقادم . عدم جواز الطعن فيه إلا مع الحكم الصادر في الموضوع . عندئذ يعتبر مطروحا على المحكمة الاستئنافية .
٢٧١	٤٤	(الطن رقم ٥٨٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٠) ٣ - ولاية المحكمة الابتدائية عند نظر الطعون في قرارات لجان المعارضات في نزاع الملكية ، قاصرة على النظر في هذه الطعون . المحكمة ليست هيئة مختصة بتقدير التعويض ابتداء . الحكم في الطعن . حكم إتهائي . عدم جواز الطعن في الحكم تطبيقا لنص المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات السابق بدعوى بطلان الحكم أو قيامه على إجراءات باطلة .
٢٩٥	٤٨	(الطن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٤) ٤ - الحكم الصادر في حدود النصاب الاتهائي للمحكمة . عدم جواز الطعن فيه بالاستئناف إلا بسبب وقوع بطلان في الحكم أو في الإجراءات أثر في الحكم .
٥٤٩	٨٩	(الطن رقم ٤٦٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢) ٥ - تحديد أجرة المساكن من المسائل التي يحكمها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . الحكم بخضوع العقار للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ وتخفيض الأجرة . حكم صادر في منازعة ناشئة عن القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . عدم قابليته للطعن فيه . لا يغير

الصفحة	القائمة	
		من ذلك ومن وصف المنازعة بأنها إيجارية . تمسك المؤجر باقرار المستأجرين بأن الأجرة قد تم تخفيضها وإطراح المحكمة لهذا الدفاع .
٥٤٩	٨٩	(الطن رقم ٤٦٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢)
		٦ - الحكم بتخفيض الأجرة استنادا الى القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ يكون صادرا في منازعة ناشئة عن تطبيقه . عدم قبوله لأي طعن . أحكام للقانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ من قوانين الإيجارات المبكلة للقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧
١١٧٠	١٩١	(الطن رقم ٥٩٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٦)
		٧ - جواز استئناف الأحكام الصادرة بصفة نهائية من المحاكم الابتدائية بسبب وقوع بطلان في الحكم أو في الإجراءات أثر في الحكم وفق المادة ٣٩٦ مرافعات . القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ تشريع خاص تضمنت نصوصه قواعد تعتبر استثناء . من أحكام قانون المرافعات . لا يبدل إلى إلغاء أحكامه إلا بتشريع خاص ينص على هذا الإلغاء . عدم استفادة هذا الإلغاء من تعديل المادة ٣٩٦ مرافعات بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢
١١٧٠	١٩١	(الطن رقم ٥٩٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٦)
		٨ - انتهائية الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في الطعن المرفوع إليها في قرار لجنة المعارضات . قاصرة على الأحكام التي تصدرها المحكمة في حدود النطاق الذي رسمه القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤
٤٩٧	٧٩	(الطن رقم ٣٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٩)
		٩ - انتهائية الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في الطعن في قرار لجنة المعارضات وفقا لنص المادة ١٤ من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . عدم انطباق النص إذا كان الحكم صادرا

الصفحة	القاعدة	
		في ظل أحكام القانون السابق رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ . وجوب تطبيق القواعد العامة في قانون المرافعات من حيث جواز الاستئناف .
٧٢٦	١١٧	(الطن رقم ١٠٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢٨) ١٠ - قرارات لجنة التسوية لا يجوز الطعن فيها أمام أى جهة من جهات القضاء . لها طبيعة الأحكام الانتهائية . التسوية تحدد علاقة المدين بدائنيه - السابقة ديونهم على تاريخ تقديم طلب التسوية - تحديدا نهائيا .
٤١٧	٦٨	(الطن رقم ٥٢٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٠) ١١ - الحكم برفض الدفع ببطلان صحيفة تعديل الطلبات . لا تنتهى به الخصومة كلها أو بعضها . عدم جواز الطعن فيه إلا مع الحكم الصادر في الموضوع . م ٣٧٨ مرافعات .
٤٨٤	٧٨	(الطن رقم ١٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٩) ١٢ - تبليغ تقرير زيادة العشر إلى ذوى الشأن وفقا للمادة ٢٧٩ مرافعات . لا بطلان جزاء مخالفة حكم هذه المادة . على قاضى البيوع التحقق من هذا التبليغ . حكمه بتأجيل البيع لبطلان التبليغ أو رفض تأجيله وبصفة التبليغ . حكم نهائى غير قابل للطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن . م ٦٦٣ مرافعات .
٥٠٨	٨١	(الطن رقم ٤٨٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٦) ١٣ - حظر الطعن بالنقض فى الأحكام الصادرة فى دعاوى الحيازة وفقا للقانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ قبل تعديله بالقانون ٧٤ لسنة ١٩٦٣ . مناطه . أن تكون من دعاوى الحيازة التى يختص بها القاضى الجزئى .
١٠٠٨	١٦١	(الطن رقم ١٢٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٩)

الصفحة	القاعدة	
		١٤ - لمحكمة النقض في سبيل الفصل في جواز الطعن أو عدمه مراقبة محكمة الاستئناف في تكييفها للدعوى .
١٠٠٨	١٦١	(الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٩)
		١٥ - عدم اعتبار الغش سببا لإلغاء الأحكام الانتهائية بدعوى مستقلة أو في صورة دفع لدعوى مبتدأة . اعتباره سببا للتماس إعادة النظر فيها . عدم قبول الطعن في أحكام محكمة النقض بالتماس إعادة النظر أو بغيره من طرق الطعن .
١٠٣١	١٦٥	(الطعن رقم ٣٩٠ و ٣٠٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١١) ..
		١٦ - أحكام محكمة النقض . عدم جواز الطعن فيها بأي طريق . الاستثناء . الطعن ببطلان الحكم بسبب عدم صلاحية أحد قضاة المحكمة . طلب الحكم بانعدام حكم النقض لبطلان إعلان تقرير الطعن . غير مقبول .
١٠٩٢	١٧٥	(الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٣٠)
		بطلان الحكم :
		راجع : (بطلان . " بطلان الحكم ")
		حوادث طارئة
		١ - الحادث الطارئ . شروطه . أن يكون حادثا استثنائيا عاما . غير ممكن التوقع . غير مألوف ونادر الوقوع . قانون الإصلاح الزراعي لم يتناول أمر تخفيض المساحة التي تزرع محاصيل معينة . عدم بيان الحكم منده في اعتبار تخفيض المساحة التي تزرع قصبيا حادثا استثنائيا عاما . قصور .
٧٨٧	١٢٨	(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٥)

الصفحة	القائمة	
٧٨٧	١٢٨	٢ — تطبيق نص المادة ٢/١٤٧ مدنى . يوجب تحميل المدين الخسارة المألوفة التي كان يمكن توقعها عادة وقت التعاقد . تقسيم ما يزيد على ذلك من خسارة غير مألوفة بين المتعاقدين . (الظن رقم ٥٢٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٥)
١١٤٨	١٨٧	٣ — عقد المعاولة . صيرورة تنفيذه مرهقا بسبب حادث استثنائي غير متوقع عند التعاقد . جواز فسخ العقد أو زيادة أجر المقابل . المسادتين ٢/١٤٧ و ٤/٦٥٨ مدنى . (الظن رقم ١٩٩ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/٢٤)
١٢٣٤	٢٠١	٤ — الإرهاق في تنفيذ الإلتزام الذى يهدد المدين بخسارة فادحة . شروط تطبيق المادة ٢/١٤٧ مدنى . تقدير مدى الإرهاق . يدخل في السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع . (الظن رقم ٢٤٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/١٥)
١١٤٨	١٨٧	٥ — شرط الإرهاق الذى يهدد بخسارة فادحة . دفاع يخالطه واقع . عدم جواز إثارتة لأول مرة أمام النقض . (الظن رقم ١٩٩ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/٢٤)

حيازة

٤٨٠	٧٧	١ — وضع اليد على الأموال العامة مهما طال مدت لايكسب الملكية إلا إذا وقع بعد انتهاء تخصيصها للنفعة العامة . وجوب إثبات انتهاء تخصيصها للنفعة العامة ثم إثبات وضع اليد بعد ذلك المدة الطويلة المكتسبة للملكية بشرائطها القانونية . (الظن رقم ١٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٩)
٨٠٣	١٣٠	٢ — الملكية حق دائم . لا يمنع ذلك من اكتساب الغير هذه الملكية إذا توافرت له الحيازة بشروطها . (الظن رقم ١١١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١٢)

الصفحة	القائمة	
٨٦٢	١٣٨	٣ - حيازة الشريك - في العقار الشائع - حصة أحد الشركاء المشتاهين حيازة تقوم على معارضة حق المالك لها مدة ١٥ سنة دون انقطاع . أثره . كسب ملكية هذه الحصة بالتقادم . (الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٩)
٩٩٨	١٦٠	٤ - حيازة الشريك للحصة الشائعة تصلح أساسا لتملكها بالتقادم . متى قامت على مناهضة حق باقي المالكين بما لا يترك مجالا لشبهة الغموض أو مظنة التسامح . (الطعن رقم ١٣٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٩)
٨٦٢	١٣٨	٥ - جواز تغيير صفة الحائز بسبب وقفي إلى حائز بقصد التملك . شرطه . مجابهة المالك بهذا القصد للقاطع . (الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٩)
١٠٠٨	١٦١	٦ - تنفيذ قرار الاستيلاء الصادر من جهة الإصلاح الزراعي . عدم جواز رفع دعوى حيازة لمنع تنفيذه . هلة ذلك . دعوى منع التعرض تخرج من ولاية جهة القضاء للعادي أو الإداري . إختصاص اللجنة القضائية المنصوص عليها في المادة ١٣ مكرر من قانون الإصلاح الزراعي بالفصل في ملكية العقار محل الاستيلاء . (الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٩)
١٠٠٨	١٦١	٧ - حظر الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة في دعاوى الحيازة وفقا للقانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ قبل تعديله بالقانون ٧٤ لسنة ١٩٦٣ . مناطه . أن تكون من دعاوى الحيازة التي يختص بها القاضي الجزئي . (الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٩)

الصفحة	المقاعدة	
٩٩٨	١٦٠	٨ — حيازة النائب هي حيازة للأصيل . حيازة المستأجر تقوم لمصلحة المؤجر . للاخير الاستناد إليها في حساب مدة التقادم المكسب للذكية . (الطن رقم ١٣٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٩)
١٢٧٢	٢٠٨	٩ — إثبات وضع اليد بالقرائن . جائز . لإجراء التحقيق ليس حقاً للمصوم . حسب محكمة الموضوع بيان القرائن المقبولة التي اعتمدت عليها ، والأسباب السائغة لرفض طلب التحقيق . (الطن رقم ٢٥٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٢)
١٣١٩	٢١٦	١٠ — لمحكمة الموضوع أن تستدل على نوع وضع اليد من أى تحقيق قضائي أو إداري أو من شهادة شاهد لم يؤد اليمين أمامها . لارقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك . (الطن رقم ٢١١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٣١) وراجع : (تقادم "تقادم مكسب")

(خ)

خبرة . خلف

خبرة

٢٢١	٣٥	١ — استناد الحكم إلى تقرير الخبير . إعتباره جزءاً من الحكم . (الطن رقم ٥٠٥ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٣)
٣٢٢	٥٢	٢ — رأى الخبير عنصر من عناصر الإثبات يخضع هو وعمله لتقدير محكمة الموضوع . (الطن رقم ٤٦٥ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)

الصفحة	القائمة	
٣٢٢	٥٢	٣ - اعتماد المحكمة على المضاهاة التي أجرتها بنفسها بالإضافة إلى تقرير الخبير الذي ندبته . ليس فيه تناقض . قاضي الموضوع هو الخبير الأهل فيما يتعلق بالوقائع المطروحة عليه . (الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
١٥٩	٢٧	٤ - عدم التزام محكمة الموضوع بإجابة الخصوم بتعيين خبير مرجح متى وجدت في تقرير الخبير المتدب ومن القرائن الأخرى ما يكفي لإقناعها بالرأي الذي اتهمت إليه . (الطعن رقم ٣٤٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)
٧١٤	١١٦	٥ - محكمة الموضوع لها أن تأخذ بتقرير الخبير الاستشاري دون رأي الخبير الذي ندبته لتحقيق التروير . ولها إجراء المضاهاة بنفسها . (الطعن رقم ١٠١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢٨)
٩٠٨	١٤٥	٦ - لمحكمة الموضوع تقدير رأي الخبير ولو في مسألة فنية دون الاستعانة برأي خبير آخر . طلب ندب خبير مرجح . جدل موضوعي . عدم جواز إثارتها أمام النقض . (الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٦)
١٠١٥	١٦٢	٧ - محكمة الموضوع . سلطتها في أن تعمل على نتيجة التحقيق الذي أجراه الخبير ورفض طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق . (الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٩)
١٢٧٢	٢٠٨	٨ - استناد الحكم في قضائه على تقرير لخبير ثان . إغفاله الإشارة إلى تقرير الخبير الأول . لا قصور . (الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		٩ - جواز نذب رئيس مكتب أبحاث التزوير الذى سبق أن اعتمد تقرير الخبير المنتدب فى الدعوى ليعيد النظر فى التقرير على ضوء اطلاعه على تقرير الخبير الاستشارى . عدم التزام المحكمة بالرد على طلب نذب خبير جديد . مناط ذلك . إعادة المأمورية إلى الخبير . سلطة المحكمة التقديرية فى ذلك .
٥٥٩	٩٠	(الطن رقم ٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢) بطلان عمل الخبير :
		١ - عدم التمسك أمام محكمة الموضوع ببطلان تقرير الخبير لقصور أسبابه وفساد استدلاله . التحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . سبب جديد غير مقبول .
١١٩	٢١	(الطن رقم ٤٨٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٥) ٢ - الادعاء ببطلان عمل الخبير . عدم التمسك به أمام محكمة الموضوع . عدم جواز إثارتة لأول مرة أمام محكمة النقض .
١١٨٩	١٩٤	(الطن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٦) ٣ - عدم تمسك الطاعن بخطأ الخبير أمام محكمة الموضوع . عدم جواز إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٣١٩	٢١٦	(الطن رقم ٧١١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٣١) خلف ١ - رفع الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين هملاً بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . أثره . عودة حق التقاضى إليهم . لا يؤثر فى ذلك أيلولة ملكية هذه الأموال والممتلكات إلى الدولة مقابل تعويض إجمالى قدره ثلاثون ألف جنيه . المدينة هى صاحبة الصفة وحدها فى الدفاع عن حقها فى الدعوى المقامة ضدها لطلب دين عليها . مدير إدارة الأموال التى آلت إلى الدولة لا يمثلها إنما يمثل الدولة .
١٠١	١٨	(الطن رقم ٣٨٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - احتفاظ المورث بحقه في الانتفاع بالمبيع مدى حياته . لا يحتم ذلك وجوب اعتبار التصرف وصية ولا يتعارض مع تنجيز التصرف متى كانت أدلة الدعوى تفيد هذا التنجيز . إقراره بأنه قصد من التصرف الوصية . لاجية له في حق المتصرف إليهم ، وهم لا يعتبرون في خصوص هذا التصرف ورثة أو خلفاء عامين للمورث بل هم خلف خاص له . (الطعن رقم ٥٦٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦) ٥٨ - ٣٥٨
		٣ - انتقال ملكية المنشأة لا أثر له على عقد العمل . مسئولية صاحب العمل الجديد عن الالتزامات المترتبة عليه . تخالص العامل مع رب العمل القديم وصرفه المكافأة من مدة عمله لديه . ليس دليلا على الاتفاق على فسخ العقد . (الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٥) ١٠٢ - ٦٤٠
		٤ - التزام البائع بضمان عدم التعرض لشترين . التزام شخصي ينشأ عن عقد البيع ولولم يسجل . انتقال هذا الالتزام من البائع إلى ورثته . يتمتع عليهم مثله منازعة المشتري إلا إذا توافرت لديهم أولادهم مورثهم بعد تاريخ البيع شروط التقادم المكسب . (الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٦) ١٠٥ - ٦٥٨
		٥ - اندماج الشركات . أثره . انقضاء شخصية الشركة المندجة وأيلولة جميع حقوقها والتزاماتها إلى الشركة للداجمة . اجتماع صفتي الدائن والمدين في شخص الشركة الجديدة . أثره . انقضاء الدين بالقدر الذي اتحدت فيه الذمة . (الطعن رقم ٧٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢١) ١٤١ - ٨٨٠

الصفحة

القاعدة

(د)

دعوى . دفع غير المستحق . دفع

دعوى

رفع الدعوى :

١ - ميعاد الثلاثين يوما المحدد في المادة ٩٤٣ مدني لرفع دعوى الشفعة ، ميعاد سقوط . تقديم صحيفة دعوى الشفعة إلى قلم المحضرين يقطع مدة هذا السقوط وفقا للمادة ٧٥ مصرافات .

٥٨ ١٠ (الطن رقم ٤٧١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٨)

٢ - الدعوى بملكية الوقف - قبل العمل بالقانون المدني الحالي - لا تسقط لحجره الإهمال مدة ٣٣ سنة . ملكية الأموال الموقوفة خيرية أو أهلية . جواز اكتساب ملكيتها بالتقادم بحيازتها مدة ٣٣ سنة . تعديل المادة ٩٧٠ مدني بالقانون ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ . صيرورة تملك أعيان الوقف الخيري محظورا .

٢٢٧ ٣٦ (الطن رقم ٥٢٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٣)

٣ - عدم اعتبار الدعوى مرفوعة ومنتجة لآثارها إلا بإعلان صحيفتها إلى المدعي عليه . انقطاع التقادم بتقديم الصحيفة لقلم المحضرين استثناء من هذا الأصل .

٢٢٧ ٢٠٠ (الطن رقم ٢٣٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/١٠)

الصفحة	المقابلة	
		٤ - الطعن في قرارات اللجان الخاصة بضرية التركات . وجوب رفعه بطريق التكليف بالحضور لا بطريق الإيداع وتقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب . مخالفة ذلك . أثره . بطلان الطعن .
١٢٨١	٢٠٩	(الطعن رقم ٣ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٣)
		شروط قبول الدعوى :
		١ - نص المادة ٩٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والمادة ٢/٢ من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ . مؤداه . مما ع الدعوى بالوصية إذا كانت غير منكورة . الإنكار الذي عناه الشارع هـ - الإنكار المطلق في مجالس القضاء أو قبل قيام الخصومة .
٢٤	٥	(الطعن رقم ٥٧٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٨)
		٢ - الاختصاص بنظر المنازعات الزراعية - في ظل أحكام القانون ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ - ليس قاصرا على اللجان المختصة . إختصاص المحاكم بها أيضا . عدم الالتجاء إلى اللجنة أولا . يقتضى عدم قبول الدعوى أمام المحكمة . عرض النزاع على القضاء بعد صدور قرار اللجنة لا يعد طعنا فيه ، بل هو دعوى مبتدأة . ليس للمحكمة أن تتصدى للفصل في صحة قرار اللجنة أو تقضى بإلغائه أو بطلانه مادام أنه ليس قرارا معدوما .
٣٨٩	٦٣	(الطعن رقم ٥٩٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٣)
		٣ - شرط التحكيم في العقد . منع المحاكم من نظر النزاع . شرطه . أن يكون تنفيذ التحكيم ممكنا . جواز اللجوء صاحب الشأن إلى المحاكم وعرض النزاع عليها باعتبارها صاحبة الولاية العامة للفصل في جميع المنازعات إلا ما استثنى بنص خاص .
٥٩٨	٩٦	(الطعن رقم ٥١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٤)

الصفحة	القامد	
٨٤٣	١٣٦	٤ — قواعد المسادين ٢٧٤ و ٢٧٥ من قانون التجارة البحرية المصري تنظم إجراءات التقاضى ومواعيد إتمامها وإلا سقط الحق فى إقامة دعوى المسؤولية . هذه القواعد لا تمس موضوع الحق . وهى — وإن كانت لاتتعلق بالنظام العام — إلا أنها تخضع لقانون القاضى فى معنى المادة ٢٢ مدنى . (الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١٩)
		”الصفة“
		١ — رفع الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين عملاً بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . أثره . عودة حق التقاضى إليهم . لا يؤثر فى ذلك أيلولة ملكية هذه الأموال والممتلكات إلى الدولة مقابل تعويض إجمالى قدره ثلاثون ألف جنيه . المدينة هى صاحبة الصفة وحدها فى الدفاع عن حقها فى الدعوى المقامة ضدها لطلب دين عليها . مدير إدارة الأموال التى آلت إلى الدولة لا يمثلها وإنما يمثل الدولة . (الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٥)
١٠١	١٨	٢ — الدفع بعدم قبول الدعوى لإنعدام صفة المدعى . دفع موضوعى . قضاء المحكمة بقبول الدفع تستنفذ به ولايتها فى موضوع الدعوى . لا يجوز لمحكمة الاستئناف عند إلغاء حكم محكمة أول درجة وقبول الدعوى ، أن تعيدها إليها لنظر موضوعها . (الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٧)
١٨	٤	٣ — انتهاء الوقف الأهل . صيرورة الناظر حارسا . ليس له حق التقاضى فيما يمس أصل الحق . طاب إزالة البناء والغراس من الأرض المحركة يمس أصل الحق . المستحقين وحدهم حق التقاضى فى شأن هذا النزاع . (الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٧)
٢٠٢	٣٣	

الصفحة	القائمة	
		٤ — الحكم برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة . استناده في قيام العلاقة الإيجارية وتوافر الصفة للاستأجر إلى القواعد العامة دون أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . جواز الطعن فيه بالإستئناف .
٥٤٩	٨٩	(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢)
		٥ — توجيه الطعن للقاصر في شخص الوصى رغم بلوغه سن الرشد وصدر الحكم المطعون فيه لمصلحته بصفته بالغاً . أثره . بطلان الطعن .
٨٥٣	١٣٧	(الطعن رقم ١٠٠ و ١٧٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١٩) ..
		٦ — المأذون بالخصومة عن الوقف . الإذن له بالسير في الاستئناف فقط . الطعن بالنقض غير مقبول منه لرفعه من غير ذى صفة .
١١٥٧	١٨٩	(الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٦ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٠/١١/٢٥) ..
		٧ — للوارث لا يتصل بأموال للتركة ما دامت التصفية قائمة . في الحراسة القضائية على التركة . لا محل لتطبيق أحكام التصفية .
١٢٥٠	٢٠٣	(الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/١٥)
		٨ — هيئة الإذاعة . رئيس مجلس إدارتها — بعد صدور القرار الجمهوري رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٦ — هو صاحب الصفة وحده في تمثيلها في الدعاوى التي ترفع منها أو عليها . تقرير مديرها العام للطعن بالنقض بصفته ممثلاً لها . عدم قبول الطعن .
١٣٣٧	٢١٨	(الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		” المصلحة “
		١ — قبول دعوى التزوير الفرعية . مرهون بأن تكون منتجة في النزاع المطروح .
١٤٩	٢٦	(الطعن رقم ٣٢٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)
		٢ — تحديد قانون المجرى الإدارى لإجراءات التنفيذ على العقار والأشخاص الذين يعلنون بها ويصهجون طرفاً فيها .
		مشتري العقار من المدين بعقد غير مسجل . ليس من بين هؤلاء . طلبه إبطال الاجراءات لا يحقق إلا مصلحة مادية .
		هذه المصلحة والمصلحة المحتملة لا تكفى لقبول الدعوى ما دامت لا تستند إلى حق تحميده .
١٤٩	٢٦	(الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)
		٣ — لا يكفى فيمن يختصم في الطعن أن يكون طرفاً في الخصومة بل يجب أن تكون له مصلحة في الدفاع عن الحكم المطعون فيه .
١٢٧٢	٢٠٨	(الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٢)
		٤ — وجوب أن يكون للخصم في الطعن مصلحة في الدفاع عن الحكم المطعون فيه . انتفاء ذلك . أثره . عدم قبول الطعن .
١٣٤٤	٢٢٠	(الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٢١)
		موضوع الدعوى :
		١ — إثبات المدين في تقرير اعتراضه على قائمة شروط البيع ، حكم قاضى البيوع ، ببطلان إعلان ورقة الاخبار والزام طالب البيع باتخاذ إجراءات التنفيذ من أول إجراء وإشارته في هذا الصدد إلى المسادة ٦٢٥ مرافعات . يتضمن ذلك طلب الحكم بسقوط تسجيل التنبية للتأشير على هامشه بعد الميعاد .
١٨٣	٣٠	(الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)

الصفحة	القائمة	
		٢ - اختلاف دعوى صحة العقد عن دعوى الفسخ مبيها وموضوعها . عدم الفصل في أمر الباقي من ثمن المبيع في الدعوى الأولى . جـ - واز مطالبة البائع به أو بفسخ للعقد بدعوى جديدة .
٣٦٤	٥٩	(الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
		٣ - الطالب الذى تغفله المحكمة . بقاؤه أمامها . السبيل إلى الفصل فيه هو الرجوع إلى نفس المحكمة لنظره . عدم جواز الطعن في الحكم بالاستئناف لإغفاله الفصل في الطلب . عدم قبول الاستئناف إلا عن الطلبات التى فصل فيها صراحة أو ضمنا .
٨٢٠	١٣٤	(الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٣)
		٤ - للتصوم تعديل طلباتهم في مذكراتهم المرخص بتقديمها في أجل معين بعد حجز الدعوى للحكم متى اطلع عليها الخصم الآخر .
٩٦١	١٥٤	(الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢)
		قيمة الدعوى :
		١ - الحكم الصادر في حدود النصاب الاتهامي للمحكمة . عدم جواز الطعن فيه بالاستئناف إلا بسبب وقوع بطلان في الحكم أو في الإجراءات أثر في الحكم . مثال في دعوى تخفيض أجرة .
٥٤٩	٨٩	(الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢)
		٤ - طلب فسخ شركة وتصفيتها . الحكم بحل الشركة وتصفيتها من محكمة أول درجة . إتمام الدعوى صلحا بين الطرفين أمام محكمة الاستئناف . احتساب الرسوم النسبية

الصفحة	القاعدة	
		في هذه الحالة على قيمة الطلب أو على قيمة المتصالح عليه أيهما أكبر . لا عبء في هذا الخصوص بما تضمنه عقد المصلح من التنازل عن حكم محكمة أول درجة .
٧٧٧	١٢٦	(الطعن رقم ٩٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠)
		سبب الدعوى :
		١ - طلب الحكم وجوبا ببطلان عقد الرهن استنادا لمادة ٢٢٧ من قانون التجارة وحدها . تعرض الحكم لسبب بطلان آخر لم يطلب منه الحكم فيه . تزيد لا يجوز حجية . لا مصلحة في الطعن عليه .
١٦٧	٢٨	(الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)
		٢ - دعوى تعويض عن غصب أرض . تمديد الطلبات بإضافة طلب الطرد والازالة . جواز إبدؤه بطلب أرض يثبت بحضور الجلسة أو في مذكرة التقييمها جميعا على سبب واحد هو غصب الأرض موضوع النزاع .
٤٨٤	٧٨	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٩)
		٣ - تغيير محكمة أول درجة لسبب الدعوى . عدم اعتراض الطاعن أمام محكمة الاستئناف على ذلك . سقوط حقه في إبداء هذا الدفاع أمام محكمة النقض . مثال في دعوى إبطال عقد بيع .
٩٦١	١٥٤	(الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢)
		تكييف الدعوى :
		١ - دعوى تخفيض أجرة المكان لنقص في المنفعة . تكييفها . دعوى فسخ جزئي لعقد الإيجار . تقدير قيمة الدعوى بأجرة المدة الواردة في العقد أو الباقي منها .
٥٠٣	٨٠	(الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — لمحكمة النقض في سبيل الفصل في جـ — واز الطعن أو عدمه ، مراقبة محكمة الاستئناف في تكييفها للدعوى .
١٠٠٨	١٦١	(الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٩)
		٣ — الادعاء بنقص في منفعة العين المؤجرة بعد تنفيذ العقد .
		نزاع غير ناشئ عن تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . الطعن في الحكم الصادر في هذه المنازعة يخضع للقواعد العامة .
٥٠٣	٨٠	(الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٤)
		نطاق الدعوى :
		دعوى صحة ونفاذ العقد . دعوى موضوعية تستلزم أن يكون من شأن البيع موضوع للتعاقد نقل الملكية حتى إذا ما سجل الحكم قام تسجيله مقام تسجيل العقد في نقلها . مقتضى ذلك أن يفصل القاضي في أمر صحة العقد . اتساع نطاق الدعوى لبحث كل ما يتعلق بوجود العقد أو انعدامه أو بصحته أو بطلانه ، وكذلك صوريته صورية مطلق أو التنازل عنه . اختلافها في ذلك من دعوى صحة التوقيع .
٣٦٨	٦٠	(الطعن رقم ٥٧٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
		الخصوم في الدعوى :
		١ — نفاذ حكم التعويض قبل شركة التأمين . شرطه . أن يكون محكوما به بحكم قضائي نهائي . هذا البحث لا يدخل في نسبة الأحكام وعدم تمثيل شركة التأمين في الدعوى التي صدر فيها الحكم الجنائي . مصدر إلزامها هو المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ وتحقق شرطه وليس المادة ٤٠٥ مدني المتعلقة بحجية الأحكام .
٤٣	٨	(الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٨)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — خطأ الحكم في ذكر اسم من توفي من الخصوم قبل صدور الحكم . ليس من شأنه التشكيك في حقيقة الخصوم واتصالهم بالخصومة . لا بطلان .
٧٠	١٣	: الدمن رقم ٥٠٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٣/١/١٩٧٠) —
		٣ — عدم التمسك أمام محكمة الموضوع بأن أحد الخصوم توفي قبل رفع الدعوى . عدم جواز إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
٥٨٧	٩٤	: الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ٩/٤/١٩٧٠) —
		٤ — العقد التصوري صورية مطلقة . لا وجود له . لا محل لتوجيه طلب الشفعة إلى المشتري في هذا العقد .
٦١٨	٩٩	(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٤/٤/١٩٧٠) —
		٥ — عند توالي البيوع . وجوب إدخال المشتري الثاني خصماً في دعوى الشفعة متى تم البيع الثاني قبل تسجيل إعلان الرغبة ولو ادعى الشفيع صورية هذا العقد الأخير .
١١٣٠	١٨٤	(الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٠/١١/١٩٧٠) —
		”التدخل في الدعوى“
		١ — التدخل في دعوى صحة التعاقد . تمسك طالب التدخل بملكيته للعين المباعة . تدخل إختصاصي . عدم جواز الحكم بصحة التعاقد أو قبول الصالح بشأنه قبل الفصل في موضوع طلب التدخل .
٢٢١	٣٥	(الطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٣/٢/١٩٧٠) —
		٢ — قضاء محكمة أول درجة بالحاق وقد الصالح بمحضر الجلسة و بعدم قبول طلب التدخل . استنفاد ولايتها في النزاع . قبول المحكمة الاستئنافية للتدخل باعتبار أنه هجومي . وجوب المضي في نظر موضوع طلب التدخل .
٢٢١	٣٥	(الطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٣/٢/١٩٧٠) —

الصفحة	القاعدة	
٨٣٠	١٣٤	٣ - إضرار الصلح بالغير عن طريق الغش . جواز رفع دعوى أصلية ببطلانه أو إبداء الدفع بالبطلان بالتدخل في الدعوى التي حصل فيها الصلح . رفض طلب التدخل لا يكون إلا بحكم يقضى بصحة الصلح . (الطن رقم ١٤٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٤)
٨٣٧	١٣٥	٤ - جواز الحكم في النزاع المتعلق بقبول طلب التدخل وفي موضوعه معا سواء مع الحكم في الدعوى الأصلية أو بعد الفصل فيها . القضاء في طلب التدخل بحكم مستقل . غير لازم . (الطن رقم ١٦٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٤)
١١٣٠	١٨٤	٥ - عدم اختصاص المشتري الثاني للعين المشفوع فيها في دعوى الشفعة . تدخله بعد انقضاء مواعيد طلب الشفعة . لا يصحح الاجراءات . (الطن رقم ١٩٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/١٠)
		إجراءات نظر الدعوى :
		” تغير أحد أعضاء الهيئة “
١٤٩	٢٦	١ - إعادة سماع الدعوى وإجراءاتها عند تغير أحد أعضاء الهيئة . قاصر على حالة انقضاء صفة القاضي أو زوال ولايته . (الطن رقم ٣٣٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)
		٢ - تغير أحد أعضاء الهيئة الذي يوجب إعادة الإجراءات هو التغير الذي يترتب عليه انقضاء صفة القاضي أو زوال ولايته . نقل القاضي أو نفيه بمحكمة أخرى داخل دائرة اختصاص المحكمة الأصلية لا يوجب ذلك . (الطن رقم ٣٤٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)
١٥٩	٢٧	

الصفحة	القاعدة	
		<p>” اثر حضور الخصم “</p> <p>حضور الخصم بالجلسة الأولى المحددة لنظر الاستئناف بنسب على الإعلان الباطل . اثره . زوال البطلان واعتبار الإعلان صحيا من تاريخ حصوله . القضاء برفض الدفع باعتبار الاستئناف كان لم يكن صحيح .</p>
٢٦٢	٤٣	(الطن رقم ٥٢٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٠/٢/١٩٧٠)
		<p>” تقرير التلخيص “</p> <p>وضع تقرير تلخيص وتلاوته قبل المرافعة — قبل صدور القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ — عدم وجوبه في الدعاوى التي لا تعرض على التحضير ، ومنها المعارضة في أمر الأداء .</p>
٧١٤	١١٦	(الطن رقم ١٠١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٢٨/٤/١٩٧٠)
		<p>” عدم سداد الرسوم “</p> <p>عدم سداد الرسوم المستحقة على القضية بعد قيدها . اثره . وجوب استبعادها من جدول الجلسة .</p>
٩٣٣	١٤٩	(الطن رقم ٥٨١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢٨/٥/١٩٧٠)
		<p>” تطبيق قواعد المرافعات “</p> <p>قواعد المرافعات يسرى عليها قانون البلد الذي تقام فيه الدعوى أو تباشر فيه الإجراءات . سواء كانت المنازعة وطنية في جميع عناصرها من عدمه . هذه القاعدة لا تستند إلى فكرة النظام العام . عدم الاعتداد بما ورد بالمذكرة الإيضاحية للسادة ٢٢ مدنى في هذا الخصوص .</p>
٨٤٣	١٣٦	(الطن رقم ١٨٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩/٥/١٩٧٠)

الصفحة	القاعدة	
		” تقديم المذكرات “
		١ - تقديم مذكرة معلنة للخصم بعد حجز الدعوى للحكم . عدم استبعاد المحكمة لها ، وؤداه . اختصار الدفاع للوارد فيها مطروحا عليها .
٥٧٦	٩٢	(الطعن رقم ٥٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٧)
		٢ - إغفال المحكمة الرد على دفاع تضمنته مذكرة غير مصرح للخصم بتقديمها . لا قصور .
٨٩٢	١٤٣	(الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٦)
		٣ - إشارة الحكم في أسبابه الواقعية إلى ماورد بمذكرة الخصم المقدمة بعد الميعاد . عدم إقامة الحكم قضاءه عليها . لا يجب .
١٢١٦	١٩٩	(الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/١٠)
		٤ - سلامة الاجراءات التي يتخذها المحامي في للدعوى واول قبل صدور التوكيل من صاحب الشأن إلا أن ينكر الأخير توكيله له . قبول المحكمة للمذكرة المقدمة منه . صحيح .
١١٢٥	١٨٣	(الطعن رقم ١٩١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/١٠)
		٥ - تقديم مذكرة بعد الميعاد ومعاملة للخصم . لا يمنع المحكمة من قبولها .
١١٢٥	١٨٣	(الطعن رقم ١٩١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/١٠)
		” إعادة الدعوى للرافعة “
		١ - سلطة محكمة الموضوع التقديرية في رفض طلب فتح باب الرافعة . مناط ذلك .
٧٦٣	١٢٣	(الطعن رقم ٦٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - فتح باب المرافعة بعد حجز الدعوى للحكم . من إطلاقات محكمة الموضوع .
١١٦١	١٩٠	(الطنن رقم ١١ لسنة ٢٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٥)
		٣ - استقلال محكمة الموضوع بتقدير جدية طلب إعادة الدعوى للمرافعة . رفض هذا الطالب لأسباب سائغة . لا إخلال بحق الدفاع .
١٣٢٨	٢١٧	(الطنن رقم ٢٧٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٣١)
		"التوقيع على محضر الجلسة"
		خلو محضر الجلسة من توقيع رئيس الدائرة عليه . عدم بيان الطاعن وجه مصلحته في التمسك بذلك . لا بطلان .
٧٦٣	١٢٢	(الطنن رقم ٦٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠)
		إنقضاء الدعوى :
		الدفع بانقضاء المنازعة بالصلح . جواز التنازل عنه صراحة أو ضمناً . عدم التمسك به عند تجديد المنازعة حتى صدور حكم نهائي فيها . عدم جواز الاستناد إلى عقد للصلح بعد ذلك في دعوى مستفلة كدليل لنقض حجبة هذا الحكم .
١٠٣١	١٦٥	(الطنان رقا ٢٩٠ و ٣٠٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١١) ..
		المسائل التي تعترض سير الخصومة :
		(أولاً) انقطاع سير الخصومة .
		١ - بلوغ القصر من الرشد أثناء سير الدعوى . استمرار والدهم في تمثيلهم دون تنبيه المحكمة . قيام صفته في تمثيلهم بعد البلوغ باعتبار أن نيابته عنهم أصبحت اتفاقية بعد أن كانت قانونية . صحة اختصاصه كممثل لهم في الاستئناف .
٧٠	١٣	(الطنن رقم ٦٠٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — الإجراءات التي تتم أثناء انقطاع سير الخصومة — بما فيها الحكم — بطلانها بطلاناً نسبياً لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايته .
٥٨٧	٩٤	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٩)
		٣ — عدم التمسك أمام محكمة الموضوع بأن أحد الخصوم توفي قبل رفع الدعوى . عدم جواز إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
٥٨٧	٩٤	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٩)
		(ثانياً) وقف الدعوى .
		١ — مواعيد الطعن في الأحكام تبدأ من تاريخ النطق بها . استثناء الأحكام التي لا تعتبر حضورية والأحكام التي افترض فيها المشرع جهل المحكوم عليه بالخصومة فيها ومنها حالة انقطاع تسلسل الجلسات لأي سبب ، وعدم حضور المحكوم عليه بعد الانقطاع لأي جلسة تالية . بدء مواعيد الطعن فيها من تاريخ إعلان الحكم . هذا الاستثناء يشمل كل محكوم عليه سواء أكان المدعى أو المدعى عليه وفي جميع حالات وقف السير في الدعوى أيا كان سببها .
١٢٧	٢٢	(الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٥)
		٢ — سقوط الخصومة أو انقضائها بمضي المدة . لا أثر له على الأحكام القطعية الصادرة فيها . الحكم بوقف الدعوى لحين الفصل في مسألة أخرى . حكم قطعي .
٣١٢	٥٠	(الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٤)
		٣ — طلب الصلح الواقع من الإفلاس . أثره . وجوب وقف دعوى الإفلاس المرفوعة من المدين إلى أن يفصل في هذا

الصفحة	القاعدة	
		الطلب . سواء كان الطلب سابقا على رفع دعوى الإفلاس أو لاحقا لها وسواء كان أول طلب تقدم به المدين أو سبقته طلبات أخرى قضى برفضها .
٤٦٦	٧٤	(الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١٩)
		(ثالثا) سقوط الخصومة .
		١ — إعتبار الدعوى قاطعة للتقدم أو السقوط من وقت تقديم صحيفةها إلى قلم المحضرين . قاصر على صحيفة افتتاح الدعوى أو الطعن . إعلان الورثة — بعد انقطاع سير الخصومة — بالتعجيل . وجوب إتمامه خلال الميعاد . تقديم طلب التعجيل إلى قلم المحضرين لا يقطع التقدم أو السقوط .
١٣٩	٢٤	(الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٠)
		٢ — إنقطاع سير الخصومة . وجوب مwalاة المدعى السير في إجراءات الخصومة في مواجهة ورثة خصمه قبل انقضاء سنة . جهل المدعى بهؤلاء الورثة أو موطنهم لا يعتبر عذرا مانعا من السقوط .
١٣٩	٢٤	(الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٠)
		٣ — الخصومة فيما يتعلق بسقوطها ، تعتبر وحدة لا تتجزأ . ولو كان موضوعها قابلا للتجزئة بطبيعته . تمسك أحد الخصوم بالسقوط . أثره . سقوطها بالنسبة للآخرين ولو تم إعلانهم في الميعاد .
١٣٩	٢٤	(الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٠)
		٤ — نقض الحكم الاستئنافي يزيله ويفتح للخصومة طريق العودة إلى محكمة الاستئناف . مريان أحكام سقوط الخصومة عليها من تاريخ صدور حكم النقض . عدم تعجيل الخصومة من المستأنف الصادر حكم النقض لصالحه بإهمال منه خلال سنة

الصفحة	القاعدة	
		من تاريخ حكم النقض . لكل ذي مصلحة من الخصوم أن يطلب مقوطة الخصومة .
١٣٥٤	٢٢٢	(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢١) بعض أنواع الدعاوى : (أولا) الدعوى المباشرة .
		١ - الدعوى المباشرة للمضرور قبل المؤمن في التأمين الإجباري من حوادث السيارات . خضوعها للتقادم الثلاثي الوارد بالمادة ٧٥٢ مدني .
٤٣	٨	(الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٨) ٢ - دعوى المضرور قبل المؤمن إذا كان أساس الفعل غير المشروع فيها جريمة رفعت عنها الدعوى الجنائية . أثره . وقف سريان التقادم بالنسبة للمضرور قبل المؤمن طوال مدة المحاكمة الجنائية . عودة سريانه منذ صدور الحكم الجنائي أو انتهاء المحاكمة الجنائية لسبب آخر . رفع الدعوى الجنائية مانع قانوني في معنى المادة ١/٣٨٢ مدني .
٤٣	٨	(الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٨) (ثانيا) دعوى الاستحقاق . المنازعات الواردة بالمادة ٢٧ من قانون الحجز الإداري التي يفصل فيها على وجه السرعة . هي التي ترفع أثناء إجراءات الحجز وقبل إتمام البيع . عدم انطباق المادة المذكورة على الدعاوى التي ترفع بأحقية المدعى للعقار أو المنقول الذي تم بيعه . قانون المرافعات هو الواجب التطبيق . دعوى الاستحقاق التي يفصل فيها على وجه السرعة وفق المادة ٤٨٢ مرافعات هي التي ترفع من الغير أثناء إجراءات التنفيذ . الدعوى التي ترفع بعد التنفيذ

الصفحة	القائمة	
		ورسو المزايد. دعوى ملكية عادية • استئناف حكمها يتم بعريضة وليس بتكليف بالحضور •
١٤٩	٢٦	(الطعن رقم ٢٣٩ ق لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٢) (ثالثا) دعوى صحة التعاقد • راجع : (ب • بيع) (رابعا) دعوى التزوير • راجع : (ت • تزوير)

دفع غير المستحق

		عقد الصالح • أثره • كاشف للحق الذى يتناوله وليس ناقلا له • عدم صلاحيته سببا لبقاء هذا الحق بعد زواله • لا يمنع من استرداده غير المستحق •
١٠٣١	١٦٥	(الطعن رقم ٣٩٠ و ٣٠٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١١) ..

دفع

		١ — الدفع بعدم قبول الدعوى لإنعدام صفة المدعى • دفع موضوعى • قضاء المحكمة بقبول الدفع تستنفذ به ولايتها فى موضوع الدعوى • لا يجوز لمحكمة الاستئناف عند إلغاء حكم محكمة أول درجة وقبول الدعوى ، أن تعيدها إليها لنظر موضوعها •
١٨	٤	(الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٧)
		٢ — الحكم برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة • استناده فى قيام العلاقة التجارية وتوافر الصفة للمستاجر إلى القواعد العامة دون أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ • جواز الطعن فيه بالاستئناف •
٥٤٩	٨٩	(الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢) ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ — الحكم برفض الدفع ببطلان صحيفة تعديل الطلبات . لا تنتهى به الخصومة كلها أو بعضها . عدم جواز الطعن فيه إلا مع الحكم الصادر في الموضوع . م ٣٧٨ مرافعات . (الطنن رقم ١٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٩)
٤٨٤	٧٨	
		٤ — الدفع بانقضاء المنازعة بالصلح . جواز التنازل عنه صراحة أو ضمنا . عدم التمسك به عند تجديد المنازعة حتى صدور حكم نهائي فيها . عدم جواز الاستناد إلى عقد الصلح بعد ذلك في دعوى مستقلة كدليل لنقض حجية هذا الحكم . (الطنان رقم ٣٩٠ و ٣٠٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١١) ..
١٠٣١	١٦٥	
		٥ — الدفع بسقوط الحق في الشفعة . دفع موضوعي وارد على ذات الحق المطالب به . الحكم الصادر بقبوله أو رفضه حكم صادر في الموضوع مما يطمئن فيه على استقلال في الميعاد القانوني . (الطنن رقم ٦٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢٣)
٦٨٢	١١٠	
		٦ — التظهير التام للورقة التجارية . أثره . نقل ملكية الحق إلى المظهر إليه ، وتطهيرها من الدفوع إذا كان حسن النية . المظهر إليه مفترض فيه حسن النية . المدين هو الذي يتحمل عبء نفي هذه القرينة . سوء النية هو مجرد لم المظهر إليه وقت التظهير بوجود الدفع دون حاجة لإثبات التواطؤ . (الطنن رقم ٥٢٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١٢)
٨١٠	١٣١	
		الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن : ١ — قبول المحكمة للاستئناف شكلا . حجية هذا القضاء تحويل دون التمسك بعد ذلك باعتبار الاستئناف كأن لم يكن أمام ذات المحكمة . (الطنن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٦)
٨٩٢	١٤٣	

الصفحة	القاعدة	
٨٩٢	١٤٣	٢ — الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . قيامه على منصر واقى هو تقدير كفاية التحريات التي تسبق تسليم الإعلان للنيابة . عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٦)
٢٦٢	٤٢	٣ — حضور الخصم بالجلسة الأولى المحددة لنظر الاستئناف بناء على الإعلان الباطل . أثره . زوال البطلان واعتبار الإعلان صحياً من تاريخ حصوله . القضاء برفض الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . صحيح . (الطعن رقم ٥٢٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١٠)

(ر)

رسوم . رهن . رى . ريع

رسوم

الرسوم القضائية :

١ — طلب فسخ شركة وتصفيتها . الحكم بحل الشركة
وتصفيتها من محكمة أول درجة . انتهاء الدعوى صلحاً بين
الطرفين أمام محكمة الاستئناف . احتساب الرسوم النسبية
في هذه الحالة على قيمة الطاب أو على قيمة المتصالح عليه أيهما
أكثر . لابرة في هذا الخصوص بما تضمنته عقد الصلح من
التنازل عن حكم محكمة أول درجة .

(الطعن رقم ٩٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠) ١٢٦ ٧٧٧

الصفحة	القاعدة	
		٢ — عدم مداد الرسوم المستحقة على القضية بعد قيدها . أثره . وجوب استبعادها من جدول الجلسة .
٩٣٣	١٤٩	(الطعن رقم ٨١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٨)
		٣ — إيداع صورة رسمية من الحكم المطعون فيه بالنقض مطابقة لأصله في الميعاد . إجراء جوهري . إغفال ذلك . أثره . بطلان الطعن امتناع فلم الكتاب عن تسليم صورة من الحكم لاستحقاق رسوم قضائية عليها . لا يعتبر ذلك استعمالاً مطلقاً تحول دون تقديم صورة الحكم .
١٣٥٨	٢٢٣	(الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٣١)
		رسوم بلدية الإسكندرية :
		القانون الجديد لبلدية الإسكندرية رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ — الذى ألغى الأمر العالى الصادر فى سنة ١٨٩٠ — استبقى للبلدية شخصيتها الاعتبارية العامة . القرار الصادر بفرض رسوم بلدية على محال بيع الخمر فى ظل الأمر العالى الملغى . نفاذ مفعوله فى ظل القانون الجديد حتى يصدر قرار جديد بتعديله أو إلغائه .
٩٥٦	١٥٣	(الطعن رقم ٥٢٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢)
		رهن
		راجع : (ت . تأمينات عينية)
		رى
		المساقاة طبقاً للأئحة الترع والجسور هى كل قناة معدة لرى أراضى بلد واحد أو بلدين أو لرى أرض مالك واحد أو عائلة مشتركة . اعتبارها من الأملاك الخاصة . التزام المستفيدين بها بنفقات تطهيرها .
١٠٤٩	١٦٨	(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١١)

الصفحة	القاعدة	
		ربيع
		إمتداد عقود الإيجار الزراعية . مقرر لمصلحة المستأجر . إبداء رغبته في عدم تجديد الإيجار . استمراره رغم ذلك واضعاً يده على العين . وجوب إلزامه بالربيع دون تقييد بالأجرة القانونية .
١٠١٥	١٦٢	(الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٩)
		(س)
		سند إذني . سمسرة
		سند إذني
		راجع . (أ . أوراق تجارية) .
		سمسرة
		تنفيذ الالتزام إما أن يكون عينياً أو بمقابل عن طريق التعويض . تمسك الممسار باستحقاق أجره لتنفيذ العقد - الذي تم بوساطته - بطريق التعويض . دفاع جوهري . إخفاله . قصور .
١١٢١	١٨٢	(الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/١٠)

الصفحة	القائمة	
		(ش) شركات . شفعة . شهر عقارى . شيوع
		شركات
		١ - طلب فسخ شركة وتصفيتها . الحكم بحل الشركة وتصفيتها من محكمة أول درجة . انتهاء الدعوى صلاحا بين الطرفين أمام محكمة الاستئناف . لحساب الرسوم النسبية في هذه الحالة على قيمة الطالب أو على قيمة المنصالح عليه أيهما أكثر . لا عبرة في هذا المخصوص بما تضمنه عقد الصلح من التنازل عن حكم محكمة أول درجة .
٧٧٧	١٢٦	(الطن رقم ٩٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠)
		٢ - اندماج الشركات . أثره . إنقضاء شخصية الشركة المندجة وأيلولة جميع حقوقها والتزاماتها إلى الشركة الداجمة . اجتماع صفتي الدائن والمدين في شخص للشركة الجديدة . أثره . إنقضاء الدين بالقدر الذى اتحدت فيه الذمة .
٨٨٠	١٤١	(الطن رقم ٧٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢١)
		٣ - علاقة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة . علاقة تعاقدية تخضع لأحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية ولائحة نظام العاملين بها - الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ - باعتبارها جزءا متمما للعقد . عدم اعتبار قرارات لجان شئون الأفراد ورئيس مجلس الإدارة من قبيل القرارات الإدارية اهدورها في نطاق العلاقة الناشئة عن عقد العمل .
٩٧٩	١٥٨	(الطن رقم ٨٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٣)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - تحديد المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية مرتب أحد العاملين بشركات القطاع العام الخاضعين لقواعد التقييم . النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون لأن المنازعة في التقييم من اختصاص لجنة التظلمات بالشركة وقرارها نهائي لاتملك المحكمة ولاية الفصل فيه . اتصال هذه الأمور بولاية المحكمة . جواز الطعن في الحكم بطريق المقض .
٩٧٩	١٥٨	(الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٣)
		٥ - جواز إعلان الشركات الأجنبية لدى فرعها أو وكيلها في مصر . لا يقصد به حرمان صاحب الشأن من أصل حقه في إجراء الإعلان في مركز الشركة الرئيسي بالخارج .
١٢١٦	١٩٩	(الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/١٠)
		٦ - واقعة وجود فرع لشركة أجنبية في مصر . من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع .
١٢١٦	١٩٩	(الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/١٠)
شفعة		
		إعلان الرغبة :
		مهمة إعلان الشفيع رغيبته في صحيفة الدعوى . إدام قد تم في الميعاد واستكمل جميع مقوماته .
١٢٢٧	٢٠٠	(الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/١٠)
		رفع الدعوى :
		١ - ميعاد الثلاثين يوما المحدد في المادة ٩٤٣ مدني لرفع دعوى الشفعة . ميعاد سقوط . تقديم صحيفة دعوى الشفعة إلى فلم المحضرين يقطع مدة هذا السقوط وفقا للمادة ٧٥ مرافعات .
٥٨	١٠	(الطعن رقم ٤٧١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٨)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - عدم اشتراط فاصل زمنى معين بين إيداع الثمن ورفع دعوى الشفعة .
١١٢٧	٢٠٠	(الطن رقم ٢٢٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/١٠)
		٣ - عدم اعتبار الدعوى مرفوعة ومتبعة لآثارها إلا بإعلان صحيفتها إلى المدعى عليه . انقطاع القادم بتقديم الصحيفة لقلم المحضرين استثناء من هذا الأصل .
١١٢٧	٢٠٠	(الطن رقم ٢٢٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/١٠)
		٤ - ثبوت صورية العقد صورية مطلقة . لا محل لتوجيه طلب الشفعة إلى المشتريين في هذا العقد .
٦١٨	٩٩	(الطن رقم ١٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٤)
		الخصوم في الدعوى :
		١ - عند توالى البيوع . وجوب إدخال المشتري الثانى خصما في الدعوى متى تم البيع الثانى قبل تسجيل إعلان الرغبة ، واودعى الشفيع صورية هذا العقد الأخير .
١١٣٠	١٨٤	(الطن رقم ١٩٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/١٠)
		٢ - عدم اختصاص المشتري الثانى للعين المشفوع فيها في دعوى الشفعة . تدخله بعد انقضاء مواعيد طلب الشفعة . لا يصحح الاجراءات .
١١٣٠	١٨٤	(الطن رقم ١٩٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/١٠)
		سند الشفيع :
		ملكية المستاجر للبناء الذى يقيمه بالأرض المؤجرة . لاتصلح سندا لأخذ الأرض بالشفعة باعتباره جارا مالكا .
١٠٩٧	١٧٦	(الطن رقم ١٨٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/٢٧)

الصفحة	القاعدة	البيع موضوع الشفعة :
		١ — دعوى صحة التعاقد . رفض المحكمة طلب المتدخلين — الشفعاء — بوقفها أو تحقيق مادفعوا به من صورية عقد البيع ، استنادا إلى أن الدفع مطروح في دعوى الشفعة . بحث صورية العقد في دعوى الشفعة . لا يعد مخالفة للحكم السابق الصادر بصحته ونفاذه .
٦١٨	٩٩	(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٤/٤/١٩٧٠) ٢ — الشفيع يعتبر من الغير بالنسبة لطرفي عقد البيع سبب الشفعة . جواز إثبات صورية العقد بجميع طرق الإثبات .
٦١٨	٩٩	(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٤/٤/١٩٧٠) ٣ — البيع الذي تجوز فيه الشفعة . لا يشترط أن يكون مسجلا .
١١٣٠	١٨٤	(طعن رقم ١٩٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٠/١١/١٩٧٠) سقوط الشفعة : الدفع بسقوط الحق في الشفعة . دفع موضوعي وارد على ذات الحق المطالب به . الحكم الصادر بقبوله أو رفضه . حكم صادر في الموضوع مما يطمع فيه على استقلال في الميعاد القانوني .
٦٨٣	١١٠	(الطعن رقم ٦٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٢٣/٤/١٩٧٠) الحكم بالشفعة : وجوب تحديد الحكم للثمن الذي يلتزم الشفيع بدفعه مقابل تملكه العقار سواء للبائع إذا لم يكن قد قبضه أو المشتري إذا كان قد أداه . إغفال ذلك . خطأ في القانون .
٤٧٠	٧٥	(الطعن رقم ٥٧٥ لسنة ٣٥ د — جلسة ١٩/٣/١٩٧٠)

الصفحة	القائمة	
		شهر عقارى
		النسجیل نظام شخصی یجری وفقاً للأسماء لا بحسب العقارات . لا یصحح العقود الباطلة أو یكمل العقود المناقصة . قیام مصلحة الشهر العقارى ببحث أصل الملكية أو الحق العینی یتم فی حدود البیانات المقدمة من أصحاب الشأن والأوراق المؤیدة لها . إجراء الشهر بعد التحقق من صحة هذه البیانات . لا مسئولیة .
٩٢٩	١٤٨	(الطعن رقم ٥٤١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٨)
		شیوع
		١ - حساب حصص الشركاء على الشیوع بالتساوی . إذا لم یقم الدلیل على غیر ذلك م ٨٢٥ مدنی .
٩٤	٥	(الطعن رقم ٥٧٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٨)
		٢ - القواعد الواردة بالمادة ٨٤٦/١ من القانون المدنی الحالی - فی خصوص قسمة المهایاة المکائیة - لا نظیر لها فی القانون المدنی السابق . عدم جواز إعمالها على التصرفات السابقة على العمل بالقانون الحالی .
٨٦٢	١٣٨	(الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٩)
		٣ - حیازة الشریک فی العقار الشائع حصّة أحد الشركاء المشتاعین حیازة تقوم على معارضة حق المالك لها مدة ١٥ سنة دون انقطاع . أثره . کسب ملكیة هذه الحصّة بالتقادم .
٨٦٢	١٣٨	(الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٩)
		٤ - جواز تغییر صفة الحائز بسبب وقفی إلى حائز بقصد التملك شرطه . مجابهة المالك بهذا القصد القاطع .
٨٦٢	١٣٨	(الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٩)

الصفحة	القاعدة	
٩٩٨	١٦٠	<p>٥ — حيازة الشريك للحصة الشائعة تصلح أساسا لتملكها بالتقادم . متى قامت على مناهضة حق باقي المالكين بما لا يترك مجالا لشبهة الغموض أو مظنة التسامح .</p> <p>(الطعن رقم ١٣٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٩)</p>
<p>(ص)</p> <p>صلح • صورية</p>		
<p>صلح</p>		
٢٢١	٣٥	<p>١ — التدخل في دعوى صحة التعاقد . تمسك طالب التدخل بملكيته للعين المبيعة . هو تدخل إختصاصي . عدم جواز الحكم بصحة التعاقد أو قبول الصلح بشأنه قبل الفصل في موضوع طلب التدخل .</p> <p>(الطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٣)</p>
٢٢١	٣٥	<p>٢ — قضاء محكمة أول درجة بالحاق عقد الصلح بحضور الجلسة و بعدم قبول طلب التدخل . استنفاد ولايتها في النزاع . قبول المحكمة الإستئنافية للتدخل باعتبار أنه هجومي . وجوب المضي في نظر موضوع طلب التدخل .</p> <p>(الطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٣)</p>
٢٢١	٣٥	<p>٣ — طلب فسخ شركة وتصفيتها . الحكم بحل الشركة وتصفيتها من محكمة أول درجة . انتهاء الدعوى صلحا بين الطرفين أمام محكمة الإستئناف . احتساب الرسوم الزمنية في هذه الحالة على قيمة الطلب أو على قيمة المتصالح عليه أيهما أكبر . لاهبة</p>

الصفحة	القاعدة	
		في هذا الخصوص بما تضمنته عقد الصلح من التنازل عن حكم محكمة أول درجة .
٧٧٧	١٢٦	(الامن رقم ٩٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠)
		٤ - إضرار الصلح بالغير من طريق الغش . جواز رفع دعوى أصلية ببطلانه أو إبداء الدفع بالبطلان بالتدخل في الدعوى التي حصل فيها الصلح . رفض طلب التدخل لا يكون إلا بحكم يقضى بصحة الصلح .
٨٣٠	١٣٤	(الطن رقم ١٤٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٤)
		٥ - فقد المحرر للقرارات التي تجعل منه صلحا . عدم جدوى التحدى بقاعدة عدم تجزئة الصلح .
٩٠٠	١٤٤	(الطن رقم ١٢٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٦)
		٦ - عدم تصحيح الصلح لبيع الوفاء الذي وقع بإطلا طبقا لأادة ٤٦٥ من القانون المدني .
٩٤٥	١٥١	(الطن رقم ١٧٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٨)
		٧ - الدفع بانقضاء المنازعة بالصلح . جواز التنازل منه صراحة أو ضمنا . عدم التمسك به عند تجديد المنازعة حتى صدور حكم نهائي فيها . عدم جواز الاستناد إلى عقد الصلح بعد ذلك في دعوى مستقلة كدليل ينقض حجية هذا الحكم .
١٠٣١	١٦٥	(الطنان رقا ٣٩٠ و ٣٠٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١١) ...
		٨ - عقد الصلح . أثره . كاشف للحق الذي يتناوله وليس نافلا له . عدم صلاحيته . بيا لبقاء هذا الحق بعد زواله . لا يمنع من استرداد غير المستحق .
١٠٣١	١٦٥	(الطنان رقا ٣٩٠ و ٣٠٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١١)

الصفحة	القاعدة	صورىة
		١ - دعوى صحة ونفاذ العقد . دعوى موضوعية تستلزم أن يكون من شأن البيع موضوع التعاقد نقل الملكية حتى إذا ما سجل الحكم قام تسجيله مقام تسجيل العقد في نقلها . مقتضى ذلك أن يفصل الفاضى فى أمر صحة العقد . إتساع نطاق الدعوى لبحث كل ما يتعلق بوجود العقد أو انعدامه أو بصحته أو بطلانه ، وكذلك صورىته صورىة مطلقة أو التنازل عنه . إختلافها فى ذلك عن دعوى صحة التوقيع .
٣٦٨	٦٠	(الطعن رقم ٥٧٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
		٢ - التصرف المنجز . صحيح سواء أكان العقد فى حقيقةه بيعا أو هبة مستترة فى صورة عقد بيع إستوفى الشكل القانونى .
٥٣١	٨٥	(الطعن رقم ٣٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٣١)
		٣ - دعوى صحة التعاقد . رفض المحكمة طلب المتدخلين - الشفعاء - بوقفها أو تحقيق ما دفعوا به من صورىة عقد البيع ، إستنادا إلى أن الدفع مطروح فى دعوى الشفعة . بحث صورىة العقد فى دعوى الشفعة . لا يعد مخالفة للحكم السابق الصادر بصحته ونفاذه .
٦١٨	٩٩	(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٤)
		٤ - العقد الصورى صورىة مطلقة . لا وجود له . لا محل لتوجيه طلب الشفعة إلى المشترين فى هذا العقد .
٦١٨	٩٩	(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٤)
		٥ - قاعدة الأسبقية فى التسجيل . لا مجال لإعمالها إذا كان أحد العقدىن صورىا صورىة مطلقة .
٨٨٦	١٤٢	(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢١)

الصفحة	القائمة	
		٦ — هند توالى البيوع . وجوب إدخال المشتري الثانى خصما فى الدعوى متى تم البيع الثانى قبل تسجيل إعلان الرغبة ولو ادعى الشفيع صورية هذا العقد الأخير . (الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/١٠) ١٨٤ ١١٣٠
		إثبات الصورية .
		١ — مجرد تسليم المستند — المطعون عليه بأنه وصية — للاستفيد منه . لا يدل بمجرده على تنجز التصرف . (الطعن رقم ٥٣٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٤) ٤٩ ٣٠٦
		٢ — إعتبار الحكم أن التصرف منجز استنادا إلى ما ورد بنصوصه فى هذا الخصوص . فساد فى الاستدلال . (الطعن رقم ٥٣٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٤) ٤٩ ٣٠٦
		٣ — عدم قابلية الصورية فى الدعوى للتجزئة . لمحكمة الموضوع أن تعول فى قضائها على قرائن تتعلق بنحصر آخر غير مدعى الصورية . (الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦) ٩٢ ٣٨١
		٤ — الشفيع يعتبر من الغير بالنسبة لطرفى عقد البيع سبب الشفعة . جواز إثبات صورية للعقد بجميع طرق الإثبات . (الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٤) ٩٩ ٦١٨
		٥ — تقدير أدلة الصورية هو مما يستقل به قاضى الموضوع . (الطعن رقم ١٠١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢٨) ١١٦ ٧١٤
		٦ — المادتان ١٣٦ و ١٣٧ مدنى أقامتا قرينة قانونية بأن للعقد سهبا مشروعا . الإدعاء بصورية السبب المذكور فيه . عبء الإثبات يقع على مدعى الصورية . (الطعن رقم ١٠١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢٨) ١١٦ ٧١٤

الصفحة	القاعدة	
		٧ - استخلاص محكمة الموضوع نية الإيصاء من تصرفات المورث الأخرى . صحيح .
١٠٦١	١٧٠	(الطعن رقم ١٨١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١٦)
		٨ - قرينة المادة ٩١٧ مدني . قوامها . احتفاظ المتصرف بحيازة العين ، وبحقه في الإنتفاع بها مدى حياته . لقاضي الموضوع التحري عن قصد المتصرف في ضوء ظروف الدعوى .
١٠٦١	١٧٠	(الطعن رقم ١٨١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١٦)
		٩ - قرينة المادة ٩١٧ مدني . شروطها . احتفاظ المتصرف بحيازة العين المتصرف فيها ، وبحقه في الإنتفاع بها مدى حياته . لا يكفي انتفاع المتصرف بالعين انتفاعا فعلياً حتى وفاته دون أن يكون ذلك مستنداً إلى مركز قانوني يخوله حق الإنتفاع بها .
١٣٢٨	٢١٧	(الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٣١)
		١٠ - تكليف المحكمة للعقد بأنه وصية لا بيع . وجوب أعمال أثر نفاذ التصرف في ثلث التركة .
١٠٦١	١٧٠	(الطعن رقم ١٨١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١٦)
		١١ - سلطة قاضي الموضوع في تقدير أدلة الصورية واستخلاص عناصر الغش وتقدير ما يثبت به وما لا يثبت .
١٣٢٨	٢١٧	(الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٣١)

الصفحة	القائمة	
		(ض)
		ضرائب
		(أولا) ضريبة الأرباح التجارية والصناعية .
		١ - ولاء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية - الذى يدخل فى ولاء الضريبة العامة - يحدد على أساس مقدار الأرباح فى السنة السابقة أو فى فترة الاثنى عشر شهرا التى اعتبرت نتيجةها أساسا لوضع آخر ميزانية . يكفى أن يكون نتيجة النشاط التجارى أو الصناعى فى نهاية السنة الضريبية ربحا حتى تفرض الضريبة على الربح الصافى .
٨١٦	١٣٢	(الطن رقم ٣١٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٧٠)
		٢ - الممولين الذين يتقدمون بإقراراتهم فى الميعاد . وجوب إخطارهم بعناصر تقدير الضريبة على النموذج رقم "١٨" ثم بالربط على النموذج رقم "١٩" . الممولين الذين لم يتقدموا بإقراراتهم أو الذين قدموها بعد الميعاد . كفاية إخطارهم بربط الضريبة على النموذج "١٩" .
١٢	٢	(الطن رقم ٣٠٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٧/١/١٩٧٠)
		٣ - الحكم بإلغاء قرار لجنة الطعن لإبطاله . ينهى المازة فى القرار ويحسم الخصومة الأصلية أمام المحكمة . جواز الطعن فيه استقلالا . عدم جواز تقدير أرباح الممول ابتداء بعد إلغاء قرار اللجنة .
٣٧٧	٤٥	(الطن رقم ٢٦٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١١/٢/١٩٧٠)

الصفحة	القاعدة	
		"الربط الإضافي"
		١ - الربط الإضافي إذا أخفى الممول نشاطا أو مستندات . الإخفاء السليبي أو الإيجابي لا يؤثر في بداية مريان التقدم ونفا لنص المادة ٤٧ مكررة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل العمل بالقانون ٢٤٤ لسنة ١٩٥٠ .
٦٢٥	١٠٠	(الطن رقم ٣٣٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٥/٤/١٩٧٠)
		٢ - الربط الإضافي . جوازه في أحوال الخطأ والتدليس من جانب الممول أو ظهور نشاط جديد كان خافيا على المصلحة . الممول إذ قبل تقدير المصلحة لأرباحه فإنه يكون قد تم الاتفاق بينهما على ولاء الضريبة . المادة ٤٧ مكرر ق ١٤ لسنة ١٩٣٩
١٣٠١	٢١٣	(الطن رقم ٣١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ٣٠/١٢/١٩٧٠)
		(ثانيا) ضريبة المهن الحرة .
		١ - حكم المادة ٩ من القانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٨ بإعفاء ممولى بور سعيد والاستماعيلية والسويس من الجزاءات المرتبة على عدم تقديم إقراراتهم بالشروط المبينة بها . استثناء قاصر على هؤلاء الممولين والتشريعات الواردة بهذه المادة . لا يمتد إلى غير ذلك من الإجراءات والمواعيد المقررة في التشريعات الضريبية الأخرى . وجوب تقديم طلب المحاسبة عن الأرباح الفعلية في الميعاد المنصوص عليه في القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ .
٦٦٨	١٠٧	(الطن رقم ٣٤٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٢٢/٤/١٩٧٠)
		٢ - عدم وجود حسابات منتظمة . وجوب تقدير المصروفات جزافا بنحس الإيرادات ولو كانت المصروفات مؤيدة بالمستندات .
١١٥٤	١٨٨	(الطن رقم ١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ٢٥/١١/١٩٧٠)

الصفحة	القائمة	
		(ثالثا) الضريبة العامة على الإيراد .
		يتكون وعاء الضريبة العامة على الإيراد - عدا إيرادات العقارات - من مجموع أوعية الضرائب النوعية حسب القواعد المقررة لكل ضريبة . الدخل الذي لا يخضع لضريبة نوعية لا تسرى عليه أحكام الضريبة العامة .
٧٩	١٤	(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٤)
		(رابعا) ضريبة التركات .
		١ - ضريبة التركات ورسم الأيلولة يفرضان على صافي قيمة تركة المتوفى . لدائني المتوفى أن يستوفوا ديونهم من أموال الزكة . إمتياز مصاحبة الضرائب المقررة في المادة ٤٣ من قانون رسم الأيلولة رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ . لا أثر له على حقوق هؤلاء الدائنين .
٨٥	١٥	(الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٤)
		٢ - الأصل أن رسم الأيلولة ينقسم بين الورثة . يعتبر النزاع غير قابل للتجزئة إذا كان منصبا على عناصر التركة ومقوماتها وما يخضع منها للرسم وما يعفى منه قبل أيلولتها إلى الورثة .
٤٠٠	٦٥	(الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٤)
		٣ - الطعن في قرارات اللجان الخاصة بضريبة التركات . وجوب رفعه بطريق التكليف بالحضور لا بطريق الایداع وتقديم الصحيفة إلى فلم الكتاب . مخالفة ذلك . أثره . بطلان الطعن .
١٢٨١	٢٠٩	(الطعن رقم ٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		(خامسا) ضريبة الملاهي .
		ضريبة الملاهي تفرض — وعلى سبيل الحصر — على مقابل الدخول أو أجور الأماكن المعينة في القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ ، وعلى الفرق بين مقابل إيجار أماكن الملابس أو ثمن ما يورد للعملاء ، وبين القيمة الحقيقية لهذه الخدمة أو الشيء المورد . المنافع التي قد يحصل عليها صاحب المحل أو مستغله خلاف ما ذكر لا تخضع لهذه الضريبة .
٢٥٧	٤٢	(الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧/٢/٤)
		(سادسا) إجراءات الاعلان بالبريد .
		١ — إجراءات الإعلان أمام لجنة الطعن تختلف عن إجراءات قانون المرافعات . لأئحة البريد تقضى بتسليم الرمايل المسجلة إلى شخص المرسل إليه أو نائبه أو خادمه أو أحد أقاربه أو اصهاره الساكنين معه عند غيابه . إمتناع أحدهم عن تسلم المراسلات . لا أثر له في صحة الاعلان . عدم وجوب بيان الشخص المخاطب معه أو إتباع الإجراءات المقررة في قانون المرافعات .
٢٧٧	٤٥	(الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١١)
		(سادسا) التقادم .
		١ — بدء مدة تقادم الضريبة — وفقا للقانون المدني — من اليوم التالي لإنهاء الأجل المحدد لتقديم الاقرار . نص المادة ٩٧ مكررة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون ٢٤٤ لسنة ١٩٥٠ على أن مدة التقادم في حالات المادة ٤٧ مكررة تبدأ من تاريخ العلم بالعناصر المخفأة . نص مستحدث لا يبرى على التقادم الذي بدأ قبل تاريخ العمل به .
٦٢٥	١٠٠	(الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٥)

الصفحة	القاعدة	
١٩٠	٣١	<p>٢ — توجيه الممول إلى مصالحة الجمارك كتاب موسى عليه علم الوصول بطلب رد ما حصلته منه بغير حق . سبب جديد من أسباب قطع التقدم الواردة في القانون المدني . ولم الوصول هو دليل الاثبات عند الإنكار . يغني عنه أى ورقة تصدر من الجهة المدينة تدل على وصول كتاب المطالبة . (الطن رقم ٤٩٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)</p>
<p>(ط)</p> <p>طرح النهر</p>		
٩٠٠	١٤٤	<p>المشتري لأرض أكلها النهر . منع القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٨ تسليمه أرضا من طرح النهر . لا يسقط حقه في الحصول على مقابل هذه الأرض . (الطن رقم ١٢٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٦)</p>
<p>(ع)</p> <p>عقد . عمل</p>		
<p>عقود</p>		
١٣٤٤	٢٢٠	<p>(أولا) انعقاد العقد . منع الموظفين من الجمع بين وظائفهم وبين الأعمال الأخرى . مخالفة ذلك . لا تعدو أن تكون مخالفة إدارية لا تنال من صحة التصرفات التي يبرمها أولئك الموظفون . (الطن رقم ٣١٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٣١)</p>

الصفحة	القاعدة	
		”العربون“
		١ — دفع العربون وقت إبرام العقد . دلالة . جواز المعقول عن البيع إلا إذا اتفق على خلاف ذلك .
٣٤٤	٥٦	(الطعن رقم ٥٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
		٢ — التعويل على نية العاقدين وحدها لإعطاء العربون حكمه القانوني .
٧٤٣	١٢٠	(الطعن رقم ٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠)
		(ثانيا) أركان العقد .
		”عيوب الرضا“
		١ — إبطال العقد للخط . جواز الحكم بالتعويض عند توافر شروط الخطأ الموجب للاستولية التصيرية في جانب المتعاقد الذي تسبب في هذا الإبطال ، باعتبار أن العقد واقعة مادية .
٩٦١	١٥٤	(الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢)
		٢ — الإكراه المبطل للرضا يتحقق بتهديد المتعاقد بخاطر جسيم محقق بنفسه أو بماله . النفوذ الأدبي انقترن بوسائل الإكراه للتوصل إلى غرض غير مشروع . كفايته لإبطال العقد .
١٠٢٢	١٦٣	(الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٩)
		٣ — تقدير وسائل الإكراه ومبلغ جسامتها وتأثيرها في نفس المتعاقد . أمور موضوعية يستقل بها قاضي الموضوع .
١٠٢٢	١٦٣	(الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٩)
		”شرط الإذعان“
		عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بإعادة استعمال الحق ويتضمن المناهضة لشرط إذعان . سبب جديد . لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٢٦٣	٢٠٦	(الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/١٧)

الصفحة	القائمة	
		”سبب العقد“
		المادتان ١٣٦ و ١٣٧ مدني أقالنا قرينة قانونية بأن للعقد سببا مشروعا . الادعاء بصورية السبب المذكور فيه . سبب
		الاثبات يقع على مدعى الصورية .
٧١٤	١١٦	(الطعن رقم ١٠١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٨)
		(ثالثا) تفسير العقد .
		١ - تحديد مدى سعة الوكالة يعد تفسيراً لمضمونها . وهو
		ما يستقل به قاضي الموضوع .
٧	٢	(الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٦)
		٢ - لمحكمة الموضوع سلطة تفسير عبارات العقد وتفهم نية
		العاقدين . لارفاة لمحكمة النقض عليها متى كانت عبارة العقد تحمل
		المعنى الذي حصلته .
٥١	٩	(الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٨)
		٣ - استقلال محكمة الموضوع في تفسير العقد واستظهار نية
		طرفيه . مناط ذلك .
٣٤٤	٥٦	(الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
		٤ - سلطة محكمة الموضوع في تفسير العقود واستظهار نية
		طرفيها . مناط ذلك .
٥١٢	٨٢	(الطعن رقم ٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٦)
		• - تحصيل محكمة الموضوع من أوراق الدعوى أن إرادة
		الطرفين انجذبت إلى التنازل عن حق الارتفاق بالمطل المقرر
		للعقار المبيع . تبريرها ذلك بما لا يخرج عن المعنى الظاهر
		لعبارة العقد وإعمالها لأثر هذا التنازل الذي يتم بالارادة المنفردة .
		لا قصور ولا خطأ في القانون .
١١٢	٢٠	(الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		٦ - تحصيل الحكم لما ورد بسند الشجن من أنه يفيد الاتفاق على تطبيق قانون أجنبي أو لا يفيد ذلك . من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع .
٨٤٢	١٢٧	(الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٩)
		٧ - لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تفسير العقود والمستندات .
١٣٠٥	٢١٤	(الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٣١)
		٨ - عدم التمسك أمام محكمة الموضوع بعدم جواز تفسير وثيقة التأمين بما يضر مصلحة للطرف المدعى . عدم جواز التمسك بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٣٠٥	٢١٤	(الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٣١)
		(رأبها) تكييف العقد .
		١ - يعطى المحكر في الشريعة الإسلامية للمحتكر الحق في الاستفاد بالعمارة المحتكر إلى الأبد أو لمدة طويلة وحقوق البناء عليه ، والتصرف في ذات الحق وفي البناء . هو من أعمال التصرف وليس من أعمال الإدارة . عدم جواز إعطاء الوقف بالمحكر بغير إذن القاضي .
٥١	٩	(الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٨)
		٢ - استخلاص محكمة الموضوع استخلاصاً سائفاً من شهادة الشهود والفرائن في الدعوى بأن العلاقة بين الطرفين وكالة بالعمولة . لا خطأ .
١١٩	٢١	(الطعن رقم ٤٨٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٥)
		٣ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير الأدلة والفرائن المقدمة في الدعوى عند التعرف هل حقيقة العقد والتحرى عن قصد المتصرف من تصرفه .
٣٥٨	٤٨	(الطعن رقم ٥٦٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)

الصفحة	القائمة	
		٤ - احتفاظ المورث بحقه في الانتفاع بالعين المبيعة لورثته مدى حياته . لا يحتم ذلك وجوب اعتبار المتصرف وصية . ولا يتعارض مع تنجيز المتصرف متى كانت أدلة الدعوى تفيد هذا التنجيز . إقراره بأنه قصد من التصرف الوصية . لا حجة له في حق المتصرف إياهم . لا يعتبرون في خصوص هذا التصرف ورثة أو خلفاء عامين للمورث بل هم خلف خاص له .
٣٥٨	٥٨	(الطعن رقم ٥٦٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
		٥ - المتصرف المنجز . صحيح سواء أكان العقد في حقيقته بيعاً أو هبة مستترة في صورة عقد بيع استوفى الشكل القانوني .
٥٣١	٨٩	(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢١)
		٦ - إستخلاص قصد المتعاقدين متروك لمحكمة الموضوع . التكييف القانوني لهذا القصد مسألة قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض .
٩٥١	١٥٢	(الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢)
		٧ - النزاع حول مذهب وضع اليد في دعوى بيع . الحكم نهائياً باعتبار العلاقة بين الطرفين علاقة دائن مرتين بمدينه . حيازة هذا الحكم لقوة الأمر المنفضى في شأن تكييف هذه العلاقة .
١٠٤٥	١٦١	(الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١١)
		٨ - قرينة المادة ٩١٧ مدني . قوامها . إحتفاظ المتصرف بحيازة العين ، وبحقه في الانتفاع بها مدى حياته . لقاضي الموضوع التحري عن قصد المتصرف في ضوء ظروف الدعوى .
١٠٦١	١٧٠	(الطعن رقم ١٨١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		٩ - تكليف المحكمة للعقد بأنه وصية لبيع . وجوب أعمال أثر نفاذ التصرف في ثلث التركة .
١٠٦١	١٧٠	(الطعن رقم ١٨١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١٦)
		١٠ - المرشد في ميناء الإسكندرية لا يعد موظفا عموميا . عند قيامه بإرشاد السفينة يعد تابعا للأجهزة الذي ينوب عنه الربان . قيام علاقة من علاقات القانون الخاص بين المرشد والسفينة عند مساعدته لها في حالة الخطر .
١٠٥٥	١٦٩	(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١٦)
		(خامسا) آثار العقد .
		١ - آثار العقد لا تنصرف إلى الغير طالما لا تربطه صلة بأى من طرفيه . شرط التحكيم الوارد في عقد البيع . لا يمتد أثره إلى الشركة المناقلة .
١٤٦	٢٥	(الطعن رقم ٥١٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٠)
		٢ - سلطة قاضى الموضوع في تعديل أجر الوكالة المتفق عليه إستثناء من قاعدة الاتفاق شريعة المتعاقدين . مناط استعمال هذه السلطة . وجوب أن يعرض القاضى عند تعديل الأجر المتفق عليه للظروف والمؤثرات التى اقتضت ذلك .
٣٢٩	٥٣	(الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
		٣ - عقد البيع النهائى دون العقد الإبتدائى هو قانون المتعاقدين . خلوه من النص على الشرط الجزائى الوارد بالعقد الإبتدائى . يدل على تخلى الطرفين عن هذا الشرط .
٥١٣	٨٢	(الطعن رقم ٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — شمول الأجر كل ما يستحقه العامل مقابل أداء العمل أيا كان نوعه وطريقة تحديده وتسميته . تحديد الأجر في العقد أو في قرارات رب العمل . عدم استقلال أى من المتعاقدين بتعديله .
٦٣٠	١٠١	(الطعن رقم ٤١٦ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٥/٤/١٩٧٠)
		٥ — تطبيق نص المادة ٢/١٤٧ مدنى . يوجب تحميل المدين الخسارة المألوفة التي كان يمكن ترقعها عادة وقت التعاقد . تقسيم ما يزيد على ذلك من خسارة غير مألوفة بين المتعاقدين .
٧٨٧	١٢٨	(الطعن رقم ٥٣٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٥/٥/١٩٧٠)
		٦ — جواز إبرام الوكيل للعقد بصفته أصيلا إذا لم يعلن من نيابته وقت التعاقد . وكالته في هذه الحالة مستترة . حكمها . ترتب قبل الأصيل جميع الآثار القانونية التي ترتبها الوكالة المرافرة .
٩٣٣	١٤٩	(الطعن رقم ٥٨١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢٨/٥/١٩٧٠)
		(سادسا) انحلال العقد .
		”فسخ العقد“
		١ — إختلاف دعوى صحة العقد عن دعوى الفسخ مبيها وموضوعا . الحكم نهائيا بصحة العقد دون فصل في أمر الباقي من الثمن . لا يمنع للبائع من المطالبة به أو طلب فسخ العقد بدعوى جديدة .
٣٦١	٥٩	(الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢٦/٢/١٩٧٠)
		٢ — قضاء الحكم المطعون فيه بأن قبول المؤجر للأجرة متأخرة عن موعد استحقاقها في سنة معينة ، لا يعد تنازلا عن التمسك

الصفحة	القاعده	
		بالشرط الصريح الفاسخ إذا ما تأخر المستأجر في السداد في سنة تالية . لا فساد في الاستدلال .
٣٨٩	٦٢	(الطعن رقم ٥٩٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٣)
		٣ — للمدين أن يتوقى الفسخ بتنفيذ التزامه كاملا قبل صدور حكم نهائي بالفسخ . سواء كان حسن النية أو سوء النية . محل ذلك لا يكون إلا عند النظر في التعويض عن التأخير في تنفيذ الإلتزام .
٤٢٥	٦٩	(الطعن رقم ٤٩٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٢)
		٤ — تقدير كفاية أسباب الفسخ من شأن محكمة الموضوع . هدم للترام الحكم تعقب كل حجج الخصم والرد عليها استقلالا .
٤٥٠	٧٢	(الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٧)
		٥ — فسخ عقد المعاولة . رجوع المفاوض بقيمة ما استعملته من أعمال لا يكون إلا استنادا إلى مبدأ الإثراء بلا سبب لا إلى العقد الذي فسخ . المأثر يلتزم برد أقل القيمتين . الإثراء أو الافتقار .
٤٥٠	٧٢	(الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٧)
		٦ — عقد المعاولة . صيرورة تنفيذه عرضا بسبب حادث استثنائي غير متوقع عند التعاقد . جواز فسخ العقد أو زيادة أجر المفاوض . المسادتين ١٤٧/٢ و ٦٥٨/٤ مدني .
١١٤٨	١٨٧	(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/٢٤)
		٧ — انتقال ملكية المنشأة لا أثر له على عقد العمل . مسئولية صاحب العمل الجديد عن الإلتزامات المترتبة عليه . تخالص العامل مع رب العمل القديم وصرفه المكافأة عن مدة عمله لديه . ليس دليلا على الاتفاق على فسخ العقد .
٦٤٥	١٥٢	(الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		٨ - عقد التأمين . عقد زمني محدد المدة . فسخ العقد قبل انتهاء مدته لا أثر له على ما تم تنفيذه قبل ذلك . (الطن رقم ٥٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢٨) ٧٠٩ ١١٥
		٩ - الشرط الفاسخ الضمني في العقد . للدين توقي الفسخ بالوفاء بالدين قبل صدور الحكم النهائي بالفسخ . مناط ذلك . ألا يكون هذا الوفاء المتأخر مما يضار به الدائن . عدم بيان الحكم وجه الضرر . قصور . (الطن رقم ١٣٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٦) ٩٠٨ ١٤٥
		١٠ - مناط سلب سلطة القاضي التقديرية في صدد الفسخ عند الاتفاق على أن يكون العقد مفسوخا من تلقاء نفسه دون حاجة إلى تنبيه أو إنذار . وجوب تحققه من توافر شروط الفسخ الاتفاق . لا يبقى للدائن عند عدم تحقق ذلك سوى التمسك بالفسخ القضائي . (الطن رقم ١٦١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٦) ١١٨١ ١٩٣
		١١ - اختلاف شرط الفسخ الصريح وشرطه الضمني طبيعة وحكما . مثال في عقد بيع . (الطن رقم ١٦١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٦) ١١٨١ ١٩٣
		” بطلان العقد “ ١ - إبطال تصرف المعتبر قبل تسجيل قرار الحجر . شرطه . شيوع حالة العته وقت التعاقد أو علم المتصرف إليه بها . عدم اشتراط أن يكون التصرف نتيجة استغلال أو تواطؤ . (الطن رقم ٥٠٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٣) ٧٠ ١٣
		٢ - استعمال القاصر طرقا احتيالية لاختفاء نقص أهليته عند التعاقد . لا يمنع من طلبه إبطال العقد . وجوب مساءلته عن التعويض للغش الذي صدر منه . م ١١٩ مدني . (الطن رقم ١٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٣) ٣٩٦ ٦٤

الصفحة	القاعدة	
		٣ - تحول العقد الباطل . شرطه . اشتماله على عناصر عقد آخر انصرفت نيـة الطرفين الى قبوله دون إدخال عنصر جديد عليه . العقد الباطل لانعدام صفة وقوعيه . لا يمكن القول بتحويله لأنه عقد لم يذشأ .
٢١٣	٣٤	(الطن رقم ٤٦٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٩)
		٤ - تحول العقد الباطل إلى عقد صحيح . إقراض قيام العقد بالحديد بين نفس العاقدین بصفتهم . ليس للقاضي إجراء أي تغيير في هذه الصفات .
١١٧٦	١٩٢	(الطن رقم ١٦٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٦)
		٥ - العقد للصوري صورية مطلقة . لا وجود له . لا محل لتوجيه طالب الشفعة إلى المشتري في هذا العقد .
٦١٨	٩٩	(الطن رقم ٦٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٤)
		٦ - التصرف الصادر من ذي الغلبة أو من السفية قبل تسجيل قرار الحجر . باطل أو قابل للإبطال إذا كان نتيجة استغلال أو تواطؤ . توافر الاستغلال عند عدم تعادل التزامات المتصرف مع ما يحصل عليه من فائدة مع علم المتصرف إليه بحالة المتصرف . توافر التواطؤ عند توقيع الحجر على المتصرف فيعمد إلى التصرف في أمواله بقصد تفويت آثار الحجر المرتقب .
٩٢٠	١٤٧	(الطن رقم ٣٩٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٩)
		٧ - تغيير محكمة أول درجة لسبب الدعوى . عدم اعتراض للطاعن أمام محكمة الاستئناف على ذلك . سقوط حقه في إبداء هذا الدفاع أمام محكمة النقض . مثال في دعوى إبطال عقد بيع .
٩٦١	١٥٤	(الطن رقم ١٣٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢)

الصفحة	القاعدة	عمل
		الأجر :
		١ — أجر العامل يحدد باتفاق الطرفين ولا يجوز تعديله إلا باتفاقهما بما لا ينزل عن الحد الأدنى المقرر قانونا . مجرد نقل العامل من نظام الأجر اليومي أو الأسبوعي إلى نظام الأجر الشهري ، ليس من شأنه أن يزيد أو ينقص من أجر العامل .
٢٤٦	٤٠	(الطعن رقم ٤٤٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٤)
		٢ — الأصل أن العامل غير مكلف بإثبات ما يدعيه من متأخر الأجر . جواز الاتفاق على مخالفة ذلك صراحة أو ضمنا قواعد الإثبات غير متعلقة بالنظام العام .
٢٥٠	٤١	(الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٤)
		٣ — شمول الأجر كل ما يستحقه العامل مقابل أداء للعمل أيا كان نوعه وطريقة تحديده وتسميته . تحديد الأجر في العقد أو في قرارات رب العمل . عدم جواز استقلال أى من المتعاقدين بتعديله .
٦٣٠	١٠١	(الطعن رقم ٤١٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٥)
		٤ — تحديد المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية مرتب أحد العامان بشركات القطاع العام الخاضعين لقواعد التقييم . انتهى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون لأن المنازعة في التقييم من اختصاص لجنة التنظيمات بالشركة وقرارها نهائى لا تملك المحكمة ولاية الفصل فيه . اتصال هذه الأمور بولاية المحكمة . جواز الطعن في الحكم بطريق النقض
٩٧٩	١٥٨	(الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٣)

الصفحة	القاعدة	
		• — النزاع بين العمال ورب العمل بشأن استحقاقهم لمبالغ البدل . نزاع فردي لا يتصل بحق الجماعة . اختصاص المحاكم العادية به .
١١٠١	١٧٧	(الطنن رقم ١٦٦ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١٠/٢٨) — العاملين بشركات القطاع العام .
		علاقة العاملين بالشركات التابعة للأوسسات العامة . علاقة تعاقدية تخضع لأحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية ولائحة نظام العاملين بها — الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ — باعتبارها جزءاً متمازاً للعقد . عدم اعتبار قرارات لجان شئون الأفراد ورئيس مجلس الإدارة من قبيل القرارات الإدارية لصدورها في نطاق العلاقة الناشئة عن عقد العمل .
٩٧٩	١٥٨	(الطنن رقم ٨٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٣) تحديد سن العامل .
		تحديد سن العامل عند بدء اشتراكه في صندوق التأمين والإدخار . كفيته . نهايته .
٨٢٠	١٣٣	(الطنن رقم ٢٧٠ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١٣) إقتراض العامل من صاحب العمل .
		طلب عامل بأحد البنوك قرضاً بمحض رغبته من هذا البنك . إلزامه بالفائدة التي اتزم بها في عقد القرض . عدم امتداد الحظر المقرر بالمادة العاشرة من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ إليها .
٨٢٠	١٣٣	(الطنن رقم ٢٧٠ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١٣)

الصفحة القاعدة

تنظيم رب العمل للمنشأة :

١ - سلطة رب العمل في تقدير كفاية العامل . وضعه في المكان الذي يصلح له . تكليفه بعمل آخر . شرطه . نقله إلى مركز أقل ميزة أو ملاءمة . شرطه . عدم كفاية العامل . مآخذ مشروع لتعديل العقد أو إنهائه . الادعاء بعدم صحة هذا المآخذ والتمسك في إنهاء العقد . عبء إثباته على من يدعيه . لا شأن لتقدير كفاية العامل بقواعد التأديب .

(الطعن رقم ٤١٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٥) ١٠١ ٦٣٠

٢ - سلطة رب العمل في تنظيم وقت للعمل اليومي . تشغيل العمال ساعات أقل من المحدد قانوناً . لا يمنع رب العمل من زيادتها إلى الحد الأقصى لصالح العمل .

(الطعن رقم ٤١٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٥) ١٠١ ٦٣٠

إنهاء عقد العمل :

١ - يجوز لصاحب العمل فصل العامل دون إنذار أو تعويض بسبب فرض الحراسة على أمواله بمقتضى الأمر العسكري رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١ والأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ . تعاقد صاحب العمل معه بعد فرض الحراسة . يعد تنازلاً عن استعمال هذه الرخصة فلا يجوز أن يتخذ منها مبرراً للفصل .

(الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٧) ٤ ١٨

٢ - الحكم بوقف تنفيذ فصل العامل الصادر من القضاء المستعجل . لا يقيد محكمة الموضوع عند نظر دعوى التعويض عن الفصل .

(الطعن رقم ٥٩٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٤) ٤١ ٢٥٠

الصفحة	الفاصلة	
		٣ - انتقال ملكية المنشأة لا أثر له على عقد العمل . مسئولية صاحب العمل الجديد عن الالتزامات المترتبة عليه . تخالص العامل مع رب العمل القديم وصرفه المكافأة عن مدة عمله لديه ليس دليلا على الاتفاق على فسخ العقد . (الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٥) ١٠٢ ٦٤٠
		وقف العامل :
		١ - للعامل الموقوف طبقا لنص المادة ١/٦٧ من قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ مركز قانوني خاص . يفترض التمسك في صاحب العمل إذا هو رفض إعادته إلى عمله . صاحب العمل له الحق مع ذلك في إنهاء العقد الغير محدد المدة إذا توافر المبرر المشروع . عبء إثبات توافر المبرر يتحمله صاحب العمل لأنه هو الذي يدعى بخلاف الثابت حكما . (الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٤) ٣٨ ٢٣٦
		٢ - لا يوجب قانون العمل إعادة العامل الموقوف إلى عمله قبل صدور قرار من السلطة المختصة بعدم تقديمه للمحاكمة أو القضاء ببراءته . فسخ العقد لسبب آخر جائز لصاحب العمل . (الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١١) ٤٦ ٢٨٤
		مكافأة نهاية الخدمة :
		١ - انتهاء عقد العمل في ظل القانون ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ وقبل صدور القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . قضاء الحكم بعدم قبول طلب مكافأة نهاية الخدمة لالتزام مؤسسة التأمينات الاجتماعية بها وفقا للقانون الأخير دون تعرض الحكم لأحكام القانون ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ . تدليل معيب . (الطعن رقم ٧١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٠) ١٣٩ ٧٦٧

الصفحة	القاعدة	
		٢ — الالتزام بدفع مكافأة العامل . إنتقاله من هاتق صاحب العمل إلى مؤسسة للتأمينات الاجتماعية . المادة ١/٦٣ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ .
٩٧١	١٥٦	(الطعن رقم ٤١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٣)
		٣ — إبرام عقد العمل قبل صدور قانون عقد العمل الفردى رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ — الذى استحدث استحقاق العمال الزراعيين لمكافأة نهاية الخدمة — واستمراره إلى ما بعد العمل بهذا القانون . أثره . استحقاق المكافأة عن مدة الخدمة كاملة .
١٠٢٧	١٦٤	(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١٠)

(غ)

غير

		الشفيع يعتبر من الغير بالنسبة لطرف عقد البيع سبب الشفعة .
		جواز إثبات صورية العقد بجميع طرق الإثبات .
٦١٨	٩٩	(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٤)

(ف)

فوائد

١ — نصوص القانون ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تجارة الأدوية . ايس فيها ما يمس التزامات المستولى لديهم قبل الغير . بقاء حقوق الدائنين قائمة بعد صدوره . نصوص القانونين ٢٦٩ و ٢٧٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تأجيل ديون المستولى لديهم ، لم تعدل

الصفحة	القاعدة	
		مما تم الاتفاق عليه في عقود فتح اعتمادهم إلا ميعاد استحقاق ما نشأ عنها من ديون . استيلاء وزارة التموين على الأدوية مقابل التعويض . لا يجعل تنفيذ الإلزام مستحيلا . نفاذ عقود فتح الاعتماد .
١٠٦	١٩	(الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٣٥ ق - - جلسة ١٥/١/١٩٧٠) ٢ - تأجيل الديون المستحقة على شركات الأدوية المستولى لديها خلال مدة معينة بمقتضى القانونين ٢٦٩ و ٢٧٢ لسنة ١٩٦٠ مؤداه . نشوء الالتزام منجزا ولكنه تحول أثناء التنفيذ إلى التزام مؤجل قانونا . الفوائد تظل سارية دون إيقاف طبقا للاتفاق .
١٢٣٤	٢٠١	(الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٦ ق - - جلسة ١٥/١٢/١٩٧٠) ٣ - إسئالة التنفيذ . قيامها على أسباب قانونية . خضوعها لرقابة محكمة النقض . القوانين ٢١٢ و ٢٦٩ و ٢٧٢ لسنة ١٩٦٠ . لاتعد قوة قاهرة يستحيل معها الوفاء بالالتزام .
١٢٣٤	٢٠١	(الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٦ ق - - جلسة ١٥/١٢/١٩٧٠) ٤ - اللجنة المنصوص عليها في المادة ٩ من القانون ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ . إختصاصها . تقدير التعويض عما يتم الإستيلاء عليه من الأدوية . تجاوزها ذلك بالتقرير بعدم التزام المستولى لديه بسداد الفوائد التأخيرية . تزيد لا يكتسب حجية .
١٢٣٤	٢٠١	(الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٦ ق - - جلسة ١٥/١٢/١٩٧٠) ٥ - وجود دين مضمون برهن أو إختصاص أو امتياز على الأرض المستولى عليها . إتخاذ الدائن الإجراءات المهيئة باللائحة التنفيذية لقانون الإصلاح الزراعى لإثبات حقوقه

الصفحة	القاعدة	
		في الميعاد القانوني . أثره . إنقضاء التزام المدين الأصلي ، وحلول التزام الحكومة محله . تحمها — دون المدين — بفوائد الدين من تاريخ قرار الاستيلاء الأول حتى تاريخ سدادها للدين . صدور القانون ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ . لا أثر له .
٢٦٢	٤٣	(الطعن رقم ٥٢٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١٠) ٦ — سرعان الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية . شرطه . أن يكون محل الالتزام مبلغا من القود معلوم المقدار وقت الطلب . المقصود بكون محل الالتزام — معلوم المقدار ألا يكون للقضاء سلطة في التقدير .
٧٦٧	١٢٤	(الطعن رقم ٧١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠) ٧ — الإتفاق في شروط المزايدة على حق وزارة التموين في مصادرة التأمين والتزام الراسي عليه المزايد بأجرة التخزين والمصاريف الإدارية والفوائد عند إخلاله بالتزاماته . شرط جزائي يتضمن تقديرا إنفاقيا للتعويض . جواز تخفيضه وفق حكم المادة ٢٢٤ من القانون المدني .
٧٦٧	١٢٤	(الطعن رقم ٧١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠) ٨ — طالب عامل بأحد البنوك قرضا بمحض رغبته من هذا البنك . إلزامه بالفائدة التي التزم بها في عقد القرض . عدم إمتداد الحظر المقرر بالمادة العاشرة من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ إليها .
٨٢٠	١٣٣	(الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١٣)

(ق)

قانون . قرار إدارى . قسمة . قضاة .
قضاء مستعجل . قوة الأمر المقضى . قوة قاهرة .

قانون

القانون الواجب التطبيق :

١ — المازعات الواردة بالمادة ٢٧ من قانون المحجز الإدارى التى يفصل فيها على وجه السرعة هى التى ترفع أثناء إجراءات المحجز وقبل إتمام البيع . عدم إنطباق هذه المادة على الدعاوى التى ترفع بأحقية المدعى للعقار أو المنقول الذى تم بيعه . قانون المرافعات هو الواجب التطبيق عليها . دعوى الاستحقاق التى يفصل فيها على وجه السرعة وفق المادة ٤٨٢ مرافعات هى التى ترفع من الغير أثناء إجراءات التنفيذ . الدعوى التى ترفع بعد التنفيذ ورسوم المزااد . دعوى ملكية عادية . استئناف حكمها يتم بعريضة وليس بتكليف بالحضور .

(الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٢) ... ٢٦ ١٤٩

٢ — منازعات الأحوال الشخصية بين الزوجين غير المسلمين مختلفى الطائفة أو الملة . وجوب تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية . دعوى الطلاق يرجع فيها لأحكام الشريعة الزوجين مختلفى الطائفة أو الملة لبحث دينوتهم بوقوع الطلاق . م ٩٩ من لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية .

(الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٧ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٠/١/١٤) ... ١٧ ٩٦

الصفحة	القاعدة	
		٣- الأقباط الأرثوذكس والسريان الأرثوذكس مختلفان في الطائفة . تطبيق الشريعة الخاصة لغير المسلمين مشروط باتحاد الطائفة والملة . وجود جهة قضائية مائة لهما وقت صدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ . لا أثر له .
٩٦	١٧	(الطن رقم ٣٠ لسنة ٣٧ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٤/١/١٩٧٠)
		٤- إلغاء نظام قانوني معين واستبداله بآخر . بقاء اللوائح المنفذة للقانون القديم طالما لا تتعارض مع القانون الجديد . ما لم ينص صراحة على إلغائها .
٩٥٦	١٥٣	(الطن رقم ٥٢٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢/٦/١٩٧٠)
		٥- القانون الجديد البلدية الاسكندرية رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ — الذي ألغى الأمر العالي الصادر في سنة ١٨٩٠ — استبقى للبلدية شخصيتها الاعتبارية العامة . الفرار الصادر بفرض رسوم بلدية على محال بيع الخمر في ظل الأمر العالي المألغى . نفاذ مفعوله في ظل القانون الجديد حتى يصدر قرار جديد بتعديله أو بإلغائه .
٦٥٩	١٥٣	(الطن رقم ٥٢٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢/٦/١٩٧٠)
		٦- جواز استئناف الأحكام الصادرة بصفة نهائية من المحاكم الابتدائية بسبب وقوع بطلان في الحكم أو في الإجراءات أثر في الحكم . القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ تشريع خاص تضمنت نصوصه قواعد تعتبر استثناء من أحكام قانون المرافعات . لا سبيل إلى إلغاء أحكامه إلا بتشريع خاص ينص على هذا الإلغاء . عدم استفادة هذا الإلغاء من تعديل المادة ٣٩٦ مرافعات بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .
١١٧٠	١٩١	(الطن رقم ٥٩٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢٦/١١/١٩٧٠)

الصفحة	القاعدة	
		تنازع القوانين من حيث الزمان :
		١ — تسوية أفساط المعاش والبدء في خصمها طبقا للقانون ٣٦ لسنة ١٩٦٠ . عدم جواز الإفادة من أحكام القانون اللاحق ٥ لسنة ١٩٦٣ .
٣	١	(الطلب رقم ٥ لسنة ٣٣ ق " رجال القضاء " — جلسة ١٩٧٠/١/٢٧)
		٢ — الدعوى بملكية الرقف — قبل العمل بالقانون المدني الحالي — لانسقط لمجرد الإهمال مدة ٣٣ سنة . ملكية الأموال الموقوفة خيرية أو أهلية . جواز اكتساب ملكيتها بالتقادم بميازتها مدة ٣٣ سنة . تعديل المادة ٩٧ مدني بالقانون ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ . صيرورة تملك أعيان الرقف الحري مظهورا .
٢٢٧	٣٦	(الطن رقم ٥٢٤ لسنة ٣٥ ق — ١٩٧٠/٣/٣)
		٣ — الربط الإضافي إذا أخفى الممول نشاطا أو مستندات. الإخفاء السلبي أو الإيجابي لا يؤثر في بداية مريان التقادم وفقا لنص المادة ٤٧ مكررة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل العمل بالقانون ٢٤٤ لسنة ١٩٥٠ . بدء مدة تقادم الضريبة — وفقا للقانون المدني — من اليوم التالي لانتفاء الأجل المحدد لتقديم الإفرار . نص المادة ٩٧ مكرر من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون ٢٤٤ سنة ١٩٥٠ على أن مدة التقادم في حالات المادة ٤٧ مكررة تبدأ من تاريخ العلم بالعناصر المخفأة . نص مستحدث لا يسرى على التقادم الذي بدأ قبل تاريخ العمل به .
٦٢٥	١٠٠	(الطن رقم ٣٢٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — إنتهائية الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في الطعن في قرار لجنة المعارضات وفقا لنص المادة ١٤ من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . عدم انطباق النص إذا كان الحكم صادرا في ظل أحكام القانون السابق رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ . وجوب تطبيق القواعد العامة في قانون المرافعات من حيث جواز الاستئناف .
٧٢٦	١١٧	(الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢٨)
		٥ — القواعد الواردة بالمادة ١/٨٤٦ من القانون المدني الحالي — في خصوص قسمة المهايأة المكاية — لا نظير لها في القانون المدني السابق . عدم جواز إعمالها على التصرفات السابقة على العمل بالقانون الحالي .
٨٦٢	١٣٨	(الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١٩)
		٦ — إنتهاء عقد العمل في ظل القانون ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ وقبل صدور القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . قضاء الحكم بعدم قبول طلب مكافأة نهاية الخدمة لالتزام مؤسسة التأمينات الاجتماعية بها وفقا للقانون الأخير دون تعرض الحكم لأحكام القانون ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ . تدابير معيب .
٨٦٧	١٣٩	(الطعن رقم ٧١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٠)
		٧ — إبرام عقد العمل قبل صدور قانون عقد العمل الفردي رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ — الذي استحدث استحقاق العمال الزراعيين لمكافأة نهاية الخدمة — واستمراره إلى ما بعد العمل بهذا القانون . أثره . استحقاق المكافأة عن مدة الخدمة كاملة .
١٠٢٧	١٦٤	(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١٠)

المادة	القاعدة	المصفحة
٨	اختصاص المحاكم العادية قبل العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بالفصل في المنازعات الناشئة عن أحكام قوانين الجنسية . اختصاص مجلس الدولة دون غيره بها بعد العمل بهذا القانون ، لا يسرى على الدعاوى التي كانت منظورة أمام جهات قضائية أخرى ولم يفصل فيها نهائيا .	٨٧٣
١٤٠	(الطن رقم ١٦٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٠) تنازع القوانين من حيث المكان : قواعد المرافعات يسرى عليها قانون البلد الذي تقام فيه - الدعوى أو تباشر فيه الإجراءات . سواء كانت المنازعة وطنية في جميع عناصرها من عدمه . هذه القاعدة لا تستند إلى فكرة النظام العام . عدم الاعتداد بما ورد بالمذكرة الإيضاحية للمادة ٢٢ مدني في هذا الخصوص .	٨٧٣
١٨٦	(الطن رقم ١٨٦ لسنة ٣٤ - جلسة ١٩٧٠/٥/١٩) الأثر الرجعي للقانون : العمل بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قبل الفصل في الدعوى نهائيا . أثره . انطباقه عليها . تأخر رب العمل من أداء الاشتراكات في ظل هذا القانون . إلزامه بأداء المبلغ الإضافي المبين بالمادة ١٧ من هذا القانون بحكم أثرها الرجعي .	٨٤٣
٥٤٤	(الطن رقم ٥٤٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٥) المذكرة الإيضاحية للقانون : أجرة المحكر عند طلب تصقيمه تقدر بأجرة المثل ، وباعتبار أن الأرض المحكرة خالية من البناء . إقامة المحكر بناء على الأرض لا أثر له . نبذ المشرع نظرية "النسبة" بين أجرة الحكر وقت التحكير وقيمة الأرض في ذات الوقت ، على خلاف ما ورد بالمذكرة الإيضاحية للقانون المدني .	١٣٢
٤٤٢	(الطن رقم ٤٤٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٧) أجرة المحكر عند طلب تصقيمه تقدر بأجرة المثل ، وباعتبار أن الأرض المحكرة خالية من البناء . إقامة المحكر بناء على الأرض لا أثر له . نبذ المشرع نظرية "النسبة" بين أجرة الحكر وقت التحكير وقيمة الأرض في ذات الوقت ، على خلاف ما ورد بالمذكرة الإيضاحية للقانون المدني .	٢٠٢

الصفحة	القاعدة	تأويل النص :
		السند الإذني اعتباره عملا تجاريا . مناطه . أن يوقعه تاجر ، أو يوقعه غير تاجر بسبب معاملة تجارية . م ۷ من قانون التجارة . لا يجوز تأويل النص عند وضوحه ، بدعوى الاستهداء بحكمة التشريع .
۵۷۶	۹۲	(الطعن رقم ۵۴ لسنة ۳۶ ق — جلسة ۱۹۷۰/۴/۷)
		القانون الأجنبي :
		۱ — الاستناد إلى قانون أجنبي . واقعة يجب على الخصوم إقامة الدليل عليها . التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز .
۵۹۸	۹۶	(الطعن رقم ۵۱ لسنة ۳۶ ق — جلسة ۱۹۷۰/۴/۱۴)
		۲ — تحصيل الحكم لما ورد بسند الشحن من أنه يفيد الاتفاق على تطبيق قانون أجنبي أو لا يفيد ذلك . من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع .
۸۴۳	۱۳۶	(الطعن رقم ۱۸۶ لسنة ۳۴ ق — جلسة ۱۹۷۰/۵/۱۹)
		قرار إداري
		۱ — القرارات التي تصدر من اللجنة العليا للقيد والتأديب بمراقبة الصحفيين . قرارات إدارية صادرة بصفة نهائية . الطعن فيها . الاختصاص بالفصل فيه منعقد لمجلس الدولة بهيئة قضاء إداري دون محكمة النقض .
۳۴۲	۳۹	(الطعن رقم ۳۵۵ لسنة ۳۴ ق — جلسة ۱۹۷۰/۲/۴)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — صدور قرار من السلطة القائمة على أعمال التنظيم بهدم البناء الآيل للسقوط . تنفيذ هذا القرار في غير أحوال الخطار الداهم والضرورة القصوى بإخلاء العقار وهدمه . شرطه . صدور حكم قضائي بذلك .
٥٢٤	٨٤	(الطن رقم ٥٩٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٣١)
		٣ — جواز الالتجاء إلى القضاء مباشرة بطلب الاعتراف بالجنسية بمجرد من طلب إلغاء قرار وزير الداخلية برضى إعطاء الشهادة الدالة عليها . هذه الشهادة ليس من شأنها أن تكسب الجنسية وإنما هي مجرد دليل ليست له حجية قاطعة .
٨٧٣	١٤٠	(الطن رقم ١٦٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٠)
		٤ — علاقة العاملين بالشركات التابعة للؤسسات العامة . علاقة تعاقدية تخضع لأحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية ولائحة نظام العاملين بها — الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ — باعتبارها جزءاً متبهما للعقد . عدم اعتبار قرارات بلان شئون الأفراد ورئيس مجلس الإدارة من قبيل القرارات الإدارية لصدورها في نطاق العلاقة الناشئة عن عقد العمل .
٩٧٩	١٥٨	(الطن رقم ٨٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٣)
		٥ — تنفيذ قرار الاستيلاء الصادر من جهة الإصلاح الزراعي . عدم جواز رفع دعوى حيازة لمنع تنفيذه . حلة ذلك . دعوى منع التعرض تخرج من ولاية جهة القضاء العادي أو الإداري . اختصاص اللجنة القضائية المنصوص عليها في المادة ١٣ مكرر من قانون الإصلاح الزراعي بالفصل في ملكية العقار محل الاستيلاء .
١٠٠٨	١٦١	(الطن رقم ١٣٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٩)

الصفحة	اللائحة	
١٠٥٥	١٩٩	٦ — القرار الإدارى . ماهيته . قرار مدير عام مصلحة الموانئ والمناظر بتقدير أجر المرشد بميناء الاسكندرية ليس قرارا إداريا . المنازعة في شأنه مما تختص به جهة القضاء العادى . (الطن رقم ١١٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١٦)
١٢٣٤	٢٠١	٧ — اللجنة المنصوص عليها في المادة ٩ من القانون ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ . اختصاصها . تقدير التعويض عما يتم الاستيلاء عليه من الأدوية . تجاوزها ذلك بالتقرير بعدم التزام المستولى لديه بسداد الفوائد التأخيرية . تزيد . لا يكتسب حجية . (الطن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/١٥)
١٣٤٤	٢٢٠	٨ — قرار اللجنة العليا للتعليم الخاص بعدم تجديد الاستيلاء على مدرسة وتسليمها لمالكها الظاهر . لا يعتبر قرارا إداريا إلا بالنسبة لعدم التجديد دون التسليم الذى لا يعدو أن يكون عملا ماديا . تعيين حارس على المدرسة لا يمس القرار الإدارى وتختص به المحاكم العادية . (الطن رقم ٣١٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٣١)
قسمة		
٤٤٠	٧٠	١ — عدم إعلان أحد المستأنف عليهم في الميعاد . صدور الحكم المستأنف في موضوع غير قابل للتجزئة — صحة ونفاذ عقد قسمة — بطلان الاستئناف بالنسبة له يستتبع بطلانه بالنسبة لجميع المستأنف عليهم . (الطن رقم ٥٦٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٢)
		٢ — القواعد الواردة بالمادة ١/٨٤٦ من القانون المدنى الحالى — في خصوص قسمة المهايأة لمكانية — لا نظير لها

الصفحة	القاعدة	
		في القانون المدني السابق . عدم جواز إعمالها على التصرفات السابقة على العمل بالقانون الحالي .
٨٦٢	١٣٨	(الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١٩) ٣ — جواز تغيير صفة الحائز بسبب وقى إلى حائز بقصد التملك بعد انتهاء عقد قسمة المهايأة . شرطه . مجابهة المالك بهذا القصد القاطع
٨٦٢	١٣٨	(الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١٩)
		قضاة
		١ — إعارة سماع الدعوى وإجراءاتها عند تغير أحد أعضاء الهيئة . قاصر على حالة إنقضاء صفة القاضي أو زوال ولايته .
١٤٩	٢٦	(الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٢) ٢ — تغير أحد أعضاء الهيئة الذي يوجب إعادة الإجراءات . هو التغير الذي يترتب عليه إنقضاء صفة القاضي أو زوال ولايته . نقل القاضي أو ندبه بمحكمة أخرى داخل دائرة اختصاص المحكمة الأصلية ، لا يوجب ذلك .
١٥٩	٢٧	(الطعن رقم ٣٤٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٢) ٣ — صدور قرار جمهوري بنقل القاضي . عدم زوال ولاية القضاء عنه في المحكمة المنقول منها إلا إذا أبلغ بالقرار . النطق بالحكم قبل ذلك . صحيح .
١١٣٠	١٨٤	(الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/١٠) أسباب عدم الصلاحية : ١ — تحقق سبب عدم الصلاحية — بأحد أعضاء لجنة الفصل في المنازعات الزراعية — لا يؤثر على وجود قرار اللجنة . هو مجرد عيب يعتري القرار .
٣٨٩	٦٣	(الطعن رقم ٥٩٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٣)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — أحكام محكمة النقض . عدم جواز الطعن فيها بأى طريق . الاستثناء . الطعن ببطالان الحكم بسبب عدم صلاحية أحد قضاة المحكمة . طالب الحكم بانعدام حكم النقض لبطالان إعلان تقرير الطعن . غير مقبول . (الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٠)
١٠٩٢	١٧٥	
		قضاء مستعجل
		الحكم بوقف تنفيذ فصل العامل الصادر من القضاء المستعجل . لا يقيد محكمة الموضوع عند نظر دعوى التعويض عن الفصل . (الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٤)
٢٥٠	٤١	
		قوة الأمر المقضى
		١ — قوة الأمر المقضى لا تلحق إلا ما يكون الحكم قد فصل فيه بين الخصوم . (الطعن رقم ٥٧٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٨)
٢٤	٥	
		٢ — حجية الشيء المحكوم فيه لا تلحق إلا بمنطوق الحكم ولا تلحق بأسبابه إلا ما كان منها مرتبطاً بالمنطوق ارتباطاً وثيقاً وفيما فصل فيه الحكم بصفة صريحة أو بصفة ضمنية حتمية سواء في المنطوق أو في الأسباب التي لا يقوم المنطوق بدونها . مالم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعاً للحكم يحوز قوة الأمر المقضى . (الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
٣٦٤	٥٩	
		٣ — قضاء المحكمة ليس هو منطوق الحكم وحده ، وإنما هو ذات القول الفصل في الدعوى أيا كان موضعه سواء في الأسباب أو في المنطوق . إعتبار أسباب الحكم المرتبطة بمنطوقه ارتباطاً وثيقاً واحدة لا تتجزأ ، يرد عليها ما يرد على المنطوق

الصفحة	القاعدة	
		من قوة الأمر المقتضى . لا يغير من ذلك إمكان أن يكون ما صدر به الحكم محلاً لقرار بدون أسباب . المرجع هو حقيقة ما فصلت فيه المحكمة مما تعلق بمنطوقها أو كان هذا الأخير نتيجة لها .
٤٢٥	٦٩	(الطعن رقم ٤٩٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٢)
		٤ — القضاء السابق في مسألة أساسية . اكتسابه قوة الأمر المقتضى . مانع للتصوم من العودة للتنازع فيها في أية دعوى تالية . لا يمنع من حيالة الحكم السابق قوة الأمر المقتضى أن يكون الفصل في المسألة الأساسية وارداً في أسبابه . ارتباط أسباب الحكم بمنطوقه ارتباطاً وثيقاً . اعتبارهما وحدة لا تتجزأ يرد عليهما ما يرد على المنطوق من قوة الأمر المقتضى .
٥١٩	٨٣	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٦)
		٥ — دعوى صحة التعاقد . رفض المحكمة طلب المتدخلين — الشفعاء — بوقفها أو تحييق مادفعوا به من صورية عقد البيع ، استناداً إلى أن الدفع مطروح في دعوى الشفعة . بحث صورية العقد في دعوى الشفعة . لا يعد مخالفة للحكم السابق الصادر بصحته ونفاذه .
٦١٨	٩٩	(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٤)
		٦ — صيرورة الحكم الجنائي حائزاً قوة الشيء المحكوم به . مناطه . أن يكون باتاً أي لا يجوز الطعن فيه بالاستئناف أو النقض إما لاستنفاد طرق الطعن فيه أو لفوات مواعيده . قاعدة تقييد المحاكم المدنية بقوة الأمر المقتضى للأحكام الجنائية . قاعدة من النظام العام .
٦٦٢	١٠٦	(الطعن رقم ٥٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		٧ — البطلان للنشء من عدم مراعاة إجراءات الإعلان . بطلان نسبي لا يعدم الحكم وإن كان يجعله مشوبا بالبطلان . صدورته نهائيا يجمع له بمنجى من الإلغاء حائزا لقوة الأمر المقتضى .
٦٨٩	١١١	(الطعن رقم ٦٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢٣) ٨ — النزاع حول سهم وضع اليد في دعوى ريع . الحكم نهائيا باعتبار العلاقة بين الطرفين علاقة دائن مرتين بمدينة . حياسة هذا الحكم لقوة الأمر المقتضى في شأن تكييف هذه العلاقة . صدور حكم آخر في هذا الشأن على خلاف الحكم السابق . جواز الطعن فيه بالنقض ولو صدر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية .
١٠٤٥	١٦٧	(للطعن رقم ١٦٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١١) ٩ — الدفع بانقضاء المنازعة بالصلح . جواز التنازل عنه صراحة أو ضمنا . عدم التمسك به عند تجديد المنازعة حتى صدور حكم نهائي فيها . عدم جواز الاستناد إلى عقد الصلح بعد ذلك في دعوى مستقلة كدليل ينقض حجية هذا الحكم .
١٠٣١	١٦٥	(الطعان رقم ٣٩٠ و ٣٠٣ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٧٠/٦/١١) ١٠ — نفاذ حكم التعويض قبل شركة التأمين . شرطه . أن يكون محكوما به بحكم قضائي نهائي . لا يدخل هذا البحث في نسبية الأحكام وعدم تمثيل شركة التأمين في الدعوى التي صدر فيها الحكم الجنائي . مصدر إلزامها هو المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ وتحقق شرطها ويس المادة ٤٠٥ مدني المتعلقة بحجية الأحكام .
٤٣	٨	(الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٨)

الصفحة	القاعدة	
		١١ — إغفال محكمة الاستئناف الرد على دفاع متابع بقضاء سابق حاز قوة الأمر المقضى قبل رفع الاستئناف . لا قصور .
١٥٩	٢٧	(الطعن رقم ٣٤٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)
		١٢ — الحكم بوقف تنفيذ فصل العامل الصادر من القضاء المستعجل . لا يقيد محكمة الموضوع عند نظره دعوى التعويض عن الفصل .
٢٥٠	٤١	(الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٤)
		١٣ — جواز استئناف أى حكم صادر فى حدود النصاب الاثنائى . مناطه صدوره على خلاف حكم سابق لم يحز قوة الأمر المقضى فى النزاع .
٢٩٥	٤٨	(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٤)
		١٤ — بحث تحقق اتحاد الموضوع أو عدم تحققه فى الدعويين . أمر يستقل به قاضى الموضوع .
٢٩٥	٤٨	(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٤)
		١٥ — اختلاف دعوى صحة العقد عن دعوى الفسخ سببا وموضوعا .
٣٦٤	٥٩	(الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
		١٦ — جواز الطعن بالمقضى لمخالفة حكم سابق . يشترط فيه أن يكون الحكم المطعون فيه قد فصل فى النزاع على خلاف ما فصل فيه الحكم السابق الحائز لقوة الشيء المحكوم فيه .
٣٦٤	٥٩	(الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		١٧ — المنع من إعادة نظر النزاع . شرطه . أن تكون المسألة المقضى فيها نهائياً فى الدعوين واحدة وأماسية لا تتغير .
٤٥٩	٧٣	(الطن رقم ٣١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٧/٣/١٩٧٠)
		١٨ — مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعة . مسئولية تبعية مقررة بحكم القانون . اعتبار المتبوع فى حكم الكفيل المتضامن . رفض دعوى التعويض قبل التابع لانتفاء مسئولية من الوافعة المطالب بالتعويض من أجلها . لازم ذلك . زوال الأساس الذى تقوم عليه مخاصمة المتبوع بانتفاء مسئولية التابع بحكم نهائى . عدم قبول الطعن بالنقض بالنسبة للتابع . مقتضى ذلك عدم قبوله بالنسبة للمتبوع .
٤٤٦	٧١	(الطن رقم ٢٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٢٢/٣/١٩٧٠)
		١٩ — الحكم نهائياً ببطلان البروتستو تأسيساً على أن الدين لم يكن مستحق الأداء وقت توجييه . لا يتعارض مع الحكم بإلتهار الإفلاس بعد حلول أجل الوفاء .
١٢٤٥	٢٠٢	(الطن رقم ٢٤٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٥/١٢/١٩٧٠) وراجع : (حكم " حجية الحكم ")
		قوة القاهرة
		١ — نفى الخطأ فى المسئولية العقدية . يكون بإثبات المتعاقد أن عدم تنفيذه لالتزاماته يرجع للقوة القاهرة أو السبب الأجنبي أو خطأ المتعاقد الآخر .
١١٤٨	١٨٧	(الطن رقم ١٩٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٢٤/١١/١٩٧٠)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — القوة القاهرة . شرطها . أن تكون أمرا لا قبل للمدين بدفعه أو التحرز منه ويترتب عليه استحالة التنفيذ استحالة مطلقة . استخلاص الحكم بأسباب سائعة عدم استحالة تنفيذ الالتزام . لا مخالفة للقانون .
١٣١٦	١٩٩	(الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٢٦ في — جلسة ١٠/١٢/١٩٧٠)

(ك)

كفالة

مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة . مسئولية تبعية مقررة بحكم القانون . اعتبار المتبوع في حكم الكفيل المتضامن . رفض دعوى التعويض قبل التابع لانتفاء مسئوليته عن الواقعة المطالب بالتعويض من أجلها . لازم ذلك زوال الأساس الذى تقوم عليه مخاصمة المتبوع بانتفاء مسئولية التابع بحكم نهائى . عدم قبول الطعن بالنقض بالنسبة للتابع . مقتضى ذلك عدم قبوله بالنسبة للمتبوع .

٤٤٦	٧١	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٢٦ في — جلسة ١٢/٣/١٩٧٠)
-----	----	--

(م)

مبانى . محاماه . محكمة الموضوع . مسئولية .
معارضة . معاهدات . مقاوله . ملكية . موطن .
موظفون

مبانى

١ — الترخيص بالبناء . مريان مفعوله دون حاجة إلى
تجديده . مناطه . الشروع فى أعمال البناء التالية لأعمال الحفر
خلال سنة من تاريخ الترخيص .

٤٥٠ ٧٢ (الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٧)

٢ — صدور قرار من السلطة القائمة على أعمال التنظيم بهدم
البناء الآيل للسقوط . تنفيذ هذا فى غير أحوال الخطر الداهم
والضرورة القصوى بإخلاء العقار وهدمه . شرطه . صدور حكم
قضائى بذلك .

٥٢٤ ٨٤ (الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٣١)

٣ — التزام المقاول بضمان هروب البناء . التزام بنتيجة .
تحقق الضمان إذا تبين وجود العيب فى البناء خلال عشر سنوات
من وقت التسليم ولو لم تنكشف آثار العيب إلا بعد انقضاء
هذه المدة .

٩٠٦٨ ١٧١ (الطعن رقم ٤١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٣)

الصفحة	القائمة	محاماة
		١ — وجوب التقرير بالطعن من محام موكل عن الطاعن لا من للطاعن نفسه ولو كان محاميا . القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ والى ما بعد تعديله بالقانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ يقتضى المغايرة بين الطاعن والمحامى المقرر بالطعن . مخالفة ذلك . أثره . بطلان الطعن .
٢٩٥	٤٨	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٤)
		٢ — صحة التوكيل الصادر للمحامى من وكيل الطاعن المصرح له بتوكيل محامين للطعن بالنقض نيابة عن موكله .
٤٨٤	٧٨	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١٩)
		٣ — عدم التوقيع على صحيفة الاستئناف من محام . مقرر أمام محاكم الاستئناف . أثره . بطلان الصحيفة . لا يغير من ذلك أن الشارع لم يربط البطلان بلفظه جزاء على هذه المخالفة .
٦٤٦	١٠٣	(الطعن رقم ٣٨٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٦)
		٤ — البطلان المترتب على عدم التوقيع على صحيفة الاستئناف من محام مقرر أمام محاكم الاستئناف . يتعلق بالنظام العام . جواز استيفاء التوقيع فى الجلسة خلال ميعاد الاستئناف .
٦٤٦	١٠٣	(الطعن رقم ٣٨٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٦)
		٥ — حصول المحامى على أمر باختصاصه بمقاررات مدينه ، استنادا إلى أمر تقدير الأتعاب . شرطه . أن يكون الأمر واجب التنفيذ .
١١٢٥	١٨٣	(الطعن رقم ١٩١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/١٠)

الصفحة	القاعدة	
١١٢٥	١٨٣	٦ — سلامة الإجراءات التي يتخذها المحامي في الدعوى ولو قبل صدور التوكيل من صاحب الشأن إلا أن ينكر الأخير توكيله له . قبول المحكمة للذكرة المقدمة منه . صحيح . (الطن رقم ١٩١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/١) وراجع : (وكالة)
		محكمة الموضوع
		سلطة محكمة الموضوع :
		(أولا) تفسير العقد .
٧	٢	١ — تحديد مدى سعة الوكالة بعد تفسيرها لمضمونها . وهو ما يستقل به قاضي الموضوع . (الطن رقم ١٢٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٦)
٥١	٩	٢ — لمحكمة الموضوع سلطة تفسير عبارات العقد وتفهم نية العاقدین . لارقابة لمحكمة النقض عليها ، متى كانت عبارة العقد تحتل المعنى الذي حصلته محكمة الموضوع . (الطن رقم ١٦٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٨)
٥١٣	٨٢	٣ — سلطة محكمة الموضوع في تفسير العقود واستظهار نية طرفيها . مناط ذلك . (الطن رقم ٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
١١٢	٢٠	٤ — تحصيل محكمة الموضوع من أوراق الدعوى أن إرادة الطرفين اتجهت إلى التنازل عن حق الارتفاق بالمطل المقرر للعقار المبيع . تبريرها ذلك بما لا يخرج في تفسيرها عن المعنى الظاهر لعبارة العقد وزعمها لآثر هذا التنازل الذي يتم بالإرادة المفردة . لا قصور ولا خطأ في القانون . (الطن رقم ٤٥٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تفسير العقود والمستندات .
١٣٠٥	٢١٤	(الطعن رقم ١١٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٣١)
		(ثانيا) تكييف العقد .
		١ - استخلاص محكمة الموضوع استخلاصا مائفا من شهادة الشهود والقرائن في الدعوى بأن العلاقة بين الطرفين وكالة بالعمرلة . لا خطأ .
١١٩	٢١	(الطعن رقم ٤٨٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٥)
		٢ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير الأدلة والقرائن المقدمة في الدعوى عند التعرف على حقيقة العقد والتحرى عن قصد المتصرف من تصرفه .
٣٥٨	٥٨	(الطعن رقم ٥٦٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
		٣ - استخلاص قصد المتعاقدين متروك لمحكمة الموضوع .
		للتكييف القانوني لهذا القصد . مسألة قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض .
٩٥١	١٥٢	(الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢)
		٤ - استخلاص محكمة الموضوع نية الايصاء من تصرفات المورث الأخرى . صحيح .
١٠٦١	١٧٠	(الطعن رقم ١٨١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١٦)
		٥ - قرينة المادة ٩١٧ مدى . قوامها . احتفاظ المتصرف بحيازة العين ، وبحقه في الانتفاع بها مدى حياته .
		لقاضى الموضوع التحرى عن قصد المتصرف في ضوء ظروف الدعوى .
١٠٦١	١٧٠	(الطعن رقم ١٨١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١٦)

الصفحة	القائمة	
		(ثالثا) تعديل العقد .
		سلطة قاضي الموضوع في تعديل أجر الوكالة المتفق عليه .
		إستثناء من قاعدة الاتفاق شريعة المتعاقدين . مناط استعمال
		هذه السلطة . وجوب أن يعرض القاضي عند تعديل الأجر
		المتفق عليه للظروف والمؤثرات التي اقتضت ذلك .
٣٢٩	٥٣	(الطن رقم ٤٨٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
		(رابعا) مسائل الواقع .
		١ — بحث تحقق اتحاد الموضوع أو عدم تحققه في الدعويين .
		أمر يستقل به قاضي الموضوع .
٢٩٥	٤٨	(الطن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٤)
		٢ — سلطة محكمة الموضوع في إثبات الموجب للصولية
		العقدية . تقدير موضوعي .
٧٥٦	١٢٢	(الطن رقم ٢٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢٠)
		٣ — تحصيل الحكم لما ورد بسند الشحن من أنه يفيد
		الاتفاق على تطبيق قانون أجنبي أو لا يفيد ذلك . من مسائل
		الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع .
٨٤٣	١٣٦	(الطن رقم ١٨٦ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١٩)
		٤ — تقدير وسائل الإكراه ومبلغ جسامتها وتأثيرها في نفس
		المتعاقد . أمور موضوعية يستقل بها قاضي الموضوع .
١٠٢٢	١٦٣	(الطن رقم ١٤٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٩)
		٥ — واقعة وجود فرع لشركة أجنبية في مصر من مسائل
		الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع .
١٢١٦	١٩٩	(الطن رقم ١٤٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		٦ — الإرهاق في تنفيذ الالتزام الذي يهدد المدين بخسارة فادحة . شرط لتطبيق المادة ١٤٧/٢ مدني . تقدير مدى الإرهاق . يدخل في السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع . (الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/١٥) ... ٢٠١ ... ١٢٣٤
		٧ — استخلاص ثبوت الضرر أو نفيه . واقع يستقل به قاضي الموضوع . (الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٣١) ... ٢١٥ ... ١٣١١
		(خامسا) الإثبات . (١) البيئة . ١ — تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها هو ما يستقل به قاضي الموضوع . (الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٣) ... ١٣ ... ٧٠
		٢ — تقدير الشهادة متروك لقاضي الموضوع حسبما يطمئن إليه وجدانه . (الطعن ٥٣١ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢) ... ٣٧ ... ٢٣٢
		٣ — استقلال قاضي الموضوع بتقدير أقوال الشهود طالما لم يخرج عن مدلولها . عدم جواز إثارة الجدل في هذا الشأن أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٣٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٣١) ... ٨٥ ... ٥٣١
		٤ — لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في تقدير طريق الإثبات الذي تأمر به وفي الأخذ بنتيجته من عدمه . لا عليها إن حكمت لخصم عجز عن إثبات دعواه بالبيئة . أدامت أقامت قضاءها على ما يؤدي إليه مما استخلصته من الأوراق . (الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦) ... ٦٢ ... ٣٨١

الصفحة	القائمة	
		٥ — محكمة الموضوع لها أن تأخذ بمبنى للشهادة دون معنى آخر احتمله .
٧١٤	١١٦	(الطعن رقم ١٠١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢٨)
		٦ — جواز الشهادة المماعية حيث تجوز الشهادة الأصلية . مخضوع تقديرها لقاضى الدعوى .
٧٣٥	١١٩	(الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٣٥ — جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠)
		٧ — تقدير أقوال الشهود . مرهون بما يطمئن إليه وجدان قاضى الموضوع .
١١٦١	١٩٠	(الطعن رقم ١١ لسنة ٣٧ ق — "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٠/١١/٢٥) .
		٨ — لمحكمة الموضوع أن تستدل على نوع وضع اليد من أى تحقيق قضائى أو إدارى أو من شهادة شاهد لم يؤد اليمين أمامها . لا رقابة لمحكمة النقض عليها فى ذلك .
١٣١٩	٢١٦	(الطعن رقم ٢١١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٣١)
		٩ — المدعى هو المكلف بإثبات دعواه . رفض المحكمة إصدار حكم جديد بإحالة الدعوى إلى التحقيق . لا عيب .
٥٨١	٩٣	(الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٧)
		١٠ — طلب الإحالة إلى التحقيق . عدم التزام محكمة الموضوع بإجابته ما دامت قد وجدت فى الدعوى ما يكفى لتكوين اعتقادها .
١٠٧٩	١٧٣	(الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٥)
		١١ — محكمة الموضوع . سلطتها فى أن تعول على نتيجة التحقيق الذى أجراه الخبير ورفض طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق .
١٠١٥	١٦٢	(الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٩)

الصفحة	القاعدة	
		١٢ — سلطة محكمة الموضوع في عدم إجابة طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق . مناط ذلك .
١٢٢٧	٢٠٠	(الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/١٠)
		١٣ — عدم تمسك الطاعن بصفة جازمة بطلب الإحالة إلى التحقيق أو نذب خير . لا يقبل منه النعي على الحكم بالقصور في هذا الخصوص . حق محكمة الموضوع في الأمر بالتحقيق من تلقاء نفسها . جوازي لها لا معقب لمحكمة النقض عليها .
١٢٦٣	٢٠٦	(الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/١٧)
		١٤ — سلطة محكمة الموضوع في عدم إحالة الدعوى إلى التحقيق . مناط ذلك .
١٣١٩	٢١٦	(الطعن رقم ٢١١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٣١)
		١٥ — إثبات وضع اليد بالقرائن . جائز . إجراء التحقيق ليس حقا للخصوم . حسب محكمة الموضوع بيان القرائن المقبولة التي اعتمدت عليها ، والأسباب السائغة لرفض طلب التحقيق .
١٢٧٢	٢٠٨	(الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٢)
		” المانع الأدبي ”
		١٦ — تقدير قيام المانع من الحصول على دليل كتابي . يستقل به قاضي الموضوع . وجوب قيام هذا التقدير على أسباب سائغة .
٣٥	٦	(الطعن رقم ٤٥٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٨)
		١٧ — قيام المانع الأدبي . لا يوجب على المحكمة إحالة الدعوى إلى التحقيق .
٢٧١	٤٤	(الطعن رقم ٥٨٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		(ب) القرائن .
		١ — قيام المحكم على جملة قرائن متسائدة . عدم جواز مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها .
٧٠	١٣	(الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٣)
		٢ — لمحكمة الموضوع السلطة النامة في استخلاص القرائن . لا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك متى كان الاستخلاص سائغا .
١١٩	٢١	(الطعن رقم ٤٨٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٥)
		٣ — عدم قابلية الصورية في الدعوى للنجزة . لمحكمة الموضوع أن تعول في قضائها على قرائن تتعلق بنحصر آخر غير مدعى الصورية .
٣٨١	٦٢	(الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٩)
		٤ — محكمة النقض لا شأن لها فيما يستتبطه قاضي الموضوع من القرائن . له أن يأخذ — عند تقدير الدليل — بنتيجة دون أخرى ولو كانت محتملة متى أقام قضاؤه على أسباب مائغة .
١١٩٧	١٩٦	(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٨)
		٥ — تقدير القرائن مما يستقل به قاضي الموضوع . له — عند تقدير الدليل — أن يأخذ بنتيجة دون أخرى ولو كانت محتملة .
١٢٥٠	٢٠٣	(الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/١٥)
		(ج) الخبرة والمعاينة .
		١ — عدم التزام محكمة الموضوع بإجابة الخصوم بتعيين خبير مرجع متى وجدت في تقرير الخبير المنتدب ومن القرائن الأخرى ما يكفي لإقناعها بالرأي الذي انتهت إليه .
١٥٩	٢٧	(الطعن رقم ٣٤٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — رأى الخبير عنصر من عناصر الإثبات يخضع هو وعمله لتقدير محكمة الموضوع .
٣٢٢	٥٢	(الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
		٣ — اعتماد المحكمة على المضاهاة التي أجرتها بنفسها بالإضافة إلى تقرير الخبير الذي ندبته ليس فيه تناقض . فاضى الموضوع هو الخبير الأهل فيما يتعلق بالوقائع المطروحة عليه .
٣٢٢	٥٢	(الطعن رقم ٤٣٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٣٦)
		٤ — جواز ندب رئيس مكتب أبحاث التزوير الذي سبق أن اعتمد تقرير الخبير المنتدب في الدعوى ليعيد النظر في التقرير على ضوء اطلاعه على التقرير الاستشاري . عدم تفيد المحكمة برأى خبير معين . عدم التزام المحكمة بالرد على طلب ندب خبير جديد . مناط ذلك . إعادة المأمورية إلى الخبير . سلطة المحكمة التقديرية في ذلك .
٥٥٩	٩٠	(الطعن رقم ٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢)
		٥ — محكمة الموضوع لها أن تأخذ بتقرير الخبير الاستشاري دون رأى الخبير الذي ندبته لتحقيق التزوير ، ولها إجراء المضاهاة بنفسها .
٧١٤	١١٦	(الطعن رقم ١٠١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢٨)
		٦ — لمحكمة الموضوع تقدير رأى الخبير ولو في مسألة فنية دون الاستعانة برأى آخر . طلب ندب خبير مرجح . جدل موضوعي . عدم جواز إثارتها أمام النقض .
٩٠٨	١٤٥	(الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٦)
		٧ — انتقال المحكمة للعائنة من الرخص المخولة لها . لامعقب على سلطتها في ذلك متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لافتنائها .
٦٥٣	١٠٤	(الطعن رقم ٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		(د) الإقرار
		١ — للقاضى السلطة التامة فى تفسير إقرارات الخصوم وتقديرها .
٢٤	٥	(الطعن رقم ٥٧٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٨)
		٢ — الإقرار الوارد بحضور الشكوى الإدارية . إقرار غير قضائى . للقاضى مطلق الحرية فى تقدير قوته فى الإثبات أو تجزئته .
٢٣٢	٣٧	(الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٣)
		٣ — الإقرار المكتوب الصادر فى غير مجلس القضاء . غير ملزم حتما . خضوعه لتقدير قاضى الموضوع .
٢٩٠	٤١	(الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٤)
		(هـ) ضم الأوراق :
		١ — عدم إلزام المحكمة بضم أوراق للدعوى متى كانت الأوراق المقدمة فيها كافية لتكوين عقيدتها .
٥٥٩	٩٠	(الطعن رقم ٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢)
		٢ — تكليف الخصم بتقديم ورقة تحت يده وفقا لنص المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات . متروك لتقدير محكمة الموضوع .
١٢٦٣	٢٠٦	(الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/١٧)
		(سادسا) تقدير الدليل .
		١ — سلطة محكمة الموضوع فى الأخذ بما تطعن إليه من أدلة وإطراح ما عداها .
٢٢٢	٥٢	(الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — محكمة الموضوع هي وحدها صاحبة الحق في تقدير الأدلة وترجيح ما تطعن إليه منها .
٣١٨	٦٠	(الطعن رقم ٥٧٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
		٣ — تقدير كفاية أسباب الفسخ من شأن محكمة الموضوع .
		عدم التزام الحكم تعقب كل حجج الخصم والرد عليها استقلالاً .
٤٥٠	٧٢	(الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٧)
		٤ — وجوب الادعاء بالتزوير بتقرير في قلم الكتاب .
		عدم سلوك هذا السبيل . حتى محكمة الموضوع في اعتبار العقد صحيحاً ما دامت لم تر من ظروف الدعوى أنه مزور .
٦٧٧	١٠٩	(الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢٢)
		٥ — تقدير أدلة الصورية هو مما يستقل به قاضي الموضوع .
٧١٤	١١٦	(الطعن رقم ١٠١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢٨)
		٦ — سلطة قاضي الموضوع في تقدير أدلة للصورية واستخلاص عناصر الغش وتقدير ما يثبت به وما لا يثبت .
١٣٢٨	٢١٧	(الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٣١)
		٧ — كفاية التحريات التي تسبق الإعلان للنيابة . أمر يرجع فيه لظروف كل واقعة على حدة ويخضع لتقدير محكمة الموضوع .
٧٤٨	١٢١	(الطعن رقم ٣٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠)
		٨ — تقدير كفاية التحريات قبل إعلان الخصم في النيابة يرجع لظروف كل واقعة على حدة . محكمة النقض لها سلطة تقديرية شأنها في ذلك شأن محكمة الموضوع .
١٠٩٢	١٧٥	(الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		٩ — لقاضى الموضوع سلطة بحث الدلائل ، واستخلاص ما يراه متفقاً مع واقع الدعوى . لارقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك متى كان استخلاصه سليماً .
١١٩٧	١٩٦	(الطن رقم ٢٠٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٨)
		١٠ — لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في تقدير الأدلة المطروحة عليه .
١٣٤٠	٢١٩	(الطن رقم ٢٨٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٣١)
١٣١١	٢١٥	(والطن رقم ١٧٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/١)
		(سابعاً) إعادة الدعوى للمرافعة .
		١ — سلطة محكمة الموضوع التقديرية في رفض طلب فتح باب المرافعة . مناط ذلك .
٧٦٢	١٢٢	(الطن رقم ٦٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠)
		٢ — فتح باب المرافعة بعد حجز الدعوى للحكم . من إطلاقات محكمة الموضوع .
١١٦١	١٩٠	(الطن رقم ١١ لسنة ٣٧ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٠/١١/٢٥)
		٣ — استغلال محكمة الموضوع بتقدير جدية طلب إعادة الدعوى للمرافعة . رفض هذا الطلب لأسباب سائغة . لإخلال بحقوق الدفاع .
١٣٢٨	٢١٧	(الطن رقم ٢٧٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/١)
		مسئولية
		(أولاً) المسؤولية العقدية .
		١ — المدين في المسؤولية العقدية — في غير حالات الغش والخطأ الجسيم — يلتزم بتعويض الضرر المتوقع وقت التعاقد . معيار الضرر المتوقع موضوعي لا شخصي .
٥٣٨	٨٦	(الطن رقم ٤٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٣١)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — التزام الناقل — في حالة فقد البضاعة أو هلاكها أثناء الرحلة البحرية — بتعويض المارسل إليه عما لحقه من خسارة وما فاتته من كسب .
٥٣٨	٨٦	(الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٣١)
		٣ — سلطة محكمة الموضوع في إثبات الموجب للمسئولية العقدية .
٧٥٦	١٢٢	(الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠)
		٤ — الاتفاق في شروط المزايدة على حق وزارة التموين في مصادرة التأمين والتزام الرامى عليه المازاد بأجرة التخزين والمصاريف الإدارية والفوائد عند إخلاله بالتزاماته . شرط جزائي يتضمن تقديرا إتفاقيا للتعويض . جواز تخفيضه وفق حكم المادة ٢٢٤ من القانون المدني .
٧٦٧	١٢٤	(الطعن رقم ٧١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠)
		٥ — تقرير الحكم مسؤولية البك نحو عميله . بأسباب كافية لحمل فضائه . النعي عليه فيما تزيد فيه به — ذلك غير منتج .
٩٨٦	١٥٩	(الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٤)
		٦ — التزام المقاول بضمان عيوب البناء . إلتزام بنتيجة . تحقق الضمان إذا تبين وجود العيب في البناء خلال عشر سنوات من وقت التسليم ولو لم تنكشف آثار العيب إلا بعد انقضاء هذه المدة .
١٠٦٨	١٧١	(الطعن رقم ٤١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٣)
		٧ — بيان الحكم في أسبابه عناصر الضرر . لا يعيبه بعد ذلك تقدير تعويض إجمالي عن تلك العناصر .
١١٨٩	١٩٤	(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		٨ — نفى الخطأ في المسؤولية العقدية . يكون باثبات المتعاقد أن عدم تنفيذه لالتزاماته يرجع للقوة القاهرة أو السبب الأجنبي أو خطأ المتعاقد الآخر .
١١٤٨	١٨٧	(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/٢٤)
		٩ — المدين في المسؤولية العقدية يلتزم بتعويض الضرر المتوقع عادة وقت التعاقد . الضرر المتوقع يقاس بمعيار موضوعي لأشخاص .
١٢٠٨	١٩٧	(الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٨)
		١٠ — إخلال الناقل بالتزامه بتسليم البضاعة للمرسل إليه بميناء الوصول . يوجب تعويض المرسل إليه عما لحقه من خسارة وما فاتته من كسب .
١٢٠٨	١٩٧	(الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٨)
		(ثانياً) المسؤولية التقصيرية .
		١ — استيلاء وزارة التربية والتعليم على عقار بناء على القانون ٧٦ لسنة ١٩٤٧ . التزامها برده عند انتهاء الاستيلاء بالحالة التي كان عليها وقت الاستلام . إخلالها بهذا الالتزام يوجب عليها التعويض .
١٩٧	٣٢	(الطعن رقم ٤٩٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)
		٢ — الاستيلاء على عقار ليكون مدرسة . إساءة استعمال وإحداث تدمير به وقطع بعض أشجاره . لا يدخل في نطاق الاستعمال غير العادي بل هو خطأ جسيم يستوجب تعويضاً مستقلاً عن الضرر الناشئ عنه .
٣٥٢	٥٧	(الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
٣٩٦	٦٤	٣ — استعمال القاصر طوقا احتيالية لإخفاء نقص أهليته عند التعاقد . لا يمنع من طابعه إبطال العقد . وجوب مسألته عن التعويض للغش الذي صدر منه . م ١١٩ مدني . (الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٣)
٩٦١	١٥٤	٤ — إبطال العقد للفاط . جواز الحكم بالتعويض عند توافر شروط الخطأ الموجب للمسئولية التقصيرية في جانب المتعاقد الذي تسبب في هذا الإبطال ، باعتبار أن العقد واقعة مادية . (الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢)
٥٢٤	٨٤	٥ — صدور قرار من السلطة القائمة على أعمال التنظيم بهدم البناء الآيل للسقوط . تنفيذ هذا القرار في غير أحوال الخطر الداهم والضرورة القصوى بإخلاء العقار وهدمه . شرطه . صدور حكم قضائي بذلك . (الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٣١)
٤٤٦	٧١	٦ — مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة . مسؤولية تبعية مقررة بحكم القانون . إعتبار المتبوع في حكم الكفيل المتضامن . رفض دعوى التعويض قبل التابع لإنتفاء مسؤوليته عن الوافعة المطالب بالتعويض من أجلها . لازم ذلك زوال الأساس الذي تقوم عليه مخاصمة المتبوع بانتفاء مسؤولية التابع بحكم نهائي . عدم قبول الطعن بالنقض بالنسبة للتابع . مقتضى ذلك عدم قبوله بالنسبة للمتبوع . (الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٢)
٦١١	٩٨	٧ — الخطأ العمد أو الجسيم عند اتخاذ الدائن إجراءات التنفيذ على أموال مدينه . موجب لمسئوليته عما يلحق الغير من ضرر . (الطعن رقم ٥٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		٨ — المحضر أو غيره ممن يباشر إجراء التنفيذ الجبرى . وكلاء عن طالب التنفيذ في توجيه الإجراءات . م ٧ من قانون المرافعات السابق . مساءلة طالب التنفيذ مسؤولية مباشرة عما يصيب الغير من ضرر .
٩١١	٩٨	(الطعن رقم ٥٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٤/٤/١٩٧٠) ٩ — التسجيل نظام شخصى يجرى وفقا للأسماء لا بحسب العقارات . لا يصحح العقود الباطلة أو يكمل العقود الناقصة . قيام مصلحة الشهر العقارى ببحث أصل الملكية أو الحق العيني يتم في حدود البيانات المقدمة من أصحاب الشأن والأوراق المؤيدة لها . إجراء الشهر بعد التحقق من صحة هذه البيانات . لا مسؤولية .
٩٢٩	١٤٨	(الطعن رقم ٥٤١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢٨/٥/١٩٧٠) ١٠ — استخلاص ثبوت الضرر أو نفيه . واقع يستقل به قاضى الموضوع .
١٣١١	٢١٥	(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٣١/١٢/١٩٧٠) ١١ — مسؤولية تقصيرية . تسبب سائق فى تقي المسؤولية . مثال فى إنتاج فيلم سينمائى .
١٣١١	٢١٥	(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٣١/١٢/١٩٧٠)
معارضة		
		١ — وضع تقرير تلخيص وتلاوته . قبل المرافعة — قبل صدور القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ — عدم وجوبه فى الدعاوى التى لا تعرض على التحضير ، ومنها المعارضة فى أمر الأداء .
٧١٤	١١٦	(الطعن رقم ١٠١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٢٧/٤/١٩٧٠) ٢ — التغلیم فى الحكم القاضى بتحديد ميعاد للتوقف عن الدفع يكون بطريق المعارضة لا بدعوى مبتدأة .
١٠٧٤	١٧٢	(الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢٥/٦/١٩٧٠)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - ميعاد المعارضة في حكم تعيين تاريخ التوقف عن الدفع بالنسبة للدائنين مرتبط بالمواعيد المقررة لتحقيق الديون وتأبيدها . حقهم في المعارضة يظل قائماً طالما كانت تلك المواعيد قائمة .
١٠٧٤	١٧٢	(الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٥)
		٤ - عدم تقديم الربان البراهين المبررة لنقص البضاعة لمصاحبة الجمارك خلال الأربعة أشهر المنصوص عليها في اللائحة الجمركية . حقه في تقديمها بعد هذا الميعاد إلى المحكمة التي تنظر المعارضة في قرار المصاحبة الصادر بالفراصة . هـ ذلك .
١٢٥٨	٢٠٥	(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/١٧)

معاهدات

		تطبيق أحكام معاهدة بروكسل . مناطه . أن يكون سند الشحن محرراً في دولة موقعة عليها ، وأن يكون الناقل والشاحن كلاهما منتميا لإحدى الدول المنضمة للمعاهدة . الإتحاد السوفيتي ليس من بينها .
٨٤٣	١٣٦	(الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٩)

مقاوله

		١ - فسخ عقد المقاوله . رجوع المقاول بقيمة ما استحدثه من أعمال لا يكون إلا استناداً إلى مبدأ الإثراء بلا سبب لا إلى العقد الذي فسخ . المثرى يلتزم برد أقل للقيمتين ، الإثراء أو الافتقار .
٤٥٠	٧٢	(الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — التزام المقاول بضمان هيوب البناء . التزام بنتيجة . تحقق الضمان إذا تبين وجود العيب في البناء خلال عشر سنوات من وقت التسليم ولو لم تنكشف آثار العيب إلا بعد انقضاء هذه المدة .
١٠٦٨	١٧١	(الطعن رقم ٤١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٣)
		٣ — عقد المقابلة . ضرورة تنفيذه مرهقا بسبب حادث استثنائي غير متوقع عند التعاقد . جواز فسخ العقد أو زيادة أجر المقاول . المسادتين ٢/١٤٧ و ٤/٦٥٨ مدني .
١١٤٨	١٨٧	(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/٢٤)
ملكية		
أسباب كسب الملكية :		
(أولا) العقد .		
		١ — الملكية لا تنتقل من البائع إلى المشتري إلا بالتسجيل تصرف البائع بالبيع إلى مشتر آخر بادر إلى تسجيل عقده . لا يمنع من انتقال الملكية إليه تدليسه أو تواطؤه مع البائع .
٥٨١	٩٢	(الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٧)
		٢ — مجرد تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد لا يكفي لإعتبار العقد مسجلا ما لم يصدر حكم بذلك ويؤثر به على هامش تسجيل الصحيفة . الحق الذي يقرره الحكم ينسحب إلى تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى متى تم التأشير به .
٦٧٧	١٠٩	(الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢٣)
		٣ — وقوع هبة الدين صحيحة . انتقال ملكية الدين يقتضي حقة الهبة . رسوم اد بعض أموال المدين على الموهوب له وخصم ثمنها من الدين . تملكه هذه الأموال بطريق الشراء .
٧٣٥	١١٩	(الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - تصرف المورث الوارد بالمادة ٩١٧ مدني هو تصرفه إلى أحد ورثته فيما يملك . ثبوت عدم ملكية المورث للعقار المتنازع عليه . تعرض الحكم لبحث ما إذا كانت حيازة المورث للعقار لنفسه أم بوصفه نائبا . أسباب زائدة لا يعيب الحكم الخطأ فيها .
٧٣٥	١١٩	(الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠)
		٥ - التسجيل نظام شخصي يجري وفقا للأسماء لا بحسب العقارات . لا يصحح العقود الباطلة أو يكمل العقود الناقصة . قيام مصلحة الشهر العقاري ببحث أصل الملكية أو الحق العيني يتم في حدود البيانات المقدمة من أصحاب الشأن والأوراق المؤيدة لها . إجراء الشهر بعد التحقق من صحة هذه البيانات لامتثالية .
٩٢٩	١٤٨	(الطعن رقم ٥٤١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٨)
		(ثانيا) التقادم المكتسب
		١ - الدعوى بملكية الوقف - قبل العمل بالقانون المدني الحالي - لا تسقط لمجرد الإهمال مدة ٣٣ سنة . ملكية الأموال الموقوفة خيرية أو أهلية . جواز اكتساب ملكيتها بالتقادم بحيازتها مدة ٣٣ سنة . تعديل المادة ٩٧٠ مدني بالقانون ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ . صيرورة تملك أعيان الوقف الحري محظورا .
٢٢٧	٣٦	(الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٣)
		٢ - وضع اليد على الأموال العامة مهما طال مدته لا يكتسب الملكية إلا إذا وقع بعد انتهاء تخصيصها للنفعة العامة . وجوب إثبات انتهاء تخصيصها للنفعة العامة ثم إثبات وضع اليد بعد ذلك المدة الطويلة المكتسبة لل ملكية بشرائطها القانونية .
٤٨٠	٧٧	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٩)

الصفحة	القائمة	
		٣ — التزام البائع بضمان عدم التعرض للمشتري . التزام شخصي ينشأ عن عقد البيع ولو لم يسجل . إنتقال هذا الالتزام من البائع إلى ورثته . يتمتع عليهم مثله منازعة المشتري إلا إذا توافرت لديهم أو لدى مورثهم بعد تاريخ البيع شروط التقادم المكسب .
٦٥٨	١٠٥	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٦/٤/١٩٧٠)
		٤ — تدليل الحكم على ملكية المطعون عليه بالتقادم الطويل المدة . نفيه مع ذلك قيام السبب الصحيح على أساس ملكية البائع للطاعن . تناقض تهاربه الأسباب .
٧٤٨	١٢١	(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ٣٠/٤/١٩٧٠)
		٥ — حسن نية المشتري من غير مالك — بصدد التقادم الخمسي المكسب — وجوب توافره عند تاقى الحق .
٧٤٨	١٢١	(للطعن رقم ٢٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ٣٠/٤/١٩٧٠)
		٦ — الملكية حتى دائم . لا يمنع ذلك من اكتساب الغير هذه الملكية إذا توافرت له الحيابة بشروطها .
٨٠٢	١٣٠	(الطعن رقم ١١١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٢/٥/١٩٧٠)
		٧ — حيازة الشريك في العقار للشائع حصصة أحد الشركاء المشتاعين حيازة تقوم على معارضة حتى المالك لها مدة ١٥ سنة دون انقطاع . أثره . كسب ملكية هذه الحصصة بالتقادم .
٨٦٢	١٣٨	(الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩/٥/١٩٧٠)
		٨ — جواز تغيير صفة الحائز بسبب وقى الى حائز بقصد التملك . شرطه . مجابهة المالك بهذا القصد القاطع .
٨٦٢	١٣٨	(للطعن رقم ١٢٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩/٥/١٩٧٠)

الصفحة	القاعدة	
		٩ — حيازة الشريك للوصة الشائعة تصلح أساسا لتملكها بالتقادم . متى قامت على مناهضة حتى باقى المالكين بما لا يترك مجالا لشبهة الغموض أو مظنة التصالح .
٩٩٨	١٦٠	(الطن رقم ١٣٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٩)
		١٠ — حيازة النائب هي حيازة للأصيل . حيازة المستأجر تقوم لمصاحبة المؤجر . للأخير الإمتداد إليها فى حساب مدة التقادم المكسب للملكية .
٩٩٨	١٦٠	(الطن رقم ١٣٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٩)
		وراجع . (تقادم . "تقادم مكسب") .
		قرار الوزير بتقرير المنفعة العامة :
		صدور قرار الوزير المختص بتقرير المنفعة العامة ونشره بالجريدة الرسمية . أثره فى انتقال ملكية المقارات اللازمة لتنفيذ المشروع للدولة وإخطار ذوى الشأن . لا يصدق إلا بالنسبة للمقارات التى تقرر لزومها لأعمال المنفعة العامة . عدم تناول الحكم دفاع الطاعن من أن عقاره غير لازم للمشروع بما يصلح ردا عليه . قصور .
٥٧٠	٩١	(الطن رقم ٦٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢)
		ملكية المسقاة الخاصة :
		المسقاة طبقا للأئحة الزرع والجسور هى كل قناة معدة لرى أراضي بلد واحد أو بلدين أو لرى أرض مالك واحد أو عائلة مشتركة . اعتبارها من الأملاك الخاصة . التزام المنتفعين بها بنفقات تطهيرها .
١٠٤٩	١٦٨	(الطن رقم ٢٠٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١١)

الصفحة	القائمة	
		دعوى الملكية :
		١ — المنازعات الواردة بالمادة ٢٧ من قانون المحجز الإداري التي يفصل فيها على وجه السرعة . هي التي ترفع أثناء إجراءات المحجز وقبل إتمام البيع . عدم انطباق المادة المذكورة على الدعاوى التي ترفع بأحقية المدعى للعقار أو المنقول الذي تم بيعه . قانون المرافعات هو الواجب التطبيق . دعوى الاستحقاق التي يفصل فيها على وجه السرعة وفق المادة ٨٢ مرافعات هي التي ترفع من الغير أثناء إجراءات التنفيذ . الدعوى التي ترفع بعد التنفيذ ورسوم المزايدة دعوى ملكية عادية . استئناف حكمها يتم بعريضة وليس بتكليف بالحضور .
١٤٩	٢٦	(الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)
		٢ — المطالبة بتثبيت ملكية أطيان زراعية . موضوع قابل للتجزئة . بطلان الطعن بالنسبة لأحد المطعون عليهم مقصور عليه . لا أثر له بالنسبة لباقي المطعون عليهم .
١٣١٩	٢١٦	(الطعن رقم ٢١١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٣١)
		ملكية الشفيع :
		ملكية المستأجر للبناء الذي يقيمه بالأرض المؤجرة . لا تصالح سنداً لأخذ هذه الأرض بالشفعة باعتباره جارا مالكا .
١٠٩٧	١٧٦	(الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٠/٢٧)
		القيود على الملكية :
		” حق الارتفاق “
		١ — تحصيل محكمة الموضوع من أوراق الدعوى أن إرادة الطرفين اتجهت إلى التنازل عن حق الارتفاق بالمطل المقرر

الصفحة	المادة	
		للعقار المبيع . تبريرها ذلك بما لا يخرج في تفسيرها عن المعنى الظاهر لعبارة العقد وإعمالها لأثر هذا التنازل الذي يتم بالارادة المنفردة . لا قصور ولا خطأ في القانون .
١١٢	٢٠	(الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٥)
		٢ — إنتقال العقار المبيع إلى المشتري بالحالة التي حددها الطرفان في عقد البيع . مثال في حق الارتفاق .
١١٢	٢٠	(الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٥)
		٣ — حق الارتفاق بتخصيص المالك الأصلي . ظهوره في الوجود بعد صيرورة العقارين مملوكين لمالكين مختلفين . بقاء هذا الحق لصالح العقار المرتفق ما لم يتضمن السند الذي فصل ملكية العقارين شرطا صريحا مخالفا .
٩٥١	١٥٢	(الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢)
		الملكية الشائعة :
		راجع : (ش . شيوخ)
		موطن
		(أولا) الموطن الأصلي .
		الموطن في الشريعة الإسلامية . معناه . الموطن يحتمل التعدد . ولا ينقص بموطن السكن .
١١٦١	١٩٠	(الطعن رقم ١١ لسنة ٣٧ ق — "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٠/١١/٢٥)
		(ثانيا) الموطن المختار :
		١ — الموطن المختار المبين في ورقة إعلان الحكم الابتدائي . هو الذي يعتد به عند إعلان الاستئناف .
٢٦٢	٤٣	(الطعن رقم ٥٢٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١٠)

الصفحة	القاعدة	
٩٤١	١٥٠	٢ — إعلان الطعن في الحكم في المحل المختار . شرط صحته . اتخاذ الخصم له محلا مختارا في ورقة إعلان الحكم . إعتبار ذلك قرينة قانونية على قبول إعلانه بالطعن فيه . لا يعد كذلك اتخاذ محل مختار في إعلان صحيفة الاستئناف المقابل . (الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٨)
١٢٧٢	٢٠٨	٣ — إعلان الطعن في الموطن المختار . شرطه . إتخاذ الخصم له محلا مختارا في ورقة إعلان الحكم . (الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٢)
موظفون		
٣	١	١ — عدم جواز حساب المبالغ التي تستحق نظير ضم مدة العمل السابقة وفقا للسادة ٤١ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ إلا بالنسبة للمعينين بعد العمل بالقانون المذكور ، دون المعينين قبله . (الطلب رقم ٥ لسنة ٣٣ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٠/١/٢٧)
٣	١	٢ — تسوية أقساط المعاش والبدء في خصمها طبقا للقانون ٣٦ لسنة ١٩٦٠ . عدم جواز الإفادة من أحكام القانون اللاحق ٥٠ لسنة ١٩٦٣ (الطلب رقم ٥ لسنة ٣٣ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٠/١/٢٧)
١٠٥٥	١٦٩	٣ — المرشد في ميناء الإسكندرية لا يعد موظفا عموميا . هند قيامه بإرشاد السفينة يعد تابعا للجهاز الذي ينوب عنه الربان . قيام علاقة من علاقات القانون الخاص بين المرشد والسفينة هند مساعدته لها في حالة الخطر (الطعن رقم ١١٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١٦)

الصفحة	القاعدة	
١٣٤٤	٢٢٠	٤ — منع الموظفين من الجمع بين وظائفهم وبين الأعمال الأخرى مخالفة ذلك لا تعدو أن تكون مخالفة إدارية لا تنال من صحة التصرفات التي يبرمها أولئك الموظفون . (الظمن رقم ٣١٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٣١)

(ن)

نزاع الملكية للنفعة العامة . نظام عام . نقابات نقد .
نقض . نقل بحرى .

نزاع الملكية للنفعة العامة

تقرير المنفعة العامة :

٥٧٠	٩١	١ — صدور قرار الوزير المختص بتقرير المنفعة العامة ونشره بالجريدة الرسمية . أثره في انتقال ملكية العقارات اللازمة لتنفيذ المشروع للدولة وإخطار ذوى الشأن . لا يصح — بدق إلا بالنسبة للعقارات التي تقرر لزومها لأعمال المنفعة العامة . عدم تناول الحكم دفاع الطاعن من أن عقاره غير لازم للمشروع بما يصلح ردا عليه . قصور . (الظمن رقم ٦٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢)
-----	----	--

٢ — عدم اقتصار صفة المال العام على الأموال التي تخصص بالفعل للنفعة العامة . شمولها أيضا الأموال التي تخصص لهذه المنفعة بقانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص .

١٢٩١	٢١١	(الظمن رقم ٢١٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٤)
------	-----	--

الصفحة	القاعدة	
		تقدير التعويض :
		١ — نزع ملكية جزء من العقار . وجوب مراعاة ما طرأ على قيمة الجزء الباقي من نقص أو زيادة بسبب أعمال المنفعة العامة . المبالغ الواجب خصمه أو إضافته إلى قيمة التعويض لا يزيد عن نصف القيمة المستحقة للمالك .
٦٥	١٢	(الطعن رقم ٤٤٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٣/١/١٩٧٠)
		٢ — لجنة المعارضات التي أنشأها القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . هيئة إدارية ذات اختصاص قضائي ، إذ ناط بها المشرع الفصل في الخلاف القائم بين المصلحة وذوى الشأن على التعويضات المقدرة لهم عن نزع الملكية .
٤٩٧	٧٩	(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩/٣/١٩٧٠)
		ولاية المحكمة :
		١ — ولاية المحكمة الابتدائية عند نظر الطعون في قرارات لجان المعارضات في نزع الملكية . قاصرة على النظر في هذه الطعون . المحكمة ليست هيئة مخصصة بتقدير التعويض ابتداء . الحكم فيها هو حكم انتهائي . عدم جواز الطعن في الحكم تطبيقاً لنص المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات السابق بدعوى بطلان الحكم أو قيامه على إجراءات باطلة .
٢٩٥	٤٨	(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢٤/٢/١٩٧٠)
		٢ — ولاية المحكمة الابتدائية قاصرة على نظر الطعون التي تقدم إليها من المصلحة أو من أصحاب الشأن في قرارات لجان المعارضات . هذا الطعن من نوع خاص وله أوضاع متميزة . لا تتعدى ولايتها النظر في مدى موافقة قرار اللجنة لأحكام القانون . ما لم يسبق عرضه على اللجنة وما لم تصدر قراراً فيه

الصفحة	القاعدة	
		لا يجوز طرحه إبتداء أمام المحكمة . لا يتسع الطعن أمام المحكمة للطلبات الجديدة .
٤٩٧	٧٩	(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٩)
		لإنتهائية الحكم :
		١ - إنتهائية الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في الطعن المرفوع إليها في قرار لجنة المعارضات . قاصرة على الأحكام التي تصدرها المحكمة في حدود النطاق الذي رسمه القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ .
٤٩٧	٧٩	(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٩)
		٢ - إنتهائية الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في الطعن في قرار لجنة المعارضات وفقا لنص المادة ١٤ من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . عدم انطباق النص إذا كان الحكم صادرا في ظل أحكام القانون السابق رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ . وجوب تطبيق القواعد العامة في قانون المرافعات من حيث جواز الاستئناف .
٧٢٦	١١٧	(الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢١)
		نظام عام
		١ - الممولون الذين يتقدمون باقراراتهم في الميعاد . وجوب إخطارهم بعناصر تقدير الضريبة على النموذج رقم " ١٨ " ثم الربط على النموذج رقم " ١٩ " . الممولون الذين لم يتقدموا باقراراتهم أو الذين قدموها بعد الميعاد . كفاية ربط الضريبة عليهم على النموذج رقم " ١٩ " . تنظيم إجراءات ربط الضريبة . متعلق بالنظام العام .
١٢	٣	(الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٧)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع . الطعن فيها . مناطه . انتهاء الخصومة كلها أو بعضها . الخصومة التي ينظر إلى انتهائها هي الخصومة الأصلية لا تلك التي تثار عرضاً في خصوص دفع شكوى أو مسألة فرعية متعلقة بالإثبات . الحكم في ادعاء فرعى بالتزوير بالرد والبطالان ، لا تنتهى به الخصومة . عدم جواز الطعن فيه على استقلال . محكمة النقض تقضى به من تلقاها نفسها اتعاقبه بالنظام العام .
٣٩	٧	(الطعن رقم ٤٦٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٨)
		٣ — الأصل أن العامل غير مكلف بإثبات ما يدعيه من متأخر الأجر . جواز الاتفاق على مخالفة ذلك صراحة أو ضمناً . قواعد الإثبات غير متعلقة بالنظام العام .
٢٥٠	٤١	(الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٤)
		٤ — البطلان المترتب على عدم صحة إعلان المدين بتبنيه نزاع الملكية . لا يتعلق بالنظام العام إذ قد شرع لمصلحة المدين وحده . لا يجوز لغيره التمسك به .
٣٣٣	٥٤	(الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
		٥ — الدفع بعدم الاختصاص القيمى . غير متعلق بالنظام العام . م ١٣٢ مرافعات بعدم تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . إنكار تطبيق قانون إيجار الأماكن . لا يعد دفعاً بعدم الاختصاص .
٥٠٣	٨٠	(الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٤)
		٦ — أحكام الإرث المتصلة بقواعد التوريث وأحكامه من النظام العام . عدم جواز التعايل عليها . التصرفات المنجزة الصادرة من المورث حال صحته لأحد الورثة أو لغيرهم . صحبة

الصفحة	القاعدة	
		ولو ترتب عليها حرمان بعض الورثة أو التقليل من أنصبتهم في الميراث .
٥٣١	٨٥	(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٣١)
		٧ - صيرورة الحكم الجنائي حائزا لقوة الشيء المحكوم به . مناطه . أن يكون باتا أى لا يجوز الطعن فيه بالاستئناف أو النقض إما لاستنفاد طرق الطعن فيه أو لفوات مواعيده . قاعدة تقيد المحاكم المدنية بقوة الأمر المقتضى للأحكام الجنائية قاعدة من النظام العام .
٦٦٢	١٠٦	(الطعن رقم ٥٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢١)
		٨ - البطلان المترتب على عدم التوقيع على صحيفة الاستئناف من محام مقرر أمام محاكم الاستئناف . يتعلق بالنظام العام . جواز استيفاء التوقيع في الجلسة خلال ميعاد الاستئناف .
٦٤٦	١٠٣	(الطعن رقم ٣٨٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٦)
		٩ - قواعد المرافعات يسرى عليها قانون البلد الذى تقام فيه الدعوى أو تباشر فيه الإجراءات . سواء كانت المنازعة وطنية في جميع عناصرها من عدمه . هذه القاعدة لا تستند إلى فكرة النظام العام . عدم الاعتداد بما ورد بالذاكرة الإيضاحية للمادة ٢٢ مدنى في هذا الخصوص .
٨٤٣	١٣٦	(الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٩)
		١٠ - قواعد المادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ من قانون التجارة البحرية المصرى تنظم إجراءات التقاضى ومواعيد إتمامها وإلا محط الحق في إقامة دعوى المسؤولية . هذه القواعد لا تمس موضوع الحق . وهى - وإن كانت لاتتعلق بالنظام العام - إلا أنها تخضع لقانون القاضى في معنى المادة ٢٢ مدنى .
٨٤٣	١٣٦	(الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		١١ - أسباب الطعن بالنقض . وجوب بيانها جميعا في تقرير الطعن . عدم جواز التمسك بأى سبب آخر بعد ذلك . الاستثناء . الأسباب المتعلقة بالنظام العام . جواز تقديمها في أى وقت .
٤٠٤	٦٦	(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٤)
		١٢ - التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بسبب من الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام . شرطه . أن تكون تحت نظر محكمة الموضوع عند الحكم في الدعوى جميع العناصر التي تتمكن بها من الإلمام بهذا السبب .
١٠٣٨	١٦٦	(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١١)
		١٣ - النص في قرار التقسيم على أن تنفيذ المراتب يكون على حساب المقسم . لا يتصل بالنظام العام .
١٢٩٦	٢١٢	(الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٩)
		١٤ - جواز الخص في وثيقة التأمين على قاعدة النسبية . عدم تعلق القاعدة بالنظام العام .
١٣٠٥	٢١٤	(الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٣١) وراجع (ب . بطلان)

نقابات

نقابة الصحفيين :

القرارات التي تصدر من اللجنة العليا للتقيد والتأديب بنقابة
الصحفيين . قرارات إدارية صادرة بصفة نهائية . الطعن فيها .
الاختصاص بالفصل فيه منعقد لمجلس الدولة بهيئة قضاء
إداري دون محكمة النقض .

٢٤٢	٢٩	(الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٤)
-----	----	---

الصفحة	القائمة	نقد
		١ - تأميم البنك الأهلي وإنشاء البنك المركزي . إبقاء المشرع على شخصية المشروع المؤتم لمباشرة العمليات المصرفية العادية ومنها تصدير النقود واستيرادها .
٩٨٦	١٥٩	(الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٤)
		٢ - تقرير الحكم مسئولية البنك نحو عميله بأسباب كافية لجل قضائه . النعي عليه فيما يزيد فيه بعد ذلك . غير منتج . مثال .
٩٨٦	١٥٩	(الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٤)
		٣ - موافقة إدارة النقد على تصدير أى مبلغ قبل اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في القانون ٨٠ سنة ١٩٤٧ . مؤدى ذلك رفع القيد المتعلق بهذه الإجراءات .
٩٨٦	١٥٩	(الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٤)
		نقض
		لإجراءات الطعن :
		(أولا) تقرير الطعن .
		١ - وجوب التقرير بالطعن من محام موكل عن الطاعن لا من الطاعن نفسه ولو كان محاميا . القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وإلى ما بعد تعديله بالقانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ يقتضى المغايرة بين الطاعن والمحامي المقرر بالطعن . مخالفة ذلك . أثره . بطلان الطعن .
٢٩٥	٤٨	(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — صورة تقرير الطعن المعلنة للطعون عليه . خلوها من بيان تاريخ التقرير واليوم والساعة أو اسم الموظف الذي تلقاه . لا بطلان .
٣١٢	٥٠	(الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٤)
		٣ — صحة التوكيل الصادر للحامي من وكيل الطاعن المصرح له بتوكيل محامين للطعن بالنقض نيابة عن موكله .
٤٨٤	٧٨	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٩)
		٤ — طالب نقض الحكم وتطبيق القانون . مفاد ذلك . نقضه للأسباب الواردة بتقرير الطعن .
٩٧٥	١٥٧	(الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٣)
		٥ — الطلب الأسامي أمام محكمة النقض . نقض الحكم بعد قبول الطعن شكلا . طلب الفصل في موضوع الدعوى أو إحالتها لدائرة أخرى . عدم تقييد المحكمة بطلبات طرفي الخصومة في هذا الخصوص .
٩٠٧٩	١٧٣	(الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٥)
		٦ — لا يقبل نعي لم يرد في تقرير الطعن .
٩٢٦٣	٢٠٦	(الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١٧)
		(ثانياً) ميعاد الطعن .
		١ — القانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٦٢ . بدء سريان مواعيد الطعن من تاريخ الحكم كأصل عام . استثناء الأحكام التي لا تعتبر حضورية والأحكام التي افترض المشرع فيها عدم علم المحكوم عليه بالخصومة . بدء سريان ميعاد الطعن فيها من تاريخ إعلان الحكم . حكم القانون لم يتغير فيما يخص بداية ميعاد الطعن سواء قبل أو بعد القانون ١٠٠ سنة ١٩٦٢
٥٨٧	٩٤	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٩)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — ميعاد الطعن بالنقض ستون يوماً يبدأ من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه كأصل عام .
٨٥٢	١٣٧	(اللعن رقم ١٠٠ و ١٧٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١٩)
٩٠٠	١٤٤	(واللعن رقم ١٢٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٦)
		٣ — الطعن في الحكم . بدء سريان ميعاده في القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ من تاريخ النطق بالحكم . عدم احتساب يوم صدور الحكم ضمن ميعاد الطعن فيه . سريان ذلك على الطعن بالنقض
١٠٧٩	١٧٢	(اللعن رقم ٥٥٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٥)
		٤ — ميعاد الطعن بالنقض هو ستون يوماً من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه . القانون ٤ لسنة ١٩٦٧ . سريانه ابتداء من تاريخ نشر القانون ٤ لسنة ١٩٦٥
١١٣٠	١٨٤	(اللعن رقم ١٩٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/١٠)
١١٣٨	١٨٥	(واللعن رقم ١٩٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/١٧)
١٢٧٢	٢٠٨	(واللعن رقم ٢٥٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٢)
		(ثالثاً) الإجراءات وإيداع الأوراق .
		١ — الطعون التي رفعت قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ أو في الفترة من هذا التاريخ إلى نشر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ . عدم مراعاة الإجراءات والمواعيد التي كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر فحص الطعون . لا بطلان ولا سقوط .
		المادة الثانية من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧
٧٧٢	١٢٥	(اللعن رقم ٩٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢٠)

الصفحة	القائمة	
		٢ — إيداع صورة من الأحكام السابقة لتى أحال إليها الحكم المطعون فيه عند التقرير بالطعن . لا محل له إذا كان الحكم المطعون فيه قد ضمن أسبابه بياناً لوقائع النزاع ودفاع الطرفين دون الإحالة للحكم السابق ، ووجهت أسباب الطعن إلى الحكم المطعون فيه وحده .
٦٦٢	١٠٦	(الطعن رقم ٥٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢١)
		٣ — وجوب إيداع الطاعن — فى مسائل الأحوال الشخصية — صورة من الحكم المطعون فيه ومن الحكم الابتدائى الذى أحال إليه . لا يغنى عن ذلك أمر رئيس المحكمة بضم ملف الدعوى الابتدائية بعد فوات الميعاد القانونى . إغفال ذلك . أثره . بطلان الطعن .
١١٤٤	١٨٦	(الطعن رقم ٦ لسنة ٢٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٠/١١/١٨)
		٤ — إيداع صورة رسمية من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله فى الميعاد . إجراء جوهري . مخالفته حتى انقضاء الميعاد الذى منحه القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ . أثرها . بطلان الطعن . إمتناع قلم الكتاب عن تسليم صورة من الحكم لاستحقاق رسوم قضائية عليها . لا يعتبر ذلك استحالة مطلقة تحول دون تقديم صورة الحكم .
١٣٥٨	٢٢٣	(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٢١)
		٥ — وجوب إيداع التوكيل الصادر من وكيل الطاعن إلى المحامى المقرر بالطعن وإلا كان الطعن غير مقبول .
٩٦٩	١٥٥	(الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢)

الصفحة	القاعدة	
		(رابعاً) إعلان الطعن .
		١ - خلو الورقة - المقول بأنها صورة إعلان تقرير الطعن - من أية كتابة محررة بخط المحضر . عدم صلاحيتها للبحث فيما إذا كانت هي أصل الإعلان . اشتغال الأصل على جميع البيانات . لا بطلان .
١٠٦١	١٧٠	(الطعن رقم ٨١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١٦)
		٢ - تقدير كفاية التحريات قبل إعلان الخصم في النيابة يرجع لظروف كل واقعة على حدة . محكمة النقض لها سلطة تقديرية ، في ذلك شأنها شأن محكمة الموضوع .
١٠٩٢	١٧٥	(الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٣٠)
		٣ - توجيه الطعن للقاصر في شخص الوصي رغم بلوغه من الرشد وصدور الحكم المطعون فيه لمصلحته بصفته بالغا . أثره . بطلان الطعن .
٨٥٣	١٣٧	(الطعن رقم ١٠٠ و ١٧٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٩)
		٤ - إعلان تقرير الطعن في غير موطن أحد المطعون ضدهم . بطلان نسبي . لا يجوز لغيره التمسك بهذا البطلان . ولو كانت له مصلحة فيه .
١١٣٨	١٨٥	(الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/١٧)
		٥ - بنك . استقلال شخصيته الاعتبارية عن شخصية المدير . توجيه الطعن إلى البنك باعتباره الأصيل المقصود بالخصومة دون ممثله . ذكر اسم البنك في تقرير الطعن بالنقض . كاف لمصلحته . لا اعتداد بالخطأ في اسم الممثل له .
١٢١٦	١٩٩	(الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/١٠)

الصفحة	القائمة	
		٦ — إعلان الطعن في الموطن المختار. شرطه . اتخاذ الخصم له محلا مختارا في ورقة إعلان الحكم .
١٢٧٢	٢٠٨	(الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٢)
		٧ — عدم قيام الطاعن بإعلان الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم في ميعاد الخمسة عشر يوما التالية لتقرير الطعن . وحتى انقضاء الميعاد الذي منحه القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ . بطلان الطعن . لا يصححه حضور المطعون عليه الذي لم يعان وتقديمه مذكرة بدفاعه . تقرير الطعن لا يعتبر تكليفا بالحضور يزول البطلان الذي يلحقه بهذا الحضور .
١٣١٩	٢١٦	(الطعن رقم ٢١١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٣١)
		٨ — إعلان الطعن في الميعاد . تقديم المطعون عليه مذكرة بدفاعه . التمسك بالبطلان لعيب شاب إجراء الإعلان . عدم بيان وجه المصلحة في التمسك به . لا يجوز .
١٣٤٤	٢٢٠	(الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٣١)
		الخصوم في الطعن :
		١ — الطعن في الحكم الصادر بإشهار الإفلاس . يجب توجيهه إلى الدائن طالب الإفلاس ووكيل الدائنين . إقتصار الطعن على الشركة الدائنة . بطلان الطعن . لا يفسر من ذلك نص المادة ٢/٣٨٤ مرافعات . وجوب إختصاص من لم يختصم في الدعوى خير القابلة للتجزئة ولو بعد فوات الميعاد . مقيد في الطعن بالنقض . المادة ٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ توجب اشتغال تقرير الطعن على جميع الخصوم الواجب إختصاصهم فيه .
٦٢	١١	(الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٨)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — الطعن بالنقض لا يرفع إلا على من كان طرفاً في الحكم المطعون فيه . من لم يختصم في الاستئناف يعد خارجاً عن الخصومة .
٣٨٩	٦٣	(الطعن رقم ٥٩٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢)
		٣ — مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة . مسؤولية تبعية مقررة بحكم القانون . اعتبار المتبوع في حكم الكفيل المتضامن . رفض دعوى التعويض قبل التتابع لانتفاء مسؤوليته عن الواقعة المطالب بالتعويض من أجلها . لازم ذلك . زوال الأساس الذي تقوم عليه مخاصمة المتبوع بانتفاء مسؤولية التابع بحكم نهائي . عدم قبول الطعن . بالنقض بالنسبة للتابع . مقتضى ذلك عدم قبوله بالنسبة للمتبوع .
٤٤٦	٧١	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١٢)
		٤ — لا يكفي فيمن يختصم في الطعن أن يكون طرفاً في الخصومة بل يجب أن تكون له مصلحة في الدفاع عن الحكم المطعون فيه .
١٢٧٢	٢٠٨	(الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٢)
		٥ — المطالبة بتثبيت ملكية أطيان زراعية . موضوع قابل للتجزئة . بطلان الطعن بالنسبة لأحد المطعون عليهم مقصور عليه . لا أثر له بالنسبة لباقي المطعون عليهم .
١٣١٩	٢١٦	(الطعن رقم ٢١١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٣١)
		شروط قبول الطعن : "المصلحة"
		١ — إعلان الطعن في الميعاد . تقديم المطعون ضده مذكرة بدفاعه . التمسك ببطلان الإعلان . عدم بيان وجه مصلحته فيه . عدم قبول الدفع بالبطلان .
١٨٣	٣٠	(الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)

المادة	المقابلة	المادة
٣٧٥	٦١	٢ — حضور المطعون عليه وتقديمه مذكرة بدفاعه في الميعاد القانوني . التمسك بالبطلان لغيب شأب إجراء الإعلان . عدم بيان وجه مصلحته فيه . عدم جواز التمسك بالبطلان . (الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
١٦٧	٢٨	٣ — طلب الحكم وجوبا ببطلان عقد الرهن استنادا للسادة ٢٢٧ من قانون التجارة وحدها . تعرض الحكم لسبب بطلان آخر لم يطلب منه الحكم فيه . تزيد لا يجوز حجبة . لا مصلحة في الطعن عليه . (الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٢)
١١٩٤	١٩٥	٤ — لا يكفي لقبول الطعن بالنقض أن يكون الطاعن طرفا في الخصومة . وجوب أن يكون أيضا قد تنازع الطرفان في مزاعمهما وطلباتهما . (الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/٢٦)
١٣٤٤	٢٢٠	٥ — وجوب أن يكون للاختصم في الطعن بالنقض مصلحة في الدفاع عن الحكم المطعون فيه . انتفاء ذلك . أثره . عدم قبول الطعن . (الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٣١)
١١٥٧	١٨٩	«الصفة» ١ — المأذون بالخصومة عن الوقف . الإذن له بالسير في الاستئناف . الطعن بالنقض غير مقبول منه لرفعه من غير ذي صفة . (الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٦ ق — «أحوال شخصية» — جلسة ١٩٧٠/١١/٢٥) ٢ — هيئة الإذاعة . رئيس مجلس إدارتها — بعد صدور القرار الجمهوري رقم ١٨ لسنة ١٩٦٦ — هو صاحب الصفة وحده

الصفحة	القاعدة	
		في تمثيلها في الدعاوى التي ترفع منها أو عليها . تقرير مديرها العام الطعن بالنقض بصفته ممثلاً لها . عدم قبول الطعن .
١٣٣٧	٢١٨	(الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٣١) ... - ... وراجع : (دعوى . " شروط قبول الدعوى ")
		حالات الطعن :
		١ - جواز الطعن بالنقض لمخالفة حكم سابق . يشترط فيه أن يكون الحكم المطعون فيه قد فصل في النزاع على خلاف ما فصل فيه الحكم السابق الحائز لقوة الشيء المحكوم فيه .
٣٦٤	٥٩	(الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦) ... - ...
		٢ - للطعن أمام محكمة النقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم . شرطه . مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه .
١١٠١	١٧٧	(الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/٢٨) ... - ...
		٣ - تحديد المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية مرتب أحد العاملين بشركات القطاع العام الخاضعين لقواعد التقييم . النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون لأن المنازعة في التقييم من اختصاص لجنة التنظيمات بالشركة وقرارها نهائي لا تملك المحكمة ولاية الفصل فيه . اتصال هذه الأمور بولاية المحكمة . جواز الطعن في الحكم بطريق النقض .
٩٧٩	١٥٨	(الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٣) ... - ...
		٤ - النزاع حول سبب وضع اليد في دعوى ريع . الحكم نهائياً باعتبار العلاقة بين الطرفين علاقة دائن مرتين بمدينة . حيازة هذا الحكم لقوة الأمر المقضى في شأن تكييف هذه

الصفحة	القاعدة	
		العلاقة . هذه القوة تمنع الطرفين من التنازع في تلك المسألة بدعوى تالية . صدور حكم آخر في هذا الشأن على خلاف الحكم السابق . جواز الطعن فيه بالنقض ولو صدر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية . المادة ٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . (الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١١) ١٦٧ ١٠٤٥
		الأحكام الجائز الطعن فيها :
		١ - المادة ١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . محل تطبيقها أن يكون الطعن واردا على حكم من المحكمة الابتدائية في منازعة ناشئة عن تطبيق هذا القانون . الحكم الاستئنافي الصادر بعدم جواز الاستئناف . جواز الطعن فيه بالنقض . (الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢) ٨٩ ٥٤٩
		٢ - الطعن في الحكم الصادر في شأن التصديق على التبنى بالنسبة لدوى الشأن مقصور على الاستئناف . الدعوى المرفوعة - ممن هذا المتبنى والمتبنى - ببطلان التبنى . الطعن بالنقض في الحكم الصادر فيها جائز .
		(الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٠/١/١٤) ١٦ ٩٠
		الأحكام غير الجائز الطعن فيها :
		١ - الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع . الطعن فيها . مناطه . انتهاء الخصومة كلها أو بعضها . الخصومة التي ينظر إلى انتهائها هي الخصومة الأصلية لا تلك التي تثار عرضا في خصوص دفع شكلى أو مسألة فرعية متعلقة بالإثبات . الحكم في إدعاء فرعى بالتزوير بالرد والبطلان . لا تنهى به الخصومة . عدم جواز الطعن فيه على استقلال . محكمة النقض تقضى به من تلقاء نفسها لتعلقه بالنظام العام . (الطعن رقم ٤٦٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٨) ٧ ٣٩

الصفحة	المقابلة	
		٢ — عدم جواز الطعن بطريق النقض في الأحكام التي تصدر من المحكمة الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الأولى . الطعن يكون في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف بتأييد الأحكام الابتدائية أو بإلغائها أو بتعديلها .
٤٨٤	٧٨	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٩) ٣ — حظر الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة في دعاوى الحيازة وفقا للقانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ قبل تعديله بالقانون ٧٤ لسنة ١٩٦٣ . مناطه . أن تكون من دعاوى الحيازة التي يختص بها القاضي الجزئي .
١٠٠٨	١٦١	(الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٩) ٤ — عدم اعتبار الغش سببا لإلغاء الأحكام الاتهامية بدعوى مستقلة أو في صورة دفع لدعوى مبتدأة . اعتباره سببا لالتماس إعادة النظر فيها . عدم قبول الطعن في أحكام محكمة النقض بالتماس إعادة النظر أو بغيره من طرق الطعن .
١٠٣١	١٦٥	(الطعن رقم ٢٩٠ و ٢٠٣ لسنة ٢٥ — جلسة ١٩٧٠/٦/١١) ٥ — أحكام محكمة النقض . عدم جواز الطعن فيها بأي طريق . الاستثناء . الطعن بإعلان الحكم بسبب عدم صلاحية أحد فضلاء المحكمة . طلب الحكم بانعدام حكم النقض لإعلان إعلان تقرير الطعن . غير مقبول .
١٠٩٢	١٧٥	(الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٠) وراجع : ١ حكم . " الطعن في الحكم ") .
		أسباب الطعن :
		(أولا) السبب المتعلق بالنظام العام .
		١ — أسباب الطعن بالنقض . وجوب بيانها جميعا في تقرير الطعن . عدم جواز التمسك بأي سبب آخر بعد ذلك . الاستثناء . الأسباب المتعلقة بالنظام العام . جواز تقديمها في أي وقت .
٤٠٤	٦٦	(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٤)

الصفحة	الترجمة	
		٢ - التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بسبب من الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام . شرطه . أن تكون تحت نظر محكمة الموضوع ضد الحكم في الدعوى جميع العناصر التي تتمكن بها من الإلمام بهذا السبب .
١٠٣٨	١٦٦	(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١١) (ثانياً) السبب الجديد .
		١ - عدم التمسك أمام محكمة الموضوع ببطلان تقرير الخبير لقصور أسبابه وفساد استدلاله . التحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . سبب جديد غير مقبول .
١١٩	٢١	(الطعن رقم ٤٨٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٥)
		٢ - عدم تمسك الطاعن بخطأ الخبير أمام محكمة الموضوع . عدم جواز إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٣١٩	٢١٦	(الطعن رقم ٢١١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٣١)
		٣ - عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بأنه غير تاجر وبعدهم جواز الاحتجاج عليه بدفاتر المطعون عليه التجارية . لا يجوز النعي بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
١١٩	٢١	(الطعن رقم ٤٨٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٥)
		٤ - جواز إثارة الدفاع المتعلق بسبب قانوني أمام محكمة النقض لأول مرة . مناطه . أن تكون عناصره الموضوعية مطروحة على محكمة الموضوع . مثال .
٢٢٧	٣٦	(الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٣)
		٥ - عدم التمسك أمام محكمة الموضوع بأن أحد الخصوم توفي قبل رفع الدعوى . عدم جواز إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
٥٨٧	٩٤	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٩)

المادة	القاعدة	
		٦ - عدم التمسك أمام محكمة الموضوع بسقوط الدين بالتقادم . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٥٨٧	١٩٤	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٩)
		٧ - عدم التمسك أمام محكمة الموضوع بالإقرار بعدم وفاء الدين . سبب جديد لا يجوز إبدائه لأول مرة أمام محكمة النقض .
٧٠٢	١١٤	(الطعن رقم ٨٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢٣)
		٨ - دفاع يخالطه واقع . عدم قبول إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . مثال .
٩٦١	١٥٤	(الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢)
		٩ - تغيير محكمة أول درجة لسبب الدعوى . عدم اعتراض الطاعن أمام محكمة الاستئناف على ذلك . سقوط حقه في إبداء هذا الدفاع أمام محكمة النقض . مثال في دعوى إبطال عقد بيع .
٩٦١	١٥٤	(الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢)
		١٠ - شرط الإرهاق الذي يهدد بخسارة فادحة . دفاع يخالطه واقع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١١٤٨	١٨٧	(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٤)
		١١ - الاستئناف ينقل الدعوى إلى محكمة الاستئناف بما سبق أن أبداه المستأنف عليه من دفوع أو دفاع أمام محكمة أول درجة . عدم تمسك الطاعن أمامها بالدفاع الذي يخالطه واقع . عدم قبول إثارته أمام محكمة النقض .
١١٤٨	١٨٧	(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		١٢ - الادعاء ببطلان عمل الخبير . عدم التمسك به أمام محكمة الموضوع . لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١١٨٩	١٩٤	(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٦)
		١٣ - عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بإساءة استعمال الحق وبتضمن المناقصة لشرط إذهاب . سبب جديد . لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٢٦٣	٢٠٦	(الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/١٧)
		١٤ - عدم التمسك أمام محكمة الموضوع بعدم جواز تفسير وثيقة التأمين بما يضر مصلحة الطرف المدعى . عدم قبول التمسك بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٣٠٥	٢١٤	(الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٣١)
		(ثالثا) السبب الواقعي .
		١ - الاستناد إلى قانون أجنبي . واقعة يجب على الخصوم إقامة الدليل عليها . التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز .
٥٩٨	٩٦	(الطعن رقم ٥١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٤)
		٢ - السبب الذي يقوم على واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٦٥٨	١٠٥	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٦)
		٣ - تحصيل الحكم لما ورد بسند الشعن من أنه يفيد الاتفاق على تطبيق قانون أجنبي أو لا يفيد ذلك . من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع .
٨٤٣	١٣٦	(الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٩)

العصف	القاعدة	
		٤ — الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . قيامه على عنصر واقعى هو تقدير كفاية التحريات التى تسبق تسليم الإعلان للنيابة . عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض .
٨٩٢	١٤٣	(الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٦)
		٥ — لمحكمة الموضوع تقدير رأى الخبير ولو فى مسألة فنية دون الاستعانة برأى خبير آخر . طلب نذب خبير مرجح . جدل موضوعى . عدم جواز إثارتها أمام النقض .
٩٠٨	١٤٥	(الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٦)
		٦ — واقعة وجود فرع لشركة أجنبية فى مصر من مسائل الواقع التى يستقل بها قاضى الموضوع .
١٢١٦	١٩٩	(الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/١٠)
		(رابعا) السبب المجهول .
		١ — عدم بيان الطاعن فى تقرير الطعن أوجه الدفاع المقول بأن الحكم أغفل الرد عليها . إعتبار النعى مجهولا وغير مقبول .
٥١	٩	(الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٨)
		٢ — وجوب بيان أوجه الدفاع التى تمسك بها الطاعن وكيفية قصور الحكم فى الرد عليها . لا يصح لمحكمة النقض أن تستخرج بنفها وجه العيب فى الحكم المطعون فيه .
١٨٣	٣٠	(الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٢)
		٣ — وجوب بيان مواضع القصور فى الحكم فى تقرير الطعن . وإلا كان النعى بهذا السبب مجهولا .
١٢٦٣	٢٠٦	(الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - وجوب تضمين تقرير الطعن ماهية الاعتراضات والمستندات المقال بأن الحكم قد أغفل الرد عليها وإلا كان النعي غير مقبول .
١٢٧٢	٢٠٨	(الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٢)
		(خامسا) ما لا يصلح سببا للطعن .
		١ - استقلال قاضي الموضوع بتقدير أقوال الشهود طالما لم يخرج عن مدلولها . عدم جواز إثارة الجدل في هذا الشأن أمام محكمة النقض .
٥٣١	٨٥	(الطعن رقم ٣٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٣١)
		٢ - إقامة الحكم على دعائتين . كفاية إحداهما لحمل قضائه . عدم جدوى النعي على الأخرى .
١١٦١	١٩٠	(الطعن رقم ١١ لسنة ٣٧ ق - "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٠/١١/٢٥)
		سلطة محكمة النقض :
		١ - استخلاص قصد المتعاقدين متروك لمحكمة الموضوع . التكييف القانوني لهذا القصد . مسألة قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض .
٩٥١	١٥٢	(الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢)
		٢ - لمحكمة النقض في سبيل الفصل في جواز الطعن أو عدمه مراقبة محكمة الاستئناف في تكييفها للدعوى .
١٠٠٨	١٦١	(الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٩)
		٣ - لمحكمة الموضوع سلطة تفسير عبارات العقد وتفهم نية العاقلين . لارقابة لمحكمة النقض عليها متى كانت عبارة العقد تحتل المعنى الذي حصلته محكمة الموضوع .
٥١	٩	(الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٨)

الصفحة	المادة	
		٤ — لمحكمة الموضوع السلطة النامة في استخلاص القرائن . لا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك متى كان الاستخلاص سائغا . (الطن رقم ٤٨٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٥) — — — ٢١
١١٩	٢١	٥ — بحث تحقق اتحاد الموضوع أو عدم تحققه في الدعويين . أمر مستقل به قاضي الموضوع . (الطن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٤) — — — ٤٨
٢٩٥	٤٨	٦ — وجوب بيان الحكم للوقائع المكونة لحالة التوقف من الدفع . التكييف القانوني لهذه الوقائع يخضع لرقابة محكمة النقض . (الطن رقم ٥٨٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٤) — — — ٥١
٣١٨	٥١	٧ — سلطة محكمة الموضوع في تقدير الأدلة والقرائن المقدمة في الدعوى عند التعرف على حقيقة العقد والتحرى عن قصد المتصرف من تصرفه . لا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك متى كانت الأدلة تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها . (الطن رقم ٥٦٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦) — — — ٥٨
٣٥٨	٥٨	٨ — تعيين عناصر الضرر من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض . (الطن رقم ٤٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٣١) — — — ٨٦
٥٣٨	٨٦	٩ — لقاضي الموضوع سلطة بحث الدلائل ، واستخلاص ما يراه متفقا مع واقع الدعوى . لا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك متى كان استخلاصه سليما . (الطن رقم ٢٠٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٨) — — — ١٩٦
١١٩٧	١٩٦	١٠ — محكمة النقض لا شأن لها فيما يستنبطه قاضي الموضوع من القرائن . له أن يأخذ — عند تقدير الدليل — بنتيجة دون أخرى ولو كانت محتملة متى أقام قضاؤه على أسباب سائغة . (الطن رقم ٢٠٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٨) — — — ١٩٦
١١٩٧	١٩٦	

الصفحة	القاعدة	
		١١ — تعيين عناصر الضرر من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض .
١٢٠٨	١٩٧	(الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٨)
		١٢ — استعالة التنفيذ . قيامها على أسباب قانونية .
		خضوعها لرقابة محكمة النقض القواين ٢١٢ و ٢٦٩ و ٢٧٢ لسنة ١٩٦٠ . لاتعد قوة قاهرة يستحيل معها الوفاء بالالتزام .
١٢٣٤	٢٠٦	(الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/١٥)
		١٣ — عدم تمسك للطاعن بصفة جازمة بطلب الإحالة إلى التحقيق أو نذب خبيره لا يقبل منه النعي على الحكم بالقصور في هذا الخصوص . حق محكمة الموضوع في الأمر بالتحقيق من تلقاء نفسها . جوازي لها . لامعقب لمحكمة النقض عليها .
١٢٦٣	٢٠٦	(الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/١٧)
		١٤ — لمحكمة الموضوع أن تستدل على نوع وضع اليد من أي تحقيق قضائي أو إداري أو من شهادة شاهد لم يؤد اليمين أمامها .
		لارقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك .
١٣١٩	٢١٦	(الطعن رقم ٢١١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٣١)
		وراجع : محكمة الموضوع "سلطة محكمة الموضوع" .
		أثر نقض الحكم :
		١ — نقض الحكم . أثره . إلغاء جميع الأحكام أيا كانت الجهة التي أصدرتها والأعمال اللاحقة للحكم المنقوض ، متى كان ذلك الحكم أساسا لها .
٢٠٢	٣٣	(الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٧)

الصفحة	القائمة	
		٢ - نقض الحكم الاستثنائي . أثره . زواله . سرعان أحكام سقوط الخصومة عليه من تاريخ صدور حكم النقض . عدم تعجيل الخصومة من المستأنف الصادر حكم النقض لصالحه بإهمال منه خلال سنة من تاريخ حكم النقض . لكل ذى مصلحة من الخصوم أن يطالب بسقوط الخصومة .
١٣٥٤	٢٢٢	(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٣١)

نقل بحرى

شرط التحكيم :

		١ - آثار العقد لا تنصرف إلى الغير طالما لا تربطه صلة بأى من طرفيه . شرط التحكيم الوارد في عقد البيع . لا يمتد أثره إلى الشركة الناقلة .
١٤٦	٢٥	(الطعن رقم ٥١٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٠)
		٢ - سند الشحن . اعتبار المرسى إليه طرفاً فيه . تكافؤ مركزه - عندما يطالب بتنفيذ عقد النقل - ومركز الشاحن . التزامه بشرط التحكيم الوارد به .
٥٩٨	٩٦	(الطعن رقم ٥١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٤)
		٣ - شرط التحكيم في العقد . منع المحاكم من نظر النزاع . شرطه . أن يكون تنفيذ التحكيم ممكناً . جواز التجاء صاحب الشأن إلى المحاكم وعرض النزاع عليها باعتبارها صاحبة الولاية العامة للفصل في جميع المنازعات إلا ما استثنى بنص خاص .
٥٩٨	٩٦	(الطعن رقم ٥١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		عجز البضاعة :
		١ - التزام الناقل - في حالة فقد البضاعة أو هلاكها أثناء الرحلة البحرية - بتعويض المرسل إليه عما لحقه من خسارة وما فاتته من كسب .
٥٣٨	٨٦	(الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٣١)
		٢ - إخلال الناقل بالتزامه بتسليم البضاعة للمرسل إليه بميناء الوصول . يوجب تعويض المرسل إليه عما لحقه من خسارة وما فاتته من كسب .
١٢٠٨	١٩٧	(الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٨)
		٣ - وجوب توجيه المرسل إليه أو الشاحن احتجاجا إلى الناقل بشأن عجز البضاعة . مجرد علم الناقل بالعجز عند التسليم . لا يعفى المرسل إليه من توجيه الاحتجاج .
٨٤٣	١٣٦	(الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٩)
		٤ - تحصيل الحكم لما ورد بسند الشحن من أنه يفيد الإنفاق على تطبيق قانون أجنبي أو لا يفيد ذلك . من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضى الموضوع .
٨٤٣	١٣٦	(الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٩)
		٥ - قواعد المسادين ٢٧٤ و ٢٧٥ من قانون التجارة البحرية المصرى تنظم إجراءات التقاضى ومواعيد إتمامها وإلا سقط الحق فى إقامة دعوى المسؤولية . هذه الفوائد لا تمس موضوع الحق وهى - وإن كانت لا تتعلق بالنظام العام - إلا أنها تخضع لقانون القاضى فى معنى المادة ٢٢ مدنى .
٨٤٣	١٣٦	(الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٩)

الصفحة	القائمة	
٨٤٣	١٣٦	٦ — تطبيق أحكام معاهدة بروكسل . مناطه . أن يكون سند الشحن محمورا في دولة موقعة عليها . وأن يكون الناقل والشاحن كلاهما متحميا لإحدى الدول المنضمة للمعاهدة . الإتحاد السوفيتى ليس من بينها . (الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١٩)
(هـ)		
هبة		
٧٣٥	١١٩	١ — وقوع هبة الدين صحيحة . إنتقال ملكية الدين بمقتضى عقد الهبة . رسو مزاد بعض أموال المدين على الموهوب له وخصم ثمنها من الدين . تملكه هذه الأموال بطريق الشراء . (الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠)
٥٣١	٨٥	٢ — التصرف المنجز . صحيح سواء أكان العقد فى حقيقته بيعا أو هبة مستترة فى عقد بيع امتوى للشكل القانونى . (الطعن رقم ٣٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢١)
(و)		
وصية . وقف . وكالة . ولاية على المال		
وصية		
١ — نص المادة ٩٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والمادة ٢/٢ من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ . مؤداه .		

الصفحة	القاعدة	
		صماع الدعوى بالوصية إذا كانت غير منكورة . الإنكار الذى عناه الشارع هو الإنكار المطلق فى مجلس القضاء أو قبل قيام الخصومة .
٢٤	٥	(لطن رقم ٥٧٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٨) ٢ — تكييف المحكمة للعقد بأنه وصية لا بيع . وجوب إعمال أثر نفاذ التصرف فى ثلث التركة .
١٠٦١	١٧٠	(لطن رقم ١٨١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١٦) إثبات ونفى الوصية :
		١ — مجرد تسليم المستند — المطعون عليه بأنه وصية — للاستفيد منه لا يدل بحجده على تنجيز التصرف .
٣٠٦	٤٩	(لطن رقم ٥٣٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٤) ٢ — احتفاظ المورث بحقه فى الانتفاع بالعين المبيعة إلى ورثته مدى حياته . لا يحتم ذلك وجوب اعتبار التصرف وصية ولا يتعارض مع تنجيز التصرف . متى كانت أدلة الدعوى تفيد هذا التنجيز . إقراره بأنه قصد من التصرف الوصية . لا حجية له فى حق المتصرف إياهم . لا يعتبرون فى خصوص هذا التصرف ورثة أو خلفاء عامين للمورث بل هم مخالف خاص له .
٣٥٨	٥٨	(لطن رقم ٥٦٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦) ٣ — استخلاص محكمة الموضوع نية الإيصاء من تصرفات المورث الأخرى . صحيح .
١٠٦١	١٧٠	(لطن رقم ١٨١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١٦) ٤ — قرينة المادة ٩١٧ مدنى . قوامها . احتفاظ المتصرف بميازاة العين . وبحقه فى الانتفاع بها مدى حياته . لقاضى الموضوع التحرى عن قصد المتصرف فى ضوء ظروف الدعوى .
١٠٦١	١٧٠	(لطن رقم ١٨١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		<p>• — القرينة الواردة بالمادة ٩١٧ مدني . شروطها .</p> <p>إحتفاظ المتصرف بحيازة العين المتصرف فيها وبحقه في الانتفاع بها مدى حياته . لا يكفي انتفاع المتصرف بالعين انتفاعا فعليا حتى وفاته دون أن يكون ذلك مستندا إلى مركز قانوني يخوله حق الانتفاع بها . وضع يد المشتري على العين المبيعة إن كان قرينة على إنجاز التصرف فإنه ليس شرطا فيه .</p>
١٣٢٨	٢١٧	<p>(الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٣١)</p> <p>وراجع :</p>
٧٣٥	١١٩	<p>(الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠)</p>
		<p>وقف</p>
		<p>١ — يعطى المحكر في الشريعة الإسلامية للمحتكر الحق في الانتفاع بالعقار المحتكر إلى الأبد ، أو لمدة طويلة وحق البناء عليه والتصرف في ذات الحق وفي البناء . وهو من أعمال التصرف وليس من أعمال الإدارة . عدم جواز إعطاء الوقف بالمحكر بغير إذن القاضي .</p>
٥١	٩	<p>(الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٨)</p>
		<p>٢ — زوال الوقف الأهلي . مؤداه . إنقضاء المحكر على الأرض الموقوفة ورد الأرض إلى المحكر . بقاء المحكر في العين بغير سند . وجوب إلزامه بالتعويض دون تقييد بالحد الأقصى للأجرة المحددة في قوانين الإيجار .</p>
٢٠٢	٣٣	<p>(الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٧)</p>
		<p>٣ — انتهاء الوقف الأهلي . صيرورة الناظر حارسا . ليس له حق التقاضي فيما يمس أصل الحق . طلب إزالة البناء</p>

الصفحة	القاعدة	
٢٠٢	٣٢	والغراس من الأرض المحركة يمس أصل الحق . للمستحقين وحدهم حق التقاضى فى شأن هذا النزاع . (الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٧)
٢٢٧	٣٦	٤ - الدعوى بملكية الوقف - قبل العمل بالقانون المدنى الحالى - لا تسقط لمجرد الإهمال مدة ٣٣ سنة . ملكية الأموال الموقوفة خيرية أو أهلية . جواز اكتساب ملكيتها بالتقادم بحيازتها مدة ٣٣ سنة . تعديل المادة ٩٧٠ مدنى بالقانون ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ . صيرورة تملك أعيان الوقف الحبرى محظورا . (الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٣)
١١٥٧	١٨٩	٥ - المأذون بالحبرمة عن الوقف . الإذن له بالسير فى الاستئناف . الطعن بالنقض غير مقبول منه لرفعه من غير ذى صفة . (الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٦ ق " أحوال شخصية " جلسة ١٩٧٠/١١/٢٥)

وكالة

نطاق الوكالة :

- ١ - التعرف على مدى سعة الوكالة . وجوب الرجوع إلى عبارة التوكيل وملايسات صدوره ، وظروف الدعوى . لا عبء بتمسك الموكل قبل الغير بأسباب تتعلق بشكل التوكيل إلا أن يكون العمل مما يتطلب شكلا . عينا .
(الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٦)
- ٢ - تحديد مدى سعة الوكالة يعد تفسيراً لمضمونها ، وهو ما يستقل به قاضى الموضوع .
(الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٦)

الصفحة	القاعدة	
		تعديل أجر الوكالة :
		سلطة قاضي الموضوع في تعديل أجر الوكالة المتفق عليه . استثناء من قاعدة الاتفاق شريعة المتعاقدين . مناط استعمال هذه السلطة . وجوب أن يعرض القاضي عند تعديل الأجر المتفق عليه للظروف والمؤثرات التي اقتضت ذلك .
٣٢٩	٥٣	(الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)
		تصرف الوكيل :
		١ - المحضر أو غيره ممن يباشر إجراء التنفيذ الجبري . وكلاء عن طالب التنفيذ في توجيه الإجراءات . م ٧ من قانون المرافعات السابق . مساءلة طالب التنفيذ مسئولية مباشرة عما يصيب الغير من ضرر .
٦١١	٩٨	(الطعن رقم ٥٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٤)
		٢ - جواز إبرام الوكيل للعقد بصفته أصيلا إذا لم يعلن عن نيابته وقت التعاقد . وكالته في هذه الحالة مستترة . حكمها . ترتب قبل الأصيل جميع الآثار القانونية التي ترتبها الوكالة السافرة .
٩٣٣	١٤٩	(الطعن رقم ٥٨١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٨)
		٣ - تنفيذ الوكالة أو الإقرار بها صراحة أو ضمنا من الأدلة التي يجيزها للقانون لإثبات الوكالة .
١٣٤٠	٢١٩	(الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٣١)
		الوكالة بالعمولة :
		١ - استخلاص محكمة الموضوع استخلاصا سائغا من شهادة التهود والفرائث في الدعوى بأن العلاقة بين الطرفين وكالة بالعمولة . لا خطأ .
١١٩	٢١	(الطعن رقم ٤٨٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — الأصل التزام الموكل بالمصروفات التي يتكبدها الوكيل بالعمولة . هذا الشرط ليس من النظام العام . جواز الاتفاق على مخالفته .
٢١٣	٣٤	(الطعن رقم ٤٦٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٩)
		التوكيل بالخصومة :
		١ — بلوغ القصر من الرشد أثناء سير الدعوى . استمرار والدهم في تمثيلهم دون تنبيه المحكمة . قيام صفته في تمثيلهم بعد البلوغ باعتبار أن نيابته عنهم أصبحت انفاقية بعد أن كانت قانونية . صحة اختصاصه كممثل لهم في الاستئناف .
٧٠	١٣	(الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٣)
		٢ — وجوب التقرير بالطعن من محام موكل عن الطاعن لامن الطاعن نفسه ولو كان محاميا . القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وإلى ما بعد تعديله بالقانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ يقتضى المغايرة بين الطاعن والمحامي المقرر بالطعن . مخالفة ذلك . أثره . بطلان الطعن
٢٩٥	٤٨	(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٤)
		٣ — صحة التوكيل الصادر للمحامي من وكيل الطاعن المصرح له بتوكيل محامين للطعن بالنقض نيابة عن موكله .
٤٨٤	٧٨	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٩)
		٤ — وجوب إيداع التوكيل الصادر من وكيل الطاعن إلى المحامي المقرر بالطعن وإلا كان الطعن غير مقبول .
٩٦٩	١٥٥	(الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢)

الصفحة	القاعدة	
١١٢٥	١٨٣	<p>• — سلامة الإجراءات التي يتخذها المحامي في الدعوى ولو قبل صدور التوكيل من صاحب الشأن إلا أن ينكر الأخير توكيله له . قبول المحكمة للاذكرة المقدمة منه . صحيح .</p> <p>(الطنن رقم ١٩١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٠/١١/١٩٧٠)</p> <p style="text-align: center;">ولاية على المال</p> <p>راجع : (أحوال شخصية " ولاية على المال ") .</p>

موضوعات وصفحات فهرس الأحكام
الصادرة في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية
وطلبات رجال القضاء

العدد الثالث — السنة الحادية والعشرون

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٤١	إعلان		<u>طلبات رجال القضاء :</u>
٤٥	أعمال تجارية	٣	إجراءات
٤٦	إفلاس	٣	معاش
٤٨	إلتزام		<u>المواد المدنية والتجارية</u>
٥٤	إلتماس إعادة النظر		<u>والأحوال الشخصية :</u>
٥٤	إمتياز		(١)
٥٥	أمر أداء		إثبات
٥٥	أموال	٤	أحوال شخصية
٥٥	أهلية	—	إختصاص
٥٦	أوراق تجارية	٢٠	أدوية
٥٨	إيجار	٢٤	إرتفاق
	(ب)	٢٤	إرث
٦٤	بريد	٢٥	إستئناف
٦٤	بطلان	٢٧	إمتيلاء
٧١	بنوك	٣٦	إصلاح زراعى
٧٣	بيع	٣٨	

(ب)

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	(ح)		(ت)
١٠٩	حجز	٨١	تأمين
١١٠	حراسة	٨٢	تأمين
١١١	حق	٨٣	تأمينات اجتماعية
١١٢	حكر	٨٤	تأمينات عينية
١١٣	حكم	٨٦	تجزئة
١٣٥	حوادث طارئة	٨٧	تحكيم
١٣٦	حيازة	٨٩	تركة
	(خ)	٨٩	تزوير
		٩٢	تسجيل
١٣٨	خبرة	٩٤	تسوية للديون العقارية
١٤٠	خلف	٩٤	تعويض
	(د)	٩٨	تقادم
		١٠٤	تقسيم
١٤٢	دعوى	١٠٤	تنفيذ
١٥٨	دفع غير المستحق	١٠٥	تنفيذ عقارى
١٥٨	دفوع	١٠٧	تنظيم
	(ر)		(ج)
١٦٠	رسوم	١٠٨	جوارك
١٦١	رهن	١٠٨	جنسية

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	(ع)	١٦١	رى
١٧٧	عقد	١٦٢	ربيع
١٨٧	عمل		(س)
	(غ)	١٦٢	سند إذنى
١٩١	غير	١٦٢	شمسة
	(ف)		(ش)
١٩١	فوائد	١٦٣	شركات
	(ق)	١٦٤	شفعة
١٩٤	قانون	١٦٧	شمر عقارى
١٩٩	قرار إدارى	١٦٧	شيوخ
٢٠١	قسمة		(ص)
٢٠٢	قضاة	١٦٨	صلح
٢٠٣	قضاء مستعجل	١٧٠	صورىة
٢٠٣	قوة الأمر المقضى		(ض)
٢٠٧	قوة القاهرة	١٧٣	ضرائب
	(ك)		(ط)
٢٠٨	كفالة	١٧٧	طرح النهر

(د)

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	(ن)		(م)
٢٣٤	نزع الملكية للمنفعة العامة		
٢٣٦	نظام عام		
٢٣٩	نقابات	٢٠٩	مبانى
٢٤٠	نقد	٢١٠	مخامة
٢٤٠	نقض	٢١١	محكمة الموضوع
٢٥٨	نقل بحرى	٢٢١	مستولية
	(هـ)	٢٢٥	معارضة
٢٦٠	هبة	٢٢٦	معاهدات
	(و)	٢٢٦	مقاولة
٢٦٠	وصية	٢٢٧	ملكية
٢٦٢	وقف	٢٣٢	موطن
٢٦٣	وكالة	٢٣٣	موظفون
٢٦٦	ولاية على المال		

التصويبات

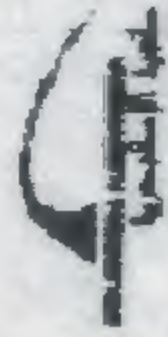
الصفحة رقم	رقم السطر	الخطأ	المصواب
١١١٥	الأول	١٩٦٥٩	١٩٦٥
١١١٩	٩	إلا	إلى
١١٢٢	٧	ل	له
١١٣١	٥	العودة	العود
١١٣١	١٧	حالي	حالي
١١٣٣	الثالث	قام	قاما
١١٣٤	١٣	للمودة	العود
١١٣٨	الأخير	العودة	العود
١١٤١	٣	العودة	العود
١١٤٨	١٠	بالدفاع	بالدفاع
١١٤٩	١٩	بالصفة	بالصفة
١١٦١	٩	للتعدد	التعدد
١١٦٢	١٦	ينخرج	ينخرج بها
١١٦٨	١٧	قرار	إقرار
١١٨١	١٨	فاسخ العقد	فسخ العقد
١١٨٥	٢٠	ن جهة	من جهة
١١٩٦	٤	وأنه	وأن يكون قد
١١٩٩	٢٣	وتقرير	وتقدير
١٢٠٦	٥	تدل	لاتدل

المصواب	الخطأ	رقم السطر	رقم الصفحة
وإذا	وإذا	٤	١٢١٤
يستقل	يتقل	١٨	١٢١٦
أو	لو	١٨	١٢٢٨
النهي عليه	النهي	الأول	١٢٣٢
ما اشترطيه	ما عليه اشترطته	الثاني	١٢٣٢
فساد	فاد	٢٤	١٢٣٣
نص	قضى	١٣	١٢٣٥
الموضوع	المضوع	٢٤	١٢٣٦
بحسب	يجب على	الأول	١٢٣٧
تقرر	تقدر	الأول	١٢٣٧
لا تتضخم	لا تنظم	١١	١٢٤٠
والا لكان	والا لكان	٨	١٢٤٠
فتح	فسخ	١٥	١٢٤١
والتناقض	والتناقض	١٧	١٢٤٢
التزامه	لتزمه	١٩	١٢٤٢
المقدم	المقدم	٢٢	١٢٤٨
بعدم قبول الطعن	بعدم الطعن	٢٤	١٢٥١
والقرائن	والقوانين	١٧	١٢٧٤
المقسم	أ. قسم	١١	١٢٩٦
وإذا	وقد	الآخر	١٣٠١
جدوى	جدى	١٢	١٣١٦
لنفي	لنفي	٢٢	١٣٢٩
الأدلة	لأدلة	١٤	١٣٤٠
السيد	السيد	١٧	١٣٤٢
تجديد	تحديد	١٣	١٣٤٥

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بالقاهرة
وكيل وزارة
على سلطان على
رئيس مجلس الإدارة

” رقم الايداع بدار الكتب ٤٦٢٦ لسنة ١٩٧١ “

” هيئة المطابع الأميرية (دار القضاء العالي) ٣١٦٩/٧١/٧٣٥ “



Bibliotheca Alexandrina



0542377